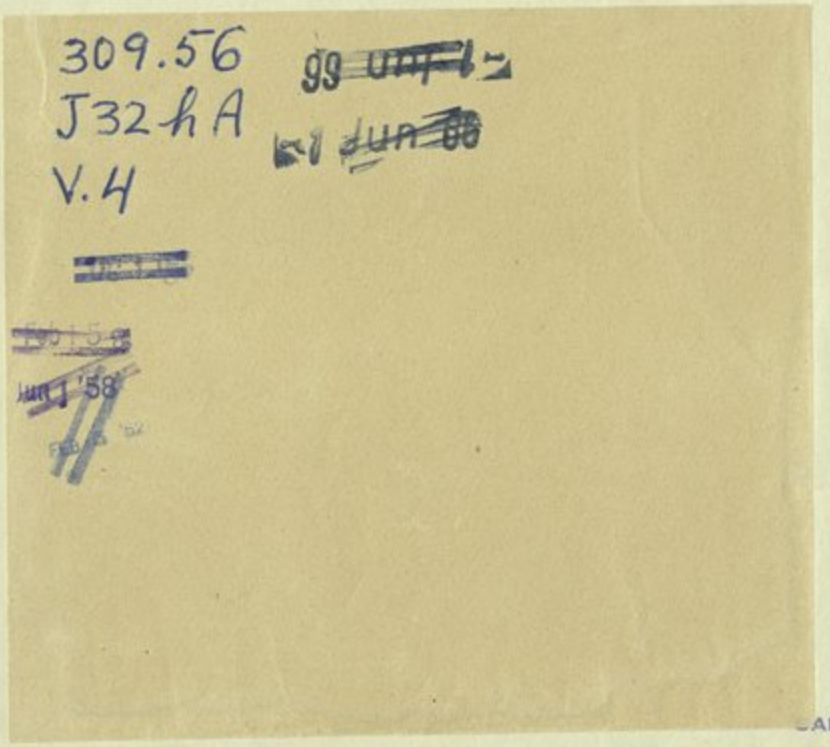
AUB Libraries

309.56
J32h A
V.4



SALEH EL-DUKR
Relieur
Mazra'a - Beyrouth
Tel: 22977

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

إدارة الشؤون الاجتماعية والصحية

309.56
J32hA
v.4
c.1

حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية

كتاب الدورة الرابعة

٦ — ٢١ آذار (مارس) ١٩٥٤

بغداد

جامعة الدول العربية

الأمانة العامة

إدارة الشؤون الاجتماعية والصحية

309.56
J32hA
v.4
c.1

حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية

كتاب الدورة الرابعة

٦ — ٢١ آذار (مارس) ١٩٥٤

بغداد

بسم الله الرحمن الرحيم

تقـــديم

للسيد محمد عبد الخالق حسونة

الأمين العام لجامعة الدول العربية

يمتاز المجتمع العربي بأنه يجمع في حياته ونظمه بين ظاهرتي القدم والاستمرار ، فهو مجتمع عربي ، ظهرت مقومات حياته الاجتماعية قبل الإسلام ، واستمرت مظاهر حياته باقية على الزمن من جيل لجيل ، حتى جاء العهد الحديث ، فبرزت النهضة الاجتماعية والثقافية والقومية الشاملة ، تلمس آثارها في حياة هذا المجتمع المعاصرة ، والتي تجمع بين الأصالة التي ترتكز إلى تراثنا الخالد ، وبين التجديد الذي تأخذ به الشعوب العربية الناهضة ، لتساير العهد الحديث .

وما الجمع بين هاتين الظاهرتين ، وبين القديم والجديد في حياتنا العربية المعاصرة إلا دليل على ماعرف دواما عن المجتمع العربي من حيوية حفظت عليه كيانه على مر العصور ، ومكنته من أن يقوم من عثاره ، وأن يبعث أمجاده ، وأن يساير التقدم البشري العام من عصر إلى عصر ، وأن يشارك بنصيبه الموفور في تقدم الإنسانية على مر الزمن .

هذه الحيوية التي عرف بها المجتمع العربي منذ نشأته الأولى ، والتي تمثلت في الوطن العربي بمختلف أجزائه وأرجائه في آسيا وأفريقيا تعتبر الآن ولا شك مصدرا من مصادر القوة الكبرى التي يعتمد عليها العرب في بعث قوميتهم وتجديد حياتهم واستعادة مكانتهم بين الأمم والشعوب .

ويزكي هذه الحيوية ويدفع بها إلى الأمام أمران أساسيان ، أولهما الإيمان الصادق بأن للأمة العربية رسالة بين الأمم ، وبأن هذه الرسالة تقوم على أساس التكافل العربي من جهة والتعاون الإنساني من جهة أخرى .

وثانيهما العمل الدائب من أجل بعث الحياة العربية ، واستغلال موارد الوطن العربي وتوجيه تلك الموارد توجيها يقيم الحياة في ذلك الوطن على أساس من التكافل والتضامن والعدالة الاجتماعية .

فأما الإيمان برسالة الأمة العربية في ماضيها وحاضرها ومستقبلها ، فإنه هو الذي يبعث الأمل في النفوس ، ويشيع الضياء والنور أمام أعين العرب في مختلف بلادهم ، ليروا سبيلهم نحو المستقبل ، يعملون من أجله معتزين بماضيهم الذي هو جزء أصيل من تراث الإنسانية ، وجاهدين من أجل بعث هذا الماضي وإحياء مكانة العرب ليتبوأوا المركز اللائق بهم ، وليشاركوا بنصيبهم الموفور في بناء صرح الإنسانية على أساس من الإخاء والعدل والسلام .

وأما العمل من أجل استغلال موارد البيئة الطبيعية في الوطن العربي فإنه يقتضي الأخذ بوسائل العلم وأسباب المدنية الغربية المعاصرة وكل ما يتصل بها من ثورة وتقدم في نظم الزراعة والتعدين والتصنيع وتجديد الأداة الاقتصادية والنظم المالية والتجارية في البلاد العربية .

ولقد نهضت الشعوب العربية نهضة قوية مباركة في العهد الحديث ، وأحس المفكرون والقادة العرب بأن من الخير ، بل من الضروري أن تستند هذه النهضة إلى أساس قوي من العلم والبحث والتطبيق العملي المستنير ، لا سيما

فى هذه المرحلة الخطيرة من النهضة العربية ، وهى مرحلة الاستقصاء والتخطيط وبحث وسائل التنفيذ .

ذلك أن النهضة التى يمر بها العالم العربى الآن تشبه من بعض الوجوه النهضة التى مر بها الغرب فى عصره الحديث ولكن العرب يختلفون عن الغرب بأن لهم تراثا اجتماعيا عريقا ونظما تقليدية مستقرة ، من الخير كل الخير أن نحتفظ ببعضها مما هو صالح للبقاء ، وأن نجدد بعضها الآخر مما جرى عليه الزمن أو يحتاج إلى تجديد .

فالتصنيع الحديث مثلا أمر ضرورى للحياة الجديدة ، ولكن تطبيقه فى العالم ونقل نظمه الأوروبية الحديثة إلى ربوع الشرق يحتاج إلى غير قليل من التبصر حتى لا يصاب الشرق بما أصيب به الغرب فى أعقاب نهضته الصناعية من انقلاب فى الأوضاع وثورات اجتماعية وفكرية جامحة . وإذا كان الغرب لم يفقد كثيرا بسبب مثل هذه الثورات الفكرية والاجتماعية فإن للشرق تراثا يستحق أن نعتز به ، ومجدا يستحق أن نبعثه ، فنهضة التصنيع ينبغى ألا يترتب عليها هدم نظمنا الاجتماعية ، أو إصابتها بهزات عنيفة تفقدها ما عرف عن الشرق من أصالة أو اتزان ، وإنما ينبغى أن يأتى أخذنا بوسائل التصنيع الحديثة مقترنا بدراسة وبتخطيط اجتماعى ، فترسم الخطط وتوضع التشريعات لتأتى مسايرة للنهضة الصناعية خطوة خطوة ، فلا يسبق التصنيع التقنين الاجتماعى ، ولا تأتى النهضة الاقتصادية غير متكافئة مع النهضة الاجتماعية .

وكذلك الحال فى التنمية الزراعية ذاتها ، فإن الزراعة التى عرفها الشرق العربى ، وعرفها معظم بلاده ، كانت من ذلك النوع الذى يعتبر مكملا للحياة الرعوية ، والذى لا يطغى على حياة البادية طغيانا ظاهرا . ولكن الزراعة الحديثة والتى ينبغى أن يأخذ بها الشرق العربى ليستكمل أسباب قوته الإنتاجية ، هى من نوع جديد أقرب إلى وسائل الصناعة والآلات الحديثة والزراعة الواسعة منه إلى وسائل الزراعة التقليدية والتى كانت تكتفى باستغلال مساحات محدودة من الأرض . ولا شك أن الشرق العربى حين يأخذ بأسباب الزراعة الواسعة الحديثة سيدخل فى دور من الثورة الزراعية لا يقل شأناً ولا أثرا عن الثورة الصناعية المرتقبة . ولا شك أيضاً فى أن هاتين الثورتين ، أو هذه الثورة المزدوجة فى الإنتاج سيترتب عليها تحول فى الحياة الاجتماعية كانتقال البدو من البداوة إلى حالة الاستقرار ، وانتقالهم من حالة التملك على الشيوع إلى حالة التملك على أساس الفردية . بل قد يترتب عليها فى بعض جهات العالم العربى تحول شامل فى نظام المجتمع من القبيلة أو العشيرة إلى الأسرة الصغيرة . وهذا التحول أساسى وخطير ، ينبغى أن تدرس مرحلة الانتقال إليه لكيلا تفاجئنا الأحداث .

من أجل هذا رحبت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية كل الترحيب بموضوع الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية وهو (الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية فى الدول العربية) .

ووضعت الأمانة العامة جميع إمكانياتها فى سبيل أن تأتى هذه الدورة ناجحة وموفقة فيما تهدف إليه وما تنعقد من أجله . وإذا كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية قد سرها فى الأعوام الماضية أن تشارك مشاركة فعالة وعملية فى الإعداد الفنى للدورات السابقة لهذه الحلقة ، فقد سرها بصفة خاصة أن تتابع اهتمام دولها الأعضاء جميعا بهذا الموضوع الذى هو موضوع الساعة بل موضوع الجيل بالنسبة للشعوب العربية فى نهضتها الجارية .

كذلك رحبت الأمانة العامة بأن تتابع الأمم المتحدة معاونتها الصادقة من الناحيتين الفنية والمادية فى سبيل الإعداد للحلقة وترتيب اجتماعاتها وتزويدها بعدد من الخبراء العرب وغير العرب .

فإن هذا الاشتراك من الأمم المتحدة قد انطوى على اعتراف جميل منها بأن الدول العربية تمثل مجموعة متجانسة من الأمم ، مشتركة فى أوضاعها ونظمها الاجتماعية والثقافية والسياسية ، بحيث تستحق أن تعترف الأمم المتحدة بها كوحدة إقليمية قائمة بذاتها ، تعقد لها مثل هذه الحلقة من الدراسات الاجتماعية ولا يشترك فيها بوفود

أصيلة إلا الدول العربية والأمانة العامة لجامعتها . وإن دعى إليها مراقبون من بعض الدول الشرقية والإسلامية والدول الصديقة .

وكانت هذه الدورة الرابعة أولى الحلقات التى تعقد فى بغداد عاصمة العباسيين المجيدة وحاضرة العراق الحديث . ولقد سر الأمانة كل السرور ، أن ترى هذا المحفل العربى الشامل ينعقد فوق أرض واحدة من أجل إعادة صرح حياتها الاقتصادى على أساس يحفظ للمجتمع العراقى كيانه الأصيل ويصون عليه عروبته الخالدة .

وإنى باسم الأمانة العامة لأحيى جميع من ساهم فى هذه الدورة الموفقة من أعضاء الوفود العربية الرسمية وممثلى الهيئات الإنتاجية والمنظمات الاجتماعية التى شاركت بمراقبين فى هذا الاجتماع كما أنوه بفضل الخبراء والفنيين الذى اشترك عدد كبير منهم فى أعمال الدورة ومداولاتها .

وأوجه الشكر الخالص إلى العراق مليكا وحكومة وشعبا ، فقد كان لما لقيته الحلقه من رعاية وما لقيه أعضاء الوفود من كرم ضيافة وحسن استقبال ، وما هيأته الجهات العراقية الرسمية وغير الرسمية من تسهيلات واسعة النطاق ، أكبر الفضل فيما تهيأ لهذه الدورة من توفيق .

والله أسأل أن يوفق الأمة العربية فيما هى بسبيله من جهاد يبعث الماضى وينير السبيل أمامنا نحو المستقبل .

تمهيـــــد

للسيد محمد حسن العشماوى

رئيس اللجنة الاجتماعية لجامعة الدول العربية
ونائب رئيس الحلقة

إشتركت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى حلقة الدراسات الاجتماعية التى بدأت هيئة الأمم المتحدة تنظيم دوراتها فى عام ١٩٤٩ . ولكن نصيب الأمانة العامة أخذ يتزايد دورة بعد دورة حتى بلغ فى الدورة الرابعة درجة وضعت الأمانة العامة موضع المسئول الأساسى عن الإعداد الفنى والعلمى لهذه الدورة وكذلك عن جانب ظاهر فى الإعداد الإدارى لها .

ولقد بدأت الأمانة العامة جهودها التنظيمية حيث انتهت الدورة الثالثة . وكان المتفق عليه أن تعمل إدارة الشئون الاجتماعية لإبراز دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى تنظيم هذه الحلقة وزيادة نصيبها من ذلك تمشيا مع السياسة التى درجت عليها والتى أقرتها وفود الدول العربية كما رحبت بها هيئة الأمم المتحدة على لسان مندوبيها وممثليها فى دورات الحلقة .

ونود هنا أن نسجل أن الأمم المتحدة كانت هى البادئة إذ دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى عام ١٩٤٩ لأن توفد وفداً رسميا عنها إلى تلك الحلقة الدراسية وأحلت إدارة الحلقة المعينة من قبل الأمم المتحدة وفد الأمانة العامة محلا خاصا فى أعمال الدورة وتنظيم لجانها وإدارة جلساتها وغير ذلك بحيث تبين منذ تلك الدورة الأولى فى بيروت أن الأمم المتحدة وإدارة الحلقة تنتظران أن يكون لوفد الأمانة العامة دور خاص مرموق فى أعمال الدورات اللاحقة .

وبناء على هذا التقليد الذى وضع فى بيروت إزداد نصيب وفد الأمانة العامة وإدارة الشئون الاجتماعية بها فى تنظيم أعمال الدورة الثانية التى انعقدت فى القاهرة عام ١٩٥٠ فلم يقتصر الأمر على تخصيص دور بارز لوفد الأمانة العامة فى أعمال اللجان وتنظيمات الحلقة وإنما اشترك وكيل الإدارة الاجتماعية إذ ذاك فى أعمال الهيئة الإدارية التى عينتها الأمم المتحدة لإدارة الدورة .

وفى الدورة الثالثة ازداد اشتراك الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مرة ثانية إذ نظمت إدارة الشئون الاجتماعية بها اجتماع لجنة الخبراء قبل الدورة كما تولت إعداد مجموعة قيمة من البحوث المتصلة بها ثم اشتركت اشتراكا فعليا مع الحكومة السورية الداعية فى الإنفاق على شئون الدورة بل ونابت عن تلك الحكومة فى توجيه الدعوة والعمل على أن تشترك الدول العربية والهيئات الدولية فى الدورة اشتراكا واسع المدى يضمن نجاح الدورة ويحقق الغاية منها على خير وجه .

وفى أثناء انعقاد الدورة الثالثة برزت مكانة جامعة الدول العربية ودور أمانتها العامة بأن صدر عن الحلقة عدد من التوصيات موجه إلى الأمانة العامة مباشرة ويقع عبء تنفيذه على إدارة الشئون الاجتماعية بها ، كما أن الأمانة العامة بعد انتهاء الحلقة قامت بتحمل نفقات طبع كتابها وتقاريرها باللغتين العربية والإنجليزية .

وفى هذه الدورة الرابعة إتسع نطاق مشاركة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى درجة جعلت لها المكانة الأولى فى الإعداد والتنظيم الفنى والإدارى على السواء إذ أنها تحملت مسئولية بحث موضوع الحلقة بدلا من الأمم المتحدة التى تولت فى الدورات الثلاث الأولى تحديد موضوع البحث وتفريعاته . أما فى هذه الدورة الرابعة فإن إدارة الشئون الاجتماعية والصحية بجامعة الدول العربية نظمت عددا من الاجتماعات المتتالية للجنة الاجتماعية بالجامعة حيث استعرضت اللجنة رغبات الدول العربية ومقترحات وزارات وإدارات الشئون الاجتماعية فيها عن الموضوع الذى يختار للدراسة . وبعد أن تحدد الموضوع تحديدا عاما أوفدت الأمانة العامة بعثة خاصة طافت البلاد العربية على نمط البعثات التى تولت تنظيمها الأمم المتحدة فى الدورات الأول الثلاث . وقد استطاعت بعثة الجامعة العربية فى أقل من ثلاثة أسابيع أن تنتهى من زيارة البلاد العربية وتتفق على الموضوع وتفريعاته وتكلف عددا من الباحثين إجراء أبحاث محلية فى كل من العراق والكويت والمملكة العربية السعودية وسوريا ولبنان . وذلك خلاف ما اتخذته إدارة الشئون الاجتماعية من اجراءات لإعداد أبحاث أخرى فى كل من مصر وليبيا . كما استطاعت أن تضع بالاتفاق مع وزارة الشئون الاجتماعية العراقية أسس التنظيم الفنى والإدارى للحلقة . وكما حدث فى الدورة الثالثة فإن الحكومة العراقية كلفت الأمانة العامة للجامعة أن تنوب عنها فى توجيه الدعوات للدول العربية والدول الإسلامية الشرقية والهيئات الدولية وغيرها ، فقامت الأمانة العامة بذلك على خير وجه ونجحت فى تبيان أهمية هذه الحلقة وموضوعات دراستها ، فاستجابت الدول العربية جميعا واشتركت بوفود من المتخصصين فى مختلف موضوعات هذه الدورة . وكذلك كانت استجابة الوكالات المتخصصة للأمم المتحدة فى نطاق أوسع مما أتيح للدورات السابقة . وربما رجع الفضل فى ذلك الى أن الأمانة العامة للجامعة تولت الأمر مع تلك الوكالات فى وقت مبكر فاتصلت بها وبينت أهمية الموضوعات ، كما بينت الأوجه التى تستطيع كل وكالة من الوكالات المتخصصة أن تضطلع بها . واغتنمت ادارة الشئون الاجتماعية فرصة مرور بعض ممثلى تلك الهيئات الدولية بالقاهرة خلال شهور سبقت الدورة فاتصلت بهم واتفقت معهم على جوانب البحث التى يتولاها خبراء تلك الهيئات . وكانت النتيجة تلك الاستجابة الرائعة من جانب الوكالات المتخصصة والمكاتب الإقليمية لهيئة الأمم المتحدة ، فاشتركت كلها بطائفة طيبة من الخبراء يمثلون هيئة العمل الدولية وهيئة الأغذية والزراعة والهيئة الصحية العالمية وهيئة اليونسكو وهيئة الإغاثة ، وذلك كله بالإضافة الى ممثلى الأمم المتحدة وخبرائها .

هذا عن موضوع الدورة والدعوة إليها والاشتراك من جانب الدول والهيئات وأما عن النصيب الفعلى الذى اضطلعت به جامعة الدول العربية فقد تمثل فى عدد من المراحل نوجزها فى النقط الآتية .

١ — تولت إدارة الشئون الاجتماعية تنظيم اللجنة الاجتماعية للجامعة على نحو يسر مناقشة الموضوع والاتفاق على تفريعاته وتنسيق وجهات النظر بين ممثلى الدول العربية تنسيقا كان له الفضل الأكبر فى تحقيق وحدة الاتجاه العام عندما انعقدت الدورة ولجانها آخر الأمر فى بغداد .

٢ — تولت الأمانة العامة عن طريق بعثتها الخاصة الى البلاد العربية إنجاز الاتفاق على الموضوع بصفة نهائية مع المختصين فى وزارات الشئون الاجتماعية ومصالح العمل فى الدول العربية . كما حددت موضوعات البحث وكلف بها عدد من الباحثين فى مختلف البلاد العربية .

٣ — جمعت الأمانة العامة بالقاهرة لجنة الخبراء فى يناير ١٩٥٤ وقدمت لها نيفا وعشرين بحثا فى موضوع الدورة وحضرها ممثل المكتب الإقليمى لهيئة الأمم المتحدة ببيروت وممثلو الوكالات المتخصصة لتلك الهيئة فى الشرق الأوسط وكان هذا تمهيداً طيباً لاشتراك هذه الهيئات جميعا فى الحلقة ذاتها ببغداد .

٤ — تولت إدارة الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة جميع المراسلات التمهيدية للدورة مع الدول العربية والإمارات والدول الإسلامية الشرقية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومكاتبها الإقليمية فى الشرق الأوسط .

٥ — نظرا لأن موضوع الدورة كان مما يهم بعض الشركات الصناعية فى البلاد العربية فقد تولت إدارة الشئون الاجتماعية الاتصال بتلك الشركات لا سيما فى مصر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان وترتب على ذلك اشتراك عدد من الشركات فى أعمال الدورة فيما بعد . وكانت هذه الظاهرة علامة طيبة من علامات التعاون بين الشركات والحكومات والإدارات الرسمية فى سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة .

٦ — تولت إدارة الشئون الاجتماعية والصحية تنظيم موضوعات البحث الإضافية ووزعتها على الباحثين فى مختلف البلاد ، كما اتفقت على بعضها مع الخبراء العاملين فى وكالات هيئة الأمم المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية والشركات . وبذلك كله توافرت للدورة الرابعة أكبر مجموعة من البحوث العلمية القيمة التى زاد عددها على المائة بحث ، مما لم يتيسر مثله لأية دورة وما وضع أمام المجتمعين أثناء الدورة فى بغداد أساسا طيباً للدراسة والمناقشة وإن أملنا لكبير فى أن تصبح هذه البحوث التى يضمها هذا السفر مرجعا طيباً ومعينا للراغبين فى دراسة الشئون الاجتماعية وإعداد برامج الرعاية الاجتماعية فى البلاد العربية .

هذه عجالة عن أعمال الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية ومشاركة إدارة الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية فيها . وإنه ليسر رئيس وفد الأمانة العامة أن يسجل هنا أن هذه الدورات سارت بفضل من الله من نجاح إلى نجاح أكبر فأكبر وإنها أصبحت الآن ركنا ركينا من الجهود الاجتماعية التى تبذلها الأمم العربية فى سبيل تحقيق ما تنشده من إصلاح اجتماعى .

كما أنها أصبحت الآن تمثل مظهراً من مظاهر التعاون الكامل بين الدول العربية والتنسيق الدقيق الذى تسعى إليه الأمانة العامة توحيداً للجهود وتوثيقا للتعاون وتحقيقا للهدف المشترك فى النهوض العام الشامل بالمجتمع العربى الحديث .

وإننا لنسأل الله أن يوفق الدول العربية فيما هى بسبيله من نهضة اجتماعية شاملة وأن يسدد خطى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فيما تضطلع به من عبء رعاية الجهود وتوجيهها نحو غايتها المشتركة بإذن الله .

الفهرس

رقم الصفحة	عنوان الموضوع	الاسم
١	تقرير عن الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية	الدكتور سليمان حزين
٢٣	حفل الافتتاح	
٢٥	كلمات رؤساء الوفود ومدير الحلقة	
٤١	لجنة الندوة العامة : تقديم الحلقة	
٤٣	١ — التخطيط فى التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية	الأستاذ محمد فؤاد جلال
٤٦	٢ — تقصى الميدان فى نواحى الإنتاج والرعاية الاجتماعية	« إحسان رفعت
٤٨	٣ — التقويم كوسيلة لقياس التقدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية	الدكتور إرنست جريج
٥١	٤ — الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية فى مشروعات التنمية الاقتصادية	الدكتورة هـ . كاما
٥٤	٥ — حاجتنا إلى الخدمات الاجتماعية بين الطبقات العاملة	الأستاذ يحيى درويش
٦١	٦ — التنمية الزراعية فى الشرق الأوسط العربى	الدكتور محمد على الكيلانى
٧٢	٧ — سياسة التنمية الزراعية فى العراق	« درويش الحيدرى
٨٥	٨ — التنمية الزراعية فى سوريا	الأستاذ أكرم الركابى
٩٥	٩ — السمات والأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية	« عبد المغنى سعيد
١٠١	١٠ — توفير الخدمات الاجتماعية وأثره فى زيادة الإنتاج	« عبد المغنى سعيد
١٠٩	اللجنة الأولى : الرعاية الاجتماعية وتقويم نتائج دورات الحلقة	
١١١	١ — ١ — أهمية الإحصاء فى دراسة شئون العمال وتحقيق رعايتهم	الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى
١١٦	٢ — واجب الحكومات والهيئات والشركات فى إعداد الإحصاءات الخاصة بالعمل والأيدى العاملة	الأستاذ ابرهيم الدبونى سكرتارية اليونسكو
١٢٤	٣ — الإحصائيات التعليمية والرعاية الاجتماعية	
١٢٨	٤ — الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوصيات الدورات الثلاث السابقة للحلقة — فى لبنان	الأستاذ نديم حرفوش
١٣٦	٥ — » » فى العراق	« خالد العزى
١٤٥	٦ — » » فى مصر	« كمال محمود الحسنى
١٥٢	٧ — الضمان الاجتماعى فى سوريا	الدكتور أحسان جوخدار
١٦٢	٨ — الخدمات الاجتماعية الأهلية فى جمهورية مصر	الأستاذ حامد شاكر ثابت
١٧٧	ب — ٩ — خطط التبادل	الدكتور إرنست جربج
١٧٩	١٠ — تنسيق الجهود وتشجيع المساعدة الذاتيه فى حقل الرعاية الاجتماعية	المستر ف . ر . شترا
١٨١	١١ — تبادل البعثات بين الدول العربية كوسيلة لتحقيق التعاون فى ميدان الخدمة الاجتماعية	الأستاذ محمود فهمى
١٨٦	١٢ — تبادل المعلومات والأشخاص بين البلاد العربية كوسيلة للرعاية الاجتماعية	الدكتور محمد حسين آل ياسين
١٨٨	١٣ — تبادل الخبراء بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق الرعاية الاجتماعية	الأستاذ عدنان رؤوف

٤ — تولت إدارة الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة جميع المراسلات التمهيدية للدورة مع الدول العربية والإمارات والدول الإسلامية الشرقية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة ومكاتبها الإقليمية فى الشرق الأوسط .

٥ — نظرا لأن موضوع الدورة كان مما يهم بعض الشركات الصناعية فى البلاد العربية فقد تولت إدارة الشئون الاجتماعية الاتصال بتلك الشركات لا سيما فى مصر والعراق والكويت والمملكة العربية السعودية ولبنان وترتب على ذلك اشتراك عدد من الشركات فى أعمال الدورة فيما بعد . وكانت هذه الظاهرة علامة طيبة من علامات التعاون بين الشركات والحكومات والإدارات الرسمية فى سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة .

٦ — تولت إدارة الشئون الاجتماعية والصحية تنظيم موضوعات البحث الإضافية ووزعتها على الباحثين فى مختلف البلاد ، كما اتفقت على بعضها مع الخبراء العاملين فى وكالات هيئة الأمم المتخصصة وغيرها من الهيئات الدولية والشركات . وبذلك كله توافرت للدورة الرابعة أكبر مجموعة من البحوث العلمية القيمة التى زاد عددها على المائة بحث ، مما لم يتيسر مثله لأية دورة ومما وضع أمام المجتمعين أثناء الدورة فى بغداد أساسا طيباً للدراسة والمناقشة وإن أملنا لكبير فى أن تصبح هذه البحوث التى يضمها هذا السفر مرجعا طيباً ومعينا للراغبين فى دراسة الشئون الاجتماعية وإعداد برامج الرعاية الاجتماعية فى البلاد العربية .

هذه عجالة عن أعمال الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية ومشاركة إدارة الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية فيها . وإنه ليسر رئيس وفد الأمانة العامة أن يسجل هنا أن هذه الدورات سارت بفضل من الله من نجاح إلى نجاح أكبر فأكبر وإنها أصبحت الآن ركنا ركينا من الجهود الاجتماعية التى تبذلها الأمم العربية فى سبيل تحقيق ما تنشده من إصلاح اجتماعى .

كما أنها أصبحت الآن تمثل مظهراً من مظاهر التعاون الكامل بين الدول العربية والتنسيق الدقيق الذى تسعى إليه الأمانة العامة توحيداً للجهود وتوثيقا للتعاون وتحقيقا للهدف المشترك فى النهوض العام الشامل بالمجتمع العربى الحديث .

وإننا لنسأل الله أن يوفق الدول العربية فيما هى بسبيله من نهضة اجتماعية شاملة وأن يسدد خطى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فيما تضطلع به من عبء رعاية الجهود وتوجيهها نحو غايتها المشتركة بإذن الله .

الفهرس

رقم الصفحة	عنوان الموضوع	الاسم
١	تقرير عن الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية	الدكتور سليمان حزين
٢٣	حفل الافتتاح	
٢٥	كلمات رؤساء الوفود ومدير الحلقة	
٤١	لجنة الندوة العامة : تقديم الحلقة	
٤٣	١ — التخطيط فى التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية	الأستاذ محمد فؤاد جلال
٤٦	٢ — تقصى الميدان فى نواحى الإنتاج والرعاية الاجتماعية	« إحسان رفعت
٤٨	٣ — التقويم كوسيلة لقياس التقدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية	الدكتور إرنست جريج
٥١	٤ — الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية فى مشروعات التنمية الاقتصادية	الدكتورة هـ . كاما
٥٤	٥ — حاجتنا إلى الخدمات الاجتماعية بين الطبقات العاملة	الأستاذ يحيى درويش
٦١	٦ — التنمية الزراعية فى الشرق الأوسط العربى	الدكتور محمد على الكيلانى
٧٢	٧ — سياسة التنمية الزراعية فى العراق	« درويش الحيدرى
٨٥	٨ — التنمية الزراعية فى سوريا	الأستاذ أكرم الركابى
٩٥	٩ — السمات والأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية	« عبد المغنى سعيد
١٠١	١٠ — توفير الخدمات الاجتماعية وأثره فى زيادة الإنتاج	« عبد المغنى سعيد
١٠٩	اللجنة الأولى : الرعاية الاجتماعية وتقويم نتائج دورات الحلقة	
١١١	١ — ١ — أهمية الإحصاء فى دراسة شئون العمال وتحقيق رعايتهم	الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى
١١٦	٢ — واجب الحكومات والهيئات والشركات فى إعداد الإحصاءات الخاصة بالعمل والأيدى العاملة	الأستاذ ابرهيم الدبونى سكرتارية اليونسكو
١٢٤	٣ — الإحصائيات التعليمية والرعاية الاجتماعية	
١٢٨	٤ — الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوصيات الدورات الثلاث السابقة للحلقة — فى لبنان	الأستاذ نديم حرفوش
١٣٦	٥ — » » فى العراق	« خالد العزى
١٤٥	٦ — » » فى مصر	« كمال محمود الحسنى
١٥٢	٧ — الضمان الاجتماعى فى سوريا	الدكتور أحسان جوخدار
١٦٢	٨ — الخدمات الاجتماعية الأهلية فى جمهورية مصر	الأستاذ حامد شاكر ثابت
١٧٧	ب — ٩ — خطط التبادل	الدكتور إرنست جربج
١٧٩	١٠ — تنسيق الجهود وتشجيع المساعدة الذاتيه فى حقل الرعاية الاجتماعية	المستر ف . ر . شترا
١٨١	١١ — تبادل البعثات بين الدول العربية كوسيلة لتحقيق التعاون فى ميدان الخدمة الاجتماعية	الأستاذ محمود فهمى
١٨٦	١٢ — تبادل المعلومات والأشخاص بين البلاد العربية كوسيلة للرعاية الاجتماعية	الدكتور محمد حسين آل ياسين
١٨٨	١٣ — تبادل الخبراء بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق الرعاية الاجتماعية	الأستاذ عدنان رؤوف

رقم الصفحة	عنوان الموضوع	الاسم
١٩٢	١٤ ــ تبادل المساعدات الفنية والخبراء بين البلاد العربية	الأستاذ حسين كامل
١٩٧	اللجنة الثانية : الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بتوطين البدو و العشائر فى الدول العربية	
١٩٩	١ ــ الحالة الاجتماعية والاقتصادية القبلية للمنطقتين الوسطى الجنوبية ولواء الموصل فى العراق	الأستاذ ضياء شكاره
٢٠٩	٢ ــ النظم الأصيلة فى الحياة الاجتماعية للقبائل والعشائر ومدى أثرها فى التطورات المعاصرة	« ضياء شكاره
٢١٨	٣ ــ التقدم الاجتماعى فى العراق ـ توطين القبائل والرعاية الاجتماعية للعمال	الدكتور عبد الجليل الطاهر
٢٢٣	٤ ــ الوسائل التى تكفل استقرار البدو فى مناطق توطينها	الأستاذ شاكر العانى
٢٣٠	٥ ــ تمليك الأراضى فى العراق وأثره فى التوسع الزراعى وتوطين القبائل	« حسن محمد على
٢٤٠	٦ ــ إمكانيات التوطين للقبائل والعشائر فى العراق	« جعفر الخياط
٢٥٠	٧ ــ أثر التوطين فى النظم الاجتماعية السائدة بين العشائر	« عبد الرازق الهلالى
٢٥٧	٨ ــ التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية ووسائل توطين العشائر	« عباس العزاوى
٢٦٠	٩ ــ الآثار الاجتماعية للتنمية الزراعية والصناعية فى ليبيا	الأستاذان توفيق حسن وصفى وفتح الله المرصفى
٢٨٧	١٠ ــ الوسائل الحديثة فى استثمار مياه السيول وتحسين المراعى وأثرها فى توطين البدو والعشائر	الأستاذ محمد ابراهيم الحنيدى
٢٩١	١١ ــ إمكانيات ووسائل التوطين بين قبائل العرب الرحل	الدكتور ملاك جرجس
٢٩٧	١٢ ــ الرعاية الصحية لفئات البدو	« فتحى عبد الحافظ سليمان
٣٠١	١٣ ــ الخدمات الثقافية بين القبائل والعشائر	« صلاح الدين الناهى
٣٠٨	١٤ ــ تنمية القيادة بالمجتمعات العربية	« صلاح العبد
٣١٧	اللجنة الثالثة : الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالصناعات الريفية فى الدول العربية .	
٣١٩	١ ــ مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف	الدكتور محمد حاتم الطائى
٣٢٥	٢ ــ تصنيع الريف وبرامج الإنعاش الاجتماعى	« شكرى المراغى
٣٤٦	٣ ــ الصناعات الزراعية وآثارها الاجتماعية فى الريف المصرى	« محمد عزمى عفيفى
٣٦٠	٤ ــ الخدمات التعاونية	« ف . هيج
٣٦٤	٥ ــ تصنيع الريف . إمكانياته ووسائله	« محمد صالح مكية
٣٦٩	٦ ــ الرفاهة الاجتماعية وعلاقتها بالتقدم الزراعى والتصنيع	سكرتارية اليونسكو
٣٧٣	٧ ــ تعميم الصناعات الريفية والنتائج الاجتماعية المترتبة عليه	الدكتور حسين عارف
٣٨١	٨ ــ الصناعات الريفية والصناعات فى المدن الكبرى	« طلعت الشيبانى
٣٨٧	٩ ــ الصناعات الريفية ووسائل نشرها وآثارها	الأستاذان محمد أحمد حسن وعمر حسنى ماهر
٣٩٩	١٠ ــ التربية الأساسية واتصالها بتعميم الصناعات الريفية	الأستاذ فؤاد جميل

رقم الصفحة	عنوان الموضـــوع	الاسم
٤٠٧	١١ ــ التربية الأساسية وعلاقتها برفع مستوى المعيشة	الأستاذ فؤاد جميل
٤١٣	١٢ ــ التربية الأساسية كوسيلة للدعاية الثقافية فى الريف	الدكتور فاخر عاقل
٤٢٠	١٣ ــ التعليم الفنى الزراعى وصلته بالعمل والإنتاج	الأستاذ ممتاز عارف
٤٢٧	١٤ ــ توضيح وإعداد وتنظيم القيادة للعمال الزراعيين	الدكتور على فؤاد أحمد
٤٣٣	١٥ ــ الخدمات الصحية فى الريف والبادية فى العراق	» محمود ابراهيم
٤٤١	١٦ ــ الصناعات الريفية وأثرها ومقومات نجاحها فى مصر	» عبد الله صدقى
٤٤٦	١٧ ــ الصناعات الريفية والتقليدية فى سوريا	» عبد المطلب البقاعى
٤٦٣	اللجنة الرابعة : الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الصناعية فى المدن بالدول العربية .	
٤٦٥	١ ــ هجرة العمال من الريف إلى المدن وأثرها الاجتماعى	الأستاذ محمود الحسينى شريف
٤٧٤	٢ ــ الهجرة من الريف إلى المدينة	الدكتور عبد الجليل الطاهر
٤٨٢	٣ ــ الآثار الاجتماعية لهجرة العمال من المناطق الريفية إلى المدن	» عبد المطلب البقاعى
٤٨٩	٤ ــ أجور العمل الصناعى ــ دراسة مقارنة فى البلاد العربية	الأستاذ مصطفى محمد حسنين
٥٠٤	٥ ــ الرعاية العمالية والتنمية الصناعية فى مصر	الدكتور حسن الساعاتى
٥٢٦	٦ ــ الرعاية الاجتماعية للعمال بمدينة الإسكندرية	الأستاذ أحمد صبحى على
٥٣٩	٧ ــ الرعاية الاجتماعية فى محيط العاملات فى مصر	السيدة زاهية مرزوق
٥٤٩	٨ ــ الرعاية الاجتماعية للعاملات فى مصر	» ثريا الديب
٥٥٤	٩ ــ الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة فى سوريا	» زاهدة حميد باشا
٥٦٤	١٠ ــ استخدام النساء فى الصناعة ــ مظاهره ووسائل تنظيمه	الدكتورة روز خدورى اليونسكو
٥٦٩	١١ ــ مدارس الحضانة ، ورياض الأطفال	الأستاذ عبد الرزاق ابراهيم
٥٧٣	١٢ ــ استخدام الأحداث فى الصناعة	» سعد النشار
٥٧٨	١٣ ــ الرعاية الاجتماعية للعمال الأحداث	» فتح الله المرصفى
٥٩٠	١٤ ــ الرعاية الاجتماعية داخل السجون والإصلاحيات	» عبد الرزاق ابراهيم
٦٠٤	١٥ ــ تسجيل الأيدى العاملة المعطلة	المستر آلن م . كريتشلى
٦١٠	١٦ ــ الخدمات الصحية فى المصانع فى العراق	الدكتور عباس حلمى الحلى
٦١٤	١٧ ــ سياسة التصنيع الحديث وأثرها فى رفع مستوى الحياة	» صالح أحمد العلى
٦٢٣	١٨ ــ التطورات الصناعية الحديثة وأثرها فى رفع مستوى المعيشة	» محمد عزيز
٦٢٧	١٩ ــ التأمين ــ طرائقه ووسائل تنظيمه	» عبد الستار شاهين
٦٣٣	٢٠ ــ التغذية ورعاية صحة العمال	الأستاذ عبد المنعم فطين
٦٤٩	٢١ ــ الخدمات الاجتماعية فى العراق ووسائل تمويلها	السيدة آسيا توفيق وهبى
٦٤٩	٢٢ ــ دور الجمعيات النسوية فى توفير الخدمات الأهلية	الأستاذ محمد مظهر سعيد
٦٥٦	٢٣ ــ الأسس النفسية والاجتماعية للعمل	

رقم الصفحة	عنوان الموضوع	الاسم
٦٧٠	٢٤ — الخدمات الثقافية بين عمال المصانع	الاستاذ معروف سويد
٦٧٤	٢٥ - الرعاية الثقافية لعمال المصانع	« محمد كامل النحاس
٦٨٠	٢٦ — توفير العمال المهرة — التعليم الفنى والتدريب المهنى	الدكتور محمود عمر
٦٨٤	٢٧ — التعليم الفنى والمهنى وعلاقته بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى	المستر ف . ج . ليجر
٦٩٢	٢٨ — أوقات فراغ العمال والخدمات الترفيهية لهم	الأستاذ توفيق حسن وصفى
٧٠٠	٢٩ — الأوضاع العمالية فى الصناعات العربية الحديثة غير البترولية	« مروان نصر
٧٠٤	٣٠ — عمال المدن والترفيه الاجتماعى فى العراق	المستر د . ج . هل
٧٠٨	٣١ — الرعاية الاجتماعية لعمال المصانع فى سوريا	الأستاذ عبد الرحمن الخزندار
٧٢٤	٣٢ — التطور العمالى والاجتماعى فى لبنان	« نديم حرفوش
٧٤٩	٣٣ — الرعاية الصحية للعمال	الدكتور محمود دياب
٧٥٨	٣٤ — النتائج الاجتماعية للتصنيع فى لبنان	الدكتورة شارلوت شدياق
٧٦٦	٣٥ — الصناديق التعاونية النقابية	الأستاذ نزهة المدنى
٧٧٦	٣٦ — الخدمات التكميلية لعمال المصانع فى المدن	« إبراهيم حلمى
٧٨٥	٣٧ — خدمات التغذية لعمال المصانع فى المدن	« محمد سليمان عويضة
٧٩٢	٣٨ — التطور الاجتماعى الحديث فى محيط عمال المدن	الدكتور حسن سعفان
٨٠١	٣٩ — التكوين الإدارى للمصالح وإدارات العمل	الأستاذ إبراهيم الغطريفى
٨٠٩	٤٠ — تنظيم الخدمات لعمال المصانع فى المدن وإدارتها	الدكتور زكى بدوى
٨٢٧	٤١ — إعداد الإخصائيين الاجتماعيين والرواد فى محيط عمال المدن	الأستاذ يحيى درويش
٨٣٣	٤٢ — خبراء العمل فى إدارة المؤسسات الصناعية	« أحمد اسماعيل
٨٣٦	٤٣ — استخدام الإخصائيين الاجتماعيين والخبراء لشئون العمال فى المؤسسات الصناعية	الدكتور على فؤاد أحمد
٨٣٩	اللجنة الخامسة : الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بصناعات البترول فى الدول العربية	
٨٤١	١ — التقدم الاقتصادى فى العراق	الدكتور محمد جواد عبوسى
٨٤٦	٢ — صناعة النفط وعلاقتها بالخدمات الاجتماعية فى العراق	الأستاذ أحسان رفعت
٨٥٠	٣ — التطور الاقتصادى الحديث فى الكويت	« عبد العزيز حسين
٨٦١	٤ — مشروع دراسة شئون العمل والرعاية الاجتماعية فى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية	وزارة مالية المملكة العربية السعودية
٨٨٦	٥ — الرعاية الاجتماعية لعمال صناعة البترول فى مصر	الأستاذان السيد شرف الدين وأمين عز الدين
٩٠١	٦ — الرعاية الاجتماعية والصحية لعمال البترول فى مصر	الأستاذ غالى أمين
٩١٨	٧ — عمال البترول فى سوريا ورعايتهم الاجتماعية	« مظفر البقاعى
٩٢٨	٨ — اليد العاملة فى صناعة البترول فى لبنان الجنوبى	« جوزيف وديع

رقم الصفحة	عنوان الموضوع	الاسم
٩٣٦	٩ ــ الخدمات الطبية فى شركات البترول	الدكتور أحمد رياض
٩٤٠	١٠ ــ الرعاية الصحية والاجتماعيه لعمال البترول من الناحية المهنية	« عبد المنعم عزت
٩٤٣	١١ ــ مشاكل اجتماعية فى صناعة البترول	المستر ج . لويد
٩٤٧	لجنة فرعية خاصة لوسائل الإيضاح السمعية والبصرية	
٩٤٩	١ ــ وسائل الإيضاح	الآنسة نسرين على أديب
٩٥٦	٢ ــ السينما والوسائل الثقافية الحديثة فى خدمة المجتمع	الأستاذ غالى أمين
٩٦٣	٣ ــ الإذاعة كوسيلة لإثارة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية	« عزيز شلال
٩٦٩	٤ ــ الإذاعة ودورها فى إثاره الاهتمام بشئون الرعاية الاجتماعية	« حسنى الحديدى
٩٧٥	٥ ــ الوسائل السمعية والبصرية مشاكل فى التطبيق	« طاهر أبو زيد
٩٧٩	٦ ــ موازنة بين الصحافة والوسائل السمعية والبصرية فى التعريف بشئون الرعاية الاجتماعية	« محمد حمدى
٩٨٥	تقارير اللجان والتوصيات	
٩٨٧	لجنة الندوة العامة ــ تقديم الحلقة	
٩٩٠	اللجنة الأولى ا ــ الرعاية الاجتماعية وتقويم نتائج الدورات السابقة للحلقة	
٩٩٢	اللجنة الأولى ب ــ تشجيع وتنظيم التبادل فى مجال الرعاية الاجتماعية بين الدول العربية	
٩٩٣	اللجنة الثانية ــ الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بتوطين البدو	
٩٩٦	اللجنة الثالثة ــ الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالصناعات الريفية	
٩٩٩	اللجنة الرابعة ــ الرعاية الاجتماعية لعمال المدن	
١٠٠٤	اللجنة الخامسة ــ الرعاية الاجتماعية لعمال البترول	
١٠٠٧	اللجنة الفرعية الخاصة لوسائل الإيضاح السمعية والبصرية	
١٠٠٩	اللجنة التوجيهية ــ توصيات عامة	
١٠١٠	المحاضرات العامة	
١٠١٢	١ ــ مكانة الثقافة من خطط الرعاية الاجتماعية فى الدول العربية	الدكتور سليمان حزين
١٠١٦	٢ ــ نشاط هيئة الأغذية والزراعة وأهدافها فى الشرق الأدنى	« محمود توفيق حفناوى
١٠٢٣	٣ ــ نشاط المكتب الإقليمى لشرق البحر الأبيض المتوسط التابع لهيئة الصحة العالمية .	« على توفيق شوشة
١٠٣٠	٤ ــ نظام العشائر فى سوريا	الدكتور أحمد العكام
١٠٣٧	٥ ــ الرعاية الاجتماعية فى الريف السورى	الأستاذ جميل معلا
١٠٥١	حفلة الختام	
١٠٥٣	كلمات رؤساء الوفود ومدير الحلقة	
١٠٦٩	ثبت البحوث والمحاضرات	
١٠٨١	ثبت الأسماء	
١٠٨٣	الهيئة الإدارية للحلقة	
١٠٨٤	أعضاء الندوة العامة واللجان	
١٠٩١	المشتركون فى الحلقه	
١١٠١	برنامج الاجتماعات والمحاضرات والزيارات والرحلات .	

تقرير

عن الدورة الرابعة

لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية

« بغداد — من ٦ إلى ٢١ مارس سنة ١٩٥٤ »

لمدير الدورة

الدكتور

سليمان حزين

الوكيل المساعد لوزارة التربية والتعليم المصرية

بیست

شعبه‌ی اقتصاد

تبدیل اعمالیه‌ی تجارت به اعمال مقاطعه

تمهيد تاريخي :

(١) انعقدت الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية فى بغداد من السادس إلى الحادى والعشرين من شهر مارس (آذار) سنة ١٩٥٤ ، وذلك بدعوة من حكومة مملكة العراق وتحت رعاية صاحب الجلالة الملك فيصل الثانى .

(٢) ويرجع تاريخ حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية إلى عام ١٩٤٩ حين انعقدت الدورة الأولى بدعوة من حكومة الجمهورية اللبنانية فى بيروت فى الفترة من ١٥ أغسطس إلى ٨ سبتمبر سنة ١٩٤٩ ، وكان ذلك ضمن برنامج المساعدات الفنية لهيئة الأمم المتحدة وبناء على القرار (رقم ١٤٨ / رابعاً) الذى أصدرته الجمعية العامة للهيئة والذى ينص على أن تنظم الأمم المتحدة مثل هذه الاجتماعات والحلقات الدراسية بناء على طلب من حكومات الدول الأعضاء .

ثم انعقدت الدورة الثانية على الأساس نفسه بدعوة من الحكومة المصرية بمدينة القاهرة فى الفترة من ٢٢ نوفمبر إلى ١٤ ديسمبر سنة ١٩٥٠ ، وكذلك الدورة الثالثة بدعوة من الحكومة السورية بمدينة دمشق فى الفترة من ٨ إلى ٢٠ ديسمبر سنة ١٩٥٢

ولقد جاء انعقاد هذه الدورة الرابعة مترتباً على القرار المشار إليه ، وإن كان تنظيمها قد اختلف بعض الشىء نظراً لأن قرار هيئة الأمم المتحدة واتفاقها مع الحكومة العراقية على مدى مشاركة هيئة الأمم المتحدة قد جاء متأخراً بالنسبة لما حدث فى الدورات السابقة ، والتى تقرر فيها اشتراك هيئة الأمم المتحدة فى موعد مبكر عما حدث فى هذه الدورة الرابعة .

(٣) أثناء الجلسة الختامية للدورة الثالثة فى دمشق أعرب رئيس وفد المملكة العراقية عن ترحيب بلاده بعقد هذه الدورة الرابعة فى بغداد ، وكان قد اتصل بوزير الشئون الاجتماعية فى بلاده فوافق على ذلك بصفة مبدئية ، وأفاد بأنه سيتخذ ما يلزم من إجراء لعرض الأمر على مجلس الوزراء العراقى ، وقد تم ذلك بعد عودة وفد العراق إلى بلاده فأصدر المجلس قراره بأن تدعو الحكومة العراقية إلى انعقاد الدورة فى بغداد خلال شهر مارس سنة ١٩٥٤ وعهدت الحكومة العراقية إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى أن تتولى نيابة عنها توجيه الدعوة إلى الدول العربية والإمارات العربية وعدد من الدول الشرقية ، وكذلك إلى الهيئات الدولية المهتمة بهذه الدراسات ، كما تقدمت حكومة العراق بطلب فى هذا الشأن إلى هيئة الأمم المتحدة تدعوها فيه إلى المشاركة فى تنظيم الدورة بالقدر الذى سبق أن اشتركت به فى تنظيم الدورة الثالثة ، وذلك استمراراً للتعاون المثمر بين هيئة الأمم المتحدة ودولها الأعضاء فى الشرق العربى ، وتحقيقاً للرغبة التى تجلت فى اجتماعات الدورة الثالثة من ضرورة استمرار تنظيم هيئة الأمم المتحدة لمثل هذه الحلقات .

(٤) كانت هيئة الأمم المتحدة عندما استجابت لرغبة الدول العربية بتنظيم هذه الحلقة قد رتبت الأمر فى الدورتين الأولى والثانية على أن تتحمل المسئولية كاملة فى التنظيم والإعداد والإشراف ، وعلى أن تدعو جامعة الدول العربية بوصفها الهيئة الإقليمية المختصة فى أن تشارك مشاركة متزايدة فى الإعداد الفنى والادارى للحلقة ، كما تدعو الدولة الداعية لزيادة نصيبها من الإعداد والتنظيم للدورة التى تعقدفيها ، ولذلك فإن هيئة الأمم المتحدة رحبت فى الدورة الثالثة بدمشق باشتراك جامعة الدول العربية فى الاعداد الفنى والادارى إشتراكا كان له أثره البعيد فى

نجاح تلك الدورة . كما أن الهيئة رحبت أيضاً بازدياد مدى هذه المشاركة من جانب جامعة الدول العربية فى أعمال هذه الدورة الرابعة . بل أن المفاوضات التى جرت بين الحكومة العراقية وهيئة الأمم المتحدة لم يتقرر فيها مدى اشتراك الأمم المتحدة فى التنظيم والإدارة إلا بعد أن كان الاعداد الفنى والدراسى لهذه الدورة الرابعة قد قطع مرحلة بعيدة بواسطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإدارة الشئون الاجتماعية بها .

الاعداد للدورة الرابعة واختيار موضوعها :

(٥) كانت الحلقة قد درست فى دورتها الأولى موضوع الانعاش الاجتماعى فى الدول العربية دراسة عامة . وكان ذلك بمثابة ارتياد مبدئى وعام لموضوع الرعاية الاجتماعية . ثم عالجت فى دورتها الثانية موضوع الرعاية الاجتماعية فى الريف — وإن كانت دراسات بعض لجانها قد تطرقت إلى موضوعات أخرى كشئون البدو ورعايتهم فى البادية . ثم جاءت الدورة الثالثة فتخصصت بعض التخصص ودرست موضوع « التكافل الاجتماعى ووسائل تنظيمه فى البلاد العربية » . وحدث فى الاجتماع الأخير للدورة الثالثة أن عرضت بعض الاقتراحات عن موضوع يختار للدورة الرابعة على أساس الميل نحو التخصص وتحديد نطاق البحث فى مجال تصبح الدراسة فيه أكثر تركيزاً وتعمقاً وكان من بين الموضوعات المقترحة « قوانين العمل كوسيلة لرفع المستوى الاجتماعى للطبقات العاملة » وموضوع « العشائر البدوية المتنقلة وحديثة التوطين » وموضوع « حماية الأمومة والطفولة » ثم موضوع « الأحداث المنحرفون » . وكان المفهوم أن الأمر سيترك لكل من الدولة الداعية والأمانة العامة لجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة للاتفاق فيما بعد على اختيار موضوع الدورة الرابعة من بين الموضوعات المقترحة أو غيرها مما تتقدم به الدولة الداعية أو الدول الأعضاء . كذلك كانت لجان الدورة الثالثة قد أوصت باستمرار التعاون المثمر بين كل من هيئة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والدولة الداعية فى سبيل الاعداد العلمى والفنى للدورة الرابعة بعد أن ثبتت فائدة هذا التعاون القصوى فى الإعداد للدورة الثالثة .

(٦) بتاريخ ١٩٥٣/٢/٢١ كتبت السفارة العراقية بالقاهرة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية تبلغها موافقة الحكومة العراقية على دعوة الدورة الرابعة للحلقة للانعقاد فى بغداد ، وترجوها اتخاذ الخطوات اللازمة للإعداد للدورة من الناحيتين العلمية والفنية . فبعثت الامانة العامة لجامعة الدول العربية إلى الدول الاعضاء مذكرة تطلب فيها اقتراحاتها فى شأن موضوع الدورة ، فوصلت الردود من مختلف الدول العربية مشتملة على طائفة كبيرة من الموضوعات المقترحة ومن بينها :

ا — التأهيل من مختلف نواحيه
ب — الرعاية الاجتماعية للقبائل والعشائر
حـ — تنظيم شئون العمال فى البلاد العربية
ء — المشكلات المتعلقة بالسكان وطرق حلها
هـ — رعاية الاسرة والطفولة والامومة
و — تنظيم العمل ورفع مستوى العمال فى البلاد العربية

(٧) عقدت الامانة العامة لجامعة الدول العربية اللجنة الاجتماعية المتفرعة عن مجلس جامعة الدول العربية والممثلة فيها جميع الدول الاعضاء فى الجامعة ، فاستعرضت هذه اللجنة الموضوعات المقترحة — بما فى ذلك ما اقترحته الدورة الثالثة للحلقة . ورأت اللجنة الاجتماعية اختيار موضوع أجمعت غالبية الدول على اختياره وهو موضوع « المشكلات الاجتماعية للعمل والعمال فى البلاد العربية » وأشارت بعرض هذا الاختيار على كل من الدول العربية

وهيئة الأمم المتحدة (إدارة المساعدات الفنية) لأخذ رأيها فى هذا الموضوع وفى تفريعات البحث المتصلة به .

(٨) فى هذه الأثناء كانت حكومة العراق قد كتبت إلى هيئة الأمم المتحدة تطلب إليها تنظيم الدورة الرابعة والمعاونة المادية والفنية فى ذلك على نمط ما فعلته فى الدورة الثالثة . كما أن الحكومة العراقية كتبت فى الوقت نفسه إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لتتولى بالنيابة عنها توجيه الدعوة إلى الدورة الرابعة إلى كل من الدول العربية الأعضاء فى الجامعة والإمارات العربية وعدد من الدول الشرقية والهيئات الدولية . وحددت الحكومة العراقية تاريخ ٦ مارس ١٩٥٤ موعداً لبدء انعقاد الدورة .

(٩) حدثت بعض اعتراضات على موضوع الدورة فى صورته المقترحة ، وأفادت هيئة الأمم المتحدة بأنه نظراً لأن الموضوع أو جانبا منه يتصل بشئون العمل والعمال فإن من الخير أن تزداد مشاركة هيئة العمل الدولية فى تنظيمه بدلا من أن تنفرد بذلك إدارة المساعدات الفنية بهيئة الأمم المتحدة ، كما أن حكومة العراق ذاتها عادت فرأت أن من الخير بحث موضوع الدورة من جديد ، والعناية بالناحية الاجتماعية أكثر من الناحية العمالية الخالصة . ولما كان الاتفاق بصفة نهائية على الموضوع وتفريعاته ليس من الأمور اليسيرة ولا يمكن أن يتم عن طريق المكاتبات فى وقت يسمح بالاستعداد الفنى وجمع البيانات وإعداد البحوث العلمية قبل موعد انعقاد الدورة بوقت كاف ، فإن الأمانة العامة لجامعة الدول العربية رأت بحق أن تلجأ إلى الوسيلة التى كانت هيئة الأمم المتحدة تلجأ إليها فى التمهيد للدورات الثلاث الأولى . وذلك بأن توفد بعثة صغيرة تبدأ بزيارة العراق والاتصال بالمسئولين فيها والاتفاق على الموضوع وتفريعاته بصفة مبدئية ، ثم تزور باقى البلاد العربية لتتعرف على رغباتها بصفة مباشرة وتناقش الموضوع وتفريعاته وتوفق بين وجهات النظر المختلفة على نحو ما كان يفعل مندوبو هيئة الأمم المتحدة الذين كانت الهيئة تكلفهم القيام بمثل هذه الرحلات والزيارات قبل انعقاد الدورة بعدة أشهر .

(١٠) قامت البعثة الصغيرة المشار إليها فى البند السابق بمهمتها فى أواخر شهر أكتوبر سنة ١٩٥٣ ، وحملت معها جميع البيانات والرغبات والملاحظات التى انتهت إليها اللجنة الاجتماعية بجامعة الدول العربية وخبراء الجامعة والتى تلقتها من مختلف الدول الأعضاء فى الجامعة . وكذلك من هيئة الأمم المتحدة وبعض الوكالات المتخصصة . وفى طريقها إلى بغداد اجتمعت بممثل هيئة الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط وناقشت معه بعض ملاحظات الأمم المتحدة على الموضوع وتفريعاته . ثم وصلت بغداد فاتصلت بالمسئولين وعقدت معهم عدة اجتماعات نوقش فيها الموضوع ونواحى البحث فيه ، وتم الاتفاق بصفة مبدئية على تحويل الموضوع إلى الناحية الاجتماعية أكثر من الناحية العمالية التى تتصل بتنظيم العمال ونقاباتهم . وعرض الأمر على مجلس الوزراء العراقى فوافق على أن يكون عنوان موضوع الدورة « الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية فى البلاد العربية » ، كما وافق على التفريعات المقترحة للموضوع بصفة عامة . وقد اقتنعت البعثة بأن الموضوع بعد تعديله قد تلاقى إلى درجة واضحة مع مختلف الرغبات والملاحظات التى أبديت من الجهات التى أشرنا إليها فى هذه الفقرة .

(١١) نظراً لضيق الوقت واقتراب موعد الدورة وضرورة إعداد البحوث اللازمة لدراسة الموضوع على أساس علمى فإن البعثة اتفقت مع حكومة العراق على أن تبدأ جامعة الدول العربية فورا بتكليف عدد من الباحثين فى سائر الدول العربية بإجراء أبحاث وجمع بيانات والقيام بدراسات عملية فى عدد من المناطق والموضوعات المتصلة بالدورة وموضوعها الذى تم الاتفاق عليه وكذلك كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، بالاتفاق مع اللجنة الاجتماعية ، قد أعدت قائمة من الأسئلة (استبياناً) المتصلة بموضوع الدورة . فأدخلت البعثة بعض التعديلات على هذه الأسئلة لتتمشى مع موضوع الدورة فى صورته الجديدة ، وأرسلت قائمة الأسئلة إلى مختلف الدول العربية

وكلفت الأمانة العامة خبيراً فى كل بلد عربى ليتولى جمع الردود عليها وإرسالها إلى الأمانة العامة بالقاهرة .

(١٢) عهدت بعثة الجامعة العربية المشار إليها — بتفويض من الأمانة العامة — إلى ثلاثة من الباحثين العراقيين بإجراء ثلاثة بحوث أساسية فى العراق تتصل بموضوع الدورة ، ثم سافرت إلى كل من الكويت فالظهران فجدة فدمشق فعمان فبيروت . واجتمعت هناك بالمسئولين وعرضت عليهم الموضوع وتفريعاته وحصلت على موافقتهم التامة . كما عهدت إلى باحث أو أكثر فى كل من الدول التى زارتها بإجراء بحوث أساسية تتصل بموضوع الدورة . كذلك وجدت البعثة الفرصة مواتية فى زيارتها للمملكة العربية السعودية لأن تتصل بالمسئولين فيها وتبحث معهم أمر انعقاد الدورة الخامسة فى تلك البلاد ، حيث أن كلا من لبنان ومصر وسوريا ثم العراق قد استضافت الحلقة ، ومن الخير أن تعقد الدورة الخامسة فى بلد عربى آخر . وقد تفضلت الحكومة العربية السعودية فأعربت عن اهتمامها بالموضوع واستجابتها لهذه الرغبة استجابة كريمة سنشير إليها مرة أخرى فى ختام هذا التقرير

(١٣) عادت البعثة إلى القاهرة فاتصلت فور عودتها بالمسئولين فى الحكومة المصرية وناقشت معهم نتائج زيارتها ، وتم الاتفاق على الموضوع فى صيغته المعدلة مع تركيز البحث بصفة خاصة فى نواحى الرعاية الاجتماعية المتصلة بشئون الصناعات الريفية وتوطين البدو وعمال صناعات البترول . وعلى هذا الأساس كلفت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية عددا من الباحثين المصريين بإعداد بحوث أساسية فى هذه الموضوعات . كذلك رأت الأمانة العامة للجامعة أن موضوع الحلقة مما يهم دولة ليبيا الحديثة فأوفدت بعثة دراسية للتعرف على شئون العمال ورعايتهم هناك وجمع البيانات لعرضها فى صورة بحث أو بحثين خاصين بهذه الدولة الناشئة .

(١٤) فى هذه الأثناء كانت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية على اتصال وثيق دائم بقسم المساعدات الفنية بهيئة الأمم المتحدة ، وكذلك بالوكالات المتخصصة . فزودتها الأمانة العامة جميعاً بتطورات الموضوع أولا بأول ، وتلقت ملاحظاتها وأبلغتها إلى الخبراء والمختصين فى مختلف الدول العربية ، كذلك كان المدير العام لمؤسسة العمل الدولية قد زار القاهرة واجتمع بالمسئولين فى الأمانة العامة ودرس معهم بعض تفصيلات مشاركة هيئة العمل الدولية وخبرائها فى أعمال الدورة ، كما أن الوكالات المتخصصة كلها ردت بموافقتها على موضوع الدورة وإزماعها الاشتراك بعدد من الخبراء الذين يقدمون بحوثا فنية فى الدورة فى موضوعات تخصصهم المختلفة

(١٥) وكان تقرير مدير الدورة الثالثة قد أبرز أهمية عقد لجنة من الخبراء العرب وغيرهم أثناء فترة الإعداد للدورة على نحو ما حدث قبل الدورة الثالثة ، وذلك لاستعراض البحوث الاساسية التى يكون قد تم إنجازها . وكذلك استعراض ردود الدول الأعضاء على الاستبيان الذى يوجه إليها ثم إعداد تقارير ومشروعات توصيات تعرض على اللجان الفنية فى دورة الحلقة ، وبذلك تكون الموضوعات قد درست دراسة فنية على أيدى الخبراء وفى لجان محدودة العدد ، قبل أن تعرض للمناقشة المستفيضة فى اجتماع الدورة ولجانها وندواتها العامة ، ويوضع تحت نظر أعضاء لجان الحلقة من ممثلى الحكومات رأى فنى ومشروعات توصيات تكون أساساً صالحا للمناقشة ، وقد أخذت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية بهذا الرأى ، فدعت على حسابها طائفة من الخبراء من جميع الدول العربية كما دعت أيضاً ممثل هيئة الأمم المتحدة بمكتبها الاقليمى ببيروت وخبراء المكاتب الاقليمية للوكالات المتخصصة وهى هيئة العمل الدولية ، وهيئة الصحة العالمية ، وهيئة التغذية والزراعة ، وهيئة الاغاثة وهيئة اليونسكو (مركز التعليم الاساسى للدول العربية بسرس الليان) ، واجتمعت اللجنة بالقاهرة من ٢٠ إلى ٢٨ يناير سنة ١٩٥٤ وعرض عليها ٢٢ بحثا أساسياً أعدت عن مختلف البلاد العربية وتتصل كلها بموضوع الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة ، كما

عرضت عليها ردود الدول العربية على الاستبيان الذى أرسل إليها . وانقسمت اللجنة إلى أربع لجان فرعية تقدم كل منها بتقرير ومشروع توصيات . وفى الوقت ذاته بحثت الأمانة العامة فى ضوء آراء الخبراء بعض تعديلات فى برنامج الدراسة للدورة وتفريعات موضوعها بما يتمشى والرغبة التى أقرتها حكومة العراق وحكومات الدول العربية وممثل هيئة الأمم المتحدة . وبذلك أصبحت تفريعات الدراسة المقترحة تبدأ باستعراض نتائج الدورات السابقة استعراضا عاما وبحث موضوع تقويم نتائج تلك الدورات وطرائق ذلك التقويم ومناهجه ، وكذلك بحث موضوع التخطيط فى الخدمات الاجتماعية المتصلة بالطبقات العاملة وبحث موضوع تبادل المعاونات الفنية والمعلومات والأشخاص والموظفين بين الدول العربية ، وإعداد الاخصائيين والرواد الاجتماعيين فى ميدان الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة ، ثم تتلو ذلك دراسة مختلف نواحى الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة فى البلاد العربية .

(١٦) وفى هذه الأثناء كانت حكومة العراق قد اتخذت سبيلها للإعداد الادارى والفنى المحلى للدورة ، بعد أن تم الاتفاق على الخطوط الرئيسية لذلك الإعداد مع بعثة جامعة الدول العربية التى أشرنا اليها من قبل أثناء زيارتها لبغداد فى أواخر أكتوبر سنة ١٩٥٣ . كما أن جامعة الدول العربية رأت انتداب اثنين من موظفيها لمعاونة الحكومة العراقية محلياً فى بغداد . ولم ينتصف شهر فبراير حتى كان الإعداد لانعقاد الدورة فى بغداد قد بلغ مرحلة مرضية ومشجعة . كذلك كانت الحكومة العراقية مستمرة فى اتصالها بهيئة الأمم المتحدة لإتمام ترتيبات اشتراكها فى تنظيم هذه الدورة الرابعة ، وتم الاتفاق على ذلك بصفة نهائية حوالى منتصف ذلك الشهر . وبتاريخ ١٩ فبراير سنة ١٩٥٤ تلقى مدير الدورة من قسم المساعدات الفنية بهيئة الأمم المتحدة ما يفيد اختياره مديراً لهذه الدورة بالاتفاق مع الحكومة المضيفة ، وعلى نحو ما حدث من اختياره لإدارة الدورة الثالثة فى دمشق . ولما كان على اتصال بسير الموضوع والإعداد للدورة الجديدة منذ أشهر ، وبالاتفاق مع جامعة الدول العربية وموافقة الحكومة المصرية ، فقد قبل هذه المهمة رغم اقتراب موعد انعقاد الدورة .

(١٧) وكان مدير الدورة قد استطاع قبل ذلك وبالاتفاق مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، أن يعهد إلى عدد كبير من الباحثين فى مختلف البلاد العربية بإعداد مجموعة من البحوث القصيرة المناقشة فى لجان الدورة ، كما أن ممثل جامعة الدول العربية وضابط الاتصال بالعراق قد كلفا عددا من الباحثين العراقيين بإعداد بحوث قصيرة أيضا فى المسائل المتصلة بالعراق . فضلا عن أن الوكالات المتخصصة كانت قد وعدت بأن يعد خبراؤها بحوثا أساسية أو بحوثا قصيرة فى الموضوعات المتصلة بأعمال كل منها . وبذلك كله لم يبدأ شهر مارس إلا وقد تجمعت مجموعة كبيرة وقيمة من البحوث للعرض على لجان الدورة . وقد أمكن ترجمة تلك البحوث جميعها أو خلاصات وافية منها إلى اللغة الانجليزية وطبع الأصول والترجمة (بالرونيو) استعدادا لتوزيعها فى بدء الدورة وسنلحق بهذا التقرير ثبتاً بهذه البحوث .

البرنامج :

(١٨) كان المشروع الأساسى لبرنامج الدراسة فى الدورة والموضوعات التى تتناولها لجانها قد وضع فى خطوطه الأساسية ببغداد كما أشرنا فى الفقرة ١٠ من هذا التقرير . ولكن المشاورات التى تلت ذلك مع بعض الحكومات العربية وفى لجنة الخبراء التى انعقدت بالقاهرة فى أواخر يناير سنة ١٩٥٤ وبالاتصال بممثل هيئة الأمم المتحدة فى الشرق الأوسط . . . . كل ذلك أدى إلى بعض تعديلات فى البرنامج والمنهج الدراسى . وعندما وصل مدير الحلقة إلى بغداد قبيل موعد انعقادها رأى فوق ذلك أن يستشير السادة رؤساء وفود الدول العربية فى بعض التفصيلات النهائية عن تفريعات بعض الموضوعات . وبعد أن تم الاتفاق عرض البرنامج وتفصيلاته على اللجنة التوجيهية للدورة فأقرته فى صيغته النهائية التى سارت عليها اللجان والمناقشات . ويلاحظ فى هذا البرنامج عدة أمور منها :

ا — أن موضوع الدورة يعتبر أحد موضوعات الساعة بالنسبة للدول العربية فى الدور الذى تمر به الآن من إعادة تنظيم حياتها الاقتصادية والاجتماعية . ولكن موضوع الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة موضوع واسع النطاق. ولقد تكاثرت الرغبات من مختلف الجهات بطلب إدماج موضوعات ونواح معينة ضمن المسائل التى تتناولها اللجان. ولكن السياسة التى رسمت لهذه الدورات الدراسية كانت تهدف إلى الانتقال بموضوع الدورات المتلاحقة من التعميم إلى التخصص فى الدراسة . لذلك فقد روعى فى وضع المنهج الدراسى أن تتناول اللجان الموضوعات من ناحية الرعاية الاجتماعية وتنظيمها دون أن يعرض لتفصيلات تنظيم العمل وشئون العمال . ومع ذلك كله فإن الملاحظ أن هذه الدورة قد احتفظت كسابقتها بالطابع العام للدراسة فى بعض اجتماعاتها ولجانها . أى أنها لم تنتقل إلى تحديد الموضوع وتضييق نطاقه بالقدر الذى كنا نرجوه لها وربما كان مرجع ذلك إلى النظام الذى جرى عليه العمل فى الإعداد للدورة من محاولة التوفيق بين مختلف الرغبات وحرص الدول والهيئات التى أخذ رأيها على معالجة نقط معينة تهمها بالذات .

ب — ونظرا لهذا التوسع فى وضع برنامج الدراسة فإن إدارة الدورة اضطرت إلى أن تميز بين نوعين من الاجتماعات — أحدهما تمثل فى الندوة العامة والمحاضرات التى ألقيت على جمهور واسع . وفى هذه الاجتماعات درست المسائل العامة دراسة شاملة ثم عهد باستخلاص النقط الفنية التى أثيرت فى هـــذه الاجتماعات العامة إلى لجنة صغيرة من الفنيين . والنوع الثانى من الاجتماعات والمناقشات هو ذلك الذى اختص بالمسائل الفنية التى كان قد سبق دراستها فى لجنة الخبراء بالقاهرة ثم أعيد عرضها على لجان الدورة الفنية فناقشتها مناقشة دقيقة انتهت إلى التوصيات التى عرضت على الدورة . وبهذه الطريقة فى التمييز بين الاجتماعات العامة ومناقشات اللجان أمكن التوفيق بين ما يبدو على برنامج الدورة الدراسى من عموم وشمول وبين ما تقتضيه دراسة بعض المسائل الفنية من تخصص .

حـ — ومما أعان على هذا التوفيق بين شمول الدراسة وتخصصها أن تكوين الوفود والمراقبين وهيئة الخبراء الدوليين والإقليميين قد سمح بأن يوجد بين المشتركين فى الدورة من يمكن أن يفرغوا لكل من هاتين الناحيتين من دراساتها .

ء — كان طبيعياً أن يقدم عدد كبير من البحوث الأساسية والبحوث التفصيلية المتصلة بأعمال الدورة ودراساتها سواء من أعضاء الوفود أم من الخبراء الذين حضروا الدورة أم من الهيئات الدولية التى تفضلت بإعداد بحوث وإرسالها لإدارة الدورة. ولقد زاد مجموع البحوث والمحاضرات على المائة. ولكن إدارة الدورة استطاعت أن توزع هذه البحوث (مع ترجمتها) على الأعضاء والخبراء قبل موعد المناقشة بوقت كاف . ولذلك اكتفت اللجان فى أغلب الأحيان بعرض سريع لأهم البحوث أو بخلاصات منها . فتوفر لديها من الوقت ما سمح بإعداد التقارير والتوصيات .

(١٩) وفى ضوء الاعتبارات السابقة تقرر أن يشمل برنامج الدورة ندوة عامة (تفرعت عنها لجنة من الأعضاء والخبراء) وست لجان (منها لجنة لها شعبتان) وذلك على النحو الآتى :

الندوة العامة : تقديم الدورة

١ — التخطيط فى التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية

٢ — تقصى الميدان فى نواحى الانتاج والرعاية الاجتماعية .

٣ — التقويم كوسيلة لقياس التقدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية .
٤ — الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية فى مشروعات التنمية الاقتصادية.

اللجنة الأولى : الرعاية الاجتماعية وتقويم نتائج الدورات السابقة

(ا) ١ — البحث والاحصاء فى خدمة الرعاية الاجتماعية .
٢ — نتائج دورات حلقة الدراسات الاجتماعية الثلاث السابقة وتقدير قيمتها بالنسبة لتحقيق الرعاية الاجتماعية .
٣ — استعراض الخدمات الاجتماعية القائمة فى البلاد العربية ، ومدى صلتها بالتنمية الاقتصادية .
(ب) ٤ — تنسيق الجهود وتشجيع تبادل المعلومات فى مجال الرعاية الاجتماعية بين الدول العربية .
تبادل المعلومات
تبادل الأشخاص والموظفين
تبادل المعاونات الفنية

اللجنة الثانية : الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بتوطين البدو والعشائر فى الدول العربية
١ — جماعات القبائل والعشائر وأثر التحولات الاجتماعية الحديثه فيها .
٢ — توطين القبائل والعشائر فى المشروعات الزراعية الحديثة — إمكانياته ونتائجه الاجتماعية.
٣ — الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية بين القبائل والعشائر .
٤ — تنظيم الخدمات الاجتماعية بين القبائل الحديثة التوطين .
(ا) تنظيم الخدمات وإدارتها .
(ب) الاخصائيون والرواد الاجتماعيون — اختيارهم وتدريبهم .

(يناقش هذا الموضوع الرابع فى اجتماع مشترك مع اللجنة الثالثة)

اللجنة الثالثة : الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالصناعات الريفية فى الدول العربية
١ — نشر الصناعات الريفية — إمكانياته ونتائجه الاجتماعية .
٢ — الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية فى اتصالها بالصناعات الريفية .
٣ — الخدمات التعاونية .
٤ — الاخصائيون والرواد الاجتماعيون فى الريف — اختيارهم وتدريبهم.

(يناقش هذا الموضوع الرابع فى اجتماع مشترك مع اللجنة الثانية)

اللجنة الرابعة : الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الصناعية فى المدن فى الدول العربية
١ — جماعات العمال الصناعيين فى المدن وأثر التحولات الاجتماعية الحديثة فيها .
٢ — هجرة العمال من الريف إلى المدن :
(ا) آثارها الاجتماعية فى الريف .
(ب) آثارها الاجتماعية فى المدن .
٣ — الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية فى المصانع والمناطق الصناعية .
٤ — الخدمات الاجتماعية التكميلية لعمال الصناعات فى المدن :
(ا) خدمات تعاونية (ب) خدمات ترفيهية
(ح) خدمات حضانة (د) التغذية والمطاعم

(هـ) خدمات أخرى

٥ — تنظيم الخدمات الاجتماعية وإدارتها :

(ا) إعداد الاخصائيين الاجتماعيين لعمال المدن

(ب) استخدام الخبراء لشئون العمال الاجتماعية فى الشركات

(يناقش هذا الموضوع الخامس فى اجتماع مشترك مع اللجنة الخامسة)

اللجنة الخامسة: الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بصناعات البترول فى الدول العربية

١ — الآثار الاجتماعية لظهور البترول وصناعته :

(ا) التكوين الاجتماعى لجماعات العمال فى مناطق البترول .

(ب) أثر التحولات الاجتماعية الحديثة فى جماعات العمال فى مناطق البترول .

٢ — الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية بين عمال صناعات البترول .

٣ — الخدمات التكميلية بين عمال صناعات البترول :

(ا) خدمات ترفيهية (ب) التغذية والمطاعم (حـ) خدمات أخرى

٤ — تنظيم الخدمات الاجتماعية وإدارتها :

(ا) تدريب الاخصائيين والرواد الاجتماعيين لجماعات العمال فى صناعة البترول .

(ب) استخدام الخبراء الاجتماعيين لشئون العمال فى الشركات .

(يناقش هذا الموضوع الرابع فى اجتماع مشترك مع اللجنة الرابعة)

لجنة وسائل الإيضاح السمعية والبصرية :

١ — تشجيع الاهتمام بشئون الرعاية الاجتماعية والدعاية لها بوسائل الإيضاح السمعية والبصرية .

٢ — استخدام الوسائل السمعية والبصرية فى تحقيق بعض نواحى الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة .

نظام العمل فى الدورة :

(٢٠) كان العمل قد جرى فى الدورتين الأولى والثانية للحلقة على أساس العرف والتقليد . وكان ذلك أمراً طبيعيا بالنسبة لحلقة تبدأ حياتها ، ولا يحسن أن تقيد بدستور مكتوب حتى تنكشف التجربة عن نظام للعمل يمكن تسجيل قواعده والاصطلاح على اتباعه . وفى الدورة الثالثة بدأت إدارة الحلقة بإعداد نظام مكتوب تسير عليه المداولات ، وينظم مشاركة الأعضاء والخبراء والمراقبين فيها . وقد تبينت صلاحية ذلك النظام المؤقت فأعيد عرضه بعد إدخال بعض التعديلات عليه على اللجنة التوجيهية ومجموعة من الخبراء ، وتم إقراره فى الجلسة العامة الأولى للدورة . ومع ذلك فقد يكون من الخير ، نظرا لأن هذه الحلقة قد تعددت دوراتها ، أن يوضع دستور دائم وثابت لهذه الدورات ونظام العمل فيها .

وفيما يلى النظام الذى أقرته الجلسة العامة الأولى لهذه الدورة:

أولا — الجلسات العامة:

يشترك فيها أعضاء الوفود وممثلو هيئة الأمم المتحدة والمستشارون الملحقون بالوفود والخبراء الذين توفدهم الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أو الذين تعينهم إدارة الدورة ، ويكون لهم حق الكلام والتعقيب ويسمح

بحضورها للمراقبين الذين توفدهم الهيئات الدولية والسياسية والأهلية والخيرية وللأفراد ممن تأذن لهم إدارة الدورة فى ذلك . ولرئيس الجلسة أن يعطى المراقبين حق إبداء الملاحظات أو أن يطلب إليهم ذلك .

ثانياً — لجان العمل :

تعين الدورة فى جلستها العامة أعضاء لجان العمل من بين أعضاء الوفود ومستشاريها والخبراء . وتختار رئيس كل لجنة ومقررها . ويكون لكل عضو فيها حق التصويت .

ثالثاً — لجنة الصياغة والتنسيق :

وتتألف من أربعة أعضاء تعينهم الدورة فى جلستها وتمثل لإدارة الدورة أو أحد الخبراء ورئيس كل لجنة من لجان العمل ومقررها عند النظر فى مشروعات توصيات تلك اللجنة . ويعهد إلى لجنه الصياغة بتنسيق التوصيات المقترحة من مختلف اللجان ووضعها فى الصيغة التى تعرض بها على الجلسة العامة .

رابعاً — اللجنة التوجيهية :

وتتألف من رؤساء الوفود أومن ينوبون عنهم ومن الهيئة الإدارية للدورة . ويجوز أن يحضرها الخبراء بصفة استشارية . وتعد اللجنة التوجيهية جدول أعمال الجلسات العامة .

خامساً — الهيئة الادارية :

وهى التى تولت الاعداد لانعقاد الدورة وتشرف على إجراءات إدارة العمل فيها .

(٢١) أما نظام اشتراك الأعضاء وغيرهم فى أعمال الدورة ومداولاتها فيكون على النحو الآتى :

(أولا) الأعضاء :

أعضاء وفد جامعة الدول العربية ووفود الدول العربية هم أعضاء الدورة ، ولهم حق المشاركة الكاملة فى أعمالها . ويصوت رئيس كل وفد عن هيئة وفده فى الجلسات العامة فإذا غاب أناب عنه واحدا من أعضاء وفده .

(ثانياً) المستشارون :

المستشارون الملحقون بالوفود لهم حق المشاركة فى مداولات الجلسات العامة وحق التصويت (بتكليف من رئيس الوفد) فى اللجان التى يشتركون فيها .

(ثالثاً) الخبراء :

للخبراء الذين تعينهم هيئة الأمم المتحدة أو وكالاتها المتخصصة أو الذين تعينهم إدارة الدورة حق المشاركة فى مداولات اللجنة وأعمالها .

(رابعاً) المراقبون

للمراقبين الذين توفدهم الدول أو الهيئات الدولية أوالسياسية أو الأهلية حق حضور الجلسات العامة ، وكذلك بعض جلسات اللجان إذا أذن رئيس اللجنة بذلك . ولرئيس الجلسة أن يمنحهم حق إبداء الملاحظات فى الجلسات التى يحضرونها أو أن يدعوهم إلى ذلك .

خامساً – المستمعون

وهم الذين يدعون لحضور بعض اجتماعات الدورة العامة وندواتها ومحاضراتها أو الذين تأذن لهم إدارة الدورة فى ذلك . وليس لهم حق المشاركة فى المناقشات .

جدول العمل :

(٢٢) اختلفت الدورتان الثالثة والرابعة عن الدورتين الأولى والثانية لهذه الحلقة من حيث المدة التى استمر فيها انعقاد الجلسات. فقد امتدت الدورة الأولى ٢٥ يوما وامتدت الثانية ٢٣ يوما أما الثالثة فلم تمتد إلا ١٣ يوما وكذلك الدورة الرابعة لم تمتد إلا ١٥ يوما. وقد ترتب على ذلك أن الأعمال فى الدورتين الثالثة والرابعة كانت أكثر تركيزاً وقد دعت إلى ذلك الضرورة ، لأن الفرصة لم تكن دائما لتتاح لممثلى الدول الأعضاء والهيئات لأن يتغيبوا عن بلادهم فترة طويلة . ومع ذلك فإن التجربة أثبتت فى هاتين الدورتين الأخيرتين أن قصر المدة لا يحول دون إتمام العمل بشرط أن يتوافر أمران : أولها الإعداد الدراسى الطويل والمفصل للدورة . وثانيهما تحديد نطاق العمل فى اللجان أثناء انعقادها . وقد توفر هذان العاملان لهذه الدورة الرابعة أكثر مما توافرا فى الدورات السابقة — بما فى ذلك الدورة الثالثة — فقد اشتمل الإعداد للدورة الرابعة على أعمال منوعة ومتشعبة أشرنا اليها فى بعض الفقرات السابقة . ولكن أبرز نواحى الإعداد لهذه الدورة الرابعة والتى كان لها أثر كبير فى إمكان تقصير مدة الاجتماع فى بغداد ، هو تلك الأعمال التى قامت بها لجنة الخبراء التى انعقدت بالقاهرة فى أواخر يناير ، والتى عرضت عليها مجموعة قيمة من البحوث المدروسة والاقتراحات التى كانت أساساً للمناقشة . وقد فرغت تلك اللجنة من إعداد أربعة تقارير ومجموعات من مشروعات التوصيات التى سهلت العمل كثيراً أمام لجان الدورة الفنية فى بغداد . وقد بدأت أعمال الدورة واجتماعاتها فى بغداد بجلسة إعدادية للجنة التوجيهية ، تباحث رؤساء الوفود فيها مع الهيئة الادارية وبعض الخبراء فى جدول الأعمال ، وأدخلوا عليه بعض التعديلات النهائية . كما اتفق فى ذلك الاجتماع على رؤساء اللجان ومقرريها بحيث يضمن سير العمل على خير وجه وإنجازه مع مراعاة التوزيع بين مختلف الدول الأعضاء . كذلك عنيت الادارة مع اللجنة التوجيهية بتحديد اختصاص الخبراء ونصيبهم من العمل فى اللجان ، مع حسن توزيعهم على نحو حقق اشتراك مجموعة وافية منهم فى كل لجنة من اللجان . كما تم الاتفاق على ما عرضته إدارة الدورة من تقسيم العمل أثناء انعقاد الدورة على فترتين ، اجتمعت فى الأولى منهما الندوة العامة (ولجنتها) واللجنة الأولى (أ) واللجنتان الثانية والثالثة . واجتمعت فى الفترة الثانية منهما اللجنة الأولى (ب) واللجنتان الرابعة والخامسة واللجنة الخاصة بالوسائل السمعية والبصرية . كذلك تم الاتفاق على تنظيم اجتماعات اللجنة التوجيهية لتنظر تباعا فيما يستجد من مسائل تتصل بانتظام سير العمل فى مواعيده المقررة والنظر فيما قد يستجد من مسائل عارضة . كما تم الاتفاق على تنظيم اجتماعات الجلسة العامة ، فبدأت باجتماع أول أقرت فيه قواعد العمل ونظامه وجدول الأعمال ، وانتخبت أعضاء اللجان ورؤساءها ومقرريها . ثم تلى ذلك اجتماع ثان للجلسة العامة اقرت فيه نتائج أعمال الفترة الأولى . واجتماع ثالث أقرت فيه نتائج أعمال الفترة الثانية . ثم اجتماع رابع وأخير أقرت فيه بعض النتائج النهائية للدورة كلها . وخلال اجتماعات الدورة ولجانها كانت لجنة الصياغة والتنسيق تجتمع بانتظام لتنظر ما تفرغ اللجان من إعداده من مشروعات التوصيات لتضعها فى صيغتها النهائية ولتنسقها بحيث لا يكون هناك تداخل بين توصيات اللجان المختلفة ، وذلك كله قبل أن تعرض التوصيات على الجلسة العامة لاقرارها . وقد لوحظ أنه نظراً لاشتراك رؤساء اللجان ومقرريها فى لجنة الصياغة والتنسيق فإن التوصيات بعد أن وضعت فى صيغتها النهائية لم تدخل عليها الجلسة العامة تعديلات ذات بال ، وذلك فيما عدا حالة واحدة تتصل بأعمال اللجنة الرابعة ، إذ أن عرض توصيات تلك اللجنة على الجلسة العامة الثالثة صاحبه مناقشات طويلة أدت إلى تعديل

ما انتهت إليه لجنة الصياغة والتنسيق . وكان ذلك مظهرا من المظاهر الطيبة للمناقشة الحرة والأسلوب الديمقراطي فيها.

كذلك تبين عقب انتهاء الجلسة العامة الثالثة أن التوصيات التي انتهت اليها اللجان المختلفة لا تشمل كل النواحي التي ينبغي أن توضع فيها توصيات ، لا سيما تلك النواحي التي لا تتصل بعمل أية لجنة من اللجان بالذات ، وإنما تتصل بتنسيق الجهود بين الدول العربية وتنظيم دور الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في ذلك ، ونشر أعمال الحلقة وغير ذلك من المسائل العامة . ولذلك فإن اللجنة التوجيهية نظرت في مجموعة من مشروعات التوصيات التي تم إقرارها على النحو الوارد في باب التقارير والتوصيات فيما بعد .

التوصيات :

(٢٣) كان من الملاحظ في الدورتين الأولى والثانية أن بعض التوصيات كانت تأتي عامة في موضوعها . ولذلك اتجهت الحلقة في دورتها الثالثة إلى أن تأتي توصياتها موجزة في صياغتها عملية في طابعها ، وذلك حتى يمكن أن تكون واضحة الدلالة ميسرة التنفيذ . وقد استمر هذا الاتجاه في هذه الدورة الرابعة ، وتم الاتفاق على ذلك في اجتماع رؤساء الوفود في اللجنة التوجيهية . كما أشير اليه صراحة في كل لجنة من اللجان ، وتواضع الأعضاء فيما بينهم على أن يكون ذلك أساساً يتبع في وضع توصيات الدورة بصفة عامة . ويمكننا بمراجعة التوصيات في جملتها أن نلاحظ عليها ما يأتي :

ا — راعت اللجان في وضع توصياتها أن تأتي مستوحاة من الدراسات الأساسية والبحوث التي عرضت عليها، وهي تشمل البحوث التي استعرضتها لجنة الخبراء المشار اليها في البند ١٥ والبحوث التي عرضت على لجان الدورة مباشرة . وكانت إدارة الدورة قد رجت أصحاب البحوث المختلفة أن يلحقوا ببحوثهم - وبقدر الامكان - مشروعات توصيات أو قوائم بالمسائل التي يرى كل منهم أن تكون موضوع نظر اللجنة حين تعرض لوضع توصياتها . ولذلك كله فإن الجانب الأكبر من التوصيات التي انتهت اليها الدورة جاء مستندا استنادا مباشرا الى البحوث التي وضعت من قبل

ب — اتصل موضوع الدورة أساسا بشئون العمل والعمال ورعايتهم الاجتماعية . ولكن الاتفاق كان قد تم من قبل بين الدول والهيئات المشتركة في الدورة على أن تنصب النتائج على موضوع الرعاية ، بحيث تترك المسائل المتصلة بتنظيم الهيئات العمالية ونقاباتها خارج نطاق البحث والتوصيات . وقد شرحت هذه النقطة وتم الاتفاق عليها في مختلف لجان الدورة . وجاءت التوصيات في جملتها منصبة على ناحية الرعاية الاجتماعية أكثر من انصبابها على ناحية تنظيم العمل . ومع ذلك فقد لوحظ في بعض اللجان - لا سيما في اللجنة الرابعة التي اشترك فيها عدد كبير من الخبراء المختصين بمسائل العمل كما اشترك فيها ممثلو هيئة العمل الدولية - لوحظ أنه ليس من المتيسر دائما فصل ناحية الرعاية عن ناحية التنظيم . ولذلك جاءت بعض التوصيات متصلة بهذه الناحية الأخيرة .

ح — على الرغم من أن البحث في بعض اللجان امتد حتى شمل الناحية العامة للموضوع - كما شمل القواعد الأساسية والعامة لموضوع الرعاية الاجتماعية فيما يتصل بأعمال كل لجنة - فإن لجان الدورة كانت دائما تضع نصب عينها أن تنظر الى موضوعها من الزاوية العربية ، وأن تراعي في وضع توصياتها ظروف البيئة والتاريخ والنظم الاجتماعية التي تتميز بها الدول العربية . ولذلك فإنه على الرغم مما يبدو في عدد من التوصيات من شمول وعموم ، فإن الكثير منها يبدو فيه الطابع العربي الخاص . وإننا لنرجو أن تستطيع الدول العربية أن تجد في توصيات هذه الدورة ما يلائم ظروفها وما يمكن تطبيقه فيها تطبيقا عمليا .

د — وفي الوقت نفسه لاحظت اللجان أنه على الرغم من وجود بعض الاختلافات في الظروف الاجتماعية والمستويات في مختلف الدول العربية ، فإن هناك طابعا عربيا مشتركا إلى حد كبير . ولما كانت التوصيات تصدر

عن الحلقة لتوجه إلى مختلف الدول العربية فقد راعت اللجان بقدر الإمكان أن ينصب معظم اهتمامها على التوصيات ذات الطابع المشترك . وأن تكون صياغة التوصيات على نحو يسمح للبلاد العربية فى مستويات وظروف مختلفة بعض الشيء أن يشارك كل منها بالقدر الذى يناسبه - أو الذى يستطيعه عمليا - فى وضع التوصيات المشتركة موضع التنفيـــذ .

هـ — لوحظ فى أعمال لجان هذه الدورة أنه نظرا لكثرة البحوث عما كانت عليه الحال فى الدورات السابقة ونظرا لأن اجتماع لجنة الخبراء المشار إليه فى البند (١٥) قد أثار كثيرا من نقط الجدل والنقاش ، فإن المناقشة تشعبت والآراء اختلفت أثناء انعقاد ندوة هذه الدورة ولجانها المختلفة ، بل إن مناقشة التوصيات والاختلاف على صياغتها تشعبت أيضا فى لجنة الصياغة وفى الجلسات العامة على نحو كان أبرز من بعض نواحيه مما شهدته الدورات السابقة . ولعل هذا أن يكون ظاهرة طبيعية مترتبة على زيادة الاهتمام فى الدول العربية وأوساطها الدراسية بهذه المسائل الاجتماعية . وهى ظاهرة تغبط عليها الدول العربية والقائمون على الشئون الاجتماعية فيها ، كما يغبط الخبراء وممثلو الهيئات الدولية ممن شاركوا فى مناقشات التوصيات مشاركة جدية وفعالة . ومع ذلك فإن الشيء الطريف أنه رغم كل هذه الاختلافات فإن نضوج الدراسة وعمقها وبعد التقصى ودقة الصياغة والتنسيق بين مختلف وجهات النظر ، قد انتهت كلها إلى أن أقرت الدورة جميع التوصيات التى عرضت عليها بإجماع الآراء . وذلك دليل آخر على ماهناك من قدر مشترك كبير وطابع عام للمشكلات والمسائل الاجتماعية بين الدول العربية - ذلك الطابع الذى كان منذ اللحظة الأولى المبرر الأساسى لانعقاد هذه السلسلة من الدورات واهتمام الأمم المتحدة بتنظيم هذه الحلقة الدراسية للدول العربية - وهو أيضا ما يبرر استمرار الدورات فى المستقبل ويرتب عليها نتائج عملية طيبة .

و — راعت اللجان فى هذه الدورة - كما راعت فى الدورات السابقة - لاسيما فى الدورة الثالثة أن تكون التوصيات التى تتقدم بها ذات صبغة عملية ، وأن تحمل فى طياتها وبقدر الإمكان الاشارة الى وسائل تنفيذها . ولذلك يلاحظ فى عدد كبير من التوصيات أن الصيغة تبدأ بعرض التوصية ، ثم تنتهى بالإشارة إلى وسيلة التنفيذ . كما راعت اللجان أيضا فى حالة التوصيات التى يحتاج تنفيذها إلى إصدار تشريع جديد أو تعديل تشريع قائم أن تشير إلى الأسس التى ينبغى أن يقوم عليها التشريع فى صورته الجديدة . ولذلك كله فان إدارة الحلقة تأمل أن تجد الدول العربية توصيات هذه الدورة أقرب إلى التنفيذ مما كانت عليه الحال فى الدورات السابقه ، قبل أن تتجمع للباحثين العرب والخبراء وغيرهم تلك التجارب التى تجمعت خلال السنوات الأخيرة .

ز — تعتبر المسائل التى تتصل بالعمل والطبقة العاملة مسائل معقدة فى كثير من الحالات بل ودقيقة فى بعض نواحيها . ولكن اللجان رغم تشعب الآراء فيها كانت تعمل بروح الاعتدال . وظهر أثر ذلك فى التوصيات التى برزت بمظهر معتدل واقعى .

ح — يسير التطور الاجتماعى فى الدول العربية الآن بخطى سريعة وقد عالجت الدورة بعض النواحى التى تعتبر من مسائل الساعة كالتقدم الصناعى وصناعات البترول وتوطين القبائل وغير ذلك مما تتخذ الدول العربية منه وسيلة إلى الارتفاع بمستواها المادى والاجتماعى . ولقد حاولت اللجان أن تأتى توصياتها متمشية مع الظروف المعاصرة ، وموجهة لخطط الاصلاح على أساس علمى وعملى فى وقت واحد ، بحيث يأتى تطبيق هذه الخطط محققا لأسباب الرعاية الاجتماعية والاستقرار فى هذا القسم من العالم . بل إن الدورة عنيت عناية خاصة بموضوع التخطيط ووسائله ومناهجه وناقشت قيمته فى ندوتها العامة واللجنة الملحقة بها وذلك إبراز لقيمة هذا العنصر وضرورة رسم الخطط فى ضوء العلم والواقع معا .

ط — كذلك هدفت هذه الدورة إلى أن تعالج ناحية لم تعالجها الدورات السابقة . تلك هى ناحية تقويم النتائج بالنسبة للدورات السابقة ، وكذلك بالنسبة لبرامج الاصلاح والرعاية الاجتماعية الجارية فى الدول العربية . فقد سلخت هذه الحلقة من عمرها أكثر من خمس سنوات ، وآن الأوان أن نرجع بأبصارنا قليلا إلى الوراء لننظر ماحققناه ولنتبين ما إذا كانت الخطط والبرامج التى وضعناها لتحقيق أهدافنا فى الرعاية الاجتماعية ولتنفيذ توصياتنا التى تواصينا بها فيما بيننا توتى من النتائج مانرجوه لها . وكذلك آن الأوان لنبحث ما إذا كانت النتائج التى نحصل عليها تتكافأ والجهود والنفقات التى نتكلفها فى سبيل تحقيق الرعاية والاصلاح الاجتماعى . وذلك كله يقتضى بحث موضوع التقويم . ولقد رأت إدارة الدورة أن من الخير أن نبدأ فى هذه الدورة الرابعة بإثارة هذا الموضوع ، لنبحث وسائل التقويم بصفة عامة ، ولنتواضع على أهميته وضرورته ، ولنتواصى لتأخذ كل دولة من الدول العربية بأسباب تحقيق فكرة التقويم على أساس علمى وفنى . وقد وضعت عدة توصيات فى هذا الشأن ، والمأمول أن يكون لموضوع التقويم فى الدورة القادمة شأن أكبر مما كان له فى هذه الدورة .

ى — لوحظ أن جانبا من أعمال بعض اللجان يتصل بناحيـــة أو نواح فنية دقيقة ، ولذلك رؤى أن تفرد له اجتماعات خاصة أغلب أعضائها من الخبراء أو من الفنيين المتخصصين الذين يمثلون بلادهم . ومن ذلك مثلا موضوع تبادل المعلومات بين الدول العربية ، أو تبادل الأفراد ، أو تبادل الخبرة الفنية وغير ذلك . ولذا فإن بعض التوصيات جاء فنى الطابع إلى حد كبير .

ك — كانت الاعتبارات المشار إليها فى بعض الفقرات السابقة بمثابة عوامل تصفية بالنسبة للتوصيات ، فكان من المنتظر أن تأتى توصيات الدورة قليلة فى عددها . ومع ذلك فإن الملاحظ أن عدد التوصيات التى صدرت عن اللجان كان كبيراً . ولعل السبب فى ذلك أن موضوع هذه الدورة كان متشعباً إلى حد واضح . ثم لعل هذه الظاهرة أن تتبدل بعض الشىء فى الدورات المقبلة ، عندما يختار لها موضوعات أكثر تحديداً كما أشرنا إلى ذلك من قبل .

ل — كانت التوصيات التى صدرت عن كل لجنة منصبة على موضوع دراستها . وعملت لجنة الصياغة والتنسيق على منع التداخل بين لجنة وأخرى . أما المسائل العامة التى لم تتناولها اللجان فقد وضعت فيها سبع توصيات عامة ألحقت بتوصيات اللجان وتقاريرها ، التى أشرنا إليها من قبل فى البند (٢٢)

اشتراك الدول والهيئات الدولية الاهلية :

(٢٤) اشتركت فى الدورات السابقة جامعة الدول العربية والدول العربية الأعضاء فيها وقد وجهت الدعوة فى هذه الدورة الرابعة من الأمم المتحدة إلى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، وكذلك إلى كل من المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السورية والمملكة العراقية والمملكة العربية السعودية والجمهورية اللبنانيـة والمملكة الليبية المتحدة والمملكة المتوكلية اليمنية وجمهورية مصر . وكان قد سبق ذلك أن وجهت الدعوة من حكومة المملكة العراقية عن طريق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى جميع الدول الأعضاء فى الجامعة . وقد نص فى الدعوة على رجاء مراعاة أن يكون اختيار أعضاء الوفود الرسمية ومستشاريهم من بين المشتغلين بشئون الرعاية الاجتماعية المتصلة بموضوع دراسة الدورة .

وقد استجابت الدول العربية جميعا لهذه الدعوة وأرسلت وفوداً إلى الدورة . ومع أنه كان من المنتظر فى أول الأمر أن يكون عدد أعضاء كل وفد فى حدود أربعة أعضاء أصليين ، فإن بعض الدول تفضل فأرسل وفودا تزيد على ذلك العدد نظرا لتشعب دراسات الدورة والرغبة فى أن تكون مشاركتها فى أعمال اللجان على أوسع نطاق . كذلك استجابت جامعة الدول العربية كعادتها منذ الدورة الأولى فأرسلت وفداً رسمياً إلى هذه الدورة . وكان العرف

قد جرى منذ الدورة الأولى على أن توجه هيئة الأمم المتحدة الدعوة إلى جامعة الدول العربية لتوفد وفداً رسمياً إلى الحلقة يشترك مع الوفود الرسمية للدول فى دراسة الموضوعات التى تعرض على الحلقة وإعداد التقارير والتوصيات عنها . ذلك أن هذه الحلقة تعتبر حلقة دراسية وليست مؤتمراً دولياً بالمعنى المتعارف عليه . ولقد كانت مشاركة الوفد الرسمى لجامعة الدول العربية فى جميع دورات هذه الحلقة عاملا من عوامل نجاحها وتنسيق وجهات النظر بين وفود الدول الأعضاء . فضلا عن أن بعض أعضاء وفد الجامعة كانوا ممن اشتركوا فى أعمال دورات هذه الحلقة الأربعة أو ثلاثة منها على الأقل ، فكان اشتراك جامعة الدول العربية بوفد رسمى من عوامل الاستمرار المفيد فى تنسيق أعمال دورات الحلقة المتتابعة . كما أن اشتراك جامعة الدول العربية بوفد رسمى ترتب عليه إمكان الاتفاق فى لجان الدورة على التوصيات التى تترتب عليها التزامات من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية التى وقع عليها عبء متزايد من تنفيذ توصيات دورات الحلقة المتتابعة .

كذلك وجهت الدعوة من الحكومة العراقية بواسطة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى عدد من الأمارات العربية ، فاشتركت أمارة الكويت لثانى مرة بعد اشتراكها فى الدورة الثالثة بوفد من المراقبين . كما وجهت الدعوة عن الطريق ذاته إلى الدول الإسلامية والشرقيـــة لتوفد مراقبين عنها فاشتركت كل من أفغانستان وباكستان وتركيا والهنـد .

أما الدول الأخرى غير الإسلامية والشرقية فقد وجهت السلطات العراقية المختصة الدعوة إلى سفاراتها فى بغداد لتوفد مراقبين عنها فاستجاب بعضها على النحو المبين فى سجل المشتركين فى الدورة . كذلك كانت الدعوة قد وجهت باسم الحكومة العراقية عن طريق الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إلى عدد من الهيئات الدولية لاسيما الوكالات المتخصصة لهيئة الأمم المتحدة ، فتفضلت كلها بالاستجابة للدعوة والاشتراك بعدد من الممثلين والخبراء المتخصصين فى مختلف موضوعات الدراسة بالدورة . وقد اشتركت هيئة العمل الدولية وهيئة اليونسكو وهيئة الصحة العالمية (المكتب الإقليمى لشرق البحر الأبيض المتوسط) وهيئة التغذية والزراعة (المكتب الإقليمى للشرق الأوسط) وهيئة إغاثة اللاجئين الدولية . وكذلك اشترك عدد كبير من الهيئات الأهلية والخيرية والشركات التى تستخدم عمالا فى عدد من البلاد العربية . وكان اشتراك الشركات لأول مرة فى تاريخ هذه الحلقة دليلا على اهتمامها بدراساتها ورغبتها فى التعاون مع الهيئات الرسمية والحكومية فى سبيل تحقيق الرعاية الاجتماعية لعمالها .

وقد بلغ عدد الوفود الرسمية ٨٨ وعدد المراقبين ١٠٥ أما الخبراء فقد امتازت هذه الدورة باشتراك عدد كبير منهم بلغ ٤١ خبيراً . وأما الزائرون الذين سمح لهم بحضور الاجتماعات والجلسات والمحاضرات العامة فلم يؤخذ بهم إحصاء دقيق وإن كان بعض الجلسات العامة بلغ فيه عدد الزائرين عدة مئين .

الخبراء :

(٢٥) جرى العمل فى الدورات السابقة على الاستعانة بعدد من الخبراء يدعون للاشتراك فى أعمال الحلقة ولجانها ، وهذا تقليد طيب برزت فائدته بوضوح فى هذه الدورة الرابعة ، نظرا لأن موضوع دراستها متشعب وتحتاج بعض نواحيه إلى خبرة خاصة .

وقد بلغ عدد الخبراء فى هذه الدورة رقما قياسيا إذ زاد على الأربعين خبيرا ، منهم أربعة عشر خبيرا يمثلون هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ، وستة خبراء إقليميون دعتهم هيئة الأمم المتحدة على حسابها للاشتراك فى الدورة واختارتهم من المتخصصين فى مختلف نواحى الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة فى البلاد العربية ، ولقد كان لاشتراك الوكالات المتخصصة بخبرائها فضل ظاهر فى نجاح دراسات الدورة وأعمال لجانها . واهتمت هيئة العمل

الدولية اهتماما ظاهراً فأوفدت أربعة من خبرائها إلى هذه الدورة ، كما اهتم المكتبان الإقليميان لهيئة التغذية والزراعة وهيئة الصحة العالمية . فحضر مديراهما ومعهما بعض الخبراء . وكذلك أوفدت هيئة اليونسكو أحد خبرائها من باريس مع خبيرين يعملان بمكتبها بالقاهرة وبمركز التعليم الأساسى للدول العربية بمصر . ونظراً لأن جانبا كبيرا من برنامج دراسات اللجان يتصل اتصالا وثيقا بأعمال هيئة العمل الدولية فإن خبراءها تحملوا عبء المسئولية فى المناقشات الفنية فى أكثر من لجنة واحدة .

وبالإضافة إلى هؤلاء الخبراء كان بالعراق وقت انعقاد الدورة عدد كبير بلغ ٢١ خبيراً من العرب وغيرهم ممن انتدبوا للعمل فى خدمة الحكومة العراقية من الهيئات الدولية وغيرها . فدعوا جميعاً للاشتراك فى أعمال اللجان بوصفهم خبراء . وكذلك استفادت الدورة من وجود عدد من المتخصصين ممن أوفدتهم بعض الهيئات الأخرى . فاشتركوا فى اللجان بأبحاث أو كخبراء . وقد كان لاشتراك الخبراء فى هذه الدورة أثر أبرز مما كان لاشتراكهم فى الدورات السابقة . بل إن اهتمام الهيئات المختلفة بإيفاد الخبراء إلى هذه الدورة ليدل على ازدياد الاهتمام بالجانب الفنى والعلمى من هذه الدراسات الاجتماعية وعلى تقدير الهيئات والحكومات لقيمة استناد التقارير والتوصيات الخاصة بالرعاية الاجتماعية إلى الخبرة والدراية الفنية التى يستطيع الخبراء أن يقدموها . ومع أن النظام الذى وضع لأعمال الدورة قد أحل الخبراء من أن ينتخبوا رؤساء أو مقررين للجان فإن ذلك قد أتاح لهم أن يفرغوا للتوجيه الفنى وبذل المشورة مع الاشتراك فى الوقت ذاته مع المقررين فى رسم الخطوط الرئيسية للتقارير التى تقدمت بها كل من لجان الدورة .

التنظيم الإدارى :

(٢٦) كان التنظيم الإدارى لهذه الدورة قد بدأ عند ما زارت بعثة الأمانة العامة لجامعة الدول العربية (المشار اليها فى البند ٩) بغداد فى أكتوبر سنة ١٩٥٣ . فاتفق فى تلك الزيارة على نصيب الحكومة العراقية فى هذا التنظيم . وتم اختيار ضابط الاتصال . كما تم الاتفاق مع الحكومة العراقية على التنظيمات الادارية المختلفة الخاصة بأعمال هذه الدورة التى تعتبر أول اجتماع دولى كبير يعقد فى أرض العراق . كذلك اتخذت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية سبيلها إلى المشاركة العملية فى الاعداد الادارى لهذه الدورة وذلك بناء على طلب الحكومة العراقية . فأوفدت مدير إدارة الشئون الاجتماعية بالنيابة إلى العاصمة العراقية للمعاونة فى التمهيد لانعقاد الدورة بها كما أوفدت للغرض ذاته أحد موظفى إدارة السكرتارية بها فأقام فترة طويلة فى بغداد قبل انعقاد الدورة . كذلك أوفدت هيئة الأمم المتحدة ممثلها بمكتب بيروت إلى بغداد قبل موعد الانعقاد بوقت كاف لإنجاز الاستعداد الادارى والفنى فى بغداد قبل الدورة . وقد تم تنسيق العمل بأن عهدت الحكومة العراقية الى مديرية الخدمات الاجتماعية بوزارة الشئون الاجتماعية بأن تتولى عبء الاعداد الادارى العملى فى بغداد بالتعاون مع ممثلى هيئة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية . وتم الاتفاق والتنسيق بصورة حققت التعاون الكامل بين الجميع . كما أعد اتفاق بين هيئة الأمم المتحدة والحكومة العراقية حدد تفصيلات التزامات كل منهما ، ووقعه الطرفان ببغداد فى مارس سنة ١٩٥٤ .

ويسرنى فى هذه المناسبة أن أسجل أن الحكومة العراقية قد قامت بجميع ما تعهدت به على خير وجه وأكمله . فيسرت بذلك كل أسباب التوفيق والنجاح لأعمال هذه الدورة . وقد وضعت تلك الحكومة تحت تصرف الدورة مبنى فسيحاً مناسباً غاية المناسبة لمثل هذا الاجتماع الكبير . كما وضعت تحت تصرف الدورة أيضاً قاعة الملك فيصل الثانى للاجتماعات الكبيرة والمحاضرات العامة . كذلك قدمت الحكومة الموظفين الإداريين والكتابيين وغيرهم ممن بذلوا جهدا صادقا ومتواصلا كان له أكبر الأثر فى إنجاز أعمال الدورة وطبع أوراقها وتوزيعها وضبط اجتماعاتها على

نحو كان موضع تقدير أعضاء الدورة جميعاً . وفوق ذلك فقد قدمت الحكومة بالمجان وسائل الانتقال للأعضاء أثناء إقامتهم فى بغداد واشتراكهم فى الرحلات والزيارات . بل إن الرحلتين الكبيرتين إلى كل من البصرة وكركوك كانتا على حساب الحكومة العراقية وفى ضيافتها . وفضلا عن اهتمام السلطات العراقية فإن الدورة نالت رعاية جلالة الملك فيصل الذى أظهر اهتمامه بها وأوفد رئيس وزرائه لافتتاح أعمالها .

وفى أثناء الإعداد للدورة ووقت افتتاحها كان معالى السيد شفيق العانى وزيراً للشئون الاجتماعية ، فتولى رياستها بهذه الصفة ووضع مرافق وزارته وأدواتها الإدارية تحت تصرف الدورة ودبر لها كل التسهيلات اللازمة ثم عين معالى السيد أركان العبادى وزيراً للشئون الإجتماعية فى أوائل أيام الدورة فتبناها واشترك فى أعمالها ومناقشاتها بمجرد توليته الوزارة ، فلم تكن رياسته للدورة مجرد رمز شرفى ، وإنما تابع أعمالها واشترك فى بعض رحلاتها واتخذ كل إجراء لضمان نجاح اجتماعاتها فى أوسع نطاق . وكذلك كان للدكتور عبد الهادى الباجه جى المدير العام لوزارة الشئون الاجتماعية والنائب الثانى لرئيس الدورة فضل تذليل الصعوبات الإدارية والمالية المتصلة بأعمال هذه الدورة . أما الدكتور عبد الجبار الريزه لى ضابط الإتصال والمدير العام لمديرية الخدمات الاجتماعية فيسرنى أن أنوه بمجهوده وفضله فى تدبير الشئون الادارية فى كل ما يتصل بالتزامات الحكومة العراقية ، وتعريف الادارات الحكومية الأخرى بأعمال الدورة وضمان معاونتها لها . وقد كان لمقدرته الفريدة ونشاطه الجم وإخلاصه وتوفره على العمل وقيادته الحكيمة لفريق الموظفين العراقيين المنتدبين بإدارة الدورة أكبر الأثر والفضل فى أن سارت الأعمال الادارية بل الفنية لها فى نظام بديع كان موضع تقدير الجميع .

أما جامعة الدول العربية فإن اشتراكها فى تنظيم أعمال هذه الدورة قد فاق بكثير ما ساهمت به فى الدورات السابقة وقد سبق أن أشرنا إلى ذلك فى بعض فقرات هذا التقرير . ولكن يسرنى بصفة خاصة أن أسجل هنا أن السيد الأستاذ محمد حسن العشماوى النائب لرئيس الدورة ورئيس وفد جامعة الدول العربية كان له أكبر الفضل فى الإعداد لهذه الدورة الرابعة خلال فترة تزيد على العام بوصفه المشرف على إدارة الشئون الاجتماعية والصحية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، التى وقع عليها العبء الأول فى التنظيمات التمهيدية من حيث التشاور بين الدول العربية وزيارتها والتعرف على آرائها ورغباتها ، وعقد لجنة الخبراء العرب وتدبير التسهيلات اللازمة للباحثين فى مختلف البلاد العربية ، ومعاونة الحكومة الداعية على إنجاز الترتيبات الادارية لعقد الدورة ، وغير ذلك من جهود رئيس وفد جامعة الدول العربية فى رياسة جلسات اللجنة التوجيهية وبعض الجلسات العامة الأخرى أثناء انعقاد الدورة ، كذلك رياسة لجنة الصياغة وغير ذلك مما اضطلع به سيادته ووضع فيه خبرته الطويلة فى خدمة هذه الدورة التى اشترك فى جميع دوراتها السابقة وكان له فضل مذكور ومشكور فيما وفقت إليه .

كذلك يسرنى أن أسجل فضل ممثل هيئة الأمم المتحدة وضابط التنفيذ المستر أرنست جريج الذى قام بمجهود طيب من أجل ترتيب هذه الدورة وإعداد الاتفاق الخاص بها ، والاشراف على الاجراءات التنفيذية والمالية ، والمشاركة فى أعمال اللجنة التوجيهية فضلا عن اشتراكه العلمى والفنى القيم فى أعمال أكثر من لجنة واحدة من لجانها . ولقد كان لخبراته فى أعمال مثل هذه الحلقات ولمعرفته الواسعة بالشئون الاجتماعية فى الشرق العربى وصلاته الطيبة بكثيرين من القائمين على الشئون الاجتماعية فى البلاد العربية أثر بعيد فيما وفقت إليه الدورة من نجاح وقد عاونه فى العمل ببغداد بعض موظفى مكتبه وموظفى وكالة الاغاثة (أنروا) فى بيروت .

وأخيراً أسجل الشكر والامتنان للمجهود القيم الذى بذله السيد امام عبد المجيد (يساعده الأستاذ فؤاد عبد الجبار) فى سبيل معاونة الحكومة العراقية لإنجاح الترتيبات الادارية للدورة . وقد امتدت مجهودات الأستاذ امام عبد المجيد بوصفه مدير إدارة الشئون الاجتماعية بالنيابة لجامعة الدول العربية خلال فترة طويلة بدأت عقب انتهاء الدورة

الثالثة مباشرة فبذل جهدا كبيرا فى القاهرة وفى بغداد ، كما اتصل بالمسئولين فى مختلف العواصم العربية وكان همزة الوصل بينهم وبين المختصين فى العراق . ثم بذل جهدا كبيراً فى بغداد بوصفه مساعدا لمدير الدورة .

التنظيم المالى :

(٢٧) كانت الترتيبات المالية لإعداد هذه الدورة والإنفاق عليها ، كما كانت فى الدورة السابقة ، مثالا طيبا للتعاون بين جهات مختلفة فى سبيل غاية واحدة وقد زادت نفقات هذه الدورة الرابعة على نفقات الدورة الثالثة . ووقع العبء الأكبر من النفقات المباشرة على عاتق الحكومة المضيفة . ولكن جامعة الدول العربية تحملت فى هذه الدورة أكثر مما تحملته فى أية دورة سابقة . ذلك أنها كما يتبين من بعض الفقرات السابقة كانت قد حملت على عاتقها الجانب الأساسى من نفقات الاعداد والدراسات السابقة للدورة . أما هيئة الأمم المتحدة فعلى الرغم من أن العبء المالى الذى وقع على عاتقها بصفة مباشرة وضمن برنامج المساعدات الفنية كان فى هذه الدورة أقل مما كان فى الدورات السابقة ، فإننا إذا ما حسبنا حساب الخبراء المختلفين الذين قدمتهم هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة على النحو الذى أشرنا إليه فى بند سابق ، فإنه يتبين لنا أن العبء المالى المباشر وغير المباشر الذى تحملته هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لا يقل بل يزيد على ما تكلفته تلك الهيئات مجتمعة فى الدورة السابقة .

وقد نظمت المساعدات المادية التى قدمتها هيئة الأمم المتحدة والتى تكفلت بها الدولة المضيفة بواسطة اتفاقية خاصة وقعت بين الجانبين .

المعارض والأفلام :

(٢٨) دعت إدارة الدورة مختلف الحكومات والهيئات للاشتراك بعرض مواد تتصل بموضوع الدورة إبان انعقادها ببغداد . وقد استجابت الحكومات والهيئات الدولية وعدد من الشركات ، فأقيم معرض للمواد من المطبوعات ومنشورات الإرشاد والرعاية الاجتماعية ، وكذلك من المواد التوضيحية وغيرها . وكانت هذه أول دورة تشترك فى معارضها الشركات الصناعية . كذلك أقيم معرض لبعض منتجات الصناعات الريفية التى تستخدم فى الارتفاع بمستوى سكان الريف وتحقيق رعايتهم الاجتماعية ، وكان ذلك المعرض من إنتاج مركز للتدريب الفنى فى العراق يشرف عليه أحد خبراء هيئة اليونسكو المعارين للحكومة العراقية . كما أقام مركز التعليم الأساسى للدول العربية معرضا خاصا عن صلة هذا النوع من التعليم بتحقيق الرعاية الاجتماعية والارتفاع بمستوى الطبقة العاملة فى الريف .

كذلك نظم عدد من عروض الأفلام السينمائية المتصلة بموضوع الدورة والتى لاقى عرضها نجاحا طيبا ، وهى أفلام من مصر والمملكة العربية السعودية والعراق .

الزيارات والرحلات :

(٢٩) رتب لأعضاء الدورة عدد من الزيارات المحلية فى بغداد والجهات المجاورة لها ، وذلك لزيارة مختلف المنشآت المتصلة بتحقيق الرعاية الاجتماعية للعمال فى مشروعات الصناعة الحديثة والتنمية الزراعية . وكذلك زيارات لعدد من مراكز الرعاية الاجتماعية فى بعض المدن العراقية .

ومن بين تلك الزيارات زيارة للمركز الاجتماعى الريفى الأول الذى كان قد أنشىء منذ أشهر قليلة فى إحدى المناطق الريفية القريبة من بغداد بمعاونة الإدارة الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية على نمط المراكز الاجتماعية الريفية فى مصر ، مع تعديل فى النظام ليلائم البيئة المحلية . وقد عاونت هيئة الأمم المتحدة أيضا بإيفاد خبير من لدنها للإشراف على إنشاء هذا المركز .

وإلى جانب هذه الزيارات المحلية تفضلت الحكومة العراقية فرتبت على حسابها ثلاث رحلات طويلة إحداها إلى منطقة كربلاء والحلة ، والثانية إلى منطقة البصرة ورأس الخليج العربى (الفارسى) ، والثالثة إلى منطقة كركوك. وقد زار الأعضاء الذين اشتركوا فى هذه الرحلات عددا كبيرا من المنشآت الصناعية والمناطق الريفية وبعض آبار البترول ومصانع التكرير ، وذلك للتعرف على حالة العمال فى تلك المناطق ودراسة الوسائل القائمة لتحقيق رعايتهم الاجتماعية من مختلف النواحى .

الحفلات :

(٣٠) إن كرم الضيافة أمر معروف عن الدول العربية . ولقد ضربت العراق المثل فى هذه الناحية ، فاحتفلت حكومتها وهيئاتها بالمشتركين من أعضاء الوفود الرسمية وغيرهم . وكفلت أسباب راحتهم فى الإقامة ببغداد وخارجها . كما أقامت عدداً من الحفلات الرسمية وغير الرسمية ، مما كان له أثر واضح فى تيسير التعارف بينهم وانتهاز الفرصة لمناقشة مختلف المسائل خارج نطاق الاجتماعات الرسمية . وإلى جانب ذلك أقيمت للأعضاء حفلات من جانب جامعة الدول العربية وبعض الوفود والسفارات وكذلك من هيئة الأمم المتحدة .

خاتمة — تنظيم استمرار الحلقة ومشاركة هيئة الأمم المتحدة فى ذلك :

(٣١) كانت هذه الدورة الرابعة ، كالدورة التى سبقتها فى دمشق : قصيرة فى مدتها ، ولكنها استندت إلى مرحلة طويلة من الاعداد العلمى القيم . وإذا كانت قد وفقت إلى نتائج عملية أو انتهت إلى توصيات يرجى أن يكون لها أثرها الباقى وفائدتها العملية فى تحقيق الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة فى البلاد العربية ، فإن ذلك إنما يرجع أساسا إلى ما بذله الباحثون والخبراء فى إعداد البحوث وعرض الآراء ، وما بذله الأعضاء من جهد وعناية وتدقيق فى مناقشتها واستخلاص النتائج العملية منها أثناء انعقاد الدورة. ولقد كان رائد الجميع فى عملهم الاخلاص والتعاون الصادق والاتفاق على تحديد الغاية ورسم أقصر الطرق وأوضحها للوصول إليها . فجاءت التقارير والتوصيات واضحة موجزة ميسرة التطبيق .

ولقد امتازت هذه الدورة ببعض مميزات اتضحت فى أعمالها وفيما وصلت إليه من نتائج وربما كان من أبرز ما وفقت إليه أن أعضاءها اتفقوا على أنه قد يكون من الخير بعد أن اتخذت الدول العربية سبيلها إلى تحقيق الاصلاح الاجتماعى ، وسارت على طريقه بخطوات حثيثة ، ونظمت تعاونها فيما بينها وفى هذا المجال بالذات منذ عدة سنوات ، لاسيما بعد أن اتخذ ذلك التعاون صورة هذه الدورات المتلاحقة من حلقة الدراسة الاجتماعية التى تجلى فيها تعاون الدول العربية فيما بينها من جهة وتعاونها مع جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة من جهة ثانية ... قد يكون من الخير وقد تحقق هذا كله وسارت الدول العربية عليه خلال عدة أعوام أن ننظر إلى الوراء قليلا لنراجع أنفسنا ولنستعرض ما حققناه ، ونتعرف على نتائج ما بذلناه من جهود وما صادفناه من صعوبات حالت دون تحقيق بعض ما كنا نصبو إليه ، وبعبارة أخرى قد يكون من الخير أن نستعرض جهودنا السابقة ونحاول أن نقوم نتائجها لنعرف ما إذا كنا نحصل على خير النتائج مقابل ما نبذله من جهود ، وكذلك لنتعرف سبيلنا إلى تدارك ما يجوز أن يكون قد فاتنا أو إصلاح ما يجوز ألا نكون قد أحسنا تنفيذه على الوجه الذى يحقق أكبر قسط من الفائدة . لذلك كله عنيت هذه الدورة لأول مرة بموضوع تقويم النتائج وتقدير الأعمال الجارية فى موضوع الرعاية الاجتماعية فى البلاد العربية . وأوصت الدورة أن يكون من بين ما تتناوله أعمال الدورة الخامسة موضوع تقويم نتائج الدورات السابقة لهذه الحلقة ، ومدى إستفادة الدول العربية منها ونجاحها فى تطبيق ما انتهت إليه من توصيات .

وفى الوقت ذاته استعرضت الدورة الرابعة فى لجنتها التوجيهية بعض الموضوعات التى يصح أن تتناولها الدورة الخامسة بالبحث . واقترحت عدة موضوعات منها :

١ — تقويم نتائج توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية ٢ — التعاونيات ٣ — بعض نواحى مشكلة السكان ٤ — الأسرة (البيت العربى) ٥ — مشروعات الاسكان (توفير دور السكنى) كوسيلة للرعاية الاجتماعية ٦ — تنظيم أوقات الفراغ للعمال والزراع ٧ — البطالة بصورة عامة وطرق معالجتها .

وذلك بالطبع على أن يختار أحد هذه الموضوعات ويدرس من وجهة نظر الدول العربية . ولم تشأ اللجنة التوجيهية حين استعرضت هذه المقترحات أن تقطع فى الأمر برأى ، وإنما فضلت أن تترك ذلك للتشاور بين الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية والدول العربية ذاتها . وقد انعقد الاجماع بين أعضاء هذه الدورة فى اللجنة التوجيهية والجمعية العامة على ضرورة إستمرار التعاون المثمر بين هيئة الأمم المتحدة والأمانة العامة لجامعة الدول العربية فى سبيل استمرار تنظيم دورات هذه الحلقة المقبلة . ولقد كان المفهوم عندما بدأت هيئة الأمم المتحدة تنظيم هذه الدورات الدراسية أن تلك الهيئة ، وإن كانت قد تحملت العبء الأساسى والجانب الأكبر من الاعداد الفنى والتكاليف المادية فى الدورة الأولى ، فإنها إنما قصدت بتنظيمها للدورات الأولى من الحلقة أن تسن هذه السنة الحميدة للدول العربية ، حتى تعمل فيما بينها على استمرار عقد هذه الدورات ، وتنظيمها لحسابها الخاص وإن كان ذلك بالطبع لا يعنى أن هيئة الأمم تعتزم التخلى عن الاشتراك فى مثل الحلقات إذا ما تولت الدول العربية بالاتفاق فيما بينها أو عن طريق جامعة الدول العربية تنظيم مثل هذه الحلقة والدعوة إليها . ولقد حدث بالفعل أن رحبت هيئة الأمم المتحدة بما أظهرته الدول العربية من إهتمام بدورات هذه الحلقة المتتابعة واشتراك فعلى فى الاعداد لها وتنظيم اجتماعاتها ومشاركة عملية فى تحمل نفقاتها وفى هذه الدورة الرابعة أعلن ممثل هيئة الأمم المتحدة فى اللجنة التوجيهية أن الهيئة ، مع استمرار تشجيعها لهذا المشروع الجليل الموفق واعتزامها الاشتراك فيه وتلبية الدعوة للحضور بخبرائها ، فإنها ترى أن الوقت قد حان لأن تترك الهيئة أمر تنظيم الدورات المقبلة للدول العربية أو لمنظمتها الاقليمية وهى جامعة الدول العربية . وكذلك عرض مدير الدورة وجهة النظر هذه على رؤساء الوفود وممثلى الدول المشتركة فى الدورة . ولكن الواجب يقتضى مدير الدورة أن يعطى فى تقريره هذا صورة لرد الفعل الذى اتضح فى اجتماع اللجنة التوجيهية وفى اجتماعات رؤساء الوفود بعضهم ببعض واجتماعهم بمدير الدورة . فقد أجمع رؤساء الوفود على ضرورة استمرار هيئة الأمم المتحدة فى القيام على تنظيم الدورات المقبلة لهذه الحلقة على اعتبار أن هذا عمل ملموس النتائج فى ميدان التعاون الدولى ، ويدخل فى صميم برنامج المعاونات الفنية الذى تضطلع به هيئة الأمم المتحدة . ولقد سبق أن طلبت الدول العربية الأعضاء فى هيئة الأمم المتحدة أن تقوم الهيئة على تنظيم دورات الحلقة وجددت طلبها هذا دورة بعد دورة .

ولا يزال ممثلو تلك الدول فى هذه الدورة الرابعة عند رأيهم ورأى حكوماتهم من ضرورة استمرار هيئة الأمم فى عملها هذا الذى يعتبر من أهم الأعمال التى قامت بها الهيئة ، واشتركت فيها وكالاتها المتخصصة ، وترتبت عليها فى الشرق العربى نتائج عملية ملموسة ، يقدرها الجميع فى الدوائر الحكومية والرسمية . وفى الهيئات والأوساط الأهلية وغير الحكومية ، بحيث تعتبر هذه الحلقات مظهرا من مظاهر التعاون الدولى فى مجال واسع النطاق بعيد الأثر لا يجوز فى رأى وفد جامعة الدول العربية ووفود الدول العربية بالإجماع أن تتخلى هيئة الأمم المتحدة عن تنظيم استمراره فى المستقبل . فالفائدة من ذلك مزدوجة إذ أن الأمم العربية تحس عن طريقه استمرار اهتمام الأمم المتحدة بشؤون النهضة الاجتماعية فيها من جهة ، كما أن الأمم المتحدة تجد فى هذا الميدان مجالا لممارسة نشاطها على

نحو يترتب عليه أطيب النتائج بالنسبة لما ترجوه منها الشعوب والحكومات فى هذه المنطقة من العالم من جهة أخرى .

ولقد كان مظهراً جميلا من مظاهر اهتمام الدول العربية باستمرار انعقاد دورات هذه الحلقة أن تسابقت الدول العربية من جانبها على رعاية هذه الحلقه ودعوتها للانعقاد فى بلد عربى تلو الآخر . وفى هذه المرة تفضل جلالة ملك المملكة العربية السعودية ، منذ فترة سابقة على انعقاد الدورة الرابعة ، وإبان زيارة بعثة جامعة الدول العربية التى أشرنا إليها فى بند سابق لبلاده ، فدعا الحلقة لأن تعقد دورتها الخامسة فى جدة فى الموعد الذى تقرره . ثم عهد إلى رئيس وفد المملكة العربية السعودية فى اجتماع بغداد فأعلن بصفة رسمية دعوة حكومته لعقد الدورة الخامسة فى جدة . وعرضت هذه الدعوة على اللجنة التوجيهية ثم على الجمعية العامة ، فتقرر قبولها مع الشكر ، على أن يكون انعقاد الدورة الخامسة فى أوائل عام ١٩٥٦ ، وفى موعد يحدد بالاتفاق بين هيئة الأمم المتحدة وحكومة المملكة العربية السعودية وجامعة الدول العربية .

حفل الافتتاح

بقاعة الملك فيصل الثاني

بغداد

—

كلمات رؤساء الوفود

خطاب

معالى وزير الشئون الاجتماعية العراقية

الاستاذ محمد شفيق العانى

رئيس الدورة الرابعـــة للحلقة

سيدى مندوب صاحب الجلالة الملك المعظم . فخامة رئيس الوزراء.
سيداتى . سادتى .

أحييكم أطيب تحية ، وأرحب بكم أجمل ترحيب شاكراً لكم وللجامعة العربية ودولها وهيئة الأمم المتحدة والهيئات الأخرى الأهلية والمنظمات العالمية اختياركم وتلبيتكم الرغبة للانضمام إلى هذا المؤتمر العلمى ، الذى هو معقد الرجاء ومناط الأمل فى تحقيق مانهدف اليه من دراسة جانب خطير لمشاكلنا الاجتماعية دراسة علمية ووضع مناهج للعمل لنا الأمل كله أن تكون موضع التنفيذ .

سادتى : قد تجاوبت أصداء الوعى الشامل بين الشعوب العربية ودولها فاستيقظت بعد سنة من الغفلة فإذا بها تخلفت عن ركب الحضارة ومواكبـــة الأمم فجمعت أمرها وبدأت تخطو خطواتها الإصلاحية الرافعة لمستوى شعوبها فى المجال الثقافى والاقتصادى والاجتماعى وماهذه الحلقات الدولية التى انعقدت فى القاهرة وبيروت ودمشق والتى تعقد الآن ببغداد إلا نتاج ذلك الوعى وتجاوب صداه .

سادتى : إن الغرض الأساسى من عقد هذه الحلقات هو درس المشاكل الاجتماعية للشرق العربى بصورة علمية من قبل علماء الشرق العربى أنفسهم وقادة المعرفة فيه وممن توفر على دراسة هذه البحوث والمشاكل من خبراء هيئة الأمم وعلمائها العالميين. ولا أشك فى أن الدراسات التى ستقدمها هذه الصفوة المختارة من ذوى الكفايات الممتازة ستشغل فصلا هاما من ديوان المعرفة فى العلوم الاجتماعية وستعتز به المكتبة العربية التى تفتقر إلى مثال هذه البحوث . كما سيحصل الحاكمون بالأمر على مجتمع أفضل بعد تطبيق تلك الدراسات .

لقد قامت الدورات الثلاث بدراسات علمية مستفيضة استنارت بنتائجها الحكومات العربية وعلى هداها أسست وزارات للشئون الاجتماعية والصحة والزراعة وأحدثت مصالح ترعى الخدمات الاجتماعية والضمان ولا تزال هذه الوزارات وتلك المصالح ماضية فى تنفيذ مناهج واسعة وعسى أن تؤتى أكلها بعد حين وتلك الثمرات التى أنتجتها الدورات السابقة حدت بالمسئولين فى الحكومة العراقية أن يعملوا على عقد الدورة الرابعة فى العراق وقد تم ذلك بجهود الحكومة الجامعة العربية . وأهم ماتتناوله الدراسة العلمية فى هذه الدورة التنمية الزراعية والصناعية فى البلاد العربية والرعاية الاجتماعية فى توطين البدو والعشائر وتثقيفهم وتنمية الصناعات الريفية والتنمية الاقتصادية فى البلاد العربية لصناعة البترول إلى غير ذلك من البحوث الهامة التى تكون مواضيع الدورة . ولقد كان للجهود الكبيرة التى بذلتها جامعة الدول العربية أكبر الأثر فى الاعداد العلمى والفنى لهذه الدورة إذ درست اللجنة الاجتماعية بالجامعة موضوع الدورة مع ممثلى البلاد العربية ثم قامت الادارة الاجتماعية على إعداد البحوث العلمية وجمع لجنة من الخبراء العرب وتكليف الباحثين بالقيام بدراسات عملية فى هذا الميدان مما سيكون أساسا صالحاً للنتائج والثمرات التى نرجو أن تنتهى إليها هذه الدورة . كذلك كان

لمشاركة هيئة الأمم ووكالاتها المتخصصة بالخبراء أثر خاص وقيمة علمية كبيرة فى وضع الأساس العلمى والفنى لمداولات هذه الدورة .

سادتى: إن أجل ماتسعى إليه هذه الدراسات هى مكافحة الحرمان بأوسع مافى هذه الكلمة من معنى ، ورعاية حق الفرد وضمان عزته وكرامته ، وفى ذلك رفع لمستوى المجتمع الذى يتكون من مجموع الأفراد . وفى هذا الشرق العربى ذخائر وإمكانيات نأمل أن تستغل من قبل حكوماتها وشعوبها لتفيض بالخير والبركة وتعيد إلى هذا الجزء من العالم غضارته وحضارته .

وإنى ليسعدنى أن أتقدم فى النهاية بخالص الولاء وصادق الدعاء لمقام صاحب الجلالة الملك المعظم فيصل الثانى الذى تفضل فوضع هذه الدورة الرابعة تحت رعايته السامية وأوفد مندوبه الكريم لافتتاحها ، وإن تشجيعه السامى هذا يعتبر أكبر حافز على العمل . وفق الله الشعوب العربية وحكوماتها إلى ما فيه الخير والصلاح والسلام عليكم ورحمة الله .

خطاب

رئيس وفد الأمانة العامة لجامعة الدول العربية

الاستاذ محمد حسن العشماوى

نائب رئيس الدورة

حضرة صاحب الفخامة مندوب جلالة الملك المعظم .

لقد شعرت الدول العربية بما الميدان الاجتماعى من خطر فى حياتها ونهضاتها وقوتها والدعامات التى تقوم عليها حضاراتها وكان لها من مجدها التليد - يوم أن كانت تحمل رسالة الحق والسلام والاصلاح تؤديها فى شتى الأقطار - أكبر حافز على شحذ الهمم وتوسيع الخطى لتتدارك ما فاتها ولتتجاوب مع هذا الماضى الوضاء والمستقبل المرموق فنهضت بحاضرها الزاخر بألوان النشاط لتمحو عن جبينها وصمـــة التخلف التى رماها بها المستعمر وقد كان سبب ما انتاب نهضتها من نكسات تعثرت بها خطاها ولتشغل مكانتها فى المحافل الدولية ولتساهم بقسطها فى توفير أسباب الرخاء والسعادة والسلام والتجديد والبناء حتى تستطيع أن تحيا عزيزة قوية لها من ماضيها الزاخر بالأمجاد خير حافز ومن مقوماتها المعنوية والمادية خير زاد ومن مصادر ثروتها الطبيعية والبشرية أكبر عتاد فأولت مشكلاتها الاجتماعية فى الحقبة الأخيرة من حياتها أكبر عناية بعد أن أدركت أن العمل فى ميدان الاصلاح الاجتماعى واسناده من التدعيم الاقتصادى والصحى ونشر ألوان المعرفة أساس كل سياسة رشيدة وسر كل نهضة عتيدة كما عرفت ان تساندها وتعاونها وتكتلها فى ميدان الاصلاح وتنسيق جهودها فى هذا السبيل خير ما تأخذ به من وسائل لحل مشكلاتها وتدارك ما فاتها وحث خطاها إلى أهدافها من العزة والمجد .

وقد بدت هذه العناية وهذا التعاون بارزين فى هذه الحلقات الاجتماعية التى دعت اليهـا واستجابت لعقدها وحشدت لها الصفوة المختارة من رجالاتها المتخصصين فى المشكلات التى تعالجها ومن خبراء هيئـة الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة تتعاون معهم فى البحث والدرس ووضع المناهج ورسم الخطط حتى تقيم صرح إصلاح ثابت الأركان واضح المعالم تتجنب فى تشييده الارتجال وبعثرة الجهود فى غير طائل . وأن الدول العربية - إذ تعقد الدورة الرابعة فى عاصمة العباسيين مهد الحضارة التليدة ومبعث النور منذ فجر الاسلام ومركز التوجيه والاشعاع فى نهضة العراق الحديثة - تشعر بالحاجة الماسة إلى ضرورة التعاون فيما بينها على إرساء قواعد الحكم الصالح الذى يقوم على البناء والتعمير لا على الهدم والتخريب ويقوم الانتاج فيه على أساس من العلم والمعرفة لا على الجهالة المظلمة وتسمع إلى صوت تاريخها العامر بألوان النهضات يناجيها بأن تتساند وتتعاون وتحث خطاها وتتذرع بالإيمان القوى ونزاهة القصد والعمل الدائب المثمر فى إطار من النظام والاتحاد تتضافر فيه جهود رؤسائها وقادتها وأولى الرأى فيها والصفوة المختارة من أبنائها فى تحقيق نهضة شاملة فى شتى ميادين الاصلاح إذ لم يعد هنالك عذر للتخلف والتراخى والعالم يجد فى سيره والمشكلات والمطامع تحيط بنا من كل جانب .

لقد أتاحت الدورة الأولى التى عقدت فى حاضرة لبنان فى صيف ١٩٤٩ الفرصة لاستعراض شتى المشكلات الاجتماعية فى المحيط العربى ووضع أساس التنظيم العام للجهود التى تبذل فى ميدان الاصلاح الاجتماعى كما أتاحت الفرصة لتحقيق التعاون بين الدول العربية فى رسم السياسة العامة لهذا الاصلاح والخطوط الرئيسية لمناهجه وخطوات التنفيذ وحققت الدورة الثانية التى عقدت فى القاهرة فى شتاء سنة ١٩٥٠ خطوة واسعة فى سبيل بحث هذه المشكلات فرادى

وتركيز الاهتمام فى نواحى معينة منها لها خطرها فى المحيط العربى مبتدئة بناحية إصلاح الريف اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وصحيا وعمرانيا ووفقت لوضع برنامج تفصيلى أبرز الخطوط الرئيسية لهذا الاصلاح وكان لهذا البرنامج أثره فيما شهدناه بعد ذلك من نهضات إصلاحية تجاوب صداها فى شتى الأقطار العربية ، كان الاهتمام بشئون القرية والريف والفلاحين لحمتها وسداها . وجاءت الدورة الثالثة التى عقدت فى دمشق الفيحاء حاضرة سوريا الناهضة تحمل توصياتها طابع العناية بتحقيق التضامن والتكافل الاجتماعى وتضع أسسه وترسم أهدافه وتحقق التعاون على تنفيذه بين شعوب الدول العربية وطبقات مجتمعاتها قصد تقريب الهوة بينها وإحياء التراث الاسلامى العتيد فى إقامة المجتمع على دعامات من البر والبذل فى سبيل تحقيق الأخوة الحقة والحرية والمساواة فى احتمال الأعباء والتمتع بالحقوق ، يأخذ الغنى فيه بيد الفقير والقوى بيد الضعيف والعالم بيد الجاهل فى طريق السلامة والسعادة والصحة والعزة فتهيأ السبل لتنشئة المواطن الصالح الذى يستطيع النهوض بالتبعات فى البناء والتجديد فحققت توصيات تلك الدورة وضع مشروع لميثاق اجتماعى تعقده الدول العربية فيما بينها تتعاهد فيه على تنفيذ برنامج شامل فى التكافل الاجتماعى ساهمت فى وضعه بعد بحث ودرس وراعت فيه ظروفنا وأوضاعنا فجاء مستهدفا أمانينا وصادرا عن الروح العربى الكريم فى الدعوة إلى البر والنجدة وكمال التعاون .

وفى هذه الدورة التى نحتفل اليوم بافتتاحها فى هذه العاصمة العتيدة وفى ذكرى عاطرة من تاريخها المجيد وفى ضيافة هذا البلد العزيز الكريم وفى نشوة من الإعجاب بنهضة العراق الحديثة وما أعدته للمستقبل من برامج إصلاحية وعمرانية واسعة النطاق بعيدة المدى نواجه موضوعا من أخطر المواضيع وأولاها بالعناية والبحث فى المحيط العربى وهو :

«الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية فى الدول العربية» وهو موضوع الساعة بالنسبة للدول التى قطعت شوطا فى سبيل هذه التنمية وارساء قواعدها ورسم سياستها وتنفيذ مناهجها أو الدول التى لا تزال فى أول الطريق ، إذ لا يصح أن تترك هذه الجهود التى تبذل فى سبيل هذه التنمية وتوفير وسائل الانتاج مما يتحقق معه اليسر والرخاء دون الاهتمام بمعقباتها فى تحقيق أهدافها العليا من الارتقاع بالمستوى الاجتماعى والثقافى والصحى للطبقات العاملة فى الحضر والريف وبين القبائل والعشائر ودون الاهتمام بدراسة نواحيها الاجتماعية والصحية والثقافية والروحية على يد خبراء فى هذه النواحى فتسير هذه الرعاية جنبا إلى جنب مع الجهود التى تبذل فى الانتاج والتعمير والاستقرار والاستيطان فتتجاوب معها وتدعمها وتؤثر فيها وتتأثر بها فتتفادى الانحراف والشطط وتكفل للمشروعات الزراعية والصناعية الكبرى التى تواجه الدول العربية الاستقرار والانتعاش والتعميم لخير الشعوب العربية جميعها .

ولقد ظفرت هذه الدورة بعناية كبرى فى الاستعداد لها وتنظيمها ووضع البحوث والدراسات التمهيدية المستفيضة لها بواسطة إخصائيين فى شتى نواحى الموضوع كما عنى الخبراء العرب ومن ندبتهم المؤسسات الدولية فى اجتماعهم التمهيدى فى يناير الماضى فى القاهرة بدراسة طائفة كبيرة من التقارير والبحوث التى وضعت فى شتى النواحى المتصلة بالموضوع ووضعت مشروعات توصيات ستكون محل البحث والتمحيص فى الدورة حتى تأتى توصياتها النهائية مستندة إلى أساس ركين من البحث والدرس وصادرة عن إدراك كامل لشتى مشكلاتنا الاجتماعية فى هذا الميدان فيسهل استيعاب الموضوع وتفريعاته الرئيسية كما توفق إلى توجيه الرأى وجهة سليمة عملية تستطيع كل دولة عربية أن تهتدى بها فى محيطها الخاص .

والأمانة العامة لجامعة الدول العربية التى أتشرف برئاسة وفدها والتى ساهمت بقسط وافر فى التحضير لهذه الدورة والإعداد لها بالاشتراك مع الدولة المضيفة لتفخر بهذه الروح المعنوية الوثابة التى سرت فى محيط الاصلاح

الاجتماعي في الشعوب العربية وتعتز بما تهيأ لها من وسائل المساهمة في تنسيق هذه الجهود وتوجيهها وجهتها إلى خير الوطن العربي الأكبر وتحيي في هذا الحفل الكبير صفوة العاملين في ميدان هذا الاصلاح من رجالات الدول العربية وخبرائها وخبر . هيئة الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية التي أظهرت عناية خاصة بهذه الدورة فحشدت لها طائفة من خير خبرائها تساهم في دراستها وتوصياتها ، كما تحيي العراق الشقيقة العزيزة ملكا وحكومة وشعبا وتقدر لها هذه العناية الكبيرة التي ظفرت بها هذه الدورة والحفاوة البالغة التي قوبل بها أعضاء الوفود إليها فتم لها كمال التنظيم وتهيأت لها سبل البحث وتبادل الرأي وسيتم لها بإذن الله كمال التوفيق .

حضرة صاحب الفخامة :

لقد خلصت النيات وتوافرت الكفايات وشحذت الهمم واتحدت الكلمة على الاصلاح وانتشر الوعي الاجتماعي في المحيط العربي وأخذت الدول العربية بأسباب نهضة شاملة في هذا الميدان تثلج الصدور وتحيي الآمال فليتعاون أولياء الأمور في هذه الشعوب وقادتها وأصحاب الرأي فيها والصفوة من علمائها وخبرائها على وضع المنهج ورسم خطط التنفيذ في إطار من الثقة بالنفس والايمان والتضحية وليعمل الكل صفاً واحداً متساندين جاهدين كل بقدر ما توفر له من علم وخبرة ومال على تنفيذ هذا المنهج دون توقف أو تراخ ليتم لهذا الوطن العربي المجد بفضل تعاون شعوبه أسباب المنعة والعزة والكرامة والله ولي التوفيق .

خطاب

رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور نظام شرابى

سيدى الرئيس . سيداتى . سادتى

باسم وفد المملكة الأردنية الهاشمية أرفع إلى صاحب الجلالة ملك العراق المعظم أصدق الشكر على رعايته السامية لهذه الدورة الرابعة من حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، كما أشكر لحكومة العراق الشقيقة كرم ضيافتها وحسن استقبالها للوفود العربية مما بعث فى نفوسنا أطيب مشاعر الأخوة . كما أشكر أيضاً لجامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة تلك المجهودات الكبيرة التى ساعدت على الإعداد لهذه الدورة إعداداً علمياً وفنياً دقيقاً.

إن موضوع الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة موضوع جد خطير وهو يستحق أن نتناوله بالبحث والدراسة والتشاور فيما بيننا حتى يكون ذلك تمهيداً عمليا لوضع المقترحات والحلول والتوصيات التى يستعين بها المشتغلون بالشئون الاجتماعية فى وضع مشروعاتهم الاصلاحية . ولا شك فى أنه قد أصبح لزاما علينا نحن العرب أن نساير العالم فى نهضته المعاصرة على أساس من البحث والدراسة والتقصى والتمحيص فلا تأتى مشروعاتنا الاصلاحية فطيرة ولا ارتجالية وإنما تستند على أساس علمى وفنى .

وإن فى استمرار حلقة الدراسات الاجتماعية التى تبلغ الآن دورتها الرابعة لدليلا آخر — إذا احتجنا إلى دليل — على أن الدول العربية مصممة على توثيق عرى التعاون بينها فى ميدان الرعاية الاجتماعية ، ذلك الميدان الفسيح الذى يتناول الحياة العربية من مختلف جوانبها والذى أنت فيه هذه الدراسات بأطيب الثمرات ، وإن كنا لا نزال فى حاجة إلى المزيد من البحث والتشاور وزيادة التعاون فيما بيننا والاستفادة من خبرة الخبراء وأبحاث الباحثين ؛ حتى نبلغ غايتنا من الاصلاح إن شاء الله .

وإنى فى الختام لأجدد الشكر للعراق الشقيق ملكا وحكومة وشعباً وأرجو الله أن يجعل التوفيق رائدنا جميعا فيما نحن مقدمون عليه من أعمال .

خطاب

رئيس وفد الجمهورية السورية

الدكتور احسان الجوخدار

سيدى الرئيس . سيداتى . سادتى :

إنى أنتهز هذه الفرصة السعيدة لأتقدم بخالص التهانى لكل من جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة على ما بذلاه من جهد فى سبيل تنظيم هذه الدورة ، كما نتقدم بخالص الشكر للحكومة العراقية على كريم دعوتها لعقد هذا الاجتماع فى بغداد (دار السلام) .

وإن اجتماعنا فى هذه الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية فى العاصمة العراقية يبعث فى نفوسنا ذكريات عزيزة .. حين وقفت عاصمة الرشيد لتقدم للإنسانية خير ما أنتجته فى سبيل تقدم البشرية فى ميادين العلم والثقافة والمعرفة .

لقد انعقدت الدورة الثالثة بدمشق منذ عامين وكان لبلادى شرف استضافتكم فاحتفظنا من زيارتكم الكريمة لسوريا بأطيب الذكريات ، وإننا إذ نجتمع اليوم فإنما نجتمع لكى نجدد العهد على أن نتعاون على الدوام فى سبيل إحياء مجد العروبة ورفعة العرب .

وإن اختيار (الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية فى الدول العربية) موضوعا لهذه الدورة لما يبعث فى نفوسنا الأمل بنجاح أعمالنا وذلك لما له من اتصال بما سبق لنا من دراسات فى مسائل الرعاية الاجتماعية والاصلاح الاجتماعى ولاشك فى أن أبحاث الخبراء وتوصياتهم فى موضوع هذه الدورة لما سيوضح أمامنا الطريق لكى نضع توصيات عملية ترمى إلى تحقيق الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة ولبناء مجتمع عربى سليم .

وأختم كلمتى بأن أتجه إلى الله سبحانه وتعالى أرجو منه النجاح والتوفيق .

خطاب

رئيس وفد المملكة العربية السعودية

الشيخ عبد الله الخيال

سيدى مندوب صاحب الجلالة الملك المعظم .

سيدى معالى الرئيس .

حضرات السادة والسيدات . السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

أن حكومة المملكة العربية السعودية التى أتشرف برئاسة وفدها إلى هذه الحلقة المباركة ليسرها أن تكلل أعمال هذه الدورة بتمام النجاح وأن توفق فى دراساتها المتعلقة بالرعاية الاجتماعية من حيث إتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية . وأن تكون قراراتها وتوصياتها وافية بالأهداف التى عقدت من أجلها وعائدة بالخير الكثير على أقطار هذا الشرق العربى الذى هو فى أشد الحاجة إلى دراسات تحليلية إحصائية قائمة على أسس علمية دقيقة تساعد على بناء مجتمع فاضل يخدم الحضارة والمثل الإنسانية الرفيعة .

أيها السادة :

كانت المملكة العربية السعودية إلى ماقبل بضعة عقود من السنين فى شبه عزلة عن العالم ولكنها مع هذه العزلة الطبيعية التى كانت تحيط بها فإن العدالة الاجتماعية والتضامن الاجتماعى كانا متوفرين فيها وخاصة فى مدنها وقراها نظرا لتمسك سكانها بتعاليم الدين الحنيف وتقاليد العرب المجيدة . وذلك لأن الاسلام ليس دينا تعبديا فقط بل هو نظام اجتماعى شامل يحرص على سعادة البشر وينظم علاقات الأفراد والجماعات بعضهم مع بعض وينظم علاقات الحكام مع شعوبهم ويؤمن العيش لكل فقير وعاجز ومحتاج فهو دين يحث على التعاون والتضامن ماديا ومعنويا ويشعر كل فرد بمسئوليته أمام عائلته وأمام مجتمعه وأمام حكومته كما يشعر الحاكم بمسئوليته أمام شعبه .

نعم لم تكن المملكة العربية السعودية كما لم تكن معظم الأقطار العربية والشرقية إلى ما قبل بضعة عقود من السنين قد توصلت إلى معرفة الوسائل العلمية الحديثة لدراسة أحوال المجتمعات دراسة فنية قائمة على الاحصاء والتحليل ولكنها بعد أن عرفت ذلك وأدركت أهمية هذه الدراسات فى تطوير المجتمع والأخذ بيده إلى مستوى أرفع أولت هذه الناحية اهتمامها العظيم وخصصت مبالغ جسيمة من ميزانيتها للرعاية الاجتماعية فسعت إلى توسيع نشر التعليم ومكافحة الأمراض ومساعدة الفقراء والمعوزين وتشجيع الصناعات والزراعة وتوطين العشائر واستثمار كنوز البلاد وتنظيم شئون العمل والعمال وإرسال البعوث للتخصص فى مختلف فروع الحياة

إن المملكة العربية السعودية أصبحت تدرك بأن كل محاولة لرفع مستوى الشعب الاجتماعى والثقافى والزراعى والصناعى والصحى بشكل مفيد ولائق يتطلب أن يسبق ذلك دراسات علمية تحليلية دقيقة لشئون المجتمعات وتطوراتها وكيفية نشوء مشاكلها ووضع الخطط الصحيحة للوقاية من حدوث هذه المشاكل وللتغلب على القائم منها ، كما تدرك بأن مثل هذا العمل لا يتطلب التعاون التام بين كل شعب وحكومته فقط بل وبين الدول المتجاورة والمتباعدة لأن العالم أصبح وحدة متشابكة المصالح بعد أن قربت وسائل المواصلات الحديثة بين أجزائه المترامية الأطراف .

وختاما أكرر التعبير عن سرور المملكة العربية السعودية لمساهمتها فى هذه الدورة كما ساهمت فى الدورات السابقة آملة فى أن تصل بالتعاون مع شقيقاتها الدول العربية ومع جامعة الدول العربية ومع منظمة الأمم المتحدة إلى كل ما فيه الخير والرفاهية والسعادة لشعوب هذه الأقطار .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خطاب

نائب رئيس وفد الجمهورية اللبنانية

الاستاذ خليل حراد

يسرني باسم لبنان أن أوجه التحية للحكومة العراقية التي نزلنا عليها في بغداد أهلا يلقون أهلا . وبغداد كانت وماتزال البلد العربي الحبيب الذي تهفو إليه القلوب لتستوحي من أمجاده العريقة وظلاله الوارفة حضارة جديدة تتعطر بها القيم الانسانية والوطنية . وما انعقاد حلقة الدراسات الاجتماعية في دورتها الرابعة فيها إلا تعبير طيب للوعي الذي بدأ ينمو في بلادنا سالكا طريقه الثابت في تدعيم أصول مستقبلنا وتمكين أواصر نهضتنا .

لقد استطاع العالم العربي ومن بينه لبنان أن يفيد من هـذه الحلقة إفادة نلمح آثارها في مختلف التشريعات والأنظمة الاجتماعية التي صدرت خلال السنوات الأخيرة والتي جاءت متجاوبة مع روح العصر ومع واقع الحياة الاقتصادية والاجتماعية في بلادنا ، وإذا كان لنا من ملاحظة نبديها فهي أن تتعدى أعمال هـذه الحلقة تبادل المعلومات وإقرار التوصيات إلى تجهيز الدولة والمجتمع بالفن والعلم والخبرة ليأتي العمل صحيحاً من جميع نواحيه ولكي نبرهن على أننا قادرون في مهب النزاع الطبقي واحتدام الخلاف النظري والعملي من تأمين التعاون المنتج لما فيه خير المجتمع ووحدته .

إننا إذا أمَّنَّا فعلا هذا الأمر استطعنا أن نخلق جو الثقة بهـذه الحلقة ولا أعدو الواقع إذا قلت بأن دوام هذه الدورات الاجتماعية رهين بمقدار ما تنعم به من ثقة أهلية وحكومية .

وموضوع هذه الدورة الرابعة الذي سنعالجه في اجتماعاتنا التالية من أخطر مواضيعنا وأكثرها اتصالا بمسلكنا الاجتماعي وبحياتنا الطبيعية .

فلن تكمل معاني العدالة الاجتماعية إلا على أساس التنمية الاقتصادية ولن تستقر أصول السلام إلا على أساس العدالة الاجتماعية .

إن لبنان الذي ساهم بجميع إمكانياته في الدورات الأربع ليسره أن ينوه بالنتائج الطيبة التي أدت إليها توصيات هذه الدورات ويسره أن يعلن تحقيقه لمختلف هذه التوصيات تحقيقاً قدم للبنان أجل الخدمات .

فحيا الله اجتماعاتنا في سبيل مستقبل أرغد وحياة اجتماعية أفضل .

خطاب

مندوب المملكة الليبية المتحدة

الاستاذ محمد على حسن المريمى

إنها للحظة من لحظات العمر التى لاتنسى ، هذه اللحظة التى سمحت لى اليوم بالوقوف متكلما بينكم وإنها لمن أسعد الفرص فى الحياة أن تتاح لى هذه المناسبة للتعرف بهذه الشخصيات الشهيرة التى كثيرا ما قرأت لها وسمعت عنها دون أن أحظى بشرف معرفتها ، وأن أمتع الطرف لأول مرة بمناظر هذا البلد الفتانة المليئة بالذكريات وشواهد الماضى وعلائم النهضة والتقدم .

سادتى :

لقد رأت حكومة البلاد التى أتشرف بتمثيلها فى هذا المؤتمر فى مطلع العهد الجديد فى ليبيا أن هنالك مشاكل جمة فى جميع الميادين تتطلب حلا سريعاً لها وأن هنالك جهاداً من نوع جديد يجب الابتداء به ، جهاداً لإصلاح مساوىء الماضى واللحاق بركب المدنية والنهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق بها . فجندت لخوض معركة الإصلاح هذه جميع ما لدى أبنائها من مؤهلات ومن عزائم وما تملكه من موارد تحت رعاية وإرشاد مليكها المعظم إدريس الأول ولقد سارعت شقيقاتها الدول العربية والجامعة العربية بمختلف إداراتها وهيئة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات التابعة لها لتقدم لليبيا كل ما فى استطاعتها تقديمه لها من مساعدات حتى تصل إلى أهدافها وتحقق أمانيها .

ولقد تم عن طريق هذه الجهود وهذه المساعدات إنجاز مشاريع عدة للنهوض بالبلاد بدأت اليوم نتائج تطبيقها فى الظهور فى مختلف الميادين من اقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية .

ولقد رأت الحكومة أن من الواجب الاعتناء عناية خاصة بالنواحى الاجتماعية ووضع المشاريع لعلاج ما يعترض البلاد من مشاكل فى هذا الحقل وإيجاد الحلول لها . وهى ترى أن الإصلاح الاجتماعى يجب أن يكون مجارياً لبقية المشاريع موجها ومعيناً لها حتى تكمل عناصر النهضة الحقة . فلم تهمل هذا الميدان حقه من الاهتمام والبحث والدراسة وعملت على إنشاء مصلحة خاصة بالشئون الاجتماعية تهتم بإعداد الوسائل لإصلاح اجتماعى شامل والتوسع فى شتى الخدمات الاجتماعية القائمة حاليا واستكمالها وتشجيع المشروعات التى يقوم بها الجمهور فى هذا الحقل.

ويوجد الآن قانون تحت البحث سيتم النظر فيه وإقراره من مجلس الأمة فى دورته الحالية وستنشأ بموجبه مؤسسة للتأمين الاجتماعى تعمل على تأمين العمال الليبيين وأسرهم إجبارياً ضد جميع الأخطار والحوادث من مرض وإصابات عمل وشيخوخة وعجز ووفاة مقدمة لهم جميع المساعدات من علاج وأدوية ومساعدات عينية على أن يتم تغطية مصروفات هذه المؤسسة عن طريق اشتراكات يدفعها العمال وأصحاب العمل .

كما سيتم فى القريب العاجل وضع تشريع للعمل يوحد بين التشريعات الموجودة حالياً فى البلاد مستكملا إياها ومضيفاً لها جميع ما بينت التجربة عدم توفره فيها .

ولقد أردت بهذا الوصف الموجز لما تقوم به الحكومة الليبية فى الحقل الاجتماعى أن أوضح لكم مبلغ

اهتمامها بحلقة الدراسات الاجتماعية ومتابعتها لما يجرى فيها . وما وجودى اليوم بينكم إلا دليل على هذا الاهتمام بهذه الحلقات الدراسية وما نأمل أن نجنيه من فوائد من المناقشات الهامة التى ستدور والأبحاث القيمة التى ستقدم والتوصيات الفنية التى ستتوصلون إليها والتى ستكون لنا أحسن مرشد وأفضل رائد .

ولقد جئت حاملا أطيب تحيات بلادى ملكا وحكومة وشعباً إلى ملك هذا البلد الشقيق وحكومته وشعبه وإلى أولئك الذين ساهموا فى اعداد هذا المؤتمر وإلى الجامعة العربية بمختلف إداراتها وشعبها وإلى هيئة الأمم المتحدة وجميع منظماتها وإلى حضرات السادة أعضاء وفود البلا العربية الشقيقة وإلى حضرات السادة المراقبين إلى كل أولئك الذين بذلوا الجهود فى سبيل تهيئة الأبحاث والمحاضرات التى ستلقى فى هذه المناسبة .

لقد جئتكم بتمنيات بلادى الخاصة لنجاح مساعيكم والوصول إلى الهدف الذى آمنتم به وكرستم له جميع جهودكم والذى كان الحافز لاجتماعكم اليوم .. والسلام عليكم .

خطاب

مندوب المملكة الليبية المتحدة

الاستاذ محمد على حسن المريمى

إنها للحظة من لحظات العمر التى لاتنسى ، هذه اللحظة التى سمحت لى اليوم بالوقوف متكلما بينكم وإنها لمن أسعد الفرص فى الحياة أن تتاح لى هذه المناسبة للتعرف بهذه الشخصيات الشهيرة التى كثيرا ما قرأت لها وسمعت عنها دون أن أحظى بشرف معرفتها ، وأن أمتع الطرف لأول مرة بمناظر هذا البلد الفتانة المليئة بالذكريات وشواهد الماضى وعلائم النهضة والتقدم .

سادتى :

لقد رأت حكومة البلاد التى أتشرف بتمثيلها فى هذا المؤتمر فى مطلع العهد الجديد فى ليبيا أن هنالك مشاكل جمة فى جميع الميادين تتطلب حلا سريعاً لها وأن هنالك جهاداً من نوع جديد يجب الابتداء به ، جهاداً لإصلاح مساوىء الماضى واللحاق بركب المدنية والنهوض بالبلاد إلى المستوى اللائق بها . فجندت لخوض معركة الإصلاح هذه جميع ما لدى أبنائها من مؤهلات ومن عزائم وما تملكه من موارد تحت رعاية وإرشاد مليكها المعظم إدريس الأول ولقد سارعت شقيقاتها الدول العربية والجامعة العربية بمختلف إداراتها وهيئة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات التابعة لها لتقدم لليبيا كل ما فى استطاعتها تقديمه لها من مساعدات حتى تصل إلى أهدافها وتحقق أمانيها .

ولقد تم عن طريق هذه الجهود وهذه المساعدات إنجاز مشاريع عدة للنهوض بالبلاد بدأت اليوم نتائج تطبيقها فى الظهور فى مختلف الميادين من اقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية .

ولقد رأت الحكومة أن من الواجب الاعتناء عناية خاصة بالنواحى الاجتماعية ووضع المشاريع لعلاج ما يعترض البلاد من مشاكل فى هذا الحقل وإيجاد الحلول لها . وهى ترى أن الإصلاح الاجتماعى يجب أن يكون مجارياً لبقية المشاريع موجها ومعيناً لها حتى تكمل عناصر النهضة الحقة . فلم تهمل هذا الميدان حقه من الاهتمام والبحث والدراسة وعملت على إنشاء مصلحة خاصة بالشئون الاجتماعية تهتم بإعداد الوسائل لإصلاح اجتماعى شامل والتوسع فى شتى الخدمات الاجتماعية القائمة حاليا واستكمالها وتشجيع المشروعات التى يقوم بها الجمهور فى هذا الحقل.

ويوجد الآن قانون تحت البحث سيتم النظر فيه وإقراره من مجلس الأمة فى دورته الحالية وستنشأ بموجبه مؤسسة للتأمين الاجتماعى تعمل على تأمين العمال الليبيين وأسرهم إجبارياً ضد جميع الأخطار والحوادث من مرض وإصابات عمل وشيخوخة وعجز ووفاة مقدمة لهم جميع المساعدات من علاج وأدوية ومساعدات عينية على أن يتم تغطية مصروفات هذه المؤسسة عن طريق اشتراكات يدفعها العمال وأصحاب العمل .

كما سيتم فى القريب العاجل وضع تشريع للعمل يوحد بين التشريعات الموجودة حالياً فى البلاد مستكملا إياها ومضيفاً لها جميع ما بينت التجربة عدم توفره فيها .

ولقد أردت بهذا الوصف الموجز لما تقوم به الحكومة الليبية فى الحقل الاجتماعى أن أوضح لكم مبلغ

اهتمامها بحلقة الدراسات الاجتماعية ومتابعتها لما يجرى فيها . وما وجودى اليوم بينكم إلا دليل على هذا الاهتمام بهذه الحلقات الدراسية وما نأمل أن نجنيه من فوائد من المناقشات الهامة التى ستدور والأبحاث القيمة التى ستقدم والتوصيات الفنية التى ستتوصلون إليها والتى ستكون لنا أحسن مرشد وأفضل رائد .

ولقد جئت حاملا أطيب تحيات بلادى ملكا وحكومة وشعباً إلى ملك هذا البلد الشقيق وحكومته وشعبه وإلى أولئك الذين ساهموا فى اعداد هـذا المؤتمر وإلى الجامعة العربية بمختلف إداراتها وشعبها وإلى هيئة الأمم المتحدة وجميع منظماتها وإلى حضرات السادة أعضاء وفود البلا العربية الشقيقة وإلى حضرات السادة المراقبين إلى كل أولئك الذين بذلوا الجهود فى سبيل تهيئة الأبحاث والمحاضرات التى ستلقى فى هذه المناسبة .

لقد جئتكم بتمنيات بلادى الخاصة لنجاح مساعيكم والوصول إلى الهدف الذى آمنتم به وكرستم له جميع جهودكم والذى كان الحافز لاجتماعكم اليوم .. والسلام عليكم .

خطاب

مندوب المملكة المتوكلية اليمنية

القاضى اسماعيل الجرافى

سيدى نائب حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الهاشمية العراقية .

حضرات السادة :

إن من السرور العظيم أن أقدم تحية اليمن إلى الرافدين وأن أحيي عاصمة الرشيد ومقر المعتصم . وإنه لمن دواعى الغبطة والانشراح أن تلتقى هذه الوفود المحترمة والعقول النيرة فى هذا البلد الأمين مهد الحضارة العربية ورمز البعث القومى .

أيها السادة. إن المسائل الاجتماعية التى حضرنا من أجلها هى ألصق الصفات بجوهر الفرد كإنسان فى حياته العامة والخاصة وإن الاهتمام بمثل هذه الدراسات هو السبيل الأعلى لبناء الأمة العربية على أسس متينة تستطيع أن تقف عليها فى مواجهة الزمان وأحداثه ويطمئن الفرد والجماعة إلى مستقبل بلادنا وأجيالنا القادمة. فطالما عانى الفرد العربى مغبة العوز والفاقة وتخبط فى ظلمات الجهالة وحاقت به الآلام من كل جانب ولولا رحمة الله بهذه الأمة ونسمات الإيمان التى تنبعث من أعماق قلوبها لذابت تحت ضربات قاسية تلاحقت عليها من كل جانب وانهالت من كل حدب .

وإنه ليسر اليمن أن تشترك فى هذه الدورة آملة أن تنال نصيبها من الفوائد التى تسفر عنها هذه الاجتماعات، وإننى إذ أتقدم بالشكر للحكومة العراقية على ما ساهمت به فى تبنى هذه الدورة ، أتمنى لمؤتمرنا هذا التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خطاب

رئيس وفد جمهورية مصر

الاستاذ محمد فؤاد جلال

حضرة صاحب الفخامة رئيس الوزراء نائب جلالة الملك المعظم .

إنه ليسرنى أعظم السرور ويشرفنى أن أخاطبكم باسم مصر وأحييكم فى هذه المناسبة السعيدة، مناسبة انعقاد الدورة الرابعة من حلقة الدراسات الاجتماعية .

أيها السادة . لقد وهبنا العالم حضارته مرتين ، المرة الأولى فى فجر التاريخ حينما أضيء مشعل الحضارة على ضفاف النيل والفرات وما بينهما ثم انتشر النور فبدد ظلاما ما كان ليتبدد لولا نورنا. والمرة الثانية حينما انبثق النور من قلب الجزيرة العربية ومالبث أن انتشر فكانت الأمة العربية التى جمعت خيوط الحضارة من جديد وأهدتها إلى العالم الذى تباهى بها ونسى أصولها الأولى والثانية وظل يتحدث عن الحضارة الحديثة كأنها شيء منقطع الصلة بنا ونحن الذين خلقناها .

أيها السادة . لقد آن الأوان لأن ينبعث من هذه الأرض الطيبة نور جديد يبدد ما تجمع فى أفق العالم من ظلام وها نحن نجتمع لكى نتدارس شئوننا ، نتدارس تلك الشئون التى تتصل بصميم كيان الفرد الذى هو عدة المجتمع وقوته لكى نصل إلى أهدافنا فى بعث الحيوية الكافية من أبناء هذه الأمة العربية بعثاً لن يلبث أن يبهر العالم مرة أخرى بقوته وصفائه وعظمته .

أيها السادة . إنه ليطيب لى أن أتحدث إليكم ونحن فى ضيافة العراق الذى ساهم بأرضه وبأبنائه فى ذلك الماضى المجيد والذى رأى أن يستضيف شقيقاته فى هذه الدورة . وإننى لأتقدم باسم وفد مصر الى الشعب العراقى الشقيق وإلى حكومته الرشيدة بوافر الشكر وجزيل الثناء عل حسن الضيافة وعلى ما بذل من جهود فى تنظيم هذه الدورة التى نرجو أن تصل بجهودنا المتكاتفة الى أهدافها السامية العظيمة .

أيها السادة . إذا كان ركبنا قد تخلف عن ركب غيرنا فما ذلك لعيب فينا وقد ظللنا آلاف السنين نتصدر موكب الحضارة والآخرون خلفنا من بعيد ولعلنا كنا نستجم خلال بضع المئين الأخيرة من السنين . ولكننا قد بدأنا ولن يقف فى وجه تقدمنا أحد مادمنا قد عقدنا العزم على السير فى طريقنا .

أيها السادة: إننا نسير الآن وأمامنا هدفان رئيسيان، الأول أن تقوى بلادنا ولن تقوى إلا إذا استطعنا أن نبنى اقتصادياتنا وننميها على أساس مكين من الصناعة والزراعة والتجارة وما إليها من وسائل الثروة والإنتاج . والهدف الآخر — ولا أسميه الثانى حتى لا يظن أنه يأتى فى المؤخرة — أن تتجه الدول بكليتها الى الرعاية الاجتماعية لأبنائها فترفع من مستوى حياتهم وتقدم لهم من الخدمات مايحتاجون اليه لكى تضمن لهم العيش الحر الكريم .

وكلا الأمرين أيها السادة مرتبط بأخيه فالرعاية غير ممكنة إلا إذا نمت اقتصادياتنا وتوافرت فى أيدينا وسائل الرعاية ومستلزماتها . والنمو الاقتصادى غير ممكن إلا إذا بنى على أساس من رعاية الذين يعملون وتوجيههم حتى يسعدوا من جهة ويتوفروا على الانتاج من جهة أخرى .

إن النمو الصناعى له أثر كبير جداً فى المجتمع ، وإذا كنا مقدمين على تصنيع بلادنا فإن علينا أن ندرس العوامل التى تؤثر بها الصناعة فى المجتمع والتى تؤثر فى العامل الصناعى بوصفه فردا وبوصفه عضوا فى جماعة العمال الصناعيين بها ، وعلينا أن نهيء الوسائل التى تضمن حسن التوجيه لهذه الفئة المنتجة من مواطنينا، فالصناعة تؤثر فى أساليب الإنتاج

ونموها فضلا عن تطور الآلة ، وتنسيق إمكانيات الصناعة يجعل حتما علينا أن نقى بلادنا من بعض نتائجها وأن نوجهها إلى صالح الفرد والجماعة ، لذلك أفردت هذه الدورة جانبا مهما منها لمسائل عمال الصناعة من رعاية وإنتاج.

أما الزراعة فقد كانت منذ فجر التاريخ ميداننا الأصيل .. لقد علمنا العالم كله كيف يزرع وكيف يستنبت الحب وكيف يستأنس الحيوان فيجعل منه مركبا ذلولا ويلتمس فيه مصدرا ثابتا للغذاء والكساء ، وقد أمكن للعلم الحديث أن يضاعف إنتاج الأرض من الزراعة وما يتصل بها من صناعة ريفية ومن تربية للحيوان ، ولكى نصل إلى أقصى إنتاج ممكن من أرضنا يجب علينا أن نتجه إلى الزارع وأن نوجهه إلى زيادة الإنتاج ونيسر له الوسائل التى تجعل منه مرة أخرى الزارع الأول فى العالم .

أيها السادة : لقد بدأ العرب نهضتهم الكبرى منذ وقت غير قريب فى ميدان السياسة وبدأوها كذلك فى ميادين الصناعة والاقتصاد والاجتماع ، ولكنهم الآن يقومون بحملات مركزة موجهة لتنمية الإنتاج والرعاية الاجتماعية تتجلى فى تلك البرامج والخطط المتعلقة بالتنمية الاقتصادية وبتنسيق الخدمات العامة التى سارت فيها العراق ومصر وشقيقاتها وخطت خطوات تبشر بالخير العميم .

إننا أيها السادة فى حاجة إلى المزيد من رسم الخطط وتوسيع نطاقها وتبادل الخبرات ، وسنتعاون بإذن الله فى سبيل ذلك ، فى هذا المكان وفى كل مكان ، وإن امكانيات التعاون وفيرة جدا بين البلاد العربية لأن هذه البلاد متكاملة الى حد كبير فى إمكانياتها الاقتصادية والاجتماعية وفى ثرواتها الكامنة ، لا ينقصها إلا حسن التنظيم والتنسيق وحشد الجهود حتى تتحقق لها أهدافها الاقتصادية والاجتماعية وتصبح فى مقدمة شعوب الأرض ثروة وقوة ورفاهية .

ولا يفوتنى قبل أن أختم كلمتى أن أتوجه بالشكر الى كل من عاون فى سبيل الاعداد لهذه الدورة، فأتقدم للجامعة العربية وللأمم المتحدة ولحكومة العراق وسائر الحكومات العربية بالشكر الجزيل لما بذله الجميع من جهد حميد .

وفقنا الله جميعا لما فيه مجد العرب والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خطاب

الدكتور سليمان حزيمه

مدير الدورة

حضرة صاحب الفخامة مندوب جلالة الملك المعظم .

فى هذه المدينة العظيمة . عاصمة الرشيد وحاضرة الرافدين بل حاضرة العرب التى عرفها التاريخ مركزا من مراكز الفكر والحضارة والتى جددت حياتها واستعادت مجدها واتخذت مكانتها بين حواضر العالم العربى الحديث ... فى هذه المدينة العظيمة نفتتح اليوم الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية لندرس موضوعا من أهم موضوعات الساعة فى حياة شرقنا العربى . ولقد أتى حين من الدهر كانت شئوننا الاجتماعية والاقتصادية وغيرها مما يمس حياتنا القومية تعالج على أساس الارتجال والاجتهاد غير المنظم . ولكن الزمن تقدم بنا خلال هذا الجيل المعاصر خطوات واسعة فى سبيل التحرر من ارتجال الاصلاح أو السير بجماعاتنا ونهضتها فى طريق المصادفات أو التطور غير الموجه . ولقد تزايد هذا الشعور فى العالم العربى بأن الحياة والعمل من أجلها قد أصبحا فنا وعلما يقتضيان منا الفهم والدراسة وحسن التقدير وإحكام التدبير وغير ذلك من أمور تتمثل فى المنهج العلمى الذى نواجه به مقتضيات الحياة الحديثة .

ولقد كانت هذه الحلقة بدوراتها المتتابعة للدراسات الاجتماعية تنظمها هيئة الأمم المتحدة التى أتشرف بتمثيلها متعاونة فى ذلك أصدق التعاون وأكمله مع جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها والوكالات المتخصصة .. كانت هذه السلسلة من الحلقات ميدانا طيبا بل تجربة ناجحة من تلك التجارب التى تهدف إلى أن تضع العلم والخبرة العلمية فى خدمة المجتمع ورعايته الاجتماعية . ففى الدورة الأولى فى بيروت درسنا موضوع الإنعاش الاجتماعى بصفة عامة وفى الدورة الثانية بالقاهرة درسنا موضوع الرعاية الاجتماعية الريفية . وفى الدورة الثالثة بدمشق درسنا موضوع التكافل الاجتماعى ووسائل تحقيقه . وها نحن فى الدورة الرابعة ببغداد ندرس موضوع الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية فى البلاد العربية ، ولقد اتجهت هذه السلسلة المتعاقبة من الدورات الدراسية نحو التخصص شيئا فشيئا وإن كنا حتى الآن لانزال بعيدين عن أن نتخصص فى دراساتنا فى موضوع ضيق محدود . وقد يكون عذرنا فى ذلك أن مسائل الرعاية الاجتماعية والإصلاح الاجتماعى هى مسائل واسعة المدى متشعبة الجوانب بحكم طبيعتها ولذلك فإننا إذ نختار اليوم موضوع الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة فإننا نلمس الحاجة إلى أن نعالج هذا الموضوع فى اتصاله الوثيق بما يمر به الشرق العربى الآن من توسع وتنمية وانقلاب فى وسائل الإنتاج وفى نطاق الزراعة والصناعة على حد سواء وظاهر أن هذا الموضوع هو من غير شك أحد موضوعات الساعة . وإذا كان الشرق العربى يمر الآن بما يصح أن نسميه ثورة مزدوجة فى الزراعة والتصنيع فإن من الخير أن ندرس شئون الطبقات العاملة فى هذه النهضة ووسائل تدبير رعايتها الاجتماعية لأن هذه الرعاية هى جزء لا يتجزأ من صميم النهضة كما أن الإصلاح الاجتماعى فيها لا يصح إلا أن ترسم خططه على أساس من البحث والدرس ومن تبادل الرأى بين أهل الخبرة فى هذه الشئون

وستعمل الدورة فى لجان خمس . أولاها لاستعراض الجهود المبذولة والقائمة فعلا فى البلاد العربية وتقويم أثرها فى ميدان الرعاية الاجتماعية وذلك لتتعرف أوجه النقص فيما نحن بسبيله من إصلاح . والثانية لدراسة موضوع

الرعاية الاجتماعية واتصالها بتوطين البدو والعشائر وهو موضوع يهم العراق فى نهضته المعاصرة بصفة خاصة . والثالثة لدراسة الصناعات الريفية واتصالها بمشروعات الرعاية الاجتماعية . والرابعة لدراسة شئون الرعاية الاجتماعية بالنسبة لعمال الصناعات فى المدن . والخامسة لدراسة موضوع خاص هو الرعاية الاجتماعية لعمال صناعات البترول . وإلى جانب ذلك تقام ندوة عامة نفتتح بها أعمالنا ونستعرض فيها موضوع الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة من حيث فلسفتها وأهدافها والمبادىء التى تقوم عليها وصلتها العامة بالتنمية الاقتصادية .

وإنه لمظهر جميل حقا أن تجتمع وفود البلاد العربية وجامعة الدول العربية وخبراء الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فيتدارسون هذا الموضوع الخطير على أساس من التعاون الصادق وتبادل المعلومات والخبرة والسعى المشترك نحو هدف موحد هو الارتفاع بالمستوى الانسانى للطبقة العاملة فى ميدان الإنتاج فى الشرق العربى ارتفاعا يكون فى حد ذاته وسيلة من وسائل تقوية النهضة وتهيئة أسباب الاستقرار والنجح والتوفيق لها فى المستقبل .

وإننى فى هذه المناسبة الطيبة لأود باسم هيئة الأمم المتحدة أن أذكر بالخير والتقدير تلك الجهود الموفقة التى بذلتها الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وإدارتها الاجتماعية فى سبيل الاعداد الطويل لهذه الدورة وجمع لجنة من الخبراء العرب وغيرهم لدراسة الموضوع بصفة مبدئية وإعداد تقارير فنية تعرض الآن للبحث المفصل فى لجان هذه الدورة . ولا شك أن الإعداد الفنى والعلمى الذى اضطلعت به جامعة الدول العربية سيكون أساساً طيباً نبنى عليه دراساتنا الفنية وما نأمل أن نخرج به من توصيات علمية الأساس عملية الطابع توضع فى خدمة المشتغلين بالرعاية الاجتماعية فى البلاد العربية .

كذلك أود أن أذكر بالحمد والشكر جميع الدول الأعضاء التى اشتركت بوفود من خيرة العناصر ذات الدراية الواسعة والخبرة الدقيقة بشئون الرعاية الاجتماعية ، كما أشكر الدول غير العربية التى تفضلت فأوفدت مراقبين عنها إلى هذه الاجتماعات . وكذلك الوكالات المتخصصة والمتفرعة عن هيئة الامم المتحدة وهى التى أوفدت مجموعة كبيرة من الخبراء الدوليين الذين سيقع عليهم جانب كبير من عبء الدراسة الفنية فى أعمال اللجان بالدورة.

ومسك الختام فى خطابى هذا هو الشكر العميق — الذى تفضل الزملاء من قبل فأعربوا عنه — نحو هذه البلاد المضيافة ونحو الحكومة العراقية التى بذل رجالها جهداً جباراً لتأتى هذه الدورة جديرة بالبلد الذى تقام به والتى توج كرمها حضرة مندوب صاحب الجلالة الملك فيصل الثانى الذى تفضل برعاية الدورة. وإن العراق بحسن ضيافته ليضرب المثل مجدداً فى ذلك ما عرف عن العروبة والعرب فى كل زمان ومكان .

فباسم هيئة الأمم المتحدة أرجو أن يتفضل مندوب جلالة الملك المعظم بقبول أصدق الشكر وأعمقه . وأتمنى للحلقة فى دورتها الرابعة كل نجاح وتوفيق .

لجنة الندوة العامة

تقـــديم الحلقة

لجنة
الندوة العامة

١ ـ التخطيط فى التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية . . .	الأستاذ محمد فؤاد جلال (مصر)
٢ ـ تقصى الميدان فى نواحى الانتاج والرعاية الاجتماعية . .	الأستاذ احسان رفعت (العراق)
٣ ـ التقويم كوسيلة لقياس التقدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية .	الدكتور ارنست جريج (هيئة الأمم المتحدة)
٤ ـ الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية فى مشروعات التنمية الاقتصادية .	الدكتورة كاما (هيئة الأمم المتحدة)
٥ ـ حاجتنا إلى الخدمات الاجتماعية بين الطبقات العاملة . .	الأستاذ يحيى حسن درويش (مصر)
٦ ـ التنمية الزراعية فى الشرق الأوسط وصلتها بالإصلاح الزراعى	الدكتور محمد الكيلانى (هيئة التغذية والزراعة)
٧ ـ التنمية الزراعية فى العراق. إمكانياتها والمشروعات الجديدة للتوسع الزراعى	الدكتور درويش الحيدرى (العراق)
٨ ـ التنمية الزراعية فى سوريا ، إمكانياتها ووسائلها، المشاريع الحديثة للتوسع الزراعى	الأستاذ أكرم الركابى (سوريا)
٩ ـ السمات والأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية فى مصر . .	الأستاذ عبد المغنى سعيد (مصر)
١٠ ـ توفير الخدمات الاجتماعية وأثره فى زيادة الإنتاج . .	الأستاذ عبد المغنى سعيد (مصر)

التخطيط فى التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية

للأستاذ محمد فؤاد جلال (مصر)

إن نشاط الأمم متنوع تظهر فيه نواح كثيرة نسميها أحياناً بالتجارية أو الثقافية أو الصحية أو الاجتماعية أو الاقتصادية أو الترفيهية لكنها على تعددها إنما يظهر فيها ميدانان نجد أنهما رئيسيان وهما الميدان الاقتصادى والميدان الاجتماعى ، ميدان الإنتاج وميدان الخدمات .

وميدان الإنتاج هو الذى تتجه فيه الدولة إلى أن تنتج أشياء تستخدمها لأغراضها الخاصة سواء فى داخل حدودها أو خارج هذه الحدود ، ولا يمكن أن تقوم دولة على غير الإنتاج . . وإذا ما فترهـذا الإنتاج فإما أن تعيش الدولة على إنتاجها الماضى وإما أن تعيش على إنتاجها المستقبل وهى لا تعيش على إنتاجها الماضى إلا إذا كانت لها ثروة مدخرة ، وإذا اختارت أن تعيش على انتاجها المستقبل فإنما يكون ذلك على حساب اقتصادياتها فى مستقبلها إذ أنها ستتجه إلى الاستدانة ثم تقوم بتسديد هذه الديون فى المستقبل .

ويقابل هذا الجانب الاقتصادى جانب الخدمة . . . فالدولة تقوم بخدمات لأبنائها تعتبر ضرورة من ضرورات الحياة فيها فتقدم لهم الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية وكل ما يتصل بحياتهم . وإذا نظرنا إلى أية دولة من الدول لوجدنا هذين الجانبين يقف كل منهما أمام الآخر ، فلو تصورنا دولة تنتج فقط ولا توجه حصيلتها أو جانبا من هذه الحصيلة للخدمات لتصورنا أناسا يثرون ولكنهم لا يستخدمون هذا الثراء لإسعاد أنفسهم ، ثم من جهة أخرى لو تصورنا دولة تقدم خدمات فقط دون إنتاج فلا يمكن أن نجد إلا أناساً يعيشون متطفلين على غيرهم خاملين . وهذه الصورة فى الواقع غير موجودة فى الحياة العملية فى المجتمعات وقد نجدها فى الأسرة التى تعتمد فى حياتها على عائلها .

أما فى الدولة فلا بد من نشاط إنتاجى وخدمات يظهر بينهما نوع من التوازن فالميزانية السنوية لأى دولة من الدول فيها الإيراد وفيها المنصرف فى خدمات سواء كانت مباشرة كالتعليم والصحة وغيرها أو خدمات غير مباشرة كالأجور التى تدفعها الدولة لموظفيها . وهذه الميزانية تعمل لسنة فهى فى صورة غير كافية محدودة بحدود ضيقة ولا يمكن أن توجد التوازن بين الإنتاج وبين الخدمات فى سنة واحدة ولذا فإن الميزانيات فى الغالب لها جانب شكلى إذ أن الايرادات كلها لا تحصل كما قدرت فى مشروع الميزانية والمصروفات لا تصرف كلها أيضا والتوازن والحالة هذه مفقود ، فكيف نوجد هذا التوازن ؟

إن مشروعات أى دولة لا يمكن أن يكون فيها مشروع يمكن أن يبدأ وينتهى فى نفس العام فالمشروع الواحد يجزأ إلى أجزاء كل جزء منها قائم بذاته . . . والمشروع يؤخذ لينفذ فى عـدة سنوات ويجب أن تحسب نفقاته على أساس أنه مشروع مستمر ينفذ فى سنوات متتالية ويكون لزاما علينا أن نوجد العلاقة بين هذا التوازن وبين الخدمات على أن يكون ذلك لمدة ثلاث سنوات مثلا أو خمس أو عشر ولا يجب الالتزام

بالسنة المالية أو الوضع الذى تلتزمه الدول الآن فى ميزانيتها . وبرسم خطة تستطيع الدولة أن تتبعها سواء فى الإنتاج أو الخدمة يمكن أن يوجد هذا التوازن ويمكن للدولة أن تضع مشروعاتها الإنتاجية بحسب أهميتها وكذا فى الخدمات تضع الأهم ثم المهم وفى هذه الحالة تتكون صورة يمكن أن يجد فيها الإنسان منهجاً يستطيع أن يبنى على أساس نشاط مرسوم رسما دقيقاً .

هذا هو مبدأ فكرة التخطيط أو فكرة التصميم Planning وهذه الفكرة لا بد من الأخذ بها فى مرحلة معينة فى فترات التطور ، والتخطيط إنما يراعى فيه الاقتصاد فى الجهود فنوجه هذه الجهود لنحصل على أكبر منفعة بأقل النفقات وفى أقل وقت مستطاع .

إن الدول إنما تعيش على إنتاجها سواء فى الماضى أو الحاضر أو المستقبل والدول العربية كلهـــا لا تعيش على إنتاجها الماضى إطلاقا وإنما تعيش على حاضرها ومستقبلها .

وفكرة التخطيط تجعلنا نرسم أهدافنا رسما دقيقاً باعتبارها غايات واضحة فى طريق يوصل إليها فإذا أردنا أن نصل إلى غاية الطريق والهدف يجب أن نرسم الخطة على حسب إمكانياتنا . والتخطيط عملية شاملة ليست مجزأة ولا يمكن أن نفصل الانتاج والاقتصاد عن الخدمات فهو صورة شاملة ترسم فيها خطة ذات مراحل كل منها تتوقف على سابقتها وتمهد للتالية لها .

والتخطيط الكامل يقدم على أساس (الاكتفاء الذاتى) فلننظر فى احتياجاتنا ولننظر فى إمكانياتنا ونرسم سياسة الخدمات التى نقوم بها رسما يجعلنا نحصل على أقصى ما يمكن بأقل النفقات وهذا أساس التخطيط ، وفكرة الاكتفاء الذاتى أبسط نوع من أنواع التخطيط والذين يضعون الخطة يراعون أن هناك موارد ومنتجات ويمكن بالتصدير والاستيراد أن نحصل على حاجياتنا الأخرى ، والفكرة فى التخطيط الإسراع ما يمكن فى عملية التوازن بين الإنتاج والخدمات .

والمسألة اقتصاديا ليست فى الخدمات ولكن فى الانفاق عليها .

والاكتفاء الذاتى بداية نستطيع أن نبدأ بها ثم نسير فى الطريق ، والتخطيط محتاج لدراسة شاملة وهناك مستويات متعددة لعملية التخطيط .

والمستوى المركزى فى الدولة يوجب علينا بأن نجعل التصنيع وما إليه ورسم الخطة فيه ليس من شأن الهيئات المحلية إنما يجب أن يكون مركزياً بمعنى الكلمة لأن هذا يحتاج إلى دراية ودراسة وخبرة .

ولكننا فى الخدمات نجد أن المستويات يجب أن تكون مستويات لامركزية ثم نجد أيضاً أن هناك مستويات تبدأ مركزية بالنسبة للدولة الواحدة وقد تكون مركزية أيضا لمجموعة من الدول وقد يكون من صالح البلاد العربية أن تكون لها خطة واحدة منسقة وتقسم العمل بين مختلف البلاد العربية تقسيما مناسباً .

وفى القرية كيف يمكن أن نقوم بالتخطيط ؟

يجب أن يتناول التخطيط فى القرية الإنتاج والخدمات العامة .

وعندما ننظر إلى ما تتطلبه بلادنا وشعوبنا من خدمات وما تتطلبه هذه الخدمات من أموال نجد أن دخل بلادنا سوف لا ينهض بتحقيق كل هذه المطالب والوصول إليها ، فكيف يمكن أن يكون الإصلاح؟ لابد أن يبنى على زيادة إنتاج القرية سواء بالزراعة وإيصالها إلى مستويات أعلى أو تربية الحيوان أو الصناعات الريفية على اختلاف أنواعها ، وهذا

الانتاج هو الذى يصرف على الخدمات فى القرية فيقوم الإصلاح على فكرة الاكتفاء الذاتى ، ولابد من رسم خطة يرسمها القرويون أنفسهم حسب حاجاتهم وامكانياتهم وعليهم تدبير ما يلزم لإقامة هذه الخدمات ولو على سنوات ، وبهذه الحالة نستطيع أن ننظم القرويون ليعملوا فى أوقات فراغهم وإلى أن يحصلوا على المساعدات من الحكومة وغيرها .... والقرية قطعا ستنتج أكثر من حاجتها .

هذه فكرة عن هذا الموضوع الذى أعتبره غاية فى الخطورة .

إن تفكيرنا يجب أن يبنى على وحدة عملية هى البرنامج . . .

فلتضع الدولة برنامجها ويكون برنامجا قابلا للتنفيذ ونحن نضيع على أنفسنا الكثير من الجهود إن لم نضع الخطة السليمة للوصول إلى الهدف . إننا فى حاجة إلى أن نجعل هذا الأسلوب من أساليبنا الأساسية فى الاصلاح سواء كان من ناحية الانتاج أو من ناحية الخدمة ويجب أن نعلم ذلك للناس ونجعله من أسس التعليم .

ولا يمكن أن تقوم برامج الإصلاح على الحكومات فقط وإنما هى تقوم بالشعوب كما أنها تعتبر فى الوقت ذاته تربية للشعوب .

تقصى الميدان فى نواحى الإنتاج والرعاية الاجتماعية

الاستاذ احمد رفعت (العراق)

سيقتصر بحثى على الجانب العملى والاقتصادى وسأتجنب التعابير العلمية المحضة لبسط هذا الموضوع بصورة واقعية .

لقد أخذت قيمة « التقصى » أو « المسح » Survey فى نواحى الإنتاج والرعاية الاجتماعية تتزايد باستمرار فى الأقطار المقبلة على تطور صناعى وزراعى واجتماعى منذ أن بدأت الثورة الصناعية فى العالم الغربى . وبدأت أهمية « المسح » فى كل عمل إنتاجى مهما كان إذا كان القصد تحقيق تأسيس صناعة أو زراعة على أسس صحيحة يمكن أن تؤتى ثمرتها المرجوة وتدر على البلاد وأهلها الخيرات وتجعل منها بلادا تتمتع بمستوى راق من النواحى الاقتصادية والزراعية والاجتماعية والثقافية .

ولم يعد فى الإمكان القيام بأى مشروع إنتاجى قبل القيام بمسح على نطاق واسع لغرض دراسة كل الإمكانيات المتوفرة أو التى يمكن توفيرها لنجاح ذلك المشروع نجاحا اقتصاديا وأخذت كلمة « المسح » أو (التقصى) تحتل مكانتها فى المقدمة عند ذكر أى مشروع يمكن التفكير فيه .

نسمع كثيرا عن مشاريع تنوى وزارة الاعمار القيام بها ونسمع اللوم الذى يكال لها عندما يظن البعض أنها أبطأت فى إنجاز تلك المشاريع ولا يقول ذلك إلا الذين لا يعرفون قيمة « المسح » فى المشاريع الكبرى فقد تكون الوزارة آنذاك منهمكة فى دراسة جميع الإمكانيات التى لها مساس مباشر وغير مباشر بالمشاريع المطلوبة ومقدار نجاحها المحتمل .

لقد أصبحت أعمال (المسح) فى العهود الأخيرة فى يد مجموعة من الرجال الفنيين من مهندسين وعلماء بالمواضيع المختلفة ذات العلاقة المباشرة بالمشاريع القائمة أو التى ستقع فى حيز التنفيذ حسب البرامج الإنشائية المعدة منذ الآن . وتقوم هذه الوحدات الفنية بدراسة ومسح جميع العوامل المختلفة لتضع تقاريرها عنها على أساس علمى وفنى حتى يمكن بواسطتها معرفة مدى نجاح المشروع المزمع إنجازه والنتائج المحتملة منه وتأثيره المباشر وغير المباشر على البلاد واقتصادياتها .

لقد أصبح بالمفهوم العلمى فى هذا العصر أنه من غير الممكن القيام بأى مشروع إنتاجى دون أن يسبقه مسح شامل يشترك فيه أشخاص عديدون لكل منهم اختصاصه فى ناحية معينة من النواحى التى تجب دراستها .

ولنضرب لذلك مثلا بسيطا قريب الفهم لكل فرد مهما كان مستواه الثقافى والعلمى وهو الرى والزراعة . فلأجل القيام بأى مشروع يتعلق بهاتين الناحيتين ينبغى أن يشترك فى المسح مجموعة من الخبراء ، منهم مهندسون فى الرى يقومون بدراسة كميات المياه اللازمة لارواء المنطقة المراد استثمارها وخير الطرق لريها ، ومهندسون يمسحون الأرض لمعرفة حدودها ومساحتها وانحداراتها ، ومهندسون مدنيون لوضع التصميمات والخرائط اللازمة بالتعاون مع مهندسى الرى تبين الخزانات والجداول وغير ذلك ، وجيولوجيون لفحص التركيبات الجيولوجية وأنواع الصخور التى ستنشأ عليها الخزانات ، وإخصائيون فى التربة وتحليلها لمعرفة نوعها وصلاحها للمزروعات التى يمكن استثمارها

مع الأسمدة وبدونها ولتحسين التربة وجعلها صالحة للزراعة إن لم تكن كذلك ، وإخصائيون فى الزراعة وأنواع المزروعات التى يستحسن تفضيلها على غيرها بالنظر للإمكانيات القائمة . فإذا ما تبين بعد كل ذلك من جميع هذه النواحى صلاح المشروع من الناحية الاقتصادية فعندئذ توصى هذه الهيئة بتنفيذه .

على أنه بالرغم من جميع ما تقدم ذكره فإن نجاح هذه المشاريع الكبرى وعدمه يتوقف بالدرجة الأولى على أهم عامل ليس فى وسع المهندسين أو الفنيين على اختلافهم أن يهيئوه ونعنى به (الأيدى العاملة) على اختلافها من عمال وفلاحين يتمتعون ببنية صالحة وتتهيأ لهم حياة سعيدة على أن يكون مضمونا لهم العمل وسلامة الجسم من الأمراض سواء كان ذلك لهم أو لمزروعاتهم من أمراض الحشرات التى تفتك بالنباتات ، وعلى أن يكون مضموناً لهم الخدمات اللازمة من تهيئة بياطرة وأطباء إلى غير ذلك .

وعلى ذلك فمن الممكن القول بأن السبب الرئيسى فى بقاء هذه البقعة الغنية بالخيرات من بقاع العالم متأخرة فى مضمار الحضارة والصناعة والزراعة عن البقاع الأخرى التى لم تكن قط أغنى منها فى ثروتها الطبيعية بسبب انعدام الرعاية الاجتماعية خلال القرون المظلمة التى مرت بها هذه البلاد خلال الغزوات والمعارك والحروب التى كانت مستمرة بين دويلاتها ، مما أدى إلى تدهور الحالة الاجتماعية وطمس جميع معالم الحضارة التى كانت مزدهرة فى هذه البلاد وكان ذلك رغما عن وجود هذه الخيرات والثروات الطبيعية التى أسبغها الله عليها .

لقد احتلت الرعاية الاجتماعية أهم مركز فى البلدان التى تسعى حثيثا نحو التقدم الاقتصادى ، وبدونها لا يمكن لأى بلد الحصول على مجتمع ذى كفاية لائقة تتمتع بالسعادة ولا يمكن رفع ثروته القومية واستغلالها بصورة صحيحة . وبهذا نشأ علم جديد بين العلوم الأخرى هو علم الاجتماع ، وقد أخذت الدول المعنية به تهتم به أعظم الاهتمام وأسست له الهيئات والمراكز الخاصة لتقوم بمسح عام للحالة الاجتماعية فى البلاد لكيما يكون فى المستطاع تفقد حالة الأفراد والأسر والمجتمعات ومحاولة توفير الخدمات الاجتماعية لهم .

وفى الوقت نفسه أخذ أصحاب الأعمال يعيرون هذا الموضوع الأهمية اللائقة به ويساهمون مساهمة فعالة فى هذا الحقل جنباً إلى جنب مع المؤسسات الرسمية لرفع مستوى عمالهم وموظفيهم ومستخدميهم مستهدفين زيادة الإنتاج والمحافظة على نسبة عالية من الرقى والإتقان الذى هو هدف كل مشروع صناعى أو زراعى عصرى .

وقد قدرت الحكومة العراقية أهمية هذا الموضوع منذ زمن وأسست وزارة خاصة له هى وزارة الشئون الاجتماعية ومن أهم أعمالها القيام بمسح شامل فى نواحى الرعاية الاجتماعية لتأمين مستوى راق للمجتمع ، ليكون فى وسعه إنجاز المشاريع الصناعية والاقتصادية والزراعية التى أصبح العراق الآن مقبلا عليها ، وجعله دولة حديثة تحتل المركز اللائق بها بين الأمم .

وأسست الحكومة العراقية كذلك وزارة ترعى الناحية الصحية ومكافحة الأمراض التى شلت قوى نسبة كبيرة من السكان والأمراض المعدية الأخرى وتوفير الخدمات الصحية للمجتمع مباشرة وذلك بفتح المستشفيات الحديثة والاستعانة بالهيئات الفنية والدولية لتدريب العراقيين والاستفادة من خبرة الأجانب لمكافحة الأمراض المتوطنة والقضاء على العلل الاجتماعية بواسطة الجهود الموحدة .

ومما يساعد على هذه الحركة نشر العلم والثقافة بين مختلف طبقات الشعب ، وبذلك تخفض الأعباء الملقاة على عاتق الحكومة إذا ما قدر كل فرد خطورة الأمراض والعلل التى يشكو منها مجتمعنا واتخذ الاجراءات اللازمة للقضاء عليها من تلقاء نفسه أو بالتعاون مع السلطات .

إن المشاريع الجسيمة التى تقوم الحكومة بها عن طريق وزارة الاعمار سترفع حتما من مستوى الشعب العراقى من النواحى المالية والاجتماعية والثقافية والصحية وتصل به إلى مستوى أفضل فى غضون السنين القلائل المقبلة .

التقويم كوسيلة لقياس التقدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية

الدكتور ارنست جريج
(هيئة الأمم المتحدة)

توضيحا للموضوع الذى سأتحدث فيه ، أبدأ بافتراضى أن التقدم حالة تجريبية للشئون التى تمثل الحياة الزاخرة من مأوى وطعام وملبس ، ينتجه ويستهلكه بكميات متزايدة عدد من الناس يتزايد على الدوام ، إلى حد أن حياة الانسان العادى فى هذه الدنيا ستصبح أغنى وأكمل .

وقد تدور حول هذا الرأى مناقشات أكاديمية غير منتجة من الذين ينظرون للوضع الراهن ، وبخاصة الأمور المرتبطة بالفقر ، التى لا يمكن تجاهلها. ولسوء الحظ تنجم بعض الدوافع التى تجعل الكثير يدافعون عن الأمور كما هى الآن من أسباب ليست كلها منقطعة عن نفوس الناس . ولكن هناك من وفرة الأدلة مايؤيد الاقتناع بأن الذين يستميتون فى الدفاع عن الأوضاع القائمة ، إنما يفعلون هذا بدافع الجهل أو الإيمان بالخرافة أو الفقر ، وهذا اعتقاد يقوى القلب لأنه يحمل معه أملا مشجعا بأن الوسائل الممكنة للاصلاح لا تستعصى على خيال المواطنين العاديين فى هذه الدنيا ، وكفايتهم .

وهؤلاء العالقة الثلاثة — الجهل والفقر والخرافة — يقفون من الحق سدا منيعا يحول دون التقدم الذى أشرت اليه آنفا ، ولكن تجاربنا السابقة ، وبخاصة فى السنوات العشر الماضية تبين بوضوح أن هذا السد يمكن التغلب عليه ، وفى واقع الأمر ، نستطيع أن نخفف من حدة الكفاح بالذكاء والاستخدام العملى للأدوات التى نعرفها وقد أحسنا استخدامها فى مناطق عدة من المعمورة .

ولكننا نأسف لأن هذه الأدوات لا يدرك أهميتها ولا يستخدمها جميع البشر ، فهناك فى وسط واحات الوفرة مناطق شاسعة من العوز .

ونستطيع أن نقول دون أن نشير إلى الحد الأدنى للدور الذى لعبته هذه الأدوات التى لا غنى عنها فى معارك الانسان الاجتماعية والاقتصادية، أن عملية التقويم كانت دائما أمضى أسلحته وأخفها استعمالا ويحتمل جداً أن تظل كذلك.

فى الحالة البدائية الأولى استخدم الانسان عملية تقدير القيم ليحدد مسلكه وأعماله .

ولا يعنينا فى الواقع أن نستفيض فى شرح ماهو ظاهر ، أو إعلان ماهو مقبول ، ونحن نناقش استخدام طريقة التقويم بقدرما يعنينا أن نحض على استغلال طريقة يتحتم علينا استخدامها على صورة ما ، وقد تؤدى إلى خير يفوق كل حسبان إذا استخدمت بذكاء ، أو تثبت أقدام الشر الى مالا نهاية له إذا لم تستخدم بمهارة.

ويبدو لى بطريقه قاطعة أن المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تتغير وتنمو بسرعة وتواجهنا كل يوم تحتاج إلى تسجيل فى فترات دورية لنحدد مدى الشوط الذى قطعناه والاتجاه الذى نسير فيه والأهداف التى نتوخاها .

ورغم وجود بعض الوسائل البدائية للنقل والمواصلات فى الكثير من بلاد العالم ، بصفة مستمرة ، فنحن لانعيش الآن فى عصر الحصان ، والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية على السواء قمينة بأن تنقض علينا وتغرقنا بسرعة

نعجز عن تقديرها إلى الآن . وإلى جانب السرعة التى تسير بها هذه التغيرات فهى ظاهرة خطيرة كثيراً ما تفاجئنا دون علم أو إدراك . ولهذا كثيراً ما نجد أنفسنا نفترض بعض القواعد التى لم يعد لها وجود كنقط انتقال .

وفى ضوء مايبدو للكثير منا على أنه حقيقة واضحة ، يبدو أنه ليس من الضرورى أن ندافع بصفة خاصة عن ضرورة عملية التقويم فى التغير الاجتماعى والاقتصادى ، أو نشيد بما فيها من حكمة .

ومع هذا فنحن جميعا مذنبون لتقاعسنا عن تقدير مثل هذا التغير بطريقة منظمة وتقويمه .

وموضوع استيطان البدو الذى سيشغلنا طوال هذه الدورة حالة مباشرة متعلقة بهذه النقطة ، فالناس فى معظم الأحوال تنظر لحياة البدوى نظرة رومانسية ، وهم بالمثل يبالغون فى وصمه بأنه بعيد عن التغيرات التقدمية التى تحدث فى مناطق أخرى من التركيب الاجتماعى . وهكذا نجد أنفسنا فى موقف محرج بعض الشىء ، لانستطيع معه أن نجيب فى تعقل وذكاء عن مجموعة من الأسئلة الواقعية بالنسبة لهؤلاء الناس الذين يحتفظون بتقاليدهم ويفاخرون بها ، ونحن من ثم نعجز عن اقتراح حلول لهذه المشاكل التى يتعين أن يعالجوها فى عالم الاقتصاد المتغير الذى يفرض بالقوة نموذجا ثقافيا جديدا ، ليس لهم به سابق خبرة . والفضل فى أن التكييف الضرورى للمواقف الجديدة لم يخلق مشكلات أكبر بكثير مما كانت ، لا يرجع إلى بعد نظر الانسان ودقة تفكيره بقدر مايرجع إلى مرونته.

إنى لأعتقد اعتقاداً جازما أن أدوات البحث العلمى الحديث والدراسة والمسح (تقصى الميدان) يمكن أن تستخدم فى عملية التقويم للتخلص من ضرورة الوقوع فى الأخطاء الكثيرة التى وقع فيها أسلافنا .

ويصل إلى سمعنا فى بعض الأحيان شىء من النقد للاغراق فى استخدام المسح والدراسات لأنها قليلة الجدوى من الناحية العملية . ويبدو لى أن مثل هذا النقد ليس فى أساسه مشكلة استخدام هذا المسح ، وإنما ضرورة القيام بعدة عمليات للمسح نظرا لحاجتنا إلى عملية تقويم مستمرة . ونذكر على سبيل المثال نقص الاحصائيات التى تساعدنا على دراسة عدة ظواهر مختلفة دون الحاجة إلى دراسة عميقة تستنفد الجهد والوقت .

والأداة الحكومية المزودة بالإحصائيات الحديثة عن عدد عمال الصناعة وحرفهم وأعمالهم ووضع أسراتهم ومستوى أجورهم ودرجة تعليمهم ... الخ ليست فى حاجة إلى عملية مسح لتحديد قدرة العمال على تأييد مشروع للتأمين ضد البطالة ومعاش للعجزة وما إلى ذلك . ولنوضح هذه النقطة بمثال آخر فى الميدان الاجتماعى . فالمنظمة الحكومية أو الخاصة التى وضعت برنامجها على أساس تسجيل الحالات الضرورية ليست فى حاجة لأن تدرس كل بيت على حدة كلما همت بوضع برنامج جديد للخدمة الاجتماعية .

وفى أية مرحلة من مراحل برنامج الخدمة الاجتماعية ينبغى أن تيسر مهمة التأكد فوراً من نقط الضعف والقوة لتحديد مدى إمكان تنفيذه ، واستجابة الأشخاص الذى وضع من أجلهم ، ونفقاته فى الحدود المطلقة والقيم النسبية .

وفى هذه النقطة قد يكون من المناسب أن نقول على الأقل كلمة عن ضرورة النظرة الواقعيـــة المحددة فى تقدير المنهاج الاجتماعى والاقتصادى على السواء .

فهناك نزعة تفترض أنه ليس من الضرورى أن تقدر حسابات برنامج الخدمة الاجتماعية بالضبط . وينشأ عن هذا الاتجاه فكرتان متعارضتان متساويتان فى الخطأ .

إحداهما تزعم أن برنامج الخدمة الاجتماعية يهدف لخير الناس ورفع مستواهم ، فهو ليس فى حاجة إلى مايبرره . والأخرى أنه يهدف لخير الناس فليس له ما يبرره ومن ثم لا يمكن تبريره . وكلتاهما لا تحددان بالضبط معنى « الناس » ، ولا تقدران القيم ولا تنشدان الهدف الأساسى من محاولة إيجاد أساس متين لبناء مجتمع يتحرر من الحاجة والبؤس واليأس ، ويحيا حياة أغنى وأكمل .

وهناك نزعة لتقويم البرامج الاقتصادية والاجتماعية بنفس أداة القياس ، وهذه الطريقة كثيراً ما تميل إلى الجانب الاقتصادى ، ولذلك لا تصلح لقياس نجاح برنامج الخدمة الاجتماعية بطريقة جدية .

وكثيراً ما نستخدم حدا ماليا أو تجاريا لقياس ظواهر الخدمة الاجتماعية ونجاحها ، ولا معدى عندئذ عن حدوث أمرين ، أولهما أن لا تكون وسيلة القياس صالحة للبرنامج الاجتماعى إلى حد يجعلنا نعدل عن المشروع ، والثانية أن تعطينا وسيلة القياس نتائج غير حقيقية تؤدى غالبا إلى عمل سلبى أو ضار أو لا مبرر له .

وفى ضوء العلاقات التى تربط بين الرفاهية الاقتصادية وتخفيف وطأة المشاكل الاجتماعية ، أناشدكم بكل تأكيد أن تعتبروا هاتين الظاهرتين وجهين لقطعة النقود الواحدة . وبهذا يمكننا أن نصل إلى حالة يمكن فيها قياس البرنامج الاقتصادى فى حدود رفاهية الناس الذين وضع لهم ونقيس برنامج الخدمة الاجتماعية فى حدود المزايا الاقتصادية للبلاد . ولتحديد هذه النقطة أرى أن تزويد منطقة ما بمركز للخدمات الاجتماعية ينبغى أن يقدر لا على أساس ما تنفقه الحكومة من مال لإقامة المركز وصيانته ، وإنما لأجل أن تصبح الحكومة أكثر صلاحية لحكم شعب أسعد وأغنى . ولا يكتفى بتقدير الوقت الحاضر وإنما المستقبل البعيد ، عندما تصبح المزايا التى يستمتع بها الشعب المستنير أكثر وضوحا .

وهكذا يصبح مشروع إسكان مجموعة من عمال الصناعة الجدد ، ليست مجرد بند فى ميزانية هذا العام ، وإنما يقدر فى حدود الأطفال الأصحاء الذين يستمتعون غدا بمزايا برنامج تعليمى يجعلهم مواطنين أصلح مدى العمر . . وليس معنى هذا أن المشروعات التى صادفت القبول فى الماضى لم تقم بدوافع خالية من الأثرة ، ولكن فى غمرة المناورات السياسية وحيل الميزانيات ، يضيع الغرض الأسمى ، وتنحصر عملية التقويم فى معرفة مدى ما يمكن توفيره من اعتبارات اقتصادية أخرى أكثر إلحاحا .

وأظن أنه يجب أن نتساءل كم من الزمن تستطيع حكومة ما أن تبدد مواردها الإنسانية بتقاعسها عن اتخاذ الوسائل الاجتماعية المتناسبة ؟

لقد قصدت أن أعرض الموضوع بطريقة عامة لتكون المقترحات التى قدمتها عن اعتبار التقويم كوسيلة لقياس التقدم فى الدوائر الاقتصادية والاجتماعية ، واسعة المدى منوعة الاتجاهات . وفى الختام أحب أن تأخذوا بعين الاعتبار هذه النقط المحددة ، التى تبدو لى كنتائج تقبل الرهان .

١ — عملية التقويم حقيقة قائمة يستحيل إنكارها .

٢ — كلما ازداد الإنسان نموا وتعقيدا ، ازداد اعتماده على عمليات تقويم أكثر وأفضل .

٣ — عند مواجهة المشكلات التى تؤلف جزءا من هذا العالم المعقد ، تصبح أدوات التقويم ذاتها أكثر تعقيدا وفائدة .

٤ — إذا أخذنا الحقائق السابقة بعين الاعتبار فيستحيل علينا أن نبرر أية محاولة لمواجهة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية لا تقوم على أساس التقويم المنتظم الدورى فى الميادين الاجتماعية والاقتصادية .

٥ — وأخيرا أطالب بأن توضع عملية التقويم موضع التجربة إلى النهاية وأن تستخدم فى فهم مقترن بالخيال ليسير الإنسان قدما نحو ما فى الحياة من خير .

الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية فى مشروعات التنمية الاقتصادية فى البلاد العربيه

للدكتورة ه . كاما (هيئة الأمم المتحدة)

شغل العلماء المهتمون بالشئون الاجتماعية أنفسهم فى العهود الماضية بدراسة النواحى التنظيمية والثقافية المعقدة، بمعزل عن الأنظمة المكتفية بذاتها مؤكدين بعض المعانى المجردة كالإنسان السياسى والإنسان الاقتصادى والإنسان الاجتماعى .

وليس من شك فى أن الدنيا اليوم قد كبرت سنا وعقلا ، نتيجة للحربين العالميتين ، وأصبحت تدرك أن جميع نواحى المعرفة وميادين النشاط الإنسانى وحدة كلية مترابطة . ويصح القول بأن جميع مظاهر السلوك الإنسانى وكل شىء آخر ، فى دنيانا هذه التى يسودها التغير الاجتماعى والمنظمات التى تعتمد كل منها على الأخرى ، تنزع لأن تتفاعل معا . ولا نستطيع بعد الآن أن ننظر للمشكلات الاقتصادية والسياسية الأساسية كأمور اقتصادية وسياسية فحسب ، أو ننظر لمشاكل الحضر والريف والجماعات والأسرة كأمور لها أهمية تنظيمية محصورة فى مجال ضيق مصطنع الحدود . ونزعة التحليل الذرى للمجتمع يعارضها بالمثل اتجاه آخر نحو التنظيم ، يدعو لدراسات الوحدة المصفاة كجزء فى وحدة وظيفية كلية .

وتأكيدا لظاهرة التغير ، بدأت السلطات الحكومية تنظر للأشياء فى حدود تكامل النمو الاجتماعى والاقتصادى ، وبدأ علماء الاجتماع والاقتصاد يدركون أن التقدم الاجتماعى فى هذا العصر ، عصر التغير الاجتماعى ، لا يمكن تحقيقه من غير أن تبذل الحكومة والشعب جهداً مقصودا للإفادة من جميع الفرص والمزايا التى يتيحها البحث العلمى ، والتقدم الفنى والنمو الاقتصادى .

وقد أصبحنا نؤمن بقوة أكثر من ذى قبل ، بأننا لا نستطيع أن نحيا فى عزلة مصطنعة ، أو نحقق مصالح قطاع جزئى من الناس ، فالمجتمع وحدة كلية مترابطة .

والناس يحيون حياتهم الفردية بالاتصال مع الآخرين كأعضاء فى أسرة أو جماعة أو أمة . ونموهم ورفاهيتهم رهن لصلتهم بهذه الجماعات . وكلما تكاملت شخصياتهم مع الغير إزداد ما يقدمه كل منهم من الخير للآخرين ، ولا يستمتعون بحياتهم إلى أقصى حد ممكن ، ككائنات اجتماعية ، إلا إذا كملت استعداداتهم للتعاون والفهم والعون المتبادل وإرشاد أعضاء الأسرة والجماعة المحلية والأمة لمساعدة أنفسهم بأنفسهم .

ولهذا تضع الخدمة الاجتماعية العلمية الغايات الاجتماعية فى المرتبة الأولى فوق الوسائل الاقتصادية وهى تؤكد ضرورة الاستقلال مع اعتماد الناس بعضهم على بعض ، وتحاول أن تحرر الأفراد من الاعتماد على قوى خارجية لا يمكن ضبطها والتحكم فيها .

وكل تغير وتقدم اجتماعى يشير إلى الحاجة لمعاونة الدولة فى إسداء الخدمات الاجتماعية . ومن أوجب ما يجب على الاخصائيين الاجتماعيين أن يكرسوا مهارتهم ومعرفتهم وأساليبهم الفنيـــة وطرائقهم لمواجهة المشكلات الاجتماعية التى تتراكم أمام أعيننا .

والعامل الإنسانى فى الإنتاج هام فى جميع البلاد التى تصنعت إلى مستوى رفيع ، أما فى البلاد العربية الغنية بالرجال أكثر منها بالآلات فهو بالغ الأهمية . فمن الضرورى إذن فى البلاد العربية أن تكون الأولوية لنواحى النشاط الإنتاجى التى تهدف لرفاهية الشعب الذى تكمن فيه القدرة على الإنتاج والمشروعات التى تتطلب الأعمال الضخمة ، قبل الأعمال التى تعتمد على الأموال الضخمة .

وإذا لم تقترن التطورات الكبيرة التى تحدث الآن فى البلاد العربية بصفة عامة وفى العراق ومصر بصفة خاصة ، فى ميادين الاقتصاديات والزراعة والصناعات ، بتنمية مساوية لها فى الخدمات الاجتماعية ، فإن الرقى العام سيجنح إلى ناحية واحدة ، وقد يؤدى إلى تجربة تقترن بالبؤس والفقر والأدواء والشرور الاجتماعية . وينبغى أن ينظر الأموال التى تنفق على الصحة والتعليم ، على أنها مساهمة فى إنتاج المستقبل ، لا على أنها عبء يستنزف الدخل القومى

والرفاهية الاجتماعيـــة تتصل بالإنتاج الاقتصادى اتصالا مزدوجا ، فهى طريقة للاستمتاع بمزايا النشاط الاقتصادى ، وهى كذلك وسيلة لحفز الطاقة الإنسانية وتوجيهها فى النواحى المفيدة للمجتمع .

وهناك ، كما هو الحال فى مهنة الطب ، نظام هرمى للقيم فى مجال الخدمات الاجتماعية . فعلاج المرض أفضل من الاستسلام للقدر ، وإعداد المرضى للعمل المنتج أفضل من الاكتفاء بعلاجهم ، والوقاية أفضل من إعداد المرضى للعمل ، وبناء مجتمع سليم الصحة أفضل من الوقاية من الشرور الاجتماعية النوعية .

والخدمات الاجتماعية فى ميادين الصحة العامة والرعاية الطبية والعمل والرفاهية والإسكان ، فى المناطق الحضرية والريفية على السواء ، ينبغى أن تسير جنبا إلى جنب مع حركة التنمية الزراعية والتجارية والصناعية .

والبلاد العربية ليست فى حاجة ماسة لمضاعفة خدمات غير متصلة ، بقدر ما هى فى حاجة إلى تعاون الخدمات القائمة وتنسيق الوسائل المختلفة ، بحيث تنصب جميعها على نفس المشكلة . والبرنامج الشامل لتأمين الخدمات الاجتماعية العامة التى تساعد على تكامل التنمية الاجتماعية والاقتصادية ينبغى أن يتضمن :

١ ــ رسم خطة متسقة محلية تناسب الظروف الجغرافية والاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية .

٢ ــ التنمية الاجتماعية الاقتصادية فى اللواء (المديرية) والمدينة والقرية .

٣ ــ خطط الإسكان وتعمير الحضر والريف .

٤ ــ رعاية الأسرة والشباب والطفولة .

٥ ــ الدفاع الاجتماعى .

وقد شعرت غالبية الدول العربية والمنطقة الآسيوية على وجه العموم بحاجة ماسة للخدمات الاجتماعية ، إلى حد أن معظم الحكومات أنشأت وزارات ومصالح للشئون الاجتماعية . وإلى جانب هذه الوزارات الخاصة تضطلع بعض الوزارات الأخرى بنصيب من المسئولية فى الخـــدمات الاجتماعية ، كوزارات أو إدارات العمل وإغاثة اللاجئين ، وإعادة التوطين ، والإسكان والزراعة والتعاون والصناعات الريفية والتعليم والصحة والداخلية والشئون القضائية .

فى العراق مثلا ، إلى جانب وزارة الشئون الاجتماعية التى تعد مسئولة مباشرة عن إسداء الخدمات الاجتماعية ، يمكن القول بأن وزارات المعـــارف والصحة والزراعة ومجلس الأعمار ومصلحة الأراضى الأميرية تؤدى خدمات اجتماعية عن طريق التربية الأساسية والجمعيات التعاونية والحرف والصناعات الريفية ومشروعات

الدجيلة الكبرى ومراكز رعاية الأمومة والطفولة وأعمال التوسع الزراعى والاسكان . ويوجد فى (بورما) ما لا يقل عن خمس عشرة وزارة تؤدى خدمات تعد ، جزئياً أو كليا ، خدمات اجتماعية .

وبلاد وسط وجنوب آسيا الشرقية بدأت تدرك أكثر وأكثر أن الرفاهية الاجتماعية تشمل حياة الشعب كله ، وأن أنواع النشاط الاجتماعى والاقتصادى متصلة اتصالا وثيقاً فى المجتمع الانسانى ، وأن التنمية الاجتماعية والاقتصادية تعتمد كل منهما على الأخرى . وأكثر من هذا أنها تشعر تماما بأن التنمية الاقتصادية توسع آفاق الخدمات الاجتماعية ومجالها ، كما أن الخدمات الاجتماعية تجعل التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية تخطو بخطى أوسع ، لأنها ترفع مستوى الصحة والتربية ورفاهية الشعب المنتج .

ومع الاعتراف بالحاجة للخدمات الاجتماعية فى التنمية الاقتصادية فينبغى أن لا نغفل العوامل الأساسية للسكان والإنتاج ، وتوزيع فوائد الإنتاج المتزايد ومعدل نمو الخدمات الاجتماعية ، ومهارة العربى فى التركيب الاجتماعى للإنتاج المتزايد .

وإذا كان عدد السكان يتزايد فى بلاد العرب ، كما يقول علماء الديموغرافيا ، حتى أصبح مشكلة خطيرة فى مصر ، فمن الضرورى أن يتزايد معدل الإنتاج على الأقل بنفس سرعة زيادة عدد السكان ، إن لم يكن أكبر منها .

وزيادة الانتاج تجعلنا بالضرورة نتساءل — كيف نوزع فوائد الإنتاج المتزايد على الناس ؟ . والجواب على هذا أن ما يتبقى بعد المساهمة فى مشروعات زيادة الانتاج يمكن أن يرد للشعب ، إما عن طريق القدرة الفردية على الانفاق الحر ، أو فى القدرة الجماعية الممثلة فى الخدمات الاجتماعية . فإذا استطاعت الحكومة أن توجه جزءا كافياً من الدخل القومى فى هذا الطريق ، فإن نمو المدارس والعيادات والخدمات الاجتماعية والعمالية الأخرى تصبح أمراً واقعا ، ويمكن عندئذ رفع مستوى استهلاك الأسر بل المجتمع كله .

وأكثر من هذا فإن الرغبة فى تحسين وسائل الاستمتاع الجماعى بالحياة قد تؤدى إلى تحسين الخدمات الاجتماعية لمصلحة الجماعة كلها .

والسرعة التى يمكن بها تنمية الخدمات فى البلاد العربية ليست مرهونة بالجزء الذى يخصص من الدخل القومى لهذا الغرض فحسب ، وإنما كذلك بتوافر المهارات المطلوبة للخدمات الاجتماعية . وحفز أهل الريف لزيادة الانتاج مشكلة اجتماعية كما أنها اقتصادية ، تستطيع إدارات تنمية الأراضى والجمعيات التعاونية والصناعات الصغيرة والتوسع الزراعى والتربية الأساسية أن تلعب دورا كبيرا فى حلها . وقد يتطلب الأمر شيئا أكثر من هذا ومن الضرورى وجود لجان للتنمية وتدريب الرواد المحليين فى كل قرية . ومن أهم الحاجات الماسة فى ميدان التربية تدريب الشبان ذوى المهارات المطلوبة ، ومساعدة الناس على توسيع مدى مهاراتهم . ويجب الاهتمام بنظافة القرية والمسكن وتنظيم نشاط وقت الفراغ ، وأن يحيا الناس حياة ثقافية واجتماعية أفضل . والعربى بثقافته الكامنة وتهذيبه يعرف بسليقته الفرق بين المستوى الأعلى للحياة الاجتماعية والمستوى الأعلى للمتع المادية ، وهو يعنى بالأولى نفس عنايته بالثانية .

حاجتنا إلى الخدمات الاجتماعية بين الطبقات العاملة

للأستاذ يحيى حسن درويش (مصر)

بدأت الخدمات الاجتماعية فى الواقع منذ فجر التاريخ أى منذ بدأ المجتمع الإنسانى فى الظهور، وظهرت تبعا لذلك مشاكل المجتمع المختلفة التى تتصل بحياة الأفراد والجماعات، ولم تخل قوانين «حمورابى» ولا تعاليم الأنبياء والرسل من إشارة إلى ضرورة الأخذ بيد الضعيف والمريض والمحروم.

والمدنية الحديثة التى تنفق الملايين من الجنيهات على برامج الإنعاش الاجتماعى المختلفة التى تتصل بحياة ملايين البشر تعتبر الاصلاح الاجتماعى ولا شك ناحية هامة من نواحى حياة الشعوب والأفراد. وقد يكون هناك خلاف فى الرأى حول هذا الإصلاح ومظاهره ولكن المتفق عليه أن المقصود منه هو سد حاجات الفرد والمجتمع، وقد يكون هناك خلاف أيضا فيما يجب أن يؤدى من خدمات ومن يجب أن يقوم بها ولكن المتفق عليه من ناحية أخرى أن المجتمع المعقد الذى نعيش فيه يحتاج إلى خدمات اجتماعية بصفة مستمرة، فإذا نظرنا إلى هذا المجتمع نجد أن الاقتصاديات القائمة فيه إما صناعية أو تجارية أو زراعية وهى من هذه النواحى الثلاث غير كافية. فالأجور منخفضة ومعاملة العامل قد لا تليق فى بعض الأحيان بمعاملة أهون آدمى، والعجزة والمقعدون — وهم كثيرون — لا ينالون الاهتمام الواجب من الدولة أو الهيئات أو الأفراد، كما أن الأرض الزراعية نفسها قد أنهكت وأصبحت فى كثير من الأحيان غير قابلة للزراعة إلا بوسائل خاصة. وإذا استعرضنا نواحى الحياة على اختلافها نجد كثيراً من الوجوه التى تحتاج إلى إصلاح فالمساكن غير كافية ولا وافية والصحة العامة ليست فى المستوى المطلوب ووسائل قضاء أوقات الفراغ بعيدة كل البعد عن الكفاية والأطفال يهربون من مدارسهم لأن محور الاهتمام هو البرنامج وليس الطفل ذاته وليست هناك فردية فى نظام التعليم. وفى محيط الأسرة، هذه الخلية الأولى من خلايا المجتمع الإنسانى، نجد الإخفاق والطلاق مما يتعذر معه تحقيق الأغراض المنشودة من الزواج. وفى المستشفيات نجد المرضى، كما نجد ضعفاء العقول ومرضى العقول فى المعاهد الخاصة بهم والمجرمين فى المؤسسات الإصلاحية، هذا غير العجزة والعاطلين وذوى العاهات كالعميان والمقعدين والمشوهين ومن فى حكمهم.

كل هذه وغيرها ومسبباتها جزء لا يتجزأ من كياننا كأفراد وجماعات فى هذه الحياة القائمة على المنافسة والمادية وحرية العمل ومن هنا ظهرت الخدمة الاجتماعية كمهنة وفن يسعى إلى الانتفاع بقوى الأفراد ومقوماتهم لمساعدة الأفراد الآخرين الذين حرموا من هذه القوى أو الذين لا يستطيعون الإنتفاع بقواهم فى تكييف أنفسهم لظروف البيئة التى يعيشون فيها وليس الغرض من هذه المهنة ضمان السعادة لكل فرد وللمجتمع ولكنها ترمى إلى غرضين:

الأول — إيجاد الظروف التى تساعد على كفالة حياة سعيدة للأفراد.

الثانى — انماء قدرات الفرد واستعداداته لكى يستطيع أن يكيف نفسه للظروف المحيطة به ويستخلص تبعا لذلك أقصى ما يستطيع من فائدة لنفسه دون الإضرار بالآخرين.

وقد نشطت حركة الإصلاح الاجتماعى فى جميع بلاد العالم المختلفة فى الخمسين سنة الأخيرة وسبق ذلك شعور الجماهير والحكام بمشاكل المجتمع المختلفة نتيجة للانقلاب الصناعى وإنتهاء عهد الإقطاع وهاتان الظاهرتان تحددان بدء عصر

النهضة الحديثة ، وتبع ذلك شعور الحكومات المختلفة بضرورة تنظيم موارد المجتمع تنظيما يكفل مواجهة هذه المشاكل والاحتياجات. وهكذا بدأ التدخل الحكومى فى ميدان الخدمة الاجتماعية واتخذ صوراً عدة منها إصدار التشريعات وإنشاء المؤسسات المختلفة وإخضاعها لرقابة الدولة سواء كانت مؤسسات وقائية أو علاجية أو توجيهية لرعاية طائفة من المنحرفين عن المجتمع العادى وتوجيههم التوجيه المناسب وكذلك إعداد البحوث والدراسات المختلفة وإعداد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية .

والدراسات التحليلية لسلوك الإنسان واتجاهاته تثبت بوضوح أن معيشة الأفراد مع بعضهم تمتاز بروح التعاون والرغبة فى مساعدة الغير وكذلك بالرغبة فى الاعتداء والتعدى والتملك وهذه وغيرها فى الواقع هى التى كونت المجتمع الحديث بصفاته ومميزاته ومقوماته فليس هناك مجتمع كالأسرة أو القبيلة أو الدولة يستطيع أن يبنى كيانه دون أن يعتمد على أساس ثابت من المساعدة المتبادلة .

وقبل ظهور الأديان السماوية كان الاحسان شائعا ومعمولا به بين الشعوب البدائية ، وكل ما أتت به الكتب السماوية هو تنظيم هذا الإحسان وجعله حقا معلوما للسائل والمحروم وإثباته كركن من أركان العقيدة كما جاء فى الديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية .

وإذا راجعنا المؤلفات المختلفة التى وضعت حديثا عن الخدمة الاجتماعية نستطيع أن نجد أكثر من تسعين موضوعا تبين مدى هذه الخدمات وسبلها ونظمها ووسائلها والميادين المختلفة المتصلة بها . فهناك التبنى والأسرة الحاضنة وتعليم الكبار وتوجيه المجرمين البالغين والعجزة وضحايا المسكرات ورعاية العميان وخدمة الشباب والمعسكرات وتشغيل الأحداث فى الصناعة ورعاية الطفولة والأمومة والأطفال المقعدون والصم والبكم والإغاثة وإعداد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية وتنظيم العمل ومراكز التأهيل المهنى والمساكن والتشرد ورعاية الأمهات الحاملات والخدمة الاجتماعية الطبية والصحية والعقلية وتنظيم الهجرة والضمان والتأمين الاجتماعى والخدمة الاجتماعية النفسية والمساعدات العامة والتمريض وتنظيم أوقات الفراغ والبحث والإحصاء والخدمة الاجتماعية الريفية وخدمة الفرد والجماعة ومكافحة البطالة والآفات الاجتماعية المختلفة وغيرها وغيرها .

وتتطور الحياة فى الكثير من المجتمعات العربية فى الوقت الحاضر من الزراعة إلى التصنيع ولا نزال نذكر كيف كان يفرض علينا فى نظام التعليم أن مصر بلاد زراعية ولا يمكن أن يأتى اليوم الذى تصبح فيه بلداً صناعيا لحاجتها إلى الفحم والحديد أما الآن وقد تفتحت أمامنا جميعا آفاق جديدة لحياة تقوم على أساس الحق للقوة فما أحرانا أن نتلمس هذه القوة فى أفرادنا أولا ، فقوة الوطن فى قوة أفراده وقوة الفرد تأتى عن طريقين :

الأول — تنمية استعدادات الفرد ذاته وتقويتها .

الثانى — إتاحة الفرص أمامه لكى يستغل هذه القوى فيما يعود عليه وعلى وطنه بالخير والمنفعة .

ومن هنا تظهر حاجتنا الملحة إلى الخدمات الاجتماعية خصوصا بين الطبقات العاملة التى يقع عليها عبء كبير فى إعادة بناء الوطن .

والطبقات العاملة فى حاجة كبيرة إلى تدريب على الصناعات الدقيقة التى ظلت حتى الآن وقفا على كثير من طوائف الأجانب ، وفى حاجة أيضا إلى خدمات اجتماعية مختلفة داخل المصنع وخدمات طبيـــة وعلاجية ووقائية وتأهيلية وهى فوق ذلك فى حاجة إلى تشريعات كثيرة تصيغ هذا كله أو بعضه فى قالب قوى من الثبات والاستقرار يمكن هذه الطبقات من استمرار الانتفاع بهذه الخدمات .

والخدمات الاجتماعية بين الطبقات العاملة قد تتصل بالعامل نفسه أو أسرته وبيئته وقد تكون خدمات عامة يقصد بها الوقاية من الشرور أو رفع مستوى العامل وإنتاجه، وسنعرض بشيء من الإجمال إلى هذه النواحي جميعا .

أولا : فيما يتصل بالعامل ذاته :

١ — يحتاج العامل إلى تدريب يقوم على أساس دراسي عملي ويجب أن نعترف أن الصناعات التي تحتاج إلى مهارة ودقة لا يزال يحتكرها الأجانب ولا نزال نلجأ إليهم كارهين إذا ما احتجنا إلى خدمات تتصل بالأعمال الميكانيكية أو الصياغة أو النقش الدقيق وغيرها . وأمر هذا التدريب يجب أن ينال اهتمام وزارات التربية والتعليم والتجارة والصناعة والشئون الاجتماعية ويجب أن يقوم على أسس هامة منها :

(ا) دراسة السوق المحلية لتحديد احتياجاتها إلى صناعات معينة .

(ب) توجيه كل فرد إلى الصناعة التي يليق لها وتناسبه من النواحي الصحية والعقلية والنفسية وهذا يتطلب دراسة استعدادات كل فرد وميوله دراسة قائمة على الاختبارات الحديثة .

(حـ) أن يسير التحصيل الدراسي مع التدريب العملي جنباً لجنب .

(ء) الاستعانة بالخبراء في التدريب المهني لوضع الخطط اللازمة للعمل من الناحية الفنية .

٢ — يحتاج العامل أيضا إلى خدمات متنوعة داخل المصانع والدور التي يعمل فيها نذكر منها :

(ا) وضع النظام الذي يكفل سهولة حصول العامل على وجبة غذائية كاملة بثمن يتناسب مع دخله ولو أدى ذلك إلى تحمل صاحب العمل بعض نفقات هذه الوجبات .

(ب) تزويد المصنع بكافة ما يحتاجه صحياً خصوصاً في الصناعات الخطرة والمضرة بالصحة والمقلقة للراحة .

(حـ) تزويد العامل بالأجهزة والأدوات اللازمة للوقاية في حالة استعمال بعض المواد السامة في الصناعة أو تعرض البصر إلى الأضواء القوية مثلا .

(ء) تنظيم ساعات العمل بما يتناسب مع سن العامل أو حالته الصحية وطبيعة العمل نفسه .

(هـ) توفير أماكن العبادة اللازمة .

٣ — التأمين والضمان الاجتماعي ـ العمل على تنظيم الأخذ بنظام التأمين خصوصا والبلاد العربية مقبلة على انقلاب صناعي يستتبعه تغيير أساسي في نظم الحياة ومقوماتها وإنه وإن كان قد طبق نظام الضمان الاجتماعي في بعض هذه الدول لكفالة سد الاحتياجات الأساسية في حالات العجز والشيخوخة واليتم التي كان ينتظر أن يحققها مشروع التأمين فإن الباب لا يزال مفتوحا لوضع أنظمة خاصة لتأمين إضافي يشترك فيه أصحاب الأعمال والعمال.

والواقع أن الهدف الذي ترمي إليه الخدمات الاجتماعية يجب أن يكون متجها ناحية الإكثار من أنظمة التأمين على اختلاف أنواعه والإقلال من أنظمة الضمان الذي تتحمل عبئه الدولة وحدها وتنوء بحمله خصوصا في الظروف الحالية التي تتطلع فيها الأبصار إلى آفاق جديدة في ميدان المشروعات الإنتاجية .

٤ — صناديق الادخار ـ تؤدي هذه الصناديق فائدة كبيرة للعامل وأسرته في حالات المرض والوفاة وزيادة عدد أفراد الأسرة والتعطل المؤقت عن العمل واعتزال العمل ويستقطع من العامل عادة جزء معين يحدد في لوائح النظام الأساسية الموضوعة لهذه الصناديق ونوصي أن توضع هذه الصناديق تحت رقابة الدولة بسن تشريع خاص بها كما هو الحال في مصر .

٥ — توفير الخدمات الصحية - يجب أن تعد دور الصناعة الكبرى بحيث تتوافر فيها وسائل العناية بصحة العامل كما يجب تنظيم الفحص الطبى الدائم بتعيين الأطباء المقيمين بالمصانع الكبرى وفق تشريع خاص .

ولا شك أن دور الصناعة تدرك تماما أن الإنتاج يتناسب تناسبا طرديا مع ارتفاع مستوى صحة العامل مهما كان عدد ساعات عمله فالمستوى الصحى والمستوى المعنوى للعامل ينعكسان على مستوى إنتاجه كما دلت على ذلك التجارب العلمية التى أجريت على عوامل الإنتاج .

وقد يكون من المناسب أن تساهم الشركات الكبرى فى المدن فى إعداد مستوصفات ومستشفيات مركزية للعمال تساهم كل شركة فى إنشائها بما يتناسب وعدد عمالها وتتحمل من المصروفات السنوية ما أنفق بالفعل على علاج عمالها .

٦ — مراكز التأهيل المهنى - يفقد كثير من العمال سنوياً القدرة على العمل نتيجة الاصابة بحوادث العمل وهؤلاء يجب أن تعد لهم برامج التأهيل المهنى لاعادتهم إلى العمل المنتج من جديد فالعلاج الطبى فى هذه الحالة وحده لا يكفى إذ ينشأ عن الإصابة عاهة تعوق العامل عن العودة الى عمله وبالتالى يصبح عالة على ذويه أو على المجتمع وفى هذا تأثير بالغ على إنتاج الدولة إذ تتحول اعتماداتها المالية إلى وجوه الانفاق الاستهلاكى بدلا من إنفاقها على أبواب الإنتاج القومى . ويجب أن يقوم التأهيل المهنى للعمال على الخطوات الأساسية الآتية :

(ا) تحول الحالات فى أقرب وقت ممكن بعد الاصابة مباشرة حتى يسهل علاجها وتوجيهها وتحول الحالات عادة من المصانع رأسا أو من شركات التأمين .

(ب) التشخيص الطبى والمهنى — يحدد التشخيص الطبى درجة المرض أو العاهة ومداها وقدرة الشخص الجسمية على مواجهة التزامات العمل أما الاستعداد المهنى فيمكن تحديده عن طريق اختبارات الذكاء والاختبارات الأخرى التى تحدد الميول والاستعدادات كما أن ظروف البيئة والمهنة التى كان يحترفها العامل قبل إصابته ودرجة تعليمه كلها تراعى فى برنامج التوجيه المهنى الذى يجب أن يعد له .

(ح) التوجيه والارشاد — ويبدأ هذا من المقابلة الأولى للمريض وينتهى بتعيينه فى أحد الأعمال المناسبة ولا شك أن للتوجيه والارشاد أثرا نفسانيا فى رفع المستوى المعنوى لذى العاهة ومساعدته على مواجهة ظروفه الخاصة بكل ما يستطيعه من جهود .

(ى) الاعداد الجثمانى - ويشمل الخدمات الطبية بأنواعها المختلفة التى تساعد على الاقلال من أثر المرض أو الاصابة.

(ه) التدريب المهنى - ويتطلب ذلك إعداد المريض للعمل المناسب وتدريبه عليه طبقا لاحتياجاته الجسمية والعقلية.

(و) التخديم فى العمل المناسب لمن أتم تدريبه المهنى ووصل إلى مرحلة يستطيع فيها الانتاج .

(ز) تتبع الحالة للتأكد من أن العامل يزاول عمله بنجاح ولأداء ما قد يحتاجه من خدمات أخرى .

وقد يتطلب تنفيذ البرنامج أداء خدمات أخرى عامة كمنح مصاريف الانتقال وشراء الكتب والأدوات واستصدار الترخيص اللازم للعمل إلى غير ذلك — ويجب أن نراعى فى جميع هذه الحالات أن هذه البرامج برامج فردية بحتة فيجب أن تعالج كل حالة على حدة طبقا لظروفها واحتياجاتها .

ويمكن أن تؤدى هذه الخدمات متفرقة ولكن الرأى الذى نشير إليه أن تؤدى فى مراكز خاصة تتركز فيها جميع هذه الخدمات ولهذا فوائد كثيرة منها :

(ا) الاقتصاد فى الوقت إذ أن تركيز الخدمات فى مكان واحد من شأنه الحد من الوقت الضائع فى البحث عن الخدمات القائمة فى البيئة والانتفاع بها .

(ب) ولا ننسى المزايا العديدة التى يمكن الحصول عليها من ربط هذه الخدمات مع بعضها بحيث تكون وحدة واحدة مركزة مهمتها فى خدمة المريض والإقلال من تأثير العاهة فى قوة إنتاجه، فالتدريب الجثمانى مثلا يمارسه الكثير من الأطباء. ولكن الفائدة المرجوة منه لا يمكن أن تتحقق إلا إذا أمكن تنسيق هذا التدريب مع الخدمات الأخرى التى يجب تأديتها للمريض. فالعامل المصاب بكسر فى ساقه يمكن علاجه فى أى مكان ولكن التدريب الذى يجب أن يصاحب هذا العلاج لا يمكن أن يتوافر إلا فى مراكز التأهيل فالنشاط اليومى المركز حول علاج العامل وتأهيله من شأنه أن يؤدى إلى نتائج طيبة سواء من حيث علاج الضرر الجثمانى أو من الناحية النفسية للمريض ذاته .

(ح) كما أن تركيز الخدمات فى مراكز التأهيل يؤدى إلى نوع من التضامن العملى والتعاون بين الموظفين المسئولين من شأنه أن يؤدى إلى رفع المستوى المعنوى للعامل المصاب — والغرض من الخدمات المتماسكة المتصلة المركزة فى مراكز التأهيل هو إعادة المريض إلى العمل الإنتاجى الذى يخلق منه المواطن الصالح أما الخدمات المتفرقة فقد تؤدى إلى هذه النتائج ولكنها يجب أن يتوافر فيها حينئذ صفة الاستمرار والتنظيم التى هى عماد العمل فى مراكز التأهيل.

ثانياً — فيما يتصل ببيئة العامل وأسرته

١ — توفير المساكن الصحية — يعتبر المسكن الصحى أحد الأركان الأساسية التى يقوم عليها مستوى المعيشة فسوء حالة المسكن وعدم استيفائه لوسائل الصحة ومقومات الحياة يؤثر تأثيرا بالغا فى الطمأنينة والصحة والإنتاج والتكوين الخلقى والاجتماعى .

وقد قامت جامعة نيويورك(١) بتجربة وبحث مقارن تناول العائلات التى تقيم فى مناطق ثلاث مختلفة لا تتوافر فيها وسائل السكن الصحى وعائلات أخرى من نفس الطبقة كانت فى المناطق الأولى ثم نقلت منها إلى مناطق أخرى ثلاث أقيمت بها مساكن صحية فأثبت هذا البحث انخفاض نسبة الإصابة بالأمراض على الوجه التالى :

نقصت حالات الاصابة بالتدرن الرئوى بنسبة ٤٥ ٪
« وفيات الأطفال « ١٥ ٪
« أمراض الأطفال « ٣١ ٪
هبطت جرائم الأحداث « ٢١ ٪
قلت الحرائق « ٧٤ ٪

أما الوفيات بسبب حوادث انهيار المنازل فقد انعدمت تماما وسجل البحث زيادة فى نسبة المواليد بمقدار ٣٧ ٪ فضلا عن الظواهر الأخرى وفى طليعتها التقدم المدرسى بين الأولاد . وسوء حالة السكن تؤدى إلى نتائج خطيرة تتصل اتصالا مباشرا بحياة الأفراد منها ارتفاع موجة الإجرام وضعف مقاومة الحرائق .

وتوفير المسكن الصحى للعامل يجب أن ينظمه تشريع خاص كما حدث أخيرا فى مصر ويجب أن يؤخذ فى الاعتبار معدل الزيادة فى عدد السكان فى السنين المقبلة ويتعين عدم الترخيص للمصانع الجديدة إلا إذا أقامت لعمالها مساكن خاصة بنسبة معينة لا تقل عن ٢٥ ٪ من عدد العمال الدائمين مع إلزام أصحاب الأعمال بإيداع مبالغ معينة من المال الاحتياطى لمصانعهم لإنشاء وصيانة المساكن المخصصة لعمالهم مع تزويد هذه المساكن بما يلزم لها من المنشئات الاجتماعية والصحية التى تهيء للعامل حياة اجتماعية سليمة عن طريق الإرشاد والتوجيه الاجتماعى .

---

(١) مشروع توفير السكن للطبقات المحدودة الدخل فى مصر للدكتور أحمد حسين والأستاذ محمود رياض .

والهيئات التى تتولى البناء يمكن أن تكون الحكومة نفسها أو السلطات المحلية والبلدية أو الجمعيات التعاونية أو الشركات أو المؤسسات التى تستخدم العمال وأصحاب العزب وشركات البناء ووزارة الأوقاف . كما يتعين على الدولة أن تقدم مساعداتها المالية إلى هذه الهيئات ويمكن أن تتخذ هذه المساعدات صورا عدة منها :

(ا) منح الأرض اللازمة بالمجان أو بأثمان مخفضة أو إسمية أو بأقساط على آجال طويلة .

(ب) الإعانات المالية للبناء على أن تسدد على أقساط بسيطة طويلة الأجل .

(حـ) إعفاء من يبنى منزلا لسكنه الخاص من العوائد خمس سنوات مثلا .

(د) خفض الرسوم الجركية على مواد البناء المستوردة مع الانتفاع بالمواد المحلية قدر الطاقة وإجراء التجارب اللازمة على المواد الأولية الموجودة لدراسة إمكان الانتفاع بها .

ويستحسن دائما الاستئناس بما قامت به الدول الأخرى خصوصا التى تتشابه ظروفها مع ظروفنا الخاصة . وبهذا يمكن رفع مستوى العامل من النواحى الاجتماعية والصحية وهذا يكفل له حياة فيها كثير من الطمأنينة والسلامة .

٢ — تنظيم وقت الفراغ للعامل وأسرته :

وقت الفراغ ناحية هامة فى حياة العامل ويقدر البعض أنها لا تقل عن أربع أو خمس ساعات فى اليوم الواحد فى المتوسط . ويتصل موضوع تنظيم وقت الفراغ بالخدمة الاجتماعية اتصالا وثيقا عن طريق فن خدمة الجماعة .

والعوامل التى أدت الى العناية بتنظيم أوقات فراغ العمال كثيرة، منها زيادة عدد السكان خصوصا فى المدن كما تغيرت ظروف الحياة المنزلية وأصبحت ميكانيكية فى أغلب صورها كما أن الكثير من طوائف العمال تعمل على تقليل ساعات العمل فبينما كنا نجد فى الماضى ساعات العمل الطويلة مع العمل اليدوى البطىء الإنتاج نجد فى الوقت الحاضر العمل الميكانيكى السريع الإنتاج مع قلة ساعات العمل وهكذا نجد وقتاً طويلا من الفراغ الذى يمكن استغلاله . وقد نادى هارولد بتلر عندما كان مديراً لمكتب العمل الدولى بضرورة الترفيه عن العمال أثناء العمل وبالإقلال من ساعات العمل الأسبوعية لأن النظم الحالية فى الصناعة تقتضى منح العامل فترة أطول للراحة والاستجمام وقد اتضح بالتجربة أن ذلك يؤدى إلى الدقة فى العمل والإقلال من الأخطاء وقلة الحوادث .

والنتائج التى تعود على العامل من تنظيم وقت فراغه . تتصل فى الواقع بكل ركن من أركان حياته فهى تتصل بمستواه الصحى العام . فاستغلال وقت الفراغ فى الرياضة والترويح يرفع من المستوى الصحى وهذا يتصل بالصحة العقلية أيضا للعامل فالراحة الذهنية والنفسية عنصر فعال فى الإنتاج . أما من الناحية الأخلاقية فإن قضاء وقت الفراغ بطريقة منظمة وتحت إشراف فنى وثيق يبعث على التمسك بمبادىء الأخلاق السليمة فهناك فرص الأمانة والصدق والتعاون والرفق والمنافسة وخلق روح الجماعة وبث المبادىء والمثل العليا . ولما كانت العناية بتنظيم أوقات الفراغ وسيلة قوية لبث الأخلاق الفاضلة كانت فى الوقت نفسه عاملا واقياً من التشرد والإجرام . فالملعب والنادى مخرج طبيعى للميول والدوافع الغريزية التى إن لم تجد الوسائل لإشباعها بطريق طبيعى انحرفت إلى طرق أخرى غير طبيعية ضارة بالفرد والمجتمع . وقد اتضح بالتجربة أن المصانع التى تكون مزودة بالملاعب اللازمة لقضاء أوقات فراغ العمال بطريقة منظمة تقل فيها الحوادث عن غيرها .

ويمكن تنظيم وقت فراغ العامل داخل المصانع وخارجها عن طريق إنشاء المؤسسات الخاصة كالأندية والمكتبات والساحات الرياضية والمراكز الثقافية والاجتماعية والملاعب على أن توضع هذه المؤسسات تحت إدارة فنية صالحة تعد لها البرامج اللازمة التى يتوافر فيها تكافؤ الفرص للجميع والتنوع والاستمرار وخدمة جميع الأعمار والعناية

بالوسائل السلبية والايجابية من وجوه النشاط ومراعاة الاختلافات الفردية بين العمال وملاءمة أوجه النشاط مع أوقات الفراغ وإشراك العمال أنفسهم فى رسم البرامج وتنفيذها هذا مع مراعاة حاجة البيئة المحلية .

ويجب أن نتذكر دائما أن العناية بتنظيم أوقات الفراغ للعمال إنما تعتبر إجراء وقائيا مانعا لكثير من الأخطار الصحية والاجتماعية والخلقية ولذلك يجب ألا تضن الدولة على مثل هذه المؤسسات بالمال اللازم لها وخير لها أن تصرف فى الناحية الوقائية قبل أن تصرف أضعافها فى العلاج الذى يكون متأخرا .

٣ — التشريع العمالى — يجب أن تهتم الدولة باستصدار التشريعات اللازمة التى تستهدف رفع مستوى العامل وأسرته ونذكر منها تنظيم تشغيل الأحداث فى الصناعة وتشغيل النساء والتأمين ضد إصابات العمل الفردى والنشاط النقابى وتشغيل عمال التراحيل والخدمات الاجتماعية داخل المصنع إلى غير ذلك مما توصى به الدراسات المختلفة التى أجريت فى هذا الميدان .

٤ — تعميم دور الحضانة الخاصة بأطفال الأمهات العاملات إذ المشاهد أن الكثير من هؤلاء العاملات يتعذر عليهن العمل ما دام أطفالهن الصغار معهن فإذا أمكن إيداع هؤلاء الأطفال فى دور الحضانة لقاء أجر زهيد لأصبح من الميسور على هؤلاء الأمهات العمل ومعاونة أزواجهن وأسرهن وزيادة دخل الأسرة زيادة محسوسة يكون لها أثر فى رفع مستواها ونوصى بأن يكون إنشاء دور الحضانة هذه تحت إشراف الهيئات الأهلية كالجمعيات الخيرية والنقابات.

٥ — الاهتمام بالنشاط النقابى وتوجيهه الوجهة الصالحة ويجب أن يفهم العامل أنه ليس عدوا لصاحب العمل كما يجب أن يدرك صاحب العمل أن العناية بالعامل ركن كبير من أركان الإنتاج ولذلك يتعين أن يدرك الجميع أن الرسالة الأولى للنقابة هى العمل على رفع مستوى العمال الذين ينتمون إليها وذلك بتنفيذ المشروعات الاجتماعية اللازمة كالتأمين الصحى أو مكافحة الأمية بين العمال أما أن تنصرف النقابة بأعضائها إلى نشاط آخر كمحاربة صاحب العمل فهذا أمر يتنافى مع الرسالة الحقيقية للنشاط النقابى . ولذلك نوصى بأن تزداد العناية بتوجيه النقابات والدعوة إلى رسالتها الحقيقية والحث على القيام بمجهود إيجابى فى سبيل تحقيق أغراضها على الوجه الصحيح . ويدخل فى ذلك الأخذ بنظام التعاون بأنواعه المختلفة .

٦ — رغبة فى تسهيل الحصول على العمل للعاطلين يجب أن ينشأ فى كل منطقة من المناطق سجل لتبادل المعلومات عن الوظائف الخالية تقيد به جميع الوظائف الخالية بالمنطقة وبذلك يتسنى توجيه العمال الى الأماكن الخالية .

٧ — ولما كانت الخدمات الاجتماعية اللازمة للعمال تحتاج إلى فنيين ممن درسوا هذه الخدمات من الوجهة النظرية والعملية كان واجبا على معاهد الخدمة الاجتماعية أن تهتم اهتماما بالغاً بمشاكل العمال والتشريعات العمالية وبذلك يتسنى إعداد الاخصائى الاجتماعى للعمل فى المصانع والشركات إعدادا يكفل له اداء مهمته على خير وجه .

٨ — وأخيرا أوصى بأن تدرس جامعة الدول العربية فكرة إنشاء « مكتب العمل العربى » لدراسة مشاكل العمل والعمال فى الدول العربية وتبادل المعلومات والرأى فى هذه المشاكل وإجراء البحوث والدراسات المختلفة التى تتخذ أساسا لاقتراحات عملية فى النواحى الوقائية والعلاجية والاجتماعية لحياة العامل . ويكون من اختصاص المكتب التقدم بما يرى اتخاذه من اجراءات من جانب الحكومات العربية لرفع مستوى حياة العامل .

بهذه الإجراءات وغيرها نستطيع أن نرتقى باستعدادات العامل أو نعيدها اليه أو نحتفظ بها فى مستوى معين يسمح له بأن يكون فردا قادرا على الحياة فى مجتمع يضم أفراداً كثيرين يسلك معهم سلوك الجماعة ويساهم معهم فى النهوض بالمجتمع وكفالته والمحافظة عليه .

التنمية الزراعية فى الشرق الأوسط العربى

وصلتها بالإصلاح الزراعى

الدكتور محمد على الكيلانى

نائب المدير العام والمستشار الزراعى لمنطقة الشرق الأوسط لمنظمة الأغذية والزراعة الدولية

مقدمة :

ليست الزراعة مهنة حديثة العهد بل هى مهنة الطبيعة الأزلية ، ومصدر الرخاء والرفاهية وهبة الله الأولى لبنى الإنسان ، حيث بدأت منذ ابتداء الخليقة . غير أن الانسان الأول لم يفكر فى كيفية استغلالها لصالحه أو كوسيلة للتعيش منها إلا عند ما زاد النسل ولم تعد الموارد الغذائية تساير هذه الزيادة فى البقعة التى يعيش فيها .

واذا ما رجعنا إلى التاريخ القديم لوجدنا أن الزراعة كانت محط عناية الشـــعوب التى ارتقت مدنياتها وتدل آثارهم على اهتمامهم بتربية الحيوان وزراعة الأشجار وحرث الأرض وفلاحتها وقد ظهر ذلك جلياً فى الرسوم التى وجدت منقوشة على هياكلهم ومقابرهم .

على أن العرب لم يكونوا أقل اهتماما ممن سبقهم ، فقد أولوا الزراعة وتربية الماشية اهتماما كبيرا ، ومن أهم زراعاتهم شجر البن المعروف بالبن العدنى ، وشجر الرمان وجوز الهند والنخيل والقطن والقمح والذرة والشعير ، كما اكتشفوا الينابيع الارتوازية وعنوا ببناء السدود كسد العرمة وعباد وقصعان وألموا بأصول تخنيط الأراضى وأنواع التربة وتأثير الأقاليم والعوامل الجوية على المزروعات ، كما ألفوا الكتب الزراعية مثل كتاب الفلاحة النبطية الذى نقله من لغة الأنباط إلى لغة الضاد ابن وحشية أبو بكر المختار فى عام ٨٧٢ ميلادية ، وكتاب الفلاحة الأندلسية لابن العوام أبى زكريا الذى ظهر حوالى سنة ١١٨٠ أى قبل ظهور المؤلفات الزراعية فى أوروبا بنحو ٤٢٥ سنة وترجم الى عدة لغات أوربية . كما اهتم العرب بتربيـة الخيول والجمال والجاموس والأغنام ، وتغنوا بها فى أشعارهم ونقل عنهم الأوربيون الصناعات الزراعية كصناعة السكر والورق والنسيج ودبغ الجلود ودود القز وكثير من أصناف المحاصيل والأشجار .

ولقد ظل العرب عند موقفهم القديم اللهم إلا بعض التحسينات الطفيفة ، بل لقد ساء الحال فى بعض البلدان بسبب عدة عوامل خارجية ولم يعد الإنتاج يساير الزيادة المستمرة فى السكان .

غير أنه مما لا شك فيه أن الحرب العالمية الثانية قد غيرت تغييرا أساسيا فى الأحوال الاقتصادية والاجتماعيـة فى بلاد الشرق الأوسط وخاصة البلاد العربية إذ سارت هذه البلدان قدما فى سبيل وضع سياسة ثابتة للتنمية الزراعية والاقتصادية وتنفيذ الكثير منها لصالح الشعوب .

ولما كانت الزراعة فى الشرق الأوسط العربى هى عماد الثروه القومية التى إذا ما ازدهرت شملت النواحى الأخرى لحياة مختلف طبقات السكان ، لذا تركزت غالبيـــة الجهود فى النهوض بها والعمل على رفع شأنها والعودة بها إلى

بجدها القديم والأخذ بيد المشتغلين بها ، وهم الغالبية الذين يعتبر تقدمهم مقياسا لنمو هذه الدول ، ويتوقف على تحقيق رفاهيتهم وتوفير رغد العيش لهم مدى ازدهارها ورخائها .

على أن مشروعات التنمية الزراعية وثيقة الارتباط بغيرها من مشروعات التقدم الأخرى ، لذلك ، نجد أن هذا الموضوع متشعب النواحى واسع الأطراف لا يمكن استيعابه فى بحث موجز كهذا ولذا فسأقتصر على النقط الهامة التى أراها أساسا صالحا لإثارة المناقشة والبحث بين الزملاء فى حلقة الدراسات كى نصل من تبادل الرأى إلى الهدف الذى نصبو إليه جميعا ألا وهو تحقيق رفاهية الشعوب العربية .

التنمية التى تمت والمشروعات المنتظر إنفاذها

يرتبط التقدم الزراعى وتحسين الإنتاج بعوامل عدة تتوقف على صلاحية التربة والمناخ ووفرة مياه الرى ، وقد يمكن التغلب على العاملين الأولين بزراعة ما يتفق ونوع التربة والمناخ ولكنه لا يمكن التغلب على العامل الأخير إلا بالعمل على وفرته فلا بد للزرع من الماء الذى هو حياة كل كائن حى . وقد كانت قلة المياه المستغلة فى معظم بلدان الشرق الأوسط هى أهم عائق فى سبيل تحقيق التقدم الزراعى . على أن لدى بعض هذه البلدان إمكانيات كثيرة للزراعة المروية وهى جاهدة فى سبيل التوسع فيها وترتبط زيادة الرقعة المنزرعة بمشاريع الرى الجديدة وتحسين الموجود منها حاليا وتعميم الاستخدام النسبى لمواد المياه الجوفية .

وبالرغم من أهمية الرى كعامل أساسى للتقدم الزراعى فى معظم بلادنا إلا أننا نجد تباينا واضحا فى مدى التحسينات التى طرأت عليه ، فقد وصلت حداً عالياً فى قليل من هذه البلدان إذ بينما تصل المساحة المروية فى الشرق الأدنى أحد عشر مليون هكتار نجد أن أكثر من ٨٠ ٪ من هذه المساحة متركزة فى أربع دول من هذا الإقليم فتختص مصر وإيران بما يقارب ٥٠ ٪ منها والنسبة الباقية وهى ٣٠ ٪ موزعة بين أفغانستان والعراق وتكاد تنعدم فى البلدان الأخرى . وفيما يلى عرض موجز لمشروعات الرى المختلفة التى قامت بها بعض دول هذا الإقليم .

السودان : يعتبر مشروع الجزيرة من أهم مشروعات الرى بالسودان ، وقد أجريت عليه بعض التعديلات أخيرا فأصبح يتحكم منذ ١٩٥٢ فى مساحة تقدر بـ ٤٠٠ ألف هكتار ويجرى رى حوالى ١٨٠ ألف هكتار سنويا عن طريق هذا المشروع . كما يجرى العمل على تعزيز المشروع فى الجنوب حتى يمكن رى ٢٨٠ ألف هكتار يروى نصفها سنوياً ويرتبط هذا المشروع بمشروع سد الرصيرص إذ أن التوسع فى مشروع الجزيرة يتطلب قدرة خزن إضافية . وإذا سمحت الاعتمادات المالية الكافية فسيمكن رى أكثر من ١٠٠ ألف هكتار فى بحر خمس سنوات . وقد انتشر الرى بالمضخات وقد كان عددها ٦٠٩ فى عام ١٩٤٩ فزاد هذا الرقم إلى ٧٢٣ مضخة فى سنة ١٩٥٠ و٨٩٤ فى عام ١٩٥٢ ، وبلغت المساحة التى تروى بها ١٤٠ ألف هكتار وهناك مشروعات أخرى إضافية حكومية وأهلية ينتظر أن يزرع بواسطتها ما يقرب من ٦٠ ألف هكتار .

مصر : تمكنت مصر بفضل إدارات الرى والمساحة من وضع برنامج طويل الأمد فى عام ١٩٤٦ يستهدف إنعاش وادى النيل فى وقت قريب . وينتظر رى ٧٠٠ ألف هكتار جديدة نتيجة لتنفيذ هذا البرنامج ، ولو احتسبنا أن هذه الأرض تنتج محصولا ونصف فى السنة لكان معنى ذلك زيادة المساحة المنزرعة بما يقدر بمليون هكتار .

ويشمل هذا البرنامج مرحلتين — الأولى مشروع سد شلالات أوين على بحيرة فكتوريا والذى تم العمل فيه . كما تدرس الحكومة ضبط وتخزين مياه أعالى النيل بما فيها ، وتحويل بحيرات ألبرت إلى خزان ملحق ببحيرة فكتوريا

هذا وتد الحكومة حاليا المراحل النهائية لمشروع السد العالى قبلى أسوان والذى ينتظر أن يزيد فى كمية المياه المخزونة وبولد القوى الكهربائية بما يبز أى مشروع سابق .

وتقوم الحكومة حاليا بتنفيذ مشروعات أخرى مختلفة فى مديريات البحيرة والفيوم وكلها تهدف لإمكان رى ٣٣,٠٠٠ هكتار وإسكان ١٥,٠٠٠ عائلة . وما يتطلب ذلك من إنشاء المنازل والمدارس والطرق والخدمات الصحية والتعاونية . وقد بدأ العمل منذ يونيه ١٩٥٣ وينتظر أن ينتهى فى ديسمبر ١٩٦٠ .

العراق : يتوقف التقدم الزراعى فى العراق على مدى الاستفادة من مياه الدجلة والفرات وقد بدىء بمشروعين رئيسيين قبل الحرب وهما : مشروع الحبانية الذى كانت أولى مراحله التحكم فى فيضان الفرات بتحويل فائض المياه إلى بحيرة الحبانية وقد انتهت الأعمال الخاصة به . أما المرحلة الثانية فتشمل بناء سد على الفرات لخزن المياه ويجرى تنفيذه حالياً .

وقد بدأ مشروع ماثل على الدجلة فى وادى الثرثار وينتظر إنفاذه فى عام ١٩٥٦ ويشمل هذا المشروع نهراً واسعاً يتفرع من الجانب الأيمن من نهر دجلة إلى منخفض الثرثار الذى يتوسط منطقة بين النهرين وقد بدىء فعلا فى حفر الترعة المؤدية إلى المنخفض واتخذت التدبير اللازمة لإنشاء القناطر .

هذا وقد اهتمت الحكومة باستغلال المياه الجوفية ، وإذا ما أمكن التحكم فى مياه الدجلة والفرات وحسن استخدام مياههما فيمكن فى القريب العاجل رى ضعف المساحة المروية بمياه هذين النهرين حالياً وقد يمكن رى ٨٥٠ ألف هكتار إذا ما انتهى العمل بمشروعى الحبانية والدكان .

وتجرى الآن دراسة مشروعات أخرى فى الصقلاوية والتوبرج لتنفيذها فى القريب العاجل كما يوجد خمس مشروعات أخرى تشمل رى مساحة تقدر بمليون وربع هكتار .

ومما يلفت النظر فى العراق تحول أراضيها المنزرعة إلى أراض قلوية نظرا لسوء استغلال مياه الرى وانعدام وسائل الصرف وهو خطر محقق على أراضيها الخصبة . وقد تنبهت له الحكومة أخيراً وأينما كان الرى بالراحة وجب أن يتمشى الرى والصرف جنباً إلى جنب .

المملكة الأردنية الهاشمية : تبلغ مساحة الأراضى المروية فى الأردن ٦ ٪ من مجموع المساحة المنزرعة وتتركز فى الوديان المتفرعة من وادى الأردن وحول بعض النهيرات الطبيعية فى الداخل على أنه قد تم الاتفاق مع سوريا على تنفيذ مشروع نهر اليرموك الذى يهدف إلى إقامة سد وتوليد الكهرباء للأردن وسوريا . وينتظر أن يمكن المشروع من إسكان عشرين ألف عائلة فى بحر ثلاث سنوات ويشترك فى الإنفاق عليه كل من الأردن وسوريا والأمم المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية ووكالة إغاثة اللاجئين العرب .

لبنان : أتمت الحكومة دراستها الخاصة بمشروع حوض نهر الليطانى وهى بصدد تنفيذ أربعة مشاريع تهدف إلى رى مساحة تقدر بـ ٤٨٠٠٠ هكتار أغلبها فى القاسمية واليامونة حيث يشترك برنامج النقطة الرابعة فى تنفيذ هذا المشروع وما يتبعه من برنامج للإنعاش الريفى .

سوريا : أحرزت سوريا تقدما محسوساً فى ترقية وسائل الرى خلال السنوات الأخيرة .. وقد بلغت الأراضى

المروية فى نهاية ١٩٥٢ حوالى ٤٠٠,٠٠٠ هكتار مقابل ٣٢٥,٠٠٠ فى أعقاب الحرب مباشرة . وقد اهتمت سوريا بتعزيز إدارات المساحة والقوى المائية والأرصاد الجوية اهتماما كبيراً .

ومما يلاحظ إقدام الأفراد على مشاريع الرى الخاصة مع كثرة تكاليفها وهو دليل على نضوج الشعب . وقد بلغ عـــدد المضخات على نهر الفرات وغيرها ٥٠٠٠ مضخة . كما قامت الحكومة بمساعدة منظمة الأغذية والزراعة بمسح موارد المياه الجوفية التى أثبتت وجود إمكانيات لابأس بها لتحسين موارد المياه فى مناطق الزراعة الجافة وأراضى المراعى ويجرى العمل حثيثاً فى مشروعات عدة أهمها إنشاء نفق لصرف مياه مستنقع الروج فى صيف ١٩٥٢ ويؤمل إنجاز العمل فيه فى ١٩٥٤ . أما فى الخابور فقد تم العمل فى حفر ترع لرى حوالى ٩٠٠٠ هكتار بينما تم العمل فى مشروع رى السن الذى يشمل ٥٠٠٠ هكتار . وبدأت الأعمال الهندسية التمهيدية لمشروع الغاب الذى يهدف إلى تجفيف مساحة كبيرة من مستنقعات تلك المنطقة واستصلاح ٣٠,٠٠٠ هكتار أو أكثر .

وعلى الرغم مما تقدم ذكره وتعداده من المشروعات التى قامت وتقوم بها دول الشرق الأوسط العربى إلا أننا نجد أن الزيادة الفعلية فى المساحة المروية لم تزد فى بحر السنتين الماضيتين إلا بمقدار ١ ٪ من جملة المساحة المروية ولذا يجب العمل على المضى فى تحقيق الكثير من المشروعات ووضع سياسة قومية طويلة الأمد لا تتأثر بتغير رجال الحكم .

تحسين المحاصيل

توجد عوامل عدة تتحكم فى تحسين المحاصيل وزيادة الإنتاج وسنذكر أهم تلك العوامل فنبدأ بما للبذور المنتقاة من أثر على زيادة الغلة وجودة المحصول . وهناك مجال واسع للنشاط تجاه تلك الناحية فى كثير من الدول العربية . ولقد خطت مصر خطوات عملية نحو هذا الاتجاه فوضعت برنامجاً لثلاث سنوات لتوزيع بذور أقماح وفيرة الغلة ذات مناعة ضد مرض الصدأ وهى تنوى مد الفلاحين ببذور تكفى لزراعة ١٦٠ ألف هكتار فى السنة الأولى و٤٠٠ ألف هكتار فى السنة الثانية وتتمكن من تغطية جميع الطلبات فى السنة الثالثة أى ٧٠٠ ألف هكتار وهى فى سبيل ذلك تعمل على إكثار البذور عن طريق فلاحين مختارين يزرعون البذور ثم يبيعونها للوزارة التى تبيعها بدورها بالسعر التجارى السائد وقد اعتمد لهذا البرنامج مبلغ مليون ومائة وسبعون ألف جنيه كما يتبع تنفيذ هذا المشروع قيام مشروع آخر يستهدف تحسين وسائل انتقاء البذور ونظافتها وقد اعتمد له مبلغ ٢٧ ألف جنيه لشراء ماكينات خاصة لغربلة الحبوب ونظافتها وسيشترك البنك الزراعى والجمعية الزراعية المصرية مع الوزارة فى توزيع البذور ، هذا وقد وضعت الوزارة برنامجاً جديداً لثلاث سنوات لإدخال الذرة الهجين وتعميم زراعتها بعد أن ثبت أن التهجين يزيد فى غلة المحصول بما لا يقل عن ٢٥ ٪ فوق تقاوى الأذرة المعتادة .

وسوف لا يقتصر برنامج الحكومة المصرية على هذين المحصولين بل سيتعداه الى المحاصيل الأخرى كالأرز والقطن وغيرها وحبذا لو اقتدت الدول العربية الأخرى بمثل ذلك البرنامج ولو على قدر ضيق فى أول خطواته على أن تتسع فيه تدريجيا فلا جدال فى أنه على قدر انتخاب الصنف ونقاوته تكون درجة المحصول وقدره ومن الخير للفلاح أن يصرف مجهوده وماله فى إنتاج ما يوفر عليه ذلك المجهود ويزيد من دخله فهو فى كلا الحالتين لا بد باذل نفس الجهد لإنتاج المحصول . ولا تقتصر الفائدة على الإنتاج المحلى بل هى الوسيلة الوحيدة لتصدير الفائض فلا تقدم دولة على شراء محصول دولة أخرى إلا إذا حاز ذلك المحصول الشروط التجارية من نقاوة الصنف ونظافته وخلوه من الآفات

وتعمل الحكومة السورية والحكومة العراقية بالتعاون مع خبراء هيئة الأغذية والزراعة على استنباط أنواع

جيدة من المحاصيل المقاومة للأمراض . كما تعمل وزارة الزراعة الأردنية على تحسين ثمار فاكهتها وإجراء التجارب المختلفة عليها .

خدمة الأرض والزرع : لا تؤتى الأرض ثمارها إلا إذا اعتنى بخدمتها ، وإذا زادت مساحة الأرض عن طاقة السكان قلت العناية بالخدمة وهو الشائع فى كثير من البلاد العربية كسوريا والعراق لقلة عدد السكان . وهنا يجب أن يلجأ المزارع إلى الآلات الزراعية التى يمكن بواسطتها خدمة مساحات واسعة خدمة كاملة ، وليس من المعيب استغلال الماكينات فى تلك الناحية ولا خوف منها مطلقا على خصوبة الأرض أو العناية بالزرع فلكل أرض مايوافقها من الماكينات وحتى فى المناطق المكتظة بالسكان كمصر يوجد من العمليات الزراعية مايحتاج إلى الخدمة الآلية دون أثر ضار على اليد العاملة أو تربية الحيوان كحرث الأرض وريها ودرس المحاصيل فهى ترفع عن كاهل الحيوان عمليات شاقة إذا أعفى منها زاد ناتجه من اللبن واللحم ، وقد اهتمت البلاد العربية أخيراً بتلك الناحية من طريقة الخدمة ويجب أن تستمر فيها وتشجع عليها فى حدود الصالح للبيئة والفلاح . وعلى الحكومات أن تضع قواعد لها تحد من استيراد مالا يصلح للدولة وأن تقوم هى باختيار كل ما يستورد لاختيار الصالح منه كما تعمل على تمرين أكبر عدد ممكن من شباب الريف ليحسن إدارة تلك الماكينات والعناية بها وليس من رأى أن تقوم الحكومات بتشغيل تلك الماكينات لحسابها فليس من شأن الحكومات مثل تلك الأعمال التجارية ولا تتفق نظمها الحكومية (الروتين الحكومى) مع حسن الإدارة وسرعتها وقلة التكاليف ومن حسن الرأى أن يوكل أمر ذلك إلى الأفراد والجمعيات التعاونية الزراعية أو الشركات الأهلية .

التسميد : يحتاج الزرع إلى الغذاء كى يكمل نموه ويعطى أوفر غلة ، وغالبا ما يكون غذاء النبات بالتربة ناقصا ولذا يجب تسميده بالأسمدة الضرورية له إن أزوتية أو فسفاتية أو بوتاسية وهى أهم العناصر الثلاثة الضرورية للنبات وتختلف الحاجة اليها حسب البيئة ويدل عليها ماجرى من اختبارات حقلية والمشاهد أن القليل من فلاحى الشرق الأوسط العربى من يقدر أهمية ذلك اللهم إلا الفلاح المصرى . ولذا يجب أن تعمل الحكومات العربية على تشجيع تلك الاختبارات والنصح للفلاح بما يصلح لأرضه فمن المؤكد أن هذا سيضاعف المحصول أضعافا .

وتعمل دول مختلفة على إدخال صناعة الأسمدة فقامت مصر بإنشاء مصنع للسماد الأزوتى بالسويس ومصانع للفسفات فى كفر الزيات وأبو زعبل وينتظر أن تنشىء مصنعا آخر للأزوت بأسوان كما ستقوم العراق ببناء مصنع للأسمدة فى آبار البترول وتحذو المملكة العربية السعودية حذوها فى هذا السبيل .

أما فى الأردن فقد وضعت الحكومة برنامجا لتحسين موارد الفسفات واستخراج البوتاس من البحر الميت وكل هذه ظواهر مشجعة .

وقاية المزروعات : تتعرض جميع النباتات أشجاراً كانت أو محاصيل للإصابة بالآفات الحشرية والفطرية ولا خير ينتظر من الزراعة إن لم تكافح تلك الآفات مكافحة جدية ومجدية . وقد مضى العهد الذى كان يعتقد كثير من عامة الزراع أن تلك الآفات سماوية لا تجدى مقاومتها وهم ينسون أن مايأتى الإنسان من خير فمن عند الله وما يأتيه من شر فالإنسان هو المسئول عنه . وأن اعتقادهم السابق خرافة لا يصح تصديقها فالآفات الزراعية مخلوقات لها أطوارها كل كائن حى تتكاثر اذا تركت . ولقد وصل العلم إلى كشف أطوار حياتها وأصبح فى مقدور كل مزارع مقاومتها بالطرق الحديثة وعلى الحكومات ورجال البحث أن يرشدوا المزارع إلى مايساعده على القضاء عليها . ولا تقتصر الإصابة بالآفات على الحقل بل هى تتعداها الى أماكن التخزين والحفظ .

ولقد تنبهت دول الشرق الأوسط الى هذه الناحية الخطيرة فأنشأت إدارات خاصة لوقاية النباتات. على أننا يجب أن لاننسى قيمة التعاون الإقليمي ولعل المثال واضح أمامنا فى فائدة التضامن فى حملات مكافحة الجراد الصحراوى وغيره من الآفات المشتركة كمرض الصدأ فى القمح ، وقد ساهمت منظمة الأغذية والزراعة فى تلك الناحية فكونت اللجنة الدولية لتربية القمح والشعير لدول الشرق الأوسط والتى تهدف إلى انتخاب خير الأصناف التى تتفق مع كل بيئة منها ولها مناعة من الأمراض. كما أنشأت المنظمة بالتعاون مع الدول العربية لجان التنسيق واللجنة التنفيذية لمقاومة الجراد.

وقد وافق مجلس هيئة التغذية والزراعة فى دورته السادسة التى عقدت عام ١٩٥١ على عقد اتفاقية دولية لوقاية النبات جاء فيها ضرورة تعزيز خدمات وقاية النباتات وتوحيد قيود الحجز الزراعى الجمركى وإنشاء وحدة خاصة للتبليغ عن الآفات والأمراض النباتية وقد بدأت اللجنة أعمالها فى اكتوبر سنة ١٩٥٢ .

تنمية الثروة الحيوانية

لا يعد الإنتاج الزراعى كامل الحلقات دون العناية بالثروة الحيوانية . فهى مكملة للانتاج النباتى خصوصا فى بلاد الشرق الأوسط العربى حيث لا يوجد التخصص لإنتاج ناحية واحدة من صنوف الإنتاج ، وقبل أن نبدأ مناقشة هذا الموضوع قد يحسن أن نعطى لمحة عن أهمية تلك الثروة فى بعض الدول العربية .

مصر : بلغ الدخول القومى فى مصر عام ١٩٤٧ — ١٩٤٨ من البيض واللحم واللبن والصوف حوالى ٦٠ مليون جنيه . وقد قامت وزارة الزراعة بإنشاء محطات للبحوث فى مزارعها لانتخاب السلالات ويوجد حاليا عشر محطات بها ٥٥٠٠ رأس و ١٠٠ ألف من الدواجن وقد تمكن الاخصائيون من اختيار سلالة من الجاموس وأخرى من البقر الدمياطى تدر ضعف ما تدره الماشية العادية وبلغ إنتاج الجاموسة أربعة آلاف رطل من اللبن فى السنة وتقوم الوزارة بتوزيع الطلائق الممتازة لينتفع بها الفلاحون فى تلقيح ماشيتهم .

سوريا : بذلت الحكومة السورية جهوداً صادقة فى الأعوام القليلة الماضية لتوفير الماء والعلف لمواشى البادية وزراعة المراعى واستنباط النباتات الجديدة لها بمساعدة خبراء هيئة الأغذية والزراعة .

العراق : تعتبر الثروة الحيوانية فى العراق أكبر الثروات إذ بلغ عدد أنواعها ١٢ مليون رأس من الحيوانات المختلفة تقدر قيمتها بمبلغ ٦٠ مليون جنيه ويصدر العراق سنويا مايقرب من ربع مليون رأس .

وتكون الأغنام القسم الأكبر من المجموعة الحيوانية فى العراق وقد بلغ عدد المصدر منها فى بعض السنين حوالى نصف مليون رأس فى السنة ونصف مليون كيلو جرام من الصوف خلاف الجلود والأمعاء ويبلغ عدد الماعز مليون رأس يستهلك لحمها بنسبة عالية وقد أمكن رفع نسبة إدرارها عن طريق التهجين

وأهم الوسائل لتنمية الثروة الحيوانية تأتى عن العناية بتحسين الصنف إما بانتخاب السلالات الممتازة من الأنواع المحلية أو عن طريق إدخال أنواع أجنبية تتفق والبيئة أو بواسطة التهجين بين الأصناف المحلية والأجنبية للجمع بين الصفات الممتازة المرغوب فيها ، وأسرعها نتيجة هى الطريقة الأولى والثانية ولا فائدة من إيجاد الأصناف الممتازة مالم نعمل على توفير العلف لها بالإكثار من إنتاج المحاصيل والأغذية الصالحة للحيوان والاهتمام بالمراعى فى المناطق التى تصلح لتربية الماشية فى الخلاء ومتى توفر لدينا عاملا الصنف والعلف فلا تتم الحلقة إلا بالعناية بصحة الحيوان ووقايته من الأمراض والآفات الحشرية . ويجب أن تصبح الثروة الحيوانية مصدر خير عظيم على البلاد العربية والمجال متسع بشكل ظاهر لتعزيز تلك الثروة ، فهى فى حالتها أقل بمراحل عن المستوى الذى يجب أن تصل إليه .

زيادة الرقعة الزراعيـــة

لما كانت الزراعة كما قدمنا هى أهم الموارد الاقتصادية فى معظم بلاد الشرق الأوسط العربى الذى أخذ تعداد سكانه فى الزيادة زيادة مضطردة لذا وجهت الحكومات عنايتها إلى زيادة الرقعة المنزرعة فى بلادها حتى تستوعب المزيد من السكان وتزيد فى إيرادها الذى يرفع من مستواهم .

فتبلغ مثلا المساحة القابلة للزراعة فى مصر حوالى ٨,٣٠٠,٠٠٠ فدان منها حوالى ٦ مليون منزرعة حاليا وقد كانت الزيادة فى المساحة خلال ٥٠ عام تعادل ١٠ ٪ بينما بلغ عدد السكان ٢٠ مليون نسمة أى ضعف ما كان عليه إذ ذاك وترتب على ذلك ازدحام السكان فى الدلتا ووادى النيل بحيث فاقت كثافتهم كثافة السكان فى أكثر مناطق العالم إذ بلغت ٤٥٠ فردا للكيلو متر المربع .

أما فى سوريا فإن مساحة الأرض المزروعة ٢٫٥ مليون هكتار ويوجد ٤ مليون أخرى صالحة للزراعة ويبلغ مجموع مساحة العراق ٤٣١,٤١٥ كيلو متر مربع والمساحة القابلة للزراعة منها حوالى ١٢١ ألف كيلومتر مربع ولا يزرع فى الوقت الحاضر إلا ٢٣ ألف كيلو متر مربع أى ١٩,٢٥ ٪ من مجموع الأراضى القابلة للزراعة ويبلغ عدد السكان ٤,٧٩٩,٥٠٠ حسب تعداد ١٩٤٧ وعلى هذا تواجه العراق مشكلة قلة السكان فى الوقت الحاضر .

وتعانى لبنان والأردن نفس المشكلة التى تعانيها مصر حيث بلغت كثافة السكان ١٣٤ فرداً فى الأولى و ١٤٦ فرداً فى الثانية فى الكيلو متر المربع ولا زال هناك مجال لزيادة الرقعة الزراعية .

كما ينتظر أن تزيد الرقعة الزراعية فى المملكة العربية السعودية عن طريق المشاريع العمرانية فى وادى جيزان وغيره من الوديان الأخرى بالتعاون مع هيئة الأغذية والزراعة .

والوسيلة إلى زيادة الإنتاج الزراعى إما أن تأتى عن طريق رفع مستوى الإنتاج للأراضى المنزرعة فعلا أو إدخال أراضى جديدة بزيادة الرقعة الزراعية وتختلف هذه باختلاف المناطق . فقد تزاد المساحة باستصلاح الأراضى البور أو بتجفيف المستنقعات ، أو استصلاح أراضى صحراوية وفى كل تلك الحالات يجب دراسة المشاريع المختلفة من جميع نواحى تكاليف الإصلاح وما ينتظر من إنتاج للمقارنة بينها واختيار أفضلها من الوجهة الاقتصادية دون التأثر بالتيارات السياسية فمصلحة الوطن فوق كل مصلحة أخرى وقد يكون أجدى للدولة أن تعمل على رفع مستوى خصوبة أراضيها المنزرعة وزيادة إنتاج محاصيلها كخطوة أولى نحو تنمية الإنتاج الزراعى عنها لو أدخلت أراض جديدة .

المعونة المالية والإرشاد للفلاح

لا تتم جميع الخطوات الضرورية لتنمية الإنتاج إلا إذا رافقها إرشاد الفلاح بما يساعـــده على اتباع أفضل الوسائل لزيادة ثروته الزراعية والحيوانية . كذلك لا بد أن تعينه الحكومة ماديا إما عن طريق بنوك التسليف الزراعية التعاونية أو الجمعيات التعاونيـة الزراعية حتى لا يقع فريسة للمرابين الذين يثقلونه بالدين فتثبط همته وتضمحل عزيمته فيقصر اهتمامه ويقل إنتاجه .

وقد اقترنت النهضة الجديدة بتقرير إنشاء جمعيات تعاونية وقد صدرت قوانين للجمعيات التعاونية والزراعية فى كل من مصر وسوريا والعراق كما اهتمت تلك الدول بتعزيز وسائل التسليف عن طريق البنوك الزراعية .

التوصيات المقترحة

١ — على الدول العربية أن تعتبر الزراعة هى العمود الفقرى لاقتصاديات البلاد وأن تعطيها أوفر نصيب من العناية الأدبية والمادية .

٢ — على الدول العربية أن تعمل على تعزيز البحوث الفنية الزراعية بالاخصائيين وبالمال .

٣ — يجب أن يكون للمشاريع الزراعية نصيب وافر فى ميزانية الدولة.

٤ — تتحكم فى مستوى الإنتاج الزراعى عدة عوامل أهمها ما يلى — وهو ما يجب أن تحث الحكومات الزراع على اتباعه :

(ا) الانتفاع بالتقاوى (البذور) النقية المنتخبة المنيعة ضد الأمراض والحائزة للصفات الممتازة .

(ب) العناية بخدمة الأرض والزرع .

(حـ) إعطاء الغذاء الكافى للنبات بالتسميد .

٥ — يجب الانتفاع بالآلات الزراعية حسب البيئة لزيادة الإنتاج ورفع عب،العمل الشاق عن كاهل الحيوان .

٦ — يجب أن تعمل الحكومات على وقاية المزروعات وإرشاد المزارع ومده بالمعونة للوصول إلى ذلك الغرض.

٧ — لما كانت الثروة الحيوانية من أهم موارد الدخل القومى للزارع وللحكومة فإن واجب الحكومة يقضى أن تعطيها كل عناية لتنميتها ووقايتها من الأمراض .

٨ — زيادة الإنتاج إما أن تأتى عن رفع مستوى الأرض المنزرعة فعلا أو من زيادة الرقعة الزراعية وفى كلا الحالتين تجب الموازنة بين أيهما أفضل اقتصاديا للدولة قبل الشروع فى التنفيذ .

٩ — على الحكومات أن تمد الزراع بوسائل الإرشاد الزراعى وبالمعونة المادية حتى تصل إلى الهدف الذى ترمى إليه من رفع مستوى الإنتاج الزراعى .

جدول يبين المساحة الكلية والمساحة المنزرعة والغير مستغلة التى يمكن استغلالها

(مقدرة بآلاف الهكتارات)

البلد	المساحة بالكيلو	المساحة المنزرعة	نسبة المساحة المنزرعة إلى المساحة الكلية	المساحة غير المستغلة التى يمكن استغلالها	نسبة المساحة غير المستغلة إلى المساحة المنزرعة
مصر	١٠٠,٠٠٠	٢,٤٥١	٢,٥	٦٦١	٢٧
العراق	٤٤,٤٤٤	٢,٣٥٠	٥	٩,٧٥٠	٤١٥
الأردن	٩,١١١	٨٤٠	٥	—	—
الكويت	٢,٠٧٢	—	—	—	—
مسقط وعمان	٢١,٢٤٠	—	—	—	—
المملكة العربية السعودية	١٥٤,٦٠٠	٥٠	—	—	—
سوريا	١٨,٢٦٨	٣,٥٣٦	١٩	٣,٨٧٦	١١٠
اليمن	١٩,٥٠٠	—	—	—	—
لبنان	١,٠٣٨	٢٨٠	٢٧	١٨٠	٦٤
السودان	٢٥٠,٥٨٣	٢,٣٨٣	١	٦٠٠	—
عدن والمحميات	٢٩,٠٢٩	١١٠	—	—	—
الظهران	٦٠	—	—	—	—
ليبيا	٣٥,٣٠٠	٢,٢٦٠	٦	٧٢٦	٣٢

جدول يبين مساحة الأرض المروية حالياً والتى يحتمل إمكان ريها

(مقدرة بآلاف الهكتارات)

البلد	المساحة المنزرعة بالرى	المساحة التى أمكن ريها فى المدة من ١٩٥٠ لغاية ١٩٥٢	نسبة المساحة المنزرعة بالرى إلى الأرض المنزرعة	المسافة التى يمكن ريها بعد إتمام تنفيذ المشروعات الجارى العمل فيها	مساحات سيجرى ريها بمشروعات أعدت للتنفيذ العاجل	مساحات سيجرى ريها عند تنفيذ مشروعات عمود ٥,٤	الزيادة المنتظرة عند تنفيذ مشروعات ٥,٤ بالنسبة المئوية إلى المساحة المروية حالياً
مصر	٢,٤٥١	—	١٠٠	٣٠	١٢٠	٢٦٠١	٦
العراق	١٧٥٠	—	٧٤	—	٨٥٠	٢٦٠٠	٤٨
الأردن	٢٩	—	٦	—	٦٠	٨٩	٢٠٧
سوريا	٣٧٥	٤٠	١١	٣٠	٥٥	٤٦٠	٢٣
لبنان	—	—	—	٣٥	—	—	—
السودان	٧٦٧	٤٤	٣٢	٦٠	—	٨٢٧	٨
ايران	٣٢٠٠	—	١٩	١١٥	١٣٠	٣٤٤٥	٨
تركيا	٨٨	٢٠	١	٢٧٥	—	٣٦٣	٣١٢

جدول يبين مايخص الفرد الواحد فى العام من إنتاج المواد الغذائية فى بعض بلدان الشرق العربى

قبل الحرب ١٩٤٩/٤٨ والتقدير العام ١٩٥٣/٥٢

مقدرة بالكيلو جرامات

البلد	السنة	حبوب	جذور ودرنات صالحة للأكل	بقول	سكر	زيوت ودهنيات	لحم	بيض	سمك	لبن وجبن	خضروات	فواكه
	١٩٣٨/٣٤	١٨٢,١	٤,٧	٢١,٢	١٠,١	٢,٨	١٠,٥	١,٧	٣	٥٥,٢	٣٣,٣	٣٥,٨
مصر	١٩٤٩/٤٦	١٧٣,٧	٩,٨	١٢,٧	١١,٢	٣,١	٩,٧	٠,٩	٣,١	٥٤,٧	٥٧,٥	٣٥,٥
	١٩٥٣/٥٢	١٧٩,٢	١١,١	١٢,١	١٤	٤,٥	٩,٧	٠,٩	٣,٢	٦١,٤	٥٧,٥	٤٢,٣
	١٩٣٨/٣٤	١٧٨	١,٦	٧,٦	٩,٧	٣,١	٩,٢	٢,٦	٣	٨٢,٥	٤٧,١	٥٣,١
العراق	١٩٤٩/٤٦	١٤٨,١	٢,٦	٨,٨	١١,٨	٢	٩,٢	٢,٦	٣	٧٨,٤	٤٧,١	٥٣,١
	١٩٥٣/٥٢	١٦٨,٦	٤,٤	٨,٨	١١,٤	٢,١	٩,٢	٢,٦	٣	٧٨,٤	٤٧,١	٥٣,١
سوريا	٣٨/٣٤	١٤٣,٩	٥,٧	٧,١	٧,٨	١٠,٦	١٠,٦	٦,١	١		٤٧,٢	١٥٠
	٥٣/٥٢	١٥٢,٦	٧,٢	١٢,٩	٨,٥	٥,٤	٥,١	١,٣	١	٨٠	٥٤	١٤٥
لبنان	٤٩/٤٦	١٢٨,٤	٦,٧	١٤,٧	٦,٥	٧,٥	٧,٩	١,٦	١	٨٥,٧	٨٦,٥	١٥٠
	٥٣/٥٢	١١٧,٨	٢٠,٨	٨,٥	١١,٥	١٦,٢	٦,٥		١	١٠٥	٧٠	١٧٥

جـــدول يبين

عدد الماشية والأغنام فى بعض البلدان العربية

مقارنة بين فترة الحرب و١٩٤٨ – ١٩٤٩ مقدرة بآلاف الرؤوس

البلد	أبقار		جاموس		خراف		ماعز	
	قبل الحرب	١٩٤٩/١٩٤٨	قبل الحرب	١٩٤٩/١٩٤٨	قبل الحرب	١٩٤٩/٤٨	قبل الحرب	١٩٤٩/٤٨
مصر	١,٢٣٠	٣,٥٠٠	٩٦٦	١,٣٠٠	١٨٩٧	١٩٢٥	١٠٨٨	١٥٠٠
العراق	٥٠٠	٨٢٢	١٠٠	١٣٠	٥٥٢٥	٧٠٥٥	٢٢٢٤	١٨٤٩
الأردن	٥٨	٦٤	—	—	٢٢٤	١١٣	٤٣٩	٣٣٢
لبنان	٤٧	٢٢	—	—	٣٨	٢٠	٥٥٠	٤٥٠
سوريا	٣٥٧	٣٦٩	٦	٦	٣١٠٠	٢٩٣٥	١٢٧٥	١٢٢٠

سياسة التنمية الزراعية فى العراق

للدكتور درويسه الحيدرى (العراق)

فى المجتمع العراقى وعى يمر به . وعى أصبح الناس يدركون مافيه من نوازع وتطلعات وحاجات يمكن تسميها جديدة ، لأن فيها رائحة التطور الحديث . هذا الوعى الذى أخذ يتحرر فيه العامل العراقى من أساليب التفكير وطرق العمل فى الحقل والمصنع عما ألفه واعتاده فطالت عشرته لها فغدا أسيرها فحالت بينه وبين متطلبات التطور الجديد .

فالعامل العراقى بما فيه الفلاح أخذ يبتعد فى السنوات الأخيرات عن الجمود الذى ورثه فصار يسير ليتحرر من الماضى لمسايرة الحياة فى وثبتها التى لاتعرف الخوف ولاتخشى العقبات فانطلق ينشد مستقبل حقله ومستقبل مصنعه لينخرط فى حياة المجتمع الجديد يقبس منه وحيه ويدرك من خلاله حقيقة المهمة التى تنتظره لبناء صرح أمته على أساس علمى عملى صحيح .

إن نقطة البداية فى تحول عاملنا هذا ، وموقفه السليم تجاه المرحلة التى عليه أن يحمل عبء قيادتها وتوجيهها هى إدراكه ما أبدعه العلم فى الحقل والمصنع والمختبر على حقيقته ، واستعداده لقبول التوجيهات والإرشادات وقابليته لتفهم المشاكل التى تعترضه فى جميع جوانبها وصورها فأخذ يتساءل عن الأبحاث والتجارب التى رسخت فوثبت بزراعة الغرب وصناعته إلى الإبداع والإنتاج والخير الكثير . كما أخذ ينساق وراء من يز أعماقه ويخاطبه بلغة الحياة الجديدة والحقيقة والعمل وصار يصارع ذاته وما ألفه من قيود فى أساليبه وعاداته لينخرط فى العمل الحديث مستفيداً من خيرات العراق الوفيرة وما أتاحته الظروف فيما تم أوما يتم إصلاحه فى مختلف الآفاق التى أخذت الجهات المختصة فى تحقيقه .

الفلاح العراقى فى بلد زراعى كالعراق هو العامل المهم الذى سأقصر حديثى فى هذه العجالة — التى تتناول الوضع الزراعى — عليه . فالفلاح الذى يمثل ٧٠ إلى ٨٠ ٪ من مجموع سكان العراق كما أسلفت فى أول نهضته الحديثة ، إذ أن منه من لايزال يتنكر للجديد ، ومنه من لم يستكمل عدته للاستفادة من الجديد ، ومنه من تفصله عن الحقول مسحة البداوة فلم يفطن بعد إلى الجديد ولم تتوثق بينه وبين الحقل تعمة الاستيطان والاستقرار ومنه من آثر الراحة على الدأب فى الحقل إلا فى موسم واحد ثم يخلد إلى بيته طوال العام أولئك كلهم محسوبون على الفلاحين وماهم فى الواقع منهم ولهذا فإن بلغ الإحصاء التكهنى لعدد الفلاحين أكثر من مليون نسمة ففى رأيى أن ذلك كثير وأن عدد الفلاحين حسب ساعات عملهم لايزيد على نصف هذا العدد فى العراق الذى تشكو مساحته الواسعة المهملة قلة أيدى المشتغلين فى حقوله ومزارعه .

نحن الآن فى عهد انتقال ونرجو أن نعلم أن الزمان قد استدار بالفلاح العراقى وأن القوة الخصبة المنتجة أخذت تنساق إليه فباشر بحيا ليحقق آمالا عزيزة عليه فيها كرامته وفيها راحته لا كما كان عليه يشقى ليدفع عن نفسه غوائل المتصرفين بمقدراته من أقوياء المالكين والمرابين .

الفلاح العراقى أخذ يميل إلى إعداد نفسه للعمل المثمر المبنى على التفكير المنظم ، والسواعد القوية ، والذراع المفتول وقد صار يحس بضرورة إطلاق إمكانياته لخدمة أرضه لتبادله امكانياتها فيستفيد منها ويفيد ...

على أنه كما قلت وإن ظفر بوعي التطور فقد أصبح ينتظر المعاونة اللازمة من أهل الرأى والمشورة والجهات المختصة الأخرى رسمية وغير رسمية ليتفادى الكثير من الأضرار التى تلحق به من جراء الاهمال والنواقص الكثيرة التى تحف به والبؤس الذى يحد من نشاطه .

إن مستوى معيشة الفلاح العراق ومستوى معيشة سكان العراق جميعاً منخفض جدا حيث لا يزيد معدل دخل الفرد على ٣٠ دينارا سنوياً ولا يزال أكثر من ٩٨ ٪ من الفلاحين أميين وكثير منهم معرض لأمراض متوطنة موهنة وجل المساكن ووسائل الصحة فى طور الفطرة .

للعراق إمكانيات علمية تؤهله للتقدم الاقتصادى ، وهو قليل السكان بالنسبة إلى موارده وإمكانياته إذ يبلغ مجموع سكانه حوالى ٥,٠٠٠,٠٠٠ نسمة موزعة على مساحة مقدارها ١٦٨,٤٠٠ ميل مربع ومع أن معظم جهات العراق ماعدا بعض المناطق فى الشمال والشمال الشرقى محرومة من الأمطار الكافية لرى الزراعة فإن فى وسع الرافدين دجلة والفرات وروافدهما تزويد العراق بكميات وافرة من مياه الرى . وإن أغلب تربته خصبة بطبيعتها ولهذا ففى الإمكان زيادة المساحة المزروعة إلى ثلاثة أضعافها إذا توافرت لها العوامل المقتضية لاستثمارها كالمياه والأيدى العاملة والآلات الزراعية وغيرها .

وبديهى أن كل برنامج إصلاحى يتناول أحوال العراق الاقتصادية والاجتماعية يجب أن يعير الزراعة أول اهتمام فأكثر من ٦٠ ٪ سكان أرياف وحقول . وكلتا الصناعة والتجارة تعتمدان بدورهما لحد كبير على الزراعة وتربية المواشى والغابات . ولهذا فلقد أدرك العراقيون أن أمامهم مشكلة هى أقرب اتصالا باقتصادياته . مشكلة تتطلب فى فروعها المتشعبة المتعددة مشروعات ضخمة تفتقر إلى الخبرة والمال . تلك هى مشكلة العامل الأول فى حقله وريفه مشكلة الفلاح الذى يجب أن تتوافر له مقومات الحياة الكريمة فى ظل عدالة اجتماعية شاملة . وهيهات أن نسابق العالم فى الأخذ بأسباب النهضة الصحية إلا إذا اتجهنا إلى الفلاح فى ريفه المحروم من الرعاية فنوفر له من القوى المادية والمعنوية والجهود العلمية والعملية ما يحقق له إنعاشاً تعليمياً زراعياً صناعياً مالياً إجتماعياً تعاونياً صحياً يكفل له أن يعيش صحيحاً فى جسمه وعقله مستغلا إمكانياته واستعداده لينهض بمهمته وبريفه .

ولهذا فمن واجب الجميع أن تتضافر جهودهم فى سبيل إدراك هذه الغاية وأرى عند مناقشتى هذا الموضوع أن استعرض مالابد من ذكره تمهيدا لهذا البحث الذى يعتمد قبل كل شىء على المعلومات الاحصائية وتفهمها ثم استعمال الروية فى تطبيق مايظهر من دراستها .

ففى العراق كما فى البلاد العربية الأخرى نقص فى دراسة شؤون دراسة البيئة دراسة منتظمة شاملة ، وتأخر فى إيصال نتائج البحوث العلمية إلى القائمين على فلاحة الأرض وزراعتها وتقتير فى الإنفاق على البحوث العلمية فليس لدينا مثلا معلومات كافية عن الموارد المائية على رغم وفرتها ولا عما يتعلق منها بالمياه الجوفية كما نشكو من انعدام دراسة تصنيف الأراضى الزراعية وتحليل التربة والمميزات الطبيعية لها ودرجة خصوبتها وملوحتها وحاجتها إلى الصرف ثم عوامل انحرافها وما إلى ذلك من مباحث ودراسات تيسر لنا وضع التصاميم الإصلاحية على ضوئها بصورة قريبة إلى الشمولية .

ولهذا فباستطاعتى أن أقول بأن فهم المبدأ العلمى أمر حيوى لتطبيق محصله عند وضع أى برنامج من برامج التقدم والإصلاح فى تكييف الفلاح فيما بين الطريقة الزراعية العلمية والبيئة ، وأعنى بذلك إيجاد التوازن بين الفلاح وبين

ظروف البيئة التى تحيط به . وفى مثل هذه الأحوال يجب أن تتضافر جهود المعنيين على تطبيق المعرفة والخبرة التى اكتسبتها المؤسسات العلمية والجهات الرسمية والجمعيات التعاونية والغرف الزراعية حسب ظروف البيئة فى المناطق الزراعية التى لم تنل بعد نصيبها من التقدم الزراعى والاجتماعى والصناعى لتنتفع بها على أحسن صورة وبأوسع مدى .

فمن المشاكل التى تحد من نشاط الفلاح فى العراق هو انحلال عزيمته لما يحف به من ضعف فى إنعاشه الاجتماعى فصلته بالمالك للأرض والمتصرف بها أو الشيخ ثم انكماشه على نفسه نتيجة لهذه الصلة لعدم شعوره بكيانه الذاتى الذى يجعله فى حالة من اليأس الشديد تحد من قابلياته فيهزل الناتج ويقل المورد الفردى ، خاصة إذا اقترنت متطلباته بالفقر لتصرف المالكين بحصته وبالهزال بسبب سوء التغذية وبالمرض بسبب البلهارزيا والملاريا وبسوء المسكن والوسائل الصحية وبالمياه الملوثة وبالأمية الجارفة العمياء ثم بالجهل المطبق .

وعلى هذا فالمشكلة عندنا هى وضع الخطط وإيجاد الوسائل التى تنبثق منها لمساعدة الفلاح الذاتية وتنطلق بها إمكانياته فى بلد زراعى كالعراق وافر النعمة كثير الخير واسع المساحات وإعداد مناهج محلية ذات مصالح عامة تقوم على مستوى إقليمى ومستوى وطنى وتعيين أنواع المساعدات الأكثر نفعا له مع أفضل الطرق لإيجادها ومن أجل هذا وذاك فقد بينا سياستنا الزراعية فى مداها القصير وسياستنا الاصلاحية الزراعية فى مداها الطويل على ما أجمله فيما يأتى :

أحوال الزراعة الحالية :

من أبرز المظاهر الزراعية فى العراق أنه يكتفى اكتفاء ذاتيا من حيث حاجاته الزراعية الأساسية ولا سيما فيما يتعلق بالناحية الغذائية ، وأنه يستطيع أن يصدر كميات منها إلى الخارج ولا يستورد منها شيئاً إلا فى الحالات الشاذة والظروف الاستثنائية عندما ينحبس المطر ويشح فى المناطق المطرية ثم يقل تصرف مياه روافده فتتأثر مناطق الرى .

ثم أن الزراعة فى العراق تقتصر لحد كبير على زراعة المحاصيل الشتوية ونظرا لانعدام المطر فى صيفه فلا يمكن زراعة المحاصيل الصيفية فى هذا الموسم إلا بواسطة الرى . كما أن عدم انتظام واستعمال المياه بصورة صحيحة فى المناطق الاروائية فى وسط وجنوب العراق تحد من زراعة المحاصيل الصيفية فتقيدها .

أما الوسائل الزراعية فقد ظلت كما كانت عليه منذ قرون فى كثير من مناطق العراق . والأرض تستبقى نصف مساحتها بورا لاراحتها بدلا من معالجتها باستعمال دورات زراعية ملائمة بالمخصبات الكيمياوية أو السماد البلدى أو الحضرى .

ويكاد العراق يحرم من الفلاحين المالكين لأرضهم إلا فى بعض المناطق التى يسرت الحكومة العراقية للفلاحين تملكها كما سيأتى بحثه . ويمتلك الشيوخ والأثرياء من أهالى المدن أغلب الأراضى الزراعية التى يعهدون بزراعتها أحيانا على شكل مقاطعات صغيرة إلى ضامنين يشاركونهم فى المحصول وليس على الأكثر لدى هؤلاء الضامنين المستأجرين المعدات أو المعلومات اللازمة لزيادة الانتاج أو تنويعه . فضلا عن أن نظام المحاصة وهو المشاركة فى الحصة التى يتناول منها المالك حوالى أربعة أخماسها لا يحفز المزارع أو الفلاح على النظر فى تنويع الغلة وتحسينها كما أن نفس الملاك لا يأبهون لذلك إذ ليس لديهم كبير دافع لتنويع الانتاج وتحسينه ما داموا يستأثرون بجهود الفلاح وأتعابه المضنية فينالهم الكثير من المحصول بنفقات ضئيلة ودون أى عناء .

فحصة الفلاح فى المنطقة الاروائية لا تزيد على نصف المحصول رغم قيام الحكومة بأعمال الرى وتنقص حصته كثيرا عن هذه النسبة كلما رويت أرضه بمضخات خصوصية أو زوده المالك بالبذور أو بالآلات الزراعية أو

بحيوانات الحراثة . وقد جر هذا الوضع إلى تبرم الفلاحين ، وقد كان ولا يزال أحد العوامل التي أدت إلى نفرتهم إلى المدن وهجرهم الريف الذي تواجدوا فيه وفلحوا أرضه تفاديا لما هم عليه من فقر ومرض وأمية بالغة ، الأمر الذي لابد وأن يعرقل سير الإصلاح الذي صح العزم على تنفيذه وقد يؤول ذلك إذا استمر الحال على هذه النفرة إلى تعريض بالاستقرار في النظام الاجتماعي الذي يرغب أن يتقدم بصورة تدريجية إلى نظام صالح ملائم لأوضاعنا الاجتماعية والاقتصادية وإلى ما كسبناه من تراث تاريخي . ومع كل ما تقدم فإن في العراق إمكانية التوسع في زراعته وأن يضاعف إنتاجه وبالتالي يضاعف صادراته بالتوسع في استغلال أراضيه القابلة للزرع والتي لا يستغل منها الآن أكثر من خمسها .

إن خصوبة أرض العراق وسعة أراضيه القابلة للزرع ووفرة مياهه ومناخه ، وقابلياته البشرية ليست وحدها كفيلة بالتوسع الزراعي ، بل هناك عوامل أخرى رئيسية يجب أن تسير مع هذه المميزات جنبا إلى جنب لتنمو الثروة الزراعية نموا يؤدي إلى رفاهية الشعب ورفع مستواه ولتحقيق هذا الهدف أقدم للقارىء صورة مصغرة لما يشتمل عليه منهج الإصلاح الزراعي الذي تم تحقيقه في العراق خلال الحقبة الأخيرة ثم المنهج الذي صح العزم على تحقيقه في مداه الطويل حسب الخطط المرسومة للمستقبل .

مراحل الاصلاح الزراعي السابقة وعوامل تأخرها :

في المراحل التي مرت على العراق بعد أن تركت يد المتطاحنين على نعمائه إهمالا لا يتسع المقام لوصفه وبعد أن ترك العثمانيون أرضه وقد تركوا أثراً اجتماعياً واقتصادياً متأخرا انحدر في أصلاب الزمن حتى حملت أوزاره الحكومة الوطنية بعد تاسيسها وهو في حال لا يغبط عليه . فمن نقص الأنفس ونقص في دراسة شؤون البيئة والتربة وعوامل انحرافها وفي الاحصاء وانعدام في البحوث العلمية في إرشاد القائمين على فلاحة الأرض وزراعتها لافتقار العراق إلى الموظفين والخبراء في الشؤون الزراعية وتقتير شديد في الإنفاق على ذلك كما نوهت إليه سابقاً وأخيرا ضيق وضآلة في تشكيلات دوائر الزراعة التي كانت إلى ماقبل سنة ونصف السنة فقط مديرية عامة . ولهذا وإلى أن المراجع المختصة والمسؤولة لم تساهم مساهمة جدية في النهوض بالزراعة إلا بنصيب متواضع فلقد تأخر الإصلاح المنشود إلى الأعوام الأخيرة حيث أخذت بوادر النهضة الزراعية تبدو للعيان حيث تسنى للقائمين بإدارة شؤون البلاد الزراعية وضع خطط إصلاحية حسب إمكانياتهم التي أخذت تزداد شيئا فشيئا وذلك بتوزيع الاختصاص على الدوائر الزراعية بشكل واسع وأوجدوا ارتباطاً وتناسقا بين أقسامها ذات العلاقة كالري والبيطرة وإعمار الأراضي الأميرية واستثمارها لسد النواقص التي استعرضتها ولوضع مناهج إصلاحية ثابتة دائمة حسب إمكانيات العراق الزراعية وماتدر عليه مرافقه الطبيعية ومنابعه المعدنية من ثروة ثم استغلالها ولاسيما بعد أن تألفت وزارة الزراعة مؤخرا للاستفادة منها ومن العناصر الضرورية الأخرى التي بتآزرها وتعاونها يمكن الوصول إلى رفع مستوى زراعي يتناسب طردا وإياها . ولهذا فبوسعي الآن أن أصرح بأن الحكومة أحسنت بمنح الزراعة أخيرا حقها وأعطتها بعض أهميتها من الناحيتين المادية والمعنوية رغبة في تنميتها والنهوض بأمرها ولكي نستطيع توجيه دفة نشاطنا هذا إلى الجهة الصحيحة يجب أن نكون على بينة تامة من احتياجاتنا وقابلية بلادنا ومؤهلاتها ، فالنهوض بالإصلاح يتطلب تكوين الفكرة وإقناع الجهات المختصة بضرورتها ثم توجيه الجهود الصادقة لملاحقة الاتجاهات العالمية .

لقد اكتفينا خلال السنين الماضية بالزيادة القليلة في كمية الإنتاج الذي لم نعن بنوعيته فكان السبب الرئيسي لتلك الزيادة توسع المساحات المزروعة باستغلال أراض زراعية جديدة دون أن يطرأ أي تحسن في طرق الانتاج لأن الأساليب القديمة البالية لاتزال كما هي قائمة منذ أجيال .

ومنذ تاسيس دائرة الزراعة حتى قبيل القليل جدا من الزمن ، لم تكن الزراعة قد استهدفت سياسة معينة يراد بها إصلاح شأن الزارع الذى يؤلف السواد الأعظم فى البلاد والذى يعتمد عليه فى الإنتاج الاقتصادى . ولما كانت زراعتنا تعتمد على التسويق التجارى فى الخارج فقد أصبح لزاما فوق كل ما ذكرته من أسباب أن ترسم لها الخطط الأساسية لإصلاحها موحدين حاجة الأسواق الخارجية مع قابلية الإنتاج الداخلية .

على أنى أعتقد بوجوب مراعاة الوجوه الأساسية الثلاثة الآتية لتوسيع الإنتاج الزارعى وتحسينه قبل وضع التصاميم الضرورية له :

١ — يجب أن يكون التوسع فى الانتاج الزراعى وتحسينه مندمجا ومتماشيا مع بقية المرافق والفروع الاقتصادية والمالية والصناعية فالجهود التى ستبذل للوصول إلى هذه الغاية تساعد حتما على التوسع الاقتصادى وإن الأسواق الداخلية التى ستتحكم فيها تلك الاندفاعات ستستهلك قسما وافرا من الانتاج الذى سيتفرع ويتشعب بصورة منتظمة حسب رغبات المستهلكين لأن القوى الموجهة ستكون فى تنوع دائم متماشية مع الحاجة والطلب فتزداد القوة الشرائية لدى الزراع والمنتج الصناعى . ومن هذا يبدو أن الاصلاح الزراعى جزء من الشبكة المالية والاقتصادية والصناعية التى أصبح من الضرورى تنشئتها وتنميتها تنمية صالحة ورسم وتوحيد برامجها بشىء غير قليل من الجهد . وإن على المسؤولين الزراعيين والخبراء من ذوى العلاقة والاختصاص المناداة بذلك والسعى حثيثا وراء تحقيقه لاسيما وأن الفكرة القائلة باعتماد البلاد على الزراعة دون سواها قد تلاشت على يد الغربيين أنفسهم إذ خلقوا من الصناعات الزراعية للمستهلك عددا لا يحصى من المنتجات الزراعية القيمة التى كانت سببا فى زيادة الثروة القومية .

٢ — من الضرورى القضاء على الفاقة وإن بقاءنا بهذا المستوى الواطىء من العيش وفى حضيض الفاقة والجوع الذى ينجم عنهما المرض والوهن والضعف فى العمل لمما يجعلنا فى آخر ركب العالم لا محالة ، ولهذا واعتمادا على الخبرة والتجارب ، يجب أن نعمل لنستفيد من الموارد الطبيعية بصورة صحيحة وملائمة لنفع السواد الأعظم من العراقيين وإن على الحكومة والأهلين العمل متعاونين دون توان لتحقيق هذه الاستفادة بصورة موحدة . فلقد كان من نتائج الخبرة الطويلة التى ساعدت على رسوخ فكرة الاستفادة من موارد العالم على أوسع صورها للقضاء على الفاقة والبطالة والأزمات المالية تقدم العلوم تقدما أفاد منه الإنسان فى خدمته وتحقيق منافعه مما بشر ويبشر بالنجاح ولا سيما التطور الكبير فى أساليب النقل السريع برا وجوا وبحرا ثم فى الاتصالات الهاتفية ثم فى النهضة الصناعية وفى التقدم الفنى والتكنيكى وتحويل المواد الخام عن طريق الكيمياء ثم فى تنويع الانتاج الزراعى وإدارته وفى أصول التغذية البشرية والطب التى نظمت حياة الانسان أكثر من ذى قبل الأمر الذى يحدونا مضطرين بل ويجبرنا على وضع أسس جديدة لكل ما يتصل بحالتنا الاقتصادية والصحية والاجتماعية على أن تكون هذه الأسس عملية ومستقاة من ينبوع التطور العالمى ، وتنفيذ ذلك بإخلاص لمصلحة العامل العراقى وخاصة الفلاح منه الذى يعيش دون الكفاية فى غذائه وصحته وملبسه ومأواه . فهل يا ترى وهو على هذا الحال يكون بمستطاعنا أن نطلب منه أن يكون مواطناً صالحا وهو لا يتمتع بالقدر الضئيل من مقتضيات الحياة بل ولا يشعر بموجوديته ولأمر ما جاء فى المأثور (يكاد الفقر يكون كفرا) والكفر هنا معناه الخروج على التقاليد والعرف والعادة وعدم اطمئنان النفس والشعور فى قرارتها باليأس القاتل .

٣ — الوجه الأساسى الثالث للإنتاج هو ما يتعلق بالاجراءات الفنية لتوسيع الانتاج وتنويعه . ثم كفاية تلك الاجراءات ومقدار ما يستفاد منها وما يمكن تطبيقه فى بلاد متأخرة كبلادنا . خاصة إذا لاحظنا إنها ترمى إلى توسيع الانتاج وتكثيره وتنويعه وبدهى إذا اتفق الانتاج والصناعات المستهلكة له فستر تفع الموارد الضرورية وتزداد

قابلية الشراء وبذلك يرتفع مستوى المعيشة فى البلاد وتحل مشاكل الناس حيث تترفه حال المواطنين .

على أننى لا أود الخوض فى بحث تلك الطرق الفنية التى ألمعت إليها ولاسيما أن ذلك مما يتطلب البحث فى ارتباط دوائر عديدة لها صلتها المباشرة بهذا الموضوع كل دائرة حسب درجة اختصاصها وفعاليتها من جهة ثم تحديد وتعيين تلك الدراسات لتكون سياسة موحدة حسب مناطق البلاد المختلفة فى مناخها وتربتها وأساليب إنتاجها من جهة أخرى

إن تعيين هذه الدراسات والإشارة إلى الاجراءات اللازمة ثم تثبيت الطرق والأساليب الإنتاجية الناجمة ستستند حتما على السياسة الزراعية الاقتصادية الصناعية والخبرة التى اكتسبتها الدوائر العديدة التى سيطرت على الانتاج فى العراق خلال الثلاثين سنة الماضية ولهذا فإنى أعود فأؤكد ضرورة إعداد تهيئة الدراسات اللازمة وتقدير مدى قابلية البلاد الطبيعية ثم تعيين الأغراض والغايات ثم وضع التصاميم الدقيقة لسياسة إصلاحية ملائمة تستخدم العلوم والفنون الحديثة سبيلا للوصول إلى النتائج الكفيلة بالنجاح .

على أن هنالك مستلزمات وسبل من الضرورى وجودها مبدئيا ليتسنى لها أن تتهيأ تهيؤا فنيا وتعد العدة لإجراء هذه الدراسات والبحوث ، فإنى فى سبيل هذا لازلت أعتقد بضرورة تقوية الدوائر الزراعية وذات العلاقة من الناحية الفنية ودعمها بالاختصاصيين ممن لهم خبرة عملية ودراسة تجريبية وحذق ونظر عميق لتتوافر إمكانية وضع المناهج الإصلاحية اللازمة على ضوء تجاربهم فى العلوم الاقتصادية والاجتماعية وأساليب الإنتاج .

سياستنا الزراعية :

إن للسياسة الزراعية الإصلاحية التى يجب أن تتمشى عليها المؤسسات والدوائر والهيئات الزراعية وجهين .

الوجه الأول : ويتطلب وضع الخطط والتصميمات التى يمكن تنفيذها فى أمد قصير ، وإننى أعتقد أن فى إمكانية الدوائر الزراعية التابعة لوزارة الزراعة إذا ما طعمت بالفنيين الكافين أن تنتج لتحقيق هذا الوجه

الوجه الثانى : وهو النهج الإصلاحى الواسع الأغراض والأهداف والذى يتطلب لتحقيقه زمنا طويلا والذى من مقتضياته وجوب التعاون داخليا مع الهيئات والدوائر الحكومية ذات العلاقة وخارجيا مع المؤسسات التى أنشئت لمثل هذا الغرض وكذلك مع الدول العربية التى تضمها الجامعة أو هى فى خارج حظيرتها .

على أن السياستين قصيرة المدى ، ثم بعيدته لا يفصل بينهما فاصل ولا يفرق بينهما فارق لولا أن وجوب تحقيق وتنفيذ كل واحدة منهما يختلف عن الثانية فى ميقاته الزمنى على أن الأولى تعتبر أساسا موضوعا للثانية .

السياسة القصيرة المدى :

ومن حلقاتها ووجائبها تطبيق الأساليب والطرق والمناهج الزراعية الملائمة التى تؤثر سريعا على مختلف الأمور الزراعية بشتى فروعها وألوانها لتحسينها أو المحافظة عليها أو وقايتها مما يؤثر فى المورد الفردى للزارع فتحسن حالته بصورة عامة أجملها فيما يلى :

١ — توزيع البذور المحسنة للمحاصيل الحقلية والخضروات على الزراع وتوزيع أشجار الفاكهة والزينة لغرض التكثير وتحسين النوع وذلك حسب مناهج مرسومة والمناطق والأجواء المختلفة فى العراق حيث ثبت أن لكل

نبات موطنه ومستلزماته حسب طبيعته الفسيولوجية والبيولوجية والايكولوجية .

٢ — مكافحة الحشرات والأمراض التى تصيب النبات أو الدواجن من طيور زراعية وماشية درءا لما يؤدى إهمال مكافحتها إلى كوارث ونكبات اقتصادية وغذائية كبيرة مما لا مجال للتفصيل فيه الآن . على أننى أضيف إلى ذلك مكافحة أمراض الفلاح المتوطنة كالملاريا والبلهارزيا والبجل وغيرها حالا وبأقصر مدى لأن إهماله مع الزمن وترك معالجته السريعة ووقايته لما يؤدى حتما إلى كارثة هى أشد تنكيلا فى العراق من كارثة الحشرات والأمراض النباتية والدواجن لا سمح الله .

٣ — الدواجن : وتضم الحيوانات الزراعية ماشية وطيورا مما يستفاد من لبنها أو لحمها أو بيضها والتى اشتهر العراق بكثرتها فيه . وقد ثبت إمكان تربيتها بثبوت مستلزمات هذه التربية . ومع أن العراق يعتمد عليها كمرفق اقتصادى له أهميته الغذائية ، إلا أنها بقيت مهملة لم تتناولها أية عناية أو رعاية لافى التحسين ولا فى التربية ولا فى النتاج ولا فى الصحة بل ولا فى التغذية والمراعى . وإن التسويف باتخاذ التدابير السريعة لاصلاح حالها ومنتجاتها يؤدى إلى عجز بليغ فيها .

٤ — الآلات الزراعية : ليس من داع للتنويه بضرورة استعمال هذه الآلات ، فنجاحها مضمون وفائدتها معلومة . على أن الذى يحد من التوسع فى استعمالها بنطاق كبير هو عدم وجود عدد كاف من العمال المدربين على استعمالها وإدارتها وعدم وجود معامل للعناية بالمحافظة عليها والسرعة فى إصلاحها فتأسيس المعامل الصغيرة ثابتة ومتنقلة للتصليح وإيجاد مؤسسات وجمعيات تعاونية واستثمارية للأراضى تعمل على توزيع هذه الآلات الثمينة على المزارعين بيعا بالتقسيط أو تأجيرا بسعر مناسب وإقامة دورات تدريبية لسواقيها وميكانيكيها ثم اختبار أجود الأنواع الملائمة للمناطق العراقية المختلفة والتى بمقدور الزراع الحصول عليها كل ذلك مما يجب تنفيذه حالا وعلى صورة صحيحة ليكون فى الإمكان الاستفادة من هذه الآلات على أوسع مدى يمكن لزيادة الإنتاج .

٥ — الأدغال : مكافحتها واجبة بل لها أهمية لاتقل أحيانا عن مكافحة الحشرات . فهى تؤثر على كمية الحاصل ونوعيته وهبوط سعره والإقلال من قيمة أرضه فضلا على أنها خير مأوى لتربية وتكاثر الحشرات والأمراض النباتية . ولهذا فمن الضرورة القصوى مكافحة الأدغال واستئصالها بالطرق الكيماوية والميكانيكية على أنه يجب أن تدرس مبدئيا دراسة علمية تتناول حياتها أو مكافحتها .

٦ — الإحصاء : من العوامل الرئيسية لدراسة الاتجاهات الزراعية ، وعليه كل الاعتماد فى تقرير النتائج العددية لمعرفة نسبة التقدم أو التأخر فى أى نوع مع تقدير العوامل المؤثرة فيه . فالمناخ والتربة والأيدى العاملة والمساحات المزروعة وغير المزروعة ومياه الرى من الأنهار أو الآبار أو مطرا أو سيحا والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، كلها عوامل مؤثرة فى الانتاج ، وأخيراً فى مستوى المعيشة فلابد من درسها لرسم صورة كاملة للاتجاهات الزراعية وما يمكن إصلاحه منها فى المستقبل .

السياسة الطويلة المدى:

سأحاول إيضاح هذه السياسة التى ترمى إلى وضع أسس ثابتة فى الاصلاح الزراعى وتحسين الانتاج وتنويعه برسم الخطط اللازمة ، وتثبيت ما يمكن من البرامج الاستصلاحية التى يجب عند التنفيذ فى مداها الطويل أن ترتكز على الأسس الآتية :

(١) المباحث الزراعية

تقوم الأبحاث الزراعية بدراسة القابليات وتهيئة الوسائل المختلفة لاستثمارها ، وبدراسة المشاكل وإيجاد الحلول اللازمة لها وبدراسة الطرق الزراعية المتبعة وتحسينها . فالبحث العلمى فى هذه النواحى يكشف أمامنا سبل الرغبة فى الاستفادة من العلوم المختلفة ، وكذلك سبل التوجيه العلمى للمنتج الزراعى ـ على أن ذلك لا يكون ذا فائدة كبيرة إن لم تنقل النتائج التى يتوصل إليها الباحثون بصورة سريعة ومتقنة عمليا إلى المزارع لتطبيقها ـ وعليه اتجهت وزارة الزراعة إلى اتخاذ خطوات سريعة وإلى توحيد بحوثها وتنسيقها تنسيقا ملائما لأوضاع العراق الخاصة مع إيجاد التعاون الوثيق بين الدعامتين الأساسيتين وهما التثقيف الزراعى والارشاد . فكان من نتيجة هذه السياسة أن تم وضع منهاج طويل المدى للنهوض بتشكيلات دوائر الارشاد والأبحاث العلمية والتجربات الزراعية بكامل نواحيها .

وكلما ازداد عدد الدارسين للزراعة دراسة عالية ، وتأسست المختبرات المختلفة كلما ازدادت إمكانيات البحث لايجاد الحلول اللازمة لمختلف المشاكل الزراعية ، فمن نتائج هذه السياسة تشكيل الأقسام الزراعية المختصة المذكورة أدناه لتقوم بتحقيق منهج تجريبى على الحلول المشاكل حسب أهميتها الاقتصادية وتزويدها بالعناصر الكفوة والأجهزة وتوفير الأدوات والمعدات اللازمة لتحقيق هذه المتطلبات .

فمن المباحث والمناهج التى تعمل الأقسام الزراعية المختصة على تحقيقها حسب أهميتها هى ما يأتى :

١ — قسم المحاصيل الحقلية :

(ا) يعمل على درس المشاكل الرئيسية التى تؤثر على المحاصيل الحقلية والعلف .

(ب) يقوم بتجارب حقلية ومختبرية لتحسين بعض أصناف المحاصيل المحلية وتهجين وتوطين بعض المحاصيل الأجنبية

(حـ) عرض محصل نتائج تجارب هذا القسم ودراساته الناجحة على الهيئات الزراعية والمزارعين لتعميم فائدتها .

(ء) البحث فى أنجح الأساليب الزراعية التى تواتم مناخ وتربة وإمكانيات العراق .

٢ — قسم التربة والكيمياء :

يعمل على درس العوامل التى تؤثر فى التربة ، والمشاكل التى تعترى إدارتها وصيانتها ، ثم تحليلها ووضع تصاميم لاصلاحها بعد معرفة خواصها الطبيعية والكيماوية ودرجة خصوبتها وملوحتها وحاجتها إلى الصرف وما إلى ذلك . كما أنه قائم فى أعمال تصنيف التربة العملية التى يجب أن تسبق كل تقسيم واستثمار للأراضى الزراعية أو توزيعها على المزارعين

٣ — قسم الأمراض النباتية والطفيليات :

يعمل فى تحقيق ومعرفة الأمراض النباتية والطفيليات التى تصيب المحاصيل فى الحقول والمخازن ويسعى لتثبيت أنجع الوسائل لمكافحتها كما يدأب على دراسة المشاكل الناجمة عنها .

٤ — قسم تربية الحيوان :

يبحث فى تذليل مشاكل تربية الدواجن من ماشية وطيور وتقصى أحسن الوسائل فى تحسينها وتهجينها بالتربية

والتغذية والادارة فى الحقل والمرعى لاختيار أفضل السلالات منها والاستفادة من منتجات ألبانها ولحومها وكيفية إعدادها للأسواق لرفع مستوى الإنتاج الحيوانى .

٥ — قسم الهندسة الزراعية :

(ا) يدرس أهمية أثر الآلات الزراعية فى زيادة الانتاج ، وتخفيض نفقاتها واختيار المستورد منها وتحسين الآلات المحلية وتشجيع ما يرى صلاحيتها منها للبيئة .

(ب) يدرس كيفية العناية بالمحافظة على الآلات الزراعية وإنشاء المحطات والمعامل اللازمة لاصلاحها وإدامتها وإيجاد طبقة من العمال المدربين على إدارة هذه الآلات .

(ح) يقوم بدرس ما يتعلق بتوزيع المياه واستعمالها بصورة صحيحة ، ومنع تسربها من قنوات الرى ومنع تسرب الأملاح فى الأراضى المسقية إلى غير ذلك .

(ى) إنشاء مخازن وأهراء (سايلو) لخزن الخضروات والفواكه ولهرى الحبوب وتصنيفها بأتم صورة وبأقل نفقة

٦ — قسم الاقتصاد الزراعى والشؤون الريفية :

يعمل على درس مشاكل سكان الأرياف اقتصادياً واجتماعياً ويبحث فى حلها وتحسين إيجاد الأعمال الإدارية للحقل وتصميم استثمار الأراضى وملكيتها وعائديتها وتذليل عقبات المرابين بالتسليف الزراعى عينا ونقدا وتسويق المنتجات الزراعية وتأليف الجمعيات التعاونية والعمل على نشرها وتنقية مياه الريف وكذلك العمل على تطبيق الإحصاء الزراعى .

٧ — قسم البستنة بأقسامها :

تدرس كل ما يتعلق بالبساتين من حيث التربة وتنتخب السلالات البذرية والشجرية الممتازة المتحصل عليها محلياً أو المستوردة من الخارج . وتحسين العمليات الزراعية وأساليبها وتصنيف محاصيل البساتين بالنسبة إلى استعمالاتها البيتية أو التجارية ويشمل ذلك الفواكه والخضروات ونباتات الزينة .

٨ — قسم الأبحاث الهيدرولوكية :

إعداد نتائج دراساته عن المياه الجوفية وأحواض الأنهار والآبار وإقامة محطات لتوزيع أو تحويل المياه لإعادة ملء الخزانات الجوفية بمياه الصرف السطحية وتصميم المنازل وصرف وإطلاق وصيانة المياه غير المستعملة بعد كشفها إلى غير ذلك مما يتعلق بمياه الرى والصرف .

٩ — قسم الأبحاث البيطرية :

ويقوم بالتحرى عن العوامل المسببة لخسارة المواشى والبحث فى كل ما يتعلق بالأمراض الحيوانية وطرق عزلها ومكافحتها وكذلك يبحث فى أيسر السبل لإعداد الأمصال الواقية واللقاح وكيفية العناية بالدواجن ماشية أو طيراً لوقايتها من الأمراض والطفيليات التى تصيبها فى الحقول والمراعى .

١٠ — قسم الغابات :

يعمل على المحافظة على الغابات الموجودة وحمايتها ثم زراعة غابات جديدة فى المناطق الصالحة لحماية التربة من عوامل الانجراف والاستفادة من منتجاتها للصناعة وغيرها .

١١ — دائرة إنتاج البذور والشتول :

تقوم بإنتاج وتكثير وخزن وتوزيع أنواع البذور المستحصلة عن السلالات للمحاصيل الحقلية ومحاصيل العلف وأشجار الفاكهة والمتعة والزينة المنتجة فى قسمى المحاصيل والبستنة وكذلك فحص البذور بصورة عامة .

١٢ — قسم الأسماك :

يبحث فى الظروف الهيدروغرافية (وصف المياه السطحية) واتجاه الأنهار الرئيسية والأهوار والمناقع وما تضمه من أحياء ونباتات تلائم حياة الأسماك التى تعيش فى المياه العذبة أو الملحة وتعيين مواسم ومناطق هجرتها . ويعمل على تكاثر الأسماك وتربيتها وتحديد مناطق ومقادير مايصطاد منها سنويا . وأخيراً إعداد ما يلزم لحماية الأسماك وتنظيم الاحصاءات اللازمة لها .

(٢) التعليم الزراعى

لسنا بصدد وضع منهج عام للتعليم الزراعى بمختلف مراحله وتشعباته ولكن غرضنا البحث العام فى هذا الموضوع وتوجيه الأنظار إلى ضرورة تحقيق التعليم الزراعى بكل صوره ومراحله لأنه مبعث حياة الأمة الزراعية ووسيلة تثبيت كيانها ، فمن الضرورة القصوى تهيئة الظروف والامكانيات لتعليم الطبقات العاملة المشتغلة بالزراعة وتوسيع العمل على تهيئة المدارس الزراعية فى جميع مراحلها بمناهج علمية تأخذ بأيدى العاملين الزراعيين إلى المستوى الثقافى الراقى ليتوائم الفكر الزراعى مع العلوم الحديثة والآلة فيزحف الفلاح بذهنه للمشاركة فى المضمار الدولى فيستعد ببدنه ليعمل فى حقله على ضوء التطلع الواسع والتعليم الصحيح والإرشاد السليم .

العراق أحوج ما يكون إلى التعليم الزراعى العملى وبغير ذلك يصعب عليه أن ينهض بالزراعة . بل من العبث التفكير فى أن يتمكن من إحداث تغيير محسوس فى محاصيله أو إنتاجه أو يستطيع المحافظة على خصوبة أرضه فإنه على رغم أن مدى التعليم الزراعى قد بلغ العراق من الغرب منذ أكثر من ربع قرن فإنه لم يخط حتى الآن إلا خطوات ابتدائية إلى ناحية التعليم العملى الحديث . مع أنه خطى خطوات واسعة فى التعليم النظرى وغيره من القضايا الإجتماعية الأخرى فى الحين الذى كان من المحتم أن يكون أول سيره وخطاه فى المجال الزراعى الفنى لأن الزراعة عماد هذا البلد منذ القدم .

أما أسباب هذا التأخر فى التعليم الزراعى فكثيرة ، يمكن استعراض النقطتين التاليتين منها لأهميتهما :

١ — لم تتوفر خلال السنوات التى ابتدأت بالحكم الوطنى العناصر الضرورية للتعليم الزراعى العلمى وبث ثقافتها فى مختلف الأوساط وبجميع مراحل التدريس فى القرى والمدن الموجودة . ولم يحاول أحد إيجادها بصورة جدية أو خلق جو ملائم للتدرج بها إلا أخيراً .

٢ — لم تكن هناك هيئة فنية أو مجلس زراعى عال ليأخذ على عاتقه لم شعث الأمور الزراعية وتوحيد المجهود العلمى والعملى وتحمل مسؤوليات التعليم لتقوم بتمهيد السبيل لكل ذلك فتثبت طريقها ومنهجها بشكل تراعى فيه حاجة العراق من الناحية التهذيبية العملية والعلمية فى مختلف مراحل التعليم الزراعى وأوساطه مما كان مدعاة إلى التخلف كثيرا فى هذا المضمار لتوزيع هذه المسؤوليات بين الوزارات المختلفة فتأتى نتائج شتات أرائها واتجاهاتها عقيمة غير ذات فائدة بل وربما وخيمة العاقبة كما حصل فعلا سنة ١٩٥٠ حين أدركت وزارة المعارف ضرورة فتح مدارس زراعية فى الأرياف وفتحت بعضها فعلا ثم ما فتئت أن أغلقتها فى نفس السنة .

إن من الواجب تأسيس مجلس عال يأخذ على عاتقه درس المشاكل الزراعية لوضع سياسة رشيدة فى هذا المجال الواسع وتوزيع المسؤوليات وتفريقها بين مختلف الوزارات ثم إعداد المال اللازم لضمان فتح المدارس الزراعية على أساس الخبرة العلمية والعملية التى يجب أن يحصلها المجلس العالى من مواصلة بحثه ودرسه فى الحقل والبستان والمختبر فى الريف والمدينة ، فى السهل والجبل ، حتى يكفل تقدم الزراعة وتبوئها المكان اللازم فى اقتصاديات العراق .

فعندما ندعو إلى توسيع نطاق التعليم الزراعى يكون من البـــديهى أننا ندعو كذلك إلى تقوية نواة البحث والتنقيب فى آن واحد. ثم سلوك الارشاد فى إيصال نتائج المباحث المختبرية ومحطات التجارب إلى الفلاحين والمزارعين بنطاق أوسع وبوسائل تطبيقية مغرية تدفع الزراع إلى النهوض بمـــا عندهم وسلوك الطرق الفنية لمواكبة العصر الزراعى الحديث. وبهذا فيكون الارشاد الزراعى الذى سيرد بحثه سببا آخر من أسباب التعليم الزراعى إذا أضيف إلى المدارس الزراعية التى يجب أن تبنى كما أرى على الأسس التالية :

(ا) التثقيف الزراعى القروى : ويجب أن تكون فيه من الوسائل التطبيقية العملية والنتائج المغرية الحقيقية ما يخلق التحبب فالتذوق فالميل إلى الزراعة الفنية بين طلاب الريف لتتبلور فى مخيلتهم الزراعة الحديثة الناجحة . فيبتعدوا رويدا رويدا عما ورثوه عن آبائهم من جمود وانحلال . فعندئذ فقط ينقطع الريفى عن التفكير فى الهجرة بعد أن اطمأنت نفسه إلى النتائج الباهرة من زراعته المحببة ومهنته المفضلة ثم إلى المعين الذى لا ينضب . على أن هذه الثقافة وهذا التعليم يجب أن يتواصلا حتى يبلغا مرحلة الدراسة المتوسطة فالثانوية التى تتناول فى حدودها النواحى العملية ذات الصبغة الاقتصادية مع التفكير والتوجيه العمليين إلى كيفية ابتكار الوسائل التى فى إمكانها بلوغ هذا الهدف الاقتصادى كاستخدام بذور زراعة أحسن ووسائل زراعية أفضل وإنشاء حظائر للدواجن إلى غير ذلك .

(ب) الدراسة العلمية العالية : وتبتدىء بعد الثانوية ويدخل ضمنها الاختصاص فى المباحث الزراعية على اختلافها التى كانت لها اليد الطولى فى رفع نسبة الانتاج فى العالم إلى درجة كبيرة عما كان عليه الانتاج قبل نصف قرن كما كان لها الفضل الأكبر فى استنباط الوسائل الحديثة ورفع مستوى هذا الانتاج على أن العراق سيكون ضمن البلاد ذات الأمكانيات الواسعة لزيادة المساحة المزروعة ولهذا فمن الضرورى الاستعداد لهذه الزيادة بإعداد أهل الاختصاص والعلم والارشاد والتجارب الفنية الحديثه لاستقبال العهد البادىء بالرجاء الزراعى فى العراق بالاستزادة من التعليم الزراعى العالى وترصين مناهج الكلية الزراعية العراقية حتى تقف شامخة أمام التطور الحديث .

(ج) أما الذين فاتهم أو يفوتهم التعليم الزراعى فلهم فى الارشاد الزراعى — فى توجيهه ووسائل إيضاحه ودوراته التدريبية للفلاح وربة البيت وتطبيقاته ومعارضه ومسابقاته ومهرجاناته خير سبيل لبلوغ النتائج التجريبية التى تدفع الفلاح للوصول إلى أن يعرف كيف يصمم وكيف ينفذ وكيف يطلق إمكانياته لخدمة نفسه وخدمة بيته وخدمة أرضه .

على أن البلاد تمر فى دور شحة فى رجال الاختصاص والبحث كما أسلفنا ، فكان مما لا بد منه إرسال البعثات العلمية للتخصص فى جميع الفروع الزراعية فى الخارج وكان لا بد من تأسيس مختلف الشعب البحثية لتهيئة الجو اللازم للذين يعودون منهم فتهيئة المختبر والخبير الأجنبى المتضلع أمر حيوى لتدريب هؤلاء ولايجاد واسطة لاختيار من تظهر لديه مزايا البحث والرغبة والميل إلى التخصص لإعادة إيفاده إلى الخارج زيادة فى التخصص وما ذلك إلا لخلق مجموعة من العلماء فى البلد ليحلوا محل الاختصاصيين الأجانب .

(٣) الإرشاد الزراعى

ولضمان إيصال نتائج البحوث العملية وما تتوصل إليها الأقسام المشار إليها سابقا إلى الفلاحين والمزارعين مباشرة بصورة إرشادية تطبيقية إقناعية، فقد أصبح لزاما وضع الخطط التى تكفل نقل المعلومات اللازمة والثقافة الزراعية بشكل عملى يلائم المنتج الزراعى . ولهذا فقد عنيت وزارة الزراعة برفع مستوى الارشاد الزراعى بإعداد الخبراء وتقديم المساعدات الفنية لهذا المشروع . وكذلك توحيد جهود خبراء الارشاد الذين يعملون فى المناطق الارشادية فى شمال ووسط وجنوب العراق ، وقد تم تزويد خبراء الارشاد بالمعدات اللازمة لهذا الغرض كما تم فتح دورات تدريبية لموظفى الارشاد تحت إشراف خبير من مؤسسة التغذية والزراعة العالمية وخبراء آخرين من النقطة الرابعة واللجان التى تشكلت للمساهمة فى توجيه وتحسين الارشاد الزراعى فى المستقبل وتنسيقه تجد فى وضع البرامج ورسم الخطط العملية اللازمة لمواصلة التنفيذ لمكافحة الانتاج الوطنى، وتنويعه وإقناع الكثيرين من المالكين والمزارعين بتغيير أساليبهم العتيقة .

يتضح مما تقدم أن الاعتماد الرئيسى فى الارشاد الزراعى يقوم على التعليم والأبحاث العلمية والتشجيعات المالية التى تقدمها الحكومة عندما يكون ذلك ممكنا . فمن السهل أن تشير إلى ما يجب عمله لتحسين الزراعة وإصلاح حال الفلاح ولكن أصعب من ذلك بكثير أن تبتكر الوسائل العملية التى تقوم بهـــذا التحسين الذى لا أعتقد أننا سنجنى ثمرته قبل مرور بضع سنوات أخرى .

على أن أعمال الارشاد الزراعى سوف لاتقتصر على الأمور الزراعية البحتة بل ستشمل جميع ماله علاقة فى حياة الفرد والمجتمع الزراعى الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية .

فالارشاد سيوجه السيدة والآنسة إلى تنمية الحياة البيتية وإصلاحها بإدخال التحسين الشامل على المحيط العائلى ، فإدارة المنزل والخياطة والطهى وغيره من واجباتها كما أن اتباع طرق الاقتصاد المعيشية وتنظيمها بتأسيس ميزانية العائلة أمر لامفر منه للاستقرار الاقتصادى فى الريف وضرورى لضمان كيان العائلة الصحيح .

فمما تقدم يتضح أن الارشاد بمعناه الصحيح يوجه إلى الثقافة العامة الصحيحة وإلى ضمان الكيان العائلى وإلى توحيد الجهود فى المجتمع وإلى تنسيق العمل لتأسيس نظام اجتماعى يجعل الفرد محترما فى مجموعته ويعين حقوق تلك المجموعة ومنزلتها العامة فى البلاد .

خاتمة

مساهمة وزارة الإعمار فى النهضة الزراعية :

جدير بى ، فى ختام بحثى هذا أن أشير إلى الجهود التى بذلتها وزارة الإعمار فى النهضة الزراعية حيث يساعدها فى ذلك إمكانياتها الكبيرة فى تحويل مشاريع الرى والإعمار ووسائط النقل والطرقات والمعدات الصناعية والصحية وغيرها للنهوض بالبلاد لتحسين الانتاج وأحوال المعيشة بسبب الايرادات الوفيرة التى تحصل عليها من عائدات النفط .

وقد راعت هـذه الوزارة فى مشاريعها الاعمارية أن تكون هناك صلة مناسبة بين تقدم الصناعة والزراعة . وبين الزراعة والرى وأن يماشى تقدم حركة النقل ووسائل القوى المتحركة حركة الانتاج . وكذلك حفظ التوازن بين المشاريع والتدابير العاملة على رفع مستوى المعيشة آجلا وبين تلك المشاريع التى يرجى منها الخير فى العاجل .

ومن الأسباب الدالة على أهمية المشروعات الحيوية الآجلة أن عدد السكان قد يزداد متى تحسنت الأحوال الصحية تحسنا محسوساً . وفى الوقت نفسه قد لا يطرأ سوى تحسن بسيط فى حالة السكان إذا اقتصر التقدم الجارى

مثلا على الاستزادة من الأراضى والمياه المتوفرة دون التصدى لتلك المهمة الشاقة المضنية ؛ مهمة تعليم الشعب كيفية استثمارها بإحكام .

وبهذا الخصوص أعود ثانية فأشير إلى ما للتعليم من أهمية عظمى بهذا الصدد ، فتحسين مستوى الأيدى العاملة من الوجهة الثقافية ضرورى جدا لكل من الحكومة والزراعة والصناعة .

أما جهود الوزارة فى هذه النهضة فيمكن الاشارة إلى ما تم لها المساهمة فيه بصورة فعلية فيما يأتى :

مشروع الثرثار ومشروع الحبانية وخزان ديالى وخزان دوكان وخزان بخمة ومبازل الدجيلة والصقلاوية وطويريج والمسيب وخريسان وتنظيم ذنائب الفرات وشط الحلة وشط الشامية وشط الكوفة ومشاريع أخرى فى الرى والسداد وإصلاح وتوسيع الغابات وإحياء الأراضى ذات المشاريع الصغيرة وحفر الآبار وغيرها مما يبشر بالنجاح فى خلق جو زراعى جديد ذى مستقبل دلت تباشيره على أنه سيكون باسما باهراً .

التنمية الزراعية فى سوريا

إمكانياتها ووسائلها — المشاريع الحديثة للتوسع الزراعى

للاستاذ أكرم الريحانى (سوريا)

إننا لا نكون قد جئنا بشىء جديد إن نحن قلنا أن سوريا بلد زراعى ، وأن ثروتنا القومية ترتكز بصورة خاصة ورئيسية على ما تغله أرضنا الطيبة من محاصيل زراعية وحيوانية ، فقد جاء فى نشرة الاقتصاد السورى التى قدمتها وزارة المالية السورية إلى أعضاء مؤتمر الغرف الزراعية والصناعية والتجارية العربية المنعقد فى دمشق بتاريخ ٧ مايو ١٩٥٣ ، جاء فى هذه النشرة أن الدخل القومى السورى لعام ١٩٥٠ قد قدر مجموعه بـ ١٢٥٠ مليون من الليرات السورية وأن موارد الزراعة والمواشى قد بلغت وحدها ٥٥٣ مليون من الليرات أى بنسبة مئوية قدرها ٤٤ ٪ من الدخل القومى وأن موارد التجارة قدرت بمبلغ ١٦٥ مليون من الليرات السورية أى حوالى ١٥ ٪ من الدخل القومى أما الصناعة فلم يكن موردها أكثر من ١٠ ٪ فإذا علمنا أن الصناعات السورية إنما هى حليج للأقطان وغزل للخيوط القطنية وزيوت نباتية وعمل الكونسروة (المربى) وصناعة الصابون ودبغ الجلود ، وكلها صناعات موادها الأولية القطن وبذور القطن والزيتون والفواكه والحيوانات ، وكلها موادزراعية أدركنا أهمية الزراعة فى الاقتصاد القومى.

فتنمية الزراعة إذن هى أساس كل تنمية اقتصادية فى سوريا لرفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل القومى فى البلاد وبالتالى زيادة رفاهية الفرد .

وفى سوريا / ١٨ / مليون هكتاراً من الأراضى وهى المساحة الكلية لها منها / ١٤ / مليون هكتار على الأقل تصلح للزراعة ، وهى موزعة على الشكل التالى :

١ — مناطق حراجية : وهى موجودة بصورة خاصة فى جبال العلويين على الساحل السورى وفى جبل الأكراد فى محافظة حلب وجبل البلعاس فى محافظة حماة وجبل عبد العزيز فى الجزيرة السورية .

٢ — مراعى فى البادية : وتربتها بيضاء رمادية تصيبها كمية من الأمطار السنوية تتراوح بين ١٠٠ — ١٥٠ مم فى الأحوال الاعتيادية فتنبت هذه الأمطار الكلأ فقط الذى ترعاه قطعان الأغنام التى تخص البدو الرحل والتى هى قوام هذه المراعى فى الخريف وتبقى فيها حتى ينتهى موسم الأمطار فى الربيع فتعود إلى الغرب مع قطعانها لترعى الأراضى الحصيد والأراضى البور التى تتركها أصحابها للراحة كل سنة ، وتعود للبادية ثانية فى الخريف التالى .

٣ — أراضى تربتها صفراء أو صفراء محمرة وهى مجاورة للبادية وفى غربها وتصيبها كمية من الأمطار تتراوح بين ٢٥٠ و ٣٠٠ مم لذلك فهى منطقة الحبوب والشعير خاصة ، هذا النوع من التربة موجود فى شمال وغربى الجزيرة وشرقى حلب وحمص وحماة وفى دمشق وحوران .

٤ — أراضى تربتها حمراء أو كستنائية : وتقع فى القسم الغربى من سوريا وتصيبها كمية من

الأمطار تتراوح بين ٥٠٠ — ٦٠٠ مم لذلك فهى تسمح بزراعة بعض الزروع الصيفية البعلية كالقطن والشوندر والذرة الصفراء فى غربى حلب وحماة وحمص .

٥ — أراضى تربتها سوداء : وهى مساحات ضيقة وتزيد مساحتها عن /١٠٠/ ألف هكتار فى سوريا وتقع فى أقصى الشمال الشرقى من سوريا (فى رأس الرطبة) وهى تربة عميقة غنية .

٦ — أراضى تربتها رسوبية: ولا تتعدى مساحتها (٢٠٠) ألف هكتار وهى فى سهل الغاب (٦٠) ألف هكتار وفى وادى الفرات (١٤٠) ألف هكتار ، هى تروى بمياه العاصى والفرات وفيها يزرع القطن والشوندر والسمسم فى الصيف كما تزرع الحبوب وخاصة القمح فى الشتاء إن لم تغمرها المياه كما فى مستنقعات الغاب .

٧ — الأراضى المحجرة : وهى سفوح الجبال والسهول المجاورة لها وهى مزروعة بالزيتون ، وإمكانياتها كبيرة للاتساع فى هذه الزراعة ، أما المساحة التى قدرت لها فهى حوالى /٧٠٠/ ألف هكتار .

يزرع من هذه الأراضى سنويا :

١ر٠٠٠٠٠٠	هكتار من القمح فى الأراضى الحمراء والسوداء والرسوبية والصفراء حيث لا تقل فيها كمية الأمطار عن ٢٥٠مم سنويا فى الحالات العادية .
و ٤٠٠٠٠٠	هكتار من الشعير وخاصة فى الأراضى الصفراء والحمراء .
و ١٥٠٠٠٠	هكتار من القطن فى المناطق المروية والأراضى الحمراء الغربية خاصة .
و ٢٥٠٠٠٠	هكتار من مختلف محاصيل الحقل كالعدس والحمص والفول والبيقية وغيرها وخاصة فى التربة الصفراء والرسوبية .
و ٢٠٠٠٠٠	هكتار من الأشجار المثمرة وخاصة الزيتون ثم العنب ثم التين والتفاحيات واللوزيات والفستق الحلبى والجوز .
و ٦٠٠٠	هكتار من الشوندر السكرى و٣٠٠٠ هكتار من القنب و٥٠٠٠ هكتار من التبغ
و ٢٥٠٠٠	هكتار من الخضروات .

وفى سوريا ٤٠٠٠ ألف من الأبقار و١٠٠ ألف رأس من الخيل و ٣ ملايين ن الاغنام و ١,٥ مليون من الماعز و ٥ ملايين من الدواجن .

يلاحظ فى الاحصاءات التى أوردناها سابقا أن الأراضى التى تصلح للزراعة واسعة جداً إلا أن العامل المحدد لاستثمار هذه المساحات الشاسعة فى سوريا وخاصة فى الشرق والشمال الشرقى منها بور — إنما هى كمية المياه المتوفرة للرى سواء أكان عن طريق الأمطار الساقطة أو عن طريق نضح المياه الجوفية ، فالمعلوم أن نظام الأمطار فى سوريا موسمى تهطل فيه الأمطار فى الخريف والشتاء وأوائل الربيع ثم تنحبس حتى الخريف القادم ، ويكون معدل الأمطار فى الساحل حوالى الألف مليمتراً ثم ينخفض إلى ٥٠٠ مليمتراً وراء جبال العلويين وجبال لبنان ثم ينخفض إلى الشرق حتى يصبح معدل الأمطار السنوى ١٠٠ — ١٥٠ مليمتراً فى البادية .

أولا — التوسع فى مشاريع الرى :

الوسيلة الأولى والرئيسية للتوسع الزراعى هو استغلال موارد مياه البلاد على الوجه الأكمل ، وإقامة جميع مشاريع الرى الممكنة لاستغلال أكبر مساحة من الأراضى التى لا ترويها كميات مناسبة من الأمطار .

أما موارد الرى الحالية وإمكانية توسيعها فهى :

١ — مشروع رى الخابور :

ويروى الآن مساحة (٢٠) ألف هكتار . إلا أن المشاريع الخاصة بهذا النهر إذا أنشئت أمكن زيادة هذه المساحة إلى (١٠٠) ألف هكتار ، مع العلم أن هذا التوسع سيكون فى الأراضى التى لا تصيبها الأمطار إلا بنسبة ١٥٠مم سنويا على الأكثر .

٢ — نهر الفرات :

ويروى مساحات لا تزيد عن ٧٠ — ٨٠ ألف هكتار بمضخات خاصة ركبت على طول النهر من جرابلس إلى البوكمال ، فهناك مشروع لانشاء سد على هذا النهر ورفع المياه لسقاية أراضى على ضفتى النهر الشمالية والجنوبية تبلغ مساحتهما (٣٠٠) ألف هكتار .

٣ — نهر العاصى :

ويروى الآن حوالى (٣٥) ألف هكتار فإذا توسعنا فى مشروع رى حمص — حماه وانتهينا من مشروع تجفيف مستنقعات الغاب كلها زادت المساحة المروية من مياه العاصى (١٠٠) ألف هكتار .

٤ — وهناك من مشاريع الرى الأخرى على أنهر اليرموك وبردى والأعوج وقويق وعفرين وجغجغ والبليخ والسن الكبير وما يمكن نضحه من المياه الجوفية والينابيع يمكنها فى المجموع أن تزيد مساحات الاراضى المروية حالياً من ٤٠٠ ألف هكتار الى ٨٠٠ ألف هكتار ، فتكون المساحة التى ستزرع نتيجة عن التوسع فى مشاريع الرى الى ٤٠٠ ألف هكتار يمكن أن نعتبر دخلها السنوى لايقل عن ٢٠٠ مليون ليرة سورية .

أما المشاريع الحالية التى بدأت فى تنفيذها الحكومة فهى مشروع تجفيف مستنقعات الغاب وتوسيع شبكة رى نهر السن وتوسيع رى الخابور ، وتجفيف مستنقع سهل الروج ، مساحة (٥٠٠٠) هكتار . والمشاريع التى هى قيد الدرس أو على وشك التنفيذ فهى إقامة سد على الفرات وإقامة سد على نهر بردى والأعوج ، وإقامة سد على نهر الخابور ، وتوسيع شبكة رى النهر الكبير .

ثانياً — زيادة مساحات الأراضى التى تزرع سنوياً :

إذا ألقينا نظرة على إحصاءات الأراضى التى يمكن زراعتها بالمحاصيل الحقلية الحولية كالقمح والشعير والحمص والعدس وغيرها من البقول لوجدنا أنها حوالى الأربع ملايين هكتار بينما نجد أن المساحة الفعلية التى تزرع سنوياً من هذه المحاصيل لاتزيد عن ١٦٥٠ ألف هكتار وذلك لأن المزارع تعود أن يقسم أرضه إلى قسمين أو ثلاثة يترك ثلثها أو نصفها سنوياً بوراً لتستريح وتعيد خصبها بهذه الراحة وهى ولاشك طريقة عملية عندما كانت الآلات الزراعية الضخمة معدومة فى البلاد فان المزارع لايستطيع استثمار إلا جزء من أرضه . أما الآن ، وبعد أن أصبح فى سوريا عدد من الجرارات لايقل عن الألف فإن تبوير جزء من الأرض أصبح غير اقتصادى ، أما خصب الأرض فيمكن المحافظة عليه بالأسمدة الكيماوية كالفوسفات النشادر ونترات الشيلى والسوبرفوسفات وكلورور البوتاس وغيرها ، فالتسميد ممكن فى المناطق التى تصيبها كمية أمطار لاتقل عن ٢٥٠ مم سنوياً .

فبدلا من تبوير ثلث الأرض أو نصفها فإنه بالإمكان استغلالها كلها فى دورة زراعية ثنائية أو ثلاثية تتبادل فيها القمح أو الشعير مع البقولات الشتوية والذرة الصفراء الصيفية أو القطن البعل . وبذلك تزيد مساحة هذه المحاصيل الزراعية الشتوية من ١٦٥٠ ألف هكتار إلى ٢٥ر٢ مليون هكتار ، وبذلك يزيد الدخل القومى مبلغا لا يقل عن ١٥٠ مليون ليرة سورية على وجه التقريب هذا إذا تجاهلنا أمر ما ينتج عن زراعة البقوليات على مدى واسع وهو تربية الحيوان من أبقار وأغنام ودواجن وبذلك تسد حاجتنا من اللحوم والألبان اللازمة للاستهلاك الداخلى ،

عدا ما يمكن تصديره من هذه السلع الحيوانية كالصوف والأجبان واللحوم الحية . ووزارة الزراعة جادة فى هذا المضمار للدعاية للتسميد على نطاق واسع عن طريق الإرشاد الزراعى .

ثالثا — اختيار أنسب المحاصيل وأحسن أنواعها وأصنافها :

لقد وجهت وزارة الزراعة مزارعى القطن إلى صنفين من القطن ، وجد بالتجارب التى أقامتها خلال سنتين ، أنهما أحسن الأصناف إنتاجا وأبكرهما ، فكانت نتيجة هذا التوجيه أن زاد إنتاج هكتار الأرض من القطن فكانت المساحة المزروعة بالقطن فى موسم ٩٥٢ (١٦٠) ألف هكتار أنتجت (٤٤) ألف طن من القطن الشعر ، أما فى سنة ٩٥٣ فكانت المساحة المزروعة بالقطن (١٣٥) ألف هكتار يتوقع أن يتوصل الإنتاج إلى ٥٥ ألف طن هذا عدا توفير مبلغ ٣ ملايين ليرة سورية ثمنا لمكافحة الحشرات فى السنة الماضية .

وقد يصاب القمح فى منطقة الجزيرة بالسفحة أو ضربة الشمس وذلك بسبب زراعة أصناف متأخرة النضج تضربها الشمس قبل أن تنضج ، فينقص الإنتاج هناك من ١٥ — ٢٥ ٪ فإذا علمنا أن نصف إنتاج القمح فى سوريا يأتى من الجزيرة أدركنا أهمية اختيار صنف مناسب من القمح لهذه المنطقة . وقد قامت الحكومة بواجبها فى هذه الناحية فاستوردت هذه السنة (١٠٠٠ طن) من صنفين من القمح الأجنبى وجدا بالتجربة العملية مبكرين فى النضج ويتوقع أن نتخلص فى السنين القادمة من سفحة الشمس ونقص المحصول .

وأمام وزارة الزراعة مشروع ضخم وضعته لتأمين بذور لمختلف المحاصيل الزراعية بالطرق المناسبة بعد التجارب التى بدأت بها فى مختلف مراكزها الزراعية ولأهم المحاصيل الزراعية فالمصرف الزراعى أمن للبلاد هذه السنة كمية (٦٠٠٠) طن من بذور القطن الجيد تحت إشراف الفنيين فى وزارة الزراعة ، وأمام الوزارة الآن تهيئة (١٥٠) طن من بذور القمح التى ثبتت التجارب الفنية مناسبتها لظروفنا الزراعية ، وتقوم بدراسة موضوع إنتاج (٤٠٠٠) طن من بذور البطاطا التى تستوردها سوريا سنوياً من الخارج ، وكذلك إنتاج (٢٥) ألف طن من الشعير .

وما يقال عن المحاصيل الحقلية يقال عن الأشجار المثمرة والخضروات فأصناف من المشمش متأخرة فى الأزهار تخلصنا من نقص محصول هذه الفاكهة كل سنة نتيجة لإصابة أزهارها بالصقيع وكذلك التفاح فى منطقة الزبدانى .

رابعا — تشجيع التشجير :

وفى سوريا ٩ ملايين من أشجار الزيتون نصفها على الأقل يثمر حاليا .
و ٦٨ مليون من شجيرات الكروم أنتجت ١٨٠ ألف طن من العنب سنة ١٩٥١ .
و ٣٫٥ مليون شجرة تين أنتجت ٢٣,٥٠٠ طن من التين المجفف .
و ٢٫٥ مليون من أشجار المشمش أنتجت ٢٢,٥٠٠ طن من ثمار المشمش .
و ١ مليون من التفاح .
و ٠٫٥ مليون من الاجاص
و ٠٫٨ مليون من الرمان .
و ٠٫٦ مليون من اللوز .
و ٠٫٥ مليون من الفستق الحلبى .
و ٠٫٤ مليون من الجوز .

أما إمكانية البلاد فكبيرة جدا فى اتساع التشجير ولن تمر عشر سنوات إلا ويكون عدد أشجار الزيتون عشرين مليونا وعدد أشجار الكرمة مائة مليون أما التين والرمان والجوز فالأمل ضعيف فى اتساع زراعتها وكذلك التفاح والأجاص والمشمش فلن تزيد عدد أشجارها فى المستقبل عن خمسة ملايين ، أما اللوز والفستق الحلبى فينتظر أن تتسع زراعتهما كثيرا نظرا لملاءمة العوامل الجوية الداخلية لزراعتها ، لذلك فليس غريبا إن وجدنا فى سوريا بعد عشر سنوات حوالى خمسة ملايين شجرة من النوعين .

أما الطرق والأساليب التى تتبعها وزارة الزراعة فى تشجيع التشجير فهى :

١ — توزيع غراس مطعمة من مختلف أنواع الفاكهة التى سبق ذكرها وبأسعار رمزية بسيطة فى مختلف المحافظات وقد كان عدد الغراس المثمرة التى وزعت فى الموسم السابق حوالى ٣٠٠ ألف غرسة .

٢ — الدعاية للتشجير بمختلف طرق الإرشاد الزراعى ، من اصدار نشرات شعبية عن طرق العناية بهذه الأشجار وتعهدها ، ومكافحة حشراتها وأمراضها والوقاية منها .

ويقوم المرشدون الاختصاصيون بزيارة أصحاب البساتين فردياً ليساعدوهم فى هذا المضمار ، كما تعرض الأفلام الزراعية بالموضوع نفسه .

خامسا — التحريج وزراعة الأشجار الخشبية :

لايخفى على أحد طبعا أن سوريا كانت فى الأزمنة الغابرة مغطاة بالغابات الكثيفة وأن معظمها قد انقرض بسبب تسلط الإنسان عليها وإعادة التحريج ثانية ضرورة قومية تقتضيها المصلحة العامة ، لتوفير الأخشاب والأحطاب والفحم اللازم للوقود ، وخصوصاً إذا انجزت خطة صحيحة لاستثمار هذه الحراج ، وفى سوريا تلال وجبال وأراض لا تصلح إلا لأن تكون احراجا ، فإذا كانت مساحة الأحراج الحالية تقدر بنصف مليون من الهكتار فإن فى المستقبل القريب ولا شك تتضاعف المساحة ، وإذا وفرنا لأبناء الريف الوقود والأخشاب وفرنا للبلاد كميات كبيرة جدا من زبل الاصطبلات الذى يستهلك سنويا للوقود فى مختلف المحافظات السورية تقريبا ، وهيأنا للقرية السورية سمادا عضوياً طبيعيا هو ولا شك أحسن بكثير من الأسمدة المعدنية التى نستوردها من الخارج .

وتدعو الحكومة لتشجيع التحريج بجميع الوسائل والأساليب وتعاون عدة وزارات كل سنة للاحتفال بعيد الشجرة الذى يزرع فيه مايقارب المليون شجرة حرجية سنوياً ، ويدعى فيه كل سورى قادر على زرع شجرة وتوزع الأشجار الحرجية مجاناً على جميع الناس ، من مختلف الأنواع من صنوبر وسرو وعفص وبطم وأكاسيا وزيتون برى وغيرها .

سادساً — وقاية المزروعات :

ولعل أخطر المهام التى تتعهد بها الدولة تجاه المزارعين لحفظ ثروتنا الزراعية هى وقاية المزروعات من فتك الحشرات والطفيليات والحيوانات الأخرى أو مكافحتها عند الضرورة وتتكبد وزارة الزراعة فى هذا المضمار نفقات ضخمة تستنفد أرقام الموازنة السنوية الخاصة .

والجراد والحشرات التى تصيب القطن ، وخاصة دودتا الجوز القرنفلية والشوكية ، وحشرات الحبوب كالسوسه ودودة الزرع والسوس وجميع حشرات مخازن الحبوب ، وذبابة الزيتون وأمراض الكرمة ، وذبابة الفاكهة وحشراتها ، وفار الحقل وكلها أعداء فتاكة تقضى سنويا على ٢٠ — ٣٠ ٪ من ثروتنا الزراعية وأحيانا أكثر من ذلك .

أما بشأن مكافحة الجراد فإن الدولة تقوم بنفقات هذه الحملات جميعها وقد وصلت إلى نصف المليون ليرة سورية فى السنوات الأخيرة ، وهى تشمل شراء مواد المكافحة من أجروسيد ونخالة وآلات الرش والتعفير وسيارات للحملات فى البادية ، كما تتعاون الحكومة مع البلاد العربية المجاورة فى القضاء على هـذا العدو المشترك .

أما بشأن مكافحة حشرات القطن ، فقدأدركت الدولة أهمية القطن بالرقم الضخم الذى يدخل فى ميزان صادراتنا ، فهبت مسرعة إلى مساعدة المزارعين فى مكافحة حشراته والقضاء عليها ، ولعل أخطر الحشرات كما قلنا هى دودة اللوز الشوكية ثم القرنفلية وقد صدرت التشريعات اللازمة لوقاية القطن وأهمها :

(ا) ضرورة تعقيم البذور المعدة للزراعة والصناعة فى المحالج عند حلج الأقطان ووضعت شروط فنية دقيقة بهذا الشـأن .

(ب) فرضت زراعة أصناف مبكرة معينة من القطن لتتحاشى إصابة الأجيال المتأخرة من الحشرات الآنفة الذكر وهى الأجيال الأكثر خطورة .

(حـ) فرضت على المزارعين تعفير حقول القطن ثلاث مرات فى الموسم على الأقل .

(ء) وضعت أنظمة دقيقة لمواعيد الزراعة ونسبة المساحة التى يمكن زراعتها بالقطن سنوياً بحيث لاتزيد فى جميع الأحوال عن ٥٠ ٪ من أراضى المزارع تنظيما للدورة الزراعية واستبعاداً لخطر الحشرات من موسم لآخر .

(هـ) منعت دخول بذور القطن من الخارج أو بطريق الترانزيت ما لم تكن خالية من الحشرات ومعقمة فى البلد المصدر .

وغيرها من التشاريع والأنظمة التى تساعد على التخلص من أعداء القطن .

ولكى تساعدالدولة المزارع ماديا وتسهل عليه الحصول على مواد المكافحة فقد استوردت وعلى حسابها كمية (٤٠٠٠) طن من الكوتن دست مع كميات مناسبة من العفارات والرشاشات اليدوية والآلية ووزعتها فى موسم عام ٩٥٢ على المزارعين تسليفا على الموسم وقدكان نتيجة لهذا التدبير أن أنقذت البلاد من كارثة اقتصادية ، ولسنا مغالين إذا قلنا أنقذنا البلاد فإن ثمن القطن الذى صدر فى ذلك الموسم كان بنسبة ٤٦ ٪ من جملة صادراتنا عدا ثمن بذور القطن المصدرة والبالغة ٥ ٪ من الصادرات .

ووزاة الزراعة مهتمة كل الاهتمام بجميع أعداء الثروة الزراعية ، وتقوم بجميع الدراسات والأبحاث والتجارب وارشاد المزارع بشتى الطرق على وقاية المزروعات وتساعده مادياً ومعنوياً فى هذا الشـأن ، ونظرة خاطفة إلى موازنة وزارة الزراعة تكفى لتوضيح مدى مساهمتها فى حفظ الثروة الزراعية من فتك الحشرات .

ولعل المشروع الحيوى الخطير الذى يدرس الآن بين وزارات الزراعة والمالية والاقتصاد متعاونين هو إنشاء مستودعات فنية للحبوب (سيلو) فى جميع أنحاء البلاد وخاصة فى مناطق انتاج الحبوب . وهو يعتبر ولا شك خطوة عملية مفيدة جداً تحفظ القسم الثانى من ثروتنا الزراعية ألا وهى الحبوب فإذا علمنا أن إنتاج البلاد من الحبوب فى موسم ٩٥٣ كان (٨٥٠) ألف طن من القمح و (٤٥٠) طن من الشعير ، وأن إنتاج البلاد فى الموسم القادم سيكون أكثر بكثير أدركنا أهمية هذا المشروع الحيوى ، وخاصة أن إنشاء مثل هذه المستودعات يساعد على تنظيف الحبوب وتصنيفها توطئة لتصديرها ويحفظ سمعة البلاد لدى الدول المستوردة لسلعنا الزراعية .

سابعاً — الاهتمام بثروتنا الحيوانية :

فى سوريا حوالى ٣٠٠ ألف رأس من الأبقار
و ١٠٠ ألف رأس من الخيول
و ٣ ملايين من الأغنام
و ١,٥ مليون من الماعز
و ٧٠ ألف رأس من الإبل

وقد سبق أن ذكرنا أن مليونين على الأقل من أغنامنا هى فى الباديه ترعى الكلأ فيها فى الخريف والشتاء وأوائل الربيع ، كما ذكرنا أن من جملة المشاريع التى تدعو لها وزارة الزراعة إلغاء نظام التبوير فى الدورة الزراعية وإدخال محاصيل البقوليات فيها لتحسين خواص التربية وزيادة المادة الغذائية النامية فيها . ومن هذه البقوليات أنواع البرسيم والفصة والبيقية والجلبان والفول وغيرها ، إن اتباع مثل هذا النظام يفسح لنا المجال لزراعة ما لا يقل عن (٧٥٠) ألف هكتار من هذه البقوليات اللازمة لتربية الحيوان وهى ولاشك أنجح الوسائل وأربحها ، فإذا علمنا أن الذرق الشرقى يميل إلى لحوم الأغنام وقدرنا أن ثلث هذه المساحة يمكن تربية أبقار حلوب عليها بمعدل (٥) أبقار للهكتار وثلثيها بمعدل (٢٠) خروفا فى الهكتار ، أصبح لدينا فى مناطقنا المزروعة (١,٢٥٠) ألف من الأبقار الحلوب ، ١٠ ملايين من الأغنام .أما فى البادية فإن الوزارة على وشك تنفيذ مشروع إقامة حظائر وملاجىء للأغنام التى ترعى الكلأ منها فى الشتاء فتقيها خطر الرياح الباردة والثلوج أحيانا . كما بدأت فى مشروع تهيئة مناهل لإرواء هذه الأغنام فى حالات الجفاف التى قد تطرأ فى بعض السنين حفظا لهذه الثروة الحيوانية ، كما أن فرقاً لإسعاف أغنام البادية فى قيد التأليف لوقايتها فى حالات الأمراض الوبائية وغيرها . فإذا قدرنا أن مليونين من الهكتارات من مراعى البادية تصلح للرعى الجيد وأننا قسمنا هذه المراعى إلى دورة ثلاثية بحيث ننصح البدو بالرعى فى كل سنة فى ثلث المساحة المخصصة لهم ، ونشرنا بذور الأعشاب اللازمة للمحافظة على هذه المراعى القيمة ، أملنا أن نزيد فى عدد هذه الأغنام إلى خمسة ملايين رأس ، وهى ثروة ذات قيمة بالنسبة للاقتصاد القومى .

إن تنفيذ جميع هذه المشاريع يتوقف على تكوين جهاز للإرشاد الزراعى الفنى . هذا الجهاز الذى يدل المزارع والفلاح والبدوى على أحسن الطرق وخير الوسائل لزيادة دخله الخاص وبالتالى الدخل القومى العام وزيادة الرفاهية بين السكان .

ثامناً — تحسين الأساليب الزراعية وزيادة العناية بالنبات :

إن متوسط إنتاج الهكتار من القمح هو حوالى ٩٠٠ كيلو غرام بينما نجد أن ١٠٠٠ و ١٢٠٠ كيلو غرام غير غريبة على بعض المزارعين النشطين فى البلاد وفى خارجها وقد تصل إلى ٣٠٠٠ كيلو غرام فى بلاد كهولانده

ومتوسط إنتاج الهكتار من القطن فى سوريا حوالى الطن من القطن غير المحلوج مع أن إنتاج طن ونصف أو طنين شىء عادى لدى المزارعين الذين يحسنون العناية بحقولهم .

ومتوسط إنتاج شجرة الزيتون هو ٢٠ كيلو غرام من الزيتون بينما تنتج الشجرة فى البلاد المصدرة للزيتون بين ٥٠ و ٧٥ كيلو غرام .

ومتوسط إنتاج الشوندر فى الهكتار حوالى ١٥ طن فى حالات السقى بينما أنتج بعض المزارعين حوالى الأربعين طنا ، وإنتاج ثلاثين طنا فى الهكتار الواحد ممكن فى الحالات العادية .

ومايقال عن المحاصيل الزراعية يمكن أن يقال عن بقية المحاصيل ، ان وزارة الزراعة بدأت منذ مدة بتجاربها عن القطن والحبوب وغيرها وتوصلت فى بعضها إلى نتائج عملية صحيحة فهى تود أن ترشد المزارع والفلاح إلى مايأتى :

١ — أحسن صنف مناسب لأرضه ومنطقته .

٢ — أحسن دورة زراعية يتبعها .

٣ — أحسن سماد يناسب أرضه .

٤ — أحسن موعد للزراعة والسقاية والتعشيب .

٥ — طرق وقاية المزروعات .

٦ — أنسب آلة زراعية يستخدمها فى أرضه .

٧ — أحسن موعد للجنى أو الحصاد وحفظ المحصول وتصريفه .

٨ — جميع ما يهمه فى أعماله الزراعية وإدارة مزرعته .

أننا فى طريق الحصول على هذه النائج وقد حصلنا على بعضها أو أكثرها . وإننا فى طريق دعم جهاز الإرشاد الزراعى ليقوم بتوزيع هذه الحقائق وهذه المعارف على أبناء الريف لتنمية الثروة الزراعية ورفع مستوى الريف .

تاسعاً — زيادة الفنيين الزراعيين فى البلاد :

إن جميع المشاريع الخاصة بتنمية الثروة الزراعية فى البلاد التى مر ذكرها تحتاج إلى فنيين فى مختلف الفروع وفى درجات متفاوتة من العلم ، إننا بحاجة إلى اخصائيين فى تربية الحيوان وتربية النبات والقطن والحبوب والتسميد وحفظ التربة ووقاية المزروعات والرى والهندسة الريفية والإرشاد الزراعى والبستنة والحراج وغيرها من فروع الزراعة كما أننا بحاجة إلى عمال زراعيين فنيين يعملون فى الحقول والبساتين الخاصة وإلى موظفين للأبحاث والتجارب والإرشاد والمراقبة والإدارة وإلى مساعدين فنيين لهم .

لذلك فإن وزارة الزراعة أنشأت أربع مدارس متوسطة زراعية فى البلاد ومختلف المناطق السورية الزراعية لتنشئة المساعدين الفنيين ولإدارة المزارع الخاصة فى البلاد ، أما الموظفين الاختصاصيين فإن وزارة الزراعة أوفدت ما يقارب المائة طالب من حملة الثانوية العلمية إلى أمريكا وفرنسا ومصر للتخصص فى فروع الزراعة والعودة للعمل فى أقسام وزارة الزراعة الفنية ، وفى المدارس الزراعية المتوسطة حالياً ٦٠٠ طالب من مختلف القرى السورية وفى الثانوية الزراعية ١٥٠ طالبا والتعليم فى جميع هذه المدارس متوسطة كانت أو ثانوية مجانيا وهى داخلية مجانية تتحمل الدولة تكاليفها ، وتقدر تكاليف المدارس الزراعية بأكثر من مليون ليرة سورية ، مع العلم أن هذه المدارس مزودة بالحقول والمخابر والمعامل والآلات والأدوات والحيوانات اللازمة لتسيير أعمالها ومناهجها .

وهكذا فإنه بعد خمس سنوات ستكون البلاد مزودة بالجهاز اللازم للسير فى مشاريع تنمية ثروتها الزراعية .

لقد انتهينا الآن من جميع الوسائل وجميع المشاريع الفنية التى تؤول إلى تنمية ثروتها الزراعية وهكذا فإذا تضافرت جميع الجهود التى ذكرت من مشاريع للرى واستعمال حسن للأرض وتشجيع للتشجير والتحريج وحفظنا زرعنا واعتنينا بثروتنا الحيوانية وأسعفنا مواشى البادية وأحسنا الآلات الزراعية وهيأنا للبلاد الجهاز الزراعى الفنى اللازم لها ، توصلنا إلى الإنتاج الزراعى الأمثل أى :

إلى أعلى معدل لإنتاج الهكتار من القمح والشعير والذرة والحمص والعدس والقطن والزيتون والتبغ والشوندر إلخ . . .

ولكن هل هناك فائدة من هذا الإنتاج الضخم إذا كانت تكاليفه عالية نسبيا ؟

وماالفائدة من هذا الإنتاج الضخم إذا كانت تكاليف تسويقه ونقله باهظة قد لا تسد نفقات إنتاجه .؟

وما الفائدة من هذا الإنتاج الضخم إذا لم تكن أمامنا أسواق لتصريفه ؟

لذلك فإن الناحية الاقتصادية من الموضوع لا تقل أهميتها عن الناحية الفنية الزراعية البحتة . لذلك فلا بد من دراسة أساليب تكاليف الإنتاج وطريقة تصريف الحاصلات وتصديرها ، ولهذا تتخذ الخطوات التالية :

١ — تشجيع التعاون والتسليف الزراعي :

إن إنشاء الجمعيات التعاونية يخفض من تكاليف الإنتاج الزراعي ، وقد تكون الجمعية التعاونية الإنتاج أو لتصريف وتسويق المحاصيل الزراعية أو للتوفير أو متعددة الأغراض وفي جميع هذه الحالات فإنها تزيل التاجر الوسيط الذي يسلف المزارع أو يشترى منه حاصلاته لتسويقها وفي جميع الحالات فإنه يأخذ منه حصة الأسد ، أوالجمعية التعاونية تسمح للمزارع البسيط الاستفادة من الآلات الزراعية الضخمة التي خفضت ولا شك كثيرا تكاليف الإنتاج .

وتقوم الجمعيات التعاونية بعملية التسليف الزراعي التي تساعد على القضاء نهائيا على المرابي والتاجر الوسيط الذين يتحينون الفرص لسلب أموال المزارع أو الفلاح عند ضائقته لشراء البذرة أو السماد أو الآلة الزراعية أو لدفع أجور العمال أوغير ذلك . أن المصارف التعاونية أو مصارف التسليف الزراعية هي من الأركان الأساسية التي عليها تنمو وتزدهر ثروتنا ونهضتنا الزراعية ، إن الأموال التي رصدت للمصرف الزراعي السوري حتى الآن لا تفي لسد عوز المزارع الموسمي ولابد من تعديل نظامه وتزويده بما يحتاج إليه من أموال خدمة للمزارع والفلاح والمصلحة العامة من ورائهما .

٢ — إصلاح شبكات الطرق وتخفيض تكاليف النقل :

السلع الزراعية لا قيمة لها إذا لم تصل إلى من يحتاجها والحبوب التي تنتج في أقصى الريف لا قيمة لها إذا لم يسهل لها أمر نقلها إلى المدينة أو إلى المرفأ المصدر ، وما يقال عن الحبوب يقال عن جميع سلعنا الزراعية وطرقنا بحاجة الى إصلاح لكي لا يباع كيس القمح بـ ٦٥ ليرة سورية في مركز إنتاجه في الجزيرة ويباع في حلب أو دمشق أو اللاذقية بـ ٢٥ ليرة سورية ، إن تكاليف النقل تقع في النهاية على المزارع الذي يتوسع في زراعته أو بالعكس يكتفي بالقليل إذا وجد أن قيمة محصوله لا تسد له جزءا أو بعضا مما صرفه كما أن تخفيض رسوم وسائط النقل من سيارات وقطارات وغيرها ضروري لذلك ، ومشاريع وزارة الأشغال العامة تحوي مبالغ ضخمة لإصلاح الطرق وتوسيع شبكاتها ، أما وسائط النقل فالمزارع يحق له أن يقتني سيارة شحن كبيرة دون أن يدفع لها أي رسم إذا نقل قسما مما يحتاج إليه في عمله الزراعي .

٣ — إيجاد الأسواق الداخلية والخارجية لإنتاجنا الزراعي :

ولعل الخطوة الأخيرة من الناحية الاقتصادية هو الدعاية لإنتاجنا في داخل البلاد وخارجها بشتى الطرق

التى تراها دائرة الدعاية ووزارة الاقتصاد فإن بلادنا زراعية ولديها فائض من إنتاجها وهى ترغب فى تبادله بسلع صناعية لا تنتج لدينا ، ولا بد أن يعرف الأجنبى حاجتنا لصناعته لكى يسهل عليه وعلينا التبادل .

وختاما فإن حكومة العهد الجديد التى أدركت أن الزراعة هى مصدر ثروتنا القومية وركن نهضتنا الحديثة ، أعارت تنمية هذه الثروة الكامنة ما تستحقه من الاهتمام والرعاية ، فحرصت على دراسة جميع المشاريع والأساليب والطرق التى تستطيع بها تنمية هذه الثروة ، وقد بدأت بتنفيذ بعضها وهى جادة فى تنفيذ البعض الآخر ، مقدمة المشروع الأهم على الهام متقيدة بالموارد المالية العامة التى تستطيع أن تضعها تحت تصرف هذه المشاريع ، مستهدفة من وراء كل ذلك زيادة الإنتاج القومى لرفع مستوى المعيشة فى الريف والمدينة وزيادة دخل الفرد وتوفير الرفاهية للجميع فى ظل نظام ديموقراطى عربى حر .

السمات والأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية

فى مصـــر

للاستاذ عبد المنعم سعير (مصر)

ظلت التنمية الاقتصادية منفصلة عن الرعاية الاجتماعيـة طوال غلبة الاقتصاديين الأحرار الذين حرصوا كل الحرص على إطلاق النشاط الاقتصادى للفرد دون أقل تدخل من جانب الدولة فى الحياة الاقتصادية . وما أن ظهرت المذاهب الاقتصادية المؤمنة بالتدخل وتغلبت على تعاليم المذهب الحر، حتى تزايد تدخل الحكومات فى تنظيم الحياة الاقتصادية واستهدف هـــذا التدخل فى أول الأمر إزالة الارتباكات والمساوىء الاجتماعية التى تكتنف عادة التوسع الاقتصادى . ثم لم يلبث بعد ظهور الترشيد والمنهج الاقتصادى أن أصبح هذا التدخل أمرا مسلما به ليس لإزالة مثل هذه الارتباكات والمساوىء فحسب ، وإنما لتوجيه النشاط الاقتصادى من بداية الأمر نحو تحقيق أهداف اجتماعية محددة واضحة . كما أثبتت التجارب من جهة أخرى أن أجدى الوسائل لتحقيق الإصلاح الاجتماعى على أجدى وأوسع نطاق هى عن طريق إضطراد زيادة الإنتاج لخير المشتغلين به جميعا وفى ظل أقصى عدالة اجتماعية ممكنة .

ولئن كان هذا الاتجاه قد امتد إلى سائر الدول على اختلاف نظمها الاقتصادية ودرجة تقدمها الاقتصادى ، إلا أن أحوج الدول إلى الأخذ به ولاشك هى ذلك الفريق من الدول الزراعية أو المتخلفة اقتصاديا التى ينخفض فيها متوسط دخل الفرد وينحط مستوى معيشة الغالبية العظمى من سكانها . وهذا هو الوضع فى مصر وشقيقاتها العربية حيث تتفشى ظاهرة عجز الاستخدام أو شبه التعطل بين نسبة كبيرة من السكان ، مع تأخر وسائل الإنتاج وضعف الطاقة الإنتاجية للدولة وبقاء جانب كبير من إمكانياتها الاقتصادية بدون استغلال ، وغلبة طابع الاستغلال الفردى على المستغل منها حاليا .

وعلى الرغم من أن حاجة مصر إلى السير فى هذا الاتجاه كانت قائمة منذ زمن بعيد إلا أنها لم تأخذ بسبيله إلا فى السنة الأخيرة بعد أن تحررت من طغيان الحكم المطلق وتخطت الكثير من العراقيل التى وضعها الاستعمار فى طريق نهضتها الحديثة . وما كانت المحاولات التى بذلت لتنمية اقتصادياتها فى عهد محمد على وخلفائه لتستهدف أهدافا اجتماعية عامة أو لتتجه نحو إقامة دعائم نهضة قومية لصالح كتلة الشعب . فالتوسع الزراعى والصناعات الجديدة والمدارس التى أنشئت فى عهد محمد على كانت جميعا موجهة لخدمة أغراض الحرب ، مستهدفة تحقيق الأطماع الخاصة بالحاكم المطلق ، والمحتكر الوحيد لموارد الدولة ، مع تسخير الشعب واستغلاله فى تمويل حروب متعاقبة أفقرته وأنهكت قواه وأضاعت هيبة الدولة العثمانية والإسلام بصفة عامة . وكان طبيعيا أن تتراخى بفشلها عجلة الإصلاح حتى كادت تتوقف تماما . ولئن أتيح لها أن تتحرك من جديد فى عهد اسماعيل فهذه الحركة لم تكن لتضطرد أو لتحقق تقدما يذكر فى عهد قوامه الارتجال والتخبط والمغالاة فى المظاهر والانقياد للأجانب وتهيئة السبل لتدخلهم فى شئون البلاد تدخلا انتهى بالسيطرة عليها تماما .

وبوقوع مصر تحت براثن الاستعمار البريطانى عام ١٨٨٢ توقفت النهضة التى بدأتها الثورة العرابية لتحرير الشعب من مظالم الحكم المطلق المستبد الفاسد . وفى ظل الاستعمار حلت النكسة وانقلبت الأوضاع بإلغاء الدستور

واغلاق المدارس ووقف مشروعات الإصلاح وإهمال الصرف إلى حد إتلاف الكثير من الأراضى ، وقد حرص الاستعمار على أن يجعل من مصر بلدا زراعيا متخلفا وأن يحول بينها وبين الأخذ بسبيل التصنيع وتنمية مواردها الاقتصادية بصفة عامة ، وكان هدفه من عرقلة هذه التنمية أن يفوت على البلاد كل سبيل للقوة والتقدم والرقى الاجتماعى بل لم يكن ليسمح باستغلال موارد البلاد الطبيعية الوفيرة إلا بالقدر الذى يحتاجه هو وأعوانه من الوصوليين والانتهازيين الذين هيأ لهم الفرص الاستثنائية للإثراء على حساب كتلة الشعب الذى حرص على إبقائها فى أحط مستوى ممكن من المعيشة .

وهكذا لم يكن من المستطاع فى ظل هذه السياسة الاستعمارية التقليدية الخبيثة أن تقوم مصر برسم وتنفيذ أية برامج جدية للتنمية الاقتصادية تهدف إلى الرقى الاجتماعى ورفع مستوى المعيشة . ويوم امتد الوعى القومى وانتعشت حركة التحرير ، بدأت تتبلور الأفكار حول ضرورة إنعاش الاقتصاد المصرى على أسس وطنية شعبية جنباً لجنب مع نشر التعليم الحر والنهوض بالطبقات العاملة ومعاونتها فى إنشاء منظماتها المدافعة عن حقوقها مثل نقابات العمال والجمعيات التعاونية . وقد انحصرت هذه الاتجاهات فى النطاق الأهلى دون اعتماد على الحكومة لوقوعها يومئذ تحت سيطرة المستعمر . ولهذا ظلت أمداً طويلا محصورة النطاق . وكان نطاقها ينمو ويتسع جنباً لجنب مع نمو الحركة الوطنية ومع ما كانت تحققه من حين لآخر من مظاهر الاستقلال والسيادة . فإنشاء بنك مصر عام ١٩٢٠ لم يلبث أن تمخض فيما بعد عن نهضة صناعية وبروز للنشاط المصرى الوطنى فى ميادين الإنتاج الجديدة بعد أن كانت هـذه الميادين تعتمد اعتمادا كلياً على رأس المال الأجنبى، وبعد أن كان نشاط الممولين المصريين يكاد يقتصر على الزراعة.

فنحن إذا رجعنا إلى الإحصائيات الخاصة بتوزيع السكان العاملين فى التعدادات المختلفة أدركنا بوضوح غلبة الزراعة على الاقتصاد القومى بوجه عام .ففى عام ١٨٩٧ كانت نسبة المشتغلين بالزراعة فى مصر ٦٨ ٪ بينما بلغت نسبة المشتغلين بالصناعة ١١,٥ ٪ . وعلى الرغم من زيادة عدد السكان فى العشر سنوات التالية بنسبة ١٦,٢ ٪ فقد ظلت نسبة الأفراد العاملين إلى مجموع السكان على ما هى عليه مع ارتفاع نسبة المشتغلين بالزراعة إلى ٧٠,٥ ٪ وهبوط نسبة المشتغلين فى الصناعة إلى ١١ ٪ ولئن كانت هذه النسبة قد ازدادت قليلا عام ١٩١٧ فقد كان ذلك بسبب الحصار البحرى وما صحب الحرب العالمية الأولى من ظروف أخرى مساعدة للإنتاج الصناعى . وبانتهاء الحرب عادت هذه النسبة إلى الهبوط عام ١٩٢٧ وظلت على ما هى عليه عام ١٩٣٧ على الرغم من ازدياد عدد المشتغلين بالصناعة . ولم يتح لهذه النسبة أن ترتفع سوى فى خلال الحرب العالمية الثانية والفترة التى أعقبتها حتى وصلت عام ١٩٤٧ إلى ١٢,٣ ٪ من جملة المكتسبين بينما هبطت نسبة المشتغلين بالزراعة إلى ٦٢,٤ ٪ .

وما أن وضعت الحرب أوزارها وبدأت ظروفها المساعدة فى الزوال حتى عادت الصناعة المصرية الناشئة تواجه حدة المنافسة الأجنبية . فظهرت بوضوح نواحى الضعف فى التحول الصناعى المصرى الذى لم يقم فى بدايته على أساس علمى منظم ولم ينفذ طبقاً لسياسة مرسومة توضح أى الصناعات يجب البدء به وأيهما يجب التوسع فى إنتاجه والعمل على تقدمه بحيث يتحول مستقبلا إلى صناعات تصديرية مربحة ، بل ترك الأمر لما يتراءى للأفراد أو فر ربحاً من سواه وهكذا قامت الصناعة المصرية على مجهودات فردية لا وحدة بينها ولا نسق والكسب الخاص محور ارتكازها جميعاً وقد كان لذلك أثره على اتجاهات التحول الصناعى ومستقبله من نواح عدة أهمها :

(١) إقتصار حركة إنشاء المصانع على الصناعات الاستهلاكية — أى التى تنتج سلعا للاستهلاك ، دون الصناعات الإنتاجية التى تنتج الآلات والأدوات اللازمة لإدارة الصناعات الاستهلاكية . وذلك لأن الصناعات الإنتاجية

على الرغم من أنها القاعدة الأساسية لكل تحول صناعى ناجح إنما تتطلب رؤوس أموال ضخمة ولا تحقق للممولين كسبا عادلا مضمونا يشجعهم على استثمار رؤوس أموالهم فيها .

(٢) كان على أصحاب المصانع أن يختاروا بين أحد طريقين وهما إما أن يبنوا صناعتهم على أساس الآلية التامة مستخدمين أحدث وسائل التنظيم الصناعى وإما أن يكتفوا بصناعة نصف آلية وبوسائل إنتاج متأخرة نسبياً معتمدين على انخفاض مستوى الأجور ، وتأخر التشريع الاجتماعى ، وسخاء الحماية الجمركية ، كمزايا تغنيهم عن الأخذ بأحدث النظريات والوسائل ، وهذا هو الطريق الذى اختاره أصحاب الأعمال فى المرحلة الأولى للتحول الصناعى ، فظهرت مخاطره فى نهاية هذه المرحلة وعرض الصناعة المصرية لنكسات خطيرة لاعتمادها المطلق على السوق الداخلية بسبب تأخر فنيتها وارتفاع نفقات إنتاجها .

(٣) ترتب على اختيار أصحاب الأعمال طريق وسائل الإنتاج المتأخرة مع الاعتماد على الأيدى العاملة الرخيصة المستمدة من فائض سكان الريف ، عدم الاهتمام بالتوجيه والتدريب المهنى للعمال فظلت وسائل التخديم والتدريب أقرب للبدائية . وكان هذا الفراغ فى التحول الصناعى المصرى من عوامل ضعف كفايته الإنتاجية .

(٤) كان من أثر ترك التحول الصناعى يسير عشوائياً على جهود الأفراد الاستغلالية دون نهج مرسوم ، أن صار هذا التحول بمعزل عن الزراعة والفروع الأخرى للاقتصاد القومى ، مع أنه كان من الواجب التنسيق ما بين السياستين الصناعية والزراعية فى نهج اقتصادى شامل نظراً لما بينهما من ارتباط وثيق لا يمكن تجاهله ، وإلا ترتب على مثل هذا التجاهل الكثير من العوائق والارتباكات فى طريق التنمية الإقتصادية . فالدول الزراعية عموما لا تستطيع أن تسير قدما فى تنفيذ تحول صناعى ناجح ، إلا إذا كانت مواردها المالية كافية وفائض غلتها الزراعية كافيا لمواجهة النفقات الطائلة التى يتطلبها مثل هذا التحول . فلكى تستورد الدولة الزراعية مايلزمها من آلات وأدوات الصناعة ، يجب أن يكون لديها فائض يقابلها أو يقابل الجانب الأكبر منها من الخامات والحاصلات الزراعية ، ومثل هذا الفائض لا يتكون إلا إذا حرصت الدولة على النهوض بإنتاجها الزراعى وتحسين فنية زراعتها وزيادة كفايتها الإنتاجية بحيث تستطيع التوسع فى زراعة بعض الخامات والمحاصيل للتصدير .

ولا تقتصر الصلة بين السياستين الزراعية والصناعية على ميدان الإنتاج ، بل تمتد أيضاً إلى ميدان الاستهلاك وفى هذا الميدان نستطيع أن نتتبع الارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية والإنعاش الاجتماعى وأن ندرك بوضوح أن النهوض اجتماعيا بالمشتغلين بالإنتاج وزيادة حصتهم من الناتج الأهلى لا يعرقل التنمية الاقتصادية ، بل على نقيض ذلك يساعد على تقدمها واضطراد نجاحها . فنحن إذا أعدنا تنظيم الزراعة على أسس علمية ورفعنا مستوى فنيتها باستخدام الآلات ووسائل الزراعة الحديثة وحرصنا على عدالة توزيع غلة الأرض على نحو يرفع مستوى المعيشة فى الريف ويعود بالرخاء على أكبر عدد من سكانه ، لعملنا بذلك على زيادة متوسط دخل سكان الريف ولأدت زيادة قوتهم الشرائية إلى إفساح سوق الصناعة المحلية بزيادة الطلب على منتجاتها ، فصغار الملاك والمستأجرون والعمال الزراعيون كل هؤلاء يعيشون على دخول دون حد الكفاف ويعانون عجزاً حقيقياً فى الإشباع العام . وقد كان هذا العجز أخطر العوائق التى اعترضت طريق التحول الصناعى المصرى ، الذى كان من الضرورى أن يعتمد فى مراحله الأولى على السوق المحلية . وما كان ليستطيع فتح مجالات التصدير إلى الخارج بسبب فنيته المتأخرة نسبياً وارتفاع نفقات إنتاجه . ومن هنا كان من الضرورى لاتساع نطاقه وتقدمه أن نعمل على اتساع أسواقنا الداخلية برفع مستوى أجور الطبقات العاملة فى الزراعة والصناعة . وهذا ما استهدفه العهد الجديد فى مصر باستصدار المرسوم

بقانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى الذى يعد بلا جدال أهم وأخطر التشريعات الاقتصادية والاجتماعية التى صدرت فى مصر الحديثة . وليس ذلك لأنه حطم سلطان الإقطاع وقضى على سطوته الاجتماعية ونفوذه السياسى، وإنما للنتائج الاقتصادية والاجتماعية البعيدة الأثر التى أحدثها وسيحدثها فى المجتمع المصرى . فهو لم يفرض حداً أعلى للملكية الزراعية فحسب، بل تضمن نصوصاً هامة استهدفت منع تجزئة الملكيات الصغيرة وتحسين ظروف العمل بالزراعة وحماية المشتغلين بها من الاستغلال ، مستأجرين كانوا أم عمالا ، ولكل ذلك أثره ولا شك فى التوسع الصناعى والتنمية الاقتصادية بصفة عامة .

والذى يعنينا هنا بصفة خاصة هو أن هذا القانون عمد لأول مرة فى تاريخ التشريع المصرى إلى تحديد ظروف العمل فى الزراعة فحدد ساعات العمل اليومى بثمانى ساعات ، كما فرض حدا أدنى لأجور العمال الزراعيين واعترف بحقهم فى تأليف النقابات . وكان طبيعياً أن يسقط تلقائياً بسقوط الإقطاع ذلك الاستثناء التقليدى لعمال الزراعة من تطبيق القوانين العمالية عليهم ، فطبقت عليهم أحكام القوانين المعدلة لعقد العمل الفردى والصلح والتحكيم والنقابات . ولعل تمتع العمال الزراعيين بحق التنظيم النقابى وانضمامهم إلى الحركة النقابية بفضل القانون الأخير هو أخطر الآثار الاجتماعية للاصلاح الزراعى . وقد بلغ عدد نقابات العمال الزراعيين حتى نهاية عام ١٩٥٣ ثلاثا وأربعين نقابة تضم نحو العشرة آلاف عامل . وعلى الرغم من ضآلة هذا العدد بالنسبة لعدد العمال الزراعيين البالغ المليون ونصف المليون عامل . إلا أنه بداية تطور عمالى واجتماعى عميق الأثر . ذلك أن وجود نقابات قوية لعمال الزراعة تعمل مستقبلا على تحسين ظروف عملهم ومعيشتهم، من شأنه أن يساعد من جهة أخرى على تحسين ظروف عمال الصناعة والتجارة ، لأنه يزيل إلى حد كبير أخطر العوامل التى كانت تعمل على بخس أجورهم وتدهور ظروف عملهم بصفة عامة . فقد كان لوجود رصيد كبير من فائض الأيدى العاملة فى الريف التى تعمل فى ظروف عمل سيئة وبأجور منحطة وبدون قوانين تكفل حمايتها ونقابات تدافع عن حقوقها ، أسوأ الأثر على الأيدى العاملة فى الميدان حيث كان فى استطاعة أصحاب الأعمال أن يحصلوا بسهولة على أى عدد يحتاجون إليه من العمال من بين فائض عمال الريف المطرد الزيادة باضطراد تزايد السكان ، والمستعد دائماً تحت ضغط الحاجة للعمل بشروط مجحفة لا يسع عمال المدن إلا أن يسلموا بها صاغرين على الرغم من تنظيماتهم النقابية وانتشار الوعى بينهم .

هذه الخطوة الأساسية التى أسرعت اتخاذها ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ كقاعدة للإصلاح الشامل ، لم تلبث أن تلتها خطوات أخرى للانتقال بالبلاد من حيز الارتجال إلى حيز التوجيه فدخلت بذلك التنمية الاقتصادية فى مصر طورا جديداً أصبح واضحاً فيه أن مثل هذه التنمية لكى تتقدم وتحقق أغراضها يجب أن تسير فى نهج وشمول وأن تقوم على أسس علمية سليمة مستهدفة أغراضا اجتماعية محددة . وإذا كانت مصر لم تنتقل بعد تماماً من الاقتصاد الحر إلى الاقتصاد الموجه ، إلا أنها تسير بخطى وئيدة أكيدة نحو النهج الاقتصادى الشامل الذى لا غنى عنه لتنفيذ برنامج التنمية بالسرعة المطلوبة وعلى أوسع نطاق ، والذى لا تستطيع دولة أن تأخذ به طفرة دون أن تستكمل أولا الأجهزة والإمكانيات اللازمة لرسمه وتنفيذه من حيث تقدم الفكر الاقتصادى وتشجيع البحث العلمى ، وتوافر الإحصائيات ودقتها وسرعة نتائجها قبل أن تفقد دلالتها وجدواها فى رسم السياسات ، وأخيراً من حيث وجود إدارة مركزية للتخطيط والتنسيق يعهد بها إلى الأكفاء المؤمنين بهذه العملية القادرين على إدارتها بنجاح ، وهذا ما بدأت به مصر فاهتمت باستكمال أداتها الإحصائية وبتشجيع البحث العلمى ، وانشأت أداة مركزية للنهج الاقتصادى ممثلة فى المجلس الدائم لتنمية الإنتاج القومى والمجلس الدائم للخدمات العامة . ولا شك أن إنشاء هذين المجلسين يدل على النية الصادقة لوضع حد لسياسة الارتجال ، كما يدل من جهة أخرى على الادراك الواقعى للارتباط الوثيق بين التنمية الاقتصادية وبين الرعاية الاجتماعية بوجه عام .

ومثل هذا الارتباط يجب أن يفسح له المجال ، ليظهر فى صورة أهداف اجتماعية محددة توجه التنمية الاقتصادية لتحقيقها قبل كل شىء ، ويمكن تلخيص هذه الأهداف فيما يلى :

(١) رفع مستوى الإشباع العام لحاجات المواطنين عن طريق التوسع فى إنتاجها بأسعار اقتصادية معقولة بعيدة عن النزعات الاحتكارية واستغلال المستهلكين .

(٢) العمل باستمرار على توافر فرص العمل المستقر المجزى للمواطنين ، وتأمين المواطن ضد البطالة ليس عن طريق نظم التأمين الاجتماعى فحسب بل أيضاً — وهذا هو الأهم — باتباع السياسات والوسائل المحققة للاستخدام الكامل والاستقرار الاقتصادى بوجه عام والتى تشتمل من الوسائل العملية ما يكفل علاج ظاهرة عجز الاستخدام وتثبيت عمالة بعض فئات العمال العرضيين .

(٣) عدالة توزيع الدخل الأهلى على عوامل الإنتاج ، وارتفاع نسبة الدخل من العمل بالنسبة لمصادر الدخل الأخرى . وتتخذ هذه النسبة عادة كمقياس لعدالة التوزيع باعتبار العمل هو المصدر الأساسى للدخل ، وباعتبار أجور العمال هى دعامة القوى الشرائية لجمهرة المستهلكين .

(٤) تكون التشريعات الاجتماعية وعلى الأخص تشريع العمل متقدمة وكافية لضمان الطمأنينة الاجتماعية للمواطن . ولئن كانت التشريعات الاجتماعية والعمالية قد أدخلت بالتدريج وبعد كفاح متواصل قامت به نقابات العمال فى الدول الصناعية الأولى طوال القرن التاسع عشر ، فإن ذلك لا يعنى أن هذه التشريعات خاضعة لنظرية التدرج ، وأن الدول التى تأخذ الآن بسبيل الصناعة يجب أن تتدرج فى إدخالها كما تدرجت الدول الأسبق إلى التصنيع . ذلك لأن تشريع العمل تشريع حركى يتطور بتطور النظريات والنظم الاقتصادية ويتأثر باضطراد التحسينات الفنية فى طرق العمل . وهذه النظريات والنظم والتحسينات تختلف اليوم عما كانت عليه منذ قرن مضى أو نصف قرن . وبهذا لا يمكن أن تطبق على الذين يعيشون فى هذا العصر القوانين التى كانت مطبقة على أسلافهم منذ عشرات السنين . كما أن تأخر التشريع الاجتماعى فى دولة يعرقل تقدم فنية صناعتها ويضعف ذلك من قدرتها على الصمود أمام منافسة الدول الصناعية المتقدمة ، شأنه فى ذلك شأن الأجور المنخفضة والرسوم الجركية الحامية .

(٥) التوسع فى الخدمات الاجتماعية أو العامة التى تؤديها الدولة للمواطنين فضلا عن الرعاية الاجتماعية التى يقدمها أصحاب الأعمال إلى عمالهم إلزاميا بموجب الالتزامات الاجتماعية التى تفرضها عليهم القوانين ، أو اختيارياً إدراكا منهم لأهمية العنصر البشرى فى الصناعة ولئن كانت الدول فى سياستها الاقتصادية المرسومة تضطر فى المراحل الأولى للنهج الاقتصادى إلى الحد من التوسع فى الخدمات العامة ، وإلى مطالبة الأفراد بالاكتفاء مؤقتا بمستوى منخفض نسبياً للاستهلاك ، لكى توجه نسبة كبيرة من مدخراتها وطاقتها البشرية إلى برامج التنمية الاقتصادية فإن هذا لا يعنى أن هناك أقل تعارض بين التنمية الاقتصادية وبين الرعاية الاجتماعية ممثلة فى الخدمات العامة ومستوى الاستهلاك العام . بل إن التنمية الاقتصادية على نقيض ذلك تصحب فى تطورها الرعاية الاجتماعية فتتدرج الدولة فى المزيد من خدماتها العامة وفى رفع مستوى الاستهلاك بقدر نجاحها فى تنمية الإنتاج القومى . وهى إنما تستهدف بهذه التنمية التوسع مستقبلا فى خدماتها العامة وزيادة متوسط ما يستهلكه الفرد نتيجة لازدياد طاقتها الإنتاجية وارتفاع كفاية الإنتاج . ومن جهة أخرى نرى بعض الخدمات العامة تتصل اتصالا وثيقا بالتنمية الاقتصادية من حيث الارتباط بين التوسع فيها وبين كفاية الإنتاج . فارتفاع المستوى الصحى وارتفاع المستوى الثقافى وظروف العمل الطيبة عناصر أساسية

لارتفاع مستوى كفاية إنتاج الفرد كما أوضحنا تفصيلا فى معرض حديثنا عن الكفاية الإنتاجية ووسائل رفع مستواها . وقد اعتبرنا هذه الوسائل لاتقل أهمية فى تنمية الإنتاج عن المشروعات الإنشائية التى تقوم بإضافة وحدات منتجة جديدة . فزيادة محصول الأرض بنسبة ٢٥ ٪ مثلا نتيجة لارتفاع كفاية إنتاج الزراعة ، يعد بمثابة استصلاح أراضى جديدة تعادل ربع المساحة المنزرعة حاليا . ولهذا دعونا فى التوصية الثالثة من توصياتنا إلى أن لا تقتصر برامج التنمية الاقتصادية على مجرد إنشاء وحدات إنتاجية جديدة ، بل يجب أن تمتد إلى رفع مستوى كفاية إنتاج الوحدات القائمة فعلا ، وإلى العمل باستمرار على صيانة الموارد الطبيعية والبشرية حتى لا تنهك هذه الموارد إلى حد ينذر باضمحلالها سريعا إذا وقعنا فى خطأ تلمس بعض الوقت بضغط الاعتمادات المخصصة لأعمال الصيانة والإصلاح قاصرين اهتمامنا على المشروعات الانشائية وحدها .

توفير الخدمات الاجتماعية وأثره فى زيادة الإنتاج

للأستاذ عبد المغنى سعيد (مصر)

اتسع نطاق الخدمات الاجتماعية والعامة فى عصرنا الحاضر وهذا الاتساع مضطرد النمو مع ارتفاع مضطرد مماثل فى مستوى هذه الخدمات نتيجة لتطور وظيفة الدولة من جهة ولتقدم الفكر الاقتصادى من جهة أخرى تقدما أفسح المجال لتدخل الدولة فى الحياة الاقتصادية وأدى مع العوامل الأخرى إلى إدراك أصحاب الأعمال لأهمية العنصر البشرى فى الصناعة حتى لقد أصبح اليوم من المبادىء المقررة أن توفير الخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة وتحسين ظروف عملها ومعيشتها بصفة عامة عامل أساسى لارتفاع مستوى الكفاية الإنتاجية ولتقدم الاقتصاد القومى بصفة عامة فانمحت بذلك النظرة العتيقة إلى العمل كسلعة تباع وتشترى وكادت تنمحى نظرة أصحاب الأعمال إلى العمال كأدوات إنتاج تشتغل لأطول وقت وتستغل أقصى استغلال وتجزى أقل الجزاء .

وما كان هذا التطور ليتم طفرة بل تعرضت الطبقة العاملة فى الأعوام التالية للثورة الصناعية لأبشع صنوف الاستغلال . حيث أدى استخدام الآلة فى ظل الرأسمالية الحرة الجامعة إلى أسوأ النتائج الإجتماعية بتكدس العمال فى مصانع سيئة البناء والتنظيم . وفى مراكز صناعية مزدحمة نمت بسرعة فائقة قبل أن تستكمل السكنى والعمران . ومن جهة أخرى أدى نظام المصانع إلى انفصال الملكية عن العمل إذ لم يعد من الميسور أن ينشىء العامل لنفسه مصنعا خاصاً نظراً لكبر رأس المال الذى يتطلبه إنشاء المصنع الآلى بينما أصبح فى استطاعة أى ممول أن ينشىء بماله مصنعاً لايقوم فيه بعمل وإنما يستخدم عمالا أجراء فى إدارة آلاته الأمر الذى أفسح أمام الوسطاء ورجال المال فرص الثراء الفاحش فاندفعوا ينهلون الربح الوفير من الصناعة الآلية التى أداروها بعقليتهم الانتهازية وتقاليدهم الاستغلالية فتحكموا فى رقاب العمال وعلى الأخص الأحـــداث والنساء منهم ، يدفعون إليهم أبخس الأجور ويشغلونهم أطول الساعات فى أسوأ ظروف يمكن تصورها للعمل والمعيشة .

ومن جهة أخرى أدى تجمع المصانع وتركيزها بالقرب من مصادر الوقود والخامات إلى ظهور المراكز أو المدن الصناعية التى نمت بسرعة هائلة ، واكتظت بالعدد المتزايد من العمال . فكان لذلك أسوأ الأثر من حيث تفاقم الأحوال الصحية السيئة والانحطاط الخلقى ، والفساد الاجتماعى وكانت تلك نتائج طبيعية لتكدس آلاف الأشخاص فى مكان لازداد مبانيه ووسائله المعيشية ومنافعه العامة بنسبة تتمشى مع زيادة السكان .

وعلاوة على هذه الأحوال المادية المروعة ظل العمال يعانون قلقا نفسيا مزمنا ولا يشعرون بأقل اطمئنان لعملهم . ذلك لأن أصحاب المصانع الآليـة توسعوا فى تنميتها ووجدوا المجال فسيحا للمنافسة بينهم فى الأسواق الكبيرة التى اضطرد اتساعها نتيجة للتقدم الهائل فى مختلف وسائل النقل البرى والبحرى . فكان كل منهم ينتج على نطاق كبير بناء على تقديره الشخصى للطلب على منتجاته وثقته بقدرته على التغلب على منافسيه . فكأن الإنتاج لم يعد يتبع الاستهلاك كما كان الحال فى الصناعة اليدوية ولهذا كثيرا مايختل التوازن بين الإنتاج والاستهلاك نتيجة للمغالاة فى التقدير والأمل فى الانتصار على المنافسين فى كسب السوق مما يؤدى إلى تكدس المنتجات فى المخازن وحدوث أزمات إفراط الإنتاج التى أصبحت ظاهرة ملازمة للرأسمالية الآليـــة ملقية على كاهل المجتمع حملا ثقيلا من البطالة .

هذا القلق الذى ساور نفوس العمال وتفشى فى صفوفهم كنتيجة طبيعية لتعرضهم للبطالة وعدم تأكدهم من

الاستمرار فى العمل وخوفهم الدائم من انقطاع مورد الكسب أفسد روحهم المعنوية وكان له بالتالى أثره السريع فى كفاية إنتاجهم. وما كان أصحاب الأعمال ليدركوا خطورة هذا الأثر أو ليمتنعوا عن التمادى فى هذا الخطأ فى وقت ساد فيه المذهب الفردى القائل بحرية الفرد المطلقة فى مباشرة نشاطه الاقتصادى مع تجرد هذا النشاط من كل صلة بالرعاية الاجتماعية وعزله عن القيم والمبادىء الإنسانية بصفة عامة. وما أن انتشرت تعاليم أنصار التدخل من دعاة المذاهب الاقتصادية المناوئة للمذهب الحر حتى ظهرت مدارس فكرية جديدة تدعو إلى وجوب العناية بمستوى معيشة الطبقة العاملة وتهتم اهتماماً خاصاً بالعوامل المؤثرة فى نفسية العامل والتى تنعكس آثارها ولا شك على علاقاته بصاحب العمل وعلى الكفاية الإنتاجية فى نفس الوقت ولم تلبث أن نمت هذه الأفكار الجديدة وتقدمت حتى تمخضت عن ظهور علوم جديدة مثل علم النفس الصناعى والتنظيم العلمى للعمل. وقد كان لنظريات هذه العلوم ووسائلها العملية أعظم الأثر فى إقناع أصحاب الأعمال بأن من صالحهم أنفسهم قبل أن يكون من صالح العمال أن يعملوا على تحسين ظروف عمالهم ومعيشتهم ويتجنبوا إجهادهم وإثارة تبرمهم وأن يعاملوهم كبشر لهم انفعالاتهم وعواطفهم وغرائزهم ويسعون للتعاون معهم وكسب رضائهم وغيرتهم على العمل وتجاربهم مع مايستخدمون من وسائل علمية لزيادة الكفاية الإنتاجية.

وقد أدت تجارب الترشيد العملية فى أواخر الحرب العالمية الأولى وبعدها إلى إبراز مدى ما تحققه هذه النظريات والوسائل من زيادة فى الإنتاج وخفض لنفقاته كما أنها عززت من جهة أخرى ضرورة الخدمات الاجتماعية والرعاية النفسية لموازنة ما أدى إليه تطبيق نظريات ووسائل التنظيم العلمى للعمل والتوسع فى الوسائل التلقائية من تضاءل الدور الذى يؤديه العامل فى عملية الإنتاج وسرعة أدائه لهذا الدور على نحو سلبه كل فرص التنوع والابتكار وكاد يجعل منه مجرد آلة، الأمر الذى يجعل من الضرورة أن تتاح للعامل الفرص الكافية لإثبات وتعويض ما انتقصه العمل الآلى الحديث منها.

مجالات الخدمة الإجتماعية للطبقة العاملة :

مما سبق يتضح لنا أن مجالات الخدمات الاجتماعية للطبقة العاملة أوسع من أن تحصر فى نطاق المنشآت الاجتماعية والترفيهية كما قد يتبادر إلى ذهن البعض. بل هى تمتد إلى كل ما من شأنه تحسين ظروف العمال ومعيشتهم وإلى كل ما يؤثر فى نفسيتهم ومعنوياتهم، سواء أقامت الدولة به بالطريق المباشر كالتعليم والرعاية الصحية وسائر الخدمات العامة أم فرضته على أصحاب الأعمال عن طريق التشريع أم قام به هؤلاء من تلقاء أنفسهم، أم قامت به نقابات العمال شعوراً بالتزاماتها الاجتماعية قبل جمهور العمال النقابيين، أم قامت به بعض المؤسسات الأهلية التى تعمل فى ميدان الرعاية الاجتماعية بصفة عامة.

وأيا كانت طبيعة هذه الخدمات والجهة القائمة بها، وعلى الرغم من تفرعها وتعددها وكثرة النظريات العلمية والوسائل العملية التى تقوم عليها نستطيع أن نلخصها فى مجالات رئيسية وهى :

١ ــ الخدمات الاجتماعية الخاصة بشروط العمل.
٢ ــ الخدمات الاجتماعية الخاصة بظروف العمل.
٣ ــ الرعاية النفسية للعمال.
٤ ــ الرعاية الاجتماعية للعمال.
٥ ــ الخدمات الثقافية.
٦ ــ الخدمات الصحية.
٧ ــ التأمينات الاجتماعية.

وفيما يلى بيان بأهمية كل من هذه المجالات مع أثرها فى مستوى الكفاية الإنتاجية :

أولا — شروط العمل : لشروط العمل سواء حددت بالقانون أم بعقود العمل المشتركة أثر كبير فى مستوى كفاية الإنتاج . فساعات العمل وفترات الراحة ويوم الراحة الأسبوعية والإجازات السنوية كل هذه الشروط المنظمة لأوقات العمل لها أثرها ولا شك فى كفاية إنتاج العامل ويبدو هذا الأثر لا فى مستوى كفايته الإنتاجية فى الزمن القصير فحسب. بل يمتد أيضاً إلى مجموع ما ينتجه العامل طوال حياته، ولهذا كان من الضرورى لحسن استغلال الموارد البشرية للدولة من أن نوجه عنايتنا إلى تنظيم أوقات وظروف العمل بحيث يحتفظ العامل بمقدرته على لإنتاج فى أعلى مستوى ممكن ولأطول وقت مستطاع فلا نترك قواه تنهك فى أوائل سنين العمل على نحو يؤدى إلى تدهور إنتاجه فى السنوات التالية ويؤدى إلى تقاعده فى سن مبكرة . أى أننا يجب أن نحرص على أن توزع طاقة عمل الفرد على أطول عدد ممكن من السنين وعلى أن يضطرد ارتفاعاً فى مراحل الشباب وأواسط العمر ، مع محاولة الاحتفاظ ما أمكن بهذا المستوى عند ما يقترب من سن التقاعد . وذلك لكى يصل مجموع ما ينتجه طوال حياته إلى الحد الأقصى . وقد أدى الاهتمام بهذا الموضوع إلى ظهور ما يعرف « بعلم العمل » الذى يبحث فى ترشيد التوزيع الزمنى للعمل على حياة العامل ، وذلك بتنظيم أوقات العمل فى اليوم وفى الأسبوع وفى العام بحيث تحقق أقصى كفاية فى حياة العامل كلها . أى أن كمية ما ينتجه العامل مدى حياته يجب أن تبلغ حدها الأمثل وهو أقصى ما يمكن الوصول إليه طبيعياً ، الأمر الذى لا يتحقق إلا بتنظيم فترات مناسبة للراحة تتخلل أوقات العمل فضلا عن تحديد ساعات العمل اليومى أو الأسبوعى تحديدا معقولا وإعطاء العامل أجازات سنوية كافية للراحة والاستجمام تتيح له أن يستجمع قواه التى أنهكت باستمرار العمل طوال السنة ، بينما تؤدى ساعات العمل الطويلة وحرمان العامل من الإجازات السنوية الكافية أو تجزئتها إلى إنهاك قواه واضمحلالها تدريجياً مع تقصير السنوات التى يعملها باضطراره نتيجة لهذا الإنهاك إلى التقاعد فى سن مبكرة . وبهذا يكون مجموع ما ينتجه العامل الذى يعمل بشروط سيئة أقل بكثير من مجموع ما كان يمكنه إنتاجه لو أن حياة عمله طالت بفضل شروط العمل الطيبة وأوقات العمل المنظمة المعتدلة .

كما أن لسن الالتحاق بالعمل أثرها فى كفاية إنتاج العامل وفى كمية ما ينتجه طوال حياته . ولهذا تنص تشريعات العمل والاتفاقيات الدولية على حد أدنى لسن التشغيل يتراوح عادة بين ١٤ و ١٥ سنة والغرض من ذلك هو منع تشغيل الأحداث فى سن مبكرة وإرهاقهم وهم لا يزالون فى مرحلة النمو إرهاقا من شأنه إعاقة نموهم واستنفاد قواهم بسرعة بدلا من تهيئة الفرص المناسبة لتنميتها وزيادة مقدرتهم على الإنتاج. وإذا امتد هذا الإرهاق فى سنوات عملهم الأولى أدى إلى سرعة تقاعدهم ، وفى ذلك تبديد للموارد البشرية وخسارة كبرى للاقتصاد القومى بصفة عامة . ولهذا كان رفع سن التشغيل ضروريا لصيانة هذه الموارد ولادخار طاقة عمل الناشئة من الطبقة العاملة .

وأخيراً نرى للأجور الحرية أثرا كبيرا فى كفاية الإنتاج حيث أن هذه الكفاية تتوقف إلى حد كبير على شعور العامل بأنه يحصل على نصيبه الحق العادل من غلة الإنتاج . ولهذا امتد الاتجاه فى العصر الحديث إلى الاعتماد على وسائل الدفع المحفزة أو بعبارة أخرى على نظم الأجور التى تجعل العامل صالحاً فى إنتاجه إما كأجر على أساس الإنتاج ، ويفضل أجر القطعة الجماعى على أجر القطعة الفردى فى هذا المجال . لأنه لا يؤدى إلى الحزازات أو إلى محاولة العامل الإسراع فى العمل والتضحية بالنوع سعيا وراء الكم . وإما كأجر زمنى مع علاوات تكميلية تبنى على أساس كمية ونوع البضاعة المنتجة أو على أسس الاقتصاد فى الخامات والنقود والقوة المحركة

أو على أساس دقة العمل وانتظامه ... الخ . إلا أنه لوحظ أن وسائل الدفع المحفزة لاتجدى إلا بالنسبة للعمال الفنيين ولاتزيد الناتج فى حالات العمال غير الفنيين بدرجة محسوسة . ويرى الأستاذ ليذ C. W. Lythe فى كتابه « وسائل الدفع المحفزة » أن هذه الوسائل تؤدى إلى زيادة كفاية الإنتاج بنسبة ١٠٠ ٪ للعمال غير الفنيين وبنسبة ١٥٠ ٪ لأنصاف الفنيين وبنسبة ٢٠٠٪ للعمال الفنيين وقد تصل هذه النسبة إلى ٣٠٠٪ فى فئات العمال الأعلى فنا ومهارة .

كما يجب من جهة أخرى ضمان العدالة والدقة فى نظم العلاوات والترقيات وأن توضح للعمال كفاية أجورهم وعدالتها بإعطائهم فكرة صحيحة وافية عن الأجور فى جملتها وتفاصيلها ليقفوا على أسباب التفاوت فى الأجر . وليدركوا نسبة الأجور إلى الأرباح لكى لايتولد فى نفوسهم شعوراً بالغبن وحتى تكون نظرتهم طيبة إلى إدارة المصنع وإلى الصناعة عموما لاسيما إذا أشركوا فى الادارة بواسطة نظام ممثلى العمال أو المجالس المشتركة التى تؤلف من الإدارة ومندوبين منتخبين عن العمال ويعرض عليها التحسينات الفنية المراد إدخالها ونظم الأجور المتبعة أو المراد اتباعها وما إلى ذلك من المسائل التى يحسن استشارة العمال فيها قبل تطبيقها .

وتأكيداً للصلة القوية بين الأجور وكفاية الإنتاج أصبح من المبادىء المقررة فى النظام الصناعى الحديث وجوب بناء سياسة الأجور على الكفاية الإنتاجية للعامل بحيث يصعب ارتفاع مستوى كفاية الإنتاج بغير ارتفاع مقابل فى مستوى الأجور لأنه إذا شعر العمال أنهم لايحصلون على نصيبهم الحق العادل من ثمرة زيادة كفايتهم الإنتاجية فترت همتهم ولم يتجاوبوا مع الادارة فى برامجها الفنية لرفع مستوى الكفاية . ولهذا كان ضروريا عند إدخال مختلف التحسينات الفنية على طرق العمل أن تكون هذه التحسينات مصحوبة بوسائل الدفع المحفزة وحسن الجزاء .

ثانياً : ظروف العمل :

لمكان وجو العمل أو بعبارة أخرى لمحيطات العمل المادية والمعنوية أثرها فى كفاية الانتاج . وذلك لأن هذه المحيطات تؤثر فى نفسية العامل . فإذا كانت طيبة ملائمة ولدت فى نفسه شعور الاعتداد بالنفس والاحترام الذاتى . أما إذا كانت سيئة غير مناسبة أدت إلى انحطاطه النفسى والخلقى فضلا عن سرعة انهاك قواه ووصوله إلى مرحلة التعب . لهذا أصبح من المبادىء المقررة أن العمل على تحسين ظروف العمل ليس بالمسألة الاجتماعية أو الانسانية الخالصة . بل هو أيضاً ضرورة اقتصادية من حيث الارتباط الوثيق بين هذه الظروف وبين الكفاية الاجتماعية . وقد قرر المجلس الاقتصادى والاجتماعى أن تحسين ظروف العمل عاملا مساعدا على التقدم الاقتصادى وليس معرقلا له ، ومن هنا كان من الضرورى لرفع مستوى كفاية الإنتاج توجيه عناية جدية كافية لتحسين مكان وجو العمل بحيث يكونان صحيين من حيث النظافة وتوافر التهوية الكافية والإضاءة المناسبة وتجنب التكدس والازدحام ومنع تراكم المواد والفضلات وتنقية جو العمل أولا فأولا مما قد يتجمع فيه من الغبار أو الزغب أو الروائح غير المناسبة وحصر الضوضاء فى أدنى حد ممكن باستخدام الجدران الممتصة للصوت ومراعاة الحد من الضوضاء فى تصميم الآلات نفسها . ومثل هذه الاشتراطات ينص عليها عادة فى قانون خاص وهو ما يسمى « بقانون المصنع » وقد ضمنت أخيراً فى الباب الأول من التوصية الدولية الخاصة بحماية صحة العمال فى أماكن العمل التى أقرها مؤتمر العمل الدولى فى دورته الثالثة والثلاثين خلال شهر يونيو سنة ١٩٥٣ .

ولقد دلت التجارب العملية التى قام بها أو تتبعها خبراء علم النفس الصناعى على أن كفاية الإنتاج تزداد بنسبة ملحوظة نتيجة لكفاية التهوية وحسن الاضاءة والحد من الضوضاء . فى الولايات المتحدة الأمريكية أثبتت تجارب بعض

الهيئات الهندسية أن الإنتاج يزداد بنسبة ١٠٪ فى المتوسط نتيجة لتحسين الإضاءة بينما ينقص التلف أو العيب فى المنتجات بنسبة ٢٥٪ كما دلت تجارب الدكتور (هانتجتون) من جهة أخرى على أن الظروف الجوية للمصنع تؤثر من غير شك فى إنتاج العامل وصحته إذ يؤدى سوء التهوية إلى نقص الإنتاج . وهذا النقص يتألف من جزء مباشر كالتراخى وفتور الرغبة فى العمل ومن جزء غير مباشر وهو ارتفاع نسبة العمال المرضى . ويضرب (لانسبرج) مثلا للتدليل على ذلك بأحد المصانع الأمريكية حيث بلغت نسبة المرضى بين عماله ٢٧,٥٪ عندما كانت تهويته غير كافية . وبإدخال نظام جديد للتهوية انخفضت النسبة إلى ٧٪ وفيما يتعلق بالضوضاء قامت إحدى شركات النظارات الأمريكية بحملة واسعة للحد منها فغطت فى خمسة شهور نفقات هـــذه الحملة وحققت وفورات بنسبة ٢٠٠٪ فى السنة .

ثالثا : الرعاية النفسية للعمال :

إن أول مبادىء الرعاية النفسية للعمال هى وضع العامل فى العمل الذى يتفق مع ميوله واستعداداته الطبيعية والنفسية . فقد دلت التجربة على أن الإنسان يكون راضيا عن عمله غيورا على إتقانه إذا اتفق هذا العمل مع ميوله واستعداداته . بينما دلت التجارب من جهة أخرى على انحطاط مستوى كفاية إنتاج العمال الذين يقومون بأعمال لا تلائمهم وتولد فى نفوسهم السخط والتبرم ، أو نوعا من عدم الاكتراث على الأقل . ومن هنا كان من الضرورى لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية توجيه عناية جدية كافية إلى وسائل اختيار العمال وتدريبهم مع تطبيق مبادىء التوجيه المهنى فى المرحلة الأولى للتعليم كأساس لتوزيع النشء على الأنواع المختلفة للتعليم فى مراحله التالية .

ولا يكفى أن تطبق الوسائل الحديثة فى اختيار العمال وتدريبهم لرفع معنوياتهم ، بل يجب أن نهتم أيضا بحسن معاملة العمال وبإقامة الصلات الطيبة بينهم وبين الادارة لما لذلك من أثر ملموس فى كفايتهم الإنتاجية . وتوجه عناية خاصة إلى طريقة معاملة العامل عند التحاقه بالعمل وباستقباله فى أيام عمله الأولى ادراكا لأهمية الخواطر التى يكونها عن المصنع ويمتد أثرها فى نفسه طـــويلا . فإذا كانت هذه الخواطر طيبة بنى عليها فكرة طيبة عن المصنع ولهذا تهتم المؤسسات فى الدول الصناعية الحديثة باستقبال العامل الجديد استقبالا طيبا ومشجعا وبأن يعامله المقدم أو المباشر بعطف ورعاية ويهتم بتقدمه فى عمله . ويحسن أن يقدمه إلى المقدم لأول مرة شخصية لها أهميتها فى إدارة المؤسسة . وتلجأ بعض المؤسسات زيادة فى العناية بالعامل الجديد الى تكليف بعض العمال القدماء بمرافقته وبدعوته إلى الغذاء وبإحاطته بمختلف جوانب المصنع وترغيبه فى العمل بكل الوسائل .

أما عن العمال القدامى فيجب أن تكون معاملتهم طيبة باستمرار وأن تشعرهم إدارة المصنع بأنهم إنما يعملون فى مصنعهم الخاص وأن تحرص دائما على أن تكون علاقاتهم بالرؤساء المباشرين ودية للغاية . ولهذا يحسن اختيار هؤلاء الرؤساء وتدريبهم تدريباً كافياً على حسن معاملة العمال والطريقة المثلى لنقل وتنفيذ أوامر الادارة ، ولتدريب الأسطوات أهمية فى العلاقات الصناعية وفى كفاية الإنتاج حيث أنهم حلقة الاتصال بين إدارة المصنع وعماله .

وأخيرا يجب العناية بمكان وجو العمل بحيث يبدو للعمال مشرحا ومحفزا . مع تجنب إجهاد العامل أو تكليفه بجهد فوق طاقته وتلافى أسباب السأم وإبعاد مرحلة ظهور التعب وإزالة الصعوبات الفنية باستخدام تجهيز أحسن واتباع حركات أيسر وأقل اجهادا . وغنى عن البيان أننا مهما توسعنا فى تطبيق التحصينات النفسية لمحيط العمل وفى تيسير طرق الأداء لا نستطيع القضاء كلية على التعب والسأم . وذلك لأن التعب نتيجة طبيعية للعمل ولا بد من حدوثه وامتداده وتفاقه باستمرار الفرد فى العمل . وكل ما نستطيع أن نفعل هو ابعاد مرحلة ظهور التعب وتخفيفه

باعطاء فترات كافية للراحة تساعد العامل على تجميع قواه وتمنع تدهور مستوى الكفاية . وتبدو لنا ضرورة تخلل مثل هذه الفترات لأوقات العمل إذا أدركنا أن التعب إنما يحدث نتيجة لتجمع بعض المواد السامة فى الدم بسبب الجهود العضلية والعصبية . وإذا لم يأخذ العامل فترات راحة يلفظ خلالها هذه المواد استمر تجمعها فى جسمه إلى الحد الذى يوقف إنتاجه تماما . ومن هنا كان الشعور بالتعب بمثابة صمام أمن يمنعنا من الاستمرار فى العمل إلى أن نصل إلى حالة الإجهاد التام فى النهاية ، ولكى تحقق فترات الراحة فائدتها المرجوة فى رفع مستوى الكفاية يجب أن تعطى بالقدر الكافى وفى الأوقات المناسبة . ولما كانت مرحلة ظهور التعب تختلف من عامل لآخر يجب أخذ الوقت المتوسط وتطبيق أنسب الفترات لأغلب عمال المصنع . وهذا مالا يمكن الوصول اليه إلا بالتجارب العملية المبنية على قياس التعب . وقد أثبتت هذه التجارب أن العمال الأقل كفاية هم الأكثر استفادة من فترات الراحة . كما أثبتت فى جهة أخرى أن فوائد هذه الفترات لا تقتصر على الشطر الأخير من وصلة العمل أى الشطر التالى لفترة الراحة بل تظهر أيضا فى الشطر السابق لها . فقد أثبتت التجارب التى أجراها كراف « Graf » فى عملية وصل حلقات جنزير الدراجات أنه باعطاء ١٠ دقائق راحة بعد شطر عمل قدره ٢,٥ ساعه زاد الناتج فى الشطر التالى بمعدل ٥,٣٪ مع زيادته أيضا فى الشطر السابق لفترة الراحة بمعدل ٣,٨٪ وبزيادة فترة الراحة إلى ١٥ دقيقة واعطاء فترة مماثلة لها بعد الظهر ارتفعت نسبة الزيادة فى الناتج فى وصلة العمل الأولى إلى ١٢,١٪ قبل فترة الراحة والى ٢٠,٥٪ بعد فترة الراحة بينما بلغت هذه النسبة فى وصلة بعد الظهر ١٩,٨٪ و ٢٤,١٪ على التوالى . وجاء فى تقرير لجنة المؤتمر الصناعى الأهلى بالولايات المتحدة الامريكية عن فترات الراحة أن إدخال هذه الفترات لا يؤدى إلى زيادة الناتج فحسب بل يعمل أيضا على تحسين نوع المنتجات .

ويجب أيضا لكى تحقق فترات الراحة فوائدها أن يوجه العامل إلى الطريقة المثلى لشغلها وقد أثبتت التجارب التى قام بها بورت Burt أن أفضل طريقة لشغل فترة الراحة تختلف باختلاف نوع العمل فالعامل الذى يعمل وهو ثابت فى مكانه بلا حركة يحسن أن يقوم بحركات بسيطة كالسير أو بعض التمرينات الرياضية السهلة والعامل الذى يقوم بعمل عضلى ثقيل يحتاج الى مجرد الراحة الطبيعية وهذا الذى يعمل جالسا يحتاج الى الوقوف والعكس بالعكس ويرى هذا الخبير فى علم النفس الصناعى أن أفضل الطرق لقضاء فترات الراحة هى تلك التى تكون على نحو يختلف عن طريقة أداء العامل لعمله والتى تتضمن تحولا ذهنياً يبعد تفكيره عن جو المصنع كالألعاب المسلية والرياضية الخفيفة مع الاغتسال . ومن هنا كانت للصلاة عند المسلمين حكمتها فى تحقيق فوائد فترات الراحة إلى أقصى حد لأنها تشتمل على الاغتسال والرياضة الخفيفة وتنقل العامل بعض الوقت من الجو المادى إلى الجو الروحى .

ولابد من مرور وقت لظهور مزايا فترات الراحة وسريان مفعولها فى زيادة كفاية العمل شأنها فى ذلك شأن ساعات العمل المخفضة لا تظهر فائدتها فى الحال بل تستلزم بعض الوقت لأن العمال لا يستطيعون أن يكيفوا أنفسهم فى الحال وفقا لظروف العمل الجديدة ففى أحد مصانع الأحذية مثلا كان متوسط الإنتاج قبل إدخال فترات الراحة ١٣٢ زوجا وبمرور ١٢ أسبوعا على إدخالها ارتفع الرقم إلى ١٨٣ زوجا .

رابعاً — الرعاية الاجتماعية للعمال :

يقصد بالرعاية الاجتماعية للعمال جميع المنشآت الاجتماعية والوسائل والتسهيلات الترفيهية التى يكفلها أصحاب الأعمال لعمالهم عملا على رفع معنوياتهم وكسباً لتعاونهم مع الإدارة مثل إنشاء المطاعم والأندية والملاعب الرياضية والمساكن وتوفير وسائل النقل بين المساكن ومكان العمل والمكتبات والمعسكرات والرحلات . وأيا كان نطاق هـذا النوع فى الرعاية الاجتماعية ومهما كان مستوى الخدمة التى تؤديها للعمال فليس المهم هو مقدار هذه الرعاية

واضطراد زيادتها وإنما المهم هو ما تحدثه من أثر طيب فى نفوس العمال ولكى تحدث مثل هذا الأثر لابد من توفير شرطين أساسيين :

١ — إشراك العمال فى إدارة المنشآت الاجتماعية والترفيهية عن طريق اللجان أو المجالس المشتركة لكى يشعروا أنها منشآتهم وحتى تجرد من معانى المن والتفاخر التى تخطىء بعض المؤسسات فى إبرازها خلال المنازعات بينها وبين عمالها أو فيما تصدره من نشرات الدعاية، وتخطو بعض المؤسسات خطوة أبعد من هذه فتعمل على انتقال ملكية هذه المنشآت إلى العمال إفساحا لمجال إشباع غريزة التملك فى نفوسهم بعدأن قضى تطور الصناعة الآلية الحديثة على كل فرصة لتملك العمال لآلات وأدوات الإنتاج .

٢ — حسن معاملة العمال وإقامة الصلات الطيبة بينهم وبين الإدارة والأسطوات على أحدث مبادىء علم النفس الصناعى إذ لاجدوى من المنشآت الاجتماعية والترفيهية إذا كانت مصحوبة بإساءة معاملة العمال وجرح كبريائهم من وقت لآخر . فالمسألة ليست مسألة ترفيه أو خدمات تقدم وإنما هى أهم من ذلك مسألة تعرف آمال العمال وأفكارهم ومخاوفهم ومشاركتهم وجدانيا فى مشاعرهم . ويحسن أصحاب الأعمال صنعاً إذا احترموا العمال ونظروا إلى نقاباتهم كأداة تفاهم وتعاون وأشركوها إشراكا جدياً فى رسم وتطبيق برامج الرعاية الاجتماعية .

خامساً — الرعاية الثقافية للعمال :

ويقصد بها كل ما من شأنه رفع المستوى الثقافى للطبقة العاملة والقضاء على الأمية بينها فالعلم اليوم لم يعد ترفا ذهنياً بل أصبح ضرورة اقتصادية من حيث العلاقة الوثيقة بين المستوى الثقافى للعامل وبين كفايته الإنتاجية . والفن فى الصناعة الحديثة كما يقول المستر هارولد بتلر المدير العام السابق لهيئة العمل الدولية ، أصبح مسألة عقل لا مسألة عضلات . ولا يمكن لعامل أن يؤدى عمله الميكانيكى بنجاح إلا إذا اتسعت مداركه وتشرب عن طريق التعليم العام جو الحياة الميكانيكية الحديثة فضلا عن أن برامج التدريب المهنى لا تحقق أغراضها على الوجه الأكمل إلا إذا بنيت على قاعدة من الثقافة العامة .

ولهذا كان مستوى كفاية الإنتاج مرتفعاً فى الدولة التى تتميز بارتفاع المستوى الثقافى لعمالها بينما ينحط هذا المستوى فى الدول التى تنتشر فيها الأمية حتى ولو كان تجهيز مصانعها وآلاتها مماثلا لمصانع الدول الأولى .

سادساً — الرعاية الصحية للعمال :

من أهم عوامل رفع مستوى الكفاية الإنتاجية العمل على رفع المستوى الصحى للدولة عموما والطبقة العاملة بصفة خاصة ويتوقف هذا المستوى على أربعة عوامل :

١ — ضمان ظروف العمل العادلة والطيبة كما سبق إيضاحه .

٢ — توافر السكن الصحى الملائم والتغذية المناسبة والكافية للعامل وهذا ما لا يتحقق إلا إذا كانت الأجور من الكفاية بحيث تيسر للعمال الحصول على الغذاء الكافى والمسكن المناسب فضلا عن قيام الحكومة بإنشاء المساكن الصحية لعمالها واتخاذ الوسائل الكفيلة بتشجيع وحث أصحاب الأعمال على إنشاء المساكن الصحية لعمالهم . كما يجب العناية بالبحوث العلمية الخاصة بالتغذية لاختيار الوجبات الصحية المناسبة والقليلة الكلفة والعمل على نشرها بين العمال وأسرهم بمختلف الدعاية وبمنح جوائز خاصة للأسر المتفوقة فى اختيار وإعداد الوجبات الغذائية .

٣ — إرشاد العامل إلى المحافظة على صحته بالإقلاع عن العادات الضارة بها مثل تعاطى المكيفات والمخدرات والسهر . ويمكن علاج هذا بالدعاية وبتحويل اهتمام العمال إلى مجالات ترفيهية غير ضارة .

سابعاً — التأمينات الاجتماعية :

يعد الخوف من أخطر العوامل التى تؤثر تأثيرا سيئا فى كفاية الإنتاج . ولما كانت ظروف الحياة الصناعية الحديثة قد بثت المخاوف فى نفوس العمال لما يتهددهم من بطالة ويتعرضون له من حوادث أو أمراض .. إلخ .

كانت نظم التأمينات الاجتماعية بأنواعها المختلفة من أجدى الوسائل لعلاج هذه الحالة النفسية ولبث الطمأنينة فى نفوس العمال . وأيا كان نطاق ومدى التأمين الاجتماعى فالواجب أن ننظر إليه كمسكن . ولا بد من اتخاذ السياسات الاقتصادية الإنشائية لوقف التقلبات الضارة فى الحياة الاقتصادية والمحافظة على مستوى مرتفع ومستقر للاستخدام .

هذه هى المجالات الرئيسية للخدمات الاجتماعية . وقد أوضحنا أثرها فى كفاية الإنتاج ، إلا أنه يجب علينا أن ندرك بوضوح أن هذه الخدمات إن هى الا عوامل مساعدة لرفع مستوى الكفاية الإنتاجية . أو هى بعبارة أخرى مجرد مهيئات لنجاح برامج الكفاية التى ترتكز دعامتها الأساسية على تطبيق نظريات ووسائل الترشيد التى تهدف إلى تكثيف العمل البشرى وحصر الضياع أو التبذير فى الحد الأدنى تطبيقا لمبدأ أقصى إنتاج بأقل جهد . جنباً لجنب مع العناية بوسائل اختيار العمال وبتدريبهم مهنيا وبأن تكون آلات وأدوات ونظم ووسائل الإنتاج متمشية أولا بأول مع أحدث تطورات التقدم العلمى والفنى .

اللجنة الأولى

الرعاية الاجتماعية وتقويم نتائج الدورات السابقة

لحلقة الدراسات الاجتماعية

للدول العربية

اللجنة الأولى

(أ)

١ ــ أهمية الاحصاء فى دراسة شئون العمال وتحقيق رعايتهم الاجتماعية
الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى (مصر)

٢ ــ واجب الحكومات والهيئات العلمية والشركات فى اعداد الاحصائيات الخاصة بالعمل والأيدى العاملة
الأستاذ ابراهيم الدبونى (العراق)

٣ ــ الاحصاءات الثقافية والرعاية الاجتماعية
سكرتارية اليونسكو

٤ ــ الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوصيات الدورات الثلاث لحلقة الدراسات الاجتماعية فى الجمهورية اللبنانية
الأستاذ نديم حرفوش (لبنان)

٥ ــ الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوصيات الدورات الثلاث لحلقة الدراسات الاجتماعية فى المملكة العراقية
الأستاذ خالد العزى (العراق)

٦ ــ الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوصيات الدورات الثلاث لحلقة الدراسات الاجتماعية فى جمهورية مصر
الأستاذ كمال محمود الحسنى (مصر)

٧ ــ الضمان الاجتماعى فى سوريا
الأستاذ احسان جوخدار (سوريا)

٨ ــ الخدمات الاجتماعية الأهلية فى جمهورية مصر
الأستاذ حامد شاكر ثابت (مصر)

ملحق الإستبيان

(أ)

أهمية الاحصاء فى دراسة شئون العمال وتحقيق رعايتهم الاجتماعية

للدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى (مصر)

العامل فى نظرنا جميعا هو الشخص الذى يؤدى عملا أو خدمة للغير بناء على طلبه وتعليمات منه وذلك فى مقابل أجر يتفق عليه قبل البدء فى العمل .

ومن المعلوم لدينا جميعا أن العمال كطائفة يكونون الجزء الأكبر من الأشخاص المشتغلين فى أى مجتمع . ومن المسلم به أيضا أن العمال وعائلاتهم يكونون الجزء الأكبر من سكان أى بلد من بلاد العالم . ومن ذلك يتبين أن أى شأن من شئون العمال يتناول بالضرورة أعداداً كبيرة من الأفراد وهؤلاء الأفراد يختلفون بعضهم عن بعض فى نواحى متعددة . والباحث فى شئون العمال يواجه دائماً مشاكل متشعبة بسبب هذه الأعداد الكبيرة ، والتباين الملحوظ بين أفراد أى طائفة من طوائف العمال .

ولما كان الاحصاء هو الطريقة العلمية الوحيدة التى يمكن الاعتماد عليها فى دراسة المجتمعات الكبيرة ومعرفة خواصها ومميزاتها والاتجاهات التى تسير فيها . فإن الباحث فى شئون العمال والمصلح الاجتماعى الذى يرمى إلى تحقيق رعايتهم الاجتماعية لابد له من الاستعانة بالطريقة الاحصائية فى دراسة هذه الشئون ومعرفة الحقائق الخاصة بها حتى يتبين هذه المشاكل على حقيقتها فيمكنه رسم الخطة التى يتبعها فى معالجتها وحلها نهائيا .

ولنستعرض فى هذا البحث بعض شئون العمال لنرى أهمية الاحصاء فى دراسة كل منها وكيفية الحصول على الاحصاءات الخاصة بها .

(١) احصاء القوة العاملة

لاشك أن أول مايهتم به الباحث فى شئون العمال هو معرفة عدد العمال الذين يتصل بهم البحث . وهذا الاحصاء يتناول عدد العمال فى الحرب والصناعات المختلفة كما يبين توزيعهم الجغرافى فى المدن أو المناطق المختلفة . ونظرا لأن عدد العمال يتغير من وقت إلى آخر تبعا لزيادة عدد السكان وإزدهار بعض الصناعات وكساد بعضها الآخر فإن هذا الاحصاء يجب أن يعمل على فترات زمنية متعاقبة لكى يمكن للباحث متابعة التطور فى هؤلاء العمال مع الزمن وفى الصناعة أو التجارة التى يعملون فيها . ففى انجلترا مثلا تقوم الحكومة باحصاء عدد العمال (فى الصناعة والتجارة) مرة كل ثلاثة شهور وفى أمريكا يقوم مكتب احصاءات العمل بنشر أرقام تفصيلية عن القوة العاملة على فترات قصيرة . وفى مصر تنشر أرقام عن جميع العمال فى الصناعة والتجارة والزراعة ضمن أرقام تعداد السكان مرة كل عشر سنوات ومنذ سنة ١٩٤٢ بدأت تنشر إحصاء بعدد العمال فى الصناعة مرة كل ثلاث سنوات .

وهناك محاولات تبذل لكى يشمل هذا الاحصاء عمال المحال التجارية وكذلك لكى يكون هذا الاحصاء على فترات أقصر والاحصاء فى الحقيقة هو عبارة عن تصوير رقمى أو عددى للحقائق والخواص المتعلقة بالمجتمعات الكبيرة التى تتكون من أفراد كثيرة . ولكن احصاء العمال الزراعيين تكتنفه عدة صعوبات تحتاج إلى وقت طويل لتذليلها . وأكبر عقبة فى سبيل احصاء العمال الزراعيين هى الأمية المنتشرة بين هؤلاء العمال وأصحاب الأعمال الذين يستأجرونهم فضلا عن تشتت هؤلاء العمال وسرعة تنقلهم فى مناطق متباعدة تجعل تكاليف حصرهم فوق مقدور الميزانية المتواضعة . ولا جدال فى أن عدم وجود احصاءات دقيقة عن العمال الزراعيين فى مصر هو السبب الأساسى فى أن أحدا لم يتعرض بصفة جدية لبحث مشاكلهم فضلا عن معالجتها رغم أن هؤلاء العمال وعائلاتهم يكونون وحدهم مايزيد على نصف عدد السكان الكلى .

وليست مصر هى الوحيدة بين دول الجامعة العربية فى عدم وجود الاحصاءات الكافيه عن القوة العاملة بها . ولا شك أن هذا القصور سيؤدى إلى تأخير بحث مشاكل السواد الأعظم من سكان هذه البلاد وتعويق النهوض بالرعاية الاجتماعية التى هم فى أشد الحاجة اليها وبالتالى إلى تعطيل النهضة التى نسعى جميعا لتحقيقها .

ومن الممكن أن تبدأ الحكومات فى اعداد احصاءات بسيطة عن القوة العاملة فيها بأن تلزم بادىء ذى بدء كل من يستخدم عمالا أن يبلغ عن عدد العمال الذين يستخدمهم فى تاريخ معين وبذلك تحصل الحكومة على احصاء بعدد العمال وتوزيعهم على الصناعات والمناطق المختلفة وهى بداية لا شك مفيدة . ويكون هذا الالزام بتشريع طبعا وإذا أريد تخفيف هذا العبء فى بعض البلاد فيمكن قصر الإلزام على من كان يستخدم ثلاثة عمال أو خمسة فأكثر . وبذلك يعفى صغار أصحاب الأعمال الذين هم فى الواقع أقل الناس استجابة للفكرة الاحصائية . وفى ذلك اقتصاد كبير للنفقات وضمان للدقة والسرعة .

٢ — احصاء البطالة

البطالة هى أكبر مشكلة من مشاكل العمل بل هى أكبر المشاكل الاقتصادية فى كل بلد حيث تمتد آثارها علاوة على العمال المتعطلين أنفسهم إلى ذويهم والى أصحاب الأعمال وإلى النظام الاقتصادى بأكمله . ومن أخطارها الشديدة أنها اذا تفشت فى أحد ميادين العمل ولم تعالج بحكمة فإنها سرعان ما تنتقل إلى ميادين أخرى وتجر فى أذيالها الفقر والكساد لكثير من الناس والبلاد .

ولا غنى عن الاحصاء فى معالجة البطالة ودرء أخطارها لأنه اذا أردنا التعرض لبحث أسباب البطالة لإزالتها فلا بد لنا من معرفة عدد المتعطلين وفى أى صناعة أو منطقة تتفشى البطالة . وما هى عدد الأيام وكمية الأجور المفقودة بسبب هذه البطالة لأن هذه الأجور التى يفقدها العمال من جراء تعطلهم ما هى إلا انتقاص فى قوتهم الشرائيه لا بد أن يؤدى الى نقص يعادله فى الاستهلاك ورقم المبيعات للمؤسسات التى يتعامل معها هؤلاء المتعطلون .

وإذا لم نعرف الصناعة أو المنطقة التى تزيد فيها البطالة عن غيرها لا يمكن للباحث أن يتبين السبب الأساسى ولا كيفية علاجها مما يدعو إلى التخبط أو إلى ترك الأمور تسير من سيء إلى أسوأ فيفلت الزمام وتقع الكارثة .

ومما يجدر ذكره فى هـــذا المقام أن هناك أناسا يقولون ان البطالة على كل حال ما هى إلا صورة تعسة للحالة الاجتماعية فليس من مصلحتنا عمل إحصاءات تكشف عن تلك الصورة الكئيبة التى يحسن اخفاؤها عن الأعين حتى لا تثير النفوس وتسبب المتاعب . ولكن معالجة المشاكل لا تكون باخفائها أو بتجاهلها بل قد يكون ذلك سببا فى تفاقمها .

وقد عنيت كثير من البلاد بعمل احصاءات دقيقة ومفصلة ومنتظمة عن البطالة ففى بريطانيا مثلا تنشر الحكومة أرقاما شهرية منذ ثلاثين سنة أو يزيد عن عدد المتعطلين ونسبتهم الى جملة العمال فى كل من الصناعات والمناطق المختلفة وتستعين بهذه الأرقام فى تخفيف حدة البطالة فى بعض الصناعات أو المناطق بنقل العمال الى حيث يجدون أعمالا تناسبهم وكذلك تستعين بتحليل هذه الأرقام فى معرفة الأسباب الأساسية للبطالة فى بعض الصناعات أو المناطق فتقترح الوسائل المؤدية الى ازالتها ومنها تدريب المتعطلين على أعمال جديدة وتأهيلهم لصناعات حديثة تحتاج اليهم .

وفيما يختص بالرعاية الاجتماعية الخاصة بالعمال المتعطلين فمن الواضح أن تحقيق هذه الرعاية لا يمكن أن يتم الا اذا أنشئت المؤسسات الاجتماعية التى تقوم بهذه الخدمات فى المناطق التى تكثر فيها البطالة، كما أن أنواع الخدمات التى يتعين على هذه المؤسسات أن تبذلها تتوقف على نوع العمال المتعطلين ، هل هم ذكور أم أناث وصغار أم كبار

وهل هم متزوجون وبأولاد أو بدون . . إلخ من هذه الصفات التى لا يمكن معرفتها إلا عن طريق إحصاء مفصل للعمال المتعطلين .

وفى مصر بذلت عدة محاولات فى الماضى لاحصاء المتعطلين ولكننا لم نحصل بعد على بيان كامل بعدد المتعطلين وذلك لقصور الوعى الاحصائى بين المتعطلين ولعدم وجود فائدة مباشرة تعود عليهم من الاستجابة إلى الاحصاء . والأمل معقود الآن فى أن قانون تسجيل المتعطلين فى شكله الأخير بجعلهم يقبلون على تسجيل أنفسهم فنحصل على إحصاء أكثر شمولا من ذى قبل . وغنى عن البيان أن مشكلة البطالة لا يمكن تقدير مداها وخطرها فى أى بلد من دول الجامعة دون أن يكون لدينا إحصاء شامل . ولن يتيسر لنا عمل إحصاء شامل إلا إذا توفر للمتعطل فائدة مادية مباشرة تعود عليه من تسجيل تعطله بمجرد حدوث التعطيل . فقد حتم القانون المصرى الأخير عدم توظيف أحد المتعطلين إلا إذا كان قد سبق تسجيل اسمه كمتعطل . ولعل فى ذلك حافزا كافيا فنحصل على إحصاء شامل للبطالة على الأقل فى المناطق التى ينفذ فيها القانون بدقة .

هذا ولا يفوتنا أن نذكر أن إحصاء البطالة فى الزراعة تعترضه صعوبة أخرى غير الصعوبات المذكورة ومن نوع مختلف بالمرة ألا وهى عدم إمكان إحصاء أو قياس البطالة المستترة وهى شائعة جدا بين العمال الزراعيين والفلاحين ومن الصعب جدا تحديدها وحصرها .

٣ — إحصاء الأجور وساعات العمل

الأجور وساعات العمل مثار نزاع مستمر بين العمال وأصحاب الأعمال فى كل بلاد العالم .

فالعمال دائبون على المطالبة برفع الأجور وتخفيض ساعات العمل وأصحاب الأعمال دائما يعارضون هذه المطالب حرصا على مصالحهم . والأجر كما نعلم جميعا هو المكافأة التى ينالها العامل مقابل بذل المجهود فى تأدية العمل أو كما يقول البعض ثمن مجهوده الذى هو سلعته الوحيدة . والأجر بالنسبة لأغلب العمال هو المورد الوحيد للدخل أو القوة الشرائية التى يملكها لينفقها فى سبيل الحياة .

والفصل فى منازعات الأجور سواء تولته الحكومة أو الهيئات المشتركة بين العمال وأصحاب الأعمال يحتاج إلى دراسات ومناقشات يدلى فيها كل طرف بحجج وأسانيد ومقارنات بين أجور الطوائف المختلفة من العمال وظروفهم.

كما أن البحث فى كفاية الأجور لمواجهة ضروريات المعيشة للعمال وأهلهم والمحافظة على مستوى معيشة مناسبة يتطلب معرفة دقيقة لمستوى الأجور السائد بين طوائف العمال ومقارنته بمستوى أسعار السلع والخدمات التى تستلزمها معيشة هؤلاء العمال .

ويتبين من ذلك أهمية القيام بعمل إحصاءات دورية عن مستويات الأجور فى الصناعات والمناطق المختلفة التى يستخدم فيها العمال . فبدون هذه الاحصاءات المعتمدة لا نجد أساساً سليما للفصل فى المنازعات على الأجور فتطول هذه المنازعات وتمتد أثرها ويكون ذلك على حساب الإنتاج القومى فضلا عن استمرار الخصومة والضغينة بين طوائف العمال وأصحاب الأعمال مما يزعزع الثقة والاستقرار الاجتماعى والاقتصادى . ونحن إذ نتكلم عن الأجور يجب أن نفرق بين معدل الأجر وجملة الكسب حيث أن معدل الأجر هو المعدل الذى يحاسب على أساسه العامل سواء باليوم أو بالقطعة بينما جملة الكسب هى جملة ما يتحصل عليه العامل فى الأسبوع أو فى الشهر من عمله سواء عمل بعض أيام الأسبوع أو كلها أو اشتغل ساعات إضافية . والأفضل أن نعمل إحصاءات الأجور على أساس جملة الكسب فى المتوسط فى الأسبوع أو الشهر حيث أن جملة الكسب المتحصل هو المبلغ الذى يقبضه العامل فعلا ويتصرف فيه لشراء ما يحتاج إليه

فى معيشته وهو مايسمى أيضاً بالأجور الفعلية . وهذا القدر هو الذى يحدد مستوى معيشة الأسرة، بخلاف معدل الأجر الذى يحاسب عليه العامل إذ قد يتفق على معدل عال ولكن لايشتغل إلاجزءاً من الوقت فلا يكسب كثيرا .

وقد بدأت مصر فى عمل إحصاء دورى للأجور وساعات العمل منذ سنة ١٩٤٢ تطبيقاً لاتفاقية دولية تلزمها بعمل إحصاء للأجور وساعات العمل فى الصناعة وهى تقوم به على أساس الكسب الأسبوعى أو الأجور المنصرفة فعلا فى الأسبوع الأول فى كل من شهرى يناير ويوليو من كل سنة . وكذلك تعمل كثير من الدول إحصاءات الأجور عندها على أساس الكسب. وهذا الإحصاء فى مصر يعطى متوسط الكسب الأسبوعى فى كل من الصناعات المختلفة على حدة وفى كل من المناطق الصناعية المهمة فى مصر على حدة . إلا أن هذا الاحصاء اقتصر على المحال الصناعية حتى عام ١٩٥٣ وقد بدأت مصلحة الإحصاء المصرية فى إدخال عمال المحال التجارية فى الإحصاء ابتداء من يوليو ١٩٥٣ وتخفيفا للنفقات وضمانا للدقة فى البيانات وسرعة الحصول عليها أمكن الاكتفاء بالمحال التى تستخدم خمسة عمال فأكثر وبذلك استبعد الصغار من أصحاب الأعمال وهم الأقل استجابة للفكرة الاحصائية والأقل تنظيما فى أعمالهم ودفاترهم وهذا مما يدعو إلى الاطمئنان لصحة البيانات الواردة من المؤسسات الكبيرة نوعا فضلا عن سرعة الحصول عليها وتخفيف النفقات .

ولكن إحصاء الأجور النقدية وحده لا يكفى لمعرفة التغيرات فى مستوى المعيشة ولإدراك هذا الهدف ولمعرفة مقدار كفاية الأجور التى يتحصل عليها العمال فى مواجهة ضروريات المعيشة يجب أن نقارن هذه الأجور النقدية بمستوى الأسعار أو بتكاليف المعيشة وذلك بحساب الأجور الحقيقية لاالنقدية وذلك يستدعى عمل إحصاء لحساب رقم قياسى لنفقات المعيشة تقاس بواسطته التغيرات فى تكاليف المعيشة الناتجة عن تقلبات السلع والخدمات التى تستهلكها طوائف العمال .

وهذا الرقم القياسى لنفقات المعيشة ضرورى جدا فى المباحث الخاصة بشئون العمال ، وفى كثير من الاتفاقات بين طوائف العمال وأصحاب الأعمال يتخذ هذا الرقم أساسا لتعديل الأجور بالرفع أو الخفض تبعا لارتفاع نفقات المعيشة أو انخفاضها . وهو فى الواقع أساس سليم ويضمن للعمال الحصول على أجر حقيقى ثابت ويمكنهم من الاحتفاظ بمستوى معيشة ثابت .

٤ — الإحصاءات الصحية

صحة العامل هى رأس ماله فى الحياة ، فهى مبعث نشاطه وعليها يعتمد فى كسب الرزق له ولأولاده وهى مظهر من مظاهر النعمة والرفاهية . وفوق ذلك فهى من الرأسمال القومى حيث أن العامل صحيح الجسم يكون وفير الإنتاج بخلاف العامل المعتل الصحة فهو ضعيف الإنتاج . فالمستوى الصحى للعمال ثروة قومية يجب المحافظة عليها بكل الوسائل ومعالجة أى ضعف يطرأ عليها دون إبطاء .

والإحصاءات الصحية والطبية من أهم الوسائل فى المحافظة على الصحة العامة للسكان فهى التى تنذر القائمين بأمور الصحة العامة بانتشار الأمراض كما ترشدهم إلى أماكن انتشارها وأسبابها فتمكنهم من السيطرة عليها ودرء خطرها .

وأهم هذه الإحصاءات الصحية من الناحية الاجتماعية إحصاءات المواليد والوفيات وخصوصاً وفيات الأطفال الرضع ، وكذلك إحصاءات الأمراض . وهذه تقوم بها دائماً الهيئات الحكومية المختصة بالصحة العامة . وتعتمد عليها فى كشف مواطن انتشار الأمراض للسيطرة عليها والحد من انتشارها .

كما أن الاحصاءات الخاصة بوفيات الأطفال تسترشد بها الهيئات الصحية والاجتماعية فى توجيه الخدمات الاجتماعية للطبقات الفقيرة وتحديد نوع الخدمة المطلوبة كالعنايه بالأمهات قبل الوضع ورعاية الأطفال والأمهات بعد الوضع وتوزيع الأغذية أو الأدوية اللازمة للأمهات الفقيرات .

ومن المشاكل الصحية الخاصة بالعمال كشف الأمراض المهنية والأمراض الصناعية الأخرى . وهذه الأمراض يهتدى إلى كشفها المختصون عن طريق إحصاء وتجميع مشاهداتهم عن المرضى من العمال فى المصانع ويكتشفون بواسطة هذه الاحصاءات الظروف الصناعية أو العملية التى تساعد على ظهور المرض عند العامل فيعملون على وقايتهم من هذه الأمراض باستبعاد تلك الظروف وبذلك يحققون خدمة اجتماعية لهؤلاء العمال وينقذونهم من الوقوع فى هذه الأمراض بمرور الزمن دون شعورهم .

إلا أن هذا النوع من الاحصاءات يحتاج إلى مساعدات مستمرة تستغرق زمنا طويلا كما يحتاج إلى خبرة فنية طويلة ربما لا تتوفر للكثيرين .

هذا وصف موجز لبعض الاحصاءات الهامة التى يستعين بها الباحث الاجتماعى فى بحث شئون العمال وفى تحقيق رعايتهم الاجتماعية . وهناك طائفة من مشاكل العمل لا يتسنى للباحث معالجتها دون الالتجاء إلى الاحصاءات الموجودة أو القيام بإحصاء خاص بها . فمشاكل الأسرة والهجرة والنشاط النقابى والتعليم والمسكن كلها مشاكل عمالية كبيرة وتتناول عدداً كبيراً من الأفراد وتستلزم القيام بإحصاءات خاصة بها لعلاجها على أساس سليم .

ولكن العقبة التى نلاقيها فى سبيل القيام بهذه الاحصاءات الضرورية فى معالجة المشاكل الاجتماعية هى تأخر الوعى الاحصائى عند جمهور العمال وأسرهم مما يجعل مهمة جمع الاحصاءات مهمة شاقة كثيرة التكاليف ويؤدى إلى إعطاء الإحصائى بيانات غير دقيقة أو مضللة . ولذلك يتعين نشر الوعى الإحصائى بين طبقات العمال ليهتموا به ويقبلوا عليه ويساهموا فى نجاح الاحصاء بإعطاء البيانات الصحيحة فى يسر وسهولة ولعله مما يشجعهم على ذلك توضيح الغرض المنشود من عمل الاحصاء وعرض نتيجته عليهم بسرعة وتوضيح الفائدة التى تعود عليهم من المساهمة فى عمله حتى لا يبخلوا بهذه المساعدة فى المرات المقبلة ، وكذلك اختيار الباحثين الاحصائيين بعناية حتى يكتسبوا ثقة هؤلاء العمال عند الاتصال بهم للحصول على البيانات الاحصائية المطلوبة فيدلون إليهم بالمعلومات الصحيحة دون تردد أو خوف .

واجب الحكومات والهيئات العلمية والشركات

فى إعداد الإحصاءات الخاصة بالعمل والأيدى العاملة

الأستاذ ابراهيم الدبونى (العراق)

أهمية الاحصاءات :

يمكن تعريف الاحصاء بأنه فن جمع المعلومات العددية عن الظواهر المختلفة وتنسيق هذه المعلومات وتحليلها وعرضها بطريقة منطقية يسهل معها استخلاص الحقائق عن تلك الظواهر بعد استبعاد المؤثرات العرضية . والاحصاءات لما لها من أهمية كبيرة يحتاج إليها فى شتى نواحى الحياة سواء فى الحقل الحكومى أم التجارى أم الزراعى أم الصناعى إلخ .. وعليه فإننا لا نعدو الحقيقة إذا قلنا بأن كل فرد فى مجتمعنا الحاضر لاشك وأنه يستفيد من الاحصاءات . فالموظف الحكومى المسئول يحتاج إليها لأنها تمكنه من حسن إدارة أعماله ودراسة مشاكله ووصف الحلول الناجعة لحلها، زد على ذلك أنها تكون رائدا له فى تنفيذ أية خطة للاصلاح والأعمار يكون مسئولا عنها . والتاجر يحتاج إلى الاحصاءات لأنها تمكنه من معرفة حقيقة وضعه المالى ومدى نجاحه أو فشله بالمقارنة مع التجار الآخرين . والصانع يحتاج إلى الاحصاءات فى معرفة الحقائق عن صناعته وتكاليفها وإيراداتها ويستطيع على ضوء هذه الحقائق أن يرسم سياسة من شأنها أن تزيد فى أرباحه — وقد استخدمت النظريات الاحصائية فى السنوات الأخيرة للمحافظة على نوعية الإنتاج . والباحث الاقتصادى والاجتماعى يحتاج إلى الاحصاءات لتفهم مشاكل المجتمع ووصف الأدواء الناجعة لها . وبالجملة فإن كل فرد فى مجتمعنا يحتاج إلى الاحصاءات الدقيقة إذا هو أراد أن يقوم بتنفيذ أى عمل أو خطة على أساس علمى صحيح.

ومنذ القدم شعرت كثير من الحكومات بأهمية الاحصاءات نتيجة لتوسع أعمالها ذلك التوسع الذى أدى إلى استخدام نظام الإدارة المحلى فقامت على أثر ذلك بتعدادات للنفوس والإنتاج الزراعى والحيوانى وما إلى ذلك من مشاريع إحصائية اقتضتها ظروف ذلك الزمان وأحواله . إلا أنه والحق يقال لم يجر جمع احصاءات دقيقة يمكن الركون اليها إلا فى العصر الحديث وفى غضون حوالى المائة عام المنصرمة . وفى الفترة المشار إليها نزلت إلى هذا الميدان مختلف المؤسسات والهيئات علمية كانت أم تجارية أم حكومية فجمعت من الاحصاءات معينا لا ينضب تناول جميع نواحى الحياة على الاطلاق .

إحصاءات الإنتاج والأيدى العاملة وعلاقتها بمشاريع الأعمار فى العراق :

يقف العراق اليوم على أبواب تطور عام شامل فى جميع الميادين ويتوقع له الكثيرون أن يغدو من البلدان الغنية فى العالم بالنظر لما حباه الله من ثروة نفطية عظيمة ومن تربة خصبة ومياه غزيرة وجو معتدل . فبعد أن كان العراق يشكو فيما مضى قلة موارده أصبحت هذه الموارد تدر عليه عشرات الملايين من الدنانير سنويا ويؤمل أن يزداد إيراده سنة بعد أخرى وكنتيجة طبيعية لما تقدم أخذ المسئولون العراقيون يعيرون مشاريع أعمار البلاد اهتماما خاصا ويضعون لهذه المشاريع برامج عامة شاملة تطبق على مدى سنوات عدة . ولسنا الآن بصدد ذكر مشاريع الأعمار هذه ومدى التقدم الذى أصابها إلا أننا من الناحية الأخرى وبقدر ما يتصل الأمر بموضوع بحثنا نرى أنه

ولامناص من الإشارة إلى أن أى مشروع للإعمار ينبغى أن يستند إلى دراسة وتنظيم إذا أريد له النجاح وأن هذه الدراسة وذلك التنظيم يرتكزان على حقائق ثابتة لاعلى مجرد الحدس والتخمين . فقد يفتقر أحد الأقطار إلى الأيدى العاملة الماهرة كما قد يفتقر إلى المواد الأولية اللازمة لإقامة مشروع ما أو إلى الفنيين والاختصاصيين والمديرين المدربين الذين يحتاج إليهم المشروع. وبديهى أن افتقار القطر إلى شىء معـــين فيما يتعلق بمشروع ما يعيقه حتما عن تحقيق ذلك المشروع ولابد له من استكمال النواقص قبل البدء به . وإذا كانت الدراسة العلمية الصحيحة لكل مشروع للأعمار واجبة فإن هذه الدراسة إنما تعتمد على الإحصاءات الدقيقة ومن هذا تتبين أهمية الإحصاءات بالنسبة للعراق اليوم .

ومن أهم مشاريع الإعمار التى يفتقر إليها العراق اليوم والتى ستساعد على حل كثير من مشاكله هى المشاريع الصناعية الإنتاجية ، ذلك أن كثرة هذه المشاريع وازدهارها من شأنه أن يزيد فى الأيدى العاملة ويقلل البطالة أو يقضى عليها مما يؤدى إلى رفع مستوى معيشة الشعب هذا فضلا عن أنها تؤدى إلى زيادة الدخل القومى للقطر . إلا أن قيام صناعات جديدة لمجرد توفر المال لايمكن أن يعتبر أساسا متينا لصناعات دائمة فهناك كثير من الأمور الأخرى ينبغى أخذها بالحسبان قبل الإقدام على هـذه الخطوة وتنجلى أمامنا هذه الأمور إذا نحن قمنا بدراسة وافية لحالة الصناعات القائمة والمشاكل التى تجابهها ثم نتبع ذلك بدراسة إمكانيات البلد وموارده الطبيعية والبشرية وتكاليف الانتاج وما إلى ذلك من أمور لها أهميتها كل ذلك للتحقق من إمكانية نجاح هذه الصناعات وسط ميـدان المنافسة العالمية . ودراسة هذه الأمور تستند إلى الاحصاءات فمن أوجب الواجبات إذن أن تهيأ هذه الإحصاءات وخاصة ما يتعلق منها بالانتاج الصناعى والأيدى العاملة فى الصناعة.

إن إحصاءات الإنتاج الصناعى والأيدى العاملة التى تعنى بها جميع الدول المتقدمة فى المضمار الاقتصادى وتنفق فى سبيل جمعها المبالغ الطائلة تمكن الحكومات من توجيه الصناعة الوطنيـة الوجهة الصحيحة فى سبيل زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة وعن طريقها أيضاً تتعرف على اعداد العاطلين عن العمل فتوجههم إلى حيث يتوفر هذا العمل أو تقوم بتدريبهم على حرف أخرى اشتد الإقبال عليها . ذلك لأن فى البلد الذى تكون فيه نسبة العاطلين عن العمل إلى مجموع عدد العمال كبيرة يعتبر من البلدان الفقيرة لأن قوة أفراده الشرائية ضعيفة ودخله القومى قليل .

أهمية إحصاءات الانتاج والأيدى العاملة بالنسبة للشركات والهيئات العلمية :

لا تقتصر فائدة الاحصاءات على مشاريع الحكومة الاعمارية فقط بل تتعداها إلى الشركات وجميع الهيئات العلمية الأخرى . فالاحصاءات بالنسبة للشركات تعتبر بمثابة العين من جسم الانسان ، ذلك أنهـا تعتبر ضرورية لدراسة المسائل الخاصة بحملات الاعلان والانتاج والعمل والتمويل وتعيين الحد الأقصى للمبيعات المحتملة وما إلى ذلك من أمور أخرى ويتم كل هذا عن طريق تسجيل الحقائق العددية لمختلف أوجه النشاط فى المشروع وتنسيق هذه المعلومات وتبويبها وعرضها بطريقة علمية تجعل من الميسور إجراء المقارنة بين فترة وأخرى واستخلاص النتائج منها . وباستخدام الاحصاءات أيضاً يستطيع المسؤولون فى كل مؤسسة التعرف على مدى نجاحهم أو فشلهم وحالة العمل فى كل جزء من أجزاء مؤسساتهم ، والاحصاءات بما تمد الشركات والمؤسسات به من معلومات دقيقة عن الحالة فى الماضى والحاضر تجعل من الممكن التكهن بما ستكون عليه الحالة فى المستقبل مما يساعد على إتخاذ كل حيطة وحذر لمجابهة تلك الحالة . ومن الصعوبة بمكان أن نضع حدا فاصلا بين الاحصاء والمحاسبة فهما صنوان يكمل أحدهما الآخر كما وأن أغلب المؤسسات تنيط أعمال شعبـة الاحصاء بمدير الحسابات ، وقد يظن البعض بأن فى

الإمكان أن تعيش الشركة أو المؤسسة بدون محاسبة وبدون إحصاء وهذا صحيح فى بعض الظروف الملائمة وفى حالة انعدام المنافسة إلا أن قسوة الظروف واشتداد المنافسة بين الشركات يوما بعد يوم من شأنه أن يضطر الشركة حتما إلى عمل الاحصاءات عاجلا أو آجلا .

أما بالنسبة لبعض الشركات كشركات التأمين مثلا فإن الإحصاءات تعتبر حجر الأساس لعملها ولا يمكننا أن نتصور نجاح هذه الشركات بدونها مهما كانت الظروف والأحوال . وأخيرا وليس آخرا فإن مديرى الشركات ينبغى لهم أن يلموا بكل صغيرة وكبيرة فى شركاتهم وهذا أمر لن يتم إلا عن طريق الإحصاءات وتكاد إحصاءات الإنتاج والعمل أن تكون من أهم الإحصاءات التى تعنى بإعدادها الشركات ذلك أن هذه الإحصاءات تعتبر البارومتر الذى يقيس درجة نشاطها وأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطنى. وفى أغلب الدول الأجنبية تقوم الشركات الصناعية الكبيرة بإعداد هذه الاحصاءات بصورة دورية منتظمة. وبالنظر لما لهذه الإحصاءات من أهمية لا بالنسبة للشركات فقط بل للمسئولين الحكوميين والباحثين الاجتماعيين لذا فمن واجب هذه الشركات مشاطرة الحكومة فى هذا السبيل عن طريق إعدادها وعن طريق الادلاء بالمعلومات الصحيحة عن أعمالها أيضاً إذا طلب إليها ذلك.

ويقع على عاتق الهيئات العلمية أكبر قسط من هذا الواجب خاصة وأن هذه الهيئات تضم النخبة الممتازة من الشباب المثقف الذين يدركون أهمية هذه الاحصاءات . وأول واجب يقع على عاتقهم فى هذا السبيل هو الدعاية الحسنة للمشاريع الاحصائية التى ترمى إلى جمع حقائق عن الانتاج والأيدى العاملة وتشجيع الأفراد والمؤسسات للإدلاء بالمعلومات الصحيحة ثم الاشتراك الفعلى فى عملية جمع المعلومات . فى البلدان المتقدمة تقوم بعض الجامعات بتأليف لجان إحصائية تأخذ على عاتقها مهمة إعداد البحوث الاحصائية المختلفة وهى بعملها هذا تفيد وتستفيد كما وتوجد أيضا بعض المؤسسات الاحصائية التجارية كمؤسسة جالوب مثلا تتولى هذا العمل لقاء أجر معين . ومما يسرحقا أن نستطيع القول بأنه قد تألفت فى كلية التجارة والاقتصاد مؤخراً جمعية احصائية تحت اشراف أحد أساتذة الإحصاء فى الكلية المذكورة تهدف إلى القيام بدراسات إحصائية وقد بدأت فعلا بدراسة موضوع النفط فى العراق من جميع نواحيه وجمعت كثيرا من الإحصاءات من النشرات الإحصائية ومن الدوائر الحكومية حول هذا الموضوع ويؤمل أن تنشر تقريرها عنه قريبا كما تقوم أيضا بأبحاث تتعلق بحالة الطلاب بالكليات المختلفة وإننا جميعا لنرجو مخلصين أن توفق هذه الجمعية الاحصائية الفتية فى عملها وأن تتبع بحثها الأول ببحث مستفيض عن الصناعة والأيدى العاملة فى العراق بمعاونة السلطات الحكومية المختصة .

والحقيقة التى لا مراء فيها أن واجب جمع وإعداد الاحصاءات الخاصة بالعمال والأيدى العاملة ينبغى له أن يوزع على جميع الهيئات حكومية كانت أم أهلية وأن الجهود ينبغى لها أن تتضافر وتتكاتف فى هذا الميدان .

ماذا تتضمن إحصاءات الانتاج الصناعى ؟

يرمى إحصاء الإنتاج الصناعى بصورة عامة إلى معرفة الحقائق عن كافة الصناعات التحويلية القائمة فى البلد صغيرها وكبيرها . وتشمل هذه الحقائق معلومات عن الأمور التالية :

(ا) كمية وقيمة السلع المنتجة خلال فترة معينة .

(ب) المواد الأولية المستهلكة فى الإنتاج وقيمة وكمية وهى تشمل المواد الخام والوقود وجميع المواد

الأخرى المستعملة لأغراض تصليح الآلات والمواد المستعملة فى الحزم والتغليف .

(ح) عدد المشتغلين فى المصنع ويتضمن جميع الأفراد المستخدمين فى وقت محدد عمالا كانوا أم موظفين أم فنيين مصنفين إلى ذكور وأناث أحداث وبالغين ويتضمن ذلك المشتغلين بأعمال المصنع ولكن بعيداً عنه .

(ى) عدد الآلات والمكائن ونوعها وقدرتها سواء أكانت عاملة أم متعطلة عن العمل وكذلك الطاقة المستخدمة للأغراض المختلفة .

وهذه المعلومات الاحصائية تعتبر دون شك مفيدة جدا لذا ينبغى أن تجمع بصورة صحيحة خاصة وأن جمعها يتكلف نفقات كبيرة . وهنا يجىء واجب أصحاب الصناعات للادلاء بالمعلومات الصحيحة . إلا أن هؤلاء لايسعهم أن يدلوا بالمعلومات الصحيحة إلا إذا تأكد لديهم بأن المعلومات لن تستخدم ضدهم ولن يفش أمرها المنافسين . فعلى كل هيئة تقوم بجميع هذه الاحصاءات أن تحترم سرية المعلومات وان لا تقدم على نشرها بشكل يستدل منه على إنتاج أو مبيعات أى مصنع معين إذ بدون ذلك يصبح أمر الحصول على المعلومات الدقيقة عن الصناعة ضربا من المستحيل .

ذكرنا سابقاً بأن إحصاء الإنتاج الصناعى يشمل جميع صناعات البلد كبيرها وصغيرها ، إلا أن الصناعة الصغيرة تكون عادة مبعثرة فى طول البلاد وعرضها وإن جمع المعلومات عنها قد يتطلب نفقات كثيرة لاتستطيع الحكومات أن تتكبدها سنوياً الأمر الذى جعل الحكومات تقوم بهذا الاحصاء فى فترات متباعدة نوعا ما . ففى العراق مثلا وضع برنامج للقيام بهذا الاحصاء مرة كل خمس سنوات أما فى مصر فإن هذه الفترة هى ثلاث سنوات . وحيث أن هذه الفترة تعتبر طويلة وبالنظر الى ضرورة التعرف على تطور الصناعة فى البلد فكثيرا ما تلجأ الحكومات إلى جمع الاحصاءات الصناعية سنوياً من المصانع الكبيرة فقط خاصة وأن المصانع الصغيرة لا تقوم فى الواقع إلا بنسبة ضئيلة من مجموع الانتاج ويجرى فى نفس الوقت تقدير انتاج المصانع الصغيرة بعد دراسة وبحث مستفيضين وبذا يمكن التوصل الى إحصاءات عن الصناعة دقيقة الى حد كبير بكلفة زهيدة وفى وقت قصير . ومن هذه البيانات يمكن عمل رقم قياسى لإنتاج أهم الصناعات باتخاذ فترة معينة كأساس ومقارنة الإنتاج فى الفترات القادمة مع فترة الأساس .

ماذا تتضمن إحصاءات الأيدى العاملة ؟

تتضمن هذه الاحصاءات طائفة من المعلومات المتعلقة بالعمال وشئون عملهم وهذه هى :

(ا) عدد العمال — ونعنى به مجموع عدد العمال فى البلد بأكمله سواء أكانوا زراعيين أم صناعيين أم تجاريين مصنفين حسب الجنس والعمر وحسب الحرف والصناعات . ويعتبر تعداد النفوس العام خير وسيلة للحصول على الاحصاءات لأنه يشمل جميع الأفراد فى تاريخ محدد إلا أن هذا التعداد لا يجرى فى فترات متباعدة كعشر سنوات مثلا الأمر الذى يؤدى الى التقليل من أهمية المعلومات بالنظر الى أن عدد العمال فى أى قطر كان يتغير بسرعة . أما إحصاء الإنتاج الصناعى فإنه يهيء أيضاً احصاءات عن العمال ، بيد أنها لا تمثل الا عدد المشتغلين فى الحقل الصناعى دون الزراعة والتجارة زد على ذلك أنها لا تتضمن عدد العاطلين من العمال عن العمل ، فإذا ما أضفنا الى ذلك أن الفترة التى يجرى خلالها هذا الإحصاء تعتبر طويلة أدركنا أهمية جمع هذه الاحصاءات عن طريق آخر .

وفى البلدان التى تطبق نظام التأمين الاجتماعى يكون بالمستطاع استقاء هذه الإحصاءات من السجلات ، أما فى حالة عدم وجود هذا النظام فتجمع هذه الاحصاءات بتكليف أصحاب الأعمال بتقديم تقارير دورية بعدد العمال المشتغلين لديهم ثم يجرى تبويب المعلومات بحسب الصناعات والمناطق والجنس والعمر .

هذا بالنسبة إلى العمال المشتغلين أما بالنسبة إلى العاطلين عن العمل فيمكن معرفة عددهم فى حالة وجود نظام التأمين ضد البطالة بالرجوع إلى السجلات حيث يمسك سجل بأسماء الأشخاص العاطلين عن العمل وأعمارهم وحرفهم الخ . . ويكون العاطل عندئذ مضطرا إلى التسجيل بغية الحصول على التعويض المقرر . أما سجلات نقابات العمال فلا يمكن اعتبارها كاملة من هذه الناحية لأنها لا تمثل إلا عدد العاطلين عن العمل من أعضاء تلك النقابات فى حين أن أغلبية العمال قد لا يكونون أعضاء فى هذه النقابات .

(ب) إحصاء الأجور وساعات العمل : وأهم ما تعنى به إحصاءات الأجور معرفة متوسط الأجر لكل صنف من أصناف العمال حسب الصناعات والمناطق ، ويمكن احتساب متوسط الأجر إما بمعرفة جملة كسب العامل فى مدة معينة أو بمعرفة معدل أجره فى وحدة الزمن (ساعة أو يوم) أو لقاء إتمامه قدرا معينا من العمل (معدل القطعة) وعندما يراد جمع احصاءات الكسب يطلب إلى أصحاب الأعمال تقديم بيانات بمجموع الأجور المدفوعة للعمال وأيام العمل أو ساعاته التى دفعت عنها تلك الأجور . ولدى استلام هذه البيانات يجرى تبويبها حسب الصناعات والمناطق ويستخرج منها كسب العامل فى وحدة الزمن بقسمة مجموع الأجور على عدد ساعات العمل وذلك بالنسبة لكل صنف من أصناف الصناعات . أما إذا أريد استخراج معدل الأجر فإن البيانات التى يقدمها أصحاب الأعمال ينبغى لها أن تبين معدل الأجور المتفق عليها بينهم وبين العمال لكى يكون بالإمكان تبويب الأجور حسب الصناعات والمناطق وحسب الجنس والعمر أيضا واحتساب معدل أجر لكل من هذه الأصناف .

وإلى جانب احصاءات الأجور ينبغى إعداد إحصاءات عن عدد ساعات العمل ، ذلك أنه لا يمكن فصل الأجر عن ساعات العمل لأن أجر العامل يتوقف على ساعات عمله ، وهناك نوعان من ساعات العمل وهما الساعات الاعتيادية والساعات الفعلية للعمل ، ويقصد بالأولى تلك التى يتفق عليها بين العامل ورب العمل أو التى يحددها قانون العمال فى حين أن الثانية قد تزيد أو تقل عن الاولى تبعا لظروف الإنتاج . وطبيعى أن ينال العامل أجرا عن الساعات الإضافية التى يشتغل فيها مما يزيد فى جملة كسبه . والسائد عند إعداد هذه الاحصاءات أن احتساب جملة الكسب يتطلب احصاء الساعات الفعلية للعمل ، فى حين أن احتساب معدل الأجر يتطلب إحصاء الساعات الاعتيادية للعمل . واحصاءات ساعات العمل تؤخذ تفصيلاتها من البيانات التى يقدمها أرباب العمل .

ومن الاحصاءات التى يمكن إعدادها أيضا فى هذا الصدد هى احصاءات الرقم القياسى لأجور العمال حسب أصنافهم وحسب الصناعات ، والرقم القياسى للأجور يمكن احتسابه باتخاذ معدل الأجور فى فترة معينة أساساً تنسب إليه معدلات الأجور فى الفترات القادمة ، ومن الجائز احتساب رقم قياسى مستقل لكل صناعة من الصناعات ويمكن أيضا إحتساب رقم قياسى عام للأجور بعد وزن الصناعات تبعا لأهميتها .

(ج) إحصاءات المنازعات الصناعية : تتناول هذه الاحصاءات عدد المنازعات التى حصلت فى فترة معينة مصنفة حسب الصناعات وكذلك عدد العمال المتأثرين بها بصورة مباشرة أو غير مباشرة وعدد أيام العمل المفقودة بسببها . وقد جرت العادة على عدم شمول المنازعات الثانوية فى هذه الاحصاءات .

(د) إحصاءات الحوادث والأمراض الصناعية : تتضمن هذه الاحصاءات عدد الحوادث الصناعية التى حصلت للعمال فى مدة معينة والأمراض الصناعية التى أصيبوا بها مصنفة حسب الصناعات والتعويضات المدفوعة لهم عنها

إحصاءات العمل والأيدى العاملة فى العراق :

إن إحصاءات الإنتاج والأيدى العاملة فى العراق تعتبر قليلة نسبيا . والحقيقة أن عدة دوائر حكومية حاولت منذ أمد بعيد أن تقوم بمشاريع إحصائية الغرض منها جمع إحصاءات مفصلة حول هـذا الموضوع إلا أن قسوة الظروف حالت دون الحصول على أرقام يركن إليها فى هذا السبيل . وقبل أن آتى على ذكر المحاولات التى أجريت فى هذا الصدد أرى لزاما على أن أنوه بأن من أهم العراقيل التى وقفت حائلا فى طريق جمع هذه الإحصاءات هى عدم إدراك أهمية هذه الإحصاءات من جانب أغلبية أصحاب العمل وتخوفهم من الإدلاء بالمعلومات الصحيحة عن أعمالهم ظنا منهم بأن الغرض من جمعها يتعلق بضريبة الدخل أو الجندية أو لغرض فرض ضرائب جديدة عليهم ، وهذه الأسباب التى تقف حجر عثرة فى سبيل جمع المعلومات الإحصائية الدقيقة والتى تجابهها جميع الحكومات ينبغى علاجها علاجا ناجعاً فى أقرب فرصة ممكنة . وخير الوسائل للتوصل إلى هذا الهدف هى نشر الثقافة بين جميع الطبقات وإفهامهم بأن الأغراض التى لأجلها تجمع الإحصاءات هى فى الحقيقة رفع مستواهم وحالتهم ثم الدعاية الحسنة للمشاريع الإحصائية بكافة الوسائل الممكنة .

وبالنظر لما لاحصاءات الإنتاج الصناعى من أهمية بالغة فقد وضعت الدائرة الرئيسية للإحصاء خطة للقيام بهذا المشروع منذ عام ١٩٤٤ وكانت تهدف أن تجمع عن طريقه معلومات تتعلق بكمية الانتاج وقيمته والمواد الأولية والقوة المحركة وعدد المشتغلين فى الحقل الصناعى وما إلى ذلك من معلومات أخرى . إلا أن الدائرة المذكورة أدركت آنئذ صعوبة القيام بهذا المشروع .

وفى عام ٩٤٥ وضعت هذه الدائرة أسس مشروع مشابه لاحصاء الإنتاج الزراعى والحيوانى فى البلاد ولكن المصاعب وعدم صلاحية الظروف حالت أيضاً بينها وبين القيام بهذا المشروع المفيد ولو أنها فى الحقيقة قد سارت فيه قدما إلى حد ما .

وفى نهاية عام ٩٤٧ قامت مديرية النفوس العامة بمشروع تعداد النفوس العام ، هذا المشروع الذى يمكن اعتباره من المشاريع الناجحة إذ عن طريقه تم جمع معلومات مفصلة عن العدد الكلى للعمال آنذاك مصنفين حسب الحرف وحسب الصناعات أيضاً هذا بالإضافة إلى المعلومات المفصلة التى يرمى إلى جمعها مثل هذا التعداد ، إلا أن النتائج المفصلة للتعداد المذكور والتى تتعلق بعدد العمال لم يجر نشرها بعد .

أما مديرية العمل والضمان الاجتماعى العامة فقد قامت هى أيضا بنصيبها من هذا العمل إذ جمعت بعض الإحصاءات عن عدد العمال المشتغلين فى الصناعات وعن عدد العمال العاطلين عن العمل أيضا وذلك عن طريق تسجيل هؤلاء العمال وتزويدهم ببطاقات الهوية .

وبعد أن صنفت المعلومات المتعلقة بعام ٩٤٩ وبوبتها قامت مديرية العمل والضمان الاجتماعى العامة بنشرها فى تقرير لها أصدرته عام ٩٥١ . وقد تضمن التقرير المذكور جداول إحصائية بعدد العمال المشتغلين فى المشاريع الصناعية المسجلة حسب الصناعات وحسب العمر والجنس أيضاً وبعدد الزيارات التفتيشية للمصانع والمعامل حسب الأشهر والإجازات الممنوحة لتشغيل العمال والتعويضات المدفوعة لهؤلاء ومعدلات الأجور حسب الجنسيات المختلفة وحسب الإلمام بالقراءة والكتابة .

أما مديرية الصناعة العامة فتقوم هى أيضا بجمع معلومات مفيدة عن أهم الصناعات فى البلاد وذلك عن طريق ممارستها تطبيق قانون تشجيع المشاريع الصناعية . وتتضمن هذه المعلومات تفصيلات عن مجموع رءوس الأموال

المدفوعة وعن قيمة الإنتاج السنوى وعن عدد العمال المشتغلين فى هذه الصناعات ومجموع الأجور المدفوعة لهم . وقد قامت المديرية المذكورة بنشر هذه المعلومات منذ سنة ١٩٤٨ فى تقارير سنوية لها تحتوى على هذه الإحصاءات وعلى كثير من المعلومات المفيدة الأخرى فيما يتعلق بأعمالها فى الحقل الصناعى .

ومن أهم المشاريع الإحصائية التى ستهيىء معلومات مفصلة عن الصناعة والأيدى العاملة فيها هو مشروع الإحصاء الصناعى لعام ١٩٥٣ الذى شرعت فى القيام به الدائرة الرئيسية للإحصاء . وسيشمل هذا الإحصاء كافة الصناعات العراقية كبيرها وصغيرها بما فى ذلك المحلات التى تضطلع بأعمال التصليح والصيانة . ومن الجدير بالذكر أن الدائرة المذكورة جندت لهذا المشروع عدداً كبيراً من العدادين ودربتهم تدريبا كافيا وزودتهم بكراس للتعليمات يتضمن الأسلوب الواجب اتباعه عند جمعها والكياسة الواجب اتباعها مع الأشخاص المعنيين ونظرا لخطورة هذا المشروع وما سيتمخض عنه من إحصاءات مهمة فإننى سأتولى ذكر تفاصيل المعلومات التى يجرى جمعها الآن .

لقد قسمت المشاريع الصناعية بموجب هذا الإحصاء إلى قسمين رئيسيين يضم الأول منهما الصناعات الكبيرة التى تستخدم عشرين شخصاً فما فوق ويضم الثانى الصناعات الصغيرة التى تستخدم أقل من عشرين شخصاً . هذا وقد أعدت استمارة خاصة بكل من هذين القسمين . وبالرغم من أن الاستمارتين المذكورتين متشابهتان فى طائفة كبيرة من الأسئلة إلا أن الاستمارة الخاصة بالصناعات الكبيرة احتوت على عدد أكبر من الأسئلة فيما يتعلق بأكثر الأبواب وخاصة بابى مالية المشروع ومصروفاته الرأسمالية .

وبعد أن يدون صاحب المشروع الصناعى فى الاستمارة اسمه واسم مؤسسته وعنوانها وموقعها ونوع العمل الذى تقوم به ينبغى عليه أن يجيب عن الأسئلة الوارد ذكرها فى الأبواب التالية :

١ — الملكية : تاريخ امتلاك المشروع — نوع الملكية (فردية — شركة تضامنية — شركة مساهمة — حكومية — غيرها) .

٢ — العمل : مجموع عدد الأشخاص المشتغلين (بضمنهم الفنيين وموظفى الإدارة) حسب الجنس والعمر — هل يقرأون ويكتبون — عدد المشتغلين من أفراد عائلة المالك أو الشركاء — عدد المشتغلين بدون أجر — مجموع الرواتب والأجور فى الشهر المنصرم — مجموع الرواتب والأجور فى سنة ١٩٥٣ — عدد وجبات الطعام التى يقدمها كانتين المصنع (إن وجد) إلخ . . .

٣ — القوة المحركة : عدد ونوع الآلات التى تدار باليد أو بالرجل — عدد ونوع الآلات الميكانيكية — عدد الآلات الميكانيكية الأخرى (كآلات إطفاء الحريق وضغط الهواء) عدد المحركات (الموتورات) الكهربائية وقوتها — الوحدات الكهربائية المستهلكة فى الإنتاج — الوقود المستهلك فى الإنتاج الخ . .

٤ — المواد الأولية : نوع وكمية المواد الخام المستعملة — بيان ما إذا كانت محلية أم مستوردة .

٥ — الإنتاج : نوع وكمية السلع المنتجة — بيان ما إذا كان الإنتاج للاستهلاك المحلى أو للتصدير أو لكليهما نوع وعدد الأغلفة والأوعية المستعملة .

٦ — وسائط النقل : نوع وسائط النقل المستخدمة لنقل المنتجات — عدد ونوع وسائط النقل المتملكة إلخ . . .

٧ — المالية : كلفة المواد الأولية المستهلكة — كلفة القوة الكهربائية المستهلكة والأغراض التى استهلكت

لأجلها — كلفة الوقود المستهلك — كلفة العمل المناط بأشخاص خارج المؤسسة — قيمة المبيعات خلال السنة — قيمة مبيعات السلع المنتجة من قبل الآخرين .

٨ — مصروفات رأس المال : قيمة الماكينات المشتراة خلال العام — كلفة التصليح أو التجديد أو التغيير — القيمة التقديرية للماكينات والمحركات والأدوات الممتلكة — قيمة الأبنية الممتلكة — المبالغ المنفقة على تشييد أو شراء الأبنية أو على إضافة أقسام إليها الخ .

٩ — خدمات التصليح : بيان ما إذا كانت المؤسسة تقوم بأعمال التصليح — هل تعتبر خدمات التصليح المهنة الوحيدة للمؤسسة — مجموع الإيرادات المتأتية من خدمات التصليح .

وفى الختام فإن حقل إحصاءات الإنتاج والعمل يعتبر حقلا واسعاً ومن الصعب جداً شمول جميع نواحيه وأطرافه فى عدد قليل من الصفحات . وإننى لآمل أن أكون قد ذكرت فى هذه الصفحات ما يكفى لشرح كيفية جمع هذه المعلومات والاستفادة منها وسأعتبر الجهد الذى بذلته فى إعدادها جهداً مثمراً إذا اتضح أنها ذات فائدة لكم فى سبيل تحسين طرق إعداد هذه الإحصاءات على ضوء اختبارات العراق فى هذا السبيل .

الإحصائيات التعليمية والرعاية الاجتماعية

سكرتارية اليونسكو

أولا : حاجتنا لاستخدام الإحصائيات التعليمية :

هناك بعض معلومات إحصائية خاصة لاغنى عنها لمن يرسمون خطط الخدمة الاجتماعية ويشرفون ويحافظون عليها فى بلد ما ، ولكن الإحصائيات الخاصة بالشئون الاجتماعية لم تصل بعد فى نموها إلى مستوى الحقائق الاقتصادية المماثلة ، وتبذل معظم الدول فى الوقت الحاضر جهودا خاصة لتحسين الموقف . وستقوى هذه الحركة إذا قدر المشتغلون بالخدمات الاجتماعية القيمة الكاملة للإحصائيات الخاصة ، كالتى تتعلق بأنظمة التعليم مثلا ، وألحوا فى جمعها . ومن هذه الناحية ، قد تفيد هذه الخلاصة فى إبراز عناصر الإحصائيات التعليمية التى تتصل اتصالا مباشراً بأعمال الخدمة الاجتماعية .

إحصاء السكان :

الإحصاء الدورى خطوة ضرورية نحو مسح عام للمصادر البشرية فى البلاد . ويلاحظ أن مصر والعراق فقط قامتا بهذا الإحصاء ، ولذلك أصبحتا فى مركز يمكن من تزويد الاخصائيين الاجتماعيين بالحقائق المطلوبة .

وأول سبيل لاستخدام الإحصاء تجميع السكان فى مجموعات متساوية فى السن ، لنعرف كم طفلا فى البلاد فى سن السابعة أو الثامنة ، وبهذا نحصل على فكرة مضبوطة عن المهمة التى تواجه البلاد . وحتى على فرض أن نتائج الإحصاء لم تتحلل بالتفصيل فإن تقدير عدد الأطفال فى مجموعات السنوات الخمس ، من سن ٥ إلى ٩ ومن ١٠ إلى ١٤ ومن ١٥ إلى ١٩ مثلا ، يعطينا صورة مرضية عن المشكلة . فنقابل بين هذه الأرقام وعدد التلاميذ الذين يتعلمون فعلا فى المدارس الابتدائية والثانوية ، ونقيس كفاية النظام المدرسى الحالى لتعليم الأطفال . وقد يلاحظ أن البلاد التى تحقق مبدأ التعليم الإجبارى تظل فى حاجة لتسجيل عدد من يتلقون العلم بالنسبة لعدد السكان .

فى نيوزيلندة مثلا ، ارتفع معدل المواليد بعد الحرب الأخيرة إلى حد كبير ، بحيث أن عدد الأطفال الذين يصلون إلى مرحلة التعليم الابتدائى بعد سبع سنوات ابتداء من سنة ١٩٥٢ كان أكثر بكثير منه فى السنوات الماضية وكان من المحتمل أن تؤدى هذه الظاهرة إلى أزمة تعليمية ، لنقص فصول الدراسة والمعلمين ولكن نتائج الإحصاء نبهت السلطات التعليمية قبل وقوعها ، فأعدت الفصول والمعلمين فى الوقت المناسب .

ويتيح لنا الإحصاء كذلك فرصة جمع المعلومات فى موضوعات خاصة لها أهمية اجتماعية وتعليمية ، ومن أهمها الأمية . وقد قامت اليونسكو بدراسة تحليلية لنتائج الإحصائيات المتصلة بموضوع الأمية فى ست وعشرين دولة . ويمكن أن نشير هنا ، دون دخول فى تفاصيل فنية ، إلى أن رجال التعليم والخدمة الاجتماعية على السواء يهتمون اهتماما بالغا بمعرفة عدد الأميين فى بلادهم . وهذه المعلومات ضرورية لوضع مشروعات التربية الأساسية التى تهدف لرفع مستوى المعيشة بالوسائل التعليمية . ومن الضرورى كذلك أن ندرس مبلغ أثر النظام المدرسى وحركة مكافحة الأمية ، كل عشر سنوات .

المعلومات المدرسية :

يمكن أن نحصل على المعلومات الخاصة بالنظام المدرسى من الإحصائيات الخاصة الدورية التى تقوم بها وزارات

التربية والتعليم (المعارف) والصورة التى تعرض بها نتائج الإحصاء على الشعب تختلف من بلد لآخر إلى حد كبير، ومع هذا فالتقدير السنوى أداة عظيمة الفائدة . ومن النواحى التى يفيد فيها الإحصاء المفصل ، نذكر:

(ا) مجموع التلاميذ المسجلين فى المدارس :

توضع هذه الأرقام جنبا إلى جنب مع نتائج الإحصاء لمجموعات الأعمار المختلفة ، لقياس مدى استيعاب المدارس لجميع الأطفال فى سنى التعليم . وأرقام السنوات المتعاقبة ترينا مبلغ انتشار التعليم المدرسى ، ومدى تمشى الزيادة فى التعليم المدرسى مع عدد السكان . ومن الممكن دراسة تكافؤ الفرص للتعليم من عدد التلاميذ المسجلين فى المدارس الابتدائية والثانوية والعالية فى المناطق الجغرافية المختلفة .

(ب) نسبة المواظبة والحضور (الدوام) :

يهم الاخصائى الاجتماعى أن يقارن عدد التلاميذ المسجلين بالمدارس بعدد الذين يواظبون على الحضور يومياً وينبغى كقاعدة عامة ، أن توضع نسبة حضور سنوية للمدارس المختلفة ، وبمقارنتها معا توضع النسبة العامة للمنطقة أو البلاد كلها. والثغرة بين عـــدد التلاميذ المسجلين والمواظبين على الحضور مشكلة جديرة بعناية المدرس ومدير المدرسة والاخصائى الاجتماعى ، وتلتقى فيها نواحى نشاطهم .

(ح) توزيع التلاميذ حسب السن والسنة الدراسية والجنس :

لاتقوم بلاد كثيرة بوضع جداول التوزيع هذه ، مع أن أهميتها تستوجب بذل كل مجهود للحصول عليها . فإذا اختلفت أرقام البنات المسجلات بالمدارس عن البنين ، أمكن أن ندرس المشكلة الاجتماعية الهامة الخاصة بمدى تعليم البنات ، والاتجاه القومى أو المحلى نحوها . والإحصائيات المبينة لعدد التلاميذ فى كل سنة دراسية وأعمارهم مهمة بالمثل . ويماثلهم البلاد العربية بصفة خاصة مدى الفارق فى السن بين تلاميذ السنة الدراسية الأولى لأنه يبين تأخر الأطفال فى دخول المدرسة الابتدائية . وبصفة أعم ، دراسة هذه المعلومات تبين مدى التأخر فى النظام المدرسى (عدد التلاميذ الذين يبقون للإعادة فى فصولهم) ومقدار ضياع الجهد عبثا (عدد التلاميذ الذين يتركون المدرسة قبل إتمام التعليم) . ولهاتين الظاهرتين فى النظام المدرسى أهمية اجتماعية مثل عدم المواظبة على الدراسة تماما .

د — عدد المدرسين « المعلمين » :

ومن الضرورى إحصاء عدد المعلمين القائمين بالخدمة وعدد طلاب معاهد المعلمين للحصول على نسبة عدد التلاميذ لكل مدرسة أو متوسط سعة الفصل وفى الظروف التى يتسع ويمتد فيها النظام المدرسى قد ينتظر أن يرتفع عدد التلاميذ لكل مدرس ، فإن الاعتبارات التربوية تقضى بأن يكون الحد الأقصى لتلاميذ الفصل الواحد مابين ٣٠ ، ٤٠ وكل زيادة فى العدد يقابلها نقص فى الكفاية . وفى نفس الوقت عدد المدرسين فى الخدمة يتناقص باضطراد بسبب الاستقالة والوفاة وغيرها ، ومهمة معاهد المعلمين أن تعد من يحل محلهم ، إلى جانب المدرسين المطلوبين للمدارس الجديدة . فهناك إذن عدة عوامل تدعو لفحص إحصائيات الطلاب الذين يعدون لمهنة التدريس ، ومقارنتها بالانتظام فى الدراسة ، لنرى مبلغ إعداد المدرسين لمواجهة الاحتياجات المترتبة على استمرار التوسع .

(هـ) الإحصاءات المالية :

تشير البيانات التى تنشرها السلطات التعليمية إلى مقدار ما ينفق على التعليم من الميزانية العامة . ويهم الاخصائى

الاجتماعى أن يحلل هذه الأرقام من ناحيتين . أولا — من ناحية مصادر الدخل ، ففروع الحكومة المختلفة ، من مركزية ومحلية تساهم فى ميزانية التعليم بدرجات متفاوتة ، ويمكن اتخاذ ما تنفقه السلطات المحلية دليلا على اهتمام المجتمع بمدارسه ومع هذا فينبغى أن نذكر أن بعض أشكال تعاون المجتمع مع المدرسة لا يمكن تسجيلها فى حدود المعاملات المالية ، ثم هناك أغراض أخرى للنفقات التعليمية . وأرقام ما تنفقه البلاد بصفة عامة ، وما تنفقه الوحدات الإدارية الصغيرة تبين نسبة ما ينفق على الإدارة ومرتبات المدرسين والنفقات الأخرى لمستويات التعليم المختلفة ونفقات رأس المال . وتوزيع المبالغ المخصصة للانفاق ينبغى نظريا أن يوازى حاجات الجماعات ، ولكن هذا الغرض قلما يتحقق . ويهم جميع المشتغلين بالشئون الاجتماعية أن يتأكدوا من سلامة التوزيع . ومع أن الأرقام المالية يمكن أن تحلل فى ذاتها ، فإنها يجب أن تقارن بعدد التلاميذ .

ومن الممكن وضع نسبة خاصة (متوسط تكاليف التلميذ) للمدارس الابتدائية والثانوية والعالية . ومثل هذا التحليل يعتبر طريقة أخرى لمعالجة توزيع الميزانية العامة للتعليم ، تتوخى تحقيق العدالة الاجتماعية ، إذ أن لكل مستوى من مستويات التعليم غرض خاص مميز له ، وكلما ارتفع مستوى مرحلة التعليم قل عدد الطلاب المنتفعين ، ومن واجب الدولة أن توازن بينها بطريقة ما .

الخاتمة :

هناك بطبيعة الحال بعض مسائل أخرى تتطلب معالجة إحصائية مفصلة . فمن الضرورى مثلا أن نبحث عن المنبت الاجتماعى للتلميذ . وأثر نظم الامتحانات القائمة وما إلى ذلك . وهناك مجموعات عريضة خاصة من الإحصائيات يمكن جمعها من غير صعوبة وطبعها فى فترات منتظمة بواسطة السلطات المركزية . ومن المرغوب فيه فى معظم البلاد أن يركز الانتباه أولا على هذه المجموعات ، التى تساعد على حل المسائل المتصلة كلما وجدت . ومن واجب الباحثين الجامعيين أن يوسعوا مدى المعلومات ويتعمقون فى بحثها من مصادرها العامة .

ثانياً : المركز الدولى للإحصاء التعليمى فى بيروت :

دلت تجارب الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية على حاجة جميع البلاد المتزايدة لتدريب الإحصائيين . وبناء على تقرير مقدم من اللجنة الإحصائية سنة ١٩٤٩ أوصى المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة هيئة اليونسكو ومعهد الإحصاء الدولى باتخاذ الخطوات المناسبة لتعليم الإحصاء على مقياس دولى .

وقد استطاع معهد الإحصاء الدولى بمعاونة هيئة اليونسكو ورعايتها أن ينشأ معهدين لتعليم الإحصاء الدولى فى كلكتا بالهند وبيروت بلبنان . لمواجهة الحاجة إلى إحصائيين مدربين فى بلاد الشرق الأدنى والأقصى .

وافتتح مركز كلكتا فى أكتوبر ١٩٥٠ ، واستطاع فى الفترات الست الدراسية الأولى تدريب ١٤٥ طالباً . وفى مارس ١٩٥٣ أنشىء مركز آخر فى بيروت ، بمعاونة لبنان وحكومات الشرق الأوسط الأخرى . وفى الدورة الدراسية الأولى انتظم فى سلكه أربعون طالباً من مصر وإيران والأردن ولبنان وليبيا والسودان وتركيا : وانتظم عدد مماثل لذلك فى الفترة الثانية التى بدأت فى نوفمبر ١٩٥٣ ، وستستمر الدراسة إلى مايو ١٩٥٤ .

وتعطى الدروس باللغتين الانجليزية والفرنسية بحسب القسم الذى يسجل فيه الطالب ، وتعطى بعض المحاضرات باللغة العربية . ويتألف المنهاج من ثلاثة عناصر رئيسية :

(ا) الدراسات الأساسية .

(ب) العمل التجريبى والمران العملى .

(حـ) قراءات بمساعدة الأساتذة وندوات البحث والمناقشة والدراسات الرئيسية التى تعطى فى الفترة الأولى تتضمن :

١ ــ تنظيم الاحصاء وطرائقه :

(ا) دور الاحصائيات فى الحكومة والعمل الحر .

(ب) ١ ــ نظم التقارير الاحصائية ، نظم التقرير المتكرر ، إحصاء السكان ، أنواع معينة من المسح .

٢ ــ المشاكل الفنية ذات الطابع الخاص ــ الأساس القانونى والعلاقات العامة، التعاريف، فترة التقرير ، وضع الاستفتاء جمع البيانات ، الفحص ، التقنين ، عمل الجداول ، الطبع والنشر .

(حـ) التقرير الاحصائى المتكرر فى ميادين خاصة ، مثل عدد السكان والضمان ، الزراعة ، الإنتاج ، الأسعار والأجور ، التجارة الخارجية ، المصارف والمالية ، النقل ، العمل والتوظف ، الاسكان والاستيطان ، الادارة القضائية والسياسية .

(د) الاحصاء العام للسكان والزراعة والصناعة .

(هـ) أنواع معينة من المسح ديموغرافية ، وزراعية واجتماعية ، اقتصادية .

(و) مصادر مادة الإحصاء لوضع الاقتصاد القومى، الدخل القومى والحسابات الاجتماعية، وميزان المدفوعات.

(ز) التنظيم الداخلى والإدارة واختيار الموظفين والتدريب وضبط الأعمال الكتابية ووضع الميزانية والحسابات ونفقات المكاتب الإحصائية ـ العلاقة بالمنظمات غير الإحصائية .

(ح) النظم القومية للإحصاء ــ النظم المركزية واللامركزية .

(ط) المنظمات الإحصائية ومسئولية هيئة الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة والمنظمات الدولية الأخرى

٢ ــ طرق الإحصاء :

(ا) الرياضيات المساعدة

(ب) الأصول العامة والطرائق :

المبادىء الإحصائية ، عرض الحقائق فى جداول ومصورات ، جداول التوزيع ، المتوسطات وقياس التشتت ، مبادى نظرية التوزيع ، العلاقات بين دالتين متغيرتين أو أكثر ، أرقام الفهرس ، تحليل المتواليات الزمنية . تفسير الحقائق الاحصائية .

٣ ــ مبادىء العينات وطرائقها:

الآراء الأساسية فى الاستنباط الاحصائى ، أخطاء اختيار العينات وعدم الاختيار ، نماذج العينات واستخدامها ، تنظيم مساحات العينات .

وقد عدل منهاج الفترة الثانية فى ضوء تجارب الدورة الأولى مع زيادة الاهتمام بالناحية العملية والاحصائيات التطبيقية . .

الآثار المباشرة وغير المباشرة
لتوصيات الدورات الثلاث السابقة للحلقة فى لبنان

للأستاذ نديم مرقوس (لبنان)

توالت على البلدان العربية عوامل مختلفة زادت فى حدة المشاكل الاجتماعية فيها . وقد حاول كل بلد أن يعالج هذه المشاكل بما لديه من وسائل خاصة . بيد أن معظم الجهود المبذولة لم تؤد إلى النتائج المنشودة لأسباب عديدة ، أهمها : التخلف الاقتصادى وفقدان التنظيم والتنسيق وانعدام المقدرة الفنية ، واعتبار مواضيع الرعاية الاجتماعية من المواضيع الثانوية ، وعدم إفساح المجال أمام الأفراد ومجتمعاتهم من استكمال القيمة الإنسانية فى حياتهم الخاصة وفى حياة الآخرين .

والقيمة الإنسانية كما قال الدكتور « ويندل كيلاند » هى : القيم الروحية والثقافية وليس مجرد اختبار حسى بحت ، وهى تختلف من مكان إلى مكان ومن زمن إلى زمن ، وعلى كل جماعة وكل جيل أن يسعى بملء حريته إلى نوع القيم التى تختص به .

ولقد كان لانتشار الثقافة العامة فى البلدان العربية ولتحررها من مختلف القيود التى كانت ترزح تحتها ولازدهار الصناعة والتجارة فيها خلال الحرب الأخيرة أثر بالغ فى تنمية الوعى الاجتماعى ، وقد تأسست الجامعة العربية فى مطلع هذه النهضة فكان من الطبيعى أن تحقق رسالتها فى تنمية هذا الوعى ، وأن تكون رائد الدول العربية فى معالجة مشاكلها الاجتماعية المتشابهة ، فكانت أولى خطوات الجامعة أن قامت مع هيئة الأمم المتحدة بعقد حلقات إقليمية للدراسات الاجتماعية فى الدول العربية ، وعقدت الدورة الأولى خلال عام ١٩٤٩ فى لبنان ، وقد أدى نجاحها إلى عقد دورات متتابعة فى مصر وسوريا والعراق .

وسوف نحصر بحثنا هنا حول توصيات الدورات الثلاث السابقة وتأثيرها المباشر وغير المباشر فى لبنان .

الدورة الأولى

حين دعا لبنان إلى عقد الدورة الأولى فى بيروت فى (آب) أغسطس من عام ١٩٤٩ ، كانت إدارة أعمال الرعاية الاجتماعية الحكومية فيه ، ما تزال فى مرحلتها الأولى .

ولم يكن هناك وزارة خاصة للشئون الاجتماعية بل كان ثمة مصلحة صغيرة تابعة لوزارة الاقتصاد الوطنى ، تعنى على نطاق ضيق وبإمكانيات محدودة بقضايا العمل والعمال ، فى الوقت الذى كانت فيه الرعاية الاجتماعية موزعة على مختلف وزارات الدولة .

ولم يقدر لهذه الوزارات أن تنجح فى النهوض بالمستوى الاجتماعى ، لأن هذه المسألة بالذات لم تكن من

طبيعة صلاحياتها واختصاصها ، أضف إلى ذلك عدم تجهيزها ماديا وفنيا ، وانعدام التنسيق فى برامجها .

وقد استطاعت الهيئات الأهلية خلال هذه الفترة أن تحمل أعباء الخدمة الاجتماعية فى شتى ميادينها ، فكانت تجاوبا صحيحا لروح الوعى الاجتماعى فى لبنان .

وعلى هذا الوضع ساهم لبنان فى هذه الدورة ، فوجد خبراؤه فيها خير وسيلة لربط الأواصر الاجتماعية بين البلدان العربية ، ولتزويد شعوبها بالأسس اللازمة لإصلاح أحوالها الاجتماعية وتنمية مواردها ومرافقها .

والواقع أن موضوع الدورة ساعد على تركيز أسس الإصلاح هذه لأنه تناول الأمر من وجهته العامة ، مما ألقى الضوء على شتى الميادين الاجتماعية ، مثيرا بذلك تيارا ثقافيا اجتماعيا كنا بأشد الحاجة إليه قبل استكمال استعدادنا للدخول فى المواضيع التى تتسم بالطابع الفنى الصرف والاختصاص الدقيق الخالص . وقد جاءت التوصيات النهائية لهذه الدورة جلية واضحة فوضعت أمامنا الخطوط الرئيسية لمناهج الرعاية الاجتماعية .

ويسر لبنان أن يشير بأن الدورة الأولى لحلقة الدراسات الاجتماعية قد فتحت أمامه آفاقا جديدة كانت نقطة الانطلاق فى تكوين جهازه الاجتماعى . فإذا نظرنا إلى هذه التوصيات وجدنا أنها تناولت النواحى التالية :

(أولا) توجيه الإنعاش الاجتماعى وإدارته .

(ثانياً) رعاية الطفولة .

(ثالثاً) إعداد الإخصائيين الاجتماعيين .

(رابعاً) شئون الريف الاجتماعية .

وهى نواح جاءت فى الوقت الملائم للعمل بها .

الدورة الثانيـة

اتسمت هذه الدورة بطابع الاختصاص ، متجهة نحو تركيز أبحاثها فى موضوع معين هو موضوع « الإصلاح الاجتماعى فى الريف » وقد كان هذا الاختيار موفقا لأن الريف فى البلدان العربية يضم معظم السكان ، ولأن الإصلاح الريفى هو الدعامة الأساسية فى بناء النهضة الاجتماعية العامة فى الشرق العربى .

وقد أحرزت هذه الدورة نجاحاً مرموقاً لأسباب عديدة أهمها أن برنامج الدراسة جاء شاملا لجميع النواحى الريفية والتربوية والثقافية والزراعية والصحية والاجتماعية وأن الخبراء الذين اشتركوا بها من عرب وأجانب قدموا خبرتهم واختصاصهم بروح علمية سخية ، أضيف إلى ذلك أن انعقاد الدورة فى القاهرة كان من العوامل الفعالة التى أدت إلى نجاحها ، فمصر بالنسبة لريفها الواسع الأرجاء وحدة مشاكله الاجتماعية ، كانت أولى الدول العربية التى عنيت بمعالجة مشاكل الريف . وقد جاءت زيارات الوفود للمراكز الاجتماعية واطلاعهم على مدى توسع الأعمال الاجتماعية فى القطر المصرى خير موضح لأبحاث الدورة وتوصياتها التى تناولت المواضيع الهامة التالية :

١ — التربية الأساسية فى الريف .

٢ — تخطيط القرية .

٣ — التطور الاقتصادى والزراعى والصناعى فى الريف .

٤ — مسائل الإدارة والتدريب فى المناطق الريفية .

٥ — الرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفى .

٦ — الصحة الريفية .

٧ — الجمعيات التعاونية فى الريف .

٨ — العلاقة الأساسية بين العوامل الاقتصادية والاجتماعية فى برامج الرعاية الريفية .

الدورة الثالثـــة

لقد أجمعت آراء الدول العربية وخبراء هيئة الأمم المتحدة على أن تعالج الدورة الثالثة موضوعا محدداً اتفق أن يكون : « وسائل تنظيم التكافل الاجتماعى فى البلاد العربية »

وقد رؤى أن من الضرورى الحصول مقدما على آراء الدول العربية ومقترحاتها لتدرس من قبل لجنة فنية مكونة من خبراء البلاد العربية وهيئة الأمم المتحدة بحيث تضع هذه اللجنة تقريرها الذى يوزع قبل انعقاد الدورة ليكون أساساً للبحث والدراسة . وبذلك تميزت هذه الدورة الثالثة التى عقدت فى دمشق عام ١٩٥٢ عن الدورتين الأولى والثانية ، بما سبق انعقادها من دراسات فنية وتوصيات قيمة حددت منهاج العمل وساعدت الوفود على تكوين فكرة واضحة عنها مما سهل أمر مناقشتها واتخاذ التوصيات النهائية بشأنها .

وبالنظر لأهمية موضوع التكافل الاجتماعى وتشعبه ، فقد تقرر دراسته من النواحى التالية .

١ — البحث والإحصاء .

٢ — التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية .

٣ — الوسائل الحكومية والأهلية لتمويل مشروعات التكافل الاجتماعى .

٤ — الخدمات الاجتماعية الحكومية وغير الحكومية .

٥ — الزكاة .

* * *

لقد بحثنا حتى الآن المواضيع التى درستها الحلقة فى دوراتها الثلاث السابقة وسنعرض فى أبحاثنا التالية أهم التوصيات المنبعثة عن تلك المواضيع وآثارها المباشرة وغير المباشرة فى لبنان .

الآثار المبـــاشرة

يمكن تحديد ما حققه لبنان فى الحقل الاجتماعى على ضوء توصيات الدورات الثلاث بما يلى :

إنشاء وزارة خاصة للشئون الاجتماعية :

لقد سبقت الإشارة أن كان للشئون الاجتماعية فى لبنان مصلحة خاصة بها ملحقة بوزارة الاقتصاد الوطنى تمارس صلاحيات ضيقة فكان من البديهى أن تنوء بحمل الرسالة الخطيرة الملقاة على عاتقها مما حدا بالحكومة فى بادىء

الأمر لتوسيع نطاق أعمال هذه المصلحة وفقا لما جاء فى توصية الدورة الأولى فأضافت إلى مصلحة الشئون دوائر فنية منها :

١ — دائرة الإحصاء ومهمتها إعداد وتهيئة التسجيل والإحصاءات الاجتماعية .

٢ — دائرة الخدمات الاجتماعية ومهمتها إدارة التوجيه المهنى ومكاتب الاستخدام ودراسة مختلف المشاكل الاجتماعية واستقصاء البيانات عن الخدمات الاجتماعية الحكومية والأهلية وتنسيق هذه الخدمات بحيث لا تتكرر فى جهة وتنعدم فى جهة أخرى .

وقد حققت الحكومة اللبنانية ما وعدت بتحقيقه فى الدورة الأولى فيما يتعلق بتكوين مجلس استشارى من الإخصائيين لتهيئة وسائل لتنسيق الخدمات المذكورة وقد تألف هذا المجلس من مندوبين عن وزارات التربية الوطنية والزراعة والصحة والشئون الاجتماعية ومندوبين عن الهيئات الأهلية ويبدى هذا المجلس رأيه فى مختلف القضايا الاجتماعية التى تعرض عليه .

وقد كان للنشاط الملحوظ الذى أبدته مصلحة الشئون الاجتماعية بعد توسيع صلاحياتها وتعاونها مع مختلف الهيئات الأهلية أثر بالغ فى رفع مستوى النشاط الاجتماعى فى لبنان ، حتى إذا عقدت الدورة الثانية فى مصر عام ١٩٥٠ استطاع لبنان أن يساهم فيها مساهمة فعلية بما قدم لها من دراسات ومعلومات وافية .

وإزاء كل ذلك أنشأت الحكومة وزارة خاصة للشئون الاجتماعية وأدخلت ضمن اختصاصها كل ما يتعلق بقضايا العمل والخدمات الاجتماعية وبفضل ذلك انتقلت لهذه الوزارة معظم أعمال الرعاية الاجتماعية التى كانت موزعة على مختلف وزارات الدولة كما أسلفنا . فوزارة الشئون الاجتماعية اليوم هى التى تعنى بقضايا الأحداث وبدور الإصلاح الخاصة بهم وبمكافحة التسول والتشرد والعناية بالأيتام وبرعاية الطفولة والأمومة وحماية العائلة والعناية بذوى العاهات ، كما أصبحت تعنى بالشئون الريفية ورفع المستوى الاجتماعى فى الريف ، وقد وجهت هذه الوزارة عناية خاصة للدراسات الإحصائية والتحليلية للبيئة من كافة نواحيها .

ونورد على سبيل المثال أهم ما استطاعت وزارة الشئون أن تحققه حتى الآن :

أولا — فى حقل التكافل الاجتماعى :

١ — إحصاء الطبقات العاملة :

كلفت مكاتب الاستخدام بموجب المرسوم رقم ٧٩٥٥ تاريخ ٢٨ آذار سنة ١٩٥٢ بإجراء إحصاء عام فى الجمهورية اللبنانية لتحديد عدد الفئات التى تعمل لحسابها الخاص أو لحساب غيرها . وقد حدد هذا المرسوم الفئات المستثناة من الاحصاء كما حدد القواعد الرئيسية لهذا الاحصاء الذى اعتبر إلزاميا ، ولدى مراجعة هذا المرسوم نرى أنه احتوى مضمون التوصية الصادرة بهذا من الدورة الثالثة والتى تقول بإلزام الأفراد والشركات والمؤسسات والجمعيات والهيئات العامة بتقديم جميع البيانات المطلوبة فى المواعيد والكيفية المحددة مع فرض عقوبة على كل من عطل عمدا أعمال التعداد والاحصاء .

وقد سجلت مكاتب الاستخدام حوالى ١٥٠ ألف بيان إحصائى يحتوى كل منها على المعلومات اللازمة لعملية الاحصاء هذه . ولا تزال الأعمال مستمرة فى سبيل استكمال هذا الاحصاء جمعا وتنسيقا وفرزا . وبنهايته سيمكن

الوقوف على الوضع العمالى فى لبنان مما يتيح فرصة أجدى لمعالجة مختلف المشاكل الاجتماعية العمالية وعلى الأخص فيما يتعلق بالتأمين الاجتماعى .

٢ — دراسة حالة البيئة :

أعدت هذه الدراسة لتكون أساسا من أسس بحث مشروعات التكافل الاجتماعى ، واستجابة لروح التوصية الصادرة من الدورة الثالثة للدراسات الاجتماعية التى عقدت فى دمشق .

وقد قامت وزارة الشئون الاجتماعية بالتعاون مع دائرة الاقتصاد فى جامعة بيروت الأمريكية بإجراء هذه الدراسة فى مدينة بيروت وقد تناولت هذه الدراسة حالة السكان من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وابتدىء بالعمل في تعداد منازل المدينة واستقصاء المعلومات وفقا لجدول تضمن أسئلة تتعلق بحالة العائلة وبالتعليم وبالسكن والحالة الصحية وبالدخل والمصروف العائلى وأوقات الفراغ ونواحى عمل أفراد الأسرة والأجر وساعات العمل الخ . . الخ . . وقد قارب المشروع النهاية بحيث لم يبق سوى جمع اللوائح وترتيبها لاستخراج النتائج المطلوبة وهذا ما سيتم فى المستقبل القريب .

٣ — التكافل الاجتماعى :

لقد تألفت لجنة خاصة فى وزارة الشئون الاجتماعية لإعادة درس مشروع التأمين الصحى الذى استعادته هذه الوزارة من مجلس النواب لدرسه مجدداً على ضوء توصيات الدورة الثالثة ، وعلى ضوء المعلومات الاحصائية التى سبق ذكرها وإنا لنأمل بأن يوضع مشروع قانون للتكافل الاجتماعى فى لبنان قبل نهاية المدة التى أوصت الدورة الثالثة بوجوب تطبيق أنظمة التكافل الاجتماعى خلالها أى فى مدى سنتين على الأكثر من تاريخ اختتام الدورة .

ثانياً — فى حقل الإنعاش الريفى :

كان من النتائج المباشرة للدورة الثانية لحلقة الدراسات الاجتماعية التى عقدت فى مصر أن أنشئت فى وزارة الشئون الاجتماعية دائرة خاصة للشئون الريفية والتعاونيات ، أنيط بها :

— جمع المعلومات عن الحالة الاقتصادية والزراعية فى لبنان .
— العمل على رفع المستوى الاجتماعى والثقافى بين الفلاحين .
— درس حالة العامل الزراعى وأجوره وطرق معيشته .
— بث روح التعاون بين الأفراد والجماعات عن طريق انشاء الجمعيات التعاونية .
— تشجيع انشاء المراكز الاجتماعية وتوجيه العمل فيها .

وقد تعاونت وزارة الشئون الاجتماعية مع الهيئات الأهلية فى هذه الحقول وقد جرت زيارات عديدة لمختلف مناطق الريف وجمعت معلومات وافية عن الحالة فيه من النواحى الاقتصادية والزراعية والصحية والثقافية والاجتماعية ، وصدر نتيجة كل ذلك المرسوم رقم ٦١٦٩ تاريخ ١٣ تشرين الأول ١٩٥١ الذى يحدد طريق إنشاء المراكز الاجتماعية فى الريف اللبنانى سواء قامت بها الحكومة وحدها أو بالتعاون مع الهيئات الأهلية . وتعاون الدوائر المختصة فى وزارة الصحة والتربية والزراعة والشئون الاجتماعية فى إدارة هذه المراكز وتوحيد العمل فيها لتأمين الخدمات الاجتماعية للأهلين على أفضل وجه .

غير أنه قد تبين أن الحكومة لم تستطع الحصول على مساهمة الأهلين الكافية بالنظر لعدم توفر الإمكانيات المادية لديهم ، لذلك فقد مرت فترة توقفت فيها الحكومة عن إنشاء المراكز ومتابعة بث الدعاية لها فى الريف

وأخيراً وجد أن من الأنسب أن يعمد إلى إنشاء مراكز اجتماعية نموذجية تساعد على تدعيم الدعاية لها فى أوساط الريف فى سبيل انتشارها .

لذلك فقد وضعت وزارة الشئون الاجتماعية فى سنة ١٩٥٣ اتفاقاً مع إدارة أعمال بعثة الولايات المتحدة الأمريكية « النقطة الرابعة » . يقضى بالعمل على تطبيق منهاج الإنعاش الريفى فى منطقة القاسمية (لبنان الجنوبى) وهذا المنهاج يشمل منطقة مؤلفة من خمس قرى واقعة على المرتفعات القريبة من السهل الساحلى بين صيدا وصور ، وهنا تمر أيضاً قناة الرى الممتدة من نهر القاسمية التى لم تنجز منشأتها بعد — أما أهداف المشروع فهى :

١ — المساعدة لتأمين مياه الشرب .

٢ — المساعدة على إدخال التحسينات الممكنة على المنازل والأنظمة العامة فى القرية .

٣ — نشر الخدمات الصحية وتعميم الأدوية الوقائية والعناية بالطفل والتدبير المنزلى .

٤ — نشر الدعوة الصحية والزراعية والتربوية والمعلومات الاجتماعية بين سكان القرى .

٥ — مساعدة المزارع على تحسين الإنتاج الزراعى وتشجيع السكان لتأليف التعاونيات .

٦ — تهيئة منهج تدريبى على لمدارس القرى .

وهنالك مجلس لإدارة مشروع الإنعاش الريفى يرأسه المدير العام لوزارة الشئون الاجتماعية وعضوية ممثل من الشعبة المائية والكهربائية وممثل عن وزارة الصحة وممثل عن وزارة التربية وممثل عن وزارة الزراعة وخبير من النقطة الرابعة فى كل من هذه الحقول السابق ذكرها .

وثمة مشروع ريفى آخر هو مشروع الإنعاش الريفى لمنطقة صنين وبذلك يكون الاختيار للعمل النموذجى قد وقع على منطقة القاسمية التى هى منطقة ساحلية وعلى منطقة صنين الجبلية .

ويجرى العمل على الأسس التالية :

(ا) تجرى تجربة فى التربية الأساسية بلبنان لمدة خمس سنوات من تاريخ البدء بها . إن الغرض من هذه التجربة هو القيام بالتعليم الريفى وتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والزراعية والتربوية وغير ذلك لأهالى القرى بغية رفع مستوى الحياة وتدريب العاملين فى حقل التربية الأساسية .

(ب) تحدد بمرسوم مجموعة القرى التى تجرى بها هذه التجربة على أن تكون ظروفها ملائمة للعمل وتستدعى قيام التجربة بها ، وعلى ألا يقل عدد القرى المنتخبة عن الاثنين .

(ح) تتألف تجربة التربية الأساسية من مركز عام ومن مراكز نموذجية فى كل قرية من القرى المنتخبة .

إن وظيفة المركز العام هى تدريب الاخصائيين للعمل فى المراكز النموذجية والإشراف والمساهمة فى تنفيذ المشاريع المنتخبة فى القرى الموجودة فيها ، أما مهمة المركز النموذجى فهى تطبيق التعليم الريفى والقيام بالخدمات المذكورة فى الأولى .

(د) يرصد اعتماد فى موازنة وزارة الشئون الاجتماعية يكفى لرواتب المدير والخبراء والموظفين سواء كان ذلك للمركز العام أو للمراكز النموذجية أو لسد نفقات شراء كافة المعدات اللازمة .

(هـ) تلحق بالمركز العام عند الاقتضاء وحدات زراعية وصحية وتربوية واجتماعية .

(و) تتألف لجنة من :

المدير العام لوزارة الشئون الاجتماعية	رئيساً
ممثل عن وزارة التربية الوطنية	عضواً
ممثل عن وزارة الصحة	»
ممثل عن وزارة الزراعة	»

ومهمة هذه اللجنة الإشراف على سير العمل فى برنامج التربية الأساسية وطريقة تطبيقه واختيار المشرفين عليه وانتقاء المواد التعليمية اللازمة ولهذه اللجنة أن تستعين بخبراء آخرين عند الاقتضاء .

(ز) عند انتهاء مدة التجربة تبدى هذه اللجنة رأيها النهائى فى التجربة وما إذا كان من المصلحة الاستمرار فيها أو إلغاؤها .

يتضح مما تقدم أن لبنان استطاع أن يستوعب روح التوصيات التى صدرت عن الدورات الثلاث وأن يطبق منها حتى الآن ما أمكن من التوصيات الرئيسية التى جاءت موافقة لتطوره الاجتماعى ومتلائمة مع إمكانياته ، فوطد بعد الدورة الأولى جهازه الاجتماعى الفنى والادارى حتى انتهى إلى إنشاء وزارة خاصة للشئون الاجتماعية ، وهذه الوزارة حققت بدورها أسس الإنعاش الريفى والتربية الأساسية من مختلف النواحى ، وفقا لتوصيات الدورة الثانية ، كما أنها تعمل الآن على تحقيق منهاج التكافل الاجتماعى مراعية بذلك توصيات الدورة الثالثة .

وبذلك يكون لبنان قد حصل على نتائج هامة مباشرة بفضل هذه التوصيات .

الآثار غير المباشرة

لا شك أن هناك آثاراً غير مباشرة استطاع أن يستفيد منها لبنان عن طريق هذه الحلقة لا تقل فى نظرنا أهمية عن الآثار المباشرة . ونذكر من ذلك على سبيل المثال :

١ — الروابط الاجتماعية التى تكونت بين الخبراء الاجتماعيين اللبنانيين وبين زملائهم فى البلدان العربية أو المنظمات الدولية ، هذه الروابط التى أدت إلى تبادل الخبرة والتجارب وتبادل المعلومات والتى لم تنقطع بانتهاء الحلقة بل استمرت وتستمر بفضل الاتصالات الشخصية التى أتاحتها معهم هذه الحلقة . فالخبير اللبنانى يشعر حين يحاول درس معضلة اجتماعية ما ، أن بإمكانه الاعتماد على أى زميل له فى أى بلد عربى كان ، وكم من المعلومات والمنشورات استطعنا الحصول عليها بفضل هذا التعارف وبواسطة الاتصالات الشخصية ، الأمر الذى يتيح لنا تسهيلات جمة لا تتوفر فى المعاملات الرسمية العادية التى تجرى بين بلد وآخر .

ونجدر الإشارة إلى أن هذه الروابط تتعدى كل ما أشرنا إليه فتشمل جو الثقة المتبادلة والتجاوب الفكرى الذى يمهد السبيل لخلق روح من الشعور الاجتماعى الموحد فى البلاد العربية .

٢ — الزيارات الرسمية التى كانت تقوم بها الوفود لمختلف أعمال الرعاية الاجتماعية فى البلد المضيف . ففى هذه الزيارات استطاع الخبراء اللبنانيون أن يشاهدوا عن كثب مدى التطور الاجتماعى فى كل بلد من البلدان التى زاروها كما استطاعوا أن يقارنوا بين الأنظمة الاجتماعية المعمول بها فى لبنان وخارجه ، وأن يلمسوا الناحية التطبيقية لمختلف النظريات التى كانت موضوع أبحاث الدورة ، وأن يكونوا بالتالى فكرة عما يستطاع تطبيقه فى لبنان مع مراعاة تجنب الأخطاء التى دلت عليها التجارب .

وإلى جانب الزيارات الرسمية تمكن الخبراء اللبنانيون من الاستفادة بالزيارات الخاصة التى قاموا بها إذ أنهم

كثيرا ما تيسرت لهم سبل الاطلاع على مختلف المنشآت الاجتماعية الأهلية ، التى يجدون لها شبيهاً فى بلادهم أو التى يدرسون إمكانية إنشاء مايماثلها وإننا لنذكر على سبيل المثال زيارتين قمنا بهما خلال وجودنا فى لجنة الخبراء الاجتماعيين التى اجتمعت فى القاهرة مؤخراً فى ٢٠ كانون الثانى (يناير) سنة ١٩٥٤ وهما :

١ — زيارة المركز الدولى للتربية الأساسية فى سرس الليان حيث استطعنا المناقشة مع خبرائه فى مشروع قانون كنا أعددناه لتطبيق منهاج التربية الاساسية فى الريف اللبنانى ، وقد أدت هذه المناقشة إلى تجميد فكرة المشروع كما أدت زيارتنا إلى مختلف أقسام المركز إلى تكوين فكرة واضحة عن منهاج العمل فى حالة تطبيق مشروعنا .

٢ — زيارتنا إلى المركز الدولى لرعاية العميان فى حى الزيتون والذى دعانا لزيارة هذا المركز رغبة الحكومة فى إنشاء مدرسة للعميان فى لبنان بالتعاون مع الجمعية اللبنانية لإغاثة الضرير . وقد كانت دراسة هذا المشروع قد بلغت مرحلتها الأخيرة لكننا وجدنا أن من الضرورى الاتصال بهذا المركز الدولى وإطلاعه على مشروعنا .

وبالنتيجة وجد أنه من الأنسب التريث فى تطبيق المشروع اللبنانى ريثما يدرس خبراء المركز هذا المشروع محلياً . وبالفعل فإن الحكومة اللبنانية قد تقدمت إلى الجامعة العربية — الإدارة الاجتماعية والصحية — بطلب المساعدة الفنية من المركز الدولى المشار إليه .

وعلى هذا يتضح أن اجتماع لجنة الخبراء فى القاهرة أتاح لنا فرصة الاستفادة بصورة غير مباشرة من هاتين الزيارتين ومن غيرهما من الزيارات التى قمنا بها .

٣ — انتشار الثقافة الاجتماعية ، فقد مهدت الدورات الثلاث لخلق تيار من الثقافة الاجتماعية أعان على إثارة الاهتمام بالمشاكل الاجتماعية وإشراك المجتمع فى تفهمها والمساهمة فى معالجتها ويعود الفضل فى ذلك إلى ما اتبع فى الدورات الثلاث من خطط حكيمة فى إشراك الهيئات الأهلية بالحلقة ، واعتماد الندوات لإلقاء المحاضرات العامة والمناقشة بها . وبنشر تفاصيل وافية عن أعمال كل دورة فى الصحف والإذاعة و مختلف وسائل النشر ، ولعل أطيب النتائج التى حصلنا عليها هى نشر بحوث كل دورة باللغتين العربية والإنكليزية عقب الفراغ من أعمالها مباشرة . إذ أنها تعتبر فى الواقع من أزخر المراجع العلمية الاجتماعية للعالم العربى .

الآثار المباشرة وغير المباشر لتوصيات دورات الحلقات الثلاث السابقة فى العراق

للاستاذ خالد العزى (العـــراق)

لا يمكن للإنعاش الاجتماعى أن يتحقق على الوجه الصحيح إلا إذا اتسع فشمل جميع نواحى حياة المجتمع . وقد شعرت الحكومات والهيئات بذلك فعملت على تشريع القوانين وعقد الاجتماعات والحلقات الدراسية للعمل على رفع مستوى الفرد ومعاونته على الحياة الحرة الكريمة .

وقد فكرت جامعة الدول العربية فى القيام بدراسات مجدية للمجتمع العربى وحاجاته ووضع الحلول الصائبة لكل ما يتصل بالمشاكل الاجتماعية للبيئة العربية وهى بيئة تكاد تكون واحدة فى كل بلد من بلاد العروبة . وكنتيجة حتمية لما شعر به المشتغلون فى حقل الاصلاح الاجتماعى من ضرورة تبادل الآراء فى المشاكل الاجتماعية للبلاد العربية فقد تقرر عقد حلقات دورية للدراسات الاجتماعية بمساعدة منظمة الأمم المتحدة . وقد عقدت الدورة الأولى فى بيروت سنة ١٩٤٩ وعقدت الثانية فى القاهرة سنة ١٩٥٠ وعقدت الثالثة فى دمشق سنة ١٩٥٢ وهذه هى الدورة الرابعة تعقد فى بغداد فى ٦ آذار سنة ١٩٥٤ وتستمر حتى ٢١ منه .

إن أهم التوصيات التى تمخضت عنها الدورات الاجتماعية الماضية يمكن حصرها فيما يلى :

أولا — إنشاء وزارة للشئون الاجتماعية فى كل قطر من الأقطار العربية: للعناية بالشئون الاجتماعية والإنعاش الاجتماعى وتحقيق العدالة الاجتماعية .

كانت الحكومة العراقية فى طليعة الحكومات العربية التى استحدثت وزارة للشئون الاجتماعية بموجب المرسوم رقم ٥٩ لسنة ١٩٣٩ الذى أشار إلى أن أهم أعمال هذه الوزارة هو العمل على رفع المستوى الصحى والاجتماعى فى البلاد وقد صدر أول نظام لهذه الوزارة برقم ٥٢ لسنة ١٩٣٩ الذى أجريت عليه عدة تعديلات كان آخرها النظام الحالى المرقم ٣٨ لسنة ١٩٥٣ وذلك بعد إحداث وزارة خاصة للصحة فى السنة المذكورة .

لقد استجابت الحكومة العراقية لهذه التوصيات وأدخلت على وزارة الشئون الاجتماعية منذ ذلك الوقت التعديلات التى تتجه نحو العمل على رفع مستوى العامل العراقى وإصدار التشريعات التى تتفق وروح العصر فى حقلى التكافل الاجتماعى وشئون العمال . فقد بذلت مديرية العمل والضمان الاجتماعى العامة التى استحدثت سنة ١٩٤٦ . (كانت إدارة صغيرة تتبع مديرية البلديات بوزارة الداخلية) جهودا قيمة فى إعادة النظر فى قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ . فكان أن عدل بالقانون المرقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ . الذى وجده المسئولون لايزال متخلفاً عن مسايرة التشريعات العمالية العالمية الحديثة فكان أن استقدمت الحكومة بعض الخبراء العالميين فى موضوعات التكافل الاجتماعى وشئون العمال حيث تدارسوا الأمر مع المختصين العراقيين ورجال القانون والخدمات الاجتماعية فى العراق وانتهوا من دراسته إلى وضع لائحة (قانون العمل والعمال) التى قدمت إلى البرلمان العراقى فى مطلع سنة ١٩٥٤ لإقرارها .

وتؤلف هذه اللائحة القانونية الأركان والأسس التي ترتكز عليها شروط وأحوال العمل وتنظيم الأجور وتحسين أوضاع العمال والمستخدمين الذين يعملون في مختلف الأعمال عدا الأعمال الزراعية والخدمة في المنازل الخاصة.

كذلك وجدت الحكومة أن قانون العمال وتعديلاته لا تفي بضمان حقوق العمال من أخطار الحوادث أو الإصابة بأحد الأمراض المهنية وأن الأخذ بنظام التأمين الاكتتابي عن طريق الاشتراك ليس ميسورا عملياً في الوقت الحاضر على الأقل فقد تقدمت إلى مجلس الأمة في مطلع هذا العام ١٩٥٤ كذلك بلائحة (قانون الضمان الاجتماعي) لغرض تشريعه وحاولت تقديم أكثر ما يمكن تقديمه من مساعدات وإعانات للأحوال الآتية كما جاء في مذكراتها الإيضاحية :

١ — إعانة الشيخوخة ٢ — إعانة العجز المستديم ٣ — إعانة الخلف ٤ — إعانة الزواج
٥ — إعانة الأمومة ٦ — إعانة الدفن ٧ — إعانة البطالة ٨ — إعانة المرضى .

ولم تدخل (إعانة الطفولة) ضمن هذه الإعانات نظرا لتكاليفها الباهظة وما يقتضي لإدارتها من جهاز كبير من الموظفين .

وقد توسعت وزارة الشئون الاجتماعية في مشروع بناء المساكن الذي أشار إليه (قانون تشييد مساكن العمال رقم ٣٨ لسنة ١٩٤١) والذي عدل بقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٥ فقامت بإنشاء ألفي دار مختلفة الأحجام للعمال وصغار الموظفين والمستخدمين الذين يقل دخلهم الشهري عن خمسة عشر ديناراً بإيجار شهري يتراوح بين ١/٢٥٠ دينار و ١/٧٥٠ دينار وذلك خلال فترة سني ١٩٤٧ — ١٩٥٢ كما أن العمل يجري بحماس الآن لإنشاء ٤١٠ دارا جديدة في منطقة تل محمد القريبة من بغداد ومن المؤمل أن يصدر تشريع لتمليك هذه الدور لمستأجريها على أقساط طويلة الأجل علماً بأن من بين هذه الدور ماهو مشيد من قبل أصحاب الشركات والمصانع لعمالهم وتدفع الحكومة ٦٠ ٪ من تكاليفها والباقي يدفعه أصحاب الشركات على أن تسترد سلفة الحكومة بأقساط سنوية وذلك تشجيعاً للمؤسسات الأهلية على النهوض بمستوى العمال .

ثانياً — أن يكون الإنعاش الاجتماعي عن طريق مساهمة الأهالي مع الحكومة .

يمكننا أن نجعل استجابة الحكومة العراقية على هذه التوصية ذات شقين فنبحث بإيجاز عن :
١ — المؤسسات الأهلية ٢ — المراكز الاجتماعية .

١ — المؤسسات الأهلية :

تشرف الحكومة على جميع المؤسسات الأهلية والجمعيات الخيرية وتقدم لها التوصيات الأدبية والمنح المالية . وقد رصدت مبلغا قدره — / ١٢١٢٦٠ دينارا في سنة ١٩٥٣ أعطي كمنح للجمعيات التي تقدم خدماتها في الحقل الاجتماعي كجمعية حماية الأطفال وجمعية الهلال الأحمر وجمعية بيوت الأمة وجمعية مكافحة العلل الاجتماعية .

٢ — المراكز الإجتماعية :

لم تتبلور فكرة المراكز الاجتماعية لدى الأهلين تبلوراً تاما . ذلك لأنهم (وهم يجهلون فلسفتها) لم يستجيبوا للفكرة ولم يؤيدوها مما اضطر مديرية الخدمات الاجتماعية العامة (التي استحدثت في وزارة الشئون الاجتماعية بموجب النظام رقم ٣٨ لسنة ١٩٥٢) إلى أن تأخذ على عاتقها إنشاء أول مركز اجتماعي في قرية تل محمد وذلك سنة ١٩٥٢ . وهذا المركز وإن لم يؤد رسالته كاملة إلا أنه كان الحافز على تفهم الأهالي هذه الفكرة وتعضيدها ولذلك عندما بدأ خبير هيئة الأمم المتحدة عمله في وزارة الشئون الاجتماعية وأخذ يقوم بزياراته للمناطق الريفية

المجاورة للعاصمة يرافقه بعض الاخصائيات والاخصائيين الاجتماعيين لنشر فكرة المراكز الريفية وإفهام الناس فلسفتها وأهدافها وجدنا أولئك الريفيين يتهافتون على طلب إنشائها فى قراهم فبدأ العمل فى منطقتى الطارمية والدورة بإنشاء وحدة اجتماعية تتألف من مدرسة ودار حضانة فى منطقة الطارمية ومدرسة ومستوصف ودار حضانة ومسجد وحانوت تعاونى فى منطقة الدورة وذلك فى أوائل عام ١٩٥٤ وألف الأهالى لجانا من بينهم لشراء المواد الانشائية التى تبرعوا بأثمانها كما تبرعوا بالأرض للبانى وللحقلين النموذجيين .

وهكذا انتشرت هذه الفكرة بين القرويين وصاروا يراجعون وزارة الشئون الاجتماعية مظهرين استعدادهم للمساهمة فى رفع مستوى قراهم مادياً ومعنوياً .

ولا ننسى فى هذه العجالة أن نشير إلى أن جامعة الدول العربية قد قررت إنشاء مركز اجتماعى نموذجى فى منطقة المشاهدة على مبعدة ٤٠ كيلو مترا شمالى بغداد تساهم فى نفقات بنائه وتدريب موظفيه فى مصر كما تساهم فى نفقات إدارته السنوية .

وقد خصصت دار الاذاعة اللاسلكية للحكومة العراقية ركنا أسبوعيا أسمته ركن الخدمات الاجتماعية يديره بعض موظفى مديرية الخدمات الاجتماعية العامة وذلك فى سبيل خلق وعى اجتماعى فى البلد .

ثالثاً — رعاية الأمومة والطفولة .

يمكننا أن نقسم الجهود التى تبذل فى العراق لرعاية الأمومة والطفولة إلى قسمين هما :

١ — الجهود الحكومية : وتتمثل فى مستشفيات الأمومة والطفولة وعددها خمسة وهى موزعة على الألوية التالية:

(ا) مستشفيان فى لواء بغداد وهما :

١ — مستشفى حماية الأطفال وعدد أسرته (٩٠) سريراً .

٢ — معهد الأمومة والطفولة وعدد أسرته (٢٤٠) سريراً . وقد خصصت له وزارة الصحة (٢٤) ألف دينار سنويا ومهمته وقائية وعلاجية وهو يتولى العناية بالأمهات قبل الحمل وأثنائه وعند الوضع وما بعد الولادة . كذلك يتولى العناية بالأطفال من حين الولادة فيوزع الحليب والألبسة على المحتاجين منهم .

(ب) مستشفى حماية الأطفال فى لواء الديوانية .

(ج) معهد الأمومة والطفولة فى السليمانية .

(د) مستشفى حماية الأطفال فى لواء العمارة .

هذا بالإضافة إلى تخصيص المستشفيات العمومية فى الألوية وبعض الأقضية قسما من سررها للأمومة والطفولة والأمراض النسائية . وقد بلغ عدد المراجعين لهذه المستشفيات (٥٢٨٩) طفلا سنة ١٩٥١ وبلغ عدد المراكز المخصصة لرعاية الأطفال (٢٤) مركزا موزعة فى بعض ألوية العراق .

وهناك مركز للأمومة والطفولة فى مدينة السماوة يدار بالاتفاق بين وزارة الصحة وإدارة النقطة الرابعة الامريكية كما شكلت إدارة جديدة فى وزارة الصحة سنة ١٩٥٣ باسم (مديرية الهندسة الصحية) استعانت على إدارتها بمهندس صحى من إدارة النقطة الرابعة وباشرت الإدارة بتهيئة الموظفين والمهندسين اللازمين للعمل .

٢ — جهود الجمعيات الأهلية — تبذل بعض الجمعيات الخيرية جهوداً كبيرة لمكافحة أمراض الطفولة ومعاونة الأمومة وأهم هذه الجمعيات جمعية الهلال الأحمر التى تأسست سنة ١٩٣٣ وتهدف إلى تقديم الخدمات الصحية والإنسانية

بتأسيسها عدداً من المستوصفات الخاصة بالأطفال وجمعية حماية الأطفال التى تأسست سنة ١٩٢٩ وهدفها ظاهر فى اسمها ولها أربعة مستوصفات فى بغداد و١٩ فرعا فى أنحاء العراق .

الخدمات العلاجية :

إشارة للتوصيات التى انبثقت عنها الدورة الأولى والثانية والثالثة لحلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية فقد بذلت العناية فى المواضيع الآتية :

١ ــ الأطفال الشواذ ــ لا توجد فى العراق مؤسسة حكومية الأطفال الشواذ غير أن جمعية مكافحة العلل الاجتماعية افتتحت معهدا للأطفال المتأخرين عقليا وقد سمى باسم أول طفل انتمى إليه (معهد رمزى) وهو يتعهد هؤلاء الأطفال بالعناية نظير أجور معينة متفاوتة .

٢ ــ الأطفال المكفوفون ــ هنالك معهد حكومى أنشىء لمساعدة العميان سنة ١٩٤٨ وقد أنيطت إدارته بمديرية الخدمات الاجتماعية العامة مؤخرا يدعى (معهد الملكة حزيمة للعميان) .

٣ ــ الأطفال المشردون والصغار من المجرمين ــ كانت هذه المؤسسة (المدرسة الإصلاحية) ملحقة بمديرية السجون العامة منذ سنة ١٩٢١ ولكن نظرا للتوصيات التى تقدم بها الخبراء فى هذه الشئون فى دورات حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية فقد ألحقت إدارته بمديرية الخدمات الاجتماعية العامة سنة ١٩٥٣

٤ ــ الأطفال المحرومون ــ لقد أنشىء أول ملجأ فى العراق سنة ١٩٢٦ برعاية الجمعية الخيرية الإسلامية ثم ألحق هذا الملجأ بمديرية الأوقاف العامة . ونظرا لتطور فكرة العناية بالأطفال المحرومين فى وجوب معالجة مشاكلهم على ضوء من علم النفس والدراسات الاجتماعية الحديثة وتوصيات حلقة الدراسات الاجتماعية العربية وبعض الخبراء فقد ألحقت هذه المؤسسة (الميتم الإسلامى) بمديرية الخدمات الاجتماعية العامة سنة ١٩٥٣ . كما أنشىء فى أواخر السنة ذاتها (معهد رعاية البنات اليتيمات) تشرف عليه المديرية المذكورة .

كما قام الفرع النسائى لجمعية الهلال الأحمر فى أواخر عام ١٩٥٣ بافتتاح ميتم (ملجأ) للبنات يتعهدهن بالرعاية والعناية والتهذيب وهناك ميتم آخر للبنات تشرف عليه وتديره (جمعية بيوت الأمة ــ الفرع النسائى) بالتعاون مع الإدارة المحلية فى بغداد وهو (ميتم الملكة عالية) .

أما اللقطاء أو الأطفال الذين لا تسمح لهم ظروفهم العائلية بأن ينشأوا بين أحضان أسرهم نشأة طبيعية فقد فكرت الجهات الرئيسية فى استصدار تشريع خاص بهم ، وكتبت تطلب إلى الدول الشقيقة والصديقة موافاتها بتشريعاتها فى هذا المضمار للاسترشاد بها . مع العلم بأن الأطفال اللقطاء يودعون فى مستشفى حماية الأطفال للعناية بهم ويوجد منهم عشرة أطفال فى الوقت الحاضر وهو عدد ضئيل جدا إذا ما قورن مع البلاد الغربية .

رابعا ــ التربية الأساسية :

لقد نوقش هذا الموضوع فى الدورة الثانية وتطرق البحث إلى النقاط الآتية :

١ ــ أغراض التربية الأساسية فى الريف ٢ ــ بعض صفات المدرسة الريفية ٣ ــ مناهج الدراسة وطرقها ٤ ــ تعاون المعلم الريفى مع سائر الإخصائيين العاملين فى القرية . . . الخ .

لقد تقبلت الحكومة العراقية هذه التوصيات فأخذت التربية الأساسية تقوم بنفس الدور الذى كانت تقوم به (مكافحة الأمية) غير أن الأولى أصبحت تتغلغل إلى صميم حياة الريف وتطرق باب الفلاح وتدخل بيته فتعمل على رفع مستواه الزراعى والصحى والاقتصادى والثقافى والاجتماعى وتعاونت الحكومة مع (بعثة اليونسكو) وتحت

إشراف وزارة المعارف فى إدخال نظام التربية الأساسية إلى القرية العراقية وبدأ عملها سنة ١٩٥١ فى منطقة الدجيلة حيث الملكية الصغيرة ففتحت المدارس الريفية وصارت تقدم خدماتها الطبية والزراعية والاقتصادية والثقافية كما تعمل على إنماء الصناعات المحلية وحمل السكان على بذل أكبر مجهود ممكن لتحسينها وتنويعها كما خصصت وزارة الإعمار مؤخرا ٣٥ ألف دينار لإنشاء معمل للتدريب يشرف عليه خبير مسئول عن الصناعات اليدوية والمحلية منتدب من منظمة العمل الدولية وقد صمم هذا المشروع على أساس التدريب على الصناعات الآتية : ١ — صناعة النسيج الصوفى ٢ — غزل الأصواف ٣ — الحياكة بالأنوال اليدوية ٤ — صناعة السجاد ٥ — صناعة الحصران ٦ — صناعة الحبال ٧ — حلج الأقطان ٨ — التدريب على النجارة ٩ — التدريب على الحدادة — وقد استوردت بعض الآلات من تشيكوسلافاكية واليابان وألمانيا وأمريكا وانكلترا ويتدرب على العمل حاليا ٦٠ شخصا من المراهقين ذكورا وإناثا تدفع لهم أجورهم . كما صادقت الحكومة على أن يخصص مبلغ قدره ١٨ ألف دينار لتأسيس مشروع مشابه فى اللطيفية وتنوى وزارة المعارف افتتاح خمسة مراكز مشابهة لمشروع الدجيلة فى أقسام أخرى من العراق .

خامسا — إعداد الاخصائيين الاجتماعيين :

لقد جاء فى التوصيات الاهتمام بتنشئة قادة مصلحين وإخصائيين اجتماعيين ووضعت شروطا لقبول الطلبة والمدرسين ومفردات المنهج ومراحل الدراسة .

وقد أخذت الحكومة العراقية بهذه التوصية غير أنها لم تقم بفتح مدرسة خاصة بالخدمة الاجتماعية بل طلبت إلى وزارة المعارف تأسيس قسم خاص بالخدمة الاجتماعية فقررت الوزارة المذكورة أن يكون هذا القسم فى كلية الملكة عالية للبنات يكون الغرض منه إعدادهن للعمل فى مختلف ميادين الخدمة الاجتماعية وكان ذلك سنة ١٩٥٢ وقد تخرجت الدفعة الأولى من هذه الفتيات وعددهن ٢٥ فتاة يشتغلن كإخصائيات اجتماعيات فى مديرية الخدمات الاجتماعية العامة للإشراف على مؤسساتها وللعمل فى المراكز الاجتماعية ولتتبع بعض القضايا فى المحاكم الشرعية ولإبداء المساعدات الفنية لبعض الجمعيات الخيرية . كما أدخلت مؤخراً (علم الاجتماع الريفى) ضمن البرنامج الذى يدرس فى كلية الزراعة بناء على اقتراح خبير هيئة الأمم المتحدة الدكتور العبد .

وقد أوفدت وزارة الشئون الاجتماعية عددا من خريجى المعاهد العالية من الإخصائيين والإخصائيات الاجتماعيات إلى مصر للاشتراك فى دورة التربية الأساسية فى سرس الليان وكتبت إلى وزارة المعارف طالبة إيفاد الأشخاص الذين لهم الاستعداد اللائق والميل للعمل فى الحقل الاجتماعى من المدرسين والمدرسات وغيرهم إلى الولايات المتحدة الامريكية والأقطار العربية والأوربية للتخصص فى مختلف فروع الخدمة الاجتماعية على نفقة هيئة الأمم المتحدة والوكالات الأجنبية وهيئة اليونسكو والنقطة الرابعة الامريكية وقد أكمل بعضهم دراسته وعاد للاشتغال بالفرع الذى تخصص فيه ولا يزال البعض الآخر يواصل دراسته .

مدرسة شئون الريف — كنتيجة للتوصيات التى قدمتها الجامعة العربية وخبير هيئة الأمم المتحدة والاتفاقية التى عقدت بين إدارة المساعدات الفنية الأمريكية وبين الحكومة العراقية فقد قررت وزارة الشئون الاجتماعية افتتاح مدرسة لشئون الريف فى ناحية المحاويل لتخريج الاخصائيين الاجتماعيين الريفيين يقوم بالتدريس فيها بعثة امريكية وصلت العراق قبل مدة قليلة للعمل على تحقيق هذا الغرض .

سادساً — تخطيط القرى :

تقوم شعبة التخطيط والتنظيم فى مديرية البلديات العامة بوزارة الداخلية بمهمة وضع التصاميم للقرى وللمدن

والقصبات وتنظيم العمران فيها . كما أن العمل يجرى فى الوقت الحاضر فى تخطيط وإنشاء القرى النموذجية للمستثمرين والبيوت اللازمة للموظفين والمدرسة والمستوصف وغيرها من المناطق الأخرى فى (مشروع اللطيفية) الذى تبلغ مساحة أراضيه (٢٥١٢٣) دونما وقد قسمت هذه المنطقة إلى وحدات استثمارية صغيرة مساحة كل منها (٥٠) دونما وزعت على ٤٦٥ مستثمرا منهم ٢٩٤ مستثمرا من أفراد العشائر القاطنة فى المنطقة و١٧١ مستثمرا من الأصناف الأخرى التى شملها قانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ المعدل بالمرسوم رقم ٤ لسنة ١٩٥٢ والنظام رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٢ الذى ينظم أحكام الملكية الصغيرة فى العراق فى الوقت الحاضر كما أن وزارة الإعمار التى استحدثت سنة ١٩٥٣ جعلت غايتها درس وتنفيذ المشاريع العمرانية المهمة لتنمية اقتصاديات البلاد وقد خصص لها قسم كبير من إيرادات النفط التى تقدر بحوالى ٥٠ مليون دينار فى الوقت الحاضر .

سابعا — نشر الثقافة الصحية الشعبية :

إن استجابة الحكومة العراقية لتنفيذ توصيات اللجنة التى أشارت إلى هذا الموضوع تتضح فى اهتمامها بمكافحة الأمراض المتوطنة كالبلهارزيا والملاريا والتراخوما واستحداث مديرية باسم مديرية الأمراض المتوطنة تنتشر وحداتها فى أنحاء كثيرة من العراق لمكافحة الأمراض المتوطنة بأحدث الطرق المتبعة فى الوقت الحاضر علاجية ووقائية وقد كان من نتيجة ذلك أن انخفضت نسبة الإصابات بالملاريا من ٥٣٧٢٨٦ فى سنة ١٩٥٠ إلى ٤٥٦٣٩٩ فى سنة ١٩٥١ أما المصابون بالتراخوما فقد كان عددهم ٥٠٥٢٦١ سنة ١٩٥٠ فأصبح ١٧٧٥٩٩ سنة ١٩٥١ وتعتبر الملاريا العدو الأول لسكان العراق وتليها البلهارزيا والانكلستوما والسل والتراخوما وأمراض سوء التغذية والبجل . وقد نظمت الحكومة العراقية بالاتفاق مع منظمة الصحة العالمية (اليونسيف) حملة لمكافحة الملاريا فى العراق منذ ما يقرب من سنتين وقد بدأت أعمالها فى منطقة السليمانية وأرسلت لذلك فرقة دولية مكونة من اخصائى بالملاريا وخبير بالحشرات ومراقب صحى كما أوفدت الحكومة العراقية فرقة من الموظفين برئاسة طبيب كى تتعاون مع الفرقة الدولية فى المنطقة المذكورة .

فبدأت أعمالها بإجراء عملية مسح صحى عام فى كل ألوية السليمانية وأربيل وكركوك ووجدت أن إصابات الملاريا تبلغ ٣٥ ٪ وأن الإصابة بين الأطفال تبلغ ١٢ ٪ . وعلى هذا فقد قسم القطر العراقى إلى ثلاث مناطق شمالية وجنوبية ووسطى ورشت معظمها بالـ (دى. دى. تى) أما نسبة المصابين بالبلهارزيا فتبلغ ٢٠٪ من سكان العراق وتزداد هذه الإصابات فى المناطق الجنوبية والوسطى بصورة عامة .

وتبذل الإدارات المحلية والبلديات جهوداً كبيرة لإمداد المدن وبعض النواحى بالمياه النقية الصالحة للشرب أما القرى فلم تصلها مثل هذه المياه بعد وتقوم وزارة الصحة بواجبها فى فتح المستوصفات الصغيرة فى بعض القرى وبث الدعاية الصحية عن طريق النشرات والراديو كما أن هناك مستوصفات سيارة تتنقل بين بعض قرى الريف العراقى وهى تحت إشراف المجالس الادارية لكل لواء .

ثامناً : شئون اللاجئين الفلسطينيين :

قررت اللجنة المختصة أنها لاتعفى هيئة الأمم المتحدة من تحمل المسئولية عما وصلت إليه حالة اللاجئين العرب من سوء وأنه لابد من حل شامل دائم سريع يحمل على إعادتهم إلى أوطانهم وتأمين حياتهم وإلى أن ينفذ هذا القرار لابد من تقديم الخدمات الاجتماعية اللازمة كى يعيشوا عيشة إنسانية لائقة وقد استجاب العراق لهذه التوصية ففتح للاجئين أبواب العمل والكسب الشريف وشكلت وزارة الشئون الاجتماعية إدارة خاصة لرعاية اللاجئين الفلسطينيين

الذين يقرب عددهم من ٥٠ ألف لاجىء في العراق ألحقتها بمديرية الخدمات الاجتماعية العامة التي تبذل كل جهودها في سبيل راحتهم وتقديم المساعدات المالية الشهرية إليهم حيث رصدت لهم في ميزانية عام ١٩٥٣ مخصصات قدرها ١٧٠ ألف دينار كما أن وزارة المعارف قد فتحت للراغبين منهم أبواب مدارسها وأصبح الطلاب والطالبات يتقاضون مساعدات إضافية قدرها ٢٥ ٪ من مجموع مخصصاتهم الأخرى .

تاسعاً : التعاون وشئون الريف الإجتماعية :

وضعت اللجنة المختصة بعض التوصيات والمقترحات لرعاية شئون الريف الاجتماعية والناحية التعاونية ويسرنا في في هذا الصدد القول بأن الحكومة العراقية قد أخذت بنظر الاعتبار معظم هذه الملاحظات القيمة . فقد قامت بمشاريع لتقسيم الأراضي الأميرية الزراعية على صغار الملاك وتيسير حصولهم على المياه وأهم هذه المشاريع التي نظمها قانون إعمار واستثمار الأراضي الأميرية رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ هي :

١ — مشروع الدجيلة بلواء الكوت حيث تم توزيع (١٣١,٧٠٠) دونم من أراضيه على (١٣١٧) مستثمرا .

٢ — مشروع الحويجة (الفرع الشرقي بلواء كركوك) وقد تم توزيع (٢٢٣٣٠) دونم من الأراضي السيحية على (٣٠٩) مستثمرا .

٣ — مشروع شهرزور بلواء السليمانية وقد تم توزيع (٢٤٨٧٠) دونم من أراضيه على (٣٥٤) مستثمرا .

٤ — مشروع اللطيفية وقد تم توزيع حوالى (٢٣٢٥٠) دونما من أراضيه على (٤٦٥) مستثمرا .

٥ — مشروع الأراضي الأميرية المطرية في الموصل وقد تم توزيع مساحة قدرها (١,٥٩٠,٤٠٠) دونم على حوالى (٥٢٨٢) مستثمرا .

٦ — مشروع المسيب الكبير وقد تم توزيع مساحة قدرها (١٥٨٣٠) دونما على (٢٥٣) مستثمرا .

٧ — مشروع مخمور وتعتمد أراضيه على الأمطار في إروائها إلا مساحة قليلة منه تروى سيحا من عين (درمان) وقد تم توزيع هذه الأراضي على (٥٠) عائلة من عشائر البرزانيين .

كما أن مديرية البحوث والإرشاد الزراعي العامة بوزارة الزراعة تقوم بإرشاد المزارعين بواسطة المرشدين الزراعيين المنتشرين في معظم أقضية ونواحي العراق . وتعاون في ذلك (مديرية المكائن والآلات الزراعية) التي تقوم بتأجير الماكينات والآلات الزراعية إلى المزارعين مساهمة منها في الانعاش الزراعي بالتعاون مع المصرف الزراعي الذي يساهم في تسليف من يشتري الماكينات الزراعيه بنسبة ٥٠ ٪ من قيمتها ..

أما الجمعيات التعاونية فهي حديثة العهد في العراق ذلك لأن (مديرية التعاون) لم تؤسس في وزارة الاقتصاد إلا في الشهر السابع (تموز) من سنة ١٩٥٣ بعد أن كانت (ملاحظة) صغيرة سنة ١٩٤٣ وتقوم هذه المديرية بتأدية رسالتها في تشجيع الروح التعاونية في العراق فقد قسمت القطر العراقي إلى ثلاث مناطق هي :

أولا : المنطقة الشمالية — وقد نشأت فيها الجمعيات التعاونية الآتية :

١ — جمعية المعلمين التعاونية الاستهلاكية في الموصل بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٦ .

٢ — جمعية معارف أربيل التعاونية الاستهلاكية في مدينة أربيل بتاريخ ١٩٥٠/١١/٨ .

٣ — الجمعية التعاونية الاستهلاكية في السليمانية بتاريخ ١٩٥١/١١/١ .

أما الجمعيات التعاونية التسليفية في كركوك فهي التي تأسست في أواخر سنة ١٩٥٢ في مشروع (الحويجة) وعددها ست جمعيات في (الشاخان) المرقمة : ٣ ٢٣ ٢٢ ٢٥ ٢٦ قسم ا ٢٦٢ قسم ب .

ثانياً : المنطقة الوسطى — لواء بغداد :

١ — جمعية بناء المساكن التعاونية للمعلمين تأسست بتاريخ ١٩٥١/١٠/٦ .
٢ — جمعية الشالجية التعاونية الاستهلاكية تأسست بتاريخ ١٩٥١/٢/١٧ .
٣ — الجمعية البغدادية التعاونية الاستهلاكية (مصلحة نقل الركاب) بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٦ .
٤ — جمعية المأمون التعاونية الاستهلاكية (مطبعة الحكومة) بتاريخ ١٩٥٠/١٢/١٨ .
٥ — جمعية الزعفرانية التعاونية الاستهلاكية (مزرعة الزعفرانية) بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٨ .
٦ — جمعية أبي غريب التعاونية الاستهلاكية (مزرعة أبي غريب) بتاريخ ١٩٥٠/٨/١٢ .
٧ — جمعية المحاربين القدماء التعاونية الاستهلاكية بتاريخ ١٩٥١/٢/١٩ .
٨ — جمعية الرشيد التعاونية التسليفية بتاريخ ١٩٥٠/٥/٢٢ .
٩ — جمعية منصورية الجبل التعاونية الاستهلاكية (في منصورية الجبل) بتاريخ ١٩٥١/٤/٢٥ .
١٠ — الجمعية التعاونية الاستهلاكية (كلية الهندسة) بتاريخ ١٩٤٥/٣/١٩ .

ثالثاً : المنطقة الجنوبية — لواء الكوت :

١ — الجمعية التعاونية الاستهلاكية لأسرة معارف الكوت (مدينة الكوت) بتاريخ ١٩٥٠/١٠/٢٤ .
٢ — مشروع الدجيلة :

لقد تأسست سبع جمعيات تعاونية تسليفية في الشاخات المرقمة : ٣ ٧ ٨ الفرع الشمالي ٨ الفرع الجنوبي ٩ ١٠ ١٢ وذلك في غضون عام ١٩٥٢ .

لواء كربلاء :

١ — الجمعية التعاونية الاستهلاكية في مدينة كربلاء بتاريخ ١٩٥٣/٤/٧ .
٢ — الجمعية التعاونية الاستهلاكية في مدينة النجف بتاريخ ١٩٥٢/٤/١٧ .

وتتبع هذه الجمعيات التوصيات التي تقدمها (مديرية التعاون) في وزارة الاقتصاد في سبيل خلق وعي تعاوني في العراق نتيجة قرارات وتوصيات الخبراء وحلقة الدراسات الاجتماعية لجامعة الدول العربية .

عاشراً : التعاون بين البلاد العربية في الانعاش الاجتماعي :

يمثل الشرق العربي في تاريخه وفي طابعه الاجتماعي العام وحدة إقليمية وقد أخذ العراق بالتوصيات التي قدمتها حلقة الدراسات الاجتماعية في هذا الباب وتمثل ذلك في الأعمال الإيجابية الآتية :

تبادل الخبراء العرب — إن هذا التبادل وإن لم يظهر على نطاق واسع إلا أنه برز للعيان نتيجة المؤتمرات العربية التي عقدت خلال العامين المنصرمين وهي :

(ا) مؤتمر تدريب الاخصائيين الاجتماعيين المساعدين (Auxiliary Social Workers.)
(ب) مؤتمر مكافحة الجريمة الذي عقد في أواخر عام ١٩٥٣ .

وقد أرسلت الدول العربية مندوبيها إلى هذين المؤتمرين بالإضافة إلى الجلسات التمهيدية التي تسبق دورات حلقة الدراسات الاجتماعية العربية عادة لرسم الخطط وتبادل الآراء ووضع البرامج والتي يحضرها خبراء ومندوبون من

جميع البلاد العربية ، كما أن منظمة الأمم المتحدة أخذت تتجه إلى إيفاد خبرائها العرب للخدمة فى البلاد العربية وقد أرسلت مؤخرا الدكتور صلاح العبد الخبير فى الإنعاش الريفى والأستاذ الدجانى الخبير فى شئون المكفوفين للعمل فى وزارة الشئون الاجتماعية العراقية .

المركز الثقافى فى سرس الليان — يعتبر هذا المركز إحدى مؤسسات منظمة اليونسكو وقد اتخذ كمركز تدريبى للتربية الأساسية والخدمات الاجتماعية يجتمع طلابه من كافة أنحاء البلاد العربية للتدرب على الأعمال والخدمات الاجتماعية ، وقد أوفدت الحكومة العراقية بعض موظفيها من وزارات المعارف والصحة والزراعة والشئون الاجتماعية للتدرب هناك على أعمال التربية الأساسية كى يعودوا مزودين بالعلم لخدمة بلادهم فى الحقول التى تخصصوا فيها .

ولاننسى فى هذه العجالة أن نشير إلى مدرسة الخدمة الاجتماعية فى القاهرة حيث سيتدرب فيها مبعوثو جامعة الدول العربية للمركز الاجتماعى النموذجى الذى سينشأ فى العراق وتساهم فى نفقاته الجامعة العربية .

الخاتمة

هذه أهم ماجاء فى الحلقات الاجتماعية الثلاث لجامعة الدول العربية وتوصياتها وقد حاولنا إظهار آثارها المباشرة وغير المباشرة على العراق ماوسعنا الجهد والوقت وإنا لنرجو مخلصين أن يأخذ الله بيد العاملين لخير المجتمع العربى وتقدمه إلى مافيه سواء السبيل والله المستعان .

الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوصيات الدورات الثلاث لحلقة الدراسات الاجتماعية فى مصر

للاستاذ كمال محمود الحسنى (مصر)

حلقة الدراسات كما يفهم من مدلولها هى اجتماع لفيف من الخبراء فى موضوع ما ، لتبادل خبراتهم للوصول إلى ما يلقى ضوءاً على المشكلة من جميع نواحيها ويمكنهم من الوصول إلى قرار فيها .

والخدمة الاجتماعية ليست جديدة على البلاد العربية فلقد حضت الأديان جميعها على العناية بالمسكين والفقير والبر باليتيم وجاهدت الحكومات العربية فى تحسين الأحوال الاجتماعية بها . إلا أن كل هذه الجهود كانت جهوداً فردية تعتمد إلى حد كبير على شخصية وفكرة القائم بالحكم على هذه الموضوعات ولم تكن برامج الخدمة الاجتماعية تبنى على أساس علمى مستند على الإحصاء إلا فى القليل من هذه البلدان ، وكانت المعلومات فى ميدان الخدمة الاجتماعية غير كافية لوضع برامج عملية للرعاية الاجتماعية .

ولقد تنبهت عصبة الأمم لذلك وألفت مكتب العمل الذى كان من واجبه عقد المؤتمرات لبحث موضوعات العمل والعمال ووضع حد أدنى لكل نوع من المعاملة وشروط العمل فى صورة توصيات واتفاقيات تلتزم بها الدول إذ ما أمضتها ووافقت عليها . وقد اشتركت مصر فى هذا المكتب وأمضت بعض الاتفاقيات وتتخذ الآن الخطوات اللازمة للإنضمام إلى اتفاقيات أخرى جديدة .

والمؤتمرات وحلقات الدراسة وما فى حكمها وسيلة فعالة فى تبادل الخبرات وإبراز المشاكل بطريقة عملية تحت أنظار الحكومات والشعوب المتقاربة فى الظروف الاجتماعية وتتشابه مشاكلها إلى حد ما .

الدورة الأولى

« ولقد طلبت الدول العربية فى الشرق الأوسط — لما يربطها من تقاليد ثقافية مشتركة وتتشابه مشاكلها الاجتماعية وشدة اهتمامها بتزويد شعوبها بالأسس اللازمة للمشاريع القومية لاصلاح الأحوال الاجتماعية وتنمية مرافقها عقد حلقة دراسات إقليمية فى هذه المنطقة » وقد عقدت الحلقة ببيروت سنة ١٩٤٩ وبحثت موضوعات :

١ — وضع خطط الإنعاش الاجتماعى وإدارته .

٢ — رعاية الطفولة .

٣ — إعداد الاخصائيين الاجتماعيين .

٤ — الإنعاش الاجتماعى فى الريف .

٥ — شئون البدو الاجتماعية .

٦ — اللاجئين .

وعقدت الدورة الثانية بالقاهرة سنة ١٩٥٠ وبحثت موضوع الانعاش القروى من جميع نواحيه .

وعقدت الدورة الثالثة بدمشق سنة ١٩٥٣ وبحثت موضوع التكافل الاجتماعى . وتتخذ الاجراءات اللازمة

لعقد الدورة الرابعة ببغداد سنة ١٩٥٤ لبحث موضوع الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية فى البلاد العربية .

وتتلخص الطريقة التى اتبعت فى هذه الدورات فى إلقاء المحاضرات العامه وقيام الأعضاء ببحث تفرعات الموضوع فى لجان ثم الوصول إلى توصيات عامة تبلغ للحكومات لتكون تحت نظرها عند رسم برامجها الاجتماعية الجديدة أو تعديل برامجها القائمة .

وبنظرة واحدة إلى الموضوعات التى بحثت فى هذه الدورات نجد أن مصر كانت منفذة فعلا لكثير من التوصيات التى وصلت اليها هذه الدورات فمثلا كان بها مدارس لإعداد الاخصائيين الاجتماعيين وبها مراكز اجتماعية وجمعيات تعاونية . وبها مراكز رعاية الطفولة وبها وزارة خاصة لإدارة عمليات الرعاية الاجتماعية قبل سنة ١٩٤٩ بكثير وهو تاريخ أول دورة للدراسات . ولكن هذا لا يعنى أن مصر لم تستفد من هذه الحلقة إذ أنه يكفى أن يحاول فرد ما أن يشرح وجهة نظره وخبراته فى العمل حتى يتبين أن الكثير من نقاط الموضوع لم يستوفيها بحثا فيحاول أن يزيد من معلوماته أو أن خبراته العملية ينقصها الكثير من التأمل والتفكير فيما قام به وهل كان يمكنه أن يحسن من طريقة الأداء . والإنسان فى حياته العملية المتكررة قد يربط بعجلة العمل ويستطيع منها فكاكا وبذلك يستمر فى أداء العمل بطريقة متكررة دون أن يكون لديه الوقت الكافى للتفكير والتدبير فى وسيلة أفضل من الوسيلة التى يتبعها ولكن فى حلقات الدراسات وبعيداً عن مشاكل العمل اليومية يتحرر الخبير من مشاكله اليومية ويطارح منهاجه على بساط البحث ويتناقش فيه مع زملائه الخبراء فى البلاد ذات الظروف الاجتماعية المماثلة ليصل إلى الطريقة العملية المثلى فى أداء العمل . وكان من نتيجة الدورة الأولى أن وجهت الأنظار المصرية إلى بعض التوصيات مثل ضرورة وجود دراسات إحصائية وتحليلية للبيئة من كافة نواحيها الاقتصادية — والاجتماعية والثقافية ولقد اهتمت مصر بذلك وقامت بدراسة إحصائية شاملة للفئات الأشد احتياجا للمساعدة قبل إصدارها لقانون الضمان الاجتماعى وتحديد الفئات المنتفعة به وقيمة المساعدات التى تمنح لكل منها . كما أكدت التوصية الخاصة بتنويع البرامج حسب حاجة البيئة التى يطبق فيها نظرية إنشاء المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفى بالريف والوحدات الاجتماعية بالمدن .

ولقد أوصت الدورة الاولى كذلك فى أن تستعين الحكومة بالهيئات الأهلية والمؤسسات المتطوعة فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية بدلا من قيام الحكومة بجميع المشروعات وتمشيا مع هذا الاتجاه قامت الحكومة بتسليم بعض المؤسسات الاجتماعية مثل ملجأ أبناء السبيل بالعجوزة إلى هيئات أهلية لإدارتها مع منحها الإعانة المالية اللازمة كما نصت القوانين الاجتماعية مثل قانون الأحداث المشردين وقانون الضمان الاجتماعى على ضرورة الاستعانة بالهيئات الأهلية ، وقد تم فعلا الاتفاق مع الاتحاد المصرى لرعاية الطفولة لإدارة مؤسسة لرعاية الأحداث المشردين فى الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية وجمعية يوم المستشفيات على إدارة مؤسسة للتأهيل وجمعية رعاية العميان لإدارة المؤسسة النموذجية لتدريب العميان بالزيتون .. إلخ .

كما توالى الحكومة المصرية منح الإعانات الإنشائية والاعانات الدورية للجمعيات التى تثبت نشاطاً فى أى ميدان من ميادين الخدمة الاجتماعية . كما تعمل الحكومة حاليا على تشجيع إنشاء مجالس الأحياء لتنسيق الخدمات الاجتماعية الأهلية والحكومية فى كل حى من الأحياء أو قرية من القرى . وقد أوصت الدورة الأولى كذلك على أن تؤلف فى كل دولة هيئة عليا للإنعاش الاجتماعى يكون لها من السلطة والاستقلال ما يحول دون تأثرها بتغير الحكومات ، وقد تكون فعلا المجلس الأعلى للخدمات العامة ومهمته تنسيق برامج وزارات الخدمات المختلفة فى ميادين الشئون

الاجتماعية والصحة والزراعة والتعليم والشئون المعمارية وهو يضم وزراء هذه الوزارات وبعض المهتمين بالنواحى الاجتماعية وله حق مراجعة ميزانيات وزارات الخدمات ومناقشة برامجها وإيجاد الترابط اللازم بينها وبين برامج الوزارات الأخرى ومنع التضارب أو الازدواج أو التكرار فى هذه البرامج . وقد توفرت لهذا المجلس الضمانات الكافية التى تمكنه من الاستقرار ومراقبة التنفيذ .

وقد أوصت الدورة الأولى أيضا بأن تعنى معاهد التعليم بالتربية الاجتماعية فتدخل فى برامجها دراسة المجتمع ومشكلاته وعلاقة الفرد بالجماعة وواجبه نحوها وأهداف المجتمع ومثله العليا ، كما تعنى تلك المعاهد بأن تثير فى التلاميذ والطلاب الرغبة الصادقة فى تفهم مشكلات المجتمع والمساهمة فى حلها . ولقد ألحق بكل مدرسة مشرف اجتماعى من خريجى مدارس الخدمة الاجتماعية لتولى نواحى النشاط الاجتماعى بالمدرسة كما أضيف إلى منهج التعليم الثانوى مادة المجتمع المصرى وبذلك تتحقق توصية الدورة إذ أنها تشتمل على جزء عملى يساعد الطالب على تفهم البيئة التى يعيش فيها وتعزز فيه روح الخدمة العامة .

كما أنه تمشيا مع هذه التوصية أدخلت بعض مواد الخدمة الاجتماعية بكليات البوليس والزراعة كما أنه قد أعد منهاج للخدمة الاجتماعية لإلقائه على وعاظ قسم الوعظ والإرشاد بالأزهر وهناك اتجاه عام إلى التوسع فى مناهج الخدمة الاجتماعية . .

أما عن التوصية بإنشاء معهد للتخصص فى الدراسات الاجتماعية فقد أنشىء فعلا قسم معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الإسكندرية وقسم الاجتماع بكليتى الآداب بجامعتى القاهرة وابراهيم . أما عن مدارس الخدمة الاجتماعية فقد عدلت مناهجها وأصبحت مدة الدراسة أربعة سنوات .

أما عن التوصية الخاصة بألا تقتصر العناية الصحية فى المدارس على الكشف الطبى والعلاج بل يجب أيضا أن تشمل الاهتمام بالناحية الفعلية والنفسية وتعليم أصول الصحة فى المدارس والجامعات فإنها منفـــذة وقد أنشئت العيادات النفسية التابعة للصحة المدرسية كما تقوم إدارة الدعاية الصحية بتعليم الطلبة وغيرهم العـادات الصحية التى تقيهم الأمراض المختلفة .

وقد أوصت اللجنة فيما يختص بالأسرة بالعمل على جعل حد أدنى لأجور العمال الزراعيين والصناعيين حتى يضمن المجتمع للأسرة مستوى اقتصاديا معينا وفى مصر يوجد الآن قانون الحـد الأدنى للأجور لعمال الصناعة والتجارة والزراعة ، كما أن التعليم أصبح بالمجان فى مرحلتى التعليم الابتدائى والثانوى .

أما عن التوصية الخاصة بإنشاء مساكن صحية فقد قامت الحكومة المصرية بإنشاء مدينة العمال بإمبابة وقام الكثير من الشركات بتوفير مساكن صحية لعمالها كما نصت قوانين العمل على ضرورة توفير المساكن للعمال فى المناطق البعيدة عن العمران ونص القانون رقم ١٨ لسنة ١٩٥٠ بفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضى الزراعية بضرورة بناء مساكن صحية (عزب) لعمال الزراعة الدائمين وتمشيا مع سياسة توفير المساكن الصحية تقوم الحكومة حاليا بإعانة وتسهيل قيام الجمعيات التعاونية لبناء المساكن . كما قامت بمشروع كبير لتوفير المساكن الشعبية .

ولقد أوصت الدورة كذلك بإصدار التشريعات الخاصة بعلاج الأحداث المشردين والصغار من المجرمين . وتمشيا مع هذا الاتجاه أصدرت مصر القانون رقم ٢٤ لسنة ١٩٤٩ والخاص بالأحـداث المشردين أما عن إدخال الخدمة الاجتماعية بمحاكم الأحداث فهى منفذة بالقاهرة والإسكندرية فى مكاتب خاصة أما فى باقى بلاد الجمهورية فتقوم مكاتب الضمان بتقديم التقرير الاجتماعى عن الحدث إلى محكمة الأحداث الواقع بدائرتها الحدث .

ولقد عقد فى ديسمبر سنة ١٩٥٣ بالقاهرة مؤتمر لمكافحة الجريمة ومعاملة المجرمين فى الشرق الأوسط وتبادل الخبراء وجهات النظر فى وضع قواعد الحد الأدنى لمعاملة المذنبين ومعاملة الأحداث المنحرفين وتعمل الحكومة على دراسة توصيات هذا المؤتمر للإفادة منها فى رسم السياسة العامة فى هذا الموضوع .

ولقد أوصت الدورة الأولى كذلك بتعميم الصناعات اليدوية والمنزلية من البيئة الريفية لمواجهة الالتزامات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية . والحكومة المصرية مهتمة بهذا الموضوع وقد أدمج القسم الخاص بذلك بوزارة التجارة والصناعة « إدارة الصناعات الصغرى » بالقسم الخاص بالصناعات الريفية بمصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية توحيدا للجهود فى هذا الميدان . وتقوم مصلحة الفلاح بدراسة الخامات الموجودة بمختلف مناطق الجمهورية وكيفية استغلالها وتقديم المعونة الفنية لتدريب الريفيين على هذه الصناعات وتحسينها وإقامة المعارض لخلق أسواق لتصريف هذه الصناعات وعقد بالقاهرة مؤتمر للصناعات الريفية هذا العام ، كما أوصت مصر بأن يكون من ضمن الموضوعات التى تبحثها الحلقة هذا العام موضوع الصناعات الريفية سواء الزراعية أم المنزلية .

أما عن التوصية الخاصة بإمداد القرى بالمياه النقية الصالحة للشرب فى مصر مشروع لتعميم مياه الشرب الصالحة بالقرى سواء عن طريق محطات المياه الكبيرة بشمال الدلتا التى تخدم أكثر من قرية أو مشروع المياه الميكانيكية أو طلمبات المياه التى تخدم جزء من قرية وقد سارت الحكومة فى هذا السبيل شوطا بعيدا وينتظر تعميمه فى خمس سنوات .

الدورة الثانية

اختصت الدورة الثانية بدراسة الإنعاش القروى ووسائله وقسمت أعمال الدورة على ثمان لجان ووصلت إلى بعض التوصيات الآتية :

١ — يجب أن يبدأ التعليم فى القرى من سن السادسة وأن يمتد ست سنوات على الأقل وقد تضمن قانون التعليم الحديث توحيد المرحلة الأولى للتعليم فى جميع أنحاء الجمهورية وجعله إجباريا من ٦ إلى ١٢ وجارى العمل لتوفير العدد اللازم من المدارس والمدرسين لاستيعاب كل الأولاد فى هذا السن .

٢ — أن تستغل المدرسة كمركز ثقافى واجتماعى لجميع أهل القرية يتعلم فيها صغارهم فى النهار ويثوب إليها كبارهم فى المساء وتكون مكتبتها وقاعاتها وملاعبها وأبهاؤها ميادين للدراسة والمطالعة ولألوان النشاط المختلفة التى يحتاج إليها القرويون .

وفى النظام الذى يبحثه المجلس الدائم للخدمات حاليا ما يحقق هذه التوصية إذ تستخدم المدرسة كمركز للنشاط الاجتماعى وسيلحق بكل مدرسة قروية قاعة للاجتماعات وغرفة تصلح كعيادة خارجية . وسيكون برنامج المدارس القروية فصول لتعليم وتثقيف الكبار وموالات متخرجيها وإحكام الصلة بينهم وبين المدرسة حتى يستمروا فى زيادة معلوماتهم وثقافتهم .

وسيدرب بعض المدرسين على بعض فنون الخدمة الاجتماعية كالعمل مع الجماعات والتعاون وتنظيم المجتمع وسيكونون حلقة الاتصال بين القرية والمركز الاجتماعى التى تخدم عددا من القرى يبلغ تعداد سكانها حوالى ١٥,٠٠٠ نسمة .

٣ — يجب أن تقام مدارس المعلمين الريفية فى صميم البيئة الريفية وأن تلحق بكل منها مزرعة ومدرسة ريفية أساسية للتطبيق ومركز اجتماعى للتدريب على الخدمة الاجتماعية .

وقد أنشئت مدارس المعلمين الريفية فعلا فى القرى مثل مدرسة المعلمين الريفية بين العرب التى يوجد بها مركز اجتماعى وثيق الصلة بالمدرسة وتتمشى مناهجها إلى حد كبير مع الأسس التى أقرتها اللجنة .

٤ — تعاون الوزارات المختصة فى الدول على وضع خطط موحدة للإصلاح الريفى بجميع نواحيه . وهو من أول مهمات المجلس الدائم للخدمات الذى سبق ذكره فى هذا البحث والعمل جارى الآن فى تحديد السياسة العامة للرعاية الاجتماعية للريف ودور كل وزارة فى هذا الميدان وكيفية تنفيذها للبرنامج المتفق عليه بالتعاون مع الوزارات الأخرى .

٥ — وأوصت الدورة كذلك بالاهتمام بإعداد المرأة الريفية لما لها من أثر فى التقدم الاجتماعى للقرية وتولى الحكومة المصرية هذا الموضوع بنصيب كبير من العناية وذلك بتزويد مدارس البنات الريفية بالمدرسات وتنشيط الحياة الاجتماعية بتلك المدارس عن طريق فرق المرشدات وجماعات الأشغال والقيام برحلات إلى المدن الكبيرة والاهتمام بصحة البنات وتلقينهن أصول التدبير المنزلى . كما تقوم المراكز الاجتماعية بإنشاء دور الحضانة ولجان السيدات بالقرية ولجان الأشغال اليدوية . وتقوم وزارة الصحة بتعميم مراكز رعاية الأم والطفل والعناية بإعداد المولدات .

٦ — وأوصت الدورة بضرورة مراعاة العناية بالعلوم الاجتماعية فى برامج التعليم الزراعى لاستكمال تكوين طالب الزراعة من الناحية الاجتماعية . وقد اهتمت كلية الزراعة بجامعة القاهرة بهذا الموضوع وأدخلت ضمن برامجها مادة الاجتماع الريفى . كما تقوم مصلحة الفلاح بإعداد خريجى الزراعة إعداداً اجتماعيا خاصا قبل تسليمهم العمل بالمركز الاجتماعى . وتقوم سياسة وزارة الزراعة على تلقى مهندسى الإرشاد الزراعى لمنهاج اجتماعى يمكنهم من تعرف الأحوال الاجتماعية بالمنطقة ويزيد من قدرتهم على الاتصال بالمزارعين وإرشادهم إلى أحدث وسائل الزراعة .

٧ — كما أوصت الدورة بتشجيع البحوث العلمية الخاصة برفع مستوى الإنتاج الزراعى . وتقوم وزارة الزراعة بمجهود كبير فى هذا المضمار . وقد أنشىء حديثا المجلس الدائم للإنتاج القومى ومن أهدافه القيام ببحوث فى ميادين الانتاج المختلفة وتشجيع استخدام رؤوس الأموال فى مختلف ميادين الانتاج وتنسيق الجهود التى تبذل فى هذا الميدان .

٨ — وأوصت الدورة كذلك بالتوسع فى نشر الثقافة وتعميم التدريب المهنى فى ربوع الريف وقد قامت وزارة المعارف بنشر المدارس الصناعية والزراعية والتجارية الابتدائية ومدارس الحقول ، كما تقوم مصلحة الفلاح حاليا بنشر الصناعات الريفية عن طريق المراكز الاجتماعية ومراكز التدريب الصناعى لاستخدام الخامات الموجودة بالقرية وشغل أوقات فراغ الريفيين فيما يزيد من دخلهم .

٩ — وأوصت الدورة فيما يختص بمنع الهجرة من الريف إلى المدن عدة توصيات كلها تقريبا نفذت حديثا ، فقد نص قانون الإصلاح الزراعى على وضع حد أعلى لملكية الأراضى الزراعية ووضع حد أعلى للقيمة الايجارية للأراضى الزراعية (نقداً أم بالمحصول) كما حدد علاقة المالك بالمستأجر وضمن استمرار المستأجر مادام قائما بالوفاء بالالتزامات وكان من نتيجة تحديد الملكية توزيع الأراضى المستولى عليها تطبيقا لهذا القانون على صغار المزارعين فتكونت طبقة جديدة من الملاك وقد نص القانون على أن يكونوا فيما بينهم جمعيات تعاونية تدبر لهم مايلزمهم من حاجيات الزراعة .

كما تقوم الحكومة بتوزيع الأراضى المستصلحة على المعدمين من المزارعين وتمدهم بالتسهيلات التى تمكنهم من الاستقرار فى أرضهم الجديدة .

وتبذل الحكومة جهدها فى زيادة الرقعة الزراعية باستصلاح الأراضى وتوفير المياه اللازمة لريها كمشروع مديرية التحرير ومشروعات سيوة ومشروع شمال الدلتا .. الخ .

١٠ — وأوصت الدورة بتدبير الخدمات الطبية الملائمة لحياة القرية . وتقوم الحكومة بتوفير العلاج المجانى وذلك بنشر العيادات الخارجية والمستشفيات فى جميع مراكز الجمهورية وقراها وكذلك بإنشاء المراكز الاجتماعية والوحدات الصحية والمستشفيات المركزية والمستشفيات العامة والمستوصفات ووحدات الصحة المدرسية . كما تقوم الحكومة بتشجيع الهيئات الأهلية على توفير الخدمات الطبية وذلك بمنحها الإعانات التى تمكنها من السير فى هذا الطريق مثل مبرة محمد على وجمعية الهلال الأحمر وجمعية الإسعاف والخدمات الطبية للجمعيات التعاونية ويقوم المجلس الدائم لتنسيق الخدمات العامة بحصر جميع الخدمات توطئة لرسم سياسة عامة لتوفير الخدمات الطبية فى جميع أنحاء الجمهورية والتنسيق بين جهود الوزارات المختلفة فى ميدان .

الدورة الثالثة

بحثت الدورة الثالثة موضوع التكافل الاجتماعى ووضعت لذلك ميثاقا تتلخص مواده الرئيسية فى الآتى :

١ — أن تصدر الدولة تشريعا ينظم شئون التكافل الاجتماعى فيها . ولكن مصر سبقت هذه التوصية بقانون الضمان الاجتماعى الذى أصدرته سنة ١٩٥٠ ونظمت فيه المساعدات الاجتماعية بأنواعها الدائمة والمؤقتة وقررت حق الفقير على الدولة فى أن تساعده على أن يعيش . ولما كانت ميزانية الدولة تتحمل كل التزامات هذا القانون فالبحث يجرى الآن عن مصادر تمويل لهذا القانون كالزكاة أو فرض ضريبة اجتماعية ... الخ . وتصرف الحكومة فى هذا الميدان حاليا ١,٤٠٠,٠٠٠ جنيه مصرى علاوة على الإعانات التى تمنحها للجمعيات الخيرية .

٢ — أن تقوم الدولة بتوفير العمل لكل قادر وأن تهيىء وسائل التأهيل والإجادة لكل متخلف وأن تتكفل بكل عاجز عجزا تاما عن العمل . أما عن كفالة الحكومة للعاجز عجزا كاملا عن العمل فقد نص قانون الضمان الاجتماعى على ذلك . وقد قامت الحكومة بإنشاء مكاتب التخديم بمصر والاسكندرية وهى فى سبيل تعميمها بباقى المدن الصناعية بالجمهورية . كما تقوم الحكومة بتنشيط الصناعات المحلية وتشجيعها وتشجيع قيام صناعات جديدة لكى تكفل للأيدى العاملة عملا ترتزق منه . أما عن التأهيل فقد أنشىء مكتبين لتأهيل العجزة بكل من القاهرة والاسكندرية كما تقوم جمعية يوم المستشفيات وجمعية مشوهى الحرب بتأهيل العجزة كذلك .

٣ — أما عن التوصية الخاصة بالتشريعات لوقاية الأحداث من التشرد والانحراف وإنشاء محاكم خاصة بالأحداث المنحرفين فهى منفذة إلى حد ما وقد قامت اللجنة الفرعية للأسرة المتفرعة من لجنة السنوات الخمس بوزارة الشئون الاجتماعية بدراسة موضوع الأسرة والطفولة وتقدمت بعدة توصيات ومشروعات لتنظيم حياة الأسرة ومدى تدخل الدولة من علاقات الأسرة مثل الطلاق والزواج بأكثر من واحدة وتنظيم النسل . كما بحثت دور الأسرة والبيئة فى انحراف الأحداث وكيفية التغلب على هذه العوامل ودور المدرسة والحكومة والهيئات الأهلية فى وقاية الأحداث من الانحراف . وقد نص القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٤٩ على مسئولية وزارة الشئون الاجتماعية فى تولى شئون الأحداث المشردين عن طريق المؤسسات الحكومية أو الأهلية المعتمدة أو توفير الرقابة الاجتماعية عند مايسلم الحدث إلى أهله أو إلى أى شخص مؤتمن .

٤ — أما عن التوصية الخاصة بتنظيم شئون الجمعيات والمؤسسات المشتغلة بالخدمة الاجتماعية ففى مصر القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ والذى ينظم تكوين وإدارة الجمعيات والمؤسسات الاجتماعية وتنظيم إشراف الحكومة على أموال هذه الجمعيات . وفى نظام اللامركزية الجديد مايحقق الإشراف الكامل على هذه الجمعيات ويوفر لها المعونة الفنية للسير فى طريقها والتنسيق بين الجهود الأهلية والحكومية فى هذا الميدان .

٥ — وقد أوصت الدورة بأن تشجع كل دولة على تكوين النقابات فى بلادها وتتيح لها حرية العمل فى خدمة أعضائها . وتاريخ النقابات فى مصر يرجع إلى ماقبل سنة ١٩٠٠ وتمشيا مع سياسة تشجيع قيام النقابات نصت المواد القانونية الخاصة بالنقابات على أن تودع النقابة مستندات تكوينها لدى مكتب العمل فإذا لم يعترض المكتب أصبحت مكونة كما أن لها أن ترفع الأمر للقضاء إذا أصر المكتب على الاعتراض . وتقوم الحكومة المصرية (مصلحة العمل) بتوفير القيادة الفنية والتوجيه للنقابات حتى يمكنها خدمة أعضائها فى جميع نواحى حياتهم بدلا من قصر مجهوداتها على المنازعات العمالية .

مما تقدم يتضح أنه على الرغم من أن برامج الرعاية الاجتماعية فى مصر كانت متقدمة فعلا عن بعض توصيات الدورات المختلفة إلا أن اشتراكها فى هذه الدورات أتاح الفرصة للمختصين فى ميادين الرعاية الاجتماعية مناقشة هذه البرامج وتبادل وجهات النظر المختلفة وخاصة مع الخبراء الدوليين فكانت فرصة لتقييم هذه البرامج ومعرفة أوجه النقص فيها لتداركها ومدى إمكانيات تطبيقها فى البيئات العربية الأخرى ، ولذلك فقد كان هناك نشاط ملحوظ فى وزارة الشئون الاجتماعية وغيرها من وزارات الخدمات العامة سواء فى مرحلة الإعداد للدورات أو فى الدورات أو فى كتابة التقارير عن كل دورة أو فى تنفيذ توصياتها .

وإن لم يكن للحلقة الدراسية فائدة سوى شحذ الأفكار لبحث الموضوعات المختلفة وإمكانيات تطبيقها وتزويد المكتبة العربية بهذه البحوث ، لكن الضرورة تستوجب الاستمرار فيها حتى يمكن رسم سياسة الرعاية الاجتماعية على أسس علمية سليمة .

الضمان الاجتماعى فى سوريا

للدكتور إحسان الجوخدار (سوريا)

يعتبر موضوع الضمان الاجتماعى فى الوقت الحاضر مالىء الدنيا وشاغل الناس ، فقد تطور وتوسع فى مختلف البلاد الأوربية والأمريكية منذ نهاية الحرب الأخيرة ، وبحقبة قليلة من الزمن مالم يكن ليتوصل إليه التطور الطبيعى قبل الحرب ، ولا غرو فى ذلك فإن من فضائل الحروب — إذا كان لها فضيلة — تنمية الشعور الاجتماعى والاتجاه نحو المساواة الاجتماعية بين الناس ، وقد تعددت المؤتمرات الدولية والإقليمية التى بحثت هذا الموضوع فى السنوات الأخيرة ، وكان يحتل محل الصدارة فى برنامج أعمالها ، فعالجت كثيرا من نواحيه الدورات الثلاث لحلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، وأقرت لأول مرة اتفاقية دولية فى الحد الأدنى للضمان الاجتماعى عام ١٩٥٢ فى مؤتمر العمل الدولى ، كما تناوله بالدراسة والتحليل مؤتمر دول أمريكا أعضاء منظمة العمل الدولية المنعقد فى ريو دى جانيرو عام ١٩٥٢ .

وقد أجمعت دساتير العالم الحديثة على إعطاء الضمان الاجتماعى الأهمية التى يستحقها فنصت على وجوب توفيره لكل المواطنين ، ولم يشذ الدستور — الصادر عام ١٩٥٣ عن هذا الإجماع فأولاه بدوره كثيراً من العناية ونص فى مادته الثانية والعشرين على ما يلى :

١ — لكل مواطن حق فى أن تكفله الدولة وتكفل أسرته ، مباشرة أو بواسطة مؤسسات تنشأ لهذه الغاية وذلك فى حالات الطوارىء والمرض والعجز واليتم والشيخوخة والبطالة غير المعتمدة .

٢ — يوضع تحقيقا لهذه الغاية نظام للضمان الاجتماعى تساهم الدولة والمؤسسات فى توفير الموارد الكافية له فعدد جميع حالات الضمان الاجتماعى وجعلها حقا لكل مواطن وكلف الدولة بتحقيق ذلك بوضع نظام للضمان الاجتماعى

ولا شك بأن ما جاء به الدستور السورى من شمول لجميع المواطنين وكفالة الدولة إياهم فى حالات الطوارىء والمرض واليتم والشيخوخة والبطالة غير المعتمدة هو هدف ومثل أعلى يجب أن تتجه نحوه التشاريع الاجتماعية فى البلاد ، وإن تحقيقه لا يمكن أن يتم طفرة واحدة ، بل على مراحل وضمن برنامج يوضع لعدة سنوات .

وسأحاول فى بحثى هذا وضع القواعد العامة والخطوط الأساسية لمثل هذا البرنامج على ضوء الواقع السورى ، وبالقدر الذى تسمح به خبرتى فى الموضوع .

سأبدأ بحثى بمقدمة عن مفهوم الضمان الاجتماعى وتعريفه ، ثم بعرض مقتضب للتشريع السورى الراهن فى مختلف الضمانات الاجتماعية المقررة للعمال ، أنتهى بعد ذلك لاقتراح الخطوط والقواعد الرئيسية لإدخال نظام الضمان الاجتماعى فى سوريا .

١ — إن الضمان الاجتماعى هو مفهوم حركى (dynamique) بدأت تظهر آثاره فى السياسة الاجتماعية بمجموعها ، وفى السياسة الاقتصادية فى مفهومها الواسع ، وهو يهدف إلى التحرر الكامل من الحاجة (Libération totale du besoin) وفى نطاق هذا البحث نعتبر الضمان الاجتماعى نظاما يعنى بتحرير الإنسان

من الحاجة بالصورة التى تؤمنها العطاءات العينية والنقدية فى أنظمة التأمين الاجتماعى أو التكافل الاجتماعى ، والتى تشمل الأخطار الأساسية التى تحرم العمال موارد رزقهم .

يمكننا تعريف الضمان الاجتماعى بتعريفين أساسيين تاريخيين :

الأول وهو تعريف السير ويليام بيفريدج والذى بموجبه يقول :

« الضمان الاجتماعى هو القضاء على الحاجة » « l'abolition du besoin

والثانى هو التعريف الذى استعملته الحكومة الفرنسية فى صيف عام ١٩٤٥ لما طلبت من المجلس الوطنى الاستشارى رأيه فى منهاجها فقالت :

« الضمان الاجتماعى هو الضمانة التى تعطى لكل مواطن لتمكينه فى جميع الأحوال تأمين معيشته ومعيشة أفراد عائلته بشروط شريفة »

"La Sécurité Sociale est la garantie donnée à chaque citoyen de pouvoir assurer, en toute circonstance, sa subsistance et celle de sa famille dans des condition décentes."

إن هذين التعريفين يبينان بوضوح أهمية واتساع البرنامج الذى يقتضيه تحقيق الضمان الاجتماعى الكامل والذى يمكن تلخيصه بالنقاط الآتية :

١ — ضمان الاستخدام : إذ أول ما يجب أن يهدف إليه القضاء على الحاجة وتأمين موارد العيش هو إيجاد العمل اللازم لكل مواطن قادر على العمل ، وتنظيم هذا الاستخدام وهذا يفترض ويقتضى قيام نظام اقتصادى مزدهر ، دائم ومستمر بصورة ينتفى معها خطر البطالة .

٢ — ضمان الكسب : إذ لا يكفى إيجاد عمل للمواطن بل يجب أن يكون ما يجنيه من عمله كافيا لسد حاجاته الأساسية ، وهذا يقتضى سياسة محكمة للأجور تكون معها هذه الأجور كافية لسد حاجات العامل الأساسية ، لايسود فى تحديدها العامل الاقتصادى وقانون العرض والطلب لوحدهما ، وهكذا يدخل فى نطاق التنظيم التعويضات العائلية وثبات قيمة النقد وقوته الشرائية . . إلخ .

٣ — السلامة فى العمل : وبفرض تحقق النقطتين السابقتين يجب ضمان إمكان مواصلة العامل عمله وكسب رزقه وذلك بتحقيق تأمين صحة العامل واتخاذ الشروط الصحية اللازمة فى أمكنة العمل لتجنب أخطار العمل وأمراض المهنة ، وتأمين معالجتها عند حدوثها ، وهذا يقتضى العناية بالصحة العامة وتنظيم المشافى والمستوصفات وتجهيزها ، وإعالة تأهيل من يصاب بعجز من العمال نتيجة المرض أو أخطار العمل .

٤ — وأخيراً وكنتيجة للنقطة السابقة ، تأمين المورد للعاجز والشيخ : إذ قد لا يمكن لكل وسائل الوقاية أو العلاج المبذولة إعادة أهلية العامل للعمل وكسب الرزق ، كما أن الإنسان عند بلوغه سنا معينة تقف بصورة طبيعية قدرته الإنتاجية وبالتالى إمكانياته لكسب العيش ، وهذا يقتضى إيجاد الأنظمة اللازمة للتعويض عن الأخطار التى لم يمكن تفاديها والوقاية منها ، وتأمين الموارد اللازمة لضحاياها سواء أكان بصورة دائمة كما فى الحالات الآتية مثلا : العجز والشيخوخة وفقدان المعيل ، ومؤقتة كما فى الحالات الآتية مثلا : المرض والأمومة ، وطوارىء العمل والبطالة .

إن نظام الضمان الاجتماعى هو هدف يسعى المجتمع لبلوغه ، لمصلحة أفراد هذا المجتمع ، وإن إدخاله فى مجتمع ما

يعود عليه بالنفع العميم ، فهو يرفع قيمته البشرية ، وهو ينفس الكرب الذى يجثم على كثير من سكانه ، وهو يدعم أخيراً بنيان هذا المجتمع ويجعله كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضا .

ومن جهة اقتصادية فإن نظام الضمان الاجتماعى يبعد كثيراً من أسباب تموج وعدم استقرار المداخيل Fluctuation des revenus فبقدر انتظام الدخل يرتفع حد الانتفاع به (Utilité marginale) إذ أن نظام الضمان الاجتماعى يسمح بأن لا يعطل قسم كبير من أموال التوفير لمواجهة الأخطار الفردية . وهكذا فإن ازدياد وانتظام دخل السكان يستتبع الإفراج عن قسم كبير من أموال التوفير ووضعها موضع التداول للاستهلاك فيرتفع الاستهلاك وينتظم وبالتالى ، تزداد الفعالية الصناعية والإنتاجية .

(ب) إن قانون العمل رقم ٢٧٩ تاريخ ١١ حزيران ١٩٤٦ المرعى الاجراء فى سوريا قد ضمن للعامل بعض الضمانات الاجتماعية فى حالات طوارىء العمل والمرض المهنى والعادى وفى حالات الوفاة والتسريح والأمومة .

فى حالة طوارىء العمل وأمراض المهنة : تطبق النصوص المتعلقة بطوارىء العمل وأمراض المهنة على جميع فئات العمال عدا العمال الزراعيين الذين لا يعملون على آلات حديثة ، وتنزل التعويضات بنسبة (٥٠ ٪) إذا كان ضحية الطارىء يعمل فى مصنع يستخدم من (٤ إلى ٩) عمال ، وتنزل نسبته (٨٠٪) إذا كان الضحية يعمل فى مصنع لا يتجاوز عدد عماله الثلاثة . والتعويض يدفع عن الطارىء كما يدفع عن الأمراض المهنية . ويمكن لرب العمل فى جميع الأحوال أن يؤمن هذه الأخطار لدى مؤسسة أو شركة للتأمين . ويجب دوما على رب العمل أن يؤمن لعماله المعالجة السريعة الأولية حال إصابتهم بطارىء . ولو لم تضطر الإصابة العامل إلى مغادرة عمله . وعليه أن يقوم بنفقات المعالجة وثمن الأدوية ، وإذا اقتضى الأمر بنفقات النقل إلى المستشفى وبنفقات المستشفى ، على أن يحق له أن يختار المستشفى ، ويحق للأطباء والصيادلة والمستشفيات ومديرى مؤسسات الاستشفاء أن يطالبوا رب العمل رأسا أمام المحاكم بدفع أجورهم ونفقاتهم .

وإذا كان للحكومة أو للبلديات مستشفى على مسافة خمسين كيلو مترا على الأكثر من محل حدوث الطارىء يحق للمصاب أن يدخل إليه مجاناً ويحتل أول محل شاغر فيه وأن يبقى المدة التى تقرر إدارة المستشفى ضرورتها لمتابعة المعالجة .

« ألفت النظر إلى هذا الحكم الأخير الذى يلقى على عاتق الدولة والبلديات عبء المعالجة فى طوارىء العمل » .

إذا نتج عن الطارىء عجز عن العمل دائم وكامل يحق للمصاب تعويض مساو لأجر (٥٠٠) خمسمائة يوم عمل إذا كان عمر المصاب ستين سنة فما فوق ، ويضاف إلى هذا التعويض أجرة شهر عن كل سنة من عمر المصاب تنقص عن الـ (٦٠) حتى الثمانية عشرة من العمر ، ويعد العجز الدائم كاملا إذا أصبح المصاب عاجزاً عن العمل فى أية مهنة من المهن .

وإذا نتج عن الطارىء عجز دائم ولكنه جزئى يبنى التعويض على أساس العجز الكامل ، ويخصم منه نسبة مئوية مساوية لما بقى للمصاب من القدرة على العمل .

إذا نتج عن الطارىء عطل عن العمل مؤقت مدته أكثر من ثلاثة أيام يحق للعامل تعويض مساو لنصف أجرته يستمر على قبضه منذ يوم الطارىء إلى أن يشفى أو يموت أو يثبت عجزه عن العمل ويدفع هذا التعويض عن مدة العطل كلها بما فيها أيام الأعياد والعطلة الأسبوعية .

إذا نتج عن الطارىء وفاة العامل ، حق لأبنائه تعويض بنى على الأسس التالية :

١ — نصف المبلغ الذى كان يحق للعامل فى حالة العجز الدائم الكامل إذا لم يخلف العامل من أبنائه إلا شخصا واحدا .

٢ — يضاف إلى النصف المذكور (١٥ ٪) عن كل شخص آخر خلفه العامل على أن لا يتجاوز التعويض فى أية حال (١٠٠ ٪) من تعويض العجز الدائم الكامل .

وعلى رب العمل فوق ذلك دفع نفقات الدفن ، على أن لا يتجاوز ما يدفعه أجرة شهر واحد . ويحق للعمال الأجانب العاملين فى سوريا المساواة التامة مع العمال السوريين من كل الأحكام الواردة فى أى فصل من فصول القانون المتعلقة بحماية العمال ، شرط إثبات المعاملة بالمثل بصك دولى هذا مع الملاحظة أن العمال العرب الذين هم من رعايا دول الجامعة العربية لا يعتبرون أجانب بموجب قانون العمل السورى ، بل يعاملون معاملة السوريين دون قيد أو شرط . وهذا حكم تفخر سوريا أنها انفردت به بين دول الجامعة العربية وتأمل أن يوجد مثله فى تشاريع هذه الدول العربية المتعلقة منها بالشئون الاجتماعية على الأقل .

هذا وقد لحظ قانون العمل إمكان فرض التأمين الإجبارى ضد طوارىء العمل وخول مجلس الوزراء استعمال هذا الحق بمرسوم يعين فيه المؤسسات وأرباب العمل الذين يجبرون يضمنوا أخطار طوارىء العمل والمسئولية المالية الملقاة على عاتقهم بسببها ، كما يعين أيضاً أرباب العمل المعفيين من وجوب الضمان .

٣ — المرض العادى والتسريح : إذا أصيب العامل بمرض غير الأمراض المسببة عن المهنة أو عن طوارىء العمل يحق له بعد خدمة تتجاوز الستة أشهر أجازة استشفاء سنوية تحدد مدتها كما يلى :

(ا) للمستخدمين شهر واحد بأجرة كاملة ثم شهر واحد بنصف الأجرة ثم ما يبقى إلى الستة أشهر دون أجرة
(ب) للفعلة نصف المدات المحددة فى الفقرة السابقة بأجرة أو نصف أجرة ثم ما يبقى إلى الستة أشهر دون أجرة

ولا يحق لرب العمل أن يسرح عماله أو ينذرهم بالتسريح أثناء إجازات الاستشفاء إلا بعد انقضاء مدة الستة أشهر .

ويحق للعاملات أن يستحصلن على إجازة ولادة مدتها خمسون يوما تشمل المدة التى تسبق الولادة والتى تليها ، ولا يجوز لأرباب العمل أن يسمحوا للنساء بالعودة إلى أعمالهن قبل انقضاء ثلاثين يوما على تاريخ الولادة .
يدفع للعاملات أثناء غيابهن فى إجازة الولادة نصف الأجرة إذا كان لهن فى خدمة رب عملهن سنة فأكثر ، والأجرة الكاملة إذا كان لهن فى خدمته ثلاث سنوات فأكثر يوم بدء إجازة الولادة .

وفى حالة التسريح يجب على رب العمل مهما كان سبب التسريح (إلا إذا كان ذنباً خطيراً كما هو محدد فى القانون) أن يدفع للعامل المسرح تعويض تسريح مساوياً للمعادلات الآتية :

١ — إذا كان من الفعلة الذين يستوفون أجورهم مياومة ، تعويضاً مساوياً لأجور شهر عن كل سنة أو جزء من سنة انقضت منذ تاريخ استخدامه ، وذلك عن السنين الثلاث الأولى ، ومساو لأجور نصف شهر عن كل سنة أو جزء من سنة من سنوات الخدمة الباقية . أما إذا سرح هؤلاء الفعلة خلال السنة الأولى من تاريخ استخدامهم ، فإنهم يعطون تعويضا مساوياً لجزء من اثنى عشر جزءاً من أجور الأيام أو الأشهر التى قضوها فى خدمة رب العمل على أن يكونوا قضوا فى خدمته ثلاثة أشهر غير منقطعة على الأقل .

٢ — إذا كان من المستخدمين أو الفعلة الذين يتناولون أجورهم شهرياً فيعطى تعويضاً مساوياً لأجور شهر عن كل سنة انقضت منذ تاريخ استخدامه مهما كانت هذه المدة ، ويعتبر جزء السنة كالسنة ، بشرط أن يكون قد انقضى على استخدامهم ثلاثة أشهر .

فى حالة وفاة العامل بسبب غير طوارىء العمل يحق لأبنائه تناول جميع التعويضات التى كانت تحق لمورثهم فى

حالة التسريح .هذا وإذا استقال العامل بعد خدمة مدتها خمس عشرة سنة على الأقل ، يحق له أن يستوفى من رب عمله تعويضاً عن مدة خدمته مساوياً لنصف تعويض التسريح .

وأخيراً فإن قانون العمل السورى يجيز أن يؤسس بمرسوم صندوق توفير أو عدة صناديق يخصص كل منها بفئة من فئات العمال أو المهن ، تؤلف وارداته أو وارداتها من حسميات إجبارية تؤخذ من أجور العمال فى بعض المؤسسات — ويجوز أن تتراوح هذه الحسميات بين اثنين وخمسة بالمائة من أجرة العامل ويجب على رب العمل أن يضيف إليها مبلغا معادلا لها وعلى الحكومة أن تقرر إضافة إعانات وتستعمل المبالغ المتجمعة من هذه الموارد الثلاثة وعوائدها لدفع إعانات العمال فى حالات عطلتهم عن العمل أو إصابتهم بمرض غير الأمراض المهنية ، أو تعاد إلى العمال فى حالة الشيخوخة أو العجز عن العمل أو تدفع إلى عيالهم فى حالة الوفاة .

كما أجاز القانون أن يؤسس بمرسوم صندوق تعادل واحد أوصناديق تعادل متعددة بقصد دفع التعويض العائلى عن أعباء العائلة لكل العمال أو لفئة منهم .

بالإضافة لهذه الأحكام التشريعية يتمتع عمال بعض المؤسسات والشركات الكبرى بضمانات اجتماعية إضافية لحظتها الأنظمة الأساسية لهذه المؤسسات والشركات وتتلخص هذه الضمانات الإضافية بما يلى :

١ — تعويض عائلى يدفع للعامل كمبلغ مقطوع إضافة إلى راتبه يتناسب مع عدد أولاده .

٢ — تقديم المعالجة والخدمات الطبية للعامل وفى بعض المؤسسات لعائلة العامل .

٣ — تقديم العلاجات والأدوية للعامل وفى بعض المؤسسات لعائلة العامل مجانا أو بأثمان مخفضة .

٤ — تقديم منح ومساعدات نقدية فى بعض المناسبات كالزواج والولادة والوفاة أو وفاة أحد الأقارب .

(ح) إن التشريع السورى المرعى الإجراء حالياً والذى مضى على تطبيقه زهاء سبع سنوات قد أحدث فى مختلف الضمانات التى منحها للعمال حقا مكتسبا لهؤلاء — لايصح الإخلال به عند وضع منهاج للضمان الاجتماعى كما أن الدستور السورى الجديد قد أيد مختلف هذه الضمانات وزاد عليها . لذلك فلم يبق أمام من يضع منهاجا للضمان الاجتماعى فى سوريا كثير من الحرية وإمكان التصرف بل إن التشريع الراهن وما أعطاه من حقوق مكتسبة ليجبره على اتباع منهاج شبه مرسوم قد يشذ كل الشذوذ عن المناهج التى يمكن أن ترسم الحالات الطبيعية وتتابع فيها المراحل بصور منسجمة . إن مؤسسة تعويض التسريح التى نص عليها التشريع السورى والتى تعتبر السبب الأول فى صعوبة تطبيقه وفى حالات الخلاف الناشئة بين العمال وأرباب العمل ، إن وجود هذه المؤسسة فى التشريع السورى يملى علينا لتلافى أخطارها أن نبدأ فى منهاج الضمان الاجتماعى حيث ينتهى التسلسل الطبيعى لما وضع من مناهج فى بقية بلاد العالم ، أعنى بذلك التأمين ضد الشيخوخة وقلب تعويض التسريح إلى معاش تقاعدى يعطى للعامل بعد مدة معينة أو ببلوغ سن معينة . إلى جانب تأمين الشيخوخة وفى المرحلة نفسها يأتى التأمين ضد طوارىء العمل وأمراض المهنة التى تقع أخطارها فى الوقت الحاضر على عاتق رب العمل . كل ذلك طبعا لفئات العمال المحدودة التى يشملها قانون العمل السورى ، أى باستثناء عمال الزراعة والعمال المستقلين .

والمرحلة الثانية الطبية هى التأمين ضد المرض والأمومة يتبعها بعد ذلك المرحلة الثالثة لتأمين بقية الأخطار الاجتماعية من بطالة وتعويضات عائلية ، ويسود المنهاج فى جميع مراحله برنامج لتوسيع شبكة المستفيدين منه وشموله تدريجيا مختلف الفئات المحرومة .

بعد هذا المدخل ، أنتقل بالترتيب إلى بحث مختلف فروع الضمان الاجتماعى الواجب مجابهتها :

١ — طوارىء العمل وأمراض المهنة :

إن أول مايبدأ به هو قلب ضمانة رب العمل الحالية لهذه الطوارىء إلى تأمين إجبارى والتأمين فى هذه الحالات يستهدف توفير العناية الطبية للمصابين لاسترداد قدرتهم على العمل التى فقدوها بالاصابة ، وتأمين تعويض مؤقت لهم فى حالات العجز المؤقت ومعاش دائم فى حالات العجز الدائم الكامل أو الذى يتجاوز نسبة معينة ، يساعدهم على تدارك أسباب معاشهم الأساسية .

يقع على عاتق أرباب العمل وحدهم تمويل هذه المؤسسة ودفع أقساط التأمين وتحدد هذه الأقساط كما تحدد التعويضات التى تعطى للمصابين ، بالنسبة للأجور المدفوعة .

ومن الدول من يفرق بين المهن المؤمن فيها العمال ، يفرق بين المهن الخطرة أو التى يكثر فيها احتمال الطوارىء أو أمراض المهنة وبين المهن الأخرى التى تندر فيها هذه الأخطار ويجعل بالتالى أقساط التأمين فى الأولى أكثر ارتفاعاً منها فى الثانية . إلا أن هذه الطريقة تعترضها صعوبة التفريق وضوابط هذا التفريق مما يجعل النظام معقداً ويفسح المجال للاعتراض والخلاف ، لذلك يستحسن أن يلجأ إلى وضع نسبة عامة واحدة لمختلف المهن والأعمال وإن كان فى ذلك غبن للمهن غير الخطرة ، وهذه النسبة تتراوح بين اثنين وثلاثة فى المائة من الأجور ويستحسن أن يحدد حد أدنى وحد أعلى للأجور التى تدفع عنها الأقساط والتى تتخذ أساساً للتعويضات أيضاً .

أما فى المهن البسيطة (Artisanat) فيوضع لها جدول للأجور يتخذ أساساً للأقساط والتعويضات معا .

إن توفير العناية الطبية للمصابين هو الأساس الذى يرتكز عليه نظام التأمين ضد طوارىء العمل وأمراض المهنة ، وهذه العناية هى التى تضمن له البقاء أو تودى به إلى الفشل بالنسبة لما يوفر للعمال المصابين من خدمات صحية عاجلة ، لذلك يجب أن تلحظ الأحكام المتعلقة بها بحيث تكون المؤسسة سخية بهذه العناية سيما فى المراحل الأولى للإصابة فيسعف المصاب بالسرعة اللازمة ويبذل له مايستحق من الاهتمام ، إلا أنه يجب أن لاتدوم معالجة المصاب أكثر من مدة معينة يحددها القانون بحسب إمكانيات الصندوق وقدرة تحمله على القيام بأعباء العناية الطبية .

ويعطى للمصاب تعويض مؤقت أثناء انقطاعه عن العمل بسبب الاصابة ، ويدفع هذا التعويض المؤقت بعد حد أدنى من الأيام — يومين أو ثلاثة — إذا تجاوزته مدة المعالجة حق للعامل الاستفادة من التعويض عن كامل أيامها ، وإلا فلا يصرف له أى تعويض وذلك دفعاً لسوء الاستعمال ، ويحدد هذا التعويض على أساس الأجر اليومى ، مضافاً إليه التعويضات العائلية إن وجدت .

وإذا أدى الطارىء أو المرض المهنى إلى عجز دائم عن العمل بنسبة ثلث قدرة المصاب على الأقل فيدفع له تعويض دائم ، ويجب أن يلحظ النظام إمكانية إعادة النظر فى نسب العجز الدائم عن العمل بين وقت وآخر وتقديرها من جديد حسبما يطرأ عليها من تطور .

وإذا أدى الطارىء أو المرض المهنى إلى وفاة المصاب فتمنح أرملته وأولاده القاصرون المكلف بإعالتهم أجزاء من التعويض الذى كان يحق له فى حياته ضمن بعض الشروط وفى حدود معينة . كما يدفع لهؤلاء نفقات دفن مورثهم بما لايتجاوز أجرة شهر واحد .

٢ — الأمـــومة :

ومن التأمين ضد طوارئ العمل وأمراض المهنة نمر بصورة طبيعية إلى التأمين لحالات الأمومة وهو ما أخذ به التشريع التركي الصادر عام ١٩٤٥ ويستعاض بهذا التأمين عن أحكام القانون التي سبق عرضها والمتعلقة بأجازات الأمومة وبهذه الصورة نقضي على مساوئ هذه الأحكام التي تشكل عقبة كأداء في سبيل استخدام النساء وخاصة المتزوجات منهن . إن تأمين الأمومة يبدأ بالعاملات ويؤمن لهن العناية الطبية والتعويضات ويمكن أن يشمل في مراحل المستقبل زوجات العمال المشمولين بنظام الضمان الاجتماعي .

٣ — الشيخوخة والوفاة :

سبق وعرضت في الفقرة (ب) من هذا البحث أحكام التسريح في التشريع السوري الراهن وخلصت في الفقرة (ح) إلى القول بأن هذه الأحكام التي أصبحت حقا مكتسبا للعمال تلزم منهاجا معينا على من يكلف باستبدالها لاستبعاد أسوائها بتأمين اجتماعي .

والحقيقة فإن مؤسسة تعويض التسريح بالصورة التي وردت في قانون العمل السوري تحتمل مساوئ عديدة :

١ — فهي السبب الأول في كل خلاف بين رب العمل والعامل . يسعى رب العمل للتخلص من تعويض التسريح فيلجأ إلى تسريح العامل قبل أن ينشأ هذا الحق ومن ثم لاستعادته بعد مضي فترة قليلة من الزمن ، يستتبع ذلك عدم استقرار العمال في استخدامهم والأزمات التي تخلفها — قضايا التسريح ، كما يلجأ رب العمل أحياناً ، إلى عدم ذكر الأجور والعلاوات الحقيقية للعمال في دفاتر خدمتهم وعقود عملهم حذر ترتب تعويض التسريح بنسبة هذه الأجور ويسعى العمال من جهة ثانية ، إذا ماتجمعت لهم بضع سنوات من الخدمة لدى رب عملهم إلى الطمع بقبض التعويض الذي يستحقونه في حالة التسريح والتصرف بالمبلغ فيلجئون رب عملهم إلى تسريحهم بخلاف يخلقونه بينهم أو بمختلف الأسباب التي تعكر صفو علاقاتهم بعضهم ببعض .

٢ — إن تعويض التسريح يشكل في حالات الأزمات الاقتصادية ، والبطالة المؤقتة الاضطرارية نزيفا خطرا من الرأسمال العامل المنتج يذهب إلى العمال ليبددونه في كثير من الأحيـــان تبديدا أو ليوظفونه في أعمال عقيمة غير منتجة .

٣ — أن كثيرا من الصناع وصغار الباعة نظرا لسويتهم الثقافية لا يلحظون عند استخدامهم العمال أي احتياطي لدفع التعويضات المترتبة في حالة التسريح حتى إذا تراكم لعمالهم مبالغ كبيرة واضطروا لسبب من الأسباب لتسريحهم أو لإيقاف العمل ابتلعت تعويضات التسريح قسما كبيرا من رأسمالهم ولربما إضطروا إلى بيع الأدوات والآلات لأدائها .

وهكذا فإن قلب مؤسسة التسريح الواردة في قانون العمل إلى مؤسسة لتأمين الشيخوخة والوفاة هو أمر تتطلبه مصلحة الاقتصاد القومي ومصلحة العمال ومصلحة رب العمل في وقت واحد معا .

وتحقيقا لذلك يجب أن يبدأ قبل كل شيء بتثبيت خدمات العمال السابقة بصورة تمنع الخلاف حولها حين البدء بنظام التأمين والطلب إلى ذوي العلاقة دفع الأقساط عن سنوات هذه الخدمات ، ويجب أن تثبت هذه الخدمات خلال مدة معينة أقصاها سنة تعطى لأرباب العمل والعمال لإنهاء خلافاتهم حول سني الخدمات السابقة وأن تسعى لجان متعددة لفض الخلافات التي قد تنشأ بأصول سريعة ونهائية .

إن تثبيت الخدمات السابقة بالطريقة المذكورة وذلك بإعطاء العمال هويات خدمة يبين فيها تاريخ استخدام العامل وأجوره مع توابعها كما تنص على ذلك المادة (٩٥) من قانون العمل السوري بالإضافة إلى السجلات التي

تفرضها المادة (٩٦) يفيد فى كامل برنامج الضمان الإجتماعى ، إذ يتيح للدولة إجراء إحصاء صحيح لعدد العمال وفئاتهم وأجناسهم وأعمارهم وأجورهم ومهنهم ، ومختلف المعلومات التى تعتبر الآن بحكم المفقودة والتى لا يمكن بدونها تخبير مالى أخصائى «Actuaire» أن يجرى الدراسات اللازمة لتكاليف البرنامج وبالتالى تحديد نسبة مساهمة العمال وأرباب العمل ونسبة حاجة المؤسسة الى مساهمة الدولة المالية . . . الخ .

لتصفية خدمات العمال السابقة لتاريخ وضع نظام الضمان الإجتماعى موضع التنفيذ حلول ثلاثة :

١ — أن تدخل هذه الخدمات فى حساب التأمين وفى تصفية الحقوق لاستحقاق تعويض الشيخوخة أو الوفاة : فيحصر تحقيقا لذلك عدد العمال فى المؤسسات — ومقدار أجورهم ومدة خدمة كل منهم وتصفى حقوقهم لدى أرباب عملهم كما لو سرحوا ، وتدفع تعويضات تسريحهم إلى صندوق الضمان بموجب أصول ونسب يعينها القانون بصورة لا ترهق أرباب العمل .

٢ — أن تدخل الخدمات السابقة فى حساب التأمين وفى تصفيته كما فى الحالة السابقة مع تجميد تعويضات التسريح : فتجمد حقوق العمال المكتسبة بموجب الأحكام السابقة ويصار إلى دفع هذه الحقوق عند تسريح العمال إلى الصندوق نفسه الذى يعتبر للعامل خدمته السابقة ويدخلها فى تصفية حقوقه بموجب أحكام القانون الجديد .

٣ — أن لا يكون لقانون الضمان الاجتماعى مفعول رجعى : فتبدأ خدمات العمال منذ وضعه موضع التنفيذ أما المدة السابقة فتجمد ويجمد ما يقابلها من تعويض تسريح يتناوله العامل عند تسريحه الفعلى أو وفاته .

هذا ولا بد من المحافظة على أحكام الإنذار بالتسريح والتعويض عند عدمه ليستعين به العامل فى بطالته بعد تسريحه أو إنهاء عمله ريثما يجد عملا جديدا .

ويشترط لاستحقاق معاش الشيخوخة بلوغ حد معين من العمر وقضاء مدة معينة من الخدمة ودفع أقساط التأمين .

يوضع حد أدنى للخدمة أو للمساهمة فى دفع الأقساط حتى يستحق العامل تعويض الشيخوخة وهناك حالتان : العمل المتواصل ، والعمل المتقطع ، وعلى كل حال فالحد الأدنى المعقول هو (١٨٠) شهراً أو (٧٥٠) أسبوع عمل مدفوعة عنه الأقساط والحد الأدنى للعمر هو (٦٥) سنة يمكن أن تنزل فى المستقبل إلى (٦٠) .

وفى حالة وفاة صاحب معاش الشيخوخة تستفيد أرملته وأولاده من جزء من معاشه ضمن بعض الشروط وبنسب مختلفة ، ويعطون بالإضافة إلى ذلك مبلغا مقطوعا لقاء نفقات الدفن .

تمويل مؤسسة الشيخوخة : يجب أن يساهم العمال فى تمويل هذه المؤسسة بنسب معينة من أجورهم يقتطعها رب العمل منذ وضع القانون موضع التنفيذ . ولا يجوز تأجيل الاقتطاع مهما كانت الأحوال لأن فرض هذا الاقتطاع فيما بعد معرض لصعوبات عديدة ومقاومة شديدة من العمال ، كما يجب المحافظة على النسبة التى يتحملها الآن أرباب العمل بموجب القانون الحالى أى (٨٪) بمعدل شهر عن كل سنة ، وإذا حصل وفر من هذه النسب يعمد إلى خلق منافع جديدة للعمال . وتحدد الأقساط التى يدفعها رب العمل والعامل نفسه بالنسبة للأجرة الفعلية بما فيها الأجرة العينية ويوضع جدول تقديرى للأجور التى يتناولها العمال من الزبائن مباشرة كالمطاعم والفنادق ، كما يوضع مثل هذا الجدول للأجور فى الأعمال المتقطعة أو الأعمال ذات الأجور العينية والنقدية معاً ، ولذلك يجب أن ينص فى القانون على صلاحية إدارة المؤسسة أو الوزير بهذا التقدير كلما دعت الظروف . ويجب أن يوضع حد أدنى وحد أعلى للأجور التى تتخذ أساسا للأقساط والتعويض عند استحقاقه .

التأمين ضد المرض العادى : وهكذا وبتسلسل مراحل المنهاج يأتى دور التأمين ضد المرض العادى : إن هذا

النوع من التأمين يقتضي وجود جهاز طبي وشبكة صحية كافية في البلاد ويجب أن يجري تطبيقه بحسب ماتسمح به هذه العناصر ، لذلك فإن تطبيق هذا النوع من التأمين يجب أن يجري نفسه على مراحل :

فيبدأ تطبيقه في المناطق الصناعية التي يتوفر فيها العدد الكافي من الأطباء والمستشفيات ويفرض في البدء على المؤسسات الكبرى التي تستخدم حداً معيناً من العمال لا يقل مثلا عن ثلاثمائة ، ولمنفعة العمال فقط دون أفراد العائلة ثم يصار إلى تشميله إلى هؤلاء ، ويقوم بهذا التأمين صناديق خاصة تعمل تحت إشراف الحكومة وضمن حدود نظام معين .

يجري توسيع المشروع بعد ذلك ليشمل المؤسسات الصغيرة وذلك بأن يشترك عدد من هذه المؤسسات ليؤلف صندوقا لمنفعة مجموعة عمالها .

ويجب أن يلحظ عند وضع نظام هذه الصناديق إمكانية تنسيق أعمالها وتوحيدها في المستقبل ليؤلف مجموعها نظام التأمين الطبي في البلاد .

وقد سبق أن تقدمت عام ١٩٥١ بمشروع قانون للضمان الطبي للموظفين تبناه فريق من النواب في المجلس النيابي السوري ودرس في مختلف اللجان في هذا المجلس وعرض على تصويت الهيئة العامة وأقرت جميع مواده غير أنه لم يتقيض له الصدور كقانون . إذ حل المجلس النيابي في ذلك الوقت قبل التصويت على مجمل القانون بعد أن صوت على مواده وأقرت . ولربما أعيد تقديم هذا المشروع مرة أخرى أمام المجلس النيابي القائم حاليا ، وإني أرفق بهذا البحث نسخة من هذا المشروع لعل في ذلك فائدة ، إذ أن تنظيم الضمان الطبي لفئة من المواطنين كموظفي الدولة يمكن أن يكون نقطة انطلاق وتجربة يأتي بعدها تشميل هذا النظام وتحويره بما يناسب إدخال فئات أخرى .

وختاما : وبعد بحث المسائل الفنية التي يثيرها موضوع منهاج الضمان الاجتماعي لا بد لنا من عرض بعض المبادىء العامة .

أولا : يجب أن يتجاوب نظام الضمان الاجتماعي في بلد ما مع إمكانياته الاقتصادية والمالية وأن تراعى في أحكامه طبائع السكان وتقاليدهم وأخلاقهم العامة فلا يمكن لأي بلد أن يتبنى نظام بلد آخر وأن يلجأ إلى تطبيقه دون أن يقوم بتوثيق أحكامه مع أوضاعه الخاصة .

ثانيا : لابد قبل وضع نظام الضمان الاجتماعي من القيام بدراسات دقيقة طويلة تتناول الأوضاع الاقتصادية وقدرة تحملها للأشياء الجديدة التي ستلقى على عاتقها بموجب أحكام النظام الجديد ، كما تتناول النواحي المالية ، والإمكانيات الطبية التي لها علاقة كلية في تأدية الخدمات الصحية التي سينص عليها النظام .

وكذلك يجب أن يعهد لوضع النظام بالقيام بإحصاءات مختلفة عن عدد العمال وأجورهم وفئاتهم بالنسبة لأعمارهم وأجناسهم ، ومعدل الوفيات في البلد والعمر المتوسط ... إلخ .

وتجدر الإشارة إلى أن نتائج هذه الدراسات والإحصاءات تنير السبيل أمام واضع النظام ليأتي بالنصوص التي تناسبها وتوافق معها فيؤمن تنفيذها وبقاءها ولا يحتاج إلى إدخال تعديلات عليها منذ وضعها موضع التطبيق كما حدث في بعض البلاد .

ثالثا : إن تطبيق نظام الضمان الاجتماعي يستلزم عملا إدارياً ضخما ويتطلب دقة فنية خاصة ، لذلك يجب تهيئة العدد الكافي من الموظفين وتدريبهم في إحدى مؤسسات الضمان الاجتماعي ، وتجهيز الإدارة بالأدوات والآلات الحديثة بشكل فني يساعد على السرعة في إنجاز العمل .

رابعا : يستحسن السير بخطى حكيمة وئيدة عند البدء بتطبيق المنهاج بدون أن يؤدي ذلك إلى تأخير غير

مستحب إذ أن التجربة فى الشئون الاجتماعية صعبة باهظة التكاليف . لذلك يجب أن نعين درجة الأولوية فى مراحل المنهاج والأخطار المؤمنة بصورة متناسبة مع الإمكانيات المالية والإدارية والفنية من جهة ومع ما يؤثر تطبيق المنهاج فى الفعالية الأخرى من جهة ثانية .

خامساً : يجب أن لا يبقى منهاج الضمان الاجتماعى وتدابيره المتخذة فى عزلة عن غيره من المناهج الاجتماعية المطبقة فى الدولة ، بل يجب أن يسير معها بانسجام ، فيجب أن يسير إلى جانبه مناهج رفع السوية المعاشية للسكان . ومكافحة الأمراض ، وزيادة الإنتاج ، وتحسين التغذية إلى غير ذلك من التدابير الاجتماعية التى تهدف إليها الدول الحديثة .

ويجب أن يؤخذ أيضا بنظر الاعتبار تأثير تطبيق منهاج الضمان الاجتماعى نفسه فى هذه النواحى الآنفة الذكر وأثره فى رفع السوية المعاشية وزيادة الانتاج ومكافحة الأمراض . . . الخ .

سادسا وأخيراً : وبالنظر لوضعية البلاد الاقتصادية فإنه لا يمكن التفكير بوضع نظام كامل للضمان الاجتماعى طفرة واحدة يؤمن كل الاخطار لكل المواطنين كما نصت على ذلك المادة الثانية والعشرون من الدستور ، إن تطبيق هذه المادة هو كما أسلفت هدف أسمى يجب أن يهدف إليه المنهاج ، نرتقى إليه ونسعى بصورة تدريجية وبحسب ما تسمح به الإمكانيات ، غير أن ذلك لا يعنى أن لا ننظر إلى الموضوع بشموله وتفصيله ، فالمنهاج يجب أن يلحظ كافة مراحله المتعاقبة بصورة أن يؤلف سلسلة متينة الحلقات ومخططا لبناء محكم الدراسة فى جميع أدواره وطوابقه ، ولو اقتضت ظروف المالك الاقتصادية أن يبنى هذا البناء غرفة غرفة وطابقا طابقا .

فيبدأ تطبيق المنهاج على فئات محدودة وحالات محدودة يوسع بعدها تدريجيا بإدخاله فئات جديدة وحالات وأخطار جديدة إلى أن يتم شمول النظام ونبلغ الهدف .

الخدمات الاجتماعية الأهلية فى جمهورية مصر

للأستاذ حامد ساكر ثابت (مصر)

الحياة الاجتماعية التى يحياها الناس فى أى مجتمع كان تقوم أولا — وقبل كل شىء — على الأساس الثقافى الذى يطبع حياتهم بطابع معين يميزهم عن غيرهم من أناس يعيشون فى مجتمعات أخرى وتغلفهم ثقافات متباينة، ولا نعنى بالثقافة هنا مدى ماحصلوه من علم أو توارثوه من ذكاء أو أفادوه من خبرات وإنما هى مصطلح يتضمن مجموعة من العناصر أكثر مما يتضمنه التعليم أو الذكاء أو الخبرات أو كلها مجتمعة .

فالثقافة كمعنى كلى عام تشير إلى مافى هذه الشبكة المعقدة من المعرفة والعقيدة والفن والأخلاق والقانون والعادات وكل ما تكشف عنه عبقرية الإنسان وقدراته باعتباره فرداً فى جماعة يحتويها مجتمع .

والخدمة الاجتماعية ليست من ابتكار إنسان اليوم ولا هى من المستلزمات التى يتميز بها العصر الحديث وإنما هى قائمة منذ أن وجد الانسان ووجد المجتمع ومنذ أن طالبته حياته بتنظيم علاقاته بغيره فهى جزء من ثقافته يستخدمها ليدفع عنه الضر وليجد فيها المستضعفون والعاجزون والمنحرفون ما يردهم إلى طريق الخير والعمل الصالح يحتمون فيها من قسوة الظروف وافتيات البيئات وانحراف النفس الأمارة بالسوء .

وللمجتمع المصرى طابعه الخاص ، فحاضره استمرار لبعض ماضيه الذى له جـــذوره المتأصلة فى مظاهر حياته الاجتماعية فبعض نظمنا وأوضاعنا الاجتماعية أصيل لايمكن تعديله أو تغييره بثورة جامحة قد تذهب به إلى الطفرة ثم لايلبث أن يرتد إلى ماكان عليه أو يحيد ، فهى وإن تطلبت تعديلا فإنما يتطلب إحداثه رفقا وأناة كى يستقر فى نفوس الناس ويألفونه ويستوثقون من نفعه وملاءمته لملابسات العصر الذى يعيشون فيه ، ومن نظمنا وأوضاعنا ما ينبغى توكيده والإبقاء عليه لأن فيه الخير وفيه دعامات التطور والتقدم .

ومن تشابك هذه الأنظمة والأوضاع الاجتماعية يبدو المجتمع المصرى فى الميدان الاجتماعى معقدا غاية التعقيد فى جوهر أنظمته وأوضاعه وإن بدت فى ظاهرها مجلوة مبسطة، فالمجتمع قائم على خليط من أجيال تختلف فى تفكيرها واتجاهاتها ونزعاتها ونظمها مما دعا إلى تفاوت كبير بين نظرة فريق من الناس ونظرة فريق آخر إلى غايات الحياة وبالتالى إلى أهدافها القريبة والبعيدة التى تستهدفها هيئاتنا الاجتماعية الأهلية قديمها وحديثها الأمر الذى جعلها تتزايد وتتضاعف يوما إثر يوم وتختلف اتجاها فلم يعد التقريب بينها لتوحيد اتجاهاتها فى حركة واحدة وتحديد أساليبها للوصول إلى الهدف المشترك من الأمور السهلة الميسرة فى كثير من البيئات وإدراك ما بين هيئاتنا من فجوات لتأتى خطة الاصلاح الاجتماعى التى تبنتها الهيئات والمؤسسات الاجتماعية التطوعية متجانسة متكاملة .

ومصر تعتبر موطنا برز فيه الاحتكاك الثقافى على أشده وبدت نتائجه وعلى الأخص فى العصر الحديث إذ فيها تلتقى ثقافة الغرب بثقافة الشرق كما التقت من قبل ثقافتها بثقافة البدو والإغريق والرومان وإذا نحن طبقنا ذلك على ميادين الخدمة الاجتماعية التى غزتها هيئاتنا الأهلية ألفيناها عديدة متداخلة وألفينا أيضا تعدد الوسائل وتباين الفلسفات التى تعالج بها مشكلاتنا إذ فيها الاتجاهات الانسانية والدينية والعنصرية والنزعة إلى التكامل والتعاطف وفيها أيضا الوسائل المستحدثة التى سبقتنا إليها الشعوب المتقدمة فهى فى جانب تقوم على أساس من العلم والفن وفى جانب آخر تقوم على أساس من التعاطف والدافع الإنسانى .

ولعلنا نجد من الأصوب قبل أن نتعرض لهيئاتنا الاجتماعية الأهلية بالتحليل وقبل أن نتناول ميادينها وأوجه نشاطها بالتعليق أن نحدد جهودها فى دائرة تعريف الخدمة الاجتماعية باعتبارها فن يستهدف مساعدة من هم فى حاجة إلى المساعدة لقصور إمكانياتهم فلا يستطيعون وحدهم معالجة مشكلاتهم دون عون خارجى وهى على هـذا تبذل العون بمعايير تختلف من إنسان إلى آخر . بل ومن مجتمع إلى مجتمع إذ هى مطردة مع الكم والكيف الذى بلغه المجتمع فى اقتصادياته ودرجة ثقافته ومستوى إدراكه ونزعته إلى التقدم والتطور .

ومن عيوب الناس أو من مشكلاتهم ما هو قائم فى ذواتهم كأفراد ومنها ما هو قائم فى أسرهم أو جماعاتهم أو طوائفهم ومنها مسبباته إلى طبيعة البيئة والظروف التى تلابس حياتهم ومنها ما هو نتاج تفاعل هذه مع تلك وهو الأغلب الأعم .

ومن ثم كانت للخدمة الاجتماعية ميادينها التى تستخدم فيها فنونها وأساليبها بالقدر الذى يتطلبه كل ميدان فهى فى أضيق مستوياتها وأساليبها المهنية تتناول الفرد لتستكمل له ما ينقصه وفى أوسطها تتناول الجماعة التى تضم فريقا من أفراد متجانسين اجتمعوا معا لتحقيق غاية اجتماعية وهم فى خطواتهم لبلوغها ينمو الفرد فى الجماعة ويستكمل ما لا يستطيع أن يستكمله وهو وحيد إذ أنه فى ظل أسرة الزمالة ينمو نمواً ذاتياً حسب طاقته ووفق حاجته ويحقق توافقاً اجتماعياً مع غيره من الأفراد والجماعات والمجتمع ويجد فيها الحافز الذى يحمله على النهوض بمجتمعه ويعرفه حقوقه وحدوده وقدراته ويتطلب منه الاعتراف بما لغيره من حقوق وحدود وقدرات .

أما الخدمة الاجتماعية فى أوسع مستوياتها فإنما تعمل على تنسيق الجهود فيستهدف الأفراد والجماعات والهيئات غايات اجتماعية مشتركة بوسائل متفق عليها تنتهى إلى مواءمة مثمرة بين الموارد الاجتماعية والحاجات الاجتماعية فلا يكون هناك ثمة تعارض فى الاتجاه ولا خلاف على الرأى وإنما تكون هناك خطة موحدة تنتظم الجهود الاجتماعية فى عقد واحد يستهدف تنفيذ البرامج المتفق عليها فى ظل من ديموقراطية اجتماعية تستند إلى المشاركة فى التفكير والتعاون فى العمل وعلى أساس قيام المشاركة والعمل على شعور مكين بالمسئولية الاجتماعية .

ولعلنا نتساءل عن المدى الذى بلغته هيئاتنا الاجتماعية الأهلية على هذه المستويات الثلاثة — إن الإجابة على هذا السؤال تتطلب أولا استعراض المراحل التى مرت بها هيئاتنا حتى اليوم .

إن حركة الرعاية الاجتماعية التطوعية — إن جاز لنا التعبير — فى مصر الحديثة مرت عليه عهود عانت منها البلاد الكثير من عنت المستعمر الغاصب والحاكم المستبد ووقعت تحت ضغوط وقيود من أتراك وفرنسيين وانجليز ولعلنا لا نجافى الحقيقة إذا قلنا إن البلاد قد بلغت فى عهودهم درجة من السوء لم تبلغها حياة المصريين من قبل فتوقفت عجلة تقدمها وانحطت مستويات الغالبية العظمى من سكانها فلم تستطع مصر أن تساير النهضات الاجتماعية الوثابة التى ازدهرت فى العالم الغربى فكان عليها أن تخطو فى القرن الأخير بل وفى أيامنا هذه خطوات سريعة واسعة لتنهض وتلحق بركب الحضارة .

وجاءت أولى خطواتها التى كشفت عن جوهر ثقافتها فى ثورتها التى أعلنها عرابى عام ١٨٨٢ ضد الطغاة الحاكمين والتى نبهت الناس إلى حقوقهم وجعلتهم أكثر وعيا بما تحيطهم من مشكلات وأكثر استعدادا لمعالجتها بجهود النابهين منهم وقادة الرأى بينهم والمصلحين وجاءت الخطوة التالية بإقبال هؤلاء على إنشاء الهيئات الاجتماعية الأهلية مستهدفين تحقيق غايات دينية أو صحية أو تعليمية أو اجتماعية أو اقتصادية أو مزيجاً من هذه وتلك . ولم يضعف من تيار إنشائها عنت المستعمر فى التضييق على الحريات وإشاعة الفرقة بين الجماعات والتدخل فى أخص شئوننا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية إذ بقيت قوة الشعب تعمل فى إصرار فى الميدان التطوعى على الرغم من وقوف الجهود الحكومية قاصرة عاجزة عن الإسهام فى هذا الميدان ولهذا نستطيع القول بأن الاستعمار البريطانى أيقظ فى الشعب روح الكفاح فى عمل ممتد لا تناصره الحكومة بل ربما كانت له معوقة معطلة فى تلك العهود .

أما الخطوة التالية فجاءت فى أعقاب ثورة عام ١٩١٩ إذ احتدمت موجة النشاط فى ميدان الخدمة الاجتماعية ولعل مرجع احتدامها الشعور بالحاجة إلى تدعيم التضامن الروحى والاجتماعى لرفع مستوى الطبقات الفقيرة والمحرومة والإيمان بأن الجماعة تستطيع أن تنتج فى الميدان الاجتماعى وتحرز فيه نتائج حاسمة عما لو قصرت جهودها على النضال السياسى وعما لو تركت أمر رعاية المحتاجين إلى الجهود الفردية وكذلك يرجع احتدامها إلى الشعور بقصور الجهود الحكومية فى ميادين الخدمة العامة .

وإلى هؤلاء المصلحين الذين توفروا على إنشاء الهيئات الاجتماعية الأهلية يعود الفضل فى قيام الخدمة الاجتماعية كمظهر من مظاهر تشبع الشعب بحب الخير والولاء للمبادىء الإنسانية والتعاليم الدينية الاسلامية وتأصل النزعة إلى الإصلاح فى قادته الحقيقيين الذين قادوا الشعب فى معركته ضد الفقر والمرض والجهل وكانت عدتهم برامج عملية محلية فى الأغلب الأعم تقوم على استغلال ما يملكونه من جهد ومال وما يتفتق عن تفكيرهم من خطط وهكذا برزت الثقافة المصرية فى جوهرها فى ميدان لا يعكره صلف مستعمر أو تدخل معوق هدام لأنه ميدان يقوم على الإيمان والعقيدة والدين والمعرفة والأخلاق والعادات المتأصله والعزيمة الوثابة .

ولعل أهم ماخلفه نشاط هذه الهيئات إثارة اهتمام الناس بمشكلاتهم وضغط الرأى العام على الحكام والحكومات ليشتركوا بالجهود الحكومية فى معالجة المشكلات التى لها صفة التعميم مما تقصر عنه جهود الهيئات التطوعية وتتطلب سن التشريعات اللازمة والقيام بالعمل الاجتماعى للحيلولة دون هبوط الناس عن المستويات الدنيا فى التعليم والشئون الصحية والاقتصادية وما إليها .

وإن كان لنا ما نأخذه على هذه الحركة من جانب الهيئات الاجتماعية الأهلية فى معركة الإصلاح — إن كان ثمة مأخذ — أنها وقد واجهت مشكلات عديدة متداخلة فإنها كانت تضرب فيها على غير وعى إذ كانت تنقصها القيادة الموحدة والخطط الموحدة والهدف المشترك والوسائل المتجانسة ، الأمر الذى أعجزها عن أن تنتج بقدر ما تبذل .

وحسبنا أن نشير إلى أن أهم مايميز حركات الإصلاح الاجتماعى فى الدول المتقدمة قيامها على أساس من الدراسة والبحث الاجتماعى إذ لا تتبين الفكرة السليمة أو الخطة الناجحة إلا إذا درس المجتمع فى سكانه أفراد أو جماعات وفى نظمه وأوضاعه الاجتماعية وفى ماضيه وحاضره حتى إذا رسمت الخطة جاءت مطابقة لحاجات السكان متفقة مع إمكانياتهم وموارد المجتمع الذى ينتمون إليه ، ولم تكن خطط الإصلاح فى مصر قائمة على دراسة شاملة وإحصاءات يعول على صحتها مع استثناء بعض الجهود الفردية المتناثرة التى لم تصل بعد إلى التعميم المنشود .

ولا شك أننا بحاجة — بادىء الأمر — إلى سبر مشكلاتنا الاجتماعية وتقصى مسبباتها وحصر إمكانياتنا ولا يتأتى ذلك إلا بالدراسة والبحث الاجتماعى ومن ثم تتحدد المشكلات حسب أولويتها فى الأهمية وتحدد بالتبعية مهمة هيئاتنا الاجتماعية فى بيئاتها المختلفة كما أننا بحاجة إلى أن ندرك بأن وفرة الهيئات الاجتماعية ليست دائما دليلا على نضج الوعى الاجتماعى .

وليست دائما دليلا على شيوع الشعور بالمسئولية الاجتماعية بل ربما كانت الوفرة العددية دليلا على تشتيت الجهود وتعدد الاتجاهات وتضارب الخدمات فى جانب وقصورها فى جانب آخر ودليلا آخر على استنفاد الجهود تحت قيادات متباينة النزعات والأغراض تجمع بين من يستهدف مصلحة عامة ومن يعطل هذه المصلحة مؤثراً عليها مصلحة ذاتية أو نفعاً شخصياً أو جرياً وراء مركز مرموق عز عليه فى ميدان وأصبح منال ميسراً فى الخدمة الاجتماعية .

وفى استعراضنا نشاط هيئاتنا الاجتماعية نلمس مدى ما استأثر به أسلوبا خدمة الفرد وخدمة الجماعة من عناية حتى أصبحنا نقيس جهود هيئاتنا بما بلغته بأى من هذين الأسلوبين من نجاح فى ميادينها المختلفة ونسبنا قياس هذه الجهود بمدى تكاملها بعضها مع البعض الآخر وارتباطها بالموارد والحاجات، وبهذا أوشكنا أن نتجاهل ما لأهمية تنسيق المجتمع من أثر فى بلوغ أهدافنا الاجتماعية لولا تدارك الأمر فى عهد الجمهورية كما سنبينه فيما بعد .

ذلك أنه على الرغم من إنشاء وزارة الشئون الاجتماعية عام ١٩٣٧ — باعتبار أن الهدف الأول من إنشائها مقابلة ضرورة أملتها حالة التطور الاجتماعى بالبلاد تلك الحالة التى تطلبت تخصيص أقصى ما يستطاع من العناية لاتقاء خطر ترك الأمور لحكم الصدفة ولتضارب التيارات المختلفة والنزعات المتعارضة ولتوجيه تلك الشئون توجيها صحيحاً قوياً وتجميع شتات الجهود الاجتماعية وتنسيقها ، فإنها لم تستطع أن تحقق من رسالتها فى التنسيق إلا القليل الذى لا يعول عليه ولها فى ذلك بعض العذر إذ واجهت وهى فى بدء حياتها ميداناً لاضابط لمعركة الإصلاح فيه خاليا من الأسس الثابتة التى تنظم جهود هيئاتنا التطوعية فرأت أن لا بد لها من الاستناد إلى قوة القانون تحارب به هذا الاضطراب فأصدرت القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ ترتب به العلاقة بينها وبين هذه الهيئات وهو أول تشريع أصدرته البلاد لتنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية وجمع المال للوجوه الخيرية ولم تفطن إلى أن تنسيق الجهود يحتاج إلى قيادة تدركه وتعرف أساليبه وأن يقوم على أساس من البحث فى المشكلات والأنظمة والأوضاع الاجتماعية وموارد البيئات كما يحتاج إلى ممارسة التعاون على النطاق المحلى ومن ثم يتيسر الانتقال به على مستويات تتدرج فى الإتساع حتى تبلغ البلاد كلها ، ويتطلب أيضا تطهير الميدان الاجتماعى من الدخلاء عليه ممن يبغون الشهرة والمجد وممارسة النفوذ والمغالاة فى حب الظهور ، أو من أولئك الذين يخلطون بين الأساليب السياسية والأساليب الاجتماعية ويقحمون السياسة فى الخدمات الاجتماعية ، ويتطلب كذلك تدعيم الهيئات والمؤسسات الاجتماعية الأهلية بالأخصائيين الاجتماعيين الذين انفسح أمامهم مجال العلم والمعرفة واكتسبوا من الخبرات ما يؤهلهم لقيادة المشروعات الاجتماعية .

وإذا كان لنا ثمة مأخذ على القانون المذكور أنه يمنح الصفة المعنوية والقانونية لأية هيئة جديدة ما دامت قد تقدمت إلى المسئولين بمسوغات التسجيل وهى لا تخرج عن مسوغات إدارية لا تكشف دائما عن جدية الهيئة فى تكوينها ولا فى أهدافها الظاهرة والباطنة كما لا تكشف عن وسائلها العملية الفنية لبلوغ هذه الأهداف ولا عن إمكانيتها إذ يكفى أن يجتمع نفر حول فكرة معينة أو دافع ذاتى يغلفه مظهر اجتماعى فيكونون الهيئة التى تضاف إلى العدد العديد من الهيئات القائمة والماثلة وما كان أحراهم أن يدعموا بجهودهم وأموالهم هيئة قائمة أو يفكروا فى غزو ميدان جديد يستأهل الغزو والكفاح أو يسدوا ثغرة فى استحكامات الشعب ضد أعدائه من الفقر والمرض والجهل ولكن أنى لهم ذلك وهم لا يعلمون علم اليقين طبيعة المشكلات وأولويتها فى الخطورة والجهود التى تبذل فى معالجتها والجهود الأخرى المتطلبة .

وإذن فنحن فى حاجة قبل أن نفكر فى إجراءات التسجيل أن نتساءل عن هدفه فإن كان التسجيل لتحديد المسئولية الفردية للهيئة وإخضاعها لسلطة القانون فينبغى أن يكون هدفه الأول التزود بالضمانات الكافية التى تمكن المسئولين من التمييز بين الجاد وغير الجاد من الهيئات والمنتج وغير المنتج وصاحب النية الظاهرة والنية الباطنة وعندئذ فقط يكون التسجيل بمثابة إقرار بالصلاحية فى كافة معانيها ومراميها .

والنقطة الثانية قائمة فى المسئولين عن تنفيذ القانون فالوزارة وقد أعدت أهبتها لتحقيق أغراضها ينبغى أن تدرك أنه من الميسور فرض الرقابة المالية والاجتماعية على الهيئات وهى منفردة ولكن تنسيق الجهود يتطلب شيئاً أكثر من سن القانون أو فرض الجزاءات إذ يتطلب الدعوة إليه والإقناع بمزاياه والعمل على تطبيقه ليستشعر الناس

وتستثمر الهيئات مدى مافيه من خير ومدى مايجنيه الميدان الاجتماعى وهم متضامنون متعاونون كما يتطلب توفير المختصين فيه ليتولوا نشر فكرته وتبسيط فلسفته وأهدافه على المستويات البيئية والميدانية فلا تقوم لهيئة قائمة إلا ولها مكان فى عقد ينتظمها جميعاً يحدد أهدافها ووسائلها ويربط بين جهودها فتستغل الإمكانيات والموارد لتحقيق الحاجات الاجتماعية الفعلية بأيسر الطرق وأبسط التكاليف فإن تحقق ذلك بإنشاء مجالس المنظمات الاجتماعية على المستويات المختلفة كان منفذ الحكومة إلى الهيئات الاجتماعية عن طريقها فتتنازل عن الكثير من اختصاصاتها الحالية إلى تلك المجالس النظامية لتقود بها حركة الإصلاح على المستوى الشعبى الذى يوطد من دعائم الديموقراطية الاجتماعية .

ومن دواعى الغبطة أن تخطو وزارة الشؤون الاجتماعية خطوة تقدمية تحررها من نظام المركزية المقيت الذى يركز كل السلطات فى القاهرة ويعطل من اتصال الأداة الحكومية بالهيئات الاجتماعية على المستوى البيئى إذ أصبحت الهيئات الاجتماعية الأهلية فى نظام اللامركزية المستحدث أقدر على الاتصال بالمسئولين وأكثر حرية فى تنسيق جهودها فهاهى القاهرة بهيئاتها ومؤسساتها الاجتماعية لها منطقتها وكذلك الأمر مع الاسكندرية وبعض المديريات ولن يمضى وقت طويل حتى يكون لكل إقليم اتجاهه الخاص وسلطاته الموحدة وغاياته الواضحة وإمكانياته التى يستطيع استغلالها بطرائقه الخاصة لمقابلة حاجات سكانه ولعل من أبرز نتائج هذا الاتجاه الإيمان بفكرة البحوث الاجتماعية المحلية والإقليمية للكشف عن مواطن القوة ونواحى الضعف فى كل بيئة وحث الأهلين على المشاركة فى الجهود الاجتماعية فيعمل ممثلوهم مع ممثلى الهيئات الحكومية والأهلية القائمة فى الهيئة على تحديد الأهداف وتنظيم خطط العمل وتنسيق الجهود .

ولبيان ذلك أود أن أستعرض بعض ما انتهت إليه دراسات قمت بها فى المعهد العالى للخدمة الاجتماعية للفتيات على حى من أحياء القاهرة عام ١٩٥٢/٥١ بالتعاون مع منطقة القاهرة للشئون الاجتماعية بقصد تحقيق فكرة إنشاء مجلس للمنظمات الاجتماعية فى هذا الحى فقد قامت هذه الدراسات بادىء الأمر على إجراء مسح اجتماعى للحى كشف عن علله وأوضح للقائمين على معركة الإصلاح الاجتماعى الخطوط الرئيسية للعمل الجماعى المنتج ومكنهم من تعبئة الرأى العام للإسهام فى بلوغ الأهداف المشتركة عن طريق تعاونهم فى مجلس للمنظمات الاجتماعية يرعى الحالة الاجتماعية ويرفع من مستويات المعيشة وينهض ببرامج الإصلاح وبالهيئات المشتغلة بها .

ومن حسن الطالع أن الفكرة أخذت تنتشر فى بقية الأحياء بعد أن لمس المسئولون أهميتها إذ أخذ قادة كل حى وهيئاته الكبرى تعمل بنفس الأسلوب ومن ثم يمكن القول بأن العهد الجديد قد احتضن ميدان التنسيق بعد أن آمن بهدفه واقتنع بوسائله ولن يمضى إلا القليل حتى تكون الخدمة الاجتماعية قد دعمت بأساليبها الفنية فى خدمة الفرد والجماعة والتنسيق والعمل الاجتماعى .

بيانات إحصائية :

يتبين من إحصاء حديث ضمنته وزارة الشئون تقريرها عن نشاط الهيئات الأهلية عام ٥٢ / ١٩٥٣ أن عدد الهيئات المسجلة بلغ ٣٠٦٩ هيئة موزعة فى كافة أنحاء البلاد تستأثر منها القاهرة وحدها بأكثر من ١١٠٠ هيئة والاسكندرية بحوالى ٥٠٠ والباقى موزعة بين بقية المحافظات والمديريات ومعنى هذا أن زهاء الـ ١٥ ٪ من عدد سكان البلاد تخدمهم أكثر من ٥٢ ٪ من عدد الهيئات الأهلية جميعاً فى حين أن بقية السكان وجلهم من سكان الريف وهم الأكثر حاجة إلى هذه الجهود التطوعية يظفرون بالنزر منها .

وليس الأمر على هـــذه الصورة العددية وحدها وإنما هناك عامل هام آخر هو الأموال المتداولة للخدمة

التطوعية فى عاصمتى البلاد إذ تصل إلى أكثر من ٦٢,٥ ٪ من مجموع الأموال التى تبذل فى ميادينها كلها فى كافة أنحاء البلاد .

«جدول يبين توزيع الهيئات الأهلية بجمهورية مصر وحصيلة إيراداتها ومصروفاتها عن عام ١٩٥٢/١٩٥٣، «وعدد الهيئات المعانة وجملة الإعانات»

الجهة	عدد الهيئات الأهلية	جملة إيراداتها بالجنيه	جملة مصروفاتها بالجنيه	عدد الهيئات المعانة	جملة الإعانات بالجنيه
القاهرة	١١١١	١٥٧٠٨٩٥	١٤٧٣٣٨٩	١١٤	٨٣٠٧٥
الإسكندرية	٤٩٥	٩٥٢٤٣٩	٩١٤٠٧٦	٥٥	٢٤٥٠٠
المحافظات الأخرى	٢١٣	٦٢٥٦٩	٦١٦٥٠	١٩	٤١٢٥
الوجه البحرى	٦٦٧	٣٩٧٣٥	٢٨٥٥٧	٧٥	٩٥٠٢
الوجه القبلى	٥٨٣	٢١٧١٦٠	٢١٣٥٠٢	٦٦	٨٨٩٤
الجملة	٣٠٦٩	٢٨٤٢٧٩٨	٢٦٩١١٧٤	٣٢٩	١٣٠٠٩٦

نفس الجدول السابق بالنسب المئوية

الجهة	النسبة المئوية لتوزيع السكان	توزيع الهيئات على الجهات	نسبة الايرادات	نسبة المصروفات	نصيبها فى الإعانة الحكومية	
					بالنسبة لعدد الهيئات المعانة	بالنسبة لجملة الإعانات الحكومية
القاهرة	١١,٠	٣٦,٢	٥٥,٢	٥٤,٧	٣٤,٧	٦٣,٩
الاسكندرية	٤,٨	١٦,١	٣٣,٥	٣٤,٠	١٦,٧	١٨,٨
المحافظات الأخرى	٢,١	٧,٠	٢,٢	٢,٣	٥,٨	٣,٢
الوجه البحرى	٤٣,١	٢١,٧	١,٤	١,٠	٢٢,٨	٧,٣
الوجه القبلى	٣٨,٠	١٩,٠	٧,٧	٨,٠	٢٠,٠	٦,٨
أقسام الحدود	١,٠	—	—	—	—	—
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

وظاهر من الجدولين السابقين ما يأتى :

١ — أن الهيئات الأهلية أكثر ما تتركز فى مدينتى القاهرة والاسكندرية .

٢ — أن الريف المصرى فقير فى هيئاته الاجتماعية الأهلية على الرغم من الحاجة الماسة للنهوض به فى كافة الميادين .

٣ — إن القاهرة والاسكندرية تستأثران بالنصيب الأكبر من الأموال التى تبذل للخدمة الاجتماعية التطوعية وتستأثران — بالإضافة — بالنصيب الأكبر من الإعانات الحكومية .

٤ — إن البذل فى الميدان الاجتماعى أكثر بروزا فى الوجه القبلى منه فى الوجه البحرى على الرغم من تقاربهما فى عدد السكان .

٥ — إن الحكومة أكثر تأثراً بالنشاط الاجتماعى فى القاهرة عنها فى بقية أنحاء البلاد وأكثر بذلا له ولعل السبب فى ذلك وجود الأداة الحكومية مركزة فيها .

نماذج إحصائية لنشاط الهيئات الأهلية

الجهة	ميدان المساعدات الاجتماعية بالجنيهات	ميدان التعليم		التوجيه والتدريب المهنى		ميدان الخدمات الطبية		
		عدد المدارس	جملة تلاميذها	عدد المشاغل	عدد المصانع	مستشفيات	مستوصفات	إسعاف
القاهرة	٢٦٥٣٦	٥٤	٨٠٦٢	٢١	٥	١٣	٢٦	١
الاسكندرية	٩٥٦٧٧	٥٦	١٢٥٣٨	غير مبين	غير مبين	غير مبين	٢٨	غير مبين
المحافظات الأخرى	٤٢٢٧٥	٣٢	٣٨٢٦	٨	١٤	١	٣	٣
الوجه البحرى	٢٢٩٣٢	١١	٦٣٧	٥	٢	—	—	٢
الوجه القبلى	٥٨٨٩٥	٦٢	٥٧٤٤	٧	٣	١	—	٨
الجملة	٢٤٦,٣١٥	٢١٥	٣٠٨٠٧	٤١	٤٤	١٥	٥٧	١٤

وعلى الرغم من النقص الظاهر فى هذه الاحصاءات إذ لم تتناول مختلف الميادين ومن عدم توافر الدقة فى جمعها فإنها تعطى فكرة عن جهود الهيئات الأهلية فى الميدان الاجتماعى وهى جهود قد تبز الجهود الحكومية مجتمعة وخاصة فى ميدان الرعاية الاجتماعية ولكنها على أية حال تفقد الكثير من قيمتها لتشتتها وعدم التنسيق بينها .

وما أحوجنا بهذه المناسبة إلى دليل شامل للهيئات والمؤسسات الاجتماعية تبرز نواحى نشاطها والغايات التى تستهدفها ودائرة نشاطها فيكون مرشداً لأصحاب الحاجة فى بيئاتهم فيسهل عليهم التعرف على الهيئات التى يمكنهم الالتجاء إليها وتقابل حاجاتهم ومعيناً للمشتغلين بالمسائل الاجتماعية وسجلا يكشف عن تطور الخدمات الاجتماعية وأداة لتقويم الجهود التطوعية فى كافة الأقاليم والبيئات وفاتحة للبحوث التى يقوم بها رواد الاصلاح الاجتماعى .

ولا يفوتنا ونحن نقوم جهودها من أن نشير إلى أنها بحكم تنظيمها وحريتها فى تحديد أغراضها أقرب من غيرها من الهيئات فى التوفيق بين الرغبة فى العمل والغاية منه وأقدر على استغلال كافة ما تصل إليها جهودها من إمكانيات وموارد إذ فيها — أو ينبغى أن يتم فيها — تجاوب القلوب على حب الخير وفعله وفيها الرابطة التى تربط بين العلم من جانب والنزعة الدينية والانسانية من جانب آخر ، وفيها الرابطة التى تربط بين الناس غنيهم وفقيرهم وعميلها أقرب إلى التعاون معها لأنه يحس فى قرارة نفسه بأنها تبذل من أجله وتخدمه عن رغبة فلا يفتات عليها ولا يفترض فيها إلزاماً بخدمته وإنما يقدر جهودها ، ثم هى لا تكلف فرض ضرائب جديدة قد تبهظ الناس فيضيقون بها .

كما لا يفوتنا أن نذكر بأنها تضم فى عضويتها زهاء الثلاثة ملايين من الأعضاء العاملين المشتركين وهذا دليل على

أنها كفيلة بتحقيق المشاركة والديموقراطية فى الميـــدان الاجتماعى الذى يتسع لكافة الراغبين فى الإسهام فيه على اختلاف أنواعهم وأجناسهم وطبقاتهم ومهنهم واتجاهاتهم الدينية والسياسية والاقتصادية .

وهذه الميزات تتفق وما يراه الكثيرون من أن الجهود الحكومية وخاصة فى ميدان المساعدات الاجتماعية لاتقوم دائماً على أساس من الرغبة فى مساعدة المحتاجين بقدر ماتقوم على الرغبة فى المحافظة على الأمن والصحة العامة هذا إلى أن دافع الضرائب لايدفع دائماً عن باعث لحب الخير وأن الموظف الحكومى لاينفق من أموال الدولة للمساعدات وفيه الحنو على المعوز المحتاج وأن المعوز يحصل على معونته من الحكومة وحسبه هذا فلا يدين لها بالشكران بل ربما لايبذل من نفسه ولا يبدى تعاوناً ملموساً ليبقى دائماً معوزاً ، والحكومة وإن كانت مسئولة عن رفع المستوى الاقتصادى للناس كمسئوليتها فى تعليمهم إلا أنها تستطيع أن تحقق هدفها فى رفع المستوى الاقتصادى عن طريق المشروعات الانشائية العامة وبالتأمينات الاجتماعية إذ الفرق بين قيامها بمهمة المساعدات المالية وقيامها بالتعليم هو أن المساعدة المادية تلابسها أخطار ، ففى التعليم لايستفيد المتعلم إلا إذا استغل مواهبه وبذل من ذاته رغبة فى التحصيل فهو فى الحقيقة لايتعرض إلى مثل مايتعرض له من يحصل على معونة مالية من تواكل وانحدار وحتى إذا كانت معاهد التعليم تقدم لأبنائها وجبات غذائية مجانية ورعاية طبية واجتماعية فإن هذه كلها — وهى معونات مادية — يقتضيها التعليم ذاته .

ومن المبادىء المتفق عليها هى أنه متى بلغ مجتمع ما درجة من التعليم والادراك تؤهله لتقبل فكرة المعونة المادية للمحتاجين فيه على أساس من الدراسة الفنية لاحتياجاتهم وعلى أساس إقران المعونة بالتوجيه وأنه متى كانت وسائل المعونة والتوجيـــه قد جربتها الهيئات الأهلية وانتهت إلى إختيار أبسطها وأصلحها فعندئذ — وعندئذ فقط — يمكن للحكومة أن تدخل الميدان وهى واثقة من النجاح فيه وعندئذ أيضاً يرتفع العبء عن كاهل الهيئات الأهلية فى ميدان الرعاية الاجتماعية لتستغل جهودها فى ميادين أخرى تفتح فيها آفاقاً جديدة للتقدم الاجتماعى ولعل فى هذا ما يشير إلى أن الهيئات الحكومية — وقد عرف عنها تعقد الاجراءات والنزعة إلى امتصاص جزء كبير من مواردها المالية للصروفات الادارية - فى حاجة قبل أن تقحم نفسها فى مثل هذا الميدان أن تدرك أسسه الصحيحة المبسطة التى يصح أن ينطبق عليها الروتين الحكومى وإذا نحن طبقنا هذا المبـــدأ على مستوى ميدان المساعدات المادية وضحت لنا خطورة مسئوليتها لسبب بسيط هو أنه لايمكن ولن يمكن أن يتم منح هذه المساعدات على الأسس السليمة فى الخدمة الاجتماعية بإجراء مبسط يجرى مجرى الروتين الحكومى ولعل فى هذا العلة الأساسية التى أصابت نظام الضمان الاجتماعى الحكومى الذى صدر به القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٥٠ فتعثر وهو وليد ولم يحقق الآمال التى عقدت عليه وما كان أحرانا قبل أن تقحم الحكومة نفسها فى هذا الميدان من أن تستوثق من كفاية مواردها فى المال والمختصين ومن الوسائل المبسطة التى يمكنها أن تطبقها على مستوى العمل الادارى الرتيب، وما أحوجنا إلى إعادة النظر فى نظامه كلية مستهدفين قيام الهيئات الاجتماعية التطوعية بتنفيذه تحت إشراف المختصين من الموظفين الحكوميين الفنيين والاداريين وبهذا نكون قد عززنا الاداة التطوعية ببرنامج حافل يستأهل من الأهلين المشاركة فيه لرفع مستوياتهم الاقتصادية والاجتماعية بجهودهم الخاصة ويحفزهم إلى تضافر قواهم فى نشاط منسق واضح وإلى تنسيق الجهود الأهلية والحكومية فنكون بذلك قد خطونا الخطوة الكبرى فى ميدان تنسيق المجتمع .

تمويل الهيئات الأهلية :

تعتمد هيئاتنا الاجتماعية فى تمويلها على مايصل إليها من اشتراكات وتبرعات وهبات وغيرها وما قد تمنحه لها الحكومة من إعانات وهى فى سبيل محافظتها على كيانها ابتدعت كثيراً من وسائل جمع المال حتى أصبحت مشكلتها الكبرى هى مشكلة جمع المال التى تستنفذ من جهودها أكثر مما تستنفذه برامجها الاصلاحية .

ولما كثر عدد هذه الهيئات وخاصة فى المدن الكبرى واشتد ضغطها على المتبرعين بدأ الناس يضيقون بحملات

جمع المال المتابعة المتكررة بل وبدأ الكثيرون يتشككون فى قيمة خدماتها حتى كادت شكوكهم تمس الهيئات القوية والضعيفة على السواء ذلك لأن من مشكلات التمويل الفردى :

١ — التنافس بين الهيئات على المال وكان حرياً أن يسودها التعاون .

٢ — تركيز جهودها فى جمع المال على حساب المشروعات الاصلاحية .

٤ — ضعف الهيئات الصغيرة والمستحدثة فى ميدان التنافس أمام الهيئات القوية .

٤ — تكالب الهيئات على ضم ذوى النفوذ ورجال المال إلى عضويتها ضمانا للحصول على المال منهم وباسمهم حتى أصبح تشكيلها لا يسمح باشتراك الشعب فى الأعمال الاجتماعية .

٥ — ومن ثم أصبح منح المال للخدمات الاجتماعية لا يعتمد على قيمة هذه الخدمات بقدر ما يعتمد على خطورة مركز القائمين عليها .

٦ — ابتدعت كثير من الهيئات وسائل هدامة لغرض جمع المال وأصبح الناس وهم لايسهمون فيها بدافع حب الخير لذاته وإنما لإشباع غايات ذاتية أو لذة شخصية .

وعلى الرغم مما جاء بالقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ من نصوص لتنظيم جمع المال للوجوه الخيرية ومن القرارات الوزارية التى تحدد الوسائل المشروعة لجمع المال إلا أن المشكلة ما زالت قائمة فقد جاء فى تقرير أصدرته الوزارة عن عام ٥٢ / ٥٣ ما يلى :

« وقد كان من كثرة التراخيص التى تطلبها الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية . أن أصبحت هذه التراخيص متصلة على طول السنة فقد بلغت فى الاسكندرية ٦٩ ترخيصا فى شهور يناير وفبراير ومارس عام ١٩٥١ فقط وبلغ عدد الحفلات التى رخص بها فى شهر مارس وحده ١٥ ترخيصا بلغت أثمان تذاكرها ١٣٩٥٥ جنيها ومن ذلك نرى أن الجمهور فى مدينة الاسكندرية قد طولب بالتبرع بهذا المبلغ الضخم خلال شهر واحد فقط ومن هذا يتضح أن الجمهور أصبح مرهقا فوق طاقته خصوصا فى الظروف الحالية ولا يخفى علينا أيضاً أن بعض هذه الهيئات وهى الكثيرة لا تمكنها ظروفها الخاصة من تدبير حصيلة كافية من هذه التبرعات لأن نشاطها محدود من جهة ولمنافسة بعض الهيئات الأخرى أو لعدم اختيار الوقت المناسب للترخيص أو لضعف الدعاية وعدم بذل مجهود كبير لجمع التبرعات . . . » (١)

ومن الآراء الجديرة بالاعتبار لصلاح هذه الحال أن يكون التمويل عملية مشتركة بين الهيئات الأهلية على المستوى المحلى بمعنى أن تنظم حملة سنوية واحدة لجمع المال لهذه الهيئات بمعرفة هيئة خاصة تشترك فيها بممثليها يطلق عليها هيئة التمويل المشترك ويوزع المال المتحصل على الهيئات المشتركة وفق احتياجات البيئة لخدماتها وحسب أولويتها فى القيمة وطبيعى أن تتضمن لائحة هيئة التمويل المشترك تحديدا واضحا لأغراضها ووسائلها فى جمع المال وطريقة توزيعه وسلطة الهيئات الأعضاء بها وشروط العضوية .

الإعانات الحكومية للهيئات الأهلية :

عندما تهبط موارد الهيئات الأهلية فإنها ترجع إلى الحكومة تلتمس منها العون وبالمثل عندما يحس ولاة الأمور بزيادة عبء المسئوليات الحكومية وقصور مؤسساتها عن تحقيق البرامج الحكومية فإنهم يكونون أكثر ميلا إلى

(١) تقرير اللجنة الفرعية للأسرة والشباب عن الجمعيات الخيرية — وزارة الشئون الاجتماعية .

التفكير فى التخلص من هذه الأعباء وذلك بمنح الهيئات الأهلية إعانات حكومية لتقوم عنها بالمسئوليات التى عجزت الحكومة عن الاضطلاع بها وفى هذا المنهج اقتصاد فى النفقات وتحرر من تبعة المسئوليات .

والناس فى تحبيذ هذا المسلك مختلفون فالعمليون منهم يلمسون فيه جانبه الاقتصادى وخاصة إذا كان عدد العملاء محدودا إذ الأصوب فى هذه الحالة إيكال أمرهم لهيئات تؤجر لذلك ولهذا يميل الرأى بالنسبة للمدن الصغيرة والقرى إلى عدم إقامة المستشفيات والمؤسسات الطبية الحكومية وإيكال أمر معالجة مرضاها إلى هيئات تطوعية أما بالنسبة للمدن الكبيرة فلا بد وأن تنشىء فيها الحكومة مستشفياتها ومؤسساتها الطبية .

أما فى ميدان الرعاية الاجتماعية فالرأى أميل إلى التعميم إذ فى تشجيع الحكومة للهيئات الأهلية الحافز لمضاعفة جهودها وحماية هذا الميدان من التأثر بالاتجاهات السياسية المتقلبة ومزية أخرى هى أن الحكومة بهـذا المسلك تساعد فقراء البلاد دون أن توصمهم بوصمة الحاجة .

ولكن لهذا التشجيع من جانب الحكومة مساوىء تزايد عدد الهيئات الأهلية دون حاجة تدعو إليه واكتفائها بالعمل فى الميدان الذى تؤجر عليه فلا تقتحم ميادين جديدة الأمر الذى قد يترتب عليه زيادة عدد المحتاجين مادامت منافذ المساعدات سهلة ميسرة .

يضاف إلى ذلك أن اعتماد الهيئات الأهلية على الحكومة فى مدها بالنصيب الأوفر من مواردها المالية قد يصرفها عن بذل جهدها فى جمع المال عن طريق الاشتراكات والتبرعات وما إليها وهـذه حقيقة ماثلة فى بعض هيئاتنا التى ضمنت الحصول على إعانة حكومية تكاد تثبت — إن لم تتزايد — على مر السنين كما أن الهيئة التى تعتمد فى تمويلها على جهودها الخاصة تكون فى العادة أكثر حماسة لعملها وأكثر رغبة فى تحسينه وأكثر اعتزازا بذاتيتها وجهودها بل وأكثر حظوة لدى مناصريها وعملائها وأمام مجتمعها بوجه عام .

إزاء هذه الجوانب جميعها وازنت الحكومة بين مزايا كل رأى ومساوئه فأخذت أهبتها لتنظيم الإشراف على الهيئات الأهلية وتوجيهها فى بيئاتها على أساس اللامركزية الاقليمية . ولكن ينبغى ألا يفوتنا حاجتها إلى تدعيم جهازها للاشراف والتوجيه الاجتماعى على وجه خاص بالمؤهلين والمتخصصين فى الخدمة الاجتماعية إذ ليس أحكم فى ضمان قيام أى مشروع من تحرى الدقة فى اختيار القائمين عليه فقد يحدث أن يتدخل غير مختص مؤهل فى أمور لا يحسنها ويبدى آراء قد تحط من تقدير الناس له وللجهة التى يمثلها فيستحيل الإشراف ويتعذر التوجيه .

كما أن من حق الحكومة وهى ترصد جزءا من أموالها لإعانة الهيئات الأهلية أن تشترط عليها شروطا :

أولها — الإنفاق على نوع العملاء الذين قدر لهم الانتفاع من إعانة الدولة عن طريق الهيئات الأهلية .

وثانيها — تحديدها نسبة المعونة الحكومية فلا تبذل جزافا وإنما تتحدد بالقدر الذى تستطيع الهيئة الأهلية أن تضاعفه بجهودها الخاصة .

وثالثها — الانفاق على نوع النشاط الذى يبذل فيه المال .

وبغير هذه الشروط مجتمعة يتعرض مبدأ منح الحكومة إعانات للهيئات الأهلية إلى مساوىء قد لا يدرك مدى خطورتها .

ومن حسن الحظ أن حكومة العهد الحاضر عاملة بهذه الشروط أو على الأصح عاملة على الأخذ بها وتطبيقها على كافة الهيئات الإجتماعية التى أثبتت جدارتها فى ميدان الإصلاح الاجتماعى وإن كان هناك تباطؤ فى بلوغ هـذه الغاية فمرجعه الظروف المالية التى تجتازها البلاد .

وما دمنا فى صدد التحدث عن التمويل فلا أقل من أن نشير إشارة عابرة إلى موضوع اليانصيب فهو على الرغم من كونه عملية مقامرة شعبية فما زال قائما تمون بحصيلته الخدمات الاجتماعية ويكاد يكون وقفا على هيئات بعينها كان لها من سلطانها ونفوذها فى العهود الغابرة ما مكنها من ربط حصيلته عليها وبهذا أغلق الباب على كثير من الهيئات الجادة فلم تستطع الإفادة منه .

وإذا كان ولا بد من الإبقاء عليه فليكن حكومياً موحداً لصالح الميادين الاجتماعية التى تستأهل المعونة الفعلية أو تتولى الوزارة توزيعه بمعرفتها على الهيئات والميادين التى تستحق إعانة حكومية أو تضاف حصيلته إلى هيئات التمويل المشترك متى أنشئت .

وحكمة التوحيد أنها تنطوى على الحد من التيار الجارف بطلب تصاريح جديدة أو التماس زيادة فى عدد أوراقه المصرح بها فتغرق الأسواق بها وتنتشر روح المقامرة بين الناس كافة كما أن فيها مبدأ تساوى الفرص بين الهيئات جميعها فلا تستأثر بها قلة محظوة وفيه أيضاً حدا لاستغلال المحتكرين له .

ولا شك أن تعميم العدالة بين الهيئات جميعا فيه حد من فكرة تجميد أموال البر بدعوى كونها أرصدة تحتفظ بها كثير من الهيئات فلا ينتفع بها فى ميدان الاصلاح الاجتماعى وحسبنا أن نشير إلى جملة تلك الأرصدة الضخمة التى بلغت فى عام ٥٢/٩٥٣ (١,٧٣٦,٥٥٠) جنيها منها للقاهرة وحدها ١,٦١٢,٤٤٨ جنيها فلا يجوز لأى هيئة أن تحتفظ لديها بأرصدة تزيد عن حاجتها إلى المال عاما أو عامين وبشرط أن يكون لديها من المشروعات ما تنفقها فيها فلا تحبسها بحجة ضمان الاستقرار والاستمرار .

الإتجاهات الحديثة لتدعيم حركات الإصلاح الاجتماعى فى جمهورية مصر :

لعل أول ما ينبغى الإشارة إليه إنشاء المجلس الدائم للخدمات العامة إذ يقوم فى أساسه على تنسيق الجهود ورسم الخطط الاجتماعية فى ميادين الخدمة الاجتماعية والتعليم والصحة والشئون البلدية ، ومن اختصاصاته :

١ — دراسة السياسة العامة ورسم الخطوط الرئيسية لبرامج التعليم والصحة والتعمير والخدمات الاجتماعية بحيث تتمشى مع السياسة العليا للدولة .

٢ — تقويم الخدمات الحكومية والعمل على رفع مستوياتها بالاعداد الفنى ورسم الخطط والتوجيه على أساس يحقق احتياجات الناس ويضمن مشاركتهم فى الجهود الاجتماعية .

٣ — تتبع تنفيذ المشروعات المختلفة بدراسة تقاريرها الدورية وانتداب ممثلين للمجلس وتشكيل لجان منه للقيام ببحوث ودراسات اجتماعية .

٤ — دراسة جهود الهيئات الأهلية التى تعمل فى ميادين لها ارتباط بمسئوليات المجلس قصد تنسيق جهودها لضمان أكبر قدر من الإنتاج .

ويتولى هذا المجلس تقديم مقترحاته وتوصياته لمجلس الوزراء عن طريق لجنة مشتركة يشترك فيها ممثلوه مع ممثلى الحكومة والمجلس الأعلى للانتاج القومى حتى تكون توصيات كلا المجلسين متجانسة مع أهدافه .

أما هذا المجلس فيشكل حاليا من وزراء الارشاد القومى والأوقاف والشئون الاجتماعية والشئون البلدية والقروية والصحة والمعارف ومن ممثل لكل من وزارتى الداخلية والزراعة وسبعة من المعنيين بشئون المجلس يعينهم مجلس الوزراء .

كما لا نفوتنا الإشارة إلى تلك الموجة الدافقة من موجات النشاط الأهلى التى ظهرت بظهور هيئات التحرير

فهى على الرغم من أنه لم يمض على إنشائها أكثر من عام — وما زالت بعد فى مرحلة التكوين والتنظيم — فقد أنشأت ١٥٠٠ فرعا تضم أكثر من ٧٥٠ ألف عضو وفى النية زيادتها إلى ٤٥٠٠ تضم أكثر من أربعة ملايين عضو عامل .

ولهذه الفروع نشاطها المتعدد الألوان تغزو به كافة ميادين الرعاية الاجتماعية حسب احتياجات بيئاتها المحلية .

ولهيئات التحرير ندواتها وبرلماناتها الشعبية ومؤتمراتها الاجتماعية التى مكنت الكثيرين من الاشتراك الفعلى فى حركات الإصلاح الاجتماعى .

وحسبنا من هذا البحث أننا حرصنا فى استعراضنا لنشاط الهيئات الأهلية فى جمهورية مصر على إبرازها بصورتها التى تمثل جوانب القوة والضعف فيها ولنا وطيد الأمل فى أنها عاملة على معالجة قصورها لتستكمل عدتها فى تدعيم حركات الاصلاح الاجتماعى التى ينبغى أن تكون من الشعب وإليه .

اللجنة الأولى

(ب)

---

١ ــ خطط التبادل

الدكتور أرنست جريج (هيئة الأمم المتحدة)

٢ ــ تنسيق الجهود وتشجيع المساعدة الذاتية فى حقل الرعاية الإجتماعية عن طريق التبادل بين الدول .

المستر . ف . ر . شيترا (اليونسكو)

٣ ــ تبادل البعثات بين الدول العربية كوسيلة للتعاون فى ميادين الخدمة الإجتماعية.

الأستاذ محمود فهمى (مصر)

٤ ــ تبادل المعلومات بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق الرعاية الإجتماعية .

الدكتور محمد آل ياسين (العراق)

٥ ــ تبادل الخبراء بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق الرعاية الإجتماعية .

الأستاذ عدنان رؤوف (العراق)

٦ ــ تبادل المساعدات الفنية بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق التعاون فى ميدان الخدمة الإجتماعية .

الأستاذ حسين كامل (مصر)

خطط التبـــــادل

للدكتور أرنست جريج (الأمم المتحدة)

ليس الغرض من هذا البحث أن نعرض شرحا كاملا لموضوع تبادل الأشخاص والموظفين أو تبادل المعلومات أو المساعدة الفنية المحلية فى البلاد العربية إنما القصد هو طرح الأسئلة المتعلقة بموضوع هذا التبادل لمناقشات اللجنة المختصة بأمل إيجاد ردود لها .

وفى رأيى أنه يمكن أن نفرض فى مثل هذا الاجتماع أن قيمة التبادل موضوع البحث هو أمر مسلم به فلذا جدير بنا أن نطرق صلب الموضوع بمعالجة الأمرين التاليين :

١ ــ إمكانية القيام بمثل هذا التبادل فى الوقت الحاضر .

٢ ــ بحث أفضل الأساليب لهذا التبادل إن كان الرد على الأمر الأول بالإيجاب .

أما المفهوم الأساسى لبحث تبادل الأشخاص والموظفين أو تبادل المعلومات أو المساعدات الفنية المحلية فهو واحد فى الحالات الثلاث غير أن من الأفضل بحث كل منها على حدة .

تبادل الأشخاص :

سأنتق الأخصائيين الاجتماعيين موضوعا لحديثى عن تبادل الأشخاص فى الدول العربية وأقترح معالجة القيام بمشروع هذا التبادل على خطوتين .

الأولى : عرض العوامل المشجعة للقيام بمشروع تبادل الأشخاص .

الثانية : اقتراح خطة العمل للسير فى هذا المشروع .

١ ــ عرض العوامل المشجعة للقيام بمشروع تبادل الأشخاص :

من المهم أن نشير عند بحثنا فى مشاريع تبادل الأخصائيين الاجتماعيين فى البلاد العربية إلى بعض العوامل التى تشجع قيام وسير مثل هذه الخطط ومنها:

(ا) إهتمام العاملين فى الحقل الاجتماعى بالجديد من الطرق الفنية والآراء الحديثة والرغبة فى تحسين الخدمات الاجتماعية وموالاة الدراسة والاستعداد لتقديم كافة وسائل الضيافة وتعريف الزائرين بنواحى الخدمة الاجتماعية .

وقد تختلف آراء أعضاء اللجنة عند مناقشة هذا العامل فلا يكون عندئذ رد واحد فتتعدد الآراء .

(ب) وجود نخبة مختارة من الأخصائيين الاجتماعيين ممن تتوفر فيهم الكفاءات لمثل هذا التبادل وقد يتبادر إلى ذهن المستمع أن مثل هذه الكفاءات غير متوفرة فى بلد من البلدان غير أنه لا يجب أن يكون ذلك سببا لعدم طرح هذا الأمر على اللجنة لمناقشته ودراسته دراسة وافية ويشمل هذا التبادل الأخصائيين الاجتماعيين ممن يعملون فى المؤسسات الأهلية عدا أولئك الذين يعملون فى الحكومات ويشمل البحث نفسه موضوع إمكانية القيام « بالتدريب أثناء الخدمة » أى In Service Training حيث يدرب العاملون فى ميدان الخدمة الاجتماعية أثناء عملهم وذلك كجزء من مشروع تبادل الأخصائيين الاجتماعيين .

ويقترح أيضا أن تدرس اللجنة موضوع الخدمة الاجتماعية الوقائية بجوار الخدمة الاجتماعية العلاجية .

(ح) درس وجود شبكة واسعة من المؤسسات ومعاهد الخدمة الاجتماعية فى البلاد العربية حتى يتسنى للأخصائيين الاجتماعيين الزائرين الاستفادة على أكمل وجه من خطة التبادل موضوع البحث : ويشمل هذا البحث دراسة وجود لجنة محلية لكل بلد تشرف على هذا النوع من التبادل وتكون بمثابة موجه لأولئك الأخصائيين فتصبح الزيارة حينذاك زيارة تعليمية موجهة مثمرة . وإن لم تكن هذه الخدمات والمعاهد الاجتماعية المشار إليها متوفرة فهل من الممكن خلقها وبعثها ومن هو المسئول عن هذا الخلق وذاك البعث ؟ .

وليس بكاف أن نقول بأن الحكومة هى المسئولة الأولى عن خلق مثل هذه الخدمات ، ومن البديهى ألا تكون الخدمات الاجتماعية متوفرة على الوجه نفسه فى بلد من البلدان العربية على السواء فلذا قد يمكن البدء بتنفيذ خطط التبادل بين بلدين عربيين متجاورين كخطوة أولى دون البدء بها على نطاق واسع شامل للدول العربية كلها .

(ى) يقترح الاستفادة من إدارة البعثات العلمية المنظمة بواسطة هيئة الأمم والنقطة الرابعة أو المؤسسات الأهلية فى مشروع خطط تبادل الأخصائيين فى الدول العربية حين انتخاب هؤلاء المبعوثين ومن توظيفهم فى مراكز أعمالهم فيما بعد . وقد نرى ضرورياً إعادة تشكيل إدارة هذه البعثات أو إضافة تحسينات على ما هو قائم فيها لضمان قيامها على أكمل وجه ممكن .

(هـ) يقترح على اللجنة أيضا معالجة الأمور التالية :

(١) المسافات بين الدول العربية . (٢) تكاليف البعثة (٣) مدة الزيارة (٤) وسائل المواصلات .

(و) لنجاح خطط تبادل الأخصائيين الاجتماعيين يلزم أن يراعى تقارب الثقافات والعادات واللغة والتشابه فى المشاكل الاجتماعية بين كل من البلاد المشتركة فى هذا المشروع .

وإذا اتفق الرأى بعد هذا العرض على أن القيام بمشروع تبادل الأخصائيين الاجتماعيين ممكن فيقترح تنفيذ هذا المشروع على الوضع التالى :

١ — يجرى بحث أولى للاطلاع على مدى نجاح تبادل الزيارات ومدى توفر الخدمات الاجتماعية القائمة فى أى بلد من البلدان العربية ويتضمن هذا البحث درس تكوين لجنة للاشراف على هذا التبادل كما تدرس إمكانية استخدام المعاهد والمراكز الاجتماعية كمقر ضيافة لهؤلاء المبعوثين وأيضا إمكانية مقدار المساعدة المادية التى يمكن أن تقدمها الأمم المتحدة لنفقات السفر والإقامة .

٢ — يقترح إجراء تجربة محدودة بين بلدين متجاورين فى البداية للوقوف على مدى نجاح مثل هذا المشروع ويكون من الحكمة فى أولى خطوات تنفيذ هذا المشروع أن تتوفر المساعدة الملائمة وقد تأتى هذه المساعدة بواسطة وإشراف الأمم المتحدة ، وعند اتساع نطاق المشروع يصبح من الضرورى توفير وسائل الدعاية له بين المؤسسات الأهلية علاوة على المصالح الحكومية .

يلى هذا إيجاد طريقة لتقديم طلبات المبعوثين ثم اختيارهم ومساعدتهم ماديا ، وتحضير برامج زياراتهم والإشراف عليهم والحصول على تقارير منهم واختباراتهم بعد انتهاء مدة الزيارة .

ذكرنا فيما تقدم بحث خطة تبادل الأخصائيين الاجتماعيين ولا تختلف معالجة موضوع تبادل المعلومات والمساعدات الفنية المحلية فى البلاد العربية عن نفس الوجه المذكور .

تنسيق الجهود وتشجيع المساعدة الذاتية
فى حقل الرعاية الاجتماعية عن طريق التبـــادل بين الدول

للأستاذ . ف . ر . شترا (خبير اليونسكو)

الدول العربية بلاد زراعية ، متخلفة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، إلى حد كبير ، نتيجة للإهمال الذى انتابها عدة قرون. ومنذ الحرب الأولى حصل بعضها على الاستقلال وصارت دولا ذات سيادة ، وبعد الحرب العالمية الثانية ، تمتع معظمها بنظام ديمقراطى للحكم ، وازداد الوعى القومى بخطى سريعة جداً ، بسبب انتشار التعليم والتصنيع . وسار بعض الدول العربية سيرا حثيثا بفضل السياسات القومية التى وضعت للتعمير والاستيطان . وأخذت الشعوب تساير ركب الحضارة وتتطور مع الزمن متحررة من تقاليدها المحافظة الأصلية ، ومتعاونة مع حكوماتها .

والوكالات الدولية والقومية تساعد الحكومات على تحسين مكانتها الاجتماعية والاقتصادية ورفع مستوى حياة الشعب ، وتتعاون هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة ، وفق برنامج المساعدات الفنية ، تعاونا وثيقا مع المنظمات القومية الأخرى ، كالنقطة الرابعة الأمريكية ، والمكتب البريطانى للشرق الأوسط ، ومؤسسات فورد وركفلر ، وكلها تساعد الحكومات فى جميع مظاهر التنمية القومية ، وعلى مكافحة الأمية الشعبية ، وتدريب الناس على مساعدة أنفسهم للوصول إلى حياة أفضل وأسعد .

والمساعدات التى تقدمها هذه المنظمات والمؤسسات ضخمة بلاشك . ولكنها تكون أكثر أثراً لو نسقت كل هذه الجهود وأشرفت عليها إدارة مركزية تنشر المعلومات ونتائج بعض التجارب الخاصة وتنقلها من دولة لأخرى ، وبهذا تختزل الجهد الذى يبذل فى الكثير من التجارب المتشابهة فى طبيعتها ، وتوفر الوقت والنفقات .

وتبادل المعلومات والمعرفة والموظفين يعد حجر الزاوية فى التقدم العلمى والصناعى الحديث فى الدنيا بأسرها . ولهذا يخطو البحث العلمى والنمو الصناعى خطوات سريعة بفضل التناسق الدولى ونشر المعرفة .

وتحقيقا لهذا الغرض ألف المجلس الاقتصادى الاجتماعى لهيئة الأمم المتحدة لجانا لمناطق أوروبا وآسيا والشرق الأقصى ، قربت بين بلاد المنطقة إلى حد كبير فى النواحى الاجتماعية والاقتصادية والثقافية .

واللجنة الاقتصادية لآسيا والشرق الأقصى لا تخدم بلاد جنوب شرق آسيا والشرق الأقصى كمركز لتجميع المعلومات وتصفيتها فحسب ، وإنما هى كذلك تنسق جهودها وتقوم بعمليات مسح مشتركة وتحليل المشاكل وبيان علاجها . وعقدت إلى الآن ستة مؤتمرات دورية فى ست دول من أعضائها ، وألفت عدة لجان فنية قامت بعمليات مسح شاملة للشاكل الحيوية ، كضبط الأغذية وإنتاج الحديد والصلب ووضع الخطط الصناعية وتسويق المنتجات الحرفية ، وتنظيم المدينة والقرية والصناعات ذات المدى القصير وبناء المساكن الرخيصة الخ .

وهكذا تستفيد بلاد المنطقة من خبرة البلاد الأخرى لمصلحة الجميع .

ولم تؤلف هيئة الأمم لجانا مماثلة فى الشرق الأوسط . سوى مركز الخدمة الاجتماعية فى بيروت . ولكن لحسن

الحظ توجد منظمة عظيمة الأثر وهى جامعة الدول العربية ، التى تعمل فى نفس الخطوط التى تسير عليها المنظمة الاقتصادية والإجتماعية ، فيما يختص بالمسائل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تتصل بالدول الأعضاء ويتعاون مركز الخدمة الاجتماعية ببيروت مع إدارة الشئون الاجتماعية بجامعة الدول العربية لرفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى للدول العربية .

وتسير الدول العربية سيرا حثيثا لتلاحق التطور الاجتماعى الاقتصادى الذى يحدث فى العالم الآن . وقد أجريت تجارب اجتماعية جديرة بالتنويه فى بعض الدول وقامت الحكومات بمشروعات صناعية عظيمة ، ستؤدى حتما إلى تغيير اقتصاديات شعوبها . . وتعاونت الحكومات الوطنية مع منظمات هيئة الأمم المتخصصة فى القيام ببعض تجارب اجتماعية اقتصادية هامة ، نذكر منها على سبيل المثال مركز التربية الأساسية بسرس الليان الذى أنشأته الحكومة المصرية بمعاونة هيئة اليونسكو ، ومشروع المساكن الشعبية الرخيصة . وفى العراق وضعت اليونسكو مشروعا هاما للتربية الأساسية والتنمية الجماعية فى الدجيله ، ومشروع التنمية الجماعية فى دورة وتل محمد ، إلى جانب مشروعات أخرى ومناطق مختلفة فى الشرق الأوسط تهدف لتقدم البلاد العربية إقتصاديا واجتماعيا .

وقد آن الأوان إلى تنسيق هذه الجهود القومية والدولية لنشر المعلومات وتبادل المعرفة الفنية والموظفين .

ومن الضرورى أن نضع جهازاً يكشف لنا عن إمكانيات تنظيم التنسيق وتبادل المعلومات بين الدول العربية .

ولو سمح لى أن أستفيض فى الموضوع ، فإنى أقترح أن تطلب الدول العربية مجتمعة إلى هيئة الأمم المتحدة أن توكل هذه المهمة لممثلها ، خبير الخدمات الاجتماعية فى بيروت ، من حيث تنسيق العمل وتبادل الموظفين الأجانب والوطنيين ، وفى هذه الحالة يستطيع الخبير أن يطلب إلى هيئة الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة تعيين مستشارين اجتماعيين للقيام بالمسح العام فى بعض الميادين الخاصة ، كصناعة النسيج مثلا التى أصبحت صناعة حيوية جدا بالنسبة لمصر وسوريا ولبنان والعراق ، كلما دعت الضرورة لذلك ، وحماية محصول القطن الذى أصبح مشكلة كبيرة وخاصة فى العراق ، والتربية الأساسية ، والحرف والمساكن الشعبية الرخيصة والاصلاح الزراعى وتشريعات العمال ، وما إلى ذلك ، ليس لكل دولة على انفراد ، وإنما للدول العربية كلها كمنطقة واحدة ، بحيث تؤدى الحقائق المقارنة والإحصائيات الناتجة عن عملية المسح (تقصى الميدان) إلى عمل محسوس تقوم به الدول العربية معا بمعاونة هيئة الأمم المتحدة والمنظمات القومية الأخرى .

وفى رأيى المتواضع أن هذا سيؤدى إلى نجاح عظيم فى الدول العربية ، وخاصة لأن لها لغة مشتركة وثقافة واحدة .

تبادل البعثات بين الدول العربية

كوسيلة لتحقيق التعاون فى ميدان الخدمة الاجتماعية

الاستاذ محمود فهمى (مصر)

يعتبر موضوع تبادل البعثات بين البلاد العربية من أكبر الوسائل لتحقيق التعاون فى ميدان الخدمة الاجتماعية لما تمتاز به الدول العربية من قديم الزمان من طابع معين نتيجة لبعض العوامل الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية التى أدت إلى خلق طبيعة جديدة لهذه البيئة متقاربة فى التقاليد والعادات، متشابهة فى اللغة والدين، وليس بمستغرب أن بيئة اتصفت بمثل هذه الأوصاف لا بد وأن تكون هناك بعض من أوجه الشبه فى العوامل التى تخلق مشاكلها سواء من النواحى الاجتماعية أو الاقتصادية .

ويمكن حصر مشاكل الدول العربية فى ثلاث مشاكل رئيسية وهى الفقر والجهل والمرض ونظرا لأن هذه العوامل والوسائل المسببة لهذه المشاكل كثيرة متعددة ، أغلبها متشابه ومثيله فى الدول العربية الأخرى ، لذا كان لدراسة هذه العوامل الكثير من الأهمية فى الدور الذى يمكن أن تلعبه الهيئات الاجتماعية المشرفة على وسائل الإصلاح فى هذه الدول .

ولما كانت بعض الدول العربية قد سارت قدما فى سبيل دراسة هذه المشاكل ووسائل علاجها ، والبعض الآخر قد خطا خطوات واسعة فى هذا السبيل ، لذا كان من الضرورى إيجاد بعض الوسائل لتحقيق التبادل الثقافى بين هذه الدول واستعراض ماقامت به كل دولة فى سبيل الإصلاح للوقوف على مدى النجاح الذى أحرزته مشروعاتها المختلفة فى هذه النواحى حتى يمكن الاستعانة بنتائجها لنشرها وتعميمها فى الدول الأخرى التى فيها نفس العلة أو المشكلة ، ولهذا فوائد كثيرة تعود على الدول العربية نذكر منها :

١ ــ التنسيق بين الخدمات التى تؤديها دول الجامعة العربية .

٢ ــ زيادة الروابط الثقافية والاجتماعية بين هذه الدول .

٣ ــ الاقتصاد فى المال والزمن اللازمين لعمليات الإصلاح .

وفى تحقيق هذا استفادة كبيرة تعود على الدول العربية التى تكون قد تقدمت فى ميادين الإصلاح الاجتماعى والدول الأخرى التى فى طريقه ، فتأخذ كل دولة من الأخرى حسناتها وتحاول تقليدها والسير على ضوئها .

وقد كان وما زال التبادل الثقافى بين الدول العربية قاصراً على الناحية التعليمية النظرية الأمر الذى أفقده الكثير من الأهمية من الناحية العملية والتى لها أكبر الأثر فى رفع المستوى الاجتماعى للدولة .

وإذا كانت العوامل التى تستوجب هذا النوع من الثقافة لم تتوفر فى الماضى إلا أنه بعد أن تعددت الخدمات الاجتماعية فى هذه الدول فى مختلف الميادين وفى شتى الأغراض ، ويجب أن نتبع سياسة جديدة تهدف إلى دراسة النتائج التى تمخضت عنها هذه الخدمات المختلفة وإمكانيات نشر الصالح منها فى مختلف الدول العربية .

وحيث أن الدول العربية قد خطت فى ميادين الخدمة الاجتماعية خطوات مختلفة نذكر منها ما يلى :

(أ) القوانين المنظمة للعمل والعمال والإدارة القائمة على تنفيذها :

١ — أجور العمال :

لكل دولة نظام معين فى تحديد أجور عمالها ، فمنها ما يضع حداً أدنى للأجور فى الصناعة أو الزراعة ومنها ما يقرر حداً أدنى لكل فئة من فئات العمل حسب نوع كل مهنة ، ومنها ما يختلف أجور عمال الريف فيه عن عمال المدن اختلافا ملحوظا ومنها ما كان الفرق فيه غير ملحوظ .

٢ — النقابات العمالية :

يتحكم فى تكوين النقابات — عدا المهنية منها — نظام خاص موجود فى الأردن ولبنان وسوريا ومصر ، كما تقسم النقابات على أساس المهن والمؤسسات فى كل من لبنان وسوريا ومصر أما فى الأردن فأى سبعة أشخاص ينطبق عليهم تعريف العامل يمكنهم تكوين نقابة ، كما لا يوجد اتحاد عام للنقابات إلا فى سوريا.

٣ — تشغيل النساء والأحداث :

من الدول العربية ما يوجد فيها تشريعات خاصة بتشغيل النساء والأحداث ومنها ما لا يوجد فيها مثل هذه التشريعات .

٤ — البطالة والهجرة والتخديم :

هناك تمييز دقيق بين البطالة الدائمة والبطالة الموسمية فى كثير من الدول العربية إلا أن التمييز بين البطالة التامة والبطالة الجزئية غير واضح فى أية دولة عربية ، كما أن هناك هجرة دائمة غير منظمة من الريف إلى المدن فى كل البلاد العربية ولم تحدث هجرات من المناطق المزدحمة بالسكان إلى المناطق الأقل سكانا فى أية بلد اللهم إلا ما قامت به بعض الحكومات عن طريق « مشروعات التمليك الزراعى » .

وما زال الكثير من العمال الأجانب يشغلون نسبة ظاهرة فى صناعة البترول فى بعض الدول العربية كما لا زال الأجانب يشغلون مناصب الخبرة الفنية فى معظم البلاد العربية .

٥ — هجرة وتوطين البدو وأثر الصناعة عليهم :

تقوم جميع حكومات الدول العربية عدا لبنان (لعدم وجود هذه المشكلة بها) بدراسة أحوال البدو كما تقوم بمشروعات لتنظيم وسائل الرى بالصحارى ، كما توجد بها أراض صالحة لتوطين البدو ولا ينقصها سوى تنظيم وسائل الرى .

ولما كان موضوع البطالة وتنظيم القوى العاملة من الموضوعات الهامة فى رسم أى سياسة عمالية للدولة ، لذا كان للتبادل الثقافى عن طريق المبعوثين أكبر الأثر فى دراسة هذه المشروعات المختلفة والوقوف على درجات نجاحها وأوجه النقص فيها عمليا (بالمشاهدة والاختبار الشخصى) ومناقشتها مع المسئولين وعمل مقارنة بين مثيلاتها فى الدول العربية الأخرى .

٦ — البحوث والإحصاء :

توجد فى كل دولة من الدول العربية مصالح وإدارات خاصة بالبحوث والإحصاء للقيام باجراء الاحصاءات والبحوث اللازمة للدولة فى مختلف النواحى والأغراض وتقوم كل دولة بمزاولة عملها على ضوء سياسة خاصة بها .

(ب) الاصلاح الزراعى والتنمية الاقتصادية :

توجد مشاريع خاصة بالتنمية الاقتصادية وزيادة استغلال الموارد فى كل البلاد العربية وأهمها استغلال المعادن والمشاريع العمرانية فى الأردن، والكهرباء فى لبنان، والإصلاح الزراعى ومشاريع العمران والرى فى سوريا، والنفط والرى والكهرباء فى العراق ، ومديرية التحرير والسد العالى ومشاريع الصرف فى مصر .

ولما كان من المعلوم أن نوع الحياة التى يحياها الإنسان تتقرر إلى حد كبير جدا بالظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة به ، فما سبق يندر أن ماينطبق على مصر من النواحى الاجتماعية والاقتصادية يسرى أيضاً على بقية الدول العربية .

(ح) التطور الاجتماعى :

١ — الخدمات الاجتماعية الريفية :

لما كان أهل الريف يكونون نسبة كبيرة من سكان كل دولة عربية ، فهى تبلغ فى مصر حوالى ٧٠٪ من جملة السكان وفى العراق حوالى ٨٠٪ وفى سوريا حوالى ٢٨,٥٪ وفى لبنان حوالى ١٢٪ وفى الأردن حوالى ٨٠٪ لذا كان من الممكن اعتبار مقياس درجة حضارة أى دولة عربية بمقدار ارتفاع مستوى الحياة فى ريفها .

وقد أولت الدول العربية هذا الموضوع اهتماما خاصاً ، وأخذت كل دولة فى دراسة المشروعات المختلفة التى تصلح للنهوض بمستوى ريفها إلى الدرجة التى تبغيها وترضيها ، ولأهمية الدور الذى يمكن أن تلعبه الخدمة الاجتماعية الريفية فى رفع مستوى الريف ، اتجهت بعض هذه الدول إلى التفكير فى إنشاء بعض المؤسسات الاجتماعية التى قصد بها النهوض بمستوى الريف فى مختلف النواحى .

فبدأت مصر فى تعميم مشروع المراكز الاجتماعية وجمعيات الإصلاح الريفى والجمعيات التعاونية فى أكبر عدد ممكن من القرى المصرية، كما أنشأت مشروع الضمان الاجتماعى لحماية المواطنين وكفالة الدولة لهم فى حالة الطوارىء والمرض واليتم والشيخوخة والبطالة غير المتعمدة .

وفى سوريا بدأت الحركة التعاونية فى سنة ١٩٥٠ فأنشأت جمعية تعاونية زراعية للمساعدة فى حفر الترع واستصلاح الأراضى الزراعية ومعاونة أعضائها فى استغلال أراضيهم ، وتتبع هذه الجمعية وزارة الزراعة .

كما قام فرع مؤسسة الشرق الأدنى التى أسست فى نيويورك بالولايات المتحدة فى سنة ١٩٣٦ بإنشاء أربع مراكز اجتماعية ريفية فى أربع من قراها .

أما فى لبنان فلا توجد خدمات ريفية ذات طابع معين فالجمعيات التعاونية حديثة الظهور ، وتوجد عدة جمعيات ذات نشاط تعاونى وبخاصة فى الميدان الزراعى .

وفى الأردن لا توجد بعد خدمات ريفية ذات طابع خاص .

وفى العراق انشأت الحكومة فى عام ١٩٥٢ أول مركز اجتماعى كما أعدت برنامجاً لتأسيس سبعين مركزا اجتماعيا فى مختلف أنحاء العراق كما عملت على تطبيق نظام الملكية الصغيرة وتوزيع الأراضى على المزارعين وتطبيق نظام التعاون والتعليم الأساسى والعلاج فى الريف .

٢ — الخدمات الاجتماعية فى المدن :

ا — فى مصر جملة ميادين منها ما تؤديه الدولة ومنها ما تؤديه هيئات أهلية ومنها ما تؤديه مؤسسات تابعة لهيئات عالمية .

١ — الخدمات التى تؤديها الدولة :

(ا) التشريعات والقوانين العمالية ومراقبة تنفيذها .
(ب) التعاون فى شتى ميادينه .
(ح) الرعاية الاجتماعية الخاصة بالعجزة والأطفال المشردين .
(ء) الرعاية الاجتماعية فى المدارس والمستشفيات الحكومية والسجون .
(هـ) المساكن الشعبية والساحات الرياضية .

٢ — الخدمات التى تؤديها هيئات أهلية :

الرعاية الاجتماعية الخاصة بالأطفال والعجزة وذوى العاهات .

٣ — الخدمات التى تؤديها هيئات عالميـــة :

(ا) التعليم الأساسى بسرس الليان بمصر .
(ب) الخدمات الطبية الشاملة كمركز التنظيم والتدريب الصحى بقليوب بمصر .
(ح) رعاية العميان بالزيتون بمصر .

ب — وفى سوريا ولبنان تكاد تنحصر الخدمة الاجتماعية فى المدن فيما يأتى :

١ — خدمة اجتماعية عن طريق الدولة وهى :

(ا) حماية العمال والنساء العاملات .
(ب) الضمان الصحى .
(ح) التعليم .
(ء) رعاية الأحداث الهمل وصغار المجرمين .
(هـ) رعاية المسجونين .

٢ — خدمة اجتماعية عن طريق المؤسسات الأهلية وهى :

(ا) الخدمات الاجتماعية لعمال الصناعة .
(ب) الخدمات الاجتماعية فى المصانع .
(ح) الخدمات الاجتماعية الخاصة برعاية الأطفال .

٣ — خدمة اجتماعية عن طريق التعاون وهى :

(ا) الجمعيات التعاونية الزراعية والمنزلية .

ح — وفى المملكة الأردنية الهاشمية تنحصر الخدمة الاجتماعية فى المدن فيما يأتى :

١ — خدمة اجتماعية عن طريق الدولة وهى :

(ا) التعليم

(ب) رعاية الأحداث الهمل وصغار المجرمين .

(حـ) رعاية المسجونين .

٢ — خدمة اجتماعية عن طريق التعاون وهى ما ستقوم به الجمعيات التعاونية عند إنشائها .

٣ — خدمة اجتماعية عن طريق المؤسسات الأهلية وهى :

(ا) رعاية الطفولة .

(ب) رعاية العجزة .

(ء) وفى العراق تنحصر الخدمة الاجتماعية فى المدن فيما يأتى :

١ — خدمة اجتماعية عن طريق الدولة وهى :

(ا) حماية العمال والنساء العاملات والمراهقين والأحداث .

(ب) الرعاية الاجتماعية للعجزة والشيوخ والمقعدين واليتامى والعميان والمحتاجين.

(حـ) الرعاية الاجتماعية للاجئين الفلسطينيين .

(ء) الرعاية الاجتماعية فى السجون والأحداث الهمل وصغار المجرمين .

(هـ) التعليم .

٢ — خدمة اجتماعية عن طريق التعاون وهى: عن طريق الجمعيات التعاونية ذات الغرض الواحد والمتعددة الأغراض.

(٣) خدمة اجتماعية عن طريق المؤسسات الأهلية : وتقوم بها الاتحادات والجمعيات الخيرية ومؤسساتها .

ومما سبق يتضح لنا أن لكل دولة وسائلها وطرقها الخاصة فى مختلف أنواع الرعاية الاجتماعية التى تمارسها بالرغم من وجود الكثير من التشابه والتباين فى المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والطبيعية لهذه البلاد . ولذا فاننا إن كنا نبغى إصلاحا اجتماعيا ناجحا لهذه الدول يجب أن نلجأ إلى وسيلة علمية عملية تمكننا من الإلمام بجميع مشاكل هذه الدول ووضعها موضع الدراسة والتحليل الدقيق نخلص منها فى النهاية بنتائج تكون أقرب لملاءمة هذه البيئة ومسايرة مشاكلها .

وليس أجدر لتحقيق هذه الرغبة من تبادل البعثات العلمية والعملية بين الدول العربية والتى سيكون لها من النتائج الخطيرة ما سوف يتوقف عليه مستقبل الدول العربية جميعاً ، ولا يخفى ما سوف يتمخض عنه تنفيذ هذا النظام من نتائج تؤدى إلى الإسراع فى مسايرة هذه الدول لركب الحضارة العالمية فى أقرب فرصة ممكنة مستعينة فى ذلك بنتائج المشروعات التى تكون قد قامت وتقوم بها بعض الدول العربية فى ميدان الخدمة الاجتماعية ، هذه النتائج التى لا تحصل عليها إلا بعد دراسات طويلة وابحاث عميقة عملت بمعرفة إخصائيين عالميين فى هذا الميدان وطبقت بإشراف عناصر فنية قديرة امتازت بنوع معين من الخبرة والمعرفة ، وما لاقته هذه المشروعات من صعوبات مادية ومعنوية إلى أن وصلت إلى ما هى عليه الآن . كل هذا يجعل الالمام بها ودراسة مدى نجاح تطبيقها فى كل بيئة من هذه البيئات المختلفة له الكثير من الأهمية الأمر الذى يتطلب لتحقيقه العمل على تشجيع تبادل البعثات بين الدول العربية .

تبادل المعلومات والأشخاص بين البلاد العربية

وسيلة للرعاية الاجتماعيـــة

للدكتور محمد حسين آل ياسين (العراق)

لعل أول ما يعنينا في البحث عن الرعاية الاجتماعية ، وما تهدف إليه وما تنشده من أهداف ، إنما هو بناء مجتمع سليم مزود بما يكفل له الخلود ومواكبة عامل التطور والنماء في العصر الحديث ، والصمود أمام التيارات والأعاصير التي قد تنتابه فتؤثر في سلامته وتعصف بكيانه ، وإن كان الأمر كذلك فلا مناص لنا من أن نفسح في المجال أمام الأفراد لاستكمال قيمهم الروحية والثقافية وتمكينهم من الظهور على مسرح الحياة ليمثل كل منهم دوره وليدلي بما في دلوه من قابليات وأولاع ، وذلك أن الأفراد عماد المجتمع ، والمجتمع ذاته لا يخرج عن كونه مجموعة من هذه النواة التي إذا ما أحسن غرسها وأصلح شأنها ازدهر المجتمع وظفر بالمكانة التي يصبو إليها وبالعكس ، ولا سيما أن هناك كثيرا من المواهب الكامنة والكفاءات المجمدة قد أسقطت من الحساب سهوا أو قصدا لأمر ما ، الأمر الذي يوجب سبر غور هذه الصفحات المطمورة والانتفاع بما في طياتها من مواهب وقابليات في مختلف المجالات ، ذلك انه ليس من المنطق بل ليس من المصلحة الوطنية في شيء إغفالها وطرحها جانبا ، لما في ذلك من خسارة جسيمة عدا كونه مما يساعد على ترك فراغ كبير في مجال الخدمة الاجتماعية بحيث يكون من المتعذر سده والتعويض عنه في وقت كهذا نحن أحوج ما نكون فيه إلى تكران الذات وتنسيق الجهود والعمل يدا واحدة ، حكومة وشعبا ، في ضوء ما تمليه المصلحة العامة وما تتطلبه البلاد من خدمات وتضحيات ليتسنى لنا خلق جيل واع شاعر بما له وما عليه من حقوق وواجبات ، وبناء كيان راسخ والنهوض بمجتمعنا نهضة جبارة في شتى مناحي الحياة العامة وفي ميادين مختلفة من ثقافية وزراعية وصناعية وما شاكل هذه وتلك وليس هذا بالأمر العسير إذا ما شحذنا الهمم ووطدنا العزم وخلصت النيات في تحقيق ما نحن مزمعون عليه .

أقول هذا وأرى أن ذلك لا يتأتى ولا يؤتى أكله إلا عن طريق تبادل المعلومات والأشخاص بين البلاد العربية حيث هو وسيلة مهمة من وسائل الرعاية الاجتماعية ، مما يساعد إلى حد كبير على تحقيق ما ألمعت إليه وعلى الانعاش الاجتماعي الذي من شأنه أن يكفل الرفاهة والسعادة للافراد والمجتمع معا .

والبلاد العربية ـ كما لا يخفى ـ وحدة لا تتجزأ ومشاكلها الاجتماعية متشابهة متشابكة إن لم تكن واحدة من حيث المبنى والمعنى الأمر الذي حدا بكل منها والحالة هذه أن تكون على صلة دائمة بشقيقاتها الأخريات وأن تتبادل وإياها المعلومات والدراسات من وقت لآخر وفي كل ما يهمها من أمور .

ولا بدع فإنه بانتشار الثقافة في هذه البلاد قد ازداد الوعي القومي بين الأفراد وتوسعت رقعته في الوطن العربي بشكل يبعث على التفاؤل والأمل في المستقبل ، مما يوجب على المعنيين بالأمر من قادة وموجهين مواجهة هذا الشعور بثقة واطمئنان وتوجهه الوجهة التي تتلاءم ومقتضيات ما تتطلبه البلاد .

وليس من شك في أن الأمم المتحدة كانت ولا تزال تندب عدداً من خبرائها إلى البلاد المتخلفة اقتصادياً واجتماعيا

من وقت لآخر — ومن بينها البلاد العربية بطبيعة الحال — لدراسة إمكانيات تلكم البلاد وتقديم المشورة للاختصاصيين فيها فى مختلف المجالات والعمل على تذليل ما أمكن من المشكلات. وعقد الحلقات والدراسات الاجتماعية المشتركة فى كل منها لتبادل وجهات النظر بين الباحثين الاجتماعيين والمربين والاقتصاديين من الوطنيين والخبراء الأجانب الذين توفدهم الأمم المتحدة على حد سواء .

وفى الوقت الذى أقدر فيه حاجتنا إلى معونة ومشورة هؤلاء الأجانب فى كثير من الاختصاصات ولاسيما فى النواحى التى تنعدم فيها المهارات الفنية بين أبناء البلاد وما قدمه ويقدمه هؤلاء والأمم المتحدة من خدمات مشكورة أرى لو أن جامعة الدول العربية تحذو حذو الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى هذا المضمار فتعمل ما فى وسعها على تنمية الشعور القومى بين رعاياها وعلى توسيع نطاق التعاون بين دولها وتبادل الخبراء والبعوث الاجتماعية والثقافية والعلمية والاقتصادية بين كل دولة وأخرى بغية تفهم مشاكل هذه البلاد وما يعتورها ويقف دونها من عقبات ووضع التوصيات والحلول العملية الممكنة التطبيق ، ذلك أن المشاكل كما ذكرت تكاد تكون واحدة متشابهة وأن الخبراء الوطنيين أدرى على تفهمها ووصف العلاج الناجع لها وتلك لعمرى هى الطريقة المثلى للرعاية الاجتماعية التى أصبحت من الموضوعات الأساسية والتى من شأنها أن تحرر البلاد العربية تدريجا مما تنوء به وترزح تحته من قيود ثقافية واقتصادية واجتماعية .

غير أننا لو ألقينا نظرة فاحصة على مجهود الجامعة العربية فى هذا السبيل وجدنا نطاقه يتعدى حدود عقد مثل هذه الحلقات الموسمية فى بعض دولها ليس إلا ، وعلى الرغم مما لمثل هذه الحلقات والمؤتمرات التى على شاكلتها من نتائج محمودة إلا أنها ليست كفيلة بتحقيق الأغراض والأهداف التى تنعقد عادة من أجلها ، ولا تقوى كذلك على النهوض بما تهدف اليه دول الجامعة وشعوبها من مطامح وآمال فى المجالات التى هى توافة الى الظفر بها ، ذلك أن عقد تلكم الحلقات والمؤتمرات لم يكن فى الغالب نتيجة دراسات عميقة ناضجة تتناول إمكانيات البلاد واحتياجاتها لتسفر عن نتائج وحلول عملية ناجحة ممكنة التطبيق والتنفيذ وان ما كان يدور فيها من مناقشات ومساجلات وما يطرح من مقترحات وتوصيات يتناسب ولا شك تناسبا طرديا مع تلكم الدراسات موضوع البحث

ومما يؤسف له حقا هو أن قرارات تلكم الحلقات والمؤتمرات وما تمخضت عنه من توصيات بقيت فى أكثر من مجال واحد حبرا على ورق وفى طى الملفات دون أن تنفذ إلى ميدان العمل والتطبيق . وفى هذا ما فيه من خسارة ومادية معنوية معا .

والسبب فى هذا وذاك كما أعتقد هو عدم التفرغ لدراسة احتياجات البلاد وما فيها من إمكانيات وموارد دراسة جدية وإيجاد حلول عملية فى ضوء هذه الدراسة التى لا تتأتى إلا بالتوفر على البحث والتقصى وتبادل البعوث والخبراء فى مختلف الاختصاصات وتعبئة الجهود والإمكانيات ومن ثم وضع القرارات والتوصيات التى يوصى بها موضع التنفيذ والتطبيق فى الحال وإعداد خطط مدروسة بالمشاريع المهمة التى تنوى الجامعة إقرارها وتعميمها فى دولها للأخذ بها والعمل على تنفيذها كل حسب اختصاصها وفى نطاق إمكانياتها وبذلك يتاح لدول الجامعه أن تشق طريقها إلى الأمام قدما وأن تحقق منهاجها الاصلاحى شيئا فشيئا دون توقف أو تراجع بعزم ثابت وثقة تامة بالمستقبل ولا سيما أنها غنية بمواردها التى تكفل لها حياة سعيدة وفى مجتمع أفضل .

تبادل الخبراء بين البلاد العربية

كوسيلة لتحقيق الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة

الاستاذ عدنان رؤوف (العراق)

تمهيد :

لبحث هذا الموضوع لا بد من التحقق من وجود أركان ثلاثة أولها وجود طبقة عاملة فى البلاد العربية وثانيها وجود رغبة فى تحقيق الرعاية الاجتماعية وآخرها وجود خبراء لهم المقدرة والاختصاص الكافى للقيام بذلك .

أولا — الطبقة العاملة فى البلاد العربية :

العامل هو الشخص الذى يقوم بنشاط جسدى أو فكرى منتج للثروة أو لخدمة لها ثمن . وهذا التعريف لا يشمل العامل الصناعى فحسب بل يشمل كذلك العامل الزراعى وفى الحقيقة أن مفهومه يتعهداهما إلى أعمال أشخاص آخرين ولكننا يعنينا منه الآن شموله لما يكون الطبقة العاملة وفى هذه الحالة يتصرف إلى العمال الصناعيين والزراعيين

البلاد العربية كانت ولا تزال بلاداً زراعية فى الدرجة الأولى ، إلا أن تعريف الطبقة العاملة بمعناه الاقتصادى الحديث لم يتناول الأفراد الذين كانوا يعملون فى الزراعة إلا بعد دخول الصناعة إليها وظهور طبقة جديدة فى المجتمع العربى وهى طبقة العمال الصناعيين . فقد ترتب على ظهور هذه الطبقة الأخيرة تكييف جديد للعلاقات الاجتماعية بين أفراد تلك الطبقة نفسها أولا وبينهم وبين طبقات المجتمع الأخرى ثانيا .

وقد نتج عن ذلك التكييف أن المجتمع العربى قد أخذ ينظم نفسه على أسس جديدة لم يكن يعرفها من قبل وكان أن شمل هذا التنظيم العمال الزراعيين بالتبعية . وعلى هذا نستطيع أن نجزم بأن علاقة العامل الزراعى ببقية أفراد وطبقات مجتمع ما كانت لتتطور هذا التطور وعلى هذا المدى لو لم تأخذ البلاد العربية بالصناعة الآلية الحديثة . ومن ثم نستنتج أنه ولو كانت الغالبية فى البلاد العربية هى لاتزال للعمال الزراعيين إلا أن الوعى العمالى لم يأخذ شكله المعروف الآن أو يتطور إلا نتيجة لدخول الصناعة إليها .

فوجود الطبقة العاملة فى البلاد العربية حسب التعريف الذى ذكرناه أمر لا شك فيه إذن بحكم وجود العمال الزراعيين وظهور العمال الصناعيين نتيجة لاستعمال الآلة فى الإنتاج الصناعى .

ثانياً — وجود الرغبة للرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة .

الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة هى القيام بالخدمات التى يقتضيها وجود تلك الطبقة فى المجتمع والتى تتناسب تناسباً طردياً مع أهميتها كطبقة فى الإنتاج الاقتصادى وكمجموعة أفراد فى المجتمع .

وتشمل الرعاية الاجتماعية تنظيم علاقات أفراد هذه الطبقة ببعضهم وعلاقاتهم بصاحب العمل وكذلك علاقاتهم مع بقية طبقات المجتمع وتشمل كذلك تقديم الخدمات الاجتماعية والثقافية والصحية التى تساعدهم على الاحتفاظ بمستوى من المعيشة يتلاءم وأهميتهم الاقتصادية .

وفى الحقيقة أن عناصر المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والأخلاقية يتفاعل بعضها مع بعض وتكون

بتفاعلها نتائج عامة تشمل معظم أفرادها ، وهذه النتائج بدورها تتفاعل لتكون نتائج جديدة تحدد بمجموعها تطور المجتمع . فمثلا لا يمكن تصور إدخال الصناعة فى بلد ما دون ظهور طبقة العمال الصناعية وهذان بدورهما لا بد أن يصاحبهما فى ذلك البلد تطور ثقافى وفكرى وفلسفى واجتماعى أساسه نشوء عوامل جديدة فى المجتمع نتيجة لهاتين الظاهرتين بل إن نفسية الأفراد والجماعة نفسها يتناوبها التغيير فلاجدال هنالك بأن نفسية العامل الصناعى تختلف اختلافا جوهريا عن نفسية العامل الزراعى .

والرعاية الاجتماعية هى مظهر من مظاهر التطور أساسه الرغبة فى معالجة المشاكل التى ترتبت على تكييف المجتمع تكييفاً جديداً وهذه الرغبة تفرض نفسها دائما فهى ليست اختيارا فى جميع الحالات وإنما هى نتيجة لوجود حالة اجتماعية خاصة .

وبالرغم من أننا نلمس مثل هذه الرغبة فى البلاد العربية فى الوقت الحاضر إلا أننا نستطيع أن نصرح بلاحرج أن هذه الرغبة لو لم تظهر — وهذا أمر شاذ فى الواقع — فمن الواجب خلقها لأنه لا مناص من ظهور مشاكل إجتماعية عاجلا أو آجلا نتيجة لظهور الطبقة العاملة ، ولهذا فمن الأفضل عدم إغفالها وتناسيها بل إن الخير كله فى الاستعداد لمعالجتها عن بصيرة ودراية آخذين بسنة التطور المعتدل بدلا من مواجهة الرجة والطفرة .

ثالثاً — وجود خبراء للرعاية الاجتماعية فى البلاد العربية :

الخبرة هى زيادة المعرفة بالعمل للممارسة الطويلة . فالخبرة بطبيعتها تتطلب مرور الوقت وتتطلب أيضاً الممارسة مع الدراسة المستمرة . والخبير هو أكثر الناس معرفة لنوع إختصاصه ونشاطه وذلك لتفرغه له زمنا مناسبا وإحاطته بكل عوامله وظروفه ونتائجه .

ونتيجة طبيعية لهذا التعريف هى أن خبراء الرعاية الاجتماعية يحتمل وجودهم فى ذلك القسم من البلاد العربية الذى أخذ بها زمناً أطول وهذا بدوره ناتج عن تأصل الطبقة العاملة فى ذلك القسم من المجتمع العربى بعد أن سبق غيره من الأقسام فى الأخذ بمبادىء الصناعة الحديثة ، ومما لاجدال فيه أن تطور البلاد العربية الحديث يتفاوت بتفاوت تقدم أقسامها فى هذا المجال الأخير ، فالدول العربية القريبة من مصادر الصناعة فى الغرب كانت أسبق من غيرها فى تبنيها والاستفادة منها من الدول الأخرى التى تبعتها أو ما تزال بعيدة عن تلك المصادر ، ومن البديهى أن الدول الأولى قد اكتسبت خبرة فى ذلك المجال بينما لا تزال الدول الأخرى مفتقرة إليها . ومن هنا تنتج الحاجة إلى خبرة السابق .

الحاجة إلى الاستفادة من الخبراء :

لقد سبق أن بينا أن طروء شىء جديد فى المجتمع يترتب عليه قيام حالات خاصة وعلاقات خاصة بل ومشاكل خاصة ، وعلى ذلك فالسابق إلى الأخذ بشىء يواجه كل تلك الأمور ويحاول أن يجد لها حلا يحقق الفائدة المتوخاة من ذلك الشىء ويساعد على القضاء على المشاكل وتذليل الصعوبات .

إن تبنى الآلة كعنصر من عناصر الإنتاج رافقه ظهور (خبراء) فى تلك الآلة و(خبراء) فى تكييف علاقة العامل بصاحب الآلة وظهور (خبراء) لتكييف علاقة ذلك العامل بمجتمعه ووجود (خبراء) فى تقديم المنافع لذلك العامل تتناسب ومقدار الخدمة التى يقوم بها .

والحاجة إلى الاستفادة من خبرة الغير تنتج عن الرغبة فى توفير الوقت والجهد والمال . ومما لا شك فيه أن من الخير أن يعرف المرء الحل الذى وجده امرؤ آخر لمشكلة لها نفس عناصر مشكلته هو بدلا من أن يجرب أن يحل

تلك المشكلة بنفسه على أساس (التجربة والخطأ) إلى أن ينتهى — بعد بذل الكثير من الوقت والجهد والمال — لنتيجة تشابه ما توصل إليه زميله من قبل .

وهذه الحاجة تدخل بنا فى صميم موضوع البحث .

لماذا تحتاج بعض الدول العربية إلى خبراء من الدول العربية الأخرى ؟

عوامل الحاجة :

الحاجة إلى استخدام خبراء لا بد لها من ركنين أساسيين للظهور . أولا وجود مجال واحد للعمل أو للنشاط فى بلدين أو أكثر بحيث تتقارب الظروف الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية لذلك المجال فى البلدين ، وثانيا تقدم بلد أو أكثر عن البلدان الأخرى فى ذلك المجال بما يوفر عامل الفترة الزمنية الكافية لإحداث خبرة يمكن الاستفادة منها .

وهذان الركنان متوافران فى موضوع الرعاية الاجتماعية عند بعض البلاد العربية إذ مما لا شك فيه أن الصناعة دخلت البلاد العربية فى فترات متفاوتة وإن كانت متقاربة بعض الشىء إلا أنها كانت كافية لإحراز تقدم أو قسط لا بأس به من التقدم فى الصناعة ، وبالتالى فى الاهتمام بشئون العمال والعمل عن بعض البلاد دون البقية . فمثلا دخلت الصناعة مصر فى أواخر القرن الماضى بينما تأخرت العراق فى استخدام الأساليب الصناعية الآلية الحديثة عنها بما يقارب نصف القرن ولاشك أن هذا التفاوت الزمنى قد أتاح لمصر تقدما يعتد به فى موضوع الرعاية الاجتماعية للطبقة العاملة إلا أن هذين الركنين لا يمكن الأخذ بهما كسببين رئيسيين لتبادل الخبراء بين البلاد العربية فى الحين الذى يوفر فيه هذان الركنان ذلك التقدم فى بعض وجود النشاط إلا أنهما حينما لا يوفرانه بصورة تجعل الالتجاء إلى خبرة البلدان العربية السابقة أمراً ضروريا إذ أن تلك البلدان نفسها لا تزال تعتبر فى نهاية الصف من البلدان الصناعية التى عاصرت الثورة الصناعية وسبقت جميع البلدان العربية بمدى بعيد ولهذا لا بد من أن تتوفر ظروف أخرى تجعل من الصواب بل من المحتم أن تلجأ البلدان العربية إلى الاستفادة من خبرة بعضها البعض . هذه الظروف يمكن أن نجملها فى العوامل المساعدة التالية :

أولا : تشابه البيئة — والبيئة هنا ليست هى البيئة الاجتماعية فقط بل تمتد وتشمل بيئة العمل والأسس الاقتصادية المتشابهة وكل العوامل التى تجعل ظروف الانتاج وطبيعته متقاربة إن لم تكن واحدة فى جميع البلدان العربية .

ثانيا : وحدة اللغة — وهذا عامل لا يحتاج إلى شرح مطول بالرغم من أهميته . إلا أننا نستطيع أن ندرج فى مضمونه تقارب مستوى الثقافة فى البيئات العمالية فى البلاد العربية دون إغفال عامل التقدم الزمنى ، فالمستوى الثقافى للعامل فى البلد العربى الذى سبق فى التصنيع لاشك أعلى من مستوى مثيله فى البلد الذى تأخر فى تبنى الأسلوب الحديث فى الانتاج .

ثالثاً : تقارب الأسس التاريخية والاقتصادية لظهور الطبقة العاملة — فالمستعرض لتاريخ البلاد العربية خلال المئة والخمسين سنة الأخيرة يجد أن الصناعة قد دخلتها على أثر اضمحلال النفوذ العثمانى بالرغم من أن ذلك النفوذ قد حل محله فى معظم الحالات نفوذ استعمارى أجنبى آخر . إلا أنه لا ينكر أن ظروف النظام الاقتصادى لمصر مثلا عند إدخال الصناعة فيها فى أواخر القرن الماضى تشبه إلى حد كبير الظروف الاقتصادية التى عاصرت دخول الصناعة فيما بعد إلى سوريا والعراق .

رابعا : توافق الأسس النفسية عند العمال العرب تجاه التصنيع .

إن دخول الآلة كعامل من عوامل الإنتاج إلى بلد ما يحدث رد فعل نفسى عند العامل الزراعى والعامل الصناعى البدوى فى ذلك البلد ينتهى به بعد حين من الزمن إلى تكييف نفسيته تكييفاً خاصا تجاه تلك الآلة باعتبارها ركنا من أركان حياته ومعيشته . وإذا قارنا بين نفسية العامل الأوروبى أو الأمريكى ونظرته إلى الآلة نجدهما تختلفان إختلافا بينا عنهما عند العامل العربى وتجلوان من عنصر الريبة والحذر اللذين لا يزال أثرهما موجوداً عند العامل فى كافة البلاد العربية .

خامسا : وحدة الحاجة إلى الخدمات العامله عند العمال فى البلاد العربية — إن حداثة دخول الصناعة إلى البلاد العربية واتحاد الأسس الاجتماعيه فيها وتشابه مركز العامل فى المجتمع العربى فى معظم أقطاره قد ترتب عليه ظهور حاجات متماثلة عندهم فى تلك الأقطار تشمل على سبيل المثال الحاجة إلى تشريعات عمالية حديثة وتنظيم علاقاتهم ببقية طبقات المجتمع وكذلك حاجتهم إلى الخدمات الصحية والثقافية وما شابه ذلك .

كل هذه العوامل تيسر مهمة الخبير العربى إذا دعت الحاجة إلى الاستفادة من خبرته فى بلد عربى آخر . وهى بمجموعها تساعد على توفير الكثير من الجهد والوقت والتكاليف .

مجال استخدام الخبراء :

إن بحثا مقتضبا مثل هذا لا يمكن أن يتناول بالتفصيل المجالات التى يفضل فيها اللجوء إلى خبرة الاختصاصيين العرب إلا أننا يمكن أن نضرب أمثلة على الميادين التى تصلح للتجربة :

١ — الخدمات الاجتماعية :

تشمل وجوه النشاط الذى ينظم علاقات العمال بأصحاب الأعمال وبقية طبقات المجتمع ويدخل ضمنها التشريعات العمالية وإنشاء النظم التعاونية والضمان الاجتماعى وتنظيم البيئة الصناعية والبيئة القروية .

٢ — الخدمات الصحية :

تتناول تيسير الجو الصحى الملائم فى أماكن العمل وتمتد لتنظيم الرعاية الصحية خارجها وذلك بإنشاء المستوصفات وبناء الوحدات الصحية وتزويد العامل وعائلته بالمرافق الصحية كالماء النقى وتصريف الأوساخ والفضلات وكذلك إسداء الإشارة الصحية له ولأفراد عائلته .

٣ — الخدمات الثقافية :

تشمل فى الدرجة الأولى مكافحة الأمية عند الطبقات العاملة وتتدرج إلى العناية بالتدريب المهنى والصناعى والإرشاد الزراعى وكذلك تنظيم الاستفادة من أوقات الفراغ وبالتالى خلق مستوى ثقافى وفكرى للعمال يعينهم على رفع مستوى معيشتهم وتفهم حقيقة مركزهم الاجتماعى .

٤ — الخدمات فى ميادين الإنتاج :

وهذه تتعدى الخبرة فى استعمال الآلة إلى الخبرة فى وسائل الإنتاج البسيطة التى لا تزال منتشرة فى البلاد العربية كالأدوات اليدوية والآلات البسيطة وكذلك طرق تحسينها وزيادة كفايتها الإنتاجية . وتتناول هذه الخدمات أيضاً ميادين الاقتصاد فى الكلفة والتدريب داخل الصناعة ... إلخ .

وينبغى أن نعود فنؤكد أن ماتقدم هو بعض من كل وأن الغرض منه ليس التحديد والحصر بل ذكر أمثلة عن المجالات التى يمكن أن تحقق خبرة الإختصاصيين العرب فيها أكبر قدر من الفائدة — وذلك على أساس العوامل التى سبق ذكرها — والتى يمكن أن تعتبر نقاط بداية لما يمكن توسيعه وتكييفه حسب الحاجات القائمة أو التى يحتمل قيامها فى المستقبل .

تبادل المساعدات الفنية والخبراء بين البلاد العربية
كوسيلة لتحقيق التعاون فى ميدان الخدمة الاجتماعية

الأستاذ حسين كامل (مصر)

الخدمة الاجتماعية ليست حديثة فى البلاد العربية .. فلقد كان الإحسان هو أول الوسائل وأقدمها لسد حاجات الإنسان — بل كان هو الوسيلة الوحيدة التى لجأ إليها الناس لعلاج المشاكل التى تنشأ عن الفقر أو المرض أو الشيخوخة أو الموت أو غير ذلك من مصاعب الحياة — ولقد عرف الإحسان فى مصر منذ آلاف السنين — كما تضمنت المسيحية الكثير من المثل الأخلاقية السامية والمبادىء الاجتماعية التى تحث على الاحسان وفعل الخير ومحبة الناس — بل أن بعض آيات الانجيل أدخلت مبدأ الاحسان فى الديانة المسيحية وكان لكل هذا أثره الكبير فى إيمان المسيحيين بوجوب الاحسان على الفقراء والاهتمام برعاية المحتاجين حتى أصبحت تلك الرعاية من أهم أعمال الكنيسة.

وكذلك اهتمت الدعوة الإسلامية أكبر الاهتمام بالبر والإحسان وحماية الضعيف وأوضح القرآن الكريم فى مختلف سوره معنى الإحسان وكيف يجب أن يقدم وينظم لمصلحة المحتاجين حتى أنه لا يوجد إلا القليل من سور القرآن مما يخلو من الدعوة إلى الإحسان وفعل الخير أو الإشارة إليهما بطريق مباشر أو غير مباشر .

ولقد تطورت الخدمة الاجتماعية بعد ذلك فى كل شىء ، فبعد أن كانت قاصرة على الإحسان تعددت الخدمات الاجتماعيـــة وتنوعت تنوعا كبيراً وكانت مراحل تطورها فى مصر إصدار قانون الضمان الاجتماعى فى عام ١٩٥٠ ولا شك أن المعاشات التى تصرف بموجب هذا القانون قد أكدت للفرد حقه فى الضمان الاجتماعى والمعيشة المناسبة .. وهكذا بعد أن ظللنا آلاف السنين نعتمد على الإحسان وتقديم الصدقات لمساعدة المحتاجين ، أصبح من حق الفرد أن يحصل على المعونة عندما يحتاج إليها لا كمنحة وإنما كحق له على الدولة ... أى أن الخدمات الاجتماعية بعد أن كانت تعتبر تفضلا من المجتمع على الأفراد أصبحت واجبا من واجبات الدول وحقا من حقوق الأفراد على المجتمع ومع ذلك ظلت أصول الخدمة الاجتماعية والأسس التى تقوم عليها من التقاليد والعادات والقيم واحدة فى جميع الدول العربية ومن أجل ذلك كان التعاون بين البلاد العربية فى ميدان الخدمة الاجتماعية من أهم الوسائل لرفع مستوى الخدمات الاجتماعية فيها ومتابعة تنفيذ المشروعات التى تهدف إلى رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى والصحى للشعوب فى تلك البلاد .

ولا شك أن من أهم وسائل تحقيق هذا التعاون فى ميدان الخدمة الاجتماعية تبادل المساعدات الفنية والخبراء بين البلاد العربية .

وقبل أن نتحدث عن نواحى الخدمات الاجتماعية التى يمكن أن تتبادل فيها البلاد العربية المساعدات الفنية والخبراء يجدر بنا أن نشير إلى الفائدة الكبرى التى يمكن أن تجنيها تلك البلاد من تبادل الخبراء فيما بينها كلما أمكن ذلك .

المقصود بالمساعدات الفنية فى ميدان الخدمة الاجتماعية الخدمات الفنية من مشورة وتوجيه ومساعدة فى كل

ما يختص بمشاكل الرعاية الاجتماعية التى يقدمها الخبير للجماعات والمؤسسات الحكومية والأهلية فى الدول التى يعمل بها .

ومن الواضح أنه عندما تكون هذه المساعدات الفنية خاصة بناحية فنيه معينة كالمساعدات العامة أو رعاية الأسرة أو رعاية الطفولة أو الصحة أو شغل أوقات الفراغ يجب أن يكون الخبير ملما إلماما تاما بهذه الناحية إلى جانب كفاءته فى ميدان الخدمة الاجتماعية بوجه عام وإلا كانت المساعدات التى يقدمها قليلة القيمه أو غير مجدية .

فى ميدان تنظيم المجتمع مثلا يتطلب الأمر فى بعض الأحيان أن تتسع المساعدات الفنية التى يقدمها الخبير للمؤسسات بحيث يصبح موقفه بالنسبة لها كموقف أخصائى خدمة الفرد بالنسبة للفرد أى يصبح عمل الخبير نوعا من خدمة الفرد مع المؤسسات ومثل هذا يتطلب من الخبير أن يتبع نفس الطرق التى تتبع فى خدمة الفرد مثل الدراسات الاجتماعية Social study والتشخيص Diagnosis والتعامل على أساس التعاون مع الفرد Treatment on a bsis of co-operation with the client. والتسجيل recording وكما هو الحال فى خدمة الفرد لا يمكن أن يكون للمساعدات الفنية التى يقدمها الخبير للمؤسسات أية قيمة إلا إذا اقتنع المشرفون على تلك المؤسسات وغيرهم بالحاجة اليها وكان فى مقدورهم الانتفاع بها .

ومن ناحية أخرى يجب أن يكون الخبير ملما بعادات البلد الذى يعمل فيه ولغته وتقاليده وقيمه الانسانية لأن المساعدات الفنية التى يقدمها فى ميدان الخدمة الاجتماعية يصعب أن تحقق الفائدة المرجوة منها إذا لم تكن مستندة إلى تلك التقاليد والقيم .

ومن هذا يبدو واضحا أهمية استعانة الدول العربية بالخبراء العرب كلما توافر هؤلاء الخبراء فى ميادين الخدمة الاجتماعية المختلفة .. ووجوب اهتمام هذه الدول بارسال البعوث العلمية إلى الخارج للتخصص فى نواحى الخدمة الاجتماعية التى تفتقر البلاد العربية إلى الخبرة فيها . فالبلاد العربية لها ثقافتها وحياتها الخاصة كما أن لها تقاليدها وعاداتها وقيمها الانسانية المتأصلة فى جميع سكانها .. وليس هنالك من شك فى أن الخبراء الأجانب الذين تستقدمهم البلاد العربية عن طريق إدارة النقطة الرابعة الأمريكية United States Operations Missions أو إدارة المعونة الفنية للأمم المتحدة United Nations Technical Assistnace Administration أو الهيئات المتخصصة التابعه للأمم المتحدة U.N. Specialized Agencies. ويمكثون مدد تتراوح بين ستة شهور أو سنة ونصف يصعب عليهم فهم قيمة هذه التقاليد والعادات ومقدار تأصلها فى نفوسنا .

والواقع أن الأمم المتحدة نفسها قد بدأت تلمس ذلك فى المدة الأخيرة . . ومن ثم بدأت فى الاستعانة بالخبراء العرب فى تقديم المساعدات الفنية للبلاد العربية كلما توافر هؤلاء الخبراء .

فى العام الماضى أرسلت أحد الخبراء المصريين فى فن النهوض بالمجتمعات الريفية Rural Community Development. للعمل بالعراق .. كما ارسلت خبيراً مصريا فى خدمة الجماعات للعمل بالباكستان وهى فى طريق إرسال خبير مصرى فى خدمة المجتمعات الريفية يعمل الآن فى الأمم المتحدة للعمل فى الأفغانستان لمدة عامين .

والواقع أن هناك نواحى عديدة فى ميدان الخدمة الاجتماعية يمكن أن تتبادل فيها البلاد العربية المساعدات الفنية والخبراء ، الأمر الذى يحقق إلى حد كبير التعاون بين تلك البلاد فى الميدان الاجتماعى .

فى مصر مثلا أنشأت جماعة الرواد منذ أكثر من خمسة عشر عاما عدداً من المحلات Social Settlements.

فى المدن الكبرى كالقاهرة والاسكندرية وقام الرواد فى كل محلة بدراسة مشاكل الحى الذى تقوم فيه بطريقة عملية كما قاموا ببعض المشروعات الاجتماعية التجريبية فى الحى ونحوا فى ذلك نحواً جديداً هو إشراك أهالى الحى معهم فى العمل لتدريبهم وإشعارهم بمشاكلهم ومسئوليتهم فى وجوب العمل لخدمة أنفسهم وخدمة الحى الذى يقيمون فيه وبذلك اتجه الرواد منذ أكثر من خمسة عشر عاماً اتجاهاً علمياً سليماً واختلفوا عمن سبقهم من المصلحين الذين كانوا يعملون للشعب دون أن يشاركوه معهم فى العمل ونجح الرواد نجاحاً لا بأس به وحصلوا على خبرة عملية كبيرة فى هذا الميدان .. ولا شك أن البلاد العربية يمكنها أن تفيد كثيراً من هذه الخبرة والتجارب وأن تحصل على الكثير من المساعدات الفنية من المصريين فى هذه الناحية .

وفى سبيل العمل على رفع مستوى الريف المصرى أنشأت الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية فى عام ١٩٣٩ مركزين اجتماعيين ريفيين فى قريتين مختلفتين تماماً فى ظروفهما لإجراء تجارب عن إصلاح القرية وقد نجح هذان المركزان فى عملهما وكان نجاحهما أكبر باعث لوزارة الشئون الاجتماعية على إنشاء المراكز الاجتماعية الريفية التى بلغ عددها الآن حوالى ١٦٠ مركزاً والتى تعتبر من أهم ما قامت به مصر من أعمال لخدمة الريفيين ... وليس هناك من شك فى أن البلاد العربية يمكنها أيضاً أن تفيد كثيراً من تجارب المصريين وخبرتهم الطويلة فى هذا الميدان الأمر الذى يؤدى إلى تحقيق التعاون بين جميع البلاد العربية فى ميدان الخدمة الاجتماعية الريفية .

ولقد قامت مصر بدراسة قوانين الضمان الاجتماعى فى البلاد المختلفة .. ثم وضع الخبراء المصريون بالاشتراك مع خبراء الأمم المتحدة قانون الضمان الاجتماعى المصرى الذى صدر فى عام ١٩٥٠ . ولا شك أن المصريين الذين اشتركوا فى وضع وتنفيذ هذا القانون يمكنهم أن يقدموا إلى البلاد العربية من المساعدات الفنية ماقد يساعد على تنفيذ توصيات حلقة الدراسات الاجتماعية الثالثة التى عقدت فى دمشق عام ١٩٥٢ .

وفى الخمسة عشر عاماً الأخيرة أرسلت مصر إلى الخارج الكثير من البعوث العلمية لدراسة الخدمة الاجتماعية بفروعها المختلفة .. كما هيأت الفرصة للكثيرين للعمل مع الخبراء الأجانب الذين استقدمتهم عن طريق إدارة النقطة الرابعة الأمريكية والأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها ولا شك أن هؤلاء المصريين يمكنهم أن يقدموا للبلاد العربية الكثير من المساعدات الفنية فى ميادين الخدمة الاجتماعية المختلفة كرعاية العمال والوقاية من الاصابات فى الصناعة والتدريب المهنى والتأهيل ورعاية الأحداث ورعاية الأسرة والطفولة وشغل أوقات الفراغ للشباب وغير ذلك .

ومن ناحية أخرى يمكن لمصر أن تفيد من خبرة البلاد العربية الأخرى فى بعض نواحى الخدمة الاجتماعية التى تقدمت فى تلك البلاد فى حين تفتقر مصر إلى الخبرة فيها — فمثلا يمكن لمصر أن تفيد كثيراً من تجارب وخبرة العراق فى مسائل إسكان البدو ورعايتهم — كما يمكن لمصر أن تفيد كثيراً من خبرة بعض البلاد العربية الأخرى فى الخدمات التى يمكن تقديمها للعمال فى مناطق البترول .

هذه بعض النواحى التى يمكن للبلاد العربية أن تتبادل فيها المساعدات الفنية والخبراء كوسيلة لتحقيق التعاون بينها فى ميدان الخدمة الاجتماعية .

وفى اعتقادنا أن إدارة الشئون الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية يجب أن تزود بجهاز فنى تكون مهمته تيسير تبادل الاخصائيين الاجتماعيين والمعلومات والبيانات بين البلاد العربية .

وكذلك يمكن للبلاد العربية أن تتبادل فيما بينها البعوث العلمية والتدريبية للدراسة والتدريب فى فروع الخدمة الاجتماعية المختلفة وأن تهيىء كل دولة الفرصة لعدد من الأخصائيين الاجتماعيين فيها للعمل مع الخبراء الذين

تستقدمهم لوضع أو تنفيذ المشروعات الاجتماعية وذلك بغرض تدريب هؤلاء الأخصائيين وتمكنهم من متابعة المشروعات بعد عودة الخبراء إلى بلادهم (follow up) .

ولقد أنشأت الحكومات العربية بالاتفاق مع الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة التابعة لها بعض المراكز فى البلاد العربية مثل مراكز التربية الأساسية . A. S. Fundamental Education Centres والمؤسسة التدريبية والنموذجية للعميان بالقاهرة .

وكذلك تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وهيئة العمال الدولية I. L. O. على إنشاء مركز للإنتاج والتدريب المهنى Productivity and Vocatoinal Centers بالقاهره وسيبدأ المركز عمله فى يوليو ١٩٥٤ — كما أنها فى سبيل الاتفاق على إنشاء مركز إدارى Administration Center.

ولا شك أن هذه المراكز إلى جانب المؤتمرات وحلقات البحث والدراسة من أهم الوسائل الفعالة التى يمكن استغلالها إلى أكبر حد فى تبادل الخبرات والتجارب بين المشتغلين بالخدمة الاجتماعية فى البلاد العربية وبالتالى فى تحقيق التعاون بين هذه البلاد فى الميدان الإجتماعى .

ولعل من أهم ما يمكن أن يحققه هذا التعاون بين البلاد العربية توحيد المصطلحات العلمية فى ميدان الخدمة الاجتماعيه .. فالمصطلحات المستعملة الآن فى هذا الميدان تختلف كثيراً بين بلد وآخر — بل هى أحياناً تختلف فى البلد الواحد — ولا شك أن توحيد هذه المصطلحات من أهم ما يجب أن نعمل على تحقيقه إذ هو بدوره يساعد على زيادة التعاون بين البلاد العربية فى ميدان الخدمة الاجتماعية .

اللجنة الثانية

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بتوطين البدو والعشائر فى الدول العربية

اللجنة الثانية

١ ــ الحياة الاجتماعية والاقتصادية القبلية للمنطقتين الوسطى والجنوبية ولواء الموصل .
الأستاذ ضياء شكاره (العراق)

٢ ــ النظم الأصيلة فى الحياة الإجتماعية للقبائل والعشائر ومدى أثرها فى التطورات المعاصرة .
الأستاذ ضياء شكاره (العراق)

٣ ــ التقدم الاجتماعى فى العراق ــ توطين القبائل والرعاية الاجتماعية للعمال .
الدكتور عبد الجليل الطاهر (العراق)

٤ ــ الوسائل التى تكفل استقرار القبائل فى مناطق توطينها . الأستاذ شاكر العانى (العراق)

٥ ــ تمليك الأراضى فى العراق وأثره فى التوسع الزراعى وتوطين القبائل والعشائر .
الأستاذ حسن محمد على (العراق)

٦ ــ إمكانيات التوطين للقبائل والعشائر فى العراق فى الحاضر والمستقبل وآثارها الاجتماعية والإقتصادية .
الأستاذ جعفر الخياط (العراق)

٧ ــ أثر التوطين فى النظم الاجتماعية السائدة بين العشائر . الأستاذ عبد الرازق الهلالى (العراق)

٨ ــ التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية ووسائل التوطين للعشائر البدوية فى الحاضر والمستقبل وآثارها الاجتماعية والاقتصادية . الأستاذ عباس العزاوى (العراق)

٩ ــ الآثار الاجتماعية للتنمية الزراعية والصناعية فى المملكة الليبية المتحدة .
الأستاذ فتح الله المرصفى والأستاذ توفيق حسن وصفى
(جامعة الدول العربية)

١٠ ــ الوسائل الحديثة فى استثمار مياه السيول وتحسين المراعى وأثرها فى توطين البدو والعشائر .
الأستاذ محمد ابراهيم الهنيدى (المملكة الأردنية الهاشمية)

١١ ــ إمكانيات ووسائل التوطين بين قبائل العرب الرحل (بحث خاص بقبائل العبابدة والبشارية بصحراء العرب الشرقية) . الدكتور ملاك جرجس (مصر)

١٢ ــ الرعاية الاجتماعية لفئات البدو . الدكتور فتحى عبد الحافظ سليمان (هيئة الصحة العالمية)

١٣ ــ الخدمات الثقافية بين القبائل والعشائر فى العراق . الدكتور صلاح الدين الناهى (العراق)

١٤ ــ تنمية القيادة بالمجتمعات العربية . الدكتور صلاح العبد (هيئة الأمم المتحدة)

الحياة الاجتماعية والاقتصادية القبلية

للمنطقتين الوسطى والجنوبية ولواء المواصل

للاستاذ ضياء شكاره (العراق)

الفصل الأول

عرض تاريخى لحالة القبائل والعشائر فى العراق وحياتها الاجتماعية وقيمتها فى التراث الثقافى والاجتماعى العربى .

١ ـ العرض التاريخى لحالة القبائل العربية فى العراق :

الفترة المظلمة ـ عهود القلق والاضطراب ـ عهود الاستقرار والتوطين ـ ولاية مدحت باشا ـ الإدارة السنوية ـ تطور الرى فى العراق ـ سياسة القبائل بعد إعلان الدستور العثمانى ـ دور الإحتلال البريطانى ـ تطور المجتمعات القبلية فى عهد الحكم الوطنى .

كان إحتلال المغول للعراق عام ١٢٥٧ خاتمة لأزهى عصور الحضارة الإسلامية وبداية لعهود الظلام التى ساد فيها الجهل والفوضى والخراب وظلت الهجرة المتجددة المستمرة من الجزيرة العربية مبعثاً لاحتلال القبائل العربية سهول الرافدين بعد معارك دامية مع القبائل المتوطنة فيها ـ ولقد كان للمحالفات والغزوات والضغائن والانقسام القبلى وضغط المجاورين والمراعى الجديدة أثر فى تشتت القبائل وتجمعها فى خلال الفترة مابين ١٢٥٧ ـ ١٥٣٤ وقد استطاعت المجموعات القبلية الكبيرة بعد ذلك أن تحتل مناطق معينة من الأراضى الخصبة وقد ظهرت فى خلال الفترة ما بين ١٥٣٤ ـ ١٨٦٩ كامارات داخلية وقد حاربتها الحكومة العثمانية لعدم اعترافها بأحقيتها للأراضى التى احتلتها وكانت المعارك بينهم سجالا ـ وامتازت الفترة مابين ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ بثلاث ظواهر خطيرة كان لها أثرها فى استقرار القبائل وتوطينها وهى (١) ولاية مدحت باشا الذى حاول حل المشكله القبلية بتفويض الأراضى الأميرية بأثمان بخسة وبأقساط لمدد طويلة (٢) إنشاء الإدارة السنية للأشراف على أراضى السلطان عبد الحميد الذى اشترى مايوازى ثلث الأراضى الخصبة فى العراق وقد بذلت الإدارة جهداً كبيراً فى تشجيع الفلاحين على التوطن للامتيازات التى يحصلون عليها بإعتبارهم فلاحين للسلطان (٣) تطور الرى فى العراق بانشاء سدة الهندية فى الفرات الأوسط ـ وحاولت الحكومة العثمانية بعد إعلان الدستور عام ١٩٠٨ معالجة المشكلة القبلية مستهدفة هدفين أساسيين وهما (١) القضاء على نظام المشيخة (٢) توطين القبائل البدوية ، إلا أنها فشلت فى تحقيق أهدافها ـ وفى دور الاحتلال البريطانى ما بين عامى ١٩١٤ ـ ١٩٢١ كانت أهداف الاحتلال ترمى للمحافظة على الشؤون العسكرية فسنت نظاماً خاصاً لإدارة المناطق العسكرية استهدفت فيه أهدافا ثلاثة وهى (١) تعزيز نظام المشيخة (٢) إشراك شيوخ العشائر فى الحكم (٣) وضع نظام خاص لحسم المنازعات المدنية والجزائية بين أفراد العشائر

وأهم مظاهر التطور للمجتمعات القبلية فى عهد الحكم الوطنى مايلى :

(١) استتباب الأمن والقضاء على الغزو والمعارك المسلحة (٢) تعميم المؤسسات الحكومية فى المناطق

القبلية (٣) تطور حياة القبائل وتغيير أساليب عيشها بتأثير الضغط الاقتصادى (٤) العمل على تسوية الأرض ومشاريع الرى ونشر التعليم والمراكز الصحية وتوزيع الأراضى على المستثمرين (٥) اشتراك رؤساء العشائر فى المجالس النيابية ومناصب الحكم (٦) بداية التفكك فى المجتمعات العشائرية .

٢ ــ نظام التصرف بالأرض واستقرار القبائل :

١ ــ التصرف بالأرض فى العهود الإسلامية الزاهرة ــ العهد العثمانى ــ دور الاحتلال البريطانى ــ دور الحكم الوطنى ــ لنظام التصرف بالأرض أصول تأريخية بعيدة تعود بعض أحكامها إلى العهود الإسلامية الزاهرة ويظهر من دراسة تطورها الحالى للتصرف فى الأرض .

ففى العهود الإسلامية قسم المسلمون أراضى العراق إلى نوعين (١) الأراضى الخراجية (٢) الأراض العشرية ــ ولكل منهما أحكام خاصة ، وفى أواخر العهد العباسى واحتلال المغول للعراق كانت علاقات المزارعين فى الأراضى قد تطورت حيث أصبحت الأراضى خمسة أنواع وهى (١) الضياع السلطانية (٢) الاقطاعات (٣) الأراضى المملوكة (٤) أراضى الوقف (٥) الأراضى المشاعة ــ ولكل منها أحكام خاصة ــ وفى العهد العثمانى إعتبرت الحكومة العثمانية جميع الأراضى ملكا لها عدا الأراضى الموقوفة وكان السلاطين والولاة يتصرفون فيها تصرفا مطلقا فوهبوا بعضها لرجال الجيش والموظفين وأعطوا بعضها بالالتزام وأوقفوا قسما من منافعها إلى الجوامع والمساجد ــ وفى عام ١٨٥٧ سنت الحكومة قانون الأراضى (الذى لا يزال معمولا بأحكامه فى العراق) وبموجبه قسمت الأراضى إلى خمسة أنواع وهى (١) الأراضى الموقوفة وهى قسمان : الأوقاف الصحيحة والأوقاف غير الصحيحة (٣) الأراضى الأميرية (٤) الأراضى المتروكة (٥) أراضى الموات ــ ولكل أحكام خاصة ــ وفى ولاية مدحت باشا إعتبر الأراضى المملوكة أميرية بعد أن خصص لأصحابها حصة معينة فيها تسمى بالحصة العقرية وفى عام ١٨٨٠ صدرت الإرادة السلطانية بعدم تفويض الأراضى الأميرية واستمرار التصرف بعد ذلك بموجب ــ الشرطنامه ــ والتى تعطى من الموظفين الاداريين للمزارعين وليس لها صفة قانونية ــ وفى دور الاحتلال البريطانى إستمر العمل بالقوانين العثمانية كما صدرت بيانات خاصة لبعض المناطق ــ وفى عهد الحكم الوطنى أقر الدستور العراقى العمل بالقوانين العثمانية وتعديلاتها ــ ولإنهاء مشاكل الأراضى الكثيرة استقدمت الخبير البريطانى السر أرنست داوسن لدراستها فأوصى بتقريره أن يعمل بطريقة الإعتراف بالحقوق التصرفية فعليا تصرفا قانونياً وتسجيل هذه الحقوق فى السجلات الرسمية وعلى ذلك فقد سنت الحكومة عام ١٩٣١ قانون تسوية حقوق الأراضى الذى يجرى تطبيقه فى العراق بواسطة لجان التسوية ــ ولازالت مشكلة الأرض من أعظم المشاكل التى يعانيها العراق فى مرحلته الحاضرة .

٣ ــ الملكية الصغيرة والتوطين :

لقد سنت الحكومة العراقية عام ١٩٤٥ قانونا لإعمار واستثمار أراضى الدجيلة الأميرية وفى عام ١٩٥٣ عممت تطبيقه على الأراضى الأميرية الصرفة فى العراق وينص القانون على توزيع الأراضى الأميرية إلى وحدات استثمارية تتفاوت مساحتها بالنسبة إلى مناطق الرى والمناطق المطرية لتوزيعها بنسبة خمسة وخمسين بالمائة إلى الفلاحين وخمسة وأربعين بالمائة للمدرسين بالمدارس الإبتدائية فما فوق والمتقاعدين والعسكريين والمدنيين وأفراد الجيش والشرطة وفق قواعد خاصة .

٤ — الأحوال الاجتماعية :

الوحدة فى المجتمع العشائرى — الأسرة — مراسيم الزواج — أسباب الزواج — موانع الزواج — تعدد الزوجات — معضلة السن — النهوه — مركز الزوج والزوجة فى الأسرة — الفخذ — الواجبات الالزامية لأفراد الفخذ المجاورون — العشيرة — الروابط بين أفخاذ العشيرة — القبيلة — السلف — القضاء فى المناطق العشائرية .

تسود النظم البدوية كافة العلاقات الاجتماعية فى المجتمعات العشائرية ويختلف أثرها باختلاف مناطقها ، ويتكون المجتمع العشائرى من وحدات متكتلة فى الأراضى المشتركة بين أفخاذها وأفرادها . وتعتبر الأسرة وتسمى (البيت) فى المجتمع العشائرى نواة العشيرة ، ويطلق على الاسر المتعددة المرتبطة برابطة النسب المنحدرة من الجد الخامس على الاغلب إسم (الفخذ) وتتألف العشيرة من عدة أفخاذ وحدت بينها المصلحة المشتركة والمنافع المتبادلة والأنساب البعيدة . وتطلق كلمة (القبيلة) على عدد من العشائر المتصلة بعضها ببعض وتطلق كلمة (السلف) على القبائل التى ترجع إلى أصول تاريخية قديمة .

ويعتبر الزواج فى المجتمعات العشائرية واجبا مقدسا لذلك يقدم الشباب على الزواج مبكرين وله طرق عديدة (١) الزواج بالطرق الاعتيادية ويكون بخطبة الفتاة من ولى أمرها الذى يكون له وحده مهرها (٢) الزواج بالدية (٣) الزواج بالخطف (٤) الزواج بالاتفاق — الصدق — وتمتنع أفراد العشائر من الزواج ببنات زراع الخضر والبساتين وبنات عمال الصناعة. ويشيع تعدد الزوجات والعمل بالنهوة، ولازالت معضلة السن بتزوج الشيوخ الكبار من الفتيات الصغار ، يكون معضلة اجتماعية — ويعتبر الزوج سيد الأسرة ولا تتمتع الزوجة بأى مركز اجتماعى .

وتطلق كلمة « الفخذ » على الأسر المرتبطة بعضها ببعض والمتضامنة بتحمل المسؤوليات المادية والمعنوية بينها — ويرتبط أفراد الفخذ بما يأتى : (١) أداء الدية (٢) النجدة (٣) الاشتراك فى الأفراح (٤) الاشتراك فى الأحزان (٥) الاشتراك بالعراضة — ويعيش مع الفخذ عدد من المجاورين وينقسمون إلى قسمين (١) الحليف (٢) الجار ولكل منهما حقوق معينة . وتطلق كلمة العشيرة على مجموعة من الأفخاذ ترتبط بتحمل المسؤوليات المادية والمعنوية كأداء الدية والنجدة والاشتراك فى الأفراح والأحزان — ويكون رئيس العشيرة هو المسؤول عن شؤون عشيرته ويحتفظ (بالسانية) وهى الاتفاقية الموضحة للحقوق العشائرية ويتولى تطبيق القواعد والسنن العشائرية وحسم المنازعات ويكون له (مضيف) لاستقبال الغرباء واجتماع رجال العشيرة — ولم يبق للقبيلة والسلف فى الوقت الحاضر غير روابط معنوية .

وتخضع القبائل العشائرية فى أحكامها لنظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية المستمدة أحكامه من العادات والتقاليد البدوية ويجرى حسم الدعاوى بموجبه بطريقتين الأولى بتحليف المتنازعين اليمين والثانية بإحالة القضية إلى مجلس التحكيم — وتستعمل الحقوق العشائرية على ما يلى : (١) حق الدم (٢) حق البيت (٣) حق الوجه (٤) حق القصير (٥) حق القذف (٦) حق العرض (٧) حق الاعتداء على الحيوانات (٨) حق إسقاط الجنين (٩) حق الدخيل (١٠) حق الكلب — وتشتمل التعويضات العشائرية على الدية والحشم وتختلف مقدارهما باختلاف الجرائم والعشائر .

٥ — توزيع السكان فى المناطق العشائرية :

إحصاء السكان — أقسام السكان حسب طرز معيشتهم — اللغة — الأزياء — الدين — المسكن .

لقد واجه إحصاء أفراد القبائل والعشائر صعوبات كثيرة تتعلق بعدم تجمعها وتخوفها من تبعات التجنيد والضرائب

وتبدو مشكلة توزيع السكان فى بعض المناطق التى لم تعد الأرض الخصبة فيها كافية لمعيشتهم بينما تخف فى المناطق الأخرى .

ويقسم السكان حسب أحوالهم الاجتماعية وطرز معيشتهم إلى (١) العشائر المستقرة المنصرفة للأعمال الزراعية (٢) العشائر الرعوية التى تشتغل بتربية الأغنام (٣) العشائر البدوية التى تعيش فى البادية وتسكن بيوت الشعر وتنتقل بإبلها طلبا للكلأ والعشب — ويتكلم السكان اللغة العربية باللهجة العامية باختلافات بسيطة بين المناطق المختلفة وقد سهلت طرق المواصلات توحيد اللهجات وتقاربها باتصالهم بعضهم ببعض وفى كل عشيرة شاعر أو عدة شعراء ينظمون القصائد الزجلية وينشدون فى العراضات التى تقام فى العشيرة — ويعتنق كافة أفراد العشائر الدين الاسلامى ويتعصبون لشعائره ويحتفلون بمن أدى فريضة الحج، وفى كل عشيرة واحد من رجال الدين أو أكثر وتغلب الشعوذة والدجل والخرافات على معتقداتهم — ويرتدى جميعهم الزى العربى مع اختلافات بسيطة فى لون لباس الرأس حيث تتميز كل عشيرة بلون خاص .

وللمساكن ترتيب خاص فى تنظيمها وتتكون من ثلاثة أنواع — البيوت القصبية والصرائف — الأكواخ — الخيام وبيوت الشعر .

٦ — المزايا والقيم الاجتماعية حسب المفاهيم البدوية :

وهى (١) العصبية القبلية (٢) الجوار (٣) النجدة (٤) الكرم (٥) النخوة (٦) الشعور بالمسؤولية عن شرف المرأة (٧) الضمان العائلى (٨) الوداعة (٩) الاعتراف بحقوق الأفراد فى العشيرة حسب مراكزهم بالدين والنسب وهم (١) السادة المنتسبون لآل البيت النبوى (٢) رجال الدين (٣) الشيوخ المعمرون (٤) رئيس العشيرة وأفراد أسرته — ولكل من هذه المزايا والقيم الاجتماعية مفاهيم قبلية خاصة .

٧ — قيم الحياة الاجتماعية للقبائل والعشائر فى التراث الاجتماعى والثقافى العربى :

لقد كان لبقاء العشائر خاضعة للنظم البدوية فى علاقاتها ومفاهيمها أن بدت قيم الحياة الاجتماعية فى التراث الثقافى والاجتماعى بما يلى : (١) العصبية القبلية (٢) حرمان المرأة من التمتع بمركز اجتماعى فى الأسرة والحيلولة دون تعليمها (٣) تعدد الزوجات (٤) الارتجال فى العمل (٥) الفردية فى مجال العمل وعدم الثقة بالمجموع (٦) عدم الاعتراف بالمركز الاجتماعى لعمال الصناعة (٧) عدم الاعتراف بالمركز الاجتماعى لزراع الخضر والبساتين (٨) عدم العناية بالأطفال (٩) بقاء نظام المشيخة .

الفصل الثانى

المنطقة الجنوبيـــة :

عرض عام للحالة الاقتصادية والاجتماعية ـــ وصف حياة القبائل والعشائر ـــ وصف حياة البدو الرحل ـ مظاهر التداخل بين حياة الريف وحياة المدن فى الجنوب .

١ ـــ توزيع السكان :

الأرض فى لواء المنتفك ـ الأرض فى لواء العمارة ـــ الأرض فى لواء البصرة ـــ الزراعة والمواشى والحيوانات ـــ التمور ـــ الأسماك ـ مشكلة الرى ـــ الصناعة ـــ المساكن ـــ الهجرة ـــ منطقة الأهوار .

لكل من ألوية المنطقة الجنوبية وهى : البصرة والعمارة والمنتفك ـــ طابع خاص بها يختلف عن الأخرى بالنسبة إلى تطور الحياة الاجتماعية والاقتصادية فيها ومدى علاقة سكانها بالأرض وتعد من أغنى المناطق العراقية ثروة فى مرافقها الطبيعية ولها إمكانياتها العظيمة للتقدم الاقتصادى والاجتماعى ـــ ولم يجر إحصاء العشائر فيها وفقا لنظام دقيق لعدم تجمعهم وتخوفهم من تحمل تبعات التجنيد والضرائب . وينقسم المجتمع العشائرى فيها إلى (١) العشائر المستقرة (٢) العشائر الرعوية (٣) عرب الأهوار (٤) العشائر البدوية ـــ ويكاد المجتمع العشائرى فى لواء البصرة أن يتلاشى ـــ كما أنه لا توجد عشائر بدوية فى منطقة لواء العمارة .

وتبدو مشكلة الأرض فى لواء المنتفك بأن الملاك من آل السعدون ـــ الذين سبق لهم أن كونوا إمارة داخلية فى هذا اللواء ـــ كانوا قد تملكوا الأراضى الأميرية بالطابو ولم تعترف القبائل لهم بالتملك فنتجت عن ذلك مشاكل كثيرة فى العلاقات التصرفية بالأرض لم تحل حتى الآن .

وتبدو مشكلة الأرض فى لواء العمارة بأن هذه الأراضى كانت من الأراضى السنية ثم انتقلت بعد خلع السلطان عبد الحميد إلى الدولة العثمانية وكانت الحكومة تتصرف فيها بطريقة إيجار مقاطعاتها بالالتزام واستمر العمل بذلك حتى فى دور الاحتلال البريطانى وعهد الحكم الوطنى حتى عام ١٩٥٢ حيث سنت الحكومة قانوناً يمنح اللزمة فى الأراضى على أن يكون نصفها للشيوخ الملتزمين ويوزع النصف الآخر على الفلاحين ويجرى العمل بتطبيق هذا القانون فى الوقت الحاضر أما الأرض فى لواء البصرة فقد انجزت تسوية قسم كبير منها بتطبيق قانون التسوية فيها أسوة بالألوية الأخرى فى العراق .

وتمارس الأكثرية الساحقة من السكان ـــ الزراعة ـــ ويعتمد الفلاحون على الأساليب الزراعية القديمة فى الحراثة والرى والوقاية، ولجهل الفلاح وفقره وقلة دخله وإغراقه بالديون أثر واضح فى انحطاط المستوى الزراعى ـ وتقسم الأراضى الزراعية إلى مايلى : منطقة شط العرب وهى من المناطق الشهيرة فى العالم ببساتين النخيل (٢) منطقة العمارة وهى أكثر المناطق الزراعية فى العراق إنتاجا للأرز (٣) منطقة الفرات الأسفل بين القرنة وسوق الشيوخ ويزرع فيها الأرز والدخان والأذرة وينمو فيها القصب بمختلف أنواعه (٤) منطقة الغراف وتزرع فيها الحاصلات الشتوية والصيفية ـــ ويعتنى السكان بتربية المواشى كالأغنام والجاموس الذى يعيش بكثرة فى الأهوار الجنوبية والجمال فى الصحراء وتربية الخيول العربية ـــ وتعد التمور أول محصول اقتصادى وطنى بعد النفط والحبوب ويقدر عدد النخيل بحوالى عشرين مليون نخلة، وتعتمد الطبقة الفقيرة فى عيشها على الأسماك ويصطاد بطرق الصيد

الأولية البسيطة — ولا يزال التقدم الصناعى بطيئا لعدم وجود رؤوس الأموال الكافية وعدم مقدرة السكان الإنتاجية بالنسبة لمشاكلهم الحاضرة وتعتمد أكثر الصناعات على المحاصيل الزراعية وهى تعمل بصورة بدائية وأهم الصناعات المحلية هى (١) صناعة النسيج (٢) صناعة البسط والأحرمة (٣) صناعة دباغة الجلود (٤) صناعة السفن الشراعية والقوارب (٥) صناعة التمر (٦) الصياغة وتختص بها طائفة الصابئة .

ويعانى قسم كبير من السكان صعوبات كثيرة لارواء أراضيهم بسبب عدم تنظيم وسائل الرى ولاندراس بعض الأنهار وصعوبة إرواء الأقسام المرتفعة منها .

ولقد أدى التقدم الاجتماعى فى مدينة البصرة إلى اندفاع الملاك والتجار لبناء دور جديدة بتصميمات جديدة فى البناء أما أكثرية المساكن فى القرى فمبنية من اللبن والطين والجذوع — أما مساكن أفراد العشائر فهى مكونة من الخيم وبيوت الشعر والبيوت القصبية والأكواخ .

ولقد كان للضغط الاقتصادى على السكان أن اندفع كثير من الفلاحين للهجرة إلى المدن وتعود أسبابها إلى ما يلى : (١) عدم وجود علاقة بين الفلاح والأرض (٢) استغلال الشيوخ والملاك لهم (٣) إضرار الفيضانات المتعاقبة (٤) قلة الانتاج بسبب اتباع الوسائل القديمة فى الزراعة (٥) حرمان الريف من وسائل المدنية الحديثة — وتبلغ مساحة منطقة الأهوار ٥٢٠٠ كيلو متر مربع وهى ذات أثر اقتصادى واجتماعى على السكان الذين يعيشون فى ضفافها وفى الجزر الكائنة فيها ويطلق عليهم كلمة — المعدان — ويسكنون فى البيوت القصبية ويعتنون بتربية الجاموس وصنع الحصر والمفروشات القصبية ويعتمدون فى عيشهم على صيد الأسماك والطيور كما أنهم يزرعون الأرز .

٢ — أحوال القبائل الاجتماعية :

فذلكة تاريخية عن قبائل المنتفك ـ قبائل العمارة ـ النظم الاجتماعية ـ العلاقات الزراعية القبلية .

وفدت قبائل المنتفك فى أزمان متفاوتة من التاريخ وكونت فى أواخر القرن الخامس عشر ثلاث أسلاف كبيرة وهم بنو مالك والأجود وبنو سعيد وكان لاستيطانها الأراضى وعدم اعتراف الحكومة العثمانية لهم بأحقية ملكيتها والمعارك المستمرة بينها وبين الحكومة العثمانية ومحاولة قسم منها التغلب على القسم الآخر وسيطرة آل السعدون عليهم ومحاولتهم تأسيس أمارة بدوية فيها وعدم حل مشكلة الأرض حتى الآن ولانعدام وسائل الرى الحديثة فقد ظلت هذه القبائل تعيش متكتلة تتمثل بها كافة أطوار التنقل بين البداوة والاستيطان مما أدى الى احتفاظها بالنظم البدوية بصورة شديدة ـ وأما قبائل العمارة فقد أدى نظام الالتزام المطبق فى أراضيها وحرمان أفراد القبائل والعشائر من الانتفاع بالروابط القبلية أصبحت هذه الروابط ضعيفة وتكاد أن تكون مفككة .

ولا تختلف النظم الاجتماعية التى تسود العلاقات العشائرية فى هذه المنطقة عما بحثناه سابقا فى المنطقة الوسطى وإن اختلفت قوة وضعفا باختلاف المناطق .

وتختلف العلاقات الزراعية باختلاف علاقة الفلاح بالأرض والقبيلة وتتلخص فيما يلى :

(١) اشتراك الفلاح مع أفراد عشيرته فى الحقوق التصرفية فى الأرض (٢) التزام الفلاح قطعة أرض من رئيس العشيرة ببدل معين (٣) اشتراك الفلاح مع رئيس العشيرة فى ناتج الأرض بنسبة معينة وعدم علاقته بملكية الأرض (٤) اشتراك الفلاح المغارس مع صاحب البستان فى الأرض والنخيل (٥) اشتراك الفلاح المغارس مع صاحب البستان فى نسبة معينة من الأشجار .

٣ — البدو الرحـــل :

أقسام البدو — النظم الاجتماعية — الأسرة — مراسيم الزواج — الدين — القضاء — الحقوق البدوية — اللغة — المساكن — المزايا والصفات العامة — الحيوانات .

ينقسم البدو إلى قسمين (الأول) العشائر البدوية التى تعيش فى طيلة فصول السنة فى البادية وتنتشر بيوتهم فى الربيع وتتجمع فى الصيف حول الآبار (الثانى) العشائر البدوية التى تعيش قرب الأراضى الزراعية فى بعض فصول السنة وترحل إلى البادية فى أوائل الخريف — ولكل منهما ميزات خاصة — وللبدو قواعد وحقوق معينة تتناول طرق معيشتهم ومواردهم وعلاقتهم مع بعضهم — ويبدو أثر النظم الاجتماعية التى بحثناها فى العشائر المستقرة شديدا فى علاقاتهم الاجتماعية — والأسرة هى نواة العشيرة وتتأسس بالزواج ، وللبدوى عادات خاصة باختيار زوجته وامتناعه عن الزواج ببنات عمال الصناعة وبنات سكان القرى ومن بنات عشير الصلبة ويعتنق البدو الدين الاسلامى ويؤمنون بالقضاء والقدر والبدوى يفكر فى يومه فقط ولا يحسب لغده حسابا ويخضع البدو فى منازعاتهم لقواعد خاصة مستمدة من العرف والتقاليد ويقوم بإجراء المحاكمات (العوارف) ولسير المرافعات وتقديم البينات والشهود وحلف اليمين أصول خاصة — والحقوق البدوية وهى (١) حق الدم (٢) حق الدخيل (٣) حق الجار (٤) حق الضيف (٥) حق الرفيق (٦) حق البيت (٧) حق اللاجىء المتعلق بأطراف الخيمة (٨) حق العرض (٩) حق القذف (١٠) حق الخطف (١١) حق الاعتداء على اللحية (١٢) حق الناصى وتشتمل التعويضات البدوية على الدية والحشم ويختلف مقدارها باختلاف العشائر البدوية .

ويعيش البدو فى بيوت الشعر ولكل بيت اسم خاص حسب الأعمدة المتكون منها ولها ترتيب خاص وأهم المزايا والصفات العامة هى (١) الكرم (٢) الشجاعة (٣) النجدة (٤) الصدق والصراحة (٥) الوفاء وحفظ الأمانة (٦) المحافظة على شرف المرأة (٧) الصبر على الشدائد — ولكل منها مفاهيم قبلية خاصة — وتختلف لهجة القبائل البدوية اختلافا واضحا عن لهجة القبائل المتوطنة كما أنها تختلف لهجاتها وبعضها باختلاف قربها وبعدها .

ويعتمد البدو فى عيشهم على الإبل والخيل والمواشى والكلاب .

٤ — مظاهر التداخل بين حياة الريف وحياة المدن :

تختلف مظاهر التداخل بين الريف والمدن باختلاف المناطق وأهم هذه المظاهر مايلى :

(١) التبادل التجارى (٢) تطور مظاهر الحياة الاجتماعية فى الريف (٣) أثر الصناعة الحديثة فى الريف (٤) تأثر الريف بالثقافة (٥) الجندية (٦) تقارب اللهجات اللغوية .

الفصل الثالث

المجتمعات العشائرية فى لواء الموصل :

الاختلاف فى العناصر والأديان — العشائر العربية (البدو الرحل - رعاة الأغنام - المستقرون) - العشائر الكردية - طبقاتها - الوحدة الاجتماعية - الأسرة - تعدد الزوجات - أنواع الزواج — المزايا والقيم الاجتماعية - علاقة أفراد العشيرة بالأرض - اليزيديون - معتقداتهم - الطبقات الروحية - الطبقة العامة - فرق اليزيدية وعشائرها - الأسرة - مراسيم الزواج - الحقوق العشائرية - الحياة القلقة لليزيدى .

تتميز العشائر الساكنة فى لواء الموصل بطابع خاص لاختلافها فى اللغة والدين وأهمها هى (١) العشائر العربية (٢) العشائر الكردية (٣) اليزيديون .

وتنقسم العشائر العربية إلى عشائر بدوية ومستقرة فالعشائر البدوية تشتمل على عشائر شمر الذين يعيشون على ماتنتجه إبلهم ومواشيهم وينتقلون فى المنطقة الغربية من وادى دجلة - ويشتغل أفراد العشائر المستقرة فى الزراعة ورعى الحيوانات والأغلبية الساحقة منهم لاتملك أرضا كما أنهم رعاة بالأجرة .

وقد وفدت عشيرة شمر إلى العراق فى أواخر القرن التاسع عشر وظلت هجرتها مستمرة حتى بعد الحرب العالمية الأولى، ويتكون المجتمع العشائرى فيها من طبقات ثلاث وهى : (١) طبقة الأحرار (٢) طبقة العمال (٣) طبقة العبيد ويتشددون فى النظم البدوية التى سبق بحثها - ولقد جرت المحاولة الأولى لاستيطانهم فى أيام مدحت باشا ولكنها لم تتم وحاولت الحكومة العراقية تشجيعهم على الاستيطان بمنح الأراضى الأميرية إلى شيوخ العشائر إلا أن هؤلاء الشيوخ استغلوا الأراضى الأميرية فى سهول سنجار لاسكانهم ويجرى العمل فى ذلك فى الوقت الحاضر .

أما العشائر الكردية فتستوطن المنطقة الجبلية الممتدة فى القسم الشمالى الغربى من الموصل - وتنقسم حسب أحوالها الاجتماعية إلى عشائر مستقرة وعشائر رعوية كما تنقسم فى مراكزها الاجتماعية إلى طبقتين وهى : (١) طبقة الأغوات والكوخات (٢) والطبقة العامة .

ولرجال الدين ومشايخ الطرق الصوفية منزلة كبرى لديهم ونفوذ واسع وتقوم القرية - كوحدة اجتماعية مقام الفخذ - وفى العشائر العربية يسمى رئيس القرية - الكوخة - ورئيس العشيرة - الاغا -

ويتشدد الفرد الكردى فى الزواج من أسرته أو قريته ويقل تعدد الزوجات لديهم ولا توجد موانع للزواج عندهم من أرباب الصناعة وبنات زراع الخضر والبساتين - وللزوجة مركز اجتماعى ملحوظ بالنسبة للعشائر العربية ويجرى الزواج بطرق منها (١) الزواج بالطرق الاعتيادية (٢) الزواج بالخطف ويكثر لدى العشائر الرحالة (٣) الزواج بالدية .

ويملك الأغوات ورؤساء الدين الأراضى الزراعية ويعيش الفرد الكردى عيشة قاسية ويتشدد فى مراعاة المزايا والقيم الاجتماعية حسب مفاهيمه القبلية وهى الشجاعة والكرم والنجدة والمسئولية عن شرف المرأة والاحترام الشديد لرؤساء الدين والأغوات .

اليزيدية :

وهم طائفة من الأكراد تعتنق دينا خاصا وتستوطن قضائى سنجار والشيخان وتعيش وفق نظام عشائر قائم على

أسس دينية ، ويستند الدين إلى عبادة الشيطان ويرمزون إليه بالطاووس ويعتقدون أن سبعة من أوليائهم قد حل فيهم جزء آلهي ـ ولمقام الشيخ عدى بن سافر مقام تقديس عظيم جدا ويرمزون للآلهة بسبعة طواويس ـ وينقسم المجتمع اليزيدى إلى طبقتين (١) الطبقة الروحية (٢) طبقة المريدين ـ والطبقة الروحية تحتوى على تسع درجات لايتزوج بعضهم من بنات البعض الآخر ـ وتعتبر الطبقة العامة من أحط الطبقات وهى محرومة من كافة الحقوق الاجتماعية ويحرم عليها تعلم القراءة والكتابة .

وتنقسم العشائر اليزيدية إلى فرقتين كبيرتين وهما (١) الخوركان (٢) الجوانا ـ ويحرم الزواج بين رجال ونساء هاتين الفرقتين .

ولا يوجد للزوجة أى مركز اجتماعى وتعتبر الفتاة كسلعة تباع وتشترى وتورث ويكثر زواج الخطف لديهم ويقل تعدد الزوجات ولديهم موانع طبقية فى الزواج ويحتفظون بالحقوق العشائرية ـ والدية غير معروفة ـ وحياة اليزيدى قلقة جدا حيث كل واحد منهم يحاول أن لا يزعج الشيطان على سبيل السهو وهم يعيشون فى حالة من الجهل والفقر والأمراض الكثيرة ولم يتأثروا بالتطور الاجتماعى والاقتصادى فى العراق .

الخاتمة والمقترحات :

يتضح للمتتبع فصول هذا التقرير أن العشائر العربية التى تؤلف الأكثرية من سكان العراق لازالت تعانى بانتقالها من طور الحياة البدوية الرعوية إلى طور الحياة الزراعية المستقرة مشاكل كثيرة تتعلق بتأمين سلامتها وحمايتها وعلاقتها بالأرض وكيفية استثمارها وتأمين ريها الدائم بالمياه وإنشاء المساكن الملائمة لتطور حياتها ووقايتها من الأمراض الناجمة عن تغيير أساليب عيشها وتنظيم علاقتها مع مجتمعها الجديد .

وبالرغم من محاولة الحكومات المتعاقبة فى خلال الحكم الوطنى من إيجاد حل لهذه المشاكل إلا أن بعضها إزداد تعقدا لعوامل تاريخية وأسباب اقتصادية يقتضى حلها دراسة علمية وافية شاملة لإيجاد الخطة الناجحة لها فلا زال نظام التصرف بالأرض أساساً لكافة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتربوية والعلاقات الزراعية بين المالك والمزارعين مبعثاً للغبن والحيف والتعسف وبقاء الأساليب الزراعية القديمة وجهل الفلاح وفقره وقلة دخله وإغرافه بالديون وتكاليفه الباهظة وعدم تمكين الملاك الكبار استثمار أراضيهم بصورة صحيحة انخفاض مستوى العيش لدرجة واطئة جداً .

ولقد ظل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية مطبقا فى كافة المناطق العشائرية وهو مدعاة للضعف والانحلال والتفكك فى المجتمع والحيلولة دون إندماجه حيث ترتبط سلامة الفرد وحمايته بعشيرته أكثر من إرتباطها بأمته مع العلم أن بعض هذه المناطق قد تفككت روابطها العشائرية لعوامل تتصل بالتطور الاجتماعى والاقتصادى

ولقد كان لحرمان الأراضى المرتفعة من الرى وصيرورة بعض الأراضى المرواة يطغى عليها السبخ (الأملاح) بسبب عدم إنشاء المبازل أن ضافت بالكثير من سكانها سبل العيش واضطرتهم للهجرة ولاحت بهرجة المدن لهم ولغيرهم ممن أضناهم العسف والجور وعدم العلاقة بالأرض فهاجروا إليها بهجرة كبيرة اضرت بنفس الأيدى العاملة بالمزارع وسببت اضطراب العيش لأهل المدن .

وتكاد تكون الحالة الصحية السيئة بين أفراد العشائر بسبب ظروف حياتهم الواطئة مبعثاً لمآس كثيرة فى حياتهم ومع أن المدارس قد تأسست فى كافة المناطق العشائرية إلا أن فقر السكان وعدم استقرارهم وانتشارهم فى المناطق التى يعيشون فيها وصعوبة وسائل النقل جعل نجاحها بطيئاً .

ولعل فى المقترحات التالية ما قد يكون أساسا للحل .

أولا — تأليف لجنة من الاخصائيين من رجال الإدارة والزراعة والاقتصاد لإعادة النظر فى تعديل قانون تسوية حقوق الأراضى لتحديد منح اللزمة فى الأراضى الأميرية التى تمت تسويتها والتى لم يشرع فى تسويتها بعد بنسبة تتفق مع تطور البلاد فى العصر الحاضر وتقضى على الحالة الاقطاعية السائدة فيها، وتوزيع الأراضى الأميرية بعد التحديد بين الفلاحين المستوطنين بالفعل على أن يخصص لكل عائلة وحدة استثمارية .

ثانياً — دراسة الأراضى الموقوفة المنتشرة فى العراق والتى آل أكثرها إلى الخراب سواء الأوقاف الذرية أو الأوقاف الصحيحة غير الصحيحة وإتخاذ مايلزم لاعمارها وتوزيعها على الفلاحين أو استبدال الوقف بغيره بما تقتضيه القواعد الشرعية .

ثالثاً — تنظيم العلاقات الزراعية بين مالك الأرض والفلاح بتوزيع الناتج توزيعاً عادلا يتفق مع اتعاب الفلاح وجهوده سواء فى طريقة الالتزام أو طريقة المشاركة فى الناتج أو اتفاقيات المغارسين .

رابعاً — تأليف لجنة لدراسة نظام دعاوى العشائر دراسة محلية دقيقة لالغاء تطبيقه فى المناطق التى تفككت فيها الروابط العشائرية وتعديل أحكامه بما يتفق والقوانين المدنية ومحاولة حصره فى العشائر البدوية .

خامساً — بذل الجهود اللازمة لانجاح مشروع أعمار استثمار الأراضى الأميرية بزيادة ميزانيته وعدد فروعه وجلب الآلات الزراعية لتدريب الفلاحين وتأسيس المراكز الصحية وتشجيع الحركة التعاونية .

سادساً — العمل على بذل الجهود بإنشاء المصارف (المبازل) فى الأراضى التى طغت عليها الأملاح .

سابعاً — العناية بإنشاء المراكز الصناعية لتعليم الصناعات الخفيفة للفلاحين متخذة فى بادىء الأمر من المدارس مراكز لها تمهيداً لتشجيع الفلاحين للمشاركة للعمل فيها لما تؤديه من رفع مستواهم الاقتصادى .

ثامناً — العناية بإرسال بعثات للإرشاد الصحى من النساء لتعليم طرق الوقاية من الأمراض وإتصال المرشدات بنساء الفلاحين مباشرة بإرشادهم وتعليمهم لتربية أطفالهم .

تاسعاً — إنشاء المساكن الصحية بمعاونة الإدارة المحلية وفق نموذج معين على أن يبدأ العمل فى مساكن الفلاحين الذين منحت لهم أراضيهم بالزمة وتتخذ الاجراءات اللازمة لالزام الملاك بتهيئة المساكن الملائمة للفلاحين وفق شروط معينة .

عاشراً — العناية بالتعليم فى الأوساط العشائرية وتهيئة الدور اللائقة لسكنى المعلمين فيها ومنح امتيازات خاصة لهم لتشجيعهم على العمل وإنشاء دورات مستمرة لتعليمهم وتدريبهم .

الحادى عشر — العناية بتأسيس مراكز زراعية فى المناطق العشائرية لمحاولة تدريب الفلاحين على طرق الوقاية ونشر الأساليب الزراعية الحديثة .

الثانى عشر — العناية بتعميم المراكز الاجتماعية لرفع مستوى الحياة الاجتماعية بين أفراد العشائر .

الثالث عشر — مضاعفة جهود الادارات المحلية لجلب المكائن الزراعية وتخصيصها بأقل كلفة ممكنة لمساعدة الفلاحين .

الرابع عشر — مضاعفة الجهود لمكافحة أمراض المواشى ووفياتها بزيادة وسائل البيطرة القليلة .

النظم الأصيلة فى الحياة الاجتماعية للقبائل والعشائر

ومدى أثرها فى التطورات المعاصرة

الأستاذ ضياء شكاره (العـــراق)

يبدو للمتتبع دراسة النظم الاجتماعية فى المجتمعات العشائرية أنها قد نشأت فيها منذ أجيال عريقة فى القدم نشأة طبيعية مستمدة من بيئتها والظروف الاقتصادية المحيطة بها والأدوار التاريخية التى مرت عليها ، وظلت متحكمة فى علاقاتها الاجتماعية التى تكونت لصيانتها ورفع مستواها والمحافظة على كيانها بالرغم من التطور البطىء الذى أصابها نتيجة لتفاعل مختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية .

وتكاد النظم الاجتماعية أن تكون فى مختلف مناطق العراق واحدة فى قواعدها العامة وأسسها المشتركة لنشأتها التاريخية البعيدة فى البادية منذ أزمان قد تتصل بأولى مراحل الحضارة وإن اختلف أثرها فى المجتمعات باختلاف مواطنها الطبيعية ومواقعها الجغرافية ومواردها الاقتصادية وما يسودها من الأحوال السياسية والفكرية والدينية .

وتبدو هذه النظم واضحة الحدود بعيدة الأثر فى المجتمعات البدوية وتزداد تعقدا فى المجتمعات المستقرة بما أضيف اليها من نظم مستعارة جديدة اقتضتها ظروفها الطبيعية وأحوالها الاقتصادية وتأثرها بحكم الجوار والمعتقدات.

فإذا ما أريد وضع أسس صحيحة لبناء كيان اجتماعى مستقر فلا بد من دراسة النظم الأصيلة للحياة الاجتماعية دراسة علمية محلية دقيقة تمهيدا لمعالجة فعالة مستمدة من الواقع لتتيح للمجتمعات العشائرية التهيؤ والاستعداد للاندماج والاشتراك فى مجال الحياة العامة بشعور يطغى على تفكيرها القبلى .

وإذا علمنا أن هذه المجتمعات كانت ولا تزال المصدر الأعظم لإنماء سكان المدن والبلدان والقرى بما يغير منها من موجات متتابعة من أفراد وجماعات بصورة مستمرة حتى الوقت الحاضر ، أدركنا أثر هؤلاء فيما نقلوه معهم من أنظمة وعادات وتقاليد ظلت بالرغم من تكيفها متحكمة فى العلاقات الاجتماعية السائدة بين سكانها مما كان له أثره الواضح فى الصعوبات التى رافقت التطور المنشود لنهضة البلاد .

وتتكون المجتمعات العشائرية فى وضعها الراهن من وحدات متكتلة وحدت بينها المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة والسكنى فى منطقة واحدة ويختلف أثر العلاقات فيها قوة وضعفا حسب اتصالها بالنسب وقربها وبعدها فيه ومايحيط بها من الظروف الطبيعية والأحوال الاقتصادية بالإضافة إلى ارتباطها بوحدة القومية واللغة والدين والعمل المتماثل وخضوعها للأحكام المستمدة من العرف والعادات والتقاليد .

وهى تتميز حسب أحوالها الاجتماعية ومواردها الاقتصادية بما يبدو فى أوساطها من مراحل الانتقال من الحياة البدوية الرعوية إلى الحياة الزراعية المستقرة فهنالك البدو الرحل ورعاة الأغنام وفلاحو الأرض وزراع النخيل وسكان المناطق الجبلية وعشائر الأهوار ولكل قسم منها صفات خاصة يتميز بها وقيم اجتماعية يخضع لها وإن اشتركت جميعها فى نظمها الأصيلة المستمدة أسسها من تاريخها البعيد كما يتجلى ذلك فى العلاقات التى تسود النظام العائلى والقيم الاجتماعية المتحكمة فى المجتمع العشائرى ، ولبيان ذلك نبدأ باستعراض النظم الأصيلة التى تسود الأسرة فى الوقت الحاضر ويرتكز عليها كيانها وتتحكم فى علاقات أفرادها .

١ — الأسرة :

يكاد يكون مدلول الأسرة واحداً فى مختلف المجتمعات العشائرية وإن اختلفت فى تحديد نطاقها ووظائف أفرادها ومدى المسؤوليات المترتبة عليها فهى تخضع للعلاقات التى تربطها بمعتقداتها الدينية وتقاليدها الخلقية ونظمها الاجتماعية وما تقتضيه ظروفها الطبيعية وأحوالها الاقتصادية . وهى بذلك يزداد نطاقها فى المجتمعات البدوية فتشمل عميد الأسرة وأبناءه وأحفاده وزوجاتهم الذين يظلون مرتبطين به مادام على قيد الحياة مكونين وإياه شخصية معنوية واحدة تعتبر مسؤولة عما يرتكبه كل عضو من أعضائها إذ يجوز للمعتدى عليه من أحدهم أن ينتقم من أى عضو من أعضائها بأخذ الثأر منه وإن لم يكن قد ارتكب الجرم نفسه كما يحق لكل فرد منها مطالبة المعتدى على أحدهم بما يترتب له من الحقوق وإن لم يكن المعتدى عليه ، وهم بالاضافه إلى ذلك مسؤولون عما يرتكبه نساؤهم وبناتهم من أعمال لا تتفق والقيم الخلقية السائدة فى مجتمعهم كما أن عليهم إعالة أفرادهم فى عجزهم ومرضهم وضعفهم وقد يشمل ذلك من يمت لهم بصلة القرابة البعيدة المتصلة معهم بالجد الخامس إذا لم يكن غيرهم أقرب اليه منهم .

ويزداد نطاق الأسرة وتماسك أفرادها شدة فى المجتمعات المتوطنة التى اتخذت الزراعة وفلاحة الأرض مهنة لها ويضيق نطاقها فى المناطق الجبلية وعشائر الأهوار حيث يستقل الابن عن أبيه بعد زواجه وينفرد فى رئاسة أسرته فى حياته ويرتبط كل منهم بقريته ارتباط البدوى بعشيرته وتترتب عليه من الحقوق والواجبات مايترتب على أفراد العشيرة ذاتها .

وتعتبر الأرض المخصصة لمراعى الأسرة وزراعتها ملكا مشاعا لأفرادها فيحق لمن نشأ فى العشائر البدوية أن يرعى إبله حيث ترعى أسرته ويصيبه من نتاجها مايصيب غيره كما أن للفرد المتوطن فى الأرض التى تملكها أسرته سهما فى حاصلاتها وحقا فى زراعتها ولا يختلف ذلك إلا فى المناطق التى حرم الأفراد فيها من حقوقهم بالتصرف فى الأرض نفسها .

وبالرغم من الروابط القوية التى تربط أفراد الأسرة بعضهم ببعض فقد خول عميد الأسرة أن يخلع أحد أفرادها ويتبرأ منه ويقطع صلته به إذا أقرته العشيرة على ذلك بأن يكون قد ارتكب هذا الفرد ما يخل بآدابها وتقاليدها وعادتها وقيمها الخلقية فلا تسأل أسرته بعدها عما يرتكبه من جرم ولا يطالبها أحد بثأر ويقال لمن خلع من أسرته وعشيرته (كسر عوده) تشبيها له بالغصن المقطوع من الشجرة .

وينتسب الفرد العشائرى إلى أسرة أبيه دون أخواله حيث يرتبط بهم بمختلف المسؤوليات المادية والمعنوية ولا يعتبر أخواله وأشقاء أمه جزءا من أسرته حتى قيل فى أمثالهم (الخال مخـــلى) إشارة إلى تخليته من المسئوولیات التى يسألون بها .

ويخضع الزواج فى الأسرة إلى قيود خاصة وحدود معينة ترسمها النظم الاجتماعية المستمد بعضها من تراث الماضى البعيد وتظهر هذه القيود فى الشروط التى يجب توفرها فى الطرفين والوسائل التى يتم الزواج بها والحقوق والواجبات المترتبة عليه .

ومن الجدير بالذكر أن الزواج يعتبر فى الأوساط العشائرية واجبا مقدسا تفرضه الشرائع الدينية والتقاليد القبلية وترتفع مكانة المتزوج فيها عن الأعزب لذلك فقد جرت العادة أن يقدم الشباب مكرين على الزواج وتستند الشروط الأساسية التى يجب توفرها فى الطرفين لتحقيقه على وجوب مراعاة الكفاءة بينهما ويشتمل مدلولها على ما يلى : —
(١) النسب (٢) الطبقة الاجتماعية (٣) الحرية (٤) العمل المتماثل (٥) القومية (٦) الدين ، ومع أن هذه القيود تختلف إختلافا كبيراً فى نطاقها ونوعها وأسبابها فإنها تعتبر الأسس التى تستند عليها القواعد الاجتماعية فى الزواج .

ويعد النسب أهم القيود الأساسية فى المجتمعات العشائرية فمن لانسب له لامكانة له مهما بلغ من العلم والثروة والمناصب الحكومية ولعل ذلك يعود إلى الظروف الطبيعية التى نشأت فيها الأسرة فى البادية وتكتلها مع بعضها برابطة الدم للدفاع عن نفسها وما تتج من تجمع الشعائر وتشتتها وتفرعها واندماجها بعضها ببعض نتيجة للغزوات والمعارك والضغائن وانتصار بعضها على الأخرى بالاستيلاء على أرضها واستغلال أفرادها فتكونت من ذلك طبقات فى العشيرة تشمخ بماضيها المجيد وتختال بعزها العتيد وترى لنفسها الأفضلية على الآخرين من عشيرتها ونشأ من ذلك كله ومن غيره من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التفاوت فى الأنساب والأحساب بين طبقاتها نفسها فضلا عما بينها وبين العشائر الأخرى وبذلك أصبح للنسب إعتبار كبير فلا بد فى عقد الزواج من وجوب انتساب الطرفين إلى عشيرة معروفة بوضاحة نسبها وإذا لم يستطع أحدهما من إثبات نسبه فإن ذلك يحول دون زواجه حيث تعير الأسرة التى تقبل بتزويج ابنتها منه وتسقط مكانتها فى الأوساط العشائرية.

لذلك تحرص الأسر العربية على تزويج فتياتها من أبناء عمومتها أو أقربائها وإذا جاز ووافق ولى أمرها من تزويجها ممن هو كف. لها فى النسب فللابناء عمها حق (النهوه) الذى يعنى أن لهم الحق فى الطلب من الشخص الخاطب لها أن يمتنع عن زواجها فإن لم ينته أصابه مكروه منهم فلا يحاسب المعتدى على ذلك حسب العرف والتقاليد. ومع أن الحكومة العراقية قد اتخذت الإجراءات اللازمة لمنع النهوه بصورة رسمية إلا أن العرف لا يزال جارياً عليها فى الأوساط المذكورة.

ويعتبر التفاوت فى الطبقات الاجتماعية فى العشيرة الواحدة من القيود العرفية للحيلولة دن إجراء الزواج فليس من المتعارف عليه زواج بنات الشيوخ مثلا من رجل من طبقة الفلاحين وإن كان ينتسب إلى عشيرة معروفة بوضاحة نسبها أو بالعكس وإن كانت الحالة الثانية تبدو أكثر تسامحاً منها حيال الحالة الأولى ولكنها مع ذلك تعتبر مخالفة للعرف والتقاليد ويراعى ذلك حتى الدرجة السابعة من الأجداد من جهة الآباء والأمهات وتكاد تكون المبالغة فى هذا الشأن غريبة جدا إذ لا يعتبر من له أب واحد فى الحرية كفئاً لمن له أبوان وقد أدى هذا العرف إلى مآس كثيرة فى تفكيك الأسرة ذاتها.

ويعتبر البعض من عمال الصناعة وزراع الخضر والبساتين غير أكفاء فى الزواج للفتيات العربيات ولعل ذلك ناشىء من أسباب عنصرية قديمة يوم كان يزاول الصناعة قوم من الأعاجم سابقاً.

وتتفق الأسر العشائرية على عدم زواج أفرادها من الأعاجم مطلقاً فالأعجمى لا يعتبر كفئاً للعربية وبالعكس وقد يتطرف أفراد العشائر البدوية فى ذلك فيعتبرون كافة الأشخاص الذين لا ينتمون إلى المجتمعات العشائرية من عداد الأعاجم.

ويعتبر الاختلاف فى الدين بين الطرفين من القيود الرئيسية للحيلولة دون الزواج ولعل بعضهم يتخذ من المذاهب الدينية المتعددة وسيلة لذلك.

وتمتنع العشائر البدوية من تزويج أفرادها ممن يكون فى أسرتها من ارتكب عملا مخلا بالشرف أو قام بأعمال منكرة لا يقرها المجتمع أو اشتهر بعض أعضائها بالجبن وشهادة الزور وقطيعة الرحم والاساءة إلى الأقارب وهى بذلك تحرص على مراعاة الحؤولة لأولادها بدقة فائقة حتى قيل فى أمثالها — العرق دساس — وثلثا الولد على خاله. وبالاضافة لما تقدم فإن الوسائل التى يتم بها ارتباط الطرفين فى الزواج تخضع لقيود عديدة ونظم مرسومة منها وجوب دفع مقابل لأحد الزوجين بعد موافقة أسرتيهما ويتمثل ذلك فى الأنواع التالية —

أولا — أداء المهر من الزوج للزوجة — وهو مقدار من المال تختلف نسبته باختلاف مكانتها ومنزلة أسرتها وكلما زاد دل على أهميتها ومركزها الاجتماعى وقد جرى العرف أن يدفع المهر صفقة واحدة قبل إجراء العقد وهو يعود لولى الزوجة وحده إذ له أن يتصرف به كيف يشاء.

ثانياً — ويتمثل هذا المقابل أحيانا باتفاق يعقد بين رجلين يزوج كل منهما من له الولاية عليها من الآخر على أن تكون كل منهما فى مقابل الأخرى فلا يدفع أحد منهما مهراً لزوجته إلا مقدارا قليلا من الدراهم لتحليل الزواج من الوجهة الشرعية ويسمى ذلك — زواج الصدق — وإذا ماتخاصم أحدهما مع زوجته بعد ذلك وطلقها فله إرجاع زوجة الطرف الثانى أو إرغامه على أداء مهرها ليتزوج بامرأة ثانية .

ثالثاً — الزواج عوضاً عن الدية — وقد يكون للزوج وأسرته حق على أسرة الزوجة بمطالبتها بحقوقه فى الدية ، وقد جرى العرف العشائرى — لدى ارتكاب جريمة قتل — أن يؤدى آل القاتل إلى آل القتيل بعضاً من بناتهم بدون مهر ليتزوجوا بهن ويحملن لهم بأولاد يسدون بهم الفراغ الذى تركه القتيل فى أسرته أو عشيرته وليربثوا بهن الصدع والحزازات التى تحصل بسبب القتل بالمصاهرة والخؤولة ، وتتشدد بعض العشائر فلا تعتبر المرأة قد أدت حق الدية حتى تلد فلو ماتت قبل الولادة يستحق آل القتيل امرأة غيرها عند آل القاتل .

رابعاً — الزواج بالخطف — وقد يصادف المحب معارضة من أهل الفتاة فيخطفها سراً ويتزوجها إذا كانت الفتاة راغبة فى ذلك ويترتب على من ارتكب هذا العمل أن يؤدى حتما إلى أهل الفتاة بالإضافة إلى مهرها وذلك بتزويج إحدى قريباته لذوى المخطوفة أو إعطائهم مقدارا من المال عينا أو نقداً عوضا عنها .

ومع أن مهر الفتاة يعتبر حقا مطلقاً لولى أمرها إلا أن الأسر العشائرية التى تأثرت بتقاليد المدنية أصبحت تقوم أسرة الزوجة فيها ببعض نفقات الزواج الذى قد يقل عن المهر المقدم أو يعادله .

ويجرى عقد الزواج فى المجتمعات العشائرية تحت إشراف رجال الدين الذين قل أن يخلو منهم مكان وذلك وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية ، بأن يبرم بين الرجل والمرأة عقد يعترف به كلا الطرفين بقبول الطرف الآخر زوجاً له — أو من يمثله — ومع أن العقد لا يتم إلا بموافقة الطرفين فالويل للمرأة التى وافق ولى أمرها على زواجها من الامتناع عن ذلك .

ولا تبيح المجتمعات العشائرية الاختلاط بين الزوجين قبل زواجهما ولعل تردد إشاعة عن وجود الحب بينهما كافية للحيلولة دون عقد الزواج بصورة مطلقة فليس للحب مكان فى شروط الزواج وقواعده ، وتتفق هذه المجتمعات بأن تقدم قرباناً للمرأة ليلة زواجها طردا للنحس والشؤم عن الدار التى تحل فيها .

ويقضى النظام المتبع فى الأسرة أن نفقاتها على كاهل الزوج وحده ولا تكلف المرأة بذلك مهما كانت موسرة وبالرغم من مشاركتها للزوج فى أعماله الزراعية والقيام بشؤون البيت وتربية الأطفال ونقل المياه وحمل المتاع وتهيئة وسائل النقل إلا أنها لا يحق لها الجلوس معه والأكل وإياه على مائدة واحدة والظهور معه فى المجتمعات ولا تزيد منزلتها لديه عن منزلة العبد الرقيق وهو يستنكف من ذكر اسمها وقد لا يقضى من يومه معها إلا ساعات معدودة والويل لها إذا اشتبه فى أمرها أو تردد اسمها بسوء فلا يزيد نصيبها عن هدر دمها .

وهناك ثلاث ظواهر خطيرة يتميز بها المجتمع العشائرى جديرة بالملاحظة والبحث والتدقيق كان لها ولا يزال الأثر الأكبر فى تصديع الأسر العربية وتفككها وهى :

أولا — تعدد الزوجات ، ثانياً — معضلة السن . ثالثاً — الطلاق وتتصل الظاهرة الأولى وهى تعدد الزوجات بالظروف الاجتماعية والاقتصادية التى تحيط بالفرد العشائرى فتدفعه للتفكير فى تأمين سلامته وزيادة موارده وبذلك ينحصر طموحه لدى نشأته باقتناء سلاح له يدافع به عن نفسه ثم الإقدام على الزواج سواء كانت الظروف

الاقتصادية ملائمة له أو غير ملائمة لكى ينجب من الأبناء أكبر عدد ممكن ليتخذ منهم جماعة قوية تحميه وتقهر منافسيه وتحافظ على مصالحه وتساعده فى عيشه ، وبزواجه بأكبر عدد من النساء يؤمن له ما يأمله من إكثار النسل الذى هو الغاية الأولى له من الزواج .

ولا تقل معضلة السن عن ذلك خطرا فى تفكك الاسرة سواء فى تزويج القاصرين دون سن البلوغ والجمع بين أشياخ وفتيات صغيرات السن بدافع المصالح المادية ونفوذ المشيخة ومايترتب على ذلك من إجبار الفتاة على قبول الزواج بالقسر والتهديد والقوة من نتائج تحل بالاسرة فتسبب تصدعها وخرابها .

وبالرغم من اعتبار المرأة فى الأوساط العشائرية سلعة تباع وتشترى إذ يقبض ولى أمرها مهرها عند الزواج ويؤديها عوضا عن الدية والحشم فى الجرائم المادية والمعنوية وليس لها رأى فى مصيرها ومستقبلها بالإضافة لحرمانها من الإرث والتعليم فانها معرضة فى بيتها لمأساة الطلاق بمجرد شهوة عارمة للزوج تدفعه لتجديد فراشه بامرأة أخرى فيعرض كيان أسرته للتفكك والخراب والانهيار .

هذه صورة مجملة للقيم الاجتماعية التى تسود الأسرة فى مراحلها الحاضرة، واذا انتقلنا بالبحث عن العلاقات الاجتماعية والقيم الخلقية التى تسود المجتمعات العشائرية نجد هذه المجتمعات متكونة من وحدات متكتلة يتفاوت نطاقها بين الأسرة والفخذ والعشيرة والقبيلة حيث يرتبط كل منها بالأخرى بطائفة كبيرة من الروابط الاجتماعية والاقتصادية والقانونية وبكثير من الحقوق المترتبة على الفرد والمجتمع .

وتعتبر الأسرة فيها نواة العشيرة وتسمى بالبيت ويتألف الفخذ من عدد من البيوت المرتبطة برابطة النسب المنحدرة من الجد الخامس على الاغلب وتتألف العشيرة من عدة أفخاذ ترتبط بمصالحها المادية ومنافعها المشتركة وأنسابها البعيدة ولا يشمل نطاقها من يتصل بأفخاذها بوحدة النسب فقط وإنما قد تتكون من أفخاذ لا تمت لبعضها بهذه الصلة قدجمعتها المصلحة الواحدة للمحافظة على كيانها ومراعيها وأراضيها فتسمت باسم الفرقة الغالبة عليها أو باسم مكان تجمعت فيه أو حادثة اشتهرت بها .

والعشيرة بوضعها الراهن تؤلف وحدة اقتصادية اجتماعية روحية يسودها العرف فى نظامها وتخضع للتقاليد والعادات فى أحكامها وتتبع أسلوبا واحدا فى العيش ، على أنها تأثرت بالعوامل المختلفة فضاق نطاقها عما سبق كثيرا وأصبحت علاقة الفرد بفخذه أقوى منها بعشيرته على أنها لازالت ذات كيان يشتد تماسكا فى البادية وفى الأراضى المشاعة بين أفرادها وتتفكك روابطها كلما لاح بريق الأمن والطمأنينة والاستقرار فى ربوعها .

ولقد تطورت وظائف المجتمع العشائرى فى جملتها فقد كانت وظائف العشيرة تشمل فى الماضى القريب معظم شؤون الحياة الاجتماعية الا أن استقرار الأمن وسيطرة النظام وتعميم المؤسسات الحكومية قد أخذ ينتقص من أطرافها شيئا فشيئا — ومع ذلك فلازالت العشيرة محتفظة فى كثير من مناطق العراق ببعض الوظائف الاجتماعية وذلك فى الحدود التى يسمح بها نطاقها وبالقدر الذى تقتضيه حاجاتها الاقتصادية والقضائية والادارية والدينية حيث تظهر بمثابة مجتمع صغير تمثل فيه السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية والمؤسسات الدينية وتخضع فى شؤونها لما يسودها من القيم الخلقية .

فى حدود التشريع تقوم العشيرة بوضع الشرائع وهى « السوانى » ومفردها « سانية » ويقصد بها الوثيقة التى ترسم الحدود للأفراد وتمنح الحقوق لهم وتفرض الواجبات عليهم ويكون الفرد فيها مسؤولا أمام الأسرة والأسرة أمام الفخذ والفخذ أمام العشيرة ويعتبر كل قسم منها مسؤولا بالتضامن أمام الأقسام الأخرى فى كافة المسؤوليات المادية والمعنوية .

وفى شؤون القضاء تقوم العشيرة بالفصل فيما ينشأ بين الأفراد والأسر والأنخاذ من الخصومات كل بدوره بواسطة الشيوخ والعوارف وأهل الخبرة فتعمل على رد الحقوق إلى أهلها والقصاص للمظلوم من الظالم ورعاية التقاليد والعادات ويجرى الحكم فيها وفقا للسنن العشائرية التى أرتضتهادستورا وقانونا لها — وتكون التعويضات فى الحكم على نوعين وهما — أولا — الدية — وهى التعويض عن الجرائم المادية التى تقع على جسم الانسان أو أحد أعضائه ويختلف مقداره باختلاف الشخص ومكانته ومنزلته وظروف الحادثة نفسها ويكون إما عينا أو نقدا ويجرى العرف عادة على تعويض الدية بإعطاء امرأة أو أكثر لذوى المعتدى عليه بدون مهر — ثانيا — الحشم وهو التعويض عن الجرائم المعنوية التى تستهدف كرامة الانسان وبيته وشرفه ومايخل بمكانته فى المجتمع ويدفع التعويض عنه لشخص المعتدى عليه نفسه ولا يختلف نوعه عما ذكرناه آنفا .

وفى شؤون الادارة التنفيذية تقوم العشيرة بتنظيم علاقاتها بالعشائر الأخرى بموجب محالفات تعقدها وتتعهد بتنفيذها ومن العار أن تخل بما وعدت وتنكث ماتعهدت به ، ويتمثل ذلك بنجدة بعضها بعضا فى الأزمات والكفاح عنها فى الملمات ويعتبر كافة أفراد العشيرة جنودا للدفاع عنها والذود فى سبيلها ولا ينال الفرد منها حق مشاركتها فيما يصيبها من خير أو شر إلا بعد مقدرته على حمل السلاح ، لذلك حرص الآباء على تعليم أولادهم كيفية الدفاع عن أنفسهم بالأسلحة المتيسرة لديهم ، وبالاضافة لما تقدم فالعشيرة تعتبر هيئة اقتصادية يقوم أفرادها بالتعاون لانتاج ماتحتاج اليه والاشراف على شؤون التوزيع والاستهلاك والعمل على إعمار الأرض وشق الجداول وحفر الترع وبناء السدود للانقاء بها من خطر الفيضان ، وقد كانت الأرض حتى زمن قريب تعتبر (دبرة) للعشيرة يقتسمها أفرادها الذين دافعوا عنها أو قاموا بإعمارها واستثمارها بعد أن يفرز لرئيسها قسم منها يتفاوت بين الخمس والثلث من الأرض والحاصلات للقيام بمصالحها وشؤونها والصرف على المضيف الذى يتخذه ليكون دار ضيافة للعشيرة ومجتمعا لأفرادها ومنتدى لها ، وتعتبر الحصة المعطاة له متصلة بوظيفته أكثر من اتصالها بشخصه إذ تنتقل بعد وفاته إلى من يخلفه فى الرئاسة من أولاده . إلا أن تطبيق قانون التسوية وما حدث قبلها من أمور تتعلق بالسياسة العامة أدت إلى انتقال أراضى العشيرة نفسها فى أغلب المناطق إلى أشخاص الرؤساء وحدهم مما كان له أثره فى التفكك والهجرة والانحلال والشكوى التى تعم البلاد .

أما أثر المؤسسات الدينية فى العشائر المتوطنة فيبدو بما ينتشر فى ربوعها من الحرازات العديدة إذ يكاد يكون لكل عشيرة مزار خاص بها تقام فيه الاحتفالات الدينية وتقدم له النذور ويحلف به فى المنازعات ويغلب على الأفراد الإيمان بالغيب والاستسلام للقضاء والقدر ، كما أن للأساطير والخرافات والشعوذة والدجل والاعتقاد بالسحر أثر كبير فى نفوسهم وتكاد أن تتحكم فى معاملاتهم اليومية وشؤونهم الاجتماعية فهناك أيام وشهور فى السنة يتشاءمون فيها من الزواج والسفر والبيع والشراء وقل منهم من لا يستعمل الأدعية والتعاويذ لمداواة مرضه ويزداد أثرها فى النساء فتتركهن عرضة للقلق الدائم والاضطراب المستمر إذ لا يدرين كيف يدفعن الشر عنهن بالتعاويذ والقرابين التى يقدمنها للأئمة والاولياء والسادة ومشايخ الطرق ويقيم فى كل عشيرة رجل من رجال الدين أو أكثر يسمى بالمؤمن والخطيب يتولى إجراء العقود الشرعية وتحرير الوصايا والارشاد الدينى وله حصة من حاصلاتها الزراعية يختلف مقدارها باختلاف أفرادها وفقرهم وغناهم وهى تسمى « بالعوائد »

٢ — النظم الاجتماعية والقيم الخلقية فى المجتمع العشائرى :

يتميز المجتمع العشائرى بحدوده الضيقة والواسعة بمزايا وعلاقات وقيم خاصة تكون بمجموعها النظم الخلقية السائدة فيه ويتمسك أفراده تمسكا شديدا بها ويحسبون القيام بها فرضا مقدسا ومنها (١) العصبية النسبية

(٢) التضامن فى المسؤولية (٣) التعاون فى الأفراح والأتراح (٤) النجدة (٥) النخوة (٦) المسؤولية عن شرف المـرأة (٧) التضامن العائلى (٨) حفظ الجوار (٩) الاجارة أو الدخالة (١٠) الوداعة (١١) الشجاعة (١٢) الكرم .

١ ــ العصبية النسبية : سبق أن أشرنا إلى أثر العصبية النسبية فى مجالات الفرد العشائرى العامة والخاصة ، فهو يتعصب لأسرته ففخذه فعشيرته فقبيلته حسب التدريج ويرى فيها مجتمعه كله فيعتنق الرأى الذى إجتمعت عليه وإن كان باطلا ويضحى دونها وإن كانت ظالمة وهو معها فى مواقفها كلها وإن إختلفت وجهتها بين الحق والباطل .

٢ ــ التضامن فى المسؤولية : ويترتب عليه فى تضامنه بالمسئوولية مع أفراد أسرته وعشيرته أنه يعتبر جزءاً منها فيتحمل نتائج ما ارتكبه غيره وإن تعرض للخطر فى حياته وماله ويطالب بحقوق غيره وإن أدى به ذلك لتضحية نفسه فهو مسؤول بالتضامن معها عن كافة المسؤوليات المادية والمعنوية التى يرتكبها أحد أفرادها .

٣ ــ نظام الهدايا الملزمة : وعليه أن يشارك أفراد العشيرة فى أفراحهم وأتراحهم ويعتبر ذلك واجباً مفروضاً عليه ، ففى حفلات الأفراح يجب عليه أن يقدم ما يستطيع أداءه من الهدايا النقدية أو العينية قلت أو كثرت وتسمى حسب الاصطلاح ــ شوباش ــ وفى أيام الأحزان يتحتم عليه الحضور فى مجالس العزاء من تلقاء نفسه والمساهمة بكل ما يستطيعه فيه بتأدية ما يتمكن عليه وتسمى حسب الاصطلاح ــ تسياره ــ .

ولا يعذر إذا تأخر عن الاشتراك فى ــ العراضة ــ التى تقام فى المهرجانات الكبيرة والمناسبات المهمة وهى تعنى تجمع أفراد العشيرة فرسانا ومشاة وهم مسلحون يطلقون العيارات النارية ويرفعون الأعلام بين زغردة النساء وأهازيج الرجال المعبرة عن الفخر والشجاعة والكرم .

٤ ــ النخوة : وتشترك كل عشيرة فى نداء خاص بها تسمى النخوة وهى كلمة مصطلح عليها بين أفرادها يتوارثها الأبناء عن الآباء وإذا نادى بها أحدهم لدى إصابته بظلامة أو إعتداء أو فى إحدى المعارك المسلحة فكل من يسمع بهذا النداء من أفراد عشيرته مضطر لنصرته والدفاع عنه وإن أودى ذلك بحياته ، وقد يشترك عدد من العشائر المنتسبة إلى أصل واحد فى نداء واحد فقبيلة زبير فى العراق مثلا تتفرع إلى فروع عديدة منها عشيرة جحيش ونخوتها ــ النداء الذى تستعمله ــ كلمة جاحش . وعشيرة سلطان ونخوتها فنونى والدليم ونخوتها ناصر والعزة ونخوتها عمور بينما تشترك كافة هذه العشائر بنخوة ــ حمير ــ وبهذا النداء تعرف العشائر المتصلة بعضها ببعض قربها وبعدها فى النسب .

٥ ــ المسؤولية عن شرف المرأة : ويحرص الأفراد على شرف المرأة وعفافها والمحافظة على بكارتها ويعتبرون المرأة الساقطة عارا على جميع أفراد العشيرة ومن الواجبات المقدسة على أقرب الناس إليها محو هذا العار بقتلها وإلا فإن أسرتها تضطر للرحيل عن العشيرة بسبب مقاطعتها لها مقاطعة تامة فى كافة شؤونها المادية والمعنوية .

٦ ــ الضمان العائلى ــ وهو يعنى مسؤولية الفرد بإعالة أقربائه من الشيوخ والعجزة والمرضى والنساء إن لم يكن أحد أقرب إليهم منه مهما كانت درجة اتصاله به حتى الجد الخامس من الأسرة .

٧ ــ حفظ الجوار : ويعنى مسئولية الفرد العشائرى فى المحافظة على جاره والدفاع عنه ورد الاعتداء الذى يصيبه والمطالبة بالتعويض المعنوى ــ الحشم ــ ممن اعتدى عليه ويكون الجار إما مقيما بصفة مؤقتة ويسمى بالقصير أو بصفة دائمة ويسمى بالحليف ولكل منهما حقوق وواجبات معينة وحدود مرسومة .

٨ ــ الدخالة : وهى مسئولية الفرد عمن استجار به سواء فى بيته أو طريقه أو فى المعارك المسلحة وإن كان قد قتل أباه أو أخاه فإن عليه إجارته والمحافظة عليه والدفاع عنه حتى إيصاله إلى محل يأمن به على نفسه ، ولا يختلف

ذلك عمن قصده أو سار بحمايته أو حضر بواسطته أو تقدم بكفالته ، إذ تترتب عليه مسئوليات كبيرة وواجبات كثيرة يقتضيه العرف اتباعها .

وتعد الشجاعة والكرم والعدل والصدق من القيم الخلقية التى لا يعذر من تخلف عن القيام بها . فمن تخلف عن النجدة والنخوة وأقصى الضيف ونكث العهد وأخلف الوعد سقطت منزلته وانحطت مكانته ، فلا تقبل شهادته ولا تخطب ابنته ، ولا يستشار فى أمر ، ولا يتقدم فى حفل مهما بلغ من الحول والطول . هذه بعض الصفات الخلقية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العشائرية والتى قد يقضى بحثها وتحديد مفاهيمها القبلية صفحات عديدة آثرنا ذكرها مجملا ليتسنى لنا التحدث عن آثارها فى التطورات المعاصرة .

٣ ــ أثر النظم الاجتماعية فى التطورات المعاصرة :

لقد كان للضغط الاقتصادى والتقدم الصناعى وانتشار وسائل المدنية الحديثة والجهود المستمرة لتوطين العشائر وإسكانها والانتقال بها من الحياة البدوية الرعوية إلى الحياة الزراعية المستقرة تأثير كبير فى تطور الحياة الاجتماعية للمجتمعات العشائرية وقوة دافعة نحو التفكك والانحلال نتيجة لمختلف العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية .

ومع أن هذا التطور يعد ظاهرة اجتماعية طبيعية إلا أنه قد اصطدم بعوامل كثيرة كانت حائلا دون تكييفه تكييفا صحيحا وتوجيهه وجهة مستقرة تتكفل نموه لبناء مجتمع متحضر ويمكن إجمالها فيما يلى : (أولا) تطبيق نظام دعاوى العشائر (ثانيا) الطرق المتبعة لتسوية حقوق الأرض (ثالثا) عدم تهيئة الوسائل لإعداد العشائر للتحضر .

وقد أدى تطبيق نظام دعاوى العشائر فى المناطق العشائرية فى العراق المستندة أحكامه إلى العرف والعادات والتقاليد إلى المحافظة على كيان المجتمعات العشائرية وإجبار أفرادها رسميا على اتباع تقاليدها وعاداتها التى لا تتفق مع المجتمعات المتحضرة ومنحهم امتيازات خاصة لا يتمتع بها أبناء المدن وجعل مسئولية المحافظة على حياتهم مربوطة بعشيرتهم أكثر من ارتباطها بأمتهم وحال دون تطبيق العدالة على المواطنين جميعا سواء فى مسئولياتهم المدنية أو الجزائية .

ولم تكن الغاية من تشريع قانون تسوية حقوق الأرض سوى تثبيت الحقوق التصرفية للمزارعين فى الأرض وحل المنازعات الكثيرة بينهم وتحقيق الاستقرار الدائم ، وتشجيع العشائر المتوطنة للاعمار والاستثمار ، إلا أن نتائج تطبيقه قد أدت إلى استثمار طبقة الشيوخ وحدهم للأرض دون عشائرهم ولم تعد الأرض كما كانت سابقا ديرة للعشيرة يشترك فيها أفرادها بما قاموا به من جهود لاعمارها واستثمارها والمحافظة عليها وإنما استحالت إقطاعا يتصرف بها الشيوخ تصرفا مطلقا وأصبحت علاقتهم مع أفراد عشائرهم علاقة الملاك مع الأفراد المستأجرين وقد أدى ذلك لخلق حالة إقطاعية ممتدة فى البلاد تحاول الحكومات المتتابعة معالجتها .

ولقد كان لعدم اتخاذ الوسائل اللازمة لتأمين حماية الفرد واستقراره فى الأرض وإعداده لاستثمارها وتوفير الرى لها ومعالجة المشاكل الصحية الناجمة عن تغيير أساليب عيشه وتنظيم علاقته مع مجتمعه الجديد أسباب حالت دون تحضيره وعوامل أدت إلى ضياع قواه الانتاجية وضعف انضباطه الاجتماعى تجلت بما انتشرت فى أوساطه من مظاهر الانحلال والتفكك والهجرة .

وبالاضافة لما تقدم من العوامل الأساسية فان للنظم الاجتماعية والقيم الخلقية السائدة فى المجتمع العشائرى أثرها فى عرقلة التطور المنشود لبناء مجتمع متحضر ومع أن هذه القيم والصفات تتأثر بالظروف الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية إلا أن تغييرها أبطأ حدوثا وأشد تعقيدا وأصعب تحديدا ويتجلى ذلك فى الظواهر التالية :

أولا — العصبية القبلية : وهى من أخطر العوامل التى تحول دون وحدة الشعب وتعيق تحرره وتقدمه لما تسببه من الضعف فى نمو الشعور القومى والانتعاش الاقتصادى ، فالذى لا يستطيع أن يتخطى تفكيره أفق عشيرته لا يستطيع أن يشعر بمصلحة أمته ووطنه ، ولقد كان هذا العامل من أقوى عوامل الضعف والانحلال للدول العربية فى عصورها الزاهرة وأفول مجد العروبة فى الشرق والغرب وسيظل بقاؤها حائلا دون إدماج الأمة فى وحدة متراصة .

ثانياً — الفردية فى التفكير : ولقد أدى أثر العصبية القبلية فى الفرد إلى ارتباطه بأسرته ففخذه فعشيرته حسب التدريج حيث يرى فيها مجتمعه كله فدفعه ذلك للعزلة والحذر والخوف والتشكيك بما يراد منه للعمل بما يقتضيه الواجب نحو أمته وبلاده وهو بذلك يؤثر مصالحه الخاصة على مصلحتها العامة .

ثالثاً — المرأة : وكان من أثر النظم السائدة فى المجتمعات العشائرية أن حرمت المرأة من المراكز الاجتماعية اللائقة بها وتركت جاهلة مهدورة الكرامة مشلولة عن المشاركة فى حياة البلاد الاقتصادية والاجتماعية وهى نصف المجتمع وأم الأجيال الناشئة ويتوقف على مركزها ودرجة تحررها مبلغ نهضة الأمة وتقدمها ورقيها .

رابعاً — الإيمان بالقضاء والقدر : ولقد كان لإيمان الفرد العشائرى بالغيب وتوكله على القضاء والقدر أن ضاعت قيمة الشخصية الإنسانية لديه فلم يعد يفكر إلا فى يومه دون غده مستسلماً لما يأتى به الغد من خير أو شر .

خامساً — الارتجال فى العمل : وقد أدت الظروف المحيطة به والعلاقات التى تربطه بعشيرته أن يقوم بأعمال ارتجالية يقتضيها العرف والتقاليد فهو يجيب من دعاه قبل الاستفسار منه عن ادعائه والتبين من أحقيته أو بطلانه ومدى قوة من دعاه لخاصمته ومدى استعداده ووسائل دفاعه — كما أنه مضطر لأن ينفق كل ما يملك — وإن أثقل كاهله بالدين — ليظهر بمظهر الكرم الذى يقتضيه العرف وهو يسمع كلمة (النخوة) فيهب إلى سلاحه وقد يضحى نفسه وبيته وهو لا يدرى بالأسباب التى دفعته إلى عمله .

سادساً — عدم الاعتراف بالمركز الاجتماعى لعمال الصناعة وزراع الخضر والبساتين : وهو من العوامل الخطيرة التى تحول دون إعمار البلاد واستثمارها نتيجة لتقاليد قديمة بالية تسلب هذه الطبقة من العمال حريتها وكرامتها ولا تتفق مع أهداف النهضة الحديثة .

سابعا — تطور نظام المشيخة : لقد أدى تعزيز نظام المشيخة بالقوانين والأنظمة أن ظلت وحدة الأمة معرضة للتفكك لما يسود هؤلاء من التطاحن فى سبيل مصالحهم الخاصة وظلت أغلبية أتباعهم فى حالة بدائية مؤلمة فهم بين صابر على الظلم والذل والاستبداد أو مهاجر إلى مصير مجهول .

هذه بعض المشاكل الناجمة عن أثر النظم الاجتماعية والقيم الخلقية للمجتمعات العشائرية فى التطورات المعاصرة فإذا ما أريد بناء مجتمع عربى جديد اقتضى معالجتها معالجة فعالة بعد دراستها دراسة علمية محلية دقيقة لوضع الخطط اللازمة لحل مشاكلها وتحقيق أمل الأمة العربية فى التحرر والنهضة والاستقرار .

التقدم الاجتماعى فى العراق

توطين القبائل والرعاية الاجتماعية للعمال

للدكتور عبد الجليل الطاهر (العراق)

تتصل مشكلات العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بالأرض إتصالا وثيقا لأنها مصدر الحياة وعماد الثروة وبالرغم من أن كثافة السكان لا تتجاوز ٢٣,٨ فرداً فى الكيلو متر المربع الواحد وهى نسبة قليلة إلا أن السواد الأعظم من الشعب تستحوذ عليهم الفاقة السوداء وتنخر فى أجسامهم الأمراض المتوطنة وتحول الأمية دون مساهمتهم فى المؤسسات الاجتماعية. ولهذا فإن كل إصلاح اجتماعى يتوخى تحقيق الرفاهية لعامة الشعب يبدأ بدون شك بحل مشكلة الأراضى . فقد رأت الحكومة العراقية بعد أن استتب لهـــا الأمر أن تضع نظاما ثابتاً لتسجيل وتسوية حقوقها نظراً للفوضى التى كانت سائدة على أثر انسحاب الدولة العثمانية من العراق .

وقد إتجهت الأنظار إلى توزيع الملكية على القبائل والعشـــائر لغرض إسكانهم وقد تناولت كيفية إجرائه قوانين تسوية حقوق الأراضى بأن خولت مجلس الوزراء حق اللزمة فى الأراضى الأميرية الصرفة لغرض إسكان العشائر وقد ساعدت هذه القوانين على حسم مشكلات الأراضى المزمنة والقضاء على المنازعات العشائرية وأدت إلى الاستقرار وصار الاقبال على الزراعة ملموسا وتحسنت الحالة المعاشية وإرتفع الدخل القومى .

إن أى تخطيط اجتماعى يحاول توطين القبائل والعشائر ورفع مستوى حياة الشعب وفتح سبل جديدة للحياة باستثمار واستغلال المساحات الواسعة من الأراضى القابلة للزراعة يتطلب القيام بمشروعات الرى لتوزيع المياه وإقامة السدود والسيطرة على مياه الفيضان وخزنها وفتح الترع والجداول أن نسبة مجموع مساحة الأراضى المزروعة فى العراق (٩,٥٠٠,٠٠٠) تبلغ عشرين بالمائة . ولهذا فإن الحكومة تبذل جهوداً كبيرة وتنفق أموالا طائلة على الأعمال المهمة والرئيسية فى الرى (بلغت المصروفات سنة ١٩٤٩ حوالى : ٢٦٠ فلسا ١,٣١٩,٢١٢ دينارا) كمشاريع الحبانية والحويجة والشامية والغراف والدجيلة والدغارة والنقسارات وجدول الحسلة وأبى غريب والرميثة ودبالى والدجيل وشقلاوة وحلبجة وكلى بيخمة والهندية ومشاريع لواء الموصل) .وبالإضافة إلى هذه المشاريع فللحكومة مشاريع رئيسية لغرض تشجيع الإسكان ورفع مستوى الحياة كمشروع الثرثار وخزان جبل طارق ودوكان والحبانية التى ستضبط الفيضانات فى كل من نهرى دجلة والفرات وتأمين المياه الكافية لإرواء مايقرب من ١٦,٩٠٠,٠٠٠ مشارة التى تروى من نهر دجلة وروافده وعلى نهر الفرات وسيتم إرواء مساحات جديدة قدرها ٤,٠٠٠,٠٠٠ مشارة فوق المساحات المزروعة حالياً والتى تبلغ ٤,٧٠٠,٠٠٠ وعلى هذا الأساس فإن تنفيذ مشاريع خزن المياه على نهر دجلة ونهر الفرات سوف يزيد من مساحات الأراضى الممكن إرواؤها من ١٢,٧٠٠,٠٠٠ مشارة فى الوقت الحاضر إلى ٢٥,٦٠٠,٠٠٠ مشارة وقد قدرت التكاليف لإنجاز هذه المشروعات بـ ٢٤,٣٦٨,٠٠٠ ديناراً .

ولقد رافق انتعاش الزراعة وتوافر المياه وتنظيم شئون الرى استعمال المضخات والآلات الزراعية مما أدى إلى إحداث مديرية عامة لمصلحة المكائن والآلات الزراعية لتقوم باستيراد مايسد حاجة المزارعين من المكائن بأسعار متهاودة وتعليم الفلاحين استعمال المكائن وتأجيرها لهم بأجور منخفضة حتى تنقذ الفلاح من السوق السوداء ومن المرابين . ورغبة فى توسيع خدماتها فتحت المديرية أربعة معامل صغيرة فى بغداد والموصل وكركوك والديوانية وقد أعد برنامج خاص بمساعدة الـ FAO والـ T.C.A. لتدريب عدد من السواقين العراقيين ، ولتشجيع استخدام المكائن فى الزراعة طلبت الحكومة إلى المصرف الزراعى تسليف المزارعين بـ ٥٠٪ من أثمانها مقابل رهنها حتى يستطيع المزارعون فى مدة أربعة سنوات تسديد ما بذمتهم وقد بلغ عدد المضخات فى العراق خلال سنة (٤٦ — ١٩٤٧) حوالى ٣١٦٨ مضخة وقوتها ١١١٦٨٥ حصانا .

وقد ازداد مجموع المضخات سنة (٤٧ — ١٩٤٨) حوالى ١٧٤ مضخة قوتها ٨٠٤١ حصانا وفى سنة (٤٨ — ١٩٤٩) ٢٠٣ مضخة قوتها ٧٥٨٣ حصانا . حتى بلغ المجموع النهائى ٣٥٤٥ مضخة قوتها ١٢٧٣٠٩ حصانا .

وبالرغم من أهمية القوانين التى سنتها الحكومة لاستثمار الأراضى وكيفية التصرف بها وجعل حق التصرف مؤمناً وثابتاً وواضحا وذلك بتعيين حدود الأراضى وتسوية ما يدعو إلى النزاع والخلاف إلا أنها فى الوقت نفسه سهلت حصول طبقة معينة من رؤساء القبائل وشيوخ العشائر على مساحات كبيرة من الأراضى الأميرية فى مختلف أنحاء العراق وكانت النتيجة أن انحصرت تلك المساحات الواسعة فى أيدى قليلة من المالكين فى حين لم يطرأ تغيير ما على حالة الفلاح العراقى إلا قليلا . فكان على أثر ذلك هجرة عنيفة من الأرياف إلى المدن سببها مساوىء الملكية الجديدة وجذب الأجور العالية فى المدينة .

تتصف الهجرة بأنها عائلية — على شكل عوائل — غايتها الاستقرار نهائيا فى المدينة والفرار من الريف فكان من جراء الهجرة أن ازدادت نسب الجرائم والجنح والتشرد والبغاء والأمراض المتوطنة كالسل والملايا والبلهارزيا والانكلستوما لسوء التغذية وسكنى الأحياء الحقيرة. لهذا اتجهت الأنظار إلى إيجاد علاج يهدف إلى تشجيع الملكيات الصغيرة فى الأراضى الأميرية الصرفة وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدى الزراعية وفق الطرق الحديثة وتأمين الاسكان الثابت وارتكاز الحياة الأقتصادية . ففى سنة ١٩٤٤ — ١٩٤٥ اتجهت نية الحكومة إلى توزيع أراضى الدجيلة على أساس الملكية الصغيرة وتوزيعها على المستحقين من أبناء العشائر القاطنة هناك . وقد صدرت أحكام القانون فى كيفية الاستفادة من هذه الأراضى بشكل يؤمن المحافظة عليها ورفع مستوى المزارع وتخليصه من الجهل ومن تحكم أصحاب الملكيات الكبيرة والمرابين كما ويؤمن له الاستقرار فيرتفع بذلك مستوى المعيشة العام ويزيد دخل الفرد . وقسمت أراضى المشروع إلى وحدات استثمارية لا تقل مساحة كل منها عن ١٠٠ دونم ولا تزيد على ٢٠٠ ثم وزعت مجانا على المستحقين من الفلاحين الذين يمتهنون الزراعة فعلا كما وأوجب عليهم تشييد دور حسب النماذج المقدمة لهم من الخبراء ، ونص القانون على تفويض هذه الوحدات الاستثمارية بعد مضى عشر سنوات على استغلالها من قبل المستثمرين فى حالة عدم إخلالهم بالشروط . وقد تم توزيع ١٢٦٢ وحدة بعد أن قامت الحكومة بشراء أربع مضخات وتم نصبها فى المشروع . وشيدت ثلاث مدارس ابتدائية ريفية واحدة منها كاملة بستة صفوف لتعليم أولاد المستثمرين وتم إنشاء مستوصفين وجهزا بكافة اللوازم الطبية لمعالجة المرضى وجهزت ثلاث مناطق من المشروع بالقوة الكهربائية لإنارة بيوت الموظفين والمدارس والمستوصفات والقرى التى بالقرب

منها . ونظراً للنجاح الذى لاقاه هذا المشروع ونمو الوعى الاجتماعى وكثرة الأراضى الأميرية وعدم إيفاء قانون إعمار أراضى الدجيلة بالغرض المطلوب الذى شرع من أجله وعدم إمكان توسيع المشروع فى المناطق الأخرى لإفساح المجال لأكبر عدد ممكن من المواطنين المستحقين للحصول على أراض زراعية وإعمارها وفق منهاج زراعى حديث. وبقية شمول القانون على كافة الأراضى الأميرية قامت الحكومة بتعديل قانون إعمار أراضى الدجيلة فى سنة ١٩٥١ وسمى القانون الجديد بقانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ ولوضع خطة مناسبة لمختلف المشاريع المشمولة بالقانون نص على تعيين مناطق لهذا الغرض بمختلف مساحاتها حسب نوع الاستثمار وكذلك حددت مساحة كل وحدة حسب نوع المنطقة من حيث كونها سبخية أو جبلية أو ذات ضخ عال . وهكذا أصبحت جميع الأراضى الصرفة تابعة لأحكام هذا القانون وتم تأسيس عدة مشاريع أخرى منها مشروع الحويجة الذى يضم الآن ٢٤٥ مستثمرا لكل واحد ٧٠ دونما وشيدت فيها دور للموظفين والمستخدمين وتم بناء مستوصف وسيشرع فى بناء المدارس هناك وجهز المشروع بالكهرباء ومشروع شهرزور الذى يضم ٣٥٢ مستثمرا لكل مستثمر ٧٠ دونما ومشروع اللطيفية الذى يضم ٤٢١ مستثمرا لكل واحد ٥٠ دونما وسيكون أنموذجا للقرية العصرية . وتم توزيع حوالى ١,٨٥١,٢٩١ دونما على ٨٣٣٦ مستثمرا فى المشاريع التالية : الجديلة (١٢٦٣ مستثمرا — ١٢٤٨٤٠ دونما) وشهرزور (٤٩٢ مستثمرا ٤٢٥٤٠ مشارة) والحويجة (٣١٥ مستثمرا ـ ١٧١٥٠ مشارة) واللطيفية (٤٢١ مستثمرا ـ ٢١٠٥٠ مشارة) وقد وزعت ٤٥٥٠ دونما من أراضى جزيرة السدة بلواء الحلة على ٦٥ مستثمرا بمعدل ٧٠ دونما لكل واحد . ووزعت ١٠٥٠٠ دونما من أراضى بدعة المسيب بلواء الحلة على ١٧٥ مستثمرا بمعدل ٦٠ دونما للمستثمر . وتم تخصيص بعض الأراضى الأميرية الصرفة بقضاء مخمور بلواء أربيل تبلغ مساحتها ١١٠٠٠ دونما إلى ٥٠ عائلة بمعدل ٢٠ دونما لكل واحد وتم توزيع ٣١,٩١١ دونما منها ١٢,٩٠٠ فى جزيرة الكرمة فى لواء الديلم وزعت على ١٢٩ شخصا على أفراد العشائر الساكنة فى تلك المنطقة بمساحة ١٠٠ دونما للشخص الواحد . وهناك أراض أميرية صرفة وزعت على مستثمرين فى الكوت وكركوك . وبالرغم من كل هذه الجهود التى تبذلها الحكومة فهناك مساحات أميرية صرفة تنتظر مشروعات الرى الكبرى يتم توزيعها على الفلاحين كمشروع المسيب الكبير إذ تبلغ المساحة حوالى ٣٠٦,٠٠٠ دونما — ويستوعب هذا المشروع ٢٥٠٠ شخصا . وسيجرى توزيع الأراضى المطرية بلواء الموصل البالغة مساحتها حوالى ٦ ملايين دونما .

يظهر لنا من هذا العرض الموجز بأن قانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ قد تضمن المبادىء التالية : (١) رفع مستوى الحالة الزراعية من الوجهة الفنية (٢) مساعدة وتشجيع الفلاحين العراقيين وخلق طبقة من الملاكين الصغار (٣) تشغيل الأيدى العاملة الزراعية إلى أقصى حد ممكن (٤) إفساح المجال لاسكان القبائل إسكانا منظما (٥) تكوين مجتمعات ريفية حديثة (٦) إعمار الأراضى الأميرية الصرفة بوجه عام . وبالإضافة إلى ذلك فإنه يهدف إلى تخليص الفلاح من ويلات الجهل والمرابين ويدعو إلى زيادة الملكيات الصغيرة ويشجع على الاستقرار ويعمل على رفع مستوى المعيشة .

ويساهم المصرف الزراعى مساهمة فعالة فى إنهاض الزراعة فى البلاد وتقدمها وتمكين المزارعين من شراء المكائن والآلات الزراعية لإحلالها محل الحيوانات والوسائل اليدوية فى الانتاج الزراعى وذلك بتسليف المزارعين وخاصة صغارهم ، مبالغ تتناسب مع تأميناتهم وبفائدة زهيدة لاشباع حاجاتهم الزراعية والمعاشية وبفضل هذه القروض لم يعد الزارع العراقى مضطرا إلى بيع حاصلاته قبل أوانها بثمن بخس كما كان يفعل قديما أو أن يلجأ إلى المرابين

الجشعين الذين كانوا يستغلون حاجة الزراع إلى المال أبشع استغلال ويفرضون عليهم فوائد عالية جداً عن القروض التى يعقدونها معهم .

ومما هو جدير بالإشارة أن المكائن والآلات الزراعية أصبحت بعد صدور نظام تسجيل المكائن رقم ٥٥ لسنة ١٩٥٢ من الضمانات التى يجوز للمصرف قبولها لقاء القروض الزراعية ٥٠٪ من قيمتها وقبولها ضمانا لتلك القروض . وقد أخذ المزارعون يقبلون على شراء المكائن والآلات الزراعية الجديدة ويتهافتون على المصرف لتسليفهم على تلك المكائن والآلات ، وهذه الظاهرة تدل على أن الزراعة الميكانيكية ستحل محل الزراعة اليدوية الإبتدائية . وقد ساعد المصرف المزارعين الذين سبق وأن استدانو من المرابين الجشعين بفوائد فاحشة فدفع عنهم ديونهم وحرراً راضيهم من حقوق الامتياز التى كانت مترتبة عليها لأولئك المرابين وأنقذهم من هلاك كان محتما ولم يتردد المصرف فى نجدة أى مزارع يطلب معونته من أولئك المزارعين الذين أوقعهم سوء طالعهم أو ظروفهم القاسية فريسة للمرابين القساة ويوجه المصرف أكثر اهتمامه إلى الطبقتين الصغيرة والمتوسطة من الزراع ويحاول أن يقلص من معاملاته مع الملاكين الكبار لأن تهيئة الفرص لهؤلاء المزارعين المحتاجين وهم الأكثرية الساحقة من المواطنين ستؤدى حتما إلى رفع مستوى المعيشة وتقدم البلد إقتصاديا واجتماعياً . وتمشية لأمور الزراعة فإن المصرف يسلف الأشخاص المعنوية كالجمعيات التعاونية وما شابهها ويسلف على المحصولات الزراعية كالقطن والحبوب فى المخازن .

وتبذل الحكومة جهوداً كبيرة لتأمين أفراد العشائر المتنقلة وتوطينها بتوفير المياه الصالحة للشرب حتى لاتضطر للانتقال طلبا للماء وتشجيعها على الزراعة ورفع المستوى الصحى والعمل على حل المنازعات التى قد تنشب فيما بينها وبالنتيجة تستطيع تهيئة ملايين من الأفدنة للزراعة . وتقوم الحكومة بادارة وتشغيل هذه المضخات . وعند بناء المضخة على البئر يبنى خزان من الخرسانة حجمه (١٠ × ١٠) أقدام للحيلولة دون تلوث الماء . ويأخذ الأهلون ماءهم بواسطة حنفيات خاصة من الخزان الأصلى . وبهذه الطريقة تيسر للكثير من القبائل الرحل أن يتوطن حول مواقع الآبار الارتوازية إذ لم تعد مضطرة للترحل والتجول لغرض الحصول على الماء وسيكون القيام بذلك عاملا مشجعاً فى إعمار العراق وفى رفع مستوى سكانه .

وقد ساعد الارشاد الزراعى على رفع ثقافة الفلاح ومستوى الانتاج بالدورات والنشرات والثقافة الارشادية البصرية وصار المرشدون يجوبون الحقول متنقلين من قرية إلى أخرى يتحدثون إلى الفلاحين حول مكافحة الآفات الزراعية وتطعيم أشجار الفاكهة واستعمال الفضلات الحيوانية لأغراض تسميد التربة بدلا من حرقها وتشجيع القرويين على تربية الدجاج وتحسينه .

وفكرت الحكومة فى إدخال نظام التربية الأساسية فى مشروع الدجيلة كخطوة أساسية يقصد من ورائه رفع مستوى معيشة الفلاحين وصغار المزارعين وتحسين أحوالهم المعاشية والصحية وبالنظر لعدم تعقد المشكلة الاقتصادية فى هذه المنطقة المختارة إذ لا يوجد فيها طبقة مستقلة وأخرى مستغلة وفق النظام العشائرى فقد ارتؤى إجراء تجربة تعليمية تربوية لمعرفة مدى تأثير هذه التجربة فى سكانها الذين لايرزحون تحت عبء مشاكل اقتصادية معقدة شأن الكثيرين من سكان المناطق الأخرى ويهدف المشروع إلى إرشاد السكان لتحسين أحوالهم الصحية بمعالجة المرض والعناية بنظافة البيوت والأطفال . وتدرب المستثمرون على القيام بتشكيل الجمعيات التعاونية التى تساعدهم على سد احتياجاتهم اليومية واستهلاكها بأقل ما يمكن من الأسعار . ويقوم أعضاء اللجنة بزيارة البيوت لتعليم النساء على

تمريض الأطفال وبزيارة الحقول لحل مشكلات الفلاحين ، وتقوم اللجنة بحمل السكان على غلى الماء قبل شربه وبانماء الصناعات المحلية . وتساهم فى هذا المشروع منظمات دولية كمنظمة الصحة العالمية ومنظمة التغذية والزراعة .

وتأسس لأول مرة مركز اجتماعى يقدم مختلف الخدمات لسكان المنطقة ، كمكافحة الأمية والمعالجة الصحية وفيه جناح خاص للولادة وقاعة للمطالعة والمحاضرات ومسرح للتمثيل . ونشطت الحركة التعاونية فتأسس ما يقرب من٥٩ جمعية . وتأسست فى الدجيلة جمعيات تعاونية زراعية لتخليص الفلاحين من الديون التى أخذوها من المرابين بأرباح باهظة وتكونت أخرى فى مشروع الحويجة لغرض تشجيع الملكيات الصغيرة وإعمار الأراضى . وتقوم الجمعية لأجل تخليص الفلاحين من ديونهم بتسديد مابذمتهم من ديون ثقيلة حتى لا تتراكم عليهم الفوائد والأرباح الفاحشة وقد استعانت الحكومة العراقية بمنظمة التغذية والزراعة الدولية فى وضع الأسس القويمة للنهوض بالحركة التعاونية وخاصة الجمعيات التسويقية والاستهلاكية وإرشاد الجمعيات الزراعية

وتأسست فى نيسان من سنة ١٩٥٣ مديرية الاعاشة العامة التى تقوم بشراء الحنطة بصورة حرة وطحنها وتوزيع الطحين على الخبازين وأصحاب الأفران بسعر معين . وقد حرصت المديرية على بيع الطحين بسعر أقل كثيراً من كلفته ومعنى ذلك أنه أقل من سعر الدارج فى السوق . وقد بلغ الثلث من سعره وجعلت الربح خاصاً للخباز والفران ليتسنى للمديرية مراقبته من حيث الوزن والسعر وكيفية التوزيع وحسن الانتاج . وقد قررت الحكومة شراء عشرة أفران أتوماتيكية لإنتاج الصمون وقد تم التعاقد مع إحدى الشركات الألمانية لاستيرادها والطاقة الانتاجية لكل واحد ١٥٠,٠٠٠ صمونة يومياً .

ولا مجال لتفصيل الخدمات التى تقدمها وزارة المعارف — إذا اعتبرت التعليم مجانياً فى كل مراحله وفتحت المدارس الإبتدائية والمتوسطة والثانوية فى الألوية والأقضية وحتى النواحى وصار بميسور السكان رعاية أولادهم وفتحت الأقسام الداخلية لإيواء المحتاجين من البنات والبنين وأرسلت البعوث إلى الخارج لمواكبة التطور الحضارى وخصصت مبالغ ضخمة لمكافحة الأمية وللتعليم الأساسى وشجعت التعليم العالى بتأسيس مختلف الكليات التى تتناسب وحاجة البلاد وهى عازمة على افتتاح الجامعة العراقية قريبا . بالإضافة إلى جهود وزارة المعارف توجد خدمات وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية والبلديات ومديرية الأوقاف العامة التى تتعاون جميعا فى سبيل وضع مرافق الدولة تحت تصرف الناس وخدمتهم وتكونت المستوصفات السيارة وشيدت دور الولادة والطفولة لحماية الأمهات والأطفال وفتحت المستشفيات فى مختلف أنحاء العراق . وشجعت مديرية الأوقاف العامة المدارس الدينية وساعدت المياتم والملاجىء وانتعشت دور العجزة . ولم يقف الأمر على ميزانية الدولة بل تشكلت الجمعيات الخيرية والمؤسسات الأهلية لتسير جنباً إلى جنب مع المؤسسات الحكومية فى رعاية الطبقة للعاملة فى حقلى الزراعة والصناعة .

الوسائل التى تكفل استقرار القبائل

فى مناطق توطينها

للاستاذ شاكر العانى (العراق)

تختلف الوسائل التى تكفل استقرار القبائل فى مناطق توطينها باختلاف تلك المناطق والعشائر المراد توطينها وكل وسيلة يجب أن تلائم طبيعة أفراد العشيرة وأن تتماشى مع ماجبلوا عليه من عادات وتقاليد وأن تتوخى تحقيق آمالهم التى يصبون إليها، وإذا مافرضت عليهم السبل التى لا تستهدف ذلك فإنها ستؤدى إلى ضياع الوقت والجهود وتبذير المال وتمكين الشقاء والبؤس بينهم ولو كانت خطة ناجحة عند غيرهم من الجماعات أو فى البلاد الأخرى .

إذا كانت الغاية من التوطين القضاء على النظام القبلى الذى أضحى نظاما اجتماعيا متأخرا لا يساير ركب المدنية وتخليص طبقة من أبناء الشعب من حياة التشرد والفاقة والحاجة وإعدادهم إعدادا صحيحا يتلاءم مع مقتضيات الحياة ويساعد على تكوين وحدة الأمة ويحقق العدالة الاجتماعية فان مايقدم من خدمات وجهود من الدولة أو الأفراد خير خدمة وطنية . أما إذا كانت هذه الغاية تطمين حاجة طارئة أو تلبية المطاليب التى ينادى بها رجال السياسة والاجتماع فان النتيجة الحاصلة لا تحقق الإصلاح بل تؤمن سياسة ارتجالية وقتية لا تلبث أن تخمد وتطوى فى زوايا الاهمال .

إن العشائر فى البلاد العربية بصورة عامة تنقسم إلى قسمين :

١ — العشائر البدوية المترحلة Nomadic Tribes

٢ — العشائر المستوطنة Semi-nomadic tribes

ما زالت العشائر البدوية المترحلة على فطرتها الأولى تتحكم الروابط القبلية فى تنظيمها الاجتماعى وهى فقيرة ماديا محرومة من الأرض التى تستقر عليها دائمة التنقل للماء أو الكلأ بعيدة عن وسائل المدنية التى يتمتع بها الفرد العادى من أبناء المدن والقرى يتحكم الجهل فيها ويفتك المرض بأبنائها لم تنل من سبل هذه المدنية شيئا مؤثراً على نظام حياة أفرادها رغم ازدهار المدنية وسعى الحكومات بصورة عامة إلى تأمين استفادة مجتمعاتها منها . ولذلك يجب التفكير فى استقرار هذه الجماعات وتوطينها وتهيئة الوسائل اللازمة لذلك كعمل رئيسى للدولة وللأفراد .

إن الغاية من توطين هذه القبائل هى تخليصها من حالتها الراهنة وإبدالها وتمكين انتقالها إلى حياة أسعد وتقريبها إلى حياة المدنية ومن ثم معاونتها على الاندماج فى هذه الحياة ولا يتم ذلك فجأة وبعمل واحد بل لابد من التطور التدريجى . ولا جدال فى لزوم القضاء على النظام القبلى الذى يتنافى مع طبيعة التمدن بفترات متفاوتة وبأعمال مترابطة مستمرة وأول ماتهدف اليه هذه الأعمال هو حماية وحدة العائلة وتحديد مفهوم وتكييف وسائل التوطين بالنسبة لكل هذا وبذلك تؤمن اطمئنان الفرد أو مجموعة الأفراد إلى صحتها وتضمن تعاونهم على تحقيق الأهداف التى ترمى إليها .

ان الوسائل التى تقتصر على الفرد الواحد تولد النفور عنده وعند أبناء قبيلته منها حيث يصعب على الأفراد كثيرا الانتقال من حياة الجماعة إلى الحياة الفردية المستقلة التى يحياها ابن المدينة لعجزهم عن ذلك نظرا لجبلاتهم التى أوجدتها طبيعة عيشهم ولإيمانهم بوحدة القبيلة التى تضمن سلامة كل منهم وتخوفهم من كل جديد .

قد يرد على البال أن المحافظة على وحدة العائلة تؤدى — بعد فترة قصيرة — إلى تكوين القبيلة ثانية لما يتزايد عدد أفراد العائلة وتعود المعضلة ثانية للوجود ويرد على ذلك أن التطور الذى سيطرأ على هذه القبائل بما يقدم إليها من وسائل التمدن سيقلل من شأن وحدة العائلة اجتماعيا ويدعو إلى تفككها أو تلاشيها لأن الأفراد سيكيفون أنفسهم لمقتضيات الحياة ويضطرون إلى الانفراد والاستقلال وترك العائلة والهجرة عن موطنها .

إن توطين أفراد هذه العشائر يتم بنهجين رئيسيين :

الأول — وهو الأهم — انتقالهم من حياة البداوة إلى ممارسة الزراعة .

الثانى — انتقالهم من حياة البداوة إلى المدن لممارسة الأعمال الصناعية أو غيرها .

غير أن ممارسة الزراعة أقرب إلى نفسيتهم وأدعى إلى استقرارهم وأن الوسائل التى تمكنهم من ذلك هى :

١ — منحهم الأرض :

يجب منح أفراد هذه القبائل أرضا لزراعتها والتوطن فيها وأن يكون توزيعها على وحدة معينة تعطى لكل فرد قادر على الزراعة مباشر لها تكفيه ومن يعولهم حسب العرف القبلى وأن يراعى تكوين وحدة كبيرة من الأرض من مجموع هذه الوحدات للعائلة الواحدة وبذلك نضمن حسن الجوار وعدم المنازعة على هذه الأرض وما ينشأ عنها من حقوق كالحدود والمرور والمجرى والمسيل وغيرها وفى هذا التقسيم القضاء على شيوع الأرض بين الأفراد .

إذا كانت الأرض المراد تقسيمها تقع فى مواطن العشائر التى اعتادت الإقامة فيها أو التردد عليها فتقسم وفق القاعدة المار ذكرها وأن يراعى عند التقسيم حل المشاكل الناشئة عن الحقوق التصرفية أو الحقوق المكتسبة حسب العرف العشائرى وعدم تركها معلقة وأن يزود كل فرد بسند عقارى مستقل . ويجب أن يراعى عند التقسيم ترك مساحة كبيرة من الأرض لاتخاذها مرعى للقبيلة أو إيجاد عدة مراعى ، ذلك لأن هذه العشائر تعتمد على الثروة الحيوانية ولا تستطيع امتهان الصناعة القروية بسهولة لأن أفرادها يأنفون من هذه الصناعات ، أما إذا لم تكن الأرض كافية فيجب منح الأفراد أراض أخرى على هذا الأساس ، أما إذا لم تكن لهذه القبائل أو لإحداها أرض فتمنحهم الدولة أراضى أخرى وهذه الأراضى إما أن تكون أميرية (مملوكة للدولة) يسهل تقسيمها أو أن تكون مملوكة للغير ترغب الدولة فى توزيعها وعليها فى هذه الحالة تعويض المالكين بالمال .

تمنح الأرض لأفراد هذه القبائل مجانا تشجيعا على الاستقرار وفى إمكان الدولة أن تعوض عن خسارتها بالضرائب التى تفرضها على الحاصلات الزراعية أو المنتوجات الحيوانية وإذا لم يكن بد من استيفاء بدلات الأرض نظرا لوضع الدولة المالى فيجرى ذلك بأقساط سهلة الأداء طويلة الأجل .

إن مجرد منح الأرض لا يكفى لإقرار الخطة الاصلاحية بل لابد من القيام بمشاريع أخرى يمكن بيانها إجمالا بما يأتى :

١ — تنظيم الرى : ويجرى بفتح الترع الكبيرة أو حفر الآبار (إن كانت الأرض صحراوية بعيدة عن الأنهر) وانشاء المخازن الفنية لمياه السيول والأمطار للاستفادة منها عند الجفاف وفى فصل الصيف حتى يؤمن رى الأراضى والمراعى وسقى الحيوان والاستهلاك البشرى .

٢ — إنشاء زرائب للحيوانات على اختلافها وتكون بعيدة من مناطق السكنى .

٣ — إنشاء جمعيات تعاونية زراعية على أن تنشئها الدولة فى بادىء الأمر لأن الأفراد لا يفقهون معنى هذه التعاونيات كما أن مساهمتهم المالية فيها متعذرة نظرا لفقرهم على أن تحقق هذه التعاونيات هدفين رئيسيين :

(ا) إمداد الفلاحين بالبذور والآلات التى تقتضيها زراعة الأرض وتسليفهم ما يحتاجون نه من مال لانجاز أعمالهم الزراعية.

(ب) تنظيم تصريف الحاصلات الزراعية والانتاج الحيوانى وتولى أمر بيعها إلى الأسواق الخارجيـــة حماية للفلاحين من التجار الذين يستغلون بساطتهم وجهلهم فى أمور التجارة .

٤ — تأسيس دائرة زراعية دائمة يكون واجبها تعليم الفلاحين طرق الزراعة وإرشادهم إلى مكافحة الآفات الزراعية .

٥ — تأسيس مخازن للعلف يخزن فيها الكلأ المجفف أو غيره .

٦ — إنشاء دور السكنى فى مناطق النوطين وتعويد الأفراد على السكنى فيها بدلا من الخيـــام ويجرى هذا الانشاء إما من قبل الدولة أو من قبل الجمعيات التعاونية وأن يساهم أفراد العشائر بالعمل البدنى على الأقل وأن تملك هذه الدور للأفراد بالتدريج وبأقساط سهلة الأداء .

٧ — إنشاء مراكز اجتماعية تتولى الارشاد الاجتماعى والثقافة الاجتماعية لهذه الطبقة .

٨ — تأسيس وحدات صحية دائمة (مستوصفات أو مستشفيات) حسب كثافة السكان .

٩ — إنشاء مدارس تقوم بمكافحة الأمية بين البالغين وبتعليم الأطفال . ويجب أن يقتصر منهاج التعليم ولو لبضع سنوات على تعلم القراءة والكتابة ومبادىء الأخلاق والدين والتاريخ والعلوم الزراعية وتربية الحيوان وأن يراعى تنظيم آدابهم المتعارفة بينهم وتدوينها وتدريسها .

١٠ — تأمين الأمن بإنشاء مراكز الشرطة أو الدرك حسب الحاجة .

١١ — اعتراف القضاء بعاداتهم وتقاليدهم عند حسم منازعاتهم (عدا جرائم القتـــل والغزو) والأخذ بها فى الأحكام الصادرة .

١٢ — يستحسن أن يستند التنظيم الإدارى فى مناطقهم على إشراك بعض أفرادهم الذين ينتخبهم أفراد العشيرة أعضاء فى المجالس الإدارية أو فى مجالس الشورى ويعاونون الحاكم الإدارى فى أداء مهمته .

١٣ — إنشاء دائرة عليا تقوم بالبحث فى أحوال هذه العشائر بصورة مستمرة وتقدم المشورات والمقترحات الواجب الأخذ بها فى سبيل تحسين حالات هذه العشائر وأن يكون رأيها إلزاميا تأمينا للتطور .

١٤ — تجب حماية الأرض وعدم إفساح المجال لإخراجها من يد المالك بقانون يقرر :

(ا) عدم جواز بيع الأرض وإجارتها للغير أو رهنها أو وقفها أو الإيصاء بها ويجوز عند الضرورة رهنها للجمعية التعاونية لأغراض زراعية .

(ب) نزع ملكية الأرض من المالك إذا لم يقم بزراعتها أو إذا هجرها وسكن فى المدينة نهائيا .

(ح) تعيين من يحق له التملك أو التصرف عند وفاة المالك أو عجزه عن العمل بسبب المرض أو الشيخوخة أو تنفيذا لحكم القانون كما لو سجن أو جند فى الخدمة العسكرية الالزامية أو أية خدمة عامة رغم إرادته .

(ء) عدم جواز تملك الفرد أرضا تزيد مساحتها على ما يملكها الغير مهما كانت صفته ويمنع منح رئيس العشيرة أرضاً أكثر من الأفراد وذلك لتقليص نفوذهم وتحقيق العدالة .

١٥ — استغلال أوقات فراغ هذه الجماعة بما يعود بالنفع عليهم .

أما انتقال أفراد العشائر البدوية إلى المدن للاشتغال فى المشاريع الصناعية وغيرها فإنه قد يجرى على نطاق ضيق إلا فى بعض المحال الصناعية وإذا ماجرى بصورة ضيقة فإن كل ما يجب القيام به هو إنشاء البيوت العمالية لهم وتأمين النواحى الصحية وإنشاء المراكز الاجتماعية حسب كثافة عددهم . أما إذا انتقلت العشيرة بأجمعها أو انتقلت عدة عشائر للعمل فى المشاريع الصناعية كما هو جار فى بعض البلاد العربية فان على أصحاب المشاريع الصناعية تهيئة القرى أو المدن الصغيرة لاسكانهم وتأمين مايحتاجه هذا الاسكان من خدمات اجتماعية وصحية وأن تكون الدولة مشرفة على إنجاز ذلك ، وإن انتقال هذه العشائر إلى العمل فى المشاريع الصناعية يخضع أفرادها إلى القوانين المتعلقة بالعمال .

العشائر المستوطنة :

إن هذه العشائر هى التى تركت حياة البداوة واستقرت فى القرى أو الأراضى المحيطة بالمدن وامتهن أفرادها الزراعة أو بعض الصناعات الابتدائية أو التى ترك أغلبية أفرادها مواطنهم وهاجروا إلى المدن للعمل والكسب مع احتفاظهم بوحداتهم .

وتختلف الوسائل التى تقوم عليها سياسة توطين هذه القبائل واستقرارها عن الوسائل المفروضة للعشائر البدوية ذلك لأن هذه القبائل قد اعتادت على الاستقرار والزراعة والعمل وأنها تتقبل الخطط الاصلاحية ، ومع ذلك فيجب أن تقوم هذه الخطط على دراسة حقيقية للغاية التى نرمى اليها فإن كانت الغاية توطين هذه العشائر فى الأراضى الزراعية ولمباشرة الزراعة فيجب أن تستند على دراسة طبيعة الأرض وقوتها الانباتية وقابليتها الانتاجية وتصنيفها تبعا لذلك وفرض أنواع مختلفة من الزراعة حسب هذا التصنيف والزام المزارعين بذلك وعدم فسح المجال لتصرفاتهم التى قد تؤدى إلى إضعاف الأرض وخرابها أما إذا كانت الغاية استقرار أفراد العشائر هذه فى القرى والمدن الصناعية لغرض قيامهم بإنجاز هذه المشاريع كعمال فان المنهج الاصلاحى يجب أن يستند على أسس حديثة تؤدى إلى :

(ا) رفع مستوى حياة الفرد والجماعة فى كل مشروع تقوم به الدولة أو يقوم به أصحاب المشاريع الصناعية وحدهم أو بالاشتراك مع الدولة .

(ب) تحقيق رغبة الأفراد فى كل مشروع يتناول أمور حياتهم حتى تتيسر معاونتهم فى إنجاز هذا المشروع وتهذيبه

(ح) تحقيق التعاون التام بين الأفراد والجماعات الصغيرة كالعوائل الكبيرة كأفراد القرية الواحدة أو المدينة الواحدة مع بعضهم البعض وبذلك يتيسر الانتاج الصناعى وزيادته .

أما فى المشاريع الزراعية فيجب :

١) أن يقوم كل مشروع على ما يتلاءم وطبيعة أفراد العشيرة وأن يحقق رغباتهم فى العمل والتطور .

٢) أن يهدف إلى زيادة الانتاج .

٣) أن يحقق التعاون بين الأفراد والجماعات لرفع مستواهم الخلقى والمعاشى .

٤) أن يلازم كل مشروع حماية تفرضها الدولة للانتاج الزراعى والحيوانى والصناعى .

٥) أن لا تقوم المشاريع على الطرق الابتدائية بل لابد من اتباع السبل العلمية الحديثة فى الانشاء والعمل .

٦) أن يهدف كل مشروع إلى المحافظة على العائلة لسببين :

الأول : هو أن العائلة مجتمعة وحدة إنتاجية مثمرة تؤدى بتعاون أبنائها أعمالا أكثر إنتاجا مما يؤديه الفرد فى العمل الزراعى الذى يتشعب بطبيعته ويحتاج إلى جهود أكثر من فرد واحد فالحرث والبذر والحصاد والسقى وخزن الحاصل وتربية الحيوان والاستفادة من إنتاجه كلها أعمال مترابطة تحتاج إلى جهود جماعة منسجمة ومتفقة كما أن الصناعة القروية والأعمال التى تفرض على أبناء القرى لانشاء مساكنهم ومرافقها وفتح طرق قراهم يجب إجراؤها من جماعة متحدة فى العمل والتضحية ويتم ذلك عن طريق أفراد العائلة بسهولة تذلل العقبات التى يخلقها الأفراد للتخلص من العمل .

الثانى : أن القروى يحتاج إلى الألفة مع الغير وإلى حياة الجماعة سواء فى العيش أو العمل ويصعب عليه الانفراد فيهما أو فى أى منهما .

إن الوضع الاجتماعى العام فى البلاد العربية يوجب إلزام دولة كل بلد بالاضطلاع بجزء كبير فى وضع خطط تحقق استقرار أفراد العشائر ومعاونة الأفراد لهم فعلى الدولة بما لها من قوة إجبارية فى القوانين التى تسنها وما لديها من مال وخبراء أن تقوم بإعداد الآلات الزراعية وتنظيم الأسواق وتهيئة الطرق العامة والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية وفرض الحماية اللازمة وإيجاد السبل الاصلاحية للترفيه عن الفرد ورفع مستواه ولكن هذه الأعمال لاتؤدى إلى النتائج المرجوة مالم يتعاون الأفراد الذين يمسهم الموضوع معاً بإخلاص وإيمان .

السبل الزراعية :

إن خير ما يوطن الفرد ويمكنه فى الأرض هو منحه أرضاً يسكن ويعمل فيها والأرض الواجب منحها إما أن تكون :

(ا) أميرية صرفة (ملكا للدولة) مستغلة أو غير مستغلة .
(ب) مملوكة للعشيرة .
(ح) مملوكة للغير .

١) الأرض الأميرية : توزع الدولة أراضيها الأميرية على أساس الوحدة المقررة لكل فرد مع مراعاة قابلية الأرض الانباتية وقابلية الفرد على استغلالها ويجرى التوزيع بسندات تمليك عقارية تحتوى كافة الحقوق المتعلقة بالأرض مستقلة عن غيرها من أراضى الآخرين وذلك لتخليص الفرد من مشاكل الشيوع والنزاع على الحقوق ، وتملك هذه الأرض للفرد ببدل تقدره الدولة يكون عادلا يمكن الايفاء بشكل لايرهقه أو يحول دون تحسين مستواه المعاشى أو العملى — هذا إذا كانت الأرض غير مستغلة من الغير . أما إذا كانت مستغلة أو نشأت للغير حقوق عليها كحق التصرف مثلا فيجرى توزيعها على المستغلين على أساس الوحدة المقررة للفرد إن كان المستغل من أفراد العشائر ، ويجب الابتعاد عند التقسيم عن إبقاء رقبة الأرض لمالك والمحافظة على حق التصرف الآخر سواءاً كان عن طريق الاجارة أم المشاركة فى الحاصل لأن ذلك يؤدى إلى عدم إخلاصه فى العمل وعدم استغلال الأرض استغلالا تاماً كما يجب الحيلولة دون الملكية الكبيرة للفرد الواحد . أما إذا كان المستغل من غير أفراد العشائر فيعوض عن حق استغلاله من قبل الدولة بالنقد وللدولة حق الرجوع ببدل التعويض على من وزعت الأرض عليه .

٢) الأرض المملوكة للعشيرة : يجرى تقسيم الأرض المملوكة للعشيرة على أفرادها على أساس منح كل فرد وحدة معينة من الأرض وسوف يؤدى هذا التقسيم إلى نزع ملكية بعض الأفراد وإعطائها للآخرين والدولة

مخيرة فى هذه الحالة بأن تسلك طريق الإجبار فلا تسمح بقوانينها لأى فرد أن يملك أكثر من الوحدة المقررة وأن تعوض من نزعت ملكيته بالنقد وتجعل لنفسها حق الرجوع بما دفعته على من وزعت الأرض عليه أو أن تتحمل بدلات التعويض . ومن الأجدر إبقاء أفراد العشيرة فى موطنها الأصلى إن كانت تكفيهم وتؤدى إلى تنفيذ الخطة المقررة . أما إذا كانت الأرض صغيرة ولا تكفيهم فعند ذاك تبقى العدد الكافى منهم فى أرضه وتمنح الآخرين أرضاً أخرى .

٣) الأرض المملوكة للغير : إن التعرض لنزع ملكية هذه الأرض يتوقف على سياسة الحكومة العامة وعلى رغبتها فى تحديد الملكية الزراعية . فإن رغبت فى ذلك فلها أن تقرر بتشريع تحديد الملكية الفردية وتنزع الفائض عنها وتمنحه إلى أفراد العشائر ولها أن تعوض المالك عما فاته من ملكه وأن تدفع هى بدل التعويض وترجع به على من وزعت الأرض عليه أو أن لا ترجع بذلك بالنظر لوضعيتها المالية . وليس من الصواب جعل حق الرجوع لمن نزعت الأرض منه على من منحت له لأن ذلك يؤدى إلى منازعات متصلة بين الأفراد . أما إذا لم ترغب فى تحديد الملكية الزراعية فإن الأراضى المملوكة ليست مدار بحث فى هذا المجال .

إن توزيع الأرض الزراعية على أفراد العشائر لا يؤدى بمفرده إلى تحقيق الخطة الاصلاحية ولذا وجب القيام بعدة أعمال ومشاريع أخرى متممة له ويمكن بيانها إجمالا بما يأتى على سبيل المثال لا الحصر :

١) حماية الأرض الممنوحة بقانون يمنع بيعها أو رهنها أو هبتها أو وقفها أو تأجيرها أو الايصاء بها للغير مع إلزام الممنوح له بمباشرة زراعتها ولا ضرر فى إعطاء الممنوح له حق رهنها لأغراض زراعية .

٢) إنشاء مشاريع رى تهدف إلى تأمين المياه الكافية للزراعة وللاستهلاك وأن يكون الرى سهلا (سيحا) وعدم الاعتماد قدر المستطاع على الرى بالوساطة وأن ذلك يتطلب فتح ترع وإنشاء سدود ونواظم وخزانات لمياه العيون والسيول والأمطار .

٣) إجبار الأفراد على الصناعة الزراعية بعد تنظيمها ولزوم حمايتها من قبل الدولة .

٤) تأسيس الصناعة القروية وإمداد القرويين بالمال والآلات الكافية وتنظيم الأسواق لمنتجاتها فى القرى والمدن.

٥) تأسيس دائرة ثابتة فى كل قرية أو فى كل منطقة زراعية تتكون من عدة قرى تقوم بالإرشاد الزراعى ومكافحة الآفات الزراعية .

٦) تأسيس الحقول التجريبية من قبل الدولة لمعاونة المزارعين .

٧) إنشاء جمعية تعاونية أو أكثر فى كل قرية حسب كثافة السكان يكون رأس مالها مشتركا بين الدولة والأفراد مع إعطاء الأفراد حق تملك حصة الدولة منها فى المستقبل ، وتقوم هذه التعاونيات :

(ا) بالشؤون الزراعية ، وتحقيقا لهذا الغرض يجوز أن تؤسس تعاونيات زراعية إنتاجية تمكن المزارع من الاستفادة من أرضه بإمداده بكافة الوسائل المؤدية لهذا الغرض كالآلات الزراعية أو البذور أو آلات تطهير الترع أو مايماثلها وتنظيم تصريف الحاصل وإعداد الأسواق اللازمة له . وتعاونيات تسليفية واجبها إقراض المزارع مايحتاجه من مال بدون فائدة وذلك لتخليصه من ربقة المرابين . وتعاونيات استهلاكية واجبها تهيئة مواد معاش الأفراد بقيم معقولة .

(ب) بالشؤو الصناعية ويكون واجبها :

١) تنظيم الصناعة القروية وتشجيعها .
٢) إمداد القرويين بالمواد الأولية اللازمة لهذه الصناعة .
٣) تنظيم الأسواق فى القرى والمدن لتصريف الإنتاج وإقامة المعارض لذلك .
٤) شراء المنتوج الصناعى من المنتج وعدم إجباره على المضاربة به فى الأسواق الكبيرة وتوليها أمر بيعه .
٥) تنمية الصناعة القروية وتنظيم إتحادات الصناعات الفردية وتحويلها إلى صناعات كبرى .
٨) تشجيع البستنة وتنظيم زراعتها على الأسلوب العلمى الحديث .
٩) إنشاء وتنظيم المراعى .
١٠) إنشاء وتنظيم الغابات .

١١) تشجيع تربية الحيوان وتنظيمها وفق الطرق العلمية الحديثة والاستفادة من إنتاجها وإنشاء زرائب الحيوانات وتأسيس دائرة بيطرة ثابتة فى كل قرية أو فى كل منطقة زراعية تتكون من عدة قرى تقوم بإرشاد المالكين إلى أحسن الطرق العلمية فى تربية الحيوان واستغلال إنتاجه إستغلالا إقتصادياً ومكافحة الأمراض الوبائية وغيرها .

١٢) التعاون مع الأفراد على إنشاء القرى أو المدن العصرية والسعى لجعل مسكن الفرد صحيا وإجبار الأفراد على العمل بمعاونة دوائر الدولة المختصة أو الجمعيات التعاونية المؤسسة لهذا الغرض وتأمين ماء الشرب والكهرباء .

ويجب أن يؤسس فى كل قرية :

١) مركز اجتماعى .
٢) حمامات عامة.
٣) حدائق عامة للأطفال والبالغين .
٤) نادى عام .
٥) مبنى لمكافحة الأمية للرجال والنساء .
٦) مؤسسة صحية ثابتة .
٧) دار للعبادة .
٨) دائرة زراعية وصناعية تعليمية وإرشادية .
٩) مركز شرطة أو درك .
١٠) دور للتعليم تشمل :
(ا) دار للتعليم الابتدائى والمتوسط والثانوى فى القرى الكبيرة .
(ب) دار للتعليم الزراعى والصناعى والمهنى .
١٣) تأسيس وحدات صحية متنقلة لمكافحة أمراض الأفراد المقيمين بعيدا عن القرى .

تمليك الأراضى فى العراق وأثره فى التوسع الزراعى

وتوطين القبائل والعشائر

للأستاذ حسن محمد على (العراق)

عند بحث موضوع ذى علاقة باقتصاديات العراق كموضوع تمليك أراضيه والتصرف فيها وأثر ذلك فى التوسع الزراعى وفى إسكان عشائره يتبادر إلى الذهن عدد من الاعتبارات التى تكون الأسس التى ترتكز عليها الاقتصاديات المذكورة ، ومن هذه الاعتبارات الأرض والزرع والمجتمع . ومن المسلم به أن أية خطوة إصلاحية تتخذ فى العراق يجب أن تراعى هذه الاعتبارات وتعمل على تنظيم العوامل التى تربط فيما بينها وبين مشكلات البلاد الأخرى سيما الاجتماعية والسياسية ، وجغرافية العراق تبين بوضوح أن أرضه واسعة شاسعة وأن الزرع كان ولايزال يمثل الأساس الاقتصادى الأول لمعيشة سكانه وأن سكانه جلهم من العشائر والقبائل التى تنتشر فى الأرياف . وارتباط هذه العوامل ببعضها البعض ينتهى بنا إلى نتيجة حاسمة واحدة وهى أن كل إصلاح فى البلاد لابد وأن يبدأ بحل مشكلة الأراضى وكيفية التصرف فيها حتى يضمن العدل والرفاهة .

ولقد كان العراق فى التاريخ ينتقل من حال إلى حال . فهنالك إشارات فى مصادر التاريخ عن الرخاء الاقتصادى فى بعض فترات العهد العباسى وحسبنا ما تدل عليه مشاريع الرى الجبارة التى كانت تسقى الأرض كما تزود الشرايين الجسم . وهناك عهود قاتمة مظلمة تفككت فيها عرى الحياة الاقتصادية وشاع فى البلاد الخراب . ولقد تأثرت مشاكل التصرف فى الأرض بتلك الظروف فمرت هى بدورها من حال إلى حال .

العراق بعد الفتح الإسلامى :

وفى العهود التى أعقبت الفتح الإسلامى اعتبرت الأراضى فيئا للمسلمين على اعتبار فتحهم إياها عنوة ولكن أصحابها ظلوا يتصرفون فيها ويدفعون الضرائب (الخراج والعشر) . ولكن الأمور أخذت تتبدل فتبدلت بذلك واختلفت علاقة المتصرفين بالأرض .

وفى العهد المغولى كانت أشكال التصرف على النهج الآتى :

١ — الأراضى العائدة للخليفة والأمراء والمعروفة بالسلطانية .

٢ — الأراضى التى اشتراها أصحابها سابقا والمعروفة بالمملوكة .

٣ — إقطاعات التمليك وإقطاعات الاستغلال ، والأخيرة كانت تعطى لرجال الدولة نظير رواتبهم ولكن بدون حق التملك .

٤ — الوقف .

٥ — أراضى بيت المال أو المشاعة كالمراعى ... إلخ .

وبديهى أن لا تستقر الحال نظراً لتقلبات الظروف وانتشار الأوضاع الفاسدة فاختلفت المقاييس حتى جاء وقت كانت القوة مقياسا للتصرف فى الأرض وسندا له.

العهد العثمانى :

ويعتبر العهد العثمانى مرحلة أخرى من مراحل كيفية التصرف فى الأرض، ففى بادىء الأمر اعتبرت الدولة العثمانية جميع أراضى العراق وقراه ملكا للدولة بعد استثناء أراضى الوقف . ولكن الذى حدث أن الخلفاء العثمانيين وولاتهم قاموا بإقطاع الأراضى إلى المقربين منهم والموالين لهم وكبار رجال الدولة والجيش كما أوقفوا منافع بعضها للمؤسسات الخيرية مع إبقاء ملكيتها للدولة وقد سببت الخطوة الأخيرة فى إيجاد بعض مشاكل الأوقاف التى تواجهها الدولة فى الوقف الحاضر .

ويمكن القول بأن وضع التصرف فى الأرض من حيث علاقته بالقبائل والعشائر يتحسن ولئن كانت الأرض تقطع بالالتزام لرؤساء القبائل للتصرف فيها فإن ذلك لم يؤثر فى جوهر الموضوع شيئاً إن لم يزده تعقيدا . وأدى التوجيه الكيفى لأولى الأمر للتصرف فى الأرض وبيع الأراضى وشرائها وانتقال القبائل من مكان إلى آخر . أدى كل ذلك إلى حالة من المنازعات وسوء العلاقات أضافت مشاكل أخرى إلى المشاكل الأصلية السابقة وكثيراً ما كانت الحكومة ترد ادعاءات العشائر لملكية الأرض والتصرف فيها كنتيجة لاستيطانها من قبلها وطبيعى أن مثل هذه الخطوات حالت كثيراً بين تلك العشائر وبين استقرارها واستراحتها . وهكذا مرت فترة طويلة على الأراضى لم يكن فيها التصرف ليستند إلى أنظمة وقوانين إلى أن كان عام ١٨٥٧ حيث أصدرت الحكومة قانون الأراضى ويجمل القول أنه لم تكن هناك أنظمة ثابتة لتمليك الأراضى والتصرف بها حتى هذا التاريخ وبالتالى لم يكن هناك أساس ثابت تستقر بموجبه القبائل الأمر الذى أدى إلى الابقاء على حالتها وأوضاعها الاقتصادية والاجتماعية دون أى حل أو علاج .

قانون الأرض العثمانى : ويمكن اعتبار سنة ١٨٥٧ سنة تحول فى هذا المضمار لأن صدور القانون المذكور أدى إلى اتباع أسس ثابتة فى كيفية التصرف فى الأرض وإن لم يكن ذلك الاتباع بالشكل المطلوب فى كثير من الأحيان . وأصبحت جميع الأراضى خاضعة لأحكام هذا القانون فيما عدا المملوكة منها والموقوفة وبموجبه صنفت الأراضى كما يلى :

١ — الأراضى المملوكة وهى التى يملك رقبتها أصحابها ولهم كل الحقوق للتصرف فيها ولكنها تخضع لأحكام الشرع .

٢ — الأراضى الموقوفة سواء وقفها أصحابها أو أوقفتها الدولة لمنافع خيرية .

٣ — الأراضى الموات الخالية التى لم تكن تحت تصرف أحد .

٤ — الأراضى المتروكة التى تملكها الدولة ولكن يتمتع بها الناس كالمراعى .

٥ — الأراضى الأميرية وهى أهم الأصناف المذكورة والمقصود بها الأراضى التى تعود ملكيتها للدولة التى لها حق التصرف فيها والتى قامت بتعويضها أو منحها باللزمة بموجب شروط معينة .

دور مدحت باشا : ونظرا لعدم توفر الوسائل الكافية وسوء الادارة العثمانية فإن القانون المذكور لم يطبق إلا قليلا حتى جاء دور مدحت باشا الذى ولى العراق وحاول فى سنة ١٨٦٩ العمل على حل مشكلة الأراضى

فاتخذ عدة خطوات منها تفويض الأراضى الأميرية بأقساط قليلة ، ثم كان أن وضع اليد على الأراضى المملوكة التى تركها أصحابها من غير إعمار لعدم استطاعتهم ذلك وأراد إحالتها إلى من يستطيع الاستفادة منها على أن يدفع حصة معينة إلى الدولة والمالك ولكن محاولات مدحت باشا فشلت ، وقد عزى ذلك إلى قلة الخبرة الفنية وعدم مطابقة ظروف المحاولات المذكورة للظروف والحاجات الآنية ومما جعل الفشل مؤكدا كون مثل تلك الخطوة يجب أن تسبقها عملية مسح الأرض وتحديدها وتقسيمها وتسجيلها مما كان يتعذر على دولة مثل الدولة العثمانية إنجازه . وبعد مدحت باشا قام الولاة بتفويض الأراضى إلى كبار الموظفين ورجال الجيش ثم صدر أمر من المقامات العليا بمنع تفويض الأراضى إطلاقا الأمر الذى أدى إلى أن يكون التصرف فضوليا مما فسح المجال لتغلب ذوى القوة والنفوذ .

عهـــد الاحتلال :

لم يحدث أى تغيير جوهرى فى عهد الاحتلال البريطانى للعراق ، ولقد استمر العمل بتطبيق قانون الأراضى العثمانى كما قامت السلطات البريطانية باصدار بيانات من وقت لآخر حول تفويض الأراضى الأميرية وبيعها وانتقالها وبموجب هذه البيانات أصبح الشيوخ يتصرفون فى الأراضى التى منحت لزمتها لهم والتى كانت العشائر تتصرف فيها مما أدى إلى حرمان كافة الأفراد من الأراضى عدا القليل منهم الأمر الذى أدى إلى تمركز الإقطاع وتثبيت دعائمه .

العهـــد الوطنى :

كانت الحالة التى خلفت العهد العثمانى وعهد الاحتلال البريطـــانى حالة أثقلت كاهل الشعب العراقى بمساوئها وأوزارها. والواقع أن مشكلة الأراضى كانت أعقدها وأشدها حاجة إلى الحل ، وطبيعى أن عدم تصنيف الأراضى تصنيفاً دقيقاً وعدم تطبيق القانون تطبيقاً جيداً وبالتالى عدم تثبيت حقوق ذوى العلاقة فى الأراضى بشكل مرض صحيح أدى إلى حالة من الصراع العنيف بين العشائر والدولة فانعدم الأمن وأهملت الأرض . وزاد الطين بله هم الدولة العثمانية فى جمع الضرائب والجباية دون حساب لإصلاح مصادرها فأهملت السجلات وتبعثرت القيود وانتشر التلاعب وتحكمت الأهواء والرغبات الشخصية المستندة على الرهبة والقوة .

فى مثل هذا الجو كان على العهد الوطنى أن يجد طريقا إلى الاستقرار وحلا للعقدة الرئيسية وهى الأرض تلك القوة التى كانت أكثر العقد حاجة إلى مساعى الاصلاح القويم ، ولقد استمر العمل أيضاً بموجب قانون الأراضى وبديهى أن لايتوقع أى تحسن فى حالة العشائر والقبائل بالنظر لعدم حل مشكلتهم الرئيسية .

ولقد شعر المسئولون منذ بداية الحكم الوطنى أن من حاجات العراق الرئيسية احياء أراضيه المهملة وحل مشاكلها وتنشيط الزراعة وتحسينها وكان من البديهى أن تضع أى خطوة للاصلاح أو محاولة لتوطين القبائل والعشائر ورفع مستوى الشعب العراقى وفتح سبل جديدة للحياة موضع الاعتبار والتنفيذ استثمار واستغلال المساحات الواسعة من الأراضى فى مناطق العراق الاروائية والديمية (المطرية) مع الاهتمام بما يتطلب كل ذلك من مشروع الرى والسدود ودرء اخطار الفيضان وفتح القنوات والجداول وغير ذلك بالاضافة الى الحل العملى لمشكلة التصرف فى الأرض واعطاء الحقوق لأصحابها وتنظيم أساليب التملك وإعداد التشريعات اللازمة لذلك . وبقيت هذه النقاط موضع اهتمام الحكومات المتعاقبة منذ ذلك الحين ، وكانت المشكلة الرئيسية فى أشغال الأراضى وكيفية التصرف فيها

تتمثل فى الحاجة القصوى إلى جعل حق التصرف مؤمنا وثابتاً وواضحاً وذلك بتعيين حدود الأراضى بالضبط وتسوية ما يدعى من الحقوق القانونية والحقوق المعنوية على أساس قانونى صريح . ولم يكن هناك شك فى أن الرخاء الزراعى واستدامته كانا يتوقفان على مضاعفة المساعى والجهود من جانب الأشخاص الذين كانوا يتصرفون تصرفاً فعلياً فى أراضى المناطق الزراعية وهم الدعامة التى يقوم عليها رخاء البلاد ، ولذا فقد كان من الضرورى مد يد المساعدة إليهم وتشجيعهم إذ لا يمكن جعل الزراعة فى بلد ما على أسس اقتصادية راسخة إلا إذا كان التصرف فى الأرض مثمراً ومنظما . وما دامت العشائر تكون نسبة عالية جداً من السكان وهم الأساس المعول عليه فى المناطق الزراعية فكان بديهيا أن يحسب لمصالحهم كل حساب وبالنظر لوجود كثير من المنازعات والاختلافات فى هذا الصدد نتيجة لما أسلفناه سابقا فقد استلزم الامر التوفيق بين الحقوق والمصالح المتضاربة فى الأرض فقد كانت تلك الارتباكات والمنازعات تؤثر تأثيراً سيئا فى رخاء البلاد الزراعى واستتباب الأمن العام فيها بالرغم من الاعتراف بأن القيام بمعالجة مسألة التصرف فى الأراضى وأمر تمليكها وإصلاحها فى كل انحاء العراق عمل شاق .

لقد بينا أن العمل استمر فى العهد الوطنى بالقانون العثمانى المشار إليه وكذلك بالأنظمة والبيانات الصادرة بموجبه ولقد بينا أيضاً أنه عند بدء الحكم الوطنى كان أغلب السجلات مفقودا وأدت الارتباكات الناشئة من ذلك الى التفكير فى إيجاد حل جديد . ولم تسر عملية التفويض بالطابو الا ببطء خلال العقد الأول من الحكم الوطنى بالرغم من اعتبارها طريقة مثلى — من الوجهة النظرية على الأقل — فى ذلك الوقت لتنظيم كيفية التصرف فى الأراضى المؤدية إلى إعمارها وإيجاد جماعة من دافعى الضرائب ... إلا أن نفس العوامل التى كانت تعرقل تطبيقه فى عهد مدحت باشا أعاقت تأخيره فى تلك الفترة إذ لم تتوفر للدولة وسائل كافية لعمليات المسح والتخطيط والتحديد الضرورية قبل المباشرة بالتفويض .

قانون تسوية حقوق الأراضى :

استقدمت الحكومة العراقية الخبير الانكليزى السير أرنست داوسن لدراسة مسألة التصرف فى الأراضى وقد كانت مقترحاته تتضمن الاعتراف بالحقوق التصرفية الموجودة فعلا وتسجيلها رسمياً وتزويد المتصرفين بالسندات التى تطمئنهم للاستمرار فى استثمارها وبالأخذ بمقترحات الخبير المذكور شرعت الحكومة قانون تسوية حقوق الاراضى رقم ٥٠ لسنة ١٩٣٢ وبموجب أحكامه صنفت الأراضى إلى الأصناف التالية : —

١ — الأراضى المملوكة
٢ — الأراضى المتروكة
٣ — الأراضى الموقوفة بنوعيها الصحيح وغير الصحيح
٤ — الأراضى الأميرية وهى : —

(ا) المفوضة بالطابو التى كانت مسجلة فى سجلات الطابو أو كان لأصحابها وثائق تبرر تسجيلها أو كانت مغروسة بالاشجار لمدة لاتقل عن ١٠ سنوات مع شروط أخرى .

(ب) الممنوحة باللزمة التى كان المتصرف فيها قد زرعها خلال ١٥ سنة .

وكذلك يتميز القانون المذكور بإشارته لتحديد الاراضى وتعيين حدودها بصورة مضبوطة وتبيان مساحتها وتثبيت أماكن الحقوق فيها وكذلك تثبيت الحقوق المتعلقة بالارض كحقوق العقر والمجرى والمسيل والشرب وتحديد العلاقات الخاصة كالتصرف واللزمة والمغارسة. وبما يجدر ذكره أن قانون تسوية حقوق الأراضى أخذ بمبدأ التصرف

الفعلى كقرينة لإثبات حق صاحب السند فى الأراضى كما اشترط فى منح لزمتها أن يكون قد تصرف فيها فعلا وفق القانون وبالإضافة اعتبر مرور الزمن مكسبا ومسقطا للحقوق . ولأجل تطبيقه تألفت دائرة خاصة ولجان فرعية وأصبح لها محاكم خاصة للنظر فى مختلف الادعاءات .

ولقد سار العمل بموجب هذا القانون من سنة ١٩٣٣ وقد بلغت مجموع المساحات التى تمت تسويتها حتى نهاية سنة ١٩٢٥ كما يلى :

صنف الأرض	المساحة (دونم)
مملوكة	٢١٥٤١٠
متروكة	٢٤٩٨٠٧٨
موقوفة	٦٦٩٤١٧
أميرية مفوضة بالطابو	١٠٣٠٥٠٧٩
أميرية ممنوحة باللزمة	٩٤٩٨٣٣٠
أميرية صرفة	٣٧٥٩٤١٩٥

فيبلغ مجموع الأراضى التى تمت تسويتها أكثر من ٦٠ مليونا من الدونمات أى أكثر من ١٥٠ ألف كيلومتر مربع ويعنى ذلك ثلث مساحة العراق كله. أما مساحة الأراضى الأميرية الصرفة التى تمت تسويتها فتبلغ حوالى ٩٥ ألف كيلو متر مربع فى مختلف أنحاء العراق التى تعمل فيها لجان التسوية .

القوانين الأخرى : وبالإضافة إلى قانون الأرض هذا فهناك قوانين وأنظمة أخرى متفرقة شرعت بين حين وآخر . وقد كان الهدف من تشريعها تنظيم التصرف بالأراضى فى شكل من الأشكال كالقوانين المؤقتة للتصرف بالأموال غير المنقولة وانتقالها وقانون حقوق العقر رقم ٥٥ لسنة ١٩٣٢ لتنظيم التصرف بالحقوق الممنوحة فى الأراضى الأميرية غير المفوضة والأنظمة الصادرة بموجبه والقانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ وقانون بيع الأراضى الأميرية سنة ١٩٤٠ وقانون تفويض الأراضى الأميرية لسنة ١٩٤١ وأنظمة الطابو وقانون ضريبة الأرض وتعديله والأنظمة الصادرة بموجبه ... إلخ .

ولا شك فى أن أهم هذه القوانين هو قانون تسوية حقوق الأراضى رقم ٢٩ لسنة ١٩٣٨ .

نتائج تطبيق هذه القوانين :

إن النتائج المترتبة عن تطبيق القانون المذكور وباقى القوانين يمكن أن تتلخص فى النقاط التالية :

١ — استتباب الأمن والاستقرار بين العشائر المختلفة وحسم كثير من المشاكل المتأتية من قضية التصرف فى الأراضى. وهذه الخطوة أدت دون شك إلى زيادة الإقبال على الحياة الزراعية وبذا توسعت الزراعة وتشجعت .

٢ — من أسس التسوية هذه اعداد إحصائيات عن جميع الأراضى وبذلك تمكنت الجهات المختصة من معرفة مساحات الأراضى الأميرية الصرفة وتمكنت بذلك من الاستفادة من أمر استثمارها سواء بطريقة الاجارة أو غيرها. وبهذا العدد أمكن معرفة مساحات الأصناف الأخرى من الأراضى بصورة دقيقة فى كل الوحدات الإدارية التى جرت فيها التسوية .

٣ — إسكان أفراد القبائل والعشائر المتنقلة وغير المتنقلة بعد أن ثبتت حقوقهم فى التصرف .

ومن النتائج المهمة الأخرى لتطبيق القوانين المذكورة أن تمكن أفراد قلائل من رؤساء القبائل ومن رجال المدن الذين غزوا المناطق الزراعية بمضخاتهم ووسائط إرواتهم .. تمكن هؤلاء من الحصول على مساحات كبيرة انفردوا بمنافعها الأمر الذى حرم منه العاملون فى الارض مباشرة ولقد كان ولا يزال من السهل وضع اللوائح القانونية المستندة على أسس علمية لمختلف الإصلاحات وإقرار تلك اللوائح ولكن الصعوبة تظهر فى تطبيقها وحسن تنفيذها دون أية محاباة وبعزم وانتظام . وانحصار تلك المساحات فى أيدى عدد قليل من المالكين لم يطرأ معه أى تغيير أو تحسن على حالة الفلاح العراقى إلا بنسبة ضئيلة، وقد بقى الفارق الاجتماعى بين أصحاب الأرض وفلاحيهم بل زاد فى بعض الأحيان ، ولو ألقينا نظرة على الاحصائيات عن عدد الملكيات ومساحاتها . نرى أن هنـــاك عـدداً قليـلا جداً من الملكيات الواسعة بينما عدد الملكيات الصغيرة كبير والفرق بين مساحة تلك الملكيات كبير جدا ففى بغداد حيث توجد أكثر من ٣٨٠٠ ملكية منها ٤ ملكيات أكثر من ١٠ الف دونم فى حين أن فيها ٦٠٦ ملكيات ذات مساحة أقل من ٤ دونمات، وفى كركوك توجد ملكية أكثر من ٢٠ الف دونم ومن حيث المجموع نجد أن عدد الملكيات التى مساحتها تتراوح بين ١٠ آلاف و ٢٠ الف دونم أو أكثر فى مختلف أنحاء البلاد ١٨٨ ملكية بينما التى هى ٤ فأقل ٢٢٫٣٤٠ ملكية ولقد لوحظ من كل ذلك أن مشكلة الأرض لم تحل خاصة فيما يخص العشائر التى يهمها الأمر بدرجة كبيرة. وإذا ما نظرنا إلى وضع العشائر نظرة مستعجلة نرى أن مبدأ تكتل العشيرة يزداد فى الأراضى تتملكها والمشتركة بين أفخادها مشاعاً ومثل ذلك مايوجد فى بعض مناطق لوائى الحلة والديوانية . أما فى الأماكن التى انفرد الشيوخ والرؤساء بحقوق التصرف فيها وبقى أفرادهم فلاحين أجراء فقد تفككت عرى القبيلة وأصبح الأفراد ولا فرق بينهم وبين أى جماعة أجيرة فأنف الكثير منهم من العمل فى الأرض كأجراء وبذا انتقلوا إلى أراض أخرى للعمل عند ملاك آخرين ليسوا من عشيرتهم ، وبالنظر لأن هذه العملية نفسها لاضمان فيها فقد أدى بهم الأمر إلى المهاجرة إلى المدن طلباً للرزق . وليس الأمر ليقف عند هذا الحد فهناك أراض حرمت من تطبيق هذه القوانين وقد تولدت فيها مشاكل تمتد جذورها إلى أيام الدولة العثمانية وبالنظر لكون هذه الأراضى ذات مساحات كبيرة مهمة رأينا من الواجب التطرق اليها فى عجلة .

أراضى لواء العمارة :

وهى من الأراضى السنية التى انتقلت إلى ملكية الدولة وكان التصرف بها يجرى بالالتزام بالمزايدة العلنية وقد تعذر منح لزمتها بموجب قانون التسوية المشار إليه بالنظر لأن التصرف فيها يجرى بموجب عقد إيجار بين وزارة المالية والزراع الأمر الذى لايعتبره القانون المذكور مبرراً أو أساساً لمنح اللزمة . وقد أدى ذلك إلى حرمان المتصرفين الحقيقيين من جهة وانفراد الملتزمين وهم الشيوخ بمنافعها من جهة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك لم يكن هناك أى دافع لزيادة الإنتاج فبقى أكثر من ربع مليون دونم بوراً دون استثمار . وقد كانت مشكلة أراضى العمارة من جملة الأسباب المؤدية للهجرة العائلية من الريف إلى المدن . وقد رأت الجهات المسؤولة إيجاد حل لهذه المشكلة فشرعت قانون منح اللزمة فى أراضى العمارة رقم ٤٢ لسنة ١٩٥٢ لإمكان توزيع الأراضى بمنحها باللزمة وذلك بإعطاء الملتزمين الأولين نصف الأراضى المستأجرة من قبلهم وتوزيع النصف الآخر بين الملتزمين الثانويين الفلاحين الآخرين حسب قربهم وتصرفهم فى الأرض ونرى أن هذه الطريقة سوف لا تحل مشكلة الأرض ذلك لأنها لم تحدد المساحات المراد منحها فقد تبلغ مساحة بعضها ١٠٠ ألف دونم، فإن إعطاء نصفها لبضعة أفراد من الملتزمين الأولين يجعل نصيب المستحقين من النصف المتبقى ضئيلا نظراً لكون عددهم كبير جداً ويعتبر هذا القانون مجحفا بحقوق الأفراد وغير مؤمن لمبادىء العدالة وكان الواجب تطبيق اعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة على هذا

اللواء وعدم إصدار قوانين متعددة بأحكام متناقضة تفرق بين أفراد الشعب وتعطى امتيازات للبعض وتحرم الباقين وتسبب تذمراً عاماً .

أراضى لواء المنتفك :

تعود مشاكل هذه الأراضى إلى العهد العثمانى أيضا حيث تخلت الدولة عن حقوقها فى الأراضى الأميرية إلى رجالها البارزين ورعاياها المخلصين لقاء قيامهم بمدها بالجنود وإلتزامهم بدفع الضرائب وقد نشأت علاقة آل السعدون الذين اعتبروا زعماء عشائر المنتفك فى ذلك الوقت بأراضى اللواء لقاء قيامهم بتحصيل الضرائب للدولة . ولم تفد محاولة مدحت باشا فى تطبيق قانون الأراضى عليها إذ لم يستجب أفراد العشائر سوى نفر من آل السعدون فتفوضوا الأرض وسجلت بأسمائهم ثم حدثت منازعات بينهم وبين العشائر وفى سنة ١٩٢٩ سنت الحكومة قانون حسم النزاع فى لواء المنتفك الذى لم يتم تنفيذه . وفى سنة ١٥٩٢ أصدرت القانون رقم ٤٠ الذى ألغى بموجبه القانون السابق لغرض تثبيت العائدة والحقوق المتعلقة بالأرض وعلاقاتها الخاصة ومنحها المتصرفين الفعليين بعد تعويض المالكين لها عن حقوق ملكيتهم ، ونرى فى هذا القانون رأينا فى قانون منح اللزمة فى لواء العمارة وننتقد عدم تحديده الحد الأدنى للمساحة ومسألة فرض أداء نصف البدل على كافة المتصرفين الفعليين بدلا من منحهم حق اللزمة وغيرها من الانتقادات التى تنتهى إلى أن الأراضى ستكون مركزة أيضا بين أفراد قلائل .

العلاج فى إعمار الأراضى الأميرية الصرفة :

وهكذا نرى أن جميع تلك المحاولات وإن أفادت فى الاستقرار وحسم المنازعات وتشجيع الزرع والإعمار إلا أنها لم تكن ناجحة فى حل مشكلة تمليك الأراضى حلا حاسما . لحدت الحالة الأخيرة بالمسؤولين إلى التفكير فى إيجاد علاج لها بحيث يستهدف هذا العلاج سن تشريعات جديدة لغرض تشجيع الملكية الصغيرة وإصلاح الأراضى وتشغيل أكبر عدد ممكن من الأيدى الزراعية وإسكان العشائر بصورة منتظمة مع ضمان حقوق كل فرد . فكانت النتيجة سن قانون إعمار واستثمار أراضى الدجيلة رقم ٢٣ لسنة ١٩٤٥ الذى نقل حالة الأراضى الزراعية إلى مرحلة جديدة . وقد اختيرت منطقة الدجيلة فى لواء الكوت لهذه التجربة فلما نجحت رأت الجهات المسؤولة تطبيق القانون على أماكن أخرى ثم كانت المرحلة الحاسمة بتشريع قانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ الذى أصبحت جميع الأراضى الأميرية الصرفة فى العراق خاضعة لأحكامه .

ويعتبر هذا القانون مشروعا إصلاحيا حاسما وصفحة ناصعة للمحاولات التى تبذلها الدولة لعلاج مشاكلها وخطوة سديدة نحو رفع مستوى الطبقات الفقيرة وأساساً جديداً لاستيطان العشائر بشكل لم يكن له مثيل ، فكل فرد يعطى قطعة بموجب هذا القانون له حقوقه المصونة فى التصرف ثم أن القانون يعتبر حافزا جديدا لتوسيع الزراعة فالأراضى الأميرية الصرفة بقيت أزمنة طويلة دون أى استثمار فبتوزيعها بموجبه دخلت فى حيز الأراضى المعمورة ولقد أدى تطبيقه إلى المحافظة على الأراضى ورفع مستوى المستثمر وتخليصه من ويلات الجهل والمرابين وتشجيع السكان على الاستقرار والاشتغال بالزراعة وبذلك يزداد دخل الفرد ويرتفع مستوى المعيشة وبالتالى ينمو الدخل القومى .

ويمكننا القول أن القانون يتضمن المبادىء التالية :

١ — رفع مستوى الحالة الزراعية من الوجهة الفنية وتوسيع الزراعة .

٢ — مساعدة وتشجيع الفلاحين العراقيين وخلق طبقة من الملاك الصغار منهم .

٣ — تشغيل الأيدى العاملة الزراعية إلى أقصى حد ممكن .

٤ — إفساح المجال لاسكان القبائل إسكانا منظما .

٥ — تكون مجتمعات ريفية حديثة .

٦ — إعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة بوجه عام .

ولأجل تطبيق القانون تشكلت لجنة خاصة أصبحت فيما بعد من أهم وأوسع دوائر الدولة وتعمل رئاسة لجنة إعمار واستثمار الأراضى الأميرية مع فروعها المتعددة فى مختلف أرجاء البلاد بكل جهودها بتطبيق القانون وتنفيذ أحكامه . إن توزيع الأرض يتم باتفاق اللجنة والمستثمرين على شروط خاصة بموجب عقد الإعمار والاستثمار والتى منها :

١ — عدم إيجار الوحدة أو إعطاء حق التصرف فيها أو التنازل عنها لأى شخص أخر .

٢ — عدم إتيان المستثمر عملا مخلا بالأمن الداخلى والمصلحة لزملائه الزراع.

٣ — إنشاء بستان تعين مساحته اللجنة .

٤ — اتباع أصول المناوبة فى الزراعة للأرض .

٥ — إنشاء الدور لسكناه وسكنى مساعديه .

ولأجل ضمان الحقوق وسير الأعمال منظمة فقد وضعت عقوبات للمستثمرين الذين يتكرر إخلالهم بشروط العقد فتسترد الوحدة الاستثمارية منهم بعد توجيه ثلاث إنذارات . أما إذا أيدت اللجنة أن المستثمر قام بتنفيذ شروط عقد الاستثمار بعد مضى عشر سنوات على توقيعه فينبغى أن تفوض الوحدة بالطابو دون بدل.

إن الحالة الزراعية فى مختلف المشاريع التابعة لهذه الرئاسة تجرى وفق نظام المناوبة السنوية أهم الحاصلات هى الحبوب الشتوية وبعض المحصولات الصيفية ويمكن القول إجمالا أن الحالة الزراعية فيها أحسن منها فى الزراعة الاعتيادية الأخرى ويؤمل أن تثمر الأعمال الفنية التى يقوم الخبراء بها فى الوقت الحاضر إلى زيادة ملحوظة فى نوع وكم الإنتاج . وتقسم الوحدة الاستثمارية إلى أقسام متعددة لمختلف أنواع المزروعات المقررة ويخصص منها فى الغالب خمسة دونمات للبستان كما تقوم المشاتل الحكومية بانتاج الأشجار لا سيما أنواع الزينة منها لتكثيرها فى مختلف أنحاء المشاريع ولقد جرى إسكان المستثمرين إما على شكل مجموعات رباعية أو على شكل يؤدى إلى تكوين قرى نموذجية بمساعدة الخبراء المختصين .

وتقوم دوائر الحكومة المختصة الأخرى بمساعدة رئاسة لجنة إعمار واستثمار الأراضى الأميرية بتقديم المعلومات المتعلقة بشؤون الأراضى المشمولة بالقانون وتجهيز الخرائط وأمور المسح وغير ذلك . وقد أوضح نظام إعمار واستثمار الأراضى الأميرية رقم ٥٢ لسنة ١٩٥٣ كيفية استيفاء النفقات التى تصرفها الحكومة على الأراضى التى تسقى بالواسطة من المستثمرين أنفسهم ضمانا لحقوق الخزينة .

إن نتائج تطبيق هذا القانون جاءت طيبة ومشجعة ومنها نستطيع أن نعرف أثره الفعال فى توسيع المساحات المزروعة وفى استيطان العشائر، لا بل حتى فى إسكان عدد كبير من المتقاعدين المدنيين والعسكريين وأفراد الجيش والشرطة وخريجى المدارس ،وسنأتى على ذكر هذا بعد قليل .

إن من مبادىء هذه الأساليب التى تتبعها الحكومة العراقية الآن فى توزيع الأراضى الأميرية الصرفة هو أخذ

نوع الأرض بنظر الاعتبار فالأرض التى تسقى سيحا توزع بمساحات أقل والأراضى التى تسقى بالواسطة تعطى بمساحات أكبر بغية تأمين استفادة ما صرف على وسائطريها أما الأراضى المطرية فتكون أكثرها سعة نظراً لأنها تعتمد على الزراعة الشتوية فقط ولأن كميات الأمطار ليست بالدرجة الكافية بصورة دائمة .

إن الحكومة رغبة منها فى تسهيل أمور المستثمرين أقرت مبدأ تسليفهم وتسليف جمعياتهم التعاونية بموجب أنظمة خاصة . وهكذا نرى أن هذه الأساليب ذات أثر فعال وحاسم فى حل مشكلة الأرض وتوسيع المساحات المزروعة واستيطان أكبر عدد ممكن من أفراد العشائر ومن الآخرين المشمولين بالقانون .

وسنقدم فيما يلى نبذا مختصرة عن المساحات التى تم توزيعها وهى التى سيتم زرعها حسب الأصول وبذا نستطيع معرفة أثر القانون فى توسيع الزراعة كما سنبين عدد الوحدات المزروعة وأسماء العشائر ومراكز استيطانها حتى نرى ما أدى إليه تطبيقه فى هذا الصدد .

١ — لقد كانت البداية فى مشروع الدجيلة فى لواء الكوت فهناك حوالى ٢٥٠ ألف دونم من الأراضى الأميرية الصرفة السيحية منها والعالية التى تسقى . لقد تم توزيع جميع الأراضى السيحية الصالحة للزراعة وكذلك قسم من الأراضى العالية وقد بلغ مجموع المساحات المزروعة حوالى ١٣٥ ألف دونم وزعت على ١٣١٧ مستثمرا منهم ٥٨ من المتقاعدين العسكريين والمدنيين وغيرهم والباقين أى ١٢٥٩ مستثمرا من أفراد العشائر الساكنة فى المنطقة والمجاورة لها وهى بنى لام والسراى والمقاصيص والبودراج وآل ياسر وآل أطيمش والمياح وغيرهم .

٢ — وفى نفس اللواء يوجد مشروع بزايز اللطيفية حيث تم توزيع مساحة ٢٥ ألف دونم من الأراضى السيحية الخصبة وبمعدل ٥٠ دونما لكل وحدة على ٤٦٥ مستثمرا منهم ٢٩٤ من أفراد العشائر الساكنة والمجاورة للمنطقة كالجنابين والمعامرة وبنى عجيل والعبيد وخفاجة والفران والغرير .

٣ — وفى لواء الكوت أيضا مشروع الزبيدية الذى تسقى أراضيه بالواسطة وفيها وزعت على ١٣١٧ شخصا من أفراد عشائر الزبيد والجنابيين والمعامرة والجحيش والغرير مع نسبة من المتقاعدين والمشمولين الآخرين بنسبة ١٠٠ دونم لكل وحدة استثمارية أى حوالى ١٣٢ ألف دونما بالإضافة إلى ٢٤٠٠ دونما أخرى متفرقة .

٤ — أما فى لواء بغداد فقد تم توزيع ٤٥ وحدة مساحتها ٢٢٥٠ دونما فى أبى غريب على المتقاعدين وهناك ٥٥ وحدة مماثلة فى طريقها إلى التوزيع وكذلك ٥٢ وحدة من أراضى الحصوة بنسبة ١٠٠ دونما لكل وحدة على البودبحك والغرير ، وأراضى سيحة البرصة وزع منها ٣٥ وحدة مماثلة على العبيد و ٢٥ وحدة بنسبة ٦٠ دونما من أراضى النهروان على عشيرة الدفافعة كما أن هناك ١٢٠٠ دونما متفرقة موزعة .

٥ — وفى لواء الحلة وزعت ١٧٥ وحدة بنسبة ٦٠ دونما على الدليم و ٦٥ وحدة من أراضى السدة بنسبة ٨٠ دونما على حمير و ٢٦ وحدة متفرقة أخرى .

٦ — فى لواء الديوانية هناك محاولة مبدئية لتوزيع ١٢ وحدة مساحتها ٦٠٠ دونما .

٧ — فى لواء ديالى وزعت ١٢ وحدة بنسبة ١٠٠ دونما على عشائر المجمع والكرخية والدهلكية والجوازنية كما وزعت ٢٠ وحدة بنسبة ٦٠ دونما على البو عامر والمجمع وهناك محاولة لتوزيع ١٦٤ وحدة أخرى على ربيعة والمجمع والمقادمة وغيرهم .

٨ — وفى لواء الدليم تم توزيع ٢٩٤ وحدة لكل منهم ١٠٠ دونم من أراضى الكرمة على عشائر الحميدات والجميلة والبو علوان والبوعيثة والشورتان والبوحسن والبوريشة والبوعيسى والبو عساف والفلاحات والبوعطاش والبوغزيل والبوثجيل والمشاهدة والبقارة والجبور . كما أن ٢٥ وحدة مماثلة قد وزعت .

٩ — فى لواء الموصل حيث الأراضى كلها مطرية تم توزيع ٥٤٩٣ وحدة تتراوح مساحة كل منها من ١٠٠ — ٤٠٠ دونما على عشائر شمر المتنقلة واليزيدية والأعافرة والجحيش والجبور والبوبدران والحديدين والنعيم والبوحمد كما أن فيهم نسبة معينة من المتقاعدين العسكريين والمدنيين وخريجى المدارس .

١٠ — وفى لواء أربيل تم توزيع ٥٠ وحدة استثمارية على أساس ٧٠ دونما لإسكان جماعة من عشيرة البارزانيين مع تزويدهم بالدور وغيرها من الأماكن اللازمة . وهناك محاولة لإسكان ٥٠ من المزارعين المحليين بنفس النسبة .

١١ — وفى لواء السليمانية حيث توجد أراضى سهول شهرزور السيحية الخصبة والتى تبلغ مساحتها أكثر من ٣٢ ألف دونم تم توزيع ٣٦٤ وحدة استثمارية بنسبة ٧٠ دونما على مختلف أبناء العشائر الكردية الساكنة فى القرى المنتشرة والمجاورة للمناطق المذكورة .

١٢ — وفى لواء كركوك تم توزيع ٣١٩ وحدة استثمارية — منها ٢٦ للمتقاعدين — بنسبة ٧٠ دونما على أفراد عشائر البوشاهر والبوهيازع والبوبطوش والسادة والنعيم والبورياش والبومفرج والبوعساف والبوعلى والجوالة وغيره وهناك ٥٢ وحدة أخرى مماثلة فى طريقها إلى التوزيع .

ويتضح مما تقدم أن التوزيع شمل أكثر الألوية العراقية وأن أكثر من ١٠٢٠٠ شخص حصلوا على وحدات استثمارية ستؤمن استقرارهم وأغلب هؤلاء من أفراد العشائر وأن مساحة تزيد على المليونى دونم تم تخصيصها وسوف تستثمر حسب الأصول نتيجة لتطبيق قانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة الذى يعتبر أحسن الوسائل المتبعة فى العراق لتمليك الأراضى والتصرف فيها .

القانون وأهدافه الاجتماعية :

ولا يقتصر أثر القانون فى توسيع الزراعة واستيطان القبائل فحسب بل له أهداف اجتماعية واضحة . فما اهتمامه بتسليف المزارعين إلا لتزويدهم بالمال الكافى ليبدءوا عملهم دون أن يخضعوا لجور المرابين وتعسفهم الأمر الذى ينجيهم من مشاكل ذات نتائج اجتماعية خطيرة . ثم أننا نزود كافة المشاريع التى نكونها بما تحتاج من الخدمات العامة كالصحية والثقافية وغير ذلك بالجهود المتآزرة للجهات المعنية الأخرى . وإن آخر خطواتنا لتحقيق الرعاية الاجتماعية قيامنا بتأسيس مراكز صناعية فى مختلف هذه المشاريع . وقد بدأنا فى أحدها — الدجيلة — فعلا . فبمساعدة خبراء الأمم المتحدة قمنا بإنشاء معامل للحياكة على مقياس صغير يصلح أن يكون نموذجا لمركز صناعى ريفى ولدينا قسم يشتغل على الأنوال اليدوية وعليه يتم تدريب عدد لابأس به من أبناء وبنات الريف . ثم أن هناك ثلاث ورشات للأعمال الحدادية والنجارية والمعدنية الأخرى وغايتنا من تأسيسها تدريب أبناء الريف على القيام بأعمال صناعية يستطيعون بها تجهيز أنفسهم بما يحتاجون إليه من أدوات زراعية أولية وأثاث بيتى وغير ذلك عن طريق تنظيمهم فى جمعيات تعاونية صناعية بعد أن يكون الخبراء قد اكتفوا بتدريبهم لمدة مناسبة . والواقع أن حركة تصنيع الريف ستبدأ بهذه المشاريع وعلينا أن نتصور بجلاء مناطق ريفية تعتمد على نفسها فى زراعتها وإنتاجها الصناعى ولها مؤسساتها الاجتماعية والصحية والثقافية . وليس ذلك فقط بل إننا فى المناطق التى تعتمد فى زراعتها على المطر رأينا من الضرورى حفر الآبار الارتوازية لهم وستكون هذه الآبار المراكز التى حولها سيتم استيطان واستقرار القبائل المتنقلة فى أراضى الجزيرة فى شمال غرب العراق . وسيكون لكل مجموعة معينة من الوحدات الاستثمارية المجاورة بئر تزودهم بماء الشرب والاستعمالات الأخرى . وبذلك لا يحتاجون إلى البحث عن الماء هنا وهناك .

والخلاصة أننا نعتقد أن أهداف الرعاية الاجتماعية يمكن التوصل إليها فى المناطق الريفية بالعراق بالعمل على تطبيق قانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة .

إمكانيات التوطـــين — القبائل والعشائر فى العراق

فى الحاضر والمستقبل وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

للاستاذ جعفر الخياط (العراق)

لا شك أن ما يقصد بالتوطين فى هذا الموضوع إسكان القبائل فى الأراضى الزراعية واستقرارها فيها من دون أن تنتقل من مكان لآخر وربطها بالأرض ربطا معاشيا لا يمكنها التخلى عنه بسهولة . وعلى هذا فسيتناول بحثنا هنا القبائل البدوية الرحالة التى ليس لها مكان ثابت مستقر ، والقبائل التى أزمعت على التوطن واتخذت الزراعة مهنة لها فى الشمال والجنوب ، وفى الأخير على الأخص ، لكنها بقيت غير مستقرة لأن نظام تملك الأرض فى العراق لم يجعل من الممكن لمعظم أفرادها أن يمتلكوا الأرض فيزرعونها لأنفسهم وحدهم ، فأدى ذلك إلى بقائهم غير مستقرين .

ولو أراد الباحث أن يدرس حالة هذه العشائر وأحوال البلاد المحيطة بها من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية بقصد التوصل إلى إمكانيات التوطين وإلى العوامل التى تؤثر عليه فإنه يلاحظ لأول وهلة أن العراق يعد قبل كل شىء بلدا زراعيا تتوفر فيه جميع العوامل التى تجعل الزراعة مهنة رابحة تمتهنها أكثرية السكان وتتعيش منها عيشة رضيه رغدة . فمناخه صالح لزراعة الكثير من المحاصيل الزراعية الاقتصادية المعروفة كالحبوب والمحاصيل الزيتية والتمور والتبوغ والليمونيات وسائر الأشجار المثمرة ، ولتربية الحيوانات كالمواشى والأغنام والإبل والخيول وفى العراق رافداه العظيمان دجلة والفرات وما يصب فيهما من الأنهر الكبيرة كالزابين وديالى فضلا عن الأنهر الصغيرة والينابيع والعيون التى لا يمكن حصرها بسهولة . حيث يبلغ معدل كميات المياه السنوية فى دجلة والفرات التى تمر فى كل من هيت على الفرات وبغداد على دجلة ما يتراوح بين الخمسين والستين مليون متر مكعب . ويتراوح معدل المطر المتساقط سنويا فى المناطق الشمالية التى تزرع حبوبها على المطر فقط بين (٣٠٠) و (٧٥٠) مليمترا فى السنة ويكفى ذلك بوجه عام لانماء الحاصل الشتوى من الحبوب فى أغلب المواسم .

أما تربة العراق فمعظمها تربة رسوبية خصبة بوجه عام وتكثر فيها نسبة الكلس بحيث تصبح سهلة التفكك ويمكن إجراء العمليات الزراعية فيها دون عناء كبير . ويكفى للدلالة على هذه الخصوبة أن التربة العراقية كانت ولا تزال تزرع دون مداراة أو تسميد فى الأعم الأغلب ودون أن تستفيد من الأساليب الزراعية الحديثة التى تضاعف الانتاج ، ومع ذلك فهى تغل غلة غير يسيرة . ولا غرو فقد عرفت بذلك منذ القدم حتى ضرب المثل فيها بأنها « إذا دغدغها المحراث ضحكت بالحصاد » .

وتبلغ مساحة العراق فى حوالى (٤٣٥,٢٢٣) كيلو مترا مربعا ، أو ما يعادل (١٨١) مليون مشارة — تساوى المشارة الواحدة أو الدونم (٢٥٠٠) متر مربع — كما يقدر بمجموع الأراضى القابلة للزراعة من هذه المساحة بمقدار (٤٨,٤٠٠,٠٠٠ مشارة) ومعنى هذا أن حوالى ٢٣٪ من مجموع مساحة العراق هى أراض قابلة للزراعة ويقع حوالى (١٦,٥) مليون مشارة من هذه الأراضى فى مناطق « الديم » أو المناطق التى تروى بماء المطر كما يقع حوالى (٣٢) مليون مشارة فى المناطق التى تعتمد فى زراعتها على الرى . وقد قدرت المساحة التى تزرع

فعليا فى الوقت الحاضر بمقدار تسعة ملايين ونصف مليون مشارة أو بنسبة ٢٠٪ من مجموع الأراضى القابلة للزراعة فى العراق أجمع .

وإذا أردنا أن نقدر أهمية المياه التى تقدم ذكرها بالنسبة للأراضى التى يمكن زرعها على هذه المياه نجد أنها لا تكفى إلا لزراعة سبعة ملايين ونصف مليون مشارة فقط من المحاصيل الشتوية فى السنة الواحدة ، أى حوالى ٢٣٪ من مجموع الأراضى القابلة للزراعة فى المناطق التى يمكن سقيها من الأرض والتى يبلغ مجموع مساحتها كما بينت آنفا (٣٢) مليون مشارة . هذا إذا فرضنا أنه فى الإمكان الاستفادة من جميع المياه المتوفرة فى الأنهر بالسيح والمضخات مع مراعاة جميع الوسائل التى نقتصد فيها باستعمال الماء وتوزيعه بصورة دقيقة تمنع حصول التبذير بانشاء الخزانات والسدود . وإذا علمنا أن ما يزرع الآن بالفعل فى المناطق المرواة من المحاصيل الصيفية والشتوية هو (٦,٤٥٠,٠٠٠) مشارة فإن مقدار الأرض التى يمكن زرعها بالإضافة الى الأرض المزروعة الآن ستبلغ شيئا يزيد على المليون مشارة .

كما أن مشاريع خزن المياه سوف تؤدى إلى إمكان التوسع فى زراعة المحاصيل الصيفية وستؤدى أيضاً إلى إمكان الاقتصاد فى المياه التى تبذر الآن تبذيرا لا يستهان به يؤدى إلى تكون الملوحة وازدياد نسبتها فى الأرض حيث أن مقدار المياه المتوفرة فى الأنهر يكفى لارواء (١,٧٠٠,٠٠٠) مشارة من المحاصيل الصيفية ، أو لارواء مليون مشارة فقط من الشلب (الرز) إذا كان فى الإمكان سحب جميع المياه من الأنهر . غير أن المياه التى ستتوفر عند إكمال خزان الحبانية الذى يجرى العمل فيه الآن ستكفى لارواء (٢٠٠,٠٠٠) مشارة إضافية بالشلب (الرز) أو (٤٠٠,٠٠٠) مشارة من المحاصيل الصيفية الأخرى كالقطن والسمسم والذرة البيضاء وما أشبه . وإن خزان بيخمة على الزاب الكبير وخزان ديالى سيوفر كل منهما مقادير أخرى من المياه إذا تم إنشاؤهما .

فأية طبقة من سكان العراق تستفيد من هذه الخيرات يا ترى ؟ هذا سؤال يحتم علينا الرد عليه أن نبحث فى ملكية الأرض وكيفية التصرف فيها . فلقد كان نظام تملك الأرض فى العراق نظاما معقداً كانت ولا تزال تنشأ عنه مشاكل واختلافات كثيرة ، حيث أن المفاهيم القانونية التقليدية تستدعى أن تكون الدولة هى المالكة لمعظم الأراضى الموجودة فى البلاد ولا توجد الملكية الخاصة المطلقة بموجب ذلك إلا فى المدن وما يحيط بها من البساتين على أن بعض طبقات السكان من العراقيين قد تملكت حق التصرف الدائم فى الأراضى الأميرية بشروط تجعل تلك الأراضى لا تختلف كثيراً عن كونها أراض مملوكة لأن ذلك الحق يخولها البيع والرهان والتوريث إلى الذرية . لذا فقد كان تملك الأرض على هذه الشاكلة يجرى فى كثير من الأحيان بصورة غير قانونية تقريباً ، أى بالمبادرة إلى الاستيلاء عليها والتصرف بها ، وقد استولت القبائل منذ القدم على أصقاع شاسعة من الأرض وأصبحت كل « ديرة » قبائلية تعتبر ملكا عاما للقبيلة المسيطرة عليها . وعندما تركت تلك القبائل حياتها البدوية وأخذت تستقر استقراراً نسبياً أدى بها إلى امتهان الزراعة أخذ الشيوخ والأغوات والسراكيل يكونون لهم بالتدريج حقاً مكتسباً فى الأراضى التى تصرفوا فيها وأصبحوا ملاكا إقطاعيين لها كما أصبح أفراد القبائل فلاحين مأجورين عندهم يتقاضون لقاء أتعابهم فى زراعة الأرض حصة ضئيلة من الحاصل . وعلى هذا الأساس كانت الزراعة إلى قبيل تأسيس الحكم الوطنى فى العراق مبنية على أسس الاقتصاد المعيشى فى استثمار الأراضى الزراعية لمعيشة الشيوخ وأفراد عشائرهم . غير أن تقدم طرق المواصلات العالمية واتصال العراق بالطرق البحرية قد جعل للحاصلات الزراعية أسواقا خارجية جعلت تدر على أصحابها ثروات طائلة عرفت أهميتها الطبقة المتنفذة فبادر الشيوخ ومن على شاكلتهم إلى تملك الأرض لنفسهم وتثبيت ملكيتها بالطرق القانونية على حساب أفراد العشائر الفلاحين مستخدمين لذلك نفوذهم وثروتهم . وقد جاء قانون تسوية حقوق الأراضى رقم (٤٠) لسنة ١٩٣٢ ، الذى أريد به حل مشاكل الأرض والبلاد ،

فأكد على تلك الناحية لأن الأراضى صارت تمنح بموجبه على أساس التصرف فى الأرض وزراعتها ولو لمدة قليلة من الزمن ، وبالنظر لنفوذ الشيوخ والأغوات والسراكيل ووجود طبقة من الموظفين تخضع لهذا النفوذ فى كثير من الأحيان غمط حق الفلاحين وأصبحوا أجيرين لقاء حصة معينة من الحاصل دون أن يكونوا مرتبطين بالأرض ارتباطا تاما . أضف إلى ذلك أن تطبيق قانون التسوية وفقر الكثير من الملاك الذين امتلكوا الأرض على هذه الشاكلة فى المناطق التى تروى بالمضخات قد مهد السبيل لتجار المدن وأثريائهم بأن يتفقوا مع الملاك المذكورين على شراء المضخات المطلوبة من قبلهم ومدهم بالمال اللازم فكونوا لهم حقوقاً جديدة فى التصرف فى الأرض دون إعتبار للحقوق السابقة فيها . وبذا تكونت طبقة جديدة من الاقطاعيين المدنيين — المتغيبين عن الأرض فى الغالب — علاوة على الإقطاع العشائرى الذى كونه تطبيق التسوية المشار إليه . ويلاحظ هـذا الوضع على الأخص فى العراق الأوسط الجنوبى الذى تكثر فيه الملكية الكبيرة وتعتمد فيه الزراعة على الرى لا على المطر .

ومنذ أن بدىء بتطبيق قانون تسوية حقوق الأراضى المشار اليه حتى الآن لم تتمكن لجان التسوية التى عينت بموجبه إلا من حسم مشاكل الأراضى الزراعية بموجب نصوص القانون المذكور فى ألوية ستة وفى قسم كبير من لواء سابع هو لواء الموصل من مجموع الألوية الأربعة عشر التى يتألف منها العراق . ولو دققنا نتائج أعمال التسوية هذه ، فى الألوية السبعة ، ولاحظنا عدد الملاكين الجدد بالنسبة لسكان العراق بوجه عام لوجدنا أن الجهة التى تمتلك أكبر مساحة من الأرض هى الحكومة ودائرة الأوقاف حيث يبلغ مجموع ما تملكه الحكومة فى الألوية السبعة ما يزيد على (٤٣) مليون دونم — أو مشارة — وضمن هذه أراض غير زراعية بلا شك . أما الأوقاف فتملك حوالى النصف مليون دونم وكلها أراض زراعية أو قابلة للزراعة . كما يلاحظ من إحصائية النتائج المذكورة أن الأشخاص الذين يملكون ألف دونم فما دون يبلغ عددهم (١٤٥,٦٧٢) شخصاً ، أما الذين يملكون ما فوق الألف دونم إلى حد (٢٠٠,٠٠٠) فيبلغ عددهم (٢٠٢٥) شخصاً فقط . هذا مع العلم أن قسماً من هذه الأرقام يجب أن ينقص لأن بعض الأشخاص يملكون عدة مقاطعات وأن هذه الأرقام تشير إلى عدد الملكيات لا عدد الأشخاص بالذات . ومن المؤسف أن تكون أعمال التسوية غير تامة فى الوقت الحاضر بحيث لا تسمح بإعطاء صورة أكثر قرباً من الواقع بالنسبة للعراق أجمع . غير أننا نستطيع بالقياس أن نعطى حكماً عاماً عن الاتجاه العام فى التوزيع الذى يدل لأول وهلة على مقدار التفاوت بين أصحاب الملكية الصغيرة وكبار الملاك .

وإذا رجعنا إلى عدد نفوس الألوية السبعة المذكورة نجد أن مجموع نفوسها يساوى حوالى (٢,٦٠٠,٠٠٠) نسمة . وإذا فرضنا أن لواء الموصل قد أكملت أعمال التسوية فيه نجد أن حوالى (١٥١,٧٠٠) شخصاً فى هذه الألوية السبعة يملكون مايزيد على (١٤,٢٨٠,٠٠٠) دونم . وإذا اعتبرنا عدد الملكيات يساوى عدد الأشخاص فى هذا الإحصاء — الذى زودتنا به مديرية التسوية العامة — نجد منه أن حوالى ١٧ ٪ فقط من مجموع سكان الألوية المذكورة يملكون هذا المقدار من الأراضى الزراعية . أما فى الألوية السبعة الأخرى — التى لم تجر فيها أعمال التسوية بعد — فإنى أعتقد أن هذه النسبة تتناقص تناقصاً أكثر وقد تصل إلى ١٠ ٪ فقط بالنظر لسعة مساحة هذه الألوية وقلة كثافة النفوس فيها نسبياً مع وسع المقاطعات أو قطع الأرض التى يملكها الملاك فيها . ولو حاولنا إعطاء حكم تقريبى عام على ألوية العراق كلها فى هذا الشأن بالنسبة للمعلومات الناقصة هذه لأمكننا أن نقول أن ١٠ — ١٢ ٪ من سكان العراق فقط يملكون أراض زراعية منتجة عدا الحكومة والأوقاف . وأن القسم الأعظم من الملاك الذين يؤلفون هذه النسبة يملك كل منهم (٢٠٠) دونم فما دون فقط . حيث يلاحظ من الأرقام المذكورة أن حوالى ٢٦ ٪ مالكى الـ (١٤,٢٨٠,٠٠٠) دونم فى الألوية السبعة يملكون مقاطعات أو قطعاً من الأرض تزيد مساحة كل منها على (٢٠٠) دونم وتصل بعضها إلى مافوق الـ (٢٠٠,٠٠٠) دونم .

ويلاحظ الباحث فى أحوال العراق الاجتماعية لأول وهلة أن أكثرية سكان البلاد أناس ريفيون يسكنون القرى والأرياف والدساكر المتنقلة بانتقال الزراعة من مكان لآخر فضلا عن البدو الرحل الذين يتجمعون أماكن مختلفة فى مختلف فصول السنة سعياً وراء العشب والكلأ . وتمتهن هذه الأكثرية من السكان الزراعة وتستثمر الأرض استثمارا يتوقف عليه كيان العراق فى الاقتصاد إذا استثنينا النفط من بين خيراته . فتقدر نفوس العراق أجمع بين الأربعة ملايين ونصف والخمسة ملايين كما تقدر نفوس المدن والبلدان التى يزيد عـــدد كل منها على (٢٥,٠٠٠) نسمة بحوالى (١,١٥٠,٠٠٠) نسمة ، أى نسبة ٢٥ ٪ من مجموع السكان ، كما يبلغ عدد أفراد القبائل الرحل (٤٥٠,٠٠٠) نسمة أى بنسبة تقارب ١٠ ٪ من مجموع السكان . أما ما تبقى من النفوس فهم الريفيون سكان القرى والأرياف الذين يكونون أكثرية السكان وتتراوح بين ٧٥ و ٨٠ ٪ من مجموع السكان العام . وإذا اعتبرنا نفوس العراق خمسة ملايين وأحتسبنا كثافة النفوس على هـذا الأساس نجد أن الكيلو متر المربع الواحد تصيبه إحدى عشرة نسمة وهذه كثافة قليلة حتى إذا قورنت بكثافة النفوس فى البلاد المجاورة ـــعداً سورياً حيث تبلغ النفوس فى لبنان (٩٢) نسمة للكيلومتر المربع الواحد وحوالى (١١) فى سوريا و (٤٦,٥) فى فلسطين قبل تقسيمها المفجع و (٢١) فى تركية و (٤٦٦) فى مصر بحسب احصاءات ١٩٣٧ كما جاءت فى كتاب الفريد بونيه «التطور الاقتصادى فى الشرق الأوسط» . كما أن الكيلو متر المربع الواحد من الأراضى القابلة للزراعة فقط يصيبه (٤١,٥) نسمة فى العراق فى الوقت الذى يصيب الكيلو متر المربع الواحد من مثل هذه الأراضى فى سورية (٥٣) نسمة وفى مصر (٤٥٠) نسمة . ويصيب الشخص الواحد فى العراق من الأراضى المزروعة فعلا فى الوقت الحاضر مايقرب من دونمين . كما يصيبه من الأراضى القابلة للزراعة حوالى العشر دونمات .

ولو دخلنا إلى صلب الموضوع ودرسنا حالة التوطين وإمكانياته نجد على ضوء المعلومات المتقدمة أن القسم الأعظم من سكان الأرياف الذين يكدون ويكدحون فى الأرض ليعتمروا خيراتها لغيرهم هم أناس عشائريون لا يملكون من الأرض التى يكدحون فيها شيئا ، ولا يرتبطون بها ارتباطا حقيقيا يبنى على الملكية . ومن المؤسف أن لا تتيسر لى الاحصاءات الحديثة الدالة على نسبة هذه الطبقة لمجموع النفوس . لكننى وجدت من المناسب لهذا الغرض أن أرجع إلى الاحصاء الذى أورده السير أرنست داوسن خبير الأراضى الذى درس ملكية الأرض ونشر تقريرا عنها فى سنة ١٩٣١ . فقد ورد فى أحد جداوله الاحصائية أن القبائل التى تسكن المناطق الريفية وتفلح الأرض لملاكها يبلغ عدد نفوسها (١,٢٦١,٠٠٠) نسمة فى الوقت الذى كانت تبلغ فيه نفوس العراق بكامله (٢,٨٢٤,٢) نسمة . ولو أضفنا إلى ذلك عدد القبائل الرحالة البالغ عدد نفوسها (٢٠٤,٠٠٠) بحسب ما ورد فى الاحصاء نفسه لبلغ المجموع (١,٤٦٥,٠٠٠) نسمة . أو ما يقرب من ٥٠ ٪ من مجموع نفوس العراق بوجه عام . وعلى هـذا يمكننا أن نقول بوجه عام أن نصف سكان العراق هم أناس متنقلون يطارد بعضهم ـــ وهم البدو ـــ الكلأ والعشب أينما وجد ويطوح فى الآفاق ويتحكم ببعضهم الآخر الملاك قبل أن يأخذوا حصتهم الضئيلة من الحاصل السنوى فى هـذه الأرض أو تلك دون أن تكون لهم أرض يستوطنوها أو مكان يستقرون فيه .

ولأجل أن نقف بوضوح على الوضع الاجتماعى والاقتصادى لهذه الطبقة المظلومة لا بد لنا أن نفهم شيئا عن نظام « المحاصة » أو اقتسام الحاصل الزراعى الذى تتوقف عليه حياتهم . فنقول أنه بالرغم من التوسع الحاصل فى زراعة الأراضى الزراعية منذ إنشاء الحرب العالمية الأخيرة حتى الآن وخاصة فى لوائى الموصل وبغداد ، باستعمال المكائن الزراعية ، فإن القسم الأعظم منها لا يزال يفلحه للملاك الفلاحون العشائريون بموجب نظام المحاصة . وليس الفلاح بموجب هـذا النظام ملتزما أو مستأجرا حقيقيا للأرض كما يتبادر إلى الذهن حيث أنه غير قادر على

التصرف فيها بحرية ولا يستطيع زراعة قطعة الأرض التى يتصرف فيها لمدة معينة من الزمن لقاء أجرة معينة يدفعها . لأن المالك أو وكيله «السركال» يعين للفلاح فى كل سنة الأرض التى يريدها أن تزرع له ، كما يعين نوع وكمية البذور التى يجب أن تزرع ويصدر تعليماته عن وقت الزرع وطريقته وعن سقى المزروعات وحصدها إلى غير ذلك. وهو فى العادة يقدم سلفة إلى الفلاح على الحاصل ويزوده أحياناً بالبذور وحيوانات السحب وسائر وسائل الانتاج. وفى وسع المالك بالنظر للنصوص الواردة فى قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣ ، أن يبقى الفلاح وهو يكدح فى الأرض طالما كان مديوناً له . وبذلك يصبح فى الحقيقة هو وأسرته عبارة عن عامل يكد ويكدح لا من أجل أجرة معينة بل من أجل حصة شحيحة من الحاصل .

ويختلف مقدار الحصة التى يتقاضاها الفلاح اختلافا غير يسير ، فهى فى المناطق الشمالية التى تسقى بماء المطر أكبر من الحصة التى يتقاضاها الفلاح الجنوبى فى المناطق التى تعتمد على الرى من الأنهر ، حيث أنها تبلغ فى مناطق السيح نصف الحاصل أو ٢/٥ منه ، لكنها قد تهبط إلى الثلث عند ما يجهز المالك البذور من عنده ، ومع أن المالك لا يسمح له بموجب القانون أن يتقاضى الفائض من السلف التى يقدمها لفلاحيه فإن حصته من الحاصل عند ما يجهز البذور من عنده ، تزداد كثيرا عن قيمة البذور التى يجهزها ، أما فى الأراضى التى تسقى بالواسطة - أى بالمضخات - فإن حصة الفلاح تكون فى الغالب بمقدار سبعى أو ثلاثة أسباع الحاصل .

وفى بساتين النخيل والأشجار المثمرة التى تزداد فيها التكاليف على الملاك تصبح حصة الفلاح خمس أو ثمن الحاصل فقط . على أن فلاح المناطق الديمية — أى المطرية — تبلغ حصته فى العادة حوالى ٩٠ ٪ من الحاصل الشتوى وخاصة عند ما تكون الأرض بعيدة عن المدن أو البلدان الكبيرة . أما حصته من الحاصل الصيفى الذى لا يمكن أن ينضج إلا بالماء الذى يجيزه المالك من الينابيع أو الأنهر الصغيرة التى يملكها فتتراوح بين نصف الحاصل وثلثيه بشرط أن يجهز هو نفسه البذور وسائر وسائل الانتاج . ويلاحظ من هذا بوجه عام أن الفلاح الشمالى يتقاضى حصة أكبر من الحاصلات الزراعية لأن الأيدى العاملة هناك أقل توافرا منها فى الجنوب بالنسبة للأراضى الواسعة المتيسرة ولأن الناتج على العموم يقل هناك بالنسبة لقلة الاعتماد على مياه الأمطار .

وتختلف مساحة الأرض التى يمكن أن يزرعها الفلاح الواحد سنوياً اختلافا بيناً . ففى وسع الفلاح فى مناطق الرى أن يزرع حوالى العشرين دونما بالحاصل الشتوى غير أنه لا يستطيع أن يزرع من هذه المساحة إلا حوالى ١٥ ٪ فقط بالحاصلات الصيفية بالنظر لقلة المياه فى موسم الصيف فهو يزرع فى العادة حوالى أربع أو خمس دونمات فقط فى مناطق الشلب — الرز — ومثل هذه المساحة فى مناطق البساتين . على أن حاصل الدونم الواحد فى كل من هذه الحالات تكون قيمته أغلى وأثمن . أما فى المناطق المطرية فى الشمال حيث يزداد توفر الأرض ويقل التأكد من الحصول على حاصل مناسب فإن معدل ما يزرعه الفلاح يبلغ (٤٠) دونما من الحاصلات الشتوية . ويستطيع الفلاح هناك أن يفلح من الأرض بقدر ما يتمكن هو وأفراد أسرته ليزرعها بالحاصل الشتوى ولكن استطاعتهم هذه يقيدها عدم توفر حيوانات السحب الكافية ، وجهلهم بأساليب الانتاج الحديثة وقسوة الأحوال الجوية . على أن الفلاح فى بعض مناطق الرى أى فى الحلة وكربلا والديوانية مثلا لا يمكنه الحصول على المساحة التى يستطيع أن يفلحها بالنظر لمحدودية وجود الأراضى المنتجة التى يمكن إرواؤها . ويصح الشىء نفسه فى مناطق زراعة الشلب وخاصة فى العمارة .

ويلاحظ من هذا أن عدم تيسر حيوانات السحب الكافية ولوازم الحراثة المطلوبة وقلة حاصل الدونم الواحد الذى تنتجه الأرض وضرورة تسليم حصة كبيرة من الحاصل إلى المالك أو صاحب المضخة كلها تعد من العوامل المهمة التى تتظافر سوية فتعمل على إنحطاط الوضع الاقتصادى عند الفلاح الخاضع لنظام المحاصة .

ولنظام المحاصة هذا مساوىء اجتماعية واقتصادية كثيرة كانت ولا تزال تعمل عملها فى مجتمعنا العراقى فتؤثر تأثيراً بينا على إمكانيات التوطين ما لم نتداركها ونعمل على ملافاتها . وأهم هذه المساوىء أن طبقة كبيرة من السكان الذين تعتمد عليهم اقتصاديات العراق اعتمادا جوهريا تبقى على الدوام بحالة تنقل وتشرد لاتستقر فى مكان حتى تضطر للرحيل إلى مكان آخر بحسب المعاملة التى تلقاها من الملاك ورؤساء الأقطاع . وقد أثرت حالة التنقل — أو التشرد — هذه تأثيرات سيئة جداً فى النظام الزراعى ، فإن الفلاح إذا لم يشعر بالاستقرار فى أرضه وإذا تصور أن الأرض التى يزرعها لاتعود له لايمكن أن يبذل الجهود المطلوبة لتحسين حالة الأرض وموالاتها من أجل إدامة الخصوبة فيها . كما أن هذا الوضع لايشجع المالك بدوره على التفكير بموالاة الأرض وإدامة خصوبتها أو إجراء تحسينات طويلة الأمد فيها لأنه يشعر أن الحاصل لايعود إليه كله ، وأن الفلاح الذى يزرع هذه القطعة اليوم قد يضطر لتبديله وترحيله فى الغد . ثم أن نظام المحاصة هـذا يقيد حرية الفلاح ويحد من نشاطه وطموحه وخاصة إذا بقى يرزح مضطرا فى الأرض وينوء بالديون التى يشتغل دون رغبة لتسديدها . أضف إلى ذلك أنه يساعد على انتشار الجمود وعدم التفكير بالتبديل والتحسين .

وقد أدى ذلك كله إلى انخفاض مستوى المعيشة بين هذه الطبقة الكادحة انخفاضا قد يكون مشينا مع وجود جميع هذه الامكانيات الانتاجية فى البلاد . فقد احتسب معدل دخل الفرد فى العراق بأجمعه فوجد أنه يتراوح بين العشرين والثلاثين دينارا فقط . ولاشك أن هذا التقدير الذى يأخذ بنظر الاعتبار الدخل الكبير الذى يحصل عليه الملاك الكبار والدخل الضئيل الذى يحصل عليه الفلاحون المعدمون معاً لايمكن أن يدل إلا على الفقر المدقع المستولى على أكثرية السكان برغم كونها هى الطبقة المنتجة .

فاذا فرضنا أن معدل ماينتجه الدونم الواحد فى مناطق الرى السيحى من الحاصل الشتوى — الشعير — يبلغ (٣٠٠) كيلو فان مجموع حاصل الـ (٢٥) دونما التى يزرعها الفلاح فى السنة يبلغ سبعة أطنان ونصف وتكون حصة الفلاح منها فى الغالب خمسى هـذه الكمية أى ثلاثة أطنان ، ويحتم عليه وضعه الذى يعاه أن يأخذ من هذا المقدار شيئاً للبذر الذى يزرعه فى الموسم التالى ، وأن يدفع شيئاً آخر منه لمن يخف لمساعدته فى عملية الدياسة والحصاد مما يمكن أن يبلغ مقداره للغرضين معاً شيئاً يتراوح بين النصف طن والطن الواحد ، وبذلك يبقى لديه مقدار طنين أو طنين ونصف . وإذا اعتبرنا أن أسرته تتكون من خمسة أو ستة أفراد بما فيهم هو نفسه وزوجته وأولاده وشخص أو شخصان من أقاربه المتعلقين به فإنه سوف يحتاج لقوتهم الشحيح إلى طن واحد أو أكثر . وعلى هذا لايتوفر عنده للبيع إلا طن واحد أو أكثر بقليل ، وحتى هـذا المقدار يضطر أحياناً أن يحتفظ بقسم منه كعلف لحيواناته إذا لم يتيسر العلف الطبيعى لها من الأدغال وبقايا الزرع .

أما الثمن الذى يقبضه من بيع هذا الحاصل القليل فهو عادة أقل بكثير من سعر الحبوب فى البصرة أو بغداد بالنظر للتكاليف التى تصيب الحاصل قبل إيصاله للسوق ولضريبة الاستهلاك التى تؤخذ للحكومة . ولذا نجد أن المبلغ الذى يحصل عليه لقاء أتعابه هو وأفراد أسرته طوال الموسم الزراعى سرعان ما ينفذ قبل حلول موسم الحصاد التالى بكثير فيضطر إلى الاستلاف على حساب الحاصل الجديد — على الأخضر — بأسعار منخفضة جدا ، فقد كان سعر الطن الواحد من حاصل سنة ١٩٥٠ — ١٩٥١ مثلا عشرين دينارا فى السوق غير أن كثيرا من الفلاحين اضطروا لبيعه مقدما بعشرة دنانير ، وهـذا المبلغ بالإضافة إلى مبلغ مساو له قد يستطيع الحصول عليه من زراعة بعض المحاصيل الصيفية يكون جميع الدخل السنوى له .

وهو يصرف هذا الدخل عادة على القوت الذى يقتات به هو وأفراد أسرته وعلى الكساء البسيط مع شىء من التبغ والدخان . وأهم المواد التى يشتريها الفلاحون للغذاء هى السكر والشاى والتمر فى الجنوب وبعض الخضروات كالبصل على الأخص لكنهم فى الأعم الأغلب محرومون من معظم الفواكه والخضروات . ولا يؤكل اللحم إلا

غراراً وفى بعض المناسبات هذا فضلا عن السمك الذى يتوفر للفلاحين فى الجنوب أيضا . ثم أن كثيراً من الفلاحين الذين لا يملكون من الحيوانات غير حيوانات السحب لا يشربون إلا القليل من الحليب أو اللبن الرائب .

ويقتصر الكساء على بعض الألبسة القطنية الرخيصة وقليل منهم من ينتعل شيئاً فى رجليه بالنظر لتفشى الحفاء يضاف إلى ذلك أن الفلاح لا يكاد يصرف شيئاً على تحضير بيته أو شراء الأثاث ولوازم البيت إلا فى النادر سوى بعض الحصر وأدوات الطبخ البسيطه . أما الصابون فهو بلا شك من قبيل الترف. وبذلك كله تكون الحياة عند هذا الفلاح غير بعيدة عن مستوى الكفاف ، وكثيراً ما تكون تحت هذا المستوى .

ولا شك أن بعض الفلاحين قد تكون عندهم موارد دخل إضافية وأهمها تربية عدد من الأغنام والماشية . ولذلك يعد الفلاح الذى يربى بالإضافة إلى فلاحة الأرض عددا من الابقار أو الجاموس فلاحاً غنيا بالنسبة لغيره ، إلا أن وجود مثل هذا الفلاح غير كثير الشيوع لأن المبلغ الذى يحتاجه لشراء بقرة واحدة أو جاموسة قد يكون أكثر من دخله السنوى .

وعلى هذا فليس من المستغرب بعد أن وجدنا الفلاحين على هذه الحالة الاقتصادية المنحطة وعدم ارتباطهم بالأرض أن نرى سير الهجرة يزداد تدفقة من الريف إلى المدن فى كل يوم . ولا يخفى أن هذا يؤدى إلى قلة الأيدى العاملة فى الريف وازدياد البطالة فى مدننا التى مازال التصنيع فيها فى أول أدواره ، وبذلك تتبدد حيوية الأمة وقابليتها الانتاجية فى الوقت الذى تكون فيه البلاد فى أمس الحاجة لمضاعفة الانتاج .

أما البدو الرحل من العرب والأكراد الذين لا يكاد يبلغ عددهم فى الشمال والجنوب نصف المليون فإن مستواهم المعيشى ووضعهم العام يكاد يختلف عن وضع القبائل التى امتهنت الزراعة وبقيت شبه متوطنة ، لا بل قد يكون أحط من ذلك بالنسبة لتجولهم الدائم وابتعادهم عن المعمورة انتجاعاً للكلأ أينما وجد . فإن عماد حياتهم فى الدرجة الأولى الإبل التى ينتقلون عليها ويتخذون من لبنها ويكتسون من وبرها . على أن قسما غير يسير منهم يربى الأغنام والماعز بأعداد كبيرة وقد ساعد ذلك على تحسن وضعهم الاقتصادى والغذائى تحسنا ملحوظا فى بعض الاحيان بالنظر لأن الحيوانات ومنتجاتها تدر عليهم ربحا غير يسير ولا شك أن معظم النفع فى هذا يعود للشيوخ وأقاربهم فى الدرجة الاولى. غير أن حياة التجول التى يحيونها وجانبتهم لاحتراف الزراعة فى كثير من الحالات تجعلان أمر توطينهم أصعب من توطين القبائل التى امتهنت الزراعة برغم ما يلاحظ من أن تبدل الأحوال وتطور وسائل العيش وانعدام وجود الغزو ، الذى كان يعد فى سالف الأزمان جزءا من حياتهم العامة ، يمكن أن تعد من العوامل المشجعة التى قد يكمن بين طياتها شىء من سهولة المهمة . حيث لوحظ أن قسما من عشائر شمر وعنزة وبعض القبائل الكردية أخذ يفكر فى التوطن وينصرف إلى احتراف الزراعة فى السنين الأخيرة ، كما أن قسما آخر منهم أخذ يرد لبعض أنحاء الريف ويشتغل فى بعض المواسم بنقل الحاصلات على الإبل من مكان لآخر .

وبعد ، فيتضح من هذا كله أننا نواجه شيئين فى العراق . طبقة من السكان يبلغ عدد نفوسها ما يقرب من نصف سكان البلاد وهى تحيا حياة ذات مستوى معيشى منحط وتقوم بمعظم الأعمال الإنتاجية إلا أنها محرومة من الارض والموطن الثابت المستقر وما يترتب على ذلك من أضرار ، وأراضى شاسعة واسعة قابلة للزراعة التى تتوفر لها جميع العوامل والظروف المؤاتية من ماء غزير ومناخ صالح لزراعة معظم الحاصلات الاقتصادية المعروفة فى العالم وخصوبه فى التربة فضلا عن الثروة النفطية المعدنية التى يمكن أن تسخر وارداتها وعوائدها لإعمار البلاد والترفية عن جميع طبقات السكان الموجودة فيها . وإن الباحث ليجد أكثر من هذا حيث يجد أن العراق فى الحقيقة يكاد يعانى

قحطاً فى الأيدى العاملة إذا خلصت النية واتجهت لاستثمار الأراضى القابلة للزراعة كلها التى يزيد مقدارها على الـ (٤٨) مليوناً من الدونمات . وانه من الحيف والعجب أن تتوفر جميع هذه الأمور والمزايا فى وادينا الخصيب وألا نبادر إلى الاستفادة من هذه الخيرات والإمكانيات لتوطين الآلاف المؤلفة من السكان التى تكاد تصبح مشردة غير مستقرة فى بلادها العزيزة عليها . ومن المؤلم حقاً ألا نسارع إلى تسخير هذه الأيدى العاملة فى زيادة الإنتاج الذى لا بد أن يؤدى إلى حدوث انقلاب عام فى أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية .

ولا شك أن العلاج الوحيد لمعالجة هذا الوضع هو التفكير الجدى فى تعميم الملكية الصغيرة وتوزيع الأراضى الزراعية على القبائل التى لم تتوطن حتى الآن توطيناً يربطها بالأرض فيؤدى إلى الاصلاح المنشود ، حيث يلاحظ من الأرقام التى أوردتها أعلاه أن الأراضى المزروعة والقابلة للزراعة كافية لهذا العدد من النفوس القبائلية التى لم يشملها التوطن حتى الآن .

والحقيقة أن الحكومة كانت قد فطنت فى السنوات الأخيرة لهذه الناحية من نواحى الإصلاح فاتجهت اتجاهاً سليماً فى هذا الشأن . فقد شرعت نظام إعمار واستثمار أراضى الدجيلة رقم ١٣ لسنة ١٩٤٦ وأعقبته بمشروع أعم فسنت قانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية الصرفة رقم ٤٣ لسنة ١٩٥١ فختمت بموجبه إخضاع جميع الأراضى الأميرية الصرفة للملكية الصغيرة على أن توزع على الفلاحين غير المتوطنين الذين لا يملكون شيئا من الأرض كل فى منطقته . وقد آتت هذه التجربة المشجعة أكلها فى الدجيلة فوزعت حتى سنة ١٩٥٢ (١٣١٧) قطعة من الأرض — مساحة كل منها مائة مشارة — على الفلاحين المعدمين وأصبح يعيش فى تلك المنطقة الآن حوالى (١٥٣٦٥) نسمة وقد ظهرت آثار هذا الإصلاح المعقول على أولئك الناس من ناحية مستوى المعيشة الصحى والاجتماعى وغير ذلك لأن معدل دخل المستثمر الواحد قد ارتفع ارتفاعا لحد يتراوح بين (٣٠٠) و(٥٠٠) دينار فى السنة . والعمل جار الآن فى توزيع (٤٦٢) وحدة استثمارية — تبلغ مساحة كل منها (٧٠) دونما — فى منطقة الحويجة الكائنة فى لواء كركوك والأمل أن تزداد نسبة النجاح فى هذا المشروع بعد أن أخذت بعين الاعتبار الأغلاط التى حصلت فى مشروع الدجيلة من قبل وسوف يطبق هذا العمل فى جهات أخرى من العراق وخاصة فى الشهريزور واللطيفية ومخمور والمسيب وغير ذلك . أضف إلى ذلك أن الحكومة قد اعترفت بدافع هذا الاتجاه بحق الفلاح فى التوطن واستملاك الأرض عند ما سنت مؤخرا قانون توزيع الأراضى الأميرية فى لواء العمارة ، كما اعترفت بذلك فى القانون الذى سنته لحسم مشكلة أراضى لواء المنتفك ولو كان هذا الاعتراف أقل مما كان يجب أن يحصل .

على أن هذا الاتجاه وإن حالفه النجاح وتحمست له جهات كثيرة تحمساً فى محله فإن الباحث المتتبع يجد فيه مطاعن كثيرة من حيث تعميم الفائدة المتوخاة منه . وأهم هذه المطاعن أن المادة السادسة من قانون إعمار واستثمار الأراضى الأميرية المذكورة قد أجازت توزيع قسم من الأراضى على المتعاقدين وخريجى المدارس الابتدائية وبعض رجال الدين وغيرهم من سكان المدن ، وهذا خطأ فاحش فى نظرى لأن هذه الطبقة لا قابلية لها على استثمار الأرض على الوجه المطلوب فضلا عن عدم وجود مسوغ يجعل هؤلاء الناس يزاحمون الفلاحين غير المتوطنين . كما أن فكرة منح الأرض للمستثمر مجانا من غير عوض يقسط إستيفاؤه منه خلال مدة طويلة يشجع الاتكالية ويكلف الدولة تكليفاً باهظا . وكان الأحرى فى نظرى أن تستوفى عن هذه الأرض مبالغ قليلة تجمع بالتدريج ثم تصرف لتحسين حالة المتوطنين من جميع النواحى الأخرى . يضاف إلى ذلك أن الناحية الزراعية الفنية

والناحية الاجتماعية والإنعاشية لم يعط لها الوزن الكافى فى سير هذه المشاريع لأن الغاية منها هى رفع مستوى المتوطنين فى جميع النواحى .

ولا شك أن سير الحكومة فى هذا الاتجاه واضطلاعها بالأعمال العمرانية الكبيرة وتحقيق مشاريع الرى وجداول تصريف المياه المطلوبة سيعمل كثيرا على حل مشاكل توطين القبائل برغم البطء الملاحظ فيه وسيعالج قضايا قسم من السكان غير المتوطنين . وعلى هذا فإن واجبها يستدعى وضع خطة عامة للجميع تتناول إصلاح الحالة من جميع الوجوه كما يحتم عليها ذلك الواجب أن تفكر فى أفراد القبائل الذين سيبقون يرزحون تحت أعباء الوضع الحاضر الذى أتينا على ذكره حتى يتشملهم نظام الملكية الصغيرة فى يوم من الأيام . وأول مايجب أن تفعله فى هذا الشأن هو أن تعيد النظر فى بعض القوانين الموجودة لغرض الترفيه عن الفلاحين المحاصين إلى أقصى حد ممكن ، حيث أن بنود قانون حقوق وواجبات الزراع لسنة ١٩٣٣ المختصة بدين المالك على الفلاح تقيد الذى حللنا دخله السنوى تقييدا يكاد يجعله فى مصاف العبد المملوك . فقد اعتبرت المادة (١٢) منه الدين الزراعى على الفلاح دينا ممتازا . وأوجبت المادة (١٤) على الفلاح عند فصله أو انتقاله لمزرعة أخرى للتعاقد مع مالك آخر أن يكون دينه لصاحب المزرعة واجب الأداء حالا ويستوفى من أمواله والأنكى من ذلك أن هذا القانون منع استخدام هذا الفلاح إذا كان مديوناً فى أية مزرعة أخرى أو فى أية دائرة حكومية أو غير حكومية إذا أراد أن يستخدم كعامل أو أجير أو كفراش وما أشبه . ثم أن قانون تسوية حقوق الأراضى رقم (٥٠) لسنة ١٩٣٢ قد اعتمد فى الحكم بملكية الأرض على التصرف وحده ولو لمدة قصيرة ومعنى هذا أن هذا التصرف لايستفيد منه إلا المالك فى الأعم الأغلب . وهذا من شأنه أن يثبت نظام الملكية الكبيرة الذى يجب أن يشذب فى كل مناسبة . وحبذا لو عدل هذا القانون على ضوء الفكرة الواردة فى قانون توزيع أراضى العمارة الأخير وهى فكرة الاعتراف بحق الفلاح فى الأرض ومنحه قسما منها قبل البت فى مصير الملكية على يد لجان التسوية خاصة وأن أعمال التسوية لم تتم بعد فى عدد من الألوية كما أشرنا من قبل . ومما يؤثر على حالة الفلاحين الاجتماعية تأثيراً سيئاً ويديم المساوىء الموجودة وجود قانون دعاوى العشائر المدنية والجزائية وتطبيقه على القبائل العراقية من غير أن يكون أفرادها خاضعين للقوانين المدنية . حيث أن إبقاء هذا القانون سيحول دون الكثير من أعمال التجديد والإصلاح التى يجب أن تمشى جنباً إلى جنب مع أعمال التوطين ، خاصة إذا علمنا أن هذا القانون كان ولا يزال موجودا منذ أن أدخله الإنكليز إلى البلاد بعد احتلالهم لها فى الحرب العالمية الأولى وقد أقره الحكم الوطنى وبقى سارى المفعول حتى وقتنا هذا برغم التطور العظيم الذى حصل فى البلاد وخارجها . يضاف إلى ذلك أنه بوضعه الحال مبنى على أسس تتنافى مع ما يجب أن يسود المجتمعات الحديثة وتشريعاتها وحتى مع بعض التعاليم الإسلامية الغراء . حيث أنه يأخذ بمبدأ إشراك أقارب المجرم وعشيرته فى الجرم دون التفات إلى الآية الكريمة (ولا تزر وازرة وزر أخرى) وما فيها من عدل وإنصاف . كما أن بعض بنوده تخول الحكومة أن تلتجىء فى بعض الأحيان إلى ترحيل فريق من القبائل من موطنها إلى مكان آخر تحدده لها وهو أمر لايأتلف مطلقاً مع اتجاه المجتمعات الحديثة ووجوب استقرار القبائل وارتباطها بالأرض ارتباطا منتجا مثمرا . وهناك عيوب أخرى كثيرة لامجال لذكرها الآن .

ولا ريب أننا يمكننا أن نعالج مشكلة توطين البدو بنفس الطريقة التى يمكن أن نعالج بها مشكلة توطين العشائر الزراعية مع شىء من التحوير وهى طريقة توزيع الأرض بملكيات صغيرة عليهم فى المناطق القريبة من المراعى والمروج . حيث أننى أرى أن النظام الزراعى الذى يجب أن يستوطنوا الأرض بموجبه يجب أن يحتفظ بطابع تربية الحيوانات بالنظر لخبرتهم فى هذا الشأن ولاستساغتهم لطبيعة عمل مثل هذا . على أن نبادر إلى مساعدتهم فى تأمين المرعى الدائم لهم ومكافحة الأمراض البيطرية فى حيواناتهم . أضف إلى ذلك أن استيطانهم وانصرافهم إلى

الزراعة البعيدة عن تربية الحيوان سيؤدى إلى خسارة العراق لمورد مهم من موارد ثروته الحيوانية المعروفة بغزارتها فى الوقت الحاضر .

ولو أردنا دراسة إمكانيات التوطين التى مر ذكرها بإيجاز لنخرج منها بوضع منهج شامل يستهدف تحقيقه لوجدنا أن هناك عوامل كثيرة تجعل مهمة التوطين مهمة شاقة صعبة . وسوف أقتصر هنا على ذكر أهم هذه العوامل مستثنيا وجود القوانين التى أشرت إلى عدم ملاءمتها والاضطلاع بإنجاز مشاريع الرى الكبرى التى تتولاها الحكومة الآن على يد مجلس الإعمار .

فالملاحظ فى العراق بالنسبة لمناخه الجاف وارتفاع درجة الحرارة فى عدة أشهر من السنة أن قسما غير يسير من التربة العراقية وخاصة فى المناطق الوسطى والجنوبية يزداد فيه تكون الملوحة بدرجة كبيرة فيؤثر ذلك على مقدار الحاصل الذى تنتجه الأرض . وقد سبب هذا الوضع زوال الخصوبة من مساحات واسعة من الأرض فى مختلف الأنحاء . وأبرز مثال أورده هنا فى هذا الشأن هو أن الجهات المختصة عند ما وزعت الأراضى على مستوطنى مشروع الدجيلة وشقت الجداول للرى أهملت شق مجارى التصريف — المبازل — فأدى ذلك إلى تسرب الملوحة فى الحال إلى قسم غير يسير من الأراضى بعد أن كانت قد زرعت لمدة لا تزيد على الأربع أو الخمس سنوات فقط . ولا شك فى أن وجود هذا الوضع يؤثر تأثيرا غير يسير على القوة الإنتاجية والحالة الاقتصادية عند المستوطنين .

ومما يؤثر على القوة الإنتاجية أيضا إنحطاط الحالة الصحية بين السكان الذين يراد توطينهم وتفشى سوء التغذية المؤلم بين ظهرانيهم ، فإن الملاريا والبلهارزيا والانكلوستوما والزحار والأمراض الزهرية منتشرة انتشاراً لا شك فى تأثيره على قابلية الإنتاج لأنها تهد قوة الفلاحين وتقلل من عزمهم . كما أن ضآلة دخل الأكثرية منهم وعيشة الكفاف التى يحيونها لابد أن تؤدى إلى سوء التغذية المستديم فينعكس تأثيره السيء فى قلة الانتاج .

يضاف إلى ذلك أن الريف العراقى الذى تقطنه العشائر مترامى الأطراف منعزل الجهات ولا ترتبط أجزاءه إلا طرق وعرة تستحيل إلى أوحال يتعذر فيها السير خلال الشتاء كما يكثر غبارها أيام الصيف . ولا ريب أن هذا الوضع يعمل عمله فى إبطاء عملية التمدين وإيصال الوسائل العلمية الحديثة إلى قلب الريف . فضلا عن أن ذلك يؤثر على الحالة الاقتصادية من ناحية إيصال المنتجات الزراعية إلى الأسواق بسهولة فيقلل من قيمتها التى تدفع إلى المستوطنين الذين يعتمدون على ما تنتجه الأرض .

أما الجهل فهو ثالثة الأثافى — الفقر والجهل والمرض — وهى الآفات الاجتماعية الثلاث التى كانت ولا تزال ترزح تحت أعبائها هذه الطبقة من السكان وليس هناك شك فى أن وجود الجهل يعرقل الأعمال التى تستهدف رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى عرقلة سيئة ويؤخر تعميم التعليم الزراعى الذى يجب أن يكون من العوامل المهمة لتحقيق أهداف الإصلاح . وتدل الدراسة التى قامت بها (لجنة مشروع العشر سنوات فى المصارف) فى سنة ١٩٤٦ على أن ما يزيد على (٥٤١,٠٠٠) من الأولاد الذين هم فى سن الدراسة — ٨٠٪ من المجموع — لا يزالون خارج المدارس فى العراق وهم ينشأون على الأمية . وأكثرية هؤلاء هم بلا شك من أطفال العشائر التى يتناولها التوطين . وهذا غيض من فيض المشاكل التى ستجابهها مهمة التوطين أوردتها لتكون دليلا على عظم المهمة التى تجابهنا ومن الله العون والتوفيق .

أثر التوطين فى النظم الاجتماعية السائدة بين العشائر

للاستاذ عبد الرزاق الهلالى (العراق)

إن البحث فى مثل هذا الموضوع لايخلو من مصاعب ومتاعب كما أنه لايخلو من متعة وطرافة فإذا ما أردنا الخوض فيه تحتم علينا الرجوع إلى الوراء قليلا لنقف ولو لحظة قصيرة على بعض ماجاء به علماء الاجتماع من آراء ونظريات تختص بتكوين الدوله أو نشوء المجتمع كى نتعرف إلى ما ساد المجتمعات البدائية من نظم وقوانين لتسهل علينا بعد ذلك المقارنة بينها ومعرفة الآثار التى نتجت عن تطور الحياة فيها ونحن إن أردنا البحث فى المجتمع العشائرى ففى إمكاننا الاستناد إلى نظرية (العقد الاجتماعى) تلك النظرية التى ينص ميثاقها على أن (يضع كل فرد نفسه وقواه بصورة مجتمعة تحت التوجيه السامى للإرادة العامة) وبحكم الصفة التعاونية التى اتصف بها الجميع قبل وضع هذا العقد فإنه يجب أن يشعر الجميع بأن أى فرد من أفراد الجماعة إن هو إلا جزء من عموم المجموع ، لأن منطق هذا الميثاق يكاد يكون الدستور الذى تسير عليه العشيرة فى تحديد علاقاتها الاجتماعية .

فالبدوى الذى يعيش فى صحراء قاحلة لاتتيح له إلا أضأل الفرص لإشباع حاجاته لابد أن يتأثر بتلك البيئة القاسية ويكافح جاهداً من أجل إشباع رغباته . ولما كان الفرد غير قادر على وضع حد لتلك الرغبات فى مجتمع تحترم فيه القوة فلا بد أن يتم التحديد قوة خارجة عنه وحيث أن تلك القوة ستهتم بالحاجات الاجتماعية كما يهتم الكائن العضوى بالحاجات البيولوجية فلا بد أن تكون تلك القوة قوة خلقية أو اجتماعية . ولما كان الانسجام والتوازن فى مجتمع مالا يتم عن طريق القوة وحدها فلا بد للفرد من أن يتلقن ذلك من سلطة يقدسها ويحترمها بصورة تلقائية لأن المجتمع وحده هو الذى يميز بين جهود الأفراد ويوزع الثواب والعقاب وفق قيم وضعها بغية المحافظة على كيانه وضمان حياته، ولو أردنا التعمق فى دراسة الدوافع التى أدت إلى وضع هذه المفاهيم والقواعد وشيوعها فى المجتمعات العشائرية لرأينا أن مرد ذلك يعود فى الغالب إلى شعور العشيرة بضرورة تحقيق أهداف ثلاثة هامة من أجل ضمان سعادتها وراحتها، أما تلك الأهداف فهى : (الطمأنينة والعدالة والمحافظة)

فإذا أردنا معرفة أثر التوطين فى النظم الاجتماعية السائدة بين العشائر يجدر بنا دراسة هذه الأهداف ومسايرة التطور الذى يطرأ على حياة العشيرة للوقوف على العوامل التى تتعرض لها أو تتأثر بها .

أولا : الطمأنينة :

عندما نقول الطمأنينة فإنما نقصد بذلك حماية حياة الفرد وحماية ممتلكاته وعرضه وشرفه من عدوان المعتدين وهجمات الطامعين . ومما لاشك فيه أن فقدان السيطرة الاجتماعية فى مجتمع ما يؤدى إلى الفوضى ومن ثم إلى تعرض حياة أفراده وممتلكاتهم إلى خطر التلف والضياع ، ولما كانت العوامل الطبيعية والاقتصادية ذات أثر قوى فى تحديد سلوك الجماعات فإن الظروف المحيطة بالعشائر البدوية قد رسمت — فى سبيل ضمان طمأنينة أفرادها — الخطوط الرئيسية لكثير من النظم والقواعد الاجتماعية التى تسود مجتمعاتهم .

وفى استطاعتنا تلمس الآثار التى تركها الشعور بضرورة تحقيق الطمأنينة فى الأحوال الآتية التى لها فى المجتمع العشائرى الأثر الفعال فى توجيه نشاطهم الاجتماعى العام وهى :

١ — نظام المشيخة : وهو النظام الذى أقرته العشيرة وبموجبه أصبح الشيخ يتمتع بسلطات واسعة إذ يتصرف بها كيفما يشاء وتنحصر واجباته ومسؤولياته فى الأمور الآتية :

(ا) مسؤولية تطبيق السنن والقواعد المرعية على أفراد عشيرته .

(ب) حسم المنازعات والمشاكل التى تقع بين أفراد عشيرته .

(ح) احتفاظه بـ (السانية) الموضحة للقواعد والسنن .

(د) إقامه (مضيف) للاجتماع برؤساء العشيرة ومناقشتهم فى الشئون العامة واستقبال الضيوف .

والرئاسة عندهم تنحصر غالبا فى بيت واحد وهى وراثية يتولاها الابن الأرشد بعد أبيه أو الأخ . . . وليس لأفراد العشيرة رأى فى انتخابه ولكنه يجب أن يتصف بصفات أهمها الشجاعة والكرم والذكاء وقوة الشخصية .

وأمر الشيخ مطاع وكلمته نافذة وإرادته مطلقة مادام حكمه يهدف إلى ضمان راحتهم وطمأنينتهم وهكذا كانت سلطة الرؤساء قوية وولاء الأفراد لهم صادقا فرضته قوانين الصحراء وحتمته سنة البقاء .

ولكن انتقال العشائر من حياة البداوة والرعى إلى حياة الهدوء والاستقرار وانتشار سلطان الدولة وامتداد هيبتها إلى كافة أرجاء الوطن جعل مسئولية ضمان (طمأنينة) الأفراد على عاتق الدولة نفسها لأنها المسئولة عن المحافظة على حياة مواطنيها وممتلكاتهم بما لها من قوة وبأس . وقد أدى وقوف أفراد العشائر على هذه الحقائق — نتيجة تأثرهم بالحياة الجديدة — إلى ضعف نظام المشيخة وتهلهل سلطة الشيوخ إذ لم تعد لهم تلك السطوة أو ذلك النفوذ فلا عجب إذا قلنا أنه كلما اتسعت المدنية اشتدت الضربات ضد التقاليد القبلية إذ يميل أبناؤها إلى كسر الروابط العائلية والقبلية المقدسة دون خوف أو تلكؤ .

٢ — الحياة الاقتصادية : إن مفهوم الاقتصاد البدوى لا يكاد يتعدى ضمان (المأكل والملبس والمأوى) فهو من أجل ذلك يهتم فى صحرائه بطلب ثلاثة أشياء هى فى نظره مصادر رزقه وأسس حياته تلك هى (الماء والكلأ والنار أو الحطب) وبقدر علاقته بهذه الأشياء تتحدد معالم علاقاته بالآخرين . وهو من أجل ضمانها تراه يضرب هائما فى جوف الصحراء مهما شط به المزار أو نأت عنه الديار . وثروته الاقتصادية فى ذلك المحيط القاسى هى الإبل والماشية يرعاها فترعاه ويحميها فتحميه لأن منها غذاءه وكساءه فلا عجب أن رأيناه يقطع بها الفيافى والقفار بحثا لها عن مورد ماء أو منبت عشب .

فإذا انحبس المطر وأجدبت الأرض وحل بها القحط راح يتنسم ريح الطمأنينة والرفاهية تهب عليه من ربوع مجاوريه أو من أطراف البادية فتشب فى نفسه جذوة الرغبة فى البقاء ويستجيب لهذا النداء غازياً ناهباً سالباً .

والبدوى فى معيشته متقشف زاهد يرضى بالكفاف من العيش ، أثاثه تافه وطعامه بسيط ، فالتمر والأرز والدقيق والقهوة ذخيرته ومؤونته وله من حليب الإبل والماشية الطعام المفضل والغذاء المفيد . وممتلكات الأفراد بمجموعها ثروة العشيرة بوجه عام يحافظون عليها ويتنعمون بها وحياتهم فى هذه الناحية حياة تعاونية اشتراكية .

ولما كانت حياة البادية حياة خطر دائم وخطر متوقع فقد تحتم على البدوى أن يكون فارساً مغواراً سلاحه رفيقه فى الليل والنهار يسمع النداء ويستجيب للاستغاثة ولذا فقد كانت (الصنعة) فى ديارهم محتقرة وأصحابها وضعاء

حتى ليقال أن كلمة (المهنة) جاءت عن المهانة أى الضعة والحقارة ولعل مرد ذلك أن ذوى الصنعة لا ينفرون ساعة الخطر ولا يغزون حين الغزو فما هم بالفرسان المغاوير بل هم الجبناء الرعاديد . وقد شملت نظرتهم هذه البقال وزارع الخضر فلا عجب إذا ما رأينا الحياة البدوية خالية من الحرف والصناعات وإن وجدت فإن محترفيها قوم من البيوتات الحقيرة أو العناصر غير العربية الدخيلة .

وإذا كانت هذه الحياة قد تركت آثاراً فى كثير من النظم والقواعد العشائرية فإن تطور حياتهم وانتقالهم من حالة البداوة إلى حالة الرعى فالاستقرار والتوطن قد أثر تأثيراً كبيراً فى تلك النظم فقد منع الغزو منعاً قانونياً ورتب العقاب الصارم للغزاة فاندرست قواعده وباتت سننه ونظمه خبراً من الأخبار . وقضى كذلك على (الخاوة) التى كانت بعض العشائر تجبيها من الرعاة بدون وجه حق .

وقد أثرت سيطرة الحكومة فى كثير من نواميس العشائر وجعلتها رموزا تاريخية ليس غير فعادة (تعليق البيارق) أو الأعلام كانت نذير شؤم وعلامة لاندلاع شرارة حرب قد يكون سببها صراعا على الماشية أو المراعى أو الماء أو لعدم أداء ماحكم به (الفصل) أو لأى سبب آخر، أن هذا النظام قد قضى عليه ولم يبق منه سوى (تعليق البيرق) وحده ولكن مايتبع ذلك تفسده قوة الحكومة وتعيد المتخاصمين إلى سابق عهدهم .

وإذا كان البدوى ينتقل فى صحرائه طلباً للماء والكلأ والحطب فان استقراره فى بقعة من الأرض (هى ملك العشيرة وديرتها) جعله يستميت فى الدفاع عنها لأنها مورد رزقه ودار حماه . ولكن بعض النظم الاجتماعية الجديدة التى جاءت بها الحكومة قد أثر فى حياة العشائر وفككك عراها فقد أباح قانون التسوية مثلا تسجيل الأرض كلها باسم (رئيس العشيرة) وهذا بدوره أخذ يستغلها لمصلحته وراح يعامل أفراد عشيرته معاملة الأجراء بعد أن كانوا شركاء متعاونين . إن هذه الحال دفعت بالكثيرين منهم إلى الهجرة إلى المدينة والحياة بعيداً عن جو الظلم والعبودية والاستغلال ولم تعد لهم علاقة بالعشيرة .

أما ذوو الحرف والصناع فقد ارتفعت بهم المنزلة بعض الشىء وتغيرت نظرة القبلى لهم لا سيما بعد أن أصبحت الفروسية أمراً ثانويا بالنسبة لحياة الهدوء والاستقرار ولكن الاحترام هذا يختلف باختلاف المهنة (فالبندقى) أهم فى نظرهم من (الحائك) و (مصلح مضخة الماء) أهم من (الحلاق) . ولقد تغير طراز حياتهم من حيث المسكن وأثاثه ومن حيث اللباس والطعام ودخول بعض الكماليات إلى مجتمعاتهم . إن هذه الحياة الجديدة قد أثرت إلى حد بعيد فى كثير من نظمهم التى نتجت عنها ولم يعد لتلك النظم ذلك الأثر القوى اليوم .

٣ — الحياة الاجتماعية : وللحياة الاجتماعية كذلك آثار قوية فى وضع الكثير من تلك القواعد والنظم السائدة فى مجتمعاتهم ولتوضيح ذلك نبحث فى تلك الأسباب التى وضعتها وهى :

(١) المرأة :

إن المرأة عندهم مقياس الشرف وعنوان العزة والكرامة والعار كل العار إن زلت بها القدم ولم تلق نصيبها المحتوم غسلا للعار وتخلصا من تلك الوصمة المشينة . فلا عجب إذا ما رأينا المجتمع العشائرى متصفا بالعفة وطهارة الذيل . ودفعاً لما قد تثيره مرحلة المراهقة من استجابات للغريزة الجنسية رأوا فى الزواج المبكر طريقا ممهداً يقضى به على تلك الميول والنزعات من جهة وخطه محمودة للإكثار من النسل المرغوب فيه عندهم من جهة ثانية . ولهم فى الزواج سنن وقواعد يتقيدون بها ولا يحيدون عنها . والزواج عندهم على أنواع هى :

زواج الأقارب وزواج الغريب وزواج الدية أو الفصل وزواج الاتفاق وزواج السفطة وزواج الخطف .

إن زواج الأقارب بالأقارب معلوم معروف لا يتطلب شروطاً أو مطاليب كما هو الأمر فى الأحوال الأخرى أما

زواج الغريب فتقف أمامه العقبات التى قد تؤدى إلى عدم وقوعه وأول تلك العقبات (النهوة) الحاصلة من ابن عم البنت (المخطوبة) فاذا استطاع الخاطب تذليلها (بالمشية) والترضية وقدم (للناهى) مبلغا من المال فقد انتهى كل شىء وإلا فالموت نصيبه إن هو تغافل عن هذه (النهوة) أما الشروط الواجب توفرها فى الخاطب فتتلخص فى أن يكون :

١) عريق النسب طيب النجار كريما شجاعا .

٢) لم يلحق بيته أو عشيرته وصمة عار (لكة)

٣) غير ملوث الدم بدم (العودية أو الرق)

٤) من بيت غير ذى صنعة أو حرفة أو بقال أو زارع خضر (حساوى)

أما زواج الدية أو (الفصل) فهو الزواج الحاصل عن طريق التعويض فى حوادث القتل، إذ جرى العرف عندهم على أن يتزوج أقرب الرجال من آل القتيل بإحدى البنات من آل القاتل . فهم يرون فى هذا التدبير حلا سليما

وزواج الاتفاق أو (الصدق) هو زواج (المبادلة) إذ يتزوج الواحد منهم أخت الثانى أو قريبته والنتائج المترتبة عن هذا الزواج كثيرة المشاكل والمزعجات فقد يحدث ألا تستقيم زوجة أحدهما مع زوجها نتيجة سوء خلق أحدهما فتسرى آثار هذه الحال على الزوجين المتصافيين بلا مبرر . وزواج (السفطة) هو أن يهب أحدهم ابنته أو إحدى قريباته إلى آخر يراه أهلا للتزوج بها .

أما زواج (الخطف) فهو الذى يتم عن طريق خطف البنت نتيجة عشق وغرام أو ممانعة أو عداء أو ما أشبه والتزوج بها دون رضاء أهلها ، وهذا النوع من الزواج غير مرغوب فيه فى كثير من العشائر بل فيه سبة وعار يلحق العشيرة فإما أن يفصل الأمر حسب القواعد المرعية عندهم وإما أن يقتل (الخاطف والمخطوفة) ولكن هذا النوع من الزواج موجود لدى بعض العشائر الكردية بين عرب الأهوار غير أنه لايخلف نفس النتائج المترتبة عليه فى التقاليد العشائرية العربية .

أما إذا كانت المخطوفة ذات زوج فليس زوجها المسؤول عن تأديبها بل أهلها وعشيرتها لأن المرأة عندهم (خيرها لزوجها وشرها لأهلها) وكذا الحال فى زنا الزوجة .

والزوجة عندهم مسؤولة عن إدارة البيت وإحضار الطعام للضيوف وفوق ذلك ترعى الإبل والماشية وتقوم بالتحطيب وتساهم فى الزرع بالإضافة إلى مسؤوليتها فى تربية الأطفال . أما رب العائلة أو (الأب) مسؤول عن عائلته ، كلمته نافذة ورأيه مسموع حر التصرف فى بيته ولذلك ليس للبنت رأى فى زوجها (عند الكثير من العشائر) كما أن (مهرها) يعود كله لأبيها وليس لها منه نصيب حتى أن من أمثالهم هذا المثل (لا ذخيرة ولا بنت كبيرة) أى لا عنده طعام ولا بنت صالحة للزواج ليأخذ مهرها ويتعيش به . والمرأة عندهم فوق ذلك لاترث .

والقبلى إن أحس بتحسن حالته الاقتصادية أسرع بالتزوج بامرأة أخرى لأنه يعد ذلك من آيات الرفاهية واليسار علاوة على مايرى فيه من المتعة وإكثار النسل .

وقد يتزوج القبلى مثنى وثلاث ورباع من أجل إنجاب الأولاد فقد تكون زوجه عاقراً أو لاتلد إلا بنات فلابد له من تجربة بزيجة ثانية وثالثة ورابعة لتحقيق غايته بالحصول على ولد يحيى اسمه ويشد ظهره كما يقولون .

وهكذا كانت المرأة ولا تزال تدور حولها الكثير من القواعد والسنن فمن تعرض لها أو اعتدى عليها أو أسمعها كلاما نابيا فقد أتى فعلا منكرا يترتب عليه (الفصل والحشم) فإن لم يؤده ناله القتل حتما . ولكن المشاهد فى الحياة الجديدة ، حياة التوطن والاستقرار فى (الديرة) أو (الجماعة) أن بعض هـذه السنن والقواعد قد خفت وطأتها وتفككت عراها فبعد أن كان الصانع وزارع الخضر والبقال من الطبقات الواطئة الوضيعة لايمكن مصاهرتهم صار الكثير منهم لايلتفت إلى هذه الناحية فسهل الزواج بينهم ، وأصبح للبنت نصيب فى (مهرها) أما نهوة ابن العم فقد قل أثرها حتى أن بعض العشائر طالبت الحكومة بوضع حد لها (بعد أن رأت أن الغاية فى النهى إن هى إلا غاية مادية) .

أما زواج (السفطة) فقد أصبح فى حكم العدم بينما يسير زواج الصدق أو (المبادلة) بخطى بطيئة نحو الزوال .

ولكن زواج الخطف على ما يبدو قد وجد فرصة للظهور لاسيما بعـد أن صار بإمكان الحبيبين الاستنجاد بالحكومة لحمايتهما من ذوى الفتاة بأخذ تعهد منهم بعدم التعرض لهما ومع هذا فإن روح الانتقام وغسل العار لايقف أمامه تعهد إذا لم يفصل فى الأمر على حسب عرفهم وسننهم .

وكانت سننهم تقضى فى حوادث القتل تقديم بنت أو أكثر للتزوج بهن من قبل آل القتيل ولكن الحكومة العراقية رأت (أن الاستمرار باتباع هذا العرف لايتفق ووضع العراق كدولة متمدنة لذا قررت لزوم تغيير هذا الاتجاه والحكم بإداء مبالغ معينة عوضاً عن النساء) ولكن هذا المنع لاينفذ فى أغلب الأحيان حيث أوجد مبدأ التخيير بين المرأة والتعويض وكثيراً ما كان التعويض المادى الحكم المفضل عند ذوى القتيل . وأخيراً وبعد أن كان اختلاط الجنسين معروفا فى المجتمعات العشائرية والسفور فاشياً نجد أن الاستقرار قد جعلها تتأثر ببعض العادات المدنية فدخل الحجاب فى أوساط بعضها وراحت نساء الأكابر وذوى اليسار يتحجبن بعد أن كن سافرات

(ب) العقيدة الدينية :

إن العقيدة الدينية عند البدو واضحة قليلة الكلفة فهم لا يميلون إلى الرسوم والأوضاع الزائدة ولا يعرفون الفرق والنحل والمذاهب يعتقدون بوحدانية الله ورسالة نبيه محمد (ص) وهم بعد ذلك لا يريدون شغل أذهانهم بشىء آخر ولذا ليس بمستغرب أن نرى أكثريتهم لا يعرفون الفرائض والواجبات الدينية الأخرى لأن الله يريد بهم اليسر ولا يريد بهم العسر .

والبدوى لا يخاف الموت ولا يهابه لأن الحياة والموت بيد الله ولكل أجل كتاب ولذلك نراه لا يندب ميتاً ولا يحزن على عزيز بل إذا أصابته مصيبة قال إنا لله وإنا إليه راجعون .

ولكن سلوك العشائر هذا تأثر بما تأثرت به الحياة المدنية فوصلتها الاختلافات المذهبية والعادات والتقاليد الدينية نتيجة استقرارها وتوطنها كما أن رجال الدين قد وجدوا الطريق أمامهم مفتوحاً لتعليمهم وإرشادهم فى أمور دينهم ودنياهم فأصبحت لهم مكانة محاطة بالتجلة والاحترام . كما أصبح (للسادة) الذين هم من نسل الإمام على (ع) المقام الممتاز فى ديارهم (لا سيما فى العشائر الجنوبية التى تتبع المذهب الجعفرى) ولهم الأثر الكبير فى حل منازعاتهم وإصلاح ذات البين فيما بينهم . وغدا الأغنياء منهم يقصدون بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج كما أن أكثرية عشائر العراق الجنوبية تقصد العتبات المقدسة للزيارة والتبرك وتقديم النذور ، وفوق كل ذلك صاروا يسلكون مسلك أهل المدن بل أكثر منهم حين الوفاة إذ تقام مجالس الفاتحة والعزاء عندهم عدة أيام ويلبسون السواد وتقيم النسوة مجالس خاصة لهن تنشد (العدادات) فيها قصائد مدح فى تعداد مزايا الميت وخصاله وسجاياه .

(ح) المفاهيم والقيم الخلقية :

وإذا كانت البيئة هى التى ترسم الخطوط الرئيسية للمفاهيم والقيم الخلقية التى تحكم المجتمع للحد من رغبات النفس (الأمارة بالسوء فى أغلب الأحيان) فإن حياة البدو فى الصحراء هى التى رسمت قواعدهم ومفاهيمهم الخلقية. فالصدق والـ ـحة والكرم والإيثار والنخوة والشهامة وعزة النفس والأمانة وحماية الجار والدخيل وما إلى ذلك من المـ ـ والخصال يرجع كما قلنا لضمان العيش فى تلك البيئة عيشة طمأنينة وأمن وسلام . إلا أن هذا الخلق وتلك القيم لم يعد لأكثرها ما كان لها من رونق وصفاء بعد التوطن والاستقرار والاحتكاك بحياة المدنية الصاخبة فليس صعباً على الباحث أن يتلمس الكذب فى القول والمكر والخداع فى المعاملة والخوف والجبن فى هذه المجتمعات التى استقر بها المقـــام كما يستطيع أن يتبين تخلف الكثيرين منهم عن الاستجابة لدواعى بعضها كالكرم والنخوة والضيافة .

(ى) التعليم والثقافة :

ما كان للتعليم عند البدو أى أثر لأن حياة البداوة جعلتهم فى منأى من وسائل المدنية والحضارة ولكنهم مع ذلك ذوو ذكاء فطرى وقابلية ذهنية ممتازة وفراسة خارقة، ثقافتهم مستمدة من خبرتهم وخبرات الآباء والأجداد فى هذه الحياة .

وهم فى الصحراء تهمهم عراقة الأصل والنسب فأنسابهم محفوظة معروفة كما أن حياة الفروسية والشجاعة والكرم جعلتهم يحفظون قصص البطولة ومواقف الرجولة وأخبار الغزو وحكايات المعارك والحروب وهم فى ساعات راحتهم وسمرهم، ويتمتعون برواية الأشعار وقصص الحب والغرام كقصة أبى زيد الهلالى وعنترة بن شداد، وأن لكل عشير شاعرها فهو لسانها المعبر عن آمالها وآمانيها الناشر لمفاخرها تلك المفاخر التى يتغنى بها حداة القبيلة ورعيانها.

ومعرفتهم بمسالك الصحراء ودروبها ومواقع المياه والآبار فيها وقدرتهم على الاستفادة من حركات الأفلاك والنجوم لمعرفة الأنواء والمواقع والجهات ليدل دلالة قاطعه على صفاء أذهانهم وحدة ذكائهم ولهم فى الصحراء طب خاص إذ يتخذون من أعشاب البادية عقاقير يعالجون بها أدواءهم فاذا أعيتهم الحيلة (فآخر الدواء الكى) .

غير أن آثار الاستقرار والتوطن تبدو للباحث بجلاء لاسيما بعد أن امتد سلطان الدولة إلى كافة أرجاء الوطن حواضره وبواديه قراه وأريافه إذ المدارس قد نصبت ركائزها فى مجتمعاتهم وراح معلموها يعلمون أولادهم بموجب مناهج معينة خاصه بحياة الريف فكثر اهتمامهم بها حتى راحوا يتبرعون بالبنايات الخاصة لها تسهيلا لمهمة الدولة فى نشر التعليم كما أن الصحف والمجلات والكتب أخذت تصلهم بانتظام وراح الراديو ينتشر فى مجتمعاتهم ليقوم بعملية التوجيه والثقافة والإرشاد فاختلفت نظرتهم فى الحياة كما أنهم راحوا يتلمسون البرء والشفاء فى مستوصفات الحكومة ومستشفياتها ونزعت أكثريتهم عن سواعدها ورقاب أولادها الرقى والحروز والتعاويذ وعافت شرب (الزعتر) و (الجايفة) و (السناوين) لتطلب بإلحاح الادوية الحديثة كالكينين والأسبرين والبنسلين .

ثانياً : العدالة :

إن العدالة عندهم متممة للطمأنينة عاملة على نشر الأمن والسلام إذ يسود المجتمعات البدوية جو من العدل والانصاف، أو بدونها يختل النظام وتفلت السيطرة وتعم الفوضى . ومبدأ العدالة عندهم يهدف إلى إنزال العقاب الصارم وفرض التعويض العادل حفظاً لبأس العشيرة وضماناً لوحدتها . ودستورهم المطبق وقانونهم المتبع (السوانى) العشائرية التى ورثوها عن الآباء يسيرون على هديها فى فض منازعاتهم وحل مشاكلهم . أما قضاتهم فهم رؤساؤهم والمحكمون الذين يطلق عليهم عادة اسم (العوارف) أو (الفرضة) والعوارف أناس عرفوا بحدة الذكاء وتوقد الذهن وسرعة الخاطر وسداد الرأى يتوارث أكثريتهم هذه المهمة (الفخرية) عن آبائهم ويحكمون بين الأفراد

بالعدل طبقا للتقاليد والعوائد البدوية التى لم يجمعها كتاب أو يحفظها سجل عام بل حوتها عقولهم ووعتها أذهانهم .

وقضاؤهم لا يهدف إلا إلى نشر ألوية الهدوء والطمأنينة وأن هذه الحياة رسمت لهم الحدود التى لا يمكن لهم عبورها واجتيازها فإن اجتازوها فقد ترتبت عليهم حقوق وترتب على تلك الحقوق جزاء وهذا الجزاء واحد من ثلاثة (فإما التعويض وإما الدية وإما الحشم) أما هذه الحقوق التى ارتكزت عليها أنظمتهم القضائية فهى حق الدم وحق البيت وحق الوجه وحق القصير وحق القذف وحق العرض وحق الاعتداء على الحيوانات وحق إسقاط الجنين وحق الدخيل إلى آخر ما هناك من حقوق .

ويمتاز القضاء العشائرى بالبساطة فى الإجراء والسرعة فى الحسم والتنفيذ وأن أحكامه تتمشى مع نفسية البدوى وعقليته وأحكام العوارف وطرق اكتشاف الجرائم وأساليب التحقيق تدعو إلى الدهشة والإعجاب ومن يرد الوقوف عليها فأمامه مجال فسيح فى هذا الحقل إذ تدل أحكامهم الموفقة هذه على دقة ملاحظاتهم وفراستهم وحسن استنتاجاتهم وشمول نظراتهم .

ولكن هذه القواعد والسنن لم تكن فى منأى عن التأثر بالحياة الجديدة بل انتظمها فى العراق قانون خاص هو (نظام دعاوى العشائر الجزائية والمدنية) وصار للسلطات الإدارية حق التدخل فى حسم منازعاتهم بموجب ذلك النظام . ولكن الانتقادات الشديدة التى وجهت له حملت المسؤولين على تعديله عدة مرات حتى أخذ تطبيقه يتقلص وبات منحصراً فى الأحوال الآتية :

١ ـــ حصر تطبيقه على أفراد العشائر وحدهم .
٢ ـــ استثناء الجرائم التى يرتكبها أفراد العشائر داخل حدود المدن وإحالتهم للمحاكم المدنية .
٣ ـــ استثناء مراكز النواحى التى تم تأسيس مؤسسات بلدية من تطبيقه على سكانها .
٤ ـــ استثناء الدعاوى المرتكبة ضد مؤسسات الحكومة من قبل أفراد العشائر .

ثالثاً : المحافظة :

إن بيئة البدوى القاسية وحياته الضنكة ورزقه المحدود كل هذه الأمور تحتم عليه أن يلائم نفسه لها للمحافظة على حياته وأن مقتضيات هذه الملاءمة تجعل مبدأ المحافظة على مصادر الثروة ومواطن الآباء والأجداد ومرابع الذكريات والأحلام أمراً ضرورياً، وقد نتج عن شعور الجماعة بهذا المبدأ وتمسكهم به ظهور الكثير من السنن الواجبة الاتباع والاحترام فى الأوساط العشائرية . فالولاء والإخلاص والمفاداة للعشيرة وحمل السلاح والحذر الدائم والخوف القائم والحياة التعاونية المشتركة وشدة التمسك بالعهود والمواثيق والأمانة وكلام الشرف كل هذه نتائج منطقية لمبدأ المحافظة .

ولكن استقرارهم فى ديارهم الجديدة وممارستهم مهنة الزراعة جعل علاقتهم بالأرض ثابتة تخفف مفعول تلك القواعد وضعفت صرامة تلك النظم ولاسيما بعد أن شعروا أنهم لم يعودوا أفراداً فى عشيرة فحسب إنما هم رعايا دولة منظمة تسهر على مصالحهم وتحافظ على ثروتهم فزال عنهم دافع الخوف واطمأنت نفوسهم ووجدوا فى هذه الحياة الجديدة سلامتهم وطمأنينتهم فأخذوا يحسون بأنهم رعايا دولة ذات سلطان وسيادة . وبدأت عقولهم تتقبل المفاهيم القومية نتيجة تأثرهم بالتطور الثقافى والاجتماعى واختلفت طرز معيشتهم وراحوا يساهمون فى العمل على خدمة الأمة والوطن فى شتى الحقول ، يسلمون أبناءهم لخدمة العلم ويدفعون الضرائب ويطيعون القوانين .

تلك هى المبادىء أو الأهداف الثلاثة التى تبلورت حولها معظم النظم الاجتماعية السائدة بين العشائر رغبة منها فى أن تحيا حياة طمأنينة وأمن وسلام .

التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية

ووسائل التوطين للعشائر البدوية فى الحاضر والمستقبل

وآثارها الاجتماعية والاقتصادية

الاستاذ عباس العزاوى (العراق)

مما لاشك فيه أن الحربين العالميتين الأولى والثانية قد أظهرتا بجلاء قدرة الدول العظمى وإمكانياتها الواسعة النطاق ، والتى مازالت فى ازدياد مستمر ونشاط متجدد . ومما لاشك فيه أيضاً أن وسائل النقل وطرق الاتصال والمواصلات قد تقدمت تقدماً هائلا مما أدى إلى زيادة الاختلاط بين أبناء البشرية جميعاً فى كافة أنحاء المعمورة

وإزاء هـــذا يمكننا أن نتساءل « هل تعد عشائر البدو بعيدة عن كل هذا أم أنها سايرت ما حولها من أحداث ومستحدثات ؟ »

إن العشائر البدوية تحاول أن تنال نصيبها من هذه الحضارة وأن تكتسب ما سبقتها إليه الشعوب . والبدوى فى هذا لا ينقصه شىء فهو متمرن على الفتوة متعود على النشاط . . وهو فى حل ومرتحل لايستقر على حال . لكنه أيضاً حين يسرع فى قبول التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية لابد وأنه ينتظر من ورائها حياة اقتصادية طيبة وهو لم يلجأ إلى الغزو فى سالف عهده إلا لضيق ذات يده ولقسوة الحياة عليه .

والنظم الاجتماعية فى القبائل مكنتها الأوضاع الإقطاعية وتارة التحكمات وهـذا ما ندعوه بـ (العرف العشائرى) . فإذا زالت هذه الأسباب وأبدلت بالنظم الشرعية وهى ماندعوه بالنظم الحديثة ، فيجد البدوى أن أمواله مصونة وأن حياته هادئة حينئذ لايرى صعوبة فى قبول اصلاح ولايتردد لاسيما أنه إذا رأى فى حياة الأرياف مايسد احتياجاته فيخضع إلى ما تدعو إليه تلك الحياة من نظم وقبل الحضارة وتحولاتها الجديدة بلا نفرة . وهكذا فعل أسلافه ممن مالوا إلى الأرياف أو المدن . فالبدو يناضلون بقوة ويقارعون أهل الأرياف ليزيحوهم ويحلوا محلهم . وهؤلاء يدافعون ويناضلون ويحاولون صدهم بانفاق مع العشائر الريفية الأخرى . وهذا النزاع والمثابرة عليه حرب دائمة ، لينالوا ماناله أهل الأرياف من رفاهية ، وقد تحدث جوائح من طواعين أو حروب طاحنة وما شابهها فتؤدى إلى هجرة أهل الريف إلى المدن أو أن يركنوا إلى القبائل القوية وينضموا إليها فينزع البدو إلى الأرياف ويحتلون المواطن الريفية .

وهذا كله يوضح حاجة البدو ونزوعهم إلى الأرياف حتى يتمكنوا من الاستقرار وهذا يولد فينا فكرة إعداد (مواطن ريفية) باتخاذ مشاريع لهم فى الزراعة أوعمل آبار فنية (ارتوازية) لإسكانهم تطمينا لتلك الرغبة . وأرى أن تكون المشاريع الخاصة بالبدو فى مواطنهم وأماكن وجودهم .

وبذلك نرى أن النظم البدوية سهلة التبديل ، وهو بذاتها واجبة الإزالة إذا تمكنت قوة الدولة . وإذا كنا قضينا على الغزو فمن المتيسر الغاء (قانون العشائر) والسير بهم بقوانين المملكة المدنية . ومامعنى مسئولية الواحد عن عمل الآخر وأخذه بجريرة غيره ؟ فالقضاء على مثل هذه أمر ضرورى لحماية الحق والنفس والمال .

فإذا مال البدوى إلى الأرياف صار فى حماية الدولة وأمكنه قبول النظم الجديدة لأن الأرياف فى إدارتها لاتختلف عن القرية . ولكننا نرى أن الأرياف عندنا تابعة إلى نظم البادية مع أنه زالت خصائص كثيرة مما ولدته حالة البوادى. وإذا وقع نزاع بين قبائل عديدة أمكن الرجوع إلى التحكيم وتحديد المسئوليات . وهذا أمر شرعى أو قانونى فى إصلاح ذات البين .

وهناك (عوائد) أو نظم معتادة ولكن فى غير الخصومات ويراعيها البدوى كالربى . والتعاون بينهما قليل وهى متأتية من المجتمع والتلقين المستمر ، وتتعلق بالأفراح والزواج والمجالس والمجتمعات . وهذه لايضر بقاؤها غير أن التحولات الحديثة قد تدعو إلى زوال بعضها وبين هذه ماهو مقبول من إعزاز الجار وإكرام الضيف وحمايته والتكاتف والتعاون فى حالات ظهور الطوارىء . ومنها ماهو غير ملائم ويمكن القضاء عليه تدريجيا بالتوجيه المستمر والدعاية .

وإذا كانت الزراعة صعبة على البدوى قد لا يتعود عليها بسهولة لصعوبة عملها الشاق عليه . غير أن الوسائل الحديثة والآلات الزراعية قد سهلت مهنة الزراعة .

وأكبر حاجة البدوى إلى المراعى الخصبة لتربية الإبل والخيل ومراعاة الصيد وما مائل . والمشاريع الكبرى والمغريات للبدوى تزيد فى أمله ويميل اليها بقوة وبذلك يغير أوضاعه الاجتماعية ونظمه المعتادة . وهذه النظم سريعة الزوال بذهاب البواعث والأسباب التى دعت إليها ووسائل التوطين والميل إلى الأرياف كان يبذل لها البدوى ما استطاع . فاذا حصلت له عدها نعمة .

والملحوظ أن البدوى لايتحمل إرهاق الملاك أو أرباب اللزمة ، ومن الضرورى اتخاذ التدابير لأجل ألا يتحكم فيه الشيوخ أو الملاك الذين استأثروا بالأرض وصاروا يقاسمون الفلاحين فى الأراضى السيحية على أكثر من النصف وذلك مالا يدع مجالا للفلاحين أن يعيشوا . وإن تكاثر النفوس يدعو إلى إيجاد مشاريع جديدة .

والأولى أن يلاحظ تعديل الخطة لأن هؤلاء لم يتملكوا الأراضى إلا باسم العشيرة فاستأثروا بها لأنفسهم . ويلاحظ فى إصلاح ذلك وفى التوزيع الجديد الأمور التالية :—

١ — تحديد ملكية الشيوخ .

٢ — تحديد ما يأخذه صاحب اللزمة وأن يكون لهم العشر لا أكثر فى الأراضى السيحية أولا يتجاوزون ما يأخذه الميرى .

٣ — أن تقلل الحكومة من رسومها فلا تتجاوز العشر .

٤ — ألا يخرج الفلاح من أرضه ولو لم تكن له لزمة . لأن الأراضى أخذت باسم الشيوخ للعشيرة فأستأثروا بها . وأكثر ما يهرب الزراع لتحكم من صاحب الأرض وإخراج هؤلاء لا يقبل إلا بتحوطات إدارية شديدة .

٥ — أن يكون الترتيب عاما شاملا فى المشاريع الجديدة والقديمة .

وبذلك يزول التحكم ويقل الاستئثار ويرفع الحيف .

ومن هذا كله يتجلى بوضوح أن نظم البدو سائرة إلى الزوال . والضرورة تدعو إلى التعجيل فى إزالتها . وعندنا العشائر البدوية قليلة جدا وهى شمر وعنترة والظفير وغيرها .

وأرى أن التحولات الحديثة والمستقبلة تمضى بسرعة والأولى أن تلغى هذ النظم الجائرة للبدو وأهل الأرياف

الذين قبلوا التعديل فى أنظمة البدو ولكن العرف القبائلى فى الخصومات واجب الإزالة كقانون العشائر أو أن يبقى محصورا تحت إدارة ضيقة وهى المنازعات الكبرى بالرجوع إلى التحكيم دون مسئولية غير الجانى . . وأقل ما فى قانون العشائر أنه لم يجعل للدماء حرمة ولا للأموال صيانة سواء فى تحديد المسؤوليات أو تعميمها . ولما كان أهل الأرياف فى عداد أهل القرى فلا يختلفون عن أهل المدن فى تطبيق القوانين المدنية . وليس من الصواب إيداع مثل هذه الأمور لغير أهلها وهم الحكام المدنيون فالبدو فى ميلهم للزراعة لا يختلفون عن أهل الأرياف . والحالة الاقتصادية إذا أصلحت كان لها أكبر الأثر فى توطين العشائر فى الحاضر والمستقبل ولا تكفى المدارس ولا إعداد ما يلزم للمعرفة بل الحاجة ملحة أيضاً لنشر وسائل الترفيه كدور السينما وأجهزة الراديو والمكتبات المتنقلة على السيارات وطرق الاصلاح الأخرى معلومة .

الآثار الاجتماعية للتنمية الزراعية والصناعية
فى المملكة الليبية المتحدة

للاستاذين : رفيق حسن وصفى (الجامعة العربية) و فتح الله محمد المرصفى (الجامعة العربية)

موضوعات البحث

(١) مقدمة عن المملكة الليبية المتحدة : استقلالها ـ مساحتها ـ السكان ـ التقسيم الإدارى .

(٢) جغرافية ليبيا : الأرض ـ المناخ ـ المياه ـ الصحراء ـ الموارد المعدنية .

(٣) الكيـــان الاقتصادى :

ا ـ الزراعة : الرى ـ المساحات المستعملة ـ المشروعات الإيطالية ـ المحاصيل ـ الغابات ـ تربية الحيوانات ـ التدريب الفنى الزراعى .

ب ـ الصناعة : الصناعات المحلية القائمة ـ الصناعات الممكن قيامها ـ الخدمات الاجتماعية للعمال ـ التدريب الفنى الصناعى .

(٤) شئون العمال والرعاية الاجتماعية لهم : أحوال العمل والعمال ـ العاملات ـ الأحداث ـ عمل البدو فى الزراعة والصناعة ـ أجور العمال ـ تشريعات العمال ـ نقابات العمال .

(٥) التنمية الاقتصادية وأهدافها .

أولا : مقدمة عن المملكة الليبية المتحدة

مـــولد دولة :

فى الحادى والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٤٩ أصدرت الجمعية العامة للأمم المتحدة قرارها « بأن تصبح ليبيا المتكونة من أقاليم طرابلس وبرقة وفزان دولة مستقلة ذات سيادة وأن يصبح استقلالها نافذاً فى أقرب وقت على ألا يتأخر ذلك الموعد بأى حال من الأحوال عن أول يناير عام ١٩٥٢ » .

وفى الخامس والعشرين من شهر نوفمبر عام ١٩٥٠ عقدت الجمعية التأسيسية الوطنية لليبيا أول اجتماع لها وبحثت نظام الحكم للدولة الوليدة وقررت بالإجماع أن تصبح ليبيا دولة ملكية والمناداة بالأمير محمد إدريس السنوسى ملكا على المملكة الليبية المتحدة .

وفى السابع من أكتوبر عام ١٩٥١ تم توقيع الدستور الليبى بمدينة بنغازى عاصمة ولاية برقة .
وفى الرابع والعشرين من ديسمبر عام ١٩٥١ أعلن الملك إدريس السنوسى الأول استقلال المملكة الليبية المتحدة المكونة من الولايات الثلاث . . . برقة وطرابلس وفزان .

المواصـــلات :

وهذه الولايات الثلاث منفصلة عن بعضها بمساحات شاسعة من الصحراء وطرق المواصلات بينها فيما عدا الطريق الساحلى وبعض الطرق الفرعية — صعبة وبطيئة وكثير من المقاطعات الداخلية للمملكة تكاد تكون منعزلة عن عاصمة ولايتها فواحة الكفرة — مثلا — تبعد عن بنغازى — عاصمة برقة — بحوالى أسبوعين فى رحلة تقطعها قافلة من السيارات كما أن خدمات السيارات العامة قليلة وتكاد السكك الحديدية تكون مهملة .
ومن البيان الآتى يتضح مساحة وعدد سكان كل من الولايات الثلاث حسب التقريرات الأخيرة :

الولاية	المساحة بالكيلومتر المربع	عدد السكان
برقـــة	٧٠٠,٠٠٠	٣٣٠,٠٠٠
طرابلس	٢٥٠,٠٠٠	٨٠٠,٠٠٠
فزان	٨٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠
الجـــملة	١,٧٥٠,٠٠٠	١,١٥٠,٠٠٠

التقسيم الإدارى : وكل ولاية من الولايات الثلاث المذكورة تنقسم بدورها إلى عدد من المقاطعات وكل مقاطعة تنقسم إلى عدد من المناطق (متصرفيات) ثم فروع المناطق (مديريات) ويحكم كل منطقة متصرف وكل متصرفية تنقسم إلى مديريات على رأس كل منها مدير .
ولكل قبيلة من القبائل رئيس دينى يشرف على مسائل الزواج والطلاق والشئون الدينية الأخرى وغالبية هؤلاء الأئمة لهم نفوذ واسع على أفراد قبائلهم كما أن لهم ذاكرة واعية بالنسبة لجميع الأفراد فى مختلف العائلات.
أما مدن ليبيا الكبيرة كطرابلس الغرب وبنغازى فهى مقسمة إلى عدة محلات ولكل محلة مختار ينتخب عادة بواسطة سكان المحلة أما مهامه وواجباته فتكاد تكون مماثلة لمهام شيخ القبيلة .

السكان :

أما السكان ففالبيتهم متجمعة بالقرب من المنطقة الساحلية فى طرابلس وبرقة وكذا حول الواحات الداخلة فى الولايات الثلاث .
ويمكن تقسيم أهالى ليبيا من وجهة نظر الحالة الاستقرارية والبدوية إلى فئات أربع :
١ — سكان المدن : وهؤلاء يعيشون فى المدن الكبيرة وهم يعيشون فى منازل عادية ويعتبرون كمقيمين دائمين ويعملون فى الوظائف والأعمال التجارية والصناعية ويقدر عددهم بنحو ٢٣٠,٠٠٠ نسمة .
٢ — السكان المستقرون فى الريف : وهؤلاء يكونون نحو ٤٠٪ من السكان وتملك كل عائلة قطعة من الأرض تسمى (سانية) وهذه القطع تختلف فى المساحات من بضعة أمتار مربعة إلى حوالى الثلاثة هكتارات

(الهكتار نحو ٢,٥ فدان) وتروى السانية من بئر تملكه العائلة أو تملكه بضع عائلات وتعتبر السانية مكان الإقامة العادى للعائلة وكثير من عائلات هذه الفئة يملك قطعة من الأرض الجافة التى تبعد عن السانية بحوالى المائة كيلو متر وتختلف مساحتها من هكتار إلى ثلاثين ،وزراعتها تتوقف على الأمطار وعلى قدرة الإنسان والحيوان وعلى مقدار الحبوب التى يمكن بذرها، وعلى ذلك لاتتحتم زراعة كل هذه القطعة فى سنة ما . وتتطلب هذه الزراعات من العائلة انتقالات دورية من السانية وإليها ففى شهر نوفمبر تقريبا تنتقل العائلة إلى الأرض الجافة لحرثها وبذرها لمدة تقرب من شهرين وفى منتصف أبريل تنتقل العائلة مرة أخرى للحصاد وقد تظل هناك لآخر مايو . وتختلف مدة إقامة الرجال أو جميع أفراد العائلة بالأرض الجافة تبعا لمقدار العمل اللازم الذى يخضع لعوامل عدة منها مقدار الأمطار والمساحة المنزرعة وحصادها وعلى هذا فهذا الجزء الهام من السكان يكون فى محل إقامته العادية بالسانية حوالى ثمانية شهور أو قد تزيد قليلا سنويا .

وعائلات هذه الفئة من السكان تعيش فى الغالب بالقرب من بعضها فى مساحة نصف قطرها حوالى كيلو مترين ويقدر عدد هذه الفئة بحوالى ٤٧٠,٠٠٠ نسمة .

٣ — السكان شبه الرحل : وهم الذين يعتمدون فى الغالب على الأراضى الجافة التى تعتمد اعتمادا كليا على مياه الأمطار، وتختلف مساحة الأراضى التى يمتلكونها، على أن متوسط ما تملكه العائلة تقريبا هو ثلاثة هكتارات وعلاوة على ذلك فإن كل قبيلة تملك مساحة واسعة من أراضى المراعى كما تملك غالبية عائلات هذه الفئة النخيل بالقرب من الساحل أو فى الواحات .وفى أكتوبر من كل عام تنزح جميع هذه العائلات من محل إقامتها المعتاد — وهو أراضى المراعى الشاسعة — تنزح إلى الساحل أو الى الواحات التى قد تكون على بعد مئات الكيلو مترات ويمكثون هناك حوالى ستة أسابيع يجنون فيها التمر أو يشترونه ثم يقفلون راجعين إلى مراعيهم يمكثون فيها من أواسط نوفمبر إلى أواسط ابريل — أى حوالى خمسة شهور — يتجولون فى مراعيهم التى تقع غالبا داخل حدود منطقتهم الإدارية وفى هذه الأثناء يعيشون فى خيام من الشعر ولا يمكثون فى مكان واحد أكثر من بضعة أسابيع ومن منتصف أبريل ينزحون إلى أراضيهم الجافة ليحصدوا محاصيلهم ويمكثون بها إلى أوائل أكتوبر أى حوالى خمسة شهور ونصف أخرى .

وعائلات القبيلة الواحدة من هذه الفئة من السكان لاتقيم بالقرب من بعضها ولكنها تعيش متفرقة إلى درجة أن عائلات قبيلة صغيرة نوعا ما أى حوالى ٧٠٠ نسمة قد تتفرق وتعيش على مساحة قطرها حوالى ٣٠ كيلو مترا وعلى ذلك فرغم أن هذه الفئة فى حركة دائمة إلا أن حركاتهم بوجه العموم محدودة فى نطاق داخل حدودهم الإدارية اللهم إلا فى سنوات الجفاف فقد يضطرون إلى النزوح خارج هذه الحدود لكنهم يعودون بعد فترة قصيرة إلى محل إقامتهم العادى .

ويقدر عدد أفراد هذه الفئة بحوالى ٢١٠,٠٠٠ نسمة .

٤ — الرحل : وهؤلاء الذين يعيشون عيشة بدوية بحتة ، ومع أن لهم مراكز ومساحات تعتبر خاصة بهم إلا أنهم يتركونها لفترة طويلة وينزحون إلى حيث تهطل الأمطار وقد يستقرون فى مقرهم الجديد لبضعة أعوام دون الرجوع إلى مقرهم الأصلى ، ويعيش سكان هذه الفئة فى خيام من الشعر ويبلغ مجموع أفراد هذه الفئة حوالى ٢٠٠,٠٠٠ نسمة .

هذه هى الفئات الأربع التى يمكن أن يقسم إليها سكان ليبيا الوطنيون .

الأجانب :

جميع الأجانب فى برقة يعيشون فى مدنها الكبيرة أى يمكن اعتبارهم من الحضر وكلهم تقريباً من الإيطاليين ويبلغ عددهم ٢٦٥ نسمة .

أما فى طرابلس فيعيشون إما فى المدن الكبيرة أو فى المناطق الإيطالية ويبلغ عددهم حوالى ٤٧,٠٠٠ نسمة ويكونون طبقة أصحاب المهن والعمال الفنيين وأصحاب الحرف والتجارة .

كما يوجد من اليهود حوالى المائتين فى إقليم برقة و ٨٠٠٠ فى طرابلس وكلهم من سكان المدن ويمارسون فى الغالب الحرف والتجارة .

ويوجد أيضا نحو ٢٠٠٠ من المالطيين و ٥٠٠ من اليونانيون يقطنون مدينتى طرابلس وبنغازى ويشتغلون فى الغالب بالتجارة وأعمال السفن .

وغير هؤلاء العسكريون البريطانيون والأمريكانيون وكذا البريطانيون الذين يعملون كمستشارين وموظفين فى بعض الإدارات فى ولايتى برقة وطرابلس والفرنسيون فى ولاية فزان ثم من يعملون فى مؤسسات هيئة الأمم المتحدة وفروعها المختلفة وإدارة النقطة الرابعة من أمريكانيين وفلسطينيين ومصريين وغيرهم كما يوجد عدد من رجال التعليم والقضاء المصريين وكل هؤلاء إقامتهم موقوتة بمدة العمل المنتدبين من أجله .

ثانيا : موجز عن جغرافية ليبيا

تقع ليبيا بين البحر الأبيض المتوسط شمالا وأفريقيا الاستوائية والغربية جنوباً وبين جمهورية مصر شرقا وتونس وجنوبى الجزائر غرباً .

وهى تشتمل على قسم كبير من الصحراء الكبرى الممتدة شرقا حتى وادى النيل وغرباً حتى جبال أطلس ... وتكاد الحياة أن تكون معدومة فى هذه الصحراء اللهم إلا فى واحات متفرقة حيث يوجد الماء قريباً من سطح الأرض.

وتمتد فى إقليم طرابلس سلسلة متقطعة من الواحات على طول الساحل بين زواره فى الغرب ومصراته عند الرأس الشمالى الغربى من خليج سرت ويمتد فيما وراء هذه السلسلة سهل مثلث الشكل تقريبا يعرف بسهل الجفرة يحيط به جبل نفوسة غرباً وجبل غريان شرقا ثم جبل مصراته ويتصل الأخير بالبحر الأبيض عند الخمس والقسم الشرقى من الجبل ينتج مقدارا من المزروعات أما القسم الغربى فقاحل مجدب وتقع الصحراء خلف الجبل .

والنجد البرقاوى عبارة عن مرتفع من الصخر الكلسى يمتد بشكل هلال ويتبع الساحل على طول مسافة تناهز ٢٥٠ كم ويبلغ ارتفاعه عند منتصفه نحو ثلاثة آلاف قدم وينحدر شمالا إلى البحر مباشرة أما جنوباً وشرقا فتحيط به منطقة ساحلية تتسع تدريجياً إلى قفر يندمج فى الصحراء الشاسعة .

أما النجد المعروف بالجبل الأخضر فتبدو أرضه بوضوح من نوع أراضى حوض البحر الأبيض فهى مكسوة معظمها بالنباتات خصوصا العرعر والأيكة وتنمو فى بعض الاماكن الأشجار من فصيلة الصنوبر .

وأقرب واحات فزان تقع على مسافة ٤٥٠ كم جنوبى مدينة طرابلس عبر نجد جاف متقطع أما واحات الكفرة فتقع على مسافة ٧٠٠ كم جنوبى بنغازى .

وأما من ناحية المطر فأكثر ما يهطل منه بالقرب من مدينة طرابلس وفى القسمين الشرقى والأوسط من الجبل ويقل لدرجة محسوسة فى المناطق الأخرى .

ودرجة الحرارة مرتفعة فى العادة ولكن يلطفها البحر عند الساحل كما يلطفها الارتفاع فى الجبل الأخضر، وأبرز مميزات المناخ فى إقليم طرابلس هو عدم الاستقرار الناشىء عن تأثير عاملين متضادين هما الصحراء والبحر وتهطل الأمطار بصورة غير منتظمة وقد يصاب الإقليم بموسم قحط قاس .

أما فى برقة فالأمطار أقل عنفا ويعمل الارتفاع مع الامتداد على شاطىء البحر الأبيض عمله فى تلطيف درجة الحرارة فى الصيف كما أن الإقليم معرض لمواسم قحط أيضاً أما فزان فجوها قارى للغاية .

والجبل الطرابلسى يتكون من صخور طباشيرية عليها طبقة من الحجر الكلسى وفى شرقه ووسطه تغطى الحجر الكلسى طبقة متصلة نوعاً من التربة الرملية الحمراء أو من تربة رملية ممزوجة بالصلصال وتنتشر كثبان الحصى والرمال الحمراء فى مساحات كبيرة كما أن رمالا بيضاء تمتد عند حافة الساحل وتوجد عند طرفى طرابلس الشرقى والغربى عدة أحواض ملحية، وليست أحواض الحجر الكلسى الصلبة والمناطق الملحية والكثبان صالحة للزراعة أما التربة الحمراء الرملية فهى تصلح لنمو النباتات .

وتختلف التربة فى برقة عنها فى طرابلس فالنجد والسهل الساحلى من بنغازى إلى توكرا عبارة عن أرض قليلة الخصوبة ومنطقة الجبل الأخضر صالحة للزراعة وتوجد به بعض مساحات من الصلصال الرمادى الداكن أو الأسود وتربتها غنية بالمواد العضوية .

ولقد أدى التنقيب الذى قام به الإيطاليون بحثاً عن المعادن والنفط إلى نتائج سلبية والرواسب المعدنية الوحيدة المعروفة فى ليبيا هى النطرون (كربونات الصودا) فى إقليم فزان والكارنالايت — نوع من خامات البوتاس — ونوع من الكبريت فى الجنوب الغربى من برقة والبوتاس يوجد فى القسم الغربى من إقليم طرابلس ولم يستغل بعد .

ثالثاً : الكيان الاقتصادى

(ا) الزراعة :

تعتبر الزراعة الركن الرئيسى لاقتصاد ليبيا وستظل غالباً كذلك ردحاً من الزمان فثمانون فى المائة من السكان على الأقل يعملون فى هذا الفرع من النشاط الإنتاجى واحتمال تصنيع البلاد قريباً احتمال ضعيف بسبب ندرة المواد الصالحة لقيام صناعات . وعلى هذا فالزراعة هى وحدها التى ستتوقف عليها ثروة البلاد خصوصاً فى التصدير كى يمكن دفع ثمن ما يستورد من السلع والوقود والمواد الخام الواجب الحصول عليها لتنمية الاقتصاد ورفع مستوى المعيشة

ومن الناحية الزراعية التى نحن بصددها تعد ليبيا من مناطق العالم ذات الأراضى دون الحدية فزراعة الأهالى بدائية ولا تكفى السكان الآخذ عددهم فى الازدياد .

وكانت زراعة الايطاليين التى نالت الكثير من اهتمام الحكومة الايطالية بالإعانات المالية الكبيرة والمساعدات

الفنية عبارة عن محاولة للتنمية الاقتصادية الطويلة الأمد وفقا لأحداث الأساليب إلا أنها رغم الجهود التى بذلت لم تؤد إلى نتائج حاسمة ولم تؤثر إلا فى جزء ضئيل من السكان ، ويمكن النظر إليها كمثال واقعى لمدى الصعوبات التى تتعرض لها التنمية الزراعية الحديثة فى منطقة كهذه .

وعندالتحدث عن الزراعة يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من استغلال الأرض ، فهناك الأراضى التى يمكن زرعها زراعة دائمة ثابتة ثم الأرض المزروعة زراعة غير ثابتة فأرض المراعى.

وفى طرابلس تقدر الأرض المنتجة الصالحة للزراعة بحوالى عشرة ملايين هكتار وتشغل المراعى مساحة قدرها ثمانية ملايين هكتار كما يمكن إصلاح نحو ٤٠٠ ألف هكتار من المليونين الباقية لتكون صالحة للزراعة .

أما فى برقة فيوجد حوالى أربعة ملايين هكتار من الأرض المنتجة أما الباقى وهو ٣,٦ مليون هكتار فيمكن فقط استعمالها لرعاية المواشى وزراعة الحبوب زراعة متنقلة وربما لا يزيد حاليا الجزء المزرع زراعة ثابتة عن ٥٠ ألف هكتار يضاف إلى ذلك ١١٠ آلاف هكتار من الأرض المكسوة بالأحراج .

وفى فزان يوجد نحو ٢,٧ ألف هكتار من البساتين المروية وتقدر المساحة التى تنمو بها النخيل بدون مساعدة الرى بنحو ١٢٠ ألف هكتار وعلى هذا يمكن القول بأن مساحة الأرض التى يمكن أن تصلح لزراعة الحبوب المختلفة فى ليبيا كلها تقدر بما يزيد عن مليونى هكتار وهذه المساحة تحدد بالأمطار ، بيد أنه يضاف إلى هذا نوع التربة واحتمال الاستفادة من مياه الأمطار التى تصرف من الأراضى المجاورة ، ويتغير مقدار ما يبذر فعلا من الحبوب حسب مقدار الأمطار وأوقات هطولها ويقدر ما يزرع فى سنة عادية بنصف هذه المساحة .

وأهم إنتاج هو الذى يتم عن طريق زراعة الواحات فى البساتين المروية إذ تزرع الحبوب والخضروات وبعض العلف بالتناوب الموسمى وتروى هذه البساتين بواسطة مياه الآبار التى غالبا ما تكون كمصدر احتياطى يلجأ إليه عند الطوارىء عندما تفشل محاصيل الأرض البعلية (التى تعتمد على مياه الأمطار والجوفية) وتتراوح أعماق تلك الآبار ما بين ١٥ و٥٠ قدما ويروى البئر حوالى الهكتار .

ومصدر الأغذية الثانى الذى لا يتأثر بالقحط هو محاصيل الأشجار وأهمها الزيتون والتين والتمر ويعتمد معظم السكان الليبيين عليها كجزء أساسى من طعامهم ، والشعير يعد أهم مصدر للغذاء من الحبوب التى تزرع فى الأراضى البعلية ، كما يزرع أيضا بعض القمح وتبذر الحبوب فى الأرض المروية بعد أمطار الشتاء المبكرة وتحرث الأرض بمحاريث خشبية تجرها الإبل أو الحمير أو الخيل أحيانا وتلائم أنواع بذور الشعير والقمح المحلية طبيعة البلاد غير أن البذور غالبا ما تكون ممزوجة بطريقة سيئة فتزرع الأنواع الممتازة مع غيرها فيهبط مستوى الغلة ، وأراضى البساتين تكون ملك الأفراد عادة أما الأراضى التى تزرع الشعير زراعة متنقلة فقد تكون ملكا للأفراد أو القبيلة وفى الحالة الأخيرة يقوم المشايخ بتوزيع محصولها على مختلف عائلات القبيلة .

المشروعات الايطالية :

أدخل الإيطاليون أساليب فنية جديدة وموارد كبيرة من رؤوس الأموال غير أنه رغم أن هذا النظام متقدم من الناحية الفنية غير أنه لم يستطع البقاء بدون مساعدة خارجية ، وكانت المستعمرات المستقرة جزء من نظام اقتصادى

حديث مبنى على حاجة الأسواق ومتوقف على استثمار سابق للأموال فى الطرق والمرافىء والأشغال المائية والسكك الحديدية وقد بلغ مجموع التكاليف الإنشائية لليبيا بأسرها فى العهد الايطالى ١٨٣١ مليون ليرة إيطالية أنفقت منها ٧٢٨ مليون ليرة لتنمية الزراعة وإصلاح الأراضى .

وكانت المستعمرات على ثلاثة أنواع متشابهة فى مبادئها العامة ولكنها تختلف فى تنظيمها وهى :

(١) مؤسسة تعمير ليبيا (الآتى)

(٢) والمؤسسة الوطنية للتأمين (أنبس)

(٣) وشركة التبغ الإيطالية (آتى)

وفى جميع الحالات كانت تقوم المؤسسة بتقديم الأرض وتشييد المبانى المركزية والمكاتب والدكاكين والكنيسة والمدرسة ومكتب البريد والبوليس . . . الخ وبإنشاء الطرق وحفر الآبار ، وقامت المؤسستان الأوليتان بإصلاح الأراضى وتنمية موارد المياه وتشييد المبانى الزراعية وتقديم المؤن والمعدات والأثاث كما أن الشركة الثالثة قامت بتشييد المبانى وتنمية موارد المياه فى مستعمراتها ، وفى مستعمرات مؤسسة (الآنى) كانت تدفع أجور المزارعين الإيطاليين بحيث تكفل لهم معيشتهم لمدة سنتين على أن يسلموا كل منتجاتهم الزراعية للشركة ، وفى السنوات التالية كانت المؤسسة تتولى نفقات التنمية واقتسمت المنتجات الزراعية مناصفة مع الفلاح الايطالى على أن يسدد ما عليه من الدين فيما بعد حين يبيع نصيبه من المحصول بفائدة ٢ ٪ ثم يصبح فى النهاية مالكا للأرض التى تحت حيازته .

أما المؤسسة الوطنية للتأمين الاجتماعى (أنبس) فقد كان المزارعون يمتلكون الأراضى بمجرد تسلمهم لها ويبيعون محاصيلهم الزراعية بواسطة المؤسسة التى تقوم بإصلاح أراضيهم وتقيد قيمة المحاصيل لحسابهم وكانت شركة التبغ (آتى) تقرض المزارعين رؤوس أموال للتشغيل وكانوا ملزمين ببيع محاصيلهم من التبغ للشركة ومع أنهم كانوا ملزمين بزراعة التبغ كمحصول أساسى إلا أنه كان فى استطاعتهم زراعة الضرورى لغذائهم فى جزء من الأرض وكان المقدر للمزارعين العاملين فى أراضى تلك الشركة امتلاك أراضيهم بعد ثلاثين عاما ويقوم المزارع وعائلته غالبا بكل العمل فى المزرعة .

وبجانب هذه المستعمرات كانت توجد أراضى (تحت الامتياز) تتألف من مزارع كبيرة نسبيا يديرها الأفراد لكل نحو ٢٥ هكتارا وقامت الحكومة الإيطالية والشركات بتمويلها وكانت الحكومة تمنح هذه الأراضى بموجب عقود خاصة تعفيها من الضرائب ٢٥ عاما وتمنحها قروضا ومع كل ذلك فقد كانت باستمرار فى حاجة إلى أموال وأموال .

وكانت هذه الأراضى مزودة تزويداً جيداً بالمبانى والمعدات الآلية كما أن نظام الرى أدخل فيها على أسس سليمة ليكمل مفعول مياه المطر أما الأيدى العاملة فقد كانت فى الغالب ليبية .

ويقدر عدد الذين عاشوا فى أراضى المستعمرات فى طرابلس ١١٠٠٠ إيطاليا ومساحة هذه الأراضى ٩٧ ألف هكتار ومساحة الأراضى تحت الامتياز نحو ١٢٧ ألف هكتار كان من يقطنون فيها حوالى ٧٤٠٠ من الطليان .

وفى الوقت الحاضر تفتقر هذه المزارع — فى طرابلس — إلى تجديد المعدات والآلات وإلى مساعدات مالية

ملائمة وعلى العموم فهى تدار جيداً من الناحية الفنية وتلعب دوراً هاما فى الحياة الاقتصادية ومازالت غالبية هذه المزارع يعيش فيها إيطاليون .

أما فى برقة فقد انتهت التجربة الإيطالية بجلاء المستعمرين ويقـــدر مجموع المبالغ التى استثمرتها الحكومة الإيطالية بمبلغ ٥٣٤ مليون ليرة ووظفت الأتى ١٥٩ مليونا كما أن أصحاب الامتياز قد استثمروا ٧١٨ مليون ليرة واستغل الإيطاليون فعلا نحو ثمانين ألف هكتار وتقوم الحكومة الوطنية الآن بزراعة مايقرب من ١٢٠٠٠ هكتار بموجب مشروع المرج لزراعة القمح .

ولاشك أن سياسة تعمير الأراضى التى سارت عليها إيطاليا كانت استغلالا صرفا لصالح إيطاليا فقد تعمدت إقصاء العرب عن فلاحة أرضهم واغتصبت كل الأراضى الصالحة للزراعة من أصحابها الليبيين ومنع القلائل الذين ظلوا يحتفظون ببساتين أن يستخدموا الآلات فى جلب المياه والفلاحة .

ويمكن القول بأن الإيطاليين لم ينظروا إلى سياسة التعمير الزراعى هذا كغاية اقتصادية فى حد ذاتها فلم يحاولوا التعاون مع الوطنيين والعمل لخير الجميع بل كانت كل سياستهم (الاستيطان) الذى عملوا على تنفيذه على نطاق واسع متغاضين عن كل المبادىء الاقتصادية الواجب توافرها فى مثل هذه المشروعات الضخمة.لذلك كانت هذه السياسة تحمل بذور الفشل إقتصاديا منذ إنشاء مؤسسة الاستعمار الليبية عام ١٩٣٢ وكانت الغاية السياسية وحدها هى التى جعلت الحكومة الإيطالية تصرف هذه المبالغ الطائلة على الألوف من الفلاحين الإيطاليين ليتمكنوا من الاستقرار وقد ذكر الكاتب الفرنسى جيان دبوا فى كتابه (الإستعمار الإيطالى فى ليبيا) :

« إن الأسباب التى دفعت إيطاليا الطامحة إلى احتلال ليبيا كانت أسباباً سياسية بحتة أما تعميرها فلن يعد عملية ناجحة » .

وقد كانت أغلب محاولات الإيطاليين وجهودهم فى الأراضى التى عمرها العرب من قبل ثم اغتصبها الطليان منهم كما أنه لم يكن فى إمكانهم الاستمرار فى عملهم بدون الإعانات المتوالية والسلفيات والمساعدات المختلفة التى كانت تغدقها عليهم حكومتهم وقد علق دبوا فى كتابه السالف الذكر على هذا بقوله :

« هذا النوع من الاستعمار تقوم الحكومة بجميع تكاليفه وإن ليبيا لاتستطيع البتة أن تدفع شيئا مما صرف فى سبيل تعميرها الاقتصادى وسوف يكون إستعمارها صفقة خاسرة دائما » ويتضح هذا فى سوء حالة الفلاحين الايطاليين الذين ما زالوا يقيمون فى طرابلس وانقطعت عنهم مساعدات حكومتهم ، أما الحكم على نجاح أو فشل الاستعمار الإيطالى فى ليبيا فلنسجل هنا رأى السنيور باليرو توليانى نائب رئيس الحكومة الإيطالية عام ١٩٤٥ فقد كتب فى هذا الشأن مايلى :

« ما الذى قدمته المستعمرات الإيطالية القديمة منها والحديثة من أجل تحسين حالة بلادنا الاقتصادية ورفع مستوى الحياة للأفراد ... لاشىء . ماهى النتائج الحسنة التى تمخض عنها احتلالنا لهذه الأراضى وما هو أثرها على ميزانية إيطاليا من الناحية الاقتصادية والمالية ... لاشىء . إن هذه المستعمرات لن تعطينا أية مساعدة فعالة حتى لو ظلت فى أيدينا عشرات السنين أما هذه التجارب التى قامت بها الحكومة الإيطالية فى شمال أفريقيا فهى ليست إلا مجرد دعاية فاشية تخفى مساومات مالية وطرقا خفية للعيش على حساب الآخرين » .

ولقد كان مجهود الايطاليين فيما يتعلق بتعمير الأراضى فى بداية الأمر مجهودا تافهاً . ولم تزد مساحة الأرض التى اعتبرتها الحكومة ملكا للدولة وقابلة للإصلاح الزراعى على ٩١١٣ هكتارا عام ١٩٢٢ وكانت جميعها فى ضواحى طرابلس . وفى عام ١٩٢٢ صدر أول قانون يتعلق بملكية الأرض الحكومية ويعتبر هذا القانون جميع الأراضى غير المزروعة ملكا للحكومة ، وفى ١١ ابريل سنة ١٩٢٣ صدر قرار يقضى بمصادرة أملاك الوطنيين الثائرين كما صدر فى ١٥ نوفمبر سنة ١٩٢٣ قانون ينص على نزع ملكية كل الأراضى غير المزروعة ، وفى عام ١٩٢٥ كانت مساحة الأراضى التى امتلكتها الحكومة إذ ذاك فى طرابلس ٦٨٤ ألف هكتار منحت منها ٣١٥٣٨ هكتارا إلى المعمرين الإيطاليين وبين عامى ٢٦/١٩٢٩ استولت الحكومة على أراضى جديدة بلغت مساحتها ٩٥١١٠ هكتارا منحت منها ٦٦٦١٥ هكتارا جديدا إلى المعمرين ، وتدخلت الحكومة عام ١٩٢٨ وقررت تنفيذ سياسة الاستيطان عن طريق التعمير الزراعى فصدر فى ٨ يوليو سنة ١٩٢٨ قانون تنص مادته الأولى على أنه (تمنح الأراضى الحكومية فى برقة وطرابلس للتعمير الزراعى الذى يرمى إلى توطين العائلات الإيطالية بالأراضى الليبية) وجاء فى نفس القانون (أما الوطنى يجب أن يستخدم كأجير فقط وأن تقتصر مصلحته على الزراعة الموسمية والرعى) وفى عام ١٩٣٢ قررت الحكومة الإيطالية الإستيلاء بالقوة على جميع أراضى العرب وذلك لقاء تعويض زهيد يدفع لبعض أفراد من أصحابها العرب يتراوح بين ٢٤ و ٢٦ ليرة إيطالية عن كل هكتار .

وأخذت العائلات الإيطالية تتدفق على البلاد بعد ما شيدت لهم المزارع والمساكن وأقصوا العرب عن مواطنهم الأصلية وعن أراضيهم وأجبروا على النزوح إلى الصحراء وكانت نتائج هذه السياسة الإيطالية ما يلى :

١ — أدى حرمان الليبيين من أراضيهم التى تعودوا زراعتها مئات السنين إلى هجرة الكثير منهم إلى بلاد مجاورة كتونس ومصر والسودان .

٢ — اضطر كثير من المزارعين وقد أصبحوا من العاطلين إلى الانخراط فى الجندية لتتصرف فيهم إيطاليا .

٣ — ازدياد عدد العرب الرحل إذ لم يعد أمام كثير من المزارعين الذين اغتصبت أراضيهم من وسائل العيش إلا رعى الأغنام والانتقال من مكان إلى آخر بحثاً وراء المرعى والحياة .

٤ — شعور الليبيين بوطأة الحياة الاقتصادية عليهم ، ففى الوقت الذى يفقدون مورد رزقهم ارتفعت فيه تكاليف المعيشة نتيجة لقدوم العدد الوفير من المهاجرين الطليان ووفرة النقد المتداول نتيجة صرف الحكومة مبالغ طائلة على مواطنيها لا يصل منها شىء بالطبع إلى يد الليبيين . ومن هذا نستطيع أن نقول أن سياسة الاستعمار والاستيطان الإيطالى فى ليبيا كانت محاولة إقصاء العرب عن بلادهم وكارثة على الخزانة الإيطالية ذاتها فى مشروع خاسر على أية حال .

شركة مصر — ليبيا :

تأسست هذه الشركة هذا العام للعمل فى الزراعة والصناعة والتجارة بولاية برقة ، ومن الناحية الزراعية تقدمت الشركة بمشروع يجعلها تقوم مقام (الآنتى) الذى أقامه الإيطاليون بالجبل الأخضر فقد قسموا الأرض الزراعية إلى مزارع وأقاموا فى كل مزرعة منزلا جميلا يضم كل حاجيات المزارع ومواشيه ودواجنه وجميع المرافق العامة أقيمت فى قرى متفرقة بها السوق العمومية والمدرسة وغيرها وقد وزعت حكومة ولاية برقة هذه المزارع على الليبيين التى كانت الأرض أصلا ملكا لهم قبل الاحتلال الإيطالى وقد تسلم معظم المزارعين هذه المزارع فعلا بما

عليها من مبان ومؤسسات وهذه المزارع يبلغ عددها ١٨٦٠ مزرعة وتبلغ مساحتها ٢٠٠ ألف فدان ومشروع الشركة يتلخص فى الإشراف الفنى والمالى والإدارى — بنظام تعاونى — على هذه المزارع فتقوم بعملية الحرث والحصاد والدراس بماكيناتها وتمد المزارعين بالتقاوى المنتقاة والأسمدة الكيماوية وتعمل على إدخال زراعات جديدة على أن تسترد الشركة ما صرفته مع فوائده القانونية ونسبة من المحصول . وبذلك يتحقق التعاون بين الشركة والمزارعين ويرتبط كل منهما بالآخر وكلما زاد المحصول نتيجة لخدمات الشركة كلما زادت أرباح المزارعين .

كما تنوى الشركة إقامة محطات لتربية الحيوان للعمل على تحسين خواص الأبقار والأغنام والماعز وكذا الدواجن والبيض . وقد اتفق على تخصيص ٥ ٪ من أرباح الشركة للخدمات الاجتماعية .

وبالنسبة لأراضى العشائر وأراضى الملك الخاصة فقد وافق أولو الأمر على أن تعمل الشركة بها ، ومن المحصول تسترد جميع ما صرفته بفوائده زائداً ٥٠ ٪ من المحصول وجميع هذه الأراضى خصبة لا يقل إنتاج الفدان فيها عن ثمانية أرادب من القمح وقد يصل إلى ١٢ أردبا عند زيادة الأمطار وستقوم الشركة بزراعة القمح والشعير والفول والعدس والحلبة والسمسم ، وفى الحدائق ستقوم بزراعة الخوخ والكمثرى والبرقوق والعنب والتفاح واللوز والزيتون والشليك والفول السودانى .

أما الصناعات الزراعية فقد تم الاتفاق على أن تنشىء الشركة خمسة معامل للألبان ومصنعاً لغسل الصوف وتمشيطه وكبسه وتصديره أو غزله وتصديره مغزولا وكذا مدبغة للجلود ومصنعاً للفراء ومعاصر زيوت (زيتون وخروع) .

تربية الحيوانات :

تعتبر الحيوانات مصدراً هاماً من مصادر الدخل فى ليبيا وتتوقف تربيتها على كمية الكلأ ومقدار ما يمكن الحصول عليه من المياه وتختلف مساحة المراعى المستعملة بين سنة وأخرى تبعاً للمطر وتقدر بوجه عام بنحو ١٢ مليون هكتار ترتع فيها قطعان المواشى طوال العام أو خلال فترة منه . وفيما يلى بيان عن عدد المواشى فى الأقاليم الثلاثة حسب آخر تقديرات أمكن الحصول عليها :

النوع	طرابلس	برقة	فزان
الغنم	٣٠٠٠٠٠	٤٦٢٠٠٠	١١٠٠٠
الماعز	٣٠٩٠٠٠	٢٧٩٠٠٠	
الإبل	٥٨٠٠٠	٢٠٠٠٠	٥٠٠٠
البقر	٣١٠٠٠	٣٢٠٠٠	—
الحمير	٢٧٠٠٠	١٠٠٠٠	٦٠٠٠
الخيل	٥٤٠٠	—	—
البغال	١٥٠٠	٤٠٠	—
الخنازير	١٩٠٠	٨٠٠	—

والخلاصة أننا نجد فيما سبق أن الزراعة فى ليبيا قد تكيفت وفقا لطبيعة الأرض والمناخ القاسيتين ، وتدخل فروع الزراعة وتربية الحيوانات معاً فى نظام يسمح الأهالى باستعمال الموارد الموجودة استعمالا مفيدا ومن الصعب تقدير أهمية كل فرع من فروع الزراعة على حدة ومهما يكن من أمر فمن الواضح أن للحبوب أهمية عظمى من ناحية الغذاء المحلى وأن المواشى هى أهم مصدر قائم بذاته للدخل المحلى وأن الانتاج إذا ماقيس بالنسبة للفدان أو للفرد الواحد وجد منخفضا لدرجة كبيرة .

منظمة الأغذية والزراعة :

ويعمل الآن خبراء منظمة الأغذية والزراعة مع نظارات الزراعة فى الولايات الثلاث على زيادة منتجات المواد الغذائية ومنهم خبير فى توليد الضأن وهو يساعد على إدارة مركز توليد الضأن فى طرابلس ومركز توليد الضأن فى برقة وهما مركزان تابعان لإدارتى الولايتين المذكورتين ، كما يوجد خبير فى وقاية النباتات يقوم بعرض أحسن الطرق وأحدثها لتقليم أشجار الزيتون رغبة فى زيادة ثمارها متعاونا فى ذلك مع نظارات الزراعة والمؤسسة الليبية العامة للتنمية والاستقرار ، كما يعمل فى ليبيا الآن مهندسان زراعيان من المنظمة المذكورة لتجربة زراعة أنواع جديدة من الخضر والعلف ولتحسين المحصولات الزراعية الموجودة حاليا ، أما خبير الغابات فيساعد على غرس عدد كبير من الأشجار للحصول على ثمار وحطب ويساعد أيضاً على تثبيت مساحات كبيرة من الكثبان الرملية بغرس نباتات جديدة لدرء خطر زحف الرمال إلى الأراضى الزراعية كما يقوم خبير آخر متخصص فى الثمر بتجارب لتعبئته وتصديره . ويعمل خبير التسويق الموفد من منظمة الأغذية والزراعة مع تجار ولاية طرابلس الغرب على تكوين هيئة لتصدير ما يراد تصديره من الحملان وهو يعمل الآن مع جمعية مصدرى المنتجات الزراعية المكونة من الليبيين على تسويق الفواكه الحمضية فى العام المقبل كما يوجد خبير إحصائى موفد من المنظمة يعاون الحكومة على إنشاء إدارة للإحصاء الزراعى لزيادة المعلومات عن المحصولات الزراعية قبل جنى المحصول وبعده وتتخذ البعثة مقرا لها مزرعة التجارب الواقعة فى سيدى المصرى بالقرب من مدينة طرابلس الغرب .

التدريب الفنى الزراعى :

وقد أنشأت إدارة النقطة الرابعة بالتعاون مع نظارة معارف برقة مدرسة للزراعة (المدرسة الزراعية الثانوية) بالعويلية فى منطقة الجبل الأخضر ولها حقول تجارب وزراعة ٣٠٠ فدان وهى داخلية وبها ٧٧ طالبا وستتسع فى العام القادم لمائتين .

ويلحق الطلبة بهذه المدرسة من الرابعة الابتدائية . وتصرف لهم الملابس والأدوات . والدراسة مجانية ، وقد خصصت خمسة أحواض للتجارب الزراعية . ومن نظام المدرسة أن يدفع للطالب ٣٥ مليم عن الساعة للانتاج بالسنة الأولى و ٤٥ مليم عن الساعة بالسنة الثانية و٥٥ مليم عن الساعة للانتاج بالسنة الثالثة . والبرنامج نظرى وعملى على نظام مدارس الزراعة المتوسطة فى مصر تقريبا .

وكذا هناك مدرسة أخرى ملحقة بمزرعة سيدى المصرى فى طرابلس أنشئت وتضم مائة طالب يسيرون على نفس البرنامج ولكن يبدو أن الجميع يعدون لكى يكونوا موظفين فى نظارات الزراعة لا ليستفيدوا من دراستهم ومرانهم كى يعملوا فى مزارع خاصة بهم .

ولا شك أن الزراعة تتحكم فى حياة الأغلبية الساحقة من سكان ليبيا ولكن فترات القحط تخلق عدداً من المشاكل وتتطلب اتخاذ تدابير خاصة على الأقل بصورة ما لسد الحاجة الأساسية إلى الغذاء الكافى .

(إن حياتنا تتوقف على المطر) هذا هو ما يردده الجميع وإذا هطلت الأمطار فى الوقت الملائم كان لها أهمية كبرى حتى أن عدد المرضى فى المستشفيات يهبط إلى حد كبير فهم يسرعون بمغادرة المستشفى خصوصا خلال موسمى الحرث والبذر وتزداد نسبة الزواج على أثر جنى محصول وافر .

وأشد جدب وقع فى السنين الأخيرة كان الذى حل بولاية طرابلس عام ١٩٤٧ وتوافد عدد كبير من سكان الريف على مدينة طرابلس بحثا عن الغذاء والعمل ، ونتيجة لذلك تحمل السكان مشقة كبيرة فى سبيل الوصول إلى المدينة ووصل معظمهم فى حالة تامة من الضنك والإعياء كما مات البعض منهم من التعب والجوع، والأخطار الناشئة عن تجمع عدد كبير من السكان فى حالة كهذه واضحة كل الوضوح والعبرة المكتسبة من تلك التجربة هى أنه لا يجب توفير الغذاء وحده فحسب بل يجب أيضا اتخاذ الخطوات اللازمة لضمان توزيع الأغذية فى الأماكن التى تكون الحاجة إليها فيها أكثر، ومن الضرورى أيضا أن يعرف مقدما أولئك الذين يقطنون المناطق المعرضة للمجاعة وتلافيا لهذا ستعمل الحكومة مع هيئة المساعدة مشروع صندوق الاستقرار الذى سينشأ لمواجهة مواسم الجدب .

كما أصيبت برقة عام ١٩٥١ بالجدب عندما أخفق محصول الحبوب إخفاقا يكاد يكون تاما . ونتيجة لهذا كان من الضرورى ذبح عدد كبير من الحيوانات أو تصديرها لسبب انعدام المراعى .

ولا شك فى أنه يصعب على بلد مصاب بعجز فى ميزانيته منح إعانات مهما يكن شكلها دون مقابل خصوصا لذوى الأجسام السليمة .

وإن الجدب الذى حل بولاية برقة سنة ١٩٥١ وبطرابلس سنة ١٩٤٧ قد كشف عن عدد من المسائل التى تؤثر فى رفاهية الشعب والتى يجب الاستفادة بها والعمل على ضوئها فى المستقبل فقد ظهر خلال صيف ١٩٥١ من القوائم التى أعدها مشايخ القبائل أن هناك ١١٠٠٠ رجل من البدو كانوا فى حاجة إلى أى عمل يكتسبون منه أجراً يمكنهم من شراء الحبوب التى أستوردتها الحكومة لمنع المجاعة وهذا الرقم لا يمثل فى الواقع أية زيادة فى البطالة الحقيقية بالنسبة إلى السنوات العادية لكنه يدل من جهة أخرى — إلى حد ما — على حجم الاستخدام الناقص (المستتر) الذى يصيب الريف فى برقة فى جميع الأوقات وقد وضعت خطة لتوظيف هذا الفائض من العمال فى ثلاثة أنواع من المشروعات هى :

١ — إصلاح الآبار والأحواض .

٢ — إعداد حفر لغرس الأشجار .

٣ — إصلاح الطرق المعبدة وتحويل عدد من الطرق الصحراوية إلى طرق معبدة .

وقد اشتغل معظم الرجال فى المشروع الثالث وكان يدفع ١٥ قرشا يوميا لكل رجل واتضح أن القرار الخاص باستخدام معظم هذه الأيدى العاملة فى أعمال الطرق قد أملته الضرورة وهى أنه لا يمكن الحصول على الموارد المالية اللازمة إلا بانقاص أو إغفال بعض المشروعات التى خصصت لها اعتمادات فى ميزانيات نظارة الأشغال فى برقة غير أنه يبدو من المشكوك فيه أن بعض أعمال الطرق التى تمت كانت حقيقة ضرورية فى صالح التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد ومن الواضح أنه كان يجب الاهتمام إلى حد بعيد بأعمال لها قيمة زراعية كإزالة الأعشاب والحجارة بقصد زيادة الأراضى الصالحة للزراعة .

ويتضح نتيجة لموسمى الجدب المشار إليهما أنه ينبغى أن تشمل المبادىء الواجب اتباعها عند استخدام موارد « صندوق الاستقرار » لصالح السكان المنكوبين على ما يلى :

١ — يجب أن توضع من الآن خطط لأعمال الإغاثة المحلية لتهيء مصدرا للدخل المكتسب فى حالات الطوارىء المحتمل نشوؤها نتيجة لتكرار حدوث حالات القحط التى لا يمكن التكهن عنها وينبغى إعادة النظر فى هذه الخطط وتنقيحها كلما دعت الضرورة .

٢ — ينبغى أن تكون الأعمال ضرورية كجزء من مصالح التنمية الطويلة الأجل للبلاد على ألا تكون من الأعمال التى يتعين إتمامها فى موعد معين .

٣ — ينبغى أن يكون العمل من ذلك النوع الذى يتطلب مهارة ومقـــدرة جسمانية تتوفر فى الرجال الذين يعملون عادة فى الزراعة .

وينبغى كلما أمكن أن يكون الغرض من العمل بشكل يغرى الرجال الذين يعملون فيه كأنه فى صالح الجماعة التى ينتمون إليها .

٥ — ويجب أن تكون الأجور المدفوعة لأعمال الإغاثة إما نقداً أو عيناوفقاً للظروف المحلية

أما فزان التى يبلغ عدد سكانهاخمسين ألفاً يتصفون بالطابع الريفى ويقطن نحو ٧٥٪ منهم فى قرى الواحات التى تبعد عن بعضها بمسافات شاسعة مع رداءة طرق المواصلات إلى حد كبير ، وسكان فزان يؤلفون عدداً من القبائل تختلف كثيراً فى تقاليدها وعاداتها واتخذت الإدارة خطوة فى إحياء المجالس القروية المنتخبة المعروفة باسم (جمعه) وتلعب هذه المجالس دورا لايقل فى الأهمية عن الدور الذى يلعبه النظام القبلى بأى حال .

ومستوى المعيشة العام فى فزان أدنى مما هو عليه فى ولايتى برقة وطرابلس بسبب الظروف الاقتصادية السيئة وقد وضعت السلطات المسئولة نظاما يعطى بموجبه فقراء الفلاحين قروضاً من الشعير للزراعة والاستهلاك وكذا قروضاً من التمر بصورة منتظمة ويتوقف رد هذه القروض على نتائج جنى المحصول فى الموسم التالى ، ومن الوسائل الأخرى لمساعدة السكان على الاحتفاظ بمستوى معقول من المعيشة تقديم وجبات من الطعام لطلاب المدارس وتقديم الغذاء والملابس للأمهات الفقيرات اللواتى يحضرن إلى العيادات والمستوصفات ويؤمن العمال الذين تستخدمهم الإدارة بما فيهم رجال البوليس بموجب نظام للتأمين الاجتماعى ، ومازال النظام الإقطاعى الذى بموجبه يرتبط العامل من أدنى الطبقات بسيده سائداً فى فزان .

(ب) الصناعة :

ليست الأحوال الطبيعية والاقتصادية ملائمة لنمو صناعات حديثة فى البلاد . فإبان الفتح الإيطالى لم تتعد البلاد مرحلة الاقتصاد البدائى الذى يستند إلى الصناعات اليدوية البسيطة لسد الحاجات المحلية وفى الواقع لم تتأثر الحرف المحلية كثيراً بالصناعات الإيطالية التى بدأت بوجه عام فى مستوى غير مستواها ولم تزاحمها مزاحمة مباشرة إلا فيما ندر .

وتدل الاحصائيات الصناعية كما وردت فى (مذكرة عن المركز الاقتصادى والمالى للمستعمرات الإيطالية فى أفريقيا) على أن الاستثمارات الخاصة فى الصناعة إبان المدة من عام ١٩١٣ إلى ١٩٤٢ بلغت ١١٠٨ مليون ليرة إيطالية فى إقليم طرابلس و ٣٠٧ مليون ليرة فى برقة ولاتوجد أية صناعات فى فزان . ويمكن تقسيم المبالغ المذكورة إلى مايلى:

نوع الصناعة	برقة		طرابلس	
	ليرة	إيطالية	ليرة	إيطالية
المبانى والإنشاءات والخشب والهندسة الآلية	٢٣٠	مليون	٦٢٢	مليون
النقل والكهرباء والتليفون	٣٨	»	٢٨٠	»
صناعات تهيئة المنتجات الزراعية والأسماك	٤٣	»	١٤٨	»
الجلود والمنسوجات والطباعة والورق	٩	»	٢٨	»

أما الآن فقد اختفت الصناعة تقريباً فى برقة بانسحاب الجالية الإيطالية منها كما أتلفت الحرب جميع المصانع والمعدات والآلات ولم يبق سوى بعض المؤسسات الصغيرة . وأخذت الحكومة فى إصلاح كثير من المنافع العامة وعاد الإقليم إلى الصناعات اليدوية الريفية .

أما فى طرابلس فقد بقى جزء كبير من الآلات المقامة إذا بها مايزيد على مائة مؤسسة تستخدم القوى الآلية، وصناعات تهيئة المنتجات الزراعية ومنتجات الأسماك من صناعات الصادرات الرئيسية فقد كان نحو ٢٣ ٪ من صادرات إقليم طرابلس إلى خارج ليبيا يتكون عام ١٩٤٩ من سمك التونة والسردين المحفوظين وزيت الخروع .

ووجود سكان أجانب موسرين فى مدينة طرابلس والاحتفاظ بمهارة الطليان الفنية وحسن وسائل المواصلات النسبي وتوفير القوة الكهربائية قد عملت على إنماء الصناعات المنتجة للسلع الاستهلاكية المحلية .

الصناعات المحلية :

١ — صيد الأسماك :

يقوم به فى الغالب الإيطاليون واليونانيون وتوجد تسع شركات لصيد « سمك التونة » ويقدر مايصاد من هذا الصنف سنوياً بنحو ١٠٠٠ طن . وتعمل ست شركات إيطالية على حفظ السمك فى العلب أثناء موسم الصيد (مايو / يوليو) ونظرا لعدم وجود مخازن للتبريد فإن عملية حفظ الأسماك فى العلب تقتصر على هذا الموسم ويقدر ما يحفظ فى الموسم الواحد بحوالى ٥٤٠ طناً وتصدر هذه العلب إلى إيطاليا .

أما السردين فيصاد ويحفظ فى العلب بواسطة شركات التونة فى أقليم طرابلس ويدوم الموسم خمسة أشهر ويقدر مايصاد فى الموسم بحوالى ٧٠٠ طن ويصدر معظمه إلى مصر . وتحفظ الأسماك فى العلب بزيت الزيتون المحلى أو تعباً فى الملح . وقد هبط صيد الأسماك هبوطا كبيراً بعد الحرب الأخيرة بسبب فقد أسطول الصيد المالطى والقسم الأعظم من الأسطول الايطالى .

٢ — الإسفنج :

توجد بالقرب من الساحل حقول واسعة للاسفنج وصناعة صيده فى أيدى شركات يونانية بعضها فى طرابلس وبعضها فى اليونان . ويباع محصول الإسفنج البرقاوى فى اليونان ولا تستفيد برقة إلا من ضريبة التصدير التى تبلغ ١٠٠ جنيه للطن الواحد ومن رخص الصيد وبيع المؤن للصيادين الذين ليس بينهم ليبى أما فى طرابلس الغرب فتعطى الرخص على شرط أن يباع الإسفنج داخل الأقليم ويوضح الجدول التالى الإنتاج السنوى لصيد الإسفنج

الإقليم	متوسط إنتاج ٥ سنوات قبل الحرب	إنتاج ١٩٥٢
	طنا	طنا
طرابلس	٥٨,٩	٢٥
برقة	٤٦,٢	١٠٠
المجموع	١٠٥,١	١٢٥

٣ — عصير الزيوت النباتية وطحن الحبوب وتقطير المشروبات الروحية :

فى إقليم طرابلس أربع معاصر حديثة لزيت الزيتون وعدد كبير من المعاصر الصغيرة البدائية غير أن نوع زيت الزيتون المستخرج مازال دون المستوى المطلوب فى الأسواق العالمية ويرسل معظمه إلى إيطاليا حيث يعاد تكريره ثم يصدر للأسواق .

ويوجد أيضاً مصنعان لتكرير الزيت لسد حاجة مصانع حفظ الأسماك فى العلب والاستهلاك المحلى كما يوجد ثلاث مصانع تستخرج الزيوت من كسب الزيتون المعصور تسد كمية الزيوت المستخرجة منها حاجة ٤٠ مصنعاً صغيراً من مصانع الصابون ويبلغ متوسط إنتاج زيت الزيتون نحو ٢٥٠ طنا فى العام .

وقد زرع الخروع فى مساحة من الأرض تزيد على ٢٠٠٠٠ هكتار وتوجد شركتان تستخرجان هذا الزيت الذى يصدر منه فى العام أكثر من ٣٥٠ طنا كما توجد أربع مطاحن للدقيق ومصنع فى طرابلس لصنع الجعة من الشعير وكذا مصنعان لتقطير أنواع الكحول التى لا تشتمل على ماء كما يوجد عدد من المصانع لتقطير الخمور المحلية من التمر وكذا اثنتا عشرة مؤسسة لإنتاج المياه الغازية والمرطبات .

٤ — الملـــح :

يقدر الانتاج للملح بحوالى ١٨٠٠٠ طن يصدر منها ١٥٠٠٠ طن .

٥ — المكرونة :

يوجد ١٢ مصنعا للمكرونة بمتوسط إنتاج شهرى قدره ٢٠٠ طن

٦ — دباغة وصناعة الجلود :

تقوم مؤسستان حديثتان بدباغة الجلود يبلغ متوسط إنتاجهما فى العام نحو ٤٥ طنا من النعل و ٤ طن من جلود الأحذية كما يوجد عدد من المدابغ الصغيرة البدائية .

ومن جملة صناعات السلع الاستهلاكية يوجد مصنعان لصنع الأحذية ينتجان سنويا نحو ٣٠٠٠ زوجا من الأحذية وهذا الانتاج بالاضافة إليه ما تنتجه الصناعات اليدوية من الأحذية والحقائب وغيرها .

٧ ـ الورق :

يوجد مصنع واحد للورق يبلغ إنتاجه السنوى نحو ٤٥٠ طنا وكذا مصنع للشمع .

٨ ـ المنسوجات وغيرها :

تصنع المنسوجات غالبا بالطريقة اليدوية القديمة فى عدد كبير جداً من الدكاكين الصغيرة أو فى المنازل ويعمل عدة آلاف معظمهم من النساء فى نسج الأردية والكليم والسجاد القطنية والصوفية .

وتوجد مؤسستان متخصصتان فى صنع السجاد الجيد النوع .

ويوجد عدد كبير من الصناعات الاضافية المنتجة للحصر والسلال والأدوات المصنوعة من معدن الألمنيوم ومختلف أدوات الزينة ولهذه الصناعات اليدوية المحلية سوق مزدهر مع السواح والأجانب .

٩ ـ التبـــغ :

تقوم شركة التبغ البريطانية الأمريكية بالادارة الفنية والتجارية لهذه الصناعة التى تحتكرها الحكومة على أساس حصول الشركة على مرتبات ثابتة وحصة مئوية والمصنع فى طرابلس، وتعتبر أوراق التبغ المحلية ومنتجاتها ملائمة للاستهلاك المحلى وحده .

ويبلغ إنتاج السجاير عام ١٩٥٢ ٣٨٩,٦ مليون سيجارة
والتبغ ١٢ مليون طنـــاً
وكانت قيمة ما بيع من التبغ المصنوع ٥٦٢٦١٠ جنيها ليبيا
ويبلغ عدد المستخدمين والعمال فى مؤسسة التبغ حوالى ٧٥٠ شخصا .

١٠ ـ الطوب وغيره :

يوجد مصنعان للطوب الأحمر ينتجان ٢,٥ مليون طوبة حمراء فى العام و ٥ مصانع للقرميد تنتج أكثر من ٣٠٠٠٠٠ قرميدة كما يوجد حوضان لبناء الزوارق .

الكهرباء :

توجد محطتان لتوليد القوة الكهربائية فى مدينة طرابلس أنشأتهما وتديرهما شركة إيطالية تعرف باسم (SESI) ـ أى شركة الكهرباء الايطالية الاستعمارية ـ بموجب امتياز حصلت عليه منذ عام ١٩١٦ وتتصل المحطتان فتغذيان شبكة لتحويل قوة مقدارها ٣٠ كيلو فولت و ١٠ كيلو فولت و ٦ كيلو فولت وتستطيعان إنتاج ٦٣٠٠ كيلوات بقوتهما العادية ويمكن تقسيم أعلى درجات الاستهلاك كما يلى :

٤٠٠٠	كيلوات	للإضاءة
٣٠٠٠	»	للزراعة
٢٠٠٠	»	للصناعة

كما تدير الشركة محطتين أخريتين فى مصراته والخمس .

وتدير حكومة برقة ٥ محطات للتوليد الأربعة الرئيسية منها فى بنغازى وقوة إنتاجها ١٠٥٠ كيلوات . ودرنه وقوة إنتاجها ٢٣٠ كيلوات . والمرج وقوة إنتاجها ٢٧٠ كيلوات وطبرق وقوة إنتاجها ٢١٠ كيلوات . والخامسة يجرى العمل فيها ببنغازى .

ولا توجد فى فزان أية منشآت عامة لتوليد الكهرباء .

المواصلات والبريد:

كان إنشاء الطرق طابعاً مميزاً للحكم الإيطالى فى ليبيا ويمتد الطريق الرئيسى على طول الساحل من الحدود التونسية إلى الحدود المصرية كما أن فى إقليم طرابلس شبكة من الطرق الفرعية وكذا فى برقة ويبلغ طول مجموع الطرق المعبدة ٢٨٠٠ كيلو مترا .

أما فى فزان فلا توجد إلا الطرق غير المعبدة .

ويوجد ١٤٧ كيلو مترا من السكك الحديدية فى طرابلس و ١٦٣ كيلو مترا فى برقة وهى خطوط قديمة فردية تكاد تكون غير صالحة للعمل .

وفى برقة يوجدمطار بنينا بالقرب من بنغازى وكذا مطار طرابلس لخدمة حركة الطيران المدنى .

والموانىء الرئيسية لليبيا هى طرابلس وبنغازى ودرنه وطبرق وقد تأثرت جميعها إبان الحرب الأخيرة ثم أعيد إصلاحها وتقوم حكومتا برقة وطرابلس بإدارة الموانى والمطارات ويعمل فى النواحى الفنية فريق من الأجانب .

وهناك خدمات بريدية كاملة ويوجد اتصال تلغرافى فى الداخل والخارج إلى مالطا وتمتد الخطوط التليفونيةفى المدن الرئيسية فى برقة وطرابلس وجميع هذه الخدمات حكومية .

والخلاصة أن الصناعة فى برقة قد تأثرت للغاية بالحرب وجلاء الإيطاليين عنها ولم تعد بعد إلى سابق عهدها إلا بقدر ما تم إصلاحه من المنافع العامة أما فى طرابلس فتوجد صناعات لاتزيد فى الغالب عن سد حاجات الاستهلاك المحلى أما فزان فلا صناعة بها .

ويعرقل النمو الصناعى انعدام المواد الخام المحلية والقوى المائية والوقود والمهارة الآلية والمال انعداما يكاد يكون تاما .

التدريب الفنى الصناعى:

أنشأت إدارة (النقطة الرابعة) بالتعاون مع نظارتى المعارف فى كل من برقة وطرابلس مركزاً للتدريب الفنى فى كل من بنغازى وطرابلس تضم كل منهما حوالى المائة طالب ممن أتموا دراستهم الابتدائية إلى السنة الثالثة ويدربون فى هذه المراكز على الصناعات الميكانيكية البسيطة وتصليح السيارات والحدادة والنجارة المتصلة بالآلات الزراعية وما زال المركزان فى دور التجربة فى عامهما الثانى .

وليس المقصود بهما حاليا إلا تخريج صناع فنيين لمصالح الحكومة ومصانعها ، والدراسة فى المركزين نظرية وعملية ، أما النظرية فتشمل اللغتين العربية والانجليزية وبعض المعلومات العامة والعملية هى الصناعات المشار إليها ويقسم الطلبة بحسب ميولهم إلى أى منها ، كما أنشئت مؤخراً شعبة تجارية لتعليم التلاميذ الآلة الكاتبة ومبادىء المحاسبة وطرق التجارة التحق بها ٣٢ طالباً ببنغازى و ٤٠ طالباً بطرابلس والفكرة الأساسية فيهما تخريج موظفين لمكاتب النظارات والوزارات .

وأطلق على هذين المركزين اسم (المدرسة الصناعية الثانوية) وللقسم التجارى (المدرسة التجارية الثانوية) .

* * *

رابعـــا : العمال والأجور ومستوى المعيشة والرعاية الاجتماعية لهم

قد لا نعدو الحقيقة إذا قلنا أن الزراعة بمختلف أشكالها هى وسيلة العيش لنحو ٨٥ ٪ من أهالى ليبيا ثم هى أيضا التى تملى إملاء كيفية الحياة للرجال والنساء والأطفال من سكان الريف سواء منهم المستقر أو البدوى أو شبه الرحل . ومن الخطأ أن نحسب ليبيا الريفية مؤلفة من سلسلة البلدان الصغيرة والقرى التى تربط بينها مواصلات داخلية كتلك التى فى الأقطار الزراعية المكتظة بالسكان كمصر ، إنما هناك بجانب القرى البعيدة عن بعضها بعدا شاسعا عدد من العائلات والمجموعات العائلية التى تظهر فى أنحاء ليبيا بعيدا عن أى مركز كبير للسلطان ولا يمكنها الوصول إلى أقرب بلدة إلا برحلة طويلة بطيئة عبر الدروب الصحراوية .

وفى بلد تتحكم الزراعة فى كل مرحلة من حياة الأغلبية الساحقة من سكانه نجد أن العمل الزراعى هو الأساس فى ميدان العمل ، غير أن فترات القحط المتكررة الوقوع تجعل العامل الزراعى يهجر حقله إلى المدينة بحثا عن أى عمل ومن هنا تنشأ مشكلة عويصة الحل ، فالعرض زيادة عن الطلب فى الأيدى العاملة فى الصناعات القليلة الموجودة فى المدن فتبدو مشكلة البطالة بشكل ينذر بالخطر .

ونظرا لضيق نطاق الاقتصاد المبنى على الأسواق فى ليبيا كما أن الزراعة مستكفية بنفسها ، لذا نجد أن نظام دفع الأجور نقدا لم يزل محصورا فى نطاق المدن الكبيرة فقط . ويمكن أن نكون فكرة عن ظروف العمل الفطرية التى ما زالت سائدة فى بعض أجزاء البلاد من حالة (الجباد) وهو الذى يسحب المياه من الآبار فى ولاية فزان فهو لا يتقاضى أجرا نقدا بل له حقوق ثابتة فى حصة من المحصول فيحصل الجباد الذى يستخدم دابته فى العمل على بئر سيده على حصة تزيد بمقدار الثمن على ما يحصل عليه الجباد الذى يعمل بلا دابة .

والجباء الذى يسقى أشجار النخيل له ربع المحصول على أن تكمل هذه الحصة بإضافات مختلفة جرى العرف عليها وكذلك فيما يتصل بالشعير فله ربع المحصول مع بعض الإضافات . وكان دخل أفراد هذه الفئة مخفضا حتى أنهم كانوا دائما مدينين لأصحاب الأرض الذين يقرضونهم كميات من التمر والشعير مما جعل الجباء يفقد حريته فى العمل وفى التنقل .

كما أن العادة المتبعة فى ليبيا أن راعى الإبل له كل سنة قميصان وسروالان ، وحذاءان ، وحزام من الصوف ، ومئونته مدة عام وابن عشار . وهذا عن النصاب من الإبل وهو من عشرين إلى ثلاثين جملا .

وراعى الغنم مدة رعايته ستة أشهر تسمى أجلة الصيف وأجلة الربيع وله عن الأجلة الأولى شاة من كل عشرة يرعاها على أن يأخذ النصف من الذكور والنصف من الإناث والعدد الذى يرعاه لا يقل عن المائتين ولا يتجاوز الأربعمائة أما أجلة الربيع فمن كل عشرة شياه يأخذ الراعى شاة طيبة يستغل لبنها وصوفها .

أما الزراعة فهى الحرث بواسطة الدواب وتبدأ فى موسم الأمطار هو عادة يبدأ فى أكتوبر فيأخذ المزارعون فى حراثة الأرض بالجهة التى هطلت فيها الأمطار وتظل مدة الحراثة شهرين يتولى العامل فيهما الأدوات التى يعمل بها والبذور ومئونته والمحراث ، وبعد تمام الحراثة يكون العامل طليقا حتى يحل موسم الحصاد ، فيقوم بحصاد ما زرعه وله ربع المحصول .

أما النوع الثانى من الأجور للعمال الزراعيين فيسمى المكاتفة وفيه يقوم العامل بإحضار نصف البذور من القمح أو الشعير مع عمل يده ، ويقوم شريكه بإحضار الدابة والمحراث وأدواته والنصف الآخر من البذور وتموين الدابة ويقوم العامل بتموين نفسه وتكون نفقة الحصاد بينهما مناصفة وكذا لكل منهما نصف المحصول .

أما فى المدن فالأجور تصرف نقدا وقد حددت بحيث لا يجب أن تقل للعمال العاديين عن ١٧ قرشاً يوميا . وقد يصل الأجر اليومى للعامل الفنى ٢٥ قرشا تصل إلى ٧٠ قرشا فى بعض الحالات .

أما العامل الزراعى فقد حدد أجره بخمسة عشر قرشا على الأقل وتبلغ ساعات العمل المقررة يوميا ٨ ساعات على أن تمنح له علاوة لا تقل عن جزء من ثمانية أجزاء من الأجر اليومى عن كل ساعة كاملة .

وهذا بموجب القانون رقم ٢٤ فى ١٩٥٢/٥/٧ .

وتحدد الأجازة السنوية للعامل أو المستخدم الذى يعمل على أساس شهرى ١٢ يوماً متتالية كل سنة بأجر كامل وذلك بعد إتمام سنة متصلة من الخدمة .

أما الذى يعمل على أساس يومى أو أسبوعى فله ستة أيام متوالية بأجر كامل والمستخدم الحكومى له ١٤ يوما كل سنة إذا كان أجره على أساس شهرى وسبعة أيام إذا كان أجره على أساس يومى .

وقد صدر فى ولاية برقة القانون رقم ٢٩ لسنة ١٩٥١ لتحديد الحد الأدنى للأجور وجعل سلطة هذا التحديد لمجلس النظار على أن يعاقب صاحب العمل الذى لا ينفذ القانون بغرامة قدرها عشرون جنيها وخمسة جنيهات عن كل يوم استمرت فيه المخالفة بعد ثبوت الإدانة عنها .

كما أوجب القانون نفسه على كل صاحب عمل فى حرفة ما حدد لها الحد الأدنى للأجر أن يحفظ لديه سجلات الأجور (بند ١١) .

كما يوجد القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥١ عن منازعات العمل لإحالة أى نزاع بين العمال وصاحب العمل على مجلس التحكيم ولمدير إدارة العمل إصدار القواعد التى تنظم إجراءات هذا المجلس .

وصدر القانون ٢٥ لسنة ١٩٥١ الخاص بتكوين وتسجيل نقابات بين العمال كما صدر القانون ٢٨ لسنة ١٩٥١ عن تعويض العمال عن الأضرار التى تصيبهم فى حادث أثناء العمل فى الحالات المميتة وحالات العجز المستديم الكلى والجزئى وحالات العجز المؤقت .

أما فى طرابلس فقد صدر القانون رقم ٦ لسنة ١٩٥١ خاصا بتكوين نقابات العمال والقانون رقم ٧ خاصا بالتحكيم والتحقيق فى منازعات العمل .

أما العمال فيمكن تقسيمهم حسب فئات العمل إلى الآتى :

ولاية برقة

عمال مشتغلون			عمال عاطلون		
فنيون	عاديون	مجموع	فنيون	عاديون	مجموع
٢٠٦٠	٧٠٨٠	٩١٤١	٧٠٦	٧٨٢٢	٨٥٢٨

ويراعى أن من بين العمال العاطلين عددا كبيرا من بين القبائل الرحل والسبب فى تفشى البطالة بينهم هو الجفاف أما عمال الزراعة فيبلغ عددهم ١٦٠٠ عاملا منهم ١٣٠٠ مزارعا يشتغلون فى مزارعهم الخاصة ، كما أن من بين العمال المستخدمين مائة عامل تقريبا يعملون بالمستشفيات والمصحات وقد شرعت مصلحة العمل ببرقة — وهى التى تشرف على شئون العمال وتتبع نظارة الداخلية فى تسجيل العاملات ويبلغ عددهن حوالى ٢٠٠ .

نقابات العمال فى برقة :

١ — نقابة الميكانيكيين سجلت فى ١٩٥٢/١٠/٦ وينتسب لها ٣٦٠ عاملا
٢ — « سائقى السيارات « « « « « ٢٨٠ «
٣ — « العمال العاديين « « « « « ٤٥٠ «
٤ — « النجارين والزواقين « « ١٩٥٣/١/٣ « « ٩٢ «
٥ — « البحارة وعمال الموانىء والسفن « « ١٩٥٣/٥/١٢ « « ٦٠٠ «

تعمل جميعها على رفع مستوى العامل فنيا وثقافيا واجتماعيا والدفاع عن حقوق العمال ومصالحهم .

ولاية طرابلس :

يمكن توزيع العمال فى ولاية طرابلس كما يلى :

العمل	عدد العمال المسجلين	عدد المشتغلين منهم	عدد العاطلين
مساعدون	٨٢	٧٦	٦
نجارون	٣٢٠	٢٩٤	٢٦
بناؤون	٦٠٢	٥٨٢	٢٠
زواقون	٤٣٨	٣٤٦	٩٢
عمال جدران	١٢	١٠	٢
عمال عاديون	٤٨٣٩	٣٩٣١	٩٠٨
ميكانيكيون	٢٢٦٧	٢٠٢١	٢٤٦
سواقون	١٢٨٨	١١٤٧	١٤١

العمل	عدد العمال المسجلين	عدد المشتغلين منهم	عدد العاطلين
خراطون	٨٢	٦٧	١٥
كهرباء وتلغراف	١٣٩	١٣٠	٩
سائقو المحاريث الميكانيكية	٣٢	٢٨	٤
مساعدو سكك حديدية	١٢٣	١٠٨	١٥
حدادون	١٨٠	١٤٥	٣٥
إصلاح عربات وموازين	٨١	٦٤	١٧
دراجات	١٠	٩	١
عمال مصانع كيماوية	٢٠	١٩	١
« نجارة	٣٣٨	٣٠٤	٣٤
« ملابس	١٩٨	١٨٦	١٢
« مياه غازية وكهرباء	٤٦٣	٤٠٨	٥٥
« ورق وصحافة	٦٥	٦١	٤
« منسوجات	١١	٧	٤
« مواد تغذية	١٨٠	١٥٧	٢٣
« مصانع مختلفة	٦	٦	—
بحارة	٩٤	٧٥	١٩
صيادون	٢٥	٢٥	—
مستخدمون وعمال سينما ومسرح	٢٠٦٦	١٨٦٩	١٩٧
مخزنجية	١٤٤	١٢٩	١٥
ممرضون	١٤٦	١٣٦	١٠
أصحاب بارات ووكلاؤهم	٨٤	٦٤	٢٠
طباخون	١٤٠١	١١٩٣	٢٠٨
خدم مغاسل وكى	٤١٣	٣٨٠	٣٣
حلاقون	٢٨	٢٦	٢
خفراء وموصلون	١٦٨٠	١٢٥٢	٤٢٨
ذهب وفضة وساعات ونظارات	٦	٦	—
مصنع التبغ	٩٤٤	٩٣٦	٨
عمل الزجاج	٢	٢	—
المجموع	١٨٨٥٤	١٦٢٣٥	٢٦١٩

ومن هؤلاء :

	مسجلون	عاملون	عاطلون
ليبيون	١١٣٤٣	٩٣٢١	٢٠٢٢
أوربيون	٧٥١١	٦٩١٤	٥٩٧

النقابة	المشتركون	النقابة	المشتركون
نقابة السواقين والميكانيكيين	١٥٠٠	نقابة عمال البناء والمحاجر	١٥٠٠
« النجارين	٨٠٠	« « البستنة والزراعة	١٣٤٠
« عمال المطاحن	٣٠٠	« « السكك الحديدية	١٨٠٠
« « المواصلات البرية	٣٤٧	« « ترميم وصيانة الطرق	٣٠٠
« « المطارات	٣٠٠٠	« « تنظيفات المدينة	٢٥٠
« « معاصر الزيت والصابون	٦٥٠	« « الكهرباء والغاز	٧٢٠
« « المخابز	٤٠٠	« « المشروبات الروحية	٣٠٧
« « المكرونة	٢٨٥	« العمال المباشرين	٣٢٠
« « الفنادق والمطاعم	٨٠٠	« الموظفين	٤٠٠
« « المقاهى والبارات	٣٠٠	« الممرضين والصيادلة	١٣٥٠
« « الجيوس	١٥٠٠	« عمال التبغ	٧٠٠
« الخفراء	٥٦٣	« « صيد الأسماك	٣٧٠
« عمال الميناء	١٢٥٣	« « البريد	٢٥٠
« الغواصين	١٤٠	« « زيت الوقود	٣٧٥

ومن هذه الاحصائيات يمكن القول بأن الحركة العمالية تحتل مركزاً هاما فى حياة المملكة الليبية المتحدة وبمقدار ما تلقى من العناية والرعاية ستكون عاملا هاما فى تقدم البلاد ونموها .

وفى كافة المصانع وفى كل فروع الصناعة ليست هناك أية ناحية من نواحى الرعاية الاجتماعية للعامل اللهم إلا قانون ساعات العمل وتحديد حد أدنى للأجور وقانون الإصابات، أما الأحوال والظروف التى يعمل فيها العامل والخدمات الصحية والاجتماعية والثقافية التى يجب أن تقدم له فليس هناك شىء منها للآن . وقد يحدث أن يكون هناك عدد كبير من الأحداث فى بعض هذه الصناعات لم تتخذ نحوهم أية سبيل لرعايتهم داخل المصنع وخارجه .

ولا شك فى أن المسئولين يشعرون بحاجة العامل إلى رعاية وضمان ولذا فهم يعملون بالاشتراك مع هيئة الأمم المتحدة لوضع نظام شامل للرعاية الاجتماعية للعمال .

ومما يلفت النظر أن مستوى المعيشة لهؤلاء العمال قريب جدا من درجة الحد الأدنى للبقاء وهذا الحد المنخفض يزداد سوءاً فى سنى الحرب والقحط .

مطار الملاحة الأمريكى :

يبعد هذا المطار عن طرابلس بخمسة كيلو مترات على مساحة تقدر بحوالى ٢٤٠ كم مربع ويعمل به غير العسكريين ٣٠٠٠ عامل منهم ٧٥ ٪ ليبيون ومعظمهم من العمال العاديين الذين لا يؤدون أعمالا فنية أما أجورهم فهى المحددة بمعرفة الحكومة وليس لهؤلاء العمال أية رعاية اجتماعية فهم يؤدون عملهم داخل المطار ويعملون ثمانى ساعات تتخللها ساعة لتناول وجبة الغذاء ويعودون إلى المدينة حيث يقيمون فى مساكنهم ولا تعمل لهذا العدد الضخم أية رعاية اجتماعية من أى نوع كان وقد عملت لهم دروس لتعلم اللغة الانجليزية ومن المقترح أن من يتعلم هذه

اللغة من العمال الوطنيين تصرف له زيادة طفيفة فى الأجر ويكون ممن يقع عليهم الاختيار لشغل وظيفه (مراقب) أو (رئيس عمال) .

الرعاية الصحية والثقافية :

ومما تجدر الإشارة اليه أن الحكومة تقوم بالعلاج فى مستشفياتها ومستوصفاتها للعمال وعائلاتهم شأنهم شأن بقية المواطنين وتصرف لهم الأدوية مجانا .

كما أن التعليم فى جميع مراحله الابتدائية والثانوية بالمجان .

أما المكتبات العامة فلا توجد إلا مكتبة الثقافه التابعة للسفارة الأمريكية فى كل من بنغازى وطرابلس وكلاهما مزودة بالكثير من الكتب والمجلات العربية والانجليزية . وكذا توجد ثمانى سيارات كبيرة مزودة بالكتب تابعة للنقطة الرابعة وتنتقل بين القرى لتزويد العمال وغيرهم بالكتب لقراءتها على سبيل الاستعارة . كما توجد مكتبة تتبع الأوقاف فى طرابلس وقد أخذت وزارة المعارف فى تكوين نواة لمكتبة فى كل من بنغازى وطرابلس

خامسا : التنمية الاقتصادية وأهدافها وآثارها

الزراعة هى عماد الاقتصاد الليبى ويبدو أنها ستظل كذلك فى مستقبلها ولذا فإن تحسين وتنمية وسائل الزراعة وتربية الحيوانات هى أهم المسائل الحيوية التى يجب العناية بها وبينما كانت سياسة الحكومة الايطالية الزراعية تهدف أولا إلى تنمية المستعمرات فى ليبيا فان الإدارة الوطنية قد اعتنت برفاهية المواطنين وإن كانت حكومة طرابلس قد ذهبت شوطا بعيدا فى المحافظة على الكيان الزراعى الذى أقامه الإيطاليون .

وتستمر أعمال الفلاحة وتنويع المحصولات وتجربة الأسمدة فى محطة الأبحاث الزراعية بسيدى المصرى فى إقليم طرابلس ، كما بدىء فى مزرعة زوردا بالمرج فى إقليم برقة لتجربة الأسمدة وأعمال الفلاحة وتعنى محطة سيدى المصرى بتحسين سلالة الحيوانات وتقوم بتجارب كثيرة فى هذا السبيل وتحتفظ نظارة الزراعة بثيران للتناسل فى سبعة مراكز كما تشرف على مركزين للتلقيح الصناعى فى سيدى المصرى وبيانكى ويعمل مركز لتحسين الحيوانات الآن فى برقة وكذا تهتم الولايات بزراعة الغابات .

وفيما يتعلق بالصناعة فإنها منعدمة تماما فى فزان وتكاد تكون منعدمة فى برقة أما فى طرابلس فتحمى الحكومة الصناعات القائمة وتشجع الصناعات الثانوية لتهيئة المواد الخام المحلية .

والسياسة التجارية تعتبر من أقوى العوامل التى تؤثر فى تنمية الاقتصاد وفى الأصل أخذ عن الإيطاليين نظام الرسوم الجمركية الموحدة فى ليبيا ثم غير لإلغاء مركز إيطاليا الممتاز ووجـــدت بعض الاختلافات الطفيفة بين الولايات ومازالت الرسوم الجمركية منخفضة بوجه عام غير أنها عالية نوعا على الكماليات ، والمواد الغذائية المستوردة عليها رسوم معتدلة للغاية ، أما الآلات الزراعية والمواد الخام التى تحتاجها الزراعة فهى معفاة من الرسوم كما تفرض بعض القيود على استيراد الخضروات والفواكه خلال موسمها المحلى .

وتجرى الآن مباحثات بين المسئولين لوضع سياسة جمركية ثابتة على أن توحد الرسوم والنظم فى الولايات الثلاث ولا شك فى أن تبعات الاستقلال والنهضة الحديثة فيها وتولى الليبيين سلطة الحكم وكثرة الأعباء والمشروعات الخاصة بالتنمية الاقتصادية كل ذلك أدى إلى الحاجة إلى عون مالى خارجى وقد بلغ مجموع الاعانات المقدمة لليبيا عام ١٩٥١ ما يقدر بنحو ١,٧ مليونا من الجنيهات الاسترلينية .

ولكى نقدر الأهمية النسبية لهذه المبالغ يمكن مقارنتها بتقديرات الدخل القومى التى تصل إلى نحو ١٥ مليونا

من الجنيهات الاسترلينية فتمثل الاعانات المالية بناء على ذلك نحو ١٢ ٪ من الدخل القومى .

وفيما يلى بيان بزيادة المصروفات على الايرادات بالنسبة للفرد الواحد من السكان بالجنيهات الاسترلينية مبنى على تقديرات عام ١٩٥٢ .

البيـــان	برقة	طرابلس	فزان	ليبيا
المصروفات	١٢	٦	٣	٧,٦
الإيرادات	٧	٥,٧	١,٣	٥,٩
الإعانات المالية	٥	٠,٣	١,٧	١,٦٥

ويتضح من هذا أن ليبيا تعتمد إلى حد واضح على المساعدات الأجنبية وقد يؤدى قطع هذه المساعدات إلى تخفيض مستوى المعيشة الشعبى الذى يقرب الآن من الحد الأدنى للبقاء. ومن الواضح أنه يتعين على البلاد لسنوات عديدة مقبلة أن تعتمد على العون الخارجى .

لكن من المسلم به اعتبار هذا العون المالى وسيلة مؤقتة فالاستقلال الاقتصادى والكيان الاقتصادى القابلان للبقاء حقا يستلزمان وجوب زيادة الدخل القومى حتى يبلغ مستوى يستطيع معه سد نفقات الجهاز الإدارى للبلاد وتوفير ما يلزم للتقدم الاقتصادى والثقافى والصحى والاجتماعى .

وتحدث التنمية الاقتصادية عندما يزيد الدخل الحقيقى للفرد الواحد أو بعبارة أخرى عندما يكون معدل نمو الدخل القومى أعلا من معدل زيادة السكان وأن معدل الزيادة المرغوب فيه أو الممكن فى الدخل الفردى أى فى مستوى المعيشة هو الذى يحدد مدى الفرق بين معدلى زيادة الدخل القومى العام وزيادة عدد السكان فكلما زاد معدل عدد السكان زاد تبعا لذلك المعدل المطلوب لزيادة الدخل القومى .

وعليه فإن أول ما يجب الاهتمام به عند النظر إلى مستقبل ليبيا الاقتصادى هو تكوين فكرة عن المعدل المحتمل لزيادة عدد السكان مستقبلا ويؤخذ من البيانات التى وضعتها بعثة المساعدة الفنية لليبيا وبحث الدكتور رياض الشنوانى أن معدل المواليد والوفيات مرتفعان لدرجة كبيرة ويحتمل أن يكون معدل الزيادة الطبيعية لعدد السكان وهو نحو ١ ٪ فى العام قد يصبح فى مدى سنوات ٥ ر١ ٪ ولكن هذا الوضع غير مستقر ولا سيما بسبب ارتفاع عدد الوفيات .

وكما أثبتت التجارب فى بلدان أخرى مختلفة أن معدل الوفيات المرتفع يتأثر بسرعة بتحسينات طفيفة نسبيا فى مستوى المعيشة ومستوى الصحة العامة .

فقد تزيد فترة التنمية الاقتصادية عن معدل الزيادة الطبيعية فى ليبيا بحيث تصل إلى ٢ ٪ أو ٣ ٪ فى السنة أو أكثر، ولذا فإن مشكلة التنمية الاقتصادية هى مشكلة زيادة الدخل القومى بمعدل يفوق كثيرا زيادة عدد السكان المحتملة وبناء على ذلك — إذا صرفنا النظر عن أماكن تناقص معدلى الوفيات تناقصا سريعا — فإن مشكلة التنمية الاقتصادية تدور حول إمكان زيادة الدخل القومى بأسرع من زيادة السكان ولذا يجب أن يجرى البحث على أساس بحث الظروف المؤدية إلى نمو الدخل القومى وذلك يتوقف على عوامل عدة يجب مواجهتها مجتمعة وبصورة مستمرة، فهو يتوقف على الموارد الطبيعية وكنهها وعلى مهارة السكان وجهدهم وعلى تنظيم اقتصاد البلاد وإدارتها وعلى وسائل الإنتاج وطبيعة علاقتها التجارية مع العالم، وأخيرا على مقدار ما لديها من الادخارات المتوفرة للاستثمار، ومن الناحية الاقتصادية يمكن القول أن هذه الادخارات هى شرط أساسى للتقدم .

ولا يمكن لنا أن نقرر أى معدل من الادخارات الاجمالية ضرورى لضمان زيادة الدخل القومى سنويا بنسبة معينة إذ تختلف المستلزمات تبعا للظروف فكلما كانت البلاد فقيرة فى الموارد الطبيعية زادت بوجه عام الحاجة النسبية إلى المهارة البشرية والجهد ورأس المال .

وفى ليبيا وفرة من الأراضى يمكن فلاحتها بالطرق البدائية إذا ما وضعت أمام السكان الوسائل اللازمة، فتحسينات طفيفة نسبيا فى فنون الفلاحة وتوزيع نوع أصلح من البذور وغير هذا قد تعمل على زيادة المحاصيل للفدان الواحد وزيادة الدخل القومى تبعا لذلك .

ويشجع برنامج الاستخدام الاختيارى للأيدى العاطلة فى أعمال التنمية الاقتصادية فى المشروعات التى يختارها الشعب بنفسه فيمنح العامل أجراً صغيراً كحافز له للعمل كما يتلقى توجيها فنيا من خبراء أخصائيين علاوة على مافى ذلك من تشجيع روح الإقدام المحلية وهذه الناحية هامة جداً من الناحية التربوية إذ تخلق فى الشعب عادة الاعتماد على النفس التى بدونها يحتمل ألا يحدث أى تطور صحيح .

ومهما يكن من أمر فإن إمكان الحصول على غـــلة اقتصادية عظيمة فى بادىء الأمر نتيجة لاستعمال الموارد البشرية والطبيعية حاليـــا استعمالا أحسن لأمر هام نظراً لأن الادخارات فى ليبيا حاليا قليلة أو تكاد تكون تافهة والواجب الآن تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية لتأتى إلى البلاد وإنشاء مؤسسات ادخار محلية وإنشاء نظام للبنوك والمالية على أنه لا يمكن اعتبار المساعدة المالية عنصراً دائما فى اقتصاد البلاد .

ولا بد من العمل على رفع مستوى المعيشة الراهن فى ليبيا تدريجيا فى الميادين التى تؤدى مباشرة إلى زيادة الانتاج فالمصروفات الإدارية أو المصروفات الجارية فى حسابات الميزانية يجب أن تبقى فى حد يتناسب مع إدارة فعالة، والادخارات (سواء كانت خاصة أو بوسائل ضرائبية) يجب أن تكون مرتفعة بما يتناسب مع أهداف التنمية الاقتصادية ولا بد بصفة خاصة أن يكون لها الأولوية فى الدخل القومى الإضافى الناشىء عن التنمية الاقتصادية.

ولا شك فى أن التقدم الاقتصادى والاجتماعى السليم يتعين توجيهه وفقا لبرنامج طويل الأجل للتنمية يبين بطريقة واضحة اتجاه التنمية المرغوب فيه وينفذ بواسطة مشروع للاستثمار ويجب أن يكون كل من البرنامج والمشروع قابلا للتعديل وفقا للظروف .

ويتطلب تكوين فكرة صحيحة عن الموارد الحقيقية لليبيا كثيراً من الدراسة التفصيلية ، والاتجاه العام لنمو البلاد يتحدد أساسا بمواردها الطبيعية ومقدار مواردها الرأسمالية وقد تبين أن سكان ليبيا فى غالبيتهم أميون وتعوزهم المهارة فى فنون الانتاج الحديثة. والادخارات المحلية تافهة وأن البلاد تكاد تكون خالية من المواد الخام ومصادر القوى ؛ وأما الموارد الطبيعية الوحيدة التى يعتد بها والتى تملكها البلاد فإنه لا يمكن استثمارها سوى بالفلاحة والرعى ولذا فان الاتجاه الطبيعى للتنمية الاقتصادية سيكون لمـــدة طويلة مقبلة فى ميدانى الزراعة وتربية الحيوان .

ومع أنه بالرغم من كون ليبيا بلادا زراعية محضة إلا أنها لا تنتج كميات كافية من الغذاء لسد حاجة شعبها ويجب والحالة هذه أن تشجع التنمية الاقتصادية على انتاج مواد غذائية كافية لسد الحاجات مع إيجاد فائض للتصدير اللازم لرفع قيمة الواردات من المنتجات غير الزراعية .

ويتكون العنصر الأساسى فى تغذية الليبيين من الحبوب ولذا فمن الواجب التوسع فى زراعتها وتجمع الآراء التى توصل اليها الأخصائيون الزراعيون من أعضاء بعثة الأمم المتحدة للمساعدة الفنية لليبيا أن ثمة إمكانيات طيبة

لزيادة إنتاج الحبوب عن مستواها الحالى على أن يتم ذلك بتوجيه ومساعدة ملائمين ولن تكون هناك حاجة لاستثمارات جديدة كبيرة فى رؤوس الأموال .

فمن الممكن التوسع فى الأراضى المزروعة كما يمكن زيادة غلة الفدان الواحد باستخدام طرق أفضل فى الحرث والتخلص من الأعشاب الضارة واستعمال أدوات أفضل وبذور أصلح من القمح والشعير ، أما عن مدى إمكان زراعة القمح زراعة اقتصادية بالرى أو بالرى الجزئى فمسألة لم يمكن الوصول فيها إلى رأى حاسم بعد ويجب ألا يغرب عن البال أن تنمية الزراعة تتوقف أيضا على سياسة التملك ومساحة الأراضى المملوكة وقيمتها وأن تربية الحيوان أمر طبيعى فى أراضى ليبيا القاحلة، كما أن الشعب يظهر استعداداً طيبا لرعاية الماشية ، وأن توسع الانتاج مرغوب فيه لزيادة الاستهلاك والتصدير إلا أن المراعى قد أرهقت إرهاقا خطيرا وينبغى إدخال طريقة عملية لادارتها وحفر الآبار والإشراف عليها .

ونظرا لطبيعة التربة والمناخ فإن الزراعة فى حاجة ماسة إلى الأسمدة العضوية ويمكن تحسين محاصيل عديدة مثل الفواكه الحمضية وغيرها .

ويتطلب ذلك التوسع فى تربية الحيوان وتنظيم تسويقه وتصنيف الصوف وإنشاء تسهيلات لمخازن التبريد كما يمكن التوسع فى صناعة الألبان .

ومحاصيل الأشجار ملائمة المناخ والأحوال فى ليبيا وأهمها الزيتون الذى توسعت زراعته توسعا عظيما ونجح نجاحا كبيرا غير أنه هناك بعض المخاطرة ولا شك فى الاتكال على محصول نوع واحد من الأشجار خاصة وأن المزروع منها حديثا لن يعود بنتائج اقتصادية قبل ١٥ سنة .

وتأتى أشجار اللوز بنتائج طيبة وكذا الخروع وبالإمكان التوسع فى زراعتهما بسرعة ودون الالتجاء إلى الرى.

وتحتل الفواكه الحمضية أبرز مكان إذا ما نظرنا إلى المحاصيل التى تتطلب مقداراً أكبر من رأس المال ومهارة أكثر وقد توسعت زراعتها خلال السنوات الأخيرة وثمارها من صنف ممتاز وإذا كان من المستطاع حل مشكلتى النقل والتسويق أصبح من الممكن تصديرها إلى الاسواق الاوربية فى أوائل الشتاء لأنها تنضج قبل غيرها مما ينتج فى المناطق المنافسة بمدة لاتقل عن شهر .

وصيد الإسفنج والأسماك بالإمكان تنميتهما وتنمية تصديرهما باستخدام المهارة والموارد المحلية الموجودة .

أما الصناعة فقد حال دون نموها نمواً محسوساً ندرة المهارة المحلية ورأس المال والمواد الخام المنتجة محلياً ويحتمل أن تبقى الصناعة زمناً طويلا ذات أهمية ضئيلة إذا ما قورنت بالزراعة ولكن يبدو أن ثمة مجال لتنمية الصناعات المحلية الخاصة بتهيئة منتجات الأسماك والمنتجات الزراعية مثل معاصر الزيوت وتكريره ومعامل تعبئة السمك التونه والسردين والفواكه والخضر ومؤسسات لتصنيف الإسفنج وإعداده للتصدير ، كما أنه يجب زيادة الاهتمام بتنمية الصناعات المحلية الصغيرة ذات الطابع الريفى لسد حاجات الاستهلاك البسيطة كالمنسوجات والمصنوعات الجلدية، وكذا المجال واسع لإنتاج البسط والطنافس للتصدير وكذا السلع الجلدية والصابون والأغذية والمرطبات والأدوات البسيطة .

كما أن هناك مجالا للورش والجراجات سيتسع مع زيادة استعمال البلاد للآلات .

والسياحة لايجب إغفالها إطلاقا فمجالها متسع ويمكن بواسطة النشرات والدعاية وبعض التنظيمات الداخلية من كسب عدد كبير من السياح كل عام .

ويمكن توسيع الانتاج المادى فى ليبيا فى عدة اتجاهات، فعند النظر فى التنمية وفى ترتيب أولويتها يجب الاهتمام أولا بمشكلة أضرار الحرب وإعادة الانشاء وبخاصة فى إقليم برقة. وهناك حاجة ماسة أيضاً إلى إعادة العمل فى جميع الاستثمارات العامة كالتسهيلات المرفأية والقوى الكهربائية وأن مفتاح التنمية بعد سد هذه الحاجات الضرورية الملحة إنما هو زيادة الانتاج الزراعى وإيجاد حل للمسائل المرتبطة به وهى تهيئة المنتجات الزراعية وتسويقها وتوزيعها .

ولكن إمكان زيادة الإنتاج مادياً لايعنى أن جميع المشروعات سليمة اقتصاديا أو أنها ستساهم فى خلق اقتصاد قابل للحياة لمدة طويلة .

ونظراً لطبيعة البلاد وظروف السكان يحتمل أن تبقى مشروعات التنمية السليمة محدودة نسبياً كما يحتمل أن ينتج الرخاء من عدد من المشروعات الصغيرة لا من مشروعات كبيرة وسيتوقف إمكان استثمار رؤوس الأموال استثماراً مربحاً على مستوى ومدى مهارة وروح إقدام الأهالى .

وتتوقف طاقة البلاد لاستيعاب رؤوس الأموال على تقدم التعليم . والسبيل المؤدى إلى اقتصاد قابل للبقاء ومستوى معيشة لائق يتطلب التزامات اقتصادية لايمكن معرفة مداها ولكن لن يستطيع أى مقدار من المساعدة الأجنبية أن يضمن إصلاح أحوال الشعب بصفة دائمة مالم تستند التنمية على عزم الشعب وهذا ماهو موجود فعلا على أنه يجب أن يكون الشعب مستعداً لإخضاع جميع غاياته الثانوية إلى أهداف التنمية العليا ومراعاة الاقتصاد فى المصروفات العامة .

إن التنمية الاقتصادية قوة محركة ذات آثار عميقة متعددة وهى ليست بالأمر البسيط الهين ، إنها فى حاجة إلى قيادة روحية أخلاقية ترتفع إلى المستوى الذى تتطلبه الظروف التى تمر بها البلاد وهى فى أول خطواتها فى عهد الاستقلال بحيث توجه جهود الشعب نحو سبل التنمية الاقتصادية الخلاقة متعاونين متحدين .

والمسئولون والشعب فى ليبيا يقدرون ذلك حق قدره .

الوسائل الحديثة فى استثمار مياه السيول وتحسين المراعى

وأثرها فى توطين البدو والعشائر

للأستاذ محمد ابراهيم الهنيدى (المملكة الأردنية الهاشمية)

تعيش معظم القبائل البدوية فى الأراضى الصحراوية أو شبه الصحراوية التى يسقط عليها الشىء القليل من المطر فى فترات متقطعة من فصل الشتاء ، فلهذا يرى كل من زار المناطق الآهلة بالقبائل البدوية أن أهم دافع لرحيل البدو من منطقة إلى أخرى هو وجود الماء ، ولهذا يمكننا أن نقول أن الماء هو عماد حياة البدوى ، إذا توفر وجوده وجدت المراعى الخصبة وبوجودهما يمكن للبدوى أن يحيا حياة شبه مستقرة لأن الاستقرار التام لا يمكن أن يتوفر إلا بتوفير عوامله الأساسية من ثقافية واجتماعية وصحية واقتصادية .

إن الثروة المائية لأى مكان كان تنقسم إلى قسمين : الأول منهما هو الماء الذى يمكن أن يوجد فى بطن الأرض والثانى هو الماء الذى ينزل من السماء ، ومع أن الأمطار التى تهطل فوق الأراضى الصحراوية وشبه الصحراوية قليلة نسبيا فهى لا يستفاد منها إلا بجزء يسير جدا والباقى يذهب دون أية فائدة ، لا بل يكون عاملا فعالا فى إتلاف التربة الصالحة وذلك بجرفها ورميها فى البحار وبهذا تكون الخسارة مضاعفة .

لقد برهنت التجارب التى أجريت فى المملكة الأردنية الهاشمية على أن استثمار مياه السيول هو من أهم الأشياء التى يمكن أن تساعد على تحسين المناطق المختلفة حيث أنه أتى بنتائج طيبة أدت بشكل فعال إلى جعل الأرض شبه الصحراوية منتجة إنتاجا لا يستهان به إذا ما طبقت أسس تلك التجارب بشكل أوسع . هذا ولكى تحصل الفائدة المتوخاة فقد أعدت حكومة المملكة الأردنية الهاشمية بالاشتراك مع الدائرة التعاونية لتحسين المراعى والحراج عدة مشاريع هدفها المحافظة على الثروة المائية واستثمارها وذلك لتحسين أحوال القبائل البدوية بشكل خاص والنهوض باقتصاديات البلاد بشكل عام .

أما المشاريع التى أعدت للغاية المذكورة فيمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ تنمية المراعى عن طريق حفظ مياه السيول فى التربة بواسطة إنشاءات توزيع المياه .

٢ ــ تعمير البرك القديمة الواسعة لحفظ مياه السيول لخير الأهالى والماشية .

٣ ــ إنشاء حفر كبيرة تشبه الغدران الطبيعية لحفظ مياه السيول لخير الماشية .

٤ ــ إنشاء السدود الكبيرة لحفظ مياه السيول للاستفادة منها فى الزراعة ولخير الماشية .

٥ ــ دراسة إمكانيات وجود مياه جوفية فى الأرض واستثمار هذه المياه حيثما وجدت .

وهذه المشاريع مكملة لبعضها البعض ، وتكون بمجموعها صورة كاملة عن كيفية استثمار المياه والأراضى الطيبة فى المناطق المختلفة والتى تتوفر بها الشروط التى سنذكرها فى بحث كل من هذه المشاريع على حدة .

١ ــ حفظ مياه السيول فى التربة بواسطة إنشاءات توزيع المياه .

إن الأمطار إذا ما نزلت على الأرض تجمعت فى المجارى والوديان وانسابت بشكل سيول قوية وضعيفة تبعاً لكمية الأمطار التى هطلت واخترقت المساحات الواسعة والأنواع المختلفة من الأراضى وإذا ما وجدت هذه السيول ما يعيقها عن الجريان ذهب القسم الأعظم منها دون أية فائدة حاملا معه الكثير من التراب الخصيب الذى يلقى به

فى البحر ولهذا يجب إقامة الحواجز عبر هذه السيول لإيقاف الماء وتجميعه ومن ثم توزيعه على الأرض المحيطة به بواسطة حواجز ترابية يختلف حجمها تبعا لقوة السيل المنهمر ولهذا سمى هذا النوع من الإنشاءات بإنشاءات توزيع المياه Water Spreading Structures .

أما المرحلة الأولى لعمل مثل هذه المشاريع هى الدراسة الطبوغرافية أو دراسة مستوى سطح الأرض التى سيجرى عليها التوزيع حيث يجب أن تكون تلك الأرض نسبياً مستوية أو بانحدار أقصاه ١,٥٪ كما يجب أن تكون الحواجز الترابية المنشأة مستوية أيضا لأنه إذا زاد الانحدار قوى جريان الماء وزادت إمكانيات انجراف التربة ، وهكذا تصبح تكاليف المحافظة على هذه الانشاءات باهظة . وأما المرحلة الثانية فهى تقدير أو معرفة أكبر قوى لاندفاع الماء فى الوادى ، ويمكن معرفة ذلك من حجم الوادى الذى كونه السيل مع مرور الزمن وكل ذلك لكى نعرف مقدار ارتفاع السد الذى يجب أن يقام عبر الوادى ومن ثم معرفة انحدار وارتفاع وعرض وطول الحواجز الترابية Earth Dikes التى يسرى بواسطتها التوزيع على سطح الأرض والمرحلة الثالثة فى هذه العمليات هى فحص التربة لكى نتأكد من أن الأرض خالية من الأملاح التى تسبب عدم نمو النباتات، وقد وجد أن أحسن أنواع الأراضى ملاءمة لعملية توزيع المياه هى الأرض التى يتكون سطحها من طبقة طينية رملية عمقها متر ويليها طبقة طينية كثيفة وذلك لكى يتعذر على الكثير من الماء الانسياب إلى بطن الأرض وكل ذلك لكى تبقى معظم الرطوبة فى السطح العلوى كى تستفيد منه النباتات .

يمكن أن يمتد طول الحاجز الترابى الواحد إلى بضع مئات من الأمتار ولعدة كيلومترات ، ويكون ذلك دائماً حسب المهمة التى يؤديها ذلك الحاجز ، غير أنه يجب ألا تزيد المسافة بين الحاجز الترابى والأرض أكثر من نصف كيلومتر وذلك لكى يسهل توزيع المياه ولكى تنال كل قطعة من الأرض المعنية حاجتها من الرطوبة . وعند بناء هذه الحواجز يجب شق الأرض التى سيقام عليها الحاجز ثم البدء بوضع التراب وجمعه فوق تلك الشقوق على أن يؤخذ التراب من ناحية الحاجز الخلفية لكى تتكون حفر جامعة للماء تمتلىء فى بادىء الامر ثم تفيض على ما يليها من الأرض فإذا أغلق جانب الحاجز الترابى الأول من الجهة اليمنى ثم أغلق الحاجز الترابى الثانى من الجهة اليسرى وسير فى هذا التبادل إلى نهاية هذه المجموعة من الحواجز الترابية نرى أن الماء قد أخذ ينساب فى بطء كبير وبشكل متعرج وذلك لكى يبقى أكبر مدة ممكنة فوق سطح الارض .

إن عملية توزيع مياه السيول بواسطة السدود والحواجز الترابية بالإضافة إلى كونها أعظم أداة لمقاومة انجراف التربة واستثمار مياه السيول فهى تعتبر من أجدى الوسائل المستعملة فى إصلاح المراعى التى أتلفت وضعفت مع مرور السنين من جراء جهل البدوى لحياة الأعشاب التى تأكلها ماشيته ولأنه لايهتم إلا باقتناء أكبر عدد ممكن من الغنم والجمال دون أى اعتبار لوجود المراعى التى تكفى لها ولذلك فنحن لانستغرب موت العدد الكبير من هذه الماشية لا لشىء إلا لعدم وجود المرعى الكافى لها . ولكى نقاوم هذا الامر علينا نصلح المراعى بواسطة توزيع مياه السيول على الأرض المنبسطة نوعا ما وعلينا أن نضع نظما خاصة بالرعى ، كأن نضع نسبا معينة بين عدد الحيوانات ومساحة المرعى المستثمرة ونوع العشب الموجود وجودته وحجمه كما يجب أن نحدد وقت استعمال ذلك المرعى لكى نبتعد عن إتلاف الاعشاب فى فترات نموها الحرجة بواسطة رعى الحيوانات لها. هذا بالإضافة إلى تعليم البدوى هذه الامور لكى يتمكن من تقديرها والعمل بموجبها .

لقد أجريت إنشاءات توزيع المياه بواسطة الحواجز الترابية والسدود فى بادية الأردن وقد برهنت التجربة على نجاح كبير حيث أقيم ثلاثة وستون حاجزاً ترابيا وبضعة سدود بلغ طولها حوالى خمسة وستون كيلومتراً على مساحة تساوى سبعة عشر ألف دونم (الدونم ١٠٠٠م٢) وذلك فى ثلاثة مناطق مختلفة ،وفى المكان الذى سقطت

به الأمطار الكافية أنتج الدونم الواحد ما يساوى أربعة أطنان من العشب الأخضر أو مايساوى نصف طن من العشب المجفف الذى كانت أسعاره فى الأسواق التجارية تساوى خمسة دنانير لكل طن من العشب المجفف . وقد بلغت تكاليف إصلاح الدونم الواحد بواسطة الآلات الحديثة ما يقارب دينارين كما أصبحت قيمته تساوى حوالى عشرة دنانير بعد أن كان بدون أى ثمن لعدم إنتاجه أى شىء .

لقد روعيت الإمكانيات المحلية فى إقامة هذه الحواجز الترابية فقام بإنشاء بعضها عمال أردنيون من أبناء البادية بواسطة الأدوات البسيطة مثل المجرفة والطورية والقفة وغيرها وقد ظهر فى النتيجة أنه يمكن للعمال المحليين أن يقيموا مثل هذه الإنشاءات ، غير أن تكاليف إقامتها ترتفع إلى عشرة أضعاف تكاليفها عندما تستخدم فى إنشائها التراكتورات والجرافات الضخمة الحديثة .

ويوجد فى المملكة الأردنية الهاشمية ما لا يقل عن مليون وستماية ألف دونم من الأراضى التى يمكن تحسينها بواسطة مشاريع توزيع مياه السيول ولا شك فى أن إصلاحها سيكون له أكبر الأثر فى تحسين أحوال هذه المناطق غير أن مثل هذا الإصلاح يتطلب الوقت والمال الكافى لانجازه ولهذا رؤى أن يجرى الإصلاح تدريجياً لكى يتفق وتثقيف الجماعات الذين سيسكنون المناطق المصلحة من البدو وغيرهم .

٢ — تعمير البرك القديمة :

إن قضية وجود الماء فى البوادى قديمة جداً وقد عرفنا ذلك من الآثار الإسلامية والرومانية الباقية ليومنا هذا حيث وجد العدد الكبير من البرك الكبيرة المبنية من الحجر فى أماكن مركزية فى البادية وعلى مايظهر أن أبناء البادية فى العصور السالفة حاولوا حل قضية الماء بتشييد هذه البرك وملئها بمياه السيول ومن الجدير بالذكر أن هذه البرك تقع على الطرق الرئيسية مثل طريق الحاج القديمة وبالقرب من القصور القديمة التى وجدت فى الصحراء مثل قصر عمرة والخرانة والمشتى وغيرها . هذا وقد وجد أن تعمير هذه البرك لهو خير وسيلة لحفظ كميات هائلة من مياه الأمطار التى لاشك فى أنها خير إسعاف لأبناء البادية الذين هم وماشيتهم بأشد الحاجة الماء ولذلك فقد تقرر إصلاح جميع هذه البرك على أن يشترك الذين سيستعملونها فى هذا الإصلاح وذلك بأن يقدموا العمال اللازمين للعمل على أن تقدم الهيئات المسئولة جميع المواد والأدوات والفنيين وقد كان الهدف من وراء ذلك الاشتراك إبعاد أهل البادية عن الاتكالية وتدريبهم على أعمال العمران التى ينتفعون منها وقد تم إصلاح أربع برك تبلغ سعتها مجتمعة خمسة ملايين جالون وقد امتلأت جميعها بالمياه من أمطار هذه السنة .

٣ — أنشاء الحفر التى تشبه الغدران الطبيعية :

عندما تسيل بعض الوديان وينتهى سيلانها يبقى فى بعض الأحيان شىء من الماء فى حفر مستطيلة وعميقة نوعاً ما فى بطن الوادى يطلق عليها البدوى اسم غدير . وقد وجد أن الماء يبقى فى هذه الحفرة أحيانا لمدة تتراوح بين الستين والسبعين يوما حسب طبيعة الأرض وشدة الحرارة . لقد درست هذه الحفر ووجد أن إيجاد مثلها يساعد على إبقاء الماء فى أماكن عديدة وقريبة من المراعى ولهذا فقد حفرت عدة حفر بواسطة الحفارات الكبيرة بالقرب من الأماكن التى أقيمت عليها مشروعات توزيع المياه بواسطة الحواجز الترابية لحفظها فى التربة لتنمية الكلأ . إن هذه الطريقة توفر الماء والكلأ بالقرب من بعضهما البعض لأنه يقل نفع كل منهما عند ابتعاده عن الآخر . ولقد جرب هذا المشروع وحفرت أربع حفر كبيرة كان مجموع سعتها حوالى المليون جالون وكان نفعها عظيما إذ شرب منها عدد كبير جداً من الماشية أثناء وجودها فى المراعى الجديدة ولهذا فقد تقرر التوسع فى عمل مثل هذه الإنشاءات .

٤ — إنشاء السدود الكبيرة لحفظ مياه السيول :

إن إنشاء السدود يعد من أهم الوسائل المستعملة للاستفادة من المياه المتدفقة فى السيول، والسد بأبسط معانيه هو الحاجز الذى يقام عبر مجرى الماء لكى تتجمع المياه أمامه ومن ثم يمكن الاستفادة منها فى سقاية الحيوانات وفى أعمال الرى الزراعية على مختلف أنواعها إذا كانت كميات المياه تسمح بذلك . وتختلف هذه السدود باختلاف الموقع وبنسبة هطول الأمطار فيه إذ منها ماهو مبنى من التراب ومنها مايصنع بالحجر الصخرى بعد إقامته كما يوجد منها ماهو ضخم وماهو صغير نسبياً، ومنها ماله فتحات تتحكم بمصير الماء المتجمع أمامه ومنها ماهو بدون هذه الفتحات غير أنه يجب أن يكون لجميعها مقاص طبيعى كى لا يتأثر من قوى اندفاع المياه فى حالة حدوث عاصفة كبيرة ينتج عنها تدفق كميات كبيرة من الماء .

إن عمل أى نوع من هذه السدود يتطلب دراسة ودراية هندسية مع الكثير من التعقل والتفكير ، إذ يجب أن تدرس طبوغرافية الموقع ونسبة انحداره ويجب أن يعرف أقصى حد لكميات المياه التى يمكن أن تتدفق فى ذلك المجرى أو الوادى لأن من هذه المعلومات نقدر أن نعرف كميات المياه التى ستجمع والقوة التى سيقاومها السد وكل ذلك لتأمين بناء مثل هذه الإنشاءات . إن أهم شىء فى عملية إقامة أى سد كان هى إيجاد المطاف لذلك السد أو المنفذ الذى سينفذ منه الماء الذى يزيد عن حجم الماء الذى يمكن أن يحجز ويعتبر هذا المطاف عادة كمفتاح الأمان حيث يفضل أن يكون طبيعيا كل ما أمكن .

إن فوائد هذه السدود عظيمة وعديدة فهى من أحسن الوسائل لحفظ مياه الأمطار التى تتجمع فى الوديان ومن أهم العوامل الفعالة فى مقاومة انحراف التربة وذلك بإيقافها المياه التى تحمل ألوف الأطنان من التراب الخصيب الذى يترسب فى أماكن توزيع تلك الكميات من الماء . لقد جربت عملية إنشاء السدود فى بادية الأردن فى الآونة الأخيرة حيث أنشىء عدد منها فى مواضع مختلفة وقد كانت كميات الماء التى جرفتها هائلة وتقدر ببضعة ملايين من الجالونات استعملت جميعها لخير الماشية .

٥ — المياه الجوفية واستثمارها :

إن الجزم فى وجود مياه جوفيه فى بطن الأرض فى جميع الأماكن لشىء يتطلب المعرفة والخبرة الواسعة وبذل الكثير من الأموال فى التجارب العملية وذلك للتأكد من وجود الماء أو عدمه ، ولذلك فإن هذا العمل يتطلب وجود الخبراء الذين يقومون بدراسة المناطق المختلفة من حيث تركيبها الجيولوجى وما هنالك من عوامل أخرى يمكن أن ترجح وجود الماء أو تنفى ذلك ولهذا يجب الاستعداد الكافى لمثل هذا المشروع قبل البدء فيه لتأمين الفائدة المتوخاة منه .

لقد بدىء فى هذا المشروع فى الأردن وقد حفرت الهيئات المختلفة فى المملكة الكثير من الآبار ووجد أن بعض هذه الآبار كانت مالحة كما وجد أن مياه بعضها كانت قليلة ومتحولة غير أن البرنامج الحكومى الذى وضع لهذا الشأن بالاشتراك مع الدائرة التعاونية لتنمية المراعى والحراج والذى بدىء به قبل شهرين تقريبا يبشر بالنجاح فقد اكتشف بئر فى غور عسيل كانت مياهه عذبة ولم يزد عمق هذا البئر عن خمسة واربعين مترا وقد قيست كمية الماء التى أنتجها فكانت لاتقل عن خمسمائة جالون فى الدقيقة دون أى انخفاض لمدة ثمانية ساعات ، هذا وأن كانت المعلومات الجيولوجية تدل على عدم وجود أى مياه هنالك يجب العمل على الرجوع إلى المشروعات الأربعة المذكورة أعلاه وهذه الأعمال تكفل بأن تزيد عدد الينابيع فى مدة أقصاها خمسة عشر عاما لأن الأرض مثل المخزن إن لم يوضع به شىء فلا يمكن أخذ شىء منه ولهذا يظهر أن النتيجة غير المباشرة لعمليات توزيع المياه وإنشاء السدد وحفر الحفر الكبيرة هى زيادة المياه الجوفيه التى تظهر فيما بعد بشكل ينابيع يمكن الاعتماد عليها فى المستقبل .

إمكانيات ووسائل التوطين بين قبائل العرب الرحل

بحث خاص بقبـــائل العبايدة والبشارية القاطنين بصحراء العرب الشرقية

للدكتور مملوك جرجس (مصر)

لعله ليست هناك أية ظروف اجتماعية واقتصادية أسوأ من الظروف السائدة الآن بين قبائل العرب الرحل فى صحارى دول الشرق الأوسط ولذلك فإن مشكلة رفع مستوى معيشتهم وتوطينهم يجب أن تنال العناية الجديرة بها من القائمين على تسيير دفة الشئون الاجتماعية فى الدول العربية سواء أكانوا سياسيين أم اقتصاديين أم علماء متخصصين فى المسائل الاجتماعية والاقتصادية .

إلى عهد قريب كان اهتمام أولى الأمر فى الدول العربية بوجه عام ينحصر فى رفع المستوى الاجتماعى لأهل المدن والريف وساهمت فى هذا المجهود أيضاً منظمات هيئة الأمم المتحدة ولم ينل سكان الصحارى من هذه العناية شيئاً إلا فى النادر وعلى شكل إعانات نقدية أو عينية لا يمكن أن تسمى علاجاً لأنها إغاثة وقتية .

ولو أن الغرض من هذا المقال لايخرج عن كونه بحث خاص بتوطين العرب العبايدة والبشارية الذين يقطنون الصحراء الشرقية الداخلة فى حدود الجمهورية المصرية إلا أنه يجدر بنا أن ننبه إلى بعض المشاكل والصعوبات التى يجب دراستها قبل رسم أية سياسة عامة لحل مشاكل العرب الرحل بوجه عام ــ سواء بمحاولة توطينهم فى الزراعة استخدامهم فى الصناعات المختلفة .

صعوبة معالجة الموضوع بوجه عام :

١ ــ اختلاف الظروف الاجتماعية والبيئية لقبائل العرب من قطر إلى آخر من الأقطار العربية .

٢ ــ اختلاف درجة إمكانيات توطين القبـــائل والعشائر فى الزراعة أو استخدامهم فى الصناعة لاختلاف ظروف كل دولة .

٣ ــ عدم وجود الاحصائيات اللازمة والمناسبة لإجراء البحث التحليلى الذى يرقى بالنظر إلى المشكلة من مجرد الوصف المبسط إلى معرفة حقيقة الحالة الاجتماعية والبيئية لأعراب كل دولة على حدة وبالتالى صعوبة الحصول على هذه الإحصائيات .

كل هذه الصعوبات تحتم علينا القيام بأبحاث عن حالة وظروف وتقاليد العرب الرحل فى صحارى كل دولة من دول الشرق الأوسط، ولعل البحث الذى يتناوله هذا المقال وهو خاص بقبائل العرب العبايدة والبشارية وإمكانيات توطينهم مبين لنا مدى أهمية القيام بمثل هذه الدراسة فى كل دولة على حدة قبل رسم أية سياسة عامة لمعالجة مشاكل العرب الرحل بوجه عام .

قبائل العرب العبايدة والبشارية

أصلهم وموطنهم :

العبايدة والبشارية هم بعض قبائل « البجة » المنتشرة فى مصر والسودان ، ومواطن البجة بوجه عام تتألف من الأراضى الواقعة بين البحر الأحمر شرقا ونهر عطبرة ثم النيل الأكبر غربا وتمتد من المنحدرات الشمالية للهضبة الحبشية فى الجنوب إلى مديرية أسوان فى الشمال (١) — ويتميز الجزء الواقع داخل حدود الجمهورية المصرية بأنه صحراء جدباء .

ويقدر تعداد قبائل العبايدة والبشارية بوجه عام بمليونين ونصف نسمة منهم اثنين مليون يعيشون فى أرجاء السودان ونصف مليون يعيشون فى صحراء العرب الشرقية داخل حدود الجمهورية المصرية متنقلين بين حدود مصر وأرجاء السودان الصحراوية .

لغتهم وأسلوب معيشتهم :

أغلب العرب العبايدة والبشارية لا يتكلمون اللغة العربية إطلاقا ولكنهم يتكلمون لغة خاصة بهم هى لغة « البجا » وهى تختلف عن اللغة العربية كل الاختلاف هذا إذا استثينا بعض المشايخ والأعراب الذين استقروا فى الصحراء المجاورة لحدود مديريتى قنا وأسوان فإنهم يتكلمون العربية بالإضافة إلى لغتهم الأصلية « البجا »

ولغة البجا لغة تخاطب فقط وليست مكتوبة ولذلك فإنه لا يوجد لهذه القبائل أى تاريخ أو تراث مكتوب وكل ماهو معروف عنها لا يزيد عما تعيه ذاكرة الأبناء منهم نقلا عن الآباء والأجداد .

وقد أدى اختلاف لغة هذه القبائل عن اللغة العربية إلى جهلهم التام بمصر وما فيها ومعنى ذلك أنهم يعيشون فى عزلة تامة فهم لا يعرفون شيئا عن الحوادث السياسية سواء فى مصر أو فى أى جزء من أجزاء العالم — ولعل كل همهم لا يتعدى شيئا غير الضروريات القصوى للحياة فى الصحراء .

وعيشة أفراد هذه القبائل خصوصاً الأغلبية منهم التى تقطن الصحراء عيشة بدائية تامة (Folk Life) فملبسهم لا يتعدى ستر العورة وجزء بسيط من الجسد وهم لا يقصون شعر رأسهم إطلاقا ولا يعرفون عن العادات الصحية البسيطة فهم لا يستحمون حتى ولو حضروا إلا الحدود الصحراوية لمديريتى قنا وأسوان حيث تتوفر المياه ولعل مرجع ذلك عندهم مدى تقديرهم لقيمة الماء ، تلك المادة الحيوية التى يحرصون على عدم استعمالها إلا للشرب كما أنهم يقومون بتغطية أجسامهم بالمواد الشحمية كلما تيسر لهم ذلك ويدعون أن فى ذلك زينة لهم وتقوية للنظر والواقع هو أن الشحم يقى جلد أجسادهم من التشقق ويحول دون تبخر القليل من الماء الذى تحويه أجسامهم المعرضة للشمس الحارقة معظم شهور السنة .

ويتكون الغذاء الأساسى لهؤلاء الأعراب من العدس والذرة خصوصاً النوع الرفيع المسمى بالذرة « العويجة » فيبتلعها الفرد منهم مع قليل من الماء ، كما يعيشون على القليل من البلح واللبن ولحم الجمال الذى لا يتحصلون عليه إلا فى النادر لأن ثمن الجمل الواحد يعتبر باهظاً بالنسبة لأى عائلة أو قبيلة ولذلك فإنهم لا يأكلون اللحم إلا فى

---

(١) دكتور محمد عوض محمد — السودان الشمالى — سكانه وقبائله « طبعة لجنة التأليف والنشر والترجمة ص ٢٣ سنة ١٩٥١ — القاهرة »

مناسبات الأفراح والأعياد أو عند وصولهم إلى « حواجز » قنا وأسوان فى مواسم بيع الجمال والأغنام — وهم لا يأكلون الخضروات إذ أنهم لا يرون فرقاً بينها وبين البرسيم الذى تأكله المواشى .

ويختلف أسلوب معيشة الأعراب القلائل منهم الساكنين فى حواجز قنا وأسوان بصفة شبه مستقرة فإنهم يأكلون الخضروات واللحوم ويسكنون منازل مبنية من الطين .

حالتهم الاقتصادية :

تعتمد قبائل العرب العبايدة والبشارية على الصيد والرعى والاتجار فى الجمال والأغنام بين مصر والسودان ولذلك فإن أهم مصدر للرزق بالنسبة إليهم هو وجود المراعى وهذه تعتمد اعتمادا كليا على نزول المطر فى الصحراء ونزوله فى الواقع نادر لدرجة جعلت حالة هذه القبائل يرثى لها للغاية ، هذا علاوة على أنهم يتعطلون عن التجول فى الصحراء مدة خمسة شهور من كل سنة فيما بين مايو وسبتمبر وذلك لشدة الحرارة والجفاف وبذلك لا يتيسر لهم السفر طويلا لبيع منتجاتهم أو شراء ما يلزمهم من ذرة أو أقمشة شعبية .

ولما كان هؤلاء الأعراب لا يتكلمون غير لغتهم « البجة » فإنه يتعذر عليهم التعامل مع أهل المدن سواء على حدود أسوان أو قنا أو على حدود المدن السودانية وبذلك لا يتيسر لهم بيع مواشيهم أو شراء ما يلزمهم إلا عن طريق مشايخهم الذين استوطنوا حدود المدن « الحواجز » وأجادوا التكلم باللغة العربية ، ومن الطريف أن هؤلاء المشايخ كونوا من أنفسهم « جمرك » يتقاضى رسما على كل ما يباع أو يشترى بواسطة أعراب قبائلهم فالشيخ يتقاضى من كل إعرابى مبلغ ثلاثين قرشا مصريا عن كل جمل يباع وعشرة قروش عن كل رأس من الضأن أو الغنم كما يتناول منه رسما يسمى رسم إناخة الجمل يتراوح بين عشرة وعشرين قرشا مصريا هذا علاوة على الربح الذى يحصل عليه الشيخ كفرق بين الثمن الذى يتحصل عليه العربى والثمن الحقيقى الذى يباع به الجمال أو الماشية فى قنا وأسوان .

ومشايخ العرب المذكورون يقومون أيضا بشراء الأغذية اللازمة للأعراب الوافدين من الصحراء سواء كان ذلك من العدس أو الذرة أو الشاى والسكر أو الأقمشة الشعبية كما أنهم يهيئون لهم سبل المعيشة أثناء إقامتهم فى حواجز قنا وأسوان بقصد تصريف بضاعتهم ويصل عدد الوافدين من الصحراء لأغراض البيع والشراء حوالى خمسين شخصا يوميا فى مواسم بيع الماشية والجمال وقصارى القول أن مشايخ العرب المقيمين على حدود الصحراء المتاخمة لأسوان وقنا يقومون بدور « الجمرك » وصاحب « الوكالة أو الفندق » والتاجر ويتقاضون رسما عن كل خدمة من الخدمات التى يؤدونها لأعراب قبائلهم الذين يعيشون فى الصحراء ويفدون لحدود مصر أو السودان لتصريف بضائعهم وشراء لوازمهم .

وقد أثرى بعض مشايخ العربان ثراء لا بأس به ، ومنهم من يشتغلون بتربية الماشية فى الصحراء لحسابهم الخاص رغم إقامتهم بالقرب من حدود أسوان وقنا وذلك بأن يعطوا بعض العربان عددا من الماشية يربونه على أن يتقاسموا معهم نتاجها ، وتقدر نسبة الأعراب الذين لا يملكون شيئا إطلاقا بحوالى ٧٠ ٪ منهم وهؤلاء جميعا يعملون لحساب من يملكون غنما وإبلا سواء كانوا من سكان الصحراء أو من المشايخ سكان حواجز مصر أو السودان ولذلك فإن حالة أعراب هذه القبائل تزداد سوءا من سنة إلى أخرى لدرجة أن بعضهم يتضور جوعا ويموت عطشاً خصوصا وأن عددهم آخذ فى الازدياد بحيث أصبح لا يتناسب إطلاقا مع عدد الآبار الموجودة فى الصحراء والتى تبعد عن بعضها مسافات تزيد أحيانا عن ٢٥٠ (مائتين وخمسين) كيلو مترا مما يترتب عليه وفاة الكثيرين منهم فى الطريق ونفوق بعض ماشيتهم بسبب العطش من وقت لآخر .

مما تقدم يمكننا أن نقسم قبائل العرب العبايدة والبشارية إلى قسمين :

١ ـــ عرب رحل يسكنون الصحراء وهم الأغلبية وحالتهم الاقتصادية فى غاية السوء وهم عامة العرب وفقراؤهم

٢ ـــ عرب يسكنون حدود الصحراء المتاخمة لحدود مديريتى قنا وأسوان وهم أقلية وحالتهم الاقتصادية أحسن حالا من حال العرب الرحل وهؤلاء هم مشايخ العربان وعائلاتهم وإن كان بينهم بعض أفراد العرب الفقراء خصوصا بعض الأرامل المسنات ممن يتعذر عليهن المعيشة فى الصحراء .

الوسائل المقترحة لرفع مستوى معيشتهم :

اقترحت لجنة مؤلفة من مندوبين من وزارات الصحة والشؤون الاجتماعية (١) والحربية (سلاح الحدود) الاقتراحات الآتية :

أولا : حلول مؤقتة وتتلخص فى تقرير إعانة لأعراب الصحراء الشرقية تصرف إليهم فى صورة مواد غذائية وملابس على سبيل الإغاثة ثم إعانة الفقراء من الأعراب المقيمين فى الحواجز على حدود قنا وأسوان بتطبيق قانون الضمان الاجتماعى عليهم .

ثانياً :حلول دائمة تتلخص فيما يلى :

أ ـــ حث المصالح الحكومية التى لها أعمال أو منشئات فى الصحراء كالسكة الحديد ووزارة الزراعة ومصلحة الطرق والكبارى وسلاح الحدود وأيضا الشركات الصناعية على استخدام هؤلاء الأعراب كلما أمكن.

ب ـــ التوصية بحفر الآبار اللازمة فى الصحراء بحيث يتناسب عددها مع عدد هؤلاء العربان وإصلاح وتعميق الآبار الموجودة حاليا والتى يجد العرب مشقة فى استخدام بعضها وذلك بأمل استقرارهم حول هذه الآبار وزراعة الأراضى التى حولها .

جـ ـــ تأجير بعض الأراضى الزراعية الحكومية وغير الحكومية خصوصا طرح البحر ، فى مديريتى قنا وأسوان للأعراب المقيمين فى الحواجز لمساعدتهم على الاستقرار والتوطين بصفة دائمة فى هذه الحواجز .

د ـــ مساعدة من يهاجر من أعراب الصحراء إلى قنا وأسوان أو حدود البحر الأحمر على التوطن وذلك برعايته اجتماعيا واقتصاديا حتى يستقر فى معيشته .

إمكانيات التوطن فى الصناعة :

لقد دل البحث على أن الاقتراح الذى يرمى إلى توطين العرب العبايدة والبشارية بمساعدتهم على العمل فى المصالح الحكومية التى لها أعمال أو منشئات فى الصحراء وفى المصانع والشركات التى لها أعمال على حدود البحر الأحمر أو فى الصحراء اقتراح غير عملى ومحدود الفائدة وذلك لأن أغلب هؤلاء الأعراب لا يتكلمون اللغة العربية أما الأقلية منهم التى تتكلم اللغة العربية ممن يقطنون حواجز قنا وأسوان فإنهم كعرب لا يرحبون كثيراً بالعمل فى المصانع أو تحت رئاسة أحد إذ أن أفراد هذه القبائل بوجه عام لا يميلون إلى الرضوخ لأى سلطة وأن كل فرد منهم يعتز بفرديته ولا يخضع إلا لتقاليد وعوائد الصحراء ولا يدين إلا بقيم البدو الاجتماعية .

وقد سألت عدداً كبيرا منهم عما يعمله لو فرض واشتغل عاملا أو خفيرا ووفر لنفسه ثلاثون أو خمسون جنيها

---

(١) كان كاتب هذا البحث مندوبا لوزارة الشؤون الاجتماعية فى هذه اللجنة .

من أجره فكان الجواب المتفق عليه هو أنه لا يقبل العمل فى غير رعى الماشية والإبل إلا إذا كان معدما ولم يجد من يستخدمه حتى فى رعى ماشيته على أن يقتسم معه نتاجها، ولكن لو اضطر للعمل فى عمل آخر كالصناعة فإنه بمجرد أن يوفر مبلغاً من المال يكفى لشراء جمل واحد فإنه يعود ثانية للصحراء . ومعنى ذلك أن القيم الاجتماعية نحو العمل فى المصنع أو غير الرعى قيم سلبية Negative Social Values وقد حاولت أن أتعرف السر فى ذلك فتبين لى أن نظرة هذه القبائل نحو العمل تتلخص فى أنه لا حرية ولا عزة إلا فى العمل فى الصحراء وأن العربى الذى يعمل تحت إمرة غيره عبد — هذا وإن كان بعض أفراد هذه القبائل يعمل فعلا فى شركات البحر الأحمر ولكن عددهم قليل للغاية وهم ملامون من باقى الأعراب بحجة أنهم تركوا أهلهم وذويهم واستهوتهم حياة الاستقرار ، وملخص القول أن العمل فى غير الرعى عار Stigma وأن الرابطة العائلية قوية Ethos .

ومن الطريف أن بعض العرب من أفراد هذه القبائل ذكروا لى أنهم يكرهون حياة المدن كمدينة أسوان أو قنا مدعين أن لها رائحة كريهة وأن أهل المدن غير مهذبين ويتبين ذلك فى أن الحضرى يأكل أحيانا وهو واقف أو سائر على رجليه فى الطريق كما أن أهل المدن لا يراعون اللياقة فيبولون ويتبرزون أحيانا أمام الناس فى حين أن العربى لا يأكل إلا إذا جلس على الأرض ولا يبول إلا اذا كان على غير مرأى من أحد وبعيداً عن خيام قبيلته وقد ذكر لى أحد المشايخ أنه كان مرة فى الصحراء مع ذويه وأراد أن يتبول فسار بعيدا عنهم ولكنه وجد خيام قبيلة أخرى فاضطر للسير مسافة أكثر من كيلو متر ليجد مكانا لا يراه فيه أحد كل هذه قيم إجتماعية Social Values تحول بين نجاح محاولة حث الأعراب العبايدة والبشارية على العمل فى المدن أو فى الصناعة على حدود البحر الأحمر هذا علاوة على العقبة الكؤود التى تنحصر فى عدم معرفة أغلبيتهم اللغة العربية .

إمكانيات التوطين فى الزراعة :

أما الاقتراح بتأجير بعض الأراضى الزراعية الموجودة على حدود مديريتى قنا وأسوان لهذه القبائل خصوصاً أراضى طرح البحر لاسيما للأعراب المقيمين بجوار هاتين المديريتين فانه اقتراح جدير بالبحث وإن كان فى الواقع يبدو محدود الفائدة وذلك للأسباب الآتية :

ا — تضارب القيم الاجتماعية التى تدين بها هذه القبائل والقيم الاجتماعية لأهالى مديريتى قنا وأسوان فكل يتهم الآخر بصفات سيئة وبمعنى آخر إن نظرة العربى لأهل الريف ونظرة أهل الريف للعرب نظرة غير مرضية ولا تساعد كثيراً على التعاون بينهم .

ب — انعدام ثقة أهل الريف والحكومة فى ضمان استمرار البدو فى الاستقرار والتوطن فى الأرض الزراعية لو أجرت لهم وبالتالى انعدام الثقة فى تسديدهم إيجارات هذه الأراضى .

إمكانيات التوطين الزراعى فى الصحراء .

لا شك أن أحسن الطرق لرفع مستوى معيشة هذه القبائل ومحاولة توطينها بطريقة لا تتعارض مع مصالح أهل الريف أو المدن ولا تصطدم مع تقاليد العرب وعاداتهم تنحصر فى حفر العدد الكافى من الآبار فى الأجزاء الممكن زراعتها من الصحراء وبالتالى تعميق الآبار الموجودة فعلا فيها ، إن العرب العبايدة والبشارية قوم يعتمدون وسيعتمدون على الرعى والصيد والحياة فى الصحراء فكل محاولة لتغيير نظام معيشتهم تغييرا يبعدهم عن الصحراء تبدو فاشلة أو على الأقل غير مجدية لذلك يبدو أن وجود آبار كافية فى الصحراء ستساعدهم على البقاء فيها وعلى الحد من تجوالهم والاستقرار حولها لأنها ستوفر لهم الماء لزراعتها بدلا من التنقل وراء الكلأ الأخضر فى أنحاء البادية

وقد يتحقق التوطن والاستقرار حول هـذه الآبار لو أمكن تدبير طريقة ما لبناء منازل بدلا من الخيام — بهذه الطريقة قد يتحقق قيام القرى والواحات فى أنحاء الصحراء . ومن ثم يرتفع مستوى المعيشة الخاصة بهذه القبائل ومما هو جدير بالذكر أن كثيرا من أفراد العشائر ومشايخهم اقترحوا علينا هذا الاقتراح وأبدوا استعدادهم لحفر هذه الآبار بأنفسهم لو ساعدتهم الحكومة على ذلك .

ومما لا شك فيه أن أولى الأمر يجب أن يتبعوا حفر هذه الآبار بمساعدة هذه القبائل بشتى الطرق على التوطن وقيام القرى والواحات حولها وذلك بمدهم بمساعدات مالية لتنمية الثروة الحيوانية ومدهم بالبذور والمساعدات الفنية والإرشاد الزراعى وتعليمهم بعض الصناعات اليدوية ومساعدتهم على تسويق بضائعهم وشراء لوازمهم بدون استغلال مشايخهم لهم استغلالا يزيد من فقرهم وحاجتهم وكذلك يجب العناية بهم صحيا وتعليميا وقضائيا وبكل الوسائل الممكنة التى تحقق استقرارهم زراعيا حول الآبار المقترح حفرها .

الرعاية الصحية لفئات البدو

الدكتور فتحى عبد الحافظ سليمان (هيئة الصحة العالمية)

كلما أوغلت البلاد العربية فى الحضارة استبان القائمـــون على شئونها المسئولون عن نهضتها أهمية استغلال مواهب أهلها حضرهم وبدوهم وضرورة استغلال المذخور فى أرضها خصبها وجدبها من خيرات . . . فما من شك فى أن البدو طائفة من الأمة لها مكانتها الهامة من المجتمع العربى كما أن الصحارى الشاسعة تكون جزءا حيويا من الوطن العربى .

من أجل ذلك كان توطين البدو فى الصحارى والاستفادة مما فيها من خيرات ، جزءا لا يتجزأ من برنامج الإصلاح الذى تنشده البلاد العربية .

وغير خاف أن توطين البدو فى الصحارى التى نشأوا وترعرعوا فى أحضانها أجدى من محاولة تحضيرهم باسكانهم المدن أو القرى القائمة فعلا ، فليس أضر بجماعة من الجماعات من تغيير حياة أفرادها ونقلهم مرة واحدة من مجتمع ألفوه إلى مجتمع جديد غريب عليهم . فالبدو قد كيفوا حياتهم على مقتضى البيئة الصحراوية فأصبحوا من أجل ذلك أقدر من غيرهم على تمكين البلاد العربية من إضافة جزء كبير من تلك الصحارى إلى الرقعة المستغلة المعمورة من أراضيها.

وإذا عرفنا أن كثيرا من الدول الغربية قد نجحت فى تعمير صحاريها على هذا الوجه أصبح الأمل كبيرا فى احتذاء البلاد العربية هذا النمط من الإصلاح .

ومن البديهى أن هذا التعمير يستلزم الاهتمام بالنواحى الاجتماعية والصحية والاقتصادية والثقافية . وأغلب الظن أنه لو سئل المشتغلون بالطب عن الرعاية الصحية الواجب توفيرها للبدو لما ترددت أغلبيتهم فى وضع تلك الرعاية على رأس قائمة وجوه الإصلاح .

لكنى لا أشارك هذه الأغلبية ذلك الرأى . فإنه على الرغم من أنه لا سبيل إلى إنكار ضرورة الرعاية الصحية لرفع مستوى أى مجتمع كائنا ما كان إلا أن نظرتنا إلى هذه الرعاية لا يصح أن تخرج بنا عن اعتبارها جزء لا يتجزأ من مختلف صنوف الرعاية الواجب توافرها لخير المجتمع .

ومن ثم أسعدنى أن أرى القائمين على أمر هذه الحلقة قد ذكروا فى نص الدعوة إلى حضور اجتماعاتها أنها ستدرس الموضوعات الأساسية التى تتصل بالرعاية الصحية كجزء من الرعاية الإجتماعية فقرروا بعملهم هذا مبدأ لا ينبغى الإغضاء عنه وإغفاله وهو : أن الرعاية الصحية والرعايه الاقتصادية والرعاية الاجتماعية والرعاية الثقافية يجب أن تتمشى جميعا جنبا إلى جنب دون أن تعطى إحداها أهمية لا تعطى لسواها ، فليس أعون على انهيار أيما مجتمع من العناية المفرطة بأبدان أهله وإهمال عقولهم أو موارد عيشهم . والعكس صحيح .

ومع التسليم بهذا الرأى ، فإن الرعاية الصحية للبدو كفئة من فئات المجتمع العربى تتصل اتصالا وثيقا بالرعاية لباقى فئات ذلك المجتمع . فالعناية التى توجهها أى دولة من الدول العربية إلى البدو فى صحاريها لا تعود فائدتها على أهل ذلك البلد وحده بل تعم سائر البلدان العربية بلا استثناء .

عند ما نسال أنفسنا عن أهم وجوه الرعاية الصحية لفئات البدو فى الأقطار العربية تقفز إلى أذهاننا العناية بصحة البيئة ، بما فى ذلك توفير الماء النقى الصالح للشرب ولأغراض المعيشة الأخرى ، ومن المعلوم أن أى ماء يستخرج من باطن الصحراء لن يشغل بالنا من ناحية تلوثه حال خروجه من جوف الأرض . . إلا أن تلوثه عند تداوله أمر كبير الاحتمال . ومن هنا وجب الالتفات إلى جعل الشروط الصحية لتداول الماء فى برنامج تثقيف البدو.

وما يقال بشأن تداول الماء ينطبق على تداول الأطعمة وخاصة اللبن ومستخرجاته واللحوم التى تكون الجزء الأساسى من طعام البدو .

وتشمل العناية بصحة البيئة ضرورة الالتفات إلى الحرص على التخلص من القمامة والفضلات وإبادة الحشرات والقوارض وسواها من ناقلات المرض .

والهدف من العناية بصحة البيئة على هذا الوجه هو منع انتشار الأوبئة وكفاح الأمراض المتوطنة مما يترتب عليه زيادة القدرة على الإنتاج ورفع المستوى الصحى . فمثلا : التخلص من القمامة والفضلات هو أهم وسيلة للحد من انتشار الذباب الذى ينقل التيفود والدرسنتاريا والكوليرا والأرماد وخاصة الرمد الحبيبى (التراكوما) وكلها أمراض ذريعة الانتشار فى الدول العربية وينشأ عنها عجز كبير فى قدرة الفرد والجماعة على الإنتاج ، كما تثقل كاهل ميزانيات هذه البلاد فى وقت هى أشد ما تكون حاجة إلى المال اللازم لنهضتها الإيجابية .

كذلك تسبب الحشرات الأخرى التى تتكاثر نتيجة لإهمال العناية بصحة البيئة ، أمراضاً على أعظم درجة من الانتشار بين البدو مثل الحمى التيفوسية والطاعون والحمى الراجعة والقرحة الشرقية وغيرها .

ويسوقنا الحديث عن العناية بالأطعمة إلى الأمراض التى تنتقل عن طريق اللحوم والألبان إذا كانت الماشية مريضة بالتدرن البقرى الذى يصيب غدد الأطفال الليمفاوية وعظامهم وأمعاءهم فيعيق نموهم ويجعل أجسامهم عرضة للإصابة بالأمراض المعدية التى تسبب وفاتهم فى سن مبكرة . وقد تكون هذه الماشية مصابة بالأمراض الطفيلية التى تنتقل إلى الإنسان عن طريق أكل لحومها فتضعف قوة احتماله لأعباء الحياة وعلى ذلك تصبح العناية الصحية بماشية البدو جزء مكملا للعناية الصحية بالبدو أنفسهم . وهذا — كما يبدو — يؤيد ماقلناه آنفا من تشابك نواحى الرعاية المنشودة للبدو وعن ضرورة تعاون جميع المشتغلين القائمين بتلك الرعاية أيا كان نوع اختصاصهم أو نشاطهم .

ويدخل فى ذلك أهمية العمل على دراسة طعام البدو من حيث كفاية الكمية واحتوائه على جميع المواد الغذائية الأساسية . فالأمراض الناشئة من سوء التغذية مثل البلاجرا ولين العظام فى الأطفال وفقر الدم وتضخم الغدة الدرقية (الفواطر) والعشى الليلى منتشرة بين البدو . . . ويقتضى هذا التعاون الوثيق بين الطبيب وغيره من المشتغلين برعاية البدو من شتى النواحى .

ومما يجب الالتفات إليه أن توطين البدو فى الصحراء يستلزم وقايتهم من أمراض قد تتفاقم من جراء هذا التوطين . وأهم تلك الأمراض : الملاريا التى ينقلها البعوض الذى يتكاثر فى المياه الراكدة ومياه الرى . وفى الإمكان كفاح هذا المرض بالد . د . ت . والحرص على تفهيم البدو العلاقة الوثيقة بين المساء الراكد وتكاثر البعوض الناقل للملاريا .

ولست فى حاجة إلى الإلحاح فى ضرورة تطعيم البدو فى مستهل خطوات التوطين ضد الأمراض التى ثبتت فائدة التطعيم فى الوقاية منها مثل : الجدرى والدفتريا والتيفود والكوليرا . ومن الضرورى أيضا تزويد الساهرين على

الرعاية الصحية للبدو بالطعوم والأمصال والعقاقير اللازمة لوقايتهم وعلاجهم من أمراض تنتشر فى البيئة الصحراوية وتتطلب إسعافا سريعا . مثال ذلك علاج الكلب المتسبب عن عقر الكلاب أو الذئاب ، وعلاج التسمم الناتج عن لدغ العقرب أو الثعبان .

ولما كان توطين البدو يستدعى اشتغال بعضهم بالصناعات الخفيفة مثل غزل الصوف ونسجه ودبغ الجلود وصناعتها وجب أن نلتفت إلى العناية بالأمراض التى تنتشر عن طريق تداول خاماتها وأهمها الجمرة الخبيثة .

وغنى عن البيان أنه من الضرورى العناية بكفاح مرض التدرن بين البدو وذلك بحملة جماعية لفحص البدو عند توطينهم لمعرفة مدى انتشار هذا المرض بينهم لعلاج المصابين بطعم البى سى جى .

ولا تفوتنا الإشارة إلى أهمية العناية بالأمومة والطفولة درءاً لما يصيب الحوامل من مضاعفات والأطفال من علل ، فسلامة الأمهات والأطفال تكفل سلامة المجتمع نفسه وتضمن سلامة الأجيال القادمة .

ومن تحصيل الحاصل توجيه النظر إلى وقاية البدو وتوفير علاجهم من الأمراض المتفشية بينهم والتى ستزداد تفشيا بالضرورة نتيجة تكتلهم فى مكان واحد فى حال توطينهم مثل : الأمراض الجلدية المعدية ومنها الجرب والقرع والجذام . . . على أن المشكلة الصحية الكبرى فى هذا الصدد هى : البجل وهو مرض تسببه لولبيات من فصيلة التريبونيما تشبه لولبيات الزهرى ولكن ثبت بما لايقبل الشك أنه مثل الأمراض الجلدية سالفة الذكر تنتقل عدواه بطريق اللمس المباشر أو غير المباشر ويساعد على انتشاره بين الأطفال عدم العناية بالصحة الشخصية وإهمال صحة البيئة على العموم . ورغم أنه يختلف عن مرض الزهرى من حيث طريقة الانتقال إلا أن أعراضهما تتشابه إلى حد كبير كما يتحد تشخيصهما وعلاجهما . وأصبح من المسلم به أن البنسلين يشفى منهما جميعا . وينتشر البجل بين البدو فى كل من العراق وسوريا متنقلا فى حرية تامة لاتخضع لنظم الحجر الصحى ولا تتطلب جوازات للسفر بين حدود هذه البلدين العربيين . وتبذل حكومة العراق بمعونة الهيئة الصحية العالمية وصندوق الطفولة الدولى التابع للأمم المتحدة جهودا جبارة فى كفاحه فى ربوعها . وقد بدأ مشروع الكفاح منذ سنة ١٩٥٠ ويضطرد نجاحه وجدير بالذكر أن فرق المكافحة قد بلغت الحدود العراقية المتاخمة للجمهورية السورية وستبدأ الحكومة السورية فى تنفيذ مشروع مماثل فى محافظتى الفرات ودير الزور بإزاء الحدود العراقية .

كذلك ينتشر هذا المرض بين البدو فى المملكة العربية السعودية حيث يقوم فريق الهيئة الصحية العالمية بدراسة مدى انتشاره وكفاحه ومن المرجح أن يكتشف مرض البجل بين البدو فى المملكة المتوكلية اليمنية .

الأسس التى يلزم توفرها

عند تطبيق برامج الرعاية الصحية لفئات البدو بالبلاد العربية

ألمعنا على سبيل المثال لا الحصر إلى الخطوط الرئيسية للرعاية الصحية الضرورية لفئات البدو وبقى أن نؤكد فى إصرار أن تطبيق ماقد يقترح من برامج يتطلب توفر شروط أساسية لاغنى عنها لبلوغ الهدف المنشود . وهذه الأسس هى:

أولا — الدراســـات الاستقصائية :

يخطىء من يظن أنه فى الإمكان رسم برنامج واحد يطبق بنجاح على جميع الفئات فى مختلف البلدان العربية . فالبرنامج الصحى لابد أن يختلف باختلاف البيئة والعادات والطبائع والإمكانيات المحلية لا بل بين قبيلة وأخرى فى

نفس المنطقة . ولتعرف العوامل التى تؤثر فى رسم أى برنامج من هذا القبيل يجب عمل دراسات استقصائية للتعرف على الحالة الصحية القائمة وعلى استعداد فئات البدو لتقبل الخدمات الطبية وأفضل الطرق لتزويدهم بها، فمن الواضح أن أسلوب تطبيق أى نوع من الخدمات الطبية ثبت نجاحه فى بيئة ما قد يفشل فشلا ذريعاً إذا طبق بحذافيره فى بيئة أخرى تختلف عادات أهلها ودرجة ثقافتهم . ومستوى معيشتهم عن المجتمع الأول . فكسب ثقة الأهالى وضمان تعاونهم مع القائمين بتنفيذ البرنامج واقتناعهم بأن هذا البرنامج يطبق لصالحهم ، هذا كله يجب توفره لضمان النجاح ولتفادى المشاكل التى يخلقها تعارض وجهات النظر وارتياب الأهالى فى فائدة الخدمات الطبية المقدمة لهم .

ثانياً — ضرورة ملائمة البرنامج للحالة المحلية :

يجب توخى البساطة فى الناحيتين المادية والفنية عند وضع برامج الرعاية الصحية فلا يستساغ أن ينفق الجانب الأكبر من ميزانية هذه البرامج فى تشييد الأبنية وحشدها بالكمالى من المعدات بل يجب أن يقتصر على الضرورى المناسب لمستوى البيئة . ويتأتى هذا بتقديم الخدمات الطبية فى صورة سهلة مبسطة يرتفع مستواها تدريجياً بارتفاع مستوى البيئة .

ثالثاً — نشر الثقافة الصحية بين البدو :

تنتشر بين البدو عادات موروثة تجعل من الصعب عليهم تقبل الخدمات الصحية قبولا حسناً . والطرق التقليدية التى يتبعها البدو فى علاج مرضاهم ليس من السهل صرفهم عنها إلى الطرق الحديثة، فيجب أن يبدأ البرنامج بتثقيفهم تثقيفاً صحياً يهدف إلى تفهيمهم طبيعة الأمراض وطرق انتشارها وكيفية الوقاية منها مع تفهيمهم الأضرار والمضاعفات التى تسببها طرقهم التقليدية ، وبذلك يمكن كسب ثقتهم وتضامنهم عن طريق الإقناع لا عن طريق تطبيق القوانين الموضوعة التى لن تعييهم الحيلة عن مخالفتها .

ولا حاجة إلى القول بأن وسائل التثقيف للبدو لامفر من أن تكون مبسطة سهلة الفهم فى مستوى إدراكهم .

رابعاً — اختيار من يتولون تنفيذ البرامج :

لا جدال فى أن الدول العربية تعانى نقصا محسوساً فى عدد المشتغلين بالطب والصحة العامة من أطباء وممرضات ومساعدين فنيين . فأما والأمر كذلك فلا مفر لتعويض هذا النقص من ضرورة العمل على اكتشاف ذوى المواهب من البدو أنفسهم ، وتدريبهم فى مراكز التدريب الصحية القائمة بالفعل فى بعض البلدان العربية على أعمال الصحة الوقائية وطرق الإسعاف والعلاج البسيطة ومبادىء الثقافة الصحية ليعودوا إلى بلادهم أقدر مايكونون على القيام بتنفيذ البرامج على أحسن وجه تحت إشراف أقل عدد ممكن من المسئولين الصحيين .

الخـــــدمات الثقافية

بين القبائل والعشائر فى العراق

الدكتور صلاح الدين الناهى (العراق)

تمهيد :

لابد قبل البدء فى هذا الموضوع من تحديد نطاقه فى جميع النواحى ، ويقتضى ذلك بيان المراد بالقبائل والعشائر وبيان المراد بالخدمة الثقافية ، ثم دراسة ماهو موجود بالفعل من الخدمات بعد تقسيم المجتمعات القبلية إلى أقسامها المختلفة وبيان المقترحات التى يمكن تحقيقها فى هذا السبيل ولو على سبيل التجربة .

ويمكن أن نشير قبل كل شىء إلى أننا أمام مجتمعات فى دور حركة وتحول عما ورثته من جمود ومحافظة على حياتها وأنظمتها وقيمها ، فإن البيئة التى يعيشون فيها فى تطور سريع ، فالصحراء لم تعد فى عزلة شبه تامة كما كانت قبل الحرب العظمى الأولى ، وخيراتها المعدنية وفى مقدمتها النفط قمينة بأن تقلب أسس الحياة سواء بالنسبة لسكان المدن والقرى أم بالنسبة لأفراد القبائل . كما أن استصلاح أراض جديدة صحراوية أو غير صحراوية باستنباط المياه الجوفية أو بتنظيم مشروعات الرى والنواظم والسدود أم بانتشار طرق المواصلات الحديثة وامتدادها فى الصحارى امتداداً يؤدى إلى نشوء قرى ومدن صغيرة جديدة يمكن أن يؤدى إلى جذب القبائل الرحالة إليها وإقامتها فى ضواحيها طلبا للماء والكلأ والتجارة والعمل كما حدث لبعض طرق المواصلات الحديثة فى الصحراء حيث نشأت مدينة الرطبة فى قلب البادية ونمت بسرعة فأصبحت مدينة صغيرة أو قرية كبيرة بعد أن كانت مجرد قلعة للهجانة قبل سنة ١٩٣٦ .

على أن من الواجب أن نعترف أن مجرد هذا التطور البطىء لايكفل بذاته محو الأمية بين أفراد القبائل كما أن إسكان جميع القبائل متعذر مالم يتم التغلب على جميع صحارى العراق وإلى جانب ذلك فإن خطوة حازمة شاملة للتعليم والخدمات الاجتماعية والثقافية خاصة لم توضع حتى الآن . وسنرى ماتم بذله من جهود فى هذا السبيل ولا يفوتنا أن نقول أن إلزامية التعليم الابتدائى تقررت فى العراق من الناحية النظرية منذ صدور قانون المعارف سنة ١٩٤٠ (١)

تحديد المراد بالقبائل والعشائر :

لايهمنا فى هذا التحديد المراد بلفظة القبيلة أو العشيرة وأيهما أوسع نطاقا ، ولا الأساس الذى يقوم عليه تجمع القبائل والعشائر وهل وحدة الأصل أم الحلف الذى تدفعهم إليه الحاجة أحيانا فى سبيل تحقيق أغراض سلمية أو حربية فإن جميع ذلك مما يعنى به رجال التاريخ والاجتماع . وإنما يعنينا فى بحثنا هذا تحديد خصائص المجتمع القبلى والمرحلة الحضارية التى وصلت إليها وتطوره المنتظر فى المستقبل القريب أو البعيد بمقدار مايسعفنا هذا التحديد فى التمهيد للمشكلة ووضع الأسس اللازمة لبرنامج صحيح يكفل معالجتها معالجة شاملة .

(١) أخذت وزارة المعارف فى تطبيق التعليم الإلزامى لأسباب ذكرها خبير اليونسكو فى تقريره عن التعليم الإلزامى فى العراق (ص ١٥ — ١٦) .

المراد بالخدمة الثقافية :

ويمكن أن نمهد للموضوع جملة بتحديد مانعنيه من الخدمات الثقافية بصورة عامة . إذ أن الاتجاهات الحديثة فى هذا الموضوع أصبحت جميعها تتجه إلى اعتبار المسألة الثقافية غير منعزلة عن بقية المسائل الاجتماعية والاقتصادية وقد قامت أسس التعليم الأساسى الحديث جميعها على اعتبار مسائل التعليم متعددة النواحى وغير قاصرة على ناحية تعليم مبادىء القراءة والكتابة فقط ولا على تعليم الصغار دون الكبار ولذلك فإن المشكلة ليست تربوية محضة بل هى إلى جانب ذلك مشكلة اجتماعية اقتصادية ترمى إلى جانب تعلم الصغار والكبار مبادىء القراءة والكتابة إلى رفع مستوى حياة الجماعة بحيث يشمل البرنامج فى جملة مايشمله تعليم بعض الصناعات والمعارف الزراعية المتصلة بالبيئة المراد نشر التعليم الأساسى فيها . وتزداد هذه المهمة صعوبة إذا كان المجتمع غير راكد بل هو فى دور حركة وتحول لا فى المكان فقط بل فى الزمان أيضاً كما هو الشاهد فى المجتمع القبلى حيث يتحول الآن فى الزمان من حضارة متخلفة إلى حضارات أخرى زراعية أو صناعية إلى جانب حركته فى المكان بالهجرة إلى المدن .

إن تحديد المسألة على هذا النحو له أهميته فى موضوعنا هذا لأن كل خطة توضع لنشر التعليم بين أبناء القبائل يجب أن يكون هدفها تحقيق برنامج خاص لنوع من التعليم الأساسى خاص بالبيئة القبلية، تلك البيئة التى تعتبر متخلفة فى حضارتها قرونا طويلة .

على أن خصوصية هذا البرنامج ليس معناها ضيق أفقه وحصره بحدود البيئة لئلا يؤدى ذلك إلى قصر فائدته وأثره بل يجب أن يعنى إلى جانب ذلك بأن « الأمة يجب ألا تنظر عند تربية جيل من أبنائها إلى الأوضاع القائمة بالذات فحسب لأن هذه نظرة ضيقة لها ضررها ، ولكن يجب أن تنظر إلى الأوضاع القائمة فى ظروف البيئة والأسرة وفى ظروف الدولة والعالم بأسره »(١) .

تقسيم المجتمع القبلى :

ولا حاجة بنا إلى القول بأننا لسنا أمام قبائل متبربرة أومتوحشة بل نحن أمام قبائل قطعت شوطاً فى الحضارة وساهمت فى التاريخ العربى والإسلامى بقسط كبير من الحركات الحربية والدينية والفكرية حتى أصبحت ذات تقاليد راسخة وقيم تعتز بها كالنجدة والكرم والشجاعة ، بيد أن هذه المزايا الطيبة تقترن بها عيوب غير قليلة :

١ — فالمجتمع البدوى متخلف فى حضارته ولكنه فى دور التحول .

٢ — وقائم على أساس ضيق من التعصب القبلى والولاء للقبيلة ينبغى تغييره إلى شعور بولاء قومى أعم .

٣ — والتنوع والتخصص فى شؤون الحياة المختلفة يكادان يكونان منعدمين بين أفراده .

فلا بد من بيان هذه المعايب بمقدار اتصالها بموضوعنا .

مشكلة التخلف الحضارى :

المجتمع القبلى فى العراق على درجات متفاوتة من الحضارة يمكن أن نقسمها إلى ثلاثة أقسام لاتخلو من التداخل :

(١) مجتمع بدوى متنقل يقدر بـ ٨ بالمائة من مجموع السكان لا تتجاوز حضارته مرحلة رعى بعض أنواع الحيوان كالجمال والخيل فهو لا يحسن الزرع ولا يميل إلى الاستقرار ويتنقل طلبا للماء والكلأ وتتردد أكثر هذه القبائل البدوية فى البادیتين الشمالية والجنوبية . وهذا المجتمع أبعد المجتمعات البدوية عن الإفادة من الخدمات

(١) مقالة الوظيفة الإجتماعية للغربة للأستاذ محمد فؤاد جلال صحيفة الغربة س ٥ يناير — مارس ١٩٥٣ ع ٢ و٣ ص ١٦ .

الثقافية لعدم استقراره وتنقله فى الصحراء ويمكن معالجة مشاكله الثقافية بأساليب متعددة اقترحتها لجنة مـنرو وأكدها خبير اليونسكو :

(أ) إنشاء مدارس متنقلة لمكافحة الأمية بين الصغار والكبار يراعى فى وضع مناهجها أن تكون فصلية وأن يقتصر فيها على تعليم مبادىء القراءة والكتابة والقرآن الكريم وبعض الصناعات اليدوية الخفيفة كالصناعة النسيجية وأن يكون منهج خدماتها الثقافية عمليا يساعدها على انقاء المصاعب وبناء حياة جديدة لها .

(ب) إقامة مراكز اجتماعية (١) ثابتة ومتنقلة تشتمل على مدارس لتعليم الصغار وأخرى لمكافحة الأمية بين الكبار فى الواحات التى يمكن إنشاؤها حول الآبار الارتوازية الغزيرة . على أن تكون ذات برنامج أوسع وأشمل من المدارس المتنقلة وأن تشتمل على حقل لزراعة أشجار النخيل وما إليها من الأشجار الأخرى ولتعليم بعض الحرف المناسبة لتلك البيئة . كما يمكن إقامة مراكز اجتماعية ومدارس صحراوية فى بعض القرى التى نشأت حديثاً حول طرق المواصلات الصحراوية الحديثة كالرطبة لتحقيق الغرض المذكور .

٢ — مجتمع قبلى مستقر بجوار الريف استقرارا غير كامل تقدر نفوسه بـ ٣٠ بالمائة من مجموع السكان وقد تجاوز فى حضارته مرحلة الرعى القاصرة على رعى الجمال والخيل إلى رعى سائر أنواع الأنعام من غنم وماعز وبقر وفلاحة الأرض وزراعة بعض الحبوب والخضروات ومثل هذا المجتمع يمكن أن يفيد من الخدمات الاجتماعية أكثر من المجتمعين الأول والثالث .

٣ — مجتمع ريفى مستقر استقراراً كاملا تقدر نفوسه بـ ٤٠ بالمائة من مجموع السكان وقد تخصص أفراده فى زراعة الحبوب والخضروات والأشجار وتربية الدواجن وأقاموا فى قرى أو جماعات .

ومشكلة هذا المجتمع انعزال قراه وجماعاته وصعوبة المواصلات بين هذه القرى والجماعات . وعدم اعتبار القرية مركزاً إدارياً حتى اليوم ، أما الناحية الاقتصادية فإن مشكلة هذا المجتمع والذى قبله تدور حول كيفية تقسيم الأرض والحقوق العينية المترتبة عليها فإن معظم الأراضى أميرية وبعض هذه الأراضى عليها للأفراد حق عينى يسمى بحق التصرف ولكن هذه الأرض موزعة على أساس من ملكيات وإقطاعيات واسعة ولذا فان المشكلة تختلف باختلاف الظروف . فأما فى المناطق التى تنتشر فيها الإقطاعيات والملكيات الكبيرة فلا يمكن التفاؤل بنجاح الخدمات الاجتماعية بيسر وسرعة لما اقترن فى أذهان طبقة كبار الملاك والشيوخ من احتمال مطالبة فلاحيهم بحقوقهم إذا ما انتشر التعليم بينهم . ويكفينى فى هذا الصدد اقتباس فقرة جاءت فى تقرير المستر فيكتور كلارك مندوب اليونسكو التربوى إلى العراق عن التعليم الالزامى فى العراق فقد ذكر فى تقريره المذكور أن « الاندفاع الزائد فى سبيل التعليم الالزامى لن يلاقى سوى الاخفاق إلا إذا أمكن التغلب على عقبة من أخطر العقبات التى تحول دونه (ألا) وهى نظام ملكية الأراضى (ص ٨) إزاء هذه الحقيقة المرة لابد من سن تشريع يلزم أصحاب الأراضى الواسعة أو حق التصرف بتخصيص جانب من أراضيهم لإنشاء مركز اجتماعى ومدرسة ريفية لتعليم مبادىء القراءة والكتابة وكيفية تحسين وسائل معيشتهم بتعليمهم أساليب زراعية جديدة وتربية المواشى والنحل وعمل الجبن وزراعة بعض أنواع الخضروات وإقامة أسواق موسمية فى المراكز الاجتماعية .. الخ وبعض الصناعات اليدوية كعمل السجاد والنجارة .

---

(١) اقتصرت لجنة منرو على اقتراح إقامة مراكز اجتماعية بسيطة للراشدين (ن ص ٢١ من تقرير مندوب اليونسكو) وأنظرها ص ٨١ منه) .

وأما فى المناطق التى شرعت فيها الحكومة بتطبيق نظام الملكية الصغيرة فقد بدأت وزارة المعارف بتطبيق مشروع التعليم الأساسى. ومهما يكن فإن مشكلة الخدمات الثقافية تختلف باختلاف درجة المجتمع القبلى من الحضارة ويمكن القول أن أكثر الجهود التى بذلت فى هذا الصدد تكاد تنحصر فى حدود المجتمع الريفى المستقر استقراراً كاملا ويمكن أن نذكر الخطوات التى خطتها وزارة المعارف فى هذا السبيل (١) .

١ — بلغ عدد المدارس الابتدائية الريفية فى سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ (٤٧٨ مدرسة للبنين و١٨ مدرسة للبنات عدد طلابها ٤٣,٩٢٦ من البنين و١٠٣٧ فى مدارس البنات) . وهذا العدد من القلة بمكان إذا قيس بعدد المدارس والطلاب فى المدن وعرف أن نسبة نفوس السكان فى الريف والصحراء تبلغ ٧٨ ٪ من مجموع نفوس السكان . وإلى جانب ذلك فإن حالة المدرسة الريفية تثير الحزن والأسى وخير وصف لها ماجاء فى تقرير مندوب اليونسكو (ص ٢٣ — ٢٤) ويقترح مندوب اليونسكو فى سبيل تشجيع إرسال الأطفال إلى المدارس ودوامهم المنتظم فيها تقديم وجبة غذائية مجانية لقسم من الأطفال ولا سيما فى المدارس القروية (٢) .

٢ — دار المعلمين الريفية والمدرسة الابتدائية الريفية : لقد سبق العراق مصر فى التفكير فى وضع برنامج خاص بالخدمات التربوية والثقافية فى المجتمع الريفى فقد اقترحت لجنة منرو العناية بنوع من المدارس الريفية التى ترتبط بالحياة القروية ويلحق بها حظيرة وحديقة يستطيع الأطفال أن يمارسوا الحياة الريفية فيها على وضعها الصحيح ويتعلموا ما يستطيعون به تحسين حياتهم وقريتهم فى المستقبل (٣) .

ولكن هذا المقترح لم يكتب له التنفيذ الموفق فقد اقتصر الأمر على إنشاء دور معلمين ريفية ناقصة ثم أغلقت وكانت آخرها دار المعلمين الريفية فى دهوك التى تخرج آخر صف فيها فى سنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ الدراسية (٤)

ويمكن القول أن العودة إلى دراسة هذا المقترح مستحسنة على أن تقترن ببرنامج خاص على أساس التربية الأساسية والجمع بين المدرسة والمركز الاجتماعى بحيث يكون أحدهما وثيق الصلة بالآخر . أما فى الوقت الحاضر فإن الصلة بين وزارة المعارف وبين المراكز الاجتماعية القليلة ضعيفة لأن وزارة الشؤون الاجتماعية هى التى تشرف على المراكز الاجتماعية (٥) .

ويمكن إنشاء بعض المدارس الريفية التجريبية والشروع بمدرسة من هذا القبيل فى تل محمد حيث أنشىء أول مركز اجتماعى .

٣ — تعزيز تعليم الفتيات : وبالرجوع إلى تقرير وزارة المعارف لسنة ١٩٥١ — ١٩٥٢ نجد أن عدد المدارس الابتدائية فى القرى قد بلغ النسبة الآتية :

	عدد المدارس	عدد الطلبة	عدد المعلمين
للبنين	٤٧٨	٤٣٩٢٦	١٨٢٤
للبنات	١٨	١٠٣٧	٦٧

---

(١) ص ٤٧ من تقريره .

(٢) حيث أكد على العلاقة بين معلم الصغار والكبار فى الريف فى مدرسة توفر للاهلين التربية الأساسية على طراز واقعى

(٣) التربية الأساسية : فلسفتها وأهدافها لاسماعيل محمود القبانى . منشور فى صحيفة التربية الآنفة (ص — ١) وأنظر أيضا تقرير خبير اليونسكو ص ٢٣ و ص ٤٦ .

(٤) التقرير السنوى لوزارة المعارف .

(٥) أنظر نقد ذلك فى مقالة القبانى الآنفة ص ٥

ومن هذا الجدول يمكن أن نلاحظ أن نسبة مدارس البنات فى الريف قليلة جداً (١) وإن نهضة الريف تقضى العناية بتعليم الفتيات ووضع مناهج خاصة بهن ترمى إلى تعليمهن بعض الأعمال النافعة لهن فى حياتهن القبلية والريفية كفن القبالة وتجفيف الفواكه واستخراج معجون بعض الخضرات وزيوت الحبوب وطرق العناية بالأطفال وتربيتهن تربية تحميهم من بعض الأمراض المتوطنة .

٤ — ثانويات الزراعة — وتوجد فى العراق مدرسة ثانوية واحدة للزراعة يقبل فيها خريجو الدراسة المتوسطة وينحصر القبول فيها بالدرجة الأولى على أبناء الفلاحين والمزارعين ومن يؤمل اشتغالهم بالزراعة .

إن قلة ثانويات الزراعة فى العراق نقص بارز ولذا يجب العمل على تعميم مدارس الزراعة الثانوية والأفضل أن تكون مدة الدراسة فيها كاملة أى خمس سنوات وأن يقبل فيها خريجو الدراسة الابتدائية . ولقد زرت فى تركيا ثانوية للزراعة فى مدينة أزمير فوجدتها على استعداد كبير فى المختبرات ووجدت مدرسها على جانب كبير من الثقافة ووجدت المدرسة نشاطا ملحوظا لا يقتصر على تعليم طلابها بل يرمى إلى إفادة فلاحى المناطق المجاورة لها وإشراكهم فى مختلف نواحى النشاط الذى تقوم به ولها أعياد خاصة تحتفل فيها ببعض الثمار كالعنب فى موسمه وتقام فيها الحفلات التى يشترك فيها الأهلون .

إن عدد مدارس الزراعة الثانوية التى أقدرها لا يقل عن عدد مراكز الألوية فى العراق .

٥ — المدارس الابتدائية الزراعية . أشار مندوب اليونسكو فى تقريره إلى أن وزارة المعارف طلبت فى سنة ١٩٤٨ من مديرى مصارف الألوية أن يؤسس كل منهم مدرسة ابتدائية تجريبية فى لوائه وأن تأسيس هذه المدارس قد تم بالفعل فى معظم الألوية عن طريق تحوير بعض المدارس فيها وتوسيعها لهذا الغرض وقد ألحق بكل مدرسة بضعة أفدنة من الأرض لفلاحتها وضم بعضها عددا محدودا من الحيوانات لتربيتها والاستفادة من منتجاتها وبعض الوسائل الأخرى (انظر تفصيل ذلك من ص ٥٠ — ٦١) .

وقد أكد الخبير المذكور أهمية هذه المدارس التجريبية واقترح بعض المقترحات بصددها (ص ٦١ منه) .

٦ — تجنيد جميع القوى الممكنة لتيسير الخدمات الثقافية فى الريف العراقى ويمكن فى سبيل ذلك ضرب بعض الأمثلة :

(ا) نصت الفقرة (ك) من المادة الثانية من نظام الغرف الزراعية رقم ٣٠ لسنة ١٩٣٨ على أن من جملة واجبات الغرف الزراعية إنشاء مزارع تجريبية . وفى اعتقادى أن فى الإمكان الإفادة من هذا النص باقناع غرف الزراعة بضرورة جعل المزارع التجريبية التى أنشأتها أو تنوى إنشائها تتضمن صفوفاً لتعليم الفلاحين المجاورين وأبنائهم أصول الفلاحة والزراعة الحديثتين ومبادىء القراءة والكتابة بإرشاد وزارة المعارف، إذ بدون ذلك لا يمكن أن تحقق المزرعة التجريبية مهمتها الضخمة التى نص عليها هذا النظام بالتفصيل وجعل منها نشر الوسائل التى تزيد فى الإنتاج وتنوع الحاصلات والسعى فى إزالة العراقيل التى تعترض رقى الزراعة وتشويق المزارعين إلى استعمال الآلات والأدوات الزراعية وحث الزراع على إصلاح البذور وتأسيس الشركات التعاونية والنقابات الزراعية والمعارض وتهيئة الحيوانات الصالحة للسفاد لإصلاح جنس الحيوانات الأهلية .

---

(١) جاء فى تقرير المعارف المذكور أن المراد بالمدرسة الريفية المدرسة الكائنة فى قرية أو ناحية تتشابه الحياة فيها مع حياة القرية . وينبغى أن يلاحظ أن المدرسة فى بعض المدارس الإبتدائية الريفية مختلطة .

(ب) توجد مدارس تابعة للسكك الحديدية ولذا فإن من المستحسن بحث إمكان الإفادة منها فى تعليم أبناء الجماعات المبعثرة بالقرب من مدارس السكك والمحطات النائية .

(حـ) كما أن مكافحة الأمية فى صفوف أفراد الجيش والشرطة يؤدى فى النهاية إلى إمكان استخدام المسرحين منهم فى مكافحة الأمية فى قراهم تحت إشراف معلم القرية .

٧ — تعميم التعليم الأساسى فى مشروع الدجيلة (١) .

٨ — السينما المتجولة . وهناك سينما متجولة للدعاية الصحية والاجتماعية والثقافية تابعة لوزارة المعارف .

٩ — معهد خاص (٢) : إن جميع المقترحات التى اقترحتها واقترحها غيرى من قبل لا تعادل فى نظرى هذا المقترح الأخير ألا وهو ضرورة إنشاء معهد خاص بدراسة شؤون القبيلة والريف لمدة لاتقل عن سنتين يقبل فيه خريجو المعاهد العالية من كليات الآداب والحقوق ودار المعلمين العالية ومعهد الملكة عالية ويكون الغرض منه إعداد جيل من خريجيه ملمين بشؤون القبيلة والريف إلماما نظريا عمليا بما درسوه من مناهج خاصة وعلوم اجتماعية واقتصادية وبما لمسوه بأنفسهم من زيارة الريف زيارة دراسية وبما وضعوه من رسائل وأبحاث بحيث لايمكن أن يتخرج الطالب بدون عمل رسالة خاصة فى موضوع يتصل بحياة قبيلة معينة أو قرية معينة كدراسة لهجتها أو أحوالها الاجتماعية والاقتصادية الأخرى أو عاداتها المختلفة. أن خريجى هذا المعهد يمكن الإفادة منهم فى إدارة مدارس الريف الزراعية وغيرها وفى توجيه المراكز الاجتماعية فيه ويمكن أن يتولى هذا المعهد الإشراف على سائر مشروعات الخدمات الثقافية فى الريف والقبيلة .

خاتمـــــــة :

ولكى نقدم صورة صادقة من واقع الريف كما يرويه أحد أبنائه فقد كلفت أحد طلابى من أبناء المزارعين فى الحوض الأسفل من العراف بوصف الخدمات الثقافية فى منطقتهم وصفا واقعياً محايداً فكتب لى تقريراً خلاصته :

بالنسبة للقبائل البدوية المتنقلة سواء فى العراق أم بين العراق والجزيرة العربية نسبة التعليم (صفر بالمائة) . ولكن هذه القبائل تحتك فى فصل الصيف بالريف العراقى وتقوم بمهمة نقل الحاصلات على جمالها وتمتد إقامتهم مدة تتراوح بين شهرين وثلاثة وهم ينتقلون جماعات جماعات وكثيرا مايقع بينهم النزاع المسلح بسبب المنافسة فى النقل وقويهم يأكل ضعيفهم وقد ذكر أن فى المنطقة المذكورة قبيلتان إحداهما تدعى (آل حميد) وهى تتجول فى الضفة اليسرى من العراف فقط والثانية تدعى (آل رفيع) وهى تتجول فى المنطقة اليمنى من نهر العراف وبين القبيلتين عداء قديم والغزو بالرغم من تحريمه وفقا للقوانين الصادرة إلا أنه — كما ذكر — مايزال عندهم جاريا . وقد اشتهر البدو بقرض الشعر .

٢ — بالنسبة للقبائل المستقرة وشبه المستقرة فقد ذكر أن الشيوخ والسراكيل كانوا قبل إنشاء المدارس فى الريف يرسلون أبناءهم للمدارس فى المدن ولكنهم يتركونهم المدة الكافية للتخرج فى المدارس الابتدائية خوفا عليهم من هجر الحياة القبلية واعتياد الحياة الحضرية .

---

(١) خير مايمكن أن يقال فيه ماجاء فى تقرير خبير اليونسكو (ص ٥٤ منه) .

(٢) ويمكن الإفادة فى هذا الصدد من فكرة إنشاء معاهد عالية للدراسات العربية فى كل عاصمة عربية على غرار معهد القاهرة التابع لجامعة الدول العربية بجعل المعهد المقترح فى العراق يتفق وحاجة العراق .

وفى سنة ١٩٤٦ أنشئت مدرسة ابتدائية فى إحدى القبائل ولم يكتب لها البقاء فقد احترقت لسوء تفاهم بين أبناء الشيخ والمعلمين وأنشئت مدرسة أخرى فى عشيرة (عكيل) وقد بنيت من (الطوف) أى الطين وقد انتسب اليها أبناء الشيخ والسراكيل والفلاحين واشتد عليها الإقبال عند ما تكاملت صفوفها وتوافد اليها أبناء القرى المجاورة من مسافة تصل فى بعض الأحوال إلى ٧ كيلومترات .

أما عن حالة الطلاب المعاشية فهى فى حضيض التعاسة وعلى الأخص من الناحية المعاشية فملابس الطلبة ممزقة وهى فى العادة مؤلفة من الدشداشة واليشماغ وينذر من يرتدى من الطلبة سترة فى أثناء القارص وهم حفاة لايعرفون الجوارب ولا الاحذية اللهم إذا استثنينا ابن الشيخ فقط ولا يتجاوز طعامهم رغيف الخبز والتمر أحياناً أمادخل رب الأسرة لأمثال هؤلاء الطلبة فانه يتراوح بين ٣٠ و ٤٠ فلسا فى اليوم.

ومعلمو المدارس فى الريف يرمون بحياتهم يحسبون نقلهم للتعليم فى الريف عقوبة ويتوسطون فى الغالب للعودة إلى الخدمة فى المدن إذ لا مأمول لهم سوى المدرسة ويأكل الكثير منهم فى مضيف الشيخ وقل منهم من يستأجر طباخا أو يطبخ بيده والشيخ غالبا مايستشيرهم فى شؤونه الخاصة وأعماله التى تقتضى اتصاله بالحكومة .

وقد بدأت وزارة المعارف منذ سنة بتشييد دور للمدرسين فى عشيرتى عكيل وحجام .

على أن الأمر يختلف فى المدن الصغيرة فالمدارس فيها أحسن حالا من قرى الريف بكثير سواء من حيث البناء أو المدرسين ففى قلعة سكر مثلا توجدمدرسة للبنات فيها صفوفها كاملة ومدرستان ابتدائيتان كاملتان ومدرسة فيها مايقارب ١٦٢ طالبا بعضهم من أبناء الفلاحين والشيوخ من القرى القريبة . ويعطى للطلاب فى إحدى المدارس الابتدائية للبنين والمدرسة الابتدائية للبنات وجبة طعام يوزع عليهم فى « الفرصة » الثانية مؤلفة من رغيف خبز وبيضة أو فاكهة وكوب حليب وكذلك وزعت ملابس على الطالبات الفقيرات والطلاب الفقراء .

أما القرى النائية عن المدن والأرياف فلايوجدبها سوى كتاتيب يطلق على أحدها اسم (الملا)[1] ويقوم الملا بتعليم القرآن الكريم قراءة فقط ويستقر الملا عادة فى إحدى القرى ويؤمه الأطفال من القرى المجاورة وأكثر هؤلاء يتعلمون القراءة دون الكتابة وإذا قدر لأحدهم أن يكتب فكتابته سقيمة حافلة بالأغلاط — أو على حد تعبير بعضهم «نصفها غلط ونصفها كفر».

ومهما يكن فإن مدارس الأرياف أغلبها مبنى من الطوف والبوارى أو عبارة عن صرائف. ودروس الرياضة البدنية معدومة فيها والمعلمون عالة على الشيوخ فى طعامهم .

---

(١) لفظه تركية أصلها (منلا) أى مدرس القرآن وتطلق فى ريف العراق بهذا المعنى وكذا على كل من يحسن القراءة والكتابة .

تنمية القيادة بالمجتمعات العربية

اختيار وتدريب القادة

الدكتور صلاح العبد (هيئة الأمم المتحدة)

سيعالج موضوع هذا البحث مايلى :

(ا) وصف موجز للقرية العربية والخصائص الرئيسية المميزة لها .

(ب) تحليل لأكثر الوسائل الفنية ملاءمة لتنسيق تلك المجتمعات .

(ح) إنتخاب وتدريب القادة والقادة المساعدين للعمل بتلك المجتمعات .

(د) توصية بإنشاء مركز للتدريب على طرق البحث وعلى القيادة بالعالم العربى .

أولا ــ معلومات حول الموضوع :

أكثر طرق السكن فى الريف العربى انتشارا هو التكتل أو التجمع حيث تبتنى العائلات القروية لنفسها مساكن من طين أو طوب يتلاصق بعضها ببعض حيث توجد مؤسساتها وسط هذا التكتل وأهمها المدرسة والجامع والسوق . وصباح كل يوم يخرجون بالدواب إلى المزارع ليستعينوا بها فى فلاحة الأرض . وعند المساء يعودون إلى منازلهم ويقضون السهرة أمام البيوت . وهذه التكتلات فى بعض المناطق واسعة كما فى مصر حيث يتراوح عدد سكان القرية من ١٠٠٠ إلى ٤٠ ألفا ، وهى فى بعضها صغيرة كما فى العراق . فقد تتكون القرية العراقية من ثلاث أو أربع عائلات إلا أن القرى الكبيرة قد يسكنها حوالى الألف نسمة .

يظهر من هذا أن النوع الأخير من الاستيطان والشائع فى العراق والأردن يمكن أن يعتبر مزيجا من الاستيطان المتكتل والاستيطان الموزع .

وبعض السكان غير مستقرين فإنهم حالما يشعرون بأن الأرض قد نفذت قواها ينتقلون إلى أرض أخرى . وحينئذ يأخذون معهم مواشيهم وثيابهم ومواد بنائهم . وهذا النوع من الناس يمكن اعتباره شبه بدوى .

والنوع الثالث من الأقوام الريفية فى العالم العربى هم البدو الرحل . فهم فى تنقل دائم فى الصحراء يبحثون عن الكلأ لمواشيهم يحملون خيامهم وكل ما يحتاجون إليه من عدة لبناء مساكنهم .

والأحوال المعيشية بين الجماعات الريفية العربية ينقصها الكثير : فأكثر هذه الجماعات تكاد تكون فى عزلة تامة لعدم توفر وسائل النقل والمواصلات . ولاشك أن هذه العزلة هى السبب فى أنهم لايعرفون وسائل الزراعة والتسويق الحديثة وغيرها من نواحى الاقتصاد الزراعى . وليس فى أغلب القرى العربية جهاز منظم للماء فترى سكانها يعتمدون على الماء الذى يجرى بين ثنايا القرية فى السواقى المكشوفة .

وهذه الجماعات تنسجم دينا ولغة وعملا وطريقة معيشة . وكل فرد من أفراد الجماعة يحترم العادات الموروثة ويتمسك بها . فلا تطرأ عليهم تغيرات فجائية . وفى القرية الواحدة علاقات القربى متواشجة وقد ينتمى أفراد القرية

جميعهم إلى بضع عائلات تنتسب كل منها إلى جد واحد أو يتبعون جميعهم عائلة واحدة وهذه تسمى « القبيلة » والنظام القبلى شائع جدا فى الدول العربية كلها باستثناء مصر .

ولذلك يمكننا القول أن خصائص الجماعة العربية تشبه تلك التى يسميها « تونيس » « جماينشافت »(١) وتلك التى يحددها « أودم » باسم « فولك كلتر »(٢) وتلك التى يصفها سبنسر بأنهـا : الانسجام المتقطع غير المحدود (٣) فالعلاقات فى القرى العربية أكثرها علاقات بدائية .

وبما أن الفلاحين العرب يقطنون فى أماكن تجمعية فإنه يسهل عليهم أن يجتمعوا لبحث حاجاتهم الجماعية وتوفير العمال لبناء مراكزهم الجماعية التى يمكن بلوغها بسهولة والتى تخدم أغراضها خير خدمة .

والقروى العربى يتصف بالأمانة والاخلاص والكرم والثقة فى النفس والشعور بالمسؤولية . فإذا قويت هذه الخصال وأضيفت إليها الخصال المادية للثقافة ، فإنها ستنتهى إلى إيجاد برامج ناجحة للتقدم الاجتماعى .

ثانيا ـــ الطريقة الجماعية :

تعكس هذه المعلومات طبيعة المجتمعات الريفية فى البلاد العربية . وفى ضوئها سندرس الوسائل والطرق للشروع فى مشاريع التنمية الجماعية .

فإن هناك طريقتين للتنمية الجماعية ، إحداها هى الطريقة الحكومية المركزية (وضع الخطط من الأعلى) ، ويرتبط فيها التخطيط والعمل معا . وهذا التخطيط الذى يتلوه التنفيذ ، يمارسه أفراد خارجيون دون اشتراك أفراد الجماعة نفسها . والطريقة الثانية تسمى طريقة "Grass Root" (أى التخطيط من الأسفل) والتخطيط هنا ينفذه الخبير بمساهمة أفراد الجماعة .

أما الطريقة الأولى فهى الشائعة فى العالم العربى . فقد فرضت أكثر المشاريع على الشعب دون تنمية رأى عام بين الجماعة ـــ وهو عنصر أساسى فى العمل ـــ ونضرب مثلا على إخفاق مثل هذه الطريقة ماقامت به « الجمعية الزراعية » فى مصر من أجل الفلاحين . فقد بنت الجمعية قرية شبه عصرية لسكانها . وجعلت المساكن أحسن بكثير من مساكن الفلاحين العاديين . وبعد أن تم بناء القرية بكل مؤسساتها العامة طلب إلى الفلاحين المجىء إليها . وإذا المساكن كلها بعد ستة أشهر قذرة وقبيحة كالمساكن العادية القديمة وقد سد الفلاحون نوافذهم بالطين ، وأخذوا مواشيهم ودوابهم من الزرائب الجماعية وأسكنوها فى بيوتهم . وما فعلوا ذلك إلا لجهلهم وعدم فهمهم للتسهيلات الجديدة التى يقدمها لهم للشروع وبما أنهم لم يشتركوا فعلا فى البرنامج كله لم يدركوا مدى الفوائد التى يجنونها لسكناهم فى منازل عصرية نظيفة

وتدل التجارب على أن طريقة "Grass Root" هى الصحيحة للتنمية الجماعية وهى طريقة بطيئة ولكن النتائج التى حصلنا عليها باستعمالها مشجعة وذلك أن جعل الناس يتعاونون فى العمل يستغرق وقتا طويلا ولكنهم طالما ينفقون بأن عملهم يؤدى إلى تحسين أحوال الجماعة فإن هذا العمل يغدو جزءا من معتقداتهم وكثيرا ما يستمرون فى العمل دون أى مساعدة من الخارج .

---

(١) "Gemeinschaft" إصطلاح فى علم الإجتماع معناه بالألمانية « العلاقات البدائية »

(٢) folk culture إصطلاح يحدد ثقافة الشعب الصادرة عنه فهى من نتاج الجماعة نفسها لايخالطها أى عنصر ثقافى وارد إليها من الخارج .

(٣) المقصود ب « المتقطع غير المحدود » هو أن القوم لاهدف جماعى لهم .

أننى لن أنسى تلك القرية العراقية فى الطارمية حيث لم يكن أفراد القرية على استعداد للتعاون أو الاشتراك فى أى مشروع جماعى ، فقد ارتاب شيوخ الجماعة فى عملنا فى أول شهر فلم يتعاونوا معنا وهرب بعض زعماء الجماعة حال وصولنا إليها غير أننا كنا متفائلين واستمررنا فى حديثنا إلى الشعب عن مستوى معيشتهم المنخفض وأخبرناهم أنهم بمجهود قليل يتعاونون فيه يستطيعون أن يحسنوا أحواهم المعيشية ، فلم يمض شهران إلا وقد أدركوا أنهم يحتاجون إلى مدرسة ومستوصف للولادة وحديقة أطفال فتقدموا الأرض والطوب والأسمنت وكرس كل فرد من أفراد القرية تقريبا أوقات فراغه للمساعدة فى البناء . ثم قدم أحد الشيوخ قطعة أرض أخرى لاستعمالها كمزرعة نموذجية للجماعة وسجل كل أب أبناءه فى المدرسة . ومن الممتع أن الشيوخ الذين عارضوا أى عمل جماعى فى أول الأمر كانوا هم الذين كرسوا معظم وقتهم لمراقبة العمال وهم يبنون مركز القرية الاجتماعى كما أنهم رافقونا فى زيارة الجماعات المجاورة وتحدثوا إليهم ليقنعوهم بمدى الفوائد التى فى استطاعتهم أن يجنوها إذا تعاونت أفراد الجماعة معا.

هذا مثل يوضح كيف أن طريقة « Grass Root » فى مشاريع التنمية الجماعية أنجع من الطريقة الحكومية المركزية . فالطريقة الأولى تربوية لأنها تدرب الناس على العمل معا لتحسين أحوال الجماعة .

ثالثا — أنواع القادة اللازمين للتنمية الجماعية :

كل برنامج جماعى يحتاج إلى وجود قادة محليين ومساعدين وموظفين فنيين لكى يعملوا فى حقول الصحة والتغذية والاقتصاد الزراعى والتعليم والترفيه .

٢ — القادة المحليون :

هؤلاء هم وجهاء الجماعة وأفرادها البارزون الذين يتميزون بالمقدرة على الزعامة بسبب مكانتهم الاجتماعية أو ثروتهم أو نسبهم العائلى أو بسبب إدراكهم لما فى جماعتهم من نقص أو عجز وهؤلاء الزعماء المحليون فى الجماعات الريفية العربية يحظون باحترام المجتمع ولذلك يجب أن يعطوا مكانة زعامية فى أى برنامج جماعى ويجب تدريبهم على كيفية العمل معا وحث الآخرين على الاشتراك فى التخطيط الجماعى . ولا يعد هذا تدريبا رسميا إنما هو تدريب يقام به حسب الظروف الملائمة وحسب الصفات التى يتميز بها كل منهم .

ب — القادة المساعدون :

وهم عنصر لا غنى عنه فى التخطيط الجماعى فهم أفراد الجماعة الذين يمكن تدريبهم فى مواضيع معينة لتهيئتهم للعمل فى الجماعة ويكون بينهم أصحاب الحرف اليدوية والبستانيون وعمال المختبر ومضمدون .

جـ — المتخصصون أى أصحاب الحرف المختلفه :

كل برنامج جماعى يحتاج إلى موظفين فنيين كالأخصائى الاجتماعى أو الطبيب أو المهندس أو الممرضة وبما أن هنالك نقصا فى عدد العاملين الذين لهم المؤهلات لهـــذا العمل وكذلك للعجز المالى يستحسن أن يعين فريق من الفنيين لكل جماعة ريفية كبيرة أو مجموعة من هذه الجماعات ويكون جزء من عمل هذا الفريق تدريب أعضاء الفرقة المساعدة فى كل قرية ومراقبة أعمالهم .

وفى أول العمل الجماعى يستطيع الأخصائى الاجتماعى أن يكتشف الزعماء المحليين بسهولة ويمكن استعمال طريقة

« المقياس الاجتماعى » لهذا الغرض فيبدأون بتنظيم مجلس جماعى يبدأ بالعمل وبعد ذلك يترك للشعب انتخاب زعمائه ويجوز إقامة انتخابات سنوية عامة لكى يتاح للشعب اختيار زعمائه بنفسه، وهذا مما ينمى الحياة الديمقراطية فى الجماعات الريفية العربية ويستطيع كل عضو نشيط فى الانتخابات السنوية أن يصبح عضواً فى لجنة إذا كانت له المقدرة على ذلك وهذا يساعد على تنمية روح الزعامة المبنية لا على الثروة والنسب فحسب بل على تفانى الشخص فى خدمة جماعته . وهكذا يمكن تغيير النظام الطبقى فى القرى العربية من نظام جامد إلى « نظام مرن » ويجب جمع العاملين المساعدين من المنطقة التى يراد تنميتها ولعله من المستحسن أن يجرب الشخص فى بعض الأعمال قبل إدراجه كعامل مساعد .

أما الفنيون فيجب انتخابهم حسب مقدرتهم الفنية واستعدادهم للعمل بين الجماعات الريفية ويجب أن يختبرهم قبل تعيينهم الخبراء فى العلاقات الإنسانية ولا يستحسن دائماً تعيين العاملين المحترفين فى الجماعة التى ينتمون إليها بل الأفضل تعيينهم فى جماعة تسكن الإقليم الذى ينتمون إليه لكى يتجنب التحيز والزعامة الضعيفة فإذا عينوا فى جماعتهم فقد يعاملون أفراد عائلتهم أحسن مما يعاملون الأفراد الآخرين . وقد يعجز الأخصائى الاجتماعى الشاب أو الطبيب عن التأثير على أبيه أو عمه فقد يعدونه ولداً فلا يحترمونه كزعيم لهم .

ويجب أن يعمل العاملون المحترفون والمساعدون جنباً إلى جنب مع الزعماء المحليين للمصلحة العامة .

وفى استطاعة الحكومة أن تحصل على العاملين المحترفين ولكن يجب أن يعينوا أولا لمدة تجريبية ويجب أن تدفع لهم أجورهم فى أثناء هذه المدة . أما العاملون والمساعدون فيجب على الجماعة نفسها أن تعينهم كلما تمكنت من ذلك .

التدريب :

(ا) أعضاء اللجان :

يجب أن يدرب الذين ينتخبون من الجماعة تدريباً خاصاً فى المسائل العملية والعلمية وغاية هذا التدريب هو رفع مستواهم الثقافى وفيما يلى اقتراح لبرنامج هذا التدريب :

١ ــ اجتماعات اللجان :

تكون لجان لإدارة المزارع وأخرى لتحسين المسكن وثالثة للعناية بالأطفال للقيام بحاجات الجماعة . ويجب على الأخصائى الاجتماعى أن يجتمع بانتظام بأعضاء اللجان ويدربهم على اتباع الطريقة الديمقراطية فى وضع البرامج .

٢ ــ وسائل الإيضاح البصرية :

هذه الطريقة فى التدريب ضرورية فى التعليم الأساسى ويمكن استعمال السينما والفانوس السحرى للتوضيح للقادة كيف تنفذ المشاريع فى الجماعات الأخرى بالمجهود التعاونى كما أن ذلك وسيلة تعليمية لرفع مستواهم الثقافى .

٣ ــ الإذاعة :

يمكن الاستفادة من بعض الإذاعات الأسبوعية فى العمل الجماعى .

٤ ـ المحاضرات :

يجب أن تكون المحاضرات ممتعة وحيوية واختيارية دون أن تكون علمية صرفة .

٥ ـ الزيارات :

إلى الكليات والجماعات الأخرى ـ إلخ . .

٦ ـ المخيمات :

يمكن القيام بحلقات دراسية إقليمية لقادة الجماعات المختلفة لتبادل الآراء والتجارب ويفضل إقامة تلك الحلقات فى المدارس الزراعية فى كل إقليم لكى يستطيع القادة استعمال التسهيلات الموجودة فى المدارس .

(ب) القادة المساعدون :

يقترح أن ينشأ لكل عدد من الجماعات فى الإقليم الواحد(١) بمراقبة خبير فنى مركزا للتدريب العلمى لتخريج العاملين والمساعدين . وليس فى نطاق هذا البحث مكان لإعطاء البرامج المفصلة ومدة التدريب ومؤهلات الطالبين والأجور ونوع العمل ـ إلخ . ولكن نرجو أن يكون فى هذا الاقتراح مايكفى للبدء بمباحثات جدية من أجل إنشاء مركز كهذا . ويهمنى هنا أن أقترح المبادىء العامة ومنها مايلى :

١ ـ يجب أن لايكون مركز تدريب العاملين المساعدين بعيدا عن المنطقة التى يعملون فيها ولذلك يقترح على الموظفين فى عدة جماعات أن تشترك للقيام بمركز إقليمى واحد .

٢ ـ عند انتخاب الموظفين يجب التأكد من المقدرة العلمية المباشرة عوضا عن المقدرة النظرية .

٣ ـ يجب وضع حد أولى لمؤهلات الذين يجرى اختيارهم للتدريب مثلا :

(ا) صفات الزعامة الشخصية .

(ب) السن .

(حـ) التعليم المدرسى السابق .

(ى) التأثير على سكان القرى .

(هـ) يجب درس المناطق التى تستفيد من العاملين المساعدين ويجب كذلك وضع برامج فى المدرسة من أجل هذا الغرض ، مثلا لانفع يرجى من تدريب مضمد إذا كانت القرية المعينة ستستعمل قابلات فالأفضل فى هذه الحالة تعليم وتدريب القابلات .

(و) يجب أن يكون الجزء الأكبر من برنامج التدريب تدريباً عملياً .

(ز) يجب أن تكون أوقات التدريب مرنة قدر الامكان حسب المواضيع التى تدرس ونقترح أن لا تقل أى دورة عن أربعة أشهر وأن تكون هذه المدة فى بعض الحالات هى المدة القصوى .

---

(١) يحدد الإقليم الواحد هنا بالمنطقة التى تتصف بالانسجام الشديد وقد تكون وحدة إدارية كاللواء مثلا أو أكثر من وحدة .

ح — يجب أن يسبق دورة التدريب هذه وضع خطط كافية لتشغيل العاملين المساعدين لكى يتخلص من احتمالات تثبيط الهمة أو الفشل حين لايجد المتخرج عملا يتفق مع تدريبه .

ط — ويجب على المركز أن يستمر فى مراقبة العاملين المساعدين لكى يستطيع أن يهيء برامج تدريبية مستمرة للعمل.

حـ — العاملون الفنيون :

بعداختيار الفنيين المحترفين فى القرية يجب توجيههم توجيهاً صائباً مستمراويجب على هؤلاء الأفرادأن يحضروا دورة تدريبية سنوية فى أثناء الخدمة قد تستغرق ثلاثة أسابيع ويستحسن أن يقوم بالدورات التدريبية سواء منها ما يسبق العمل أو ما يكون فى أثناء الخدمة أساتذة المدارس الزراعية بإشراف الدائرة المسئولة عن المشروع بكامله(١) ويمكن عمل ترتيب بأن تقوم هيئات التدريس الزراعية بمراقبة بعض الأبحاث التى يقدمها العاملون المحترفون وإعطائهم درجات مدرسية عليها .

رابعا — اقتراح لتنظيم مركز تدريبى للعمل للتنمية الجماعية (٢) :

لقد رأيت بعد تجاربى فى إحدى البلدان العربية أن أهل القرية يستجيبون بسرعة لمشاريع التنمية الجماعية وقد رأيت أن جزءا كبيراً من السنة يذهب سدى دون أن يعمل أحد فيه عملا مفيداً ولكن بعد إرشاد قليل استخدموا أوقات فراغهم للعمل فى بناء المؤسسات العامة كالمدارس والمستوصفات . . الخ . وهذا العمل يتبرع بجزء منه القرويين أنفسهم والجزء الآخر تنفق عليه الحكومة وقد انتشرت فكرة المشاريع العمرانية بسرعة بين الجماعات الأخرى وبناء على تجربتى هذه فإننى واثق من أن مشاريع كهذه يمكن تطبيقها فى العالم العربى كله . فأنا أشعر أن هناك حاجة لإنشاء مراكز للبحث والتدريب فى البلاد العربية لتهيئة العاملين الفنيين المحترفين لأعمال التنمية الجماعية، وتكون أهداف هذه المراكز وطريقة إدارتها كما يلى :

ا — الأهداف :

١ — تدريب موظفين لوضع برامج يتعلم الفلاحون منها مسئوليتهم فى تحسين أحوالهم . فإنها لحقيقة ثابتة أنه لاتوجد حكومة تستطيع أن تعمل للشعب بقدر مايستطيع أن يعمل الشعب نفسه عند مايتعلم كيفية المبادرة بالعمل وتحمل المسئولية والتضامن فى العمل .

٢ — ستساعد هذه البرامج فى تهيئة شعوب الدول العربية للتغييرات الكبرى التى ستأتى عند ما تصبح التطورات الفنية الحديثة نافذة المفعول فإن أكثر الحكومات العربية تبنى الآن خزانات تستخرج منها قوى جديدة وتستغل مياهها فى الرى كما أنها توسع وسائل المواصلات ببناء الطرق الجديدة، وكذلك يحتاج القرويون إلى موظفين مدربين يعلمونهم كيف يتكيفون ويستفيدون من هذه التغييرات .

---

(١) وزارة الشؤون الاجتماعية فى كل دولة عربية

(٢) اتخذ هذا الاصطلاح المستر جلن ليث الخبير بالتنظيم الجماعى فى هيئة الأمم المتحدة ومعناه الاستفادة من أوقات الفراغ عند أفراد الجماعة لخير الجماعة كلها .

٣ — ستكون إحدى مسئوليات المركز المهمة درس وتقويم أحسن الوسائل لتنفيذ برامج التنمية الجماعية . ويشمل ذلك التدريب إجراء الأبحاث الاجتماعية وتحليل التفاصيل الإحصائية .

٤ — يجب على المركز أن يعلم العاملين المحترفين من البلدان المختلفة كيف يدربون العاملين المساعدين فى هذه الطرق.

٥ — سيتيح المركز الفرصة للمحترفين والفنيين المختلفين لتبادل الآراء والتجارب وهذا مما يساعد كثيراً فى التوسع فى استعمال المطبوعات والأفلام والنشرات التى تفيد المنظمات الجماعية .

٦ — يجب أن يشمل برنامج التدريب تحليل التفاصيل الإحصائية لكى يستفاد منها فى معرفة أيام البطالة عند أفراد الجماعة . وبذلك يمكن اتخاذ الإجراءات الناجعة والاستفادة من مختلف الجهود فى التنظيم الجماعى .

٧ — سيساعد المركز فى تعليم المدربين كيف يكتسبون ثقة أهل القرية وكيف يحثون الفلاحين على اتخاذ طرق أحسن من التى اعتادوا عليها .

ب — المكان :

فيما يلى نقاط أساسية يجب مراعاتها فى تحديد المكان المراد إقامة مركز فيه .

١ — يجب أن يكون المكان ملائما بالنسبة إلى بعده أو قربه من المدينة مع توفر طرق جيدة ووسائل النقل .

٢ — يجب أن يكون المركز بالقرب من أكبر عدد ممكن من القرى. وهذا مما يمكن المدربين على التدريب العملى فى مناطق التنمية الجماعية .

٣ — من المستحسن أن يختار مكان يقيم فيه أقوام من البدو الرحل والقاطنين المستقرين ، وبذلك يتدرب الطلاب على معالجة الشئون الريفية لأقوام متنوعة .

٤ — يجب أن تكون مساحة كبيرة من الأراضى الزراعية فى المنطقة أراضى أميرية . وهذا يتيح المجال للطلاب المدربين لإجراء التجارب على أطوار مختلفة من التنظيم الجماعى . فيشتغل بعضهم فى إدارة المزارع وبعضهم فى بناء قرى شبه عصرية وبعضهم فى الصناعات الريفية .

٥ — من المستحسن أن تختار منطقة تجرى فيها عدة مشاريع لوزارات مختلفة إذ أن ذلك يهيء للمدربين التعاون مع المؤسسات الموجودة من قبل .

٦ — يجب أن يكون الشعب والحكومة مستعدين للاشتراك فى تمويل المركز وإدارته .

حـ — البدء فى المشروع:

١ — نوصى بأن يبدأ برنامج التدريب فى شتاء العام المقبل .

٢ — يمكن أن تأتى من كل دولة عربية فرقة مؤلفة من مهندس زراعى وأخصائى اجتماعى وأخصائية اجتماعية وطبيب وممرضة ومهندس ومساعد مختبر وصانع قدير ومعلمات وشخصية دينية (١).

---

(١) يعنى ذلك أن المركز سيكون فيه حوالى ثمانين طالبا فى السنة الأولى .

٣ — من المفضل أن يدرب أشخاص سبق لهم العمل حوالى ثلاث سنوات فى نواحى اختصاصهم .

٤ — يجب أن تستغرق فترة التدريب الجماعى ثمانية أشهر ويمكن أن يقسم الطلاب إلى أربع فرق على أن تكون كل فرقة مزيجاً من فروع اختصاص مختلفة وتعمل بإرشاد خبير للتنمية الاجتماعية. ويجب أن تشتغل مع الفرق الثلاث فى وسائل الإيضاح البصرية والسمعية .

٥ — يمكن إسكانهم فى بيوت بسيطة جدا أو خيام يجرى فيها أيضا تعليمهم وإدارتهم مع العلم بأن أكثر عملهم الجماعى سيكون فى القرى .

٦ — قد يحتاج المركز إلى ثمانى سيارات وسيارتين لورى .

د — إدارة المركز :

فيما يلى بعض المشروعات التى يمكن القيام بها فى المركز واستخدامها فى التدريب العملى :

١ — الأنواع المختلفة لأجهزة الماء النقى المستعملة .

٢ — بناء مساكن رخيصة من أنواع مختلفة .

٣ — مشروعات اقتصادية يمكن أن تشمل الحدائق التجارية التى تزرع الخضروات فى بعض أجزائها .

٤ — النباتات والأخشاب الملائمة لحفظ التربة من التعرية .

٥ — استعمال السماد الكيماوى والبلدى الملائم للتربة .

٦ — تربية المواشى والدواجن الملائمة للمنطقة .

٧ — إنشاء مصانع ريفية للعمل فيها فى أوقات الفراغ كالنسيج اليدوى وصنع الحصير والسلال.

٨ — طرق صنع الجبنة والزبد والقشدة وبيعها .

٩ — إنشاء مكاتب وغرف مطالعة جميلة فيها كتب ممتعة ويستحسن وضع كتب بسيطة وكراسات فيها معلومات عن المنطقة .

١٠ — يجب أن تشتمل الدراسة النظرية على مواضيع تبحث فى العلاقات العامة والبحث العلمى المتعلق بالمشاريع العملية ويمكن استعمال المركز كقاعدة لدراسة الطرق العلمية وللطلاب أن يستعملوا البرنامج الإضافى المطبق كعامل للبحث .

اللجنة الثالثة

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالصناعات الريفية بالدول العربية

اللجنة الثالثة

---

١ — مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف	للدكتور محمد حامد الطائى (العراق)
٢ — تصنيع الريف وبرامج الإنعاش الاجتماعى	للدكتور شكرى المراغى (مصر)
٣ — الصناعات الزراعية وآثارها الاجتماعية فى الريف المصرى	للدكتور محمد عزمى عفيفى (مصر)
٤ — الخدمات التعاونية	للدكتور ف . ج . هيج (هيئة التغذية والزراعة)
٥ — تصنيع الريف — إمكانياته ووسائله	للدكتور محمد صالح مكيه (العراق)
٦ — الرفاهة الاجتماعية وعلاقتها بالتقدم الزراعى والتصنيع	سكرتارية اليونسكو
٧ — تعميم الصناعات الريفية والنتائج الاجتماعية المترتبة عليه	للدكتور حسين عارف (مصر)
٨ — الصناعات الريفية والصناعات فى المدن الكبرى	للدكتور طلعت الشيبانى (العراق)
٩ — الصناعات الريفية ووسائل نشرها وآثارها	للأستاذين محمد أحمد حسن وعمر حسنى ماهر (مصر)
١٠ — التربية الأساسية واتصالها بتعميم الصناعات الريفية	للأستاذ فؤاد جميل (العراق)
١١ — التربية الأساسية وعلاقتها برفع مستوى المعيشة	للأستاذ فؤاد جميل (العراق)
١٢ — التربية الأساسية كوسيلة للرعاية الثقافية فى الريف	للدكتور فاخر عاقل (اليونسكو)
١٣ — التعليم الفنى الزراعى وصلته بالعمل والإنتاج	للأستاذ ممتاز عارف (العراق)
١٤ — توضيح وإعداد وتنظيم القيادة للعمال الزراعيين	للدكتور على فؤاد أحمد (مصر)
١٥ — الخدمات الصحية فى الريف والبادية فى العراق	للدكتور محمود ابراهيم (العراق)
١٦ — الصناعات الريفية ، أثرها الاقتصادى والاجتماعى فى مصر	للدكتور عبد الله صدقى (مصر)
١٧ — الصناعات الريفية التقليدية فى سوريا	للدكتور عبد المطلب البقاعى (سوريا)

ثبت الأعلام

مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف

ومدى تأثر حياتهم بالتطور الاقتصادى والاجتماعى الحديث

للدكتور محمد عامر الطائى (العراق)

تتوقف دراسة المشاكل الوطنية والعمل لمعالجتها بأساليب علمية — أساسها التقصى العميق والبحث الدقيق — على مدى أهمية هذه المشاكل بالنسبة إلى مجموع السكان . أو بعبارة أخرى أن الأمور المتعلقة بأكثرية الشعب هى التى تفرض على المسئولين زيادة الاهتمام بها والسعى لوضع قواعد عملية يؤدى السير بموجبها إلى ضمان مصالح هذه الأكثرية ورفاهيتها ، وعلى ضوء هذه القاعدة السليمة اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا أتقدم لتحليل المقومات الاقتصادية والاجتماعية لحياة سكان الريف وإظهار مدى تأثر حياتهم بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية .

والبلاد العربية كجزء رئيسى من الشرق الأدنى تكون إقليما جغرافيا له خواصه البارزة العامة ، تلك الخواص التى جعلت منه إقليما يختلف عن غيره من الأقاليم العامة . وعليه فدراسة هذا الإقليم غدت من المواضيع الجغرافية ذات الأهمية للإقليم ذاته من جهة ، ولحقل الجغرافية من الجهة الأخرى . ولما كانت الزراعة أهم حقول العمل فى العراق وبقية البلاد العربية من ناحيتى قيمة الانتاج وعدد المشتغلين بها ، لذا فالاهتمام بدراسة شؤون الريف أصبح أمرا تفرضه المصلحة العامة والدراسة الاقتصادية والاجتماعية لأحوال السكان على الأخص .

يسود الشرق الأدنى عوامل جغرافية طبيعية عامة تتوفر فى مختلف أجزائه ، كما تظهر عوامل أخرى خاصة توجد فى قسم دون آخر . إن وجود التشابه بين مختلف بلدان الشرق الأدنى كان نتيجة العوامل الجغرافية العامة ، وأما التباين بينها فقد ولدته عوامل طبيعية واجتماعية خاصة . ولا بد من وجود التباين بين أعضاء هذا الإقليم بحكم اتساع مساحته واختلاف نموذج توزيع الحرارة والرطوبة فيه وتباين أشكال الأرض واختلاف التربة وتوزيع النباتات الطبيعية . يضاف إلى هذا أن الإقليم بحكم موقعه قد تعرض إلى أحداث تاريخية وهجرات كبرى وصغرى خلال الستة آلاف سنة الماضية . وبناء على ذلك فقد وجد تباين فى نوع ووسيلة الانتفاع من الأرض . أما أهمية التنوع من الناحية الاقتصادية كأهمية الوحدة من الناحيتين الاجتماعية والسياسية . فإذا كانت وحدة العوامل الجغرافية العامة سببا فى خلق التشابه فى مقومات ومشاكل حياة الشعوب العربية ، فالتنوع قد غدا عاملا ضروريا للوحدة الاقتصادية ومن ثم للوحدة السياسية .

والزراعة فى البلاد العربية هى قوام الحياة الاقتصادية سواء بالنظر إلى عدد المشتغلين بها أو بالنسبة إلى مجموع الدخل السنوى للسكان . كما أن أهميتها تصبح أكثر وضوحا إذا ما قورنت قيمة المحاصيل الزراعية من جهة بالمنتجات الصناعية أو الأرباح من التجارة والخدمات العامة من جهة أخرى . فى مصر مثلا فى عام ١٩٥١ بلغت قيمة مجموع المنتجات الصناعية (٨٢) مليون جنيه ، وقيمة المحاصيل الزراعية (٣٤٩) مليونا ، وهذا يعنى أن النسبة المئوية من الدخل الوطنى العام للمنتجات الصناعية هى ١٠ ، وللمحاصيل الزراعية ٤٢ ، وعليه فالتربة تعتبر أهم الموارد الطبيعية فى اقتصاديات البلاد العربية باستثناء بعض الدول كالبحرين والكويت والمملكة السعودية . أما

المعادن كمورد طبيعى آخر فى الشرق الأدنى فإن أهميتها — ما عدا النفط - محدودة جدا ، وهذا يصدق على الأقل بالنسبة للماضى والحاضر ، ولعدم وجود الكشف الجيولوجى الشامل لغرض معرفة مدى الثروة المعدنية فى البلاد العربية ، لذا فالتأكيد على مكانة المعادن عند وضع الخطط الاقتصادية للمستقبل لا يمكن الركون إليه والاعتماد عليه، لذا فكل مشروع اقتصادى أو اجتماعى يوضع اليوم لأى بلد عربى وخاصة العراق ، سوريا ، لبنان ، مصر ، واليمن يجب أن يأخذ بنظر الاعتبار هذه الحقيقة ، وعلى ضوء هذه الحقيقة يجب حصر مجال تصنيع البلاد العربية فى نطاق معين تحدده مجالات الإنتاج الزراعى ونوعه وإلا كان مستقبل الصناعات هذه غير مضمون وهو متوقف إلى حد كبير على مجرى السياسة العالمية والتبدلات التى قد تطرأ على موقف بعضها .

وتشير الاحصائيات والتقارير الصادرة عن منظمات هيئة الأمم المتحدة إلى أن ٧٥ — ٨٠ ٪ من سكان البلاد العربية ومثلها تركيا ، وإيران وأفغانستان يعتمد على الزراعة ، وهذا يعنى أمرين :

الأول : أن سكان الريف يكونون العنصر الرئيسى فى أى بلد عربى سواء من ناحية العدد أو من ناحية حصتهم من الدخل العام للأمة (الإحصائيات اللازمة لتحليل أوسع غير متوفرة) وأن عدم الاستقرار فى معدل الإنتاج الزراعى وسعر السوق للمواد الزراعية يؤثران مباشرة فى حياة الأغلبية الساحقة وبصورة غير مباشرة فى حياة بقية السكان .

الثانى : أن الاهتمام بحياة السكان من غير أبناء الريف معناه العناية المباشرة بالحياة الاقتصادية والاجتماعية لعدد لا يزيد عن ربع مجموع السكان ذلك الربع الذى هو فى الوقت الحاضر يتمتع بالكثير من مقومات الحياة العامة التى لم تصل أبناء الريف سواء فى قراهم أو مزارعهم . وهذا الأمر يعكس المصدر الأساسى للعلل الاقتصادية والاجتماعية التى انفردبها مجتمعنا العربى وهو لذلك قد تخلف كثيراً وكثيرا جـداً عن ركب المجتمعات الأوربية والأمريكية السائر بسرعة وثبات . كما أنه أبرز ظاهرة تلفت نظر المشتغلين بشؤون الاقتصاد والاجتماع من أبناء البلاد أنفسهم والأجانب على السواء .

وسكان الريف فى العراق كما فى بقية البلاد العربية هم أكثر الشعب حرمانا من الكثير من التنظيمات الاقتصادية والاجتماعية التى يتمتع بها فلاحو الدول الأوربية والأمريكية ، فالفلاح العراقى يسكن بيتا من الطين فى الشمال والوسط وكوخا (صريفه) من القصب والسعف فى الجنوب . والفلاح العراقى كأخيه السورى والمصرى والسعودى واليمنى محروم من القوة الكهربائية والماء النقى فى قريته ومن طرق سهلة تحمله إلى أقرب مدينة . وهو يستعمل فى كثير من الحالات وسائل الإنتاج التى توارث طرازها أبا عن جد وجيلا عن جيل، أما منتجى القطن فى مصر وبعضهم فى سوريا والعراق مع بعض منتجى الحبوب فى العراق وسوريا فقد أخذوا يستعملون المكائن الزراعية فى أعمالهم الحقلية وذلك فى الفترة المتأخرة وكان ذلك بعد أن بدأ الملاك الكبار والمنتفعون يجلبون الساحبات ومكائن الحصاد والمضخات للتأجير أو الاستثمار الشخصى . أما الأمراض التى يصارعها الفلاح فى مصر والعراق من البلهارسيا والملاريا وغيرها فكثيرا ما تلازمه منذ طفولته حتى مماته وقد تسوقه إلى اللحد قبل أوانه وقد ازدادت نسبة الإصابات بمثل هذه الأمراض خلال الـ ٢٥ سنة الماضية وذلك على أثر توسع مشاريع الرى، وإن اتساع نطاق الرى فى كثير من الأحيان والأماكن كان يعنى اتساع نطاق الأماكن التى تفتك بأهلها الملاريا والبلهارسيا ، أما دخل الفلاح السنوى فهو أقل بكثير من دخل مواطنه المشتغل بالصناعة أو الخدمة العامة . ففى مصر عام ١٩٥١ كان الدخل الفردى ٤٦ جنيها فى الزراعة و٩٨ جنيه فى الصناعة . وأن ضعف الدخل السنوى للفلاح

هو العلة الأساسية فى جعل المجتمع العربى يظهر متصفا بصفة أساسية واحدة هى عدم المساواة بين طبقة صغيرة غنية جدا وطبقة فقيرة جداً تؤلف أكثرية السكان . أما الطبقة المتوسطة فهى تسكن المدن ومحدودة العدد وقليلة الأهمية .

أما المؤسسات الاجتماعية من جمعيات ونواد سواء منها الثقافية أو الاقتصادية أو الرياضية فليس للفلاح العربى نصيب منها ، حيث أن ما وجد منها فى البلاد العربية مركز فى المدن وعليه فخدماتها ونشاطها مقتصرة على أبناء المدن فقط . أما المعارض الزراعية والمباريات فى الانتاج بين الفلاحين فهى غير معروفة عند فلاحى بلادنا كما أنهم لم يسمعوا عن وجودها فى بلدان أخرى ، وهكذا فقد غدت حياة الفلاح العربى مقصورة على الحقل والقرية محددة بما تفرضه عليه متاعب الأعمال الزراعية وحدود قريته فكريا واجتماعيا واقتصاديا وقد يكرر الفلاح زيارته لأقرب المدن من قريته وذلك لشراء مادة أو قضاء حاجة . وفى النادر يذهب الفلاح لزيارة عاصمة بلاده أو لقضاء بعض الوقت فى مصيف أو مشتى أو محل عام للتسلية والرياضة . أما ما عند الفلاح من أوقات فراغ — وقد تكون طويلة ومتعددة — فيقضيها عادة فى الجلوس أمام داره أو فى ديوان المختار أو ربعة الشيخ . وتمر الساعات بالتحدث عن الشئون الخاصة بأبناء القرية الذين هم على الاكثر من نخذ أو فصيلة أو عشيرة واحدة كما قد ينقل أحد الفلاحين إلى مستمعيه أخبار القرى المجاورة أو ما يدور من أحداث فى المدينة ، وما عدا ذلك فليس هناك من اجتماع يعقد لغرض المداولة فى الشؤون الاقتصادية أو الاجتماعية العامة للقرية أو مناقشة فكرة تأسيس منظمة تخدم أبناء القرية . والحقيقة أنه حتى أيام الجمع تقضى فى العمل الحقلى أو البيتى . ولعدم وجود مساجد فى القسم الأغلب من القرى العراقية وكذلك لخلو القرى كافة من فروع لجمعيات أو نوادى لذا فقد حرم سكان الريف قاطبة من المراكز التى تصلح للاجتماعات وإقامة الحفلات الخاصة والعامة وليس هناك من احتفالات أو مهرجانات محلية أو وطنية يشترك فيها فلاحو القرية الواحدة أو القرى المجاورة إلا فى أيام الأعياد الدينية وفى المناسبات الخاصة كالختان والعرس ، ويستعد عادة أبناء القرية لمثل هذه الاحتفالات ليظهروا بكل ما يملكونه من جديد وجميل مع نسائهم وأولادهم ويقدموا ما يستطيعون تقديمه من طعام ومكان للوافدين والزائرين . وقد يشترك فى مثل هذه الاحتفالات بعض أبناء المدينة وهم على العموم أولئك الذين يملكون عنصرين من عناصر الانتاج فى القرية : الأرض ورأس المال أو من الذين تربطهم مع سكان القرية روابط اقتصادية قوامها البيع والشراء أو الوساطة .

أما مدى تأثر سكان الريف بالتطور الاقتصادى والاجتماعى الحديث فغاية ما يقال عنه بأنه على العموم قليل وقليل جدا ، يستثنى من ذلك المزارعين الذين أشرنا إليهم سابقا والذين قد تأثروا بالتطورات الاقتصادية الحديثة إلا أنهم لا يزالون على ما كانوا عليه من الناحية الاجتماعية . والواقع أن التحسن فى وسائل الزراعة لم يرافقه تحسن جوهرى فى حياة الفلاح الاقتصادية وذلك بسبب عوامل رئيسية ثلاثة هى :

١ — أن معدل الإنتاج للغلات الزراعية الرئيسية فى فترة ١٩٤٧ — ١٩٥١ كان أعلى من مستويات سنى ما قبل الحرب للمحاصيل الغذائية والصناعية وخاصة فى الأخيرة وفى إنتاج الحيوانات وهذه الزيادة تقدر بصورة عامة بحوالى ١٠ ٪ من مجموع الانتاج . وقد رافق هذه الزيادة فى الانتاج إرتفاع فى الأسعار المحلية والعالمية وهذا التحسن وإن قابلته ظروف غير ملائمة وهى تقلبات الإنتاج من عام إلى آخر وذلك نتيجة لعوامل مناخية أو آفات زراعية ، كما صادف تقلبات كبيرة فى الأسعار أيضاً ، فكان من نتيجة ذلك نقص فى معدل الغلة

للوحدة من الأرض وقلة أيضا فى الدخل السنوى للفلاح . وعليه فقد زرعت فى بعض السنين أراض تعتبر من الصنف الثانى فى قابليتها للإنتاج . وفى سنين أخرى تركت هذه الأراضى بورا .

٢ — كان اهتمام الحكومات العربية حتى الآن مركزا فى تحسين حالة المدن وتأسيس الصناعات الرئيسية فيها وإنجاز مشاريع الرى التى يؤمل أن تزيد الدخل الوطنى العام فى المستقبل القريب . وهذا يعنى أن سكان الريف لم يتأثروا بعد أو قل لم يتأثروا بشكل ملموس بهذه المشاريع . وعليه فقد بقى طراز حياتهم الاقتصادية والاجتماعية على ما كان عليه قبل البدء بمثل هذه المشاريع الكبيرة ، أو بعبارة أخرى كانت القرية العربية ولاتزال مركزا يقيم فيه أناس ينقصهم كل ما هو متوفر فى المدن الكبيرة والصغرى من نفس البلد وما هو متوفر فى القرى الأوربية والمزارع الأمريكية . ولو اهتمت الحكومات المذكورة بالقدر المطلوب بشئون سكان الريف لما بقى الفرق الهائل بين الحياة الاقتصادية والاجتماعية فى المدن من جهة وفى القرى من جهة أخرى . وهذا الفارق هو الصورة التى تقف أمام كل ناظر إلى مجتمعنا العربى وهو الذى يجعل الباحث الأوربى أو الأمريكى يقول : هناك فى الشرق الأدنى فئة صغيرة ، تعيش فى مستوى هو أرقى ما يمكن أن يكون فى أى إقليم آخر فى العالم وهناك أغلبية ساحقة تعيش فى مستوى الكفاف أو دونه .

٣ — ضعف الارتباط والتعاون الاقتصادى والاجتماعى بين سكان المدن وسكان الريف لدرجة أنه أصبح فى الإمكان القول بأن فى البلاد العربية عالمين : عالم المدن المتأثر بدرجة كبيرة أو صغيرة بالتطورات الحديثة ، وعالم الريف المحروم كلية . ولتسهيل الارتباط والتعاون بين المدينة والريف يلزم إنشاء شبكة من طرق المواصلات الصالحة للسيارات فى كل الفصول . ومثل هذه الطرق ستكون السبيل الأساسى لتحسين حالة الريف العامة الاقتصادية والاجتماعية . والطرق بهذا الاعتبار تعتبر الشريان الذى بواسطته يمكن أن تنتقل خلاله التطورات الاقتصادية والاجتماعية التى تحدث فى مراكز المدن إلى الريف ، كما تساعد أيضاً بصورة فعالة على تقليل تكاليف بيع المنتجات الزراعية اليومية والفصلية بالإضافة إلى أن تسهيل عمليات النقل يقصر مدة النقل ويحافظ على جودة المواد حتى وصولها السوق وتؤثر هذه الطرق تأثيرا خاصا فى نقل الفواكه والخضروات والمنتجات الحيوانية القابلة للتلف السريع كالحليب والزبد والبيض .

وقد وجد عمليا أن الكثير من هذه المنتجات إما أنها تتلف فى أماكنها ولا يستفاد إلا من القليل منها أو تصرف محلياً بأسعار منخفضة جداً وذلك نظرا لصعوبة نقلها أو ارتفاع تكاليف النقل إلى المدن ، وهذا يعنى بقاء مستوى الدخل السنوى للفلاح منخفضا وحرمانه من الاستفادة المادية الكاملة لما ينتجه . وكذا فان طرق المواصلات تخدم أبناء المدن بنفس الدرجة فهى تسهل عليهم الحصول على منتجات المزارع الطازجة فى الوقت وبالسعر المناسبين . ولما كانت المدن فى شتى الدول العربية تنمو بمعدل أعلى من نمو مجموع السكان لذا فالحاجة إلى طرق المواصلات التى تربط المدن بمراكز الريف تزداد يوما بعد يوم . وهنا يجدر بنا أن نذكر أن تسهيل المواصلات بين المدينة والريف يساعد إلى حد كبير على حل عدد من المشاكل التى تتولد بتوسع المدينة الزائد السريع كمشكلة السكنى تلك المشكلة المستعصية فى كل مكان وذلك بأن يتيسر لعدد من المشتغلين فى المدينة السكنى فى المناطق الزراعية التى تقع ضمن عشرين ميلا من المدينة . ونجد فى الغرب اليوم نسبة كبيرة من سكان الريف المجاور للمدن الرئيسية يشتغلون فى المدن ويقيمون مع أهلهم فى الريف وهذه الجماعة من سكان المدن صنفتها دوائر الإحصاء باسم «سكان الريف غير الزراع» . وقد يصبح هذا الصنف من السكان — نسبيا — كبيراً جداً فى البلاد العربية وذلك فى المناطق المجاورة للمدن الكبرى كبغداد ودمشق وبيروت والقاهرة .

والقرى على العموم فى البلاد العربية إما أنها زراعية أو صناعية أو اصطيافية وهذا النوع من التصنيف يعتمد على نوع العمل الذى ينخرط فيه أكبر عدد من أبناء القرية على أنه فى كل قرية لابد من وجود عدد من المشتغلين بالنقل أو التجارة أو الخدمات الخاصة والعامة . والقرى الزراعية تشمل الأغلبية الكبرى من القرى المنتشرة فى البلاد العربية ، أما القرى الصناعية فهى قليلة العدد جدا وكذلك القرى التى يعمل أبناؤها فى خدمة السواح والزائرين والمصطافين ، وعليه فسنقتصر فى تحليلنا التالى على القرى الزراعيسة ومشاكلها ودرجة تأثرها بالتطورات الحديثة إقتصادية واجتماعية .

تقع القرى الزراعية بصورة عامة فى المناطق الزراعية ويقيم فيها عدد من الفلاحين يتراوح بين العشرة والألف أو ما يزيد . وينحصر اهتمام الأغلبية الساحقة بشؤون الفلاحة وهم يقومون بحل الأعمال الحقلية وتربية الحيوانات وجمع نتاجها مع بيع هذه المنتجات . ولا يستخدم أحدهم آخرين من قريته أو من خارجها إلا فى فترات معينة من السنة كموسم الحصاد والتصفية . وقد ينجز الفلاح وأسرته كافة الأعمال المطلوبة فى مزرعته ، ومثل هذه الحالة تنطبق على أكثرية الفلاحين فى العالم العربى . وعليه فليس هناك — بالنسبة إلى هذا العالم العربى — من فرق فى التعبير بين كلمتى ابن القرية والفلاح ، والفرق فى مدلول الكلمتين قائم على أساس الفارق فى الاختصاص المهنى .

ومما يجب ذكره هنا هو أن كلا من هذه القرى الزراعية قد اختصت بإنتاج محصول أو محصولين من المحاصيل الزراعية أو بعبارة أخرى أن الفلاح فى مثل هذه القرية قد أصبح من نوع فلاح المنتوج الواحد وقد تكون هذه الحال فى كثير من الأحيان سببا فى تدهور حالته الاقتصادية لسنة ما إذا كان الموسم رديئا بالنسبة لمحصوله الأساسى . وفى مثل هذه القرى يربى الفلاح فى مزرعته بعض الماشية ومعظم القرى الزراعية فى العراق تنتج الحنطة والشعير فى الشمال والفواكه مع نوع خاص من الحبوب فى الوسط والشعير والحنطة أو الأرز فى الجنوب . وفى بعض الألوية العراقية الجنوبية تتركز أعمال الفلاحين فى إنتاج التمر كمنطقة شط العرب وحوض الهندية على الفرات .

أما بالنسبة لعدد سكان الريف فى العراق — كما فى بقية البلاد العربية أو غيرها — فهناك زيادة عامة تسجلها دوائر النفوس فى كل من إحصائياتها . كما أن هناك هجرة مستمرة من القرى إلى المدن وهذا يعنى أن الريف عرضة إلى زيادة ملحوظة فى السكان بالنسبة إلى الزيادة فى سكان المدن والزيادة العامة فى سكان القطر ولهذه الظاهرة أثرها المهم فى تحديد نوع الاتجاه الاقتصادى الذى يجب أن تتخذه الحكومة . وهجرة أبناء الريف إلى المدن معناه خلق مشكلتين مهمتين بالنسبة إلى الوضع الاقتصادى والاجتماعى العام فى المملكة وهما :

١ — كثرة عدد القادمين إلى المدن معناه خلق صعوبات شديدة فى تنظيم المدن وتحسين أحوالها العامة من ناحية توفير السكن ومشاكل الصحة ومجال الانتفاع من المؤسسات العامة . بالإضافة إلى هذا أن أمثال هؤلاء النازحين من الريف يكونون من طبقة فقيرة تلتجىء إلى أطراف المدن حيث تقوم البيوت الصغيرة والطرق الضيقة غير الممهدة وحيث تتراكم الأوساخ وتتجمع المياه القذرة أو بعبارة أخرى تصبح مراكز هؤلاء النازحين أسوأ مناطق البلد من ناحية الصحة والتنظيم والإعاشة وقد تكون هذه المناطق أيضا مراكز للإجرام والإنحلال الخلقى . كما أن وجود عدد كثير من هؤلاء النازحين فى مدينة ما يؤدى إلى تدهور معدل الأجور اليومية للعمال خاصة فى الأعمال التى لاتحتاج إلى مهارة أو خبرة فنية خاصة لأن معظمهم لا يملك إلا الطاقة البشرية المجردة من كل فن أو خبرة . والمنافسة بين عمال المدن والنازحين تؤدى حتما الى خفض مستوى الطبقة العاملة من أبناء المدن وفى ذلك مساوىء اقتصادية واجتماعية قد تصبح مشاكل مستعصية يصعب على أية حكومة حلها فى فترة قصيرة وبشكل فعال فى أوقات الأزمات الاقتصادية والركود الصناعى والتجارى .

٢ — لما كانت نسبة الأراضى غير المستغلة والصالحة للزراعة فى الدول العربية تتراوح بين ٢٠ ٪ كما فى مصر إلى ٨٠ ٪ كما فى العراق فإن سكان الريف يكونون عنصرا مهما يجب على الحكومات الاهتمام به ليس فقط للمحافظة على مساحة ما يستغل حاليا من الأراضى، بل لزيادة هذه المساحة ولرفع الانتفاع من الأرض الى أقصى حد تسمح به العوامل الطبيعية فى البلاد، ومن أجل هذا يصبح من واجب الحكومة ليس فقط محاربة العوامل التى تؤدى الى الهجرة من الريف الى المدن بل تسهل السكنى فى الريف لأبناء الريف أنفسهم والراغبين فى سكناه من المشتغلين فى المدن مع العمل للمحافظة على بقاء الزيادة الطبيعية فى سكان الريف فى الريف ذاته وعدم التساهل فى جعل هذه الزياده يوما ما عبئا على المدن أو عنصرا بشريا غير مستغل فى الريف فى الوقت الذى يحتاج التوسع الزراعى إلى هذه الزيادة فى الأيدى العاملة . ومثل هذا الغرض لايتحقق بفرض القوانين ووضع النظم للحيلولة دون الهجرة المحلية بل بجعل حياة الريف ممتعة سهلة ورابحة .

والواقع أن هجرة سكان الريف إلى المدن تجعل من أبنائه جماعة غير مكتفية فى معاشها وغير مرتاحة نفسياً فى شئونها ونموها المادى والمعنوى . كما أن هجرة بعض أبناء الريف من قراهم معناه خلق مجموعة من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد منها ماينشأ بصورة مباشرة ومنها ما ينشأ بصورة غير مباشرة مثل قلة مجال العمل فى الريف فى غير الأعمال الزراعية ، وانخفاض مستوى الوارد اليومى للعامل الصناعى وفشل بعض الحرف فى الريف وهبوط أسعار الأراضى الزراعية وإزدياد الخوف والحذر عند الأفراد وذلك مما يقلل ثمار فعاليتهم وأخيراً فإ مؤسسات الريف تأخذ فى التقلص ومن ثم الانحلال نتيجة لتخلى الكثير من أعضائها عنها . وأن مثل هذه المشاكل السالفة الذكر تحدث فى القرى المهجورة وليس فى إمكان من بقى فيها مقاومتها كما أن آثارها تظهر بصورة تدريجية ولكنها حتمية فى نواحى حياة الريف الاقتصادية والاجتماعية وهذا مايدعو إلى التفكير العميق والعمل الجدى من أجل الريف العراقى والريف فى بقية البلاد العربية .

تصنيـــع الريف

وبرامج الإنعاش الاجـــتماعى

الدكتور شكرى المراغى (مصر)

مقـــدمة :

تصاحب الدعوة « لتصنيع الريف » الدعوة لإصلاح القرية ، ومرجع هذا الارتباط هو أن ساكن القرية هو المحترف بالصناعة وهو المستهلك الأول للجانب الأكبر من منتجاتها ، فضلا عما تساهم به هذه الصناعات فى تأسيس منزله وتوفير أدوات الزراعة اللازمة لحقله . وهى تعتمد إلى حد كبير على خامات القرية ، فهى صناعات مطبوعة بطابع القرية وذوقها فهى منها وإليها تلائم بيئتها وتوائم طبيعتها .

وهذه الصناعات على صغرها وعدم رقى مستواها فإنها فى مجموعها تلعب دورها الهام فى محيط القرية سواء من حيث المساهمة فى تنمية الموارد أو استجابة حاجيات السكان .

وبالرغم من طغيان « الآلة الحديثة » وسيطرة وعى « التصنيع الثقيل » فإن المصلحين الاجتماعيين ما فتئوا لايغفلون المناداة « بتصنيع الريف » كلما حاولوا النهوض به كوسيلة لامتصاص فائض الجهود ولاستخدام بائر الخامات وتحويل هذا جميعه إلى « عمل » وإلى « منتجات » لها قيمتها الاقتصادية والاجتماعية .

ومشكلة فائض الجهود فى الريف قد تتولد عن زيادة سكانية متتابعة وجمود فى الرقعة الزراعية المستثمرة وعن بطالة مستترة موسمية ، فهى مشكلة معقدة ويعتبر حلها فى مقدمة برامج إصلاح الريف بوصف أن « توفير العمل » للقادر أول التزامات الرعاية الاجتماعية العصرية .

ومما يشجع على هذا الاتجاه وجود « خامات » من هذه الصناعات منوعة وموزعة ويمكن الانتفاع بها وقد يدل انتشار بعضها على مدى الحاجة إليها وعلى صلاحية التوسع فيها — لأن بقاءها حتى اليوم صامدة لمنافسة الآلة يشير إلى قوة مقاومتها وإلى توفر بعض مقومات نجاحها مما يرجى معه المزيد من النجاح إذا ما كفلت لها الرعاية وتحققت لها العناية — وسيكون توسعها أو تقلصها مرهونا بمدى الحاجة إليها والإقبال عليها خاضعة فى تطورها أو تدهورها إلى سنة النشوء والارتقاء إذ لا مفر من أن البقاء للأصلح .

والمجتمعات الريفية عامة يغلب عليها صور « التخلف » فضلا عما يتفشى فى بيئتها من ركود قد يكود من أسبابه الأمية وقلة الاتصال بالحضر وقد تكون التقاليد والنظم والمحافظة عليها فى مقدمة الأسباب لهذا الجمود ، فمحاولة إيجاد إنعاش نسبى فى هذه المجتمعات محاولة قد تثمر فيها الصناعات اليدوية والمنزلية لأنها ستوفر « العمل » لعاطلين والمنتجات لمستهلكين مما يعين على التحرر من الركود ومكافحة الجمود خصوصا وأنها كصناعات قروية قامت فى الماضى وقد يجدى تشجيعها فى الحاضر فتعميرها دليل صلاحيتها وملاءمتها للبيئة لأنها أضحت بحكم الزمن والتعمير جزءا من أوضاع القرية ومن الخطل ونحن فى معرض إعداد برامج رعاية ريفية للشرق العربى أن قا نغفل أهمية هذه الأوضاع القديمة وغير المستعارة ، فقد يكون أفضلها ما استمد مقوماته من الأصول الأولى والنظم القديمة إذ يتعذر الفصل ما بين الحاضر والماضى ، وقد تكون هناك عثرات فى حالة الاعتماد على الحاضر وحده أو الاكتفاء بتطبيق

نظم مستعارة دخيلة لا أصيلة ، فالمجتمعات الريفية العربية قد يلائمها التطور برفق ولين ينسجم وعاداتها وتقاليدها فتسلم من هزات التحول السريع أو الطفرة الجامحة .

لمحة تاريخية :

فإذا ما سلمنا بهذا الاتجاه الذى يتطلب الجمع فى البرامج ما بين أوضاع الماضى ونظم الحاضر فإن الواجب يقتضينا التعرف على نشأة هذه الصناعات وكيفية انتشارها وما صاحب تصميمها من تنظيم ، فالصناعات اليدوية قد دخلت القرية يوم أن أحس أهلوها بالحاجة إلى منتجات استهلاكية تتطلبها حياتهم اليومية ، وهى تتمثل فى منتجات كساء أو أو غطاء أو غذاء أو أثاث أو أدوات للزراعة . ولقد اتسعت دائرة كل صناعة حسب الطلب ووفق إمكانيات النشر سواء بتوفر الأيدى المحترفة أو الخامة ، والذى أوجد هذا الاتجاه « العزلة » التى خضعت لها القرية فى الغابر ويوم أن كان الفيضان يحوط بها فى بلد كمصر أو تبعد بها الشقة وتندر وسائل المواصلات فى بعض البلدان العربية ، ولم يقتصر إنتاج القرية الصناعى على ما يسد كفايتها فحسب بل فى كثير من الأحوال كانت القرية تمد قرية أو قرى أخرى مجاورة وهو لون من التعاون فى المجتمع الذى كان سائدا فى الأجيال الماضية .

وكانت القرية المصرية فى القرن الثامن عشر شأنها فى العصور الوسطى غير ذات حاجة شديدة إلى شراء الكثير مما يلزم المدن وبعبارة أخرى أن حياة الريف الهادئة لا تشجع على التبادل التجارى الكبير فضلا عن ضعف القوة الشرائية واتجاه الحياة فى المجتمع الريفى صوب مبدأ « الاكتفاء الذاتى » إلى حد كبير . وحسبنا أن سكان القرى يزرعون معظم مواردهم الغذائية ويغزلون وينسجون أصواف أغنامهم ويستثمرون أشجارهم ونخيلهم فى صناعات ما يلزمهم من أدوات زراعية وأثاث منزلى وعبوات كالمقاطف والحبال والأشباك اللازمة لأحمال الجمال وغيرها وجميعها صناعات لها علاقة مباشرة بحياتهم اليومية .

وكانت صناعات الكساء والغطاء فى مقدمة الصناعات التى عنى القرويون بنشرها واتقانها ، فالملابس الصوفية التى كان يرتديها الفلاحون فى غابر العصور صنعت فى كافة القرى المصرية من أصواف الأغنام المحلية وكانت نساء القرية يقمن بغزل المادة الأولية وبيعها فى الأسواق للنساجين من أهل المدن ، وإلى جانب هذا وجد فى المدن جماعة من الغزالين يمارسون الغزل بطريقة أولية وفى المنازل وكانت الأنوال توجد كمجموعة يمكن أن يعبر عنها « بمصنع » وكانت الصبغات النباتية هى المستعملة .

وما يقال عن صناعة الكساء الصوفى يقال عن الصناعات التى لها ارتباط بحياة الريفى وعمله كالأثاث والأدوات الزراعية وقطع الأحجار والأوانى الفخارية وعمل الشمع والحصر وغيرها .

فالحاجة التى أوجدت هذه الصناعات اليدوية المختلفة قد مكنتها من أن تنتشر وأن يكون لمحترفيها رابطة وقوة وحسب الحكام لها حسابها سواء من حيث جمع الضرائب أو تنظيم الانتاج . وتغلب فى مصر نظام الطوائف الصناعية وظل هذا النظام حتى بعد أن فتح العرب مصر وهو نظام يرجح أن يكون مرد أصوله إلى العهد الرومانى إذ كان لدى الرومان نظام مماثل ، والواقع أن هذه الطوائف زاد نموها فى العصور الوسطى لأنها فترة امتازت فى كل أنحاء العالم المتمدين بروح التضامن بين أفراد الهيئات والجماعات المختلفة ، وتدل الشواهد المستمدة من وثائق العصور الوسطى على أنه كان لكل طائفة (شيخ) يتولى أمرها وهو من أفراد الطائفة حتى يكون بصيرا بدقائق المهنة وأسرارها وله كل الإشراف على ما يتصل بالصناعة والمشتغلين بها وهو الذى يمثلهم أمام الحاكم بل له أحيانا أن يحدد الأجور قبل أن يبدأ أتباعه عملا ما .

ولقد استمر نظام الطوائف قائما فى العصر العثمانى وكان لكل حرفة يدوية شيخ وكان لهؤلاء المشايخ نواب ووكلاء يعرفون (بالنقباء) يختارهم إما حاكم المدينة أو السلطة العليا وكان لكل صانع عدد الصبيان يتلقون عنه

أصول الصناعة وبعد أن يقضوا مدة يتناولون فيها أجورا عن عملهم يسمح لهم بتقديم نموذج للحكم على كفايتهم فإذا لقى ذلك تقدير رؤساء الصناعة أصبح الصبي معلما أو (أسطى) .

وكان الشيخ يقوم بوظائف كبيرة الأهمية فهو الذى يفصل فى الخصومات التى تنشأ بين أفراد الطائفة ويحدد أثمان السلع ويرتب درجات الأجور ويسمح بدخول أعضاء جدد ويرشد إلى كيفية تنفيذ العقود ويجمع الرسوم والضرائب المقررة على أفراد الطائفة وكانت وظيفة الشيخ وراثية فإذا اعتزل عمله أو مات انتخب الصناع خلفا له .

ولنظام الطوائف مزايا منها : إرتقاء الفن وتعليم المبتدئين أسرار الصناعة فضلا عن أنها توجد بين المشتغلين بالصناعة الواحدة روحا من التضامن والإخاء وتعمل على منع آثار المنافسة السيئة بينهم .

وما كاد الضعف يتسرب إلى هذا النظام حتى أخذ يفقد تدريجيا العوامل التى جعلته من قبل من دواعى ترقية الصناعة وأصبح يتجه نحو الاحتكار ويقفل الباب فى وجه التجديد والابتكار .

ويعتبر العهد الفاطمى من أزهى العصور لهذه الحرف فلقد حدثت فى هذا العهد نهضة صناعية واسعة النطاق بسبب مطالب البلاط الفاطمى وتشجيع الخلفاء للصناع ، ومن أهم الصناعات التى احتلت مكانتها وعمت شهرتها الآفاق عمل المنسوجات من الكتان وغيره من المواد الليفية نظرا لما امتازت به دقة الصناعة وجمال الزخرف وعظم الانتاج سواء كان فى طراز الخاصة أو العامة .

واستمرت هذه الصناعات وكان يتسلط عليها نظام الطوائف الذى استمر فى مصر حتى عام ١٨٩٠ إذ صدر فى ٩ يناير من ذلك العام أمرا بتقرير مبدأ حرية العمل والصناعات ، وكان هذا القرار بمثابة نقطة تحول للقضاء على هذا النظام الذى كان يمنح رؤساء هذه الطوائف سلطات واسعة منها عقاب الصناع وتأديبهم كما ذكرنا آنفاً .

ولم تقل أهمية هذه الصناعات فى مصر إلا تحت تأثير الاتجاه الاقتصادى الجديد الذى رسمته مصر لنفسها وهو التخصص فى الزراعة ، ولم يغير من هذا الاتجاه إلى ازدهار الصناعة إلا الحاجة الملحة للمنتجات والتى كانت الظاهرة السائدة إبان الحرب العالمية الأولى (١٩١٤) فبدأت الصناعات تبعث من جديد ويرد لها نشاطها القديم .

فعدم تجاهل هذه الأوضاع التاريخية من شأنه التمهيد لرسم خطط النهوض بهذه الصناعات على أسس سليمة مراعى فيها اعتبارات استعداد البيئة ومزاجها وتقاليدها لا سيما وأن هذه الصناعات تعتبر بحق إحدى الصور الحية فى تاريخ القرية .

ويجب ألا يقتصر فهمنا لهذه الأوضاع على الصانع نفسه بوصفه جزء من البيئة الريفية التى تسلط عليها أضواء الاصلاح ، بل جدير بأن يعنى بالأساليب والأدوات التى يستعملها لأنها أدوات بدائية لا تلائم العصر ، ولا تتكافأ والجهد ، ولا تتفق وحداثة «الآلة» كما أن الأساليب العتيقة من شأن اتباعها زيادة التكاليف وانخفاض مستوى الانتاج مما ينفر المستهلك وبالتالى لا يجزى الصانع ، فرفع مستوى «الأدوات» سياسة تصاحب رفع مستوى «الصانع» أى أن التغيير فى الأوضاع يكون مزدوجا وشاملا .

دوافع الاتجاه لتصنيع القرى :

ما من شك أن كل إصلاح يساير نهضات التطور والرقى وأن الاتجاه بالقرية إلى الاتجاهات الجديدة هو إيحاء من روح العصر بوصفها أداة تقدم وتوجيه ، وهذه الروح هى التى دفعت الشعوب إلى أن تطالب بترقية مجتمعاتها ، ورفع مستوى معيشة طبقاتها ، ونشر إنعاش عام فى بيئاتها ، لتتحول هذه المجتمعات المتخلفة أو الساخطة صوب

مثاليات اجتماعية تستكمل فى ظلالها الحياة الإنسانية للشعوب ويتوافر معها الاطمئنان والاستقرار . وقد تتبلور الوسيلة العصرية بإيجاد الانعاش فى الاتجاهين التاليين .

١ — استثمار الموارد على أوسع مدى .

٢ — استغلال الطاقات البشرية إلى أقصى حد ممكن .

والأخذ بهذين التوجيهين من شأنه فتح مجالات جديدة « للعمل » وتهيئة فرصة « للإنتاج » مما يترتب عليه رقى اقتصادى فإنعاش اجتماعى .

وإلى أن تتحقق للدول العربية آمالها فى التصنيع على أساس الكشف عن ثرواتها المعدنية المطمورة ، أو كهربة مساقطها المائية ، أو تعمير بعض مساحات الصحارى ، فإن مشكلة الزيادة السكانية ستبقى مطلة وقائمة تخيف المصلحين وتزعج المسئولين ، لأن سكان المجتمعات الريفية العربية زائدون عن رقعات الأراضى الزراعية المستصلحة فى الغالب ، فمواردهم قليلة ودخولهم غير متعادلة ومستلزمات الحياة الانسانية . وقد يضاعف من هذا الخوف أن الانتاج الزراعى مافتىء يتغلب عليه اللون البدائى بجانب تفشى الأميات الثقافية والصحية والاقتصادية مما يزيد من المسئوليات ويثقل من الأعباء اللازمة لمكافحة هذه العلل والأدواء وبالتالى توفير شتى الرعايات الاجتماعية الملائمة للحياة العصرية .

والصناعات اليدوية فى الريف لها قدرتها النسبية على مواجهة بعض هذه المشكلات الاجتماعية القائمة فى البيئات الريفية ، ففى وسعها أن توفر عملا وإنتاجا ، وأن تكون مصدر دخل إضافى بجانب الدخل الزراعى ، وأن تثير من الاهتمامات ما يستعان بها على التحول ببعض الجماعات كالمشتغلين بالصناعات وما إليهم من تجار ووسطاء صوب تطور فكرى ورقى اجتماعى سيصيب أسرهم منه ولا شك نصيب .

الأهداف المرجوة من تصنيع الريف :

مما يقوى من عزم الداعين لهذا اللون من التصنيع أن هناك ثمارا يرجى قطفها من وراء نشر وتعميم هذه الصناعات على أساس سياسة ثابتة مرسومة تستجمع نظم الإشراف ووسائل الإرشاد وطرق التسويق والتصريف أى عناصر الدعم الصناعى اللازم لانجاح كل هذه الحرف . ومن بين الأهداف ما يمكن إجماله فى الآتى :

١ — توفير « العمل » للقادرين من الريفيين وامتصاص طاقات بعض من لا يتوفر لهم مجال الإنتاج الكامل فى الحقل الزراعى .

٢ — توفير « الإنتاج » للمستهلكين من القرويين وهم فى طريق رفع المستوى فتماشى قوتهم الشرائية الجديدة الالتزامات الاجتماعية التى تطالبهم بها برامج الاصلاح .

٣ — إمتصاص بعض فائض الجهود المعطلة أو الزائدة عن حاجة العمل الزراعى وإيجاد طائفة من الصناع تتوفر على مزاولة الحرف لتنتج وتكسب ولا تكون عالة على المجتمع الذى يشكو مشكلات زيادة السكان .

٤ — محاولة تحويل الخامات الريفية البائرة وغير المستثمرة إلى منتجات تجعل منها قيما مادية .

٥ — الانتفاع بجهود المرأة وهى تمثل نصف السكان فى عمل مثمر يعود عليها بالخير فضلا عن إكسابها شخصية ذاتية يرتفع معها مستوى الأسرة .

٦ — إيجاد ألوان من الروابط والصلات فى بيئة القرية يوجدها التعامل مما يعاون على التحرر من الأحقاد وتقليل نزعات النفور والبغضاء فيتوفر للصلح الاجتماعى الجو الملائم .

٧ — تهيئة الفرص لرفع قيم منتجات الصناعات الريفية الموجودة بفضل برامج « التصنيع الريفى » الواسعة فتساهم اقتصادياتها الجديدة فى خلق الإنعاش فضلا عن توفير القناعة والاقتناع لدى محترفى هذه الصناعات فلا يتمسكون بمزاولتها فحسب بل يضاعفون من الجهد والاتقان .

٨ — المساهمة فى مكافحة جمود البيئة الزراعية المزمن والذى يعوق الإصلاح وبذلك تخف الأعباء وتقل نفقات برامج الرعاية .

٩ — إيجاد وعى صناعى ريفى يعاون على خلق طبقات عمالية مهيأة لأن تعمل فى ميادين الصناعة الجديدة .

ومن مزايا هذه الصناعات أنها عاجلة النتائج لسهولة التدرب عليها وسرعة تذوق حلاوة مكاسبها مما يجعل تحقيق ما تقدم من الأهداف غير متعذر .

المقومات والامكانيات لتصنيع الريف :

إن مجرد وجود الصناعات الريفية بصورها الكبيرة فى بعض القرى التى تصنعت مع الزمن أو بصورها الصغيرة والتى لاتخلو منها قرية وهى باقية بأوضاعها رغم أوجاعها وصمودها للتقلبات التى أوجدتها الآلة ليزيد من الاعتقاد بأن الإمكانيات متوافرة لها عناصرها وحسبنا أن المقومات اللازمة لكل صناعة كبيرة أو صغيرة تكاد تتوافر فى صناعات الريف أكثر منها فى الصناعات الثقيلة ويكفى أن يكون فى مقدمتها الآتى :

١ — وفرة الأيدى العاملة ، وفائض الجهود المعطلة فى الريف مشكلة اجتماعية تساهم هذه الصناعات فى إيجاد حل لها .

٢ — وجود « خمائر صناعية » فى القرى ويمكن اتخاذها نواة للنشر والتعميم فضلا عن أن التوسع فيها هو بعينه التصنيع المرجو .

٣ — توفر الخامات لغالبيتها فى القرية نفسها .

٤ — إن التدريب على مزاولتها سهل ويلائم مستوى هذه الطبقات غير المتعلمة .

٥ — إن منتجاتها المنوعة بذوقها ومستواها صالحة لاستهلاك القرية وسكانها .

٦ — إن أسواق تصريفها هى القرية أولا والحضر المجاور ثانيا .

٧ — إن رأس مالها بسيط والمنزل يصلح لأن يكون بمثابة المصنع لها .

٨ — أن تستوعب جهود الرجال والنساء الكهول منهم والصغار على السواء .

الصناعات الملائمة للريف :

فى ظل النظرة الاجتماعية العصرية والتى تعتبر الريفى مواطنا له حقوقه يمكن أن يعد « تقويم » الصناعات القروية المقصود بها خدمة الريف وأهله ويراعى فى هذه الصناعات أولا أن تستجيب لحاجيات الريفى التى تتصل بحياته وعمله اليومى وأن تتوفر لها العناصر الأساسية اللازمة لإنجاح كل صناعة يرجى نشرها أو التوسع فيها وأنسب الصناعات ما وفرت الكساء والغطاء والغذاء والأثاث المنزلى وأدوات الفلاحة فى الحقل مما يمكن تبويبه وتفصيله فى الآتى :

(ا) صناعات الكساء والغطاء : نسج القطن (الأقمشة والفوط والملايات والبشاكير وغيرها) وغزل ونسج

الصوف (الملابس الريفية والسجاد والكليم والبطاطين والتلافيع والشيلان وغيرها) والأحذية وخوص النخيل للبرانيط الشعبية والخياطة وأشغال الابرة والتطريز .

(ب) صناعات الأثاث الريفى : منتجات الجريد والنجارة البسيطة ومنتجات الليف (الدواسات والمشايات) وأشغال الخيزران والقش والحصر والفرش والمقشات والأوانى الفخارية والنحاسية .

(ح) صناعات العمل الزراعى : الحبال والعبوات (المقاطف والمسنات) والأدوات الزراعية الريفية .

(ء) صناعات الغذاء : منتجات الألبان ومنتجات العسل والشمع والمربات والمخللات ومنتجات البلح المجفف أو العجوة المحفوظة وتربية دودة القز .

ومن بين هذه الصناعات ما يمكن تصريف منتجاته فى الحضر إذا ما عنى بها إنتاجا وتصميما مثل : السجاد والأكلة ــ الخيزران ومشتقاته ــ الأثاث ــ المنسوجات القطنية والحريرية (فوط وبشاكير وقمصان) أشغال الإبرة والتطريز وغيرها .

وقد نذهب بعيداً عن الحقيقة الصناعية إذا ما تمسكنا بنشر الصناعة فى منطقة الخامة فقط لأن القرية بخاماتها تغنينا عن هذا التحفظ فالقرى المصرية مثلا تكاد تشترك فى الخامات الآتية :

النخيل ــ السمار ــ أصواف الأغنام ــ خشب الأشجار ــ طينة الفخار الريفى العادى .

وكلها خامات تدخل فى الصناعات الريفية البحتة فيما خلا الصوف الذى أصبح الآن له سوقه وله مصانع غزله التى تعيده إلى القرية خيوطا مغزولة غزلا ميكانيكيا ويحول فى منازلها إلى منتجات كساء وغطاء .

وليست كل القرى قابلة للتصنيع وقد يكون أصلحها بل أفضلها ما توفرت فيها العوامل الآتية :

١ ــ كثافة سكانية لاتتعادل وزمام الأراضى الزراعية للقرية .

٢ ــ صناعات منتشرة وموروثة .

٣ ــ وفرة خامات ومواصلات لجلب الخامات ولتوزيع المنتجات .

٤ ــ صلاحية المنطقة لتصريف المنتجات للقرى المجاورة .

٥ ــ رغبة واستعداد لدى الأهالى .

العقبات التى تواجهها الصناعات الريفية :

تواجه الصناعات الريفية عقبات عدة تحد من نشاطها وتؤثر فى محيط المشتغلين بها . وفى مقدمة هذه الصعاب سيادة الوعى الجديد بأن التصنيع الثقيل طريق الرقى الاقتصادى وأن التصنيع اليدوى تخلفى وأن دخولها لاتتعادل مع ما يبذل فيها من جهد ولكل هذا نصيب من الأحقية والوجاهة ولكن قد يتبدد الكثير مما يحيط بهذه الدعوة إذا ما فكرنا ونحن متأثرون بجو الريف وأوضاعه التى لم تتغير بعد ، وقد مضى عليها سنون وقرون وقد يتضاءل التشاؤم إذا ما نظرنا إليها كصناعات إضافية وليست بأساسية ومؤقتة وليست بدائمة وأنها ستساير التطور فترقى أم أنها تجمد فتموت .

وبالرغم من أن الكثيرين يدعون لها وينادون بها بحكم أنها « صناعات لاستغلال أوقات الفراغ » ولاستثمار البطالة الموسمية الزراعية إلا أن هناك أنصارا يطالبون بالتحرر من هذا النعت لأن مجرد وصفها بهذه الصفة يقف بها

عند حد لا يشجع على الإقدام عليها ، فالصناعة الانتاجية غير الهواية . فالأولى قد يكون من بواعث التفنن فيها وإتقانها ماتتطلبه من مسئوليات وتبعات قد لاتتوافر فى صناعات الهواية حيث لاتوجد مباريات أو منافسة وإن جاز الوصف بأنها صناعات لوقت الفراغ فإن ذلك ينصب على الصناعات التى تزاولها المرأة لا الحرف التى يمارسها الرجل للكسب والرزق منها .

على أن الأمر غير قاصر على هاتين العقبتين ولكن هذه الصناعات تشكو من أوجاع يمكن إجمالها فى الآتى :

١ — منافسة قوية فى الآلة الحديثة .

٢ — قلة أرباح الصانع المشتغل بها بالمقارنة مع كسب العامل الصناعى .

٣ — عدم الحماس والإقبال على منتجاتها بوصفها تحمل بعض العيوب الفنية .

٤ — تقلص عدد الصبيان المعاونين للصناع القدامى والذين كانوا يتدربون لوراثة الصناعة بحكم مجانية التعليم واستيعاب المدارس للجانب الأكبر منهم .

٥ — انعدام الإرشاد الفنى مما ترتب عليه انحطاط مستوى المنتجات فاتسع الفرق بينها وبين النتاج الميكانيكى .

٦ — انعدام الدعاية لهذه الصناعات فخضعت صناعة القرى « لعزلة » حرمتها الكثير من مزايا الاتصال كاتساع دائرة التعريف وتعرف حاجيات السوق وذوقه واتجاهات رفع مستوى الانتاج وغير ذلك .

٧ — تتابع إهمال شأنها فلم تفد من ألوان رعايات الدولة ولم تظفر بنصيبها فى ميادين التعاون والتسليف والمعارض والتجارب والتوريدات الحكومية وكلها بمثابة مقويات لصناعة ضعيفة .

٨ — حرمان الصناع اليدويين من التشجيع الذى قصره الحكام على الصناعات الكبرى فأدى هذا النسيان إلى تقاعس وتواكل عند الصناع اليدويين .

٩ — تجاهل حقائق حالها فأثقلت ضرائبيا ولم تتح لها فرص التصدير .

١٠ — عجز المحترفين بها فنيا وافتقارهم للتنظيم والإدارة وتغلب الرجعية عليهم مما نفرهم من الأخذ بكل نصيحة ترمى إلى تحسين إنتاجهم .

المساعدات والمنشطات اللازمة للبقاء :

والصناعات اليدوية صناعات صغيرة فهى تتأثر بكل هزة عنيفة وليكتب لها الرقى والبقاء فلا بد من بسط رعاية عليها وتوجيه عناية إليها مثلها مثل الصناعات الكبيرة والتى توليها الدول اهتماما كبيرا . ومن بين المساعدات والمنشطات مايمكن إجماله فى الآتى :

١ — إنشاء محطات « تجارب صناعية » تبحث عن مدى الاستفادة من خامات الريف فى إنتاج منوع له قيم مرتفعة ، كذلك فى وسائل رفع مستوى الأدوات وسبل تهذيب المنتجات .

٢ — متابعة الإرشاد الفنى للصناع الريفيين تنمية لمعلوماتهم الصناعية وترقية لإنتاجهم البدائى .

٣ — توزيع الرسوم والتصميمات المشتقة عن ذوق وتقاليد كل دولة عربية على هؤلاء الصناع بالمجان لطبع الإنتاج بطابع هذا التصميم المميز والذى يساعد على التصريف .

٤ — تيسير « تمويل » الصناع بالسلف ومدهم بالخامات اللازمة لتشغيلهم حتى لا يستغلهم وسطاء يقاسمونهم الربح وهو ضئيل .

٥ — تصميم التعاون بين الصناع ليكون ملجأهم عند التسليف وسبيلهم عند التصريف للمنتجات فضلا عما سيقوم بينهم من روابط وصلات تساهم فى ترقية حرفهم .

٦ — رسم سياسة تشجيعية تهدف إلى منح الصناعات الصغيرة أولوية أو امتيازات نسبية فى توريد المشتريات الحكومية على أن يكون « التعاون » ممثلا لهذه الطوائف قبل الحكومة والتزاماتها .

٧ — إقامة المعارض الإقليمية والموسمية وفى المناسبات والأعياد على أن يشجعها الحكام بالاشتراك فيها والدعاية لها وتصريف منتجاتها ولإيجاد منافسة ومباراة بين هؤلاء بتقديم منح مالية للمتفوقين منهم .

٨ — إنشاء حوانيت تتبع التعاون فى الحضر المجاور لمناطق الريف المصنعة لتستقبل المنتجات وتعرضها وتتولى بيعها .

٩ — التطور ببعضها إلى نصف ميكانيكى حتى لا يبقى إنتاجها بدائياً و « متخلفا » وليماشى الانتاج النهضات الصناعية العامة .

١٠ — محاولة النفاذ ببعض المنتجات بعد صقلها وتهذيبها إلى الأسواق الخارجية للهواة من السياح ومن على غرارهم ممن يعجبهم اقتناء قطع سجاد به رسوم عربية وأقشة مزركشة .

الأثر الاقتصادى للصناعات الريفية:

والصناعات الريفية بالرغم مما تعانيه وتواجهه من عقبات وصعاب وإهمال وحرمان من الرعايات فإن لها أثرا اقتصادياً نسبياً فاذا ما استكملت لها أوجه الرعاية وتحققت لها الغايات من المساعدات والمنشطات فانه — ولا شك — سيكون لتقوية وتدعيم ماهو منتشر منها ونشر وتعميم ما سيستجد منها الأثر الاقتصادى الملحوظ لأن هذه الصناعات على بدائيتها كانت لها فى بلد كمصر اقتصاديات كبيرة تكشف منها الأرقام التى كانت مصادرها مشتقة من الإحصائيات والبيانات الرسمية والتموينية (عام ١٩٤٧) لبعض الصناعات المنتشرة ولإنتاجها طابع الوفرة كالإنتاج الكبير كالآتى :

بيان	نسيج أقشة	سجاد	كليم وبطاطين
عدد الأنوال اليدوية	٥٠,٠٠٠ نول	٢٥٠٠ نول	٣٥٠٠ نول
عدد المشتغلين	١٠٠,٠٠٠ عامل	٥٠٠٠ عامل	٥٠٠٠ عامل
مقدار الإنتاج	٤ مليون متر شهرياً	٥٠ ألف متر مربع سنوياً	½ مليون متر كليم سنوياً ٥٠٠٠ بطانية سنوياً
قيمة المنتجات	½ مليون جنيه	¼ مليون جنيه	¾ مليون جنيه

فإذا ما أضيف إلى ما تقدم صناعة الألبان ومنتجاتها وهى فى مصر تقدر بنحو ٢٠ مليون جنيه وأن ٧٥٪ منها ريفى بحت أمكن الخلوص إلى أن اقتصاديات هذه الصناعات فى مجموعها كبيرة وأنها بحالتها وفى حالة تنظيمها

ستكون مصدر دخول للريف يضاف إلى موارده الزراعية ولقد دلت الإحصائيات على أن أجور هذه الصناعات سواء ماكان منها منتعشا أو يشكو الكساد يفوق الأجور الزراعية فضلا عن أن المران لدى الصانع يضاعف من أجره وكسبه ولقد قدرت هذه الأجور نقلا عن بحوث المؤتمر الزراعى الثالث المنعقد بالقاهرة فى مارس سنة ١٩٤٨ كالآتى:

العـــامل	دخل العامل اليومى	دخل العامل الزراعى	دخل الأسرة مشتركة
المشتغل بالنسيج	١١ قرشا مصريا	٧ قروش مصرية	٢٨ قرشا مصريا
المشتغل بالكليم السادة	٢٣ » »	٧ » »	٣٤ » »
المشتغل بالكليم المنقوش	٢٦ » »	٧ » »	٣١ » »
المشتغلات بالسجاد	١٦ » »		٣٤ » »
المشتغلات بخوص الطرابيش	٦ - ٧ (صناعة أوقات الفراغ)		١٥-١٨ » »
صناعات أخرى	١٥-٢٠ قرش مصرى		

ومن الظواهر التى برزت فى خلال القيام بدراسات لبعض مناطق الريف المصرى أن الجهات التى انتشرت فيها صناعات القرى قد تميزت عن جاراتها غير المصنعة بميزات اجتماعية منها إشاعة الإنعاش وارتفاع نسبة المتعلمين بالنسبة للمتوسط العام وازدياد الخدمات الطبية وتذوقهم للعلاج وقلة فى نسبة الوفيات وارتفاع فى مستوى المنزل وتنكر للحفاء إلى غير ذلك من الظواهر الارتقائية التى عكستها اقتصاديات هذه الصناعات أى أن أثرها لايقف عند الحد الاقتصادى بل يتجاوزه إلى الأثر الاجتماعى حيث يغلب التعطل ويكافح الجهل والمرض بطريقة إيجابية لأن المريض يعالج والدواء والغذاء متوفران والجاهل يتعلم وبطنه غير خاوية ومزاولة الحرف هى بعينها وسيلة من وسائل التعليم للكبار والصغار على السواء فضلا عن أنها سبيل لمكافحة الأمية الذهنية عن طريق غير مباشر بفضل التعامل التجارى المتبادل ما بين الريف ووسطائه .

مصر وتصنيع الريف:

يرجع اهتمام مصر بتصنيع الريف إلى تاريخ اتجاهها نحو إصلاح القرية ويوم أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فيها وبدأت تعنى بنشر « المراكز الاجتماعية » فى الريف حيث كان نشر الصناعات القروية هدفاً من أهداف المركز الاجتماعى الذى اشتملت مبانيه على حجرات أطلق عليها « دار الصناعة » ومن ثم يكون عام ١٩٣٩ بداية عناية مصر بهذه الصناعات .

وفى عام ١٩٤٦ عقدت مصر أول مؤتمر اقتصادى وكان فى مقدمة قراراته التوصية بإنشاء إدارة تخصص للأشراف والعناية بهذه الصناعات الصغيرة بالريف وتتبع مصلحة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة وأيد هذه التوصية « المجلس الأعلى للعمال والفلاحين » — وهو المجلس الذى أوكل اليه رسم سياسة إصلاح الريف فى ذلك الحين — وأخذا بهذه التوصية شكلت « إدارة الصناعات الصغرى » بوزارة التجارة والصناعة وكانت سياستها فى زحفها معتمدة على إنشاء « مراكز تدريب للتصنيع الريفى » لتدريب فتيان وفتيات الريف وليتولى المدربون الصناعيون بهذه المراكز أمر إرشاد الصناع القدامى فى القرى .

وقامت وزارة المعارف من جانبها بانشاء عدد من المدارس الريفية والتى تضمنت برامجها التدريب على بعض هذه الصناعات .

والتقت بذلك جهود ثلاث وزارات وانتهى الأمر إلى تركيزها حاليا بمصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية.

وسائل نشر الصناعات الريفية :

اعتمدت وزارة الشئون الاجتماعية فى مصر عند قيامها برسالة نشر هذه الصناعات فى المراكز الاجتماعية على تنفيذ اتجاهين :

أولا — تدريب الفتيات بمعرفة اخصائية على أشغال الإبرة والتطريز والحياكة والسجاد .

ثانيا — تدريب الفتيان بمعرفة صانع قديم على صناعات النسيج اليدوى ومنتجات الليف والحصر والكليم وأشغال الخيزران وغيرها .

ووزارة التجارة والصناعة اتخذت من «مراكز التدريب» للتصنيع الريفى والتى أنشأت أولها ببلدة «سرس الليان» فى عام ١٩٥٠ نقط ارتكاز للقيام منها برسالتها وهذه المراكز تعتبر تجربة جديدة لمصر ورسمت سياستها على أن تكون مهمتها الآتى :

١ — تدريب الفتيان والفتيات والنساء والكهول على الحرف اليدوية ليكونوا نواة « التصنيع المنزلى » .

٢ — توفير الخامات للصناع اليدويين القدامى .

٣ — محاولة جمع المنتجات من المشتغلين والمشتغلات فى المنازل لتصريفها .

٤ — إمداد الصناع بالقرى بالإرشاد الفنى وما يلزمهم من رسومات وتصميمات وتعريفهم بما أدخل على الأدوات من تحسينات .

٥ — أن تكون مراكز لعرض المنتجات ونماذج لمختلف الأدوات والمكان الذى يتردد عليه الصناع للاستفادة والريفيون للشراء وتذوق دعوة الإصلاح عن طريق « التصنيع » .

فلسفة مراكز التدريب للتصنيع الريفى :

تكاد تتبلور فلسفة سياسة « مراكز التدريب» فى أنها بوصفها مؤسسات اجتماعية صناعية فى إمكانها أن تقوم بدور اجتماعى وهو جذب الريفيين إلى الناحية الصناعية وتذويقهم عمليا حلاوة الكسب وتنمية المورد بفتح مجال عمل لهم وكذلك فى وسعها أن تصقل جيلا من فتيان الريف صقلا فنيا واجتماعيا بتدريبه وتحضيره لأن يكون صانع الغـــد فى الريف .

ولما كان هذا الجيل مصدر إيراد للأسرة بحكم المساهمة فى الأعمال الزراعية فقد وضعت لها فلسفة روعى فيها اعتبارات ثلاثة أساسية :

١ — تعويض الأسرة عما يصيبها من خسارة مادية فى حالة تفرغ الفتاة أو الفتى للتدريب الحرفى وذلك بمنح أجور للمتدربين والمتدربات خلال مدة المران على أن يحتجز نصف الأجر فى صندوق ادخار لحساب هذا الجيل ليواجه الحياة العملية بعد إتمام التدريب ويكون فى مقدوره شراء الأدوات والخامات وبذلك تستكمل له أسباب الكفاح وهى (مران — أدوات — خامات)

٢ — أن يكون البرنامج التدريبى عمليا وليس فيه أى جزء نظرى على اعتبار أن من ستستوعبهم المراكز من فتيات وفتيان سيكونون قد اجتازوا مرحلة التعليم الأولى (الأعمار ١٢ سنة فما فوق) وبذلك تهيأ الفرصة كاملة للتدريب والمران العملى البحت .

٣ — أن تكون المراكز متنقلة وغير ثابتة حتى إذا ما أخرجت مجموعة تركتهم يتفاعلون وقريتهم على أن يكون المركز بعد انتقاله لقرية أخرى قريبة مجاورة بمثابة الرائد الذى يوفد مرشديه الفنيين إلى الصناع الناشئين الذين دربهم فيوجهونهم ويعاونونهم ويأخذون بيدهم فى بداية زحفهم . ومن الصعاب التى واجهتها التجربة فى هذه المراكز وهى تجربة أولى من نوعها فى مصر إحجام الكبار عن الالتحاق بهذه المراكز بوصف أن الأجر الزراعى كان أربع أمثال المكافأة التى كان المركز يمنحها للملتحقين مما اضطر معه المشرفون إلى سد النقص بأخذ عدد دون العمر الملائم للتدريب (وهو ١٤ سنة) .

كما أن وجود المركز فى قرية غير قريبة من قرى أخرى مجاورة جعل مجال الخدمة قاصراً على القرية نفسها الموجود بها المركز .

وجاءت مجانية التعليم التى فتحت المدارس فيها الأبواب لكل ريفى فجذبت نسبة مما كان يرجى أن تستقبلهم مراكز التدريب . ولوحظ أن المناطق التى لم تتوفر فيها المدارس كان الإقبال على المراكز فيها كبيراً كما أن المناطق التى بها قلة من الموارد ويسودها التعطل ونسبة الأمية فيها مرتفعة كانت أصلح البيئات لنشر التدريب الحرفى بها (بلاد النوبة بمصر).

ومن الصناعات التى نجح الملتحقون فى تذوقها والتدريب عليها بسرعة وفى مدد وجيزة :

الخيزران — منتجات القش — الكوفيات (الفتيان)

السجاد — الشيلان — أشغال الإبرة والتطريز (الفتيات)

ومن الصناعات التى تحتاج إلى زمن وإلى كبر فى عمر المتدرب وإلى استعداد أيضا :

النجارة — النسيج على الأنوال اليدوية — الكليم وغيرها — (وهى صناعة تحتاج إلى جهد جسمانى وإلى دراية فنية) .

على أن السياسة التدريبية بهذه المراكز قد اعتمدت على خريجى المدارس الصناعية لا الصناع اليدويين القدامى فى التدريب رغبة فى أن يحتفظوا بالمتدرب فى المستوى الذى يحقق له التوجيه الفنى والصقل الاجتماعى بخلاف الصانع القديم الذى قد يكسب الفتى وهو فى مستهل حياته عادات سيئة هى من طبيعته ، وهؤلاء الفنيون يعوزهم المران العملى ويجب أن تتعاون برامج التعليم الصناعى مع سياسة تصنيع الريف بتوفير مرشدين عمليين .

كما أن الاعتماد على هذه الجماعات الفنية فى التدريب قد أوجد نقصاً تعذر استكماله وهو أن من بين الصناعات الريفية مالا يوجد فنيون لها ولا تدرس فى المدارس الصناعية كصناعات :

الجريد — الفخار — الحصر — الليف — الخوص — النجارة الريفية .

وبذلك تعذر إيجاد طبقة متعلمة تتولى التدريب على هذه الصناعات الريفية البحتة .

وطبيعى لايتحقق الهدف إلا إذا تعاونت المدرسة الصناعية مع الهيئات الموكل اليها نشر وتعميم الصناعات

الريفية تعاونا من شأنه سد هذا النقص ومدها بفنيين لاينقصهم المران العملى ولا يعوزهم التطبيق الذى يثمر معه الإرشار والتدريب .

ومصر فى المدة مابين ١٩٥٠ وأواخر عام ١٩٥٢ قد أنشأت من هذه المراكز عشرة مراكز تم توزيعها على مناطق القطر وانفردت منطقة بلاد النوبة بثلاثة منها وكان متوسط عدد الملتحقين فى كل مركز من هذه المراكز من فتيات وفتيان يربو على الثلاثين .

وكان من أبرز وأعقد المشكلات التى واجهها المسئولون هى وسيلة رعاية هذا الجيل بعد تخرجه ليسلك الطريق الصناعى وتسلم خطاه الأولى من الزلل .

وقد تكون أجدى هذه الوسائل :

١ — تكوين رابطة أو اتحاد لهم يشرف عليه أحد الفنيين من مراكز التدريب لينظم من شأنهم ويوجههم الوجهة الصالحة ويعاونهم على حل مشكلاتهم ويكون بمثابة ضابط الاتصال بينهم وبين الحكومة .

٢ — تكوين جمعية تعاونية صناعية منهم تتولى استئجار مكان فى القرية يمارس فيه هذا الجيل الصناعات التى تدرب عليها تحت إشراف فنى وتتولى الجمعية إمدادهم بالخامات وتصريف منتجاتهم بوسائلها وإمكانياتها .

٣ — أن ترعى جمعيات الإصلاح الريفى والمراكز الاجتماعية وهى المؤسسات الاجتماعية فى القرية مصالح هذا الجيل فتمد له يد العون المالى والإرشاد الفنى وتقيم له المعارض لمنتجاته وتدرس مشكلاته وتهيىء له من الفرص ما يمكنه من السير قدما بلا تعثر ولهذه المؤسسات الاجتماعية ميزانيات يمكن أن تخصص جزء منها لهذه الأغراض الصناعية .

٤ — أن يمد المركز من أتموا التدريب فيه بالأدوات اللازمة للصناعات التى تمرنوا عليها ليزاولوا حرفهم « منزليا » على أن يكون إمدادهم بها بمثابة « إعارة » أو « تأجير » بأجر رمزى يشعرهم بمسئوليات العناية بهذه الأدوات ويمكن وضع الضمانات اللازمة فى حالة الأخذ بنظام « الإعارة والتأجير » المقترح .

وقد تكون هذه السياسة محققة لغالبية من الأهداف أن لم يكن كلها لو أن برامج «مركز التدريب» قد تضمنت الآتى:

أولا — ألا يقل عمر الفتى عن ١٤ سنة . ثانيا — ألا يقل عمر الفتاة عن ١٢ سنة .

ثالثا — أن يحتفظ بنظام المرشد من خريجى المدارس الصناعية على أن يعاونه صانع متمرن قديم ليجمع التدريب ما بين الخبرة والمران العملى وبين التوجيهات الفنية الحديثة .

رابعا — أن ينشأ «بالمركز التدريبى» — بوصفه مؤسسة اجتماعية صناعية — قسم للإنتاج يتردد عليه الصناع القدامى وخريجو المركز ممن لاتسمح لهم منازلهم أو إمكانياتهم المالية بمزاولة هذه الصناعات فرادى وأن يكون أجرهم بنسبة ما تدره منتجاتهم من ربح ويكون دور مساهمة المركز والحالة هذه فى تدبير المكان والأدوات .

خامسا — أن يضاف إلى البرنامج العملى برنامج نظرى مبسط يوضح أسرار المهنة بالقدر الذى يتفق ومستوى المتدربين .

سادسا — أن تحدد مدد التدريب لكل صناعة ويجرى فيها الاختبار للمتدربين على فترات منعا لمتابعة التدريب لمن هو غير صالح فى هذه الصناعة .

سابعا — إجراء اختبار للتقدمين لتعرف الميل والاستعداد ليكون التوجيه لصناعة معينة مبنيا على حكم تمهيدى.

ثامنا — أن تزاد الأجور (المكافأة) حسب الأعمار وأن يراعى فى تقديرها أن تكون متقاربة من الأجور الزراعية وألا يغفل أمر مكافأة المنتج والمتفوق .

تاسعا — أن يكون « المركز التدريبى الصناعى » جزءا متمما للمؤسسة الاجتماعية القائمة فى القرية فيظفر عن طريق هذه الصلة بخدمات المؤسسة ومزايا اتصالها بالبيئة .

عاشرا — أن يقام بها معرض دائم للعرض والبيع فى آن واحد وأن تستغل المناسبات لإقامة معارض من شأنها لفت أنظار جماعات الريفيين إلى هذا اللون من الصناعات .

وسواء اتبعت سياسة الانتفاع بالصناع القدامى (بالمراكز الاجتماعية) أو بخريجى المدارس الصناعية (بمراكز التدريب) فإنه قد يكون من الصواب إدارة المؤسسات على أسس تجمع مابين « التعليم » و « التجارة » أى الإنتاج لأن تكديس المنتجات من العقبات التى تثبط همم كثيرين من الداعين لهذه الصناعات وتقلل من شجاعة الإقدام على مزاولتها أو فى القليل الدعوة لها ، وتطعيم برامج « التعليم » بالتجارة من شأنه فرض مسئولية على المدرب والمرشد وكشف عاجل للعيب الذى ترتب عليه الكساد وعدم التصريف ومقياس يمكن بمعاييره تقدير حساب المقصر .

وفى حالة الأخذ بمبدأ الجمع مابين التعليم والإنتاج تمنح المرتبات للمرشدين والمدربين على أساس (مرتب نسبة فى الأرباح) على سبيل التشجيع والحماس .

التعاون والصناعات الريفية:

التعاون هو الملاذ الذى تحتمى فيه هذه الصناعات فينظمه وبواقع رسالته يمكن أن يمول الصناعات الصغيرة كلما أعوزها المال وهو الذى يقدر على التسويق والتصريف لأن فى نظامه القائم جمعيات كل منها يلعب دوراً من هذه الأدوار الثلاثة : التمويل — التسويق — التصريف أو يجمع ما بين اثنين منها أو بينها جميعا وإن كان التخصص فى ناحية معينة قد يؤتى ثماره ، وعلى العموم هذا مرهون بالآتى :

١ — نوع الصناعة ومدى مساهمتها فى الاستهلاك .

٢ — نوع الصناعة ومدى ماتستهلك من خامات مستخدمة أو مستوردة من خارج القرية .

٣ — عدد المشتغلين فيها ومدى إمكانياتهم الفنية والمالية .

٤ — مدى تصريف منتجاتهم سواء فى القرية أو فى الأسواق التى خلقوها بأنفسهم مع الزمن لهذه المنتجات.

المؤسسات الأهلية ودورها فى التصنيع الحرفى:

اتجهت هيئات أهلية وخيرية إلى تضمين برامج مؤسساتها التعليم الصناعى الحرفى على إعتبار أن من تتولى رعايتهم هم من المحرومين أو الأيتام وتهدف من وراء هذا تطبيق المبدأ القديم (صنعة فى اليد أمان من الفقر) وهذه المؤسسات بأوضاعها ووسائل جمعها التبرعات والإعانات يجعلها غير قادرة على وضع نظم مستكملة لأنها تكيف نشاطها وفق قدرتها المالية والتى يتحكم فيها « التبرع » و « الإعانة » ومداهما .

وللاستفادة من نشاط واستعداد هذه المؤسسات — وهى موجودة بالمدن لا بالريف — فإن الخير فى إخضاعها لإشراف فنى تتولاه وزارة المعارف كإشرافها على المدارس الحرة فتضع لها البرامج العملية وتزودها بالمدرسين

المدربين و بذلك تتخلص من جانب الأعباء المالية و تسلم الناحية العلمية ثم تتولى وزارة الشئون الاجتماعية التوجيه الذى يجعلها تتغلب على مشكلات التصريف وتهيئة المستقبل لمن يستكمل تدريبه ومرانه سواء بالانتفاع به فى تصنيع الريف أو فى مزاولة العمل مستقبلا أو بإلحاقه بالورش المشتغلة بالصناعة التى تدرب عليها .

وبهذا يجتمع التعاون ما بين الهيئات الأهلية والحكومية على تحقيق رسالة التصنيع اليدوى .

ولا يضير أن هذه المؤسسات موجودة فى المدن فعملها يخرج عن نطاق الريف لأن الواقع أن ما تنشره من صناعات هو بعينه ما يدعو المسئولون إلى نشره فى الريف ومن ثم تكون هذه المؤسسات وحدات يمكنها أن تعاون المسئولين عن « تصنيع الريف » على الحصول على أيد مدربة مصنعة محرومة ترحب بالعمل فى الريف لترتزق وتكسب .

فتشجيع هذه المؤسسات ومعاونتها وإيجاد تناسق بين مهامها ومهمة الجهات الحكومية المسئولة فى الناحية الصناعية أمر ضرورى يخفف من الأعباء المالية على الدولة الملتزمة بالإنفاق فى سبيل رسالة « التصنيع الحرفى » لأن المؤسسات ستساهم بنصيب مذكور فى نفقات هذا المشروع .

هذا عرض موجز لبعض الجهود الحكومية والأهلية وبسط للتجارب التى قامت بها مصر فى سبيل نشر وتعميم هذه الصناعات .

وهى جهود كما نرى بذلت فى حدود ضيقة لا تتعادل دائرة اتساعها ورقعة الريف الكبيرة — ولا تتناسب مع عدد القرويين المراد تصنيعهم ومن ثم كان أثرها غير واضح فضلا عن أن توزيع الاختصاصات — وهى إحدى آفات الروتين الحكومى — قد جعل من السياسة التصنيعية الريفية سياسات هدفها واحد ووسائلها متشعبة .

وقد يكون الأفضل بل الأمثل توحيد الجهود وتنسيقها وتركيزها وتوسيع نقط الارتكاز بحيث تتفاعل مع البيئة فى أقصر وقت وبذلك يستفاد من المشرفين والمرشدين إلى أقصى حد فى محيط متجاور لا تفككه المسافات البعيدة ، ومن ثم تكون النتائج مشجعة للغير إذ أن ظهور الأثر العاجل من بواعث الإعراض وعدم الترغيب .

الصناعات الريفية والاستهلاك :

وتطور البيئات الريفية تحت تأثير المدنية والحضارة وبحكم برامج الإصلاح العصرية يجعلنا لا نتمسك بأن يكون إنتاج الريف الصناعى قاصرا على استهلاكه بل يجب أن يجمع ما بين حاجياته المحلية وبين حاجيات الطبقات الوسطى الساكنة فى الحضر خصوصاً وأن الريفى لم يعد متمسكا بتقاليد زيه القديم بل تطور فى كسائه نوعا ما وسيتطور غدا ما دامت الجهود مركزة لرفع مستواه المعيشى والثقافى وسيجد نفسه ميالا إلى التجديد فى إنتاجه ، وليس معنى هذا أن الصناعات الريفية كلها قادرة على هذه المساهمة ولكن الصناعات ذات المنتجات الراقية (كأشغال الإبرة والقش والخيزران والنجارة والنسيج والنحاس) يمكن أن تجد مجال تصريف لها فى الحضر كالريف وأما الصناعات ذات الطابع المشتق من خصائص البيئة كتجارة أدوات الزراعة والأوانى الفخارية والحصر والجريد وغيرها فسيظل سوق تصريفها فى الريف ما عدا جانب صغير يحتاج إليه الحضر .

وما دمنا مؤمنين بالتطور وبقوته الدافعة وبالعوامل التى ستستجد على الريف كانعكاسات لبرامج الإصلاح فإن التوجيه للاحتفاظ بطابع خاص ريفى لمنتجات هذه الصناعات قد لا يتفق واتجاهات التطور بل فى الحق

لا يلائم أهداف النهوض بهذه الصناعات إذ ربما يؤدى هذا الاحتفاظ إلى تحديد مدى النشاط وتحديد مدى الاستهلاك وهو ما يتعارض وسياسة التوسع والدفع .

على أن الكثير من هذه الصناعات يمكن بقليل من الجهد فى ناحية الإرشاد الفنى أن يرفع مستواها إلى الحد الذى تماشى فيه تطورات البيئة المنتظرة فتعاون فى تأثيث المسكن الريفى الصحى الجديد معاونتها فى استجابة حاجيات الريف نفسه .

أما ما يقال عن الصنات الريفية وصلاحيتها للأسواق الخارجية فأحسب أن هذا القول فيه مبالغة بل فيه تجنب لحقيقة واقعة وهى أن السياح لا يقتنون ولا يحملون عند ما يعودون إلى بلادهم إلا سذما حجمها صغير قد برزت فيها نواح فنية زخرفية أو أثرية أو كان لها طابع قومى وقد يكون السجاد وأعمال التطريز هما المعنيان بهذا القول .

وهنا يجب التفرقة بين صناعات ريفية مقرها الريف فهى تحمل طابعه وصناعات يدوية فى الحضر يمارسها صناع مهرة وهى صناعات زخرفية (خشبية — عاجية — معدنية — صدفية — نسيجية وغيرها) وهى صناعات تحتاج إلى فن وإلى براعة وإلى دقة والذين يشتغلون بها توارثوها ويبذلون جهودا مضنية فيها ، ومما يؤسف له أن هذه الصناعات فى طريق الانقراض بحكم تناقص هذه الطبقات من الصناع الماهرين القادرين ، ومنتجات هذه الصناعات يعتمد تصريفها على الأسواق الخارجية وأثمانها مرتفعة إلى حد يجزى جهد الصانع والتاجر على السواء ولكن بحكم ارتباطها فى التصريف بالسوق الخارجى فهى تخضع فى أحايين كثيرة لسياسات حكومات متعاقبة تتصل بالتصدير وقد تضر بها كما تخضع لكساد مواسم يكاد يقضى على المشتغلين بها وإلى أعوام يسر ترويج فيها ويكتب لمحترفيها الثراء .

على أن من بين مهرة الصناع اليدويين فى الريف ممن يشتغلون بالتجارة أو أشغال الصياغة والنحاس والنسيج من يمكن أن يضم إلى هذه الفئة ويكتسب براعة الفن ودقة الإنتاج لأنهم متفوقون ومتفننون وموهوبون ولا ينقصهم إلا فتح الطريق أمامهم وتعريفهم بدقائق الصناعات الزخرفية الدقيقة وهم والحالة هذه صالحون لتغذية الأيدى العاملة فى هذه الصناعات إذا ما أريد لها البقاء والاضطراد .

موقف الصناعات الريفية من المؤتمرات المحلية :

ومما يزيد من اليقين بسلامة الدعوة «لتصنيع الريف» من شتى نواحيها العلمية والاقتصادية والاجتماعية القرارات والتوصيات التى صدرت عن مؤتمرات دولية ومحلية ولجان فنية . فيما يلى بعض هذه القرارات والتوصيات :

١ — المؤتمر الاقتصادى المصرى الأول، القاهرة فى أبريل سنة ١٩٤٦ :

كان موضوع نشر وتعميم الصناعات الصغرى فى الريف المصرى محل اهتمام ثلاث لجان هامة من لجان المؤتمر الاقتصادى وهى لجان (الصناعة — مستوى المعيشة — التعاون)

أولا — أما لجنة السياسة الصناعية فقد جاء فى تقريرها الآتى :

« يجب ألا تعنى الحكومة فقط بالصناعات الكبيرة التى تتوافر لها رؤوس الأموال والخبرة الفنية التى تجد إقبالا عليها من أرباب الأعمال الذين يعملون على نطاق واسع لأن فى ذلك إهمالا لناحية من نواحى الاقتصاد القومى التى تستدعى الكثير من الالتفات والرعاية وهى صورة نشر الصناعات الصغيرة الريفية والصناعات الصغيرة فى

ربوع الريف كصناعات (الحصر — الغزل — النسج اليدوى — المكانس — والسلال وما إلى ذلك) .

ولا شك فى أن تدعيم السلف الصناعية الصغيرة والإشراف على تدريب العمال وما إلى ذلك مما يساعد على تخفيف حدة البطالة الموسمية التى تصيب صغار المزارعين أثناء المواسم التى لا يجدون فيها من الأعمال الزراعية ما يستوعب كل أوقاتهم وهذا فضلا عن إفساح المجال لسكان الريف لزيادة موارد مكاسبهم ومن ثم رفع مستوى معيشتهم . »

ثانيا — أما تقرير لجنة مستوى المعيشة فقد تضمن فيما تضمن ما يأتى :

« وأن يعمل على توفير أعمال إضافية للزراع وذلك بنشر الصناعات المنزلية والريفية على أن تشمل (الغزل — النسج اليدوى — الدباغة — الأحذية — الصابون — عمل الأسبتة والسلال — الأثاث الريفى — البسط — السجاد — الكليم) كما يعنى بمنتجات الألبان وتربية النحل ودودة القز ويضاف مع الزمن حفظ الفاكهة إلى غير ذلك . »

ثالثا — تقرير لجنة شئون التعاون :

« ورأت اللجنة أن تعمل الجمعيات التعاونية الزراعية على نشر الصناعات الريفية الصغرى وتعليم المزارعين وسائل استغلال ما تحت أيديهم من المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات مثل الأدوات الكثيرة التى يستعمل فى صناعتها جريد النخل وليفه وقش المكانس والسمار وتربية دودة القز واستعمال الوسائل الحديثة فى انتاج عسل النحل من الخلايا الخشبية وصناعة السجاد والأكلة على الأنوال اليدوية . »

وما كاد المؤتمر الاقتصادى يختتم جلساته وتعلن قرارات لجانه حتى انتهى المؤتمرون إلى القرارات الآتية :

(ا) نشر الصناعات الزراعية والصناعات الصغيرة بالأرياف وتخصيص إدارة لهذه الصناعات بمصلحة الصناعة .

(ب) العمل على نشر الصناعات الريفية فى مناطق الجمعيات التعاونية الزراعية وتحت إشراف هذه الجمعيات .

(حـ) أن يدبر التشغيل الأوفى للعمال وأن يكافح التعطل ويقصر أمده لأدنى حد وأن يعالج ضغط السكان والعطلة المنتشرة فى الزراعة وذلك بالتوسع الصناعى ونشر الصناعات الصغيرة فى شتى الأقاليم وتشييد الصناعات الريفية المنزليـــة .

٢ — المجلس الأعلى للعمال والفلاحين — القاهرة سنة ١٩٤٦ :

ولقد لاقت قرارات المؤتمر الاقتصادى المصرى الأول تأييدا من جانب المجلس الأعلى للعمال والفلاحين . وأوكل إليه رسم السياسة الإصلاحية للريف — فأوصى هذا المجلس لدى وزارة التجارة والصناعة لتقوم بتنفيذ ما أوصى به المؤتمر الاقتصادى سالف الذكر من حيث تشجيع الصناعات الصغيرة وإنشـــاء إدارة خاصة ترعى المشروع وتتولاه وما كان من الوزارة إلا أن لبت هذه الدعوة فأنشأت « إدارة الصنـــاعات الصغرى » فى ٢٤ - ٧ - ١٩٤٦ .

٣ — اللجنة العامة للصناعات (القاهرة سنة ١٩٤٨)

عاصر انعقاد المؤتمر الاقتصادى المصرى الأول قيام وزارة التجارة والصناعة بدراسة مستوفاة لكل أوجه

النشاط الصناعى بنوعيه (الآلى واليدوى) بمصر وشكلت عدة لجان تولت الدراسات المتعددة ضمت الكثيرين من رجال العلم والمال والفنيين بمختلف الوزارات وانتهت إلى وضع كتاب ضخم يعتبر بحق مرجعا للتطور الصناعى الحديث فى مصر .

وبالرغم من أن وعى الصناعات الكبرى كان مسيطراً على دراسات اللجنة إلا أنها لم تغفل أمر الصناعات الصغرى لاتصالها الوثيق بالاقتصاد القومى . وفيما يلى بجمل لبعض ما تضمنته توصيات اللجنة فى هذا الصدد :

الصناعات الصغرى والريفية :

تركز معظم الإنتاج الصناعى فى مصر فى بعض المدن الكبرى فكان من وراء هذا التركيز أن اجتذبت طائفة كبيرة من الفلاحين إلى تلك المدن للاشتغال بالصناعة بأجور عالية على حساب الإنتاج الزراعى مع بقاء غالبية سكان الريف الذين يشتغلون بالزراعة فى نطاق دخلهم المحدود الذى قد لا يصل فى بعض الأحيان إلى حد الكفاف فضلا عن طول أوقات الفراغ التى يقضونها غالبية أيام السنة الزراعية .

لهذا ترى اللجنة أن السبيل القويم « لرفع مستوى معيشة الفلاحين » وهم الغالبية العظمى من سكان البلاد هو العناية بإنشاء الصناعات الصغرى وتعميمها بالريف فى كافة أنحاء القطر استغلالا « لأوقات فراغ » الفلاحين وعملا على نمو دخل الفرد وزيادة قوته الشرائية وفى مستوى معيشته مع بقائه فى الريف لمباشرة إنتاجه الزراعى الذى لا غنى للبلاد عن تدعيمه والاستزادة منه .

ويسر اللجنة أن وزارة التجارة والصناعة قد بدأت أخيراً فى تخصيص إدارة للنهوض بتلك الصناعات وتقوم على تنفيذ مشروعاتها، وترجو اللجنة أن تكون هذه البداية المتواضعة نواة لمشروع واسع النطاق على هدى التجارب التى تقوم بها الحكومة فى هذا السبيل .

كما تتوجه اللجنة بالرجاء إلى أصحاب المزارع فى أن يقوموا بنصيبهم العملى فى هذا الشأن وذلك بالمساعدة على إقامة هذه الصناعات فى مزارعهم لاسيما وأن إقامتها لا تكلفهم غير مبالغ غاية فى التواضع إذا قيست بالفوائد المالية والاجتماعية التى يجنيها الملاك والفلاحون فى وقت واحد .

ولم تكتف اللجنة بهذه التوصية العامة بل تجاوزتها إلى ما هو أهم بأن خصت كل صناعة صغيرة بما تستحقه من توصيات للنهوض بها وحمايتها لتستكمل عافيتها، ولا داعى لذكرها إذ أن المجال لا يتسع لمثل هذه التفصيلات اكتفاء بهذا التوجيه الذى يعد بمثابة دستور للتصنيع الريفى لأن واضعيه فنيون وإخصائيون ومسئولون عن تصنيع البلاد

٤ — المؤتمر الزراعى الثالث (القاهرة سنة ١٩٤٩)

أما المؤتمر الزراعى الثالث فقد أفرد بحثا خاصاً ضمن بحوثه العامة « للصناعات الريفية » وبلغ من اهتمام المؤتمر بها أن تناولها بالذكر والتعقيب من اشتركوا فى موضوعات المؤتمر وخاصة بحوث لجنة مستوى المعيشة والتعاون وإصلاح القرية وانتهى المؤتمر من اجتماعاته وأصدر ضمن قراراته قراراً عاما بإجماع الآراء أيد فيه الدعوة « لتصنيع الريف » وفيما يلى نص قراره الإجماعى :

« لما كان المؤتمر يرى أن الأعمال الزراعية لاتشغل عمال الزراعة طول السنة لارتباطها بمواسم معينة ،

« ولما كان من المفيد لرفع مستوى المعيشة للفلاح إيجاد عمل صناعى إلى جانب عمله الزراعى يعمل فيه فى أوقات فراغه » .

لهـــذا : فالمؤتمر يحبذ نشر الصناعات الريفية والمنزلية التى يمكن للزراع القيام بها فى أوقات فراغهم من العمل الزراعى . ويوصى باتخاذ الصناعات المنتشرة فى الوقت الحاضر فى بعض بلاد الريف كنواة . والعمل على تهذيبها وتشجيعها يحبذ بمختلف الوسائل مع العمل على إيجاد صناعات جديدة ريفية أو منزلية تتوافر موادها الأولية . وهو أيضا إيجاد مصنوعات ريفية ذات طابع مصرى لتجد رواجا عاما لدى زائرى مصر الأجانب بوجه خاص .

ويقترح المؤتمر إيجاد هيئة شعبية تشترك فيها السيدات تعنى بتدريب الفلاحات على الأشغال اليدوية وتهذيب مصنوعاتهن فى ذلك .

٥ — حلقة الدراسات الاجتماعية الأولى للدول العربية (بيروت سنة ١٩٤٩)

عقدت فى مدينة بيروت صيف سنة ١٩٤٩ أول حلقة للدراسات الاجتماعية فى الشرق العربى اشترك فيها ممثلون لجميع البلاد العربية وكثيرون من المشتغلين بالإصلاح الاجتماعى وعدد من خبراء هيئة الأمم المتحدة . وكانت هذه الحلقة مؤتمرا لتبادل الآراء فى المشاكل الاجتماعية فى البلاد العربية ووسائل علاجها وفيما يلى نصوص القرارات التى اتخذها المؤتمرون بصدد التصنيع الريفى :

ا — لجنة شئون الريف الاجتماعية :

توصى اللجنة بتعميم الصناعات اليدوية والمنزلية فى البيئة الريفية لمواجهة الالتزامات الاقتصادية والحاجات الاجتماعية وبذلك يستثمر الريفيون أوقات بطالتهم وفراغهم ويستخدمون خامات ريفهم مما قد يتاح معـــه قيام صناعات جديدة وبذلك تزداد موارد الأسرة الريفية وتستثمر البطالة الإجبارية فى عمل صناعى منتج ملائم للبيئة .

والمعارض الإقليمية ضرورية للإعلان ولتصريف منتجات هذه الصناعات فضلا عما توجده من قابلية وإغراء عند الفلاحين الآخرين للعمل على إدخال هذه الصناعات فى قراهم .

وتشير اللجنة على الدول العربية بأن تدرك تجربة إنشاء « مراكز التدريب الصناعى » الذى ستقوم بها مصر لتنفيذ مشروع تعميم الصناعات الصغرى فى الريف لاقتباس ماتراه ملائما منها لحالتها .

ب — لجنة شئون البدو الاجتماعية :

ترى اللجنة أن من جملة وسائل الإنعاش الاجتماعى والاقتصادى فى البادية إيجاد مؤسسة لإقراض رجال القبائل بالكفالة المتسلسلة المال الذى يحتاجون إليه فى تربية الماشية وفى انتقال بعضهم إلى الحياة الزراعية وفى اشتغالهم فى الصناعات اليدوية وفى إيجاد أسواق لتصريف منتجاتهم .

٦ — حلقة الدراسات الاجتماعية الثانية (القاهرة سنة ١٩٥٠)

وقد كان موضوع الصناعات الريفية من البحوث التى تناولتها لجنتا (التطور الاقتصادى والزراعى والصناعى فى الريف) و (الرعاية الاجتماعية للمجتمع الريفى) وفيما يلى قرار اللجنة الأولى فى هذا الصدد :

« توصى اللجنة بالتوسع فى نشر الثقافة الصناعية وتعميم التدريب المهنى فى ربوع الريف وذلك بالإكثار من المدارس الريفية والمراكز الصناعية والاجتماعية ولتمكين سكان الريف من الاستفادة من خامات قراهم لتحويلها

إلى سلع استهلاكية لمجتمعهم وللانتفاع بأوقات فراغهم واستثمار بطالة أسرهم فى صناعات منزلية تكون مصدر دخل إضافى يعين على رفع مستوى معيشتهم .

كما توصى اللجنة بتشجيع إنشاء معاهد للبحث فى إيجاد استعمالات جديدة للمحاصيل الزراعية ومنتجاتها الثانوية .

كما توصى اللجنة بتشجيع إرسال بعثات عملية إلى البلدان المختلفة لاقتباس ماهو جديد بها وخاصا باستخدام الخامات الزراعية فى تصنيع الريف وتسويق منتجاته » .

أما قرار اللجنة الثانية فيجمل فى الآتى :

١ — تنفيذ مناهج للنهوض بالصناعات الريفية والأشغال اليدوية .

٢ — توصى اللجنة بالعمل على رفع مستوى الحياة فى القرية وذلك بإيجاد الوسائل المؤدية إلى زيادة الدخل كالأشغال اليدوية والصناعات الصغرى .

٣ — توصى اللجنة بضرورة تشجيع الصناعات الريفية كوسيلة لاستغلال أوقات الفراغ للنهضة العامة للقرية والمساعدة على زيادة الدخل الناتج من هذا العمل الإضافى .

٤ — ترى اللجنة أن هذه الصناعات الريفية التى يجب التوسع فيها لاتخرج عن الأنواع الثلاثة الآتية :

(ا) ما يحتاج إليه المستهلكون فى القرية مثل النسيج لصناعة الملابس وغيرها .

(ب) المنتجات الزراعية مثل مستخرجات الألبان والفاكهة المحفوظة والزيوت المستخرجة من البذرة .

(حـ) العدد والآلات والأدوات التى يستعملها الفلاح فى عمله .

٥ — توصى اللجنة بإعطاء اهتمام خاص للصناعات الزراعية التى تعتمد على استغلال المواد الخام وإعطاء إهتمام مماثل للصناعات الفنية التى من شأنها بعث المواهب لدى القروى وتنميتها .

٦ — تنصح اللجنة حكومات الدول العربية بضرورة العمل على إنشاء مصلحة حكومية تكون مسئولة عن تقديم المساعدات والإرشادات للنهوض بالصناعات الريفية ووضع برنامج خاص لتحسين الصناعات الريفية يتطلب الاهتمام بالموضوعات الآتية :

(ا) زيادة قدرة الفلاح الإنتاجية : وهذا يتطلب القيام بالبحوث الفنية لمعرفة المواد الخام الموجودة بالقرية وحالة التسويق والعمل على زيادة الإنتاج بإدخال طرق الصناعات الملائمة .

(ب) تمرين الصناع الريفيين : ويمكن أن يتم ذلك بتخصيص جزء من منهج المدارس الريفية لتعليم الصناعات الريفية على أن يتضمن ذلك أيضا وسائل تحسين المنتجات الزراعية وحفظها وكذلك عمل التسهيلات اللازمة فى المدارس الصناعية الريفية وتحسين الصناعات الريفية بمراكز التدريب ثم تزويد العمال المتخرجين من تلك المدارس بالإرشادات التى تساعدهم على النهوض بالصناعات الريفية .

(حـ) التسويق : يحتاج التسويق للصناعات الصغرى خارج القرية إلى :

١ — الحصول المستمر على المواد الأولية اللازمة لتلك الصناعات .

٢ — الإنتاج المستمر والمصنف تبعا لدرجة الإنتاج .

٣ — التسويق وهنا يمكن استخدام الجمعيات التعاونية أو أماكن خاصة لبيعها وتنصح اللجنة بضرورة تشجيع جمعيات التسويق التعاونية وتقويتها إذ أنها تكون نافعة جدا فى بيع إنتاج الصناعات الصغرى .

٤ — التمويل ويحتاج تنشيط الصناعات الصغرى إلى التمويل لشراء المواد الأولية والآلات اللازمة للصناعة ولإجراء عمليات التسويق .

٥ — توصى اللجنة بإمكان استخدام البنوك الزراعية وبنوك القروض التعاونية والمصانع الحكومية وغيرها للمساعدة فى التمويل ولضمان ذلك يلزم تعاون الجمعيات التعاونية والمراكز الاجتماعية والمؤسسات الأخرى باستخدامها فى الحصول على السلفيات اللازمة للنهضة بهذه الصناعات .

الهند والصناعات القروية :

تعتبر الهند الحقل التطبيقى للصناعات القروية وقد لجأ إلى نشرها المسئولون رغبة منهم فى استغلال جهود الملايين من المتعطلين والذين تعمر بهم قرى الهند . ومستوى معيشة هذه الملايين منخفض ونسبة التعليم ضئيلة جدا إلى حد يمكن اعتبار مجتمعهم متماثل ومتشابه مع المجتمعات الريفية العربية إن لم يكن أقل منها ، غير أن سياسة الحكومة الهندية قبل هذه الصناعات قد جعلت منها الخط الدفاعى الأول لإصلاح القرى الهندية ورفع مستوى ساكنيها وبلغ من اهتمامهم بها أن أنشأوا لهذه الصناعات وزارة خاصة بولاية حيدر أباد ، واتخذوا من اقتصادياتها وسيلة لإنشاء القرية الهندية الجديدة وبنوا أسس نشاطها على الجمعيات التعاونية .

وكان الزعيم (المهاتما غاندى) أو من طالب بضرورة تقوية استحكامات هذا الخط لأهميته الاقتصادية والاجتماعية ولضمان تحقيق هذا الغرض بادر شخصيا إلى ممارسة صناعة الغزل وحذا حذوه أتباعه وكان الاتجاه صوب إنتاج (الخدار) الزى الهندى الشعبى .

وكلمات الزعيم (المهاتما غاندى) فى خطابه الذى ألقاه فى ٣٠ يوليو سنة ١٩٤٠ بوصفه سكرتيرا عاما للجنة الصناعات المنزلية تعتبر بحق الدستور الموجه لكل من يعنى بهذه الصناعات وهى غنية باتجاهها دسمة بتوجيهها وفيما يلى بعض فقرات خطابه :

« إن المشكلة التى أوكل الى اللجنة بحثها هى إيجاد أحسن وسيلة لرفع مستوى معيشة أبناء الشعب فى أقصر وقت وبالوسائل الممكنة التى فى متناول اليد . وفى اعتقادى أن كل اتجاه بعيد عن الأسس التى تتصل باستغلال مهارة العمال فى حرف منزلية سيكون بلا جدوى .

« وما من شك أن مشكلة التسويق تسبق مشكلة الإنتاج لأن كليهما مرهون بالقوة الشرائية وهى فى مقدمة المشكلات التى تواجهها الصناعات الريفية فى الهند وتحتاج إلى تفكير القادة وتدبير مختلف اللجان . »

« وأعتقد أن الخطوط الرئيسية لمعالجة الحالة هى ضرورة الموازنة ما بين الانتاج والتصريف والعمل على نقص تكاليف الإنتاج مع التوسع فى إنتاج المواد الغذائية . وإنى مؤمن بأن إحياء الصناعات المنزلية تعتبر مسألة حيوية لإعادة بناء الكيان الاقتصادى لريف الهندى خاصة والدولة عامة وذلك لاعتبارين هامين هما وفرة الخامات والمهارة الصناعية الموروثة وهذه الصناعات تغنينا عن الانتفاع بجهود غالبية فلاحينا الضائعة فى عمل مثمر أليسوا هم عماد ثروتنا ؟ »

وناشد اللجنة أن تدعو إلى الاستفادة من القوى الكهربائية فى المغازل وإلى إنشاء « مكتب تسويق » لبيع المنتجات .

واختتم المهاتما خطابه بأن جلس وبدأت يداه تداعب « المشاركا » ليغزل فيساهم فى كساء الشعب وتطلع إليه أعضاء اللجنة وحاكوه وكان هذا يشابه التطبيق العملى لتوجيهات الزعيم الهندى .

وكلما احتفلت الهند بذكرى غاندى كان لصناعة الغزل مكان لا يمكن تجاهله وقد خصص ضمن برامج الاحتفال الأخير بذكرى غاندى أسبوع لتمجيد « الشاركا » وهو اسم الجهاز الهندى للغزل اليدوى .

كما أن حزب المؤتمر فى الهند قد أكد إخلاصه لمبادىء غاندى فى ميدان الصناعة فاتخذ قرارا خاصا فى الموضوع إذ قرر « أن رفع المستوى الفنى للصناعات الريفية وتنظيم وسائل إنتاجها وتصريفها مع مراعاة خفض تكاليف الإنتاج يجعلها تصمد لمنافسة الصناعات الكبرى إلى حد كبير » وبذلك احتفظ لها بقوتها وأعرب عن تشجيعها .

وقد أيد « تاندويجى » أحد زعماء حزب المؤتمر هذا الرأى فذكر أنه إذا عمدت الهند إلى الاتجاه نحو التصنيع الكبير فقط فإنها ستحتاج إلى تكييف بنيانها الاجتماعى على أسس جديدة لم تألفها من قبل وذلك طبقا لمقتضيات نظم الإنتاج الكبير التى تجعل العمال يتركزون بأعداد كبيرة فى أماكن محدودة وما يثيره هذا التجمع من مشكلات اجتماعية هى ولا شك جديدة على نظم الهند الاجتماعية . ومن الخير للإبقاء على النظم والتقاليد المألوفة نشر الصناعات فى القرى جميعها وعدم تركيزها فى المناطق الصناعية المحدودة كما أن هذا الاتجاه يتيح للقرى الاستفادة من نظام « الاستكفاء الذاتى » نسبيا ويعين على الانتفاع بجهود المواطنين إلى حد كبير .

ومن أقوال غاندى المأثورة « أغزل — أغزل دائما — فلا غنى للغزال عن ارتداء الثياب وعلى من يريد الثياب أن يغزل » .

وأعضاء حزب المؤتمر لا شك يذكرون أن غاندى جعل من شروط عضوية الحزب إجادة الغزل .

ومن التقاليد المتبعة الآن هى أن الاجتماعات العامة فى الهند تفتتح بأن يقوم القادة والزعماء والحكام بممارسة الغزل على « الشاركا » لمدة ربع ساعة ويجمع الناتج من الغزل ويرسل لإحدى المؤسسات الخيرية لتتولى نسجه وتوزيعه كعون فى كساء للفقراء .

هذه ألوان من الرعاية للصناعات الريفية فى بلاد الهند وهى رعاية تساهم فيها الحكومة والشعب بجانب ما يقام لها من مهرجانات سنوية تشترك فيها الآلاف المؤلفة من الهنود يعرضون ويبيعون ويشترون فيذكرون صناعاتهم وجهود عالمهم ويفاخرون بإنتاج مواطنيهم .

خاتمة

هذه هى الصناعات الريفية ورسالتها الاقتصادية والثقافية وهى بجانب هذا تخلع على مزاوليها لونا من الشخصية إذ يشعرون بأنهم أداة إنتاج وكسب وليسوا بعالة على ذويهم . وفى ظل هذا العمل اليدوى تتوافر الطمأنينة الإنسانية غير المألوفة فى داخل المصنع الآلى ويكفل الأمان فى كنف العمل الفردى على غير العمل مع الجماعات المتباينة الميول والآراء . والطمأنينة والأمان سبيلا الاستقرار الريفيين وهو أول مراتب إنعاشهم والنهوض بهم .

الصناعات الزراعية وآثارها الاجتماعية فى الريف المصرى

للدكتور محمد عزمى عفيفى (مصر)

لا شك أن العوامل الاقتصادية هى من أهم ما يؤثر فى وجود المشاكل الاجتماعية فى الريف إذ لا يستطيع أحد أن ينكر أن للدخل الذى يحصل عليه الفلاح الأثر كل الأثر فى حياته وصحته وتعليمه وفى كلمة واحدة فى وجوده وكيانه ككائن حى.

وعند ما يتكلم المصلحون عن تحسين حال الفلاح ورفع مستواه الاقتصادى، والنهوض بحياته الاجتماعية تتجه الأنظار دائما إلى التركيز على الدعوة لتصنيع القرية كجزء أولى وأساسى من برامج الإنعاش الواجبة. ذلك أن طبيعة القرية كمركز زراعى تحتم أن يكون التصنيع الزراعى من أولى الأهداف الواجب تحقيقها ولهذا فسيكون موضوع بحثى عن نشر الصناعات الزراعية فى الريف قاصراً على مناقشة الإمكانيات التى تتيحها القرية المصرية لتحقيق هذه الغاية ووسائل إدخال الصناعة الزراعية فيها ولن يخلو البحث قطعا من الآثار التى يمكن أن تترتب على الصناعات الزراعية فى الريف المصرى.

ولكى نحدد الموضوع تحديداً صحيحا أرى أنه من الواجب أن أخصص الجزء الأول من بحثى لشرح وتفسير معنى الصناعات الزراعية ثم أنتقل لمناقشة إمكانيات وجود هذه الصناعات بالقدر الذى تسمح به ظروف البيئة ومدى حاجة الفلاح والقرية ذاتها لمثل هذه الصناعات أما فى النقطة الثالثة فسألتزم الحديث عن تحقيق نشر الصناعات الزراعية تحقيقاً عمليا بالقرية على ضوء فهمنا لمعنى الصناعات الزراعية وعلى ضوء تبيننا الحاجة والضرورة التى تتطلبها ظروف القرية ومن ثم نستطيع أن نحلل ونتقصى الآثار الفعلية التى ينتظر أن يحققها القيام بمثل هذا العمل الأولى لنهضة القرية بيد الفلاح عن طريق الإنعاش الاقتصادى الذى هو قوام كل تقدم اجتماعى مرجو.

ويجب أن يكون مفهوما أن تحقيق وجود الصناعات الزراعية فى القرية المصرية لا يعنى الخروج على طبيعة القرية كبيئة زراعية أى أن القضية تصنيع وانتقال من مرحلة الزراعة إلى مرحلة الصناعة وإنما هى قضية استغلال الإنتاج الزراعى الاستغلال الواجب لرفع مستوى معيشة الفلاح وتحسين ظروف حياته.

معنى الصناعات الزراعية

يقصد بالصناعات الزراعية استخدام المحاصيل التى تنتجها الأرض سواء كانت محاصيل نباتية أو حيوانية فى إنتاج سلعة لها مظهرها واستعمالها وقيمتها الجديدة. فالصناعة الزراعية والحال كذلك هى نوع من الإنتاج الزراعى فى صورة تتشكل حسب الحاجة التى تدعو إلى إنتاج جديد وتتم عن طريق معاملة المادة الزراعية معاملة خاصة تنقلها من شكلها الأولى إلى شكل آخر عن طريق التجفيف أو التبريد أو الغزل أو أى عامل من العوامل التى تغير خصائصها من ناحية التكوين الطبيعى أو الكيماوى. ويمكن تحديد الصناعات الزراعية على وجه العموم بالأنواع الآتية:

أولا: الصناعات الغذائية:

وهى التى تتناول عادة استغلال المواد الغذائية النباتية والحيوانية ومعاملتها بمختلف طرق الحفظ بحيث دائما

يمكن أن تكون دائما فى متناول اليد بعد إنتاجها وتشكيلها الجديد على مدار السنة وفى غير مواعيد محددة . وهذه الصناعات تخضع لعمليات بسيطة أولية أقلها تعبئة الأغذية فى علب الورق المقوى بدون إخضاعها لأى عامل من عوامل التغيير الذى يمكن إدخاله على طبيعتها الأولية كتعبئة البقوليات والحبوب تعبئة مباشرة بعد جنيها من الحقل أو التعبئة التى تستلزم عمليات مبسطة سابقة كجرش العدس . وهناك أيضاً فى هذا النوع من الصناعات عمليات تفترق فى بساطتها وفقاً لتشكيل المادة الغذائية وطبيعة استعمالها مثل تجفيف الفاكهة وتبييدها وتسكيرها وتجهيزها للتخزين .

ثانياً : الصناعات الكيماوية الخفيفة :

وهى نوع من الصناعات يتناول الخامات الزراعية التى يمكن أن تستغل بمعاملات كيماوية بسيطة مثل استعمال الزيت فى صناعة الصابون .

ثالثاً : الصناعات اليدوية :

وهى أنواع الصناعات غير الغذائية التى تستخدم فيها منتجات الأرض النباتية أو الحيوانية وتقوم بتشكيلها النهائى يد الإنسان حتى ولو استعين فى إعدادها ببعض الآلات المبسطة مثل صناعة الغزل والنسيج والأسبتة .

وإذا كان حديثنا قد شمل الصناعات الزراعية على أساس أنها نوع من الصناعة الريفية البحتة فإن هذا لايجب أن ينسينا أن الصناعات الزراعية يمكن قصر إنتاجها على الريف فالواقع أن بعض الصناعات الزراعية يمكن إنتاجها فى المدينة بل قد يمكن أن تنافس المدينة القرية منافسة كبيرة فى منتوجها من الصناعات الزراعية . ولهذا فعلينا حتى يمكن أن نصل إلى هدفنا الأساسى لخلق الصناعات الزراعية فى الريف أن نقصر بحثنا ونخصص دراستنا للصناعات الزراعية التى يمكن إنتاجها فى القرية بنجاح لا يعرضها لمنافسة شديدة من المدينة . بل أكثر من ذلك يجب أن نبحث القدرة على إيجاد صناعة زراعية فى القرية تكتسح أى منافسة يمكن أن تقف فى وجهها من الصناعات الزراعية التى تنتجها المدينة . وذلك هو الأساس فى خلق الإنعاش الاقتصادى ورفع مستوى المعيشة فى القرية .

الصناعات الزراعية التى يمكن قيامها فى القرية

(١) صناعات غذائية :

كثير من الباحثين ما زالوا يرون أن الصناعات الغذائية يصعب أن تقوم لها قائمة فى القرية المصرية ما لم تقتصر على أنواع بسيطة جداً كعمل الشربات واستخراج الخل وحجتهم فى ذلك أن القرية المصرية غير قابلة للتطور وأن المجتمع الريفى مجتمع جامد يرفض الأخذ بأى جديد مستحدث . ولا شك أن إدخال وسائل جديدة من وسائل الإنتاج أو الاستغلال المستحدثة على أساليب القرية المصرية ينطوى على كثير من الصعوبات ولكنى أعتقد أن الأمر ليس أمر تغيير أو تجديد لا يمكن قبوله بقدر ما هو أمر الضرورة والحاجة . والمسألة تتطلب توافر الخامات ذاتها كأساس ، ثم وجود الحاجة إلى إنتاج معين تتطلبه معيشة الفلاح . هذان عاملان دافعان أساسيان يمكن الارتكان عليهما لإدخال أنواع متعددة من الصناعات التى تتوافر خاماتها وتستوجب الحاجة وجودها .

وأمامنا مثل واضح فى صناعة طحن الحبوب فهى صناعة زراعية منتشرة انتشارا يكاد يكون عاماً فى جميع

القرى المصرية بغض النظر عن تقدم وسائلها بفضل توافر الحبوب وتحت ضغط حاجة سكان القرية أنفسهم إلى تحويل الحبوب إلى دقيق لصناعة الخبز . هذه الصناعة التى خلقها وجود المادة وحاجة الأهلين قائمة مزدهرة وتتطور أساليبها تطورا منتظما مستمرا .

وبالمثل يعم انتشار الصناعة القائمة على محصول الذرة الشامية والذرة الرفيعة لأنهما مادتان من المواد الخام المتوافرة التى يحتاج الأهلون إلى استعمالها حسب المناطق التى يزرع فيها كل نوع . فصناعة الذرة الشامية منتشرة فى وجه بحرى بينما صناعة طحن الذرة الرفيعة تنتشر فى وجه قبلى على حسب توافر المادة الخام أساساً فى كل منطقة. وهذا نوع من الصناعة الزراعية المصرية لا تنتجه المدينة .

كما أن نحو ٤٠ ٪ من القمح الناتج من المحصول المصرى يطحن فى القرى . ولقد انتشر إدخال مطاحن الحبوب فى القرى المصرية خلال العشرين سنة الأخيرة انتشارا كبيرا وتقدمت أساليبها من الطحن اليدوى بواسطة الأحجار إلى الطحن الآلى التى تستعمل فيه المحركات والآلات الحديثة حسب ظروف القرية . وهناك بعض القرى القريبة من المدن أدخلت فيها الكهرباء وتدار مطاحنها بالكهرباء كما هو الحال فى قرية كوم النور التابعة لمركز ميت غمر بمديرية الدقهلية .

وكذلك نجح التطور فى تعميم صناعات زراعية أخرى فى القرى مثل صناعة ضرب وتبييض الأرز . والأرقام تنطق بأن عدد مضارب الأرز فى مصر الذى بلغ ٣٣٨ مضرباً أغلبها مقام فى قرى حيث يوجد حوالى مائتى مضرب موزعة على مختلف قرى مصر بغض النظر عن صغر هذه المضارب .

هذه الصناعات الغذائية وجدت وعمت القرى لأنها ضرورية لمعيشة الأهالى دفعت إليها الحاجة الملحة وحدد أهميتها وانتشارها توافر المادة الخام . وإذا كانت الحاجة هى التى تدفع إلى خلق الصناعة الغذائية فإن الفلاح المصرى من أكثر المواطنين حاجة إلى هذا النوع من الصناعة . والمهم ليس إيجاد صناعة غذائية فحسب وإنما تحديد نوع الصناعة الغذائية التى تتطلبها هذه الحاجة ، فضلا عن خلق الصناعة التى يمكن أن ينجح الريف فى تصريفها بالمدينة بحيث تساعد على إنهاض الصناعات الزراعية فى القرية أعنى أنه لا بد من أن نوجد المجال الذى يمكن أن نصرف فيه الصناعات الزراعية التى تقوم فى القرية وهذا المجال لا يتوفر إلا فى أسواق المدينة . وبالتالى يلزم قيام صناعات زراعية بالقرية لا تقبل منافسة صناعات المدينة إلى جانب الصناعات الزراعية المحلية التى تتطلبها حاجة أهالى القرية أنفسهم .

ولهذا فإنى أقترح إدخال الصناعات الغذائية التالية التى أتوقع لها كل نجاح فى القرية المصرية .

١ — صناعة تعبئة المواد الغذائية :

وهى من الصناعات التى يمكن تصريفها فى المدينة والاعتماد عليها فى إقامة الصناعة الزراعية الناجحة فى القرية . وقد لوحظ فى السنوات الأخيرة نظرا لارتفاع مستوى معيشة سكان المدن نسبياً أن حاجتهم إلى استهلاك الكثير من المواد الغذائية فى عبوات صغيرة قد ازدادت وكثرت وأصبح الدقيق والعدس والعطارة والبلح وغيرها تباع فى علب من الورق المقوى .

وعندنا مثلا العدس فهو من المواد التى تتعرض للإصابة بالحشرات ما لم يجرش ، وبالتالى فهو مادة يلزم حمايتها بالتعبئة وعلى هذا الأساس يمكن أن تخلق من جرش العدس وتعبئته صناعة غذائية ناجحة لأهل القرية . وفى مصر كثير من القرى التى يكثر فيها إنتاج العدس وتصلح فيها عملية الجرش والتعبئة للتصريف فى أسواق المدن .

وكذلك الحال فى منتجات زراعية أخرى كالبلح الذى ينتشر وجوده فى قرى بذاتها يمكن أن تنجح فيها صناعة تعبئة البلح المجفف فى باكوات مختلفة الأحجام لاستهلاكها فى المدن بدلا من نقله ثم القيام بعملية التعبئة فى المدينة ذاتها .

٢ — صناعة طلاء بعض المواد الغذائية بالشمع :

هناك كثير من المواد إذا كسيت بطبقة رقيقة من الشمع بطريقة خاصة مبسطة أمكن الاحتفاظ بها سليمة طازجة مدة تقرب من خمسة أضعاف المدة التى تبقى فيها طازجة وهى غير مغطاة مثل البيض وبعض الخضر كالجزر والبنجر والفلفل وبعض أنواع الفواكه كالمانجو والبطيخ . هذه المنتجات الزراعية يمكن أن تخلق صناعة ناجحة فى القرية المصرية التى تنتجها .

٣ — صناعة التجفيف:

وهذه الصناعة موجودة فعلا وتقوم بها الفلاحة المصرية بطريقة بدائية صرفة فتصفف فى الشمس كالبامية . والملوخيا هذا التصفيف الذى يقلل من جودة الصنف مما يؤدى إلى قلة إقبال المستهلك على هذا النوع . مثل هذه الصناعات يمكن تحسينها ونشرها على نطاق واسع فى القرى إما بطريقة التجفيف الصناعى بآلات حديثة مبسطة تلائم ظروف القرية، ومن هذه الصناعات يمكن التطور لإنتاج صناعات غذائية جديدة كصلصة الطماطم المصنوعة فى شكل مربعات أو شرائح أو أنواع الحساء المختلفة التى يمكن تحويلها إلى مادة مجففة تستعمل حين الحاجة اليها وذلك بإضافة قليل من الماء لها . كذلك يمكن نشر وإدخال صناعة الأسماك فى القرى الواقعة فى المناطق الساحلة . وهناك مواد يؤدى الإهمال فى استخدامها إلى تلفها وضياعها كالبصل والثوم وهى من المواد التى يكثر انتشارها فى مصر والتى يمكن أن يخلق وجودها صناعات زراعية ناجحة فى القرية .

٤ — صناعة الزيوت:

تستهلك القرية المصرية كميات كبيرة من مختلف أنواع الزيوت ومع أنها تنتج محاصيل زيتية إلا أن صناعة استخراج الزيوت تكاد تكون معدومة فى القرى المصرية ويكاد يقتصر وجودها على المدن مع أنه يمكن أن تزدهر هذه الصناعة بأبسط الوسائل فى القرى التى تزرع الفول السودانى والسمسم والزيتون والقطن . فهذه من المواد الخام التى يوجد بها الزيت بوفرة والتى يكثر إنتاجها فى القرية وتشتد حاجة الفلاح اليها .

٥ — صناعة منتجات الألبان:

يستعمل الفلاحون كميات كبيرة من الجبن والسمن غير أن الطرق التى تستعمل فى إنتاج هذه الأغذية وتحويلها إلى صناعة صالحة طرق بدائية تفقدها الكثير من قيمتها الغذائية . ورغم وجود كميات كبيرة من الألبان الطازجة بين أيدى الفلاحين فإن عدم توافر وسائل الحفظ يفوت عليهم فرصة الاستفادة الكلية من هذه المواد الضرورية التى يتطلب الاستفادة منها خلق صناعة الألبان المختلفة وتحسينها بحيث تستهلك القرية الجزء الأكبر مما تنتجه .

ومثل هذه الصناعة يمكن أن تمد برائج التغذية فى المدارس القروية بما تحتاجه من القرية ذاتها ، هذا إذا لم تتسع صناعة الجبن حينئذ فيمكن أن تنقل إلى أسواق المدينة .

٦ — صناعة الخل :

من العجيب أن معظم الخل الذى تستهلكه القرى يأتى اليها من المدينة رغم توافر الخامات النباتية اللازمة لإنتاج هذه المادة . والواقع أنه يمكن خلق صناعة ناجحة بالقرى تساعد على الاستفادة من ثمار الموالح المتساقطة من الأشجار التى تضيع هباء . كذلك الحال فى ثمار البلح والجوافة المتخلفة عن البيع فمثل هذه المواد المضيعة بحكم فسادها ورفض المستهلك لها كغذاء طازج يمكن أن تستخدم كمواد خام لإنتاج الخل وإيجاد صناعة ناجحة رابحة فى القرى .

٧ — صناعة الشراب والمربى:

يستهلك القرويون الشراب الصناعى المصنوع بالمدينة فى كثير من المناسبات كالأعياد والأفراح والموالد وغيرها مع العلم بأن إنتاج شراب الفاكهة يمكن أن يكون أوفر لسد هذه الحاجة لو أنتج فى القرية . بل سيساعد إنتاجه فى القرية على الارتفاع بقيمته الغذائية وانخفاض سعره عن سعر ذلك الشراب الصناعى الذى يستورد من المدينة .

ومتعهدو المدارس القروية يمدون التلاميذ من أبناء الفلاحين فى القرى بالمربى التى تستخرج من حدائق فواكه آبائهم وهذا أمر عجيب فمختلف أنواع المربى يمكن إنتاجها وصناعتها فى القرية ذاتها . كما يمكن استخدام العسل الأسود فى صناعتها بدلا من السكر ، ومثل هذه الصناعة تولد إذا ما نجحت فى القرية صناعة جديدة أخرى ترتكن عليها هى صناعة أوانى الفخار فى القرية ذاتها أو القرى المجاورة لتعبئتها .

٨ — صناعة الحلوى :

الحلوى من المواد التى تستهلك فى القرية المصرية استهلاكا يكاد يكون شاملا وخاصة فى القرى التى تقام فيها الموالد وليس من قرية إلا ولها مناسباتها العامة وأفراحها . وصناعة الحلوى من السهولة بمكان حيث يمكن أن تلقى نجاحاً كبيراً إذا عم إنتاجها فى القرى خاصة تلك التى تقع فى المناطق التى يتوفر فيها زيت السمسم أو غيره من المواد التى تدخل فى صناعة أنواع الحلوى المختلفة .

٩ — صناعة العسل وتعبئته :

هناك مناطق كثيرة فى مصر وخاصة فى الصعيد تشتهر بصناعة قصب السكر وفى هذه المناطق تقوم كثير من القرى بإنتاج العسل الأسود الذى يصنع بطرق غير نظيفة إذ يعبأ بالطرق البدائية التى تجعله سهل الترسيب والتسكير ويتغير لونه وطعمه مما يقلل من الأقبال على طلبه فى المدن . ويمكن إدخال التحسينات التى تجعل من هذه الصناعة صناعة ناجحة مقبولة ورائجة فى أسواق المدينة .

كذلك الحال فيما يتعلق بتعبئة عسل النحل فهو من الصناعات التى يمكن أن تنتشر إلى حد لا يستهان به فى أغلب القرى . ومن الطبيعى أنه لو طبقت الوسائل الحديثة الملائمة لظروف كل قرية فى تعبئة عسل النحل الذى تخرجه خلاياها لأمكن جعل هذه الصناعة من أنجح الصناعات التى تناسب القرية المصرية .

١٠ — صناعة التقطير :

وهذا النوع من الصناعة يسهل إيجاده فى القرى نظراً لتوافر النباتات العطرية وإمكان زراعتها كالورد والنعناع .

وماء الورد والنعناع من المستخرجات الشائعة الاستعمال فى القرية المصرية ومع ذلك فإن إنتاجها ضئيل وقاصر مع أنه يمكن أن نخلق منها صناعة ناجحة للغاية .

(ب) صناعات كيماوية خفيفة :

قد يظن أن القرية المصرية بحالتها المتخلفة الراهنة وبوسائلها الحالية القاصرة لا يمكن أن تدخل مضمار الصناعات الكيماوية المتعددة الجوانب وأن تحرز فيه أقل نجاح ولكننى أرى أن هناك بعض الصناعات الكيماوية التى يمكن أن تنتجها القرية المصرية والتى يمكن أن تكون ذات أثر فعال فى خلق سوق استهلاكى محلى فى القرية ذاتها إن لم تجاوز هذه الحدود إلى أسواق المدينة فهناك مثلا :

١ — صناعة الصابون :

كلنا يعلم أهمية النظافة ووجوبها للفلاح المصرى الذى حرم منها نتيجة لحالته المالية التعسة ، هذه النظافة يمكن توفيرها لأبناء الريف بقيام صناعة الصابون الناجحة ، ذلك أن الحصول على الزيوت الرخيصة فى القرية أمر سهل لاسيما إذا عم انتشار صناعة إنتاج الزيت التى سبق أفردنا لها بنداً فى مجموعة الصناعات الغذائية التى تنجح بالقرية المصرية . مثل هذه الزيوت هى عماد صناعة الصابون الذى يمكن إنتاجه على نطاق واسع والذى يمكن توفيره للأهالى بنفقات زهيدة تعينهم على نظافة أجسامهم وملابسهم وآنيتهم .

٢ — صناعة العطور :

تشتهر بعض القرى المصرية بوجود حدائق الموالح والفاكهة التى تكثر فيها الأزهار وتتساقط أزهارها على الأرض وتندثر فى التربة ولا يلتفت إليها أحد فى أغلب الأحوال . هذه الأزهار يمكن جمعها وبذلك تتوافر لدينا المادة الخام اللازمة لإقامة الزيوت العطرية فى القرى . ومثل هذه الصناعة لا تحتاج إلى جهد كبير أو مال كثير .

(ح) الصناعات اليدوية:

وهناك صناعات زراعية يدوية كثيرة يمكن إدخالها ونشرها بالقرى مثل صناعة الفوارغ المختلفة كالسلال والصناديق والأقفاص لتعبئة الفواكه والخضر . والمواد الخام اللازمة لهذه الصناعة موجودة ومتوافرة فى سعف النخل وعيدان الشجيرات وغيرها . كذلك يمكن إدخال صناعة الغزل والنسج التى تعتمد على الكتان وغيره من المواد التى تزرع فعلا . وهناك أيضاً صناعة الحصر وأعمال النجارة الخفيفة .

كل هذه الصناعات موجودة فعلا وقائمة فى القرى المصرية ولكن على نطاق ضيق وبغير انتظام ولا ينقصها سوى إدخال بعض التحسينات عليها ونشرها على نطاق أوسع . والواقع أن طبيعة الصناعات اليدوية تختلف باختلاف المناطق وتوافر مادتها فى كل قرية ولكن المهم بالنسبة لهذا النوع من الصناعة أن إمكانيات وجوده كلها قائمة ولا تحتاج إلا إلى التوسع خاصة إذا راعينا وفرة اليد العاملة وكثرة الفراغ وهى من العناصر الهامة التى تساعد على إنجاح مثل هذه الصناعات .

كيف يمكن تحقيق إدخال الصناعات الزراعية بنجاح فى الريف

هناك عوامل متعددة متداخلة يتوقف عليها مدى انتشار ونجاح الصناعات الزراعية فى الريف المصرى وأهم هذه العوامل هى :

أولا : طبيعة الصناعات الزراعية :

تتسم معظم الصناعات الزراعية التى يتيسر لها النجاح فى الريف والتى عددناها قبلا بأنها صناعات موسمية تقوم أساساً على استخدام خامات معينة ذات مواسم خاصة لاتستعمل على مدار السنة . إذ كثيراً مايحدث أن تتوافر هذه الخامات فى أوقات تكثر فيها الأعمال الزراعية مما يجعل هذه الصناعات تأخذ فى حياة الفلاح دورا ثانوياً ولا تكون أساسية بالنسبة لمجهوده العملى ، والأمر يتطلب حتى يمكن نجاح سياسة التصنيع الزراعى فى الريف أن نجعل هذه الصناعات صناعات أساسية لا صناعات ثانوية وأن نحيلها إلى إنتاج يتفق والإنتاج الزراعى ويعادله فى القيمة والأهمية والجهد فى نظر أبناء القرية . ولهذا يصبح من اللازم ألا نركن فى تحديد الصناعات الزراعية اللازم خلقها فى قرانا المصرية إلى تركيز فلسفتها على استغلال أوقات الفراغ لأن هذا يجعل وجودها ثانويا وأهميتها موقوتة ويصرف الفلاح عن الارتكان الفعلى عليها فى معاشه . هذه الصناعات الزراعية يجب أن تكون جزءا متمما للزراعة.

ولا ينطبق هذا الحال بالطبع على بعض الصناعات اليدوية التى يمكن إنتاجها على مدار السنة كالصناعة اليدوية الخاصة بالغزل والنسيج إذ أنها يمكن أن تعتبر صناعة ثانوية إذا قدرنا ماتتعرض له من منافسة المدينة ولا يستلزمه إنتاجها الفعلى من توافر الفراغ وهى بعد ليست من الصناعات الموسمية التى تخرج الأرض مادتها الخام فى مواقيت معينة ويلزم إنتاجها مباشرة .

وهناك ناحية أخرى يلزم مراعاتها فى تحديد طبيعة الصناعات الزراعية خاصة إذا راعينا حال الفلاح المصرى وإمكانياته وبيئته . فالواقع أنه مهما كان نوع الصناعة بسيطا ومهما قلت أثمان معدات إنتاجها فإن من أصعب الأمور على الفلاح القروى أن يقتنى أو يستعمل بمفرده وفى منزله هذه المعدات . ولنا فى تجارب المراكز الاجتماعية فى القطر المصرى الأدلة الكثيرة على فشل إدخال صناعة الخل فى المنازل بالقرى ، فهذه الصناعة مع بساطتها تحتاج إلى استعمال بعض الأجهزة لقياس درجات تركيز المحاليل المختلفة وثقافة الفلاح لاتؤهله لأن يستعمل هذه الأجهزة رغم بساطتها ، وحتى لو شاهد الفلاح بنفسه هذه العملية تجرى أمامه فى المركز الاجتماعى فإن المشاهدة وحدها مهما تكررت لاتكفى إذ المهم أن يكون المنتج قادرا على أن يزاول عملية الإنتاج بإشراف من إخصائيين قادرين على توجيهه التوجيه المستمر المتصل الذى لايتأتى عندنا فى كثير بل فى أغلب الأحيان . هذا فضلا عن أن قلة كمية المواد الخام التى يمكن أن يستعملها الفلاح بمفرده فى منزله تحول دون إمكانية الربح خاصة إذا راعينا ارتفاع تكاليف العملية بهذه الصورة وراعينا أنه عاجز بمفرده أيضاً عن دفع قيمة المعدات التى يمكن بوجودها أن يستعملها أكثر من عشرة أشخاص يساهمون فى اقتنائها .

كما أنه يشترط لإنتاج صناعات متقنة أن توجد فئة متخصصة فى إنتاجها . وليس هذا بغريب إذ أن كل مهنة فى القرية لها أربابها فلا يمكن للعامل الزراعى أن يلم عن خبرة ودراية بمعرفة البيض الفاسد الذى لايصلح للتفريخ إلى جانب درايته بجنى عسل النحل وتعبئته . إنما الذى يمكن تحقيقه أن يقوم الأفراد العاديين بالإنتاج تحت إشراف مباشر مستمر لمتخصص فى هذه الصناعات .

ومن أجل ذلك ندعو ونصر على أن تكون هذه الصناعات بعيدة كل البعد عن الصفة الفردية التى تحتم إنتاجها داخل المنزل لأنها لايمكن أن تكون صناعة ناجحة ولا يمكن أن يعمم انتشارها إلا إذا قام بإنتاجها مجموع من الفلاحين لافرد بذاته .

كذلك لايمكن أن تنجح هذه الصناعات إلا إذا تم إنتاجها فى مكان واحد رئيسى يخصص لذلك بالقرية ويستخدم كمركز للتدريب وفى نفس الوقت كمصدر للإنتاج الفعلى .

ولنضرب لذلك مثلا بحالة من الحالات البسيطة ، فتجفيف الخضر ، ولنقل تجفيف الباميا مثلا — وهى عملية من عمليات الإنتاج الصناعى للمادة الزراعية — فهذه المادة تفيض طازجة عن حاجة الفلاح ولا يستطيع الاستفادة منها وحتى إذا قام بتجفيف بعضها فبطريقة بدائية تفقدها عناصرها الغذائية النافعة .

فمهمة مركز الإنتاج فى هذه الحالة أن يتلقى الفائض عن حاجة الفلاحين جميعاً ويقوم الفلاحون تحت إرشاد الخبراء بتجفيف هذه المواد وحفظ نصيب كل منهم بحيث يمكن تمييزه عن نصيب الآخر . أما إذا كان وقت الفلاح لايسمح له بالاشتراك فى تجفيف هذه المواد فيقوم المركز الإنتاجى بتجفيفها لقاء أجر عينى يقتطع من نفس المواد المجففة ، وهذا الأجر العينى يزيد أو يقل وفقا لمدى مساهمة الفلاح فى عملية التجفيف .

والمهم فى وجود مركز إنتاجى صناعى تسهيل عملية الحصول على الآلات التى لايتيسر للفلاح اقتناؤها فى منزله خاصة ، وحتى لو أمكن للفلاح أن يقتنى آلة خاصة لكانت العملية غير مربحة . كذلك تتيح فرصة وجود الآلة تدريب أكبر عدد من الفلاحين على يد إخصائيين بحيث يستطيعون أن يؤهلوا لاستخدام هذه الآلات والإفادة منها حتى يمكنهم فى المستقبل حفظ المواد بدون مساعدات فنية كبيرة من المختصين فى هذه المراكز وبهذا يتحقق التصنيع الفعلى للخامات الزراعية بطريقة عملية تشجع معظم الفلاحين إن لم يكن جميعهم على الاشتراك فيها . أما إذا ترك الأمر لكل فرد على حده فربما كان لتقاعس الفلاح أثر كبير فى إخفاق الأخذ بهذا الاتجاه ولما استطاع أن يحفظ شيئاً يذكر من المواد التى كان بوسعه حفظها .

وطبيعى أن وجود مثل هذه المراكز أساسى وله فائدة كبرى ذلك أنها تعتبر الوسيلة الوحيدة لتصنيع الخامات الزراعية بأكثر من طريقة على أنه يلزم فى هذه الحالة أن تتعدد طرق التصنيع وبالذات بالنسبة لما يلائم ظروف القرية من الإنتاج الزراعى ومن حيث نوع المحصول الذى تشتهر بإنتاجه ومن حيث كمية المادة الخام التى يستطاع الاستفادة منها ومن حيث حاجة القرية الاستهلاكية ثم من حيث حاجة المنطقة أو المدينة القريبة التى يمكن أن تتداول هذه المنتجات فى حالة تصنيعها على نطاق أوسع فى أسواقها . والحق أن لوجود هذه المراكز الاجتماعية أهمية كبرى لأن مجرد البدء فى الخطوات الأولى والنجاح فى تحقيقها يخلق الفرصة والمجال للتوسع إذ المقصود من خلق الصناعات الزراعية ألا نضمن كفالة تحقيق حاجة القرية وحدها بل نضمن أيضا تموين أو المساهمة فى تموين السوق القومى بمنتجات صالحة مفيدة قادرة على البقاء تغنى كثيرا عن الاستيراد وتخلق سوقا لنفسها بنفسها .

ولسنا فى حاجة أن ندلل على أن الارتكان فى عمليات التصنيع الزراعى فى القرية على طريقة المراكز الإنتاجية يؤدى إلى إنتاج مادة ذات صفات ممتازة قادرة على البقاء والاحتفاظ بقيمتها حسبما تتاح فرص وطرائق التصنيع وهذا بدوره يضاعف من الإقبال على اقتناء هذه المادة وترويج سوقها وانتشار تبادلها وتعميم فائدتها مما يعود بأكبر الفائدة والنفع على الفلاح فى زيادة دخله . ثم أن من قواعد وجود المراكز الإنتاجية أنها ستلا فى النقص والعجز الذى قد ينشأ من انشغال الفلاح وقلة وقت فراغه بل أنها ستمكنه فى المواسم المختلفة للعمليات الزراعية أن ينصرف إلى حقله فلا تؤثر على مستوى الإنتاج الزراعى الخام نفسه . وهذه الطريقة لها مميزاتها العديدة ونخص منها بالذكر الميزات البارزة التالية .

أولا — أنها تهيء للفلاح وعائلته المكان المناسب والآلات الضرورية اللازمة وتسهل عليه ما تعجز وسائله المالية المحدودة عن تحقيقه من آلات وأجهزة ضرورية ولازمة للقيام بعملية حفظ الغذاء مهما كانت الكميات التى يهمه إنتاجها صغيرة قليلة ، إلى جانب أن هذه الوسيلة الحديثة كما أنها توفر الجهد على الفلاح وعائلته تتيح الفرصة أمام الكل لإنتاج محصول أكبر وبالتالى الاستفادة الكاملة الكافية من المادة الخام بحيث يصعب أن يضيع عليه شيء منها .

واستعمال الآلات وتوفير المكان المناسب وهو ما يوفره المركز الإنتاجى لانقصر فائدته على حفظ وتصنيع المواد الغذائية بل قد يتعداه إلى كثير من باقى الصناعات غير الغذائية التى تصلح للإنتاج فى القرية مثل صناعة العطور والصابون والنسيج وكلها صناعات تحتاج إلى الآلة والوسائل الآلية وإن كانت بسيطة فى إنتاجها .

ثانياً — إن تركيز الإنتاج الصناعى فى القرية داخل مكان محدد يهيء الإشراف المستمر على خطوات الصناعة المختلفة وبذلك يتم إنتاج المواد بطريقة علمية مبسطة فى جو يستفيد منه الجميع .

ثالثاً — والمركز الإنتاجى الصناعى فى القرية هو بمثابة تجميع للخبرة الصناعية التى تعين الفلاح الفرد فى إنتاجه العام لتذليل ما قد يصادفه من عقبات وقت حدوثها وفى نفس الوقت الأمر الذى يمكنه من تفادى فساد الخامات وضياع الوقت والجهد فى غير طائل .

ثانياً : موقف الحكومة والأهالى من هذه الصناعات :

لكى يتحقق نجاح التصنيع الريفى بالصورة السالفة الذكر يجب أن يساهم أهالى الريف بالاشتراك مع الحكومة فى السير قدما فى هذا المضمار .

وعندى أن دور الحكومة فى هذه المشروعات يتلخص فيما يلى :

١ — الأبحاث الخاصة بالصناعة :

فمن واجب الحكومة أن تقوم بالأبحاث المختلفة لإيجاد أسهل الطرق التى تلائم البيئة لتصنيع الخامات الزراعية كتحسين الوسائل الحالية التى يستعملها المزارعون وإدخال طرق جديدة للانتفاع بمحصول زراعى لايتيسر الإفادة منه الآن . هذا إلى جانب اكتشاف استعمالات جديدة للمنتجات الناشئة عن التصنيع الزراعى ثم العمل على خلق منتجات جديدة أيضاً .

وإنى أرى أن تركز أبحاث الصناعات الزراعية فى مصر فى وزارة الزراعة وكليات الزراعة بالجامعات المصرية حيث يتوفر المتخصصون فى هذا النوع من الأبحاث .

ولكى تتحقق الفائدة المرجوة من هذه الأبحاث يجب أن تكون هناك أهداف وسياسة ثابتة طويلة الأجل للصناعات الزراعية ولن يتأتى ذلك إلا بتنسيق الجهود بين المشتغلين بهذه الأبحاث وذلك بإيجاد قسم لها بوزارة الزراعة ومحطات أبحاث بالجامعات ويتحقق تعاون المختصين والباحثين فى النهو بالصناعات الزراعية .

٢ — الإرشاد :

إن نتائج الأبحاث فى الصناعات الزراعية لا تصبح فعالة مطلقا إلا إذا عرفها الفلاح واستعملها فى الإنتاج ، وعلى هذا فواجب الحكومة إيصال هذه المعلومات للقرية وسيكون هذا الإرشاد أبعد أثرا إذا قام موظفو الإرشاد بالعمل مع الفلاحين كطريقة عملية لإيصال نتائج الأبحاث حيث أن العرض فقط أمام الفلاحين مثل حقول الإرشاد الملحقة بالوحدات الزاعية قد فشل تماماً . وفى هذه الحالة يؤمن الفلاح بأهمية الطرق الحديثة .

كما وأن أخصائى الإرشاد يمكنهم معاونة المختصين فى مراكز الإنتاج وإطلاعهم ثم تمرينهم على الأعمال والوسائل الحديثة وكذلك نقل مشاكلهم إلى قسم الأبحاث لمحاولة إيجاد حل لها . أو بمعنى آخر يقوم قسم الإرشاد بالعمل فى اتجاهين: إيصال نتائج الأبحاث إلى القرية وحمل مشاكلها العملية إلى قسم الأبحاث لإيجاد حل لها .

٣ — مكان الإنتاج :

وفى الحالات التى لا يمكن فيها لفلاحى القرية إيجاد مكان لمصنعهم يمكن لوزارة المعارف المساهمة فى هذا المشروع بأن تمدهم بحجرة كبيرة فى المدرسة الريفية لتجهز لهذا الغرض ولن يقتصر الانتفاع بهذه الحجرة على الأهالى الذين اشتركوا فى شراء أدوات الإنتاج ، إنما ستعم الفائدة تلاميذ المدرسة من حيث دراستهم العملية لهذه الصناعات .

كما يمكن لوزارة الشئون الاجتماعية أن تقوم بتقديم المكان للأهالى ضمن مبانى المركز الاجتماعى .

٤ — تسهيل إجراءات الابتداء بالعمل :

ويمكن لوزارة التجارة والصناعة أن تعفى هذه المصانع من رسوم التسجيل الصناعى عند الابتداء حتى يتيسر مهمتها

كما يمكن لوزارة المالية أن تعفى مثل هذه المنشآت من أى نوع من الضريبة اللهم إلا إذا كان الانتاج للتصريف خارج القرية وكانت الأرباح أكثر من خمسمائة جنيه فى العام .

٥ — الدعوة للشروع :

يمكن للمراكز الاجتماعية فى القرى أن تقوم بالتشجيع والتعاون فى هذا المضمار حتى يمكن اكتشاف العناصر الصالحة من الأهالى لبث الدعوة والدعاية لها بين أهل القرية .

٦ — المساعدة فى تصريف المنتجات :

تقوم بعض هذه الصناعات على أسس تصريفها للاستهلاك الغذائى بالمدارس وعلى هذا فإن واجب وزارة المعارف أن تعيد النظر فى برامج التغذية وأن تجعل الوجبات الغذائية ليست متماثلة فى جميع جهات القطر بل تتنوع وتختلف باختلاف الأقاليم حتى يمكن للمناطق المختلفة أن تتقدم بمنتجاتها التى تنتج فى الإقليم والتى تكون مرتفعة القيمة الغذائية وتساهم فى تغذية تلاميذ المدرسة .

أما الدور الذى يلعبه الفلاحون فهو ابتداء العمل والإنتاج الفعلى لمنتجات الصناعات الزراعية وعليه يجب على أصحاب الرأى فيهم أن ينظموهم ويبينوا الفكرة لهم لكى يساهم الجميع فى دفع بعض المال ليتحقق المشروع ومن حسن الحظ نجد أن المعدات اللازمة لمثل هذه الأعمال مبسطة للغاية ولا تحتاج إلى مال كثير . وطبعا لن يقوم المصنع بالاشتغال بمختلف الصناعات الزراعية السابقة الذكر ولكنه سيقوم ببعضها .

وأننا نرى أنه يمكن لنحو ثلاثة آلاف شخص أى نحو خمسمائة عائلة المساهمة فى مصنع صغير ، وفى المتوسط تكاليف آلاته نحو خمسمائة جنيه تدفع فى مدة ثلاث سنوات ولكن يمكن البداية بمبلغ مائتى جنيه فى أول عام ثم يزداد رأس المال بالتدريج فى مدى ثلاثة أعوام إلى خمسمائة جنيه . ويمكن لهذه المصانع بعد ذلك أن تحصل على سلفيات إذا لاقت نجاحا كبيرا وأرادت التوسع وبذلك يضمن الدائن والمدين السداد .

أما نفقات الإنتاج نفسها فسيتكفل بها الأهالى أنفسهم فهم الذين سيقدمون المواد الخام والعمل نفسه ، أما ما تبقى فهو ضئيل بحيث يمكنهم المساهمة فيه مالياً . هذا وكما ذكرنا سابقاً أن جزءا من الناتج النهائى سيؤخذ لصالح المصنع .

ثالثاً : تخصص القرى فى الإنتاج :

من المعروف أن المناطق تختلف فى إنتاجها الزراعى فمثلا محصول العنب فى مصر ينتج فى مديرية البحيرة

والدقهلية ونصف محصول المانجو ينتج فى مديرية الشرقية والجيزة و ٩٠ ٪ من التين ينتج فى مديرية الفيوم وعلى ذلك تنتج الصناعات التى تلائم القرية من حيث وفرة الخامات الزراعية وبذلك نصل إلى تخصص القرى المختلفة فى كثير من الصناعات الزراعية .

رابعاً : التدريب على الإنتاج :

لنجاح هذه الصناعات لابد من توفر الخبرة والمعلومات اللازمة للإنتاج السليم ولما كان تدريب الفلاحين يأخذ وقتاً طويلا جدا فإنه يمكن تدريب بضعة أشخاص ليقوموا بالإشراف على مركز الإنتاج . وهذا التدريب لن يتم إلا باختيار بعض الشبان من القرية الذين يتوفر فيهم الذكاء ومعرفة القراءة والكتابة وأن تكون لهم شخصية وتدريبهم على العمليات المختلفة لمدة تطول أو تقصر حسب استيعابهم وإتقانهم لطرق الصناعة المختلفة .

ويكون هذا التدريب فى معهد ينشأ لذلك ويمكن استخدام إحدى المدارس الزراعية الثانوية أو المدارس الصناعية كمكان لهذا التدريب بعد تجهيزها بالمواد اللازمة ويوجد بكل مديرية مدرسة من هذا النوع على الأقل . وعلى ذلك يكون التدريب إقليميا من حيث المنتجات ومن حيث مكانه وأشخاصه .

ويقوم بهذا التدريب مدرسون متخصصون فى هذه الصناعات . ويمكن تعاون الجامعات ووزارة التجارة والصناعة فى هذا المضمار .

ويكون هؤلاء الشبان المدربون هم الإخصائيون فى إدارة المصنع ويقومون بالتالى بتدريب سكان القرية على العمليات المختلفة .

وكما شرحنا سابقاً سيتصل موظفو الإرشاد بهؤلاء الشبان باستمرار ليقفوا منهم على مشاكلهم وعلى ما يصادفهم من صعاب للعمل على حلها وكذلك تمرينهم باستمرار على ما يستجد من الطرق السهلة للإنتاج .

خامساً : تصريف المنتجات :

سيكون الجزء الكبير من كثير من المنتجات مخصصاً لاستهلاك المنتجين أنفسهم وبذلك تكون مهمة تصريف هذا الإنتاج من السهولة بمكان .

وهناك جزء من الإنتاج مخصص للاستهلاك الغذائى بالمدارس فى القرى ، وتصريفه يكون أولا بالاتفاق مع المتعهدين فى القرى أو يقوم القائمون على الإنتاج بتعهد توريد هذه المنتجات للمدارس مباشرة .

أما فيما يختص بالمنتجات الغذائية وغير الغذائية التى تعد للتصريف فى المدن ، فإما أن تصرف بواسطة متعهدين من القرية أو بواسطة اتحاد للصناعات الزراعية وهو ما سيلى شرحه .

سادساً : إتحاد للصناعات الزراعية بالريف :

يمكن لمراكز الإنتاج المختلفة فى كل مديرية أن تكون فيما بينها اتحادا . وهذه الاتحادات يجمعها اتحاد عام . ومهمة الاتحادات تكون كالآتى :

١ — جمع الإحصائيات عن الإنتاج من حيث النوع والكمية والمستهلك فى القرية والمعد للاستهلاك خارج القرية . وتودع الإحصائيات فى مكاتب الاتحادات .

٢ — تيسير تبادل المنتجات بين القرى كل على حسب نوع وكمية إنتاجه .

٣ — تصريف المنتجات المعدة لاستهلاك المدن بالنيابة عن مراكز الإنتاج ويمكن للاتحادات دفع جزء من ثمن المنتجات مقدماً وليكن ٥٠ ٪ للمنتجين .

٤ — إذا استلزم الأمر استيراد بعض الأجهزة من الخارج يقوم الاتحاد العام باستيرادها لمراكز الإنتاج بأقل الأسعار .

٥ — تعريف الشعب بقيمة منتجات الصناعات الزراعية واستعمالاتها حتى يزداد استهلاكها .

الآثار المترتبة على نشر الصناعات الزراعية فى الريف

إن الأخذ بسياسة التصنيع الزراعى ونشر هذه السياسة على نطاق واسع بحيث تعم جميع القرى فى الريف المصرى يعتبر من أهم الخطوات وأكثرها أثرا على حياة الفلاح بقدر مايعتبر باكورة من بواكير الانتعاش الاقتصادى الواجب لتهيئة الظروف المواتية للارتفاع بقيمة الخدمات الاجتماعية وفائدتها فى القرية المصرية .

ونحن إذا حاولنا أن ندلل على الأثر الفعلى المباشر والفائدة التى يمكن أن نجنيها من وراء التصنيع الزراعى لوجدناها أساساً تتركز فى إنقاذ الفلاح إنقاذا صحياً فضلا عن رفع مستواه الاقتصادى وإنهاض حياته الاجتماعية .

إن سوء حالة التغذية فى القرية المصرية لمن أخطر الشرور التى يتعرض لها أغلبية مواطنينا والتى تؤثر على كل ناحية من نواحى النشاط القومى اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا على السواء . فسوء التغذية هى العامل الأساسى لانتشار هذه الأمراض الكثيرة التى تفتك بالفلاحين والتى تهد من كيانهم وتضعف من طاقتهم كالبلاجرا والكساح وفقر الدم وقلة وزن الجسم التى تتفشى بشكل واسع فى كل قرية من القرى والتى يصعب علاجها ويطول التغلب عليها بالوسائل والأساليب الصحية العلاجية وحدها . إننا فى حاجة إلى معرفة مكمن الداء وهو هنا قلة التغذية ، وقد تعوزنا الاحصائيات حتى نستطيع أن نحكم على الأمور حكما صحيحاً ومع ذلك فنحن لسنا فى حاجة إلى الأرقام العددية الثابتة لندلل بها على الحالة الصحية التى بلغها فلاحنا نتيجة لسوء التغذية . لقد اختلفت التقارير التفصيلية الدقيقة والاحصاءات الرسمية الثابتة ذاتها فى تقدير مدى انتشار مرض البلاجرا فى الريف المصرى فبعضها يدلل على أن البلاجرا منتشرة بين الفلاحين بنسبة ١٦ ٪ وبعضها يهبط بهذه النسبة هبوطا مفاجئا إلى ١ ٪ . وهذا التفاوت فى التقدير لايعنى أن الإحصائيات غير صالحة للحكم بقدر مايعنى أن إهمال الإحصاء وعدم العناية بإجرائه يضاعف من الصعاب والمتاعب التى يلاقيها المصلحون فى تشخيص الداء وخلق الدواء . ومهما كان التقدير الإحصائى متضارباً ومهما اختلفت أو تراوحت النسبة المئوية بين تقرير وآخر فإن الواقع الملموس الذى تؤكده الحياة اليومية أن الفلاح المصرى من الناحية الصحية فقير التغذية .

وإذا كان مرجع فقر التغذية يرد إلى ثبات مساحة الأرض المنزرعة بالمواد الغذائية وازدياد عدد السكان المستمر فإن التغلب على هذه الحالة فى الظروف التى تمر بها حالة مصر الزراعية لايمكن أن يتم إلا عن طريق تحويل المواد الغذائية إلى مواد صالحة للتغذية على مدار السنة بواسطة التصنيع الزراعى . ومن هنا تأتى أهمية الصناعات الزراعية بالنسبة للريف وبالتالى زيادة نصيب الفرد من المادة الغذائية الموجودة فعلا والتى يمكن ضمان الحصول عليها بطرق الحفظ المختلفة . إذ المعروف أن كمية مايضيع من قيمة المادة الغذائية الموجودة لايقل بحال عن ٢٥ ٪ من المحصول الغذائى جميعه . هذه الكمية لايمكن تعويضها والاستفادة منها إلا عن طريق التصنيع الزراعى وحفظ الأغذية والتقليل من القدر التالف منها بل وتنويع صورها وتعدد أنواعها بحيث تكون قابلة لاستهلاك الأفراد وإقبالهم عليها بحرص ورغبة مما يزيد من قيمة المادة الغذائية التى يمكن أن يستفيد منها الفلاح فى منزله ويستهلكها

فى طعامه . وعليه فيكون قوام تحسن الحالة الغذائية أساساً فى ازدهار الصناعات الزراعية فى الريف .

أما الآثار التى تترتب على رفع المستوى الغذائى للفلاح إلى جانب الأثر الجوهرى السابق فكثيرة أهمها وأبرزها أنها تساعد على إنماء الشخصية وتكوينها التكوين الفسيولوجى الصحيح الذى يؤثر بدوره على مستوى النشاط ورفع الروح المعنوية للفلاحين كما أنها تقلل بالمثل من البؤس والشقاء الذى يتعرض له الفلاح دواما نتيجة لإصاباته المتصلة بأمراض مزمنة تكتب عليه اليأس والتعاسة المستمرة وتحول بينه وبين الرضى والتمتع بالحياة وتحد من مدى استفادته بتجاربها الاستفادة الحقة التى تبعده دواما عن التراخى والملال والإعراض عن الاستمتاع بالحياة وتزيل من نفسه روح ترقب النعيم المقبل الذى ينتظره فى الآخرة ليعوض عليه مايلقاه فى الدنيا تلك النظرة الخاملة التى ترد غالبا إلى تأثير الدين والدين منها براء . وأكثر من ذلك أن كفالة وضمان المستوى اللائق من المادة الغذائية يؤثر تأثيرا مباشرا على مستوى الإنتاج وبالتالى يمكن الفلاح من أن يستمتع بحياته ويبذل خدمات كثيرة جمة لإصلاح نفسه ومعاونة الآخرين وبذلك يستجيب للنهوض الاجتماعى المنشود .

وفضلا عن هذا كله فإن التغذية الصحيحة التى تشبع الجسم لها تأثير لاعلى السلوك وحده ولا على درجة النشاط وإنما على طول العمر . فهى قطعاً تزيد من احتمالات امتداد الحياة ومن المعروف الثابت أن متوسط العمر فى مصر وبالذات فى الريف منخفض انخفاضاً يكاد لايكون له مثيل فى أغلب البلدان . وزيادة العمل تعنى زيادة السنوات المنتجة فى حياة الفلاح أى زيادة دخله الشخصى ورفع مستوى معيشته وتقدمه الاجتماعى والثقافى وبالتالى زيادة الدخل القومى على وجه العموم .

على أننى لا أحب أن يفهم من هذا التصوير أنه ينطوى على شىء من المغـالاة فى أهمية وتأثير نشر الصناعات الزراعية فالواقع أن حالة التغذية فى القرية المصرية وتحكمها عدة مسببات تتجمع فى أساس واحد هو التغذية الصحية الكافية التى لا يمكن ضمانها إلا عن طريق وفرة كمية الغذاء ذاته الذى نادرا ما يتوافر فى القرية لأهلها بفضل تحكم المدينة واحتياجاتها وارتكانها الارتكان الكلى بساكنيها على منتوج القرية .

وهذه ظاهرة من الظواهر المعروفة الواضحة عندنا فى مصر فالفلاح، نظراً لفقره الشديد وحاجته المستمرة، يضطر إلى بيع كثير من المواد الغذائية التى تنتجها الأرض فى سبيل ربح قليل فى أسواق المدينة ويحرم نفسه منها ومثل هذه الحال يمكن التقليل من أضرارها بخلق المجال للتصنيع الزراعى فى القرية فتكون الاستفادة من المسادة الغذائية أقرب منالا إلى الفلاح خاصة إذا راعينا أنه يستفيد من بيع إنتاجه الزراعى المصنوع فى المدينة بسعر أعلى من سعر المواد الخام التى يبيعها حالياً الأمر الذى سيرفع من مستوى دخله ويمكنه من المحافظة على كثير من المواد الغذائية الأخرى التى تعود فى الماضى بيعها مباشرة لأهل المدينة .

ونشر الصناعات الزراعية فى الريف المصرى يمكن أن يكون له تأثير كبير على الناحية المعنوية للفلاح . ففى قيام الفلاح بإنتاج مادة صناعية بنفسه سواء كانت مادة غذائية أو غير غذائية فيه اقتناع شخصى يرفع من قدر العمل وطاقة الخلق التى يحسها الفرد ويعوض على الفلاح كثيراً من وسائل الكبت النفسى والإذلال المعنوى التى يعانيها فأى سعادة يمكن أن يحسها الفلاح حينما يشهد مادة نظيفة متداولة من صنع يديه لا تقل قيمة عن المادة التى تقدمها له الأرض، هذا الإحساس مهما صغرت قيمته له دلالة كبرى وخاصة إذا عاد بفائدة مادية مجزية، ونحن نعرف مايلاقيه الفلاح من انعدام الفرص المتاحة أمامه لإظهار مواهبه والاعتداد بإنتاجه . ومنتجات الصناعات الزراعية تقدم الفلاح وتعوضه الكثير من هذه الفرص التى لم يحظ ولم يسعد بها من قبل .

وإلى جانب ذلك فإن تعليم الفلاح الزراعى حرفة معينة يزيد من احتمالات التقدم ويوسع أفقه الاجتماعى ويهيء

له الفرصة للاتصال بمجموعات مختلفة من الناس ومن التجارب مما لم يتح له حتى الآن وذلك نتيجة لمساهمته فى العمل مع الآخرين على نطاق واسع نسبيا فى مركز الإنتاج ونتيجة لتبادله السلع على نطاق أوسع نسبيا أيضا مع الآخرين فى مركز الاستهلاك .

ولعل الكثير منا، وخاصة من عاش فى القرية زمنا طويلا ودرس حياتها دراسة كافية ، يستطيع أن يدرك الحالة الانعزالية الانفرادية التى يعيش فيها العامل الزراعى فى عالمه الصغير ، فكم من فلاح لا يعرف غير الحقل والدار ولا يرى فى وجوده أبعد من حدود حقله وأسوار زريبة مواشيه .

ولبعض الصناعات الزراعية تأثير كبير على حياة ذوى العاهات والمشوهين والعجزة وغيرهم وما أكثرهم فى القرى المصرية . فمن تأثيرها أنها تغير حياتهم تغييراً يخفف من الوضع غير الطبيعى الذى يعيشون فيه . ثم أنها تمكنهم ، وخاصة فى بعض حالات المرض والعاهة، من أن ينفقوا وقتهم فى إنتاج بعض المصنوعات التى قد تعود عليهم بالفائدة المادية . هذا فضلا عن تأثيرها المعنوى وبالذات — منتجات الصناعات اليدوية ، الذى يشعرهم بالتصاقهم بالحياة وفائدة وجودهم فيها وخدمتهم لأهلها . وقد يكون فى قيامهم بمثل هذه المجهودات أصلح وأنفع علاج لبعض حالات المرض التى يصابون بها ويكفى شعورهم بأن هناك من يحتاج لوجودهم وأن لوجودهم فائدة تبعد عنهم اليأس والقنوط والاستسلام للأوهام التى قد تولدها حالاتهم .

هذا من ناحية التأثير الذاتى على الأفراد ، أما من ناحية التأثير العـــام فإن القرى المختلفة والتى قد تشتهر فى تصنيع مادة زراعية سيصيب أهلها غير قليل من الزهو والسعادة . وهذا واقع ملموس فعلا عندنا فكم من قرية برع أهلها واشتهروا فى إنتاج مادة معينة فأكسبتهم هذه البراعة والشهرة شيئاً من الاعتداد والتمايز . فهناك قرى يفخر ويعتز أبناؤها بأنها أفضل القرى التى تنتج العسل الأسود . وهناك قرية لايجد أبناؤها موضعا لتحقيق ذاتيتهم والاعتداد بشخصيتهم وتأكيد وجودهم أكثر من الفخر بما اشتهرت به قريتهم من إنتاج الأكلة أوصناعة الأسبتة أو تجفيف البلح . . ولهذا تأثيره الكبير على البارزين من أهل القرية والمتفوقين من أبنائها فى كل ميدان من ميادين الإنتاج الذى تشتهر به إذ يشعرهم بنوع من الطمأنينة الذى يولده اعتراف الكثير بمواهبهم ودقة إنتاجهم .

أما النتائج المباشرة والتى لها تأثير مادى أكيد على حياة الفلاح حين تعم الصناعات الزراعية فتتلخص فى تمكين الفلاح من أن يمد نفسه بمنتجات مختلفة غذائية وغير غذائية مما يصعب عليه الآن شراؤها من السوق وذلك لقلة النقود لديه . كما أن وجود المنتجات الغذائية المصنوعة والسلع الزراعية الجاهزة ستمكن الفلاح من مبادلتها بسلع أخرى والحصول على متنوعات كثيرة من السلع التى لا يستطيع الحصول عليها فى حالة الإنتاج الخامل التى يعيش فيها الآن . وطبيعى أن الفلاح سيتمكن من إنفاق ما يحصل عليه من بيع منتجاته الزراعية المصنوعة فى شراء أشياء ضرورية لا يمكنه شراؤها حالياً وهو عاجز هذا العجز الملموس .

وإذا كنا قد تكلمنا عن الآثار والنتائج التى قد تعود على حياة الفلاح من نشر الصناعات الزراعية فى القرية المصرية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية فيجدر بنا أن نشير إلى أن للتصنيع الزراعى تأثيره الكبير وبخاصة من ناحية الأسلوب الجماعى الذى تتصف به عمليات التصنيع المقترحة ، فهذا من شأنه أن يخلق فى القرية نظاماً تعاونياً وديمقراطياً سليما يساعد على رفع الوعى الاجتماعى الذى يشعر الفلاح بارتباطه الصحيح بأبناء قريته ، خاصة إذا كان هذا الارتباط سيؤدى إلى فوائد مادية وخبرة عملية . ثم أن مثل هذه اليقظة ستخلق إلى جانب الانتعاش المادى روحاً اجتماعية عالية تساعد على استجابة الفلاح استجابة اقتناعية بجدوى الاعتماد على خدمة نفسه بنفسه ذوباً فى مجهود الكل والأمر الكفيل بخلق التجاوب المرجو لنجاح التقدم الاجتماعى .

الخدمات التعاونية

للدكتور ف . ج . هبج (هيئة التغذية والزراعة)

إنى أريد فى هذا البحث عن «الخدمات التعاونية كعامل فى الرعاية الاجتماعية» أن أقصر أكثر كلامى على توضيح قيمة التعاون وضرورته بين أهل القرى وذلك لما يأتى :

أولا : أكثر الدول العربية تغلب عليها الصبغة الزراعية .

ثانياً : يمكن تطبيق الخطة التعاونية فى ظروفنا الحديثة على نطاق أوسع فى القرى منه فى المدن كما أنها تسد حاجات ماسة فى الأولى أكثر منها فى الثانية . وذلك لأنه يسهل نسبياً القيام بحاجات العمال الصناعيين الاجتماعية والاقتصادية وكذلك القيام بحاجات سكان المدن إجمالا عن طريق الخدمات الحكومية أو البلدية . وبذلك يضيق المجال لنشاط الجمعيات التعاونية بينهم .

غير أنى أود أولا أن أذكر بعض الطرق التى تستطيع بها الجمعيات التعاونية خدمة المدن أو الجماعات الكبيرة المتراصة الأخرى ، قبل أن أقودكم فى رحلة بين القرى . فمن الواضح أن للجمعيات التعاونية الاستهلاكية نفعاً كبيرا لساكنى المدينة ، إما كعلاج للأسعار المرتفعة الموجودة أصلا أو كاحتياط لها فى المستقبل . ففى التعاون الاستهلاكى يشترى الأعضاء معا ضرورياتهم بل وكمالياتهم بأسعار الجملة العادية ، ويبيعونها معا بعضهم إلى البعض بأسعار التجزئة ويجب أن تكون هذه الأسعار منخفضة بحيث تفضل على أسعار التجزئة المحلية على أن تكفى لسد نفقات الجمعية وزيادة فائض يوزع أكثره بين الأعضاء بالنسبة للكمية التى اشتراها كل منهم من الجمعية وهذه الخطة تروق لربة البيت لأنها كما جرى القول من أنها توفر وهى تنفق .

وعلينا أن ندرك أن الجمعية التعاونية الاستهلاكية ليست — حتى بين أهل المدن المثقفين — نظاما للحركة الدائمة فليس بإمكان الإنسان أن يبدأها فتتحرك من تلقاء نفسها إلى الأبد . بل إنها تحتاج إلى تسيير يتصف بالفعالية والتيقظ والاهتمام والجهد قبل أن تحظى بالنجاح . وعلى الأعضاء واللجان أن يكونوا شديدى الاهتمام دائبى العمل . فالجمعية الاستهلاكية كأكثر التعاونيات ليست إلا مجموعة من الهواة ألقوا بأنفسهم فجأة فى المنافسة المباشرة مع تجار محترفين تعتمد حياتهم كلها على عملهم . فالهواة إذا لم يتصفوا بالخصال المذكورة آنفا لابد وهم الخاسرون فى هذه المنافسة .

وكلمة تحذير أخرى ، فكثيراً مايسمع المرء أناسا يعملون فى الخدمة الاجتماعية ممن لم يحصلوا على تدريب خاص فى الأعمال التعاونية يقولون عن المراكز الاجتماعية التى ينشئونها فى كثير من الإخلاص والحماس شيئاً من هذه القبيل . « سننشىء عيادة للولادة . وصيدلية . وغرفة مطالعة . وجمعية تعاونية بالطبع . » ولا يتعين نوع هذه الجمعية . فهى تدرج كوسيلة أخرى من وسائل الرعاية المطلوبة فى المركز الاجتماعى الكامل . ولكن علينا أن نذكر أن أكثر الجمعيات التعاونية هى أولا وقبل كل شىء وحدات اقتصادية وأنها لن تنجح إلا إذا سدت حاجة اقتصادية معينة وسدتها فى شكل يرى الأعضاء أنه مفيد لهم . وأكثرنا نحن البشر المساكين يسير حياته حسب متطلبات الجيب وما فيه وحسب قواعد التسامى بالمجتمع . ولذا فإننا لن نوازر الجمعية التعاونية أو أية هيئة أخرى

إلا إذا كان لنا منها نفع اقتصادى ولا يكفينا لذلك مجرد القول أنها « جمعية تعاونية » . ولهذا فليس السؤال التعاونى عند إقامة مركز اجتماعى : « أننشىء جمعية تعاونية ؟ » بل هو : « ألدينا حاجة اقتصادية أو اجتماعية ظاهرة يمكن سدها بالطرق التعاونية . وإذا كان الأمر كذلك أيمكننا أن نعلم أفراد الشعب أن يدركوا حاجتهم وطريقة علاجها فيطلبون تكوين جمعية تعاونية ؟ » .

وها كم كلمة عن الاقتصاد . إذا كانت اسكوتلندا قد قامت بفتح اقتصادى فى أكثر أنحاء المعمورة ، فإن جل ذلك يعود إلى القول الاسكوتلندى : « لا تبذر لئلا تفتقر » وإلى عادة الادخار والتخطيط للمستقبل ، اعتن بالفلس يعتن الدينار بنفسه ، ولعل هذا قول صعب القبول لدى العرب الذين عرفوا بالسخاء والكرم والعطاء . تاركين المستقبل لمشيئة الله . مع ذلك فإن ثروات الأمم تعتمد غالباً على ما يدخره الأفراد . والاقتصاد والإنفاق المعتدل المعقول قسم من كل تعليم تعاونى صحيح .

ويستفيد أهل المدن استفادة كبرى مما يعرف « بالجمعيات التعاونية المدنية للتوفير والقروض » . وتنشأ هذه الجمعيات بين وحـــدات ممن يكسبون عيشهم عن طريق الرواتب أو الأجور كموظفى الحكومة والشركات يدفع كل عضو نسبة مئوية ثابتة من أجره أو راتبه تقتطع رسميا أو أوتوماتيكيا عند صرف الأجور أو الرواتب طيلة سنى خدمة العامل وهو فى عمله إلى أن تصبح عند تقاعده مبلغا قيما يعتمد عليه عند هبوطه من الراتب أو الأجر الكامل إلى التقاعد . وعدا هذا التوفير العادى يمكن التوفير مؤقتا لأهداف معينة فيمكن إعطاء القروض ـــ بموجب التوفير ـــ لأغراض موافق عليها ولاسيما فى الأزمات الطارئة كدفع نفقات العلاج الطبى أو الوفاة . وهكذا لا تعين هذه الجمعية أعضاءها فى النهاية بأموالهم الموفرة بل تعينهم أيضا على فترات قصيرة فتنقذهم من أيدى المرابين .

والآن أود أن أعود إلى الحديث عن موضوعى الرئيسى ، وهو الخدمات التعاونية فى المناطق الريفية . وأود فى هذا الحقل أن أخص بالذكر زاوية صغيرة منه لها خطورة خاصة فى العراق وهى مشروع استيطان الأراضى إذا أردنا رخاء حقيقيا متساويا بين سكان الأراضى وتضامنا حرا فعالا فى الهيئات التعاونية لابد لنا من فلاحين أحرار مستقلين . والنظام الشائع الآن لملكية الأراضى فى العراق يمنع نمو هذا الضرب من الفلاحين المستقلين ، غير أن تشريعات الحكومة لاستيطان الأراضى تهيء انتقالا لاعنف فيه ـــ وإن يكن بطيئا ـــ إلى نظام إمكانياته أفضل بكثير . وأقول « إمكانيات » عن قصد لأنه إذا لم تتخذ احتياطات معينة فى الوقت الملائم قد يكون النظام الجديد أوخم عاقبة من القديم فتغدو حلقة صغيرة من التجار الدائنين فى كل مستعمرة Setlement هى التى استفادت أكثر من غيرها من مشروع أعد خصيصا لمساعدة المزارعين الصغار .

إن حكومة العراق تستهدف توطين آلاف كثيرة كمزارعين مستغلين فى قطع من الأراضى تكفى مساحتها لجعل كل الذين يعملون فيها ويستخدمون ذكاءهم يعيشون على مستوى من المعيشة أرقى من الفلاح العادى . ويعطى هؤلاء المستوطنون قطعاً من الأراضى تتفاوت مساحاتها حسب نوعها ومياهها . وعليهم أن يتبعوا قواعد ونظما على شىء من الشدة فى عمليات الزراعة ولا سيما فيما يتعلق بنوع الغلال التى يجب أن يزرعوها وعدد الدونمات المخصصة لكل غلة . وبعد عشر سنوات من هذا النظام تصبح الأراضى ملكا لهم ، إذا وجدوا قابلين لنظام الاستيطان وقواعده .

ويبدو أن الضعف الرئيسى فى هذا الاستيطان هو أن الدوائر الحكومية المسؤولة لا تتخذ الإجراءات لتنظيم أو حماية ديون الفلاح وبيع حاصلاته . فالفلاح الذى ينتج محصولا طيباً من ١٠٠ دونم من الأراضى الخصبة كما فى الدجيلة يصبح صاحب رهن طيب وفى اللحظة نفسها يصبح مجالا طيباً يستغله التاجر الدائن فى البلدة المجاورة . ويكاد يكون جميع الفلاحين فى العالم عرضة للاستدانة فى وقت من الأوقات لأنهم ليسوا كالأكثرية منا نحن الذين يأتينا دخلنا فى مبالغ معينة نهاية كل شهر بل أن دخلهم يأتى فى مبالغ كبيرة غير معينة على فترات متباعدة . وإذا كان الموسم رديئاً فلن تكون المبالغ كبيرة فيلجأ للمزارع حينئذ ويناسبه أنه يستطيع أن يستدين بسهولة من التاجر — بدون فائدة فى أول الأمر — ويشترى مأكولاته وثيابه بالدين . ولكنه سرعان ما يضطر إلى دفع فائدة تصبح حملا يثقل كاهله يوماً بعد يوم ويسيطر التاجر بالتدريج على اقتصاديات المزارع . وأخيراً نصل إلى الوضع الحالى فى الدجيلة حيث يدفع ٧٥ فى المئة من الساكنين هناك حوالى ربع حاصلاتهم فى السنة للتجار . وكثيرا ما تبلغ الفائدة على هذا النحو ١٠٠ ٪ بينما الحد الأعلى الرسمى للفائدة فى للعراق هو ٧ ٪ .

ولذلك فإن أول حاجة اقتصادية فى أماكن الاستيطان هذه — فيما عدا ضروريات الحياة الأولية — هى جهاز لضبط القروض ، وفى كثير من البلدان وعلى الأخص الهند والباكستان وسيلان أوجدت سليلات الجمعيات التعاونية للقروض الألمانية (لمبتدعها رايفايسن) هذا الجهاز الضرورى ومع أنه ليس فى الدنيا نظام لتدبير شؤون المزارع المسرف دائما أو الكسول أو الأحمق . ولكن المزارع العادى يستطيع عن طريق هذه الجمعيات أن يحصل على القروض الكافية لأغراضه الإنتاجية . وعليه ألا ينفق على أى شىء آخر إلى أن يستقر فى عمله الجديد . ويجب أن يكون عدد الأعضاء فى كل من هذه الجمعيات صغيرا لكى تعرف لجنة الجمعية أخلاق كل مستدين وأحواله ومقدرته على رد الدين معرفة تامة . وبما أن مسؤولية الأعضاء تجاه قروض الجمعية لا حد لها فمن المستحسن أن يقدم رهن معقول إزاء القروض الخارجية الضرورية . ولكن الرهن الحقيقى فى هذا النوع من الجمعيات هو أمانة العضو المستدين ومقدرته الزراعية حسب تقدير اللجنة .

ولكن رغم وجود جمعية للقروض محلية طيبة فإن الكثيرين من المزارعين سيستدينون من التجار راهنين لديهم أراضيهم أو غلالهم إذا سمح لهم بذلك . فإذا أردنا أن نؤمن معيشة المزارع فعلا وجب علينا ضبط البيع وتنظيمه كضبط القروض . وبما أن أحسن ما عند المزارع رهناً للديون هو محصولاته السنوية فإن هناك علاقة طبيعية وثيقة بين الدين والبيع فى السوق ولا يكفى التشريع لمنع المزارع من رهن محصولاته لفاء الديون أو بيعها وهى خضراء بنصف الثمن ليحصل على النقود بسرعة . بل يجب تعليم المزارعين بمدى فوائد البيع المتضامن وحثهم بأسرع ما يمكن على إنشاء جمعيات تعاونية لبيع المحصولات . فإذا تم ضبط الدين والبيع عن طريق منظمات المزارعين التعاونية على هذا النحو سهل على المزارع العاقل تحويل أرباح عمله إلى جيبه هو بدلا من جيب التاجر . وإذا أضيفت إلى ذلك مخازن المستهلكين والنقابات التعاونية وخدمات المزارع التموينية أصبح من المستطاع تصريف شؤون المستعمرة الاقتصادية وكذلك شؤون كل من فيها بدقة ولمنفعة القاطنين فيها دون غيرهم .

ما الذى تم من هذا القبيل فى العراق فى أماكن التوطين فى أرض الميرى الصرف ؟ لم يتم إلا القليل حتى الآن لا لأنهم لم يدركوا الحاجة أو الفرصة لذلك بل بسبب مصاعب خطيرة معينة تعيق التقدم التعاونى . فأولا : هناك نقص فى عدد الموظفين التعاونيين من النوع اللازم للقيام بهذا الضرب من العمل . والرواتب التى تقدمها الحكومة الآن للمراقبين التعاونيين ضئيلة والظروف المالية وغيرها للذين عليهم التنقل أثناء العمل لا تغرى أحدا من الرجال الممتازين لقبول هذه الوظائف .

ثانياً : ما زال موقف الدوائر الحكومية وشبه الحكومية المعنية بالقرض التعاونى موقفاً تملؤه الريبة والنفور ولذا لم يكن من الممكن حتى الآن الحصول على القروض الخارجية الابتدائية لجمعيات القروض .

ثالثاً : يكاد يكون المزارعون جميعهم على الاطلاق أميين وينتشرون انتشارا واسعا فى الأراضى ويقفون موقفاً شديد الفردية كثير الريبة أيضا مما يحتم السير بالأمور فى كثير من الحذر والصبر والإحكام . والعمل التحضيرى الكثير والتعليم الضرورى كلاهما يزيدان من شعورنا بالنقص المؤلم فى عدد الموظفين المدربين .

ومع ذلك فإن الوضع يدعو إلى التفاؤل أكثر من قبل بكثير وتجرى الآن تجربة ممتعة فى التعاون فى الحويجة . فقد أنشئت هناك قانونيا خمس جمعيات تعاونية للقروض منذ أشهر كثيرة ولكن بسبب العوامل المذكورة آنفا لم تستطع أياً منها الحصول على قروض ابتدائية لكى تبدأ أعمالها القرضية . أما الآن فقد أمكن الحصول على هذه القروض وها هى الطلبات الأولى قيد النظر فى المصرف الزراعى وقد أجرى تقدير مبدئى لحاجات المزارعين إلى الديون حسب الأولية ، ولمقدرتهم السنوية على دفعها ، ولكن لابد من التأكيد الكثير فيما بعد على هذه التقديرات الأولية والأغراض من هذه القروض الأولى — وهى صغيرة جدا — هى أولا : شراء أشجار الفاكهة وشتلاتها لزرعها فى البساتين . ثانياً : قروض للطعام لبعض المزارعين الذين أخفقت غلالهم فى السنة الماضية . ثالثاً : دفع الديون المستحقة إلى الحكومة لقاء مدهم بحب الشعير . أما الأشجار والشتلات ، فهى الآن تعطى للمزارعين فتحسب ديناً عليهم مع نفقاتها فى حسابات الجمعية .

وهذا يتفق مع قاعدة ضبط المعاملات القرضية قدر المستطاع لكى يستوثق من أن النقود تصرف فعلا على الأغراض الموافق عليها دون سواها . وفضلا عن ذلك ينشأ الآن حانوت تعاونى للمستهلكين فى الحويجة ، لكى يتمكن المزارعون من شراء ضرورياتهم بأسعار معقولة فى المستعمرة نفسها وهذا الحانوت تموله الجمعيات القرضية التى ستهيء له رأس المال السهمى ، فإذا نجحت هذه الخطوات الأولية نرجو بمساعدة الساكنين والمستشارين الفنيين المزارعين أن نهيء برنامجا لتحسين الزراعة وأن نمول هذا البرنامج عن طريق جمعيات القروض بديون تدفع فى فترات لا تربو على خمس سنوات . وإذا استساغ المزارعون الفكرة التعاونية نرجو أن ندخل البيع التعاونى .

هذا هو الوضع فى الحويجة . أما فى الدجيلة وهى أقدم مشروع حكومى فى الأراضى الأميرية الصرف فأن الحاجة ملحة لإيجاد نظام تعاونى يشمل حياة الفلاح الاقتصادية كلها . وقد قدمت للحكومة إقتراحات كاملة بصدد هذا النظام ، إلا أن الحاجة الأولى — وهى ملحة جدا — هى إزالة الدين الباهظ الحالى الذى يتحمله الساكنون . وهو واجب يفوق قوى الجمعيات القرضية المجردة إذا تذكرنا أمية الأعضاء وحالتهم المالية ، ولابد من عمل إدارى حكومى لتعيين وتدوين هذه الديون كلها . وبعد أن يتم ذلك قد يمكن دفع بعض هذه الديون على الأقل عن طريق الجمعيات القرضية . وفرقة التعليم الأساسى لليونسكو التى تعمل فى الدجيلة قد أدركت أهمية الجمعيات التعاونية كعامل فى تحسين أحوال الجماعة وفعلت الكثير لبث فكرة إنشاء جمعيات صغيرة للمستهلكين .

وتنشأ الآن فى طول البلاد وعرضها فى العراق مستعمرات أخرى فى الأرض الميرى الصرف ، وفى كل منها مشاكل وفرص للذين يختطون سبل الرعاية الاجتماعية . ولا شك عندى فى أن أشد المشاكل إلحاحاً علينا فى حقل التنمية والإعمار هى إيجاد النوع الملائم من الموظفين لاستغلال هذه الحاجة وتلك الفرصة . لأنه سيمر وقت طويل قبل أن نستطيع الاعتماد على المزارعين أنفسهم للقيام بهذه الخدمات ولابد من تعليم كثير فى أول الأمر . ونحن فى حاجة إلى أناس يملؤهم الحماس ويشعرون أن عملهم رسالة اجتماعية لا مجرد وظيفة لكسب الراتب .

تصنيع الريف
إمكانياته ووسائله وآثاره الاقتصادية والاجتماعية

للدكتور محمد صالح مكية (العراق)

إن فى طليعة البحوث العلمية الهامة فى دراستنا للوضع الاجتماعى للأقطار العربية هو التوسع بصورة جدية لبحث إمكانيات الصناعات الريفية والوسائل الممكنة لتنميتها وتأثير مثل هذه الصناعات فى اقتصادياتنا العامة وإسعاد المجتمع الريفى .

وقد سبق النظر لهذا الموضوع فى البحوث القيمة والدراسات المستوفية فى أعمال حلقة الدراسات الاجتماعية فى دورتها السابقة . كما قد خصصت الدورة الثانية المنعقدة فى القاهرة سنة ١٩٥٠ لدراسات أحوال الريف من كافة النواحى ويستمر فى لجان هذه الدورة بحث موضوع (التصنيع الريفى) وذلك لأن هذا الموضوع يكاد يؤلف أهم ناحية اقتصادية حيوية اجتماعية تهم المجتمع العربى ونموه الصالح على أسس قويمة ليأخذ مكانته فى التقدم الإنسانى .

وإذا ما استعرضنا بصورة خاطفة وضع الريف فى الأقطار العربية نرى أن القرية العربية يسود فيها الفقر ويخيم عليها الجهل ويعم فيها المرض وبهذه الآفات الاجتماعية الثلاث مع الأسف تتصف القرى فى بلادنا وأنها لاشك تنعكس بصورة مباشرة وغير مباشرة فى الوضع الاقتصادى والاجتماعى العام حيث أن الريف يكون القسم الأكبر من كيان كل بلد من البلدان العربية وأهل الريف يكونون حوالى ٧٥٪ من مجموع عدد السكان فى الأقطار العربية وهى مصدر أكثرية الثروة العامة فى كل منها وعلى كيانه تنشأ وتزدهر المدن الكبرى والعواصم لتنمو كمراكز عالية ذات قيمة وشأن فى الحضارة والمدنية .

ولذا فبدء الإصلاح أن نستهدف القرية وأهل القرية باعتبارهم النواة المكونة لأغلبية هذا المجتمع .

العائلة القروية بمسكنها ومزرعتها وأفرادها يكونون وحدة منظمة اقتصادية بفعل اشتراك أفراد الأسرة فيها من شيب وشبان ونساء وأطفال بالعمل المشترك، وهم وحدة اجتماعية صالحة بفعل الارتباط العائلى ، ولذا فضمان استقرار هذه النواة وصلاحها يتوقف على دخلها العائلى فإن ضعف الدخل العائلى بنتيجة قلة إنتاج الموسم أدى ذلك إلى الفقر بالنظر لعدم الاكتفاء وسوء التغذية والهزال وسوء المسكن هى نتائج الفقر وأسباب الفقر وما لعواقب ذلك من تشتت فى الأسرة القروية يعقبه الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى ابتغاء الرزق .

وعلى هذا تتطلب محاولتنا فى تصنيع الريف بذل كل القوى الفكرية والعملية الممكنة فى إنعاش ورفع مستوى المعيشة لوضع العائلة القروية وتعزيز اقتصادياتها محاربة للفقر وحبا فى تعزيز مكانة الحياة الريفية .

إن الخلق الريفى يمتاز بصفات طبيعية إنسانية يكاد يعم التشابه فيها كل بقاع العالم بينما بالعكس الحال فى مدى اختلاف الطبائع بين أهل المدن .

وبينما تقل بين القرويين نسبة الأمراض النفسانية والنوبات العصبية والإنهاك الفكرى والأمراض القلبية نجد العكس تكثر نسبتها فى المدن الصناعية الكبيرة .

وعلى هذا فمقصودنا بتصنيع الريف يتطلب المحافظة على البيئة الريفية والطابع الريفى وتعزيزه وتقويمه كواسطة وغاية للنمو الاقتصادى والاصلاح ليصل إلى الحد النموذجى فى التكوين الحديث والبعث لثقافة وخلق ريفى عربى .

والصناعات الريفية التى نقصدها قد تشمل :

١ — الصناعات الفنية المنزلية الموروثة أو القابلة للنمو فى المنطقة الريفية المختصة .

٢ — الصناعات الصغرى والتى تعتمد على الاستفادة من وفرة المحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية بما فى ذلك التجفيف والتغليف .

٣ — صناعات تمهيدية والتى يمكنها أن تكون جزءا تحضيريا لصناعات المدن وذلك عن طريق تنظيم الخزن والتبريد . أو لتهيئة المواد الأولية للمصنع والمتاجرة .

إن أهمية التحرى لمعرفة وضع الصناعات المنزلية الحالية والمتدهورة أو على وشك الانقراض أمام مزاحمة الصناعات الكبرى هى خطوة أولية للنهوض بمشاريع تصنيع القرى . إن تنمية الصناعات الريفية قد يراها البعض خطوة إلى الوراء فى القرن العشرين والعصر الذرى ومزاحمة الصناعات العالمية .

وهذه الصناعات إذا انتشلت من وضعها الحالى واستخدمت الطرق العلمية الحديثة فى تعميمها وإظهارها كإنتاج له ميزاته وخصائصه تكون لها قيمة اقتصادية فنية علاوة على كونها نواة للاستقرار الريفى .

ولا شك أن من عوامل مقوماتها سهولة الممارسة ورخص ووفرة المواد الأولية وعدم الحاجة إلى رأسمال وأنها تشغل حيزا من المنزل وأنها فى نطاق إنتاج عمل الأسرة الريفية . وتنقلها الأسرة من الأب إلى الابن وهى أرخص وسيلة للتدريب علاوة على التخصص الناتج من استمرار الممارسة .

ويمتاز الجيد من الإنتاج القروى بامتلاكه صفات فنية وفطرية غير معقدة وغير مشوهة بزخارف اصطناعية مقتبسة . وإن معارض العالم فى القرن العشرين وعصر الآلة أصبحت بالتدريج تهتم كثيراً بتنمية الصناعات القروية كما يتضح ذلك فى المعارض الفنية المخصصة لهذا الغرض .

كما يمكن الاستفادة من نتائج التحريات العلمية وبحوث المختبرات والمستحضرات الكيمياوية وإيصالها إلى القرى عن طريق الإرشاد والتعليم باستعمال الألوان الثابتة فى تلوين النسيج والحياكة وصناعة الفخار أو الحصير وتوابعه الخ ...

التصنيع الريفى وأوقات الفراغ :

إن الزراعة بطبيعتها موسمية وهنالك فترات طويلة لأوقات الفراغ وخاصة بعد استخدام الطرق الآلية فى الزراعة . إن هذا مما يجعل الأسرة الريفية مستعدة بنطاق أوسع لقبول التصنيع الريفى واحترافه فى أوقات الفراغ وذلك لسد حاجاتها فى الاستهلاك المنزلى والمحلى وما قد يكون عاملا هاما فى زيادة الدخل العائلى ليساعد الأسرة القروية على رفع مستواها الاقتصادى .

ولتنظيم مثل هذا المورد يقتضى خلق سوق لتصريف المنتوج . فالعامل بطبيعته وضعف وضعه الاقتصادى يصعب عليه الانتظار والنقد الآنى خير مشجع له فى الاستمرار . وهنا فى إمكان الجمعيات التعاونية أن تقوم بدور هام فى هذا التنظيم للمنتوج الصناعى الريفى ، والمعارض الإقليمية وسيلة لتقوية الروح الفنية والصناعية فى المناطق الريفية وبهذا نأمل أن نرى اشتهار قرية أو أسرة بإنتاجها الخاص وتكون حافزا لإظهار القابليات والنبوغ عن طريق المكافأة والمنح الحكومية والأهلية التى تأتى من المؤسسات والمصالح التى تسعى لترقية الفن الشعبى .

وهكذا فبواسطة التعاونيات قد لا يفسح المجال لجماعة الوسطاء من أهل المدن أن يستغلوا جهل عامة القرية . وإن التعاونيات هذه بإمكانها أن تكون خير وسيلة للنهوض بالصناعات الصغرى فى القرى كجزء من النشاط الزراعى والصناعى . وهنا يتسع المجال كى نشير إلى ما وصلت إليه الجمعيات التعاونية فى مصر من خطوات موفقة فى هذا السبيل .

إن من بواعث النهضة القروية الحديثة أن يؤمن تزويد سكان الريف بالطاقة الكهربائية وبأجور رخيصة فى أول الأمر لاستخدامها فى الأكواخ أو مصنع القرية لغرض الصناعات المنزلية وسد أوقات الفراغ وكوسيلة للترفيه والاستقرار فى السكنى فى القرى إذ أن الهجرة من الريف إلى المدن من الظواهر الهامة التى نشاهدها اليوم فى هذه المرحلة الانتقالية ، وأن إمكانيات التصنيع فى الريف وسد أوقات الفراغ والانتعاش الاقتصادى الناجم عن ذلك فى دخل الأسرة القروية يكون له أثر فى الاستقرار والتوازن فى كثافة الريف والمدن ، هذه الكثافة لها مفعول هام وآثار اقتصادية اجتماعية خطيرة يجب معالجتها على ضوء التكافؤ الاقتصادى والمصالح العامة . إن الهجرة الفجائية وغير الطبيعية لا شك تنجم عنها مشاكل فى القرى والمدن والتضخم فى المدينة على حساب الريف له عواقب سيئة من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية . فقد تخلق اضطرابات فى مستوى المعيشة كما تتسبب فى انتشار البطالة بينما نرى تصنيع الريف أقل إشكالا

ويجدر بنا أن نذكر مثال حكومة الهند وفلسفة الزعيم الأعظم للقرن العشرين غاندى فى طريقة محاربته للبطالة وسد أوقات الفراغ بتصنيعه للريف الهندى والعواقب الطيبة والنتائج المثمرة التى آلت إليه نتيجة بعد النظر والدراية الاقتصادية والاجتماعية والتى يستمر عليها أتباعه إلى اليوم فى منهاج تصنيع الريف الهندى .

إن من الضرورى أن يدرس توزيع الصناعات فى المناطق بالنسبة لمصلحة القطر والنفع العام وبإمكان الحكومات أن تنظم مجهودها فى درس هـــذه المشكلة الهامة فى مناهجها العامة والخاصة فى التصنيع والإرشاد العلمى ، فالإمكانيات الصناعية يجب درسها على ضوء المناطق ، والمقصود من هذا فى حقل التصنيع القروى هو أن سياسة التعميم مما تساعد وتؤهل الصناعات القروية أو الصناعات الصغرى أن تجد مراكز قريبة لها لتكون شبكة مترابطة فيمكن عن طريق التسليف ومعونة المصارف الصناعية أو المصارف الزراعية الصناعية أن تساعد المواقع على ضوء هذه الخطة فى مرحلتنا الانتقالية هذه .

إن الرغبة الجامحة للإنعاش الاقتصادى عن طريق المصانع قد تخلق لنا مشاكل لعلنا نكون فى غنى عنها لو تحرينا بنطاق أوسع الغايات الاقتصادية والاجتماعية معا فى التصنيع والأهداف القومية .

إن الصناعات الصغرى والمنزلية بإمكانها أن تعيش بجانب بعض صناعات المدن الكبرى وذلك فيما لو خرجت من الجمود الذى يحيط بها . وهذا يمكن أن يكون ضمن مناهج وخطط علمية اقتصادية . فالمعمل والمصنع والمتجر بإمكانهم الاستفادة من تحضيرات ومعدات الإنتاج المنظم فى مصانع القرى وهذا بالطبع يتأتى عن طريق الإرشاد فى هذا الحقل والاستفادة من المؤهلات الحديثة فى طرق الخزن والتبريد والاعتناء بالمنتوج الحيوانى ، ولا شك أن مفعول التصنيع الريفى يؤثر تأثيرا حسنا فى زيادة وتحسين نوعية الإنتاج الزراعى والحيوانى فى المنطقة وهذا له فائدته الاقتصادية . فاستعمال الأسمدة يدعو إلى صناعتها محليا وسهولة التعليب فى المنزل تدعو إلى استغلال كل شبر حول البيت والاعتناء بنوعية المنتوج وكذلك الحال فى المنتوج الحيوانى والتغذية الصحيحة للاستفادة من نوع وكمية الإنتاج من صوف أو جلد أو ألبان الخ . . .

ولا بد من التطرق فى تأثير التصنيع الريفى من حيث كونه وسيلة هامة فى استقرار البدو وإسكان الصحارى

والواحات إذ أنه لو عم التصنيع الريفى لهذه المناطق يؤثر ذلك فى استقرار القبائل الرحل الذين لم تصلهم معالم المدنية ولعل أسهل الطرق فيما لو تحسنت أحوالهم الاقتصادية وامتلأت أوقات فراغهم بأعمال مجدية تهيء لهم سبل العيش والاستقرار ولا شك أن سوء وضعهم الاقتصادى يدعوهم إلى التجوال فالاعتماد على الموسم الزراعى والانتظار والاتكال على المطر والتطلع إلى السماء حيث اتجاه السحب لنزول المطر كلها لا تدعو إلى الاستقرار واستيطان لواحة ما لم تدعمها أعمال مستمرة مثمرة تهيء لهم سبل العيش .

إن من أهم الوسائل التى تمكننا فى منهاج تصنيع الريف هو التدريب لجيل ناشيء وذلك عن طريق مراكز للتدريب الصناعى .

ولقد سبق فى نهضة مصر الريفية أن أدرك ساستها وأولو الأمر أهمية تأسيس مراكز للتدريب الصناعى فى وسط مجموعات القرى . وقد قامت بذلك وزارة التجارة والصناعة فى القطر المصرى بناء على مقررات المؤتمر الاقتصادى المصرى الأول الذى انعقد فى القاهرة عام ١٩٤٦ .

ويجدر بهذه المناسبة ذكر أغراض هذه المراكز وتتلخص فيما يلى :

١ — تدريب المتخرجين فى المدارس الأولية والريفية على بعض الصناعات اليدوية الملائمة للبيئة الريفية لتحقيق ملء أوقات الفراغ .

٢ — تشجيع هؤلاء الأطفال لمثل هذا التدريب والمواظبة عليه فى هذه المراكز وذلك بإعانتهم ماليا وحجز نصف هذه الأجور لحساب الأطفال بعد إتمام تدريبهم وذلك لتمكينهم من الحصول على حاجاتهم من الأدوات واللوازم الأخرى .

٣ — جعل هذه المراكز الصناعية بمثابة محور ارتكاز يزحف منها الفنيون إلى القرى ليدعوا إلى التصنيع الريفى ويتصلوا بالصناع الريفيين وإبداء المعونة عن طريق النماذج والرسوم والتصاميم والإرشاد الفنى الذى يرفع مستوى منتجاتهم الريفية .

٤ — جعل هذه المراكز بمثابة معارض دائمة أو متاحف لعرض النماذج الممتازة فتكون بدورها حافزاً لجودة العمل والمكافأة ورفع مستوى الانتاج الفنى .

والمأمول أن نعمل على تعميم هذه الفكرة والدعاية لها بين الأقطار العربية لتؤسس مصالح أو مديريات مختصة ضمن مناهج وخطط مجالس الإعمار الاقتصادية والانعاش الاجتماعى . الغاية منها أن تحقق خلق جيل فنى صناعى ريفى يعتز بموطنه وعمله فى بيئته القروية وبالتدريج يتمكن مثل هذا الجيل أن يبعث لنا صورة جديدة مثالية للقرية العربية التى نتمناها كمؤسسة اجتماعية اقتصادية صالحة ونواة تكوين المجتمع الريفى العربى السليم .

المراكز الاجتماعية فى القرى وإمكانياتها فى أن تكون واسطة فعالة لكافة مرافق النشاط الاقتصادى والاجتماعى فى القرية : عن طريق هذه المؤسسات الحديثة يمكننا أيضا تنمية الصناعات القروية . فهى علاوة على دورها الهام فى الإرشاد الزراعى والحقول التجريبية بإمكانها أن تكون كلية مصغرة للتعليم الصناعى للكبار والصغار عن طريق المساعدات القروية والعروض والمحاضرات العامة والأفلام المهنية . بالإضافة إلى ذلك يجب ألا ننسى أهمية هذه المراكز فى التدريب الميكانيكى وصيانة المكائن الزراعية وتأثير مثل هذا التدريب على نمو القابلية الميكانيكية فى الفرد القروى . والتغلغل بين طبقات المجتمع الريفى من الأهمية بمكان . فالمرشد الاجتماعى يقتضى أن يتصف بصفات تؤهله لأن يكون جزءا من الأسر القروية وكاسبا ثقتها لا عنصراً آلياً بحكم الوظيفة التى انتدب لها .

ونتائج التصنيع الريفى يمكن تلخيصها فيما يلى :

١ ــ تعزيز مكانة القرية كمؤسسة اجتماعية صالحة التكوين وتمتلك مزايا ومواهب إنسانية تؤهلها للسعادة وتكون نواة للمجتمع العربى .

٢ ــ تعزيز قوام الأسرة القروية التى يتألف منها مجموع القرية وذلك عن طريق زيادة الدخل العائلى وعدم التشتت وقلة الهجرة .

٣ ــ رفع المستوى الفنى والثقافى كنتيجة ملائمة للتصنيع وهذا يشجع بدوره الطبقة المتعلمة والمتدربة فى الزراعة أو فى الصناعة على البقاء فى القرية والاعتزاز بها إذ لا يخفى أن من الظواهر السيئة فى الوقت الحاضر هو هرب الطبقة المتعلمة أو المحترفة من المناطق القروية لعدم وجود المغريات للبقاء فيها . بينما قد نأمل أن ينعكس الحال فيقصد القرية أهل المدن كوسيلة للانتعاش النفسى وترويح الفكر والتقرب إلى معالم الطبيعة، ولا شك فى مدى أهمية مفعول مثل هذه الزيارات من الناحية الاقتصادية فى النهضة القروية وتعزيز مرافقها الطبيعية .

٤ ــ رفع مستوى الذوق الفنى عن طريق إنتاج الصناعات الفنية والمنزلية .

٥ ــ تحسين تشييد المساكن الريفية وذلك يتأتى من صلاحية استعمال المواد الإنشائية المحلية والاعتماد عليها .

إن استعمال المواد البنائية المحلية فى صناعة المنازل والاحتياجات البيتية لها ميزة هامة فى تجميل القرية وإظهار الخصائص القروية والإنتاج المعمارى بطابع خاص علاوة على وفرة ورخص مثل هذه المواد محليا فتستعمل فى تشييد المنازل القروية بأقل كلفة اقتصادية واستخدام الأيادى العاملة محليا .

٦ ــ تنمية الاقتصاد القومى نتيجة الاعتماد على المرافق المحلية وتنظيم التوزيع والتصدير . إن وفرة المحصول المحلى يؤدى إلى الصناعة المختصة وهذا بدوره يؤدى إلى رفع مستوى الإنتاج .

٧ ــ تأثير مثل هذا التخصص فى الاكتفاء الذاتى بين الأقطار العربية فى تنمية مواردها .

إن إنتاج المناطق المختلفة فى جغرافيتها وطبيعة أرضها يؤهلها لأن تتمم بعضها البعض ليؤهلها إلى نوع من الكفاية الذاتية ــ فمثلا كثرة الغابات والتشجير لبعض المناطق الجبلية بغرض الاستفادة من منتوج الأخشاب وتحسين نوعيته لغرض احتياجات المدن للبناء وللأثاث أو غيرها من الحاجيات والأرياف الأخرى فى السهول والمناطق المناخة الغير ملائمة لمثل هذه الزراعة .

إن استخراج الأخشاب وتجفيفها وتحسين نوعها هو عمل زراعى ــ صناعى للقرى الجبلية ، كذلك الحال فى تأثير وفرة زراعة القطن والكتان والكروم والفواكه والزيتون والنخيل والقصب أو جودة المنتوج الحيوانى ومناطق المراعى المختصة وتربية دود القز فى التصنيع الملائم للأحوال الزراعية كعامل أساسى فى تنمية اقتصاديات البلاد العربية للتكافؤ الذاتى المشترك .

إن ما نرجوه ونبتغيه فى التأكيد على أهمية التصنيع الريفى هو ما نتوخى من نتائجه إسعاد الريف العربى الذى يكون الركن الأساسى فى المجتمع العربى .

الرفاهة الاجتماعية وعلاقتها بالتقدم الزراعى وتصنيع الدول العربية

(بحث مقدم من سكرتارية اليونسكو)

أثر الحرف فى تنمية الجماعات :

الحرفة أكثر من مجرد توفير مهارة إذ أنها تتضمن توريث تقليد من المهارة . وعلاوة على ازدهار المقدرة الاستثنائية عن طريق عبقرى فنان مبدع فإن المستوى العام للحرف الجيدة الصناعة تستغل على مرور الزمن من جيل إلى آخر . وبمجموعات مختلفة من الأحوال المحلية وتوفير المواد ومستوى الجماعة الاقتصادى قد تكون ميسرة لتنمية حرفة معينة أو عدد من الحرف فى إقليم معين ، غير أن الشروط الأساسية لإيجاد نوع من التقليد فى إبداع معين هى الاستمرار والاستقرار فى نوع الثقافة السائدة ولذا ليس مما يدعو إلى الدهشة أن بعض أحسن الحرف فى العالم قامت بين سكان من ذرى الحرف اليدوية والزراعية بينما ندر أن نجد عنصراً من عناصر تنمية الحرف من خصائص الحياة فى المدن إلا فى أشكال اصطناعية كصناعة الموبيليا والجواهر والمنسوجات النادرة والدانتيلا الدقيقة حتى هذه الصناعات توجد فى مدن نمت على أسس المجتمع الريفى . وبازدياد درجة التخصص والاستغلال التجارى فإن المهن التقليدية تتجه إلى التأخر مع أنها قد تمضى عدة أجيال قبل أن تضمحل المهارة الموروثة .

والعنصر الأساسى الثانى فى تنمية المهن التقليدية هو الحاجة إليها وقد كانت السلع تنتج إنتاجا فرديا باليد لا بالآلة وعندما كان كل رجل يصنع حاجاته بنفسه فإن كل شىء من الخشب أو مصنوع من المعدن أو من الأنسجة أو الصلصال لم يكن فريداً فى بابه ولكنه كان وليد الحاجة . والأدوات التى تستعمل فى الاحتفالات والشعائر قد تكون أتقن صناعة أو مصنوعة من مواد ثمينة غالية . وتقليد المهارة والتخصص يولدان وقد يستمران متصلين ومرتبطين بجماعة معينة من الناس أو مكان معين .

ويتصل اتصالا وثيقاً بمزايا الاستمرار العنصر الثالث الهام وهو عامل الوقت . ولا يشمل هذا الوقت الذى لا بد منه لصنع شىء معين فحسب وإنما يشمل أيضاً مقدار الوقت الذى يستطيع الصانع توفيره للشىء لكى يصل به إلى توازن مصقول بين العمل والمعيشة وبعض الأعمال الأخرى فى أكثر الأحوال .

وبطبيعته الخاصة فإن عملا دقيق الصنعة له صفة عمل من الأعمال الفنية يتطلب طول الصبر والعمل الإيحائى الذى يدوم طوال فترة من الزمن لا يمكن حسابها دائما . فكثيرا يتوقف على ما إذا كانت العملية جميعها تتم باليد أو فيما إذا كان درجة من العمل الميكانيكى تدخل فى مرحلة من مراحل العملية . فهنالك عدد من السلع الحرفية ذات المستوى الواحد يمكن إنتاجها باستمرار على نسبة معينة من النسب الوقتية كعدد معين من إنشاءات القماش المحيوك فى الساعة الواحدة أو كعدد معين من الأطباق الخزفية صنعت فى اليوم وهكذا . وهذا صحيح أكثر ما يكون بالنسبة إلى تلك المواد العامة الفائدة التى لا تتطلب أكثر من تكرير عدد معروف من الحركات والعمليات .

وينتج مما تقدم بلا جدال أن رواج الحرف بالنسبة إلى مشروعات التنمية الزراعية والصناعية إلى حد ما فرض متفاد . فقد أظهرت الخبرة أن الحرف التقليدية تميل نحو التأخر أمام الأحوال الاجتماعية المتغيرة والتصنيع وإنتاج السلع على نطاق واسع بالآلات ، وأسباب ذلك معقدة وتختلف حسب الأحوال الموجودة غير أن الأسباب ليست مجرد أسباب اقتصادية أو تنافسية لأن سلع المصانع تتوفر بكميات أكبر وأرخص من بضائع المهن . والعوامل

الاجتماعية والنفسية تؤجل فى ذلك لأن نوع الثقافة السائدة التى تتصل بممارسة الحرفة اتصالا وثيقا قد تغيرت وتوقفت . وتأثير ذلك قد يكون شديدا جدا على أشكال الحياة الريفية بما فيها من ضمانات مقدسة وتقاليد عرفية نافذة ونظم من المعتقدات والسلوك التى نظمت أحسن تنظيم . أما عن صاحب الحرفة فإن صدى مثل هذه التغييرات يؤثر على الحاجة إلى سلعه وبذلك يؤثر على سوقه بالإضافة إلى أنه يؤثر تأثيرا شديداً على حياته الشخصية وعلى نزاهته لأنه بدلا من أن يعيش فى جماعة صغيرة متصلة اتصالا وثيقاً توفر له تقدير واستعمال مهارته الخاصة فإنه قد يجد نفسه منعزلا نسبيا بين جماعة كبيرة لا يعرف فيها أحدا ولا يتعارف فيها على أحد . وبسبب طبيعة العمل الفردى لحرفته فان حمايته ستكون أقل بواسطة اتحاد نقابى أو مهنى من زملائه الذين بدلوا حرفتهم من ريفية إلى صناعية . وكى يستطيع البقاء فإنه يضطر هو أيضا إلى تبديل حرفته من ريفية إلى صناعية حيث يدخل الصناعة فيقوم بعمل معين محدود كثيرا ما يكون عمله فيه جزء من عدد من العمليات ويكون صلة فى حلقة كبيرة بحيث أن السلعة النهائية لا ترى ولا تدرك ولا تقدر كعمل إجمالى . وهذا خلاف ما اعتاد عليه فى صناعته اليدوية التى كان رجل واحد يتم جميع عملياتها أو على الأكثر عدد قليل من العمال يشتغلون معا فى اتصال منتظم كثيرا ما يتضمن علاقة شخصية واضحة بين صاحب الحرفة وعماله .

وعلاوة على ما تقدم فإنه من الممكن بالنسبة لصاحب الحرفة أن يعيش على دخل قليل حياة معقولة أو حياة قناعة نظرا لأسلوب الحياة الريفية نفسه ولو فى أحوال قد لا تكون ماديا وصحياً متقدمة ، فالتنمية والتصنيع عادة ما يجلبان فى قدومهما مستوى من الحياة يختلف وغالباً ما يكون عاليا وحاجات متزايدة إذا لم تكن ضروريات ملحة وأجور تعين لتقابل تلك الحاجات . ولو فرضنا أن صاحب الحرفة نفسه لن يدخل فى الصناعة لكنه سيجد من الصعب عليه إن لم يكن من المستحيل أن يصنع تعديلا ملائما للظروف السائدة . لأن مستوى دخله سيبقى كما كان قبلا وسيكون عاجزاً عن مجابهة تكاليف الحياة المتزايدة . ولو أنه يرغم هكذا على ترك مهنته هذه فقد تتلاشى خبرته ودرايته وتفقد إلى الأبد . ولهذا فإن المسائل كثيرة هامة بالنسبة لحماية الحرف الموجودة حاليا أو إيجاد الجديد منها والتى تجابه الجماعات التى شرعت فى تنظيم التنمية الزراعية والصناعية ومن الصعب ألا يكون المرء متشائما من هذه التجارب الماضية فى الجماعات الأخرى التى عرفت تنمية مشابهة وتصنيعا مماثلا . وعلى أى حال فهذه التجارب من الممكن الاستفادة منها لأن المصائب التى حلت بكثير من الحرف أثناء التصنيع كما حدث فى أوربا الغربية كانت نتيجة إلى حد كبير لجهل بالعمليات التى كانت سائدة وإلى نقص فى بعد النظر والى إعداد إجراءات لحماية ومساعدة المهن أو لتوجيهها طبقا للأحوال المتغيرة .

ومظاهر كثيرة من مظاهر المشكلات الأساسية بحثت من لدن عدد من الهيئات والمؤتمرات الدولية لهيئة الأمم المتحدة لا سيما فى الشرق الأقصى أعدت عرضا لتسعير الحرف اليدوية كما درست وبحثت موضوع الحرف فى تنمية الجماعات فى الحلقات الدراسية . وأصدرت منظمة العمل الدولية تقريرا وضعته لجنة من الخبراء عن حماية الصناعات الأهلية ومطبوعات عن إمكانية التنظيم التعاونى فى الحرف اليدوية والصناعات الصغيرة فى البلاد الآسيوية . وقد اجتمع فريق من الخبراء فى اليونسكو سنة ١٩٤٩ وكانت نتائجهم عن حقل الحرف الشعبية عموما غير أنه نشر كتقرير تحت عنوان « حفظ وتنمية الحرف الأهلية » وقد وضعت العبارة « الحرف الشعبية » لتشمل عبارات كثيرة متباينة كعبارة محلى وابتدائى واقليمى ودخيل وعشائرى . . الخ . وقد ظهر أن التمييز الذى ارتأته لجنة الخبراء كان بين الحرف الفنية وأصحابها من الفنانين المعروفين والفن المغمور نسبيا الذى يقوم به فنانو العشائر والجماعات الذين غالبا ما يبقون مجهولين مغمورين . وقد قام أحد الخبراء بإجراء تفريق مفيد بين صاحب الحرفة التقليدى والمتجول وبين صاحب الحرفة المبدع والصناعى الهاوى . فيشترك صاحب الحرفة التقليدى

والمتجول فى أنهما قلما يبتدعان شكلا جديدا أو يقومان بإجراء التجارب أو يغيران المواد أو طرق الصناعة ، غير أن الذوق الفطرى والمهارة الفنية أكسباهما ما يكون كثيرا مثيرا للإعجاب بينما (من جهة أخرى) صاحب المهنة المبدع والهاوى يتميزان بما يبتدعانه وباستعدادهما لإجراء التجارب فى المواد والعمليات لأن أذواقهما ومهارتهما ليست حسب نماذج معروضة منذ زمن طويل ولكنها شخصية فردية وعرضة لكثير من التغير والاختلاف ومن الملائم أن نفرق بين مجموعتين كبيرتين من الصناعات الحرفية على أسس عرفية يمكن تسميتها (ا) حرف للمعيشة (ب) حرف للتسلية . وعلى سبيل المثال قد يكثر المرء من جهة صناعة القرميد والبلاط ومن جهة أخرى صناعة الأدوات الخزفية . أو مرة أخرى صناعة الحصر اليدوية وصناعة تطريز الملابس . ومع ذلك فإن الحدود الفاصلة بين حرف للدخل وحرف للتسلية كثيرا ما يصعب تحديدها على أسس العمليات الفنية أو السلعة النهائية ولكنه صحيح مقبول للتفرقة بين الهواة وغيرهم من أصحاب الحرف لحاجات وصفات الهواة واضحة جلية فى كثير من البلدان فى الوقت الحاضر .

ومن وجهات النظر الاقتصادية الظاهرة أكثر من غيرها فإن النوع الأول من الحرف المهنية يتطلب عملا منتظما أكثر يقوم على دراسة وتحليل للأحوال الحالية والكامنة ودراسة الموارد أيضاً ، فما هى الاجراءات التى يمكن اتباعها لحماية وتنمية الحرف الموجودة أو لإيجاد جديد منها بالنسبة إلى التنمية الأخرى التى تقوم بها فى ميادين الصناعة والزراعة .

الخطوة الأولية الواضحة هو عرض عام للأحوال التى تقوم فيها المهن الحالية ، فانه من الضرورى أكثر من ذلك ذكر المبادىء التالية :

١ — من النادر أن تتطور أعمال المهن إلى مشروعات صناعية هامة قادرة على إعاشة جماعات ذات عدد يذكر . ودور الحرف هذه يظهر بأنه دور الصناعات البيتية تكملة للاقتصاد الرئيسى . وهكذا فإن من أكثر الصناعات فائدة فى الجماعات الريفية صناعة الحدادة ، وهذه يجب حصرها فى عدد من الحدادين ويمكنها الاستمرار باعتبارها تابعة لحرفة زراعية أخرى ، ونفس الشىء صحيح عن حرف خاصة أخرى كصناعة السلال وقطع الأخشاب أو صناعات النسيج والتغليف وأعمال الإبرة والأدوات الخزفية التى كانت تصنع باعتبارها صناعات بيتية تساعد على الاقتصاد البيتى وهناك أمثلة كثيرة أخرى لحرف خاصة معينة وجدت لتوفير حاجات معينة وتطورات بالنسبة إلى أحوال محلية خاصة كالمناخ والمواد الخام وهى التى ستهدد بالخطر عند ما تدخل التغييرات التكنولوجية فى الاقتصاد السائد . وقد تكون بعضها قادرة على التطور لموافقتها الحاجات الجديدة وعلى أى حال فإن الاتجاه العام نحو هذه الصناعات يجب تعيينه بتجارب تلك الجماعات التى تعتمد من ناحية اقتصادية على صناعة هامة واحدة وهذه الصناعات عرضة لهزات عنيفة إذا تأخر استغلالها الإقليمى لأسباب ما فأحدثت بطالة بين الجماهير .

٢ — حيث يوجد تقليد فى إحدى المهن يمكن بنجاح إدخال تقليد آخر متصل به . ومن أمثلة ذلك تنمية صناعة الألعاب المؤسسة على تقليد من نحت الخشب أو الانتقال من صناعة الساعات الدقيقة إلى الآلات الكهربائية الدقيقة .

٣ — إن قضية السوق قضية تحتاج إلى تفكير خبراء لأنه من العبث مساعدة المهن التى لا ينتظر أن يكون الطلب كثيرا عليها سواء للاستهلاك المحلى أو التصدير أو التى لن يمكنها مزاحمة البضائع المصنوعة من نوع شبيه بها .

ويوجد فى سوق الاستهلاك موقف متناقض نتيجة للدعاية وترويج البيع فإن المصنوعات اليدوية التى كانت تصنع فى الأصل للاستهلاك العام بتكاليف قليلة قد أصبحت ذات قيمة معينة معروفة وأصبحت تباع بالوحدة فى المخازن الأنيقة لبيع البضائع الثمينة بأسعار البضائع الثمينة أيضا .

وكثير من مصنوعات الحرف تباع لأنها فريدة فى شكلها أو لها مظهر إقليمى ولذا فيزداد الإقبال عليها مع ازدياد السياحة فبكثير من البلدان العربية بضائع مثل الأدوات الجلدية والأخزاف المزركشة والأبسطة المصنوعة باليد وبعض الأدوات المعدنية تصنع لمثل هذه الأسواق .

ومن الأهمية بمكان تكوين مجالس استشارية إقليمية يكون أغلب أعضائها من أصحاب المهن وتعمل هذه المجالس فى التنظيم التعاونى من حيث شراء المواد الخام وتنظيم المعارض ونشر الدعاية لتصريف السلع .

ويتصل بأعمال مثل هذه المجالس وجود مستشارين متجولين يختارون بعناية ويدربون تدريباً مناسبا ويكونون على معرفة كافية ليتصلوا بأصحاب المهنة لتوجيههم وإرشادهم فى سبيل تحسين نوع الصناعة ، وبالإضافة إلى مسئولياتهم بالنسبة إلى أصحاب المهن فإن هؤلاء المستشارين المتجولين يستطيعون أن يقوموا بدور هام فى تثقيف أفراد الجماعة غير المتخصصين ثقافة فنية عامة وهؤلاء هم الذين يمارسون الحرفة على سبيل التسلية .

ودور المهن فى حياة الجماعة ذو أهمية كبرى غير أن إيجاد أحسن الطرق لتحسين التعليم عن طريق المهن والفنون لاتزال فى أول أدوارها بالنسبة إلى نظم التعليم الرسمية التى تتجه نحو تدريب الفكر أكثر من تدريب القدرات اليدوية ، على أنه فى السنوات الأخيرة ظهرت إتجاهات ملحوظة نحو الاهتمام بالتدريب العملى والدراسة الفنية اليدوية بجانب التعليم النظرى وبدأت فعلا بعض المؤتمرات والحلقات الدراسية تتجه هذا الاتجاه .

تعميم الصناعات الريفية والنتائج الاجتماعية المترتبة عليه

الدكتور حسين عارف (مصر)

مقدمة :

يقطن الأقطار العربية التى تشمل شمال إفريقيا ولبنان والعراق والمملكة العربية السعودية واليمن والأردن ما يقرب من سبعين مليونا من السكان — وتتوقف حياة معظمهم على الزراعة وتتميز هذه البلدان بانخفاض مستوى معيشتها وما يتبعه من فقر وسوء تغذية وتتشابه أفضل هذه البلدان حالا من ناحية متوسط دخل الفرد الواحد مع بلدان أمريكا اللاتينية فى حين يماثل أسوؤها وضعا بلاد الهند والصين ويبلغ متوسط دخل الفرد فى العام الواحد بالجنيه المصرى فى البلدان التالية كالآتى :

لبنان ٤٢ — مصر ٣٣ — سوريا ٣٣ — العراق ١٨ — المملكة العربية السعودية ١٣ — اليمن ١٣ — أندونيسيا ٨ — الولايات المتحدة الأمريكية ٤٨٤ — (نقلا عن إحصائيات مؤسسة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة) .

وترجع أهمية متوسط دخل الفرد فى البلاد المختلفة إلى اعتباره كمرآة ينعكس منها إنتاج الفرد وقوته الشرائية وبالتالى مستواه الغذائى . فالدخل المنخفض مرجعه قلة الإنتاج ويتضح ذلك بجلاء من دراسة إنتاج الفرد الواحد من الحبوب فى البلدان العربية ذات الدخل المنخفض ومقارنته بما يقابله فى البلاد الأخرى ذات الدخل المرتفع كالآتى (بالكيلو جرام) .

العراق ٣٤٩ — مصر ٣٤١ — سوريا ٣٤١ — متوسط الإنتاج فى البلدان العربية ٣٠٠ — الولايات المتحدة الأمريكية ٥٥٠٠ — أوربا ٨٠٠ — متوسط الإنتاج فى العالم ٥٠٠ — (نقلا عن إحصائيات مؤسسة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة) .

ويؤدى انخفاض مستوى المعيشة والإنتاج إلى انخفاض المستوى الغذائى وانخفاض تجارة هذه البلدان بشطريها من الصادرات والواردات وتلون اقتصاديات هذه المنطقة بلون من الاقتصاد الضيق المرتبط بإنتاج القوت الذى يصل إلى حد الكفاف فى بعض مناطقها .

ومما لاريب فيه أن الثروات الطبيعية المعروفة حتى الآن فى بلدان الشرق العربى قليلة إذا استثنينا البترول فضلا عن عدم صلاحية نظم التملك والإنتاج وعدم توفر القوى الفنية بالقدر المكافىء للنهوض بمرافقها المختلفة .

ولا شك أن الشعوب العربية تواجه فى نهضتها الحالية بعد فترة طويلة من الركود متاعب اجتماعية شتى ترجع أساساً إلى ضعف أحوالها الإنتاجية بما فى ذلك القوى البشرية والإمكانيات الطبيعية وتشبه فى وضعها الحالى ما كان عليه النظام الاقتصادى فى أوربا فى العصور الوسطى .

وتقوم فى الوقت الحاضر ببلدان هذا الشرق تطورات تعميرية تقدمية تهدف نحو توفير مياه الرى واستغلال القوى الكهربائية وتوسيع رقعة الأرض المنزرعة ـ غير أن نقص المعلومات الفنية والإحصاءات الدقيقة والأيدى الصالحة سوف يعترض سبيل تحسين الإنتاج الزراعى بهذه المنطقة بحالة إيجابية سريعة تتفق مع الرغبة الشديدة

فى رفع مستوى معيشة الأهلين ومع حالة الزيادة المضطردة فى سكان بعض هذه البلدان .

وتواجه الباحث الاجتماعى عند دراسته لحالة الشرق العربى دراسة شاملة حالة سيئة من البطالة الجزئية أو الكلية لفريق كبير من سكانه أى تعطيل مجموع كبير من القوى البشرية عن الإنتاج ، إما لقصور فى البيئة أو لزيادة السكان عن طاقة الرقعة الزراعية . وأنه يجب أن يشمل أى برنامج للإصلاح الريفى العناية بجميع نواحى حياة الريفيين وصلاته الاجتماعية بمعنى ضرورة تركيز جميع الخدمات المتفرقة التى تقدم للفلاح فى خطة واحدة مشتركة حتى تعنى بحاجاته الأساسية الحيوية هيئة واحدة بدون توزيع للجهود فى هيئات أو مصالح حكومية مختلفة وحتى تتسنى مساعدة أهل الريف روحياً وعقلياً وجسمياً واجتماعياً واقتصادياً وأن تتخذ الوسائل الكفيلة بتحقيق هذا البرنامج الشامل الذى يؤدى إلى إحداث تغيير فى عقل الفلاح وفى عاداته الاجتماعية أو الفردية وهو التغيير الأساسى الذى يستحيل بدونه إصلاح حياته إصلاحا جوهريا ، ومما لا شك فيه أن هذا البرنامج مرتبط الأركان والأهداف ولعل أهم ما يعنينا هنا هو شغل الريفيين كل الوقت أو بعضه تبعاً لحالة البطالة ولعل أولى الأمور بالرعاية لاستئصال هذه البطالة الجزئية أو الكلية هو إيجاد العمل المناسب ولعل أكثرها أهمية والحال كما سبق أن قدمنا هو الصناعات الريفية .

الصناعات الريفية — تعريفها وأهدافها :

عرف مؤتمر الصناعات الريفية الذى دعت إليه وزارة الشئون الاجتماعية المصرية والذى انعقد بالقاهرة فى ٧ فبراير عام ١٩٥٤ هذه الصناعات بأنها (الصناعات التى يقوم بها الريفيون فى القرى فى وقت فراغهم أو كل الوقت بصفة فردية أو جماعية) — وتتوقف مجالات هذه الصناعات على مدى توافر الخامات الزراعية والمتخلفات والبقايا التى يتسنى استغلالها صناعياً ومقوماتها الأساسية هى المهارة والحذق والابتكار واكتساب المادة لطابع منطقة الإنتاج مع توفير الذوق الفنى والدراية على مثل هذه الأعمال .

ولقد عرفت الشعوب المختلفة منذ قديم الزمن هذا النوع من الصناعات واستغل وقت الفراغ فى إنتاجها داخل المنازل أو خارجها لزيادة دخول المشتغلين بها ورفع مستوى معيشتهم فعرفت بلجيكا صناعة الكتان والقش المجدول — كما عرفت فرنسا صناعات النسيج اليدوى الممتاز الذى يفوق النسج الآلى فى صفاته أو الذى لا يمكن إنتاجة آليا حتى الآن فامتازت منطقة ليون بالحرير والتارار بالموسلين والتارلتان واشتهرت ولايتى فيلاى والفوج بأشغال الإبرة والتطريز — كما عرفت فرنسا تقطير الزيوت النباتية وأعمال الفخار وخاصة فى منطقتى ليموج والسيفر كما اشتهرت منطقة روكفور بإنتاج جبن الروكفور ومناطق أخرى بإنتاج الخمور تحمل أسماء بعض ولاياتها — كذلك اشتهرت إيطاليا بمصنوعاتها الخشبية من الملاعق والمغارف والمساحى وببعض مصنوعات الحديد كالسكاكين والمدى والأدوات الزراعية الصغيرة المستعملة فى معامل الألبان أو فى المزارع — كذلك اشتهرت إيطاليا بأعمال القش المجدول والأسبتة والحصر والمكانس كما عرفت أعمال الفخار (السيراميك) والموزييك والآلات الموسيقية وصناعة الزهور الجافة والصناعية وأعمال الإبرة والتطريز وصناعات الجلد وأدوات الزينة — كذلك عرفت سويسرا صناعة الساعات وجميع أجزائها وصناعة علبها وعرفت بافاريا وسويسرا صناعة الساعات الخشبية المعروفة بطابعها الخاص (الغابة السوداء) — وعرفت ألمانيا صناعة ألعاب الأولاد وأعمال الفخار وأدوات الموسيقى والجعة والنبيذ — واليابان بألعاب الأولاد واللعبات الكهربائية والقش المجدول وأعمال الإبرة والتطريز والفخار — وعرفت إيران صناعة السجاد والزخرفة المعدنية — والصين القش المجدول وأعمال الإبرة والتطريز — وبوهيميا الزجاج والأدوات والحلى الزجاجية — والدنمرك منتجات الألبان وإنتاج البيض — وفنلندا صناعة الزبدة — وهولنده صناعة الزهور ومنتجات الألبان — وكندا الفراء والهند النسيج اليدوى .

وتوجد بمصر بعض الصناعات الريفية الهامة كتجفيف البلح وصناعة العجوة والتخليل ومنتجات الألبان واستخراج العسل الأسود وعصر الزيتون والتقطير وتجفيف الخضروات والنسج اليدوى والسجاد وصناعة الطوب وصناعات جريد النخيل والمكانس والدواسات والدوبارة — كما تشتهر العراق بتجفيف البلح — وتشتهر سوريا بتجفيف المشمش وعمل لفائف قمر الدين والفطائر وبعض الصناعات المنزلية — كما تشتهر لبنان بالنسج اليدوى وهكذا بالنسبة لسائر بلدان الشرق العربى فلكل منها صناعاتها الخاصة غير أن الرغبة فى تدعيم هذه الصناعات وتحسينها حتى تكون موردا إضافياً للفلاح يقتضى وضع برنامج شامل لها يقوم على أساس دراسة شاملة لكل منطقة فى كل بلد على حدة للوصول إلى أهدافها المرجوة وإمكانيات استغلالها صناعياً من الوجهة الاقتصادية واختيار أنسب الصناعات لكل منطقة وأفضل النظم لنشرها — كما يقضى هذا البرنامج بدراسة سبل التدريب ونوع مؤسسات التدريب والغرض من تعليم هذه الصناعات والصفات اللازم توافرها فى المترددين على هذه المؤسسات والتنسيق والتعاون بين الهيئات المختلفة التى تعنى بالصناعات الريفية ويتناول نظام منح الأجور والمكافآت وعلاقة المتردد بالمؤسسة بعد تخرجه من حيث إعداد رأس المال والإرشاد الفنى والتوجيه ومساعدته فى تصريف الإنتاج .

وفضلا عن ذلك يجب دراسة طرق تمويل هذه الصناعات وتسويق المنتجات محليا بالقرى ودور الجمعيات التعاونية والمراكز الاجتماعية والهيئات الأخرى فى تصريف المنتجات وواجبات الدولة لتيسير تصريف المنتجات الريفية ودراسة الأسواق المحلية والخارجية لتعرف احتياجاتها من منتجات الصناعة الريفية وأثر المعارض المحلية والأقليمية والعامة فى تصريف المنتجات وكذلك أثر الدعاية فى نشر الصناعات الريفية وتصريف منتجاتها .

تعطل القوى البشرية فى بلدان الشرق العربى :

تتميز بعض البلدان العربية بازدحامها بالسكان بمقدار يزيد عن طاقة أراضيها الزراعية ذات الرقعة المحدودة — ولعل القطر المصرى هو أكثر هذه البلدان ازدحاما إذ تبلغ جملة الزيادة بين السكان عن طاقة الأرض ستة ملايين من الأنفس وتتراوح مدة التعطل للفرد الواحد فيه مابين ٤ — ٣ العام الكامل .

وإذا عرفنا أن هؤلاء المتعطلين من الناحية الاقتصادية البحتة ماهم فى الواقع إلا آلات تتولد فيها الحرارة والمجهود بالاحتراق الحيوى وأنهم يحرقون الطعام بدون إنتاج عند التعطل عن العمل وإننا لو تمكنا من المحافظة على هذه الطاقة الضائعة بتحويلها إلى صورة نافعة من أنواع العمل والإنتاج لحصلنا على قوة يومية لاتقل عن عشرة حصن بخارى من كل فرد أو ٦٠٠,٠٠٠ حصان بخارى يوميا من السكان الزائدين عن طاقة الأرض .

وإذا كان الاتجاه العالمى يدعو إلى استخدام كل ذرة من الطاقة فى الإنتاج فإن هذا النوع الضائع من القوى البشرية أولى بالرعاية فهو أرخصها وأقلها كلفة لو أمكن تدبير العمل لها وتحويلها إلى ناحية الإنتاج المفيد الذى تهدف له النظم الاقتصادية والأوضاع الاجتماعية السليمة — وهى تشبه فى تعطلها الآلات التى تحرق الرصيد الضئيل من الوقود الموجود لدى مثل هذه الشعوب دون أن تقوم بأى عمل يعود بالفائدة على ذلك الرصيد أو بالفائدة على المجتمع فى صورة ما من صور الإنتاج المفيد .

كيف تعلم الصناعات الريفية :

قل بين الناس من يؤمن بأن التصنيع الريفى هو موضوع يتصل بأصول التربية والتعليم قبل أى اعتبار آخر ويعزى فشل كثير من مناهج الإصلاح إلى إهمال هذه الناحية وإغفال مرماها الحقيقى وهو تربية الفرد تربية تترك أثرا باقياً فى نفسه .

ويجب أن يوقن المصلحون الاجتماعيون بأن هذا الأمر نوع من التربية وأن واجبهم يقضى عليهم بالاسترشاد بأصول التربية العامة وطرقها الحديثة — وليس المقصود هنا قصر العناية على نظريات التربية العامة بل يقصد به أن يكون العمل تطبيقيا مباشرا لطرق التربية الحديثة .

ويجب أن يناقش هذا الموضوع على أساس الرغبة لدى الريفيين فى حياة أرغد، ولا شك أن المواطن العربى غير راض عن حاله ولكن لابد له أولا من معرفة السبيل إلى التغلب على مايعترض طريقه فى الحياة من صعاب وما ترزح نفسه تحته من عادات ومعتقدات، وهو بحكم تقاليده الشرقية ينزع إلى الاستسلام ولذلك يتأتى على المصلح الاجتماعى علاج الحالة النفسية أولا وإثارة الرغبة والاطمئنان عنده إلى مثل هذه المشروعات، ويجب الاعتماد على الشباب فهم رجال الغد وهم بحكم طبيعتهم أسرع فى تفهم النظم الجديدة وقبول العمل بها — ويجب أن تهدف خطة العمل لصالح الجميع وأن يتم العمل مع الجميع .

ويجب الاستعانة بالنظام التعاونى فى الإنتاج والتسويق — وقد يظن البعض أن الدانمرك (وهو البلد المثالى فى التعاون) بلغ مابلغه من التقدم فى المرافق الزراعية بفضل التعاون فقط ، الواقع أن مرجعه الأول هو عنايتها الفائقة بمنتجاتها وإن جمعيات الإنتاج تبلغ فيها ٩٠ ٪ من مجموع جمعياتها التعاونية والباقى يشتغل فى تسويق منتجاتها ودراسة الأسواق المختلفة .

وتدبير الأسواق ودراستها والشحن لها اعتبار هام للغاية يجب عدم إغفاله وليس فى العالم إنتاج يزيد عن الحاجة ولكن فى العالم سوء توزيع يؤدى إلى سوء الاستهلاك فاذا عرفنا ذلك لاهتدينا إلى السبب المباشر فى فشل بعض البلدان فى تسويق منتجاتها ذلك الفشل الذى يرجع بداءة إلى الجهل بالأسواق وبرغبات المستهلكين فيها .

وتتطلب الخدمات الريفية عامة فريقاً من الرواد أو القواد وهم جمهور من الرجال والنساء عرفوا جلال هذه الخدمات ونبل أغراضها وتلقوا تدريباً كافياً لأدائها حتى يتم لهم لعلو مقاصدهم ونبلها القدرة والكفاية اللازمة لتحقيقها — والرواد الريفيون لاتكونهم المدرسة بل تكشف عنهم أعمالهم ومواقفهم قبل مشاكل مواطنيهم الريفيين — ثم تدريبهم على ضروب الإصلاح التى تحتاجها قراهم ، وتنقسم طرق التدريب إلى سبع هى كالآتى :

(١) التعليم عن طريق العمل (٢) المعسكرات (٣) المؤتمرات (٤) الجماعات الدراسية فى عطلة الأسبوع (٥) مناهج خاصة (٦) مدارس خاصة ببعض المشروعات (٧) المدارس الصيفية .

النظم الاجتماعية الريفية :

من الثابت فى الوقت الحاضر أن الدعوة الشعبية لتحقيق الخدمات الاجتماعية فى مختلف صورها تقوم على أكتاف عدد كبير من الرواد الراغبين فى خدمة مواطنيهم دون انتظار جزاء على عملهم وهم فى عملهم هذا جنود مجهولون يؤمنون برسالتهم قبل زملائهم ومواطنيهم وينتمون إلى مجموعة نادرة من البشر — وهؤلاء المتطوعون يقومون بخدمات ذات أثر كبير فى إصلاح أحوال الجماعات الكبيرة وهم يؤدون نوعا من الخدمة ، ولقد أصبحوا يؤلفون لونا جديدا من ألوان الخدمة الاجتماعية مما جعلهم موضع اهتمام عدد كبير من الاجتماعيين والاقتصاديين والسياسيين فى بلدان عديدة وكان لهم الفضل فى نشر الأساليب والطرق الإصلاحية .

ولغرس عادة معاونة النفس معاونة صادقة فعالة يجب أن يكون أول ما يعنى بغرسه هو مبدأ التعاون على ما فيه مصلحة الجميع وما لم يولد هذا التعاون فلا أمل هناك فى الاصلاح — ويجب أن يستهدف المصلح الاجتماعى فى خطته الإصلاحية أن يستأصل من البيئة التى عاشت أحقابا طويلة على مبدأ انفراد كل امرىء بشئونه الخاصة — تلك العادة السيئة التى

أساءت إلى بعض المجتمعات الإنسانية كل الاساءة وأفقدتها تعاون المجموعة فى خدمة المجموعة — وأن يعمل بالتدريج على إحلال عادة الاهتمام بالمصالح المماثلة المشتركة بين الجميع مكانها — ولا بد لذلك من تحويل الجماهير من عادة التنافس والتقاطع بل العداء إلى حالة التعاون والأخذ بالنظم التعاونية فى كل عمل وليس هناك أوضح فى البيئات التى يكثر فيها الفقر من فقد الجماهير لروح التعاون .

ولا مناص من استعانة الريفيين الفقراء بجمعيات بسيطة فى نظمها وتركيبها لتنمية روح التعاون الاجتماعى بينهم وللسيطرة على القوى الخارجية التى تتصرف فى مصيرهم إلى غير غاية حميدة بدون مقاومة أو محاولة لإصلاح حالهم

وترجع أهم أسباب الفقر فى المناطق الزراعية فى الشرق العربى إلى شدة ازدحام السكان فوق الرقعة المحدودة من الأرض مما يمنع العامل الزراعى من التمتع بالعمل طول أيام السنة فضلا عن ضآلة أجره إذا قيس بعامل المدينة.

ولا شك أن أفضل الطرق لمقاومة التعطل الجزئى أو الكلى للعامل الريفى تنحصر فى إيجاد عمل له لشغل وقت فراغه أو كل وقته فى منطقة بيئته التى يعيش فيها — وخير أنواع هذا العمل هو الصناعات الإضافية الريفية فى طابعها حتى تكون مصدر دخل جديد للعامل الزراعى وأسرته ويجب دائما بعد دراسة شاملة للقرية الاهتمام بانعاش الصناعات الريفية القائمة فعلا فى المناطق التى يراد تناولها بالإصلاح قبل التفكير فى إدخال صناعات جديدة كل الجدة ، ومثل هذه الخطة أوفق للنجاح فى مرماها — ويجب أن تستهدف الخطط الموضوعة لرعاية الصناعات الريفية المداومة على بذل العناية بأية صناعة منها حتى تصل إلى الحد الذى تستطيع عنده إنتاج مصنوعات جيدة الصفات وحتى يستكمل القائمون بها الإلمام بحالة الأسواق وتدبير أنواعها ومعرفة العملاء الصالحين لتسويقها مستخدمين فى ذلك أحدث الطرق وأقومها .

وما من شك فى أن أكبر أخطاء الإصلاح الريفى عامة هو إهمال أمر التعاون فى تسويق المنتجات المصنوعة فإن أكبر عقبة فى التصنيع الريفى تنحصر فى طرق تسويق المصنوعات وتدبير أسواق تصريفها وتدبير العملاء الصالحين لهذا الغرض — وما لم يدرك العامل الريفى الفائدة المادية التى تعود عليه من الإقبال على هذا النوع من الصناعات وذلك عن طريق الربح المجزى لعمله فلا فائدة من الدعوى لهـــا بل سوف يوقف هذا الاعتبار مجهود المصلحين .

النهوض بالريف اجتماعياً :

إن الحضارة الحالية لن تكون آمنة ثابتة حتى يكون أساسها شاملا للريف وأهله — وقد كان الريف ولا يزال المصدر الأول لرجالات الشعوب وزعمائها — غير أن اتجاه الإنسان منذ عهده الأول نحو المدينة كان ولا يزال السبب الرئيسى فى عدم رعايتنا للريف وأهله قدر عنايتنا بالمدن وأهلها ولا سبيل لنا فى علاج هذه الحالة إلا محاولة إيجاد مدنية جديدة تستند إلى أوضاع جديدة تختلف عن أوضاع المدنية السائدة الآن .

ويجب أن نضمن بقاء أهل الريف فى أراضيهم بقاء يدفعهم إليه حبهم لها وتعلقهم بترابها حتى نمنع هجرتهم إلى المدن ولن يتأتى لنا ذلك إلا بالعمل على تحسين أسباب المعيشة فى القرى سواء من ناحية رفاهة العيش أو من ناحية العمل ذاته — وإن جهل الناس بالمدنية الحقيقية خطر محقق على المدنية الحاضرة سوف يؤدى إلى قلبها فإن تقدم النظم الديمقراطية وتعاليم المدنية تقدما مضطردا مأمون العواقب يتطلب جمهورا زراعيا قويا فى عدده ونوعه.

إننا نطالب بمدنية جديدة هى (مدنية الريف) تفيد غالبية الشعوب الساكنة بالريف دون أن يتمتع بها فقط فريق قليل من الشعب يسكن المدن وتعالج الأوضاع السيئة الصارخة الناشئة عن تركيز العناية بالمدن وتمتعها فقط بالنصيب الأكبر من دخول الحكومات .

وإننا إذ نطالب بقيام هذه المدنية الريفية نطالب فى نفس الوقت بتركيز جميع الخدمات الريفية فى هيئة واحدة تعنى بجميع شئون القرية والسكان الريفيين مع توجيه التعليم فى مراحله الأولى نحو إعداد الشباب الريفى للمجتمع الريفى ذاته — ولقد سلكت أيرلنده فى هذه الناحية طريقا خاصا يتكون من ثلاثة أركان تهدف إلى تمكين الزارع من تحسين زراعته وتيسر له سبيل معاملاته وتوفر له رغادة العيش فى منطقته — وتحقيق الركن الأول عمل من أعمال الحكومة لتهيئة الفلاح لإتقان مهنته المتصلة بتغذية الشعب كله ، والثانى ويتعلق بجعل الفلاح قادرا على القيام بمعاملاته التجارية ولقد استعانت أيرلنده فى ذلك بالجمعيات التعاونية ، والثالث يتعلق بالريفيين ذاتهم والإدارة الحكومية مجتمعين .

والصناعات الريفية ركن هام من أركان الإنتاج الريفى سلبته المدينة بمصنوعاتها الآلية كما سلبته من قرى بعض بلدان الشرق السياسة الاقتصادية للدول المستعمرة حتى تأمن لمصنوعاتها أسواقاً مفتوحة وهكذا تدلنا صفحات التاريخ على انهيار صناعات القرى المصرية أمام الأساليب الاستعمارية الاقتصادية حتى تحول الريف المصرى إلى مزرعة لإنتاج القطن لمصانع لانكشير فى إنجلترا حقبة طويلة من الوقت وأصبحت الأغذية ونانجاتها الزراعية تكون الشطر الأكبر من صادراتها ، ولا تختلف أوضاع البلدان العربية الأخرى عن هذا الوضع نفسه فقد كان هدف السياسة الاستعمارية واضحا كل الوضوح فى تمكين منتجاتها الصناعية من هذه الأسواق وإخضاعها بكافة السبل .

وليس هناك من شك فى ضرورة العناية بهذه الصناعات لشغل أوقات فراغ الريفيين واستغلال القوى البشرية المتعطلة — ونذكر هنا على سبيل التدليل أن الزراعة فى مصر تستخدم نحو من ٥٥ ٪ من الأفراد العاملين لاستغلال ٦٦ ٪ من الثروة القومية الموجودة بالبلاد والدخل الناشىء عنها لا يتجاوز ثلث الدخل الأهلى — وأن الصناعة فيها تستخدم ٧ ٪ فقط من القوة البشرية العاملة وتستخدمهم فى استغلال ما يقل عن ٥ ٪ من الثروة القومية .

والصناعات الريفية تسد فراغاً كبيراً فى الاقتصاد القومى بالبلدان العربية إذا عنى بنشرها وتدعيمها فهى تستخدم خامات موجودة محليا بالريف وترفع قيمتها التجارية وتجعل منها محاصيل نقدية — ولا يخفى أن منتجات هذا النوع من الصناعات تنتج سلعا جديدة يحتاجها الاستهلاك المحلى بل ويستورد بعضها الآن بأثمان يمكن مضاربتها بالإنتاج المحلى مع تحقيق ربح مناسب ولا شك أن إنتاج هذه السلع محليا يؤدى إلى رفع مستوى معيشة الشعب فضلا عن تصدير الفائض منها للخارج .

ولقد قدرت مصلحة الصناعة المصرية فى عام ١٩٤٩ دخول المشتغلين ببعض الصناعات الريفية على الوجه الآتى :

دخل العامل اليومى	دخل الأسرة اليومى	
١١ قرشا صاغا	٢٧ قرشا صاغا	للمشتغلين بالنسج
٢٣ » »	٣٤ » »	» بصناعة الكليم السادة
٢٦ » »	٣١ » »	» » » المنقوش
١٦ » »	٢٤ » »	للمشتغلات بالسجاد
٦ — ٧ قروش صاغ	١٥ — ١٨ قرشا »	» بالخوص المجدول فى أوقات الفراغ
١٥ — ٢٠ قرشا صاغا	٢٠ — ٣٥ » »	» والمشتغلين بصناعة أخرى

كما ننقل فيما بعد من تقارير الإخصائيين بمصلحة الصناعة المصرية مقارنة بين قريتين إحداهما زراعية والأخرى صناعية من أعمال مركز الباجور بالمنوفية (إحصاء عام ١٩٤٧)

(ا) بيانات إحصائية :

اسم القـــرية	عـدد السكان	المساحة بالفدان	عـدد العائلات	العمال الزراعيون	المشتغلون بالصناعة
زاوية جروان (صناعية)	٣٢١٤	٥٧٤	٥١٤	٦٣٢	٢٧٠
كفر شبرا زنجى (زراعية)	٣٢٤٩	٩٥٣	٦٩٩	٩٠٩	٦٠

عدد الأنوال اليدوية بالقرية الأولى هو ٤٠٠ نول .

(ب) بيانات عن مستوى المعيشة :

اسم القـــرية	أجر العامل بالقرش صاغ	نسبة المواظبة فى التعليم	المترددون على مكاتب الأميـة	طلاب بالمدارس العالية	طلاب بالمدارس الفنية	دخل الأسرة بالجنيه	دخل الفرد بالجنيه المصرى
زاوية جروان	١٥	٧٥٪	١٤٠	٤٠	١٠	٦٩,٨	١٧,٤
شبرا زنجى	٨	٤٥٪	لاشىء	٢٠	٥	٣١,٥	٧,٥

وتقوم مصر فى الوقت الحاضر ببعض الصناعات الريفية التى ساهمت إلى حد ما فى إنهاض بعض القرى المصرية فتستوعب صناعة نسج القطن جهود ١٠٠ ألف عامل وعاملة يستخدمون فى حرفهم نحو ٥٠ ألف نول يدوى تستهلك نحو ٢٠٠ ألف رزمة من خيوط القطن شهريا تنتج نحوا من خمسة ملايين متر من الأقمشة الشعبية يقدر ثمنها بنحو ثلث مليون جنيه مصرى .

كما يشتغل فى صناعة السجاد والسكليم أكثر من ١٠ آلاف امرأة ورجل وطفل فى حين لا يتجاوز عدد أنوالها أربعة آلاف وتنتج ٤٠ ألف متر سجاد ثمنها ٢٠٠ ألف جنيه مصرى سنوياً و ٣٥٠ ألف متر كليم ثمنها ٥٢٥ ألف جنيه مصرى سنويا .

وتقدر الثروة اللبنية بنحو ٣٠ مليون جنيه مصرى ينتج ٩٠ ٪ منها الفلاح المصرى كما تقدر قيمة الخوص المشغول المعد للطرابيش بنحو ٥٠ ألف جنيه مصرى .

وتقوم صناعة للنسيج اليدوى (قطن وحرير وكتان وصوف) فى كوم النور ونقاوة وأدكو وأخميم وقليوب وكرداسة وأبو تيج وفوة وأبو قرقاص وبنى عديات وحوش عيسى .

وتقوم صناعة للفخار فى قنا ودرشاى والألبان فى دمياط والبرادعة وطهطا وقرى متعددة فى مديريتى الغربية والمنوفية ، والحصر فى مديريات الفيوم والشرقية وجرجا ، والصناعات الخشبية البسيطة فى مديريتى الشرقية والغربية ، وتجفيف البلح فى الواحات الشرقية والفيوم، والخوص فى رشيد والعجميين وطهطا ، والليف والمشايات فى أبى النمرس والعياط والعجميين .

خاتمة :

وبعد ... فإن الرغبة الحالية التى تملأ نفوس أفراد الشعوب العربية والتى تدعو إلى تحسين الأوضاع الاجتماعية بها وتدعيم شئونها الاقتصادية لهى بشير عهد جديد لبلدان عرفت على مدى العصور كيف تقيم فوق رمالها حضارة وكانت أبداً أقوى الحضارات أثرا وأكرمها منبتا .

وإننا لعلى ثقة تامة بأن هذه الشعوب سوف تعرف السبيل إلى تحقيق أهدافها ووصل ماضيها العتيد بمستقبل عظيم والله سبحانه وتعالى ولى التوفيق .

الصناعات الريفية والصناعات فى المدن الكبرى والموازنة بينهما

للدكتور طلعت الشيبانى (العراق)

---

١ — تحديد مفاهيم بعض المصطلحات الواردة فى البحث :

أولا : الصناعة :

لم يتفق علماء الاقتصاد على معنى موحد للصناعة فـ (John D. Black) قسم الصناعات إلى ثلاثة أقسام :

(١) الصناعات الاستخراجية (Extractive Industries) وتشمل التعدين وصيد الأسماك واستخدام القوة المائية وقطع الأخشاب .

(٢) الصناعات التوليدية (Genetic Industries) وتشمل الزراعة وتربية الأسماك وزراعة الغابات .

(٣) صناعات الأعمال اليدوية والميكانيكية (Manufacturing & Mechanical Industries)

أما (Colin Clark) فقد وسع مفهوم الصناعة حتى شملت: (١) الصناعات الأولية (Primary Industries) وتشمل الزراعة وصيد الأسماك وزراعة الغابات (٢) الصناعات الثانوية (Secondary Industries) وتشمل الصناعات اليدوية والتعدين والإنشاء (٣) الصناعات الثالثية (Tertiary Industries) وتشمل المواصلات والخدمات والفعاليات الاقتصادية الأخرى .

أما (Wassily Leontief) فقد قسم الصناعة إلى عشرة أقسام بحيث تشمل جميع الفعاليات الاقتصادية .

بالإضافة إلى هذه الأمثلة الثلاثة التى تعرضت لها باختصار شديد هنالك كثير من الخلافات النظرية والعملية فى تحديد مفهوم الصناعة .

ولكنى لتسهيل تناول البحث محددا نفسى بالغاية التى أهدف لها سأستعمل كلمة الصناعة ببحثى هذا بمفهومها البسيط المتعارف عليه وذلك كقرين للزراعة والتجارة .

ومع ذلك فلا بد من مقياس موضوع يمكن أن يكون أساسا فى تفريق الصناعة عن سائر الفعاليات الاقتصادية وهذا القياس كما نراه يقوم على ثلاثة عناصر أساسية :

١ — إن الصناعة تنطوى بالدرجة الأولى على تغيير شكل المادة الأولية دون أى اعتماد أساسى مباشر على الطبيعة فى إنجاز هذا التغيير .

٢ — إمكان إخضاع مثل هذه الفعاليات الاقتصادية إلى كثير من الدقة فى التنظيم والادارة .

٣ — إن العنصر الأساسى فى هذا التغيير هو العمل البشرى والميكانيكى .

إن الأسباب التى دعتنى إلى أن آخذ بهذا المفهوم الضيق للصناعة هى :

١ — إن الأخذ بالمفهوم الواسع لها سيجعل من البحث مقارنة شاملة بين الزراعة الريفية والصناعة فى المدن باعتبار أن الزراعة ضربا من ضروب الصناعة وفى هذا اشتطاط عن نطاق البحث .

٢ — إن اعتبار المهن البدائية التي امتهنها الإنسان في فجر التاريخ وقبله حتى الآن كالزراعة والصيد وتربية الماشية من الصناعة سيضيع علينا إدراك الفرق الحقيق بين الصناعة لدينا (في العراق) وبين ما وصلت إليه الشعوب المتقدمة اقتصاديا من الناحية الصناعية بالمفهوم الذي أقصده هنا . ولهذين الاعتبارين تأثير كبير على التوجيه الصناعي في العراق وما يجب أن يوجد فيه من الصناعات .

ثانياً : الريف والمدينة :

إن الأساس الذي يقوم عليه التفريق بين الريف والمدينة هو اختلاف الفعاليات الاقتصادية بصورة عامة ، فالريف غالبا ما ينشغل بالزراعة وتربية المواشي والصيد . . . إلخ . تلك المهن التي تعتمد على الطبيعة اعتمادا أساسيا ، أما المدينة فتعتمد في الدرجة الأولى على الصناعة والتجارة .

إن هذه التفرقة قد تتلاشى كلما أوغلنا في التاريخ وقد يعترى هذه التفرقة غموض كلما ألممنا بقطر زراعي أو متأخر اقتصادياً .

فكما أن الريف يعتبر خطوة تقدمية بالنسبة للقبائل الرحالة لأنه يمثل الاستقرار الزراعي ، كذلك المدينة تمثل خطوة تقدمية بالنسبة للريف الذي تتحكم الطبيعة في فعالياته الاقتصادية خلافا لما يجرى في الصناعة والتجارة وهي الفعاليات الأساسية في الاقتصاد المدني إذ يتحكم البشر في الطبيعة ويسخر قواها لصالحه .

إن الثورة الصناعية منذ نهاية القرون الوسطى حتى الآن تظهر هذه التفرقة بصورة جلية .

ثالثاً : الموازنة:

لا أدرى ما هو المقصود بكلمة الموازنة وقد توحي بمعان شتى أهمها :

١ — السياسة التي يجب أن تتبع في حفظ الصناعات الريفية في مستوى يتناسب مع الصناعات الكبرى في المدن بحيث يستفيد كلاهما من بعضهما إلى الحد الأقصى تقويما للاقتصاد القومي وبحيث تعتمد كلتا الصناعتين على بعضهما اقتصاديا واعتبار ذلك ضربا من ضروب التكامل العمودي (Vertical Integration) بغض النظر عن العوامل الأخرى مؤثرة كانت أو متأثرة .

٢ — دراسة هذه الأوجه كما يجب أن تكون أو كما هي كائنة فعلا في العراق .

٣ — المقارنة بينهما وبيان أوجه الشبه والخلاف .

إني أرى أن الجمع بين هذه المفاهيم في بحثي هذا يقرب الموضوع من الواقع ويعرضه للتوجيه (Planning) الصحيح الذي يؤدي الفائدة المرجوة من بحث الموضوع .

رابعاً : الغاية من البحث :

لا أعتقد أن الباحث يمكنه أن يتجرد من الغاية التي يهدف إليها في المجالات الاقتصادية فأرجو ألا أكون مشتطا إذا قلت إنني أحاول أن أجد الحل لمشكلتين مهمتين جدا تتعلقان ببحثي هذا :

١ — رفع مستوى المعيشة بصورة عامة وذلك عن طريق :

(ا) زيادة دخول الناس كأفراد وطبقات . أما فرضية جعل الهدف زيادة الدخل القومى بصورة أساسية بغض النظر عن قيد عدالة التوزيع فإنها خرافة لم تعد تعنى شيئا فى قطر يقاسى أكثريته الجوع والعرى والجهل والمرض .

(ب) زيادة إنتاج البضائع الوطنية وتوسيع إمكانيات هذا الإنتاج بالبحث العلمى والتوجيه الاقتصادى .

٢ — تقريب الشقة بين المستوى المعيشى فى المدينة والريف عن طريق تصنيع الريف لا عن طريق إشغال المدينة بالفعاليات الزراعية . والغرض الذى أرمى إليه من هذا القيد واضح جداً إذ أن هناك اتجاها بيننا لتشجيع تخصص بعض الأقطار — وأغلبها من الأقطار المتأخرة اقتصاديا ومنها العراق — بالزراعة بالدرجة الأولى . إن هذا الاتجاه يؤدى حتما إلى قصر العراق على الزراعة والصناعات الزراعية ، مع العلم أن لدى العراق من الإمكانيات مايمكن أن يجعله قطرا صناعياً من الدرجة المتوسطة إن لم أقل من الأولى .

هذا فضلا عما فى هذا الاتجاه (أى فى قصر العراق على الزراعة) من اتجاه يعاكس التطور التاريخى الذى ينسجم انسجاما كليا مع توسع إمكانيات الإنسان فى السيطرة على الطبيعة .

٢ — الخطة المقترحة للتصنيع فى الأرياف :

كان اضمحلال كثير من الصناعات اليدوية والتى تعتمد على الآلات البدائية فى العراق نتيجة لوفرة البضاعة الأجنبية ورخصها ونتيجة لتطور الشعور بالحاجة لدى المستهلك العراقى . إن عدم تلقيح مثل هذه الصناعات المحلية الباقية بالقابليات الإبداعية وعدم اتخاذ التدابير لصيانتها سيؤدى حتما إلى انقراض البقية الباقية منها .

إن هذا الميل واضح فى جميع الأقطار على السواء ذلك لشمول آثار الثورة الصناعية جميع العالم مع اختلاف فى تأثيرها بالدرجة فقط ولا شك أن هذا الميل كان سببا فى التفاوت البين بين الدخول الزراعية والدخول الصناعية .

إن المحاولات التى بذلها أصحاب الأراضى لغرض زيادة دخلهم تنحصر فى زيادة ملكياتهم وقد ظهر ذلك واضحا فى حركات التسييج (Enoccence Movements) فى أوربا . إن هذه الظاهرة واضحة فى العراق أيضا وكانت أكثر الوسائل اتباعا للتوصل إلى زيادة الملكية هى :

١ — الشراء .

٢ — التصرف غير المشروع .

٣ — الاستئجار .

٤ — إدخال أراضى لم تكن مزروعة قبلا ضمن الأراضى المزروعة فعلا .

٥ — استعمال المكائن الزراعية الحديثة ، وربما كان فى الجدول التالى دليلا كافيا على رواج استعمال المكائن وحلولها محل الأيدى العاملة الزراعية .

عدد المكائن الزراعية الموجودة فى العراق

وكذا مكائن المصلحة لغاية ٢٥ / ١ /١٩٥٤

النـــوع	عـــدد المساحات	عدد الحاصدات المزدوجة محرك ذاتى	عدد الحاصدات المزدوجة تسحب بالساحبة	عدد الدراسات الثابتـــة
المكائن المسجلة	١٠١١	٢٨١	١٢٥	٣٢
« غير المسجلة	٠١٠٠	٠٠٠	٠٠٠	٠٠
مكائن المصلحة	٠١٣٤	١٢١	٠٠٠	١٧
المجموع الكلى	١٢٤٥	٤٠٢	١٢٥	٤٩

إن النتيجة التى آل إليها الوضع الزراعى فى العراق من ناحية الملكية الزراعية هو تضخم الملكيات الزراعية الكبيرة وقلة دخول الفلاحين إلى الحد الذى دفعهم على الهجرة إلى المدن .

إن من أهم الوسائل التى نفذت فى كثير من الأقطار وفى طريقها إلى التنفيذ فى العراق أو لازالت تحت الدراسة هى محاولة اتخاذ إجراءات ذات أثر سريع — وذلك فى البلاد المتأخرة اقتصاديا — تهدف إلى زيادة دخول السكان الزراعيين وعلى الأخص الفلاحين منهم وذلك لتلافى التباين (Dispority) فى المستوى المعيشى بين المدينة والريف

إن الأساس الذى تقوم عليه مثل هذه الإجراءات هو (أن كلفة الوحدة الإنتاجية من رأس المال فى الصناعات الصغيرة واطىء بصورة عامة)

In small the capital cost per unit of production is generally laq.

أى أن إنتاجية الوحدة الواحدة من رأس المال الموظفة فى أكثر الأنوال اليدوية كفاية هى أكثر من إنتاجية الوحدة الواحدة من رأس المال الموظفة فى النول الميكانيكى .

هذا فضلا عن مبررات أخرى يمكن أن تؤيد هذه الفرضية منها : —

١ — كثرة العمل اليدوى العاطل فى الأرياف سواء كانت البطالة دائمة أو فصلية .

٢ — قلة رأس المال المتوفر لتوظيفه فى الصناعات الريفية .

٣ — ندرة الخبرة الفنية .

٤ — صعوبة وجود المواصلات الكافية لنقل المكائن والأجهزة الثقيلة للأرياف.

٥ — إمكان إنتاج الأدوات المستخدمة فى الصناعات الريفية محليا .

٦ — إن تعطيل مثل هذه الصناعات عند انشغال السكان الريفيين بالزراعة لا يؤدى إلى خسارة فادحة .

٧ — إن أعمال القرويين وتدريبهم على مثل هـــذه الصناعات يعتبر خطوة لتجهيز الصناعات الكبرى بتلاميذ صناعيين .

٨ — هذا فضلا عن أن الصناعات الثقيلة لا يمكن أن تؤدى إلى امتصاص البطالة فى الأرياف . وقد تؤدى إلى مضاعفتها .

على أساس هذه المبررات يمكن إيجاد وحدات صناعية تحتوى على أدوات إنتاجية بسيطة تعنى بالصناعة التى تعتمد على المواد الأولية المتيسرة فى كل وحدة صناعية وذلك لأغراض رفع مستوى المعيشة وزيادة الإنتاج . على أن يخضع هذا التنظيم إلى :

١ — التجربة تحت ظروف مسيطر عليها (Development)

٢ — تدريب جماعات مختارة من الوطنيين لهذه الأغراض (Training)

٣ — محاولة التوسع بضم مراكز أخرى صناعية كلما سمحت الظروف بذلك (Extension)

٣ — نقد الخطة المقترحة للتصنيع فى الأرياف:

ترد على الخطة السابقة بعض الاعتراضات يمكن تلخيصها فيما يلى :

أولا : إن الحل المقترح لا يمكن أن يبنى بالفرض إذ أن الصناعات التى يمكن أن تنمو فى العراق على هذا الأساس قليلة وغير ذات أهمية (كالغزل والنسيج والأبسطة والحصر والفخار والسلال والألبان والمعجون والدبس . . . إلخ) وهى فعلا أهم الصناعات الموجودة فى الريف العراقى ولا يمكن أن تقف على قدميها فى وجه حركة التصنيع فى العراق بصورة عامة . فتطبيق هذا الحل لا يؤدى إلى استفادة جميع الأيدى العاملة الزراعية التى تعطلت عن العمل أو ستتعطل فى المستقبل نتيجة للعوامل التى ذكرناها سابقاً وعلى ذلك يمكننا القول أن هذه الخطة لا يمكن أن تزيد فى الأيدى العاملة الزراعية المشغلة فعلا بهذه الصناعات فى العراق إلا بنسبة ضئيلة .

ثانياً : لازال التفريق بين المدينة والريف فى أولى مراحله وأهم المدن الموجودة فى العراق لازالت تعتمد على الزراعة فى فعالياتها الاقتصادية إلى حد كبير ، وعلى هذا الأساس يمكننا أن نعتبر المدن الكبيرة فى العراق أريافا كبيرة وما قيام الصناعة المهمة فى العراق بعد الحرب العالمية الثانية إلا بداية تصنيع واسع يدفعه إلى الأمام إمكانيات العراق الصناعية وأهمها الوقود (النفط والقوى الكهربائية التى يمكن توليدها من مساقط المياه) والمواد الأولية الزراعية والمعدنية المكتشفة والتى لازالت إمكانية الاستفادة منها تحت الدرس ، فالمدينة إذا لازالت فى بداية تكوينها الاقتصادى والاجتماعى فى العراق وحيثما وجدت الصناعة وجدت المدينة وفى العراق متسع لتطور المدن فى المستقبل .

ثالثاً . إن الخطة المقترحة حل جزئى لزيادة الإنتاج ورفع الدخل فضلا عما يمكن أن يوجد فيها من مخدرات يمكن أن توحى بتعطيل فكرة التصنيع بصورة عامة .

رابعاً : إن هذه الخطة تتضمن قطعا غض النظر عن المشكلة الزراعية القائمة فى العراق وهى تحديد الملكية الكبيرة وتوزيع الأراضى على أساس الملكية الصغيرة ، فتوقف البدء بالتصنيع الريفى لا يمكن أن يعتبر ضرورة آنية إذا ما قورن بمشكلة الملكية الكبيرة ولزوم حلها .

٤ — الحل المقترح :

إذا كان هدفنا الأول رفع مستوى المعيشة فى العراق والتقريب بين هذا المستوى فى المدينة والريف عن طريقة زيادة الدخل والإنتاج فإنى أرى السير بموجب خطة عامة لتحقيق هدفين رئيسيين :

أولا : توزيع الأراضى على أساس الملكية الصغيرة وبذلك يمكن أن تمتص جميع الأيدى العاطلة الزراعية الموجودة فعلا فى العراق كما أنها تؤدى فى نفس الوقت إلى إيقاف الهجرة ويمكننا فى هذه الحالة أن نقلب أثر المكائن الزراعية من سيء إلى حسن إذ أنها تصبح (بعد أن كانت تدفع بالفلاحين إلى المدينة) عاملا فى زيادة الإنتاج وزيادة دخول الفلاحين إذا ما نظمت الحكومة الاستفادة منها على أسس تعاونية سليمة .

ثانياً : تطبيق خطة عامة للتصنيع تشمل جميع العراق ريفه ومدنه وبذلك تفسح المجال للصناعة أن تختار محلاتها الطبيعية بالنظر للوقود والمادة الأولية ، أما الطرق فلا يمكن أن تعتبر سبباً فى إيجاد هذه الصناعات إنما هى نتيجة لها ويسهل تطبيق هذه الخطة نظراً لما للعراق من إمكانيات مالية نتيجة لزيادة إنتاج النفط فى الوقت الحاضر والاتجاه باستمرار هذه الزيادة .

ثالثاً : بالإضافة إلى هذين الهدفين الرئيسيين لا يمكننا أن نتناسى الصناعات المحلية الريفية التى تقوم على إبداع فى الإنتاج وإصالة فى الصنع . إن هذا التدبير يصح أن يكون موردا اقتصادياً ويمكن تشجيع مثل هذه الصناعات ورعايتها والاعتزاز بها كصناعات محلية فنية تفضل كونها موردا اقتصاديا ولا بد على كل حال ملاحظة كلا العنصرين عند تقرير أية صناعة يجب أن تشجع وأية صناعة يجب أن تندثر .

الصناعات الريفية ووسائل نشرها

وآثارها الاقتصادية والاجتماعية

للأستاذين

محمد أحمد حسن و عمر حسنى ماهر

(مصر)

مقـــدمة :

لكى يعيش مجتمع أو شعب عيشة راضية ، ولكى ينمو ويزدهر ، لابد أن تتضمن نظمه ونواحى نشاطه تحقيق المقومات الست الأساسية التالية :

١ — وسائل لحفظ أفراده فى حالة تمكنهم من النشاط والإنتاج على صورة مرضية .

٢ — نظم تضمن إنتاج أجيال جديدة تحل محل الأجيال التى ينتهى دورها فى الحياة .

٣ — نظم لتربية الأجيال الناشئة ، تربية تمكنها من المساهمة الفعالة فى نشاط المجتمع عند بلوغها مرحلة النضوج .

٤ — نظم لإنتاج وتبادل المنتجات المادية والخدمات اللازمة للحياة البشرية .

٥ — نظم لحفظ النظام والأمن بين أفراد الشعب وجماعاته وحفظ السلام بينه وبين الشعوب الأخرى فى الخارج أو رد عدوانها .

٦ — مجموعة من العقائد والمثل العليا تكون بمثابة المشعل أو القوى الدافعة لحياة المجتمع والشعب .

ولتحقيق هذه المقومات الأساسية ، نشأت فى المجتمع منظمات مختلفة تشرف كل منها على إشباع ناحية أو أكثر من هذه المقومات .

فالأسرة نظام يقوم بإنتاج الأجيال الجديدة وتعهدها فى المراحل الأولى من حياتها بجانب إشباعها بعض الحاجات البيولوجية والسيكولوجية للإنسان .

والمنظمات التربوية والثقافية ، تقوم بإعداد النشء إعدادا يؤهله للمساهمة فى نشاط المجتمع بما يحقق مصلحته كفرد ومصلحة المجموع أيضاً .

والنظم الاقتصادية تحدد وتنظم وسائل إنتاج وتوزيع السلع والخدمات اللازمة لحياة البشر .

والنظم السياسية واجبها حفظ الأمن والنظام فى داخل المجتمع وصيانته من اعتداء الجماعات الأخرى .

والأديان والمثولوجيا هى المشعل الذى يوجه حياة المجتمع أو الشعب نحو أهدافه وغاياته ويكون له كقوة دافعة لتحقيق الحياة الكريمة الموفورة .

ويضيف بعض علماء الاجتماع إلى هذه النظم والمؤسسات الرئيسية ، نظم ومؤسسات أخرى نشأت بحكم التطور

الحضارى الحديث ، وتعقد الحياة المعاصرة ، ومنها المؤسسات الترفيهية التى تجعل حياة الانسان أكثر يسرا وبهجة ، والمؤسسات العلمية التى تقوم على حفظ مكتشفات الإنسان وتراثه الثقافى وتنمية هذا التراث وزيادته .

وهذه المؤسسات تتشابك مع بعضها لتحقيق الحياة الكاملة . كما يؤثر بعضها على البعض الآخر . ويجب أن يتحقق بينها نوع من التوازن والتكامل حتى يتيسر إقامة حياة ذات مستوى إنسانى والوصول إلى أسمى معيشة تسمح بها ظروف المجتمع أو الشعب فى حدود موارده وإمكانياته .

فعند رسم أية سياسة للإنعاش الاجتماعى يجب أن يراعى فى هذه السياسة أثر هذا التداخل والتأثير المتبادل ، ويجب أن يحافظ برنامج الرعاية الاجتماعية المرسوم على هذا التوازن والتكامل حتى لايصاب المجتمع بالتخلف الثقافى وهو أن تنهض بعض النظم على حساب الأخرى مما يصيب كيان المجتمع باختلال فى توازنه وفقدان لتكامله .

وفى ظل المدنية الحديثة وانجاهاتها المادية النزعة ، زاد أثر العامل الاقتصادى وأصبح أهم مقومات نهضة الشعوب ، كما أنه أصبح العامل الفعال الذى ينتج عن أى اختلال فى نظمه الكثير من المشاكل الاجتماعية التى تعانيها الشعوب ، كما أن تخلف التطور الاقتصادى لشعب من الشعوب ، يجعل منه شعباً لم يستكمل نضجه ولا يستطيع أن يوفر لأهله مستوى معيشة مرتفع .

ونظراً لأن هذا البحث متعلق بالصناعات الريفية ، فسيقتصر على التعرض للنظم الاقتصادية باعتبار أن الصناعات الريفية إحدى مشتملاتها . فنبدأ باستعراض التطور التاريخى لهذه النظم استعراضاً سريعاً ليمكن التعرف على المرحلة الاقتصادية التى تجتازها دول الشرق العربى فى هذا العصر . ولنتبين أيضاً مدى مايمكن للصناعات الريفية أن تقدمه لإنعاش اقتصاديات هذه الدول .

تطور النظم الاقتصادية :

فى بدء الحياة البشرية على هذا الكوكب الأرضى ، اعتمد البشر فى حياتهم على ماتنتجه الطبيعة وتقدمه لهم . فقد كان الإنسان ضعيف الحيلة غير قادر على مواجهة الطبيعة والتحكم فيها وتعديل إنتاجها ليلائم احتياجاته . ولذا أخذ ما تقدمه له الطبيعة دون تعديل أو تحوير . فكان يتجول فى جماعات ليضمن السلامة ويحصل على غذائه ، مما أنبتت الأرض أو بصيد بعض الحيوان . ثم تطورت الحياة الإنسانية حين عرف الإنسان كيف يستأنس الحيوان ، وبذا بدأت حياة الرعى .

وفى سلم التطور ، تدرج الإنسان من حياة الرعى إلى عهد الزراعة حين عرف سر تكاثر النبات وأمكنه أن يفلح الأرض وفى هذا العهد بدأ استقرار الإنسان وبدأ تقدمه الحقيقى حين أصبح يفكر فى أمر مستقبله ويدخر جزءا من إنتاجه لمواجهة احتياجات ذلك المستقبل . وصار قادرا على التحكم فى الطبيعة بعض الشىء عن طريق تعديل سلوكه ونشاطه بما يضمن له الحصول على مايلزمه .

ومع هذا فالتطور لم يقف عند هذا الحد ، بل نشأت الصناعة وتطورت أيضاً . وكان لتطورها مراحل مختلفة ، أولاها مرحلة الاكتفاء الذاتى حين كانت الأسرة أو القبيلة تنتج مايلزمها من حاجيات وتستهلك هذا الإنتاج . وحين زاد إنتاج بعض القبائل عن حاجة استهلاكها بدأت تظهر بوادر التجارة . فبادلت القبيلة مازاد عن حاجتها من إنتاجها بما يلزمها مما زاد عن حاجة الآخرين وأخذ هذا التبادل فى الزيادة وبدأ نظام الاكتفاء الذاتى يتقلص ظله ليحل محله نظام آخر هو نظام الحرف اليدوية التجارى . وفى هذا النظام أصبح الإنتاج يعد للأسواق . وأصبح

هناك تبادل للسلع بين أفراد الجماعة الواحدة وبين الجماعة والجماعات الأخرى . وبدأ يظهر نوع من التخصص ، فأصبح بعض الأفراد يعيشون على العمل التجارى وليس على الزراعة أو الإنتاج .

وفى هذه المرحلة يمكن تصوير النشاط الاقتصادى للبشر فى صور ثلاث :

١ — صورة الإنتاج الزراعى .

٢ — صورة الإنتاج الصناعى اليدوى .

٣ — العمل التجارى .

واستمر النشاط الاقتصادى للبشر فى تطوره بطيئاً وخاضعاً لهذه الصور الثلاث حتى قامت الثورة الصناعية فى النصف الثانى من القرن الثامن عشر ، وبدأ العالم يعيش فى عصر الصناعة الآلية .

والتطور الذى تم فى المائة والخمسين سنة الماضية قد غير وجه هذا العالم ، ومكن الإنسان من السيطرة على الطبيعة إلى حد بعيد ، ونشأت معه مظاهر الحياة والمدنية المعقدة التى نعيش فى ظلها .

ولما كانت هذه الثورة الصناعية قد قامت فى أوربا الغربية ، فقد حققت لهذا الجزء من العالم تفوقا على سائر الأنحاء الأخرى ، ونالت شعوبه حظاً من الرخاء يفوق ما نالته سائر الشعوب الأخرى وأصبح مستوى المعيشة فيها مرتفعاً بدرجة تحقق للأفراد الاستمتاع بحياة هنيئة .

وإذا نظرنا إلى تطور الشرق العربى الاقتصادى نجد أنه قد تعثر عند مطلع الثورة الصناعية فهو لم يأخذ باتجاه التصنيع الكبير إلا فى السنوات القليلة الماضية ، وإن كانت الثورة الصناعية قد أثرت عليه وتدخلت معها عوامل سياسية جعلت الشرق سوقاً لمنتجات هذه الصناعات الكبرى دون أن يساهم فى إنتاجها ، وجعلت منه منتجا للخدمات لهذه الصناعات فقط ، وكان من نتيجة ذلك أن التطور الصناعى فى الشرق تعثر فى خطواته ، بل أن الصناعات اليدوية والريفية التى كانت قائمة فيه عانت من منافسة الإنتاج الآلى الوارد من الخارج ، وتوقف الكثير منها عن الإنتاج .

فالشرق العربى تعيش أغلبية سكانه على العمل الزراعى وحده والزيادة المضطردة فى عدد سكانه مع عدم توسيع الرقعة المنزرعة من الأرض بما يتناسب مع زيادة السكان ، أو قيام صناعات تمتص جهد العدد الزائد من السكان ، قد جعل مستوى معيشة شعوبه تميل فى اتجاه الانخفاض .

ولعلاج هذه الحالة والارتفاع بمستوى معيشة السكان لتتحقق لهم حياة إنسانية كريمة ، اقترحت الكثير من الحلول ، نذكر منها التوسع الزراعى سواء فى استصلاح الأراضى البور أو استغلال الصحارى ليفسح المجال لاستثمار الطاقات البشرية وتخفيف ضغط السكان عن الرقعة المنزرعة حاليا ، وتحسين وسائل الزراعة ليزيد إنتاج الأرض . وتشجيع إنشاء جمعيات تعاونية للإنتاج والتصريف ، وإيجاد وتشجيع الصناعات الفنية ، وتنشيط الصناعات الكبرى لتستوعب الزائد من السكان .

ولما كان تطور الشرق العربى الصناعى ، ليصل إلى المستوى الذى وصلت إليه البلاد المصنعة ، وإدخال الصناعات الكبرى حتى تفى بحاجات السكان ، ويكون لها أثر فى إنعاش إقتصاديات هذه الدول ، والارتفاع بمستوى المعيشة ، سيحتاج إلى وقت وجهد حتى يتم التصنيع الكبير وفى هذه الحالة تأخذ سنة التطور مجراها وتتقلص هذه الصناعات ولا يبقى منها إلا تلك الصناعات التى تدعو إليها الحاجة ، أو التى تعتمد على الذوق الفنى مما لا تستطيع الآلة إنتاجه .

ومن هذا يتضح أن للصناعات الريفية دور إيجابى ومكان لا يغفل فى النظم الاقتصادية فى الشرق العربى فى الفترة التاريخية التى يجتازها الآن ، فهى إحدى عوامل مكافحة الفقر الذى هو مشكلة المشاكل فى الشرق العربى .

ولما كانت ظروف الشرق العربى تكاد تكون متقاربة فسيقتصر هذا البحث على استعراض الموقف فى مصر ، والظروف الاقتصادية التى دعت إلى تشجيع الصناعات الريفية ، والبرامج التى اتبعت لتحقيق هذا الغرض ، وهى فى مجموعها مسائل يمكن أن تأخذ بها الدول العربية الأخرى كل فى نطاق ظروفها وإمكانياتها .

المشكلة الاقتصادية فى مصر :

موارد كل شعب هى جملة إنتاجه الاقتصادى ، من زراعى وصناعى مضافة إليها قيمة بعض الخدمات التجارية والمهنية وريع مدخراته الموظفة فى الخارج ، ولا يستدل من كمية هذه الموارد على رخاء الشعب إلا مقرونة بعدد أفراده ، فبقدرما ترتفع نسبة الموارد إلى عدد السكان تكون ثروته ورخائه ، ويمكن تفسير معنى التقدم الاقتصادى بأنه زيادة موارد الأمة (أو طاقتها الإنتاجية) زيادة أسرع من زيادة عدد سكانها . أما أن يزيد عدد السكان زيادة أسرع من نمو الموارد فذلك هو التأخر أو التدهور الاقتصادى .

فاذا أردنا أن نحكم حكما صحيحاً على أحوالنا الاقتصادية الحاضرة ، فسبيل ذلك أن نقارنها بأحوالنا الاقتصادية السابقة لنعرف هل تقدمت مصر اقتصادياً أم تأخرت ، وهل هى سائرة إلى الثروة أم إلى الفقر .

فمن أوائل القرن الحاضر تضاعف عدد سكان القطر المصرى ، فبعد أن كان عشرة ملايين تقريباً قفز إلى عشرين مليوناً فى سنة ١٩٥١ .

ولمجرد الاحتفاظ بمستواهم الاقتصادى السابق دون أى تحسن ، كان يجب أن تتضاعف مواردهم أيضاً فى نفس المدة ، ولكى يتحسن هذا المستوى عما كان عليه ، كان يجب أن تزيد الموارد زيادة أسرع ، وبنسبة أكبر من نمو السكان ، فإلى أى مدى تحققت الزيادة المطلوبة فى الماضى وإلى أى مدى يجوز أن نأمل زيادتها فى المستقبل ؟

زادت المساحة المزروعة فى نفس المدة بنسبة ١٠ ٪ وزادت مساحة الحاصلات بنسبة ٢٥ ٪ ولم يتغير فى جملته متوسط محصول الفدان فى مختلف الحاصلات ، فإذا قورنت هذه النسبة بزيادة السكان التى بلغت ١٠٠ ٪ ظهر على الفور مدى النقص الذى يعانيه الشعب المصرى فى موارده الزراعية ، فقد بلغ هذا النقص الثلث تقريباً بمعنى أن متوسط حصة كل فرد من السكان من جملة الإنتاج الزراعى لم يبلغ الآن إلا ثلثى ما كان عليه منذ خمسين عاما .

وعلاوة على ذلك لم تكد نسبة المشتغلين بالزراعة تتغير منذ نصف قرن فهى تمثل مايقرب من ثلاثة أرباع السكان ، وهكذا هبط إيراد أهل الريف وهبط كذلك مستوى معيشتهم .

أما نسبة المشتغلين بالصناعة فلم ترتفع بل تدل الإحصاءات على أنها مالت إلى النقص وهى تمثل الآن حوالى ١/٧ جملة المشتغلين بالقطر . وقد يتساءل البعض كيف أن صناعاتنا النامية لم تستوعب قدرا ممن ضاقت عنهم الأرض الزراعية ، ويرجع هذا إلى جملة عوامل من بينها الزيادة الضخمة فى عدد السكان فى الجيل الأخير خاصة ، ومن بينها أن آلات الصناعة رغم وفرة إنتاجها لاتحتاج فى إدارتها إلى عدد كبير من العمال ، وأن الصناعات الحديثة قضت على الكثير من الصناعات اليدوية والمنزلية .

وأصل الداء أن الطاقة الإنتاجية فى الزراعة والصناعة معاً لم تلحق فى أى وقت من الأوقات بنمو السكان ، فضاق ميدان العمل المنتج أمام كثرة الناس بدل أن يتسع .

وقد كان تطور البلاد المتقدمة إقتصادياً مثل بلاد أوربا الغربية والولايات المتحدة على عكس تطورنا تماماً ، إذ نمت فيها الطاقة الإنتاجية نمواً أسرع من زيادة السكان فتحسنت أساليب الإنتاج الزراعى مما أدى إلى هبوط

نسبة المشتغلين بها ، واتسع النمو الصناعى لزيادة السكان مضافا إليها من استغنت عنهم الزراعة ، ويلاحظ فى معظم تلك البلاد صعود مضطرد فى متوسط الإيراد الفردى وبالتالى فى رخاء السكان .

مستوى المعيشة فى مصر :

يقصد بمستوى المعيشة ، درجة اليسر الذى يحظى به الإنسان فى الحصول على حاجاته الجسمية والعقلية اللازمة لحياة طبيعية كاملة ، ويمكن تقسيم هذه الحاجات إلى أساسية وهى المتصلة بالمحافظة على الحياة كالغذاء والملبس والمسكن والعلاج الطبى ، وإضافية وهى المتعلقة بازدهار الحياة والترويض الجسمى والروحى كالتثقيف والنشاط الاجتماعى ووسائل الراحة والتسلية .

والحكم على مستوى المعيشة يقتضى مقياساً ، وهناك عدة مقاييس يمكن اتخاذها لقياس مستوى المعيشة ، فقد يتخذ مقياس نظرى يكون بمثابة مرتبة الكمال التى يسعى إليها الشعب أو قد يتخذ أكثر البلاد تقدما كمقياس لمستوى المعيشة .

وبتطبيق أى هذه المقاييس على الشعب المصرى يتضح أن مستوى معيشته مستوى منخفض بل كما سبق القول أنه آخذ فى الإنخفاض أيضا ، ولا بد من بذل جهود جبارة فى مختلف نواحى النشاط حتى يمكن الارتفاع بهذا المستوى إلى مستوى لائق .

ومن بواعث التفاؤل أن الأذهان قد تحضرت والعيون قد تفتحت ، وأصبحت المشكلة معروفة لدى الجميع واتجهت الجهود الحكومية وغير الحكومية إلى معالجة هذه الحالة ومكافحة الفقر .

والريف المصرى وهو يمثل عصب الحياة فى المجتمع المصرى ويكون أهله الغالبية العظمى من السكان ويلعب إنتاجه الدور الهام فى الاقتصاد الوطنى قد أتى عليه حين طويل من الدهر أغفلت فيه شئونه وأهملت أحواله ، ثم بدأ الوعى الجديد وأخذت الدولة تتنبه إلى واجبها الإيجابى وتدرك أن مهمتها الأساسية هى توفير الرفاهية لأفراد المجتمع جميعاً . ومن هنا بدأت البرامج الإصلاحية تعنى بكل نواحى الحياة فى القرية من صحة وثقافة ومن أحوال اجتماعية واقتصادية وبذل مجهود لرفع المستوى الاقتصادى للريف ليعيش سكانه عيشة آدمية معقولة .

وضمن هذا البرنامج ، أفسح مجال لبرامج تصنيع الريف فقد دخلت تلك البرامج إما كجزء مكمل فى برنامج عام للنهوض بالقرية كما هو الحال فى (المراكز الاجتماعية) وإما كبرنامج مستقل لإنعاش اقتصاديات الريف كمشروع (مراكز التدريب الصناعى) .

أسس مشروعات التصنيع الريفى :

لم تقم مشروعات تصنيع الريف كمجرد فكرة سطحية ، ولكنها نبتت نتيجة لتوصيات وقرارات مؤتمرات علمية محلية ولجان فنية بل أوصت بها أيضاً مؤتمرات دولية ، وقد يكون من الخير أن نورد هنا مجملا لبعض تلك القرارات :

١ — المؤتمر الاقتصادى المصرى الأول (القاهرة ١٩٤٦) :

ورد فى تقرير لجنة السياسة الصناعية ما يلى :

« يجب ألا تعنى الحكومة فقط بالصناعات الكبيرة التى تتوافر لها رؤوس الأموال والخبرة الفنية . والتى

تجد إقبالا عليها من أرباب الأعمال الذين يعملون على نطاق واسع ، لأن فى ذلك إهمالا لناحية من نواحى الاقتصاد القومى التى تستدعى الكثير من الالتفات والرعاية وهى ضرورة نشر الصناعات الريفية والصناعات الصغيرة فى ربوع الريف كصناعات الحصر ، الغزل ، النسيج اليدوى ، المكانس ، والسلال وما إلى ذلك . »

« ولا شك فى أن تدعيم السلف الصناعية الصغيرة والإشراف على تدريب العمال وما إلى ذلك ، مما يساعد على تخفيف حدة البطالة الموسمية التى تصيب صغار المزارعين أثناء المواسم التى لا يجدون فيها من الأعمال الزراعية ما يستوعب كل أوقاتهم ، وفضلا عن إفساح المجال لسكان الريف بزيادة موارد مكاسبهم ومن ثم رفع مستوى معيشتهم . »

أما تقرير لجنة مستوى المعيشة فقد تضمن الفقرة التالية :

« وأن يعمل على توفير أعمال إضافية للمزارع وذلك بنشر الصناعات الريفية والمنزلية » وفى تقرير لجنة التعاون :

« رأت اللجنة أن تعمل الجمعيات التعاونية الزراعية على نشر الصناعات الريفية الصغرى وتعليم المزارعين وسائل استغلال ما تحت أيديهم من المواد الأولية اللازمة لهذه الصناعات » .

وفى ختام المؤتمر انتهى المؤتمرون إلى القرارات التالية :

(ا) نشر الصناعات الزراعية الصغيرة بالأرياف وتخصيص إدارة حكومية لذلك .

(ب) العمل على نشر الصناعات الريفية فى المناطق التى بها جمعيات تعاونية زراعية وتحت إشراف هذه الجمعيات .

(حـ) أن يدبر التشغيل الأوفى للعمال وأن يكافح التعطل ويقصر أمده لأدنى حد وأن يعالج ضغط السكان والعطالة المنتشرة فى الزراعة ، وذلك بالتوسع الصناعى ونشر الصناعات الصغيرة فى شتى الإقليم وتنشيط الصناعات الريفية المنزلية .

وقد لاقت هذه القرارات تأييدا من المجلس الأعلى للعمال والفلاحين فأوصى بتنفيذ هذه المقترحات ، وأنشئت إدارة خاصة ترعى المشروع وتتولاه ، هى إدارة الصناعات الصغرى التى أنشئت بوزارة التجارة والصناعة ، ثم رؤى ضمها إلى مصلحة الفلاح بوزارة الشئون الاجتماعية توحيداً للجهود المبذولة فى سبيل نشر الصناعات الريفية .

٢ — اللجنة العامة للصناعات (١٩٤٨) :

قامت هذه اللجنة بدراسات متعددة مستوفاة لكل أوجه النشاط الصناعى بنوعيه ، الآلى واليدوى ، وانتهت إلى وضع كتاب ضخم يعتبر بحق مرجعا للتطور الصناعى فى مصر .

وبالرغم من أن وعى الصناعات الكبرى كان مسيطراً على دراسات اللجنة إلا أنها لم تغفل أمر الصناعات الصغرى لاتصالها الوثيق بالاقتصاد القومى ، فورد فى تقريرها :

« لهذا ترى اللجنة أن السبيل القويم لرفع مستوى معيشة الفلاحين وهم الغالبية العظمى من سكان البلاد هو العناية بإنشاء الصناعات الصغرى وتعميمها بالريف فى كافة أنحاء القطر استغلالا لأوقات فراغ الفلاحين والعمل على نمو دخل الفرد وزيادة قوته الشرائية ورفع مستوى معيشته فى الريف لمباشرة إنتاجه الزراعى الذى لا غنى للبلاد عن تدعيمه والاستزادة منه .

« كما تتوجه اللجنة بالرجاء إلى أصحاب المزارع فى أن يقوموا بنصيبهم العملى فى هذا الشأن وذلك بالمساعدة على إقامة هذه الصناعات فى مزارعهم لاسيما وأن إقامتها لاتكلفهم غير مبالغ غاية فى التواضع إذا فيست بالفوائد المالية والاجتماعية التى يجنيها الملاك والفلاحون فى وقت واحد ».

كما أن اللجنة خصت كل صناعة صغيرة بدراسة مستوفاة وقدمت بشأن كل صناعة عدة توصيات على حدة .

٣ — المؤتمر الزراعى الثالث (القاهرة ١٩٤٩)

أصدر هذا المؤتمر قرارا هذا نصه :

« لما كان المؤتمر يرى أن الأعمال الزراعية لاتشغل عمال الزراعة طوال أيام السنة لارتباطها بمواسم معينة ولما كان من المفيد لرفع مستوى معيشة الفلاح إيجاد عمل صناعى إلى جانب عمله الزراعى يعمل فيه فى أوقات فراغه ، لهذا : فالمؤتمر يحبذ نشر الصناعات الريفية والمنزلية التى يمكن للمزارع القيام بها فى أوقات فراغه من العمل الزراعى ، ويوصى باتخاذ الصناعات المنتشرة فى الوقت الحاضر فى بعض بلاد الريف كنواة مع العمل على تهذيبها وتشجيعها بمختلف الوسائل ، والعمل على إيجاد صناعات جديدة ريفية أو منزلية تتوافر مواردها الأولية ، وهو يحبذ أيضاً إيجاد مصنوعات ريفية ذات طابع مصرى لتجد رواجاً عاماً لدى زائرى مصر من الأجانب بوجه خاص » .

٤ — حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية (بيروت ١٩٤٩ ، القاهرة ١٩٥٠)

وقد تضمنت توصيات الحلقة فقرات نجترىء فنقول أنها تقرر أن للصناعات الريفية والصغرى دورا إيجابيا فى النهوض بمستوى الريفيين ، ويمكن لمن أراد الاطلاع على هذه التوصيات الرجوع إلى الكتابين اللذين تضمنا أعمال الدورتين الأولى والثانية لهذه الحلقة .

من كل هذه التوصيات نستطيع أن نخلص إلى أن تصنيع الريف مشروع له أسسه السليمة وله وجاهته ، ويمكن تلخيص مزاياه وفوائده فيما يلى :

١ — استغلال أوقات فراغ القرويين وتوفير العمل للقادرين ممن لايتيسر لهم مجال الإنتاج الكامل فى العمل الزراعى .

٢ — تحويل الخامات الريفية إلى منتجات صناعية لها قيمتها المادية المرتفعة .

٣ — استغلال جهود المرأة فى عمل يعود عليها وعلى الأسرة بدخل إضافى .

٤ — خلق إنعاش نسبى فى محيط القرية .

٥ — رفع قيمة منتجات الصناعات الريفية الموجودة حاليا نتيجة لما ستفيده من الإرشاد والتهذيب .

٦ — إيجاد طائفة من الصناع المدربين يمدون القرى بما تحتاج إليه من منتجات تلائم ذوقهم وخلق جيل صناعى لتموين المصانع الكبرى .

٧ — خلق صناعات صغيرة تكون صالحة كنواة لصناعات كبيرة عند انتشارها ونموها .

٨ — تنمية الثروة القومية باستثمار الموارد المهملة إلى أقصى حد ورفع قيمتها الاقتصادية .

الصناعات الريفية فى برامج الإصلاح الريفى :

البرامج التى تنفذها الدولة لإنعاش الريف يمكن تقسيمها إلى قسمين : قسم عام برنامجه الإصلاح الشامل لأحوال الريف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية ، وقسم خاص يعنى بناحية واحـــدة من نواحى الإصلاح كالإصلاح الزراعى أو النهوض الصحى أو نشر الصناعات الريفية . . الخ .

ويهمنا بصدد الصناعات الريفية من القسم الأول، مشروع المراكز الاجتماعية الريفية ـ ومن القسم الثانى ، مشروع مراكز التدريب الصناعى .

وقد تنبهت الدولة فى عهدها الجديد إلى ما لتركيز الجهود وتوحيدها من أثر هام فى سيرها قدماً صوب النجاح ، فضمت مشروع مراكز التدريب الصناعى إلى مصلحة الفلاح التى تشرف على مشروع المراكز الاجتماعية .

وفيما يلى سنتحدث باختصار عن مشروع المراكز الاجتماعية . ونقف لنتعرف على دورها فى تصنيع الريف ونشاطها فى هذا الاتجاه ، ثم نتحدث عن مراكز التدريب الصناعى ونذكر برنامجها ورسالتها ووسائلها لتحقيق الأهداف التى أنشئت لتحقيقها .

المراكز الاجتماعية الريفية :

المركز الاجتماعى مؤسسة مهمتها القيام بكل الخدمات التى تحتاجها القرية ، وتتكون مبانيه من قاعة للاجتماع والمحاضرات بها جهاز للراديو وملحق بها مكتبة ريفية ومكتب للأخصائى الزراعى الاجتماعى ومسكن له وعيادة طبية خارجية للفحص والعلاج وبها معمل للتحليل وصيدلية لصرف الدواء ودار لرعاية الأم والطفل وسكن للزائرة الصحية ، وتشمل منشآت المركز أيضاً دارا لتعليم الصناعات الريفية المنزلية ، وعملية لمياه الشرب النقى يلحق بها أحواض لشرب المواشى وحمامات ومغاسل عامة كما يوجد بكل مركز اجتماعى ناد ريفى وملعب عام وحظيرة للطلائق الممتازة وحقل نموذجى مساحته فدان تطبق فيه الأساليب الحديثة فى الزراعة .

ويقوم مشروع المراكز الاجتماعية على مبادىء ثلاثة أساسية :

أولا ـــ إقناع الأهالى بقيمة المركز الاجتماعى وفائدته فى خدمة قريتهم فيطالبون بإنشائه ويساهمون فى تكاليفه ويشتركون مع الموظفين فى إدارة العمل فيه وبهذا يكون المركز الاجتماعى مؤسسة أهلية تقام بمحض رغبة الأهالى وتنفذ مايقررون القيام به من مشروعات .

ثانياً ـــ تتناول خدمات المركز الاجتماعى كل مرافق الحياة القروية من اقتصادية وصحية وثقافية واجتماعية معاً وفى وقت واحد ، إذ من المسلم به تأثير كل تلك العوامل بعضها فى بعض ، ولا ثمرة فى إصلاح يقتصر على ناحية دون أن يصاحبه إصلاح النواحى الأخرى ، فالتعليم مثلا يساعد على رفع المستوى الصحى وبالتالى على زيادة الإنتاج ، وزيادة الإنتاج تزيد من دخل الفرد وتمكنه بالتالى من تحسين صحته وتيسير سبل التعليم .

ثالثاً ـــ تكون منشآت المركز الاجتماعى بسيطة قليلة التكاليف قدر المستطاع ، ويسير العمل فيه على أساس من التدرج فى الإصلاح وفقاً لسياسة طويلة المدى لضمان سلامة الأسس التى يقوم عليها الإصلاح والبعد عن الطفرة والارتجال .

أما موظفو المركز الاجتماعى فهم :

أولا ـــ الأخصائى الزراعى الاجتماعى ـ وهو خريج إحدى كليات الزراعة ويتلقى منهجاً خاصاً فى الخدمة

الاجتماعية الريفية ، ومهمته عمل بحث شامل للقرية كما يقوم بمهمة المرشد الزراعى والأخصائى الاجتماعى ، فهو يعاون أهل القرية فى كافة مشروعاتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية والرياضية . كما أنه يقوم بنشر الصناعات الريفية والمنزلية .

ثانياً — طبيب ، ومهمته دراسة القرية من الناحية الصحية ووضع سياسة ثابتة للنهوض بها كما يتولى علاج المرضى ، ويقوم بعمل فحص طبى شامل لجميع أهالى القرية وتحصين الأهالى بالأمصال واللقاحات ضد الأمراض المعدية .

ثالثاً — زائرة صحية ، وهى تعنى بصحة الحوامل والأمهات والأطفال ، كما تعمل على رفع مستوى القرويات بتعليمهن النظافة وإرشادهن اجتماعيا وتلقينهن بعض الصناعات اليدوية النافعة .

وبجانب هؤلاء يوجد بعض الفنيين الذين يخدم الواحد منهم أكثر من مركز اجتماعى واحد كالصيدلى الذى يزور المركز مرة كل أسبوع لتحضير الأدوية ومعلمى الصناعات الريفية ومدرسات أشغال الإبرة والتريكو والتفصيل الذين يمضون فترات متقطعة فى كل مركز حسب حاجة العمل والطبيب البيطرى الذى يزور المركز أسبوعيا .

والمركز الاجتماعى يؤدى للقرية خدمات منوعة ومختلفة تشمل جميع نواحى النشاط الاقتصادى والاجتماعى والثقافى والصحى والرياضى .

ويهمنا هنا الخدمات التى تؤديها المراكز الاجتماعية فى ناحية الصناعات الريفية والزراعية .

دور المركز الاجتماعى فى نشر الصناعات الريفية :

تنفذ مصلحة الفلاح عن طريق مراكزها الاجتماعية برنامجا ذا ثلاث شعب لنشر الصناعات الريفية والزراعية بين سكان القرى .

وأول هذه الشعب الاهتمام بالصناعات الزراعية وتربية نحل العسل ودودة القز . وقد نجحت بعض المراكز الاجتماعية فى استمالة الأهالى إلى إنتاج أنواع مختلفة من الشراب والمربات كما نجحت فى نشر صناعة تجفيف الفواكه الشمسى وعمل العجوة بطريقة نظيفة محسنة وتعبئة البلح فى عبوات من الورق السلوفان ، كما قامت فى أحد المراكز صناعة تقطير الزيوت العطرية .

ونجح الكثير من المراكز فى إدخال تربية النحل أو فى تحويل طريقة التربية من الخلايا الطينية العتيقة إلى الخلايا الخشبية الحديثة ، وقد تكاثر عدد الخلايا فى القرى بسرعة نتيجة لما لمسه الأهالى من أن إنتاج الخلية الحديثة يفوق أضعافا مضاعفة إنتاج الخلايا الطينية . كما وضعت المصلحة مشروعا يتيح للفقراء من أهالى القرى انشاء مناحل لهم على أن يدفع المنتفع ثلث التكاليف فقط ثم يقسط باقى الثمن على ثلاث سنوات يستطيع تغطيتها من إنتاج المنحل .

وقد نجحت المراكز الاجتماعية فى نشر تربية دودة القز بين الفلاحين وهى عملية بسيطة يمكن مزاولتها فى وقت الفراغ ولا تحتاج إلى رأس مال كما أنها تدر على المربى ربحا لا بأس به .

وثانى شعب برنامج نشر الصناعات ، الاهتمام بتعليم نساء القرى بعض الصناعات المناسبة وقد تكونت فى قرى المراكز الاجتماعية فرق لتعليم أشغال الإبرة والحياكة ، وقد أقبلت بنات القرى على تعلم هذه الصناعات ، وتمكن من تحقيق دخل وافر عن طريق ممارسة تلك الفنون ، وهن ينتجن القلنسوات والشيلان ومناديل الرأس لتباع فى القرية والمفارش الممتازة والحقائب مما يلاقى إقبالا فى المدن .

والشعبة الثالثة هى تعليم الفلاحين بعض الصناعات اليدوية التى تعود عليهم بدخل إضافى ، وقد نجح الكثير من

المراكز الاجتماعية فى نشر صناعة نسج الأقمشة لتموين الفلاحين بحاجاتهم من الكساء ، كما أدخلت فى بعض المراكز صناعة السجاد والكليم وصناعة الأقفاص من الجريد والمكانس والدواسات والفرش من لوف النخيل ، وقد تحقق عن طريق تلك الصناعات أن زاد دخل بعض المجتهدين فبلغ أضعاف مايحصلون عليه كأجر من العمل الزراعى.

ولم تقتصر مهمة المصلحة على هذا العمل ، بل ساهمت فى العمل على تصريف منتجات هذه الصناعات ، فأقامت المعارض المحلية الإقليمية والمعارض العامة للدعوة لهذه الصناعات وتصريف منتجاتها .

ومما يدل على نجاح المراكز الاجتماعية فى أداء رسالتها، إن الزائر للقرى التى بها مراكز اجتماعية يشعر بتغير فى هذه القرى ، فطرقها ومنازلها أكثر نظافة ، ورجالها ونساؤها أكثر وعيا واهتماما ، والأولاد أكثر نظافة وأوفر صحة .

مراكز التدريب الصناعى:

قامت سياسة نشر وتهذيب الصناعات الريفية على أساس إنشاء مراكز للتدريب الصناعى ، فى مجموعات القرى ليسهل على أطفال القرى التردد عليها للتدريب مهنياً. ولتكون بمثابة نقط ارتكاز يزحف منها الأخصائيون الصناعيون إلى الصناع اليدويين لإرشادهم إلى خير السبل لتهذيب منتجاتهم .

أما أغراض مراكز التدريب الصناعى ، فيمكن إجمالها فى الآتى :

١ — تدريب الأطفال القرويين من فتيات وفتيان — ويحسن أن يكونوا من خريجى وخريجات المدارس الريفية والأولية — على بعض الصناعات اليدوية الملائمة للبيئة ليكونوا نواة التصنيع الريفى والمنزلى ، وبذلك يتحقق استغلال أوقات فراغ الأسرة الريفية .

٢ — منح هؤلاء الأطفال أجورا أثناء التدريب ، وذلك لترغيب أسرهم على دفعهم للمواظبة على التردد على المركز التدريبى ، وإعانتهم مالياً من جهة ، مع حجز نصف هذه الأجور لحساب الأطفال بعد إتمام تدريبهم تمكينا لهم من الحصول على حاجياتهم من الأدوات ولوازمهم من الخامات من جهة أخرى .

٣ — أن تكون هذه المراكز الصناعية بمثابة نقط ارتكاز يزحف منها الفنيون إلى القرى ليدعوا إلى التصنيع الريفى، وليتصلوا بالصناع القرويين لإمدادهم بالإرشاد الفنى والرسوم والتصميمات التى ترفع من مستوى منتجاتهم الريفية فتلاقى رواجا فى الأسواق .

٤ — أن تقام بهذه المراكز معارض دائمة تعرض فيها نماذج للمنتجات المختارة ، فتوحى إلى الصناع اليدويين بما يجب أن يرتقوا إليه فى إنتاجهم ، كما تكون مركزا يتردد عليه القرويون فيتذوقون دعوة الأخصائيين الصناعيين إلى التصنيع الريفى .

هذا ويقوم بالعمل فى مراكز التدريب الصناعى أخصائيون فنيون فى مختلف الصناعات من خريجى المدارس الصناعية.

وبجانب إنشاء مراكز التدريب الصناعى ، فقد رسمت السياسة العامة لتصنيع الريف خطوط النشاط التالية ليحققها المسؤولون عن تصنيع الريف .

١ — دراسة المناطق الريفية وجمع البيانات عن خامات القرى والإحصاءات الخاصة بالصناعات الريفية الموجودة فعلا فى القرى المصرية لتكون أساساً للبحث عند الرغبة فى التوسع فى الصناعة ، ولمعرفة الصناعات

الناجحة لنقلها إلى القرى المجاورة ، أو باختصار بحث حالة الريف المصرى من الناحية الصناعية بحثا كاملا يكون بمثابة القاعدة التى تبنى عليها سياسة التصنيع .

٢ — العمل على تحسين الصناعات الريفية القائمة ، لأن إهمالها وعدم العناية بها ، يجعلها غير مربحة ، ومن ثم يعرض عنها محترفوها ، وبالتالى لايقبل عليها من هم بمنأى عنها .

وهذه الصناعات بحكم الطرق البدائية التى تتبع فى إنتاجها ، تحتاج إلى تهذيب وإرشاد ليرتفع مستواها ، وليقبل عليها المستهلكون ، وحتى لا تعصف بها منافسة الصناعات الميكانيكية وهذا لا يتأتى إلا عن طريقين :

(ا) إمداد الصناع اليدويين بالرسوم والتصميمات المناسبة مجانا .

(ب) توجيههم إلى الطرق المثلى للإنتاج .

٣ — التدرج فى إدخال الصناعات بالقرى وفق ما يثبت عملياً أنه يعود بالربح على المشتغلين بها والتى تجد منتجاتها رواجا فى الأسواق الريفية وفى أسواق المدن أيضاً .

٤ — العمل على تصريف منتجات الصناعات الريفية عن طريق إقامة المعارض الدائمة والإقليمية والموسمية للدعاية لمنتجات هذه الصناعات وتصريفها والاستعانة بالجمعيات التعاونية والغرف التجارية فى هذا السبيل .

مدى نجاح برامج التصنيع الريفى :

قامت الإدارة الاقتصادية أخـــيراً بعمل بحث على موضوعى قصد به تقويم البرامج التى أشرفت الدولة على تطبيقها فى السنوات الثلاثة الأخيرة (١٩٥٠ : ١٩٥٣) لنشر وتهذيب الصناعات الريفية ومعرفة مدى ماحققته هذه البرامج من الأهداف المرجوة من وراء تطبيقها ، وقد دلت نتيجة هذا البحث على أن نجاح هـذه البرامج كان جزئيا ولم يكن كاملا ، واتضح أن ظروف الريفيين بالنسبة لتفشى الجهل بينهم ، توجب أن تكون السياسة التى ترسم لنشر الصناعات الريفية بينهم ، شاملة لكل مراحل الإنتاج والتسويق وأن يتيسر تمويل الصناعات أيضاً ولما كانت السياسات التى طبقت لنشر الصناعات الريفية قد اهتمت بناحية التدريب على الصناعات وتهذيبها أكثر من اهتمامها ببعض المقدمات الأخرى التى تعين هذه الصناعات الريفية على الصمود فى الميدان الاقتصادى كعامل فعال من عوامل إنعاشه مثل الوسائل المختلفة لتمويل هذه الصناعات وتسويقها تسويقاً منظما وتصريف منتجاتها وعمليات إمداد المشتغلين بها بالخدمات الجيدة بأسعار مناسبة ، لذلك فإن نجاحها لم يكن كاملا .

لهـذا دعت مصلحة الفلاح وهى المصلحة المعنية بشئون الصناعات الريفية إلى عقد مؤتمر للصناعات الريفية ، سينعقد فى الفترة ما بين ٦ : ١١ فبراير ١٩٥٤ ، ويضم الخبراء فى هـذه الصناعات لدراسة مشاكل الصناعات الريفية ووسائل النهوض بها ورسم السياسة السليمة التى تنتهج لجعل هـذه الصناعات أقدر على القيام بدورها فى الإنعاش الاقتصادى للريف .

البرنامج المقترح لنشر الصناعات الريفية :

سنحاول فى الصفحات التالية رسم برنامج لنشر الصناعات الريفية على ضوء ما مر بنا من تجارب عند تنفيذ البرامج التى سبق استعراضها .

يبدأ هذا البرنامج بدراسة اقتصادية صناعية للمنطقة المراد تصنيعها لمعرفة الخامات المتوفرة الصالحة للتمويل الصناعى ، ومدى رغبة الأهالى فى الاتجاه صوب العمل الصناعى، ثم تدرس السلع التى يستهلكها الأهالى من منتجات الصناعات الريفية ويعرف مدى توفرها فى أسواق المنطقة وأين تنتج . ويستطيع موظفو مراكز التدريب الصناعى القيام بهذه الدراسة فى المناطق التى يعملون فيها .

على ضوء هذه المعلومات تختار الصناعة التى ينتظر لها النجاح، وهذه الصناعة هى التى يرشد الأهالى إلى مزاولتها ويدرب النشء عليها فى الحدود التى لا تجاوز الاستهلاك كثيرا ويحسن أن تتوفر فى الصناعة التى تنشر الشروط الآتية :

١ — أن يتوفر المدربون العمليون والفنيون

٢ — أن تكون مجزية للمشتغل بها .

٣ — أن تتصل منتجاتها بحياة الفلاح ، وتكون مما يلزمه فى غذائه وكسائه وغطائه أو أثاث منزله أو بتعمير القرية أو تصلح لأعمال الحقل .

٤ — أن تتوفر خاماتها فى المنطقة أو يمكن الحصول عليها بالثمن المعقول الذى لا يؤثر على تكاليف الإنتاج .

٥ — أن تكون منتجاتها مما يلقى رواجا فى الأسواق وتستطيع الصمود أمام منافسة الصناعات الآلية .

٦ — أن تكون الصناعة مما لا يحتاج إلى رأس مال كبير ولا يحتاج إلى مصانع خاصة لمزاولته .

٧ — من الخير أن تكون الصناعة صالحة للتوسع التدريجى لخلق صناعة كبيرة عندما تتوفر الاعتبارات الفنية والاقتصادية والتجارية لذلك .

٨ — أن تكون الصناعة من الصناعات التى تعتمد على الجهد اليدوى ، وبذا تستوعب جهد الكثير من العاملين .

ونظراً لأن الإنتاج الفردى فى الصناعات الريفية تعترضه عقبات فى الإنتاج والتمويل والتصريف وصعوبات أخرى من جهة توحيد المنتجات وتقنينها ، فيجب أن تنشر الصناعات على أساس القضاء على بعثرة المنتجات الصناعية فى وحدات صغيرة منحطة الإنتاج باهظة التكاليف ، وأن تقوم على أسس اقتصادية بتجميعها فى إنتاج كبير موحد ليمكن خفض تكاليف الإنتاج ورفع مستوى الجودة ، فيسهل التصريف .

ويحضرنا هنا أن نشير إلى النظام المتبع فى جزيرة « بورتوريكو » . فهناك مكاتب للصناعات الريفية يسجل فيها العاملون فى هذه الصناعات وأنواع الصناعات والحرف التى يجيدونها ويتصل هذا المكتب بالأسواق التجارية فى الولايات المتحدة ويتلقى طلباتها ، ثم يقوم بتكليف الصناع بإنتاج الأصناف المطلوبة ، وعند إتمام الإنتاج يورد الصناع إنتاجهم للمكتب ويتقاضون أجورهم ثم يقوم المكتب بعمليات التجهيز النهائى والتعبئة ثم يصدرها إلى الأسواق التى طلبتها .

ونعتقد أن قيام نظام مشابه لهذا النظام مما يعين على النهوض بالصناعات الريفية وارتقائها ، وقد يكون فى طاقة الجمعيات التعاونية القيام بمثل هذا العمل ، فالجمعيات التعاونية لطوائف محترفى الصناعات اليدوية تهيء الفرص لهذه الجماعات لتتولى أمرها متضامنة وتوفر على نفسها تدخل الوسطاء .

ويجب أن تنشأ محطات للتجارب الصناعية الريفية تكون مهمتها إجراء التجارب على الخامات لمعرفة مدى صلاحيتها للتحويل الصناعى ، ودراسة الأدوات والآلات المستعملة فى الإنتاج لتحسينها وجعلها أقدر على الإنتاج

بنفقات أقل ، كما تقوم بدراسة أساليب الإنتاج لإدخال التحسينات على هذه الأساليب حتى تصل المنتجات إلى مستوى ممتاز يجعلها أصلح للتصريف .

ومن واجبات الدولة رعاية الصناعات الريفية وهذه الرعاية لازمة فى مرحلتين :

الأولى : مرحلة الإنتاج :

وفى هذه المرحلة يجب أن توفر الدولة للصناعات الريفية العناصر الثلاثة الرئيسية فى كل إنتاج صناعى وهى :

١ — الخامات ، وذلك بتيسير الحصول عليها إما بتشجيع إنتاجها محلياً أو تشجيع استيرادها من الخارج عن طريق إعفائها من الرسوم الجمركية .

٢ — رأس المال ، لما كان الريفيون لايتحملون عادة بحكم ظروفهم الانفاق على العمليات الإنتاجية ، فيجب على الدولة أن تساهم فى قيمة نفقات الإنتاج عن طريق منح سلفيات قصيرة أو طويلة الأجل تقرضها لهم البنوك الزراعية أو الصناعية أو التعاونية .

وقد تلعب الجمعيات التعاونية دوراً كبيراً فى هذا المضمار ، إذ تستطيع تمويل بعض هذه الصناعات ورعايتها ، كما قد تستطيع الدعاية لها لتصريفها .

٣ — تدريب العمال ، وتستطيع الدولة تدريب العمال اللازمين للنهوض بهذه الصناعات عن طريق مراكز التدريب الصناعى والمراكز الاجتماعية ، كما يمكن إيفاد بعض العمال النابهين إلى الدول المتقدمة فى هذه الصناعات للاقتباس والافادة من خبرات الآخرين فى هذا المضمار .

الثانية : مرحلة التسويق :

يمكن للدولة مساعدة الصناعات الريفية فى مضمار التسويق بالوسائل الآتية :

١ — تشجيع إقامة معارض للصناعات الريفية فى المدن وفى المراكز الاجتماعية والجمعيات التعاونية ، مع القيام بالدعايات الكافية بين الريفيين حتى يقبلوا على شراء هذه المنتجات ، كما يمكن تخصيص أقسام معينة فى الأسواق القروية لعرض منتجات الصناعات الريفية مع إعفائها من رسوم الأسواق .

٢ — يمكن للدولة أن تلزم الهيئات الحكومية ومجالس المديريات والمجالس القروية بضرورة تشجيع هذه الصناعات بشراء مايلزم لها من بين المصنوعات الريفية ، بدلا من الالتجاء إلى الشركات الكبيرة ، وهذا ليس غريباً علينا فقد سبق أن اتخذت الدولة قرارات مماثلة لتشجيع المصنوعات الوطنية .

٣ — تستطيع الدولة عن طريق إعفاء المواد الخام من الرسوم الجمركية أن تخفض نفقات الإنتاج ، وبذلك يمكن بيع منتجات الصناعات الريفية بسعر أقل مما تباع به المصنوعات التى تنافسها .

٤ — يمكن للدولة أن تفرض رسوما جمركية باهظة على المنتجات الأجنبية التى تنافس الصناعات المصرية الناشئة والصناعات الريفية ، وبذلك تحد من منافسة هذه المنتجات للصناعات المحلية .

٥ — تيسير وسائل حصول المنتجين على سلف تسويقية كأن يباح للجمعيات التعاونية عرض منتجات الصناعة اليدوية مع صرف ٧٠ ٪ من ثمنها للمنتج ، ثم محاسبته على الباقى عند بيع هذه المنتجات .

هذه هى الخطوط العامة التى نرى أن تبنى عليها برامج الصناعات الريفية حتى تتمكن من أن تلعب دورها فى الانعاش الاقتصادى فى المرحلة التى تجتازها الآن .

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للصناعات الريفية :

لاشك أن انتشار الصناعات الريفية ورواج منتجاتها سيكون عاملا أساسيا فى زيادة دخل الفرد عن طريق ممارسته لحرفة يدوية تدر عليه دخلا إضافياً .

ورغم أن الوعى الإصلاحى العام ، قد تسلطت عليه فكرة الاتجاه صوب الصناعات الكبرى للوصول بسرعة إلى الإنعاش الاقتصادى للبلاد ، فالواجب ألانغفل عن الأثر الضار الذى تسببه الطفرة عند التحول من نظام اقتصادى عماده الإنتاج الزراعى إلى نظام جديد أساسه الصناعات الكبرى ، فهذا التحول يقتضى تكييف بنياننا الاجتماعى على أسس جديدة لم نألفها من قبل ، وذلك طبقا لمقتضيات نظم الإنتاج الكبير التى تجعل العمال يتركزون بأعداد كبيرة فى أماكن محدودة وما يثيره هذا التجمع من مشكلات اجتماعية .

فمن الخير إذا ، للإبقاء على النظم والتقاليد المألوفة أن نتدرج فى الأخذ بنظم التصنيع حتى نتفادى أضرار الطفرة . ولاشك أن للصناعات اليدوية دورا لاينكر فى التطور بالريفيين من ظل النظام الزراعى إلى نظام جديد تتكامل فيه وسائل الإنتاج الصناعى مع وسائل الإنتاج الزراعى .

وللصناعات اليدوية أثر آخر لايتسنى إلا فى الأحوال التى تستدعى الالتجاء إلى الاكتفاء الذاتى مثل أحوال الحرب والأزمات ، فهى توفر للسكان حاجاتهم الضرورية التى يصعب استدراكها فى هذه الظروف ، كما حدث أثناء الحرب الأخيرة إذكان لهذه الصناعات أكبر الأثر فى تخفيف أزمة الكساء .

وفى الريف حيث تتسم الأعمال الزراعية بالطابع الموسمى مما يسبب للعمال الزراعيين بطالة موسمية شديدة الوطأة يمكن للصناعات اليدوية أن تقوم بدور إيجابى يساعد على عبء هذه البطالة . فاستغلال جهود هؤلاء الفلاحين أثناء البطالة الموسمية فى عمل صناعى يدوى ، يتيح لهم مورداً إضافياً من الرزق ، ويحول أوقات فراغهم الضائعة إلى قيم مادية تساعد على إنعاش حياتهم وترفع من مستوى معيشتهم وتجعلهم أقدر على تقبل رسالة الاصلاح الاجتماعى .

ومن أجل الآثار الاجتماعية للصناعات اليدوية ، تربيتها لملكة استعمال الأيدى بمهارة لدى المشتغلين بها وبث الذوق الفنى فيهم أيضا ، كما أن تدريب الأجيال الناشئة تدريبا مهنياً يربى فى نفوسهم القيم الإنسانية المستمدة من الاعتماد على النفس ، لأن العمل والإنتاج يبثان الثقة فى النفس ، ويشعان الحماس ، وبذلك ينشأ الجيل الجديد مدرباً ومكوناً التكوين الذى يسلحه ليخوض غمار الحياة بثبات واطمئنان ، فيحارب الضيق ويغالب المحن ويصارع علل المجتمع ويشق لنفسه الطريق الذى يخلق منه المواطن الصالح .

ومن أهم مميزات الصناعات اليدوية ، إبقاؤها على الطابع القومى المحلى المميز لكل منطقة ، وليس أدل على ذلك من أن إنتاج بعض البلدان والقرى فى أسبانيا مازال يحمل طابع الشرق العربى رغم مرور زمن طويل على رحيل العرب عن هذه البلاد .

من هذا يتضح أن للصناعات الريفية آثارا اقتصادية واجتماعية لاتجحد ، فهى تزيد دخل الفرد ، ومتى زاد دخله أصبح أقدر على النهوض بنفسه فى النواحى الأخرى من ثقافية وصحية ، وبذا يتحقق الانتعاش الاجتماعى الشامل الذى نرنو إليه جميعاً .

التربية الأساسية واتصالها بتعميم الصناعات الريفية

للأستاذ فؤاد جميل (العراق)

١ — مقدمة :

إن التقدم البشرى واستتباب الأمن العالمى ينبثقان عن هذا التعاون الدولى بين « البلدان المتخلفة » وبين الدول التى ارتفع فيها مستوى المعيشة قدما فضمنت للفرد المواطن الحد الأدنى من متطلبات النصف الثانى من القرن العشرين وقامت فيها حياة موفورة من الجوانب الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والصحية جمعاء . أن حوالى الـ (٣/٤) من سكان العالم اليوم ، ويبلغون حسب الاحصائيات الأخيرة قرابة ٢٤٠٠ مليون نسمة — هم دون هذا الحد الأدنى من المستوى المعاشى المطلوب الذى يتناسب مع الكرامة البشرية . والطابع العام لهذه «البلدان المتخلفة» هو الطابع الاقتصادى المتخلف من زراعة بدائية إلى صناعات ريفية ساذجة وقليلة . وفى عداد هذه البلدان المتأخرة كبعض البلاد العربية من كانت فى الماضى زاهرة غنية وذات اقتصاديات رصينة ثم توالت عليها الضربات فانتابها الضعف العام وتدهورت اقتصادياتها واعترى الزراعة فيها الجمود على الأساليب القديمة وتضاءلت صناعاتها الريفية حتى قصرت عن سد كثير من حاجات المجتمع الريفى .

وبعد الحرب العالمية الثانية نشأت هذه الفكرة الإنسانية العظيمة فكرة تعاون الدول المتقدمة مع الدول المتأخرة عن طريق المؤسسات الدولية كاليونسكو UNESCO ، ومكتب العمل الدولى I.L.O. ، و « منظمة الصحة العالمية W.H.O. » و « منظمة الزراعة والتغذية F.A.O » ، وما إليها من جهات أخرى تهدف إلى إسداء الخبرة الفنية والمساعدة المادية لكى تعيش دول العالم كأسرة مترابطة متعاونة متحابة هذا بالإضافة إلى المنظمات الإقليمية الكبرى كجامعة الدول العربية التى تعنى — من حيث الأساس — بهذا التعاون على أساس قومى وتنهج دراسة موضوعات تمهد لهذا التعاون عن طريق (حلقة الدراسات الاجتماعية) مثلا فتعنى بالرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الزراعية والصناعية فى البلاد على مختلف وجوهها — والموضوع الذى أولتنى جامعة الدول العربية شرف دراسته هو موضوع « التربية الأساسية واتصالها بتعميم الصناعات الريفية »

٢ — التربية الأساسية والمجتمع الريفى :

تهدف التربية الأساسية إلى حياة أفضل فهى تبصر الفرد المواطن إلى الاستفادة من مجهوده للحصول على أحسن النتائج وهى تكسبه الدراية والخبرة المحسنة عن طريق العمل وهى تطلعه على كل مفيد منتج فيما يتعلق بصحته وحقوقه العامة والخاصة وتزيل عنه وصمة الأمية ، فما مكافحة الأمية المصطلح القديم إلا إحدى فعاليات التربية الأساسية الحديثة ثم أنها فى المجتمع الريفى — الزراعى تظهر له بوجه محسوس عملى الفائدة المقطوع بها فى المحافظة على خصوبة التربة واستعمال الآلات الزراعية المحسنة والدورة الزراعية والتسميد والبزل Drainage وتنويع المحصولات ثم أنها

قبل أن تدرب الريفيين على استغلال أوقات فراغهم فى صناعات ريفية جديدة تسعى إلى تحسين ماهو موجود منها فعلا — وخير وسيلة لتعليم هذه الصناعات الريفية وتعميمها هى القيام بها فعلا .

فالتربية الأساسية تبعث الحيوية فى المجتمع الريفى وبذلك تقيم له قاعدة مهمة من قواعده الاقتصادية وفى الوقت نفسه تقيم اقتصاديات الدولة على أساس متين .

إن التربية الأساسية تسعى إلى كسب عطف الريفيين لذلك يجب أن يعيش رجالها والعاملون فى حقلها مع الريفيين يشاركونهم كإخوان فى مباهج الريف وشظف الحياة فيه على حد سواء ويساهمون فى الإنتاج الزراعى ، فى إقامة صناعات ريفية تسد كثيراً مما يتطلبه هذا المجتمع وبذلك تصبح كل قرية فى الريف وهى الشجيرة النامية فى حياته وحدة اقتصادية منتجة ومتوازنة الإنتاج ومتعاونة مع القرى والمدن الأخرى فى أرجاء الدولة كلها . لاينكر أحد ما لفعاليات التربية الأساسية على اختلافها من أهمية قصوى فى الحياة الريفية ، إلا أن الصناعات الريفية على بساطتها ومقياسها الصغير لها خطورة خاصة ذلك لأن نتائجها سريعة واضحة ومضمونة إلى حد كبير ولأنها ذات أثر كبير فى ارتفاع الدخل الفردى الريفى فالدخل القومى بالتبعية وذلك لقاء تمييز جهوده وماله ووقته الذى قد يذهب فى التعطل سدى لاستخدامه المواد الأولية التى ينتجها محليا فيصيرها محسنة فى بضائع ولوازم وتجهيزات نافعة . وهو لايحتاج فى كل ذلك - على ماتبصر به التربية الأساسية - إلى رأسمال كبير أو مهارة خارقة سواء فى الإدارة أو العمل أو الاستعانة بالآلات وأدوات مستوردة باهظة الثمن أو وسائط نقل غالية ومعقدة .

٣ — أثر الصناعات الريفية فى توثيق الروابط الاجتماعية والحيلولة دون الهجرة من الريف :

من المبادىء الاجتماعية المقررة أن من الضرورى الحيلولة دون تفكك الروابط الاجتماعية ما لم تهيأ روابط وثيقة أخرى لتحل محلها . إن معضلة الأرض واتباع الأساليب البدائية فى الزراعة وندرة الصناعات الريفية وقصورها عن سد حاجة المجتمع الريفى من الوجهة الاقتصادية وشظف الحياة فى الريف وقلة الدخل الفردى سبب فى هذه الهجرة المتصلة من الريف المتأخر إلى الحواضر الكبرى سعياً وراء الارتزاق عن طريق صناعات المدن بأجورها المفضلة وتكوين مجموعات من الأكواخ المزدحمة Slums — على ماهو مشاهد فى بغداد والبصرة مثلا — وحياة هذه الأكواخ المزدحمة تكتنفها معضلات صحية واجتماعية جمة .

إن صناعات المدن الكبرى لاتستطيع أن تمتص هذا العدد المتزايد من الريفيين المهاجرين ولا سيما فى البلدان ذات الطابع الزراعى لذلك فإن كثيرا من هؤلاء يشتغل بحرف حقيرة فى المدن وقد لايزيد دخله منها عن دخله فى الريف . ففى الهند مثلا لم تستوعب الصناعات الكبرى أكثر من ١ ٪ من مجموع الأيدى العاملة . لذلك فلا يمكن حل معضلة اليد العاملة فى مثل هذه البلدان إلا عن طريق إشاعة الصناعات الريفية الصغيرة وإعداد اليد العاملة لها عن طريق التربية الأساسية . لقد أصبحت اليابان دولة عظمى (الدولة الخامسة فى القرن العشرين) بعد أن كانت من الدول المتأخرة فى القرن التاسع عشر ولعل أهم الركائز التى قامت عليها اقتصادياتها هى الصناعات الصغيرة ومنها الصناعات الريفية .

وهنا يجدر بنا أن نبين أن المسميات الشائعة المختلفة ، كالصناعات الصغيرة Small — scale Industries أو الصناعات القروية Village Industries أو صناعات الكوخ Cottage Industries أو الصناعات البيتية Home Industries أو الصناعات اليدوية Handicrafts وما إلى ذلك من مسميات . أنها أهم صناعات ومنتوجات متشابهة كما أن أثرها واحد فى تنشيط الحياة الريفية واستقرار بنائها بزيادة دخول أهل الريف وتحسين أحوالهم المعاشية فالاجتماعية والحيلولة دون هجرتهم إلى الحواضر الكبرى والمدن المزدحمة .

٤ — التربية الأساسية تهدف إلى جعل القرية وحدة اقتصادية نشطة متعاونة مع غيرها :

يجب أن تكون فعاليات التربية الأساسية شديدة الارتباط بالمجتمع الريفى ومنصهرة فيه إذا ما أريد أن يقدر الريفيون فائدتها حق قدرها ويرحبوا بكل ما تضطلع به من مشاريع تنمية الصناعات الريفية . ومن المبادىء المقررة أن أى بلد تكثر فيه الأيدى العاملة كالبلدان الزراعية ويقل فى الوقت نفسه دخله القومى فينخفض معدل مستوى المعيشة فيه يجب أن يعنى قبل كل شىء بتميز ماليديه من رأس مال على قلته وبوجه يدر على البلد أقصى ما بالإمكان من إنتاج وربح . والصناعات الريفية بطبيعتها منسقة مع هذا الاتجاه : فكلفة كل وحدة من وحدات الإنتاج فى الصناعات الريفية قليلة فى الغالب . وما تتطلبه من الرأسمال المستثمر قليل نسبياً . فالوحدة من إنتاج النول اليدوى الجيد — على سبيل المثال لا الحصر — تساوى من (١٠:٥) باعتبار رأس المال المستثمر أعلى من نظيراتها المنتجة بالنول الذى يدار بالقوى المحركة . ثم أن من السهولة بمكان كبير الحصول على الرأسمال القليل اللازم لتمويل الصناعات الريفية هذه . ففى البلد الزراعى كالعراق مثلا لا تميل أكثرية السكان إلى استثمار ما يتجمع لديها من الرأسمال فى غير الأرض والزراعة — وهى الذهنية القديمة التقليدية . ويندر من يفكر من الريفيين فى استثمار أمواله فى المشاريع الصناعية وهى فى الغالب فى المدن والحواضر الكبرى إذ أن مثل هذه المشاريع على ما يتصوره الريفيون تكتنفها مخاطر جمة ليست لهم الرغبة على ركوب متونها . وذلك على النقيض من سهولة حمل الريفيين على استثمار فيض مدخولهم فى صناعات ريفية تعاونية تنشأ فى قراهم . ولاشك أن دور التربية الأساسية فى هذا المضمار قوى فعال ، فهى التى يوكل إليها تبصير الريفيين بفوائدها واختيار ما يلائم منها المحيط المحلى ثم تدريب الريفيين على آلاتها ووسائطها البسيطة وإشاعة الخبرة الفنية اللازمة لنجاحها بطريقة يسيره . ولذلك ليس الإمكان إقامة صناعات ريفية جديدة أو تحسين ماهو موجود منها فعلا مالم يتم ذلك بواسطة هيئة من رجال التربية الأساسية المدربين الأكفاء تمرن الأيدى الريفية غير الماهرة على تشغيل الآلات الصغيرة كالأنوال مثلا وبذلك تستحيل الأيدى الريفية غير الماهرة إلى شبه ماهرة وتتحول الأيدى العاطلة بالتربية الأساسية إلى الأيدى العاملة المنتجة — ولاسيما إن كانت البطالة فى الريف موسمية . Seasonal Unemployment

فالريفيون بمساعدة محدودة من أجهزة صناعية محسنة ودربة فنية بسيطة قد يجعلون من المجتمع الريفى — والوحدة فيه القرية — مجتمعاً يسد حاجاته الأساسية إلى حد بعيد فلا يحتاجون إلى الاعتماد على الاستيراد الخارجى لسد حاجاتهم المعيشية إلا جزئياً كما أن بالإمكان الاعتماد على المجتمعات الريفية الأخرى داخل البلاد التى تتوافر فيها عوامل خاصة على سد حاجة المجتمع الريفى التى لا يستطيع أن يسدها بنفسه . ومما يجعل كلفة هذه الصناعات الريفية قليلة اعتمادها على المواد الأولية المحلية وضآلة نفقات النقل وبذلك تكون « وحدة المنتوج » رخيصة جدا .

لقد قامت بعض الدول الشرقية كالباكستان مثلا بعمل أجهزة موحدة رخيصة للصناعات الريفية الصغيرة ووزعتها بمقياس كبير واتخذت فى صنعها نهجاً سديداً هو استخدام المواد الأولية فى ذلك حصراً . كما قامت كل من الهند وسيلان وباكستان بتشريع القوانين اللازمة لحماية هذه الصناعات الريفية ضمانا لإنشائها وازدهارها . والقانون الذى نشير إليه يسمى قانون مساعدة الدولة للصناعات وهو من العوامل المهمة فى جعل القرية مكتفية بصناعاتها الريفية فى سد كثير من حاجاتها المعاشية .

٥ — التربية الأساسية تركز الجهود وتوجهها إلى الصناعات الريفية المربحة فتسبب ازدهارها وانتشارها

أن قائمة الصناعات الريفية — التى يحتمل تنميتها وانتشارها فى أى مجتمع ريفى — طويلة وهى تختلف من مجتمع إلى آخر تبعاً

لتوافر المواد الأولية محلياً والدربة المكتسبة فى بعضها تقليدياً . فمن هذه الصناعات الريفية : النسيج بالأنوال اليدوية وصنع الأثاث الخشبى كالمقاعد والأسرة المحسنة من سعف النخل وعمل البسط والسجاجيد من الصوف المحلى ودباغة الجلود والصباغة وعمل السلال والحبال وصنع الأوانى والفخار وصناعات الألبان وتجفيف الثمار وعمل المخللات والعسل والدبس وحفظ الأثمار والصابون وما إلى ذلك، ولاشك أن واجب التربية الأساسية يتركز فى توجيه الجهود إلى الصناعات الريفية المربحة والتى لها فائدة مباشرة سريعة على الريفيين وإبعاد مثل هذه الجهود بطبيعة الحال عن الصناعات الكمالية التى ليس لها سوق دائمة أو محتملة كالصناعات التى تعتمد على ما يشتريه السائحون مثلا إذ ليس لمثل هذه كبير أثر فى رفع مستوى معيشة سكان المجتمع الريفى بصورة مباشرة . كما أن من واجب التربية الأساسية عدم الاقتصار على تحسين الصناعات التى يتناقلها الريفيون أباعن جد وذلك بغية الإجهاز على الجمود والروح الرجعى وتعود الريفيين على الابتكار والطموح اللازمين لطرق مجالات ومشاريع جديدة مربحة .

إن واجبات الحكومات التى تتبنى مشاريع التربية الأساسية فى هذا الباب هى :

(ا) إنشاء مشروع استطلاعى Pilot Project فيه مركز للتربية الأساسية يقوم بتنمية الصناعات الريفية . ومشروع الدجيلة فى العراق هو الأول من نوعه فى بلدان الشرق الأوسط العربى فى هذا الباب . ولاشك أن من الضرورى أن يسبق إنشاء مثل هذا المركز إجراء دراسة واسعة للمنطقة الريفية والقيام بمسح لما يتوافر فيها من الإمكانيات والمواد الأولية اللازمة.

(ب) انتقاء الشباب الطموح النشط للتدريب على فعاليات التربية الأساسية والقيام بتعميم المشاريع الصناعية الريفية بالتعاون مع الريفيين وذلك بعد تمكن هذا الشباب من تدريب كاف وتحقق فوائد الصناعات المقترحة بصورة قطعية .

(حـ) استخدام أطفال المجتمع الريفى فى أماكن خاصة كعامل تقيمها الحكومة فى ريف البلدان المتأخرة لغرض تدريب هؤلاء الأطفال على الصناعات الريفية وتخصص لهم أجوراً مناسبة كما تتعهدهم بمختلف ضروب الرعاية الاجتماعية وفعاليات التربية الأساسية . ولدينا فى العراق معمل للنسيج على هذا الغرار فى الشاخة ١١ من الدجيلة .

بمثل هذه المراكز تستطيع الحكومة أن تؤسس ما يشبه المختبرات ودور التدريب فهى تعد القادة الأكفاء لتنمية الصناعات الريفية وهى من فعاليات التربية الأساسية وهى تكشف فى الوقت نفسه عن استعداد أى مجتمع ريفى بالذات إلى الازدهار والتقدم وتقيس درجة استعداده لذلك . كما أن مثل هذه المراكز توجه المجتمع الريفى بقدر تعلق الأمر بإنشاء الصناعات الريفية — الوجهة الصحيحة — لاشك أن مثل هذا المركز يجب أن يتخذ من المبدأ التالى مرشداً له : لا تقام أية صناعة ريفية جديدة قبل تحسين الصناعات القائمة وخير طريق لتعليم الريفيين هذه الصناعة عرضها عليهم .

٦ — تحبيب العمل اليدوى من أهداف التربية الأساسية وشرط أساسى فى تنمية الصناعات الريفية :

تهدف التربية الأساسية فيما تهدف إليه تحبيب العمل اليدوى إلى أطفال الريف وإلى أطفال المدينة على حد سواء . فالتعليم المدرسى قد يجعل الطفل ينفر من العمل وينأى عنه ويميل إلى الدراسة الأكاديمية الصرفة والوظيفة الحكومية الروتينية وبذلك ينقطع الأمل بعودته إلى قريته والعمل فى تنشيط مختلف نواحى حياتها بما فى ذلك الصناعات الريفية ولعل هذا من أهم الأسباب التى تركت المجتمع الريفى على ما هو عليه من جمود وتأخر فإن زهرة شبابه تنسل منه

إلى المدينة وتنأى عن كل مايؤدى إلى ازدهاره وتقدمه ولا تبقى فيه إلا طبقة من المزارعين على الطرق البدائية والأساليب اليسيرة ، طبقة تكتفى بالدخل القليل وتعيش عيشة الكفاف لاتشتغل أكثر من ١٥٠ يوماً فى السنة فى الحقول وتضيع أوقات الفراغ وتقدر بمائة يوم من أيام الشغل سدى . صحيح أن المجتمع الريفى يتكون فى الدرجة الأولى من المزارعين الذين يقومون بفلاحة الأرض واستغلالها . ولكن هذا المجتمع يحتاج إلى طائفة من الصناع المهرة ، فهذا المجتمع له متطلبات لا غنى عنها ولا يمكن تلبيتها إلا على يد هؤلاء الصناع . فالقرية تحتاج إلى (نجار) والنجارة من الصناعات الريفية الصغيرة فالفدان الخشبى يمكن صنعه فى القرية كما يمكن صنع أدوات زراعية مفيدة أخرى كما يمكن صنع أبواب ونوافذ البيوت محلياً . والقرية تحتاج إلى (حداد) يصنع الأقسام الحديدية من الفدان والأبواب والنوافذ وما إلى ذلك ولتصليحها عند اللزوم . والقرية تحتاج إلى (نساج) يحول الصوف بعد غزله إلى نسيج يتخذ منه أهل القرية لباساً . لذلك وجب أن تعنى التربية الأساسية ، إن أريد إقامة مثل هذه الصناعات الريفية الصغيرة بتحبيب العمل اليدوى إلى أطفال القرية وتدريبهم على القيام به فذلك يبعث فى القرية حيوية ونشاطا إنتاجيا كبيرين .

وليس ذلك كل شىء ، فالتربية الأساسية ترمى إلى أن يكون التدريب مصحوبا بالاشتغال الفعلى المربح وعلى أن يكون ذلك فى المحيط الذى ينتمى إليه الطفل بالذات فالأطفال يتلقون أجورا وهم يتدربون . وطريقة كهذه مضمونة النتائج الفذة فى المناطق الريفية من البلدان المتأخرة . كما أنها تجعل الطفل يشب على حب العمل اليدوى مادامت عينه تتفتح على أرباحه الملموسة .

٧ — التربيه الأساسية تستغل أوقات فراغ الريفى فى الصناعات الريفية :

الاستفادة من أوقات الفراغ فى مقدمة أهداف التربية الأساسية والبطالة أو التعطل من شرور المجتمع . صحيح أنها ترى أن يقوم الريفيون أولا بإنتاج المقدار الكافى من المنتوج الزراعى إلا أنها يجب أن تحفزهم إلى مضاعفة الجهود لزيادة الدخل ثم الاستفادة من أوقات الفراغ فى كل مايوسع مدارك الريفيين وفى الاهتمام بالصناعات الريفية التى تستغل كافة ماهو ميسور فى الريف من إمكانيات مادية وبشرية فتضيف إلى دخلهم الزراعى الصرف دخلا صناعيا جديدا يجعلهم أرغد عيشا فى كافة نواحى الحياة . وليس عليه فى ذلك كبير مشقة مادامت هذه الصناعات الريفية قريبة من مسكنه ومزرعته ومادامت لاتتعارض مع أوقات عمله الزراعى فتكون خصما عليها فما هو إلا خصم على أوقات البطالة والتعطل وفى ذلك للريفى خير عميم . قد يزرع الريفى القطن والكتان وتنخفض أسعارها بسبب من هذه الأسباب الطارئة وتبقى أسعار الأقمشة القطنية والكتانية عالية فلا يدرب الفلاح بالتربية الأساسية على تحويل هذه المواد الأولية إلى نسيج يصنعه فى أوقات فراغه فيكسى به نفسه مستغنيا بذلك عن المنسوجات المماثلة الغالية ويحتفظ لنفسه أيضا بدخله الزراعى ليسد به حاجات أخرى ؟

٨ — الاستيطان على أساس الملكية الصغيرة والصناعات الريفية والتربية الأساسية مشاريع يجب أن تسير معا :

من الضرورى أن يكون هناك توافق وتنسيق فى مشاريع الاستيطان (على أساس الملكية الصغيرة) وإنشاء الصناعات الريفية ونشر التربية الأساسية فهى فى الواقع ترمى إلى هدف واحد هو رفع مستوى طائفة كبيرة من المواطنين فى البلاد المتخلفة وتمليكهم الأرض التى يتم إحياؤها بمشاريع الرى ، فرفع مستوى الإنتاج الزراعى وتحسينه واستغلال المنتوجات المحلية زراعية وحيوانية فى إقامة الصناعات الريفية ورفع كفاية المواطنين من النواحى الثقافية والصحية والاجتماعية والفنية ضمانا للسير فى هذه المشاريع الصناعية وذلك الإنتاج الزراعى قدما .

إن توزيع الأراضى الأميرية فى العراق ومشاريع الاستيطان فيها على أساس الملكية الصغيرة جرى هادئا ورخاء وبدون أية قلاقل سياسية أو اجتماعية . ومن الأمـــور التى تعنى بها التربية الأساسية إقامة جمعيات تعاونية (إنتاجية — واستهلاكية) فى مثل هذه المشاريع للاستيطان . إن تأسيس مثل هذه الجمعيات يسهل إلى حد كبير جمع وشراء المواد الأولية اللازمة لإقامة الصناعات الريفية فقد تقوم مثل هذه الجمعيات بشراء وجمع الصوف الخام من الفلاحين وغسله وقد تقوم مثل هذه الجمعيات بعد ذلك بشراء وتوزيع دواليب الغزل البسيطة والأنوال اليدوية . وبذلك يتسنى لهم القيام بنسج الأقمشة اللازمة لثيابهم وهى كما لايخفى صناعات ريفية صغيرة وعند ماتزدهر هذه الجمعيات وتزيد أرباحها تستطيع أن تقيم للمجتمع الريفى أنوالا تدار بالقوى المحركة وتصنع الثياب والأغطية والبسط والسجاجيد للاستهلاك المحلى وقد تبيع الفائض منه فى خارج المنطقة . وهكذا نجد أن قيام الجمعيات التعاونية سبب فى نشوء عدد كبير من الصناعات الريفية ، ولا يرجى للجمعيات التعاونية أى نجاح بدون ضمان طائفة من الموظفين المدربين على شـــؤونها وإدارتها وهذا من أول واجبات التربية الأساسية . إن تنظيم الجمعيات التعاونية لإدارة الصناعات الريفية يتطلب خبرة فى النواحى الفنية وفى مبادىء التعاون واستغلال أوقات الفراغ فى حرفة مربحة للفرد وعائلته وهذا هو ما تسعى إلى نشره التربية الاساسية وتسلط مجهودها عليه .

التربية الأساسية وعلاقتها برفع مستوى المعيشة

الأستاذ فؤاد جميل (العراق)

١ ــ مقدمة :

إنها وجهة جديدة شاملة فى التربية تهدف إلى تمكين الكبار والصغار ما داموا مواطنين لم يحصلوا على حظهم من القسط الأدنى من المعلومات والدربة بطريقة عملية متجددة ليس فيها كبير أثر للأساليب التقليدية فى التعليم ــ وبذلك يستطيع هؤلاء من فهم معضلات محيطهم المباشر ووطنهم الأصغر فالأكبر ــ كما فى أى جزء من البلدان العربية والوطن العربى الأعظم ــ ثم إدراك واجباتهم الخاصة والعامة كمواطنين ، فممارسة هذه الحقوق والواجبات على الوجه الأكمل وتعلم القراءة والكتابة والحساب والقياسات ــ وهو ما كان يعبر عنه ــ بمكافحة الأمية ــ وهذه اليوم ليست إلا جزء يسيراً من فعاليات التربية الأساسية ــ وأخيراً وليس آخرا ــ اكتساب الخبرة والوقوف على الفائدة المحسوسة من كل ما يسدى إليهم من الإرشادات فى النواحى الصحية والاجتماعية والاقتصادية والبيتية والزراعية والصناعات الزراعية والتعاونية والمهنية ــ وأثر ذلك فى رفع مستوى المعيشة وزيادة الدخل الفردى فدخل المجتمع المحلى والدخل القومى .

لذلك سميت هذه الفعاليات جميعاً (التربية الأساسية) (Fundamental Education) باعتبار أنها تعطى القسط الأدنى من المعلومات والدربة اللازمة لتأمين مستوى معيشة ملائم للزمن الذى يعيش فيه المواطن إن فاته التعليم المدرسى صغيرا كان هذا الموظف أم كبيرا وهى فى ذلك لاتستخدم إلا الطرائق المباشرة الفعالة وتركز العناية فى المعضلات العملية التى تكتنف المواطن وتهدف إلى ازدهار الحياة الفردية والاجتماعية بصورة عامة . ولاشك أن الصبغة الاجتماعية فيها ظاهرة قوية ولذلك سميت أحياناً (التربية الاجتماعية) (Social Education) بالإضافة إلى مسميات أخرى منها (Fundamental Education) أو الاسم القديم (تعليم الراشـــدين) (Adult Education) وهو كما قلنا جزء من فعاليات التربية الأساسية اليوم .

ولا شك أن التربية الأساسية تعنى أول ماتعنى بالبلدان المتأخرة من حيث تفشى الأمية والمرض والفقر فهذه أشد أعداء البشرية ، والتربية الأساسية حرب عليها دائما وهى تهدف إلى بعث الكرامة الإنسانية وهذه الكرامة لاتقبل أن يبقى الإنسان فريسة للطبيعة القاسية ولا تتفق وتردى الإنسان إلى الدرك الذى يجعله وأخيه الإنسان فى البلدان التى تعيش فى مستوى يوائم متطلبات العصر متباعدين ، هذا فى واد وذلك فى واد .

ان التعاون بين التربية الأساسية ــ باعتبار فعالياتها شاملة متضافرة ــ وبين الخدمات الفنية وثيق . فما التربية الأساسية إلا خطوة قوية نحو التدريب الفنى المهنى . والتدريب الفنى المهنى ضرورة لازمة لزيادة الإنتاج الزراعى واستغلال الموارد الطبيعية وإنماء الصناعات الريفية. وفى المناطق الصناعية تمهد التربية الأساسية الطريق لتقبل الطرائق المحسنة فى الإنتاج سواء كان ذلك فى الصناعات الخفيفة أم الثقيلة .

ثم أن التربية الأساسية خطوة أساسية فى تقبل أى إصلاح اجتماعى وكل إصلاح اجتماعى لا يتم بمجرد إصدار التشريعات أووضع القوانين ما لم يصحب ذلك تفاهم بين الفرد والحكومة ، لذلك فإن أول ماتفكر فيه الدول الرشيدة

إيصال المعرفة وتوسيع مدى الإرشاد إلى المواطنين لكى يعرف الشعب نفسه ومعضلاته وحقوقه وطرائق حل مشكلاته ووسائل ممارسته حقوقه — ولا شك أن تعلم القراءة والكتابة والحساب والمعلومات المدنية — وهى من فعاليات التربية الأساسية — الواسطة الفعالة فى هذا التفاهم وإن كانت هناك وسائل أخرى للتثقيف الشعبى هى اليوم من وسائل التربية الأساسية الضرورية كالمذياع والفانوس السحرى والسينما الثقافية المتجولة والمنشورات والتمثيل والمستوصفات المتنقلة فهى تخلف فى النفوس أثراً لا تخلفه قراءة كتاب وتساعد على بعث الشعور بالحاجة إلى التربية الأساسية .

٢ — نقطة الابتداء فى التربية الأساسية

إدراك الحاجة إلى (حياة أفضل)

يعيش المواطنون فى جماعات سواء كان ذلك فى القرية أم المدينة وتنشأ المجتمعات على اختلافها ويتبلور بينها الشعور بشخصية الإنسان فى هذا المجتمع وشخصية المجتمع نفسه . ومعنى ذلك أن كل فرد من الجماعة والجماعة نفسها يدرك بأنه يعتمد على الغير فى تدبير وسائل المعيشة وفى التقدم وأن التعاون سبيل تحقيق مطالب المجموع وحاجاته . ومن هنا كان تبادل الآراء بين المواطنين وعرض المعضلات العامة والتعاون على حلها . إن التربية الأساسية تهدف إلى إثارة الشعور والتفكير فى المواطنين الأميين عن طريق تحدث رجالها إليهم حديثاً ودياً بسيطا عملياً بفائدة القراءة والكتابة والحساب أولا قبل أن تفتح فصلا لمكافحة الأمية ومتى وجدت أن الشعور بالحاجة متهيء بادرت إلى ذلك وأخذت بالطريقة العملية الملائمة فى المكافحة ، وهذه النظرة العملية الحديثة فى مكافحة الأمية تميل إلى السير فى تعليم الأميين الكبار على مراحل ثلاث . الأولى مرحلة تكوين القدرة على تعرف أصوات الحروف فالكلمات التى تكونها وصحة النطق بها وفهم معانيها ، ثم تلى هذه المرحلة زيادة سرعة القراءة مع الفهم الصحيح ، وأخيرا التمكين من القراءة والفهم بوجه يؤهل الفرد لاكتساب معلومات جديدة واستخدام ذلك فى حياته اليومية .

إن التربية الأساسية تستغل تمكين الفرد من القراءة والكتابة والحساب والقياسات مثلا لتجعله قدوة حسنة لغيره من المواطنين . وعندئذ تتفتح أعين الباقين كيف أن زميلهم الذى وصله مثلا كتاب من ابنه المكلف بخدمة العلم أو المتطوع لها فى ثكنة بعيدة أصبح لا يحتاج إلى تكليف أى شخص بقراءة الخطاب له فيطلع على ما بينهما ولا يدفع أى أجر إلى كاتب العرائض لكى يكتب له الجواب . كما أن بإمكانه أن يحاسب المشترى لمحصولاته ويكتب السندات والالتزامات بينهما فلا يستغفله أحد فيغمط حقه بل بإمكانه أن يكتب بنفسه أية عريضة أو شكوى . أليس فى كل ذلك ما يشعره بتبدل نمط حياته وارتفاع مستوى معيشته وكرامته الإنسانية بل وازدياد إنتاجه والمحافظة على ثروته بالإضافة إلى اتساع أفق وعيه واتساع نظرته إلى الحياة اتساعا يجعلها أكثر متعة وأعظم فائدة ؟

وقد تكون هناك حالات طارئة قاسية فى المجتمع وهنا يجب أن يستغلها رجال التربية الأساسية فى توسيع وتنشيط فعالياتها . فقد تداهم المجتمع الريفى مثلا الملاريا فتجعل كثيراً من رجاله مرضى يتعطل إنتاجهم ويشح رزقهم فما على رجال التربية الأساسية إلا تهيئة كل ما يهيئه الطبان الوقائى والعلاجى من وسائل للإجهاز عليها وبذلك يشعر القرويون الذين يستعيدون نشاطهم وصحتهم بفائدة ما يبشر به رجال التربية الأساسية فتكون وسائل الوقاية كردم المستنقعات والإرشادات الصحية والعلاج أشياء ملموسة الفائدة بل وجزءا من مفاهيم الريفى المناسبة لعقله الساذج وبذلك يرتفع مستوى معيشته ماديا وتقوى معنوياته .

إن المستشرين فى الدجيلة حيث يوجد مركز التربية الأساسية التدريبى فى العراق يشاهدون أثر إلقاء كبريتات النحاس فى القناة وكذلك أثر اقتلاع الأدغال فى مكافحة البلهارزيا وكيف أن غلى الماء والاستفادة من العلاج كل ذلك

يجعل المستثمر أو الفلاح أو أى فرد من أفراد أسرهم يستعيد صحته ونشاطه وإنتاجه .

٣ — هدف التربية الأساسية

حياة فضلى وإن اختلفت جوانبها

قلنا أن التربية الأساسية تهدف إلى أن يتعلم السواد الأعظم من الشعب كيف يحيا حياة أفضل من واقع حياته وفى مختلف جوانب هذه الحياة . ولذلك نجد أن فعاليات التربية الأساسية تتناول العمل المشترك والصحة الفردية والعامة وتنظيم البيت ونظافته وتحسين نوعية المهن كالزراعة والصناعات اليدوية وغيرها وتعلم القراءة والكتابة والحساب والقياسات . ومن هنا نجد أن هذه كلها تضمن فى أى منهج يراد به إعداد المدربين على نشر التعليم الأساسى ومثل هذا المنهج عادة يتناول (١) علم الاجتماع التطبيق — العمل المشترك (٢) التربية البدنية والترفية (٣) الفعالية الصحية — حفظ الصحة والإسعافات الأولية (٤) الفنون المنزلية — أشغال الإبرة . الطبخ . العناية بالأطفال (٥) الفعالية المهنية — البستنة . أعمال الخشب والأعمال اليدوية الأخرى (٦) المكافحة والتربية الأساسية — طرائق تعليم القراءة والكتابة والحساب .

ومن الضرورى اتباع خطوات موقوتة رصينة فى السعى إلى تحقيق هدف التربية الأساسية . إن عمل التربية الأساسية شاق عسير ونتائجها بطيئة الظهور فلابد لإدراك هذه الحياة الفضلى من إزالة مخلفات سنوات طوال من التخلف والجمود والجهل المطبق وهذا يتطلب جمع الإحصائيات والمعلومات وتحسس الحاجات بصبر ودقة . ثم أنه يتطلب بعث الشعور العام ووعى المجتمع بضرورة السعى لحياة فضلى وتقارب الأفراد وتكتلهم فى جماعات إصلاحية وجمعيات تعاونية وفرق ألعاب وكتل للقيام بأعمال مهنية .

ولما كان هدف التربية الأساسية أن تنشط فعالياتها فى ميدان العمل Field Worker وأن التدريب على هذه الفعاليات يتم بممارستها Learning by doing أدركنا أثر الفعاليات هذه المباشر فى حياة المجتمع الذى نسعى لخدمته وسرعة تأمين هذه الحياة الفضلى ورفع مستوى المعيشة . فالتربية الأساسية ليست نظريات ضخمة أو دراسات مجردة . إنها الحياة مهما اكتنفتها من مصاعب ومتاعب وصعود وهبوط . إن (الدجيلة) منطقة مترامية الأطراف وليست فيها قرى كبيرة وإنما يسكنها المستثمرون على طريقة الإسكان الرباعى . وإن طرقها كأغلب الطرق فى الأرياف فى الشرق الأوسط العربى تنقطع فيها وسائط النقل الميكانيكية بسبب هطول الأمطار ولكن هذه المصاعب والعقبات مقاييس الرجولة ومدعاة تحفيز الهمم لرجال التربية الأساسية مادام الهدف رفع مستوى معيشة المنطقة والتغلب على كل مايكتنف حياتها من مصاعب وعقبات . لذلك كثيراً مانجد رجال هيئة اليونسكو والمدربين العراقيين يتعاونون على إنقاذ سياراتهم التى غارت عجلاتها فى الطين وهم أشبه مايكون بجماعة من الجنود الشجعان فى الميدان . إن التربية الأساسية تهدف إلى أن تصل رجالها بالمواطنين أينما سكنوا وإن طال السفر وصعب المسير .

٤ — فعاليات التربية الأساسية متضافرة التأثير وشديدة الارتباط بالحياة الواقعية :

قلنا إن التربية الأساسية هى الحياة نفسها . لذا فمن الضرورى أن ترتبط فعالياتها بالحياة نفسها . فمن نحاول أن نمكنهم من هذه التربية الأساسية لايأبهون ولا يعنون بأمور لاتتصل بحياتهم وتؤثر عليها ذلك التأثير الذى يشعرهم بالفرق بين حياة الأمس وحياة اليوم وحياة المستقبل الفضلى . ورجال التربية الأساسية يتخذون من الوسائل ماكانت مستقاة من الحياة نفسها ولها معنى وأثر واضحين فى أنفسهم . إن كل ذلك سبب فى أن تصبح آثار التربية

الأساسية راسخة لاتزول بسهولة بل تصبح جزء لا يتجزأ من حياته وسعيه لإدراك حياة فضلى ومستوى معيشة يتعالى قدماً .

إن مدرسة التربية الأساسية محجة المجتمع لاكتساب الخبرة وتفتح البصيرة فيتدرع المواطن بخير سلاح لحل معضلاته اليومية ورفع كفايته العامة وزيادة نشاطه وإنتاجه ودخله الفردى فالدخل القومى ، وما مستوى المعيشة (معدل الدخل الفردى) فى بلد ما إلا ناتج قسمة الدخل القومى على عدد السكان فى تلك السنة . إن حب العمل والتحمس للإنتاج فى جو من البهجة والمتعة لن يحقق بدون التربية الأساسية فهى التعلم بالعمل والتعلم لغرض زيادة الإنتاج والتعلم لزيادة الدخل وزيادة الدخل الفردى للتغلب على شظف العيش فالتمكين مما يقدمه العصر فى مختلف النواحى لكى تصبح الحياة موفورة رغيدة راضية مرضية .

٥— زيادة الإنتاج وتحسين نوعيته بتثمير الموارد الطبيعية والبشرية والعلم المطبق والتربية الأساسية

إن معدل ماينتجه الفرد فى أى بلد ما ونوعية هذا الإنتاج يتأثر إلى حد كبير بما يبذل من مجهود فى سبيل تسليط العمل المطبق على الموارد الطبيعية وانكشاف القوى البشرية (بالتعليم والإرشاد المهنى وحفظ الصحة واستغلال أوقات الفراغ) ودرجة الاستفادة من رأس المال المستثمر فى الأرض والتجهيزات واللوازم. والتربية الأساسية مثلا تبدأ بتكتيل الفلاحين المستثمرين فى جمعية تعاونية إنتاجية زراعية يساهم كل منهم بشىء من متوفره لشراء آلات وأدوات زراعية تؤدى إلى زيادة المنتوج وتحسينه . إن المستثمر الزراعى الصغير لن يستطيع أن يشترى محراثا ميكانيكيا ، وإن اشتراه لن يستفيد منه طيلة الوقت ولن يستطيع إدامته وسد نفقاته ولكن الجمعية الإنتاجية التعاونية تستطيع أن تشترى الفدان والأفدنة وأن تصرف على نفقات إدامته وتشغيله وتستخدمه لحرث حقول المساهمين وبذلك يمكن الاستفادة منه بأوسع مقياس وأطول زمن وتكون النتيجة تدريب المستثمرين على التعاون والاستفادة من وسائل الزراعة الحديثة وزيادة المنتوج وتحسينه فزيادة الدخل الفردى وارتفاع مستوى المعيشة .

ومثل آخر : إن شراء البذور المحسنة والأسمدة بمقياس كبير أى بأسعار الجملة من مناهج الجمعيات التعاونية الزراعية — ومعنى ذلك أن تكون التكاليف التى يتحملها المستثمر الفرد أقل وإن الإنتاج الذى ينتجه مع استخدام الأسمدة والبذور المحسنة وبالإرشاد الزراعى الذى يقدمه رجال التربية الأساسية قد ازداد وتحسن نوعا وزاد دخل المستثمر نتيجة كل ذلك زيادة ملحوظة وارتفع مستوى معيشته مما يجعله يتعلق أشد التعلق بجمعيته التعاونية وما تسديه التربية الأساسية من خدمات وإرشادات . وقد تعثر الجمعية التعاونية وترتبك أعمالها وقد تصاب بانتكاسات — كما حدث لدينا فعلا فى إحدى الجمعيات التعاونية الإنتاجية التى أسست فى الدجيلة وترك أمرها بيد المستثمرين ممن لاخبرة لهم فى الأعمال التعاونية - إلا أن واجب رجال التربية الأساسية ألا يتركوا مشروعاً جديداً كهذا بدون إشراف وتعاون دقيق وثيق مع المستثمرين حتى إذا ما اكتسب هؤلاء الخبرة الكافية وشعروا بأهمية الجمعية وفائدتها وانتخبوا العقول المدبرة لشؤونها والأيدى العفة لمسك حساباتها انسحب رجال التربية الأساسية تاركين العمل للمستثمرين .

ليس من الضرورى أن تحصر التربية الأساسية مجهودها فى الصناعات الكبرى تحقيقا للإنتاج الكبير والدخل الوفير فارتفاع مستوى المعيشة وإنما هناك مجال الصناعات الخفيفة التى يتعهدها العلم المطبق الحديث كصناعة النسيج مثلا . فالتربية الأساسية لاتتركها فى أولى مراحل تطورها وفى مرحلة الصناعة الحرفية حيث تستعمل الطرق البدائية وإنما تسعى التربية الأساسية لتعميم أنوال يدوية أو أنوال تدار بالقوى المحركة تصنع محليا أو فى إحدى

جهات القطر بصورة فنية وتكاليف بسيطة لكى يستخدمها الريفيون لسد حاجتهم من الكساء ولذلك يوفر كل منهم شيئاً من مدخوله لرفع مستوى معيشته فى جوانب أخرى .

٦ — الصحة والتربية الأساسية وارتفاع مستوى المعيشة

إن أغلب القرى والمناطق الريفية وأحياء العمال لايتوافر فيها فى البلدان المتأخرة إلا القدر القليل من الشروط الصحية ـ وهذا القليل إن وجد من هبات الطبيعة وليس من نتائج المجهود البشرى — كما أن المواطن فى مثل هذه الأماكن فريسة لكثير من الأمراض المتوطنة والوافدة بسبب نقص الأطباء وضئالة الخدمات الطبية وندرة المستوصفات المتنقلة ولشيوع الخرافات (بسبب الجهل) وسيطرة الدجالين فى هذا الباب ، فمستوى المعيشة من الوجهة الصحية فى الدرك الأسفل . إن التربية الأساسية تحارب الشعوذة فى الطب وتحارب الدجالين فتمهد الطريق لرجال الطب الوقائى والعلاجى وهم من جنود التربية الأساسية كما أنها تمرن رجالها ونساءها على الخدمات الطبية والإسعافات الأولية تحت إشراف الأطباء وهى تقوم بنشر العادات الصحية السليمة والدعاية لحفظ الصحة بواسطة الإذاعة والمستوصفات السيارة والأفلام الصحية وتزور المشتغلات بالتدبير المنزلى بيوت الفلاحين والعمال لحمل ربات البيوت على تقدير أهمية الطب والمعالجة الصحيحة وتحبيب استعمال الأدوية .

إن قيام المشتغلات فى حقل التربية الأساسية فى الدجيلة بزيارة البيوت تهدف إلى رفع مستوى المعيشة فيها ويعلمن نساء الدجيلة أهمية نظافة الجسم بالاستحمام ونظافة الأيدى وذلك بغسلها قبل البدء بالأكل خصوصاً إذا كان الأكل بالأيدى وليس بالملاعق وكذلك غسلها بعد الذهاب إلى المراحيض لأن ذلك يقلل من انتشار الأمراض السارية كالتيفوئيد والديدان .

إن نظرة عابرة إلى سكان الأرياف وأحياء العمال فى البلدان المتأخرة تكفى لمعرفة مدى انتشار أمراض العيون فيها إذ قلما تخلوعين من مرض التراخوما وبهذه النظرة نجد أن العميان وفاقدى العين الواحدة كثيرون فى مثل هذه الأماكن ومعنى ذلك أن الكفاية والمقدرة على الإنتاج فى تدهور .

إن التربية الأساسية بواسطة رجالها تبشر بمحاربة الذباب وتدريب الريفيين على السكنى فى أماكن بعيدة عن حظائر الحيوان التى يتجمع فيها الذباب ، كما أنها تدرب القرويين على استعمال المراحيض العامة أو الخاصة ومنها المرحاض المكون من حفرة عميقة .

إن التربية الأساسية تعنى بالبيت لكى يكون نظيفاً كامل التهوية بفتح الشبابيك اللازمة لكى تدع الشمس تدخل فيه فالمثل القديم يقول (البيت الذى لاتدخله الشمس يدخله الطبيب) لذلك نجد أن هيئة نشر التربية الأساسية فى الدجيلة تؤكد هذه الناحية فى زياراتها المتكررة لبيوت المستثمرين . كما أن الهيئة تؤكد ضرورة الاهتمام بنوع الطعام إذ أن العقل السليم فى الجسم السليم فالفواكه والخضروات التى تؤكل بدون طهى كالتوت والخس والفجل والكرفس والخيار وخصوصا الخضروات التى تزرع بالاستفادة من السماد البشرى (كالخس مثلا) قد تسبب انتشار كثير من الأمراض ، كما أن التربية الأساسية تبصر الأفراد بما يأكلون فالخبز الأسود بنخالته هو أجدى من الخبز الأبيض بالنظر لاحتوائه على الفيتامين ولمساعدته الهضم . كما أن التربية الأساسية تحث الريفيين على الإكثار من المنتوجات الحيوانية التى هى بمتناول أيديهم واللازمة لبناء الجسم السليم كالحليب والجبن والزبد والبيض وتدريبهم على إنتاج الأنواع المحسنة النقية منها بطرق عملية سهلة ، كما أنها تدرب الريفيين على تنويع الغذاء وعدم قصره على نوع واحد رتيب .

وفى مجال الطب الوقائى فإنها تطهر المياه بالكلورين وتعود القرويين على استعماله مادامت مشاريع المياه غير ميسورة فى القرى ، وهى تحث القرويين على الابتعاد عن المياه الراكدة أو البطيئة الجريان فرارا من البلهارزيا ووقاية منها — وتخص المياه المحاطة جوانبها بالحراش والحشائش ، ولا تستعمل المياه للشرب أو الغسل إلا بعد ٢٤ ساعة من خزنها وتصفيتها ثم ترشح أو تغلى أو يوضع فيها كلورين وكذلك تتعاون مع القرويين على قتل قواقع البلهارزيا باستعمال محلول كبريتات النحاس . وكذلك تدرب القرويين على رش مسحوق الـ (D.D.T.) لقتل يرقات الملاريا أو يرمى النفط على سطح المياه الراكدة وترفع الأحراش التى تحتمى فيها اليرقات ويرش المطهر فى البيت كالفيليت وحث القرويين على استعمال الكلل والناموسيات من صنع أيديهم للوقاية الوقتية فى المحلات التى تتوطن فيها الملاريا .

وأخيراً — وليس آخرا — يجب أن نجعل القرويين يدركون أهمية المعالجة المبكرة عند ظهور المرض إذ قد يكون الريفى فريسة لمرض على الرغم من اتخاذ كافة طرق الوقاية منه فلا بد والحالة هذه من أن يساهم رجال التربية الأساسية فى الإسعافات الأولية حتى يقوم الطبيب أو الجراح بواجبه فى هذا الباب .

التربية الأساسية كوسيلة للدعاية الثقافية فى الريف

للدكتور فاضر عاقل (اليونسكو)

لست بحاجة لأن أصف لكم حالة الريف العربى ذلك الحال الذى تعرفونه والذى أقل ما يقال فيه انه لا يليق بنهضتنا الحاضرة بل لا يليق بالكرامة البشرية . ولست بحاجة لأن أذكركم بأن معظم سكان البلاد العربية ريفيون أو فى حكم الريفيين ، وأن كل رعاية توجه للريف تعنى رعاية البلاد العربية بغالبية سكانها . ولست بحاجة بعد ذلك لأن أذكر أن الزراعة وما إليها هى المورد الأساسى للبلاد العربية وأنه حتى بالاتجاه الحاضر لتصنيع البلاد العربية فإن الزراعة ستبقى دوما — نظرا لجغرافية البلاد وطبيعتها — الدعامة الأولى من دعائم اقتصادنا .

وإنى وإن لم أكن فى صدد وصف حال الريف واستعراض مشاكله واقتراح الحلول فإنى ملزم — بحكم الموضوع الذى أعالجه — بالتحدث عن الحال الثقافية لهذا الريف .

لقد قيل إن مشاكل الريف تتلخص فى الفقر والجهل والمرض ، ولقد أراد بعضهم أن يضيف إلى هذه القائمة أعداء آخرين ، كما أراد البعض الآخر أن يقارن بين هذه المشاكل وأن يشير إلى المهم والأهم من بينها . والحق أنها وحدة متماسكة وسلسلة محكمة الحلقات لا سبيل إلى معالجة واحدة منها دون معالجة الحلقات الأخرى . ومهما يكن من أمر فإن الثقافة ثقافات فثمة ثقافة صحية وأخرى زراعية وثالثة اقتصادية ورابعة منزلية وخامسة اجتماعية . الخ. والحق بعد ذلك أن عهد الثقافة للثقافة قد مضى وانقضى ، وأن المؤمنين بهذا النوع من الثقافة لا يعدون أن يكونوا مترفين رافهين لا يشعرون بما يدور فى العالم حولهم أو خياليين غير عمليين لا يعرفون ما يتكلمون عنه أو مغرضين مخربين لا يريدون للبلاد صلاحا أو للعباد تقدما .

إذن فللثقافة اليوم غرض ووظيفة ، وهذا الغرض وتلك الوظيفة لهما نواحيهما المادية المفيدة التى تعود بالربح الحلال وارتفاع مستوى العيش والتهيئة لحياة أفضل ، كما أن لهما نواحيهما الروحية التى تنير الذهن وترقى بالروح وتدفع بالنفس إلى المثل العليا حيث الحق والخير والجمال . وليس هذا فحسب بل إن الأمر أعمق وأدق ذلك أننا يجب أن نشبع لنتفلسف وأن نرضى حيوانيتنا لنتفرغ لإنسانيتنا وما تبغيه لهذه الإنسانية من تقرب متصل من المثل العليا وعمل مستديم على الارتفاع لمستواها .

فإذا كان هذا حقا — وهو حق لا مراء فيه — كان على المصلح الاجتماعى أن يعد للثقافة العامة الشائعة عدتها وأن يجعلها فى متناول كل إنسان بل أن يدفع كل إنسان إليها دفعا — ولست أقصد الدفع بالإكراه وإنما أقصد الترغيب والتشويق والدعوة والإقناع .

ولكن ما المقصود بالدعاية الثقافية ؟ بل ما هى الثقافة المرغوب فيها لأهل الريف ؟ وما هى أهدافها وطرقها ووسائلها ؟ . هذه كلها أسئلة لابد من الجواب عليها قبل التحدث عن التربية الأساسية باعتبارها وسيلة من وسائل الدعاية الثقافية للريف وأهله .

ولنبدأ بذكر بعض الحقائق :

١ — الحقيقة الأولى هى أن الريف العربى ريف جاهل . وإذا كانت الإحصائيات الدقيقة غير متوفرة بحيث نعجز عن تحديد نسبة الأمية بمعناها البسيط — أى جهل مجرد القراءة والكتابة — فإن التقدير لا يعجز عن

الإشارة إلى أن الغالبية العظمى من أهل الريف جاهلون عاجزون حتى عن مجرد القراءة والكتابة . ولعلى لا أغالى إذا قلت أن ٩٠ ٪ على الأقل من أهل الريف العربى لا يقرأون ولا يكتبون .

٢ — الحقيقة الثانية هى أن الريف العربى فى حالة معاشية أقرب ما تكون إلى البدائية ، فطرائق الزراعة والعادات الصحية والمعاملات اليومية وطريقة الحياة كلها فى مستوى غير لائق .

٣ — الحقيقة الثالثة أن هذا الريف وريث شرعى لتقاليد وعادات يرجع بعضها إلى ألوف السنين وترجع كلها إلى حضارات وثقافات تحدرت إليه من القدم وتمازجت وتفاعلت تحت عوامل كثيرة وانحرفت وجنحت لأسباب مختلفة حتى أعطت الفلاح العربى هذا القالب النفسى الخاص الذى يتميز — كما تتميز معظم المجتمعات الريفية — بالميل إلى السكون والبقاء على هو عليه .

٤ — الحقيقة الرابعة هى أن المدنية الحديثة بثوراتها ومفاهيمها المنحدرة المنطلقة هاجمت الريف العربى كما هاجمت من قبله المدنية العربية وأن كثيرا من القلق والاضطراب وعدم الاستقرار وصل الريف — كما وصل المدنية — وأن جراثيمه بدأت تغزو المجتمع الريفى الذى أخذ يتثاءب تحت وقع الضربات الشديدة التى تكيلها له المدنية الحديثة .

٥ — الحقيقة الخامسة الناجمة عن الحقيقتين السابقتين هى أن هوة سحيقة تفغر فاها بين المدينة والقرية وتباعد بينهما حتى لقد أصبح الكثيرون منا يتنكرون لريفهم ، وحتى أصبحت وحدة الأمة وتماسكها مهددين بالخطر .

٦ — الحقية السادسة أن عددا من الكوابيس يجثم على صدر هذا الريف منها — إلى جانب الفقر والمرض والجهل — الإقطاع والخرافات والتواكل وعدم الثقة ... وغير ذلك كثير .

٧ — الحقيقة السابعة هى أن عددا — ضئيلا حينا وكبيرا حينا آخر — من أهل الريف استطاعوا الإفلات من أثقال مجتمعهم ، فما كان منهم إلا أن هربوا إلى المدينة تاركين الريف إلى غير رجعة أو إلى رجعة تجدد تقززهم واشمئزازهم وتوطد عزمهم على الابتعاد الأبدى السرمدى .

٨ — والحقيقة الثامنة أن عددا كبيرا من المصلحين فكروا فى الماضى فى هذا الواقع المخيف ، وحاولوا القيام بمحاولات ولكن محاولاتهم بقيت متصفة بصفة المحاولة ولم تخرج إلى نطاق العمل واستكمال وسائله وتقصى أسباب القصور وطرق الإصلاح ، وترسية ذلك كله على أسس متينة من العلم . ومن هنا كان هذا القصور الشنيع فى الدراسات العلمية والوسائل العملية بما فى ذلك البحوث والكتب والنشرات اللازمة لهذا العمل ووسائل الدعوة إليه .

٩ — والحقيقة التاسعة أن الشعوب العربية تنبهت مؤخرا وبشكل واضح مشكور إلى أهمية الإصلاح الريفى فأخذت تعمل له جماعات وفرادى وترسم له الخطط وتؤسس له المؤسسات وتضع القوانين وتعقد الحلقات الدراسية الأمر الذى نرجو أن يؤتى أكله ويعود على هذه الشعوب بالخير العميم والنفع الأكيد .

١٠ — الحقيقة العاشرة والأخيرة هى أن الريف نفسه تنبه بعض التنبيه لضرورة الإصلاح وبدأ يطالب به فارتفعت صيحاته تطالب بالمدارس والمستشفيات وتحديد الملكية والإصلاح الزراعى وغير ذلك . والحق أن الذى يزور الريف العربى اليوم يشعر بهذا الاتجاه واضحا جليا . مما يجعل الإنسان يطمئن إلى أن الإصلاح لن يكون وحيد الجانب ولا مفروضا . هذا بالرغم عن أن المصاعب فى هذا السبيل ما تزال كثيرة والطريق ما تزال وعرة .

هذه الحقائق العشر وغيرها مما يمكن أن يذكر فى هذا الصدد تعيننا على تقرير نوع الثقافة التى يحتاجها الريف وعلى تعيين أهداف هذه الثقافة والطرق الواجب اتباعها فى إيصال هذه الثقافة إليه :

أولا : إذا صح أن الريف جاهل أو جاهل بأغلبية فإنه يصح أن نقرر أن علينا أن نعلمه ، والتعليم هنا على

نوعين : تعليم للصغار ممن هم فى سن التعليم وهو تعليم يتم فى المدارس وقد أخذ يشق طريقه إلى الريف على نحو يكاد يكون مرضياً فى بعض الأقطار ولكنه مع ذلك غير تام وعلى نحو ناقص جدا أو حتى مفتقد فى بعض الأقطار الأخرى . وهنا يجب أن ننبه إلى أمرين : أولهما أن عدم شمول هذا التعليم جميع من يجب أن يشملهم معناه تخليد الأمية فى الشعوب العربية إلى الأبد . وثانيهما أن هذا التعليم يجب ألا يقف عند أبواب المدرسة لايخرج منها ولا يتعداها ذلك أن خطر الانتكاس إلى الأمية جاثم أبداً . والواقع أن كثيرين من الريفيين أو من أبناء المدن يتعلمون بعض التعليم ثم يقف هذا التعليم ولا تقيض لهم فرصة متابعته فينكصون على أعقابهم ويعودون إلى أميتهم . أما النوع الآخر من التعليم فهو تعليم الكبار . وتعليم الكبار كما هو واضح من ملاحظتنا السابقة يجب ألا يقف عند تعليم القراءة والكتابة وما إليهما بل لابد له من أن يتعدى ذلك إلى تبصرتهم ببسائط المعرفة وأسسها فى كل الحقول التى تتصل بحياتهم كالزراعة والصحة والاقتصاد والمواطنة وغير ذلك مما سنعود إليه بعد قليل بشىء من الشرح والتفصيل .

ثانياً : إذا كان الريف فى حالة معاشية سيئة فلابد للثقافة التى نوفرها له أن تساعده على رفع مستواه المعاشى من جميع نواحيه . ومعنى ذلك أن تكون الثقافة وظيفة تؤدى مهمة وتنهض بغرض أن معناه أن تكون هذه الثقافة عملية تساعد الفلاح على تحسين طرق زراعته وترفع مستواه الصحى والاقتصادى والاجتماعى والنفسى وتأخذ بيده إلى حيث يجب أن يكون بوصفه إنساناً يتمتع بالكرامة البشرية ومواطنا له حقوق وعليه واجبات منتجاً فى مقدوره أن يخدم نفسه وعائلته ووطنه وإنسانيته .

ثالثاً : وإذا كان للريف عاداته وتقاليده التى تحدرت إليه من مدنيات ترجع أحيانا إلى ألوف السنين وإذا كان فى هذه العادات والتقاليد الصالح والطالح — ككل عادات المجتمعات وتقاليدها — وإذا كانت هذه العادات والتقاليد تساعد أحياناً عملية التطور وتدفعها إلى الأمام وتعرقلها أحيانا وتمسكها إلى خلف ، أقول إذا كان ذلك كذلك فلا بد لنا أن نأخذ هذه التقاليد والعادات بعين الاعتبار وأن نتورع من اقتحامها ومحاربة ما يقف منها فى وجه الإصلاح واستبعاد ما لا يستند منها إلى أساس من خلق رفيع أو منطق سليم أو حاجة ملحة ذاكرين أبدا أن العادات والتقاليد والعرف إنما تكون فى وقت من الأوقات ضرورة وبذلك تكون نافعة ثم يولى زمانها وتذهب فائدتها وتصبح ضارة وتنقلب إلى أثقال تقعد بالمجتمع عن النهوض .

رابعاً : وإذا كانت طلائع المدنية الحديثة قد غزت الريف ودخلت بيوته ومعابده وشوارعه وبعض مفاهيمه وإذا كان الاضطراب وعدم الاستقرار قد حلا بساحة الريف فلا بد لنا من أن ننتبه إلى هذه الناحية انتباها شديدا ذكيا واعيا . ذلك أن الاضطراب مفيد إذا كان طريقا إلى الاستقرار والبلبلة نافعة إذا كانت سبيلا إلى النظام والخير أما الفوضى التى تليها فوضى والاضطراب الذى يقود إلى اضطراب أشد فشر ما يبتلى به مجتمع . ومادمنا فى صدد التعرض لهذه المدنية الحديثة وغزوها للريف بعد الحضر ، أفلا يحق لنا أن نتمهل لنشير هذه الخرافة التى تدور فى بعض العقول واللغو الذى نثرثر به بعض الألسنة حين تزعم أن الشرق شرق والغرب غرب وأن هذه المدنية غربية لاغنى لنا فيها نحن الشرقيين ؟

أولا : من قال أن هذه المدنية غربية ؟ ومن الذى يستطيع أن ينكر حقنا فيها ومساهمتنا وحق كل الشعوب ومساهمتها فى كل بقاع الأرض ؟

ثانياً : من الذى يستطيع أن ينكر أن خير ما نفعله هو أن نأخذ بنصيبنا من هذه المدنية فنتعرف عليها ونتمثلها ثم نعمل على المساهمة فيها كما ساهمنا من قبل فى حمل الحضارات السالفة : حضارات الهند والفرس والروم ؟

وثالثا : من الذى يستطيع أن يجزم بأننا شرقيون ولسنا غربيين أو العكس ؟

ورابعا : من الذى يستطيع أن ينكر أن هذه الحضارة هى (الحضارة) وأن جميع الحضارات ـ إذا كان ثمة حضارات متمايزة كل التمايز مختلفة كل الاختلاف ـ تسعى إليها لتنصهر فيها أو على الأصح لتنصهر معها فى حضارة واحدة هى الحضارة الإنسانية العالمية ؟

خامسا : إذا كان ثمة هوة بدأت تتسع بين المدينة والقرية وإذا كان ثمة كثيرون من أبناء الريف أنفسهم يتنكرون لريفهم أفلا يكون من واجب هذه الثقافة التى نسعى إليها أن تعمل على تقريب مسافة الخلف بينهما وأن ترفع مستوى الريف وأن تأخذ الاثنين إلى مفاهيم متقاربة وأنماط حياة متشابهة ـ ما أمكن التشابه بين الريف والمدنية .

سادسا : وإذا كان هناك كوابيس وأثقال تجثم على صدر الريف وتقعد به عن اللحاق بالمدينة أفلم يحن الوقت لتخليصه منها وتحريره من شرورها وبالسماح له بالانطلاق إلى الحياة الحرة الكريمة ؟ صحيح إن كثيراً من الشعوب العربية بدأت تتحرر وتتخلص من الإقطاع والخرافات والتواكل وتعمل جاهدة فى التخلص من الثالوث البغيض ثالوث الفقر والمرض والجهل ولكن الطريق ما زال شاقا عسيرا طويلا بالنسبة لمثل هذه الشعوب فما بالك بالتى لم تتحرك بعد ولم تنفض عنها غبار القرون وأثقال الجمود فى عصر حطمت فيه الذرة وتناثرت فى السماء الصواريخ .

سابعا : إذا كان بعض أبناء الريف يهربون منه لأسباب كثيرة منها ضيق العيش ومنها سوء الحال ومنها انخفاض المستوى بجميع معانيه أفلا يتحتم على ثقافتنا التى نهيؤها لأبناء الريف أن تحبب أبناءه به وأن يقوم هذا التحبيب على أساس من إصلاح شامل حقيق لا على أساس من معان شعرية وكلام أجوف عن جمال الطبيعة وسحر الأرياف وخضرة الحقول وزقزقة العصافير تلك المعانى التى لا تضمن فناء للجراثيم الفتاكة والجوع الكافر والجهل المرير والأوساخ المتراكمة .

ثامنا : وإذا صح أن الإصلاح شعور وألم وقلق ثم تعميم وتخطيط وتنفيذ وإذا صح أن العلم وضع قواعد لهذا التصميم والتخطيط والتنفيذ أفلا يجدر بنا أن نترك الكلام فى الإصلاح والتحدث عنه والتغنى به والتطبيل له إلى الإصلاح نفسه إلى العمل وإلى الدرس والتمحيص ثم التنفيذ ؟ ! ثم ألا يجدر بنا أن نقيم ذلك كله على أسس متينة من علم صحيح ومعرفة أكيدة ووسائل ذكية وصبر طويل وتضحية كثيرة ؟ ! ثم ألا يجدر بالثقافة التى نريدها للريفى أن تهيأه لهذا العمل الإصلاحى وأن تبصره بسهمه فيه وتحضره للاستمتاع به وتذوقه .

تاسعا : وإذا كان العمل الإصلاحى قد بدأ فعلا فى بعض الأقطار العربية وقطع فى بعضها شوطا غير قصير وفى بعضها الآخر شوطا قصيرا ولم يقطع أى شوط فى البعض الثالث أقول إذا كان الحال على ما وصفنا أفلا يحسن بنا ـ ونحن طلاب وحدة ـ أن نرسى هذه الوحدة على قواعد سليمة من مستوى متقارب وآمال متحدة وغايات مشتركة ! ولكن كيف يتم ذلك إذا لم يأخذ المتقدم بيد المتأخر ويساعد القادر غير القادر ؟ وما فائدة ثقافة لا تعمل لهذه الغاية ولا تقرب بين الإخوة وتهيء لهذه الوحدة ؟ !

عاشرا : وأخيرا إذا كان الريف نفسه ـ كله أو بعض أجزائه ـ قد تنبه للاصلاح وطالب به أفلا نحسن صنعا إذا تنبهنا واغتنمنا الفرصة وسارعنا الى العمل المجدى المفيد فربحنا الريفى ولم نخسره كما خسرنا المدنى من قبل ذلك المدنى الذى طالما طالبنا له بالإصلاح وطالما وعدناه به وطالما قصرنا فى الايفاء بالوعد ؟ ثم ألا يحسن أن تكون الثقافة التى نقدمها إليه مثيرة لرغبته فى الإصلاح قادرة على تمكينه من الاستجابة الى ما ندعوه اليه آخذة بيده إلى إصلاح حقيق وحياة رغيدة تليق بالإنسان عامة والمواطن العربى خاصة ، حياة فيها إمكان للارتفاع عن مستوى المادة إلى مستوى النفس والمثل حياة لا ينشغل صاحبها بالركض وراء مطالب حاجاته الغريزية بل يستطيع بما توفره له

هذه الثقافة أن يعلو عنها إلى ما يمكنه من الاستمتاع بإنسانيته وما فى من إنسانيته من خير .

هذه هى بعض معالم الثقافة التى نريد توفيرها للريفى ، فما هو الدور الذى يمكن أن تلعبه التربية الأساسية فى توفير مثل هذه الثقافة للريفى ؟!

لعل من الخير قبل أن نجيب على هذا السؤال أن نعرف التربية الأساسية وأن نلم بوصفها ثم نتساءل عما إذا كانت تستطيع أن توفر مثل هذه الثقافة لابن الريف المحتاج اليها المتعطش لورودها ؟

أحب أولا أن أوضح أن كلمة التربية الأساسية كلمة جديدة فى قاموس التربية خاصة والعلوم الاجتماعية عامة — وإن كانت الفكرة أو جزء من الفكرة على الأقل ليست جديدة كل الجدة — والحق أن الكثير من أفكار التربية الأساسية وطرقها ووسائلها كانت مستعملة من قبل بل وفى قديم العصور . ولعل الجديد كل الجديد فى مفهوم التربية الأساسية هو هذه الإحاطة والشمول اللذين بدأت تتخذهما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولعل الجديد هو هذه الانتفاضة وتلك التعبئة العامة التى صارت إليها الشعوب المتخلفة — نسبيا — التعبئة التى شملت الموارد والرجال والجهود بغية النهوض بهذه الشعوب تساندها فى ذلك كله هيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة واليونسكو (بما فى ذلك إدارة المعونة الفنية) وهذه الجدة هى السبب فى غموض مفهوم التربية الأساسية فى بعض الأذهان .

وأحب ثانياً أن أذكر أن التربية الأساسية بمعناها الجديد الشامل وبسبب جدتها مازالت فى طور التلمس ، تلمس الطرق الأنسب واختبار الوسائل والبحث عن أحسن السبل كل ذلك بالرغم عن وضوح الهدف وتحدد الغاية . والحق أن هذا ليس غريباً ولا مستنكرا فالتجربة جديدة فى العالم والعبء ثقيل والغاية خطيرة فلا غرو — إذن — أن تقضى التربية الأساسية — شأنها فى ذلك شأن غيرها — بعض الوقت فى الاختبار والتجريب .

وأحب أخيراً أن أبين أن التربية الأساسية — ككل نوع من أنواع التربية — تختلف باختلاف المكان والزمان والحاجة والظروف . وهذا أمر معقول ومنتظر فالعمليات التربوية تتناول الأحياء والأحياء يختلفون باختلاف فرديا تهم وباختلاف محيطاتهم وباختلاف حاجاتهم وعاداتهم وتقاليدهم ومطالبهم فلا بد إذن للتربية التى تتصدى لإصلاحهم والأخذ بيدهم من أن تأخذ كل هذه الأمور بعين الاعتبار قبل الإقدام على أية خطوة وإلا حكمت على نفسها بالهلاك سلفا .

وبعد هذه الملاحظات أستطيع أن أعرف التربية الأساسية بأنها العملية التربوية التى تستهدف النهوض بالفرد نهوضاً شاملا كاملا ، نهوضاً يرفع مستواه المادى والمعنوى ، نهوضاً يتناول عمله ودخله وصحته ومعارفه وحياته بجميع تفاصيلها كما يتناول عقله وقلبه وعزمه ، نهوضاً يمكنه من الحصول على حقوقه كإنسان له كرامته وكمواطن له قيمته كما يمكنه من تأدية واجباته كاملة كإنسان أيضاً وكمواطن . وتتوسل التربية الأساسية لتحقيق هذا الهدف بالتعليم بمعناه الواسع الشامل فلا تكتفى بتعليم الإنسان القراءة والكتابة بل تعلمه الطرق الزراعية العملية وترشده إلى خير تطبيقات علم الزراعة التى تساعد على رفع مستواه المادى ودخله الشهرى أو السنوى كما تعلمه مبادىء الصناعة — ريفية أو غير ريفية — وتبصره بطرائق الإنتاج الأنسب وتساعده أيضا على زيادة موارده وتعلمه بعد ذلك خير العادات الصحية التى تحفظ له صحته وتحفظ عليه عافيته وترشده إلى قواعد الاقتصاد التى لاغنى له عنها فى تدبير أمور معاشه وتأخذ بيده إلى تنظيم مجتمعه تنظيما يوفر له ولأقرانه الراحة والعدالة الاجتماعية والطمأنينة والاستقرار وتعنى بعد ذلك بوقت فراغه فتعينه على استخدامه فى الهوايات والرياضيات التى تعود على نفسه وجسده ووطنه بالخير والفائدة إنها — أى التربية الأساسية — تذهب إلى الحقل وتدخل البيت وتنفذ إلى المصنع وتعمل فى

النادى وتنشط فى الملعب ، إنها تخدم الكبار والصغار الرجال والنساء الشيوخ والشباب ، إنهـا عملية حيوية تنفذ إلى نواحى الحياة كافة فتبعث فيها النشاط وتقيم فيها عروشا للسعادة المادية والروحية إنها تؤمن أن التعليم الصحيح النير أساس للإنتاج الغزير والدخل الوفير والصحة الطيبة والطمأنينة النفسية والعمل المثمر والحياة السعيدة .

إنها تؤمن بالإنسان وبقدرته على الخلق والإبداع والسمو والارتفاع إذا قيضت له الظروف المناسبة ولذلك فهى تهيء له أو على الأصح تساعده على أن يهيء لنفسه هذه الظروف المناسبة .

إنها تؤمن بالإنسانية وبما للإنسانية من مثل عليا ولذلك فهى تجهد فى تمكين الإنسانية من الازدهار فى وسط زاهر من البحبوحة المادية والمعنوية فى وسط أسعدته الصحة الطيبة والراحة المادية والهناء الروحى .

إنها تؤمن بالوطنية ولذلك فهى تخدم الأوطان عن طريق خدمة المواطنين بشحذ ذكائهم وصقل جوهرهم والكشف عما فى نفوسهم من جذور حية للخير والحق . وهى تؤمن بعد ذلك بأن الوطنية الحقة والإنسانية الحقة لايمكن أن تختلف بهما السبل وأن تفترق بهما الطرق ولذلك فهى تحدب على الوطنية وترعى القومية وتتخذها طريقا إلى الإنسانية الذكية الواعية النيرة .

إنها تؤمن بأن الإنسان واحد وأن مشاكله واحدة فلا جدوى فى أن تعلم مريضاً ولا تعالجه ولا فائدة فى أن تغنى جاهلا ولا تعلمه ولا عائدة — إلا الشر — من أن توفر الصحة لجاهل لايتعلم .

إنها تؤمن بأن خير مساعدة تقدم للفرد هى مساعدته على مساعدة نفسه ، أما المساعدة المفروضة وأما المساعدة التى تهبط من السماء دون عناء أو تعب أما المساعدة غير المعروفة فائدتها وقيمتها فمساعدة تذهب مع الريح تأتى هينة لينة وتذهب هباء تذروه الرياح .

إنها تؤمن أن العملية التربوية عملية تبدأ بالميلاد وتنتهى بالمعاد فلا تقتصر على طفل أو راشد ولا تخدم الزراعة دون العامل أو الرجل دون المرأة أو الفقير دون الغنى . إنها فى خدمة الجميع .

إنها تؤمن أن الدعوة والاقتناع — لا الشدة والإكراه — هما سبيل الإصلاح وأن الإيمان لا بد له من حماس وأن الحماس المفيد هو الحماس العارف الواعى النبيه النقاد الصابر الذى يتغلب على الصعاب ويستهون المكاره .

إنها رسالة والرسالات تعيش حين تقوم على المعرفة والحماس والتضحية وتبقى إذا كانت لها أصول فى النفوس وجذور فى المجتمع وفروع تتطلع أبدا إلى العلا وإلى المثل وإلى العالم الأفضل .

هذه هى التربية الأساسية وهذه بعض مبادئها وطرقها ووسائلها فهل تستطيع أن تكون وسيلة من وسائل الرعاية الثقافية فى المناطق الريفية العربية ؟ .

نعم إنها تستطيع . بل إنها وجدت لكى تكون وسيلة ومن وسائل الرعاية الثقافية لأهل الريف ، ولو أنك جردتها من هذه الصفة الأصلية فيها لما كان ثمة مبرر لوجودها إذ ماذا تفعل التربية الأساسية إذا لم تكن وسيلة رعاية ثقافية لأهل الريف وغير الريف ؟

إن جوهر التربية الأساسية إيمانها بأن التربية بمعناها الواسع الشامل وعن طريق عملها فى جميع الحقول الزراعية والصحية والمنزلية والترويحية والاجتماعية والتعليمية . . . إلخ أقول أن التربية هى طريق الإصلاح وصراطه

المستقيم . ثم أن لبابها اعتقادها بأن الإصلاح إنما يبدأ فى النفوس : فى العقول والعواطف والإرادات وأنه متى توفر للإنسان عقل ذكى وعاطفة واعية متأججة وإرادة حازمة قوية أمكن له أن يصلح نفسه وأن يساعد على إصلاح مجتمعه . وأنه بغير ذلك لا فائدة من مال كثير يستخدمه فى الشر الكثير أو فى الصحة الطيبة التى سرعان ما تتلف فى مطاليب الشيطان وأوامر الغرائز .

وأعود فأؤكد أن التربية الأساسية أذكى من أن تهمل شأن المادة وأن تتجاهل أن المادة أساس للمعنى . والواقع أن التربية الأساسية تعمل أول ما تعمل على رفع المستوى المادى وتحسين الدخل الفردى والقومى . وكل ما فى الأمر أنها تصل إلى رفع المستوى المادى عن طريق التربية والتوجيه والإرشاد .

أما قدرة التربية الأساسية على النهوض بعملية الإصلاح فليس يصح أن يشكك فيها ضخامة العبء أو طول المدة اللازمة للإصلاح أو وجوب إعادة النظر فى التنظيم الاجتماعى لبعض الأقطار إذ أن التربية الأساسية تدعو إلى ذلك كله وتعترف بذلك كله وتذكر أنها لا تدعى الاختلاف عن أخواتها من العمليات التربوية التى تحتاج كلها لوقت يطول بعض الشىء ولكنه وقت غير مضيع مادام يرسى عملية الإصلاح على قواعد ثابتة وأسس متينة .

ثم أليس من العدل أن نفرق بين التربية الأساسية وبواكير مشاريع التربية الأساسية ؟ إن للتربية الأساسية قوة المبادىء وإن لبواكير مشاريع التربية الأساسية ضعف التجارب الباكرة التى تتلمس طريقها وأين فى الدنيا الذى ولد كاملا أو على الأصح أين الذى ولد كاملا وعاش ؟ .

التعليم الفنى الزراعى وصلته بالعمل والانتاج

للأستاذ ممتاز عارف (العراق)

تمهيـــد :

بدأ الإنسان يستغل الأرض وينتج ثمراتها لأجل أن يعيش ويقتات هو وأفراد أسرته . وبممارسته استغلال الأرض تحت مختلف الظروف وبانتقاله من بقعة إلى أخرى وجد فروقا بينة فى مقدار النانج بين مكان وآخر أو بين صنف من أصناف الحاصلات وآخر . وهنا بدأ تفكيره فى استغلال الفائض من إنتاجه والانتفاع به عن طريق المبادلة والمتاجرة . ومنذ أن دخل الأمر فى مرحلته الاقتصادية توجهت العناية لدراسة الموضوع دراسة علمية فى أسباب التفاوت فى كمية الإنتاج بين أرض وأخرى أو بين صنف معين من النبات وغيره أو بين حيوان وآخر . فبفضل هذه الدراسة أو فلنسمها « البحث العلمى » تمكن المشتغل بالزراعة من معرفة خفايا كنوز الطبيعة والعوامل التى أدت أو قد تؤدى إلى اندثارها أحيانا وكيف يمكن المحافظة عليها للانتفاع المستمر والإنتاج العالى .

ولكن البحث العلمى ظل حقبة طويلة من الزمن بعيدا عن متناول المعنيين بالزراعة وبسبب انعدام مؤسسات التعليم والتدريس وعدم إقبال هـذه الطبقة على التعليم أو الميل إليه من ناحية وعدم تيسر وسائل وطرق الإرشاد والتثقيف للذين فاتهم دور الدرس والدخول إلى المدارس من ناحية ثانية . وللاقتصار بالبحث والوصول إلى الهدف من أقصر طريق نقول إن الزراعة الفنية فى الوقت الحاضر تخدم أهدافها عن طريق ثلاث قوى مرتبطة ببعضها ارتباطا وثيقا متينا ومنظمة إدارتها فى معظم البلدان تنظيما داخليا يكفل التعاون والاتصال فيما بينها للعمل الجدى المثمر ، تلك هى :

١ ــ البحث العلمى الذى يعمل على إيجاد العلاجات لمشاكل الفلاح .

٢ ــ التعليم الزراعى الذى ينقل الحقائق العلمية إلى صفوف الدراسة فى الكليات والمدارس المهنية الزراعية .

٣ ــ الإرشاد الذى يلحق بالفلاح الذى فاته دور الدراسة ويسعفه بعشرات الوسائل لإرشاده للعمليات الزراعية الصحيحة ، واطلاعه على أحدث الطرق الفنية الكفيلة بزيادة إنتاجه والمحافظة على القابليات الطبيعية فى مصادر الثروة .

فعلى أركان هـذا المثلث تتوقف حالة الإنتاج وتحسينه ، وعليه يبنى الفلاح والمزارع قصور آماله وإليه يعود السبب فى رفع مستوى حياته ، ومن أركانه تنساب الدنانير إلى جيوب المنتجين ، وبالتالى ترتفع أرقام الثروة القومية .

وليس من الصعب الاستشهاد بالأرقام والإحصاءات العديدة لإيضاح علاقة التعليم الفنى واستخدام الوسائل الفنية برفع مستوى الإنتاج . فلو أخذنا غلة من الغلات فى العراق ــ ولتكن القمح أو البطاطا مثلا ــ وقارنا إنتاجها

عندنا وفى أميركا أو هولندا حيث قوى المثلث الزراعى فى أشد نشاطها لوجدنا الإنتاج هناك يتراوح بين ثلاثة أضعاف وخمسة وأحيانا أكثر عما هو فى العراق .

فكفاءة الفلاح مرآة تعكس مدى التقدم الزراعى الفنى فى ذلك البلد . لنأخذ مثلا بسيطاً يشرح موضوع علاقة كفاءة الفلاح الفنية بكمية إنتاجه وذلك من أحدث الأرقام فى المصادر الأميركية ، ففى سنة ١٧٩٠ كانت العائلة الزراعية الواحدة تنتج ما يكفيها فقط ويفيض عندها ما يكفى لإعاشة ١٢ ٪ من أفراد عائلة غير زراعية (أى من سكان المدن) . بينما فى سنة ١٩٥٠ بلغت كفاءة المنتج الأميركى بفضل العلم الحديث درجة أصبح معها قادرا على إعالة خمس عوائل أخرى من غير المزارعين (أى من سكان المدن) عدا نفسه . وفى الجدول التالى يتبين تطور كفاءة الفلاح الأميركى بين سنة ١٧٩٠ وسنة ١٩٥٠

العام	كفاءة الإنتاج فى العائلة الزراعية الأمريكية
١٧٩٠	١,١٢
١٨٣٠	١,١٥
١٨٧٠	١,٣٣
١٩١٠	٣,—
١٩٥٠	٦,—

لقد أدت هذه الكفاءة وهذا الإنتاج العالمى إلى رفع مستوى الحياة بشكل ملموس ليس فى أميركا وحدها بل فى كافة البلدان ذات الغذاء الوافر . فلقد دلنا التاريخ الحديث والقديم على السواء أن الأمم ذات الإنتاج الزراعى العالى والوفرة المتراكمة الفائضة عاشت ولا تزال تعيش قوية عزيزة الجانب محترمة بين شعوب الأرض . فالشعوب التى لاتجوع ويأتيها عيشها رغدا من حقولها وثروتها الحيوانية وقابلياتها الزراعية الأخرى ليست كمن تعتمد على رغيف الخبز أن يأتيها من وراء البحار وخاصة إذا كان عن سبيل المساعدة أو الصدقة . وكم من شعوب باتت تمد يدها للمنتج الأميركى منذ انتهاء الحرب العالمية الأولى حتى يومنا هذا ؟ كم من شعوب فى أوربا وغير أوربا كادت تموت جوعاً لولا شحنات القمح والدقيق والحليب المجفف واللحوم والمواد السكرية والكساء من إنتاج الفلاح الأميركى ؟ وعلى عكس ذلك ماذا يحل بالشعب الأميركى لو أن كفاءة فلاحه الإنتاجية هبطت وقد أصبح فى سنة ١٩٥٢ حوالى ٨٥ ٪ من الـ ١٥٠ مليوناً يسكنون المدن ؟ أليس ذلك معناه أن أميركا ستصبح مستوردة للمواد الغذائية وليس من مصلحتها أن تكون كذلك ، وهى لهذا السبب تصرف آلاف الملايين من الدولارات لتبقى المثلث الزراعى مصدر قوة وعمل وإنتاج فى الكيان الاقتصادى وأن أى هبوط فى كفاءة الفلاح — وهو العمود الفقرى فى البلد الزراعى — معناه هبوط وتدهور فى الثروة القومية . وبفضل هذا أيضا فلا تزال حوالى ٦٥ ٪ من المواد المتداولة فى التجارة الأميركية هى المواد التى منشؤها الأرض والفلاح بالرغم من كون أميركا ذلك البلد الصناعى العظيم .

التعليم الزراعى :

أشرنا إلى أن البحث العلمى هو الكفيل بإماطة اللثام عن الحقائق وحل المشاكل الزراعية وهذا العمل يجرى فى المختبرات الصامتة البعيدة عن الاتصال الخارجى أو الدعاية ولذلك فصلة الفلاح بهذا الركن من المثلث غير مباشرة . فاحتكاكه واتصالاته هى بالتعليم والإرشاد اللذان هدفهما رفع مستوى حياة الفلاح بصورة عامة وزيادة إنتاجه بصورة خاصة عن طريق انتهاج الأساليب الصحيحة لخدمة التربة والعناية بها وتصريف المياه الزائدة ومكافحة الآفات والأدغال واستعمال الأسمدة واستخدام أجود وأكبر عدد ممكن من أنواع الغلات واتباع دورة زراعية صحيحة الخ ...

أما التعليم الزراعى فواسع الأهداف والمراحل والدرجات بحسب البلدان وليس موضوع هذا البحث التعمق فى تفصيل مراتب التعليم الزراعى. وإنما يمكن التلخيص بأن المراحل الرئيسية فى معظم البلدان الزراعية هى ثلاث :

١ — التعليم العالى فى الكليات .

٢ — والتعليم الزراعى المهنى فى الثانويات .

٣ — وتعليم الكبار فى الصفوف المسائية والدورات الخاصة .

١ — التعليم العالى : — إن هذه المرحلة من التعليم لاتهم الفلاح بوصفه المنتج بصورة مباشرة فإنه ليس من الضرورى أن يدخل الفلاح إلى الكليات ليتعلم أساليب الزراعة الصحيحة وليصبح قادرا على إدارة مزرعته والعناية بحيواناته . كلا فذلك ليس باللازم مطلقا . فالهدف من هذه المرحلة الثقافية هو إعداد الرجال إعداداً فنياً عالياً يمكنهم فيما بعد من تحمل مسئولية الأبحاث العلمية والعمل فى محطات التجارب أو شغل المراكز الفنية الهامة التى تستلزم مؤهلات علمية معينة إلا أن هناك مؤسسات عالية تعنى بالناحية العملية فيتخرج الطالب منها وهو مسلح بالعلم والخبرة العملية بحيث يستطيع معهما مزاولة الحياة مباشرة بعد التخرج .

٢ — التعليم الثانوى المهنى: — وفى هذه المرحلة كما فى التى سبقتها إختلاف وتفاوت فى المدد والسنين والأهداف فمنها مايشمل مرحلة الدراسة الثانوية بأكملها ومنها ماهو أقصر من ذلك ، ومنها أيضاً ما يقتصر على الدراسة الزراعية البحتة ومنها مايكون ضمن مناهج الدراسة الثانوية الإعتيادية ومهما تكون الحال فإن الطابع الذى تتميز به هذه المرحلة هو أنها تهدف إلى إفساح المجال أمام كل شاب ريفى أن يحصل على قدر ما يتمكن هو أن يحصل عليه من المعلومات الزراعية الأساسية والمهارة المهنية فى الزراعة بحيث تتناسب مع قابلياته الشخصية وبشكل ينطبق مع الظروف والأحوال التى سيعمل بها كمزارع أو كعامل ماهو فى الزراعة .

وأود أن أشير إشارة خاصة ونحن بهذا الصدد أن غالبية الفلاحين فى أوربا الغربية والولايات المتحدة هم من خريجى هذه المرحلة التعليمية. ومما لاشك فيه هو أن هذا المقدار من التعليم تكفى لممارسة الزراعة بشكل مربح ومفيد ففى المناهج الدراسية الثانوية تنوع من الفعاليات والخدمات والمشاهدات والمباريات تكفل إنتاج جيل يقدر الغاية من مختلف الأعمال الزراعية ويؤمن بمبادئها . لقد أتاحت لى زيارتى الأخيرة للولايات المتحدة وأوربا الغربية أن أتحدث إلى الكثير من طلاب هذه المدارس ، فكنت أجد الفرد منهم ملما إلماما صحيحاً باحتياجات الأرض عند زراعتها بمختلف المحاصيل وأيها أفضل إليه وأى الحيوانات أوفر إنتاجا فى محيطه من غيرها ... إلخ ومما زاد المناهج كفاية وجعلها أبعد تأثيرا فى إيصال المبادىء الزراعية الصحيحة إلى قلب المزارع هو تلك المشاريع الزراعية التطبيقية التى فرضت على كل طالب أن يقوم بها فى بيته أو مزرعة ولى أمره والتى كانت عرضة للتفتيش

من مدرسى الزراعة فى فترات منظمة لاينساها ولا يهملها المدارس والطالب على السواء. وحسب هذا المنهج المنظم يزور المدرس مزرعتين من مزارع الطلاب كل يوم بعد انتهاء الدروس .

إلى جانب ماتقدم نجد بعض المدارس الثانوية التى لاتفتح أبوابها إلا فى مواسم معينه وتفسح المجال للشباب الربفى أن يمارس أعمالا حرة لكسب العيش وأغلب هذه المدارس تفتح فى الشتاء وتسمى بالمدرسة الشتائية ونجد الكثير منها فى هولندا وألمانيا الغربية . كما وأنها تقتصر فى تدريسها على يوم أو يومين فى الأسبوع فقط . ومن هذه المدارس ما تختص بتعليم مادة دون أخرى . فهناك المدارس التى تعنى بحدائق الأزهار وأخرى بالأبصال فقط وغيرها بنباتات الزينة ذات الساق الخشبى . كما وهناك الكثير من المدارس التى تدرس البستنة فقط أو الغابات ولا تتطرق لموضوع آخر ولقد استرعى نظرى هذا التطور والتكيف فى البلاد ذات الزراعة الكثيفة وحيث الملكية الزراعية ملكية صغيرة حقاً . إن الذين يدخلون هذه المدارس يتخرجون فيها وهم الزراعيون الماهرون فى حقل اختصاصهم من الناحية العملية دون أية شبهة وقد تتبعت آثار اعمالهم فى الميدان الحر فكانت تنطق بذلك . وإذا كان لابد أن يقال شىء فى باب التعليم فى هذه المرحلة فذلك هو أنه يجب أن يعمم فى البلاد الزراعية ويحتل شأناً مهماً عند أعداد مناهج الثقافة الريفية وعلى ألا يتسم بالطابع النظرى الذى قد يؤدى إلى خيبة الأمل وبالتالى إلى أغلاق المدارس تبعا لذلك .

وتمتاز البلاد الهولندية بوجود المدارس الزراعية على مستوى ابتدائى ، ولكنه فى الحقيقة ليس بالمستوى الابتدائى الذى نفهمه فى بلادنا ، وإنما هو مرحلة بعد الدراسة الابتدائية مباشرة وأقل من المستوى الثانوى . يقبل الطالب فى هذه المدارس فى سن الثالثة عشرة . إن أغلب هذه المدارس مؤسسة من قبل الكنائس وتسندها الحكومة ببعض المبالغ .

٣ — الصفوف المسائية والدورات الخاصة : — تنظم هـذه الصفوف أو الدورات الخاصة للذين فاتهم دور الانتماء إلى المدارس أو أن الدوام فيها يتعارض مع مصالحهم الخصوصية فبتنظيم هذه الحلقة الدراسية تكون الحكومة أو الولاية قد مهدت كل السبل لتعليم المواطنين الزراعة وأساليبها الحديثة فى كافة مراحل الحياة . وهذه هى الخدمة الحقة التى يجب أن يؤديها كل قطر زراعى لتأمين استغلال الموارد الطبيعية على غاية من الكفاءة والإتقان .

إن الصفوف المسائية أو الدورات القصيرة الأمد شائعة فى معظم أقطار العالم ولو كانت بوجوه متفاوتة . إلا أن التطور الذى ظهر فى الولايات المتحدة الأمريكية بهذا الميدان بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة لأمر يسترعى الاهتمام ذلك هو مشروع الرئيس أيزنهاور للمحاربين الذين اشتركوا فى الحرب الفعلية ، وبعد انتهاء الحرب المذكورة شمل المشروع الذين ساهموا فى الحرب الكورية . إن هذا المشروع يشمل الضباط والجنود على السواء ويهدف إلى تعلم هؤلاء شتى الحرف بغية رفع مستوى الإنتاج فى كافة ميادين العمل ومنها الزراعة . فالمحارب القديم الذى يتمتع بامتيازات هذا المشروع إذا اختار الزراعة فأمامه مجالان :

أولا : إذا شاء دراسة الزراعة فى الكليات فله ذلك وتتوسط الحكومة بإدخاله إحدى الجامعات مع إعطائه مخصصات شهرية أقصاها (٢٠٠ دولار) حسب مرتبه فى الجيش الأمريكى وذلك طيلة مدة الدراسة .

ثانيا : إذا كان من ذوى المقدرة المالية بحيث يستطيع أن يشترى أرضا فعندئذ تتوسط الحكومة المركزية لدى بعض المصارف لتسليفه المبالغ اللازمة لشراء العدد الزراعية والحيوانات التى يحتاج إليها ويجرى التسليف

هذا بضمانتها . وإزاء هذه المساعدة المالية يتعهد بالانتماء إلى الصفوف الزراعية المسائية ، وعندئذ تمنحه المرتب الشهرى الذى تدفعه عادة لمن يلتحق بالكليات كما أسلفنا .

لقد خدم هذا المشروع الضخم هدفين فى وقت واحد ، الأول هو أنه عزز مكانة الضابط والجندى فى المجتمع بالإضافة إلى ترسيخ واجب الخدمة العسكرية المقدسة فى عقول المواطنين . والثانى هو رفع الكفاءة الزراعية فى الإنتاج بعد إفساح المجال لمن لا تتوفر فيهم القابلية الفنية الأساسية والمالية لاستغلال الأرض لأن فقدان الكفاءة الفنية يؤثر مباشرة على مورد من أهم موارد الثروة القومية ، علاوة على أنه عاجلا أم آجلا يسبب اضمحلال التربة الزراعية ، ومعناه خسارة رأس المال بمقياس وطنى واسع .

لقد كان من أروع نتائج تعليم الفلاح وتثقيفه الثقافة الفنية اللائقة فى الجيل الحاضر قيامه بأعمال تعاونية واسعة النطاق خارج حدود مزرعته فى محيط مجتمعه الضيق بادىء الأمر بمجال أوسع فيما بعد . وقد كان نفس الفلاح فى أوائل القرن الحالى لا يود أن يستمع لأى موضوع أو مشروع يقضى بتعاونه وعمله المشترك من أقرب جار له . واليوم نجده يرسل بإنتاجه وما صب عرق الجبين طوال السنة للحصول عليه إلى الجمعيات التعاونية مسافة مئات الأميال مطمئنا لما يصله من الأرقام بين حين وآخر عما بلغ إليه مورده وأرباحه .

إن السوق التعاونية لبيع الأزهار والأبصال فى قرية (السمير) فى هولنده إكتسبت شهرة عالمية لدرجة أنها لاتحتاج إلى التصريف ، فالمنتج الهولندى يرسل بشحنته الصغيرة إلى هذا السوق صباحا وفى عين المساء تكون بعض الأزهار من إنتاج حقله الصغير على صدور الأوانس والسيدات فى مختلف عواصم الأرض وقد تكون فى صبيحة اليوم الثانى فى الأرجنتين أو ماجاورها . ولن يكون بمقدور أى فلاح أن يصل بإنتاجه إلى هذا الحد وبعين مستوى الأرباح لولا تعاونه وتضافره المشترك مع غيره من الفلاحين .

إن الكثيرين من منتجى الألبان فى العالم يعملون بالمبادىء التعاونية وإن معظم منتجات الزيوت النباتية والجبن المستورد إلى العراق من أوستراليا وهولندا والبلاد الاسكندنافية هى من مصادر تعاونية .

كذلك فإن أغلبية مراكز التلقيح الاصطناعى فى الولايات المتحدة وهولندا أو غربى أوربا تديرها جمعيات تعاونية فقد أدرك منتج الألبان مثلا بأن من الخسارة أن يشترى ثوراً للسفاد فى حين أن قابليته الإنتاجية لاتتجاوز اقتناء عشر بقرات فقط . وإذا كان يصبو لتحسين الجنس فى مجموعة أبقاره وجب عليه أن يشترى ثوراً سعر شرائه بالأرقام الخيالية من وجهة نظر رجل الشارع . وقد استحال على المشتغلين الأوائل تطبيق جزء يسير مما ذكرنا بسبب جهل الفلاح وقلة ثقافته ونضوجه . ومما لاشك فيه هو أن الاحتكاك والاختلاط والاجتماعات العالمية ساعدت على توجيه الفلاح إلى حد بعيد وفتحت عينيه وصار يقرأ ويتعقب بلهف مايفعله الفلاح فى البلاد الأجنبية وهذا طبعا ضرب من التعليم والثقافة . ومشى هذا الفلاح شوطا أبعد وصار عضوا فى جمعيات ذات طابع عالمى وأخذ يقرأ نشراتها ويشارك فى مجلاتها حتى أن بعض الفلاحين اليوم عندما يتكلمون فى موضوع اختصاصهم وعملهم لينصت اليهم المرء ويحسب أنهم أساتذة فى الجامعات أو خبراء وباحثون . . وكل هذا بفضل التعليم .

الإرشاد الزراعى :

نتناول بالبحث الآن الركن الثالث من أركان المثلث الزراعى ذلك الركن الذى يعنى بالبحث عن مشاكل الفلاح مع الفلاح نفسه ويحاول إيجاد الحلول لها وإن لم يستطع نقل المشاكل نفسها إلى ركن الأبحاث العلمية ليخضعها للبحث والتنقيب ، فهو إذن حلقة اتصال بين الفلاح والقائمين بالأبحاث العلمية . وبما أن البحث العلمى والتعليم جزءان

متممان الواحد للآخر ولا ينفصلان إلا ببعض الشكليات فالمرشد يعتبر همزة الوصل فى الحقيقة بين الفلاح من جهة وبين البحث العلمى والتعليم من الجهة الأخرى . فالمرشد الزراعى هو بمثابة الوسيط بين هذه العوامل وهو المعلم والمربى والمستشار للفلاح أو قل هو النحلة المباركة التى تطير فوق الحقول النضرة تجمع اللقاح فتعود به إلى معمل الخلية ليصنع طعاما شهيا . هكذا ينبث المرشد بين الحقول يتفقد الفلاحين ويرجع إلى مراكز الأبحاث والتجارب مثقلا بشتى الألغاز والمصاعب يطلب درسها وتشخيصها وحلها . ولا يعود للحقول فارغا وإنما يحاول أن يملأ حقيبته بكل ماهو جديد ومبتكر فى عالم الزراعة . وهنا يبدأ الصراع والنزاع بين القديم الذى يشاء أن يتبدل وبين الجديد الذى يريد أن يقحم نفسه ويفرضها فرضاً ، ولكن للمرشد العاقل الخبير أساليب إقناعية كثيرة لحمل الفلاح على مطاوعة الجديد وقبوله ، ومن بعض هذه الأساليب ماهو كالسلاح الفتاك ، فما أن يبدأ الفلاح بمقاومته حتى تشاهده وقد خر مستسلماً للحقائق الجديدة .

ولعل من أبرز الأمثلة وأقدمها فى هذا الصراع هى قصة الأسمدة الكيماوية وبعض المواد المستعملة فى مكافحة الآفات ، فقد كانت العقلية القديمة لا تؤمن بفائدة الأسمدة المستحضرة وكانت تعتبرها ضربا من الدجل والشعوذة حتى بدأ المرشد يكتب اسم الفلاح نفسه بمادة النتروجين مثلا إذا كانت تربته ينقصها هذا العنصر فينثرها فى الحقل على قدر حدود الاسم وسرعان ما يطغى النبات فى داخل حدود الاسم على بقية الحقل فيذعر الفلاح ويدهش ولا حجة بيده للمقاومة بعد حتى عم وشاع استعمال الأسمدة الكيماوية بدرجة أنه أصبح استعمالها مرحلة من مراحل العمليات الزراعية الأساسية .

كانت حشرة المن على النخيل فى العراق (دوباس النخيل) تفتك فتكا ذريعاً فى بعض المواسم مما كان يؤدى إلى قلة الناتج بشكل ملموس وإلى موت النخلة نفسها إذا دامت بها الإصابة عدة مواسم متتابعة وكان الاعتقاد السائد يومئذ بأن هذه الظاهرة وهذه العلة الخطيرة من الله حتى ثبت للفلاح بالبرهان العملى أن سبب الظاهرة آفة حشرية يمكن مكافحتها بالكيماويات وتنشطت بعد ذلك مكافحة هذه الحشرة بعد سنة ١٩٣٥ فى مدينة البصرة وبقية أنحاء الفرات الأوسط . وفى الوقت الحاضر تنهال مئات البرقيات والطلبات للدوائر ذات الاختصاص من ملاكى التمور لمجرد مشاهدتهم هذه الحشرة طالبين أخذ الحيطة والتدابير لمكافحتها .

هذه وسائل إيضاحية عملية يستخدمها المرشد للوصول إلى غاياته، وهناك عشرات الوسائل الأخرى التى لا مجال لبحثها بالتفصيل كتوزيع النشرات والمجلات وأحاديث الراديو والاجتماعات وعرض الأفلام وإجراء المسابقات والمباريات وخاصة بين طبقات الأحداث وإجراء التجارب الفردية فى حقول المزارعين أو فى الحقول النموذجية وجمع المزارعين لمشاهدتها فى مواسم معينة . وفى كثير من اجتماعات المساء يصطحب المرشد معه أحد الخبراء لإلقاء كلمة فى موضوع له مساس بزراعة تلك المنطقة . وقد ذكرنا تلميحاً فيما سبق أن المرشد ينور الفلاح إلى أجود المحاصيل أو الأشجار أو الحيوانات التى يمكن أن تنتج بأقصى حدود النفع ، وهذه الخدمة التوجيهية فيها أكبر النفع والفائدة من ناحية أنها لا تفسح المجال للفلاح أن يجازف فى محاصيل لا تلائم المنطقة التى هو فيها فتصبح الزراعة غير مربحة فى حين أنه يمكن أن ينصرف لزراعة مادة أخرى . فمثلا إذا كانت نسبة الزيت فى الزيتون تتراوح بين ١٦ — ١٨٪ فى شمال العراق فعلى المرشد أن يكافح زراعة الزيتون فى وسط العراق وجنوبه إذا كانت الغاية إنتاج الزيت ويمكن أن ينصح بزراعة الفواكه الأخرى ومن هذا عشرات الأمثلة التى يمكن أن تسرد للتدليل بالنفع المباشر الذى يعود على الفلاح بتعليمه وتثقيفه .

ولا يقتصر الإرشاد الزراعى على تعليم الزراعة وأصولها وما يتعلق بها بصورة عامة وإنما أصبح يشمل حياة الفلاح الاجتماعية والصحية والمدنية لأن الهجرة من الريف إلى المدينة أصبحت بشكل يهدد بفقدان الأيدى العاملة التى كانت تتولى استثمار خيرات الأرض وسبب ذلك المكاسب العالية فى المدينة من ناحية ووفرة الحياة الاجتماعية من ناحية أخرى . فإعداد المشاريع الريفية لتأمين إيجاد ما ينقص الريف يمكن توقيف الفلاح عن الهجرة . ومن جملة ذلك أيضاً تشجيع الملكية الصغيرة لكى يرتبط الفلاح ارتباطا محكما بالأرض ثم تهيئة الإمكانيات الصحية المتوفرة بالمدينة وعلى الأقل بمراكز معينة وربط الريف بالكهرباء وتيسير الماء الصالح للشرب. هذه هى من أهم ما عمل على تحقيقه الإرشاد الزراعى فى البلاد الزراعية فى الممالك التى خطت شوطاً بعيدا فى مضمار التقدم . فبقدر ما يجب أن نعنى بالبحث والتعليم علينا أن نوفر ما يبت نتائج ذلك بين طبقات المزارعين بالطرق العلمية المثلى أى بواسطة الإرشاد . وبهذا يمكن أن تنجب تلك النحلة الطائرة بين الحقول ومراكز البحث العلمى فلاحاً ومواطناً يعتبر بحق عماد الوطن فى السلم والحرب ..

توضيح وإعداد وتنظيم القيادة

(الريادة) للعمال الزراعيين المشتغلين بالصناعة الريفية

للدكتور على فؤاد أحمد (مصر)

أولا : توضيح

مقـــدمة .

أصبح عنصر القيادة (الريادة) من أول العناصر الواجب وضعها فى الحسبان وإعدادها عند دراسة أى عمل اجتماعى صغيرا كان أم كبيراً ــ وقد أدى إهمال إعداد ذلك العنصر إلى ضياع مجهودات ضخمة وأموالا طائلة فى مشروعات لم تتمكن بسبب نقص عنصر القيادة من بلوغ أهدافها .

ونقصد بالعمل الاجتماعى هنا معناه الذى يشير إليه علماء الاجتماع بمعنى أن أى عمل يتفاعل فيه أفراد جماعة هو عمل اجتماعى سواء أكان هذا العمل اقتصاديا أو صحياً أو تعليمياً أو دينياً أو سياسياً أو ترويحياً. فالحياة الاقتصادية إنما هى مجموعة من الأعمال الاجتماعية وكذلك المستشفى والمدرسة والنادى والمسجد والحكومة ودار الحضانة ... الخ إنما هى أنواع لأعمال اجتماعية تتشابه فى طبيعتها وإن اختلفت فى وظائفها .

القيادة لازمة للعمل الاجتماعى :

إن من ينظر فى بيئته إلى المشروعات الاجتماعية العديدة التى أحسنت دراستها وصياغتها ويقارن بين ما كان يتنبأ لمثل هذه المشروعات الاجتماعية من نتائج وبين النتائج التى حصلت عليها فعلا عند تنفيذها سيجد نفسه يواجه موقفاً فيه كمية ليست بالقليلة من خيبة الأمل وترتفع الأصوات معددة الأسباب فى ذلك وغالباً ما تنتهى هذه الأسباب عند الشعور بعـــدم صلاحية القائمين بالعمل الاجتماعى وإخلاصهم لعملهم ، والواقع ان أغلب هؤلاء القائمين بالعمل الاجتماعى مظلومون إلى حد كبير فى إرجاع عوامل الفشل إليهم فقد كان الاعتقاد إلى وقت غير بعيد أن القيادة هى مجموعة من الصفات أو المميزات العامة التى يتصف بها بعض الأفراد فيخلع الناس عليهم صفة القيادة . أو كما يقول س.ا. جيبس فى كتابه عن مبادئ وسمات القيادة:

« كان الاعتقاد السائد أن القيادة ميزة أو صفة من صفات الشخصية التى يتصف بها شخص دون الآخر أو على الأقل تظهر فى أفراد بدرجات عالية ويندر وجودها فى معظم الناس . »

ولاغرابة إذاً أن نجد كثيرا من الكتاب والباحثين يقومون بدراسة الصفات الشخصية للقادة عندما يتناولون هذه الظاهرة بالبحث . وترمى معظم هذه الدراسات إلى تحليل صفات القادة المعترف بهم أو استفتاء الناس فيمن يصلح لمركز القيادة ثم القيام بتحليل صفات هؤلاء الأفراد .

ولم تأت هذه الدراسات بنتائج ذات بال لأن القيادة فى حد ذاتها لاتعنى شيئا إذا نظرنا إليها بعيدا عن المواقف

الاجتماعية التى تحوط القادة . فيجب أن ينظر إلى القيادة باعتبارها عملية وليست صفة أو سمة ثابتة أو كما يقول و. ج. هايز : توجد علاقة متبادلة بين مميزات المجتمع والقادة فيه وسواء أكان المجتمع هو الذى جبل القائد أو أن القائد هو الذى جبل المجتمع فهذا أشبه بأرجوزة (البيضة والدجاجة) المعروفة أيهما جاء قبل الآخر فالمجتمع والقادة يعتمد كل منهما على الآخر .

القيادة عملية ذات طرفين :

القيادة إذا ليست صفة أو صفات تتوفر فى شخص فتجعل منه قائدا بل هى عمليـــة استثارة متبادلة يمكن بواسطتها عن طريق التفاعل السليم بين أفراد مختلفين السيطرة على النشاط وتوجيهه إلى أهداف مشتركة .

وفى طرف من هذه العملية يوجد القـائد وهو كل من تكون إرادته ومشاعره وبصيرته موجهة إلى السيطرة على الغير لتحقيق هدف يرمى إليه ووظيفة هذا القائد بصفة عامة فى الموقف المعـين هى تعريف الموقف وتنسيق النشاط بحيث يأخذ العمل الجمعى وجهة معينة وهذا يعنى أن الموقف هو الذى يخلق الدور الذى يقوم به القائد واختيار القائد وطريقة سلوكه تحدده حاجات الجماعة وكفاية أعضائها .

أما الطرف الثانى من هذه العملية فهو دور الأتباع ــ فالتابع هو عضو الجماعة الذى يقبل ويسير تحت إرادة ومشاعر وبصيرة القائد بعد قبول تفسيره للموقف لتحقيق الغرض الذى يعمل له القائد ويعتبر الأتباع جزء من الموقف ويجب أن يكونوا موضع الاعتبار ــ ولا يعتبر القائد من قام بالاتصال بالجماعة لتعريفها الموقف فحسب بل يجب أن يكون قادراً على تفسير المواقف للغير . وعملية توصيل الأفكار للغير جزء حيوى من عمليـة القيادة . وهذا يوضح لنا كيف ينجح قائد مع جماعة ويفشل مع الأخرى ويفسر لنا سبب قيام الصعوبات فى طريق القائد الخارجى الذى يقوم بدور القيادة فى جماعة .

القائد يصنع ولا يولد :

مما سبق يتبين أن دور القائد يختلف تبعا لاختلاف المواقف فى الجماعة وقد أثبتت دراسة العوامل المختلفة فى حياة الجماعات أن القيادة متاحة للكثيرين ولا تكون وقفا على شخص معين . إذ لا يوجد الشخص الذى يتميز بالكفاية التى تمكنه من مواجهة جميع المواقف فبعض المواقف تتطلب معرفة خاصة أو مهارة معينة . فإذا انتقلنا من هـذه الصورة العامة للقيادة إلى القيادة فى موضوع هذا البحث يجب أن نتفهم المواقف العديدة التى سيتعامل معها هذا الفريق من القادة .

قادة لأى شىء ؟

وهذا هو السؤال الذى فى حدود إجابته يحـــدد نوع القائد الصالح مع مراعاة البيئة المعينة التى سيعمل بها بطبيعة الحال .

التصنيع الريفى هو الميدان الذى نريد له قادة وهذا الميدان من النشاط الاقتصادى مرتبط تمام الارتباط ببقية نواحى الثقافة وإمكانيات البيئة فهؤلاء العمال الزراعيون الذين يتجهون إلى الصناعة الريفية إما لعمل دائم طول الوقت أو عمل إضافى إلى أعمالهم الزراعية إنما يواجهون تغييراً شاملا فى أنماط حياتهم سواء من ناحية معلوماتهم أو عاداتهم أو قيمهم فإذا كانت الثقافة الريفية تحتوى أصلا على تلك المعلومات الزراعية التى تناقلها الأجيال ــ جيل بعد جيل ــ فإن المعلومات الصناعية هى مستحدثة فى تلك الثقافة .

وليست الثقافة الريفية نفسها مصدر هذه المعلومات بل غالباً ما تستورد من خارج البيئة - وبينما العوامل الجغرافية والطبيعية تؤثر تأثيراً كبيراً على الاقتصاد الزراعى تسبغ على هذا النوع من الحياة الزراعية أنماطا من العادات والقيم التى تغلب عليها الاعتماد على القضاء والقدر وعدم الاهتمام بالدقة فى الوقت والعجز الإنسانى أمام العوامل الطبيعية القوية ، فإن الصناعة الريفية تتطلب عادات وقيما تظهر فيها سيطرة الإنسان على عوامل الإنتاج وتقديره لقيمة الوقت وابتكاره فى التعامل مع الظروف الإنتاجية والتسويقية ثم أن عملية التنافس تصبح أوضح أثراً بين العاملين فى الصناعات الريفية عنها بين المزارعين .

لذا فيمكن تلخيص الأهداف التى يجب أن يسعى إليها القادة فى ميدان التصنيع الريفى فى النقط الآتية :-

١ — إكتشاف الصناعات الريفية الملائمة للبيئة والتى تتوفر لها عوامل النجاح فى الإنتاج والتسويق .

٢ — استثارة العمال الزراعيين للأخذ بفكرة الصناعة الريفية والعمل فيها .

٣ — العمل على زيادة العائد من الأخذ بالصناعة الريفية على العمال عن طريق زيادة مهارتهم وتخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين نوع المنتجات وتهيئة أحسن الظروف للتسويق .

٤ — تكييف طريقة معيشة الأسرة الريفية بما يتلاءم مع الصناعة الريفية .

٥ — توفير الرعاية الصحية والاجتماعية والتعليمية والترويحية .الخ .. للعمال المشتغلين بالصناعات الريفية وأسرهم .

٦ — العمل على انسجام المشتغلين بالصناعات الريفية مع بقية أفراد البيئة الريفية بما يبقى على العلاقات المرغوبة بين أفراد الجماعة ويزيد من تماسك المجتمع .

ثانياً — إعـــداد

ما الذى يجب أن يتوفر فى القادة ؟

يختلط الأمر فى تفكير البعض بين القائد والفنى فالأول يتعامل أساساً مع أفراد وجماعات آدمية بينما يتعامل الثانى مع موضوعات فنية والفرق يبدو واضحاً إذا قارنا بين قائد جماعة اللعب فى نادى مثلا وبين فنى فى موضوع كيمياء. فالأول يجب أن تتوفر له المعلومات عن الطبيعة البشرية والعلاقات الإنسانية وكيف يمكن التعامل مع اتجاهات وميول الأفراد وضبط سلوكهم فى الاتجاهات التى يرغبها - وهو فى هذا يغير من طرقه ووسائله بما يتلاءم مع عوامل متغيرة سواء من ناحية المواقف التى تتعامل فيها أو الأفراد الذين يتعامل معهم — أما الفنى الكيمائى فهو يتعامل مع موضوع فنى بحت يختلف عن المواقف الاجتماعية فى أن عناصره معروفة محدودة غير متغيرة إلا فى حدود يتحكم فيها الفنى .

وبالرغم من أن الفرق واضح فى المثل السابق الا أن هذه الفروق غالباً ما تختلط فى الفهم إذا كان الفنى يعمل فى ميدان جماعة أو القائد الاجتماعى يعمل فى ميدان فنى — وهو مايحدث فى ميدان مثل ميدان التصنيع الريفى — فالصناعة فى حد ذاتها عمل فنى يتطلب فنيين يتعاملون مع عوامل محددة فى الإنتاج بينما الصناعة كمهنة تضم آدميين يعيشون فى بيئة اجتماعية تجعل منها ميداناً اجتماعياً إنسانياً يتطلب قائداً يتعامل مع القوى والاتجاهات والمهارات والتشكيلات الإنسانية فى البيئة وهى عوامل ليس عليها الضبط المتوفر على العوامل غير الإنسانية وتتباين تبايناً كبيراً من بيئة إلى أخرى بل من فرد إلى فرد .

وليس عمل القائد أقل تخصصاً فنياً من عمل الفنى الصناعى فلكل تخصصه الفنى فى الميدان الذى يعمل به

ولكن الذى نسعى من ورائه هنا هو توضيح كل الميدانين حتى إذا اقتضت الظروف أن يقوم بالعملين شخص واحد لابد وأن يحتاج إلى تخصص وتفهم ميدانين كلاهما لازم لهذا النوع من التفاعل ، لذلك يلزم معرفة ميادين التخصص التى يجب أن يتمكن منها كل من القائد والفنى الصناعى حتى يكون معداً للقيام بالدور المنوط به .

أما فيما يختص بأنواع الدراسات والتدريبات الإعدادية التى يجب أن تتوفر لمن يقوم بدور القائد فى هذا الميدان فيمكن تلخيصها فى الموضوعات الآتية :

١ — يجب أن يفهم الرائد طبيعة القرية التى يعمل فيها والجهاز الاجتماعى للحياة الاجتماعية وهذا يتضمن تفهم تركيب الجهاز الاجتماعى للحياة القروية والوظائف التى يؤديها هذا الجهاز كما يتضمن الارتباط الوظيفى بين أجزاء الحياة الاجتماعية فى القرية والمنظمات أو المؤسسات الاجتماعية والعمليات الاجتماعية بين الجماعات والأفراد فى البيئة .

٢ — دراسة وفهم تكوين الاتجاهات والسلوك بين أفراد البيئة وهذا يتضمن عملية التنمية (والصقل) الاجتماعية والعمليات المتصلة بها — وكذلك تكوين الشخصية والمؤثرات المتبادلة فى حياة القرية وتقاليدها وعاداتها وعرفها وكل ما يتصل بعوامل الضبط الاجتماعى وتوجيه سلوك الأفراد — كما يشمل هذا كذلك دراسة العوائق الثقافية والنفسية التى تعوق الاتصال السليم .

٣ — تعريف القائد بعملية القيادة نفسها ووظيفة الدور الذى يقوم به .

٤ — دراسة وتعريف طرق ووسائل القيادة التى يمكن استعمالها فى المواقف المختلفة وفهم واضح لمعنى هذه الطرق والوسائل وأسباب فاعليتها .

٥ — دراسة لعلاقة نشاط التصنيع الريفى ببقية نواحى الحياة الاجتماعية فى القرية ومدى تأثيرها فيها وتأثرها بها وفهم طرق تنسيق المجتمع للاستفادة منها فى تنسيق عمله مع الجهاز الاجتماعى بالقرية .

٦ — طرق تقويم العمل الذى يقوم به حتى يمكن للقائد معرفة مواطن الفشل والنجاح وأسبابها ليستفيد منها فى تعديل وتكييف برامجه نحو الأهداف المنشودة .

٧ — طريقة البحث العلمى للحصول على الحقائق والبيانات التى يحتاج اليها القائد فى تحديد أهدافه وتنظيم إعداد برامجه .

هذه الميادين التى ذكرت إنما هى أساسية لقيام القائد بدوره على وضع أدعى إلى النجاح فى عمله ويتوقف مدى استفادة القائد منها على مدى استيعابه لها وربطها فى خبرته وإندماجها فى شخصيته . وعليه فليست طرق إعداد القائد بأقل أهمية من ميادين الإعداد لذلك يلزم التنويه هنا إلى أن طرق إعداد القائد يجب ألا تقف عند حد الدراسة النظرية بوصفها التقليدى بأى حال من الأحوال بل يجب أن تستخدم الوسائل الحديثة فى التربية من وسائل سمعية وبصرية (مثل الأفلام والمتحف والمعارض) أو حلقات البحث والمناقشة والتحليل أو التدريب العملى فى مواقف منوعة تحت إشراف الموجهين الفنيين كما يجب أن يوجه النظر هنا إلى برامج التدريب المتواصلة التى يجب أن توفر للقادة أثناء عملهم لصقل معلوماتهم وزيادة خبراتهم فى العمل .

تلك هى الميادين والنواحى التى يجب أن يلم بها القائد الذى سيقوم بدوره بين العمال الزراعيين المشتغلين فى التصنيع الريفى وإن كان الكثير منها ينطبق على أى تدريب وإعداد للقادة فى أى ميدان متصل بالعلاقات الإنسانية وعليه فإذا كان التنظيم الذى سيذكر فى الجزء التالى من هذا البحث قد يعتمد على مستويات مختلفة من القيادة أو على أنواع مختلفة من القادة فإنه يجب ملاحظة أن كل من يقوم بدور القائد على أى مستوى أو من أى نوع يجب أن

ينال هذا النوع من التدريب وإن كان من البديهى أن مستوى التدريب سيختلف أو فى كلمات أخرى إن التدريب لأعمال القيادة يختلف حسب نوع القائد ومستواه العلمى والفكرى فى العمق وليس فى الشمول .

أما فيما يتعلق بموضوع إعداد الفنيين فى نواحيهم الفنية فهذا موضوع خارج عن نطاق هذا البحث من ناحية كما أنه من الناحية الأخرى مختلف تبعاً لنوع الصناعة أو الصناعات الريفية التى تلائم البيئة التى سيوكل أمرها إلى هذا الفنى .

ثالثاً — تنظيم

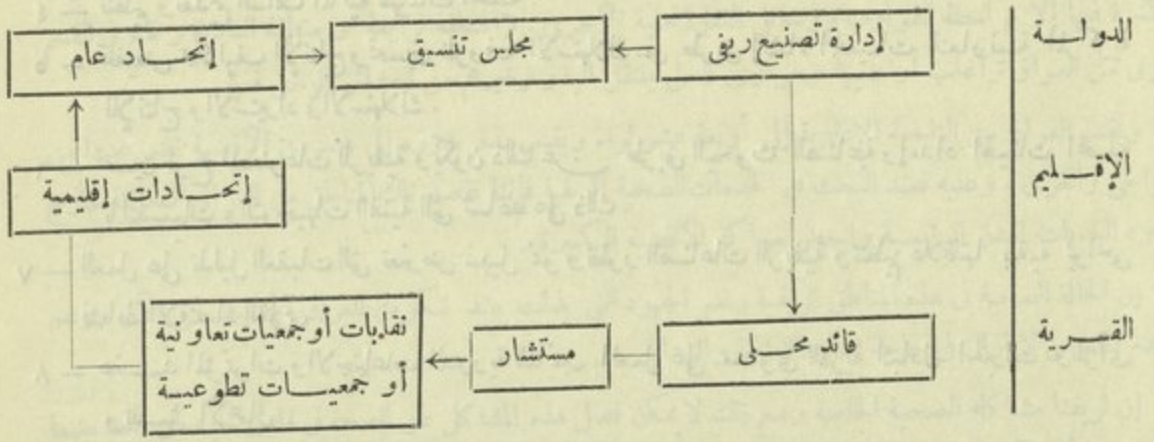
يعتمد تنظيم القيادة المقترح هنا على ثلاثة مبادى. أساسية :

ا) أن يساعد التنظيم على خلق وتشجيع وتنمية القيادة المحلية نوعا وكما .

ب) أن يتمشى التنظيم مع الإمكانيات أو الموارد المالية والإنسانية فى المجتمع .

حـ) أن تنسق أعمال القيادة فى القرية عموما بين جميع أنواع النشاط الاجتماعى لملافاة التضارب والتكرار ولضمان الحصول على أكبر قسط من الفائدة .

مشروع التنظيم



والتنظيم المقترح يسير فى اتجاهين أحدهما حكومى حيث تقوم الدولة بالإشراف على التنظيم عن طريق إدارة للتصنيع الريفى ويقترح أن تكون جزءا من إدارة عامة للخدمات الريفية .

وتمد هذه الإدارة القرى بالقادة المحليين وتكون مهمتهم العمل كمستشارين للنقابات أو الجمعيات التعاونية أو الأهلية .

ولما كانت وظيفة الفنى فى الصناعات الريفية لازمة لتوجيه ومساعدة الجمعيات الأهلية التى سيشار إليها فيما بعد شأنه شأن القائد تماما فيقترح اقتصادا فى النفقات أن يعين القائد من بين المتخصصين فى الصناعات الريفية بحيث يتمكن من الإلمام بميدانى التخصص ، القيادة والصناعة الريفية . أما إذا أمكن توفير كلا الشخصين للجمعية أو النقابة فيجب أن تنظم بحيث يعمل المتخصص فى الصناعات الريفية فى الحدود والنظم التى يقررها القائد (مستشار الجمعية

الأهلية) منعاً للتضارب فى المعاملة مع الجمعيات والأفراد . أما الاتجاه الأهلى فيبدأ من القرية عن طريق تشكيل أحد التنظيمات الآتية :

١ ــ نقابات للعمال المشتغلين بالصناعات الريفية ويفضل إنشاؤها فى القرى التى تتشابه فيها الصناعات الريفية.

٢ ــ الجمعيات التعاونية للإنتاج والتسويق للمشتغلين بالصناعات الريفية ــ وتمتاز هذه الجمعيات بأنها تسمح باشتراك المشتغلين فى صناعات ريفية متنوعة .

٣ ــ الجمعيات التطوعية (الأهلية) ومن مميزاتها الهامة أنها أقدر على تنويع أهدافها بحيث تشتمل برامجها على نواح عديدة من الرعاية الاجتماعية اللازمة للعمال وأسرهم .

كما نقترح إتماما للفائدة تنسيق الخدمات التى تقوم بها هذه الجمعيات مع الخدمات التى تقوم بها الهيئآت الحكومية والأهلية الأخرى بالقرية مما يؤدى إلى زيادة الاستفادة من هذه الخدمات وتحسين العلاقات الاجتماعية بالقرية .

تتجمع هذه الهيئآت المحلية بالقرية فى اتحاد عام إما مباشرة أو عن طريق اتحادات إقليمية ــ علما بأنه إذا تعذر جمع هذه الهيئآت فى اتحاد عام واحد يسبب اختلاف أنواعها يستعاض عن الاتحاد العام باتحاد أهلى للصناعات الريفية وتتلخص وظيفة هذا الاتحاد العام فى المسائل الآتية :

١ ــ توفير الإخصائيين الفنيين فى الصناعات الريفية لتقديم المعونة الفنية للقيادة المحلية .

٢ ــ إجراء البحوث اللازمة لوضع الخطط الكفيلة بتنمية وإنعاش الصناعات الريفية .

٣ ــ إنشاء المؤسسات الخاصة بالتدريب المهنى فى الصناعات الريفية بغرض زيادة مهارة العمال المشتغلين بهذا النوع من الصناعات .

٤ ــ تنظيم وتقديم السلف المالية للهيئات المحلية .

٥ ــ تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين ظروف الاستهلاك عن طريق إنشاء الجمعيات التعاونية المركزية للإنتاج والاستيراد والاستهلاك .

٦ ــ تحسين نوع المصنوعات الريفية ويكون ذلك عن طريق البحوث الصناعية وإمداد الهيئات المحلية بالتصميمات والتوجيهات الفنية التى تساعد على ذلك .

٧ ــ العمل على تذليل العقبات التى تعترض سبيل نمو وتطور الصناعات الريفية وتنظيم علاقاتها ببقية نواحى نشاط الاقتصاد القومى .

٨ ــ عقد المؤتمرات والاجتماعات الدورية للقائمين بالعمل على مستوى القرية لتبادل الخبرات والرأى وتنسيق الأعمال .

ويهمنا أن نبين فى هذا التنظيم أن الدور الذى تقوم به الدولة عن طريق إرسال القادة المحليين كمستشارين للهيئات الأهلية بالقرية هو دور مؤقت ينتهى عند نضوج الاتحاد العام والاتحادات الإقليمية وقيامها بعملها على الوجه المرضى بحيث يطمئن المسئولون إلى ترك العملية فى أيد قادرة .

وكما تم التنسيق بين الاتجاه الحكومى والأهلى على مستوى القرية بجعل القائد المحلى مستشارا للجمعيات الأهلية فكذلك يجب التنسيق على المستوى العام بإنشاء مجلس مشترك بين إدارة الصناعات الريفية والاتحاد العام لتنسيق العمل والقيادة فى هذا الميدان .

الخدمات الصحية فى الريف والبادية فى العراق

للدكتور محمود ابراهيم (العراق)

تبلغ مساحة القطر العراقى ٤٣٥٤١٥ كيلومترا مربعا وعدد سكانه حسب الإحصاء الأخير الذى جرى سنة ١٩٤٧ يبلغ ٤,٧٩٩,٥٠٠ نسمة يسكن حوالى ٧٠ ٪ منهم فى المناطق القروية والريفية بما فى ذلك (٢٥٠) ألف نسمة من العشائر الرحل الذين يعيشون فى البادية .

إن طبيعة العراق الجغرافية تجعلنا نقسمه إلى أربعة مناطق تختلف كل منها عن الأخرى فى أحوالها الطبيعية ومرافقها الاقتصادية وطرق مواصلاتها. فالمنطقة الأولى وهى المنطقة الجبلية الكائنة فى القسم الشمالى الشرقى من العراق فيها جبال شاهقة وينابيع للمياه وأغلب طرقها صعبة السلوك والمواصلات فيها لا تتيسر إلا بواسطة الحيوانات كالبغال هذا إذا استثنينا المدن والقصبات الرئيسية وبعض القرى الكبيرة التى يمكن الوصول إليها بوسائل النقل الحديثة . أما المنطقة الثانية فهى المنطقة الوسطى المحيطة بضفتى دجلة والفرات وروافدهما وأغلب أراضيها سهول وحقول زراعية وأغلب طرقها صالحة للمواصلات بوسائل النقل الحديثة إلا فى موسم الأمطار . والمنطقة الثالثة هى منطقة الأهوار المتكونة من نهرى دجلة والفرات والكائنة فى القسم الجنوبى من العراق ولا يمكن الوصول إلى القرى المنتشرة فيها إلا بواسطة القوارب ووسائل النقل المحلية الأخرى . والمنطقة الرابعة هى منطقة البادية وتقع فى القسم الغربى من العراق وأغلب أراضيها صحراوى قاحل ينتقل البدو وغيرهم من العشائر الرحل فيها .

ويقسم العراق من الناحية الإدارية إلى أربعة عشر لواء ويقسم هذا بدوره إلى عدد من الأقضية تضم عددا من النواحى والقرى ، وعليه فعند البحث فى الخدمات الصحية الريفية فإننا نقصد تلك المناطق من العراق الكائنة خارج حدود البلديات للمدن الرئيسية وابعض مراكز الأقضية الكبيرة .

إن الحالة الصحية فى هذه المناطق الريفية رغم الجهود التى بذلت منذ تكوين العراق الحديث حتى الآن ورغم التقدم الملموس لا تزال فى حاجة شديدة للعناية والرعاية .

إن لريفنا مشاكله الصحية الخاصة ومع ذلك لا يمكن فصل هذه المشاكل عن الصحة فى المدن حيث أن الحد بينهما اعتبارى وأن صحة الريف خصوصا فى عصرنا الحاضر ذات تأثير كبير على الصحة فى المدن. نظرا لازدياد وسائل المواصلات فى الكمية والسرعة ولازدياد الهجرة من الأرياف إلى المدن طلبا للكسب والعمل .

وأهم المشاكل الصحية هى انتشار الأمراض المتوطنة كالملاريا والبلهارزيا وكثرة الوفيات فى الأطفال نتيجة للأحوال الصحية والاجتماعية والثقافية السائدة فيها وقلة الأيدى العاملة من موظفى الخدمات الطبية . كلنا يعلم أنه قد مضى على هذه البلاد عصر مظلم بعد نكبة بغداد والقضاء على الحضارة فى هذا الوادى على يد المغول وبقيت تعانى الأمرين على مر الأيام من الإهمال والتأخر مما جعلها موطنا للجهل والأمراض حتى تكوين العراق الحديث قبل نيف وثلاثين سنة وقد حرمت خلال هذا العصر من أية تشكيلات صحية عدا بعض المدن الكبيرة ولكن ما أن استلمت الحكم فى البلد حكومة وطنية حتى بادرت لبذل مافى استطاعتها من جهود لتوفير الخدمات الصحية ، وقد كان للريف نصيب منها وذلك بقدر ماسمحت لها الظروف وبقدر ما توفر لها من رجال وأموال .

وتنحصر الخدمات الصحية التى تمت إلى وقتنا هذا فى المناطق الريفية والبادية فى خدمات علاجية فى الدرجه الأولى وأعمال وقائية ومكافحة الأمراض المتوطنة فى الدرجة الثانية وقد ازداد النشاط فيها فى السنوات الأخيرة .

فى حقل الخدمات الصحية العلاجية زود عدد كبير من هذه المناطق بمؤسسات صحية ووحدات علاجية لأداء الخدمات المطلوبة لساكنيها ، وتنقسم هذه المؤسسات إلى وحدات ثابتة وهى المستشفيات ذات الدرجة الثالثة وهى كائنة فى مراكز المناطق الريفية كمراكز الأقضية وعدد أسرتها لا يتجاوز العشرين سريرا للمستشفى الواحد فى أغلب الحالات وتقوم هذه المستشفيات بتقديم العلاج اللازم للمرضى الذين يترددون عليها من مختلف النواحى والقرى المجاورة حيث يدخلها من تحتاج حالته الصحية إلى إشراف صحى ومعالجة مستمرة من قبل الطبيب المختص وتدار من قبل طبيب مع ممرضة وعدد من المضمدين وما يحتاجه من المستخدمين الآخرين ، ويبلغ عدد هذه المؤسسات فى العراق اليوم (٣١) وهناك المستوصفات الثابتة وهى على ثلاثة درجات فالمستوصفات من الدرجة الأولى وهى تلك التى يعمل فيها طبيب مع قابلة أو ممرضة ومساعدين آخرين وتقع هذه المستوصفات فى مراكز الأقضية الصغيرة والنواحى والقرى الكبيرة ويبلغ عدد هذه المستوصفات فى مختلف الألوية (٥٨) مستوصفاً أما المستوصفات من الدرجة الثانية فهى تدار من قبل موظف صحى مع مضمد وأحياناً تعاونهم فى ذلك قابلة إن كان ذلك متيسراً وهذه المستوصفات يقع أغلبها فى النواحى الصغيرة والقرى الكبيرة ويبلغ عددها فى الوقت الحاضر (٩٨) مستوصفاً فى مختلف ألوية العراق .

وهناك مستوصفات الدرجة الثالثة وهى مستوصفات صغيرة تقع فى القرى الصغيرة وفى المناطق الريفية البحتة ويديرها مضمد ويبلغ عددها (٨٨) مستوصفا وتقوم مستوصفات الدرجتين الأولى والثانية بتقديم مختلف أنواع العلاجات للمرضى الذين يترددون عليها من مختلف أنحاء المنطقة الكائنة فيها وتنحصر أعمال مستوصفات الدرجة الثالثة فى معالجة القضايا البسيطة وتقديم الإسعافات الأولية .

وهناك وحدات علاجية متنقلة تعرف بالمستوصفات السيارة وهى على نوعين البرية والنهرية . أما البرية فيبلغ عددها الآن فى العراق حوالى العشرين مستوصفا وتتكون من سيارة مزودة بصيدلية تحتوى على الأدوية الضرورية ومواد الضماد التى تفى بأغراض المعالجات الطبية ويشرف على إدارتها فى أكثر الأحيان موظف صحى ، عدا أربعة منها فى لواء بغداد حيث يشرف على إدارتها أطباء تعاونهم فى ذلك ممرضات .

أما المستوصفات النهرية فعددها ثلاثة وهى عبارة عن زوارق بخارية تجوب القسم الجنوبى من العراق فى ألوية المنتفك والعمارة والبصرة حيث تكثر الأهوار ويديرها موظفون صحيون وقد زودت كذلك بكميات كافية من الأدوية والعقاقير . وتقوم هذه المستوصفات السيارة بسفرات وجولات منتظمة فى أغلب فصول السنة عدا فصل الأمطار فى المناطق الريفية والقرى والبادية التى لا توجد فيها مؤسسات صحية ثابتة كما أنها تقوم من حين لآخر بمكافحة بعض الأمراض الوافدة وإجراء التلقيحات الدورية ضد الجدرى .

والجدول التالى يبين توزيع هذه المؤسسات التى تقوم بالخدمات العلاجية حسب الألوية المختلفة .

اللواء	مستشفيات الدرجة الثانيه	المستوصفات			المستوصفات السيارة	
		الدرجة الأولى	الدرجة الثانية	الدرجة الثالثة	السيار البرى	السيار النهرى
بغداد	١	٣	١٤	٤	٤	—
البصرة	٣	٣	٦	١	١	١
الموصل	٢	٤	١٣	٥	٢	—
العمارة	١	٢	٨	١	١	١
أربيل	٤	٤	٥	١٣	١	—
الديوانية	٤	٨	٦	٩	١	—
ديالى	٢	٦	٦	١٠	١	—
الدليم	٣	٥	٦	٧	١	—
الحلة	٢	٢	٥	١٥	١	—
كربلاء	١	٧	٢	٧	١	—
كركوك	١	٦	٤	٩	١	—
الكوت	١	٤	٩	٢	١	—
المنتفك	٤	—	٦	٧	١	١
السليمانية	٢	٢	٨	٨	١	—

وأن هذه المؤسسات الصحية التى ذكرناها تحول كثيرا من الحالات التى تحتاج إلى عناية طبية خاصة إلى مستشفيات مراكز الألوية التى فيها تشكيلات صحية أوسع وأطباء فى استطاعتهم تقديم الخدمات الصحية كإجراء العمليات لمرضى الريف .

أما فى حقل الخدمات الصحية الوقائية فقد عملت السلطات المختصة على مكافحة الأوبئة وبصورة خاصة مرض الجدرى الذى كان منتشرا بين سكان الريف والذى يظهر من حين لآخر خصوصاً فى الأماكن المتأخرة والنائية كما هى الحال فى المناطق الجبلية وأعدت لهذا الغرض فرق خاصة تعمل تحت إشراف شعبة المحاجر مكونة من ملقحين ومطهرين على أهبة الاستعداد للإيفاد إلى أية منطقة يظهر فيها المرض لإجراء المكافحة والتلقيح الإجبارى العام كما أن هناك ملقحين دائمين فى المستوصفات الواقعة فى المناطق الريفية يقومون بالتلقيح الدورى والسنوى ويبلغ عدد الملقحين فى الوقت الحاضر حوالى (٤٠٠) ملقحا .

وأما الأمراض المتوطنة فهى الملاريا بالدرجة الأولى ويليها البلهارزيا والإنكلستوما والديدان والسل والتراخوما وسوء التغذية والبجل وهى تشكل نسبة كبيرة تفوق نسبة الأمراض الأخرى كما أن وفيات الأطفال فى هذه المناطق عالية .

والحقيقة أن هذه الأمراض يمكن القضاء عليها أو على الأقل الحد من نسبة انتشارها إذا نظمت لمكافحتها

حملات واسعة وفق خطط سليمة وهذا ما حدا بالسلطات ذات الشأن إلى التفكير فى تأسيس معهد أو معاهد لتقوم بهذه الخدمات وتأسست أول إدارة لدراسة الأمراض المتوطنة برئاسة الدكتور أحمد الحلوانى سنة ١٩٤٠ الذى استقدمته الحكومة العراقية لهذا الغرض وقام بدراسات وتحريات عن مدى انتشار الملاريا . ولما ازدادت الإصابات فى الملاريا وخاصة سنة ١٩٤٦ أسس معهد مستقل عهد إليه أمر مكافحة الملاريا واستقدم له خبير واتسعت أعمال هذا المعهد فشملت الأمراض الأخرى كالبلهارزيا والانكلستوما . وكانت أعمال مكافحة الملاريا فى أول الأمر تهدف إلى القضاء على اليرقات للبعوض فى مراكز تفريخها وشكلت فى مختلف الألوية وحدات زودت بالملاحظين الفنيين مع عدد كاف من العمال وبعد أن توفرت مادة الـ . دى . دى . تى واستعملت هذه المادة لغرض المكافحة وقد توسعت أعمال المكافحة حتى شملت قسما كبيرا من المناطق الريفية وفيما يلى جدول يبين عدد الأشخاص من سكان الريف الذين تمت حمايتهم :

سنـــة	عدد السكان
١٩٤٧	٩١,٠٠٠
١٩٤٨	١١٧,٠٠٠
١٩٤٩	١٤٢,٠٠٠
١٩٥٠	١٦٩,٠٠٠
١٩٥١	١٥٠,٠٠٠
١٩٥٢	٣٠٢,٠٠٠
١٩٥٣	٣٦٠,٠٠٠

وقد شملت هذه المكافحة كافة أنحاء العراق من الشمال إلى الجنوب بصورة منتظمة وكانت النتائج التى حصل عليها المسؤولون مرضية فى أغلب هذه المناطق مما أدى إلى نقص كبير فى عدد الإصابات بهذا المرض كما أنه قد تم عقد اتفاق لمشروع تجريبى تدريبى مع منظمة الصحة العالمية لإيجاد أفضل طريقة اقتصادية للقضاء على هذا المرض وقد بوشر به فى سنة ١٩٥٢ فى وادى تبنجرو فى السليمانية وقد جاءت النتائج الأولية تبين أنه من الممكن السيطرة على هذا المرض فى المناطق الريفية عن طريق رش مادة . د . د . ت . مرتين فى الموسم كما أن فحص الطحال فى المنطقتين الوسطى والجنوبية التى جرت فيها أعمال المكافحة قد أظهرت نقصاً كبيرا فى نسبة الطحال ففى منطقة البصرة مثلا كانت فى أغلب الأحيان قبل عشر سنوات مضت نسبة الطحال ٩٠ ٪ أما الآن فإن النسبة فى هذه المناطق لا تتجاوز ١٠ ٪ وبعضها ٥ ٪ وفى المنطقة الوسطى من العراق حيث كانت إلى قبل سنتين مضتا بين ٥٠ — ١٠٠ ٪ ولكنها بعد هذه الحملة الواسعه من المكافحة انخفضت إلى ١٠ ٪ وهكذا فقد تمكنت مديرية معهد الأمراض المتوطنة رغم قصر المدة على إنشائها من إحراز نتائج باهرة مما لا شك فى أنه سيرفع من المستوى الصحى بين سكان الأرياف ويؤثر تأثيراً مباشراً على إنتاجهم وأحوالهم الاقتصادية خصوصا وأن أعمال هذه المكافحة فى توسع مستمر .

أما البلهارزيا فقد قام بعض الخبراء الذين أوفدهم المكتب الأقليمى لمنظمة الصحة العالميه إلى هذه البلاد والخبراء الذين استقدمتهم الحكومة العراقية بمسح عام لانتشار هذا المرض وخاصة فى المناطق الريفية وقد قدمت

عدة تقارير تبين منها أن نسبة المصابين بهذا المرض حوالى ٢٠ ٪ من السكان وان هذه النسبة فى بعض المناطق الريفية قد وصلت إلى ٨٠٪ وأن جهل السكان وعدم اهتمامهم كانا عاملين فى نشر وزيادة الإصابات، خصوصا فى المناطق الزراعية هذا مما حدا بوزارة الصحة إلى سن لائحة قانونية لمكافحة البلهارسيا والقواقع الناقلة لها وذلك فى سنة ١٩٥٢ وبوشر بتطبيق أحكام هذا القانون على مناطق معينة منذ كانون الثانى سنة ١٩٥٣ ولا تزال أعمال المكافحة وفق هذا القانون جارية فى هذه المناطق وقد جعل هذا القانون المعالجة إجبارية وفرض عقوبات على من يتخلف عنها وكذلك حتم على أصحاب الترع والأنهر القيام بتطهير أنهارهم وترعهم من قواقع المرض وفق ارشادات وأوامر مديرية معهد الأمراض المتوطنة وقد زودت كافة المستوصفات فى المناطق الموبوءة بالمواد العلاجية كما أن المستوصفات السيارة فى هذه المناطق قامت ولا تزال تقوم بمعالجة ومكافحة هذا المرض بين الأطفال. وكذلك أعدت وحدات علاجية خاصة فى المناطق التى يكثر فيها المرض فمثلا فى تل محمد والدجيلة وسلمان بك والمجر الكبير ولواء المنتفك تقوم هذه الوحدات بإجراء الفحص للسكان وتقديم المعالجة اللازمة للمصابين . وفى حقل مكافحة الانكلستوما قامت مديرية معهد الأمراض المتوطنة باتخاذ الخطوات وتهيئة الوسائل لحملات منظمة ضد هذا المرض كما أن العراق قد استعان بمنظمة الصحة العالمية بإيفاد خبير لدرس ومسح انتشار المرض وقد أنهى الخبير تجواله فى المناطق العراقية وخاصة الريفية منها وقدم اقتراحات عن كيفية مكافحة هذا المرض فقد قامت الشعبة المختصة فى مديرية معهد الأمراض المتوطنة بفحص عدد كبير من المرضى المصابين بواسطة نفس الوحدات العلاجية التى سبق ونوهنا عنها عند بحثنا عن مرض البلهارسيا.

لم تكن هناك تشكيلات خاصة أو خدمات تعمل لمكافحة السل فى العراق حتى السنوات الأخيرة حيث اتخذت الخطوات اللازمة لدرس انتشار هذا المرض بين السكان وخاصة فى المناطق الريفية الأمر الذى حمل الحكومة على الاستعانة بمنظمة الصحة العالمية وتم الاتفاق فى سنة ١٩٥٢ على مشروعين أحدهما لمكافحة السل عن طريق التلقيح بلقاح الـ . بى . سى . جى والثانى تنظيم مركز لدرس مدى انتشار هذا المرض وأسس مكافحته وقد أسس المركز الذى بدأ فى أواسط سنة ١٩٥٣ بحملات متنقلة فى الأقضية والقرى والمدن لاجراء تلقيح عام بلقاح الـ بى سى جى. وقد تم حتى الآن فحص (١٣٢٤٥٣) شخصا وتلقيح حوالى (٥٣٤٧٥) فى المناطق الريفية ، وتوجد الآن فرق مدربة تجوب مختلف أنحاء العراق لهذا الغرض . وهناك مرض يمكن اعتباره مرضا ريفيا صرفا وهو المرض المعروف بالبجل وينتشر هذا المرض بين سكان الريف فى ألوية الموصل والدليم والعمارة وهو ينتمى إلى فصيلة الأمراض الزهرية ، وبالاشتراك مع منظمتى الصحة العالمية وصندوق الأطفال الدولى أعد مشروع لمكافحة هذا المرض وقد بوشر بأعمال المكافحة فى أواخر سنة ١٩٤١ حيث أنشئ معهد البجل والأمراض التناسلية ويضم هذا المعهد فرقا متنقلة قامت بالتجوال بين سكان الارياف فى هذه الألوية الثلاثة وأجرت الفحوص العديدة وقدمت أحدث أنواع العلاج وذلك باستعمال مادة البنسلين وقد تم حتى الآن معالجة (٨٢٦٩٠) اصابه وتوجد الآن ثلاث فرق كل منها مكون من طبيب وممرضة ومضمد مع سيارة موزعة على الألوية الثلاثة وهذه الفرق تقوم بمعالجه المرضى المصابين بهذا المرض فى عقر دارهم فتزور قراهم ومحلات تجمعاتهم بصورة منتظمه .

ونظرا لانتشار سوء التغذية بين سكان الريف بصورة خاصة ولما للغذاء من تأثير على صحة السكان فقد جرت عدة تحريات من قبل الخبراء الموفدين من الوكالات الصحية الإخصائية فقد قام الدكتور كروكل المستشار فى التغذية للهيئة الصحية العالمية بزيارة العراق سنة ١٩٥١ وتجول فى أنحاء القطر خاصة فى المناطق الريفية وقد ظهر من تحرياته أن حالة التغذية فى هذه المناطق الريفية تستدعى الاهتمام حيث ظهر أن ١٦ ٪ من أطفال المناطق الشمالية هم دون

المعدل فى النمو وأن هذه النسبة أكثر فى الجنوب كما أن علائم سوء التغذية كانت ظاهرة فى عدد كبير من المفحوصين وخصوصاً فى المحلات التى تكثر فيها الأمراض المتوطنة وقد أعقبت زيارته زيارة البروفيسور كونيل مندوب مؤسسة التغذية والزراعة العالمية الذى قام بدراسات أخرى فى هذه المناطق وفى المدن وكان من توصياته أنه لابد من اتخاذ خطوات سريعة لمعالجة أمور التغذية خاصة فى المناطق الريفية وكتدبير أولى اقترح أن تعطى وجبة إضافية من الطعام لطلاب المدارس الابتدائية فى كافة المناطق وقد نفذ هذا الاقتراح منذ عام ١٩٥٢ وعلى نطاق أوسع فى عام ١٩٥٣ حيث شمل عدد أكبر من المدارس فى مختلف الألوية العراقية وفى هذه السنة توسعت أعمال هذه الخدمات حيث يؤمل أن تشمل حوالى ٤٠,٠٠٠ طالب وإن إدارة صحة الطلاب هى المسؤولة عن هذه الفعاليات . كما أن مؤسسة اليونسيف قد ساهمت فى بتزويد الحليب المجفف لهذا الغرض وكابسولات تحتوى على فيتامينات د التى توزع يوميا على طلاب المدارس المشمولة بمشروع التغذية .

هذه هى أهم الخدمات الصحية التى عملت على تقديمها السلطات المسؤولة خلال الثلاثين سنة المنصرمة وقد جابهت هذه السلطات صعوبات كبيرة فى تنظيم هـذه الخدمات وتقديمها للسكان كما أن أعمالها كانت محدودة نتيجة هذه الصعوبات التى يمكن حصرها فيما يلى :

١ — أن الحالة الاجتماعية والثقافية فى هذه المناطق خاصة فى السنوات الأولى من تكوين العراق الحديث كانت متأخرة جداً مما جعلت تعاون السكان مع الهيئات الصحية محدوداً وكثيراً ما كانت جهودهم لاتؤدى إلى النتائج المطلوبة كما أنه كان يصعب إيفاد الموظفين من أطباء وممرضات إلى هذه المناطق لعدم تمكنهم من السكن والمعيشة بالمستوى الذى يناسبهم .

٢ — قلة الأيدى العاملة فى الخدمات الصحية فقد كان عدد الأطباء والممرضات والمضمدين فى بداية الأمر قليلا جدا حتى لا يكاد يكفى لتزويد المؤسسات الصحية فى المدن الرئيسية مما حدا بالمسؤولين إلى اتخاذ الإجراءات للإكثار من الأطباء بتوسع الكلية الطبية وفتح دورات للممرضات والقوابل ومساعدين فنيين آخرين ليعملوا فى الريف وأن هذه الدورات تزود المؤسسات فى هذه المناطق بمختلف الخدمات من علاجية ووقائية وبما تحتاجه من الأيدى العاملة .

٣ — صعوبة طرق المواصلات وعدم وجود طرق صالحة لوسائل النقل الحديثة مما جعل أمر إرسال الوحدات الصحية المتنقلة متعذرا وكذلك سبب عدم رغبة الموظفين والمستخدمين للعمل فى هذه المناطق خصوصاً المحلات النائية فى المناطق الجبلية والأهوار .

وللتغلب على هذه الصعوبات فقد اتخذت الجهات الصحية المسؤولة الخطوات التالية :

١ — بوشر بإنشاء عدد من البنايات الحديثة فى المناطق الريفية خلال السنوات الأخيرة تشتمل على مستوصف يلحق به دار سكنى للطبيب والموظف الصحى أو المضمد حيثما وجد حاجة لذلك وبقدر ما سمحت به الظروف المالية ولدى الوزارة فى هذه السنة مشروع لإنشاء خمسين مركزا من هذا النوع وبذلك تكون قد أمنت محلات لائقة بموظفى الخدمات الطبية ولا شك أن ذلك يشجع ويزيد من إقبال الأطباء وبقية موظفى الخدمات الطبية على العمل فى هذه المناطق .

٢ — ولغرض إحلال التعاون بين السكان والهيئآت المسؤولة عن الخدمات الصحية ونشر الوعى الصحى بين السكان فى العراق عامة وفى المناطق المتأخرة بصورة خاصة فقد نظمت وسائل للثقافة الصحية من قبل لجنة ألفت

لهذا الغرض تقوم الآن بتوزيع النشرات وتقديم الإرشادات الصحية عن طريق التعاون مع الإذاعة وتنظيم منهج لعرض الأفلام السينمائية فى مختلف جهات القطر .

٣ — ولغرض تشجيع موظفى الخدمة الطبية للاشتغال بهذه المناطق المتأخرة فقد وضعت لذلك الأنظمة والتعليمات التى تقضى بإعطائهم مخصصات إضافية تمنع لهم علاوة على رواتبهم الأصلية وتبلغ نسبتها ١٥ ٪ من أصل رواتبهم .

وقد كان لأبناء البادية المنتشرين فى ألوية الموصل والدليم وكربلاء والديوانية وغيرها من الألوية الأخرى نصيبهم من العناية الطبية وهذه الخدمات تقدم إليهم عن طريق المؤسسات الثابتة فى المناطق القريبة من محلات تنقلهم وتجوالهم ففى الرطبة مثلا فى البادية القريبة يوجد مستشفى صغير لمعالجة أبناء البادية كما أن هناك مستوصفات أخرى مماثلة تقوم بتقديم هذه الخدمات علاوة على المستوصفات السيارة التى تجوب مناطقهم وتقدم لهم كل مايحتاجون إليه من العناية الطبية مع إرشادهم إلى وجوب اتباع الطرق الصحية على قدر الإمكان ومراجعة المراكز الصحية القريبة فى الحالات الاضطرارية .

وبالرغم مما ذكرناه من الخدمات المختلفة المقدمة فى الوقت الحاضر فإن أغلبية القرى والنواحى الريفية فى العراق لا تزال فى أمس الحاجة إلى المزيد من هذه الخدمات وتأسيس خدمات حديثة كى يمكن رفع المستوى الصحى فى هذه المناطق ولما كان العراق عضوا فى هيئة الصحة العالمية فقد تم الاتفاق منذ سنة ١٩٥٢ مع هذه الهيئة على أحدث مشروع نموذجى للخدمات الريفية الصحية يهدف للأمور التالية :

١ — تأسيس خدمات صحية ثابتة فى حقلى الطب العلاجى والوقائى لتقديم الخدمات الصحية اللازمة التى تتفق ومصادر وطبيعة المنطقة المؤسسة فيها هذه الخدمات .

٢ — إيجاد الوسائل الضامنة لتوسع الخدمات الصحية والاجتماعية القائمة وإيجاد التعاون بينها وبين المراكز الصحية الأخرى .

٣ — تزويد السكان بالثقافة الصحية التى ترفع من مستوى معيشتهم وتزيد من رفاهيتهم وقابلياتهم الإنتاجية .

٤ — التعاون مع المشاريع الصحية الأخرى التى تقوم فى تلك المناطق .

٥ — إيجاد منطقة تدريبية صالحة للأطباء والمرضات والموظفين الصحيين وغيرهم من المشتغلين فى الحقول الصحية .

٦ — تدريب الممرضات والموظفين الآخرين للعمل فى الخدمات الطبية من أبناء هذه المناطق .

٧ — القيام بفتح دورات لتدريب قابلات خاصة للريف ورفع مستواهن الثقافى .

ويؤمل أن يبدأ بهذا المشروع خلال هذه السنة إن سمحت بذلك الظروف المالية للهيئة ، ولما كانت الحاجة ماسة أيضاً إلى إنشاء مركز لرعاية الأم والطفل فى العراق عامة والمناطق الريفية بصورة خاصة نظرا لازدياد عدد وفيات الأطفال فيها فقد أسس مركز نموذجى فى إحدى المناطق الريفية (السماوة) فى لواء الديوانية بالتعاون مع إدارة المساعدات الفنية الأمريكية منذ سنة ونصف مضت ويقوم هذا المركز فى الوقت الحاضر بكافة

أنواع المساعدات الصحية للأطفال وأمهاتهم كإجراء الفحوص الطبية ومعالجة المرضى وتقديم الإرشادات عن كيفية العناية بالطفل وإجراء التلقيحات الوقائية المختلفة كما يرعى الأم الحامل أثناء مدة الحمل ويقدم المركز لها المساعدات أثناء الوضع إما داخل المركز أو فى دارها بإرسال إحدى القابلات التابعة للمركز وفى الوقت نفسه يقوم هذا المركز بتدريب العراقيين على أمثال هذه الخدمات لفتح مراكز جديدة فى مناطق أخرى . كما أن مشروع الأمومة والطفولة التابع لهيئة الصحة العالمية فى بغداد والذى أبتدأ العمل فيه فى أواخر سنة ١٩٥٣ سيهدف أيضاً إلى تدريب القابلات والزائرات الصحيات للعمل فى مختلف المراكز التى ستفتح فيما بعد .

وأخيرا فإن المناطق الريفية تفتقر إلى أمور ذات مساس مباشر بالصحة العامة منها :

١ — أن معظم هذه الأرياف والقرى تفتقر إلى مشاريع للمياه النقية الصالحة للشرب مما يسبب نشر عدد من الأمراض إلا أن وزارة الشؤون الاجتماعية قد أولت هذه الناحية فى السنوات الأخيرة عنايتها وخصصت المبالغ اللازمة فى ميزانيتها وأودعتها إلى مجالس الإدارات المحلية للقيام بمشاريع صغيرة فى مختلف الألوية لتزويد هذه القرى والأرياف بالمياه الصالحة للشرب كما أن عددا من الآبار الارتوازية فى البادية والمناطق الأخرى قد تم حفرها ولابد من أن ذلك سيكون ذا تأثير مباشر فى تحسين الحالة الصحية ويعتبر ذلك من الخدمات الصحية الأساسية .

٢ — كذلك فإن هذه المناطق لاتزال متأخرة من ناحية الثقافة العامة وإزالة المكاره التى تشكو منها كرفع الأوساخ والقاذورات وتصريف المياه القذرة وافتقار أغلبها إلى المراحيض فقد اتخذت وزارة الصحة الخطط لمعالجة هذه المشاكل بإنشاء شعبة للهندسة الصحية التى تقوم بدرسها وتقرير مايلزم عمله بالتعاون مع السلطات المحلية فى هذا الشأن .

وختاماً لهذا البحث لابد لنا من القول بأنه يجب بذل الجهود الكبيرة وتخصيص المبالغ اللازمة وتوفير الأيدى العاملة وإعداد التشريعات اللازمة لرفع المستوى الصحى فى هذه المناطق كما أنه لا يمكن تحقيق نجاح هذه الخدمات الصحية مالم يتم تعاون وثيق بين سكان المناطق والقائمين بهذه الخدمات لأن الصحة هى نتيجة حتمية للتفاعل الناجم عن هذا التعاون .

الصناعات الريفية

أثرها الاقتصادى والاجتماعى ومقومات نجاحها فى مصر

الدكتور عبد الله صدقى (مصر)

لقد أصبحت مشكلة السكان فى مصر تحتل مكان الصدارة خصوصا فيما يتصل بمشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية وقد أدى التزايد المستمر فى عدد السكان — فى بلد يعتمد أساسا على الزراعة ويعيش على رقعه صغيرة نسبيا من الأرض الزراعية — إلى انخفاض مستوى دخل الفرد انخفاضا خطيرا . أضف إلى ذلك أن متوسط الإنتاج الزراعى بالنسبة للفرد فى وحدة الزمن أصبح يقل كثيراً عن غيره فى البلاد التى تقوم على زراعة أقل كثافة . ومما يزيد الأمر خطورة أن هذا الإنتاج يتناقص تدريجيا كلما زاد عدد السكان الزراعيين الذين يعيشون على تلك الرقعة الزراعية المحددة .

وعلى الرغم مما نسعى إليه نحو زيادة المساحة الزراعية وتحسين وسائلنا الزراعية فإن سرعة نمو السكان فى مصر تجعل من المتعذر عن طريق الزراعة وحدها ضمان مستوى للمعيشة يكفل ما نهدف إليه من إصلاح اجتماعى شامل .

وقد كان من أثر الزيادة الهائلة فى عدد السكان وجود وفرة من القوى العاملة يزيد عن حاجة الزراعة . كما أن قيام الصناعات الكبيرة كصناعات الغزل والنسيج وصناعات الأغذية على الرغم من أنه قد ساعد على امتصاص عدد كبير من هذه الفئة إلا أن سرعة نمو تلك الصناعات لم يمنع من استمرار تزايد هذه الفئة سنة بعد أخرى زيادة تفوق كثيرا ما يمكن امتصاصه منهم .

فطبقا لتعداد سنة ١٩٤٧ نجد أن حوالى ٧٠٪ من جميع المؤسسات الصناعية يوظف ٥ عمال أو أقل بينما هناك فقط ٢٪ من المؤسسات (٤٠٠ مؤسسة) توظف ما يزيد عن ٥٠ عاملا . فلا شك أن نمو تلك الصناعات وقيام صناعات جديدة يرتبط بعوامل كثيرة أخصها التمويل والتسويق . فتشجيع استثمار رؤوس الأموال المحلية والأجنبية ضرورى لإنماء الكثير من الصناعات ، كما أن تحديد الملكية الزراعية سيصرف كبار الملاك عن استثمار أموالهم فى الزراعة والاتجاه بها نحو الصناعة . إلا أن نمو الصناعات وخصوصا الاستهلاكية منها لا يمكن أن يتحقق إلا برفع القوة الشرائية بين سكان القطر عن طريق زيادة دخل الفرد .

وليس من ينكر أهمية التصنيع فى مصر من حيث رفع قيمة المادة الخام الزراعية عن طريق تصنيعها ، وتشجيع إنماء موارد الثروة بها والعمل على إنتاج ما نستورده من الخارج من منتجات يمكن صنعها محليا بطريقة اقتصاديه مما يساعد على تحسين الميزان التجارى وتوفير النقد الأجنبى .

وعلى الرغم من البوادر التى تنبىء بتطور كبير فى استغلال الثروة المعدنية فى مصر فإن الاقتصاد المصرى لازال يعتمد فى أساسه على الزراعة وإنتاج المحصولات . ومصر ولو انها تعتمد اقتصاديا على القطن وبعض المحاصيل الأخرى كمحاصيل تصدير إلا أنها تقوم بتصديرها فى صورتها الخام غير المصنعة بدلا من العمل على تصدير مواد مصنعة يساعد تصنيعها محليا على توظيف العدد الكبير من العمال والفنيين إلى جانب زيادة قيمتها النقدية وزيادة حصيلة مصر من النقد الأجنبى .

والتصنيع بالنسبة للمحاصيل الزراعية الرئيسية لا يمثل غير نسبة ضئيلة منها . فالجزء المصنع يمثل ١٦٪ من محصول القطن ، ٤٪ من محصول البصل ، ٥ ٪ من الموالح ، ١٢ ٪ من الفول السودانى ، ٧٠ ٪ من القصب ، ٠,٥ ٪ من الخضر .

فاذا أضفنا إلى ذلك أن المساحات المنزرعة من الفاكهة جميعها (١٩٥١ — ١٩٥٢) لم يزد عن ١٪ من مساحه الأرض المنزرعة وأن الخضر لم تزد عن ٣٪ والبلح عن ٠,٥ ٪ من تلك المساحة نعجب كيف أن مصر تستورد ما تبلغ قيمته ٢ مليون جنيه من الفاكهة والخضر المحفوظة . وقد تنبهت الحكومة إلى ضرورة تعديل سياستها الزراعية على أساس الاهتمام بالتوسع فى زراعة المحصولات الغذائية القابلة للتصدير خصوصا الأرز والخضر والفاكهة حتى لايكون اعتماد البلاد أساسيا على القطن وحده .

إلا أن مجال التوسع الصناعى عندنا يعتمد أساسا على المنتجات الاستهلاكية التى تتطلب إيجاد قوة شرائية لا تتوفر فى تلك الطبقات الفقيرة التى تمثل الغالبية العظمى للسكان . فزيادة استهلاك الفرد هو العامل الأساسى فى نمو تلك الصناعات . وقد أظهرت الإحصائيات أن متوسط مستوى الانفاق السنوى للفرد فى مصر منخفض للغاية كما أن متوسط دخله ضئيل . وعلى الرغم من أن غالبية السكان من طبقة الزراعيين فإن متوسط استهلاك الفرد من المنتجات الزراعية منخفض وهو يستمر فى الانخفاض مع تزايد السكان بالنسبه للرقعة الزراعية مما يجعل له أثره فى مستوى التغذية للفلاحين .

نخلص مما تقدم إلى أن السبيل الوحيد إلى رفع مستوى المعيشة فى مصر هو العمل على زيادة دخل الفلاح الذى يمثل الغالبية العظمى من السكان والذى تتركز معيشته فى القرية — فزيادة دخل الفرد إلى جانب أثره الاجتماعى فإنه يزيد من قدرته الشرائية ويرفع من مستوى الاستهلاك مما يساعد على تنمية الإنتاج الذى يؤثر بدوره فى نمو صناعة المنتجات الاستهلاكية ونمو هذه الصناعات يشجع على نمو باقى الصناعات أو قيام صناعات جديدة وهى جميعها تعمل على استخدام الأيدى العاملة وتخفيف الضغط عن القرية ، وجميع هذه التطورات لها أثرها فى زيادة الدخل القومى والارتفاع بالمستوى الاجتماعى والثقافى والصحى

وزيادة دخل الفرد تحت الظروف الحالية فى مصر لا يتحقق إلا بزيادة الغلة الزراعية للرقعة الحالية وزيادة التوسع فى المساحة الزراعية وهذه الأخيرة سوف يظهر أثرها بعد عدد من السنوات يكون فيها تعداد السكان — ما لم يتدارك الأمر — قد ازداد إلى حد يجعل أثر اتساع الرقعة الزراعية أقل كثيراً مما نتوقع . وعلى ذلك كان من الواجب البدء سريعا فى رسم سياسة حاسمة فيما يختص بمشكلة السكان والعمل على زيادة إنتاج الرقعة الزراعية بكافة الوسائل سواء بتعديل فى السياسة الزراعية أو تحسين فى طرق زراعة المحصولات أو غير ذلك واستثمارها بكل السبل التى تساعد على زيادة دخل الفلاح منها .

فزيادة دخل الفلاح تأتى إذن بتهيئة فرص للعمل فى القريه سواء لاستغلال بعض من وقته أو كله فى تصنيع خاماته بطريقة اقتصادية فنية تضمن له زيادة الكسب ، وتهيئة هذه الفرص لا يتحقق إلا عن طريق توجيه الفلاح توجيها سليما يعتمد على الدراية والخبرة بوسائل استثمار الطبيعه التى تحيط به من نبات أو حيوان أو جماد فى توفير سبل العيش الكريم له ولأسرته ولمجتمعه الريفى ولأمته فإذا ما انتبه الوعى بين أفراد الريف إلى القيم الاقتصادية للموارد الطبيعية التى تحيطهم أمكن تدريبهم مهنيا لاستغلال تلك الموارد وكان من اليسير قيام صناعه ريفية ناجحة.

الصناعات الريفية :

ويجب عند الكلام عن الصناعات الريفية التعرف على ماهيتها ورسم حدود لها تميز بينها وبين غيرها من الصناعات . وعلى الرغم من صعوبة تعريف الصناعات الريفية تعريفا دقيقا إلا أنه من الضرورى على الأقل من التميز بينها وبين ما يسمى « صناعة » فى العرف الصناعى . فكثيرا ماتجمع الإحصائيات الصناعية بين الصناعات الريفية ذات النطاق الريفى الصغير وبين نظائرها ذات الإعداد الآلى والكفاءة الإنتاجية العالمية مما يجعل من العسير دراسة مستوى الصناعة ومدى تقدمها .

فالصناعة الريفية إذن هى صناعة صغيرة تقوم فى الريف معتمدة على خامات ريفية يؤديها القروى فى قريته إما فى نطاق منزلى فى حدود أسرته أو مشتركا مع غيره معتمداً فى كل ذلك على سواعده أو مستعينا بآلات ريفية بسيطة .

ويجب ألا ننظر إلى الصناعات الريفية على أساس أنها صناعة دائمة بل لابد من النظر لها على أساس أنها مرحلة من مراحل التطور الصناعى وأنها لابد وأن تتطور وتتقدم وتنمو مع تقدم القرية ونهوضها . ويجب أن نتوقع خروجها من نطاق الصناعات الريفية الصغيرة إلى المستوى الفنى الآلى ذى الكفاءة الإنتاجية العالية . ويجب أن نعمل على أن تقوم صناعات ريفية أخرى مكانها تتوفر لها إمكانيات النمو .

أهداف الصناعات الريفية :

لكى تقوم الصناعات الريفية فى مصر على أساس سليم يجب أن نعمل على تحقيق أهدافها سواء فى محيط القرية أو فى محيط الدولة .

١ — أهداف اقتصادية : ومنها

(ا) تحويل الخامات إلى منتجات مصنوعة أعلا ثمناً .
(ب) صيانة منتجات المزرعة من التلف .
(حـ) زيادة الإنتاج من الخامات أو السلع .
(ء) تحسين التسويق فى القرية وسد حاجتها .
(هـ) إيجاد طبقة صناعية متدربة من بين العمال الزراعيين .
(و) العمل على إحياء صناعات ريفية أخرى فى القرى وتنشيط الصناعات القائمة فى المدن .
(ز) زيادة دخل الفرد وبالتالى الدخل العام .

٢ — أهداف اجتماعية : ومنها

(ا) رفع مستوى المعيشة فى القرية .
(ب) تحسين مستوى التغذية .
(حـ) استغلال أوقات الفراغ .
(ء) النهوض بالقرية كوحدة اجتماعية .
(هـ) خلق ميادين للعمل وعلاج البطالة الحقيقية المستترة
(و) تطبيق المبادىء التعاونية .

٣ — أهداف تربوية :

(ا) رفع المستوى الثقافى .

(ب) إكساب الدراية والخبرة الصناعية .

(حـ) تشجيع البحث والاستنباط وغرس روح الاستطلاع .

(ء) تقدير معنى الإرشاد .

(هـ) تفهم البيئة الريفية على حقيقتها .

كيف تقوم الصناعات الريفية :

إن قيام الصناعات الريفية فى قرية من القرى يجب أن يأتى نتيجة للبحث والتقصى ودراسة إمكانيات قيامها ونموها ونجاحها . ويجب أن يكون قيامها طبقا لخطة مرسومة تنسق مع السياسة الزراعية والصناعية والاقتصادية والاجتماعية . فلا يمكن مثلا أن ندعو إلى عصر بذرة القطن فى القرية إذا علمنا من دراستنا للسياسة الصناعية أن معاصر الزيوت الحديثة ذات الكفاءة الإنتاجية الضخمة لا تجد كفايتها من البذرة للعصير . وأن تلك المعاصر تقاسى من اضطرارها إلى استغلال نصف قدرتها الإنتاجية فقط . فلا بد من الأخذ بسنة التطور الصناعى السابق الإشارة إليها . كما لا يمكن أن ندعو إلى قيام صناعة الصابون فى القرية إذا كنا نعلم أن مصانع الصابون تنتج منه كميات وافرة وتعتمد على استهلاك القرى منه .

ولا يخفى أن هناك الكثير من الصناعات الريفية القائمة لم ولن تتوفر لها سبل النجاح لأنها لم تقم على أساس تخطيطى سليم . بل وأن البعض منها بقى فى حالة مستمرة من الجمود دون تطور أو تحسين فلم يحدث أثرا يذكر فى النواحى الاقتصادية والاجتماعية . ويكون التقصى والتخطيط على النسق الآتى :

(ا) القيام بدراسة إمكانيات الصناعات الريفية .

١ — تقصى الخامات الضرورية للتصنيع .

٢ — دراسة طرق التصنيع القائمة والتى يمكن أن توجد .

٣ — دراسة إمكانيات القرية من حيث :

المرافق اللازمة والأدوات .

وسائل النقل .

الأيدى العاملة ومدى حاجتها إلى التدريب المهنى .

أنواع الصناعات القائمة والتى يمكن قيامها بنجاح .

٤ — مقدار المنتجات ونوعها ومستواها وتكاليف إنتاجها .

٥ — حاجيات القرية وإمكانيات الاستهلاك فيها .

(ب) وضع الخطة لقيام الصناعات الريفية فى القرية بحيث يشمل ذلك تحديد :

١ — علاقتها بالصناعات الأخرى فى المنطقة .

٢ — علاقتها بالصناعات الأخرى فى الدولة .

٣ — احتمال نموها وتطورها .

٤ — وسائل التمويل .

٥ — الأسواق وطرق التسويق .

(ح) إيجاد خطة تكفل الاستفادة من قيام هذه الصناعات فى النهوض بمستوى الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية فى القرية .

وقد يقتضى الأمر وضع خطة عامة لتصنيع الريف المصرى بأكمله بعد دراسة إمكانيات ومعرفة خصائص كل منطقة وإمكانيات كل صناعة وربما استدعى الأمر تخصيص منطقة محددة تضم عدداً من القرى للقيام بصناعة ريفية معينة لصلاحيتها عن غيرها ولإمكان تسويق منتجاتها بطريقة اقتصادية فى أنحاء القطر .

التنفيذ والتنظيم :

يجب قبل البدء فى التنفيذ أن يراعى :

أولا : أن تكون هناك سياسة تنفيذية متدرجة فى مراحل . فتوضع سياسة تنفيذية قريبة المدى بحيث يمكن تطبيقها خلال سنوات قليلة وتتبع نتائجها ودراسة مشاكلها وتحسين وسائلها . ثم سياسة أخرى بعيدة المدى تهدف نحو هدف اقتصادى واجتماعى خاص للدولة .

ثانياً : أن يكون هناك الجهاز الذى يشرف ويوجه ويقوم تلك الصناعات ويعمل على نموها وتحسين وسائلها وتحقيق أهدافها وإعداد الفنيين اللازمين لها . والذى يعمل على تنسيق جهود الهيئات المختلفة من حكومية وأهلية التى لها اتصال مباشر أو غير مباشر بتلك الصناعات ، مثل المراكز الاجتماعية والمدارس الزراعية والصناعية ومركز التربية الأساسية ووزارات الزراعة والتجارة والصناعة وغير ذلك .

ويجب أن يلاحظ ضرورة توحيد الإشراف فى هيئة حكومية موحدة وتفادى التكرار وتعارض جهات الاختصاص ويجب أن يخطط جهاز التنفيذ بحيث يمثل فى القرية والمديرية وفى المركز الرئيسى .

ثالثاً : إن وفرة سكان القرية المصرية يقتضى منا العمل على قيام الصناعات الريفية على أساس جماعى . وهذا يقتضى نشر الجمعيات التعاونية وتشجيعها على تولى تلك الصناعات حتى يتحقق الوعى الاجتماعى لمعنى التعاون ولإمكان تطبيقه فى ميدان التصنيع .

البحث العلمى والتطبيقى :

إن نجاح الصناعات الريفية يقوم أساساً على البحث العلمى الذى يكشف عن خصائص الخامات المختلفة التى تتواجد فى القرية . فيجب أن يستمد البحث العلمى مواده من القرية ويخرج بنتائجه للاستفادة منها تطبيقيا فى استثمارها لتصنيع القرية . فالبحوث العلمية التى تجرى على المحصولات الزراعية من نباتية وحيوانية وعلى الأسمدة والأغذية ومتخلفات الزراعة والتربة ومواد البناء والجلود وغير ذلك جميعها ضرورية لاكتشاف نواحى الاستغلال المختلفة . ويجب أن يقوم إلى جانب هذه البحوث بحوث تطبيقية صناعية لدراسة مختلف المنتجات الممكن صناعتها من تلك الخامات بطريقة اقتصادية ومعرفة طرق استخدامها وتكاليف التصنيع ومداه .

ومن الضرورى إلى جانب معاهد الأبحاث الكبيرة القائمة فى الدولة وكليات الجامعة من قيام البحوث الصناعية وإيجاد مراكز للتدريب لإعداد الخبراء الذين يتولون الإرشاد فى هذه الصناعات وتوجيهها الوجهة الفنية السليمة .

الصناعات الريفية والتقليدية فى سوريا

للدكتور عبد المطلب البقاعى (سوريا)

مقـــدمة :

أخذ الاهتمام فى تصنيع الريف كوسيلة للإنعاش الاجتماعى والإنماء الاقتصادى فى البلدان المتخلفة اقتصاديا يشغل حيزاً كبيراً من أبحاث الاقتصاديين ولا سيما اقتصاديو الأمم المتحدة الذين يرون فى زيادة القدرة الإنتاجية لدى الأمم المتخلفة ونشاط قدرتها التبادلية فى حقل التجارة الدولية وتطورها فى مضمار الصناعة ، عوامل هامة فى تقدم الأمم ورفاهة الشعوب واستقرار الأمن والسلام .

ففقر البلدان المتخلفة وانخفاض مستوى عيشها وانعدام الوفر المولد لإنماء مصادر الثروة القومية وحث القوى الإنتاجية للعمل الكامل ، كان باعثا على الوهن الاقتصادى وحجر عثرة فى سبيل تطورها الاجتماعى وسبباً لضمور قابلياتها للتقدم أثناء حقب طويلة حتى غدت البلاد مطية للاستعمار ومجلسا للدخلاء يعيثون فيها الفساد باسم الإصلاح ويستنزفون منها الثروة باسم التمدن والإحياء .

وقد ساهمت سيطرة الغرب على إضعاف صناعات الشرق التقليدية التى كانت نفائس يتزاحم عليها الغربيون وكنوزا يحرص على اقتنائها التجار والموسرون . وأخذ سيل الإنتاج الضخم خلال عصر الانقلاب الآلى يغزو الشرق وينافس الصناعة الشرقية وينذرها بشر مستطير .

فقد كانت دمشق وحلب والموصل من أمهات المدن المنتجة للتحف الشرقية النادرة المثيل كموسلين الموصل ودامسكو دمشق وزجاجها وورقها الصقيل وسجف حلب المطبع منها والمنقوش وشراشف حماه ومناشفها المقصبة ، كانت إلى زمن يسير زاهرة رائجة إلى جانب صناعة التقطير والعطور والتجفيف والحفر والتنزيل والتوشية والتقصيب والخراطة والموزاييك وغيرها من صناعات دمشق التى تشتهر اليوم باسم صناعات النعسان وهى صنائع لاينافسها منافس ولا يزاحمها مزاحم . وليس أدل على ازدهار سورية القديمة بالصناعات اليدوية والتقليدية من تلك الأسواق القديمة الممتدة كيلومترات حيث تقوم حوانيت الصياغ والحدادين والنحاسين والحائكين والخراطين أو تلك القيصريات العديدة حيث تتجمع عشرات المئات من أنوال النسيج القطنى والصوفى والحريرى أو تلك الخانات العديدة يضيف التجار فى طوابقها العليا ويتبضعون من طوابقها السفلى حيث تمتد حوانيت التجار والصناع من مختلف المهن .

وتباطأ الإنتاج فى الشرق أثر ازدهار صناعة الغرب وأفلت نجوم كثيرة من الصناعات التى استطاع الغرب تقليدها ومنافستها فى عقر دارها وأتى الاستعمار ضغثا على أبالة ، فساعد على انتشار البضائع الأوربية ومال الشرق نحو تفضيل السلع الغربية وانقلبت سوريا فيما انقلب من بلدان إلى أمة زراعية ترتعش فى جنباتها بقايا صناعات وتنبض فى زوايا أحيائها بعض الحرف وعانت البلدان الشرقية انحطاطا فى مستواها المعاشى بعد أن أستنزفت ثروة شعوبها قطرة قطرة وعادت قراها التى كانت تموج بالصناعات ذات الإنتاج التبادلى إلى مزاولة

إنتاج اكتفائى مغلق وخضع فلاحوها الذين كانوا يتصرفون فى أراضيهم القائمة على الشيوع تصرف المالك بملكه عبيداً واقنانا لأصحاب الملكيات الكبيرة التى أقطعهم إياها السلاطين والولاة أيام العهد العثمانى وكان من أثر ذلك أن أهملت العناية بالأرض بعد أن أهملت فى حقل الصناعة والتجارة ، وغدت البلاد ترتع بالبؤس وتتردى فى الفاقة

ولما أطاحت الحرب الأولى بالدولة العثمانية واحتلت سورية من قبل الفرنسيين ألحقت الجارك بالمفوضية الفرنسية فى بيروت وجمعت مع جمارك لبنان فى مصلحة واحدة سميت بالمصالح المشتركة وحصرت سياسة البلاد الاقتصادية بأيدى موظفين فرنسيين من موظفى المفوضية الفرنسية نفسها ، فكان من أثر ذلك أن تعثرت بعض الصناعات الكبرى التى أراد أهل البلاد إقامتها دفعا للاستعمار الاقتصادى الرابض فى قلب البلاد كصناعة دبغ الجلود وصنع النعل وصناعة النسيج الآلى والأسمنت والكونسروة ، وكان نضال بين المستعمر والأهلين صمدت بنتيجتها صناعات واضمحلت أخرى فكان للمستعمر ما أراد بإنزال ضربة قاصمة بالبلاد إذ استطاع أن يوقع الشقاق بين أصحاب معمل دبغ الجلود وبين صانعى الأحذية فقوطع المعمل من قبل هؤلاء وأفلس وهو فى باكورة عمله وكان معملا فريدا من نوعه فى بلاد الشرق من حيث الضخامة وحداثة الآلات وما ذلك إلا لأن صناعة الجلد فى فرنسا كانت ذات شهرة حديثة وكان يخشى من مزاحمة أى مزاحم لها حتى ولو فى أسواق البلدان الواقعة تحت سيطرة النفوذ الفرنسى والتى يعتبرها هؤلاء سوقا طبيعيا لتصريف منتجاتهم . أما الصناعات الأخرى التى صمدت فقد بقيت تحبو بضعف وتتعثر بعديد من المزالق حتى إذا أتت الحرب الثانية انتعشت وانتصبت على أرجلها فاتسع إنتاجها وتبعتها صناعات كثيرة أخذت مداخنها تنفث الدخان إلى عنان الجوزاء مما يبشر بمستقبل باهر وخير عميم .

أما القرى التى تعيش أغلبية سكانها على العمل الزراعى وحده فقد أخذ فلاحوها يزحفون نحو المدن للالتماس الرزق فى معاملها الحديثة وليزاحمـــوا بأجورهم البخسة عمال المدن مما نتج عنه أزمة خطيرة أدت إلى بطالة جسيمة بين عمال المدن .

وإذا علمنا أن لاختلاف الجو وعوامل الإقليم أثرها الجسيم فى رفاه المزارعين وبسطة عيشهم من جهة فإن المجاعة كانت تهددهم أيام الجدب والمحل أو لدى غزوة مفاجئة للجراد والحشرات إذ لا صناعة تعوض عنهم آثار المحل والجدب ولا إنتاج محليا يبادلونه بطعام وكساء فيضطرون للاندفاع نحو المدن ينشدون العمل ويلتمسون أبواب الرزق .

وإذا كان الفلاح يثابر بالاعتماد على وسائله القديمة فى حراثة أرضه وذر بذوره فإنه ولا ريب ليس بمستطيع أن يؤمن أسباب عيشه وبقاء حياته من عمله الزراعى ذى المورد الضعيف وبالتالى لا بد له من عمل آخر يعتمد عليه فى سد الرمق وتلافى النقص وليس أمامه إلا المدن القريبة حلا لحالته هذه .

وقد كان من نتائج ذلك أن قامت أصوات العمال المدنيين بالتكبير وخاصة عمال النسيج اليدوى والآلى فى حلب سنة ١٩٤٨ وقد تفشت بينهم البطالة يطالبون بمنع القرويين من العمل فى المدينة وتتالت الاضرابات فى تلك المدينة حتى وجدت الحكومة مخرجا لها بتشجيع انتشار بعض الصناعات الريفية التى لا تزاحم الصناعات فى المدن كصناعة البسط والسجاد . كان لهذا التدبير أثره فى قطع دابر الشكوى وكان من نتائجه الحميدة أيضا إحياء صناعات كانت مندثرة أو فى طريق الاندثار ومن هنا تجلت للحكومة فائدة الصناعة الريفية فى تخفيف وطأة البطالة فى القرى واستغلال أوقات فراغ الفلاح وإيجاد ثروة إضافية ترفع مستوى دخله وتحسن أسباب عيشه وتنقذ أفراد أسرته من الوقوع بأمراض سوء التغذية والمجاعة .

وإذا كانت الصناعات الريفية تنتشر فى قرى الريف السورى رغم ما اعتورها من وهن فإن خطر الاضمحلال لا يزال يهدد كيانها بسبب تمادى الصناعات الأوربية فى غزو هذه الصناعات ذات التقليد الشرقى البحت . فصناعة نسيج العبى مثلا أخذت تتعثر فى كثير من القرى القائمة فيها هذه الصناعة بسبب استعاضة تجاره فى دمشق عنه بنسيج إيطالى بخس الثمن . وإذا الحكومة لم تقم بشد أزر هذه الصناعات والأخذ بناصرها وتوجيهها نحو التطور المستمر وحمايتها من المنافسة فإنها ولا ريب زائلة رغم انساع سوقها وانتشار رقعة التصريف بين جميع البدو الضاربين فى مختلف أنحاء الصحراء العربية من بادية الشام حتى صحارى نجد وتهامة وغيرها من صحارى ، ولا أظن أن ذوق هذه القبائل سينقلب أو أنها ترغب عن طلب هذه السلع حتى زمن بعيد وقل مثل ذلك فى نسيج الشعر (الخيام) والبسط والسكليم والزنار والخرج والتقصيب وغير ذلك من الصناعات القائمة على الذوق القبلى وحاجاته التقليدية وإذا كان يجدر بنا أن نشير إلى تحويل مثل هذه الصناعات ذات الإنتاج الواسع من صناعات يدوية إلى صناعات آلية فإنه يظل ثمة مجال رحب للصناعات اليدوية التى تعتمد على الذوق الفنى والمهارة اليدوية فى إنتاج الريف ورفع مستواه .

وفى رأينا أنه بقدر ما نسعى فى نشر الآلة وتصنيع الحرف اليدوية تصنيعا آليا حديثا بقدر ما يجب أن نتنبه إلى أن فراغ الفلاح لا يمكن سده بصناعات تغلب عليها صفة الإنتاج الضخم المتواصل وإنما بصناعات تتطلب وقتا ومهارة فنية وهذا يتطلب الإناة والدقة لا الكثرة والسرعة ومن الطبيعى أن تكون أثمانها مغرية لانطباعها بطابع الثقة والندرة فيقبل على صنعها ويرغب فى اقتنائها الغرباء والسياح .

ولا بد لنا قبل تهيئة الخطوط لتشجيع التصنيع فى الريف من دراسة بنيته الاقتصادية ومقوماته الأساسية وطبيعة صناعاته وأثرها الاجتماعى فى تقويمه ورفع مستواه .

البنية الاقتصادية للريف :

تعد سوريا بلدا زراعيا تبلغ نسبة السكان الزراعيين فيه بما فيهم البدو (٧٤ ٪) من مجموع عدد سكانه إذ يبلغ عدد السكان الريفيين ٣,٠٧٦٠٠٠ شخصاً ويبلغ عدد العاملين منهم فى الحقل الزراعى ١,٣١٣,١٥٤ وفى المهن غير الزراعية من صناعية وتجارية ٤٢٢٤٠٧ شخصاً ويبلغ عدد العمال الزراعيين فقط ٩٧٧٨٦٣ عاملا منهم ٥٤٣٧٣٣ رجلا و ٣٨٣٩٠٠ امرأة و ١٣٠٢٣٠ طفلا . أما سكان المدن فلا يتجاوزون الـ ٨٢٥٠٠٠ من الأشخاص حيث يبلغ عدد السكان العاملين فيها ٣٤٠٧٧٠ بين عامل ورب عامل .

وإذا اعتمدنا على التقديرات التى تقدمها لنا الإحصاءات النقابية فى بعض المهن فإنه يمكننا أن نوزع السكان العاملين فى سوريا من منتجين وغير منتجين كما يلى :

السكان العاملون المنتجون :

فى الزراعة	٦٥,٠ ٪
فى الصناعة	١٨,٠ ٪
فى النقل والمواصلات	١,٢ ٪
	٨٤,٢ ٪

السكان العاملون غير المنتجين :

فى المؤسسات المالية والتجارية	٧,٨ ٪
فى الخدمات العامة والجيش	٤,٣ ٪
فى المهن الحـــرة	٠,٧ ٪
فى التخـــديم	٣,٠ ٪
	١٥,٨ ٪

ومن الطبيعى أن تشمل النسبة ١٨ ٪ هم من الصناع المهنيين سواء فى المدن أم فى الريف حيث تبلغ نسبة صناع المدن (٩٫٨ ٪) والباقى وهى (٨٫٢ ٪) هى نسبة الصناع الريفيين وهى نسبة لاتكاد تذكر بالنسبة إلى الـ (٦٥ ٪) من السكان المنتجين العاملين فى الحقل الزراعى وهذه النسبة الضئيلة فى السكان الصناعيين بصورة عامه هى المسؤولة عن انحطاط مستوى الدخل القومى وانخفاض مستوى عيش الأفراد الريفيين بالإضافة إلى غيرها من العوامل الناتجة عن العمل الزراعى المحض .

وإذا رجعنا للإحصاءات التى تعطينا إياها تقديرات (الكسندر جيب) فى تقريره للحكومة السورية عن التدابير اللازم اتخاذها للإنماء الاقتصادى فى سوريا والإحصاءات التى يثبتها الدكتور (عزة النص) فى أطروحته عن سكان الجمهورية السورية لرأينا أن سوريا تعانى نقصا فى سكانها الريفيين وأن أراضيها القابلة للزراعة تستوعب بالإضافة إلى سكانها الحاليين مابين (٥ — ٦) ملايين نسمة ، وان الجدول التالى يعطينا فكرة عن توزيع السكان الزراعيين فى مختلف المناطق السورية ونسبتهم للأراضى القابلة للزراعة :

المحافظة	عدد القرى	السكان الزراعيون	مساحة الاراضى المزروعة بالكيلو متر المربع	السكان الزراعيون فى كل كيلومتر مربع	متوسط مساحة القرية بالكيلومتر المربع
دمشق	٣٦٦	٣٢٢٠٠٠	٤٢٦٥	٧٥	١١,٧
حلب	٢٣٤٧	٥٥٤٠٠٠	١٤٥٣٢	٣٨	٦,٢
حمص	٤٢٤	١١٦٠٠٠	٦٥٠٠	١٨	٢٠
حماه	٣٦٢	٨٩٠٠٠	٤٧٥٠	١٩	١٣,١
اللاذقية	١٢٥٣	٤٢٦٠٠٠	٣٩٢٧	١٠٨	٣,١
الفرات	٣٧٠	٢٢٧٠٠٠	٦٧٢٥	٣٤	٢٥
الجزيرة	١٢٢٢	١٤٧٠٠٠	٨٦٠٠	١٧	٧
حوران	١٤٨	١١٤٠٠٠	٣١٥٣	٣٦	٢١,٧
جبل الدروز	١٢٠	٨١٠٠٠	١٨٠٠	٤٥	١٥
المجموع	٦٣٩٤	٢٠٧٨٠٠٠	٥٤٢٥٢	٣٨	٨,٥

مما يظهر لنا شدة كثافة السكان الزراعيين فى محافظة اللاذقية وضعفها فى محافظة الجزيرة . كما ان قلة الكثافة فى محافظتى حمص وحماه تعزى إلى دخول المنطقة الصحراوية المجاورة فى حدود المحافظتين .

بواعث التصنيع الريفى فى سوريا :

فإذا نحن شجعنا الصناعة الريفية فليس ذلك لمعالجة فيض السكان بالنسبة للوسائل التى تقدمها لهم الزراعة كما هو الأمر فى مصر وبلدان شرق آسيا وإنما لرفع مستوى عيش الزراع أثناء فراغهم ومنعهم من المهاجرة للمدن إذ أن ريفنا يحتاج للمزيد منهم ، فيما لو أصلحت نظم الملكية وطبقت وسائل التحسين والتجميل ووزعت الأرض توزيعا عادلا وخلصت من الشيـــوع المثبط للإنتاج بحالته الحاضرة وقضى على النظم الإقطاعية القائمة على السيطرة والاستغلال .

وإذا كان الريف السورى يمتاز عن غيره من أرياف الأقطار العربية — عدا لبنان طبعا — من حيث ارتفاع مستوى معيشة أفراده نسبيا فإن السواد فيه لا يزال يتخبط فى جهل ســـابغ وأمية فاشية وحالة صحية متأخرة ومقدرة إنتاجية ضعيفة .

وإذا علمنا أن نسبة الأراضى الإقطاعية الكبيرة هى (٦٠ ٪) تقريبا من مجموع الأراضى القابلة للرى أدركنا السبب الجوهرى فى ضعف الإنتاج الريفى ، فعدم استقرار الفلاح بأرضه وبخس أجوره يحولان دون قدرته على تأمين الغذاء الذى يسد رمقه ويؤمن كساءه ومسكنه وعلاجه الطبى . فالفقر والمرض والجهل أسباب تضعف فعاليته وتقلل جهده وتعمل بعض الأمراض المزمنة والسارية على وهن قوته والحد من جلده على العمل فالبلهارسيا فى الجزيرة والملاريا فى بعض قرى الغوطة وحوران ومنطقة الغاب كانت الى زمن يسير سببا فى تبديد الطاقة الإنتاجية لدى الفلاحين .

ولعلنا فى وصفنا الريف السورى على الشكل الذى قدمناه نكون قد أهملنا حقيقة لايجوز نكرانها وهى أن اهتمام الحكومات المتعاقبة أثر استقلال البلاد فى نشر التعليم والعناية بالصحة ووضع التشريعات اللازمة للإصلاح الزراعى وتشجيع العمل التعاونى قد بلغ مرحلة جبارة فى التقدم بحيث أن آثارها أخذت تظهر فى كل قرية ودسكرة وكل قبيلة وعشيرة وغدا الأمل الجياش والمستقبل الباسم يرتسم على كل وجه ويلوح فى كل أفق وليس أدل على هذا من قول فلاح لى وقد رأيت الجرارات الزراعية تشق الأرض وتقلب التربة : « كم من معالم هذه القرى سينقلب بعد عشر سنوات فقط فالتعليم انتشر فى كل بيت والآلات الزراعية أخذت سبيلها إلى كل قرية ومزرعة » إلا أن الذى يهم فى هذا الإصلاح هو إيجاد موجهين إداريين ومرشدين اجتماعيين وفنيين للبلوغ بالقرية إلى المستوى المرجو من رفاهية ورخاء .

١ — الجهاز التوجيهى الإدارى :

لعل التأخر فى بعض القرى من حيث النشاط الجماعى والفعالية التعاونية التى تنتج لخير المجموع وصالح أفراد القرية عامة مرده عدم وجود جهاز إدارى واع فى الوحدات الإدارية التى يقوم عليها المجتمع الريفى فلا المختار ولا مدير الناحية ولا القائمقام بالأشخاص المدربين اجتماعيا لإدارة القرى والنواحى والأقضية إدارة صحيحة بحيث تكون إلى جانب صفتها الإدارية الجهاز الاقتصادى والاجتماعى الذى يضع الخطط لكل مشروع إصلاحى والتدابير لكل خطة إنعاش اجتماعى أو إنماء اقتصادى ، ولو كان المخاتير ينتخبون ضمن شروط تتوفر فيها الجدارة والأهلية لكان التقدم بالريف أسرع خطى فالمختار المتعلم هو العمدة فى إصلاح المجتمع الريفى وتقدمه ، وكم من شكوى كان يوجهها الأهالى نحو مخاتيرهم لعدم قيامهم ببعض الإصلاحات الضرورية فى قراهم عن طريق تنسيق العمل الجماعى

وإذا كان لذلك من سبب وهو انقسام غالبية القرى لشيع متنافرة وأحزاب متناكرة مما يعسر معه قيام مشروع يساهم فيه المجموع مهما كانت ضرورته ، فإن انتقاء مختارين عن طريق التعيين فى هذه المرحلة هو خير وسيلة لانتقاء مختارين صالحين بعيدين عن المصلحة الحزبية والعنعنة العشائرية . ويلى المختار فى المسئولية عن تحسين حالة الريف مدير الناحية الذى يستطيع بما له من سلطة إدارية أن يحث السكان على تقديم جهودهم أو أموالهم للمساهمة فى كل مشروع يعود بنفعه على الجميع ولمصلحة الجميع . فتصليح طريق عام وحفر بئر للسقاية والرى وبناء مدرسة أو مستشفى هو أمر سهل القيام به لو طلبنا إلى الفلاحين أن يساهموا بعملهم وجهودهم فى مثل هذه المشاريع أيام الفصول الموات من أيام السنة . ولعل مرسوم تنسيق العمل الفردى وفرض العمل الإجبارى رقم ١٣٣ وتاريخ ١٩٥٣/١٠/٢٩ الذى أجاز بمادته الأولى فرض العمل الإجبارى فى الأحوال التالية :

(ا) الخدمات الثقافية والعمرانية والصحية .

(ب) مكافحة الكوارث العامة .

(ح) حالات الحرب والطوارىء .

لعل فى هذا التشريع مايشجع مدير الناحية والقائمقام والمحافظ للقيام بمثل هذه المشاريع التى تنهض بريفنا إلى مستوى عال من الرفاهية فيما لو أحسن تطبيقه .

٢ — الجهاز التوجيهى الاجتماعى والفنى :

لابد لكل قرية من جهاز اجتماعى وفنى يعنى برفع مستوى الفلاحين اجتماعيا ويسهل لهم سبل النماء اقتصاديا فيهتم بشؤون تعليمهم وصحتهم وفلاحتهم وصناعتهم وطراز معيشتهم سواء فى مجتمعاتهم أو داخل بيوتهم .

أما فى التعليم فيكون إدارة ارتباط وتوجيه بين المدرسة والبيت فيعالج حالة الطلاب ويدرس سلوكهم ويعمل على حل عقد أنفسهم وسبب شقاوتهم أو كسلهم ويدرس أمور قابلياتهم واستعدادهم فيعمل مع المعلم وولى التلميذ على حلها ومع الجهاز الحكومى والمشاريع الخيرية والمؤسسات المهنية على تقديم المساعدات لحل كل مشكلة من هذه المشاكل .

وأما فى الصحة فيكون واسطة التنبيه للعناية بالأمور الصحية والاعتياد على استعمال الأسباب الوقائية ضد الأمراض كما يجهزهم بالطبيب اللازم والممرضة المرشدة ويسعى لتوفير الأدوية وتقديم الأغذية ووجبات الحليب لأطفالهم والعناية بنظافتهم وحسن نموهم وتقديم التوجيه اللازم للمرأة الريفية للعناية ببيتها وأسرتها عناية تكفل إظهار البيت الريفى بأحسن مظهر وأبهى حلة بأقل نفقة .

وأما فى حقل الزراعة فيقوم بتنشيط إنشاء تعاونيات التسليف والإنتاج والتصريف كما ويعلمهم طريقة فلاحة الأرض بأحدث الآلات وتعفير النباتات لمكافحة الحشرات وطرق إيجاد البذور الصالحة والأسمدة النافعة وشتل الغراسات وتطعيم الأشجار وغير ذلك مما يتجه بالفلاحين إلى تحديث آلاتهم وترقية زراعتهم ومضاعفة إنتاجهم .

أما فى حقل الصناعة فيشجع من الصناعات ما يمكن أن يجد سوقا رائجة ويؤمن إنتاج حاجة استهلاكية تغنى الفلاحين عن استيرادها من الخارج . كما أنه يبدع من الصناعات ما يمكن أن يسد به الفراغ ويقضى به على البطالة الموسمية فى القرى فيعمل على تعليمها وتعميمها كما يسعى لإقامة تعاونيات للتسليف الصناعى وتعاونيات للإنتاج وتأمين المواد الخام بحيث تغنيه عن الالتجاء للرابين والوسطاء والمحتكرين الذين يستغلون جهوده ويثبطون نشاطه

وفى الحقيقة إن الشكوى العامة من العاملين فى الحقل الصناعى الريفى هى استثمار الوسطاء لجهودهم واستغلالهم لحاجاتهم واستبدادهم بأجورهم .

وإذا كانت الصناعات الريفية ترفع من مستوى الريف فإنها أيضاً أداة توازن فى امتصاص الفائض من الريفيين الذين تعز عليهم الأرض ويقل لديهم الدخل . كما أنها تمهد لاستقرار القرويين وعدم هجرتهم ، وتكاد سورية بعد لبنان تعد البلد الأكثر رغبة فى الهجرة كلما شح الدخل ونضب المورد فمدينة حمص وقرى القلمون ومن ثم مدينة دمشق وبعض قراها يعتبر سكانها أكثر هجرة من غيرها من المدن والقرى السورية .

ويمكن اعتبار مراكز مؤسسة الشرق الأدنى ـ وهى جمعية خيرية أمريكية (Near East) ـ الاجتماعية فى قرى الغوطة ووادى العجم خير شاهد على ماهذه المراكز من فوائد اجتماعية وثقافية واقتصادية فى المناطق القائمة فيها والتى تقتصر فى الحال الحاضر على أربع مراكز وهى .

١ ــ النشابية ٢ ــ سقبا ٣ ــ قبر الست ٤ ــ زاكية

والتى هى عدا كونها مراكز للتجارب والإرشاد الزرعى فإنها مراكز تعليمية ومراكز مهنية وصحية . والآن ماهى أنواع الصناعات الريفية القائمة فى البلاد السورية وما هى طبيعتها وما هو أثرها الاجتماعى فى تقويم الريف ورفع مستواه .

أنواع الصناعات الريفية وطبيعتها :

يمكن تقسيم الصناعات الريفية إلى صناعات غذائية وغير غذائية وكل من هذين النوعين يقسم بدوره إلى صناعة ريفية منزلية وصناعة ريفية غير منزلية أو مشغلية .

(١) الصناعات الغذائية :

١ ــ صناعة الألبان :

وهى صناعة تنتشر فى قرى دمشق وحلب وحماه وحمص وهى تقوم على صناعة الجبن والزبدة والقشدة والكريم والقريشة والسمن وأشهر أنواع الجبن المعروف فى سوريا هى : الجبن الإفراوى المصنوع فى قرية افره من قرى دمشق بين مصيف مضايا وحلبون والجبن العكاوى والجبن الزبدانى وجبن الغوطة وجبن حلب المضفور بأنواعه وجبن الضرف المصنوع فى البادية وجبن القشقوان المصنوع فى قرى دمشق وحلب وهى صناعة غير ناشطة لمنافسة الجبن الهولندى والإفرنسى والتركى لها .

وأما السمن فتشتهر بصناعته حماه ودير الزور وقرى الجزيرة ومختلف قبائل البدو الضاربة فى تلك المناطق ولعل أشهرها السمن الحديدى الحموى . وهناك نوع من اللبن المجمد والمعفن والمغلف بطبقة من البهارات والتوابل يسمى الشنكليش يصنع خاصة بمدينة حمص والزبدة وكذلك تشتهر بصناعتها على الطرق القديمة حماه ودير الزور وقرى الميادين والرقة والبوكمال ، أما الطريقة الحديثة فى صنع الزبدة بطريق الفرازة فتقوم فى مدن دمشق وحلب بصورة خاصة وإن كان استعمالها أصبح شائعا فى جميع المدن . وصناعة الألبان صناعة رابحة فى سوريا لتصدير كميات كبيرة منها للبنان .

٢ — صناعة عصر الزيتون :

وهى صناعة تقوم فى جميع القرى والأرياف السورية المنتجة لشجر الزيتون وبعض المدن السوريه الكبيرة كدمشق وحلب حيث تقوم معامل كبيرة لعصر جميع أنواع الزيوت ، أما القرى التى يعصر فيها الزيتون بطرق آلية بسيطة فتقوم فى قرى دوما حيث تكثر أشجار الزيتون وقرى أدلب واريحا من قرى حلب وقرى اللاذقية وبانياس وطرطوس ، ولعل أكثرها انتشاراً ما كان فى قرى اللاذقيه . وتعتبر سوريا من البلدان المصدرة لزيت الزيتون وقيمة مايصدر يؤلف رقما لا بأس به بين أرقام قيمة الصادرات السورية .

٣ — صناعة الدبس :

وهى صناعة تقوم على نوعين من العصير : العصير الزبيبى وهو الأكثر شيوعا والعصير العنبي والأول أكثر حلاوة ورغبة فيه .

وتقوم هذه الصناعات على تجفيف العنب أو الزبيب ثم هرسه كما يهرس الزيتون تحت دواليب كبيرة تسمى مدارس ثم يجمع ويخمر مدة وهو مجفف ثم يفتت ويوضع فى تيغارات من الفخار ويخلط مع الماء بنسبة متعادلة تقريبا ويقطر بواسطة نوع خاص من الشيح وبعد ثلاثة تقطيرات مدة كل واحدة منها ٢٤ ساعة تقريباً يخرج نوع من الشراب يسمى صليبة وهو مشروب وطنى رائع فى المنطقة القائمة فيها هذه الصناعة وبعد غلى هذا الشراب يجمد فى قوالب خاصة ويصدر إلى مناطق استهلاكه .

ويتفرع عن هذه الصنعة صناعة الملبن والباستيك ، والأولى عبارة عن قضبان من عصير العنب المجفف والمخلوط مع الدقيق والمحشو بالجوز والثانى عبارة عن صفائح رقيقة من هذا العصير المجفف المخلوط بالدقيق وهى تصنع خاصة فى قرى حلب واللاذقية . كما أن هنالك صناعة الزبيب المجفف المنتشرة فى أغلب القرى السورية .

٤ — صناعة القمر الدين والنقوع والتين المجفف :

وهى صناعة تقوم على عصر المشمش وتجفيف عصيره على ألواح خشبية مدهونة بالزيت وتلف بعد تجفيفها وتصدر للتصريف أما فى المدن السورية أو فى البلدان الخارجية كمصر وأمريكا .

وأما النقوع فهو صناعة قائمة على التجفيف المحض حيث ينشر المشمش البلدى بالشمس مدة ويكبس يوميا حتى يجف . أما التين المجفف فهو نوعان : التين اليابس وهو عبارة عن تين مجفف يبقى على حاله الأصلية وتين القوالب وهو تين مجفف ومضغوط بقوالب خاصة ويكثر صنع هذا فى قرى حلب .

٥ — صناعة الكشك :

وهى تقوم على تجفيف القمح أو البرغل المخلوط بالحليب أو اللبن المخمر مدة كافية فى خوابى خاصة مدة كافية بالشمس وفركه يومياً حتى يصبح دقيقاً ناعماً ، وهى صناعة منتشرة فى جميع القرى واستهلاكها منتشر فى المدن حيث يصنع منه نوع من الحساء اللذيذ الطعم أو يصنع مقبلا مع الطعام .

(ب) أما الصناعات غير الغذائية :

فتقسم بنوع من القسمة إلى صناعات منزلية وصناعات غير منزلية أو مشغلية :

الصناعات المنزلية :

تتصف هذه الصناعة بأنها غالباً ما تكون من الصناعات التى تزاولها المرأة داخل بيتها والتى تقوم بها أثناء وقت فراغها والتى تعتمد على أدوات بسيطة ولا تتطلب نفقة باهظة من أجل تأمين خاماتها كما وأنها قد تقوم على خامات باهظة التكاليف تنتجها المرأة أو الرجل لحساب تاجر أو مستصنع .

وأشهر هذه الصناعات هى صناعات الأغبانى وشغل الصنارة وشغل الابرة والقش والقطبة العربية والتخريج والتقصيب وصناعات الغزل والنسيج من شعر وصوف وقطن وحرير وغالبا ما تقتصر المرأة على غزل الخيوط من هذه الأصناف مساعدة لزوجها الذى يقوم بنسجها داخل منزله . وفيما يلى سنتعرض لهذه الصناعات بشىء من الإسهاب .

١ — صناعة الأغبانى :

وهى عبارة عن نوع خاص من التطريز على أقمشة خامية أو حريرية من نوع الحرير الطبيعى أو النباتى تقوم به ماكينات خاصة تطرز به هذه الأقمشة بخيوط من الحرير حيث تقدم أنواعا خاصة من الإنتاج كالقنابيز والشالات والسلكات واللفات والبقج وطقومة الأسرة ووجوهها وهذه الأنواع التقليدية آخذة بالزوال وأخذ يحل مكانها صنع الأغطية المطرزة كالمسابل والبشاكير وأغطية الطاولات والمحارم والقمصان والصدارى النسائية وغير ذلك .

تشتهر مدن دمشق وحلب وحمص وحماه بهذه الصناعة ويأتى قضاء دوما من قرى دمشق بالدرجة الأولى فى هذه الصناعة حيث تشغل ما يقرب ٧٥ ٪ من بيوت القرية ويقوم بالعمل فيها النساء داخل بيوتهن لحساب تجار من دمشق فى سوق الحرير وهو المركز الرئيسى لتصريف هذه البضاعة وتقدم للشغيلات الخامات من نسيج الحرير ويقمن هن باستئجار الماكينات على حسابهن الخاص وتتراوح نسبة أجور العاملة ما بين (١٢٥ — ١٥٠) قرشا سوريا ، ومن الطبيعى أن تكون الأجور فى هذه الصنعة على الإنتاج حيث تختلف أجرة الطقم ما بين (١,٥ — ٤) ليرات سورية حسب المقياس والدقة فى الصنع ويغلب تصدير الإنتاج من هذه الصنعة إلى البلدان العربية المجاورة .

وسائل تحسين هذه الصنعة لابد من إنشاء مركز تدريبى لتعليم البنات هذه الصنعة على أصولها الفنية ولما كان تقديم صاحب العمل لماكينة التطريز غير ممكن باعتبار أن هذه الصناعة منزلية بعيدة عن مراقبته فلا بد من إيجاد مراقبة حكومية للشركات التى تؤجر الآلات وطلب ضمانها لتصليح هذه الآلات مجاناً سيما وأن شكوى العاملات تتلخص فى أن المصلحين وبائعى قطع التبديل يستنزفون كامل أجورهن بسبب غلاء أجر تصليح الماكينات المستأجرة بين حين وآخر .

٢ — صناعة شغل الصنارة :

هذه الصناعة من أجمل الصناعات التى تقوم على المهارة والذوق الفنى والتى هى من الصناعات الشرقية النفيسة التى تجلب إليها فضول الأجانب من السياح والزوار .

ينحصر العمل فى هذه المهنة ببلدة يبرود حيث تقوم الفتيات بالعمل فيها لقاء أجور بخسة جداً وتقتصر أنواع الأشكال المصنوعة منها على ما يلى :

١ — شغل الطاقة والكف والشبكة والإشارب .

٢ — شغل الشبكات الرياضية : وهى شبكات الفوليبول والباسكتبول والبدمنتون .

٣ — شبكات السلال .

يبلغ عدد المشتغلات بهذه الصنعة ٥٠٠ فتاة يشتغلن بها أثناء أوقات فراغهن داخل بيوتهن مقابل (١٥ — ٣٠) قرشاسوريا أجرة الطاقية الواحدة ومن المعلوم أن الفتاة لا يمكنها أن تنجز أكثر من اثنتين فى اليوم وتصدر أكثر هذه الأشغال إلى الحجاز والكويت وأخذ سوقها فى دمشق يروج حيث يقتنيها السواح والأجانب وبعض الدمشقيين وأما الشبكات فتصرف إلى لبنان وأفريقيا .

تحتاج هذه الصناعة لتحسين حالتها إلى أسواق لتصريفها وهى لو عرضت فى الأسواق الأوربية لصرفت منها كميات هائلة بأثمان مرتفعة ولعل سبب بخس أجورها أنها كانت تصرف لأسواق مستوى الشعب فيها فقير .

٣ — صناعة شغل الإبرة :

تقوم هذه الصنعة فى بلدة القطيفة والقرى المجاورة لها كالمعضمية والرحيبة من منطقة القلمون التحتانى وهى صناعة تقليدية يرجع تاريخها إلى خمسين سنة تقريبا وهى أيضاً تعتمد على الكثير من المهارة والذوق يقوم بها النساء داخل منازلهن وغالبا ما تصنع من أجل تأمين جهازات أعراسهن فتشتغل الفتاة طيلة أيام خطوبتها بعمل القمصان والأردان المطرزة كما تصنع الطواق والأكياس والتى هى فى الحقيقة نفائس يتشوق المرء لحيازتها وقد تشتغل النساء الفقيرات منهن فى صنع هذه الأشغال لبيعها للعرائس اللواتى لا يستطعن القيام بمثل هذا العمل ، ويقتصر هذا الشغل القديم على تطريز يشبه التوشية لصدارى العريس وسوارات أو أرجل سرواله وتوشية قصان المرأة وأردانها وهذه التوشية قد تكون على الخام أو الحرير أو المخمل أو الجوخ حيث يكون التخريج بالقصب أو البريم .

وقد أخذت هذه الصناعة تتحول إلى نوع جديد من الإنتاج لتبدل الذوق فيها إلا أن ظهور أقمشة نسيجية مقصبة رخيصة الثمن وسهلة الصنع كاد يقضى على هذه الصناعة لولا ظهور سوق جديد لها إذ أخذ تجار الفنادق ومكاتب السياحة فى طلبها بعد أن تنوع طرازها بحيث يتوائم مع ذوق الأجنبى والوطنى على السواء . وبإمكان هذه الصناعة أن تتطور ويروج إنتاجها فيما إذا عرضت بأسواق معروضات الاغبانى . ويبلغ عدد العاملات اللواتى يشتغلن فى هذه الصنعة للأسواق الجديدة ٢٠ عاملة ويستمر العمل طيلة مدة الشتاء حيث تقوم الفتاة بالعمل بعض ساعات النهار حسب أوقات فراغها ولا يتجاوز الأجر الذى تناله فى نهاية مدة العمل عن الخمسين ليرة سورية .

ويضاف إلى الصناعات التى تشتهر بها هذه القرية شغل الحفر وهو عبارة عن قطع صغيرة من القماش الملون تركب على نسيج من الخام أو الحرير أو المخمل بعد تشغيلها بالأبرة حيث تصنع منها « البقج » والفساتين للعرائس ويمكن أجمال الأشغال التى تقوم بها هذه القرى فيما يلى :

١ — شغل الطواق

٢ — شغل الطرابزات والاكياس والشور

٣ — شغل الصدارى والأردان

٤ — شغل الجوخ بالقصب والبريم

٥ — شغل المخمل بالقصب والبريم

٦ — شغل الحفر

٧ — شغل التركيب

٨ — شغل الجبب بالقصب والبريم

٤ — شغل السجاد

لا تزال آثار هذه الصناعة فى بعض قرى القلمون وجبل الدروز وقرى حمـــاه (محردة) وأدلب وقرى اللاذقية وهى إن انتعشت فى بعض المناطق فإنها آخذة فى الخمود فى بعضها الآخر .

هذه الصنعة النفيسة يمكن أن تعم القرى السورية جميعا فيما إذا وجدت السوق الممول والمصرف لإنتاجها . وهى جد متقنة فى قرية دير عطية من قرى القلمون وهى مناسبة للبيئة الريفية إذ أن نولها الشاقولى لا يشغل حيزا كبيرا من المكان عدا أنه يتطلب فنا ومهارة وطول أناة مما لا يصلح معه انتشارها فى المدن .

يدوم العمل بالسجادة من (٣ — ٤) أشهر بحسب مساحتها وهى تتطلب معرفة لا بالحياكة فقط وإنما بانتقاء الألوان وإبداع الرسوم والأشغال أيضا والتى غالباً ما تكون من إبداع الصانع ومخيلته ، كما تتطلب معرفة بكيفية غزل صوفه وطريقة صبغه . فالمتانة فى الغزل والجودة فى الصباغة وحسن النقش هى عماد رواج هذه الصنعة وهى أمور لا تنقص صناعة السجاد السورى فيما إذا عنى بتشجيعها ، ولو أن التجار يمولون صناعها والحكومة تشترى منتجاتها لدوائرها ومؤسساتها لراجت هذه الصناعة فى كل قرية وقدمت موردا لسكان الريف لا ينضب .

٥ — شغل العبى :

تطلق العباءة على الرداء الخارجى الذى يلتف به العربى فى حضره ومدره والمصنوع من الوبر والصوف بأنواعه أو الغزل الذى تنتجه جماله ومواشيه . وتشتهر بصناعة العبى قرى صدد وحفر والقريتين من أعمال محافظة حمص وجرابلس وجبل الأكراد من أعمال محافظة حلب وقرية جرمانه من أعمال محافظة دمشق ، وتقسم المواد الخامية التى تدخل فى صناعتها الى مواد صوفية ومواد وبرية ، أما العباءات الصوفية فتشتهر بها قرى حلب وأما الوبر فتكاد تقتصر على القريتين ولو أنها تصنع من الوبر أيضا فى صدد وحفر بالاضافة إلى صنعها من الصوف .

وإذا كانت أنواع العبى لا تتجاوز الـ ١٠٠ نول فى القريتين والـ ٤٠ نولا فى حفر فإنها فى صدد تقدر ما بين ٤٠٠ — ٥٠٠ نول وقلما يخلو منزل من منازلها من نول أو نولين من أنوال العبى . وتعتمد هذه القريه الضاربه بعيدا فى الشرق على حدود الباديه على هذه الصناعه فى معيشتها . وقد أخذت هذه الصنعة فى الانكماش للأسباب التالية :

١ — ظهور نوع من الجوخ الإيطالى الذى أمكنه أن يحتل مكانة نسيج العباءة المصنوع فى البلاد السورية وذلك بأسعار بخسة ولا تجارى وقد تداركت وزارة الاقتصاد الوطنى هذا الأمر حديثا فمنعت استيراده .

٢ — تحول ذوق البدوى نحو ارتداء المعاطف الجوخية بحيث قل الطلب على إنتاج العبى السورية .

٣ — بخس الأجور التى تدفع إلى صناع العبى السورية وعدم وجود مراكز تسليف تبعد الفلاح عن خطر المرابين والتجار والوسطاء الذين يستثمرون جهوده ويستغلون فعاليته .

٤ — العقبات الجمركية القائمة بين البلدان العربية والتى هى السوق الطبيعى لمثل هذا الصنف تقوم فى بلدة صدد عدة مراكز لتجميع الإنتاج وتصديره اما إلى دمشق أو حلب حيث توزع منهما إلى بقية البلدان المستهلكة .

ولا يتجاوز أجر العامل الـ ٢٥٠ قرشا سوريا فى اليوم . ويبلغ عدد المشتغلين بهذه الصنعة فى هذه المدينة مقدار ٢٠٠٠ من أصل ٥٠٠٠ شخص أى أن مورد هذه الصنعة يشغل نسبة كبيرة فى موارد معيشة هذه البلدة . وتبلغ نسبة الذين يشتغلون لحسابهم فى هـــذه الصنعة (٨٥) والباقى وهو (١٥٪) يشتغلون أجراء لحساب غيرهم .

٦ — صناعة البسط :

وهى أيضاً صناعة منزلية إلا أنها كالعبى يختص بنسجها الرجال ويغزلها النساء والأطفال وهى إذا كانت صناعة منزلية فى قرى النبك ومحردة وجرابلس وجبل الدروز والبوكمال فإنها تكاد تكون مشغلية فى تدمر . وتصنع البسط من نسيج الصوف وقليلا من القطن ويدوم العمل فى صنع البساط ١٢ يوما مقابل أجرة تتراوح بين ٣٠ — ٣٥ ليرة سورية أى مايقدر بـ ٢,٥ — ٣ ليرات سورية يوميا وهذه البسط على غاية من جمال الصنع فى قرى القلمون خاصة ويلحق بهذه الصنعة صناعة الخروج .

٧ — صناعة الكليم :

تتقدم هذه الصناعة القائمة على النسيج الصوفى وخاصة مادة الكنبك المستوردة من الهند والباكستان باستمرار وخاصة بعد أن دخلتها التحسينات فى الصنع والتلوين وتشتهر دير الزور والميادين والبوكمال خاصة بهذه الصنعة التى ماهى فى حقيقتها إلا نوع دقيق ولطيف من أنواع البسط .

٨ — النسيج اليدوى :

النسيج اليدوى صناعة ريفية رغم انتشارها فى المدن إذ لاتخلو منها قرية من القرى المجاورة للمدن الكبرى المشهورة بصناعة النسيج كحلب ودمشق وحمص وحماه إلا أن أنوالها ليست من الوسعة فى قرى دمشق المجاورة بمقدار سعتها فى قرى حلب، وأغلب ما يكون النسيج المنتشر فى القرى هو من النوع الخام إلا أن كل منطقة تختص بنوع خاص بها من النسيج فمنطقة دمشق تشتهر بالخام الصالحانى ونسج الصايات كالجاكار والزنار والبتة والروب دى شامبر أما حمص فتشتهر بنسج الحطة والشرشف والفوطة، وأما حماه فبنسيج الشراشف والمناشف المطرزة والمقصبة والسكار وأما حلب فبالسجف المقصبة والخامات المطبعة بالإضافة إلى نسيج الصايات بكل أنواعها وتتراوح أجرة العامل يوميا بين ٢,٥ — ٥ ليرات سورية .

٩ — صناعة الحبال :

تنتشر هذه الصناعة فى ريف دمشق وحلب ويبلغ عدد الدواليب الشغالة بهذه الصنعة (٦٠٠) دولاب فى دمشق و (٨٠٠) دولاب فى حلب و (٣٠٠) دولاب فى حمص و (٢٥٠) دولابا فى حماه ، وإذا علمنا أن هذه الصناعة من الصناعات المنزلية وإن كان يزاولها العمال خارج منازلهم ويقوم بها أفراد الأسرة مجتمعين والدولاب يحتاج إلى (٤) عمال يكون مجموع العمال الذين يشتغلون بهذه الصنعة ١٩٥٠ × ٤ = ٨٧٠٠ عاملا ما بين راشد ومراهق وامرأة وطفل .

تستمد هذه الصناعة موادها الأولية من قشر القنب المنتشر زراعته فى قرى الغوطة ولاسيما قرية سقبا وحمورة وكفر بطنا وجسرين وقليلا فى داريا ، ويدوم العمل فى هذه الصنعة طيلة أيام السنة عدا أيام المطر لقيامها بالهواء الطلق أمام أبواب البيوت وفى الساحات العامة وتسمى البنخ وتنتج من الحبال أنواع ثلاثة :

١ — النوع الثخين

٢ — النوع الرفيع

٣ — النوع الرفيع الزحلاوى

ومقدار ماينتجه العامل من النوع الأول ٧٠ كيلوغراما مقابل أجرة قدرها ١٤٥ ق س ومن النوع الثانى وهو الرفيع مقدار ٤٠ كيلو غراما مقابل ٢٥٠ قرشا سوريا ومن النوع الثالث وهو الرفيع الزحلاوى مقدار ٢٠ كيلو غراما مقابل أجر قدره ٣٥٠ قرشا سوريا ، وهذه الصناعة منتشرة فى سوريا منذ القديم ويغلب فى إنتاجها الأسلوب القديم وتحتاج إلى تحديث وعناية بإيجاد الأمكنة المناسبة لتأمين العمل الدائم لها . وتزاحم هذه الصنعة الحبال الأجنبية المصنوعة من الليف النايلون .

١٠ — صناعة القش :

تنتشر هذه الصناعة فى قرى دمشق كدربل وحينه وبين جن وعين الشعره وفى ريف حماه وقرى الغاب وقرى اللاذقية وحوران وتقوم صناعتها على سوق القمح بعد تلوينها بأصبغة متنوعة وهى صناعات نسائية تقوم بها النساء أثناء أوقات الفراغ حيث تصنع منها الأطباق على أنواعها وصنف القفوزة والأطباق لوقاية الموائد من حرارة أطباق الأكل الحارة . وهى صناعة تعتمد على الذوق ولها رواج فى المدن .

١١ — صناعة الحصر :

تنتشر هذه الصناعة فى الريف السورى على نطاق واسع وتختلف أنواع الحصر المصنوعة باختلاف أنواع القش ولعل أشهر هذه الأنواع نوعان :

١ — الحصر العادية .

٢ — الحصر الدباجية .

وأشهر القرى التى تنتج الحصر هى : قرى أدلب ومعره مصرين ونبش وأريحا ونبش من أعمال محافظة حلب وقرية العتيبة من أعمال محافظة دمشق وقرى حوران ولا سيما قرية أنحل وقرى حماه .

غالباً يقوم الرجال بصنع الحصر أما فى قرية العتيبة فيقوم النساء والبنات بصنعها داخل بيوتهن ويقرب عدد الأسر التى يشتغل نساؤها بصنع الحصر فى هذه القرية ٤٥٠ أسرة من أصل ٥٠٠ أسرة وتقوم على نوعين من الحصر :

١ — حصر الأرض ٢ — حصر السقف

أما حصر الأرض فتستعمل من القش المسمى بالزيبة وهو تقريبا نوع من الحشيش الصالح لرعى الغنم والماشية وهو ينبت على أطراف بحيرة العتيبة ويحاك ضفائره مع بعضها وهو من نوع الحصر الدباجية السميكة الشائعة الاستعمال فى القرى والتى يمكن أن تصنع منها القفف والسرج الكبيرة والتى هى نوع من الخروج الكبير المستعملة لنقل الأسمدة على ظهر الدواب .

وأما حصر السقف فتصنع من نوع من القصب يسمى البوارى الذى ينبت على ضفاف البحيرة وفى سطحها ويصنع بأن تقسم سوقه طوليا وتشبك مع بعضها بحيث تصلح لتغطية السقوف من الداخل وتحجب منظر الشيح والأتربة المصنوع منها السقف القروى عن أعين النظارة وهى ذات منظر لطيف نظيف يكسب البيت القروى رونقا وأناقة عدا أنه يمنع الحشرات من التعشيش داخل السقوف .

يؤلف مورد الحصر ٣/٤ موارد القرية والربع الباقى يأتى من الزراعة وذلك رغم أنها قرية يملكها أبناؤها إذ لا يملك الإقطاعيون فيها سوى ١٨ حصة من أصل ٢٨٠٠ حصة .

تتفاوت مدة عمل الحصيرة بين ٤ — ٥ أيام وتباع بالسعر التالى :

حصيرة بمقياس ٥ × ٧ مترا مربعا بـ ٦ ليرات سورية

« « ٥ × ١٠ « « بـ ١٠ ليرات سورية

وهى لا تكلف شيئا من أثمان المواد الأولية إذ يجلبها الفلاحون مباشرة من البحيرة ويجمعونها أكواما طيلة أيام السنة فى بيوتهم فلا يخسر الفلاح سوى جهده أو بالأحرى جهد نسائه وأولاده . وتبلغ الأجرة اليومية التى تنالها القروية مابين ٢,٥ — ٣,٥ ليرات سورية وغالبا ما يقل الأجر عن ذلك إذ قد تقضى المرأة أسبوعين فى صنع حصيرة واحدة لعدم استمرار العمل طيلة النهار فيها .

١٢ — صناعة السلل :

تنتشر هذه الصناعة بصورة خاصة فى أرياف دمشق وأحيائها النائية وهى تصنع من القصب المزروع خصيصاً لهذه الغاية وهى على أشكال مختلفة ولا يتجاوز عدد صناعها فى ضواحى دمشق الـ ٣٠٠ شخص وهى منتشرة فى بقية المحافظات السورية ولا سيما محافظة حمص وحماه وحلب واللاذقية إلا أنه لم يجر تحقيق عنها وهى لا تتطور التطور الكافى وعدا السلال تصنع من القصب الأفراش لنقل الخبز عليها .

١٣ — صناعة المقشات والمكانس :

تنتشر هذه الصناعة فى أرياف دمشق وحلب ولا سيما فى قريتى كفر سوسه وقبر الست وقرى أدلب من أعمال محافظة حلب وهى تقوم على زراعة القصب الذى تنمو فى نهاية سوقه وتشتهر كفر سوسه بمقشاتها بينما تشتهر أدلب بمكانسها . وهى أيضاً منزلية يقوم بها النساء القرويات بالإضافة إلى أشغالهن المنزلية وجميع هذه الصناعات تنقصها مراكز التجميع والتصريف التى تساعد على بيع السلع وتصديرها .

الصناعات غير المنزلية أو المشغلية :

يقصد بالصناعات المشغلية الصناعات التى لا يقوم بها القرويون ضمن منازلهم ولكن ضمن أمكنة خاصة يتجمعون فيها خصيصاً لمزاولتها وهى جد قليلة فى الريف وتكاد تقتصر على النسيج فى القرى الكبيرة من أقضية حلب وبعض أقضية دمشق كدوما والقنيطرة والنبك ويبرود وأهم هذه الصناعات صناعة نسيج الشعر المنتشرة فى قرية يبرود وبعض قرى حمص وتدمر والرقة والبوكمال ودير الزور وجبل الدروز .

١ ـ صناعة نسيج الشعر :

تعتبر يبرود البلد الوحيد الذى تنتشر فيه هذه الصناعة على مقياس واسع وتقوم على صنع الخيام للبدو الرحل وبسط ودثارات للقبائل العربية الضاربة فى الصحارى العربية من نجد حتى سوريا بما فيها الكويت والعراق وشرقى الأردن والحجاز .

والشعر نوعان : ١ ـــ المحلول . ٢ ـــ المشغول .

أما المحلول فهو إما من الكنبك ويستورد من الهند والباكستان أو من شعر الماعز المستوردة من مصر وقبرص ولبنان أو من شعر الماعز المدبوغ فى سوريا .

ويبلغ مايستورد من الكنبك سنوياً مابين ٨٠ ـــ ٩٠ طنا وعدد الأنوال التى تستعمل فى نسجه تتراوح ما بين ٢٥٠ ـــ ٣٠٠ نول وكل نول يحتاج إلى ٣ ـــ ٤ غزالات عدا عامل النسيج الدائم وعمل النساء وغير متواصل ومختلط مع شغل البيت وتبلغ ساعات العمل النهارى ما بين ١٠ ـــ ١٢ ساعة أماالعمال من الرجال فتبلغ مابين ١٢ ـــ ١٤ ساعة والعمل متقطع غير متواصل .

أما المشغول فيبلغ مايستورد منه مابين ٣٠ ـــ ٤٠ طنا ومقدار الإنتاج السنوى مابين ٥٠ ـــ ٦٠ طنا وذلك لأن قسما منه يمزج بالكنبك وأما القسم المصنوع من الشعر الصرف فلا يتجاوز عدد أنواله الـ ١٥٠ نولا .

يبلغ عدد العمال الذين يشتغلون بهذه الصنعة مابين ١٥٠٠ ـــ ١٨٠٠ عامل من أصل عشرة آلاف عدد سكان القرية وتبلغ قيمة الإنتاج السنوى لهذه الصنعة ١٨٠٠٠٠٠ ليرة سورية تدفع منها سنويا بما يقدر بـ ٦٠٠٠٠٠ ليرة سورية أجور عمال .

الأثر الاجتماعى لهذه الصنعة فى هذه القرية :

تعيش هذه القرية الكثيفة بالسكان على هذه الصناعة تقريباً وهى بحكم موقعها بلدة تجارية بالنسبة للقرى الصغيرة المجاورة لها وهى لولا نمو صناعة الشعر فيها لاضطر أهلوها للهجرة بأرتال كبيرة كما هى الحال فى القرى المجاورة من قرية القلمون ، فمن المعلوم أنه لا يخلو بيت من بيوت قرى القلمون الشمالى من مهاجر فى البلدان الأمريكية وخاصة الأرجنتين ، وإذا قارنا عدد المهاجرين إلى الكويت والحجاز من يبرود بعدد المهاجرين من قرية الدير عطية مثلا لرأينا أن النسبة لا تتجاوز ٢ فى الألف . وهذه فائدة هامة من فوائد الصناعة الريفية .

وتمتاز هذه الصناعة بوجود التجار الكبار الذين يمولون مشروعاتها والذين لهم صلات واسعة مع كثير من تجار المدن الأخرى ولا سيما الحلبيون منهم الذين يستوردون كميات كبيرة من هذا النسيج ، وثمة سوق دائم لبيع المنتوجات الفردية هى سوق عدرا وهى قرية من قرى المرج القريبة من البادية .

يشكو صناع نسيج الشعر من استغلال الوسطاء لجهودهم فالتجار يستوردون رطل الكنبك تقريباً بـ ٣ ليرات سورية ويبيعونه بست أو سبع ليرات سورية . ومن الطبيعى أنه لو كان هنالك مصرف للتسليف الريفى لارتفعت نسبة أجر الصانع ولتمكن من تقليل ساعات عمله النهارى بما يتناسب وقوة احتماله ولتخلص من استغلال صاحب رأس المال له .

تنتشر هذه الصناعة فى ريف اللاذقية وحلب واقضيتهما كما تنتشر فى ريف دمشق وأحيائه النائية ، ويقتصر العمل فيها على صنع الأنواع التالية :

٢ — صناعة الفخار

١ — قساطل الفخار ٢ — شقف الزريعة ٣ — الحقاق والشريات ٤ — حصالات النقود
٥ — القدر والقلال ٦ — الدربكة (آلة للطرب) ٧ — التنانير لصنع الخبز

وهذه الصناعة آخذة فى الزوال لمنافسة الصناعة اللبنانية لها بسبب التربة الحسنة الموائمة لصنع الفخار وهذه الصناعة ليست محرومة من تربة جيدة فى سورية ولكن الإهمال هو الذى جعل زميلتها فى لبنان تفوقها .

تعتمد هذه الصناعة فى متانتها على مدة الشوى والحرق . فنضج الفخار هو الأساس فى متانته كما أن الرطوبة والبرودة والحرارة أثناء مدة التجفيف تؤثر على قوة احتماله . وتتراوح مدة الحرق بالفرن مابين ٦ ساعات للشوى و٣ أيام للكمر . ويستمر العمل فى هذه الصنعة طيلة أيام السنة عدا أيام الشتاء حيث يؤثر البرد على تربته .

٣ — صناعة صناديق الفاكهة أو المحايرية :

تقوم هذه الصناعة فى جميع الأرياف المصدرة للفاكهة لقرى الغوطة والزبدانى وقرى حمص وحماه وحلب واللاذقية وأشهر أنواع الصناديق التى تصنع فى سوريا هى :

١ — صناديق أو محاحير العنب الكبيرة . ٢ — صناديق الفاكهة وأصناف الخضار ٣ — صناديق الزبيب والجوز الصغيرة .

وغيرها كثير إذ تبلغ أصنافها العشرة . وهذه الصناعة موسمية غير مستمرة وهى حتى فى المدن لاتستمر أكثر من خمسة أشهر من حزيران حتى تشرين الثانى وتختلف أجرة الصانع فيها بين ٣٠٠ — ٤٠٠ قرشاً سوريا، أما الطفل المراهق فتتراوح أجرته مابين ١٥٠ — ٢٠٠ قرشاً سوريا ويبلغ عدد المشتغلين فيها فى دمشق وضواحيها فقط ١٢٠ شخصاً .

٤ — صناعة اللباد :

يصنع اللباد من بقايا الصوف ونفايته حيث يطبخ داخل حمامات خاصة ساخنة ويكبس أمداكافياً بعد تمديده فى تلك الحمامات ثم يجفف بالتنشيف والتهوية وتشتهر قرى أدلب ودرعا والقلمون بصنعه .

٥ — صناعة تربية دود القزوحل شرانقة :

تختص بتربية دود القزوحل شرانقة لاستخراج الحرير الطبيعى منه قرى محافظة اللاذقية وتقوم حلالات الحرير فى اللاذقية بحل الحرير على الطرق القديمة ويسمى حريرها المستخرج بهذه الطرق (الخلعة) أو الحرير العربى .

أما فى حمص فتقوم بحله على الطرق الحديثة ويسمى حريرها بالحرير الأفرنجى وقد نال هذا الحرير الدرجة الأولى فى بعض المعارض الدولية .

ويوزع الحرير الطبيعى على النساء فى قرى دمشق وقرى حمص لفرزه وتحويله إلى نوع من الشلل يسمى (الشمط) يوضع على الكوفية للتمكن من تهيئته للنسيج ولذا تسمى الشغيلات بهذا الفرز (بالمكوفات)

ويبلغ الإنتاج التقريبى لحلالات الحرير ما بين ٣٠٠ — ٤٠٠ كيلو حرير طبيعى يوميا ويبلغ عدد العمال المشتغلين بهذه الصنعة ما يقرب من خمسة آلاف عامل .

٦ — صناعة الزجاج بالنفخ :

تشتهر سورية منذ القديم بصناعة الزجاج وهى رغم تطورها فى بقية بلدان العالم لازالت تصنع بطريقة النفخ فى دمشق وقرية أرمناز فى حلب ويسمى إنتاجها بالزجاج الشرقى وهو ملون بألوان جميلة وإن كانت بدائية ، وهذه الصناعة لازالت تلاقى رواجاً فى القرى رغم رواج الزجاج الأوربى ومزاحمته . وقد تطورت هذه الصناعة حديثا بإنشاء معمل ضخم لصنع الزجاج من جميع الأنواع ويعد هذا العمل من أضخم المعامل فى الشرق وأحدثها .

وثمة صناعات ريفية كثيرة كصناعة النرابيش للتراجيل فى دمشق وقرى الغاب وحماه خاصة ، وصناعة شباك الصيد فى قرى الساحل وقرى الغاب وصنع المهايج فى قرى اللجاة من أعمال حوران وصنع أحجار الطواحين فى قرية المحجة فى حوران والعلب الخشبية لحفظ البهارات فى قرى البويضات من قرى حوران وصناعة التخريج وضم الخرز والبراق المركبة على حواشى الأغطية والمناديل من الشاش المصنوعة فى جبل الدروز وغيرها كثير لامجال لحصرها فى هذا المقال لعدم أهميتها الكبرى فى اقتصادنا الريفى .

الخلاصة :

إن الصناعات الريفية من أهم العوامل فى مكافحة جمود البيئة الزراعية والقضاء على ضعف المقدرة الإنتاجية لدى الفلاح كما أنها عامل فى امتصاص الفائض من الجهود واستغلال الطاقة البشرية على أوسع مدى وهى من أهم أسباب الرفاهية وارتفاع المستوى القروى واستقرار الفلاحين وتقليص هجرتهم فيما إذا وجهت وقدمت لها العناية والمساعدات الحكومية اللازمة عن طريق إنشاء مراكز للإرشاد الريفى مجهزة بمحطات للتجارب فى الصناعات التحويلية والغذائية وبمشاغل للتدريب على الصناعات اليدوية الدقيقة وتقديم الرسوم والتصميمات المشتقة عن ذوق وتقاليد كل قرية بحيث تتوائم مع الاستهلاك المحلى والاستهلاك الخارجى الذى يجلب أنظار الغرباء ويسترعى فضولهم .

كما وأنه يجب تيسير تموين الصناع الريفيين بالسلف ومدهم بالخامات حتى لايستغلهم الوسطاء الذين يفوزون بنصيب الأسد من ربحهم القائم على جهودهم وعرق جباههم وتشجيع إنشاء تعاونيات لهم تهتم بتصريف إنتاجهم والمساهمة بعرضه فى كل معرض دولى أو سوق عالمى .

ولا ريب أن البطالة الخفية المتمادية التى تعانيها بلادنا ناتجة عن قلة المورد الزراعى للفلاح الذى يكون نسبة كبيرة من عدد السكان السوريين ، هذه البطالة التى نعانى أثرها فى المزاحمة الدائمة التى يسببها الريفى لعامل المدينة فتكون سببا فى نقص أجوره وكثرة أيام بطالته .

اللجنة الرابعة

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الصناعية فى المدن بالدول العربية

اللجنة الرابعة

١ — هجرة العمال من الريف إلى المدن وأثرها الاجتماعى	للأستاذ محمود الحسينى شريف (مصر)
٢ — الهجرة من الريف إلى المدينة	للدكتور عبد الجليل الطاهر (العراق)
٣ — الآثار الإجتماعية لهجرة العمال من المناطق الريفية إلى المدن	للدكتور عبد المطلب البقاعى (سوريا)
٤ — أجور العمل الصناعى ـ دراسة مقارنة فى البلاد العربية	للأستاذ مصطفى محمد حسنين (مصر)
٥ — الرعاية العمالية والتنمية الصناعية فى مصر	للدكتور حسن الساعاتى (مصر)
٦ — الرعاية الاجتماعية للعمال بمدينة الأسكندرية	للأستاذ أحمد صبحى على (مصر)
٧ — الرعاية الاجتماعية فى محيط العاملات فى مصر	للسيدة زاهية مرزوق (مصر)
٨ — الرعاية الاجتماعية للعاملات فى مصر	للسيدة ثريا على الديب (مصر)
٩ — الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة فى سوريا	للسيدة زاهده حميد باشا (سوريا)
١٠ — استخدام النساء فى الصناعة	للدكتورة روز خدورى (العراق)
١١ — مدارس الحضانة ورياض الأطفال	اليونسكو
١٢ — استخدام الأحداث فى الصناعة	للأستاذ عبد الرزاق ابراهيم (العراق)
١٣ — الرعاية الاجتماعية للعمال الأحداث	للأستاذ سعد النشار (مصر)
١٤ — الرعاية الاجتماعية داخل السجون والإصلاحيات فى مصر	للأستاذ فتح الله المرصفى (الجامعة العربية)
١٥ — تسجيل الأيدى العاملة والمتعطلة	للأستاذ عبد الرزاق ابراهيم (العراق)
١٦ — الخدمات الصحية فى المصانع فى العراق	للأستاذ آلن مايكل كريتشلى (خبير بالعراق)
١٧ — سياسة التصنيع الحديث فى بعض البلاد العربية	للدكتور عباس حلمى الحلى (العراق)
١٨ — التطورات الصناعية الحديثة وأثرها فى رفع مستوى المعيشة	للدكتور صالح أحمد الحلى (العراق)
١٩ — التأمين — طرائقه ووسائل تنظيمه	للدكتور محمد عزيز (العراق)
٢٠ — التغذية ورعاية صحة العمال	للدكتور عبد الستار شاهين (العراق)
٢١ — الخدمات الاجتماعية ووسائل تمويلها فى العراق	للأستاذ عبد المنعم فطين (مصر)
٢٢ — دور الجمعيات النسوية فى توفير الخدمات الاجتماعية	للسيدة آسيا توفيق وهبى (العراق)
٢٣ — الأسس النفسية والاجتماعية للعمل	للأستاذ محمد مظهر سعيد (مصر)
٢٤ — الخدمات الثقافية بين عمال المصانع فى لبنان	للأستاذ معروف سويد (لبنان)
٢٥ — الرعاية الثقافية لعمال المصانع	للأستاذ محمد كامل النحاس (مصر)
٢٦ — توفير العمال المهرة والتعليم الفنى والتدريب	للدكتور محمود عمر (مصر)
٢٧ — التعليم الفنى والمهنى وعلاقته بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى	للدكتور ف . ج . ليجر (اليونسكو)
٢٨ — أوقات فراغ عمال المدن والخدمات الترفيهية لهم	للأستاذ توفيق حسن وصفى (الجامعة العربية)

٢٩ — الأوضاع العمالية فى الصناعات العربية الحديثة	للأستاذ مروان نصر (لبنان)
٣٠ — عمال المدن والترفية	للدستر و . ج . هل (خبير بالعراق)
٣١ — الرعاية الاجتماعية لعمال المصانع فى سوريا	للأستاذ عبد الرحمن الخزندار (سوريا)
٣٢ — التطور العمالى والاجتماعى فى لبنان	للأستاذ نديم حرفوش (لبنان)
٣٣ — الرعاية الصحية للعمال	للدكتور محمود دياب (مصر)
٣٤ — النتائج الاجتماعية للتصنيع	للدكتورة شارلوت شدياق (لبنان)
٣٥ — الصناديق التعاونية النقابية	للأستاذ نزهه المدنى (سوريا)
٣٦ — الخدمات التكميلية لعمال المصانع فى المدن	للأستاذ ابراهيم حلمى (مصر)
٣٧ — خدمات التغذية لعمال المصانع فى المدن	للأستاذ محمد سليمان عويضه (مصر)
٣٨ — التطور الاجتماعى الحديث فى محيط عمال المدن	للدكتور حسن سعفان (مصر)
٣٩ — التكوين الإدارى للمصالح وإدارات العمل	للأستاذ ابراهيم الغطريفى (مصر)
٤٠ — تنظيم الخدمات الاجتماعية لعمال المصانع	للدكتور زكى بدوى (مصر)
٤١ — اعداد الإخصائيين الاجتماعيين والرواد فى محيط العمال	للأستاذ يحيى حسن درويش (مصر)
٤٢ — خبراء العمل فى إدارة المؤسسات الصناعية	للأستاذ أحمد اسماعيل (مصر)
٤٣ — استخدام الإخصائيين الاجتماعيين والخبراء	للدكتور على فؤاد أحمد (هيئة الأمم المتحدة)

هجرة العمال من الريف إلى المدن وأثرها الاجتماعى

للأستاذ محمود الحسينى الشريف (مصر)

أولا ــ مقدمة :

من المعروف أن هناك نوعين من التحرك الاجتماعى : الأفقى والرأسى فالتحرك الأفقى هو انتقال الناس من مكان إلى آخر ويطلق عليه عادة إسم الهجرة وهو ما يهمنا فى هذا المقام . والتحرك الرأسى هو انتقال الشخص من طبقة اجتماعية إلى أخرى .

فإذا قلنا أن الهجرة هو أن يغير الفرد أو مجموعة من الناس مكانهم كان هذا التعريف بعيداً عن الدقة لأن كل تغيير فى المكان لايعتبر هجرة فالهجرة لا تشمل التحركات الآتية :

١ ــ تحركات الأفراد النهارية العادية مثل ذهابهم من منازلهم وأعمالهم وعودتهم .

٢ ــ السفر فى المناسبات كالأعياد والمواسم والأجازات .

٣ ــ تغيير محل الاقامة من حين إلى آخر فى نفس المجتمع المحلى .

وكذلك قسم العالم الأمريكى لايفلى تحرك الناس ثلاثة أقسام :

١ ــ التحرك من محل إقامة ثابت .

٢ ــ الارتحال أو التنقل الدائم .

٣ ــ نقل محل الإقامة .

وعلى ذلك يمكن تعريف الهجرة بأنها (تغيير محل الإقامة بصفة دائمة) وقد يكون هذا التغيير موسميا .

ثانياً ــ الأهمية الاجتماعية للهجرة : ـ

يهتم علماء الاجتماع بالهجرة الأسباب الآتية :

١ ــ لأنها الطريقة التى يعيد بها الفرد تكييف نفسه فى النظام الاجتماعى والاقتصادى .

٢ ــ تعتبر الهجرة طريقة لتصحيح ظاهرة عدم التوازن بين السكان والموارد الطبيعية للمجتمع .

٣ ــ تحدث الهجرة إرتباكا فى توزيع السكان حسب السن والجنس وهذا يؤثر فى معدل الزواج وفرصه .

٤ ــ تسبب الهجرة قطع الروابط الاجتماعية للأفراد وتؤثر فى علاقتهم بالنظم والمؤسسات الاجتماعية .

٥ ــ تؤثر الهجرة فى النظام الاقتصادى حيث أن حركة الأفراد تستدعى تحرك السلع الاقتصادى .

ثالثاً ــ أسباب الهجرة : ـ

للهجرة أسباب كثيرة وعوامل متعددة تتوقف عليها وتؤثر فيها وهذه العوامل قد تؤثر منفردة أو مجتمعة ولكى ندرس أسباب الهجرة دراسة عميقة يتحتم علينا أن نبحث عن العوامل التى تدفع الناس إلى ترك مواطنهم

وخواص تلك العوامل ومقدار تأثيرها وقد قسم علماء الاجتماع هذه العوامل قسمين :

(ا) العوامل الدافعة .

(ب) العوامل الجاذبة .

ومن الواضح أن العوامل الدافعة هى العوامل التى يظهر تأثيرها فى الموطن الأصلى والعوامل الجاذبة هى العوامل التى تكون نشطة فى المهجر ولكن هذا التقسيم لا يمنع من القول بأن من النادر أن نجد عوامل أحد القسمين تعمل مستقلة عن عوامل القسم الآخر إذ أنه من الملاحظ أن هناك علاقة بينهما فى أغلب الأحوال وهذا مما يجعل التقسيم صعبا إلى حد ما وسنتكلم بإيجاز فيما يلى عن عوامل كل قسم من هذه الاقسام :

(ا) العوامل الدافعة للهجرة :

إن العوامل التى تدفع الناس إلى الهجرة من مواطنهم متعددة ومتنوعة منها ما يتصل بالسكان ومنها ما يتصل بالموارد الطبيعية للبيئة وفيما يلى أهم هذه العوامل :

١ — الزيادة الطبيعية للسكان :

الزيادة الطبيعية للسكان هى زيادة معدل المواليد على معدل الوفيات وأسباب هذه الزيادة توفر الغذاء والزواج المبكر وقلة الأمراض والحروب وعدم وجود وسائل التسلية وتمضية أوقات الفراغ وإذا حدثت هذه الزيادة فى منطقة ما فإنها تدفع الناس إلى الخروج منها مهاجرين إذا لم توجد زيادة مماثلة فى موارد الثروة إذ أن هذه الحالة تحدث ضغطا بين السكان قد تنتج عنه الهجرة أو تمهد السبيل اليها فان الزيادة الطبيعية للسكان تتعاون مع عوامل الجذب فى المدن فى دفع العمال الزراعيين إلى الهجرة من الريف وقد جاء فى التقرير الأولى لهيئة الأمم المتحدة عن الحالة الاجتماعية فى العالم أن الزيادة الطبيعية للسكان ارتفعت إلى أقصى حد فى دول أمريكا اللاتينية إذ وصلت هذه النسبة هناك إلى ثلاثين فى الألف بينما كانت منخفضة فى أوربا إذ وصلت إلى تسعة فى الألف .

أما مصر فقد جاءت ضمن مجموعة الدول التى تتصف بزيادة سريعة فى السكان مع الخصوبة العالمية ونقص الوفيات نتيجة للتوسع فى العناية الصحية بدليل ارتفاع معدل الزيادة الطبيعية للسكان من ١٤،٨ فى الألف فى سنة ٣٢-٣٤ إلى ٢١،٩ فى الالف فى سنة ٤٧ - ٤٩ ولذلك نجد أن الزيادة الطبيعية للسكان فى مصر هى من أهم أسباب هجرة العمال فيها من الريف إلى المدن .

٢ — ضعف أو استهلاك الموارد الطبيعية :

توجد هذه الظاهرة فى مناطق المناجم وآبار البترول فإذا قل إنتاجها أو توقف كان هذا داعيا للناس إلى الهجرة باحثين عن أرزاقهم فى مناطق أخرى كذلك إذا أهملت الأراضى الزراعية ولم تسمد التسميد الكافى أو يعتنى بخدمتها خدمة جيدة أدى ذلك إلى ضعفها ونقص انتاجها وانصراف الناس عنها .

٣ — الكوارث :

إذا تكرر حدوث جفاف أو فيضان فى منطقة ما فإن ذلك يشعر الناس بعدم الاطمئنان نتيجة الكوارث المتكررة ويدفعهم إلى الهجرة إلى مناطق أكثر أمنا وكثيرا ما تكون هذه الأماكن هى المدن وقد حدث هذا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى السنوات التى أعقبت ١٩٣٠ عندما حدث الجفاف بالسهول العظمى عدة مرات من سنة ٣٠ إلى ٤٠ كما يحدث فى المناطق الصحراوية بالبلاد العربية .

٤ — الاضطهاد :

يعتبر الاضطهاد من أهم العوامل التى تدفع العمال فى الريف إلى النزوح للمدن فان مايعانون من ذلة وضعف وفقر تدفعهم فى آخر الأمر إلى البحث عن مكان يذوقون فيه طعم الحرية وقد كانت الاضطهادات الدينية والسياسية فى أوربا خلال القرن السابع عشر من أهم أسباب الهجرة إلى أمريكا .

٥ — انخفاض مستوى المعيشة :

ينخفض مستوى المعيشة إذا أصبح دخل الأسرة غير كاف لإعاشتها بسبب نقصه أو مرض العائل أو وفاته أو ارتفاع أسعار الحاجيات المعيشية أو بازدياد عدد أفراد الأسرة بدون زيادة مناسبة فى الدخل كل هذا يسبب ضيق العامل الزراعى وأسرته بالمعيشة فى الريف وتجعلهم يرحلون إلى المدن حيث يمكنهم الحصول على دخل أكبر والتمتع بمعيشة أفضل .

٦ — البطالة:

تتسبب البطالة فى الريف من ازدياد السكان زيادة كبيرة مع عدم زيادة رقعة الأرض المنزرعة بنفس النسبة مما يترتب عليه زيادة الأيدى العاملة ثم رخص الأجور نتيجة لزيادة العرض عن الطلب وهذا يؤدى إلى انتشار الفقر والفاقة ثم البطالة ومن أهم أسباب البطالة أيضا انتشار استعمال الآلات الميكانيكية فى العمليات الزراعية وهذا يقلل من الحاجة إلى الأيدى العاملة فيفكر العمال الزراعيين فى الهجرة من قراهم إلى المدن بحثا عن الرزق .

٧ — الأزمات الاقتصادية ورخص المحاصيل الزراعيـــة :

إذا توقف دولاب الأعمال وحدثت أزمة إقتصادية كالتى حدثت سنة ١٩٣٠ فإنها تصيب المدينة كما تصيب القرية ولكن مثل هذه الأزمات تؤدى إلى انخفاض المحـــاصيل الزراعية بدرجة كبيرة وبالتالى تنخفض أجور العمال الزراعيين فتضيق بهم الحال ويهاجر بعضهم إلى المدن بحثا عن أجر أكبر نسبيا وقد يصادفه التوفيق أو يحونه الحظ فيصبح عالة على مجتمع المدينة .

٨ — التخلف الثقافى فى الريف :

قد تتوفر لبعض العمال الزراعيين فرصة زيارة المدن كزائرين أو مجندين فيدركون أن قريتهم تختلف عن المدن وأن الفرق بينهما كبير جدا لدرجة تجعلهم غير راضين عن الإقامة فى الريف فيهاجرون إلى المدن للتمتع بمباهجها ووسائل الراحة والمدنية المتوفرة بها ومن أهم مظاهر التخلف فى الريف عدم ملاءمة المسكن وعدم كفاية المدارس وعدم توفر المستشفيات والأطباء ووسائل الترويح عن النفس ورداءة طرق المواصلات مع انعزال بعض القرى فى أماكن سحيقة كل هذه العوامل لها أثرها فى شعور الناس بالضيق من الإقامة فى الريف وتدفعهم للهجرة إلى المدن

هذه هى أهم العوامل الدافعة للهجرة من الريف تقابلها عوامل الجذب المنبعثة من المدن وتتلخص فى الآتى :

١ — توفـــر الفرص الاقتصادية والرخاء :

توجد المدن غالبا فى المناطق التى تتوفر فيها الفرص الاقتصادية والرخاء فحيث توجد المناجم وآبار البترول والمصانع المختلفة والمتاجر المتنوعة نجد المدن الحديثة التى تجذب العمال الزراعيين للهجرة إليها حيث يجدون فرصة

أكبر للعمل وأجرا أحسن ومستوى للمعيشة مرتفع وفى مصر نجد أن مدنا مثل المحلة الكبرى وكفر الدوار قد تقدمت وكبرت بسبب إنشاء مصانع النسيج بها وهجرة عدد كبير من العمال الريفيين إليها .

٢ — الاختراعات الحديثة والصناعات التى تترتب عليها :

ومن الأمثلة التاريخية على تأثير هذا العامل هو اختراع إستعمال البخار فى إدارة الآلات وظهور نظام المصانع فى المدن الانجليزية فتوفرت فيها فرص العمل وجذبت العمال من الريف إليها وبالمثل حدث فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال العقد الثالث من القرن الحالى أن اتسعت المدن الصناعية إتساعا كبيرا بسبب إنتشار صناعة السيارات والآلات والأدوات الكهربائية مما جذب عددا كبيرا من عمال الريف ودفعهم إلى الهجرة إلى تلك المدن وفى مصر ينتظر أن تحدث مثل هذه الهجرة إلى أسوان عند إتمام كهربة الخزان وابتداء العمل فى مناجم الحديد ومصانع السماد وإلى المناطق التى ستقام بها مصانع الصلب وباقى المصانع التى يجرى الآن الاتفاق على إنشائها .

٣ — الحروب:

بالرغم مما يصيب المدن من تدمير وإرهاب خلال الحرب إلا أنه من الملاحظ كثرة هجرة عمال الريف إليها فى تلك الفترات بسبب توفر فرص العمل فى معسكرات الجيش والصناعات الحربية التى تنشأ خصيصاً لسد الحاجات خلال تلك الفترة الطارئة .

٤ — الجندية :

إن تجنيد عدد كبير من عمال الريف فى صفوف الجيش وإحضارهم من قراهم إلى المدن تتيح لهم فرصة المقارنة بين الإقامة فى الريف والمعيشة فى المدن وكثيرا مانجدهم يفضلون البقاء فى المدن عقب إنتهاء خدمتهم العسكرية .

٥ — تأثير الأقارب والأصدقاء :

كثيراً مايحدث أن يكون للعمال الريفيين أقارب أو أصدقاء ممن يقيمون فى المدن فعند تزاورهم سواء بالمدن أم بالقرى يقف عمال الريف على مقدار ما يتمتع به سكان المدن من رقى ومستوى معيشة مرتفعة وفرص أكثر للعمل بأجر أحسن فيحبذهم هذا إلى المدينة .

٦ — إنتشار المدنية :

كما أن التخلف الثقافى للريف يعمل فى دفع الهجرة إلى المدن كذلك يعمل إنتشار المدنية فى المدن إلى جذب عمال الريف إليها للحصول على الميزات الاقتصادية والتمتع بمعيشة اجتماعية أفضل وبالخدمات العامة المختلفة من تعليم وترويح ورعاية صحية إلى وسائل المواصلات .

٧ — إستقرار المجتمع :

يكون المجتمع مستقرا إذا أمكن إشباع جميع الرغبات والاحتياجات الإنسانية بطريقة قانونية ولا شك فى أن عملية الإشباع هذه متيسرة فى المدن أكثر منها فى القرية وهذا من أسباب كون المدينة تعمل فى جذب عمال الريف للهجرة إليها .

هذه هى أهم عوامل الدفع وعوامل الجذب ومن الملاحظ أنه إذا كانت عوامل الجذب أشد من عوامل الدفع

تكون الهجرة سريعة وكبيرة وإذا كان العكس أى أن عوامل الدفع أشد من عوامل الجذب تكون الهجرة بطيئة وإذا تعادلت القوتان أصبحت الهجرة فى حكم المتوقفة . وعموما تتوقف سرعة ومدى الهجرة على التقدم الصناعى ووجود عمل وفرص جديدة وتحسن وسائل الانتقال .

رابعا ــ العوامل التى تؤخر الهجرة :

بالإضافة إلى ضعف جاذبية المدن توجد عوامل أخرى تؤدى إلى تأخير هجرة العمال من الريف إلى المدن أهمها ما يلى :

١ ــ إمتلاك أرض أو أشياء لا يمكن بيعها بأسعار عادلة فهى تربط العامل بقريته وتجعله يتردد فى الهجرة وإذا هاجر فعلا فإنه لايلبث أن يعود إلى قريته للاطمئنان على ممتلكاته .

٢ ــ عدم التأكد من المقدرة على المعيشة فى المناطق الجديدة فهذا الشك يمنعه من المخاطرة بترك حاضره إلى مستقبل مجهول وأهل الريف عموما بحكم الطبيعة التى يعيشون فيها وتتوقف أرزاقهم عليها غير ميالين للمخاطرة .

٣ ــ وجود روابط إجتماعية متينة مع أفراد العائلة أو الأصدقاء وهذه الروابط أكثر متانة فى القرية عنها فى المدن بسبب عدد سكان القرية المحدود وصلة القرابة الموجودة بينهم وارتباط جميع أفراد العائلة فى العمل سويا بينما نجد ساكن المدينة قلما يعرف جاره ويندر أن يزور قريبه وتشغله أعماله أحيانا حتى عن الجلوس مع أفراد أسرته فهذه الروابط الاجتماعية القوية الموجودة فى الريف هى من أهم العوامل التى تؤخر الهجرة .

خامسا ــ صفات العمال المهاجرين :

يجدر بنا عقب الانتهاء من بحث أسباب هجرة العمال من الريف إلى المدن أن نعلم شيئا عن صفات العمال المهاجرين وهذه الصفات تتوقف إلى حد كبير على العوامل التى دفعت هؤلاء العمال إلى الهجرة ونوع العمل الذى التحقوا به فى المدينة ومن أهم هذه الصفات ما يلى :

١ ــ صغر السن :

من الملاحظ أن أغلب العمال الذين يهاجرون إلى المدن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و٤٣ سنة أولئك الذين هم فى سن الشباب وهى سن الكفاح والطموح وقد وجد العلامة لايفلى أن أكبر نسبة من المهاجرين من الريف إلى المدن كانت بين الذين تتراوح أعمارهم بين ١٥ و١٩ سنة ولاشك أنه كلما تقدمت السن بالانسان كلما ازداد ثباتا وضعف طموحه وقل ميله للكفاح والهجرة .

٢ ــ هجرة الرجال :

دلت الدراسات التى أجريت فى الولايات المتحدة الأمريكية أن هجرة النساء أكثر من هجرة الرجال فقد وجد الأساتذة لايفلى وتوبر عند دراستهم لمن هاجروا من الريف إلى المدينة ممن تزيد سنهم عن ١٦ سنة أن نسبة النساء أكثر من نسبة الرجال إذ كانت هذه النسبة هى ٨٤ رجلا لكل مائة امرأة وأن أغلب النساء من صغيرات السن وقد أكد الأستاذ بيرنرت هذه الحقيقة وعللها بأن فرص العمل للنساء فى المدينة أكثر منها فى القرية .

ولكن هذه الحقيقة لا تنطبق على الواقع فى البلاد العربية ولا زال عدد النساء العاملات بسيطا مما يدفعنا إلى القول بأن هجرة العمال من الريف إلى المدن فى الدول العربية هى هجرة رجال وأن عدد النساء المهاجرات قليل نسبيا.

٣ ــ هجرة غير المتزوجين :

تشير الأبحاث التى أجريت فى هذا الموضوع أن غالبية المهاجرين من عمال الريف إلى المدينة هم من غير المتزوجين

ولا شك أن الزواج وارتباط الرجل بأسرة وأولاد من أهم الأسباب التى تربطه بقريته وتحد من تفكيره فى الهجرة لما يتوقعه من متاعب إذا صحب أسرته معه حتى يجد لهم مكانا يستقرون فيه بينما الأعزب يسهل عليه التنقل والسفر ومن السهل عليه أن يدبر أمر نفسه .

٤ — الذكاء :

لقد تناول علماء الاجتماع موضوع ذكاء المهاجرين من عمال الريف بالدراسة العميقة وحاولوا معرفة ما إذا كانوا أكثر ذكاء أو أقل ذكاء من أهل القرى التى هاجروا منها وقد قرر الأستاذ أوتوكيلا ينبرج أن المهاجرين ليسوا أكثر ذكاء من غيرهم الذين لم يهاجروا .

٥ — عدم وجود رأس مال لديهم :

لا شك أن أغلبية العمال المهاجرين من الريف إلى المدن لا يملكون رأس مال وإلا لما هاجروا حيث أن الغرض الرئيسى من هجرتهم هو محاولة تحسين مستواهم الاقتصادى والاجتماعى .

٦ — التنقل :

قد يضطر العامل الريفى عند هجرته إلى التنقل من مدينة إلى أخرى حيث يجرب حظه هنا وهناك ويظل على تنقله هذا حتى يستقر فى المدينة التى يظن أنها غايته المنشودة أحسن مكان يمكن أن يعيش فيه معيشة محترمة .

هذه هى أهم صفات العمال المهاجرين وقد تكون هناك صفات أخرى أقل أهمية ولكن الدول العربية فى حاجة إلى دراسات خاصة تشمل هذه الموضوعات لاكتشاف خواصها وأهم مظاهرها .

سادسا ـ الآثار الاجتماعية للهجرة :

بعد هذا التمهيد وبيان ماهية الهجرة أسبابها والعوامل التى تؤثر فيها وتلك التى تؤخرها وصفات المهاجرين أصبح من السهل معرفة آثارها الاجتماعية التى يمكن تقسيمها ثلاثة أقسام :

(ا) آثار الهجرة على المهاجر نفسه . (ب) آثار الهجرة فى القرية . (حـ) آثار الهجرة فى المدينة وسنتناول بالبحث كل من هذه الأقسام فيما يلى :

(ا) آثار الهجرة على المهاجر نفسه :

يمكن معرفة تلك الآثار إذا حاولنا تصور موقف المهاجر وتفهم نفسيته فهو فى قريته غالباً شخص ضاقت به الحياة أجره بسيط وقد يمكث أياما طويلة بدون عمل وهو يعيش فى مستوى منخفض يحصل بصعوبة على قوت يومه ويرى أنوار المدينة الجذابة من بعيد بينما يحدثه أصدقاؤه وأقاربه عن فرص العمل الموجودة فيها والأجور الوافية التى تدفع هناك وعدم وجود بطالة فيتردد وقد يطول تردده ثم ينتهى به الأمر إلى المخاطرة وترك قريته إلى المدينة ولكنه قد لا يجد عملا فى الحال فيضطر إلى التردد على أصحاب الأعمال أياما وتزداد أعصابه توترا وحالته سوءا خصوصاً عندما يجد أن الحياة العاطفية غير متوفرة وأن حياة المدن مادية إلى درجة كبيرة وكل واحد يسعى إلى رزق فإذا لم يجد عملا بعد ذلك بسبب الأزمة الاقتصادية مثلا عاد إلى قريته منكسرا ذليلا يجر أذيال الفشل وإذا نجح فى الحصول على عمل فقد يطلب منه أن يؤدى امتحانا فيفشل فيه لعدم وجود فرصة له للتدريب فى قريته فلا يتمكن من مزاحمة عمال المدن المهرة فيزداد سخطه ويظل هكذا يتنقل من باب إلى باب حتى يوفق إلى الحصول على عمل يرتزق

منه فبهذا تقر عينه ويحاول أن يستقر فى مكانه الجديد ولكن تداعبه ذكريات قريته فيذهب لزيارتها من آن إلى آخر وأخيرا يكون لنفسه أسرة فى المدينة وحينئذ يستقر نهائيا ويهدأ باله وتتغير أحواله من رجل القرية إلى رجل المدينة .

(ب) آثار الهجرة فى القرية :

لهجرة العمال من الريف إلى المدن آثار اجتماعية عميقة على القرى التى يهاجرون منها يمكن إجمالها فيما يلى :

١ — نقص عنصر الشباب فى القرية :

لما كان سن الشباب هو سن النشاط فى العمل والإنتاج والميل للكفاح لذلك يؤدى هجرته للمدينة إلى بقاء أغلبية من الكهول الذين فقدوا نشاط الشباب وأصبحوا أميل إلى الراحة منهم إلى العمل فإذا كانت هجرة الشباب بدرجة كبيرة فإن هذا يؤثر فى الإنتاج الزراعى كما يحدث فى العراق إذ تفتقر الأرض إلى العمال الزراعيين يوما بعد يوم نتيجة لاتساع المساحة المنزرعة بالنسبة للسكان واستمرار هجرة الشباب إلى المدن .

٢ — زيادة نسبة الإناث فى القرية :

بما أن المهاجرين من القرى أغلبهم من الشباب الغير متزوجين لذلك تجد أنه إذا كانت الهجرة على مدى واسع فانها ستخل بالتوازن الذى يفترض وجوده بين عدد الذكور وعدد الإناث فى القرية مما قد يؤدى إلى أزمة زواج بين الفتيات بزيادة عددهن عن عدد الذكور الباقين فى القرية .

٣ — خسارة ما أنفقته القرية على تربية شبابها المهاجر :

من الطبيعى أن تقوم القرية بالانفاق على أبنائها من ساعة ولادتهم إلى اليوم الذى يمكنهم التكسب فيه ثم تنتظر بعد ذلك أن يصبحوا رجالا عاملين يساهمون فى زيادة إنتاج القرية وتنمية ثروتها فإذا هاجروا إلى المدينة فى هذه السن المبكرة كان معنى هذا أن القرية قدمت للمدينة شباباً نافعاً أنفقت عليهم حتى أصبحوا رجالا فوفرت بذلك على المدينة ما كانت تنفقه لو قامت بتربيتهم وفى هذا خسارة كبيرة للقرية .

٤ — نقل ثروة القرية إلى المدن :

بالاضافة إلى خسارة ما أنفقته القرية على تربية شبابها المهاجر فإن هؤلاء الشبان عند حصولهم على ميراثهم بعد وفاة والديهم يقومون ببيعه فى أغلب الأحوال ونقل قيمته إلى المدينة وفى هذا خسارة أخرى للقرية .

٥ — خسارة بعض الصناع والعمال المهرة :

يميل الصناع والعمال المهرة المقيمين فى الريف إلى الهجرة إلى المدن إذا كانت الظروف مواتية وبذلك تحرمهم القرية بينما هى فى أشد الحاجة إليهم .

٦ — التخلف الثقافى فى القرية :

لما كانت القرية تفقد شبابها وصناعها وخيرة عمالها المدربين الذين يساهمون فى رقيها وتقدمها وبما أن الكهول أميل إلى التمسك بالعادات والتقاليد ولا يميلون إلى تغيير أحوالهم لذلك نجد أن التطور الاجتماعى فى الريف يسير ببطء وأن القرية باستمرار فى حالة تخلف ثقافى .

٧ — أثر الهجرة فى القرى المزدحمة بالسكان :

إذا كان سكان القرى أكثر من حاجتها كما هو الحال فى مصر فإن هجرتهم منها تساعد على قلة الأيدى العاملة وتحسن الأجور وارتفاع مستوى المعيشة فهى فى هـــذه الحالة عامل بناء لا عامل هدم وتكون الهجرة هنا محبوبة ومطلوبة .

(ح) أثر الهجرة فى المدينة :

١ — زيادة عنصر الشباب :

إن هجرة العمال من الريف إلى المدن تؤدى إلى زيادة عنصر الشباب القوى العامل المكافح وهذا يؤدى فى سنوات الرخاء إلى زيادة الإنتاج وتنمية الثروة ورقى المدينة بدون أن تتحمل المدينة مشقة أو تكاليف تربية هؤلاء الشبان وهذا مكسب آخر لها .

٢ — زيادة عدد الذكور :

لما كانت أغلبية المهاجرين من الذكور الغير متزوجين لذلك نرى أن عدد الذكور سيزيد عن عدد الإناث فيصبح لدى فتيات المدينة فرص أكبر للزواج .

٣ — زيادة ثروة المدن :

يساهم العمال المهاجرين إلى المدن فى زيادة ثروتها بنقل ثروتهم من الريف إلى موطنهم الجديد بالإضافة إلى ما تجنيه المدينة من أرباح نتيجة كدهم وعملهم .

٤ — هبوط أجور العمال :

إذا كانت هجرة العمال من الريف إلى المدن بدرجة كبيرة فإن ذلك سيؤدى إلى زيادة العرض على الطلب وهبوط أجور عمال المدينة خصوصاً وأن عامل الريف سيقبل العمل بالأجر المخفض وهذا ضار بعمال المدينة أنفسهم .

٥ — رداءة المساكن :

يميل العمال النازحون إلى المدن إلى السكن الرخيص فيزدحمون فى مساكن الأحياء القديمة التى لا تتوفر فيها الشروط الصحية فتزداد الحالة سوءا فإذا لم تتدارك المدينة الأمر ببناء مساكن شعبية لهم فستتحول الأحياء التى يسكنون فيها إلى مباءة للأقذار ومركزا للجراثيم ومنبعا للأمراض وانخفاض المستوى الصحى كما ستحدث أزمة فى المساكن .

٦ — كثرة الجرائم :

إذا صادفت الهجرة وقت رخاء فإن أثرها يكون حسنا ولكن إذا صادفت وقت أزمة اقتصادية عجزت الصناعة عن استيعاب جميع العمال المهاجرين من الريف وبذلك يزداد عدد المتعطلين فى المدينة ويؤدى هذا إلى كثرة الجرائم والإخلال بالأمن وتحلل الأخلاق وانحلال الأسرة والتسول .

٧ — زيادة الخدمات العامة :

إن زيادة عدد سكان المدينة نتيجة لهجرة عدد كبير من عمال الريف إليها سيؤدى حتما إلى زيادة الخدمات العامة التى يجب أن توفرها المدن لسكانها مثل المدارس والمستشفيات وحفظ الأمن إلى غير ذلك وفى هذا زيادة فى تكاليف حكومة المدينة .

٨ — التخلف الثقافى للمهاجرين :

إن ما يحدث عن هجرة العمال من القرى إلى المدن أن يجتمع مهاجرو كل قرية سوياً ويتكتلون ويعيشون فى مكان واحد ولا يختلطون بأهل المدينة إلا بمقدار بسيط وبذلك يصبح صعبا عليهم التمشى مع عادات وتقاليد أهل المدينة وهذا قد يؤدى إلى التنافر والتشاحن وتعصب الريفيين لقريتهم وعدم إخلاصهم لموطنهم الجديد وعموما نجد أن العمال المهاجرين متخلفين عن ثقافة المدينة بدرجات تختلف حسب مدة إقامتهم بالمدينة فكلما طالت هذه المدة كلما سهل اندماجهم فى الحياة الجديدة .

سابعا — خاتمة:

نرى من هذا العرض السريع لموضوع هجرة العمال من الريف إلى المدن أنه موضوع دقيق يحتاج إلى تنظيم ولايجب تركه للصدف تفعل فيه ماتشاء وإلا حدثت من المشاكل الاجتماعية الشىء الكثير الذى يتطلب جهدا كبيرا ومالا وفيراً لعلاجه .

فالهجرة من الريف مطلوبة إذا كان مزدحما بالسكان وضارة به إذا كان فى حاجة إلى من يزرع الأرض وينتج .

والهجرة إلى المدن يجب أن تقف فى أوقات الأزمات الاقتصادية أما فى أيام الرخاء فيجب أن نستعد لها ببناء المساكن اللازمة وتوفير الخدمات العامة الضرورية من تعليمية وصحية ومرافق عامة والمحافظة على الأمن وجميع وسائل الرعاية الاجتماعية حتى يتم الاستقرار الاجتماعى وتوفر أسباب السعادة للجميع .

الهجرة من الريف الى المدينة

أسبابها . نتائجها . طـــرق علاجها

للدكتور عبد الجليل الطاهر (العـــراق)

١ ـــ الهجرة ظاهرة اجتماعية معقدة :

الهجرة ظاهرة اجتماعية واقتصادية ونفسية معقدة تساهم وتشترك فيها عوامل وأسباب متعددة تحث الناس على ترك بيوتهم وأوطانهم وعلى كسر علائقهم وصلاتهم بأهلهم وذويهم وعلى النزوح من محل إلى آخر قد يتعرضون فى بعض الأحيان إلى أشد أنواع العذاب وإلى تغيير وجهات نظرهم ومواقفهم وقيمهم وإلى مجابهة مختلف أنواع التفكك والانحلال . وان ظاهرة كهذه لا يمكن ارجاعها إلى سبب أو عامل واحد لأن بين كافة الأسباب علاقات حركية بحيث يتعذر إبقاء بعض تلك العوامل ثابتة والأخرى متغيرة لغرض التأكد من العوامل المسببة . لهذا فى البحث عن ظاهرة الهجرة جدير بنا أن نتبع طريقة تكشف الدوافع النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التى تقع فيما وراء ظاهرة الهجرة . إن القول القائل بوضع مركز الثقل على عامل واحد وإغفال بقية العوامل لا يعيننا على فهم الهجرة من الريف إلى المدينة ولا يقدم صورة واقعية عن المشكلة التى نحن بصددها .

٢ ـــ الهجرة من الريف الى المدينة والحركية الاجتماعية :

يتوخى الكائن الاجتماعى فى تغيير مكانه أو موطنه تبدلا فى مكانته الاجتماعية فهو فى محله الأول غير قانع وغير راض عن وضعه الاجتماعى بالاضافة إلى أن الوضع أو النظام الاجتماعى الأول لا يساعد على تأمين رغباته بل وقد يقف بعض الأحيان حجر عثرة فى تحقيق ما يصبو اليه من أهداف ومثل عليا . تصبح الهجرة إذا فرارا من وضع راكد وساكن فرض على الفرد مكانة اجتماعية واطئة لا تتناسب أبدا مع مقدراته وقابلياته لذا فقد وجد فى الهجرة خلاصا أكيدا وأملا عذبا فى الحصول على مكانة اجتماعية أخرى فيها كل ما تتوق اليه نفسه . تكون الهجرة ليست تبديلا فى المكان وإنما تبدلا فى فلسفة الحياة أيضا ومحاولة للصعود فى السلم الاجتماعى .

٣ ـــ الطريقة المقارنة فى دراسة الهجرة من الريف ـ إلى ـ المدينة :

وإذا أردنا أن نتعرف على طبيعة الهجرة وعلى الدوافع التى دفعت الفلاحين وسكان الريف ،علينا أن نتبع الطريقة المقارنة فى معالجة وضعين أولهما فى الريف وثانيهما فى المدينة ـ ومن مقارنة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والادارية والنفسية ـ نستطيع أن نتوصل إلى فكرة واضحة عن ظاهرة الهجرة .

(ا) الظروف الاقتصادية فى الريف

ليست الهجرة ظاهرة غريبة فى حياة الناس ولكنها كانت إلى أمد قصير نادرة وقليلة بحيث لم نسمع ولم نقرأ عن سيول تدفقت من الريف العراق تحاول الفرار منه والسكنى فى المدينة بغض النظر عن الروابط والعلائق الاجتماعية . تتصف الهجرة من الريف العراق بكونها فردية وعائلية ـ أى أن الناس يهاجرون أفرادا أفرادا وعلى

شكل عوائل . تتصل الهجرة اتصالا وثيقا بالوضع الاقتصادى فى محلين مختلفين ـ هى الريف العراقى أولا وبعض المدن كبغداد والبصرة وكركوك ثانيا . لم يتسع الريف وهو على ما عليه من نظام اقتصادى أن يعيل بنيه وأن يلبى رغباتهم . تشبه مشكلة الهجرة بقية مشكلات العراق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية من حيث اتصالها بمشكلة الأرض . فحين كان العراق ضمن الامبراطورية العثمانية لم تكن هناك سياسة واضحة وايجابية انشائية لإعمار البلاد وإشاعة الرفاهية بين رعاياها إذ كان الولاة الأتراك غالبا مايثيرون الحزازات والمنازعات بين القبائل والعشائر لغرض استنزاف قواها فيما بينها وتحطيمها كيلا تكون خطرا عاما يهدد سلامة الامبراطورية. وكانت الدولة العثمانية تتبع سياسة هوجاء فى استثمار الأراضى إذ كانت تمنحها باللزمة لبعض المتنفذين من الرؤساء والشيوخ والأغوات الذين يمنحونها للسراكيل وهؤلاء يعطونها بدورهم للفلاحين . يتضح من ذلك وجود سلسلة من اللزمات التى أثقلت كاهل الفلاحين بالديون الباهظة وبالأرباح الفاحشة . وبقى العراق حتى سنة ١٩١٤ حين دخل الجيش البريطانى فقوبل بمقاومة عنيفة من القبائل والعشائر التى حملت السلاح للجهاد فى سبيل الله . فاتبعت الادارة البريطانية فى سبيل المحافظة على الأهداف العسكرية سياسة تعسفية اعتباطية فى تجريد بعض الرؤساء والشيوخ من أراضيهم وفى منح الموالين أراضى واسعة دون أن تعير أية التفاتة لحاجات الناس ورغباتهم . وعندما تكون الحكم الوطنى اتجهت الأنظار الى توزيع الملكية على القبائل والعشائر لغرض إسكانهم . وقد شرعت لتحقيق هذا الغرض قانون تسوية حقوق الأراضى رقم (٣٩) لسنة ٣٨ المعدل بالقانون رقم (٣٦) لسنة ١٩٥٢ . وبالرغم من اهمية القوانين التى سنتها الحكومة لاستثمار الأراضى وكيفية التصرف بها وجعل حق التصرف مؤمنا وثابتا وواضحا وذلك بتعيين حدود الأراضى بالضبط وتسوية مايدعو الى النزاع أو الخلاف والذى كان يؤثر تأثيرا سيئا فى رخاء البلاد إلا أنها فى الوقت نفسه سهلت حصول طبقة معينة من المتنفذين ورؤساء القبائل وشيوخ العشائر والأغوات على مساحات كبيرة من الأراضى الأميرية فى مختلف أنحاء العراق وكانت النتيجة أن انحصرت تلك المساحات الواسعة بأيدى عدد قليل من المالكين فى حين لم يطرأ تغيير ما على حالة الفلاح العراقى إلا قليلا فزادت الهوة بين الطبقات الاجتماعية واشتد التفاوت الاجتماعى .

دفعت مساوىء الملكية الجديدة الفلاحين فى بعض المناطق من العراق وعلى الأخص من لواء العمارة والمنتفك وبعض الألوية الفراتية الأخرى إلى الهجرة .

فلو راجعنا الجدول الذى يبين مساحات الملكيات فى ١٢ لواء من ألوية العراق لوجدنا أنه حيث تقل الملكيات الكبيرة تشتد سيول الهجرة المتدفقة من الريف إلى المدينة . فى لواء العمارة مثلا (وهو أكثر الألوية العراقية بعدد المهاجرين) لا توجد ملكية واحدة أقل من ٤ مشارات بينما تبلغ الملكيات التى مساحتها من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ مشارة ٥٨ ملكية ـ وفى العمارة ٥٥ ملكية مساحتها تتراوح بين ٣٠٠٠ و ٥٠٠٠ مشارة و ٢٩ ملكية مساحتها بين ١٠,٠٠٠ و ٢٠,٠٠٠ مشارة . فلو قارنا كل ذلك بلواء البصرة لوجدنا أن عدد الملكيات الصغيرة كبير جدا بالنسبة إلى العمارة إذ يوجد فيها ١٠,٦١٤ ملكية دون الـ ٤ مشارات وفيها ٦,٢٨٧ ملكية بين ٤ ـ ٢٠ مشارة وتقل هذه النسبة كلما ازدادت المساحة . وحال لواء المنتفك ليس بأحسن من لواء العمارة .

كان نظام الملكية عاملا مباشرا فى دفع أبناء الريف على الهجرة منه لأنه لم يعد يستطيع أن يقدم لهم ضرورات الحياة . بالإضافة إلى استعمال الطرق الابتدائية فى الزراعة التى لا تساعد على الإنتاج الوفير وإلى الأضرار المتكررة التى تسببها الفيضانات وعدم وجود سياسة ثابتة وواضحة فى السدود والنواظم مما جعل مصير أبناء الريف محفوفا بالأخطار .

لايزال العراق يشكو من أثر الملكيات الكبيرة التى تتجاوز مساحتها بعض الأحيان نصف مليون مشارة

فلو رجعنا إلى إحصائية عدد الملكيات وأنواعها لظهر لنا خطر وجود مثل هذه الملكيات على مستقبل البلاد وعلى رفاهية شعبه بالإضافة إلى أن الالتزام (اللزمة) والإيجار لايزالان معمولا بهما فى كل ألوية العراق .

أنواع الملكية فى العراق

اللواء	المسجلة بالطابو	اللزمة	الايجار	أنواع أخرى	المجموع
العمارة	٢٨,٨٥٨	٦١,١٠٠	٣,٢٣٤,٧١٣	—	٣,٣٢٤,٦٧١
ديالى	٨٠٦,٤١٥	٧١٥,٧٦٦	٤٠٤,٧٦١	١٧٢,٤٤٩	٢,٠٩٩,٣٩٦
الديوانية	٧١٤,١٦٨	١,٢٦٤,٥٦٨	٤٩,٨٨٥	١٥	٢,٠٢٨,٦٢٦
السليمانية	٤٠٣,٧٨٨	٣٣,٥٦٢	٣,٨٤٠	٦٣٢,٦١٤	١,٠٧٣,٨٠٤
الدليم	١٠٧,٨٠٥	٣٣١,٧٤٠	٤٥,٢٤٥	١,٩٣٣	٤٩٥,٧٢٣
كركوك	١,٧٢١,٣٠٠	٧٧٢,٨٤٠	٦٧٣,١١٢	٢٥٦,٤٣٨	٣,٤٢٤,٦٩٥
المنتفك	٨٠٣,١٢٨	٩١٥,٦٦٤	١٨,١٢٤	٣٥,٧٧٤	١,٧٧٢,٦٩٢
البصرة	٢٢٠,٢٠١	١,٧٣٠	٤٩,٤٥٥	١٧٦,٨٤٧	٤٤٨,٢٣٣
الحلة	٥٩٩,٢٨٢	٦٧٠,٨٠٠	٥٢,٨٧٩	٤٠,١١١	١,٣٦٢,١٧٢
الكوت	١,٠٤٢,٩٤٩	٣٩١,٢٢٩	١١٢,٩٣٦	١١٧,٥٦٢	١,٦٦٣,٦٧٦
كربلاء	١٤٧,٣٧٥	١٠٦,٦٩٧	١,٩٥٠	٥,١٨٢	٢٦١,٢٠٤
بغداد	٦٤٦,٢٦٨	٥٤٩,٩٣٣	٢١٠,٠٨٠	١٢٣,٣٣١	١,٥٢٩,٦١٢

ولقد ازدادا التذمر بعد تطبيق قوانين التسوية من قبل صغار المزارعين والفلاحين فقد فضل قانون منح اللزمة فى لواء العمارة بين الملتزم الأول والملتزم الثانى والفلاح فمنح الملتزم الأول (وهو الشيخ) مائتى دونما من الأراضى السيحية التى تزرع شلبا وعلاوة على ذلك يمنح أراضى أخرى . أما إذا كانت الأراضى ليست سيحيه تزرع الشلب فيمنح مايعادلها حسب النسب التى نصت عليها الفقرة (ا) من المادة (٤) من القانون المذكور وذلك باعتبار الدونم الواحد من الأراضى السيحية التى تزرع شلبا معادلا لدونمين من الأراضى التى تزرع صيفى ولأربعة دونمات من الأراضى التى تزرع شتوى وثمانية دونمات من الأراضى التى تروى بالواسطة ولستة عشر دونما من أراضى البور الصالحة للزراعة. واعتبر القانون الملتزم الثانوى إن كان ابن الملتزم الأول أوعمه أو أحد أبناء هؤلاء فتمنح إليه باللزمة مساحة تعادل ربع المساحة المؤجرة إليه من الأراضى التى تروى سيحا . وما تبقى بعد ذلك فيمنح للفلاح بعد أن يثبت نفسه أنه من نفس العشيرة ببيان يصدره الملتزم الأول وليس للفلاح تأمين أو إفراغ الأراضى التى تمنح له باللزمة مدة خمس سنوات واعتبارا من تاريخ منح اللزمة وبعد مضى تلك المدة تعطى له بموافقة وزير الداخلية . كان من نتيجة هذه الظروف الاقتصادية أن بدأت سيول الهجرة تنهال من الريف إلى المدن إلى خارج العراق حتى شعر شيوخ العشائر والمتنفذين بالخطر المحدق بالزراعة على أثر هجرة الأيدى العاملة .

(ب) الفيضانات وسياسة الرى :

ورث العراق الحديث فى العهدين التركى والبريطانى تركة مهملة فقيرة ومريضة ترجع فى جذورها التاريخية إلى أزمان بعيدة حين سقطت الخلافة العباسية فى بغداد بعد احتلال المغول فأهملت السدود وتركت المياه تجرى بطبيعتها

دون تنظيم وتراكمت ترسبات الطمى فى الجداول والفروع ، كما أدى ذلك إلى جرف السدود وغمر المنخفضات فتشكلت أهواراً واسعة كانت السبب فى خراب القطر بأسره فزالت النواظم التى كانت المنبع الوحيد للثروة فتعذر القيام بإصلاح تلك التخريبات بسبب استمرار الاضطرابات وفقدان روح العمل بين الأحياء من السكان القليلين بعد تلك المذابح والتخريبات الهائلة ، وهو الأمر الذى أدى أخيرا إلى إهمال الأنهار وتردى الحالة فى مجاريها . بالإضافة إلى ذلك هبوط مناسيب المياه فى نهر دجلة بسبب مشروع سد الكوت وانغمار الأراضى بمياه الفيضانات على نهر دجلة والفرات وعدم وجود نواظم وسدود لتنظيم الرى .

(ح) الظروف الاجتماعية

١ — انحلال الروابط القبلية :

كان الشيوخ والرؤساء والأغوات فى العهد العثمانى متصلين اتصالا تاما بأفراد قبائلهم وعشائرهم يسكنون معهم فى نفس المقاطعة ويشاركونهم فى أعمالهم الزراعية تربطهم جميعا روابط الدم والقربى وتؤلف بينهم مصلحة واحدة كانت ملكية الأرض للعشيرة أو للقبيلة تتصرف بها كوحدة اقتصادية منتجة ولكن هذه الوضعية التى تضع على عاتق الشيوخ والرؤساء نوعا من المسئولية تجاه أفراد قبائلهم لم تستمر طويلا — فنى مجىء الانكليز إلى البلاد نال أولئك الرؤساء سيطرة كبرى — حتى تمتعوا فى بعض الأحيان بسلطات إدارية وقضائية وبدأوا بالنزوح المؤقت من الريف ليساهموا فى الحياة السياسية الجديدة — ولم تعد القرية مجالا لفعاليات الشيخ — وبذلك صار قسم كبير منهم يسكن المدن ويتلذذ بما فيها فمالت الروابط القبلية إلى التفكك والانحلال ولم يتكون محلها شىء آخر . فوجد الشيخ نفسه فى حل من جماعته بعد أن تسجلت الأراضى باسمه وبعد أن استعاض فى كثير من الأحيان بالماكينة عن الانسان .

٢ — تحكم الشيوخ والرؤساء :

يمكننا اعتبار تحكم بعض الشيوخ وسيطرتهم من العوامل التى دفعت الناس على ترك الريف والتفتيش عن طرق للعيش فى مدن العراق أو فى الخارج .

٣ — القضاء على العزلة الاجتماعية :

كان الريف العراقى حتى سنة ١٩٢١ منعزلا اجتماعيا بسبب تأخر وسائل النقل وعدم وجود الطرق المعبدة ولكن بعد الانتهاء من بناء السكك الحديدية واستعمال السيارات وتعبيد الطرق — تحطمت الحدود القبلية وخرج الريف من عزلته — واكتشف أبناؤه إمكانيات المدينة الزاخرة بالحيوية . فاستطاع أبناء القرى أن يقدموا إلى المدن وأن يتمونوا منها أو أن يجدوا فيها سبلا جديدة للعيش .

٤ — قيام المؤسسات الاجتماعية الجديدة :

كان من نتيجة تكوين الدولة العراقية الجديدة أن تشكل الجيش العراقى فأقدم أبناء الريف للانخراط فى سلكه فكان مدرسة جديدة علمتهم المواطنة وأنهم ليسوا أفراداً وإنما هم مواطنون فى دولة غنية ولكن بعد أن أمضوا بضعة أعوام فيه لم يقدروا على الرجوع إلى الريف بسبب ما اعتادوا عليه من حياة فى المدن فاستدعوا أهلهم وذويهم واستقروا فى بغداد والبصرة وكركوك والموصل وكانت المدرسة المؤسسة الاجتماعية الثانية التى قدمت فرصا جيدة لأبناء الريف لأن يتعقبوا سبلا ناجحة فى رفع مكانتهم وفى تغيير مهنهم وتبديل وضعهم المعاشى والاجتماعى .

٥ — وجود القانون العشائرى :

يطبق فى المناطق العشائرية قانون خاص يدعى « نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية وهو يختلف عن القوانين المطبقة على السكان المدنيين » يستند فى أحكامه إلى العادات والتقاليد والسنن العشائرية — ويقوم بتطبيقه الموظفون الاداريون بدلا من القضاة فى المحاكم المدنية . وقد سنت هذا النظام الإدارة البريطانية فى الحرب العالمية الأولى . لقد شجع قانون العشائر الحكم الكبفى وساعد على تردى الأحوال فكان من أسباب عدم تحمل بعض الناس البقاء فى الريف .

نتـــائج الهجرة

يبدو من هذا العرض الموجز أن الأوضاع فى الريف كانت تدفع الفلاح وتحثه على إيجاد وسيلة للحياة فهو منهمك فى نضال يائس من أجل البقاء . تتصف الهجرة من الريف بأنها عائلية أى أن المهاجرين ينتقلون على شكل عائلات غايتهم الاستقرار فى المدينة بينما تتميز الهجرة إلى الكويت بأنها مؤقتة وفردية وأغلب المهاجرين من الذكور يحاولون جمع وادخار أكبر كمية من الدراهم فى أقصر مدة ممكنة وإرسالها إلى عائلاتهم التى تعد الأيام وتنتظر بفارغ الصبر ما يرسله اليها ولى أمرها فى الكويت . لهذا يعيش المهاجرين فى الكويت عيشة مؤلمة .

يعيش المهاجرون فى الأحياء الفقيرة والقذرة فى المدن يمتهنون أحقر المهن فى سبيل العيش ويكون المهاجرون حزاما يحيط بالمدن — كبغداد والبصرة وكركوك تلتقى فى هـــذه البقع الأوساخ والقاذورات والمياه الآسنة ، يسكنون بيوتاً من القصب والبوارى تسمى الصرائف — وهى عبارة عن غرفة واحدة تسكنها عائلة بكاملها تتألف من عدة أشخاص .

ظهرت بين المهاجرين بوادر التفكك والإنحلال وازدادت الجرائم والجنح والتشرد والبغاء فلم يستطع المهاجر الريفى أن يكيف نفسه لحضارة المدينة فكثرت مشكلاته الشخصية والاجتماعية . وقد لوحظ أن نسبة الأمراض المتوطنة كالبلهارزيا والملاريا والتراخوما والسل والانكلستوما بين المهاجرين عالية بسبب سوء التغذية والمنازل القذرة الفاقدة للشروط الصحية . ويقدر الخبراء بأن عدد المهاجرين من الريف العراقى والساكنين فى الأحيـاء الفقيرة القذرة وفى الصرائف فى بغداد أكثر من خمسين ألف نسمة والأمر الواقع أن هذا العدد موطن ضعف فى النسيج الاجتماعى قد يكون مصدر قلق واضطراب — خاصة إذا وجدت الدعايات المتطرفة سبيلا فى نفوسهم مستغلة ظروف واقعهم دليلا ومثيرا .

يشتغل المهاجرون فى العادة — فى المهن الحقيرة — أغلبهم عمال غير ماهرين لا يملكون غير عضلاتهم استهوتهم الأجور العالية . فقد يكون رب العائلة شرطيا أو جنديا وأولاده عمالا فى مختلف أنواع العمل كالبناء والحدادة والنجارة والمقاهى والخدمة وغيرها . والعـائلة عبارة عن وحدة اقتصادية منتجة فإن كل عضو فيها يقوم بواجبه نحو العائلة مهما بلغ سنه — فالأحداث مثلا يشتغلون كحمالين وصناع صغار فى البيوت والمقاهى وبعض الفنادق .

وقد ظهر من المسح الاجتماعى الذى أجريناه فى أقذر أنحاء بغـداد المسمى (العاصمة) بأن من بين مائة عائلة فقط سبع وعشرون عائلة كل منها تملك مرحاضاً وثلاث وستون ليس لهم — فهم يتبرزون فى الخلاء وفيما وراء بيوتهم . وأن سبعين عائلة منهم يستضيئون بالفانوس والنفطية . وجميعهم لا يملكون حنفية للماء — فلا بد لهم أن يشتروا الماء ليشربوه . وبالرغم من اشتغال أفراد العائلة جميعها فإن ما يقرب من خمسين عائلة لا يزيد دخلها الشهرى

على ثمانية دنانير — وأن أجور وسائل النقل بين محل السكنى ومحل العمل كثيرة فى بعض الأحيان ولا تتناسب مطلقا مع الأجور اليومية للعامل الساكن فى العاصمة .

لقد فقد الريف بهجرة هذه الأعداد الهائلة كثيراً من حيويته ونشاطه بالرغم من استعاضة ذلك الأرياف عن الفلاحين بالمكائن والآلات — مما اضطر الحكومة على أن تقوم بتدابير حاسمة لحل مشكلات المهاجرين - وإيجاد بعض المؤسسات التى سنشرحها عند استعراضنا لطرق المعالجة .

الهجرة الدائمة والهجرة الفصلية المؤقتة :

يتميز لواء البصرة بهجرة خاصة تكون فى العادة فى فصل الصيف حيث يقدم الرجال والنساء والأطفال من مناطق بعيدة كنواحى العمارة والمنتفك والبصرة نفسها . فقد بلغ عدد المكابس فى البصرة سنة ١٩٥١ حوالى ١٠١ وعدد المكبسين ٨١ وعدد العمال الأناث (٢٠٠٧٤) وفى سنة ١٩٥٢ (١٦٤١٩) وعدد الرجال (٤٣٣٣) يبدأ العمل فى أواسط شهر آب ويستمر حتى تشرين الثانى . يمكننا تسمية عمال مكابس التمور بالعمال الموسميين لأنهم يأتون إلى البصرة فى فصل قص التمر . يتركون بيوتهم فارغة خلال الموسم لإيفاء ما أخذوه من ديون بأرباح فاحشة من رؤساء العمال (الذين هم فى الواقع عبارة عن مرابين) يقرضون الناس فى فصل الشتاء إما بالدراهم أو بالبضائع بعد وضع فوائد فاحشة على شرط أن يشتغلوا فى موسم الكبس . وفى الغالب مايحدث أن يرجع العامل الموسمى بعد اشتغاله المضنى دون أن يكون قد وفى ما بذمته من ديون وعليه أن يعود فى السنة القادمة . ومن المناظر المألوفة فى مكابس البصرة وجود الأطفال الصغار فى أحضان أمهاتهم وعدم وجود محل لإيوائهم وإن مستوى معيشة هؤلاء الناس منخفض إلى حد أنه قد يمر شهر كامل دون أن يذوقوا اللحم والأرز مرة واحدة . إن هجرة أعداد هائلة من النساء القرويات إلى المكابس تحت تأثير الفوائد والديون الباهظة مما يخلق مشكلات اجتماعية وخلقية فنسبة حوادث السرقة والإعتداء على الأعراض والمنازعات والحوادث الجنسية تزداد بينهن .

صناعة النفط وأثرها فى الهجرة من الريف :

تتركز صناعة النفط فى البصرة وكركوك والموصل وخانقين — فقد بلغ عدد العمال المشتغلين فى حقول نفط البصرة حوالى ٣٠٩٧ بينهم أكثر من ٢٥٠٠ عامل شبه ماهر وغير ماهر وعدد العمال فى كركوك حوالى ٤٠٢٢ عاملا وفى الموصل مايقرب من ١٠٠٠ عامل . بالإضافة إلى أعداد أخرى من العمال يشتغلون فى صناعة البناء الآخذة بالنمو فى هذه المراكز — أغلبهم يقدمون من المناطق الريفية المجاورة وإلى جانب صناعة النفط نشطت الصناعات المحلية كعمل الآجر (الطابوق) والنسيج والصابون وازدهرت حركة العمران التى كانت بحاجة شديدة إلى الأيدى العاملة فكان الريف العراقى الخزان الذى يمون الصناعات بالأيدى العاملة الرخيصة .

الحلول المقترحة لتنظيم الهجرة من الريف العراق :

أكدنا فى بحثنا المختصر على أن ظاهرة الهجرة معقدة تكمن وراءها عوامل ودوافع متعددة وحاولنا بقدر ما يتسع الوقت والمقام له أن نناقش بإيجاز وضعين مهمين للهجرة أولهما فى الريف العراقى وثانيهما فى المدن الرئيسية فى العراق — وكرسنا جهودنا لاستعراض بعض العوامل كالظروف الاقتصادية والفيضانات وسياسة الرى والظروف الاجتماعية ، كانحلال الروابط القبلية وتحكم الشيوخ ورؤساء القبائل وحركة التحضر وقيام المؤسسات الاجتماعية كالجيش والمدرسة وأخيراً وجود القانون العشائرى ، وبسطنا نتائج الهجرة وتكلمنا مؤخراً عن الهجرة المؤقتة والهجرة الدائمة وأثر صناعة النفط فى ذلك — وفى خلال بحثنا برهنا على أثر كل هذه العوامل فى حث أبناء الريف على الهجرة من الريف واللجوء إلى المدينة وبقى علينا أن نقدم بعض الحلول لتنظيم هذه الهجرة من

جهة أو لتقليلها من جهة أخرى ومن المسلم به أن الهجرة سلوك رمزى يقدم عليه الإنسان ليعبر فيه عن مشاعر وأحاسيس لايستطيع الإفصاح عنها فى محله الأول . يمكن أن نسمى المحل الأول بأنه مجتمع مغلوق نسبياً لأن الحركة العمودية مفقودة أو قليلة — فمن ينشأ فى بيت فلاح فسيعيش ويموت فلاحا وهكذا ابنه وحفيده . فإن كل حل من الحلول التى سنقترحها تهدف أن تضمن الفرص التى يستطيع الإنسان بها أن يحقق غاياته وأهدافه وأهم تلك الحلول هى :

١ — تشجيع نظام الملكية الصغيرة بتقسيم وتوزيع الأراضى الأميرية الصرفة على الفلاحين المستحقين ـ وبذلك يربط الفلاح بالأراضى مباشرة ويتخلص من تحكم أصحاب الملكيات الكبيرة كما يؤمن له الاستقرار وحب الإشتغال بالزراعة فيرتفع مستوى المعيشة العام ويزيد دخل الفرد ـ ومن حسن الحظ أن تبادر الحكومة العراقية فى تنفيذ ذلك منذ سنة ١٩٤٥ فقسمت أراضى الدجيلة والحويجية وسنجار والمسيب وغيرها من المناطق ـ وقد تم توزيع حوالى ١,٨٥١,٢٩١ دونما على ٨٣٣٦ مستثمرا بنسبة تتراوح بين ١٠٠ و ٢٠٠ دونما وبالطبع من الضرورى التأكيد على توسيع هذه المشاريع وشمولها لأعداد كبيرة من الفلاحين .

٢ — تحديد الملكيات الكبيرة ـ فقد ظهر من الاحصاءات التى تقوم بها مديرية الاحصاء العامة أن البعض منها تزيد مساحته على نصف مليون مشارة .

٣ — القيام بتنفيذ مشروعات الرى الكبرى كالثرثار والحبانية ودوكان وديالى وهور الحمار وغيرها ـ وتحميل ذوى الملكيات الكبيرة قسطاً من المسؤولية فى عمار أراضى العراق الزراعية .

٤ — رفع مستوى الحالة الزراعية من الوجهة الفنية باستخدام المكائن والآلات وفعلا فقد بدأت الحكومة بتكوين مديرية خاصة للمكائن الزراعية . وبالرغم من الخسائر التى تكبدتها فى السنة الماضية فهى مستمرة فى عملها .

٥ — تشجيع التسليف والضمان الزراعى لتمكين المزارعين من شراء المكائن والآلات الزراعية وعدم لجوءهم للمرابين الجشعين ومنحهم القروض المناسبة .

٦ — تشجيع المؤسسات الاجتماعية والعمل على إصلاحها كالمدرسة والمستوصف والمركز الاجتماعى والتربية الأساسية وغيرها .

٧ — العناية بالريف من الأوجه الصحية كمشروع إسالة الماء والكهرباء وردم المستنقعات ومحاربة بعوض الملاريا والبلهارسيا .

٨ — الحد من سيطرة ونفوذ الشيوخ ورؤساء القبائل والعشائر .

٩ — المبادرة فى تطبيق القانون المدنى فى كافة أنحاء العراق وإيقاف قانون العشائر باعتباره لا يتناسب مع وحدة البلاد ومع الظروف الاجتماعية والسياسية التى تمر بها البلاد .

١٠ — تشجيع الإرشاد الزراعى بمختلف الوسائل كالاذاعة والصحافة السينما والزيارات وعقد اجتماعات وغيرها كعمل مزارع نموذجية تجريبية وتقديم البذور الصالحة وبناء مشاتل .

١١ — تقديم مخصصات للموظفين الذين يعينون فى الريف ومساعدتهم فى السكنى لتشجيع العمل فى الريف .

١٢ — تشجيع الصناعات والحرف المحلية فى الريف ـ واستخدام منتجات تلك الصناعات للأغراض المحلية .

هذه هى أهم الحلول المباشرة التى تعمل على تحسين أحوال الريف العراقى وعلى عدم دفع الفلاحين

على مغادرة الريف - وهنالك حلول علاجية تنظم حياة الذين سبق وأن هاجروا وسكنوا فى الأحياء الفقيرة من المدينة .

١ — بناء بيوت مناسبة تعطى لهم بالإيجار البسيط لآجال طويلة - تكون شاملة على كل المتطلبات بصورة صحية وبسيطة وتجهيزها بالماء والكهرباء - وربطها بخط للمواصلات .

٢ — إيجاد وكالة خاصة تتبع مديرية العمل تقوم بوظيفة التوسط بين مختلف الأعمال وبين المهاجرين لإيجاد عمل لهم بأجور مناسبة .

٣ — ضرورة تزويد الحى الذى يكثر فيه المهاجرون بالباحثين والباحثات الاجتماعيات لدراسة مشكلات كل عائلة والعمل على مد يد المساعدة من حيث تعريف المهاجرين بالوضع الجديد .

٤ — إيجاد مركز اجتماعى يشمل قسما خاصاً بالطبيب والممرضة والقابلة والصيدلية وقسما خاصاً بقاعة الاجتماعات وتعليم الأميين من الجنسين القراءة والكتابة وبعض المهن البسيطة .

٥ — بناء مدرسة لأطفال المهاجرين وإعطائهم وجبة غداء مجاناً .

فإذا اتبعت قسما من هذه الحلول أو كلها فإنها بدون شك ستعمل على تهيئة الفرص الجيدة لازدهار الريف ولرفع مستوى أبنائه - وهى بدون شك قد أقدمت على ذلك فقامت بتوزيع الأراضى الأميرية الصرفة وعلى بناء المراكز الاجتماعية وتقديم مشروعات الرى الكبرى والتربية الأساسية وغيرها من المشروعات ولكنها جميعا ضيقة وبطيئة تتطلب البلاد توسيعها والإسراع بها ليعم الإصلاح كافة جوانب حياتنا الاجتماعية .

الآثار الاجتماعية لهجرة العمال من المناطق الريفية إلى المدن

الدكتور عبد المطلب البقاعى (سوريا)

مقدمة :

التماس الرزق وانتجاع الكلأ وتلمس أسباب عيش أفضل وحياة أمنع حوافز كانت وما تزال تدفع بالإنسان منذ أقدم العصور إلى ترك الدار والضرب فى كل واد .

وإذا كان الانسان فى تنقله تختلف به أسباب الاستقرار فيحط على نبع أو ينزل قرب مجرى نهر فقد لا يريد من وراء نزوله هذا مقاما مستمراً وإنما يكون من قبيل إلقاء عصا التسيار أو يكون من مطارح النوى التى تحط به الرحال . إذ غالباً ما يكون نزوله فى المكان محطة يواصل منها السير ومراحا يجدد منه القوى إلى السهل الممرع والمكان المنتبع .

أما إذا مضت مدة واستساغ العيش فى مكان نزوله وطاب له المناخ استقر ماشاء له الاستقرار وابتنى بيتا وكون أسرة حتى إذا مانمت الأسرة وكثر الحفيد والولد انقلب البيت إلى بيوت وانقلبت البيوت إلى قرى وبلدان . فإذا ماازدحم السكان وضاقت الأرض بمن فيها دب الشقاق بين الأهل والعشير فظعن من ظعن واستقر من دانت له أسباب الاستقرار .

وسار الإنسان على هذا المنوال من الهجرة والاستقرار فى جميع أدوار الحياة التى مرت به : فى القنص نشد أطراف الغابات وحافات الأنهار وشواطىء البحار حيث يكثر الصيد ويتجمع السمك ويحلق الطير .

وفى عهد تأهيل الحيوان وتربية القطعان ابتغى المراعى انتجاعا للكلأ والوديان اطفاء للظمأ ، وفى عهد الزراعة جاب كل سهل وصعد كل جبل يفلح الأرض ويغرس النبت والشجر وينظم الرى فيقيم السدود ويحفر الأقنية .

وأما فى عهد الصناعة ونمو التجارة فأقام المعامل وألف المدن فهاجر من الريف من هاجر وترك الزراعة من ترك حتى إذا ما ازدحمت المدن بالمهاجرين وضاقت بالإنسان الأرض وعز عليه العيش والكسب رنى بناظره بعيدا فابتغى لنفسه وطنا غير وطنه وأمة غير أمته فيتغرب وفى نفسه لوعة ويهاجر وملء جوانحه رجاء وأمل .

فالهجرة تبدأ أول ما تكون هجرة داخلية فإذا ما اتسعت انتهت آخر الأمر لتصبح هجرة خارجية .

الهجرة الداخلية :

تطلق الهجرة الداخلية على كل تنقل داخل حدود الوطن الواحد بين منطقة وأخرى أو بين قرية ومدينة ، وللهجرة هذه آثارها المختلفة على المجتمع والهجرة الداخلية أكثر الهجرات شيوعا لسهولة التنقل من منطقة لأخرى نتيجة انتشار المواصلات بين المدن والأرياف وقلة نفقاتها واطراد تحسن وسائلها .

سهولة الهجرة الريفية :

وليس أسهل على القروى من هجرة بلده والسير شمالا أو جنوبا غربا أو شرقا حتى يجد البلد المواتى لعيشه ، والمكان الموائم لسكناه وهو فى تنقله هذا لايجد أية عقبة مادية أو معنوية تحجز عليه أمره وتمنع عليه غرضه وبغيته ، فلا حاجة لجواز سفر أو لكلفة نقل تخرج عن مقدرته فالمسافات قريبة والأجور رخيصة .

كما أن تغيير المناخ واختلاف المحيط أقل تأثيرا فى البلد الواحد منه فى البلدان المتعددة والمخالطة والعشرة أكثر سهولة ويسرا لجميع أهل البلد الواحد يتكلمون لغة واحدة مهما تباعدت فيما بينهم اللهجات واختلف استعمال المترادف من الكلمات إذ هى من طينة واحدة ومن نبعة واحدة كما أن الناس ينحدرون من أرومة واحدة وعرق واحد تتشابه فيه الأعراف وتتماثل التقاليد والعادات .

وتعود أسباب الهجرة هذه إلى أسباب كثيرة نجملها فيما يلى :

١ — هجرة إجبارية .

٢ — هجرة عفوية اختيارية .

١ — الهجرة الريفية الاجبارية :

يمكن أن تكون الهجرة إجبارية كما هى الحال فى الفتيان المدعوين لاداء خدمة العلم والموظفين من مدنيين وعسكريين المنقولين بداعى الوظيفة أو التلاميذ المنتسبين للمدارس العليا ـ والجامعات .

كما قد تكون الهجرة فرارا من طغيان سيل أو حدوث زلزال أو انفجار بركان أو حلول مجاعة بسبب شح المطر ونضوب الماء وقد تكون هربا من اكتساح فاتح أو سيطرة طاغ .

٢ — الهجرة الريفية العفوية الاختيارية:

تختلف أسباب هذه الهجرة بالنسبة لكل فرد فقد تكون للبحث عن عمل مأجور أو طمعا فى رزق أو فى ربح أعلى وهى إما أن تكون بين قرية وقرية أو بين قرية ومدينة والثانية هى الغالبة الشائعة .

الهجرة الموسمية : أما الهجرة بين قرية وأخرى فغالبا ما تكون موسمية فينتقل أبناء الجبال إلى السهول فى فصول الحصاد وقطف العنب وقلع جذور الدهوندر وقطع سوق قصب السكر وغيرها من الأعمال التى تستدعى انتقال سكان الريف بين منطقة وأخرى أثناء شهور محدودة من أيام السنة .

الهجرة الدائمة : أما الهجرة من الريف إلى المدينة فهى التى تغذى سكان المدن بالعدد الأوفى من العمال والصناع وتكون غالبية الطبقة الكادحة ، وهى غالبا ما تنشأ عن ضيق اتساع الأرض القابلة للزراعة فى الريف بالنسبة لسكانه فالأولاد العديدون للزارع لا يمكنهم العيش جميعا على نفس المساحة التى لأبيهم كما لا يمكنهم تشكيل أسر جديدة وبيوت مستقلة من مورد الأرض المحدود الذى لذويهم فيندفعون إلى المدن يبتغون الكسب حيث يتيسر لهم العمل بمصانعها أو الخدمة فى مؤسساتها التجارية .

وإن قلة أسباب العيش فى القرى يرجع إلى أن الأراضى البور فيها كثيرة واستثمارها غير مربح بحيث أن الإنتاج لا تغطى أثمانه النفقات اللازمة للأرض من أجور أيد عاملة لفلاحتها أو حصاد زرعها كما ونفقات المواد اللازمة

لها وان العمال الذين قد يشتغلون فى الأراضى البور بوسعهم القيام بعمل أكثر ربحا فيما لو زاولوا مهنة غير مهنة الزراعة كالقيام بأعمال الصيانة وبناء البيوت .

فانعدام الكسب المواتى هو ما يحدو بالريفى للهجرة إذأن بقاء السكان وتضاعفهم بالقرية مرتبطة بإيجاد أسباب العيش الكافية وقديما قال لنا كانتون فى كتابه :

(إن المعيشة ليست ضرورية لتكاثر الإنسان فحسب ولكنها تحدد أسباب وجوده أيضا) .

أثر تأخر الإنتاج الصناعى الريفى فى زيادة الهجرة :

ان شدة التمركز فى صناعات المدن بسبب تطور الآلة وقيام مؤسسات ضخمة تضم عددا وفيرا من العمال وتقدم وسائل النقل سهل للريفيين أمر تموين أنفسهم بالإنتاج الصناعى من المدينة مما ساعد فى تأخر الإنتاج المنزلى والقضاء على الإنتاج الاكتفائى المغلق فى القرية .

أثر استعمال الآلات الحديثة فى الزراعة :

كما أن التطور المتزايد فى الآلة واطراد الزيادة فى استعمال الآلات الضخمة فى الزراعة من جرارات وحصادات وغيرها مما يقلل الحاجة لليد العاملة ويهيب بالعمال الفائضين عن الحاجة للهجرة .

كما أن ازدياد المراعى والتوسع فى تربية الماشية على حساب الأراضى الزراعية مما يقلل الحاجة لليد العاملة الزراعية ومن الطبيعى أن لاتخشى أكثر البلدان العربية هذا الخطر لوجود مراع كبيرة فى أراضى البادية يمكن الاعتماد عليها فى توسيع تربية الماشية فيما اذا هيئت لها الحظائر الفنية المجهزة بالعشب المحفوظ والماء اللازم لاستعمالها أيام البرد الشديد أو الثلوج الكثيفة .

أثر قانون المردود المتناقص :

لايماثل الإنتاج الزراعى غيره من أنواع المنتجات الصناعية التى تخضع لقانون النفقات المتزايدة فالمنتجات الزراعية ترتفع فيها نفقات إنتاج الوحدة من البضاعة عندما يزداد عدد الوحدات المنتجة ويدخل فى هذه الزمرة الصناعات الاستخراجية المستمدة من المنتجات الزراعية : فمنتج الحنطة مثلا يأتى إلى السوق بحاصلاته فإذا كانت دون الحاجة يعمل جهده لزيادة إنتاجه إمابزراعة أرض جديدة أقل خصبا وإما بزيادة نفقات اليد العاملة والأسمدة والآلات فى الأرض المزروعة، وفى هذه الحال تزداد نفقات كل وحدة من وحدات الإنتاج الجديد . فى هذه الحال لا يمكن أن يكون السعر الثابت معادلا لنفقة إنتاج جميع الوحدات الواردة للسوق . إذ لا يمكن أن تكون نفقة إنتاج جميع الوحدات هذه واحدة لكل الأراضى وإنما يكون السعر معادلا لتكاليف المنتجات المحازة بالشروط الأقل ملائمة فيما إذا كان إنتاجها ضروريا لطلب السوق وحاجة المستهلك . فإذا كانت تكاليف إنتاج الوحدة من القمح مثلا خمسين قرشا فى الأراضى الخصبة وستين قرشا فى الأراضى الأقل خصوبة وكان سعر السوق لوحدة الحنطة ستين قرشا كان ربح صاحب الأرض الخصبة عشر قروش وكان نصيب صاحب الأرض الأقل خصوبة خسارة جهوده ووقته . فقانون الربح المتناقص إذن يلعب دورا هاما فى رغبة الريفى عن العمل الزراعى . كما أنه فى اقتصاد متطور تقل نسبة الحاجة للعمال الزراعيين لأن الحصول على الحاجة الغذائية التى من أجل تأمينها إنما يخصص بصورة أساسية الإنتاج الزراعى هى أقل مرونة بالنسبة للحاجات الأخرى من الأنواع التى تعمل بقية فعاليات الإنتاج فى مجموعها على تأمينها .

فبسبب الريع المنخفض والأجور المنخفضة فى الريف يهاجر القروى للمدن بامل الحصول على أجر أكثر ارتفاعا مع بذله جهدا أقل مشقة ومدة عمل أكثر استمرارا وانتظاما وقابلية تكسب أكثر مرونة وسهولة .

مغريات المدن الأخرى :

إن حياة اللهو أكثر بهجة وإمتاعا فى المدينة منها فى الريف فالحياة الماتعة والأضواء الساطعة تجلب إليها الريفى كما يجتذب النور الساطع حوله مختلف أنواع الفراش والحشرات .

وهذه الهجرة قلما تكون حاسمة فهى غالباً ما تكون ذات أمد محدود إذ قلما تطبع المهاجر بطابع أهل البلد الجديد الذى اتخذه مقاما ومرتزقا أو تثبت قدمه فيه ولهذا فإن سهولة المواصلات وقلة التكاليف التى عملت على تسهيل هجرته تيسر أيضاً وبنفس الوقت رجوعه إلى بلده الأصلى حيث تربطه صلات وثيقة بمحيطه ، فوشائج الدم التى تربطه بأهله وعلائق ذكريات طفولته بأترابه ومعارفه وأصدقائه هى خير دافع لمعاودته الحنين لمهد منبته وأرض أجداده .

وهذه الاعتبارات التى ذكرناها فى سبب تفضيل الريفى العمل فى المدينة وهجرته قريته إنما هى اعتبارات عامة تنطبق على كل بيئة ريفية فى كل زمان ومكان . إلا أنه لابد لنا من دراسة أحوال الفلاح فى بلادنا لنعرف حقيقة الأسباب الداعية لترك أرضه وهجر قريته .

يقسم الريفيون بحسب المناطق الزراعية التى يستثمرونها إلى الأقسام التالية :

١ — الفلاحون الذين يستثمرون أراضى سقى .

٢ — الفلاحون الذين يستثمرون أراضى بعل .

(١) فلاحو أراضى السقى :

تقسم أراضى السقى بحسب بعدها وقربها من مراكز التصريف فى المدن إلى :

(ا) أراضى سقى قريبة من المدن .

(ب) أراضى سقى بعيدة عن المدن .

هجرة معكوسة :

فلاحو أراضى السقى القريبة من المدينة يستثمرون أراضيهم بنصب الأشجار المثمرة كأشجار الزيتون والمشمش والتفاح والخوخ والاجاص والجوز والرمان وغير ذلك من أشجار الفواكه ، كما يزرعون الخضار بكثرة حيث يموّنون المدن القريبة منهم كقرى الغوطة فى دمشق مثلا وهى ذات مورد عظيم لقرب المواصلات من المدن وقرب مركز التصريف لأنواع المزروعات، التى يزرعونها وهى زراعة حثيثة تتطلب جهدا وافراً طيلة أيام السنة تقريبا ويقدر مورد الدونم منها بما يتراوح مابين (١٥٠ — ٢٠٠) ليرة سورية على الأقل سنوياً أما دخل الأسرة اليومى فيتراوح مابين (١٠ — ١٢) ليرة سورية يضاف إليه مورد تربية الماشية وتربية الدواجن من حليب وبيض وزراعة زهور وهى كلها موارد رابحة تؤمن للفلاح معيشة حسنة على وجه التقريب . وتختلف أجور العمال باختلاف المواسم ففى المواسم الفعالة تتراوح أجور الرجال مابين (٣٥٠ — ٤٥٠) قرشاً سورياً وأجور النساء مابين (٢٥٠ — ٤٠٠) وأجور الأولاد مابين (٢٠٠ — ٢٥٠) قرشاً سورياً وأما فى المواسم غير الفعالة

فتتراوح أجور الرجال ما بين (٢٥٠ — ٣٠٠) وأجور النساء ما بين (٢٠٠ — ٢٥٠) والأطفال ما بين (١٠٠ — ١٥٠) قرشاً سورياً .

وتغلب على هذه الأراضي صفة الملكية المتوسطة وهي غالباً ما يملكها إقطاعيون متوسطون أما الفلاحون الملاكون والفلاحون الضمانون الذين يغلبون في هذه المناطق فحالتهم جيدة بهذه الأراضي .

تحدث هجرة معكوسة مستمرة في هذه الأراضي من المدن إلى الريف فعندما يغنى التاجر أو الصانع في المدينة يفتش عن أرض بهذه المنطقة يضمنها أو يستأجرها أو يشتريها أملا في الربح الوفير منها .

هجرة موسمية من القرية إلى القرية :

أما فلاحو أراضي السقي البعيدة عن المدن فتستثمر في زراعات أساسية كالقمح والشعير والبطاطا والقنب والبصل والثوم والذرة والعدس وغيرها من البقول والحبوب . كما تقوم على استثمار مختلف أشجار الجوز والمشمش والعنب والتين ومختلف الفواكه .

وتزرع الخضروات في هذه المناطق على نطاق ضيق إذ لبعد المسافة عن المدن يتعذر تصديرها فتستهلك محليا وتجفف للاستعمال المحلي أو للتصدير أيام الشتاء وهي ذات مورد منخفض يتراوح مورد الدونم منها ما بين (٨٠ — ١٠٠) ليرة سورية سنوياً ولا يتجاوز دخل الأسرة المؤلفة من (٧ — ١٠) أشخاص مبلغ (٤ أو ٦) ليرات سورية يومياً وأما مورد الألبان والبيض فقليل لبعد الشقة عن المدينة ولهذا تغلب المهاجرة في مثل هؤلاء من الفلاحين وغالباً ما تكون الهجرة موسمية إذ يتنقل الفلاحون من هذه الأراضي المجاورة أيام الحصاد وقطف العنب وغير ذلك من أعمال موسمية ليجدون لهم مورداً إضافياً يعينهم على تمضية بقية أيام فصول السنة في قراهم وغالباً ما تكون الهجرة في المناطق الجبلية ذات الأراضي الضيقة أكثر شدة أيام المواسم .

وتختلف الأجور في هذه المناطق إذ هي في المواسم الفعالة تتراوح ما بين (١٥٠ — ٣٠٠) للرجال و (٢٠٠ — ٢٥٠) للنساء و (١٥٠ — ٢٠٠) للأولاد وأما في المواسم غير الفعالة فتتراوح ما بين (٢٠٠ — ٢٥٠) للرجال و (١٥٠ — ٢٠٠) للنساء و (١٠٠ — ١٥٠) قرشاً سورياً للأولاد .

(٢) فلاحوا أراضي البعل :

تقسم البعل بحسب مناخها وغزارة أمطارها إلى قسمين :

(ا) أراضي بعل ذات أمطار جيدة .

(ب) أراضي بعل ذات أمطار قليلة .

أما النوع الأول فبالنظر لدوام أيام المطر فيه فإن الأشجار من نوع الغابات ومن نوع الزيتون متوفرة فيه . كما أن زراعة البطيخ والقمح والشعير والعدس والقطاني غالبة فيه وهي ذات مورد جيد وتغلب في هذه الأراضي الإقطاعيات الكبيرة ولا يعطى الدونم فيها أكثر من (٤٠ — ٥٠) ليرة سورية سنوياً كما أن أجرة الفلاحين لا تتجاوز الـ (٣) ليرات سورية والعمل يدوم فيها أربعة أشهر فقط من السنة ولهذا كثيراً ما يهاجر فلاحوها خلال فصول أيام الشتاء للعمل فيها أو يهاجرون بصورة نهائية تخلصا من استثمار أصحاب الأراضي لهم وبقائهم وأفراد أسرهم في حالة يائسة من الفقر المدقع والعوز الشديد . وإذا كان غير هؤلاء من الفلاحين يقدر أن يقوم بصناعة

إضافية يستعين بها على تأمين أسباب عيشه فإن هؤلاء بسبب تبعيتهم لأصحاب الاقطاع لايستطيعون أن يقوموا بعمل منفرد بناء على مجرد رغبتهم .

أما النوع الثانى وهى الأراضى البعل ذات الأمطار القليلة فهى أراضى فقيرة خيرها ضئيل وعيشها شحيح وزرعها جديب . فلاحوها من أفقر الناس وغالب عيشهم على تربية المواشى وبيع منتجاتها والهجرة فى هذا النوع من الفلاحين غالبة . وتتراوح أجرة الفلاح فيها ما بين (١٥٠ — ٢٠٠) للرجل و (١٢٥ — ١٥٠) للمرأة و (٧٥ — ١٠٠) قرشاً سنوياً للولد .

وإذا علمنا أن الشرق مبتل بداء الإقطاعية علمنا أية حالة يعيشها فلاحونا فى قراهم مما يدفعهم دائماً نحو المدن حيث يجدون العمل فى معاملها واسطة لكسب أجر مهما انخفضت نسبته فإنه يكون أرفع بكثير من مستوى الأجور التى ينالها السعيد من أرضه .

إلا أن هذه الهجرة إذا أغرت الفلاح بترك أرضه فانها لن ترفع مستواه فى المدن إلى النسبة التى تسمح له بأن يكون بيتاً وينشىء أسرة فالأجر الاسمى فى المدينة مرتفع نسبة إلى القرية ولكن الأجر الحقيقى هو دون أجره فى القرية فالتكاليف المعاشية باهظة النفقات، فالمسكن والغذاء لايتيسران بسهولة وبنفقة منخفضة كما فى القرية بسبب كثافة السكان من جهة وبسبب عدم وجود مورد إضافى للعامل فى المدينة إذ أن الفلاح يمكنه أن يضمن من محصوله وإنتاج دواجنه وألبان ماشيته ما يكفيه لبقاء حياته وإقامة صلبه . فهو إذا ما وجد فرجا من هجرته فإنه بنفس الوقت ملاق صعابا جمة فى محيطه الجديد ولا سيما إذا انحط به المستوى وانخفض الأجر ، ولهذا كان لابد لنا من دراسة لنتائج هذه الهجرة وآثارها الاجتماعية على كل من الريف والقرية .

الآثار الاجتماعية لهجرة العمال الريفيين إلى المدن :

تحدث الهجرة اضطرابا فى المجتمع واختلالا فى مستوى دخل الأفراد وانخفاضا فى مستوى عيشهم كما أنها تسبب اختلالا فى توازن السكان فتحدث زيادة فى السكان فى بعض المناطق ونقصا فى بعضها الآخر وبالتالى زيادة كثيفة فى نسبة الولادات فى الأمكنة المهاجر إليها وانخفاضا كبيرا فى نسبة ولادات الأمكنة المهاجر منها إذ أن هجرة السكان غالبا ما تكون من الشبان الذين هم فى سن الزواج فبهجرتهم يقل الزواج وبالتالى تقل نسبة الولادات كما أنها تباعد بين الزوج وزوجته فتحرمهم من الأولاد فى سنى الخصوبة فيما إذا باعدت بينهم الأرض وحالت دون التقائهم الحوائل .

فللهجرة إذن آثار متبادلة على القرية والمدينة تتفاوت شدتها بحسب بنية السكان من كثافة وقلة فلندرس إذن آثار الهجرة بحسب هذه البنية فى كل من المدينة والقرية .

١ — آثار الهجرة على القرية :

لهذه الهجرة آثار اقتصادية واجتماعية وديموغرافية .

أما آثارها الاقتصادية والاجتماعية فهى أنها تقلل الفعالية الاقتصادية المنتجة فى حقل الزراعة وتؤول إلى ترك الفلاحة وعدم الحض لبذل الجهود فى سبيل استثمار الأرض استثمارا كاملا ومغالبة عوامل الاقليم والمناخ فى سبيل زيادة الإنتاج وقلب الأرض البور إلى أراضى منتجة ممرعة وهى قد تسبب هجر الأرض الخصبة وإهمال شؤون زراعتها وفلاحتها بحيث ينخفض مستوى الإنتاج وتقل الثروة الوطنية عدا عن أنها تقلل مستوى دخل الأفراد وتدفع بهم إلى الزيادة فى الهجرة وبالتالى إلى إفقار الأرض وشيوع الفاقة وانعدام القدرة على مكافحة المرض والجهل

والرجوع القهقرى من عهد النماء إلى عهد التوقف فعهد الانحطاط مع مايتبع ذلك من آثار اجتماعية وخلقية على السكان الريفيين من ضياع تراثهم الأخلاقى وانحلال روابطهم التقليدية .

وأما الآثار الديموغرافية فتتلخص بما ذكرناه أعلاه من قلة زواج وضعف نسل .

هذا فيما إذا كان الريف لايعانى أزمة بسكانه كما هى الحال عليه فى سوريا وأما إذا كان السكان يضيقون بالأرض ذرعا وكانت قابلية الاتساع فى استثمار الأرض أو غيرها من مصادر الثروة محدودة فإن الهجرة تكون آنذاك خير علاج لكل تلك الأمراض كما تكون سببا فى زيادة الرفاهية فيمن بقى من سكان وتكون عاملا فى الاستمرار الطبيعى لزيادة نسب الولادات وزيادة نسب الزيجات وقلة العزوبة وبالتالى لزيادة السكان كما قد تجلب أموالا توظف من قبل المهاجرين فى إقامة المشاريع لتوسيع العمل الزراعى والصناعات التمويلية الناتجة عنه .

٢ ـ أثر الهجرة على المدن :

يختلف تأثير هجرة الريفيين إلى المدن بحسب ما تكون المدن مكتظة بالسكان وتوفر الأيدى العاملة اللازمة للمشاريع الصناعية القائمة فيها أو كونها مفتقرة إلى الزيادة فى سكانها والمزيد من الأيدى العاملة لسد حاجات الإنتاج فيها ففى الحالة الأولى تسبب هجرة اليد العاملة الريفية مزاحمة شديدة للأيدى العاملة المدنية تنشأ عنها أزمة انخفاض فى الأجور وفى مستوى عيش الطبقة العاملة كما تسبب بطالة خطيرة وماذلك إلا لأن القرويين بحكم مستوى العيش المنخفض الذى اعتادوه وبسبب وجود موارد ثانية يعتمدون عليها يقبلون بأجور أقل مستوى من أجور عمال المدن كما أن هذه الأجور التى يقبلون بها مبدئيا تنعكس آثارها عليهم فى النهاية فتقل نسبة تغذيتهم كما تقل قدرتهم على إيجاد المسكن المواتى والملبس الضرورى فيتردون فى الفاقة التى تنعكس آثارها على جميع الطبقة العاملة فى المدينة ويشيع الفقر فيهم وينتشر البؤس فى أحيائهم فيكثر المرض ويتفشى الجهل وتقل التغذية وترتفع نسبة الوفيات فى الشيوخ والأطفال .

وأما إذا كانت المشاريع بحاجة إلى المزيد من الأيدى العاملة فإن ورود الشباب الريفيين للعمل فى المدن يزيد من القوى المنتجة ويضاعف فى ثروة الدخل الوطنى ورفع مستوى الأفراد بحيث تكثر من الوجهة الديموغرافية إمكانية الشباب للزواج وهم فى سن الخصوبة المطلق فتزداد نسبة الولادات ويكثر عدد السكان بحيث يسد النقص فى السكان الذين تحتاج إليهم المدينة مما يساعد المعامل على الانتشار ويشجع أرباب الثروات على توظيف أموالهم فى المشاريع الصناعية المفتقرة إلى المزيد من العمال وتكون القرية بذلك مركز تموين للمدن بالسكان تسد منها الحاجة كلما دعا إلى ذلك داع فتغنى البلاد وتزداد قوى الأمة المادية وينتقل الأمر بها على مر الزمن من أمة صغيرة محدودة الإمكانيات إلى أمة كبيرة شديدة البأس عظيمة الشأن :

فإذا كان ذلك كذلك وجب على الأمة أن تتخذ جميع الاحتياطات لوقاية العمال المهاجرين وحماية أجورهم وتأمين مسكنهم والمحافظة على حقوقهم وذلك بسن التشريعات اللازمة لذلك . وأما إذا كان فى الهجرة خطر على الريفيين والمدنيين فى آن واحد فعليها أن تحد من الهجرة بتشجيع الريفيين للعودة إلى أراضيهم عن طريق خلق مشاريع زراعية وصناعية تسد الحاجة وتؤمن بين موارد القدرة الإنسانية وموارد القدرة الطبيعية بحيث تنبعث القوى وتتحفز الهمم لاستنباط خيرات الطبيعة الظاهرة منها والدفينة .

أجور العمل الصناعى

دراسة مقارنة فى البلاد العربية

للأستاذ مصطفى محمد حسنين (مصر)

الأجر — تعريفه ومداه :

الأجر بالنسبة للعامل ، هو كل مصدر رزقه ورزق عياله ، لهذا فقد اهتمت الدول العربية بالنص على القواعد الرئيسية الخاصة بالأجر فى قوانينها المدنية ، ثم عملت بعد ذلك على تفصيل هذه القواعد فى القوانين الخاصة بالعمل التى أصدرتها فعرفت الأجر وحددته وميزته عن غيره من الديون المستحقة للعامل والتى لا تعتبر أجرا .

فالأجر هو الركن الركين فى كل عقد من عقود العمل (المواد ٦٧٤ ، ٦٤٠ ، ٩٠٠ من القوانين المدنية المصرية والسورية والعراقية) إذ يتعهد رب العمل بأدائه مقابل العمل الذى يؤديه الطرف الآخر تحت إدارته أو توجيهه أو إشرافه .

والأصل أن أداء الخدمة يكون بأجر إذا كان قوام هذه الخدمة عملا لم يجر العادة بالتبرع أو عملا داخلا فى مهنة من أداه (نفس النص فى المواد ٦٨١ مدنى مصرى و ٦٤٧ مدنى سورى ٩٠٣ مدنى عراق) وإذا حضر العامل أو المستخدم لمزاولة عمله فى الفترة اليومية التى يلزمه بها عقد العمل أو أعلن أنه مستعد لمزاولة عمله فى هذه الفترة ولم يمنعه عن العمل إلا سبب راجع إلى رب العمل كان له الحق فى أجر ذلك اليوم . (المواد ٦٥٨ ، ٦٩٢ ، ٩١٤ مدنى مصرى وسورى وعراقى) .

ومن هذا نرى أن الأجور بصفة عامة — هو كل ما يتعهد صاحب العمل بدفعه إلى العامل بموجب عقد العمل نظير قيامه بالعمل المتفق عليه .

وقد حددت القوانين الخاصة بالعمل ، بالإضافة إلى ما جاء بخصوص عقد العمل فى القوانين المدنية ، المبالغ التى ينسحب الأجر عليها فنص قانون العمل السورى رقم ٢٧٩ الصادر فى ١١ حزيران سنة ١٩٤٦ فى المادة (٥) منه على أن الأجر هو « كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعه بما فى ذلك العطاء العينى وتعويضات غلاء المعيشة وتعويض أبناء العائلة . وبنوع عام جميع الضمائم والعلاوات أيا كان نوعها ما عدا الاكراميات » . وجاء فى قانون العمل الصادر فى مصر برقم ١٣٧ لسنة ١٩٥٢ فى المادة (٤) منه على أنه « يقصد بالأجر فى تطبيق أحكام هذا القانون ما يتناوله العامل من أجر ثابت مضافا إليه جميع ما يحصل عليه من المبالغ المشار إليها فى المادتين ٦٨٣ ، ٦٨٤ من القانون المدنى » .

وعينت المادة ٦٨٣ مدنى مصرى المبالغ التى تعتبر جزءا لا يتجزأ من الأجور « وهى كل منحة تعطى للعامل علاوة على المرتب وما يصرف له جزاء أمانته أو فى مقابل زيادة أعبائه العائلية وما شابه ذلك إذا كانت هذه المبالغ مقررة فى عقود العمل الفردية أو لوائح المصنع أو جرى العرف بمنحها حتى أصبح عمال المصنع يعتبرونها جزءاً لا يتجزأ من الأجر لا تبرعا » وقد تضمن كل من القانونين المدنيين السورى والعراقى نفس هذه القواعد — وأما المبالغ التى يجب ألا تلحق بالأجر فقد حددتها المادة ٦٨٤ مدنى مصرى بأنها ما يعطى على سبيل الوهبة وقد استثناها أيضا قانون العمل السورى فى المادة (٥) منه من حساب الأجر سماها « إكرامية » — وكذلك استثناها القانون المدنى

العراقى فى المادة (٩٠٧) وسماها « حلوان » بيد أن هذه الهبة تعتبر جزءا من الأجر إذا كان مايدفعه منها العملاء إلى مستخدمى المتجر الواحد تجمع فى صندوق مشترك ليقوم رب العمل بعد ذلك بتوزيعه على هؤلاء المستخدمين بنفسه أو تحت إشرافه . على أنه يجوز فى بعض الصناعات كصناعة الفنادق والمطاعم والمقاهى والمشارب وألا يكون للعامل أجر سوى مايحصل عليه من وهبة وما يتناوله من طعام (المواد ٦٨٤ ، ٩٠٧ ، ٦٥٠ مدنى مصرى وعراقى وسورى) — هذا عدا المنحة التى اعتبرتها المادة ٦٤٩ من القانون المدنى السورى والمادة ٦٨٣ مدنى مصرى جزءا لايتجزأ من الأجرة وهى مايعطى للعامل بصورة إلزامية إما بموجب عقد العمل الفردى أو بموجب نظام العمل أو النظام الأساسى للعمال أو بموجب العرف .

١ — أجور العمل الصناعى فى البلاد العربية :

تحديد الأجر :

تصطرع فى العالم اليوم نظريات مختلفة فى تحديد الأجور وتعمل كل دولة على الاتجاه إلى نظرية معينة تجعل منها أساساً لتشريعاتها الخاصة بالأجور . فمن هذه النظريات مايرى أن الأجر لايعدو أن يكون سلعة تقوم فيرتفع الأجر وينخفض تبعاً للقيمة التى يراها رب العمل لما يقدمه العامل من جهد فى عملية الانتاج كما أنها تخضع فى تقويمها للقواعد العامة فى العرض والطلب . ومن هذه النظريات مايرى ضرورة إتجاه الأجر إلى التعادل مع الحد الأدنى للمعيشة بحيث لايجب أن ينزل عنه (نظرية الحد الأدنى للأجور) ومنها مايرى أنه يوجد دائما كمية محدودة معينة من رأس المال تخصص لدفع الأجور فى دولة معينة فى زمان معين (نظرية المبلغ المخصص للأجور) بالإضافة إلى تلك النظرية التى نادى بها مارشال وسماها نظرية الإنتاجية الحدية للأجور .

ولما لم يكن هذا مجال لعرض هذه النظريات فنكتفى بعرض الحقائق الآتية :

(ا) وأما فيما باعتبار العمل سلعة :

١ — فإن المبدأ العام الأول الذى وضع فى الباب الثامن من معاهدة السلام المنعقدة فى فرساى سنة ١٩١٩ ذلك الباب الذى عرف فيما بعد باسم « ميثاق العمل » الذى أصبح دستور هيئة العمل الدولية مايلى : أن المبدأ الآنف الذكر الذى يجب أن نستهدفه هو أنه لاينظر إلى العمل على أنه مجرد سلعة أو أداة للاتجار .

٢ — كما جاء فى المادة الثالثة من نفس هذا الميثاق أن أجر العامل يجب أن يكون كافياً بحيث يسمح له بأن يحتفظ بمستوى معقول للمعيشة فى الحدود التى يعرف فيها هذا المستوى فى زمان معين ومكان معين .

٣ — كما نص أيضاً ميثاق فيلادلفيا الذى أعلنته هيئة العمل الدولية بعد الحرب العالمية الثانية فى م (١) على « أن العمل ليس سلعة » — كما أكد أيضاً وجوب إفساح المجال لوجود عمالة مستمرة نافعة بأجر عادل .

٤ — وأكد ميثاق فيلادلفيا أيضاً ضرورة إيجاد مستويات دنيا الأجور .

(ب) وقد اتجهت أكثر الدول فعلا هذه الوجهات التى أعلنت فى دستور هيئة العمل الدولية وفى ميثاق فيلادلفيا .

١ — فقد صدرت فى انجلترا عدة قوانين جعلت هدفها رفع مستوى حياة العامل ، وبتنظيم لجان وضع الحدود الدنيا للأجور

ومن أشهر هذه القوانين القانون الذى عالج مشكلة أجور عمال الزراعة فى عام ١٩٥٤ .

٢ — وصدرت قوانين مماثلة فى الولايات المتحدة الأمريكية لعل أهمها قانون مستويات الأجور العادلة .

٣ — كما صدرت قوانين أخرى تعالج نفس المشكلة على نفس النمط من العلاج فى كل من بلجيكا ، وفرنسا ، وكندا وسويسرا وغيرها من الدول الأوروبية والأمريكية .

(ج) وأما فى بلادنا العربية فإن الأمر لم يستقر بعد على قاعدة معينة فى تحديد الأجور يمكن القول معها أن الشرع العربى قد اتخذها أساساً فى تشريعاته العمالية .

١ — إلا أنه يمكن القول إجمالا وبعد استعراض القواعد التى أخذت بها قوانين العمل العربية أن هذه الدول تميل اليوم إلى الأخذ بمبدأ مساواة الأجر بالحد الأدنى للمعيشة . فان أكثرها (مصر وسوريا ولبنان والعراق) قد وضعت أنظمة وقواعد خاصة تحدد بها الحدود الدنيا لأجور العمال أضف إلى هذا أن هذه الدول قد وضعت أيضاً أنظمة وقواعد أخرى ترفع الأجور كلما ارتفع المستوى العام للأسعار وذلك بإصدار أوامر عسكرية (كما حدث فى مصر خلال الحرب العالمية الثانية) أو إصدار أنظمة أو تنص فى قوانين العمل على وجوب صرف إعانات للغلاء . وسنعرض فيما يلى بالتفصيل مدى ما أخذت به كل دولة فى هذا الصدد .

٢ — على أنه يلاحظ — بادىء ذى بدء — أن أكثر هذه الدول قد ترك أمر الاتفاق على تحديد الأجر لطرفى العقد ، العمال وأصحاب الأعمال ، وتركت الأمور للعقود الفردية تعمل عملها أو لم تنظم (سوى دولة واحدة هى مصر فى القانون رقم ٩٧٠ لسنة ١٩٥٠ فى عقد العمل الجماعى) عقود العمل الجماعية التى تعقد بين جماعات العمال المختلفة فى نقاباتهم وبين أرباب الأعمال . ويجدر بالدول العربية أن تهتم بهذه الناحية إذ أن العقد الفردى يكون جانب العرض فيه ضعيفا ، وعادة لا يحقق للعامل أجراً مناسباً يكفل له الحياة الكريمة كذلك الذى يمكن أن يتحقق فى عقد جماعى يكون فيه العرض قوة كبيرة ممثلة فى النقابات . وقد جاء فى القانون ٩٧٠ لسنة ١٩٥٠ المصرى فى مادة (١) منه أنه يجب فى عقد العمل الجماعى « تحديد الفئات الدنيا للأجور » .

٣ — وقد تركت أكثر قوانين البلاد العربية أيضاً تحديد الأجر على أساس السعر المقدر لعمل من ذات النوع إن وجد وإلا قدر الأجر طبقا لعرف المهنة وعرف الجهة التى يوجد فيها العمل . هذا إذا لم تنص العقود الفردية أو العقود الجماعية أو لوائح المصنع على الأجر الذى يلتزم به صاحب المصنع . فإن لم يوجد عرف تولى القاضى تقدير الأجر وفقاً لمقتضيات العدالة (م ٦٨٢ مدنى مصرى و ٦٤٨ مدنى سورى و م ٩٠٤ مدنى عراقى والمواد ٦٣٢ ، ٦٣٣ مدنى لبنانى)

٤ — ولنفصل بعد ذلك ما أخذت به الدول العربية من مبدأ وجوب اتجاه الأجر للتساوى مع الحد الأدنى لنفقات المعيشة .

فى لبنان : نص صراحة قانونها العمالى الصادر فى ٢٣ ايلول سنة ١٩٤٦ فى المادة ٤٤ منه على أنه يجب أن يكون الحد الأدنى من الأجر كافيا لسد حاجات الأجير الضرورية وحاجاته العائلية على أن يؤخذ بعين الاعتبار نوع العمل ، ويجب أن لا يقل عن الحد الأدنى الإسمى » ونص فى م (٤٥) منه على أنه يقوم بتحديد الحد الأدنى لجان تمثل فيها وزارة الاقتصاد الوطنى وأرباب العمل والأجراء وذكر فى م(٤٦) منه على أن يعاد النظر فى تحديد الأجر الأدنى كلما دعت الظروف الاقتصادية . »

كما صدرت بلبنان مراسيم اشتراعية خاصة بإلزام أرباب العمل على منح علاوة للغلاء تضاف إلى الأجر الإسمى كان أولها المرسوم الإشتراعى رقم ١٢٥ الصادر فى ١٥ كانون الأول سنة ١٩٤١ ثم صدرت مراسيم اشتراعية

أخرى بعد ذلك خاصة بعلاوة الغلاء زيدت نسبها بزيادة الغلاء الذى ترتب خلال الحرب العالمية الثانية . كما نص فى المرسوم الاشتراعى عدد ٢٩ فى آيار سنة ١٩٤٣ على أنه « زيادة على الحد الأدنى للأجرة يعطى كل مستخدم أو عامل أو كل عاملة أرملة وكل إمرأة عاملة زوجها مقعد تعويضا عائليا بينه بعد ذلك وجعله متدرجا تبعا لعدد الأولاد إلى خمسة أولاد وذلك باعتبار السن والشروط المحـــددة للأنظمة المتعلقة بموظفى الدولة وذلك ماعدا عشر ليرات لبنانية للزوجة التى تعيش فى منزلها وإذا تعددت الزوجات فلايعطى هذا التخصيص إلا للأولى » .

وأما سوريا : فقد قرر قانون العمل السورى القائم عين المبادىء التى تضمنها قانون العمل اللبنانى سالف الذكر . وجاءت م ١٢٦ منه خاصة بتكوين لجان تحديد الأجور التى تؤلف فى المحافظات السورية المختلفة بقرارات من وزير الاقتصاد الوطنى وقد بينت اللجنة التى تكونت فى مديرية العمل والشؤون الاجتماعية فى كتابيها الموجهين إلى جميع لجان تحديد الأجور (فى ٤٨/٦/١٦ و ٤٨/١٠/٢٧) « الأساس الذى يجب أن تحسب عليه الاجرة » وذلك بأن تتناسب مع جهد العامل وكفايتها لسد حاجاته الأساسية .

وتعمل لجان تحديد الأجور على أساس النظر فى المهنة الواحدة وتقسم العاملين فيها إلى فئات حسب نوع العمل وماهيته ومدى مايتطلب من جهد ثم تحدد الحد الأدنى للأجور لكل فئة كما تحدد أحيانا طريقة الدفع لكل فئة يومية كانت أم شهرية .

وقد جاء فى التقرير العام الذى أصدرته مديرية العمل العامة (المنشور فى مجلة العمل والشؤون الإجتماعية فى تشرين وكانون الأول سنة ١٩٤٩) أن « الأجور متقاربة فى المهنة الواحدة فى جميع المحافظات السورية » .

كما صدر المرسوم رقم ٣٥٧ فى ٢٥ آذار سنة ١٩٤٧ مقررا تأليف لجنة مختلطة لكل مهنة من ستة أعضاء ، ثلاثة منهم من أرباب العمل وثلاثة عن العمال تنتخبهم نقابة مهنتهم لمدة سنتين وتقوم لجان تحديد الأجور مقامها إذا لم يكن تأليفها قد تم وجعل قانون العمل السورى فى المادتين ٧٥ ، ٧٦ كل القرارات الصادرة من لجان المهن المختلطة ومن لجان تحديد الأجور القائمة مقامها خاضعة جميعا فى الحالات العادية للاستئناف أمام المجلس التحكيمى الأعلى للعمل .

أما فى العراق : فقد صدر النظام رقم ٥٤ لسنة ١٩٥٣ الخاص بالحد الأدنى لأجور العمال . وقد صدر تنفيذا المادة ٣٦ من قانون العمل رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ التى نصت على أن للحكومة أن تصدر أنظمة لتعيين الحد الأدنى لأجور العمال اليومية بحسب أصنافهم المهنية ، وقد نصت المادة الأولى من النظام سالف الذكر على أن الحد الأدنى للأجور التى تدفع إلى العامل غير الماهر لقاء عمله اليومى فى العراق ٢٥٠ فلسا » . وجاء فى المادة (٢) منه على أنه « يشمل هذا النظام عمال القطعة الذين ينبغى أن تحدد أجرة القطعة أو أجرة العمل المقطوع بالنسبة لهم بصورة تمكنهم من الحصول على ما لايقل عن الحد الأدنى المعين للأجور ضمن ساعات العمل المقررة » .

ونص فى م (٣) منه على أنه يجوز استخدام العامل غير الماهر العاجز نسبيا بسبب إصابته بعاهة أو عطل بدنى بأجور تقل عن الحد الأدنى المقرر على أن يؤيد العجز بتقرير طبى .

ويجب أن نشير هنا إلى ما جاء فى اللائحة (مشروع القانون) الخاصة بقانون عمل جديد مطروح للنظر فى المادة (٥٥) منه « تأليف مجلس يسمى مجلس الأجور يقوم بتعيين الحد الأدنى لأجور العمال فى أية صناعة أو فرع منها » ومن الأفضل أن يضاف إلى هذا النص إمكان تغيير هذا الحد الأدنى كلما تغيرت الظروف الاقتصادية على النحو الذى

نصت عليه قوانين العمل السورية واللبنانية . وجاء فى م ٥٧ منه على أن لمجلس الأجور أن يجيز استخدام العامل العاجز عن تحصيل الحد الأدنى للأجور بسبب إصابته بعاهة أوعطل بدنى بأجور تقل عن الحد الأدنى المقرر وحبذا لو عمل المشرع العراقى على حذف هذا النص من اللائحة وكذلك من نظام تحديد الحد الأدنى للأجور المعمول به الآن حتى يكون أدنى فى اتجاهه إلى الأخذ بنظرية الحد الأدنى للأجور وهو المذهب الراجح فى أكثر قوانين العمل العربية ، ونربأ بالمشروع العراقى عن أن يأتى مخالفا للتوصيات التى نص عليها دستور هيئة العمل الدولية وإعلان فيلادلفيا .

أما فى مصر : فإنه لا يوجد نص صريح كذلك الذى جاء فى قانونى العمل اللبنانى والسورى على وجوب كفاية الأجر لسد حاجات العامل الضرورية . ولكننا على أى حال سنتبين هذا الاتجاه من الأوامر العسكرية المتوالية التى أصدرتها حكومات مصر خلال الحرب العالمية الثانية (الأمر ٣٥٨ سنة ١٩٤٢ والأمر ٤٥١ سنة ١٩٤٣ والأمر ٥٤٨ سنة ١٩٤٤ وأخيراً الأمر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ والمعمول به الآن) والتى قررت حدوداً دنيا لأجور العامل فى المحلات الصناعية والتجارية وقررت إعانة غلاء قدرت على أساس الحالة العائلية للعامل وعدد أولاده ، وقد جعلت هذه الأوامر تزيد من الحد الأدنى لأجر العامل ومن علاوة الغلاء أمرا بعد أمر . هذا وقد جاء فى المذكرة الإيضاحية للأمر رقم ٩٩ لسنة ١٩٥٠ أنه « لما كانت أسعار السلع التى كان مقدرا هبوطها بانتهاء الحرب إلى أن تصل إلى مستوى معتدل وهو فرض لم يتحقق للآن بل على العكس من ذلك زادت تكاليف المعيشة فى ذلك الوقت إلى الآن مما حمل الحكومة على تقرير الزيادة » . وقد جاء فى المادة الثالثة من الأمر سالف الذكر على أنه « لا يجوز أن يقل الأجر للعامل البالغ من العمر ثمانية عشر سنة عن اثنى عشر قرشا ونصف فى اليوم أو ثلثمائة واثنى عشر قرشا ونصف فى الشهر بما فى ذلك إعانة غلاء المعيشة فإذا نقصت السن عن ثمانى عشر سنة جاز أن ينقص أجره بنسبة قرش فى اليوم أو ١٢٥ مليما فى الشهر عن كل سنة بحيث لا يقل بأى حال من الأحوال عن عشرة قروش فى اليوم أو ٢٥٠ قرشا فى الشهر » وقررت م (٧) منه على أنه يطبق على عمال القطعة . كما جاء فى م (٨) منه على أن الزيادة تستحق على المرتب الثابت وليس على العمولة التى تؤخذ عليه .

(د) على أنه يجب أن نشير هنا إلى أن المهم فى الأجر ليس هو القيمة الاسمية له أو المبلغ النقدى الذى يسلم للعامل بل المهم الأجر الحقيقى أو بمعنى أدق القوة الشرائية للأجر . وهذا يتوقف بلا ريب على مستوى النفقات العامة للمعيشة فى بلد العامل . وكم تمنيت أن أضمن بحثى هذا إحصائيات أقارن فيها مستويات الأجور [1] فى البلاد منسوبة إلى نفقات المعيشة ولكن عدم توفر الاحصائيات وضيق الوقت لم يمكننا من القيام بهذا العمل ولكنه أمر يجب ألا يغيب عن أذهان لجان الأجور فى البلاد العربية التى أقرت أو ستقرر مبدأ قيامها عند قيامها بتحديد الحدود الدنيا للأجور . كما يجب أن تضع هذه اللجان نصب عينيها أن الغرض الرئيسى الذى يجب أن يستهدف دائما هو رفع مستوى معيشة العامل ولا يأتى ذلك دائما برفع أجره ، فكثيرا ما أدت زيادة الأجور إلى إضعاف القوة الشرائية للنقود بارتفاع الأسعار .

حساب الأجر ودفعه :

١ — يحسب الأجر عامة على أحد الأسس الآتية :

(ا) فهو إما أن يحسب على أساس وحدة زمنية (باليوم أو بالأسبوع أو بالشهر — وأحيانا بالساعة) .

(١) جاء فى بيان مصلحة الإحصاء المصرية أن متوسط أجر العامل فى الأسبوع بمصر (فى يناير سنة ١٩٥٠) هو ١٨٩ قرشا مع متوسط ساعات عمل أسبوع قدره ٥١ ساعة .

(ب) وإما أن يحدد على أساس كمية الإنتاج كالأجر بالقطعة . أو على أساس وحدة من وحدات الوزن أو الكيل أو المساحة .

(حـ) وإما أن يتبع طريقة وسط فى حسابه فيكون الأجر الكلى للعامل مكوناً من مبلغ معين على أساس زمنى ثم يضاف إليه مبلغ آخر حسب كمية الإنتاج .

٢ — وقد ذكرت قوانين العمل العربية جميعا الطريقتين الأوليتين صراحة ووضعت من القواعد ما يكفل حق العامل فيما لو حسب أجره على أساس الطبقه الثالثة أيضا .

فى مصر : جاء فى م (٧) من قانون العمل الفردى رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٢ أن العمال المعينين بأجر شهرى تؤدى أجورهم مرة على الأقل فى الشهر .

وإذا كان الأجر بالقطعة واستلزم العمل مدة تزيد على أسبوعين وجب أن يحصل العامل كل أسبوع على دفعة تحت الحساب تتناسب مع ما أتمه من العمل وأن يؤدى له باقى الأجر كاملا خلال الأسبوع الثالث لتسليم ما كلف به . وفى غير ما ذكر من الأحوال تؤدى للعمال أجورهم مرة على الأقل كل أسبوعين ، على أنه يجوز أن تؤدى لهم مرة كل شهر إذا وافقوا كتابة على ذلك .

وفى المملكة العربية السعودية : نص عقد العمل المعمول به والصادر بالأمر السامى فى ١٣٦٦/١١/٢٥ هـ على عين القواعد التى تضمنها عقد العمل المصرى فى هذه الناحية .

وأما قانون العمل اللبنانى : وقد ذكر فى المادة (٤٧) منه أن يدفع الأجر مرة فى الشهر للمستخدمين ومرتين للعمال على الأقل (المستخدم كما عرفه القانون — هو كل أجير يقوم بعمل مكتبى أو بعمل غير يدوى) وأما أجير العمل بالقطعة التى يقتضى لإنجازها أكثر من خمسة عشر يوما فيحدد تاريخ دفعها برضى الفريقين ولكنه ينبغى أن يعطى العامل دفعات على الحساب كل خمسة عشر يوما . وأن يسدد أجره خلال الخمسة عشر يوما التى تلى تسليم الشغل .

وفى العراق : نص قانون العمل المطبق فى المادة (٣٤) منه على أنه « على كل مستخدم أن يدفع أجور العمال فى فترات زمنية لا تتجاوز الأسبوع الواحد » . كما نص فى مادة جديدة أضيفت إليه على أنه « يتمتع العامل الذى يشتغل فى أى مشروع صناعى بأجور محسوبة على أساس القطعة أو الساعة بعين الحقوق المنصوص عليها للعامل فى القانون » .

٣ — وأما فيما يتصل بالوقت والمكان اللذين يدفع فيهما الأجر :

فقد قررت قوانين العمل العربية على أنه يجب أن يؤدى الأجر فى أحد أيام العمل وفى المكان الذى يشتغل فيه العامل (م٧) من قانون عقد العمل الفردى بمصر و م ٧ من قانون العمل السعودى و م ٤٧ من قانون العمل اللبنانى ونفس المبدأ فى م ١٢ من لائحة قانون العمل العراق وكذا فى القانون السورى).

٤ — كما نصت هذه القوانين جميعا على وجوب دفع الأجر إذا لم يكن عينا بالعملة المتداولة قانونا للدولة (م ٤٧ لبنانى و٧ سعودى و٥ العمل الفردى بمصر) وجاء فى شرح م ٥ من قانون عقد العمل الفردى بمصر التى نصت على هذا المبدأ من أن الغرض من ذلك « حتى لا يتحمل العامل فروق استبدال العملة الوطنية بها وحتى لا يرهق العامل دون داع فى استبدالها » .

٥ — كما نصت هذة القوانين أيضا على أن الأجر يجب أن يسلم إلى شخص العامل ولو كان قاصرا (م ٧ عمل

سعودى و٩٠٥ مدنى عراقى) أما م(٦)من قانون عقد العمل المصرى فقد وضعت شرطا لتسليم الأجر للقاصر بأن يكون بالغا الرابعة عشر من عمره .

٦ — وجاء فى م (٨) من قانون عقد العمل الفردى بمصر أنه إذا انتهت خدمة العامل وجب دفع أجره فورا إلا إذا كان خروجه من تلقاء نفسه فيجوز دفع أجره فى خلال سبعة أيام من تاريخ تركه الخدمة . وتقرر عين المبدأ فى قانون العمل السعودى والسورى واللبنانى وكذا فى لائحة قانون العمل العراقى .

٧ — ومن الاعتبارات الرئيسية التى يجب أن يقام لها اعتبار كبير عند النظر إلى أجر العامل اليومى عدد ساعات العمل الفعلية . إذ أن العبرة بما يتقاضاه من أجر مقيسا بساعات العمل . وقد حددت قوانين العمل المصرية ساعات العمل بتسع ساعات . أما قوانين العمل السعودية واللبنانية والسورية فقد حددتها بثمانى ساعات . وفى العراق (م ٢) ترك لمجلس الوزراء بين آونة وأخرى تحديد ساعات العمل فى المشاريع الصناعية — كما جاء فى بيان وزارة الزراعة المصرية الخاص بتحديد الحد الأدنى لأجر العامل الزراعى أن ساعات العمل ثمانية . وأجازت كل قوانين العمل العربية زيادة عدد ساعات العمل فى ظروف حددتها على أن تدفع أجورا عن الساعات الإضافية (مع تحديد حد أعلى لها) مضافا إليها مبلغا معينا ، حدده القانون السعودى (م ٤٥) بـ ٢٥ ٪ من الأجر العادى وكذلك المصرى وفى لبنان ٥٠ ٪ من الأجر العادى (م ٣٥) .

٨ — كما كفلت كل قوانين العمل العربية والمعمول بها والتى سبق أن أشرت إليها حق العامل فى أجازة أسبوعية قدرها يوم كامل بأجر كامل. أما لبنان (م٣٦) فقد جعلت الراحة الأسبوعية يوم ونصف يوم بأجر كامل — ونص القانون السعودى — بالإضافة إلى ماسبق — فى م (٤٦) منه على وجوب وضع قواعد خاصة بأوقات الاستراحة لأشهر الصيف تعين بتعليمات من الحكومة . كما كفل قانون العمل السورى أجازة سنوية قدرها أسبوعين بأجر كامل إلا أنها جعلت ذلك الحق للعامل الذى يعمل فى مؤسسة تستخدم ١٠ عمال فأكثر (م ١٢١) بشرط أن يكون العامل فى خدمة رب عمله منـــذ عشرة أشهر على الأقل. وأما القانون العراقى (م ٣) فقد أعطت للعامل الحق فى أجازة اعتيادية بأجر كامل بمعدل يوم واحد عن كل شهر إذا انتهت خدمة العامل فى مشروع صناعى ولم يستعمل أجازته الاعتيادية فعلى المستخدم أن يدفع إليه أجور أيام الأجازة التى يستحقها . كما كفل هذا القانون للعامل التمتع بجميع أيام العطلات حسب قانون العطلات الرسمية بأجور كاملة . ونص قانون عقد العمل المصرى (م ٢٠) منه على أنه لكل عامل أمضى فى خدمة صاحب العمل سنة كاملة الحق فى أجازة سنوية لمدة أربعة عشر يوما بأجر كامل وتزيد المدة إلى ٢١ يوما للعامل الذى أمضى عشر سنوات خدمة مستمرة لدى صاحب العمل .

كما أعطت م ٢٣ منه للعامل الحق فى الحصول على أجره عن أيام الأجازات المستحقة له إذا ترك العمل قبل قيامه بها وذلك بالنسبة إلى المدة التى لم يحصل على أجازته عنها - كما قررت م (٢٤) حق العامل فى الحصول على أجرة كاملة فى أيام الأعياد ولصاحب العمل تشغيل العامل خلالها بأجر مضاعف فى ظروف معينة .

ونص قانون العمل السعودى فى م (٤٧) على أن العامل الذى يشتغل فى مشروع صناعى يستخدم فيه أكثر من عشرة عمال مدة سنة بصورة مستمرة أن يتمتع بأجازة اعتيادية بأجره الكامل عن كل سنة عشرة أيام . كما نص فى م(٤٩) على دفع أجور أيام الأعياد الرسمية كاملة مع النص على أنها أيام عطلة . وأما فى سوريا فقد نصت م(١٢٠) على أنه على رب العمل أن يعطى عماله الأجرة التى يستحقونها عن أيام الأعياد التى تعطل فيها المؤسسة أو المصنع .

كما نص القانون اللبنانى فى م (٣٩) على حق الأجير فى أجازة سنوية خمسة عشر يوما بأجر كامل بشرط أن يكون مستخدماً فى المؤسسة منذ سنة على الأقل .

وورد فى م ٣٨ من القانون اللبنانى نص لم يرد له مثيل فى القوانين العربية الأخرى وهو حق الأجير الذى فقد أباه أو أمه أو زوجه أو أحد أولاده أو أحد جدوده وجداته أجازة يومين بأجر كامل .

٩ — ونصت قوانين العمل العربية على أن العامل تحت التمرين لايتقاضى أجرا معينا (السعودى م ٧ — السورى م ١٥٠ — الأمر العسكرى ٩٩ سنة ١٩٥٠ بمصر (م ٣٥) — ولم تقرر م ٣ من القانون اللبنانى أجراً له) وأما أجور الأحداث فقد نصت القوانين المصرية والعراقية الخاصة بهم والسورية واللبنانية على تقرير أجر لهم ، ولكنها نصت جميعاً على أن أجورهم تقل بنسب مختلفة عينتها عن أجور البالغين .

١٠ — كما نصت قوانين العمل العربية المعمول بها على حق العامل فى أجر كامل — أو نصف أجر — فى حالة مرضه — إلا أنها اختلفت فى تحديد المـــدة التى يصبح العامل بعدها مستحقا لأجر خلال مرضه وكذلك نسبة مايتقاضاه من أجر خلال المرض ومداها (مصر م ٢٥ من قانون العمل الفردى — العراق م ٣ — لبنان ٤٠ والمملكة العربية السعودية المواد ١٨ ، ٢٣ ، ٢٧ وسوريا م ١٢٢ من قوانين العمل المعمول بها فيها) .

أجر المرأة العاملة فى البلاد العربية :

١ — يحسن قبل ذكر المبادىء المتبعة فى تقرير أجر المرأة العاملة فى البلاد العربية أن نشير إلى ماجاء فى المادة السابعة من دستور هيئة العمل الدولية والخاص بوجوب تقرير المبدأ القائل بأنه « يجب أن يتقاضى الرجال والنساء أجورا متساوية فى مقابل أداء عمل له قيمة متساوية أيضاً » .

٢ — وقد أقر هذا المبدأ صراحة فى المادة الثالثة من المرسوم الاشتراعى عـدد ٢٩ الصادر فى ١٢ آيار سنة ١٩٤٣ من أن النساء المستخدمات للقيام بمهمات وأعمال مماثلة للتى يقوم بها العمال أو المستخدمين يتقاضين الأجور الأساسية التى يتقاضاها العمال والمستخدمون مضافاً إليها الزيادات

٣ — ولم نعثر على ذلك فى قوانين البلاد العربية الأخرى على نص يفهم منه وجوب التفريق بين أجور النساء والرجال . إلا أنه ما دام تحديد الأجر قد ترك للعقود الفردية فإن الأمر إذن يتوقف على تقدير رب العمل لمدى أهمية عمل المرأة بالنسبة للرجل عند تحديد الأجر . وللعرف العام فى البلاد العربية ولا ريب أثره الأكبر فى تقرير هذه الناحية . مما يجعل كفة الأجور أرجح فى جانب الرجال . ومما يؤيد هذا ما جاء فى تقرير مديرية العمل السورى عن سنة ١٩٤٩ عن أنه بعد النظر فى قرارات لجان الأجور قد دلت على أنه يوجد بين الأجور المقررة للرجال والنساء تفاوتا . فأجرة المرأة أدنى من أجرة الرجل . ولا ريب أن تقدم النهضة النسائية فى البلاد العربية وتطور الحياة الاجتماعية سيجعل من الضرورى فى المستقبل القريب أن تشمل نصوص قوانين العمل العربية جميعا نصاً شبيها بذلك الذى ورد فى القانون اللبنانى السالف الذكر ، من وجوب المساواة فى الأجور بين المرأة والرجل مادامت يؤديان عملا له نفس القيمة . إلا أن أجر المرأة العاملة فى البلاد العربية التى أخذت بمبدأ الحد الأدنى للأجور لايمكن بحال أن تقل عن هذا المستوى الأدنى للأجر العام .

٤ — إلا أن قوانين العمل العربية جميعاً قد أعطت للعاملة حقها فى الأجر لمدة معينة لا يجوز خلالها استخدام المرأة قبل الوضع وبعده ، وذلك بشروط مختلفة حول المدة التى يجب أن تكون المرأة قد قضتها فى العمل حتى تفيد من هذه النصوص .

فى لبنان أجملت المدة إلى ٤٠ يوما على أنه لايسمح للمرأة بالعمل قبل انقضاء ٣٠ يوما على تاريخ الولادة وذلك كله بأجر كامل .

وفى مصر أعطى للحامل الحق فى الانقطاع قبل الولادة شهرا على أنه لايجوز استخدامها خلال الخمسة عشر يوما التالية للوضع — وانقطاعها لهذه المدد بنصف أجر .

وأما فى العراق فللمرأة أن تتغيب ثلاثة أسابيع قبل الولادة وثلاثة أخرى بعدها وذلك بأجر كامل .

حماية أجر العامل :

وقد نصت قوانين العمل العربية المعمول بها : العراقية واللبنانية والمصرية والسورية والسعودية على قواعد خاصة لحماية أجر العامل بالإضافة إلى ماجاء فى القوانين المدنية لهذه البلاد فى هذا الخصوص .

ويمكن أن نقسم هذا البحث إلى فروع ثلاث :

١ — حماية الأجر من تعسف رب العمل .

٢ — حماية الأجر من دائنى رب العمل .

٣ — حماية الأجر من دائنى العامل نفسه .

أولا: حماية الأجر من تعسف رب العمل:

١ — وأول هذه النواحى مانصت عليه قوانين العمل العربية جميعا على اعتبار كل اتفاق مخالف للقواعد التى تتقرر فى هذه القوانين لصالح العامل ، باطلا إلا إذا تضمن شرطا أفضل للعامل . كما أعطت للعامل الحق فى فسخ عقده فورا إذا لم يقم رب العمل بالتزاماته الجوهرية وعلى رأسها القواعد الخاصة بالأجور بالإضافة إلى العقوبات التى قررتها هذه القوانين على رب العمل إذا خالف الأحكام المقررة بها وهى جميعاً لصالح العامل وتحميه من تعسف صاحب العمل . كما أنها أخضعت المؤسسات الصناعية والتجارية للتفتيش وألزمت رب العمل بوضع لوائح خاصة بمؤسسته وخصوصاً مايتصل منها بتقرير الجزاءات التى تمس الأجور مساساً قوياً . (راجع المواد ٢٨ ، ٣٢ ، ٣٧ من القانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ العراقى والمواد ١٠٧ ، ١٠٨ من قانون العمل اللبنانى — و م ١٠ من المرسوم ٢٩ لسنة ١٩٤٣ والمواد ٤٩ ، ١٧ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٥٠ من القانون السعودى والمواد ٣١ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٤١ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ من قانون عقد العمل المصرى — والمواد ٢٠٧ من قانون العمل السورى) .

٢ — ثم تحمى هذه القوانين أيضا أجر العامل من تعسف رب العمل فى القدر الذى يخصمه من أجر العامل إذا أتلف عمدا شيئاً من آلات أو منتجات يمتلكها رب العمل . ففى الوقت الذى أقرت فيه هذه القوانين حق رب العمل فى استرداد قيمة مايتلفه العامل وبينت الحالات التى يعتبر فيها العامل مسؤولا (بأن يكون الاتلاف وقع عن عمد أو رعونة أو عدم احتياط أو تفريط — وأن يكون الشىء المتلف مملوكا لصاحب العمل أو فى عهدته) وحددت وسيلة هذا التقدير إما بالتراضى أو بالتقاضى بحيث يكون عادلا من غير أن يصيب العامل حيف أو غبن فإن هذه القوانين قد حددت فى وضوح أيضا النسبة أو القدر الذى يجوز خصمه من راتب العامل سداداً للدين الناشىء عن وقوع هذا الفعل. فنص قانون عقد العمل المصرى فى م ١٦ على ألا تزيد على أجر

خمسة أيام شهريا . وجاء فى لائحة قانون العمل العراقى م ٣٢ أنه يجب ألا يزيد المبلغ المخصوم فى هذه الحالة عن أجر ثلاثة أيام فى الشهر الواحد ونص القانون السعودى فى م ٨ منه على ألا يزيد مايقتطع لهذا الغرض على أجر خمسة أيام فى الشهر الواحد ، كما نص قانون العمل اللبنانى (م ٧٠) وقانون العمل السعودى على نفس المبدأ .

٣ ــ كما حظرت هذه القوانين أيضا على رب العمل التعسف فى توقيع الجزاءات عند مخالفة لوائح المصنع الداخلى ، ووضعت شروطا تسمح للعامل بالدفاع عن نفسه . وحددت كذلك القدر الذى يجوز خصمه من أجر العامل تحديدا واضحا . فقد حظرت م ٢٩ من قانون عقد العمل الفردى بمصر على أن لا يوقع رب العمل على العامل عن المخالفة الواحدة غرامة تزيد قيمتها على أجر عشرة أيام أو أن يوقفه عن العمل تأديبياً مدة تزيد على عشرة أيام على ألا يقتطع من أجره وفاء للغرامات التى يوقعها أكثر من أجر خمسه أيام فى الشهر الواحد أو أن يوقفه مدة تزيد على خمسة أيام فى الشهر الواحد .

وأما لائحة قانون العمل العراقى فقد نص فى م ٣١ ف ٢ على أنه ليس لرب العمل أن يفرض على العامل على المخالفة الواحدة غرامة تزيد على أجره التام لثلاثة أيام أو أن يوقفه عن العمل لأكثر من ثلاث أيام على أن لا يتجاوز مجموع مايقطع من الأجراء من جراء الغرامات أو الإيقاف عن العمل وفقا لأحكام هذه المادة عن أجرة العامل لثلاثة أيام فى الشهر الواحد .

أما قانون العمل اللبنانى فقد قرر فى م ٧٠ منه على أنه فى جميع الأحوال لايجوز أن يجاوز المبلغ المخصوم أجر خمسة أيام فى الشهر الواحد .

٤ ــ كما قرر قانون عقد العمل الفردى وقانون العمل اللبنانى ولائحة قانون العمل العراقى وقانون العمل السورى أن المبالغ التى تجمع من الغرامات الموقعة على العمال ، يجب أن تصرف لصالح العمال وفى تنشيط حياتهم الاجتماعية ورفع مستواها . وقد بنيت المذكرة الايضاحية لقانون عقد العمل المصرى الحكمة من تقرير هذا المبدأ بأن الغرض منها (ألا يشتط صاحب العمل فى استعمال حقه) فى توقيع الغرامات .

٥ ــ كما راعت هذه القوانين أن تنص فى قدر المبلغ المسموح لرب العمل بخصمه من أجر العامل وفاء للمبالغ التى يكون رب العمل قد أقرضه إياها والتى يجب أن تكون بغير فائدة ــ فنص قانون عقد العمل الفردى المصرى فى م ١٠ (وكذلك لائحة قانون العمل العراقى فى م ١٥ والقانون السعودى على أنها يجب ألا تتجاوز ١٠ ٪ من من أجر العامل) .

٦ ــ قررت بعض قوانين العمل العربية مبدأ آخراً فيها حماية لأجر العامل من تصرف كان يلجأ إليه بعض أرباب الأعمال لابتزاز أجور العمال بطريقة ملتوية وذلك بأن قررت بأنه لايجوز لرب العمل إلزام العامل على شراء أغذية أو سلع من محال معينة أو مما ينتجه صاحب العمل (م ٩ عقد العمل الفردى المصرى م ١٣ ف ٢ من لائحة قانون العمل العراقى) كما ذكرت م ١٣ من لائحة قانون العمل العراقى أنه ليس لرب العمل أن يقيد بأى حال من الأحوال حرية عماله فى التصرف بأجورهم .

٧ ــ كما جاء فى بعض هذه القوانين ــ فيما يتصل بحماية أجر العامل من تعسف رب العمل ــ على أن من بين التزامات رب العمل ألا ينقل العامل ذا الأجر الشهرى أو الأسبوعى إلى عمل باليومية (أو بأجر بالقطعة أو بالساعة) دون أن يحصل على موافقة كتابية منه على ذلك ودون أن يخل هذا بالحقوق التى اكتسبها العامل بسبب خدمته فى المدة التى قضاها بالأجر الشهرى (م ١٠ قانون العمل السعودى و م ١٨ من قانون العمل الفردى المصرى)

٨ — كما نصت م ١٢ من قانون عقد العمل الفردى المصرى على أنه لا يجوز لصاحب العمل أو متعهد توريد العمال أن يتقاضى أى مبلغ من العامل مقابل تشغيله أو استبقائه فى عمله .

ثانياً : حماية أجر العامل من دائنى صاحب العمل المعسر :

وفى هذا نصت المادة (٢٨) من قانون العمل اللبنانى على أن رواتب الأجراء عن السنة الأخيرة هى من الديون الممتازة وتصنف بعد دين الخزينة والمصاريف القضائية والتأمينات الجبرية . ويطبق هذا المبدأ فى حالات الإفلاس أيضا . وقد ذكرت المادة (١٤) من لائحة قانون العمل العراقى أن « مايستحقه العامل بموجب هذا القانون على رب العمل تكون ديناً ممتازاً له أسبقية الأداء حتى على ديون الحكومة » كما كفل القانون المدنى المصرى فى م ٤١ ، ١١ حماية الأجور من دائنى صاحب العمل وجعلها ديناً ممتازاً فى الدرجة الرابعة . وعلى هذا نص القانون المدنى السورى أيضاً .

ثالثا : حماية أجر العامل من دائنيه :

كما قدر قانون عقد العمل الفردى بمصر (م ١١) أنه لايجوز الحجز أو النزول عن الأجور المستحقة للعمال عن الثلاثة الجنيهات الأولى شهرياً أو العشرة قروش يومياً إلا فى حدود الربع وذلك لدين نفقة أو لأداء المبالغ المستحقة عما تم توريده له ولمن يعوله من مأكل وملبس أما ما زاد على ذلك فيجوز النزول عنه أو الحجز عليه من أجل أى دين بما لايزيد على الربع . ويستوفى دين النفقة قبل دين المأكل والملبس .

٢ — أجور العمل الزراعى فى البلاد العربية

١ — كان الاتجاه العام فى كل قوانين العمل العربية نحو استبعاد عمال الزراعة من الانتفاع بالقواعد القانونية المنظمة لشؤون العمال ومنها بالطبع القواعد الخاصة بالأجور . ولا تزال بعض هذه القوانين تستبعد عمال الزراعة حتى اليوم من الإفادة بالأحكام الخاصة بالعمال بالنص على ذلك صراحة . إلا أننا نلاحظ أن هذه الدول قد أخذت تعدل عن موقفها وتعطى لعمال الزراعة نفس الحقوق التى كفلتها لعمال الصناعة .

٢ — ولا ريب أن هذا التطور طبيعى ، كما كان موقف الدول العربية فى إستبعاد عمال الزراعة من تطبيق قوانين العمل طبيعياً أيضاً وله مبرراته فى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التى تسود البلاد العربية وله أيضاً ما يبرره من طبيعة العمل الزراعى ولعل أوضح مايعبر عن موقف المشرع العربى فى هذه المسألة ما جاء فى الأعمال التحضيرية للقانون المدنى المصرى فيما يتصل بالمادة ٩٣٧ من المشروع (والتى حذفت عند مراجعته وصدر القانون خلوا منها) والتى كانت تنص على عدم سريان الأحكام التى تنظم عقد العمل بوجه عام على العلاقة مابين المزارعين ومن يستخدمون من عمال فى أعمالهم الزراعية ، مما جاء بهذه الأعمال التحضيرية مايلى « يقرر هذا النص حكما هو وليد التجارب والدروس المستقاة من تطور تشريع العمل ، وقد ظل هذا التشريع مدة طويلة قاصراً على تنظيم العمل فى المناجم والمصانع ووسائل النقل وغيرها من أنواع النشاط الصناعى والتجارى ولم يعرض المشرع لتنظيم العمل فى الزراعة إلا بعد أن قطع مراحل واسعة من التطور كما أن تدخله كان يتم بكل حذر وفى أضيق الحدود مراعاة لما تقتضيه الزراعة والعرف الخاص به . وليس أدل على ذلك عن أن فرنسا اعترضت على إدراج مسائل تتعلق بالعمل الزراعى فى جدول مؤتمر العمل الدولى فى سنة ١٩٢١ . ورغم أن محكمة العدل الدولية عند استشارتها فى الأمر لم توافق على معارضة الحكومة الفرنسية إلا أنه مع ذلك بقى التنظيم الدولى للعمل بعيداً عن أن يتعرض للعمل الزراعى .

ونذكر بهذه المناسبة ما جاء فى قرارات المؤتمر الاقتصادى للعالم الإسلامى المنعقد فى كراتشى سنة ١٩٤٩ بصدد العمل الزراعى أنه « ليس من المتيسر شمول كافة المنافع التى تفرض على العمال الصناعيين والعمال الزراعيين أيضا لأن الفلاحين المستخدمين لدى فرد واحد من أرباب الأعمال قليلو العدد وهم مستخدمون لمدة قصيرة على أنه يمكن توفير بعض التسهيلات لهم كالمعونة الطبية والتعويض عن فقدان الحياة أو عضو جسمى أثناء العمل .

٣ — إلا أن القانون المدنى المصرى — قد صدر — على أى حال — خلواً من المادة ٩٣٧ فى المشروع سالف الذكر وبان بذلك اتجاه المشرع المصرى فى إعطاء نفس الحقوق القانونية التى كفل بها المشرع حماية العامل الصناعى للعامل الزراعى أيضا . وكان قانون عقد العمل الفردى رقم ٤١ لسنة ١٩٤٤ قد استبعد عمال الزراعة من الافادة بالقواعد القانونية التى تضمنها إلا أن قانون عقد العمل الفردى الجديد رقم ١٢٧ لسنة ١٩٥٢ جاء خلوا من النص على استبعادهم وبذلك أصبح حق العامل الزراعى بمصر مكفولا بكل القواعد الواردة به ومن ذلك بالطبع القواعد الخاصة بالأجر والتى سلفت الإشارة إليها .

كما نص قانون العمل السعودى الصادر فى ٢٥-١١-١٣٦٦ هـ فى مادته الأولى على أن أحكام هذا القانون تطبق فى كافة الحالات التى يشتغل فيها عامل فى خدمة المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية — بعد أن كانت الأعمال الزراعية مستبعدة فى تطبيق قانون العمل السعودى الملغى والذى صدر بالأمر السامى رقم ٥٣٢٣ فى ١٦-٤-١٣٦١ هـ .

وأما قانون العمل اللبنانى فقد استثنى من أحكامه فى م ٧ منه النقابات الزراعية التى لا علاقة لها بالتجارة والصناعة . وهذه النقابات سيوضع لها تشريع خاص .

وأما قانون العمل العراقى فإنه ينص فى مادته الأولى على أنه لا يتناول المشروع الصناعى « الأعمال الزراعية » وقد جاءت اللائحة فى م ٢ منه تنص كذلك على عدم سريان القانون على المستخدم فى الزراعة أو البستنة أو الدايات كما نصت المادة (٩٠١) من القانون المدنى العراقى على عدم سريان الأحكام التى تنظم عقد العمل بوجه عام على العلاقة ما بين المزارعين وعمال الزراعة .

٤ — بقى أن نذكر أنه كان قد صدر فى مصر الأمر العسكرى رقم ٤٦٨ الصادر فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٤٤ بتحديد حد أدنى لأجور العمال الزراعيين فى مديريتى قنا وأسوان كما صدر القانون رقم ١١٩ لسنة ١٩٥٠ يفرض خدمات اجتماعية وصحية على بعض ملاك الأراضى الزراعية وقد جاء فى مادته الأولى ما يفهم منه أن المقصود منه إفادة « المزارعين الذين يقومون عادة بخدمة الارض » ، وقد نص القانون على بعض التزامات لملاك العزب لتوفير المياه النقية الصالحة للشرب لسكان العزبة وكذلك لتهيئة المساكن لهم . ومما لا ريب فيه أن مثل هذه الخدمات التى تقدم للعامل لها أثرها الكبير فى رفع مستوى حياته ودخله وإعطاءه قوة لأجره الاسمى لا تنكر .

٥ — وأخيراً فقد صدر البيان الخاص بتحديد أجر العامل الزراعى فى مصر وذلك تطبيقاً للمادة ٣٨ من القانون رقم ١٧٨ لسنة ١٩٥٢ الخاص بالإصلاح الزراعى بشأن تعيين أجر العامل الزراعى فى المناطق الزراعية المختلفة كل عام . وقد نص فيه على أن الحد الأدنى للأجر اليومى للعامل الزراعى فى كافة جهات القطر المصرى ١٨٠ مليما للرجل و ١٠٠ مليم للأولاد أو النساء أو البنات وذلك لمن جرى العرف الزراعى على استخدامهم باليومية وعلى أن تكون هذه الفئات هى الحد الأدنى للأجور التى يحصل عليها العمال فعلا .

ملحقات الأجر

(١) سبق أن بينا نظرة المشرع العربى إلى الأجر الاساسى وملحقاته من علاوات الغلاء أو ما يمنح كإعانة

عائلية إلخ . على أن هذه المبالغ تعتبر دائما أجزاء من الأجر لا تتجزأ عنه .

(٢) إلا أنه مما لا ريب فيه — أن كل تيسير من جانب رب العمل كى يحصل العامل على حاجاته وحاجات أسرته الضرورية بأسعار معقولة أو تهيئة المسكن الرخيص ومساعدته فى كل ما ينفق عليه أجره يزيد عن القوة الحقيقية لهذا الأجر ، ويهيىء للعامل سبيل الحياة الحرة الكريمة .

(٣) لهذا حرصت أكثر الدول العربية على النص على أنواع مختلفة من هذه الإلتزامات تفرضها على رب العمل فى مصر نصت المادة ٣٧ من قانون عقد العمل الفردى على أن من يستخدم عمالا فى أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال وعلى من يستخدم عمالا فى المناطق البعيدة عن العمران التى تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم المسكن الملائم والتغذية بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف بشرط ألا يتجاوز ما يؤديه العامل على عشرين مليما عن الوجبة الواحدة .

كما نص فى م ٢٨ على المعونة الطبية التى يجب أن تبذل بغير مقابل ، هذا عدا ما نص عليه فى المادتين ١٩ ، ٢٠ من القانون ٦٩ لسنة ١٩٥ بشأن إصابات العمل .

ونص الأمر ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ بوجوب تقديم وجبة طعام للعمال بمديرية قنا وأسوان ثم طبق أيضا على محافظة البحر الأحمر بشروط معينة .

كما حاول المشرع المصرى محاولة أخرى فى هذا الميدان بأن قامت الحكومة من جانبها ببذل المساعدات وتيسير السبل لبناء مدن خاصة للعمال لتوفر لهم مساكن بأجر رخيص (كمدينة العمال بامبابه مثلا) أو لكى تتيح للعمال أو لجمعياتهم التعاونية فرص امتلاك مساكن خاصة بأثمان ضئيلة مع تقديم السلف اللازمة لذلك .

أما فى المملكة العربية السعودية فقد نصت م ١٠م ٢٠ من قانون العمل السعودى المعمول به على أن رب العمل يلتزم بأن يسهل للعمال المساكن الملائمة كما قررت أيضا فى م ١٥ ، ٢٦ ، ٢٧ نوع الخدمات الطبية الواجب تقديمها لهم — كما بين فى م ٢١ أنه يجب على رب العمل تأسيس حوانيت لتأمين لوازم أعمالهم من أنواع الأطعمة والألبسة الجيدة وغيرها بأسعار معتدلة وإنشاء نوادى وحدائق ومكتبات للعمال ومدارس لأولادهم .

وأما فى العراق، فقد نص القانون رقم ٢٩ لسنة ٩٤٧ على إلزام أصحاب المشاريع الصناعية بتشييد مساكن للعمال وكذلك إشادة محلات عامة كالمستشفيات وغيرها . وذلك تطبيقا للمادة ٣٦ من قانون العمل النافذ التى تنص على أن للحكومة أن تصدر أنظمة فى المواضيع التالية : المساكن الواجب إعدادها للعمال والأمور الأخرى المتعلقة بإنشاء وتجهيز اللوازم للعامل .

اقتراحات

(١) لما كان الاقتصاديون يرجعون انخفاض الأجر بصفة عامة إلى العوامل الآتية ، ولما كان من أهداف هذه الدراسة اليوم هى الانعاش الاجتماعى للعمال ولما كان علاج هذه النواحى يؤدى إلى رفع المستوى الحقيقى للأجور أو بمعنى أدق رفع مستوى الحياة الاجتماعية والاقتصادية للعمال لهذا يجدر بنا أن نعير هذه العوامل أهمية خاصة ونجعل من علاجها بعض أهداف البلاد العربية .

(ا) ضعف استغلال المصادر الطبيعية للثروة . وفى زيادة استغلال هذه المصادر إتاحة فرص عديدة كبيرة والإنعاش الاقتصادى بصورة عامة .

(ب) ضعف التنظيم فى الأعمال الصناعية .

(حـ) ضعف القوة الإنتاجية للعمال . وهـذا الضعف يرجع إلى ١ — الضعف العام فى التعليم والحاجة الى التدريب الصناعى ٢ — الفقر ٣ — العاهات الجسمية أو العقلية .

(د) ضعف مؤقت أو دائم يعتور تقدم الصناعة بصورة عامة .

(هـ) ضعف قوة المساومة عند العمال .

٢ — لا ريب أن النظر إلى الأجر الإسمى النقدى وحده أو إعطائه مكان الصدارة من اهتمام الحكومات نظر خاطىء بل الواجب أن ينظر أولا وقبل كل شىء بكل اهتمام إلى القوة الشرائية لهذا الأجر وإلى العوامل والأسباب الاقتصادية التى يمكن أن تؤدى إلى زيادة هذه القوة الحقيقية لأجر العامل .

٣ — كما يجب الاهتمام بتقديم كل التيسيرات الممكنة فى مجالات السكن والتعليم والخدمة الطبية والمأكل للعامل ولأسرته . وقد سبق للمؤتمر الاقتصادى للعالم الإسلامى المنعقد فى كراتشى فى عام ١٩٤٩ أن أوصى بتقديم مثل هذه الخدمات . وعلى المشرع العربى أن ينص عليها باعتبارها التزامات لاحيص عنها يجب أن يلتزم بها أرباب الأعمال كلما استخدموا عددا معينا من العمال على أن يحدد هذا العدد بأقل عدد ممكن حسب الظروف الاقتصادية لكل بلد عربى .

٤ — ويجدر بنا أن نتخذ نفس القرار الذى سبق اتخاذه أيضا فى المؤتمر الاقتصادى للعالم الإسلامى وهو : إن قضية الأجر عنصر هام بالغ الأهمية بالنسبة للعامل فيجب أن نضمن له الأجرة المناسبة للمحافظة له على مستوى كريم للمعيشة البشرية . وحبذا لو ضمنت كل البلاد العربية نصا مثيلا لهذا فى كل التشريعات العمالية بها .

(وقد ورد نص شبيه به فى التشريع العمالى اللبنانى م ٤٤)

٥ — كما يفضل الأخذ بنظام لجان تحديد الأجور المطبق الآن فى سوريا ولبنان لتحديد الحدود الدنيا للأجور للعمال الصناعيين والزراعيين فتقوم لجان مختلفة فى أماكن مختلفة تحدد بقرار من الوزير المختص لتؤدى عملها فى أوقات مختلفة مرة كل سنة على الأقل وذلك حتى يكون الحد الأدنى متطورا متمشيا مع التغيرات الواقعة فى المستويات العامة للأجور ويكون بذلك أيضا ملائما بالنسبة للمهن المختلفة فى الأماكن المختلفة فى الأزمنة المختلفة .

٦ — كما يجب أن يخرج المشرع العربى عن تردده فى حماية أجر العامل الزراعى . ولكل دولة عربية أن تأخذ فى هذه الحماية بالدرجة التى تراها ملائمة لظروفها الاجتماعية والاقتصادية إلا أنه يجب — بصورة عامة — ألا يحرم العامل الزراعى من حماية المشرع فى مثل هذا الأمر الجوهرى فى حياته .

٧ — كما يجب النص بقدر الإمكان ومع احترام العرف السائد فى كل دولة عربية وفى كل التشريعات العمالية العربيه وعلى تساوى المرأة بالرجل فى الأجر ما داما يؤديان عملا له نفس القيمة والإنتاج .

٨ — كما يجب النص فى التشريعات العمالية المختلفة على قيام أنظمة معينة فى المؤسسات الصناعية والتجارية والزراعية التى تستخدم عددا معينا من العمال يقصد منها تشجيع العمال على الادخار لضمان مستقبلهم ومستقبل أسرهم وأولادهم ذلك لأن العامل العربى متلاف بصفة عامة . كما يجب التوسع فى أنظمة الضمان الإجتماعى فيما يتصل بمستقبل العامل خصوصا فى أدوار الشيخوخة وعند تبطله عن العمل (لم ينص على نظام الادخار من التشريعات العمالية

العربية سوى قانون العمل السعودى المعمول به فى م ١٥ — أما قانون عقد العمل المصرى فقد أشار اليه فى م ٤٧ منه ولكنه لم يلزم به رب العمل) .

٩ — كما يجب على الحكومات العربية أن تضع النظم التى تكفل تقديم كل معونة ممكنة للجمعيات التعاونية التى ينشئها العمال ، ولما دامت هذه الجمعيات تستهدف إنعاش حياة العمال الاجتماعية والاقتصادية — سواء كانت لإنشاء مساكن للعمال أو إنشاء محلات لبيع مواد الغذاء أو الكساء الخ .

١٠ — كما يجب أن تراعى الدول العربية حالة نشأت عن قيام شركات يمتد نشاطها اليوم بين دول مختلفة وتستخدم عمالا فى دول عربية مختلفة . فقد لوحظ أن عمالا يؤدون عملا معينا لا يحصلون على نفس الأجر الذى يحصل عليه زملاؤهم فى الدولة الأخرى فى نفس الشركة . وسواء أكان مرجع ذلك إلى اختلاف التشريع العمالى وما يمنحه للعمال من امتيازات مالية (كما هى الحال فيما يقرره القانون اللبنانى من منح عائلية لا يمنح القانون السورى وقد نشأت فعلا عدة مشاكل نتيجة لهذا الاختلاف) أو إلى لوائح المؤسسات ذاتها فإن الواجب يقضى بوضع القواعد الكفيلة بتقرير المساواة فى الأجور فى مثل هذه الحالة .

الرعاية العمالية والتنمية الصناعية فى مصر

للدكتور حسن الساعاتى (مصر)

أولا — مقدمة تاريخية عن العمل فى مصر

(١) تمهيد :

إن المستعرض للتاريخ الإقتصادى الحديث للدول العربية سرعان ما يستنتج أن مصر إنفردت من بين شقيقاتها بتوجيه عناية كبرى لتنمية الصناعة فيها كدعامة وطيدة ذات أثر بالغ فى إقتصادياتها ، وكعامل مساعد فعال إلى جانب الزراعة المصدر الأول لثروتها ، ولقد مهد لانفراد مصر بالتوسع فى التنمية الصناعية تجارب صناعية لايستهان بها حدثت فى القرن الماضى ، وكتب لها النجاح أحيانا كما أخفقت أحيانا أخرى — ولم ينقض القرن الماضى إلا وكانت هناك ثلاث صناعات على نطاق واسع ومزودة طبقا للأساليب الحديثة . تلك كانت صناعة القطن وصناعة السكر وصناعة السجاير . وقد شجع على ذلك حينئذ ورود رؤوس أموال أجنبية بقصد الاستثمار الصناعى على أثر إنشاء المحاكم المختلطة سنة ١٨٧٥ التى كفلت لرأس المال الأجنبى ما يلزمه من الأمان القانونى . وباتساع نطاق زراعة القطن أقيمت مصانع لحلج القطن وكذلك لصناعة الأقمشة السميكة للإستهلاك المحلى كما نمت أيضا صناعة الزيوت .

وقد كانت للصناعات اليدوية التى كانت منتشرة فى بعض أنحاء القطر أثر كبير فى توطيد دعائم الصناعات الحديثة لأنها إعتمدت منذ بدء نشأتها على كثير من العمال الذين كانت لهم خبرة طويلة سابقة بنظام العمل وظروفه فى الصناعات اليدوية التى كانت قائمة على جذور متأصلة فى المجتمع المصرى بشكل لم يزعزعه حينئذ دخول الصناعة الحديثة فى البلاد . وأنه لمن الحقائق التى تذكر فى هذا الصدد أن المحلة الكبرى قد اختيرت من بين بلاد الوجه البحرى لإنشاء مصانع الغزل والنسيج الضخمة سنة ١٩٢٧ لشهرة هذا البلد منذ زمان بعيد بصناعة النسيج اليدوى لما اكتسبه أهلها من خبرة لها قيمتها التى لا تغفل فى هذا الميدان . وعلى الرغم من النمو المطرد لهذه الصناعة على أحدث الأسس فى المحلة الكبرى فإن صناعة النسيج اليدوى التقليدية ما زالت موجودة فى هذه البلدة على حالها القديم لم تتغير ولم يقض عليها . ولا زالت الصناعة اليدوية ذات أثر لايمكن إغفاله فى ميدان الإنتاج الصناعى فى مصر حتى الآن .

وعلى أثر الإستعمار البريطانى لمصر سنة ١٨٨٢ أخذت رؤوس الأموال الأجنبية تدخل مصر لتستغل فيها كما ازدادت الواردات الأجنبية وأنشئت شركات إحتكار كثيرة فى ميدان يقل فيه عنصر المخاطرة إلى أبعد حد ممكن كما هو الحال فى المنافع العامة مثل الغاز والكهرباء والمياه ووسائل المواصلات التى يتسع فيها مجال الحصول على فائدة منتظمة عن رأس المال فضلا عن طابعها الإحتكارى . وقد نجم عن تنفيذ هذه المشروعات الإحتكارية وتقدم بعض الصناعات كحلج القطن فى بعض المراكز ظهور طبقة جديدة من العمال الأجراء ذات أسلوب خاص فى الحياة يختلف تمام الإختلاف عن أسلوب زملائهم من عمال الصناعات اليدوية التى كانت تسودها روح التنظيم الأبوى وذلك لإشتراك أصحاب الأعمال مع العمال فى ظروف عمل واحدة فى أغلب الحالات .

(ب) تكوين الوعى العمالى :

لذلك لم تهتم تلك الطبقة الجديدة من العمال فى المنشآت والمصانع الحديثة بإلغاء نظام الطوائف الذى نص عليه قرار الحكومة سنة ١٨٩٠ لأن هذا النظام لم يكن ملائما لطابع الصناعة الحديثة التى تحشد العمال حشدا فى المصانع وتباعد بينهم وبين صاحب العمل الذى لايشعر شعورهم ولا يفهم ظروفهم ، لأنه ليس منهم ولم يمارس حياتهم فى يوم من الأيام . ولا مراء فى أنه منذ أواخر القرن الماضى بدأت هذه الطبقة الجديدة من العمال الأجراء وبخاصة فى القاهرة والإسكندرية تحس بضرورة تنظيم نفسها فى نقابات تدافع عن مصالحها فأنشئت سنة ١٨٩٩ نقابة عمال السجاير المختلطة وهى أول نقابة فى مصر ثم أنشئت سنة ١٩٠٨ نقابة عمال الترام المختلطة وفى العام الثانى تكونت نقابة عمال الصناعات اليدوية . ولما نشبت الحرب العالمية الأولى أعلنت الأحكام العرفية وأغلقت النقابات . ولكن النشاط الجديد الذى ظهر فى الميدان الصناعى الذى جدت فيه بعض الصناعات وإشتغال عدد كبير من أبناء البلاد فى الصناعات والأعمال المختلفة تحت إشراف السلطة العسكرية قد صرف العمال عن إظهار سخطهم لهذا الإلغاء . وما أن انتهت الحرب العالمية الأولى حتى أعادت تلك النقابات نشاطها فى شدة وعنف وظهر فى سنة ١٩٢٣ أول إتحاد للنقابات فى الإسكندرية . ثم تبلورت فكرة إتحاد النقابات بالتدريج حتى تألف سنة ١٩٣٠ إتحاد جديد للعمال ضم خمسا وخمسين نقابة . وقد إشترك لأول مرة فى مؤتمر نقابات العمال الدولى فى مدريد سنة ١٩٣١ واستطاع المندوبون المصريون أن يعلنوا أمام مندوبى الدول المؤتمرة مطالب العمال المصريين . وقد بلغ من اهتمام الحكومة بمسائل العمل حينئذ أن استدعت المستر « هارولد بتلو » مساعد مدير مكتب العمل الدولى لدراسة شئون العمال فى مختلف الصناعات وإقتراح ما يراه من اقتراحات للصالح العام .

ولئن دل ذلك على شىء فإنما يدل على ظهور للطبقة العاملة فى ميدان الإنتاج الحديث كقوة لا يستهان بها . وقد نجم ذلك عن التوسع المتدرج فى الصناعة الآلية الحديثة التى استوعبت عددا كبيرا من العمال الزراعيين وعمال الصناعات اليدوية . وليس هناك أدنى شك فى أن الصناعة الآلية الحديثة قد ظهرت فى مصر على نطاق واسع بعد الحرب العالمية الأولى التى حرمت البلاد إبانها السلع الواردة من البلاد الأجنبية . وقد أقنع ذلك الحرمان من البضائع الضرورية بعض المصلحين بما للصناعة الحديثة من قيمة وخطر .

وفى عام ١٩٢٤ ، ظهرت فى ميدان الاقتصاد القومى مؤسسة مالية تعاونها الدولة وتهدف أساسا إلى تنمية الصناعات المصرية القومية . تلك المؤسسة هى بنك مصر الذى تمكن على مر الأيام وبفضل العلاقات الشخصية بين مؤسسيه والدوائر الحكومية من توثيق صلته بالدولة التى بدأت تتخذ منه أداة لتنمية الصناعة . وقد زاد رأس مال هذا البنك خلال الحرب العالمية الثانية إلى أكثر من ثلاثة ملايين من الجنيهات تستثمر فى شركاته وأكبرها شركة الغزل والنسج التى تقوم مصانعها فى المحلة الكبرى وشركة مصر للغزل والنسج الرفيع التى تقوم مصانعها فى كفر الدوار بالقرب من الاسكندرية وقد شجع هذا النمو الصناعى على قيام شركات أخرى للغزل والنسج فى شبرا الخيمة من ضواحى مدينة القاهرة وفى منطقة السيوف فى شرق الاسكندرية وقيام صناعات أخرى كدباغة الجلود وصناعة الأحذية وصناعة الجوت وصناعة الباغة وصناعة حديد البناء وصناعة الورق حتى بلغ الآن عدد الصناعات الرئيسية تسعا وعشرين صناعة بلغ عدد المشتغلين فيها من العمال حسب تعداد المنشآت الصناعية فى يولية ١٩٤٨ — ٥٧٧٥٠٦[١] عاملا ، وقد كان تعداد المتكسبين من الصناعة فى تعداد سنة ١٩٠٧ لا يزيد عن ٢٨١٠٠[٢] عاملا .

---

(١) الاحصاء السنوى للجيب لسنة ١٩٥١ جدول ٤٥ (٢) من تعداد السكان لسنة ١٩٠٧ .

وقد بلغ عدد المصانع ذات الإنتاج سنة ١٩٤٧ — ٢٦٧٤٣ وبلغ عدد المشتغلين فيها ٣٦٧٣٣٦ شخصا . وكانت جملة رؤوس أموالها ٦٩٩٠٨١٧١ جنيها مصرياً . كما بلغت قيمة منتجاتها ٢٠٨٧٣٤٤٣[١] جنيها مصرياً . ويستنتج من إحصاء مصلحة الاحصاء والتعداد عن صافى الدخل القومى فى مصر عن عام ١٩٤٨ وقدره ١٠١٧ مليونا من الجنيهات المصرية ان الدخل من الصناعة قد بلغ ١٠٤ مليونا من الجنيهات المصرية من جملة الدخل القومى أى بنسبة ١٠ فى المائة[٢] من جملة الدخل القومى .

(ح) إزدياد قوة الوعى العمالى :

وقد صاحب التقدم الصناعى فى مصر بعد الحرب العالمية الأولى إزدياد ظهور وعى عمالى بين طبقة العمال ، وعى بدأ ساذجا مختلطا ضعيفا أول الأمر ولكنه أخذ يزداد قوة ووضوحا على الرغم من جهل العمال وعزلتهم التى تكاد تكون تامة عن زملائهم فى البلاد الأخرى . وقد ظهر هذا الوعى فى تكوينهم نقابات كثيرة اتحدت فى فترة قصيرة واستطاعت أن ترسل مندوبين لاتحادها إلى مؤتمر نقابات العمال الدولى فى مدريد سنة ١٩٣١ كما ذكرنا سالفا . وكان من نتائج ذلك أن زار مصر أحد الخبراء فى شئون العمال بدعوة منهم للتحقق من أحوالهم وبعد الدراسة والاستقصاء دعا إلى وجوب تكوين اتحاد عام يضم جميع النقابات وضرورة الاعتراف بمطالب العمال بدلا من إهمالهم وأخذهم بالشدة . وقد دفع ذلك الحكومة إلى إستدعاء المستر « هارولد بتلر » مساعد مدير مكتب العمل الدولى لدراسة أحوال العمال . وقد فعل ذلك كما قدمنا وقدم تقريراً فى ٣١ مارس سنة ١٩٣٢ بملاحظاته وتوصياته لتحسين أحوال العمل والعمال . وقد كتب فى تقريره مايدل على مدى وعى العمال حينئذ إذ قال « ومع أن النقابات بصفة عامة كانت معتدلة فى مطالبها ولم تشف شكواها عن عداء نحو أصحاب الأعمال ولكنى أدركت أنهم يعبرون عن رغبة فى تحسين شروط العمل ورفع مستوى المعيشة . إذ قد بدأ العمال بمصر يشعرون شعورا عميقا بأهمية هذا المطلب الأخير ولا غرو فهناك كثير من الدلائل على أن الصانع قد أخذ يحس بما فى شروط العمل من نقص فى الوقت الحاضر ولا بد أن يصبح كثير التشديد فى المطالبة بتحسين هذه الشروط[٣] » .

(ى) إهتمام الحكومة بشئون العمال :

وقد كان لتوصيات هذا الخبير خير موجه للحكومة التى كانت منذ سنة ١٩٢٧ قد بدأت تولى شئون العمل والعمال جزءا من عنايتها فشكلت لجنة لوضع قانون عمالى شامل وبناء على توصيات ذلك الخبير سنت فى سنة ١٩٣٣ قانونين أحدهما خاص بتشغيل الأحداث وحمايتهم فى الصناعة والثانى خاص بتشغيل النساء فحرم تشغيل الأحداث والنساء فى الأعمال الخطرة كما حرم تشغيلهم ليلا إلا فى حالات إستثنائية فيما يتعلق بتشغيل النساء فقط . وكذلك حرم القانون تشغيل الأحداث دون الثانية عشرة من عمرهم فى الصناعة ولم يجز إلا اشتغالهم فى الأعمال الخفيفة التى تتناسب مع سنهم ولين عودهم بحيث تؤهلهم هذه الأعمال إلى تعلم صناعة أو حرفة . وفى سنة ١٩٣٥ سنت الحكومة قانونا لتنظيم ساعات العمل للبالغين نص على تحريم تشغيلهم أكثر من تسع ساعات فى اليوم . وحدد فترات الراحة اليومية بحيث لايشتغل العامل أكثر من خمس ساعات متوالية . وفى ١٩٣٦ صدر قانون خاص بإصابات العمل ومسئولية صاحب العمل وحده عنها . وقد نص على حق العامل فى الحصول على تعويض عن إصابته وفقا لقواعد

---

(١) الاحصاء السنوى للجيب لسنة ١٩٥١ جدول ٤٧ (٢) الأهرام فى ٢٨-٣-١٩٥٢ .

(٣) تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر سنة ١٩٣٢ ص ٢

مقررة فضلا عن مسئولية صاحب العمل عن العلاج الطبي وصرف نصف أجر العامل أثناء العلاج . ثم تلا ذلك فترة ركود من جانب الحكومة التى اقتنعت بسن هذه القوانين الأربعة .

ولكن فترة الركود هـــذه لم تدم أكثر من ست سنوات اضطرت بعدها إلى إصدار قانون تأمين العمال ضد إصابات العمل فى سنة ١٩٤٢ فأصبح صاحب العمل يقوم بالتحسينات الضرورية فى مصنعه حتى لا يتعرض العمال للإصابات . وفى السنة نفسها سنت الحكومة قانون نقابات العمال أجاز للعمال الذين يشتغلون فى مهنة أو صناعة أو حرفة أن يكونوا نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين أحوالهم الاجتماعية وذلك بتقديم بعض الخدمات لهم فى حالات الشدة . وفى سنة ١٩٤٢ أيضا أصدرت الحكومة أمرا عسكريا بتشكيل لجان التوفيق التى ساعدت على عقد كثير من الاتفاقات بين نقابات العمال وأصحاب الأعمال وقد حصل العمال عن طريق لجان التوفيق على جزء غير قليل من مطالبهم . وفى سنة ١٩٤٤ اضطرت الحكومة لأسباب اجتماعية وسياسية أن تسن قانون عقد العمل الفردى وهو أول قانون فى تاريخ العمل فى مصر ينظم العلاقات ما بين العمال وأصحاب الأعمال بتحديد حقوق كل من العامل وصاحب العمل وواجبات كل منهما قبل الآخر . وقد قصد به أساساً حماية العامل إلى درجة كبيرة من تعسف صاحب العمل أو استبداده . فكفل حماية الأجور من أصحاب الأعمال أو دائنى العمال ووضع شروط العقوبات التأديبية والجزاءات التى توقع على العمال والوجوه التى تصرف فيها حصيلة الغرامات كما تناول مدة العقد وفسخه والأجازات السنوية والمرضية وتضمن أحكاما أخرى خاصة بمتعهدى توريد العمال . ثم تلا ذلك فترة ركود أيضا دامت مدة ست سنوات كذلك .

وفى سنة ١٩٥٠ صدر قانون إصابات العمل يعدل القانون السالف الذكر فى صالح العمال . كما صدر أيضاً قانون أمراض المهنة التى لا تعد إصابات عمل ونص فيه على تعويض مرضى المهنة . ولكن القانون لم ينص على التعويض فى كل الأمراض المهنية التى تتسبب من العمل والتى لم يرد ذكرها فى الجدول المرفق بهذا القانون .

زيادة إهتمام الحكومة بالعمال بعد ثورة الجيش :

وفى ١٩٥٢ بعد قيام ثورة الجيش ، أصدرت ثلاثة قوانين على جانب كبير من الأهمية لما تضمنته للعمال من حقوق لم يكن معترفاً بها من قبل . تلك القوانين هى قانون عقد العمل الفردى الجديد ، وقانون نقابات العمال وقانون التوفيق والتحكيم فى منازعاتهم مع أصحاب الأعمال . وقد اضطرت الحكومة إلى سن هذه القوانين بعد أن تبين لها أن القوانين العمالية التى كانت قائمة لا تتفق مع تطور الحالة الصناعية فى البلاد وقاصرة عن مسايرة ذلك التطور . وقد اقتبس كثير من مواد هذه القوانين من النظم القائمة فى البلاد الأجنبية والتى ثبت صلاحيتها مع مراعاة البيئة والحالة الاجتماعية فى مصر . ولا شك أن هذه القوانين قد أسهمت فى استقرار الحالة فى الميدان العمالى بتنظيم العلاقة ما بين العمال وأصحاب الأعمال ، وبيان ما لكل من حقوق وما عليه من واجبات . ولقد أكسبت هذه القوانين العمال حقوقا كثيرة طالما نادوا بها وسعوا اليها من قبل فيما يتعلق بأجازاتهم العادية والمرضية ومكافآتهم ومدة تمرينهم وفسخ عقودهم وإنذارهم وفصلهم وتحسين أحوال العمل داخل المصنع وخارجه ، وكذلك الخدمات الطبية اللازمة لهم كما أجاز القانون تكوين اتحاد عام لنقابات العمال للاشراف على النقابات وتوجيهها الوجهة السليمة . وكذلك قضى القانون على مساوىء قانون التوفيق والتحكيم السابق .

كما أن الحكومة اهتمت بالشئون العمالية ، فدعت خبيراً عالمياً فى التدريب المهنى لدراسة هذا الموضوع فى مصر بمساعدة

الأخصائيين المصريين . كما دعت أيضا مدير مكتب العمل الدولى بمناسبة إنشاء المجلس المشترك للعمال وأصحاب الأعمال الذى أنشأته فى ديسمبر ١٩٥٣ وقد شجع هذا الاتجاه الحكومى البحوث العلمية فى مختلف الشئون العمالية وسوف تظهر نتيجة هذه الأبحاث فى المحيط الصناعى والعالمى فى السنوات القليلة المقبلة .

(هـ) الاشراف على شئون العمال :

هذا من الناحية التشريعية ، أما من الناحية التنفيذية فإن الحكومة أنشأت مكتب العمل سنة ١٩٣٠ الإشراف على شئون العمال وجعلت له إختصاصات واسعة. وكان هذا المكتب فى بدء إنشائه تابعا لإدارة الأمن العام بوزارة الداخلية . وفى سنة ١٩٣٤ صار تابعا لوزارة التجارة والصناعة كمراقبة للعمل وأخيرا رفعت المراقبة إلى مصلحة العمل فى أوائل سنة ١٩٣٩ وعندما أنشئت وزارة الشئون الاجتماعية فى السنة نفسها ضمت إليها وقد أصبحت هذه المصلحة على جانب عظيم من الأهمية فى الميدان الصناعى .

(و) الإحصاءات الخاصة بالعمال :

ولم يقف إهتمام الحكومة عند حد إصدار التشريعات العمالية والسهر على تنفيذها بل أنها أيضاً قد اهتمت بتسجيل الاحصاءات الخاصة بالصناعة وأنواعها وعدد المصانع وعـــدد العمال ونوعهم وفئات سنهم وجنسيتهم والأجور وساعات العمل وهلم جرا . وتسجل هذه البيانات كل عشر سنوات فى تعدادات السكان كما تسجل أيضاً فى تعدادات دورية خاصة بالصناعة رأت الحكومة أن تجريها حتى تسهل البحث والتدبير الصناعى على نطاق واسع فى حقبة من تاريخ مصر تمتاز بتطور سريع فى ميدان الإنتاج الصناعى وذلك تنفيذا للقانون رقم ٢٢ لسنة ١٩٤٤ المعدل بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٠ الخاص بعمل إحصاء دورى عن الإنتاج الصناعى فى مصر . وقد أجرى أول إحصاء من هذا النوع فى يونية سنة ١٩٤٥ وهكذا نجد أنه إلى جانب تعداد السكان الذى يجرى كل عشر سنوات منذ سنة ١٨٩٧ تصدر مصلحة الاحصاء والتعداد النشرات التالية فيما يتعلق بالصناعة والعمل والعمال .

(ا) التعداد الصناعى والتجارى .
(ب) إحصاء الأجور وساعات العمل .
(حـ) إحصاء الإنتاج الصناعى .

ولا مراء فى أن هذه الاحصاءات تعد الدعامة الأساسية للبحث فى ميدان الصناعة وخاصة بعد أن بدأت بعض المعاهد العلمية توجه إهتمامها إلى دراسة الشئون الصناعية والعمالية فى المجتمع المصرى(١) .

ثانياً — تحليل الاحصاءات الخاصة بالعمال

(ا) عدد المصانع وعدد المشتغلين بها :

لا يمكن دراسة العمل والعمال على أساس سليم مالم تقم الدراسة على بيانات وحقائق واقعية لأحوالهم . وهنا تظهر قيمة الاحصاءات المختلفة التى تقوم الحكومة بتسجيلها فى الميدان الصناعى فى فترات منتظمة لأنها تعطى صورة واضحة للمجتمع العمالى وما يحدث فيه من تغيرات تؤثر فى كيانه وتركيبه . فلا بد إذن من إعطاء بعض البيانات

(١) نخص بالذكر معهد العلوم الاجتماعية بكلية الآداب بجامعة الاسكندرية .

الاحصائية عن العمل والعمال فى مصر ويحتوى الجدول رقم (١) على إحصاء بعدد المصانع فى مصر وعدد المشتغلين بها حسب الإنتاج الصناعى فى يونيه سنة ١٩٥١ .

جدول (١)

عدد المصانع فى مصر وعدد المشتغلين بها حسب إحصاء الإنتاج الصناعى فى يونيه سنة ١٩٥١ (١)

المحافظات والمديريات	جملة المصانع		المصانع ذات الإنتاج			للجملة ٪
	عدد المصانع	عدد المشتغلين بها	عدد المصانع	للجملة ٪	عدد المشتغلين بها	
المحافظة						
القاهرة	٣٤٧٦٨	١٧٠٩٨٨	٤٣٠٧	١٢,٣	٨٣٢٨٤	٤٢,٨
الاسكندرية	١٥٩١٨	٨٣٧٧٤	١٨٢٥	١١,٥	٧٢١٤٦	٨٦,١
القنال	٣٧٨٥	١٢٧٦١	٢٤٩	٦,٥	٢٦٤٩	٢٠,٧
السويس	١٤٧١	٥٣١٣	١٦٦	١١,٢	٢١٩٢	٤١,٢
دمياط	١٨٣١	٣٥٥٤	٧٠٥	٣,٨	٣٧٠٦	٧٦,١
أقسام الحدود	١٢٥	١٣٩٠٢	١٠	٨	٤٢٤٠	٣٠,٤
جملة المديريات	٥٧٨٩٨	٢٩٠٢٩٢	٧٢٦٢	١٢,٥	١٦٧٢١٧	٥٧,٦
فى الوجه البحرى	٣٨٨٩٢	١٢١٠٤٤	٧٢٠٥	١٨,٥	٨٦٩٨٠	٧١,٣
فى الوجه القبلى	٢٧٧٦١	٦٣٤٩٦	٥٠٦٠	١٨,٢	٥٣٢٤٦	٨٣,٨
جملة	٦٦٦٥٣	١٨٤٥٤٠	١٢٢٦٥	١٨,٤	١٤٠٢٢٦	٧٥,٩
جملة عمومية	١٢٤٥٥١	٤٧٤٨٣٢	١٩٥٢٧	١٥,٦	٣٠٧٤٤٣	٦٤,٧

يتضح من الجدول السابق أن نسبة المصانع ذات الإنتاج إلى جملة المصانع فى القطر المصرى ١٥,٦ ٪ وأن نسبة من يشتغلون فى المصانع ذات الانتاج إلى جملة المشتغلين فى جميع المصانع ٦٤,٧ ٪ ويستنتج من ذلك أن ٨٤,٤ ٪ من المصانع من النوع الصغير جدا المتناثرة فى ربوع البلاد ، بعضها بعيد عن بعض ويشتغل فى كل منها صاحبه وحده أو يساعده عامل أو عاملان أو ثلاثة (٢) . ولذلك لاتخضع لقوانين العمل ولكن على الرغم من ذلك يسودها التفاهم والمجاملة لأن العلاقات مابين الآجر وعماله مبنية على الاتصال الشخصى الذى يوثق الصلة بينهم جميعا ولايدع مجالا للتذمر أو التآمر ويعمل فى هذه المصانع أو المحال الصغيرة ٣٥,٣ ٪ من جملة المشتغلين بالصناعة وهى نسبة عالية . وتعد هذه الحقيقة عاملا من العوامل التى تجعل أثر النقابات ضعيفا إذ أن أكثر من ثلث عمال الصناعة غير منظمين وغير متحدين ولا تربطهم بعضهم ببعض أية مصالح مشتركة عامة أو شبه عامة وليس عندهم وعى عمالى يتفق مع وعى زملائهم فى المصانع الكبيرة .

---

(١) إحصاء الإنتاج الصناعى مصلحة الاحصاء وتعداد ١٩٥٣ .

(٢) هذا العدد يشمل أصحاب المصانع وأقاربهم والموظفين بمرتبات شهرية وعددهم كالآتى :
أصحاب مصانع وأقاربهم ١٨٣٠٤ — موظفون بمرتبات شهرية ٢٧٠٠٧ — جملة ٤٥٣١١ .

كذلك يتبين من الجدول رقم (١) أن ١٢,٣ ٪ من مصانع القاهرة ، ١١,٥ ٪ من مصانع الاسكندرية من المصانع ذات الإنتاج ويشتغل فيها ٤٢,٨ ٪ من مجموع المشتغلين بالصناعة فى القاهرة و ٨٦,١ ٪ من مجموع المشتغلين بالصناعة فى الاسكندرية . وهـذا يفسر السبب فى أن الوعى العمالى الناتج عن التصنيع الحديث أقوى بين عمال الاسكندرية منه بين عمال القاهرة . ذلك لأن نسبة العمال الصناعيين فى المصانع الكبيرة الحديثة أعلى بكثير فى مدينة الاسكندرية منها فى مدينة القاهرة .

(ب) تركيز الصناعة فى القاهرة والاسكندرية :

ويتبين كذلك من الجدول نفسه أن قرابة ربع المصانع ذات الانتاج فى القطر كله (٧٣,٨٪) مركزة فى القاهرة والاسكندرية وأن أكثر من نصف المشتغلين فى المصانع ذات الانتاج (٥٥,٥ ٪) مركزون فى هاتين المدينتين أيضاً . وهذا من غير شك يفسر لنا إلى حد كبير إزدياد السكان السريع فيهما الأمر الذى جعل كثافة السكان فى أقسام كثيرة منهما تبلغ درجة هائلة فى زيادتها .

(حـ) المزايا التى يحصل عليها العمال :

أما من حيث المزايا التى يحصل عليها العمال فإنها تنقسم قسمين : مزايا ينص عليها القانون . ومزايا يرى بعض أصحاب الأعمال أن يمنحوها العمال طواعية من تلقاء أنفسهم تشجيعاً لهم على زيادة الانتاج . أما المزايا التى ينص عليها قانون عقد العمل الفردى الصادر فى ٨ ديسمبر ١٩٥٢ فعلى النحو التالى :

١ — لكل عامل الحق فى أجازة سنوية لمدة أسبوعين بأجر كامل بشرط أن يكون قد أمضى فى خدمة صاحب العمل سنة كاملة . وتزاد الأجازة إلى ثلاثة أسابيع إذا أمضى العامل عشر سنـــوات خدمة مستمرة لدى صاحب العمل (١) .

٢ — لكل عامل فى المؤسسات التى يشتغل فيها مائة عامل فأكثر الحق فى أجازة بأجر كامل فى أيام الأعياد الرسمية الآتية :

(ا) اليوم الأول والثانى من أيام عيد الفطر .
(ب) اليوم الأول والثانى من أيام عيد الأضحى .
(حـ) يوم المولد النبوى .
(ء) يوم شم النسيم .
(هـ) يوم التحرير (٢٣ يولية)

وإذا اقتضت ظروف العمل الاشتغال فى هذه الأيام يتقاضى العمال أجرة مضاعفة (٢) .

٣ — للعامل المريض أن يتقاضى ثلاثة أرباع أجره عن عشرة الأيام الأولى لمرضه ثم نصف أجره عن عشرة الأيام الثانية ثم ربع أجره عن عشرة الأيام الثالثة خلال السنة (٣) .

---

(١) مادة ٢٠ (٢) مادة ٢٤ (٣) مادة ٢٥ .

٤ — للعمال الذين يعملون فى أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن ينتقلوا إليها على نفقة صاحب العمل (١).

٥ — للعمال الذين يعملون فى مناطق بعيدة عن العمران أن يقيموا فى سكن ملائم ويحصلوا على تغذية بأسعار زهيدة لا يزيد مايؤديه العامل للوجبة منها عن قرشين . وتعين أصناف الطعام وكميته بقرار وزارى (٢).

٦ — للعمال فى أى مصنع الحق فى وسائل الاسعاف الطبية فيه وإذا زاد عددهم على مائة فعلى صاحب العمل أن يستخدم ممرضا ملماً بوسائل الاسعاف الطبية وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل وتصرف لهم الأدوية اللازمة بدون مقابل . وإذا زاد عدد العمال على خمسمائة فلهم الحق فى جميع وسائل العلاج ويشمل ذلك الأطباء والاخصائيين والعمليات الجراحية وغيرها مجاناً (٣).

٧ — حماية العامل من الفصل التعسفى بغير مبرر (٤). وهذه أكبر ميزة فى نظر العمال ومما لاشك فيه أنها منحتهم استقراراً واطمئنانا لم يكونوا ليشعروا بهما من قبل .

يضاف إلى ذلك أن قانون إصابات العمل الصادر فى سنة ١٩٥٠ قد أعطى العامل الذى يصاب فى المصنع ويعجز عن أداء مهنته أو صناعته الحق فى معونة مالية مساوية لأجره الكامل فى التسعين يوما الأولى ثم تخفض بعد ذلك إلى نصف الأجر بشرط ألا تقل عن عشرة قروش فى اليوم إلى أن يتم شفاؤه أو تثبت عاهته المستديمة فيعوض عنها أو يتوفى (٥).

لامراء فى أن هذه المزايا لا يستهان بها وبخاصة إذا عرفنا أن الصناعة الآلية فى شكلها الحديث المعقد والمنظم حديثة العهد فى مصر لم تكد تتعدى ربع قرن من عمرها وان التشريعات العمالية فى تلك الحقبة من تاريخ العمل فى مصر تعد كسبا عظيما إذا ما وضعت هذه الأمور فى موضع الاعتبار .

وإلى جانب هذه المزايا التى تقدمها الشركات الصناعية إلى عمالها تنفيذا للتشريعات العمالية المختلفة هناك مزايا أخرى ، اختيارية تمنحها بعض الشركات التقدمية لعمالها من تلقاء نفسها لأنها تعلم تمام العلم أن هذه المزايا تشيع الطمأنينة بين العمال وتعمل على استقرارهم فى مصانعها وأن هذا بالتالى يدفعهم إلى زيادة الإنتاج والاهتمام بإتقانه وهذان أمران ينشدهما أصحاب الأعمال . ويمكن تلخيص هذه المزايا أو الخدمات الاختيارية فيما يلى :

١ — تغذية العمال تغذية جيدة وتحميلهم النذر اليسير من نفقاتها أو تقديم الوجبات لهم بشكل مستساغ فى مطاعم مبنية ومعدة على أحدث طراز صحى كما هو الحال فى مصانع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى وشركة مصر للغزل والنسيج الرفيع بكفر الدوار .

٢ — إعداد مساكن حديثة صحية رخيصة الإيجار حتى ولو لم تكن المصانع بعيدة عن العمران كما هى الحال فى شركة الغزل والنسيج بالمحلة الكبرى.

٣ — تشجيع العمال على إنشاء جمعية تعاونية استهلاكية فى المصنع ومد الشركة بمختلف المساعدات كالمكان ووسائل المواصلات والموظفين وغير ذلك من المساعدات .

٤ — التوسع فى العناية الصحية بالعمال وأسرهم . وذلك بإنشاء عيادات طبية لمختلف الأمراض وعمل التحاليل الطبية والأشعة والعلاج الكهربائى وصرف الدواء مجانا . وكذلك العناية بمساكن العمال من الناحية الصحية بطلائها

---

(١) ، (٢) مادة ٢٧ (٣) مادة ٢٨ (٤) مادة ٣٩ مكرر (٥) مادة ٢٧

مرة كل عام ورشها بالمواد المبيدة للحشرات والذباب . وإعداد مغاسل وحمامات معدة إعدادا كافيا لاستحمام العمال.

٥ — تقديم مختلف المساعدات لنشر التعليم والثقافة بين العمال وأطفالهم وذلك بإنشاء دور الحضانة والمدارس وتقديم وسائل المواصلات لأبناء العمال وبناتهم ليتعلموا فى المدارس البعيدة عن منطقة المصنع السكنية .

٦ — تقديم مختلف المساعدات لتمكين العمال من الترفيه عن أنفسهم فى أوقات فراغهم سواء بممارسة الألعاب الرياضية تحت إشراف مدربين متخصصين أو بإنشاء دار للسينما تعرض مختلف الأفلام .

٧ — مساعدة نقابة العمال ماديا لكى تستطيع الإضطلاع بأعبائها الاجتماعية وذلك بمنحها منحة مالية كل عام

٨ — تدريب الممتازين من العمال مهنيا وإعدادهم الاعداد المناسب لتسهيل ترقيتهم فى سلم العمليات الصناعية الفنية ذات الأجور المرتفعة .

٩ — تعيين أخصائيين للاشراف على مختلف النواحى الاجتماعية العمالية حتى تقوم الخدمات الاجتماعية فى المصانع على أسس سليمة .

وسوف نتناول هذه المزايا بشىء من التفصيل فى نهاية هذا البحث ولكن يجب أن نشير إلى أن هناك شركات كثيرة لا تقدم إلى عمالها إلا الحد الأدنى من المزايا التى تنص عليها التشريعات العمالية المختلفة وذلك عن جهل منها بقيمه المزايا الاختيارية التى يحصل عليها العمال وأثرها فى إشاعة الطمأنينة والاستقرار بينهم وما ينتج عن ذلك من زيادة الإنتاج والإتقان .

ثالثا — أثر الانتاج الحديث فى الإقتصاديات العامة والحرف التقليدية

(ا) أثر الإنتاج الحديث فى الإقتصاديات العامة :

يمكن توضيح النتائج الإقتصادية للتصنيع بإجراء موازنات إحصائية فى ميادين الإنتاج والتجارة والصيرفة ففيما يتعلق باتساع نطاق القطاع الصناعى أى عدد المنشئات الصناعية وعدد العمال المستخدمين وحجم الإنتاج والأجور المدفوعة يتضح من جميع إحصاءات الإنتاج الصناعى أن التصنيع فى مصر مطرد التقدم وأنه قد تغلب على عقبة الأزمة الإقتصادية العالمية التى صادفته وليدا فيما بين عامى ١٩٢٧ و ١٩٣٣ ويبين الجدول رقم (٦) عدد المتكسبين من الصناعة فى تعدادات السكان منذ سنة ١٩٠٧ .

جـــدول (٢)

عدد المتكسبين من الصناعة فى التعدادات الخمسة

سنة التعداد	عدد المتكسبين من الصناعة	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى ١٠ سنة
١٩٠٧	٢٨١٠٠٠	—	—
١٩١٧	٣٦٦٠٠٠	٨٥٠٠٠	٣٠
١٩٢٧	٤٨٣٠٠٠	١١٧٠٠٠	٣٢
١٩٣٧	٤٧٨٠٠٠	٥٠٠٠	١
١٩٤٧	٥٧٨٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٢١

يتضح من الجدول رقم (٢) ان عدد المتكسبين من الصناعة قد أخذ فى الزيادة منذ سنة ١٩٠٧ باستثناء سنة ١٩٣٧ التى ظهرت فيها آثار الأزمة الاقتصادية العالمية فأنقصت عدد العمال فى تعداد ١٩٣٧ بنسبة ١ ٪ من عددهم فى تعداد ١٩٢٧ ، ولا شك أن هذه الأرقام تشير إلى زيادة ملموسة فى عدد الذين يكسبون عيشهم من الصناعة . ولكنها لا تسمح لنا بغير استخلاص نتائج عامة وقد ينخفض حد الخطأ إذا قصرنا الموازنة على مدينتى القاهرة والاسكندرية اللتين تركزت فيهما الصناعة بشكل ظاهر . ويحتوى الجدول رقم (٣) على عدد المشتغلين بالصناعة فى مدينتى القاهرة والاسكندرية فى التعدادات الثلاثة الأخيرة . ويتبين من الجـــدول أن عددهم قد زاد أيضا فيما عدا تعداد سنة ١٩٣٧ للأسباب المذكورة أيضا .

جـــدول (٣)

عدد المشتغلين بالصناعة فى القاهرة والاسكندرية فى التعدادات الثلاثة الأخيرة

سنة التعداد	المشتغلون بالصناعة	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى ١٠ سنوات
١٩٢٧	١٥٦ ٠٠٠	—	—
١٩٣٧	١٥٥ ٠٠٠	١٠٠٠	٠,٦
١٩٤٧	٢٤٢ ٠٠٠	٨٧٠٠٠	٩٦,٠

وفيما يتعلق بالمنشآت الصناعية يوضح الجدول رقم (٤) ان عددها قد زاد فى أحد عشر عاما بنسبة ٤٥,٢ ٪ فى كل القطر و ٦٧,٨ فى القاهرة والاسكندرية وهما زيادتان كبيرتان توضحان من غير شك اضطراد نمو الصناعه فى مصر .

جدول (٤)

عدد المنشآت الصناعية فى القطر وفى القاهرة والاسكندرية فى سنتى ١٩٣٨ — ١٩٤٨

السنة	منشآت القطر	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى ١١ سنة	منشآت القاهرة والاسكندرية	الزيادة العددية	الزيادة المئوية فى ١١ سنة
١٩٣٧	٩٢٠٢١	—	—	٢٩٤٧٦	—	—
١٩٤٨	١٣٣٦١٩	٤١٥٩٨	٤٥,٢	٤٩٤٦٨	١٩٩٩٢	٦٧,٧

(ب) أثر الانتاج الحديث فى نواحى الحرف التقليدية للسكان :

لا ريب فى أن الزراعة فى مصر أساس الحياة الاقتصادية إلى حد كبير ولا تزال غالبية السكان (٥٣ ٪ من السكان العاملين تعداد سنة ١٩٤٧) يعيشون على ممارسة الأعمال الزراعية ولذلك يمكننا أن نقول دون أدنى تردد أن التصنيع فى مصر فى شكله الآلى الحديث لم يؤثر فى حرفة الزراعة أى تأثير يستحق الذكر . حقاً إن المصانع

هذه الجداول مستخرجة من نشرات التعداد لمصلحة الاحصاء والتعداد .

الحديثة تعتمد على الريف للحصول على ما تحتاجه من أيد عاملة ولكن الهجرة إلى الحضر تحدث فى الأعم الأغلب فى المديريات ذات الكثافة العالية فى السكان كمديريتى المنوفية والقليوبية فى الوجه البحرى وكمديريات أسيوط وقنا فى الوجه القبلى ، وكثافة السكان فى هذه المديريات تتراوح مابين ٨٣٣,٦٠٧ نسمة للكيلو متر المربع حسب تعداد سنة ١٩٤٧ . لذلك لا تؤثر الهجرة منها فى تعداد سكانها كثيراً وبخاصة إذا عرفنا أن هذه الهجرة تحدث فى نطاق ضيق لأن الصناعة الآلية الحديثة لا تتطلب أعداداً كبيرة من الأيدى العاملة .

هذا من ناحية الزراعة وهى أولى الحرف التقليدية للسكان . أما من ناحية الصناعة اليدوية فانها لم تتأثر كذلك إلا بدرجة طفيفة . والدليل على ذلك أن بناء مصانع الغزل والنسج الضخمة فى المحلة الكبرى لم يقض على صناعة النسج اليدوى فى البلد نفسها . وكذلك لم تؤثر مصانع الغزل والنسج الكثيرة فى منطقة شبرا الخيمة من ضواحى القاهرة على صناعة النسج اليدوى فى قليوب التى تبعد حوالى عشرة كيلو مترات فقط عن هذه المنطقة . والواقع أن كثيراً من الصناعات الناشئة كصناعة الزجاج وصناعة الورق وصناعة الباغة وصناعة الجلود وصناعة السماد وصناعة الجوت وصناعة الملابس الجاهزة وصناعة الغزل وغير ذلك من صناعات كثيرة نشأت فى مصر لتسد حاجة ملحة إليها ولأنه لم تكن هناك أية صناعة يدوية تنتج للسوق ما تنتجه هذه الصناعات بل كان الاعتماد كليا على الواردات من الدول الأجنبية .

أما السبب فى أن الصناعة الآلية الحديثة لم تقض على الصناعة اليدوية الموجودة كما هى الحال فى صناعة النسج فيعزى إلى أن للفلاحين عادات فيما يتعلق بملبسهم قلما يغيرونها ولأن عامة الشعب يفضلون المنسوجات المصنوعة بالطرق التقليدية عن المنسوجات التى تصنعها الآلات الحديثة لأن الأولى فى نظرهم أجود صنعاً لأنها مخدومة فى تأن ووقت طويل لذلك فهى تعيش مدة أطول . وهناك أفكار مماثلة شائعة بين الأغلبية الساحقة فيما يتعلق بصنع الأحذية والأخشاب المنزلية كالأبواب والنوافذ .

ومما يجعل الصناعات اليدوية غير متأثرة تأثيراً ملموساً بالصناعات الآلية الحديثة أنها فى مأمن من التشريعات العمالية الأساسية ، فقانون عقد العمل الفردى الجديد لا يسرى على الأشخاص الذين يشتغلون فى محال لا تدار بآلات ميكانيكية وتستخدم عادة أقل من خمسة عمال ولا تزيد ضريبة الأرباح التجارية والصناعية المستحقة على أصحابها على عشرين جنيهاً سنوياً (١) . وهـــذا إستجابة لنصح الخبير « هارولد بنلر » مساعد مدير مكتب العمل الدولى الذى كتب فى سنة ١٩٣٢ فى هذا الصدد ما يلى : « ولم يلفت نظرى أثناء تجوالى بالبلاد أكثر من المسألة الناشئة عن وجود عمال يشتغلون طبقا للنظام المتبع فى المصانع الكبرى وبجانبهم فى البلد ذاته عمال يشتغلون حسب النظام الموروث عن السلف . وهؤلاء العمال ينظرون إلى الصناعة كما كان ينظر إليها فى العصور الخالية . ولكنهم لابد أن يتأثروا بحالة زملائهم الذين يشتغلون طبقاً للنظام الحديث » فسن تشريع اجتماعى ينظم هذه الأنواع المتباينة من الصناعة تنظيما مرضياً لابد أن يكون من الصعوبة بمكان . فينبغى الابتعاد عن تكليف الصناعات القديمة بواجبات لاتقوى عليها إذ يترتب على سرعة إنقراضها قلب التوازن الاجتماعى رأساً على عقب وليس هناك من شك فى أن الماكينات ستقضى عليها فى كل ما بقى لها من مجال اللهم إلا فيما يتعلق بالتحف الفنية التى تعجز الماكينات عن إجادة تقليدها . ولكن هذه النتيجة تستلزم زمنا طويلا للوصول إليها . خذ لذلك مثلا ما يصنع بدمياط من أحذية وموبيليات فهى تنافس ما يصنع بالماكينات بفضل مابلغه العامل من مهارة فى الأعمال اليدوية وانخفاض مستوى الأجور (٢) .

---

(١) مادة ١ (فقرة حـ)

(٢) المصدر نفسه ص ٥

رابعاً — أثر النهضة الصناعية والعمالية والعمرانية الحديثة

فى مستوى الحياة العامة للعمال وثقافتهم

(١) أثر الصناعة والنهضة العمالية الحديثة فى مستوى الحياة العامة للعمال :

مستوى الحياة العامة للعمال عبارة عن كمية السلع والخدمات التى يحصلون عليها فى الجهات التى يقيمون فيها فى زمن معين . ولما كانت الصناعة الحديثة فى الوقت الحالى مركزة أساساً فى القاهرة والاسكندرية والبنادر ، فإن مستوى معيشتهم يقاس بكمية السلع والخدمات التى يحصلون عليها فى هذه المناطق فى الوقت الحالى ، ولما كان اهتمام الحكومة منذ زمان بعيد موجهاً أساساً إلى رفع مستوى الحياة العامة فى القاهرة والاسكندرية وفى باقى المحافظات ثم يفتر هذا الاهتمام كلما هبطنا فى السلم الإدارى إلى البنادر ثم المراكز ثم القرى والعزب التى تفتقر إلى مختلف الخدمات الحكومية ، لما كان اهتمام الحكومة على هذه الصورة فلا شك فى أن العمال المهاجرين من الريف المهمل إلى المناطق الحضرية المحظوظة فيما يتعلق بالخدمات العامة المختلفة يجعلهم يستفيدون من هذه الخدمات التى كانوا يحرمون منها لو أنهم ظلوا فى أماكنهم الأصلية بالريف ولم يهاجروا منه .

أما هذه الخدمات العامة المختلفة التى رفعت من غير شك مستوى العمال الصناعيين عن مستوى العمال الزراعيين فهى خدمات صحية عامة كالمياه الصالحة للشرب والمستشفيات والعيادات الخارجية لمختلف الأمراض ومراكز رعاية الأمومة والطفولة وخدمات خاصة بالمحافظة على الأمن بشكل حديث منظم وخدمات خاصة بالتشغيل والفصل فى المنازعات العمالية وهلم جرا . وتلك خدمات غير موجودة فى الريف المصرى إلا فى المناطق التى أنشئت فيها مراكز اجتماعية ريفية أو وحدات صحية وهى قليلة جدا . يضاف إلى ذلك خدمات أخرى يحصل عليها العمال الصناعيين فى المناطق الحضرية وهى تنحصر فى وسائل المواصلات الحديثة واستعمال الكهرباء للإنارة ومواقد البترول لطهو الطعام ووجود مدارس أهلية يستطيع الطامحون منهم الالتحاق بها فى وقت الفراغ للحصول على إجازات دراسية تساعدهم فى تحسين مراكزهم الاجتماعية ووجود كثير من الخدمات الاجتماعية فى شكل مبرات تمد المحتاجين منهم بمختلف المساعدات .

هذا من ناحية الخدمات العامة التى يستطيع العمال الصناعيون الحصول عليها فى المناطق الحضرية التى يهاجرون إليها من الريف . أما من ناحية الخدمات الخاصة التى يستطيعون الحصول عليها عن طريق اشتغالهم فى المصانع فقد أشرنا إليها عندما تحدثنا عن المزايا التى يحصل عليها عمال الصناعة سواء عن طريق التشريعات العمالية أو عن طريق أصحاب الأعمال المستنيرين الذين يقدمون من تلقاء أنفسهم إلى عمالهم مختلف الخدمات الاجتماعية والصحية والترفيهية .

أما من ناحية السلع التى يحصل عليها العمال الصناعيون فى المناطق الحضرية فكثيرة متنوعة لم تكن لتتاح الفرص لهم لشرائها لو لم ينزحوا إلى المناطق الصناعية للاشتغال فى مصانعها الحديثة لأنهم فى ميدان الصناعة يتقاضون أجورا منتظمة ويعملون بشكل مستديم . كما أن الأجور التى يحصلون عليها أعلى من غير شك منها فى ميدان الزراعة فانتظامها وارتفاعها نسبيا واستدامة العمل ظواهر غير معروفة بين العمال الزراعيين الذين يعيشون فى مستوى دون مستوى زملائهم فى الصناعة الذين يستطيعون الحصول على سلع كثيرة لأنهم يشتغلون باستمرار ويتقاضون أجورهم المرتفعة نسبياً بانتظام ، يضاف إلى ذلك أن السلع المعروضة فى الريف محدودة بعكس الحالة فى الحضر حيث تتنوع السلع وتتعدد وتظهر الحاجة إليها .

(ب) أثر الصناعة والنهضة العمالية فى ثقافة العمال :

الثقافة فى ميدان علم الاجتماع تؤدى معنى السلوك الاجتماعى أو طريقة الحياة سواء من الناحية العادية أو من الناحية المعنوية التى تضبط سلوكه وتشكل معاملاته حسب التقاليد والعرف والعادات الاجتماعية الشائعة فى المحيط الذى يعيش فيه .

ونحن إذا درسنا ثقافة العمال فى الصناعة الحديثة فإننا نجدها قد تأثرت قطعا من جميع عناصرها المادية والمعنوية بالحياة الصناعية الحديثة والنهضة العمالية . وليس معنى هذا أن العامل المصرى أصبح يشبه فى طريقة معيشته وتفكيره زميله الأوربى فلكل إمكانياته وظروفه وتراثه الاجتماعى من عادات وتقاليد وعرف وآداب شعبية وقيم أخلاقية وجمالية وهلم جرا . وإنما نعنى بتأثر ثقافة العامل فى الصناعة الحديثة أن ثقافته قد اختلفت من وجوه كثيرة جدا عن ثقافة زميله الذى مازال قابعا فى الريف يزاول حرفة الزراعة غير المنتظمة الأجر أو قليلة الأجر نسبياً . يضاف إلى ذلك أن المحيط الريفى القليل السكان والمحدود المساحة المبسط التركيب أشد ضبطا لسلوك الفرد من المحيط الحضرى الكثير السكان والمتسع المساحة والمعقد التركيب .

وتظهر آثار الحياة الصناعية الحديثة فى ثقافة العمال فى مسكنهم ومأكلهم وملابسهم وشغلهم أوقات فراغهم وطريقة إنفاقهم أجورهم . فالعامل الذى يهاجر من الريف ويلتحق بعمل فى مصنع من المصانع الحديثة فى الحضر يبدأ حياته بالسكن مع غيره من العمال الذين يعرفونه ، إما لقرابتهم منه أو بحكم إنتمائهم إلى قرية واحدة أو مركز واحد أو مديرية واحدة . وهو لا يتغير فى سلوكه فجأة أو دفعة واحدة بل بالتدريج السريع . فهو بعد عثوره على جماعة صغيرة من العمال يشترك معهم فى السكن فى حجرتهم يبدأ فى شراء بعض الأثاث الضرورى كأغطية النوم وإناء للشرب ودهان للشعر ومشط لتسويته ثم يتدرج من هذه المرحلة إلى مرحلة أخرى يساكن فيها واحداً فقط فى حجرة أو يستقل بحجرة يكمل أثاثها بشراء كرسى وسرير رخيص بلوازمه ومنضدة صغيرة ومرآة وإناء للشرب وأدوات رخيصة لعمل الشاى وموقد بترول وحصير صغيرة . كما أنه فى هذه المرحلة يغير بجلبابه القميص والبنطلون وهذا يدل على تمام تغيره ولا تدوم تلك الفترة طويلا إذ سرعان ما يتزوج بسبب ضغط الظروف المختلفة عليه فإذا ماتزوج حدث بعض التغير فى أثاث حجرته تبعا لما تحضره الزوجة معها من أثاث .

أما من حيث قضاؤه وقت فراغه فإنه ينفقه بين الجلوس فى المقهى البلدى حيث يشرب الشاى أو يدخن الطباق الخالص أو المعسل ويلعب الورق مع زملائه ويتحدث معهم فى مختلف الشئون أو الذهاب إلى السينما لمشاهدة فلم من الأفلام المصرية أو أفلام البطولة الأمريكية . والمقهى على وجه العموم فى المجتمع المصرى يؤدى وظيفة حانات شرب البيرة أوغيرها من المشروبات الخفيفة فى بريطانيا وغيرها من الدول الصناعية . كما أنها تؤدى وظيفة أخرى وهى أنها مكان يستطيع الفرد فيه أن يستضيف صديقا أوزميلا له ليتحدث إليه فى شأن من الشئون أولمجرد التسامر معه إما لأن إمكانيات بيته لاتسمح بذلك أو لأن ظروف معيشته تشجع على ذلك .

والعامل الذى يقيم فى الحضر ويشتغل فى الصناعة الآلية الحديثة المتميزة بالنظام الدقيق والتخصص فى العمل المقسم تقسيما فنياً سرعان ما يعتاد عادات غير تلك التى تعودها فى الريف . فهو يعمل فى دورات منتظمة فى عملية واحدة لا تتغير إلا إذا نقله صاحب العمل أو رقاه إلى عملية أخرى غير متغيرة بدورها . وهذه ظاهرات غير موجودة فى الريف لأن العامل الزراعى يحرث الأرض ويمهدها ويبذر البذور ويسقى الزرع بالطرق المختلفة ويحصد الزرع وبعد الحصاد يخزنه أو ينقله وهلم جرا . فليس فى الزراعة فى الريف تقسيم عمل ولا تخصص بالمعنى الدقيق المعروف فى الصناعة . يضاف إلى ذلك أن العمل فى عنابر أمام ماكينات آلية دقيقة معقدة وتقييد العامل إلى حد كبير فى حركته وغدوه ورواحه يؤثر فى شخصيته وتفكيره . كما أن انتماءه إلى نقابة العمال التى تطالب له بحقوق كثيرة يؤثر فى

اسلوب تفكيره أيضاً وهكذا بالتدريج يتكون عند العامل الصناعى وعى عمالى يربطه بزملائه من العمال فى مصنعه أو فى المصانع الأخرى الاشتراك فى الظروف الصناعية والاشتراك فى المصالح أيضاً . وهنا يظهر بوضوح تام أن مصالح العمال الصناعيين تختلف اختلافا كبيرا عن مصالح العمال الزراعيين .

فلا عجب إذن أن تؤثر الحياة الصناعية الحديثة فى تفكير العمال إلى درجة تجعلهم عند زواجهم يفضلون الحضرية على الريفية وإذا كانوا متزوجين بريفية طالبوها بالتمدن وبانتهاج سلوك الحضرية من نواح كثيرة . أما من ناحية إنتاج النسل فهم يفضلون الإنتاج إلى حد محدود أى بالعدد الذى يستطيعون الاستفادة عن طريقه فيما يتعلق بعلاوة الغلاء التى يحصلون عليها نظير وجود أطفال . تلك العلاوة التى تتدرج لمن كانت أجورهم أقل من خمسة جنيهات من ١٢,٥ ٪ من الأجور الأساسية عن ولد أو ولدين إلى ١٥ ٪ عن ثلاثة أولاد ، وتقل هذه النسب قليلا إذا تراوح الأجر الشهرى ما بين خمسة جنيهات وعشرة ، فالعمال الصناعيون يختلفون عن زملائهم فى الزراعة من حيث رغبتهم فى الحد من النسل بعد إنتاج أربعة أطفال يضمنون بهم أقصى حد لعلاوة غلاء المعيشة حتى ولو توفى أحدهم لأن الطفل الرابع إحتياطى يفيد فى هذه الحالة . أما العمال الزراعيين فلا يستشعرون رغبة ما فى الحد من نسلهم أو الوقوف عند عدد معين من الأطفال .

وبينما لانجد عند العامل الزراعى استعدادا لتصور فكرة أنه يبيع عمله إلى صاحب الأرض نجد عند العامل الصناعى فى المصانع الحديثة إستعداداً كبيراً لتصور هذه الفكرة وقبولها والتمسك بها ، ذلك لطبيعة العمل فى الصناعة الحديثة المنظمة التى اقترنت فيها قوة العامل الانتاجية بالقوة الانتاجية للآلة التى يعمل أمامها ويتعامل معها وتقارن قوته الانتاجية بقوتها الإنتاجية . هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد أن تقدير أجر العامل حسب إنتاجه جعلت من اليسير عليه أن يحسب قيمة ما ينتجه ويقارنه بأجره ثم يستخلص من ذلك على طريقته الساذجة مدى استفادة صاحب العمل من إنتاجه . وخلاصة ذلك أن الإنتاج الصناعى محكم العناصر بحيث لا تتدخل فيه القوة الطبيعية فيصبح من السهل معرفة نصيب العامل فى الإنتاج معرفة تامة قائمة على الحساب المضبوط . أما الانتاج الزراعى فليس محكم العناصر وتتدخل القوى الطبيعية فيه كزيادة الحرارة أو البرودة وهطول الأمطار أو الجفاف وظهور الآفات الزراعية وهلم جرا . وكذلك تؤثر القوى الطبيعية فى الانتاج الزراعى تأثيراً كبيراً بحيث لايعرف على وجه الدقة نصيب العامل الزراعى فيه .

(ح) ميزانية العامل أو كيفية إنفاقه أجره :

إن موضوع ميزانية العامل أو كيفية إنفاقه أجره سواء أكان متزوجا أم أعزبا موضوع معقد واسع يحتاج إلى بحث شامل على عدد كبير من العمال العزاب والمتزوجين . وعندهم أطفال أو ليس عنـــدهم أطفال . إذ أن حجم الأسرة عامل أساسى فى تدبير ميزانية العمال وبخاصة إذا كانت أجورهم منخفضة بشكل لافت . كما أن من العوامل المهمة أيضاً فى هذه الدراسة المناطق التى يعيش فيها العمال ونوع عملهم إذا كان فنياً أو نصف فنى أو غير فنى .

ومن دراستنا لميزانيات بعض العمال فى منطقة السيوف بالاسكندرية نستطيع أن نقرر فى تحفظ أن الطعام ولوازمه يحظى بأكبر نسبة من الميزانية إذ تتراوح النسبة بالتقريب ما بين ٤٠ ٪ و٦٥ ٪ من أجر العامل يلى ذلك المكيفات كشرب السجائر والطباق بأنواعه وكذلك الشاى إذ تتراوح نسبتها ما بين ٢٥ ٪ و٣٥ ٪ من أجر العامل تقريبا ثم إيجار المسكن وتتراوح نسبته بالتقريب ما بين ٢٠ ٪ و ٣٥ ٪ من أجر العامل . ثم نفقات التسلية سواء فى المقهى أو السينما وتتراوح نسبتها على وجه التقريب ما بين ٥ ٪ و١٠ من أجر العامل ، وليكن معروفا أن هذه النسب تقريبية وعامة وأنها تختلف باختلاف حالة العامل المدنية وعاداته الخاصة وعوامل اجتماعية ونفسية متشابكة .

والذى نستخلصه من دراسة ميزانيات العمال فى الصناعة أنهم على وجه العموم يعيشون على خط الفقر أو دونه بقليل أو أنهم كثيرو الاستدانة لمقابلة ظروف الدهر من ناحية والمطالب الأخرى التى لا يستطيعون التدبير لها على أساس سياسة طويلة المدى كشراء الملابس أو بعض الضروريات الأخرى كساعة يعرفون بها الوقت أو إذا إضطروا للزواج أو السفر لزيارة أقاربهم ولذلك يضطر أغلب الآباء إلى تشغيل أطفالهم صغاراً لكى يساهموا معهم فى الإنفاق على الأسرة وليزيدوا دخلها ويمكنوها من المعيشة على خط الفقر أو فوقه بقليل .

خامسا — نظام استخدام العمال وتدريبهم وترقيتهم

١ — إختيار العمال وتعيينهم :

من الأمور ذات الأهمية الكبرى فى الصناعة الحديثة إختيار العمال وتدريبهم على العمليات الصناعية التى تناسبهم ويقوم الاختيار والتدريب المهنى فى الدول الصناعية الراقية على أسس علمية سليمة . وبينما تساهم الحكومات فى بعض الدول فى هذا العمل بنصيب كبير تتعهد الدور الصناعية الكبيرة هذا العمل لأنه يهمها للمحافظة على مستوى إنتاجها من حيث الوفرة والاتقان وقلة الاستهلاك .

أما فى مصر حيث الصناعة مازالت فى مرحلة الطفولة فان نظام إستخدام العمال إرتجالى إلى حد كبير وتلعب الوساطة فيه دورا ملحوظا يؤدى فى حالات كثيرة إلى تشغيل عمال فى عمليات لا يصلحون لها . كما أن الوساطة القوية تجعل العامل يرتكن عليها ولا يتبع تعليمات المصنع الذى يعمل فيه بدقة . وقد يشجعه على ذلك تمييزه فى المعاملة عن غيره . هذا فى الحالات التى يقل فيها الطلب على العمال ويصبح تشغيلهم أمراً متعذرا .

أما فى الحالات التى يزداد فيها الطلب على العمال سواء لإنشاء مصنع جديد أو لرواج المنتجات فان الشركات تتصل بعمال كبار معروفين وتطلب منهم تزويد مصانعها بعدد معين من العمال فينشط هؤلاء العمال ويتصلون بأقاربهم فى الريف ويطلبون منهم إرسال عدد من العمال يزيد عادة عن العدد المطلوب وهكذا تحدث الهجرة من الريف إلى الحضر حيث المناطق الصناعية مركزة فيهاجر العمال إليها زرافات ووحدانا ولا يحدث إلا نادرا جدا أن يهاجر ريفى دون طلب أو دون أن يوجد له قريب أو أحد المعارف فى المنطقة الصناعية التى يهاجر إليها . إذ ليس من السهل أن يغامر الريفى وحده بالنزوح إلى بلد كبير تتعقد فيها الحياة وتصعب فيها الإقامة على الغريب الذى يجهل أمورها جهلا تاما .

وكثيرا ما يحدث عند إنشاء مصنع من المصانع فى منطقة صناعية أو قريبا منها أن يعرض أصحاب المصنع أجورا تزيد قليلا عن الأجور السائدة وهكذا ينجحون فى اجتذاب بعض العمال الفنيين أو نصف الفنيين إلى الاشتغال فى مصنعهم ومعنى كونهم فنيين أو نصف فنيين أنهم قد تدربوا على عمليات معينة فى مصانع أخرى حتى أصبحوا على دراية من أمرها .

وقد يحدث أن يتوسط مكتب العمل نفسه ويحاول أن يشغل بعض العمال المتعطلين عن العمل ولكن جهود مكتب العمل محدودة لأن أصحاب الأعمال يعتمدون عليها عندما يريدون تشغيل عمال جدد وإنما يعتمدون على طرقهم الارتجالية وما يكونون قد كونوه من خبرة فى ميدان تشغيل العمال وهى خبرة يعوزها الكثير من العناصر الفنية القائمة على الأسس العلمية السليمة .

ولا تزال المصانع تعتمد فى عملياتها غير الفنية ونصف الفنية على أيد عاملة مهاجرة من الريف فتعهد إليها أول

الأمر بأعمال غير فنية مبسطة ثم تتدرج بهم فى سلم العمليات الصناعية المبسطة حتى يكتسبوا الخبرة بوسائل ارتجالية ثم يعهد إليهم بعد ذلك بعمليات نصف فنية . وقد نص فى قانون عقد العمل الفردى الجديد على مدة إختبار البالغين وهى لا تزيد على ستة أشهر يستطيع أصحاب العمل خلالها الحكم على شخصية العامل واستعداده للعمل الذى يراد تعيينه له ومن الوسائل التى تحتكرها بعض المصانع عند تثبيت أى عامل من العمال بعد انقضاء فترة الاختبار أن تعطى مدير القسم الذى يتدرب فيه العامل استخبارا يحتوى على أسئلة متنوعة يجيب عنها بخصوص العامل ليتبين لهم منها مدى صلاحيته للعمل . وفيما يلى استخبار منها مستعمل فى مصنع متوسط للغزل فى مدينة الإسكندرية :

١ — هل يؤدى العامل عمله وينفذ التعليمات بطريقة مرضية؟
٢ — هل يعادل إنتفاع العامل بانتفاع الآلة التى يشتغل أمامها ؟
٣ — هل يرتب العامل أدواته أو معداته بطريقة مرضية ؟
٤ — هل العامل نظيف وحذر فى عمله ؟
٥ — هل العامل كثير الحركة لغير ماسبب ؟
٦ — هل يحتاج العامل إلى ملاحظة مستديمة ؟
٧ — هل العامل كثير التذمر ؟
٨ — هل العامل طموح ؟
٩ — هل العامل ثرثار متعب ؟
١٠ — هل قدرة العامل العقلية عادية ؟
١١ — هل ترغب فى أن يثبت العامل نهائيا ؟

لاشك أن هذه الأسئلة تكشف إلى حد ما عن شخصية العامل ومدى استعداده للصناعة ولكنها لا تكشف عن استعداده أو ذكائه أو مزاجه أو قدرته الخاصة وهى عوامل أساسية فى عملية الاختيار المهنى . وفى مصنع من مصانع النسيج والغزل الكبيرة كان تعيين العمال على النحو التالى :

(ا) الوساطة لا يؤخذ بها فى التعيين إلا إذا توفرت فى الموصى عليه الشروط المطلوبة .

(ب) يتجمع طالبو العمل أمام المصنع حيث يجلسون فى أماكن معدة لهم فى يوم الثلاثاء كل أسبوعين .

(حـ) يمر عليهم مدير العمل وينظر إلى كل واحد منهم نظرة فاحصة وينتقى من بينهم عددا لا يقل عن الخمسين ويكون الاختيار على أساس البناء الجسمى والصحة الظاهرة والسحنة

(ء) يشترط فى العامل أن يعرف القراءة والكتابة .

(هـ) يختبر مدير العمل كل واحد من المنتقين من مكتبه فيسأله عن محل إقامته وعن أهله وسابق خبرته وظروفه والأسباب التى جعلته يطلب العمل وفى ذلك المصنع بالذات وكيفية تدبيره معيشته إذا ماقبل . كما يسأله أسئلة ليستكشف منها ذكاءه ثم يختبره اختبارا تحريريا بسيطاً .

(و) يحول مدير العمل العمال الذين ينجحون فى الاختبار الشخصى وملحقاته إلى مدير قسم من الأقسام لكى يتم عملية الاختبار وذلك باختبار مرونة أصابعه وحركته وإنتباهه . فإذا مانجح فى هذا الاختبار تتم إجراءات تعيينه كالكشف الطبى وتحقيق الشخصية .

(ز) يقضى العامل المعين حديثاً فترة تمرين لمدة ستة أشهر يكلف فيها بأعمال سهلة مبسطة كجمع المواسير ومساعدة

العمال ثم يعلم عقد الفتلة . فاذا ما إجتاز هذه الفترة بنجاح رقى إلى عامل فتلة ويثبت فى عمله . ويفضل فى اختيار العمال من كان أبوه أو أحد أخوته يشتغل فى المصنع .

ولكل من عمليات الغزل والنسيج والصيانة والإنشاء سلم يبدأ العامل المعين من أول درجة فى أسفله . ويفضل تعيين الصغار لعملية الغزل وذلك لدقة أصابعهم . كما يفضل الصغار أيضا لورش الصيانة والإنشاء لكى يتمرنوا كصبيان فيها فترة طويلة .

وليس هناك شك فى أن طريقة اختيار العمال فى هذا المصنع أدق من الطريقة المتبعة فى المصنع المتوسط المشار إليه آنفا . كما أنها تقوم على أسس لا بأس بها . ولكن مادامت المصانع تبنى على أحدث طراز وتركب فيها أحدث ما أنتجه العلم من آلات فلابد أن يكون اختبار العمال للصناعة قائما على أحدث المقاييس النفسية التى تناسب مجتمعنا والثقافة السائدة فيه .

(ب) نظام الترقية :

يتوقف نظام الترقية على النظام الداخلى للعمل فى المصنع ، ففى بعض المصانع تكاد الترقيات تكون محصورة فى نطاق ضيق جدا . وفى هذه الحال يكتفى بمنح العامل علاوة دورية فى مواعيد منتظمة . وفى مصانع أخرى تسير الترقيات بحسب نظام مرسوم . وعلى أية حال فان الترقية تجرى على أساس الكفاءة التى تظهر فى الإنتاج وإتقانه ونظافة ملف العامل التى تدل على قلة أخطائه وجزاءاته أو انعدامها واعتبارات أخرى كالمواظبة وعدم التغيب بدون إذن ودرجة ولائه للمصنع . وقد فكرت قلة من أصحاب المصانع الكبيرة فى تطبيق نظام يعرف بنظام المكافآت التشجيعية ، والغرض منه حفز العمال على زيادة الإنتاج واتقانه بغض النظر عما إذا كان باب الترقيات مفتوحا أو مغلقا . وفى أحد مصانع الغزل والنسيج الكبرى يمنح الفائز الأول جنيها كل أسبوعين علاوة تشجيعية والثانى خمسة وسبعين قرشا والثالث خمسين قرشا . وقد وجد أن لهذه المكافآت أثرا طيباً فى الإنتاج وفى نفوس العمال الذين يتنافسون للحصول عليها .

(ح) التدريب المهنى :

التدريب المهنى عملية من ألزم العمليات فى ميدان الصناعة وبخاصة فى الصناعة الحديثة القائمة على أساس التخصص وتقسيم العمل فى أضيق الحدود . ولقد اهتمت الحكومة بالتدريب المهنى فأنشأت مدارس مختلفة لتعليم التلاميذ صناعات متنوعة فى فترات تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات يحصلون فى نهايتها على دبلوم فى الفرع الذى تخصصوا فيه . ولكن الذى يحدث دائما أن المتخرجين فى هذه المدارس على اختلاف أنواعها يعتبرون أنفسهم مهندسى صناعات ويأنفون من العمل بأيديهم ويصرون أن يكون عملهم الإشراف والملاحظة ورسم الخطط ولذلك لم تحل هذه المدارس مشكلة العمليات الصناعية التى تحتاج إلى أيد عاملة مدربة .

ولذلك اهتم مصنعا الغزل والنسيج الكبيران فى مصر (١) بانشاء مدرسة صناعية تابعة لكل منهما لتدريب الممتازين من العمال على حرف فنية معينة كصيانة آلات الخلط أو آلات الكرد أو آلات البرم أو آلات التمشيط فى عملية الغزل وصيانة أنوال النسيج من ناحية عددها الخاصة بالحركة أو بالنسج وتستغرق الدراسة العملية والنظرية

---

(١) مصنع شركة مصر للغزل والنسيج بالمحلة الكبرى .
(٢) » » » » » الرفيع بكفر الدوار .

فى هذه المدرسة إثنى عشر شهرا يحصلون فيها على أجور عادية ويمتحن العمال خلالها ثلاثة امتحانات يعين الناجحون فيها فى وظائف فنية ويمنحون أجورا مناسبة لها .

أما باقى المصانع على اختلاف أنواعها فتتبع نظما ارتجالية لتدريب عمالها على العمليات الصناعية المختلفة . كما أنها تعتمد كثيرا على إغراء العمال المدربين فى مصانع أخرى لتركها والاشتغال فى المصانع الجديدة أو فى أقسامها المنشأة حديثا . وليس هناك أدنى شك فى أن هذه الطرق الارتجاليه تؤثر فى قوى العمال الانتاجية بوجه خاص وفى الإنتاج الصناعى بوجه عام . ولا غرابة إذن فى أننا نجد أن جميع المصانع تكاد تكون مجمعة على أن القوة الانتاجية للعامل المصرى منخفضة بالنسبة إلى القوة الانتاجية للعامل فى الدول العريقة فى الصناعة .

وقد تناول موضوع قوة العامل المصرى الانتاجية الخبير الانجليزى « هارولد بتلر » فى تقريره الذى قدمه للحكومة المصرية عام ١٩٣٢ فكتب يقول : « ينبغى ألا ننسى أن المصانع المصرية الكبيرة لا زالت فى بدء حياتها فلم يتشبع العمال بعد — كما تشبع العمال بمصانع أوروبا وأمريكا — بالشروط الواجب توافرها فى الصناعة والاعتزاز بالفن ولكن هذه الصفات لابد أن تنمو بمرور الزمن وبنوع خاص بتقدم الثقافة . وإلى أن يتم ذلك ستظل قوة إنتاج الفرد أقل مما هى فى البلاد الأكثر عراقة فى الصناعة ولكنى لا أرى ما يدعو للظن بأن المصرى لا يستطيع أن يصبح صانعا ماهرا فهو حاصل على جانب عظيم من المهارة اليدوية وقد علمت من أصحاب المصانع الأجانب أن ما ينتجه فى بعض الأعمال يعادل ما ينتجه العامل فى أوربا بل ربما تجاوزه . ولكنه على العموم لم يبلغ ما وصل إليه العامل الأوربى من المقدرة على تنظيم الانتاج ووفرته(١) . »

وإنها لحقيقة لا جدال فيها تلك التى أكدها الخبير الانجليزى فى تقريره منذ نيف وعشرين عاما . فالعامل المصرى على جانب كبير من المهارة اليدوية ويستطيع بالاختبار والتدريب السليمين أن يصبح صانعا ماهرا . وإنها لقدرة عجيبة تلك التى يظهرها العمال المصريون فى مختلف الصناعات على الرغم من أنه لم تتح لهم من ظروف الاختبار والتدريب المهنى ما يتاح للعمال فى أوربا وأمريكا . فإذا أضفنا إلى ذلك حداثة عهد العمال المصريين بالصناعة الآلية الحديثة ظهر بوضوح مقدار الجهد الذى يبذلونه فى تعلم العمليات الصناعية بالطرق الارتجالية المتبعة فى جل المصانع الحديثة . وعلى الرغم من كل هذه الصعوبات فإن إنتاجهم وكفاءتهم فى تقدم مطرد . ولا شك أن العناية باختيار العمال وتدريبهم والانفاق على ذلك بسخاء سيعود على الصناعة بالخير الكثير .

سادساً — الرعاية العمالية فى الصناعة

فى عام ١٨١٦ أى منذ مائة وسبع وثلاثين سنة نشر المصلح الاجتماعى العمالى المعروف « روبرت أون » مقالا بعنوان « وجهة نظر جديدة للمجتمع » بعد أن شجعه نجاح مشروعاته لتحسين أحوال عمال المصانع التى كان يديرها فى الحصول على أرباح كثيرة . ولقد وجه قوله فى مقاله إلى أصحاب الأعمال وكل من يستأجر عمالا لينسجوا على منواله لأن ذلك فى مصلحتهم ومصلحة الشعب بأسره وأشار إلى أهمية العامل التى لاتقل عن أهمية الآلات بقوله « إذا كان اهتمامنا بالآلات الجامدة التى لاتعقل يؤدى إلى نتائج مفيدة فكيف تكون النتيجة إذا وجهنا عناية مماثلة إلى الآلات الحية العاقلة (العمال) وهى أبدع صنعا ؟ أن تجاربى التى لاتخطئنى قد تجعلنى لاأتردد فى التأكيد لكم أن وقتكم ومالكم اللذين تصرفونهما فى خدمة العمال إذا دبرا عن دراية صحيحة بالموضوع فانهما سيعودان عليكم بربح وفير قد تصل نسبته فى أكثر الحالات إلى مائة فى المائة(١) »

---

(١) المصدر نفسه ص ٩ .

(٢) الخدمة الاجتماعية العمالية للمؤلف ، مجلة علم النفس فبراير ١٩٤٨ .

ما أحوج أصحاب الأعمال عندنا إلى الاستماع إلى هذه النصيحة التى صدرت عن مجرب كرس حياته لخدمة العمال الصناعيين والتوفيق بين مصالحهم ومصالح أصحاب الأعمال فى زمن كانت الصناعة فيه فى تطور سريع مستمر وكانت أحوال العمل على درجة بالغة من السوء بحيث لايكاد العقل يصدقها . ولقد صادف « روبرت أون » صعوبات جمة وتعذر عليه التغلب على الكثير منها لأن العقول حينئذ لم تكن مدركة فى نطاق ثقافتها المحدودة الفلسفة الواقعية التى كان ينادى بها . أما الآن فقد أصبحنا فى عصر يؤمن بهذه المبادىء ويطبقها فى ميدان العمل فى أوسع نطاق . فالرعاية العمالية فى الصناعة تشمل الآن الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية سواء قدمها أصحاب الأعمال من تلقاء أنفسهم أو ألزمتهم بتقديمها التشريعات العمالية .

(ا) الخدمات الصحية .

أشرنا آنفا فى الفصل الثانى من هذا البحث فى الامتيازات المختلفة التى يحصل عليها العمال المصريون فى الصناعة . ونتناول هنا بشىء من التفصيل هذه الخدمات حتى نعطى فكرة واضحة عنها . ففيما يتعلق بالخدمات الصحية يلزم القانون أصحاب الشركات بتحسين أحوال العمل داخل المصانع وذلك تنفيذاً للمادة ٢٦ من قانون عقد العمل الفردى الجديد . وتعد هذه المادة نواة طيبة لفكرة قانون المصنع التى يراد تحقيقها فى السنوات القليلة المقبلة . كما يلزم باتباع التعليمات الكفيلة بوقاية العمال من أمراض كثيرة من المهن تنفيذا لقانون التعويض عن أمراض المهنة الصادر سنة ١٩٥٠(١) . وكذلك حتم عليهم قانون عقد العمل الفردى الجديد توفير وسائل الاسعاف داخل المصانع وكذلك الفحص والعلاج الطبى مجانا . غير أن كثيرا من العمال الآن يطالبون بأن تشمل الرعاية الصحية أسرهم أيضا ذلك لأن الشركات التقدمية كشركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار مثلا قد منحت عمالها هذه المزايا . وفى بعض الشركات يصرح وزير الشئون الاجتماعية بناء على طلب العمال أن يعالجوا أسرهم من إعانات تصرف لهم من حصيلة الغرامات .

(ب) الخدمات الثقافية :

وفيما يتعلق بالخدمات الثقافية تساهم الشركات فى مكافحة الأمية بين عمالها وذلك تنفيذا لقانون مكافحة الأمية الصادر فى أغسطس سنة ١٩٤٤ وقد فرض على الأميين فيما بين الثانية عشرة والخامسة والأربعين تعلم القراءة والكتابة ومبادىء الدين والحساب مع قسط مناسب من الثقافة واشترط على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون أكثر من ثلاثين عاملا أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم ويتكفلوا بدفع المكافآت التى تصرف لمن يقومون بالتعليم فيها .

وقد أولت وزارة المعارف الصناعة اهتماما كبيراً لا بإنشاء المدارس الصناعية فحسب بل بوضعها نظاما جديدا للتعليم بنيت سياسته على تشجيع الصناعة والتجارة والزراعة عن طريق إعداد النشء المناسب لها إعدادا مناسبا فى المدارس الابتدائية الراقية التى ستخرج الصناع المدربين الذين يشتغلون بأيديهم بغير أنفه وقد ذكرنا فى الفصل السابق الرعاية الثقافية التى تبذلها شركتا الغزل والنسج الكبيرتان فى مصر لتدريب العمال فى مدرسة صناعية تابعة لكل منهما .

أما وزارة الإرشاد القومى فقد خصصت فى برامج الاذاعة ركنا للعمال مرة كل أسبوع وتذاع فى هذا الركن

---

(١) مادة ١٠

كلمات قصيرة لتنوير العمال كما يجيب المختصون عن بعض شكاواهم ذات الصيغة العامة ولا شك أن هذا الركن سيثمر ثمرات طيبة إذا أولته الإذاعة عناية كبيرة ونظمته على أسس سليمة .

أما وزارة الشئون الاجتماعية فقد ساهمت فى ذلك بانشاء مركز لتدريب عمال صناعة النسيج اليدوية التى بدأت تكسد فى بلدة قليوب على حرفة البناء التى تتطلب أيدى عاملة كثيرة . والوزارة تهدف من وراء ذلك إلى غرضين الأول مكافحة البطالة التى بدأت تنتشر فى الميدان الصناعى والثانى تحويل العمال من صناعة كاسدة إلى أخرى رائجة بعد تدريبهم عليها . وفى النية الإكثار من هذه المراكز وتعميمها فى المناطق الصناعية لتؤدى هذين الغرضين .

ولا يفوتنا أن نذكر أن الصحف اليومية والأسبوعية أصبحت تولى شئون العمال عناية خاصة وتنشر أخبار نقاباتهم حتى يكونوا على علم بما يحدث لزملائهم فى الميدان الصناعى كما تنشر شكاواهم وأبحاثا مختلفة تهدف إلى رفع مستواهم .

(ح) الخدمات الاجتماعية :

تشمل الخدمات الاجتماعية التى تقدم للعمال تغذيتهم وإسكانهم إذا كان محل عملهم فى منطقة بعيدة عن العمران. كما تشمل أيضا توفير وسائل الانتقال لهم إذا كان محل العمل فى مكان لا تصل إليه وسائل المواصلات العادية . وهذه الخدمات واجبة على صاحب العمل تنفيذا للمادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردى الجديد ولذلك فإنها تدخل فى باب الرعاية العمالية لأن الخدمات الاجتماعية العمالية هى الخدمات التى يقدمها أصحاب العمل من تلقاء أنفسهم أى دون أن تلزمهم بها النصوص القانونية .

كما تشمل الخدمات الاجتماعية أيضا المساعدات التى تمنحها مصلحة الضمان الاجتماعى بوزارة الشئون الاجتماعية للعمال المتعطلين إذا كان تعطلهم بسبب التغيرات الصناعية أى لأسباب خارجة عن إدارتهم وإدارة صاحب العمل . كما تشمل أيضا المساعدات التى تمنحها النقابة لأعضائها لكى يستطيعوا التغلب على الشدائد والأزمات التى تصادفهم فى حياتهم التى تطرأ فجأة أو تحتاج إلى تدبير عاجل . ويستطيع عمال أية شركة الحصول على بعض الخدمات الاجتماعية وذلك بتمويلها بجزء من حصيلة الغرامات إذا طلبوا من وزير الشئون الاجتماعية ذلك .

وتساهم مصلحة التعاون بوزارة الشئون الاجتماعية فى الخدمات الاجتماعية العمالية بمساعدة العمال فى أية شركة إذا رغبوا فى إنشاء جمعية تعاونية استهلاكية لهم كما تساهم بعض الشركات فى مساعدة عمالها لهذا الغرض أيضا .

(د) عرض للخدمات الاجتماعية والطبية التى تقدمها إحدى شركات الغزل والنسج الكبرى :

لكى نعطى فكرة عن الخدمات المختلفة التى تقدمها الشركات التقدمية إلى عمالها قد اخترنا شركة مصر للغزل والنسج الرفيع بكفر الدوار كمثل طيب فى هذا الصدد . فقد حرصت هذه الشركة على استقرار الحياة المعيشية فى مصنعها الضخم الذى يضم عشرة آلاف عامل أعدت لهم برنامجا كبيرا لمشروعات صحية واجتماعية وثقافية نفذت الكثير منها ولا تزال تعمل جادة لاستكمال الباقى .

وقد شيدت الشركة ألفى مسكن صحى مزودة بالمياه النقية والكهرباء وخصصت لكل طائفة من العمال والموظفين ما يلائمهما من هذه المساكن . ويتألف مسكن العامل من حجرة أو حجرتين وصالة ودورة مياه . وهناك مساكن تتألف من دورين — الأرضى وبه حجرة الطعام ومطبخ ودورة مياه والعلوى وبه حجرتان للنوم هذا وللسكن فناء خلفى لتربية الدواجن . وأجور هذه المساكن زهيدة — ثلاثون قرشا فى الشهر للسكن ذى الحجرة الواحدة — وستون قرشا للسكن ذى الحجرتين وتسعون قرشا للسكن ذى الطابقين — وتشمل هذه الأجور ثمن التيار الكهربائى

والمياه . والإنشاء مستمر لتهيئة مساكن أخرى لباقى العمال تبعا لسياسة التوسع المتدرج .

وكذلك أنشأت الشركة مطعما فسيحا لتقديم وجبات الطعام الكاملة من الناحية الغذائية بأثمان زهيدة إذ لا يتكلف إلا سبعة عشر مليما لكل من وجبتى الفطور والعشاء وعشرين مليما لوجبة الغذاء . ويشتمل المطعم على صالتين بكل منهما أربعمائة كرسى . ويستطيع أى عامل أن يتناول فيه الوجبات التى يرغب فيها ، وللمطعم مخبز ومطبخ معدان أعدادا حديثا . وقد قدم المطعم فى عام نهايته آخر سبتمبر ١٩٥٤ مالا يقل عن ٦٥٣٦٨٩ وجبة كلفت الشركة ١٨٧٧١ جنيها .

وقد شجعت الشركة عمالها على إنشاء جمعية تعاونية استهلاكية وأعدت لها بمنطقة مساكن العمال مكانا فسيحا ويباع فى هذه الجمعية البقالة والخضر واللحوم والأسماك والفاكهة والأقمشة. وقد فكر العمال فى مشروع تعاونى سينفذ قريبا ليسهل على العمال الذين لا يقيمون فى مساكن الشركة الانتقال بسيارات خاصة ما بين المصنع ومحل إقامتهم المتناثرة بعيداً عنه .

وتعنى الشركة بصحة عمالها فانشأت لهم عيادة طبية ذات شعب مختلفة لعلاج أمراض الصدر والعيون والأسنان والأنف والأذن والحنجرة والأمراض المتوطنة والباطنية . والحقت بها معملا للتحاليل الطبية وقسما للأشعة والعلاج الكهربائى . ويشرف على هذه العيادة أطباء متخصصون وقد الحقت بهذه العيادة صيدلية تصرف الدواء بالمجان . وكذلك انشأت الشركة قسما لرعاية الطفولة والأمومة وأمراض النساء تديره إخصائية تحت إشراف طبيب إخصائى . هذا فضلا عن الوسائل التى تتخذها الشركة لوقاية العمال من الأمراض فهى تعنى بنظافة مساكنهم التابعة لها وذلك برشها وطلائها مرة على الأقل كل عام . كما أنشأت أيضا حمامات ومغاسل جهزتها بالمياه الساخنة والباردة لاستحمام العمال وغسل ملابسهم .

وتولى الشركة نواحى التعليم والثقافة بين عمالها عناية كبيرة فانشأت لهم ولأبنائهم المدارس التى تشرف عليها وزارة المعارف . وكما أنشأت لهم مكتبة يستعيرون منها الكتب التى تنير عقولهم وتمدهم بألوان مختلفة من الثقافة وكذلك تضع لهم برامج لمحاضرات ثقافية يلقيها المتخصصون فى الشئون التى تهم العمال ولتزويدهم بالمعلومات النافعة.

وتعنى الشركة أيضا بالرياضة والترفيه فأنشأت لذلك ناديا للألعاب الرياضية على مساحة تبع نحو عشرة أفدنة ويحتوى على ملاعب لكرة القدم وكرة السلة وكرة الطاولة والهوكى والتنس والملاكمة والمصارعة ورفع الأثقال والألعاب السوبدية وألعاب القوى . ويشرف على التدريب الرياضى مدربون متخصصون فى كل لعبة من هذه الألعاب وبالشركة فرق رياضية تتبارى مع فرق الشركات الأخرى والجامعات والمدارس الثانوية وكثيرا ما تتغلب عليها . وكذلك أنشأت الشركة دارا للسينما يدخلها العمال بأسعار منخفضة جدا .

(٥) عرض مختصر لصلة الشركات بالهيئات الحكومية :

يحسن أن نعطى فى ختام هذا البحث عرضا ملخصا لصلة الشركات بالهيئات الحكومية فى الوقت الحاضر . تبدأ هذه الصلة عند إنشاء أية منشأة صناعية بأن تتصل الشركة بمصلحة الرخص بوزارة الصحة العمومية لاستخراج رخصة لهذا الغرض تبعا لمواصفات الإنشاء وتطلب الرخصة أيضا عند إجراء أية تجديدات أو تغييرات فى المنشأة الصناعية.

وعند البدء فى الانتاج تبدأ صلة الشركة بمصلحة العمل بوزارة الشئون الاجتماعية ثم تظل مستمرة مادام العمل جاريا لم يتوقف فى المنشأة الصناعية . وتشمل هذه الصلة التفتيش على المنشأة للتأكد من سلامة تنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالعمال والأحوال الصناعية وكذلك التبليغ عن عدد المتعطلين أو الوظائف الجديدة وذلك تنفيذا لقانون تنظيم التوظيف والتخديم للمتعطلين الصادر فى بريل سنة ١٩٥٣ .

وتشمل الصلة بين الشركات ومصلحة العمل أيضا توجيه النقابات وإرشادها والإشراف عليها حتى لايعبث العابثون بماليتها أو تديرها مجالس إدارتها إدارة غير سليمة . كما تشمل أيضا تلقى الشكاوى والتظلمات التى يتقدم بها العمال وأصحاب الأعمال وكذلك اتخاذ الاجراءات القانونية للتوفيق والتحكيم .

وتتصل الشركات بوزارة الشئون الاجتماعية والتموين والصناعة فى حالات التقدم بطلب غلق المنشأة الصناعية أو تقليل أيام العمل فيها أو توفير بعض عمالها أى فيما يتعلق بالمقدرة الإنتاجية من حيث الإنقاص أو الإيقاف .

كذلك تتصل الشركات بكل من وزارتى الشئون الاجتماعية والصحة العمومية فيما يتعلق بتوفير الخدمات الطبية والوجبات الغذائية للعمال والاحتياطات الصحية فى المنشآت الصناعية تنفيذا للتشريعات الخاصة بهذه الأمور .

أما صلة الشركات بإدارة الخبراء بوزارة التموين فتتطلبها الحاجة إلى الخامات التى تشرف وزارة التموين على تقنينها وتوزيعها كما تتطلبها أيضا الحاجة إلى تقنين بعض المنتجات لتصرف للمستهلكين بالبطاقات .

وأخيرا تتصل الشركات بوزارة المعارف العمومية فيما يتعلق بمحو الأمية بين عمالها إذ يشترط قانون مكافحة الأمية كما قدمنا أن يهيء أصحاب الأعمال الذين يستخدمون أكثر من ثلاثين عاملا وحدات لمحو الأمية على نفقتهم .

الرعاية الاجتماعية للعمال بمدينة الاسكندرية

مع بحث لعمال شركة الملح والصودا

الأستاذ أحمد صبحى على (مصر)

الهجرة من الريف وتأثيرها على الصناعة والعمل فى المدينة

إن هجرة العمال الزراعيين إلى المدن الصناعية من المشكلات الاجتماعية التى تواجه مصر الآن . وترجع هذه الهجرة فى النصف الأول من القرن العشرين إلى سوء توزيع الملكية الزراعية من ناحية وعدم كفاية الأرض الزراعية لمقابلة التزايد المضطرد فى عدد السكان من ناحية أخرى . وقد أدى النشاط الصناعى الذى ظهرت بوادره فى الحرب العالمية الأولى والحرب العالمية الثانية إلى تشجيع هذا النوع من الهجرة لارتفاع الأجور فى المشروعات الصناعية المدنية والحربية ، ولم تكن الاسكندرية بحكم مركزها الجغرافى كميناء تجارى ومدينة صناعية بمنأى عن هذه الظروف فظهرت زيادة مضطردة فى عدد السكان لا تقابلها زيادة فى التوسع فى المشروعات الصناعية اللازمة لاستيعاب هذا السيل الجارف من الريفيين .

فقد بلغ عدد السكان فى سنة ١٩٤٧ — ٩٢٨,٢٣٧ نسمة بزياة قدرها ٢٤٢,٥٠١ نسمة عن عدد سكانها سنة ١٩٣٧ . كما بلغ عدد سكانها سنة ١٩٥٠ (١,٠٢١,٠٠٠) نسمة وبلغ عدد المصانع سنة ١٩٤٢ — ٨٨٦١ مصنعا تستخدم ٣٩,٧٠٦ عاملا وفى سنة ١٩٤٥ وصل عدد المصانع إلى ١٣,٧٦٨ مصنعا تستخدم ٦٦,٠٠٥ عاملا . وفى سنة ١٩٤٩ ارتفع عدد المصانع إلى ١٨,١٦٠ مصنعا تستخدم ٩٥,٥٨٧ عاملا . وللهجرة من الريف إلى المدن آثار مختلفة . فإن كثرة هذه الهجرات تؤثر فى العرض والطلب فى سوق العمل . فالأجور لا تحدد بالقوة الإنتاجية للعمل بل بالمعروض من الأيدى العاملة ومقدرتها على المساومة وإن الأجر الفعلى الذى يدفع للعامل كثيرا ما يكون دون ذلك الحد بمدى كبير ولما كان المهاجر لا يملك إلا الكفاف كان لا بد له من أن يقبل أى عمل يستطيع الحصول عليه دون أن يساوم على أجر . ولاشك أن هذه الحالة تضعف أيضا من مقدرة العمال الصناعيين فى المدن على المساومة نظرا لكثرة المتنافسين ، ولولا حماية القانون لأدت هذه الهجرة إلى زيادة ساعات العمل والحرمان من الراحة الأسبوعية والسنوية وغيرها من الحقوق التى اكتسبها عمال الصناعة عن طريق التشريع .

وإذا علمنا أن المهاجرين الريفيين غير مدربين على الأعمال الصناعية والفنية فإنهم وبالضرورة يقبلون العمل فى شتى الأعمال اليدوية المرهقة دون أن ينالوا جزاء كدهم الأجر الضرورى لسد حاجاتهم الأساسية من مأكل ومسكن وملبس فيكون حالهم فى المدن هو حالهم فى الريف إن لم يكن أسوأ بكثير فى معظم الأحيان . ودليلنا على ذلك استيطان معظم عمال التراحيل الذين يقومون بالأعمال غير المنتظمة فى الأحياء الفقيرة والعشش الحقيرة .

والتقدم المضطرد فى زيادة عدد المصانع وزيادة عدد العمال الذين يستخدمون فى الصناعة والتجارة تتجه لاتجاه رؤوس الأموال إلى الاستثمار فى الصناعة وميل هذه الأموال إلى الانتفاع بمزايا المشروع الكبير أدى إلى تكوين طبقة لها أحوالها ومشاكلها . وقد ساعد على تعقد هذه المشاكل عوامل عديدة أهمها :

أولا — الجهل وانحطاط المستوى الفكرى للعمال مما أدى بهم إلى فهم ما يقدم لهم من خدمات إذ نجدهم ينفرون منها رغم ماينفقه أصحاب الأعمال عليها من مال .

ثانياً — اقتصار معظم أصحاب الأعمال على أداء خدمات اجتماعية حسب مانصت عليه التشريعات العمالية فقط وربما يحاول الكثير منهم التنصل منها نتيجة لاتساع الهوة بين العامل وصاحب العمل من أثر المشروع الكبير .

ثالثا — عدم كفاية تدريب العمال تدريبا مهنيا كافيا منذ الصغر وهذه من المشاكل التى سوف نؤثر وليس فقط على العامل بل على المهنة نفسها لعدم وجود الأماكن الكفيلة بمهام تدريب العمال تدريبا مهنيا حسب ميول العامل الحدث حتى ينشأ نشأة صناعية صحيحة تعود عليه وعلى المهنة بالفائدة الكبيرة .

رابعاً — عدم كفاية الأداة الحكومية للقيام برسالتها نحو توجيه وإرشاد العمال والعمل على مراعاة تنفيذ أصحاب العمل لما جاءت به التشريعات العمالية من حقوق للعامل طرفهم وسوف نبين ما عالجته التشريعات العمالية من هذه العوامل ومدى مانفذه أصحاب الاعمال فى المدينة من هذه العوامل وهى بلاشك تضمن إيجاد التضامن والتعاون إلى حد بعيد بين عنصرى العمل ورأس المال .

التشريعات العمالية التى أوصت بالرعاية الاجتماعية للعمال :

بدأ المشرع بوضع تشريعات لحماية العمال والصناعة منذ عام ١٩٣٣ إذ صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ لنظام تشغيل الأحداث من الذكور والأناث فى الصناعة وصدرت بعد ذلك التشريعات العمالية سنة إثر أخرى متبعة فى ذلك عدم ارهاق أصحاب رؤوس الأموال بكثرة التشريعات وكفلت فيها الحدود الدنيا لما يمكن أن يتمتع به العامل.

وسوف نرى من أسس القوانين العمالية الاجتماعية أن المشرع راعى أن يحدد حداً أدنى للأجور منعا من استغلال بعض أصحاب الأعمال لعمالهم وبذلك راعى المستوى الاجتماعى للعمال وظروف المعيشة فى البيئة . وكذلك فترات الراحة فى تحديد ساعات العمل والزام صاحب العمل بعلاج العامل فى حالتى الإصابة والمرض وضمان إعانة العامل فى الحالتين إلى آجال محددة وصرف التعويض المناسب والعمل على مكافحة الأمية بين العمال . هذا ويجدر بنا أن نذكر بعض بنود التشريعات العمالية الحالية التى أوصت بحماية العامل وهى :

(١) الأجازات

نصت المادة ٢٠ من القانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ لعام ١٩٥٢ على منح العامل ١٤ يوما أجازة اعتيادية و٢١ يوما أجازة لمن تزيد مدة خدمتهم عن عشر سنوات على حساب صاحب العمل وهذه أجازة إجبارية يجب أن يقوم بها العامل وفى حالة تركه العمل أو احتياج العمل إلى العامل تدفع له من صاحب العمل ونصت المادة ٢٥ من القانون سالف الذكر انه إذا ثبت مرض العامل يصرف له ٣/٤ الأجر عن العشرة أيام الأولى ثم نصف أجر عن العشرة أيام الثانية ثم ١/٤ أجر عن العشرة أيام الثالثة .

أما فيما يختص باجازات العاملات فى حالة الحمل . فقد نص القانون رقم ٩٠ لسنة ١٩٣٣ مادة ١٢ و ١٣ و ١٤ و ١٥ و ١٦ على أنه يجوز لها أن تنقطع عن العمل قبل الوضع بمدة شهر ولايجوز تشغيلها قبل ١٥ يوما من الوضع ولها الحق فى نصف أجرها إذا تغيبت الـ ١٥ يوما التالية .

(٢) الحد الأدنى للأجور

نص الأمر (٥) والقانون رقم ٣٥٨ لسنة ١٩٤٢ الخاص بصرف إعانة غلاء المعيشة لعمال المحال الصناعية

والتجارية بأنه لايجوز تشغيل العامل البالغ من العمر ثمانى عشرة سنة عن سبعة قروش ونصف فى اليوم بما فى ذلك علاوة غلاء المعيشة . ولا يجوز أن يقل عن خمسة قروش بأى حال من الأحوال إذا قل سنه عن ذلك .

وزاد فى عام ١٩٤٣ إلى ثمانية قروش يوميا وخصصت للعامل البالغ ثمانى عشرة سنة وستة قروش مهما قل السن . كما نصت المادة ٢ من الأمر رقم ٤٥١ لسنة ١٩٤٣ بزيادة اعانة غلاء المعيشة، وفى عام ١٩٤٤ زاد الحد الأدنى للعامل البالغ ١٨ سنة إلى عشرة قروش يوميا أو ٢٥٠ قرشا فى الشهر ولايقل عن سبعة قروش إذا قل سنه عن ذلك (المادة ٢ من الامر ٤٥٨ لسنة ١٩٤٤) والامر ٩٩ لسنة ١٩٥٠ زاد الحد الأدنى إلى ١٢,٥ قرشا يوميا . وشهريا مبلغ ٣١٢٠٥ قرشا .

(٣) استقطاعات نظير الفقد أو الاتلاف .

ومن حقوق صاحب العمل على العامل أن يلزمه بمراعاة صيانة الآلات التى يعمل عليها فى المصنع وقد حمى المشرع صاحب العمل كما جاء فى المادة ١٦ من قانون عقد العمل الفردى رقم ٣١٧ بأنه إذا حصل أتلاف مافى عهدة العامل من عدد أو آلات فيتحمل العامل أصلاحها أو أبدالها بغيرها .

كذلك فرض المشرع جزاءات يوقعها صاحب العمل على العامل بموجب لائحة تعتمدها مصلحة العمل بشرط أن تدون هذه الجزاءات فى ملف العامل وسبب الجزاء . وكذلك الاجازات المرضية والاعتيادية بطريقة منظمة يسهل الرجوع إليها عند معرفة حالة العامل فى العمل إذا ماقام نزاع بين الطرفين . وهذه حالة ضمن بها المشرع عمل العامل لدى صاحب العمل . وهذه الغرامات لاتكون حقا مكتسبا لصاحب العمل بل تودع طرفه بصفة أمانة لايتصرف فيها إلا بموجب لجنة من مندوب عن كل من مصلحة العمل وصاحب العمل والعمال وهذه اللجنة تقرر الأبواب التى تنفق فيها أموال الغرامات بما يعود على الجميع بالمنفعة العامة .

(٤) المصروفات التى أوجبها المشرع على صاحب العمل ليدفعها للعامل نظير العلاج الطبى والانتقالات — فقد نص فى القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ بشأن اصابات العمل فى المادة ٢٠ بأنه على صاحب العمل أن يدفع للعامل أجره أثناء العلاج ومصاريف العلاج للاطباء . وثمن الدواء ومصاريف الاقامة بالمستشفى إذا لم يكن هناك مستشفى حكومى وكذلك مصروفات الانتقال إلى المستشفى فى جميع الأحوال .

أما فى حالة الأمراض فقد نص القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ فى شأن عقد العمل الفردى فى المادة ٢٨ بأنه على صاحب العمل أن يوفر الاسعافات الاولية اللازمة للعمال فى المصنع ، أما إذا زاد عددهم عن خمسمائة فانه يجب عليه أن يوفر لهم الأطباء المتخصصين فى أنواع العلاج المختلف بما فيها العمليات الجراحية وأن يصرف الأدوية بالمجان وترك المشرع لصاحب العمل المكان الذى يعالج فيه عماله . أما نقل العمال من منازلهم إلى العمل وبالعكس فقد نصت عليه المادة ٢٧ من القانون ٣١٧ سالف الذكر .

(٥) التعويض :

حماية للعامل من اصابته فى العمل نتيجة إهمال صاحب العمل أوظروف العمل نفسها فقد وضع القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ حماية له ونص فى مواده رقم ٣ و ٢٦ و ٢٨ و ٢٩ على تعويض العامل عن الأيام التى ينقطعها عن العمل بسبب الإصابة والعلاج والدواء والانتقالات للعلاج وكذلك ألزم التعويض عن فقد أجزاء من الجسم حسب جدول وضع لذلك .

٦ — ساعات العمل وفترات الراحة

نصت المادة ٨ و ١٤ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والإناث فى الصناعة بإلزام صاحب العمل بمنح الحدث الذى تقل سنه عن ١٥ سنة راحة أسبوعية قدرها ٢٤ ساعة متوالية وحرم على الذين تقل سنهم عن ١٧ سنة العمل فى الأعمال الخطرة . كذلك منح النساء هذه الراحة كما جاء بالقانون ٨٠ لسنة ١٩٣٣ مادة ٩ و ١٨ . أما القانون رقم ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ فقد حدد ساعات العمل الفعلية للعامل يوميا بحيث لاتزيد عن تسع ساعات، أن يتخللها ساعة راحة ولاتزيد عدد الساعات التى يشتغلها العامل بصفة مستمرة عن خمس ساعات . على أنه فى حالة الحاجة للعامل فى بعض الظروف العملية أن تزداد عدد ساعات العمل اليومية إلى ١١ ساعة ولا يشتغل أكثر من ست ساعات متوالية ويصرف له ٢٥ ٪ على الأقل زيادة عن الساعات الإضافية وحدد ساعات العمل للأحداث فى المادة ٤ و ٥ من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ بحيث لاتزيد عن سبع ساعات يوميا بالنسبة لمن تتراوح سنهم بين ٩ و ١٢ سنة

٧ — الأغذية

نظراً لأهمية العناية بصحة العامل فقد أوجبت الدولة على صاحب العمل أن يراعى توفير وجبة غذائية كاملة العناصر بأسعـــار زهيدة بحيث لاتتعدى ثلث ثمنها منعا من إلتجائه إلى الباعة المتجولين الذين لايطمأن إلى غذائهم من الناحية الصحية وكذلك ارتفاع ثمنه مما لايسمح للعامل بأن يتناول ما يعوضه عما فقده من سعرات حرارية نتيجة اجهاده فى عمله . وقد جاء هذا بالقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ مادة ٢٧ والأمر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ والأمر رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ .

٨ — المساكن والانتقالات

جاء فى المادة ٢٧ من القانون رقم ٣١٧ كذلك بانه على صاحب العمل توفير المسكن ووسائل الانتقال للعمال إذا كان مكان العمل بعيدا عن العمران.

٩ — وقاية العامل

فى الأعمال الخطرة للأحداث حدد القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ فى مواده رقم ٣ و ٩ و ١٠ و ١١ و ١٢ الصناعات التى يعمل فيها الحدث ومنعه من بعض الصناعات الضارة بالصحة وفرض جزاء على صاحب العمل الذى يخالف هذه المواد ويستخدم أحداثا فى الصناعات التى منعهم من العمل فيها . وفى الأعمال الخطرة للنساء حددت المادتان ١٠ و ١١ من القانون رقم ٨٠ لسنة ١٩٣٣ للصناعات التى لايصح للنساء العمل فيها ومنع صاحب العمل من استخدامهن فيها . أما القانون ١٤٧ لسنة ١٩٣٥ فقد حددت فيه ساعات العمل للعمال الكبار ولا يصح لصاحب العمل أن يستخدم ساعات أكثر لتأثيرها على صحتهم .

وفى ديسمبر سنة ١٩٣٤ صدر فى الوقائع الرسمية عدد رقم ١٠٨ إعلان من وزارة الداخلية ألزمت فيه أصحاب الأعمال باتباع بعض شروط الوقاية للعامل من أخطار العمل . وأهمها أن ينبه عليهم بمواضع الخطر والتدريب على استعمال الآلات وعدم ارتداء ملابس غير محكمة مما تكون عرضة للتشابك بالماكينات وأن تكون رؤوس البنات مغطاة وأن لايقترب الحدث من الماكينة أثناء دورانها ولا يسمح له بالجرى فى عنابر العمل وان تنظف الممرات

أولا بأول منعاً من التزحلق عليها ولا يجوز عمل مسابقات للأحداث بقصد زيادة الانتاج وكذلك عدم معاملتهم فى الأجور على حساب القطعة وأوجب كذلك وجود مياه نقية للشرب وإيجاد عدد كاف من المباصق وإيجاد مقاعد متنقلة للعمال إذا كانوا يؤدون عملهم وهم جلوس ولا يسمح لهم بتركيب السبور أو رفعها وألزمه كذلك بوضع دولاب للاسعافات الأولية لاسعاف العامل فى حالة الإصابة .

هذه هى القوانين والأوامر والقرارات التى جاءت لحماية العامل وما فرض على صاحب العمل من رعاية اجتماعية للعمال كحد أدنى لا يقل عنه وترك لصاحب العمل الحرية فى منح العامل رعاية أكثر مما جاء فى المواد سالفة الذكر . وسوف نرى من الأمثلة القادمة أن هناك مصانع تمنح عمالها نواحى رعاية إجتماعية أكثر مما فرض عليها ، وهذا بلا شك كانت له نتائج أحسن لتوطيد العلاقة بين العامل ورأس المال وتأثير أكثر على زيادة الإنتاج للاطمئنان النفس الذى يشعر به العامل كأن العلاقة بينها لا تقتصر على مواد القانون بل تعدتها إلى العلاقة الإبوية التى كان يشعر بها قديما قبل ظهور المشروع الكبير وزيادة الهوة بين العمل ورأس المال .

إحصاء عن عدد عمال المدينة بالنسبة لأقسامها المختلفة

القسم	عدد العمال	الصناعات التى يغلب وجودها
مينا البصل	٢٢٢٣٧	الشحن والتفريغ . الحوذية والنقل . الخيش . القبانية . الكهنة . تجفيف البصل الفرفرة . البترول . المحاجر . عمال الشون « الكبس »
اللبان	٧٥٠٢	عمال الورش الميكانيكية والحدادة والمسابك وورش النجارة الميكانيكية .
الجمرك	٢٨٨٩	الاستيداع والتبريدات . الورش البحرية . صيد الأسماك .
العطارين	٦٩٤٧	المقاهى . الأعمال التجارية . الخياطة . دور الملاهى . الجراجات .
المنشية	١٧٢٤	محلات تجارية . الصباغة . دق الحبوب . الخردوات .
محرم بك وشرقى	١٤٠٩١	الغزل والنسيج . المطاحن . الزجاج . الطوب . الأرز .
المنتزه والرمل	١٦٥١١	الغزل والنسيج . صناعة المعادن . الطوب . النقل .
كرموز	٦٨٢٢	الغزل والنسيج . مضارب الأرز . الصابون . المطاحن .
المجموع	٧٨٧٢٣	

وتكونت فى الاسكندرية فى بعض مصانعها لجان للنظر فى أموال الغرامات والطريقة المثلى لانفاقها بحيث تعود على العامل بالنفع العام . وتتكون هذه اللجان من مندوب عن العمال وآخر عن إدارة المصنع وتجتمع هذه اللجان برئاسة مندوب من مصلحة العمل . ونورد فيما يلى بعض الرعاية الاجتماعية التى تقوم بها المصانع حاليا بين محيط عمالها :

١ — التغذية :

تقوم بعض المصانع بتقديم وجبات غذائية بأسعار مخفضة لعمالها مساهمة منها فى رفع المستوى الصحى للعمال ، وتحفظهم بذلك من الالتجاء إلى الباعة الجائلين لما فى مأكولاتهم من نقص من الناحية الغذائية وارتفاع فى الثمن .

وبلغ مجموع المصانع التى تقوم بهذه الرعاية ١٧ مصنعا من بين ١٨١٦ مصنعا ويرجع سبب تخلف هذه المصانع عن تقديم هذه الرعاية إما إلى ضيق المكان أو عدم اعتراف القائمين بها بفائدتها . ولاشك أن الغذاء مادة أساسية للعامل تساعده على زيادة نشاطه واعترافه بالجميل لصاحب مصنعه . فالعقل السليم فى الجسم السليم .

٢ — الخدمة الطبية :

رغم مانص عليه القانون من أنه يجب على صاحب العمل أن يوفر العلاج الكامل لعماله فالمشاهد للأسف الشديد أن بعض أصحاب الأعمال قد نفذوا ماألزمهم به القانون شكلا فقط . فليست زيارات الطبيب كافية والدواء يتخير الأرخص ثمنا وليس الأنجع علاجا . وإن طال مرض العامل عن المدة القانونية أسرع صاحب العمل فى التخلص منه . وبهذا قضى على قصد المشرع من إلزام صاحب العمل بتوفير رعاية طبية تحفظ على طبقة العمال صحتهم وهم القوة المنتجة ويعتمد عليهم الاقتصاد القومى . وفى كثير من الأحيان ينفر العامل من طبيب المصنع بل يلجأ إلى طبيب خاص .

ورغم ذلك فإن عشرين مصنعاً بالاسكندرية تؤدى خدمات طبية كاملة خلاف مايتبعه غيرها من المصانع وتجاوزوا حتى النطاق القانونى واصبحوا يعالجون عمالهم من كافة الأمراض التى تصيبهم . ومنها العمليات الجراحية وذلك عن طريق إنشاء عيادات خاصة داخل مؤسساتهم أو بالاتفاق مع المستشفيات الخاصة . ولم يبخلوا على عمالهم فى هذه الناحية بل أكثر من ذلك تجد أن أحد المصانع بالثغر انشأ عيادة خاصة بجوار مصنعه لعلاج عائلات العمال بأجر اسمى واتبع نظام البحث الاجتماعى الصحيح فى تقصى أحوال العمال لتقرير إعانات لهم من مالية المصنع نفسه .

واذا تفحصنا الحالة الإنتاجية لهذا العدد البسيط من المصانع الذى يولى عماله رعاية صحيحة كاملة وعلى الأخص عائلاتهم تجد أنها أكثر إنتاجا وأقل مشاكل عملية عن غيرها من المصانع الأخرى . وهذا بلا شك يوجد الاطمئنان النفسى للعامل ويحفظ عليه صحته .

٣ — إنشاء المساكن

أوجب القانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بأنه على أصحاب الأعمال توفير السكن للعمال إذا كان العمل بعيدا عن العمران وقد أوجدت ثلاثة مصانع بالمدينة مساكن لعمالها قبل ظهور هذا القانون ولكننا إذا نظرنا إلى الحالة الاجتماعية للعمال نجد غالبيتهم يسكنون مساكن غير صحية . ولا يغرب عن البال تأثير ذلك على سلوك العامل فى العمل فالأجدر بأصحاب الأعمال أن يتضافروا على إنشاء مساكن لعمالهم حيث يوفروا لهم الجو الصالح اجتماعيا وأخلاقيا وتربويا .

٤ — وسائل الترفيه وتنظيم أوقات الفراغ

أصبح السائد فى الأعمال أن ساعات العمل اليومى تبلغ فى المتوسط ثمانى ساعات فلهذا يتوفر لدى العامل فراغ ويسىء السواد الأعظم من العمال استغلال هذا الوقت ويقضونه إما فى لعب القمار فى المقاهى أو فى تناول المخدرات وهاتان الناحيتان تقضيان على الجزء الأكبر من دخله بحيث لايتوفر لديه المال الكافى لضروريات أسرته . بل وفى الأغلب يحرم أسرته من هذه الضرورات لتوفير سبل الظهور بين إخوانه ومجالستهم ومصاحبتهم إلى أماكن اللهو غير البريئة . وفى كل هذا اتلاف لصحته وحرمان لأسرته من ضروريات الحياة الكريمة . وفى أغلب الأحيان تشريد لها وضعف رقابته على أولاده وعدم رعاية أحوالهم ومستقبلهم يجعلهم يعيشون فى مستوى أحط بكثير

مما يجب أن يكونوا عليه ويتناسب مع دخله واهتم بذلك بالثغر ١٩ مصنعا وأعدوا لعمالهم وسائل الترفيه المختلفة وأنشأوا النوادى الرياضية المختلفة وزودوها بأدوات رياضية كثيرة ووسائل تسلية بريئة مما تكسب أجسامهم صحة ومرونة وتبعد أذهانهم عن النواحى الضارة بصحتهم . هذا علاوة عما تبعثه الروح الرياضية فى أنفسهم من التهذيب وسمو الادراك . ونظمت مباريات كثيرة بين فرقهم الرياضية والفرق الأخرى بالمدينة فولدت المنافسة إقبال العمال على مزاولتها حتى أن بعض الهيئات كالنقل المشترك بالثغر يكافىء العامل الذى يظهر تفوقا رياضيا فى المباريات وفاز فعلا الكثير منهم فى البطولات العالمية وليست المحلية فقط ولا شك أن العامل الرياضى أقدر على الإنتاج واحتمال متاعبه دون ملل أو كلل من عامل آخر هزيل حطمت صحته المفاسد والمخدرات .

٥ — الرحلات

تنظم بعض الشركات بالثغر رحلات لعمالها فى الأماكن الخلوية نظير اشتراك بسيط وذلك فى أيام الراحة الأسبوعية وفى المواسم والأعياد . فيقضون أوقات ممتعة بين السمر واللهو البرىء علاوة على تجديد نشاطهم وتمتعهم بالجو النقى ساعات طويلة من النهار . وقد تبين أثر ذلك فى نفوس عمال هذه الشركات وأوجدت روح الألفة والتفاهم بينهم كما يظهر ذلك فى عمال شركات مصر بكفر الدوار والحرير الصناعى .

٦ — التعليم ومكافحة الامية

الجهل من الأمراض الاجتماعية الواجب علاجها ومكافحة الأمية فى محيط العمال واجبة على صاحب كل عمل يزيد عدد عماله عن ٣٠ عامل وذلك على نفقته حسب نص المادة ١٠ من القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ . فالعامل المتعلم أوسع إدراكا من العامل الجاهل . إذ أن المتعلم تساعده معرفته القراءة والكتابة على الاطلاع وتفهم مايحيط به . ولكن الظاهر أن أصحاب الأعمال ينفذون القانون صاغرين ولا يشرفون على مدى تقدم العمال العلمى حتى يمكنهم أن يستفيدوا من الثقافة العلمية استفادة صحيحة . وقد اهتم بهذه الناحية بالاسكندرية حوالى عشرين مصنعا فقط .

٧ — التوجيه والتدريب المهنى

صارت الصناعة فى تكوين عمالها بأن يلحق الحدث عند صاحب الحرفة حيث يقوم بخدمة المعلم . وإذا انتبه إلى العمل تعلم الحرفة وتدرب عليها باجتهاده الشخصى ، إذ لا يكلف المعلم نفسه عناء تدريبه لما يفقده فى ذلك من تعطيل عمله . والمعروف من أمر هؤلاء الأحداث أنهم ممن فاتهم ركب التعليم بسبب الفقر أو بسبب ظروف اجتماعية حالت دون إتمام تعليمهم . ولكن الآن بعد أن أصبح التعليم فى جميع مراحله بالمجان وما ألزمته الحكومة من كل ولى أمر بأن يلحق الأطفال بالمرحلة الأولى من التعليم ، كل هذا أدى إلى اتجاه معظم الأحداث إلى التعليم وأعرضوا بذلك عن الالتحاق بالحرف المختلفة .

وإذا اتجهنا إلى خريجى المدارس الصناعية فاننا نجد أن غالبيتهم متجهون بعد تخرجهم إلى العمل بالأعمال الكتابية ولا يعملون فى المهن التى تخصصوا فيها وأصبح خطر أزمة الصناع المهرة تهدد الحرف المختلفة بعد أن ينقرض جيل الصناع الذى تدرب على الطرق القديمة : وقد اهتمت بهذه الناحية بالثغر هيئة اجتماعية أطلقت على نفسها جماعة الإعانة والتدريب المهنى تتولى رعاية الأحداث بأن توجههم مهنيا وتدربهم على صناعات البيئة ، كالأحذية وصناعات المقشات والسجاد والنجارة والجلود والترزية ومخلفات النخيل . وتتبع فى ذلك نظم التدريب الحديثة بالحاق الحدث فى المهنة التى يثبت للمشرفين على أمره ميله لها واستعداده الطبيعى للمضى فيها وذلك بواسطة اختبارات الذكاء المختلفة

وليس هذا فحسب بل أن الهيئة تتولى تشغيل الحدث فى الحرفة التى تخصص فيها بعد إتمامة مدة تدريبه بالمركز وتتبع حالته المهنية والاجتماعية فى عمله الجديد حتى إذا ما استقر فيه تركته وسبيله . وقد تخرج فى مؤسسة هذه الهيئة منذ تأسيسها فى مايو سنة ١٩٤٦ حتى الآن حوالى ٢٠٠ حدث ألحقوا جميعا بشركات المنطقة الموجودة بها المؤسسة وهى الرمل ، وكذلك لدى أصحاب الحرف وأثبتت التجربة صلاحيتها ولكن مجهود الهيئة بسيط لضيق إمكانياتها ويجدر بأولى الأمر تعميم هذا النوع من الرعاية فى نواحى البلاد المختلفة .

أما فى الصناعات داخل المصانع فنجد أنها فى تطور مستمر ويلزم هذا إعداد العمال الأكفاء الذين يمكنهم مسايرة هذا التطور الصناعى الحديث . هذا فضلا عما يتطلبه التنظيم الفنى الداخلى من دراسة مستمرة للحركات التى يؤدى بها العامل عمله وإلى توفير هذه الحركات وتوجيه مجهود العامل لأداء أكبر ما يمكن من العمل حتى يزيد إنتاجه

وقد لجأت بعض المؤسسات إلى إعداد أقسام خاصة يخصص لها بعض عمال يؤدون أعمالهم تحت ملاحظة الفنيين فى التنظيم العلمى للإنتاج ويسند إلى كل منهم أعمال تزيد عما تخصص للعمال العادى مع تنظيم طرق أداء العمل . وقد أدت هذه التجارب إلى نتائج إيجابية وابتدأت هذه المؤسسات فى تطبيق باقى التجارب على باقى العمال وأمكن الحصول على نفس كمية الإنتاج بعمال أقل . وهذا لا شك هو هدف كل صاحب عمل ، إذ يسعى الوصول إلى أقل إنتاج بأقل تكاليف .

٨ — الجمعيات التعاونية

أدت الحركة التعاونية مهمتها الاقتصادية الاجتماعية بين عمال الثغر وخصوصا منذ أن بدأت تنشط فيها فى أوائل عام ١٩٤٣ من جراء الأزمات الاقتصادية وصعوبة الحصول على المواد الاستهلاكية فتأسست على أثر ذلك الجمعيات التعاونية لطوائف العمال بمصانع المدينة ولكن لعدم دراية العمال بالنظم التعاونية الصحيحة وعدم كفاية الموجهين التعاونيين بالمدينة فقد أدى ذلك بكثير من الجمعيات إلى عدم إمكانها من تأدية رسالتها . وأصبح معظمها قاصرا على توزيع الزيت والسكر وهو المدرج فى البطاقة التموينية لكل مواطن . ولاشك فى أن ارتباك العامل اقتصاديا مما يؤثر على حالته النفسية ولا يمكن له أن يؤدى عمله على خير مايجب . فيجدر بأصحاب الأعمال أن يشجعوا تنظيم الحركة التعاونية بين العمال وأن يشتركوا معهم فى مجلس إدارتها حيث أن الأسس التعاونية تدعو للديمقراطية فى العضوية . فالجمعية لا تقتصر على العامل فقط بل على كل من يملك سهما واحـــدا من رأس مالها وله بذلك حق الاشتراك فى جمعيتها العمومية وينتخب فى مجلس إدارتها وبهذا تدعم مجالس إدارات الجمعيات بالكفايات من العمال وأصحاب الأعمال فتقوى الجمعيات وتتمكن من تأدية رسالتها فى خدمة أعضائها إقتصاديا واجتماعيا .

٩ — وسائل نقل العمال

يقوم أصحاب الأعمال فى الوقت الحاضر بانشاء مصانعهم خارج المدينة فى جهات لاتصل إليها سبل المواصلات العادية وتبعد عن مساكن العمال . كما أن بعض المصانع الموجودة حاليا فى ضواحى المدينة يتعذر على العامل الوصول إليها فى المواعيد المحددة . وقد اهتم بهذه الناحية ١٤ مصنعا باستخدام وسائل لنقل عمالهم .

١٠ — التأمين الاجتماعى وصناديق المساعدة والادخار

يتعرض العامل دائما لظروف قاهرة يحتاج فيها لمساعدات نقدية وغالبية العمال يتعذر عليهم الاحتياط لمقابلة هذه الطوارىء ويلجأ بذلك إلى صاحب فيلتمس قرضا وغالبا مايرفض الطلب ، وعندئذ يضطر إلى الاستدانة وربما اضطرته ظروفه إلى قبول القروض من الغير بالربا الفاحش ثم لايقوى على السداد فترتبك احواله المعيشية وقد لجأ الكثير من أصحاب الأعمال فى الثغر إلى تنظيم هذه الناحية بعمل تأمين اجتماعى ضد البطالة والعجز والشيخوخة

والوفاة بإنشاء صندوق للمساعدة والادخار أو القرض الحسن للعمال . وقد وضعت لهذه الصناديق اللوائح التى تنظم إدارتها وتحدد أغراضها وأوجه تمويلها وكيفية استرداد القروض التى تمنح للشتركين فيها وقد أدت هذه الصناديق الأغراض التى أنشئت من أجلها وقامت برسالتها خير قيام .

مصادر تمويل هذه الخدمات

يشترك العامل مع صاحب العمل فى تحمل جزء من اعباء تكاليف الخدمات الاجتماعية التى يقدمها لعماله وكذلك تستخدم فى الصرف على هذه الخدمات أموال الغرامات التى توقع على العمال ، وما يتحمله العامل فى هذه التكاليف هى :

١ — ثلث ثمن الوجبة الغذائية على الأكثر .
٢ — قيمة اشتراكه السنوى فى الأندية الرياضية .
٣ — رسم الزيارات للمستوصفات لعلاج أسرته وكذلك ثمن الدواء .
٤ — مساهمته فى رأس مال الجمعية التعاونية .
٥ — قيمة اشتراكه الشهرى فى جمعية التأمين وصناديق الادخار والمساعدة والقرض الحسن .
٦ — مايدفعه نظير تمتعه بوسائل الانتقال .

وبذلك لايتحمل صاحب العمل بمفرده اعباء تكاليف الخدمات الاجتماعية لعماله ، علاوة على ماتوجده فيهم من الاطمئنان .

الرعاية الاجتماعية بين عمال شركة الملح والصودا المصرية

تاريخ الشركة :

شركة الملح والصودا المصرية هى إحدى الشركات الكبرى فى مصر . تأسست سنة ١٨٩٩ وتدير ثلاث مصانع كبرى فى مصر . ويشتغل فى هذه المصانع ثلاثة آلاف عامل وتخرج للأسواق منتجات كثيرة مختلفة .

وتساهم الشركة كذلك فى الشركة المالية والصناعية المصرية التى أنشأت مصنعا حديثا بكفر الزيات لإنتاج حمض الكبريتيك والسوبر فسفات ومواد كيماوية أخرى متنوعة . كما تساهم فى شركة بالسودان تقوم بإنتاج الزيوت والصابون

مصانع الشركة :

(١) مصنع كفر الزيات : أنشىء فى عام ١٩٠١ وبه معصرة للزيوت ومصبنة تعدان من أهم المنشئات التى من نوعها فى مصر . كما أنه يشمل منشآت لصناعة الصابون المعطر ومنشآت لتعادل الزيت وتقطير الأحماض الدهنية واستصناع الجليسرين وسليكات الصودا وغيرها . ويقف هذا المصنع فى الصف الأول بين المصانع التى نوعه فى الشرق .

(٢) مصنع القبارى : اشترت الشركة هذا المصنع ١٩٠٥ من شركة المعاصر والصابون المصرية ، وهو من أقدم معاصر الزيوت فى البلاد إن لم يكن أقدمها جميعا ويضم منشآت لطحن بذرة القطن وغيرها من البذور الزيتية كالسمسم والفول السودانى وبذرة الكتان كما يشتمل أيضا على مصبنة ومنشآت لصناعة الأحماض الدهنية والجليسرين .

(٣) مصنع محرم بك أنشىء فى سنة ١٩٢١ وبه معدات حديثة ومهمة لصناعة الشحوم النباتية (المعالجة بالهيدروجين) كما أن به آلات حديثة لتكرير وتقطير وسحب الاستيارين من الزيوت الناتجة من مصنعى الشركة بالقبارى وكفر الزيات .

ويشمل هذا المصنع أيضا ورشا لصناعة البراميل والعلب الصفيح وورشا للطباعة بالحفر على الصفيح ومطبعة بالحروف ومسبكا لصهر الحديد وكذلك ورشة تجارية ميكانيكية ومنشآت لصناعة الورنيش والشمع وأخرى لمعالجة أملاح الصودا وإعدادها للاغراض الصناعية والطبية .

التعديلات الجديدة بالمصانع

١ — أنشأت الشركة حديثا منشأة لتوليد القوى الحركة والبخار على أحدث الطرق الفنية .

٢ — استخراج الزيوت

تتبع الشركة الآن فى جزء من إنتاجها الطريقة الميكانيكية لاستخراج الزيوت بالطرق الكيماوية الحديثة لهذا الإنتاج.

٣ — صناعة الصابون .

استخدمت الشركة آلات ممتازة جديدة بدلا من الآدانات المفتوحة فى صناعة الصابون .

الرعاية الاجتماعية للعمال بالشركة

وقد عنيت الشركة عناية خاصة بشئون عمالها وعاونتهم على تحسين حالاتهم فى مصانعها فأنشأت لهم مؤسسات تقدم لهم خدمات اجتماعية لرفع مستواهم الاجتماعى والأدبى والاقتصادى وأسست لهم جمعيات تعاونية ومدتهم بالأموال لمعاونتهم على إدارة هيئاتهم وأنشأت لهم النوادى الرياضية والمطاعم والمستوصفات والمساجد حيث يؤدى فيها العمال فرائضهم . كما أسست لهم صناديق معونة وادخار علاوة على ماتؤديه الشركة من نواحى الرعاية العمالية المختلفة التى نصت عليها التشريعات العمالية .

نواحى الرعاية الاجتماعية

(١) التغذية — تقدم الشركة وجبات صحية لعمالها بمصانع القبارى ومحرم بك وكفر الزيات وعمال إدارة النقل الملحق بمصنع محرم بك .

وهذه الوجبات كاملة عناصر التغذية وهى توفر للعمال صحة لا يتيحها لهم غذاؤهم العادى المكون من أطعمة كثيرا ما كانت معرضة للتلوث فضلا عن إحتمال فساد المواد التى تصنع منها . وهذا النظام وقى العامل شر معاملة البائع المتجول .

وتتكلف الوجبات الأسبوعية للعامل ٣٠٠ مليم فى الأسبوع وتتقاضى الشركة منه ٨٠ مليما فقط بما فى ذلك كوب من الشاى أو فنجان قهوة . ورغم هذه التكلفة فان الشركة تتحمل أيضا مرتبات وأجور العمال القائمين بالعمل فى المطعم وثمن الأثاث والأدوات.

(٢) الخدمات الطبية — عهدت الشركة إلى مستشفى المؤاساة فى معالجة عمالها بالاسكندرية وإجراء العمليات الجراحية وصرف الأدوية . ويزور أحد أطبائه يوميا كل مصنع من مصانع الشركة وتدفع الشركة فى مقابل هذه الخدمات جنيهين سنويا عن كل عامل معين فى خدمتها . كما تعاقدت مع إحدى المستشفيات لمنطقة مصنع كفر الزيات لإجراء العمليات الجراحية الكبيرة للعمال مما يصعب القيام بها بالمستشفى الملحق بمصنع كفر الزيات للعمال الذى أنشىء على نظم حديثة وزود بالأثاث وأدوات العمليات البسيطة وأجهزة الأشعة المستوفاة .

وأنشئت بكل مصنع عيادة وصيدلية بها الأدوية اللازمة للعلاج وإسعاف العمال وتصرف لهم بالمجان . وقد ألحقت الشركة كذلك على نفقتها بعض العمال بمدرسة المسعفين التابعة لجمعية الإسعاف لإسعاف زملائهم إذا ما أصيبوا فى العمل .

(٣) الحركة التعاونية الاستهلاكية ـ شجعت الشركة الحركة التعاونية بين عمالها إذ أنشأت لهم جمعية استهلاكية أمدتهم بالهبات المالية السنوية وتحملت مرتبات مستخدمى الجمعية على تنظيم أعمالها الداخلية كأعمال الحسابات والمخازن وغيرها فأصبحت مثالية فى نظمها الداخلية ويقبل العمال على جمعيتهم لشراء ما يحتاجون إليه من مواد استهلاكية بحيث لايزيد على ٥٠٪ من أجر العامل لكى تصان ميزانيته من الخلل ويتيسر له الانفاق فى حاجياته الأخرى .

ويبلغ عدد المشتركين فى الجمعية التعاونية حوالى ١٥٠٠ عاملا يملكون ٣٠٠٠ سهما قيمة السهم الواحد خمسون قرشا صاغا واهتمت الشركة بالمحافظة على أموالهم فكلفت أحد المحاسبين القانونيين بمراجعة حسابهم باتفاق مع مجلس إدارة الجمعية على نفقة الشركة .

(٤) مكافحة الأمية ـ منذ أن صدر القانون الخاص بمكافحة الأمية خصصت الشركة مبلغ ألفين من الجنيهات لتعليم عمالها فى فروعها المختلفة . وإتفقت مع وزارة المعارف على أن تكون أمكنة التدريس بداخل مبانى مصانع الشركة وأعدت الشركة الفصول وزودتها بالقاعاد والتيار الكهربى وكل مايلزم الفصل الدراسى من الأثاث والأدوات وانتدبت الشركة من وزارة المعارف مدرسين لتثقيف العمال ومحو أميتهم نظير مكافآت شهرية تصرف لهم خلاف ماتتحمله من الأدوات الكتابية والكتب .

(٥) تنظيم أوقات الفراغ ـ تعاون الشركة العمال على تكوين الفرق الرياضية فى فروع الرياضة المختلفة بالتعاون مع نقابتهم . وقد أحرزوا بطولات فى كثير من الألعاب الرياضية فى مسابقات مع الأندية الأخرى ويعرض على العمال مرة كل أسبوع على الأقل بداخل مصانع الشركة بعض الأفلام الصحية التى يعرضها رجال وزارة الصحة ومكتب الاستعلامات الأمريكى .

(٦) المساعدة والادخار ـ تكونت بين عمال مصانع الشركة جمعية تعمل على تحسين حالة أعضائها ثقافيا واجتماعياً واقتصاديا وصحيا وكذلك أفراد أسرهم المسئولين عنهم . وأهم ما قامت به الجمعية حتى الآن فى تنفيذ أغراضها هو مساعدة أعضائها عند الطوارىء المفاجئة كالوفاة والإصابات وتمنح القروض لأعضائها عند الحاجة وتقوم بمعالجة أفراد أسر العمال بالمجان لدى أطباء إخصائيين وصرف الأدوية بالنظام الموضح باللائحة الأساسية للجمعية . كذلك تتولى تكملة أجر العامل المريض لمدة معينة بعد أن تستنفذ أجازاته وامتيازاته التى تمنحها الشركة بمعدل ٨ أيام بأجر كامل و ٣٠ يوم بنصف أجر . مع ملاحظة أن هذه المدد تزيد على ما نص عليه قانون عقد العمل الفردى .

(٧) الاشتراطات الصحية وغيرها ـ تراعى الشركة فى أماكن العمل بفروعها المختلفة الاشتراطات الصحية المختلفة التى نص عليها القانون وتزيد من تهوية (بعضها بالهواء المكيف) وإضاءة على أحدث طرق ووقاية العمال من الحوادث والإصابات بتزويد العامل بأجهزة الوقاية المختلفة واللوحات النموذجية المصورة المعلقة فى أماكن ظاهرة بحيث تنبه الصورة إلى إتقاء العامل من خطر العمل . وأنشىء بالمراكز الاجتماعية بكل مصنع حمامات مزودة بالماء الساخن والصابون وصالات لها دواليب لحفظ ملابس العمل للعمال .

(٨) خدمات إجتماعية أخرى : أ ـ مكافحة الحفاء . إذ تصرف الشركة لكل عامل زوج صندل بنصف الثمن ب ـ توحيد زى العمال بما يتناسب مع كل صناعة ويصرف لكل عامل بذلتان إحداهما بالمجان والأخرى بالثمن

مقسطا على عشر أقساط جـ — تصرف الشركة منحا مادية وعينية (لحوم — أرز — سكر — زيت — نباتين — صابون) فى الأعياد والمناسبات . د — أقامت الشركة الشعائر الدينية بالمساجد الملحقة بالمصانع بانتدابها أحد الوعاظ لإلقاء خطبة فى موضوع مناسب عقب صلاة الجمعة . هـ — تصرف الشركة يوميا لكل عامل من عمال الأعمال المجهدة كاللحام بالأكسيجين أو الدوكو كوبا من اللبن بالمجان .

تأثير هذه الخدمات على العمل والعمال :

وقد قدر العمال فى الشركة ماتؤديه لهم من خدمات اجتماعية إختيارية رغم ماتسديه لهم من توجيه وإرشاد فى نقابتهم أو جمعيتهم التعاونية أو جمعية المساعدة والادخار كذلك تسعى الشركة لتذليل المشاكل الخاصة للعامل وتسهيل إلحاق أبنائه بالمدارس أو تحويل المريض من أسرته إلى المستشفى أو غير ذلك من نواحى العلاج والرعاية الاجتماعية للعامل أو لأسرته .

وأدى ذلك إلى زيادة حسن التفاهم بين العامل والمسئولين بالشركة وأصبح لا وجود للمشاكل العمالية العالية تقريبا إذ جميعها تذلل بواسطة مجلس إدارة نقابتهم مع الشركة بالطرق الودية لما تلمسه النقابة من نية الشركة وعطفها على عمالها . وطبعا يؤثر هذا فى زيادة إنتاج الشركة علاوة على ما تؤديه بعملها هذا من خدمة إنسانية جليلة لما يقرب من ثلاثة آلاف أسرة تقريبا .

قائمة غـــذاء أسبوعى

أيام الأسبوع	الأصـــناف	ملاحظات
الاثنين	خبز — لحم (كفتة) — خضار — أرز — سلطة	
الثلاثاء	خبز — عدس أصفر بالأرز — جرجير وكرات أو فجل — فاكهة	
الأربعاء	خبز — لحم — خضار — أرز مفلفل — سلطة	
الخميس	خبز — لوبياجافة — أوفاصولياجافة — أو فريك أو بطاطس لحم — (كفتة) — أرز مفلفل — جرجير أو كرات أو فجل	يلاحظ تقديم كل صنف أسبوعياً بالتوالى
الجمعة	خبز — لحم — خضار — مكرونة — سلطة	يلاحظ تقديم كل صنف
السبت	خبز — فول مدمس أو بصاره أوحمص أوبسلة — سلطة فاكهة	أسبوعياً بالتوالى

نتيجه البحث

إن الخدمات الاجتماعية التى تؤدى لهذه المئات من العمال على اختلاف مهنهم لا تتعدى ماتقدمه بعض الشركات الكبيرة لعمالها من خدمات اجتماعية اختيارية . أما بقية العمال فهم محرومون من وسائل الرعاية . ولاشك فإن هذا يدعوا إلى اضطراب العمل والتجاء العمال إلى وسائل عنيفة سواء بتقليل الإنتاج أو إتلاف المواد أو الأضراب وهذه ولاشك خسائر تعود على صاحب العمل — إذا حصرت زادت عما يمكن أن يتكلفه إنشاء الخدمات الاجتماعية . ويؤكد لنا ذلك مانراه من استقرار روح التعاون بين عنصرى العمل ورأس المال فى المصانع التى سارعت إلى تيسير هذه الخدمات .

فإذا تعاون أصحاب الأعمال الذين لا يقدمون خدمات اجتماعية اختيارية لعمالهم بسبب كثرة ما تتطلبه من نفقات ومجهود .

على تهيئة سبل إيجاد هذه الخدمات فى دائرتهم لتشابه الحرف فى كل قسم من أقسام المدينة على أن يساهم كل منهم بنسبة عدد عماله فجنوا من وراء ذلك أحسن الثمرات ويمكن القيام بما يلى :

١ — إنشاء المطاعم لعمالهم بدلا من التجائهم إلى الباعة الجائلين وتناولهم الطعام على الأرصفة .

٢ — المستوصفات فى دائرتهم لهم ولأسرهم أو التعاقد مع مستشفى القسم أن وجد .

٣ — الأندية الرياضية والترويحية حيث يقضون أوقات فراغهم وحيث تنظم لهم برامج تتفق وميول كل طائفة منهم بدلا من قضاء أوقاتهم فى النواحى الضارة بصحتهم وأخلاقهم .

٤ — الجمعيات التعاونية لتوفر لهم ما يحتاجونه من مواد استهلاكية بأسعار زهيدة إذ يهدف التعاون إلى منع الوسطاء .

٥ — إنشاء مساكن صحية تؤجر للعمال بأجور مناسبة حتى تبعدهم عن المسكن الردىء فى الأحياء الغير صحية لانخفاض إيجارها — وتوفر لهم فيها النواحى الترويحية والثقافية التى تعمل على رفع مستواهم الأدبى .

٦ — جمعيات المساعدة والادخار للعمال لتعاون العمال على مواجهة الأزمات الطارئة وتأمينهم ضد المرض والشيخوخة .

٧ — أما جهل العامل وضعف مستواه الفكرى فيجدر بالمصانع التى يزيد عدد عمالها عن مائة عامل أن تستخدم باحثة إجتماعية وإذا قل عن ذلك فيتعاون أصحاب المصانع المتقاربة فى القسم على استخدام باحثة تقوم بالعمل لهم جميعا . وتنحصر مهمتها فى أن تقف على الصعوبات التى تعانيها أسر العمال وتوجهها إلى الطرق المثلى فى تربية الطفل والعناية بالمنزل والطرق الصحية السليمة وتقنع الأسرة بمدى الفوائد التى تعود عليها من المؤسسات الاجتماعية المنشأة لها حتى لا يعرض عنها العمال وتفهمهم الغرض من إنشائها .

٨ — عدم كفاية الاداة الحكومية الحالية فى أداء رسالتها بالتوجيه والإرشاد فى محيط العمال .

وعلى الحكومة أن تشجع الهيئات العمالية فى محيطها العمالى وتصرف لهم إعانات على اعتبار أنهم هيئات تفيد عددا كبيرا من المواطنين وبذلك يتشجع أصحاب الأعمال على اتباع نفس السبيل .

وكذلك عليها بث الروح الاجتماعية فى نفوس أصحاب الأعمال وتوجيه العمال وإرشادهم وإقناعهم بفائدة هذه الخدمات الاجتماعية ويمكنها أن تستعين فى ذلك بالنشرات والأفلام السينمائية وحلقات البحث الاجتماعية والمحاضرات .

وبهذه الوسائل سواء أكانت متعلقة بأصحاب الأعمال أو العمال فإنها تحقق الثقة بين العامل وصاحب العمل وتتم التآلف بينهما ويتجنب المجتمع كل ما قد يهدد كيانه .

الرعاية الاجتماعية فى محيط العاملات فى مصر

للسيدة زاهية مرزوق (مصر)

مقدمة :

كان اهتمام المرأة فى الشرق العربى منذ القدم موجها وملحوظا فى القيام بشئونها المنزلية، ورعاية أطفالها ، ولكنها بجانب ذلك كانت لها مساهمة ملموسة فى كثير من نواحى النشاط الخارجى كمساعدة زوجها ، أو معاونة أهلها فى فى أعمالهم ، وخاصة الريفية منها ، والمهن الخاصة ، والبيع والشراء فى أشياء أكثر ما تكون متصلة بالمرأة والمنزل، والرعى ، وكان ذلك على نهج بدائى فردى غير منتظم ، وغير مشمول بقانون أو نظام جماعى بالصور التى نراها اليوم ، بدرجات تتفاوت بين بلد وآخر .

وظلت الحال كذلك إلى بداية هذا القرن ، حيث بدأت الحياة العامة للمجتمع والحياة الخاصة الأسرة تخضعان للتطورات الاجتماعية والاقتصادية ، وتستجيبان طوعا أو كرها ، لتأثيرها فيهما ، كما كان لوقوع الحربين العالميتين أثرهما القوى الفعال فى تغيير الظروف وتوجيه نظرة المجتمع إلى قيمة أفراده ذكورا وإناثا ، وإمكان استغلال جميع القوى العاملة ، فى زيادة الانتاج الفردى والجماعى ، وإيجاد دوافع جديدة لدى الفرد — مطلقا بعض النظر عن نوعه — ليعمل معتمدا على نفسه فى كسب رزقه أو معاونا لشريكه فى الحياة لزيادة الدخل ومواجهة أعبائها .

ونتيجة لذلك وجدنا المرأة — وهى تمثل نصف تلك القوى العاملة — تشق طريقها تدريجيا إلى ميادين الأعمال الخارجية ، وتأخذ مكانها إلى جانب الرجل فقاسمته الكثير من أعماله ، وكانتفرد عنه بأعمال أخرى . وقد تبع هذا التطور فى حياة المرأة نتائج تدفعنا إلى زيادة الاهتمام بهذه الناحية والنظر إليها نظرا علميا متصلا بالحياة العامة ، وبالأسرة والمنزل ، وبالمرأة كفتاة ثم كزوجة وأم فى ظروف وبيئات مختلفة والتعرف على مختلف الآراء والفكر لتحديد وضع المرأة كعاملة . والوصول إلى توصيات يمكن على ضوئها رسم طريق سوى يمكننا من أن نجنى ثمار أعمال المرأة ، وأن نتجنب سوء النتائج التى قد يستتبعها انصرافها للعمل أو يؤدى إليها إهمال شأنها وشأن أطفالها حال مباشرتها العمل . . وذلك نظرا لخطورة رسالة المرأة فى الحياة ، وضرورة تكييفها مع الأوضاع والظروف الاجتماعية والاقتصادية لكل دولة من الدول العربية .

وهذا ما نريد أن نستهدفه من وراء البحث فى هذا الموضوع وهو حقيقة جدير بكل جهد وعناية لاتصاله الوثيق بالانتاج والاقتصاد ، وبالحياة الاجتماعية ومستقبلها فى النواحى المختلفة .

ولاتساع الموضوع وتعدد جوانبه سأقتصر فى عرضى على أهم الجوانب البارزة ، وأتناولها بالقدر الذى يمكن أن يؤدى إلى نتائج أرجو أن نفيد منها فى هذا المقام .

تحديد كلمة العمل بالنسبة للمرأة

وفى مستهل هذا البحث من الضرورى ايضاح الفرق بين المرأة العاملة وغير العاملة فإن الاتفاق على تحديد وصف العاملة وإيضاح مجالات العمل يذلل أمامنا كثيراً من الصعاب التى تعترض البحث وتغير من الحقائق ، ناشئة عن الغموض أو اللبس أو الخلط .

فهل المرأة العاملة هى التى تعمل خارج منزلها لحسابها أو لحساب الغير ؟ أو هى التى تعمل (مطلقاً) خارج المنزل أو داخله ؟ . إن القانون المصرى رقم ٨٠ لسنه ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل النساء فى الصناعة والتجارة والقوانين المعدلة لايشمل إلا نواحى من عمل المرأة خارج منزلها ، وهى التى تدخل تحت مفهوم كلمتى صناعة ، والمحال التجارية ، كما حددت المقصود منها المادة الأولى منه . . والذى يتبادر من استعمال كلمة العمل ومشتقاتها بالنسبة للمرأة لا يشمل عملها داخل منزلها ، وللباحث أن يتساءل لماذا لا يعد القيام بشئون المنزل عملا كسائر الأعمال الأخرى أليست مهنا لها كل خصائص المهن وآثارها ؟ أو ليس قيام الزوجة بما يوفر للأسرة الأجر الذى تدفعه لمن يقوم بها ، وبذا يعد فى حكم مورد يستعان به فى سد باب آخر من أبواب المصروفات ، أو ليست هى واجبات مقومة وتتناولها أحكام القضاء بفرضها على الزوجة أو على الزوج حسب الأوضاع والظروف ؟ ولماذا لايشملها التنظيم والتقويم ويكون لها شأنها من الاهتمام كسائر المهن الخارجية ؟ . وفى رأيى أنه يجب أن يأخذ بهذا المعنى الواضح فى تحديد العمل بالنسبة للمرأة حتى لا نغمطها حقها ، ونبخسها ماتقوم به من جهود لها شأنها فى الحيانين الخاصة والعامة .

نشاط المرأة فى ميادين العمل

تدل الاحصائيات العامة على أن المرأة فى مصر أمتد نشاطها الى شتى نواحى العمل فى الحياة ، وأن نسبة العاملات فوق سن الخامسة بلغ نحو ٣و٤٣٪ من جملة السكان (احصاء ١٩٤٧) .

وفيما يلى نسبة الأعمال التى تزاولها مرتبة ترتيباً تنازلياً ، حسب نسبة العاملات فى مصر فى كل ميدان منها ، بغض النظر عن فنية العمل ذاته ، ومستوى من يعمل به من الاناث ، ومدى انتاجهن ، وفترات عملهن ، ومدى انتظامها ، ودوامها أو انقطاعها . وبغض النظر عن فردية العمل أو جماعيته ، وتنظيمه أو عدم تنظيمه ، وذلك لأعطاء صورة اجمالية عامة عن نشاط المرأة فى ميادين الأعمال المختلفة .

١) العمل الزراعى :

كانت الريفية أسبق من أختها الحضرية إلى ولوج ميادين الأعمال الخارجية فرأيناها تساعد أهلها أو زوجها فى أعمال الحقل المتنوعة ، بجانب أدائها لوظيفتها الرئيسية فى المنزل وما تزال الى اليوم — خصوصاً فى الوجه البحرى من ريف مصر — تشترك فى هذا الميدان بجهود ظاهرة ، ورغبة ذاتية ، ايماناً منها بأنها تؤدى واجباً فلا تضيق به ولا تتألم منه . وفى الوقت نفسه تحاول ألا تقصر فى شئون منزلها ، ورعاية أطفالها فى دائرة وسائلها وبقدر مايتسع لها وقتها . وهى من أجل ذلك — بغض النظر عن مدى ملاءمة العمل لطبيعتها فى بعض صوره أو زمنه ومدى تأثيره فى حياتها المنزلية كزوجة وأم ، وفى حياة أطفالها — تعد مثلا كريماً للتضحية بوقتها وراحتها ومضاعفة جهودها ، للتعاون مع زوجها أو أهلها فى تحمل أعباء الحياة والاضطلاع بتبعاتها . والنساء فى الريف يقمن بشتى الاعمال كجنى القطن وقطف الثمار وجمع الحبوب وتنقية الزرع من الحشائش ، وبالاشتراك فى إدارة آلات السقى وغير ذلك . ما عدا الأعمال العنيفة أو الثقيلة التى تطيقها قدرتهن وتبلغ نسبتهن ٦٪

٢) واجبات وخدمات منزلية :

ويعمل فى هذا الميدان أكبر عدد من الأناث وخصوصاً فى الريف حيث تشترك المرأة أو تقوم بالاعمال المتصلة بشئون الزراعة فى المنزل ، كما يشمل خدمة المنازل فى الريف والمدن ويؤخذ من الاحصاء العام سنة ١٩٤٧

أن نسبة من يقمن بتلك الأعمال ٨٣,٤ ٪ وهى أعمال فردية غير واضحة وغير محدودة .

٣) الأعمال المتنوعة .

وهى تشمل : تربية الطيور ، والنحل ، ودودة القز وصيد الأسماك ، والأصداف وبعض الحرف التى يشترك فيها الأناث بعدد ضئيل ، ومعظمها أعمال ريفية تتصل بالزراعة ونسبة المشتغلات بها ٧ و ١ ٪

٤) التجارة

وعمل المرأة فيها يشمل ناحيتين : التجارة الشخصية والعمل فى المؤسسات التجارية وقد ازداد نشاط المرأة فى هذا الميدان ، وخصوصاً بعد ما اتجه كثير من المؤسسات التجارية الكبرى إلى تفضيل الإناث بعد ما أثبتت التجارب حسن استعداد المرأة ونجاحها فى هذا العمل الذى يتجاوب مع ميولها الطبيعية ، ونسبة العاملات فى هذا الميدان ٩,٠ ٪

(٥) الصناعة :

تعمل المرأة أيضا فى صناعات فردية أو فى المصانع المختلفة ، وهذا العمل لما كان يتوقف على مهارة فنية خاصة أو على ثقافة معينة كما يخضع فى صوره الجماعية لقيود وشروط مهنية أو شخصية ، أوقانونية — كان اشتراك المرأة فيه بصورة جماعية متأخرا جاء بعد قيام النهضة الصناعية فى مصر — ومع هذا فإن نشاط المرأة المصرية فى هذا الميدان بدأ قويا وسريعا فاستعانت المصانع على اختلافها بعدد كبير من الأناث ومازلنا فى بداية الطريق ، وقد بلغت نسبتهن ٨٪

(٦) الخدمات الاجتماعية والوظائف الحكومية والأهلية :

وتشترك المصرية فى جميع هذه الأعمال ماعدا الوظائف المحرومة منها بحكم القانون كالقضاء ، والنيابة ، والمناصب الدينية . واشتراكها فى الأعمال الفنية والخيرية آية تطورها السريع فى النوحى العلمية والثقافية والاجتماعية مما يعتبر انقلابا فى حياتها الخاصة والعامة ، والاتجاه بها إلى آفاق لم تكن تتطلع إليها من قبل وسيتسع بها هذا النشاط كلما إتسعت أمامها رحاب العلم ، وإمتدت آفاق التحرر الصالح ، وخاصة بالنسبة الريفية التى مازالت على مسافة بعيدة من الغاية التى يجب أن تبلغها . وتبلغ نسبة المشتغلات فى هذه النواحى ٤ ٪

(٧) وهناك أعمال أخرى تشترك فيها المرأة كالخدمات الشخصية وتتمثل فى الخدمات الخاصة بالفنادق والأندية والمقاهى والمطاعم والأفراح والمآتم والتزيين والتجميل بنسبة ٠,٠٨ ٪ كما أن هناك خدمات أو وظائف تزاولها المرأة تتعلق بوسائل النقل والمراسلات بطرقهما المتعددة . بنسبة ٠,٠٢ ٪

ونتبين من الإحصائيات العامة الحقائق التالية :

١ — عدد النساء العاملات فوق سن الخامسة ٧٠٩٨٠٧٧ بنسبة ٨٥,٩ ٪

٢ — عدد النساء غير العاملات فوق سن الخامسة ١١٦٨١١٢ بنسبة ١٤,١ ٪

٣ — نسبة العاملات فوق سن الخامسة ودون السادسة عشر ٢١ ٪

٤ — نسبة العاملات غير المتزوجات ٩,٣ ٪

٥ — نسبة العاملات الأرامل ١٤,٤ ٪

٦ — نسبة العاملات المطلقات ٠١,٧ ٪

كما تستنتج منها هذه الظواهر .

(ا) أن أكبر نسبة للعاملات توجد فى الأعمال الزراعية والخدمات المنزلية لأنها — عادة — لاتحتاج إلى مهارات معينة أو تعليم أو مران ويمكن الاشتراك فيها فى أى سن بعد الخامسة وتزاول فى أوقات غير معينة وغير محددة .

(ب) أن التجارة ميدان محبب للنساء وهى تأتى فى المرتبة الثانية بعد الخدمات المنزلية والأعمال الزراعية لأنها تحتاج إلى درجة معينة من التعليم والمران .

(حـ) أن نسبة العاملات فى الصناعة وخصوصا فى المصانع تقل عنها فى التجارة والصناعة لأن الصناعة تحتاج إلى مستوى معين من التعليم والثقافة والمهارة والخبرة والسن ولأننا من جهة أخرى مازلنا فى بدء نهضتنا الصناعية

(ء) أن الخدمات الفنية الاجتماعية والوظائف تقل النسبة فيها ويرجع ذلك لارتفاع نسبة الأمية بين الإناث عنها فى الذكور وللقيود التى تواجه المرأة فى بعض ميادين هذه الأعمال .

(هـ) ضخامة نسبة العاملات فى السن المنخفضة .

(و) ضخامة نسبة العاملات من غير ذوات العائل (غير متزوجات ، أرامل ، مطلقات) حيث تبلغ ٢٥,٤ ٪ وهذا يدلنا على أقوى الأسباب التى تدفع المرأة إلى العمل ، والتخلى قليلا أو كثيرا عن وظيفتها الأساسية فى المنزل

الأسباب التى تدفع المرأة إلى العمل

أن المرأة كعضو حى فى الأسرة والمجتمع لابد أن تعمل إما قياما بوظيفتها الأساسية داخل المنزل أو بأعمال أخرى خارجة أو فى الناحيتين معا حسبما تدعواليه الحاجة وتقضى به الظروف . فلا يقال لم تعمل المرأة ؟ وإنما يقال ما الذى يضطرها إلى أن تضيف إلى أعمال وظيفتها الرئيسية فى تدبير المنزل ورعاية الأطفال أو فى الاستعداد لذلك فى المستقبل أعباء أخرى بمزاولتها أعمالا خارج المنزل أو داخله ؟ أو ما الذى يجعلها تستبدل بأعمال تلك الوظيفة أعمالا أخرى خارجية ؟ وحين نبحث عن تلك الأسباب نجد أنها تتصل بجانبين : —

(ا) جانب المرأة والأسرة وتتمثل فى : —

١ — الفقر وفقد العائل .

٢ — عدم الزواج وحاجتها إلى أن تعول نفسها بنفسها .

٣ — التعاون مع الأسرة العائلية أو الزوجية فى رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى وزيادة الدخل .

٤ — انتشار التعليم ، وتطور مركز المرأة ، وأوضاع المجتمع .

٥ — الميول الشخصية .

٦ — الفراغ .

٧ — التفكك بين أفراد الأسرة وتخلى الرجل عن مسئوليته التى كان يضطلع بها نحو رعاية من فى حوزته من الأناث .

٨ — زيادة عدد النساء على الرجال .

(ب) جانب ميادين العمل .

١ — اتساع الوظائف والأعمال أمام المرأة وتعدد أبوابها ، وخصوصا ميادين التعليم والتمريض والخدمات الفنية والاجتماعية المختلفة .

٢ — ازدياد النشاط الصناعى والتجارى فى أنحاء القطر وكثرة عدد المصانع والمتاجر التى تتطلب الأيدى العاملة وخاصة من الأناث .

٣ — الحاجة إلى المرأة فى الخدمات المنزلية .

هذه الأسباب منفردة أو مجتمعة حملت المرأة طواعية أو اضطرارا على العمل رغبة فى الأجر للحاجة فى الأكثر أو حبا فى العمل على الأقل .

تقويم النتائج المترتبة على عمل المرأة

ومن هذا العرض الوافى الموجز نتبين أن المرأة أصبحت تزاول أعمالا أخرى غير وظيفتها الأولى أو نشاطا أضافيا بجوارها وأن المنزل تدريجيا يفقد بعض وظائفه وهو بسبيل أن يتحول فى نظر الكثيرين إلى مأوى يأوى إليه الأفراد آخر النهار كأى فندق كما نتبين مما أشرنا اليه آنفا من أن حاجات معيشية اضطرارية ، وتطورات اجتماعية وثقافية هى التى تدفع المرأة إلى العمل فى الخارج .

وإذا أردنا تقويم نتائج عمل المرأة فى ضوء ماتقدم نجد أن تلك النتائج تتصل بنواح ثلاث .

١ — الإنتاج العام .

فعمل المرأة يزيد فى الإنتاج العام للدولة ويرفع من مستواها الاقتصادى ، والدولة القوية هى التى تستغل كل مافيها من أيد عاملة وهناك فنون وصناعات لايحسن القيام بها غير المرأة .

٢ — حاجة المرأة للعمل :

كثير من النساء بهن حاجة ملحة إلى العمل لفقد العائل وعدم وجود مورد كاف للمعيشة كالفتيات الفقيرات واليتيمات غير المتزوجات والأرامل والمطلقات ونسبتهن كما تقدم ٢٥,٤ ٪ فعمل هؤلاء ييسر لهن طريقا شريفا للكسب ، تأمن منه الدولة والمجتمع الاضرار الخطيرة التى ترتب على تعطلهن مع عوزهن وانحرافهن إلى وسائل غير شريفة أو مشروعة للعيش .

٣ — المنزل والأطفال .

المرأة كأى إنسان آخر طاقتها محدودة فهى لا تستطيع أن تجمع بين وظيفتها فى المنزل وعملها فى الخارج وتؤديهما معا أداء كاملا . ووقتها أيضا لايتسع لذلك ، وعادة نرى المنزل يتأثر بخروجها اقتصاديا واجتماعيا . والأطفال يتأثرون روحيا وتربويا وصحيا واجتماعيا ، ومن أهم النتائج التى قد يؤدى إليها عمل المرأة : —

(١) إنحراف الأطفال وتشردهم .

(٢) ضعف الرابطة بين الزوجين وبين الأم وأطفالها .

(٣) ضعف العواطف الزوجية المتبادلة بين أفراد الأسرة .

(٤) إضطراب الأسرة وانهيارها .

وهذه ناحية أرى انها بحاجة إلى العناية والبحث توقيا لما بدأنا نلمس بعض أثره فى أسرنا ومجتمعنا اليوم ، ونحن مقبلون على تطور أبعد مدى يزيد فى جذب المرأة (زوجا أو أما) إلى العمل تحت تأثير الأسباب المختلفة التى يلاحظ أكثرها أنها بسبيل أن تقوى ويقوى إغراؤها . . وقد تنبهت لهذا البلاد التى سبقتنا فى تلك التجربة (كفرنسا) . . وهى تقرر اليوم أن عمل المرأة ذات الأطفال يكلف الدولة أكثر مما تفيده منه بسبب ماتنفقه فى

فى تقديم الخدمات لها ، وحضانة أطفالها ورعايتهم وغير ذلك من وسائل سد النقص المنزلى الناشىء عن تفرغ المرأة للعمل الخارجى .

وإزاء تلك النتائج ودرجة تأثير كل منها المختلف عن الآخر تبدو أهمية التوفيق بينها حتى يمكن للمجتمع أن يستفيد بجميع قواه والمنزل ألا يفقد وظيفته والمرأة المحتاجة أن تعول نفسها وتصون كرامتها بعمل شريف ومورد كاف.

وأظن أن هذا التوفيق ليس متعذرا خصوصا إذا لاحظنا أن العربية شديدة الإيمان بأمومتها ووظائفها فى الحياة المنزلية وانها تدفع بعوامل خارجية أكثر تنتمى إلى الدائرة الاقتصادية ماعدا الأعمال الإنسانية والخيرية التى كثيرا ما تؤدى نتيجة لاستجابات نفسية ، وهذه الأعمال عادة لاتمنع المرأة من أداء وظائفها ، بل ربما تعينها على أدائها.

وأرى من الوسائل التى تسير بنا فى طريق هذا التوفيق : -

(١) النظر فى تلك الأسباب التى تضطر المرأة إلى ترك منزلها والعمل خارجه ، وعلاج ما يمكن علاجه منها .

(٢) معاونة المرأة ذات الأطفال على القيام بشئون رعايتهم ، والعمل على تدبير مورد رزق لها سواء عن طريق توجيهها إلى أعمال مربحة تقوم بها فى المنزل مع تشجيعها والعمل على ترويجها فى السوق المحلية ، أو عن طريق مساعدات مادية كافية إذا لم يتيسر لها العمل فى المنزل .

(٣) تيسير الآلات الحديثة فى الزراعة حتى تتوفر الريفية لأعمالها المنزلية وتخفف من عبء الأعمال المرهقة التى تؤديها فى الحقل ، وتعنى بشئون أطفالها .

(٤) تنظيم الأعمال وتنسيقها إلى ما هو أكثر ملاءمة للرجل وما هو أكثر ملاءمة للمرأة ، وتنظيم تشغيل كل منهما فيما يلائمه ولا يصلح بدونه وخصوصا فى البلاد التى لا تشكو من قلة الرجال بل تشكو من بطالتهم .

(٥) تطبيق ما تنص به الشرائع من وجوب التكافل الاجتماعى بين الأقارب .

(٦) تيسير الأعمال الملائمة للفتيات غير المتزوجات .

(٧) تضمين مناهج تعليم البنات برامج مهنية تعدهن لمزاولة الفنون المنتجة بدقة ومهارة وسرعة ، ليستطعن مواجهة الحياة العملية بقدرات فنية ، ويبتعدن عن مزاولة الحرف الدنيا التى لا تكفيهن أجورها ، أو دخلها أو تؤثر فى شخصيتهن وسلوكهن .

هذه الوسائل وما إليها تخفف من التيار الجارف الذى أصبح يسوق المرأة إلى الأعمال فى شتى الميادين الخاصة بها وغير الخاصة ، الملائمة لها وغير الملائمة .

الرعاية الاجتماعية للعاملات

إن الرعاية الاجتماعية للعاملات فى صورها المتعددة حق للعاملات كحقهن فى الأجر سواء ، يجب أن توفر لهن مقابلة للجهود التى يبذلنها للعمل والإنتاج ومعاونة لهن على زيادتها واستمرارها ، وهن ينقصهن الكثير منها ، وكثير من العاملات لا يجدن منها شيئا ، وفيما يلى أعرض لأنواع الرعاية الاجتماعية التى يجب أن نعمل على توفيرها فى محيط العاملات :

مكافحة الأمية ورفع المستوى الثقافى :

موضوع تثقيف العاملات وإزالة الجهل المتفشى بينهن موضوع حيوى لا بالنسبة للمرأة العاملة من ناحية العمل

فحسب ، بل هو أساس لرفع مستواها من ناحية تفهمها لأداء واجباتها كعنصر عامل فى الإنتاج القومى ، وكعضو مهم يرتكز عليه فى رعاية الأسرة والطفولة . وكلما كافحنا الأمية بين العاملات كلما زاد وعيهن القومى ، وأدركن أهمية الرسالة الملقاة على عاتقهن فى ميدان العمل أو فى ميدان الأسرة ، وإن إزالة الأمية إحدى وسائل توصيل برامج الوقاية والعلاج فى محيط العمل ولزيادة الإنتاج العام وفى محيط الرعاية الصحية والاجتماعية للأسرة . ولذلك نجد من الضرورى إعداد برنامج عملى لمحو أمية النساء العاملات عن طريق :

(١) إنشاء فصول لمكافحة الأمية فى المنشآت التى تعمل بها المرأة .

(٢) هيئات أهلية تقوم بإنشاء فصول لهذا الغرض .

(٣) الأفراد : فيعمل أصحاب الأعمال خصوصا فى محيط خادمات المنازل على إزالة أميتهن .

(٤) تخصيص فصول فى مدارس البنات فى غير أوقات العمل الرسمى لمكافحة الأمية مع مراعاة أن يكون ذلك فى وقت فراغ العاملة تفاديا لإرهاقهن وتشجيعا لهن على الالتحاق بها .

إعداد الفتاة العاملة للحياة الزوجية والأمومة :

مما يلاحظ أن المؤسسات الصناعية والتجارية تختار العمل بها الفتيات ما كن غير متزوجات وتستبدل بهن غيرهن إذا تزوجن ، وأن نسبة العاملات فى هذه الفئة أعلا منها فى الفئات الأخرى ، ومن المسلم به أن رسالة الأمومة والزوجية من أهم الرسالات الحيوية لكيان الدولة وما دامت العاملة من هذه الفئة عرضة لترك المصنع والعودة إلى المنزل فإن على المؤسسة التى تعمل بها أن تتخذ من فترة وجودها فرصة طيبة لإعدادها للحياة الزوجية التى تنتظرها فى المستقبل . وقد اتجهت بعض المصانع الكبرى إلى إنشاء مدارس لتأهيل الفتاة لرسالتها المنزلية تدرس بها المواد التى تساعدها على تفهم الحياة ، وتؤهلها لتكون ربة منزل صالحة ، وتتلقى فيها كثيراً من الفنون والصناعات المنزلية التى تساعدها على تخفيف العبء المالى فى ميزانية الأسرة : كالتدبير المنزلى والحياكة وتربية الأطفال وما إلى ذلك .

تشجيع الادخار والقروض :

اتجه كثير من النساء العاملات إلى إنشاء صناديق للادخار تنظم بطريقة بدائية ويدخرن فيها مبالغ معينة للافادة منها وقت الحاجة إليها . وهذه الطريقة تستعمل كثيراً وتساعد العاملات على مواجهة الالتزامات الطارئة ، كنفقات الكساء ومصروفات المدارس ونحوها ، وهذه الصناديق تقوم على أساس مبسط فى إدارتها ولا تكلف المال المدخر بها شيئا . ولئن دلتنا هذه الظاهرة على شىء فعلى مدى شعور العاملة بحاجتها إلى المال فى فترات معينة من السنة وظروف طارئة لا تكفى لمواجهتها الأجور الشهرية العادية وعلى الرغبة التعاونية المتبادلة بين العاملات وتمكن الإفادة من هذه الوسيلة التعاونية بتحويل تلك الصناديق إلى صناديق إدخار وقروض منظمة ومنتظمة بحيث تنمى روح التعاون لدى العاملات وتقوى الرابطة بينهن ، ويمكن أن تفى بحاجتهن من المال فى الظروف التى تتطلبه .

تشجيع نظام الجمعيات التعاونية :

يجب أن تشجع العاملات على الاشتراك فى جمعيات تعاونية تنشئها المؤسسات التى يعملن بها ، أو فى الجمعيات التعاونية العامة ، وهذا التشجيع يؤدى إلى نتائج مزدوجة ، لأن المرأة عنصر حيوى قوى فى تداول النقد التعاونى

إذ هى التى تقوم بشراء الحاجات المنزلية، وبذا يمكنها إفادة الجمعيات التعاونية بجانب استفادتها هى منها ، علاوة على ما تقدمه تلك الجمعيات من خدمات اجتماعية فى محيط المرأة العاملة خاصة والمحيط الاجتماعى عامة .

العلاج الطبى :

إن العامل ذكراً كان أو أنثى معرض هو أو من يعوله للمرض، وربما كانت العاملات وأطفالهن أكثر تعرضا له والمرض إن كان بالعاملة نفسها أثر تأثيرا مباشرا فى العمل وإنتاجه . وإن كان فى أحد أطفالها أو فرد آخر ممن تعول كان سببا فى اختلال توازن الأسرة الاقتصادى بسبب الالتزامات الطارئة لشراء الأدوية والعلاج، وهذا الاختلال بدوره يؤثر فى نشاط العاملة ويقلل من إنتاجها ، فضلا عن أن المرض قد يكون ناشئا عن أثر العمل نفسه . ولذا فمن الواجب أن نوفر للعاملات علاجا طبيا يشمل :

العلاج وشراء الأدوية .

تدبير من يقوم بالخدمات الطبية للمريض فترة العمل إذا كان أحد أفراد العاملة ، على أن الذى يقوم بهذه الخدمات يجب أن يكون مؤهلا لها بحيث لا يخلط بين مهمته ومهمة الخدم » .

التأمين الصحى :

كذلك يجب الأخذ بنظام التأمين الصحى للعاملات والتوسع فيه بحيث يعم العاملات فى المصانع وغيرها ، فإن هذا النظام يحل كثيراً من المشاكل التى تنشأ عن مرض العاملة أو من تعوله أو ترعاه فى أسرتها .

الإعانات المرضية .

وإذا كان المريض العاملة نفسها ، ولا مورد لها غير أجرها فيجب أن تصرف لها إعانة مرضية منتظمة علاوة على الخدمات الطبية التى سبق ذكرها ، حتى تستعيد صحتها وقدرتها على العمل ، وتتمكن من مباشرته ، وبذلك تكفل لأسرة العاملة موردها الذى تتعيش منه .

التأمين الاجتماعى .

تأخذ البلاد المتحضرة بهذا النظام تأمينا للعمال فى حالات المرض والبطالة والعجز والشيخوخة وقد أثبتت التجارب نجاحه لما يعود به من فوائد جمة على العمال وفوائد لأصحاب الأعمال أنفسهم . فالعاملة أو العامل إذا كان مطمئناً إلى مستقبله وإلى وسائل يواجه بها الظروف المستقبلة طبيعية أو مفاجئة كان أقوى على العمل ، وأكثر إخلاصا فى أدائه ، وأرى أن من المهم تطبيق هذا النظام على العاملات أولا إن لم يتيسر تطبيقه على العمال عموما فى وقت واحد ، وذلك لاختلاف شأن المرأة عن شأن الرجل فى بعض حالات التأمين كالبطالة مثلا .

المسكن الصحى :

أثبتت الأبحاث أن المسكن الصحى له أثر بالغ فى الصحة العامة ، وصحة الأفراد خاصة ولذلك يهتم كثير من المصانع بإنشاء المسكن الصحى لكونه عاملا حيويا فى توفير راحة العمال وتيسير وسائل معيشتهم ، وزيادة قوتهم ونشاطهم ، والوقاية من الأمراض التى تنتابهم نتيجة للمسكن غير الصحية . والعاملة أشد حاجة إلى المسكن الصحى الذى يساعدها على تنظيم حياتها ورعاية أطفالها الرعاية الكاملة ، والوفاء بمسئوليتها ، خصوصاً أن مواقع

تلك المساكن يجب أن تكون قريبة من المنشآت التى تعمل بها ، فهذا يوفر عليها الوقت والمجهود اللذين تستنفدهما فى الذهاب إلى المصنع والأوبة منه .

رعاية أطفال العاملات .

إن كثيرا من النساء العاملات لهن أطفال ولا يجدن المال اللازم لرعايتهم وقت العمل ، ولذلك وجب إنشاء مؤسسات تضع فيها المرأة العاملة أطفالها فى هذا الوقت لرعايتهم والاحتفاظ بهم ، وهذه المؤسسات تكون إما بإشراف المصانع التى يعمل بها النساء أو تنشئها وتشرف عليها هيئات نسوية اجتماعية لمساعدة العاملات . وهذه الدور تؤدى خدمات جليلة حيث تخفف عن المرأة العاملة بعض المسئولية التى لا يمكن أن تتحملها وهى بعيدة عن أطفالها ، كما تقى الأطفال الإهمال والتشرد ، والحوادث التى قد يتعرضون لها فى فترة تغيب الأم . ويمكن اتخاذ هذه الدور مراكز لتدريب الأمهات العاملات على العناية بأطفالهن وتنظيم حياتهن وتوجيههن إلى النظم التى توصلهن إلى حسن استغلال مواردهن فيما يعود عليهن وعلى أطفالهن بالنفع العام .

إنشاء مكاتب اجتماعية للمشاكل الخاصة بالعاملات

توجد لدى النساء العاملات مشاكل اجتماعية عديدة تبعا للالتزامات والمسئوليات التى تلقى على عاتقهن ، وهذه المشاكل ربما تؤثر فى إنتاج المرأة العاملة ، فيحسن أن تنشأ مكاتب اجتماعية تلجأ إليها المرأة العاملة لمعاونتها على ما يقابلها من مشاكل أولا بأول قبل استفحالها واستتباعها مشاكل أخرى معقدة تؤثر عليها وعلى أسرتها ، وتؤثر فى المجتمع بطريق غير مباشر ، وتعاون هذا المكتب مع العاملة على تقديم ما تحتاجه من خدمات وسيلة من الوسائل الوقائية التى تقلل من مشاكل المجتمع عامة ومشاكل صاحب المصنع خاصة ، كما أن هذه المكاتب ستكون بمثابة مراكز لأجراء البحوث عما تحتاج اليه المرأة العاملة من خدمات ، وأداة لتنشيط الهيئات التى تهتم بهذا النوع من النشاط الذى تحتاج إليه المرأة العاملة وذووها .

الرعاية فى حالات الحمل والوضع والرضاع .

قد تواجه المرأة العاملة حالات خاصة كالحمل والوضع والرضاع فيجب أن توفر لها الرعاية الاجتماعية الملائمة لهذه الحالات . كتخفيف العمل ، ومراعاة ملاءمته ، وتقصير وقته ، ومنح الإجازة ، والإعانة الطارئة .

الناحية الترويحية .

يذهب العمل بطاقة النشاط لدى العاملة فلكى تسترد هذه الطاقة كاملة وتحتفظ بصحتها وقوتها يجب إعداد برنامج رياضى ترفيهى يشمل حفلات للسمر وأنواع من الرياضة المحببة للنساء ورحلات وإنشاء معسكرات فى أوقات الإجازات ، ويمكن أن تشترك فى هذا البرنامج أسر العاملات ، وهو وسيلة اجتماعية لتقوية الروابط بين العاملات وبين هؤلاء وبين صاحب العمل .

التغذية .

إن للتغذية الصحية فى محيط العمال أهمية خاصة لعلاقتها الوثيقة بالإنتاج ولما كانت العاملة تعمل فترة طويلة من من الوقت لا تمكنها من إعداد طعامها كان من الواجب على المؤسسات التى تعمل بها أن تنظم وجبات غذائية صحية بأثمان مخفضة أو مجانية .

وسائل الانتقال .

فى حالة عدم إمكان سكنى العاملات بجوار أماكن العمل يجب أن تدبر وسائل الانتقال المريحة السريعة للعاملات على اختلاف فئاتهم وصناعتهم ، وهذا التدبير موجود ولكنه غير عام بالنسبة لجميع العاملات اللاتى يسكن بعيدا عن أماكن العمل .

التوجيه المهنى للعاملات .

مما يحسن الأخذ به لرفع المستوى العلمى والفنى بين العاملات إعداد برامج لتوجيههن مهنيا وتدريبهن على مختلف الفنون والصناعات التى يرغبن فى مزاولتها بطريقة فنية أو التى يحتاج المصنع أو المتجر إلى من يزاولها وذلك فى أوقات الفراغ التى لا يضر الانتفاع بها براحتهن .

الرعاية الاجتماعية للعاملات فى مصر

للسيدة ثريا الحريب (مصر)

تتغير الرعاية الاجتماعية للعاملة فى مصر فى طورها الأول فلم تتقدم التقدم الذى ننشده — ونأمل أن نصل إليه فى القريب — ذلك لأننا حديثو عهد بالخدمة الاجتماعية من ناحية ولأن مشكلة العاملة فى مصر لما تتعقد وتتشعب كما فى البلاد التى سبقتنا فى التقدم الصناعى والتجارى .

والرعاية الاجتماعية إما أن يفرضها القانون وإما أن يجرى العرف بها أو يحدث التفاهم بين السلطات المسؤولة وبين أرباب الأعمال على الأخذ بها .

والعاملة فى مصر كما فى غيرها إما عاملة زراعية وهى الغالبية الساحقة وإما عاملة بالصناعة وبالمحال التجارية والمؤسسات والمنشئات المختلفة .

العاملة الزراعية :

لا يفرض القانون للعاملة بالزراعة حماية أو رعاية خاصة . اللهم إلا قانون الإصلاح الزراعى الذى صدر فى سنة ١٩٥٢ والذى حدد الحد الأدنى لأجر العاملة بعشرة قروش يوميا ولكن هذه الأجور لاتعطى لها فعلا فى غالب الأحيان إن لم يكن دائما ، ذلك لأن الأجر يحكمه قانون العرض والطلب وقدرة صاحب الأرض على الدفع وكل هذه العوامل تفيد أن تحديد ذلك الأجر سابق لأوانه .

وأهم مصادر الرعاية الاجتماعية للعاملة بالزراعة هى المراكز الاجتماعية والدور الذى تلعبه تلك المراكز وإن كان هاما إلا أنه محدود النطاق وقاصر على جهات خاصة إذ يبلغ عددها ١٦١ مركزا موزعة توزيعا يعتمد على ظروف نشأة كل مركز إذ لايشترط القانون أن ينشأ المركز فى جهات معينة ولعدد معين من السكان بل كل قرية أوجهة تقوم بجمع مبلغ ١٥٠٠ جنيه تبرعات وتقدم فدانين من الأرض يمكن إقامة مركز اجتماعى بها فى حدود ما يدرج لذلك فى الميزانية الخاصة بالمراكز الاجتماعية وقد تصل مساهمة الحكومة فى المشروع إلى دفع عشرة آلاف جنيه . وقد تنفد الاعتمادات وتقوم جمعية تعاونية للإصلاح الريفى بدلا من المركز .

والمركز الاجتماعى لا يقصر جهده على النساء العاملات بل يشمل جميع سكان القرية ، وبناء عليه فلا رعاية خاصة قاصرة على العاملات .

أمثلة على أهم وجوه الرعاية التى تقدم للمرأة ومنها العاملة بالزراعة .

(١) الرعاية الصحية :

١ — تتردد العاملة على العيادة التابعة للمركز حيث يجرى الكشف عليها وتعمل التحاليل اللازمة بالمجان — وقد يقدم الدواء أيضا بالمجان .

٢ — يلحق بكل مركز اجتماعى مستوصف لرعاية الطفل به ستة أسرة لرعاية الحوامل قبل الوضع والقيام بعمليات

الولادة وتقديم الغذاء للأم والكساء للطفل بالمجان . وبذلك تتاح الفرصة للحامل أن تتم عملية ولادتها بعناية وفى نظافة تقيها وتقى وليدها شر الأمراض .

٣ — تشرف على المستوصف حكيمة اخصائية وتقوم تلك الحكيمة بجانب عملها الطبى البحت بعمل اجتماعى — إذ تلعب دور الدائرة الصحية التى مهمتها تنوير أذهان النساء وتعليمهن أصول رعاية أولادهن ومراعاة النظافة وقواعد الصحة الأولية — وذلك عن طريق المحاضرات تارة والزيارات الشخصية للمنازل تارة أخرى . كما تقوم بالاسعافات الأولية من تضميد الجراح إلى حقن الحقن إلى اعطاء القطرة . . . الخ

٤ — يقوم المستوصف بأخذ عينات من دم الحوامل، وإحصاء سنة ١٩٥٢ يفيدان عدد العينات كان ١١٧٠١ وجد منها ٩٢٨ حالة إيجابية وكان عدد الحقن المعطاة للعلاج ٥١٤٠ حقنه .

٥ — تشرف الحكيمة على عمل الدايات وتوجههن التوجيه الفنى الصحيح وقد بلغ عدد الوالدات بالمستوصف حسب إحصاء سنة ١٩٥٢ سالف الذكر ١٨١٠ و ٣٣٧٣٧ بالمنازل منها بواسطة الحكومة ٨٠٨٠ وبواسطة الدايات تحت إشراف الحكومة ١٥٦٥٧ حالة .

٦ — فى سنة ١٩٥١ وافق السيد وزير الشئون على مشروع تعاون مع قسم التعليم الصحى بالهيئة الصحية العالمية على نشر التعليم الصحى بثلاث قرى بمديرية الغربية وهى سبشير الحصة وبرما وشبرا النملة كتجربة أولى على ضوء نجاحها تعمم فى بقية أنحاء الجهات التى بها مراكز اجتماعية .

وقد وجد القائمون بأمر المشروع أن أنجع وسيلة لبلوغ غاية نشر الثقافة الصحية يكون عن طريق تثقيف الأمهات — فرصدت وزارة الشئون مبلغ ٥٠٠ جنيه للبدء فى تنفيذه — كما استعان القائمون بأمر المشروع بالاستعانة بثمانى فتيات متخرجات من معهد الخدمة الاجتماعية على تنفيذه - وقد لاقى المنفذون بعض الصعوبات من تشكك الأمهات وبعد مناقشة واقناع زالت شكوكهن وأقبلن على الاستفادة من المشروع مما يبشر بنجاحه .

(ب) الرعاية الثقافية والاجتماعية :

١ — من الثابت أن وقت الفراغ لدى العاملة بالزراعة كبير مما يضيع عليها الكسب والجهد سدى ، لذا فقد ألحق بكل تفتيش لمصلحة الفلاح بكل مديرية معلمة إخصائية لتعليم فن الخياطة والتطريز وأشغال التريكو . فتزور المركز بعض أيام الأسبوع حيث تعلم النساء والفتيات تلك المهن التى توفر عليهن ماينفقن فى شرائها وخاصة مناديل الرأس ، فضلا عن الكسب من بيعها وزيادة دخل الأسرة وبالتالى رفع مستوى المعيشة وهو الهدف الأسمى للخدمة الاجتماعية . ويشرف على التعليم عند غياب المعلمة الحكيمة . وقد أثبتت المعارض الدورية وآخرها معرض سنة ١٩٥٤ نجاح هذا التعليم إلى حد بعيد .

ولا يقتصر التعليم على الخياطة بل أيضا يعلمن صناعة بعض المنتجات الزراعية كالشربات والمخللات والمربات والعسل النحل على الأسس السليمة ومبادىء النظافة .

٢ — نشر الثقافة عن طريق المحاضرات والسينما المتنقلة والمسرح الشعبى .

٣ — إفتتحت بعض النوادى الملحقة بالمراكز الاجتماعية فروعا للنساء ولكن نشاطها ضيق الحدود نظرا لتقاليد الريف الشديدة فى عدم إمكان أن تعمل المرأة ما يعمله الرجل من حيث ممارستها الرياضة وغيرها . ولهذا فإن نشاطها قاصر على الألعاب الداخلية والقيام ببعض الرحلات تحت إشراف الحكيمة .

٤ — افتتحت بعض المراكز الاجتماعية دورا لحضانة الصغار بأرخص التكاليف إذ يكفى أن تعمل مظلة من جزوع النخل وفروع الأشجار وفضاء متسع للعب .

حيث يصرف لكل صغير وجبة وكساء بالمجان .

وتختلف المصاريف التى تحصل باختلاف قدرة أسرة الطفل ، وحد المصاريف الأقصى ثلاثون قرشا شهريا تقل إلى خمسة عشر قرشا أو عشرة قروش شهريا وقد يقبل الطفل بالمجان إذا كانت أسرته لاتحتمل هذه المصاريف .

والمراكز التى بدأت بإنشاء دور الحضانة هذه بالتعاون مع أعضاء نادى السيدات المصرى هى : —

سنديون	بها	١١٠	طفل
ترسا	«	٢٥	«
المرج	«	٤٥	«
أم خنان	«	٤٠	«
الشوبك الشرقى	«	٢٤	«
هوارة المقطع	«	٣٠	«

وإنشاء دور الحضانة حديث العهد أى تجربة أخيرة نأمل لها النجاح وأن تعم حتى تطمئن العاملة ويصان الطفل مدة انشغالها عنه

٥ — ألحقت ببعض المراكز لجان إحسان من السيدات يتكون رصيدها من التبرعات وجزء من إعانة الحكومة المخصصة للمركز الاجتماعى وهى تقدم سلفا للسيدات وتشترى لهن المواشى وتتقاضى ثمنها بالتقسيط على فترات طويلة وذلك لزيادة موارد الأسرة وبالتالى رفع مستوى معيشتها ، فضلا عن تقديم اللحوم والأغذية والكساء للفقيرات من النساء فى الأعياد والمناسبات .

العاملة بالصناعة والمحال التجارية والمنشآت وغيرها

حماية أو رعاية فرضها القانون .

صادقت مصر على الاتفاقية الدولية رقم ٤١ لسنة ١٩٣٤ والاتفاقية رقم ٤٥ سنة ١٩٣٥ بتاريخ ١١ يولية سنة ١٩٤٧ حيث نفذت اعتبارا من ١٦ أكتوبر سنة ١٩٤٧ وهى خاصة باستخدام النساء فى المناجم تحت الأرض .

وقد صدر القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٣ تنفيذا لها وكذلك القرارات الوزارية التالية .

٣١ ديسمبر سنة ١٩٣٣ — ٢٥ فبراير سنة ١٩٤٧ — ٦ مارس سنة ١٩٣٧ — ٩ أكتوبر سنة ١٩٣٨ .

والذى يهمنا فى الأمر أساسا القانون رقم ٨٠ سنة ١٩٣٣ الذى تضمن المبادىء والأحكام التالية رعاية للمرأة العاملة .

١ — تحديد ساعات العمل .

٩ ساعات تزاد بشرط ألا تتجاوز ١١ ساعة فى الظروف القاهرة وتتخللها فترة ساعة راحة .

وعلى ألا تكون ليلا والليل مدته ١١ ساعة يجب أن يشتمل على الفترة ما بين الساعة التاسعة مساء والخامسة صباحا .

والغرض من ذلك عدم إرهاق المرأة وعدم تعريضها لخطر العمل ليلا حرصا على صحتها وأخلاقها .

والواقع أن مدة العمل طويلة وكان من الأفضل ألا تزيد عن ثمان ساعات .

وقد وضع القانون لهذا القيد بعض الاستثناءات التى تقتضيها طبيعة العمل كالعمل مثلا فى المسارح والفنادق ودور اللهو كما يلزم منح المرأة راحة أسبوعية لاتقل عن ٢٤ ساعة .

٢ — تحريم استخدام النساء فى الأعمال الخطرة

٣ — تحريم استخدامها فى أعمال حمل أو جر الأشياء الثقيلة

٤ — رعاية الأمومة بمنح الحامل أجازة قبل الوضع لمدة شهر وبعد الوضع بمدة لاتتجاوز خمسة عشر يوما .

٥ — تمنع العاملة مدة ساعة على فترتين لتمكينها من مراعاة طفلها وإرضاعه

وقد نص القانون على رقابة مصلحة العمل فى التنفيذ فضلا عن توقيع الغرامة

كما أن هناك اتفاقيات أخرى لم تخرج عن هذه المبادىء إلا اتفاقية رقم ١٠٣ سنة ١٩٥٢ الخاص بحماية الأمومة التى قضت بمنح الأم أجازة لاتقل عن ١٢ أسبوعا منها ستة عقب ولادتها وعلى وجوب منحها إعانات مالية وخدمات مالية فى فترة الانقطاع ، ولم تأخذ مصر بها بعد .

٦ — الحماية التى أعطاها القانون للعامل عموما بمقتضى عقد العمل الفردى الصادر بمرسوم بقانون رقم ٣١٧ سنة ١٩٥٢ .

حيث نص فى مادته الأولى على مايأتى « تسرى أحكام هذا القانون على العقد الذى يتعهد بمقتضاه عامل بأن يشتغل تحت إدارة صاحب العمل وإشرافه فى مقابل أجر ويقصد بكلمة « عامل » كل ذكر أو أنثى من العمال والمستخدمين . . الخ » إذا فأحكامه تسرى على المرأة والرجل على حد سواء .

ومن أمثلة الرعاية الخاصة نص المادة ٤٣ من القانون على أن « للعاملة بمناسبة زواجها المطالبة بالمكافأة المالية المنصوص عليها فى المادة ٣٧ إذا تركت العمل خلال ستة أشهر من تاريخ عقد الزواج» .

ولنترك الرعاية التى فرضها حكم القانون إلى بيان أنواع الرعاية التى تمنح للعاملات من أرباب العمل وخاصة الأعمال الكبيرة بناء على اتفاق مع إدارة الخدمة الاجتماعية بمصلحة العمل .

ويلاحظ أن رقابة المصلحة لاتنصب إلا على المصانع أو المحال التى تستخدم ١٠٠ عامل فأكثر .

أمثلة لهذه الرعاية :

١ — الرعاية الطبية إما أن يكون للمصنع أو المتجر طبيب زائر وعيادة أو يحول حالاته على المستشفيات وتمنح للعامل تسهيلات فى صرف الأدوية .

٢ — كثير من المصانع أو المتاجر تعمل جمعيات تعاونية لصالح العاملات وبذلك تساعد على شراء حاجاتهن بأثمان لاتثقل عليهن .

٣ — بعض المصانع يقدم سلفيات وكما نص قانون عقد العمل الفردى بدون فوائد .

٤ — بعضها ينشىء صناديق ادخار أو صناديق معاشات يساهم رب العمل بقسط فيها ليق العامل شر الفاقة عند خروجه من العمل أو عجزه عنه .

٥ — كثير من المتاجر تمنح عاملاتها الملابس بثمن زهيد أو قد تقدم لهن لباسا خاصا بالمجان كما أنها تعطيهن نسبة من منتجاتها بتخفيض خاص .

٦ — تنشىء لهن أندية للترفيه وتسمح لهن بالقيام برحلات ويلاحظ أن الأجنبيات يستفدن من ذلك أكثر من العاملات المصريات إذ لازالت التقاليد تحول بين المرأة وبين استكمالها حريتها .

٧ — كثير من المحال تمنحهن مكافآت إضافية عند زيادة الأرباح بنسبة معينة تشجيعا لهن على إتقان العمل .

٨ — لقد فكرت الإدارة الاجتماعية بمصلحة العمل فى مشروع لحماية العاملات بالمحال التجارية الكبيرة اللاتى تضطرهن ظروف العمل بعد الظهر وبعد مساكنهن إلى البقاء حيث يتناولن وجبة الغذاء بالمحال العامة ويقضين تلك الفترة فى الحدائق والشوارع مما يعرضهن للفساد ، فاتفقت الإدارة مع جمعية الشابات المسيحيات على أن تقدم لخمسين عاملة وجبة كاملة ثلاث مرات فى الأسبوع نظير خمسة قروش فقط يدفع رب العمل منهـــا ثلاثة قروش والعاملة قرشين ويسمح لهن بقضاء فترة الظهيرة بدار النادى ، والعاملات اللاتى يستفدن من هذا المشروع هن عاملات محلات صيدناوى وشملا . ويعترض تعميم المشروع صعاب عدة منها أن أرباب الأعمال لا يقبلون دفع تلك المساهمة فضلا عن وجود المكان الذى تؤدى فيه تلك الخدمة قريبا من المحال التجارية . إذ أن جميع المطاعم تطالب بما لا يقل عن ١٥ قرشا للوجبة . وهو عبء باهظ تؤديه العاملة . وقد بدىء فى سنة ١٩٥٣ فى مشروع آخر وهو بحث مشاكل العاملات وبذل ما يمكن بذله من جهد لحلها .

وأبرز تلك المشاكل انخفاض الأجور — وخاصة أجر العاملة — المصرية إذ أن أرباب الأعمال يمنحون الأجنبية أجراً أكثر بحجة معرفتها اللغة الأجنبية ، والواقع أن ذلك يرجع لأن أغلب أرباب الأعمال كما أن المشرفين والمشرفات على العاملات من الأجانب . ومعظم هؤلاء العاملات إما بنات أو أرامل أو مطلقات . وتعانى العاملة مشقة كبيرة إذا كان لها أولاد إلا يحتمل أجرها أن تأتى لهم بخادمة خاصة الأمر الذى يقلق تفكيرها وبالتالى يحد من نشاطها وإنتاجها فضلا عن تعريض أطفالها لخطر التشرد .

والمشروع لم يعرف بعد مدى نجاحه وإن كنا نأمل له هذا النجاح .

بعض المقترحات :

١ — يلزم ألا تتجاوز مدة العمل ثمانى ساعات يوميا .

٢ — تخصص أماكن لعمل الرجال وأخرى لعمل النساء وخاصة الفتيات حرصاً على أخلاقهن .

٣ — تسوى المرأة بالرجل فى الأجر مادامت تؤدى نفس العمل ، وقد أوصى على تحقيق ذلك مؤتمر العمل الدولى فى دورته السادسة والعشرين بفلادلفيا وكذلك الاتحاد العالمى لنقابات العمال المجتمع فى باريس سنة ١٩٤٧ ، وكثير من العمال فى البلاد المختلفة طلبوا تلك المساواة حتى يأمنوا منافسة النساء لهم .

٤ — تراعى المرأة العاملة رعاية أكثر من الناحية الصحية وتمنح التعويضات الكافية عن أمراض المهنة كما تعطى ضمانات تقيها شر الفصل والتشرد إذا ما تغيبت عن عملها مدداً طويلة نتيجة لحملها ووضعها مثلا .

٥ — كثير من النقابات يمنع انضمام النساء لها مما يضيع عليهن ميزة دفاع تلك النقابات عنهن ورعاية حقوقهن .

٦ — الإكثار من دور الحضانة لأطفال العاملات وحبذا لو أن المصانع والمتاجر ألحقت بمبانيها تلك الدور حتى يكون الطفل قريباً من أمه ويمكنها الإشراف عليه فى فترات الراحة والفترات المسموح بها لذلك الغرض .

٧ — تيسير وسائل المواصلات للعاملة فتخصص المتاجر والمصانع عربات لنقلهن .

٨ — إنشاء صناديق الأمومة تشترك فيها الحكومة وأصحاب العمـــل والعاملات وتتولى صرف الإعانات الكافية لتعهد الأم أثناء العمل هى وأطفالها بعد الوضع كما تقوم بالعناية الطبية بواسطة الطبيبات والمولدات .

٩ — الترفيه عن العاملات فى أيام الاجازات بكافة الوسائل . كتسهيل انضمامهن للنوادى والقيام بالرحلات وإقامة الحفلات . . . الخ .

الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة فى سوريا

للسيدة زاهدة حمير باشا (سوريا)

---

(١) المقدمة ـ صورة موجزة عن عمل المرأة :

أضحت الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة فى العصر الصناعى الحالى أمرا ضروريا . لاسيما وأن عدد العاملات فى ازدياد مستمر بحيث أصبحن يشكلن فى بعض الدول قسما كبيرا من مجموع السكان له فعاليته وخطورته فى الميدان الاقتصادى .

أما فى سوريا فقد يبدو للوهلة الأولى أن عمل المرأة لا يحتل مركزا مهما فى كيان الاقتصاد القومى ، لأن التقاليد والعادات القومية تخصص المرأة للعمل المنزلى ، متكلة فى كل ما يتعلق بأسباب معيشتها على الرجل ، إلا أن نظرة من هذا النوع بعيدة عن الواقع ، لأن عمل المرأة أضحى موضوعا هاما ، وهو يزداد فى الأهمية يوما بعد يوم بأثر ازدياد دخول المرأة لميدان العمل .

ومن المهم أن نعلم أن المرأة فى ريفنا السورى تعمل جنباً إلى جنب مع الرجل دون أى استثناء ، أما عملها فى المدن فيبدو لنا فى صورتين : عمل صناعى داخل المنزل تتفرغ إليه بعد انتهائها من أعمالها المنزلية ، وعمل خارج المنزل تذهب فيه إلى المعمل شأنها فى ذلك شأن الرجل .

وأغلب الأعمال التى تدخل فى النوع الأول هى صناعات يدوية ونسيجية كالأغبانى والتطريز ، أو أعمال إضافية تؤديها فى المصنع الذى تملكه الأسرة فى المنزل ، كعملها فى صناعات النسيج اليدوى وورشات نسيج البسط والحصر . أما عملها خارج المنزل فينحصر فى بعض المهن دون غيرها . كصناعات التريكو ، والجوارب ، والتبغ والتمباك ، والأغذية المحفوظة ، والسكاكر ، مع الإشارة إلى أن المرأة قلما تستخدم فى الأعمال الميكانيكية .

بالإضافة إلى ذلك فإن نوعا جديدا من الأعمال النسائية بدأ ينمو فى سوريا باضطراد مستمر منذ زمن قصير . وهو العمل فى مكاتب المؤسسات الحكومية والمصرفية والشركات الخاصة التى أضحت تقبل العمل النسوى لدرجة أن بعض هذه الأعمال تكاد تكون مخصصة للنساء فقط دون الرجال . كأعمال الاختزال وتوسط المكالمات الهاتفية وأعمال السكرتارية على أنواعها . كما أن الدولة أضحت لا تفرق فى مسابقات الوظائف العامة ـ وعلى الأخص منها وظائف وزارة الاقتصاد ، والمعارف ، والصحة ، والزراعة والخارجية ـ بين الرجل والمرأة .

هذا بالنسبة للوقت الحاضر . وأما بالنسبة للمستقبل فإن جميع الدلائل تشير إلى أن عمل المرأة يزداد يوما بعد يوم لا بنسبة طردية أو ثابتة كما قد يظن البعض ، وإنما بنسبة هندسية غير متأثرة بتقليد أو عادة ، وإنما وليدة التطور الاقتصادى والاجتماعى ، والسياسى التالى :

أولا : نجد من حيث التطور الاقتصادى أن سوريا تمر فى مرحلة تتسم بنمو فى حقل الإنتاج ، إذ أن أرضها تتمخض عن خيرات دفينة قد حان للآلة استخراجها ، وللمعامل والمشاريع الصناعية الكبرى استثمارها كى تحقق بذلك رفع المستوى الاقتصادى للسكان .

وكنتيجة لازدهار الصناعة والزراعة المضطرد يزداد الطلب على اليد العاملة بنسبة تفوق الإمكانيات التي يقدمها المواطنون في هذا المضمار . إذ أنه بالإضافة إلى عامل قلة الكثافة في السكان نرى أن خدمة الجيش تستنفد قسما كبيرا من الشباب العاملين الأمر الذي يدفع إلى استخدام المرأة في الأعمال الإنتاجية بصورة مضطردة لسد الطلب المتزايد لليد العاملة والاستغناء عن العمال الأجانب .

ثانياً : وكنتيجة للتطور الاجتماعي فإن إقبال النساء للحصول على عمل يؤمن لهن دخلا ما ، يزداد يوما بعد يوم بأثر ازدياد الحاجات الأساسية للمعيشة ودخول كثير من الكماليات في عداد الضروريات مما يجعل رب العائلة في عجز عن القيام بأعباء تكاليف المعيشة وحده إذا لم تساعده زوجته في ذلك .

وأخيراً فإن للعامل السياسي أيضاً أثره في توسيع نطاق استخدام المرأة ، إذ أن اتساع نطاق الحقوق الممنوحة لها بموجب الدساتير والقوانين يحثها على العمل أسوة بالرجل لكي تتساوى وإياه في الواجبات تساويها معه في الحقوق.

إذا كان عمل المرأة هذا شأنه حاليا وإذا كان سيثابر على احتلال هذا المركز المتزايد في الأهمية ، فإن رعايتها اجتماعيا تبدو مسألة أساسية أيضا . إذ على مدى هذه الرعاية يتوقف الحد من تفاقم المشاكل الاجتماعية التي تنجم عن دخولها ميدان العمل ، كتأثر طبيعتها به وعدم إمكانها القيام بواجباتها المنزلية والعائلية في حال كونها زوجة وأم . ومن الواضح أن هاتين الناحيتين توجبان إيجاد رعاية خاصة بالعاملة لكونها امرأة ، وذلك بالإضافة إلى الرعاية التي تتمتع بها بصفتها عاملة أسوة بزملائها العمال من الرجال .

إن العاملة السورية في هذا المجال الأخير تحصل حسب قانون العمل السوري على نفس الرعاية التي تمنح للرجل العامل دون أي تمييز ، فلها حقوق مماثلة في حالات طوارىء العمل والتسريح ، والأجازات المأجورة ، والتقدم والترقية المسلكية بل حتى في تشكيل النقابات . لذلك فإن هذه الرعاية العامة أو المشتركة بين الجنسين لن تكون مدار هذا البحث الذي سنقتصره على موضوع الرعاية الاجتماعية للعاملة بصفتها امرأة — أي زوجة وأم — مستعينين في ذلك بقانون العمل السوري من جهة ، وبمقررات مكتب العمل الدولي من جهة أخرى ، كنقطتا انطلاق لمشروع للرعاية الاجتماعية أعم وأكمل .

ب — طبيعة الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة وأساليب تحقيقها .

١ — طبيعة الرعاية الاجتماعية وضرورتها .

كلنا يجمع الرأي على أن عمل المرأة يستلزم عناية خاصة بصحتها ، ويستوجب تدابير معينة للمحافظة على كيان الأسرة التي تؤلفها من أن يتطرق إليها الانحلال أو أن تفشل في أداء وظيفتها الطبيعية في تربية الجيل الجديد . فيبقى علينا إذن أن نحدد مجال هذه المستلزمات والتدابير الخاصة بالمرأة العاملة حسب الضرورات التالية :

من الضروري أولا : أن يحافظ على وظيفة الأم في المرأة فيسمح لها بالعمل ضمن شروط صحية ملائمة لها ولولدها . وتصان أيضا من الأعمال الشاقة الخطرة التي يمكن أن تؤثر في أداء هذه الوظيفة .

ومن الضروري ثانيا : أن تحول دون استثمارها من قبل رب العمل نظرا لطبيعتها الضعيفة كأنثى . وهذه الحماية هي غير حمايتها من شروط العمل التعسفية ، إذ بموجبها يفرض أن تعطى المرأة أجوراً مساوية للرجل بالنسبة لعمل واحد ، كما تؤمن لها حقوقا مساوية للعامل الرجل في أمور الترقية المسلكية والتدريب المهني .

ومن الضروري ثالثا : أن يهتم بالمرأة خارج حدود العمل ، لأن لها في البيت واجبات منزلية تضاف إلى واجبات عملها المأجور .

هذه الضرورات الثلاث تحدد مجال الرعاية الاجتماعية الخاصة بالمرأة العاملة . ومن الملاحظ أن التشريع السورى قد تضمن نصوصا خاصة لضمان الضرورة الأولى ولم يتطرق إلى الضرورتين الثانية والثالثة غير أن تنظيم العمل فى المجال الدولى ـ ونعنى بذلك اتفاقيات منظمة العمل الدولية ـ تشمل تنظيم الضرورات الثلاث. كما أن التشريع الاجتماعى فى كثير من البلاد الأجنبية يحقق هـذا الكمال فى الرعاية التى لا نزال نفتقر إليها فى نظامنا الاقتصادى ، ويزداد احتياجنا إليها كلما ازداد دخول المرأة ميدان العمل وازدادت مساهمتنا فى رفع المستوى الاجتماعى بأثر توسع الاستثمار الصناعى والزراعى والتجارى للقوى الكامنة فى بلدنا وشعبنا .

إن الضرورة الأولى تقتضى : تحديد شروط معينة لعمل المرأة تؤمن لها قيامها بوظيفة الأم . ومن الممكن التوسع فى تحديد الشروط الملائمة بحسب الإمكانيات التى يوفرها ازدهار الاقتصاد .

وقد ورد بصدد هـذه الرعاية اتفاقيتان دوليتان للعمل : الأولى : إتفاقية حماية الأمومة المقررة فى عام ١٩١٩ والمعدلة فى عام ١٩٥٢ ، والثانية : اتفاقية العمل الليلى المعدلة لآخر مرة فى عام ١٩٤٨ . ويضاف إلى هاتين الاتفاقيتين إتفاقيات متعددة تتعلق بمنع المرأة من العمل فى أعمال خطرة على صحتها .

تقرر الاتفاقية الأولى : بالنسبة للمرأة رعاية معينة فى حالة الولادة تتضمن المبادىء التالية :

(ا) للمرأة الحامل أن تترك عملها بمدة تسبق الولادة بستة أسابيع وتعود إليه بعد ستة أسابيع من الوضع .

(ب) ولها أن تحصل على تعويض كاف لمعيشتها ومعيشة وليدها فى شروط صحية كافية ومناسبة .

(حـ) كما أنها تحصل على عناية طبية مجانية بمعرفة طبيب وقابلة .

(ء) وهى أيضا تتمتع بعد عودتها إلى العمل بحق استراحة ساعة كاملة أو أكثر حتى يتسنى لها إرضاع وليدها .

وقد وسع التعديل الذى أدخل على الاتفاقية فى عام ١٩٥٢ حدود هذه الرعاية بحيث أضحت تشمل عمل المرأة الذى تتمه فى المنزل أيضا بعد أن كان مطبقا على عاملات التجارة والصناعة فقط فى المعامل والمؤسسات ، كما نص فى التعديل على منحها أجازات إضافية أخرى لأسباب صحية ضرورية وتقديم إعانات عينية كالحليب وغيره من لوازم الطفولة .

أما بالنسبة للأعمال المسموح بها فقد اشترطت الاتفاقية أعمالا مناسبة لحالة الحمل ولحالة الجنين الصحية ومنع غيرها من الأعمال المرهقة .

أما الاتفاقية الثانية : فتتعلق بمنع العمل الليلى للمرأة . وقد حدد هذا العمل إبتداء من الساعة الحادية عشرة حتى الخامسة صباحا فى اتفاقية عام ١٩١٩ . إلا أن اتفاقيتى عامى ١٩٣٤ و ١٩٤٨ قد تضمنتا بعض التعديل ، سواء من حيث مدة العمل الليلى أو من حيث شمول الاتفاقية ، بحيث أضحى العمل الليلى محصورا بين الساعة الثالثة والعشرين والسادسة صباحا . كما استثنيت بعض الوظائف الرئيسية فى بعض المهن والمستخدمات فى الأمور الصحية من أحكام الاتفاقية .

هذه هى الرعاية الاجتماعية التى قررتها اتفاقيات منظمة العمل الدولية بالنسبة لحماية الأم والمحافظة على وظيفتها الطبيعية .

ويقابل الأحكام والمبادىء التى أتت بها نصوص خاصة فى قانون العمل السورى المواد الآتية نذكرها بنصها الحرفى لتمكن مقارنتها بهذه المبادىء الدولية :

أولا — المادة (١٠٧) من القانون :

« فى كل مجموعة من مجموعات فرق المهن الأربعة يحق للحبالى أن يستحصلن على أجازة ولادة مدتها خمسون يوما تشمل المدة التى تسبق الولادة والتى تليها ، وذلك لدى إبراز شهادة طبية تبين تاريخ الولادة المقدر . ولايجوز لأرباب العمل أو لوكلائهم أن يسمحوا للنساء بالعودة إلى أعمالهن قبل انقضاء ثلاثين يوما على تاريخ الولادة »

ثانيا — المادة (١٠٨) :

« تدفع للعاملات أثناء غيابهن فى أجازة الولادة ـ وذلك فى جميع فرق المهن التجارية والمهن الحرة وفى المعامل ـ نصف الأجرة إذا كان لهن فى خدمة رب عملهن سنة فأكثر . والأجرة الكاملة إذا كان لهن فى خدمته ثلاث سنوات فأكثر يوم بدء أجازة الولادة . ولاتدفع الأجرة للعاملة أثناء أجازتها السنوية العادية (التى يحق لها أن تأخذها) إذا كانت قد استفادت فى السنة نفسها من أجازة ولادة مدتها خمسون يوما نالت أجرتها وفقا لأحكام الفقرات السابقة »

ثالثا — المادة (١٠٩) :

« إذا لم تتمكن العاملة من العودة إلى عملها بعد انقضاء أجازة الولادة يحق لها أن تستحصل على أجازة استشفاء لمدة شهرين على الأكثر ، على دفعة واحدة أو على دفعات ، لدى إبراز شهادة أو شهادات طبية تبين أنها أصيبت بمرض مسبب عن الولادة ، وتعين المدة التى يمنعها هذا المرض من العودة إلى عملها ، ولا تدفع لها أجرة عن مدة هذه الأجازات .

ويحق أيضا للعاملة ، عندما تعود لمزاولة عملها بعد أجازة الاستشفاء الآنفة الذكر ، وفى خلال الأشهر الستة الأولى بعد ذلك أن تأخذ فترة للاستراحة أو فترات لايزيد مجموعها عن الساعة فى اليوم ، وذلك علاوة على الراحة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى من المادة (١١٦) بقصد إرضاع مولودها الجديد . »

أما العمل الليلى للمرأة فقد نصت على منعه المادة (١٠٠) من قانون العمل . إلا أن المادة (١٠١) استثنت من هذا المنع الخدم فى بيوت الأفراد والفنادق من جهة والمصانع العائلية من جهة أخرى . ويراد بها المصانع التى لايستخدم فيها إلا أعضاء أسرة واحدة تحت سلطة الأب ، أو الأم ، أو الأخ ، أو العم ، أو الزوج ، أو الوصيف الشرعى . وقد ساعد ورود مبدأ المنع فى القانون تصديق الاتفاقيه المتعلقة بمنع العمل الليلى . إذ صدر فى عام ١٩٤٨ مرسوم تشريعى يضع أحكام الاتفاقية بالذات موضع التنفيذ . وبذلك أدخل التشريع السورى نصوصا جديدة مؤيدة للنصوص السابقة أو معدلة لبعض أساليبها .

ولا بد لنا أخيرا قبل أن ننهى هذا القسم المتعلق بالتدابير الآيلة لحماية وظيفة الأم فى المرأة من الإشارة إلى الأعمال الممنوعة عليها . وفى هذا المجال نجد أن المادة (١٠٤) من القانون منعت خمس عشرة زمرة من الأعمال الصناعية على المرأة . وأهمها المناجم ، والمصاهر ، والأسفلت ، والزجاج ، والأسمدة ، والدباغة . وغيرها . ولعل القانون فى هذه الناحية أوسع مجالا من المبادىء التى قررتها الاتفاقيات المتعددة لمنظمة العمل الدولية والمتعلقة بمنع المرأة من ممارسة الأعمال الخطرة ، لأن هذه الاتفاقيات متفرقة النصوص ولاتشمل فى مجموعها كل الأعمال التى نصت عليها المادة (١٠٤) من القانون السورى .

هذه هى المبادىء الواردة فى المجال الدولى وفى نطاق قانون العمل السورى بالنسبة لتحقيق الضرورة الأولى لرعاية عمل المرأة اجتماعياً . وهى ضرورة المحافظة على وظيفة الأم فيها وعدم تضررها بأثر العمل .

أما الضرورة الثانية : فقد اقتضت فى المجال الدولى اتفاقيات متعددة تتعلق بمساواة الأجر بين المرأة والرجل

بالنسبة لعمل واحد . وبالسماح لها بحقوق مماثلة للرجل فى مجال الترقية المسلكية والتدريب المهنى . إلا أن قانون العمل السورى لا يتضمن حماية خاصة تؤمن هذه الرعاية ، لأنه لم يفرق أصلا بين عمل المرأة وعمل الرجل فيما عدا التحفظات التى أشرنا إليها سابقا . وينجم عن هذا المبدأ الذى اتبعه القانون عدم ضرورة اتخاذ نصوص جديدة فى التشريع السورى لتحقيق الرعاية المختصة بها . وبالفعل فإن كل ماتتخذه الحكومة من تدابير تتعلق بالأجور أو بشروط العمل الأخرى ـ كتحديد الأنظمة الأساسية للعامل ـ تشمل الجنسين معا دون تفريق .

ورغما عن هذا الكمال فى النص التشريعى فإن الواقع يختلف عنه بعض الاختلاف لا كله إذ تدفع للمرأة فى بعض الأحيان أجورا أقل من الرجل ، وذلك لعدم تقيد أرباب العمل بنص القانون . إلا أن هذه المخالفات كثيرا ماتجرى تسويتها فى حال إثارة الموضوع أمام القضاء .

ولنتطرق أخيراً إلى الضرورة الثالثة للرعاية . وهى الاهتمام بالمرأة خارج حدود العمل فنجد أن الاتفاقية المقررة فى المجال الدولى والتى أشرنا إليها قد ضمنت للمرأة إعانات عينية ونقدية فى حالة الولادة . أما المشروع السورى فقد تجاهل تجاهلا مطلقا هذه الرعاية التى توسعت فى بعض البلاد الأجنبية توسعاً متزايدا حتى تخطت الحدود الدولية المقررة لها فى اتفاقية حماية الأم لعام ١٩٥٢ .

فاتفاق قانون العمل السورى واتفاقية منظمة العمل الدولية إذن على مبادىء الرعاية الاجتماعية للعاملة الأم فى نقطتين اثنتين هما : اجازات الحمل والولادة ومنع المرأة من ممارسة الأعمال الخطرة على طبيعتها ، لا يكفى للادعاء بوجود رعاية اجتماعية كافية للمرأة السورية العاملة . إذ لا بد من إتمام هذه الرعاية فى نواحيها الأخرى ، وأهمها توفير العناية الصحية للعاملة الحامل أثناء الحمل والولادة وتقديم مساعدات نقدية وعينية لها ولوليدها والترفيه عنها فى أعبائها المنزلية والعناية بطفلها أثناء غيابها للعمل .

قد تكون كل امرأة فى سوريا بحاجة إلى هذه العناية ، إنما يبدو أن العاملة هى أحوج النساء إلى ذلك لاعتبارات تتعلق بحالتها المادية ولاضطرارها إلى العودة إلى العمل بعد فترة الوضع . فإذا لم تحصل على العناية الصحية التامة أصابها وأصاب وليدها أذى لا يعتبر ضررا اجتماعياً فحسب ، وإنما هو ضرر يلحق الأمة من وجهتين سكانية واقتصادية معاً .

قوام هذه الرعاية :

أولا : المحافظة على صحة الأم وقدرتها على العمل عن طريق الخدمات الصحية التى تؤديها لها مراكز خاصة للأمومة وتقدم لها فيها قبل الولادة وبعدها النصح والإرشاد لرعايتها ورعاية وليدها .

ثانيا : توفير مساعدة مالية للأم العاملة بقصد الترفيه عنها من أعباء تكاليف الولادة ومستلزمات تغذية الرضيع ، يضاف إلى ذلك مساعدة عينية من الملابس الملائمة لحالة الحمل وللطفل من جهة ، ومتطلبات التمريض الضرورية لهذه المرحلة من جهة أخرى .

ثالثا : حماية أطفال الأمهات العاملات كى يتسنى خلق جيل جديد صحيح البنية والتركيب لا هزيلها ، وتحقيقا لهذا الهدف لا بد من إيجاد دور خاصة للحضانة تشرف على تربية الطفل وتغذيته أثناء عمل الأم خارج المنزل ، والإبقاء إذا أمكن على صلة الأم بوليدها أثناء عملها . والأمر الأخير لا يتم إلا بإيجاد دور للرضاعة بالقرب من أماكن العمل .

رابعا وأخيرا : فإن من متممات هذه الرعاية أيضا تأمين مساعدة فى الخدمات المنزلية للمرأة الحامل أو المرضع كى لا ينجم عن ذلك فوضى الإدارة فى المنزل إذا لم يكن لها من يعينها من أقربائها فى هذا العمل .

إن إرسال خادمات من قبل المؤسسات الخاصة أو البلديات يساعدن فى البيوت التى تقضى فيها الحاجة إلى مساعدة الأم بسبب الولادة وتوابعها وإن بدا صعب التطبيق إلا أنه أساسى وضرورى لجأت إليه أغلب الدول الراقية .

وإذا كان موضوع رعاية الأم العاملة يمكن تلخيص مبادئه العامة فى الفقرات السابقة ، فإن أسلوب تحقيق هذه الرعاية هو الذى يمكن أن يثير جدلا فى البحث. إذ لا ينكر أن الدول التى أقرت مبدأ الرعاية تختلف اختلافا بينا فيما بينها من حيث هذا الأسلوب ، وذلك تبعا لاتباعها أو عدم اتباعها لنظام التأمين الاجتماعى فى بلادها .

٢ — طرق تحقيق الرعاية الاجتماعية فى العالم :

اختلفت الأساليب التى اتبعتها الدول لتحقيق الخدمات الاجتماعية التى تؤمن المرأة رعاية اجتماعية فى المجال الصحى ومجال المساعدات المالية والعينية ، وهى الرعاية التى تحتاجها نتيجة لضرورة الاهتمام بها خارج حدود العمل بصفتها أما وزوجة .

فنى بعض الدول ألحقت هذه الرعاية بالتأمين الصحى حيث تمنح الأم فى كل حالة ولادة وتبعا لقانون التأمين حقوقا وفوائد مادية معينة هى بمثابة تأمين لحالة الولادة .

وفى بلاد أخرى نظمت هذه الرعاية على أساس قانون خاص ملحق بالتشريع الاجتماعى الترفيهى الذى هو بمثابة نظام للخدمات والمساعدات الاجتماعية. وتؤمن الموارد اللازمة لهذه الرعاية بأموال حكومية بينما يقوم مبدأ التأمين الصحى على مساهمة المستفيد مباشرة فى تمويل المشروع .

وفى بلاد أخرى أيضاً أدمج هذان الأسلوبان وطبقا جنباً إلى جنب، إذ يعتبر نظام المساعدات فيهما متمما فى خدماته للفوائد التى لا ينص على تقديمها نظام التأمين .

وكأمثلة للأساليب الثلاثة المشار إليها نذكر الرعاية الاجتماعية للأمومة فى كل من فرنسا وفنلندا والنرويج .

فالتأمين الاجتماعى فى فرنسا بالنسبة لحالة الحمل والأمومة يقر التعويضات والمساعدات الآتية :

(ا) نصف أجرة ستة أسابيع قبل الولادة وثمانية أسابيع بعدها .

(ب) النفقات التى يقتضيها الحمل والولادة وفق تعريفات معينة .

(حـ) علاوات الرضاع (أما إذا كانت الأم عاجزة عن إرضاع طفلها فتعطى بطاقات للحصول على الحليب).

(ء) التعويضات المخصصة للأمومة وتبلغ بالنسبة للولادة الأولى ثلاثة أمثال أجرها وضعف هذا الأجر للولادة الثانية ، ويدفع هذا التعويض على مرحلتين .

(هـ) تعويض الحمل وهو يدفع على ثلاث مراحل وبعد ثلاثة فحوص ومراجعات طبية .

وأما الأموال التى تؤمن نفقات هذا التأمين فهى النسب المفروضة على العمال وأرباب العمل للمساهمة فى التأمينات الاجتماعية الشاملة للمرض والأمومة والعجز والشيخوخة والوفاة وهى ٦ ٪ من أجور العمال يضاف إليها ١٠ ٪ مساهمة من قبل أرباب العمل .

وفى فنلندا التى تعتبر الرعاية الاجتماعية فيها للمرأة العاملة نظاما ملحقا بالخدمات الاجتماعية فإن القانون الصادر عام ١٩٣٧ أقر مبدأ منح الأم مساعدة نقدية وعينية فى آن واحد، على أن تكون قد تقدمت لمركز الرعاية الصحية للفحص الطبى بصورة مستديمة قبل الولادة . فالمساعدة المالية للأم تضاف إليها عادة مساعدة مالية للطفل أيضا ، كما أن المساعدة العينية تتمثل بصندوق يحتوى على ملابس لها ولوازم أخرى . وتساهم فى إعداد هذا الصندوق مؤسسات خيرية متنوعة أهمها التعاونيات الاستهلاكية ومؤسسة المساعدة الشعبية . حيث تضيف المؤسسة الأولى

قطعا من الملابس ، كما تضيف الثانية قطعة من الصابون أو علب فيتامينات ومقويات ، وتؤمن بقية المواد من الاعتمادات المخصصة للمشروع ، هذا مع العلم بأن المؤسسات التعاونية هى التى تقوم تحت إشراف وزارة العمل بتحضير الصناديق وتنظيمها وإرسالها إلى مختلف مناطق البلاد لتوزع على مستحقيها .

وتؤمن الأموال اللازمة للمشروع من قبل البلديات التى تخصص اعتمادات كافية فى موازنتها لهذا الغرض وتضاف إعانات حكومية تمنحها وزارة العمل ، وتقوم مجالس البلديات بمنح المساعدات المطلوبة بناء على قرار من قبلها ، مع العلم أن وزارة العمل هى التى تشرف على إدارة المشروع وتوجيهه .

أما النرويج فهو البلد الذى يتمثل لنا فيه الجمع بين نظام التأمين الصحى ونظام الخدمات الاجتماعية ، فتأمين الأمومة فيها جزء من التأمين الصحى الإجبارى وبموجبه تنال العاملة أو زوجة العامل فوائد صحية كأجور المستشفى ونفقات الأطباء والممرضات . أما المساعدة العينية والنقدية فيؤمنها نظام حكومى خاص للخدمات الاجتماعية .

هذا مع الإشارة إلى أن هناك مظاهر أخرى لرعاية الأمومة والطفولة أخذت بها بعض الدول دون غيرها . كتأمين الخدمة المنزلية غير المأجورة للأم أثناء طوارىء الحمل والولادة (وهذه الناحية حاولت أن تتطرق إليها منظمة العمل الدولية بغية إقرارها) أو تسهيل انتقال الأم مع وليدها فى فترات الصيف برحلة ترفيهية إلى مختلف أرجاء البلاد . ويضاف إلى ذلك تأمين مراكز للرضاعة والحضانة تقوم بالأطفال أثناء تغيب الأمهات فى العمل .

تنظم هذه الخدمات بصورة عامة فى قوانين متفرقة وتساهم فى التمويل مؤسسات حكومية وخيرية معينة .

هذه هى الرعاية الاجتماعية التى لاتزال العاملة السورية محرومة منها . فهل يمكننا اقتراح أسلوب معين لتحقيق بعض أنواعها ؟ وهل تتوفر لدينا الإمكانيات اللازمة لذلك ؟

٣ — أسلوب تحقيق الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة فى سوريا والرأى الشخصى فى جدواه وطريقة تطوره :

(ا) الواقع الحالى وطريقة تطوره

من الملاحظ بصورة مبدئية أن قانون العمل السورى ألقى تبعة الرعاية الاجتماعية التى قررها على عاتق رب العمل بصورة حصرية ، ولا شك أن هذا الأسلوب يرهق رب العمل ، بل يجعل من الصعب على العاملة أن تحصل على استحقاقها فى الظرف المناسب فيما إذا امتنع رب العمل عن دفع أجورها المقررة .

إلا أنه من الملاحظ أيضا من جهة أخرى عدم وجود أى نظام للتأمين الصحى فى البلاد يمكن أن يخفف من هذه التبعة الملقاة على رب العمل كما يؤمن مساهمة العاملة نفسها فى النفقات ، وهذا الواقع يدفعها لإثارة موضوع جديد ألا وهو حاجتنا إلى تعديل الرعاية حتى بالنسبة لتلك التى قررها القانون فى أبسط الصور الممكنة والمتعلقة باجازة الأمومة وأجورها .

وبالإضافة إلى ماذكرنا فإن الصناديق التعاونية العمالية التى تحاول فى سوريا أن تكون نواة ابتدائية للتأمين تقدم مساعدات معينة للعمال والعاملات فى حالة الولادة ، فهى تبدو لنا لذلك كسبيل لإيجاد الحل المناسب لمشكلة تعويضات الحمل والولادة إلى الوقت الذى يمكن فيه إقرار نظام للضمان الصحى متلائم مع أوضاعنا الاقتصادية والاجتماعية إنما يستوجب ذلك إيجاد تشريع معدل لانظمة الصناديق المشار إليها . إذ أنها لاتزال تعمل على أساس أن الانتساب إليها اختيارى وعدم توضيح حدود ثابتة لمعدل الاشتراكات المدفوعة إليها من قبل العمال ، كما أنه لا يوجد نص تشريعى يلزم أرباب العمل باستعمالها كوسيلة للتأمين يعفيهم من الالتزامات المفروضة عليهم بموجب القانون .

ونحن نعتقد أنه بالإمكان تأمين رعاية اجتماعية معينة للمرأة العاملة أو لزوجة العامل عن طريق الصناديق التعاونية. إذ يمكن لها الالتزام بتقديم مساعدة نقدية وعينية في آن واحد للمستفيدين. منها: مساعدة نقدية تتجلى بمبلغ من المال، ومساعدة عينية تتجلى في توفير الخدمة الصحية بالاتفاق مع الأطباء أو القابلات ومع المستشفيات أيضا في الحالات التي تستدعي معالجة من هذا النوع.

وإذا ما علمنا أن تعاون الصناديق التعاونية فيما بينها قد أسفر عن إيجاد صيدليات عمالية خاصة بها ومستوصفات للمداواة المجانية، فإن المجال يبدو ممكنا للتفكير بتكليفها إنشاء مراكز خاصة للأمومة ملحقة بالمستوصفات. وقد خطت اللجنة التي شكلت مؤخرا في دمشق لتأسيس مستوصف عمالي فيها خطوات واسعة في سبيل إيجاد مثل هذا المركز في المستوصف، وسيلقى توجيها ومساعدة كافية من حيث تأمين الحليب للأمهات اللواتي لا تسمح لهن أوضاعهن الصحية بالإرضاع.

وأخيرا مما يشجع اعتماد الصناديق التعاونية لإيجاد رعاية صحية وعينية أن هذه الصناديق توجه من قبل الدولة. وتعمل تحت إشراف مديرية العمل والشئون الاجتماعية فتصرف لها إعانات دورية في كل عام لسد النفقات المتزايدة. فيها فمن الممكن إذن توسيع هذه الإعانات أو تخصيص قسم منها لرعاية الأمومة. إنما يبقى التنظيم الصحيح لهذه الصناديق كما أشرنا مرتكزا على تعديل أنظمتها بصورة تقربها من أنظمة التأمين المعروفة.

ولا تشكل التزامات أرباب العمل وإعانات الصناديق التعاونية كل جهاز الرعاية الاجتماعية للمرأة إذ تقوم وزارة الصحة والإسعاف العام بتأمين خدمة صحية مجانية عن طريق مراكز الطفولة والأمومة التي تؤسسها، وتؤمن للمرأة الحامل فيها بالإضافة إلى الإعانة الصحية إعانات عينية متمثلة في كمية من الحليب تصرف مجانا للأمهات غير القادرات على الإرضاع. ومن الممكن التوسع في إنشاء هذه المراكز عن طريق توسيع الاعتمادات المخصصة لها لتشمل أكبر عدد ممكن من أفراد الطبقة الفقيرة.

مع العلم أخيرا أن الجمعيات الخيرية الخاصة بالسكان - وأهمها الجمعيات النسائية لنقطة الحليب والهلال الأحمر وجمعيات الإغاثة في الأحياء الخ - تضيف مجهودها إلى مجهود الصناديق التعاونية ووزارة الصحة، فتقدم للفقراء ومنهم الأمهات الحوامل إعانات قد تكون نقدية وقد تكون عينية في بعض الأحيان - وتنفرد جمعية نقطة الحليب بأنها تقوم بتوزيع كميات كبيرة من الحليب إلى الأمهات اللواتي يتوجهن إلى مراكز الطفولة والأمومة التابعة لوزارة الصحة.

ورغبة في توسيع نشاط هذه الجمعيات فإن وزارة الاقتصاد الوطني تصرف لها إعانات دورية في كل عام. وقد بلغت في مجموعها لعام ١٩٥٣ / ٨٠ ألف ليرة سورية.

بمعنى آخر فإن هذا النظام الذي هو سائد في سوريا بناء على حكم الواقع نظام يجمع بين التأمين الشعبي الذي تقوم به الصناديق التعاونية وبين نظام الخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الدولة بالنسبة للطبقات الفقيرة من السكان ويضاف إلى ذلك الخدمات الاجتماعية التي تؤمنها الجمعيات الخاصة أيضا.

إن هذا النظام المتبع يدع في تطبيقه العملي مجالا للأفراد للاستفادة من أكثر من جهة واحدة، بينما يحرم غيرهم من أية خدمة اجتماعية. وتسير الأمور عادة في هذا النظام على قاعدة البقاء للاصلح والأقوى لا لصاحب الحاجة الحقيقية.

هذا وبالإضافة إلى ذلك فإن اتباع كل جهة من الجهات التي أشرنا إليها نظامها الخاص دون أي ارتباط فيما بينها. سواء من حيث تنظيم أداء الخدمة على صور موحدة أو من حيث وضع مناهج إصلاح عامة، تجعل أفراد الشعب

فى حيرة من هذا التعدد والتنويع فى الأسلوب . وأخيرا لابد لنا أيضا من الإشارة إلى أن هذا الاختلاف فى أجهزة الخدمة الاجتماعية للمرأة العاملة يرافقه أيضا اختلاف فى تعاون الدولة مع كل منها ، ونعنى بذلك اختلاف أسلوب منح الإعانات بالنسبة إلى الصناديق التعاونية والجمعيات الخيرية . ومورد كل هذه الاختلافات عدم وجود إدارة خاصة للشؤون الاجتماعية تقوم بتنسيق الخدمة الاجتماعية من حيث تنظيم منحها وتوحيد أسلوبها ، وتوحيد الصلة التى تربط الدولة مع كافة المؤسسات الخاصة التى تساهم فى أداء هذه الخدمة . ويتبع ذلك ولاشك وضع منهاج إصلاح اجتماعى عام يجرى تنفيذه بحسب الإمكانيات .

(ب) ضرورة تركيز الأسلوب :

لابد لنا تجاه هذا التشعب الملحوظ فى المؤسسات التى تؤدى الخدمات الاجتماعية من التأكيد بأنه أسلوب خاطىء . ومن المستغرب أنه رغم التوسع فى تنظيم الرعاية الاجتماعية فى سوريا لم يفكر حتى الآن ببنائها على طريقة علمية تستند على أساس معالجة المشاكل الاجتماعية عن طريق الوقاية والعلاج معا ، ومن ثم إيجاد دائرة مركزية لها تشرف على توجيهها إشرافا يحقق الهدفين معا . فالواقع الملحوظ أن دوائر متعددة مبعثرة فى أجهزة الوزارات المختلفة هى التى تهتم بهذه الرعاية وتهتم بتوجيه نشاط السكان الاجتماعى بحسب المجال الذى تعتقده داخلا فى اختصاصها .

من مظاهر هذا التشعب وجود دائرة للشؤون الاجتماعية فى مديرية العمل ووزارتى الداخلية والخارجية . كما أن وزارتى الصحة والمعارف تمارسان فى نفس الوقت صلاحيات توجيهية بالنسبة للجمعيات التى تقوم بنشاط صحى أو ثقافى ، وكل ذلك نتيجة لعدم وجود الإدارة الموحدة التى تقوم بتنسيق النشاط الاجتماعى بمجموعه .

فالدائرة الاجتماعية فى مديرية العمل تهتم بتوجيه الجمعيات فقط رغم أن سبب ارتباطها بمديرية العمل تحقيق رعاية اجتماعية للعمال . ولذا لم يكن بد لهؤلاء من تنظيم شؤونهم الاجتماعية بمنأى عنها وتحت إشراف شعبة خاصة للنقابات أوجدت لتنظيم النقابات من وجهة إدارية . أما شعبة الشؤون الاجتماعية فى وزارة الداخلية فتهتم بالترخيص للجمعيات والإشراف عليها أيضا ، أما توجيهها فقد تركته لدائرة الشؤون الاجتماعية التى أشرنا إليها فى ملاك مديرية العمل . وأخيرا فإن وزارتى الصحة والمعارف تلتقيان من مجموعة الجمعيات القائمة ما يتصل نشاطها بناحية صحية أو ثقافية لتقوم بتوجيهها أيضا وفق ما تراه مناسبا . والنتيجة الحتمية لهذا التشعب هو ما نلحظه من أن كل دائرة حكومية تحاول أن ترعى المؤسسات الشعبية المؤمنة لخدمات تعتقد أنها داخلة فى اختصاصها ضمن مبادىء مختلفة تمام الاختلاف دون أن يكون لهذه الرعاية مبدأ موحد .

ولما كان من صور هذه الرعاية صرف إعانات حكومية للجمعيات ، فكم من جمعية نتيجة لهذا الأسلوب نالت إعانات من جهات متعددة فى عام واحد ، بينما بقيت غيرها من الجمعيات نتيجة للتزاحم محرومة من أية إعانة

هذا مع الإشارة إلى أن هذه الاعانات لا تزال تصرف اعتباطا لا بالقياس إلى مبادىء صحيحة فى الاستحقاق ، ومع ذلك فمن المفيد أن نذكر أن الإعانات العالية فقط قد صدر بصددها مرسوم تنظيمى بتنسيق توزيعها ضمن شروط معينة تتعهد بها المنظمة . كما روعى فى التوزيع مبادىء قياسية تستند إلى نسبة الأموال التى جمعتها المنظمة بجهودها ونسبة الإعانات التى أنفقتها فى عام سابق . وبالإجمال فإن الإعانات الحكومية تصرف بمبالغ طائلة لغايات تحقيق الخدمات الاجتماعية بمعرفة مؤسسات شعبية . إلا أنها لا تتبع نظاما موحدا وتفقد كثيرا من جدواها لعدم تركيزها وتشعب توزيعها . فالمشاريع الكبيرة لا يمكن تحقيقها إلا بهذا التركيز ، فهى فى ذلك كالنهر الذى يفقد قواه إذا ما تفرع إلى جداول صغيرة . هذا عدا أن هذه المؤسسات لا تخضع من حيث تنظيمها لإدارة حكومية موحدة تأخذ على عاتقها تنسيق الجهود وتوجيهه وجهة صحيحة بالاستناد لدراسات علمية تأخذ الأهم قبل المهم وتخضع هذا النشاط لإشرافها ومراقبتها بصورة مباشرة .

وبمعنى صريح آخر فإننا ندعو إلى إيجاد هذه الإدارة الاجتماعية الموحدة كي تتولى هذه المهمة بصورة مركزية تحقق المصلحة العامة . قد يرد البعض على هذا الاقتراح بإثارة موضوع الاختصاص والادعاء بأن الخدمات الصحية يجب أن تبقى تحت إشراف وزارة الصحة . كما يبقى النشاط الثقافي للمؤسسات الشعبية تابعا لوزارة المعارف. أما الخدمات الخارجية عن هذين الحدين فيمكن أن توحد في إدارة اجتماعية موحدة . إلا أن هذا الادعاء باطل من أساسه ، إذ نرد عليه بدورنا أن جميع القضايا التي تعالجها مؤسسة الخدمة الشعبية تشترك بعامل مشترك فيما بينها ألا وهو اعتبارها مشكلة اجتماعية بحد ذاتها ، وهذا هو الذي يدعو إلى ضرورة تنظيمها في جهة واحدة ، أما ارتباط هذه المشكلة بناحية صحية أو ثقافية فلا شيء يمنع الواقع من تنظيم هذه الناحية الفنية من قبل الإدارات التي تعتبر متخصصة في هذا الموضوع مع ترك أمر تنسيق النشاط العام من قبل الإدارة الموجودة .

وأخيراً كان تشجيع الرعاية الاجتماعية في سوريا يقضي إذن بالإضافة إلى تشجيع المنظمات التي تقوم بأدائها وهي صناديق تعاونية عمالية ، وجمعيات خيرية محضة ، إلى توسيع الاعتمادات الحكومية المخصصة لإيجاد المراكز التي تستلزمها هذه الرعاية ، يقتضي ذلك إيجاد مديرية خاصة للشؤون الاجتماعية توسع فيما بعد إلى وزارة .

حـ — الخلاصة :

إن عمل المرأة في سوريا يبدو لنا أمراً واقعيا وهو يسير باضطراد نحو الاتساع تحت ظروف اقتصادية واجتماعية وسياسية ، إنما من الملاحظ أن الرعاية التي يقتضيها هذ العمل لا تزال ناقصة ، إذ لم يتجاوز قانون العمل السوري حد إقرار أجازة مأجورة لولادة العاملة مع منحها أيضا فترات معينة لإرضاع وليدها ومنع بعض الأعمال المؤثرة في صحتها .

وقد تبين لنا ببحث طبيعة الرعاية الاجتماعية في المجال الدولي أنه يمكن اعتبارها على قسمين : رعاية تعطى المرأة حقوقاً معينة. وهي كما اشرنا الأجازات المأجورة. الأعمال المسموح بها، تساوي أجرها مع العامل بالنسبة لعمل واحد وتوفير التدريب المهني والترقية المسلكية لها بصورة مماثلة للامكانيات الموفرة للعامل .

ومن ثم خدمات صحية واجتماعية معينة يضاف إليها مساعدات مالية وعينية . وقد اتضح لنا أن الدول التي أقرت هذه الرعاية اختلفت فيما بينها في أسلوب تحقيقها .

أما الواقع السوري فيتجلى بمساعدات متفرقة في هذا المجال غير أنها مبعثرة في أجهزة متفرقة ، إلا أنه لا يوجد ضمان صحيح وكامل تحصل المرأة بموجبه على هذه المساعدات بصورة أكيدة لأنها جميعا تقوم على مبدأ الصدفة لا الالتزام ولذا فان اقتراحنا كحل لمشكلة رعاية المرأة في حالات الولادة والأمومة كان تبني نظام تأمين صحيح لها ، ولما كان هذا الاقتراح صعب التنفيذ في الوقت الحاضر فقد رأينا من الأفضل توسيع الخدمات الاجتماعية التي تؤمنها دوائر الدولة بصورة مباشرة على مبدأ تركيزها في إدارة موحدة للشؤون الاجتماعية .

استخدام النســـــاء فى الصـــــناعة

مظاهره ووسائل تنظيمه

الدكتورة روز خدورى (العراق)

قلبت الثورة الصناعية فى أواخر القرن الثامن عشر ظروف الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية فى جميع أنحاء العالم . بل إنها كانت نقطة التحول فى تاريخ البشرية. إذ أنها نقلت العالم من حياة التأخر والظلام إلى حياة النور والانتعاش . حياة قائمة على علائق اجتماعية جديدة بين الأفراد .

فمنذ أن بدأت الآلة تدور فى المصانع تبدلت ظروف الإنتاج وأساليبه . فبعدأن كان إنتاجاً يدويا فرديا أصبح ميكانيكياً جماعياً — وبعد أن كانت الصناعة قائمة على أسس اقتصادية مبنية على حاجات العائلة كوحدة إنتاجية أصبح اقتصاداً مبنياعلى إنتاج السلع لغرض البيع والربح.وقد أدى هذا الانقلاب فى الظروف الاقتصادية للمجتمع إلى القضاء على تلك الحالة البدائية التى كانت تمثل دورا متأخراً من أدوار المجتمعات البشرية والتى مانزال نرى آثارها فى بعض البلدان التى مازالت الصناعة فيها فى طور بدائى .

زاحمت الآلة فى بداية ظهورها الحرف اليدوية المنزلية وكلما تقدمت فى مدارج الرقى استطاعت أن تزيل من المجتمع آثار العلائق الاجتماعية التى كانت سائدة فى عهد صناعة الحرف اليدوية حتى استطاعت أن تقضى عليها نهائياً فى كثير من المجتمعات مما أدى إلى أن يترك الرجال — فى أول الأمر ومن ثم النساء — حرفهم اليدوية وينزحون إلى المدن حيث تركزت المصانع فى طلب العمل وراء الآلة البخارية لا لينتجوا لأنفسهم بل لغيرهم من المستهلكين فى السوق .

جذبت المراكز الصناعية الأيدى العاملة التى كانت مضطرة إلى أن تعمل بأجور قليلة بالنظر لفقدانها وسيلة العيش بعد القضاءعلى الصناعة اليدوية وترك العمال نساءهم وأطفالهم الذين كانوا يساعدونهم فى تلك الصناعة وراءهم فى البيت ليقوموا بالأعباء البيتية . ولكن سرعان ماوجدوا أن الأجور التى يتقاضونها لاتكاد تكفى لسد حاجاتهم التى كانت تزداد باضطراد تبعا لتطور ظروف حياتهم ووجدوا أنفسهم فى ضيق اقتصادى صعب عليهم حله . وفى هذه الحالة نشأت قضية اشتغال المرأة فى المصانع وهل تترك بيتها وتقف بجانب زوجهاوراء الآلة لتستطيع مساعدته بما تتقاضى من أجر — وإن كان زهيداً — فى سد مايحتاجون إليه من نفقات؟ لقد كانت تساعده فى البيت عندما كانت تغزل بيد وتهز مهد طفلها بيد أخرى ، ولكن هل تستطيع أن تفعل ذلك وهى مضطرة إلى ترك منزلها للعمل فى الخارج ؟

لقد ناضل العامل فى البلاد الصناعية المتقدمـــة منذ بداية القرن التاسع عشر فى سبيل إبقاء زوجته فى البيت لتنصرف إلى شؤونها الداخلية وتربية أطفالها . وكان يصعب عليه أن يراها تنهض فى ساعة مبكرة وتستعد للرحيل معه إلى المصنع لمدة أربع عشرة ساعة ثم تعود مرهقة لتعتنى بأطفالها وتقوم بأعباء بيتها . كما أن الرجل كان يشعر أيضاً بأنه يفقد تلك الراحةالتى ينشدها عادة فى بيته عندما تغادره زوجته يوميا وتعود معه عند حلول الظلام . وقد انتقد كثير من المفكرين فى ذلك العصر فكرة تشغيل الفتيات فى سن دور المراهقةأو بعده أيضا و الاشتغال كعاملات

فى المصانع لأنهم لاحظوا أن هؤلاء الفتيات يجهلن أبسط الأعمال البيتية الضرورية كالخياطة والطبخ وغسل الملابس عند زواجهن .

وفى مقابل هـــذه الحجج كان أصحاب العمـل يشجعون اشتغال النساء فى المصانع من جانبهم لا لأنهم كانوا أكثر تقدما من غيرهم فى نزعتهم أو أنهم كانوا يحرصون على تشجيع المرأة على حصولها على شىء من استقلالها الاقتصادى باشتغالها جنبا إلى جنب مع الرجل، بل كان باعثهم الوحيد على تشجيع المرأة على الخروج من البيت هو حصولهم على أيد عاملة رخيصة عن طريق استخدام النساء لتحقيق أرباح أكثر . ومن تضارب هذه الآراء نشأت المشكلة المزمنة التى لاتزال موضوع بحث ونقاش : هل أن مكان المرأة فى البيت ؟

أم أن مكانها فى البيت وخارجه كالرجل سواء بسواء ؟

إنى لست بصدد بحث هذه المشكلة الآن، إذ أنها خارجة عن موضوع كلمتى اليوم التى تتعلق بمكانة المرأة فى الصناعة . إن عدد النساء العاملات يتزايد يوما بعد يوم فى كل البلاد بالرغم من انخفـــاض أجورهن بالنسبة إلى العمال الذكور وبالرغم من الحواجز المفروضة أمامهن فى سبيل تحقيق مساواتهن فى الحقوق مع الرجال فى نفس الأعمال التى يقمن بها معهم . وقد كان شائعاً فى السابق أن إمكانية الرجل الانتاجية تفوق إمكانية المرأة فى جميع الصناعات ولم يكن هذا الاعتقاد خاطئا فى المراحل الأولى من عهود الصناعة . غير أن التقدم الميكانيكى والتطور العلمى قد أزال هذا الاعتقاد من الأذهان . وقد جاء على لسان المستر بيفان الوزير العمالى البريطانى عندما كان عضوا فى الحكومة البريطانية مايؤيد هذا الرأى . إذ قال فى خطاب له « كنا نعتقد أن إنتاج امرأتين يماثل إنتاج رجل واحد غير أنه بمساعدة المهندسين الفنيين اخترعنا وسائل جديدة يسرنى أن أقول إنها أوجـــدت تعادلا فى الإنتاج بين الرجل والمرأة » .

ولكن بالرغم من هذه الحقيقة هل تساوت الحقوق بين العمال والعاملات من ناحية الأجور والتنظيم النقابى وفرص العمل والحقوق الأخرى ؟ الجواب كلا . فإذا أخذنا انكلترا مثلا التى تعتبر أول دولة ازدهرت فيها الصناعة وتقدم فيها التنظيم النقابى نجد حتى هذا اليوم أن المرأة لاتتناول أكثر من نسبة ثمانين فى المائة من معدل أجور الرجل الذى يقوم بنفس العمل الذى تقوم به المرأة، وذلك فقط فى صناعة الغزل والنسيج التى أظهرت المرأة فيها كفاءة فائقة . أما فى الصناعات الأخرى فإن معدل أجور المرأة هو أقل من معدل أجور الرجل بنسبة خمسة وثلاثين فى المائة وفى تقرير أعدته هيئة برلمانية رسمية كان من بين أعضائها ثلاث من النائبات فى البرلمان البريطانى ورفعته إلى الحكومة عام ١٩٤٦ حول « المساواة فى الأجور بين المرأة والرجل » تضمن توصيات بوجوب تحقيق هذا التساوى فى الأجور بالرغم من بعض الحجج القوية التى أبدتها بعض الهيئات الصناعية وعدد من رجال حزب المحافظين ضد هذا المبدأ . وقد استند هؤلاء فى الدفاع عن نظريتهم إلى أن مسؤولية المرأة المالية هى أقل من مسؤولية الرجل نسبيا وأن العامل البريطانى فى الوقت الحاضر فى وضع لايستطيع معه أن يسد حاجات عائلته ، كما أن المرأة لايمكن أن تمنح أجورا مساوية للرجل بالنظر إلى تكوينها الطبيعى والصحى، الأمر الذى يؤدى بها إلى أن تتمتع باجازات طبية براتب كامل يتسبب من جراء تكرر غيابها انخفاضا فى الإنتاج وعطلا فى التنظيم .

وقد ردت اللجنة البرلمانية على هذه الادعاءات بأنه رغم مافيها من وجاهة فإنه لايمكن أن يعتد بها لأن الحل الوحيد لتحسين حالة العامل هو ليس بتخفيض أجور المرأة بل بزيادة أجوره وبمكافحة الغلاء . كما أن مقياس أجور العامل يجب أن يتقرر بالنسبة إلى كمية إنتاجه بصرف النظر عن ماهية الجنس، ولهذا فكلما يزيد الانتاج يجب أن تزداد أجور العمال أيضا، وحيث أن التقدم الميكانيكى لايعتمد كثيرا على القوى الجسمانية للعامل بل على قابليته وذكائه ، وحيث أن اللجنة تعتقد أن لافرق فى القابليات بين الرجل والمرأة، فلا يجب إذ أن يحصل أى تفريق فى الأجور بين

الرجل والمرأة . أما رد اللجنة على قضية تغيب المرأة عن العمل بالنظر إلى تكوينها الطبيعي وحالتها الصحية فيتلخص في أنه لا يجب التمييز بين أجور الجنسين لهذا السبب ، إذ أن الرجل كثيرا ما يتغيب عن العمل أيضا . ولأجل القضاء على هذه الظاهرة يجب على أصحاب العمل أن يخلقوا في المصانع من وسائل التشويق والتشجيع ما يدعو العامل والعاملة إلى القيام بواجباتهم برغبة واندفاع ، وبهذه الواسطة يقضى على مشكلة الغياب إلا عند حدوث حالات اضطرارية جدا .

ومما يؤسف له أن حكومة العمال التي كانت آنذاك في دست الحكم لم تتمكن من تنفيذ توصيات هذه اللجنة البرلمانية . إذ أنها اضطرت إلى التخلي عن الحكم بسبب فوز المحافظين في الانتخابات العامة فحفظوا هذه التوصيات في أضابيرها الخاصة بالنظر لخلافهم المبدئي مع العمال في هذا الموضوع ، وبقيت حالة المرأة العاملة على ما كانت عليه سابقاً من ناحية انخفاض أجورها وحقوقها العمالية الأخرى . غير أنه لا يساورني الشك مطلقا في أن هذه الحالة لن تدوم وأنه عاجلا أو آجلا ستفوز المرأة بهذه الأمنية كما فازت في تحقيق أمنيتها في الحصول على حقوقها السياسية . وما جاء في القرار الذي أصدره حزب العمال البريطاني في مؤتمره العام في السنة الماضية بأنه سيأخذ بمبدأ التساوي في الأجور في حالة مجيئه إلى الحكم أكبر دليل على اتجاه الشعب البريطاني لتحقيق هذه الخطوة .

ولا تقتصر هذه المشكلة على انجلترا فقط بل إنها مشكلة عامة تشمل أكثر الدول التي قطعت مرحلة واسعة في التقدم الصناعي والعلمي .

بعد هذه النبذة الوجيزة العامة عن مكانة المرأة في الصناعة والمشاكل الرئيسية التي تحيط بها أرى من الضروري أن أبحث بشيء من التبسط مكانة المرأة في صناعة العراق الناشئة وطرق تنظيمها .

مازال العراق حديث العهد بالصناعة الآلية رغم غناه بالموارد الطبيعية والأولية . ويرجع تأخره الصناعي إلى عوامل كثيرة . أهمها منافسة المنتجات الأجنبية المستوردة وانخفاض دخل الأكثرية الساحقة من السكان ومخاوف أصحاب رؤوس الأموال من المساهمة في المشاريع الصناعية بالنظر إلى اختلاف خصائصها عن المشاريع التجارية والزراعية ومقاومة الاستعمار لتقدم البلاد الصناعي . غير أن ظروف الحرب العالمية الثانية وانقطاع طرق المواصلات وتسخير الصناع للانتاج الحربي كان لها أثر في انشاء وتشجيع بعض الصناعات الوطنية القائمة الآن . كصناعة الغزل والنسيج — وحلج الأقطان — والمواد البنائية — والسمنت — وصناعات متفرقة أخرى كمعامل الصابون — واستخراج الزيوت النباتية وغيرها . ورغم نمو هذه الصناعات بعد الحرب العالمية الثانية وأثرها الواضح في حياة البلاد الاقتصادية قياساً على الوضع الذي كان سائداً فيها سابقاً ، فان حالة العمال بصورة عامة ذكورا وإناثا مازالت غير مبنية على أسس تنظيمية سليمة . صحيح أن التطور الاقتصادي الصناعي في العراق كان سبباً في وضع تشريعات عمالية لمعالجة القضايا الناشئة عن العمل . وآخر تطور حصل في هذه التشريعات كان صدور قانون تعديل قانون العمال لسنة ١٩٣٦ وذلك في عام ١٩٤٢ ورغم المبادىء الحديثة الذي تضمنها هذا القانون فلم تتخذ مع الأسف الاجراءات اللازمة التي تكفل تطبيقه على الوجه الأكمل . فلا تزال بعض الأنظمة المتعلقة به غير صادرة رغم أن التشكيلات الإدارية التي كان يجب إحداثها على ضوء أحكامه لا تزال ناقصة ، هذا بالاضافة إلى أن تطبيقه اقتصر على المشاريع الصناعية فقط مستثنياً الأعمال الزراعية والصناعية اليدوية وأصناف الخدمات الأخرى .

ورغم هذه النواقص التشريعية في هذا القانون فانه لا شك قد احتوى على مبادىء حديثة لحماية المرأة في الصناعة التي تؤثر على صحة المرأة فإنه منع مثلا في المادة السادسة عن استخدام النساء والمراهقين في بعض المشاريع الصناعية التي تؤثر على صحة المرأة والمراهق وكذلك المشاريع التي يكون استخدامهم فيها ممنوعا دون السن المعينة

على أن تعين هذه المشاريع بنظام لم يصدر حتى الآن بالرغم من أهميته بالنسبة للمرأة العاملة .

وكذلك لم يهمل المشروع أيضاً حماية المرأة العاملة عند ضرورة تغيبها بسبب الولادة كما جاء فى المادة الثامنة من القانون ، فمنحها عطلة صحية برواتب كاملة لمدد معينة ، والأعمال التى لايجوز فيها تشغيل المرأة الحامل أو المرضع وكذلك القواعد التى يجب اتباعها قبل هؤلاء النساء فى ظروف العمل وأوضاعه وفى هذه الحالة أيضاً لم يصدر النظام بعد لتعيين هذه الأحكام . لذلك لا نستطيع مطلقا أن نعتبر أن نصوص هذا القانون مطبقة بالنسبة المرأة العاملة مالم تصدر الأنظمة المختصة به .

يتضح مما أسلفنا أن حالة المرأة العاملة فى العراق لاتزال بعيدة عن كل تنظيم يكفل حمايتها ويعين حقوقها ولهذا كانت دائما تشكل يدا عاملة رخيصة وتقوم باعمال ثانوية فى الصناعات . ويعزى هذا التأخر فى حالة المرأة العاملة إلى عوامل كثيرة أهمها : أن الصناعات لاتزال فى بداية عهدها . وافتقار البلاد إلى معاهد صناعية لتدريب النساء العاملات وانخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية عند العامل الصناعى وفقره بصورة عامة وإلى ضعف التنظيم النقابى . ولا أكون مبالغة إذا قلت إن انخفاض مستوى أجور العامل بصورة عامة هو السبب الرئيسى فى نشوء تفضيله على المرأة العاملة بحيث لم تنشأ ضرورة إلى استخدامها بأجور رخيصة كما حدث فى البلاد الأوروبية التى ازدهرت الصناعات فيها ولهذا فإننا نجد من التقرير السنوى الذى أصدرته زارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٤٩ أن من مجموع عدد العمال فى العراق فى ذلك العام والبالغ ٦٩١٣٠ يوجد ١٤٣٦ عاملة فقط . وربما ازداد هذا العدد نسبياً بالنظر لتطور الصناعة منذ ذلك الحين وإلى اضطرار النساء على العمل بسبب ارتفاع تكاليف المعيشة ، ومن الطبيعى أن ضآلة عدد العاملات فى المشاريع الصناعية يؤدى إلى عدم وجود كيان هام لهن فى نقابات العمال التى تعتبر المنظمات المدافعة عن حقوق وحماية شؤون العمال ورفع مستواهم عامة . ويظهر وجود العاملات فقط فى نقابات عمال السكاير ومعامل غزل النسيج والأصواف إذ أن عدد النساء العاملات فى هاتين الصناعتين باستثناء عددهم فى مكابس التمور كبير نسبياً .

وبالرغم من المزايا التى يتمتع بها التشريع الحالى فإن شؤون العمال بصورة عامة وتقدم أحوالهم ذكورا كانوا أم إناثا لايخطو خطوات واسعة فى أى بلد من البلدان مالم تصحبه فى الحقيقة حركة توسع اقتصادى فى ناحية التصنيع ، إذ أن أحوال العمل تؤلف جزءا من الأجزاء الاقتصادية العامة وتخضع إلى تطوراتها وتقلباتها بصورة واضحة . لهذا فإن تأخر الوضع الاقتصادى الصناعى فى العراق ينعكس بوضوح فى أحوال العمل أيضا ويؤثر فى حياة الطبقة العاملة إلى حد بعيد .

إن جميع الظواهر الاقتصادية فى العراق تبعث على التفاؤل وإن الخطوات فى توسع المشاريع الصناعية ستزداد بحكم ظروف التطور والتقدم وسيأتى يوم — ليس ببعيد — تدخل فيه المرأة العراقية ميادين الصناعة بنطاق أوسع من الظروف الحالية ، وتحتاج البلاد إلى تعبئة أقصى ما تستطيع إليه من الأيدى العاملة ، وستضطر إلى الاستعانة بالمرأة فى هذا الميدان كما حدث فى كثير من البلاد العربية التى سبقت العراق فى مضمار التقدم الصناعى كمصر وسوريا مثلا . ومن الضرورى إزاء هذه الحالة أن نفكر من الآن فى وضع خطط لتنظيم شؤون المرأة العاملة فى المشاريع الصناعية

والقانون رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ والمعدل فى سنة ١٩٤٢ تضمن أحكاما حديثة فيما يتعلق بأحوال العمل للمرأة ولكن بالرغم من هذه الأحكام فقد بقى هذا القانون عاطلا ولم تستفد منه المرأة العاملة استفادة كلية بالنظر لعدم صدور الأنظمة المتممة لأحكامه ، وربما يعود السبب فى عدم صدور هذه الأنظمة

حتى الآن إلى عدم شعور المسؤولين بعدم الحاجة الماسة إلى اصدارها من جهة وإلى عدم المطالبة بها من قبل النقابات من جهة أخرى. ولو سلمنا جدلا بهذا الغرض فإنى أعتقد أن الظرف قد حان لوضع هذه الأسس موضع التنفيذ بالنظر للتطورات الاقتصادية السريعة التى تمر بها البلاد الآن والتى ستحيط بنا من كل جانب فى المستقبل القريب .

وأول هذه الإجراءات اللازمة فى هذا الشأن هو حماية المرأة من الاشتغال فى جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها، فلم يصدر بالنظر إلى هذا القانون أى نظام بهذا الشأن، وكذلك لم يصدر النظام الذى يعين المشاريع الصناعية التى يكون استخدام المرأة فيها ممنوعا دون السن المعينة . ولأجل تنظيم هذه الناحية يجب إخراج هذه الأنظمة إلى حيز التطبيق .

وكذلك الشأن فى تعيين الأعمال التى لا يجوز فيها تشغيل المرأة الحامل أو المرضع وكذلك القواعد التى يجب اتباعها من قبل النساء فى ظرفى الحمل والإرضاع . إن هذه الأحوال جميعها لا تزال مهملة ولم تلق العناية اللازمة بالرغم من أهميتها القصوى . وكان بالأحرى على المشرع أن يبين نصوصها فى صلب القانون أو على الأقل أن يذكر الخطوط الرئيسية لها على أن تعين التفاصيل الأخرى بنظام خاص.

ولم يراع قانون العمل الذى نحن بصدده الآن حقوق المرأة من ناحية حمايتها كأم . ففى البلاد الراقية مثلا عندما حدث الانقلاب الصناعى وهجرت المرأة بيتها إلى المصانع جريا وراء الكسب نشأت هناك مشكلة أبناء العاملات وما يؤول إليه أمرهم بعد أن فقدوا رعاية الأم لهم طيلة النهار وكان لابد من إيجاد إجراء تدبير آخر كى لا ينشىء هؤلاء الأطفال نشأة سيئة فظهرت فكرة إنشاء دور للحضانة يقبل فيها أبناء وبنات العاملات يمضون فيها طيلة نهارهم حتى تعود الأم من المصنع لتأخذهم وفى هذه الدور تشرف مربيات مثقفات على رعاية الأطفال وتثقيفهم . وقد بدأت بعض البلاد العربية كمصر مثلا بهذه الفكرة فأنشأت دورا للحضانة لأطفال العاملات والموظفات أيضا فى الدوائر الرسمية والأهلية وهذه الدور رغم قلتها قد خففت عن الأم العاملة والموظفة كثيرا من المشاق ورفعت عن كاهلها بعض المسئوليات وجعلت المرأة تشعر بالراحة والاطمئنان فى حياتها العملية والمنزلية ولم تحظ المرأة العراقية العاملة بهذه العناية وبالرغم من تطور الظروف الاقتصادية ودخول المرأة إلى الصناعة .

ثم إن كيان المرأة فى الصناعات يجب أن يكون فى مستوى أعلى مما هى عليه الآن ، ولهذا يقتضى تأسيس معاهد صناعية تتقن فيها المرأة الصناعة التى ترغبها حتى إذا ما دخلت حياة الصناعة العملية يكون إنتاجها أفيد وأقوى وغير خاف أن تدريبها الصناعى سيرفع حتما من مستواها الاقتصادى فسيصبح بإمكانها عند ذاك أن تتقاضى أجرا يكفل لها حياة مطمئنة وتستطيع أن تحصل على الأجر الذى يكسبه العامل الماهر ، ذلك الأمر لم يعين بقانون وإنما يتوقف على كفاءة العامل ومقدار إنتاجه .

لقد حدد نظام أجور العمال بمقتضى التعديل الجارى بتاريخ اليوم السابع من الشهر الثانى سنة ١٩٥٤ أجور الحد الأدنى للعمال غير الماهرين بحيث يبلغ (٢٥٠) فلسا للعامل الذى بلغ السادسة عشر و (١٨٠) فلساً يومياً للمراهق الذى يتراوح عمره بين الثانية عشرة وتمام الخامسة عشرة ولم يذكر أى شىء عن العامل الماهر . فقد أصبح من الضرورى تدريب المرأة العاملة على الصناعات كى تصبح عاملة ماهرة تتقاضى أجرا يشجعها ويرفع مكانتها فى عالم الصناعة وينشلها من الضيق الاقتصادى.

هذا ما خطر لى عن مكانة المرأة فى الصناعات ووسائل تنظيم أحوالها فى العراق خاصة على ضوء الظروف الاقتصادية المحيطة به . ولا يخامرنى الشك فى أن المرأة العراقية ستحقق إصلاحا تاما فى شؤونها وأحوال عملها كما تسير البلاد فى مضمار التقدم الاقتصادى والصناعى .

مدارس الحضانة ورياض الأطفال

مقدم من : اليونسكو

مقدمة :

استقر رأى علم النفس المعاصر وهو مبنى على عدد من التجارب التى أجريت فى العشرين سنة الأخيرة على عدم القيام بأى إجراء لفصل طفل دون الخامسة من عمره عن أمه مدة ما مهما كانت قصيرة . وقد يتحمل الطفل البالغ ستة أشهر حتى السنة الثالثة تغيب أمه عدداً قليلا من ساعات كل يوم (على ألا تزيد على ساعتين أو ثلاث) دون أن يترك ذلك تأثيراً سيئاً عليه . ويمكن زيادة مدة تغيب الأم شيئا فشيئاً من العام الثالث حتى العام الخامس أو السادس من عمر الطفل مدة أربع ساعات طوال النهار فى مدارس الأطفال الابتدائية . وقد بات من المحقق أن فترات أطول من الانفصال تؤثر على صحة الطفل وتسبب تأخراً ملحوظا فى نموه الفكرى العام وفى نموه الاجتماعى والعاطفى تسبب خمول الذهن وتحطم مقدرة الأطفال على إنشاء علاقات شخصية صحيحة كما يفعل المراهق أو البالغ. وقد وجد بصورة خاصة أن طابع عدم المحبة وفقدان الحنو — ذلك الطابع الذى يكمن تحت كثير من أنواع الجرائم الاضطرارية التى يرتكبها الصغار لاسيما بعض أنواع السرقات — مرتبط ارتباطا وثيقا بانفصال مبكر عن الأم . وقد وجد أن فترة صغيرة يقضيها الطفل فى العام الثانى أو الثالث من عمره داخل مستشفى قد تكون سبباً فى حدوث صدمة عاطفية شديدة له بالرغم من كونه طفلا سعيدا عاديا .

٢ — الاختلافات الثقافية .

الاستنتاجات المقدمة مبنية على البحث فى المجتمعات الغربية الصناعية حيث يكون تأليف الأسرة مختلفا اختلافا بينا عن تأليفها فى الشرق . ولكنها تؤكد أن العوامل الأساسية فى نمو الأطفال الفكرى والعاطفى والجسمى قبل سنوات الدراسة هى الشعور بالطمأنينة وتوفير علاقة قريبة ودية حبيبة غير منقطعة باحدى النساء كأم أو من تحل محل الأم . وفى الأسرة التى تزيد على طفلين أو ثلاثة أطفال يخفف من حدة الاعتماد على الأم الطبيعية فقط وجود نساء من الأقارب أو الشقيقات اللواتى يكفلن الطفل .

فالظاهر أنه بالرغم من وجود نساء أخريات فى حياة الطفل يخفف من أثر الانفصال عن الأم فان الحاجة إلى علاقة قوية عاطفية بمن تظهر كالأم أمر ضرورى لصحة الطفل العقلية .

مدارس الحضانة :

يمكن القول انه من حيث صحة الأطفال العقلية ومن حيث صحة البالغين فان مدارس الحضانة وحضانات الأطفال أمور غير مرغوب فيها . وهذا أقصى عندما تكون هذه المدارس وسائل لفصل الأم عن ابنها الفقير سواء مدة ٨ إلى ١٠ ساعات أو أكثر كل يوم أو ما هو أسوأ من ذلك عندما يدخلها الأطفال طوال اليوم .

ومثل هذه المنشآت تميل عادة إلى توجيه كل جهودها لتوفير مستوى عال من العناية الصحية والعناية الجسمية

غير الشخصية دون وجود حوافز ودية أخرى ودون أن تسمح للطفل بانشاء علاقة شخصية قوية مع إحدى المربيات.

وهناك ظروف تكون فيها دور الحضانة ورياضة الأطفال ضرورية وخصوصا فى الحالات التالية :

(ا) عندما يحرم الطفل من وجود والدين مسئولين نتيجة الموت أو لعدم سد عيشته

(ب) عندما تكون الأم مريضة أو تكون عاجزة تمام العجز عن القيام مؤقتاً أو على الدوام بحضانة ابنها .

(ح) عندما تضطر الأم إلى العمل خلال النهار كله أو قسم منه .

وعندما يكون الانفصال عن الأم ضروريا ولا يتوفر من يحل محلها فانه يجب ترتيب وتنظيم دور الحضانة والروضات بحيث :

(ا) توجد علاقات شخصية قوية دائمة بين كل طفل واحدى الموظفات اللواتى يشغلن مكان الأم ويتضمن هذا ان يكون لكل مربية من أربعة إلى خمسة أطفال صلة دائمة وعلاقتهم بها كعلاقة أم بأطفالها .

(ب) ضمان اتصالات دائمة ما أمكن ذلك أثناء النهار لاسيما فى فترات الغذاء الطويل بين الام والطفل .

(ج) إيجاد رعاية حبيبة لا سيما أثناء مداعبة وحمل الأطفال وتوفير فرص كاملة للهو واللعب المناسب لأعمار الاطفال بما فى ذلك حديث بين الصغار والبالغين .

إن مدرسة حضانة نظمت لتوفير هذه العناية الضرورية لتنمية الاطفال لمدرسة كثيرة التكاليف باعتبار النقود والاجهزة وعدد ونوع الموظفين . ومن ناحية اقتصادية فقد تكون غير اقتصادية باعتبار وجود الام فى الصناعة. ومدارس دون هذه المدارس وإن كان فيها قلة من النفقات غير أنها ستزيد نفقات الخدمات الاجتماعية فيما بعد بالنسبة إلى سوء سلوك البالغين والصغار وتطورهم فى الجريمة .

وفى حالة الاطفال اليتامى أو المهجورين الذين لا يستطيع أباؤهم رعايتهم أو يكون والداهم غير صالحين لتربيتهم تكون دور الحضانة وردفات الاطفال ضرورية .ثم إن وضع هؤلاء الاطفال فى بيت تربيته جيدة أحسن من حيث صحتهم العقليه ونموهم وأقل تكليفا . ونظام لوضع هؤلاء الاطفال فى أسر يتضمن وجود اتجاهات معينة فى المجتمع . كالإشراف الصحيح على التبنى بتشريعات وافية سليمة ووجود خدمات اجتماعية جيدة التنظيم يعمل فيها عدد واف من الموظفين ذوى التدريب الجيد .

٣ — كى يرسل أربعة أو خمسة أمهات للصناعة لكل منهم ستة لا ثمانية أطفال من الضرورى تشغيل مربية أطفال حسنة التدريب ومساعد منتدب معها بالإضافة إلى نفقات الأجهزة والأبنية وإعاشة الاطفال والإدارة . وقد دلت تجارب أيام الحرب فى بريطانيا على أن دور الحضانة كانت عالية ومن ناحية اجتماعية فاشلة كوسيلة لإرسال المرأة للعمل فى الإنتاج الصناعى . ولكن من الممكن أن يستفاد من دور الحضانة فى غاية اجتماعية واحدة . ففى الجماعات التى تكون تربية الاطفال فيها بدائية غير صحية أو حيث يكون من المرغوب فيه إحداث تغيير أساسى فى الاتجاهات الإنسانية يمكن تشجيع الامهات بانتظام لاحضار أطفالهن إلى أحد المراكز وقضاء النهار كله معهم وموظفى مثل هذه المراكز يصبحون عندئذ كفريق عمله مساعدة الامهات على تحسين تربيتهن الخاصة واعطائهن معلومات أساسية فى التعليم والغذاء والصحة والتوجيه الطبى . ومثل هذه المراكز ظهرت فائدتها واضحة فى بريطانيا وفى غيرها حيث أن عدم قدرة أو إهمال أو جهل الام أدى إلى محاكمتهن فى دور القضاء بالقسوة على أطفالهن أو تركهن .

وعلاوة على هذه الحالات الخاصة فان التفكير الحديث يشير بأن وضع الأطفال فى أسس (كالأطفال اليتامى أو المهجورين) أو القيام بمساعدة اقتصادية (للأمهات اللواتى لولا تلك المساعدة يضطررن إلى العمل) هما أحسن

وأكثر توفيراً للصحة العقلية للأطفال والآباء والمجتمع وأقل تكليفاً بمرور الزمن .

٤ — مدارس الحضانة :

يعود منشأ مدرسة الحضانة فى بعض البلدان إلى الرغبة فى العناية بالأطفال أثناء غياب الأم . ولن تقبل بعد الآن مجرد إجراء اجتماعى إسعافى فأهداف المدارس هذه تعليمية . ولحاجات تلاميذها الصغار الأسبقية على سائر الاعتبارات الأخرى .

فقد جعلت هذه المدرسة أصلا للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين ونصف العام الذى يبدأ فيه التعليم الإجبارى . ويجب دخول الأطفال إلى هذه المدارس عندما يستقلون عن أمهاتهم نفسياً وجسمياً إلى حد يستطيعون فيه التغيب ساعتين أو أكثر . وإلى حد ما يأتى العمر الذى يتوفر فيه هذا الاستقلال يتوقف ويعتمد على نظام الفطام . ففى بعض المجتمعات تفطم الأمهات أطفالهن فى الشهر السادس وفى غيرها فى الشهر التاسع وفى بعضها يتأخر الفطام حتى السنة الثانية . وبلوغ الاستقلال هذا يتأثر كثيراً بنوع التربية الذى يجده الطفل فى أسرته . ولذا فقبل تحديد سن لدخول هذه المدارس تكون دراسة دقيقة للأطفال ضرورية ومن هنا يجب استعمال الكثير من الاختيار فى الحالات الفردية .

نستطيع تلخيص الأحداث التعليمية لمدارس الحضانة بأن نجعل الصغير فرداً اجتماعيا باتصاله ولهوه مع أقرانه وإيجاد تقرب متزايد من الواقع وتوفير تدريب حسى .

وبواعثه عقلية وبفضل تجاربه فى أعمال اللهو والجماعة يستطيع أن يحصل على كمية متزايدة من ضبط النفس . وهذه أحداث يمكن تحقيقها فى طرق أخرى كثيرة ويمكن من ناحية ضيقة أن تأتى فى طريق طفل فى مجتمع ريفى صغير له الكثير من الرفاق وكثير من الألعاب والذى لا يبعد كثيراً عن رعاية بالغ عطوف . وقد فتحت مدارس الحضانة فى أوربا بسبب التصنيع والحياة فى المدن وبسبب الأسرة الصغيرة وقلة غرف المنزل . وهذه المدارس تحتاج إلى مساحة وتجهيزات وموظفون ذوى تدريب عال .

توفر بعض البلدان ومنها فرنسا عناية يومية تكميلية لأطفال مدارس الروضات . أى أنها خارج ساعات مدارس الحضانة (وهذه صغيرة تتراوح من ٣ ساعات لصغار الأطفال إلى خمس ساعات لكبارهم) يقوم بتربية الأطفال الذين تتغيب أمهاتهم من الساعة الثامنة صباحا حتى الثامنة مساء . موظفون آخرون يختلف تدريبهم عن السابقين . وتوفر هذه الرعاية على مبادىء شبيهة بمبادىء دور رياض الأطفال ولكن باختلاف يتناسب مع أعمار الأطفال وإن كان عرضة لنفس النقائص الاجتماعية والعاطفية والاقتصادية .

٥ — مراكز الرعاية النهارية :

فى المناطق المأهولة فى المدن حيث تستثنى مشاكل السكنى والمشاكل الاجتماعية وحيث لا يمكن العناية بكثير من الأطفال عناية كافية فى البيوت أنشئت مراكز للرعاية النهارية من مختلف الأنواع .

ومن أنواعها نظم « الدكتور جارتن » فى هامبورغ فى ألمانيا . وقد جعلت أعداد من المنازل الواسعة فى المدينة وضواحيها خصيصا لاستقبال خمسين إلى مائة طفل من جميع الأعمار فى ساعات غير ساعات الدراسة وأثناء ساعات الراحة . وفى هذه المراكز معلمون أخصائيون فى أعداد كافية ليوفروا مناخا عائليا صحيحاً للأطفال ويعملون كبؤر للخدمات الاجتماعية والطبية ويعملون بتعاون وثيق مع الآباء . وفى أكثر هذه المراكز غرف للرياضة والتسلية وللطعام وتشمل مدرسة للحضانة . وهذه المراكز مفتوحة طوال العام .

٦ — النهاية :

عند تخطيط أى مشروع من مشروعات الرفاهية للأطفال يجب أن يفرق بين ماهو مرغوب فيه من ناحية جسمية ونفسية للطفل نفسه وما هو مفروض عليه كاجراء للوقاية الاجتماعية . وكثيرا ما يجد المرء نفقات كثيرة وأبنية عظيمة وأجهزة ممتازة موفرة لمعهد إيمانا بأن فى ذلك أمر جيدا بحد ذاته . ومثالا على ذلك . أن خير دور الرياض المزودة بالأجهزة والتى تدار أفضل إدارة قد تكون من حيث تنمية الطفل دون عناية الأم المحبة ولو أقلها قد تكون أمية ونسبياً عديمة المقدرة . وأن النقود التى تصرف على هذه الرياض يمكن إنفاقها على أهداف أفضل فى سبيل إعفاء النساء من ضرورة العمل للحصول على العيش على أقل تقدير أثناء السنوات الأربع أو الخمس الأولى من حياة أطفالهن ولو كانت تنفق لإيجاد أنواع من التدريب هدفه تحسين العناية بالعائلة .

وحيث يوجد — كما هى الحال فى مدارس الحضانة أحياناً — معهد للأطفال قبل المدرسة يقوم بدور تعليمى يكمل دور الأسرة فانه من الضرورة القصوى أن يقوم بعمله هذا خير قيام وإن كانت المدرسة وسيلة المساعدة الاجتماعية للأطفال ولأسرهم غير أنه يجب أن لا يهمل هدفها التعليمى .

وأخيراً حيث لا يمكن أن ينفصل الطفل الصغير عن أمه مدة ما سواء وقتياً أو دائمياً فإن المعهد الذى سيتولى تسلمه يجب أن ينظم ويزود بالموظفين بحيث تجد حاجات الطفل الأساسية للحب والعطف ما يشبعها دون توقف أو انقطاع .

استخدام الأحداث فى الصناعة

مظاهره ووسائل تنظيمه

الأستاذ عبد الرزاق ابراهيم (العراق)

إن الصناعة وما عرف عنها من مجهود وعنف حقل صعب لاشتغال الأحداث فيه ، وهذا كمبدأ لا يمكن الاختلاف فيه . والاحداث هم أبناء المجتمع الذين لايزالون فى سن تجعلهم غير قادرين على تحمل ذلك المجهود وهذا العنف . ورغم كل هذا فان الأحداث يشتغلون فى الصناعة وهم الذين لازالت أعوادهم لينة وعظامهم غضة حيث البطالة من جهة واحتياج الصناعة من جهة ثانية والفقر والحاجة عوامل خطيرة تدفع هؤلاء للعمل فى مختلف المشاريع الصناعية وغير الصناعية لكسب القوت وضمان العيش وسد احتياجات البلاد فى حالة نقص الأيدى العاملة وينطبق هذا الوصف كله على الأقطار المتخلفة بصورة خاصة . على أن استخدام الأحداث ظاهرة رافقت المجتمعات الصناعية فى جميع أقطار العالم وأصبحت معضلة تستدعى الحلول الناجعة السريعة . إذ تحاول الدول الصناعية بعد التطور الصناعى السريع فى الآونة الأخيرة توفير الطاقة البشرية على الانتاج مع المحافظة على تلك الطاقة من الاستنفاد والانهيار . ورأت تلك الدول أن تأخذ بنظر الاعتبار أمر الحد من استهلاك طاقة الاحداث ومن إرهاقهم فى الأعمال الصناعية المعينة ذات الطابع الخاص التى تتناول بصورة خاصة ما يلى :

أولا : الاستخدام فى المناجم والمحاجر وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .

ثانيا : الاستخدام فى المشاريع التى فيها تصنع المواد وتغير وتصفى وإلى غير ذلك من العمليات

ثالثا : الاستخدام فى الأعمال الانشائية وأعمال الهندسة المدنية بما فيها الهدم والإنشاء والترميم .

رابعا : الاستخدام فى بناء السفن وتوليد القوة الكهربائية أو أى نوع من أنواع القوة المولدة وتحويلها من حالة إلى أخرى .

خامسا : الاستخدام فى مشاريع نقل الركاب والبضائع بالطرق البرية والجوية والمائية أو بالسكك الحديدية وإلقاء البضائع بأحواض السفن والمستودعات والموانى والمطارات .

سادسا : سوق المحركات البخارية والآلية .

إن استخدام الاحداث فى مثل هذه الأعمال فى سن مبكرة تترتب عليه ولا شك مخاطر اجتماعية وصحية وثقافية تعرض المجتمع للتخلف والانتكاس . ولعمرى إن مايزيد الأمر صعوبة وتعقيدا هو تفاقم هذه المشكلة فى الأقطار المتخلفة اقتصاديا حيث يضطر الاحداث والصغار أن يشتغلوا بأجور زهيدة لغرض العيش . وتنجم عن ذلك مع الأيام نتيجة خطيرة ، هى أن الأحداث بأجورهم الزهيدة التى يتقاضونها من أصحاب العمل سيعملون على إزاحة الأيدى العاملة القديرة من المشاريع الصناعية والحلول محلها . وفى ذلك مافيه من ارتباك اقتصادى يعرض البلد للمخاطر من وجوه عديدة . هذا بالاضافة إلى أن هناك وجهة نظر انسانية أخذت بنظر الاعتبار ، وهى أن تشغيل الاحداث تترتب عليه نتائج وخيمة من الناحيتين الثقافية والصحية ، فالحدث الذى لم يستكمل بعد تعليمه الثقافى الأدنى المطلوب كما لم يستكمل نموه الجسمى وقابليته على العمل المرهق سيتعرض لأخطار ثقافية وصحية تعود على البلد باسوأ النتائج والأوضاع . فالدولة التى تعنى بتنظيم مجتمعها التنظيم الاقتصادى والصحى والاجتماعى الحسن يجب أن تدرس ظروف

العمل الصناعى دراسة عملية دقيقة ليكون فى مقدورها وضع الأسس الثابتة الرصينة لتنظيم استخدام الأحداث واضعة نصب عينيها توفير الأمور التالية : —

١ — حماية الاحداث المشتغلين فى الصناعة تحت شروط استخدام خاصة .
٢ — اعدادهم الاعداد الصحيح للعمل المنتج .

حماية الاحداث المشتغلين فى الصناعة تحت شروط استخدام خاصة.

لما كانت الغاية القصوى التى يعمل على تحقيقها المسؤولون فى كافة الدول هى توفير المستوى العالى من الصحة فكان بالاحرى توفير هذا المستوى من الصحة للأحداث ، وبعتبر هذا فرضا أساسيا له اعتباراته وظروفه، إذ يجب ألا يترك أمر هذا الحدث موكولا للفرص والمصادفات التى تستغله ولا شك أسوء استغلال حيث أن توفير المستوى الصحى العالى الأحداث من شأنه أن يبنى للمستقبل جيلا جديدا يساهم فى بناء كيان البلاد الاقتصادى ويعمل على تقدمها .

ومن هذه الاعتبارات تبرز ناحية واحدة تتعلق بظروف استخدامهم بالصناعة . إذ من الضرورى وضع حد أدنى لسن الصغير الذى لايجوز له الاشتغال فى المشاريع الصناعية مهما كانت الظروف والأحوال وذلك تمشيا مع سياسة المحافظة على صحة الحدث . وقد يختلف تحديد هذا السن بحسب الأحوال ويتفاوت بتفاوت المناخ والموقع الجغرافى والتقدم الصناعى .

أما وقد سمح للحدث بالاشتغال بعد سن معين ، وذلك بصورة اختيارية متى بلغها يجوز له أن يعمل فى المشاريع الصناعية ، فيجب أن يخضع هذا الاشتغال إلى شروط وتنظيم خاص . وعلى هذا الأساس فقد أخذت الدول تنظم استخدامهم واشترطت أن لا يستخدم الاحداث دون سن الثامنة عشر فى أى مشروع صناعى ما لم تثبت لياقتهم الصحية للعمل الذى يستخدمون فيه، وذلك بعد إجراء الكشف الطبى الدقيق عليهم من قبل طبيب كفء. وعلى هذا الطبيب الفاحص أن يبين فى تقريره لياقة الحدث للاستخدام فى عمل معين أو مجموعة أعمال ومهن خاصة تشمل أخطار صحية متشابهة. إن فحص لياقة الحدث للعمل الذى يزاوله يجب أن يستمر حتى يبلغ الثامنة عشرة من العمر إذ من الضرورى أن يجرى الكشف الصحى فى فترات مناسبة كما يجب أن يتكرر للتأكد من الوقاية الفعالة عندما يتعرض المشتغلون إلى أخطار صحية جسيمة . ومن اللازم أن لا يكلف هذا الكشف الحدث أو والديه أى نفقات كانت .

وقد توجد بعض الحالات التى يحتاج فيها إلى اتخاذ التدابير اللازمة للإرشاد المهنى عندما يظهر نتيجة الكشف وجود عوائق أو موانع جسمية . ولكى يعطى الارشاد المهنى ثماره لا بد أن تتعاون السلطات المختلفة فى هذا السبيل. وهى مصالح الاستخدام والسلطات الصحية والتعليم والشئون الاجتماعية .

ولغرض تنظيم استخدام الاحداث فى الصناعة وحمايتهم من أخطارها لا يجوز اشتغال الاحداث فى الليل إذا كانت سنهم تقل عن الثامنة عشرة. على أنه فى بعض الحالات يجوز للحدث الذى تحت التدريب المستمر الاشتغال فى الليل بشرط أن يمنح فترة استراحة طويلة لا تقل عن ثلاثة عشر ساعة متواصلة بعد العمل الليلى التدريبى . وهذا من شانه أن يعطى الفرصة الكافية لهم للاستراحة .

ومن الأمور المهمة التى تراعيها الدول فى استخدام الاحداث توفير شروط استخدام جيدة لهم حيث يجب أن يتمتع الحدث بالاستراحة الأسبوعية والأجازة السنوية والعطلات، وذلك إلى جانب تحديد ساعات اشتغاله خلال النهار بحيث تتلائم وقابلية الحدث على الاشتغال كما توفر غالبية الدول جميع أسباب السلامة والوقاية والتأمين وغير ذلك من الأمور المتعلقة برفاهيتهم .

هذا ويجب أن لا ننكر جهود منظمة العمل الدولية فى هذا الصدد. فقد أقر مؤتمر العمل الدولى فى دوراته المختلفة منذ سنة ١٩١٩ الاتفاقيات والتوصيات التى تضمن للاحداث الاشتغال تحت ظروف جيدة وتمنع استخدامهم فى الصناعة أو فى السفن وغير ذلك قبل بلوغ سن معينة وتحرم اشتغال الأحداث فى الليل وتوصى بإجراء الكشف الصحى للتثبت من لياقتهم الصحية للعمل.

إن غالبية الدول قد صادقت على تلك الاتفاقيات والتوصيات الخاصة باستخدام الأحداث وسنت التشريعات اللازمة لتنظيم استخدامهم فى ضوء الأسس والمبادىء المقررة فى تلك الاتفاقيات والتوصيات وهى تعمل مافى وسعها لتضمن للعمال الأحداث شروط استخدام جيدة وتعمل فى الوقت نفسه على حمايتهم من أخطار الصناعة بالمراقبة الشديدة لتنفيذ تشريعاتها فى هذا الصدد.

اعداد الاحداث للعمل المنتج:

إن اعداد الاحداث الاعداد الصحيح للعمل المنتج يرتبط تمام الارتباط باستخدامهم فى الصناعة. إذ يقتضى توجيه الحدث وتدريبه لتعلم صناعة أو حرفة تتناسب مع سنه وقوته البدنية، وفى هذا الشان يجب الأخذ بمبدأ تأسيس مراكز التدريب والتوجيه المهنى الذى يعتبر جزءا لا يتجزأ من تنظيم استخدام الاحداث. إذ من المفروض ان استخدام الاحداث فى الصناعة يجب أن يمهد له بفترة من فترات التدريب يتلقون خلالها أساليب العمل المنتج. بيد أن هناك أمرا يلزم الالتفات إليه وإعارته الاهمية الكبرى عند إنشاء مثل هذه المعاهد، وأعنى به ضرورة الربط بين حاجات البلاد الصناعية وبين أنواع التدريب المهنى.

ومما لا ريب فيه أن اشتغال الأحداث فى الصناعة مباشرة دون التمهيد له بفترة تدريبية وتوفير حد أدنى من الثقافة لهم يعود بالضرر الاقتصادى والثقافى وحتى الأخلاقى على البلاد.

إن الحد من تشغيل الأحداث وتوفير الحد الأدنى من الثقافة لهم مرتبطان بمشاريع أخرى أدخلت على المجتمعات الحديثة أخيراً، وأقصد بها مشاريع التعليم الإلزامى وإتاحة فرص التعليم والثقافة للجميع. ومن هنا تجد أن التشريعات التى تسيطر على استخدام الأحداث ترتبط بأجهزة البناء الاجتماعى ارتباطاً وثيقاً من عدة نواحى والتى من شأنها أن تعمل على رفع مستوى الجماعة والأخذ بيدها فى مضامير التقدم والارتقاء.

إن توجيه الأحداث التوجيه المهنى والفنى الصحيحين من شأنه — بالإضافة إلى كونه سياسة من سياسات الحماية والإشراف — أن يجعل الدولة قادرة على توزيع الأعمال بالنسبة لقابليات الأشخاص والحاجة الاقتصادية والصناعية فى البلاد. إذ أن سياسة الإعداد المهنى ستجعل فى يد الدولة المبادأة الكاملة لتوجيه اليد العاملة التوجيه التى تتطلبه حاجات البلاد الاقتصادية بخلاف ما إذا كان الأمر موكولا للفرص فمن المحتمل عند ذاك أن يكون فائض فى جانب من جوانب الصناعة نظراً لتقاطر الأيدى العاملة عليه ويكون نقص فى الجانب الآخر لعزوف الأيدى العاملة الأخرى عنه.

هذا وفى حالة تطبيق أى منهاج لاستخدام الأحداث يجب أن يؤمن التعاون التام بين أرباب العمل والسلطات الثقافية وسلطات العمل الرسمية (وبصورة خاصة مصالح الاستخدام العامة) إذ بدون ذلك ستبرز ولا شك مشاكل عديدة من شأنها أن تشغل أذهان المسئولين فى الدولة.

استخدام الأحداث فى الصناعة — فى العراق:

يرى المتتبع لأحوال الطبقة العاملة فى العراق أن ازدياد المشاريع الصناعية وحركة التصنيع فى السنوات الأخيرة كان عاملا بعيد الأثر فى اندفاع الأشخاص الذين لم يكملوا الخامسة عشرة من العمر والذين يدعوهم قانون العمال بالمراهقين نحو العمل فى مختلف المشاريع الصناعية. أولئك الذين حرمت تشغيلهم أغلب التشريعات الحديثة واعتبرت

هذه السن من سنى التعليم والتدريب . ولعل نسبة المراهقين قد ارتفعت فى الوقت الحاضر لاسيما فى المدن والمراكز الصناعية نتيجة الهجرة المتزايدة من الريف إليها . تلك الهجرة التى شملت كافة فئات الأشخاص قاصدين العمل فى الحقول الصناعية والمشاريع القائمة فيها . على أن ارتفاع نسبة عدد المراهقين المندفعين نحو الصناعة رغم أنه لا يدعم الاقتصاد الوطنى فإن له آثاره الاجتماعية السيئة على المجتمع حيث أن الغالبية العظمى من المراهقين يشتغل فى أعمال غير منتجة وأغلبها ذات الصبغة المؤقتة والموسمية المتقطعة ، الأمر الذى يتركهم فى أغلب فصول السنة بين البطالة والتشرد وهم الذين لا يعرفون حرفة أو صناعة تضمن لهم الاشتغال الثابت فى المشاريع الصناعية . إن الأمر يقضى بحماية هذه الفئة العاملة واعتبار سن الخامسة عشرة(١) ضمن المدة التى يجب أن يقضيها المراهق فى التعليم أو التدريب المهنى شأنه شأن الأحداث الذين حدد استخدامهم قانون العمال وهذا من شأنه — بالإضافة إلى أنه يتيح الفرصة للتعليم والتدريب اللازمين للمراهقين — أن يفسح المجال للعمال البالغين بالاشتغال فى الصناعة ويقلل من انتشار البطالة بينهم . إذ من المفروض أن استخدام المراهقين إن كانت تحتمه ظروف البلاد الاقتصادية والاجتماعية فيجب أن يمهد له بفترة تدريبية يتلقى فيها المراهق أساليب العمل المنتج وإتقان الحرف التى تحتاجها البلاد طبقاً لمواردها الطبيعية وحاجتها الاقتصادية والصناعية . وقد أخذ العراق فى الآونة الأخيرة بالإكثار من فتح وتأسيس المدارس الصناعية وتشجيع أصحاب العمل لتأسيس مراكز التدريب المهنى الخاصة بهم . على أننى أقول إن نجاح مثل هذه المشاريع يعتمد فى الدرجة الأولى على وجود سياسة معينة للاستخدام وتعاون السلطات المختصة لوضع أسس تلك السياسة .

إن قانون العمال المرقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ وتعديله المرقم ٣٦ لسنة ١٩٤٢ هو التشريع النافذ الذى يحدد وينظم استخدام الأحداث والمراهقين فى المشاريع الصناعية كما سيأتى بيانه :

أولا : الحد الأدنى لأعمار الأحداث المستخدمين فى المشاريع الصناعية :

لقد وضع المشرع العراقى نصب عينه حماية العمال الأحداث فى العراق والحد من استخدامهم فى السن المبكرة ولهذا فقد منعت المادة الرابعة استخدام الأحداث الذين لم يكملوا الثانية عشرة من العمر فى أى مشروع صناعى . على أن ذلك لا يمنع الذين هم بين سن العاشرة والثانية عشرة من القيام بالأعمال التدريبية فى المدارس الصناعية أو المدارس والمعاهد الخيرية بشرط أن لا تتجاوز مدة اشتغالهم الأربع ساعات .

وقد يجوز أن تسمح وزارة الشئون الاجتماعية بموجب إجازة خاصة تصدرها عند الطلب استخدام الاحداث الذين هم بين العاشرة والثانية عشر من العمر فى المشاريع الصناعية وفق الشروط التالية :

١ — أن يكون اشتغالهم بقصد التدريب على الاعمال الجارية فى المشروع الصناعى .

٢ — وألا يزيد عددهم على العشرين بالمائة من عدد العمال البالغين الذين يشتغلون فى ذلك المشروع .

٣ — ولا يجوز وجود الاحداث فى أى مشروع صناعى لغير أغراض التدريب المبينة أعلاه وقد فرض المشرع العراقى العقوبات الشديدة لمن يخالف هذه الاحكام التى يراد من ورائها حماية الحدث من أخطار الصناعة ومنعه من الاستخدام فى السن المبكرة ، ووزارة الشئون لا تمنح إجازة اشتغال الاحداث فى المشاريع الصناعية لاغراض التدريب إلا بعد التأكد التام من أن اشتغال الحدث فى ذلك المشروع لا يؤثر عليه ولا يعرضه للأخطار واعتلال الصحة حيث تمتنع عن إعطاء الإجازة إذا كان المشروع الصناعى من المشاريع التى تتناول أعمالا مضرة بالصحة .

---

(١) حيث أطلق قانون العمال استخدام المراهقين فى الصناعة

ثانيا : الكشف الطبي على الأحداث للتأكد من لياقتهم الصحية للعمل .

لغرض التأكد من لياقة الحدث الصحية للعمل فإن المادة الخامسة والثلاثين قد منعت استخدام العمال (بضمنهم الأحداث والمراهقون) من الاشتغال فى المشاريع الصناعية ما لم تكن لديهم دفاتر هوية تتضمن ثبوت أهليتهم الصحية ولياقتهم للعمل الذى يرومون مزاولته . وتصدر دفاتر الهوية وزارة الشئون الاجتماعية أو إحدى دوائر العمل المرتبطة بها بعد إحالة الاحداث والمراهقين إلى الطبيب الرسمى للكشف عليهم والتثبت من لياقتهم .

ثالثاً : ساعات العمل والاشتغال ليلا :

لا يجوز للحدث الذى لم يكمل الثانية عشرة من العمر والمراهق الذى لم يكمل الخامسة عشر الاشتغال فى الليل فى المشاريع الصناعية، ويجب أن تكون ساعات اشتغال الحدث لا تتجاوز الأربع ساعات فى اليوم الواحد وذلك بقصد التدريب فى المشاريع خلال النهار .

رابعاً : الأجور وشروط الاستخدام :

الأجور التى تدفع للحدث نظمها بيان وزارة الشئون الاجتماعية المرقم (١) لسنة ١٩٤٦ الصادر استناداً إلى المادة الرابعة من قانون العمال حيث تكون الاجور اليومية للأحداث الذين يشتغلون فى المشاريع الصناعية بنسبة لاتقل عن الاربعين بالمائة من معدل الأجور التى يتقاضاها العمال الكبار .

هذا وقد نظم تشريع العمل العراقى استخدام الاحداث بصورة تؤمن لهم شروط عادلة للاستخدام بالإضافة إلى وقايتهم ورفع مستواهم الصحى والمهنى والعمل على تدريبهم. فان المادة الثانية من قانون العمال تلزم أصحاب المشاريع الصناعية بمسك السجلات التالية لغرض تنظيم استخدام الاحداث والمراهقين ومراقبته :

١ — سجل بأسماء الأحداث الذين هم تحت التدريب وتتراوح أعمارهم بين سن العاشرة والثانية عشرة .

٢ — سجل بأسماء المراهقين الذين تتراوح أعمارهم بين سن الثانية عشرة والخامسة عشرة .

إن الحدث يتمتع بأجور كاملة بأجازة سنوية مقدارها (١٢) يوما وبأجازة مرضية قدرها (١٦) يوما فى السنة وتمنح له فترة استراحة أسبوعية ويتمتع بالعطلات الرسمية .

من هذا يتبين أن التشريع النافذ فى العراق قد حدد استخدام الاحداث فى الصناعة ونظمه على أسلوب علمى من شأنه أن يعمل على محافظة وحماية الحدث من الاعمال المرهقة . على أن هناك أمراً يكمن وراء تطبيق الاحكام المتعلقة بالاحداث ، حيث أن الغالبية العظمى تشتغل فى المشاريع الصناعية غير المشمولة بأحكام قانون العمال أى التى تستخدم أقل من أربعة عمال . وأن استخدام الاحداث فى مثل هذه المشاريع والمشاريع الاخرى ذات الصبغة المؤقتة هو الامر الذى يصعب مراقبته غالباً لتأمين تنفيذ الاحكام القانونية التى تحمى وتنظم استخدام هذه الفئة .

وعلى العموم فإن عدد المراهقين والأحداث المستخدمين فى المشاريع الكبرى ضئيل نسبياً حيث تفضل استخدام العمال البالغين وتعزف عن استخدام المراهقين. ولا تعتبر التقييدات الواردة فى قانون العمال من العوامل التى تحد من استخدامهم، بل إن وفرة العمال البالغين غير الماهرين وشبه الماهرين تعتبر بالأحرى من العوامل التى تقرر هذا الخليط الذى تتألف منه الطاقة العاملة فى المشاريع الصناعية الكبرى .

الرعاية الاجتماعية للعمال الأحداث

الاستاذ « سعد المشار » (مصر)

تمهيد :

تحتل الطفولة الباكرة المكان الأسمى فى قلب الجماعات الانسانية منذ طفولة هذه المجتمعات حتى اليوم ، وتتمثل تلك المكانة فى كافة الضمانات التى تسبغها هذه المجتمعات على الحدث منذ ولادته حتى يصبح فتى يافعاً ، وذلك من جميع الوجوه التشريعية والاقتصادية والاجتماعية فأنشئت المؤسسات لرعاية الأطفال وحضانتهم . وأصدرت التشريعات لحمايتهم من التشرد ومن العاهات الاجتماعية المتفشية فى عصرنا الحديث والقديم على حد سواء ، وتألفت الجماعات لإنقاذ الطفولة المشردة من آفاتها ومن رواسب الماضى البغيض . وأقيمت محطات اللبن المجانية لتغذية الأطفال بهذا الغذاء الحيوى . وتبلورت هذه الحماية البشرية للدور الأول من الحياة الإنسانية حتى تغلغلت فى وجدانات المشرعين فسطروها نصوصا مكتوبة نفخ فيها التطبيق العملى روح الحياة فبعثت تلك النصوص كائنات حية تمشى وتسمع وتتأثر وتتلون بكل ظروف الحياة وتطوراتها ، باسطة هى الأخرى أجنحتها لحماية الطفل منذ يرى نور الحياة حتى يصبح شابا فتيا يكسب بعرق جبينه لقمة العيش .

وهل هناك برهان أسطع على تغلغل فكرة حماية الحدث فى أعماق البشرية وفاء ، لنشأتها الأولى ، من اتفاقات دولية تعقد لحماية الطفل من قسوة الأقدار ، إلى تشريعات داخلية تسن لنفس هذه الحماية وتدعمها ، إلى مقاييس علمية وأخلاقية ووجدانية خارج دائرة الإلزام لرعاية الأطفال والعناية بصحتهم وتعليمهم ، إلى بذل غاية الجهد الإنسانى النبيل لاستنباط أفضل الأساليب العلمية للنهوض بدور حضانة الأطفال وأماكن عملهم ولهوهم ؟

وقد امتدت الحماية الاجتماعية للدور الأول من الحياة الإنسانية إلى الطفولة العاملة التى تضطرها ظروف الحياة وقسوتها للعمل لكسب لقمة العيش أو لبذل المعاونة لعائلاتها وذويها . . هذه الطفولة الكادحة التى تمثل الجزء المستضعف من القوى العاملة .

ولقد قامت الشعوب والدول كلها ببذل العناية اللازمة لهـــذه الطفولة التى تمثل ثروة المستقبل البشرية ما عدا البلاد العربية ومصر فلا تزال متخلفة عن هذا المضمار ، وسنلقى نظرة سريعة على موقف المشرع المصرى من مشكلة الحدث العامل قبل أن نتحدث تفصيلا عن هذا الموقف .

نظرة خاطفة لموقف المشرع المصرى من العامل الحدث :

من الغريب أننا نساير فى جميع نواحى تشريعنا القائم أحدث التطورات الاقتصادية والاجتماعية ونحاول جاهدين أن نسد كل مايتراءى لنا من ثغرات فى هذا التشريع بما يتفق وتلك التطورات ، ونغتنم الفرصة تلو الفرصة للوصول بصرح تشريعنا الحالى إلى الأوج الذى ننشده . وإن كنا لم نصل إليه بعد إلا أننا نبذل جهدنا للوفاء على هذه الغاية . على أننا حتى الآن لم نحاول أن نلقى إلى مشكلة العامل الحدث أى عناية اجتماعية متبلورة فى صورة تشريع من التشريعات الملزمة . بل لقد جعلنا حماية الحدث العامل فى صورة قانون يتيم هو القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل الأحداث من الذكور والاناث فى الصناعة .

مايقيف عن عشرين عاما كاملة مرت علينا دون إجراء أى تعديل على هذا التشريع ودون التفات إليه . وأية

عشرين عاما ؟ انقلبت فيها القيم والموازين التى روعيت عند وضع التشريع رأساً على عقب ، وأشبعنا معاول الهدم والبناء فى صرحنا التشريعى ، وبقى هذا القانون يشاركه زميله قانون حماية النساء نسيج وحده مهجورا فى زوايا النسيان ودليلا ناطقا على إهمال مشاكل الحدث إهمالا شاملا .

صدر القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ فى ظروف كانت سائر تشريعاتنا العمالية فى ثوب يكاد يكون بدائيا. ولو ألقينا نظرة شاملة على هذا القانون لوجدناه فى مسيس الحاجة لأن يدركه البناء منسوخا بقانون آخر يساير أحدث المبادىء العصرية الانسانية ، ويكون متسقا مع ماحققته مصر من تقدم اقتصادى وصناعى واجتماعى. وصدر هذا القانون يفرق بين عمال الزراعة والصناعة من ناحية الحماية الواجبة للعامل الحدث فى كل منها ، والقضاء على التفرقة بين عمال الزراعة والصناعة فى الحماية العمالية التى انبسطت على الأولين من إباحة تكوين النقابات لهم وتطبيق قانون عقد العمل الفردى عليهم يهدر هذا النص، إذ أنه موقف يبدو فى منتهى الغرابة أن نقضى على كل تفرقة بين « كبار القوى العاملة » الزراعية والصناعية ويغفل المشرع المصرى حتى اليوم عن بسط هذه الحماية على الأطفال من العمال الزراعيين ، ثم التفرقة التى لامبرر لها بين فئات الأحداث من سن السابعة حتى السابعة عشر ، هذه التفرقة التى محاها المشرع السورى بجعل ساعات العمل ٦ ساعات للأحداث اطلاقا مع هبوط سن التشغيل الأدنى فى مصر عن ذلك فى الكثير الأعم ، مع ملاحظة أن سن التشغيل الأدنى فى العراق هو ١٥ سنة وفى المملكة العربية السعودية ثلاث عشرة سنة .

هذه نظرة عجلى لموقف مشرعنا المصرى من العامل الحدث وسنتناول بعد قليل هذا الموقف بالدرس والتحليل .

الأحداث فى سوق العمل :

أدت النهضة الصناعية الحديثة والتوسع الصناعى ومانبع ذلك من عمليات تخلخل السكان وهجرتهم من الأرياف إلى المدن الصناعية أن اشتد الطلب على الأيدى العاملة الرخيصة، ومن ثم اشتدت المنافسة إلى تشغيل الأحداث من العمال. وذلك لعدة أسباب :

١ — أن أجر العامل الحدث يقل بكثير عن أجر العامل البالغ وصاحب العمل يهمه ضمان الأجر الرخيص ليسهل عليه موازنة إيراداته ومصروفاته .

٢ — أن العامل الحدث فى العادة يكون أقل تبرما من العامل البالغ وذلك لاحتياجه إلى العمل الذى التحق به ، ولولا شدة عوزه لما ترك بيته وأهله فى عمل مضن أثناء النهار لكسب لقمة العيش له ولأسرته ، فانعدام الشكوى هى حافز على توظيف العامل الحدث بأرخص الأجور .

٣ — شيوع ميكانيكية العمل واستخدام الأساليب العلمية فى الإنتاج .

كل هذا كان له أكبر الأثر فى مزاحمة لعمال الأحداث للعمال الرجال ، بل وساعدت المعاهد الفنية لتدريب الأحداث ورفع مستوى المران الفنى عندهم على انقاذهم طرائق العمل انقاذا لايقلون فيه عن الكبار وبهذا أصبح للعامل الحدث ميزة لايستهان بها إذا أضفنا إلى هذا عامل الأجر الرخيص والصوت الخافت إذا جار عامل بالشكوى من حق ضيعه عليه صاحب العمل .

هذا وقد دلل إحصاء ١٩٣٧ على أن ١٢٪ من مجموع الأيدى العاملة فى الصناعة فى ذلك الوقت من الأطفال غير البالغين، ولنا أن تتصوركم يبلغ عددهم الآن فى سنة ١٩٥٤ وبعد أن أنشئت مدن صناعية كاملة تستوعب مئات الآلاف من العمال .

ولو أننا أمعنا النظر قليلا فى أحوالنا التعليمية والثقافية والاقتصادية لوجدنا كثيراً من الاعتبارات تحتم

تحريم اشتغال الأحداث إطلاقا حتى يصلوا إلى السن الذى تنتهى عند المرحلة الإجبارية من الدراسة . بل لقد عمدت بعض التشريعات الأجنبية إلى هذه الخطوة الموفقة . فان بلداً كمصر لا تزال نسبة التعليم فيه من الضآلة التى لا تزال فيها حتى الآن تحتم ظروفه التعليمية أن تنسج على منوال هذه الدول وتحرم الاشتغال إطلاقا على الأحداث ، وإن كان سيحتج علينا فى هذه الحالة بأن الامكانيات المالية للدولة لا تتسع لتعليم جميع الأطفال الذين هم فى سن التعليم ، كما أن الموارد المالية للملايين الكادحة تحتم أن يدخل الأحداث سوق العمل فى مثل هذه السن المبكرة . على أن الآمال منعقدة لكى يكون الإصلاح سلسلة متكاملة الحلقات وأن يسير الإصلاح الاقتصادى والإصلاح الإجتماعى جنبا إلى جنب . فرفع مستوى المعيشة عند سائر أفراد الطبقات الكادحة سوف يمكن هذه الطبقات من أن تطلق سراح أبنائها من إسار العمل فى فترة الدراسة والتحصيل . وبهذا يمكن توجيه هذه الثروة البشرية إلى الميدان التعليمى ، ومن يدرى لعل هناك قوى علمية هائلة كامنة فى أبناء هذه الطبقة ياحبذا لو تمكنت الدولة من إطلاقها بتمكينها من الدراسة والتحصيل وتوجيهها حسب ملكاتها واستعدادها .

على ضوء ما تقدم يكون لدينا عاملان قويان يحتمان على الدولة أن تسير فى طريق تحريم اشتغال الأحداث فى فترة الدراسة :

١ — عامل ثقافى ، هو تمكين جميع أبناء الأمة على اختلاف طبقاتها من الدرس والتحصيل فى فترة الدراسة الإجبارية الابتدائية . لعل قوى كامنة فى أبناء الطبقات الكادحة تنطلق فتفيد البلاد فى مستقبل أيامها علماً وتزود منها ذخيرة ثقافية .

٢ — عامل اقتصادى هام ، هو أن البلاد تعانى من مشكلة البطالة بين الكبار ما نعرفه جميعا . وأن الدولة تبذل غاية الجهد وتسن من التشريعات ما تستطيع للوصول بمكافحة البطالة إلى الغاية المنشودة التى يعز قل الوصول إليها مزاحمة الأحداث للعمال الكبار بأسواق العمل . فمنع تشغيل الأحداث وسيلة فعالة لمكافحة البطالة قبل أن تتخذ الضمانات الواجبة حتى لا تثير فى وجهنا عقبات أخرى . إنما ندعو إلى دراسة شاملة فاحصة على ضوء الواقع والظروف الحاضرة التى تدعو إلى اتخاذ خطوات وئيدة ولكن ثابتة ومستمرة .

مشكلة العامل الحدث من وجهة النظر الدولية :

أصدرت هيئة العمل الدولية بعض اتفاقيات دولية بخصوص تشغيل الأحداث وكانت فى كل هذه الاتفاقيات مسترشدة بالمبادىء الإنسانية الواردة سواء فى ميثاق الأمم المتحدة أو فى إعلان فيلادلفيا الذى أصدره مؤتمر العمل الدولى الذى عقد فى سنة ١٩٤٤ والذى أكد أن العمل ليس سلعة ، والذى نص على أن من ألزم واجبات هيئة العمل الدولية تأمين الطفولة والأمومة . فمثلا :

١ — أصدرت الهيئة الاتفاقية رقم ٩٠ وهذه تقضى بمنع تشغيل الأحداث قبل سن الثامنة عشر منعا باتاً فى الأعمال الصناعية .

٢ — أصدرت الهيئة الاتفاقية رقم ٦٢ وهذه الاتفاقية منعت تشغيل الأحداث قبل سن الخامسة عشر فى سائر الأعمال الأخرى . والملاحظ أنه فى هذه السن يكون الآباء محتاجين لمعاونة أبنائهم . وبذلك قامت الهيئة بالتوفيق بين الاعتبار الإنسانى والضرورة العملية .

٣ — أصدرت الهيئة الاتفاقية رقم ١٠ وهذه تقضى بمنع تشغيل الأحداث فى الزراعة قبل سن الرابعة عشر ويلاحظ أيضا أن أخطار العمل الزراعى تقل بكثير عن مخاطر العمل الصناعى ولذلك راعت الهيئة أيضاً هذا الاعتبار عند الوقوف فى سن التحريم إلى الرابعة عشر .

٤ — أصدرت هيئة العمل الدولية الاتفاقيتان رقم ٧٧ و٧٨ وهاتان الاتفاقيتان توجبان الكشف الطبي على الأحداث قبل مزاولتهم أي عمل، وذلك للتأكد من سلامة جسم الحدث من الأمراض ومدى تحمله للعمل .

٥ — الاتفاقية ٧٩ لمنع العمل الليلي لهم . وأظن أن الحكمة في تحريم الأعمال الليلية على الأحداث واضحة كل الوضوح .

٦ — تسري على الأحداث أيضاً الاتفاقية الدولية رقم ٧٤ وهذه الاتفاقية تنص على تحديد وقت العمل الأسبوعي بأربعين ساعة على الأكثر .

هذه هي الاتفاقيات الدولية التي أصدرتها هيئة العمل الدولية، وسيتبين خلال البحث أن مصر لم تقم بتنفيذ أكثر هذه الاتفاقيات ولذلك يعتبر موقف المشرع المصري من أكثر مشرعي العالم مجافاة الرعاية الاجتماعية للعامل الحدث وسنرى من خلال هذا البحث أن العامل الحدث في مصر يعتبر من أكثر عمال العالم تعرضاً للنسيان رغم اشتراك مصر في هيئة العمل الدولية منذ سنوات .

دراسة تشريعية مقارنة :

يقرر القانون الفرنسي مبدأ منع تشغيل الأحداث تماماً قبل حصولهم على الشهادة الدالة على اجتيازهم المرحلة الأولى من التعليم وهذه دلالة واضحة على أن الرعاية الثقافية للأطفال تمثل مكانا بارزا في ضمير المجتمع الفرنسي. هذا وقد وضع المشرع الفرنسي نظاما لتشغيل الأحداث في بعض الأعمال غير الصناعية، وذلك لمن يبلغ سنه الثانية عشرة. فمثلا يقرر لهم راحة أسبوعية يوم الأحد ويمنع بطبيعة الحال الأشغال الليلية كما يمنع تشغيلهم عن طريق المناوبة . والحكمة في ذلك واضحة، هي منع التلاعب الذي قد يؤدي إلى اشتغال الحدث مدة تزيد عن الحد المقرر لهم تشريعياً .

أما في البلاد الشرقية فان ساعات العمل تختلف من قانون لآخر .

ففي العراق يمنع تشغيل الأحداث في الصناعة قبل سن الخامسة عشر ويسمح لهم بالعمل في الأعمال الأخرى لمدة ٤ ساعات ما بين العاشرة والثانية عشرة وثماني ساعات للأحداث من فئة سن الثانية عشرة فأكثر .

وفي سوريا حددت ساعات العمل بالنسبة للأحداث بست ساعات في اليوم وذلك حتى سن السابعة عشر .

أما في شمال أفريقية فيمنع هناك اشتغال الأحداث قبل سن ١٢ وعلى العموم فنأمل أن تتحسن الأوضاع هناك بعد منحها الاستقلال

وأما في الهند فيمنع تشغيل الأحداث قبل سن الثانية عشرة

وأما في اليابان فيمنع تشغيلهم قبل بلوغهم سن الرابعة عشر

وسنلاحظ عند الانتقال إلى التشريع المصري أن سن التشغيل في مصر تهبط عن أدنى حد في هذه البلاد كلها، مع ملاحظة ما سبق أن قلناه من أن الاتفاقيات الدولية رقم ٥٨ و ٥٩ و ٦٠ الخاصة بتشغيل الأحداث في الأعمال البحرية والصناعية والأعمال غير الصناعية بالتتابع قد قررت جعل سن التشغيل الأدنى الخامسة عشر في هذه الأعمال كلها وأن الاتفاقية الدولية العاشرة قررت جعل سن التشغيل الأدنى الرابعة عشر بالنسبة لعمال الزراعة كما سبق أن قلنا

ما هية الرعاية الاجتماعية للعمال :

من الصعب بمكان تحديد تعريف شامل للرعاية الاجتماعية . على أنه في رأيي يمكن القول أنها كل ما يستطاع تقديمه للعمال من خدمات تضمن لهم الحياة في مستوى معيشي معقول، بأن توفر للعامل قسطا كافيا من الغذاء والكساء والثقافة التي تمكنه من أن يحيا ويندمج في مجتمع إنساني، أو بعبارة أخرى هي كل ما يؤدي إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة. ولن نسترسل هنا في شرح مفصل للرعاية الاجتماعية، إذ أن هذا يحتاج إلى مجلدات كاملة .

على أنه يمكن تقسيم الرعاية الاجتماعية للعمال الأحداث إلى قسمين :

(ا) رعاية عامة للعمال ويستفيد منها الأحداث .

(ب) رعاية خاصة بالأحداث من العمال .

ا — رعاية عامة للعمال عموما والتى يستفيد منها الأحداث :

١ — العلاج الطبى :

أصبح من المبادىء الاقتصادية المسلم بها حديثا أن التكوين الجسمانى والبدنى للعامل له أكبر الأثر على قدرته للعمل وبالتالى على سير عجلة الإنتاج . وأن المحافظة على صحة العامل شرط أساسى لهذا كله . وقد أوجبت التشريعات المصرية سواء قانون عقد العمل الفردى الذى أوجب صراحة على صاحب العمل أن يوفر للعمال وسائل الاسعاف الطبية فى المنشأة ، وإذا زاد عددهم على مائة وجب أن يستخدم ممرضاً ملما بوسائل الاسعاف وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل لهذا الغرض . أو القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الذى نص بشأن إصابات العمل على وجوب التزام رب العمل أن يقدم دائما الاسعافات الأولية للعامل المصاب ولو لم تمنعه الإصابة من مباشرة العمل . كما ألزم رب العمل بجميع مصروفات العلاج والانتقال إلى المستشفى فى جميع الحالات . على أن قانون التعويض قد وضع تفرقة بين العامل الحدث فى حالة التمرين بغير أجر وسائر طوائف العمال ، إذ أنه فى حالة حدوث عاهة مستديمة كلية يلتزم صاحب العمل بدفع تعويض يوازى أجر ١٢٠ يوما أو بنسبة مئوية منه فى حالة حدوث عاهة جزئية ، وذلك لجميع فئات العمال ما عدا من يشتغلون تحت التمرين ، إذ أوجب أن يكون التعويض لا يزيد عن ١٢٥ جنيه أو نسبة مئوية منه حسب الأحوال . وهذه تفرقة لا مبرر لها بالنسبة للعامل الحدث . على أنه قد يكون فى الاستطاعة إزالة هذه التفرقة فى حالة استصدار قانون عقد التلمذة الذى سنشير إليه بعد قليل . كما قرر القانون إحق العامل المريض فى معونة مدة مرضه حسب الأحوال التى ينص عليها .

٢ — التغـــذية :

لا يوجد فى التشريع المصرى إلا النذر اليسير من النصوص بخصوص تقديم وجبات غذائية للعمال ، مما جعل العامل المصرى من أكثر عمال العالم تعرضا للأضرار الصحية بسبب سوء التغذية . ولا يوجد بين أيدينا إلا الأمر العسكرى رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتقديم وجبة واحدة لبعض المستخدمين والعمال فى مديريتى قنا واسوان وكان لصدور هذا الأمر ظروف معينة استوجبت إصداره ، وهى ظهور مرض الملاريا فى هذا الإقليم بشكل وبائى فتك بعشرات الألوف من السكان كان السبب فى تساقطهم هو سوء التغذية . فلم يكن هذا الأمر أكثر من مسكن مؤقت ، وطالما لجأنا إلى المسكنات المؤقتة بدو أن نستأصل الداء من جذوره . كما يوجد لدينا نص المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى ينص على أن يوفر رب العمل فى حالات معينة لعماله بعض الوجبات الغذائية بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف . على أن الأمر يحتاج إلى علاج شامل . وقد كانت المطاعم الشعبية تقوم بدور له أثره المحدود فى علاج مسألة التغذية وإن كنا نرجو أن نسرع فى وضع خطة شاملة كما سبق القول .

٣ — النقل :

يرمى الاتجاه السائد إلى تقليل مشقة انتقال العامل إلى مقر عمله إلى أقصى حد ، حتى لا يفقد نشاطه ويصل إلى عمله مجهدا ، لذلك جارى المشرع المصرى هذه الروح ، فقرر فى المادة السابعة عشر من قانون عقد العمل الفردى إلزام صاحب

العمل بمصروفات الانتقال العام من الجهات التى قدموا منها إلى مكان العمل . وهذه تمتد بطبيعة الحال إلى الأحداث على اعتبار أنهم جزء من العمال فينطبق عليهم هذا النص وكذلك نص فى المادة ٢٧ من قانون عقد العمل الفردى على أن من يستخدم عمالا فى أماكن لاتصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال إلى هناك .

٤ — المسكن :

لا أظن أن الأحداث من العمال يستفيدون من الرعاية التى تنص عليها المادة السابعة والعشرين من قانون عقد العمل الفردى، والتى تلزم صاحب العمل أن يقدم لعماله السكن الملائم فى المناطق البعيدة عن العمران، وهى التى تحددت بمقتضى قرار وزارى فى محافظات الحدود والبحر الأحمر وسينا والغرب والجنوب وكل مكان يبعد ١٥ كم عن حدود أقرب مدينة ومديرية. فالأصل أن العامل الحدث إنما يعيش مع أهله. ولا أظن أن من المصلحة العامة أن يسكن العامل الحدث فى ما اصطلح على تسميته ببيوت العزاب فى المساكن العمالية، إذ أن الناحية الأخلاقية والمادية تحتم ألا يبقى الحدث بعيداً عن بيته مدة طويلة من الزمان .

٥ — التعليم والثقافة :

أصبح من مستلزمات الحياة الحديثة ألا يعفى أحد من أبناء الشعب من المرحلة الأولى الدراسية، إلى حد أن وصل الحال فى فرنسا إلى أن حرموا تشغيل الأحداث قبل اجتيازهم المرحلة الإلزامية من التعليم. ونرجو أن يصل الحال فى مصر إلى الحد الذى يحرم فيه على الأحداث الالتحاق بأى عمل قبل وصولهم إلى اجتياز المرحلة الإجبارية من الدراسة. وسنترك مؤقتاً الكلام عن الرعاية التعليمية الخاصة التى حباها المشرع المصرى الأحداث من العمال إلى أن نتكلم عن التشريع الخاص بهم. وإنما سنتكلم الآن عن حظ الأحداث من التعليم داخل نطاق الرعاية العامة للعمال والتى يستفيدون هم منها .

فقد أوجب القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ المعدل بالقانون رقم ١٢٨ لسنة ١٩٤٦ على أصحاب الأعمال التجارية والصناعية الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر، أن يهيئوا على نفقتهم وحدات لمحو الأمية بين عمالهم، وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بمهمتها على الوجه المبين فى هذا القانون، وأن يتكلفوا بدفع المكافآت التى تصرف لمن يقومون بالتعليم فيها. فإذا لم يقوموا بذلك كله قامت الوزارة بتعليم هؤلاء العمال على نفقتهم بشرط ألا تزيد النفقات التى يلزمون بأدائها على ٣٪ من مجموع الضرائب التى يدفعونها . ويجوز للوزير المختص بالنسبة لأصحاب الأطيان الذين يملكون مائتى فدان فأكثر أن يخصص لكل منهم عدداً معيناً من العمال للقيام بتعليمهم بشرط ألا تزيد النفقات عن نسبة معينة. هذا مع العلم بأن هذا القانون ينطبق على من تبلغ سنه ١٢ سنة ولا تزيد عن ٤٥ سنة وقد نقلت الاختصاصات التى كانت مخولة لوزير الشئون الاجتماعية بمقتضى هذا القانون إلى وزير التربية والتعليم منفردا. وإنى أعتقد أن فى هذا النقل ارهاقا لوزارة التربية والتعليم وتعطيلا لتنفيذ أحكام هذا القانون على نطاق واسع وأعتقد أن فى تكليف الوزارة المختصة بتطبيق القوانين العمالية ، بالإشراف على تطبيق هذا القانون سيأتى بالثمرة المرجوة من إصدار هذا القانون فى الأوساط العمالية على الاقل .

٦ — الرعاية الصحية :

أوجب القانون على أصحاب المؤسسات الصناعية القيام باشتراطات معينة للوقاية من الإصابات من العمل كما أوجب عليهم القيام باشتراطات صحية معينة تفرضها قواعد الصحة الصناعية للوقاية من أمراض المهنة . على أن

الذى استرعى نظرى هو أن هناك فى بعض الأحيان تعارضاً مابين الرعاية العامة للعمال عموما والرعاية الخاصة للأحداث فمثلا تنص المادة العاشرة فى القانون ٤٨ لسنة ١٩٣٣ الخاص بوضع نظام لتشغيل الاحداث على جواز اشتغال العامل الحدث حتى يبلغ سن الخامسة عشر فى صناعة غزل ونسج القطن هذا مع العلم أنه بالتطبيق للقانون رقم ١٧؛ لسنة ١٩٥٠ بشأن التعويض عن أمراض المهنة قد اعتبرت هذه الصناعة من الأعمال المسببة لأمراض المهنة والتى توجب على أصحاب الأعمال اتخاذ اشتراطات خاصة باشراف الإدارة الطبية المختصة بمصلحة العمل . حقيقة أن القانون الاول قد اشترط حصول العامل الحدث على شهادة طبية دالة على لياقته إلا أنه كان من المستحسن أن يمنع العمال الأحداث منعاً باتاً من الاشتغال بالصناعات المسببة للأمراض المهنية . وما نحسب إزاء ماستحققه مصر من تقدم فى ميدان الصحة الصناعية إلا أن يمنع الاحداث على النحو الذى نقترحه منعاً باتاً من العمل فى أى صناعة تسبب مرضاً مهنياً .

(ب) الرعاية الخاصة بالعمال الأحداث :

سبق أن تكلمت عن بقاء العامل الحدث فى مصر مهجوراً فى زوايا النسيان مع أن من المبادىء الأساسية التى قامت عليها هيئة العمل الدولية هو تأمين حماية الطفولة ، وتكلمت عن الاتفاقيات الدولية المتعددة التى أصدرتها الهيئة بهذا الخصوص. وتكلمت عن موقف العامل الحدث ووجهة نظر القانون المقارن. فلنتكلم الآن عن موقف المشرع المصرى من مشكلة العامل الحدث بشىء من التفصيل :

فالقانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ يقسم الأطفال عموما إلى ٤ أقسام :

١ — القسم الأول وهم الأحداث الذين لم يتموا سن التاسعة من عمرهم .

٢ — القسم الثانى وهم الأحداث ابتداء من سن التاسعة حتى سن الثانية عشرة .

٣ — القسم الثالث وهم الأحداث من سن الثانية عشرة حتى سن الخامسة عشر .

٤ — القسم الرابع وهم الأحداث الذين وصلوا الخامسة عشر حتى السابعة عشر .

١ — القسم الأول : وهم الذين لم يتموا التاسعة من عمرهم :

وضع القانون قاعدة مطلقة بالنسبة لأطفال هذا القسم إذ حظر بتاتا تشغيلهم فى أى عمل من الأعمال الصناعية بل وقرر كذلك ألا يؤذن لهم بالدخول إلى أمكنه العمل . على أنه يلاحظ أنه كثيراً ما يحدث فى المؤسسات الصناعية التى تعمل فيها نساء ذات أولاد أن يحضرن أولادهن، لذلك نرجو أن ينص فى التشريع الجديد للأحداث الذى ندعو إلى إصداره على أن يلزم كل صاحب مؤسسة صناعية تعمل فيها عاملات بأن يخصص لأطفال العاملات مكانا منعزلا، وأن توضع شروط مشددة لمنع التلاعب فى تنفيذ القانون .

٢ — القسم الثانى: وهم الأطفال من سن التاسعة حتى الثانية عشرة:

وضع المشرع قاعدة عامة بالنسبة لهؤلاء الأطفال، هى أنه حرم عليهم الاشتغال بالأعمال الصناعيه ، بل وحذا حذوه فيما يختص بأفراد القسم الأول، بأن حرم عليهم الدخول فى أماكن العمل، على أنه قد عاد واستثنى من هذه القاعدة بشروط وضعها للسماح لهم بالاشتغال بالصناعه وتتلخص هذه الشروط فيما يأتى :

١ — أوجب القانون على العامل الحدث فى هـذه السن أن يثبت لياقته الطبية بشهادة من وزارة الصحة وأرى أن يكون الاختصاص لإدارة المسائل الصحية فى مصلحة العمل بعد توسيعها لمواجهة ما يطرأ على علم الصحة الصناعية فى مصر من تقدم .

٢ — أوجب القانون على صاحب المؤسسة الصناعية التى يعمل فيها أحداث من هذا القسم أن يستوفى شرائط معينة للوقاية . وتقدير توافر هذه الشروط من عدمه من اختصاص الادارة المختصة بذلك فى مصلحة العمل .

٣ — يجب أن يكون العمل الذى يلتحق به الحدث من محلات الغزل والنسج والحياكة سواء كانت يدوية أو ميكانيكية .

وقد سبق أن تكلمت عن التناقض بين هذا وبين اعتبار غزل ونسج القطن من الصناعات المسببة لأمراض المهنة

ثالثا — القسم الثالث: وهم الأطفال من سن الثانية عشرة حتى الخامسة عشر:

الملاحظ بالنسبة لأطفال هذا القسم ما يأتى :

١ — هناك أعمال حرمها عليهم المشرع المصرى تحريما باتا ، وهذه ذكرها على سبيل الحصر فى المادة التاسعة من القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ مثل العمل تحت سطح الأرض والعمل فى الأفران . . . الخ

٢ — هناك أعمال أجاز المشرع المصرى لهم الاشتغال بها وهى التى ذكرها فى المادة العاشرة واشترط لاشتغال الحدث بها الحصول على شهادة دالة على لياقتهم من الوجهة الصحية للعمل فى هذه الصناعات . والملاحظ أيضا هنا أن من بين الصناعات المسموح للأحداث الاشتغال بها ماهو مسبب للأمراض المهنية طبقا للقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ وكان أولى بالمشرع فى القانون الأخير أن يحرمها عليهم تحريما باتا .

٣ — هناك أعمال مباحة لهم وهى القاعدة :

على أنه يجب أن يلاحظ أن الأعمال الممنوعة يجوز تشغيل الحدث فيها إذا كان قبول الأحداث فى مصنع أو معمل للتمرين أو التعليم الفنى على شرط حصول المصنع على تصريح بذلك من الوزير المختص بناء على اقتراح مصلحة العمل .

هذا ويجوز إعفاء المدارس الصناعية وسائر المعاهد الفنية من هذه الشروط متى كان نظامها شاملا على الضمانات الكافية لمراقبة الأحداث أو على طرق وافية للتثبت من لياقتهم الصناعية . ونحن نرحب بهذا الإعفاء مكملا لأنظمة التدريب المهنى والتوجيه الحرفى للصغار متى اشتملت على الوسائل الحديثة لتقليل مخاطر العمل والهبوط بها إلى الحد الأدنى .

رابعا — القسم الرابع : وهم الأحداث من سن الخامسة عشر حتى السابعة عشر :

خفف المشرع كثيرا من القيود بالنسبة لأحداث هذا القسم فأباح لهم الاشتغال فى جميع الأعمال الصناعية ماعدا الصناعات الواردة فى المادة التاسعة . على أنه لا يشترط الصلاحية الطبية فى العمل للحدث الذى يبلغ هذه السن وبهذا يسقط ضمانا طبيا يكون الأحداث فى مثل هذه السن فى أشد الحاجة إليه .

الرعاية الصحية الخاصة بالعمال الأحداث :

كل ما يظفر به العامل الحدث فى مجتمعنا المصرى هو الاشتراطات التى سبق أن أوردناها فى مرورنا على القانون رقم ٤٨ لسنة ١٩٣٣ بخصوص اللياقة الطبية وتوافر اشتراطات صحية فى المصنع الذى يعمل به أحداث وقد أصبحت

كل هذه الضمانات الصحية تعجز عن الوفاء بالعناية بأحوال الأحداث إزاء التقدم الصناعى العظيم وبروز « الصحة الصناعية » بين العلوم الصحية .

هذا وقد قرر القانون سالف الذكر مثلا منع جر الأثقال وتحريمها تحريماً قاطعا على العمال الأحداث حتى سن السابعة عشر، مع أنه يجب أن يشمل التحريم العمال البالغين أيضاً حتى سن الواحدة والعشرين. إذ أنه من المقرر علمياً أن جر الأثقال فى السن التى أجازها القانون معرقل للنمو الجسمانى وأنه يعيق نمو القامة وطولها ، فأولى بنا أن نعيد النظر فى الرعاية الصحية مسترشدين فى ذلك بأدق الأساليب الصحية الحديثة مستعينين بتجارب الدول التى سبقتنا فى هذا المضمار .

الرعاية التعليمية الخاصة بالعمال الأحداث :

كما أن القانون المصرى أهمل الناحية الصحية إهمالا يكاد يكون تاما إذا قورن بتطور العلوم الطبية وتقدمها كذلك أهمل الناحية التعليمية ، إذ كل ماذكر فى هذا القانون أنه يحدد ساعات العمل بسبع ساعات بالنسبة لأفراد القسم الثانى من الاحداث ، وتخصم منها مدة الدراسة الاولية . أى أن مجموع ساعات التعليم تخصم من ساعات عمل العامل الحدث . وهذه الحماية مقصورة على أفراد القسم الثانى . أما خلاف ذلك فيشتغلون ٩ ساعات يومياً ، ولكنه لم ينص على أن تخصم ساعات التعليم فى حالة ما إذا كان العامل الحدث طالباً بإحدى المدارس الأولية .

يتبين مما تقدم أن الرعاية التعليمية الخاصة بالعمال الأحداث تكاد تكون معدومة تماما . وأولى بنا أن نعيد النظر فى سياستنا فى هذه الناحية وأن نحذو حذو الدول الأخرى فى منع اشتغال الحدث قبل إتمامه المرحلة الإجبارية من التعليم كما سبق القول .

الترفيه عن الأحداث :

لا يوجد فى مصر أى نظام للترفيه عن العامل الحدث ، اللهم إلا قليل من النصوص هنا وهناك عن فترات الراحة والإجازات التى يعاملون فيها معاملة سائر العمال طبقاً للقواعد العامة .

على أن الملاحظ فى هذا كله أن التشريع لايعطى للأحداث الذين تقل سنهم عن خمس عشرة سنة أو أكثر فترة للراحة إلا مدة ساعة واحدة لتناول الطعام . مع أنه يجب إسقاط فترة الغذاء من الراحة وإعطائه ساعة أخرى ليستعيد نشاطه واستجمامه ، وأنى له هذا وفترة الغذاء محسوبة عليه . هذا مع ملاحظة أن العامل الحدث يشتغل ٧ ساعات يوميا أو ٩ ساعات حسب الأحوال . وبهذا يتعين عليه أن يشتغل ٦ ساعات أو أكثر متوالية وفى هذا من الإرهاق والتعب الجسمانى ما يطغى هذه الأجساد الغضة الطرية ويحول دون مناعتها ومقاومتها للأمراض .

أما الراحة الأسبوعية فالعدالة تقضى بالتسوية بين العمال الاحداث وبين أطفال المدارس من ناحية منحهم يوما ونصف يوم فى الأسبوع .

مدلول الرعاية الاجتماعية للعمال الأحداث فى التشريع الحديث:

كانت الفكرة المسيطرة على عقول المشرعين قبل الحرب العالمية الثانية بالنسبة للعمال الأحداث هى توفير أقصى قسط ممكن من الراحة العملية لهم ، كتحديد سن أدنى للتشغيل وتنظيم عمل الأحداث فى المصانع والمدارس ، وتقرير

أجازات أسبوعية لهم ، وتحسين طرائق العمل ، ثم تطور الفكر الإنسانى إلى منع اشتغال الأحداث إطلاقا قبل حصولهم على المرحلة الإلزامية من الدراسة وأصبحت كل هذه المسائل الأولية من حماية طبية ورعاية صحية من البديهيات المسلم بها فى مجتمعنا الحديث . ولكن هناك اتجاها جديدا هو توجيه الصغار نحو الحرف والمهن التى تتفق مع ملكاتهم واستغلال هذه الملكات وتوجيهها حتى يرتفع مستوى المران الفنى للعامل الحدث ، فإذا ما بلغ أشده واجه مصاعب الحياة الصناعية وهو مزود بخير زاد من التدريب الفنى والمران اللازمين . لذلك ابتدعت أنظمة التدريب المهنى والمدارس التكميلية لتدريب هؤلاء الصغار — جوهر القوى العاملة مستقبلا — كما صاغ المشرعون نظام عقود التلمذة ، وهو النظام الذى بمقتضاه يتدرب العمال الصغار فى الصناعة والتجارة بمعرفة أصحاب الأعمال حتى يستطاع بذلك إنشاء طبقة عمالية جديدة تساهم مساهمة جدية فى زيادة الإنتاج ورفع مستواه .

ولا تزال الطرق المتبعة فى مصر لتمرين العمال الأحداث أبعد ما تكون عن الطرق العلمية الحديثة . إذ يوكل إلى العمال الكبار أمر تمرين هؤلاء العمال . وغالبا ما يكون هؤلاء العمال القدامى مشغولين هم أنفسهم بإنجاز أعمالهم .

ولذلك اتجهت معظم الدول إلى تنظيم تمرين الأحداث تشريعيا ، فأصدرت القوانين الحامية لحقوق الأحداث أثناء تمرينهم ، من وجوب دفع أجر معين لكل صبى تحت التمرين وكذلك توقيت التمرين بمدة معينة وبعقد معين وجعله تحت رقابة السلطات المختصة .

هذا وقد أعدت مصلحة العمل فى مصر مشروع قانون فى شأن عقد التلمذة فى الصناعة والتجارة ، وتسرى أحكام هذا المشروع المقترح على كل شخص ذكر أو أنثى يتعاقد مع مؤسسة تجارية وصناعية بقصد تعلم حرفة ما وتحت مسئولية صاحب العمل ، وذلك لقاء أجر معين ، ويكون هذا العقد بالكتابة ما بين صاحب العمل والتلميذ أو ولى أمره فى حالة ما إذا كان التلميذ قاصراً . هذا وقد أوجب مشروع القانون المقترح أن تحرر ثلاث نسخ من عقد التلمذة باللغة العربية تسلم صورة لكل من طرفى العقد وتحتفظ الإدارة المختصة فى مصلحة العمل — وهى إدارة التدريب المهنى — بالصورة الثالثة . هذا وقد حدد مشروع القانون البيانات اللازمة التى يجب أن يشتمل عليها عقد التلمذة ، مثل اسم ومحل إقامة التلميذ وولى أمره وكذلك معدل الأجر وطريقة زيادته وساعات عمل التلميذ والأجازات .

هذا وقد فرض مشروع القانون شروطاً معينة فى صاحب العمل أو النائب عنه فى تدريب التلاميذ ، كحسن السمعة واشتراط حد أدنى من الخبرة المهنية أو المعرفة العلمية .

كما اشترط القانون المقترح فى التلميذ أن يكون قد بلغ من العمر اثنى عشر عاما على الأقل ، وأن لا يزيد عن ثمانى عشرة سنة . ولعل المشرع المصرى عند إصداره هذا القانون يتنبه إلى وجوب تحريم اشتغال الأحداث فى الصناعة قبل هذه السن كخطوة أولى لتحريم اشتغالهم إطلاقا فى أى عمل قبل اجتيازهم المرحلة الأولى من الدراسة ، وهى التى لا غنى عنها لشعب متمدين فى القرن العشرين . هذا وقد أوجب مشروع القانون المقترح أن يتقاضى التلميذ أجراً ولو كان هذا فى فترة التجربة التى قدرت فى المشروع الجديد بخمسة عشر يوماً . ويتدرج الأجر فى الارتفاع إلى أن يتساوى مع أجر العامل فى الفرع الذى يعمل فيه عند إتمام مرحلة التلمذة . كما أوجب على صاحب العمل أن يقدم جميع مستلزمات الدراسة للتلميذ بدون أجر . كما أن عليه أن يجرى كشفاً طبياً على التلميذ ويستحسن أن يكون ذلك بمعرفة الإدارة الطبية فى مصلحة العمل . وأوجب مشروع القانون على التلميذ أن يؤدى امتحانا ليحصل على ٥٠ ٪ من مجموع درجات كل مادة ، وذلك فى نهاية مدة عقد التلمذة التى قدرت فى المشروع الجديد بثلاث سنوات تدخل فيها فترة التجربة . وتتكون لجنة الامتحان من أعضاء حددتهم المادة ٢٠ من مشروع القانون المقترح ، ويرأس هذه اللجنة مندوب إدارة التدريب المهنى فى مصلحة العمل . وفى ذلك ضمان طيب لمنع التلاعب . وعند اجتياز التلميذ الامتحان تعطى له شهادة

معترف بها قانوناً لدى جميع المؤسسات التى تزاول نفس المهنة ونرجو أن تتعاون إدارتنا التدريب المهنى المشرفة على تنفيذ قانون التلمذة مع إدارة مكافحة البطالة ومكاتب التخديم المشرفة على تنفيذ قوانين التخديم لجعل الأولوية فى التعيين لحملة هذه الشهادات رفعاً لمستوى المران الفنى فى المؤسسات الصناعية .

هذا وقد نظم مشروع القانون أحوال فسخ العقد وانتهائه والفصل والأجازات . كما أوجب على مصلحة العمل التعاون مع وزارة المعـــارف ومندوبى المؤسسات الإشراف على برامج التعليم العلمى والعملى فى كل مرحلة من مراحل الدراسة .

على أن هذا المشروع قد أغفل ناحية هامة ، هى حق السلطات العامة فى إلزام المؤسسات الصناعية ذات الإمكانيات الواسعة بقبول الصبيان الذين قد ترى الدولة توجيههم إلى صناعة معينة ، ولكن يظهر أن الاتجاه السائد هو عدم تعدد الالتزامات على أصحاب الأعمال . على أن هذا لا يمنع من دراسة أحوال كل مؤسسة على حدة بحيث يصبح للسلطات العامة الحق فى إلزام ما ترى من المؤسسات أنه صالح للتدريب المهنى ، حتى يعم نظام التلمذة ويرتفع المستوى الفنى إلى الحد الذى ننشده لصناعتنا الناشئة .

هذا والمأمول أن يستوفى المجلس الاستشارى الأعلى للعمل بحث هذا المشروع من نواحيه المختلفة حتى يمكنه التوفيق بين عدم إرهاق أصحاب الأعمال بالتزامات فوق طاقتهم ، مع ضرورة نشر المران الفنى وارتفاع المستوى التعليمى المهنى للصغار الذين يمثلون ثروة المستقبل البشرية .

التـــوصيات

أولا : إن تخلف مصر وسائر الدول العربية فى الميدان التعليمى يحتم عليها اتخاذ خطوات حاسمة للقضاء على الأمية والجهل اللذين يتفشيان بين الصغار ، ولابد لها من وضع برنامج متكامل الحلقات لنشر التعليم بين الصغار ، ومحافظة على فرص التعليم المتاحة لهم ولكى ينفذ هذا البرنامج على وجه استيعابى شامل وكوسيلة لمكافحة البطالة بين الكبار حتى لا يزاحمهم الأحداث لابد من أن يرتفع الحد الأدنى لسن التشغيل حتى ينتهى الحدث من إتمام المرحلة الإجبارية من الدراسة الابتدائية ، ويجب على الدول العربية أن تعمل على توحيد هذه السن ، ويستحسن أن يرتفع الحد الأدنى لسن التشغيل إلى ١٥ سنة وذلك تنفيذا لنص الاتفاقيات الدولية التى أصدرتها هيئة العمل الدولية . فمن المعروف أن مصر تشترك فى هذه الهيئة هى وشقيقاتها الدول العربية ، ومن المسلم به دولياً عمومية الاتفاقات الدولية وعدم اقتصار سريانها على جزء من العالم دون آخر . بل وهناك مبرر قوى أيضا فى الشرق لمنع اشتغال الحدث ، وهو انتشار أمراض سوء التغذية نتيجة لانخفاض المستوى المعيشى بين الصغار وهذا العامل من الناحية الصحية البحت يقوم مقام أى عامل آخر قد يؤدى إلى زيادة النمو الجسمانى فى الشرق كاعتدال المناخ مثلا .

ثانياً : يجب ألا تقتصر تشريعات العمل الخاصة بنظام تشغيل الأحداث على الصناعة ، بل ويجب أن تشمل الزراعة بعد أن سوى عمال الزراعة مع زملائهم فى الصناعة ، وانبسطت على الأولين الحماية التشريعية المكفولة للآخرين من سائر تشريعات العمل ، وأخصها بالذكر النقابات وعقد العمل الفردى . بل ولا داعى مطلقاً لإباحة اشتغال الأحداث الذين يقل عمرهم عن ١٥ سنة فى الخدمة المنزلية نفسها بعد أن تعددت الشواهد على سوء معاملتهم من مخدوميهم .

ثالثا : يجب أن توفى الرعاية الصحية — وهى أهم نواحى الرعاية الاجتماعية — حقها . وأن يطبق أحدث المعلومات

الصحية فى هذا الخصوص . فصحة الأطفال ليست ملكا لهذا الجيل وحده ، بل هى تراث للأجيال القادمة . وأى تهاون فى هذه الناحية يعتبر تفريطا شائنا فى حق الأجيال المستقبلة .

رابعا : يجب أن يمنع الأحداث ممن يقل سنهم عن ٢١ سنة من جر الأثقال منعا باتا . إذ أن الحماية المكفولة للأحداث حتى سن السابعة عشر لا تكفى مطلقا بعد أن ثبت طبيا أن جر الأثقال فى هذه السن هادم للتكوين الجسمانى معطل لنمو القامة .

خامسا : يجب التعجيل بدراسة عملية شاملة لمشروعات التدريب المهنى ، واستصدار قانون عقد التلمذة فى الصناعة والتجارة بعد أن توضع الضمانات لإلزام المؤسسات ذات الإمكانيات المالية الواسعة بقبول عدد معين من التلاميذ فى الصناعات التى تحتاجها الدول ، بما يتفق مع استعداد هؤلاء التلاميذ ، مع العناية الواجبة بالتوجيه الحرفى للصغار .

الرعاية الاجتماعية داخل السجون والإصلاحيات

كوسيلة للتنمية الزراعية والصناعية فى مصر الجمهورية

للأستاذ فتح الله محمد المرصفى (جامعة الدول العربية)

تمهيـــد :

إذا ما قلبنا البصر فى بطون تاريخ الجريمة والمجرمين وفيما ابتكرت الشعوب من وسائل وطرائق نظم السجون ومعاملة المجرمين منذ العصور الأولى حتى يومنا هذا ، تبين لنا جليا أن الفرق بين نظم السجون ومعاملة المجرمين بالأمس واليوم فرق شاسع، إذ أن ماذهب إليه القوم فى تلك العصور من نظم ومعاملة حتى مفتتح القرن التاسع عشر يرجع إلى الروح السائدة ، وهى الاستبداد والمعاملة المنطوية على الانتقام ومحاولة قمع الاجرام بأخذ المجرم بالقسوة والشدة . وقد كان نصيب الاحداث المنحرفين فى تلك العصور لايقل عن معاملة المجرم البالغ من حيث استعمال وسائل القمع والانتقام ، وكانت الأمم فى هذا سواسية .

وإلى أن أخذت الشعوب بنظرية الاصلاح والتهذيب فى سجونها وإصلاحياتها وتدرج القوم فى الامم المتحضرة فى مواصلة البحوث والدراسات الاجتماعية إعتقادا منهم إلى أن حل مشكلة الجريمة يرجع - إلى حد كبير - إلى جهل المجتمع لنفسية المجرم والحدث المنحرف وعدم فهم طبيعته وبيئته الاجتماعية دون النظر إلى معاقبته والتنكيل به . ومن ثم بدأت فكرة العقوبة بعزل المجرم عن المجتمع ، ثم تطورت هذه الفكرة وتهذبت وعمل المفكرون والمصلحون على تعديلها حتى صار للمجرم حق على المجتمع ، هو معالجته ورده للمجتمع الذى خرج منه ليعمل عملا صالحا ويحيا فيه حياة شريفة . كما دلت تجارب الباحثين الاجتماعيين من علماء الاجرام على أن الكثيرين من أمثال المجرم العادى والحدث المنحرف يصيبون نجاحا فى الحياة إذا ماتخلوا عن بيئتهم الاجرامية وانتقلوا منها إلى بيئة صالحة . وأن هذا خير علاج للسواد الأعظم منهم . وعلى تلك الأسس والاتجاهات الحديثة من الاصلاح والتهذيب وضعت العقوبات وأقيمت السجون اليوم والاصلاحيات ، لتصبح دور إصلاح وتهذيب بحق لادور قمع وتعذيب . وبهذا لم يعد الغرض من السجن أو الإصلاحية القضاء على روح الاجرام بالارهاب ، بل بالإصلاح والعلاج .

نشأة السجون فى مصر :

يرجع إنشاء السجون والإصلاحيات والليمنات (الليمان كلمة تركية معناها ميناء) حيث يوجد السجن المعد لتنفيذ عقوبة الأشغال الشاقة ، إلى مايزيد على نصف قرن . وقد تطورت نظمها ووسائل معاملة نزلائها معاملة تنطوى على الاتجاهات الحديثة فى السجون اليوم ، ولتكون أماكن تهذيبية كمثيلاتها فى بعض البلاد من العالم المتحضر .

جهات السجون والاصلاحيات :

تقع سجون مصر فى عواصم المديريات من الوجه البحرى والقبلى والمحافظات . فالسجون العمومية حيث توجد المحكمة الابتدائية ، والسجون المركزية حيث توجد المحكمة الجزئية . وهذا عدا ماينشأ من السجون المؤقتة التى يطلق عليها « أوردى » وهى كلمة تركية معناها سجن مؤقت . ويوجد بالقناطر الخيرية إصلاحية للرجال من المجرمين المعتادى الإجرام . أما المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة فيودعون فى ليمان طرة وأبى زعبل من ضواحى القاهرة .

وأما إصلاحيات الأحداث فأربع بالجيزة : إصلاحية للبنين وأخرى للبنات وبالمرج إصلاحية وبالقناطر إصلاحية . وقد أطلق عليها اليوم « دور التربية للشباب والأطفال والفتيات » بعد أن اقتنع المسئولون عن السجون أخيرا بوجوب تغيير تسميتها بما يحفظ للأحداث كرامتهم ويصون لهم شعورهم ويقوى من شخصيتهم .

تقسيم السجون :

يمكن تقسيم السجون إلى :

أولا : ليمانات : ويقضى فيها المحكوم عليهم عقوبة الأشغال الشاقة .

ثانيا : سجون عمومية : ويقضى فيها المحكوم عليهم عقوبة السجن ـ والنساء المحكوم عليهن بالأشغال الشاقة وكذا كبار السن أو لأسباب صحية أو المحكوم عليهم بالحبس لمدة تزيد على ثلاثة أشهر . كما يقضى المحبوسون احتياطيا مدة حبسهم فى أماكن تخصص لهم .

ثالثا : سجون مركزية : ويقضى المحكوم عليهم فيها مدد أحكامهم من الذين لايدخلون فى الفئات السابقة .

رابعا : إصلاحيات :

١ — إصلاحية الرجال . ويقضى فيها المحكوم عليهم من المجرمين المعتادى الإجرام مدد أحكامهم كنص القانون ٥ لسنة ١٩٠٨ وتتراوح ما بين ست سنوات وعشر سنوات .

٢ — إصلاحية الأحداث بالجيزة للبنين وهى مدرسة صناعية علمية .

٣ — إصلاحية البنات بالجيزة للتدبير المنزلى والتعليم .

٤ — إصلاحية المرج وهى مدرسة زراعية علمية .

٥ — إصلاحية الأحداث بالقناطر وهى مدرسة علمية وتدريب على صناعة غزل القطن . وقد اتجه المسئولون اليوم إلى توزيع الأحداث على هذه الاصلاحيات للبنين بالنسبة لأعمارهم إذ خصصوا إصلاحية الأحداث بالقناطر لمن لاتزيد سنهم على ١٣ سنة من المشردين وإصلاحية الجيزة (البنين) لمن تبلغ أعمارهم ١٣ سنة فأكثر حتى سن ١٧ سنة للمشردين أيضا . ومن زادت سنهم على السابعة عشر يلحقون بالمؤسسة الصناعية المجاورة لمبنى إصلاحية الجيزة والتى أقيمت سنة ١٩٤٠ لتستقبل الأحداث المفرج عنهم للتدريب على الصناعات والعمل بها كصناع بأجر يومى إلى سن ٢١ سنة . وبهذه المناسبة أطلق على هذه الإصلاحيات دور التربية للشباب بالجيزة والأطفال بالقناطر .

أما إصلاحية البنات فتضم المحكوم عليهن بقانونى العقوبات والتشرد ، وأطلق عليها دار التربية للفتيات بالجيزة كما أطلق على اصلاحية المرج دار التربية للشباب بالمرج ، وتضم الأحداث المحكوم عليهم بقانون العقوبات .

ومما هو جدير بالاشارة أن لوائح السجون ونظمها تنص على :

١ — عزل المسجونات عزلا كاملا عن المسجونين .

٢ — عزل المحبوسين احتياطيا عن المحكوم عليهم .

٣ — عزل المسجونين الذين لم يتجاوزوا الخامسة والعشرين سنة عن الذين تجاوزوا هذه السن .

مبانى السجون :

تعتبر مبانى سجون مصر بالنسبة لأمثالها من المبانى الحديثة الصحية ، حيث جهزت مرافقها بما تستلزمه حياة نزلائها

من المطابخ والمخابز والمغاسل وآلات التبخير والحمامات والمستشفيات ذات الأجهزة الحديثة وما أنشىء من المصانع المتنوعة المعدة بكامل العدد والآلات الحديثة، وغير ذلك من آلات الزراعة المستعملة فيها .

الإحصاء :

إن نظرة فاحصة على ما أتينا به من إحصاءات تبين :

أولا : ان حركة متوسط الموجودين من المسجونين فى السجون والاصلاحيات فى غضون السنوات ١٩٥٠ و ١٩٥١ و ١٩٥٢ لمجموع نزلاء السجون فى تلك السنوات الثلاث حسب البيان الآتى :

السنة	ذكور	إناث	جملة
١٩٥٠	٢٠٤٢٩	٥١٢٧	٢٥٥٥٦
١٩٥١	١٩٥٤٩	١٠٠٥	٢٠٥٥٤
١٩٥٢	١٩٠٨٤	٩١٨	٢٠٠٠٢

وهذه الأرقام تؤكد لنا مدى ما تضطلع به مصلحة السجون نحو نزلائها من رسالة الاصلاح والإعداد المهنى فيما تقدمه لهؤلاء من رعاية وخدمات داخل سجونها التى تعتبر أمكنة تجارب للإصلاح القومى المنشود، برد المسجون إلى السلوك القويم وإعادته إلى ما يسمو بكرامته ويعيده مواطناً صالحا .

ويجدر بنا فى هذا المقام أن نستعرض بجملا لأخص الاتجاهات الحديثة من الرعاية الاجتماعية التى ينالها المسجون داخل السجون والإصلاحيات وما لها من أثر مباشر وغير مباشر فى التنمية الزراعية والصناعية وخاصة بعد التخرج من السجون .

أولا : تصنيف المسجونين :

١ — يقسم المسجونون داخل السجون العمومية والمركزية إلى فئتين (ا) أو (ب) وتمتاز الفئة (ا) بمنحهم معاملة خاصة نظراً لنوع المعيشة التى اعتادوها أو نوع الجريمة المتهمين بها أو ظروفها أو نظراً لأحوالهم الاجتماعية . ويحدد المسئولون كيفية المعاملة لكل من الفئتين من حيث :

النوم . اللباس . الغذاء . العمل . أوقات الفراغ .

٢ — لا تراعى هذه التفرقة فى الليمانات . ويجوز لكل مسجون الحصول على ما يلزمه من ملابس داخلية وأحذية على نفقته الخاصة .

٣ — كما تنص اللوائح الداخلية على ترتيب المسجونين حسب سوابقهم ومدة عقوبتهم وقابليتهم للإصلاح و تقسيمهم إلى درجات على اختلاف فئاتهم ونقلهم من درجة إلى درجة أعلا منها بسبب السلوك والعمل والمدة .

٤ — (ا) تعامل المسجونة الحامل ابتداء من الشهر السادس معاملة المحبوسين احتياطيا فيما يختص بالغذاء والتشغيل حتى تضع حملها وتمضى مدة أربعين يوما بعد الوضع . هذا ويبذل للمرضع وطفلها الرعاية الصحية اللازمة مع الغذاء والملبس المناسب . ولا يجوز حرمان الحامل أو المرضع من الغذاء المقرر لها بسبب يتعلق بسلوكها داخل السجن .

(ب) يبقى مع المرأة السجينة كل طفل لها لم يبلغ السنتين من عمره. فإذا لم ترغب فى بقائه أو بلغ الطفل السنتين

من عمره ولم يكن له أب أو أقارب يكفلونه، يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة الإدارية لتسليم الطفل إلى أحد الملاجىء للعناية به، وإخطار المسجونة بمكانه وتيسير رؤيتها له فى أوقات دورية .

ثانيا : تشغيل المسجونين :

١ — يجوز تشغيل المحبوسين احتياطيا داخل السجن إذا طلبوا ذلك، ويكون لهم فى هذه الحالة الحق فى اختيار نوع العمل الذى يباشرونه فى حدود نظام السجن وملاحظة تمكينهم من ممارسة المهن التى كانوا يشتغلون بها قبل دخولهم كلما أمكن ذلك، ويطبق هذا الإجراء على المسجونين المحكوم عليهم بالحبس البسيط . كما يجوز أن يمنح هؤلاء المحكوم عليهم بالحبس البسيط كل أو بعض المزايا المقررة للمحبوسين احتياطيا بالاتفاق مع المسئولين . وذلك من حيث :

(ا) وضعهم فى أماكن خاصة .

(ب) الحق فى ارتدائهم ملابسهم الخاصة .

(حـ) إحضار ما يلزمهم من الغذاء من خارج السجن أو شراؤه بالثمن من السجن حسب المقرر .

(ء) ولهؤلاء أن يراسلوا ذويهم وأصدقاءهم فى أى وقت، كما يجوز لهم مقابلة زائريهم مرة كل أسبوع مع مراعاة الإجراء القانونى فى هذا الصدد .

(هـ) يجوز أن يحضروا على نفقتهم ما يشاءون من الصحف والكتب والمجلات المصرح تبادلها . عدا ما كان منها يثير الشعور .

٢ — لايجوز أن تنقص مدة تشغيل المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة أو السجن أو الحبس مع الشغل عن ست ساعات فى اليوم ولا أن تزيد على ثمان .

٤ — لايشتغل المسجونون فى أيام الجمع إلا فى الأحوال الضرورية . ويحدد المسئولون أيام الراحة التى تمنح للمسجونين بمناسبة الأعياد الرسمية وأيام الراحة التى تمنح لغير المسلمين بمناسبة الأعياد .

الصناعات داخل السجون :

تشمل الصناعات داخل السجون والليمانات النواحى الآتية :

قطع الأحجار والنحت والبناء والنجارة وما يتبعها والحدادة والميكانيكا والبرادة والخراطة والترزية والكى وصناعة الصابون والفرش والمماسح والأبسطة الليفية وصناعة الخوص والجلود والنسج والزراعة وأعمال البساتين . . . الخ .

ثالثا — مكافآت المسجونين :

يراعى فى منح المكافآت المالية الاعتبارات الآتيان :

١ — يمنح المسجون مكافأة مالية عن حسن سلوكه لا تصرف إلا عند الإفراج، تحدد فئاتها اللائحة الداخلية .

٢ — يعطى المسجون مكافأة مالية مناسبة عند الإفراج عنه عن عمله تحددها اللائحة الداخلية على أساس :

(ا) أن تكون دون الأجر العادى .

(ب) عدم جواز تصرف المسجون فى المكافأة ما دام فى السجن إلا فى حالتين .

١ — يجوز صرف جزء مما تجمع منها لحاجاته المسموح بها داخل سجن .
٢ — أو لأسرته، بشرط ألا يتجاوز ذلك كله نصف ما تجمع له من هذه المكافأة وفق المنصوص عنه فى التعليمات .

هذا مع ملاحظة أنه لا يجوز أن تزيد المكافأة على ثلاثين جنيها بأى حال من الأحوال كما لا يجوز أن تصرف المكافأة المتجمدة لورثة المسجون إذا ما توفى داخل السن .

رابعا — تثقيف المسجونين :

١ — يتحتم تعليم المسجونين ذكوراً وإناثا مع مراعاة السن والاستعداد ومدة العقوبة وفق برامج ونظم يتفق عليها مع وزير التربية والتعليم بعد موافقة المدير العام للسجون .

٢ — ينشأ فى كل سجن مكتبة تحوى كتبا دينية وعلمية وأخلاقية ويسمح للمسجونين الانتفاع بهذه الكتب فى أوقات فراغهم

٣ — تيسر إدارة السجن للمسجونين الذين هم على درجة من الثقافة ويرى فيهم الرغبة فى مواصلة الدراسة وسائل الاستذكار وتأدية الامتحانات الخاصة بها ، وذلك على نفقتهم .

٤ — الاهتمام بالوعظ الدينى فى جميع السجون وتشجيع المسجونين على القيام بفرائض دينهم وأن تيسر لهم أداؤها .

خامسا — الزيارات والمراسلات :

يكون لكل مسجون محكوم عليه بالحبس أو السجن الحق فى مراسلة أقاربه وأصدقائه ، ولهؤلاء أن يزوروه فى السجن بعد مضى شهرين من تاريخ حبسه تنفيذيا وبعد ثلاثة أشهر للمحكوم عليه بالأشغال الشاقة. وتبقى له هذه الميزة ما دام سلوكه حسنا بشرط ألا يقل عن مرة فى كل شهر ، ومرة كل ٤٥ يوما للمحكوم عليه بالاشغال الشاقة . هذا وتفصل اللائحة كل مايساعد على تيسير مراسلة المسجون والاتصال بأهله حتى ولو نقل من سجن إلى آخر .

سادسا — تأديب المسجونين :

لم يغفل المسئولون أن يفردوا لتأديب المسجونين الجزاءات التأديبية عن مخالفاتهم مدة إقامتهم بالسجن على الأسس والاعتبارات الاجتماعية إذا ما استثنينا حالتى الجلد والتكبيل بالحديد. وقد شملت المواد التأديبية النواحى الآتية :

١ — الإنذار
٢ — الحرمان من الامتيازات الادبية والمالية
٣ — العقوبة البدنية (الجلد) ولا يجوز أن يزيد جلد المسجون على ٣٦ جلدة لمسجونى الليمانات ولا على ٢٤ جلدة لمسجونى السجون ولا يجوز أن يزيد جلد من يبلغ سنه ١٧ سنة على ١٢ جلدة على أن يكون الجلد فى الحالة الاخيرة بالعصا
٤ — لا توقع عقوبات الجلد على المسجونات

هذا وقد حددت المادة ٦٣ من لائحة السجون الصادرة فى ١٩٥٠ العقوبات الجائز توقيعها على المسجونين بمعرفة مديرى السجون أو مأموريها . ٥ — التكبيل بالحديد مدة لا تتجاوز ٤٥ يوما .

سابعا — رعاية خريجى السجون :

إن ما يهمنا الإشارة إليه فى بحثنا هذا أنه بانتهاء المدد المحكوم بها على المسجونين أو إخراجهم تحت شرط تتبع الاعتبارات الآتية :

١ — فى حالة ما إذا زادت مدة بقاء المحكوم عليه بالسجن ٥ سنوات وجب قبل الإفراج عنه أن يمر

فى فترة انتقال لاتقل عن ستة شهور ولا تزيد على سنة ، يعامل فيها المسجون فى هذه الفترة معاملة تنطوى على مراعاة التدرج فى تخفيف القيود أو منح المزايا .

٢ — يجوز الإفراج عن المسجون إذا أمضى بالسجن مدة لاتقل عن ثلاثة أرباع مدة العقوبة ، على ألا تقل المدة التى يقضيها فى السجن عن ٩ شهور ، إذا ما تبين أن سلوكه يدعو إلى الثقة بتقويم نفسه ، وكذا المحكوم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة فلا يجوز الإفراج عنهم إلا إذا أمضى المحكوم عليه ٢٠ سنه على الأقل .

٣ — إذا كان المحكوم عليه حدثا تقل سنه عن خمس عشرة سنة كاملة جاز الإفراج عنه بشرط ألا تقل المدة التى قضاها بالسجن عن نصف المدة المحكوم بها عليه .

٤ — تتكفل إدارة السجن بإعطاء المسجون المفرج عنه استمارة سفر إلى بلده أو إلى أى جهة أخرى يختارها ورأت الادارة أن له من يعينه على الاستقامة والعمل بالجهة التى اختارها ، كما تصرف له الملابس اللازمة إذا لم يكن له قدرة على الحصول عليها فيما لم يكن له ملابس خاصة .

٥ — إذا كان المسجون المفرج عنه مقررا وضعه تحت مراقبة البوليس وجب تسليمه إليه لاتباع ما تنص عليه اللوائح والقوانين بالمراقبة .

إصلاحيات الأحداث :

أولا — نشأة الاصلاحية :

١ — يرجع تاريخ إنشاء أول إصلاحية للبنين فى مصر إلى سنة ١٨٩٤ حيث كان كل من زار سجنا من السجون المصرية يقع نظره على عدد من الأحداث ليس بقليل . فاتخذ المسئولون — إذ ذاك — تدبير عزل هؤلاء الاحداث فى مكان خاص أسموه « إصلاحية » إلى أن نقلت إلى مكانها الحالى بالجيزة فى سنة ١٩٠٨ ومن ثم اتجهت الأنظار إلى تعديل القانون بما يقرب هذا التدبير ويكفل نجاحه رعاية للأحداث المنحرفين .

(ا) فعدل قانون سنة ١٨٣٣ بما أدخل عليه من تعديل فى سنة ١٩٠٤ من حيث محاكمة الأحداث وهو يقضى بوضعهم فى مدرسة إصلاحية أو فى السجن .

(ب) كما وضع قانون ٢ لسنة ١٩٠٨ لحماية الأحداث المشردين ، وأدخل عليه تعديلات جوهرية بالقانون ٤٥ لسنة ١٩٤٩ :

١ — وقد عدل قانون سنة ١٩٠٤ بما أدخل عليه من تعديل سنة ١٩٣١ يقضى بوضع الصغير المجرم بالاصلاحية لمدة لاتزيد على ٥ سنوات ولايبقى بعد سن الثامنة عشر .

٢ — كما أجرى تعديل جوهرى فى قانون العقوبات الصادر فى سنة ١٩٣٧ بشأن الغاء العقوبات البدنية لصغار الأحداث مع عدم تنفيذ عقوبة السجن للأحداث دون سن الثانية عشرة .

واستكمالا للرعاية الاجتماعية الواجبة طبقا للقانون رقم ٤٥ لسنة ١٩٤٩ داخل الاصلاحيات والمؤسسات أصدر وزير الشئون الاجتماعية قرارا وزاريا يحقق الاشراف والرعاية الاجتماعية لحياة الأحداث مدة وجودهم بهذه المؤسسات والتى بدأت تعم ، بفضل ما أخذت الهيئات الأهلية تساهم به فى إنشاء المؤسسات لحماية الاحداث المشردين طبقا لقانون الجمعيات الخيرية رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ .

٢ — أنشأت مصلحة السجون إصلاحية للبنات فى سنة ١٩٠٧ ونقلتها إلى مكانها الحالى بالجيزة سنة ١٩٠٨ .

٣ — تسلمت مصلحة السجون سنة ١٩٢٥ مدرسة الحقل الصناعية بالجبل الأصفر التى أنشأتها وزارة المعارف

سنة ١٩٢٠ الأحداث المشردين واختارت لها مكانا صحيا بضاحية المرج على مساحة ما يقرب من ٧٠ فدانا وأسمتها: «إصلاحية المرج» فى سنة ١٩٢٨ .

٤ — أنشأت مصلحة السجون إصلاحية الاحداث للغزل بالقناطر فى سنة ١٩٢٨ .

ثانيا — تبعية الاصلاحيات :

إن دور الاصلاحيات التى أطلق عليها اليوم دور التربية للشباب والأطفال والفتيات تتبع مصلحة السجون لأنها المصلحة الموكول إليها أمر تنفيذ الأحكام القضائية على اختلاف درجاتها .

إن دور الاصلاحيات وقد وزع الأحداث عليها بين كبار السن وصغارها كما أسلفنا إن هى إلا مدارس داخلية زراعية صناعية وتدبير منزلى للفتيات يقوم على إدارتها وتربية الأحداث فيها ضباط عسكريون يعاونهم نفر من السجانة يطلق عليهم اليوم مراقبون ويشرف على الدراسة مدرسون من ذوى المؤهلات العلمية ومدرسون صناعيون يقومون بتدريب الاحداث تدريبا مهنيا على صناعات . . . النسج والنجارة والسروجية والسجاد والترزية والكى والأحذية والكراسى والسلال والموسيقى وتقرر إدخال صناعة الميكانيكا والبرادة وفى الناحية الزراعية . فلاحة الأرض والبساتين وما ينتج عن ذلك من الصناعات كمنتجات الألبان والروائح العطرية ، فضلا عن تربية المواشى والدواجن والطيور مع تدريب الغلمان على صناعة الفخار والنجارة والحدادة الزراعيه وصنع المكانس والفرش . ومن الملاحظ مراعاة ميول الحدث الطبيعية عند اختياره للصناعة والصناعة التى كان يعمل بها قبل إيوائه أو الصناعات الرائجة فى بيئته أو التى يحترفها والده أو ذووه .

أقيمت مبانى دور الاصلاحيات على نظم صحية جهزت بالاجهزة الحديثة والمعدات وقد تناولها فى العهد الاخير تعديل كبير وتغيير جوهرى، سواء فى مبانيها أو نواحى الرعاية الاجتماعية لنزلائها من حيث الغذاء والكساء والمعاملة والتدريب المهنى والتعليم المدرسى . وقد أخذ المسئولون بتشجيع الأحداث — بوسائل شتى — من مختلف نواحى حياتهم العلمية والصناعية والزراعية والتدبير المنزلى، والناحية الخلقية والرياضية مدة إقامتهم بهذه الدور، وذلك بما وضع من نظام شامل لمكافآت مالية لهذه النواحى وإعلان أسماء أوائل الفرق والنابهين فى لوحة الشرف . وهذا فوق ما وضع من نظام يهيىء للحدث أن يزوره أهله وأقاربه وأصدقاؤه أيام العطلات والأعياد والمواسم وأن يمضى أجازته السنوية بين أهله وذويه علاوة على ما يقوم به من مكاتبات لهم فى أى وقت يشاء . هذا ويقيم الأحداث فى أوقات الفراغ حفلات رياضية وتمثيلية لروايات مختلفة وتاريخية ومشاهدة الخيالة من مناظر علمية وأدبية مع الاستماع إلى الإذاعة .

الناحية الاجتماعية :

ويقوم على الرعاية الاجتماعية للأحداث قسم خاص يتولى دراسة الوافدين تحت التحقيق اجتماعيا . وكل من يطلب ذووه إخلاء سبيله يقوم هذا القسم بتقديم أبحاثه عنه إلى المختصين للنظر فى أمر الاخلاء .

تأديب الأحداث :

يوجد نظام الجزاءات بالنسبة للأحداث الذين يرتكبون مخالفات أثناء إقامتهم بدور الاصلاحيات . ويمكن القول بأن ما اشتمل عليه من مواد لا تخرج عن كونها مدعاة للتأديب والاصلاح فى حدود الاتجاهات الحديثة من التربية اليوم .

رعاية خريجى الإصلاحيات:

لم يفت المسئولون فى مصلحة السجون — منذ زمن بعيد — أن يعملوا على تحقيق رعاية الأحداث بعد الإفراج

عنهم. وذلك منذ سنة ١٩٠٥ بإنشاء لجان تتولى رعاية الأحداث المفرج عنهم فى جميع المديريات والمحافظات، برئاسة المدير أو المحافظ وعضوية أعضاء من الأعيان إلا أنه مع الزمن وتتبع نتائج هذه اللجان لم يكن لها الأثر المرجو. وإلى السنوات الأخيرة من هذا العهد عمدت المصلحة إلى أن تولى هذه المشكلة عنايتها الخاصة بما قدمت لكثيرين من الأحداث البنين والبنات من المساعدات الجدية. غير أن هذه المحاولات تكاد تكون فردية وهذا ما شجع القائمين بالأمر فى مصلحة السجون على إقامة مؤسسة صناعية سنة ١٩٤٠ لاستقبال الأحداث بعد الانتهاء من المدة المحكوم بها عليهم حيث أعدت لمباشرة الأحداث صناعاتهم كصناع بأجر مقرر بالإضافة لما يمنح لهم من امتيازات ورعاية اجتماعية من الناحية الصحية والثقافية وتيسير الغذاء والكساء وإيواء من يرغب الاقامة داخليا لظروفه الخاصة.

آثار الرعاية الاجتماعية فى التنمية الزراعية داخل السجون والإصلاحيات :

لما كانت الأمية الصناعية والجهل بسبل الارتزاق فى طليعة أسباب الجرائم التى انحدر إليها نزلاء السجون وحكم عليهم بمقتضاها، فقد أصبحت هذه السجون والليمانات أشبه بالمدن الصناعية يتعلم فيها النزلاء مختلف الصناعات، لملء الفراغ الزمنى الذى هو فى الواقع أخطر العوامل على إفساد النفس وانحطاط غرائزها وقتل طموحها، لتعليمهم الحرف المتنوعة التى تمتحن فيها مواهبهم وميولهم الخاصة، لتكون فى المستقبل تأمينا لهم ضد خطر البطالة المؤدى إلى الفقر وما ينشأ عنه من أخطار وجرائم، ولتدريبهم على مواصلة العمل وتمرين سواعدهم وقواهم على الكفاح، فقد يحسن الانسان صناعة ثم يكون خموله عاملا على فقدان الانتفاع بها وجنى ثمارها ومع كون هذه الصناعات أصابت الهدف المنشود من الأغراض سالفة الذكر فقد عادت فائدتها على النزلاء بتدريبهم وعلى الدولة فى زيادة إيراداتها وتوفير قدر كبير من مصروفاتها التى كانت تستنفدها نفقة هؤلاء النزلاء فى غذائهم وكسائهم. ولما كان من بين هذه السجون إصلاحيات تضم الألوف من الأحداث، فقد نظر إليهم المسئولون بعين العطف والبر وأشرفوا على حياتهم مدة إقامتهم بالإصلاحيات باعتبارهم ضحايا البيئات المريضة، فنهضت بطفولتهم العاثرة إلى العلاج والانقاذ بكل وسائل الرعاية الاجتماعية والصحية والثقافية والمهنية، ليتسنى للدولة أن تراهم مرة أخرى فى دور الرجولة العاقلة والأمومة الرشيدة. ولما كانت الزراعة من أهم الموارد الحيوية مع ما لها من القيمة فى البلاد المصرية، فان مصلحة السجون لم تنس هذ النوع من التعليم للناشئين باصلاحية المرج « دار التربية للشباب بالمرج » والنزلاء بمزرعة ليمان طرة وغيرها من المزارع الملحقة بالسجون، مع ما يتبعها من الصناعات الزراعية المتممة للاستغلال الزراعى.

ولما كانت المصلحة باعتبارها جهة حكومية لا تعمل لصالح فرد معين ولهدف من أهداف المنافسة فإن عنايتها دائما متجهة إلى الصالح العام فى اختيار المهن والصناعات التى تهدف إليها فى الاصلاح المنشود اتهذيب عشرات الألوف من النزلاء يتجددون بها كل عام، مع اختلاف أسنانهم ومواهبهم وميولهم وطباعهم فى الاستقامة والشذوذ، مما يستدعى السهر على التطور الصناعى والأخذ بما يصلح من أصلح أساليبه وخير وسائله.

والذين يزورون السجون والليمانات ودور الاصلاحيات يلمسون فى هذه الصناعات — إن لم يكن كل شىء فى الموضوع ففيه بعض الشىء — من الدلالة على وضوح هذه الرسالة والمجهود الذى يبذل فى غير تراخ لتحقيق أهداف المصلحة والتدليل على أن الصناعات المحاطة بوسائل التهذيب تعيد إلى الانسان استقامته وتصقل غرائزه وترد إليه اعتباره الانسانى والوطنى وتنقذ اليد العاملة من عاهة العجز والتواكل.

وفيما يلى أهم الصناعات التى يزاولها نزلاء السجون والاصلاحيات :

صناعة الصابون :

أنشىء مصنع الصابون فى ليمان طرة. وقد كان الغرض منه مقصوراً على تموين السجون بما هو لازم منه لاستعمال مسجونيها وجنودها وسجانيها . وما لبثت هذه الصناعة أن صادفت رواجا عظيما كانت نتيجته أن لبت المصلحة طلبات مصالح الحكومة وأدخلت التحسينات الكثيرة على صناعته ، سواء أكان ذلك من جهة الأجهزة أم تركيب المواد التى يصنع منها حتى أصبح على درجة كبيرة من الجودة والنقاء . وقد استحضرت ماكينات خاصة لصناعة الصابون المعطر حتى أصبح ما يصنع منه يضارع أجود المعروض من نوعه فى السوق .

ولما انقطع — أثناء الحرب العالمية الثانية — ورود زيت الزيتون من الخارج ، وتعذر الحصول عليه محليا فكر المسئولون فى المصلحة فى إنشاء مزرعة للزيتون بطرة فزرعته فى مساحة قدرها ٨٠ فدانا فى الأرض الرملية ، وقد زادت ثمار أشجار الزيتون سنة بعد أخرى فاستغنت المصلحة بما تحصل عليه من زيت الزيتون عما كانت تستورده من الخارج .

صناعة النسج :

كانت صناعة النسج فى السجون قاصرة على أقمشة قطنية بسيطة لملابس المسجونين بما ينسج على الأنوال اليدوية وقد أصبحت الآن تشمل أنواعا عديدة من أرقى المنسوجات القطنية والحريرية والكتانية يلبسها الكثيرون ممن يزورون معارض السجون . وقد أصبح كثير من مصانع النسج يستخدم أحدث الأنوال الميكانيكية بجانب الأنوال اليدوية .

أشغال النجارة :

توسعت المصلحة فى أشغال النجارة وصنع الأثاث ، وصار ما تنتجه منها من حيث الفن واتقان الصناعة والرونق أن حصلت فى المعارض الأخيرة على أسمى الميداليات ، كما اتسعت أيضا أشغال الخيزران حيث أدخلت عليها أحدث الابتكارات حتى أصبح إنتاجها من أحسن ما يقتنى .

الليف الهندى :

أدخلت المصلحة صناعة الليف الهندى لعمل المماسح والمشايات الليف ، وأدخلت تحسينات على هذه الأصناف كما أدخلت أحدث المبتكرات عليها كصناعة المماسح على مثال ما يصنع من السجاد ومماسح الليف الأبيض كما أنتجت أنواع الماشى الليف المنقوشة على مثال الأبسطة . هذا ونظراً لانقطاع ورود الليف الهندى أثناء الحرب العالمية الثانية زرعت المصلحة مساحة من أراضيها بأشجار السيزال لإدخاله فى هذه الصناعة بدلا من الليف الهندى ، وقد صنعت منه بعض التشغيلات فعلا .

صناعة الأحجار :

كان المسئولون فى السجون يبذلون محاولات من وقت لآخر لعمل مشغولات من الحجر الجيرى من طراز ما يوضع فى الحدائق كالزهريات والأصص وما يماثلها ، ثم رأت أخيراً أن تجعل من المحاولات نواة لإنشاء صناعة تحت بالمعنى الصحيح من الحجر الجيرى ومختلف أنواع الأحجار كالرخام والبازلت والالستر والجرانيت — خصوصا وأن هذه الصناعة لم تكن منتشرة فى البلاد — فأنشأت لذلك ورشة للتماثيل بمحاجر ليمان طره وضعتها تحت إشراف خبير فنى انتدبته خصيصاً لهذا الغرض من أساتذة وزارة التربية والتعليم .

ولما كان يوجد بليمان أبى زعبل محجراً آخر لحجر البازلت، وكان هذا المحجر يعتبر من الأحجار الثمينة القابلة للصقل والصالحة لصنع أجود أنواع التماثيل وواجهات المحال التجارية والتحف المنزلية، فقد أجرت المصلحة بعض التجارب وانتدبت لذلك خبير الأحجار بوزارة التجارة والصناعة، لأن حجر البازلت كان إلى عهد قريب لا يستخدم فى مصر إلا فى رصف الطرق فقط. وقد دلت هذه التجارب على نجاح المشروع وصادفت هذه الصناعة نجاحا كان حافزاً للمصلحة على اشتراكها بالمعرض الصناعى للصناعات فنالت معروضاتها الحجرية بأنواعها من جيرية وبازلتية وتماثيل نجاحا كبيراً وقد كشفت صناعة التماثيل عن مواهب كامنة فى المسجونين.

أشغال الجلود :

بعد أن كانت هذه الصناعة قاصرة على صنع أحذية المسجونين والعساكر وما يلزم من الأطقم الجلدية للعربات المستعملة فى المصلحة وخيولها. تطورت فأصبحت تنتج زيادة على ذلك أحسن أنواع الأحذية والحقائب على اختلاف أنواعها والتحف الزخرفية وغير ذلك.

غزل القطن :

أنشأت المصلحة مصنعاً سنة ١٩٢٩ لغزل القطن بالقناطر الخيرية واستحضرت لها من أوربا العدد والآلات الحديثة حتى استغنت بإنتاجه عما تشتريه من الخارج لما يلزم لها من غزل لأقمشة ملابس المسجونين والجنود والسجانة. وبإنشاء المصلحة لهذا المصنع قد ساهمت فى النهضة الاقتصادية القومية.

أشغال السجاد :

كان طابع السجاد الذى تقوم به ورش إصلاحية الأحداث بالجيزة يمثل الطراز الشرقى تمشيا مع روح العصر فرؤى أن يأخذ المشرفون على تدريب الأحداث بطابع التجديد والابتكار بما يمثل أنواعا من الطراز الأولى فوق ما يصنع من طراز شرقى وهذا النوع من المعروضات ينال دائما إعجاب الزائرين والوافدين على معروضات السجون.

صناعة الإبرة والتطريز بإصلاحية البنات :

تطورت أشغال الإبرة سنة بعد أخرى وسايرت التقدم الصناعى للأشغال النسوية حتى أصبحت تحاكى أرقى ما تخرجه المشاغل فنا وذوقا.

المقترحات والتوصيات

لسنا فى مقام بحث شامل يقتضى منا إبداء المقترحات والملاحظات فيما يجب أن تكون عليه السجون من نظم حديثة، ولا أن يتطلب بحثنا هذا منا إفاضة فى مقترحات ليس هذا مجالها، فنظام السجون على وجه عام يحتاج إلى كثير من الإصلاح. وبحث الجريمة والمجرمين يتطلب دراسات وافية يتوفر عليها نفر من ذوى الخبرة من رجال الاجتماع والمصلحين المختصين والمتخصصين فى نظم السجون على وجه خاص. إلا ما كان من أمر ما يمس الرعاية الاجتماعية داخل السجون فيما أتينا عليه وفيما نحن بصدد بحثه وأثر هذه الرعاية بين نزلاء السجون فى تنمية الروح الصناعية والزراعية، وفى عهد يحتم أن نعمل لتحقيق إنقاذ السواد الأعظم من الكنز البشرى الذى يتدفق كالسيل على المحاكم الجنائية والسجون بعد أن ضاعت فرصة إنقاذه والاستفادة منه. وفوق هذا وذلك ما يحتاج إليه إصلاح الآلاف من الأحداث المنحرفين. ولعل سائلا يقول: إن الأخذ بالاتجاهات الحديثة والمنشآت التهذيبية يتطلب مالا كثيراً.

ولكن هذه الوسائل التى تقوم على أسس علمية عملية ولو أنها تتطلب المال الكثير إلا أنها تبدو رخيصة أمام أعيننا إذا قارناها بتلك النتائج التى تعود من إنقاذ عشرات الآلاف من المسجونين وإعادتهم مواطنين صالحين .

وفيما يلى أخص التوصيات والمقترحات :

أولا — مبانى السجون :

أنشئت أكثر سجون مصر منذ نصف قرن وأصبحت تضيق بمن فيها ، ويرى أن يراعى عند تصميم مبانى السجون أن تكون وافية بأغراض السجون الحديثة اليوم . كفصل فئات المسجونين المختلفة فى أماكن خاصة لكل فئة منهم تمنع عدوى الإجرام بينهم ولتوفير الوسائل اللازمة لإصلاح كل فئة على حدة . فضلا عن وجوب توفر الشروط الأخرى لحسن الإدارة ودقة المراقبة واستكمال وسائل الصحة لنزلاء السجن جميعاً ، كذلك وسائل التعليم والرياضة والوعظ والعمل .

ثانياً — كما أن إصلاحيات الأحداث أو دور تربية الشباب كما سميت اليوم والتابعة لمصلحة السجون أصبحت الآن فى عزلة عن الهيئات العاملة فى محيط الخدمات الاجتماعية ورعاية الأحداث المنحرفين لذلك يجب العمل على تنسيق هذه الخدمات وتوحيد الجهود . مما نرى معه بحق العمل على فصل إصلاحيات الأحداث عن جو السجون وضمها إلى وزارة الشئون الاجتماعية توحيداً لما يوضع من نظم وتشريعات خاصة بشئون الأحداث . على أن يكون لكل من وزارتى المعارف والعدل حق الإشراف كل فيما يخصها . وليست العبرة على أى حال بتبعية الإصلاحيات لهذه الوزارة أو تلك وإنما العبرة بالطريقة التى تتبع والنظم التى توضع مسايرة للاتجاهات الحديثة فى إعداد وتنشئة الأحداث المنحرفين وإن وزارة الشئون لهى أقدر على المسايرة من غيرها خصوصا وأنها مزودة بالعناصر المؤهلة لفهم المشكلة على الوجه الصحيح .

ثالثاً : تشغيل المسجونين وإعدادهم صناعيا وزراعياً .

١ — فى الليمانات :

(ا) تتولى لجنة الاستقبال فى الليمان تقرير انتقال السجين من صناعة إلى أخرى إذا ما رأت أن ذلك من مصلحته وتأكدت أن حالته الصحية تسمح له بتعليم صناعة أخرى .

(ب) ألا تنقطع صلة السجين بالصناعة الأولى وذلك بعودته إلى مزاولتها قبل الإفراج عنه بمدة كافية ويمكن للسجين أن يتعلم أكثر من صناعة إذا دعت الضرورة إلى ذلك .

٢ — فى السجون العمومية :

(ا) يجب أن يتعلم السجين صناعة معينة تختارها له لجنة الاستقبال فى السجن مراعية فى ذلك حالته الصحية واستعداده الذهنى وبيئته . ويظل يزاول هـذه الصناعة وما يتعلق بها طوال مدة سجنه ما لم تر لجنة الاستقبال أن مصلحة السجين نفسه تقتضى أن يتعلم صناعة أخرى لأى سبب من الأسباب .

(ب) تخصص ورش معينة لأرباب السوابق يتعلمون فيها نفس الصناعات التى يتعلمها زملائهم الخالون من السوابق .

(حـ) يجب إيجاد نوع من الأعمال التى يسهل تعلمها ويمكن إتقانها فى مدد بسيطة يستفيد من تعليمها المحكوم عليهم بالمدد البسيطة .

٣ — السجون المركزية :

ليس فى السجون المركزية ورش أو مصانع ولعل ذلك يرجع إلى قصر المدد المحكوم بها على المسجونين بهذه

السجون ولذلك اقتصر العمل فيها على أشغال الخبز والمغسل وإصلاح الطرق الزراعية ، وطبيعى أن يغادر السجين هذه السجون كما دخلها ولم يستفد شيئاً إلا التعرف على فريق من المجرمين . ولما كانت هذه السجون تقع فى الغالب فى غير عواصم المديريات أى فى المناطق الزراعية ولما كانت غالبية نزلائها تتكون من طبقة الفلاحين لذلك نقترح إنشاء مزارع تتناسب وحجم كل سجن ومقدار اتساعه يعمل فيها هؤلاء السجناء على أن تنظم دراسات زراعية عملية علمية يقوم بها خريجو المدارس الزراعية المتوسطة لتنمية معلوماتهم الزراعية ترغيباً لهم فى فهم . وبهذا يستفيد السجين أثناء سجنه كما تستفيد المصلحة العامة من الجهود أكثر مما يبذله فى غير ذلك من الأعمال سالفة الذكر .

خامساً : رعاية خريجى السجون :

١ — الواقع كما نشاهد أن السجين يخرج من السجن إلى عالم ساخط ملىء بالحركة بعد هدوء تام ، يخرج إليه فإذا به كالغريب عنه تلاحقه نظرات الريبة أينما سار وحيثما وجد تنكره الوجوه ويتباعد عنه الناس فينتهى الأمر إلى اليأس فينطوى على نفسه ولا يلبث أن ينقلب على عقبيه فلا يرعى ضميراً ولا ديناً ويصير شراً مستطيراً على عشيرته وبلاده .

٢ — وعندى أن رعاية خريجى السجون تنطوى على ثلاثة أغراض رئيسية :

الغرض الأول :

إن الرعاية يجب أن تبدأ منذ اليوم الأول من دخول السجين إلى السجن من حيث :

(ا) الاتصال بأسرته ورعاية أولاده والعمل على تقديم الخدمات التى تباعدهم عن التشرد والانزلاق إلى الاجرام

(ب) رعاية من كان يعولهم السجين مما يستحقونه من خدمات دون أن يتسرب اليهم اليأس والقنوط .

الغرض الثانى :

الاهتمام برعاية المسجون ذاته داخل السجن وإعداده إعداداً يمكنه أن يعود إلى الحياة الشريفة مواطنا صالحاً .

الغرض الثالث :

المساعدات الفعالة التى تقدم للسجين بعد انتهاء مدة سجنه :

(ا) أن تقوم إدارة السجن من جانبها بتهيئة السجين للحياة الخارجية بتخفيف القيود المفروضة عليه وأخذه بما يشعره أنه مواطن يعود إلى المجتمع لخدمة نفسه وبلاده .

(ب) أن تشجع الدولة تكوين الجمعيات والهيئات التى تتوفر على مساعدة خريجى السجون بما يكفل تحقيق هذه المساعدات وتضمن الأغراض المنشودة .

(حـ) وضع النظم التى تيسر الاتصالات المباشرة بالسجين فى فترة انتقاله وتهيئته للعودة إلى المجتمع مع بذل الجهد فى الفترة التى تلى الافراج مباشرة . ويرتكز نجاح أعمال هذه الهيئات على تنسيق أوجه نشاطها للوصول إلى خير ما تستغل به جهودها لإصلاح حال السجين بعد خروجه من السجن .

الفئات التى تشملها الرعاية

أولا : تدل الاحصاءات على أن أكثر من ٥٠ ٪ من المفرج عنهم من الليمانات من الفلاحين المزارعين وأن

أغلبية جرائمهم لا تدل على تأصل روح الاجرام فى نفوسهم فإن أكثر من ٥٠ ٪ هى جرائم أخذ بالثأر أو دفاع عن العرض وأكثر هؤلاء فى غير حاجة إلى المساعدة لأنهم يعودون إلى حقولهم وزراعاتهم بمجرد الإفراج عنهم وأن إشرافا عاما من الهيئات العاملة المقترح تكوينها لمساعدة خريجى السجون لا يكلف مالا ولا يتطلب مساعدات جدية اللهم إلا لنفر قليل إذا مست الحاجة إلى معاونتهم .

ثانياً : يمكن تقسيم المفرج عنهم من السجون العمومية والسجون المركزية إلى مايلى :

١ — من حيث المجرم إلى :

(ا) ذوى السوابق ، (ب) المجرمين لأول مرة وهؤلاء يشملون فئتين :

مجرمو الصدفة والمجرمون العاديون

٢ — من حيث المدة المحكوم بها إلى :

(ا) المحكوم عليهم بمدد طويلة (ب) المحكوم عليهم بمدد قصيرة .

٣ — من حيث السن إلى :

(ا) من لم يصل إلى سن الخامسة والعشرين (ب) من تعدوا هذه السن

أما مجرمو الصدفة ومن لم يصلوا إلى سن الخامسة والعشرين وقت الحكم عليهم فيمكن إخراجهم من نظام الرعاية وهم أحوج الى نظام المراقبة دون دخولهم السجن .

وأما من لم تتجاوز سنهم الخامسة والعشرين فلهؤلاء سجون خاصة هى أقرب لأن تكون معاهد منها الى السجون وأن لهم رعاية خاصة . ونوصى بأن يؤخذ بهذا النظام ، وأن إنشاء المؤسسة الصناعية بالجيزة يعتبر أول خطوة نحو الاتجاه الصحيح لرعاية هؤلاء الشبان .

المجرمون ذوو السوابق :

بالرجوع الى احصاءات نزلاء أكبر السجون العمومية كسجن الحدراء وسجن مصر العمومى وطنطا وبنى سويف وأسيوط يتضح أن أكثر من نصف نزلائها من ذوى السوابق . إن المسئولين اليوم فى وزارة العدل يدرسون حالة المسجونين ذوى السابقة الواحدة وما يجب أن يتبع بشأنهم لرد اعتبارهم وأن هذه الخطوة لها تقديرها فى سبيل رعاية خريجى السجون من ذوى السوابق .

إن هذه المشكلة قد صادفت معظم الدول المتمدينة وكان علاجها واحداً فى كل منها تقريباً وهو استبعاد هذا العضو الفاسد من المجتمع انقاء لشره وخطره .

إن فى إنشاء المستعمرات الزراعية والصناعية وإصلاح الأراضى البور يكون لمثل هذه الطائفة رعاية عملية ووسيلة فعالة للتنمية الزراعية والصناعية على السواء .

أنواع المساعدات الممكن تقديمها :

يمكن للهيئات التى ستتولى المساعدة أن تقدم للمفرج عنهم مختلف المساعدات الأدبية والمالية التالية :

١ — إيجاد عمل لهم أو إعادتهم لعملهم السابق أو منحهم الآلات التى يستعينون بها فى عملهم الذى تعلموه داخل السجن .

٢ — إعداد ورشة أو دكان يعمل فيه سجين أو أكثر .

٣ — ايواء السجين الى أن يجد له مأوى أو عمل ومنحه الملابس اللازمة لصناعته .

٤ — السعى لحل مشكلاته العائلية التى تستتب معها حياته مع معاونة عائلته ماليا إذا لزم الأمر .

الهيئات التى تتولى الرعاية :

يجب أن يكون أساس المساعدة دراسة شخصية السجين وأسباب الجريمة وظروفه المعيشية وحالته الاجتماعية والبيئة التى نشأ فيها على أن تبدأ هذه الدراسة من أول يوم يحبس فيه السجين وأن تظل الهيئة على صلة بالسجين طوال مدة سجنه لتستكمل بحثها ودراستها . ومن المرغوب فيه اذا تعددت الجمعيات والهيئات أن تكون على اتصال دائم بعضها ببعض لتنسيق الجهود وتوحيدها ويجب أن تكون لهذه الهيئات ادارة رئيسية شبه رسمية مركزها القاهرة وتكون مهمتها الإشراف على نشاط الهيئات المختلفة وتوجيهها وأن يكون من واجباتها تسهيل مهمة هذه الهيئات فى مراكزها بالتوصية لدى رجال الإدارة المسئولين — ونرى أن يكون رئيس هذه الإدارة وزير الشئون الاجتماعية وأعضاؤها وكلاء وزارات الداخلية والعدل والتجارة والصناعة والأشغال والزراعة والمدير العام للسجون كما تضم إلى عضويتها بعض من عرفوا بالاهتمام بالشئون الاجتماعية من الموظفين وغيرهم كمتطوعين .

وخاتمة البحث أن قد انتهى المصلحون إلى أن الغرض الأساسى من السجن هو إصلاح المجرم ومنع خلق مجرمين وليس مجرد تكبيل المجرم بالحديد مع وضعه تحت حفظ كاف كما ظهر كذلك أن إصلاح المجرم إنما يتم شطر منه فى السجن ويتم الشطر الثانى بعد إطلاق سراحه . فيجب ألا نقطع صلة السجين بالعالم الخارجى حتى لا يفقد طبيعة المعاشرة الإنسانية بل يجب أن نوجد بينه وبين المجتمع نوعا من التعاطف والمحبة بأن نخلق بينه وبين هذا المجتمع صلات لا تتعارض مع أنظمة السجون ويكون من شأنها أن تشعره بأنه لازال كائنا حيا له على المجتمع حقوق كما أن عليه واجبات.

تسجيل الأيدى العاملة المتعطله

وسائله وصعوبات تنفيذه ووسائل تذليلها

الأستاذ السيد عبد الرزاق ابراهيم (العراق)

إن تسجيل الأيدى العاملة المتعطلة وسيلة قصد من ورائها جمع المعلومات والإحصائيات المتعلقة بالأشخاص المتعطلين، تلك التى تتيح للدولة وضع الأسس الصحيحة المؤدية لمكافحة البطالة عن طريق تنظيم سوق الاستخدام تنظيما يضمن توجيه العمال نحو الأعمال الشاغرة ضمن حدود الإمكانيات الاقتصادية فى البلاد . وقد تبنت الدول سياسات خاصة للاستخدام تتبدل تبعا لظروفها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتقوم بهذا التسجيل مصالح الاستخدام المختلفة والموجودة فى أنحاء القطر ولهذه المصالح أهمية كبرى فى توجيه سياسة الاستخدام . فقد اهتمت الدول بتأسيس مكاتب الاستخدام لتقوم بتسجيل الأيدى المتعطلة بقصد إيجاد الأعمال المناسبة لها . وإن هذه المصالح قد مرت فى عدة مراحل إذ أننا لو استعرضنا الأدوار التى مرت بها فى الأقطار الأوربية وغيرها لوجدنا أن مكاتب التخديم الخاصة كانت تباشره وهدفها من ذلك الربح . أما فائدتها فكانت مقتصرة على نوعين من الأعمال هما : الخدمات المنزلية والمؤسسات التجارية ، كما كانت تدار من قبل الأفراد لقاء أجور معينة ثم أخذت نقابات العمال ومنظمات أصحاب العمل تؤسس مكاتب الاستخدام التى تخدم المصالح الخاصة بالطرفين هذا ولنقابات العمال فى هذا الميدان شأن يذكر إذ لايقف مجهودها عند تسجيل المتعطلين وايجاد العمل لهم فحسب بل أحياناً تمدهم باعانة انتقال تساعدهم فى البحث عن عمل فى جهة أخرى فتعطى العامل تذكرة تجيز له الأكل والمنام فى الفروع التابعة للنقابة التى يحل فيها ذلك العامل .

وقد ظهرت أخيراً مصالح الاستخدام الحكومية لتقوم بالمهمة إذ تأسست مكاتب الاستخدام العامة فى عدد من الأقطار الأوربية ففى سنة ١٩٠٩ مهدت بريطانيا الطريق الأولى لمصلحة الاستخدام حيث أوجدت بورصات العمل وفى ذات الوقت كانت مثل هذه المكاتب قد ظهرت فى ألمانيا أيضا .

وفى أثناء الحرب العالمية الأولى ازداد شأنها وعظمت خطورتها إذ كان لابد للدول المتحاربة من تأسيس مكاتب الاستخدام لتنصرف إلى تسجيل الأيدى العاملة المتعطلة ليمكن بذلك تنظيم توزيعها وإمداد الجيوش بالرجال طوال سنى الحرب . ثم أصاب هذه المصالح شىء من الخمود فى الفترة التى أعقبت الحرب بالإضافة إلى وجود بعض العوامل التى أضعفت مركزها ، منها قلة خبرة الموظفين القائمين بادارة مكاتب الاستخدام العامة ووقوعها فى أخطاء أدت إلى تخاذل الطوائف المختلفة ضدها سيما وأن السلم قد جاء قبل إتمام تنظيمها وتركيزها . وكان لعدم وجود سياسة معينة للاستخدام فى ذلك الحين أثره البالغ ، على أن الانقلاب الصناعى ولد الحاجة إلى نوع من الجهاز الحكومى لتسجيل العمال والعاملات الذين يبحثون عن العمل وتمكينهم من الاتصال — بأقل مايمكن من التأخير — بأصحاب العمل الباحثين عن العمال . ثم كان لنمو مشاريع المساعدات الاجتماعية والتأمين ضد البطالة فى الأقطار المختلفة تأثير كبير حيث اقتضى إيجاد مصالح عامة لتقوم بالتسجيل وتقرر فيما إذا كان الأشخاص المطالبون باعانة البطالة راغبين ومستعدين للاشتغال فى العمل الذى يعرض عليهم . وهكذا استمرت التحسينات

جارية فى وسائل التسجيل وأساليب الاستخدام . وأدرك أنها تلعب دوراً خطيراً فى دعم الاقتصاد الوطنى .

أما فى البلاد العربية فان تسجيل المتعطلين فيها قد مر فى أدوار يسرت له سبل التقدم فى هذا المضمار فمكاتب العمل فيها لاتزال حديثة العهد إذ تأسست بعد الحرب العالمية الثانية لكى تضمن تشغيل العمال وتقوم باحصاء اليد العاملة كما أنها تعمل على توجيه العمال نحو المناطق التى تتوفر فيها امكانيات العمل والسعى لإيجاد مصلحة تهتم بتسهيل انتقال العامل وتسليفه المبالغ التى يحتاج إليها لتوطيد إقامته فى المنطقة التى ينتقل إليها وهى تشجيع تأسيس مكاتب التخديم الخاصة إلى جانب مكاتب الاستخدام الحكومية وتزودها بالتعليمات والإرشادات اللازمة . وتقوم المكاتب الحكومية بمهمتها الأولى فى إحصاء الطبقات العاملة وتحديد عدد المتعطلين عن العمل فى كل فئة ومن ثم الانصراف إلى العمل على تخفيف نسبة الهجرة من الريف إلى المدن وإلى غير ذلك مما يتيح لها وضع الأسس الصحيحة لمكافحة البطالة

هذا وإن التسجيل الذى تقوم به مصالح الاستخدام مهما اختلفت إجراءاته وطرقه باختلاف الدول فإنه يعنى تلك العملية التى بموجبها يقوم الموظف المختص فى مكتب الاستخدام بتسجيل اسم الشخص الباحث عن العمل فى بطاقة خاصة بالمتعطلين وتدوين كافة التفاصيل الأخرى المتعلقة بتاريخ حياته الاستخدامية ومؤهلاته ومهنته وعمره وعنوانه على أنه يمكن أن يتضمن التسجيل خطوتين بدلا من خطوة واحدة حيث يطلب من طالب الاستخدام أن يقوم بملء استمارة خاصة بدون الحاجة إلى مقابلة الموظف المختص فى المكتب أو اتباع الطريقة الأخرى والتى بموجبها يقوم الموظف بمقابلة العميل وتسجيل مؤهلاته وتقدير قابلياته البدنية والمهنية فى نفس الوقت .

إن الطريقة الثانية هى الطريقة المفضلة بالرغم من أن الأولى كانت شائعة الاستعمال خلال الحرب إلا أنه قد صرف النظر عن اتباعها الآن . إذ أن التسجيل فى حد ذاته يجب أن يكون بسيطا وأن يقوم الموظف المختص الذى يجرى المقابلة بتوجيه الأسئلة إلى طالب الاستخدام بشكل يضمن استيعاب كافة المعلومات عنه وعن حياته الاستخدامية ومؤهلاته لكى يؤمن إيجاد العمل المناسب له . وينبغى أن يقوم بالمقابلة والاختيار موظفون لهم خبرة فنية كافية تؤهلهم للقيام بهذه المهمة وعلى الموظف الذى يقوم بالتسجيل والمقابلة أن يفحص بطاقات الشواغر الموجودة أمامه والتى سبق أن أبلغ عنها أصحاب العمل الباحثون عن العمال واعطوا المعلومات المطلوبة بشأنها . أما إذا كانت مؤهلات الشخص المتقدم كافية لملء الشاغر يرسل إلى صاحب العمل مصطحبا ببطاقة المقابلة ليبرزها إلى الأخير الذى عليه أن يعيدها إلى المكتب بعد المقابلة وبيان ملاحظاته فيها بصدد قبول استخدامه أو رفضه .

وفى حالة عدم تيسر الشواغر أثناء تسجيل طالب الاستخدام فإن الموظف المختص يبلغه بلزوم الحضور إلى المكتب حالما يصله إشعار بذلك . هذا ويستعمل المكتب بطاقات خاصة لتسجيل أسماء طالبى الاستخدام فيها حسب المهن التى يتقنونها والصناعة التى يفضلون الاشتغال فيها . ويمكن لطالب الاستخدام فى بعض الحالات أن يسجل فى سجل آخر حرفة أو صناعة أخرى يروم الاشتغال فيها إذا لم تتيسر له الأولى ويحتفظ المكتب بسجل آخر بحسب الحروف الأبجدية لأسماء المتعطلين وفى حالات معينة يحيل مكتب الاستخدام المسجلين إلى مناطق أخرى عند ما لا يتوفر لديها الشاغر فى منطقة سكناه .

وقد يكون من بين المسجلين أشخاص لا تتوفر لديهم المهارة الكافية أو أن أعمارهم متقدمة أو عاجزين بدنيا عن العمل فعندئذ يكون الأسلوب المتبع فى هذه الحالات هو حضور الشخص المتعطل مرة ثانية للمقابلة بعد أن يكون قد مضى على تسجيله فترة طويلة دون أن يتمكن المكتب من إيجاد العمل له بالنظر للأسباب الآنفة الذكر . ويقوم بهذه المقابلة الثانية أحد موظفى المكتب من ذوى الخبرة الفنية العالية لفحص مؤهلاته والتأكد منها بالإضافة إلى

الاستيضاحات التى توجه للشخص المسجل فيما إذا كانت لديه حرفة أخرى أو هواية كان يستغلها لشغل أوقات الفراغ فيمكن فى هذه الحال الانتفاع من مواهبه والعمل على إعادة تدريبه لكى يكون صالحاً للعمل فى حرفة ثانية . ويمكن أيضاً إرسال البعض منهم إلى مراكز التأهيل البدنى إذا ثبتت حاجتهم إليه .

إن من شأن التسجيل أن يعمل على جمع وإحصاء المعلومات المتعلقة بالاستخدام والبطالة حيث أن المعلومات المستحصلة على أساس محلى أو إقليمى ولصناعات ومهن معينة ذات فائدة عظيمة لا لغرض تنظيم سوق الاستخدام الوطنى تنظيما فنياً فحسب بل لغرض تطبيق سياسة الاستخدام الشامل والتوزيع الصحيح للأيدى العاملة ضمن المنهاج الوطنى الذى يهدف إلى رفع مستوى المعيشة بصورة عامة ولا يمكن الاستهانة بهذه المعلومات فى أى وقت كان سيما فى هذه المرحلة من مراحل التقدم الاقتصادى التى أعقبت فترة الحرب

لقد كانت فى الماضى عملية جمع المعلومات المختلفة عن سوق الاستخدام محدودة فى عدة أقطار إذ لم تكن إلا مجرد تدوين عددى للعمال المتعطلين الباحثين عن الأعمال مع المدى الذى تستطيع به مصالح الاستخدام إيجاد الأعمال لهم ومعرفة عدد الشواغر المتوفرة والطلبات المسجلة بشأنها من قبل أصحاب الأعمال .

هذا ولغرض تطبيق سياسة استخدام حكيمة فإنه لا بد من تسجيل وتحليل المعلومات الاحصائية عن البطالة والاستخدام لمدد طويلة وقصيرة الأجل أى شهرية وسنوية لتعطى صورة مفصلة عن الماضى والحاضر والمستقبل ، كما أن من شأن ذلك أن يبين مدى الاستخدام فى صناعات معينة أو فى منطقة خاصة بالنسبة لكافة السكان . وعلى ضوئه يمكن تحضير ميزانية القوة العاملة وتنظيم توزيع مصادر العمل كما يجب أن تحلل المعلومات الاحصائية حسب العمر والمهنة والصناعة وأن تكون متيسرة لكل من يطلبها من مختلف الدوائر والهيئات فيما إذا أريد تأمين أفضل تنظيم ممكن للاستخدام باعتباره جزء من المنهاج الوطنى الرامى إلى تحقيق الاستخدام الشامل .

إن مصالح الاستخدام التى تقوم بهذه المهمة تتكون من دوائر استخدام تسير وفق نظام خاص ترسمه لها الدولة ويكون النظام عادة عبارة عن شبكة من دوائر محلية أو دوائر إقليمية بحسب الحاجة . ويجب أن يكون عددها كافيا لخدمة كل منطقة جغرافية فى القطر كما ينبغى أن تكون مواقع هذه الدوائر قريبة من المراكز الصناعية . ولا بد لهذه المصالح من التعاون مع ممثلى العمال والمستخدمين ومنظماتهم وذلك بواسطة لجان استشارية بقصد تنظيم مصلحة الاستخدام وتحسين أساليبها وتقدم سياستها وأن يكون للموظفين القائمين بإدارتها الخبرة الفنية الكافية خصوصا أولئك الذين يقومون بمقابلة طالبى الاستخدام وتسجيل مؤهلاتهم واختيارهم للمهن المناسبة لهم وفقا لقابلياتهم البدنية والمهنية .

وفى العراق يجرى تسجيل المتعطلين بموجب نظام تأسيس وكالات الاستخدام المرقم ٣٧ لسنة ١٩٤٦ والذى تأسست بموجبه أربع وكالات استخدام فى أنحاء القطر فى كل من ألوية بغداد ، والبصرة وكركوك ، الموصل ومقر الوكالة هو دوائر ملاحظيات العمل التابعة لمديرية العمل والضمان الاجتماعى العامة والموجودة فى مراكز الألوية ، وأن تأسيسها فى المناطق يرجع إلى أهميتها الصناعية وكثرة عدد العمال المستخدمين فى تلك الجهات .

فوكالة الاستخدام — كما تدعى — بموجب النظام المذكور — هى مصلحة رسمية مجانية لغرض تسهيل استخدام العمال المشمولين بأحكام قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ٣٦ والأنظمة الصادرة بموجبه عن طريق تسجيلهم وذلك بتدوين المعلومات التالية فى سجلات المتعطلين : اسم العامل الكامل ومهنته وعنوانه وتاريخ حياته الاستخدامية ورقم دفتر الهوية إن وجدت أو رقم دفتر النفوس مع تاريخ الولادة والجنسية وبلده الأصلى .

ثم يصدر دفتر هوية خاصا بالعمل الذى يمتهنه كل عامل بعد أن يثبت فيه لياقته الصحية للعمل الذى يروم

مزاولته وعلى العامل المتعطل مراجعة الوكالة مرة فى الأسبوع على الأقل ليعلمها بأنه لا يزال عاطلا يبحث عن عمل وعلى أصحاب المشاريع الصناعية تقديم طلباتهم إلى الوكالة بعدد العمال الذين يحتاجون إليهم ونوع الحرف التى يرغبون استخدام العمال فيها . ثم تقوم الوكالة بعد ذلك بتشغيل العمال فى الشواغر المتوفرة لديها على قدر ملاءمتهم لها على أنه ليس فى النظام المذكور ما يمنع صاحب المشروع الصناعى من استخدام العمال مباشرة أو مايلزمه بقبول العمال الذين تجهزهم وكالة الاستخدام . هذا ولغرض التسجيل فإن وكالة الاستخدام تستعمل بطاقة تعرف (ببطاقة تسجيل الأشخاص المتعطلين) يصنف بموجبها كل شخص حسب مهنته والعمل الذى قام به أثناء آخر استخدام له . ولا يؤخذ بنظر الاعتبار نوع الصناعة التى قام بها فى آخر استخدام . ويجرى بذل الجهود لتسجيل تاريخ الحياة الصناعية للشخص المتعطل خلال السنوات الثلاث الأخيرة .

وعلى طالبى الاستخدام الباحثين عن العمل بعد ذلك أن يحضروا فى يوم معين من كل أسبوع إذا كانوا لايزالون بدون عمل وعندما لا يحضر الشخص المسجل فى السجل لمدة أسبوعين متتاليين تنقل بطاقته من سجل العاطلين إلى السجل الأساسى . هذا وتبذل الجهود لتشجيع أصحاب المشاريع الصناعية المشمولين بقانون العمال والذين هم بحاجة إلى الأيدى العاملة لأخبار وكالة الاستخدام فى دوائر المنطقة عن حاجتهم للعمال ويمكن الاخبار عن هذه الطلبات إما بواسطة الرسائل أو بالنداءات التليفونية أو بالمراجعة الشخصية .

وعند ما يقدم الطلب يجب على الوكالة ملء الوجه الأمامى من استمارة الشواغر التى تكون مرقمة بصورة متعاقبة ومحفوظة فى أضابير خاصة بالشواغر حسب طبيعة العمل المطلوب وواجب الوكالة عندئذ أن تقوم باختبار الأشخاص الملائمين لملء الشواغر ويجرى الاختبار عادة بإعطاء الأرجحية الأشخاص المسجلين حسب تاريخ حياتهم الاستخدامية وكفاءتهم فى ملء الشاغر . ثم يرسل المرشحون إلى أصحاب العمل ويعطى لهؤلاء المجال لاختيار العمال حسب حاجتهم الصناعية .

وعلى العمال المشتغلين فعلا أن يخبروا وكالة الاستخدام هذه فور انتقالهم من مشروع صناعى إلى آخر أو عند الاستغناء عن خدماتهم ليتسنى للوكالة تسجيل ذلك فى سجلاتها . على أن الفوائد العملية لتسجيل المتعطلين لا تقتصر على إيجاد الأعمال لهم فحسب بل أن هذا التسجيل من شأنه أن يرمى إلى جمع الأرقام الإحصائية التى ينتفع منها فى مشاريع التقدم الصناعى والاقتصادى والاجتماعى فى البلد حيث أن الوكالة ترتب فى نهاية كل شهر ميلادى الإحصائيات التالية بصورة مستقلة لكل مهنة :

١ — عدد الأشخاص الذين سجلوا أسماءهم فى سجلات المتعطلين .

٢ — عدد الشواغر المبلغ عنها مع عدد الطلبات التى لم يبت فيها .

٣ — عدد الأشخاص الذين تم استخدامهم بوساطة الوكالة .

٤ — التبدلات التى تطرأ على خدمة العمال أثناء استخدامهم من حيث النقل والفصل والأجور .

هذا ولا أرى أن الطريقة المذكورة يمكن أن تؤدى إلى جمع إحصائيات كاملة عن البطالة فى العراق ولكن حالما يجرى إنشاء عدد من وكالات الاستخدام ويأخذ العمال بمراجعتها بصورة مستمرة يمكن عندئذ بيان نسبة البطالة بين العمال المسجلين . ومتى تقررت سياسة طويلة الأمد للتأمين ضد البطالة ستبرهن على أن مثل هذا التأمين أفضل مصدر للمعلومات الإحصائية وفعلا فإن مشروعنا للضمان الاجتماعى الذى هو فى طريق التشريع قد تضمن حالات التأمين ضد البطالة .

وعلى العموم فإن تسجيل الأيدى العاملة المتعطلة أمر لا تعترض تنفيذه صعوبات تذكر إذا تحققت بعض العوامل ، منها وجود مكاتب استخدام عامة منتشرة فى أنحاء القطر كافة يديرها موظفون ذوو خبرة فنية عالية يعهد إليهم التسجيل والمقابلة والاختيار . ويجب أن يكون التسجيل عاما شاملا يلزم كافة المتعطلين من جميع فئات الأشخاص دون استثناء وأن يجرى وفق الأسس الفنية الحديثة . وبتحقيق هذه العوامل يمكن جمع المعلومات الاحصائية عن مدى البطالة فى البلاد ليتسنى فى ضوئها رسم سياسة ناجحة للاستخدام الشامل . أما فى العراق فان مكاتب الاستخدام أو كما يطلق عليها رسميا وكالات الاستخدام حديثة العهد قليلة العدد والخبرة لذا فهى لا تقدم خدمات كبيرة فى تسجيل المتعطلين وضمان توظيفهم لدى أصحاب العمل ، وواجباتها مقتصرة على تسجيل العمال اليدويين فى الصناعة فقط إذ لا يشمل فئات الأشخاص العاملة فى الزراعة والتجارة . كما أن الأشخاص المتعطلين الذين يراجعون المكتب طلبا للتسجيل والاشتغال لا يعطون البيانات الصحيحة . وهذه عوامل أخالها تؤدى إلى استكمال الإحصاء الصحيح لتحضير موازنة القوة العاملة فى العراق .

إن هبوط الاستخدام والبطالة مشكلتان لا يمكن التمييز بينهما فى العراق تلك التى ترافق الأعمال الموسمية والمؤقتة والتى تجعل العامل دائم التنقل بين مختلف الأعمال وبين البطالة والاشتغال . وهذا التنقل السريع الذى يجرى بدون تنظيم وإشراف وكالات الاستخدام لا يعطى فكرة واضحة عن مدى انتشار البطالة فى القطر فالشخص الذى يسجل نفسه كعامل بدون عمل لا يلبث أن يجد له عملا فى اليوم الثانى ويتعطل فى اليوم الثالث وهكذا الأمر الذى يربك التسجيل ويجعله إداة لا تحقق الغاية المقصودة .

والتسجيل فى حد ذاته بالنسبة للعمال فى العراق حدث جديد كما أن الاستخدام عن طريق وكالة الاستخدام تنظيم لم يألفه العمال العراقيون بعد ، فهم لا يقدمون على تسجيل أنفسهم ويفضلون مراجعة أصحاب العمل مباشرة وهؤلاء الأخيرون لا يلجأون إلى مكاتب العمال مفضلين الواقفين على أبوابهم من العمال حيث الطريق أقصر ومجال الاختيار أوسع وهم غير ممنوعين عن هذا الأسلوب وفق نظام تأسيس وكالات الاستخدام إذ هو لا يلزمهم باستخدام العمال عن طريق الوكالة ولا يفرض عليهم إشعارها بالشواغر المتوفرة لديهم .

هذا ولا بدّ من القول بأن مكاتب الاستخدام لا تعالج مشكلة البطالة إلا قليلا وأن نشاطها فى العراق مقصور على الاستخدام فى الصناعة فقط وأن إيجاد الأعمال بواسطة التسجيل محدود أيضا أما البطالة المنتشرة فى العراق فتحتاج إلى دراسة مستفيضة لوضع الحلول الناجعة للتغلب عليها سيما بعد أن ازداد عدد المتعطلين فى الآونة الأخيرة بسبب هجرة اللاجئين من إخواننا عرب فلسطين وغيرهم من رعايا البلاد المجاورة بالإضافة إلى ازدياد الهجرة من الريف إلى المدن .

وتزداد هذه البطالة بين العمال المتعطلين من غير الماهرين والأشخاص المتعطلين الآخرين من غير المهنيين — أى الذين يقومون بالأعمال الكتابية والفكرية — إن نقص فرص الاستخدام الصناعى يحد من تقدم مصالح الاستخدام كما أن الزراعة حقل صعب لمصلحة استخدام حديثة علاوة على النقص العام فى كفاية فرص الاستخدام بالتوافق مع طبيعة الاقتصاد الزراعى والريفى وتلك أمور تقف حائلا دون تقدم مثل هذه المصالح . كما أن فقدان التوازن بين القوة العاملة المعروضة والطلب المقدم لا يشجع مصالح الاستخدام فى حالات عديدة . فمثلا أن عدد الكتاب والعمال غير الماهرين المتعطلين يزيد دائما على عدد العمال الماهرين ونتيجة لذلك فان التوظيف أو الاستخدام سيشملهم أكثر من الآخرين .

إن الاجراءات الرامية مباشرة إلى تنظيم ورفع مستوى مصالح الاستخدام لا تؤدى إلى مكافحة البطالة وحل

المشاكل المترتبة عليها وأعتقد أن من الضرورى أن تتبنى الحكومة سياسة عامة للاستخدام وأن تحقق الصلة بينها وبين القائمين على تنفيذ تلك السياسة ومشاريع التنمية الاقتصادية وأن يراعى البدء بدراسة حالة الصناعة القائمة والوقوف على إمكانياتها فى الاستمرار بالعمل وعلى أساس توفير التسهيلات والمساعدات للصناعات التى يثبت صلاحها للبقاء مع تفضيل الصناعات التى خاماتها متيسرة فى البلاد . أما بالنسبة للمشروعات الصناعية المقبلة فأرى أن يراعى تفضيل المشروعات التى تحتاج إلى أيد عاملة أكثر من غيرها وأن تفضل الصناعات التى تستطيع أن تكون فى مأمن من التعرض لحالات التوقف الكلى أو الجزئى فى الظروف العادية على أن يراعى عدم تركيز الصناعات الجديدة فى مناطق محدودة حتى يمكن أن يخفف الضغط عن المناطق التى هى أكثر كثافة بالسكان وفى الوقت نفسه يعمل على تحسين خدمات مصالح الاستخدام والإكثار من مكاتب العمل وجعل تسجيلها عاما شاملا لكافة فئات السكان المتعطلة وأن يشمل نشاطها الحقلين الزراعى والتجارى بالإضافة إلى الحقل الصناعى وجعلها قادرة على استقصاء إمكانية القوة العاملة من حيث :

أولا : بيان مدى الاستخدام ونوعه وفى أى منطقة تزداد أو تنقص الأيدى العاملة وفقا للأحوال الاقتصادية الراهنة .

ثانياً : مدى تنقل اليد العاملة من منطقة إلى أخرى ومن صناعة إلى ثانية ومن حقل إلى آخر .

هذا ويجب أن يشجع أصحاب العمل الطالبون للعمال والعمال الباحثون عن العمل للتعاون والاستفادة من خدمات مصالح الاستخدام ولعمرى أن السلطات الرسمية هى التى يجب أن تبدأ هذا التعاون مع وكالات الاستخدام بحصر تشغيل العمال عن طريقها فى مشاريعها الصناعية والإنشائية المختلفة .

كذلك ينبغى التوسع فى مناهج تدريب البالغين أو إعادة تدريبهم والإكثار من مراكز التدريب المهنى والمدارس الصناعية بشرط أن ترسم وتطبق مناهجها بالاتفاق مع مصالح الاستخدام .

ولما كانت البطالة الموسمية أمراً لامفر منه فى بعض الصناعات فى العراق الخاضعة للتقلبات الموسمية كصناعة التمور مثلا فمن الضرورى خلق مشاريع تكفل امتصاص اليد العاملة المتعطلة على نطاق واسع . ويعمل فى الوقت نفسه على إنعاش الريف ورفع مستواه اقتصادياً واجتماعياً وصحيا لتوقف سيل الهجرة إلى المدن وأخيراً فإن مشاريع الضمان الاجتماعى والتأمين ضد البطالة من الوسائل التى تخفف وطأة البطالة وتعسف العمال المتعطلين أثناء بطالتهم وذلك بمنحهم إعانة البطالة .

الخدمات الصحية فى المصانع فى العراق

للأستاذ ألن مايكل كريتشبلى (الخبير بالعراق)

تشارك العراق سائر بلدان الشرق الأوسط فى أنها تجتاز مرحلة سماها « توينبى » (بالثورة الصناعية) . كان توينبى بالطبع أول من ابتدع هذا اللقب ليصف التغييرات التى طرأت فى انكلترا خلال حكم جورج الثالث ومن تلاه مباشرة من الملوك . وإذا دققنا فى القول فإن من الخطأ اعتبار هذه المدة « ثورة صناعية » إذ كما يقول المؤرخ تريفلين بكل صدق « لم تنته الثورة الصناعية مطلقا . ولا يمكنها ذلك أبدا ما دام الرجال يستمرون على القيام بالاختراعات . وما زالت كل صيغة جديدة من الحياة الاقتصادية يستعاض عنها بغيرها . حتى قبل أن تتبلور تلك الصيغة تماما » على كل فإن «الثورة الصناعية» اصطلاح مفيد للدلالة على دور الانتقال من الحرف المنزلية إلى حياة المصانع الذى دخلته العراق الذى يتقدم بخطوات أسرع مما حدث فى انكلترا والعالم الغربى ، يجب أن نتوقع هذه السرعة فى الخطى فى عصر الراديو والسرعة الخاطفة للطائرات النفاثة والطاقة الكهربائية والذرية يقابلها العصر المتباطىء للبخار والفحم الحجرى ويؤثر هذا الدور الانتقالى على كافة نواحى الحياة . وتؤدى إلى مقارنات مهمة وبارزة ، فمثلا نجد فى الزراعة أحدث ماكينة للحصاد تعمل بالقرب من أداة أولية يسحبها جمل أو ثور صنع على نفس النمط الذى كان قبل ألف سنة كذلك فى عالمنا الحديث فى الطب والصحة نجد مستشفى مجهزاً بأحدث آلات التشخيص ومع ذلك فتوجد بجواره بيئة غير صحية .

كانت (الثورة الصناعية) فى العالم الغربى وعلى الأخص انكلترا زمن عبودية وشقاء لجماعات كبيرة من الناس فأصحاب المصانع الجشعون يستغلون النساء والأطفال . . واننا لنسمع عن استخدام النساء مثل البهائم فى مناجم الفحم ، وعن الأطفال الذى اشتغلوا هناك فى الظلام مدة (١٤) ساعة كل يوم . وظهرت مصانع جديدة فى طول البلاد وعرضها فتكونت المدن حولها لتأوى العمال الذين هاجروا إليها من الجهات الأخرى البلاد . غير أن المساكن المشيدة هناك لم تكن مساكن للناس بل ثكنات للعمل الرخيص . واستنادا إلى مراسيم بتز المختلطة أصبحت كل محاولة من قبل العمال للتجمع لأجل طلب أجور تتلاءم والأسعار الآخذة فى الارتفاع أمرا غير قانونى ومهما يكن من أمر فقد تحسنت الأوضاع بالتدريج — بخطى أكيدة — مع نمو الوعى العام وعندما تبين رجال الصناعة أن تحسين أوضاع العمل يؤدى إلى ازدياد فى المنتجات وتحسينها وهكذا عند نهاية القرن التاسع عشر نزع العمال عنهم ثياب اليأس .

وفى العراق تتقدم الثورة الصناعية بخطوات واسعة وبسرعة أشد مما يقدره الناس ومن حيث أن رؤساء الصناعة ليسوا أغبياء عادة فان معظمهم تعلم دروس التاريخ ولم يتخبط بالأخطاء التى ارتكبها رجال المصانع فى القرن التاسع عشر . على كل فان بعضا من الرجال فى العالم الصناعى غير متنورين ويعيشون ليومهم فحسب غير عابئين بالغد ونجدهم يشغلون عمالهم ساعات طويلة فى ظروف غير ملائمة وفى بعض الأحيان يخالفون القانون ويستخدمون الأطفال ! .

قد يظن هؤلاء الصناعيون أن اختبارات أوروبا وأمريكا من حيث ساعات العمل وغيرها لا ينطبق على الشرق الأوسط ، غير أن هذا الزعم خاطىء ، فقد ثبت خلال الحرب فى مصانع قوات الشرق الأوسط أن فى الإمكان العمل مع الإجهاد (أى أكثر من ٥٥ ساعة أسبوعيا) لمدة قصيرة فقط (لا تزيد على شهر) إذا كان هناك دافع عظيم للعمل غير أنه بعد هذه المدة استمر فى العمل المجهد ولم يكن مفر من أن ينتج عنه نقص فى الإنتاج وزيادة فى عدد التاركين وازدياد فى الحوادث مع زيادة فى الاجازات المرضية .

لننظر إلى حالة التصنيع الموجودة فى العراق حالياً ، وعلى ألا يغرب عن بالنا أن أعظم وأهم عمل هو الزراعة ، نجد خطوات واسعة لاستخدام المكائن ، ولإدخال الطرق الحديثة للرى والتسميد ، ونلاحظ أنه بينما الزراعة فى انكلترا تكاد تكون أكثر الأعمال صحة ، غير أنها ذات خطر كبير على الصحة ومن المحتمل أن يزداد ذلك الخطر إذا سمح لمشاريع الرى بالنمو دون أن يصاحبها تعاون وثيق مع السلطات الصحية .

وعلى الرغم من عدم اعتبار العراق دولة صناعية يستغرب معظم الناس كثرة عدد الأشخاص ذوى العلاقة بالأعمال الصناعية . ويقوم فى الوقت الحاضر المكتب الرئيسى للإحصاء فى الحكومة العراقية « بالمسح الصناعى » للبلاد غير أن النتائج ليست جاهزة بعد للنشر . ولكن من اليسير ذكر بعض المعلومات حول الموضوع :

هناك حوالى ١٥٠ شركة تستخدم كل منها ما لا يقل عن ٥٠ عاملا . وأن شركة النفط العراقية أكثرها استخداما إذ لديها أكثر من ٩٠٠٠ أجير . بالإضافة إلى هذا توجد عدة شركات تستخدم أقل من ٥٠ عاملا وتشمل الشركات التى تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا شركات النفط والنسيج وصناعات الجلود وأعمال الصابون والسمنت والتبغ وكبس التمر وتنظيف الحبوب وتصليح وصيانة البواخر كما تتباين المصانع الصغيرة إلى حد كبير فمن الدكاكين الصغيرة للحداد وصائغ الذهب والفضة إلى محلات السراجة وصانعى المرايا والصباغين ومحلات مشط الصوف وصناعة الفرش والخياطين .

يمكن إجراء مقارنة لطيفة بين الأحوال الصحية فى مصانع ذوى المهن الصغيرة وتلك الأوضاع فى المعامل الكبيرة فلا توجد مراقبة شديدة على المصانع من قبل السلطات الصحية فى الوقت الحاضر لذا فمن المألوف استخدام الأطفال فى العمل ساعات طويلة قد تمتد إلى الليل . وغالباً ما تكون محلات العمل قذرة ورديئة الإضاءة والتهوية وشديدة الازدحام كما أن مكائنها خالية من وسائل الوقاية . فمثلا المدابغ القديمة والغرف الفوقية للخياطين ودكاكين صانعى الأحذية قد تعطيكم بعض الفكرة عن هذه الأوضاع ويقابلها صور المعامل الحديثة حيث الأحوال الصحية جيدة . يستبعد كثيراً أن تكون صحة العمال جيدة فى أحوال غير مرضية أبداً ، فهناك نظر ضعيف وإصابات وأمراض من قبيل فقر الدم والسل منتشرة بكثرة كما أن الإصابات بأمراض الجلد كثير انتشارها أيضا .

يشاهد الجميع أن هناك عمليات واسعة للبناء والتعمير فى بغداد ومع ذلك ففى منطقة الأشغال المجاورة لضفاف دجلة نجد كثيراً من الطرقات ضيقة لا تتسع لمرور وسائط النقل الميكانيكية . هنا يرفع الحمالون أحمالا قد تصل نصف الطن أحيانا . وقد أجريت بنفسى بحثا صغيراً لصحة مائة من الحمالين واستغربت إذ وجدت لديهم أثراً ضعيفاً لسوء الصحة ، وجدت الإصابات التالية فقط : ١٠ ٪ الدوالى و ٣ ٪ الفتق و ٤ ٪ التهاب المفاصل . أما على العموم فكانت صحتهم جيدة جداً حيث أنهم يرفعون أثقالهم على الطريقة الفيسيولوجية الصحيحة . فيتفادون الإجهاد والإصابة بانزلاق ما بين الفقرات وإصابات أخرى .

وفى شركة النفط العراقية فهناك نظام للأمان من الدرجة الأولى ويشمل لجنة أمان وموظف خاص للأمان . وهذه المصانع نظيفة وجيدة الإضاءة والتهوية ويجرى الفحص الطبى للعمال قبل استخدامهم وأثناء الخدمة وهناك مطاعم جيدة . وبيوت للموظفين كما يعنى بالمرضى والمصابين بالحوادث فى ثلاث مستشفيات عصرية مجهزة جيداً وذات ١٧٥ سريراً .

لم تتوان الشركات العراقية الأخرى مثل شركة الغزل والنسيج العراقية وشركة استخراج الزيوت النباتية وشركة (أحذية باتا) فى اتباع هذا المثل الحسن ومن المهم أن يلاحظ عدم وقوع إصابات فى العمل بين عمال القطن . قد يعود ذلك إلى سببين أولهما لم تكن مدة التعرض إلى غبار القطن طويلة . والثانى أن الإدارة تستعمل كل الوسائل الحديثة كى تقلل الغبار إلى أقل ما يمكن فى غرفة التمشيط والأقسام الأخرى من المعمل . ومن حيث أن هذه المعامل تقع بالقرب من مستشفيات حكومية كبيرة فلا تبقى حاجة إلى تخصيص مستشفى كما أن الأطباء يحضرون بضع ساعات فى اليوم وكذلك عندما تقع حوادث ما .

ولقد وضع عدد كبير من القوانين للمحافظة على صحة العمال ورعايتهم كما وضع قانون جديد بمساعدة خبير بريطانى سيقدم إلى المجلس النيابى ويسمى بقانون العمل والعمال ولا أتردد فى القول بأن محتويات هذا القانون الجديد مما يدعو الدولة إلى الفخر بإصداره .

وأذكر هنا بعض الملاحظات العابرة على هذا القانون :

١ — لا تشمل لفظة العمال من يشتغل بالزراعة .

٢ — لا يجوز استخدام طفل تحت سن الثانية عشرة ويجب سن الأنظمة التى تعين استخدام صغار السن

٣ — يجب منح الحوامل من النساء أجازة لمدة ٣ أسابيع براتب تام قبل موعد الولادة و ٣ أسابيع أخرى بعدها

٤ — يجب إعطاء الأمهات المرضعات استراحتين طول كل منها نصف ساعة لإرضاع الطفل

٥ — هناك مواد تضبط ساعات العمل والعمل الليلى والعمل الإضافى

٦ — تنقص مدة العمل ساعة واحدة أثناء شهر رمضان

٧ — يحق للعامل أجازة سنوية براتب تام قدرها يوم واحد من كل شهر يشتغل فيه .

٨ — هناك مواد خاصة تتعلق بطلب تعويض ويوجد جدول للأمراض ونسبة التعويض لها ويجوز تعديل قائمة الأمراض كلما دعت الحالة لذلك .

٩ — يعترف القانون بتشكيل نقابات للعمال . ويعرض نفسه للعقاب كل صاحب عمل يعاقب موظفيه لاشتراكهم أو لعدم اشتراكهم فى نقابة العمال .

ولا يتم البحث عن العامل الصناعى فى العراق مالم يذكر شىء عن العامل ذى العاهة الجسمية . فمن المألوف أن ترى فى شوارع العراق والبلدان الأخرى فى الشرق الأوسط أشخاصاً عمى ومشوهين أو مبتورى الساق يستجدون صدقة . إن هذه الحالات مشينة للدولة ومما يضعف معنويات الضحايا المساكين الذين يقضون حياة طفيلية كما أنهم إزعاج دائم لأنفسهم وللآخرين ويجب اتخاذ الخطوات اللازمة لمعالجة هذه القضية سريعاً كيما يصبح هؤلاء المواطنون

أعضاء صالحين فى المجتمع ويسترجعون اعتبارهم الشخصى . إن هذه مشكلة خاصة ويستحق أن تكون موضوعا للبحث فى حلقة دراسية فى المستقبل فهى تشمل بالدرجة الأولى تدابير لمنع وقوع هذه العاهات والتى يمكن ملافاتها . كذلك تحتوى على تدريب هؤلاء الأشخاص المعطلين .أخيراهناك مسألةإدخالهم للصناعة . وقد يضطر إلى سن قانون من قبيل مرسوم الأشخاص المعطلين فى انجلترا ويفرض هذا القانون استخدام نسبة معينة من ذوى العاهات فى كل صناعة ، وبواسطة « تصنيف العمل » يمكن إيجاد عمل مناسب لذوى القابليات الجسمية والعقلية كل بحسب عجزه .

أحمد الله على أن اختباراتى السابقة فى الصحة العامة والطب الاجتماعى والصحة الصناعية فى انكلترا والشرق الأوسط قد أعانت على تقديم جزء من معلوماتى فى هذا البحث الموجز .

ومما لاشك فيه أنه سيكون ضروريا فى المستقبل زيادة عدد الموظفين المتدربين الذين يشرفون على العمال وأن يستخدم أطباء ذوو اختصاص فى الصحة الصناعية وإذا ما نفذت بنود هذا القانون بدون محاباة وبكل دقة ستتعلم العراق بلا شك دروس الثورة الصناعية الأصيلة وسوف لانقترف نفس الأخطاء عندما سيسير تحسن أحوال العمل بهدوء وبدون مصاعب .

سياسة التصنيع الحديث وأثرها فى رفع مستوى الحياة

فى بعض البـــلاد العربية

للدكتور عباس مهدى الحلى (العراق)

مقـــدمة :

لاستيفاء البحث فى موضوع (سياسة التصنيع الحديث وأثرها فى رفع مستوى الحياة فى بعض البلاد العربية) قد يكون من المفيد أن نتطرق أولا إلى ما هو المقصود بسياسة التصنيع الحديث وثانياً ماذا كان أثر هذه السياسة فى رفع مستوى الحياة فى الأقطار التى نشأت وترعرعت فيها فى فجر تاريخها وثالثاً: خصائص الدولة الصناعية الحديثة منظورا إليها من جوانب أثرها فى مستوى حياة الفرد . ومن هذه المقدمة ننتهى إلى محاولة رسم خطوط أساسية لسياسة تصنيع حديث للبلاد العربية تستهدف رفع مستوى الحياة فيها .

١ — ما هو المقصود بسياسة التصنيع الحديث ؟

فى أواسط القرن الثامن عشر الميلادى ظهرت فى بعض أقطار أوروبا الغربية ثورة صناعية جبارة كان لها أعظم الأثر فى سير الحضارة والتقدم الإنسانى فى شتى الميادين . نت فاتحة هذه الثورة اختراع عملية استخراج فحم (الكوك) من الفحم الحجرى فى عام ١٧٣٥ واستخدامه بدلا من الخشب فى صهر الحديد . وقد أدى هذا الاختراع إلى إمكان صهر الحديد وتنقيته وتطور صناعة الصلب . وفى عام ١٧٦٩ ميلادية اكتشفت القوة البخارية فتعاضد الفحم والحديد والبخار على إقامة الصرح الهائل للصناعة الحديثة . وكانت أول الصناعات التى استفادت من هذه الاختراعات صناعة النسيج فى انجلترا . وفى عام ١٧٩٣ اخترع فى الولايات المتحدة الأميركية محلج للقطن فتم بذلك ازدهار صناعة النسيج . وتتابعت بعد ذلك اختراعات أخرى فى الكهرباء والكيمياء والميكانيكا فرافقتها تجارب جديدة لا تزال تسير فى الركب الإنسانى قدما .

٢ — أثر سياسة التصنيع فى مستوى الحياة فى الأقطار التى نشأت فيها

أحدثت الثورة الصناعية تطورا فنياً خطيرا فى طرق الإنتاج باستخدام وسائل ميكانيكية وآلية وكيماوية زادت فى كمية الإنتاج فيسرت للفرد الحصول على البضائع والسلع كما أدت إلى هبوط فى كلفة الإنتاج فانخفضت أسعار البضائع وأنشئت صناعات جديدة زادت فى الطلب للعمال فارتفعت أجورهم . ونشأت الصناعات الكبيرة التى صارت تضم أعدادا كبيرة من العمال فتنسق نظام العمل وبدأت حقوق العمال تتميز ووضعت التشريعات الخاصة بحمايتها كما أدى استخدام الآلة إلى الاقتصاد فى الوقت وضمان الوقاية أكثر من ذى قبل للمواد والآلات من التلف والعمال من المخاطر وحسنت نوعية البضائع وأوجدت بضائع جديدة رفعت مستوى المستهلك وكشفت عن قوى جديدة هائلة فى الحركة والحرارة والضوء وضعت كلها فى خدمة الإنسان .

أما أثر هذه الاختراعات بالنسبة للعامل فقد ضاعفت كمية إنتاجه إلى حد كبير جدا فما كان ينتجه عامل النسيج

اليدوى مثلا فى السنة بمعدل اشتغال ١٦ — ١٨ ساعة فى اليوم الواحد ، أصبح ينتج عشرة أمثاله بواسطة الآلة البخارية مع معدل اشتغال ١٠ ساعات فى اليوم الواحد . وما كان يستغرق ثلاثة أسابيع فى عمل الصلب بطريقة الصهر القديمة أصبح يستغرق يومين و نصف اليوم . وبعد أن اخترع (بيسمير) طريقته فى صهر الحديد صار الزمن الذى يستغرقه صهر هذه الكمية ٢٠ دقيقة فقط . ومن هذين المثالين يتضح لنا مدى ازدياد إنتاج العامل بفضل الثورة الصناعية . وقد وافق الرخاء الصناعة كلما تقدمت وازدهرت ، وكانت انجلترا فى طليعة البلاد الأوروبية التى قامت فيها هذه الثورة لأسباب منها توفر وجود الفحم وازدياد السكان وعدم استيعاب الزراعة لهذه الزيادة والفلسفة التجريبية الحديثة التى تدعو للتوجه إلى الطبيعة وإجراء التجارب فيها واستقراء هذه التجارب وتنويعها وتكرارها والاستفادة منها . ولقد لخص الاقتصادى الفرنسى (شايتال) الرخاء الناجم عن التصنيع فى انجلترا عام ١٨٢٨ فقال : « إننا بعيدون عن تلك الوفرة من الماكينات التى يشاهدها المرء فى انجلترا لأن العمل الرخيص فى بلادنا يقابله وقود رخيص فى بلادهم ساعدت على الاستفادة من الماكينات ورفعت من أجر العامل » .

وكان للرخاء الذى حققته النهضة الصناعية فى انجلترا أثره فى البلاد الأخرى المجاورة والمنافسة فأخذت هذه البلاد تفكر فى انتهاج سياسة التصنيع كما أخذ الأفراد والجماعات فى انجلترا وسواها من البلاد فى الاستفادة من هذا التصنيع فى المجالات الأخرى والزراعة بشتى فروعها وفى الصناعات الأخرى ، ولم يكد ينتصف القرن التاسع عشر حتى قامت النهضة الصناعية فى ألمانيا بسبب توفر الحديد والفحم لديها ، ثم اقتفت فرنسا أثرها فى القرن التاسع عشر وأخذت الدول المستقلة منذ ذلك الحين تنتهج سياسة التصنيع كما أقبل الأفراد والجماعات على إقامة المشاريع الصناعية فى شتى أنحاء العالم .

كانت الصناعات الحديثة فى بدء تاريخها تقام حيث تتيسر المواد الأولية ، ثم نهجت سياسة التصنيع بلادا لم تتوفر لديها تلك المواد كلها أو أكثرها كسويسرا مثلا . وقد أوحى ذلك إلى الصهيونيين أن يتخيلوا إمكان تأسيس دولة صناعية لهم ليس لديها المواد الأولية الضرورية للصناعة .

سارت سياسة التصنيع فى مختلف بلاد العالم فى اتجاهات مختلفة حسب النظام الاقتصادى السائد فى تلك البلاد فبعضها اتبع نظام الاقتصاد الحر . واتبع البعض الآخر نظام الاقتصاد الموجه . وأوجدت الدول (الاعتصابية) (توتاليتارن) (نظام الاقتصاد الموعز به) أى أن الدولة إما أن تترك حركة الصناعة تسير سيرها الحر أو تتدخل فيها . والتدخل على درجات منها أن تعتبر الدولة نفسها أحد العوامل المؤثرة فى سياسة التصنيع أو العامل الأكبر فيها إلى جانب المنظمات والمؤسسات الأخرى أو تتولى رسم سياسة النظام الاقتصادى على أسس تدعو إليها لدى الرأى العام وتحاول بجهودها الأدبية توجيه النشاط الاقتصادى نحوها أو أن تفرضها فرضاً وتنفذها بالقوة . على أن الدوافع للتصنيع تقتصر على استكمال الرخاء الاقتصادى والأمن الاجتماعى وإنما هنالك دول استقر رأيها على أن استقلالها لا تحميه الصناعة ، ومن الدول التى أقامت صناعتها على أساس هذه الفكرة الجمهورية التركية . وقد كافحت الجمهورية التركية كفاحاً طويلا من أجل أن تتكون المساعدات الأميركية لتركيا على أساس أنها دولة صناعية وزراعية وليس على أساس أنها دولة زراعية فحسب .

ويدل ما نشر عن النشاط الاقتصادى فى دول شرق أوربا أنها اتبعت نفس الخطة التى اتبعتها روسيا السوفياتية فى تصنيع بلادها حتى نشرت أرقام ضخمة عن سير التصنيع فى تلك البلاد .

٣ — خصائص الدولة الصناعية منظوراً إليها من ناحية مستوى حياة الفرد

صنف الأستاذ (دوير تسبرجر) أستاذ الاقتصاد فى جامعات القاهرة واستانبول وفينا ، والخبير الاقتصادى السابق فى قيادة الشرق الأوسط بلاد العالم إلى ثلاثة أصناف .

(١) البلاد الزراعية . (٢) البلاد الصناعية . (٣) البلاد المصدرة رؤوس الأموال . وقد درس خصائص كل من هذه الصنوف فى كتابه (النقود فى تداول الاقتصاد الصحيفة ٢١٨ وما بعدها طبعة برن عام ١٩٤٦) فقدم النسب الإحصائية الآتية :

جدول بمعدل متوسط الدخول لعام ١٩٢٩

	معدل الدخل السنوى للفرد بالدولار
١ — البلاد الزراعية	
الهند	٣١
مصر	٤٦
تركيا	٦٧
البرازيل	٧٤
٢ — البلاد الصناعية	
اليابان	٩٥
ايطاليا	١٣٨
تشيكوسلوفاكيا	١٨٥
فرنسا	٢٧١
ألمانيا	٤١٠
٣ — البلاد المصدرة لرؤوس الأموال	
انجلترا	٧٣٠
سويسرا	٧٣١
الولايات المتحدة	١٣٠٢

ثم ذكر الإحصاء الآنى عن الفروق المتعلقة باستعمال الماكنات فى كمية التجارة الخارجية ومعدل مستوى الأجور وسعر الفائض (الفائدة) كما يلى لعام ١٩٣١ .

	البلاد الزراعية	البلاد الصناعية	البلاد المصدرة لرؤوس الأموال
استخدام الماكنة بالنسبة للفرد	٠٠	٧	٦
التجارة الخارجية	٣	٢	١
سعر الفائدة	٥	٣	١
مستوى الأجور	١	٤	٦

أن هذه الاحصاءات التى تؤيدها الحقائق والمعلومات الأخرى تدل على ما يلى :

١ — أن معدل دخل الفرد فى البلاد الزراعية منخفض جداً وأن معدل أجوره يبلغ ربع معدل أجور الفرد فى البلاد الصناعية وسدس معدله فى البلاد المصدرة لرؤوس الأموال وهذا يستلزم بطبيعة الحال أن يكون مستوى حياته منخفضا إلى الحد الذى تقتضيه هذه النسب .

٢ — أن ارتفاع سعر الفائدة فى البلاد الزراعية إلى حد بلوغ خمسة أمثاله فى البلاد المصدرة لرؤوس الأموال وخمسة أثلاث أمثاله فى البلاد الصناعية يدعو إلى عدم التناسب فى عوامل الانتاج فى البلاد الزراعية ويحرم الإنتاج من التكافؤ فى المنافسة مع البلاد الصناعية ويزيد فى كلفة الانتاج فتقع على حساب العمل وعوامل الإنتاج الأخرى وبالنتيجة ويؤثر على مستوى الأجور والدخل الفردى والقومى .

ولذلك فليس أمام البلاد الزراعية لكى ترفع مستوى معيشة أفرادها سوى الذهاب إلى التصنيع . ثم يستعرض المؤلف بهذه المناسبة رأى (كاوتسكى) الذى يقرر حاجة الدول الصناعية إلى بلاد زراعية جديدة لتكون منفذا لتصريف بضائعها واتخاذ سياسة إبقائها على حالتها ورأى لوكسمبورج فى حاجة الدول الصناعية إلى بلاد زراعية يخضع اقتصادها لها فى سبيل الحصول على المواد الأولية للصناعة منها وما قاله هلفردنج بحاجة البلاد الصناعية إلى بلاد زراعية تستخدم فيها رؤوس أموالها ثم ينتهى إلى نظرية منوالسكس التى تدعو البلاد الزراعية أن تحمى نفسها وشعبها باتتهاج سياسة التصنيع .

سياسة التصنيع القائمة وأثرها فى رفع مستوى الحياة فى بعض البلاد العربية

فقدان الخطة الشاملة للتصنيع

لم ترسم بعد فى أى دولة عربية خطة شاملة لسياسة تصنيع بمفهوم الاقتصاد الموجه . والصناعات القائمة إما حكومية اقتضتها إدارة بعض المشاريع الحكومية كمعامل السكك الحديدية وورشها أو الشركات الأجنبية أو صناعات خاصة أنشأتها بعض المؤسسات الأهلية الصرفة أو التى ساهمت الحكومات فيها أو ساعدت على إنشائها . وقد كان للحربين العالميتين أثر بالغ فى إقامة عدد كبير من الصناعات . أما اشتراك رأس المال الأجنبى فى إقامة صناعات فى البلاد العربية فلا تكاد تجد له أثراً ملموسا . لنضرب مثلا الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها أكبر دولة مصدرة لرؤوس الأموال فقد شرعت قانون التعاون الاقتصادى عام ١٩٤٨ بغية تصدير رؤوس الأموال إلى الخارج فبالرغم من مضى أكثر من خمس سنوات على تشريع القانون لا نجد له مفعولا فى البلاد العربية وقد نصح الدكتور شاخت فى تقريره (عن الحالة المالية الاقتصادية فى سوريا) باتباع استيراد الماكينات والمعامل من البلاد الأجنبية بطريقة التسليف لمدد قد تبلغ العشر سنوات وتسديد السلف من الإنتاج . على أننا فى العراق مثلا إذا استثنينا صناعة البترول لا نجد كذلك أثرا لاستثمار رؤوس أموال بريطانية فى الصناعة مع أن الاقتصاديين والساسة البريطانيين كثيرا ما تحدثوا عن ضرورة استثمار رؤوس الأموال البريطانية فى تصنيع البلاد المتأخرة (الأستاذ كول فى كتابه النقود حاضرها ومستقبلها) الطبعة الثالثة ١٩٤٧ الصحيفة ١٦٢ و ١٦٥ الخ .

أن الأسباب التى حالت حتى الآن دون رسم خطة شاملة لسياسة التصنيع فى أى دولة عربية مردها إلى عوامل كثيرة منها عدم اتباع خطة التفريق الدقيق بين السلطة السياسية والفن والإدارة فالوزير إضافة إلى كونه السياسى والموجه الأول فى الوزارة فإنه كثيراً ما يعتبر نفسه بمجرد صيرورته وزيراً أنه الفنى الأول والإدارى الأول فيها ، فهو يتولى عندئذ رسم الخطط التى كثيراً ما لا يكون له أى سابق تحضير لها . وهناك عوامل أخرى ترجع فى بعض البلاد العربية إلى عدم توفر رؤوس الأموال الكافية أو عدم تيسر الوقت الكافى للدراسات . ويضيف بعضهم عاملا آخر يعزوه إلى التوجيه الأجنبى الذى يريد أن تبقى هذه البلاد زراعية .

أثر الصناعات القائمة فى مستوى الحياة

على الرغم من ضيق نطاق التصنيع فى أكثر البلاد العربية فإن الصناعات التى أنشئت قد أحدثت تطوراً عظيما فى مستوى حياة الفرد وأثرت فيها تأثيراً لا يقل عما أحدثته هذه الصناعات فى البلاد المتقدمة على أثر نشوء هذه الصناعات فيها . ومن هذه الآثار مايلى :

١ — زيادة الإنتاج الوطنى الذى ينشأ عنه زيادة الدخل القومى والفردى . فقد بلغ الإنتاج الوطنى المصرى حسب إحصاء عام ١٩٤٤ النسب الآتية فى سد حاجات الاستهلاك المحلى .

السلعة	النسبة المئوية التى يسدها من الإنتاج المحلى
السكر	١٠٠
الكحول	١٠٠
السجاير	١٠٠
ملح الطعام	١٠٠
الأحذية	٩٠
زجاج اللمبات	٩٩
الأسمنت	٩٠
الصابون	٩٠
الطرابيش	٩٠
الأثاث	٩٠
الكبريت	٨٠
البيرة	٦٥
الزيوت النباتية	٦٠

أما المنتوجات القطنية فكانت نسبة المنتوج آنذاك ٤٠ ٪ من حاجة الاستهلاك وقد أصبحت منذ عام ١٩٥٠ تزيد عليه (كتاب مبادىء الاقتصاد التحليلى للدكتور محمد مظلوم حمدى عام ١٩٥٠ مطبعة البصير فى الاسكندرية) وقد أدت زيادة الإنتاج الزراعى والصناعى إلى زيادة الدخل القومى والفردى ونجم عن ذلك زيادة إيراد الحكومات فساعدها ذلك على أن ترصد فى ميزانياتها مبالغ كبيرة للأمن والخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية وأن تساهم فى حركة التصنيع والزراعة .

٢ — رخص المنتجات الوطنية وبيعها بأسعار أقل من أسعار البضائع الأجنبية ومن أمثلة على ذلك السمنت ففى كل من مصر وسوريا والعراق والأردن معامل للسمنت تنتج سمنتا لا يقل جودة عن السمنت الأجنبى ويباع بأسعار أوطأ منه ولا يخفى مافى توفر مادة السمنت الرخيص من فوائد فى صناعة البناء وتشييد المساكن وكذلك معامل الآجر التى جعلت الكلفة أقل من الآجر المصنوع بالطريقة اليدوية وضمنت التفوق بالجودة وزيادة الكمية ، ومثل هذا يقال بالنسبة للخام الأسمر المصنوع فى العراق والنسيج القطنى المصنوع فى مصر ونسيج الحرير الصناعى المصنوع فى سوريا وينطبق هذا على أكثر الصناعات الأخرى كصناعة الزيوت النباتية والسجاير والصابون والكبريت فى العراق . ليس فى المتناول وجود إحصاءات دقيقة تحدد نسبة ما أحدثته الصناعة الحديثة فى رفع مستوى المعيشة ولكننا نستطيع أن نستدل من كمية الإنتاج الصناعى فى البلاد العربية وارتفاع مستوى الأجور

وانخفاض أسعار البضائع المنتجة وزيادة الكميات المستهلكة على مدى الأثر الذى أحدثته الصناعة الحديثة فى البلاد العربية .

٣ — حدث فى البلاد العربية فى بداية عهد إقامة الصناعات الحديثة فيها ماسبق أن حدث فى البلاد الصناعية من تكتيل العمال فى المراكز الصناعية وإفضاء هـذا التكتل إلى تكوين الوعى العمالى . كان أكثر العمال فى الصناعات الكبيرة من عمال الحرف اليدوية الذين كانوا يعملون مع صاحب العمل باتصال مباشر ، أما فى المصانع الكبيرة فقد تغيرت البيئة لديهم بتباعدهم عن صاحب العمل الأمر الذى زاد فى شعور التكاتف لديهم وشجعهم على المطالبة بالحقوق العمالية كتحديد ساعات العمل والتعويض عن العطل وضمان الوقاية الصحية . وقد سارت العناية بمشاكل العمل وحقوق العمال سيرا مضطرداً مع تقدم الصناعة ، فقد كانت سنة ١٩٢٩ مبدأ لإنشاء الصناعات الوطنية فى العراق إذ أسست فى هذه السنة شركتان وطنيتان هما (شركة تجارة وحلج الأقطان العراقية المحدودة) (ومعمل النسيج الصوفى لفتاح باشا وشركاه فى الكاظمية) وقد بدأت الأولى عملها فى عام ١٩٣٠ وفى عام ١٩٣١ أحدثت وزارة الداخلية مكتبا باسم سكرتارية البلديات والعمال ومنذ ذلك الحين اتصلت الحكومة العراقية بمكتب العمل الدولى فى جنيف وأظهرت استعدادها لتشريع قانون العمال وموافقتها على الانضمام إلى اتفاقيات العمل الدولية .

ثم شرعت قانون العمال رقم ٧٢ لسنة ١٩٣٦ الذى بعد أن عرف المشاريع الصناعية والعامل والمراهق والمصنع نص على ضمان حقوق العمال فى المواضيع الآتية ، شروط العمل وساعاته . مدة الاستراحة . حالات فصل العامل عن العمل . إستخدام الأحداث . العمل ليلا . إستخدام المراهقين . التعويض عن الوفاة والعاهة والمرض . تأليف النقابات . حق الحكومة فى المراقبة والتفتيش وإصدار الأنظمة حول شروط مساكن العمال والاحتياطات الواجب اتخاذها لحماية العمال من الضرر الذى يلحق بهم أثناء عملهم وتعيين الحد الأدنى لأجور العمال اليومية . وكيفية تنظيم الأشغال فى الأعمال المؤقتة والموسمية ، وفى عام ١٩٤١ صدر قانون تشييد مساكن العمال الذى نص على أن لوزير الشئون الاجتماعية أن يتعاقد مع الأشخاص على إيجار عرصات وأراضى للحكومة لمدة ثلاثين سنة وإنشاء مساكن للعمال وله أن ينشئها على نفقة الحكومة وأن يبيعها ويؤجرها ، كما أن مصر كانت منذ عام ١٩٣٣ قد سنت تشريعات تنظيم شئون العمال ورعاية حقوقهم وتشغيل الأحداث والنساء وحمايتهم ثم شرعت عام ١٩٣٥ قانونا لتنظيم ساعات العمل وألحقته بتشريعات أخرى حول إصابة العمال ومسئولية صاحب العمل وتأمين العمال من إصابات العمل وفى عام ١٩٤٤ أصدرت قانون عقد العمل الفردى .

وهكذا حصل العمال فى أكثر البلاد العربية على تشريعات ترعى حقوقهم وتضمن لهم مستوى أرفع من الحياة وأهم ما يطالب به العمال فى البلاد العربية فى الوقت الحاضر هو التأمين ضد البطالة وإجابة هذا الطلب الذى لا يخلو من عدالة تقتضى إنشاء صندوق تساهم فيه الحكومة وأصحاب العمل والعمال كما يقتضى تكوين جهاز حكومى قدير على إيجاد العمل للعاطلين والتفريق بين العاطل الراغب فى العمل والراغب عنه .

٤ — إن أثر التصنيع لم يقتصر على رفع مستوى الحياة المادية للعمال والمستهلكين من بقية أفراد الشعب وإنما رفع مستوى ثقافتهم وروح التعاون الذى يوحيه العمل حيث تتعاون مجموعة من الآلات والبشر والقوى فى إنتاج مادة أو بضاعة معينة كما أنه وسع مداركهم وجعلهم أكثر شعورا من ذى قبل بمقتضيات المجتمع المنظم ومكنتهم ساعات الفراغ بفضل العمل المحدد من ارتياد المدارس الليلية واشتدت حاجتهم إلى تعلم القراءة والكتابة والحساب . وبالجملة فقد اتسعت معلوماتهم ومداركهم .

مشاكل التصنيع الحديث :

٥ — إلا أن الصناعة الحديثة كما أنها قد أدت كل تلك الخدمات التى أشرنا إليها فإنها جاءت بمشاكل جديدة تتطلب الحل الحكيم ليسود السلم الصناعى بين صاحب العمل والعمال ونظام الدولة وأول هذه المشاكل هو ندرة (المنظم) وقد عرف مارشال المنظم بأنه العامل الرابع بين عوامل الانتاج التى هى الطبيعة ورأس المال والعمل وتتولى التنظيم والإدارة فى أكثر البلاد العربية حتى فى شركات المساهمة العامة ذات المشاريع الصناعية فئة قليلة قال عنها الدكتور جمال الدين محمد سعيد فى بحثه عن تنمية الإنتاج القومى فى مصر ما نصه (فالإدارة تحتكرها فئة قليلة لا تتمتع بالكفاءة فى شىء وكل مؤهلاتها لكراسى الإدارة كان اللقب الذى يحملونه) وفى بعض البلاد العربية يتولى الادارة بعض التجار المساهمين الذين يتولون إدارات متعددة لا تسمح لهم أوقاتهم ولا خبرتهم فى تنظيم المشروعات الصناعية على التوفر فى إنجاز الأعمال المتطلبة منهم وكثيرا ما كان ذلك من دواعى حالات التوتر بين العمال والإدارة فى أكثر المشروعات الصناعية إذ كثيرا ما رفضت إدارة الشركات والمعامل مطالب معتدلة للعمال فأدى هذا الرفض إلى حالة التوتر والإضراب فيتطور الحال إلى أن يطالب المضربون بأكثر من مطالبهم السابقة ولا ينهى الخلاف حينئذ إجابة المطالب الأولى التى كانت قد رفضتها الادارة قبلا، على أن بعض الحكومات اعتادت أن تولى إدارة مشاريعها الصناعية ومصارفها الموظفين الذين وصلوا إلى درجة معينة من درجات الخدمة فى الدوائر الحكومية دون أن تلاحظ الفرق الشاسع بين طبيعة العمل الحكومى الروتينى وبين إدارة مشاريع ومؤسسات صناعية أو اقتصادية أو مالية ذات طبيعة خاصة . كما أن من المشاكل الأخرى التى تتصل بالحكومة والمؤسسات الحزبية هو قلة عناية الكثير من الأحزاب بشؤون العمال الأمر الذى أفسح المجال للعناصر المتطرفة أن تتغلغل فى صفوفهم وأن تضع مطاليبهم موحدة فى قائمة واحدة مع مطاليبها غير العمالية . وفى كثير من البلاد العربية لا يسود السلام والثقة بين البوليس ونقابات العمال وهذا الموضوع من الخطورة بمكان فلابد من دراسته ووضع الحلول الناجحة .

٦ — على أن ما ناله عمال المصانع من حقوق لم يشمل عمال الحرف اليدوية الذين تكاد تهملهم الحكومات وتشريعاتها فقد كان فى العهد العثمانى قانون ينظم الصلات بين ذوى الحرفة الواحدة ويعترف لمنتسبيها ببعض الحقوق والتقاليد وقد كان للدول الإسلامية نظام الحسبة ثم شرع قانون فى العهد العثمانى جارى فى الكثير من أحكامه قوانين الحرف التى كانت معروفة فى أوربا عند حدوث الثورة الصناعية ، ولاريب أن العناية بذوى الحرف اليدوية وتنظيم شئونهم والاعتراف بما لهم من حقوق مشروعة يساعد على جعلهم مصدراً لعمال الصناعات الميكانيكية والآلية الحديثة التى أصبح لهم بعض الخبرة فى مثل إنتاجها .

٧ — ومن النواحى الجديرة بالتنويه أن الحكومات العربية لم تول العناية اللازمة للتعليم الصناعى والمهنى، كما أنها فى إمكانها أن تلزم الشركات الصناعية أن تفتح مدارس أو دورات تدريبية وتهذيبية لعمالها وأن تلزم الشركات الأجنبية عند حصولها على عطاء من الحكومة أو من المؤسسات الأهلية أن تقوم بتدريب عدد من العمال الوطنيين فى بلاد الشركة أو فى بلاد الحكومة صاحبة العطاء .

٨ — تختلف بعض البلاد العربية فى الدوافع التى تدفعها إلى انتهاج سياسة التصنيع ، فمصر يدفعها قانون تناسب الغلة فى الزراعة إلى انتهاج سياسة التصنيع لمعالجة زيادة السكان وضمان الرخاء الاقتصادى فى حين أن الأراضى القابلة للزراعة فى العراق فى الوقت الحاضر تزيد الحاجة إلى الفلاحين لزراعتها على كمية الفلاحين الذين يمارسون الزراعة فعلا والذين يريدون امتهانها . ولما كان العراق مقدما على إنشاء مشاريع رى كبيرة تزيد فى كمية الأراضى القابلة

للزراعة فلابد للعراق من انتهاج سياسة التصنيع الزراعى على نطاق واسع، إلا أن انتهاج هذه السياسة سترافقه حالات اجتماعية واقتصادية خاصة لا بد من استحضار الحلول لها سلفاً ومن هذه الحالات أن الآلات الزراعية لم تتخذ التحضيرات لتدريب الفلاحين على استعمالها فإذا اقتصر استعمالها على عمال المدن الميكانيكيين وسواق السيارات واستعملت هذه الآلات فى الحرث والبذر والحصاد لم يبق للفلاحين فى الأراضى التى تعود ملكياتها أو لزمتها للغير إلا واجب الحراسة والسقى وهى واجبات لها أوقات محدودة بالنظر لعدم وجود قانون ينظم نسبة حصة الفلاح من الناتج . فإذا تركت الأمور على سيرها الحاضر قد تنتهى إلى أن يصبح الفلاح فى هذه الأراضى عاملا زراعياً بحكم الأجير المياوم ومثل هذه الحالة لا تضمن له الإقامة الثابتة والاستقرار ولا الدخل الذى يكفى لسد حاجاته وعائلته الحياتية ولذلك فإن تصنيع الزراعة فى العراق الذى هو واجب ضرورى لزيادة الإنتاج وتحقيق الرخاء يجب أن يسبقه تحضير وتدريب للفلاح العراقى نفسه على استعمال الآلة وسن التشريع الكافل لحقوقه .

٩ — سياسة الحمايات التى تقتضيها الصناعات الحديثة ، تقتضى كل صناعة جديدة حمايتها من منافسة الصناعة الأجنبية لها تلك الصناعات التى قد تتفوق عليها بادىء ذى بدء بضائعها وسلعها بالجودة ورأس المال الضخم والتركز فى السوق وتعود المستهلك على طلبها ، ولهذه الحماية طرقها المعروفة التى منها منع استيراد البضائع الأجنبية أو تحديد كمية استيرادها أو فرض الرسوم الجمركية أو تفضيل الصناعة الوطنية فى مشتريات الحكومة إلى غير ذلك من الوسائل ثم تأتى حماية أخرى هى حماية حقوق العامل تجاه رب العمل ولا تقتصر هذه الحماية على حقوق العامل الذى يمارس العمل فعلا بل تمتد إلى الطبقة العاملة كلها بوجه عام وعمال الصنف الذى يمكن استخدامه فى معمل معين بوجه خاص فيجب على صاحب العمل أن يتبع خطة زيادة الإنتاج لتشغيل أكبر عدد من العمال وأن يحال دون تحقيق أية رغبة فى سبيل تقليل كمية الانتاج من أجل زيادة الأرباح الناجمة عن نقص كمية العرض على الكمية المطلوبة ، والحماية الثالثة هى حماية المستهلك من تحكم المحتكرين فى أسعار المواد والبضائع . فمن المؤسف أنه ليس فى البلاد العربية قوانين تحدد مقدار الربح المسموح به فى الصناعة والتجارة وتكفى نظرة واحدة إلى الثروات الكبيرة التى تجمعت منذ الحرب العالمية الثانية لدى البعض من أصحاب الصناعات والتجار لنعرف مدى الحيف الذى لحق المستهلك من جراء تكوين هذه الثروات الهائلة التى تجمعت لدى أفراد قلائل ، وقد بلغ ارتفاع تكاليف التوزيع فى بعض البلاد العربية أى ما يتقاضاه الوسطاء من تجار الجملة والتجزئة إلى ما متوسطه ٤٠٪ إلى ٣٠٪ من ثمن البيع أى ما يبلغ نحو ٨٠٪ إلى ٦٠٪ من تكاليف الإنتاج .

سياسة التصنيع الواجبة الاتباع :

سياسة التصنيع هى جزء من السياسة الاقتصادية وقد لخص الاقتصادى الألمانى الأستاذ ويبر أسس السياسة الاقتصادية فى ثلاثة أمور هى (١) زيادة إنتاج البضائع الاجتماعية (٢) ضمان التوزيع المعادل لهذه البضائع (٣) أن يكون هدف الإنتاج بقدر الإمكان تشغيل كل قادر على العمل . إن هذه الأسس تحقق انتهاج سياسة اقتصادية من شأنها رفع مستوى الحياة للأفراد وفى طليعة البضائع الاجتماعية ما يتعلق منها بالغذاء والكساء والسكن والأثاث ، فيجب أن تستهدف سياسة الصنيع توفير هذه البضائع للفرد مع توفير ما يحتاجه من ثقافة وراحة وسائر المتع التى أصبحت ضرورية للإنسان المتقدم .

ولا بد من إقامة صناعة صلب رئيسية تكون أما للصناعات الأخرى . ثم لا بد من رسم خطة اقتصادية للبلاد العربية تراعى فيها ظروف كل بلد بحيث تتكون من هذه البلاد وحدة اقتصادية يشد بعضها بعضا وتتطلب

الاستفادة من البترول لدعم الكيان الاقتصادى المعتمد على صناعات متعددة تدعمها صناعة ثقيلة عربية فى مصر والعراق وفى البلاد العربية الأخرى التى تتوفر فيها مقوماتها .

لقد بدأت الثورة الصناعية فى البلاد التى اهتدت إلى استخراج فحم الكوك من الفحم الحجرى وقد آن الأوان لأن تبدأ ثورة صناعية أخرى فى البلاد التى تزخر أرضها بالبترول .

أن تجارب البلاد التى كانت متأخرة ثم شرعت تتصنع وفق خطة مرسومة كاليابان وروسيا وأخيراً تركيا والأرجنتين وسواهما تكون مادة غنية لتطبيق سياسة التصنيع . فالصناعة تفتقر إلى رأس المال وفى الإمكان تداركه وإلى الفن وفى الإمكان إعداده . فإن دراسة خمس سنوات بعد الدراسة الثانوية فى كلية هندسة أو كيمياء تكفى لتخريج المهندس الفنى فى الميكانيكا والكيمياء والكهرباء والرى والبناء والهندسة العامة ، واشتغال المهندس خمس سنوات أخرى بصفة مساعد خبير تكفى لأن تجعل منه خبيرا كما أن دراسة المتخرج من المرحلة الابتدائية دراسة تدريبية لمدة خمس سنوات فى أحد المعامل أو المدارس التدريبية تكفى لتخريج العامل الفنى، أما المواد الأولية ولا سيما الوقود فهى متوفرة فى البلاد العربية وحتى ما لم يتوفر منها ففى الإمكان استيراده ومادام الوقود متوفرا لدى البلاد العربية فإن ذلك يعوض الفرق فى أسعار المواد الأولية المستوردة من الخارج بالنسبة لأسعارها فى موطن إنتاجها . أما التنظيم والإدارة ففى مقدور أية حكومة أن تحصل على العدد الكافى من الخبراء الأجانب وتهيء المواطنين لها .

أما آثار التصنيع والمشاكل التى تنجم عنه فإن لنا فى الحلول المدروسة التى توصلت الأمم المتقدمة فى الصناعة ما يضمن لنا الانتفاع منها إذا ابتعدنا عن الطرق الارتجالية وجعلنا خطط صيانة الأمن خاضعة لمستلزمات التطور وألا نضحى بالتطور فى سبيل مفاهيم ضيقة للأمن والسلامة .

التطورات الصناعية الحديثة وأثرها فى رفع مستوى المعيشة

للدكتور صالح أحمد العلى (العراق)

إن الثورة الصناعية التى حدثت فى أوربا فى القرن التاسع عشر أدت إلى انقلاب خطير فى أساليب الإنتاج ونظمه ومقداره ، ولكن تأثيرها كان محدوداً على الشرق الأوسط والبلاد العربية حيث ظلت الصناعات القليلة القائمة فى مدنها تسير على النمط القديم الموروث منذ العصور الوسطى ، معتمدة على اليد دون الآلات ، مما جعل إنتاجها قليلا والأرباح التى تجنى منها ضئيلا ، هذا فضلا عن أنها تشغل معظم وقت العامل ، والواقع أن دور الصناعة كان ثانويا إذا قورن بالزراعة والرعى فى ذلك المجتمع ، ومع أنه قد جرت بعض المحاولات لإدخال الصناعات الغربية وآلاتها الجديدة ، كما حدث فى مصر على عهد محمد على وفى العراق زمن مدحت باشا ، إلا أنها كانت محاولات محدودة أو دقيقة ، فلم تثمر آثاراً كبيرة .

ثم أن الدخل الوطنى والفردى كان محدوداً جداً ، لعوامل عديدة ، كما أن مستوى المعيشة كان مستقرا وواطئا ، فالحاجيات المادية قليلة ، وهى ثابتة أو بطيئة التغيير .

وقد كانت الحرب العالمية الأولى نقطة تحول خطيرة فى تاريخ البلاد العربية نظراً لما كان لها من آثار حاسمة . فقد رافقها مجىء عدد كبير من الجيوش الأوربية التى كانت لها حاجات مادية معينة لم يكن بمقدور الصناعات المحلية القائمة آنذاك سدها .

وعلى أثر تلك الحرب إزداد اتصال البلاد العربية بالغرب سياسياً وفكرياً ومادياً ، وكان لهذا تأثير فى تغيير نظرتنا للحياة ، وفى تطور أساليبها ونظمها فتضعضعت روح المحافظة التى كانت تمقت التجديد باعتباره بدعة ، وصار الناس يتقبلون كثيراً من المخترعات والصناعات التى كانت ممقوتة من قبل ، كما أدت إلى تغيير أنماط الحياة ، فتبدلت الأزياء القديمة وحل محلها تدريجيا الزى الغربى ، وتحررت المرأة تدريجيا ، واتسع أفق الناس ، مما أدى إلى إتاحة مجالات كثيرة للصناعات .

وقد رافق كل ذلك تحسن كبير فى طرق المواصلات ووسائل الاتصال فمدت السكك الحديدية . وعبدت الطرق ، وكثر استعمال السيارات ، ونظمت شبكات التليفونات بين المدن أو فيها ، وازداد التلغراف ، ثم نظمت الطرق النهرية والموانىء كما ازداد استعمال الطائرات ، هذا إلى تزايد المطبوعات من جرائد ومجلات وكتب ، وسينمات مما زاد فى توثيق الصلة والارتباط بين مختلف المدن ، وكذلك بين البلاد العربية والغربية فكان عاملا هاما فى إخراج هذه البلاد من عزلتها ، وساعد على تنقل السكان وعلى جلب البضائع والتجارة .

ثم أن عدد السكان أخذ يضطرد بالازدياد ، نظراً لتحسن الأحوال الصحية والمعاشية التى كان من شأنها تقليل الوفيات ، وتوفير الحياة الصحية ، وبذلك عوضت عن الخسائر الناجمة من تأخر سن الزواج وتناقص تعدد الزوجات . وقد رافق هذا هجرة مضطردة من الريف إلى المدن التى بدأ عددها يزداد ، وحجمها يتسع وسكانها تكثر ، ولاريب أن حياة المدن تعتمد بالدرجة الأولى على الصناعة ، كما أن أهل المدن أكثر استهلاكا للبضائع من أهل الريف أو البدو .

وقد أدى اتصالنا الحديث بالغرب إلى اطلاعنا على مختلف أساليب حياتهم المادية كما أن الدعاية والإعلان للذين رافقا الحضارة الغربية أديا إلى ميلنا لها ومحاولة أخذها فى مختلف مظاهر الحياة ، بدلا من أنماط الحياة

السابقة التي بدأنا تدريجيا نتركها . وجدير بنا أن نلاحظ أنه ليس للغرب نمط واحد ثابت للحياة ، بل إن لكل دولة أسلوبها ، ففي الأثاثات البيتية مثلا نجد طرازاً فرنسيا وآخر انجليزيا وثالث أمريكيا وهكذا ، ثم أن كلا من هذه الطرز متغير غير ثابت . ولعل هذا يتجلى بصورة أوضح في الأزياء النسائية التي هي عرضة لتغيير موسمي أو سنوي ، وفي كل تغيير من هذه الطرازات جاذبية ودعاية تصل إلى بلاد الشرق بفضل الصحف والمجلات والسينمات وغير ذلك ، وكل هذا يؤدي إلى ميل عام لتبديل الأثاث ولوازم الاستعمال .

ولا ريب أن الصناعة الغربية الحديثة نفعية شعبية ، تستهدف تقديم وسائل لتسهيل الحياة وتيسير المعيشة وجعلها في متناول العدد الأكبر من أفراد الشعب والسكان . وهي متنوعة جدا وجذابة ، فهي تغري الناس بأخذها واستعمالها ، والحق أنه من الصعب ، إن لم يكن المستحيل على المرء مقاومة استخدام السيارات والقاطرات والطائرات أو وسائل التهوية والتدفئة الحديثة ، أو ثمار فنون الهندسة الحديثة ، هذا فضلا عن المنسوجات . والحق أن هذه الأشياء هي بعض ما يغزو بلادنا وبيوتنا ويحملنا أخذها بقدر ما تسمح به إمكانياتنا المادية .

إن اليقظة الفكرية التي ولدها الاتصال بالغرب قد أدى إلى ازدياد حاجات الناس ، وإلى ازدياد الطلب على البضائع ، وإلى حركة اقتصادية نشطة .

لقد رافق هذا التطور ازدياد الإقبال على المنتوجات الغربية ، أو المصنوعة على النمط الغربي ، وكانت في بداية الأمر تعتمد على استيراد المصنوعات الغربية التي أخذت تتزايد وتغزو الأسواق وتكتسح الصناعات القديمة المعتمدة في الغالب على اليد لا على الآلة والتي تتبع في العمل أساليب قديمة وهذا أدى إلى تأثر الصناع .

إن غزو البضائع الغربية لأسواق البلاد العربية واكتساحها للصناعات القديمة وامتصاصها لمعظم دخل الأفراد أدى إلى حدوث رد فعل ضدها ، فقامت عدة أوساط تنادي بوجوب تشجيع الصناعات الوطنية لا بإحياء الصناعات القديمة التي لم تعد قادرة على الوقوف بوجه الصناعة الغربية ، بل بإنشاء المصانع في البلاد لكي يعمل فيها العمال الوطنيون من أهل البلاد ولكي يبقى الربح والثروة في البلاد . وقد استجابت الحكومة لبعض هذا النداء فاتخذت عدة تدابير لتشجيع قيام هذه الصناعة في البلاد ، كإعفاء من الرسوم الكمركية أو الضرائب ، والمساهمة برأس المال الذي تحتاجه أو حمايتها بفرض ضرائب عالية على المصنوعات المستوردة المماثلة لها ، أو بشراء منتجاتها والواقع أن الحكومات أنشأت بعض المصانع الخاصة بها ، كما أن الحكومات أيضاً قامت ببعض التدابير لإعداد البلاد للصناعة ، فأنشأت عدة مدارس صناعية في مختلف البلاد ، وأرسلت البعوث لتعلم الصناعة والفنون ، ولا ننسى أن عددا غير قليل من العراقيين بدأ يتعلم فنون الصناعة الغربية ويتقنها ويكتسب المهارة والخبرة فيها .

وهكذا أخذت تنشأ في البلاد العربية صناعات مختلفة منوعة ، تستورد معاملها وطرق صناعاتها من الغرب ، وهي تسد بعض حاجات السكان الجديدة ، ولا ريب أنها تتابع الغرب الذي يسير قدما في مضمار التقدم الصناعي والاختراعات ، وقد أدت إلى تحسين كبير في معدل مهارة الفرد ، وإلى أخذ وسائل جيدة في التنظيم ومزج العمل برأس المال كما أدت إلى ازدياد رأس المال المستخدم في الصناعة ، وإلى ظهور المصانع الكبيرة . ولا ريب أن قلة الإحصائيات والدراسات الفنية الدقيقة المفصلة في هذا المضمار شأن معظم النواحي لما تجر حتى الآن لتوضيح مدى أثر كل عامل منها .

لقد أدى انتعاش الصناعة الوطنية إلى إزدياد عدد المستخدمين الوطنيين فيها بمقادير متزايدة وأعداد كبيرة ولم يقتصر العمل على الرجال فحسب بل امتد إلى استخدام النساء والأولاد ، والواقع أنه لم تفرض قيود صارمة

على إستخدامهم عير الحاجة إليهم والمهارة المتوفرة فيهم ، فكان الباب مفتوحا أمامهم فى الدخول إلى الصناعة والعمل وقد استطاع كثير منهم بفضل مالهم من مواهب التقدم فى الصناعة وإتقان فنها بمهارة .

وقد أدت الصناعة الحديثة أيضا إلى تطور فى أحوال العمال فارتفع سن العمال وقل استخدام الأطفال وبدأت النساء تدخل فى الصناعة والعمل ، وهكذا قلت الصناعات البيتية وصار الناس أكثر اعتماداً على السوق فى سد حاجياتهم المعاشية ، هذا إلى أن دخل الأسرة من النقود بدأ يزداد لكثرة أيدى العاملين . وقد أدت الحرب الثانية وضعف الاتصال بأسواق الغرب إلى ازدياد وانتعاش الصناعات المحلية ، وكثرة استخدام الصناع الوطنيين فيها ، ومع أن الغرب بعد الحرب يحاول استعادة السيطرة على أسواق الشرق ، إلا أن الرخاء والحركة الاقتصادية لما تزل عاملا هاما فى نشاط الصناعة .

إن ازدهار الصناعة الحديثة قد أدى إلى ازدياد أهمية النقود فى الحياة الاقتصادية إذ صارت الأجور والأسعار تقدر بها كما أنها أدت إلى ازدياد أجور العمال تبعا لمهارتهم وللحاجة إلى مصنوعاتهم وإلى الأسعار العامة ، يضاف إلى ذلك أن الدخل القومى العام أخذ فى التزايد فصارت واردات الحكومة وجباياتها أكبر بكثير مما كانت فى الأزمنة القديمة ولا ريب أن ازدياد الأجور يؤدى إلى ازدياد دخل العامل وازدياد قوته الشرائية .

أما ازدياد واردات الحكومة فمن شأنه أن يمكنها من القيام بكثير من الخدمات التى من شأنها أن ترفع مستوى المعيشة ، كإنشاء المستشفيات والمستوصفات ومكافحة الأوبئة والأمراض وتوفير مياه الشرب الصحية والكهرباء أو تنظيم مجارى المياه القذرة وإنشاء الحدائق والمتنزهات والملاعب والقيام بتشجيع الفنون من موسيقى وتمثيل وإذاعات وإنشاء المدارس المنوعة وتوفير وسائل المطالعة ، ولا ريب أن الحكومة بقيامها بهذه الأعمال تعتمد على الواردات التى يجبى كثيراً منها كنتيجة مباشرة أو غير مباشرة لازدهار الصناعة ، هذا إلى أن هذه الخدمات تعتمد كلية أو إلى حد كبير على الصناعة ، فهى تقوم نتيجة للصناعة كما أنها تعمل على انتعاشها ودوامها وتتطلب فى نفس الوقت استخدام الصناع والفنيين .

ولاريب أن ازدياد الصناعة لا يحتم ازدياد الأجور كما أن ازدياد الدخل القومى قد يستلزم ازدياد دخل الأفراد هذا إلى أن أجور العمال قد لا تكون متسقة مع أسعار الصناعات ، إذ أن لأجور العمال والصناع علاقة أوثق بنوع التنظيم الاقتصادى القائم فى البلاد .

ثم أن ازدياد أجور الصناع وازدياد الثروة فى البلاد لا يستلزم حتما رقى مستوى المعيشة لأن هذا يعتمد على ازدياد حاجات السكان وقدرتهم على إشباعها ، وإذا كان الإشباع يتوقف على مقدار الدخل وعلى توفر البضائع التى تسد تلك الحاجيات ، وهو ماتقوم الصناعة بسدها وإشباعها ، إلا أننا يجب أن نتذكر أن مستوى المعيشة يتوقف إلى حد كبير على رقى مستوى الحضارة والفكر فقد يكون للفرد دخل كبير ولكن يبقى مستوى معيشته واطئا ، أو قد يكون دخله محدوداً ولكن يجيد تنظيمة فيكون مستوى معيشته راقياً . ويختلف مستوى المعيشة باختلاف الناس ، فهو يعتمد على الثقافة والاقتباس وعلى الدخل ولا شك أن المثقفين مستوى معيشتهم أرقى نسبيا من مستوى معيشة العمال والفلاحين رغم أن دخل جميع المثقفين محدود ثابت ، ولكن يمكن أن نرسم اتجاها عاما لهذا المستوى وإن كان هذا الاتجاه غير ثابت ، بل هو متغير بتغيير الأحوال والظروف .

وكما أن للصناعة أثراً فى رفع مستوى المعيشة نظرا للأجور العالية التى تدفعها والتى تزيد من القوة الشرائية للسكان وكذلك للمنتوجات التى تصنعها والتى تسد حاجات السكان فإن رقى مستوى المعيشة بدوره يؤثر فى الصناعة لأنه

يزيد الحاجيات ويكثر من الطلب على المصنوعات فأثاث البيت يتطلب رقى التجارة والتنجيد والمنسوجات والمصنوعات الحديدية وإنشاء المدارس يتطلب ازدهار البناء وصناعة الورق والحبر والطباعة والتجليد والطباشير والأدوات الغذائية والمواد الكيمائية .

ولا ريب أن للثقافة الأثر الأكبر فى رفع مستوى المعيشة فهو يوسع أفق نظر الناس وخبراتهم ومعلوماتهم ويطلعهم على نماذج وأنماط من الحياة ويريهم أهمية أمور كثيرة فلا يستطيعون الاستغناء عنها كالعناية بالصحة والمأكل وكل هذا يزيد من حاجاتهم المادية . ولا ريب أنى لا أقصر الثقافة على المدارس بل أدخل من وسائلها كل ما من شأنه أن يزيد الاطلاع كالصحف والمجلات والكتب والسينمات والإذاعة التى هى من آثار الصناعة ، ولولا الصناعة لما توفرت كما أنها بدورها تعين على اطلاعنا على أساليب متعددة جديدة للحياة .

والتعليم الحديث يدعو إلى الاستقلال الاقتصادى الفردى ولهذا أثره خاصة فى النساء اللاتى بدأن يتعلمن فى المدارس ويستخدمن فى الصناعة ، ولا ريب أن تعليمنا الحديث معتمد على المصنوعات التى توفر له مواده وأدواته كما أنه بدوره قد ساعد على تعريفنا بأساليب جديدة للحياة المادية وهذا التعليم ديمقراطى يفتح أبوابه للراغبين فيه دون تمييز ، وهو آخذ بالانتشار .

أن التطورات الصناعية التى رسمنا خطوطها العامة قد تركز أغلبها فى المدن التى بدأت تتسع وتتطور حياتها بسرعة ملحوظة ، كما أن رقى مستوى المعيشة أبرز وأوضح فى المدن ، حيث الثروة أوفر ، والتعليم أرقى ، والطبقة المتعلمة أكثر ، وإن هذه المدن تختصها الحكومات بنصيب وافر من العناية ، مما يزيد فى رفع مستوى المعيشة فيها أما الريف فلما يزل أبطأ فى تطوره ، فهو يعتمد على الأرض والعمل فيها ، والنقود فيه أقل ، والناس فى عزلة نسبية والتعليم أحط والحاجيات المادية محدودة تسير على النظام القديم ، وقد أخذ كثير من أهل الريف فى الهجرة إلى المدن ، وإن كان قد أصابه بعض التطور المحدود أيضاً .

التأمين

طرائقه ووسائل تنظيمه بصفة عامة

البطالة والشيخوخة والمرض وإصابة العمل والوفاة للعمال

للدكتور محمد عزيز (العراق)

النشاط الاقتصادى فى الإنسان معرض إلى أخطار شتى كالمرض والإصابات والشيخوخة . وهذه تؤدى إلى العجز المؤقت أو الدائم . والبطالة هى فقدان العمل لمن يرغب فيه ويقدر عليه . والطريقة المثلى لمقابلة هذه الأخطار هى التأمين والتأمين لايمنع الأخطار من أن تقع . ولكنه يمنع الارتباك المالى الحاصل من الأخطار فى الحياة .

ويلعب نظام التأمين دورا كبيراً جدا فى الحياة الاقتصادية الحاضرة وله تطبيقات متعددة كالتأمين البحرى والتأمين من الحريق والتأمين من الأخطار الزراعية والتأمين على الحياة وما إلى ذلك . والتأمينات التى غرضها أن تتلافى أخطار المرض والإصابات والشيخوخة وما أشبه تؤلف ما يسمى بالتأمينات الاجتماعية .

ومن الضرورى أن نميز فى هذا البحث بين ثلاثة أفكار وهى فكرة الإسعاف وفكرة التأمين العادى وفكرة التأمين الاجتماعى .

فالإسعاف يقوم على فكرة الاحتياج . ذلك المسعف شخص لا تكفى موارده للحصول على ماهو ضرورى له ويجب أن يساعد . والأموال المرصدة للإسعاف تخرج جميعاً من أشخاص آخرين ليس منهم المسعف فهذا يتناول المساعدة بدون أن يكون قد قدم شيئاً من جانبه .

أما التأمين فيحتوى على مبلغ يقدمه المؤمن له فهناك تضحية من جانبه يقوم بها مختارا أو ملزما وسنرى أن إحدى خصائص التأمين الاجتماعى هى أن التضحية التى يقوم بها المؤمن له تكمل من قبل آخرين . أى أن التأمين الاجتماعى خليط من التأمين العادى والإسعاف .

التأمين العادى والتأمين الاجتماعى :

يتميز التأمين الموصوف بالاجتماعى فى الغالب بهاتين الصفتين الآتيتين .

١ — أن القسط الذى يدفعه الفرد فى التأمين العادى يتناسب تناسبا دقيقا بقدر الإمكان مع الخطر الذى يتعرض له كل فرد أما فى التأمين الاجتماعى فليست العلاقة بين القسط والخطر وثيقة إلى ذلك الحد . فهناك أفراد يختلفون كثيراً فى كثافة الخطر الذين يتعرضون له ولكنهم مشمولون جميعا بتأمين واحد ويؤدون مبلغا واحداً . فإلى جانب فكرة التأمين بمعناها الخاص توجد كذلك فكرة التضامن الاجتماعى .

٢ — أن تكاليف التأمينات الاجتماعية لايتحملها المؤمن لهم وحدهم فهؤلاء لا يتحملون إلا جزءا قل أو كبر

وإلى جانب المؤمن لهم الذين يدفعون الأقساط ويتنفعون من التأمين يوجد رب العمل حيناً وتوجد الدولة حينا ويوجد الاثنان معا حينا آخر وهما يدفعان الأقساط بدون أن يكونا من المستفيدين . وفى هذا أيضا تطبيق لفكرة التضامن الاجتماعى .

طرائق التأمين :

يوجد فى الواقع نوعان من التأمين : التأمين الاختيارى والتأمين الإجبارى . فالتأمين الاختيارى هو أن يترك الأفراد أحرارا فى الانضمام وعدم الانضمام إليه وقد تشترك جهة أخرى بتقديم المساعدة . أما التأمين الإجبارى (أى المفروض بحكم القانون على جميع ذوى العلاقة) فإن المؤمن له قد ينفرد بإداء القسط وهو نادر أو يشترك معه فى الأداء رب العمل أو الدولة أو الاثنان معا وهو الغالب .

وهنا سؤال : أيجب أن يكون التأمين إجباريا وتقوم به الدولة ؟ أم بالعكس يجب أن يبقى حرا ؟ ومناقشة هذا الجواب تشبه ما يدور حول الكثير من المسائل الاقتصادية .

فالتأمين الحر له مزاياه المنطقية ولكنه لا يكفى من الناحية العملية فلا ريب أن التبصر الحر له قيمة معنوية كبيرة . قيمته فى هذا الجهد المتصل الشاق الذى يفرضه العامل على نفسه مختارا وفى هذه الصلابة التى تتولد فيه من الشعور بالمسئولية وفى هذه العزة النفسية التى يحسها لقيامه بتأمين استقلاله الاقتصادى الكامل .

ويضيف الاقتصاديون من المدرسة الحرة أيضا أن المشرع إن جعل مقابلة هذه الأخطار على عاتق الدولة أى على عاتق دافعى الضرائب فقد يؤدى ذلك إلى قتل التبصر الفردى والقضاء على التوفير .

ولكن الواقع هو أن هذا التبصر الحر لا يكفى لحل المشكلة فلا يوجد إلا عدد ضئيل جدا من العمال يستطيعون بتوفيرهم الفردى أن يضمنوا أنفسهم بأنفسهم من تصاريف الأيام .

والأخطار فى حياة العامل هى أكثر منها فى حياة رب العمل والموظف وذى المهنة العقلية فهناك ثلاثة أخطار يشترك فيها مع جميع الناس وهى المرض والشيخوخة والموت ولكن هناك خطرين خاصين بحالته وهما إصابات العمل والبطالة فيكون المجموع خمسة وهذا ليس بقليل . وجميع هذه الأخطار لها صفة مشتركة وهى أنها تحرمه مؤقتا أو دائما من أجره ومن ثم تنزل به أو بذويه إلى العوز .

وإذا كان التوفير الفردى لا يكفى لمقابلة هذه الأخطار فماذا يحصل أن لم تتدخل الدولة ؟ إن غالبية المعاملة ستجد نفسها مهددة بالحاجة منذ أن تبلغ سن التعاقد ، بل قبل هذه السن بالنسبة إلى الزوجة والأطفال إذا كان المرض أو الإصابة أو الموت قد نزل برب الأسرة وفى مثل هذه الحال تعمد الدولة إلى إرصاد المبالغ الضرورية لإنفاقها على الإسعاف العام . ولكن هذه الطريقة تغدو أكثر تكليفاً من التأمين الاجتماعى .

فلهذه الأسباب ومن دون إغفال للمساوىء المحتملة بكل نظام إجبارى يصبح التأمين الاجتماعى للطبقة العاملة هو القاعده العامة كما أن فيه تطبيقا جليلا لقانون التضامن

وقد كانت ألمانيا أول دولة أخذت بنظام التأمين الإجبارى فى ثلاثة قوانين شهيرة صدر الأول منها سنة ١٨٨٢ وهو خاص بالتأمين من المرض والثانى فى سنة ١٨٨٦ وهو خاص بالتأمين من الإصابات والثالث فى سنة ١٨٨٩ وهو خاص بالتأمين من الشيخوخة :

وفى فرنسا صدر أول قانون فى سنة ١٨٩٨ لتأمين إصابات العمل والثانى فى سنة ١٩١٠ لتأمين راتب للشيخوخة

ثم صدر بين سنة ١٩٢٨ و ١٩٣٠ قانون عام سمى بقانون التأمينات الاجتماعية وقد تناول فى وقت واحد المرض والعجز والشيخوخة والأمومة والوفاة إلى حد معين ولكنه لم يتناول التأمين من البطالة .

أما التأمين الاجتماعى الحالى فى فرنسا فيقوم على المرسوم الصادر فى ٤ تشرين الأول سنة ١٩٤٥ الذى تناول ثلاثة فروع :

١ — أخطار التأمينات الاجتماعية بمعناها الخاص وهى . المرض والمرض الطويل والعجز والشيخوخة والوفاة وتكاليف الأمومة (أى نفقات الحمل والوضع) .

٢ — الأخطار الحرفية (الإصابات والأمراض) .

٣ — الإعانات العائلية وتشمل إعانة الأمومة وتعطى عند كل ولادة ، والإعانات الشهرية بحسب عدد الأطفال ومنحة صاحب الأجر الوحيد (إذا كانت زوجة الأجير لاتشتغل) وإعانات قبل الولادة وإعانة السكن ومنحة تحسين المسكن ، ومن خصائص هذا النظام من الناحية المالية أن موارده تؤمن جميعا من بدلات الاشتراكات ولا تتدخل ميزانية الدولة فى تمويله بأى شكل كان . وأساس بدل الاشتراك واحد لجميع المأجورين فهو يقدر بنسبة مئوية من الأجر على أن لايتجاوز الأجر مقداراً معيناً فإذا جاوزه استوفيت بدلات الاشتراك على أساس المقدار المعين الأعلى للأجر .

وفى التأمينات الاجتماعية بمعناها الخاص (وهى المرض والأمومة والعجز والشيخوخة والوفاة) يحسب بدل الاشتراك بنسبة ١٦ ٪ من أجر العامل يدفع رب العمل منه ١٠ ٪ ويدفع المضمون ٦ ٪ ويستقطع رب العمل تلك النسبة المئوية من الأجر عند دفعه الأجور إلى العمال .

أما فى تأمينات الأخطار الحرفية (أى إصابات العمل والأمراض الحرفية) فيحسب بدل الاشتراك بنسبة أهمية الأخطار فى كل مشروع ويدفعه رب العمل وحده ومعدل بدل الاشتراك على الجملة هو ٣٪ من أجر العامل .

وللإعانات العائلية تحسب بدلات الاشتراك بنسبة ١٦ ٪ من الأجر ويدفعها أرباب العمل وحدهم لمنفعة عمالهم المأجورين .

وقد بلغت نفقات مؤسسات التأمين الاجتماعى فى فرنسا لسنة ١٩٤٨ ما يقرب من ٣٠٠ مليون دينار .

وفى انكلترا صدر قانون التأمين الصحى فى سنة ١٩١١ وقانون التأمين من البطالة سنة ١٩١٢ وقانون الإعانة التقاعدية للأرملات واليتامى والشيخوخة فى سنة ١٩٢٥ .

وفى سنة ١٩٤٤ رفع السير بيفردج إلى الحكومة البريطانية تقريراً شهيراً عن التأمين الاجتماعى وأهم التوصيات التى وردت فى تقريره .

١ — إنشاء نظام شامل إجبارى فى التأمين الاجتماعى لجميع المواطنين فى البلاد الإنكليزية مع الأخذ بنظر الاعتبار حاجات المضمونين وطريقة معيشتهم ولذلك فقد قسم السكان إلى أصناف وجعل لكل صنف نوعا من الأخطار التى يتناولها التأمين .

٢ — توحيد جميع مؤسسات التأمين الاجتماعى القائمة مثل مؤسسات الصحة والبطالة وغيرها ثم إدارتها من قبل وزارة تنشأ لهذا الغرض باسم (وزارة التأمين الاجتماعى) .

٣ — أن تدفع وزارة التأمين الاجتماعى لكل فرد فى المملكة إعانات ومنحات مختلفة فى أحوال معينة كالبطالة والمرض والشيخوخة وإصابات العمل والزواج والولادة والوفاة .

٤ — أن تكون ميزانية التأمين الاجتماعى من بدلات الاشتراك التى يدفعها المضمونون وأرباب العمل وتساهم الدولة بدفع نصيب منها أيضا .

وقد أخذت حكومة العمال البريطانية بعد الحرب العالمية الثانية بتلك التوصيات إلى حد معين خاصة فى التأمين الصحى .

عيوب التأمين الإجبارى :

من مزايا التأمين الإجبارى أنه يحل إلى حد كبير جداً مشكلة الخطر ومع ذلك فتعزى إليه بعض العيوب .

١ — ضمن الناحية المعنوية يقال أن القسط الذى يستقطع من المستفيد من التأمين ليس له من حيث أثره فى تربيته المعنوية والاجتماعية أكثر من أية ضريبة أخرى .

٢ — أنه يحمل العيوب الموجودة فى كل نظام للتأمين إلى أقصى درجة ذلك أنه يوجد فى كل نظام للتأمين مجال للخداع والغش . ويزداد الخوف من الغش فى التأمين الإجبارى بسبب الأشخاص المشمولين لأنهم ليسوا صفوة اجتمعت بداعى التبصر الاختيارى بل هم من سواد الناس الذين يتميزون بمعنوية متوسطة ولأن الغش يقع على الدولة .

٣ — إن التأمين الإجبارى يعد آلة إدارية ثقيلة بالإضافة إلى المساوىء المألوفة فى الأدوات العامة . ففى بعض أصناف التأمين وبخاصة تأمين الشيخوخة والعجز توجد رءوس أموال ضخمة وتثير إدارتها المالية كثيراً من المشاكل الخطيرة .

٤ — للتأمين الإجبارى أثر فى الأسعار . فمن المحقق أن أرباب العمل يسعون فى أن يضيفوا على الأسعار ما يدفعونه من الأقساط . ولكن ليس من المقطوع فيه أنهم ينجحون فى مسعاهم . لأن قانون الأسعار لا يتوقف على إرادة البائعين .

٥ — أن التأمين الإجبارى قد يشدد المنازعات بين أرباب العمل والعمال بسبب ما يفرضه القانون من استقطاع من أجورهم فإن كثيراً من العمال يرفضون هذا الاستقطاع ويطالبون بزيادة فى أجورهم تعادل المبلغ المستقطع على أنه من الممكن أن يقال هنا أيضاً أن سعر الأجور لا يتوقف على إرادة المأجورين وحدهم .

التوسع فى فكرة التأمين :

إن فكرة التأمين الاجتماعى كانت تقوم على هذين المبدأين : (١) أن يكون التأمين قاصراً على أفراد الطبقة المأجورة التى تعتمد فى دخلها على العمل والتى ليس فى دخلها سعة للتوفير الفردى . (٢) أن يكون الغرض من التأمين الاجتماعى أن يحقق للعامل حداً أدنى من الدخل عند انقطاعه عن العمل بسبب المرض أو العجز أو الشيخوخة أو البطالة .

ولكن هذه الفكرة فى التأمين الاجتماعى قد تطورت واتسعت من حيث النقاط التالية :

١ — ألا يقتصر التأمين الاجتماعى على المأجورين بل يمتد إلى أرباب الحرف وصغار التجار والمستغلين الزراعيين .

٢ — أن يكون غرضه القضاء على العوز ولذلك يجب أن يضمن للعامل وبصفة خاصة إلى رب الأسرة الموارد المتناسبة مع حاجاته . أى أن ضمان الحد الأدنى للدخل لا يقتصر على حالة الانقطاع عن العمل بسبب المرض أو الإصابة أو البطالة أو الشيخوخة ، بل يمتد إلى أوقات العمل أيضا بسبب ولادة الأطفال وازدياد تكاليف رب الأسرة .

٣ — أن يكون التأمين الاجتماعى وسيلة لإعادة توزيع الدخل القومى وزيادة العدل فيه .

التأمين فى العراق :

يعتمد المأجورون فى العراق من حيث الأساس على أنفسهم لمقابلة ماقد يتعرضون له من الأخطار المتعددة التى ألممنا بها أى أن فكرة التوفير الحر الفردى هى السائدة من حيث المبدأ .

وقد جاء فى قانون العمال المرقم (٧٢) لسنة ١٩٣٦ أن للحكومة أن تصدر أنظمة لغرض التأمين الإجبارى على العمال (١) . ولم يصدر نظام بهذا الشأن حتى الآن . ولكن الحكومة قد أعدت مشروعا للضمان الاجتماعى (٢) وهو الآن قيد الدرس فى مجلس الأمة العراقى . وسوف نشير إلى الخطوط الأساسية فى هذا المشروع بعد قليل .

ومع ذلك فإن المشرع العراقى قد أخذ إلى حد كبير منذ سنة ١٩٣٦ بنظرية الخطر الحرفى La théorie du proffessionel risque وهى نظرية قانونية بعقد الاجماع تقريبا على قبولها .

ومفاد هذه النظرية أن إصابات العمل تعد أخطارا متصلة بمزاولة النشاط الاقتصادى وأنه لواجب على من ينظم ويوجه هذا النشاط أن يتخذ الإجراءات الضرورية لتقليل كثافة الأخطار وأن يتحمل نتائج الاصابة إذا حصلت برغم الاحتياطات المتخذة . ولاتنتج مسئولية رب العمل من فكرة الخطأ فليس على من وقعت عليه الاصابة أن يبرهن وقوع الخطأ . كما أن رب العمل لايمكن أن يتخلص من المسئولية بمحاولته أن يثبت عدم وقوع خطأ منه . فهو مسئول لأنه رئيس للمشروع يجنى الأرباح ويتحمل التكاليف .

وينشأ من الأخذ بمسئولية الخطر الحرفى أن يقوم المشرع بتقدير التعويض بحسب الحالات المختلفة المحتملة . وقد قسم المشرع العراقى هذه الحالات إلى أربع وقدر لكل حالة نوعا من التعويض يدفعه رب العمل إلى العامل أو ذويه .

(ا) فقد ينشأ من الإصابة عجز مؤقت عن العمل (عطل مؤقت) وقد جعل القانون للعامل الحق فى تناول نصف أجوره إلى حين شفائه على ألا تتجاوز مدة المعالجة سنة واحدة وإلا اعتبر العجز دائميا وقدرت درجته بحسب الجدول المعين لاستيفاء التعويض

(ب) فى حالة العجز الجزئى الدائم يكون التعويض بحسب الجدول الذى تصدره وزارة الشؤون الاجتماعية على ألا يزيد عن أجر سنتين .

(ح) فى حالة العجز الكلى الدائم يكون التعويض بما يعادل أجر سنتين .

(ء) فى حالة الوفاة يعطى ورثة العامل تعويضا يعادل أجر سنتين (٣) .

ومما تجدر الإشارة إليه أن مشروع القانون الجديد للعمل والعمال العراقى قد رفع الحد الأقصى للتعويض من أجور سنتين إلى أجور ٨٠٠ يوم .

الخطوط الأساسية فى مشروع التأمين الاجتماعى العراقى :

يمكن القول بأن المشروع العراقى فى التأمين الاجتماعى يرتكز على ثلاثة أفكار : التوفير الإجبارى من جانب العامل وزيادة الأجر من جانب رب العمل وإعادة توزيع الدخل القومى من جانب الدولة .

---

١ — المادة الثلاثون من قانون العمال المذكورة : (للحكومة أن تصدر أنظمة لأحداث صندوق توفير خاص للعمال وفرض التأمين الإجبارى عليهم أو تجرى أى أمر تراه يقى العمال شر البطالة أو المرض أو العاهة ولها أن تخول النقابات بذلك فيما يتعلق بمنتسبيها) .

٢ — استعمل المشرع العراقى تعبير الضمان الاجتماعى فى نفس المعنى الذى يستعمله الفرنسيون : Social security . أما المشرع المصرى فقد استعمل هذا التعبير للدلالة على مايسمى بالاسعاف العام .

٣ — المادة الحادية عشرة من قانون العمال العراقى لسنة ١٩٣٦ .

فالمشرع العراقى قد فرض على العامل أن يوفر كل يوم مبلغا ضئيلا هو عشرة فلوس . ويتم هذا التوفير بصورة سهلة جدا . وهذا التوفير الإجبارى له مزاياه فهو ينمى فيه الميل إلى التوفير ويشعره بلزوم الاحتياط لحاجاته المقبلة . ولايقتصر المشرع العراقى على دعوة العامل إلى توفير مبلغ زهيد من أجره بل يدعو رب العمل إلى أن يضيف إليه ما يعادله مرة ونصف مرة وهذه الإضافة هى فى الواقع شكل من أشكال زيادة الأجور . فجميع العمال الذين سيشملهم الضمان الاجتماعى العراقى ستزداد أجورهم زيادة آلية تكتتب لهم فى دفتر الضمان الاجتماعى الذى سيكون بمنزلة دفتر للتوفير الاجتماعى .

ولا يكتفى المشرع العراقى بحث العامل على توفير مبلغ ضئيل من أجره ووضعه على جانب لضمان غده وبإلزام رب العمل بأن يضيف إلى ذلك المبلغ ما يعادله مرة ونصف مرة ، بل يلزم خزينة الدولة بأن تضيف إلى المبلغين السابقين مبلغا يعادل مايدفعه رب العمل ، ومن المعلوم أن خزينة الدولة تتغذى بصفة خاصة من الضرائب والرسوم التى تستوفيها من المكلفين . وأغلب العمال الذين سيحصلون على هذه الإعانات الحكومية معفون من ضريبة الدخل فالدولة حين تأخذ الضريبة بهذا الشكل وتعطى الإعانات بهذا الشكل إنما تعيد إلى حد معين توزيع الدخل القومى بين أفرادها وتعمل على التخفيف من التفاوت بين المدخولات .

وهذه الأفكار الثلاثة التى تسود التأمين الاجتماعى فى مشروع التشريع العراقى تهدف إلى مصلحة العامل وخيره أولا وقبل كل شىء فكأن الدولة تقول للعامل إن وفرت لنفسك عشرة فلوس كتبناها لك فى دفترك أربعة أضعافها أى أربعين فلسا .

فالتأمين الاجتماعى فى العراق هو بمنزلة توفير اجتماعى كما أن دفتر التأمين الاجتماعى يشبه دفتر التوفير . وإذا كان من حق الموفر أن يسترد متى شاء ما يحتاج إليه من مدخراته فهل الأمر كذلك بشأن هذا الدفتر الذى وصفناه بدفتر التوفير الاجتماعى ؟ لقد حدد مشروع التشريع العراقى أوقات الاسترداد ومقادير المبالغ التى يمكن أن تسترد والحالات التى تسترد فيها المبالغ أو تدفع عند حلولها الإعانات بثمانى حالات : الشيخوخة والعجز المستديم والخلف والزواج والولادة والوفاة والبطالة والمرض .

ففى حالات الشيخوخة والعجز المستديم والخلف يدفع إلى الشخص المضمون جميع ماله من رصيد فى دفتر التامين الاجتماعى . أما فى حالات الزواج والولادة والوفاة فمقدار الإعانة التى تدفع إجمالا فى بداية الأمر هو خمسة دنانير وفى حالتى البطالة والمرض يدفع إلى الشخص المضمون على العموم ١٥٠ فلسا فى اليوم الواحد .

وأوجب المشروع العراقى تأسيس صندوق للتأمين الاجتماعى تتكون مطالبه من الاشتراكات ومن المبالغ التى ترصدها الحكومة له كل سنة . ومن الأموال التى توهب للصندوق عن طريق الإيقاف أو الإيصاء أو الهبة . وقد أحسن المشرع بفتحه باب الصندوق أمام أصحاب البر للمساهمة فى تمويله . فهذا الفتح سيذكر دوما الموسرين بواجباتهم الاجتماعية وسيعين على مد التأمين الاجتماعى إلى أصناف أخرى من الأفراد وزيادة المخصصات لهم .

وصندوق التأمين الاجتماعى فى العراق من حيث تمويله يشبه صندوق التأمين الاجتماعى فى انكلترا ، إذ يساهم فيه كذلك كل من أرباب العمل والعمال والحكومة . أما فى فرنسا فميزانية التأمين الاجتماعى تتكون بأسرها من بدلات الاشتراك التى يدفعها العمال وأرباب العمل ولا تساهم الخزينة العامة بشىء منها .

التغذية ورعاية صحة العمال

للدكتور عبد الستار شاهين (العراق)

كان لتطور الغذاء البشرى تأثير خاص وواضح على تقدم وتطور الإنسان نفسه . فقوة المسك فى الإنسان الابتدائى جعلته يقتات على الأثمار والأوراق والجذور وحتى على قسم من الطيور والحيوانات الصغيرة . وبمرور الزمن وعندما ابتدأ بإيجاد طرق ووسائط الصيد والقنص أصبح أكثر اعتمادا على الغذاء الحيوانى من الغذاء النباتى وبعمله هذا فقد القابلية لهضم ما نعتبره اليوم مواد غذائية غير قابلة للهضم ، ومما لاشك فيه أن خطوة التطور كانت كبيرة عندما تعلم الإنسان الطبخ فبه زاد الإنسان مواده الغذائية وقلل كثيرا من الوقت المطلوب لمضغ الطعام وفقد إلى حد ما القوة لهضم الأغذية الغير المطبوخة ولا زال قسم من البشر فى بعض أقسام من العالم اليوم يقتاتون كما اقتات الأولون كالإسكيمو وقسم من قبائل أفريقا الجنوبية وسيلان فهم وإن ابتعدوا جغرافيا إلا أن طريقة غذائهم لتدل على أنهم من أصل واحد .

أما فى دور التحول للزراعة فقد تمكن الإنسان من الإكثار من الحبوب والفواكه وأصبح أقل اعتمادا على الحشائش والأعشاب ، وبازدياد عدد السكان وتعدد القبائل بدءوا يتنقلون من مكان إلى آخر طلبا لإيجاد مناطق جديدة للزرع ولإنتاج المحاصيل الزراعية ومن هناك ظهرت اختلافات كبيرة فى العادات وفى اختلاف أنواع الغذاء ، ففى المناطق الاستوائية مثلا نجد أن الغذاء النباتى هو الغالب يقابله غذاء حيوانى فى المناطق القطبية وشبه القطبية وفى المناطق ما بين هاتين المنطقتين اعتمد السكان على النوعين فى غذائهم وقد اعتبرت هذه الاختلافات مسببة عن اختلاف المناخ والمحيط ومن الناحية الثانية فإن الدين قد لعب دورا فى استعمال وعدم استعمال أنواع من الأغذية ، فالبوذية مثلا تحرم قتل الحيوان ومن ثم أكله ونجد أن الهند والصين واليابان أصبح عدم أكل نوع خاص من السمك عادة دينية مستحكمة وأما الإسلام فقد حرم أكل لحم الخنزير .

ولقد لوحظ بتتبع تاريخ تطور العادات الغذائية أن هناك ميلا لاستبدال الأغذية النباتية بأغذية حيوانية فى المناطق المعتدلة . ويمكننا القول بأنه قد أعطيت أهمية كبيرة لهذا التحول ، على أنه مما لاشك فيه أن الأغذية الحيوانية لها تأثير كبير فى إنعاش التعاملات الكيماوية المعقدة داخل الجسم الإنسانى وتجهيز المواد البروتينية الضرورية لبنائه أكثر بكثير من المواد البروتينية النباتية . ولا شك أن الإنسان متأثر بجنسه البشرى وبمحيطه فهناك أجناس بشرية تتميز بطول القامة والصحة وطول العمر فى الوقت الذى نجد من الناحية الثانية جنساً صغير الحجم معتل الصحة مصاباً بشيخوخة مبكرة . فالوراثة لعبت وستلعب دائما دورها فى تشكيل الجسم الإنسانى وصحته وكذلك المناخ يلعب دورا وإن كان ضئيلا فى تكوين الصفات العقلية والجسمية ، إلا أننا علينا أن نعترف أن الغذاء والتغذية لها أثرها الفعال فى التشكيل الجسمى ، ويعتبر قسم من الباحثين أن تأثير الغذاء على الجسم يقدر بتأثير الوراثة والمناخ معا . ويجدر بنا هنا أن نشير إلى التقرير الذى نشر من قبل مجمع الأبحاث البريطانى يتبين منه ما للغذاء من تأثير فى تكوين الجسم والتقرير هو خلاصة لدراسة الحالات الصحية والجسمية لقبيلتين تقطنان تلال (كينيا) إحداهما تعيش على الأغذية النباتية والأخرى تعيش على الأغذية الحيوانية فالأولى قبيلة زراعية ولا تأكل اللحوم ولو أن

لديها قطعاناً من الغنم والبقر إلا أنهم خصوا الشيوخ منهم بأكل اللحوم واختص صغارهم بأكل الحبوب والمنتجات الزراعية الأخرى ووجد بأن حوالى ٦٠٪ من غذاء الذكور منهم الذرة والدخن . وأما القبيلة الثانية فصغارها تعيش على اللحم والحليب والدم وشيوخهم تعيش على الذرة والدخن والفاصولية ولقد وجد بالمقارنة بين أعضاء القبيلتين بتقابل الأعمار أن القبيلة التى تعيش على اللحم والحليب والدم أفرادها أطول قامة وأثقل جسما من القبيلة الأولى وأن فرق الطول بين أفراد القبيلتين فى سن الثالثة والعشرين يبلغ الخمسة بوصات وأن نساء القبيلة الثانية أطول بثلاث أنجات عن نساء القبيلة الأولى وأن القوى الجسمية لنساء هذه القبيلة تفوق قوة رجال القبيلة الأخرى فى كثير من الأحيان ، ولقد لوحظ أنه لا وجود لفقر الدم وتشوه العظام فى أطفال قبيلة آكلة اللحوم فى الوقت الذى يكثر فقر الدم وتشوه العظام فى أطفال القبيلة الأخرى . ولقد لوحظ أن المقاومة كبيرة ضد ذات الرئة والسل فى آكلة اللحوم وتقل هذه فى آكلة النباتات ووجد بأن الروماتيزم والتهاب المفاصل والإمساك يكثر فى آكلة اللحوم ولا وجود له فى آكلة النباتات ويستبان لنا مما أوردناه فى هذه المقارنة أهمية ارتباط المواد الزلالية الحيوانية بالأغذية النباتية وهذه النتائج لا تقتصر على قبائل كينيا فقط بل تصح على مناطق أخرى كثيرة ويمكن الاستفادة منها لحل مشاكل التغذية الكثيرة فى كثير من المناطق

إن مشكلة سوء التغذية فى العالم هى من أعقد المشاكل المتشابكة التى تجابه الإنسانية جمعاء . ولا نكون مغالين إن قلنا بأن السلم العالمى يتوقف إلى حد كبير على حل المشكلة هذه حلا سليما .

ففى عام ١٩٤٣ عقد مؤتمر فى الولايات المتحدة الأمريكية حضره ساسة وعلماء واقتصاديون وخبراء كثيرون وتباحثوا وناقشوا حاجات العالم المختلفة ووضعوا أسساً وقواعد وخطط عامة لزيادة المواد الغذائية فى العالم إلى مستوى المقاييس الغذائية المطلوبة بصورة عامة وليست المشكلة بحد ذاتها هى زيادة المحصولات الغذائية وتوزيعها توزيعا ملائما بل إنها تشمل السياسة والاستقرار السياسى والاقتصادى فى مختلف أنحاء العالم مبنية بأسسها على علم التغذية .

فللحصول على الغذاء الجيد تتطلب الوسائط لشرائه ، ولا يكون ذلك بالرواتب العالية وإنما برواتب تتناسب مع مستوى معاشى ملائم لمقاييس المعيشة اللائقة للحياة وهذه تعتمد بدورها على نظام اقتصادى ثابت .

فقد جاء فى تقرير مؤتمر الأغذية والزراعة للأمم المتحدة المنعقد سنة ١٩٤٣ أنه لم يتوفر مطلقا طعام كاف فى العالم لجميع سكانه ، وأن هناك أدلة مقنعة وواضحة على ارتباط عدم كفاية الغذاء مع سوء الصحة وأن النتائج السيئة لقلة الغذاء كثيرة ، إذ يؤدى سوء التغذية إلى خور القوى وضعف الحيوية وبذا لا يتمكن ضحاياه من أن يكونوا مواطنين عاملين مفيدين . إن حدوث المرض بصفة عامة ومعدل الوفيات فى الأطفال والصغار والنساء فى دور الخصوبة وجميع الأعمار أكبر دائما فى الجماعات السيئة التغذية من الجماعات الحسنة التغذية كما وأن الشفاء من الأمراض يحتاج مددا أطول إذا كان الغذاء ناقصاً . وتقل نسبة وفيات الأطفال ويطول معدل العمر فى الأقطار التى تستهلك الغذاء الجديد .

وهناك أمراض عامة مرتبطة ارتباطاً كلياً مع قلة المقاومة التى يسببها سوء التغذية كما أن هناك أمراضا مسببة عن سوء التغذية فى أنحاء العالم تسبب آلاما لا مبرر لها ويمكن الوقاية منها وسوء التغذية على اختلاف درجاته موجود فى كل الطبقات وفى كل الأقطار إلا أنه يوافق الفقر دائما فردياً كان أم إجماعيا وهذا الفقر هو سبب سوء التغذية وضعف صحة الفقراء . وهناك أمثلة ظاهرة بإثبات شفاء الأمراض الناتجة عن سوء التغذية بإعطاء المواد الغذائية المتسببة عن نقصها المرض .

يتبين لنا مما تقدم أهمية الفقر للغذاء في حالتي الصحة والمرض وفي إسعاد المجتمعات وهذا أمر لا يمكن التغافل عنه في كل قطر من الأقطار . فالعراق بحكم مناخه وتكوينه الجغرافي قطر زراعي ومنابع الثروة الزراعية فيه أوفر بكثير من منابع الثروة الصناعية باستثناء النفط ومشتقاته ، ففي الوقت الحاضر تؤلف الحاصلات الزراعية والحيوانية القسم الأعظم من صادرات البلاد كما وأن ما يزيد عن ٨٠ ٪ من سكان البلاد يزاولون الزراعة ويعتمدون عليها في معيشتهم، وعند إلقاء نظرة على الحالة الراهنة هنا يتملكنا العجب من تبدل الأحوال في هذا الجزء من العالم فتاريخ ما بين النهرين القديم أيام بابل وآشور ترينا إلى أي حد من الرقي قد وصلت مشاريع الري والزراعة في عهد تلك المدنية وحتى في زمن العباسيين فقد بلغ تقدم الري والزراعة الذروة وكان ما يقرب من الأربعين مليونا من السكان يعيشون بيسر ورخاء ، وبفعل الأحداث التاريخية المتتابعة تدهورت معالم المدنية وخيم الظلام على البلاد قروناً وأجيالا ودام الحال على هذا المنوال حتى بداية الحرب العالمية الأولى فانتهى دور الظلم بنهايتها عند تشكيل الحكم الوطني ، فانبثق النور وتلفت الرجال إلى ما حولهم فلم يجدوا إلا الخراب والدمار والجهل والفقر والمرض بين ظهرانيهم فلا ري ولا زراعة ولا صناعة ولا عمران إلا جزءا يسيراً من معالمها . وبدىء بالعمل الجدي وذلك بإحياء مشاريع الري لإنعاش الزراعة من جديد وإنعاش الصناعة أيضا. أما الزراعة فقد انتعشت كثيراً وأصبحت حاصلات البلاد الزراعية تزيد على حاجة السكان وبدىء بتصدير الفائض عن حاجة السكان منها .

إن وضع الصناعة الحالي ليس مما يبعث على الارتياح إذ أنها تجتاز دوراً عسيراً من الانتقال يتناول أسسها وكيانها ، فالصناعات اليدوية الوطنية القديمة قد أصابها التدهور بفعل الأحداث السياسية والتاريخية ومنافسة الصناعات الأجنبية لها وأصبحت لا تقوى على الصمود لمنافسة المنتوجات الصناعية الميكانيكية الحديثة لها ولم يكن لها من الحماية الجمركية والتشجيع الحكومي ما يسندها . أما الصناعات الآلية الحديثة فإنها وإن دخلت العراق منذ ما يقرب من الثلاثين عاما أو أقل فإن تقدمها ما زال بطيئاً ونشاطها محدوداً ، فقلة رؤوس الأموال بسبب الفقر والإهمال الذي أصاب البلاد أجيالا وعدم وجود المادة الأساسية اللازمة للصناعة وعدم معرفة أصحاب رؤوس الأموال بأساليب الصناعة والنظم الاقتصادية الحديثة وانعزال العراق عن التطورات العالمية الحديثة وتأخر الزراعة وتأثيره على عدم نمو الصناعة وعدم استخدام الأساليب والآلات الحديثة وانشغال عدد كبير من السكان بالزراعة وندرة اليد العاملة للصناعة وفقدان واضطراب السياسة الاقتصادية الصحيحة بتأثير التدخل والضغط الأجنبي باتباع سياسة اقتصادية هدفها جمع الإيرادات لخزينة الدولة وتشجيع الاستيراد بكميات كبيرة دون مراعاة الأحوال الصناعية العراقية وعدم حمايتها وتشجيعها مما اضطر العراق أن يبقى قطراً زراعياً فبقيت الواردات تزيد على الصادرات زيادة كبيرة بالإضافة إلى عدم الانتباه والعناية بالتثقيف الصناعي وعدم فتح المدارس المهنية والصناعية لتدريب العمال وإعداد الفنيين، كل هذه قد سببت التأخر الصناعي في العراق .

على أن هذه العوامل بأجمعها أخذ يخف مفعولها تدريجا منذ تأسيس الدولة العراقية وعلى الأخص في السنوات الأخيرة . فنمو رؤوس الأموال بتوسيع الزراعة والتجارة وقيام الحكومة بعقد قروض وتأسيس شركات مساهمة عديدة وازدياد الاتصال بالعالم الخارجي وازدياد الصلات بالبلدان الصناعية بفضل المواصلات الجوية والبرية والبحرية وتوفر إنتاج النفط العراقي بأسعار منخفضة كل هذا قد نبه الناس لضرورة تصنيع البلاد، بالإضافة إلى أن سياسة الحكومة الاقتصادية قد طرأ عليها تغير كبير فأصبحت أكثر تشجيعا للصناعة، فقد سن قانون تشجيع المشاريع الصناعية قبيل الحرب العالمية الثانية وأدخلت عليه بعض التعديلات التي نصت على إعفاء ما يستورد للمشاريع الصناعية من الآلات والأدوات من الرسوم الكمركية وعدل قانون التعريفة الكمركية على جميع البضائع المستوردة وزيادة الرسوم على قسم من المصنوعات الأجنبية لحماية الصناعات الوطنية وتشجيعها وأسست مديرية عامة للمباحث الصناعية لغرض القيام بالبحوث الصناعية

وإرشاد أصحاب المصانع المحلية إلى أحدث الأساليب . ثم أسس مصرف صناعي الغرض منه تسليف المشاريع الصناعية والمساهمة فيها لغرض تشجيعها وإنمائها . وبفضل هذه التشريعات وتجمع رؤوس أموال كبيرة أثناء الحرب العالمية الثانية وازدياد الشعور بالحاجة للصناعات الوطنية بعد الضيق وندرة البضائع الذى حصل أثناء الحرب لانقطاع المصنوعات الأجنبية فقد نشأت فى العراق حركة ونهضة صناعية ظاهرة وأنشئت معامل مختلفة أهمها معمل للغزل والنسيج القطنى أسسته شركة الغزل والنسيج العراقية ويشتغل به (٢٤٠٠) عامل وأخذ ينتج الغزل والخام للأسواق المحلية كما أخذ يصدر الغزل إلى الخارج كذلك معمل السمنت والبيرة ومعامل حديثة للدباغة ومعامل لتقطير الكحول من التمور ومعمل للمواد الإنشائية ومعامل كثيرة لصنع السجاير وقد بلغ عدد المعامل المسجلة رسميا بما يزيد عن (٢٠٠٠) معملا يشتغل بها مايقرب من الـ (٥٠) ألف عامل فى كافة أنحاء العراق . على أن هناك بعض المعامل التى لم تسجل بعد ومن هذه المعامل مايتعلق بصناعة الطابوق والنجارة وصناعة الأحذية ودباغة الجلود وبالصناعات الكيماوية كالصابون واستخراج الزيوت والثقاب والنسيج والحياكة والسجاير والطباعة ومعامل تصليح السيارات والآلات والمحركات الزراعية . وبالنظر لتوسع الحركة الصناعية فقد قامت الحكومة منذ سنة ١٩٣٦ بسن عدة قوانين لحماية حقوق العمال بتحديد ساعات العمل ومنع استخدام صغار السن والتعويض عند وقوع إصابة أو مرض أثناء العمل ومنح العطل السنوية للعمال ومعالجة مشاكل البطالة والضمان الصحى وتفتيش المعامل وبناء البيوت للعمال ويشرف على تنفيذ وتطبيق هذه القوانين وزارة الشئون الاجتماعية . وبالرغم من تقدم الصناعة فى السنوات الأخيرة فإنها لاتزال منحصرة فى نطاق ضيق والإنتاج الصناعى بعيد عن أن يفى بالحاجات المطلوبة للاستهلاك الداخلى ولا زلنا نعتمد على المصنوعات الأجنبية فى تأمين الحاجات الضرورية ولا زلنا بحاجة قصوى لإجراء دراسات جدية لمعرفة موارد البلاد وثروتها المعدنية ثم وضع تصميم اقتصادى عام يتضمن منهجا للمشاريع الصناعية التى يجب القيام بها .

لم يكن هناك حد أدنى لأجور العمال غير الفنيين إلا أنها حددت مؤخراً بنظام واعتبر بأنه لا يجوز بأى حال من الأحوال أن يكون أجر العامل غير الفنى أقل من ربع دينار يوميا وحددت ساعات العمل للعامل فى المعامل الميكانيكية بثمانى ساعات وخلاف ذلك من المعامل بتسع ساعات ويقدر معدل دخل العامل بـ (٣٥٠) فلسا أى مايعادل دولاراً واحداً أو (٣٥) قرشا مصريا أو (٣٥٠) قرشاً سوريا .

أما الغذاء فليس هناك دراسة جدية وافية ولم تدرس المواد الغذائية دراسة فعالة وليس هناك إحصائيات أو دراسات إحصائية عما يستهلك الفرد العراقى من المواد الغذائية وكل ما هناك تقديرات واجتهادات فردية . وقد فطن إلى توجيه العناية بالتغذية منذ سنة ١٩٣٧ وتشكلت فى بغداد لجنة سميت باللجنة التغذية وقد وجدت أن الطبقة الفقيرة فى العراق لا تأخذ المقدار الكافى فى الغذاء وخاصة الزلال الحيوانى إلا أنها لم تقم بدراسة التغذية وأحوالها دراسة علمية كاملة كما درست فى البلدان الأخرى، إلا أنها ذكرت أن بإمكان العراق أن ينتج ما يكفيه من الطعام وذكرت بأن قدرة الأرض الغذائية عالية بالنسبة إلى السكان إذ يصيب الفرد الواحد ٥,٧ مشار من الأرض لدراسة شئون التغذية فى الوقت الذى تكون فيه ٢,١ مشارة للفرد الواحد كافية لتجهيزه بأحسن غذاء له حسب المقاييس الأمريكية . ولم تعمر هذه اللجنة طويلا إذ انحلت وحلت محلها لجنة على نطاق أوسع سميت باللجنة الغذاء الوطنية تشكلت فى ١٥ آذار ١٩٥٢ وأول عمل قامت به هو أنها طلبت من منظمة الغذاء والزراعة العالمية فى روما إرسال خبير فى التغذية إلى العراق لتقديم التقرير والمقترحات اللازمة ووصل الخبير البروفسور هوكس كوتيل وقد قام بدراسة سريعة امتدت لمدة قصيرة أمدها أربعة أشهر وقدم تقريره المرقم F.A.O ٣٦ بشهر آب/٩٤٢ وكان من أولى اقتراحاته هو تشكيل مؤسسة للغذاء فى بغداد وقد حصل على موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية فى ذلك الوقت إذ لم تكن وزارة الصحة قد أنشئت بعد والغرض من تأسيسها وأول واجباتها هو التوصل إلى الحالة الغذائية فى الوقت

الحاضر بواسطة التحرى والبحث العلمى ولتقدم المعونة والمعرفة العلمية لضرورة استعمال الأغذية الصحية المتوازنة وقد طلب إلى مجلس الإعمار لتخصيص مبلغ ١٢,٠٠٠ دينارا من ميزانيته لبناء مختبر ومستشفى بسعة ٢٠ سريرا لغرض التحرى والتتبع العلمى وقد اختبرت الأرض بالقرب من المستشفى الملكى وبدىء بالبناء فعلا .

كما أن اللجنة الوطنية قد اقترحت كما اقترح الخبير تدريس موضوع التغذية فى المدارس والانتباه بصورة خاصة إلى أنواع الأغذية الواجب تناولها لمعادلة الغذاء، وقررت وزارة المعارف إعطاء وجبات غذائية لطلاب المدارس الابتدائية، وقد اقتصرت دراسة الخبير على قسم من طلاب المدارس ومدارس الأطفال فى الريف وعمال مصافى شركة نفط كركوك إلا أن الدراسة فى جميع هذه التحريات لم تكن كاملة لقصر مدة الدراسة. إننا نرى أن مشكلة الغذاء فى العراق هى ليست مشكلة نقصانه من حيث الكمية وإنما النقصان هو من حيث الماهية والنوعية إذ لا يمكننا القول بأنه توجد أمراض جسمية عن سوء التغذية (كالبلاجرا وداء الاسقربوط) وإنما هناك قلة بسيطة فى السعرات وهناك سوء تغذية عامة إذ أن مايقرب من الـ ٧٥ ٪ من السكان لاينالون الغذاء الأصولى الكافى وأن الـ ٢٥ ٪ الباقية وهم الطبقة الأحسن حالا يشكون التخمة من كثرة غذائهم الغير المنظم ولاينقصها غير المعرفة بأصول التغذية الصحيحة، وتظهر سوء التغذية جلية بمقارنة الأوزان وضعف البنية العامة فى الأكثرية فغذاء الفلاحين فى القرى والأرياف وسكان البوادى ناقص فى نوعيته معتمد على المحصولات المحلية وقاصر على الخبز المصنوع من الشعيرة والذرة والحنطة إن وجدت والحليب ومشتقاته والتمر إن وجد أيضا وبندر أكل اللحوم والفاكهة . أما طبقة العمال فهم وإن كانوا أكثر دخلا من أولئك فإن تكاليف عيشهم فى المدن تكرههم على التغذية السيئة وأكثر غذاء هذه الطبقة الخبز والتمر وبعض الفاكهة وقليل من اللحم فى يوم أو يومين من أيام الأسبوع . والعامل الاقتصادى يلعب دورا مهما وخطرا فى حياة هذه الطبقة فالقوة الشرائية وانخفاض مستوى المعيشة يمنعهم من الحصول على الغذاء الملائم فمعدل دخل العامل اليومى الذى يبلغ (٣٥٠) فلسا لايكفى لسد حاجاته وحاجات عائلته الغذائية مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية الموجودة فى الأسواق . ويكفى أن نورد مثلا واحدا هو أن سعر الكيلو الواحد من اللحم ثمنه (٢٤٠) فلسا وما علينا إلا أن نتصور كيف يتمكن العامل من شراء ما يكفيه ويكفى عائلته (الكثيرة العدد عادة) من اللحم يوميا بدخله المحدود هذا ؟ .

فلو ارتفع متوسط الدخل إلى ٥٠٠ أو ٦٠٠ فلس يوميا فلاشك أن هذه الزيادة فى الدخل ستؤدى إلى تحسن حالة العمال الغذائية وبالتالى زيادة قوة العامل الإنتاجية، وقد فطنت إلى هذه الناحية الشركات الكبيرة كشركات النفط وأخذت تقدم لعمالها وجبات غذائية صحية وملائمة للمقاييس الغذائية المطلوبة بأسعار مخفضة وتركت الخيار للعامل نفسه فى الاشتراك فى تناول الغذاء الذى تجهزه الشركة أو أن يترك ذلك لتجهيز نفسه بالغذاء الذى يريده وكانت النتيجة أن اشترك كافة العمال فى أخذ الوجبات المقدمة من قبل الشركة وتحسنت حالة العمال تحسنا كبيرا بهذه الطريقة وتحسنت حالة عوائلهم بزيادة دخل معيلهم، وعلى غرار شركات النفط تقدم وجبات غذائية إلى عمال الميناء وعمال السكك الحديدية ، على أن الشركات الأخرى لم تحذ حذو هذه المؤسسات وليس منها من يقدم مثل هذه الخدمات للعمال.

ليست المشكلة فى العراق هى مشكلة الغذاء وسوء التغذية فقط فما لاشك فيه أن الصحة العامة فى المجتمع مرتبطة ارتباطا وثيقا بالأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصناعية ولا تكون صحة الشعب العامة على خير الأحوال إلا باعتدال القطر بمناخه وجودة هوائه ومائه وأرضه وحيث الغذاء الصالح وحيث النظافة العامة والمساكن الصالحة للسكنى والثقافة العامة والعناية بالصحة الفردية والاجتماعية والوقاية من المرض والدراية بالعلاج ونشر الدعاية الصحية بالطرق الفنية والعلمية بين الناس ومحاربة الجهل بالتعليم الإلزامى، فمن الثابت علميا وعمليا أن

الأمراض بأنواعها تفتك بالشعوب والمجتمعات التي تعيش في جهل وأمية أو في فقر يحرمه الغذاء الجيد فيحرم تلك الشعوب وتلك المجتمعات من تكوين أجيال متمتعة بالحياة سليمة الجسم قادرة على العمل . فمشاكل الصحة العامة في العراق متعددة فأكثرية الشعب لازال أميا يجهل أبسط القواعد الصحية بالإضافة إلى قسوة مناخه الحار صيفا والبارد شتاء وكثرة المستنقعات والأهوار في جنوبه وسوء أحواله الاقتصادية والاجتماعية كل هذه لم تساعد على تحسين غذائه وإعداد المساكن الصحية لساكنيه في القرى والأرياف ولم تساعده على تجهيز المياه النقية لكافة السكان وتنظيم المجاري وتصريف الفضلات والعناية بالنظافة العامة التي هي من أهم مستلزمات الصحة العامة مع مكافحة الأمراض المتوطنة مكافحة جدية كما حدث في الممالك الأخرى . ومع أن الصحة العامة قد تقدمت تقدما محسوسا في العراق منذ قيام الحكومة العراقية إذا قيس بالأحوال الصحية التي كانت سائدة قبل هذا العهد فقد كانت البلاد في جهل صحي مطبق حيث لا وجود للمستشفيات ولا للأطباء ولا المؤسسات الصحية الأخرى ، فمنذ أن تشكلت الحكومة الوطنية بدأت بإنشاء مستشفيات عديدة ومستوصفات كبيرة وأعدت عددا كبيرا من الاطباء والموظفين الصحيين لمختلف الأمور الصحيه ووزعتهم على المؤسسات الصحية في مختلف أنحاء القطر ولازال البلد في دور الإنشاء والبناء ، على أننا نعترف بأننا لازلنا في حاجة ماسة إلى الإكثار من هذه المؤسسات المجانية لمعالجة سكان القطر للقضاء على الأمراض باختلاف أنواعها ، وما رعاية صحة العمال إلا جزء من هذه السياسة ، فالمؤسسات الحكومية الصحية تقوم بمعالجتهم بالمجان كما هي الحال في معالجة بقية أفراد الشعب ، وقد أولت الحكومة عناية خاصة بهم فمؤسساتها تقوم بفحص العمال الذين لهم تماس مباشر بمعاملات الأفراد كعمال المطاعم والعمال الذين يشتغلون ببيع وتحضير المواد الغذائية للتأكد من سلامتهم من الأمراض السارية أو المعدية وقد خصصت دفاتر خاصة لكل عامل ويجرى الفحص دوريا كل أربعة أشهر أو ستة أشهر ويقوم موظفو الصحة بفحص النواحي الصحية في المعامل وإعطاء الارشادات اللازمة إليهم وتنبيههم إلى ضرورة إكمال النواقص في تلك المنشآت فالمعامل الكبيرة والمنشئات الحديثة مكتملة الشروط الصحية من كافة وجوهها ونواحيها إلا أن هناك المعامل الصغيرة والقديمة فهي ليست مكتملة الشروط الصحية من حيث التهوية والإضاءة وازدحام العمال ، وجود نواقص في كثير من مرافقها الصحية . والرقابة دائمة لإصلاح هذه النواقص في كافة هذه المعامل وهناك رقابة صحية دائمة على بعض المصانع الكبيرة كمصنع النسيج والغزل ومعمل البيرة وكثير من معامل السجاير فقد خصصت هذه المصانع أطباء خاصين إما ثابتين أو زائرين لفحص ومعالجة عمال المعمل يوميا وتجهيزهم بالأدوية اللازمة على حسابها وقد تكونت على جانب من هذه المعامل مستوصفات صغيرة لهذا الغرض . أما المعامل الأخرى الصغيرة والتي تقتصر إلى الفحص الطبي اليومي فأصحاب هذه المعامل يرسلون المرضى من عمالهم إلى المنشئات الصحية الحكومية لمعالجتهم . كما وقد طلب من هذه المعامل أن تخصص صندوقا خاصاً للإسعافات الأولية لوضعه في المعمل . أما المؤسسات الكبيرة والتي تضم عدداً كبيراً من العمال كشركات النفط والسكك الحديدية والميناء فبالإضافة لوجود أطباء إخصائيين لها ووجود مستوصفات متعددة لفحص العمال ومعالجتهم بها فلكل من هذه المؤسسات مستشفى كامل التجهيزات الطبية والجراحية الحديثة لمعالجة العمال ومستخدمي هذه المؤسسات كما وأن هذه المؤسسات قد قامت ببناء مساكن لعمالها وهي على العموم مستكملة الشروط الصحية من حيث الاضاءة والكهرباء والتهوية والسعة واحتوائها على المرافق الصحية الأخرى كما وأنها مجهزة بالماء والكهرباء ، ولقد شرعت الحكومة في بناء دور للعمال على غرار دور عمال السكك الحديدية وشركة النفط والمياه وقد بلغ عدد ما أنشيء من الدور ما يقرب من الأربعة آلاف دار حتى الآن وخصصت مبالغ أخرى لبناء ألفي دار أخرى لهذا العام وقد وزعت الدور على العمال بصورة عادلة وتستوفى منهم أجوراً مخفضة سنويا .

وللقضاء على حالة سوء التغذية فى الطبقات الفقيرة وللترفيه عن حالة العمال الاقتصادية والصحية والاجتماعية أرى لزاما علينا أن نوجه عنايتنا إلى الأمور التالية :

١ — ضرورة دراسة حالة التغذية دراسة علمية عامة وكاملة .

٢ — إنماء الثروة الحيوانية بكافة الطرق والوسائل الممكنة لتحسين النسل وعمل المراعى الخاصة لها .

٣ — منع تصدير الحيوانات الداجنة كالبقر والغنم والجاموس والإبل وتشجيع الشعب لاستهلاك لحومها محليا .

٤ — تحديد سعر اللحوم لكى تتمكن الطبقات الفقيرة من الحصول عليها وضرورة قيام الحكومة بتعويض المنتجين بفروق الأسعار .

٥ — العمل لزيادة إنتاج الحليب ومشتقاته وتنبيه مختلف الطبقات لضرورة استهلاكه .

٦ — العمل لزيادة الأسماك وتشجيع وتحسين طرق صيدها لتكون ميسورة للاستهلاك .

٧ — إدخال وتشجيع زراعة المنتوجات الزراعية التى تحتوى على نسب عالية من المواد الزلالية النباتية كزراعة الـ (فول السويا) Soya beam وأنواع الفاصوليا الأخرى .

٨ — إنماء الثروة الزراعية وتشجيع المزروعات التى تحتاجها الصناعات كزراعة قصب السكر وبنجر السكر والقطن والكتان والقنب وغيرها .

٩ — ضرورة تشكيل قسم طبى خاص يسمى الطب الصناعى وضرورة إعداد وتدريب الأطباء والموظفين الفنيين لها .

١٠ — ضرورة إلزام أصحاب المعامل التى يشتغل بها خمسون عاملا فأكثر أن يكون لها طبيب خاص يقوم بفحص ومعالجة العمال فيها .

١١ — العمل لزيادة المؤسسات الصحية فى كافة أنحاء القطر وإعداد الأطباء والصيادلة والموظفين الصحيين والقيام بحملات واسعة النطاق للقضاء على الأمراض المتوطنة ومعالجتها معالجة فعالة .

١٢ — ضرورة إنماء روح تشكيل الجمعيات التعاونية بين العمال ومساعدة هذه الجمعيات .

١٣ — ضرورة العمل لزيادة أجور العمال لكى يعيشوا عيشة أرقى وأسعد .

١٤ — ضرورة العمل لإصدار قانون التعليم الإلزامى .

١٥ — ضرورة القيام بتأسيس المدارس الصناعية والمهنية .

١٦ — ضرورة القيام بالتثقيف الصحى بكافة الوسائل والطرق المتيسرة فى الوقت الحاضر .

الخدمات الاجتماعية فى العراق ووسائل تمويلها

الأستاذ عبد المنعم فطين (مصر)

النهضة الاجتماعية الحديثة

كان للتطورات التى مرت بالعراق أثرها فى النهضة الفكرية والعلمية والاجتماعية وقد ظهرت بوادر ذلك فى أوائل القرن العشرين . وفى الحقيقة فإن العراق إذا قورن بغيره فى نصف القرن الأخير لوجد المنصفون أنه قد خطا خطوات واسعة فى سبيل التقدم والإصلاح .

فهذه الفترة مملوءة بالنظم والتشريعات والتطورات الاجتماعية وقد تدعم فيها النظام الاجتماعى وبنى على أساس سليم . وقد بدأت حركة اشتراك الشعب فى تنفيذ مايحتاجه من خدمات كما بدأ الناس يشعرون أن الإصلاح والخدمات الاجتماعية يجب أن يقدمها الشعب بالشعب لصالح الشعب وتقف خلف الشعب فى ذلك الاصلاح والتقدم حكوماته الرشيدة فتولت رسم سياسة الإصلاح وحققت كثيرا من المشروعات الاجتماعية ، كما تشجع وتساعد الهيئات الأهلية فى تنفيذ كثير من هذه المشروعات .

الخدمات الاجتماعية الحكومية

إن العراق بلد زراعى من قديم الزمان وقد بدأت الصناعة تحتل فيه المركز اللائق ، وللنهوض بالزراعة والصناعة لابد أن تعطى الرعاية الاجتماعية الكافية للقائمين على أمرها من عمال الصناعة والزراعة . وتتمثل هذه الرعاية الاجتماعية فى المساعدات المالية والعينية التى تقدمها الحكومة لهم وذلك بتوزيع الأراضى وتوزيع البذور وبيعها للزراع بأسعار مشجعة وتقديم المساعدات والإرشادات الفنية على نطاق واسع ، وكذلك التوجيه المهنى وإعداد وتطبيق القوانين المناسبة وبث روح الوئام بين أصحاب الأعمال والعمال وتأمين العمال على أنفسهم وأعمالهم وتعويضهم عن الوفاة والعاهة والمرض بسبب العمل وإعداد المساكن الشعبية اللازمة .

وليس أدل على اهتمام الحكومة بموضوع المساكن من البيان الذى صدر أخيرا عن مجلس الأعمار ، ذلك البيان الذى يوضح أن الوزارة قد تبنت سكان الصرائف وذلك بإنشاء مجموعة أولى من الدور لهم . إذ أن من حدود بغداد توجد حوالى ألف وخمسمائة صريفة يسكنها حوالى واحد وثلاثين ألف نسمة يضطرون إلى المعيشة فى هذه الصرائف بسبب فقرهم الشديد ، وبهذا المشروع تبنى مساكن يشتمل كل مسكن على حجرتين عدا المنافع كاملة . وتضم الحدائق والمرافق الضرورية وهى مدرستان إبتدائيتان ، مستوصف ، عيادة ، دائرة للبريد والبرق والتليفون ، سوق عصرية ، جامع ، حمامات عامة ، مقاهى وسينما وقد أنشئت فعلا مدرستان .

التأمين الاجتماعى

ولما كانت مشروعات التأمينات الاجتماعية من أهم الوسائل للتخفيف عن المنتفعين بها وبث روح الطمأنينة بينهم على أعمالهم وأنفسهم فقد رأت الحكومة العراقية سن تشريع خاص بالتأمين الاجتماعى فى شكل صندوق يضم

بمجموعة المبالغ المستقطعة من المستخدم والأجير والحكومة وفوائدها . وقد تضمنت الفئات التى ينطبق عليها الإفادة من الصندوق بالتقاعد أو الإصابة أو الشيخوخة أو أمراض المهنة ، وكذلك خصصت مبالغ للأرامل والأيتام الذين يتركهم العامل .

الإعالة الاجتماعية

إلا أنه لما كانت لائحة قانون التأمين الاجتماعى هذه قد استثنت من أحكامها المشاريع الصناعية والتجارية والشركات التى تستخدم أقل من عشر عمال وكذلك استثنت المشاريع الزراعية والأشخاص العاملين بها والخدم بالمنازل فقد أصبح تطبيقها قاصرا على فئة محدودة من أصحاب الدخل المحدود فى المشاريع الكبيرة ، ولم يلمس من قريب أو بعيد إعانة أولئك الذين لايستطيعون كسب رزقهم لسبب أو لآخر فلذلك رأت الحكومة إعداد مشروع بقانون الإعالة الاجتماعية ويشمل الشيوخ والعجزة والأرامل ذوات الأطفال والأيتام — ومازال مشروع القانون بالبرلمان لدراسته والموافقة عليه .

وبالاطلاع على مشروع القانون رأيت تسجيل الملاحظات التالية من وجهة النظر الخاصة :

أولا : جعل القانون (المادة الأولى) حق حصول المستحق على الإعانة بموجب دعوى يقيمها على وزارة الشئون الاجتماعية للحكم له بأنه مستحق للإعالة ، ومن رأيى أن يكون هذا الحق مطلقا لكل من تنطبق عليه الشروط المنصوص عنها على ألا يلجأ للتقاضى إلا إذا رأى شخص أنه مستحق بينما رأت الوزارة أنه غير ذلك . ففضلا عن أن هذا هو الإجراء الطبيعى فإنى أسرد هنا ما يعززه .

١ — المعروف أن المحاكم لم تنشأ إلا للفصل بين طرفين متخاصمين متنازعين أو أكثر ، وهذا ما لا ينطبق على الحالة التى نتكلم عنها إذ قد تكون الوزارة والمستحق متفقين على أنه يستحق الإعانة .

٢ — أننا يمكن أن نتصور أنه بمجرد صدور هذا القانون هجوم مئات بل وآلاف المستحقين على محاكم الصلح أو اللجان لإقامة الدعوى .

٣ — نصت المادة الثالثة على أنه على وزارة الشئون الاجتماعية أن تنيب عنها فى المرافعة أحد موظفيها ، فإذا سلمنا بهجوم المئات والآلاف على المحاكم أدركنا أنه من العسير تدبير العدد اللازم من الموظفين الفنيين لحضور الجلسات للمرافعة .

٤ — إذا فرضنا أن بعض من ينطبق عليهم القانون قد قعدوا عن إقامة الدعوى فى المحاكم للحصول على حقهم وهذا منتظر ، أصبح لدينا فئة ممن ترى الحكومة أنهم مستحقون قانونا بينما لا تقدم لهم أية مساعدة .

ثانياً : نصت المادة الاولى على أنه يشترط فى المستحق المستوفى للشروط ألا يكون له من هو ملزم بالإنفاق عليه شرعاً أو قانونا ، ولا يتعرض القانون للإجراء الذى يتخذ إذا تقاعس الملزم بالإنفاق عن الإنفاق ، والمستحق رجل فقير عاجز ليس من الميسور له مقاضاة الملزم بالإنفاق ، كان المفروض أن ينص على أن تتولى الحكومة إقامة الدعوى له .

ثالثاً : نص البند الأول من المادة الثانية أنه لا يجوز السير فى الدعوى غيابياً ، وفى هذا استحالة مادية إذ أن كثيراً من المستحقين بل جلهم مرضى وذوو عاهات وعجزة عجزاً كليا وقد تقعدهم إصابتهم عن التوجه والذهاب للمحكمة ، وإذا كان المشرع قد استدرك من المادة السابعة فقرة (٢) قائلا أنه إذا كان المحكوم له لا يستطيع الوصول إلى دائرة الاجراء أو المؤسسة فعلى وزارة الشئون الاجتماعية إيصال المبلغ ليده ، فإذا كان لا يمكنه الذهاب لاستلام المبلغ فما بالك بالذهاب إلى المحكمة ؟

ومما لا شك فيه أن الحكومة قد أحسنت صنعا باستصدار ذلك القانون الذى يدل على الوعى القومى الناضج وبذا أصبحت الإعانات أو المعاشات حق مكتسب للمستحقين بعد أن كانت أشبه بالإحسانات وفى هذا مافيه من إشعار الفرد بكرامته .

وجدير بالذكر أن اهتمام الحكومة بهذه الطوائف لم يبدأ بإصدار هذا القانون بل أن هذه الحكومة قد أولتهم اهتماما من قبل فهى تقوم برعاية العجزة والشيوخ من الرجال والنساء وذلك بإنزالهم فى دور ترعاهم تديرها وزارة الشئون وقد أدرجت الحكومة فى برنامج السنوات الخمس مبلغا لبناء (١٤) داراً موزعة على ألوية العراق تستقبل الشيوخ وذوى العاهات .

أما المقعدون والعميان فقد أنشأت الحكومة لهم معهداً باسم معهد الملكة حزيمة يضم من تتراوح أعمارهم بين ٩ و ١٤ سنة وهو مجهز بغرف للدراسة والنوم ويقدم فيه الغذاء والكساء يدرسون فيه وفق برامج التعليم الإبتدائى والأولى على طريقة برايل كما يتلقون دروسا عملية فى صناعة الخيزران والصناعات الخفيفة والموسيقى ، كما اعتمدت الحكومة مبلغا آخر لرعاية الصم والبكم والشواذ لإنشاء دار لهم .

وهناك رعاية الطفولة والأمومة ، فقد أنشأت الحكومة معهداً لذلك الغرض سنة ١٩٤٦ ومهمة المعهد وقائية علاجية إذ يتولى العناية بالسيدات أثناء الحمل وأثناء الوضع وبعده مع رعاية الأطفال ومراقبتهم ، وتتولى الحكومة الإشراف والصرف على مستشفى جمعية حماية الأطفال من جميع الوجوه ، ويضم قسم خاص باللقطاء .

هذا وقد أسست الحكومة ملجأ إسلاميا فى بغداد تشرف عليه مديرية الأوقاف العامة من ناحية نفقات الإدارة والسكنى والطعام والكساء على أن تتكفل وزارة المعارف بالتعليم نظريا وعمليا ، وهناك ملاجىء أخرى حكومية وأهلية .

وهناك قانون يقضى بعدم التسول والتشرد كما أعدت الحكومة مؤسسة لإيوائهم ، بها مدرسة خاصة للإصلاحيات إلا أن منهم من يخرج بكفالة من ذويهم وبعضهم يهرب ، والبعض الآخر يترك وحال سبيله ، وإن الاهتمام بالحدث المتشرد لهو من أهم المشاكل التى تشغل بال الاجتماعيين فى الوقت الحالى ولمعالجته يجب دراسة ظروفه وبيئته وأسرته والأسباب التى تدعوه للتشرد .

ولم تنس الدولة اللاجئين الفلسطينيين ويبلغ عدد من تصرف لهم مخصصات حوالى خمسة آلاف لاجىء أرصد لهم فى ميزانية سنة ١٩٥٢ (١٥٠,٠٠٠) دينار وتقدم لهم المساعدات المالية والعينية مع الرعاية الطبية والتعليمية والثقافية . هذا فضلا عن أنه قد أدرج فى ميزانية السنوات الخمس للإنشاء والتعمير مبلغ لبناء خمسين دارا لهم حتى تكفل الدولة لهم ما تبتغيه من رفع مستواهم الصحى والاجتماعى وكل ما أرجو ألا تنقضى هذه السنوات الخمس إلا ويعودون جميعهم إلى ديارهم أصحاب الكلمة فيها معززين مكرمين .

الخدمات الاجتماعية المشتركة

المراكز الاجتماعية

كل هذه الخدمات التى ذكرناها حكومية أى أن الحكومة هى التى تقوم بها وتشرف عليها وتمولها وتزودها بالموظفين الفنيين المختصين ومن إليهم ، والآن نتحدث عن ناحية أخرى من الخدمات الاجتماعية تشترك فيها الحكومة مع الأهالى فى الإنشاء والتكوين والعمل والتمويل ذلكم هى المراكز الاجتماعية ، فقد أعدت الحكومة

فى برنامج السنوات الخمس التى بدأت سنة ١٩٥١ مشروعا لإقامة مراكز اجتماعية فى مختلف أنحاء العراق وقد بدئ فعلا فى إقامة هذه المراكز ، والوزارة بسبيل إتمام مركزى الدورة والطارمية ويسير التنفيذ بأن يتبرع الأهالى بالأرض والطوب والأسمنت والعمل بينما تقدم الحكومة الأخشاب اللازمة. ويتضمن كل مركز اجتماعى مدرسة ومستوصف ودار حضانة يحاط بها حقل إرشاد ويكون بمثابة مركز للخدمات الاجتماعية للأهالى على أن يزود كل مركز بثلاث اخصائيات اجتماعيات وإخصائى للبحث ومهندس زراعى ومهندس مبانى وطبيب وقابلة .

الجمعيات التعاونية

من النظم الهامة فى العصر الحديث للخدمة الاجتماعية بث روح التعاون بين الأهلين وذلك بإنشاء وتشجيع الجمعيات التعاونية سواء أكانت استهلاكية أو تسليفية — ويقوم النوع الأول منها بشراء الخدمات الاستهلاكية لبيعها للمساهمين فيها بأسعار زهيدة — كما يقوم النوع الآخر بالتسليف للمعاونة فى استيراد الآلات الحديثة فى الزراعة وتحسين الإنتاج بشراء البذور الجيدة والسماد .

وقد أصدرت الحكومة قانون الجمعيات التعاونية سنة ١٩٤٤ وبه نظمت شؤون التعاون المختلفة سواء الخاصة منها بالتكوين أو مسئولية الأعضاء واشتراكاتهم وتسجيلهم وكذلك الناحية المالية — وهى خاضعة لدائرة التعاون فى وزارة الاقتصاد ولها حق الإشراف والمراقبة والتوجيه — وقد أعفى القانون هذه الجمعيات من ضريبة الدخل ورسم تسجيل الأموال وترتيبها ومن تقديم التأمين المؤقت مقدما عند الدخول فى المناقصات الحكومية وكذلك إعفائها من رسوم الطوابع والرسوم الجركية — وذلك فى السنوات الثلاث الأولى (ويعتبر هذا تمويلا عن طريق غير مباشر) وهذا عدا امتيازات أخرى لتشجيع الناس على تكوين مثل هذه الجمعيات والمساهمة فيها .

وليس أدل على اهتمام الحكومة بالتعاون وتشجيعها للعمال الزراعيين للانضمام إلى الجمعيات التعاونية الزراعية مما نص عليه فى وثيقة النعهد الموقع عليها من قبل الفلاح عند استلامه أرضا أميرية من الحكومة للاستثمار أن يتبع فى نشاطه الزراعى نظام التعاون المنصوص عليه فى قانون الجمعيات التعاونية .

الخدمات الاجتماعية فى المصانع

تتبع المصانع من ناحية الإشراف على تنفيذ أحكام قانون العمال إلى مديرية العمل والضمان الاجتماعى العامة — ولها حق التفتيش على المصانع للتأكد من تقديم الخدمات الاجتماعية لعمالها — وقد لوحظ أن هذه الخدمات تراعى إلى حد كبير حتى أن بعض أصحاب الأعمال يعوض عماله ويكافئهم ويرفه عنهم بأكثر مما نص عليه القانون . وإن أبرز مظاهر رعاية العمال فى المصانع تتمثل فيما يلى :

١ — الرعاية الصحية — وذلك بوجود طبيب خاص لكل مصنع كبير أو متوسط يتولى معالجة العمال مجاناً سواء بالمصنع أو العيادة . وقد حجزت بعض المصانع لعمالها جناحا خاصا فى المستشفيات لعمالها وعائلاتهم .

٢ — الناحية الغذائية — تتولى المصانع تقديم وجبات الغذاء لعمالها بأجر زهيد فى مكان خاص بالمصنع .

٣ — من خدماتها الاجتماعية أنها تقدم لعمالها قروضا بدون فائدة مما يسمى بالقرض الحسن — وكذلك المنح العينى مما ينتجه المصنع بسعر مخفض جداً إلى جانب أنه يعتبر كمكافأة عينية فى بعض الأحيان .

٤ — وتقوم بعض المصانع بحفلات ترفيهية لعمالها ويتقاضى العمال أجورهم كاملة فى أيام العطلات الرسمية الدينية

ولم أجد هنا نظام منح العامل أجازة بأجر مضاعف فى يوم عيد ميلاده وفى هذا مافيه من إشعاره بوجوده بل وبأهميته ومساهمة من الشركة أو المصنع فى الاحتفال بذلك اليوم .

النشاط الاجتماعى الأهلى

أسس النشاط الاجتماعى الأهلى

ويقصد به النشاط الذى يقوم به الأهالى لصالح الأهالى بعيدا عن الحكومة بتشجيعها ومراقبتها ولكى يثمر النشاط الاجتماعى الأهلى الثمرة المرجوة يجب أن تتوفر فيه أسس وقواعد عامة يمكن إجمالها فيما يلى :

١ — أساس القيام بخدمات اجتماعية ناجحة يشترك الشعب فى أدائها اشتراكا فعليا بحيث يشعر أنها منه وإليه وما على الحكومة إلا أن تساعد بالمساعدة الفنية والمالية وبالتوجيه والإرشاد فى تنفيذ المشروعات الاجتماعية التى تحتاج إليها البيئة وتدعيم هذه الهيئات بالعناصر القوية حتى يمكنها الاضطلاع بهذه المشروعات .

٢ — أن يسبق القيام بالمشروعات الاجتماعية إجراء البحوث الفنية التى تظهر عيوب المجتمع وحاجاته حتى يمكن على ضوء هذه الدراسات رسم سياسة عامة للإصلاح الاجتماعى .

٣ — إيجاد نوع من التنسيق بين الهيئات والجمعيات الموجودة فى بيئة ما بحيث تختص كل هيئة بناحية من نواحى النشاط الاجتماعى الذى تحتاجه هذه البيئة مع إيجاد التعاون الوثيق بينها — وتبادل المعلومات أساسى للغاية .

٤ — إيجاد التعاون والتنسيق بين المصالح الحكومية المختلفة والهيئات الأهلية التى تعمل فى ميدان اجتماعى واحد بحيث تكون أعمال كل واحدة متممة لأعمال الأخرى .

٥ — إعداد الفنيين اللازمين للقيام بمهمة الإشراف على الأعمال الاجتماعية المختلفة .

٦ — إصدار التشريعات التى تحمى الجمعيات التى تقوم بالأعمال الاجتماعية وتحفظ كيانها وتكسبها حقوقا وتلزمها بواجبات .

فى العراق بدأ الشعب يشترك فى أداء هذه الخدمات ويساهم فيها مساهمة فعالة إلا أن ذلك مازال فى نطاق ضيق فمازال عدد الهيئات الأهلية التى تقوم بالخدمة الاجتماعية بسيطا . هذا فضلا عن أنها لا تسير وفق نظام بحث البيئة حتى يتبين للباحث الاجتماعى مدى حاجة أية جهة إلى إصلاح اجتماعى معين . أما عن إعداد الفنيين للقيام بالإشراف الفنى والتوجيهى فقد أحسنت الحكومة العراقية صنعا بإنشاء قسم للدراسات الاجتماعية فى كلية الملكة عالية للبنات لإعدادهن للعمل فى ميادين الخدمة الاجتماعية ونرجو أن يتدرج ذلك القسم كيما يصبح معهدا مستقلا يتخرج فيه إخصائيون وإخصائيات ، فما لا شك فيه أن الرعاية الاجتماعية وكفالة حياة كريمة للشعب يعتبر خط الدفاع الأول ضد الأفكار الهدامة إذ أنها من أهم الوسائل فى سبيل الاستقرار الاجتماعى .

الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية

والآن نتحدث عن ركن هام من الخدمات الاجتماعية الأهلية — تلك الخدمات التى تقدم عن طريق الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية — فقد أصدرت الحكومة العراقية قانون الجمعيات سنة ١٩٢٢ وبمقتضاه خول للحكومة حق الإشراف ومراقبة كافة أمور الجمعيات بمنحها الترخيص وسحب ذلك الترخيص ، ولا تتكون الجمعية إلا بعد تقديم طلب للوزارة موقع عليه من جميع المؤسسين يتضمن أسماءهم بحيث لا يقل عددهم عن (٢٠) وكذلك مركز الجمعية وعنوانها وأغراضها على أن تمسك دفاتر خاصة تحتوى على أسماء الأعضاء ومحاضر الجلسات واللجان

ودفاتر للإيرادات والمصروفات ، وللحكومة حق التفتيش عليها كما نظم القانون التصرفات المالية للجمعيات .

ويبلغ عدد الجمعيات الخيرية حاليا فى العراق حوالى (٦٦) جمعية منها (٣٣) ثقافية و(٣٠) إجتماعية و (٣) صحية وهى مسجلة بالوزارة المختصة وهى وزارة الشئون الاجتماعية ومن الجمعيات الكبيرة : جمعية الهلال الأحمر العراقية، جمعية مكافحة السل ، جمعية بيوت الأمة ، جمعية العمل الاجتماعية ، الاتحاد النسائى العراقى ، العيادة الشعبية ، ولا يسمح المجال هنا بالكلام عن أغراض ونشاط هذه الجمعيات أو للحديث عن المؤسسات التى تديرها وتشرف عليها وتحقق أغراضها عن طريقها .

تمويل الخدمات الاجتماعية

تكلمنا آنفا عن الخدمات الاجتماعية الحكومية أى التى تقدمها الدولة لصالح الشعب وهذه تمول تمويلا أميريا أى أن الدولة هى التى تقوم بالصرف عليها وتهيئة كل الوسائل للنهوض بها ، كما تكلمنا عن الخدمات الاجتماعية بالمصانع وهذه يتولاها أصحابها أنفسهم ولا شك أنهم يلمسون أنه كلما اطمأن العامل إلى عمله ونفسه وكلما ارتاح إلى الطريقة التى يعامل بها وكلما لمس الخدمات الاجتماعية التى تقدم إليه كلما زاد إنتاجه . ولا شك أن تمويل مثل هذه الخدمات إنما يقدمه أصحاب المصانع وذلك بزيادة قيمة ثمن منتجاتهم ، بمعنى أن المستهلك يساهم مساهمة فعالة عن طريق غير مباشر فى تمويل الخدمات الاجتماعية . وهذا عدا صندوق التأمين الذى أشرنا إليه سابقاً وتساهم فيه الحكومة وصاحب العمل والعامل .

كما تكلمنا عن المراكز الاجتماعية وهى التى تتمثل فيها مساهمة الحكومة والأهالى فى تمويلها بتبرع كل منهما بنوع معين سواء الأرض أو مواد البناء أو العمل كيما ينهض المشروع ويؤدى الخدمات المطلوبة منه .

والآن نتكلم عن تمويل الخدمات الاجتماعية الأهلية . المال عامل أساسى لتحقيق الأغراض التى تسعى إليها الهيئات الأهلية الخيرية . وتتوقف حصيلة هذه الأموال على الجهود التى يبذلها القائمون على أمرها والوسائل التى يتبعونها فى جمع المال . ولا شك أن تمويل الخدمات الاجتماعية الأهلية من الأمور العسيرة التى تواجه المشتغلين بهذه الخدمات إذ أن ميدانها واسع متعدد النواحى والأغراض .

وإذا بدا هذا الأمر عسيراً فى أول الأمر فلا شك أنه سيسير نحو الحل شيئاً فشيئاً وذلك بتوجيهه وتعليمه بل وممارسته للخدمات الاجتماعية .

الإعانات الحكومية

من الموارد التى تعتمد عليها المؤسسات الاجتماعية الأهلية فى تمويل نفسها الإعانات الحكومية ـ وهذه لا تمنح لكل المؤسسات بل لبعضها وبنسب مختلفة ـ ولم أتمكن من الوصول إلى أساس ثابت تمنح بمقتضاها هذه الإعانات والمفروض أن يكون هناك شرط وقواعد معينة تمنح على أساسها هذه الإعانات الحكومية فبالنسبة لمصر مثلا تقدر الإعانات بناء على أسس وقواعد معينة أقرتها الجهات الحكومية ومن أهمها :

١ — أن تكون الجمعيات مسجلة ومضى على مباشرة نشاطها مدة سنة على الأقل .

٢ — أن يكون نشاطها مخصصا للخدمات الاجتماعية العامة (لا الخاصة) .

٣ — أن تكون الوزارة قد تحققت عن طريق التفتيش الاجتماعى والمالى أنها تؤدى خدماتها الاجتماعية بما يتفق وحاجيات البيئة والأغراض التى أنشئت من أجلها وتكون على استعداد لتنفيذ توجيهات الادارة الفنية والأدبية .

وفى العراق أدرجت الحكومة ضمن ميزانية سنة ١٩٥٢ مبلغ ٩٤,٧٠٠ دينار للإعانات . وهذا عدا إعانات مديرية الأوقاف العامة التى بلغت (٢٥٠٠) دينار .

وكانت الإعانات تصرف بمعرفة وزارة الشئون الاجتماعية حتى سنة ١٩٤٧ حيث انتقل هذا الاختصاص إلى وزارة المالية ولا أدرى لذلك سببا ، وأعتقد أن الأمر الطبيعى أن يعود الاختصاص إلى وزارة الشئون الاجتماعية فهى الجهة المختصة التى تشرف وتوجه الجمعيات والمؤسسات . على أن يكون ذلك بموجب شروط وقواعد معينة ، فما دامت وزارة المالية قد أعدت الميزانية ووافق البرلمان عليها أصبح الصرف أو التوزيع متعلقا بجهة الاختصاص .

نظام جمع التبرعات « نظام التمويل »

تختلف الدول فى تنظيم جمع التبرعات لتمويل المؤسسات الاجتماعية باختلاف أنظمتها ، وقد أجمعت أغلب الدول على أن يكون جمع التبرعات مسبوقا بترخيص من الجهة الحكومية المختصة ، كما رأت بعض الدول مراقبة حصيلة ما يجمع من هذه التبرعات وحصرها ، بينما اكتفت دول أخرى بمنح الترخيص مع عدم المراقبة .

والمفروض أن الجهة الحكومية التى تمنح ترخيص جمع التبرعات للمؤسسات الأهلية هى الجهة التى تشرف على هذه المؤسسات — وفى العراق يتمثل هذا فى وزارة الشؤون الاجتماعية — إلا أننا نرى أن الترخيص الذى يعطى إنما يكون من وزارة الداخلية ومن رأيى أن هذا نزع آخر لاختصاصات وزارة الشؤون — وقد يرى المسئولون إعادة الحق إلى نصابه — ولاشك أنه من الضرورى إخضاع جمع المال للتنظيم الفنى أو الرقابة الحكومية حتى لا يستغل فى التلاعب باسم الخير وحتى لا يؤدى هذا إلى امتناع الخيرين عن المساهمة بأموالهم فى الأعمال الخيرية لعدم تأكدهم من سلامة الطرق التى تجمع بها هذه الأموال والوجوه الخيرية التى تصرف فيها .

وفى مصر استصدر القائمون بالأمر قانونا ينظم جمع التبرعات وينص « على أنه لايجوز للأفراد أو الجماعات غير المسجلة بالوزارة أو الجمعيات والمؤسسات المسجلة جمع تبرعات بأية وسيلة كانت بقصد إنفاقها فى أحد وجوه البر أو النفع العام إلا بعد الحصول على ترخيص سابق من وزارة الشؤون الاجتماعية قبل بدء الجمع بشهر على الأقل . ولا يجوز إدخال أى تعديل فى الغرض من جمع المال ولا فى نظامه ولا فى سبل إنفاقه المرخص بها إلا بعد الحصول على موافقة الوزارة . على أنه فى حالات الإعانة المستعجلة فلوزير الشؤون أن يرخص بالبدء فى الجمع قبل مضى المدة المنصوص عليها فى هذه المادة » .

وبرغم أن هذا النظام سائر فى مصر فى الطريق المرسوم له إلا أنه لم يتته بعد إلى الكمال ، وذلك أن وزارة الداخلية المصرية ما زالت ترفض أن ينزع منها اختصاص التصريح بإصدار اليانصيب ومراقبة سحبه وتحويل هذا الاختصاص إلى وزارة الشئون . ولما كان اليانصيب ما هو إلا وسيلة من وسائل جمع المال أصبح من اللازم أن يحول اختصاصه من الداخلية للشئون تنفيذا لما نص عليه القانون فى هذا الشأن . وفى جميع الأحوال التى ترخص فيها وزارة الشئون بجمع التبرعات تقوم بإخطار وزارة الداخلية (الجهة الإدارية) بذلك للعلم فقط .

ومن نظم جمع التبرعات التى بدأت بعض الدول فى اتباعها أخيرا نظام التنسيق وذلك أن تتفق الجمعيات فى مدينة ما أو مديرية ما على جمع التبرعات فى أسبوع معين على أن توزع حصيلة الجمع على هذه الجمعيات بنسبة ميزانية كل منها . وهذا تنسيق من الناحية الجغرافية . وهناك تنسيق من نوع آخر بحيث تتفق الجمعيات ذوات الأغراض

الواحدة كجمعيات مكافحة السل أو جمعيات رعاية الأطفال والأمهات على أن تقوم بحملة لجمع التبرعات لهذا الغرض أو ذاك ومن ثم توزع الحصيلة على هذه الجمعيات ذوات الأغراض الواحدة على حسب ميزانيتها أيضا . وقد بدأت هـــذه الفكرة تتسع بحيث أخذت الجمعيات تكون اتحادات فيما بينها ويضم كل اتحاد الجمعيات فى منطقة واحدة ، أو لغرض متشابه .

وسائل التمويل

تقوم الهيئات الاجتماعية الأهلية بجمع المال من الجمهور فى مختلف الدول بوسائل تكاد تكون متشابهة وقد تتعدد فى دولة وتتقلص فى أخرى طبقا للظروف وقد تزداد حصيلة الجمع أو تقل طبقا لنمو الوعى القومى وارتياح الجمهور للغرض الذى من أجله يجمع المال وثقته فى الهيئة القائمة على الجمع .

فى العراق وانجلترا ومصر تتبع الجمعيات وسائل تكاد تكون واحدة وتتمثل فى : صناديق التبرعات الاكتتابات - الأسواق الخيرية - المهرجانات - الحفلات بأنواعها سواء أكانت تمثيلية أو غنائية أو سينمائية وبعضها راقصة ، إلا أن اليانصيب منتشر فى العراق ومصر ولم أجده فى انجلترا إلا على نطاق ضيق جدا . ويفكرون فى مصر فى تأميم اليانصيب أى أن تتولى الدولة إصداره ثم توزع حصيلته على الجمعيات ويكون للحكومة نصيبها .

وقد بدأت العراق فعلا فى هذا إذ أن هناك لجنة يانصيب إنشاء المستشفيات وتتولى وزارة الصحة إصداره على أن توزع حصيلته بعد ذلك على الألوية لغرض إنشاء المستشفيات ، أما اليانصيب الوطنى الموحد فتوزع حصيلته على الجمعيات الخيرية الأخرى . وفى كلا الحالين تتقاضى الحكومة نسبة معينة تقدر بـ ٦½ فى المائة . وكلا مشروعى اليانصيب يقوم بهما متعهد يدفع تأمينا ماليا .

كذلك ينتشر فى مصر جمع التبرعات عن طريق الطوابع المحددة القيمة وهـذه الطريقة لم أشاهدها سواء فى العراق أو فى انجلترا .

وتعتمد المؤسسات فى الدول المختلفة فى التمويل على الاشتراكات التى يقدمها الأعضاء سواء أكانت الاشتراكات سنوية أو شهرية أو موسمية ومن الطبيعى أنه كلما زاد عدد المشتركين كلما زادت حصيلة الجمع . وتحصيل الاشتراكات لا يقتضى الحصول على ترخيص .

وهناك الهبات والوصايا التى يهبها الأغنياء ويوصون بها لصالح المؤسسات نراها فى انجلترا ومصر وهى حق مكتسب للمؤسسات ولا تقتضى الحصول على ترخيص بقبولها . أما فى العراق فلابد من موافقة الحكومة لقبولها .

وهناك بعض الوسائل التى تستعمل فى انجلترا بينما لم نجد لها مثيلا لا فى العراق ولا فى مصر

من هذه الوسائل :

١ — جمع التبرعات من منزل لآخر (house to house collection) وذلك بواسطة المظاريف التى توزع على البيوت ثم يوضع فيها ما يتبرع به سكان هذه البيوت وتغلق ويمر مندوب الجمعية لاستلامها . وهى لا بأس بها .

٢ — النداءات اللاسلكية Wireless appeals . أى أن يتحدث أحدهم عن طريق الإذاعة عن مشروع معين مطلوب تمويله ويحث الناس على التبرع وكلما قام بالنداء شخصية هامة محبوبة من الشعب كلما كانت حصيلة الجمع طيبة ، ولا تتعدى مدة الحديث خمس أو عشر دقائق ومع ذلك تدر مبالغ طائلة . أذكر أن إحدى الجمعيات وصلها عن طريق هذه الدقائق الخمس حوالى ٥٠,٠٠٠ جنيه .

ومن الطريف أن نذكر هنا أن المعروف أنه كلما كان الجو صحوا جميلا كلما كان جمع التبرعات ناجحا يسيرا . إلا أنه هذه النظرية تنقلب رأساً على عقب بالنسبة للنداءات اللاسلكية إذ كلما كان الجو عابساً ممطراً كلما كثر وجود الناس بمنازلهم وبالتالى يزداد عدد السامعين للنداء عن طريق الراديو أو التلفزيون وبالتالى تزداد حصيلة الجمع .

٣ — وكثيرا ما تتفق إحدى المؤسسات بانجلترا مع إحدى الشركات أوالمصانع — برضاء العمال — على أن يدفع كل عامل منهم بنسا واحدا أسبوعياً لصالح العمل الخيرى لهذه المؤسسة وينتج عن هذا مبالغ طائلة وتسمى هذه الطريقة The penny a week

٤ — ومن المفيد هنا أن نذكر أنه بالنسبة لجمع المال عن طريق الصناديق فى الشوارع والأماكن العامة نلاحظ أن المؤسسات فى انجلترا تبتكر فى شكل الصناديق وتعمل على أن يكون شكل الصندوق يتفق ما أمكن مع الأغراض الاجتماعية التى تؤديها المؤسسة . فالمؤسسة التى ترعى شؤون عمال السفن تجعل صندوقها على شكل مركب . وهذه التى تدير ملاجىء للعجزة تصمم صندوقها على شكل منزل صغير . وتلك التى ترعى الأطفال يكون صندوقها على هيئة لعبة مناسبة . وهذه التى تهتم بالمرضى يكون صندوقها على شكل سرير وهكذا ، أى أن مجرد رؤية الصندوق يدل على الغرض الذى يجمع المال من أجله .

دور الجمعيات النسوية فى توفير الخدمات الاجتماعية

للسيدة آسيا توفيق وهبي (العراق)

إن الحياة مؤسسة تعاونية ونظمها الطبيعية متصلة بعضها ببعض وهذه من سنن الحياة التى خطها الخالق ،والتعاون فى حد ذاته قوة لإقامة صرح المجتمع وهو يقيم على دعائمه الخلية المتماسكة لا تزعزعها غايات وأباطيل وهذا ما حدا بالمجتمع أن ينشىء الجمعيات وتتقدم نساؤه بالفكرة التعاونية بتأليفها لخدمة البلاد لتكون قوة يعتد بها . وتتولى إيقاظ الوعى فى تعزيز الروح الوطنية الحقة وتستهدف المبادىء السامية فى إقامة صرح الأخلاق الكريمة وذلك بمعالجتها كافة شؤون المجتمع من توجيه وتهذيب والأخذ بكل الوسائل لرفع مستوى المعيشة والصحة .

وللجمعيات صوت عال يعبر عن شعور مجتمعها ويزيده وثوقا وإيمانا فى مسايرة ما يتلاءم والتطورات الحديثة فى بناء هذا العالم الجديد وفقاً لنظامه المرتكز فى مضمار التقدم .

تقدم الجمعيات كافة إمكانياتها فى ضروب المؤازرة التى من شأنها تحقيق الأعمال الجليلة فى رفع منزلة المرأة وتبوئها مكانتها وتستهدف وحدة الثقافة الأدبية والاجتماعية وبث روح الأخاء بين المواطنين وتبنى أعمالها على دعائم الفضيلة والإخاء لبلوغ ما ترمى إليه من الخير .

وللجمعيات النسوية الفضل الأكبر فى تثقيف المرأة وتشجيعها لقيامها بواجبها فى حقل الخدمات الاجتماعية والمرأة بنفسها وبجمعيتها تقوم بدورها مظهرة فيه البراعة وحسن التدبير وأنها خلقت لخدمة المجتمع وتخفيف آلامه بقدر مايسمح لها الوقت والظروف وذلك لصالح الإنسانية .

وعندما شعرت المرأة العراقية بالواجبات الملقاة على عاتقها فى البيئة الاجتماعية استهدفت التعاون والتضافر مع بنات جنسها على تحقيق أداء رسالتها ببذل مجهودها الصادق فى السعى وراءها فتقدمت بتأليف الجمعيات الخيرية وأخذت كل زمرة منها تعمل فى مشاطرة شؤون الحياة وتحمل متاعبها فى توفير الخدمات الاجتماعية فكان لها ما أرادت .

إن الجمعيات التى كونتها المرأة العراقية لخدمة وطنها والإنسانية جمعاء هى :

أولا : جمعية الهلال الأحمر :

إن للفرع النسائى للهلال الاحمر واجبات مهمة فى إسعاف المنكوبين ومساعدات أفراد الشعب عندما تستوجب الطوارىء وذلك عند حلول النكبات فى أجزاء الوطن العراقى والعربى عامة، ومن تلك الواجبات أيضا قيامهن بتجهيز الفقراء والمعوزين الساكنين فى الصرائف والأكواخ بالمياه الصالحة للشرب وقد جرى ذلك فعلا فى وقت كان هؤلاء المعوزون يعانون أشد الصعوبات فى حصولهم على المياه النقية وذلك بنقل هذه المياه من منبعها إليهم بعد أن كانوا يشربون المياه الموبوءة من مجارى حدائق البلد والملوثة بانواع الميكروبات كالبلهارزيا والملاريا والديدان المختلفة وغيرها ويواصل الفرع نشاطه فى الخدمات الاجتماعية فى تجهيز المستوصف التابع له بالملابس والصابون والمواد الغذائية إضافة على المداواة المعتادة والتى تستمر يوميا .

ولقد شيد الفرع بناية ضخمة بمبلغ يقارب العشرين ألف دينار وجعلها مشغلا للخياطة والتطريز وفيه مأوى

تسكن به بعض اليتيمات اللائى فقدن أبويهن وحرمن من عطفهما وحنانهما ، والمشغل هذا يقوم بإعالتهن وتعليمهن الأشغال اليدوية الفنية والخياطة والفنون المنزلية ليستطعن الارتزاق والعيش بدون أن يتعرضن لطريق الضلال والدمار كما وأن للجمعية رصيداً خاصاً تساعد منه بعض العائلات التى فقدت عائلها ولها أولاد عدة ولا تستطيع أن تقوم بإعالتهم وتعليمهم .

وبغية المساهمة فى أعمال الإسعاف والخدمات الانسانية فى الخارج فقد تبرع بمبلغ (١٠٠) مائة دينار إلى الصليب الأحمر الهولندى وذلك مساعدة منه للتخفيف عن المنكوبين فى كارثة الفيضان التى حصلت فى أوائل هذه السنة كما وأنه ساهم فى مساعدة بعض المؤسسات الخيرية فى مناسبات عديدة وزود شعبة الولادة المجانية فى المستشفى الملكى ببغداد بـ (٨١) بطانية صوفية للأطفال الفقراء الحديثى الولادة وبالملابس إلى الأمهات الفقيرات .

ومن أهم الأعمال التى قامت بها هذه الجمعية قبل هذا هو إعداد دورة تدريبية للتمريض من السيدات واشتراكهن كممرضات فى مستشفيات الميدان خلال الحرب الفلسطينية حيث قامت هذه الزمرة من فضليات النساء وفى مقدمتهم صاحبة الجلالة الملكة نفيسة المعظمة وصاحبات السمو الأميرات الهاشميات الكريمات بواجب تمريض الجرحى والمرضى من الجنود والأهلين على السواء وبذا قدمن أوفر الخدمات الإنسانية الحقه .

ثانياً : جمعية مكافحة العلل الاجتماعية :

إن هذه الجمعية هى وليدة جمعية مكافحة المسكرات العراقية المؤسسة سنة ١٩٣٧ وكانت باكورة أعمالها الدعاية ضد الكحول وتحذير الناس من أخطار المشروبات الروحية وبث روح البغض والكراهية لها فى قلوبهم ليتجنبها الصغار ويعمل على مكافحتها الكبار .

أن أمة تبنى من جديد كأمتنا تعوزها أياد عاملة قوية وأفكار سليمة ساطعة وأدمغة نيرة جبارة لا أياد مرتخية من جراء مايفعله فى أبنائها سم المسكر لايمكنها العمل وأفكار مزعزعة غير مستقرة لإدمانها الخمر وأدمغة منهوكة متلفة بتأثير الكحول غير قادرة على خدمة الأمة .

ومن ثم رأت الجمعية أن المجتمع العراقى محاط بعلل اجتماعية أخرى فبادرت بتغيير اسمها واستبدلته بجمعية مكافحة العلل الاجتماعية فتقوم بمكافحتها عامة وأخذت على عاتقها وجوب مكافحة هذه العلل المتمركزة فى مواطنها بصورة جدية وتناولت الأمور التالية :

١ — الترفيه عن المحجورين - فى مدرسة الاصلاحية - بواسطة الأفلام السينمائية والاهتمام بمعرفة كفاءتهم للقراءة والكتابة وتقويم أخلاقهم وإرشادهم بالمحاضرات الدينية من قبل بعض الطلبة من كلية الشريعة وغيرهم .

٢ — درس أحوالهم النفسية بواسطة أطباء من ذوى الاختصاص والأسباب المباشرة وغير المباشرة التى أدت بهم إلى الإجرام ثم عرضهم للفحص على طبيب الأمراض العصبية .

٣ — إلفات نظر المدارس إلى زيارة المدرسة الإصلاحية وتفقد أحوال طلابها فتعددت زيارات المدارس لها وتبرعت كل مدرسة عند زيارتها بشىء من اللوازم التى كان المحجورون فى أمس الحاجة إليها .

٤ — الحصول على أسرة وفرش وخزانات من وزارة المعارف للإصلاحية مما جعلها بمصاف المدارس الرسمية الليلية فى العاصمة .

٥ — السعى فى تعديل نظام الإصلاحية وتميزه عن نظام السجن وكانت المعاملات فيها متساوية مع المسجونين من حيث اللباس والتغذية مما يتنافى وتربية الأطفال فى دور النمو .

٦ — مساعدة مكفوفى البصر فى مبرة الملكة حزيمة وتفقد أحوالهم والعناية بهم ومساعدتهم المادية حسب إمكانيات الجمعية .

٧ — قامت الجمعية بتفتيش الأكواخ بين آونة وأخرى وإعطاء الهدايا إلى المعوزين الفقراء وإيجاد العمل لمن يستطيع منهم ضمن قدرتها .

٨ — وعندما التفتت إلى إصلاح حالة الفتيات الفقيرات اللائى ليس لهن مكسب يتعيشن منه أنشأت مشغلا يضم ثلاثين بنتاً وأكثر ليتعلمن فيه الخياطة ويستفدن ماديا من مورده وهن سائرات قدما لكسب عيشهن بطرق مأمونة . وقدقامت الجمعية بتوسيع المشغل فعلا لضم أكبر عدد ممكن وتجهيزهن لممارسة الخياطة .

٩ — تقوم الجمعية بين حين وآخر بزيارة السجن النسوى وتتفقد حالة السجينات وتسعفهن بما يحتجن إليه ضمن ما يجيزه القانون .

١٠ — للجمعية مدرسة نموذجية اسمها (مدرسة رمزى) وقد سميت باسم أول طفل سجل فيها وخصصت لذوى العقول المتأخرة من الأطفال (Mentally Backward Children) وهى تضم بين جدرانها عدداً من ذوى العاهات الذين ولدوا ناقصى العقل والتكوين وقد أصبحت هذه المدرسة بفضل المساعى التى بذلت لها الأولى من نوعها فى الشرق الأوسط وفى تأسيسها تستهدف الجمعية خدمة العائلة العراقية والترفية عن حالة الأطفال المتأخرين بإيجاد جو صحى وعناية تتلاءم وما تتطلبه نفسيتهم .

١١ — منذ ثلاث سنوات فتحت الجمعية مدرسة ثانوية مسائية للبنات ليتسنى لبعض العاملات وذوات المهن مواصلة دراستهن مع العلم أن معظم الطالبات هن من الطبقة الفقيرة ولذلك عملت على تخفيض خاص لهم فى الأجور المدرسية وقد دلت النتائج فى السنة الماضية على أن النجاح فى هذه المدرسة كان عالياً .

ثالثاً : جمعية بيوت الأمة — الفرع النسوى

إن هذه الجمعية ابتدأت بمكافحة الأمية ومحاربة الجهل فعلا ثم سعت إلى تشييد بناية كبيرة فى حى الوزيرية وأكملتها منذ سنتين وجعلتها ميتما صالحا فيه ما يزيد على الستين بنتا يتيمة يطعمهن الطعام الجيد ويأوين ويرعاهن الرعاية الكاملة كما يعلمهن القراءة والكتابة والتطريز والأشغال اليدوية والفنون المنزلية وما يتعلق بشؤون البيت .

رابعا : جمعية البيت العربى

هذه الجمعية تأسست أثر الاضطرابات التى وقعت فى فلسطين والمصيبة التى حلت بإخواننا العرب حيث ألهبت حماس بعض السيدات والآنس فأسسن هذه الجمعية التى ساعدت الحكومة مساعدة جليلة فى تنظيم أحوال العائلات اللاجئة وإسكانها وسيطرت سيطرة صحيحة فى تقسيم الأرزاق والملابس والهدايا إليهن وأخذت برعاية البنات اللاجئات اللائى أصبحن بلا أب ولا عائل حتى أعلنت الحكومة بأنها تدبر أمور اللاجئين بنفسها وهكذا رفعت المسؤولية عن الجمعية وخففت الأعباء التى تحملتها وما أن تبنت الحكومة هذا المشروع الوطنى حتى تخلت الجمعية عن هذا العمل وتوجهت لجمع المال (وفى نفسها الغاية المنشودة) فجمعت وشيدت البناية لتكون ميتما للشردات فى البلد دون الالتفات إلى جنسيتهن فكان لها ما أرادت وأكملت البناية وهى الآن فى دور التأثيث .

خامسا : جمعية حماية الأطفال فى العراق

إن الفرع النسائى لجمعية حماية الأطفال عندما بدأ بتأسيس مركز صحى إجتماعى سنة ١٩٣٦ إختار منطقة الشيخ عمر المكتظة بالسكان الفقراء مرتعا لأعماله بقصد كسب اعتماد تلك المنطقة على خدمات مركزه المسمى (مبرة الملكة عالية المركز التعليمى لجمعية حماية الأطفال الفرع النسائى) وقد ابتدأ هذا المركز على أن يكون مركزا صحيا صرفا ثم مزج بالفعاليات الاجتماعية إذ بدأت الزائرات الصحيات والاجتماعيات أعمالهن بتعليم الأمهات كيفية العناية بأنفسهن أثناء الحمل والوضع والعناية بالرضيع

١ — لقد وضع سجل خاص لتسجيل جميع العائلات التى طلبت المساعدة من المركز المذكور سجل فيه الحالة الصحية والاجتماعية وحالة المعيشة لكل أسرة مراجعة .

٢ — بدأ المركز بتدريب فتيات من المنطقة نفسها ليكن زائرات صحيات اجتماعيات للوقوف على الحالات المختلفة للعائلات المسجلة فى المركز وبيئتهن وتقديم النصائح والإرشادات المختلفة لهن .

٣ — أن جميع المريضات يفحصن من قبل الطبيبة .

٤ — تقدم عناية خاصة واهتمام شديد للعملاء بإجراء فحص الدم .

٥ — تعطى محاضرات للعميلات يوميا بلغة بسيطة ليسهل فهمها .

٦ — يوزن الطفل ويفحص مرة فى الأسبوع خلال الأشهر الثلاثة الأولى ثم مرتين فى الشهر إلى نهاية السنة ومرة واحدة فى الشهر حتى السنة الرابعة وبعدها يمنح الطفل شهادة صحية تسمح له بالالتحاق بروضة الأطفال .

٧ — يوزع الحليب المعقم بطريقة باستور للأمهات اللواتى لا يستطعن إرضاع أولادهن كما توزع المقويات والفيتامينات ودهن السمك حسب الحاجة .

٨ — التطعيم ضد الجدرى والتيفوئيد والسعال الديكى والخناق .

٩ — إستحمام الأمهات والأطفال فى حمام المستوصف مع تجهيز الصابون لهن أسبوعيا .

١٠ — توزع الألبسة والمأكولات فى أيام الأعياد وفى المناسبات الموسمية .

١١ — تكافأ كل أم حافظت على وزن طفلها بمكافأة نقدية وتكافأ الأم التى حافظت على نظافة ابنها بإهداء الجمعية لطفلها بدلة لطيفة ومن أحسن الثياب .

١٢ — تقيم القابلة فى المركز المذكور دائما للأسعاف فى أى وقت وساعة وإذا ما طلبت تذهب إلى الأكواخ والبيوت الفقيرة وتؤدى وظيفتها دون أن تكلف الطالب فلسا واحدا .

وكان من نتيجة أعمال الجمعية لحماية ووقاية الطفولة أن ازداد عدد العميلات وظهرت منافع الإرشاد واضحة فى صحتهن ونظافتهن وفى بيوتهن .

أما نسبة الوفيات عند افتتاح المبرة فقد كانت ٣٣٪ من الأطفال والإحصائيات الأخيرة دلت على أنها أصبحت

٣٪ ونظرا لحاجة المنطقة لمضاعفة الخدمات أنشأ الفرع حديثا ردهة كبيرة مع غرف إضافية بمساعدة وزارة الصحة فأصبحت العيادة الخارجية مستشفى قائما بذاته متكاملا ومجهزا بما يحتاج إليه ولا زال الفرع يعمل لتشييد ٢٥ غرفة إضافية مع مرفقاتها الصحية لاتخاذه كمركز للمشروع النموذجي التدريبي على الأعمال الوقائية للأمومة والطفولة الذى سينفذ بالتعاون بين الحكومة العراقية ومؤسسة الصحة العالمية (يونيسيف) .

ولقد مد الفرع يد المساعدة للمحتاجين فى غير منطقة الشيخ عمر إلى منطقة الحريرى حيث شيد هناك مستشفى باسم (مبرة الملكة عالية لرعاية الأمومة والطفولة) وذلك من مالية الجمعية ليمارس المعالجة والتطبيب للمرضى من الأمهات و الأطفال .

سادسا : الاتحاد النسائى العراقى :

مما يستحق الذكر الأعمال الإنسانية التى قام بها (الاتحاد النسائى العراقى) فى ميدان الخدمات الاجتماعية فى الأوساط العراقية بصورة خاصة والبلاد العربية بصورة عامة ولابد لنا من معرفة الغاية التى تكون هذا (الاتحاد) لأجلها من الجمعيات النسوية المذكورة أعلاه وذكر الأعمال التى انفرد بتحقيق القيام بها فى مضمار إمكانياته فى خدمة المرأة والأسرة والوطن من توجيهها وتثقيفها وتعويدها على قيامها بالخدمات الصحية والاجتماعية والترفيه عن أسرتها .

فى صيف ١٩٤٤ كان بالعراق جمعيات نسوية عدة كرست عضواتها سويعات فراغهن فى خدمة غاياتها المستهدفة وخدمة المجتمع وفى منتصف هذه السنة كان قد دعا الاتحاد العربى العام المنعقدة جلساته فى القاهرة الجمعيات النسوية العراقية لمشاركته فذهب البعض من السيدات العراقيات ببعثة أرسلت لهذه الغاية وحضرت كافة جلساته وتزودن بما جادت قريحات الخطيبات الفاضلات وزودن العضوات العربيات المشاركات بحقيقة الحركة النسوية العراقية وقد تم ذلك بتبادل الآراء بينهن وعند انتهاء هذا المؤتمر عاد الوفد العراقى إلى العاصمة ـ بغداد ـ بفكرة تكوين الاتحاد النسائى العراقى وعلى هذا تأسس (الاتحاد النسائى العراقى) سنة ١٩٤٥ وبذا أخذت المرأة تشق طريقها إلى تحرير نفسها وتشارك الرجل فى خدمة الأسرة مشاركة فعلية لتخفف عنه أثقال الحياة وتكاتفه وتعاضده جهده وكده . وهكذا بدأ الاتحاد النسائى فى هذا الميدان بهذه الغاية السامية واشترك فى بعض المؤتمرات النسوية العالمية وساهم فى كل حركة عمرانية واجتماعية وهب إلى فتح طريق قويم تصلح به الحياة ودوى صوت المرأة العراقية بصرخة من أعماق قلبها طالبة إصلاح البيت العراقى وتدعيم كيان العائلة العراقية صحيا واجتماعيا وحماية الأمومة التى تبنى عليها القومية الحقة . وفى شعور المرأة وحركتها إصلاح صرح المجتمع بلاريب .

لم يبلغ الاتحاد النسائى العراقى السنة التاسعة ومع هذا فقد قام بأعمال كثيرة لاتتفق وسنى عمره وحياته وأذكر أهم هذه الأعمال التى تنبىء عن مدى اشتراك المرأة العراقية فى خدمات الحقل الاجتماعى .

أولا : إشتراك المرأة العراقية فى المؤتمرات : مؤتمر عاليه أى مؤتمر الاتحاد النسائى العربى : مؤتمر بروكسل ومؤتمر النساء الدولى فى السويد (مستردام) ومؤتمر لندن العالمى ضد الكحوليات والمؤتمر الثقافى الدولى الذى زودناه بالإحصائيات الدقيقة عن حالة المرأة العراقية الاقتصادية والاجتماعية والشرعية واجتماعات مكاتب الاتحادات العربية فى بغداد سنة ١٩٥٢ والذى بحث ودرس حالة الترفيه عن الأسرة وإيصالها إلى شاطىء السعادة المنزلية . ومؤتمر رابطة عموم نساء باكستان المقام فى لاهور ـ وزيارة أهم المدن فى الهند ـ بناء على دعوة حكومة

الهند ـ ودراسة النهضة النسوية والعمرانية والاجتماعية فيها ومؤتمر (إستقرار العائلة فى العالم) المنعقدة جلساته فى أوكسفورد سنة ١٩٥٢ .

ثانيا : إصدار مجلة (الاتحاد النسائى) وهى أول مجلة نسوية تنطق باسم المرأة فى المجتمع العراقى وقد أسهم فى إصدارها فضليات عراقيات مثقفات استهدفن خدمة الأسرة والمجتمع واسمعن فيها صوت المرأة العراقية إلى عالم المرأة .

ثالثا : تخصيص بعض الفترات فى دار الإذاعة العراقية وإسماع صوت المرأة أيضا إلى العالم مباشرة وجها لوجه والإكثار من توجيهها نحو توفير الخدمات الاجتماعية .

رابعا : السعى فى سبيل رفع مستوى المعرضة العراقية لممارسة أعمالها الإنسانية .

خامسا : إن مشكلة البغاء فى العراق مشكلة اجتماعية وأخلاقيـــة كبيرة الأهمية إذ أنه قائم خلافا للقواعد الإسلامية والتقاليد الاجتماعية والعرف والعادة وقد سبق أن طلب الاتحاد النسائى والجمعيات المنضوية فيه والجمعيات الدينية والخيرية من الحكومة النظر فى أمر الغائه بالطريقة التى تلائم حتى تقدمت الحكومة ـ كما بلغنا ـ بتشريع بعض اللوائح القانونية بخصوص الغائه وإلغاء حق الشخص الثالث المصطنع أى ـ السمسار ـ وتحرير الباغية من قيود السماسرة والوسطاء حيث أن هؤلاء هم السبب فى هذا التدهور الأخلاقى ، كما وأن ميثاق حقوق الإنسان لهيئة الأمم المتحدة يفرض عقوبة صارمة على من يستغل عرض أخيه الإنسان .

وإننا بدورنا منتظرون ما ستعمله الحكومة فى تشريع هـذه اللوائح القانونية والباغيات اليائسات يترقبن التحرير من هذه الأيدى الظالمة وهذه الحياة التعسة . ولم يترك الاتحاد النسائى فرصة إلا وانتهزها فى إتوفير الخدمات الاجتماعية والإنسانية الحقة ، والذى يسترعى الالتفات هو قيـام عضواته بكافة إمكانيات نشاطهن فى الترفيه عن الجندى العراقى عما أصابه فى الجزء المقدس من الوطن العربى (فلسطين) خلال الاصطدام المسلح الذى وقع فى هذه البقعة المباركة من جراء (الحرب الفلسطينية) والمساعدة الفعلية التى شملت الأهلين المنكوبين ، وهكذا مدت المرأة يدها إلى المحسنات والمحسنين من أفراد الشعب طالبـة إليهم مساعدتها بمـا تمكنهم إمكانياتهم من التبرع بالملابس والمأكل والصابون والسكاير والحلويات لتوفير مايحتاج إليه الجندى فى ساحات القتال فكان لها أن كونت من هذه الهدايا المتجمعة بسواعدهن (١٢٣١٥) رزمة أرسلت إلى القوات العسكرية المرابطة بواسطة وزارة الدفاع على فترات متقاربة كما وأرسلت بالواسطة نفسها الملابس الصوفية والبطانيات والأوانى المنزلية بالإضافة إلى المأكل والصابون بصورة وافرة إلى المنكوبين من سكان قرية (طيره بنى صعب) الفلسطينية والتى أصيبت بنكبة من أشد نكبات الدهر من جراء غارة اليهود عليها .

لقد تعاونت المرأة العراقية على تنفيذ كافة الأعمال الخيرية التى أنيطت بها بين جدران هذه الجمعيات بالإضافة إلى مطالبتها بكافة حقوقها الاجتماعية والسياسية . وفى الاتحاد النسائى هذا عدة لجان من حقوقية واقتصادية وثقافية وصحية تشتغل بالأمور الموكلة إليهـا وقد أقام الاتحاد موسما ثقافيا فى السنة المـاضية دام شهرا تناول فيه البحث عن دور المرأة فى توفير الخـدمات الاجتماعية وكان موفقا كل التوفيق كما وأقام خلال هذه السنة أسبوعا سمى بـ (أسبوع المرأة) سارع إليه الخطباء والكتاب والأدباء من الجنسين بإلقاء المحاضرات حول ما يجب أن تتمتع به المرأة من الحقوق فى عصر الثقافة والنور وقد استهل الاتحاد أسبوعه بتقديم مذكرة إلى كل من رئيس

الوزراء ورئيسى مجلسى الأعيان والنواب وفيها مايدعم مطالبهن بالآراء السديدة والحجج الدامغة ، وبالنظر إلى أن هذا الأسبوع كان الأول من نوعه فى العراق فقد قرر الاتحاد جمع كل ماقيل فيه فى كتيب خاص .

هذا ونعتقد أن الجمعيات النسوية التى مر ذكرها ستحقق للمجتمع العراقى أعمالا كثيرة فى سبيل الترفيه الاجتماعى وتوفير الخدمات الإنسانية على مر الأيام إذ أنها مازالت فى بدء أعمالها ، كما وأن المجتمع العراقى أصبح يقدر ما تقوم به هذه الجمعيات من الخدمات الصحية والاجتماعية الأمر الذى يدلنا بلاشك على نجاح الغاية التى أوجدت لأجلها هذه الجمعيات من مساعدة الفقراء والمعوزين والترفيه عنهم .

الأسس النفسية والاجتماعية للعمل

للأستاذ محمد مظهر سعيد (مصر)

القسم الأول — مشاكل العمل

ميادين العمل الصناعى والزراعى فى جميع بلاد العالم حافلة بمشاكل اقتصادية وصناعية عميقة مزمنة ينبغى أن تعالج بالوسائل العلمية . ومن السهل تحديد المشاكل الكبرى الداخلة فى صميم العمل والإنتاج . أما المشاكل العديدة الأخرى التى لا تتصل بصميم طبيعة العمل ولكنها تؤثر فى حياة الطبقة العاملة وأسرتها ومن ثم تؤثر فى العمل والإنتاج بطريق غير مباشر ، فلا زالت فى حاجة إلى المزيد من الكشف والإبانة والمشاكل التى يعرض لها هذا البحث نموذج للمشاكل الكبرى فحسب .

١ — النقص والقلق فى الإنتاج بسبب سوء اختيار المهنة فى مبدأ الأمر وعدم صلاحية العامل لعمله والعمل المتقطع بأية حرفة ، كيفما كانت ، بدافع الحاجة والفقر والتعطل وعدم التدريب المناسب أو التدريب الخاطىء ، وسوء ظروف العمل والحياة العائلية غير المحتملة والعادات السيئة وسوء استغلال وقت الفراغ وصلة العامل برئيسه وجماعته ونقابته .

٢ — تحسين ظروف العمل وزيادة الإنتاج والبواعث السليمة والمحفزات على العمل .

٣ — العامل الإنسانى فى الصناعة .

٤ — منع التعب والملل والقلق ليكون العمل مصدر سرور وفخار وليس سخرة مضنية محقرة .

وقد تبين أن هذه المشاكل كلها ترجع إلى أسس سيكولوجية بعد أن كانت تعد فى صميمها اقتصادية وأصبح من الواجب أن تعالج بالأساليب السيكولوجية .

ويرجع النقص والتلف فى الطاقة والإنتاج وقلة الكفاية أولا إلى عدم صلاحية العامل للعمل الذى يقوم به . وكفاية الآلة المنتجة وحدها لا يكفى مالم تقترن باتجاه العامل وصلاحيته للعمل ، والمبدأ القائل (من كل بحسب قدرته) مبدأ حكيم . والأفراد يختلفون بالضرورة فى قدرتهم ، والمجتمع المثالى يتطلب أن يتولى كل إنسان نوع العمل الذى يحسنه ولكن يبدو من واقع الأمر أن سلم العمل فى الحرفة الواحدة بل فى العملية الواحدة متعدد الدرجات من العامل العادى المتنقل غير الماهر إلى العامل الفنى الماهر . وكل منهم يشترك بنصيبه فى الإنتاج القومى بحسب قدرته

ويتبين من البحوث التى أجريت على عدة صناعات أن إنتاج العامل الموهوب ثلاث أو أربع مرات قدر إنتاج العامل الردىء فى أسفل السلم .

والتجارب التى قسم فيها عمال الحرفة الواحدة إلى مجموعات ثلاث — جيد ومتوسط وردىء — متساوية فى

السن ومدة العمل تبين أن متوسط الأخطاء التى يقعون فيها أثناء فترة معينة تبلغ على التوالى ٢٣ — ٥٢ — ٧٢ ويتبين من تجارب أخرى أن أخطاء المجموعة الرديئة تبلغ ثمانية أمثال المجموعة الجيدة . ولو أعطيت الوظيفة وحدد الأمر على أساس أخطاء العمل لما وجب استخدام أكثر من ٨ ٪ من المجموعة الثالثة و ٧١ ٪ من المجموعة الأولى.

وفى أمريكا دلت تجارب « تيلر » على أن عمال بعض الصناعات لا يصلح منهم للعمل وتعلم الأساليب الحديثة إلا الثمن . وفى فرنسا تبين أن ٨٦ ٪ من عمال إحدى المصانع لا يصلحون للعمل الذى يقومون به منهم ٤٣ ٪ ليست لديهم القدرة على تكييف أنفسهم لعملهم و ١٠ ٪ أسندت لهم أعمال غير مناسبة فاعتادوا الأساليب الخاطئة و ١٥ ٪ يشكون من معوقات بدنية و ١٨ ٪ ليست لديهم الكفاية من الصفات السيكولوجية المطلوبة .

وإذا أخذنا العامل الإنسانى بعين الاعتبار لوجدنا أن حياة العامل غير المؤهل لعمله مأساة . فهو عبء ثقيل على صاحب العمل والنقابة والدولة . وهو بائس لأنه يشعر بأن وظيفته التى هى محور حياته ليست مضمونة والشعور بالفشل يهدم الثقة بالنفس ويحط من اعتباره لنفسه .

وليس هناك من حد للخسائر التى تمنى بها الصناعات من سوء أخطاء غير المؤهلين لها وإتلافهم وأخطائهم وترددهم. فالكثيرون منهم يفصلون من أعمالهم فيطرقون أبواب الشركات والمؤسسات ومكاتب تسجيل العمال أو التخديم بحثاً عن عمل . وقد ينتحلون من الاسباب للحصول عليه ما يخالف واقع حالهم . ومن المزعج حقا أن تتراوح نسبة العمال غير الصالحين فى الصناعة وحدها بين ٢٥ و ٥٠ ٪ .

وقد ترجع عدم صلاحية العامل للعمل الذى يقوم به إلى واحد أو أكثر من هذه الأسباب .

١ — أن يترك اختيار العمل أو الحرفة الأولى للعامل الناشىء برغبته أو رغبة والديه وأولياء أمره لمحض الصدفة

٢ — وقد يكون العامل الناشىء مؤهلا بطبعه للعمل الذى يتاح له ولكن نقص التدريب على يد عامل ماهر أو التدريب الخاطىء يسىء توجيه قدرته فى غير الطريق المطلوب .

٣ — وقد يكون من شأن تجربته الاولى فى الحرفة أو الوظيفة أن تفسد اتجاهه نحو العمل .

٤ — وبعض الناشئين لا يصلحون للعمل المسئول لانهم ناقصو العقل بطبعهم أو عصبيون من الناحية النفسية فهم غير مؤهلين للعمل ولا للحياة ذاتها .

٥ — وهناك عوامل أخرى هامة متصلة بطبيعة العمل ذاته كالتعب الزائد عن الحد والأمراض المزمنة والتقدم فى السن والخوف والقلق وحياة الأسرة التعسة وظروف البيئة القاسية وعدم إتاحة الفرصة للانطلاق الذاتى والتعبير المبدع المبتكر .

٦ — سوء الاختيار من جانب صاحب العمل .

القسم الثانى — درجات العمل ونماذجه

يبدأ العمال جميعا حياتهم العملية من أسفل السلم ما عدا الذين أتيحت لهم فرصة التعلم فى المدارس الفنية والتمرين المنظم فى مصنع أو مؤسسة ويظل البعض فى أسفل السلم ويرقى البعض إلى القمة وينتشر الباقى على درجات السلم بين هذين الطرفين . وكلما زادت طبيعة العمل تعقيدا ازداد الفرق فى القدرة بين من هم فى أسفل السلم ومن هم فى أعلاه . ومن ثم العامل المعارض المتقلب والعامل العادى ونصف الماهر والماهر والاستاذ الدقيق ثم مقدم العمال فالمشرف . ولكل طبقة من هذه الطبقات خواصها المميزة لها .

ففى أسفل السلم نجد عمالا عاجزين أو غير راغبين فى الإنتاج العادى المناسب ليوم العمل ومن ثم لا يحصلون على الأجر العادى المناسب وهؤلاء ينقصهم الدافع الحافز والاهتمام بالعمل ، إذ هم لا يقدرون أهميته ونتائجه .

وفرص الرقى أمامهم تكاد تكون معدومة فيتملكهم شعور بالذات ويشعرون بالألم لانخفاض مستواهم فى السلم الاجتماعى ويغلب عليهم الأسى ويكون لهم أثر سيء فى أخلاق العمال الآخرين وروحهم المعنوية وهم بطبيعة الحال يتنقلون من عمل لآخر ويستفيدون أكثر من غيرهم من بورصة العمل والتأمين القومى والخدمات الاجتماعية ومؤسسات البر .

أما طبقة أنصاف المهرة فقد ساعدت آلية العمل وتحويله من يدوى إلى آلى على زيادة عددهم زيادة مضطردة ، وطرائق الإنتاج بالجملة فى بعض الصناعات تعمد إلى تقسيم العملية الكبيرة الواحدة إلى أجزاء متفرقة يوكل كل جزء منها لعامل معين من طبقة أنصاف المهرة بعد أن كانت توكل كلها لعامل ماهر متخصص واحد . وفى الكثير من الحالات أصبحت الصناعة فى غير حاجة للمهارة الفنية أو القوة البدنية أو المستوى الرفيع من الذكاء بقدر ما هى فى حاجة للقدرة على إحتمال سآمة العمليات المتكررة النمطية أما العمال المهرة وبخاصة فى الحرف الميكانيكية والهندسية فيعتزون بعملهم ويحسبون أنهم سموا فوق ترهات الطبقات العاملة الأخرى وشعورها بالنقص والانحطاط . وهم أكثر واقعية فى نظرتهم ويولون عملهم اهتماما كبيرا لأنهم يقدرون نتيجته وقيمته الاقتصادية والاجتماعية ويدركون أن فرص الرقى أمامهم أكبر وأفضل فيؤلفون نقابات واتحادات وجماعات خاصة بهم ويقفون بالمرصاد ويعارضون بشدة كل محاولة تبذل من جانب أصحاب العمل أو العمال الآخرين للهبوط بمستوى الحرفة أو تشبع سوق العمل بطلاب الأجر الأقل وكثيراً ما يقفون فى وجه المستحدثات الميكانيكية التى قد تقوض أسس مهارتهم الفنية بتيسير العمليات الفنية وتبسيطها . وبعبارة أخرى هم تزوجوا الحرفة ذاتها أكثر من مصلحة الصناعة بوجه عام أو المصنع . والفرق فى الأجر بين العمال المهرة والعمال العاديين فى نفس الحرفة بل ونفس العملية يتراوح بين ٣٠ و ٣٠٠٪

وهناك نوع من الصناع المهرة كعمال الطباعة يقترب من طبقة الموظفين أكثر من طوائف العمال الأخرى ولهم ميزات خاصة يتمتعون بها ويحرصون على الاحتفاظ بها ويحاولون حماية الحرفة بمراقبة الطامعين فيها والداخلين إليها .

القسم الثالث — القدرات الحرفية

يهدف علم النفس لاستنباط الوسائل التى تعين على حذف التلف الاقتصادى والاجتماعى ومن ثم تعين على زيادة الإنتاج . وقد عالج العلماء هذا المشكل المزمن ووفقوا إلى حد كبير فى استنباط وسائل علمية وعملية عدة لتحليل الحرف والأعمال الحرفية وتقدير العوامل والقدرات الحرفية ومقاييس مقننة مضبوطة موثوق بها لقياس قدرات العامل .

وقد استخدمت هذه الوسائل بنجاح وعلى مقياس واسع فى النواحى الآتية :

١ — إختيار العامل لنوع العمل المطلوب على أساس الصلاحية الحرفية .

٢ — وضع طرائق صالحة جديدة للعمل بحيث يؤدى إنفاق الطاقة الإنسانية فى عمل معين إلى أحسن النتائج أو بعبارة أخرى للإنتاج بأكبر قدر من الاقتصاد فى الطاقة البشرية .

والحرف الصناعية المتنوعة تحتاج لنماذج مختلفة من القدرات ومن المهم جداً أن يعرف العامل بالضبط نوع العمل الذى تؤهله قدرته للقيام به ، والفوارق الفردية فى القدرة على القيام بعمل معين كبيرة وواسعة المدى وعدد القدرات المطلوبة للقيام بعمل بعينه قليل بحيث يكون النجاح فى العمل بحسن اختيار العامل بالطرق العلمية أمرا محققا .

والتكوين السيكولوجى للعامل كإنسان له مظاهره الثلاثة ، العقلى أو الإدراكى والوجدانى والنزوعى أو الإرادى .

فالمظهر العقلى والإدراكى يتضمن الكفاية الحسية والحركة وسرعة الاستجابة والتصرف ، والاتجاه النفسى والذاكرة والخيال والتفكير المنطقى ، والمهارة الحسية بدورها تشمل حدة البصر وتمييز الألوان والأشكال والكفاية السمعية ومدى الانتباه ونوعه وتركيزه أو تشتته .

والذكاء هو القدرة العقلية العامة التى تعتمد عليها جميع العمليات العقلية بدرجات مختلفة فهى ضرورة هامة ولازمة لبعضها وأقل أهمية للبعض الآخر . وهناك أيضا قدرات خاصة تمكن الإنسان من معالجة مواقف وأشياء معينة بكفاية خاصة أو تساعد على استخدام عملية عقلية معينة بكفاية خاصة كالسرعة والمثابرة .

(١) الذكاء :

إن تحديد الحدين الأعلى والأدنى لمستوى الذكاء اللازم للحرف والصناعات أمر بالغ الأهمية ومن أهم العوامل التى تمكن الخبير المهنى من تضييق حدود مجال الاختيار مع مراعاة العوامل الأخرى .

والجدول التالى يبين مستويات الذكاء والتوزيع الطبيعى له ونسبة الحاصلين عليه فى كل مرتبة ومعامل الذكاء المطلوب لمراتب الحرف والمهن المتعددة .

المرتبة	م ذ	الأفراد	المهنة أو الحرفة
١	١٥٠	٢ ٪	المهن الفنية العليا والوظائف الإدارية الكبرى
٢	١٣٠ — ١٥٠	٣ ٪	المهن الفنية الأدنى والحرف الفنية العليا
٣	١١٥ — ١٣٠	١٠ — ١٢ ٪	الوظائف الكتابية والحرف التى تتطلب قدراً كبيراً من المهارة الفنية .
٤	١٠٠ — ١١٥	٢٦ — ٣٨ ٪	الحرف التى تتطلب المهارة والوظائف التجارية
٥	٨٥ — ١٠٠	٣٣ — ٣٨ ٪	حرف نصف المهارة .
٦	٧٠ — ٨٥	١٠ — ١٩ ٪	الأعمال الفنية التى لاتحتاج لمهارة والأعمال اليدوية الخشنة .
٧	٥٠ — ٧٥	١٥ — ٧ ٪	الأعمال الصغرى العارضة أو المتقطعة
٨	أقل من ٥٠	٣ ر ٪	شواذ لا يصلحون للعمل .

وفيما يلى نماذج مختارة من المهن والحرف التى تناسب مراتب الذكاء المختلفة :

المرتبة الأولى :

المهن الفنية والإدارية العليا — مدير . محاسب قانونى . مهندس معمارى .

المرتبة الثانية :

المهن الفنية الأدنى وأعمال الإدارة والتنفيذ . إخصائى اجتماعى . مراقب مصنع .

المرتبة الثالثة :

الوظائف الكتابية والحرف الفنية التى تتطلب مهارة أعلى ـ مختزل ـ كاتب آلة ـ صراف ـ كهربائى ـ عامل تلغراف ـ عامل ليتوجراف ـ رسام ـ مصور ـ فوتوغرافى ـ مصمم إعلانات ـ مقدم عمال .

المرتبة الرابعة :

الحرف التى تتطلب المهارة الفنية ـ ترزى ـ منجد ـ سائق قاطرة ـ أو ترام ـ أو أتوبيس ـ عامل تليفون ـ عامل طباعة ـ ميكانيكى ـ نجار دقى ـ سباك ـ بناء ـ كاتب آلة للأعمال الروتينية .

المرتبة الخامسة :

الأعمال المتكررة النمطية التى تحتاج لنصف مهارة ـ خباز ـ عامل نحاس ـ سمكرى ـ جزار ـ بحار ـ عامل مطافى ـ طباخ ـ عامل نسيج ـ ساعى بريد .

المرتبة السادسة :

الأعمال النمطية التى لاتحتاج لمهارة ـ عامل آلة أوتوماتيكية ـ عامل طرق ـ صياد ـ عامل مصعد كهربائى .

المرتبة السابعة :

الأعمال العارضة المتقطعة ـ العمل الآلى البحت تحت الرقابة .

المرتبة الثامنة :

الشواذ والبلهاء المتعطلون الذين لا يصلحون للعمل فتنشأ لهم معاهدة خاصه .

وهناك ثلاثة مستويات للتعليم والذكاء تختلف اختلافا جوهريا فى أسسها .

١ ـــ المستوى الأدنى لمنخفض الذكاء . أشباه الأميين والأميون والمتخلفون عقليا الذين لايستخدمون عقولهم ولا يفكرون فى غير توافه الحياة ولايستطيعون تركيز الانتباه فى عمل ما .

٢ ـــ وفى المستوى الأعلى نجد الطبقة المتعلمة المثقفة ذات الذكاء الموفور الذين دربوا عقولهم على التفكير العميق المستمر .

٣ ـــ المستوى الوسط بين هذين الطرفين .

ولكن توافر الذكاء المتفوق ليس بالضرورة ضمانا للنجاح فى الحياة والعمل . فقد يكون الشخص الموفور الذكاء فاقدا لبعض القدرات الخاصة أو تنقصه اللباقة والحزم فى معاملة الناس أو الدافع الحافز للعمل فى حين أن شخصا آخر له مثل ذكائه تتوافر فيه هذه الصفات الشخصية المطلوبة فيكون أكثر توفيقا . والذكاء الاجتماعى ينتصر دائما على الذكاء العقلى بنسبة عشرة إلى واحد . والذكاء المجرد يدرك مايطلب عمله ولكن الذكاء الاجتماعى يعرف كيف يؤدى هذا العمل المطلوب .

وهناك فوارق جوهرية ظاهرة بين العمال فى اتجاههم نحو العمل ونظرتهم للحياة مرجعها فوارق الذكاء والتعليم . فعمال المستوى الأعلى واثقون من أنفسهم طموحون ويبذلون جهدهم لتحسين مستواهم وتحقيق آمالهم . وعمال المستوى الأدنى على العكس لايفكرون فى الرقى وفرص الرقى أمامهم قليلة بطبعها . ومن ثم فهم لايفكرون فى المستقبل ويتشبثون بالحاضر . وهم لايولون المال اهتماما كبيرا ، فهم لم يتعلموا قيمة المال إذا أدخروه وجمعوه . ولهذا هم

يطلبون الخبز على حد تعبيرهم ولديهم إحساس قوى بروح الجماعة التى ينتمون إليها . ونظرتهم للطبقة الوسطى (البورجوازية) غير نظرتهم للطبقة العليا (الارستقراطية) بل إنهم ليكرهون الطبقة الوسطى وبخاصة أفراد حدها الأدنى الذين يكثر اختلاطهم بهم وكثيرا مايبدى العمال شيئا من الغطرسة فى معاملتهم لشعورهم بأنهم ليسوا أرق منهم . أما الطبقة العليا فهم لايكرهونها إطلاقا بل هم فى الواقع يقدرونها ويعجبون بها لبعدها عنهم .

(ب) القدرات الخاصة :

كل عمل عقلى أو بدنى يستخدم واحدة أو أكثر من القدرات الخاصة التالية :

١ — القدرة الرياضية على إدراك علاقات الأعداد وحفظ مافى الكتب وحل المسائل وتقدير العلاقات الزمانية والمكانية والأبعاد .

٢ — القدرة الحسابية أو العددية أو المهارة فى إجراء العمليات الحسابية عقليا وكتابة .

٣ — القدرة الاستنباطية التى تتمثل فى التفكير المنطق باستخدام المعانى والألفاظ .

٤ — القدرة اللغوية وتتمثل فى التعبير اللفظى المنطوق أو المكتوب والانطلاق فى الكلام وحفظ اللغات الأجنبية

٥ — القدرة العلمية التى تتمثل فى حل المشكلات وإدراك العلية (السببية) واستنباط العلاقات بين المواقف والأشخاص بطريقة عقلية مجردة أو حسية مميزة .

٦ — القدرة الميكانيكية وتتمثل فى الإحساس بالآلة .

٧ — القدرة التركيبية أو العملية التى تتمثل فى تنفيذ العمل وفق العلاقات المدركة والاتزان وضبط الأعصاب والتعاون الحسى والحركى أثناء القيام بالحركة والقوة العضلية وسرعة الاستجابة واستخدام الأدوات والمواد وسرعة تقليد الحركة وتكرارها أو السرعة والدقة معا .

٩ — القدرة الجمالية والفنية التى تتمثل فى الشعور بالإيقاع وتقدير الانسجام (الهارمونى) .

١٠ — القدرة الاجتماعية وتتمثل فى السلوك المستقيم والتأثير فى سلوك الآخرين وفق الرغبات الشخصية دون التظاهر بالإملاء وفرض الارادة .

(ح) المزاج والخلق :

أما التكوين الوجدانى للإنسان فيبدو جليا فى مزاجه وخلقه والنماذج السيكولوجية التى وصلنا إليها من بحوث (داونى) تشمل الشخص الخجول والمعتمد على الغير ورضى الخلق والخاضع والمسيطر والطموح والمشاكس والبطىء والمتردد والسريع واليقظ .

وهكذا نجد لكل صفة مزاجين متباينين . والنزعة للقيادة والبناء والثقة بالنفس والاحتفاظ بالهدوء عند الضغط والتوتر وضبط الانتباه والحركة والدأب بنشاط والتعاون والحنو والرغبة فى إشاعة المرح كلها أنواع من تكوين الإنسان تتأثر بمزاجه .

وفيما يلى أهم العوامل المزاجية التى تكون الخلق :

١ — الانفعالات : النزعة العامة للمرح وسرعة التخلص من فورة الغضب .

٢ — الصفات الذاتية : الرغبة فى التفوق ودرجة نجاح الفرد فى التأثير على الآخرين والدافع لفرض الإرادة عليهم .

٣ — أوجه النشاط : مدى النشاط العقلى الذى يبذله الفرد فى التعلم والعمل ووقت الفراغ والمتع ودرجة العمل البدنى .

والقدرة على التكييف للظروف الجديدة وضبط النفس والتعبير عن الذات والصبر على العمل المشتت للانتباه كلها تترتب على مقدار الطاقة المتوافرة لدى الإنسان ونزعتها للانطلاق فى المناطق الحركية .

والسرعة والدأب صفتان هامتان . والمزاج صفة بارزة تتجلى فى الظروف المفاجئة، والخوف مثلا الذى يتملك الإنسان فى حالة الخطر أو الظرف المفاجىء يكون سبباً مباشرا فى نقص الدقة وزيادة الوقت الذى يصرف فى دفع الضرر إلى جانب الشك والتردد وانعدام الثقة زمنا طويلا بعد حلول الدافع المفاجىء المثير للخوف .

والسرعة ظاهرة حركية ولكن أساسها إدراكى بحت فى حين أن الدأب ليس صفة عقلية إطلاقا وهو أثر من آثار تنظيم الشخصية والتكامل الوجدانى .

(د) البنية والصحة :

الصحة البدنية والعقلية والخلقية هبة لها قيمتها عند كل إنسان ، ولكنها كل شىء بالنسبة للعامل فالعجز البدنى فى أية ناحية من نواحيه يحول دون اللحاق بالحرفة المرغوب فيها والتى تناسب العامل عقليا ووجدانيا .

(هـ) مجموعة العوامل :

وكل قدرة مهيئة تستند إلى عدة عوامل وصفات تختلف نسبياً فى أثرها وأهميتها . والنجاح فى العمل مرهون بتوافر مجموعة خاصة مناسبة من العوامل المطلوبة بهذا العمل الخاص .

(و) السن : وفوارق السن عامل هام ينبغى مراعاته فى دراسة العمل والعمال من النواحى الاجتماعية والسيكولوجية، فاتجاه العامل نحو العمل وعاداته ورأيه فى حرفته وعمله ونظرته للحياة كلها تتأثر بسنه إلى حد كبير وتزداد أهمية السن فى فترات الانتقال والظروف التى تحدث فيها تغييرات واسعة المدى ، وتتكون فيها عادات جديدة وتستخدم الطرائق والأساليب المستحدثة .

والعامل الناشىء يلتحق بالعمل فى دور البلوغ حوالى الخامسة عشر كصبى يتعلم فى مصنع أو متجر مفضلا العمل أحياناً على الاستقرار فى المدرسة لأنه يشعر فيه بدافع أكبر من التحرر والاستقلال وأنه أصبح مفيداً لأسرته وللمجتمع كله .

أما العامل الذى تجاوز سن الشباب وتقدم فى العمر فإنه يبدأ فى البحث عن عمل أخف جهداً وأقل ارهاقا بمجرد أن يشعر بأن قوته قد بدأت تضعف وسرعته تقل تدريجيا وحواسه وأعضاء بدنه تخذله ، ومن ثم يقل دخله وتطول مدة تعطله لتعذر الحصول على عمل آخر ، ويصبح نهبا لشعور القلق وعدم الأمان، وهكذا ينحدر إلى مرتبة العمل اليدوى المؤقت بعد أن كان عاملا فنياً ماهرا . وقد تساعده بعض آثار القدرة الفنية التى يحتفظ بها على اجتياز اختبارات الاختيار ولكنه محتوم الفشل ، والعمال الذين اعتادوا عملا معينا أمدا طويلا لا يميلون للتغيير ولكن كبر السن ونقص القدرة تضطرهم إليه .

ومن ثم يتعين رسم الصورة الكاملة للعمل المفيد والتكوين الكلى للعامل الذى يتولاه وأن يحسب حساب النواحى الوجدانية والنزوعية بالإضافة إلى الناحية العقلية .

وفى الحق أن نجاح العامل رهن بالعوامل الأولى الوجدانية والنزوعية أكثر منه بالقدرات العقلية العامة والخاصة كما أن حاجاته ورغباته ومشاعره لا تقل أهمية فى الاعتبار من قدراته .

وخلاصة القول أن العامل الإنسانى مهم كل الأهمية .

القسم الرابع — العامل الإنسانى

ليس العقل البشرى آلة بالغة الكفاية فى إدراك عدد كبير من الحقائق وربطها معاً وتمثيلها ولا يمكن أن يقارن فى دقته بالآلة الحاسبة مثلا . ومن اليسير جداً أن تصرفه عن طريق التفكير السوى أمور قليلة الأهمية وأن تؤثر فيه حقائق لا تتصل بالموضوع الذى يعالجه وإن كانت تثير الاهتمام فى ذاتها . وهو لا يستطيع فى معظم الأحوال أن يقدر القيم الذاتية للعلاقات المعقدة التى تتضافر لتهيىء الحكم العقلى والتقدير المادى للنتائج المضبوطة .

والحركة التى يقوم بها الإنسان والعمليات التى تضمنها والإجراءات التى يتخذها ليست نمطية على وتيرة واحدة ولا مرتبطة التوقيت كحركة الآلة الأتوماتيكية التى تقوم بعمل متكرر .

ومما يستوجب الدهشة أننا نغفل فى تقديرنا فى معظم الأحوال أهم عنصر ضرورى لجميع نواحى النشاط الإنسانى وهو العامل الإنسانى .

ولم تكشف الصناعة عن هذا « البعد » الجديد وتدرك فائدة الصلة الشخصية وعظم قوتها الدافعة إلا أخيراً . وكان لكشف العلاقات السيكولوجية والاهتمام بمعرفة دخائل نفوس العمال وعقولهم ومحاولة البحث عن حوافز جديدة فى الصناعة إلى جانب الخطوات الواسعة التى خطاها العلم أثر كبير فى الحياة الاجتماعية والصناعية ويبدو أن هناك تغيراً جوهرياً فى المبدأ السائد منذ الثورة الصناعية الذى كان يعد العمال مجرد أسنان فى أمشاط الآلة أو أكثر من ذلك بقليل، وإن مهمة العامل أن ينتج أكثر ما يستطيع لمصلحة صاحب العمل وإلا استبعد ونبذ كأجزاء الآلة التالفة . كما كان هم صاحب العمل أن يزيد الإنتاج والربح المتحصل منه أكثر من مصلحة العامل وراحته ورضاه .

وقد أدركنا أخيراً أن كفاية الإنتاج بحسن استخدام العامل الإنسانى تحقق مصلحة صاحب العمل والعامل على السواء وتساعد على رخاء المجموع وسعادته .

والنظرة الإنسانية للجانب الإنسانى فى العامل أمر ضرورى فى كل جماعة ديمقراطية . ولابد لضمان الحصول على أفضل النتائج فى كل محاولة تبذل لتنظيم الجهد الإنسانى لأى غرض إقتصادى أو غير إقتصادى أن تأخذ بعين الاعتبار مبلغ الفوارق الفردية فى الدوافع والأذواق والقدرات العامة والخاصة الموروثة والمكتسبة وأن توجد الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية للمجموع والكفاية الاقتصادية فى الإنتاج لمصلحة كل من صاحب العمل والعامل .

(١) الاتجاه نحو العمل :

إتجاه العامل نحو عمله وميله إليه إنعكاس طبيعى لشخصيته الكلية ولجميع القوى الاجتماعية التى تعمل فى المجتمع . فهو ظاهرة فردية اجتماعية فى نفس الوقت ، تختلف باختلاف درجات العمال فى سلم العمل والسلم الاجتماعى والمناطق الصناعية والسن وظروف العمل والأجر والمرتب وكذلك العلاقات الصناعية .

ويتأثر الاتجاه بضيق مجال الأعمال والفرص التى تتاح للعامل لاختيار ما يناسبه أو سعة هذا المجال . فالعامل الذى لا تتاح له فرصة المفاضلة بين الصناعات والمؤسسات والحرف والأعمال بحيث لا يجد بداً من اختيار أى عمل يعترض طريقه وفى أى مكان يكون لا يتقبل عمله بعين الرضا من أول الأمر . وكل تحسين فى طريقة الاختيار وكل وسيلة تزيد فى مدى الاختيار تساعد على تغيير اتجاه العامل السلبى نحو عمله إلى اتجاه إيجابى . والصلة وثيقة بين الكفاية فى العمل والرضا عنه . واتجاه العامل عامل كبير الأهمية فى خلق الدوافع لإتقانه وتحسينه .

فالعامل الذى يشعر بأنه مجرد سن فى مشط الآلة الضخمة يعتقد أن صاحب العمل ينظر إليه كمجرد قطعة هندسية أو أداة قابلة للتغيير إذا تلفت ومن ثم يوجه اهتمامه لمجرد الأجر فيقف إنتاجه إطلاقا عند الحد الأدنى الضرورى .

أما العامل الذى يشعر بأن المصنع مهتم بأمره كإنسان وأن رغباته موضع العناية فإنه يجد فى نفسه رغبة صادقة لإتقان العمل والوصول لمستوى الإنتاج الأقصى .

(ب) الدوافع الحافزة للعمل

الطبيعة البشرية غائية وليس هناك من نشاط إنسانى لا يكون وراءه هدف أو غاية وكل نشاط خاص له دافع خاص حتى مجرد الشعور بالضيق من عدم عمل أى شىء وشدة النشاط تناسب بالضرورة قوة الدافع الذى يحفز الإنسان للقيام بهذا النشاط . هذه كلها قواعد أساسية مسلم بها .

والبشر عادة ينشطون لما يقومون به بدافع الحصول على الملك والثروة والتعبير عن النفس والرغبة فى السيطرة والشهرة والاعتداد أو الهرب من الخطر أو التجارب المؤلمة .

والحوافز الهامة فى الصناعة وليدة واحد أو أكثر من هذه الدوافع . والقول القديم بأن العوامل الاقتصادية من أول الدوافع وأقواها بعيد من محجة الصواب ، وفى هذا يخطىء الرأسماليون والماركسيون فليس المال هو الدافع الوحيد بل أن بعض الناس يحتفظون بالمستوى التقليدى الذى ألفوه فى الحياة ولا يجدون فى أنفسهم دافعاً فى تحقيق رغبات جديدة ، وهم من ثم يعزفون عن كل محاولة لكسب أكبر ويقاومونها . وهناك فريق معين من العمال يحددون مدى إنتاجهم حتى ولو كانوا يعملون بأجر القطعة ولا يستجيبون للحوافز الإيجابية لزيادة الإنتاج .

والأجر له أهميته ما دام يحفظ للعمل اعتباره فى المجتمع ويحدد مكانة العامل فى السلم الاجتماعى ومع هذا فهو ثانوى . فهناك دوافع سيكولوجية أخرى أكثر أهمية فى نظر العمال أنفسهم .

فالشعور بالأمان ووجود الغرض والكرامة والرضا والأمل فى الرقى والعدالة فى المعاملة والعمل المستمر والفرص التى تتيح للعامل إبداء آرائه واستخدامها والتعلم والتحسن وإسداء الخير للمجتمع والرئيس الصالح وظروف العمل الطيبة والعمل النظيف اليسير وساعات العمل والعطلات والأجازات والجانب الاجتماعى ، كلها دوافع عظيمة الأثر .

القسم الخامس — الخطوط الرئيسية لحل المشاكل

تناول علم النفس الصناعى هذه المشاكل الكبرى وحلل عواملها وظروفها وردها إلى أصولها وكشف عن أسبابها ورسم الخطط العلمية لعلاجها وتعاون علماء النفس والاجتماع وأخصائيو الدراسات الاجتماعية على تنفيذها فوصلوا إلى نتائج لا تدع مجالا للشك فى قيمتها العلمية وضرورة الأخذ بها .

والخطوط الرئيسية للإصلاح تتناول النواحى الآتية :

١ — حسن الاختيار أو الانتخاب ومراعاة الفوارق الفردية بين الأعمال والأفراد .

٢ — توجيه الشباب المقبل على العمل الجديد وإعادة توجيه قدامى العمال المتعطلين .

٣ — التدريب والتعليم واصطناع خير الطرق لأداء العمل .

٤ — الوسائل العلمية لمنع التعب أو الوصول به إلى الحد الطبيعى الأدنى بحيث لا يكون له أثر ملحوظ فى الإنتاج ومنع الملل والقلق .

٥ — تحسين ظروف العمل وتهيئة الجو الصالح الذى يساعد على الوصول الإنتاج الأقصى .

(ا) الاختيار أو الانتخاب :

من المسلم به أن كل مهنة أو حرفة بل كل عملية من العمليات التى تتطلبها الحرفة الواحدة تختلف عن الأخرى فى طبيعتها ، وفى القدرات العقلية والحركية التى تتوافر فى القائم بها ليؤديها على الوجه الأكمل كما يختلف الأفراد فى قدراتهم واستعداداتهم وكل إنسان ميسر لما خلق له ، وبصرف النظر عن قيمة هذه الفوارق الفردية ومداها فان مجرد وجودها يحتم اتباع طريقة علمية سليمة مضمونة النتائج لاختيار الفرد الصالح للعمل المعين والعمل الذى يصلح له الفرد المعين وبعبارة أخرى إذا تقدم عدد من الأفراد لشغل وظيفة أو القيام بعمل معين فإن مصلحة العمل والإنتاج تقضى باختيار الفرد الذى يستطيع أن يؤدى هذا العمل على الوجه الأكمل أو على الأقل أصلح المتقدمين لهذا العمل وإن لم يكن كاملا فى قدرته وصفاته إلى أن يتهيأ وجود هذا العامل الكامل .

ويكون الاختيار إذن من ناحيتى اختيار أصحاب العمل لأصلح العمال واختيار العمال أنفسهم لأصلح الأعمال المعروضة عليهم .

وحسن الاختيار أمر من الأهمية بمكان من وجهة نظر العمل والصناعة ووجهة نظر المجتمع فان إمتصاص الحرفة والصناعة للأشخاص الذين يصلحون لها وحدهم يساعد على الاستقرار والتقدم وزيادة الانتاج العام ، فى حين أن سوء الاختيار يؤدى إلى فساد العمل والعامل ويهبط بالانتاج ويزيد فى نسبة التكاليف والبطالة والوقت ضائع والمواد التالفة .

(ب) التوجيه المهنى :

يعنى التوجيه المهنى بدراسة الفرد وتقدير قدراته واستعداداته كما وكيفا وبيان أنواع الأعمال الحرفية والمهنية التى تناسب هذه القدرات والاستعدادات ويصلح لها بصفة عامة ويبرز فيها بصفة خاصة ، أو على الأقل اختيار أنواع الأعمال التى يكون أكثر صلاحية لها من بين مجموعة الأعمال المتنوعة التى تتاح الفرصة لها .

وتبصير الفتى الناشىء بنواحى العمل الذى يصلح له من الأهمية بمكان بالنسبة له ، كما أن الاختيار المهنى مهم بالنسبة لأصحاب الأعمال ، والتوجيه المهنى لايحدد حرفة أو مهنة واحدة أو نوعا واحدا معينا من العمل للعامل الناشىء فيضيق المجال أمامه ، ويقيده بعمل قد لاتتاح الفرصة للقيام به فإذا ماتولى عملا آخر أحس بأنه غريب عنه فتتولد فى نفسه عقدة الشعور بالنقص والفشل ، وإنما هو يبسط له طائفة متنوعة من الأعمال التى يصلح لها ويستخدم فيها جميع قدراته واستعداداته أو بعضها ويبين له مدى صلاحيته لكل منها ثم يترك له أو للظروف مجال الاختيار . وهو من ثم يؤدى أجل خدمة إنسانية لأبناء العمال وطلبة المدارس الناشئين ويساعد على إعدادهم للعمل الذى يصلحون له مستقبلا ويوفر عليهم مشقة التجارب والتدريب على أعمال غير مناسبة وضياع الوقت ومرارة الفشل وصدمات التجارب الأولى فوق أنه يكشف أمامهم ميادين العمل ويرسم لهم خطوطا واضحة للاختيار .

وقد أصبح التوجيه المهنى إجراء ضروريا فى جميع البلاد التقدمية لاختيار جميع العمال من جميع الأعمار وفى جميع الظروف لجميع الأعمال .

والكثير من البلاد تبدأ هذا التوجيه بمجرد انتهاء الناشىء من مرحلة التعليم الأولية أو الابتدائية ، ومبدأ تكافؤ الفرص وأنواع التعليم والمدارس بعد الابتدائية وتوجيه التلميذ للنوع الذى يصلح له وتنوع التعليم المهنى

والحرفى وفرص إكمال التعليم العالى أو الجامعى ونسبة المجانية التى تمنح للمتفوقين فى المراحل التالية للتعليم الابتدائى وإسناد الأعمال للمتخرجين وأنواع التدريب المهنى والحرفى لمن اضطرتهم ظروف الحياة للانصراف عن التعليم وهم فى مستهل الطريق أو منتصفه فى الأقسام الملحقة بالمصانع والمؤسسات الكبرى أو الأقسام الليلية والجامعات الشعبية وتغيير نوع العمل بعد ممارسته بسبب الظروف الاقتصادية الاجتماعية العامة ، كل ذلك مرهون بالتوجيه المهنى .

وقد وضعت المقاييس المقننة لجميع الحرف والمهن وعملياتها ومراتب العمل فيها وأنشئت مراكز ومعاهد سيكولوجية خاصة ملحقة بالجامعات والمؤسسات وإدارات العمل الحكومية والحرة للتوجيه المهنى إجبارا أو اختيارا وأصبح من واجب جميع البلاد المختلفة التى تسعى حثيثا نحو التقدم والرقى ورفع مستوى الإنتاج العام أن تأخذ بهذه الأساليب الحديثة .

ولايتسع هذا التقرير لذكر نماذج من مقاييس التوجيه وطرق إجرائه فكلها معروفة فى الدوائر السيكولوجية وفى متناول المشتغلين بعلم النفس . على أنه من الضرورى إنشاء معهد يلحق بالأمانة العامة لجامعة الدول يقوم فيه عدد من الإخصائيين فى علم النفس والدراسات الاجتماعية بدراسة هذه المقاييس وإجراءات القياس على ضوء ظروف البلاد العربية وإمكانياتها وفرص العمل وأنواعه فيها وتعديلها بما يناسب هذه الظروف أو وضع مقاييس عربية مماثلة .

(ج) التعليم والتدريب :

ولابد بعد التوجيه المهنى من تعلم أصول العلم بطريقة علمية فى المدارس الفنية أو المدارس الملحقة بالمصانع والمؤسسات أو على يد أستاذ ماهر وقديقال أن الفنى الناشىء بعد أن يلتحق بالعمل لابد أن يتعلم بالتجربة والتقليد، فهذا هو الأسلوب الطبيعى للتعلم . وقانون الممارسة يثبت أن تكرار العمل يزيد المتعلم سهولة وسرعة فى أدائه كما يزيد من رغبته فيه . وقانون الأثر يدل على أن حركات العمل أو خطواته التى توصل للنتيجة المطلوبة تثبت بسبب مانحدثه من ارتياح فى النفس ، والتى تعوق العمل أو تحدث الخطأ تحذف لأثرها المسىء فى النفس . وهكذا يتعلم الإنسان بالتجربة وحذف الأخطاء إذا ترك ونفسه ، ولكن هذا الأسلوب البدائى من العلم مضيعة للوقت وفى إرشاد المتعلم إلى الطرق الصحيحة لأداء العمل من أول الأمر اقتصاد كبير فى الوقت والجهد . وقد لاتكون الطريقة التى يلتزمها المتعلم بحكم أنها مربحة هى الطريقة المثلى فقد يحدث أن تؤدى الحركة الخاطئة أو الناقصة إلى الإبطاء فى التعلم وقد تصرفه عن هذا العمل إلى الأبد، وكثيرا ما يرفض العمال تعلم أعمال جديدة تماثل بعض الأعمال التى حاولوا تعلمها فيما مضى لأنها تثير فيهم إحساسا لاشعوريا بتوقع مواجهة الصعوبة ومن ثم الفشل . فمن الواجب إذن أن يبصر العامل الناشىء بالحركة الصحيحة من مبدأ الأمر .

وقد عنى علماء النفس الصناعى كما ذكرنا آنفا بإيجاد الطريقة المثلى لأداء العمل المعين من حيث الاقتصاد فى الزمن والاختصار فى الحركات ومن ثم توفير الطاقة المستهلكة والنشاط المبذول .

وهكذا توصلوا إلى منع الحركات غير الضرورية وجمع الحركات الجزئية فى مجموعة مترابطة منسجمة والإقلال من التعب والوصول بالعمل إلى درجة كبيرة من الضبط والإتقان والاقتصاد فى الجهد والطاقة البشرية .

وقد أصبح من الضرورى أن يدرب العمال على هذه الحركات النموذجية وأن يعدل عن الطرائق القديمة وأن تطبق القواعد التى وصفها تيلور للإدارة العلمية والتى يعدها بعض العلماء وخاصة فى أمريكا دستورا للصناعة .

١ — استخدام العمال الصالحين ذوى الكفاية التى تتوافر فيهم مجموعة القدرات الموروثة والمكتسبة اللازمة للعمل المعين . ٢ — تدريبهم تدريبا عمليا نموذجيا . ٣ — خلق الدوافع الطيبة التى تحفزهم للإقبال على العمل وإتقانه . ٤ — إستمرار البحث والتجارب للوصول دائما إلى أصلح طرق العمل وأفضل الأدوات وأحسن الظروف .

(د) طبيعة العمل :

يمر العمل أيا كان نوعه فى خمس مراحل واضحة المعالم . فالعامل فى مبدأ العمل يحتاج إلى فترة تطول أو تقصر بحسب طبيعة العمل وجدته أو سابق عهد العمل به يهىء فيها نفسه للقيام به ولذلك يكون الإنتاج فيها مضطربا ومنخفضا بعض الشىء مالم يكن العامل مقبلا على العمل بشغف وتحمس . ولهذا تسمى فترة التهيؤ والحمو .

ويستقر العامل ويطمئن للعمل وينصرف إليه فيرتفع معدل إنتاجه تدريجا حتى يصل إلى حده الأقصى بالنسبة لهذا العمل .

٣ — ويحتفظ العامل بهذا المستوى الأقصى فترة ما تسمى « هضبة العمل » لأن الخط الممثل لها فى منحنى العمل يكاد يكون مستقيما .

٤ — ولما كان العمل يستهلك قدرا معينا من النشاط العقلى والبدنى وبالاحتراق الداخلى تتولد الفضلات وتتراكم فى الأنسجة والعضلات التى تقوم بالحركة فإن الظاهرة الفسيولوجية المعروفة باسم التعب تحدث بطريقة لاشعورية بمجرد بدء الفضلات فى التراكم . ويتزايد مقدار التعب إلى أن يشعر به العامل شعورا ملحوظا فيصاب بشىء من التوتر ويقل إنتاجه وتكثر أخطاؤه وقد بلغ من سوء أثر هذه الفضلات المتراكمة أنها تسمى إصلاحات « توكسينات » أو سموم .

٥ — ومن ثم تعقب فترة الهضبة الأولى ظاهرة هبوط الإنتاج بسبب التعب . وإذا استمر العامل فى عمله بعد حلول التعب إضطرارا أو إرغاما فإنه يصل إلى درجة الإجهاد والإعياء فلا يكون صالحا للعمل البتة فوق ما يصيبه من اضطراب عصبى واختلال وظيفى فسيولوجى يحتم عليه أن ينقطع عن العمل تماما حتى يزول عنه .

٦ — وتحدث فى آخر مراحل العمل فترة ارتفاع مفاجئة إذا شعر بقرب انتهاء العمل أو أخطر به ولذلك تسمى القفزة الأخيرة .

هذا هو النظام العام لمراحل العمل كما يتبين من منحنى الشغل والتعب . ويتأثر منحنى الشغل بالضرورة بعدة عوامل منها طبيعة العمل ذاته واتجاه العامل نحوه وتكييف نفسه له والاستقرار فيه وأهمها التعب .

(ه) التعب :

كل عمل يستهلك الطاقة العصبية من الناحية العقلية أو البدنية يحدث بالضرورة قدرا من التعب اللاشعورى الذى لا يمكن تفاديه لأنه جزء من طبيعة العمل ولذلك يسمى التعب الضرورى أو اللازم . ولكن أسلوب العمل الخاطىء واستمرار العامل فيه أكثر من الحد المناسب وظروف العمل ذاته تحدث قدرا كبيرا من التعب يمكن تفاديه أو على الأقل تخفيفه بحيث لا يكون له أثر سىء فى الإنتاج وفى صحة العامل ولذلك يسمى بالتعب غير اللازم .

وقد وجد علماء النفس أن خير وسيلة لعلاج هذا التعب هى تجزئة مدة العمل إلى مراحل تتخللها فترات راحة كما وجدوا أن لكل عمل فترات انصراف له وانصراف منه تناسب طبيعته الخاصة . فالأعمال التى لا تتأثر بتجزئة مدة العمل إلى مراحل يحسن أن تتخللها فترات راحة متعددة تفصل بين أجزاء العمل . أما إذا كان العمل من النوع الذى يحتاج العامل فيه إلى إعادة التكييف والحمو فى كل مرة يستأنف فيها العمل فيحسن أن يكتفى بفترة فاصلة طويلة بعد مرحلة الهضبة مباشرة لتحول دون الهبوط السريع فى الإنتاج بسبب التعب .

ومن القواعد المرعية أنه كلما كان العمل مجهدا وجب أن تزيد فترات الراحة بالنسبة لفترات العمل حتى يصح فى بعض الأحيان أن تطول عنها .

على أن فترات الراحة مهما كان نوعها لاتمنع التعب كله وإنما هى تؤجل ظهوره بحيث لا يؤثر فى إنتاج العامل تأثيراً ملحوظاً .

أما الشعور بالملل فيكفى لعلاجه خلق نواح جديدة تثير اهتمام العامل أو تغيير نوع العمل . ومن العوامل التى تساعد على إقلال التعب إلى أقصى حد ممكن تغيير جزء العمل بحيث يستخدم عضوا آخر من أعضاء البدن وتغيير وضع العامل وقوفا أو جلوسا أو انحناء ووضع الأدوات بحيث تكون فى متناول العامل كلما احتاج إليها ، ويكون أكثر الأدوات استعمالا أقرب ما يكون إلى يد العامل ، وتحسين ظروف العمل وجوه ، وخلق الحوافز الجديدة المشوقة للعمل المنتج أو زيادة الأجر وحسن استغلال فترات الراحة ووقت الفراغ .

(و) جو العمل وظروفه

أثبتت التجرب أن جو العمل والعوامل المادية التى تؤثر فيه كالضوء ودرجة الحرارة والرطوبة لها أثر كبير فى الإنتاج . فقد وجه (هوتورن) أن زيادة درجة الإضاءة تزيد فى الإنتاج . ولكن الضوء اللامع يشتت انتباه العامل ويستهلك جزءاً كبيراً من نشاطه فى تكييف نفسه له ومن ثم يزيد فى التعب وبخاصة إذا وقع مباشرة على الدائرة التى يعمل فيها العامل فوق مايحدث من ألم فى العين وضيق فى النفس . وكذلك إذا كان الضوء قوياً ويصحبه مجموعة من الظلال القاتمة ، ودرجة ثبات الضوء أهم من قوته والضوء غير المباشر أفضل للعامل على وجه العموم . وإذا كان لابد من استخدام الضوء الصناعى وهو أقل بطبعه من النور الطبيعى فيجب أن تكون المصابيح مظللة بحيث لايقع الضوء على الغير مباشرة .

والإشعاع المستمر من المعادن الملتهبة يخفض من معدل الانتاج بمقدار ١٠ ٪ كما أن مجرد تحسين وسائل الإضاءة يرفع الإنتاج بمعدل ١٠ ٪ فى المتوسط . والهواء النقى المتجدد يساعد على توليد النشاط وتجديده على أن يكون متحركا بالمراوح أو يفتح بعض النوافذ بحيث لا يمر التيار الناتج فى دائرة العامل .

وأثبتت لجنة نيويورك للتهوية أن ارتفاع درجة حرارة جسم العامل هو السبب المباشر للضيق والارتخاء والصداع وليس فساد الهواء ، وإن كان فساد الهواء يزيد فى مقدار هذه المضايقات وخاصة إذا اقترن إرتفاع درجة الحرارة بالرطوبة وضيق المكان . ووجد أن معدل الإنتاج فى درجة حرارة ٢٠ مئوية أعلى بمقدار ٣٤ ٪ منه فى درجة ٣٠ أما من حيث الصوت قد ثبت أن اهتزازات بعض الآلات تضايق العامل أكثر من الصوت .

وتدل بحوث (منستربورج) على أن الأصوات الإيقاعية القوية كوقع المطارق مثلا أشد أثرا فى مضايقة العامل وتشتيت انتباهه من الضوضاء ذاتها خصوصا إذا اختلف إيقاعها عن الحركات الإيقاعية للعامل .

وللوضع الذى يلتزمه العامل مدة طويلة أو طوال العمل كله وقوفا أو جلوساً أو إنحناء أو فى وضع يضايق العضلات ، يحدث مقدارا كبيرا من التعب غير الضرورى .

وهناك عوامل نفسية أخرى لها أهميتها . فالعامل مضطر أحياناً لتركيز انتباهه فى شىء واحد أو جزء واحد من العمل وأحياناً فى مجموعة أشياء أو أدوات أو مجموعة حركات لازمة للعمل ، فجميع المؤثرات الطارئة التى تدخل مجال الانتباه دون مبرر تعمل على تشتته ومن ثم تزيد فى الاضطراب والتعب . لأن العامل يجد نفسه مضطرا لاستهلاك مقدار أكبر من الطاقة لمواجهة هذه المؤثرات والتغلب عليها . ولابد من هدوء الأعصاب وحفظ التوازن الوجدانى من مثيرات الخوف والقلق والإكراه والتدخل المشتت للانتباه بعض الحركات الإيقاعية مطلوبة فى العمل لأنها تساعد على أداء العمل بطريقة آلية ، تريح العامل من مشقة الانتباه الإرادى المركز ومراقبة العمل والحكم

عليه وتقتصد فى النشاط وتؤجل ظهور التعب ولكنها لو استمرت مدة طويلة تبعث على الملل .

والتعب سبب مباشر للحوادث كما أن الخوف من الحوادث والإصابات وتوقع حدوثها فى الصناعات الخطرة يحدث التعب بدرجة كبيرة لأن الخوف لا يساعد العامل على الانصراف كلية إلى العمل والاستغراق فيه ومن ثم يحدث التوتر العصبى فلابد من حمايته ضـــد الحوادث التى لابد من وقوعها أما غير المتوقعة فينبغى أن تزال أسبابها ودواعيها .

ومن البديهى أن تحسين ظروف العمل يجعل العمل مريحا ومشوقا للعامل . فيقل التعب ويمتنع الملل ويزداد الإنتاج .

وما دامت كفاية العامل تترتب على توافر الطاقة المنتجة فلابد من توافر الغذاء الصالح للعامل والهواء النقى والجو الملائم . ولهذا تمد المصانع الكبرى عمالها على حسابها فى فترات الراحة الطويلة بمقادير مناسبة من اللبن والحلويات والفواكه أو عصيرها وغير ذلك من المواد التى تعوض الطاقة المستهلكة . وقد وجدت أن ماتنفقه فى هذا السبيل أقل بكثير مما تجنيه من وراء الاحتفاظ بمستوى الإنتاج العالى .

الخلاصة :

وخلاصة القول أن مشكلات العمل والإنتاج القومى وزيادة الثروة القومية ورفع مستوى المعيشة للشعب لايترتب على وجود رأس المال وحسن استخدامه والمواد الخام وحسن استغلالها وتنظيم الإدارة فى مؤسسات الإنتاج وفق الأصول الاقتصادية واستغلال جهد العامل إلى أقصى حد بصرف النظر من مطالبه كإنسان كأنه آلة أو سلعة، بقدر ما يترتب على حسن اختيار العامل للعمل المعين وتوجيه العامل الناشىء للعمل الذى يناسب استعداده وقدراته وإيجاد أفضل الطرق للقيام بالعمل وتدريب العمال وفق هذه الطرق ومراعاة العامل الإنسانى فى الحرف التى يكثر فيها التعطل أو ينتظر أن تزول بسبب الآلات والطرائق المستحدثة وعادات العامل وظروف أسرته واستغلال وقت فراغه وصلته برئيسه ومصنعه أو مؤسسته ورفقائه والجماعة التى ينتمى إليها والنقابة والاتحاد الذى يتبع له وتنظيم العمل وإدخال فترات الراحة المناسبة وتحسين ظروف العمل المادية والنفسية هذه هى العوامل التى تساعد على تخفيف التعب وإزالة الملل والقلق والاقتصاد فى الطاقة البشرية والإكثار من الإنتاج .

ولا سبيل لتوافرها بغير استخدام القواعد والوسائل العلمية السيكولوجية والاجتماعية ولابد للدول العربية إن أرادت أن تحل مشاكل العمل والعمال على الوجه المرضى وترفع مستوى الإنتاج وتستغل أحوالها ومواردها الطبيعية عن طريق العمل الآلى أو اليدوى أن تنشىء معهدا سيكولوجيا اجتماعيا لدراسة الأساليب الغربية وإجراء التجارب واصطناع الوسائل التى تناسب ظروف البلاد العربية وإمكانياتها الطبيعية والمالية والبشرية .

ويختار لهذا المعهد نخبة من علماء النفس والاجتماع ويزود بكافة المراجع والوسائل والأدوات التى تمكنه من البحث والدرس والابتكار والإنتاج .

وستجنى البلاد العربية منه بإذن الله وتوفيقه أضعاف أضعاف ما تنفقه عليه من جهد ومال .

وغنى عن البيان أن كل كلام يقال وكل جهد يبذل ومال ينفق فى حل هذه المشاكل عن طريق مجرد إيجاد الفرص للعمل وإفساح المجال للإنتاج وإنشاء المصانع والمؤسسات ورفع الأجور وتقديم المساعدات والخدمات الاجتماعية والرعاية الصحية للعمال وأسرهم وبناء المساكن الجديدة الصحية والمستعمرات والنوادى وتنظيم النقابات والاتحادات كل هذا لن يؤتى ثمره ما لم يحسن اختيار العامل وتوجيهه وتدريبه كما يحسن إستخدام العامل الإنسانى فى محيط العمل وغير ذلك من وسائل عرضنا لخطوطها الرئيسية هنا .

الخدمات الثقافية بين عمال المصانع

فى لبنـان

للاستاذ معروف سويد (لبنان)

فى الربع الأخير من القرن الحالى وعلى الأخص فى أعقاب الحرب العالمية الأخيرة اتخذت الخدمات الثقافية للعمال فى شتى أنحاء العالم المتقدم اجتماعيا طريقا جديدا . فلم تعد مجرد تنمية فى الثقافة العامة بل أصبحت مرتكزا سليما من العلم والفن .

ويلاحظ المهتمون بالقضايا الاجتماعية أن واجهات المكتبات تعمر بالكتب الأجنبية القيمة التى تبحث فى أوضاع الإنسان والآلة والتقدم البشرى والآلة ومستقبل هذين معا أو فى سيطرة الميكانيك على المادة الإنسانية إلى آخر السلسلة التى تهتم بوضع العامل وتطور هذا الوضع على ضوء المناهج التشقيفية النظرية والعلمية .

ولا ريب أن موضوعا كهذا الموضوع يطرح على بساط البحث فى البلدان العربية سيكون له نتائجه الهامة فى مسايرة التقدم الصناعى الذى تمركز فى بلادنا وأصبح من أهم مقومات الدولة والمجتمع عندنا بل لعل هذا البحث هو فى ذاته أكثر البحوث خطورة لما يترتب عليه من نتائج قصيرة المدى أو بعيدته .

فى مثل وسطنا العمالى حيث ينخفض مستوى التعليم حتى يبلغ حدا دون الوسط وحيث لايجد العامل وقتا كافيا لاستيعاب ثقافة معينة ، وحيث المقدرة الجسدية ما تزال تتعثر فى استكمال نموها ، نجد أن تنظيم الخدمات الثقافية للعمال والأولاد يجتاز مرحلته التطبيقية الصعبة .

ونحن فى بحثنا هذا نحاول أن نعرض الأمر الواقع فى لبنان وهو لا يعدو بضعة مؤسسات صناعية كبرى تقدم الخدمات الثقافية لمستخدميها ولكنها فى مجال تطوير العامل عن طريق الثقافة ينخفض عددها حتى يشمل مؤسستين فقط هما .

١ ــ شركة نفط العراق

٢ ــ شركة التابلاين

أما بقية المؤسسات فخدماتها فى هذا الميدان محدودة جداً وعلى نطاق ضيق إذ أنها لا تتجاوز فى تدعيم مستقبل العامل عن طريق تثقيفه حاجتها الملحة مما يحصر عدد المستفيدين من ذلك . ويجعل منه أمرا موضعياً غير معمم ولا ثابت ولهذا فنحن نتحدث هنا عما تقوم به هاتان الشركتان فقط .

فى شركة نفط العراق نجد أن الإدارة وضعت برنامجا دائما لتقديم الخدمات الثقافية لمستخدميها وقسمت برنامجها هذا إلى قسمين .

القسم الأول يعنى بتعليم اللغة الإنكليزية . وفيه أخذت الشركة على عاتقها فتح صفوف ليلية لكل عامل

أو موظف يرغب فى تعلم هذه اللغة أو إجادتها كما كلفت بعض الأساتذة من موظفيها بإدارة هذه الفروع التى التحق بها عدد كبير من الموظفين والعمال .

والقسم الثانى: وهو القسم الذى يعنينا أمره أكثر من غيره لأنه يتصل مباشرة بمحاولتنا معالجة هذه المشكلة. ففى هذا القسم نجد أن الشركة اعتزمت رفع مستوى موظفيها العلمى وأعلنت استعدادها لتحمل بعض نفقات الدراسة إذا التحق الموظف فى المعاهد العليا ليتابع دراسته فيها أثناء أوقات الفراغ حتى إذا نال شهادة الاختصاص تهيأت له فرص استبدال وظيفته بوظيفة أعلى درجة وأوفر كسباً .

أما فى شركة التابلاين فقد لاحظت إدارتها أن أغلب موظفيها ينعمون بالثقافة اللازمة لهم فلم تعمد إلى العناية بالتعليم الابتدائى بل عمدت إلى ما يسمونه « التدريب فى مركز العمل » عدا الحالات التى اضطرت فيها للقيام بمهمة التدريب الأساسى عند فقدان التدريب الفنى السابق .

والتدريب فى مركز العمل هو انتقاء العمال المتفهمين وتدريبهم على الأعمال تحت إشراف إختصاصيين أجانب وطريقة التدريب هذه التى عم انتشارها فى صناعة البترول نتج عنها تقدم سريع بين الأجراء اللبنانيين فأهلت مندوبيها فى شركة التابلاين المذكورة لإشغال الوظائف الفنية التى كان يقوم بها فنيون أجانب وقد تدرب العمال اللبنانيون بهذه الوسيلة على ضبط منشئات الشاطىء وتشغيل حقل الخزانات وتسيير حركة الزيت فى الأنابيب وقياس السوائل وأعمال المختبرات وهندسة الصداء وهندسة الصيانة وعمليات الغطس إلى قاع البحر وغيرها . وكل هذه الأعمال كانت مستجدة بالنسبة للعمال اللبنانيين الموجودين فى الشركة » .

وكما كان لمنهاج « التدريب فى مركز العمل » نتائج جمة أخرى جديرة بالذكر فإن عددا كبيرا من اللبنانيين المستخدمين فى المكاتب كانت لهم ثقافتهم المطلوبة واختبارهم الكافى قبل التحاقهم بشركة التابلاين ، إلا أنهم كانت تنقصهم معرفة كيفية القيام بواجباتهم فى أعمال الشركة لبلوغ الحد الأعلى من الكفاءة فساعدهم التدريب فى مراكز العمل على إتقان مهمتهم ونخص بالذكر المحاسبين الذين يحملون شهادات جامعية ولهم اختبار عام فى أعمال المحاسبة فقد تدرب هؤلاء حتى أصبحوا اختصاصيين فى عمليات محاسبة النفط ومحاسبة المواد وينطبق هذا الأمر على أمناء السر والمختزلين والضاربين على الآلة الكاتبة » .

« وهناك كثير من السعاة (الفراشين) بدأوا عملهم كسعاة فأصبحوا الآن بفضل تدريبهم يشغلون وظائف مكتبية كما أن هناك سواقين استطاعوا أن يتدربوا على سوق المعدات الثقيلة حتى تمكنوا من سوق سيارات كبيرة حمولتها ٤٠ طنا أو ٦٠ طنا وكذلك تدرب عمال الميكانيك على معدات البناء الثقيلة كرافعة الأثقال والجارفة الميكانيكية وغيرها .

والتدريب الأساسى المشار إليه أعلاه هو تدريب العمال والفنيين بالراديو ، ففى شهر كانون الثانى (يناير) فتحت الشركة مدرسة من هذا النوع فى منطقة مصبها فى صيدا حضرها تسعة طلاب لبنانيين وبعد ستة أشهر ظهر أن ثلاثة منهم لم يحرزوا تقدما محسوسا فى دروسهم فصرفوا من المدرسة أما الستة الباقون فداوموا على الدروس النظرية وأتموا دراستهم فى أول تشرين الثانى (نوفمبر ١٩٥٣) وسوف يتابعون التدريب فى مركز العمل لمدة ستة أشهر أخرى.
وقد أرسلت شركة التابلاين اثنين من مستخدميها اللبنانيين للتخصص فى الولايات المتحدة الأميركية ، الأول

وهو مهندس فى فرع « الصداء » والثانى وهو اختصاصى فى دائرة التوظيف والعلاقات العالية . وعدا ذلك فإن الشركة تتبع خطة تساعد بموجبها كل أجير يتابع الدرس والتحصيل لتحسين مؤهلاته بأن تدفع له ٧٥ بالمئة من تكاليف الدرس على شرط أن يتم درسه بنجاح ملحوظ .

هذا نمط فعلى تتبعه الشركتان فى تقديم الخدمات الثقافية لموظفيها . وتجدر الملاحظة هنا إلى أن بعض النقابات العمالية بدأت هذا العام بوضع موازناتها السنوية على قواعد جديدة تتضمن مناهج عملية فى رفع مستوى الأعضاء المنتسبين إليها وتعتبر الخدمات الثقافية ومكافحة الأمية فى طليعة ماتتضمنه هذه المناهج .

إذن فمشكلة الخدمات الثقافية فى لبنان ليست فى تطعيم العمال بأصول القراءة والكتابة والحساب أو بتنمية الفبائيتهم البسيطة بل المشكلة الأساسية أن نساير التقدم الصناعى بمختلف فروعه بالمزيد من العناية التى يجب أن نبذلها فى مراكز العمل وبهذه المناسبة لابد أن تتوفر البرامج التثقيفية العميقة لتستطيع هذه الفئات بلورة أوضاعها عن طريق الأخذ بالنظرية الحديثة فإذا كانت الثقافة الأساسية مفقودة فإن كل محاولة تبذل فى هذا السبيل ستكون فاشلة.

ولهذا نجد وزارة الشؤون الاجتماعية فى لبنان مهتمة بالمشروع الجزيل الفائدة الذى وضعه مديرها العام الأستاذ نديم حرفوش والذى يتخلص فى أن مكافحة الأمية والثقافة الابتدائية ليستا فى حـــد ذاتهما الغاية التى يسعى لبنان العمالى إليهما . ولكنهما الأساس الذى يجب أن تبنى عليهما مستقبل العمال عن طريق الخدمات الثقافية ليس فى عالم الصناعة فقط بل فى عالم الاجتماع أيضا .

فإذا كان العامل لايستطيع فى مجال ثقافته أن يرفع مستوى حياته وإذا كان لايستطيع أن يدرس مشكلته ومشاكل بيئته العمالية وأن يقترح مايراه حلا ناجعا لها وإذا كان لايدرك أهمية الضمان الاجتماعى مثلا وفعاليته وتأثيره ، فإن ثقافته لن تتعدى متعته النفسية كفرد يعرف القراءة والكتابة .

والعمال يأخذون اليوم قسطهم الوافر فى إدارة الأعمال الاجتماعية فعلينا إذن أن نوسع آفاقهم وأن نفسح لهم المجال ليتحملوا مسئولياتهم كاملة ، ولن نستطيع كل هذا إلا إذا ساهمنا عمليا فى توفير الثقافة اللازمة لهم عالية أو وسطى أو دنيا .

وعدا ذلك يجب علينا أن نمهد السبيل لهؤلاء عن طريق أرباب عملهم الذين يجب أن يؤمنوا بأن الثقافة عند العامل هى الشرط الأساسى لإبداع العامل . وقد جاء فى تقرير مفوض العمل فى بومباى أن الحكومة الهندية وضعت تصميما خاصا للنهوض بمستوى العامل نظريا وعمليا ، وأدرجت فى موازنتها العامة مبلغ ١٥٨٠ مليون روبية للخدمات الثقافية العامة يصرف جزء كبير منه على تثقيف العمال وتدريبهم لكى يتحقق عن طريقهم التقدم الصناعى والزراعى الذى تنشده البلاد . واهتم مكتب العمل الدولى فى جنيف بوضع تقرير شامل يتضمن تفاصيل هذه المشكلة الهامة والحلول اللازمة لها ("Problems de formation professionnelle en E O. 1948") كما جاء فى تقرير لجنة العمل فى الهند ما ننقله بالحرف الواحد :

« يجب أن يتخذ تعليم العمال فى المصانع اهتماما خاصا وأن على أرباب العمل أن يضعوا تعليم أولاد عمالهم فى مدارس ملحقة بالمصانع . والغاية من ذلك أن يتحرر العامل من النفقات التى لا قبل له بتحملها مما يتيح له فرصة تكوين نفسه ليكون فى المستقبل سيد عمله وسيد حظه » كما جاء فى تقرير البعثة التى أرسلها مكتب العمل الدولى إلى بعض البلدان الآسيوية « إن انخفاض مستوى الإنتاج الصناعى فى آسيا يعود إلى انخفاض المستوى الثقافى عند عمال المصانع وبالتالى إلى عدم توفر الفرص لهم لتنمية مواهبهم الفنية » .

لقد عرضنا كل هذا لكي ندلل على قيمة الخدمات الثقافية وما يمكن أن تأتيه من جليل العمل سواء كان من ترقية العمال ورفع مستواهم أو عن طريق زيادة الدخل القومي العام . فإذا كان الخراط الميكانيكي غير ماهر في عمله وإذا كان لحام الأوكسجين كذلك فهذا معناه أن هذين العاملين سيظلان حيث هما في الوقت الذي يتقدم فيه غيرهما ولكي يخلص العمال من وضعهم الجامد لكي يماشوا تاريخهم الذي لا يتوقف بل يتفاعل ويتجدد باستمرار يجب أن ندلهم على الطريق، يجب أن يوجهوا أولا ثم يدرسوا ويدربوا كي يستطيعوا في النهاية اكتساب ملكة الخلق والإبداع وفي جميع الأحوال يجب أن يتوفر لهم الأستاذ القدير الذي يجعل من الثقافة مادة تطبيقية في حقل العامل واختصاصه . فالثقافة العادية كما أسلفنا تجعل من العامل رجلا عاديا ، أما إذا كانت تطبيقية فإنها تجعل منه رجلا خلاقا .

إننا نلاحظ أن مبادئ القراءة والكتابة والثقافة العامة تتيح للعامل أن يحادث في شتى المواضيع وأن يبدي رأيه في مختلف المسائل المعروضة عليه ، إنه بهذا يمتد ثقافياً على مساحات طويلة ، ولكنه في كل هذا لا يكتسب إلا المظهر الخارجي اللماع إننا لا نستطيع أن نقول عنه أنه إنسان متعلم صاحب فكر مبدع لأنه يعطيك لأول وهلة فكرة طيبة عنه فإذا ما محصته وجدته يردد ما قاله لأن كل ما قاله لم يرتكز على القواعد العلمية التي تتفاعل وتقارن وتبدي رأياً وتنقض رأياً . وفي رأينا أن نعمد فورا إلى العمل في نشر أهمية الثقافة الفنية في صفوف العمال وأن ندعو لها بمختلف وسائل الدعاية وأن ينفذ برنامجها ضمن الخطوط التالية :

أولا : النقابات العمالية ونقابات أرباب العمل :

ومساهمة هذين الفريقين جنباً إلى جنب في تثقيف العامل أمر ضروري إذ يتعاون كلاهما على عرض المسائل الهامة التي تتعلق بالعمل والعمال وعلى إيجاد الحلول لها . وبما أن العامل يهمه في البدء ميدان عمله. فلتتعاون الفئتان على تثقيفه في جو عمله وبالإضافة إلى ذلك فإن النقابات العمالية تستطيع أن تيسر للعامل الفرص العديدة بواسطة المحاضرات والنشرات والكتب وبواسطة تبسيط القوانين المختصة بالعمل وتسهيل مطالعتها وهضمها كما أن نقابات أرباب العمل تستطيع أن تشجع عمالها بتقديم الكتب اللازمة لدراستهم أو المواد اللازمة لتدريبهم

ثانياً : مساهمة الحكومة :

وتستطيع الحكومة أن تساعد على تدعيم الخدمات الثقافية عن طريق إصدار التشريعات الخاصة بتثقيف العمال وتمويل المدارس والمؤسسات بواسطة الصناديق الاجتماعية المعدة لذلك وأن تتخذ بدورها التدابير اللازمة لتعليم موظفيها .

وقد اتخذت عدة حكومات قوانين تلزم رب العمل تسهيل تثقيف صغار العمال لديه وذلك بتسهيل منح هؤلاء مدة عشر ساعات خاصة في الأسبوع لهذا الأمر كما أوجبت على أرباب العمل تغطية نفقات تدريبهم

ثالثا : المؤسسات الخاصة :

وموضع الثقل في الخدمات الثقافية هي المؤسسات الخاصة التي تعنى بالتدريب المهني . وهذه المؤسسات غير متوفرة في بلادنا وأغلبها يتدرج ضمن المؤسسات التي تعنى بالتعليم المهني فعلينا الإكثار منها وتشجيعها لتستطيع أن تساهم بواجبها في هذا الميدان على أكمل وجه .

والجدير بالذكر أن وزارة الشئون الاجتماعية في بيروت وضعت مشروعا مفيدا من هذه الناحية إذ أنها قدمت في سنة ١٩٥٣ مساعدات مادية لبعض المؤسسات المهنية كما وسعت في بحر عام ١٩٥٤ مدى هذه المساعدات حتى شملت المساهمة بتجهيز هذه المؤسسات من الناحية الفنية وكذا تدعيم الاختصاص عند العمال الذين تتوفر فيهم الأهلية والكفاءة .

الرعاية الثقافية لعمال المصانع

للأستاذ محمد كامل النحاس (مصر)

تهتم البلاد العربية بوجه عام بإحياء نهضة صناعية بها بعد أن ظلت ردحا من الزمن معتمدة فى أكثر شؤونها الاقتصادية على الزراعة . وقد كان للاستعمار دخل كبير فى تركيز الاتجاه الزراعى وعرقلة تصنيع البلاد لسببين :

أولها : تأخير نهضة البلاد وجعلها دائما عالة على غيرها من البلاد الصناعية الأخرى وأهمها طبعاً البلاد الاستعمارية .

وثانيهما : أن تضمن البلاد الاستعمارية أسواقا هامة لتصريف منتجاتها وصناعاتها .

وإمكانيات البلاد العربية من الناحية الصناعية كثيرة فإن عدداً غير قليل من المواد الخام الهامة التى تقوم عليها أكثر الصناعات متوفرة فيها . والأمل كبير فى أن تبذل الجهود لاستغلال هذه الإمكانيات إلى أقصى حد .

وعندما تتحقق فى البلاد العربية نهضة صناعية حقة وتستطيع أن تتمون بالكثير من حاجاتها من المنتجات والصناعات المختلفة فإنها تحصن نفسها بذلك ضد مطامع الاستعمار وتسهم فى بناء عالم آخر يستمتع كل شعب فيه بحريته واستقلاله .

والعمال عصب النهضة الصناعية وسواعدها وروحها . ولذلك كان من أوجب الواجبات العناية بهم ورعايتهم وتطمينهم فى أعمالهم وحياتهم حتى يؤدوا وظائفهم ويقوموا بإنتاجهم فى أمن مع أنفسهم وفى أمن مع أصحاب الأعمال وفى إيمان برسالتهم الصناعية وببلادهم التى يعود عليها إنتاجهم بالخير .

وسأتناول فى هذا البحث ناحية واحدة من نواحى الرعاية الواجبة للعمال وهى الناحية الثقافية .

أولا : مكافحة الأمية بين العمال :

لو أخذنا بلداً عربياً مثل مصر نجد أن نسبة الأميين فيه تزيد على ٧٠ ٪ وتزداد النسبة بين طبقات العمال إلى أكثر من ذلك وترتفع ولاشك بين طبقات العمال فى بلاد عربية أخرى مثل العراق والحجاز . ولذلك كان من الواجب اتخاذ كل التدابير الممكنة لمكافحة هذه الأمية بين العمال الحاليين وتأمين عمال المستقبل ضد هذه الآفة الاجتماعية الخطيرة منذ حداثتهم .

وليس المقصود بمكافحة الأمية تعليم العمال القراءة والكتابة ومبادىء الحساب بأى شكل كان ولكن المقصود هو تزويدهم بالمعلومات الأساسية بالشكل الذى يشعرهم بضرورتها لهم وأهميتها فى حياتهم حتى يقبلوا عليها ويستزيدوا منها من تلقاء أنفسهم بعد أن تنتهى مدة التعليم المقررة لهم .

ولقد وضعت مصر تشريعا لتعليم الأميين من العمال يحتم على كل مصنع يضم خمسين عاملا فأكثر أن يتكفل بذلك .

ويجب أن يدرك صاحب العمل أن الصانع المتعلم أفيد له من الجاهل . فإن التعليم يوسع أمامه آفاقا جديدة فى الحياة ويقدره على أن يتقن صناعته بالقراءة عنها وعلى أن يتفهم مجريات الأمور فى مجتمعه عن طريق اطلاعه الشخصى المباشر على الجرائد والمجلات وغيرها وعلى أن يقضى جزءا من وقت فراغه فى الاستمتاع بالقراءات التى يختارها حسب رغبته . وبذلك يشعر العامل بأنه مواطن مندمج فى المجتمع يستطيع أن يفكر لنفسه ويتفهم مايدور

فى محيطه ولا يكون كالريشة وسط التيارات المختلفة التى تهب من هنا ومن هناك لا يعرف فى أى اتجاه يسير ولا يحيا حياة قلقة تؤثر فى إنتاجه فى المصنع وتؤثر فى شؤونه العامة والخاصة .

وأود أن أذكر أننا يجب أن نكون جادين فى تعليم العمال فليست المسألة مدة يقضيها العامل فى التعليم ولكن يجب أن يكون هدفنا تعليم العامل فعلا سواء طالت هذه المدة أو قصرت ثم أن يشجع ويوجه إلى استغلال ماتعلم فى أمور حياته والاستزاده من المعرفة .

ثانيا : مكتبة العمال:

وزيادة على تعليم الأميين من العمال فمن الواجب أن ينشىء صاحب المصنع مكتبة يزودها ببعض الكتب والمؤلفات الحيوية والجرائد والمجلات والنشرات المختلفة ويمدها بالمقاعد والمناضد والإنارة لتشجيع العمال على أن يقضوا جزءا من وقت فراغهم فيها يطالعون مايزيد من ثقافتهم ويقفون على مايفيدهم من معلومات صحية ومعلومات تتصل بتنشئة أطفالهم ورعايتهم ومعلومات تقوى الناحية الروحية فيهم ومعلومات عن بلادهم وعن العالم ومايجرى فيه من أحداث وغير ذلك .

كما يجب أن تضم المكتبة كتبا ومطبوعات عن الصناعات المتصلة بنشاط المصنع وإنتاجه وآلاته وأدواته يستفيد منها الفنيون من موظفيه ورؤساء العمل فيه .

ويصرح للعمال باستعارات خارجية تمكنهم من الاطلاع على مايشاءون من الكتب فى منازلهم .

وانتقاء الكتب والمطبوعات للمكتبة إنتقاء صالحا أمر ضرورى فليست المسألة مسألة مكتبة تنشأ وتضم أى أى أنواع من الكتب، ولكن يجب أن تكون هذه ملائمة للعمال ومشوقة ومفيدة لهم وأن تكون متنوعة كما يجب أن يجعل لها ميزانية سنوية لكى يضاف إليها عاما بعد عام ما يستجد من كتب ومؤلفات مناسبة .

ثالثاً : أحاديث ثقافية للعمال :

ويجب أن تنظم للعمال أحاديث حيوية تلقى عليهم فى موضوعات شتى ، فى الصحة يلقيها أطباء يعلمونهم وقاية أنفسهم وذويهم من الأمراض وطرق الإسعافات البسيطة والغذاء الصحى إلى غير ذلك وفى موضوعات روحية يلقيها رجال الدين ليبصروا العمال بالتعاليم الدينية والحكمة منها وأهمية اتباعها وعلاقة الإنسان بخالقه وعلاقة الإنسان بغيره من الناس وفى موضوعات وطنية لتقوية الروح القومى عندهم ولمدهم بمعلومات عن بلادهم وتاريخها وإمكانياتها وعلاقتها بغيرها إلى غير ذلك من الموضوعات المختلفة .

ويمكن وضع منهج لهذه الأحاديث كما يمكن طبع كل مجموعة منها سنويا وتوزيعها على العمال .

رابعا : تعليم المهنة والاختيار المهنى :

وهناك أمران ضروريان لم تهتم لهما المصانع بوجه عام بالرغم من أن فائدتهما ليست مقصورة على العمال فقط بل تمتد إلى أصحاب المصانع ورجال الأعمال من حيث كمية الإنتاج وجودته . وهذان الأمران هما :

(١) الصانع وتدريبه على نوع العمل الذى يعهد إليه القيام به لكى يكتسب فيه مهارة كافية بدلا من أن يكتسب تلك المهارة بمحاولاته الخاصة التى قد يتعود أثناءها عادات سيئة خاصة بالعمال تقلل من إنتاجه وقد تنفره من العمل الذى يقوم به .

إن مثل هذا التعلم والتدريب يشعر العامل بالثقة بالنفس فيما يؤديه من عمل ويرغبه فيه ويزيد فى إنتاجه ويجعل طريق التقدم أمامه مفتوحا . وهذا ولاشك يعود بالخير على صاحب العمل نفسه أيضا . ويمكن أن يضع المختصون من الفنيين برنامجا لهذا التعلم والتدريب .

بل وأود أن أقترح ـ أكثر من هذا ـ أن يعطى العمال على فترات ـ كل سنة أو سنتين ـ منهجا تعليميا وتدريبيا فى الأعمال التى يقومون بها خصوصا إذا أصابها شيء من التعديل أو استحدثت بعض التغييرات فى نوع الآلات والأدوات التى يستعملونها ولقد أصبحت هذه المناهج التجديدية ـ إذا صح أن نطلق عليها هذا الاسم ـ نظاما يجب السير عليه مع كل من يحترف حرفة أو يمتهن مهنة .

(ب) والأمر الثانى هو الاختيار المهنى الذى يجب أن يشجع أصحاب المصانع على تطبيقه فبدلا من أن يوزعوا الأفراد الذين يستخدمونهم على أنواع العمل فى المصنع خبط عشواء أو حسبما يتراءى لهم ولرؤساء الأعمال فى مصانعهم يمكنهم بعد فحص العامل صحيا ونفسيا وبعد أن يطبقوا عليه اختبارات بسيطة تمثل أنواع العمل فى المصنع أن يتبينوا صلاحيته واستعداده فيكلون إليه العمل الذى يتفق مع تلك الصلاحية وهذا الاستعداد . وبذلك نضمن مزايا أهمها :

١ — إرتياح العامل إلى عمله إذ يشعر بنجاحه وإضطراد تقدمه فيه وبذلك يقل الفشل والقلق بين العمال كما يقل الشعور بخيبة الأمل الذى ينهش فى عدد غير قليل من العمال عندما يحسون أن ليس لديهم الكفاية ولا الاستعداد للعمل الذى يوكل إليهم القيام به وكذلك عندما يحس البعض منهم أن لديهم من الكفاية والاستعداد ما يفوق كثيرا مستوى العمل الذى يعهد إليهم القيام به .

إن كثيراً من حالات تبديل العامل لعمله بل إن كثيرا من الإصابات التى يعرض لها العامل فى عمله تحدث نتيجة لأنه يقذف به إلى نوع من العمل ليس لديه استعداد له ولا يساير قدراته .

٢ — وفرة الإنتاج : فما دام الصانع قد أعطى نوع العمل الذى يتفق مع استعداده وقدراته فإن فرصة نجاحه فيه تكون كبيرة . وبذلك يمكن أن يعطى لصاحب العمل إنتاجا أكبر بكثير وأدق صنعا وأقل فى الأخطار والعيوب مما لو اختير الصانع لعمله عن طريق الحدس أو الصدفة

خامسا : دور حضانة لأطفال العمال قبل سن المدرسة :

لقد أصبحت رعاية الأطفال قبل سن المدرسة أمرا واجبا ذلك لأن السنوات الأولى من حياة الناشيء هى المرحلة التى تتبلور فيها شخصيته وتتكون أصول الكثير من عاداته وتوضع فيها أسس صحته الجسمية والنفسية .

وأحق بهذه الرعاية أبناء الذين لم يصيبوا من التعلم شيئا أو أصابوا منه القليل والأغلبية الساحقة من العمال وزوجاتهم هم من هذا الصنف من الناس ، فكثيراً ما يسيئون إلى تربية أطفالهم ـ عن جهل ودون قصد ـ فى هذه السنوات الهامة . ولذلك يكون هؤلاء الأطفال عرضة لكثير من الأمراض التى تنهش أجسامهم وقد يستمر أثرها فيهم بقية حياتهم كما يكونون عرضة لتكون عادات سيئة فيهم وحصول بعض انحرافات فى شخصياتهم . لذلك كان من الواجب العمل على إنشاء دور حضانة للأطفال فى بيئات العمال يمضى الطفل فيها أكثر يومه فى جو صحى نظيف ورعاية مربية متفهمة للطفولة تعمل على تكوين العادات الصالحة فيه وتنمية شخصيته على أساس سليم .

وليست فائدة الدار مقصورة على رعاية الأطفال أثناء وجودهم فى الدار فقط بل يمكن أن يمتد نشاطها فيشمل إرشاد الأمهات والآباء فى المناسبات المختلفة وفى المقابلات الشخصية لهؤلاء مع المربية وفى الاجتماعات التى تعقدها

القائمات على الدار لأمهات الأطفال وآبائهم لمناقشة مشكلاتهم وإلقاء أحاديث بسيطة عن كيفية العناية بالأطفال. وبذلك تتلقى الأمهات والآباء ما يمكن أن نسميه بالثقافة التربوية الخاصة بتنشئة الأطفال وبذلك نضمن إلى حد كبير التعاون بين دار الحضانة ومنزل الطفل فى تربيته.

بل يمكن أن يمتد نشاط دار الحضانة فيشمل تعلم زوجات العمال وبناتهم اللائى انتهين من التعليم الأولى وانقطعت صلتهن بالمدارس، بعض الأمور المنزلية مثل الحياكة والتطريز والصناعات الزراعية البسيطة مما يفيدهن فى حياتهن المنزلية كما أنه قد يزيد من موارد الأسرة الاقتصادية أو على الأقل يقلل من نفقاتها.

وكما سنت بعض الحكومات العربية تشريعات تلزم أصحاب المصانع تعليم العمال الأميين فمن رأيى أن تتبع هذه التشريعات لتتضمن إلزام أصحاب المصانع التى يضطر العمال للسكن حولها أو قريبا منها كما هو الحال فى المحلة الكبرى وكفر الزيات والسويس فى مصر وكركوك والبصرة فى العراق بإنشاء دور حضانة لأطفال العمال قبل سن المدرسة.

ويمكن أن يسهم العامل فى دفع جزء من تكاليف تغذية أطفاله بالدار.

سادسا : السينما والمسرح ومسائل التثقيف :

ليس من شك فى أن دور السينما والمسارح تعتبر نوعا من المدارس الشعبية التى يمكن أن تزود الإنسان بثقافات مختلفة وتبث فيه أخلاقا طيبة وعادات صالحة فضلا عن أنها تنفس عن الإنسان كثيرا من متاعبه ومشكلاته النفسية. وهى فى الوقت نفسه وسائل للترفية فى حياة الناس.

وأقترح أن تنشىء المصانع الكبيرة التى يسكن العمال حولها أو التى أنشأت مساكن خاصة للعمال بالقرب منها صالات تصلح لعرض الأفلام كما تصلح لإقامة التمثيليات فيها.

أما الأفلام فيمكن أن تختار اختيارا صالحا بحيث تناسب العمال. ويكون بعضها تثقيفيا كالأفلام التاريخية أو التى تصور حياة بعض الشعوب وحياة بعض الأبطال أو التى تعطى صورا واضحة عن البلاد المختلفة من حيث الصناعات الهامة وأحوال المعيشة والتقاليد وغير ذلك وخصوصا بلاد الصانع والبلاد العربية الأخرى.

ويمكن عرض أفلام تاريخية كالأفلام الاستعراضية والمضحكة ولكن يجب اختيارها اختيارا حسنا حتى لا يكون بينهما ما يخدش الأخلاق والتقاليد.

كما يمكن أن تعرض بعض أفلام متصلة بالمصنع نفسه وكيفية العمل فيه والخطوات التى تمر فيها الصناعة إلى غير ذلك مما يفيد الصانع فى عمله به.

ويدفع العامل أجراً بسيطا للحفلة التى يحضرها كما يسمح له بأن يصطحب أسرته معه بالأجور البسيطة نفسها ويمكن أن يخصص عرض أسبوعى لأفلام قصيرة تناسب أطفال العمال مثل أفلام ميكى ماوس وغيرها بأجر زهيد.

وبذلك تخدم السينما أهدافا كثيرة فى حياة العمال منها ما هو ثقافى ومنها ما هو ترويحى ومنها ما ينفس عن مكنونات النفس فيريح العامل بعض الشىء من عبئها.

وكل ما يتكلفه صاحب العمل هو إقامة صالة العرض، أما أجور الأفلام ومرتبات موظفى الصالة فسيعوضه من ذلك ما يدفعه العمال من أجور لمشاهدة الأفلام.

أما المسرح فيمكن أن يؤدى العمال أنفسهم بعض مسرحيات بالاستعانة بمدرب فى فن التمثيل يقوم بتدريب من يأنس فيهم ميلا واستعدادا لذلك، وبذلك يستطيع العمال أن يقدموا بعض حفلات مسرحية لإخوانهم وأسرهم مقابل أجر بسيط يغطى أغلب المصروفات.

ويتطلب هذا اختيار المسرحيات المناسبة أو تكليف بعض الكتاب بتأليف مسرحيات مناسبة للوسط العمالى ذات أهداف اجتماعية أو خلقية .

سابعا : الإذاعة :

منذ مدة خصصت دار الإذاعة المصرية فى منهجها ركنا للعمال وهذه بادرة طيبة إذ يمكن أن يفيد العمال كثيراً من الإذاعة ولو نظم لهم فيها برنامج يثقفهم ويفيدهم فى حياتهم العامة والخاصة وحبذا لو أن هذا الركن درس دراسة كافية لكى يخدم الأهداف التى أنشىء من أجلها . وحبذا لو اهتمت البلاد العربية الأخرى بتنظيم إذاعات مفيدة .

ولكى تتحقق الفائدة من هذا الركن يجب أن نضمن استماع أكبر عدد ممكن من العمال له . وليس كل عامل قادرا على أن يشترى مذياعا . ولذا أرى أن تكون إذاعة الركن بعد انتهاء الفترة الصباحية من العمل أو فى فترة راحة فى الصباح وأن يزود صاحب المصنع الجهات التى يشتغل العمال فيها بمكبرات للصوت تحمل إليهم ما يذاع لهم .

والبرنامج الذى أقترحه للركن يشمل ما يأتى :

١ — موسيقى وأغانى ما يطلبه العمال .

٢ — ردود على أسئلة العمال ومشكلاتهم .

٣ — أحاديث تختلف فى كل مرة وتشمل بعضها شيئاً عن النهضة الصناعية والتقدم الصناعى .

ثامناً : تطبيق البحوث الاجتماعية على العمال:

وضع تشريع خاص بالرعاية الصحية للعامل ولكن الرعاية النفسية والاجتماعية مسألة ضرورية أيضاً . لذلك أرى أن يعين إخصائيون اجتماعيون فى المصانع الكبيرة أو لعدد من المصانع الصغيرة ليبحثوا فى مشاكل العمال ومتاعبهم بغية علاجها أو تخفيف وطأتها عليهم . ويتطلب هذا النظر فى مناهج معاهد الخدمة الاجتماعية واعطاء الدارسين فيها دراسات علمية وعملية تمكنهم فيما بعد من أداء واجبهم فى بيئات العمال .

تاسعاً : الرياضة البدنية :

لاشك أن الرياضة البدنية أمر ضرورى لكل إنسان فهى تنشط الجسم والعقل معا وهى تعد مدرسة هامة يمكن أن تبث فى المصانع بممارسة بعض الألعاب صفات اجتماعية وعقلية وخلقية من تعاون وتنافس شريف وإيثار وصبر وسرعة بديهة وسداد فى الحكم إلى غير ذلك فضلا عن عنصر التسلية والترويح فيها .

لذلك يجب أن تهتم المصانع بإنشاء ملاعب لشتى أنواع الألعاب تكون ملحقة بالمصنع وتشجع عمالها على ممارسة ما يميلون إليه منها فى أوقات فراغهم وأن تزودها بكل ما تحتاجه من أدوات ومدربين وألا يكون هم المصنع مقصوراً على فرق خاصة لخوض المباريات الدورية .

عاشراً : الرحلات :

أرى أن ينظم المصنع رحلات ثقافية للعمال فى أيام عطلاتهم ليروا معالم بلادهم فيزورا الآثار والمتاحف والجهات الصناعية المختلفة حتى يقفوا بأنفسهم على أحوال بلادهم الهامة ففى هذه الرحلات تثقيف للعمال وترويح عن أنفسهم ويمكن أن يسهم العامل بجزء من نفقات هذه الرحلات ويقوم المصنع بدفع الجزء الباقى .

حادى عشر : وأود أن أذكر أيضا أن على الدولة واجبا نحو العمال وعائلاتهم :

(ا) فعليها أن تنشىء مكتبات عامة فى الأحياء التى يسكنونها يمكنهم أن يلجأوا اليها للإطلاع واستعارة الكتب

(ب) وعليها أن تنشىء دورا للحضانة فى أحياء العمال إنقاذا لأطفالهم من إهمال المنزل إياهم ومن اللعب فى الأزقة القذرة مما يعرضهم لأضرار صحية ونفسية كثيرة .

(ح) وعليها أن تنشىء حدائق فى تلك الأحياء التى يشتد فيها الازدحام كثيراً ويجعلها مفتقرة إلى عوامل صحية كثيرة . حتى يهرع إليها العمال وعائلاتهم فى أوقات فراغهم ينعمون فيها بالهواء النقى والشمس واللعب والمرح .

(ء) وعليها أن تتعهد العمال الذين تظهر فيهم مواهب خاصة كالنحت والتصوير والاختراع فتمنحهم كل الفرص الممكنة لكى يصقلوا هذه المواهب بالحاقهم بالمعاهد التى تمكنهم من أن يستغلوا مواهبهم إلى أقصى حد .

ثانى عشر : وأود أن اقترح أخيراً تكوين هيئة دائمة تمثل فيها نقابات العمال وأصحاب المصانع وتضم بعض رجال التربية والمختصين بالشؤون الاجتماعية للعمال فى كل قطر من الأقطار العربية تبحث فى رفع المستوى الثقافى للعمال على اختلاف طبقاتهم وفى الوسائل التى تؤدى إلى ذلك .

توفير العمال المهرة

والتـــعليم الفنى والتدريب المهنى

للدكتور محمود عمر (مصر)

مقـــدمة :

تتوقف كثير من الصناعات توقفاً حاسما على الصناع المهرة والأيادى العاملة المحترفة إذ لا شك أن مهارة العمال فى تلك الصناعات هى اللفتة المعبرة التى تعطى المصنوعات فى الفترات الأخيرة البهجة والرونق .

وهناك بعض الصناعات تحتاج إلى اليد الفنية من أولها إلى آخرها حتى فى الصناعات الميكانيكية رغم كثرة آلاتها وأجهزتها ، فهى معتمدة فى كل أدوارها على مهارة العامل الذى يستعمل هذه الآلات ويصونها .

وقد درجت بلاد الشرق عامة وقبلها البلاد الأوربية والأمريكية على الاكتفاء بتدريب العمال تدريبا مهنيا من غير تعليم — أى على يد معلم متمرن سابق (الأسطوات أو الأساتذة) ممن مارسوا تلك المهنة السنين العديدة حتى أصبح كفوءاً فيها — أقول إن معظم البلاد العربية لا زالت تتعثر فى هـذا الاتجاه مكتفية بالتعليم التدريبى على غير أساس علمى رغم أن البلاد الأوربية وغيرها قد نبذت هذا الصنف من التعليم المهنى منذ عشرات السنين .

ويكفينا الآن مجرد النظرة إلى المصنوع حتى نتبين بالعين المجردة أنه مصنوع فى بلد عربية أو فى سواها من البلاد الصناعية المتقدمة فالأول ينقصها الصفة والرونق بيد أن الثانية امتازت بالمنفعة والتحمل والمنظر معا .

وأساس كل هذه التفرقة هى فى يد العامل أو فى كيفية استعماله للماكينات والأجهزة التى تحت يده . ولا أبالغ كثيرا إذا قلت أنها فى إلمامه بالقراءة والكتابة فهذان أساس العلم والمعرفة والإطلاع .

ومصر وإن كانت أكثر بلاد الشرق العربى عمرانا وصناعة إلا أن صناعتها لا تزال تئن من هـذه الناحية التى لا بد وأن نجد حلا مرضيا لها كى تتقدم الصناعة على أساس من الجودة ومضاربة الأسواق غير العربية .

وبلاد العروبة كانت ترزح تحت نير العبودية إلى وقت قريب وكانت ولا تزال بلاد معظمها زراعية يقوم معظم أهليها بالاشتغال فى الزراعة وبعض الحرف المتعلقة بها وبعض الصناعات الخاصة بحفظ محصولاتها بل تقوم ببيع خاماتها الزراعية والأرضية إلى البلاد الصناعية لتصنع منها مختلف المصنوعات وتردها تلك إليها بعشرات أمثالها لتباع فى الأسواق .

وقد تنبهت بعض البلاد العربية لما تفقده من أموال ببيعها تلك الخامات وإعادة شرائها مصنوعة فعمدت إلى التحول تدريجيا إلى بلاد صناعية فى حيز خاماتها وبدأت فى معظمها بصناعة النسيج سواء كانت قطنية أو حريرية وكذلك فى صناعات الجلود والأثاث ثم الصناعات الغذائية والزيوت وهكذا .

ولا يزال التقدم فى هـذه الصناعات محدود الخطى وعرضة للكثير من المنافسات الخارجية ويرجع السبب فى ذلك فى غالب الأحيان لعدم تدريب اليد العاملة وقلة الفنيين المدربين .

وهذه هى عادة أولى الصناعات التى تبدأ بها البلاد الزراعية المتحولة إلى عجلة الصناعة . ولكن للصناعات الثقيلة

و لخفيفة دعائم تثبت بنيانها وتحسن من إنتاجها وترفع من شأن جودتها وسمعتها فى الأسواق — ودعائم الصناعة فيما يختص باليد العاملة هى :

أولا : العمال الفنيون .

ثانيا : رؤساء العمال ورؤساء الورديات .

ثالثا : المهندسون .

توفير العمال المهرة

وأساس هذا التهيء الفنى هو :

أولا : تعليم القراءة والكتابة ويكون ذلك بتعميم التعليم الإلزامى والأولى حتى سن الثانية عشرة حيث يتعرف فيها الصبى على القراءة والكتابة والقرآن والحساب وشيئاً من جغرافية بلاده وتاريخها وشئونها الاجتماعية وخاماتها وزراعتها وريها ومبادىء الأشياء . وفى أوربا الوسطى تطول مدة هذه الدراسة إلى ثمانى سنوات أى حتى سن الرابعة عشر . وهذا سيكون لنا فى المستقبل إن شاء الله .

ويلحق خريجوا هذه المدارس الأولية بإحدى مدارس التدريب المهنى وتتلخص هذه المدارس فى جملة مجموعات أذكر منها مجموعة الصناعات الميكانيكية ويدرس فيها البرادة والحدادة واللحام والخرط واستعمال الآلات، ومجموعة صناعة النسيج ويدرس فيها فرق الفتل الطبيعية فى الخواص مثل القطن والصوف والحرير والكتان وقواعد التبييض لكل منها وصباغة الفتل وغزلها، ومجموعة صناعة الزيوت ومشابهاتها ويدرس فيها أنواع البذور التى تستعمل فوق العصر وأنواع الكسب واستعمالها وسميتها من عدمها وخواص الزيوت الطبيعية وفكرة بدائية عن الضواغط والماكينات المستعملة والترشيح ومشتقات الزيوت المختلفة وهكذا ، ومجموعة صناعة الأسمنت والقرميد ويدرس فيها أنواع الطينة وتخميرها وطرق الوزن وطرق التشكيل وأنواع الأفران والطوب الحرارى وخواص الإسمنت والقرميد والآلات المستعملة فى هذه الصناعة وكيفية صيانتها ، والألوان المستعملة للقرميد وخواص اللهب وهكذا ويمكن التمادى فى هذه المجموعات حسب احتياج البلاد وخاماتها . ويصح أن تستغرق الدراسة فى هذه المدارس ثلاث سنوات يخرج بعدها الصبى إلى الصناعة لمساعدة العامل الأكبر سنا وأكثر تجربة لمدة خمس سنوات يصبح بعدها عاملا متعلما فى سن العشرين تقريباً ويكون ملماً بمعظم أطوار الصناعة التى خصص من أجلها حتى لا يسىء استعمال الآلات والعدد ولا المواد الخام أو المصنوعة

ويدرس فى هذه المدارس مجموعة جيدة من خريجى المدارس الصناعية الراقية بعد الالتحاق بمدرسة تعليمية تعطيهم علم النفس والتربية وطرق التدريس . أو من خريجى المدارس الصناعية العالية الذين مارسوا العمل فى هذه الصناعات .

وللترغيب فى الإقبال على هذه المدارس ترفع أجور العمال الخريجين فى مبدأ تعيينهم عن العمال غير المتعلمين وكذلك لو أمكن تعطى لهم أجور بسيطة أثناء الدراسة وتساهم المصانع المنتفعة بهؤلاء الصناع فى إقامة هذه المدارس وإعانتها ، ويصح أن تكون المدارس تحت إشرافها تخفيفاً للعبء عن الحكومة .

التعليم الفنى أو إعداد رؤساء العمال

أما الطبقة الأعلى من العمال المتعلمين وعليها يتوقف كيان الصناعة فى كثير من الأحوال فهم الذين يهيمنون على العمال فى صناعتهم ويرشدونهم ، وهم حلقة اتصال بين المهندسين والعمال الفنيين فى تأدية طلبات المهندسين للإنتاج

وإرشاد العمال الى طريقة تنفيذها ، ويجب فى هذه الحالة أن يكونوا على تمام المعرفة بمراحل الصناعة وتصليح أجهزتها ومعالجة الأخطاء إذا حدث شيء منها ، إذ هم أيضاً ينوبون عن المهندسين فى الصناعات أثناء دوريات الليل ويجب أن يقوموا بعمل المهندس أثناء غيابه ، ومن هنا يجب أن يكون إلمامهم بالصناعات وأطوارها ليس مهنياً فقط بل يجب أن يكون تدريبهم عملياً أيضاً وهذه هى مهمة المدارس الصناعية الراقية أو مدارس الفنون التطبيقية ، ولتزويد الصناعة بخريجى هذه المدارس ولتحقيق الفائدة المرجوة منهم ينبغى أن يكون المقبولون من حملة الشهادة الإعدادية ثم يوجهوا توجيهاً مهنياً بعد تلقى المعلومات العامة فى المدارس الثانوية حيث يقسموا الى مجموعات صناعية أو زراعية أو تجارية فى فنونها المختلفة فيوجهوا فى الصناعة مثلا الى مجموعات خاصة لكل مجموعة من الصناعات فمثلا المجموعة الميكانيكية والكهربائية والمعمارية وصناعات المناجم والصناعات الكيماوية وصناعات البترول والصناعات الزراعية وصناعة النسيج والغزل وهكذا .

ويجب أن يعمل فى هذه الشعب ميدان للتخصص فى مختلف الحرف ففى الصناعات الميكانيكية مثلا حرفة الحدادة والبرادة والسمكرة والماكينات ذات الاحتراق الداخلى وماكينات البخار والآذانات وغيرها ، وفى صناعة الكهرباء يكون التخصص فى ماكينات القوى والتوليد والمحولات وفى صناعة التليفونات والراديو ثم فى الأجهزة الدقيقة للقياس وغيرها ، وفى مجموعة العمارة مثلا الرسم المعمارى وجس التربة والزخرفة والعمارة الداخلية وصناعة الطرق ونحت الأحجار الجرانيت والرخام وغيرها وصناعة المناجم لأنواع الأحجار المختلفة وصيانة المناجم وطرق النقل فيها وطرق التنجيم ، وفى الصناعات الكيماوية أن يكون فيها صناعات السيليلوز كالورق والأقلام والمفرقعات والحرير الصناعى ، ثم صناعات الزيوت وفيها تنقية الزيوت واستخراج الجليسرين وصناعة الصابون والدهون الصناعية وما إلى ذلك ، وصناعة مواد البناء والقرميد مثل الإسمنت والطوب والفخار والطوب الحرارى والأحجار الصناعية والبلاط والزجاج والبويات وما إلى ذلك ، وفى مجموعات الصناعات الزراعية الألبان وحفظها وحفظ الفواكه والخضروات والعصير وأنواع الجبن والخمائر وتربية الحيوان وصناعة الجلود وهكذا .

وإنى لأذكر هذا على سبيل المثال لا الحصر وأقصد بالدراسة فى هذه المدارس أن تكون دراسة علمية تطبيقية أى على أساس علمى وفيها شرح للأجهزة المستعملة فى كل صناعة منها وطرق تشغيلها وإصلاحها والأسس العلمية للصناعة دون تعمق ودون علوم التصميم وتزويد العامل بمعلومات عن الإنتاج واقتصاده وعن الأعمال المنوطة به فى الصناعة .

وينبغى أن تكون هذه المدارس كوحدات فى المديريات المتفرقة لكل منها ما يتفق مع الصناعات المركزية فيها وتجمع المدرسة الواحدة أكثر من مجموعة فيكون على سبيل المثال فى أسوان مدرسة تجمع بين الوحدة الكهربائية ووحدة صناعة الإسمنت الكيماوية والمناجم وفى الغربية مثلا وحدة للنسيج ووحدة للزيوت وفى كركوك وحدة للبترول ومنتجاته وفى الجزيرة وحدة للصناعات الزراعية وفى بلاد المملكة العربية السعودية مثلا وحدة لصناعة الجلود ووحدة للبترول والمناجم وفى منطقة دمشق مثلا صناعة نسيج الحرير وصباغته وفى منطقة الزفتية فى الأردن صناعة مواد البناء والقرميد وهكذا .

ويشمل كذلك هذا التعليم الفنى النوع الثالث أى المهندسين الفنيين وهم الدعامة الثابتة لتقدم الصناعة تقدما مضطردا ليس فى جودة الإنتاج فحسب بل كذلك فى استنباط السبل الأحسن لتنمية الإنتاج وتقليل سعر التكلفة للمنافسة فى الأسواق ؛ واختصاصات المهندس تختلف بحسب الصناعات الموجودة فى البلاد وأهم هذه الاختصاصات هى الإشراف على الإنتاج والعمل على وفرته وتعليم رؤساء العمال وتدريبهم على الماكينات المستجدة والطرق الحديثة

الطارئة على الصناعة وهو ملم طبعا نظريا وعمليا بكل ما يدور فى اختصاصه فى المصنع ، وتدريب رؤساء العمل المهنى متوقف كثيراً على معلومات المهندس المختص الذى يوجه معلوماتهم وبالتالى يوجه معلومات العمال المتعلمين .

التدريب المهنى

لم أكن أقصد فى سطورى هذه أن أضع دستوراً للبلاد العربية للتدريب المهنى ولم أرد أن أكون شديد التفاؤل فى سرعة تنفيذ هذه الأسس إذ أنى أعلم تمام العلم صعوبة تحويل البلاد الزراعية إلى صناعية بين غمضة عين وانتباهها ولكننا جميعا فى دور التكوين الصناعى وأردت أن يكون هذا الدور مبتدئا بالبداية الصحيحة حتى يستقيم عوده وحتى لا يشتد صلابه على أساس معوج .

فالتدريب المهنى فى البلاد الصناعية لا يبدأ بتعليم المهندسين وتدريبهم دون سواهم بل إن الواجب البدء بجميع الطبقات الثلاث في فترة واحدة فنهوض الصناعة متوقف على تآزرهم ومجهوداتهم مجتمعة ولا تغنى فئة منهم عن الأخرى

التعليم الفنى والمهنى وعلاقته بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى

التلمذة والتدريب المهنى

الاستاذ : ف . ج . ليجر (اليونيسكو)

١ ــ لايزال يوجد فى الدول العربية ضرب من ضروب التعليم المهنى قديم كقدم مدينة دمشق ، وهو شكل من أشكال التلمذة تطور عن أصل قديم وقد حافظت على بقائه طبقات الصناع . وقد كان من نتائج التطور الصناعى الحديث القضاء على عدد من الصناعات المهنية وإضعاف الباقى . ولكن لحسن الحظ بقيت المهن التقليدية وأساليب التلمذة للتدريب المهنى حتى يومنا هذا ، ولاتزال هذه الحرف مسؤولة فى الوقت الحاضر عن إيجاد مورد كاف من صناع البناء والزراع والخياطين والصاغة وصناع الجلود والتجار طوال أجيال عديدة . هذه المهن والتقاليد التى حافظت على وجودها حتى الآن هى فى الواقع الأسس التى يستند العالم العربى عليها فى الوقت الحاضر فى عملية إدخال برامج التدريب المهنى الغربية الحديثة كى تسد حاجتها من الصناع الماهرين الحديثين . وقد تغير عدد من الحرف القديمة منذ زمن بعيد ومثال ذلك فإن صناعة الأحذية اليوم وإن كانت لاتزال بصورة رئيسية من الحرف اليدوية غير أنها أضافت نماذج جديدة من الأحذية إلى أنواعها التقليدية القديمة . ويستعملون آلات للخياطة تحركها القوى الآلية كما يستوردون الجلود الحديثة . وقد أدخل الخياطون ومفصلوا الثياب نماذج جديدة إلى مصنوعاتهم كما يستعملون أيضا آلات الخياطة الحديثة والأقمشة الجديدة .

٢ ــ وبالرغم من توفر القوة العاملة فى الشرق الأوسط فإن تقدم الصناعات الحديثة ولا سيما الصناعات الثقيلة والصناعات التى تعتمد على المواد المعدنية تأخر تطورها تأخرا بليغاً وإن هذا التأخر فى تقدم الصناعة قد أثر تأثيرا سيئاً فى تطور مناهج التلمذة الحديثة وبرامج التدريب المهنى والفنى الحديث . ويوجد فى معظم الدول العربية نقص كبير فى الوقود والقوة الصناعية المحركة الرخيصة الثمن ــ التى تكون جزءاً أساسياً فى الصناعة الحديثة ــ وإن رؤوس الأموال الكبيرة غير متيسرة لاستثمارها فى تنمية كل من مصادر القوة المحركة وموارد المواد الخام . ويجب توفير رؤوس أموال كبيرة لتنمية المواد الممكنة الاستثمار فى الدول العربية قبل إمكان الوصول إلى تقدم محسوس فى قيام الصناعات على مقياس واسع وفى الوقت نفسه توفير عمل لأعداد كبيرة من عمال الصناعة . وعندما تنشأ الحاجة الحقيقية للعمال الماهرين لتزويد الصناعات الحديثة فى الدول العربية فليس من شك حينئذ من القيام بتوسيع برامج التلمذة والتدريب المهنى لكى يجارى متطلبات الصناعة للعمال الماهرين .

أثر إدخال الصناعة الأجنبية والبضائع الصناعية الحديثة فى الدول العربية :

إن إدخال المواد الحديثة للاستهلاك والبضائع الصناعية المتينة وخصوصا الأدوات والمكائن الحديثة قد عقدت كثيراً الحياة الصناعية وعادات الناس الاستهلاكية ومشاكل التدريب الفنى والمهنى فى المنطقة . وإن طبقات الصناع من الطراز القديم غير قادرين على التخلص من المشاكل القائمة فى الوقت الحاضر ، ومشاكل الإنتاج الجديدة والتى أخذت تتعقد أكثر فأكثر تتطلب اهتماما سريعا فإن بيع وتوزيع البضائع الأجنبية الصنع أكثر تعقيداً من البضائع المصنوعة محلياً بصورة تلفت النظر وذلك من جراء الاقتصاد الحرفى المربوط بالدخل والمقتضيات الاستهلاكية فى المنطقة .

إن المحافظة على كثير من المواد المستوردة وخاصة تلك التى تكون للصناعة الثقيلة متأخرة فى الغالب كما أنها غير وافية بالغرض وأن الدول العربية بحاجة إلى العمال الماهرين والمختصين والمدربين فى الحقول التالية :

الكهربائية والمنافع العامة والآلية والميكانيكيين فى صناعة الطيران ومكائنها والمزارعين الحديثين الذين يعرفون كيفية استعمال المكائن الزراعية وتصليحها .

إدخال الفلسفة العربية فى الفنون الصناعية والتعليم الفنى والمهنى

٣ — الفنون الصناعية والتعليم الفنى مصطلحات تداولت كثيرا منذ الحرب العالمية الثانية وخصوصا منذ قيام هيئة الأمم المتحدة بوضع برنامج المساعدة الفنية للاجئين فى الدول العربية وإن هذه المصطلحات استعملت فى الغالب بالرغم من كونها تبدو بسيطة المعانى للدلالة على معانى مختلفة كل الاختلاف لمختلف الناس فى مختلف البلدان .

٤ — ويجب على العالم العربى أن يظهر نوعا من الاهتمام فى أن يعرف المختصون فى التعليم المهنى والفنى فى بلاد الغرب وذلك عند تداول الخبراء الوطنيين والآخرين من الدول الغربية للاتفاق على تعاريف وتطبيق المصطلحات الفنية والمهنية ومما لاشك فيه فى هذا الباب يصبح من المفيد وضع تعريف لتلك المصطلحات والاتفاق فى صدد هذا البحث على استعمال لفظ واحد لكل منها .

٥ — إن تعليم الفنون الصناعية نوع من التعليم العملى الذى تدرس فيه الآلات والأدوات والمكائن والمواد والطرق الصناعية فى مشاغل المدرسة ومختبراتها . ويعتبر تعليم الفنون الصناعية كمظهر من مظاهر التعليم العام ويضاف إلى التجارب التعليمية المتداولة .

٦ — فى هذا البحث سنشير إلى التعليم الفنى بذلك النوع من مناهج التعليم الفنى الثانوى أو إلى فروع الدراسة الثانوية الفنية التى من الممكن إدخالها فى الكلية الفنية . ولا تستعمل هذه العبارة فى المملكة المتحدة للدلالة على التدريب الحرفى فى المشاغل كما فى التدريب المهنى فى فنون التجارة وإن التعليم فى المدارس الثانوية الفنية فى المملكة المتحدة (التى تؤسس لتزويد الطلاب بتدريب أساسى واسع) وتلك العبارات لاتعنى التركيز فى أى واحد من مئات المهارات الهندسية المختلفة وفى هذا الباب تقول وزارة المعارف (إن المدارس التجارية التى تركز التدريب فى حرف معينة وتعطى جزءا كبيرا من وقتها لإنماء المهارة اليدوية فى استعمال الآلات وتشغيلها باليد قد أصبحت نادرة فى تلك البلاد (المملكة المتحدة) وهى على الأكثر غير معروفة خارج لندن)

٧ — التعليم المهنى كما يعرف من قبل مكتب العمل الدولى يعنى (أى شكل من أشكال التدريب الذى بواسطته يمكن الحصول على المعرفة الحرفية أو الفنية وتطورهما سواء أكان تزويد ذلك التدريب فى المدارس أم فى محلات العمل). وتؤكد الأمريكيون على المهارات والقابليات المهنية والتدريب المتكرر على أنواع نموذجية من الأعمال ويشمل ذلك التعليم الذى له علاقة والذى يعتبر مهما فى التدريس بخصوص القيام بواجبات مهنية معينة حسب نظريات متسقة وتدريبات عملية .

التدريب الفنى مقابل التدريب المهنى

٨ — وتساعد دراسة الجداول الوصفية فى التعبير عن الحاجات الحتمية للعمال الماهرين فى سبيل إنجاز أهداف معينة وخطط عامة وبرامج تدريبية وأساليب التدريب المطلوبة فى الدول العربية .

٩ — ولو فرضنا أن أهداف تنمية مناهج التدريس لها علاقة بحاجة الدول إلى العمال الماهرين فإن الخطوة الثانية هى الدراسة الدقيقة وتقدير قيمة الدراسة الثانوية الفنية فى مدارس بلاد الشرق الأوسط . أما السؤال الثانى الذى يعقب ذلك هو هل تلك المدارس المؤسسة فى الوقت الحاضر تقوم بإعطاء مناهج التدريب التى تعد النشء من الشباب للاستخدام كعمال ماهرين ؟ وهل يسعى النشء بعد تخرجهم من المدارس الفنية الثانوية الموجودة فى الوقت الحاضر إلى الحصول على الأعمال كعمال فنيين فى الصناعة ؟ وبعبارة أخرى هل برامج التدريب الحاضرة مربوطة بحاجات الصناعة وبحاجة الشباب ؟ .

تطبيق بلاد الشرق الأوسط التلمذة أو الدراسة الفنية الثانوية الأوروبية أو الدراسة المهنية الأمريكية فى حاجة الدول العربية إلى التدريب المهنى للحصول على العمال الماهرين .

١٠ — إن الصناع وأصحاب الحرف وأساليبهم التقليدية فى التلمذة بالرغم من أنهم قادرون على سد حاجات الصناعات القديمة لا يمكنهم أن يسدوا الحاجة إلى العمال الماهرين فى الوقت الحاضر . فإن المكائن والآلات والطرق فى يومنا هذا تختلف تمام الاختلاف عما كانت عليه قبلا . ففى القديم كانت الناحية الفنية بسيطة من السهل تعلمها من قبل الرجل الأمى . أما الفن الحديث فيتطلب درجة عالية من المعرفة ومقداراً لا يستهان به من التدريب الفنى الثانوى . ومن سوء الحظ فى بعض الأحيان تكون معرفة لغة ثانية إلى جانب اللغة العربية ضرورية وذلك بسبب عدم توفر المواد التعليمية فى الدول العربية وعدم وجودها باللغة العربية . ويجب أن نأخذ بنظرا لاعتبار الحقيقة المهمة وهى عدم وجود الفرص للتلمذة فى التدريب على الأعمال الفنية الحديثة وفى الواقع أن هذا النوع من الأعمال التطبيقية ليس له وجود عند العرب فى الوقت الحاضر . ويتضح جليا أنه لآماد طويلة سيطلب إلى المدارس أن تقوم بالتعليم الفنى النظرى وأن تقدم التدريب على المهارة اليدوية فى أعمال نموذجية معينة وأن تقوم كذلك بتزويد الخبرة الأولية فى بعض الأعمال .

١١ — ومن المشكوك فيه كثيرا حسبما أعتقد أن تأتى المدارس الثانوية الفنية الأوربية بنتائج مقنعة فى أى مكان من العالم بما فى ذلك بلاد الشرق الأوسط ما لم يقابلها تدريب على الأعمال فى وقت من الأوقات . ومن الأمور الأساسية التعاون الذى يجب أن يحصل بين المدارس الفنية وبين « التدريب على الأعمال » لكى يكون التدريب المهنى ذا نتائج مفيدة وكافية . إن الامتحانات التى تمنح الأجازات فى لندن والتى تلعب دورا مهما فى مناهج المدارس الفنية هى فى الحقيقة غريبة عن الثقافة والتقاليد العربية .

١٢ — إن هناك هوة سحيقة بين عدد من المدارس فى الوقت الحاضر التى زرتها فى بلاد الشرق الأوسط وبين الصناعة . فهناك فروق بين مايتعلمه الطالب فى المدارس الفنية وبين مايتوقع أن يحصل عليه من الأعمال بعد تخرجه فى المدارس الفنية . فقسم من الطلاب المتخرجين فى المدارس الفنية التى زارها كاتب المقال كانوا يشتغلون فى التعليم والقسم الآخر منهم كانوا يشتغلون فى دوائر الزراعة فكانت النتيجة أن تركت المزارع من دون زراع فنيين ذوى خبرة مهنية . والأنكى من ذلك أن المدرسين فى تلك المدارس لم يعلموا الطلاب المواضيع التربوية ولا الإدارة ولا الطرق والمناهج التى تساعدهم كمدرسين . وعلى الأكثر كان التدريب فى تلك المدارس باللغة الانجليزية . ويكون جميلا بالذات لو أنه من المستطاع معرفة مدى اختيار الطلاب المتخرجين من المدارس الزراعية لمهنة التدريس عندما يكون تدريبهم المهنى باللغة العربية وليس باللغة الانجليزية ويتضح لنا من هذه الأمثلة ومن غيرها من الدول العربية الأخرى التى يكون فيها التدريب باللغة العربية أن الطلاب المتخرجين فى المدارس الزراعية لا يأخذون الزراعة كحرفة لهم . وقد يقال بأن الصعوبة هنا متأتية من نوعية الطلاب الذين يسجلون فى المدارس الثانوية الزراعية وذلك

من كون هؤلاء الطلاب من الطبقات الوسطى التى لم تكن فى تقاليدها أو من مصلحتها تعليم أولادها على الزراعة واتخاذها كحرفة يتعيشون من ورائها . وفى الحقيقة أن الكثير من طلاب المدارس لهم عزم جدى فى الاشتغال فى الزراعة . ولعل اختيار الطلاب المدارس الزراعية من المناطق ذات السكان المشتغلين بالزراعة والذين يتخذون الزراعة حرفة لهم يؤدى إلى نتائج طيبة فى التدريب للحصول على مزارعين ماهرين بعد التخرج .

١٣ — ويبدو لى أن ليست التلمذة القديمة ولا النوع الحاضر من المدارس الثانوية الفنية الموجودة فى الشرق الأوسط يستطيعان تنمية البرامج الحديثة أو استعمال الأساليب الحديثة فى التدريب والتى برهنت على صلاحها فى التطبيق للحصول على التدريب الفنى المقتضى فى توفير العمال الفنيين كما حدث فى بلاد الغرب .

إننا إذا أبدينا إصرارنا على أن المدارس الثانوية الفنية الموجودة فى الوقت الحاضر لا تستطيع العمل بنجاح ولا يمكنها أن تؤدى إلى نتائج عملية وافية بالغرض وليست هى معاهد مهنية تستهدف التدريب المهنى . ولأجل الوصول إلى ذلك النوع من المدارس المهنية يلزمنا القيام بتغييرات جوهرية أساسية فى الأهداف والخطط والمناهج والأساليب . وفى الحقيقة من الواجب جعلها مدارس مهنية .

١٤ — إن المدارس الفنية فى الدول العربية لا تجد صعوبة أو تعقيدا فى إدخال الغايات التى تستهدفها المدارس الأمريكية أو اتخاذ نماذج المناهج والأساليب الأمريكية .

ويجب جعل الدكاكين حديثة ومجهزة بالأدوات المناسبة لمناهج التدريب الفنى الحديث كما أنه يجب إبدال المناهج الموجودة فى الوقت الحاضر بالمناهج الحاوية على الأعمال الحرفية النموذجية (الأعمال النموذجية ومستوى المهارات قد أدخلت فى الدول العربية) ويجب تنسيق المشاغل والمعلومات الفنية بعناية فائقة . ويجب الإشراف على الأعمال التكرارية فى التدريب فى كل عمل من تلك الأعمال والسيطرة عليها ويجب وجود عدد من المدرسين المتجولين الذين يشرفون على التعليم فى المشاغل بحيث يجعلون إنجاز الأعمال بدقة وبصورة لائقة فى أقل ما يمكن من الوقت .

بعض العوامل الاجتماعية والاقتصادية التى تعيق زيادة تنمية المدارس المهنية الحديثة فى الدول العربية

١٥ — الدول العربية ذات حضارات قديمة إستندت على مالديها من موارد طبيعية طوال آلاف من السنين، عدا وجود النفط الذى يعتبر اكتشافه حديثا فى الدول العربية فإن تجهيز الصناعات الحديثة بالمواد الخام غير معروف بصورة رئيسية . إن نقص الوقود والطاقة المحركة تحتاج إلى حل كما أن تيسر رؤوس أموال كبيرة والاستثمار وتنمية القوة المحركة وموارد المواد الخام الموجودة فى الدول العربية تحتاج إلى بحث ودراسة .

ولقد أخبرت فى أثناء زيارتى الأخيرة لبلاد الشرق الأوسط أن رؤوس الأموال العربية جاهزة لتزويد مشاريع بناء البيوت والعمارات العامة وحركة الإنشاء ولكن هذه الأموال ليست متيسرة بكميات كبيرة لتنمية المشاريع الصناعية . ومن الضرورى التغلب على المعارضة المحلية ضد استثمار رؤوس الأموال العربية فى المشاريع الصناعية العربية وإلا فمن الأنسب فسح المجال لاستثمار موارد أخرى من الخارج فى حالة وجوب تنمية الصناعات الحديثة فى هذه المنطقة .

١٦ — قيود اللغة قد حددت بصورة كبيرة جدا تبادل المعلومات الفنية وإنماء التفاهم الدولى والنوايا الطيبة . فالمعلومات العالمية الواسعة عن الحرف والصناعات والبحوث الفنية قليلة الوجود لدرجة كبيرة جدا فى اللغة العربية .

وإن أجدى المهام الرئيسية التى ستواجه الجامعة العربية والدول الأعضاء فيها الاتفاق على معانى التعابير الفنية ووضع مفاهيم ثابتة لها وإيجاد مراكز للترجمة وأخيرا العمل على توفير الثروة الكبيرة من المعلومات والمعارف الفنية الحديثة للمدارس المهنية وللمدربين والصناعات .

١٧ — يقارن مستوى دخل وثروة العربى المتوسط بصورة عامة بمستوى مايكفى لمجرد بقاء الفلاح فى المجتمع العربى . وبالرغم من وجود النفط فى السنين الأخيرة كمصدر كبير فى بعض الدول العربية فإنه بصورة عامة ليست هناك واردات كافية للصرف على تأسيس مدارس فنية واسعة والقيام بالخدمات الاجتماعية الأخرى . وبصورة عامة فالمساعدات المالية للفنون الصناعية وبرامج التدريب المهنى قليلة إزاء النقص المستمر فى توفير التعليم الابتدائى والثانوى الأساسى اللذين ينقصان الدول العربية والحاجة إلى مدرسين ذوى كفاءة مناسبة للتعليم الابتدائى والثانوى . ويبدو لى أن إهمال التنمية الأساسية لإيجاد عمال ماهرين يكون بمثابة وضع العربة أمام الحصان . وللتغلب على النقص الموجود فى الواردات يجب تدريب عمال ماهرين لإيجاد صناعات قابلة لأن تدفع عنها الضرائب وهذه الضرائب بدورها تزيد فى الثروة وتخلق الموارد اللازمة إن معرفة الطريقة لخلق هذه التنمية تكون متيسرة فى حالة وجود التطبيق الذى يتطلب زعامة وتشجيعا ومالا كافيا يسند ذلك عمل متواصل من قبل رجال إدارة مدربين فى التعليم المهنى .

١٨ — ولقد عجزت فروع كليات المعلمين فى المدارس الاعتيادية من تزعم التعليم المهنى للمعلمين وسبب ذلك أن برامج التدريب المهنى لم تعرف بعد فى كثير من الدول العربية . وهناك حاجة ملحة أيضا لإجراء تجارب واسعة فى موضوع الأراضى العربية وهناك مشروع إرشادى متواضع قد يكون من المفيد فى هذا الموضوع . ومن الجدير الإشارة إلى أن الصعوبات التى تعترض سبيل التعليم المهنى فى بلاد الشرق الأوسط هى أضعاف ماهى عليه فى البلاد الغربية . إن فلسفة التربية المهنية ليس لها وجود فى بلاد الشرق الأوسط وليس فى الدول العربية عمال ماهرون يمكن تجنيدهم للقيام بالتعليم المهنى وتطبيق برامج التدريب المهنية المطلوبة . ويجب ألا يغرب عن البال أن التدريب المهنى فى الشرق الأوسط يتطلب تدريبا فنيا كما يتطلب أيضا تعلما مهنيا وحرفيا . ومن الأمور المتعلقة بمشكلة تجنيد المعلمين فى التعليم المهنى هى مركزهم الاجتماعى والأجور التى يحصلون عليها . فإن المعلمين المحترفين فى مدارس التدريب الفنى فى أكثر بلاد الغرب لهم من منزلة اجتماعية ممتازة ويحصلون على أجور متساوية مع أولئك المعلمين فى الفروع العلمية الأخرى . وفى الحقيقة أنه فى الأماكن التى تزداد فيها المنافسة للحصول على العمال الماهرين يدفع للمعلمين المهنيين أجورا أعلى من تلك التى تدفع للمدرسين فى المواضيع العلمية الأخرى .

١٩ — وأن الكثرة الهائلة من العمال غير الماهرين سواء من الرجال أم النساء وخصوصا العمال من النساء اللواتى يستخدمن فى الأعمال الشاقة ويتقاضين أجورا أقل عادة مما يتقاضى الرجل من الأجور قد جعلت العمل الإنسانى ينافس القوة الميكانيكية وهذا مما يهدد التقدم الاجتماعى . وقد زاد المشكلة تعقيدا وجود مئات الآلاف من اللاجئين فى البلاد التى يقطنونها من بلاد الشرق الأوسط وأن استخدام الأطفال نظرا لقلة المدارس وقوانين التعليم الإجبارى قد أضافت عددا آخر من العمال غير الماهرين زيادة على الفائض الموجود وأن القوانين الاجتماعية وتحسين ظروف العمل من الأمور الضرورية التى يوصى بها لتحسين الدوافع الخاصة بالتعليم المهنى .

العوامل المساعدة التى تبشر بتحسين التدريب المهنى فى الدول العربية :

٢٠ — لعل من أكثر العوامل لتقدم التعليم الفنى والمهنى فى الدول العربية المجهودات العظيمة التى تبذل فى الوقت الحاضر للأعمال الاقتصادية فى النواحى الزراعية والصناعية ومايصحب ذلك من القيام بمشاريع الرى

وإنشاء الطرق وإقامة الجسور وتوسيع شبكة السكك الحديدية وتوسيع محطات الطاقة المحركة . وهذه تقتضى الشعور بالحاجة إلى رجال مدربين وتؤدى فى نفس الوقت إلى تقدير قيمة وأهمية برامج التعليم الفنى والمهنى وعلى هذا فهناك طلب من الحكومات وأصحاب الاعمال الأهليين على توسيع وسائل التدريب .

٢١ — إن برنامج اليونسكو لتبادل الأشخاص وزمالات هيئة الأمم المتحدة والزمالات التى تقوم بها الحكومات وأصحاب الصناعات والمنح جميعا قد كونت منهلا واسعا للتدريب المهنى للنشء وقد استفاد الكثير من شباب العرب من هذه المنح الدراسية ومنح أجور السفر .

ولقد وفر بعض أصحاب الأعمال فى البلاد العربية التدريب المهنى للعمال العرب الذين يشتغلون فى المصانع الكائنة فى بلادهم (التدريب على الأعمال) لأن عدد العمال المدربين تدريبا جيدا والعمال الماهرين آخذ فى الزيادة فى الدول العربية وإن الصناع لهم من القابلية واللياقة ما لأمثالهم فى البلاد الغربية ، وهؤلاء الماهرين العرب هم الذين يكونون الأساس فى تدريب غيرهم على الحرف ، ومعرفة كيفية الفنية ، عن طريق برامج للتدريب والتعليم الحرفى جيدة الإدارة والتنظيم ، وخلال الثلاث سنوات الأخيرة قامت الأمم المتحدة والوكالات التابعة لها بإرسال عدد من المختصين فى التعليم المهنى والفنى ومن المستشارين والمعلمين إلى معظم بلاد الشرق الأوسط . وقد أخذ برنامج حكومة الولايات المتحدة للمساعدة الفنية يعطى نتائج مهمة فى إنهاض هذه الناحية . وفى كثير من الحالات قامت الولايات المتحدة بتقديم الإرشاد والخبرة وتقديم الأدوات التعليمية والآلات التى تحتاجها وذلك كمنح للمساعدة . وإن قسما من المشاريع قد تم إنجازه والقسم الآخر فى حيز العمل وهناك الكثير منها التى تحتاج إلى تنمية وتوسيع .

٢٢ — وتعتبر برامج المساعدات الفنية بصورة عامة قسما من مشاريع طويلة الأمد لا تظهر نتائجها حالا ولكنها تعتبر ذات طبيعة متعددة الفوائد . ومهما يكن فيجب أن نشير إلى أن خطوة جدية جديرة بالتأمل قد أنجزت فى هذا المضمار وأن المستقبل يبشر بالتفاؤل . وقد لا تظهر نتائج برامج المساعدات الفنية واضحة إلا بعد مرور جيل كامل .

الخلاصـــة :

٢٣ — إن العالم العربى فى الوقت الحاضر فى حالة انتقال من الصناعات الحرفية القديمة إلى الصناعات الحديثة ومن الأساليب العتيقة الناقصة فى الزراعة إلى الزراعة العلمية الحديثة وإلى حدما إلى الزراعة الميكانيكية . وإن هذا الانتقال مضافاً إليه الإعمار الاقتصادى الذى يجرى فى الوقت الحاضر قد خلق الحاجة إلى الأشخاص المدربين فى الحرف والصناعات وكذلك فى الزراعة والتجارة .

والحاجة موجودة فى جميع الدرجات سواء أكانت فى العمال الماهرين أو المشرفين من درجة متوسطة أو ذوى المستوى العالى فى التدريب العلمى كالمهندسين والزراع . وبينما قد بذلت مجهودات للحصول على مهندسين ومختصين فى الزراعة فى مستوى عال وذلك بإرسال التلاميذ إلى الخارج وفتح الكليات الهندسية والزراعية، نجد الحالة غير مقنعة بالنسبة إلى المدربين الذين هم من مستوى علمى متوسط ومن درجات أقل فى المهارة سواء من الرجال أم النساء . ويمكن أن تعزى الأسباب لوجود مثل هذه الحالة إلى عدم الاطمئنان إلى نتائج التقدم الصناعى وإلى وفرة العمال غير الماهرين بدرجة عظيمة جدا بما فى ذلك النساء والأطفال وإلى النقص فى وجود أى نوع من أنواع التلمذة الحديثة وإلى النقص الموجود فى المعلمين فى التعليم المهنى والفنى وإلى كون انتخاب الطلاب على الكثرة وبصورة رئيسية من الطبقات المتوسطة والطبقات العالية الذين يهتمون بالأعمال الخفيفة النظيفة، وفى حالة الزراعة فإن نظام ملكية الأرض له آثار سيئة فى هذا الخصوص . والحقيقة أن المربين قد ركزوا جهودهم وعنايتهم فى الدرجة الأولى

إلى تنمية التعليم الابتدائى والثانوى فى النواحى العلمية وأنهم لم يقدروا قيمة وأساليب التعليم المهنى والفنى حق قدرها مما أدى إلى تأخير تقدم هذا النوع من التعليم عن بلوغ درجة كبيرة فى التطور . وكيفما كان فإن الدلائل تشير إلى أن العالم العربى أخذ يدرك الحاجة إلى هذا الضرب من التعليم الذى فرضته متقضيات التطور الاقتصادى . ولقد بذلت الحكومات الجهود فى هذا المضمار وطلبت إلى المنظمات والهيئات والدولية وبعض الدول أن تقدم المساعدة للعمل على تنمية هذا النوع من التعليم . ولأجل تشجيع البحث فى هذا الموضوع لدرجة مافقد وضعت الأسئلة والقضايا التالية :

١ — ماهى النقاط الرئيسية الحالية فى التقدم الاقتصادى فى الدول العربية وما هى أنواع التقدم الاقتصادى المنتظرة فى المستقبل القريب ؟

(ا) فى أى الطرق تتأثر الحياة الاجتماعية بالوضع الاقتصادى الحالى وما هى التغيرات المنتظرة فى الحياة الاجتماعية فى الدول العربية بالنسبة إلى التقدم الاقتصادى المنتظر حدوثه ؟

(ب) ما هى أنواع الحرف الصناعية والتعليم المهنى والفنى التى يحتاج إليها لمجابهة الحاجات الحالية والمنتظرة وفى أى مستوى : أفى المستوى الابتدائى أم الثانوى أم التعليم العالى ؟ وما هى العلاقة التى يجب أن تكون لهذه المدارس ولهذه المناهج الدراسية ، بتدريب العمال ، التدريب فى داخل الصناعة التلمذة وتدريب العمال البالغين فى الصفوف النهارية أو المسائية .

٢ — إلى أى حد وفى أى الأوجه تكون المناهج الحالية للعلوم الصناعية والتعليم الفنى وللتدريب المهنى مبنية على دراسة موضوعية لحاجات الصناعة والزراعة الخاصة للعمال الماهرين فى الدول العربية ؟

(ا) إلى أى حد يدرك المربون وأرباب الصناعة ومنظمات العمال والجمهور الحاجات والأساليب التى يحتاج إليها لتدريب العمال العصريين الماهرين ؟

(ب) ماهى مسؤوليات المربين وأرباب الأعمال وممثلى المنظمات العمالية والجمهور الفردية والمشتركة نحو إعداد وتمويل وتطبيق وإدارة مناهج التعليم المهنى ؟

(ح) أتعتقد أن وجود لجنة استشارية للتعليم المهنى سيساهم فى تحسين هذه المناهج فى الدول العربية ؟

(ى) فى أى الوجوه وإلى أى حد اقتبست المناهج الحالية من خارج الدول العربية ؟

(هـ) هل تطورت مناهج التلمذة الحديثة ضمن حدود أنظمة التعليم المهنى الحالية فى دول الجامعة ؟ وكيف يعتبر هؤلاء من حيث الفعالية فى تدريب عمال عصريين مهرة عند مقارنتهم بمناهج التلمذة فى الحرف الصناعية القديمة .

٣ — هل صناع المهن العاديين والزراع غير أميين فى الدول العربية أم أنهم أميون؟ وماهى الفروق الموجودة بالنسبة إلى الحاجات التعليمية والتدريبية المهنية بالنسبة إلى الصناع والزراع التقليديين من جهة وبالنسبة إلى عمال الصناعة الماهرين والمزارعين العصريين من جهة أخرى ؟

(ا) ماهى العلاقة بين الأمية وانتشار عمل الأطفال فى الدول العربية ؟

(ب) ماهى آثار وجود الفائض من العمال الأميين وغير المهرة ووجود البطالة فى الدول العربية على طلب العمال لماهرين وعلى طلب مناهج التدريب المهنى للبالغين ؟

(حـ) ماهى الخطوات التى ينبغى اتخاذها لتحسين الأوضاع الحالية ؟

٤ — إلى أى حد تحتاج اللغة العربية إلى مصطلحات فنية ومهنية ؟

(ا) ماهى الخطوات التى يمكن اتخاذها للتغلب على مشكلة المصطلحات الموجودة فى اللغة العربية ؟

(ب) ماهى التوصيات التى تجب بالنسبة إلى تجهيز وسائل أوفى للتعليم الفنى والمهنى فى اللغة العربية ؟

٥ — هل يؤخذ الطلاب من الطبقة العاملة ومن بيوت المزارعين أم أنهم يؤخذون من بيوت الأسر الحسنة الأحوال كبيوت الطبقة الوسطى ؟

(ا) إلى أى حد تتصل بالمشكلة البيئة التعليمية العالية والطلب على الفرص التعليمية العالية من قبل آباء الطبقة الوسطى لأبنائهم ؟

(ب) أتوجد علاقة معينة بين نوع العمل الذى يقبله متخرجو المدارس المهنية وبيئاتهم البيتية ؟

(حـ) ماهى التحسينات فى اختيار الطلاب التى يجب إدخالها على المدارس المهنية لجعلها أكثر فعالية لتدريب العمال الماهرين ؟

٦ — يقال إن الدول العربية تقاسى أو تعانى حاجة شديدة لمعلمين حسنى التدريب فى النواحى المهنية والفنية ؟ ماهى الأسباب الرئيسية لوجود النقص فى عدد المعلمين الزراعيين والتجاريين من ذوى المقدرة ؟

(ا) هل يمكن لمنهج مركزى تعليمى للتدريب أن يحل هذه المشكلة ؟ وإذا كان كذلك فكيف يجب أن يتم التدريب . وأى مكان يجب أن يختار لتأسيسه وكيف يمول ويدار ؟

(ب) ماهى الوسائل التى يجب اتباعها لزيادة عدد المنح والبعثات للتدريب خارج الدول العربية ؟

(حـ) ماهى الأساليب والحوافز التى يجب استعمالها فى اختيار الطلاب لتجهيز الدول العربية بعمال عرب ذوى قابلية وذوى خبرة مهنية ؟

٧ — هل من الممكن إيجاد مناهج للمدارس التدريبية المهنية الفنية ذات فوائد كبيرة وهل من الممكن تشجيعها وإدارتها فى الدول العربية ؟

(ا) ماهى الفوائد التى تجنيها المدارس من مزايا مدارس طائفة معينة أو دولة معينة من الدول العربية ؟

(ب) ماهى مسؤوليات طوائف المجتمع الجديرة بالاعتبار بالنسبة للتعليم المهنى ؟

(حـ) ماهى مسئولية الصناعية والتعليم الصناعى والعمال والجمهور بالنسبة إلى تمويل وإدارة الفنون الصناعية ومناهج التعليم المهنى ؟

(د) هل الجامعة العربية راغبة فى تحمل المسؤولية للقيام بالبحوث وفحص احتياجات التعليم الفنى الصناعى والمهنى فى الدول العربية ؟

أوقات فراغ عمال المدن والخدمات الترفيهية لهم

للأستاذ توفيق حسن وصفى

جامعة الدول العربية

مقدمة :

«لكل إنسان الحق فى الراحة وفى أن يكون له وقت فراغ بما فى ذلك من تحديد سليم لساعات العمل ومن عطلات منتظمة يصرف عنها مرتب» .

هذا هو نص المادة الرابعة والعشرين من وثيقة إعلان حقوق الأنسان التى أقرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة فى العاشر من ديسمبر عام ١٩٤٨ .

والإنسانية فى تاريخها الطويل قدقطعت مراحل شاقة قبل أن تبرم وثيقةدولية كتلك التى نحن بصددها

والتاريخ يحدثنا عن فترات منه مرت على بعض أبناء البشرية وهم يرسفون فى أغلال الرق والعبودية كى يعيش آخرون أحراراً فى حياتهم وفى تصرفاتهموفى الاستمتاع المطلق بأوقات فراغهم . أما اليوم فإن وقت الفراغ إنما هو بمثابة ملكية عامة وحق للجميع تقدر له قيمة غالية .

ولقد أضحى من البديهيات التى لا يمكن أن تنكر أن لكل فرد الحق فى أن يكون له وقت فراغ وأن تتاح له السبل للاستمتاع به وأصبح تطبيق تنفيذ هذا الحق مما يجب أن تعنى به الجماعات المنظمة والهيئات الاجتماعية ومن بيدهم الأمر فيها .

والتصور الحديث لوقت الفراغ يقوم على أساس من التطورات المتتالية فى فهمنا لطبيعة البشر وطبيعة المجتمع الإنسانى وأصبح المزج بين القيم الفردية والاجتماعية هو الهدف لكل حياة سليمة منظمة : فالعمل ثم الراحة والترفية والبحث عن السعادة فى ملء أوقات الفراغ فالنوم . . . هى وجوه النشاط اليومية التى تتداول على جميع البشر سواء بسواء . . : وتجاهل أية ناحيةمن هذه النواحى لدى الفردأو لدى المجتمع لابدوأن يؤدى إلى تخلخل وإرباك للحياة المنسقة السليمة .

والناحية التى تعنينا فى هذا البحث إنما هى بصفة خاصة هى ناحية وقت الفراغ . وهى فترة فى خلال الأربع والعشرين ساعة يجد الإنسان فيها نفسه حرا فى أن يفعل ما يريد فهى تتيحله مالا يهيئه لهوقت العمل من حرية تامة يستمتع بها فى وقت فراغه ولها أهميتها الكبرى من الجانب الفردى ومن الجانب الاجتماعى .

والمثل الذى يقول : « أخبرنى عن تسليتك فى وقت فراغك أنبئك عن طباعك وأخلاقك » حكمة سديدة صائبة دون جدال .

والحرية إذا افتقدت الذكاء والوعى الاجتماعى قد تصبح خطراً على صاحبها ولذا كانت طريقة الإنسان فى تمضية وقت فراغه من الأهمية بمكان له وللمجتمع الذى يعيش فيه وللجماعة التى ينتسب إليها ، إذ أن الصالح الاجتماعى والصالح الفردى فى صورته السليمة متداخلان مرتبطان .

العمل والفراغ :

العمل والفراغ مرتبطان ارتباطا وثيقا وما يفعله الإنسان فى ساعات عمله يؤثر تأثيراً كبيراً فى طريقة تمضيته لوقت فراغه . وقد تخصصت مؤسسات قديرة فى تنظيم ساعات العمل وأساليبه، فأجيال الشباب تتلقى إعداداً علميا ومهنيا لتأهيلهم للقيام بمهمتهم كمواطنين عاملين منتجين، ومدنيتنا الصناعية قد أحدثت انقلابا فى ملابسات العمل والحياة وعلى الأخص فى مناطق المدن وبين العمال : فتقسيم العمل واستخدام الآلات والتخصص والتصنيع على نطاق واسع كل هذا وذاك قد خلق كثيرا من الفرص الجديدة وكثيرا من المشكلات الاجتماعية .

ولكن التقدم العلمى والفنى قد قصر حتى الآن عن أن يجعل من العمل فرصة للاستمتاع المنتج وكثير من المساوىء الاجتماعية ما زالت مستعصية على فكر الإنسان وعلى عزيمته .

هذا الاتصال المتداخل بين أوقات عمل الناس وأوقات فراغهم قد حظى بكثير من العناية خلال الخمسين سنة الأخيرة . وقد كان موضعاً للدراسات والأبحاث فى البلاد المتقدمة وقامت مؤسسات حكومية وأهلية لتنظيم نشاط الناس خلال وقت فراغهم .

ومن المتفق عليه بصفة عامة أن وقت الفراغ إنما هو طاقة بشرية معرضة لأن تضيع أو تستخدم بطريقة هدامة إن لم تستغل فى مسالك منتجة للفرد وللجماعة وللمجتمع، ومن شأن الجماعات المنظمة أن تحقق تكافؤ الفرص لكل إنسان فى أن يجد فى وقت الفراغ الذى يقضيه فى الراحة أو الترويح تنفيسا عن كيانه ومزيدا من المشاركة فى الحياة الاجتماعية .

مشكلة وقت الفراغ :

ولعل أشد ما يلفت النظر عند البحث فى أوقات الفراغ أن المدنية الحالية تمد للناس فيها وتفسح ميادينها أمامهم بحكم توالى الاختراعات الآلية التى تخفف الجهد عن الإنسان وتقلل الحاجة إلى الأيدى العاملة، وكذلك بحكم التشريعات التى تسنها الحكومات والمنظمات الدولية لحماية الأفراد والعمال خاصة من عنت الكد والإرهاق . وقد تقررت ساعات العمل سنة ١٩١٩ باتفاقية واشنجطن ٤٨ ساعة أسبوعيا ثم تقرر خفضها بعد ذلك فى كثير من الدول إلى ٤٠ ساعة ومن هذا نرى أن أوقات الفراغ تزداد اتساعا ويتخلف عن اتساعها ضرورة البحث فى وسائل استغلالها وشغلها بما ترضاه النفوس وتقبل عليه ويكون فى صالح الفرد والجماعة جميعاً .

ومشكلة وقت الفراغ — على هذا — تهم الجماعات التى يعنيها ما يبسط للناس فى سرورهم وسعادتهم وما يمد فى إنتاجهم واستغلالهم للزمن وما دام وقت الفراغ له قيمته العظمى عند الجماعات لاتصاله بالإنتاج وله قيمته عند الأفراد كذلك لذا وجب أن تشترك الجماعات والأفراد فى تقدير شأنه والعمل على استغلاله أحسن استغلال فلا جدال فى أنه إذا وجدت الأسباب التى يتهيأ معها أن يستغل وقت الفراغ استغلالا حسنا لجنت الإنسانية من وراء ذلك ثمرتين : الأولى أن يظفر الفرد بما يخفف عن نفسه وطأة القلق والضيق حين يعتريه الملل من أثر الخلو من العمل وتلك ولا شك نتيجة نسعى إليها لأنها تساعد الفرد فيما ينشده من الطمأنينة النفسية . والثانية هى تحويل أوقات الفراغ إلى فرص نستغلها لرفع الفرد إلى مستوى أرقى مما هو عليه وذلك بتعزيز العواطف النبيلة وتقوية الفضائل فى نفسه وتوجيهه إلى المثل العليا التى تنشدها الإنسانية وفى الوقت نفسه تضعف عوامل الخصومة بين الناس فيقوى بينهم التعاون . فما من شىء أشقى الأمم وأضناها ومال بها إلى الانحطاط أكثر من وقت الفراغ إذا هو ترك

لاستنبات الشر والسوء وأحط الشهوات . وما أبشع من صورة الوقت ينقضى على الإنسان دون أن يستمع إلى إرادة الخالق جل شأنه فى جعل الوقت أداة للتكمل البشرى والارتفاع بالنفس إلى سماء الخير .

وتمضية وقت الفراغ فيما يفيد وينفع فن كباقى الفنون يكتسب بالتدريب والممارسة والمران والتربية والتوجيه السليم . ومع هذا فللعامل الشخصى والميول الذاتية أثر فى توجيه المرء إلى ناحية معينة . وفن تمضية وقت الفراغ يجب أن يربى فى المرء منذ الصغر فى المنزل وفى المدرسة وفى المصنع وفى المجتمع، وليس ما نراه الآن من جهل كثير من العمال بالانتفاع بأوقات فراغهم إلا نتيجة منطقية لإهمال شأن أهمية هذه الناحية من نواحى التربية الحقة فى منازلنا وفى مدارسنا وفى مجتمعنا .

ومن أهم الأغراض التى يجب أن نرمى إليها من تنظيم أوقات فراغ العمال تعديل الغرائز الإنسانية كيلا تتخذ على الرغم منهم طريقا ومخرجا للتنفيس غير المشروع والذى قد لاتقره تقاليد الجماعة، ويقصد بتعديل الغرائز مجموعة الطرق التى نعمل بها على توجيه غرائزنا فى وجهة نافعة تتفق مع مصلحة الفرد وتقدم الجماعة وهذا التعديل على نوعين :

الأول : ويرمى إلى تعديل العمل الغريزى دون أن نحدث أى تعديل فى مرمى الغريزة وهذا مايسمى بالإبدال Substitution ومثاله إبدال غريزة المقاتلة فى الرياضة البدنية بما فيها من أشكال متعددة للكفاح السامى والمنافسة الشريفة وكذا إبدال غريزة السيطرة بتنظيم مظهرنا الخارجى من غير إسراف أو التفوق فى أحد ميادين الرياضة البدنية أو غيرها .

الثانى : وفيه نعمل على تغيير مرامى الغريزة بتوجيه الإنسان إلى مرام سامية من النواحى العقلية والخلقية فغريزة المقاتلة نستطيع أن نوجهها إلى محاربة الآفات الاجتماعية والتغلب على المسائل الصعبة فى لعبة الشطرنج مثلا وكذا فى التضحية وإنكار الذات والتسابق إلى عمل الخير إنما يعد كل هذا تساميا بغريزة السيطرة وهذا النوع من التعديل يسمى الإعلاء Sublimation ويقال تبعاً لهذا أن الوقت الذى يميل فيه الفرد إلى إشباع غريزته الجنسية مثلا هو نفس الوقت المناسب لتحويل تلك الرغبة إلى عمل صورة أو لوحة فنية أو القيام ببعض الألعاب الرياضية، فكما أن هذه الغريزة تثير فى نفس الشاب العواطف والميول والرغبات كذلك الفنون الجميلة والألعاب الرياضية لها ارتباط تام بعالم الوجدان فهى والحالة هذه قريبة منها ويستطيع الشاب أن ينصرف إليها إرضاء لغريزته القوية دون أن يعد خارجا على النظم والتقاليد الاجتماعية .

صور فى تمضية وقت الفراغ :

وزيادة مدى الفراغ وتوفر الفرص المختلفة لاستغلاله أبرز لنا قيمة الفراغ كوسيلة للفرار Escape من النقص الذى نحسه ونشعر به فى حياتنا اليومية فلايوجد عمل ما دون أن يحوى بعض عناصر الضيق — خصوصا بالنسبة للعمال — ومن المسلم به أن مجرد كون العمل الذى يؤديه العامل يجب أن يؤدى فى مواعيد منتظمة وبطريقة مفروضة عليه فى أغلب الأحوال يضايقه إلى حد كبير . فيعمل الفرد على الفرار من هذا الضيق الذى يعتريه . . ووقت الفراغ هو الوقت المناسب لهذا الفرار فيلتمس لهذا الفرار بديلا ولو لبضع لحظات .

ومن هذه الناحية فان السينما والإذاعة قد تتيح وسائل للفرار من الحياة العادية ومتاعبها إلى عالم الأفكار والخيال وقد يكون هذا غير كاف للبعض، ومن الوسائل الأخرى للفرار الشائعة فى هذه الأيام والتى تطورت ونمت فى السنوات الأخيرة وسيلتان هما من ناحية المراهنات والميسر ومن ناحية أخرى الرحلات الخلوية والمخيمات

وهاتان الوسيلتان العصريتان يمكن اتخاذهما نموذجا للميول المتباينة المتضادة فى استعمال أوقات الفراغ فهما يمثلان رغبتين متناقضتين كل التناقض ونوعين مختلفين كل الاختلاف من المتعة ، فالقمار والمراهنات تتيح وسيلة إلى الفرار من الرتابة Monotony إلى الانفعال Emotion والرحلات الخلوية تتيح للناس وسيلة للفرار من الاضطراب بالهدوء فى الهواء الطلق وبين أحضان الطبيعة : والانفعال والهـــدوء هما من المتع المختلفة التى يرغب فيها أناس متباينون بل قد يرغب فيها نفس الناس فى أوقات مختلفة .

والميسر والمراهنات شائعة فى جميع البلدان ويرجع تاريخها إلى تاريخ البشرية . عرفها القدماء أثناء الصيد وزاولها العرب فى جاهليتهم . وفى القرن الثامن عشر كان القمار بلعب الورق يستغرق كثيرا من نشاط الطبقة الموسرة ولا يزال هذا النوع من الميسر قائماً ومنتشراً فى الأندية والمقاهى والبيوت ولكن القمار الذى نما فى خلال الثلاثين سنة الأخيرة هو المراهنة على سباق الخيل وعلى الحوادث الرياضية . . ومعظم زبائن هذا النوع من العمال وإحدى نتائج الانفعال حول نتائج المسابقات هو اجتماع النظارة فى بعض ميادين السباق بعدد هائل والغرض الأول من هذا القمار الحديث هو الحصول على الانفعال ولكن هناك أيضاً الأمل فى كسب النقود ورغم أن هذا الأمل غالبا ما يخيب إلا أن هناك لذة فى استكناه النتائج قبل حصولها وكذلك فان انفعال كثير من الناس فى وقت واحد عن شىء واحد يزيد فى لذة انفعال كل منهم ، أما الميل الآخر وهو يختلف كل الاختلاف عن الميل السابق فهو الحصول على وسيلة للفرار بواسطة الهدوء الذى يقوم فى الخلاء وفى الاستمتاع بما تهيئه الطبيعة لهذه الجماعات الصغيرة خارج المدن وبعيداً عن ضوضائها كما أنهم يجدون انفعالا فى الرفقة وفى زيارة الأماكن الجديدة وتغيير المناظر .

أوقات فراغ العمال :

يسىء أغلب العمال استغلال وقت فراغهم فالميسر منتشر بينهم . . يزاولونه فى المقاهى أو فى بعض ندواتهم الخاصة ويمضون فيه كل وقت فراغهم أو يترددون على الحانات يتعاطون المسكرات الرخيصة الضارة . . وهاتان الناحيتان إذا أضفنا إليهما المخدرات تسلب العامل الجزء الأكبر من دخله . . وتسلبه وقته وصحته وتسلب أسرته الهناءة والراحة وتسلب أبناءه الرعاية والتربية وما ذلك إلا لجهله وأميته وما ذلك إلا لعدم تقديره لوقت فراغه وما ذلك إلا لعدم توفر الرعاية والترفيه له ، لذا كان من الواجب أن نرعى العامل فى وقت فراغه كما عملنا على رعايته أثناء عمله ولكى نوضح مدى استغلال العامل لوقت فراغه ومدى ما لديه من وقت فراغ أعد استفتاء خاص وتم الاتصال بمجاميع من العمال والعاملات بمدينتى القاهرة والأسكندرية تمثل مختلف المهن والحرف — بقدر الإمكان — وأوضح هذا البحث النتائج التالية وذلك بعد أن قصرنا الإحصاء على ساعات الفراغ بعد حذف فترات النوم والعمل والحاجات الشخصية .

أولا : العمال والعاملات تحت سن ١٨ سنة :

الغلمان لديهم نحو ٢٧ ساعة وقت فراغ فى الأسبوع والفتيات لديهن نحو ٣٠ ساعة ويقضى الغلمان ١٤ ساعة فى النشاط العادى الذى يؤدى إلى مجرد الراحة والترفيه وساعة فى النشاط الدينى وإحدى عشرة ساعة فى النشاط الرياضى تكاد تكون كلها فى السباحة وكرة القدم . أما البنات فيقضين ١٤ ساعة فى النشاط العادى و١٤,٥ ساعة فى نشاط منظم يمضينه غالبا فى أشغال الإبرة وساعة ونصف فى النشاط الدينى وساعتين فى النشاط الرياضى ولا يوجد تفاوت يذكر فى طريقة تمضية أوقات الفراغ لهذه الفئة صيفا وشتاء وحاجتهم ماسة إلى الرياضة البدنية والحياة فى طلق الهواء ونظرا لصغر سنهم فإنهم يجب أن يلقوا عناية خاصة من أصحاب الأعمال ومن المجتمع .

ثانيا : العمال والعاملات الكبار :

العمال لديهم نحو ٢٨ ساعة وقت فراغ أسبوعيا والعاملات نحو ٣٤ ساعة والرجال يقضون نحو ٢٢ ساعة فى الأسبوع فى نشاط عادى وساعتين فى النشاط الدينى وأربع ساعات فى النشاط الرياضى معظمها فى السير أو السباحة أو لعب كرة القدم . أما النساء فيقضين ٢٥ ساعة فى النشاط العادى وأربع ساعات فى النشاط المنظم و٣ ساعات فى النشاط الرياضى وجلها أو كلها فى السير إن اعتبرناه نشاطا رياضياً ولا يوجد تفاوت فى وجوه النشاط لكلا الجنسين صيفاً أو شتاء .

والنشاط العادى — كما هو واضح — يستهلك ثلاثة أرباع وقت فراغهم ومن ثم فهم فى مسيس الحاجة إلى النشاط الذى يقوم كيانهم عقليا وروحياً ويتيح لهم الترويح الترفيهى الفعال .

ومما يذكر أن الذهاب إلى السينما مرة فى الأسبوع — على الأقل — كان عاما بين العمال على مختلف أعمارهم ومهنهم من الجنسين .

وكان الجلوس على المقاهى من عادة جميع العمال الذكور من الكبار وكذا التدخين أما الخمر فلا تقل النسبه بينهم عن ٥٥ ٪ يتناولونه بانتظام . أما المخدرات فلم يعترف بتعاطيها أحد نظرا لشدة العقوبة فى القوانين الأخيرة .

أندية العمال :

شعر المسئولون والمهتمون بشئون الرعاية الاجتماعية للأيدى العاملة بخطورة ضياع أوقات الفراغ على العامل واستغلاله لها استغلالا سيئاً وبدأوا يعالجون الموقف وأخذوا يهيئون للعامل الفرص لكى يستفيد من هذا الموقف ، فقامت بعض الشركات الكبرى والمصانع بتكوين فرق رياضية مختلفة من عمالها وعاملاتها وأقامت الأندية والملاعب ووفرت فيها الوسائل والإمكانيات ولكن من الملاحظ عدم إقبال العامل على هذه الأندية إقبالا يمكن معه الاطمئنان إلى قيامها بتأدية رسالتها وما ذلك إلا لأنها جعلت بحيث لايتمتع بها إلا الموظفون فى هذه الشركات وضيوفهم وليس لدى العامل من وقته بعد انتهاء عمله متسع من الوقت يستطيع أن يزاول فيه رياضة ما لأنه يكون فى حالة من التعب لاتسمح له بذلك كما أن الوقت يضطره إلى الإسراع فى الوصول إلى بيته فى المدينة ليجد مجالا للجلوس فى مقهاه المفضل بين مجموعته التى تعود أن يمضى معها وقته فى لعب النرد وتبادل الأحاديث والنكات أو إلى حيث يتبادلون شرب الخمر الرخيصة فى أمكنة سيئة التهوية للغاية . . أو إلى حيث يهيء له زملاؤه جلسات خاصة يدخنون فيها (الحشيش) أو خلافه . . هذه هى الحالة بين أكثر من ٥٠ ٪ من العمال . . أما الأندية والملاعب التى أنشئت باسمهم فكأنها ما قامت إلا لتكون أثرا من الآثار التى خصصت للمشاهدة والزيارة من حين إلى آخر أو حين يزور المصانع والشركات بعض الوفود وكبار الشخصيات .

وأندية العمال - كما يجب أن تكون - شيء هام جدا فى حياة العامل وفى حياة أسرته وفى حياة المجتمع وفى الإنتاج نفسه وفى التنمية الاقتصادية فى الصناعة .

والنادى للعامل هو بمثابة منتدى يجتمع فيه بأصدقائه وزملائه يرفهون عن أنفسهم ويزاولون بعض أنواع الرياضة المحببة إليهم ولا بأس من أن يكون فوق ذلك ورشة للتوجيه المهنى والتدريب الفنى لتحسين مستوى الإنتاج وزيادة خبرة العامل ومرانه . . ومقرا للثقافة حيث يجد فى مكتبته مايلائمه من قصص وكتب أو حيث يتعلم القراءة والكتابة والحساب إن كان أميا ، ويجب ألا يخلو نادى العمال من مطعم مناسب يقدم غذاء رخيصا وجيدا وجناح الاستحمام وملاعب مناسبة وقاعات للمطالعة والسينما والتمثيل والمحاضرات مع توفير ما يلزم من أدوات للتسلية

البريئة والألعاب الرياضية المحببة إليهم والتى يختارونها بأنفسهم ،وكذا من وسائل الترفيه فى أندية العمال الرحالات الخلوية والمخيمات وزيارة الأماكن الأثرية والمعالم الهامة ليتفهم العامل بلده تمام الفهم . . وكذا الحفلات السينمائية والمسرحية والموسيقية وحفلات السمر العائلية . كل هذه من وسائل الترفيه التى يجب أن تتوفر للعامل ولأسرته فى أوقات الفراغ نظير اشتراك اسمى ضئيل لايؤثر فى دخله .

ويجب أن يشترك العمال أنفسهم فى إدارة ناديهم وإعداد برامجه والسير بلجانه ونشاطه حتى يشعروا بأن هذا النادى إنما يقوم عليهم لخدمتهم بواسطة أنفسهم .

ونظرا لأهمية أوقات الراحة والفراغ بالنسبة للعامل يجب أن يراعى فى هذه الأندية تحقيق الرعاية الصحية والعقلية مع احتفاظ العامل بشوقه وسروره فى النشاط داخل النادى بحيث لاينبغى أن يشعر بأى عبء أو سلطة تسيطر عليه فى وقت فراغه ، ومن جهة أخرى ينبغى توفير مختلف أنواع الألعاب والتسلية التى تناسب الجميع بقدر الإمكان مع وجود المدربين والمشرفين الاجتماعيين والرواد لتوجيه الأعضاء توجيها سليما سديدا .

هذا العامل الذى هو عماد الثروة للبلاد والذى هو اللبنة الأساسية فى بناء صرح الوطن يجب أن يلق الرعاية اللازمة والتوجيه السليم فى وقت فراغه ويتوفر له الترفيه اللازم وقد قيل « بأن الذى يستطيع أن يستغل معظم وقته فقد وجد الطريق إلى استغلال معظم نفسه » وكم يقدم العامل للمجتمع من خدمات إذ أتر نا له الطريق لاستغلال معظم نفسه وكم يكسب المجتمع من العامل إذ استعطنا أن نهيء له استغلال معظم وقته أحسن استغلال .

وقد قيل بأن العقل السليم فى الجسم السليم . . وان يتأتى للعامل أن يكون صحيح الجسم سليم العقل إلا إذا اتجه فى وقت فراغه لرياضة البدن وتربية النفس .

إقتراحات وتوصيات :

أولا : بالنسبة للسلطات الحكومية .

(ا) تكوين مجلس أهلى من العمال والمهتمين بشئون العمل لتنظيم النشاط الترويحى والثقافى والرياضى فى أوقات الفراغ للعمال .

(ب) العمل على مساعدة وإرشاد وتنسيق نشاط المؤسسات الاجتماعية العالية القائمة لخدمة العمال فى أوقات فراغهم.

(ح) العمل على وضع خطة لإنشاء أندية للعمال حيث لاتوجد مثل هذه الأندية وبالاتفاق مع أصحاب المصانع

(ء) الاهتمام باعداد وتدريب الرواد الاجتماعيين للانتفاع بهم فى هذه المؤسسات .

(هـ) تخصيص مساحات مناسبة لاستعمالها كملاعب للعمال ومراكز للترويح وعلى الأخص فى جهات تجمعات العمال.

(و) تخصيص نسبة من الضرائب التى تجبى لمناحى الترويح والثقافة ونشاط أوقات الفراغ للعمال على أن تفصل هذه الأموال عن غيرها .

(ز) زيادة الإعانات لأندية ومؤسسات العمال حتى تستطيع أن تؤدى رسالتها على الوجه الأكمل .

(ح) تحديد عدد المقاهى والحانات وصالات الرقص وغيرها من مواطن الترويح التجارية والتى لم تنشأ إلا لمجرد التسلية مع زيادة الرقابة عليها ووضع حد لجميع مايرتكب فيها سرا أو جهرا ويسىء إلى المجتمع .

(ط) إصدار تشريعات لحماية الأحداث العمال من مشاهدة بعض الأفلام وارتياد دور السينما والصالات مع

فرض رقابة تامة على الأفلام ومنع الأفلام التى تعتمد على أثارة الغرائز الجنسية بما تعرضه من رقص مبتذل أو موضوع تافه أو حوادث لا تتفق مع النظام العام والخلق القويم وتربية المواطن الصالح .

(ى) إستغلال الملاعب والمدارس فى بعض الأيام كمراكز ترويحية لنشاط أوقات فراغ العمال مع تعيين الرواد المدربين الأكفاء لإعداد وتنظيم البرامج والإشراف على تنفيذها وإرشاد ورعاية العمال فى مرانهم وفى رياضتهم وفى لهوهم وفى الاستمتاع بأوقات فراغهم .

(ك) العناية بشواطىء البحر فى المدن الساحلية وتخصيص بعضها للعمال وتوفير وسائل نقل رخيصة لهم توصلهم إليها مع تخصيص أماكن لخلع الملابس لهم .

(ل) إنشاء مكتبات خاصة للعمال تحوى الكتب والصور المناسبة لثقافتهم .

ثانيا : بالنسبة للمؤسسات الاجتماعية لأوقات الفراغ .

على هذه المؤسسات أن تفسح صدورها للعمال لينضموا إليها ويستفيدوا مما توفره لهم من وسائل الترفيه والتسلية وذلك بما يلى :

١ — جعل قيمة الاشتراك مجرد رمز لا يرهق العامل .

٢ — تخصيص القادة والرواد اللازمين لهم .

٣ — تنظيم البرامج المناسبة لهم .

ثالثا : الجمهور .

(ا) تأييد التشريعات الاجتماعية التى تقضى بمنح ساعات كافية من الفراغ للعامل وبالاستفادة الترويحية والثقافية من هذا الوقت .

(ب) إشعار العامل بأنه فى وقت فراغه وهو يرفه عن نفسه أو يتريض لافرق بينه وبين غيره من المواطنين فالكل سواسية والوطن فى حاجة إلى الجميع وان اختلفت بهم الطرق فى العمل الذى يتعيشون منه .

(ح) محاربة الاستغلال الجشع الذى يسىء إلى رفاهة العامل .

رابعا : الصحافة والاذاعة والسينما .

(ا) تشجيع ماتقوم به مؤسسات العمال لأوقات الفراغ من عمل وجهد ونشاط .

(ب) تعليم العمال أهمية وقت الفراغ ووجوب الاستفادة منه .

(ح) تأييد المشروعات العامة التى تهدف إلى خدمة العامل فى وقت فراغه .

(ى) بعث الشعور بالمسئولية لدى المواطنين عامة والعمال خاصة وإيقاظ الوعى القومى والرغبة فى المساهمة فى خدمة الوطن والعروبة .

(هـ) العمل على إشباع الحاجات الثقافية والترويحية التى تناسب العمال والعاملات من مختلف الأعمار .

(و) العمل على نشر فكرة مباريات ومسابقات بين العمال فى مختلف البلاد العربية وتشجيع المبرزين منهم .

(ز) أن يتجاوب أصحاب المصانع مع العمال ويقوموا بالتزاماتهم فى هذا الميدان الحيوى الهام .

وأخيرا فلاشك فى أن إيماننا جميعا بالنسبة للعمال فى وقت فراغهم يتبلور فى النقاط التالية :

١ — ان لكل عامل الحق فى وقت فراغ كاف مهما اختلفت الأعمار والأجناس والأديان .

٢ — ان لكل عامل الحق فى تحديد سليم لساعات العمل والراحة والترويح وفى عطلات دورية يصرف عنها مرتب .

٣ — ن لكل عامل الحق فى قضاء وقت فراغه كيفما يشاء بشرط أن يلتزم استخدامه بطريق مفيد له وللمجتمع الذى هو أحد أفراده .

٤ — على السلطات الحكومية التزام أدبى أن تهيء للعمال مواطن ووسائل عامة تصلح للتسلية والترفيه والتثقيف فى أوقات الفراغ وعليها أن تقاوم استغلال العامل فى فترات فراغه استغلالا سلبيا .

٥ — السلطات الحكومية وأصحاب الشركات ومجالس إداراتها والأفراد عليهم جميعا تقع مسئولية أدبية فى صيانة وتنفيذ هذه الحقوق عن طريق استصدار التشريعات وتنفيذ القوانين بشتى الوسائل الإيجابية الممكنة

الأوضـــــاع العماليـة

فى الصناعات العربيـــة الحديثة « غير البترولية »

الأستاذ مروان نصر (لبنان)

تعبر الصناعة فى المجال الاقتصادى عن القوى التنظيمية والعملية والرقى الذوقى فى المجتمع الحديث . وترتبط ارتباطا شرطيا ومباشرا فى نشوئها ونموها بتكوين المجتمع واستعداده للحركة التطورية وقدرته على استيعاب الأفكار المستحدثة وتمثلها بحيث تصبح طرقا فى العمل وقواعد للمعايشة .

والصناعة فى الأصل تنظيم للعلاقات بين أفراد من البشر قبل أن تكون ترتيبا لعدد من الآلات والمواقف المنتجة . ونجاح تنظيم العلاقات الإنسانية فى المؤسسة الصناعية أو فشله هو الذى يقرر ما إذا كان ترتيب الآلات ترتيبا ناجحا أمرا ممكنا أو مستحيلا .

ويعترض تنظيم العلاقات الإنسانية تنظيما ناجحا صعوبتان . الأولى أن على المنظم أن يأخذ الإنسان كما يجده لا كما يرغب أن يكون والثانية أن إخراج إنسان من حيز من التفكير ونموذج من التصرف إلى آخر عمل شاق وطويل الأمد وغير مضمون النجاح .

وقد واجهت الصناعة فى تاريخ نشوئها وتطورها هذه المصاعب فخضعت لها أولا ثم نشطت فتغلبت عليها وما سيرة الإنتاج الصناعى فى البلدان المتقدمة اقتصاديا إلا حكاية متصلة الأطراف لسباق الإنسان مع نفسه ومجتمعه فى النضج العلمى وتفتح الذهن ومرونة التنظيم الاجتماعى .

وقد أدرك التطور الصناعى العرب وهو فى ذروته وهم فى بدء سلم التطور الاجتماعى المركب الذى وصلت إليه البلدان الصناعية . فكان لزاما على الصناعة العربية أن تقوم بين ضغط الواقع الاجتماعى العربى والواقع الصناعى التجارى الأجنبى .

فالصناعة الأجنبية تجد لبضائعها فى الأسواق العربية رواجا مرده متانة ماتعرضه وقبوله للذوق وتناسب أسعاره مع المقدرة الشرائية مايمكنها من تأمين هذه الشروط تجهيزها الآلى الحديث ومهارة الطبقة العاملة المتمرنة وسعة السوق الداخلية ويسر التمويل بما استتب لها فى بلدانها من مصارف صناعية أو بورصات للنقد والأسهم والبضائع .

فإذا ما حاولت الصناعة العربية منافسة البضائع الأجنبية فى الأسواق المحلية جابهها قصور عناصر التكوين فى عملها وأهمها اليد العاملة .

فلقد مر بالبلاد العربية حين من الدهر لم يكن فيه الإنتاج الحرفى شيئا يذكر وبديهى أن الإنتاج الصناعى كان بالتمام مفقودا . وضاعت فى هذه الفترة المظلة تقاليد المهارة اليدوية والإبداع الفنى وأوشكت أن تتلاشى قيم الإخلاص للعمل والحرص على التفوق والإبداع ، يضاف إلى ذلك تفشى نظام الإقطاع السياسى وارتباطه بنظام تملك زراعى يجعل ممن لا يقوم بعمل يدوى سيدا وممن خشنت يداه وأحنى التعب ظهره قنا وأصبح العمل اليدوى يحط من قيمة الإنسان فى نظر أبناء جلدته فصدف عنه كل من أسعفته الحياة فاستطاع اختراق حجب الجهل والكآبة المسيطرة على المجتمع العربى .

وحينما بدأ رائدو الصناعة العربية حفر الأساسات ورفع المداخن لم يجدوا أمامهم خريجى المدارس المهنية ولا أبناء العمال المهرة ولا ربيبى الأحياء الصناعية وإنما وجدوا أبناء الأرياف وضواحى المدن فاضطروا إلى أخذهم وعوضا عن أن تكون مهمة إدارة المصنع تنظيم استخدام العمال وتصريف إنتاجهم أصبح من شواغلها الرئيسية أن تدربهم وأن تحافظ عليهم وأن تشق للذهنية التقنية طريقها إلى أوساطهم . كل ذلك وهى تعمل تحت وطأة المزاحمة الأجنبية الشديدة .

وكانت فترة الحرب العالمية الأخيرة ، فارتفع عن الصناعة العربية ضغط المزاحمة الخارجية واستبدل فى معظم الأحيان بضغط معاكس هو حدة الطلب على مصنوعاتها مما اضطر الكثرة من المصانع على استخدام العدد الأكبر من العمال فى أقصر وقت وتشغيلهم بما تيسر من الآلات والتنظيم دون التفات إلى تدريبهم إلا بالقدر اللازم لاستمرار العمل .

وحينما انتهت أوضاع الحرب وعادت المزاحمة الأجنبية التجارية كان قد أضيف إلى العوامل التى تحدد أوضاع العمال فى البلاد العربية عامل جديد هو ارتفاع أكلاف المعيشة وارتفاع مستوى الأجور . ومعلوم أن هبوط مستوى الأجور أقل مرونة من هبوط الأسعار وأن وجود بضائع أجنبية فى الأسواق العربية يمنع المعادلة بين أجور العمال وأسعار البضائع على أساس كفاءة العمال فى الإنتاج .

وزاد الصورة تعقيدا أن المستهلك العادى فى البلاد العربية أتيح له أثناء الحرب أن يتعرف على الكثير من المنتجات الصناعية التى حملتها الجيوش فى ركابها وأن يتذوق مواطن الجودة فيها وأن تتم له القدرة على المقارنة بين مستوى من الجودة وآخر مما جعل مهمة تصريف البضائع الصناعية لديه أكثر مشقة، وفرض بالتالى على المنتج العربى مستوى أرفع من الجودة وشرط تحسن الجودة الأول هو مهارة الأيدى العاملة .

وكانت من نتائج فترة الحرب أن حصلت تجمعات عمالية كبيرة رافقها وعى طبقى تبلور فى نهضة نقابية عجلى كان أكثر ما انصرفت إليه تحسين مضطرد فى مستوى الأجور أمكن تحقيقه بسبب أرباح الحرب الكبيرة . فلما انتهت الحرب بقيت الرغبة فى الانتظام النقابى ولكن الهدف السابق لجهدها لم يعد صالحا ولم تستطع أن تجد لها هدفاً آخر فيه من القوة ما تلتف حوله الإرادات والعزائم

وقد أصبح رفع الأجور فى فترة ما بعد الحرب عسيرا على معظم الصناعات العربية إن لم يكن مستحيلا وبانت المطالبة بها والحالة هذه مثارا للمشاكل بين العمال وأرباب العمل .

على ضوء كل ما سبق يمكننا أن نقر الأمور التالية :

أولا : أن البلاد العربية مقبلة على نهضة صناعية .

ثانياً : أن كفاءة الإنتاج فى الصناعات العربية الحاضرة لم تبلغ بعد المستوى اللازم وأهم أسباب ذلك نقص الكفاءة الإنتاجية لدى الطبقة العاملة — يبلغ مثلا إنتاج العامل فى صناعة المأكولات فى السنة ٥٢٠٠ ل . ل . فى لبنان و ٣٥٠٠ ل . ل . فى مصر و ٧٢٠٠ ل . ل . فى بريطانيا و ١٤٤٠٠ ل . ل فى الولايات المتحدة الأميركية . بينما يبلغ ذلك فى صناعة المنسوجات على التوالى : ٤٥٠٠ ل ل و ٢٨٠٠ ل . ل و ٢٢٥٠٠ ل . ل و ٣٤٢٠٠ ل . ل .

ثالثاً : إن نقص الكفاءة لدى اليد العاملة العربية يعود إلى أسباب تاريخية واجتماعية يتطلب التغلب عليها الكثير من الجهد المستمر .

رابعاً : أن الصناعة العربية المتعرضة للمزاحمة الأجنبية لا تستطيع أن تقدم لعمالها أسباب الرخاء المادى اللازم

لتقدمهم الاجتماعى والمهنى وبلوغهم مستوى الكفاءة اللازمة لإنتاج بضائع عربية تقوى بنفسها على مزاحمة البضائع الأجنبية على الرغم من أن مستوى الأجور فى لبنان مثلا هو ٥٠٪ مما هو فى بريطانيا و ٢٥٪ مما هو فى الولايات المتحدة الأميركية .

خامساً : أن الحركة العمالية العربية تستطيع أن تفهم هذه الوقائع وأن تعمل على ضوئها وأن تستهدف مع زيادة الأجور رفع كفاءة العمال المهنية كى تصبح زيادة الأجور أمرا اقتصاديا ممكنا .

سادساً : يجب أن يتم إعداد اليد العاملة للصناعة خارج المصنع أولا وفى البيئة الريفية بشكل خاص وأن يتم تكوين تقليد للعمل الصناعى فى أوساط العمال .

وهذا يتطلب تضافر جهود العمال المنظمين وأرباب الصناعة والحكومات العربية الحريصة على نهضة بلادها ورفاهة شعوبها .

ويحسن بالجهود المتضافرة أن تنصرف إلى تحقيق الأمور التالية :

أولا : (ا) رفع مستوى التعليم المهنى ويكون ذلك بفرض منهج علمى فى المدارس المهنية يمكن الطالب من المبادىء العلمية والرياضية الأساسية ويسهل له أن يستمر فى الدراسات الشخصية بعد تركه المدرسة .

(ب) بأن يدخل فى صلب المنهج الدراسى دروس الثقافة العامة كتاريخ الصناعة والتطور العلمى والاجتماعى والقواعد الأخلاقية للعمل والإنتاج ومعنى الضمير المهنى وارتباطه بالضمير الشخصى والحس الوطنى .

(ح) بإيجاد دورة تمرينية فى كل سنة دراسية خارج مشغل المدرسة وفى المصانع الحقيقية ليتعرف الطالب إلى ظروف العمل الصناعى فى واقعها وللفت نظر الصناعى إلى التدريب المهنى ومنفعته العملية .

ثانياً : إنسجام التعليم المهنى مع حاجات الصناعة الفعلية ويكون ذلك بإشراف الهيئات الصناعية فى الإدارات التى تضع مناهج التدريس المهنى وتعديل هذه المناهج بين فترة وأخرى لتتوافق مع النمو الصناعى فى البلاد .

ثالثا : عقد دورات للتعليم النظرى للعمال المشتغلين فى المصانع وأن يتحمل عبء الوقت مع العمال أرباب الصناعة بتخفيض ساعات العمل للعمال المشتركين فى الدورة أثناء انعقادها وأن يؤخذ المدرسون من معلمى المدارس المهنية .

رابعاً : إدخال مبادىء التعليم المهنى فى المدارس الابتدائية وخاصة فى المدارس القائمة فى المناطق الصناعية من المدن وضواحيها لتعريف التلامذة إلى مبادىء العمل الصناعى يستعينون بها فيما بعد فى عملهم إذا تعذر عليهم دخول مدرسة معينة .

خامساً : إيجاد نواد للتسلية والثقافة فى أوساط العمال تعنى بتنظيم محاضرات فى الاقتصاد والمهنة وأن يكون ارتيادها مغريا للعمال بإعطاء أعضائها بعض المنافع الإضافية فى عملهم كراحات أسبوعية خاصة أو مكافآت مالية أو أجور إضافية .

سادساً : رفع مستوى المراقبة فى المصانع بحيث تنصرف إلى مكافئة العامل المبرز ولا تقتصر على معاقبة العامل الكسول أو المهمل فقط .

سابعاً : تنظيم تطبيب العمال بحيث يصبح عناية مستمرة تقى العامل وعائلته غوائل المرض وتعلمهم وتسهل لهم

سبل العناية الصحية والعناية بطعامهم وملبسهم ومسكنهم لترفع ما أمكن المستوى الصحى والنفسى فى المجتمع العمالى . وإن مؤازرة الدوائر الصحية الحكومية فى هذا المجال لميسورة وهامة .

ثامناً : تستطيع إدارات المصانع أن تقدم لعمالها الكثير من المعلومات عن مصنعهم ومشاكله ومراحل نجاحه وأن تثير كبرياءهم وتضمن ولاءهم له كشيء يشتركون فى إيجاده واستمراره .

تاسعاً : إقتطاع جزء من عائدات المصانع العربية بمثابة احتياطى لتحسين أحوال العمال المهنية والمعاشية يحسب فى النفقات ويخرج من الأرباح غير الصافية ويصفى من الضرائب . ويجرى إنفاق هذه الأموال المتقطعة بمعرفة لجان فرعية يشرف عليها فى كل بلد مجلس وطنى للتعليم المهنى .

عاشراً : وضع مخطط وطنى للمناطق الصناعية يستهدف تنظيم سكن العمال الصناعيين فى أوساط شبه ريفية تتيح للعامل وعائلته أن يستفيد من رقعة صغيرة من الأرض فى زراعات بيتية وتنظيم النقل بين المناطق الصناعية الحالية فى المدن العربية وضواحيها الصناعيـة والأرياف الملائمة لتوزيع ضغط السكن بين الريف والمدن وضواحيها بما يخفف من إيجارات بيوت سكن العمال ويرفع مستواها المناخى ويخفف من كلفة معيشة العمال إذا لم يسمح بزيادة دخلهم من الزراعات البيتية .

وبديهى أن تنفيذ هذه التدابير يتطلب من أرباب الصناعات والعمال المنظمين والحكومات المزيد من الجهد والعناية التفصيلية ولكنه جهد يذهب فى أجدى سبله وعناية تعود على الوطن بالنتائج الخيرة . ولم يغرب عن الذهن أن الصناعة العربية ستدفع بعض نفقات هذه التدابير فى وقت هى بأمس الحاجة فيه إلى التمويل والتوسع ولكن توسع الصناعة العربية مشروط بتحقيق النتائج التى تستهدفها التدابير المقترحة والتى تدخل فى باب مصاريف الإنتاج الضرورية وما توهم قوم أن باستطاعتهم الاستغناء عنها إلا وأدوا ثمن جهلهم تقهقهراً فى صناعتهم أو ركودا فاشلا .

وتستطيع الحكومات العربية المساهمة بقسطها فى هذا المجال بإجراء تعديلات خاصة فى نظم الضرائب تشجع الصناعات أو تدفعها دفعاً لبذل قسط أكبر من ثمن مبيعاتها على تحسين شئون اليد العاملة كما تدفعها بعض الأنظمة الضرائبية باستمرار إلى تجديد آلاتها .

ذلك أن العنصر الإنسانى الذى تصرف هذه الجهود والأموال لرفع مستواه الذاتى والإنتاجى هو أرفع العناصر الإنتاجية وأجلها شأنا .

عمال المـــدن والترفيه

الاجتماعى فى العراق

للمستر و . ج . هل (الخبير بالعراق)

إن قلب مجتمع زراعى بما لديه من حرف يدوية محدودة إلى أمة عصرية معناه زيادة نسبة الأجراء من سكان المدن الذين ينظرون إلى التعاقد على العمل مع أحد أرباب الأعمال باعتباره المصدر الرئيسى لقوام معيشتهم ذلك لأن المجتمع العصرى يستمد مقومات حياته من الخدمات العامة الجسيمة والزراعة الآلية وما تنتجه المصانع من السلع المنتخبة وإنشاء الطرق العامة وخدمات السكك الحديدية والموانىء وتوفر إمكانيات الصيانة والإصلاح والترميم .

ولقد زاد عدد الأجراء من سكان المدن العراقية خلال الخمسة والعشرين سنة المنصرمة زيادة بات معها أمر ترفيههم سواء كعمال أو كفئات متحضرة معرضة لتقلبات الدهر ونوائب الزمن يستدعى الإلتفات العاجل لأنهم لايمتلكون العقارات وليس لهم من المقتنيات الشىء الكثير ، وربما اهتموا بأمر ترفيههم بأنفسهم وقاموا بدورهم فى حياة الأمة بالإنضمام إلى نقابات العمال بغية الدخول فى مساومة اجتماعية مع أرباب الأعمال أو التعامل الاجتماعى مع الدوائر الرسمية وغيرها من الجهات . أما فى الأقطار التى لم تتم فيها نقابات العمال وتتطور بعد كما هو الحال فى العراق فان ذلك مما يزيد فى تبعات الدولة ومسؤولياتها تجاه هؤلاء الأجراء .

ومما لاشك فيه فإن مطالبهم الأساسية تتلخص فى ضمان العمل لهم وكفاءة الأجور وملاءمة شروط العمل . فاذا لم تتحقق هذه فان أى قدر من الاهتمام يولى لأية ناحية من نواحى ترفيههم ليس بمجد فى صد الفوضى الاجتماعية وعدم الاستقرار . لنستعرض أولا ضمان العمل فى العراق . أن ذلك يصح بالنسبة لموظفى الحكومة ومستخدميها وبعض عمال الدوائر الرسمية وشبه الرسمية والمشاريع الصناعية التابعة لها وشركات النفط وبضعة مصانع حيث الإنتاج فيها راسخ ثابت وعمالها مستقرون فى أعمالهم .

وفى الإمكان سلوك عدة سبل فى الالتفات إلى هؤلاء الأجراء ذوى الخدمة المضمونة المستقرة فاذا تمكنت القناعة من نفوسهم أصبحوا عنصراً مستقرا فى حياة الأمة . وفى الإمكان الاهتمام بصحتهم ومسكنهم وإضافة وجبات من الطعام الذى يهيئه حانوت المصنع إلى أغذيتهم الاعتيادية وتشجيعهم على تأليف جمعيات تعاونية استهلاكية وتنظيم مشاريع ترفيهية خاصة بهم . وفى المستطاع أيضاً تأسيس صناديق توفير ومشاريع ضمان اجتماعى لهم بسهولة نسبياً واعتماد المبالغ اللازمة لتثقيفهم وتوفير أسباب التسلية لهم .

ومهما يكن فالمدن العراقية تعج بأعداد غفيرة من الأجراء وهى عناصر انقطعت بها سبل العيش وحرمت من أسباب الحياة فاجتثت ولفظها مجتمعها . والعراق يزخر بالأعمال ذات الصيغة العرضية والموسمية والمتقطعة . أما العمال فى الأعمال العرضية فيستخدمون فى التحميل والتفريغ وفى البناء والأعمال الإنشائية والعمل فى محارق الطابوق (الآجر) وفى المؤسسات التى تمارس تنظيف الصوف والحبوب ومحالج الأقطان وتعبئة المياه المعدنية ومعامل الثلج بتسم كل هذا بطابع موسمى فى الغالب وبعبارة أخرى لايستمر دائماً طيلة أيام السنة . وقد كانت أغلب أعمال البناء والإنشاء فيما مضى من الزمن أعما لامتقطعة حتى بالنسبة للمهرة من العمال وفى أيامنا هذه حيث تشاد الأبنية الحديثة وتقام فى كل مكان فإن الغالبية العظمى من العمال غير الماهرين لا تزال تعتبر غير مستقرة فى أعمالها وإن كانت تعمل الآن باستمرار بالنسبة لما كانت عليه .

ويبدو جلياً بأن الضرورة تقضى ببسط مجال الاستقرار فى الخدمة . وفى قانون العمل والعمال العراقى المقترح مايساعد على تحقيق ذلك . وحتى يتم تشريع هذا القانون فى الإمكان أداء بعض الخدمات الفعلية الخاصة بالترفيه لهؤلاء العمال غير المستقرين كتوفير العناية الطبية لهم أثناء العمل وإقامة الحوانيت وما شاكل ذلك من الوسائل المتيسرة فى مصانعهم . وفى الواقع أنه يتحتم على مستخدميهم أن يبذلوا ذلك لهم إلا أنهم نظرا لافتقارهم إلى العمل المضمون فإن هذا سوف لايفيدهم كثيرا . ومن المهم أن نؤكد بأن هؤلاء ربما كانوا محرومين فى الواقع حرماناً تاماً من وسائل الضمان خارج نطاق التكليف العائلى ولذلك ينبغى أن تهيأ لهم خدمات ترفيهية عامة كتلك التى تسديها الحكومة أو السلطات المحلية مباشرة أو عن طريق الجمعيات الأهلية ، وإن توفير السكنى لهؤلاء هو من المشاكل الخطيرة التى تجابه العراق وإن الحاجة الملحة لتوفير العلاج الوقائى لهم لاينبغى أن يكون موضوع تأجيل . وعلى كل فإننا نجابه الآن مشكلة خطيرة فى إبان ظهورها سواء اضطلعنا بالمهمة الرئيسية وهى إتاحة خدمة أضمن لهم أم قمنا بالمهمة الثانوية وهى الاهتمام بأمر ترفيههم .

ولازالنا نصدق القول إذا قلنا بأن كل عمل يبرز للوجود فى المدن يجتذب الفلاحين ويستميلهم وسيبقى هذا حقيقة واقعة على الرغم من بقاء عدة مراكز فنية شاغرة وإن كل بيت يشيد للعامل فى المدينة الكبيرة يحفز عائلة أخرى من العائلات الباحثة عن عمل والقاطنة فى مناطق ريفية قلت فيها مغريات البقاء إلى النزوح . وأن أية زيادة فى وسائل الرفاهية والاستمتاع فى المدن من شأنها أن ترغب فى هذه الهجرة وتعجل فيها . والحل الوحيد لهذه المعضلة هو العمل على تطوير الريف وإنعاشه والنهوض به . وحتى يتم ابتكار أساليب ملائمة فى ميدان الزراعة وإدخال تحسينات على نظام إقطاع وحيازة الأراضى فإن مشكلة الاستخدام فى المدن ومن ثم الأخذ بأساليب الترفيه فيها ستبقى قائمة لايمكن التحكم فيها والتغلب عليها . إن الريف المنتج يعتبر فى مقدمة مستلزمات الاستقرار فى حياة المدن ، وتحقيق الإنتاج والاستقرار ضروريان لضمان نجاح مشاريع الترفيه الاجتماعى . وينبغى لنا إعادة النظر فى مشاريعنا الترفيهية المؤقتة ونقتنع من أنها ستساهم ماوسعها فى رفاهية الأمة لا أن تعمل على زيادة سكان المدن الذين يعيشون عيشة هى دون مستوى الكفاف . لنعد الآن إلى قضية الأجور ونمسك بالخيوط الأولى للمشكلة نفسها وأعنى بذلك أن أى تحسن يطرأ على أجور سكان المدن أو على أجور العمل فى المشاريع الإنشائية الكبرى أينما وجدت سيجتذب المشتغلين بالزراعة . ولست هنا بصدد البحث عما تحتاجه الزراعة من الأيدى العاملة بل إننى أعالج المشكلة فيما ينبغى اتخاذه من الاحتياطات والتدابير التى تكفل تحقيق آمال أولئك الأشخاص الذين هجروا مجتمعهم ولا يزال سيلهم يطغى على المدن وعلى الأماكن التى تقوم فيها مشاريع إنشائية جبارة .

وفى رأيى أن الهجرة من الريف إلى المدن يمكن حصرها فى أضيق نطاق وذلك بجعل الحد الأدنى العام للأجور فى المدن الصغرى فى مستوى واحد مع المدن الكبرى أو دونه بقليل . ولقد خطا العراق مؤخرا خطوة صحيحة بفرض حد قومى أدنى للأجور اليومية هو (٢٥٠) فلسا لكافة العمال غير الماهرين المشمولين بقانون العمال الحالى (الخاص بالمشاريع الصناعية) . ولست هنا فى معرض التدليل على كفاية هذا الأجر أو عدم كفايته بالمقارنة لما يكلفه سد الرمق من ثمن . إلا أن الحد الأدنى هذا إذا طبق فسيعنى زيادة فى أجر عدد غفير من الناس أو دنوه من الحد الأدنى العام المطلق اللازم للحصول على طعام وكساء ومأوى وسائر ما يقتضيه العيش فى حياة اختلاطية مجتمعة . وإن أخطار رفع مستوى الأجور رفعا فجائيا دون الالتفات لما يخلفه من تأثير فى اقتصاديات البلاد لايجهلها أحد . وإن ماتمس الحاجة إليه فى الوقت الحاضر هو المزيد من الأبحاث والدراسات للإمكانيات الصناعية

والحصول على المزيد من المعلومات عن احتياجات العامل العراقي الأساسية . وإن هذه الدراسات وإن لم تفد في صد تيار الهجرة من الريف — بل على العكس — فإن الحد القومي الأدنى للأجور يمكن أن يؤثر في منع الفلاحين من الابتعاد كثيرا عن حقولهم والنزوح إلى المدن الكبرى الغاصة بالسكان وبالتالي استيطانهم فيها إلى غير رجعة .

وإذا ماتم لنا بكل وضوح إدراك مدى الأخطار — التي لاتعدو أن تكون مؤقتة — الناجمة عن جعل أجور ومكافآت العمال غير الماهرين في المدن الكبرى أكثر أغراء للمعدمين من أفراد الشعب فسندرك بنفس الوضوح النقص المفزع المريع الذي ساد حتى الآن أجور هؤلاء العمال . وكثيرا ما أوردت الحجج الكافية كما أعلم القائلة بعدم إمكان رفع مستوى الأجور مع هذا الانخفاض الذي يسود مستوى الإنتاج . وعلى كل فالواقع هو أن كثيرا من الأجراء لايكسبون مايكفي لسد رمقهم ، وعلى العراق أن يعالج بحذر بالغ قضية مستوى الأجور ورفعها إلى حد يضمن لهذا الفريق من الشعب الذي يكون عنصرا جوهريا من عناصر رخائه وسعادته مستوى معاشيا لائقا وإن ماتحتاج إليه هو رسم سياسة قويمة للأجور تضمن بالسرعة الممكنة رفع مستواها إلى حد يضمن قوام المعيشة في الحالات التي تقل فيها الأجور عن هذا الحد واستمرار مماشاتها عموما مع التطور الاقتصادي وقابليات مختلف الصناعات . أما مشاريع الترفيه الاجتماعي فتلحق بخطط الأجور هذه وتكون مكملة لها إلا أنها لا يمكن أن تحل محلها أو تكون بمثابة المخدر بدلا عنها .

إن الأساليب الفنية التي ينبغي الأخذ بها فيما يتعلق برسم سياسة الأجور متعددة ومتنوعة . وربما أمكن إيضاح بعضها في هذا المقام بشيء من الإيجاز لقد اقترحت وزارة الشؤون الاجتماعية العراقية تأليف لجنة من بين موظفي بعض الدوائر لسبر إمكان التوصل إلى استنباط « أدنى المقاييس » لميزانية البيت للعامل غير الماهر الذي يعيل زوجة وطفلين . فإذا توصل الخبراء الطبيون والاجتماعيون والإحصائيون إلى اتفاق فسيكون في وسع الوزارة إن تتحقق من توفر الكميات الواجب شراؤها من أنواع المواد الغذائية لضمان إعداد غذاء متوازن ومن أنواع الألبسة الواجب ابتياعها أو صنعها من الأقمشة المتيسرة في الأسواق لصيانة الأجسام من حر الصيف وقر الشتاء ومن سائر الحاجيات المختلفة التي لايستغنى عن وجودها في البيت وكذلك المصروفات الشخصية والنفقات التي تحتمها التقاليد مما يستحيل تلافيه وما يقتضي صرفه على التحسينات الطفيفة التي يمكن إدخالها على وضع الدار الحالي أو الصريفة . وبعد ذلك يمكن القيام بمحاولة لإيجاد أوطأ كلفة يمكن بها تحقيق القياس الواطيء المتفق عليه . عند اتضاح ذلك ستكون لدى وزارة الشؤون الاجتماعية فكرة أدق وأوضح عن اتساع الثغرة التي لاشك في وجودها بين أجور كثير من العمال وبين الحد الأدنى للأجر الذي يعتبر ضروريا لضمان عيش لائق وصحة جيدة لهم . وفي الوقت نفسه فستسفر الأبحاث والاستقصاءات المختلفة التي تقوم بها دائرة الصحة العامة والطب الاجتماعي ودائرة الإحصاء الرئيسية وغيرها من المؤسسات عن هوة واسعة بين المثال الواقعي لما يستهلكه الأجير الذي يتقاضى أجورا واطئة وبين المثال المبتغى له .

ولا بد من الاستمرار في تحديد الحد الأدنى القومي للأجور عن طريق إصدار الأنظمة ، إلا أن الأجور الملائمة لمختلف الصناعات والمهن ينبغي تنظيمها بطرق أخرى ، فإذا لم يكن في الإمكان تحقيق القيام بمساومة اجتماعية بين أرباب الأعمال ونقابات العمال فان الأسلوب الذي ينبغي اتباعه هو تأليف مجالس أجور لصناعات مختارة تضم ممثلين عن أرباب الأعمال والعمال وبعض الأشخاص المحايدين ، وتقوم هذه المجالس برفع توصياتها عن معدلات الأجور التي يمكن أن تضفي عليها الصفة القانونية .

إن قانون العمل الذي يعنى بشروط الخدمة ويفي بالحاجة الرئيسية الثالثة من حاجات الأجراء يهيء لهم طائفة من الفوائد كتحديد ساعات يوم العمل ودفع أجور العمل الإضافي وأيام الاستراحة والعطلات الرسمية والإجازات

السنوية والمرضية والإنذار قبل الفصل عن العمل والتعويض عن الإصابات والأمراض بسبب العمل والمكافأة عن الخدمة الطويلة عند الاستغناء عن الخدمة ، وتؤلف هذه الفوائد الأساس الذى يقوم عليه ضمان العامل وترفيهه وإن بسط مدى شمولها لكافة العمال المتحضرين وفق قانون العمل المنقح المرفوع إلى المجلس سيساعد كثيراً على استقرار العمال وضمان خدمتهم شريطة أن تتم السيطرة على هجرة الفلاحين ويحال بينهم وبين الانخراط فى الخدمة المأجورة .

ولما كانت أجرة العامل قد اتخذت أساساً لاحتساب كافة هذه الفوائد فإن من المهم جداً إيجاد الوسائل التى تكفل تنظيم أجوره . وما لم يتم ذلك فإن كافة مشاريع الترفيه الاجتماعى التى يمكن أن يتفتق عنها الذهن البشرى سوف لا تنبثق عن أى ضمان للاستقرار الاجتماعى .

ومن الواضح أن العراق سيجابه زيادة مضطردة فى عدد الأجراء ، وأن التوزيع الصحيح لليد العاملة فى البلاد بين الزراعة والصناعة والإنشاء والحرف اليدوية وما شاكلها سيصبح مشكلة خطيرة ، وهذه المشكلة على ما نظن لا تدخل فى نطاق اختصاص هذه الحلقة . وعلى كل فإذا استمر فقدان التوازن أى أصبحت هنالك قلة فى العمال الماهرين وفيض فى استخدام غير الماهرين مع زيادة فى نسبة السكان الذين يحاولون الاعتماد على العمل المأجور أو يعتمدون عليه فعلا فان العواقب الاجتماعية التى ستتمخض عن ذلك ستزداد خامتها ويصبح الترفيه عندئذ كتعاطى المحاليل الملينة والأشربة الملطفة لعلل جهاز الهضم التى يشكو منها مجتمع يسير نحو التطور .

ولذلك فلا بد لنا من الحث على وجوب رسم خطة قومية للاستخدام أو « اليد العاملة » وإلا فسوف لا يكون لمشاريع الترفيه الاجتماعى مهما ارتقت أى معنى أو أثر إلا إذا رسمت مثل هذه الخطط وعمل بها .

وفى رأيى أن يبادر إلى تأليف المجلس الاستشارى القومى للاستخدام برئاسة وزير الشئون الاجتماعية وهو المجلس الذى نص على تأليفه قانون العمال الجديد ، وليس فى وسع أى شخص أن يرسم بمفرده سياسة لليد العاملة وإنما يتيسر ذلك لمجلس دائم يضم بين دفتيه أحد الوزراء وطائفة من كبار الموظفين المدنيين وأرباب الصناعات والتجار وعند الحاجة ممثلين عن العمال ، ويستطيع المجلس أن يستعرض الوضع القومى العام للأجور وكذلك احتياجات الترفيه للأجراء بالنسبة إلى بعضهم البعض وبالنسبة إلى الطبقات الأخرى من المواطنين .

وإذا ما تبصرنا فى أمثل السبل التى نستطيع فيها إنفاق وقتنا ومجهودنا على أفضل وجه ملنا إلى ضرورة التأكيد بأن توفير الخدمة المستقرة مع كفاية الأجور وتطبيق قانون العمال لضمان شروط عمل أفضل ينبغى أن تحظى بالأرجحية على قدر تعلق الأمر بالعدد المتزايد من طلاب العمل ، أما مظاهر ترفيههم الأخرى فمع أنها لا تقل أهمية عن هذه إلا أنها تعتمد فى نجاحها على تحقيق هذه المتطلبات الأساسية .

الرعاية الاجتماعية

لعمال المصانع فى سوريا

للأستاذ عبد الرحمن الخزندار (سوريا)

لم يعد فضلا ولا إحسانا أن نولى العامل مايستحقه من رعاية وعناية ، وإذا كانت مبادئ الحرية والمساواة والنظريات الحديثة ومقررات الهيئات الدولية والمنظمات الاجتماعية قد جعلت من أهدافها الأولى رعاية العامل اجتماعيا ، فما ذلك إلا لأن التطور الصناعى والتقدم الاقتصادى قد جعل من العامل خلية فى جسم كل دولة ترنو إلى مسابقة الدول الأخرى فى ميدان الحضارة والتقدم ، لما يقوم به من مساهمة فعالة متعددة الوجوه كمواطن صالح وكحجر أساسى يشاد به صرح الاقتصاد والصناعة التى غدت رمز التقدم والرقى .

وإذا كانت سوريه لاتزال تعتبر من البلدان الناشئة فى الصناعة فما ذلك إلا لأن ظروف الحياة التى مرت بها من سياسية واقتصادية عملت على تأخير الازدهار الصناعى فيها ، يضاف إلى ذلك كونها بلدا زراعيا وتجاريا لم يعرف من الصناعات حتى السنين الأخيرة إلا بعضها اليدوى المحلى الذى كان يقوم على أساس من العمل العائلى يسخر فيه صاحبه جهده وجهد عائلته وأفراد هذه العائلة أو عددا ضئيلا جدا من الأجراء الآخرين . كما كان من عوامل تأخر دخول الآلة وتأسيس المعامل انصراف غالبية الشعب إلى الأمور الزراعية والتجارية وتأثير السياسة الاستعمارية التى لاتختلف فى أى عصر ومكان فى الحيلولة دون التقدم الصناعى والتطور المادى لمجاراة الدول الراقية، تلك السياسة التى كانت تنتهج فى شتى نواحى الحياة الاقتصادية منها والفكرية والسياسية من تخدير الدول الواقعة تحت الاستعمار بالخيال والاتكال على خيرات الأرض والطبيعة ، ثم انصراف جهد كل فرد من الشعب السورى قبل ذلك التاريخ إلى القضايا الوطنية وتركز النشاط فى غاية واحدة هى رفع النير الأجنبى والجهاد فى سبيل الحرية والاستقلال : كل ذلك قد عمل على تأخير التصنيع فى سوريا .

على أن سوريا مالبثت أن شعرت بما للصناعة فى خطر وشأن وأدركت أن رقيها إنما هو مرتبط بعجلة الصناعة فانتشرت فيها المشاريع الفردية والجماعية وبرزت فى أرجائها المعامل والمصانع وانتشرت فى سمائها سحب الدخان واتجه الشعب أفرادا وجماعات ميممين شطر العمل الصناعى المنتج ، وهنا رأت الحكومة أن واجبا جديدا قد ألقى عليها وأن موضوعا خليقا بالمعالجة قد أنيط بها وأن فئة من الشعب قد حقت عليها رعايتها وأصبح لزاما عليها أن تسعى إلى أن توفر الحياة اللائقة بها بما يتناسب مع ماتؤديه من خدمات وماتبذله من جهود . وبذلك صدر قانون العمل السورى فى ١١ حزيران ١٩٤٦ يحمل من الأحكام مايمكن أن يعتبر من أحدثها فى التشريع العمالى وعلى الأخص إذا ما أخذ بعين الاعتبار كونه أول تشريع من نوعه فى سوريه : وقد أحاط هذا القانون العامل ، برعاية اجتماعية خاصة نظمتها أحكامه المتعددة : على أنه وإن كان قد ألقى أغلب أعباء هذه الرعاية إن لم نقل كلها على عاتق رب العمل وحده ، فإنه قد نظم علاقة العامل مع رب عمله بما يتلائم مع روح العدالة الاجتماعية بالنسبة إلى ماكان عليه وضع هؤلاء قبل ذلك .

إلا أنه وإن حقق قسما كبيرا من الرعاية الاجتماعيه للعمال فإنه لم يجىء كاملا ولاشاملا فنص على وجوه من هذه الرعاية وأغفل غيرها كما شمل فئات دون سواها مما دعى إلى إصدار عدد من المراسيم الاشتراعية والعادية والقرارات التنظيمية التى ألحقت واعتبرت متممة له .

ثم جاء الدستور السورى يحمل المبادىء الأساسية للعدالة الاجتماعية فأولى عناية خاصة بالعامل السورى بما يحفظ حقوقه ويرعى حياته ويرفع مستواه متبنيا أحدث النظريات الاجتماعية وآخذا بأبرز المبادىء والتوصيات التى أقرتها المؤتمرات الدولية والمنظمات المعنية بقضايا العمال : إلا أن ماجاء فيه من أحكام لم يعد رسم الخطوط والأسس الأولية لحماية العمل وإقامة العلاقات الاجتماعية العادلة بين المواطنين .

وما دامت المادة السابعة والعشرون بعد المائة من هذا الدستور قد نصت على أن التشريع القائم المخالف له يبقى نافذا إلى أن يعدل بما يوافق أحكامه ، فإن بعضا مما جاء به الدستور من رعاية اجتماعية لم تلحظها القوانين النافذة السابقة له لم يكتب له التطبيق مادام لم يصدر بعد مايعدل تلك القوانين . ولنستطيع معرفة ما أقرته القوانين والأنظمة من رعاية اجتماعية لعمال الصناعة فى سوريا وما أمكن تطبيقه وتنفيذه من تلك الرعاية لابد لنا من تحديد معنى الرعاية الاجتماعية لعمال الصناعة ، فالرعاية الاجتماعية مهما تعددت وجوهها وتنوعت أساليبها واختلفت ميادينها فإنما يجب أن تهدف إلى تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة بين الأفراد فيما يكفل لهم مستوى لائقا من الحياة بحيث تتوفر لهم الصحة والمعيشة الطيبة .

وعمال الصناعة فى سوريه هم تلك الفئة من الشعب التى قادتها ظروف حياتها أو دفعتها ضروراتها أو قضت عليها واجباتها أو جذبتها تطورات الحياة إلى العمل فى المصانع ، وإذا كانت هذه الفئة لاتعد بعد قسما كبيرا من السكان لما بيناه فى مقدمة هذا البحث من تأخر دخول الآلة إلى سوريه وانصراف غالبية الشعب فى الأعمال الزراعية ، فإن النمو الصناعى فى سوريه يبشر بازدياد عدد أفراد عمال الصناعة وتكاثرهم مما يضمن لهم الصدارة بين فئات الشعب الأخرى . والرعاية الاجتماعية للعمال فى المصانع إنما يمكن تقسيمها تسهيلا للبحث إلى نوعين فمنها مايتصل بحياة العامل الفردية كشخص مستقل ويمكن أن نطلق عليها الرعاية الخاصة ومنها مايتعلق بحياته العامة كعضو من أعضاء المجتمع ، ويمكن أن نطلق عليها الرعاية العامة ، وفى كلا النوعين تكون الرعاية الاجتماعية إما محدودة بنطاق عمل العامل أو متعدية ذلك النطاق . كما يمكن أن تظهر بأشكال مختلفة كالرعاية الاجتماعية الصحية والرعاية الاجتماعية المعنوية أو الرعاية المادية وكذلك يمكننا أن نعتبر من الرعاية الاجتماعية ماهو أساسى وماهو تكميلى ، ومهما كان مكان هذه الرعاية من هذا التقسيم فلا يخرجها عن مفهومها الاجتماعى ولاعن آثارها المشتركة فى المجتمع .

وأنا لنورد فيما يلى أمثلة عن هذه الرعاية لعمال المصانع فى سورية كما هو مقرر حسب القوانين المرعية وماهو مطبق منها ومانرى واجبا أن يكون .

(أ) الرعاية الاجتماعية الأساسية .

١ — فى الاستخدام :

(أ) توفير العمل : اعتبرت المادة (٢٩) من الدستور السورى العمل أحد العناصر الأساسيه الثلاثة للثروة القومية إلى جانب الملكية ورأس المال وجعلت لهذه الحقوق الفردية مهمة اجتماعية أوجبت تنظيمها وتوجيهها لتضمن للوطن القوة وللمواطنين الكرامة والتعاون وجعلت المادة التاسعة والثلاثون منه العمل حقا لجميع المواطنين وواجبا تمليه الحياة الاجتماعية المشتركة فى الوطن الواحد وأنه أهم العناصر الأساسية فى كيان الوطن الاقتصادى والاجتماعى ، وعلى الدولة أن تضمن توفره للمواطنين ، يتبين من ذلك ما أولاه الدستور السورى من رعاية لضمان حق العمل واحترامه بما يدخل فى تطبيق هذا المبدأ من توفير العمل ومكافحة البطالة ورفع المستوى الاجتماعى وقد جعلت الفقرة الثانية نفسها كل سورى حرا فى اختيار مهنته أخذا بمبدأ الحرية بمعناها الشامل . هذا كما أعطت المادة (٢٢٢) من قانون العمل الحق لكل من نقابات العمال ونقابات أرباب العمل ولجان المهن المختلفة وغرف

التجارة والصناعه والزراعة والجمعيات والمؤسسات الخيرية والثقافية والجماعات الدينية بتأسيس مكاتب استخدام على أن يكون عملها مجانيا تماما وألا تستوفى من أرباب العمل أو العمال أى مكافأة أو عمولة بصورة مباشرة أو غير مباشرة كما قضت المادة (٢٢٦) منه بتكليف البلدية فى مركز كل محافظة بأن تحدث مكتبا للاستخدام يربط بها ويخضع لإشراف مديرية العمل والشؤون الاجتماعية كما يمكن للبلديات من غير مراكز المحافظات إنشاء مثل هذه المكاتب بناء على اقتراح مدير العمل والشؤون الاجتماعية وموافقة وزارة الداخلية .

واستنادا إلى ذلك فقد أنشئت خلال السنوات الثلاث مابين عام ١٩٤٨ — ١٩٥٠ عشرة مكاتب استخدام عامة فى مختلف المحافظات السوريه إلا أن أعمال هذه المكاتب مالبثت أن توقفت تقريبا لعدم تعاون المؤسسات الوطنية فيها ماعدا محافظتى حمص واللاذقية بسبب تدابير إدارية اتخذتها السلطات المحلية فى التزام بعض الشركات فى هاتين المحافظتين باللجوء إلى هذه المكاتب فى توظيف عمالها كشركتى نفط العراق المحدودة فى حمص والمرفأ فى اللاذقية وكذلك فإن البلديات لم تول مكاتب الاستخدام ماتستحق من رعاية لعدم وجود مايلزم العمال أو أرباب العمل باللجوء إلى هذه المكاتب .

وهنالك عدد ضئيل من مكاتب الاستخدام الخاصة المنشأة من قبل بعض النقابات كنقابة الحلاقين والبنائين ومكتب استخدام اتحاد نقابات أرباب العمل فى دمشق وعمال البترول فى الجزيرة ويقتصر تشجيع مديرية العمل والشؤون الاجتماعيه لهذه المكاتب الخاصة على التوجيه الفنى فحسب .

إلا أنه لا بد تحقيقاً لما هدف إليه الدستور السورى من توفير العمل للمواطنين من تنظيم مكاتب الاستخدام ووضع الأحكام والأنظمة الكافلة لحسن الاستفادة منها وعدم اللجوء إلى الاستخدام إلا عن طريقها .

(ب) تحديد استخدام العمال الأجانب : ومما يتصل برعاية العامل من حيث توفير العمل وضمانه له حمايته من مزاحمة الأيدى الأجنبية فى العمل .

إلا أن قانون العمل السورى قد اعترف للعامل الأجنبى المرخص له بالإقامة فى سوريا بحق العمل فيها شرط المعاملة بالمثل .

ولم يشترط أى شرط آخر كتحديد النسبة لعدد الأجانب فى كل صناعة أو مهنة أو غير ذلك ، سوى ما نص عليه القرار ٢٢/ش ع والمرسوم التشريعى رقم (٥٤) تاريخ ١٩٥٢/١/١٢ مما يتعلق بتنظيم استخدامهم ووجوب حصولهم على بطاقة عمل من مديرية العمل والشئون الاجتماعية ، ومسك سجل بأسماء العمال الأجانب لدى كل رب عمل أما العمال العرب الذين هم من رعايا الدول الداخلة فى الجامعة العربية فيعاملون معاملة السوريين .

(ح) حرية العمل وضمانها : جعل الدستور السورى كل سورى حراً فى اختيار مهنته أخذاً بمبدأ الحرية بمعناها الشامل كما نص على عدم جواز فرض عمل إجبارى على أحد إلا بقانون وفى أحوال محدودة هى :

١ — القيام بالخدمات الثقافية والعمرانية والصحية

٢ — مكافحة الكوارث العامة

٣ — حالات الطوارىء

وحظر قانون العمل حظرا تاما على أى إنسان أن يرتبط بعقد عمل ما لمدة حياته كلها أو أن يتعهد مدى الحياة بالامتناع عن الاشتغال فى مهنة ما أو لدى رب عمل ما وكل عقد يؤدى إلى هذه النتيجة فهو باطل حكماً ومستهدف للعقوبات .

وبالإضافة إلى ذلك فإن القانون لم يسمح للعامل البسيط أن يرتبط بعقد عمل لمدة تتجاوز سنتين ، أو لأى عامل كان أن يرتبط بعقد عمل لمدة تزيد عن خمس سنوات ، كل ذلك حماية لمصلحته ورعاية له .

(د) سن الاستخدام وعمل الأحداث : نص الدستور السورى على وجوب تحديد شروط خاصة بعمل الأحداث حفظاً لحمايتهم .

على أن قانون العمل قد بين فى أحكامه بعض الشروط المتعلقة بسن الاستخدام وعمل الأحداث ففرق بين نوعين من هؤلاء هما :

(ا) الأولاد (ب) المراهقون

واعتبر من الأولاد كل من كان دون الثانية عشرة أو الثالثة عشر تبعاً لعمله فى معمل أو مصنع (والمصنع حسب تعريف قانون العمل كل محل صناعى لا يبلغ عدد عماله العشرة بما فيهم أفراد أسرة رب العمل . والمعمل ما بلغ فيه عدد العمال عشرة أو أكثر) واعتبر من المراهقين كل من أتم الثانية عشرة أو الثالثة عشر ولم يبلغ السابعة عشر من العمر وذلك تبعاً لعمله فى مصنع أو معمل ، وقد منع القانون استخدام الأولاد منعاً باتا .

أما استخدام المراهقين فقد وضع له شروطاً منها :

١ — منع تشغيلهم قبل الحصول على رضى ذوويهم .

٢ — عدم تشغيلهم أكثر من ست ساعات فى النهار على أن يتخلل العمل إذا ما زاد على أربع ساعات مدة راحة لا تقل عن ساعة .

٣ — عدم تشغيلهم فى الليل إذا لم يتجاوزوا الرابعة عشر من العمر .

٤ — « « « أشغال مرهقة لا تناسب أعمارهم .

وقد ألقى مسئولية التحقق من أعمار المراهقين على أرباب العمل ووكلائهم كما أوجب أن يطلبوا من كل ولد أو مراهق هويته قبل استخدامه .

على أن قانون العمل قد استثنى من هذه الشروط الخدم فى بيوت الأفراد وفى الفنادق والمصانع العائلية التى لا يستخدم فيها إلا أعضاء أسرة واحدة . ومنع القانون تشغيل المراهقين فى بعض الصناعات الضارة بصحتهم أو المرهقة لهم . كما منع استخدامهم فى بعض الصناعات الأخرى ما لم يبرزوا شهادة تثبت مقدرتهم الصحية على القيام بها . إلا أنه أجاز الشذوذ عن ذلك فى المؤسسات التى لها صفة التعليم المسلكى أو الإحسان على شرط أن يحدد برنامج المؤسسات نوع المهن والصناعات وساعات العمل وملاءمته لمقدرة العمال الصحية .

وقد ألقى قانون العمل المسئولية الجزائية عن عدم تنفيذ هذه الأحكام على :

١ — الوالدين والأوصياء الذين يستخدمون أو يسمحون أو يتغاضون عن استخدام أولادهم المراهقين أو الأولاد الموضوعين تحت رعايتهم .

٢ — على أرباب العمل أو ووكلائهم إذا استخدموا الأولاد المراهقين أو قبلوهم فى أماكن العمل .

ومع ذلك فإن من الملاحظ عملياً مخالفة بعض هذه الأحكام المتعلقة بالرعاية الاجتماعية لاستخدام الأحداث فى الصناعة وأبرز ما تكون هذه المخالفة فى النواحى التالية:

١ — استخدام بعض أرباب العمل فى المصانع الصغرى للأولاد الذين لم يتموا سن الثانية عشرة ، وذلك فى الأعمال البسيطة التى لا تستدعى اختصاصا أو خبرة معينة .

٢ — عدم التقيد بالحصول على تصريح من أوليائهم بالسماح لهم بالعمل .

٣ — تشغيلهم أكثر من الحد الأقصى لساعات عملهم حسب أحكام القانون .

أما استخدامهم فى الليل أو فى مهنة شاقة أو عدم الحصول على شهادات صحية تثبت مقدرتهم على بعض الأعمال التى تستوجب هذه الشهادة فإن كان لا يخلو وجود مخالفات لها إلا أنها لا تضارع المخالفات الأخرى ، ولعل السبب فى وجود مثل هذه المخالفات يتجلى فى قلة الأجرة التى يدفعها رب العمل للمراهق بالنسبة للأجرة التى تدفع للعامل غير المراهق فى نوع العمل نفسه ، وأما عدم التقيد بالحصول على تصريح ولى المراهقين بالسماح بالعمل ، فلا يخرج عن إهمال رب العمل لهذه الناحية . وأما عدم التقيد بساعات العمل فالصعوبة به تقسيم فئات العمال حينما يعمل هؤلاء المراهقون مع غيرهم من العمال الذين تختلف ساعات عملهم حسب القانون عن الساعات المسموح لهم العمل خلالها مما حدا ببعض الشركات الكبرى التى تعمل على أفواج متتالية أن تنص صراحة فى نظامها الأساسى على عدم استخدام المراهقين تجنباً للوقوع فى مثل هذا الأمر .

ويقوم مفتشو العمل بمراقبة تنفيذ الأحكام المتعلقة برعاية العمال المراهقين بالإضافة إلى الأعمال الأخرى المتعلقة برعايتهم فى النواحى الأخرى . وقد أدت أعمالهم إلى التقيد بهذه الأحكام وتنظيم عمل المراهقين فى أغلب الصناعات والمهن من جهة وأكثر المناطق من جهة أخرى . وإذا كان لا يزال هنالك شذوذ عن بعض الأحكام فى بعض الحرف الصغيرة أو بعض الصناعات البسيطة فما ذلك إلا لأسباب منها : عدم وجود نظام شامل للضمان الاجتماعى واضطرار بعض العائلات الفقيرة إلى الاستعانة بجهد المراهق تأميناً لمورد لها بالإضافة إلى عدم التمكن من تطبيق نظام التعليم الابتدائى الالتزامى فى سوريا . لذلك فلن يكون سهلا تطبيق الرعاية الاجتماعية كما جاءت حسب أحكام قانون العمل بالنسبة للأحداث ما لم يمكن تحقيق هذين النظامين ، أو تعديلها بما يلائم الأوضاع الاجتماعية الحاضرة .

٢ — فى أثناء العمل :

تفترض الرعاية الاجتماعية للعامل خلال عمله تحقيق شروط معينة لهذا العمل مما يتصل بملائمة مكان العمل والعمل نفسه وتأمين ما يحفظ للعامل راحته وصحته ويحول دون تعرضه لأخطار العمل أو أمراض المهنة وتأمين معالجته عند حدوثهما بالإضافة إلى تمتعه بمقابل ما يبذله من جهد وعمل . ولعلنا نستطيع أن نوجز هذه الرعاية بالإشارة إلى ما نص عليه ملاك مديرية العمل والشئون الاجتماعية وعهد به إلى دائرة تفتيش العمل من مراقبة تطبيق وتنفيذ جميع الأحكام والنصوص المتعلقة بحماية العمل والعمال وأرباب العمل ولاسيما ما يتعلق منها بساعات العمل والأجازات الصحية والعطلات المأجورة . وعمل الأولاد والمراهقين والنساء والأجور ومراقبة نشاط النقابات والسهر على اتخاذ الاحتياطات الفنية فى المعامل والمصانع ومراقبة اليد العاملة الأجنبية .

وقد أجملت المادة التاسعة والثلاثون من الدستور السورى أحكام هذه الرعاية ونص قانون العمل على ما يتعلق بها : ويمكن تلخيص ذلك بالنواحى التالية :

١ — تحديد ساعات العمل وأيام الراحة :

أوجب الدستور السورى تحديد ساعات العمل الأسبوعية ومنح العمال أيام راحة أسبوعيه وسنوية مع الأجر .

(ا) ساعات العمل : حدد قانون العمل الحد الأقصى لساعات العمل فى اليوم أى فى أربع وعشرين ساعة لغير

المراهقين من العمال بثمانى ساعات وجعل إمكان زيادته حتى ساعتين بمرسوم لبعض فئات العمال وفى بعض المهن التى لا يشتغل فيها العامل باستمرار ، كما أجاز تنزيل الحد الأقصى إلى سبع ساعات فى بعض الأعمال المرهقة التى تحدد بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير واستطلاع رأى وزارة الصحة . وقد صدر هذا المرسوم تحت الرقم ١١٩٥ تاريخ ١٩٤٨/٦/١ جاعلا الحد الأقصى لساعات العمل فى بعض المهن تسع ساعات وفى بعضها الآخر عشراً حسب طبيعة العمل فى هذه المهن التى تتخللها ساعات عمل جوفاء ، كما خفض هذا الحد فى بعض المهن المرهقة إلى تسع فقط .

ولكن قانون العمل أجاز لأرباب العمل تشغيل عمالهم أكثر من الحد النظامى لساعات العمل على شرط أن يكون ذلك برضى العامل وعلى أن تدفع له أجور الساعات الإضافية بزيادة ٢٥ ٪ عن معدل الأجور الأصلية وعلى ألا تزيد ساعات العمل اليومى فى أية حالة من الأحوال على اثنى عشرة ساعة للرجال وعشر ساعات للنساء .

وإذا لوحظت مخالفة هذه الناحية من قبل بعض أرباب العمل فإنما تكون بتأخرهم عن دفع أجور الساعات الإضافية أو عدم تقييدهم بالنسبة الإضافية .

وقانون العمل لم يحدد ساعات العمل تحديداً أسبوعياً وإنما حددها تحديداً يومياً على أنه قد أجاز اتخاذ الأسبوع وحدة قياسية عوضا عن اليوم لحساب الحد الأقصى لساعات العمل على أن يبقى مجموع الساعات واحداً فى كلا الحالتين على شرط أن يراعى أمر الراحة النهارية والراحة الأسبوعية .

(ب) الراحة النهارية : أوجب القانون على رب العمل أن يمنح عماله فى منتصف النهار عندما تزيد ساعات العمل اليومية على ست ساعات فترة استراحة لا تقل عن ساعة واحدة لا تدخل فى حساب ساعات العمل . وأوجب ألا تنقص مدة الراحة اليومية عن تسع ساعات متوالية . أما إذا اضطر رب العمل بطبيعة عمله أن يشغل عماله ليلا فيجب عليه أن يعطيهم راحة نهارية مدتها تسع ساعات متوالية على الأقل .

وتظهر مخالفة التقيد بالراحة النهارية أبرز ما تظهر فى ناحيتين :

١ — لدى العمال الذين يعملون على أساس الإنتاج ، إذ يفضلون عدم التوقف طلبا لزيادة الأجر اليومى .

٢ — لدى المصانع أو المعامل التى تعمل على عدة أفواج متوالية إذ تفضل هذه المعامل أن يكون العمل متتاليا كل ثمانى ساعات كسبا للوقت وتمشياً مع طبيعة العمل .

ولا نستطيع أن نرى ضرورة إنقاص الحد الأقصى لساعات العمل فى سوريه وجعله كالنظام الإنكليزى مثلا لأن الانتقال إلى ذلك لا يزال يعتبر سابقا لأوانه ويؤدى إلى إحداث طفرة بالنسبة للوضع الاجتماعى والاقتصادى حاليا فى سوريا .

(حـ) الراحة الأسبوعية : نص قانون العمل على وجوب إعطاء العمال على اختلاف فئاتهم راحة أسبوعية لا تنقص عن أربع وعشرين ساعة متوالية فضلا عن الراحة اليومية . وإنما أجاز فى حالة خاصة تأجيل الراحة الأسبوعية سبعة أيام على الأكثر (باستثناء المراهقين والنساء) على أن تضاف إلى الراحة الأسبوعية التالية .

كما أجاز لأرباب العمل أن يختاروا يوم الراحة الأسبوعية ، وأن يوزعوه بين عمالهم بالتناوب حسب مقتضيات العمل ، إنما يجب عليهم أن يتخذوا التدابير اللازمة ليتمكن العمال من القيام بواجبات دينهم .

إلا أن هذا القانون قد نص على أن العمال اليوميين يتناولون أجرتهم عن أيام العمل الفعلية ما لم يكن هناك اتفاق خاص مما يؤدى عمليا إلى عدم التقيد بالراحة الأسبوعية فى بعض المصانع رغبة من العمال أنفسهم فى الحصول على أجرة ذلك اليوم . وليس من شك فى وجوب تعديل هذه المادة بما يتلاءم مع ما نص عليه الدستور من جعل الراحة الأسبوعية مأجورة رعاية للعمال .

(د) الأجازات السنوية : أوجب قانون العمل أن يعطى كل عامل فى المؤسسات والمعامل التى تستخدم عشرة عمال فأكثر أجازة سنوية مدتها أسبوعان ينال العامل فيها أجرته كاملة على شرط أن يكون فى خدمة رب عمله منذ عشرة أشهر على الأقل . كما يحق فوق ذلك للعمال من كل الفئات أن يأخذوا كل سنة أجازة مدتها عشرة أيام دون أجر . ومن حق رب العمل أن يختار تاريخ هذه الأجازات حسب مقتضيات العمل أو أن يمنحها بالتناوب لكى يؤمن سير عمله .

وبالإضافة إلى هذا النص فقد تضمن اجتهاد المجلس التحكيمى الأعلى أن على رب العمل إذا حالت ضرورات عمله دون إعطاء الأجازة لعماله تعويضهم أجرا عنها .

وإذا كان شرط كون العامل فى خدمة رب عمله منذ عشرة أشهر على الأقل مقبولا ليحق له التمتع بهذه الأجازة فإن شرط إعطاء هذه الأجازة فى المعامل التى تستخدم عشرة عمال فأكثر فقط يجعل حق التمتع بها معدوما فى المصانع التى يقل عدد عمالها عن ذلك مما يتنافى مع مبدأ العدالة الاجتماعية ويخلق تفريقا فى الرعاية بين العمال ويحمل أرباب العمل على التهرب من منح هذه الأجازة بانقاص عدد عمالهم إلى أقل من عشرة . ولا تزال فكرة الراحة السنوية بعيدة عن أفهام أرباب العمل لعدم تقبلهم مبدأ دفع الأجر للعامل دون الاستفادة من جهوده .

هذا كما أرى أن اجتهاد المجلس التحكيمى الأعلى فى التعويض عن الأجازة بأجرها بالإضافة إلى أنه يشجع العمال على عدم المطالبة بها والمطالبة بأجرتها فإنه لا يحقق ما هدفت اليه المبادىء التى أوجبت إعطاء العامل راحة سنوية إذ لا يخفى ما لهذه الراحة من فضل فى بعث نشاط العامل جسميا وفكريا .

لذلك لابد من تعديل هذه المادة والاجتهاد بما يحقق المساواة بين جميع العمال . كما أنه لابد أيضا من الإشارة فى هذا المجال إلى أن بعض المعامل والمؤسسات الصناعية قد نصت فى أنظمتها الأساسية على إعطاء عمالها أو مستخدميها أجازة سنوية مأجورة تزيد مدتها عما حدده القانون فجعل بعضها ٢١ يوما وجعل بعضها الآخر شهراً .

(هـ) الأعياد : وقد نصت المادة (١٢٠) من قانون العمل على وجوب إعطاء العمال كافة عطلة فى الأعياد السنوية الثلاثة الكبرى حسب ديانتهم ولا لايجبر رب العمل على دفع الأجور إلا عن أيام الأعياد التى تعطل فيها المؤسسة أو المصنع على أن لا يتجاوز عدد هذه الأيام السبعة فى السنة

ويتقيد أرباب العمل بهذه المادة غالبا إلا ما يتصل بإعطاء عمالهم أجورا كاملة أيام الأعياد فى بعض الأحيان

على أن من الملاحظ جليا فى هذه المادة عدم انسجامها مع مقتضيات الحياة الاجتماعية والقومية معا لعدم إشارتها إلى الأعياد الوطنية من جهة وعدم إجبار رب العمل على التعطيل أو دفع الأجور حين عدم التعطيل وتحديد أيام الأعياد بما لا يتجاوز الأيام السبعة فى السنة مما يترك لرب العمل الخيار فى تحديد هذا العدد . لذلك لابد من تعديلها مع مراعاة هذه النواحى . وتجدر الإشارة إلى أن مديرية العمل والشؤون الاجتماعية تتدارك أحيانا هذا النقص بما تلحظه فى الأنظمة الأساسية للشركات والمؤسسات والمعامل التى يوجب عليها القانون وضع نظام أساسى لعمالها .

٢ — الأجرة ومتمماتها :

يعرف قانون العمل الأجرة بأنها كل ما يعطى للعامل لقاء عمله مهما كان نوعها بما فى ذلك العطاء العينى وتعويضات غلاء المعيشة وتعويض العائلة وبنوع عام جميع الإضافات والعلاوات أيا كان نوعها ماعدا الإكراميات سواء أكانت الأجرة أسبوعية أم شهرية أم بالنسبة إلى عدد ساعات العمل أو إلى مقدار الإنتاج أم كانت كلها أو بعضها من عمولات أو من حصة الأرباح .

(ا) تحديد الأجرة وتناسبها مع العمل : يقرر الدستور السورى وجوب إعطاء العامل أجراً يتناسب مع نمية عمله وكيفيته .

ويوجب قانون العمل السورى تعيين حد أدنى الأجور فى الصناعة والتجارة والمهن الحرة ولا يجوز أن يعطى العامل فى أى فرقة من فرق المهن أجورا تقل عن الحد الأدنى المحدد .

ويقوم بتحديد الحد الأدنى للأجور لجان تحديد الأجور وهى خمس فى سوريا . ويجب فى الأجور المحددة أن تكفى لسد حاجات العامل الأساسية . ولا تتخذ مقررات اللجنة إلا بعد التحقيق وسماع رأى كل من نقابة العمال ونقابة أرباب العمل فى فرقة المهنة المراد تحديد أجورها أو سماع رأى ممثلين لأرباب العمل والعمال تختارهم اللجنة حين عدم وجود نقابة فى المهنة . وتصبح مقررات لجان تحديد الأجور نافذة بعد تصديقها بقرار من وزارة الاقتصاد الوطنى . ويغرم أرباب العمل ووكلاؤهم الذين يدفعون لعمالهم أجوراً تقل عن الحدود المقررة بجزاء تقديرى يضاف إلى ذلك حق العامل بمطالبة رب العمل بفرق الأجرة بدعوى حقوقية أمام محاكم الصلح .

وتسعى لجان تحديد الأجور ما استطاعت إلى تحديد أجر يكفى لسد حاجات العامل الأساسية من جهة ومراعاة إمكانيات المهنة من جهة ثانية لئلا تؤدى هذه الأجرة المقررة إلى إرهاق رب العمل أو إحداث خلل فى الوضع الاقتصادى ، وزيادة تكاليف الإنتاج . لذلك فهى إذ تحاول رفع المستوى الاجتماعى لطبقة العمال وزيادة دخلهم تراعى من ناحية أخرى عدم اللجوء إلى الطفرة ومثال ذلك ما لجأت إليه لجنة تحديد الأجور فى دمشق مثلا إذ حددت الحد الأدنى لأجرة العامل العادى غير المختص بمائتين وخمسة وعشرين قرشا عام ١٩٥٢ ورفعت هذا الحد إلى مائتين وخمسين قرشا عام ١٩٥٣ كما لجأت إلى زيادة هذا الحد فى هذا العام الى مائتين وخمسة وسبعين قرشا مراعية فى ذلك حاجة العامل وتطور الصناعة . وإذا كان لابد من وجود بعض ممن لا يتقيد بهذه الحدود من أرباب العمل فإن نشاط موظفى التفتيش فى مديرية العمل ومراقبة تنفيذها يحقق للعمال حماية أجرتهم الضرورية .

(ب) تساوى الأجرة بين الرجل والمرأة . ولا بد من الإشارة فى هذا الموضوع إلى ما أقره الدستور من مبدأ جعل أجور النساء مساوية لأجور الرجال فى حالة تماثل الظروف عملا بمبدأ تساوى الأجر حين تساوى العمل ، هذا المبدأ الذى أقرته وثيقة حقوق الإنسان وأوصت به اتفاقية منظمة العمل الدولية ، وعملت مديرية العمل والشؤون الاجتماعية على مراقبة تطبيقه وتنفيذه .

(ج) إعطاء العامل نصيبا من الأرباح : ومما يعتبر من أبرز وجوه الرعاية الاجتماعية فى هذا الموضوع أيضاً ما قرره الدستور من تشجيع إعطاء العامل نصيبا من الإنتاج أو الأرباح وتحريم الاستغلال والاستثمار والأتاوات بمختلف أنواعها . وبالرغم من عدم وجود تشريع بتنظيم هذا المبدأ فإن هنالك عدداً وأن كان ضئيلا من المؤسسات الصناعية يأخذ به فيخصص لعماله نسبة معينة من الأرباح تشجيعا لهم وحثا لهم على الإخلاص فى العمل .

(د) فترات دفع الأجرة : وبالإضافة الى كل ذلك فقد راعى قانون العمل وضع العامل وضرورة حماية دفع أجوره له فحدد فترات لدفع هذه الأجرة إذ أوجب على رب العمل دفع الأجور المستحقة فى فترات لا تتجاوز سبعة أيام فيما إذا كانت الأجرة يومية أو أسبوعية أو حسب ساعات العمل ومقدار الإنتاج . وفترات لا تتجاوز شهراً واحدا للفئات الأخرى من العمال .

(هـ) التعويض العائلى : أوجب الدستور السورى تقرير تعويض خاص للعمال المعيلين إلا أن قانون العمل لم يوجب هذا التعويض وإن كان قد اعتبره من الأجرة فى تعريفه لها .

وبالرغم من عدم إيجاب هذا التعويض فقد درجت بعض المعامل والمؤسسات الصناعية على إقراره فى أنظمة عمالها الأساسية بتخصيص مبالغ مقطوعة أو نسب معينة حسب عدد أفراد عائلاتهم تضاف إلى أجورهم .

٣ — الرعاية الصحية :

(ا) توفر الشروط الصحية فى المعامل : أوجب الدستور خضوع المعامل للشروط الصحية كما أوجب قانون العمل على أرباب العمل أن يتخذوا الاحتياطات الفنية التى يتطلبها نوع العمل لوقاية العمال وغيرهم من الطوارىء والإصابات ويجب عليهم أن يوفروا الشروط الصحية اللازمة حسب الأصول الطبية من ماء شرب ونور واستراحات وأماكن صالحة للعمل والنوم (إذا كانت ثمة منامة) واحتياطات ضد الحريق . . الخ .

على أن تحدد الاحتياطات الفنية والشروط الصحية الواجب توفرها فى أماكن العمل والمؤسسات المختلفة والتدابير الضامنة لحسن تنفيذها بمرسوم يتخذ بناء على اقتراح الوزير وموافقة مجلس الوزراء .

على أن هذا المرسوم لم يصدر ، وإنما اكتفى بتعليمات وزارة الصحة والإسعاف العام للعامل المبينة بموجب النظام الصحى الصادر بالمرسوم رقم (٣٨٢) تاريخ ٢ نيسان ١٩٤٦ .

وتعين هذه التعليمات شروط بناء المعمل فيما يتعلق بنظافته وتهويته وتنويره وتأمين المياه الصالحة للشرب فيه وتوفر النظافة فى جميع أدواته وأثاثه وتأمين منع الروائح والأبخرة الكريهة التى قد تنشأ عن نوع العمل فيه واتخاذ الوسائل الواجبة لمنع الحرائق والأخطار الأخرى واتخاذ الاحتياطات الفنية حول الآلات للحيلولة دون حدوث أى خطر إلى من يقترب منها . ووجوب التأكد بشهادة خطية من أحد المهندسين الميكانيكيين من عدم وجود خلل فى تركيب آلات المعمل بعد فحصها ومن وجود أدوات لاتقاء الأخطار كافة لدرئها قبل حدوثها . وتجديد هذا الفحص كل سنة . واستعمال وسائل الوقاية للعمال حسب ماتقتضيه الأعمال التى يقومون بها من كمامات ونظارات وملابس جلدية وغير ذلك . كما تنص التعليمات على وجوب تحديد نسبة العمال فى المصنع حسب سعته ، ووجوب ارتدائهم ألبسة خاصة وتخصيص خزائن لهم فى غرف خاصة وتجهيز المعمل بخزانة أدوية تحتوى الضمادات والأدوية الضرورية للاستعمال فى حالات الطوارىء والإسعافات المستعجلة (وقد نصت على ذلك المادة ١٩٦ من قانون العمل حيث أوجبت وجود هذه الخزانة فى كل معمل يستخدم أكثر من ٢٠ عاملا) وتجهيز المعمل بوسائل التدفئة الضرورية فى فصل الشتاء وتخصيص غرفة خاصة لتناول العمال للطعام وعدم جواز تناولهم الطعام فى محل العمل وتخصيص مغاسل وحمامات لاستحمام العمال حين انتهائهم من عملهم .

(ب) الفحص الطبى للعمال : كما لايجوز استخدام أى عامل إلا بعد التأكد من سلامته من الأمراض السارية بموجب دفتر الكشف الرسمى الصحى ، وتحمله العمل فى المعمل الذى يريد العمل فيه بموجب تقرير طبى . كما يجب على جميع العمال أن يتقدموا للفحص الطبى كل ثلاثة أشهر مرة حسب أحكام النظام رقم (٣٦٠) المؤرخ فى ١٩٤٦/٤/٢٢ وعلى أصحاب المعمل ومديرية أن يراقبوا دفاتر الكشف الصحى للعمال للتأكد من تحقيق ذلك .

ومما هو جدير بالملاحظة أن هذا الفحص الطبى غير مطبق عملياً إلا فى المعامل ذات الصناعات الغذائية ، أما فى المعامل الأخرى فلا يكون التقيد به بنفس تلك الدرجة إلا فى بعض المؤسسات الكبرى التى تتخذ لنفسها طبيباً خاصا أو تخصص له عيادة لديها .

(ج) طوارىء العمل : اعتبر قانون العمل طوارىء العمل كل الإصابات التى يصاب بها العمال أثناء العمل أو بسبب مايتعلق به ووضع الخطر القانونى فى كل طوارىء العمل على رب العمل أيا كان ، فعليه إذا تجاوز العجز

عن العمل ثلاثة أيام أن يدفع للعامل أو لعياله تعويضاً مقطوعاً يساوى أجرة مائة يوم عمل إذا كان عمر المصاب ستين عاما فما فوق وكان قد أدى الطارىء إلى عجز عن العمل دائم وكامل .

ويضاف إلى هذا التعويض أجرة شهر عن كل سنة من عمر المصاب تنقص عن الستين إلى الثانية عشرة من العمر . أما إذا نتج عن الطارىء عجز دائم ولكنه جزئى فيبنى التعويض على أساس العجز الكامل ويحسم منه بنسبة مئوية تساوى مابقى للمصاب من القدرة على العمل ، وقد عينت النسبة المئوية للعجز بالمرسوم رقم ٨١٦ تاريخ ١٩٤٦/٩/٣

أما إذا سبب الطارىء عطلا عن العمل مؤقتا مدة أكثر من ثلاثة أيام فيحق للعامل تعويض يساوى نصف أجرته يستمر على قبضه منذ يوم الطارىء إلى أن يشفى أو يموت أو يثبت عجزه عن العمل وذلك فى حدود ستة أشهر تبتدىء من حدوث الإصابة . وعلى رب العمل دائما أن يؤمن لعماله المعالجة السريعة الأولية حال أصابتهم بطارىء ولو لم تضطر إصابة العامل إلى مغادرة عمله وعليه أن يقوم بنفقات المعالجة وثمن الأدوية وإذا اقتضى الأمر بنفقات النقل إلى المستشفى أو نفقات المستشفى ، على أن يحق لرب العمل اختيار المستشفى ويحق للأطباء والصيادلة والمستشفيات ومديرى مؤسسات الاستشفاء أن يطالبوا رب العمل رأسا أمام المحاكم بدفع أجورهم ونفقاتهم وإذا كان للحكومة أو البلديات مستشفى على بعد خمسين /٥٠/ ك م من محل حدوث الطارىء فيحق للمصاب أن يدخل إليه مجانا ويحتل أول محل يشغر فيه وأن يبقى فيه المدة التى تقرر إدارة المستشفى ضرورتها لاتباع المعالجة .

أما إذا كان للمؤسسة طبيب خاص فلا يحق للعامل المطالبة بأجرة الطبيب وعليه فوق ذلك أن يخضع لمعالجة طبيب المؤسسة وإلا فقد حقه فى التعويض عن جزء العجز عن العمل الناتج عن عدم خضوعه لهذه المعالجة ، . وفى جميع الأحوال يمكن لرب العمل أن يؤمن الأخطار لدى مؤسسة أو شركة للتأمين .

د — المرض المهنى : كل مرض يثبت بعد كشف على أنه مسبب مباشرة عن ممارسة بعض المهن التى تؤثر بطبيعتها على صحة العامل فيحق للمصاب به نفس التعويضات المستحقة للمصاب بطارىء العمل . وقد عينت الأمراض المهنية والصناعات التى قد تنشأ هذه الأمراض عن ممارسة العمل فيها بالمرسوم رقم (٢٤٩٥) تاريخ ١٩٤٨/١١/٢٢ .

على أن قانون العمل قد فرق فى تعويضات الإصابة بالطارىء أو بالمرض المهنى بين مايلزم به صاحب معمل وآخر تبعا لعدد العمال لديه فأنقص من تعويضات نصفها فيما إذا كان المصاب بالطارىء عاملا فى مصنع يستخدم من (٤ — ٩) عمال . كما لم يوجب إلا دفع خمسها فى المصانع التى تستخدم ثلاثة عمال فما دون .

وإذا كان قانون العمل قد راعى بذلك إمكانيات أرباب العمل فإنه أخل بمبدأ العدالة الاجتماعية وخلق نوعا من عدم المساواة فى الرعاية الاجتماعية للعمال .

(ه) تأهيل العاجزين : وهنا نستطيع أن نشير إضافة إلى ما أوجبه القانون من الرعاية التى بيناها إلى وجوب الالتفات إلى الرعاية الاجتماعية الضرورية لتأهيل العمال الذين تحول إصابتهم دون العمل فى عملهم العادى ، إذ ليس فى سوريا أية مؤسسة حكومية أو أهلية من هذا النوع .

(و) التعويضات فى حالة الوفاة : أما اذا نتج عن الطارىء وفاة العامل فقد أعطى القانون الحق لعياله بالتعويضات التالية :

١ — نصف ما كان يستحقه العامل فى حالة العجز الدائم الكامل إذا لم يخلف إلا شخصا واحدا .

٢ — يضاف إلى هذا النصف ١٥ ٪ من كل شخص آخر خلفه العامل على ألا يتجاوز التعويض فى أى الأحوال ١٠٠ ٪ عن تعويض العجز الكامل . وعلى رب العمل فوق ذلك أن يؤمن نفقات الدفن على ألا يتجاوز مايدفعه أجرة شهر واحد .

(ز) المرض العادى : إذا أصيب العامل بمرض عادى غير الأمراض المتسببة من المهنة أو طوارىء العمل فإنه فى هذه الحالة يستحق إجازة استشفاء حددها قانون العمل فيما إذا تجاوزت خدمة العامل لدى رب عمله ستة أشهر على الشكل التالى :

١ — للمستخدمين شهر واحد بأجرة كاملة ثم شهر بنصف أجرة ثم مابقى حتى الستة أشهر دون أجرة .

٢ — للفعلة نصف المدد المحددة فى الفقرة السابقة بأجرة أو نصف أجرة ثم مابقى إلى الستة أشهر دون أجرة .

وتمنح هذه الأجازات استنادا إلى تقرير يعطيه طبيب رب العمل إذا كان ثمة طبيب للمؤسسة وإلا فالطبيب الذى عالج العامل ولا يجوز لرب العمل أن يسرح عماله أو ينذرهم بالتسريح أثناء هذه الأجازة إلا بعد انقضاء الأشهر الستة .

على أن هذه الرعاية التى لحظها قانون العمل فى حالة المرض العادى قدلا تكون كافية فى كثير من الأحيان عند ما تزيد مدة مرض العامل عن الشهر أو الشهرين ويبقى العامل دون أجرة بالإضافه إلى مايحتاج إليه من ثمن أدوية ونفقات معالجة .

لذلك فقد راعت بعض المعامل أو المؤسسات الصناعية هذا الأمر فأوجبت فى أنظمتها الأساسية أو درجت على منح العامل أجرته خلال مدة تزيد عن المدة الملحوظة فى قانون العمل بالإضافة إلى تقديم مايحتاج إليه من أدوية أو معالجة مجانية بواسطة الأطباء الذين تعتمدهم لهذه الغاية أو بما أنشأه بعض منها من أدوات خاصة للعناية بصحة عمالها وتوفير المعالجة أو الأدوية المجانية لهم . أو تقديم ذلك بأسعار مخفضة . وهنالك عدد كبير من المؤسسات التى تساعد عمالها بنسب محدودة من أجور العمليات الجراحية ، كما أن هنالك عددا منها يقتطع من أجور عماله نسبة مئوية ضئيلة يضيفها إلى مايخصصه لذلك لتأمين الخدمات الطبية لهم .

ومهما اتخذه أصحاب المصانع أو المعامل من تدابير لتقديم الخدمات الطبية المجانية أو المخفضة الأجور لعمالهم فإن ذلك لن يؤدى إلى الرعاية الاجتماعية الصحية الكاملة للعمال مادام هذا الأمر اختياريا لم يلزم به القانون .

فلا بد من قانون للتأمين الصحى أو تعديل لأحكام قانون العمل فيما يتعلق بالأمراض عادية كانت أو مهنية أو أصابات عمل أو اتخاذ قانون بإيجاد عيادة مجانية لدى كل معمل أو عيادات مشتركة لعدد من المعامل الصغيرة .

على أن شيئا من هذه الرعاية الاجتماعية الصحية للعمال قد آمنت الحكومة السورية بإتاحتها للفقراء من المواطنين أن يعالجوا مجانا فى مستوصفاتها ومستشفياتها الخاصة ودور التوليد التابعة لها . ويعتبر فقيرا كل مكلف بضريبة لخزينة الدولة تقل عن ٨٥٠ قرشا . ولما كانت أكثرية العمال تدخل فى هذه الفئة فإنها تستفيد من العناية الطبية فى مؤسسات الدولة الصحية بقدر ماتسمح إمكانياتها ودرجة استيعابها .

كما أنها لم تتأخر عن تقديم المساعدة المعنوية والمادية للنقابات أو لاتحاداتها أو للصناديق التعاونية المنشأة فيها للقيام بتوفير الخدمات الطبية للمنتسبين إليها .

كما ساعدت اتحادات نقابات العمال فى أربع محافظات على تأسيس صيدليات عمالية تقوم بتوفير الأدوية والعلاجات للمنتسبين للنقابات الداخلة فى هذه الاتحادات بأسعار لاتزيد إلا قليلا عن أسعار الكلفة .

٤ — الرعاية الخاصة بالعاملات :

عدا ما بيناه من أشكال الرعاية الصحية للعمال بصورة عامة فإن هنا لك أشكالا خاصة منها كالتى تتعلق بالعاملات كما فى الحالات التالية :

(ا) الأعمال المرهقة : منع قانون العمل تشغيل النساء فى بعض الأعمال المرهقة والضارة لهن وقد عدد بعض هذه الصناعات والأعمال ، إلا انه أجاز الشذوذ عنها فى المؤسسات التى لها صفة التعليم المسلكى أو الإحسان ، على شرط أن يحدد برنامج هذه المؤسسات نوع المهن والصناعات وساعات العمل وشروط ملاءمته لمقدرة العاملات الصحية وأن يصادق على هذا البرنامج من قبل وزارتى الاقتصاد الوطنى والصحة ، كما أجاز تعديل شروط جدول عمل النساء أو وضع قيود لها ، أو تعديل جدول الصناعات الممنوع عمل النساء فيها .

(ب) ساعات عمل النساء : واشترط القانون عدم تجاوز ساعات عمل النساء اليومى فى أية حالة عن عشر ساعات بما فى ذلك الساعات الإضافية .

(ح) تأمين راحة العاملات أثناء العمل : وأوجب القانون توفر مقاعد تأمينا لاستراحة النساء فى جميع الأماكن التى يعملن فيها .

(ى) أجازة الأمومة : يجب حسب القانون إعطاء العاملات الحوامل أجازة أمومة مدتها خمسون يوما تشمل المدة التى تسبق الولادة والتى تليها ، كما يجب دفع نصف الأجرة عن أجازة الأمومة إذا كان للعاملة فى خدمة رب عملها سنة فأكثر وكامل الأجرة إذا كان لها فى خدمته ثلاث سنوات فأكثر .

وإذا لم تتمكن العاملة من العودة إلى عملها بعد انقضاء أجازة الولادة فيحق لها أن تحصل على أجازة استشفاء لمدة شهرين على الأكثر دون أن يدفع لها أجرة عن ذلك . على أن العاملة التى تستفيد من أجازة ولادة مدتها خمسون يوما نالت أجرتها فيها وفقا للأحكام السابقة لا تدفع لها فى تلك السنة أجرة أجازتها السنوية العادية .

(ه) راحة الإرضاع : كما يحق للعاملة عندما تعود لمزاولة عملها بعد أجازة الولادة أو بعد أجازة الاستشفاء فى خلال الستة أشهر الأولى أن تأخذ فترة للاستراحة أو فترات لا يزيد مجموعها عن الساعة فى اليوم وذلك علاوة على الراحة النهارية بقصد إرضاع مولودها .

(و) رعاية أطفال العاملات : وهنا نشعر بضرورة الإشارة إلى وجوب رعاية أطفال العاملات وإيجاد مؤسسات للعناية بهم فى مراحل طفولتهم الأولى التى تلى ولادتهم وأخرى لرعايتهم بعد ذلك لتكون العاملة آمنة على أحوال طفلها ومتفرغة لعملها لأن فقدان مثل هذه المؤسسات يجعل العاملة أمام تضحيتين إما ترك العمل أو إهمال تربية الوليد .

(ز) العاملة المزمعة على الزواج : لقد أعطى قانون العمل للعاملة المزمعة على الزواج حقا فى أن تستقيل من الخدمة عند زواجها وأن تستوفى كامل التعويضات المقررة على رب العمل فى حالة التسريح إذا كان لها فى خدمة رب عملها سنة فأكثر ونصف هذه التعويضات إذا كان لها أقل من ذلك .

(ح) عمل النساء الليلى : وبالإضافة إلى ذلك فقد منع قانون العمل عمل النساء فى المعامل والمصانع على اختلاف أنواعها ليلا باستثناء الخدم فى بيوت الأفراد أو الفنادق والمصانع العائلية .

(ط) رضى ذوى العاملات باستخدامهن : وعدا هذه الحالات فإن قانون العمل قد ساوى بين الرجل والمرأة فى جميع الحقوق والواجبات . إلا ما اشترط من رضى ذوى العاملات إذا كن دون العشرين لاستخدامهن ووجوب تحقق أرباب العمل ووكلائهم من هذا الرضى قبل الاستخدام . بينما لم يشترط ذلك إلا فيما يتعلق بالمراهقين فقط .

٣ — فى أحوال التسريح أو فقدان العمل :

أولا : التسريح :

(ا) تعويض التسريح : بالرغم من عدم وجود قانون للضمان الاجتماعى فى سوريا يضمن للعامل ما يقوم بأود

حياته حين فقدان العمل فقد ضمن قانون العمل السورى للعامل المسرح من خدمته تعويضا حسب المعدلات التالية :

١ — إذا كان من الفعلة الذين يستوفون أجورهم مياومة فيعطى تعويضا مساويا لأجرة شهر عن كل سنة أو جزء من سنة انقضت منذ تاريخ استخدامه وذلك عن السنين الثلاث الأولى ومساويا لأجور نصف شهر عن كل سنة أو جزء من سنة من سنوات الخدمة الباقية . أما إذا سرح هذا الفاعل خلال السنة الأولى من تاريخ استخدامه فإنه يعطى تعويضا مساويا لجزء من اثنى عشر جزءا من أجور الأيام أو الأشهر التى قضاها فى خدمة رب العمل على أن يكون فى خدمته ثلاثة أشهر غير منقطعة على الأقل .

٢ — إذا كان من المستخدمين أو الفعلة الذين يتناولون أجورهم شهريا فيعطى تعويضا مساويا لأجور شهر عن كل سنة انقضت منذ تاريخ استخدامه مهما كانت هذه المدة ويعتبر جزء السنة كالسنة شرط أن يكون قد انقضى على استخدامه ثلاثة أشهر .

(ب) تعويض الإنذار : يضاف إلى ذلك وجوب إنذار العامل قبل تسريحه بمدة خمسة عشر يوما إذا كان من الفعلة وشهر واحد إذا كان من المستخدمين وللعامل الحق بالتغيب عن عمله ساعتين يوميا على الأكثر ليفتش عن عمل جديد ، أما إذا لم يراع رب العمل شرط الإنذار بالتسريح فيجب عليه أن يضيف إلى تعويض التسريح أجرة المدة التى تنقص من المدة المحددة لهذا الإنذار .

(ح) تسريح العامل المتمرن : إلا أن القانون قد استثنى من وجوب دفع تعويضات التسريح أو الإنذار العمال المتمرنين المسرحين فى آخر مدة التمرين أو خلالها إذا كان نظام المؤسسة الأساسى قد نص على ذلك ونظم تمرين العمال شرط ألا تتجاوز مدة التمرين سنة للمستخدمين وستة أشهر للفعلة . ومادامت أعباء تعويضات التسريح والإنذار قد ألقيت حسب أحكام قانون العمل على عاتق رب العمل إلى جانب أعباء المسؤوليات والتعويضات الأخرى لذلك تدرك سبب سعى أرباب العمل فى محاولة التهرب منها وتسريح العمال قبل انتهاء مدة تمرينهم .

٣ — البطالة الجزئية والبطالة الكلية :

(ا) البطالة الجزئية : لم ينص قانون العمل — كما لم يصدر تشريع سواه — بمنح العمال مساعدات عادية أو تعويضات فى حالات البطالة الجزئية أو البطالة الكلية ، إلا أن المجلس التحكيمى الأعلى قد استقر رأيه على وجوب إعطاء العامل أجوره المتفق عليها أو مايعادل الحد الأدنى لأجوره الأسبوعية فى حالة البطالة الجزئية .

ولانقع هذه البطالة الجزئية فى سوريا إلا نادرا وفى أحوال معينة أما لازدياد إنتاج رب العمل أو عطل فى بعض آلاته أو غير ذلك .

(ب) البطالة الكلية : أما مايتعلق بالبطالة الكلية فليس إلا ماتقوم به الدولة من تقديم مساعدات إلى صناديق التعاون المؤسسة فى نقابات العمال ، فتقدم هذه الصناديق بالإضافة إلى ماتقدمه من مساعدات للعمال إعانات فى أحوال البطالة ، على أن هذه الإعانات بسيطة لاتفى بالرعاية الواجبة .

٣ — فى الشيخوخة :

ليس من تشريع يضمن الرعاية الاجتماعية للعمال فى حالة الشيخوخة سوى مابيناه سابقا من نص الدستور على وجوب وضع نظام للضمان الاجتماعى وكفالة الدولة لكل مواطن مع كفالة أسرته فى حالة الشيخوخة .

٤ — المدعو لخدمة العلم :

لقد صدرت بعض التشريعات المتعلقة بعمل العامل المدعو إلى خدمة العلم ومنها المرسوم التشريعى رقم ٢٣٩

بتاريخ ١٩٥٢/٥/١٩ الذى أوجب على إدارات الدولة والمؤسسات العامة والخاصة ومختلف الشركات والمحلات التجارية والصناعية والزراعية وغيرها اعتبار المكلفين الذين ينفصلون عن وظائفهم وأعمالهم لالتحاقهم بخدمة العلم مجازين إجازة مؤقتة بدون راتب أو أجر على أن يحفظ لهؤلاء مراكزهم حتى انتهاء مدة الخدمة .

إلا أن المرسوم التشريعى رقم ١١٥ بتاريخ ١٩٥٣/١٠/٥ الصادر بتنظيم أحكام خدمة العلم قد ألغى كل ما سبقه من تشريعات فى هذا الموضوع دون أن يشير صراحة إلى إدخال العمال فى أحكامه .

ولكن البلاغ الصادر عن وزارة الدفاع الوطنى رقم ١٥٠ س فى ١٩٥٤/١/٢٤ أوضح هذه الناحية وألزم جميع الشركات والمؤسسات باعتبار الخدمة المؤداة وفق أحكام قوانين خدمة العلم من الخدمات التى تدخل فى حساب التقاعد والترفيع والتأجيل والمران والاحتراف ولا تؤدى عنها العائدات التقاعدية .

(ب) الرعاية الاجتماعية المتممة :

عدا ما بيناه من رعاية اجتماعية نرى الإشارة إلى مايجب أن يتمم تلك الرعاية ، مما يتصل بأمكنة العمل أو خارجها أو يقتصر على العامل وحده أو يشمل أفراد عائلته ومن ذلك :

(ا) تأمين وسائل النقل : إذ كثيرا ما تكون المعامل (المصانع) بعيدة عن أماكن سكن العمال مما يضطر العامل إلى إنفاق جزء لا يستهان به بالنسبة إليه من وقت ومال ، لذلك تجب رعاية هذه الناحية بتأمين مواصلات العمال فى الذهاب والإياب أو بأجور مخفضة على الأقل بوسائل النقل الخاصة بالمعمل أو المشتركة بين المعامل أو العامة .

وقد درج عدد ضئيل من المؤسسات الكبرى فى سوريا على تأمين هذه الناحية لعماله .

(ب) تأمين الغذاء : إن تأمين التغذية المناسبة للعامل من أولى الأمور بالرعاية ، وتأمين هذه التغذية يمكن أن يكون إما بقيام المؤسسة بتقديم وجبة الطعام لعمالها مجاناً أو بأجور مخفضة تساهم هى بقسم منها ولا تتجاوز الكلفة .

وإذا كان من المتعذر عدم إلزام المعامل الصغرى بذلك فمن الواجب تخصيص أماكن فى كل مصنع تصلح لتناول الطعام وتتوفر فيها اللوازم الضرورية من مقاعد وطاولة ومياه صالحة للشرب ووسائل لتسخين الطعام ليتمكن العمال من تناول ما يستحضرونه معهم من طعام بصورة مفيدة وصحية كما ألمحنا فى بحث الشروط الصحية للمعامل .

(ح) المخازن أو الجمعيات التعاونية للعمال : لقد عنيت بعض الشركات بتشجيع الجمعيات التعاونية لتأمين مواد المعيشة بأسعار معتدلة إلا أن عددها لا يزال ضئيلا جدا ومن الواجب تشجيع إحداث هذه الجمعيات وتقديم المساعدة الواجبة لذلك من قبل الحكومة وأصحاب المصانع أو اعتماد مخازن تقدم حاجيات العمال بأسعار مخفضة .

(د) مساكن العمال : نص الدستور على ضرورة توفير المساكن الصحية للعمال على أن يحدد القانون وسائل ذلك ولم يصدر بعد قانون بهذا الموضوع إلا أن المرسوم التشريعى رقم (٩٤) تاريخ ١٩٥٣/٣/١٢ تضمن السماح لبلديات المدن الكبرى بإنشاء مساكن شعبية وبيعها لذوى الدخل المحدود الذين لايملكون سكناً خاصاً بهم (ومن هؤلاء العمال) . وتبنى المرسوم طريقة الإيجار المنتهى بالتملك التى تتلخص فى دفع مبلغ يسدد عند البدء بالمشروع أو عند تسليم المسكن ، ويستمر المنتفع على دفع أقساط شهرية تعادل قسط الاستهلاك والفوائد معاً وعند إتمام دفع الأقساط يتملك المنتفع مسكنه وقد بوشر بالفعل بهذا المشروع . وما عدا ذلك فليس من العمال الصناعيين من يستفيد من المساكن المجانية إلا عمال محطات شركات النفط فى الصحراء وبعض مستخدمى شركات خطوط السكك الحديدية ، كما أن هناك معملا للجوخ فى دمشق أخذ بإقراض اثنى عشر عاملا من عماله مبالغ تتراوح بين ثلاثة آلاف وأحد عشر ألف ليرة للشخص الواحد لشراء بيوت وتسدد هذه المبالغ تقسيطا .

(ع) الرعاية الاجتماعية العامة : إذا نحن اكتفينا بما ذكرناه من أنواع الرعاية الاجتماعية نجد نوعا هاما من هذه الرعاية يقتضينا ألا نهمل بحثه لأنه لا يقتصر على العامل أو أفراد عائلته فقط وإنما يمتد أثره إلى المجتمع بأسره ومن ذلك ما يتصل برعاية العامل من توجيه اجتماعي وصحي وثقافي ومهني ، على أن هذا التوجيه يستوجب قبل كل شيء انتشال العامل من وهدة جهله وعلى الأخص أميته .

(ا) محو الأمية : ليس فى سوريا من مؤسسات حكومية أو أهلية تعنى بتعليم العمال الأميين دون غيرهم وإنما هناك بعض المؤسسات الخاصة أو الجمعيات المعنية بتعليم الأميين كما تقتصر الجهود النقابية فى هذا المجال على حث العمال على التعليم عن طريق هذه الجمعيات والمنظمات وقد حاول كل من اتحادى العمال فى دمشق وحلب عام ١٩٤٨ تأسيس مدارس ليلية مجانية لتعليم الأميين من العمال بمساعدة بعض جمعيات مكافحة الأمية ، إلا أن تلك الجهود لم تسفر عن نتيجة لقلة العمال الذين حاولوا الاستفادة منها ، ولعل خير ما يضمن الوصول إلى تحقيق محو الأمية من العمال إحداث عدد من مدارس مكافحة الأمية تشرف عليها الدولة أو مؤسسات أرباب العمل أو النقابات واشتراط عدم استخدام العامل ما لم يكن حاملا على شهادة خلاصه من الأمية .

(ب) التعليم المهنى : ومن ثم نلاحظ قله ذوى الاختصاص فى الأعمال الصناعية فى سوريا وبالرغم من نص قانون العمل على وجوب تنظيم تمرين العمال فى أعمال المؤسسات الصناعية فليس فى سوريا إلا عدد ضئيل من المعامل التى عنيت بهذه الناحية .

وقد صدر المرسوم التشريعى رقم (٢٢٥) تاريخ ١٩٥٢/٥/١ بتنظيم التعليم المهنى فى المدارس المهنية لتزويد المشاريع الصناعية بعدد كاف من الاختصاصيين إلا أن كل ذلك يعتبر غير واف بما تحتاج إليه المعامل والمصانع التى تتطلب المزيد من الاختصاصيين .

(ح) المحاضرات ، المسارح ، السينما : يضاف إلى ما ذكر ما يستحسن تقديمه للعامل من توجيه اجتماعى ومهنى وصحى عن طريق تنظيم محاضرات تتناسب مع مستواه الفكرى وتقديم تمثيليات تعالج أهم المشكلات والقضايا التى تتصل بحياته وعرض أفلام توضح وسائل الوقاية أو الإرشاد من جهة ، وتقدم له نوعا من التسلية وملء فراغه بالمفيد النافع من جهة أخرى .

(ى) أوقات الفراغ : لم تقم الهيئات الحكومية بعد بأى عناية خاصة بتنظيم أوقات فراغ العمال سوى ما تسعى إليه من توجيه الشركات ومؤسسات أصحاب العمل ونقابات العمل للقيام بالخدمات المفيدة لملء أوقات فراغ العمال والحيلولة دون ما يمكن أن ينشأ عن إهمال رعايتهم مما يمس صحتهم أو سلوكهم أو بحياتهم الاجتماعية .

ومع ذلك فإن ما أوجدته المؤسسات الصناعية أو حققته النقابات من رعاية للعامل فى أوقات فراغه لا يزال يعتبر ضئيلا بالنسبة لعدد العمال فى سورية ولمختلف أوجه النشاط الأخرى .

أما الخدمات التى تدخل فى هذه الرعاية والتى استطاعت تأمينها بعض المؤسسات الصناعية والشركات والمعامل الكبرى فلا تخرج عن تخصيص نواد لمستخدميها وعمالها وإيجاد بعض الملاعب الرياضية المختلفة وإحداث مسارح وتنظيم رحلات وحفلات سمر وتخصيص مكتبات للمطالعة وتعليم بعض الهوايات .

وتحاول بعض النقابات أن تساهم فى هذه الرعاية إلا أن كل ما بذل فى هذا الموضوع لا يزال يحتاج إلى كثير من التوجيه والتنظيم والعناية .

خاتمـــة :

من كل ما بيناه من وجوه الرعاية الاجتماعية لعمال المصانع وأثر هذه الرعاية ندرك مدى ما يجب بذله من العناية لتوفيرها وتأمين تحقيقها بشكل يضمن حسن تنفيذها ونرى تحقيقا لذلك ضرورة تشجيع الوسائل التالية :

١ ـــ الصناديق التعاونية :

ليس من ينكر ما يمكن أن تساهم به الصناديق التعاونية من تحقيق قسم كبير من الرعاية الاجتماعية كتأمين المداواة المجانية وتوفير العلاج للعامل ولأفراد أسرته وتأسيس بعض المخازن التعاونية والأندية وتأمين العاطلين وإيجاد عمل لهم بما استطاعت أن تساهم به الصناديق التعاونية لنقابات العمال فى سوريا .

٢ ـــ صناديق التوفير :

ولايقل شأن صناديق التوفير وماتؤديه من تأمين رعاية العمال عن شأن الصناديق التعاونية وقد أجاز قانون العمل السورى تأسيس عدة صناديق توفير يخصص كل منها لفئة من فئات العمال أو المهن وتؤلف من خصميات من أجور العمال فى بعض المؤسسات يضاف إليها مايعادلها من قبل أرباب العمل وتقوم الحكومة بتقديم إعانة لها لمساعدة العمال فى حالات تعطلهم عن العمل أو إصابتهم بمرض غير الأمراض المهنية وتعطى لهم فى حالة الشيخوخة أو العجز أو تدفع إلى عيالهم فى حالة الوفاة .

٣ ـــ اللجان الاجتماعية فى المعامل :

ومن أبرز مايجب تشجيع إحداثه تأليف لجان منتخبة من العمال فى كل معمل تشترك مع صاحبه فى وضع مناهج الرعاية الاجتماعية والمشاريع الكافلة لتحقيقها فى ذلك المعمل ومن الممكن تحديد عدد أعضاء هذه اللجان بما يتناسب مع عدد عمال كل معمل .

٤ ـــ عقود العمل الجمعية :

ولايخفى مايمكن أن تحققه عقود العمل الجمعية من ضمان لكثير من أنواع الرعاية الاجتماعية التى لم ينص عليها القانون بالإضافة إلى مالهذه العقود من فائدة فى تنظيم شروط العمل وتوحيدها فى المهنة الواحدة أو المهن المتشابهة مما دعا الدستور إلى تشجيع أسلوبها .

٥ ـــ الضمان الاجتماعى :

على أن أولى الأمور بالعناية وأجدرها بالتحقيق وضع نظام للضمان الاجتماعى يؤمن العامل فى حالات المرض والعجز والتسريح والبطالة والشيخوخة لأن العامل سيبقى قلقا مهددا بالحاجة والخوف من الأمراض مالم يكن هنالك نظام يحميه منها أو يخفف عنه آلامها .

وإذا كان من المتعذر تحقيق نظام كامل شامل فى الوقت الحاضر فلا بد من السعى إلى وضع نظام تراعى فيه إمكانيات الدولة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية فيها وأن يصاحب ذلك العمل على رفع المستوى المعاشى وتحسين الأغذية والوقاية من الأمراض وزيادة الإنتاج .

وختاماً فإن الأمل لكبير فى أن يصل العامل السورى ، بتنفيذ أحكام القوانين المرعية مع ما يستحسن تعديله منها وإقراره مما يتممها ، إلى رعاية اجتماعية تضمن له معظم مايؤمن له الحياة اللائقة المستقرة ليستطيع أن يكون ذلك العضو الصالح المفيد فى جسم الأمة .

التطور العمالى والاجتماعى فى لبنان

الاستاذ نديم عرقوشى (لبنان)

تقع الجمهورية اللبنانية على ساحل البحر الأبيض المتوسط فى رقعة من الأرض تبلغ مساحتها ١٠٤٠٠ كيلو مترا مربعا ويبلغ عدد سكانها ١،٢٢٩٥٤٥ نسمة أى بمعدل ١١٨ نسمة فى الكيلو متر المربع الواحد ، وهى أعلى نسب كثافة السكان فى العالم . وهناك فى أميركا وفى أفريقيا وفى بعض المهاجر عدد يماثل عدد سكان لبنان الحالى من اللبنانيين أو المنحدرين عن أصل لبنانى .

أولا ــ الحالة الاجتماعية والعمالية فى الريف اللبنانى

أن كثافة السكان فى لبنان عالية جدا وهى فى ارتفاع مستمر ، فى حين أن الأراضى الصالحة للزراعة محدودة ويقتضى أن يعتمد عليها فى معيشتهم ثلثا سكان البلاد ، وهذه الأراضى بمجموعها موزعة كما يلى .

١ ــ أراضى مزروعة	٢٣٩٠٠٠	هكتار
٢ ــ أراضى غير مزروعة ولكنها قابلة للزرع	٢٠٠٠٠٠	»
٣ ــ أحراج	٨٠٠٠٠	»
٤ ــ مراع	٧٠٠٠	»
٥ ــ أراضى صخرية	٤٧١٠٠٠	»

ولم يقدر للزراعة فى الماضى أن تعم لبنان وأن تنتشر لأسباب هامة نذكر منها :

(ا) عدم استقرار المواسم الرئيسية :

فى الفترة التى تخللت الحرب الكونية الكبرى وفى الفترات التى جاءت أثرها ، لم تستقر المواسم الرئيسية فى لبنان مما جعل فى ميزان الزراعة التجارى ذبذبة نحو الهبوط ، ولدينا مثال على ذلك زراعة التوت ، هذه الزراعة التى كان يعتمد عليها لبنان فى تأمين جزء كبير من دخله القومى ، فقد مرت على هذه الزراعة ظروف قضت عليها فاقتلعت جذور التوت وغرست مكانها بذور غيرها ، ففقد لبنان بفقد زراعة التوت صناعة الغزل عن طريق تربية دود الحرير ، كما فقد أصحاب الأرض والمهرة من العمال الاختصاصيين موردهم منها ، ليفتشوا عن مورد جديد ، ومن البديهى ألا تقوم زراعة جديدة مكان زراعة قديمة وأن تؤتى أكلها إلا بعد فترة طويلة من الوقت والتجريب . وقد أدى عدم استقرار المواسم هذه إلى ضعضعة الدخل عند قسم كبير من سكان البلاد .

(ب) نظام الملكية وهجرة الريف :

ونظام الملكية الزراعية فى لبنان كما هو فى أغلب البلدان العربية حال دون تقدم الزراعة وتطورها ، فالأرض

فى لبنان يملكها أفراد متعددون ، يقوم كل واحد منهم بزراعة ملكه الخاص ، فإذا كانت الملكية كبيرة وهى قليلة فى لبنان اتكل كبار الملاك على المستأجرين أو المرابعين . وغالبا ما يسكن أولئك فى المدن فلا يزورون أراضيهم إلا فى المواسم ، بينما يعمل هؤلاء بالمرابعة أو الإيجار أو الشركة دون أن تكون لديهم أهداف واضحة ، باستثناء مصلحتهم الخاصة فى التعويض على جهودهم المبذولة وعملهم الموقوت فى أرض لا يشدهم اليها أى رابط من روابط دوام العمل واستمراره

يضاف إلى هذا كله انصراف الطبقة المثقفة عن الريف للقيام فى مختلف الأعمال فى المدن ، وانصراف الطبقة النصف أمية للتفتيش عن وظيفة فى الدولة أو المصانع أو المؤسسات التجارية .

وثمة فئة كبيرة لا تستطيع الأرض التى يملكونها أن تسد نفقات معيشتهم ، فيعمدون إلى زراعتها ثم يتركونها إلى المدن ، ليعملوا منفردين أو مع القادرين ممن يعولونهم فى شتى الأعمال ، ومن هنا نشأت مشكلة الخدم فى البيوت ، و مشكلة الفيض من الأيدى العاملة التى لا يتيسر لها العمل بسهولة وانتظام .

والجدير بالذكر أن هجرة الريف فى لبنان لا تتم بين منطقة ريفية ومنطقة ريفية ثانية ، بل من الريف إلى المدينة أو خارج البلاد . وهذا ما يفسر لنا تضخم المدن القريبة من القرى و تضخم السكن فى بيروت على الأخص . وهذا ما يفسر لنا أيضاً تكاثر اللبنانيين فى المهجر حتى ليساووا فى عددهم عدد السكان المقيمين فى لبنان .

(ج) التصنيع الريفى :

ولم يبلغ التصنيع الريفى فى لبنان مرحلة يستطيع أن يكون بها موردا فعالا فى زيادة الدخل الزراعى ، فالصناعات الزراعية قليلة أهمها :

التبغ	الذى بلغ إنتاجه عام ١٩٥٢	١٤٩٠ طنا
السكر	» » » »	٥٠٠ »
الكرمة	» » » »	٢٠٠٠٠ »
الزيتون	» » » »	٤٠٠٠٠ »

وهناك صناعات زراعية غيرها تكاد لا تكفى الاستهلاك المحلى . أما صناعة الأثمار عن طريق تجفيفها أو حفظها فلم تتقدم على نطاق واسع يصح الاعتماد عليه لتدعيم الدخل الزراعى ، ولم تتبلور بصورة نهائية بعد الجهود المبذولة من قبل الهيئات والمؤسسات الأهلية عن تركيز نهائى للصناعة الزراعية . أما الصناعات اليدوية الريفية فلا تزال على نطاق ضيق وأن بعض القرى قد احتفظت ببعض الصناعات القديمة التى تقوم بها كصناعة الخزف والفخار فى راشيا وصناعة المدى ولوازم المائدة فى جزين ، وصناعة الحياكة والتطريز فى الزوق ، وقد تأسست جمعية خاصة اسمها دار الصناعة اللبنانية فى بيروت مهمتها تشجيع هذه الصناعات اليدوية والترويج لها وعرضها فى الأسواق الخيرية وبيعها فى شتى الأمكنة وتصدير ما أمكن منها للخارج . وهذه الجمعية تقدم بعض المواد الأولية والقروض المالية للقرويين لمساعدتهم على الإنتاج ، ويقدر عدد الذين ينالون هذه المساعدة بنحو ألف شخص تقريبا يتراوح متوسط الأجر الشهرى لكل منهم بين ٥٠ و ٧٥ ليرة لبنانية وقد ساعدت هذه الحركة على استقرار العاملين بها فى قراهم . وعنيت الحكومة اللبنانية بتشجيع هذه الجمعية فأصدرت لهذه الغاية فى مشروع موازنة وزارة الشؤون الاجتماعية عام ١٩٥٤ - ٢٥ - ألف ليرة لبنانية .

(د) الخدمات العامة فى الريف :

وفى مجال الخدمات العامة فى الريف لا يستفيد سكان الريف الإفادة الكافية .

أما فيما يتعلق بالتعليم ، فإن لبنان ما يزال يشكو فى أن ثمة قرى كثيرة محرومة من المدارس ولكن الجدير بالملاحظة أن هذه المناطق ، هى مناطق زراعية ، وأن تربتها من أجود أنواع الأراضى فى الشرق الأوسط ، ورغم كل هذا فإن عدد المدارس الزراعية محدود جدا لا يتجاوز العشرة بينما عدد التلامذة فى المدارس يقدر بـ ١٧٥٠٠٠ عن عام ١٩٥٣ ، ناهيك عن أن التعليم الريفى غير منتشر كمادة رئيسية من مستلزمات التقدم الريفى وتطوره .

وقد وضعت وزارة الشئون الاجتماعية فى سنة ١٩٥٣ إتفاقا مع إدارة الأعمال لبعثة الولايات المتحدة الأميركية (النقطة الرابعة) يقضى بالعمل على تطبيق منهاج الإنعاش الريفى فى منطقة القاسمية (لبنان الجنوبى) وهذا المنهاج يشمل منطقة مؤلفة من خمس قرى واقعة على المرتفعات القريبة من السهل الساحلى حيث يضيق بين صيدا وصور ، وهنا تمر أيضاً قناة الرى الممتدة من نهر القاسمية التى لم تنجز منشآتها بعد ، أما أهداف المشروع فهى :

١ — المساعدة على تأمين مياه الشرب .

٢ — المساعدة على إدخال التحسينات الممكنة على المنازل والأنظمة العامة فى القرية .

٣ — نشر الخدمات الصحية وتعميم الأدوية الوقائية والعناية بالطفل والتدبير المنزلى .

٤ — نشر الدعوة الصحية ، الزراعية ، التربوية ، والمعلومات الاجتماعية بين سكان القرى .

٥ — مساعدة المزارع على تحسين الإنتاج الزراعى وتشجيع السكان لتأليف التعاونيات .

٦ — تهيئة منهج تدريبى على لمدارس القرى .

وهنالك مجلس لإدارة مشروع الإنعاش الريفى يرأسه المدير العام لوزارة الشئون الاجتماعية وعضوية ممثل من الشعبة المائية والكهربائية وممثل عن وزارة الصحة وممثل عن وزارة التربية وممثل عن وزارة الزراعة وخبير عن النقطة الرابعة فى كل من هذه الحقول المار ذكرها .

وبموجب هذا الاتفاق يعمد الفريقان المتفقان على بناء خمس مراكز اجتماعية حديثة ومركز اجتماعى عام تعمل كلها على تحقيق برنامج علمى تدريبى جديد بشكل يتفق والحياة الريفية ومتطلباتها ، كما وضعت وزارة الشؤون الاجتماعية مشروع قانون يقضى بتجربة التربية الأساسية لخمس سنوات .

وثمة مشروع ريفى آخر فى منطقة صنين يشمل بسكنتا والقرى المجاورة لها ويهدف إلى تحقيق الإنعاش الريفى لهذه المنطقة .

(ه) معدل الدخل فى الريف :

يقدر دخل العامل الزراعى بـ ٤٠٠ ليره لبنانية سنويا إلا أن نسبة هذا الدخل ليست عامة فهى تختلف باختلاف المناطق وباختلاف الحاجة إلى العمال الزراعيين ، ويهبط هذا المستوى فى الأماكن التى يكثر فيها اللاجئون الفلسطينيون الذين يرضون أمام مساعدات وكالة الغوث بأجور ضئيلة قد لا تتجاوز فى بعض الأحيان الليرة والنصف يوميا مقابل استخدامهم فى شتى الأعمال الزراعية فى حين أن معدل أجر العامل الزراعى اللبنانى يتراوح بين ثلاث وأربع ليرات ، ومعدل أيام العمل تتراوح سنويا بين ١٥٠ و ٢٠٠ يوما ، وينحصر عمل أغلب العمال الزراعيين فى استصلاح الأرض ، وتوضيب التبغ وهو عمل تقوم النساء بالقسم الأوفر منه ، ويتراوح الأجر اليومى لكل منهن بين الليرة والنصف والليرتين ، وعملهن هذا عمل موسمى لا يتعدى الشهرين فى السنة .

ويقوم بعض الفلاحين بالعمل فى ورش الأشغال العامة بإصلاح الطرق العامة بصورة متقطعة كما يعمل بعضهم أيضا فى ورش متعهدى الأشغال العامة كشق الطرق وأعمال الرى وغيرها . ولا تكون هذه الأعمال بصفة الاستمرار وكثيرا ما تكون الأجور فيها منخفضة بسبب مزاحمة اليد العاملة السورية لها .

ثانيا ــ الحركة العمالية والاقتصادية فى لبنان

كانت بيروت والمدن الكبيرة فى لبنان حتى الحرب العالمية الأخيرة مركزا هاما للتجارة ، وخلال الحرب ، أصبحت مركزا صناعيا أيضا ، وقد ظلت بيروت المدينة الأكثر أهمية من الناحيتين التجارية والصناعية ، سيما وأنه قد تمركزت فيها المصالح الرئيسية فى الدولة ومعظم الشركات والمؤسسات الصناعية والتجارية الكبرى ، ولكن التجارة والصناعة فى هذه المدن قد مرت فى حالات مختلفة بين ازدهار وكساد نتجت عنها معظم المشاكل الاجتماعية والعمالية.

ولكى نوضح تطور اليد العاملة خلال هذه الفترات لابد لنا من تقسيم بحثنا هذا إلى المواضيع الآتية :

أولا : الحركة العمالية فى التجارة .

ثانيا : الحركة العمالية فى الصناعة .

ثالثا : أرباب الحرف الحرة

رابعا : العوامل التى أدت إلى اكتظاظ المدن .

أولا ــ الحركة العمالية فى التجارة :

رغم أن اقتصاد لبنان هو فى الأساس زراعى فان اقتصاد مدينة بيروت نفسها يرتكز على التجارة ويعود ذلك إلى المميزات الطبيعية التى تتمتع بها هذه المدينة من حيث خبرة تجارها فى التجارة الخارجية وعلاقاتهم واتصالاتهم التجارية فى الخارج . كما أن بيروت هى مركز الوكالات ومقر ممثلى المحلات التجارية والفبارك العالمية وعقدة المواصلات الداخلية والخارجية ، وقد أصبحت فى الآونة الأخيرة مركزا هاما من مراكز الاتصالات الجوية بفضل مطار بيروت الدولى الذى أنشى فيها مؤخرا .

ولم تتبلور حركة العمل إلا فى الشركات والمؤسسات الكبرى التى عملت على تنظيم أسس الاستخدام لديها قبل صدور التشريعات العمالية وفيما يلى بعض هذه النظم :

(ا) معالجة الأجراء :

أن أهم ماتعنى به الشركات الكبرى هو معالجة أجرائها وتتبع كل منها أنظمة خاصة بهذه المعالجة .

فبعض هذه الشركات كشركات البترول الكبرى تملك مستشفيات خاصة بها ، يعمل فيها أطباء وصيادلة وممرضون موظفون فى الشركة ، وهى تقوم قبل استخدام الأجير لديها بفحصه فحصا دقيقاً لكى تتثبت من أهليته للعمل ، فاذا استخدم لديها ومضت على استخدامه مدة معينة حق له الاستفادة من المعالجة المجانية الكاملة ، من الكشف عليه لدى الطبيب أو فى منزله عند الاقتضاء ، أو تصويره على الأشعة أو إجراء التحاليل اللازمة له ، كما يستطيع الاستفادة من أجراء العمليات الجراحية على مختلف أنواعها .

وتمنح هذه الشركات الأفراد عائلة الأجير حق الاستفادة من هذه المعالجة ما بصورة مجانية أو إلقاء مبالغ مخفضة ولدى بعض هذه الشركات أنظمة تقضى بأنه لايحق للأجير أو لعائلته الاستفادة من المعالجة المجانية إلا أن يكون مشتركا بصندوق خاص ومسدداً اشتراكه .

وتمنح بعض الشركات مثل هذه الامتيازات لأجرائها ولأفراد عائلاتهم دون أن يكون لديها مستشفيات خاصة ، وذلك بأن يكون لديها أطباء للمعاينة فى العيادة أو فى المنزل ، أما العمليات الجراحية فتجريها فى مستشفيات تتفق معها على ذلك ، ويتحمل الأجير جزءا من نفقات العملية الجراحية ، أما الأدوية فتصرف بأسعار مخفضة .

وهنالك شركات أقل أهمية تعنى بمعالجة أجرائها مجاناً بواسطة أطباء دون أن تقدم لهم الأدوية أو تساهم معهم فى نفقات العمليات الجراحية وغيرها .

وقد اتخذت بعض الشركات مؤخراً طريقة تأمين موظفيها لدى شركات التأمين ضد المرض على اختلاف أنواعه بما فى ذلك العمليات الجراحية فى المستشفيات ويساهم رب العمل والأجير بدفع بدلات التأمين .

أما المؤسسات الصغيرة فهى تخضع من حيث معالجة أجرائها إلى نظام الوقاية الصحية للأجراء الذى حدده قانون العمل اللبنانى .

(ب) صناديق التوفير :

إن أجور المستخدمين والعمال فى لبنان محدودة وهى لا تمكنهم فى الغالب من الادخار ، غير بعض الشركات الكبرى قد اتبعت طريقة إنشاء صناديق التوفير تغذيها بدلات اشتراك الذين يرغبون فى ذلك من أجرائها وتساهم الشركة فى تدعيم هذه الصناديق بالمنح المالية التى تدفعها .

وقد وضعت إحدى شركات البترول مؤخراً نظاما حديثاً لصندوق التوفير ، يرتكز على اكتتابات الأجراء الأعضاء وتضيف الشركة إلى مجموع الاكتتابات مبالغ تحسب بالنسبة إلى عدد سنى الخدمة ويكتتب الأجير المشترك بمبلغ يخصم من راتبه دون أن يزيد هذا المبلغ عن العشرة بالمئة من راتبه . وتحفظ هذه المبالغ لدى الشركة ثم تعاد للموظف مضافا إليها مكافأة الشركة لدى تركه الخدمة لأى سبب كان ، وتحسب مكافأة الشركة على أساس مجموع التوفيرات وبموجب الجدول التصاعدى التالى :

من سنة إلى سنتين ٢ بالمئة
لسنتين ٥ »
لثلاث سنوات ١٥ »
لأربع سنوات ٣٠ »
لخمس سنوات ٥٠ »

وبعد الخمس سنوات يضاف ٥ بالمئة عن كل سنة خدمة إلى ١٥ سنة إذ تصبح المكافأة مئة بالمئة .

وتتخذ نظم التوفير لدى الشركات طرقا مختلفة لكن الإحصائيات دلت على أن المبالغ التى يوفرها الأجراء بلغت نسباً لا بأس بها ، ففى إحدى الشركات بلغ ما وفرته إحدى المستكتبات ٢٣٠٠ ليرة لبنانية كنواة لبائتها (دوطه) وثمة موظفون وفروا ١٥٠٠ ليرة لبنانية أو أكثر .

ومعدل مايوفر شهريا الموظف العازب هو ١٥ ليره لبنانية والموظفة العازبة ٣٠ ليره لبنانية والمتزوجة ٢٥ . أما المستخدم الذى له ولد واحد فيوفر ٢٠ ليره لبنانية ومن له ولدان ١٥ ليره لبنانية ومن له ثلاثة أولاد ١٠ ليرات لبنانية .

ويسحب المال المدخر عادة بعد أن يثبت المستخدم حاجته إليه لتسديد أجرة البيت مثلا أو لدفع أقساط المدرسة أو للزواج أو لمشترى الألبسة والمفروشات وغير ذلك مما تستدعى الحاجة الملحة إليه .

(ج) التعاونيات :

إن الحركة التعاونية بين المستخدمين والعمال فى لبنان لازالت فى مهدها ، ولم تصدر تشريعات خاصة بهذا الأمر ،

والتشريع الوحيد الذى صدر حتى الآن بهذا الشأن يتعلق بالتعاونيات الزراعية فقط، ومع هذا فإن النشاط التعاونى فى الزراعة ما يزال محدودا ، ولعل التعاونية الزراعية الوحيدة التى استطاعت أن تشق طريقها فى لبنان هى تعاونية « العبادية » لذلك فقد وضعت وزارة الشئون الاجتماعية مشروع قانون يعاد بموجبه تنظيم الجمعيات التعاونية الزراعية وسائر التعاونيات ، وهى تقوم حاليا بالدعاية لدى الأوساط العمالية لتشجيع فكرة التعاون بين أفرادها

إلى جانب كل ذلك عقدت وزارة الشئون الاجتماعية اتفاقا مع النقطة الرابعة الغاية منه رفع مستوى النقابات العمالية فى لبنان عن طريق المعالجة المجانية وبالأخص إنشاء التعاونيات فيها لأن التجارب دلت على أن أجور العمال تستهلك معظمها فى شراء حاجياتهم بأسعار مرتفعة .

(٤) وجبات الطعام :

إن المطاعم الشعبية غير متوفرة فى لبنان ، ومعظم العمال يصحبون معهم طعامهم إلى أمكنة عملهم ، وكثيرا ما تكون كميات الطعام التى يتناولونها غير كافية لتغذيتهم سيما الأحداث منهم ، ويعود ذلك لضآلة الأجر حينا ، وإلى رغبة العامل فى التوفير حينا آخر ، لذلك فإن بعض الشركات قد عمدت إلى تقديم وجبة الغذاء إلى أجرائها بأسعار منخفضة تتراوح بين ٥٠ و٧٥ قرشا لبنانيا ، وهذه الشركات قليلة جدا ، ولابد للتغلب على هذه المشكلة من العمل على إنشاء المطاعم الشعبية . وتعمل وزارة الشئون الاجتماعية حاليا على درس هذه الناحية الهامة .

(٥) الترفيه :

إن الترفيه داخل المصانع والمؤسسات قد حدده القانون .

أما الترفيه خارج أوقات العمل فلم ينظم بعد التنظيم الكامل ، غير أن بعض الشركات الكبرى قد تلافت هذا النقص بأن عمدت إلى مساعدة أجرائها على إنشاء نواد خاصة بهم ، وتتولى هذه النوادى تقديم الخدمات التالية :

١ — الرياضة والتسلية :

وذلك بإنشاء ملاعب لكرة القدم وكرة السلة والكرة الطائرة وقد برز فى مضمار كرة القدم فريق السكة الحديد الذى استطاع أن ينازل أكبر الفرق الرياضية الدولية وأن يحرز عدة انتصارات ، كما تفوقت نواد أخرى فى ميادين السباحة وألعاب التسلية البريئة .

٢ — تنظيم أوقات الفراغ :

وتتجلى أهمية تنظيم أوقات الفراغ فى تلك النوادى بإنشاء المكاتب وغرف المطالعة وتنظيم المحاضرات التى تنمى ثقافة الموظفين الخاصة والعامة ، وإقامة الحفلات بمناسبة الأعياد وغيرها .

٣ — التعليم :

وتعنى هذه النوادى بشكل خاص بتعليم الأجراء فيتابع كل منهم دروسه حسب حاجته ، من الوجهة النظرية والوجهة العملية التى تتعلق بتدعيم اختصاصهم فى مهنة معينة ، وكثيرا ما تتابع الشركات عنايتها بموظفيها ، فتلحق النابغين منهم بالمعاهد العليا لاكتمال اختباراتهم الفنية ودروسهم العليا .

ثانيا — الحركة العمالية فى الصناعة :

لم تكن الصناعة فى الماضى موردا هاما من موارد الثروة القومية ، ولكن لعشرين سنة خلت ، نشأت الصناعة

اللبنانية صغيرة ومترددة ، ثم لم تلبث أن نمت وأشرفت على مرحلة جعلت لها كيانها الخاص ، وقد مرت بمراحل مختلفة خضعت فيها لتأثير التطور الاقتصادى العام فى البلاد .

ويمكن تلخيص تطور الحركة الصناعية فى لبنان فى المراحل الآتية :

المرحلة الأولى بين سنة ١٩٣٠ و ١٩٤٠ :

تتميز هذه المرحلة بأنها كانت عاملا قويا من عوامل خلق الصناعة للأسباب التالية :

(ا) وجود سوق لبضائع الاستهلاك — سوريا ولبنان — يضاف إلى هذين البلدين وجود جيوش الشرق الفرنسية ، مما أدى إلى طلب بعض الأصناف التى تصدت الصناعة اللبنانية لإنتاجها .

(ب) توفر رأسمال نقدى يجمد رؤى تشغيله بعد التخوف من هبوط الفرنك المتتابع .

(ج) خبرة عدد كبير من اللبنانيين بأمور الصناعة نتيجة ممارستهم هذا العمل لدى زيارتهم معامل الإنتاج فى البلاد الأوربية والأميركية .

(د) وجود أسواق عالمية للمواد الأولية الرئيسية ، استطاع اللبنانيون التمول منها بالأسعار التى كانت تباع بها فى البلاد الأجنبية .

وقد استمرت حركة التصنيع فى لبنان بتقدم متحفظ حتى سنة ١٩٣٩ وذلك للصعوبات العامة التى واجهتها كعدم وجود مؤسسة مصرفية صناعية لبنانية تمد الصناعات بالقروض اللازمة لها وفقدان المدارس المهنية وانخفاض كفاءة اليد العاملة ، وعلى الأخص السياسة الجمركية التى كانت وسيلة أساسية للجباية وأداة اقتصادية لتشجيع الاقتصاد وحمايته .

المرحلة الثانية بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٤٥ :

تتميز هذه المرحلة بأنها كانت مرحلة ازدهار الصناعة اللبنانية نظراً لتوقف الاستيراد من الخارج . وقد توصلت الصناعة خلال هذه المرحلة إلى التوسع فى إنتاج جميع أصناف بضائع الاستهلاك الأساسية وجزء كبير من بضائع الإنتاج التى تحتاج إليها المصانع نفسها .

المرحلة الثالثة بين سنة ١٩٤٥ و ١٩٥٠ :

وهى المرحلة الحرجة التى مرت بها الصناعة فى لبنان فبعد أن اكتمل تجهيز المصانع اللبنانية بالآلات الحديثة واتجهت سوق المواد الأولية العالمية إلى الاستقرار ، وبعد أن كان من المنتظر أن يرتفع الإنتاج ويزداد عمل العمال اتخذت الصناعة اتجاها عكسيا . وقد وضح مجلس إدارة جمعية الصناعيين اللبنانيين أسباب ضائقة الصناعات اللبنانية فى بيان جامع نشر فى ٢٠ حزيران سنة ١٩٥٠ . نذكر ملخصه فيما يلى :

١ — غلاء القوة الكهربائية المحركة فى بادىء الأمر ثم عدم توفر هذه القوة بعد انخفاض أسعارها .

٢ — غلاء سعر الوقود الزيتى .

٣ — ارتفاع معدل فائدة التسليف الصناعى وصعوبة الحصول عليه .

٤ — وجود رسوم داخلية على مواد أولية أساسية للصناعة .

٥ — ارتفاع كلفة النقل البرى نظرا للرسوم العالية المفروضة على البنزين

٦ — ضيق السوق اللبنانى واضطرار المصانع للعمل بجزء قليل من طاقتها مما يرفع نسبة المصاريف إلى درجة ترهق صعر السلعة بقدر لا يطاق .

يقابل كل ذلك صعوبات جمة عند تصريف المنتوجات الصناعية ، ففى السوق الداخلى نجد أن إقبال بعض البلدان الأجنبية على تشجيع صادراتها بطرق مباشرة وغير مباشرة قد مكنت صناعاتها المصدرة من إغراق السوق اللبنانى ببضائع لا تتناسب أسعارها مع المعروف عن كافة هذه الأصناف العالمية ، وفى السوق الخارجى نجد أن الصناعة تأثرت نتيجة امتناع أكثر البلدان عن السماح لمستورديها بشراء بضائع لبنانية .

ونلاحظ أن بعض الصناعات يمكن أن تستمر فى إنتاجها لتوفر السوق المحلى لتصريفها ، كصناعة الصابون وصناعة الخمور والمواد القطنية والنسيج وغيرها ، واستمرارها فى الإنتاج على نطاق ضيق لتغطية الاستهلاك المحلى ، وهذا ما حدث فعلا ونتج عنه صرف قسم كبير من العمال .

وهناك صناعات أخرى لسد الاستهلاك المحلى أثناء الحرب لم تقو على الاستمرار بعد مزاحمة المصنوعات الأجنبية لها كصناعة الزجاج والمصابيح الكهربائية وغيرها .

أما صناعة البناء فقد استمرت فى صعود مستمر منذ الحرب الأخيرة حتى اليوم ويعود السبب فى ذلك إلى تقدم هذه الصناعة وإلى توفر الرأسمال الناتج عن أرباح الحرب ، وللازدياد فى عدد سكان المدن سيما فى بيروت . وأن عدد العمال الذين يشتغلون فى أعمال الإنشاءات مباشرة ضئيل بالنسبة لعدد الذين يشتغلون بسببها بصورة غير مباشرة فى النقل أو التحضير أو التركيب النهائى وهذا ما يجعل لهذه الصناعة أهمية اجتماعية خاصة .

والنتيجة فإنه لا مفر للبنان من التصنيع ، فضيق الأراضى الزراعية فيه وغزارة إمكانياته الكهربائية وتوفر النفط فى مصبات شواطئه وخبرة أبنائه وتجهيز معامله تجهيزا فنيا ، وارتفاع مستوى الفهم العام فيه ، كلها أسباب تحتم عليه أن يستمر فى عملية تصنيعه وأن يقويها .

ثالثا — أرباب الحرف الحرة :

وإلى جانب الأعمال التجارية والصناعية نجد فئة أرباب الحرف الحرة التى تعمل فى بيروت والمدن اللبنانية بصورة واسعة النطاق وتساهم هذه الفئة مساهمة فعالة فى الاقتصاد اللبنانى . وأهم الأعمال التى تمارسها هذه الفئة هى النجارة وصناعة الأحذية والخياطة وبعض الحرف الأخرى .

ويلاحظ أن معظم أرباب الحرف يقومون بعملهم بأنفسهم أو بمعاونة أحد أفراد عائلتهم والقسم الآخر يستخدمون عاملا واحدا أو أكثر وقليلا ما تصل نسبة العمال لديهم إلى عشرة فما فوق ، ويتدرب لدى هذه الفئات عمال من الأحداث مجانا أو لقاء مكافآت بسيطة ، ويلجأ بعض أصحاب الحرف كالخياطين وصانعى الأحذية بتحويل بعض أشغالهم إلى أشخاص لقاء أجر معين عن كل قطعة وهؤلاء الأخيرون يمارسون عملهم فى ظروف قاسية إذ أنهم يعملون فى بيوتهم التى لا تتوفر فيها الشروط الصحية اللازمة ويشتغلون أحيانا دون مراعاة لساعات العمل المقررة طمعا فى زيادة كسبهم ، إذ أنهم غالبا ما تكون أعمالهم موسمية مما يضطرهم إلى العمل المرهق حينا والتوقف عن العمل حينا آخر .

وتنشأ مشاكل كثيرة بين أرباب الحرف المذكورين وعمالهم الذين يعملون لديهم بأجر مقطوع لأن دخل أرباب الحرف الضئيل لا يتيح لهم فرصة إنصاف عمالهم إنصافا كاملا ، ويلاحظ أن أوضاع الفريقين متشابهة إلى حد بعيد وكثيرا ما تتدخل وزارة الشئون الاجتماعية لتسوية الخلافات بينهم كأن تضع لهم اتفاقات خاصة يعملون بمقتضاها .

رابعا ـ العوامل التى أدت إلى اكتظاظ المدن:

لقد تبين لنا من الأبحاث المسابقة أن الحركة التجارية والصناعية والحرف الحرة قائم أغلبها فى المدن الكبرى وبالأخص فى بيروت وضواحيها وسنوضح هنا العوامل التى أدت إلى اكتظاظ العاصمة .

فالعاصمة هى المركز الرئيسى لجميع دوائر الدولة إذ أن النظام الإدارى المتبع فى لبنان حتى الآن لا يزال يعتمد بمجموعه على أسس المركزية .

٣ـ تشريع العمل فى لبنان

لم تصدر فى لبنان تشريعات خاصة للعمل إلا فى خلال الحرب الأخيرة وبعدها ، أى بعد ازدهار الحركة الصناعية والتجارية فى البلاد ، أما قبل ذلك فلم يصدر رأى تشريع يتعلق بالعمال والمستخدمين إلا ما ورد فى قانون الموجبات والعقود الذى صدر عام ١٩٣٤ ، وقد حدد هذا القانون واجبات المستخدم ورب العمل عند فسخ العقد بالرضى وبالقبول أو بسبب المرض وغيره ، وقد تبين أن هذا النص لا يفى بالحاجة لأنه لم يذكر المهل التى ينبغى قبل التسريح من الخدمة ولا قيمة التعويض الواجبة عند التسريح ، فصدر قانون جديد بتاريخ ٢٧ ايار ١٩٣٧ أوجب على رب العمل أو المستخدم إنذار الفريق الآخر ضمن مهلة معينة فى حالة التوقف عن العمل تحت طائلة تحمل العطل والضرر واعتبر أن الراتب الذى يعتبر أساسا فى التعويض هو الراتب الذى كان يتناوله المستخدم حين فسخ العقد . غير أن الحال الاقتصادية قد تطورت بسرعة أثناء الحرب الأخيرة كما ذكرنا فرأت الحكومة أنه لابد من وضع قوانين تنظم أوضاع العمل والعمال تنظيما يتفق والتقدم الاجتماعى الذى سجله لبنان فصدر على التوالى .

أولا : قانون التعويض عن الطوارىء التى تقع أثناء العمل ، الذى صدر بموجب مرسوم اشتراعى رقم ٢٥ فى ٤ أيار سنة ١٩٤٣ وأهم ما ورد فى هذا القانون أن الذين يستحقون التعويض عن طوارىء العمل هم العمال والمستخدمون الذين يعملون فى الأعمال التالية ولو كانت من المصالح العامة وهى :

المناجم ومنابتها والمقالع ، صناعات البناء ، ورش حفر الآبار ونقلها ، ورش استثمار الغابات ، صناعات النقل برا أو على ظهر المياه باستثناء الملاحة البحرية ، أعمال الشحن والتفريغ ، مشاريع توليد القوة الكهربائية وتوزيعها ، التنقيب عن الآثار ، وكل استثمار أو قسم منه تصنع فيه أو تعالج المواد المتفجرة وتستعمل فيه آلة تحركها قوة غير قوة الإنسان أو الحيوان .

وقد أجاز هذا القانون رفع معدل التعويضات المنصوص عنها فيه بواسطة اتفاقات خاصة بين صاحب العمل والعامل ، كما حدد العجز المستديم الكلى والعجز المستديم الجزئى وما يعادلها من التعويض ، أما إذا كان العطب غير مذكور فى الجدول الملحق بهذا القانون فتقدر الخسارة اللاحقة بالمصاب فى مقدرته على الكسب مع أخذ معارفه وكفاءته فى العمل بعين الاعتبار ، وقد فصل هذا القانون الطوارىء التى تؤدى إلى الوفاة وتعويض الوفاة وشروط إعطائه لزوجه وأولاده الشرعيين والطبيعيين ، وللفروع غير الأولاد إذا كانوا محرومين من سندهم الطبيعى فأصبحوا لهذا السبب عالة على المصاب وقد أوجب الفصل الثانى من هذا القانون أن يقدم رب العمل العناية الأولى للجريح حتى ولو لم يضطر الجريح إلى ترك عمله بسبب جرحه ، والنفقات الطبية والجراحية والصيدلية وعند الاقتضاء نفقات

المستشفى ، ومصاريف نقل العامل المصاب إلى محل إقامته العادى أو إلى المستشفى وهو يتحمل أيضا مصاريف مشترى الأجهزة اللازمة التى تركب موضع أعضاء الجسم وترك القانون للعامل المصاب الحق فى اختيار طبيبه وصيدليته .

وأوجب الفصل الثالث من نفس القانون على رب العمل أن يقدم تصريحا للمحكمة ذات الصلاحية فى المنطقة التى وقع فيها الحادث خلال الثلاثة أيام التى تليه .

وورد فى الفصل الخامس أنه يجب على رب العمل مسك ثلاثة سجلات ، سجل مراقبة العمال وسجل الأجور وسجل تدوين حوادث العمل ونتائجها وأوجب على رب العمل أن يعلق نسخة من هذا القانون فى كل مؤسسة أو ورشة تابعة له .

أما الفصل السادس فينص على العقوبات .

ثانيا : قانون بوضع حد أدنى للأجور فى الصناعة والتجارة وبتعويض غلاء المعيشة :

صدر بهذا الشأن المرسوم الاشتراعى رقم ٢٥ بتاريخ ١٥ كانون الأول سنة ١٩٤١ المعدل بالمرسوم الاشتراعى رقم ٢٠٤ بتاريخ ٢٧ آب سنه ١٩٤٢ والمرسوم الاشتراعى رقم ٢٩ بتاريخ ١٢ أيار سنة ١٩٤٣ ، وقد حدد بموجبها الحد الأدنى للأجر فى بيروت بمبلغ ٩٤ ليرة لبنانية وفى خارج بيروت بمبلغ ٨٨ ليرة لبنانية كما حدد التعويض العائلى كما يلى :

للزوجة عشر ليرات لبنانية شهريا

عن ولد واحد عشر ليرات

عن ولدين ١٧،٥٠ ليره

عن ثلاثة ٢٥ ليره

عن أربعة ٣٠ ليره

عن خمسة ٣٥ ليره

والحد الأدنى ذاك يطبق على الأجراء الذين بلغوا العشرين من العمر ويعملون ٤٨ ساعة فى الأسبوع وهو لا يطبق بالتالى لغير هذه الحالات .

ثالثا : قانون العمل :

وصدر أخيرا قانون العمل بتاريخ ٢٣ آب سنة ١٩٤٣ ويتعلق هذا القانون بتحديد علاقات أرباب العمل مع أجرائهم فى كافة الحقول الصناعية والتجارية وملحقاتها وأنواعها الوطنية والأجنبية سواء كانت عامة أو خاصة علمانية أو دينية بما فى ذلك مؤسسات التعليم الوطنية والأجنبية والمؤسسات الخيرية والشركات الأجنبية التى لها مركز تجارى أو فرع أو وكالة فى لبنان . واستثنى هذا القانون من أحكامه .

(ا) الخدم فى بيوت الأفراد .

(ب) عمال الزراعة .

(ح) المؤسسات التى لا يشتغل فيها إلا أعضاء العائلة تحت إدارة الأب أو الوصى .

(ى) الإدارات الحكومية والهيئات البلدية .

(هـ) الفئات التى صدرت بشأنها قوانين خاصة بها كعلمى المدارس مثلا .

ويتضمن قانون العمل أحكاما تشمل الأمور الآتية :

١ — فى عقد الاستخدام :

لقد قسم القانون عقد الاستخدام إلى قسمين ، عقد استخدام لمدة معينة وعقد استخدام لمدة غير معينة خاضعين لشروط عامة منها أنه يحظر الارتباط بعقد عمل ما طيلة الحياة ، أو التعهد بالامتناع مدى الحياة عن الاشتغال فى مهنة ما ، ويحظر أيضا على من هو دون الواحدة والعشرين استخدام أولاد دون السادسة عشر ، وكذلك يحظر على العازب والأرمل أو الهاجر أن يسكن عنده قاصرا ، وكذلك منع الأشخاص المحكوم عليهم فى جناية أو جنحة شائنة أن يستخدموا المتدربين لديهم ، وهو إلى جانب ذلك يحدد كيفية التدريب وواجبات رب العمل المدرب ، ويجعل لكل عامل دفتر استخدام يعطى من وزارة الشؤون الاجتماعية ويوجب على رب العمل إعطاءه شهادة عند التسريح . ولم يميز القانون بين عقد العمل لمدة معينة وبين عقد العمل لمدة غير معينة إلا فى حالتى فسخ العقد وتعويض الصرف.

ففى عقد العمل لمدة معينة فيمكن فسخه وفقا للشروط المنصوص عنها فى العقد ولا يستحق الأجير تعويض الصرف عن الخدمة إلا إذا استفاد من عقود لمدة معينة حددت بعقد أو بالاستمرار فى العمل دون انقطاع خلال مدة سنتين على الأقل إذ يصبح حكم الأجير كحكم الأجراء الذين يستفيدون من عقود لمدة غير معينة ، أما العقد لمدة غير معينة فيمكن فسخه فى أى وقت كان ولأى سبب ضمن الشروط التالية :

(ا) توجيه إنذار خطى من الذى ينوى فسخ العقد قبل شهر واحد إذا كانت مدة الخدمة المنقضية أقل من ثلاث سنوات وقبل شهرين إذا كانت المدة المنقضية تتجاوز الثلاث سنوات .

(ب) إذا تم توجيه الإنذار الخطى من قبل الأجير فلا يستحق له تعويض الصرف من الخدمة إلا إذا كان فى الستين من عمره أو قضى فى الخدمة أكثر من خمس وعشرين سنة ، أو كان الأجير أنثى ترغب فى الزواج وتضطر لترك العمل من أجل ذلك .

(ح) إذا كان الإنذار الخطى من قبل رب العمل فيجب عليه أن يدفع تعويضا يوازى أجرة شهر عن كل سنة خدمة وأجرة نصف شهر إذا كانت مدة الخدمة أقل من سنة .

وفى حالات معينة يمكن فسخ العقد من قبل رب العمل دون إنذار سابق ولا تعويض وذلك فى الحالات الآتية :

(ا) إذا انتحل الأجير جنسية كاذبة .

(ب) إذا استخدم الأجير على سبيل التجربة ولم يرض رب العمل خلال ثلاثة أشهر من استخدامه .

(ح) إذا ثبت أن الأجير ارتكب عملا أو إهمالا مقصودا يرمى إلى إلحاق الضرر بمصالح رب العمل المادية .

(ى) إذا أقدم الأجير رغم التنبيهات الخطية التى توجه إليه على ارتكاب مخالفة هامة للنظام الداخلى ثلاث مرات فى السنة الواحدة .

(هـ) إذا تغيب الأجير دون عذر شرعى أكثر من خمسة عشر يوما فى السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية

(و) إذا حكم على الأجير بالحبس سنة فأكثر لارتكابه جناية أو جنحة فى محل العمل وأثناء القيام به ، أو إذا حكم عليه بموجب قانون العقوبات .

(ز) إذا اعتدى الأجير على رب العمل أو متولى الإدارة المسؤول فى محل العمل .

ومن جهة ثانية يحق للأجير أن يترك العمل قبل انتهاء مدة العقد ودون علم سابق ويستحق له التعويض فى الحالات الآتية:

(ا) إذا أقدم رب العمل أو ممثله على خدعة فى شرط العمل عند إجراء العقد .

(ب) إذا لم يقم رب العمل بموجباته نحو الأجير وفقا لأحكام هذا القانون .

(حـ) إذا ارتكب رب العمل أو ممثله جرما مخلا بالآداب فى شخص الأجير أو عضو من أعضاء عائلته .

(د) إذا أقدم رب العمل أو ممثله على ارتكاب أعمال عنف فى شخص الأجير .

٢ — فى استخدام الأولاد والنساء :

يقصد القانون بالأولاد من لم يبلغ الثالثة عشر من العمر وبالأحداث من تجاوز الثالثة عشر ولم يبلغ السادسة عشر ، لافرق بين الذكور والأناث . وقد حظر تشغيل الأولاد فى الصناعات الميكانيكية كافة وبعض الأعمال الشاقة كتفضيض المرايا بالزئبق وصنع المتفجرات ، وصنع الأسفلت وأعمال الدباغة وغيرها .

أما الأحداث فيحظر تشغيلهم فى هذه الأشغال إلا أنه يجوز تشغيلهم فى الأعمال الميكانيكية ويخضع تشغيلهم فى بعض الصناعات كطبخ الدم والصابون والعظام والشحم والأسمدة أوما إلى ذلك من الأعمال المرهقة والشاقة ، بشهادة طبية تثبت مقدرتهم الجسدية على العمل .

ولايجوز تشغيل الأولاد والأحداث أكثر من سبع ساعات ، كما لايجوز تشغيلهم فى الليل أو فى أى عمل مرهق أو غير ملائم مع سنهم .

وفى جميع الأحوال لايجوز تشغيل من لم يتجاوز الثامنة من عمره .

أما فيما يتعلق بالنساء فقد حظر القانون تشغيلهم ليلا فى الصناعات الميكانيكية واليدوية كافة ، وفى الصناعات والأعمال المحرمة على الأولاد .

وأوجب لهن أجازة أربعين يوما للولادة ، بأجر كامل كما منع صرفهن من الخدمة خلال هذه المدة واحتفظ لهن إلى جانب ذلك بحق الاستفادة من الأجازة السنوية العادية .

٣ — فى مدة العمل والأجازات :

الحد الأعلى للعمل فى الأسبوع ٤٨ ساعة ، يمكن إنقاصها فى الأشغال المرهقة أو المضرة بالصحة كما يمكن زيادتها فى بعض الأحوال كأشغال المطاعم والمقاهى بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية .

ويمكن أن تزاد ساعات العمل بساعة إضافية فى الأحوال الاضطرارية شرط أن يدفع تعويض إضافى بمعدل ١٥٠ ٪ عن أجر الساعة العادى . ويوجب قانون العمل راحة لاتقل عن ساعة عند منتصف النهار وراحة تسع ساعات متوالية فى اليوم وراحة أسبوعية لاتقل عن ٣٦ ساعة بدون انقطاع ، وأجازة سنوية خمسة عشر يوما بأجر كامل شرط أن يكون الأجير مستخدما فى المؤسسة منذ سنة على الأقل ، وأجازة مرضية بأجر كامل وبنصف أجر مدة تتراوح بين شهر وستة أشهر حسبما يكون العامل قد قضى فى الخدمة لدى رب العمل . وحظر القانون على رب العمل فى جميع الحالات أن يصرف الأجير من الخدمة أو أن يوجه إليه علم الصرف ، وجعل كل اتفاق مخالف النصوص المتعلقة بساعات العمل والإجازات باطلا لا مفعول له ، وللأجراء أن يستفيدوا من الاتفاقات والأنظمة الأكثر فائدة لهم .

٤ — فى الأجور :

تدفع الأجور عادة بالعملة الرسمية ويتفق على كيفية الدفع بين الأجير ورب العمل ، ومن واجب رب العمل أن يدفع الأجرة فى أيام العمل وفى المحل الذى يشتغل فيه الأجير . ويعتبر القانون أجرة العامل من الديون الممتازة عن السنة الأخيرة ، فإذا كان رب العمل مدينا بمبلغ ناتج عن أجرة لأجيره فإن هذا الدين يصنف بعد دين الخزينة والمصاريف القضائية والتأمينات الجبرية ، أى أنه إذا كان هنالك دائنون غير المار ذكرهم فإن الأجير يستوفى أجرته قبلهم . وكذلك فى حالة الإفلاس ، فالأجير يستوفى أجرته قبل سائر الدائنين . وإذا كان فى حوزة الأجير أشياء من صنعته فيحق له أن يمتنع عن تسليمها لرب العمل وبعبارة أخرى أن يحبسها بين يديه حتى تدفع له الأجرة المترتبة عليها . وإذا انقضى على إنجازها سنتان دون أن يدفع رب العمل أجرة عنها فيحق للأجير بيعها بالمزاد العلنى واستيفاء أجرته من أصل ثمنها .

٥ — وقاية الأجراء :

وقاية الأجراء أعارها المشرع اهتماما كليا ، فلم يكتف ببحث هذا الأمر فى معرض قانون العمل وحده . فالنصوص المتعلقة بالمؤسسات الخطرة أو المزعجة أو المضرة بالصحة العامة تضع على عاتق صاحب المؤسسة قيوداً تلزمه باتخاذ الإجراءات الضرورية فى سبيل المحافظة على صحة العمال وسلامتهم ، والقانون العام للموجبات والعقود يحوى نصا بهذا المعنى .

وبقدر ما يكون عدد العمال كبيراً فإنه يترتب على صاحب المشروع اتخاذ تدابير على نطاق أوسع . ولذلك حرص المشرع على تنظيم هذه الأمور ففوض إلى مجلس الوزراء استصدار المراسيم اللازمة بعد أخذ رأى وزارة الشؤون الاجتماعية لتحديد التدابير العامة للحماية والوقاية الصحية التى تطبق على جميع المؤسسات الخاضعة لها .

وبصورة خاصة تنظيم الإنارة وتجديد الهواء وتأمين المياه الصالحة للشرب والمراحيض وإخراج الغبار والدهان ومنامة الأجراء والاحتياطات المتخذة ضد الحرائق .

٦ — تنظيم العمل :

إذا كان عدد العمال فى مؤسسة يزيد على خمسة عشر فيجب على رب العمل أن يضع نظاما داخلياً للعمل فى مؤسسته وللأجراء الذين يشتغلون عنده .

وهذا النظام لا يكون نافذاً مالم يقترن بموافقة وزير الشؤون الاجتماعية ، ويجب أن يعلق فى مكان ظاهر من محل العمل بحيث يتمكن الأجراء من الاطلاع عليه بسهولة . ويشتمل هذا النظام بصورة خاصة على شروط العمل والغرامات التى تطبق على المستخدمين عند ارتكابهم خطأ أو إهمالا أثناء العمل .

وتفرض الغرامات بطريقة حسم الراتب ، فإذا ارتكب الأجير خطأ هاما أو إهمالا جدياً أثناء العمل ، أو خالف الأنظمة الداخلية ، يحق لرب العمل أن يفرض عليه غرامات توازى أجرة ثلاثة أيام عن كل مخالفة . وقد عين القانون الحد الأقصى للغرامة فحدده بما يوازى أجر خمسة أيام فى الشهر الواحد ، أى لا يجوز أن يخصم من الأجير ما يزيد عن هذا المبلغ فى الشهر . وأما الغرامات التى يفرضها رب العمل على سبيل العقاب ، أى عندما لا يكون هناك ضرر مادى ملموس قد لحق به ، فلا يستولى عليها رب العمل وإنما يجب أن تخصص بكاملها للأعمال التعاونية المنشأة لمصلحة الأجراء .

٧ — المجلس التحكيمي :

مجلس العمل التحكيمي محكمة استئنافية تتألف من قاض وممثل عن أرباب العمل وممثل عن الأجراء. وممثلو أرباب العمل والأجراء يجب أن يكونوا لبنانيين قد أتموا الحادية والعشرين من العمر ، وغير محكوم عليهم لجناية شائنة ، وقد مارسوا مهنتهم مدة خمس سنوات على الأقل .

أما صلاحيات المجلس التحكيمي فتشمل ، أولا : الخلافات الناشئة عن طوارىء العمل المنصوص عليها في المرسوم الاشتراعي رقم ٢٥ الصادر في ٤ أيار سنة ١٩٤٣ . ثانياً : جميع الخلافات الناشئة بين أرباب العمل والأجراء عن تطبيق أحكام قانون العمل بصورة عامة . فعندما تقدم إلى المجلس التحكيمي دعوى من اختصاصه ، يحيلها عادة إلى وزارة الشؤون الاجتماعية فتقوم الدائرة المختصة لديها بدعوة الطرفين وتحاول إنهاء الخلاف صلحا بينهما . فإذا تمت المصالحة تنتهي القضية . وإن لم تتم تعيد وزارة الشؤون الاجتماعية الملف إلى المجلس التحكيمي مع جميع ما يكون لديها من معلومات لينظر فيها المجلس بسرعة .

٨ — النقابات :

في كل فئة من فئات المهن الحرة يحق لأرباب العمل والأجراء أن يؤلفوا بترخيص من وزير الشؤون الاجتماعية نقابات خاصة يكون لها الشخصية المدنية وحق التقاضي ويحظر عليها الاشتغال بالسياسة . أما غاية النقابة فتنحصر في الأمور التي من شأنها حماية المهنة وتشجيعها ورفع مستواها والدفاع عن مصالحها والعمل على تقدمها من الوجهة الاقتصادية والصناعية والتجارية وأما الانتساب إلى النقابة فليس أمرا إجبارياً فكل من رب العمل والأجير حر في أن ينتسب إلى النقابة أولا ينتسب ، سواء في ذلك أبناء البلاد والأجانب فيما إذا كان مصرحا لهؤلاء العمل في لبنان .

مكتب عمل في الجامعة العربية :

ولعل أهم ما نقترحه في موضوع معالجة المشاكل الاجتماعية، هو إنشاء مكتب للعمل في الجامعة العربية وأن تكون مهمة هذا المكتب :

١ — الإحصاءات العمالية والاجتماعية .
٢ — ملاحقة تنفيذ توصيات الحلقات الاجتماعية ومواثيقها.
٣ — النشر والدعاية .
٤ — الوقاية الصحية .
٥ — حقل العمل الزراعي.
٦ — المساعدة الفنية .
٧ — التدريب المهني .
٨ — الخدمات الخارجية .
٩ — الترجمة والطباعة والتوزيع.
١٠ — العلاقات الدولية .
١١ — اليد العاملة .

١٢ — الحركة النقابية عند أرباب العمل .

١٣ — » » » » العمال .

١٤ — الصناعة واليد العاملة فيها .

وبالإضافة إلى ما يمكن تحقيقه من جليل الخدمات عن طريق هذا المكتب فإن بالإمكان الاستناد عليه فى تنظيم المساعدات الفنية المقدمة إلى الدول العربية من هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية التابعة لها ، وأن يلاحق المكتب تطبيق التوصيات والمقررات الدولية المتعلقة بشتى ميادين العمل والاجتماع ، وأن يعمل على تنظيم المنح والبعثات بما يتفق مع أوضاع البلدان العربية وحاجاتها .

وأخيراً يمكن العمل بواسطة المفاوضات المباشرة مع هيئة العمل الدولية على إنشاء مركز دولى فى إحدى البلدان العربية لإعداد الاخصائيين الاجتماعيين ، وتخريج القادة الاجتماعيين وتوفير الفنيين اللازمين لشتى الحقول .

أنظمة عمالية صدرت بعد قانون العمل

وبعد صدور قانون العمل قامت وزارة الشئون الاجتماعية بدراسة مختلف الأوضاع العمالية وتقدمت بعدة مشاريع من شأنها رفع المستوى العمالى فى لبنان وقد صدرت على التوالى بعض المراسيم والقرارات التى أدت إلى تكميل قانون العمل وأحكمت طرق التنفيذ ولا تزال هناك عدة مشاريع قيد الدرس تهدف لتعديل بعض أحكام قانون العمل . ونورد فيما يلى أهم المراسيم والقرارات التى صدرت حتى الآن .

المرسوم رقم ٦٣٤١ الصادر فى ٢٤ تشرين أول سنة ١٩٥١ والمتعلق بتنظيم الحماية والوقاية الصحية فى المؤسسات وهو يتلخص فيما يلى :

أوجب هذا المرسوم على كل مؤسسة أن تحافظ على النظافة التامة فى أمكنة العمل ، وأن تطهر الآبار ومجارى الغاز وغيرها تطهيرا تاما ، وأن تجهز الأرض التى يركد فيها الماء بوسائل كافية لتصريفه ، كما أوجب إنشاء المرافق الصحية ، وتعميم الإنارة وإنشاء مغسلة لكل خمسة وعشرين عاملا وتأمين مياه الشرب وتأمين أمكنة خاصة لثياب العمال ، وأمكنة خاصة لجلوس الأجيرات اللواتى يقمن بأعمالهن وهن واقفات وذلك أثناء راحتهن . كما أوجب المرسوم وضع صناديق خاصة بالأسعاف الأولى بمعدل صندوق واحد لكل مئة وخمسين شخصا ، وأن يكون لكل مؤسسة يزيد عدد أجرائها على العشرين طبيب خاص يدعى طبيب المؤسسة تحدد ساعات عمله بمعدل ساعة فى الشهر لكل عشرين أجيرا .

أما توفير الوقاية والسلامة فقد نص الفصل الثانى من المرسوم على وجوب وضع سياج حول كل دولاب رفاص متصل رأساً بالمحرك الرئيسى وحول كل قسم متحرك فى المحرك وكل رأس فى طرف كل آلة مائية متحركة وحول جميع المولدات الكهربائية ، كما حظر إنشاء أى ماكينة جديدة معدة للبيع أو للاستعمال بواسطة القوة الميكانيكية دون إذن سابق من وزارة الشئون الاجتماعية وأن يوضع على كل سلم (درابزين) يدوى متين التركيب وأن تصان كل فوهة مع اتخاذ التدابير اللازمة للوقاية فى كل عمل ينبعث منه الغبار والمواد القابلة للالتهاب أو الانفجار . وأن يراعى فى المراجل البخارية وغيرها وضع الصمامات الملائمة ويفحص كل مرجل مرة واحدة فى السنة على الأقل .

وقد نص المرسوم أخيرا على أنه لايجوز إنشاء أية مؤسسة صناعية بعد صدور هذا المرسوم إلا بعد موافقة وزارة الشئون الاجتماعية .

وتنفيذا للمرسوم المنشور أعلاه أوجبت وزارة الشئون الاجتماعية على مختلف الشركات والمصانع والمؤسسات

أن تتقدم بتقرير شهرى عن كل طارىء يصيب العامل أثناء عمله وعن كل مرض مهنة تعتريه فور إصابته لتطلع الوزارة عن كثب على كيفية وقوع الإصابة وعلى المساعدات المعطاة للمصابين وعلى التدابير المتخذة لمنع تكرار الإصابة ، وقد صدر بتاريخ ١٩٥٢/٩/٥ قرار من وزارة الشئون الاجتماعية بهذا الشأن .

المرسوم رقم ١٤١٠٠ الصادر بتاريخ ٢ آيار سنة ١٩٤٩

والمتعلق بتنظيم تفتيش العمل

قد حدد هذا المرسوم شروط تعيين مفتشى العمل فأوجب أن يكون عمره على الأقل ٢٥ سنة وأن يكون مجازا فى الحقوق أو حائزا على شهادة الهندسة من معهد معترف به .

وعهد إلى مفتش العمل بموجب هذا المرسوم الإشراف على تنفيذ القوانين والمراسيم والأنظمة المتعلقة بالعمل وبصورة خاصة جمع المعلومات عن العمل وتنسيقها ودراسة أسباب البطالة ومراقبة النقابات والإشراف على مكاتب الاستخدام وعلى تنظيم محاضر بالمخالفات .

القرار رقم ٦٦٩٥ الصادر بتاريخ أول نيسان ١٩٤٩

والمتعلق بتخصيص الغرامات للأعمال التعاونية

يوجب هذا القرار على أرباب العمل بأن يخصصوا الغرامات التى يفرضونها على الأجراء للأعمال التعاونية وذلك بأن ينشئوا فى مؤسساتهم صندوقاً خاصاً لحفظ هذه الغرامات بتمامها . تتولى إدارته لجنة مؤلفة من رب العمل أو من ينتدبه ومن ممثل عن المستخدمين وآخر عن العمال . ويمكن لكل مستخدم أو عامل قضى فى الخدمة أكثر من ثلاثة أشهر أن يستفيد من هذا الصندوق فى الحالات الآتية :

(ا) إذا مرض هو أو أحد أفراد عائلته .
(ب) إذا توفى أحد أصوله أو فروعه .
(ح) إذا كان متزوجا وبحاجة إلى نفقات الولادة .
(ء) إذا تزوج وكان بحاجة إلى نفقات الزواج .

ويجب على رب العمل أن يقيد فى سجل خاص الغرامات الداخلة إلى الصندوق والإعانات التى تصرف منها وأن يرسل جدولا بميزانية الصندوق النهائية إلى وزارة الشئون الاجتماعية فى آخر كل سنة .

المرسوم رقم ٧٩٧٣ الصادر بتاريخ ٣ نيسان ١٩٥٢

والمتعلق بتنظيم سير العمل فى النقابات

يوجب هذا المرسوم على النقابات تحديد أهم الأمور التى يجب أن تدخل فى نظامها الداخلى وطرق إنتخاب مجالسها الإدارية وتحديد الإجراءات التى يجب اتخاذها فى حالة حل النقابة أو إلغائها .

الحركة النقابية فى لبنان :

تكونت النقابات فى لبنان بعد صدور قانون العمل ، ونظمت أعمالها على أثر صدور المرسوم الخاص بتنظيمها والمشار إليه أعلاه .

وقد بلغ عدد النقابات العمالية حتى الآن ٤٧ نقابة كما بلغ عدد نقابات أرباب العمل ٦٣ نقابة .
وتتراوح نسبة المنتسبين إلى النقابات العمالية بين ٢٥ و ٣٠ بالمئة ونسبة المنتسبين إلى أرباب العمل بين ٣٠ و ٤٠ بالمئة .

وقد تأسس فى لبنان اتحادان يضمان معظم النقابات العمالية وهى :

١ — جامعة نقابات العمال والمستخدمين التى تضم ١٦ نقابة .

٢ — اتحاد النقابات الحرة الذى يضم ٥ نقابات .

وقد تأسس اتحاد واحد لنقابات الحرف الحرة يضم ٤٤ نقابة .

ويلاحظ أن المركز الرئيسى لمعظم النقابات فى لبنان هو بيروت وعدا ذلك ، ففى طرابلس نحو ٧ نقابات ، وفى البقاع ، وفى لبنان الجنوبى نقابتان . وبعض نقابات طرابلس منضمة إلى جامعة نقابات العمال والمستخدمين ، كما يلاحظ أن النقابات جميعا تجتاز المرحلة الأولى من تطورها ، أما أهم الخدمات التى تقدمها لأعضائها فتتلخص فيما تقوم به جامعة الاتحادات ، فلدى جامعة نقابات العمال مركز عام فى بيروت يضم قاعة للمحاضرات ومدرسة لمكافحة الأمية ، وتصدر عنها نشرات عمالية ، وقد انضمت الجامعة منذ سنتين إلى الاتحاد الدولى للنقابات الحرة ، وهى توفد من حين إلى آخر بعض أعضائها لتمثيلها فى المؤتمرات العمالية والأقليمية ولزيارة البلدان المتقدمة اجتماعياً .

أما اتحاد النقابات الحرة فهو يضم النقابات العمالية فى المؤسسات الكبرى ويقوم نظرا لإمكانياته المادية المتوفرة بتقديم مختلف المساعدات للأعضاء المنتسبين إليه .

وتقوم النقابات المستقلة بنشاط ملموس فى سبيل تحسين مستواها وتأدية الخدمات اللازمة لها وتتعاون وزارة الشئون الاجتماعية مع هذه الفئات الثلاث من النقابات فى سبيل تنظيم أعمالها وتقديم المساعدات الفنية لها وتمنحها فى بعض الأحيان مساعدات مادية تساعدها على تدارك نفقاتها الإدارية أو لتدعيم المشاريع الاجتماعية التى تقوم بها .
وقد برهنت هذه النقابات رغم حداثة عهدها على حفظها للنظام وعلى تفهمها روح المشاكل العمالية ، وكثيرا ما يؤدى الاتصال بينها وبين نقابات أرباب العمل إلى وضع اتفاقات خاصة تعود بالنفع على الفريقين .

أنظمة خاصة ببعض فئات الأجراء

إلى جانب قانون العمل صدرت أنظمة تتعلق ببعض فئات الأجراء وأهمها ما يلى :

١ — المرسوم رقم ٥٧٥٦ بتاريخ ٢١ آب سنة ١٩٥١

المتعلق بتوزيع عائدات العشرة بالمئة لمستخدمى الفنادق والمطاعم والملاهى فى لبنان

وقد صدر هذا المرسوم بناء على الاتفاق المعقود بين نقابات أصحاب الفنادق والمطاعم والملاهى والحانات وبين نقابات عمال ومستخدمى هذه المؤسسات .

وقد تضمن المرسوم المذكور أعلاه أن العشرة بالمائة تستوفى عن بدل المسكن والطعام والمشروبات والخدمات التى تدخل ضمن نطاق المؤسسة ، وأن هذه العائدات توزع على الأجراء الذين هم على صلة مباشرة مع الزبائن دون سواهم .
ويستفيد الأجير الأجنبى الحائز على إجازة العمل من عائدات العشرة بالمئة شرط أن لا يتجاوز ذلك نصف الحرفة المخصصة لفئة من الوطنيين ، على أن يتحمل رب العمل النصف الباقى . وتوزع الحصص مرتين فى الشهر .

وأوجب المرسوم على أرباب العمل فى مختلف المؤسسات تنظيم سجل خاص تدون فيه حصص المستخدمين وطريقة توزيعها ويحق لمندوب المستخدمين فى المؤسسة الاطلاع على السجل الخاص .

ويشترط أن يقل نصيب الأجير عن المعدل السنوى للحد الأدنى للأجور . وفى حالة الاختلاف على التوزيع تفصل فى الأمر لجنة خاصة من مندوبى وزارة الشئون الاجتماعية ومفوضية السياحة والاصطياف ومندوبين عن كل نقابة لها صلة بالخلاف .

ويشترط على أصحاب المؤسسات التى تقدم طعاما للزبائن أن تقدم للمستخدمين فى أوقات عملهم حاجتهم من الطعام دون مقابل .

وإنه عند حصول اتفاق بين رب العمل والمستخدمين على انقطاع جزء من مجموع الإكرامية بمثابة تعويض عن استهلاك وكسر الأوانى الزجاجية والمعدات فلا يجوز أن يتعدى مجموع هذا الجزء ٦ ٪ من مجموع الإكرامية .

٢ — المرسوم الاشتراعى رقم ٢٩ بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٥٣

المتعلق بالعمال والمستخدمين المؤقتين فى المصالح العامة والبلديات

تستخدم المصالح الحكومية والبلديات إلى جانب موظفيها الدائمين عدداً وافراً من العمال الذين تحتاج إليهم . ويبلغ عدد هؤلاء ٤٤٠٠ عامل منهم ٢٠٠٠ فى المصالح الحكومية وورش الجيش و ١٨٠٠ فى بلدية بيروت و ٤٠٠ فى مطار بيروت الدولى والباقى موزع على البلديات فى مختلف المناطق .

وقد استثنى قانون العمل اللبنانى الصادر سنة ١٩٤٦ هؤلاء العمال من أحكامه ولم يوضع لهم نظام خاص فى القوانين العامة ، مما جعلهم فى وضع غير ملائم ولامستقر . وفى سنة ١٩٥٣ تحددت وضعية هؤلاء بموجب المرسوم الاشتراعى رقم ٢٩ الصادر بتاريخ ١٦ شباط سنة ١٩٥٣ الذى تطبق أحكامه على تعويض الصرف المستحق للخدم والحجاب وسائقى السيارات والموظفين المؤقتين وغيرهم .

وقد نصت المادة الثانية من هذا المرسوم الاشتراعى بأنهم لا يؤدون محسومات تقاعدية عن الرواتب والأجور التى يتقاضونها ويحق لهم عندما يصرفون من الخدمة لغير خطأ منهم أن يتناولوا تعويض صرف بنسبة راتب شهر كامل عن كل سنة خدمة فعلية .

أما المرتب الشهرى الذى يحسب بموجبه تعويض الصرف فهو متوسط الراتب الذى يتناوله صاحب العلاقه فى السنتين الأخيرتين من الخدمة الفعلية أو فى مدة الخدمة الفعلية كلها إذا كانت تقل عن السنتين .

وقد قضت المادة الثالثة بأن يصرف هؤلاء الموظفون حتما من الخدمة عندما يبلغون الستين من العمر أو عندما يصبحون عاجزين عن القيام بوظائفهم .

وفى حالة إصابة هؤلاء بعلة مقعدة ناشئة من قيامهم بوظائفهم فإن المادة الرابعة من ذات المرسوم الاشتراعى المذكور تمنح هؤلاء حق الاستفادة — علاوة على تعويض الصرف المستحق لهم — من تعويض آخر يوازى راتب خمسة عشر شهرا إذا كانت مدة خدمتهم خمسة عشر سنة فما دون وثلاثين شهرا إذا تجاوزت مدة خدمتهم الخمس عشرة سنة .

٣ — قانون صادر بتاريخ ٢٧ آذار سنة ١٩٥١

بتنظيم الهيئة التعليمية فى المدارس الخاصة فى لبنان

يحدد هذا القانون فى الفصل الأول شروط تعيين المعلمين فى المدارس الخاصة وتحديد رواتبهم ودرجاتهم ، وفى الفصل الثانى حقوق المعلمين وواجباتهم ، ويحدد ساعات العمل بثمانى عشرة ساعة فى الأسبوع على الأقل وأن يقوموا علاوة على ذلك بساعات عمل إضافية حددت على الوجه الآتى :

ساعة واحدة فى الأسبوع للأساتذة .

ساعتان فى الأسبوع للأساتذة المعاونين والمعلمين .

ويبقى المدرس فى المعاهد الخاصة مرتبطا بإدارة المعهد أثناء العطلة الصيفية . وكذلك فقد حدد القانون الحالات التى يجوز بها لإدارة المعهد أن تصرف المعلم تأديبيا كما أنه نص على تأليف هيئة تأديبية تتبع الأصول المعمول بها فى أنظمة الموظفين الرسميين .

ويعطى المعلم أجازة براتب كامل للمرض والنقاهة لمدة شهر وتمدد الأجازة بنصف راتب كامل لمدة شهرين ويمكن تمددها بدون راتب شهرين آخرين وإذا استمر المرض يعرض المعلم على لجنة طبية ويحق لرئيس المدرسة صرفه من الخدمة إذا وجدت اللجنة أن رجوعه إلى العمل غير ممكن بعد شهرين من المعاينة . وعلى كل لايجوز أن تتجاوز خلال خمس سنوات متوالية أجازات المرض والنقاهة براتب كامل مدة شهرين وبنصف راتب مدة أربعة أشهر .

وتعطى المعلمات فى المدارس الخاصة علاوة على الأجازة المرضية أجازات للأمومة لمدة شهر براتب كامل ولمدة شهر آخر بدون راتب .

وحدد الفصل الثالث من هذا القانون طرق الصرف من الخدمة فأعطى للمعلم الحق بأن يطلب صرفه من الخدمة فى الحالات التالية :

١ — إذا بلغ الستين من العمر

٢ — إذا زاول مهنة التعليم مدة خمسة وعشرين سنة .

٣ — إذا أصيب بداء يعجزه عن العمل .

ويعطى المعلم عند صرفه من الخدمة تعويضا يعادل راتب شهر عن سنة على ألا يزيد هذا التعويض عن مقدار رواتب عشرين شهراً مهما بلغت مدة خدماته ويؤخذ أساساً لهذا التعويض معدل رواتب السنوات الثلاث الأخيرة

ولا يحق للمعلم أى تعويض إذا استقال وترك العمل فى غير الحالة المذكورة أعلاه . أما فى حالة وفاته فيحق لورثته أن يتقاضوا تعويض الصرف هذا كما يلى :

الزوج أو الزوجة : الربع مع وجود أولاد والكل عند عدمه

الأولاد : ثلاثة أرباع عند وجود الزوج أو الزوجة والكل عند عدمه

الأب والأم : لكل منهما النصف عند عدم وجود الزوج أو الزوجة والأولاد والكل عند عدم وجود الآخر .

الأخوة والأخوات : عند عدم وجود من تقدم من الورثة يوزع التعويض بينهم بالتساوى .

ويختص الفصل الرابع من هذا القانون بصندوق التعويضات وغاية هذا الصندوق دفع تعويضات الصرف من الخدمة وهو يتمتع بالشخصية المدنية والاستقلال المالى .

ويغذى هذا الصندوق بالموارد التالية :

١ — بما يقتطع شهريا من رواتب المعلمين بنسبة مئوية توازى المحسومات التقاعدية التى تقطع من رواتب موظفى الدولة .

٢ — بما يدفعه صاحب المدرسة وفقا لمعدل يحدد بمرسوم .

٣ — بإعانات ترصد سنويا فى موازنة الدولة .

ويشرف على إدارة الصندوق مجلس يعاونه خبير حسابى .

وورد فى الفصل الخامس من هذا القانون بأن أحكامه لا تطبق :

١ — على المدارس الابتدائية الخارجية التى تتقاضى من تلامذتها رسما مدرسيا لا يتجاوز معدل المتوسط خمس ليرات شهريا بالنسبة إلى مجموع التلامذة .

٢ — على المعلمين الذين هم من أفراد المؤسسة صاحبة المعهد .

رابعا — الوضع الاجتماعى العمالى فى المدن

لقد بينا فى الأبواب السابقة فقدان التوازن الاقتصادى والاجتماعى بين الريف والمدن وأوضحنا أسباب هجرة سكان الريف إلى المدينة . وسنبحث فى هذا الباب تأثير هذه الهجرة فى المدينة من الناحية الاجتماعية .

مستوى المعيشة فى المدينة :

إن الأجور التى يتقاضاها العامل فى المدينة لا تمكنه من تأمين المعيشة اللائقة به ويعود ذلك على الأخص الأسباب الآتية :

١ — مستوى المعيشة :

إن متوسط أجر صغار المستخدمين فى بيروت يتراوح بين ١٢٥ و ١٥٠ ليرة لبنانية ومتوسط أجر العامل بين ١٠٠ و ١٢٥ ليرة لبنانية ، وبالطبع فإن مثل هذا الأجر يكاد يكفى تغطية النفقات الضرورية بالنسبة لمستوى المعيشة ، فعلى العامل أن يتحمل من أصل أجره مصروفات أولاده فى المدرسة ولو تيسر له إدخالهم فى مدرسة مجانية رسمية أو أهلية فعليه أن يؤمن ثمن كتبهم وحاجاتهم المدرسية كلها ، كذلك يجب عليه أن يدفع من أجره فى أغلب الأحيان نفقات الطبيب وثمن الأدوية وغير ذلك من النفقات غير المنظورة .

٢ — مشكلة السكن :

ومشكلة السكن فى المدن من أهم المشاكل الحاضرة التى يعنى لبنان بأمر دراستها وحلها ، ونتيجة زيارات دراسية قامت بها وزارة الشئون الاجتماعية فى مختلف المناطق تبين لها أن فى بيروت وحدها عشرة آلاف عائلة أى مايوازى خمسين ألف شخص يعيشون فى مساكن غير صالحة من الناحية الصحية ومن الناحية الاجتماعية ، وقد تبين لها من الاستقصاءات والمقابلات أن معدل ما تدفعه الفئات المحدودة الدخل كبدل عن الغرفة الواحدة بين ٢٥ و ٣٠ ليرة لبنانية ، وأن كثيراً ما تكون هذه الغرفة لعدة أشخاص يستأجرونها بالمشاركة ، أو لعائلة مكونه من أربعة أشخاص فما فوق .

وأغلب العمال يسكنون فى الأحياء القديمة وفى بيروت تنار بواسطة قناديل الكيروسين مما يستنفذ من دخلهم مايبلغ ضعف مصروف الاستهلاك الكهربائى ، وهناك قسم كبير يأوى إلى «تخاشيب» من الخشب أو التنك أو التوتيا فى

ضواحي المدينة ، حيث تتحول الأراضي المحيطة بها في أيام الشتاء إلى مستنقعات ، ومعدل بدل المسكن في هذه التخاشيب هو ١٥ و ٢٠ ليرة لبنانية .

٣ — مشكلة البطالة :

ورغم أن الأجر الذي يتقاضاه العامل ضئيل بالنسبة لمستوى المعيشة كما أسلفنا ، نجد أن هذا الأجر غير ثابت في بعض الأحيان ، إذ أن العامل كثيرا ما يقع فريسة البطالة ويتعطل عن العمل من حين إلى آخر . أما أسباب هذه البطالة فناتجة بالإضافة للعوامل الاقتصادية التي ذكرناها من مزاحمة اليد العاملة الفلسطينية لليد العاملة اللبنانية ، إذ أن نسبة اللاجئين الفلسطينيين في لبنان تبلغ ١٠ بالمئة من مجموع سكانه ، وقد أتيح مجال العمل لهم فانصرف قسم منهم لمزاولة الأعمال والحرف الحرة ، كما عمل بعضهم بصفة عمال ومستخدمين في المؤسسات الصناعية والتجارية والعامل الفلسطيني كثيرا ما يعمل بأجر أدنى من أجر العامل اللبناني ، لأنه يتناول إلى جانب أجره مساعدة من وكالة الإغاثة تؤمن له قسما كبيرا من المواد الضرورية لمعيشته .

٤ — الوضع العائلي العائلي :

إن ضآلة الأجور ، وحالة السكن السيئة وازدياد وطأة البطالة ، أدت كلها إلى انخفاض ملموس في مستوى الحياة العائلية بين أوساط العمال فنتج عن ذلك :

(ا) عدم توفر الفرصة للعناية بتربية الأولاد تربية كافية . فالمدارس الرسمية المجانية لا تكفي لاستيعاب عدد الأولاد جميعا من جهة ، ومن جهة ثانية يتعذر على الأهالي أحيانا إرسال أولادهم حتى ولو وجد لهم مكان في المدرسة ، لأنهم لا يستطيعون تحمل النفقات المدرسية البسيطة كشراء الكتب وغيرها .

(ب) نتيجة هذه الحالة نجد أن الأحداث كثيرا ما يقومون بأعمال لا تتناسب مع سنهم في مختلف المؤسسات التجارية والصناعية ولقاء أجور زهيدة فيوجدون بذلك مزاحمة قوية لعمل الكبار . ونجد بعض الأحداث يقومون بأعمال تقارب حالة التشرد كأن ينطلقون في الأسواق لبيع بعض المواد الزهيدة الثمن حتى ساعة متأخرة من الليل .

(ج) وهناك فئة ثالثة من الأحداث أهمل ذووها أمرها بتاتا فانتهوا إلى التشرد والتسول .

(د) انتشار أمراض نتيجة سوء التغذية والسكن غير الصالح وعدم توفر اللباس الكافي .

وهناك حالة أخرى من أهم أسباب انخفاض مستوى العائلة هي الجريمة . فالجريمة إما أن يرتكبها رب العائلة ، وتحرم عندئذ عائلته من كل معونة وتزداد حالتها بؤساً وإما أن يرتكبها أحد أفراد العائلة سيما الأحداث فيتعودون بذلك الإجرام منذ نعومة أظفارهم .

خامسا — طرق معالجة المشاكل الاجتماعية

١ — الإحصاء وأهميته :

إن حل المشاكل الاجتماعية لا يأتي عن طريق الارتجال ، بل يجب أن تسبقه دراسات عملية وفنية عميقة تحدد بوضوح مسببات هذه المشاكل ودوافعها بحيث تسهل معالجتها واختيار أفضل الحلول لها ، ومن هنا ندرك ما للاحصاء من أهمية في نجاح برامج الإصلاح ، وقد ذكرنا في مجرى بحثنا هذا أن المعلومات الإحصائية ما تزال في مهدها بلبنان وأن الموجود منها لا يمكن الاستناد عليه .

وقد بدأت وزارة الشؤون الاجتماعية منذ سنة تقريباً دراسة حالة البيئة فى لبنان ووضعت منهاجا يتلخص فى تعداد المنازل فى مدينة بيروت فزيارة بعض هذه المنازل لاستقصاء المعلومات الصحيحة من أصحابها عن الوضع العائلى وعدد الأولاد وتعليمهم ، والحالة الصحية ، والدخل والمصروف ونوع العمل وغير ذلك مما يكون فكرة مضبوطة عن مختلف البيئات فى العاصمة وما تزال هذه الدراسات مستمرة حتى الآن .

كما قامت وزارة الشؤون الاجتماعية أيضاً بإحصاء عام للعمال واستصدرت المرسوم رقم ٧٩٥٥ بتاريخ ٢٨ آذار سنة ١٩٥٢ الذى يقضى بإلزام كافة الفئات التى تعمل لحسابها الخاص أو لحساب غيرها بتقديم تصريح عمل يتضمن هوية العامل ، محل وتاريخ ولادته ، جنسه ، المنطقة التى يقيم فيها ، نوع عمله ومحله ، وتاريخ مباشرته به ، عدد أشهر عمله فى السنة ، معدل دخله الشهرى ، نوع العمل السابق ومحله وتاريخ انقطاعه عنه .

وقد تقدم إلى وزارة الشؤون الاجتماعية حتى الآن نحو ٢٠٠٠٠٠ مايتى ألف تصريح ولا تزال دوائرها المختصة تعمل على فرزها آملة أن تحصل من جراء ذلك على المعلومات اللازمة

وتهتم الحكومة اللبنانية اليوم وبواسطة مصلحة الإحصاء العام ودوائر الإحصاء المختلفة بإجراء إحصاءات شاملة لمختلف النواحى التربوية والصحية والزراعية ، متبعة فى ذلك أحدث الطرق الإحصائية وأسرعها .

٢ — التكافل الاجتماعى :

لقد ذكرنا أن الرعاية الاجتماعية غير متوفرة تماما فى البيئة العمالية سواء كانت فى الريف أو فى المدينة ، وأن مجموع الخدمات الاجتماعية التى يمكنها الحصول عليها لا تكفى لضمانها وبالتالى لا تقدم لها بصورة ثابتة ومستمرة .

ويقوم بأعمال الرعاية الاجتماعية فى لبنان كل من الحكومة والهيئات الأهلية ، ونشاط هذه الأخيرة بارز غير أنه لا يمكنه أن يتناول كافة المحتاجين . لذلك فإن الحكومة تقدم المعونة لهذه الهيئات عن طريق الاعتمادات التى تدرجها فى موازنتها السنوية ، ويبلغ مجموع هذه الاعتمادات خمسة ملايين ليرة لبنانيه ، وهذه الاعتمادات بالإضافة إلى ما تنفقه الحكومة فى أعمال الرعاية الاجتماعية التى تقوم بها مباشرة كالمستوصفات والمستشفيات الرسمية وغيرها .

بيد أن هذه المساعدات بمجموعها غير منسقة ولا منظمة وكثيراً ما تزدوج خدماتها فى بعض الجهات ولبعض الأفراد بينما تنعدم فى جهة أخرى لذلك كان لابد من وضع نظام يقضى بتنسيق الخدمات الاجتماعية أولا وبإدخال نظام الضمان الاجتماعى ثانيا ، وبالتالى وضع نظام للتأمين الاجتماعى .

ولا شك فى أن لبنان قد حقق جزءاً من التأمين الاجتماعى عن طريق قانون العمل الذى كفل للأجير :

١ — تعويض العائلة .

٢ — طوارىء .

٣ — تعويض الصرف من الخدمة .

٤ — أجازات المرض .

٥ — الأجازات السنوية ، أجازات الزواج .

وتقدر التكاليف الواقعة على عاتق رب العمل فى كل هذا بنحو ٢٥ بالمئة عدا ما تمنحه بعض الشركات الكبرى من تأمينات إضافية لمستخدميها .

ولكننا نلاحظ أن طرق التأمين الواردة فى قانون العمل لاتشكل قاعدة عادلة يصح الاعتماد عليها ، فتعويض الصرف من الخدمة الذى يقوم مقام تعويض البطالة والعجز والشيخوخة يؤدى كثيرا إلى غير الغاية التى وضع من أجلها ، سيما وأن العامل معرض للصرف من الخدمة عدة مرات يقبض خلالها تعويض صرفه لينفقه أثناء تفتيشه عن عمل جديد ، وكثيراً ما يعمد رب العمل إلى صرف الأجر من الخدمة ليتهرب من تعويض الصرف ، كما أن القانون لا ينص على تجميد تعويض الصرف تدريجيا فيضطر رب العمل إلى دفع التعويض كاملا فى نهاية خدمة الأجير مما يسبب له إرهاقا ماديا لاقبل له بتحمله .

وكذلك فإن تعويض طوارىء العمل لا يساعد المصاب تماما وكثيرا ما تضيع الاستفادة منه حين يعجز رب العمل عن تأمين دفعه .

أما تعويض العائلة فقد وضع بالأساس لحماية العائلة ولكنه أصبح وبالا على العامل لأن رب العمل يفضل استخدام العازب ليتخلص من دفع تعويض العائلة .

بقيت أجازات المرض التى لاتمنح للعامل إلا بما يتفق مع سنوات خدمته ولكنها على كل حال لاتؤمن نفقات معالجته .

كل هذه الأسباب مما يدعو إلى وجوب الإسراع بوضع نظام ثابت للتكافل الاجتماعى على اختلاف فروعه .

٣ — التعليم والتدريب المهنى :

تقوم المدارس الرسمية بالتعليم المجانى فى لبنان ، وهذا التعليم يتناول الناحية التربوية ، أما التعليم المهنى فما يزال محدوداً فى بعض المدارس المهنية فى المحافظة وفى مدرسة الصنائع والفنون الجميلة ومدرسة التعليم الفندق التابعة لها وهما موجودتان فى العاصمة .

وغاية المدارس المهنية الرسمية إعداد صناع وعمال اختصاصيين فى الحرف التالية : النجارة والحدادة والكهرباء وإصلاح السيارات والبرادة والخراطة ولحام الأوكسجين والصب والخزف والحياكة والسمكرة الحديثة ومد الأنابيب والمنشآت الصحية . ومدة الدراسة فى المدارس المهنية ثلاث سنوات تعطى فى نهايتها شهادة الكفاءة المهنية . وغاية مدرسة الصنائع والفنون هى تخريج رؤساء عمل ومدربين فى الفروع الآتية :

١ — فرع البناء .

٢ — فرع الهندسة المدنية .

٣ — فرع الميكانيكيات .

٤ — فرع الكيمياء الصناعية .

٥ — فرع الكهرباء .

ومدة الدراسة فى هذا المعهد هى ثلاث سنوات تعطى فى نهايتها لمن يحرز معدل ١٣ من عشرين فما فوق شهادة معاون مهندس فى الفرع الذى يتخصص فيه ، وتعطى لمن يحرز معدلا بين ١٠ من عشرين و ١٣ من عشرين شهادة نهاية الدروس .

أما غاية مدرسة التعليم الفندق فهى إعداد مستخدمين عاديين ومستخدمين اختصاصيين للفنادق والمطاعم والمقاهى ، ولمدرسة التعليم الفندق فرعان :

١ — فرع ابتدائى لتخريج المستخدمين العاديين مدة الدراسة فيه سنتان .

٢ — فرع عالى لتخريج الفئة الثانية ومدة الدراسة فيه ثلاث سنوات .

ويبلغ مجموع الطلاب فى مختلف المدارس المهنية فى لبنان ما يقارب الألف وخمسماية طالب فى لبنان . وهنالك معاهد خاصة للتعليم المهنى تطبق فيها البرنامج الرسمى أو ما يشابه وتوجد معظم هذه المعاهد فى دور الأيتام أو المؤسسات الخاصة بالتعليم المهنى ، ومجموع الذين يتلقون التعليم فى هذه المعاهد الخاصة يقارب الألفين والخمسمائة .

وإلى جانب مدارس التعليم المهنى نجد بعض المدارس الصغيرة رسمية وأهلية للتعليم الزراعى . لكنها لاتزال فى طورها الابتدائى .

يتضح مما تقدم أن اهتمام الحكومة والمعاهد الخاصة بالتعليم منصرف إلى العناية بالتعليم التربوى وقد بلغ التعليم الثانوى فى لبنان درجة قصوى كما أن التعليم الابتدائى قد انتشر بصورة واسعة بينما لايزال التعليم المهنى فى نطاقه الضيق.

وهناك ملاحظات نبديها حول انخفاض التعليم المهنى منها :

(ا) ان انتشار التعليم الابتدائى ، ووقوفه عند هذا الحد قد أوجد فئة كبيرة ليست متعلمة العلم الكافى وغير مدربة على مهنة ما .

وهذه الفئة ترغب العمل فى المدن وبالوظائف الصغيرة مفضلة ذلك على البقاء فى الريف .

(ب) إن عدم التخصص المهنى قد أفقد البلاد عناصر هامة إبان نشاطها الصناعى وفتح باب المزاحمة الأجنبية واسعاً .

لذلك كان لابد من رفع مستوى المدارس المهنية وتعميمها فى مختلف أنحاء لبنان ، وإعداد برنامج واف للتوجيه المهنى ويعد للبلاد جيلا مهنيا صالحا .

٤ — اللامركزية :

لا شك أن اللامركزية تشكل خطوة هامة فى سبيل رفع مستوى الريف ، وتقتضى ألا تظل العاصمة المركز الرئيسى لجميع دوائر الدولة بل تتوزع هذه الدوائر وموظفوها على مختلف المناطق وأن تزود بالصلاحيات الكافية لتصريف المعاملات والشئون الإدارية والفنية للأهلين وأن يخصص لكل منطقة موازنة تكفل لها تحقيق المشاريع الحيوية اللازمة لها وهى وسيلة عملية تعيد الثقة إلى نفوس الأهلين وتجعلهم يشعرون بأن قسما من الضرائب التى يدفعونها قد أعيدت إليهم فى سبيل مصلحتهم .

ولتدعيم مبدأ اللامركزية يقتضى إنشاء مجلس للإنعاش الريفى أهلى ، حكومى فى كل منطقة ومهمة هذا المجلس درس طرق الإصلاح فى المنطقة ووضع التصميم اللازم لتنفيذها .

٥ — التنمية الاقتصادية :

وفى سبيل تدعيم الأسس الاقتصادية والاجتماعية فى لبنان لا بد من وجود هيئة فنية خاصة تتولى القيام بهذا الأمر فأنشأت الحكومة اللبنانية بموجب المرسوم الاشتراعى رقم ٣٢ بتاريخ ١٧ شباط سنة ١٩٥٣ مجلسا دعته مجلس التصميم والإنماء الاقتصادى مهمته :

(ا) إحصاء جميع موارد البلاد وحاجاتها وإمكانياتها ووضع تصميم عام شامل لإنماء مرافق البلاد ورفع مستوى المعيشة فيها وتقديم التوصيات بشأن السياسة المالية والاقتصادية والاجتماعية والإنشائية الموحدة .

(ب) مراقبة تنفيذ البرامج والمشاريع الإنمائية .

ويتألف هذا المجلس من ممثلين عن مختلف وزارات الدولة وبعض الخبراء اللبنانيين . وقد تمكن هذا المجلس حتى الآن من دراسة المشاريع الهامة فى البلاد كمشاريع الرى وغيرها .

وأخيرا ، خلال هذا البحث الذى وضعناه برزت أمامنا مشاكل اجتماعية نجد أن التغلب عليها يقتضى بذل جهود شاقة مخلصة تساهم فيها الدولة والمجتمع ، وأن تكون هذه الجهود استجابة عملية لروح العصر وتطوره .

وأولى الخطوات التى يجب أن نحققها فى مضمار معالجة المشاكل الاجتماعية هى :

أولا : إنشاء دوائر فنية خاصة لكافة الحقول الاجتماعية والعمالية وتزويدها بالخبراء الاختصاصيين .

ثانيا : تنسيق الخدمات الاجتماعية الأهلية والخدمات الاجتماعية الحكومية ووضع قواعد التعاون بينهما بصورة سهلة وبعيدة عن الروتين المعقد ، من أجل رعاية اجتماعية شاملة .

ثالثا : توجيه العناية الاجتماعية للطبقات المحتاجة كى لا يكون فى المجتمع الواحد شموخ فى ناحية وانهيار فى ناحية .

رابعا : تنمية الموارد الطبيعية واتباع سياسة اقتصادية صحيحة تحمى العمال وتبعد عنهم شبح العوز والحرمان .

خامسا : البدء باتخاذ الطرق الفنية وتهيئة الوسائل المادية اللازمة لتأمين تحقيق مبادىء التكافل الاجتماعى بطريقة تعيد إلى العامل شخصيته التى فقدها نتيجة حاجته إلى الغير وتجعله معتزا بنفسه مما يبعث فيه روح الطموح والتقدم .

وبإمكان البلدان العربية أن تتعاون فيما بينها إقليميا ، نظرا لتشابه مشاكلها الاجتماعية وأوضاعها الاقتصادية وعاداتها وتقاليدها المتقاربة ، وذلك عن طريق تبادل المعلومات الاجتماعية والمقارنات العملية والاستفادة من التجارب العملية والخبرة الفنية وذلك عن طريق مكتب العمل الذى اقترحنا إنشاءه بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

الرعاية الصحية للعمال

للدكتور محمود دياب (مصر)

١ — الرعاية الصحية لعمال الصناعة

للتكلم عن حالة العمال يجب تقسيم حياتهم بين أربعة أقسام :

(١) المسكن . (٢) التعليم . (٣) الصحة . (٤) نظامهم الاجتماعى ونقاباتهم .

إن أول واجب على كل حكومة رشيدة هو العناية بالصحة العامة وتوفير أسبابها لجميع أفراد الشعب ومحاربة الأمراض التى تهدد حياتهم أو تضعف صحتهم . ليس هذا واجبا فحسب بل هو أول الواجبات الوطنية منذ أصبحت قيمة كل إنسان تقدر بمقدار قوة جسمه وتحمله لمتاعب الحياة المستمرة . كما صارت تقاس قيمة كل شعب بدرجة أبنائه وقدرتهم على الجهاد دفاعا عن أنفسهم وعن بلادهم . والإنسان الذى يريد أن يعيش عيشة راضية أو محتملة يجب أن يكون سليما قادرا . فما الصحة العامة إلا صحة العمال . فإن الرأسماليين وأصحاب الأموال لهم من أموالهم ومصادرهم الشيء الكثير الذى يغنيهم عما تعمله لهم الحكومة من مستشفيات أو معازل ألخ . وليس هذا البحث مقصودا أن يبحث فيه .

١ — الحالة الصحية العامة فى البلاد وما وصلت إليه من سوء .

٢ — طرق الإصلاح فى مياه الشرب إلى المجارى العامة وتخطيط المدن ألخ ...

ولكنى أقصد صحة العمال فى الأوجه الآتية :

١ — صحة العمال فى عملهم وهذه تختلف بطبيعة كل عمل . فعمال الترام مثلا نقابلهم الحوادث فى الطريق ويقومون فى الصباح مبكرين فى أشد أوقات البرد . وعمال المدابغ يتعرضون للأمراض الجلدية . وعمال البكر يتعرضون لاحتقان الرئة مما يعرضهم للسل .

وقت العمل

يجب ألا يزيد وقت العمل عن ٨ ساعات فقط بل ويجب تخفيضه فى بعض الصناعات إلى أقل من ذلك خصوصا فى الصناعات التى تحتاج إلى الوقوف أمام النار أو أمام البخار .

المرض والغياب

يجب أن يكون لنقابة العمال طبيب خاص يدفع عنهم ضرر الشركات لأن طبيب النقابة له من حرية إبداء الرأى ما هو بعيد به عن الشركات والمغريات ولا تكون صلته بالعمال دافعا أيضا لا يتأثر بهم وإلا ذهبت فائدة تعيينه .

ويجب أيضا أن يكون طبيب النقابة من الأطباء الذين تخصصوا فى دراسات عالية وله تاريخ فى الطب يمكنه من أن يناقض ما يعرض عليه من مسائل تخص صحة العمال .

الكشف على العمال

١ — إذا تمكن من الذهاب إلى الشركة .

٢ — إذا لم يتمكن يجب أن ينتقل إليه الطبيب على حساب الشركة ويعطى الاجازة اللازمة حتى ينتهى المرض ويعطى مدة نقاهة بعدها حتى يعود إلى حالته الطبيعية .

٣ — إذا غاب العامل عن المصنع يجب أن يرسل إليه شخص (يختص بهذا العمل) لمعرفة سبب غيابه فإذا كان مريضا يحمى أمكن معرفتها فى ابتداء وإذا كان محتاجا لمساعدة ساعدته النقابة .

وعند الكشف عن العمال الجدد يجب ألا يطلب منهم أكثر مما يطلب من موظفى الحكومة وهناك لائحة القومسيون الطبى العام . وهذه يجب أن تكون الحكم فيما يعرض على الأطباء من مسائل طبية . فمثلا أرى أنهم يحتمون الكشف على الحنجرة وإزالة اللوزتين فى كثير من الحالات ويمنع من الدخول أو من التغيب إذا كانت لوزتاه ملتهبتين . وهذا تحكم لا محل له ، أو يطلب منه كشف نظر كما دخل أولا وهذه كلها مسائل يجب أن تكون محل نظر . فالعامل الذى اشتغل مدة غير الجديد وهكذا . .

صحة العمال

الحوادث والإصابات :

وتتوقف على ما يأتى :

(١) السن والتجربة . (٢) تعاطى الخمور من عدمه . (٣) البيئة . (٤) تأثير البيت . (٥) التنظيم .

وكل مهنة تختلف عن الأخرى فى حوادثها والأشياء التى ذكرتها آنفا تحتاج إلى شرح :

١ — حداثة الشخص وصغر سنه تجعله قليل التجربة وتعرضه لخطر الآلة أكثر .

٢ — من يتعاطى الخمور والمكيفات يصبح فى غير وعيه تماما ولذلك يكون معرضا أكثر للأخطار .

٣ — إذا كان يشعر بتعب ، وتعب هذه كلمة عامة فربما يشعر الشخص بتعب ولا يمكن للطبيب أن يجد بجسمه شيئا وبعد ذلك تظهر عليه علامات المرض . فإذا أحس العامل بتعب وجب عليه أن يذهب فورا إلى غرفة مريحة بعيدة عن ضوضاء المصنع وبها جميع اللوازم الطبية الأولية لراحته :

(ا) فهناك مثلا مرض بضغط الدم وعلامات هذا المرض الأولى التعب ثم ألم الرأس ثم نزيف أو شلل وهكذا وكثيرا ما يموت العمال وهم وقوف .

(ب) يشتغل عمال السكر مددا طويلة فى وسط حرارة عالية ورطوبة شديدة توجد احتقان الرئة فهؤلاء يجب قطعا إراحتهم حين يشعرون بألم أو ضيق فى التنفس ، ويجب أن يوضع نظام لإسعاف أى عامل مباشرة بعد حدوث إغماء أو تعب أو إصابة . لأنى أرى أن انتظار الإسعاف وهى على مسافة طويلة فيه خطورة كبرى على من كان مصابا بكسر أو نزيف فى شريان كبير ، ولذلك أرى وضع عربات الإسعاف فى أماكن متعددة بحيث تكون فى متناول الأيدى وفى أقرب وقت .

المصـــانع

١ — طرق التهوية :

هذه لاتحتاج إلى كبير فن أو خلافه بل يمكن للرجل المتوسط الثقافة أن يدخل مصنعا ليشعر إذا كانت التهوية ملائمة أم لا . فيجب أن يكون بالمحل شبابيك كافية ويجب أن يكون العمل جافا وليس رطبا فإنه من المؤلم أن تضع الحكومة قوانين لايستفيد منها أو بالأحرى لاتنفذها إلا عند وجود خصومة سياسية لقفل مصنع أوخلافه . ونظرة واحدة إلى المصانع المنتشرة فى أنحاء القطر توجب الأسى والحسرة . والعامل البائس الذى يتضور وأولاده جوعا لايمكنه ان يترك العمل مخافة ألا يجد مايأكله ويتحمل العمل فى مصنع تعوزه جميع وسائل الراحة وكثيرا ما نجد الواحـــد منهم مريضا بالروماتيزم الشديد أو القلب نتيجة الرطوبة التى تشع من جوانب المصنع بينما يجلس صاحب المصنع على مكتب وثير وتتنزه حرمه فى مركبة فاخرة وتشترى الجواهر بعرق العامل المسكين ، بينما كان يمكن أن يصلح بشىء من ذلك جدار المصنع بوضع ألواح خشبية تمنع الرطوبة عن عماله . والذى يجب عمله هو أن تكره الحكومة بالقوانين القائمة فى مكانها صاحب المصنع بإصلاحه .

رعاية العمال

١ — تحديد الوقت
٢ — معالجة المرض
٣ — مساكنهم من الوجهة الصحية
٤ — مدارس التعليم

الرعاية فى المصنع

١ — الرعاية أثناء العمل
٢ — مراقبة غرفة الغذاء والمطبخ
٣ — فحص الشكاوى
٤ — غرفة الحمام ووضع ملابس العمال النظيفة فى دواليب خاصة واستبدالها بملابس العمل .
٥ — العمل على تحسين العامل فى المصنع وجعله يشعر بأنه يتقدم .
٦ — زيارة المرضى
٧ — عمل نوادى وحدائق للتنزه فيها فى المصنع .
٨ — الإسعاف الأولى
٩ — الاهتمام بالرعاية الطبية ونقاهتهم .
١٠ — الاقتصاد المالى كجزء مدخر للطوارىء .

سأتناول بعض هذه المسائل بالتفصيل :

١ — وقت العمل يجب أن يراعى فيه كل مناعة وتلزم الحكومة بموجبه المصنع باتباع ذلك .

٢ — المنازل ويجب على نقابات العمال أن تهتم بصحة عائلات العمال أيضا فمنازلهم يجب أن تكون صحية . وإنى لأتألم حقا من حالتهم الراهنة فهناك عشرات منهم فى غرفة واحدة وهناك عائلة بأسرها موجودة فى غرفة (رجل وزوجه وأولاده) فى شكل يتنافى مع أى رعاية صحية أو رعاية خلقية . والحل إذا لم يكن فورا فيمكن إصلاحه تدريجيا وتبتدىء الحكومة بإيصال المجارى إلى أحياء العمال ومراقبة منازلهم صحيا وتنظيف شوارعهم . فهى فى حالة اهمال شديد والواجب أن يلزم أصحاب المنازل بتنظيف منازلهم ثم يأتى الكناس إلى أخذ الفضلات فى أوقات مبكرة من الصباح .

٣ — المدارس : تفتح مدارس نهارية أو ليلية لتعليمهم .

٤ — المصنع ويجب أن يكون به زيادة على ملاءمته للشروط الصحية ما يأتى :

(ا) غرفة للغذاء . (ب) غرفة للمطبخ .

(حـ) غرفة للملابس لكل عامل دولاب خاص . (ء) غرفة للإسعاف .

فغرف الغذاء والمطبخ لازمة ويمكن للعامل أن يأكل أكلا مفيدا نظير مبلغ بسيط بدلا من دفعه نقودا ثم يأكل أكلا غير صحى من الباعة المتجولين فى الشوارع . ويمكن أن يأكل على مائدة فى منتهى البساطة ، ولا يليق بأى أمة متمدينة أن يسير عمالها فى الشوارع بالكيفية التى يسير بها عمالنا فهم فى منتهى القذارة ويسيرون بالملابس التى يعملون بها وهذا لا يليق لا بالنسبة للعامل ولا بالنسبة للشعب الذى يركب بجوارهم فى الترام أو السيارات العامة وتتسخ ملابسهم من جراء ذلك، وحل ذلك فى منتهى البساطة بإيجاد دولاب لمثل هذه الملابس فى المصنع وتغيير الملابس عند الرجوع إلى المنازل بعد الاستحمام وتنظيف أنفسهم، أما غرفة الإسعاف فهى ضرورية كل الضرورة فى جميع المصانع على اختلاف أنواعها .

المستشفيات

يحتاج العمال لمستشفيات خاصة للأسباب الآتية :

١ — أن المستشفيات العامة لا تتسع لكل الراغبين فى العلاج .

٢ — توفير الوقت الذى يتردد فيه العامل على المستشفى فيضيع وقته ووقت صاحب المصنع وبالأحرى يضيع أجر العامل لأن صاحب العمل يقطع ماهيته إزاء ذلك .

٣ — أثبت البحث أن عدد الأسرة اللازم ووجودها فى المستشفيات المختلفة بالنسبة لعدد السكان ما يلى :

١ — أسرة المستشفيات العمومية ٥ لكل ألف من السكان

٢ — أسرة مستشفيات الحميات واحد لكل ألف من السكان

٣ — أسرة لمستشفيات الدرن واحد لكل ٥٠٠٠ من السكان

ومستشفيات الحميات تتكفل بها الدولة .

أما المستشفيات العمومية فيجب أن تتجه النقابات وأصحاب المصانع إلى بناء المستشفيات الخاصة وإن لم يكن البناء فيمكن تأجير مكان يقوم مقام المستشفى ويستحسن أن تشترى قطعة أرض أو تؤخذ قطعة من الأراضى الحكومية ثم يبنى مستشفى صحى بسيط ويعالج فيه العمال وعائلاتهم .

والذى أود أن أبرزه بالنسبة للعمال زيادة عن الرعاية الصحية العامة للدوله هو ما يلى :

١ — الإسعاف :

١ — وجود غرفة للإسعاف فى أى مصنع مهما كان عدد صناعه .

٢ — وجود عربة إسعاف لكل مصنع حتى يمكنها أن تنقل المصاب فى الحال سواء إلى مستشفى العمال الخاص أو أقرب مستشفى عام .

٢ — الخدمات الطبية العامة للعمال :

١ — دراسة الصحة الصناعية بالتعاون مع الفنيين من الأطباء والمهندسين فى بناء المصنع حتى يصبح ملائما لصحة العمال .

٢ — دراسة العوامل التى تؤثر فى صحة العمال مثل الأتربة والمعادن والغازات والعدوى ببعض الأمراض وتغيير درجة الحرارة والرطوبة وسوء الإضاءة والجلبة والضوضاء والحوادث والعمل على إزالتها .

فالأتربة يعمل لها تحسين فى وسائل التهوية واستعمال المراوح الساقطة واستعمال الكمامات الواقية وفصل العمليات المتربة عن باقى المصنع .

والمعادن والغازات نتوقاها بالفحص الدورى باكتشاف الأعراض الأولى للتسمم وتعليم العمال تأثير المادة على أجسامهم واستعمال المراوح الشافطة واستعمال الكمامات وعدم السماح لهم بتناول الأكل فى مكان العمل .

والإشعاع نتوقاه بلبس نظارات . وسوء الإضاءة يجب أن نتوقاها بتوجيه عناية خاصة فى توزيعها .

والضوضاء نتوقاها باستبدال الآلات ذات الصوت العالى بأخرى ساكنة ما أمكن واستعمال صمامات بلاستيك للأذن

والحوادث يجب أن نتوقاها بتحسين الإضاءة ودراسة بيئة العامل وتحسين معيشته سواء أكان فى المنزل أم فى المصنع وتعليمه كيف يتوقى الحوادث بلبس ملابس خاصة بالعمل .

ويجب إخطار الطبيب عند وجود أى مرض معد .

٣ — الكشف الطبى على العمال :

١ — التأكد من سلامة العامل جسميا وعقليا وملاءمته لنوع العمل الذى سيقوم به .

٢ — الكشف عليهم دوريا لمعرفة ما يصيب العامل أثناء الخدمة لمعرفة المرض فى الحال .

٣ — إذا وجد بعد الكشف أنه غير قادر وجب أن يغير عمله إلى أخف أو ينقل إلى عمل آخر .

٤ — معرفة أسباب الأمراض الصناعية والعمل على الوقاية منها .

٥ — وضع القوانين اللازمة للمصانع لمراعاة المسائل الصحية ومراعاة الدقة التامة فى تطبيق نصوصها . ولقد اهتمت مصر فى السنوات الأخيرة بالتشريعات العمالية المختلفة وأصدرت قوانين بها .

١ — قانون تنظيم اشتغال الأحداث من الذكور والأناث دون الثانية عشرة .

٢ — قانون بتحديد ساعات العمل .

٣ — تحريم اشتغال النساء فى الأعمال المجهدة .

٤ — قانون عقد العمل الفردى — ألزم صاحب المصنع بتوفير وسائل الإسعاف وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وصرف الأدوية بدون مقابل إذا زاد العدد عن مائة .

٥ — قانون التعويض عن إصابات العمل .

٦ — قانون التعويض عن أمراض المهنة .

٧ — التأمين الإجبارى عن إصابات العمال.

٤ — الوقاية والعلاج :

١ — الوقاية : ب — رفع المستوى الصحى للعمال سواء أكانوا خارج المصنع أم داخله .

٢ — التطعيم ضد الأمراض المختلفة .

٣ — مراقبة المصنع من الوجهه الصحية .

ب — العلاج : ١ — تعيين طبيب للعلاج .

٢ — غرفة للإسعاف وعربة للإسعاف .

٣ — العلاج بالمستشفى الخاص بالعمال إذا كان يحتاج إلى رعاية خاصة وبالعيادة الخارجية إذا كان المرض بسيطاً

٥ — الإرشاد الصحى

٦ — التأمين الصحى : يسير اليوم بخطا واسعة فى جميع البلاد العربية والتأمين الطبى هو أكبر خدمة للانسانية ويعمل به فى انجلترا الآن ويدفع التأمين الصحى بالشكل الآتى (جزء يدفعه العامل وجزء تدفعه النقابة وجزء تدفعه الحكومة) .

التأمين الصحى هو النظام الذى يليق بطبيعته أن يطبق عندنا فى بعض البلاد العربية ويكون التأمين إجباريا للأفراد وينظم بواسطة النقابات سواء أكانت للموظفين أو العمال على أن يخصم من مرتب المؤمن عليه قسط معين نظير توفير الخدمات الطبية له ويدفع المريض رسما صغيراً اسميا عندما يكشف عليه حتى لا يسىء استعمال الحق .

ويمنح الطبيب أجراً من النقابة يتناسب مع ما يقوم به من خدمات ويكون من ميزات النظام المقترح تخفيف عبء تمويله عن كاهل الدولة .

الرعاية لعمال الزراعـــة

تنظيم الصحة العامة فى مصر معظمها يتوقف على تنظيم الشئون الصحية فى الريف ولا يدرك قيمة الخسارة التى تصيب الفلاح إلا من عرف مدى تأثير الأمراض المتوطنة والمزمنة على عمله ولذلك وجب وضع نظام صحى ثابت للريف لا يتأثر بمختلف الحكومات ولا بمختلف النوازع والأهواء . لأن أمراضنا المتوطنة عديدة لا حصر لها وأهمها ما يلى :

١ — البلهارسيا تصيب ٧٥ ٪ ٢ — الانكلستوما تصيب ٣٠ ٪

٣ — الرمد « ٩٠ ٪ ٤ — الملاريا « ١٥ ٪

٥ — الزهرى « ٨ ٪ ٦ — البلاجرا « ٦ ٪

٧ — الدرن يصيب ٢ ٪ وأظنه أكثر الآن ٨ — الجذام يصيب ٠,٣ ٪ وأظن أنه أكثر من هذا الرقم.

وأهم ما يقابلنا من مشاكل صحية :

(١) عدم وجود المياه الصالحة للشرب .

(٢) انعدام المرافق الصحية فى القرية .

(٣) البرك والمستنقعات .

(٤) نظافة القرية — أكوام السباخ — نظافة الشوارع .

وعلاج هذه المسائل يسهل إذا حسنت النيات وخلصت السرائر من القائمين بالعمل فى مختلف الوزارات مثل الصحة والشئون البلدية والشئون الاجتماعية .

وسأتخذ من مركز سرس الليان مثلا يجب أن نعمل على إصلاحه — وهو مكون من عدة مراكز اجتماعية وكل ثلاث مراكز تتبع مجموعة صحية وكل قرية بها مركز اجتماعى ولها مدرسة ريفية وعملية مياه ميكانيكية ويوجد ببلدتنا بى العرب هذه المنشآت والذى آخذه هو أن تعمل عملية مياه للجوامع وتتكلف مبالغ باهظة ثم تعمل عملية مياه للمدرسة وأخرى للمركز الاجتماعى وأخرى للسلخانة ثم تعمل عملية مياه لتغذية القرية . وقد عمل فيها عدة طلمبات تدار باليد داخل القرية أثناء الكوليرا . وإنى أرى .

(١) أن تقام عملية المياه أولا ثم ينشأ بعد ذلك باقى المنشآت فلا تتكلف البلدية شيئا للعمليات المتعددة وإنى أرى أن القانون غير ملزم للملاك ولذلك ينصرف أصحاب النفوذ وتتأخر المشاريع حتى يتم نزع الملكية . وهذا خطأ يجب أن نعمل على تلافيه ويجب أن تختار القطعة وتنزع ملكيتها بعد موافقة الوزير عليها وعلى رسومها .

(٢) العناية الطبية للأسف يساء استعمالها — فالطب لايتبع أى هيئة من الهيئات فهو لايتبع الشئون الاجتماعية ولا الصحة وهذا خطأ يجب أن نتلافاه بوضع الطب تحت سلطان وزارة الصحة وأن يكون الطبيب موظفا حكوميا ويمكننا الآن أن نحل هذه المسألة فى منتهى البساطة بإحالة كل مركز اجتماعى على طبيب الصحة الذى يتبعه إذ أنه مسئول طبيا عن أهالى المركز وعن تتبع أمراضهم وأحوالهم .

والواجب أن يلقى على عاتقه هذه المهمة ويكون خاضعا لمفتش صحة المديرية وهو فى هذه الحالة يمكنه أن يحقن ويعمل على تلافى النقص بسرعة .

إن كل فرع من فروع المراكز الاجتماعية يتضارب مع الفرع الآخر . وهذا دليل لسوء الإدارة وللتواكل الممقوت وحسب كل مصلحة أن تكون متفوقة على الأخرى .

فمثلا ترى المجموعة الصحية الأمور الصحية فى منطقتها وعلى بعد قليل منها مركز اجتماعى من عمله رعاية الأمور الصحية بطريقة أخرى غير الأولى وبطبيب آخر غير طبيب المجموعة الحكومى ولذلك تتضارب الآراء والأهواء .

وليس هناك ما هو أدل على الفوضى الصحية من أن قسم رعاية الطفل فى المجموعة الصحية يحارب ويمنع بتاتا وجود الدايات فى القرى بينما يعترف نظام المركز الاجتماعى بتعيين الدايات واعطائهن مكافآت لمباشرة الولادة تحت اشراف الحكيمة أو الممرضة التى لاتحضر عادة لمباشرة الولادة .

وإنى أرى لعلاج هذه الحالة أن تضع وزارة الصحة يدها على المبانى الصحية فى المراكز الاجتماعية ويكون طبيب الصحة الذى يتبعه المركز مسئولا عن رعاية مرضاه ويطعمهم ضد الجدرى والكوليرا والدفتريا والتيفود .

وإذا كان واجبه أن يمر على كل متوفى فإنه من واجبه أن يكشف على بضع عشرات من المرضى الفقراء . وهنا نقطة هامة — أنه لا يصح تحويل أى مريض إلى عيادته الخاصة ما دام يمكن علاجه بالعيادة الحكومية وفيها جميع الأدوية .

لقد بينت فى مختلف أبحاثى عن المسائل الصحية مختلف نواحى النقص وعن علاجها سواء أكانت فى المجموعات الصحية أو فى المستشفيات أو فى الأمراض المزمنة أو فى مقاومة الحفاء .

ولكنى أود أن أتوسع فى الوسائل التى تهدف إلى تحسين صحة البيئة فى القرية ومساكنها .

١ — تزويد القرى بالمياه الصالحه للشرب فى مدى عشر سنوات .

٢ — توسيع دورات المياه فى القرية .

ويوضع نظام من شأنه أن تدفع القرية نصف التكاليف وتدفع على حساب مقدار ما يملك الفلاح لأن الذى رأيته أنهم يتركون المسألة للتبرع ووجدت أن كبار الملاك الذين يملكون العزب ببلدتنا هم الذين لا يدفعون وهذا حرام لأنهم فقدوا شعور الإحساس بعمل الخير .

٣ — إدخال المراحيض الصحية البسيطة بالمنازل — بعمل قانون يلزمهم بذلك .

٤ — نظافة القرية : قانون يعاقب كل من يترك أكوام السباخ أو زبالة بجوار منزله . وسترى بعد ذلك أن القرى ستصبح نظيفة . فلقد سن نابليون قانونا بإلزام أهـــل الحارات بتنظيفها فنظفت القاهرة فى مدة وجيزة .

٥ — ردم البرك على حساب القرية .

٦ — عدم بناء مبانى جديدة من الآن إلا إذا وافق عليها المهندس الصحى فى المديرية أو المركز .

٧ — شق الشوارع فى القرية على قدر الإمكان وعلى قدر ما تسمح به الميزانية .

النهضة الصحيـــة فى الريف

لقد ابتدأت نهضة مصر الصحية بإنشاء المستشفيات المركزية فى المراكز والمجموعات الصحية فى القرى . والمجموعة الصحية كانت تبنى بعد أن يتبرع أحد الأهالى بأرض أو جزء من المال وكانت غايته فى الماضى أن ينال رتبة . ولذلك وجدت فى بعض الأحيان فى أماكن بعيدة عن العمران ولا يستفيد منها الفرد وأنى أرى لعلاج هذه الحالة الآن ما يلى :

١ — يجب أن تبنى المجموعة الصحية لوجه الله والوطن .

٢ — يجب أن تختار وزارة الصحة مكان البناء لاحيث أراد المتبرع .

٣ — تختار الأماكن المزدحمة بالسكان والبعيدة عن المستشفيات المركزية الفردية .

٤ — تكون وحدة علاجية لا وقائية .

٥ — يجب أن تكون لدى الحكومة الشجاعة الكافية لقفل المجموعات التى بنيت فى مكان بعيد عن العمران وسط عزبة لأحد الباشوات السابقين ولا يتردد عليها أحد أو عدد قليل جدا لا يوازى ما تصرفه الحكومة .

الأمراض المتوطنة :

لقد أكثرت الحكومة من نشر مستشفيات الأمراض المتواطنة كالبلهارسيا والإنكلستوما . فى القرى فأفادت البلاد فائدة كبيرة منها وقل سرطان المثانة نتيجة لعلاج البلهارسيا . ولكن الفلاح لعاداته المتأصلة يعود إلى ماكان عليه من الذهاب إلى الترعة والتبول فيها فيمرض من جديد ويعطى المرض لآخر .

ولذلك اتجه فكرى إلى التشريع بمنع التبول فى الترع أو التبرز بجوارها وهذا وإن كان فيه خيال بعض الشىء إلا أنى أرى هذا ضروريا .

ويجب أن تردم البركة بواسطة أهالى القرية أنفسهم وبذلك تمنع عنهم أمراض جسيمة . ويجب مقاومة الحفاء وتيسير شراء أحذية بسيطة بمبالغ تافهة .

المستشفيات المركزية والعمومية :

أكثرت الحكومة من بناء المستشفيات المركزية وهى تخدم القرى التابعة للمركز والمركز نفسه ولكن لى بعض ملاحظات عليها وان أدخل فى التفصيل وهى :

١ — يجب النظر عند بناء المستشفى فى حاجة المنطقة إليها حاجة فعلية ولا يكون بقرب المكان مستشفى آخر .

٢ — إعادة النظر فى تصميم هذه الوحدات بحيث تكون بسيطة .

٣ — بحث موضوع الاستفادة من الأطباء الخصوصيين وتعزيز العـــدد الكافى من الممرضات والممرضين بالنسبة لعدد المرضى .

٤ — بحث موضوع العيادة الخارجية فإنها لا تفى بالغرض المطلوب .

٥ — فصل العمل الإدارى عن الفنى فصلا نهائيا .

٦ — سيارات لنقل المرضى والأطباء . فإنه لمن العجب أن نجد عند كبار الموظفين بل وصغارهم سيارات حكومية تستعمل فى أغراض خاصة ، ولا يوجد لدى المستشفى سيارة لنقل الأطباء عند طلبهم فى حالات الاستعجال أو لنقل المرضى إلى منازلهم .

٧ — الخدمة الاجتماعية يجب نشرها فى جميع المستشفيات .

٨ — لا يوجد ما يسمى بالمدير الفنى بل يلزم رؤساء أقسام يتبعون جميعا هيئة مجلس إدارة لرفع مستوى الخدمة فى المستشفى ورفع المستوى الفنى وعمل الإصلاحات السريعة التى يحتاج إليها المستشفى .

النتائج الاجتماعية للتصنيع فى لبنـان

للدكتورة شارلوت شدياق (لبنان)

إن تصنيع بقعة من البقاع وهو عمل اقتصادى فى ذاته يؤدى إلى نتائج اجتماعية بالغة الأهمية وذلك بالتبديل الذى يستحدثه فى حياة العمال ورد الفعل الذى يستثيره إما عن طريق السلطة وإما عن طريق الجمهور وذوى المصلحة .

وعلى لبنان الذى بدأ يتكسب بالآلة حديثا أن يعرف الظواهر الاجتماعية المرتبطة بالتصنيع فيدرك أهمية دراسة النتائج الاجتماعية للتصنيع فيه .

ولا بد لنا قبل معالجة المشكلة فى صميمها من تحديد أثر الصناعة اللبنانية فى الاقتصاد الوطنى والإبانة عن أبرز ميادين نشاطها لنكتشف فى داخل إطارها عن سمات هـذه الطبقة التى لا تدين بكيانها إلا لظهور الصناعة وهى « طبقة عمال المصانع » .

وسرعان ما يتدخل القانون نتيجة للأسباب الاجتماعية المستحدثة فيتناول النظام القضائى للعمل نظريا وعمليا .

١ — الصناعة فى الاقتصاد اللبنانى

إن لبنان وهو إقليم جبال وسهول خصبة التربة غنية الرى قد أعده تكوينه ليكون بلدا زراعيا فيتألف نصف عدد سكانه (١,٣٠٠,٠٠٠ طبقا لإحصاء مصلحة الأحوال الشخصية) من قرويين فحسب على تقدير الخبراء إلا أن الزراعة فيه لا تزيد على ٣٠ ٪ من الدخل القومى .

ذلك أن التجارة ما زالت تتبوأ فيه — منذ أقدم العصور — مكان الصدارة منه وما انفكت بيروت وطرابلس محور تبادلها ولا سيما التجارة العابرة (الترانسيت) التى تسهم فى تعادل ميزان المدفوعات مساهمة كبرى .

وكذلك الحرف فإنها من التقاليد الوطنية فما تخلو قرية مهما ضعف شأنها من مصانع صغيرة (ورش) قلما تعدو دكاكين صغيرة للنجارة والحدادة وصناعة الأحذية والفخار . . الخ . وأنها لأكثر من الصناعات الكبرى انتشارا ، بيد أن الإحصاء يعوزنا لمقارنتها بها وتحديد أهمية كل منهما كما أن التمييز بينهما شاق عسير .

وعلى كل فالصناعة الكبرى القائمة على الآلات ووفرة اليد العاملة قد ظهرت لأول مرة بلبنان فى أواخر العهد العثمانى وقد شجعت تربية دود القز فى حقول التوت على تشييد مصانع غزل الحرير الطبيعى ونسجه كما يسرت زراعة التبغ صناعة اللفائف (السجاير) . إلا أنها لم تنتشر إلا فى أعقاب حرب سنة ١٩١٤ ثم وثبت بها حرب سنة ١٩٣٩ ومكنت لها ، إذ اضطر لبنان كسائر بلدان الشرق العربى إلى الإقلاع عن الاستيراد من الغرب والاكتفاء ببعض منتجاته الصناعية فتوسع فى إنتاج الأسمنت ومواد البناء للحد من أزمة السكن ولكن اكتشاف الحرير ودخوله الأسواق واستخدامه فى الصناعة المحلية قضى على صناعة الحرير الطبيعى قضاء مبرما .

ومما ييسر للصناعة ازدهارا وفرة رؤوس الأموال المرصودة لها وسهولة الحصول على اليد العاملة فيها (ومرد ذلك إلى عجز الزراعة والتجارة والحرف عن استيعابها) . واليوم يقدر الخبراء الصناعة بـ ١٥ ٪ من الدخل القومى

فلا سبيل إذاً إلى سلك لبنان فى مصاف البلدان الصناعية ما دام يزاولها على أنها نشاط ثانوى بالنسبة إلى الزراعة والتجارة على أن هذه النسبة لم تحل بينها وبين استقرار حقوقها وتكوينها قوة يحسب حسابها تتجلى فى رد فعلها الاجتماعى .

أما من حيث التطبيق فقد تشعبت الصناعة حتى اشتملت على جميع الفروع ما عدا الصناعة الثقيلة لحاجتها إلى المناجم اللهم إلا صناعة الأسمنت ومواد البناء فإنها تجد فيها موادها الأولية اللازمة ويزداد قدرها . ومنذ تم مد خط أنابيب البترول فى طرابلس والمصفاة تعمل فى مرفأها وقد اتسعت مصانع المواد الغذائية والنسيج فى كل مكان — فى المدينة وضواحيها وفى الجبل وفى الحقول أكثر الأحيان — ولئن كانت صناعة الأحذية نشيطة فقد احتفظت بطابع « الورشة » الصغيرة وتليها دور المطابع والأثاث والصابون والدباغة والمواد الكيماوية وتتبعها فى حدود ضيقة صناعة أجهزة الراديو والاترنيت والمصابيح الكهربائية الخ .

وتستخدم الصناعات المساعدة المتممة للزراعة وتربية الماشية معظم موادها الأولية محليا (كمحفوظات الأثمار والخضار والمشروبات الكحولية والصابون والزيوت والدباغة وخيوط الحرير الطبيعى والتبغ والتمباك واللفائف) وتشغل الزراعات المعدة لهاخمس الأراضى المزرعة (نحو ٤٤,٥٣٥ هكتارا طبقا لتقرير وزارة سنة ١٩٤٩) ومعظم إنتاجها يستهلك محليا وما يفى بالحاجة فما زال ما نستورده يفوق الذى ننتجه .

وها هى بعض أرقام توضح ما أشرنا إليه نقلا عن مجلة الإحصاء التى تصدرها مصلحة الإحصاء العام كل ثلاثة أشهر مرة (الثلاثة الأشهر الأولى فى سنة ١٩٥٢) .

قدر الإنتاج لبعض الصناعات فى سنة ١٩٥١ على الوجه الآتى :

نعل	٢,٠٠٠	طنا
جلد أحذية	٢,٣٠٠,٠٠٠	قدما مربعا
أسمنت	٣٠٢,٦٥٢	طنا
خيوط قطن	٢,٠٥٠	»
كحول صناعية	٥٢٠	»
ثقاب	٣٩,٠٠٠,٠٠٠	علبة
جعة	١,٤٦٠,٠٠٠	لترا

ويستثمر أصحاب الأموال ثرواتهم فى مختلف فروع الصناعة التى يتوقعون نجاحها دون أن يكون للسلطة حق توجيههم لتفضيل بعضهم على بعض .

هذه هى الحاله الاقتصادية وبقى علينا أن نحلل نتائجها الاجتماعية .

٢ — ظهور طبقة عاملة

ا — تعبئة العمال :

لقد لبى دعوة أصحاب المصانع عدد من عمال الصدفة يفوق حاجتها فأفسحت مصانع النسيج والمواد الغذائية مجال العمل فيها لجماعات من الفتيان والفتيات كباراً وصغاراً كانوا حتى تلك الساعة متعطلين بالرغم منهم إذ ضاقت فى وجوههم سبل العمل المهيأة لهم (كالخدمة والحرف الخ . . .) فوجدوا فى فتح باب المصنع أملا لم يكونوا يتوقعونه .

أما فروع الصناعة التى تتطلب قوة وصحة (كالآلات والأثاث إلخ ..) فقد استقل بها الرجال منذ بدئها دون أن يتخلفوا عن أقسام الصناعة الأخرى ولكنهم يقبلون على مضض ولا سيما أن النساء والأولاد زاحموهم فيها مزاحمة شديدة بقبولهم أجوراً زهيدة أقفلت فى وجوههم أبواب المصانع بطريقة غير مباشرة . ولقد كان معظم الفنانين أجانب يعملون فى تلك المصانع بصفة نهائية أو لأجل موقوت .

أما الطبقة الوطنية التى استخدمت يدا عاملة فى الصناعة تختلف باختلاف الأحوال . فالصناع (مهرة العمال) كانوا وما زالوا من البرجوازية الصغيرة فى حين تتوافد جمهرتهم مثل ممارسى الآلات والحائكين من وسط وضيع قد يبلغ حد البؤس أقله مدنى ومعظمه قروى . ومن التحقيقات الخاصة فى بعض مصانع الضواحى يتضح أن معظم العمال مازالوا حتى الساعة قرويين أو أبناءهم أو أحفادهم بيد أن استخدام القرويين فى المصانع لم يؤد إلى هجرة قروية بالغة ذلك أن المصنع والحقول متجاورة بحيث تجمع بين خصائص القروى وعامل المصنع وهى الصفة الأساسية الغالبة على عامل المصنع فى سنة ١٩٥٣ . وهو فى معظم الأحوال يملك قطعة أرض يزرعها فتعود عليه ببعض المال فإذا ما أضيفت هذه الخصائص إلى غيرها : كفقدان التضامن بين العمال والطائفية والعمل النقابى الذى مازال محدود الأثر قطعنا بأنه وإن كان فى لبنان عمال فليس فيه حتى الآن « طبقة عاملة » بمعنى الكادحة التى لا تملك من أسباب الرزق سوى قوة سواعدها فتدرك معانى حقوقها وتوحد جبهتها للدفاع عنها فى سبيل تحسين مصيرها . (وإيضاحا للنص سنستمر فى إطلاق « الطبقة العاملة » على نوع العمال الذين نتناولهم فى هذه الدراسة) .

(ب) توزيع العمال اليوم :

أخذت إساءة اصطناع العمال التى رافقت التصنيع فى سنواته الأولى تضمحل شيئاً فشيئاً . إذ أن حماية المشرع أقلت من عمل الأولاد دون الثالثة عشر أقلالامحسوسا وخففت من عمل النساء إلا أن اضطراد عدد المصانع قد زاد بعض الشىء فى أهمية عدد الطبقة العاملة وليس لدينا من الوسائل مايسمح لنا بدراسة مقارنة بين مختلف العناصر الأمة النشيطة خلا أبحاث تقريبية قمنا بها فى سنة ١٩٥٢ هدتنا إلى نسبة مستوفى شروط العمل فى سنة ١٩٤٣ فبلغت ١١ ٪ بما فيهم الفعلة (الذين يشتغلون فى حقول لقاء أجر يومى) وعمال الحرف كما بلغ عدد العاملين فى الأمة ٢٧٪

أما حال العمال الحاضرة فإن الإحصاءات الرسمية لا تتناول منهم إلا العاملين فى المصانع وآخرها إحصاء سنة ١٩٥٠ وقد قوم المصانع التى أربى رأسمال الواحد منها على ٥٠٠٠ ل . ل . وزاد عماله عن ثلاثة والذى يتجاوز ٥٠٠٠ ل . ل . وإن قل عماله عن ثلاثة وكذلك الذى نقص رأسماله عن ٥٠٠٠ ل . ل واستخدم من العمال عدداً يفوق الثلاثة وقد أسفر الإحصاء عن النتائج التالية :

١١٤٤ مصنعا برأسمال يبلغ ١٤٧,٠٣٤,٠٠٠ ل ل تستخدم :

١,٥٧٢	عاملا فنيا (متخصصا) وغير الفنيين ينقسمون إلى:
١٣,٢٩١	رجلا
٥,٠٤٦	امرأة
١,٩٤٥	ولداً
٢١,٨٥٤	المجموع

« فلئن كانت اليد العاملة مازالت تقدر بنحو ربع مجموع السكان فإن عمال المصانع يشكلون ٧ ٪ أى أقل من مجموع العمال بعدد ضئيل . كما تؤلف النساء خمس اليد العاملة فى المصانع والأولاد نحو عشرها »

وتتساوى النساء بالرجال من حيث العدد فى صناعة النسيج (٢٣٨٩ رجلا مقابل ٢٢٨٣ امرأة) وأقل منهم ثلاث مرات فى صناعة المواد الغذائية (٣٦٤٥ رجلا مقابل ١٠٦٤ امرأة) ونسبتهن فى الميادين الأخرى أقل شأنا وأكثر ما تجد الأولاد فى صناعة المواد الغذائية لسهولة المهمات الملقاة عليهم نسبياً (٣٥٢) ثم فى صناعة الأثاث والرياش وأخيرا فى صناعة النسيج والأحذية والملابس والمطابع وفيما خلا ذلك فعددهم ضئيل.

وقد قامت مصلحة الإحصاء بإحصاء حديث ستنشر نتيجته قريبا ومن مقارنته بسابقه ستتضح بعض الزيادة فى المصانع وانخفاض فى رءوس أموالها ولا سيما فى عدد عمالها ففى الإحصاء السابق تجاوز عددهم ١٥٠٠٠ تجاوزا طفيفاً أى بانخفاض ٦٠٠٠ عما كانوا عليه سنة ١٩٥٠ قد يكون مرده إلى انخفاض فى الصناعة وقد لمسناه فى تحقيقاتنا الخاصة فتبين لنا أن كثيراً من المصانع استغنت عن بعضهم فى المدة الأخيرة إما بسبب هبوط فى الإنتاج لضعف السوق عن تصريفه (وهو الأغلب) وإما لوفرة الإنتاج (استخدام الآلات الحديثة واصطناع عمال أمهر وهو النادر الذى لا يقال عليه) ولا يتأثر بطبيعة هذه الأشياء إلا بعض فروع الإنتاج .

إن التصنيع الذى عالج البطالة أو خفف من حدتها فى بادىء الأمر يزيد منها فى أوقات انخفاضه ولئن لم يكن له إلا أهمية ثانوية للحيز الضيق الذى تحتله الصناعة فى الاقتصاد الوطنى فهو كبير الدلالة لاتصاله بالزراعة فى لبنان .

(ح) إعداد العمال :

هل أدى التوسع فى الصناعة بالأمة إلى إعداد عمال أكفاء ليتساوى إنتاجهم بإنتاج زملائهم فى الأمم الصناعية ؟ بوسعنا الإجابة بلا و نعم .

ثمة فرق بين المهندسين والمتخصصين ورؤساء الورش والصناع (العمال المهرة) وجمهرة اليد العاملة . فالمهندسون — ومازلنا نذكر — كانوا أجانب الأصل يحمل معظمهم شهادات (دبلوم) من أوروبا حتى طفق يحل محلهم لبنانيون تلقوا دروسهم فى الخارج أو فى جامعات لبنان ، كما تخرج مدرسة الصنائع والفنون معاونى مهندسين سرعان ما تستقبلهم المصانع أو المصالح العامة . لاشك فى أن الصنيع قد فتح مجالا جديداً لخريجى الجامعات دون أن يكون فيه توجيه مهنى فما ينهى الطالب دروسه الثانوية حتى يقبل على التخصص فيما يظنه نافعا وقد يتأثر فى اتجاهه بارادة والديه .

ويتلقى رؤساء الورش علوما تعدهم للحصول على شهادة (دبلوم) مدرسة الصنائع والفنون بيد أن التصنيع لم يبلغ المرحلة التى تحمل أصحاب المصانع على الاستعانة بهؤلاء المتخصصين ولا تحملهم عليها شيم الطبقة العاملة ولما يكتمل وعيها . والعادة المتبعة أن يعد قدماء العمال الوافدين عليهم حديثا للعمل معهم وثمة مصانع استغنت حتى عن مهندسيها لأن بعض عمالها استطاعوا بمزاولة مهنتهم أن يلموا بجميع دقائقها .

وما القول باليد العاملة والصناع وممارسى الآلات الخ . . . ؟

إن رقى الصناعة لم يقابله رقى فى كفاءة العامل وكأن تنشئته عليها مفقودة وهكذا تسعى الفتاة التى تصلح خادمة عند الاقتضاء إلى عمل فى المصنع لاشك فى أن هناك تنشئة تجريبية لا يستهان بنتائجها ولكنها مطبوعة بطابع الحرف أكثر منها بالصناعتين الكبرى والمتوسطة . فالولد البالغ من العمر عشرة سنوات أو ثلاث عشرة سنة أو أقل

يقوم طوال يومه بعمل يقلد فيه متقدميه أبا كان أو أخا أو صديقا فلا يلبث بعد سنوات أن يحيط بأسرار مهنته دون أن يتمرن التمرين العلمي المتدرج .

كذلك الحال فى الصناعات الكبرى فلا تدريب عليها يسبق العمل فيها وأن يرقى العامل بحسب استعداده الفطرى وقدرته على التقليد وبالفن فى ذاته . وقد لوحظ أن أقدم العمال أكثرهم استقرارا لزيادة معارفهم وارتفاع أجورهم فى حين أن عدم الاستقرار أصبح ظاهرة بعد الحرب . فالعامل وما هو صانع بالمهنة ولا متخصص فيها أو حسن الأجر عليها ينتقل من المصنع إلى المتجر وإلى الكناسة إذا اقتضته الحاجة .

وهكذا نجد صلة بين درجة استقرار العامل من ناحية وكفاءته من الناحية الأخرى، فلو أن تنشئته أهلته لزيادة إنتاجه لكان من صالح أصحاب المصانع أن يحتفظوا به ولتمتع بامتيازات أكثر . فما قضى وقته فى البحث عن عمل لا سيما وأنه لا يتهيأ لنا أن نغمط استعداد العمال الفطرى للعمل فى الصناعة وإنما يشكو أصحاب المصانع لا من مهارة العمال بل من فقدان الوجدان المهنى بينهم فينبغى البدء بالتدريب .

(د) مستوى المعيشة ونوعها :

لا يتميز مستوى المعيشة الذى حدده التصنيع فى مستوى سائر عمال الأمة بخطوط واضحة ولا يمنعنا ذلك من اختصاصه بدراسة نذكر فيها أبرز خصائصه :

فالأجر يختلف باختلاف المكان ورأس المال والجنس والسن والمهنة فمن حيث المكان تدفع بيروت وضواحيها أرفع الأجور متراوحة من ٨٠ ٪ بين ١٠٠ و ١٥٠ ل . ل شهريا وفى ٩ ٪ تزيد عليها ومتوسط الأجر العام فى لبنان يتركز حول ١٢٥ ل. ل شهريا فى نحو ٦٨ ٪ .

ومن حيث رأس المال فالأجر يتبع خطا متصاعدا موازيا لرأس المال حتى يبلغ أقصاه فى المصانع المتوسطة ويهبط مع انخفاض الخط فى المصانع الكبرى . ومعنى ذلك أن المصانع الكبرى والصغرى تميل إلى خفض الأجور .

ومن حيث الجنس والسن فالرجال يتقاضون أجورا تفوق أجور النساء اللواتى يتقاضين بدورهن أجورا تفوق أجور الأولاد فمتوسط أجر الرجل ١٣٤ ل.ل. فى الشهر والمرأة ٥٤ ل. ل. والولد ٣٩ ل.ل. وتفسير هذه الفوارق فى تفاوت الجنس واختلاف المهنة فالمفروض فى العاملات خلا بعض استثناء أن تعود الفتيات بأجر زهيد لمساعدة أسرهن (وقد تكون الحقيقة غير ذلك أحياناً) . والولد وهو أقل تطلبا وخبرة من المراهق يقبل كالفتاة الأجر الذى يعرض عليه .

من أجل ذلك تميل الأجور فى المصانع التى تستخدم يدا عاملة مشتركة إلى تقديرها على أساس الفتيات فى العمل المتساوى فكن مسئولات نوعا ما عن تخفيض مستوى الأجور .

ومن حيث المهنة فالاختصاصيون يتقاضى الواحد منهم ٦٠٠ ل. ل. فى الشهر ، ويبلغ بعضهم ١٢٠٠ ل. ل. (٣٤ من ١٥٧٢ ذكرهم الإحصاء) ولطالما آثر أصحاب المصانع المهندسين ومعاونى المهندسين عليهم ، ولئن كان الإخصائيون الأجانب أفضل أجورا فاللبنانيون أنفسهم يتمتعون بالرضى منها ثم يليهم رؤساء « الورش » فمتوسط أجر الواحد منهم ٢٦٥ ل. ل . فى الشهر والميكانيكيون والكهربائيون (من ١٧٠ إلى ٢٠٠ ل. ل.) والوقادون (١٤٨ ل . ل)ثم تتلو أجور النجارين وممارسى الآلات الخ .

أما اليد العاملة النسائية فإن ممارسة الآلة تتناول ببيروت نحو ٨٠ ل. ل. فى حين لا يزيد أجر عاملة اللف على ٥٧ ل. ل. (٢٥ فى لبنان الشمالى) .

وتلقى الفوارق نفسها فى أجور الأولاد بحسب كفاءتهم بين متمرن وممارس آلة فيتقاضى الواحد منهم بمحافظة بيروت من ٣٥ إلى ٤٧ ل. ل. فى الشهر .

والأقدمية عامل آخر فى تعديل الأجور فإن عدم الاستقرار الذى أشرنا إليه من قبل يلازمه ركود فى مستواها والعلاوات الضئيلة التى تمنحها النساء والأكبر منها التى ينالها الرجال لم يهيأ لها لكثرة التنقل بين الأعمال تعبئات جديدة .

من العبث فى دراسة مقتضية كهذه أن نحلل طراز حياة عمال المصانع وإنما نقتصر على ملاحظات رئيسية .

لا تقوم ميزانية الأسرة على دخل الأب فحسب ، وحيث يشتغل منها أفراد عديدون تجمع أجورهم معا ما عدا أقلها يحتفظ به كل فرد لنفقاته الخاصة . وهناك مصدر آخر للتدخل هو قطعة الأرض التى يملكها معظم العمال فإن ضاقت مساحتها عن بيع غلاتها فهى تكفى البيت مؤونة الأثمار والخضار الخ . والأسر الرغيدة العيش تعلم أبناءها فى أرقى المدارس فتثقل مصاريفهم ميزانيتها أكثر ما تثقل .

ومشكلة السكن هى أشد ما تلاقيه الطبقة العاملة فى الوقت الحاضر بل جميع طبقات الشعب التى تكتفى بأجر عائلى فى حدود ٢٠٠ ل. ل. لنحو ستة أشخاص فى الشهر .

إن العمال الذين استقروا قديما فى مهنهم ما زالوا يسكنون بيوتاً رحبة على شىء من الرفاهية بإيجار ما قبل الحرب أى يسير دفعه .

ولكن معظمهم اضطروا أخيرا أو فى خلال الحرب إلى البحث عن سكن فاستأجروا حجرات فى شقق غير مفروشة وأحياناً خالية من الكهرباء والماء لقاء إيجار يتراوح بين ١٥ و ٣٠ ل. ل. فى الشهر يتكدسون فيها من ثمانية أشخاص إلى عشرة .

ويقيم غيرهم فى شبه منازل من الصاج (حى التنكه المشهور) وقد يبلغ إيجار الواحد منها ٤٠ ل. ل. إن اشتملت على حجرتين .

وأوقات فراغ الطبقة العاملة محدودة ، وقد أدخلت بعض منظمات الشباب الرياضة والرحلات إلى الجبال ومعسكرات الاجازة على الأوساط الصناعية ولكن الإقبال عليها أبعد ما يكون فى شمول ، فسباق الخيل ولعب النرد المتواصل فى المقاهى يغريان أكبر عدد وأوفاه .

تعليم العمال : وليس المقصود به التنشئة المهنية وإنما التعليم فى ذاته فنجده أضعف من أى مستوى عادى فى سائر طبقات الشعب (ما عدا مهن الشارع والخادمات) ومرة أخرى نرى أن أقدم العمال أكثرهم تعليما وأن الشباب الذين اشتغلوا فى أثناء الحرب يقاسون من الأمية أكثر من غيرهم .

ومع ذلك فربع العمال تقريبا يقرأون العربية ويكتبونها فى يسر (أو الأرمنية) ويضيفون إليها إلمامهم بلغة أجنبية (أكثر ما تكون الفرنسية) أما الأميون الذين يوقعون بإبهامهم (يبصمون) فأقلية وإنما الأميات أكثر عددا من الأميين .

والأمر الأكيد هو ضرب من تركيز الأميين فى المصانع وتفسير ذلك فى اعتقادنا ازدراء المتعلمين للعمل فيها

(٣) النظام القضائى للعمل

لقد أدى اشتغال المرأة والولد فى الصناعة إلى اشتراع قوانين بلبنان كما فعلت الدول الأخرى من شأنها تخفيف الأخطار التى تهدد جماعات العمال وسوء استخدامهم إن لم تلاشيها . وقد عجز نظام التحرر من القيود عن حماية المرأة والولد فى أسباب معيشتهما المستحدثة بل العكس أصدق إذ كان مسئولا عن استغلالهما .

ولم ينتظر لبنان طويلا انتظار البلدان الصناعية ليحمى عماله الضعفاء أو يرقب أن يطالبوه بتلك الحماية فسن المشرع فيه منذ سنة ١٩٣٥ قانون عمل النساء والأولاد على غرار القوانين فى الخارج .

ومنذ ذلك التاريخ والتطور مستمر حتى تجاوزت الوقائع قانون الموجبات فحرية التعاقد لم تضر بالنساء والأولاد فحسب بل بجميع العمال الذين وضعتهم حرية مزعومة فى حال لا تسمح لهم بالتساوى فى التعاقد مع أصحاب المصانع. وهكذا تدرجت القوانين : قانون سنة ١٩٣٧ لبدل الصرف من المعمل والمراسيم الاشتراعية لسنة ١٩٤٣ لحوادث العمل وغلاء المعيشة ألخ . . .

وانتهت جميعها إلى قانون العمل ٢٣ سبتمبر ١٩٤٦ (وقد تلته نصوص ثانوية) ليطبق على الصناعة والتجارة والحرف وقد أبطل القوانين السابقة أو عدل فيها وجدد فى أكثر مواده . ولئن لم يكن لنا أن نحلله فى هذه الصفحات فعلينا الاشارة إلى أبرز مظاهر الإصلاح التى أدخلها على نظام العمل .

(أ) عمل النساء والأولاد

لا يمكن قبول أولاد دون الثامنة فى عمل ما على أية صورة من الصور ولا يقبل أولاد دون الثالثة عشر فى الصناعة — فإذا تجاوزوها فتحت لهم أبواب بعضها ولا تفتح غيرها إلا لمن يحملون شهادة طبية تثبت صلاحيتهم ولا تقبل الأخرى إلا من بلغ السادسة عشر .

وثمت مبدأ عام — لا يجوز القبول فى حال قبول أحدهم أن يكون عمله مرهقاً أو متفاوتا مع سنه .

مدة العمل — ست ساعات فى اليوم ولا عمل فى الليل .

وكذلك حرم القانون عمل النساء ليلا وفى بعض الصناعات وللحبالى أجازة بأجر مدتها أربعون يوما عند الوضع

(ب) عقد العمل

مازال قانون الموجبات أساس التعاقد وا كتفى قانون ١٩٤٦ ببعض الالتزامات الإضافية . يقوم مبدأه على حرية التعاقد للرجال والنساء ولصاحب المصنع مطلق الحرية فى الاختيار بين العقد الكتابى أو الشفوى .

وللعقد مدة محدودة أو غير محدودة وليس لأحد أن يتعاقد مدى الحياة فإن فعل عد عقده باطلا .

وفسخ العقد غير المحدود يقتضى الطرفين التبليغ عنه سابقا أو بمهلة أجازة .

فإن فسخ صاحب المصنع العقد دفع للعامل بدل صرف من العمل إلا فى بعض الحالات التى حددها المشرع ويحتفظ العامل الذى يفسخ عقده بحقه فى المكافأة عن أقدميته. على أن أخطار العمل لا تتأتى عن صرف العامل فى غير أوانه فحسب بل إن الأولاد والمراهقين هم أيضا عرضة لسوء استخدامهم فى إطالة مدة عملهم وحرمانهم من الأجازات ومن ثم كانت لوائح تنفيذ العمل فجعلت الحد الأقصى لعمل الرجال والنساء ٤٨ ساعة فى الأسبوع فإن بلغت اثنتى عشرة ساعة فى اليوم فى أحوال معينة زادت أجور الساعات الإضافية بنسبة ٥٠ ٪

والراحة الأسبوعية إجبارية ولا يجوز أن تقل عن ست وثلاثين ساعة متواصلة ولصاحب المصنع أن يختار يوم الراحة الذى يوافق سير العمل فى مصنعه .

ولكل عامل قضى فى المصنع سنة على الأقل أجازة سنوية مدتها خمسة عشر يوما بأجر كامل .
والأجازات المرضية (عدا أجازات أمراض المهنة) تمنح فى حدود معينة وببعض الأجر .

وهناك لائحة لتعويض العمال الذين تقعدهم عن العمل بعض حوادثه .

والالتزامات المتقدمة تطبق على المراهقين من الجنسين وعلى الأولاد .

وبالعكس ليس للنساء والقاصرين دون العشرين حد أدنى لأجورهم وإنما تقدر باتفاق الطرفين المتعاقدين فى حين أن المرسوم الاشتراعى (١٢ مايو سنة ١٩٤٣) والمعدل فيما بعد قد جعل حده الأدنى مساويا ل ٩٤ ل. ل . ٤ فى الشهر بمحافظة بيروت وضواحيها الصناعية وأقل منها بعض الشىء فى غيرها .

وهناك مخصصات عائلية تمنح لأرباب الأسر والأرامل وزوجات المقعدين الذين يشتغلون . وفى هذه الحال كما فى الحد الأدنى للأجر يلوح أن المشرع سلم بفكرة أن المرأة والولد لا تقوم عليهما الأسرة شأن المراهق .

بوسع النقابات أن تتألف للدفاع عن مصالح المهنة وباستكمال بعض الشروط على أن تحصل على تصريح لها سابقا.

فهل أسفر تدخل القانون عند تطبيقه فى شروط العمل تطبيقا صحيحاً ؟

إن الوقائع التى حللناها فى الصفحات السابقة تظهر متعارضة مع القانون فى بعض الأحيان ولكى نقتصر على بعضها نذكر أن تشغيل النساء ليلا وقبول الأولاد دون السن وطول مدة العمل لم تضمحل فى المصانع اضمحلالا كاملا فإذا قارنا بين التحقيقات قديمها وحديثها وقعنا على تحسن لا سبيل إلى إنكاره .

وقد أحبطت المحاكم حيل أصحاب المصانع فى صرف عمالهم قبل الوقت بيومين أو ثلاثة ليضيعوا عليهم حقهم فى المكافأة فقضت ببطلانه .

ويلوح لنا أن النقابات مدعوة للقيام بدور نشيط فى حماية العمال قعدت عنه حتى الآن .

وخلا المحاكم وذوى المصلحة فإن الإدارة تعاون العمال على تنفيذ القانون وقد استطاعت مراقبة العمل (التى استدركها قانون العمل) بالرغم من حداثتها أن تحمل أصحاب المصانع على بعض الإصلاح . وكانت قد أدخلت منذ نشأتها شبه رسمية سنة ١٩٣٧ روحا جديدا فى المصنع وحصلت بفضل إقناعها أكثر منها بالغرامات التى فرضتها على استخلاص امتيازات للعمال هامة (لاسيما ما يتعلق منها بعمل المرأة والولد) وتبذل الرقابة الرسمية التى ألفت سنة ١٩٤٦ جهودا صادقة وأكثر دقة فى هذا السبيل.

الخلاصـــــة

فى ختام هذه الدراسة تلوح لنا النتائج الاجتماعية للتصنيع مترددة والتطور الصناعى للاقتصاد بعيدا عن التمام والمظهر الإنسانى للمشكلة أكثر تعقيدا .

لقد عالج التصنيع مشكلة البطالة بطريقة غير مباشرة فى توفيره العمل للمتعطلين ولعله عالج أيضا مشكلة هجرتهم إلى الخارج تلك الهجرة البالغة بلبنان .

ومع ذلك فما فتىء العامل بالرغم من الرعاية التى يلقاها يعيش منفردا فى الأمة فيتألم مع مواطنيه من أزمة السكن وغلاء المعيشة ولئن قامت بعض المؤسسات لمعالجتها فما ذلك شأن الأغلبية المطلقة .

وإن لم يتهيأ للبنان أن يعد بلدا صناعيا فى الوقت الحاضر فلا سبيل إلى إنكار انتشار الصناعة فيه مع رد فعلها الاجتماعى والقانونى والاقتصادى والاتساع المرجو منه فيها مما يؤدى أجزل الخدمات الاجتماعية، هذا إذا استمرت الحكومة كما نعتقد فى التدخل دون مبالغة لحماية العمال ووفقت الصناعة إلى أسواق جديدة .

الصناديق التعاونية النقابية

وسيلة من وسائل الضمان الاجتماعي

للأستاذ نزهة المرني (سوريا)

قبل أن تظهر مبادىء الضمان الاجتماعي على الصورة التي نراها في الوقت الحاضر سادت البلاد الأوربية نظم متفرقة لتحقيق الأهداف التي يؤمنها الضمان، ويقول أنتوان أنتوني، في كتابه مبادىء الضمان الاجتماعي في فرنسا أن صناديق التضامن وهي الجمعيات الخاصة التي كانت تقدم المساعدة للعمال هي من أسس الضمان الاجتماعي العمالي وذلك بالإضافة إلى جهود بعض أرباب العمل في الترفيه عن العمال داخل مؤسساتهم وفي إقرارهم لمبدأ منحهم التعويضات العائلية عن أفراد أسرهم. وقد تطورت هذه الجهود المبذولة من طرف أرباب العمل والعمال في أواخر القرن التاسع عشر وصدر أثر ذلك مجموعة من النصوص التشريعية الاجتماعية التي قننت هذا الواقع الاجتماعي، فصدر قانون في ١ نيسان عام ١٨٩٨ بتنظيم صناديق تضامن أو تعاون العمال وقانون في ١١ آذار عام ١٩٣٢ بتعميم التعويض العائلي وقانون آخر في ٣٠ نيسان عام ١٩٣٠ بالتأمينات الاجتماعية وغير ذلك من القوانين التي أقرت مبادىء التأمين الاجتماعي للعمال في فرنسا.

كما صدر بالنسبة لطوارىء العمل قانون في ٩ نيسان عام ١٨٩٨ يلقي تبعة تعويض العمال في أحوال الطوارىء على عاتق أرباب العمل.

وإذا نظرنا إلى تجارب الأمم الأخرى في هذا المضمار، ولنأخذ البلاد الاسكندنافية مثلا، لوجدنا أن الضمان الاجتماعي ابتدأ فيها أيضا بجهود الأفراد والسكان مع فارق أساسي وهو أن هذه الحركة لم تقتصر على العمال فقط بل شملت سائر أفراد الشعب. فالحقيقة الأولى للتأمين الطبي هي جمعيات الصحة التي كان يؤلفها سكان كل منطقة أو سكان كل حي من أحياء المدينة. أما طوارىء الشيخوخة والعجز وغيرها فقد تولتها البلديات بصورة مباشرة.

كما أن تأمين العمال ضد طوارىء العمل نشأ عن مبدأ التعويض الذي يقع على عاتق رب العمل وسار على نفس مبادىء التأمين الفرنسي.

ومن المؤكد أن الضمان الاجتماعي في كافة بلاد العالم في عصرنا الحاضر هو جمع لهذه النصوص الاجتماعية في قانون واحد وتوحيد لمؤسساتها المتفرقة في مؤسسة واحدة للضمان مع ما يتبع ذلك من توحيد أصول تمويلها. وإذا كانت هذه الخطوة قد تم تحقيقها إلى حد ما في فرنسا فإن البلاد الاسكندنافية التي أشرنا إليها ماعدا النرويج لا تزال محرومة من الضمان الاجتماعي الموحد ولا تزال الخدمات الاجتماعية التي يحققها هذا الضمان مؤمنة بنصوص تشريعية مختلفة وأجهزة متفرقة أيضاً.

فجذور الضمان الاجتماعي نجدها إذن في تنظيم شعبي أساسي، وهذا التنظيم وليد الحاجة الأساسية المتجلية في إيجاد هيئة تتولى مساعدة الفرد حين الطوارىء. فنحن إذا نظرنا عبر التاريخ لم نجد لهذه الهيئة من أثر لأن العائلة التي كانت تتولى هذه المهمة بانتظام. أما في عصرنا الحاضر فقد تفككت الروابط العائلية وطغت الفردية على

تصرفات الإنسان وكان لابد من إيجاد بدل لهذه العائلة . ففي فرنسا حيث التنظيم النقابي نشيط منذ أواخر القرن التاسع عشر قام العمال بتنظيم صناديق تضامن خاصة بهم ، أما في اسكندنافيا وهي التي تشتهر بتنظيماتها الإدارية وبلدياتها المتمتعة بلا مركزية واسعة فقد قامت الحركة فيها على أساس شعبي لاعمالي وتولتها البلديات بصورة مباشرة أو الجمعيات الخاصة بالسكان .

وليس القصد من إيرادنا لما سبق توضيح مراحل تطور أنظمة الضمان الاجتماعي المختلفة من بلد لآخر وذلك من مرحلتها البدائية الشعبية إلى مرحلتها المقننة حاليا لأن ذلك ليس من أساس هذا البحث وإنما قصدنا أن نشير أن الضمان الاجتماعي الذي تعرفه بعض البلاد الأجنبية لم يتبلور في صورته النهائية إلا بعد مرحلة من التطور وإلى أن هذا الأساس الشعبي لايزال يلوح لنا من خلال تنظيماته . فصناديق الضمان في فرنسا وهي أولية وإقليمية ومركزية تدار من قبل ذوي العلاقة بالتعاون مع الدولة، أما الضمان الاجتماعي الموجود في البلاد الاسكندنافية فلا يزال شعبيا (ما عدا تعويض إصابات المرض) ولا تشترك الدولة إلا في توجيهه ومده بالإعانات المالية .

ومن هنا تبدو لنا مشكلة أساسية بالنسبة للبلاد العربية التي يشعر أفرادها بحاجتهم للتأمين وللضمان والتي تريد أن تقرر هذا النظام في بلادها . فهل من الجائز أن نأخذ الصورة المثلى للضمان الاجتماعي بما في ذلك مبدأ مساهمة أفراد الشعب في إدارته دون أن يسبق ذلك أي استعداد أو تمرن عليه من قبل هؤلاء ؟ رب قائل يقول إن بالإمكان استبعاد مبدأ مساعدة الشعب والاكتفاء بمساهمته إلا أننا نشير إلى أن هذا الأسلوب يزيد كثيراً من نفقات الإدارة ولا تستطيع أية حكومة أن توجد الجهاز الإداري الذي يستطيع القيام بهذه المهمة .

ومن هنا أيضا نتفرغ إلى أساس بحثنا لنقول بالنسبة لسوريا على الأقل، إننا نمر في مرحلة تتسم بالحاجة الملحة إلى ضمان المواطن لأن الروابط العائلية تسير باضطراد نحو التفكك والفردية ، وهذه الحاجة تقوم بسدها حركات شعبية مختلفة ، فمن جمعيات خيرية تقوم بنشاطها على أساس مبدأ الصدقة إلى صناديق إسعاف وتضامن نشأت بصورة خاصة بين العمال والمستخدمين وموظفي الدولة وتتعهد للفرد لقاء اشتراكه فيها بضمانات معينة في حياته . وما هذه الصناديق بصورة خاصة إلا نواة أساسية للضمان الاجتماعي ووسيلة من الوسائل التي تحقق أهدافه فيما لو عنيت الحكومات بأمر توجيهها وتدريب رجال إدارتها تدريبا كافيا . إلا أن المشكلة التي تبدو في هذا المجال هو اقتصار هذه الصناديق في نشاطها على الطبقة المستخدمة فقط بما يشعرنا الواقع بحاجتنا إلى ضمان اجتماعي لكافة أفراد الشعب

إلى أي مدى تحقق الصناديق التعاونية أهداف الضمان الاجتماعي

تداهم حياة الطبقة العاملة نوعان من الكوارث . الأولى منها تترتب مسئولية تعويضها على رب العمل بالذات وهي بحسب ما نص عليه قانون العمل : تعويض طوارئ العمل والأمراض المهنية والاجازات والتعويضات التي يستحقها العامل في حالة مرضه العادي وأخيراً التعويض الذي يناله العامل حين تسريحه ويؤمن له ضمانة كافية لفترة من البطالة قد تطول وقد تقصر بحسب الأحوال .

أما الكوارث الأخرى فهي التي لا يعتبر رب العمل مسئولا عنها بالذات كما لا تترتب مسئوليتها على أية جهة أخرى وهي كوارث يصعب على العامل مجابهتها إذا لم يحاول المجتمع تقديم المساعدة اللازمة له . ومن جملتها المرض والوفاه والعجز والشيخوخة والإصابة الناشئة عن العمل والصعوبات الأخرى التي تصادف العامل في حياته كازدياد أفراد أسرته وحالات الولادة والزواج التي قد تعترض سبيل حياته .

فمن المهم بصورة مبدئية أن نشير إلى أن الطوارىء التى يسأل عنها رب العمل قد فصلت فى قانون العمل السورى تفصيلا كافيا وقدمت فيها ضمانات كافية بالنسبة للعمال . وذلك على الرغم من أن أرباب العمل لم يحاولوا حتى الآن توحيد مسؤولياتهم عن طريق صندوق مشترك أو تجزئتها عن طريق تأمين العمل لدى الشركات التى تتولى هذه الأعمال .

فلا يزال العمال إذن حين إصابتهم بطارىء ما مضطرين لمراجعة القضاء المدنى ليتسنى لهم الحصول على الضمانات التى كفلها لهم القانون .

ولهذا السبب فإن المهمة التى أرادت أن تتبناها الصناديق التعاونية لا تتناول إسعاف العامل فى حالات من هذا النوع طالما أن القانون قد أوجد لها ضمانات كافية واتجهت هذه الصناديق بالتالى للاهتمام بحالات الطوارىء التى لايجد العامل فيها ملاذا للمراجعة أو التعويض،وعلى هـــذا فإن إسعاف المرضى من العمال والشيوخ والعجزة يشكل حجر الزاوية فى نشاطها وهى حين محاولتها هذا الإسعاف تحقق إلى حد ما الأهداف التى يحققها الضمان الاجتماعى فى بلد متقدم .

١ ــ فالصناديق تؤمن المداواة المجانية للعمال المنتسبة إليها : إلا أنها فى هذا المجال تهتم بالعامل نفسه ولا تقدم هذه الضمانة لأفراد عائلته (ماعدا بعض الصناديق المتقدمة) وينجم عن حالة المرض تأمين أجور المخابر الطبية والتحاليل ومن ثم تقديم نصف ثمن الدواء للعامل فنشاط الصناديق بالنسبة للمداواة إذن لا يختلف عن نشاط نظام الضمان الاجتماعى. أما بالنسبة لأثمان الأدوية فإن بدائية الحركة فى سوريا لا تسمح بمنح الدواء،هذا عدا أن المقصود منه تفادى كثير من الحالات التى يرغب فيها العامل بالدواء دون وجود حاجة أساسية له .

وعلى خلاف مايشترط عادة فى نظام الضمان الاجتماعى لحصول العامل على هذه الإعانات فإن الصناديق التعاونية تؤمن هذه الخدمة دون أى شرط يذكر ما عدا صحة انتساب العامل إلى الصندوق إلا أن هذا التأمين يتسم على ذلك بفقدانه ميزة التوجيه الطبى والتدابير الوقاية التى تفرضها أنظمة الضمان الاجتماعى .

وبصورة عامة فإن الصناديق التعاونية تعتمد عدة أطباء لمعالجة العمال وذلك بغية تأمين معالجة الأمراض بحسب اختصاصها، والأسلوب الذى تتبعه الصناديق فى تقديم هذه الخدمة ينحصر فى إرسال العامل إلى الطبيب مرفقاً ببطاقة يبين فيها اسم العامل ، أما الحالات التى تستدعى معالجة منزلية فإن نفقات الانتقال فيها على عاتق العامل .

وأخيراً فإن الدواء يصرف من قبل صيدلية الصندوق بالاستناد لشرح مبين على الوصفة الطبية ولما كانت بعض الصناديق كما أشرنا تضمن كامل ثمن الدواء أو نصفها ، فإن هذا الشرح يبين عادة طلب اعتبار الوصفة كاملة المجانية أو نصفها . وقد استطاعت الصناديق التعاونية واتحاد نقاباتها بمساعدة الدولة أن تؤسس لها فى المحافظات الرئيسية الأربعة وهى دمشق وحلب وحمص وحماه صيدليات عمالية خاصـــة تتولى صرف الدواء بأسعار تقل (١٠ ــ ٢٠ ٪) من أسعار مبيعها فى الأسواق وتقوم هذه الصيدليات عادة بمحاسبة النقابات فى نهاية كل شهر بوصفات الأدوية التى تكون قد صرفتها للعمال .

وفيما عدا الإسعاف الطبى الذى أشرنا إليه تضمن الصناديق للعمال نسبة معينة من النفقات التى يدفعونها فى مستشفى مأجور ، ويكفى لتحقيق هذه الإعانة تقديم الأوراق المثبتة للفترة التى قضاها العامل فى المستشفى والنفقات التى تكبدها ،ولا يمكن أن تتجاوز الإعانة مبلغ (١٠٠) ليرة فى السنة الواحدة . ويمكن للصناديق أيضا أن تؤمن للعمال مقابلا نقديا فى حالة حرمانهم من أجورهم إذ أن أجور العمال بحسب قانون العمل تبقى سارية لمدة شهر واحد

للمستخدمين وخمسة عشر يوماً للفعلة فقط فإذا تجاوز المرض هذه المدة فإن الصناديق تقدم إعانة نقدية لمدى ثلاثة أشهر أخرى وبمعدل (٢٥) ليرة سورية فى الشهر الواحد .

وهكذا فإننا نرى أن الصناديق التعاونية تحقق إلى حد ما أهداف الضمان الاجتماعى فى حالة المرض والاستشفاء وهى بذلك تشبه إلى حد ما جمعيات الصحة فى الضمان الاجتماعى الصحى السائد فى البلاد الاسكندنافية والتى لا تزال تعمل حتى يومنا الحاضر إلا أنها تختلف عن التأمين الذى يحققه هذا الضمان فى الأمور الآتية :

١ — عدم شمولها لكافة العمال ولمن يعولونهم أيضا .

٢ — عدم كون الانتساب إليها إجبارياً .

٣ — إختلافها من حيث الاشتراكات ومبادىء التمويل.

٤ — فرديتها وفقدانها لإدارة مركزية منظمة .

فمن حيث الناحية الأولى نلاحظ أن عدد العمال المستفيدين من الصناديق التعاونية فى سوريا لا يزيد عن ١٥ ألف عامل بينما عدد العمال الإجمالى يقارب ١٣٠ ألفاً ، ولا يمكن أن يزيل هذا النقص إلا تشكيل نقابات لكافة المهن أو الوكول بهذا الإسعاف الاجتماعى إلى المنظمات النقابية الاتحادية بالنسبة للعمال الذين ليست لهم نقابات ، إلا أنه رغما عن إمكان تحقيق هذا الأمر فإن اختيارية الانتساب إلى النقابة أو الاتحاد وبالتالى إلى الصندوق التعاونى لا يمكن أن يؤدى بنا فى النهاية إلى ضمان صحى كامل للعمال . ولابد لمعالجة هـــذا النقص فيما إذا أريد الاعتماد على الصناديق التعاونية من فصل مبدأ الانتساب إلى النقابة عن الانتساب إلى الصندوق إذ لا يمنع أن يبقى اختيارياً بالنسبة للأول وإجبارياً للثانى . إلا أن هذا الإجراء لم يتم بعد ولا يمكن التفكير به إلا بعد أن يتم إيجاد الجهاز الذى سيتولى ضمانة كل عامل .

أما الناحية الثالثة وهى ناحية التمويل فيمكن اعتبارها عاملا يوجد اختلافاً ظاهراً بين أنظمة الضمان الاجتماعية وأنظمة الصناديق التعاونية . فبدلا عن أن يؤمن التمويل باشتراكات معينة من قبل أرباب العمل والعمال وبمساهمة من قبل الدولة فإن الصناديق التعاونية لا تفرض فى الواقع إلا مبلغاً زهيدا على عمالها وهو لا يتجاوز ليرة سورية شهرية فى الصناديق التى أقرت هذا الاشتراك المباشر ، غير أن النقابات العمالية تؤمن هذه المساهمة عن طريق آخر وذلك بتخصيص نسبة معينة تتراوح بين (٢٥ و ٤٠ ٪) من موارد النقابة لصالح الصندوق الذى يترائى لنا فى هذه الحالة كمشجع لانتساب العمال إلى نقاباتهم وتأييدهم لها . ولا شك أن السير بالصناديق التعاونية نحو مبادىء الضمان الاجتماعى يستلزم تعديل هذا المبدأ بصورة أساسية إذ يجب أولا أن يقر مبدأ الاشتراك المباشر بحسب دخل العامل ومدى استفادته لا بمبلغ مقطوع ، ومن الضرورى أن تختلف نسبة هذه المساهمة من مهنة لأخرى بحسب تواتر حالة المرض فيها والدخل المتوسط لعمالها ومستوى معيشتهم كما يجب تأمين مساهمة أرباب العمل بنسب معينة حسبما تنص عليه عادة أنظمة التأمين الاجتماعية .

أما مساهمة الدولة التى تتجلى فى الوقت الحاضر بإعانات مالية سنوية فمن الضرورى تنظيم صرفها بصورة تؤمن العدالة فى التوزيع وضمان مثابرة الصناديق التعاونية على أعمالها دون توقف . فالإعانات المذكورة تصرف فى الوقت الحاضر بالاستناد لنسبتين : الأولى نسبة الأموال العمالية المساهم بها فى إيراد الصندوق ، والثانية نسبة مصاريف الصندوق التعاونى باحتياجاته الحقيقية . وكان لابد من اللجوء إلى هذا التبرير لأن الانتساب إلى الصناديق كما أشرنا إختيارى ومن الممكن فى هذه الحالة أن يتقاعس العمال عن المساهمة معتمدين فى ذلك على الإعانة الحكومية فقط .

فإذا ماتم تلافى هذه الحرية بنص تشريعى فإن الإعانات الحكومية يمكن أن ينظم توزيعها بصورة تؤمن عدالة

اجتماعية حقيقية فى مفهوم الاحتياج لا التساوى فى الاستحقاق . وهذا هو المبدأ الذى نظمت به المساهمة الحكومية فى جمعيات الصحة الاسكندنافية التى أشرنا إلى أنها تشبه فى تنظيمها ونشاطها الصناديق التعاونية العمالية فى سوريا . فقد سبق أن قلنا أن المساهمة العمالية يجب أن تختلف من مهنة إلى أخرى بحسب تواتر المرض فيها وذلك تأميناً لنفقات الصندوق فيمكن إذن أن تفرض فى كل مهنة نسب على أرباب العمل والعمال تؤمن فى كل سنة النفقات التامة لكل صندوق، إلا أن الإعانة الحكومية يجب أن تلعب دورها فى هذا المجال على مبدأين :

الأول : سد العجز الناجم فى الصناديق لطوارىء خاصة لم يكن بالإمكان حسبانها .

الثانى : منح الإعانات الكافية للصناديق التى ترتفع فيها نسبة المساهمة العمالية بغية تخفيضها إلى مستوى المساهمة فى المهن العادية الأخرى .

فالإعانة الحكومية على هذه الصورة لا يمكن أن تصرف فى بداية كل سنة وموازنة وإنما فى نهايتها ، وهى إذا استطاعت تحقيق المبدأين المشار إليهما فيمكن أن يستخدم الفائض منها فى تحقيق تخفيض نسبة المساهمة العمالية فى كافة الصناديق العاملة .

وإذا ما تحقق هذا المبدأ فى التوزيع نكون قد ضمنا بالإضافة إلى عدالة التوزيع بحساب الحاجة تقريب أنظمة الصناديق التعاونية من أنظمة الضمان الاجتماعى إلى حد بعيد . لأن التساوى فى نسبة المساهمة العمالية التى تحسب على أساس الدخل وفى نسبة مساهمة أرباب العمل فى كافة المهن مبدأ أساسى من مبادىء الضمان وذلك دون تمييز أو تفريق بين منطقة وأخرى أو من مهنة لمهنة أخرى .

وأخيرا فإن النقطة الرابعة فى أوجه الاختلاف بين الضمان الاجتماعى وأنظمة الصناديق التعاونية هى فقدان هذه الأخيرة للمركزية التى تتجلى فى النظام الموحد للضمان . وهذا نقص يحرمها من تحمل المهام الجسام المتجلية فى توجيه طبى وتبنى نظام للوقاية بالإضافة إلى العلاج كما وفى إيجاد المؤسسات الخاصة التى تعجز عنها الوحدات الاجتماعية الصغيرة . ومع تقديرنا لصحة هذه الملاحظة فإننا نعتقد بإمكان تلافيها إذ يمكن إيجاد هذا التركيز عن طريق الاتحاد والعمل بصورة مشتركة بين الصناديق . إلا أن هذه المرحلة لا تزال الصناديق التعاونية فى سوريا بعيدة عنها .

فالفردية لا تضع أمامنا بصورة مباشرة مشاكل الإدارة الموحدة التى تحتاج إلى أبنية وقيود ومعاملات معقدة وهى بالإضافة إلى ذلك تسمح لنا بتلافى أزمات العجز الناجمة عن عدم التقدير الصحيح لنسبة المساهمة الشعبية (أرباب عمل وعمال) فى الضمان الاجتماعى لأن ظهور هذا العجز فى وحدات مستقلة معينة أسهل حلا من ظهوره فى مؤسسة واحدة كبيرة . هذا عدا أن أول خطوة فى ضمان اجتماعى صحيح ومنظم لا يدع مجالا للفوضى أو الإفلاس وتأمين المساهمة العمالية واشتراك أرباب العمل فيه بحسب الاستفادة وهذا ما لا يمكن تحقيقه فى نظام موحد للجميع إذ أن تأمين المرض فى المهن الخطرة فى هذه الحالة سيقع على عاتق المهن البسيطة وهذه لن تقبل مساهمة نقدية أكثر مما تعتقده كافيا لمجابهة المرض بين أفرادها .

فمن الأفضل إذن إقرار مبدأ اختلاف المساهمة على أن تقوم الدولة بإيجاد التساوى عن طريق الإعانات التى تدفعها وذلك وفق ما أشرنا إليه سابقا حين بحثنا للمساهمة الحكومية .

وأخيرا فإن مؤسسة الضمان الموحدة بالنسبة للبلاد العربية لا يمكن إيجادها إلا على صورة حكومية إذ لا يمكن لهذه المؤسسة أن تكون مشتركة بين الشعب والدولة كما هو جار بالنسبة لفرنسا مثلا لأن المنظمات العمالية الشعبية لا تزال بعيدة عن فهم الضمان الاجتماعى ومشاكله على حقيقتها فهى لم تدرب التدريب الكافى لذلك فمن الأفضل إذن

السير بصناديق التعاون الفردية بصورة وطيدة نحو التركز والاتجاه لتأسيس مؤسسة واحدة للضمان، وهذا السير يمكن تحقيقه بعد إقرار الاصلاحات التى أشرنا إليها فى هذا البحث بتوحيد الناحية المالية وإيجاد صندوق مالى مركزى لكافة الصناديق ومن ثم عن طريق إيجاد اتحاد للصناديق يوحد أسلوب العمل فيما بينها ويوحد نسب المساهمات كى يكون ذلك مشجعا على الإدماج فى النهاية . وفى خلال هذه الفترة لا يوجد ما يعيق الاتحاد المقترح عن تبنى المشاريع الكبيرة بصورة مشتركة كإيجاد المستوصفات والمستشفيات الخاصة وإدارتها .

٢ — وتقدم الصناديق التعاونية أيضا : ضمانات للعمال فى حالات الطوارىء الأخرى وأهمها العجز والشيخوخة والوفاة والتعويض العائلى إلا أن إعاناتها فى هذا المجال لاتزال جزئية وبسيطة ومن الصعوبة بمكان الادعاء بقيامها بأعباء ضمان اجتماعى .

فالعامل الذى يصاب بعجز تام عن العمل لسبب غير ناشىء عن المهنة يستحق تعويضا دائما بمعدل ($\frac{1}{3}$) من الأجرة الوسطية التى كان يتقاضاها خلال السنوات الثلاث الأخيرة لعمله أما إذا كان هذا العجز جزئيا فيتقاضى من الصندوق التعويض الذى أشرنا إليه بنسبة العجز الذى طرأ عليه حسبما حددته وزارة الاقتصاد الوطنى فى تحديد نسب الضرر الناجمة عن العجز الناشىء عن العمل .

ويمكن للصناديق التعاونية أن تمنح العمال الشيوخ الذين لامورد ثابت لهم إعانات دورية تتراوح بين (٥ — ١٥) ليرة سورية شهريا تبعا لحالة الشيخ المالية .

كما تقوم الصناديق أيضا بصرف تعويضات عائلية للعمال المعوزين الذين لاتتعدى أجورهم حدا معينا رغم قيامهم بأود أسرة كبيرة وهذا التعويض سنوى ومحدد بـ (١٠) ليرات سورية للفرد

وأخيرا فإن الوفاة تلزم الصندوق عادة فى حالة فقر العامل بتقديم نفقات الدفن على ألا تتجاوز (٥٠) ليرة سورية كما أن حالات الزواج والولادة تسعف عادة بمبالغ مقطوعة لاتتجاوز (٢٥) ليرة سورية للحالة الواحدة .

فإلى أى مدى يمكن اعتبار الضمانات المشار إليها وسيلة من وسائل الضمان الاجتماعى وإلى أى حد تتشابه فى أنظمتها مع أنظمة الضمان ؟

لاشك أن المساعدات المقدمة فى مثل هذه الأحوال ضئيلة جدا وهى لاتسد الحاجة الأساسية كما أنها غير ملزمة للصندوق إلزاما تاما بدليل قيامها على مبدأ الإمكان وبالتالى على توفر الأموال الكافية لدى الصندوق . وعلى هذا فان الضمانات التى قدمت حتى الآن فى هذا المجال لاتتجاوز (٤٠٪) من نفقات الصناديق بصورة عامة أما الـ (٦٠٪) الباقية فتصرف بأكملها على تقديم الضمانة الصحية .

والسبب فى عدم التوسع فى تقديم هذه الإعانات يعود إلى عدم توفر الأموال والإمكانيات اللازمة لدى الصناديق إذ أن حالة المرض تتمتع بحق الأفضلية على الحالات الأخرى ومايزيد من الاعتمادات المخصصة له يرصد لإسعاف بقية الحالات التى أشرنا إليها . ولعل للصناديق التعاونية عذرها فى ذلك إذ أن العمال لايحصلون على هذه الإعانات وفق نظام تأمين صحيح يساهمون بالقسم الأكبر من نفقاته .

وفى الواقع فان اختلاف أنظمة الصناديق التعاونية فى مجال هذه الإعانات عن مجال الضمان الاجتماعى يبدو أكثر وضوحا واتساعا مما سبق لنا شرحه فى التأمين الصحى . فبالإضافة إلى محاذير عدم شمولها لكافة العمال وعدم كون الانتساب إلى الصندوق إجباريا واختلافها فى مبدأ التمويل وفقدانها للمركزية تبدو لنا نواح أخرى تستحق البحث والتدقيق .

١ — فالضمانة ليست أكيدة حتى بالنسبة للعمال المنتسبين إلى الصندوق لأن ذلك مقيد بإمكانياته .

٢ — كما أنها ليست أكيدة فى دوامها بالنسبة للعمال المستفيدين .

٣ — كما أن قيمها من الضآلة بحيث يصعب اعتبارها ضمانة كافية .

ومن الواضح أنه يمكن تلافى هذه المآخذ عن طريق التشريع ويمكن أيضا أن تعتبر الصناديق التعاونية مؤسسات صالحة لتأمين العجز والشيخوخة لأن صناديق التضامن الفرنسية قد اضطلعت بهذه المهمة قبل أن يؤسس تأمين الشيخوخة والعجز فى عام ١٩٢٨ — ١٩٣٠ .

ووسيلة تحقيق هذه الغاية لاتتجلى لنا فقط فى إقرار مبـــدأ مساهمة العمال مساهمة فعالة فى تأمين النفقات وفى تلافى مآخذ النظام الحالى من حيث شموله للعمال وتأمين دوام الضمان ، أو من حيث جدوى المساعدات المقدمة وإنما تتجلى أيضا فى مدى استعداد الدولة للمساهمة فى سد العجز الناشىء فى نفقات كل صندوق ، إذ لايخفى أن هذه المساهمة ستتزايد يوما بعد يوم لارتفاع عدد المستفيدين ، وفى إيجاد النظام الذى يكفل استخدام الأموال المتوفرة عن دفع الاشتراكات فى أوجه مقبولة ومفيدة هذا عدا عن أن تحقيق الهدف يستوجب تدريب الهيئات العمالية على هذا النشاط وتحضير دورات تدريبية خاصة بهم يتمرنون خلالها على أسلوب العمل وطريقة تحقيقه .

وكخلاصة عامة لما سبق تبدو لنا الصناديق التعاونية أسسا ضرورية لتحقيق نظام ضمان اجتماعى كامل فى سوريا وهى فى ذلك لاتختلف عن كافة الحركات الشعبية التى سبقت فى ظهورها التشريع الاجتماعى الضامن لكل فرد من أفراد الشعب أو للعمال والمستخدمين فقط حياة مستقرة لاتعصف بها الكوارث غير المرتقبة وهى كوارث تبعث على القلق وتجعل المرء فى اضطراب دائم وخشية مرعبة من أيام المستقبل المظلمة .

ولعل هذه الحركات الشعبية ضرورية لبلوغ الضمان الاجتماعى الكامل إذ لايمكن فى الواقع أن تحل هذه المعضلة إلا عن طريق التعاون المتبادل بين الدولة والشعب معا ، وذلك سواء من حيث التمويل أو المساهمة فى الإدارة . وهكذا فإن التعاون يبدو لنا واضحا وصريحا فى أنظمة الضمان الاسكندنافية الحالية ، إذ لاتزال الحركة شعبية فى صورتها غير أنها تتلقى التوجيه والمساعدة من قبل الدولة لدرجة أضحت نظاما كاملا للضمان ، أما فى فرنسا فعلى الرغم من دمج كافة أنواع التأمين فى مؤسسة واحدة للضمان ذات فروع أولية وإقليمية ومركزية فان التعاون يبدو فى أن إدارة هذه المؤسسة إنما تتم بمعرفة العمال وأرباب العمل الذين يقومون بانتخاب ممثليهم لمجالسها ، وفى أن صناديق الضمان الأولية (التى هى حجر الزاوية فى الضمان) لاتزال تستعين بصناديق التعاون العمالية فى أداء مهمتها ورسالتها .

وطالما أن الهدف الذى يحققه الضمان الاجتماعى فى الدانيمارك مثلا وفرنسا هدف واحد فإن الاختلاف يعود فى النهاية إلى اختلاف فى الشكل محوره الحد الذى يجب أن تتدخل فيه الدولة لتوجيه الضمان الاجتماعى وفيما إذا كان من الأفضل أن يؤدى ذلك إلى توحيد النظام بأكمله فى مؤسسة واحدة تابعة لإشرافها .

الصناديق التعاونية السورية فى صورتها الواقعية

بعد هذه المعالجة لمبادىء حركة العمال التضامنية الاجتماعية يجدر بنا أن نعطى لمحة إحصائية عن عدد الصناديق المؤسسة والخدمات التى استطاعت تحقيقها ، ولنتخذ كمثل لذلك نشاط الصناديق الموجودة فى محافظة دمشق إذ أنها أكثر الصناديق السورية انتظاما ودقة فى العمل .

يوجد فى دمشق فى الوقت الحاضر (٢٩) صندوقا بينما يوجد فى المحافظات السورية الأخرى مجموعة معا (٤٩)

صندوقا . ويبلغ عدد العمال الذين يستفيدون من هذه الصناديق (٧٥٣٠) عاملا مع الإشارة إلى أن عدد العمال فى المحافظة المذكورة تقديرا لايتجاوز (٣٥) الف عامل . .

وقد اتضح خلال الفترة المالية المعتمدة بين كانون الثانى ٩٥٢ مارس ٩٥٣ وهى فترة كان يوجد فيها (٢٥) صندوقا أن مجموع الأموال التى تداولتها هذه الصناديق بلغ (٥٤٢٧٧) ليرة سورية منها مبلغ (١٦٤٠٠) ليرة سورية قدمت إعانة من الدولة أما الباقى فقد كان من رصيد أموال عام ٩٥١ وقد بلغ هذا الرصيد (٣٤٩٥٫٢٨) ليرة سورية ومن الأموال التى ساهم بها العمال والنقابات فى الصناديق بمبلغ (٣٤٣٨١) ليرة سورية وبذلك تكون نسبة الأموال المساهم بها فى هذا النشاط (٣٠٪) أموال حكومية و (٦٣ ٪) أموال عمالية و (٧٪) أموال مدورة من عام ١٩٥١ .

ومن أصل هذا المجموع انفقت الصناديق التعاونية الخمس والعشرون (٣٨٧١٢) ليرة سورية أى (٧١ ٪) من أصل الأموال التى جمعتها وصرف من هذا المبلغ (٢٠١٢٨) ليرة سورية لمعالجة (٣٣١٢) حالة مرض حدثت بين العمال المستفيدين . أما الباقى وقدره (١٨٥٨٤) ليرة سورية فقد صرف لإسعاف حالات استشفاء وعجز وشيخوخة ووفاة بلغ عددها زهاء (٧٣٠) حالة (مع الإشارة إلى أن كل مبلغ مدفوع يشكل حالة إسعاف مستقلة)

وأغلب الصناديق مشكل فى نقابات المهن الصناعية ومنها النسيج الآلى والكونسروة والأسمنت والكبريت ونقابات المصالح العامة كالخط الحديدى الحجازى وعمال مصالح الدولة وسائق السيارات ومؤسسة حصر التبغ والتمباك .

أما نشاط الصناديق فى المحافظات السورية الأخرى فهو أضعف منه فى دمشق ، ويعطينا الجدول الآتى فكرة واضحة لهذا النشاط مقارنا بالنسبة لدمشق .

عدد الصناديق حاليا	عدد العمال فيها فى الدورة المالية لعام ١٩٥٢	أموال حكومية ونسبتها	أموال عمالية ونسبتها	أموال مدورة ونسبتها	المجموع	الإعانات الممنوحة ونسبتها
دمشق ٢٩	٢٥	١٦٤٠٠	٣٤٣٨١	٣٤٩٥	٥٤٢٧٧	٣٨٧١٢
		٣٠ ٪	٦٣ ٪	٧ ٪		٧١ ٪
حلب ١٧	٧	٥٨٠٠	٢٠٧٢	٣٢٠٦	١١٠٧٩	٢٧٩٥
		٥٢ ٪	١٨ ٪	٣٠٠ ٪		٢٥ ٪
حمص ١٧	٥	٢٥٥٠	٤٥٥	٨٠٠	٣٨٠٥	١٤٣١
		٦٧ ٪	١٢ ٪	٢١ ٪		٣٧ ٪
حماه ١٥	٧	٣٦٠٠	١٢٢٣	٥٠	٤٨٧٣	١٧٢٤
		٧٣ ٪	٢٥ ٪	٢ ٪		٣٥ ٪

إلى أى مدى تتفق الصناديق التعاونية مع الضمان الاجتماعى من حيث إدارتها ؟

قلنا إن التعاون بين حركة الضمان الشعبية والدولة مسألة أساسية فى نجاح الضمان وتطوره — بصورة وئيدة نحو التنظيم ومن ثم التركيز وأخيرا نحو الدمج فى مؤسسة واحدة تكون صلاحيتها شاملة كافة أنواع الحوادث والكوارث التى تداهم العامل أو الفرد وذلك حسب المبدأ الذى يكون قد سار عليه الضمان الاجتماعى من حيث شموله للعمال فقط أو لكافة أفراد الشعب .

فهل هناك تعاون كاف بين الصناديق التعاونية العمالية فى سوريا وبين الدولة يمكن أن يحققه هذا الهدف ؟

وهل يمكن إصلاح هذا التعاون باقتراحات جديدة ؟

إن هذا التعاون موجود لاسبيل لنكرانه ، ولا ندعى أن السبب إليه رغبة العمال الحقيقية فى الاستفادة من خبرة الدولة وإنما سببه النصوص القانونية التى تعطى وزارة الاقتصاد الوطنى صلاحية تامة فى توجيه النقابات والإشراف عليها وإصدار التعليمات التى يتوجب على كل نقابة أن تتقيد بها عملا بالمادة ٢٣٤ من قانون العمل .

ويتجلى لنا هذا التعاون فى صور عديدة أهمها .

١ — توقف تأسيس الصندوق التعاونى فى كل مهنة على موافقة وزارة الاقتصاد الوطنى .

٢ — تحديد حالات الاستحقاق ومبالغها وشروطها عن طريق جدول توافق عليه شعبة النقابات فى مديرية العمل والشئون الاجتماعية .

٣ — تمتع شعبة النقابات فى سوريا بصلاحية تامة فى تفتيش القيود العائدة للصندوق وإعطاء التعليمات اللازمة لتلافى الأخطاء وتحديد أسلوب العمل .

٤ — تمنح مديرية العمل والشئون الاجتماعية (شعبة النقابات) بحق النظر فى كل الخلافات الناجمة بين العمال وإدارة الصندوق والفصل فيها .

٥ — تنظيم القيود والسجلات بنماذج تصدر فى تعليمات خاصة .

٦ — المساهمة فى وضع برامج العمل المشتركة كتأسيس الصيدليات والمستوصفات الخاصة .

٧ — منح الصناديق إعانات مالية فى كل سنة وذلك وفق منهاج خاص سبقت لنا الإشارة إليه .

٨ — تكاليف الصناديق بتقديم حساباتها المالية فى نهاية كل عام إلى وزارة الاقتصاد الوطنى وفق نماذج حددتها الوزارة ، على أن تكون مرفقة بجدول يتضمن أسماء العمال المستفيدين والإعانة المقدمة لهم والمستندات التى اعتبرت حين تقديم الإعانة .

وكنتيجة لهذه الصلاحيات التى تؤمن المراقبة الضرورية على أعمال الصناديق وتقنع العمال بقبول مساهمة الدولة فى التنظيم فإن موظفى النقابات فى سوريا قاموا خلال الثلاث سنوات الأخيرة بنشاط ملحوظ فى أداء الوظائف الموكولة إليهم خاصة وأن الإعانات الخاصة التى خصصتها الدولة للحركة التعاونية زادت من (١٠) آلاف فى عام ١٩٥٠ إلى (٣٠) ألفا فى عام ١٩٥٢ وإلى (٤٠) ألفا من الليرات السورية فى عام ١٩٥٣ . وقد أثبتت التجربة أن

عمل هؤلاء الموظفين كان يقابل دواما بالترحاب وسعة الصدر لأن الفوائد التى حصل عليها العمال من جراء تطبيق هذا النظام والتقيد تقيدا حرفيا بأحكامه جعلتهم يؤمنون بجدوى قبولهم لصلاحية الإشراف والتوجيه التى تتمتع بها الدولة .

غير أن هذا التعاون مع ذلك لايزال غير كاف سواء من ناحيته التشريعية أو العملية ، فمن الناحية العملية لايزال يبذل من طرف واحد هى مديرية العمل التى أخذت على عاتقها وضع منهاج هذه الحركة فى بدايتها وانطلاقها إلا أن تطورها المستمر يجب أن تقابله أيضا جهود مثمرة من قبل العمال فى وضع برامج ومناهج خاصة بهم تساعدهم فى الانتقال بصورة وئيدة من الضمان الصحى إلى ضمان الشيخوخة وضمان العجز وسائر حالات الضمان الأخرى .

هذا التطور الذى يجب أن يتم بتعاون مشترك كما أشرنا يستلزم وعيا وتوجيها ووقتا يشعر خلاله العمال بفوائد تعاونهم وتضامنهم المشتركة .

الخدمات التكميلية لعمال المصانع فى المدن

للأستاذ ابراهيم علمى (مصر)

مقـــدمة :

إن أهم ما يشغل الأذهان فى الوقت الحالى هو تنمية الاقتصاد القومى بالتوسع فى الزراعة وتنشيط التجارة الخارجية وتحسين وسائل المواصلات وتشجيع رؤوس الأموال للاتجاه نحو استثمارها فى الصناعة وتنميتها وهذا الاهتمام مبعثه ولا شك تدبير العمل للعدد المتزايد من السكان والنهوض بالمستوى الاجتماعى بزيادة دخل الفرد بعد أن عجزت الزراعة عن استيعاب الأيدى العاملة المتزايدة بسرعة تفوق إلى حد كبير زيادة رقعة الأرض الصالحة للزراعة .

ولقد كان للحربين العالميتين الأولى والثانية فى نصف القرن الماضى أثرهما فى نشوء الصناعة وتكوين بعض المراكز الصناعية وتكتل عدد كبير من الأيدى العاملة فيها وساعد هذا التكتل على قيام العمال بالمطالبة بتحسين الأجور وظروف العمل وتعقدت مشكلاتهم مما حدا بالحكومات المتعاقبة نحو إصدار التشريعات العمالية المنظمة للعلاقات الصناعية بين العمال وأصحاب الأعمال وكفلت المبادىء الأولية والطبيعية لحماية العامل وتأمينه كتنظيم تشغيل النساء والأحداث وتحديد ساعات العمل وإيجاد بيئة صحية للعمل من حيث التهوية والإضاءة وتوفير وسائل الوقاية من الإصابات كما نظمت وسائل التفاهم والتعاون بين عنصرى الإنتاج (العمل ورأس المال) التى هى أقوى دعامة للسلام الصناعى .

ولم تغفل التشريعات الرعاية الاجتماعية فوفرت للعامل الخدمة الطبية فى حالات المرض وإصابات العمل وأمراض المهنة وكذلك تقرير حق العامل فى الأجازة السنوية وفى مكافأة نهاية الخدمة .

ولقد أوجبت التشريعات على أصحاب الأعمال القيام بهذه الالتزامات ومما لا شك فيه أن التوسع فى هذا التقدم الاجتماعى وتحميل الصناعة به وحدها لا يتفق ومقتضيات التنشيط الاقتصادى الذى يتطلب تخفيف الأعباء عن كاهل الصناعة الناشئة، ولهذا ينبغى حفظا للتوازن بين الاتجاهين الاجتماعى والاقتصادى مراعاة كلا الاعتبارين حتى لايطغى النهوض الاجتماعى ومقتضيات الإنتاج أحدهما على الآخر ،فلكى يستكمل النهوض الاجتماعى مداه يجب أن يتحمل الجهاز الصناعى — أصحاب الأعمال والعمال والحكومة — بالأعباء التى يتطلبها تأمين العامل ضد أخطار الصناعة ومفاجآت الحياة بما يحقق التكافل والتعاون بين طرفى الإنتاج والنهوض بالمجتمع اقتصاديا واجتماعيا .

ولكى ينهض العمال بنصيبهم من هذه الأعباء يجب تنمية الوعى العمالى ونشر الثقافة النقابية والاجتماعية والاقتصادية فى أوساط العمال وتفهم رسالة النقابات التى تتلخص فى تحقيق الاستقرار فى العلاقات الصناعية بالتعاون فى فض المنازعات الفردية والطائفية والمساهمة فى التنمية الاقتصادية بتفهم مشروعات الإنتاج والاهتمام بها وبذل المعاونة فى تنفيذها وتوفير الخدمات المختلفة للأعضاء مما يحسن أحوال العمال المعيشية ويدربهم على العمل الجماعى لخدمة أنفسهم، فوصول العمال إلى هذا المدى من الإدراك لمسئولياتهم فى النهوض بأنفسهم يساعد ولا شك على اقناعهم بفائدة العمل المشترك للنهوض بالجماعة ويحفزهم على التعاون مع أصحاب العمل لما من شأنه رفع الكفاية الإنتاجية للعامل وتحقيق الخدمات التى يصعب على أصحاب الأعمال قيامهم وحدهم بها، كما يحمل الغالبية العظمى من العمال على

الاشتراك فى النقابات (بعد أن أحجم الكثيرون منهم عن الانضمام إليها) بعد أن يؤمنوا بفائدتها وجدوى وجودها ومبلغ مايصيبون من ورائها من فائدة .

ويقع على الحكومة عبء كبير نحو إعداد النقابات وتوجيهها وإرشادها بنشر الثقافة النقابية عن طريق الإذاعة والنشرات والمحاضرات ، ويجب على أصحاب الأعمال المساهمة فى هذا العبء بإيجاد الإدارات اللازمة للإشراف على العلاقات العمالية والخدمات التى تقدم للعمال وبأن يشتركوا بواسطة اتحاد الصناعات فى إعداد برامج الإرشاد النقابى وتمويلها .

هذا الإعداد يتطلب ولا شك جهودا شاقة مضنية لا مفر من تحملها . وقد تطلعت أذهان العمال إلى المطالبة بالمزيد من الخدمات وانحصرت مهمة النقابات حاليا فى مطالبة أصحاب الأعمال بتوفير الخدمات الاجتماعية وأخذت هذه المطالبات سبلا مشروعة وغير مشروعة لمحاولة إرغام أصحاب الأعمال على تحقيقها . وإن كان العمال فى بعض المصانع قد نجحوا فى تحقيق بعضها فقد فشل البعض الآخر ، وإن كان بعضهم قد نجح فى تحقيق نوع من الخدمات فقد تحقق للبعض الآخر نوع آخر منها رغم تماثل المصانع من حيث نوع العمل والحجم .

وإن كان قد نجح بعض العمال فى بعض المصانع فى تحسين أحوالهم إلا أن هذا النجاح لم يصل إلى الحد الأمثل الذى يجب أن يصل إليه مستوى معيشة العامل . فلا زال العامل يعانى إلى حد كبير من انخفاض مستوى التعليم والثقافة العامة ومن انتشار الأمراض وسوء التغذية وحقارة المسكن وأساءة تصرفه فى توزيع دخله . وكل هذه العوامل مجتمعة قد تضافرت على نقص كفايته الإنتاجية ، وان يتحقق الاستغلال الأمثل للقوى العاملة مهما بذل من جهد فى إدخال وسائل التحسين والترشيد فى تنظيم العمل وطرق الإنتاج مالم يرتفع مستوى معيشة العامل والنهوض به اجتماعيا وصحيا وثقافيا .

وما دمنا قد أدركنا حقيقة العلة من نقص كفاية العامل الإنتاجية وهو عنصر أساسى من عناصر الإنتاج ويتوقف عليه إلى حد كبير نجاح الصناعة وصمودها فى وجه المنافسة الأجنبية فيجب بذل العناية من جانب أصحاب الأعمال ونقابات العمال والحكومة فى توفير الخدمات الاجتماعية التى يستلزمها النهوض بمستواه ، وقد ألزمت التشريعات أصحاب الأعمال ببعضها ويجب العمل على استكمالها . وفيما يلى شرح لبعض الخدمات التكميلية ووسائل تنفيذها فى المدن الصناعية لتحقيق الهدف المشترك وهو النهوض بمستوى العامل الاجتماعى والنهوض بكفايته الإنتاجية لمصلحة الإنتاج .

١ — التأمينات الاجتماعية

١ — التأمين ضد البطالة :

تتجه سياسة الدولة الاقتصادية حاليا نحو تحقيق العمالة الكاملة وذلك بإفساح مجال العمل المنتج لكل قادر عليه وراغب فيه وإن كانت درجة العمالة والبطالة تختلف فى كل دولة تبعا للتغيرات الموسمية والأزمات الاقتصادية وتغيير نظم الإنتاج ، إلا أن البطالة لا تأخذ الصور المخيفة التى تأخذها البطالة فى بلد كمصر إذ يجد العاطل فى الدول الصناعية الكبرى نوعا من المساعدة أثناء تعطله من صندوق التأمين ضد البطالة لحين التحاقه بعمل جديد ، بينما فى مصر قد تطول فترة التعطل عن العمل إلى أن يستنفد العاطل ما ادخره إن كان قد ادخر شيئا أثناء عمله وهذا أمر بعيد الاحتمال أو يصرف ما يكون قد حصل عليه من مكافأة عند تركه العمل إن كان يستحقها ثم يتحول إلى أثاث منزله على قلته

فينهار عليه رهنا وبيعا ليحصل على مايسد رمقه ورمق أسرته فإذا تطرق اليأس إلى قلبه وهو قريب الاحتمال إنهارت فى نظره كل القيم وكفر بكل شىء وأصبح لقمة سائغة للجريمة وللارتماء فى أحضان الآراء الهدامة لعله يجد فيها مايشفى غليله ويعالج مشكلته وفى هذا مايهدد كيان المجتمع ويؤدى إلى القضاء على مقومات النظم الاقتصادية القائمة . ومهما اتخذت الحكومة من وسائل لمكافحة تسرب هذه الأفكار وانتشارها فلن تجدى محاولاتها فى وقف هذا التيار الجارف وهى على أية حال وسائل سلبية لاتفيد فى علاج هذه المشكلة، ومن واجبها أن تتخذ من الوسائل الإيجابية مايضمن الاستفادة من القوى العاملة وذلك بتدبير العمل اللازم لها للمحافظة على كرامة العامل كعنصر من عناصر الإنتاج ولرفع مستوى معيشته وزيادة الدخل القومى .

والمعروف أن نصيب الفرد من الدخل القومى لايتجاوز ٤٠ جنيها فى العام وهذا المستوى ولا شك يقل عن مستوى الكفاف وهذا المستوى آخذ فى هبوط بسبب الازدياد المضطرد فى عدد السكان وضيق ميدان العمل الحالى وبطء الزيادة فى وسائل الإنتاج وعدم تعادل الزيادة الملحوظة فى الإنتاج الصناعى مع الزيادة فى الأيدى العاملة .

فالأمر يتطلب ولا شك زيادة كبيرة فى وسائل الإنتاج وتشجيع ذوى المدخرات من الأفراد وذوى الخبرة لاستثمار مدخراتهم فى أوجه النشاط الصناعى وإنشاء المشروعات الإنتاجية واستغلال موارد البلاد الطبيعية وهى كثيرة ومتعددة وفوق كل تقدير . ويجب الإسراع ما أمكن فى هذا النشاط الإنتاجى والضرب فى كل ميدان منه والبدء بالمشروعات التى تستوعب أكبر عدد من الأيدى العاملة استدراكا لهذا الانهيار الخطير الذى يهدد كياننا الاجتماعى والنهوض بمستوى المعيشة المنخفض بما يحققه هذا النشاط من زيادة الدخل القومى وإنعاشاً للحالة الاقتصادية بوجه عام بزيادة القوة الشرائية لدى الأفراد فالعمال وهم أحد عناصر الإنتاج يمثلون جزءاً كبيرا من المستهلكين .

تلك هى الوسائل العملية لمعالجة مشكلة البطالة بوجه عام . ولكن هذا لا يصرفنا عن النظر فى تأمين العامل ضد البطالة للأسباب الاقتصادية المتعددة التى قد تطرأ على نظم الإنتاج أو تتعرض لها الصناعة تبعاً للتغييرات الموسمية والأزمات الاقتصادية . ويجب أن يساهم كل من أصحاب الأعمال والعمال بنسبة متساوية من الأجر فى تكوين رأس مال صندوق التأمين ضد البطالة وأن يوضع تحت إشراف الحكومة . على أن يراعى فى المعاش الذى يدفع للمتعطل ألا يتجاوز قيمة نصف الأجر الذى كان يتقاضاه قبل ترك العمل إذ أنه إذا كان المعاش يتساوى أو يقرب من قيمة الأجر كان ذلك داعيا إلى تراخيه فى البحث عن عمل جديد وبث روح الكسل فيه على أن يراعى نسبة الخصم من أجر العامل أن تكون ضئيلة بحيث لايتأثر بها دخل العامل ولا تكون عبئا على صاحب العمل ولا تتجاوز على قدر الإمكان القدر الذى يتحمله حاليا من قيمة المكافآت التى فرضها قانون عقد العمل الفردى فى مثل هذه الأحوال، ولا توجد لدينا حاليا إحصائيات دقيقة تمثل حالة البطالة ونسبة المتعطلين إلى عدد المشتغلين حاليا فى المصانع إذ لم يبدأ بنظام تسجيل العاطلين إلا منذ أمد قريب ولازالت مكاتب التوظيف والتخديم فى باكورة عملها ولم يعم إيجادها فى مختلف المراكز الصناعية ولم يفرغ بعد ما أنشىء منها من تسجيل جميع العاطلين وهى تعد نواة لتنظيم عملية صرف المعاشات للعاطلين فيما لو تم تنفيذ مشروع التأمين ضد البطالة .

ولا يقتصر عمل مكاتب التوظيف والتخديم على تسجيل العاطلين بل تعمل على تدبير العمل لهم إذ فرض القانون على أصحاب الأعمال إخطار هذه المكاتب بالوظائف والأعمال التى تخلو لديهم وعدم استخدام أى عامل ما لم يقدم شهادة القيد التى تعطيها هذه المكاتب لمن يسجل اسمه من العاطلين . وقد تمكنت حتى الآن من تدبير عمل لجوالى

١٠ ٪ من عدد العاطلين الذين سجلوا أسماءهم بها حتى الآن. ويمكن الاستفادة من شهادة القيد هذه فى حصر المستفيدين من التأمين بجانب وجوب إخطار أصحاب الأعمال للهيئة المشرفة على صندوق التأمين لإحكام صرف المعاش للمستحق دون سواه.

وثمة فائدة كبرى للتأمين ضد البطالة إذ يكفل لأصحاب الأعمال الحرية فى إدارة أعمالهم بالوسائل الاقتصادية دون سواها وألا تتحمل الصناعة عبء البطالة. أى يصبح من حقهم الإبقاء على العدد اللازم من العمال للإنتاج دون زيادة. كما يكون لديهم من الحرية فى اتباع نظم الإنتاج الحديثة وإدخال التحسينات المستحدثة فى الآلات بما يرفع الكفاية الإنتاجية ويخفض تكاليف الإنتاج ويمكنهم من محاولة الوصول إلى الاستغلال الأمثل للقوة العاملة ولوسائل الإنتاج وتصبح الحكومة فى غنى عن الضغط على أصحاب الأعمال للاحتفاظ بعمالهم الزائدين عن حاجة العمل بسبب الانكماش الاقتصادى وما يؤدى إليه إطلاق أيدى أصحاب الأعمال من تفاعلات ومضاعفات تزيد من حدة الأزمات الاقتصادية وآثارها الاجتماعية والسياسية بسبب التسرع فى تسريح العمال. وقد أصدرت الحكومة أمراً فى سنة ١٩٤٠ ولازال نافذا بمقتضى المرسوم بقانون رقم ١٠٢ لسنة ١٩٤٥ يحظر توفير العمال فيما تجاوز نسبة ١٠ ٪ من العدد الكلى خلال ستة أشهر لأسباب فردية إلا بإذن من وزارة التموين. وهذا القانون تدعو الضرورات الاجتماعية والسياسية إلى بقائه لضمان مراقبة الحكومة لتجنب الآثار السيئة التى تترتب على ترك جيش من العاطلين المحرومين من أى نوع من الدخل. ولا شك أن احتفاظ أصحاب الأعمال بالعمال الزائدين عن حاجتهم وتحملهم بأجورهم دون أن يؤدوا عملا ما، هو عبء على الصناعة وعلى الإنتاج فوق ما يؤدى إليه من اضطراب العمل وباعث على تراخى العمال المشتغلين فى الإنتاج إذ يتساوى من يؤدى عملا منهم بمن لا يؤدى عملا ما فى الحصول على الأجر.

من هذا نرى أن تحميل صاحب العمل بنصيبه فى رأس مال صندوق التأمين ضد البطالة أمر لا معدى عنه فهو متحمل أصلا بقيمة مكافآت نهاية الخدمة لمن يستغنى عن خدمته من عماله كما أنه ستتوفر له الحرية فى الاحتفاظ بالعدد اللازم من عماله لحاجة الإنتاج فتتوفر له الأجور التى كان مضطرا لدفعها للعدد الزائد من عماله بسبب اضطراره للاحتفاظ بهم بحكم الرقابة الحكومية التى سبقت الإشارة إليها، هذا فضلا عن المحافظة على القوة الإنتاجية لعماله اللازمين للانتاج وتجنب الاضطرابات التى تنشأ بسبب وجود عمال يتناولون أجورا دون أن يؤدوا عملا، وفوق كل ذلك فهو مسئول إلى حد كبير عن المحافظة على النظام الاقتصادى القائم فى البلاد وتجنب ما عساه أن يؤدى إليه وجود أيد عاملة عاطلة محرومة من أى دخل.

والعامل من ناحية أخرى بتحمله نصيبه من الاشتراك فى هذا الصندوق إنما يؤمن كيانه الاقتصادى فى حالة حرمانه من العمل من ضمان الحصول على ما يسد ضرورات حياته وحياة أسرته إلى أن يتمكن من الحصول على عمل آخر.

من كل ما تقدم يتبين أنه من الضرورى للمحافظة على كيان المجتمع المبادرة إلى تحقيق مشروع التأمين ضد البطالة لما يحققه من فوائد للإنتاج وللعمال على السواء.

٢ — التأمين ضد الشيخوخة والمرض وإصابة العمل والوفاة :

وهذا النوع من التأمينات الاجتماعية يختلف عن سابقه إذ أنه يتعلق بعمال عاجزين عن الكسب بسبب فقدهم لقدرتهم الإنتاجية.

وإنه لمن المسلم به أن هذا النوع من التأمين ضرورى وهدف يجب الوصول إليه ويجب على الحكومة وقد وصلت

البلاد إلى المستوى اللازم فى الطاقة الإدارية أن تنهض بالتنظيم الاجتماعى بحيث تكفل للعاجزين عن الكسب حقهم فى الحياة الكريمة .

وقد كفل التشريع المصرى التعويض عن إصابات العمل وعن أمراض المهنة ومنح إجازة للعلاج من الإصابة والمرض والمكافآت عن مدة العمل فى حالة العجز والشيخوخة والوفاة ووسع قانون عقد العمل الفردى دائرة الخدمات الطبية التى تكلف المؤسسات الكبيرة بأدائها للعمال بدون مقابل . وهذا فوق ما فيه من تفرقة فى معاملة العمال فى المؤسسات الكبرى والمتوسطة والصغيرة ، فهو لا يمكن أن يكون أساساً لتحقيق أغراض التأمين الاجتماعى وتعميم فوائده على كل من يعملون بأجر .

ولما كانت أحوال العجز عن العمل فى حالات الشيخوخة وإصابات العمل والأمراض التى لا يرجى شفاء المريض منها أو تعجزه عن العمل سواء منها أمراض المهنة والأمراض العادية وكذلك حالة الوفاة لأى سبب ، تؤدى إلى حرمان العامل وأسرته من الأجر ، فإنه لا تكفى قيمة المكافأة أو التعويض التى ألزمت قوانين عقد العمل الفردى وإصابات العمل وأمراض المهنة على أصحاب الأعمال دفعها للعامل أو أسرته لتقوم بأود العامل إلى أمد بعيد إذ يصبح العامل وأسرته بعد استنفاد ما حصل عليه عالة على المجتمع .

لهذا يجب التفكير جدياً فى وضع نظام تأمين عام يتولى عن أصحاب الأعمال تحقيق أغراض التأمين ويشترك فى تمويله أصحاب الأعمال والعمال والحكومة على السواء بحيث يتساوى العمال فى المزايا بصرف النظر عن حجم المؤسسات التى يعملون بها بحيث يشمل المشروع :

(ا) صرف معاش للعامل أو أسرته فى حالة وفاته وذلك فى حالات العجز الكلى عن أداء العمل بسبب الشيخوخة أو المرض بأنواعه أو إصابة العمل أو الوفاة ، وأن تتناسب قيمة المعاش مع مدة اشتراك العامل فى المشروع وبحيث لا تتجاوز قيمة نصف الأجر الأخير الذى كان يحصل عليه بما فيه إعانة الغلاء ، ولا بأس من وضع حد أقصى لقيمته لتجنب المبالغة فى تقدير الأجر لأى سبب من الأسباب .

(ب) فى حالات العجز الجزئى وبعد الانتهاء من علاج العامل فى حالتى المرض والإصابة وثبوت نسبة العجز يحصل العامل على معاش يوازى نسبة العجز الجزئى إلى قيمة المعاش فى حالة العجز الكلى أو الوفاة مع عدم حرمانه مما يحصل عليه من صندوق التأمين ضد البطالة إن وجد على أن يتحمل صندوق التأمين ضد البطالة بقيمة الفرق بين ما يحصل عليه من مشروع التأمين الاجتماعى وقيمة معاش البطالة . وينقطع ما يصرف له من المشروعين بمجرد حصوله على عمل .

(ح) يتولى المشروع عن أصحاب الأعمال نفقات العلاج وصرف الدواء ومصاريف الانتقال من مسكنه إلى أماكن العلاج وصرف نصف الأجر أثناء المرض أو الإصابة إلى أن يتم الشفاء ، وبالنسبة إلى أسرة العامل يقوم المشروع بعلاج الأسرة ويتحمل العامل بنصف نفقات العلاج . وأفراد الأسرة هم زوج العامل وأولاده ووالديه إذا كان يعولهم .

(د) يصرف المشروع نفقات جنازة العامل المتوفى بما يوازى أجر شهر .

ويساهم فى تمويل المشروع أصحاب الأعمال والعمال والحكومة ونقابات العمال بحيث لا تتجاوز النسبة التى يدفعها العامل ٣٪ مثلا من أجره ويدفع صاحب العمل ضعف ما يدفعه العامل وتدفع الحكومة قدراً مساويا لما يدفعه صاحب العمل وتشترك النقابات بما يوازى ٤٪ من إيراداتها .

والعبء الذى يتحمله صاحب العمل لن يتجاوز مقدار ما يتحمله فعلا نظير المكافآت حاليا إذ هى تصل إلى

ما يوازى ٤٪ من الأجور على وجه التقريب كما أن الرعاية الطبية والتأمين ضد إصابات العمل وضد أمراض المهنة تتجاوز إلى حد كبير النسبة الباقية .

ونرى أنه يحسن التدرج فى تنفيذ المشروع وأن يبدأ فى المشروعات الكبيرة أولا ثم المتوسطة والصغيرة وذلك حسب ما تسفر عنه التجربة ، وجميع الإحصاءات اللازمة عن مختلف الطوارىء وتعود أصحاب الأعمال والعمال على التنفيذ، كما نفضل أن يبدأ المشروع فى صناعات معينة فى أنحاء القطر ثم يعمم تدريجا فى الصناعات الأخرى .

ويتولى الإشراف على تنفيذ المشروع هيئة مشتركة من الحكومة ومؤسسات التأمين الأهلية مع تمثيل أصحاب الأعمال ونقابات العمال .

٣ — التأهيـــل المهنى :

ويتصل بالتأمين الاجتماعى فى حالات العجز ونقص القوة الإنتاجية بسبب العاهة المتخلفة عن حوادث العمل ضرورة العمل على محاولة استكمال هـذا النقص كتركيب الأطراف الصناعية وتدريب العامل على كيفية استعمالها بحيث تتكامل قوته ويسد النقض الذى ترتب عن العاهة، وقد حرصت الدول الصناعية على إنشاء مراكز للتأهيل المهنى بها وقد وصلت العناية بذوى العاهات إلى حد عودة القوة الإنتاجية إلى مثل ما كانت عليه قبل الإصابة .

والذى حدا بتلك البلاد إلى توفير هذه الخدمة هو المحافظة على الطاقة الإنتاجية للأيدى العاملة وعدم ترك فئة من العمال عالة على المجتمع . وقد لا يؤدى تأهيل العامل المصاب لعودته لأداء عمله الأصلى فتقوم مراكز التأهيل بتوجيه العامل وتدريبه على عمل يتناسب وحالته .

وقد عنيت الحكومة أخيرا بهذه الناحية فأوفدت البعوث إلى الخارج لزيارة تلك المؤسسات تمهيدا لانشاء مثيل لها فى مصر ولم تشأ الحكومة أن تنفرد بهذا العمل فساهمت مع مركز التدريب الاجتماعى بالاسكندرية فى نفقات إنشاء مركز للتأهيل المهنى فى هذه المدينة يشرف على إدارته مجلس مشترك من القائمين على مركز التدريب ومن أعضاء حكوميين ممن لهم اتصال وثيق بالشئون العمالية والاجتماعية .

ونرى تعميم مثل هذه المراكز بعد ثبوت نجاح هـــذه التجربة على أن يفرض على أصحاب الأعمال استخدام خريجى هذه المراكز فى حدود نسبة ٢٪ من عدد عمالهم على الأقل مع اشتراك بعض أصحاب الأعمال فى إدارة هذه المراكز والمساهمة فى تمويلها وتقديم الفنيين إذا لزم الأمر لتدريب العمال المؤهلين على الأعمال المختلفة . على أن يقوم صندوق التأمين الاجتماعى بالنصيب الأكبر فى تمويل المشروع .

(ب) الخدمات التعاونية :

لاتقل رسالة التعاون عن رسالة النقابات أهمية فى حياة العامل فمن الناحية الأدبية فهو يؤلف بين أفراد الطائفة الواحدة ويحفزهم على العمل المشترك لخدمة الجماعة فضلا عن فائدته المادية فى توفير السلع والخدمات لأعضاء الجمعية الواحدة ورفع مستوى الأعضاء المادى بطريق غير مباشر .

وقد نجح بعض عمال المؤسسات الصناعية الكبرى فى إنشاء جمعيات تعاونية استهلاكية وأخرى للإقراض ولو أن النجاح لم يصل إلى حد نشر فكرة التعاون فى محيط واسع بسبب عدم إدراك العمال للأغراض النبيلة التى يحققها التعاون .

لهذا يجب العمل على نشر الفكرة فى صفوف العمال بوسائل الدعاية عن طريق الهيئات الحكومية المشرفة على

شئون العمال بالاشتراك مع النقابات وحث هذه الأخيرة على تكوين الجمعيات التعاونية سواء منها ما يتعلق بتدبير سلع الاستهلاك أو الإقراض وذلك لتوفير الربح الذى يعود على الوسطاء لصالح الجمعية، وهو لا شك عائد على أعضاء الجمعية، وكذلك لحماية العمال من الوقوع بين براثن المرابين فى حالة الاقتراض، وكثيرا ما يعجز دخل العامل عن مقابلة طوارىء حياته وحياة أسرته فيلجأ إلى الاقتراض بفائدة مرتفعة وقد يعجز عن السداد فتضطرب ميزانيته وترتبك حياته كلها .

ونرى أن يكون مقر محال البيع التى تنشئها الجمعيات التعاونية فى البيئة العمالية أى فى الأحياء التى تكثر فيها مساكنهم وأن تكون مشتركة بحيث يشترك فيها عمال الحى بصرف النظر عما إذا كانوا تابعين لمؤسسة إنتاجية واحدة أو أكثر وأن يتولى الإشراف على تكوينها مجلس مشترك من النقابات التى يقع مقرها فى الحى الواحد .

وطبقا لقانون التعاون لا يستفيد من أغراض الجمعيات التعاونية سوى أعضاؤها المساهمين فيها أى أن العمال بتكوينهم هذه الجمعيات إنما يتعودون على الاخار فضلا عن حصولهم على السلع بثمن أقل من ثمن بيعها فى السوق أى يتوفر للعامل الربح الذى كان يعود على الوسيط، وفى نهاية العام توزع الأرباح على الأعضاء كل بنسبة ما يحمله من أسهم الجمعية كما يوزع العائد على الأعضاء كل حسب قيمة مشترياته من الجمعية فى خلال العام .

ويتولى إدارة الجمعية مجلس إدارة ينتخبه أعضاء الجمعية العمومية للمساهمين وهذا معناه تحمل العمال نوعا جديدا من المسئولية فى إدارة شئونهم الخاصة فضلا عن بث روح الاشتراكية الحقة فيهم إذ اشترط القانون ألا يتجاوز ما يتملكه العضو من أسهم الجمعية عن ١٠٪ من رأس مالها وأن لكل عضو صوت واحد مهما كان عدد الأسهم التى يملكها .

(ح) الخدمات الترفيهية :

إن الكلام عن الخدمات الترفيهية للعمال يحملنا على التفكير فى كيفية شغل أوقات فراغهم والمعروف أن وقت الفراغ إنما هو طاقة بشرية يجب أن تستغل فيما يعود بالفائدة على الفرد والمجموع .

والواجب على الجماعة أن تحقق تكافؤ الفرص لكل فرد فى أن يجد فى وقت الفراغ الذى يقضيه فى الترويح عن نفسه تنفيسا عن كيانه ومشاركة منه فى الحياة الاجتماعية . وقد نصت المادة الرابعة والعشرين من وثيقة إعلان حقوق الإنسان التى أقرتها الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة فى ٤٨/١٢/١٠ على أن لكل إنسان الحق فى الراحة وفى أن يكون له وقت فراغ ، فالمسلم به إذن أن لكل عامل الحق فى الاستمتاع بفترة فراغ خلال اليوم يكون فيها حرا من قيود العمل وتتيح له ما لا يهيئوه له وقت العمل من حرية تامة، فهذه الفترة لها أهميتها من الجانب الفردى والجانب الاجتماعى . والحرية إذا افتقدت الوعى الاجتماعى قد تصبح خطرا على صاحبها ولذلك كانت طريقة الإنسان فى تمضيته وقت فراغه من الأهمية بمكان له وللمجتمع إذ أن الصالح الاجتماعى والصالح الفردى متداخلان مترابطان .

ولا شك أن التقدم الصناعى وظاهره تقسيم العمل والإنتاج النمطى قد أفقدت العمل فرصة الاستمتاع الفنى التى كان يتمتع بها العامل قديما حيث كان يقوم بجميع مراحل الإنتاج . فأصبح العمل يبعث فى نفس العامل السأم ويفقده الكثير من روح الابتكار ، ولقد لجأ بعض رجال الأعمال فى الدول المتقدمة لإدخال نوع من التسلية كاذاعة أدوار موسيقية محببة إلى العمال أثناء ساعات العمل كوسيلة من وسائل الترشيد وكانت نتيجة ذلك زيادة إقبال العامل على عمله وتساوى إقباله عليه فى بدء ساعات العمل وفى نهايته .

والمشاهد حاليا أن العامل يسىء إلى حد كبير شغل أوقات فراغه فهو يقضيها فى المقاهى وفى لعب الميسر ويقضى

فى ذلك الساعات الطوال وكل هذا على حساب راحته وصحته وقوته الإنتاجية ونشاطه ودخله ودخل أسرته ، وليس هو وحده مسئول عن إساءة شغل وقت فراغه فهو إن عجز عن ابتكار وسائل الترفيه التى تجدد نشاطه وترفع من مستواه الثقافى فالواجب على المجتمع أن يهيء له الوسائل الصحيحة لشغل هذا الوقت ويجب على الحكومة والنقابات أن تهيء له سبيل الترفيه

فعلى الحكومة أن تهيء الساحات الشعبية فى الأحياء العمالية وتيسر على النقابات استخدامها فى الألعاب الرياضية وفى عرض الأفلام السينمائية وأن توجد بها مكتبات شعبية تزود بالكتب المبسطة والمطبوعات المشوقة كل هذا نظير اشتراك بسيط يدفعه العامل . ويشرف على هذه الساحات مجالس أهلية مشتركة من ممثلى النقابات ومن مشرفين حكوميين وأن تتحمل النقابات بالمصروفات ، كل بنسبة عدد أعضائها وتزودها بالمدربين اللازمين ، على أن تقام مباريات دورية بين مختلف الساحات لزيادة تشويق العمال واجتذابهم للاشتراك فيها وصرفهم عن الوسائل الضارة الحالية .

وعلى النقابات من جانب آخر تنظيم الرحلات فى أيام الراحة الأسبوعية نظير اشتراكات زهيدة ويجب على أصحاب الأعمال المساهمة فى التكاليف وهى لن ترقى بحال إلى أن تعد عبئا بجانب ما يعود على عمالهم من فائدة .

(و) دور الحضانة

إن مهمة هذه المؤسسات رعاية الأطفال الذين تدعو ظروف أسرهم لقيام الأم بالعمل فى مصنع أو متجر أثناء النهار وتخليها عن رعايتهم فى فترة عملها أو بسبب تفكك الأسرة وعجز الوالد عن رعاية أطفاله أثناء فترة عمله، وتقوم هذه الدور ببذل العناية الاجتماعية والصحية فى مستوى أرفع من مستوى البيئة المنزلية ، وواجب المجتمع أن يعمل على نشر هذه الدور والإكثار منها حرصا على تنشئة جيل صالح سليم البنيان الخلقى والصحى ، ومثل هذه الدور يجب أن يكون مقرها فى الأحياء العمالية وأن تشرف عليها هيئات أهلية تساهم فيها الجمعيات الخيرية وأصحاب الأعمال وعلى الأخص الذين يستخدمون عددا كبيرا من النساء وأن يساهم ذوو الأطفال باشتراكات رمزية .

(هـ) المطاعم :

تختلف الأعمال التى يؤديها العمال من حيث الجهد الذى يبذله العامل فى أدائها، وهى بصفة عامة تحتاج إلى طاقة عالية يستنفدها الجسم ويلزمها تعويضها بالقدر اللازم لحفظ الطاقة الإنتاجية للعامل ولتجديد نشاطه وقدرته . ولما كان العامل لا يخصه من دخله القدر الكافى للغذاء إما لطغيان بنود "صرف الأخرى على بند التغذية أو لعدم كفاية ما يحصل عليه من أجر للوفاء بكافة مستلزمات حياته بالقدر اللازم لمستوى حد الكفاف على الأقل ، وكانت النتيجة الحتمية لكل ذلك انهياره جثمانياً أمام أى مرض من أمراض المهنة أو البيئة ،كان من اللازم رعايته صحياً بتوفير وجبة غذائية كاملة يوميا تعوض المجهود الذى يبذله فى عمله . ولقد أدرك بعض أصحاب الأعمال هذه الناحية فوفروا لعمالهم وجبة غذائية كاملة لا يتحمل العامل أكثر من نصف تكاليفها .

والمؤسسات التى تؤدى هذه الخدمة حالياً كبيرة الحجم ولم يتمكن عمال المؤسسات المتوسطة والصغيرة من إقناع أصحابها بمساواتهم بزملائهم فى بعض المؤسسات الكبرى نظراً لما تتطلبه من تكاليف لتأسيسها لا تتحملها ميزانية هذه المؤسسات ، وعليه فنرى تعميم هذه الخدمة فى جميع المؤسسات الكبرى وأن تشترك المؤسسات المتوسطة والصغيرة فى الحى الواحد فى إنشاء مطاعم مشتركة تشرف على إدارتها هيئة مشتركة من أصحاب الأعمال ونقابات العمال على قدر الإمكان وتساهم النقابات فيها بنسبة معينة من إيراداتها ، على أن تكون هذه المطاعم تحت

إشراف الهيئات الصحية الحكومية . على ألا يزيد ما يدفعه العامل عن نصف تكاليف الوجبة الكاملة .

وبإنشاء هذه المطاعم يمكن حماية العمال وتأمينهم من الباعة الجائلين غير الخاضعين لأية رقابة صحية ومن ارتفاع أثمان الأطعمة التى يبيعونها، ولن يصل ما يدفعه العامل فى الوجبة حسب النظام المقترح إلى ما يدفعه حاليا فى ثمن الغذاء الذى يحصل عليه من هؤلاء الباعة كما لن تصل القيمة الغذائية لما يبيعونه إلى ما يتوفر فى الوجبة حسب هذا النظام .

(و) المساكن الشعبية :

إن السواد الأعظم من العمال يقطنون فى مساكن غير صحية على الإطلاق تنقصها التهوية والإضاءة كما تنقصها دورات المياه الصحية وفى الأغلب تكون هذه الدورات مشتركة فضلا عن اشتراك عدد كبير من أفراد أسرة العامل فى الحجرة الواحدة ، وهذه المساكن هى معمل تفريخ لميكروبات الأمراض التى يسهل العدوى بها وانتشارها بسرعة لهذه الأسباب، ولهذا يجب التفكير جديا فى وضع المشروعات لإنشاء مساكن شعبية صحية لسكنى العمال على أن تساهم فى إنشائها المؤسسات الصناعية الكبرى ، وأن توفر لهم الحكومة بعضاً من أرض البناء التى تمتلكها وتضمن القروض التى يقترضها أصحاب الأعمال من البنوك لهذا السبب على أن تؤول ملكية هذه المساكن للحكومة بعد استهلاك تكاليف بنائها والوفاء بقيمة هذه القروض بعد فترة طويلة لا تزيد على الأربعين سنة وتحدد القيمة الإيجارية على هذا الأساس . وتقوم الحكومة بإنشاء المرافق العامة اللازمة .

والسبب فى أيلولة هذه المساكن إلى الحكومة عدم استغلال أصحاب الأعمال لهذه المساكن للاستفادة من تصقيع الأراضى المنشأة عليها ثم بيعها للاستفادة من قيمتها وبذلك تضيع فائدة المشروع . كما أن أيلولة المساكن للعمال فيما لو اعتبرت القيمة الإيجارية التى يدفعها العامل استهلاكا لقيمة السكن إذ ستتحول المساكن إلى الحالة التى عليها مساكن العمال الآن من حيث إهمال صيانتها وترميمها ، وبطبيعة الحال لا تبغى الحكومة من وراء إنشاء هذه المساكن منفعة مادية خاصة إذ أن هدفها ضمان المستوى الكريم لسكنى العامل ورعايته صحياً وهى فى سبيل ذلك توالى هذه المساكن بالعناية والصيانة والترميم كلما استلزم الأمر ذلك .

وبإنشاء هذه المساكن وقصرها على المؤسسات الكبرى تفريج على باقى العمال فى المؤسسات المتوسطة والصغيرة إذ تتيسر لهم الفرص للحصول على السكن الملائم نسبيا .

هذه الخدمات هى فى نظرنا أهم الخدمات التكميلية التى يلزم استكمالها لعمال الصناعة والتجارة فى المدن . والحكومة وأصحاب الأعمال والعمال إذ يساهمون فى تحقيقها إنما يرتفعون بالقيم الإنسانية لطبقة منتجة فى المجتمع ويدعمون الأسس التى يقوم عليها كيان النظام الاقتصادى والاجتماعى القائم ، ويدرأون عنه الانفعالات والاضطرابات التى تحول دون استتباب الأمن الاجتماعى . وهى على أهميتها وما تتطلبه من جهد وأعباء مالية لا تؤثر فى حفظ التوازن بين التقدم الاجتماعى وبين النشاط الاقتصادى بل يسيران جنبا إلى جنب دون أن يطغى أحدهما على الآخر فى سبيل تحقيق الهدف المشترك لأعضاء الجهاز الاقتصادى وهو الارتفاع بمستوى العامل اقتصاديا وثقافيا وصحيا واجتماعيا مع تحقيق الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج .

خدمات التغذية لعمال المصانع فى المدن

للأستاذ محمد سليمان عويضه (مصر)

١ — غذاء الإنسان ومقداره وأثره:

تعتبر مشكلة التغذية فى بلدنا من أكبر المشاكل التى تهدد كيان المجتمع المصرى إذ تنتشر أمراض سوء التغذية وأهمها ضعف البنية والكساح والأنيميا والبلاجرا وهى من أخطر الأمراض تأثيرا على الصحة العامة للإنسان ومقدرته على العمل مما يؤدى إلى انخفاض مستوى الإنتاج القومى .

وإذا كانت أمراض التغذية ترتبط ارتباطا وثيقا بأمراض أخرى لها خطورتها كالتدرن الرئوى مثلا لذلك فإنها منتشرة انتشاراً كبيرا فى مصر خاصة بين الطبقة الكادحة ، وبالرغم من وجود أطعمة كافية من حيث الكمية للجميع فهناك فئات كثيرة من السكان تعانى نقصا فى الغذاء وسوء اختياره سواء أكان ذلك السبب نتيجة الفقر أو الجهل، لذا يجب توجيه أفراد الشعب وطبقاته المختلفة كل إلى ماينا سبه من الغذاء، ولن يتأتى ذلك إلا بعد بحث الحالة الغذائية لتلك الفئات ومعرفة القيمة الغذائية للأطعمة المختلفة ، كما أن المقادير اللازمة من المواد الغذائية وما يناسب الفرد منها تختلف باختلاف موطنه، وقيمة الغذاء ليست فى ارتفاع ثمنه بل فى حسن اختياره ليحتوى على المواد اللازمة للجسم بكميات مناسبة، فالمواد اللازمة لبناء الجسم والتى نجدها فى اللبن واللحوم والأسماك والبيض نستطيع أن نجدها بنفس الكمية فى الجبن (الأريش) واللبن (الرايب) (والكرشة) والفول والعدس ، والمواد اللازمة للطاقة التى يختزنها الجسم كالدهنيات والمواد النشوية والسكرية فنستطيع أن نجدها فى الخبز والأرز والسكر وهى مواد يشتد عليها الطلب فى جسم العامل، ويستطيع أيضا أن يجدها رخيصة فى المسلى الصناعى والزيوت النباتية التى تتساوى فى القيمة الغذائية مع المسلى البلدى فضلا عن سهولة هضمها، والخضروات والفواكه غنية بالفيتامينات ويستطيع العامل أن يجد الفيتامينات فى الفجل والكرات والجرجير وكل ما هو طازج .

ومما سبق تتلخص المشكلة فى الاختيار ولن نستطيع حلها إلا إذا عرفنا كيف نأكل وما دمت بصدد التحدث عن أثر التغذية فى حياة الإنسان فلا يفوتنى أن أذكر أهمية التخلص من العوامل التى تؤثر على نقص التغذية وفى مقدمتها الطفيليات التى تمتص طعامها من أغذية المصابين بها وبذلك يقل نصيب الجسم من المواد الغذائية التى يحتاج إليها .

وفيما يلى بيان وضع ليبين مقدار ما يحتاجه الفرد فى مصر من الأطعمة فى الأسبوع مقدرا بالجرامات .

الصنف	الحبوب	البطاطة البطاطس	الدهون والزيوت	البقول	الخضار	الفاكهة	اللحم	البيض	السمك	الألبان ومنتجاتها	السكر
السكية بالجرام	٣١٤٥	١٦٧	٦٨	٢٣٨	٦٤٥	١٥٦٤	١٥٦	١١	٥٧	١٢٥٥	٢٧٢

ومن زاوية أخرى فإننا بتطبيق السعرات الحرارية الضرورية لكل فرد نجد أن الغالبية لاتصل إلى الحد الأدنى للسعر الحرارى المطلوب وهو ٣٣٠٠ للبالغ ، ويرجع ذلك إلى قلة الدخل مع عدم الإلمام بقواعد التغذية الصحيحة،

ويؤيد هـــذا ما جاء بتقرير قسم الاقتصاد الزراعى والإحصاء بوزارة الزراعة عن ٤٧ / ١٩٤٨ من أن متوسط الاستهلاك الغذائى للفرد فى اليوم هو ٢٣٣٦ سعراً حرارياً . كما أن لجنة التغذية المستديمة بوزارة الصحة العمومية أوضحت أن معدل نصيب الفرد البالغ من السعرات الحرارية يتراوح بين ١٩١٩ و ٥٧٣٠ الأمر الذى يتضح منه أن معظم الأهالى ومنهم العمال لا يحصلون على السعرات الحرارية الضرورية ، زد إلى ذلك أن نسبة كبيرة منهم مصابون بالطفيليات التى يجب التخلص منها بتيسير وسائل الوقاية العلاجية منها ولا يفوتنى أن أوضح السعرات الحرارية الضرورية للفرد يوميا فى مصر وهى :

٢٧٠٠	سعرا حراريا	رجل فى راحة
٣٠٠٠	« «	« « عمل خفيف
٣٥٠٠	« «	« « « متوسط
٤٠٠٠	« «	« « « جثمانى شاق

ويجب عند إعداد الغذاء مراعاة توفير هذه السعرات فى الوجبات بحيث تتفق وحاجة الفرد .

ب — تغـذية العمال :

يتطلب العمل الذى يقوم به العمال فى المصانع إلى جهد وطاقة وقوة احتمال ، لذا يجب أن يكونوا أصحاء الجسم أقوياء البنية أذكياء ليؤدوا عملهم على الوجه المطلوب .

ولما كانت صحة الأبدان تتوقف على خلوها من الأمراض وتغذيتها بما يناسبها من الغذاء الذى قد يسبب نقصه أو سوء اختياره كثيراً من الأمراض ، وهذه بدورها تسبب ضعف القوى الإنتاجية للعمال ويترتب على ذلك نقص الإنتاج القومى للأمة وعدم مقدرتها على مسايرة الأمم الراقية فى تقدمها ، لهذا وجب الاهتمام بتيسير سبل الحصول على التغذية الصحية الكاملة لجميع العمال وتوجيههم إلى الطريقة التى يستطيعون بها أن يستفيدوا أقصى استفادة ممكنة من الجزء الذى يخصص من دخلهم للطعام .

والعمال يحتاجون إلى مواد غذائية من نوع معين تساعد على بناء أجسامهم وترميم خلاياها وتمدهم بالطاقة اللازمة لجهودهم وللعمليات الحيوية التى تتم داخل أجسامهم .

وإذا نظرنا إلى الإحصائيات الخاصة بدخل العمال ونفقات المعيشة نجد أن الغذاء يستنفذ ٧٨٪ من ميزانية العامل الريفى ، بينما يستنفذ ٧١٪ من ميزانية العامل فى المدينة ، وعلى الرغم من ارتفاع هذه النسبة فإن العمال يعانون سوء التغذية .

جـ — دراسة نظم التغذية فى بعض المؤسسات الصناعية :

(١) طرق المساهمة فى تغذية العمال :

١ — قامت بعض إدارات المصانع بتشييد مطاعم وصالات لإعداد وتقديم الغذاء لمن يرغب من عمالها وتقتصر هذه المصانع على المساهمة فى تقديم وجبة الغذاء ظهرا ، وفى حالات قليلة تصرف حوالى الساعة ١٠ صباحا كوب لبن لبعض العمال الذين يقومون بتأدية أعمال معينة مثل صناعة النحاس والمواد الكيميائية والجير — وذلك لمساعدة العمال على مقاومة الأثر الناتج من هذه الصناعات .

ويساهم العامل بجزء فى تكاليف الغذاء الذى يتناوله ، وفى مدينة الإسكندرية عام ١٩٥١ بلغ عدد المصانع الكبيرة التى تستخدم مائة عامل فأكثر حسب بيانات مكتب العمل ٨٩ يعمل بها ٥٦٫٥٠٤ عاملا ساهمت ١٧ شركة فى تقديم وجبة غذائية بأسعار إسمية لعمالها فتكون النسبة المئوية ١٨ ٪ وهذه نسبة قليلة .

٢ — نحت بعض إدارات المصانع طريقا آخر للمساهمة فى تغذية عمالها بأن صرفت لكل عاملا مبلغا معينا كبدل غذاء وتركت لهم حرية تناول الغذاء من حيث صنفه وكمياته وطريقة الحصول عليه .

وهذا العمل لا يحقق الهدف من المساهمة فى تغذية العمال لأنهم فى هذه الحالة سيلجأون إلى شراء غذائهم من الباعة المنتشرين بجوار المصانع، وهذه الأغذية لم يراع فى إعدادها ما ذكر فى أول هذا البحث فضلا عن عدم توفر الشروط الصحية فى إعدادها ووسائل تناولها .

(ب) مقدار المواد الغذائية المحددة للوجبات التى تقدم للعمال فى إحدى المؤسسات الصناعية :

تصرف المواد الغذائية التى تطهى فى بعض المطاعم التى أسست لتقديم وجبات الغذاء ظهرا حسب مقادير معينة روعى فيها بقدر الإمكان استيفاؤها لما يحتاجه العامل من مواد غذائية، كما تستغل مواسم ظهور الخضروات والفاكهة لتقديمها لعمالها فى وجبات غذائهم .

(ج) القائمة الغذائية الأسبوعية للوجبة الغذائية :

تقدم الوجبات الغذائية خلال ستة أيام أسبوعيا ولا تختلف الأصناف المدرجة فى قائمة الغذاء إلا من حيث ترتيبها بالنسبة ليوم تقديمها للعمال أو جعل أيام اللحوم ثلاثة بدلا من توزيعها على أربعة أيام مع الاحتفاظ بمقدارها المحدد أسبوعيا — وفيما يلى صورة من قائمة الغذاء الأسبوعية .

الاثنين : خبز — عدس مجروش بالأرز — فاكهة — كرات أو بصل أخضر

الثلاثاء : خبز — لحم (كفته) — خضار بالمواسير — أرز — سلطة

الأربعاء : خبز — لحم — خضار — أزر — سلطة

الخميس : خبز — فول مدمس أو بصارة — فاكهة — سلطة

الجمعة : خبز — لحم — خضار — مكرونة — سلطة

السبت : خبز — لحم (كفتة) — بطاطس أو خضار جاف (بالتناوب أسبوعيا) بالمواسير — أرز — فجل أو جرجير .

الخضار الطازج والجاف والخضروات الرفيعة لا يتكرر صنفها خلال الأسبوع .

(د) تكاليف الوجبات المحددة أسبوعيا وجملة السعرات فى كل منها :

تختلف تكاليف الوجبات بالنسبة لمقدار المواد الغذائية المحددة لكل وجبة وأمانة المشرفين على عملية التغذية — وفيما يلى بيان أسعار وجبات متحدة فى مقاديرها وأصنافها وتختلف طريقة إعدادها — أى قيام المصنع بعملية شراء المواد الغذائية وطهيها أو تكليف متعهد بتقديم الوجبات نظير ثمن محدد لكل وجبة — وهذه التكاليف أو الثمن قاصر على تكاليف الوجبة من حيث :

(ا) ثمن المواد الغذائية (ب) ثمن الوقود والنظافة (حـ) أجرة عمال الطهى

رقم	صنف الوجبة	السعرات فى كل وجبة	تكاليف المصنع مليم	سعر الوجبة للمتعهد مليم	متوسط تكاليف الوجبة المصنع مليم	متوسط تكاليف الوجبة المتعهد مليم
١	خبز ، عدس مجروش بالأرز ، موز ، بصل أخضر أو كرات .	١٢٧١	٢٦,٩٦	٣٣,٤		
٢	خبز ، كفته ، خضار بالحمص والطماطم ، أرز ، سلطة	١٢٩٨	٣٦,٤٢	٣٩,٤		
٣	خبز ، لحم ، خضار بالطماطم ، أرز ، سلطة	١٣٤٧	٤٢,٦٩	٥٠,٦		
٤	خبز ، فول مدمس ، برتقال ، سلطة	١١٦٥	٢٥,٨٨	٣٣,٤	٣٥,٥٤	٤١,١
٥	خبز ، بصارة ، عنب ، سلطة	١٠٣٩	٢٩,٨٧	٣٣,٤		
٦	خبز ، لحم خضار ، مكرونة ، سلطة	١٢٣٣	٤٥,٠٤	٥٠,٦		
٧	خبز ، كفته ، بطاطس ، أرز ، جرجير أو فجل	١٢٤٤	٣٣,٠٦	٣٩,٤		
٨	خبز ، كفته ، خضار جاف ، أرز ، جرجير أو فجل	١٤٤٩	٣٦,٠٠	٣٩,٤		

(هـ) النفقات التى تتحملها إدارات المصانع عند تنفيذ نظام تغذية العمال :

تتحمل إدارة المصانع التى تقوم بالمساهمة فى تغذية عمالها النفقات الآتية :

١ — تكاليف مكان الطهى (المطبخ) وصالة تناول الغذاء ومصاريف الصيانة .

٢ — ثمن الأوانى النحاسية والأدوات اللازمة .

٣ — أجور الموظفين والعمال اللازمين للإشراف .

٤ — تكاليف الوجبات الغذائية وهذا يزيد تبعا للعوامل الآتية :

(ا) عدد الوجبات التى تقدم للعمال لأن هذا يتوقف على نظام العمل بالمصانع وإقبال العمال على الغذاء — إذ أن هذا الإقبال اختيارى .

(ب) صنف الغذاء ومقاديره .

(حـ) عدد الأيام التى يقدم فيها الغذاء .

(ى) مقدار ما يساهم به العامل .

وفيما يلى إحصائية توضح مقدار ما تتحمله إحدى الشركات شهريا فى تكاليف الوجبات فقط :

عدد الوجبات فى أسبوع	عدد الوجبات فى الشهر	متوسط ثمن الوجبة مليم	جملة ثمن الوجبات مليم جنيه	مادفعته الشركة فى الشهر مليم جنيه	مادفعه العمال الذين تناولوا الغذاء فى الشهر	عدد العمال فى المصنع	عدد المصانع
٦٠٠٠	٢٤٠٠٠	٤٢	١٠٠٨ —	٦٨٨ —	٣٢٠ —	٢٦٠٠	٤

(و) مقدار مساهمة العامل فى وجبة الغذاء :

يختلف مقدار مايتحمله العامل من قيمة ثمن الوجبة بالنسبة للآتى :

١ — مقدار تكاليف الوجبة .

٢ — مقدار عطف إدارة المصنع على عمالها .

٣ — مقدار أجر العامل .

إذ يتوقف فى بعض المصانع على مقدار أجره بغض النظر عن تساوى نصيبه مع غيره من العمال فى الغذاء . ويقصد من إشراك العامل فى ثمن الوجبة إلى أشعاره بشخصيته وحفظ كرامته وإلى التعاون مع إدارة المصنع فى تحمل نفقات إعداد غذاء صحى له ، ويتراوح مقدار مايدفعه العامل بنحو ثلث نفقات تكاليف الوجبة من حيث قيمة ثمن المواد الغذائية وأجرة طهيها فقط، وعلى سبيل المثال أذكر أن هناك شركة تحصل مبلغ ٨٠ مليما أسبوعيا نظير تقديم الغذاء ظهرا لمدة ٦ أيام أسبوعيا أى يدفع العامل مبلغ ٢٣ مليم فى الوجبة وهذه الشركة تعد الغذاء لعمالها منفذة قائمة الغذاء الموضحة سابقا .

وهناك مشروع حكومى يرمى إلى تحديد مقدار مايدفعه العامل فى الوجبة بمبلغ لايتجاوز ٢٠ مليما على أن تقوم وزارة الصحة بتحديد المقادير اللازمة لكل وجبة .

د — هل أثمرت تغذية العمال ؟

وبالرغم من أنه لم يعمم بعد تقديم خدمات التغذية لجميع عمال المصانع بالمدن فإن مايبدو من العمال لايشجع أصحاب المصانع على مد عمالها بوجبة غذاء صحية ظهرا، فمصنع يعمل به حوالى ١٣٠٠ عامل يمكن نظام العمل به استفادة ٨٠٠ عامل من تناول الغذاء يوميا نجد أن المستفيدين لايزيد عددهم عن ٤٥٠ عامل ويرجع ذلك إلى جهل العامل للفائدة التى تعود عليه من وراء تغذيته ، فنجد عدداً ليس بالقليل من العمال لايقبل على تناول الغذاء بالمصانع ويتحل أسبابا واهية فمن قائل أن الغذاء يؤذيه وآخر لايعجبه وثالث لايأكل المسلى الصناعى ألخ . . .

والحقيقة أن معظم العمال قد اعتادوا منذ سنين على تناول وجبة غذاء مقبولة طعما ومذاقا وكمية قليلة فى فائدتها وبالتالى فقد اعتادت معداتهم على هضم هذا الغذاء فيصعب على العمال تناول غيره تحت تأثير العادة وكذلك تتأثر فى بادىء الأمر معدته عند عملية الهضم وهذا يبرر قول العامل إن صح أن الغذاء الذى يتناوله بمطاعم المصانع يؤذيه وإذا بحثنا عن ظاهرة تكذب ادعاء العمال بأن غذاء المصانع يضرهم نجدها فى تهافتهم بل تشاجرهم عليه فى مناسبات توزيعه مجانا كما أن العمال من يحضر غذاء من منزله بحجة مشاركة أفراد أسرته فى صنف غذائها وأن هذا الغذاء لايكلفه شيئا فهذا القول مردود عليه فعطفه على أهله يحتم عليه ترك الغذاء لهم بدلا من مشاركتهم فيه ، أما قوله لايكلفه شيئا فهذا ينافى الحقيقة فثمنه غالبا مايكون أكثر، ويرجع تبرير هذا إلى أن العامل يتضرر من خصم قيمة ما يساهم به فى غذائه بالرغم من أنه لايتجاوز حاليا مبلغ ٢٠٠ مليم كل أسبوعين ، بينما يستطيع أن يماطل فى دفع ماعليه للباعة

يتضح لنا أن فائدة تقديم الغذاء لعمال المصانع لا تشمل جميع عمالها حاليا وبمرور الزمن يمكن التغلب على ادعاءات العمال وإقناعهم بفائدة التغذية ويتم ذلك عن طريق تفهيمهم بالطرق المختلفة مايجنوه من تناول الغذاء كما أن التنويع فى قائمة الغذاء الحالية والاهتمام بإيجاد المشرفين الأمناء على شؤون تغذية العمال من الوسائل التى تساعد على أن تجنى ثمرة تغذية العمال .

من المسلم به أن التغذية الصحية لها أثرها فى الصحة العامة ومقاومة الأمراض والتغلب عليها . أضف إلى ذلك زيادة مقدرة الإنسان على العمل، فتغذية العمال تساعد على زيادة مقدرتهم على العمل. وبالتالى زيادة الإنتاج وإن كانت زيادة الإنتاج هذه تتأثر بعوامل أخرى منها استقرار العامل فى حياته المعيشية ونظام العمل والرغبة فيه ووسائل التشجيع الأخرى .

أما أثرها فى الصحة فهى تزيد مقدرة الجسم على مقاومة الميكروبات فتقيه المرض كما تساعده على التغلب عليها مما يعجل بالشفاء .

هذه الزيادة فى الإنتاج والتقليل من مصاريف العلاج الهدف الذى يسعى إليه صاحب العمل كما أنها تقابل مقدار ما ينفقه صاحب العمل على تغذية عماله، وهنا يتردد سؤال هل تفوق أو تتساوى فائدة التغذية التى تعود على صاحب العمل مقدار ماينفقه فى تغذية عماله أو العكس ؟

الجواب على هذا يحتاج إلى دراسة خاصة حتى تكون الإجابة صحيحة ودقيقة ومطابقة للواقع .

هـ — توصيات واقتراحات :

١ — سن تشريع يحتم على أصحاب المصانع ودور العمل التى تستخدم أكثر من ٥٠ عاملا تشييد مطاعم وصالات لتناول الغذاء تحت رقابة مشرفين أمناء من جانبها على أن يساهم العامل فى ثمن الوجبة برسم إسمى حتى لا ينفر من الغذاء لارتفاع ثمنه كما أن هذه المساهمة ترضى نفسيته على أن يكفل الغذاء للعامل — على اختلاف نوع العمل الذى يقوم به — السعرات الحرارية اللازمة .

ولذا يتعذر على المؤسسة الصغيرة الانفراد بهذا العمل بالنسبة لعمالها فيمكن أن يشيد لكل مجموعة من المؤسسات المتقاربة مركز لإعداد وتناول الغذاء تساهم فى إنشائه وتأثيثه كل منها بنسبة عدد عمالها .

٢ — إيقاف نظام صرف بدل الغذاء الذى يصرف لعمال بعض المؤسسات التى يجب أن تقوم بمد عمالها بالغذاء .

٣ — فرض تناول الغذاء على جميع عمال المؤسسة ماعدا الذين لديهم أعذار حتى يستفيدوا بما تساهم به المؤسسات فى شكل الغذاء ويتم ذلك بخصم قيمة المبلغ المحدد لما يساهم به العامل الذى لا يدرى منفعته .

٤ — إدخال تعديلات على قائمة الغذاء الأسبوعية المتبعة حاليا بحيث تشمل أنواع السمك واللبن بجانب اللحم والخضار والأرز والفاكهة .

٥ — تدقيق أصحاب المصانع ودور الأعمال فى اختيـــار المشرفين على تغذية العمال من حيث الأمانة والمقدرة والإلمام بشئون التغذية .

٦ — تحريم وجود عربات الأكل والعشش التى يباع فيها الغذاء لعمال المؤسسات ، هذا الغذاء الذى كثيرا ما يسبب إصابة العمال بميكروبات الأمراض المختلفة زيادة على أنه لا يشمل العناصر الواجب توفرها فى الغذاء .

٧ — تخصيص وإعداد أماكن يقضى فيها العمال فترة الراحة ظهرا وتمكينهم من تناول الشاى والقهوة وإيجاد بعض وسائل الثقافة العامة والتسلية لشغل فراغهم .

٨ — التوصية لدى الوزارات المختصة بوضع النظم الكفيلة بتخفيض ثمن الأغذية الضرورية التى تفتقر إليها الطبقات الكادحة المحدودة الدخل للتمكن من الحصول على ما تحتاجه من هذه المواد الغذائية .

٩ — إنشاء مجلس دائم للتغذية يضم ممثلين من الهيئات المهتمة بشئون التغذية تكون مهمته القيام بالدراسات والإحصائيات المختلفة المتعلقة بالتغذية والعمل بشتى الوسائل على نشر الثقافة الغذائية لدى جميع طبقات الشعب بطرق مختلف الأبواب التى تتناسب مع كل فئة من فئـــات المجتمع من دعاية بالمذياع والإعلانات والمحاضرات والنشرات .

١٠ — إنشاء فرق صحية لفحص وعلاج مجموعات العمال من الطفيليات .

١١ — القيام بعمل دراسات يقصد منها معرفة مدى تأثير الغذاء الصحى على زيادة الإنتاج وجودته، هذه الزيادة والجودة تشجع أصحاب الأعمال على زيادة المساهمة فى توفير الغذاء الصحى لعمال المؤسسات كما تدفع الآخرين إلى مد العمال بالغذاء طمعا فى زيادة الإنتاج وجودته

التطور الاجتماعى الحديث فى محيط عمال المدن

للدكتور حسن سفاده (مصر)

تمهيد :

كان من أثر التقدم الصناعى الحديث ابتداء من أواخر القرن الثامن عشر ، قيام المشروعات الصناعية الكبيرة الممولة برؤوس أموال ضخمة والمسوقة لمنتجاتها فى نطاق أسواق عالمية دولية أن ازدادت نسبة عمال التجارة والصناعة على حساب عمال الزراعة الذين أخذوا يهجرون قراهم إلى المدينة للعمل فى مشروعاتها الصناعية والتجارية لعدة أسباب منها مباهج المدينة وارتفاع مستوى المعيشة فيها نسبيا ووفرة الشروط الصحية والثقافية وارتفاع الأجور ... ألخ وكان من نتيجة ذلك أن اكتظ عمال الصناعة والتجارة فى المدن وارتفعت نسبة سكان المدن تبعا لذلك . وهذه الظاهرة تكاد تكون عامة . إذ لايخلو منها مجتمع من المجتمعات وتبين الإحصائيات الآتية مدى تطور نسبة عدد سكان المدينة بالنسبة للريف :

الدولة	السنة	نسبة سكان المدينة	السنة	نسبة سكان المدينة	الزيادة
انجلترا	١٩٠١	٧٧٪	١٩٥١	٨٠,٧٪	٣,٧
الولايات المتحدة	١٩٠٠	٣٩,٧٪	١٩٥٠	٥٩٪	١٩,٣
فرنسا	١٩٢١	٤٦,٤٪	١٩٤٦	٥٢,٩٪	٦,٥
مصر	١٨٩٧	١٤,٣٪	١٩٤٧	٣٠,١٪	١٥,٨

وبمقارنة تطور الزيادة فى عدد سكان المدن الكبرى ننتهى إلى نفس النتيجة وهى تضخم عدد السكان فى الوسط الحضرى على حساب الوسط الريفى نتيجة للتقدم الصناعى والتجارى .

المدينة	السنة	عدد سكانها	السنة	عدد سكانها	الزيادة
نيويورك	١٨٠٠	٣,٤٣٧,٢٠٢	١٩٤٠	٧,٤٥٤,٩٩٥	٤,٠١٧,٧٩٣
لندن	١٨٠٠	٩٥٨,٠٠٠ حوالى	١٩٤٠	حوالى ٧ ملايين	حوالى ٦ ملايين
باريس	١٨٠٠	٥٤٨,٠٠٠ «	١٩٤٠	« ٣ ملايين	« مليون ونصف
برلين	١٨٠٠	١٧٢,٠٠٠	١٩٤٠	« ٤ ملايين	٣,٨٢٨,٠٠٠
القاهرة	١٩١٧	٧٩٠,٠٠٠	١٩٤٧	٢,٠٩٠,٦٥٤	١,٣٠٠,٦٥٤
الإسكندرية	١٩١٧	٤٤٤,٦١٧	١٩٤٧	٩١٩,٠٢٤	٤٧٤,٤٠٧

وبعد أن أخذنا فكرة عن التطور السكانى بالنسبة للوسط الحضرى ننتقل إلى دراسة تفصيلية بعض الشىء لمظاهر التطور الاجتماعى فى المحيط الحضرى والعمالى .

نقابات العمال : كان العمال فى جميع الأمم تقريباً ينتمون فى العصور القديمة والوسطى إلى نظام خاص لتكتلهم وهو نظام الطوائف . وكان يقوم على وجود هيئة لكل مهنة أو حرفة ينتظم فيها عمالها وكانت هذه الهيئات تراقب المهن وتعمل على كل ما من شأنه أن يؤدى إلى ترقيتها ، كما كانت تفاوض الهيئات العامة بشأن تحسين شروط العمل فيها والدفاع عن مصالح الطبقة العاملة . ولكن هذا النظام أدى فيما بعد إلى مساوىء كثيرة كانت سبباً فى إلغائه والقضاء عليه . فألغى نظام الطوائف مثلا فى فرنسا غداة قيام الثورة الفرنسية وفى مصر سنة ١٨٩١ . وبعد إلغاء نظام الطوائف حرمت الاجتماعات والتكتلات على الطبقات العمالية تحريماباتا . وذلك كقانون بت لتحريم التكتلات العمالية فى انجلترا Pitt's Combination Act وقانون LeChaplier سنة ١٧٩١ فى فرنسا . ومن ثم وجد العمال أنفسهم أمام ظلم بعض أصحاب العمل بدون اتحادات أو هيئات تدافع عنهم أو ترعى مصالحهم . وبذلك بدأ نضال عنيف بين العمال من جهة وأصحاب العمل والسلطات العامة من جهة أخرى لكى يعترف رسميا بهيئاتهم التى كونوها للدفاع عن مصالحهم على الرغم من تحريم تكوين مثل هذه الهيئات . وأخيراً اعترف رسميا وبعد جهاد عنيف بنقابات العمال إذ اعترف بها فى انجلترا سنة ١٨٧١ و فى فرنسا سنة ١٨٨٤ وفى مصر سنة ١٩٤٢ .

ما المقصود بالنقابة وما وظيفتها ؟ : النقابة عبارة عن هيئة ينتظم فيها العمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أو بمهن أو صناعات أو حرف متماثلة أو مرتبط بعضها ببعض وتلك هى المعروفة باسم نقابة مهنية ويجوز لعمال مؤسسة من المؤسسات أن ينتظموا فى هيئة واحدة وهى المعروفة باسم نقابة مؤسسة . وتؤلف النقابات المختلفة فى دولة من الدول اتحادات إقليمية وقومية . وهذه الاتحادات تنتظم بدورها فى اتحاد عام يضمها جميعاً تأتمر بأمره وتسير وفق السياسة التى يرسمها وذلك مثل الاتحاد الانجليزى المعروف باسم T . U . C أو الاتحاد الفرنسى للعمل المعروف باسم C . G . T والنقابات والاتحادات العمالية هى من أخص ظواهر الحياة الصناعية فى العصر الحديث . وقد خلقت من الطبقة العاملة الضعيفة اقتصادياً جبهة — تدافع عن مصالح العمال أمام هيئات أصحاب العمل واتحاداتهم وتقوم بالضغط على السلطات العامة لكى تسن من التشريعات الاجتماعية ما يكفل للطبقة العمالية معيشة لائقة . وتقوم النقابات بتمثيل العمال أمام القضاء فى حالة ما إذا كان للقضية جانب عام يمس المصالح العمالية . كما أنها تمثلهم كذلك عند إجراء الصلح والتحكيم . ذلك أنه إذا حدث خلاف بين أصحاب العمل والعمال على شرط من شروط العمل ولم يجد التوسط بين الطرفين فإن الخلاف يعرض فى الغالب على هيئة صلح أو توفيق لكى يوفق بين الطرفين ولا يكون عادة حكم لجنة التوفيق ملزما لأى من الطرفين . فأن لم يرتض الطرفان أحيل على لجنة التحكيم التى تحتوى على عنصر قضائى ويكون عادة الحكم هنا ملزما . والنقابة تعرض وجهة نظر العمال وتدافع عنها بما لها من فنيين وإخصائيين مدعمة آراءها بالإحصاءات .

وعقد العمل المشترك أو المساومة المشتركة Collective Bargaining كما سمته بعض الدول ، والصلح والتحكيم تمثل أسمى ما وصل إليه التشريع العمالى . إذ بفضل هذه التشريعات يجلس العمال أو ممثلوهم جنبا إلى جنب مع أصحاب العمل ليناقشوا شروط العمل وظروفه واختلاف وجهات النظر ويتفقوا أخيراً على رأى موحد . وتلك روح جديدة فى مجال العلاقات بين العامل وصاحب العمل الذى كان فيما مضى لا يعترف بوجود العامل ولا بشخصيته ويفرض عليه شروطه بلا مناقشة أو نقض

ولا تقتصر النقابات على ذلك ولكنها تقوم برعاية العامل رعاية اجتماعية تفوق أحيانا تلك الرعاية التى يلقاها من الدولة . فهى تستخدم الاشتراكات الدورية التى يدفعها العمال فى حمايتهم ضد الأخطار التى يتعرضون لها إذ

تدفع للعامل المتعطل مساعدات مالية كما تقوم بإعانة العمال عند المرض والحوادث والوفاة كما ترتب لأولاد العامل ولمن يعولهم مساعدات خاصة بعد وفاته . بل لقد أنشأ كثير من النقابات نظام التأمين الاجتماعى قبل أن تعترف به الدولة وتسن التشريعات الخاصة به . والمشرع الألمانى بسمارك عندما سن أول قانون للتأمين الاجتماعى سنة ١٨٨٣ لأول مرة فى تاريخ العالم الاجتماعى إنما كان مقلداً لما درجت عليه بعض النقابات من إنشاء مايسمى التأمين المتبادل . وهو يقوم على مبالغ يدفعها العمال وأصحاب العمل لكى تودع فى صندوق خاص يغطى كل ما يتعرض له العامل من أخطار الحياة . وتقوم كذلك معظم النقابات بالنسبة لعمالها بالمساعدة القضائية فتوفد المحامين الذين يدافعون عن قضاياهم الشخصية . كما وقد أنشأت بعض النقابات نظاما للتأمين الصحى يكفل للعامل ولأسرته العلاج اللازم إذا انتابه مرض أو حادث . ولما كان من بين الأغراض التى يستهدفها النظام النقابى النهوض بثقافة العامل فقد أنشأت النقابات فى بعض الدول نظاما خاصا بتدريب العمال فنيا وتأهيلهم مهنيا وأقامت دراسات خاصة للعمال حيث تلقى عليهم دروس فى الثقافة العامة والقانون والاجتماع والاقتصاد السياسى والاجتماعى والسياسة . . . إلخ . بل ذهبت بعض النقابات فى انجلترا إلى منح بعض أعضائها مساعدات تمكنهم من تتبع بعض الدراسات الجامعية فى أكسفورد وغيرها من البلاد الجامعية الشهيرة . كما أنشأت بعض النقابات نظم الدراسة بالمراسلة .

والنقابات العمالية القوية أصبحت الآن أشبه شىء ببرلمان فى الدول التى تعمل فيها أو بالمجالس الاستشارية . فعندما تقدم الحكومة على أى عمل من الأعمال التى تمس السياسة الاقتصادية والاجتماعية فى فرنسا أو انجلترا أو أمريكا إنما تلجأ إلى نقابات العمال واتحاداتهم أولا لكى تأخذ رأيها فى الموضوع وتقيم لهذا الرأى وزنا كبيرا فى رسم برامجها ، بل أن بعض الدول قد ذهبت إلى حد استشارة النقابات والاتحادات العمالية فى السياسة الخارجية وفى إعلان حالة الحرب والسلم . وهذا يبدو شيئا منطقيا لأن النقابات العمالية إنما تشرف على عنصر بالغ الخطورة من عناصر الإنتاج وهو عنصر القوى العاملة .

ولم يقف أمر التكتلات العمالية عند حد الاتحادات الإقليمية والقومية بل تكونت اتحادات دولية نخص بالذكر منها اتحاد النقابات الدولى الذى تكون فى امستردام واتحاد لاهاى الذى تكون فى سنة ١٩٢٠ والاتحاد العالمى للنقابات ومركزه باريس . ولقد نشأ هذا الاتحاد العالمى غداة انتهاء الحرب العالمية الثانية وكان يضم كل الاتحادات القومية فى معظم الدول المتحضرة . ولكن حدث بعد ذلك أن تضاربت فيه الاتجاهات السياسية فانقسم على نفسه وانفصلت عنه الدول الأوروبية التى تناهض روسيا واتباعها ، وكونت اتحـــاد آخر فى بلجيكا يعرف باسم الاتحاد الديمقراطى الدولى .

ولكن بعض الاتحادات العمالية فى الدول الأوروبية قد أساءت استخدام السلطة الممنوحة لها واستغلت مركزها فى التأثير على الطبقات العاملة فى شل حركة الإنتاج لأغراض سياسية يريد تحقيقها ، مستخدما فى ذلك سلاحا خطرا وهو سلاح الإضراب الذى يؤدى إلى وقوف تام للحياة الاقتصادية والاجتماعية ويؤدى إلى نتائج سياسية واقتصادية واجتماعية بعيدة المدى مما دعا بعض الاجتماعيين إلى نقد السلطة الكبيرة الممنوحة للنقابات والاتحادات العمالية ، وهى السلطة التى تخلق من هذه الاتحادات دولة داخل الدولة ، وتؤدى إلى تجاذب السيطرة بين السلطات العامة الشرعية والاتحادات العمالية . ويمكننا تصور خطورة مثل هذه المواقف إذا عرفنا أن الاتحاد العام للنقابات كان ينتظم فيه سنة ١٩٤٥ (٦٧١ر٦٢٠ر) عاملا بينما الاتحاد الفرنسى كان يشمل أكثر من خمسة ملايين من العمال فى نفس السنة . ولقد نال العمال عن طريق سلاح الإضراب أو التهديد باستخدامه مطالب كثيرة . ولكن لما أساءت بعض الاتحادات

استخدام هذا السلاح بدأت الدول تحدد استعماله . فأخذت تفرق بين إضراب مشروع وآخر ليس مشروعا . ويحرم الإضراب بوجه عام أثناء بذل مساعى الصلح وأثناء عمليتى التوفيق والتحكيم .

وتقوم بعض النقابات بالتفتيش على العمال فى المصانع للتأكد من حسن تطبيق قواعد العمل وقوانينه وبالإشراف على مايسمونه احتياطات الأمن Safety Measures وهى تلك الاحتياطات التى تتخذ فى المصانع لكى تحول بين العامل ومايتعرض له من حوادث وأضرار . ولقد تقدمت هذه الاحتياطات أخيرا بفضل التقدم الصناعى . وفى انجلترا تقام متاحف دائمة مثل Horseferry Museum تعرض فيها كيفية الوقاية من الأمراض المهنية والحوادث والتدابير التى يجب اتخاذها فى المصانع لهذا الغرض .

تعويضات العمال : كان من أثر انتشار الحركة الصناعية فى العصور الحديثة واستخدام الآلات الضخمة فى الصناعة أن كثرت الحوادث فى المصانع وهذه الحوادث تقضى على حياة العامل أو تؤدى إلى إصابته أحيانا بعجز كلى أو جزئى مؤقت أو مستديم ، حتى أن الإحصائيات تبين أن حوادث المصانع فى أمريكا تذهب بحياة عدد يتراوح بين ٢٠ و٣٥ ألفا كل عام . أما عن عدد حوادث المصانع نفسها فتعد بالملايين وتؤدى إلى ضياع شغل حوالى ٢٥٠ مليون يوم فى العام . وفى بدء الحركة الصناعية كان العامل إذا أصيب فى حادث من حوادث العمل لايستحق تعويضا أيا كان إلا وفق القانون العام ، أى يثبت أن الإصابة إنما نشأت عن خطأ وقع من صاحب العمل . وكان هذا الإثبات مستحيلا فى معظم الأحيان حتى كان يسميه رجال القانون البرهان الشيطانى Probatio Diabolica ومن هنا كانت تضيع حقوق العمال هدرا وحقوق ورثتهم إذ لم يكن من المستطاع مقاضاة صاحب العمل . وتحت تأثير ضغط الطبقات العمالية والفقهاء الذين كانوا يرثون لحياة العمال ، بدأت المحاكم تفسر نصوص القانون العام لمصلحة الطبقة العاملة مستخدمة فى ذلك فكرة الخطأ ، وانتقل عبء البرهان على صاحب العمل الذى أصبح عليه أن يثبت خطأ العامل . وبعد ذلك سنت تشريعات التعويضات الاجتماعية (إنجلترا سنة ١٨٧٥ وفرنسا سنة ١٨٩٨ ومصر سنة ١٩٣٦ الدول سنة ١٩٥٠) التى أصبح بفضلها على صاحب العمل أن يعوض العامل عن الإصابات التى تلحقه نتيجة للحوادث أو الأمراض المهنية . ولا يستطيع التملص من هذه المسئولية إلا فى ظروف نادرة الوقوع كإثبات أن العامل تسبب فى الحادث لينتحر أو أن الحادث يرجع إلى سوء سلوك العامل ، ويتوقف التعويض الذى يحصل عليه العامل أو ورثته على الأجر الذى يتقاضاه ومدى الإصابة التى لحقته .

أجور العمال — كانت شروط العمل فيما مضى تفرض على العمال فرضا . فالأجور كان يتحكم فيها صاحب العمل وكانت تخضع لقانون العرض والطلب . وكان العمل الإنسانى سلعة كجميع السلع يباع ويشترى وفقا لهذا القانون . بحيث إذا زاد عدد العمال المتقدمين لدى صاحب عمل عن الأمكنة الموجودة لديه فعلا انخفض الأجر ، وبالعكس إذا قل عدد العمال تزيد أجورهم . ولقد أدت هذه الحال إلى أن أصبح العمال ألعوبة فى يد أصحاب العمل يسخرونهم كيف شاءوا . وطالب بعض الاجتماعيين بتدخل الدولة لانقاذ العمال من هـــذه الحال وانقسم الاجتماعيون والاقتصاديون إلى فريقين : فريق يقول بضرورة تدخل الدولة ويمثل هذا الفريق أصحاب مذهب التدخل Interventionism وعلى رأسهم الاشتراكيون . وفريق يرى أن تترك الأمور لكى تسير بطبيعتها بدون تدخل ويمثل هذا الفريق أصحاب المذهب الفردى Individualism ومذهب الأحرار Lineralism وانجلت المعركة بين كلا الفريقين عن انتصار مذهب التدخل . فسنت بعض الدول تشريعات خاصة بالحد الأدنى من الأجور ، وهو المقدار الذى لايمكن للأجر أن ينقص عنه بحال من الأحوال . ويراعى فى تحديد الحد الأدنى للأجور تكاليف المعيشة ومايلزم للعامل وأسرته لكى يعيش معيشة مريحة أما عن الأجر نفسه فأصبح لايعتمد على صاحب العمل ، بل يعتمد

على لجان تؤلف لهذا الغرض Wage Boards ونشأ تشريع كامل فى كل دولة يحدد طريقة صرف الأجور وتحديدها وإعطاء ضمانات كافية للعامل لكى يحصل على حقه كاملا وأصبح العامل يتقاضى عن ساعات عمله العادية أجرا يسمى الأجر الأساسى Base – Wage كما يتقاضى أجرا عن العمل الإضافى بدل أن كان فى الماضى لا يتقاضى إلا أجره العادى ويعمل عند صاحب العمل بلاحساب، وقد يحسب الأجر للزمن الذى يعمله العامل أو وفقا للإنتاج . وهناك صور لاحد لها لتشجيع العامل على كثرة الإنتاج مع الإتقان فيه ، بدون أى يؤدى ذلك فى الوقت نفسه إلى إضرار بحالته الصحية .

فمثلا إذا كان حساب الأجر يقوم على الزمن يمنح العامل أجر يوم كامل على ألا يقل إنتاجه اليومى عن كذا وحدة بحيث إذا زاد إنتاجه عن الأساس المضروب يتقاضى أجرا إضافيا بنسبة معينة على ألا يزيد الأجر الإضافى عن حد معين . وبعض أصحاب الأعمال يشرك العمال فى نسبة معينة من الأرباح تشجيعا لهم على الاجتهاد فى الإنتاج، ولقد وضع قانون عقد العمل الفردى سنة ١٩٥٣ فى مصر نظاما خاصا لحماية أجر العامل وضمان حصوله عليه ونظام ساعات العمل والمكافآت والتعويضات والجزاءات . . . ألخ .

الشروط الصحية للعمل :

فى كل دولة من الدول الآن قوانين تنظم الشروط الصحية التى يجب على صاحب العمل أن يوفرها لعماله فى المصنع وخارجه . ففى انجلترا مثلا نجد لائحة ضخمة خاصة بالمصانع Factory Regulations مع سن قانون المصنع Factor Law وهى كلها تنص على الشروط الواجب توافرها فى المصنع خاصا بالنظافة والتهوية والضوء والهدوء والطقس والتغذية . ولقد ذهب فى بعض هذه القوانين إلى حد التفصيل فى بيان ما يجب أن يشتمل عليه المصنع من ضروب العناية الصحية والطبية فى كل حرفة ومهنة من الحرف والمهن كمصانع السباكة والخراطة والبرادة والنسيج والغزل والتجارة .... الخ . ورسمت قواعد خاصة لاستخدام الأحداث والنساء فى الصناعة نظرا لطبيعتهم الخاصة ولعدم تحملهم كالعمال البالغين . فالقانون رقم ٨٠,٤٨ لسنة ١٩٣٣ فى مصر مثلا يحرم ان تشغيل الأحداث والنساء فى بعض الصناعات التى وجدها المشرع خطرة عليهم وتؤدى بهم إلى أمراض خطيرة كما حرما اشتغال النساء ليلا ورسما نظاما خاصا بعدد الساعات اليومية . ولقد فرضت الدول الصناعية الحديثة على أصحاب العمل تكليف أطباء يعينون كل الوقت أو بعضه فى مصانعهم ليقوموا بالكشف الطبى الدورى على العمال وليوجهوا إليهم عناية طبية خاصة تجعلهم فى مأمن من الوقوع فى أخطار الأمراض المهنية . وإذا وقع عامل ضحية مرض مهنى أو حادث من حوادث العمل فإن علاجه يقع على عاتق صاحب العمل . وينص قانون ٨٩ لسنة ١٩٥٠ المؤكد بقانون عقد العمل الفردى سنة ١٩٥٣ فى مصر على أن رب العمل ملزم بتقديم الإسعافات الأولية للعامل المصاب كما يلزم كل صاحب عمل يستخدم فى مصنعه أكثر من عشرين عاملا بتخصيص صندوق أو أكثر للإسعافات الطبية . ولكل عامل مصاب ـ وفق هذا القانون ـ الحق فى العلاج المجانى بمستشفيات الحكومة . وفى حالة عدم وجود مستشفى حكومى فى دائرة المصنع يلزم صاحب العمل بدفع جميع المصروفات الطبية وبثمن الأدوية والإقامة بالمستشفى مع دفع تعويضات مناسبة للعامل تتناسب مع أجره من ناحية ومع مقدار العجز الذى تتركه الإصابة من ناحية أخرى . وذهب بعض أصحاب المصانع إلى أبعد من ذلك بأن جعلوا العلاج لا يقتصر على العامل بل يتعداه إلى أفراد أسرته إذا مرض أحدهم أو وقع ضحية حادث.

وتدخل فى العناية الصحية مسألة العناية بالتغذية، فلقد أوجبت الدول الحديثة على أصحاب العمل تقديم وجبات الغذاء للعمال بأسعار متهاودة وإنشاء الكانتينات والمطاعم الواسعة بجانب المصانع لكى تقدم للعمال غذاء صحيا

رخيصا . وفى مصر ينص الأمر رقم ٤٦٩ لسنة ١٩٤٤ على أنه « يجب على أصحاب المحال الصناعية والتجارية التى تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عاملا فأكثر فى مصنع واحد وعلى كل حائز لأرض تزيد مساحتها على مائتى فدان ، ولم يعد لهذه الحالة أهمية بعد تنفيذ قانون الإصلاح الزراعى ، أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر فى كل يوم من أيام العمل لكل من يريد من هؤلاء المستخدمين والعمال . ويصدر قرار من وزارة الشئون الاجتماعية بالاشتراك مع وزارة الصحة بتعيين أصناف الطعام وكمية ما يقدم منها للشخص الواحد وتكاليف الوجبة الواحدة على ألا يتجاوز ذلك ثلاثين مليما . ويتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذى يقدم له بشرط ألا يزيد ما يدفعه للوجبة الواحدة عن ١٥ مليما » .

ولقد دلت الإحصاءات التى قامت بها مصلحة العمل المصرية سنة ١٩٥٠ على أن ٥٧ مصنعا ومحلا يعمل فيها ٧٠,٤٥٠ عاملا قد أنشأت صالات خاصة للأكل ويتحمل أصحاب العمل نصف تكاليف الغذاء أو ما يزيد على النصف، وإلى جانب ذلك ٦٥ مصنعا ومحلا تستخدم حوالى ١١٦,٠٠٠ عامل قامت بإنشاء كانتينات تبيع الغذاء للعمال بأسعار الجملة ، ووجد أن ٣٧ مصنعا تستخدم ٨٣,٤٣٠ عاملا قد أنشأت عيادات خاصة مع ما يلزمها من أطباء وممرضات وموظفين تقوم بخدمة العمال وعائلاتهم . يضاف إلى كل ذلك ماتنشئه المصانع من ملاعب ونواد للألعاب الرياضية والخدمات الترفيهية والثقافية التى تستهدف النهوض بالعامل من جميع النواحى الثقافية والأخلاقية .

المساكن والمدن العمالية :

ومن أواخر القرن الماضى بدأت حركة الاهتمام بمد عمال المدن بالمساكن الصحية الملائمة وبأسعار تتناسب وأجورهم . ففى أوائل القرن الحالى أنشىء نظام المساكن الريفية . وفى سنة ١٩٠٩ بدأت حركة تخطيط المدن والقرى فى انجلترا وبمساعدة الطبقات العمالية على الحصول على المسكن الملائم وزادت هذه الحركة بين الحربين العالميتين الأولى والثانية لاسيما على أثر ما سببته هاتان الحربان من تخريب المساكن وتدميرها .

ففى انجلترا مثلا قامت الحكومة بمساعدة الأفراد على إنشاء حوالى نصف مليون منزل جديد بين سنتى ١٩٤٥ و١٩٤٨ يضاف إليها حوالى ١/٤ مليون مسكن أنشئت بعد ذلك ، ولقد قام كثير من أصحاب الأعمال فى الدول المختلفة بإنشاء مدن عمالية ذات مساحات شاسعة يجد العامل فيها المسكن الصحى النظيف بأقل النفقات . ولم تتخلف مصر عن الركب فى هذا المضمار فلقد أنشأت شركة مصر للغزل والنسيج فى المحلة الكبرى مدينة عمالية فسيحة وقامت شركة كفر الدوار بإنشاء مدينة للعمال تحتوى على ١٥ فيلا و ٣٠١ شقة لموظفيها و٢١٥٨ شقة للعمال وحذت حذو هاتين الشركتين كثير من الشركات الأخرى فى الوجهين البحرى والقبلى . وقامت مصلحة العمل منذ عدة سنوات بإنشاء مدينة العمال فى إمبابة وهى تحتوى على ١,١٠٠ منزل تأوى ٥ آلاف شخص وعند ما يتم المشروع سيشمل ٦ آلاف منزل تسع حوالى ٣٠ ألف شخص . هذا عدا مشروعات أخرى تقوم بها الآن مصلحة المساكن الشعبية .

التعطيل (البطالة) :

وهو داء وبيل ينتاب العمال فى العصور الحديثة . بل هو يعتبر أخطر وأوضح داء من بين الأدواء التى تصيب اليد العاملة فى المدينة الحديثة . ذلك أن النظام الاقتصادى الحديث وإن كان يقوم على حركة صناعية ضخمة ورءوس أموال كبيرة إلا أنه نظام ضعيف يتأثر بأقل هزة ويؤدى إلى أزمات اقتصادية عنيفة تؤدى بدورها إلى كساد الأسواق والمعاملات التجارية . ويكون من نتيجة ذلك محاولة أصحاب العمل التخلص من أعداد كبيرة من عمالهم

ثم أن الاعتماد على الآلات فى النظام الاقتصادى الحديث أدى إلى توفير كثير من اليد العاملة . لأن ما تنتجه آلة واحدة فى ساعات قد يفوق ما ينتجه آلاف من العمال فى بضعة أسابيع أو شهور ، وينتشر التعطل عادة بين عمال الصناعة أثناء الأزمات الاقتصادية وبعد انتهاء الحروب وعودة المجندين إلى ديارهم ولكى نأخذ فكرة عن خطورة هذا الداء بالنسبة للعمال الصناعيين نذكر بعض الإحصائيات ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية بدأ التعطل يأخذ صورة مخيفة بظهور أزمة ١٩٢٩ إذ ارتفع عدد المتعطلين من أربعة ملايين سنة ١٩٢٨ حتى زاد على العشرة ملايين سنة ١٩٣٩ . أما فى فرنسا فقد بلغ عدد المتعطلين أكثر من ثلاثة أرباع المليون قبيل الحرب العالمية الثانية . وفى انجلترا بلغ عدد المتعطلين أكثر من مليون ونصف فى نفس الفترة . ولقد خفت هذه الحال أثناء الحرب الأخيرة وإن كان شبح التعطل قد بدأ يهدد الدول الصناعية أخيرا . إذ يقدر عدد المتعطلين فى إيطاليا سنة ١٩٤٨ بحوالى مليونين ونصف المليون وفى اليابان بأكثر من مليون ونصف المليون .

من أجل ذلك بدأت الدول فى أواسط القرن الماضى فى وضع سياسة للقضاء على التعطل وإنشاء مكاتب لتشغيل العمال Labour Exchange والبحث عن أعمال تناسبهم . ولقد قامت الحكومة المركزية فى أمريكا أثناء سنى الأزمة برسم برامج كثيرة للقضاء على التعطل وتخفيف حدته وذلك عن طريق هيئات أنشئت لهذا الغرض ولكى تستوعب العمال المتعطلين مثل

Civilian Conservation Carps, Works Progress Administration, Public Works Administration.

كما قامت كذلك كل من فرنسا وانجلترا وغيرها من الدول الصناعية الأخرى برسم برامج كثيرة ، كما تقوم الجمعيات الخيرية الأهلية بنشاط ملموس فى القضاء على موجة التعطل ، وفى مصر أنشئت إدارة خاصة لمكافحة البطالة وهى تبذل الجهود الكثيرة لإيجاد عمل للمتعطل ولتلبية طلبات المصانع والمحلات التى تطلب عمالا فنيين ، كما تقوم بهذه المهمة مكاتب العمل المنتشرة فى المديريات والمدن والمراكز الصناعية الهامة .

ساعات العمل والراحة الأسبوعية :

ومن بدء الحركة الصناعية تضافرت الجهود لتنظيم ساعات العمل بحيث لا ترهق العامل من ناحية وتؤدى إلى التعطل من ناحية أخرى ذلك أن العامل إذا اشتغل عددا من الساعات فوق طاقته إنما يسىء إلى صحته من جهة ثم هو يحرم عاملا آخر كان يمكن أن يقوم بالعمل الذى قام به من ناحية أخرى . ووجدت معظم الدول أن أحسن مدة للعمل هى ثمانى ساعات فى اليوم مع وجوب إعطاء العامل قسطاً من الراحة أسبوعيا لا يقل بحال من الأحوال عن ٢٤ ساعة متصلة وذهبت بعض الدول وبعض المذاهب (ولا سيما الاشتراكية) إلى وجوب تقصير العمل الأسبوعى إلى ٤٠ ساعة .

وطبقت فرنسا هذا النظام على عمالها سنة ١٩٤٦ تحت ظل الحكومة الاشتراكية ، على أن العامل لا يشتغل فى معظم الحالات ثمانى ساعات متصلة بل تتخلل هذه الفترة ساعة أو أكثر للاستجمام والراحة ، كما يمنح العامل أجازة سنوية ويعفى من العمل فى الأجازات الرسمية فيما عدا بعض الأعمال ، وتحدد كل هذه الشروط القوانين الخاصة بعقود العمل الفردية وهى تلك التى تبرم بين العامل وصاحب العمل وعقود العمل المشتركة التى تبرم بين أصحاب العمل والعمال واللائحة الداخلية للصنع وهى تلك اللائحة التى تحدد شروط العمل وقواعده بدون أن تتنافى هذه القواعد مع ذلك مع ما تضعه عقود العمل المشتركة من قواعد ومع القوانين الخاصة بعقد العمل الفردى .

تفتيش العمل :

ولما كانت الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة تعتبر عديمة القيمة إذا ظلت نصوصا وقوانين لا تطبق بنصها

وروحها فإن الدول الصناعية قد فكرت منذ أكثر من مائة عام فى إقامة نظام مفتشى العمل التى كانت مهمتهم الأولى الإشراف على تطبيق قوانين العمل داخل المصانع ، ولقد كانت هذه القوانين فى مرحلتها البدائية وعلى ذلك كانت مهمة مفتشى العمل سهلة نسبيا . ولكن هذه المهمة أخذت تتعقد وتتضخم شيئاً فشيئا متمشية فى ذلك مع تكاثر القوانين العمالية والتشريعات الاجتماعية . ولقد أنشئت مكاتب للعمل وتفاتيشه فى فرنسا سنة ١٨٧٤ وفى أمريكا سنة ١٨٦٧ وفى انجلترا فى منتصف القرن الماضى . وانتشرت فى المدن الكبرى . وما لبث النظام أن عم كل المدن والمراكز الصناعية فى شتى الدول . ويقوم مفتشو العمل الآن بالتفتيش على جميع المصانع والمحلات التى تقع فى دائرة اختصاص كل منهم ليشرف بنفسه على تطبيق التشريعات العمالية وليتأكد من سلامة هذا التطبيق وليلاحظ بوجه خاص أن شروط العمل فى المحل أو المصنع متفقة مع القوانين والقواعد الخاصة بذلك سواء فى ذلك الأجور أو الأجازات الأسبوعية أو السنوية أو ساعات العمل أو الشروط الصحية الواجب توفيرها أو الاحتياطات التى على صاحب المصنع اتخاذها لاتقاء خطر الحوادث فى مصنعه.. الخ بمحاولة التوفيق بين العامل وصاحب العمل عند وجود نزاع فردى بينهما أو بين العمال وصاحب العمل أو أصحاب العمل عند حدوث نزاع جمعى ، إذ فى مثل هذه الحالات يقدم المفتش مساعيه الحميدة باذلا جهده لفضه ، فإن استطاع كان بها وإلا أحيل النزاع حسب الأحوال وحسب الدول على المحاكم أو هيئات الصلح أو التحكيم أو أخيرا على محاكم أنشئت خصيصا للفصل فى القضايا العمالية سواء كانت هذه القضايا فردية أو جمعية . كما قد يقوم بتمثيل مصلحة أو وزارة العمل فى لجان التوفيق والتحكيم . وذلك كما هى الحال فى كثير من دول أمريكا التى أنشأت محاكم تختلف فى تشكيلها وإجراءات التقاضى أمامها عن المحاكم العادية وتسعى محاكم العمل بمساعدة العمال المتعطلين على إيجاد عمل لهم . وفى بعض الدول يقوم كذلك بصرف إعانات التعطل أو اقتراح أسماء المتعطلين الذين يجب مساعدتهم فى دائرة اختصاصه ، كما يساعد المصانع على إيجاد العمال الأكفاء الذين تحتاج إليهم . ويقوم إلى جانب ذلك بتدوين محاضر عن الإصابات المهنية التى تنتج عن حوادث فى المصانع الواقعة تحت إشرافه . يضاف إلى ذلك أعمال أخرى يقوم بها وتتصل بعمله الرئيسى كنصح العمال وإرشادهم عند ما يطلبون منه ذلك وتفهيم النقابيين واجباتهم وحقوقهم وحث أصحاب العمل على تطبيق اللوائح وذلك عن طريق لجأ إليه بعض مفتشى العمل فى الدول الأجنبية من إقامه المؤتمرات والمناظرات والمحاضرات . مستهدفين فى ذلك إلى القضاء على كل نزاع بين العمال وأصحاب العمل وتقريب وجهة النظر بين كلتا الفئتين .

ولمفتشى العمل صفة الضبطية القضائية وهم يقومون بتحرير محاضر لمخالفى القوانين والقواعد واللوائح الخاصة بالعمال ويقدمونهم للمحاكمة . ولقد أنشىء أول مكتب للعمل فى مصر سنة ١٩٣٠ وكان نواة لمصلحة العمل فيما بعد وفى سنة ١٩٥٠ بلغ عدد مكاتب العمل ١٧ مكتبا فى المدن والمراكز الصناعية الكبرى .

التأمينات الاجتماعية :

يمتاز الاقتصاد العالمى الحديث كما ذكرت بأنه هش وضعيف كثير التقلبات والعامل وأسرته تحت ظله معرضون باستمرار لأخطار التعطل والأمراض والحوادث المهنية التى تؤدى إلى العجز والشيخوخة التى تؤدى إلى التقاعد عن العمل ، لذلك بدأت بعض النقابات العمالية تفكر منذ زمن بعيد فى إدخال نظام التأمين والمساعدات المتبادلة مقلدين فى ذلك نظام التأمين الخاص العادى وكانت أن خطت ألمانيا سنة ١٨٨٣ أول خطوة بإدخال نظام التأمين الاجتماعى ومنها انتشر إلى فرنسا وانجلترا اللتين بدأتا فى تطبيقه على بعض عمالهما فى سنى ١٩٠٩ و١٩١٠ و١٩١١ ثم عم بعد ذلك على جميع العمال . ويقوم التأمين الاجتماعى على أساس دفع اشتراكات يسهم فيها العامل وصاحب العمل بنصيب ثم تسهم الدولة أيضا أحيانا بنصيب وتودع هذه المبالغ فى صندوق يغطى خطراً أو أكثر من الأخطار التى يتعرض لها العامل فعند حدوث الخطر تدفع للعامل أو لأسرته إما معاشات أو مكافآت . ومعظم الدول بدأت تفضل نظام التأمين فى دائرة ضيقة هى دائرة التعويضات الاجتماعية فألزمت أصحاب العمل بالتأمين على عمالهم

ضد أخطار المهنة لدى شركة من شركات التأمين حتى إذا أصيب العامل وجد أمامه أولا صاحب العمل والشركة المؤمن لديها فيكون فى هذا ضمان له فى الحصول على حقـــه ، ثم تلت ذلك مرحلة التأمين على موظفى الدولة ثم بدىء بتطبيق نظام التأمين على العمال الصناعيين وأخيرا امتد التأمين إلى العمال الزراعيين ، وبعض الدول الآن تطبق نظام التأمين على جميع أفراد الشعب وذلك كانجلترا والسويد واستراليا ، وبعضها يطبقه على الطبقة العمالية الصناعية والزراعية كفرنسا وتشيكوسلوفاكيا ، وفريق ثالث يطبقه على بعض المؤسسات والفئات كمصر والهند . ولقد زادت أهمية التأمين الاجتماعى أثناء الحرب العالمية الأخيرة وبدأت الدول ترسم مشروعات منذ سنة ١٩٤٢ لرعاية الأفراد عامة والطبقات العاملة بوجه خاص وانقلب التأمين فى معظم الدول إلى ما يسمى باسم الضمان الاجتماعى Social Security وهو يختلف عن التأمين فى أن الأفراد يسهمون فى تكاليف التأمين أما عن الضمان فلا يسهم فيه الأفراد ماليا . ويعنى غير القادرين عن الأسهام فيه وقد اهتم المشرع المصرى بالتأمين على موظفى الحكومة منذ أكثر من مائة سنة وابتدأ فيه من عهد عباس الأول حيث سنت قوانين فى هذا المجال أهمها قانون المعاشات سنة ١٩٢٩ وقانون سنة ١٩٥٣ ولقد درست مشروعات التأمين للعمال الصناعيين فى مصر ووافق عليها مجلس الوزراء سنة ١٩٤٧ ولكنها لم تنفذ لاعتبارات مالية خاصة بالإنتاج .

تدويل التشريعات العمالية :

كان من أثر الحركات الاشتراكية والثورات الاجتماعية التى سادت طوال القرن التاسع عشر فى الدول الأوروبية مضافا إليها ما قام به العمال من ضغط لتحسين حالهم أن عقدت مؤتمرات دولية رسمية وشبه رسمية للبحث فى الوسائل التى تؤدى إلى تحسين حال العامل المادية والأدبية فطالب الاشتراكى الانجليزى روبرت أوين سنة ١٨١٥ بإنشاء تشريع دولى للعمل تلتزم كل دولة بتطبيقه وتبنى هذه الفكرة من بعده كل من بلانكى وداتيل لوجران حتى عقد مؤتمر الأعمال الخيرية فى لندن سنة ١٨٥٦ ونادى بتنفيذ هذه الفكرة . وفى سنة ١٨٨٤ أقر البرلمان الفرنسى توصية بضرورة تنفيذ مشروع لتشريع دولى عمالى ، حتى إذا كانت سنة ١٨٩٠ عقد أول مؤتمر رسمى للعمل فى برلين إرضاء للاشتراكيين سعت إليه كل من سويسرا وألمانيا ، وفى سنة ١٩٠٠ تكونت الجمعية الدولية لحماية العمال قانونيا . وسنت عدة تشريعات خاصة بحماية الأطفال والنساء ، وتمخضت أخيراً الحرب الأولى عن إنشاء هيئة العمل الدولية I. L. O. سنة ١٩١٩ ولقد قامت هذه الهيئة بسن تشريع كامل للعمال عن طريق ما اتخذته من اتفاقيات وتوصيات خاصة بنقابات العمال وحماية الأحداث والنساء فى الصناعة والأجور إلى آخر كل ذلك ..... ولقد اتخذت فى مؤتمراتها بين سنتى ١٩١٩ و ١٩٤٩ — ٩٨ اتفاقية و ٨٧ توصية أقرت أكثرها معظم الدول الأعضاء وجلها ينصب على حماية العامل والعمل على النهوض به من النواحى المادية والأدبية ، ولقد انضمت مصر إلى هذه الهيئة منذ سنة ١٩٣٦ ووافقت حتى سنة ١٩٥٠ على ثمانى اتفاقيات وكانت بصدد إقرار ست أخرى . ومن بين أعضاء هذه الهيئة الآن من دول الجامعة العربية مصر والعراق وسوريا ولبنان والأردن .

ويضاف إلى هيئة العمل الدولية المجلس الاقتصادى والاجتماعى الذى يعمل هو الآخر فى جزء كبير من اختصاصه فى المجال العمالى . وكذلك اتحادات النقابات العمالية التى أشرنا إليها ، ولعل أهم قرارات اتخذتها هذه الهيئات أثناء الحرب العالمية الثانية وما بعدها ونالت تأييد كل الدول تقريبا : أولا التوصية التى اتخذها مؤتمر العمل الدولى فى فيلادلفيا سنة ١٩٤٤ بضرورة ضمان مستوى معيشى ملائم لجميع العمال فى أنحاء العالم المختلفة وللأفراد الذين يعولونهم مع العمل على إنشاء برامج تغطى الأخطار التى تتعرض لها الطبقة العاملة والطبقات الضعيفة اقتصاديا . ثانياً : وثيقة إعلان حقوق الإنسان التى أقرتها هيئة الأمم سنة ١٩٤٨ والتى تنص فى المادة ٢٥ على أن « لكل شخص الحق فى ... الضمان الاجتماعى فى حالة التعطل والمرض والعجز والترمل والشيخوخة أو فى أية حالة أخرى من حالات فقدانه موارد المعيشة بسبب ظروف خارجة عن إرادته » .

تلك هى أهم التطورات التى طرأت على عمال المدينة فى القرنين الأخيرين .

التكوين الإدارى للمصالح وإدارات العمل

واختصاصاتها وأهـــدافها

للأستاذ ابراهيم الفطريفى (مصر)

يخضع تكوين إدارات العمل لمؤثرات مختلفة تتصل إما بالعناصر الرئيسية التى يتألف منها جهاز الدولة العام أو الأسس التى يبنى عليها جهازها الإدارى أو لعوامل اقتصادية واجتماعية تترك أثرا قويا على نظامها الإدارى ومن بينه النظام الذى يتخذ لوضع إدارات العمل .

ولكن بالرغم مما تقدم فتوجد وظائف تشترك فيها الدول المختلفة وتسند هذه الوظائف إلى إدارات العمل .

وتستخلص هذه الوظائف من المقارنة التى تعقد بين الدول المختلفة وبين المهام التى تسندها هذه الدول إلى إدارات العمل وإن كانت الأجهزة المعدة لذلك فى الدول الكبرى والأغراض التى وضعت لها والوظائف التى أسندت إليها والتى تطورت مع الزمن لكى تواجه التطور الاجتماعى والاقتصادى فى تلك الدول تساعد كثيرا فى تقديم بيانات ذات قيمة كبيرة لمن يريد أن يضع أسسا لمصالح عمل الدول السائرة فى طريق النهوض .

ويلاحظ أنه توجد إدارات أخرى ضمن إدارات الدولة قد تعنى بمسألة أو أكثر من المسائل التى تعنى بها إدارات العمل، ومثال ذلك الإدارات التى تعنى بالأشغال العامة أو التعليم أو الزراعة، إلا أن إدارات العمل تعتبر الأداة الرئيسية للمسائل التى تدخل فى اختصاصها وإن كانت تتعرض لها بعض الإدارات الأخرى كما قدمنا ، ومهما يكن من شىء فلا بد من إيجاد نوع من التعاون بين الإدارات المختلفة التى يوجد لديها قدر مشترك بين المهام والأعباء التى تقوم بها وخصوصا وأن هذا الوضع مشاهد كثيرا فى السنوات الأخيرة إزاء تعقد الأجهزة الإدارية فى الدول ، وتوجد أيضا هيئات أهلية محلية أو جهات شبه حكومية تتناول بعض الجوانب التى تتناولها إدارات العمل عن طريق التعاون الذى يؤدى فى النهاية إلى زيادة النشاط الاقتصادى .

وقد يكون من السمات البارزة لأداة العمل ضرورة قيامها على مبدأ المشاورة بين أصحاب الأعمال والعمال . وتتخذ هذه المشاورة صورا مختلفة كما يكون لها مستويات مختلفة تبدأ فى المستوى المحلى وتنتهى فى المستوى الإقليمى والمستوى القومى .

ومما لاشك فيه أن مصالح العمل بعد أن أصبحت عنصرا هاما ذا أثر على السياسة العامة للدولة أصبحت فى حاجة إلى أن تزود بموظفين أكفاء متخصصين يجمعون بين المهارة الإدارية وسعة الأفق وحسن التصرف مع النظرة العميقة للاقتصاد القومى حتى يستطيعوا أن يؤدوا وظائفهم بكفاية وحيدة تامة وأن يهدفوا دائما فى أعمالهم إلى الوصول إلى مستوى عال من القرارات التى يتخذونها والتى تمس الجوانب المختلفة فى محيط العمل .

الأغراض العامة لمصالح العمل :

ذكرنا الطابع العام الذى تتميز به إدارات ومصالح العمل عن غيرها من الإدارات والمصالح الأخرى والقدر المشترك الذى تتسم به هذه الإدارات فى المختلفة، وسنذكر فيما يلى أهم أغراض مصالح العمل ، ومن المسلم به بصفة الدول

عامة أن الغرض من إنشاء مصلحة العمل إنما يقصد به بادىء ذى بدء إيجاد الأداة التى تضطلع بتنفيذ القوانين والنظم المتصلة بالعمل وتعنى بالسياسة العمالية للحكومة وبحث ودراسة مشاكل العمل ومحاولة إيجاد الحلول اللازمة لها ، كما أن نظام العمل يدعو إلى ضرورة إيجاد أداة تتابع هذا النظام فى المؤسسات المختلفة وتدرس شروطه وظروفه وتعنى فى نفس الوقت بالمحافظة على كافة العمال فى الدولة والوصول إلى نشر السلام الصناعى فى ربوعها ، وبالجملة فإن مثل الأغراض التى أشرنا إليها لا يمكن أن تستطيع أى أداة حكومية أخرى أداءها نظرا للحاجة إلى التجربة للقيام بها

كما أنه من الضرورى ألا يكون مزاولة مصالح العمل لهذه المهام مزاولة عرضية وإنما مزاولة نقصد منها أن تصل إلى نتائج قومية متبلورة تبنى عليها سياسة البلاد فى التخديم وفى العلاقات الصناعية وفى السلام الصناعى وغير ذلك مما يتصل بمسائل العمال .

وللوصول إلى هذه الأغراض تعتبر مصالح العمل مصدرا هاما فى إمداد الدولة بالبيانات المتصلة بالسياسة العمالية وكذلك بإعداد التشريعات والنظم التى تتكيف طبقا لها علاقات أصحاب الأعمال والعمال وتدرس على ضوئها مشاكل العمل .

ولن تكون مصالح العمل عند قيامها بذلك بمعزل عن غيرها من المصالح الأخرى بل تتجاوب معها للوصول إلى مستوى عال من الناحية الموضوعية فى المسائل القومية الهامة كالتخديم والعلاقات الصناعية والأمن الصناعى وغير ذلك مما يدخل فى اختصاص مصالح العمل ومما يترك لها الاضطلاع به على وجه كاف من الكفاية والجيدة وذلك عن طريق موظفين إخصائيين أكفاء مستهدفين دائما التشاور مع طرفى الإنتاج « العمال وأصحاب الأعمال »

وظائف مصالح العمل :

تختلف وظيفة مصلحة العمل من دولة إلى أخرى تبعا لظروف كل دولة وتبعا لعوامل مختلفة يرجع بعضها إلى النظام الإدارى القائم فيها وإلى مدى ما وصلت إليه فى الصناعة وإلى مستواها الاقتصادى والاجتماعى .

وقد تكون القاعدة العامة هى أن ما من وظيفة تضطلع بها مصالح العمل إلا وتكون هذه الوظيفة استجابة لحالة قومية تتطلبها البلاد ، وعلى ذلك فمن غير الميسور أن نذكر بيانا جامعا مانعا لوظائف مصالح العمل لأن وجود مشاكل عارضة أو زوال مشاكل قائمة قد تزيد فى وظائف مصالح العمل فى دولة ما أو فى وقت ما كما قد تنقص منها ولذلك فتختلف هذه الوظائف من حيث الأهمية اختلافا نسبيا يتغير من وقت إلى آخر .

لذلك يجب أن يكون طابع مصالح العمل هو اليقظة التامة واتخاذ الناحية الإيجابية دائما والتذرع بالسير قدما إلى الأمام كلما عرضت مشكلة جديدة فتواجهها بما اكتسبته من مرونة عملية تكفل سرعة حلها وإيجاد حالة توازن عاجلة ، وأقوى مثل على ما تتصف به وظائف مصالح العمل من مرونة وتوثب وتطور ما نتبينه فى الدول المتقدمة صناعيا ومدى ما نلمسه من مسايرة مصالح العمل لهذا التقدم ، حقيقة لا يسير هذا التطور فى اتجاهات متماثلة أو بقدر متعادل ولكن مما لاشك فيه أنه يدور فى الغالب حول اتجاهات رئيسية تتفق الدول المختلفة بصفة عامة فى الاهتمام بها .

وفى مقدمة هذه الاتجاهات ، حماية العمال بصفة عامة وهذه الحماية قد تتخذ نطاقا واسعا يجمع بين الضمان الصناعى والصحة الصناعية والوقاية أو التعويض عن الإصابات أو من الأمراض وخصوصا أمراض المهنة وتحسين شروط العمل داخل المصانع وأماكن العمل والمحافظة على صحة العمال ورفاهيتهم وإعدادهم لمزاولة أعمالهم ودراسة كل ما يتعرضون له من متاعب وآلام .

ويتدرج تحت هذا البحث حماية أنواع خاصة من العمال مثل الأحداث والنساء وكيفية اختيار الأحداث لمزاولة المهن المختلفة وتوجيههم وتدريبهم عليها وتحديد السن الملائم لبدء الاشتغال وشروط الصلاحية للعمل، كما يعنى أيضا بما يدخل فى شروط العمل للنساء فى الأحوال المختلفة كالحمل والوضع والرضاعة وما إلى ذلك .

ويلى حماية العمال وظيفة أخرى وتشترك فيها مصالح العمل بصفة عامة وهى رعاية العلاقات الصناعية وشروط الاستخدام، وينطوى فى هذه الوظيفة إعداد عقود العمل المشتركة ومحاولة تسوية المنازعات التى تنشأ بين العمال وأصحاب الأعمال بطريق الصلح أو عن طريق التحكيم .

كما يتفرع منها بحث الأجور وتحديدها وطريقة تقديرها تبعا للقوانين أو النظم الموضوعة، وجميع هذه الأعباء إنما يقصد منها أن تكون وسائل إيجابية تحول دون حدوث أى اضطراب فى المحيط الصناعى ، وترمى إلى إيجاد علاقات مستقرة فى الصناعة تهدف إلى السلام وإلى الوصول إلى مستوى عال من الإنتاج .

وقد يلحق بالوظائف المتقدمة تحديد ساعات العمل وأوقات الراحة والأجازات المدفوعة، كما قد تكون من بين الوظائف والمهام أيضا استعداد مصالح العمل لتتقدم بصفة عامة بالمعونة لكل من يطلبها سواء من العمال أو أصحاب الأعمال لتمدهم بها عند الطلب وبطريقة مناسبة ودون محاولة الحد من استقلالهم ، وتوجد وظيفة هامة أخرى لمصالح العمل وهى العناية بالقوى العاملة ، ونشاط مصالح العمل فى هذا الميدان يتطلب أن نتناول موضوع التخديم والتوجيه المهنى والتلمذة والتمرين وإعادة التمرين وإعداد المشروعات الكفيلة بالتعويض مالياً للعمال عند حدوث البطالة .

ولا شك أن العناية بالقوى العاملة يتطلب العناية بالمسائل التى تتصل بها ، فتتأثر بها أو تؤثر فيها .

ومن بين هذه المسائل اختيار المناطق التى تنشأ فيها المصانع وترحيل العمال وهجرتهم فى نطاق سياسة عليا مرسومة ويكون الغرض منها الوصول إلى عمالة كاملة منتجة واستخدام العمال استخداما يبذلون فيه أقصى درجة من المهارة والدقة وإمداد المصانع بما تحتاج إليه من العمال المؤهلين .

والضمان الاجتماعى من الوظائف الهامة لمصالح العمل وقد يكون هذا الضمان لدفع الأضرار الناتجة من المرض أو من الإصابة أو الهرم والعجز عن العمل أو بسبب البطالة أو لمجرد تقديم معونة فى حالة تتطلب المعونة كزيادة الأعباء العائلية أو لوضع نظام للترفيه الاجتماعى .

وقد لوحظ أنه فى بعض البلاد التى لا توجد بها وزارات خاصة للتأمين فإن مصالح العمل تضطلع فى الغالب بهذه الأعباء وخصوصا السياسة العامة لها .

وهناك وظائف قد تقوم بها مصالح أخرى مستقلة عن مصالح العمل ولكن حيث لاتخصص لها مصالح فقد اضطردت الأحوال على أن تكون ضمن وظائف مصلحة العمل .

ترحيل العمال :

سواء فى ذلك اتخاذ الإجراءات لترحيلهم أو إعداد المعدات لإقامتهم بعد الترحيل أو العمل على استيعاب الأعمال المختلفة لهم .

وكذلك التعاون :

وتشجيع العمال على اعتناقه وتكوين جمعيات تعاونية لشتى الأغراض لرفع مستواهم وتحقيق حياة تعاونية تمشيا مع ما وضع لذلك من نظم وقوانين .

توفير مساكن للعمال :

سواء كانت للتمليك أو للتأجير ووضع سياسة للإسكان مبينة على قواعد اجتماعية .

وضع شروط عمل للزراعة أو غيرها من الأعمال ، عدا الصناعة والقيام بمشروعات الدفاع القومى فيما عدا المسائل الحربية ثم تزويد العمال بالمعارف العامة والثقافة وذلك بالاشتراك مع منظمات العمال وأصحاب الأعمال والجهات الحكومية المختصة بالتعليم .

وتستعين مصالح العمل عند قيامها بأعباء وظائفها باتخاذ نظام التفتيش للتأكد من تنفيذ القوانين والنظم إذا وجدت أو للوقوف على مستوى شروط العمل وحماية العمال ومدى تطبيقها .

ولن تؤتى هذه الخدمات التى تقوم بها مصلحة العمل آثارها النافعة إلا إذا كانت قد بذلت نتيجة دراسة وتحليل إحصائى وتجميع بيانات وافية تتصل بالوظائف الهامة المختلفة التى أشرنا إليها مثل التخديم والأجور وشروط العمل .

ويشترط أن تكون هذه البيانات والدراسات متناسقة مع ما تقوم به المصالح الأخرى ثم تستخلص منها النتائج التى تقدم كتوصيات إلى الحكومة وإلى أصحاب الأعمال وإلى العمال للإرشاد والتوجيه وللاستفادة منها فى المحيط العمالى ولا سيما وأنها أثر لجهود عملية قامت بها مصلحة العمل استجابة لضرورات عملية .

وهناك وظيفة هامة لمصالح العمل وهى متابعة نشاط هيئة العمل الدولية والحصول على ما لديها من دراسات وتجارب وأن تتبادل معها البيانات والإحصائيات والبحوث المتصلة بالصناعة والعمال وكذلك الدراسات الخاصة بالنواحى الاقتصادية والاجتماعية .

وحيث أننا ذكرنا فى مقدمة هذا البحث أن مصالح العمل يجب أن تكون على اتصال مستمر بأصحاب الأعمال والعمال وجميع المشتغلين بشئون العمل سواء كان هذا الاتصال بصفة عامة أو فى حالات خاصة وسواء كان اتصالا مستمرا أو لحالات معينة فلذلك أصبحت مصالح العمل أقدر المصالح على إمكان إعطاء صورة حقيقية للوضع الصناعى والاجتماعى ، هذه الصورة التى تصلح أساسا سليما لرسم سياسة قومية شاملة فى الميادين الصناعية والاقتصادية والاجتماعية كما أن لديها فرصتها المواتية ونشاطها اللذان يستوعبان العلاقات الإنسانية التى تجمع كل المشتغلين بشئون العمل وتنسق بين جهودهم وتوجيههم إلى وجهة أعم نفعا وأكثر إنتاجاً .

ولن يكون همها فى جميع وجوه نشاطها إلا مراعاة الحيدة والصالح العام .

تنظيم مصالح العمل :

ويختلف تنظيم مصالح العمل باختلاف النظام الحكومى العام للدولة وباختلاف المركز الجغرافى وتوزيع السكان وتوزيع العمال فى الأماكن المختلفة فى البلاد ، وكذلك مدى تقدمها من الناحية الصناعية والاجتماعية .

ولكن مهما اختلف الوضع الذى تكون عليه مصالح العمل فإنها جميعا تتفق فى أن وضعها السائر مراعاة العلاقات الإنسانية بين المشتغلين بشئون العمل ومراعاة الاستفادة من الجهود التى يقوم بها غيرها من ذوى الشأن وهم أصحاب الأعمال والعمال والمؤسسات الشعبية الأخرى .

وليست الإدارة الرئيسية فى مصالح العمل بكافية لأداء وظائفها وتحقيق جميع أغراضها ، ولكن فروع هذه

المصالح هى الأدوات المكملة لها والعوامل الفعالة فى تحقيق رسالتها لأنها أقرب اتصالا بالأوضاع وأكثر تفهماً لما يجرى فى محيط العمل .

ولا يمكن بطبيعة الحال تحديد مدى القدر التى تكون عليه الأداة المركزية أو المدى الذى تكون عليه الفروع لأن ذلك يختلف من بلد إلى آخر وإن كانت توجد فى الغالب أنواع من الوظائف تضطلع بها الأداة المركزية دون الفروع، وأخرى تضطلع بها الفروع دون الأداة المركزية، وأخرى موزعة بين الأداة المركزية والفروع على درجة تختلف تبعا للسياسة الإدارية التى تتبعها كل دولة ومدى قربها وبعدها عن نظام اللامركزية .

إختصاص الأداة المركزية :

فى مقدمة ماتختص به الأداة المركزية عموما الجهاز الخاص بالمستخدمين والشئون الإدارية والشئون المالية وجهاز قانونى يرجع إليه فى كل المشاكل القانونية التى تعرض لمصلحة العمل أو لفروعها ويختلف الدور الذى تقوم به الأداة القانونية هذه من دولة إلى أخرى، إذ أن بعضها يوكل إليها مراجعة المخالفات التى تحرر ضد مخالفى قوانين العمل وإعداد القضايا التى ترفع للمطالبة بحقوق العمال ومباشرتها نيابة عنهم .

وتعتبر الأداة الاحصائية من مستلزمات الأداة المركزية إذ أنها بحكم تكوينها قائمة على تلقى البيانات التى تصل إليها من الفروع المختلفة وتعمل على تفريغها وتنسيقها وإعدادها فى قوائم إحصائية لتكون فى متناول أداة مركزية أخرى هى أداة البحوث والدارسات التى تعد المشروعات التى تتطلبها أعمال المصلحة أو التى تتصل بالسياسة العامة .

وتقوم الأداة المركزية لمصالح العمل على أدوات أخرى مركزية أيضا تعمل كل منها مستقلة فى حدود اختصاصها النوعى ولكنها متناسقة باعتبار أنها جزء من أجزاء الجهاز العام الذى يتمم كل جزء منه الآخر للوصول إلى سياسة عمالية سليمة .

ولا يمكن أن يحدد عدد الإدارات المركزية فى الجهاز الرئيسى لمصلحة العمل لأنه قد ثبت بالاستقراء أن وظائف مصالح العمل كما أسلفنا وظائف متحركة تستتبع إدارات متحركة تنمو وتتجـــدد ، وقد تنكمش تبعا للحالات الاقتصادية والاجتماعية .

وقد اضطر القياس على أن الإدارات المركزية هذه تمثل الوظائف الرئيسية الهامة التى أشرنا إليها والتى تقوم عليها مصالح العمل ، وقد تنفرد كل إدارة بإحدى هذه الوظائف أو قد تجمع الإدارة الواحدة أكثر من وظيفة تبعا لمدى نشاط الوظائف المختلفة ولمدى إمكانيات كل بلد ومستوى الصناعة فيه .

ومما تتميز به الأداة المركزية لمصالح العمل تمكينها من أن تكون على اتصال مستمر بمصالح الحكومة الأخرى التى تشترك معها فى بعض الاختصاصات كما أنها فى البلاد الصناعية تكون حلقة اتصال بين فروع المصلحة وبين الحكومة المركزية .

ويجب أن تكون الأداة المركزية على اتصال مباشر مع الفروع حتى تحول دون تنفيذ الإجراءات وتضارب المجهودات وازدواجها وتوزيع المسئوليات ولا يكون ذلك إلا بإيجاد وسائل للاتصال منها عقد اجتماعات دورية بين موظفى الأداة المركزية المختصين ورؤساء الفروع وكذلك عن طريق التعليمات والبيانات الواضحة التى توزع على الفروع وعن طريق الاستعانة بتنظيم التفتيش .

ويجب أن تحرص الأداة المركزية على المحافظة على اتصالها المستمر بالجمهور لتحيطه علما بنشاطها المستمر لأن

طبيعة أعمالها واتصالها به تدعوها إلى ذلك ، وكما يساعد على ماتقدم إيجاد وحدة فى الأداة المركزية تعنى بهاتين الناحيتين : الأولى تغذية الجمهور بالبيانات والثانية الاتصال به ، ولاشك أنه إذا ساند مصالح العمل رأى عام مستنير واقف على نشاطها سيكون ذلك ميسرا لأعمالها وفى تنفيذ السياسة العمالية التى تضعها وسيكون الرأى العام على علم بالمشاكل التى تحاول مصالح العمل حلها كما أنه سيقف على مدى توفيقها فى أعمالها وحيدتها فى أداء مهمتها .

ومن بين وسائل الاتصالات الهامة الصحافة والإذاعة والندوات والمعارض والأفلام ويمكن الاستعانة فى هذا الشأن بما لدى منظمات أصحاب الأعمال أو العمال أو الجهات الرسمية من إمكانيات حتى تعمل على استزادة الجمهور من الرغبة فى الوقوف على نشاطها ، ويجب أن يكون مفهوما أن كل نشر يكون القصد منه الدعاية يعود بالضرر ولابد من تجنبه والاقتصار على مايعود على الجمهور بالفائدة أو يشبع له رغبة أو يحقق له غرضا ، ومن بين المهام التى تسند إلى الأداة المركزية لمصالح العمل العلاقات الخارجية وهى تختص بها أداة أو أكثر تبعا لمدى اتصال الدولة بالدول الأخرى وهذه الأداة تعمل على الاتصال بمثيلاتها فى الدول الأخرى أو بهيئة العمل الدولية .

وتقوم هذه العلاقات الدولية بتبادل الدوريات والنشرات الدولية أو الخاصة بهيئة العمل الدولية وعن طريق الملحقين العماليين والاجتماعيين وتبادل الزيارات الفنية بين المبعوثين من الدول المختلفة وعقد المؤتمرات الدوليه أو الإقليمية وإبرام الاتفاقيات والتوصيات الدولية .

ولأهمية هذه الأداة الدولية المركزية نصت المادة ١١ من دستور هيئة العمل الدولية على أن تكون مصالح العمل — الأداة المركزية — هى أداة الاتصال بين الحكومات وبين هيئة العمل الدولية .

وقبل أن ننتقل من الأداة المركزية إلى الفروع نشير إلى أن الأداة المركزية هى التى تقوم بتنسيق الاتصال بين الهيئات الأخرى حكومية وغير حكومية فيما يتصل بشئون العمل .

وذلك لأن جهاز الدولة المتشعب المتعدد الاختصاصات فى العصر الحاضر تتصل اختصاصات بعض المصالح فيه باختصاصات البعض الآخر ، وعلى الأخص مصالح العمل بحكم سعة ونوع اختصاصاتها تتصل بكثير من المصالح والهيئات الأخرى ويجب أن تسمو بالعلاقات بينها وبين هذه الهيئات على التشاور والتعاون منعا للازدواج وذلك بتوحيد السياسة العامة ووسائل تطبيقها . وهذا يعالج باجتماع الرؤساء أو المختصين تحت رئاسة المسئول المباشر عن الموضوع وكذلك بتأليف اللجان المشتركة أو المكاتبات المتبادلة أو الاتصال المباشر مع مراعاة التجرد من أوضاع الروتين والشكليات الرسمية التى ينشأ عنها ضياع الوقت وتفاقم المشاكل واتساع هوة الخلاف . ومما يتصل أيضا بأعباء الأداة المركزية تنظيم التعاون مع طرفى الإنتاج أصحاب الأعمال والعمال على مستوى قومى .

وتكون الوسائل إلى ذلك المجالس الاستشارية العليا أو اللجان المشتركة أو المؤتمرات وقد يرأس هذه الاجتماعات الوزراء أو غيرهم من الرجال الرسميين أو غير الرسميين حسب حاجة العمل وقد يكون بعض هذه الأجهزة الاستشارية أجهزة دائمة بحكم القانون ، وهناك أجهزة مؤقتة أعدت لعلاج موضوع معين أو لبحث حالة طارئة .

المكاتب الإقليمية والمحلية :

يجب لاستكمال الجهاز الذى يهدف إلى العناية والإشراف على شئون العمل والعمال وتنفيذ القوانين والأنظمة الخاصة بذلك أن تستعين بمكاتب إقليمية ومحلية وأن تكون هذه بالقدر وبكيفية التوزيع التى تكفل إيصال الخدمات والرعاية إلى مختلف أنحاء البلاد ، ويختص المكتب الإقليمى بأهم الوظائف الرئيسية التى تختص بها الأداة المركزية وفى مقدمة ذلك التفتيش لتحقيق حماية العمال أثناء العمل والعلاقات الصناعية والوقاية من المرض والإصابة والتفتيش

وتنظيم القوى العاملة . ويزاول نشاطه محليا مستقلا فيما عدا ما يمس السياسة العامة أو يصل إلى مستوى قومى أو يحتاج إلى أن ينسق مع ما قام به مكتب إقليمى آخر .

ولا يمكن أن يكون توزيع الاختصاصات بين الأداة المركزية وبين الفروع متجانسا فى البلاد المختلفة. ففى بعضها كانجلترا يكاد يكون المكتب الإقليمى مقارباً للأداة المركزية فى وزارة العمل البريطانية، بينما مكاتب العمل الإقليمية على حالات معينة فى البلاد الأخرى، وفى إيطاليا توجد الإدارة الصحية بالديوان العام وتعتبر مركزية بينما فى فرنسا يوجد مفتش صحى عام بالديوان ومفتشون صحيون فى نفس الوقت فى المكاتب الإقليمية .

ولكن بالرغم من تنوع الأعباء بين الأداة المركزية والفروع فإن الوظائف الهامة سواء الأداة المركزية أو الفروع أصبحت تجمع بين ثلاثة أنواع يكون كل منها بمجموعة رئيسية ، العلاقات الصناعية والقوى العاملة والتفتيش ويوجد تخصص فرعى داخل كل منها إلا أن هذا لا يعنى كما أسلفنا الانفصال أو الاستقلال تماما إذ لابد من وحدة الهدف والتنسيق فضلا عن مراعاة الاقتصاد فى المصاريف الإدارية .

وقد أفردت لهذه الوظائف الرئيسية اتفاقيات دولية فاتفاقية التفتيش عام ١٩٤٧ ، التى حددت اختصاصات تفتيش العمل بالإشراف على تطبيق القوانين وتقديم الإرشاد والمعونة الفنية لأصحاب الأعمال فى تطبيقها وتعرف أوجه النقص ونواحى إساءة الاستعمال التى لا تغطيها التشريعات القائمة .

وقد حرمت الاتفاقية إضافة أعباء أخرى على المفتشين لا تتفق مع طبيعة عملهم بينما حرمت هذه الاتفاقية اشتغال مفتش العمل بأعمال التوفيق والتحكيم .

وكذلك بالنسبة لعملية التخديم فقد نصت الاتفاقية الدولية رقم ٨٨ لسنة ١٩٤٨ على أن تكون لإدارة الاستخدام ميزانية خاصة بها كما أوصى الخبراء الدوليون بفصل مكاتب العمل عن مكاتب التخديم ليطمئن كل من أصحاب العمل والعمال إليها ويثق فى أنها تؤدى خدمة جليلة لكل من الطرفين بعيدة عن أماكن نظر منازعاتهم واختلافاتهم .

ولذلك فإن إدارة التخديم المركزية تعنى بالسياسة العامة للتخديم ومكافحة البطالة وتنسيق أعمال مكاتب التخديم والربط بين معلوماتها ونشاطها على النحو الذى يتمشى مع وحدة سوق العمل بينما يقتصر عمل مكتب التخديم المحلى على التسجيل وتعرف الخلوات والترشيح لها وجمع المعلومات الخاصة بالعمال والبطالة فى دائرة عمله .

موظفو مصالح العمل وفروعها :

تعنى الدول بصفة عامة بوجود أداة تقوم على بحث حالات الموظفين وإجراء البحوث التى تهدف إلى التنظيم الإدارى وتقديم المقترحات عن الوظائف والموظفين . وبعض الدول تقرر لهذه المهام مصالح معينة وبعضها توجد أداة فى كل مصلحة للقيام بهذا العبء .

ويستلزم هذا الإجراء أن توجد لدى المصالح ومن بينها مصالح العمل جميع البيانات والمواد والإحصائيات المتصلة بأعمال موظفيها ومؤهلاتهم ومدى قيامهم بواجبهم . إذ لابد من العمل على إيجاد علاقة وثيقة بين وضع السياسة العمالية وبين تهيئة الجهاز الإدارى المنفذ لها .

ومن القواعد الدولية المتفق عليها أن تراعى الحيدة فى جهاز مصالح العمل وذلك حتى لا تتعرض مصالح العمال وأصحاب الأعمال لهزات عنيفة وحتى تسير جهود الموظفين بكفاية وحيدة نحو تحقيق الهدف المرجو منها، وليس بكاف إعداد القوانين والنظم العادلة بل يجب ضمان احترامها والحيدة فى تنفيذها والأخذ عند التنفيذ بالتدرج للاستفادة من التجربة التى تحصل عليها إذا ما نفذت فى مناطق أو صناعات محددة وذلك فى البداية قبل تعميمها .

ويقصد بالحيدة المطلوبة من موظفى مصالح العمل الحيدة بين العمال وأصحاب الأعمال والحيدة بين بعض طوائف العمال والبعض الآخر وكذلك الابتعاد عن التيارات السياسية .

ولا شك أنه فى مقدمة مايؤثر على مستوى موظفى مصالح العمل درجة التعليم فكلما ارتفع المستوى الفنى والعلمى للموظف كلما كان أقدر على تحمل أعباء وظيفته ولا يقل أثرا عن هذا مستواه الخلقى ، وكذلك النظم التى توضع لشروط استخدامه فكلما كانت مجزية كلما كان حريصا على البقاء فى عمله وخصوصا وأن سبيل المقارنة ميسور بينه وبين العاملين فى المؤسسات الحرة نظرا لكثرة اتصاله بالمحيط العمالى .

ومما يساعد على إيجاد الموظف الصالح إتجاه كثير من الدول إلى الأخذ بنظام الاختبارات والمسابقات فى شغل الوظائف وذلك سواء عند التعيين أو الترقية والعمل على أن تتمشى مستويات المرتبات مع مسئوليات الوظائف وواجبات الموظفين وأن تتخذ الوسائل ليقوم الموظف بعمله على الوجه الأكمل وذلك بالإشراف عليه وتنظيم التقارير الدورية وإيجاد نظام للتفتيش ولا سيما على فروع المصلحة .

ويتم هذا التفتيش عن طريق تخصيص بعض كبار الموظفين الذين خبروا أعمالها المختلفة للتفتيش الدورى عليها على ألا يتخذ التفتيش مظهراً لكشف الأخطاء والتأكد من تنفيذ التعليمات بل يجب أن ينحو إلى المشاورة والمعونة الفنية بما لا يتحقق إلا بتهيئة التعاون الوثيق بين المفتشين والموظفين .

وتختلف نظم اختيار الموظفين تبعاً لنوع فئات الموظفين فبعض الوظائف يتطلب كفايات متخصصة ومؤهلات معينة سواء من حيث المؤهل العلمى أو التجربة الشخصية مثل التفتيش الصحى والوقاية من الإصابات والإحصاء والبعض الآخر يحتاج إلى ثقافة عامة مع إعداد وتدريب خاص أثناء العمل ، ومن بين هذا الفريق الأخير الذين أتموا الدراسات القانونية والاقتصادية والاجتماعية وعلم النفس فى ميدان التدريب المهنى .

ويحسن أن يراعى عدم تحديد المؤهلات الخاصة تحديداً ضيقا كى لا يحد من مرونة تنقل الموظفين بين الإدارات المختلفة لاكتساب الخبرة ، ويلاحظ أن تخصص بعض الوظائف للسيدات مثل التفتيش على العائلات وتدريبهن والعناية برفاهيتهن ، وتتوسع الدول فى استخدام النساء مع نسبتهن فى القوى العاملة .

أما عن تدريب الموظفين الذين يلتحقون بمصالح العمل فيجب أن يسند إلى قسم خاص فى الأداة المركزية ، ويتخذ التدريب على طريقة الإشراف على العمل وعلى معرفة علاقات العمل وطرقه على أن يكون التدريب متنوعا من حيث الطريقة والمدة بتنوع اختصاصات الإدارات والأقسام ومؤهلات الموظف ومسئولية الوظيفة . وأن يحسن اختيار من يشرف على التدريب بحيث يكون قادراً على تحمل مسئولياته وأن يزود التدريب جميع المعلومات المشتركة التى تهم الموظفين عموما بصرف النظر عن تخصصهم وأن تكون البرامج متغيرة تبعا لتغير وتجدد النظم ، وكذلك إعداد الكتب والتعليمات والنشرات من أهم وسائل التدريب بجانب ما تقدم البحوث العلمية والعملية فى داخل البلاد أو خارجها .

فإذا ما حسن اختيار موظفى مصالح العمل على الوجه المتقدم وعنى بتدريبهم أصبحوا مسئولين فى أن يوائموا بين مسلكهم وبين ما تتطلبه أعباء وظيفتهم .

ولا شك أن فى مقدمة ذلك وجوب الاستمساك بالأناة والتروى فى تصرفاته والالتجاء إلى سعة الحيلة ودقة الإدراك مع تقدير العلاقات الإنسانية حتى يستطيع أن يلمس اتجاهات من يشتغل معهم من عمال وأصحاب أعمال وأن ينجح فى اكتساب ثقتهم والتجاوب معهم الأمر الذى يكون له الأثر فى تأدية رسالته .

تنظيم الخدمات الاجتماعية لعمال المصانع فى المدن وإدارتها

للدكتور زكى بروى (مصر)

تطور الصناعة والعلاقات الصناعية :

مرت الصناعة فى تطورها التاريخى بأدوار مختلفة إتسع فيها نطاق الإنتاج وفقا لتزايد الحاجات كما تطور نظام العمل وتنظيم المشروعات .

وقد ترتب على استخدام الآلات ظهور الصناعة الكبيرة وانتشار وتقسيم العمل بين العمال وتعذر على صاحب العمل إدارته بمفرده إدارة كاملة ، وابتدأ يعهد بسلطته إلى المديرين المأجورين وانقطعت صلته تماما بالعمال وتفنن المديرون فى الوسائل التى يمكنهم أن يضغطوا بها التكاليف وخصوصاً الأجور كما بذلوا اهتمامهم بنفقات الإنتاج المباشر وحدها وتجنبوا أية نفقات خاصة بتحسين ظروف العمل وأحواله .

وعلى أثر ظهور نقابات العمال ونموها وازدياد قوتها اضطر رجال الأعمال أن يراجعوا أنفسهم وأن يبحثوا عن سبيل لتنظيم علاقتهم بالعمال، وهنا نشأت فكرة إقامة إدارة خاصة فى المنشأة لرعاية أمور العمال، وكذلك كان للعوامل الآتية شأن كبير فى بروز تلك الفكرة وفى زيادة الاهتمام بشؤون العمال وبتحسين أحوالهم :

١ — تقدم العلوم الاجتماعية وبنوع خاص ظهور علم النفس الصناعى ثم التفكير فى تطبيقه عند اختيار العمال وإلحاقهم بشتى الوظائف فى المنشأة .

٢ — نمو الضمير الاجتماعى والشعور بالمسئولية الاجتماعية لدى أصحاب العمل إذ يدفعهم مثل هذا الشعور إلى الاعتراف بحق العامل فى أن تتوفر له أحوال العمل الملائمة فيعملون على تحقيق أسباب الرفاهية له .

٣ — المصلحة الاقتصادية التى تتحق بزيادة الإنتاج عن طريق تحسين أحوال العمال المادية والمعنوية ، ولذا فإن من مصلحة رب العمل كما هو من مصلحة العامل أن يوفر الأول للثانى حالة معنوية جيدة .

٤ — كبر حجم المنشئات مما أدى إلى انقطاع العلاقات الشخصية بين العامل وصاحب العمل، وقد استلزم ذلك إنشاء إدارات تشؤون العمال بالمنشئات الكبرى لتكون صلة الوصل بين صاحب العمل وعماله .

٥ — التشريعات الاجتماعية الحديثة التى فرضت التزامات عديدة على أصحاب العمل نحو العمال كوجوب الاحتفاظ بسجلات لأحوال العمال ، الفحص الطبى ، تقديم الوجبات الغذائية ، ومكافحة الأمية الخ .

وقد عم اليوم الاهتمام بدراسة العامل الإنسانى، وقلما نجد منشأة ذات قيمة لاتخصص إدارة مستقلة لتناول شئون العمال والموظفين . لقد زاد الوعى بين طبقات العمال فى البلاد الصناعية وزادت قوة النقابات واتسع نفوذها ولم تعد تستطيع الإدارة فى أية منشأة أن تهمل أمر الاهتمام بعمالها . كذلك لم يعد الربح المادى هو الهدف الوحيد أمام الادارة بصرف النظر عن الامتيازات الأخرى ، بل إن الإدارة المتنورة قد أصبحت تنظر إلى نوع آخر من الربح ألا وهو الربح أو الكسب المعنوى فمسئولية الشركة عن عمالها وعن تحسين أحوالهم ورفع روحهم المعنوية وعن توفير مقومات الحياة المادية والاجتماعية لهم قد أصبحت من المسئوليات الأساسية للإدارة الحديثة . وأصبح مبلغ

نجاح الإدارة يقاس — بجانب تحقيق الربح المادى — بدرجة السلام والطمأنينة والاستقرار التى تسود المنشأة وبدرجة مساهمة المنشأة فى نجاح وتثبيت النظام الاجتماعى للهيئة الاجتماعية(١) .

على أن طريق المشتغل بإدارة شؤون العمال فى مصر ليس ممهدا فهناك كثير من العقبات التى تقف فى طريق تحقيق هذا الغرض أهمها أن النظام الاجتماعى الاقتصادى بتكوينه الحاضر لا يساعد على إمكان تنظيم شئون العمال تنظيما صحيحا فضلا عن أن هذا النظام هو أهم أسباب انخفاض إنتاجية العامل فى مصر . فسوء الحالة الصحية ونقص التغذية وارتفاع كثافة السكان ونسبة الجهل إنما هى بعض العوامل التى تسبب شقاء الإنسان كما تسبب ارتفاع التكاليف فى الصناعة .

يضاف إلى ذلك أن مصر تستخدم الآلات الميكانيكية والأوتوماتيكية فى الصناعة على نطاق ضيق وإنتاجية العمل تقل باستخدام الوسائل البدائية والآلات القديمة المرهقة .

وقد كان من أثر ذلك أن المصانع المصرية تتطلب عدداً من العمال يعادل ثلاثة أضعاف ما تحتاج إليه مثيلاتها فى الخارج .

كذلك أدى نقص المعرفة الفنية إلى انخفاض كفاية العمال . كما أن ارتفاع نسبة الانقطاع عن العمل والغياب بين العمال وعدم استقرارهم هى الأخرى تؤدى إلى نقص الكفاية

يضاف إلى ذلك أن ضعف الرقابة على العمل هى من العوامل الهامة المؤدية إلى انخفاض إنتاجية العمال . وهذا يرجع أساسا إلى عدم وجود فئة مستنيرة من مقدمى العمال . فالإدارة فى المصنع الحديث لم تعد بعد قاصرة على المديرين المسئولين عن توجيه سياسة المشروع بل يجب أن تنفذ إلى الأعماق عن طريق رؤساء العمل(٢) .

ومن واجب الهيئات العامة والخاصة أن تتضافر للنهوض بالمستوى الاجتماعى والصحى والعمل على تنظيم التعليم والتدريب المهنى وتكوين طبقة من المديرين الفنيين ورؤساء العمل الذين يشرفون على شئون الإنتاج والعمل ويوجهونها التوجيه الصحيح .

كذلك يجب الاهتمام بتحسين أحوال العمال من الناحية الأدبية ويكون ذلك بالعمل قدر الاستطاعة على مقاومة الأمية بينهم وتثقيفهم من الناحية المهنية وتلك هى المهمة الأولى لنقابات العمال .

تعريف الخدمات الاجتماعية فى الصناعة وأغراضها :

يطلقون فى البلاد اللاتينية عبارة Service sociale d'entre prise على الخدمات الخاصة بالصناعة . أما فى البلاد الأنجلوسكسونية فيطلقون على هذه الخدمات عبارة الخدمات الخاصة بالعمال Employee benefits & services ليبعدوا أى صلة بينها وبين الرعاية "Welfare or Paternalism" باعتبار أن هذه الخدمات تؤدى بدافع العدالة لا بدافع العطف والإحسان .

ويتعذر وضع حد فاصل بين أحوال العمل بوجه عام والخدمات الاجتماعية ، إذ أن هذه الخدمات متصلة فى الواقع اتصالا وثيقا بأحوال العمل (٣) .

---

(١) G. Watking&Others-The Management of Personnel&Labour Relations Mc Graw-Hill Book Co., — New York 1950 Page 84.

(٢) دكتور جمال الدين محمد سعيد — اقتصاديات مصر — القاهرة ١٩٥١ ص ٢٧٦ .

(٣) O.I.T. Commission des industries texties-Rapport general 2eme session, Geneve 2948. Page 24.

وقد عرفت اللجنة الملكية للعمل فى الهند عبارة الخدمات الاجتماعية فذكرت أن مدلولها يختلف من بلد إلى آخر وفقا للعادات الاجتماعية المختلفة ودرجة التصنيع وتعليم العمال (١) .

ومع ذلك فيوجد عدد من الخدمات والمنشئات يدخل فى نطاق أحوال العمل غير أنها تعتبر عادة فى بعض البلدان ضمن الخدمات الاجتماعية . ويمكن الوقوف على أنواع الخدمات الاجتماعية المختلفة من القرار الذى اتخذه مؤتمر العمل الدولى عن تنظيم الخدمات الاجتماعية وذلك فى الدورة الثلاثين التى عقدت سنة ١٩٤٧ (٢) وقد جاء بها أنها تشمل « المقاصف » ، أماكن ووسائل الراحة والترويح ، المنشئات الصحية ، والخدمات الطبية ، تسهيلات وسائل الانتقال للعمال الذين يقيمون بعيدا عن أماكن العمل . وكل الخدمات والترتيبات الأخرى التى تؤدى إلى تحسين أحوال العمل .

وعلى العموم ترمى الخدمة الاجتماعية فى المصانع إلى الاحتفاظ بالحالة المعنوية والجسمانية للعامل باعتباره عنصرا حيا لا مجرد وسيلة من وسائل الإنتاج . كما تعمل على توفير الأحوال الاجتماعية والصحية الملائمة له .

ولا يدخل فى ذلك بالطبع ما يلزم به صاحب العمل طبقا للقوانين واللوائح حيث أن الرعاية والخدمات الاجتماعية للعمال ليست مستقاة مما تمليه النصوص التشريعية ولكنها جماع جهود أصحاب الأعمال الفردية التى قضت بها تطورات الصناعة الحديثة (٣) .

وتختلف الخدمات الاجتماعية اختلافا تاما فى غرضها وأساليبها عن الخدمات التى يتطلبها التنظيم العلمى للعمل فليس المقصود هنا زيادة الانتاج ولكن بث الغبطة فى نفوس العمال ومساعدتهم فى حل مشاكل الحياة ، أى ليس غرضها المباشر الإنتاج ولكن إيجاد أحوال عمل ومنشئات ملائمة للعمال . ولكنها لاشك تترك أثرا مباشرا ومرضيا فى الإنتاج . ولذلك فإن من يدخل الخدمات الاجتماعية فى الصناعة يمكنه فى النهاية أن يصل بها إلى زيادة الإنتاج . ولكن يجب أن يكون الدافع على هذه الخدمات إنسانيا وساميا ، ألا وهو احترام الشخصية الإنسانية للعامل وكرامة العمل .

هذا وتضع كل منشأة متقدمة برنامجا لسياستها نحو العمال يشمل كل ما يتعلق بالتعيين والأجور والترقيات وساعات العمل الخ . وقد تعتقد الإدارة أن فى ذلك الكفاية وأنها أتمت واجبها نحو عمالها وأن الصلة بينهما وبينهم ينبغى أن تكون على أحسن حال وهذا فى الواقع صحيح إلى درجة كبيرة إلا أنه لايجب على تلك الإدارة أن تنسى أن التعاون الصحيح لايقوم بمجرد أداء الحد الأدنى للواجب بل يقوم ويبلغ أوجه حينما تؤدى الإدارة كل ما تستطيع تأديته دون النظر إلى ذلك الحد الأدنى . وعلى هذا الأساس فالخدمات المختلفة التى يمكن أن تؤدى للعمال ماهى إلا امتداد البرنامج للعمال إذ أنه ليس هناك وظائف للعمال لا يمكن الإضافة إليها أو تحسينها .

وعلى الرغم من اقتناع عدد كبير من رجال الإدارة بفائدة برامج الخدمات فلا يزال منهم من يعتقد أن ذلك بذخ لا داعى له وأنه ينتهى بإفساد العمال وتعويدهم على قبول الإحسان كما لا يزال هناك من يعتقد أن برامج الخدمات فرصة يمكن انتهازها لرشوة العمال وصرف نظرهم عن مطالبهم الأخرى فضلا عما تعنيه من دعاية للشركة أى أنها صفقة طيبة يمكن أن تخرج منها الشركة رابحة وكلا الاتجاهين غير صحيح .

---

(١) Report of the Royal Commission on Labour in India(Crnd3833 Londres 1931 Page261

(٢) B. I. T. Bulletin Official, Vol. XXX. No. 1,31 Juillet. 1947 Page 77.

(٣) مؤتمر رعاية الطفولة بالإسكندرية — تقرير لجنة تشغيل الأحداث ١٩٤٥

فتقديم برنامج للخدمات لعمال المنشأة ليس بدخا بل هو كما قلنا امتداد لبرنامج العمال ، فالعامل يتأثر بالظروف المحيطة به سواء داخل العمل أو خارجه ، وإذا كانت الظروف خارج العمل سواء المادية أو الاجتماعية مما تسبب قلق العامل واستيائه وخلق المشاكل التى لا يستطيع حلها ، فإنها سوف تضعف روحه المعنوية وتنقص من قدرته على الإنتاج وبذلك تظهر أهمية مساعدة المنشأة لعمالها على مواجهة مشاكلهم بصفة عامة سواء ما ينتج منها داخل العمل أو خارجه . كذلك يجب أن تفهم الإدارة أن قوة المنشأة فى قوة عمالها وأن رفاهيتها من رفاهيتهم .

أما الترحيب بالخدمات على اعتبار أنها رشوة مقنعة تستطيع بها الإدارة إسكات العمال عن مطاليبهم أو على اعتبار أنها وسيلة للدعاية ، فما يتنافى مع أغراضها ومما يؤكد فشلها أن الإدارة هنا تدلل على جهل مطبق بالصلات الإنسانية ، وهى بمحاولتها الخداع لن تخدع إلا نفسها . إن الخدمات يمكن أن تؤدى على أساس سليم بواسطة الإدارة وتقبل بواسطة العمال وتنتج منها الفوائد المرجوة فقط حينما يحترم الطرفان بعضهما وحينما يسود بينهما السلام والوئام وتربطهما الصداقة . ولذلك فإن محاولة الإدارة تقديم خدمات للعمال بينما هى لم تستكمل برنامج أو بينما لا يسير ذلك البرنامج على مبادىء سليمة أو بينما لا تظهر الإدارة فى تطبيق ذلك البرنامج أى فهم للصلات الإنسانية أو تقدير للعامل الإنسانى ، لابد أن ينتهى بالفشل ، والصناعة مليئة بالأمثلة على ذلك .

ولا يصح أن يقوم بالخدمة الاجتماعية فى الصناعة إلا الأشخاص الذين أعدوا إعدادا خاصا وزودوا بدراسة نظرية وعملية تؤهلهم لأن يكونوا أخصائيين اجتماعيين .

ويجب أن يدرس الإخصائى الاجتماعى أولا المواد العامة التى تتطلبها الخدمة الاجتماعية من صحة وعلم نفس وقانون وغيرها ثم يتخصص فى ميدان الخدمة الاجتماعية فى الصناعة كما يتخصص غيره مثلا فى أى فرع من فروع الخدمة الاجتماعية الأخرى .

وتشمل الدراسة التدريب المهنى ، تشريع العمل ، الحركة العمالية ، هندسة المصنع ، المحاسبة الصناعية ، التأمين الاجتماعى ، الاقتصاد الصناعى ألخ ...

وتختلف هذه المواد باختلاف حاجة البـــلاد وتشريعاتها فقد تدرس المواد جميعها وقد يطرأ عليها بعض التغيير والتعديل(١) .

ويمكن تقسيم الخدمات التى يمكن أن تؤديها المنشأة لعمالها إلى خدمات عامة وخدمات خاصة ، أما الأولى فهى الخدمات التى يمكن أن تؤدى فى حالة كل منشأة بصرف النظر عن الظروف الخاصة أو الحاجيات الخاصة للعمال وتشمل الخدمات الصحية والمالية والتأمينية والرياضية والترفيهية .

أما الخدمات الخاصة فتشمل الخدمات التى تؤديها المنشأة لمقابلة بعض الظروف أو المشاكل الخاصة بتلك المنشأة أو الخاصة بعمالها مثل الخدمات الخاصة بنظام المناوبات الليلية والخدمات الخاصة بالسكن وبالمواصلات فى المنشئات المنعزلة البعيدة عن المدن .

وعلى العموم فإن نواحى نشاط الخدمة الاجتماعية تختلف باختلاف حجم المنشئات وطبيعة عملها والبيئة الموجودة بها . كما تتطور وفقا لتطور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية ، وتنحصر أهم نواحى نشاط الخدمة الاجتماعية فى المصانع فى النواحى الآتية :

---

(١) International Committee of Schools for Social Work Education for Social Work Zurich

أولا : الناحية الصحية ، وتشمل ناحيتين إحداهما وقائية والأخرى علاجية . الأولى تقى العامل شر الأمراض والاعتلال الصحى البطىء والثانية تعالج الأمراض الطارئة . وأهم أوجه النشاط فى الناحيتين هى : —

١ — إنشاء عيادة طبية تقوم بإسعاف ضحايا حوادث العمل وفحص العمال فحصا دوريا منتظما وإرشاد المرضى وعلاجهم مجانا .

٢ — توفير النور والهواء والتخلص من ذرات الأتربة وغبار بعض الخامات وجعل المصنع على وجه العموم صالحا صحيا لكى يمضى فيه العمال جل النهار .

٣ — إنشاء مطعم يقدم فيه بثمن زهيد الغذاء المستوفى للعناصر الصحية التى تتناسب مع نوع وطبيعة العمل لأن الوجبة الغذائية الكاملة التى يتناولها العامل فى المصنع تعوض عليه مافى غذائه المنزلى من نقص ، ويمكن بجانب المطعم توزيع الشاى على العمال فى الشتاء والمشروبات المبردة فى الصيف . وعربات الشاى التى تسير على عجل بين أمكنة العمل خير ما يستعمل فى هذا السبيل .

٤ — نظافة المصنع والعمال بإنشاء حمامات لهم يتوفر بها الماء الساخن والبارد فيستطيع العامل أن يزيل فى آخر اليوم ما يتعلق ببدنه من أقذار .

٥ — تعيين زائرات صحيات اجتماعيات لزيارة بيوت العمال ونصح أفراد أسرهم وإرشادهم من الناحيتين الصحية والاجتماعية وتعريفهم بالمنشآت التى تقدم مختلف الخدمات الصحية والاجتماعية .

٦ — إنشاء غرفة لخلع الملابس تحتوى على عدد كاف من المقاعد والدواليب ويجب اتخاذ الاحتياطات اللازمة لنظافتها وصيانتها من السرقة .

٧ — بناء منازل صحية للعمال وعائلاتهم بالقرب من المصانع فى الجهات البعيدة عن العمران كى تنقذهم من الجحور القذرة التى يتكدسون فيها هم وذووهم والتى تفسد صحتهم وأخلاقهم .

٨ — توفير الملابس الملائمة للعمل فى الأعمال والصناعات التى يتعرض فيها العمال لبعض الأخطار وتزويد العمال بنوع خاص من الأحذية والمعاطف والنظارات ألخ . .

ثانيا : الناحية المالية ، التى ترفع مستوى العمال الاقتصادى وتبعث الطمأنينة فى نفوسهم نحو مستقبلهم وتشمل :

١ — التأمينات المختلفة ضد المرض والعجز والشيخوخة والوفاة وإرشاد العمال نحو حقوقهم المترتبة على اشتراكهم فى هذه التأمينات .

٢ — تمكين العمال من الاقتراض إذا دعت الضرورة على أن يسددوا ما اقترضوه أقساطا صغيرة .

٣ — صرف منح أو مكافآت فى المناسبات والأعياد لمعاونة العمال على مواجهة النفقات الطارئة وتشجيعهم على الولاء للمنشأة التى يعملون بها .

٤ — إنشاء كانتين أو جمعية تعاونية لتسهيل حصول العمال على حاجيات المعيشة من الأصناف الجيدة وبأثمان زهيدة وأن ينفق المتجمد من الربح لمساعدة العمال أنفسهم .

٥ — تشجيع العمال على الادخار وإفهامهم فوائد التبصر وإرشادهم إلى أحسن طرق الصرف وكيفية تنظيم الميزانية المنزلية ألخ .

ثالثاً : الناحية الترفيهية، وتهدف إلى استثمار وقت فراغ العامل فيما يعود عليه بالخير ويحفظه من الشرور والمفاسد وتشمل النواحى الآتية :

٢ — إنشاء الأندية والملاعب والفرق الموسيقية وتأسيس الجمعيات التى تشرف على مختلف أوجه النشاط الرياضى والفنى وتكوين الفرق الرياضية وفرق الكشافة والرحلات ألخ . والعمل على أن يستفيد منها جميع العمال ويجب أن يهدف هذا النشاط إل تنمية شخصية العمال وتحسين صحتهم وأخلاقهم . وأن يساعدهم على بث روح التعاون والصداقة بينهم .

٢ — إنشاء غرفة للاستراحة بالمصنع توضع بها المقاعد المريحة والموائد الكافية كما تحلى بالصور والزهور حتى يستطيع العمال إستعمالها كغرفة قراءة أو كنادى للترفيه .

رابعا : الناحية الثقافية، وترمى إلى تنوير أذهان العمال وتعرفهم قيمة الحياة وتنشلهم من ظلام الجهل ، وتتلخص تلك الناحية فيما يلى :

١ — إنشاء فصول دراسية لتعليم العمال ما يتعلق بمهنهم وتزويدهم بالمعلومات العامة التى تفيدهم .

٢ — إلقاء محاضرات على العمال فى الصحة العامة والشخصية وإرشادهم إلى تنظيم شئونهم الاقتصادية والاجتماعية وتعريفهم حقوقهم .

٣ — إنشاء مكتبة ليستعير منها العمال الكتب المفيدة وبنوع خاص تلك التى تتناول الموضوعات الفنية فى النواحى المتعلقة بالصناعة .

٤ — تشجيع العمال ومساعدتهم فى نشر مجلة خاصة بالمصنع يعبرون فيها عن آرائهم ويظهرون فيها مواهبهم الأدبية

خامسا : الناحية الاجتماعية والنفسية وتشمل ما يأتى :

١ — القيام بدراسة مستفيضة للأحوال المعيشية والصحية والاجتماعية للعمال وتقديم نتيجة هذه الدراسات للمنشأة لتسترشد بها فى معرفة أحوالهم ومعالجة أمورهم .

٢ — المساعدة فى المشاكل الفردية وتقديم المشورة فى كل ماتحوله المنشأة من حالات تستدعى فحصا أو علاجا اجتماعيا حتى يتفرغ العمال إلى عملهم بدون مشاغل فكرية تؤثر فى حالتهم تأثيرا سيئا .

٣ — توجيه العمال واستشارة رغباتهم بالطرق العلمية إلى الاستفادة من المنشئات الاجتماعية كل بحسب ظروفه وحالته الخاصة .

٤ — إنشاء مصلى لإقامة الشعائر الدينية وعقد اجتماعات دورية تلقى فيها الإرشادات على العمال لتبصيرهم بالأخلاق القويمة وآداب السلوك .

٥ — توفير وسائل الانتقال بين مساكن العمال والمصانع البعيدة عن العمران حتى لا يضطر العامل إلى قطع مسافات طويلة للوصول إلى المصنع سيرا على الأقدام مما يستنفد مقداراً كبيرا من نشاط العامل كان يمكن توفيره للعمل .

شروط نجاح الخدمات الاجتماعية فى المصانع :

يجب لنجاح الخدمات الاجتماعية فى المصانع مراعاة ما يأتى :

١ — دراسة الخدمات الاجتماعية التى تتناسب مع ظروف كل منشأة والابتعاد عن تقليد المنشئات بعضها البعض

فى إنشاء هـــذه الخدمات . فإذا أنشأ إحداها مسكنا للعمال لبعدها عن العمران فلا يكون ذلك داعيا لمنشأة أخرى لإنشاء مثل هذه المساكن وهلم جرا . وعلى العموم يجب أن تحقق الخدمات الاجتماعية نفعا لكلا العمال والمنشأة .

٢ — يجب أن تحتفظ كل منشأة اجتماعية بطابعها الإنسانى الخاص فلا إلزام لصاحب العمل ولا ضغط عليه بوسيلة أو بأخرى . ولا إلزام للعامل باستعمال هذه المنشئات أو التردد عليها . فالحرية يجب كفالتها للطرفين حتى تؤدى هذه المنشئات رسالتها . فلا شك أن الذى يقيم من تلقاء نفسه منشأة اجتماعية سيعمل جهده على إنجاحها ، بعكس المصنع الذى يفرض عليه إقامة نفس هذه المنشأة فيه ، فقد يعمل على فشلها بالرغم من تكبده من نفقات ليثبت أنه كان بعيد النظر فى معارضته لها والعامل الذى يلزم باستعمال منشأة اجتماعية أو التردد عليها سوف يعمل على إخفائها وتحميل صاحب العمل ما يمكن من المصروفات لإرهاقه وتعجيزه أو غير ذلك من الأسباب .

٣ — يجب أن يدرك العمال أن وجود المنشئات الاجتماعية واستغلالها لهم ولمصلحتهم ليس حقا مكتسبا لهم لا يجوز النكوص فيه . بل يتوقف على رخاء المؤسسة وانتعاش أحوالها وأنه يجب عليهم تبعا لذلك أن يعمل كل واحد منهم بإخلاص ونشاط ليستحق نصيبه فى الأجر الاجتماعى الذى يناله فى صورة تمتعه بالمنشئات الاجتماعية المخصصة بها . وذلك بأن يضاعف من إنتاجه كما ونوعا وبأن يقبل على عمله بأمانة وضمير حى .

٤ — يتوقف نجاح الخدمة الاجتماعية فى تأدية رسالتها على اقتناع العامل بفائدتها وعلى اشتراكه فى إقامتها اشتراكا فعليا بنفس صافية وقلب راض . ويجب تبعا لذلك أن نهيء ذهن العامل لها أولا . ونعده لقبولها حتى يظهر استعداده فعلا للاشتراك فى إقامتها والنهوض بها .

وعلى ذلك يجب أن يشترك العمال مع الإدارة فى وضع برنامج للخدمات وفى إدارة هذه الخدمات وفى دفع بعض تكاليف إنشائها وصيانتها حتى يتحقق مبدأ المسئولية المشتركة .

والواقع أنه إذا لم يشترك العمال بأية طريقة فى برنامج الخدمات فإنهم يفقدون تحمسهم له وقد يساء فهمه . ولعل أحسن طريقة لضمان اهتمام العمال وتعاونهم هى ألا تقوم الخدمة إلا بعد أن تتملك أذهان العمال بما يكفى لأن يرحبون باشتراكهم فى تصميمها وإدارتها . وفى بعض الخدمات الرياضية والترفيهية مثلا يمكن للعمال أن يقوموا وحدهم بإدارتها إذا ما وفرت لهم الإدارة بعض التسهيلات الضرورية .

إدارة وتمويل الخدمات الاجتماعية للعمال :

تتوقف دراسة إدارة وتمويل الخدمات الاجتماعية للعمال على نوع الهيئات التى تقوم بإنشائها وإدارتها وسنتحدث عن هذه الهيئات فيما يلى :

١ — الخدمات الاجتماعية بالمنشئات الصناعية :

تختلف هـذه الخدمات باختلاف أحوال المصانع من منطقة إلى أخرى وكذلك باختلاف حجمها . ويفردون عادة فى المصانع قسما خاصا للخدمات الاجتماعية حيث ينبغى توحيد الإشراف على نواحى الرعاية بالمصنع فتوضع جميعها فى يد واحدة لها من الدراسة الفنية ما يمكنها من فحص ما يعرض عليها من موضوعات ودراسته دراسة فنية وبذلك يمكن توجيهها التوجيه الصحيح .

وتتوقف ميزانية قسم الخدمة الاجتماعية على عاملين رئيسيين : أرباح المنشأة والحالة الاقتصادية العامة ، بحيث

يراعى ألا يكون من شأن هذه الميزانية زيادة سعر التكلفة مما يؤدى إلى تفوق المنشئات التى تقوم بإنتاج نفس السلعة فى ميدان المنافسة .

كما يجب أن يساهم العمال فى مصاريف الخدمات الاجتماعية حتى يهتموا بها ويستفيدوا منها . ويستحسن أن يتحمل صاحب العمل مصاريف الإنشاء ويتحمل العمال مصاريف الإدارة وجانبا منها .

ولا يوجد اتفاق فى الرأى عن المكان الذى يجب أن يمثله قسم الخدمة الاجتماعية فى النظام العام للمنشأة فبعض المنشئات ترى إنشاء قسم مستقل للخدمة الاجتماعية ويتبع رئيسه الإدارة العامة مباشرة ويتمتع بحرية نسبية فى وضع البرنامج الاجتماعى . وتجعل بعض المنشئات الأخرى قسم الخدمة الاجتماعية تابعا للسكرتارية العامة بينما ترى معظم المنشآت جعل هذا القسم تابعا لإدارة المستخدمين والعمال ويعتمد مثل هذا التنظيم على مبدأ تركيز المسئوليات ووحدة الإدارة .

ويرى ج . جوبرز رئيس قسم الشئون الاجتماعية بشركة جيفرت Gevaret Photes Production وجوب الجمع بين الخدمة الاجتماعية وإدارة شئون العمال بين يدى مدير واحد منعا لتولد أى احتكاك فيما يتعلق باختصاص كل من هاتين الوظيفتين .

غير أن تود ومارشال (١) يريان أن من الأفضل عدم جمع هذين الاختصاصين بين يدى شخص واحد . فمدير إدارة المستخدمين والعمال يعمل على سيادة النظام ويمثل سلطة المصنع الإدارية وهو مسئول عن تطبيق اللوائح الداخلية وعن الإشراف على شروط عمل المستخدمين والعمال. فأعماله تقوم على التفكير قبل كل شىء وتمثل العاطفة المحل الثانى . أما رئيس قسم الخدمة الاجتماعية فيمثل فكرة المعاونة والروح الإنسانية ويعمل على معاونة كل عامل يشعر بحاجة ما ويشرف على مدى قيام المصنع بتأدية التزاماته الاجتماعية نحو العمال .

والواقع أن المشاكل الخاصة بمكانة الخدمة الاجتماعية فى النظام العام للمنشأة لا تستند على مبدأ واحد واجب التطبيق فى جميع أنواع المنشئات . ولكن لكل حالة ظروفها ولا يمكن لإدارة المنشأة أن تصدر قرارا فى هذه المشكلة إلا بعد دراستها دراسة دقيقة .

على أن المستحسن أن يكون فى المصنع لجنة للشئون الاجتماعية تضم رؤساء المشروعات الاجتماعية الموجودة ومندوبين عن أقسام المصنع المختلفة للإشراف على هذه المشروعات وتوجيهها التوجيه الصحيح .

ويتضمن تشريع العمل فى مصر بعض النصوص بشأن تنظيم الخدمات الاجتماعية فى الصناعة وسنتناول فيما يلى بإيجاز أهم هذه النصوص :

١ — قانون سنة ١٩٠٤ بشأن المحلات المقلقة للراحة والمضرة بالصحة والخطرة ، ويلزم أصحاب هذه المحلات بالحصول على رخصة من الجهات المختصة التى لها أن تشترط عند إعطائها ما تراه ضروريا لحماية صحة الجمهور والعمال وتصدر وزارة الصحة من حين إلى آخر تعليمات مختلفة بشأن تعديل هذه الاشتراطات صونا لصحة العمال فى المحال الصناعية ، ويقوم مندوب مصلحة الرخص فى الوقت الحاضر بإلزام المصانع الكبيرة بإنشاء صالات لتناول الطعام وحمامات وغرف لخلع الملابس . الخ وحتى يتم تعديل هذا القانون بما يتفق مع التطور الحديث يقتضى الحال العمل على تنظيم هذه الخدمات بمقتضى قرارات وزارية تصدر تنفيذا للقانون المذكور .

---

(١) Etienne Todt et Helene Marchal- L'Organisaton du Service Social dans l'enterprise-Bruxelles 1947 Page 70.

٢ — القانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ بشأن عقد العمل الفردى .

(ا) نصت المادة ٢٨ على إلزام صاحب العمل « بتوفير وسائل الإسعاف الطبية للعمال فى المؤسسة . وفى حالة ما إذا زاد عددهم عن مائة عامل وجب عليه أن يستخدم ممرضا ملما بوسائل الإسعاف الأولى يختص بالقيام بها وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل لهذا الغرض وأن يصرف لهم الأدوية اللازمة لهذا العلاج وذلك بغير مقابل » .

وأما إذا زاد عدد العمال على خمسمائة وجب على صاحب العمل علاوة على ما تقدم أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج ويشمل ذلك الأطباء الإخصائيين والعمليات الجراحية وغيرها بالمجان .

(ب) وتنص المادة ٢٧ أيضا على أن من يستخدم عمالا فى أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال .

وعلى من يستخدم عمالا فى المناطق البعيدة عن العمران التى تعين بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية أن يوفر لهم السكن الملائم والتغذية بأسعار لا تزيد على ثلث التكاليف بشرط ألا يجاوز ما يؤديه العامل عشرين مليما على الوجبة الواحدة وتعين أصناف الطعام وكمية ما يقدم منها لكل عامل بقرار من وزير الشؤون الاجتماعية متفقا مع وزير الصحة العمومية .

(ح) وتنص المادة ٢٥ على إلزام صاحب العمل بأن يدفع للعامل الذى يثبت مرضه ثلاثة أرباع أجره عن العشرة أيام الأولى ثم نصف أجره عن العشرة أيام الثانية ثم ربع أجره عن العشرة أيام التاليه خلال السنة .

(و) أوجبت المادة ٢٦ على صاحب العمل أن يتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من الأضرار الصحية وأخطار الآلات .

ويقتضى هذه المادة يجب على صاحب العمل أن يتحقق من سلامة الآلات والأدوات التى يضعها تحت تصرف عماله وأن يتثبت من صلاحيتها . ويجب أن يتخذ دائماً الاحتياطات اللازمة لوقاية عماله وحماية حياتهم من المخاطر التى يتعرضون لها بأداء أعمالهم لديه .

(هـ) وخولت المادة ٢٠ لكل عامل الحق فى الحصول على أجازة بأجر كامل على الوجه الآتى :

١ — أربعة عشر يوما كاملة لمن كانت خدمته أقل من عشر سنوات .

٢ — واحد وعشرون يوما بأجر كامل لمن كانت مدة خدمته عشر سنوات أو أكثر .

٣ — القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤٤ بشأن مكافحة الأمية .

يلزم هذا القانون كل مصرى يتراوح سنه بين ١٢ و ٤٥ سنة بتعلم القراءة والكتابة . كما يحتم على كل منشأة صناعية أو تجارية يزيد عمالها عن ٣٠ عاملا بإنشاء فصول لمكافحة الأمية .

ويلاحظ على هذه التشريعات أنها فرقت بين المنشئات الكبيرة والصغيرة فى مواضع كثيرة كما أنها جعلت الخدمة الطبية الكاملة على عاتق المنشئات الكبيرة وحدها دون أن يساهم العمال أو الدولة فى نفقاتها . لذلك يستحسن تنظيم هذه الخدمات عن طريق التدرج فى نشر نظم التأمين الاجتماعى وإبرام عقود العمل المشتركة الخاصة بكل صناعة حتى تتساوى المصانع المختلفة فى الأعباء الاجتماعية إذ لها أثر فى أسعار التكلفة . كذلك يستحسن بالنسبة للمؤسسات التى يقل عدد عمالها عن المائة أن تنظم خدمات اجتماعية مشتركة فى كل منطقة صناعية ، والصناعة فى مصر

حديثة العهد ولم تقم إدارتها بعد على قواعد سليمة كما أن بعض مديرى الشركات لا يكاد يدرك مسؤوليته على حقيقتها (١) فلم يساعد ذلك على انتشار الخدمات الاجتماعية .

وقد شرعت المصانع الكبرى المصرية منذ عهد قريب جدا وعلى أثر الحرب العالمية الثانية فى إنشاء بعض الخدمات الاجتماعية لعمالها، وكان من أهم دوافع هذا الاتجاه محاولة التخلص من ضرائب الأرباح الاستثنائية والرغبة فى إظهار هذه الخدمات كوسيلة من وسائل الدعاية للمصنع .

ومن أهم الخدمات التى أنشأتها مساكن العمال، العيادات الطبية، المطاعم ، الحمامات، الملاعب ، الفصول الدراسية، المساجد ، صناديق التوفير ، جمعيات التعاون .

وعهد بالإشراف على هذه الخدمات إلى مكتب العمل بكل مصنع، ويدير هذه المكاتب فئة من الموظفين متوسطى الثقافة لم يتخصص أغلبهم فى العمل الذى يقومون به لذلك تنحصر جل عنايتهم فى مراقبة حضور العمال ووضع كشوف الأجور . وقد قامت بدراسة الخدمة الاجتماعية فى الصناعة اللجنة العليا التى شكلت لدراسة ظروف العمل والأجور فى صناعة الغزل والنسيج وجاء فى تقريرها الذى وافق عليه مجلس الوزراء فى ٥ أكتوبر سنة ١٩٤٧ مايلى :

قدرت الخدمات الاجتماعية الكاملة كما تؤدى فى شركتى المحلة الكبرى وكفر الدوار بنسبة ٢٠ ٪ من مجموع الأجور بمعنى أن الشركات التى لا تؤدى فيها هذه الخدمات على مثل هذا النطاق يجب أن تصرف لعمالها الفرق بين ما تتكلفه فعلا فى الخدمات التى تؤديها وما يجب أن تؤديه بالنسبة لعدد عمالها كزيادة فى أجر كل منهم .

وقدرت اللجنة الخدمات الاجتماعية بواقع ٥٠ مليما يوميا للعامل الواحد نظير

١ — الخدمات الطبية والعلاج لأفراد عائلته بمعدل ١٠ مليم فى اليوم

٢ — الوجبة الغذائية بالمصنع بسعر مخفض ٢٠ مليم فى اليوم

٣ — المسكن المناسب بالسعر المعقول ٢٠ مليم فى اليوم

وأوصت اللجنة الشركات بالتوسع فى هذه الخدمات الاجتماعية كلما أمكن، على أن قرار مجلس الوزراء لم يكن ملزما فظل انتشار هذه الخدمات محدودا كما كان أثرها ضئيلا ويرجع ذلك لعوامل مختلفة أهمها :

١ — عدم وجود إخصائيين اجتماعيين متخصصين فى الخدمة الاجتماعية فى المصانع

٢ — عدم اهتمام مكاتب العمال بالمصانع بالدراسات الاجتماعية والسيكولوجية لأحوال العمال .

٣ — عدم اشتراك العمال فى الإشراف على الخدمات الاجتماعية حتى يزداد اهتمامهم بها واستفادتهم منها .

٤ — جهل العامل وانحطاط مستواه الفكرى وعدم إدراكه لماهية الخدمات التى تقدم إليه(٢) وقد عمدت بعض البلاد الأوربية إلى إصدار التشريعات المختلفة لتنظيم الخدمات الاجتماعية فى الصناعة . ومن أمثلة هذه التشريعات التشريع الفرنسى الصادر فى ٩ نوفمبر سنة ١٩٤٦ والخاص بالخدمات الاجتماعية فى العمل وقد نص على تعيين إخصائى اجتماعى يقوم بالإشراف على الخدمات الاجتماعية فى كل منشأة أو مجموعة منشئات وأن يكون من الحاصلين على دبلوم تخصص فى المسائل العمالية ويعمل على تحقيق الأغراض الآتية :

١ — السهر على رفاهية العامل فى المنشأة وتسهيل تكيفه مع عمله .

---

(١) تقرير هارولد هوايتهد الخبير العالمى عن تنظيم الإدارة الصناعية فى مصر ١٩٤٨ .

(٢) تقارير مؤتمر دراسة المشاكل الاجتماعية بالإسكندرية — ١٩٥١ ص ٧٥

٢ ــ دراسة المشاكل الناشئة عن استخدام النساء والأحداث والعجزة .

٣ ــ تنسيق وتنمية المشروعات الاجتماعية التى ينشئها مدير المنشأة أو لجنة المنشأة، والعمل بهذه اللجنة بصفة مستشار فنى فى المسائل الاجتماعية .

٤ ــ مساعدة لجنة المنشأة فى الجهود الخاصة بالدعاية والنهوض الفكرى العمال .

كذلك يجب أن يكون الإخصائى على صلة تامة بهيئات الاحتياط والمساعدة والتخديم ومختلف المنشئات الاجتماعية التابعة لمشروعات التأمين الاجتماعى والصحة العامة لكى يسهل للعمال الحصول على حقوقهم التى تقررها لهم التشريعات الاجتماعية ويوجههم لدى الهيئات المختصة .

وقد سبق أن وضعت وزارة الشئون الاجتماعية بمصر فى نوفمبر سنة ١٩٥٢ مشروع قانون بشأن الخدمات الاجتماعية التى تقدم للعمال فى المصانع وقد حدد المشروع الشروط الواجب توافرها فى الخدمات الاجتماعية التى تقدم للعمال بأن يتم اختيارها بحسب حاجة البيئة التى يعيش فيها العمال . وأن تهدف فى نوعها إلى حاجات هذه البيئة، هذا فيما عدا ما نص عليه قانون عقد العمل الفردى . مع إشراك العمال أنفسهم فى إدارة المنشئات التى تخصص من أجلهم . كما نص المشروع على تعيين مشرف اجتماعى حائز على درجة جامعية فى الخدمة الاجتماعية فى كل منشأة يزيد عدد عمالها على ٥٠٠ عامل ويشترط تعيين اخصائى اجتماعى فى المدن العمالية التى يزيد عدد الأسر فيها على ٢٠٠ عائلة . ولابد من إقامة مركز اجتماعى لكل منشأة يزيد عدد عمالها على ٥٠٠ فرد مع إخطار مصلحة العمل بنوع الخدمة التى يقدمها صاحب العمل لعماله وبرنامجها وطريقة إدارتها وللمصلحة حق التفتيش عليها حتى ترى أنها حققت الغرض التى أنشئت من أجله وعلى صاحب العمل اتباع ما تقترحه مصلحة العمل من توصيات (١) .

٢ ــ الخدمات الاجتماعية المشتركة : Service Social inter-interprise.

تتعاون المنشئات الصناعية الصغيرة فى الخارج مع بعضها البعض لإنشاء خدمات اجتماعية مشتركة وتساهم كل منشأة فى تمويل هذه الخدمات بنسبة عدد عمالها .

وقد ظهر هذا النوع من التعاون فى فرنسا منذ سنة ١٩١٦ حيث اعتاد أصحاب العمل أن يؤسسوا فى كل أقليم أو فى كل صناعة صناديق المساعدات لتوزيع علاوات الأسرة على العمال ذوى الأعباء العائلية التابعين لأصحاب العمل المنضمين للصندوق . وقد تدخل المشرع الفرنسى بقانون ١١ مارس سنة ١٩٣٢ فقرر إلزام جميع أصحاب المحلات الصناعية بضرورة الانضمام إلى صناديق علاوة الأسرة .

ولم تقتصر هذه الصناديق على صرف العلاوات الاجتماعية بل قامت بإنشاء كثير من المشروعات الاجتماعية للعمال وأسرهم كالمطاعم والحمامات والمستوصفات ومساكن العمال ومؤسسات التعليم والترويح وغيرها (٢) .

ولتنسيق الرعاية الاجتماعية فى الصناعة أنشأ منذ سنة ١٩٣٥ بعض رجال الصناعة فى شمال فرنسا «جمعية الخدمة الاجتماعية فى مصانع المنطقة الشمالية»

Association du Service Social Inter-Enterprises de le region du Nord

---

(١) جريدة الأخبار ٣/١١/١٩٥٢ .

(٢) Family Allowances in France-International labour Review Vol LII. No 2-3. 1935.

وترمى إلى تنظيم الخدمات الاجتماعية فى الصناعة بالمنشئات التابعة للجمعية .

ويتبع الرعاة الاجتماعيين فى مختلف المصانع هذه الجمعية حيث توزع العمل عليهم وتوجههم وبذلك تتمتع الخدمة الاجتماعية بأقصى قدر ممكن من الاستقلال بحيث لايقيد الراعى الاجتماعى كلية بأوامر صاحب العمل كما يمكن للرعاة أن يكونوا علاقات طيبة مع نقابات العمل .

وقد بلغ عدد المصانع التى انضمت لهذه الجمعية حتى سنة ١٩٤٦/٨٥ مصنعا منها الكبير والمتوسط والصغير كما بلغ عدد الرعاة الاجتماعيين الذين يتبعون الجمعية ٥٥ راعياً بينهم ٤٢ حاصلون على دبلوم الدولة فى الخدمة الاجتماعية

ولم تنشأ فى مصر بعد خدمات اجتماعية عن طريق تعاون المنشئات الصناعية المختلفة إلا أنه مما يشجع على إنشاء هذه الخدمات صدور القانون رقم ٥٣٠ لسنة ١٩٥٣ الخاص بتعديل بعض أحكام القانون رقم ٧٣ لسنة ١٩٤٧ بشأن الغرف الصناعية حيث خولت المادة الأولى لوزير التجارة والصناعة الحق فى أن ينشىء بقرار منه « غرف صناعية للمنشئات الصناعية التى تشتغل بصناعة واحدة أو صناعات مرتبطة بعضها بالبعض الآخر وذلك للعناية بمصالحها المشتركة فى مصر وتمثيلها لدى السلطات العامة وتعتبر هذه الغرف من المؤسسات العامة .

وأصبح انضمام المنشئات الصناعية إلى الغرف إجباريا متى كان رأس مالها وقت إنشائها لا يقل عن ١٠ آلاف جنيه (مادة ٤ معدلة) .

وتعتبر منشأة صناعية وفقا لأحكام هذا القانون كل منشأة يكون غرضها القيام بعمل صناعى للحصول على ربح وألا يقل عدد مستخدميها وعمالها عن خمس وعشرين شخصا إذا لم يكن مستخدما بها أية قوة محركة آليا أو عشرة أشخاص إذا استخدمت بها أية قوة محركة آلية (قرار وزارة التجارة والصناعة رقم ٣٠٩ لسنة ١٩٥٢) .

كذلك نصت المادة ١٥ مكرر من القانون سالف الذكر « أن لوزير التجارة والصناعة بناء على قرار من الجمعية العمومية غير العادية لأية غرفة أن يصدر قرارا يفرض رسم على المنشئات التى تزاول الصناعة التى أنشئت الغرفة من أجلها تخصص حصيلته للإنفاق على دعم هذه الصناعة وذلك بالرفع من مستوى إنتاجها أو الترغيب فى استعمال منتجاتها أو إعداد البحوث الفنية التى تتصل بها وتمويل المشروعات التى تساعد على ازدهارها أو غير ذلك من الأغراض التى تراها الغرفة لدعم هذه الصناعة .

ولما كانت الخدمات الاجتماعية تساعد على زيادة إنتاجية العامل لذلك يمكن الاستفادة من هذا القانون فى فرض رسم معين على أعضاء الغرف الصناعية لإنشاء بعض خدمات اجتماعية للعمال فى المناطق الصناعية على أن يعفى من هذا الرسم الأعضاء الذين قاموا بتأدية الخدمات المراد إنشاؤها لعمالهم .

٣ — النشاط الاجتماعى للنقابات :

ترمى النقابات إلى رعاية مصالح العمال والدفاع عن حقوقهم والعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية .

لذلك يتضمن النشاط الاجتماعى للنقابات جانبا كبيرا من برنامجها ويتمثل هذا النشاط أولا فى مختلف صناديق التأمين والمعونة التى تنشئها النقابات لمصلحة أعضائها فتؤمنهم بذلك ضد الأخطار التى يتعرضون لها كالمرض والشيخوخة والوفاة والبطالة ألخ . . وتغذى هذه الصناديق بأموال تخصصها النقابة لها من إيراداتها العامة أو من اشتراكات خاصة يدفعها الأعضاء لهذا الغرض . لذا تختلف أهمية المبالغ التى تدفع للأعضاء فى هذه المناسبات حسب أهمية الاشتراكات المدفوعة وما تلاقيه مالية النقابة على العموم من يسر أو عسر . وقد بقى تقديم المساعدات المالية للعمال

زمنا طويلا للظهر الوحيد أو الأساسى لنشاط الكثير من النقابات فى أوربا وربما رجع ذلك إلى شدة فقر العمال حينئذ وكثرة الأخطار التى كانوا يتعرضون لها وشعورهم بضرورة التعاون فيما بينهم لدرئها . ومن جهة أخرى فقد كانت السلطات العامة حينئذ تسمح للعمال بإنشاء جمعيات المساعدة المتبادلة وتحرم تكوينهم النقابات . لذا عمد العمال أحيانا إلى إنشاء تلك الجمعيات واتخذوا منها ستارا لجمعياتهم الحرفية .

وقد أصبحت نقابات العمال تهتم الآن أساسيا بخدمة العمال عن طريق التدخل لدى السلطات العامة ولدى أرباب الأعمال . وقلت بالنسبة لذلك أهمية أغراض التعاون والمساعدة التى تقوم عليها .

وكان من أسباب ذلك اهتمام المشرع فى البلاد الصناعية بتنظيم التأمينات الاجتماعية وتحميله الدولة وأرباب الأعمال الجزء الأكبر من نفقات تلك التأمينات . أما البلاد الأخرى فلا تزال للمساعدات التى تقدمها النقابة أهميتها الكبرى .

ولا يعنى ما سبق أن النقابات فى الدولة الصناعية الراقية قد أهملت أمر هذه الأغراض التعاونية بل الأمر بالعكس ، حيث لا تزال تلك النقابات فيما بعد عدا بعض الاستثناءات تبذل فى هذا الميدان جهودا صادقة ، فهى ترى فى وجود صناديق التعاون ما يوثق العلاقة بينها وبين أعضائها حيث يزداد العامل بعضويتها تمسكا كلما ازدادت أهمية المزايا المالية التى تستطيع النقابة أن تقدمها له . إذ هو يخشى أن يتسرع للانسحاب من النقابة فتضيع عليه فائدة الاشتراك الذى كان قد والى دفعه زمنا طويلا . ومن جهة أخرى فإن النقابة ترى فى توطيد نظام التأمين والمساعدة التبادلية مايعود العمال الاحتياط للمستقبل ويرفع شأن العامل ماديا وأدبيا . وتلك هى الغاية التى تبذل النقابة فى سبيلها ما تستطيع من جهد . فالمبالغ التى تقدم إلى الأعضاء أو إلى ورثتهم تنفعهم وقت الحاجة وتنقذهم من مذلة السؤال . وفيما تدفعه النقابة للعمال وقت الإضراب ما يشجعهم على مواصلته فلا يضطرون إلى وقفه رغم عدم إجابة مطالبهم تحت تأثير الحاجة والعوز .

كذلك فإن النقابات قد تقدم إلى العمال إعانات تساعدهم على تحمل نفقات الانتقال من الجهات التى قل فيها طلب العمل إلى الجهات التى قلت فيها الأيدى العاملة . كما تدفع لهم إعانات للبطالة . وفى ذلك مايساعد على تحقيق التوازن بين العرض والطلب فى سوق العمل . ويحد من الانخفاض الكثير فى الأجور .

والواقع أن النقابة أعرف من غيرها بظروف سوق العمل . فهى تستطيع أن تدل العامل على أماكن العمل الخاليه . كما تستطيع(١) بسهولة أن تعرف ما إذا كان العامل لايجد حقا عملا ما . أو أنه يفضل البطالة على العمل مادام يتلقى بعض الإعانات . وفى ذلك ما يفسر اعتماد الحكومات على النقابات أحيانا . كما هو الحال فى انجلترا وفرنسا فى توزيع ما تقرره تلك الحكومات من إعانه على العمال العاطلين .

وفى مصر يحصر معظم النقابات همه فى الأغراض التعاونية السالفة . ولا تزال أغلبية العمال ترى أن مهمة النقابة تنحصر أساسا فى تقديم المعونات لهم وقت الحاجة .

وفى ذلك يقول بتلر(٢) «وقد استطاعت معظم النقابات أن تسير على نظام التعاون ولكن المبالغ التى لديها بوجه عام قليلة جدا فالأعضاء يعالجون مجانا إذا ما أصابهم المرض ويحصلون على المعافاة القضائية إذا أردوا رفع دعاوى

---

(١) Marchall-Economics of Industry. 1932 page 363.

(٢) بتلر — تقرير عن حالة العمل والعمال بمصر ١٩٣٢ ص ٢٢ .

بطلب تعويض عما وقع لهم من إصابات أو إذا رفتوا بدون وجه مشروع ، كما يحصلون أحيانا على مساعدة مالية صغيرة إذا كانوا عاطلين ، والغالب فى هذه النقابات أنها جمعيات تعاونية وليس لها — كجماعة — سوى نفوذ ضئيل فى الذود عن مصالح الأعضاء من الوجهة الاقتصادية والفنية .

ولا زال هذا القول ينطبق على معظم النقابات بعد الاعتراف بها .

وقد جاء بالمادة التاسعة من قانون نقابات العمال بمصر والصادر سنة ١٩٥٢ أن النسبة المئوية التى يجب أن تنفقها النقابة على شئون العمال الصحية والاجتماعية يجب ألا تقل عن ثلث إيراداتها السنوية . ولكن قلما تصل نقابة إلى صرف هذه النسبة إذ تستوعب المصاريف الإدارية معظم إيراداتها .

وقد أنشأت بعض النقابات صناديق للتوفير والتأمين سجلت لائحتها بمصلحة العمل ولكن نظرا لضآلة اشتراكات الأعضاء فإن جهود هذه الصناديق لازالت محدودة .

ولا يقتصر نشاط النقابة الاجتماعى على ما سبق بل يمتد إلى ميادين أخرى . فالنقابات تنشىء أحيانا لأعضائها جمعيات تعاونية للاستهلاك تتمكن من محاربة الوسطاء . ويقوم فى بعض البلاد تعاون وثيق بين التعاونيين ونقابات العمال . ففى انجلترا كثيرا ماقدمت البنوك التعاونية قروضا هامة للنقابات ، كذلك كثيراً مايعتمد العمال على المحلات التعاونية للجملة فى تموين الإضرابات وينصح البعض (١) بالعمل على زيادة هذا التعاون وأن يكون مظهره الاقتصادى أقوى وأوضح .

كذلك قد تنشىء النقابة مكاتب مجانية للتخديم يتلاقى عندها عرض العمل بطلبه على أن أرباب الأعمال قد لا يقبلون على تخير عمالهم من بين من تعرضهم النقابة (٢) ولا يمنع ذلك قيام النقابة بخدمة العمال فى هذا الميدان ولو بطريق غير مباشر حيث يتطلب إليها أحيانا أن تساهم مع ممثلى أرباب الأعمال فى الإشراف على مكاتب للتخديم المجانية التى قد تنشئها البلديات . مثل المكاتب التى أنشأتها البلديات الألمانية منذ أواخر القرن الماضى والتى نجحت هناك إلى حد كبير دعا بعض البلاد الأخرى كفرنسا إلى تقليدها .

وفى مصر لكثير من النقابات مستشارون من المحامين بعضهم متطوعون وبعضهم بأجر يدلون للنقابات بآرائهم فى الموضوعات التى يطلب منهم فحصها . أما النقابات التى ليس لها مستشارون فتلجأ غالبا إلى مكتب العمل فى هذا الشأن .

وكذلك فإن لمعظم النقابات والحرف أطباء يقومون بعلاج الأعضاء المرضى كما يصرف لهم الدواء بدون مقابل حتى ثمن معين . أما نقابات المنشئات فلم يعد العلاج الطبى موضع اهتمامها خصوصا بعد أن ألزم قانون عقد العمل الفردى الصادر سنة ١٩٤٤ والمعدل سنة ١٩٥٢ المنشئات الكبرى على تعيين أطباء لعلاج العمال المرضى وصرف الدواء اللازم لهم بدون مقابل .

وقد اهتمت بعض النقابات فى مصر بتخديم الأعضاء العاطلين ، إلا أن مصلحة العمل لم تعترف لها رسميا بهذه المهمة وخاصة بعد صدور قانون تخديم العاطلين .

وأخيرا كثيرا ما تعنى النقابات برفع مستوى أعضائها الثقافى . وذلك بتزويدهم بالمعلومات الفنية الخاصة بحرفهم وبالعمل على ترقية معلوماتهم العامة . ويتم ذلك بإنشاء مكتبات أو تنظيم محاضرات أو افتتاح المدارس

---

(١) Cole-Organised Labour — 1924, Page 209/112.

(٢) Capital et Cuche — Precis de legislation industrielle, 1936 P. 176 et S. S

الفنية . بل قد تنشىء النقابات جامعات حقيقية تقوم بدراسات عميقة فى المسائل العلمية والفنية والاقتصادية والاجتماعية وتبين وجهة نظر الطبقة العاملة فيها . وفى هذه الجهود ما ينفع العمال حيث يرتقى مستواهم الثقافى والفنى فتزداد أجورهم . كما أن فيها نفعا للأمة على وجه العموم إذ لا يخفى أن من أجل الخدمات العامة تنوير أذهان العمال وتبيان مالهم من حقوق وواجبات .

وقد أنشأت بعض النقابات فى مصر فصولا دراسية لمكافحة الأمية خصوصا على أثر اهتمام الحكومة بهذا الموضوع وإصدارها لقانون مكافحة الأمية سنة ١٩٤٤ ، إلا أن هذه الفصول لم تصادف كثيرا من النجاح لأن معظم العمال يمضون ساعات طويلة فى العمل الشاق ويكونون مرهقين عند انتهائه بحيث لا يشعرون بنشاط ما لتلقى أى دروس .

وعلى العموم فإنه كلما توطد مركز النقابات وارتقى نظامها ، كلما كان نشاطها الاجتماعى أكبر . ويكفى أن نذكر أن المنشئات الاجتماعية التى أنشأتها نقابات العمال واتحاداتها فى فرنسا حتى سنة ١٩٢٠ كانت تزيد على أخمسة آلاف منشأة . أما فى بعض البلاد الأخرى التى بلغت نقاباتها درجة أكبر من الرقى والتنظيم وخاصة فى انجلترا فقد كان هذا النشاط أبعد مدى وأعم أثراً(١) .

٤ — الهيئات الأهلية التى تؤدى خدمات اجتماعية للعمال .

يوجد فى المدن الصناعية عدد كبير من الهيئات الأهلية التى تؤدى خدمات اجتماعية للعمال كالمستشفيات والمستوصفات والأندية والمطاعم الشعبية ألخ . وتمتاز هذه الهيئات بالحرية والحماس والمرونة وتحظى بفرص واسعة للتجارب .

وتخضع الهيئات والجمعيات الأهلية فى مصر للقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٤٥ بشأن تنظيم الجمعيات الخيرية والمؤسسات الاجتماعية إلا إذ شكلت وسجلت طبقا لأحكامه .

وتحصل الهيئات الأهلية على مواردها من الاشتراكات والتبرعات وفى بعض الأحيان من الإعانات الحكومية ، وتؤدى هذه الهيئات عادة خدماتها لأفراد الشعب بوجه عام ويستفيد منها بنوع خاص عمال المنشئات الصناعية الصغيرة . إلا أن بعضها يقوم بإبرام اتفاقيات خاصة مع المنشئات الصناعية الكبيرة لخدمة عمال هذه المنشئات ويلاحظ هذا الاتجاه فيما يتعلق بالمستشفيات والمستوصفات ، ومن الهيئات التى أنشئت أخيراً لخدمة عمال المنشئات الصناعية فى مصر المؤسسة الصحية العمالية لهيئة التحرير المسجلة بوزارة الشؤون الاجتماعية تحت رقم ٢٥ القاهرة بتاريخ ١٩٥٣/٧/٩ وتهدف إلى علاج المرضى من عمال المنشئات التى تتعاقد مع المؤسسة فى حدود ما ينص عليه قانون عقد العمل الفردى فيما يختص بعلاج العمال .

وقد درجت معظم المدن الأوربية والأمريكية منذ عهد بعيد على إنشاء اتحادات للجمعيات الخيرية تعمل على التنسيق بينها وتوجيه سياستها بقدر المستطاع حتى يمكنها أن تعالج المشاكل التى تواجهها خير علاج .

وقد أصبحت الحاجة ماسة اليوم لإنشاء اتحادات للجمعيات الخيرية والمنشئات الاجتماعية بالمدن الهامة لتحقيق الأغراض الآتية :

---

(١) Ovalid-Les groupements professionnels en France e a l'etranger, [Cours de Doctorab Faculte des Paris, 1935/36 P. 390/93.

١ — تبادل الأفكار والمعلومات بواسطة الاجتماعات والمؤتمرات الدورية وتزويد القائمين بأمر الجمعيات بالمعلومات الفنية وأساليب الخدمة الاجتماعية التى من شأنها رفع مستوى خدمات هذه الجمعيات وزياده نفعها لعملائها

٢ — إنشاء سجل للإحسان يرمى إلى جمع المعلومات عن جميع الحالات التى تحصل على مساعدة من مختلف الجمعيات لمنع تكرر هذه المساعدة والقضاء على محترفى التسول .

٣ — إنشاء مركز للتوجيه والمساعدة يستقبل كل شخص فى حاجة إلى المساعدة ويزوده بالمعلومات اللازمة ويوجهه إلى المنشئات التى يمكنها أن تساعده .

٤ — بحث الحالة الاجتماعية بمختلف الأحياء والاهتمام بتشجيع إنشاء مؤسسات جديدة مما أظهرت التجربة الحاجة إليه ، فيقوم الاتحاد بوضع المشروعات الاجتماعية ويتولى تقديمها للهيئات والحكومة عند الحاجة كما يعمل على تجنب تكرار نواحى النشاط والجهود فى المنشئات الموجودة .

٥ — إنشاء مكتب للاستعلامات بالمسائل الاجتماعية يعنى بجمع مختلف الوثائق الاجتماعية اللازمة عن كل ما يتعلق بالخدمة الاجتماعية . ويقوم بتزويد الأفراد أو الهيئات بالبيانات التى تطلب منه . ويعنى بإصدار مجلة شهرية للخدمة الاجتماعية وكتيبات عن أهم نواحى الخدمة الاجتماعية . كما يقوم بجمع المعلومات الصحيحة عن أغراض ونواحى نشاط المنشئات الاجتماعية المحلية ويتولى نشرها فى شكل دليل سنوى .

لذا أرى تكوين لجان فى المدن الهامة تمثل فيها الجهات الحكومية والمنشئات الاجتماعية المختلفة لبحث هذا المشروع والعمل على تحقيقه .

٥ — الخدمات التى تؤديها المنشئات الحكومية :

أنشأت الحكومة المصرية وبعض البلديات كثيرا من المنشئات الصحية والاجتماعية التى يستفيد منها وذلك بمقتضى قوانين أو قرارات وزارية أو أوامر إدارية . ورغم أن هذه المنشئات تحصل بسهولة على الاعتمادات المالية اللازمة لإدارتها إلا أن عملها غالبا محدود بسبب كثرة القوانين واللوائح التى تنظمها .

ويختلف توزيع المصروفات الاجتماعية بين المنشئات العامة والخاصة من بلد لآخر ومن عصر لآخر . وكثيرا ما يأسف البعض لزيادة تدخل الدولة فى هذا الميدان وينسون أن عدم تدخلها لا يؤدى إلا إلى نقل الالتزام الاجتماعى من جهة لأخرى فإذا لم تعلم الحكومة الأطفال يكون من واجب أصحاب العمل إنشاء المدارس إذ لا يمكنهم أن يعهدوا إلى عمال أميين بإدارة الآلات الدقيقة . ومن ثم فإن المنشئات الاجتماعية العامة التى تقيمها الحكومة تعفى الهيئات المنتجة من تحمل المصروفات الاجتماعية من جهة وتزيد من إنتاج هذه الهيئات من جهة أخرى .

على أننا نرى إذا كان لا بد من إنشاء الخدمات الاجتماعية فى المدن فيجب أن تتبع هذه المنشئات المجالس البلدية والمحلية ونرى فى ذلك الأخذ بالمقترحات الآتية :

١ — مساهمة كل مجلس فى إنشاء مكتب للخدمة الاجتماعية وقد يكون رئيس المكتب هو العضو الذى يمثل وزارة الشئون الاجتماعية فى المجلس المحلى .

٢ — نرى أيضا أن تضع وزارة الشئون الاجتماعية بالاتفاق مع وزارة الشئون البلدية والقروية توجيهات وتعليمات للجان الشئون الاجتماعية بالمجالس البلدية والقروية لكى يتحقق الغرض من وجودها . خصوصا فيما يتعلق بالقيام بالبحوث الاجتماعية المحلية ، ووضع برامج الإصلاح الخاصة بالبيئة .

٣ — لا تفى موارد المجالس البلدية بالصرف على الأعمال الكثيرة التى تقوم بها هذه المجالس نظرا لضآلة

الإعانة التى تمنحها الحكومة ونرى أن تمنح هذه المجالس ضريبة الأملاك المحصلة من المدينة التى يدير شئونها المجلس . فالانتفاع بهذه الضريبة ما هو إلا تقرير حق مكتسب لأن الأهالى إنما يدفعون ضريبة الأملاك لتصرف فى مرافقهم .

الخـــلاصة :

لكى يمكن إدارة شئون العمال إدارة صحيحة يجب أن تضع كل منشأة سياسة واضحة تقوم على الأسس الآتية :

١ ــ النظر إلى العلاقات الصناعية بروح العطف وتقدير ظروف العامل الذى يوجد فى مركز لا يحسد عليه بالنسبة لصاحب العمل . ومن ثم يجب أن تراعى الإدارة مصالح رأس المال والعمال معا .

٢ ــ العناية بتحسين أحوال العمل بتنظيم ساعات العمل وفترات الراحة والاهتمام بالأحوال الصحية لبيئة العمل وجعلها ملائمة للعامل . أى تنظيم كل ما يتعلق بالحرارة والتهوية والرطوبة والإضاءة والضوضاء ومكافحة التعب والملل . وقد ثبت أن للعناية بهذه المسائل أثراً كبيراً فى زيادة الإنتاج .

٣ ــ العناية بالعوامل النفسية المحيطة بالعامل فالعمال لهم وجدان طبقى خاص يجب فهمه وهم يعملون وفقا لدوافع مختلفة قد تكون إيجابية كالأمل فى زيادة الأجر أو الرغبة فى الترقى أو فى الحصول على رضاء الرؤساء والزملاء . وقد تكون سلبية كالخوف من تخفيض الأجر أو الفصل أو عدم رضاء الرؤساء أو الزملاء ، ويجب أن نعمل على رفع الروح المعنوية بين العمال على ضوء هذه الدوافع .

٤ ــ عدم النظر إلى المنشأة الصناعية كمنظمة اقتصادية فقط يقاس فيها كل شىء بمقياس أسعار التكلفة والأرباح والقدرة الفنية بل يجب اعتبارها أيضا منظمة اجتماعية يشبع داخلها الأفراد والجماعات مطامحهم العديدة وأن يسود بينهم جو من الإخاء والأمن والعمل على تنظيم الإنتاج على أساس تقسيم العمال إلى جماعات متجانسة يقودها رؤساء أكفاء . وقد أثبتت التجارب العلمية أهمية العناية بالمسائل الاجتماعية فى رفع معنوية العمال وزيادة إنتاجهم .

٥ ــ يجب أن تهدف الخدمة الاجتماعية فى الصناعة إلى تكييف العمال فى البيئة الصناعية وتنظيم أحوالهم الصحية والاقتصادية والاجتماعية . ويجب أن تقوم على العدالة لا الإحسان وأن تتجه نحو الوقاية قبل العلاج . ولكى يمكن نشر الخدمة الاجتماعية فى الصناعة يجب البدء بدراسة أحوال الصناعة والعمال الذين يعملون بها دراسة علمية ، ثم تهيئة العمال لقبول الخدمات التى يحتاجون إليها والتدرج فى إدخال هذه الخدمات وفقا لظروف كل منشأة مع اشتراك العمال فى إقامتها والنهوض بها . كما يجب أن يعهد إلى الأخصائيين الاجتماعيين بإدارة هذه الخدمات .

وعلى العموم فان إدارة وتنظيم شؤون العمال لا تقل أهمية عن المشاكل الصناعية والاقتصادية نفسها . وإذا كانت هذه المشاكل هى بعض عناصر النمو الاقتصادى فإن المشاكل الإنسانية هى العنصر الهام فى هذا النمو ويل وأن العناية بها أكثر ضرورة من المسائل المادية المحضة . إذ أن اتجاهات الأفراد حتى التى تشكل إرادتهم فى زيادة الإنتاج والدخل(١)

ومن الواضح ضرورة تدخل الحكومة لتحسين الأحوال الصحية والاجتماعية ، إلا أن سياسة الحكومة الاجتماعية تعتمد إلى حد كبير على قدرة الإدارة الحكومية نفسها وعلى مدى نشاط الهيئات الاقتصادية والاجتماعية المختلفة .

---

(١) R. W. Cox : Facteurs humain du developpement industriel Revue International du Travail. Vol LXVI, 1952. P. 275.

ولذلك فإننا نرجو أن تعنى مصلحة العمل والغرف التجارية والصناعية وغيرها من الهيئات الخاصة بإدارة شؤون العمال وفقا للأساليب العلمية الحديثة وأن توجه هذه الهيئات عناية أصحاب الأعمال إلى هذه الناحية وإلى الاستعانة فى ذلك بالإخصائيين — ونرى فى ذلك الأخذ بالمقترحات الآتية :

١ — تكوين لجان تعاونية فى المدن الهامة لتنسيق الخدمات الاجتماعية فى الصناعة تضم مندوبى المصانع والخدمات المشتركة ونقابات العمال والهيئات الأهلية والحكومية وتعمل على دراسة مشاكل العمال بالطرق الفنية السليمة لتحديد احتياجاتهم ثم تقوم بإعداد البرامج التى تواجه هذه الاحتياجات ويعهد بتنفيذها إلى الهيئات التى يتناسب نشاطها وطبيعة تكوينها مع العمل المكلفة به .

وكذلك تعمل هذه اللجان على تنسيق خطط الهيئات تجاه المشاكل المختلفة كما تعنى بالحد من ازدواج الجهود وتكرارها وتقوم بإثارة الوعى العام وتحث الأفراد على الاهتمام بالخدمات الاجتماعية مع تقديم المشورة للأعضاء وتنظيم الاجتماعات العامة والمؤتمرات من وقت إلى آخر .

٢ — العمل على تشجيع إنشاء الجمعيات والمؤسسات العلمية التى تعنى بمسائل العمل والعمال فالهيئات الأهلية تمتاز بالحرية والمرونة وتحظى بفرص واسعة للتجارب، ومن أهم هذه الجمعيات : —

جمعية لإدارة شؤون العمال ، جمعية للتدريب المهنى ، جمعية لرعاية العمال والترفيه عنهم ، معهد للصحة الصناعية والوقاية من إصابات العمل ، معهد لعلم النفس الصناعى جمعية للتنظيم العلمى للعمل ، جمعية لتثقيف العمال وتنظيم أوقات فراغهم ، جمعية تشريع العمل .

ويجب أن تمد الحكومة هذه الجمعيات والمؤسسات بالإعانات الكافية حتى تستطيع التوفر على دراسة المسائل التى أنشئت من أجلها ونشر بحوثها وإرشاد كل من يهمهم أمرها .

٣ — العمل على إنشاء عدة معاهد لتكوين الفنيين الذين يتصلون بمسائل العمل فينشأ معهد لتكوين مديرى إدارة شؤون العمال وآخر للرعاة الاجتماعيين وثالث لتكوين سكرتيرى النقابات فبمثل هذه المعاهد يمكن تكوين طبقة ممتازة من الأخصائيين الذين يمكنهم أن يضطلعوا بعملهم على خير وجه ويحسن أن تكون هذه المعاهد أهلية تعينها الحكومة واتحادات الصناعات واتحادات النقابات .

وختاما فإن إدارة وتنظيم شؤون العمال تنظيما صحيحا يعود بالنفع على العمال وأصحاب العمل ويؤدى بالتالى إلى زيادة الإنتاج وهو ما تصبو إليه جميع البلاد .

إعداد الاخصائيين الاجتماعيين والرواد فى محيط عمال المصانع بالمدن

للأستاذ بحيى درويشه (مصر)

كان المجتمع الإنسانى فى فجر التاريخ مجتمعا بدائيا — بيئة بسيطة وحياة فطرية خالية من المشاكل والتعقيد — فلما تقدمت العصور بالإنسان وأخذ فى تكوين ما يسمى بالمجتمع وتناولته الحضارة وعوامل التطور بدأت مشاكله فى الظهور واضطر إلى التفكير فى حل هذه المشاكل التى تتصل اتصالا مباشرا بكيانه الاجتماعى .

وكان تفكيره فى مبدأ الأمر بدائيا كالمجتمع الذى نشأ فيه فكان منصبا على مجرد المساعدة والإحسان ولم يكن يفرق بين فرد وآخر من حيث أسباب فقره أو ظروفه الخاصة ، ثم تطور هذا التفكير وأصبح القائمون على أمر الأعمال الخيرية يفكرون فى الأفراد كجزء من المجتمع من حيث مشاكلهم الاقتصادية والاجتماعية وعلاقتها بالبيئة التى يعيشون فيها، ثم ظهر لهم تعدد احتياجات الفرد وضرورة العمل على تنظيم برنامج لسد هذه الاحتياجات، ويساعد على ذلك تقدم علم الاجتماع وتغير الأفكار الفلسفية والنظريات السياسية وتقدم علوم الطب الوقائية والعلاجية وعلم النفس والصحة العقلية والاقتصاد وغيرها . وقد ساعد على ذلك نشأة الرأى القائل بضرورة وجود فن من الفنون يعالج هذه المشاكل جميعها ويعمل على حلها. وتطورت هذه الفكرة مع مرور الزمن خصوصا فى العالم الغربى إلى أن صار المجتمع يعتبر الخدمة الاجتماعية فنا من الفنون المعترف بها له أصوله وأسسه ونظرياته وميادين تطبيقه

ولا يمكن أن يصل علم أو فن مهما كانت خطورته وأهميته إلى مستوى اعتراف المجتمع به إلا بعد أن يمر فى مراحل طويلة من التجارب وأطوار كثيرة من التكوين . ومهنة الخدمة الاجتماعية لا تشذ فى هذا الوضع عن أى مهنة أخرى كالتعليم والطب والهندسة . ولما كانت هذه المهنة تتأثر مباشرة بالتطورات الاجتماعية المختلفة ويقظة الضمير الاجتماعى فى العالم فقد شعر المصلحون الاجتماعيون بضرورة البحث والتحرى فى هذا الميدان حتى يوفوه حقه من المعرفة والتعريف .

وقد اتسع أفق الخدمة الاجتماعية اتساعا كبيراً فى الخمسين سنة الأخيرة فبعد أن كانت فى أول الأمر تعمل على مساعدة المحتاجين بالإعانات المالية اتجهت إلى مساعدتهم بطرق أخرى تتمشى مع طبيعة نوع الاحتياج وتتصف بشىء من الاستقرار والاستمرار واتخذت من هذه المساعدة سبيلا إلى حل مشاكلهم بتحليل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بهم، ثم تعدت ذلك فأصبحت تهتم بمشاكل الفرد النفسية علاوة على مشاكله الأخرى ثم جاوزت ذلك كله إلى أمور أخرى منها تنظيم وقت الفراغ وسن التشريع الاجتماعى اللازم والنهوض بمستوى الفرد والجماعة وتنظيم المجتمع إلى غير ذلك من الأمور .

والخدمة الاجتماعية كغيرها من الأمور تحتاج إلى دراسة نظرية وعملية لا يمكن للفرد أن يمارسها إلا بعد مران كاف تسبقه دراسة مستفيضة لنواحيها المختلفة تمكنه من الإلمام بعناصر هذا الميدان وتوجهه التوجيه الفنى السليم . وإذا راجعنا أى سياسة أو مشروع إنشائى نجد أن الاعتمادات المالية الكافية وحدها لا تكفى لضمان النجاح إلا إذا توفر الموظف الكفء، وقد تتفق ظروف العمل من جميع النواحى ولكننا نجد أن بعضها ناجح مستمر وبعضها

فاشل متوقف وإذا بحثنا وراء هذا النجاح والفشل نجد أن موضوع اعداد الموظفين وتدريبهم يكمن دائما وراء ذلك ويحدد اتجاه العمل وسيره .

وقد طفرت الخدمة الاجتماعية فى السنين الأخيرة طفرة كبيرة نتيجة لتطور الحياة وتشعب نواحيها، فمنها ما يتصل بمشاكل المجتمع الريفى أو الحضرى وما يتصل بالشباب أو الطفولة أو الشيوخ وما يتصل بالرجال والنساء وكذلك منها ما يرتبط بإجراء البحوث وإعداد الإحصائيات الاجتماعية المختلفة، وإذا تصفحنا الكتاب السنوى للخدمة الاجتماعية التى تصدره مؤسسة راسل سيج بنيويورك نجد أكثر من تسعين موضوعا تعالجها فروع الخدمة الاجتماعية المختلفة ، نذكر منها على سبيل المثال ميدان خدمة الفرد وخدمة الجماعة وتنظيم المجتمع وإدارة المنظمات الاجتماعية والخدمة الاجتماعية الطبية والخدمة الاجتماعية الريفية والخدمة الاجتماعية العمالية وأعداد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية وغيرها، وإعداد الإخصائيين والرواد الاجتماعيين فى محيط المصانع والمدن يرتبط بالخطط اللازمة بإعداد الإخصائيين الاجتماعيين عموما وإن كان يختلف عنها بعض الشىء من حيث تفاصيل العمل ومحتوياته وبرامجه .

والخدمة الاجتماعية بوجه عام فن يهدف إلى مساعدة الأفراد على الحصول على مستوى أو فى من المعيشة من حيث الصحة والتغذية والملابس والمسكن والمستوى الاقتصادى مع تكافؤ الفرص أمام كل فرد لكى يحقق بإمكانياته أقصى ما يستطيعه من سعادة لنفسه وللمجتمع الذى ينتسب إليه . والغرض من معاهد الخدمة الاجتماعية إعداد طائفة من الفنيين الذين يمكنهم مساعدة الأفراد على تحقيق هذه الغايات فى ظل البرامج الإصلاحية الناشئة فى الدولة من حيث التعليم والصحة العامة والإصلاح الزراعى ورفع المستوى الاقتصادى وغير ذلك من نواحى الخدمات العامة . وإن أهداف النهضة الحديثة التى تشمل البلاد العربية تلقى على عاتق هذه البلاد مسؤولية كبرى لإعداد المتخصصين فى الخدمة الاجتماعية وفروعها المختلفة ليضطلعوا بتبعاتهم الجديدة فى مجتمع جديد يتطور تطورا سريعا نحو أهداف جديدة وآفاق واسعة .

وإعداد الإخصائيين والرواد الاجتماعيين فى محيط الطبقات العاملة يجب أن يتم فى معاهد خاصة للخدمة الاجتماعيه تخضع فى نظمها لأسس عامة نذكر منها :

أولا : الغرض من المعاهد اعداد المشتغلين الذين يستطيعون من الوجهة الشخصية والفنية القيام بتنفيذ برامج الخدمة الاجتماعية التى تعدها الدولة

ثانياً : أن تكون الدراسة فى هذه المعاهد فى مستوى عال على غرار كليات الجامعة ويقبل فيها الطلاب للدراسات الصباحية على أن تتاح الفرصة لمن يتوافر لديهم المؤهلات المطلوبة ممن يعملون فى الصباح ويرغبون فى الدراسة المسائية .

ثالثاً : يستحسن أن تكون هذه المعاهد حكومية تحت إشراف الوزارة المختصه بالتعليم على أن تشجع الهيئات الأهلية التى لديها القدرة المالية والفنية على العمل فى هذا الميدان تحت إشراف الجهات الحكومية .

والمشروعات الأهلية تمتاز دائما :

(ا) بالحرية التامة فى إعداد البرامج ورسم السياسة العامة والمرونة فى العمل .

(ب) البدء بالمشروعات التى يرى البدء فيها والتى تطابق الاحتياجات القائمة .

(ح) الابتعاد عن أخطاء المركزية .

(و) تدل المشروعات الأهلية على حساسية الجمهور ونضوجه ورغبته فى المساهمة الفعالة فى سد احتياجاته المختلفة بدلا من الاعتماد الكلى على السلطات الحكومية فى كل شىء .

أما المشروعات الحكومية فتمتاز بما يلى :

(ا) الثبات المالى الذى يأتى من اعتماد الحكومة لميزانية المشروع .

(ب) ويستطيع هذا — تحت الإدارة الصالحة — احتمال النجاح ونمو الإمكانيات وسهولة القضاء على الصعوبات التى تنشأ عن قلة المال .

غير أنه يتعين علينا ألا نغفل أن المشروعات الحكومية تكمن وراءها خطورة المركزية وأضرارها وإغفال معاونة الأهالى والأفراد والجهود وعدم الرغبة فى التجريب اعتمادا على الأوامر الصادرة من السلطة المركزية دون سواها . وعلينا أن نوازن دائما بين هذه المزايا وهذه العيوب ونحاول أن نستخلص من أى النظامين ما يلائم احتياجاتنا المحلية وإمكانياتنا وما نضمن معه الوصول إلى الأهداف المطلوبة من إعداد المشتغلين بالخدمة الاجتماعية الإعداد المطلوب .

رابعا : يقسم البرنامج فى هذه المعاهد بحيث يشمل ثلاث نواح هامة .

١ — مواد اعدادية — إذ أن الخدمة الاجتماعية تتصل بكثير من العلوم والفنون الأخرى فهى فن يتقابل فيه كثير من نواحى المعرفة المتصلة بحياة الفرد والجماعة وقد يتسنى للمحامى مثلا أن يترافع فى قضية مادون أن يعرف شيئاً عن التربية والصحة العامة مثلا ولكن الإخصائى الاجتماعى يجب أن يلم بكثير من العلوم الأخرى لأنه يستخدمها فى علاج مشاكل الأفراد التى قد يكون مصدرها صحيا أو تعليميا أو اقتصاديا أو اجتماعيا . ومن هذه المواد الاعدادية — علم الاجتماع الذى يوضح لنا النظام القائم فى الأسرة ومدى سلطة الآباء والتقاليد وتماسك الأسرة وأثر الدين فى الجماعات وسلوكها والتكوين الاجتماعى كالأسرة والدولة والمدرسة والتطور الاجتماعى وطبيعته وأسبابه والفرد من النواحى البيولوجية والسيكولوجية وتأثر الفرد فى الجماعة والجماعة فى الفرد والقيادة والتوجيه فى المجتمع إلى غير ذلك .

وعلم النفس وهو من أهم العلوم المتصلة بالخدمة الاجتماعية خصوصا علم النفس الصناعى الذى يوضح لنا عوامل الإنتاج وشخصية العامل وتأثير الحالة النفسية للعامل على إنتاجه ونفسية الجماهير وغير ذلك .

والاقتصاد حيث يدور الكثير من مشاكلنا حول المستوى الاقتصادى المنخفض للأفراد والأسر وعناصر الإنتاج الصناعى والزراعى لصلتها المباشرة بالاقتصاد القومى وموارد الثروة .

والإحصاء الذى يطبق فى البحوث الاجتماعية على مقياس واسع ويصور كل حالة تصويرا صحيحا . والطب إذ ينتج الكثير من المشاكل الاجتماعية عن الإصابة بالأمراض ولذلك يتعين أن يتعاون الطبيب والإخصائى الاجتماعى فى تحديد المشكلة ومداها وعمقها فالعامل المصاب بالسل قد يرفض الذهاب للمصح للعلاج إذا علم أن هذا يتطلب منه أن يكون بعيداً عن أسرته عدة شهور ولا يوجد من يتولاها بالرعاية . فإذا علم أن أسرته ستكون موضع رعاية الباحث الاجتماعى فإنه ولا شك يتقبل العلاج بسهولة كما أن حالته النفسية ستساعد حينئذ على إتمام العلاج بنجاح .

والتربية إذ من المهم أن يلم الإخصائى الاجتماعى بنظريات التربية الحديثة لأنه يستغل ذلك فى علاقاته مع العمال من حيث الإرشاد والتعليم والتوجيه . والقانون إذا يتعين على المشتغل بالخدمة الاجتماعية فى محيط العمال أن يلم

بالقوانين والتشريعات المختلفة الموضوعة لتنظيم العمل وغيرها مما يتصل اتصالا مباشراً وغير مباشر بهذه الناحية بالذات . ثم الدين والدين فى البلاد العربية عموما عنصر فعال فى حياة الأفراد والجماعات فهو قوة محركة دافعة لايمكن للإخصائى الاجتماعى تجاهلها فإذا ألم بأصوله أمكن استغلاله فى علاج الكثير من المشاكل. فلو أمكن للإخصائى إقناع العامل مثلا عن طريق قواعد الدين فإنه يقبله دون مناقشة .

وغير هذه العلوم ما يتصل بالعادات والتقاليد والخرافات السائدة فى المجتمع فهى جزء من مقوماته كما أنها جزء من حياة الأفراد لايمكن تجاهله أو الإقلال من شأنه فإذا أمكن للإخصائى الاجتماعى أن يحرر العمال من الخرافات ويجعلهم يؤمنون بالحقائق الثابتة استطاع مساعدتهم بطريقة فعالة — كل هذه العلوم وغيرها لا غنى للمشتغل بالخدمة الاجتماعية بين عمال المصانع عنها بل إنه لا يستطيع السير فى عمله دون الإلمام بها .

٢ — المواد المهنية : وهذه هى المواد التى تعالج موضوعات الخدمة الاجتماعية المختلفة كخدمة الفرد وتنظيم المجتمع وإدارة المؤسسات والخدمة الاجتماعية الطبية والخدمة الاجتماعية المدرسية والأحداث المنحرفين والتشريع الاجتماعى والخدمة العمالية والخدمة الاجتماعية الريفية وغيرها . ويجب أن يكون هناك نوع من التخصص فى نهاية السنة الرابعة فيختار الطالب الميدان الذى يتفق وميوله ويعد مشروعه العملى .

٣ — التدريب العملى : والغرض منه إعطاء الطالب الخبرة اللازمة فى تطبيق النظريات المختلفة التى يدرسها تحت إشراف دقيق ويجب أن يقوم التدريب العملى على أسس معترف بها نذكر منها :

(ا) أن تكون هناك الرقابة والإشراف من جانب المعهد الذى ينتمى إليه الطالب .

(ب) أن تتوافر هذه الرقابة أيضا من جانب المؤسسة أو الهيئة التى يتم فيها التدريب .

(حـ) أن يكون هناك تنسيق فى العمل بين إشراف المؤسسة وإشراف المعهد حتى لا تتضارب الآراء .

(ء) أن تتعدد ميادين التدريب باختلاف الصناعات والبيئات المختلفة .

(هـ) أن تراعى الميول والاستعدادات الفردية بمعنى ألا يفرض نوع معين من التدريب لا يتمشى مع رغبة الطالب واستعداده .

(و) أن يراعى فى اختيار الهيئة التى يتم فيها التدريب توافر العناصر الفنية التى يمكن الاعتماد عليها فى إحكام الرقابة والإشراف والتوجيه اللازم للطالب . ويمكن الحكم على قيمة التدريب بالنتيجة التى وصل إليها فى النواحى الآتية :

(ا) فهم سلوك العامل وتصرفاته وتفسير هذا السلوك على ضوء الدوافع التى دفعت إليه .

(ب) العمل فى حدود إطار السياسة التى وضعها المصنع .

(حـ) المهارة فى التحدث مع العامل ومناقشة مشكلته معه .

(د) العلاقة الطيبة بين الإخصائى الاجتماعى وبين زملائه فى العمل .

(هـ) القدرة على تقويم عمله والحكم عليه .

(و) قبول النقد الموجه للبناء لا للهدم .

وهناك صعوبات قائمة تواجه الجهود التى تبذل لتنظيم التدريب منها :

(ا) الكثير من المصانع لا تقبل أن تتحمل مسئولية تدريب طلبة معاهد الخدمة الاجتماعية بها .

(ب) يندر وجود الفنيين فى الخدمة الاجتماعية داخل المصنع للإشراف على التدريب .

(حـ) يتعذر فى كثير من الحالات التدريب على أنواع مختلفة من الأعمال وهذه الصعوبات يمكن التغلب عليها بتقوية الصلة والعلاقات بين معاهد الخدمة الاجتماعية والمصانع عن طريق المؤتمرات المختلفة وتنظيم المحاضرات عن العمل والعمال ومشاكلهم وصلة ذلك بالخدمة الاجتماعية وغير ذلك .

٤ — المشروع العملى : لكى يتخرج الإخصائى الاجتماعى للعمل فى المصانع يجب عليه أن يعد بحثا عمليا يستخدم فيه النظريات العلمية التى درسها وطبقها فى مراحل دراسته التى نوصى أن تكون أربع سنوات . ويشترط فى هذا البحث ألا يعتمد على النقل من الكتب والتقارير والنشرات بل نوصى بأن يخرج فيه الطالب نتيجة معينة من بحثه واستقصائه . وهذه البحوث العملية التطبيقية ذات فائدة كبيرة فى تصوير المشاكل العمالية تصويرا يقوم على أساس الدراسة الواقعية وبالتالى تكون نتائجها ذات قيمة إيجابية .

التدريب أثناء العمل : إن الإعداد الدراسى فى المعاهد المختلفة لا يكفى إطلاقا للإخصائى الاجتماعى ولا يعده لمواجهة العبء الحقيقى فى ميدان العمل فى المجتمع الكبير . ولذلك يتعين عليه وعلى المؤسسة الصناعية التى يعمل فيها تنمية معلوماته أثناء قيامه بأعباء وظيفته مع إتاحة الفرص خصوصا للمبتدئين لزيادة معلوماته ويمكن تحقيق ذلك بالطرق الآتية :

(ا) إعداد مكتبة صغيرة بالمصنع توضع فيها الكتب الجديدة والمراجع والمجلات التى تتصل بالخدمة الاجتماعية العمالية وشئون العمال مع تشجيع الموظفين على القراءة والاطلاع على أن يتلى فى الاجتماعات الدورية للموظفين ملخصا عن أحد هذه الكتب يقوم بإعداده أحد الموظفين بصفة دورية .

(ب) تشجيع الإخصائيين الاجتماعيين بالمصنع على القيام بالبحوث الاجتماعية المختلفة ونشرها وواجب المصنع تشجيع هذا الاتجاه لأن الفائدة تعود على المصنع بتنظيم هذه البحوث .

(حـ) إتاحة الفرص للإخصائيين الاجتماعيين لمتابعة دراساتهم كلما كان ذلك ممكنا وليس هناك أدنى ضرر يعود على المنظمة إذا ما سمح لبعض موظفيها دراسة بعض المقررات الخاصة التى تتصل بعملهم حتى لو تطلب ذلك الانقطاع عن العمل بضع ساعات فى الأسبوع فيصبحون حينئذ أكثر دراية بما يقومون به من أعمال .

(د) ويتعين على مدير العمل أن يشجع موظفيه بصفة عامة وينهض بمستواهم ويشجع من له قدرات خاصة منهم على النهوض بها وأن يثق بهم ويشعرهم بأنهم ينتمون إلى هيئة لا يمكن أن تؤدى رسالتها إلا إذا أدى كل منهم واجبه نحوها وعليه أن يشعر كل موظف بأنه يعمل عن طريقه مع إعطائهم المثل فى الدقة والغيرة على العمل والطموح والأمل والديموقراطية ، كما أن تقوية الصلة بين جميع الموظفين بما فيهم الإخصائيين الاجتماعيين وإحكامها من شأنها زيادة احتمال النجاح فى العمل وضمان الوصول إلى الأهداف المطلوبة .

غير أن هذا الإعداد للإخصائيين الاجتماعيين للعمل فى محيط العمال فى المصانع لا يغنى عن إعداد طبقة أخرى من المساعدين والمساعدات يوكل إليهم أمر الاتصال المباشر بالعمال والعاملات ويقوم تدريبهم على أسس عامة نشير إليها فيما يلى :

(ا) يقتصر إعدادهم على سنتين فقط بعد إتمام مرحلة التعليم الإعدادى .

(ب) أن يشمل البرنامج الأسس العامة للخدمة الاجتماعية ونظمها .

(حـ) العناية بالناحية العملية أكثر من الناحية النظرية .

وقد اتضح بالتجربة أن الذين يقومون هذه البرامج والمقررات أقدر من غيرهم على القيام بالكثير من الأعمال داخل المصانع مما لا تحتاج إلى الإخصائى ويكونون فى نفس الوقت أكبر معين له على إتمام برنامجه وتنفيذه .

وأرجو أن أؤكد هنا أن ميدان الخدمة الاجتماعيه داخل المصانع يحتاج إلى العنصر النسائى احتياجا كبيرا . فالنواحى الصحية والاجتماعية والاجازات المرضية واجازات الوضع ورعاية الحالات وتشغيل النساء والأطفال فى الصناعات الخطرة والمضرة بالصحة كلها وغيرها أمور تحتاج إلى استخدام إخصائيات اجتماعيات بصفة غالبة .

العوامل المختلفة التى تؤثر على مستوى الخدمات الاجتماعية فى المصنع .

إن المصنع لا يقوم بذاته منفصلا عن البيئة التى يعمل فيها بل نجاحه يتوقف على العوامل والقوى المختلفة القائمة فى المجتمع ويتعين على الإخصائى الاجتماعى أن يلم بهذه العوامل إلماما تاما وينتفع فى توجيه برنامجه وتعديله ومن هذه العوامل :

١ ــ البرامج الحكومية كما تحددها التشريعات العمالية فهذه لها أثر كبير فى سياسة المصنع من جميع النواحى بما فيها الاجتماعية .

٢ ــ زيادة عدد السكان ونمو الصناعة نموا كبيرا وتعدد ظروف العمل .

٣ ــ الموارد القائمة كالمؤسسات المختلفة والخدمات التى يمكن الحصول عليها فإذا لم تكن هذه قائمة فهناك استحالة مادية للسير بالخدمة الاجتماعية على أساس معقول، فماذا يستطيع الإخصائى الاجتماعى أن يعمل لعامل أصيب بالسل مثلا وليس هناك مستشفى لعلاجه ، أو عامل قطعت يده أثناء العمل ولا يستطيع أن يؤدى له الخدمات اللازمة لتأهيله ؟

٤ ــ ضغط العمل وهذا يجب أن يكون مناسباً ، فلا يعقل مثلا أن يكون هناك إخصائى اجتماعى واحد فى مصنع يضم ثلاثة آلاف من العمال فلن يكون لديه الوقت أو الجهد ليكون قادراً على الإنتاج فتصبح النتيجة الحتمية انخفاض مستوى الخدمات .

٥ ــ مستوى الإخصائى الاجتماعى نفسه . فإذا كان القائمون بالخدمة الاجتماعية فى المصنع من الفنيين المعدين لهذا العمل إعدادا مناسباً كان تحقيق الأهداف التى نرمى إليها من وراء تيسير هذه الخدمات أقرب إلى الاحتمال .

٦ ــ الإيمان بقيمة الخدمة للعمال . فقد تكون هناك قوانين وتشريعات وخطط معينة للتنفيذ وإدرات مختلفة تشرف على تنفيذ الخدمات الاجتماعية اللازمة للعمال والعاملات داخل المصنع ولكننا لا نجد الإيمان بأهمية هذه الخدمات للعامل والإنتاج نفسه وفى هذه الحالة يتعذر تحقيق الأغراض البعيدة التى نهدف إليها من رواء هذه النظم، وإذا لم يكن هناك إيمان بوضع من الأوضاع خير لنا أن نوفر جهودنا ووقتنا وأموالنا لأن البذل بغير إيمان لا يفيد .

٧ ــ وهناك اعتبار هام جداً وهو استجابة العامل نفسه لما يؤدى له من خدمات عامة وتقديره لها فهذا خير مشجع لصاحب العمل وموظفيه على تكريس وقتهم وجهدهم لصالح العامل نفسه، أما إذا كفر بما يؤدى له واتخذ من هذه الخدمات موقفا سلبيا فإن رد الفعـــل من جانب من يؤدون هذه الخدمات يؤثر تأثيراً سيئا على مستواها ومداها ونتائجها .

إن إعداد الإخصائى الاجتماعى للعمل فى محيط عمال المصانع أمر يتطلبه الاتجاه الحالى فى كثير من الدول العربية حيث بدأت الصناعات تزدهر وتنمو، وهذا الإعداد يتطلب فلسفة خاصة تهدف إلى توفير الموظف الكفء والصالح لأداء الخدمات الاجتماعية للعمال لرفع مستواهم الذهنى والاجتماعى والصحى نظراً لارتباط هذا كله بمستوى الإنتاج ونوعه .

ومستقبل الأمم أمر يحدده مدى إنتاجها، فما أحرانا إذا أن نوفر لقوانا العاملة مايدفعها دفعا إلى زيادة إنتاجها .

خبراء العمل فى إدارة المؤسسات الصناعية

للأستاذ أحمد اسماعيل (مصر)

تحتل قضية الإنعاش الاقتصادى المكان الأول من عناية جميع البلدان . وليس من عجب فى هذا فإن الاهتمام بقضية كهذه كفيل بأن يؤدى إلى استقرار التقدم الاقتصادى وإرسائه على عمد ثابتة موادها تساند وتعاون عنصرى الإنتاج : العمل ورأس المال . وعلى هذا التعاون يتوقف استقرار الظروف الاقتصادية داخل المؤسسات الصناعية لبعث حركة إنتاجية واسعة النطاق .

وقد خطت مصر كغيرها من البلدان خطى محسوسة فى استصدار التشريعات العمالية التى تحقق التوازن بين حقوق وواجبات كل من فريق العمال وأصحاب الأعمال .

وقد دلت التجارب فى الدول الصناعية المتقدمة على أن التشريعات والقوانين العمالية ليست وحدها كافية لتنظيم شتى وجوه العلاقات الصناعية بين أصحاب الأعمال والعمال . وإنها على الأقل لم تكفل الاستقرار التام والسلام والمودة الدائمين فى تلك العلاقات .

لهذا اتجهت أنظار المعنيين بالشؤون العمالية إلى فكرة إيجاد أداة خاصة داخل المؤسسة يشترك فيها من هو أهل لرعاية هذه المسائل إما من ذوى الخبرة الذين عملوا طويلا فى هذا الميدان أو ممن تعلموا هذا الفن . نعم هو فن وله معاهد تسمى School of Industrial Relations .

وقد أتاحت لى زيارتى لأمريكا عام ١٩٥٢ الاتصال بأساتذة المعهد المسمى بهذا الاسم Wyne University, Detroit والغرض المطلوب من هذه الإدارة هو مراقبة تنفيذ القوانين داخل المؤسسة والعمل على ملافاة المنازعات التى تهدد الصناعة وتعرقل إنتاجها وتقدمها وضمان الاستقرار فى العلاقات الصناعية وتوثيق عرى التفاهم والتعاون بين أصحاب المؤسسة والعمال ومندوبهم تعاونا فيه إشراك فى إبداء الرأى فى المشاكل التى تواجههم والمسائل التى تتصل برفع مستواهم وتحسين أحوال معيشتهم .

ويدخل فى نطاق وظيفة هذا الإخصائى :

وظائف اجتماعية :

هى أعمال الوقاية من الإصابات والمحافظة على المستوى الصحى للعمال وإدارة المطاعم وتوفير وسائل الترفيه وتنظيم أوقات الفراغ .

وظائف اقتصادية :

هى دراسة مناهج الإنتاج وأنجع الوسائل لتوزيع الأيدى العاملة واستعمال الآلات الفنية والمواد الخام والعمل على ملافاة التبذير فى كل منهما وتعرف نسب ومعدلات التأخير والتغيب والانقطاع عن العمل ولما كان لتأليف النقابات ونموها وانتشار التعليم وتقدم الثقافة بطريق السينما والصحافة والراديو أكبر الأثر فى تهذيب ملكة الحكم

والنقد لدى العمال مما يجعل إغفال آرائهم أو الاقلال من مشورتهم ليس بالأمر المرغوب فيه فى وقتنا هذا . كان على الإخصائى أن يعمل بما أوتى من فطنة وتجارب على مشاورتهم كلما استدعى الأمر إدخال وسائل حديثة فى الصناعة لزيادة الإنتاج وتحسنه .

وخير وسيلة لهذه المشورة أن تؤلف لجنة يمثل فيها مندوبون عن أصحاب العمل ومندوبون عن النقابة أو الاتحاد وتحدد أهدافها بحيث لا تتعارض مع المسئوليات الطبيعية لصاحب العمل ، ويمكن إجمال وظائفها فى : —

١ — توفير المرافق الأولية فى المصنع أو الصناعة مثل المياه الصالحة للشرب ودورات المياه والحمامات والتدفئة والنور والتهوية والملابس الواقية .

٢ — تقديم اقتراحات وتوصيات بشأن تنظيم العمل فى المصانع وضمان كفاية وزيادة الإنتاج بطريق الحلات المنظمة والمعارض والإعلانات والاستعلامات .

٣ — توفير وسائل الوقاية وبحث أسباب الإصابات التى تقع ومعالجة ظروفها .

٤ — الإشراف على النظام العام فى المصانع فيما يتصل بسلوك العمال وتغيبهم وتأخرهم .

٥ — الإشراف على الشئون الصحية للعمال — مثل الخدمات الطبية والإسعاف .

٦ — الإشراف على شؤون التغذية والكانتين .

٧ — توفير سبل الثقافة الفنية والتعليم للعمال بتنظيم المكتبات ومراكز التدريب الصناعى وتنسيق وسائل الترفية .

٨ — وسائل نقل العمال إلى المصنع .

٩ — تنظيم أجازات العمال والرحلات .

١٠ — المساعدات والادخار .

والواقع أن مصر قد أخذت مؤسستها بالجمع بين فكرة إيجاد إداة يشرف عليها إخصائى عمالى وفكرة الشورى مما أدى إلى استقرار الأوضاع إلى حد كبير مما نأمل أن يأخذ به ويطبقه من لم يأخذ به بعد من أصحاب الأعمال والله يهدى إلى سواء السبيل .

العلاقات الصناعية والاداراة العمالية

لايوجد بمصر — فى الوقت الحاضر — معهد متخصص فى هذه الدراسات ولكن الموضوعات المندرجة فيها تدرس الآن ومنذ سنين فى كليات متفرقة من الجامعات المصرية الثلاث .

فمثلا يدرس علم النفس الصناعى والاقتصاد الاجتماعى وإدارة الأعمال الصناعية فى قسم الاقتصاد بكلية التجارة .

ويدرس علم النفس الصناعى أيضاً والاجتماع وشئون العمال والنقابات فى كلية الآداب .

وتدرس التشريعات العمالية كمادة مستقلة فى كليتى الحقوق بجامعة ابراهيم والإسكندرية .

وقد نظمت منذ سنوات جمعية علمية باسم « جمعية المشتغلين بشئون العمال » فى القاهرة هدفها الارتفاع بمستوى الإدارة العالية فى المصانع والمؤسسات .

وقد عقدت مؤتمرين لدراسة هذه المسائل كما أصدرت طائفة من المطبوعات العلمية فى هذا الشأن .

التوصـــــــية

أن تقوم إحدى الدول العربية بإنشاء معهد لهـــذه الدراسات يكون للطلبة العرب حق الانضمام إليه والإفادة من أعماله .

إستخدام الإخصائيين الاجتماعيين والخبراء

لشئون العمال فى المؤسسات الصناعية

للدكتور على فؤاد أحمد (هيئة الأمم المتحدة)

العمل هو أحد عوامل الإنتاج الرئيسية كرأس المال والإدارة والأرض . وتعتمد الصناعة على هذه العوامل الهامة ساعية ما أمكن إلى حسن استغلال هذه العوامل للحصول على أحسن إنتاج بأقل التكاليف . وقد ظلت الصناعة تحاول حتى أوقات ليست بالعيدة أن تقلل من نفقات الإنتاج فى عنصر العمل عن طريق تخفيض الأجور حتى تبين للمشتغلين فى ميدان الصناعة بأن العمل ليس مجرد عامل إنتاج يمكن التحكم فيه مثل رأس المال أو الإدارة أو الأرض بل إنه يعتمد على آدميين يختلفون فى مقدرتهم ومهارتهم واستعدادهم وكفاءتهم فى العمل، وإن التعامل مع العمل كعنصر من عناصر الإنتاج يحتاج إلى تعامل مع العمال وليس مع الأجور فحسب .

وقد بدا واضحاً للقائمين على شؤون الصناعة حاجتهم إلى تفهم العمال من الناحية النفسية والاجتماعية والصحية والاقتصادية حتى يمكن تنظيم العلاقات مع العمال وتوفير ظروف العمل الصالحة لهم للمساهمة بأكبر قسط فى تحسين وزيادة الإنتاج .

وتفهم الآدميين تخصص له ميدانه العلمى ودراساته ووسائله، وبالتالى له فئة من المتخصصين الذين هم أقدر من غيرهم على العمل فى هذا الميدان . وحاجة المؤسسات الصناعية إلى الإخصائيين الاجتماعيين والخبراء لشئون العمال تتضح إذا ما عرضنا للوظائف المختلفة التى يمكن لمثل هؤلاء المتخصصين القيام بها فى ناحية الشئون العمالية المتعلقة بصميم عمل المؤسسة الصناعية كمؤسسة إنتاجية . ويمكن تلخيص هذه الوظائف فى السبع نقط الآتية :

١ — التفهم السليم للعامل يساعد على توجيهه نحو العمل الذى يتلاءم مع استعداده وكفاءته ويدعو إلى الاستفادة منه على أحسن صورة . وقد أصبح لمقاييس الذكاء والمهارات أهميتها الكبرى فى توجيه العامل للعمل الصالح له أو تقسيم العمل بين العمال حسب استعداداتهم كما أن الدراسات الاجتماعية عن علاقة الجنس والسن والبيئة والحالة الاجتماعية (الزوجية) للعمال بنوع العمل الذى يقومون به أصبحت ذات فائدة كبرى فى توزيع العمال على نواحى العمل التى يصلحون لها .

٢ — تتوقف حماسة العامل أو ملله فى تأدية عمله إلى حد كبير على طرق التعامل مع العامل — إما فيما يختص بنظام المستخدمين أو بالنظام الإدارى للمؤسسة أو فيما يتعلق بالعلاقات الشخصية بين العامل ورؤسائه . وقد ظهر من بعض الدراسات بأن التغيير الطفيف فى وضع الأسماء للوظائف أو فى نظام الترقيات والعلاوات أو فى إعطاء التقديرات الأدبية للعمال أو غير ذلك من الوسائل التى تعمل على رفع الروح المعنوية بين العمال وتزيد من حماستهم فى العمل تؤدى إلى نتائج واضحة فى زيادة إنتاج العمال .

كما أن العلاقة السليمة التى تقوم بين رؤساء العمل — خصوصا المباشرين منهم — والعمال لها ارتباط وثيق بإقبال العامل على عمله بنشاط، وإن العلاقة العدائية أو المبنية على الخوف والكراهية تؤدى إلى إقبال العامل على عمله بكثير من التضايق والملل كلا الأمرين الذين يؤثران على الإنتاج تأثيرا مباشرا . لذلك فقد أصبح الاهتمام بناحية

إيجاد المشجعات على الإنتاج موضع دراسات علمية ساعدت الكثير من المؤسسات الصناعية فى زيادة إنتاجها ، فقد وجد مثلا لدى بعض المؤسسات الصناعية أن إعطاء شهادات التقدير الأدبية أو المكافآت المالية للأفراد أو العناصر (أجزاء المصنع) التى تزيد من إنتاجها يساعد على رفع مستوى الإنتاج للمؤسسة الصناعية بشكل واضح

٣ — إن الوعى النامى بين الطبقات العمالية لتحسين أحوالهم فى العمل وفى المعيشة وقيـــام النقابات العمالية والاعتراف بمبدأ « الممارسة الجمعية » بين العمال كجماعة من ناحية وأصحاب العمل من ناحية أخرى يتطلب تنظيما واستعداداً من قبل المؤسسة الصناعية للتعامل مع النقابات العمالية . وقد يؤدى عدم نجاح القائمين بإدارات المؤسسات الصناعية فى التفاهم مع هذه التشكيلات العمالية إلى انخفاض أو توقف فى الإنتاج مما قد يعرض المؤسسة الصناعية إلى خسائر مالية أو تسويقية خطيرة ، ومن المغامرات الخطيرة التى تقوم بها أى مؤسسة صناعية هو ترك أمر التفاهم مع النقابات لأشخاص غير فنيين فى هذا النوع من العمل الدقيق فقد يؤدى ذلك — وغالبا ما يؤدى — إلى تعقيد وتضخيم الخلافات بدلا من تسويتها وإنهائها .

٤ — إن من صالح الإنتاج توفر التفاهم بين أصحاب العمل والعمال وتكوين ما يسمى « بالشعور بالانتماء » من العمال نحو المؤسسة الصناعية التى يعملون بها . والشعور بالانتماء وهو من مكونات الولاء إنما هو اتجاه وعاطفة يحتاج إلى الأخذ بأنواع مختلفة من البرامج تتعلق بالعلاقات العمالية وبطريقة التنظيم الإدارى للمؤسسة الصناعية . والشعور بالانتماء والولاء ليس طريقة لتشجيع زيادة الإنتاج فحسب بل هما فى الواقع من العوامل الهامة التى تتدخل فى تسوية المشكلات حال قيامها أو الوقاية ضد ظهور بعض المشكلات التى تعترض الإنتاج كمشاكل التخريب والتغيب وترك العمل وغيرها من المشكلات التى تعرض المؤسسات الصناعية للخسائر المادية .

٥ — تواجه المؤسسات الصناعية عادة مشكلة تغيب عدد من العمال بدون إخطار سابق أو بسبب المرض الحقيقى أو المفتعل . ومثل هذا العدد من العمال المتغيبين — بالإضافة إلى ما يسببونه من إرتباك فى سير الإنتاج — يفقدون الإنتاج عددا من ساعات العمل تصل إلى رقم خطير على مدار العام .

كما تواجه المؤسسات كذلك مشكلة هامة فى ظاهرة ترك العمال لعملهم بالمؤسسة الصناعية التى يعملون بها إلى مؤسسة أخرى أو طلبهم النقل من نوع العمل المتدربين عليه إلى عمل آخر . تؤدى هذه الظاهرة إلى فقدان المؤسسة الصناعية لعامل متمرن مما يدعو المؤسسة إلى تمرين بديل له وفقدان فترة زمنية حتى يصل العامل الجديد إلى درجة المران والكفاءة التى كان عليها زميله السابق .

وقد واجهت هاتين المشكلتين المتعلقتين باستمرارية العمل الصناعات الحربية أثناء الحرب العالمية الثانية مما تطلب إجراء بحوث مستفيضة عن تقصى أسباب التغيب وترك العمل التى كانت تهدد الإنتاج الحربى بطريقة مباشرة وقد ظهر للقائمين بهذه الأبحاث — وقد أجريت أغلبها فى الولايات المتحدة الأمريكية — بأنه من الممكن الأخذ ببعض المقاييس التى تساعد على علاج مثل هذه المشكلات . فقد تبين مثلا بأن تأمين الخدمات الطبية وخدمات الأسرة له تأثير يؤدى إلى استقرار واضح بين العمال كما أن خدمات خاصة مثل دور الحضانة تؤدى إلى استقرار واضح بين العاملات . ثم أن نظام التقارير والمقابلات للعائدين إلى العمل بعد التغيب — وكذلك نظام الكشف الطبى بالمنازل على المتغيبين بسبب المرض — إنما كانت وسائل ناقصة لتقصى وعلاج أسباب التغيب .

مثل هذه الخدمات إنما هى محاولات تسعى أساسا إلى توفير الطمأنينة النفسية والعائلية والصحية والمادية فى حياة العمال ولها أثرها الكبير فى استقرار العامل فى عمله ومحافظة المؤسسة الصناعية على مستوى الكفاءة الإنتاجية بين عمالها .

٦ — أصبح من مسئوليات الدولة فى العصر الحديث حماية العمال كطائفة كبيرة من الشعب وضمان الرعاية الاجتماعية لهم فى حياتهم والعدالة فى معاملتهم . وتلجأ الدولة إلى التشريعات كوسيلة هامة لتوفير الرعاية والحماية للعمال . وبرامج الرعاية الاجتماعية وحماية العمال تختلف فى طبيعتها عن المشكلات الفنية الصناعية وتتطلب بالتالى أن يتوفر فى المؤسسات الصناعية المتخصصون وذوو الخبرة فى هذه النواحى .

٧ — تتطلب القيم الإنسانية وليست الدولة فحسب رعاية العمال كآدميين يجب أن ينالوا حقهم من مستوى حياة إنسانية . وقد سبق أن ذكرنا فى مستهل هذا البحث بأن العمل كعنصر من عناصر الإنتاج طالما عومل فى الماضى على نفس المستوى وبنفس الطريقة التى كانت تتبع فى معاملة عوامل الإنتاج الأخرى . لذلك لزم أن تقوم المؤسسات عن طريق ذوى الخبرة فى المسائل العمالية الاجتماعية بمسؤولياتها فى تفهم العمال كآدميين لهم حاجات اجتماعية ونفسية والعمل على معاملتهم المعاملة الإنسانية اللائقة .

تحدثنا حتى الآن عن تلك الوظائف الحيوية التى تختلف فى طبيعتها عن المشاكل الصناعية الفنية رغم ارتباطها الوثيق بالإنتاج الصناعى . ولعل من المفيد لإتمام هذا البحث أن نعطى الخطوط العامة لميادين الخبرة والتخصص التى يجب أن تتوفر فى هؤلاء الأفراد الذين يولون هذا النوع من العمل فى المؤسسات الصناعية ولنشير إليهم باسم الإخصائيين العماليين .

يمثل إخصائى العمل والإدارة فى المصنع أحد المستويات الرئيسية فى علاقات العمال بأصحاب الأعمال ويعتمد استقرار هذه العلاقات أو اضطرابها على مقدرته فى علاج المسائل ومواجهتها .

وعمل الإخصائى يبدأ عند «باب المصنع» على ما يقال . فهو المسئول مباشرة عن أعمال الاختيار والاستخدام ولكى يجيد هذه المهمة فإنه ينبغى أن يكون ملما بمطالب المصنع من القوى العاملة عدداً وكفاية كما ينبغى أن يكون ملما إلى حد كبير بفن المقابلة .

وبعد اختيار العامل يساهم الإخصائى فى توزيعه على الأقسام اللائقة باستعداداته وكفايته وخبرته ويغلب فى هذه المرحلة أن يشترك معه المهندس أو المسئول الفنى . وربما سبق هذا التوزيع تدريب أو اختبار مهنى للعامل

ولعل من المسئوليات الخطيرة لأخصائى العمل والإدارة فى المؤسسة الصناعية مسألة إقرار شروط العمل للعمال وهذا يتطلب إلماما كافيا بما يأتى .

١ — التشريعات العمالية .

٢ — قواعد المفاوضة الجمعية .

٣ — قواعد تسوية المنازعات بطريق التوفيق والتحكيم .

هذه المهام وغيرها تتطلب أن يكون هذا الإخصائى قد درس دراسة شاملة للميادين التالية :

١ — علم النفس الصناعى .

٢ — علم الاجتماع الصناعى .

٣ — تشريعات العمل .

٤ — اقتصاديات العمل (وخاصة الأجور — ساعات العمل — دورة العمل) .

كما يجب أن لا نغفل ما يجب أن يتوفر له من الخبرة العملية فى الحقل الصناعى .

اللجنة الخامسة

الرعاية الإجتماعية فى اتصالها بصناعات البترول
فى الدول العربية

اللجنة الخامسة

١ — التقدم الاقتصادى فى العراق	للدكتور محمد جواد العبوسى	(العراق)
٢ — صناعة النفط وعلاقتها بالخدمات الاجتماعية فى العراق	للأستاذ إحسان رفعت	(العراق)
٣ — التطور الاقتصادى الحديث فى الكويت	للأستاذ عبد العزيز حسين	(الكويت)
٤ — مشروع دراسة شئون العمل والرعاية الاجتماعية فى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية .	أعداد وزارة المالية (المملكة العربية السعودية)	
٥ — الرعاية الاجتماعية لعمال صناعة البترول فى مصر	للأستاذ ذين السيد شرف الدين وأمين عز الدين	(مصر)
٦ — الرعاية الاجتماعية والصحية لعمال البترول فى مصر	للأستاذ غالى أمين	(مصر)
٧ — عمال البترول فى سوريا ورعايتهم الاجتماعية	للأستاذ مظفر البقاعى	(سوريا)
٨ — اليد العاملة فى صناعة البترول فى لبنان جنوبى	للأستاذ جوزيف وديع بريدى	(لبنان)
٩ — الخدمات الطبية فى شركات البترول	للدكتور أحمد رياض	(مصر)
١٠ — الرعاية الصحية والاجتماعية لعمال البترول من ناحية الأمراض المهنية .	للدكتور عبد المنعم عزت	(مصر)
١١ — مشاكل اجتماعية فى صناعة البترول	للأستاذ ج . لويد	(هيئة العمل الدولية)

التقدم الاقتصادى فى العراق

البترول ومشاريع التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية

للدكتور محمد جواد العبوسى (العراق)

البـــترول

١ ــ موجز تاريخى عن اتفاقيات الشركات : يمكن تقسيم تاريخ اتفاقيات شركات البترول فى العراق إلى ثلاث فترات :

الفترة الأولى : حاولت خلالها بعض الشركات الأجنبية تسندها دولها الحصول على امتياز استخراج البترول من العراق . وقد أدى تنافس تلك الشركات إلى اتفاق بعضها (وهى الشركات الإنكليزية والألمانية) وعلى تقسيم بترول العراق فيما بينها بنسب معينة كان نصيب الأسد فيها إلى الشركات الإنكليزية . وعلى أساس هذا الاتفاق تكونت (شركة البترول التركية) التى قامت بمحاولات جدية للحصول على امتياز من الحكومة العثمانية انتهت بحصولها على امتياز قيد بشرط تحديد شروطه بعد حين . ثم وقعت الحرب العظمى الأولى قبل تحديد تلك الشروط .

الفترة الثانية : أزاحت الحرب ألمانيا من مسرح النزاع وظهرت مكانها قوتان جديدتان نافستا بريطانيا فى بترول العراق ، وانتهت المنافسة الشديدة باتفاق القوى الثلاث على اقتسام بترول العراق فيما بينها بنسب معينة ثم حصلت (الشركة التركية) بحسب تكوينها الجديد على امتياز استخراج البترول فى مساحات محدودة وبشروط معينة انتزعتها من الحكومة العراقية فى ١٤ آذار سنة ١٩٢٥ . ثم عدلت الاتفاقية سنة ١٩٣١ لضمان احتكار البترول فى منطقة معينة بكاملها تجنباً للمنافسة وهى المنطقة الواقعة شرق دجلة من ولايتى بغداد والموصل (بحسب حدودها العثمانية) ماعدا (الأراضى المحولة) التى احتفظ بها إلى شركة النفط الأنكلو ــ إيرانية التى انشأت (شركة خانقين) لتقوم باستغلال بترول تلك الأراضى المحولة . والنجاح الذى أصابته الشركة التركية (التى غيرت اسمها سنة ١٩٣١ فصارت تسمى شركة النفط العراقية) قد أغرى شركات أخرى تقدمت بطلب امتياز لاستغلال البترول فى مناطق أخرى . فحصلت ، بعد ، لأى ، (شركة نفط الموصل) على امتياز على البترول فى منطقة تقع غرب دجلة وشمال خط العرض (٣٣) وذلك سنة ١٩٣٢ ثم حصلت (شركة نفط البصرة) على امتياز البترول فيما تبقى من الأراضى العراقية سنة ١٩٣٨ . والمصالح الممثلة فى كلا الشركتين هى نفس المصالح الممثلة فى الشركة الأولى وشروط الامتياز فى الشركات الثلاث تتشابه إلى حد كبير .

الفترة الثالثة : وفى شباط ١٩٥٢ تعدلت الامتيازات الثلاث ووحدث شروطها المهمة وكانت بعض تلك التعديلات فى مصلحة العراق ، لاسيما فيما يتعلق بحصة العراق من البترول المستخرج ، فقد تحددت هذه الحصة بـ ٥٠ ٪ من الأرباح الصافية لتلك الشركات مع حق الحكومة بأن تأخذ (١٢,٥ ٪) من الإنتاج الصافى لكل شركة من الشركات . وفى الوقت نفسه ارتفع الحد الأدنى الذى يلزم على كل شركة من الشركات أن تقوم باستخراجه حفرياً

من البترول . ثم عدل أيضا امتياز شركة خانقين ، فانتزعت منها السيطرة على تجهيز وتوزيع وبيع مشتقات البترول فى الأسواق العراقية وأعطيت تلك السيطرة إلى الحكومة العراقية ، ثم باعت الشركة إلى الحكومة مصفاها الصغير ، ولكن فوضت الحكومة الشركة فى تشغيل المصفى وتوزيع مشتقات البترول لقاء عمولة سنوية . كما عدلت شروط امتياز الشركة فيما يتعلق باستخراج البترول فصارت تشابه إلى حد كبير بقية الشركات .

٢ — أعمال الشركات : بدأ العمل فى استخراج بترول العراق بصورة جدية سنة ١٩٢٧ (بعد أن حسمت جميع المنازعات الدولية المتعلقة بالبترول مباشرة أو بصورة غير مباشرة) . وكشف التنقيب عن آبار كركوك التى أظهرت من الغزارة ما أدهش الجولوجيين . ولافتقار المنطقة إلى وسائل مواصلات لنقل البترول فقد أنشئت أنابيب بين كركوك والبحر المتوسط (حيفا وطرابلس) لهذا الغرض ولكن انتاج البترول وتصديره قد تحدد بكميات قليلة إذا مانسبت إلى احتياطى العراق من البترول . وهى سياسة متعمدة فالشركات أرادت الاحتفاظ ببترول العراق كاحتياطى لوقت الحاجة الملحة (ولاسيما الشركات الإنكليزية) . وقد حان وقت تلك الحاجة بعد الحرب الثانية مباشرة حين برزت مشكلة (ندرة الدولار) على أشد ما تكون فأنشأت الشركة أنبوبا جديداً أوسع من السابق بدأ الضخ فيه سنة ١٩٤٦ ، ثم حين أممت إيران بترولها ازدادت شدة الحاجة إلى بترول العراق ، فأنشأت الشركة أنبوبا ثالثا أوسع من الأنابيب السابقة بدأ الضخ فيه سنة ١٩٥٢ ، فارتفع المصدر من حقول كركوك من حوالى ٨ ملايين طن سنة ١٩٥١ إلى أكثر من (١٥) مليون طن سنة ١٩٥٢ أما شركة الموصل فقد حصرت أعمالها فى نطاق ضيق جدا حتى سنة ١٩٥٢ ، وفى تلك السنة فقط بدأت فى زيادة إنتاجها بنسبة ملحوظة ومثلها فى شركة البصرة فإنها لم تبدأ باستغلال بترول منطقة امتيازها استغلالا جديا إلا منذ أوائل سنة ١٩٥٢ .

أما شركة خانقين فقد اقتصر نشاطها على استخراج كميات قليلة من البترول وتصفيتها فى مصفاها الصغير وبيع مشتقاتها فى العراق ، كميات لم تكن لتكفى لسد حاجات العراق مما اضطره إلى استيراد كميات كبيرة نسبيا من مشتقات البترول فى كل سنة .

ومن أجل معالجة المشكلة أنشأت الحكومة العراقية (مصلحة مصافى النفط الحكومية) فقامت بتنفيذ اتفاقية تملك مصفى شركة خانقين ، وبنصب مصفى صغير فى البصرة لتزويد الألوية الجنوبية بمشتقات البترول ، وبانشاء مصفى للنفط فى بغداد (بواسطة مجلس الإعمار) وإكماله بمعمل لإنتاج (زيوت السيارات) وحين يتم إنجاز هذه المشاريع سيكون بإمكانها تزويد العراق بكل ما يحتاج إليه من مشتقات البترول دون حاجة إلى الاستيراد .

٣ — الأيدى العاملة المستخدمة فى شركات البترول : يبلغ عدد المستخدمين (١٠,٦٨٦) شخصا منهم (٩,٣٤١) من العمال المستخدمين بأجور يومية والباقون مستخدمون برواتب شهرية وكلهم مقسمون إلى درجات بحسب درجة مهارتهم ، وأغلبية المستخدمين إنما هم من نصف الماهرين . ويتحدد الأجر الأدنى بـ (٤١٥) فلسا فى اليوم الواحد ويتدرج حتى يصل إلى (١,٢٧٠) فلسا . ويتحدد الراتب الأدنى بـ (٢١) ديناراً فى الشهر ويتدرج حتى يصل إلى (٥٠٠ / ٦٩) دينارا . غير أن ذلك لا يطبق على جميع العمال فالعمال الذين تستخدمهم الشركات بواسطة المتعهدين تخفض أجورهم عن الحد الأدنى بنسبة كبيرة ، فتصل إلى (٢٠٠) فلسا . ومن جهة أخرى يجب (عند حساب الأجر الحقيقى للعامل) أن نأخذ بنظر الاعتبار بعض الخدمات المجانية التى يحصل عليها من الشركات كالنقل والعلاج الصحى وأحيانا المساكن المجانية ، وكذلك بعض الخدمات التى تباع لهم بسعر مخفض عن السعر السائد فى العراق كوجبات الطعام والمساكن

مظاهر التقدم الاقتصادى

يمكن ملاحظة هذة المظاهر فى نواح ثلاث :

١ — المشاريع العمرانية الأساسية: أخذت الحكومة العراقية بمبدأ انفصال ميزانية الأعمال العمرانية عن (الميزانية الاعتيادية) . وصدرت أول ميزانية لهذا الغرض سنة ١٩٢٧ . واستمر العمل على هذا النمط (فيما عدا فترة الحرب) حتى تأسس مجلس الإعمار سنة ١٩٥٠ .

(ا) (ميزانية الأعمال العمرانية): خصص أول الأمر لهذه الميزانية الفائض المتحقق فى الميزانية الاعتيادية ، ثم بعد ذلك خصصت لها إيرادات الحكومة من شركات البترول ، ثم أضيف إلى ذلك أرباح لجنة العملة العراقية والمبالغ المستردة من قروض البلديات والسكك الحديدية والميناء وبدلات بيع الأملاك الأميرية . وتمثل المبالغ المخصصة لهذه الميزانية نسبة كبيرة من مجموع النفقات العامة ، لاسيما قبل الحرب الأخيرة . وخصصت تلك المبالغ للقيام بمشاريع الرى ، وإنشاء المبانى والتجهيزات ، والطرق والجسور ، ومعاملات المصارف ثم مساعدات ومشاريع صناعية أخرى . غير أن كثرة التغييرات التى انتابت الميزانية المذكورة قد قللت كثيراً من فوائدها ، وهى تغييرات ترجع إلى عوامل أهمها عدم دراسة المشاريع المقررة دراسة دقيقة وخضوع تلك الميزانية لتأثير التبدلات الوزارية السريعة ثم التغيرات المهمة التى حدثت فى موارد الدولة العراقية .

ويضاف إلى الميزانية المذكورة . ، الأعمال العمرانية لكل من مديرية السكك الحديدية العامة ومديرية الميناء العامة . وكل من هاتين الميزانيتين قد خصصتا مبالغ كبيرة نسبيا للأعمال الإنشائية للمديريتين المذكورتين .

وثمرة كل ما تقدم قد ظهرت فى إنشاء بعض مشاريع الرى المهمة، وأهمها سد الكوت لمراقبة مياه دجلة الجنوبية وإنشاء بعض الخطوط الحديدية الرئيسية ، وإنشاء عدد كبير من المدارس والمؤسسات الصحية .

(ب) مجلس الإعمار : أنشىء سنة ١٩٥٠ لكى يتولى القيام بالمشاريع اللازمة للإنماء الاقتصادى ، ووضعت له ميزانية لست سنوات ، يبلغ ما خصص لها حوالى (١٦٩) مليون دينار معظمها من واردات الحكومة من النفط . وقد خصص المبلغ المذكور للقيام بمشاريع الرى ، والطرق والجسور ، والمبانى والمؤسسات ، وإحياء الأراضى ثم الصناعة والتعدين على أن يتم صرف المبلغ خلال ست سنوات .

وقد تمكن المجلس منذ قيامه حتى الآن من إنجاز بعض الأعمال المهمة التى يمكن جمعها بالأصناف التالية : ١ — أعمال ممهدة للإنماء الاقتصادى، كاستقدام الخبراء وإرسال البعوث العلمية إلى الخارج ٢ — مشاريع أساسية اقتصادية ، وأهمها : (ا) مشاريع مراقبة المياه . كمشروع الثرثار لمراقبة مياه دجلة ومشروع الحبانية لمراقبة مياه الفرات ومشروع دوكان لمراقبة مياه الزاب الصغير ومشروع بيخمة لمراقبة مياه الزاب الكبير ، يضاف إليها بعض المشاريع الأخرى المهمة التى سيؤدى تنفيذها إلى إحياء مساحات واسعة من الأرضى الزراعية (ب) مشاريع البزل — لغسل الأملاح المتراكمة بكميات على مساحات واسعة من الأراضى الزراعية ولتصريف المياه الجوفية الزائدة من تلك الأراضى ، (ج) مشاريع لإحياء مساحات جديدة من الأراضى الأميرية لتوزيعها ملكية صغيرة بواسطة (رئاسة إعمار واستثمار الأراضى الأميرية)، (د) مشاريع تبليط الطرق الرئيسية ولتوسيع شبكة الاتصال البرقى والتليفونى (هـ) مشاريع لتوفير القوى المحركة ، كإنشاء مصفى للبترول فى بغداد ومشروع كهربة الخزانات التى يقوم المجلس بإنشائها (٣) مشاريع اجتماعية : بناء عدد كبير نسبيا من دور السكنى تؤجر بأجور مخفضة لذوى

الدخل المحدود ، ومشاريع لتحسين مياه الشرب ولردم المستنقعات ولتحسين المصاريف ٤ — مشاريع ثقافية وعلمية : بناء عدد كبير نسبيا من المدارس الابتدائية بصورة خاصة ثم الثانوية وبعض المدارس المهنية وبعض المختبرات المهمة . ٥ — يضاف إلى ماتقدم بعض المنشئات الإدارية والعسكرية . وقد قدم المجلس أيضا قروضا بمبالغ مهمة إلى بعض المؤسسات العامة لمساعدتها على تنفيذ مشاريعها الإنمائية ، مثل أمانة العاصمة ومصلحة نقل الركاب فى العاصمة ومصلحة المكائن والآلات الزراعية .

وعلى الرغم من أهمية كل هذه المشاريع إننا نعتقد أن مجلس الإعمار لم يراع كل الشروط اللازمة لنجاح أعماله نجاحاً كاملا ، لاسيما شرط الكفاءة والخبرة من حيث العدد والنوعية ، كما أنه لم يراع فى كل مشاريعه قاعدة (تفضيل الأهم على المهم) بحسب ماتحتمه حاجات العراق ووضعيته الاقتصادية والاجتماعية .

(ح) وإلى جانب المشاريع التى أنجزتها (ميزانية الأعمال العمرانية ثم مجلس الإعمار) قامت وتقوم البلديات والإدارات المحلية ببعض المشاريع الإنشائية فى حدودها الإدارية وفى نطاق اختصاصها ولاسيما مشاريع المواصلات وتحسين المدن بالنسبة للبلديات ، وإنشاء المدارس الابتدائية بصورة خاصة بالنسبة للإدارات المحلية .

ومع كل ماتقدم ذكره عن الأعمال العمرانية ، يجب أن نلاحظ أن السير فى تنفيذها كان بطيئا ، ولهذا فإن العراق مازال يقاسى كثيرا من الآثار المؤلمة الناتجة عن قلة مشاريع الرى والبزل وندرة وسائل التعليم والصحة .

ويجب أن نلاحظ أن أعمال شركات البترول وتنفيذ مناهج الأعمال العمرانية الحكومية قد انعكست آثارها بصورة واضحة على الحركة الإنشائية فى نطاق الاقتصاد الخاص ، فنشطت هذه الحركة نشاطا كبيرا وزاد من نشاطها نشاطا حركة التصنيع وتجديد أساليب الإنتاج الزراعى وما أدى إليه كل ذلك من رفع مستوى دخول الأفراد وميلهم نحو تحسين ظروفهم المعاشية وبصورة خاصة ظروف سكنهم .

٢ — مظاهر التقدم الزراعى : ويمكن إجمالها بما يلى :

(ا) التحول من نظام (الاقتصاد المغلق) — العائلى أو القبلى — إلى نظام المبادلة : وذلك نتيجة لازدياد اتصال العراق اقتصاديا بالعالم الخارجى بعد أواسط القرن الماضى بتأثير بعض شركات الملاحة والتصدير الإنكليزية مما دفع بعض شيوخ القبائل إلى تحويل أراضى قبائلهم إلى إنتاج المحاصيل التجارية للاستفادة من أرباحها . وقامت السلطات البريطانية المختلفة بعد الحرب الأولى بحث هذه الحركة وذلك بتشجيع زراعة القطن والقمح . واستمرت الحكومة العراقية فى تطبيق ذلك فيما بعد متخذة من أجل ذلك بعض التدابير المهمة كتوزيع البذور المحسنة مجانا وإعفاء بعض أنواع الحاصلات من الضرائب وإعفاء الآلات الزراعية من الرسوم الجركية وتوسيع نطاق الإرشاد الزراعى ومكافحة الآفات الزراعية وإنشاء المصرف الزراعى فأدى كل ذلك إلى تشجيع زراعة الأنواع المحسنة من القمح والشعير والتبغ وبعض المحاصيل الزيتية والليفية

(ب) تجديد أساليب الإنتاج : وأبرز مظاهر هذا التجديد إنشاء بعض المحطات التجريبية وتوسيع نطاق الإرشاد الزراعى ويلاحظ بهذا الصدد ندرة شديدة فى عدد الخبراء والمرشدين الزراعيين ، ومن أجل معالجة ذلك أنشئت (كلية الزراعة) سنة ١٩٥٢ وقد عاونت بعض الهيئات الدولية على حل جزء من المشكلة ، لاسيما مؤسسة (F.A.O) الزراعة والتغذية واهتمت مديرية الزراعة (حاليا وزارة الزراعة) بتعميم البذور المحسنة ، فبدأت بالقطن ثم الحنطة ثم بعض المزروعات الأخرى ، ومن مظاهر التجديد أيضا بدء انتشار استخدام الآلات الحديثة فى الزراعة ، ولكن ذلك مازال على نطاق ضيق نسبيا لأسباب أهمها : ندرة العامل الماهر وندرة رءوس الأموال وتحكم شركات الاستيراد فى أثمان

الآلات . وقد اتخذت الحكومة بعض التدابير لتذليل تلك العقبات : فتأسست مصلحة المكائن والآلات الزراعية التى أخذت على عاتقها تدريب عدد من العمال على السياقة والتصليح وأنشأت بعض محطات التصليح فى المراكز الزراعية المهمة وقامت بشراء عدد مهم من الآلات لتأجيرها ، وبالإشراف على استيراد الآلات وتحديد أثمانها . وقد ساعد المصرف الزراعى على حل جزء من مشكلة ندرة رءوس الأموال .

(ح) اتساع المساحات المزروعة : لاتتوافر لدينا أحصائيات عن مدى هذا الاتساع إلا أن العوامل السابقة تدل بوضوح على اتساع المساحات المزروعة فى العراق بنسبة ملحوظة والإحصاء الوحيد الذى يمكن الركون إليه هو الذى يخص الأراضى الأميرية التى قامت بإحيائها رئاسة إعمار واستثمار الأراضى الأميرية، وقد تجاوزت مساحتها (١٫٨٥) مليون مشارة .

٣ — مظاهرات التقدم الصناعى : وقفت بعض الموانع زمنا طويلا فى سبيل تقدم العراق الصناعى ، لاسيما ندرة رءوس الأموال وإحجام الممولين عن المشروعات الجديدة وندرة العامل الماهر . ثم ساعدت بعض الظروف (خلال الخمس وعشرين سنة السابقة) على تذليل بعض تلك الموانع أو التخفيف من شدتها ، ومعظم تلك الظروف قد نشأ عن تدخل الدولة :

١ — فقد صدرت بعض القوانين لمساعدة الصناعات الناشئة على خفض تكاليف إنتاجها : كإعفاء الآلات والمواد الأوليه المستوردة من الرسوم الجركيه وإعفاء أراضى المشروع الناشىء من ضريبه الأملاك واعفائه لمدة معينه من بدل إيجار الأراضى الأميريه التى يقوم عليها بناء معمله (قانون تشجيع المشاريع الصناعيه) .

وقد ساعد (المصرف الصناعى) — وهو مصرف حكومى — على تذليل تسهيل بعض العقبات بما قدمه من قروض وبما ساهم به فى بعض المشاريع الصناعية المهمة وبالتوسط فى استيراد الآلات والمواد الأولية . كما قدمت (مديرية الصناعة العامة) بعض المساعدات الفنية لبعض الصناعات الناشئة .

٢ — وفرت بعض القوانين حماية بعض الصناعات الناشئة حماية جركية ضد منافسة البضائع المستوردة .

٣ — كما قرر (قانون تشجيع المشاريع الصناعية) أيضاً إعفاء المشاريع الصناعيه الناشئة من ضريبة الدخل لعدة معينة وبشروط معينة .

وقد دفعت العوامل المذكورة بالإضافة إلى بعض العوامل التى تمخضت عنها الحرب (تراكم الأرباح الناشئة عن المضاربات بصورة خاصه) إلى نشاط الحركة الصناعيه نشاطاً ملحوظا . وظهر هذا النشاط بصورة خاصة فى إنتاج السكاير والطابوق قبل سنه ١٩٣٩ . أما بعد الحرب فقد نشأت صناعات جديدة وتوسعت الصناعات التى كانت قائمه فعلا .

صناعة النفط وعلاقتها بالخدمات الاجتماعية فى العراق

للأستاذ إحسان رفعت (العراق)

أصبح « النفط » ملازما للعراق فى السياسة الدولية فى العصور الحديثة ملازمة تامة . ولكن الكثيرين لا يعرفون أن تاريخ النفط فى العراق يعود إلى حوالى خمسة آلاف عام مضت فقد تبين أخيراً أن البابليين كانوا يعرفون عنه الكثير بالنسبة لمعلومات ذلك الزمن عندما أقاموا مشاريع للرى والأبنية وتشييد الطرق وإن كان لم يدخل فى حياتهم بالمقدار الذى دخل فيه وأثر على حياتنا فى زماننا هذا .

وكذلك كان النفط معروفا أثناء التاريخ المدون وما بعده . فنحن نقرأ اليوم وصف الحروب فى ذلك الزمن وكيف كان للنفط منزلة القنبلة فى هذا العصر .

أما تاريخ « النفط » فى العصور الحديثة فإنه بدأ فى الواقع منذ سنة ١٩٢٥ عندما تم منح امتياز شركة نفط العراق كما هو معروف وأعقبت ذلك الامتيازات الأخرى كامتياز شركة نفط الموصل والبصرة وخانقين وبذلك أصبح العراق مقسما إلى أربع مناطق امتياز كالآتى :

١ ــ شركة نفط العراق أعطى امتيازها فى سنة ١٩٢٥ وتشمل مساحة الامتياز ٣٥,٠٠٠ ميل مربع .
٢ ــ شركة نفط خانقين وأعطى امتيازها فى سنة ١٩٢٥ وتشمل مساحة الامتياز ٨٠٠ ميل مربع .
٣ ــ شركة نفط الموصل وأعطى امتيازها سنة ١٩٣٢ وتشمل مساحة الامتياز ٤٢,٠٠٠ ميل مربع .
٤ ــ شركة نفط البصرة وأعطى امتيازها سنة ١٩٣٨ وتشمل مساحة الامتياز ٨٧,٠٠٠ ميل مربع .

وكان الإنتاج فى بادىء الأمر فى حقل كركوك الذى يقع ضمن امتياز شركة نفط كركوك وكان بمعدل ٣ ملايين طن فى السنة اعتباراً من ١٨٣٤ حيث انتهى مد خط كركوك ــ حيفا ذى (١٢) عقدة ويبلغ طوله ٦٢٠ ميلا.

ولقد قلل نشوب الحرب العالمية الثانية من مجهود الشركات العاملة فى العراق وكان العمل مقتصراً على أعمال التحرى والتشييد على مقياس ضيق وأعمال الحفر فى كل من مناطق امتياز شركة نفط العراق وشركة نفط الموصل . وبعد انتهاء الحرب بوشر بمد خط الأنابيب بقطر ١٦ عقدة بين كركوك وطرابلس وكركوك وحيفا، وانتهى هذا الخط فى سنة ١٩٤٨ و ١٩٤٩ وبعد هذا الخط بوشر فى مد خط الأنابيب بقطر ١٣٠ عقدة بين كركوك وبانياس وانتهى هذا الخط فى ٢٢ نيسان ١٩٥٢ ويبلغ طوله ٥٦٠ ميلا .

وبينما كانت شركة نفط العراق قائمة بتوسيع أعمالها على نطاق واسع من حفر ومد أنابيب بقطر أكبر وأكبر لإيصال أكبر كمية ممكنة من نفط حقول كركوك إلى البحر الأبيض المتوسط عثر على النفط بمقادير تجارية فى كل من البصرة وعين زالة فى منطقة الموصل وجعل هذا الاكتشاف من الضرورى مد خط أنبوب بقطر (١٢) عقدة يصل بين عين زالة ومحطة ضخ (ك ــ ٢) لإيصاله إلى البحر الأبيض المتوسط ، كما قامت شركة نفط البصرة بمد خطين متوازيين بقطر ١٢ و ٢٤ أنجا لضخ نفط الزبير من حقل الزبير إلى ميناء الفاو على خليج البصرة .

ويمكن القول بأن الوضع الذى كان قائماً قبل سنة ١٩٥١ فيما يتعلق بالنفط فى العراق قد ظل قائماً حتى تلك السنة حين أصابه تغيير جوهرى كان له تأثيره الفعال على أرض العراق وسكانه وحاضره ومستقبله ونعنى به إجراء

التعديل الخاص بامتيازات النفط في العراق ، والتوصل إلى اتفاق جديد بين الحكومة العراقية من جهة وشركات نفط العراق والموصل والبصرة من جهة أخرى بحيث أصبح العراق من جرائه يستوفي خمسين بالمائة من الأرباح .

فلقد آل هذا التغيير إلى زيادة في الإنتاج لم تكن معهودة في السابق فارتفع من ٣ إلى ٦ ملايين طن وإلى ٢٧ مليون طن في سنة ١٩٥٣ وسوف يصل إلى ٣٠ مليون طن سنوياً خلال سنة ١٩٥٤ كما أدى إلى زيادة كبيرة في دخل الحكومة العراقية من عائداته فتضاعفت ميزانية العراق وأصبح في مقدوره أن يفكر بل أن يعمل وينجز كثيراً من المشاريع الأساسية ذات العلاقة الوثيقة بمستوى المعيشة وتوزيع الدخل القومي ورفعه من مستواه الواطي إلى مستوى أعلى .

وبذلك انفتح باب الإعمار أمام العراق على مصراعيه وأمست الحاجة إلى الكثير من الأيدي العاملة واضحة في أكثر من حقل واحد وليس الحقل الاجتماعي أقل حظاً من غيره بين هذه الحقول ، فنشأت حالة جديدة تستدعي الدراسة والنظر فيما له علاقة برفاه المواطن العراقي وتهيئة الإمكانيات اللازمة لكي يصبح العراق عضواً عاملا في عائلة الأمم ويحتل المركز اللائق به كدولة حديثة .

وإن الحكومة العراقية تتسلم بموجب الاتفاق الذي مر ذكره خمسين بالمائة من أرباح الشركات الناجمة عن عملياتها داخل العراق قبل استقطاع الضرائب المفروضة عليها في الخارج شريطة أن يكون جانب من نصف هذه الحصة من النفط عينا (١٢½ ٪) من الإنتاج الصافي لكل شركة من الشركات الثلاث . وفي كافة الأحوال لا يقل مجموع إيراد الحكومة الناجم ضمن عمليات الشركات في العراق عن ٢٥ ٪ من قيمة كافة النفط الخام الذي تصدره شركتا نفط العراق والموصل واصلا على ظهر الباخرة في نقطة بحرية مضافا إلى ذلك ٣٣½ ٪ من قيمة النفط الخام الذي تصدره شركة نفط البصرة واصلا على ظهر الباخرة في نقطة بحرية . كما أن الشركات تتعهد بأن تنتج وتصرف سنوياً من النفط الخام ما لا يقل عن الكميات التالية . ٢½ مليون طن من قبل شركة نفط العراق ، ١½ مليون طن من قبل شركة نفط الموصل وذلك اعتبارا من ١/١/١٩٥٤ ، وثمانية ملايين طن من قبل شركة نفط البصرة اعتبارا من ١/١/١٩٥٦ وعلى هذا الأساس تتوقع الحكومة العراقية أن تتسلم عوائد تقريبية عن النفط للسنوات ١٩٥٣ و ١٩٥٤ هي ٤٥ و ٥٢ و ٥٩ مليون ديناراً على الأقل في سنة ١٩٥٥ . يذهب ٧٠ ٪ منها إلى وزارة الإعمار لإنجاز مشاريعها المتعددة .

ولقد كانت الحكومة العراقية في الوقت الذي تقوم فيه بالمفاوضة مع شركات النفط الثلاث تفاوض شركة نفط الرافدين أيضاً لشراء جميع ممتلكاتها (وهي مصفى الوند ومحطات التوزيع وغيرها) وتأميمها . مما أدى إلى إنجاز الاتفاقية الأخيرة وبذلك حققت للشعب رغبته في تأميم تصفية النفط وتوزيع منتجاته داخل العراق ، وأسست كذلك « مصلحة مصافي النفط الحكومية » المكونة من مجلس مدراء عراقيين وموظفين إداريين وفنيين وقننت لها قانونا يلقى عليها واجب القيام بهذه المهمة . على أن تقوم شركة نفط خانقين بتشغيل مصفى الوند وإدارة وتوزيع المنتجات إلى سنة ١٩٦١ نيابة عن الحكومة العراقية وتحت إشراف « مصلحة مصافي النفط الحكومية » .

وقد عهد أيضا إلى هذه المصلحة أمر تشييد المصفى الحكومي الجديد في بغداد (الدورة) وتقوم المصلحة المذكورة في الوقت الحاضر بدراسة المشاريع الاقتصادية التي تتعلق بالنفط وتكريره فيما يختص باحتياجات العراق في المستقبل .

إن هذا التطور الأساسي الذي أصاب صناعة النفط في العراق قد أدى إلى تطور الحالة الاجتماعية لعمال النفط

فيه . فكان من أهم ما عنيت به الحكومة العراقية تأمين أقصى ما يمكن من الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية للعمال بصورة عامة ولعمال صناعة النفط بصورة خاصة، ذلك لأن العمال الذين يشتغلون فى صناعة النفط يكونون أكبر جالية عمالية من حيث العدد والحرف المختلفة المتنوعة، ولأن طبيعة صناعة النفط تخلق وضعا خاصا بها لوجوده عادة فى مناطق منعزلة عن بقية المجتمعات المستقرة فى المدن والقرى والأرياف مما يجعل العمال الذين يشتغلون فى صناعة النفط محرومين نسبياً من الخدمات الاجتماعية والصحية والثقافية المتوفرة بحكم الضرورة فى المناطق المستقرة بصورة مجانية لجميع أفراد الشعب العراقى. ثم أن المستوى المعاشى العام الذى يعيش به عامل صناعة النفط العراقى لا يساعده من الجهة الأخرى على توفير هذه الخدمات لنفسه ولأفراد عائلته من مورده الخاص مستقلا عما تهيء له الشركات صاحبة الامتيازات حتى وإن أراد ذلك من تلقاء نفسه .

لذلك أصبح لزاما على الشركات — بالتعاون مع الحكومات المحلية — فى بلدان كالعراق توفير هذه الخدمات الحيوية التى لا يمكن بدونها الحصول على بيئة كفؤة وسعيدة فى آن واحد، ومن البديهى أن انعدام تيسير الخدمات يقلل حتما من كفاية عامل النفط بالإضافة إلى ذلك يؤدى إلى خسارة تلحق بالبلاد بصورة جسيمة إذا ما ترك أمر هذا العنصر الحيوى مهملا والبلاد مقبلة على تطور صناعى واقتصادى كبير يجعل من الضرورى الاهتمام بهذه الناحية ، لأن خلق أيدى عاملة سعيدة متمتعة بمستوى صحى واجتماعى عال يجعل فى إمكان البلاد إنجاز المشاريع الصناعية والاقتصادية والزراعية التى يحتاج إليها العراق والتى هو مقبل عليها .

إن الحكومة العراقية أيدت اهتمامها لهذه الناحية منذ أن بدأت فى المملكة هذه الفكرة وأخذت على عاتقها توفير هذه الخدمات الاجتماعية بصورة مباشرة من قبلها وبصورة غير مباشرة ، وذلك بسن القوانين التى تلزم أصحاب العمل توفيرها فى مناطق أعمالها . واشتركت بصورة فعلية فى مكتب العمل الدولى ومنه لجنة البترول للاستفادة من قرارات المؤتمرات التى يقوم بها مكتب العمل الدولى وإدخال نصوص ومواد فى قانون العمال الأصلى كلما رأت الحكومة الفوائد من هذه المقررات . ولأجل تنفيذ هذه القوانين أسست مديرية عامة للعمال فى وزارة الشؤون الاجتماعية وطلبت من مكتب العمل الدولى تزويد هذه المديرية بالإخصائيين فى شؤون العمال وأسست مراكز تفتيش تقوم بتفقد حالة العمال وإرشاد أصحاب العمل والعمال معا لتنفيذ قوانين العمال والتوسط فى حسم النزاعات التى تحدث بين العمال وأصحاب العمل .

من الواجب فى هذا المجال ألا ننكر الدور المهم الذى يقوم به « مكتب العمل الدولى » فى مؤتمراته الدورية لدراسة جميع النقاط الحيوية ذات العلاقة بالخدمات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية . ألخ . وذلك بجمع ممثلين عن الحكومات التى لها صناعات نفط قائمة وممثلين عن أصحاب العمل ومن العمال أنفسهم فى جو ودى لغرض التوصل إلى حل المشاكل الناجمة عن العمل بصورة تكفل العدالة لجميع الأطراف وترضى مصالحهم كلهم .

ومنذ أن انتهت الحرب العالمية الثانية أقام مكتب العمل الدولى (لجنة البترول) أربعة مؤتمرات واجتماعات اشترك فيها ممثلون من مختلف الدول وأصحاب العمل والعمال درست خلالها المواضيع التالية واتخذت القرارات الخاصة بها : —

١ — الطرق التى بواسطتها يتم تعيين الأجور فى صناعة النفط وساعات العمل والأعياد والأجازات .

٢ — الخدمات الاجتماعية فيما يخص نقل العمال أثناء العمل من محلات إقامتهم إلى محل عملهم وبالعكس . ونقلهم أثناء العطلات وتمتعهم بالأجازات مع عوائلهم ألخ .

٣ — الحوانيت والمطاعم .

٤ — وسائل الترفيه والتسلية كالسباقات والألعاب الرياضية المختلفة .

٥ — الجمعيات التعاونية .

٦ — توفير دور السكنى الصحية فى مناطق العمل .

٧ — توفير الخدمات الصحية فى مناطق العمل .

٨ — توفير الخدمات الثقافية فى مناطق العمل .

٩ — توفير المدارس المهنية ومراكز التدريب المهنية .

١٠ — اتخاذ الإجراءات اللازمة ضد الأخطار المحتملة فى صناعة النفط .

١١ — التأمين ضد الأمراض المتأتية من طبيعة العمل .

وأدخلت الحكومة العراقية التعديلات اللازمة فى قانون العمال لتأمين تنفيذ هذه القرارات كما أن شركات النفط العاملة فى العراق قامت بتنفيذ هذه القرارات قدر الإمكان آخذة بنظر الاعتبار العوامل الاجتماعية المحلية والعادات السائدة .

وتقوم شركات النفط العاملة فى العراق تحت إشراف مديرية العمل والضمان الاجتماعى العامة التى لها مراكز تفتيش فى مناطق النفط والحقول بتنفيذ مشاريع الترفية والتدريب فى كركوك فتحت شركة نفط العراق مطعما جديدا لمستخدميها مزودا باللوازم الكهربائية ويتسع لخمسمائة شخص كذلك افتتحت مطعما جديدا فى حقل عين زاله كما أنها باشرت بالعمل فى تأسيس مدرسة صناعية جديدة وملعب وثلاثة أحواض سباحة وعدد من الحوانيت وناديين للعمال . وشيدت حتى الآن ١٧ دارا لسكنى المستخدمين . وأن شركة نفط العراق تقوم بتشييد دورا لسكنى مستخدميها العراقيين والعمال الذين يرغبون السكنى فى الحقل وتساعد الآخرين فى تشييد دورلهم فى مدينة كركوك وتقسيط كلفة البناء بأقساط معتدله . كما أنها شيدت مدارس لأولاد العمال والمستخدمين فى المناطق النائية على أن تزود هذه المدارس بالمعلمين من قبل الحكومة العراقية . وأسست مركزا للتدريب المهنى فى كركوك لتعليم المبتدئين وتدريبهم بغية أعدادهم كرؤساء عمال . أما إذا كانوا من ذوى القابليات فيجرى تخرجهم كمهندسين لائقين ويوفد منهم إلى المملكة المتحدة للتخصص .

وتوفر الشركات العاملة فى العراق لمستخدميها وعمالها الخدمات الطبية فى مستشفياتها ومستوصفاتها بصورة منتظمة فى المراكز الكبيرة والمناطق النائية .

ومصلحة المصافى — ووكيلتها شركة نفط خانقين المحدودة — تقوم بتطبيق جميع ما ذكر آنفا بحذافيره بطبيعة الحال بحكم مركزها الرسمى وبحكم علاقتها الأساسية بصناعة النفط والتطور المنتظر لها فى العراق .

التطور الاقتصادى الحديث فى الكويت

وأثره فى نظام العمل وحياة العمال والوضع الاجتماعى

للأستاذ عبد العزيز حسين (الكويت)

مقدمة تاريخية عن العمل فى إمارة الكويت

تمهيد :

تقع إمارة الكويت فى الركن الشمالى الغربى من الخليج العربى ، وتحتل مساحة من الجزيرة العربية تبلغ ٦٠٠٠ ميل مربع تقريبا خلاف المنطقة المحايدة بينها وبين المملكة العربية السعودية وتبدو على شكل مثلث رأسه فى شبه الجزيرة وترتكز قاعدته على الخليج .

والإمارة صحراء جرداء لا نبات فيها ولا ماء ، حرمتها الطبيعة من الماء العذب الباطنى إلا فى القليل النادر ، ولكن تجود عليها ببعض ماء المطر شتاء ، فإذا سقط المطر خزن الأهالى ما تيسر لهم منه فى خزانات تبنى فى أفنية المنازل لهذا الغرض. أما موردهم الدائم من الماء العذب فيأتيهم من شط العرب ، تحمله السفن ليل نهار ، وقد أقامت الحكومة سنة ١٩٥٢ مصنعا لتقطير الماء من البحر إستطاع أن يمد مدينة الكويت بمعظم حاجتها من الماء . وقد اتفقت الحكومة مع العراق أخيرا للسماح لها بإيصال الماء إليها من شط العرب بطريقة أكثر ضمانا ونفعا من طريق السفن ، وأغلب الظن أنه سيكون فى صورة أنابيب .

وكما يطلق الكويت على اسم الإمارة كلها ، تطلق كذلك على عاصمتها مدينة الكويت ، وهى ميناء هام يقع على جون الكويت الذى يمتاز بهدوئه وصلاحيته لاستقبال السفن الصغيرة والكبيرة فى كثير من جهاته ، وهو العامل الجغرافى الهام فى نظرنا الذى أغرى السكان الأوائل لهذه المدينة لإقامة مدينتهم على شاطئه .

والكويت مدينة مسورة كمعظم المدن الصحراوية ، بنى الكويتيون سورها فى عام ١٩٤١ بمساعدهم ليحموا أنفسهم من غارات الإخوان الوهابيين عليهم فى ذلك الحين ، وبناء السور فى حد ذاته ظاهرة اجتماعية يجدر التنويه بها ، فقد تكاتف الكويتيون جميعهم ، كبيرهم وصغيرهم ، غنيهم وفقيرهم ، على بناء هذا السور فكان بناؤه مثلا يدل على مقدار تعاونهم وتآلفهم .

وتتمثل فى الإمارة بيئات جغرافية ثلاث — البيئة الصحراوية ، والبيئة البحرية ، وبيئة طارئة جديدة هى البيئة الصناعية الناشئة التى تتركز الآن فى منطقة الأحمدى .

والكويت بلد حديث فى التاريخ أعتمد فى نموه على البحر والتجارة ، واستغل ظروفه أحسن استغلال ، فعمل أهله فى بناء السفن والغوص على اللؤلؤ ، وعندما كسد اللؤلؤ استفاد الأهالى من مقدرتهم البحرية على النقل والتجارة بالسفن وهم ذوو غريزة تجارية قوية بحكم بيئتهم وقد استطاعوا إلى حد لا بأس به المحافظة على تقاليدهم القديمة فى مختلف ما تقلبوا فيه من مهن.

هكذا كانت حالة العمل فى الكويت قبل أن يظهر البترول على مسرح الحياة منذ أقل من عشر سنين ، طبقة من التجار ، وبحارة سفن الغوص وسفن النقل والتجارة ، وطبقة من العمال أبرزهم بناؤا السفن وأعمال يدوية بسيطة ، ومهن أخرى تدور أغلبها فى فلك الأعمال البحرية . أما وقد ظهر البترول فقد تغير كثير من معالم الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، وانقرضت بعض الحرف أو كادت وتطور بعضها مع الزمن ، وظهرت حرف جديدة تتناسب والتطور الحديث .

النفط فى الكويت

تتولى استخراج النفط من أراضى الكويت شركتان :—

شركة نفط الكويت (K . O . C) وهى تولى عملية استغلال النفط فى جميع أراضى الكويت عدا المنطقة المحايدة ، بمقتضى امتياز منح لها فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٣٤ لمدة ٧٥ عاما . وهذه الشركة مناصفة بين شركة النفط الإنجليزية الإيرانية وشركة نفط الخليج الأمريكية .

(ب) شركة النفط الأمريكية المستقلة (أمينويل Amin Oil) وهى تتولى عمليه استغلال النفط فى المنطقة المحايدة الواقعة بين الكويت والمملكة العربية السعودية ، وقد عثرت على النفط مؤخراً وستبدأ بتصديره فى أوائل هذا العام . ونظرا لحداثة هذه الشركة فأننا سنقصر حديثنا على الشركة الأولى فحسب .

بدأ التنقيب عن النفط عام ١٩٣٥ وعثر على البترول عام ١٩٣٨ فى منطقة البرقان الواقعة على مسافة ٢٨ ميلا جنوبى مدينة الكويت وعلى مسافة ١٤ ميلا من الساحل ثم توقف العمل لظروف الحرب العالمية الثانية ، وفى ٣٠ يونيه عام ١٩٤٦ قام سمو حاكم الكويت (المغفور له الشيخ أحمد الجابر الصباح) بفتح صمام خاص تدفق منه النفط ليملأ أول سفينة بأول شحنة من نفط الكويت . وأخذت كمية البترول المنتجة تتزايد بسرعة فائقة زاد فيها مؤخرا توقف إنتاج آبار النفط فى إيران حتى بلغ الإنتاج عام ١٩٥٣ مايزيد عن أربعين مليون طن .

وقامت بين حقل آبار النفط وبين الساحل مدينة جديدة سميت بمدينة الأحمدى بدىء فى إنشائها سنة ١٩٤٦ وأنشىء فيها أكثر من ٦٠٠ منزل لمختلف طبقات الموظفين والعمال زودت بجميع وسائل الحياة فى المدن الحديثة

وفى عام ١٩٤٩ تم إنشاء ميناء الأحمدى الذى يبدو وحيدا فى نوعه فى العالم يتسع لرسو ثمانى من أكبر السفن الناقلة للنفط فى آن واحد .

ويصدر نفط الكويت بأجمعه خاما عدا كمية قليلة تكرر فى الكويت للاستهلاك المحلى وينتج مصنع تكرير النفط بالكويت ٢٥٠٠٠ برميل يوميا .

وفى ٢٦ نوفمبر عام ١٩٥١ وافقت شركة نفط الكويت على الخضوع لنظام ضريبة الدخل التى قررها سمو حاكم الكويت والذى يقضى بأن توزع الأرباح مناصفة بين الشركة وحكومة الكويت وكان ذلك اعتبارا من ٥١/١٢/١ وبفضل هذه الاتفاقية ارتفع نصيب الكويت من الأرباح وازدادت حصتها مما الأمر الذى كان له فضل كبير فى النهوض بالمشروعات العمرانية فى البلاد .

الصلة بين شركة النفط والكويت :

إن أول مايجب أن نسجله فى حديثنا عن شركة نفط الكويت هو أنها امتنعت عن تزويدنا بأى إحصائيات

أو تفصيلات تساعدنا على إعطاء صورة واقعية دقيقة لنظام العمل والعمال والأجور وما إلى ذلك مما يستدعيه البحث رغم عدم وجود أى مبرر معقول فى نظرنا لمثل هذا الامتناع، ولعل فى هذه الواقعة بعض الدليل على نوع العلاقة الموجودة بين شركة النفط والكويت . فالشركة تعيش بمعزل عن الحياة الاجتماعية بالكويت وتدير شئونها على نظام اقتصادى بحت لايهدف إلى وصل هذا النظام بالنظام العام للبلاد .

ومركز الشركة فى مدينة الأحمدى مركز مستقل ومجتمع قائم بذاته ، له طبقاته ونظمه . فهناك الطبقة الأولى المكونة من الأوربيين والأمريكان بصرف النظر عن نوع وظائفهم . ثم طبقة الكتبة والفنيين من الشرقيين كالهنود والباكستانيين وقليل جدا من العرب . وللطبقة الأولى نواديها الفخمة ووسائل الترفية المتوافرة ومجتمعها الراقى ، وللثانية بعض هذه المميزات . أما الطبقة الثالثة وهى طبقة العمال فأنها خليط من الأجناس يمثل الكويتى منها نسبة قليلة . ومن المفروض أن هؤلاء جميعا من العزاب ، قد بنيت لهم المساكن التى تتسع الحجرة فيها لاثنين أو ثلاثة .

وفى « الأحمدى » مدرسة إنجليزية أمريكية ، وأخرى هندية باكستانية ، تشرف عليها الشركة ولا توجد فى الاحمدى مدرسة عربية ، وعندما طالبت معارف الكويت منذ عام بفتح مدرسة لأبناء العرب ردت الشركة بأنها لاتفتح مدرسة لأبناء العرب لأنها لاتريد تشجيع سكن المتزوجين بالمنطقة لعدم وجود مساكن لهم الآن . وقد نتج عن هذه السياسة أن قامت قرب مدينة الأحمدى النموذجية قرية من الأكواخ المرتجلة ، تسكنها ستمائة عائلة (حسب أحصاء تقريبى تقدمت به الشركة لمعارف الكويت) لاتتوافر فيها الشروط الصحية ، بله توافر الحياة الاجتماعية المنظمة وأقل من القليل من أبناء هؤلاء يرسلون إلى مدارس المعارف البعيدة . وقد وافقت الشركة مؤخرا على بناء مدرستين فى منطقة الأحمدى لاستيعاب هؤلاء الأطفال تشرف عليهما معارف الكويت ، على أن هذا لم يمنع أن تسير أعمال الشركة فى سهولة ويسر وأن تجد بالكويت كل مايسهل لها سبيل العمل والإنتاج .

الحالة الاجتماعية للعمال فى منطقة البترول

العمال فى شركة النفط قسمان — قسم يعمل مباشرة مع الشركة وقسم آخر يعمل مع المتعهدين والمقاولين المتصلين بها .

وتعمل الشركة على تهيئة المساكن لعمالها فى القسم المخصص للعمال فى مدينة الأحمدى ، وهى مساكن مزودة بالماء والكهرباء والغاز . على أن بعض عمال الشركة لايزال يسكن فى الأكواخ المشار إليها آنفا والتى لاتتوافر فيها هذه المميزات .

وبدأت الشركة هذا العام بتجربة إنشاء مطاعم شعبية للعمال تساهم بنصيب من تكاليف الوجبات الغذائية فيها وهذه المطاعم لاتزال فى أول مراحلها ولانستطيع الحكم على مدى نجاحها فى المستقبل .

وليست هناك برامج تنظم أوقات فراغ العمال أو هيئات تشرف على استغلال هذا الفراغ إلا فى حالة العمال الأجانب من الباكستانيين والهنود فإن لهم ناديا ودارا للسينما ويسكن بعض العمال فى المناطق المجاورة لمدينة الأحمدى فى مساكن مؤقتة وربما كانت معهم أسرهم .

أما العمال الذين يشتغلون مع المتعهدين والمقاولين فهؤلاء فى مستوى من الحياة الاجتماعية أقل بكثير من أولئك وربما تقاضوا أقل منهم أجورا ، وهم جميعا يسكنون منازل لاتتوافر فيها وسائل الصحة والراحة .

لذا فإننا نجد لونين متناقضين من الحياة فى هذه المدينة وما حواليها بين موظفى الدرجة الأولى وبين العمال العاديين .

أما مركز الكويتيين فى هؤلاء وهؤلاء فإن عدد الموظفين الكويتيين الذين يستمتعون بميزات الدرجة الأولى لا يتجاز الاثنين ، أما الذين يعملون فى الوظائف الكتابية فإنها ضئيلة لا تتجاوز بضع عشرات ، وبقى بعد هذا العدد الأكبر الذى يتمثل فى طبقة العمال . وأغلب هؤلاء من العرب وقلة منهم من أبناء الكويت .

وكما هو الشأن فى مدينة الكويت يعالج عمال الشركة مجانا فى مستشفياتها ويعطى العمال الدائمون أجازات مرضية حسب نظام خاص يعد من حسنات الشركة . حيث يعطى العامل المريض أجازة فورية عند مرضه . ويدخل المستشفى فى حالة المرض الطويل بمرتب كامل مهما طالت مدة مرضه .

تدريب العمال بشركة النفط :

عندما نشأت صناعة النفط لم يكن بالكويت عمال يستطيعون القيام بالأعمال الفنية التى تستدعيها أشغال الشركة ولذا فقد استقدمت العمال الفنيين من الخارج . وفى الوقت ذاته افتتحت مدرسة لتدريب العمال على الأشغال الفنية كالكهرباء والنجارة والبرادة ألخ . . وتسير هذه المدرسة على أساس إعداد العامل لمهارة يدوية معينة بصرف النظر عن تثقيفه وتوسيع أفقه العقلى واستغلال مواهبه على أوسع مدى ، ومدة التدريب تتراوح بين ستة أشهر وعامين ، يتقاضى خلالها الطالب راتبا يرتفع بعد انتهاء التدريب ونجاحه فيه .

وهذا المركز التدريبى هو الوحيد فى الكويت فى الوقت الحاضر ، مما حدا بمعارف الكويت إلى إنشاء كلية صناعية كبيرة ذات اثنى عشر فرعا ، تزيد تكاليف إنشائها على مليونى جنيه إسترلينى وينتظر عند تمامها أن تسد حاجات البلاد إلى الفنيين بما فى ذلك حاجة شركات النفط .

وخلاف مركز التدريب الخاص بالشركة والمشار إليه آنفا لا يمكننا أن نقول أن هناك تدريبا منظما للعمال فى صناعة البترول ، إلا التدريب المكتسب بالتقليد والممارسة أثناء أداء الوظيفة .

أثر ظهور البترول فى اقتصاديات الكويت :

كانت ميزانية الحكومة قبل ظهور النفط تعتمد على دخل ضريبة الجمارك وضريبة الدخل على اللؤلؤ وبعض الضرائب اليسيرة التى تفرضها البلدية على المساكن والدكاكين . وقد ألغيت الضرائب جميعها بعد ظهور البترول عدا ضريبة الجمارك التى خفضت من ٦,٥ بالمائة إلى ٤ بالمائة على جميع المستوردات وتعفى من ذلك الخضر والفواكه .

وعلى هذا فإن دخل الدولة الآن مقصور على حصيلتها من النفط وعلى دخل يعتبر يسيراً من الجمارك بالقياس إلى دخل النفط .

وقد كان من نتيجة ظهور البترول .

١ — أن أصبحت الحكومة ذات قدرة فائقة على تمويل مشروعات الإنشاء والتعمير التى تقوم بها دوائرها المختلفة كبناء المدارس والمستشفيات وشق الطرق وتعبيدها وإنشاء المساكن إلخ . . . وهذا يقوم به عدد وفير من العمال والموظفين الذين يتقاضون أجوراً ومرتبات طيبة .

٢ — أن ارتفعت أجور الموظفين وارتفع مستوى المعيشة بوجه عام وبدىء فى تنظيم شئون الموظفين وبالأخص فيما يتعلق بوضع كادر عام لهم ووضع نظام للتقاعد والمعاش .

٣ — أن وجد كثير من العمال الوطنيين أعمالا فى الشركات وما تقوم به من إنشاءات كأعمال الحفر والتنقيب والنقل والشحن والتكرير وإقامة المساكن إلخ . . . وهؤلاء يتقاضون أجورا تشبه الأجور التى يتقاضاها العمال الذين يشتغلون فى الدوائر الحكومية .

٤ — أن وجدت مؤسسات وشركات أهلية نتيجة للتطور الجديد تعهد إليها الحكومة أو شركتا النفط ببعض الأعمال .

٥ — أن تدفق على البلاد عدد ضخم من العمال وغير العمال جاءوا وراء الثروة وطلبا للعمل وتسبب هؤلاء فى رواج تجارى طيب بالبلاد ، يضاف إلى ذلك أزدياد مطالب الحياة عند الكويتى العادى بعد ظهور البترول وتطوره السريع وما يستدعى ذلك من تبدل فى نظام المعيشة .

٦ — أن قويت الحركة التجارية الخارجية تبعا لقوة استهلاك السوق المحلى ، فضلا عن المواد الجديدة التى يلزم استيرادها فى هذه الفترة كالآلات اللازمة للبناء والتعمير .

كل هذا أو سواه أحدث رواجا اقتصاديا منقطع النظير فى الكويت رغم أن جميع مستوردات شركتى النفط معفاة من الجمارك ورغم تخفيض هذه الضريبة فإن حصيلة الجمارك قد تضاعفت مرات عدة نظرا لكثرة المستوردات وعندما زاد الضغط على ميناء الكويت الحالى عملت الحكومة على إنشاء ميناء كبير فى طرف المدينة سيكون بعد عامين صالحا لاستقبال السفن الكبيرة ومزودا بجميع الوسائل الحديثة للتنزيل .

أثر الإنتاج الحديث فى الحرف التقليدية للسكان الكويتيين :

إذا كان إنتاج النفط أحدث رواجا ماديا عظيما فى البلاد وأمد الحكومة بالمال اللازم لتنفيذ مشروعاتها ، فإنه كان ذا أثر كبير فى الحرف التقليدية للسكان ، فقد اختفت أو كادت تختفى بعض الحرف ، وتطورت حرف أخرى مع التغيير الجديد ، كما ظهرت حرف أخرى إلى الوجود لم تكن موجودة من قبل .

(أ) الحرف التى اختفت أو أوشكت على الاختفاء :

١ — الغوص على اللؤلؤ — ساعد ظهور البترول والعوامل الأخرى التى أشرنا إليها فى المقدمة على أن تندثر هذه المهنة التى كانت فى يوم من الأيام هى المهنة الرئيسية للكويتيين ، فقد اجتذبت الأعمال الجديدة الباقية من العاملين فيها ، وصرفت النظر عن التفكير فى إحيائها أو التفكير فى استغلال الوسائل الحديثة للغوص على اللؤلؤ

٢ — الرعى — تركت غالبية البدو الرعى عندما وجدت سبيلا إلى العمل المستقر ولم يعد فى الكويت من البدو إلا قلة يسيرة فى طريقها إلى الاستقرار فى مناطق العمل .

٣ — صناعة العباءات (البشوت) — اضمحلت هذه الصناعة بعد أن كانت رائجة من قبل باتجاه الناشئة إلى ارتداء الزى الإفرنجى .

(ب) الحرف التى تطورت مع التغيير الاقتصادى الجديد :

١ — التجارة — كانت التجارة ولا زالت من الحرف الرئيسية للكويتى ، وقد استطاع أن يحتفظ بها مهنة

يعتز بها رغم المنافسة من الطارئين الجدد على بلاده . وقد صار يأخذ فيها بوسائل التجارة الحديثة ، سواء فيما يتعلق بالاستيراد والتصدير أو ما يتعلق بنظام العرض والتنسيق .

٢ — البناء — كانت مواد البناء بالكويت هى الطين والصخر البحرى الذى يجلب من الجزر القريبة وكانت البيوت تبنى من طابق واحد على نمط خاص يتفق وتقاليد البلاد . ولكن المواد تغيرت الآن إلى الطوب والأسمنت كما أخذ طراز البناء يتغير . وستتبع ذلك وجود طبقة من البنائين تستطيع مسايرة هذا التطور . فكان بعضهم من أبناء البلاد وجلهم من النازحين إليها ، ويمثل العاملون فى البناء الآن نسبة كبيرة من العمال بالكويت بسبب اتساع نطاق الإنشاء والتعمير .

٣ — النجارة — تطورت كما تطور البناء سواء فى وسائلها أو موضوعاتها ، فقد دخلت الآلات الحديثة عليها بتوسيع كبير كما أن النجار الكويتى أو النازح إلى الكويت أخذ يصنع جل حاجات البلاد من أثاث وغيره .

٤ — إنشاء السفن — دخلت على السفن التقليدية التى كانت ولازالت تصنع بمهارة فى الكويت بعض التعديلات أهمها استعمال الآلة (الموتور) لتسييرها وينتظر لهذه الصناعة مزيد من التطور فى المستقبل وبالأخص بعد إدراك أهمية المواصلات البحرية لميناء الكويت .

٥ — صيد السمك — بدىء فى استعمال الآلات والمعدات والزوارق الآلية الحديثة فى صيده ، وهذه مهنة كانت ولا تزال تكاد تكون مقصورة على الكويتى .

٦ — الزراعة — هذه مهنة قل العاملون فيها ، لصغر المساحة المزروعة بالكويت ، ورغم ذلك فإن لها أهمية خاصة نظرا لما يمكن أن تتطور لماليه الكويت فى المستقبل بعد جلب المياه إليها بوفرة من شط العرب ، وهو مشروع أصبح قريب التحقيق وفى الأراضى القليلة التى تزرع الآن أخذ الزراعون يستعملون الآلات الحديثة للرى بدلا من الرى اليدوى أو الحيوانى .

(ح) الحرف والمهن الجديدة :

أدى التطور الجديد إلى إيجاد حرف ومهن جديدة ، لا بد من وجودها لسد حاجة البلاد فى عهدها الجديد :

١ — الحرف الآلية التى تتصل بأعمال الكهرباء وإصلاح السيارات والميكانيكا وغير ذلك من الحرف الفنية

٢ — المقاولات — ظهرت طبقة من المتعهدين والمقاولين لم تكن معروفة من قبل تقوم بتنفيذ مشروعات الحكومة أو الشركات أو الأفراد .

٣ — الوظائف — وجدت وظائف كبيرة لم تكن معهودة من قبل ، وهذه الطبقة تعتمد على المرتبات التى تنالها من الحكومة أو الشركات أو الأفراد ، وقد لوحظ أن الكويتى لا يميل بطبعه إلى الوظيفة ، مما أدخل عددا كبيرا من غير الكويتيين فى سلك الوظائف حتى الهامة منها .

٤ — أعمال البنوك والشركات ، وما يتبعها من وظائف فنية .

٥ — المطاعم والفنادق — لم يكن فى الكويت من قبل مطاعم أو فنادق عامة تذكر فلما أقبل النازحون إلى الكويت للعمل فى مختلف الأعمال احتاجوا إليها كضرورة لازمة .

٦ — حرف أخرى كالتصوير والطباعة وغيرها من الحرف الصغيرة التى أخذت تجد مكانها فى المحيط الجديد

أثر البترول فى مستوى حياة العمال :

إن من أبرز الظواهر فى تاريخ العمل والعمال بالكويت ، أن الكويت لم تكن فى يوم من الأيام مسرحا للبطالة ، فلم يكن هناك أحد لم يجد عملا من الأعمال . بل كان العمل متوافرا لدرجة أن كثيرا من العمال كانوا يفدون إلى الكويت من الخارج طلبا للرزق قبل ظهور البترول . فليس إذن بصحيح أن النفط وحده هو السبب فى رخاء البلاد وليس بصحيح أن النفط وحده هو سر وفود هذا العدد الوفير من الناس إلى الكويت . غير أن النفط كان عاملا قويا فى تغيير كيان الكويت الاجتماعى واجتذاب المزيد من العمال الكويتيين من الحرف الأخرى إلا أنهم لم يكونوا من العدد بحيث يمكن الاكتفاء بهم . كما أن النفط كان سببا هاما فى النهوض بالبلاد من الناحية الاقتصادية سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . فقد اتسعت أبواب الأعمال وتعددت ألوانه وفئاته .

وينقسم العمال من حيث الهيئات التى يعملون بها إلى :

(ا) عمال يشتغلون فى شركات أو هيئات أهلية أو أعمال فردية .

(ب) عمال يشتغلون فى شركتى النفط .

كما أنهم ينقسمون من حيث استعدادهم إلى :

(ا) عمال فعلة .

(ب) عمال فنيين .

ويمكننا تلخيص ما طرأ من تغيير فى مستوى حياة العمال غير الفنيين بعد التطور الحديث بالكويت فيما يلى :

١ — كان العامل العادى يتقاضى فى اليوم مبلغا يتراوح بين الروبية وثلاثة أرباع الروبية . فأصبح متوسط ما يتقاضاه الآن حوالى سبع روبيات . ولا يمكن القول أن القوة الشرائية للروبيات السبع الآن تعادل الروبية الواحدة قبل عشر سنوات .

٢ — كان العامل قديما يشتغل طول النهار أى من طلوع الشمس إلى غروبها ، فأخذ يعمل الآن ثمانى ساعات فى اليوم فقط ، ويتقاضى أجرا إضافيا إذا اشتغل أكثر من ذلك .

٣ — كان العامل يتناول إلى جانب الأجر النقدى وجبتين غذائيتين من الطعام فى اليوم ، وقد بدأ أصحاب الأعمال يهملون ذلك ، أو يقدمون الطعام ويقتطعون ثمنه من أجرة العامل .

٤ — أصبح العامل فى الوقت الحاضر يحصل على الرعاية الطبية المجانية شأنه شأن جميع المواطنين .

٥ — أصبح نظام التعويض عن إصابات العمل أكثر ملاحظة مما كان ، ورغم أنه خاضع للعرف والعادة ألا أن العمال أصبحوا أكثر حرصا على حصولهم على هذا الحق .

٦ — يملك الكويتيون على وجه العموم بيوتا خاصة بهم للسكنى . وينطبق ذلك على غالبية العمال الكويتيين . وقد أخذت بعض الشركات الكبرى تهتم بتوفير المساكن لعمالها فى مناطق قريبة من مراكز أعمالهم . على أن أغلب المساكن العمالية الحالية غير مستوفية للشروط الصحية .

ونظرا لكثرة العمل والحاجة الماسة إلى الأيدى العاملة ونزوح عدد ضخم من العمال من الأقطار المجاورة إلى الكويت فقد أصبح عدد العمال الكويتيين قلة بالنسبة لمجموع عدد العمال الذين يشتغلون فى الكويت مما حدا بكثير من أصحاب الأعمال إلى أن يخصوا العمال الكويتيين بالأعمال الرئيسية . كما أن ذلك دفع كثيرا من العمال الوطنيين إلى البحث عن الأعمال السهلة التى لا تحتاج إلى مجهود شاق كبير .

٨ — كانت صلة العامل بصاحب العمل صلة وثيقة ، وذلك لأن صاحب العمل كان يعرف الأفراد الذين يعملون عنده لأنهم من أهل بلده وأحيانا من بنى حيه ، فكان يعاملهم معاملة الضيوف ويقدم لهم الممتاز من طعامه . وكانت هذه المعاملة تدعو العامل من ناحيته إلى أن يتحمس فى عمله ويتقنه . وقد اختفت هذ الظاهرة أو كادت .

أما العمال الفنيون فإن أجورهم كانت تعادل ثلاثة أمثال أجـــور العامل العادى (الفاعل) وارتفعت بنفس المستوى بعد ارتفاع الأجور العام ، وقد أصبح العامل الفنى أكثر أهمية مما كان عليه ، وتعددت نواحى الاختصاص بشكل واسع وأصبح اكتساب الخبرة الفنية يستدعى ممارسة طويلة ودراسة منتظمة . ومعظم العمال الفنيين من الأجانب لعدم وجود وسائل الأعداد لأبناء البلاد إلا فى النطاق الضيق الموجود لدى شركة نفط الكويت . ومستوى دخل العامل الفنى بالكويت يفوق مستواه فى البلاد العربية لارتفاع الأجر وتوافر العمل .

هجرة العمال إلى الكويت

والمزايا التى يحصل عليها العامل والموظف بالكويت

إن التطور الذى حدث فى الكويت خلال بضع سنوات كان تطورا سريعا ، لم يمكن البلادمن أن تأخذ الأهبة له ولما سيتمخض عنه فى شتى نواحى الحياة ، ولقد أسلفنا أن الكويت لم تشك فى يوم من الأيام قبل ظهور البترول من زيادةفى الأيدى العاملة ، لذا فقد كان من الطبيعى أن تجتلب حاجتها من العمال ، فنيين وغير فنيين . لكى يستطيع دولاب العمل أن يسير . وفى الكويت التى كان عـدد سكانها منذ عشر سنوات حوالى مائة وخمسين ألف نسمة مالا يقل عن مائة ألف أجنبى ، بحيث يبلغ عـدد السكان الحاليين حوالى ربع مليون نسمة يعيشون جميعا فى بلدة واحدة كبيرة وبعض القرى الصغيرة ، إلى جانب مدينة البترول الناشئة ، ويتكون الأجانب من الجنسيات الآتية على وجه التقريب .

١ — عراقيون (١٥٠٠٠)　　٢ — إيرانيون (٢٨٥٠٠)
٣ — لبنانيون (١٠٠٠)　　٤ — سوريون (٣٩٠٠)
٥ — أردنيون وفلسطينيون (٣٠٠٠)　٦ — أوربيون وأمريكان (٠٠)
٧ — من الإمارات العربية بالخليج العربى (٨٧٠٠)
٨ — من الهند (٦٠٠٠)　　٩ — من الباكستان (٤٤٠٠)
١٠ — من اليمن وعدن (١٠٠٠)　　١١ — جنسيات أخرى (٠٠)

ولا بد لنا من القول إن اتساع حدود الكويت البرية والبحرية وسهولة النفاذ إليها من الأقطار المجاورة ، كان عاملا قويا جعل من الصعب على الحكومة أن تسيطر على تلك الحدود بحيث يضبط عدد الداخلين وبالأخص غير المرغوب فيهم ، هذا إلى أنه ليس بالكويت للأسف دائرة للإحصاء يعتمد عليها فى الحصول على إحصائيات دقيقة لمختلف الشئون وأقلها إحصاء السكان سواء الدائمين أو الطارئين . ولذا فإن الأعداد المذكورة تقريبية وقد أخذت من دائرة الجوازات . ولا تشمل الكثيرين من البدو غير الكويتيين والمتسللين .

ولم تقترن هذه الهجرة العمالية بتنظيم ذى بال ، من حيث نوع المهاجرين وجنسياتهم واختصاصياتهم ، مما قد ينتج عنه كثير من الارتباك فيما لو قلت الحاجة بصورة سريعة إلى العمال فى المستقبل .

وإذا كانت نتائج هذه الهجرة العشوائية لم تظهر بعد لجدتها فإن نتائجها ستكون عميقة الأثر فى حياة البلد وفى تكييف تطوره بصورة قد تختلف عما يريدها له بنوه . وبالأخص أن العدد الأكبر من النازحين يزمع الاستقرار مما كان يحتم أن يكون هناك مجال لاختيار الصالح المنتج الذى يستطيع الانسجام فى البيئة الجديدة ، ولا يتسبب عن وجوده أى اضطراب أو قلق أو ارتباك بالنسبة لمستقبل البلاد وأوضاعها من جميع الوجوه . وتقدر نسبة العمال الكويتيين غير الفنيين إلى مجموع عدد العمال بالكويت بحوالى الخمس فقط (٢٠ ٪) ويبلغ مجموع عدد الموظفين فى دوائر الحكومة حوالى أربعة آلاف موظف ثلثهم من المواطنين . أما العمال الفنيون فأغلبيتهم الساحقة من غير الكويتيين لأسباب مر ذكرها .

المزايا التى يحصل عليها الموظفون والعمال :

١ — المساكن :

تزود الدوائر الحكومية والشركات موظفيها الأجانب بمساكن مؤثثة ومزودة بالكهرباء مجانا . وفى بعض الحالات بالماء كذلك . أو تدفع لمن لا يأخذ مسكنا بدلا قدره ٣٠٠ روبية للمتزوج و ١٥٠ روبية للأعزب ، أما الموظفون الوطنيون فيسكنون على نفقتهم الخاصة ، هذا وقد اتخذت حكومة الكويت الإجراءات المبدئية لبناء مساكن للموظفين الوطنيين تستوفى قيمتها على أقساط شهرية تتناسب وحالتهم المادية ، وأزمة المساكن بالكويت فى الوقت الحاضر على أشدها والأجور أعلى بكثير من تلك التى فى البلاد العربيه الأخرى .

أما بالنسبة للعمال فإن بعض الشركات تزودهم بمنازل خاصة بهم على نظام المعسكرات ولكن هذا لاينطبق على الغالبية من عمال الشركات والدوائر الحكومية إذ أن العمال هم المسئولون عن تدبير المساكن لأنفسهم . ويمكن القول بأنه لا يوجد نظام عام فى الوقت الحاضر لرعاية العمال من ناحية السكن ، والسبب فى ذلك هو التزايد السريع المفاجىء فى عددهم ، وعدم وجود هيئة متفرغة لرعاية شئونهم ، وكون الغالبية العظمى منهم من غير أبناء البلاد . وهم قادمون من أقطار عربية أو غير عربية متنوعة .

٢ — العلاج :

يتمتع كل فرد فى الكويت سواء أكان كويتيا أم أجنبيا بالعلاج المجانى فى المستشفيات الحكومية ويبلغ عدد المستشفيات فى الكويت ستة والمستوصفات أربع عشرة ، كلها عائدة لإدارة الصحة العامة . أما عدد الأسرة فى المستشفيات (المعدة والتى تحت التصميم) فتبلغ حوالى (٢٢٧٠) سريراً منها ٩٠٠ فى المستشفيات تحت التصميم . وقد خصص منها ٧٦٠ سريراً للأمراض الصدرية و٥٥ سريراً للأمراض العقلية و ٣٦ سريراً فى القرى .

ويبلغ متوسط عدد المترددين على المستشفيات ٣٣٠٠ مريضا يوميا غالبيتهم من الأجانب، كما أن الأسرة فى المستشفيات يشغل غالبيتها الأجانب كذلك .

ويتمتع العامل والموظف الكويتى المصاب بالتدرن الرئوى بقضاء فترة الصيف فى لبنان إذا دعت الحال وتتكفل إدارة الصحة العامة بجميع مصروفاته بإضافة خمسين ليرة لبنانية لمصروفات الجيب شهريا .

٣ — الغـــذاء :

لا يزال التقليد القديم المعروف بالكويت عن إطعام العمال متبعا إلى حد ما وبالأخص لعمال البناء والنجارة وتتكون الوجبة الأولى من الخبز والتمر واللبن والثانية من الأرز واللحم . وتقوم بعض الشركات بتجهيز وجبات خفيفة لعمالها . ويساهم بعضها فى تكاليف هذه الوجبات .

٤ — المواصلات :

تقوم الدوائر الحكومية والشركات وأصحاب الأعمال بنقل العمال والموظفين من محلات إقامتهم إلى محل العمل وبالعكس بالمجان ، ونظرا لعدم وجود مواصلات عامة فإن توفير صاحب العمل لوسائل نقل العمال له أهمية خاصة .

٥ — التدريب :

تقوم شركة نفط الكويت فى مركز التدريب التابع لها بتدريب طبقة من العمال الفنيين للأعمال المتعلقة بصناعة البترول . وقد افتتحت معارف الكويت قسما للدراسات التجارية يلتحق به التجار والكتاب لرفع المستوى المهنى عند هاتين الطبقتين وقد لاقت هذه الدراسات نجاحا طيباً ، والتحق بها هذا العام ٤٥٠ طالبا ووضعت المعارف فى خطها إنشاء قسم مسائى بالكلية الصناعية لتدريب العمال الفنيين يتسع لـ ٢٠٠ عامل فى آن واحد . وتشجع المعارف المؤسسات المختلفة على فتح فصول لمحو الأمية بين عمالها مما يساعدهم على جودة الإنتاج وتقدير المسئولية . وقد فتحت فصول من هذا النوع بالتعاون مع إحدى الجمعيات ، كما شرع فى محو الأمية بين أفراد الجيش الكويتى .

تشغيل النساء والأحداث

تحول التقاليد المتمسك بها فى الكويت دون اشتغال المرأة فى أى عمل أو وظيفة وقد بدىء مؤخراً فى التساهل بهذا الصدد فى شكل محدود . ففى نطاق الوظائف العامة يبلغ عدد المدرسات الكويتيات مثلا (١٧ مدرسة) من مجموع عدد المدرسات البالغ (٢٢٥ مدرسة) فالباقيات جميعا من الأقطار العربية الأخرى . وفى الأعمال الأخرى الشديدة الصلة بالمرأة كالتمريض مثلا لا توجد ممرضة واحدة كويتية . على أن هناك عددا من النساء اللائى يضطررن بحكم الحاجة إلى العمل فراشات وخادمات فى المدارس والمستشفيات وهؤلاء يتقاضين أجورا ضئيلة الأجور التى يتقاضاها الرجال.

ومن المتوقع بسبب انتشار التعليم وإقبال الآباء على إرسال بناتهم إلى المدارس بصورة ملحوظة ، أن تقبل السيدات على ميدان العمل فى الوظائف القريبة إلى مزاجهن واستعدادهن كالتعليم والتمريض والخدمات الاجتماعية .

أما تشغيل الأحداث فليس ظاهرة ملحوظة بالكويت، إلا فى حالة الرغبة فى تدريب الطفل على العمل لاكتساب المهنة بالتقليد والممارسة أو فى بعض الأعمال الخفيفة كأعمال السعاة ، ومع ذلك فقد غدت هذه نادرة جدا . ومن أسباب عدم وجود هذه الظاهرة بالكويت إنتشار التعليم والتسهيلات المغرية التى تقدمها المعارف الراغبين فيه، وطموح الآباء للحصول على مراكز طيبة لأبنائهم فى المستقبل ، والرواج المادى . هذا إلى أن المهاجرين للعمل بالكويت من البالغين فى الغالب الأعم .

ورغم أنه لا يوجد فى الكويت قانون يحول دون تشغيل الأحداث أو يحدد سنا معينا لتشغيلهم فإنه لا يمكن القول أنه كان هناك مجال لاستغلال هذه الناحية بصورة من الصور .

التحكيم بين العمال وصاحب العمل

لا يوجد بالكويت نقابات للعمال أو رابطات أو دائرة حكومية خاصة بالعمل على غرار ما هو موجود فى البلاد الأخرى ، كما لا يوجد قانون ينظم شئونهم ، إذ أن مرجع كل شىء فى هذا الصدد إلى العرف، وكانت التقاليد تفى بالغرض عندما كانت الحياة سهلة بسيطة مقصورة على سكان متعارفين محدودى العدد ، أما وقد تغيرت الأوضاع فإنه يبدو أن وضع نظام للعمل وإنشاء دائرة للإشراف على شئون العمال أصبح أمراً ذا أهمية بالغة . وهذا أمر يضع المسئولون تنفيذه نصب أعينهم فى الوقت الحاضر ، ومن الأمور التى يجب أن تنظم مسألة التحكيم بين العمال وأصحاب العمل .

وتسير الأمور الآن فى هذا المجال على النحو الآتى :

١ — المنازعات التى تحدث بين العامل وزميله يحكم فيها رئيس العمل ، فإذا تطور الموقف ترفع لمدير الإدارة ، وإذا تأزم الأمر تعرض على الرئيس أو مجلس الإدارة وذلك فى حالة الدوائر الحكومية .

٢ — وفى حالة الشركات والهيئات الأخرى يعرض النزاع . إذا لم يستطع حله فى نطاق الشركة، على الشرطة أو الأمن العام أو المحكمة المختصة ويلاحظ فى حل النزاع السوابق والعرف والشريعة الإسلامية .

٣ — فى حالة النزاع فى الأمور المتعلقة بالغوص على اللؤلؤ أو الاتجار فيه يعرض الأمر على لجنة تسمى « لجنة الغوص » ورأيها فى الموضوع نهائى .

مشروع دراسة شؤون العمل والرعاية الاجتماعية

فى المنطقة الشرقية من المملكة العربية السعودية

إعـــداد وزارة المالية

مقـــدمة :

أعدت هذه الدراسة بناء على طلب من إدارة الشؤون الاجتماعية فى الجامعة العربية لتقديمها للدراسة من قبل لجنة الخبراء العرب التى اجتمعت فى شهر يناير ١٩٥٤ بالقاهرة بدعوة من الإدارة المذكورة .

والقصد من الاجتماع هو الاطلاع على الدراسات المقدمة من قبل مختلف البلدان العربية وإعداد العدة لحلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة .

وكما سيظهر تحتوى الدراسة على معلومات موجزة ودقيقة بقدر الإمكان لشئون العمل والرعاية الاجتماعية للعمال فى المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية .

المنطقة الشرقيـــة:

لقد أصبح اسم الموقع فى شرق المملكة العربية السعودية حيث حفر أول بئر للزيت بنجاح منذ حوالى ستة عشر عاما إسما معروفا فى أنحاء العالم بعد أن كان مجهولا بالرغم من وقوعه فى مقاطعة الإحساء التاريخية ، إذ كنتيجة لاكتشاف الزيت فى « الظهران » ولتوسع أعمال التنقيب والحفر والإنتاج باكتشاف حقل بعد حقل للزيت فى شرق المملكة أصبحت منطقة الزيت تعرف بصورة عامة بمنطقة الظهران . مع أن الظهران يكون فقط المركز الرئيسى لعمليات إنتاج الزيت وهنالك عدة حقول كبيرة فى أنحاء منطقة الزيت كحقل الدمام وحقل القطيف شمالى شرق الظهران وحقل بقيق — وهو من أغنى الحقول التى اكتشفت فى المملكة — ويقع جنوبى غرب الظهران وحقل عين دار المجاور لحقل بقيق والعثمانية والغوار وغيرهما . فمن ذلك يظهر أن منطقة إنتاج الزيت فى المملكة أصبحت منطقة واسعة ولا زالت آخذة فى التوسع مما يجعل من الأفضل أن يشار إليها « بالمنطقة الشرقية » وهو الاسم الرسمى للمنطقة المذكورة .

عمليـــات الزيت :

إن أى عرض لتاريخ الزيت فى المملكة العربية السعودية لابد وأن يبدأ بالنهضة التى حمل لواءها وأسسها جلالة الملك الراحل عبد العزيز آل سعود إذ كان بحكمته وبسعة إطلاعه وبعد نظره وبصدق عزيمته أن سمح للخبراء والجيولوجيين من الإنجليز فى أول الأمر ثم من الامريكيين فى الدخول إلى مملكته والقيام بالدراسات وأعمال التنقيب التى أدت إلى اكتشاف الزيت فى المنطقة الشرقية ومن ثم منح امتياز استثمار الموارد البترولية التى من الله بها على مملكته ويسر استتباب الأمن وانتشار الطمأنينة السبل للقيام بأعمال إنتاج الزيت وتكريره

الضخمة التى أصبحت الآن صناعة قائمة فى البلاد . ففى ٤ صفر ١٣٥٢ هـ الموافق ٢٩ مايو ١٩٣٣ . وفى جدة وقع معالى وزير المالية اتفاقية الامتياز العربى السعودى مع ممثل عن شركة ستاندارد أوف كاليفورنيا، والاتفاقية هذه تعتبر أحدى الأسس التى تقوم عليها صناعة الزيت فى المملكة وذلك لإنها عدا أنها تنص على الحقوق الخاصة بكل من الفريقين المتعاقدين وعلى الالتزامات المترتبة على كل منهما فإنها تعبر عن السياسة الأساسية التى كان يمتاز بها جلالة الملك الراحل فى تأسيس مملكته وإدارتها والنهوض بها ألا وهى خضوع جميع من يعمل فى المملكة لسنتها ولأنظمتها وبصورة عامة لسلطانها خضوعا تاما لا يتعلق به شرط ولا يرتبط به أى عامل سياسى، وكذلك عدم تدخل الشركات التى يسمح لها بالعمل فى المملكة أو أى شخص تابع أو منسوب إليها بأى من شؤون المملكة الدينية أو السياسية أو الإدارية مما جعله من الواضح للعالم بأجمعه بأن سيادة البلاد وسلطان حكومتها عليها لا يتأثر بالسماح لأية شركة أو شركات بالعمل فى المملكة، وعلى تلك الشركات التمشى حسب أنظمة البلاد وقوانينها بما فى ذلك الأنظمة المتعلقة بشؤون العمل والعمال . وكذلك فى الاتفاقية المذكورة أعلاه نفسها وفى الاتفاقيات التى تلتها وفى الأنظمة التى أصدرت منذ أن بدأت عمليات الزيت نرى نصوصا صريحة تتعلق بشئون العمل والعمال واهتماما بتقديم العامل السعودى وبتدريبه على مختلف الأعمال الفنية وضمانا لإعطائه الأفضلية وحمايته فى بلاده .

وقد أخذت عمليات الزيت تتوسع حتى جعل ذلك الشركة صاحبة الامتياز الأصلية تشترك مع شركات مختلفة كونت فى عام ١٩٤٨ شركة سميث « شركة الزيت العربية الأمريكية » (أرامكو) وهى الشركة التى تقوم بعمليات إنتاج وتصدير وتكرير الزيت حاليا فى المملكة العربية السعودية . ولا شك بأن هذا التطور يدل على نجاح عمليات استثمار الزيت فى المملكة وتطورها كصناعة أساسية فى اقتصاديات البلاد تستثمر رؤوس أموال طائلة ويستخدم فيها عدد كبير من العمال السعوديين وغيرهم .

عمـــال الزيت :

وبكلمة عامل نقصد فى بحثنا هذا المعنى الأعم لها أى كل شخص يستخدم للقيام بعمل مقابل أجر . فيعمل فى شركة أرامكو حاليا عدد كبير من العمال يتراوح عددهم بين اثنين وعشرين وأربعة وعشرين ألف عامل تتكون أغلبيتهم من العمال السعوديين كما سنبين فيما يلى . إلا أن هناك عدداً كبيراً آخر من العمال يعملون لدى مقاولين مرخصين للقيام بأعمال الإنشاء والنقل وغيرها للحكومة ولشركة أرامكو وللجهات الأخرى التى لديها مشاريع تقوم بإنجازها فى تلك المنطقة، وبالنظر لكون أغلب أعمال هؤلاء المقاولين تتعلق بأعمال الزيت بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو بالصناعات التى قامت بجانبها فإنه يمكن القول بصورة عامة بأن الفئة الثانية من العمال هم من عمال الزيت والصناعات القائمة لخدمتها . ولذا نرى من الفائدة الإشارة إلى عمال تلك الفئة الذين يتراوح عددهم بين ثمانية عشر ألف وعشرين ألف وكذلك فإن أغلبيتهم تتكون من العمال السعوديين وذلك حسب الإحصائيات الموجودة فى شعبة العمل والعمال بمكتب وزارة المالية بالدمام ولاشك بأن عدد العمال السعوديين كان فى أول الأمر قليلا بالنظر لصغر مشروع الزيت فى بدايته ولعدم وجود العمال المهرة والفنيين فى المنطقة الشرقية حيث اكتشف الزيت ولعدم ممارسة أهل تلك المنطقة ومن كان يمر بها من البدو لأنواع الأعمال التى أصبح مشروع استثمار الزيت يتطلبها . إلا أنه بمرور الوقت القصير وبتوسع أعمال المشروع خاصة الإنشائية منها أخذ عدد العمال السعوديين الذين وفدوا من مختلف مناطق

المملكة بما فى ذلك الحجاز أخذ عددهم يزداد إلى أن وقعت الحرب العالمية الأخيرة وتوقفت أعمال المشروع إلى حد ما مما جعل العدد يأخذ بالنقصان، ولم يكن ذلك محصورا فى عدد العمال السعوديين فقط بل نقص كذلك عدد العمال الأمريكيين العمال من الجنسيات الأخرى . ولكن تعطل أعمال المشروع بسبب الحرب وصل إلى نهايته قبل نهاية تلك الحرب إذ أن المشروع فى بناء معمل التكرير فى رأس تنوره ومد خط الأنابيب عبر الخليج الفارسى إلى جزير البحرين والحفريات الجديدة فى عام ١٩٤٤ تطلب عددا كبيرا من الأيدى العاملة الفنية والعادية ومن ذلك الوقت أخذ عدد العمال السعوديين الفنيين والعاديين يزداد فى أعمال أن بلغ فى الربع الأخير الزيت إلى من سنة ١٩٥٣ حوالى ثلاثة عشر ألف وخمسمائة عامل من مختلف الدرجات .

العمال السعوديون فى ارامكو (١٩٣٨ — ١٩٥٠)

نهاية عام	العدد	نهاية عام	العدد
١٩٣٨	٢٧٤٥	١٩٤٥	٧٥٠٠
١٩٣٩	٣١٧٨	١٩٤٦	٨٢٩٧
١٩٤٠	٢٦٦٨	١٩٤٧	١٢٠١٨
١٩٤١	١٦٤٧	١٩٤٨	١٢٢٢٦
١٩٤٢	١٦٥٤	١٩٤٩	١٠٠٦٣
١٩٤٣	٢٦٩٢	١٩٥٠	١٠٧٦٧
١٩٤٤	٧٥٨٥	—	—

إلا أنه قبل التعرف على النواحى المختلفة المتعلقة بالعمال السعوديين فى المنطقة الشرقية لابد من الذكر بأن أعمال الزيت احتاجت منذ البداية ولاتزال تحتاج — إلى حد أقل بكثير إلى الأيدى العاملة الأجنبية ولذا نرى أنه لايزال يوجد عدد من الإخصائيين الفنيين من اللاجئين العرب الفلسطينيين والعرب من البلدان العربية المجاورة ومن الأمريكيين والإيطاليين والهولنديين والهنود والباكستانيين إلا أن سياسة الحكومة قضت منذ البداية بعدم السماح لأى إجراء باستخدام عامل أجنبى فى أى عمل يمكن لأحد رعاياها القيام به وكذلك حصرت اهتمامها بقيام الآخرين بتدريب العمال من رعاياها فى مختلف الأعمال والحرف ليحلوا تدريجيا محل العمال الأجانب مما يعطى التدريب المهنى والتعليم فى الصناعات المختلفة وبصورة خاصة فى صناعة الزيت أهمية عظمى كما سنرى فيما بعد .

النواحى العمالية المختلفة

١ — الاستخدام : يجرى استخدام العمال السعوديين عن طريق مكاتب استخدام فتحتها شركة أرامكو فى كل من الدمام والهفوف والرياض وجدة حسب الحاجة إلى العمال ، وأما المقاولون فيقومون باستخدام عمالهم فى مكاتب أعمالهم فى مناطق العمل المختلفة كالخبر والظهران وبقيق ورأس تنورة وذلك حسب حاجتهم أيضا .

بينا أعلاه فان الحكومة لا تسمح باستخدام العامل الأجنبي بأجر فى المملكة إلا إذا تأكدت الجهة المختصة بعدم وجود عامل وطنى يمكنه القيام بالعمل المطلوب تكلف الآجرين بما فيهم شركة أرامكو والمقاولين بالإعلان عن الأعمال الخالية لديهم والتى هم بحاجة إلى تأمينها فى الصحف المحلية وبجميع الوسائل المتيسرة لديهم قبل أن تسمح لهم بجلب عمال من الخارج واستخدامهم فى المملكة . وبين العمال المستقدمين من الخارج تعطى الحكومة الأفضلية للعمال من اللاجئين العرب الفلسطينيين ومن التابعين للبلاد العربية المجاورة .

ومن المتبع أن يجرى فحص العمال المتقدمين للعمل فحصا طبيا دقيقا ويجرى تسجيلهم فى مكتب العمل فى الدمام وإثبات المعلومات المتعلقة بهويتهم وحالتهم الصحية فى سجل ذلك المكتب الذى يمنحهم الترخيص الرسمى إذا ثبت أن العامل ممن يتمتعون بالمؤهلات النظامية المطلوبة وفى حالة كون العامل من العمال الفنيين الذين يقضى النظام بتحصلهم على رخصة مهنية فتقوم الجهة المختصة بإصدار الرخص المطلوبة حسب الأصول ، وقد اعتبر العامل مستحقا لتعويض عن الأيام التى يقضيها فى الاستعداد للاستخدام حتى ولو أظهرت النتائج عدم صلاحيته للعمل .

ويمكن القول بصورة عامة بأن هنالك مجالا للعمل فى المنطقه الشرقية لطالبى العمل الوافدين إليها من مختلف مناطق المملكة وتلك امكانية فى الوقت الحاضر لازالت موجودة بالنظر لتزايد الصناعات المحلية ونمو الحركة التجارية بصورة عامة .

يجرى الاستخدام عن طريق عقد استخدام شفهى فى أكثر الأحيان مع العمال السعوديين وعقد استخدام خطى مع العمال الأجانب .

٢ — الأجور : لقد وضع فى السنة الماضية حد أدنى لأجور العمال العاديين وطبق على شركة أرامكو وبقية الآجرين فى المنطقه وهذا الحد الأدنى هو خمسة ريالات سعودية يوميا (أى مايزيد على ٥٠ قرشا مصريا) ومسألة الأجور ، بصورة عامة موضع ملاحظة مستمرة من الحكومة التى تراعى مصلحة العامل وفى الوقت نفسه تلاحظ الحالة الاقتصادية العامة فى البلاد . واما الأجور التى يتقاضاها العمال فتعتمد على نوع عملهم ومهارتهم وكذلك قدمهم فى خدمة الآجر الذى يعملون لديه . ومن المؤمل أن تعين لجنة مختصة بالنظر فى الأجور بصفة مستمرة تعقد اجتماعات دورية وترفع توصياتها للحكومة لتصدر الأوامر اللازمة حول تحديد الحد الأدنى للأجور الخاصه بالعمال الفنيين وغيرهم .

ومما لا شك فيه بأن إقدام العمال على الأعمال الصناعية والتجارية ونمو الصناعة قد أمن لفئة كبيرة من سكان تلك المنطقة من العمال وممن يعمل على تأمين معيشتهم دخلا مضمونا مستمراً طيلة مدة عمله وكان ذلك أحد العوامل التى ساعدت على رفع مستواهم بصورة عامة وعاضدت المشاريع التى وضعت لرفع مستوى المنطقة بأمر جلالة الملك سعود المعظم .

٣ — السكن : يفرض نظام العمل والعمال (المادة ٢٠ فقرة ٤) على الآجرين تقديم سكن صحى للعمال بدون مقابل حسب شروط يحددها النظام ، وتقوم شركة الزيت طبقا للنظام المذكور بتقديم سكن للعمال حسب درجاتهم فى أعمالها وفى هذا الصدد تقسمهم إلى فئات ثلاث . يستحق أعضاء الفئة الأولى منهم سكنا لهم إذا كانوا غير متزوجين أو لهم ولعائلاتهم المباشرة إذا كانوا متزوجين وذلك عن طريق منحهم علاوة إسكان وتقاضى أجر منهم مقابل العلاوة وأما أعضاء الفئتين الأخريتين فيستحقون سكناً لهم فقط بدون مقابل وقد أحرز تقدم فى إيجاد برنامج لإسكان العمال وعائلاتهم فى بيوت مناسبة فى البلدان المجاورة لمنطقة عملهم تبنى بمال يعطى للعامل على شكل قرض يخصم من

أجوره فى مدة طويلة ، والعمل بهذا المشروع آخذ مجراه الآن وقد كان موضع دراسة وتمحيص من قبل الجهات الحكومية المختصة .

وهذه المساكن خاضعة للتفتيش من قبل مفتشى العمل المنتدبين من قبل الجهة الحكومية المختصة لملاحظة إتباع الشروط التى يفرضها النظام على الآجرين .

أما الآجرون الآخرون فإنهم يقدمون سكنا لعمالهم حسب مقتضيات النظام فى أقرب البلدان والقرى إلى العمل ويقومون بنقل عمالهم من أماكن العمل إلى نقاط رئيسية فى تلك البلدان أو القرى .

٤ — العناية من قبل مكاتب العمل : تقوم شعبة العمل والعمال بمكتب وزارة المالية بالدمام بعمل مكتب عمل للمنطقة الشرقية وفى ذلك المكتب تسوى قضايا المنازعات العمالية وينظر فى قضايا التعويضات عن الإصابات الصناعية وكذلك تقوم الشعبة المذكورة بالتفتيش على أماكن العمل وملاحظة إتباع تعاليم السلامة والأصول الصحية . كما وتشرف الشعبة المذكورة على مؤسسة صندوق تعويضات عمال المقاولين التى تقوم بدفع التعويضات للعمال المصابين التابعين للمقاولين الأعضاء فى الصندوق الذين يسجلون مقاولاتهم حسب الأنظمة المرعية بما فيها نظام مؤسسة الصندوق نفسها .

وعلاوة على وجود شعبة العمل فإن كثيرا من الأمور العمالية ينظر فيها وتلقى عناية واهتمامات من الجهات الإدارية فى المنطقة .

٥ — الخدمات الصحية : يلزم نظام العمل والعمال (المادة ٢٦ والمادة ٢٧) جميع الآجرين بمعالجة عمالهم ومداواتهم ونقلهم إلى المستشفيات وليس ذلك محصورا فى المصابين من بينهم بإصابات صناعية فى العمل بل أن الواجب عام لجميع العمال الذين يلم بهم مرض أو تقع لهم إصابة . وكنتيجة لذلك توجد هنا لك مستشفيات مركزية وعيادات فى المناطق الصناعية تابعة لشركة أرامكو وهذه بالإضافة إلى المستشفيات والعيادات الحكومية فى مختلف البلدان المجاورة لمناطق العمل ومن هذه العيادات عدة عيادات جديدة تحت الإنشاء ستكون مفتوحة للعموم بما فيها العمال وكذلك مستشفى مركزى تام بجميع التجهيزات .

وتلك المستشفيات والعيادات خاضعة للمراقبة من قبل السلطات الصحية والسلطات المختصة بشؤون العمل اللتان تضمنان تقديم العلاج والإسعاف لمن يحتاجه من العمال أو من عائلاتهم وكذلك ملاحظة الأصول الصحية القويمة فى العلاج والإسعاف .

وكذلك فإن نظام العمل والعمال (المادة ١٨ والمادة ٤٧) ضمن للعامل تعويضا عن أيام المرض الذى يعقده عن العمل وحماه من الفصل من العمل فى أثناء مرضه واحتوى على نصوص صريحة وجداول خاصة بالتعويضات عن الإصابات الصناعية التى تقع للعامل فى أثناء عمله أو بسبب ذلك (المواد ٢٣ و ٢٥ و ٢٨ والمواد الخمسة الملحقة بجدول التعويضات) .

٦ — الخدمات الثقافية الأخرى : لا يمكن بصورة عامة التحدث عن الخدمات الثقافية بدون حصر أهم الطرق المتبعة حاليا لتقديم الخدمات الثقافية للعامل .

ا — أن برنامج التدريب المهنى الذى حرصت الحكومة أن يتبع فى البلاد بصورة عامة لآخذ بالتوسع فى أعمال شركة أرامكو وذلك كنتيجة لسياسة الحكومة وأنظمتها وأوامرها والحرص من العمال أنفسهم على التعليم والتدريب على مختلف الأعمال واقتناع الشركة نفسها بأنه عدا واجبها نحو تدريب العمال السعوديين واستخدامهم فى

أعمالها فإنه من مصلحتها أيضا أن تدرب أكبر عدد ممكن من العمال الوطنيين على الأعمال الفنية المختلفة التى لديها لما فى ذلك من فائدة للبلاد ولهم وللشركة نفسها وقد آتى هذا البرنامج ثمارا طيبة والجهود متضافرة فى الوقت الحاضر لتوسيع البرنامج وتعضيده وتدريب العمال على الأعمال الفنية وفى الوقت نفسه توسيع مداركهم من ناحية الثقافة العامة ومن ناحية الإشراف على الآخرين من العمال .

كما وأن الآجرين الآخرين يقومون ضمن نطاق أعمالهم وبقدر اتساعهم على تدريب العمال السعوديين على مختلف الأعمال التى لديهم وقد ظهرت آثار ذلك فى وجود فئة من العمال المهرة الذين أصبحوا يتعاطون أعمال المقاولات وبدءوا مشاريع صغيرة مستقلة على انفراد .

(ب) لقد افتتح فى السنة الماضية معهد لمكافحة الأمية بين العمال بأمر جلالة الملك سعود وقد باشر المعهد أعماله بإشراف أساتذة سعوديين ومن اللاجئين العرب الفلسطينيين وأحرز نجاحا طيبا وكان الإقبال عليه كبيرا .

(ح) لقد شرع فى بناء عدة مدارس لأبناء العمال فى البلدان المجاورة لمناطق العمل بعد أن جرى الاتفاق على ذلك بين الحكومة وشركة أرامكو تدرس فيها الثقافة العامة على غرار برامج التدريس فى مدارس الحكومة وتكون تحت إشراف وزارة المعارف، ومن المنتظر أن يشرع فى التدريس فى هذه المدارس فى المستقبل القريب إن شاء الله ويكون ذلك تعضيدا لما تقدمه مدارس وزارة المعارف حاليا من خدمات لأبناء العمال الذين يسكنون فى المدن والقرى المجاورة لمناطق العمل .

(ء) يعطى نظام العمل والعمال (المادة ٢١) الجهة الحكومية المختصة صلاحية تكليف الآخرين بإنشاء النوادى والمكتبات للعمال والمدارس لأولادهم وقد قامت الحكومة بتكليف شركة أرامكو بذلك وكنتيجة لذلك تم الاتفاق الذى ذكرناه بشأن مدارس أبناء العمال ، وكذلك أنشأت الشركة نوادى فى أحياء العمال جميعها والمكتبات المحتوية على الكتب الدينية والثقافية والاجتماعية فى بعضها . وقد تضمنت هذه النوادى تسهيلات وملاعب ومدارج لممارسة العمال الألعاب الرياضية المألوفة بما فى ذلك أحواض السباحة التى شيدت على الأسس الحديثة .

ولتسهيل إقامة العمال فى أحيائهم ومعيشتهم فقد نشأت عدة حوانيت فى أحياء العمال منها ما يملكه ويديره تجار خاصون ومنها ما تملكه وتديره الشركة تمشيا مع مقتضيات النظام، وأسعار الحاجات فى الحوانيت الأخيرة منخفضة عن أسعار الحاجيات نفسها فى الأسواق الخصوصية أو فى أقرب البلدان المجاورة لمناطق العمل .

٧ ـ حقوق وواجبات الآجر والعامل : منذ أن بدأت العلاقات الصناعية فى المنطقة الشرقية والحكومة متيقظة لحفظ حقوق ومراعاة واجبات كل من الاجر والعامل وقد صدرت عدة أنظمة لغاية هذا التاريخ منها نظام العمل والعمال السارى المفعول حاليا. والدراسات جارية مع تقدم العلاقات الصناعية لمراعاة روح العدل فى العلاقة بين الآجر وعماله .

أثر الصناعة فى المنطقة الشرقية

إن صناعة الزيت التى تنشأ منذ مدة تعتبر قصيرة ـ إذا قورنت بالمدد التى مضت على الصناعات فى خارج المملكة ـ قد أصبحت صناعه ضخمة واسعة قائمة على أسس قوية وكنتيجة لقيامها فقد قامت بجانبها عدة صناعات صغيرة وكذلك أصبح الآن يعمل فيها وفى تلك الصناعات عدد كبير من العمال كما اتسعت الحركة التجارية وازداد النمو والعمران فى منطقة تلك الصناعات بصورة عامة .

ويمكننا أن نستعرض بعض الأثر الذى تركته تلك الصناعة على المنطقة التى تقوم بها فيما يلى :

١ — نشأت مشروعات صناعية متعددة فى المنطقة أهمها : صناعة الطابوق الذى تحتاج إليه المنطقة فى نموها وتوسعها . ورش إصلاح المعدات والسيارات وصناعة قطع الغيار التى تحتاجها صناعة المسامير ، صناعة الثلج وتوزيعه ، ورش نجارة لصنع الأثاث والقطع اللازمة للبناء ، مصنع للكوكا كولا .

٢ — توسعت أعمال الإنشاء ونمت المدن والقرى المجاورة نموا محسوسا .

٣ — توسعت وسائل النقل والتنقل وتأسست شركات تستعمل معدات كبيرة للتغلب على صعوبة الحركة فى المناطق الصحراوية .

٤ — تقدمت الأعمال الزراعية بصورة عامة وتقدمت سبل حفر الآبار الارتوازية لخدمة الزراعة ، وكان ذلك بالرغم من أن كثيراً من العمال الزراعيين جذبتهم الصناعات المختلفة فقصدوها وقد جعلت هذه الحركة الزراعة تفتقر إلى عمالها المهرة لمدة انتهت بعد أن أصبح هنالك عدد كاف من العمال للصناعة والزراعة واشتراط الصناعة شروطا فى عمالها جعلت الكثير منهم يبقون فى الأعمال الزراعية أو يعودون إليها .

٥ — بصورة عامة توسعت الأعمال التجارية بازدياد عدد السكان المقيمين والمستقرين فى المنطقة ، وبوجود العمال الأجانب فيها أيضا كما شجع على ذلك بناء ميناء الدمام وخط سكة حديد الحكومة السعودية من ذلك الميناء إلى الرياض .

٦ — أخذ عدد كبير من العمال الذين قدموا من البادية بالاستقرار فى البلدان والقرى المجاورة وقد ساعد هذا على نمو تلك البلدان والقرى وازدياد العمران فيها وازدياد حركة المواصلات وتوسع التجارة كما بينا أعلاه .

المستقبـــل

إن المنطقة التى نبحث فى موضوعها الآن كانت ولا تزال موضع عناية وأمل لدى جلالة الملك الراحل وجلالة الملك سعود وعلى نهج جلالتهما سارت الحكومة . وإذا اعتبرنا تاريخ تلك المنطقة وتدرجنا مع التغير الذى حصل فيها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والصناعية لوجدنا أنه كان تقدما مؤديا إلى تقدم أوسع وأعمق وأبعد فى أثره . ولم يكن التقدم محصوراً فى نشوء صناعات وتنفيذ مشاريع بل أثر على كثيرين من المزارعين والتجار والعمال وغير من مجرى حياتهم وثقافتهم وعملهم . ولذا فإن حكومة جلالة الملك تعمل بجد على رفع المستوى العام للشعب بما فيه العمال وعلى توسيع الخدمات والتسهيلات والرعاية العامة بما فى ذلك الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية ، كما وأنها حريصة على تشجيع الصناعات والأعمال التجارية والمشاريع العمرانية والزراعية وعلى ملاحظة مصلحة العمال الذين هم عماد هذه المشاريع . والأمل العظيم بأن يثمر هذا التقدم الذى بدأ يتضاعف بازدياد ما ذكرناه هنا وبازدياد التضافر بين أصحاب المشاريع والآجرين من جهة وبين العمال من جهة أخرى .

هذا وقد أصدرت حكومة صاحب الجلالة فى وقت إعداد البحث الموجز هذا بيانا رسميا أعلنت فيه عن تحسينات كبيرة وخطوات طيبة مباركة خطتها الحكومة بالاتفاق مع شركة أرامكو لحفظ حقوق عمال الشركة ورعاية مصالحهم ، وقد أمر جلالة الملك المعظم بتنفيذها مما سيرفع من مستوى العمال المذكورين ويحسن أحوالهم بصورة عامة ويفتح أمامهم مضمارا للتقدم . وفق الله جلالته والجميع فى معيته إلى الخير والصلاح .

المملكة العربية السعودية

وزارة المالية

ملحق رقم ١

بمشروع دراسة شئون العمال والرعاية الاجتماعية

فى المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية

نظام العمل و العمال

(السارى المفعول حاليا فى المملكة العربية السعودية)

صدر الأمر العالى بالموافقة على هذا النظام بتاريخ ٢٥ / ١١ / ١٣٦٦ هـ

نظام العمل والعمال

١ ــ تطبق أحكام هذا النظام على كافة الحالات التى يشتغل فيها عامل فى خدمة المشاريع الصناعية أو التجارية أو الزراعية تحت إدارة آجر أو سلطته ويراد بالألفاظ الواردة فى هذا النظام المعانى التالية :

١ ــ المشروع الصناعى يتناول ما يأتى :

(ا) مناجم المعادن ومقالع الأحجار والتنقيب عن الآثار القديمة وأماكن استخراج المعادن والصناعة النفطية وما يتفرع عنها وجميع أنواع الصناعات المتعلقة باستخراج مواد من باطن الأرض .

(ب) المعامل التى تقوم بصنع المواد وتغييرها وإصلاحها وتصفيتها وترميمها وتزويقها وكبسها وإتقانها مما يجعلها صالحة للبيع وكذلك المصانع التى تحول المواد من حالة إلى أخرى وتكسرها وتهدمها ويشمل ذلك بناء السفن وتوليد القوة الكهربائية وأى نوع من أنواع القوة المحركة وتحويلها من حالة إلى أخرى ونقلها .

(ج) الأعمال الخاصة بالمنشئات الفنية من تجديد بناء أو صيانته أو ترميمه أو تغييره أو هدمه وكذلك الأعمال المتعلقة بالسكك الحديدية أو الترامات أو الموانىء أو أحواض السفن أو أرصفه الموانىء أو الطرق أو الجسور أو القناطر أو المجارى أو المخازن تحت الأرض أو منشئات تلغرافية أو تلفونية أو معامل توريد الغاز وغير ذلك من أعمال الإنشاء .

(د) نقل الركاب أو البضائع فى الطرق البرية أو الجوية أو البحرية أو بالسكك الحديدية ويشمل هذا إلقاء البضائع بأحواض السفن أو الأرصفة أو الموانىء أو المستودعات .

(هـ) أعمال المطابع وسوق المحركات وتدويرها بخارية كانت أو آلية .

٢ ــ ولا يتناول المشروع الصناعى ما يلى :

(ا) الأعمال الطفيفة التى لا يستمر العمل فيها أكثر من أسبوع .

(ب) المشاريع التى يستخدم فيها أعضاء أسرة صاحب المشروع فقط .

(ج) الأعمال الإلزامية التى يعود نفعها للمجموع على أن تكون هذه الأعمال مفروضة نظاما .

٣ ــ العامل ـ كل شخص يستخدم بأجرة فى المشروع الصناعى بموجب اتفاق خاص أو عام شفهى أو تحريرى حسب الترتيب الآتى :

(ا) يعنى بلفظ عامل درجة أولى كل شخص يعمل على أساس المشاهرة أو يؤدى عملا فنيا يتقاضى عليه راتبا شهريا أو أجرة باليومية .

(ب) يعنى بلفظ عامل درجة ثانية كل شخص يزاول أعمالا يتقاضى عليها أجور باليومية وليست فنية .

(ج) يعنى بلفظ عامل درجة ثالثة كل شخص يكون تحت التمرين بدون أجر معين .

٤ ــ يعتبر آجراً كل شخص أو هيئة أو شركة تستعين بخدمات عمال مباشرة أو غير مباشرة، ويعتبر من الخدمات غير المباشرة ما يقوم به العامل لحساب مقاول من الباطن أو ما يؤديه من خدمات بطريق الإعارة من

الآجر الذى استخدمه ، وكذلك يعتبر آجرا كل ممثل شرعى لآجر توفى أو أفلس و بصفة عامة كل من انتقلت إليه الإدارة أو السلطة المشرفة على العمل .

٣ — يعنى بلفظة الإقعاد المؤقت هو أن تسبب إصابة العامل عن العمل مؤقتا بحيث يصبح عاجزا عن تحصيل الأجور التى كان يتقاضاها فى العمل الذى كان يعمل به عند حدوث الإصابة أو فى أى عمل آخر شبيه به لمدة لا تزيد عن سنة .

٤ — يعنى بلفظة الإقعاد الجزئى الدائم هو أن تسبب الإصابة عجزا دائميا فى بعض أعضاء العامل يتأتى منه نقص دائم فى الأجر الذى كان يكتسبه قبل حدوث الإصابة .

٥ — يعنى بلفظة الإقعاد الكلى الدائمى هو أن تسبب الإصابة إقعادا دائميا كاملا عن أى عمل كان .

٦ — لا يجوز استخدام عمال دون العاشرة من العمر بصفة عامة ويجوز لوزارة المالية ما يأتى :

ا — رفع هذا السن فى المناطق التى ترى من المصلحة تحديد سن العمال فيها بسن يزيد عن العاشرة نظرا لما تقتضيه الظروف المحلية بسبب العادات أو التعليم .

ب — تخفيض السن عن العاشرة فى بعض الصناعات الخاصة بشرط مراعاة الشروط التى تضعها وزارة المالية فى هذه الحالة فيما يتعلق بالصحة والوقاية من الأخطار .

حـ — تشغيل أحداث فى سن أقل من العاشرة بتصريح من وزارة المالية بشرط أن تتحقق الوزارة من أن هذه الأعمال تتناسب مع سنهم وقوتهم البدنية و تؤهلهم لتعلم صناعة أو حرفة ، ويشترط فى كل الحالات المتقدمة التحقق من لياقة الأحداث المذكورين من الوجهة الصحية للقيام بهذه الأعمال ويجب أن يكون تحديد أوقات العمل كما يأتى :

(ا) أن أيام العمل المقررة أسبوعيا هى ستة أيام .

(ب) لا يجوز تشغيل العمال تشغيلا فعليا أكثر من ثمانى ساعات فى اليوم .

(حـ) يجب أن يتخلل ساعات العمل اليومى فترة أو أكثر للصلاة فى أوقاتها وللراحة لا تقل فى مجموعها عن ساعة ونصف ويجب تحديد هذه الفترات بحيث لا يشتغل العمال أكثر من خمس ساعات متوالية .

٧ — يجب دفع أجر العامل وكل مبلغ مستحق له فى البلاد العربية السعودية بالعملة السعودية ويحصل الدفع للعامل ذاته ولو كان قاصرا مالم يكن ولى القاصر محتاجا لكده ، ويشترط استلام أو إرسال الأجر له نفسه ويجب دفع الأجر فى أحد الأيام للعمل وفى المكان الذى يشتغل فيه العامل طبقا للأحكام الآتية :

(ا) العمال باليومية تصرف أجورهم مرة كل أسبوعين على الأقل .

(ب) العمال ذوو المرتبات الشهرية تصرف رواتبهم مرة فى الشهر على الأقل .

(حـ) إذا كان العمل يؤدى بالقطعة ويحتاج لمدة تزيد على أسبوعين فيجب أن يحصل العامل على دفعة كل أسبوع تتناسب مع ما أتمه من العمل ويصرف الباقى كله فى خلال الأسبوع التالى لتسلم العمل فإذا انتهت خدمة العامل وجب دفع أجرة فورا إلا إذا كان خروجه من تلقاء نفسه فيجوز دفع أجره فى خلال سبعة أيام من تاريخ تركه الخدمة .

٨ — إذا تسبب عامل فى فقد أو إتلاف مهمات أو منتجات مما يملكه الآجر ويكون فى عهدته بسبب رعونته

أو عدم احتياطه أو إهماله أو تفريطه كان للآجر أن يقتطع المبلغ اللازم للإصلاح من أجر العامل بشرط أن لا يزيد ما يقطعه لهذا الغرض على أجر خمسة أيام فى الشهر الواحد على شرط أن يكون ذلك فى حالة عجز العامل عن إثبات أن ما وقع كان نتيجة قضاء وقدر .

٩ — لايجوز للآجر أن يقتطع من العامل أكثر من عشر أجره الشهرى لسداد ما يكون أقرضه إياه .

١٠ — يلتزم الآجر بما يأتى :

(١) أن يعيد العامل على نفقته إلى الجهة التى أبرم فيها العقد أو أخذ ورحل منها إذا طلب العامل ذلك فى خلال خمسة عشر يوما من تاريخ انتهاء العقد أو لمرضه مرضا يثبت طبيا أنه موجب لانقطاعه عن العمل مدة لا تقل عن ثلاثين يوما .

(٢) لاينقل العامل ذا الأجر الشهرى أو الأسبوعى إلى عمل باليومية بدون أن يحصل على موافقة كتابية من العامل بذلك ودون أن يخل ذلك بالحقوق التى اكتسبها العامل بسبب خدمته فى المدة التى قضاها بالأجر الشهرى .

(٣) أن ينفذ أحكام الاتفاق الذى يعقده مع العامل ولايجوز للآجر أن يكلف العامل عملا غير ما اتفق عليه .

(٤) يجوز بصفة استثنائية ومؤقتة إذا دعت ضرورة ملحة بسبب القوة القاهرة أو وقوع حادث مفاجىء أو إصلاح عاجل لايحتمل التأخير عدم التقيد بأحكام الفقرة الثالثة أعلاه وبالشروط الآتية —

(ا) ألا تزيد مدة العمل عن إحدى عشرة ساعة فى اليوم وعلى ألا يشتغل العامل أكثر من ست ساعات متوالية .

(ب) أن يبلغ ممثل الحكومة فى بحر أربعة وعشرين ساعة ببيان الحالة الطارئة والمدة اللازمة لإتمام العمل .

(حـ) أن يصرف للعامل عن كل ساعة إضافية مبلغ يوازى الأجر العادى الذى يستحقه فى الساعة مضافا إليه ٢٥ فى المائة على الأقل سواء فى ذلك العامل المنقول من عمله المتفق عليه إلى عمل آخر أو غيره .

(٥) أن يعطى العامل بناء على طلبه بدون مقابل شهادة فى نهاية عقده يبين فيها على سبيل الحصر تاريخ دخوله فى الخدمة وتاريخ الخروج منها ونوع العمل والمرتبات والامتيازات الممنوحة للعامل ويلتزم الآجر بأن يرد للعامل فى نهاية عقده ما يكون قد أودعه العامل لديه من أوراق أو شهادات أو مستندات .

(٦) أن يسهل للعمال الذين يعملون فى أماكن بعيدة عن العمران المساكن الملائمة .

(٧) أن تتخذ الاحتياطات اللازمة لحماية العمال من أخطار العمل والآلات .

١١ — إذا كان العقد مبرما لمدة محدودة وانتهت المدة دون أن تنقطع خدمة العامل لدى الآجر اعتبر العقد مجددا لمدة غير محدودة .

١٢ — إذا كانت مدة العقد غير محدودة كان لكل من الطرفين الحق فى فسخه بدون إعلان الطرف الآخر بذلك على أن يكون الإعلان سابقا للفسخ بالمدة الآتية —

(١) بالنسبة لعمال اليومية يكون الإعلان سابقا للفسخ بمدة ثلاثة أيام .

(٢) بالنسبة للعمال ذوى الأجور الأسبوعية يكون الإعلان سابقا للفسخ بمدة أسبوع .

(٣) بالنسبة للعمال المعينين بأجور شهرية يكون الإعلان سابقا للفسخ بمدة ثلاثين يوما وفى حالة مخالفة المدة المشار إليها يلتزم الطرف الذى فسخ العقد بأن يدفع للطرف الآخر تعويضاً مساوياً لأجر العامل عن مدة المهلة أو الجزء الباقى منها — ويتخذ أساساً لتقدير التعويض متوسط ما تناوله العامل فى الثلاثة أشهر الأخيرة من أجر ثابت ومرتبات إضافيه .

١٣ — إذا كان الفسخ من جانب الآجر وجب أن يدفع للعامل مكافأة عن مدة خدمته لا تقل عما يأتى :

(١) بالنسبة للعمال باليومية والعمال ذوى الأجور الأسبوعية والعمال الذين تحدد أجورهم بالقطعة بأجر خمسة عشر يوما عن كل سنة من سنى الخدمة على أساس الأجر الأخير فيما يتعلق بعمال اليوميه أو العمال ذوى الأجور الأسبوعيه وعلى أساس مجموع الأجر فى الثلاثة شهور الأخيرة للعمال الذين تحدد أجورهم بالقطعة على أن لا تتجاوز المكافأة أجر ستة شهور فى الحالتين .

(٢) بالنسبة للعمال المعينين بأجور شهرية بأجر نصف شهر عن كل سنة من السنوات الست الأولى وأجر شهر عن كل سنة من السنوات الباقية على أساس الأجر الأخير بحيث لا تزيد المكافأة على أجر تسعة شهور إلا إذا بلغت الخدمة مدة عشرين سنة فيمكن أن تصل المكافأة إلى ما يعادل أجر سنة ونصف على الأكثر .

١٤ — ينتهى العقد بوفاة العامل أو بعجزه عن تأدية عمله عجزاً كاملا بعد إثبات ذلك بشهادة طبية أو بمرضه مرضاً أدى إلى انقطاعه عن العمل مدة لا تقل عن شهرين متتاليين أو مدة تزيد فى جملتها عن الثلاثة شهور فى خلال سنة واحدة ويكتب المرض بشهادة طبية من طبيب معتمد ويلزم الآجر فى حالة انتهاء العقد بالكيفية المبينة آنفاً بأن يدفع المكافأة المبينة فى المادة (١٣) ولا يجوز للآجر استعمال حق الفسخ المخول له بحسب المادة (١١) فى أثناء مدة المرض المشار إليه آنفاً ، ويراد بالوفاة والعجز الكامل (والمرض) المذكور أعلاه ما كان ناشئاً من غير إصابة أثناء العمل .

١٥ — على كل آجر يستخدم (٥٠) عاملا فأكثر أن يضع الأنظمة الآتية :

(١) لائحة بتنظيم العمل والعمال فى المصنع أو محل العمل الذى يديره .

(٢) لائحة للجزاءات بشرط أن تعتمد لائحة التنظيم ولائحة الجزاءات من قبل الحكومة .

(٣) نظاما للإسعاف فى المصنع أو محل العمل مع تخصيص طبيب لعيادة العمال وعلاجهم مجانا وإعداد وسائل لصرف العلاج والأدوية بدون مقابل سواء أكان ذلك فى وقت العمل أو غيره .

(٤) نظاما للتوفير والادخار للعمال تعتمده وزارة المالية — وفى حالة استخدام ما دون الخمسين عاملا فيجب أن يكون فى كل مشروع صناعى صندوقا للإسعافات الطبية محفوظا بحالة صالحة ومحتو على الأربطة والأدوية والمطهرات التى تعينها مديرية الصحة العامة بالاتفاق مع الحكومة وذلك لإسعاف العمال المصابين إسعافا أولياً ولو لم تمنعهم الإصابة عن مباشرة أعمالهم .

١٦ — يجوز للآجر أن يفسخ العقد دون مكافأة ودون سبق إعلان العامل فى الحالات الآتية :

(ا) إذا ثبت أن العامل لجأ إلى التزوير ليحصل على العمل .

(ب) إذا كان العامل معينا تحت الاختبار وفصل فى خلال ثلاثة أشهر من تعيينه بسبب عدم تمضية مدة الاختبار بكيفية مرضية للآجر .

(ح) إذا وقع من العامل عمداً أى فعل أو تقصير يقصد به إلحاق خسارة مادية للآجر بشرط أن يبلغ ممثل الحكومة فى المنطقة عن الحادث خلال أربعة وعشرين ساعة من وقت علمه بوقوعه .

(ى) إذا ثبت أن العامل رغم إنذاره كتابة باتباع التعليمات التى ينشرها الآجر فى مكان ظاهر بسلامة العمل والعمال قد استمر فى مخالفة هذه التعليمات بشرط أن يبلغ الآجر ممثل الحكومة فى المنطقة باستمرار مخالفة العامل للتعليمات .

(ه) إذا تغيب العامل دون سبب مشروع أكثر من خمسة عشر يوما فى خلال السنة الواحدة أو أكثر من سبعة أيام متوالية .

(و) إذا غادر العامل المستشفى أو أى مكان أعد لعلاجه بدون إذن وذلك مع عدم الإخلال بحقه فى الحصول على ما يستحق من تعويض طبقا لأحكام الإصابات والتعويض المبينة فى هذا النظام .

(ز) إذا ثبت أن العامل أفشى الأسرار الصناعية أو التجارية الخاصة بالعمل الذى يعمل به .

(ع) إذا ثبت أن العامل قد ارتكب عملا مخلا بالشرف والأخلاق والآداب .

(ط) إذا وقع من العامل اعتداء على الآجر أو على أحد رؤسائه فى العمل أثناء العمل أو بسببه .

١٧ — يجوز للعامل أن يترك العمل قبل نهاية العقد أو بدون سبق إعلان فى الحالات الآتية :

(ا) إذا كان صاحب العمل أو من يمثله قد أدخل عليه الغش وقت التعاقد فيما يتعلق بشروط العمل بشرط أن يتمسك بهذا السبب قبل مضى شهر من تاريخ دخوله الخدمة .

(ب) إذا لم يقم الآجر بالتزاماته طبقا لأحكام هذا النظام .

(ح) إذا ثبت ارتكاب الآجر لأمر مخل بالآداب والأخلاق نحو العامل أو أحد أفراد أسرته .

(ى) إذا وقع من الآجر اعتداء على العامل أو أحد أفراد أسرته .

(ه) إذا كان هناك خطر جسيم يهدد سلامة العامل أو صحته بشرط أن يكون الآجر قد علم بوجود ذلك الخطر ولم يعمل على إزالته شريطة أن يتحقق ذلك فى جهات الاختصاص وإذا ترك العمل لأحد الأسباب المذكورة آنفاً يلتزم الآجر بمكافأة العامل على الوجه المبين فى المادة (١٣) .

المرض والعجز أثناء العمل

١٨ — على صاحب العمل أن يدفع للعامل الذى يثبت مرضه أثناء العمل نصف أجر أيامه مدة انقطاعه عن العمل لهذا السبب وحده دون أن يكون ناشئاً عن إصابة وقعت عليه أثناء العمل بشرط أن لا تزيد المدة التى يدفع عنها نصف الأجر المذكور عن شهر فى السنة .

١٩ — يدخل فى احتساب الأجور التى تقدر على أساس التعويض عن الإصابات طبقاً لأحكام هذا النظام سواء كانت يومية أو أسبوعية أو شهرية كل ما كان يدفع مقابل العمل الزائد أو المدة الزائدة إلى العمال المصابين كعلاوة إضافية أو منفعة خاصة .

٢٠ — يجب على الآجر ما يأتى :

١ — أن يوفر بقدر المستطاع أسباب الأمن والسلامة فى العمل .

٢ — أن يتحقق دائما عن سلامة وصلاح جميع المعدات والأدوات التى تحت إدارته والمستعملة فى العمل الذى يقوم به .

٣ — أن ينشر دائما مايلزم من تعليمات لتنبيه العامل إلى جميع أخطار العمل ووسائل اتقائها .

٤ — أن يعد لعماله مساكن صحية متوفرة فيها أسباب الراحة الكاملة ويشترط على أصحاب المشاريع الصناعية أن لايسكنوا أكثر من عاملين اثنين من العمال الغرباء فى غرفة مساحتها (١٢ × ١٥) قدماً ويجب على أصحاب المشاريع الصناعية أيضاً أن يعدوا للعمال أماكن للطعام والطهى والاستحمام والغسيل على أن تعرض تصميمات كافة هذه الأماكن على الحكومة للموافقة عليها قبل الشروع فى إنشائها .

٢١ — للحكومة أن تأمر أصحاب المشاريع الصناعية بما يأتى :

١ — تأسيس حوانيت لتأمين لوازم أعمالهم من أنواع الأطعمة والألبسة الجيدة وغيرها بأسعار معتدلة .

٢ — إنشاء نوادى وحدائق ومكتبات للعمال ومدارس لأولادهم .

٣ — أجراء كل مايلزم للمحافظة على صحة العمال ومن يعولونهم وراحتهم وتحسين حالهم .

٢٢ — يجب على العامل مايأتى :

١ — أن يقدم للآجر بيانا بأسماء وعناوين من يقوم بإعالتهم كزوجته أو زوجاته وأولاده ووالده ووالدته وغيرهم من أقربائه وأعضاء أسرته وهؤلاء هم فقط المعتبرون فى كشف العامل ويعبر عنهم فى أحكام هذا النظام بمعوليه

٢ — يبلغ الآجر جميع الإصابات الناشئة من العمل وأثنائه وقت حدوثها ولايجوز بأى حال من الأحوال تأخير الإبلاغ أكثر من ثلاثين يوما من تاريخ الحادث .

٢٣ — إذا أصيب العامل بإصابة أقعدته من عمله يدفع له أجراً ٧٥ فى المائة من أجرته وذلك بعد مضى سبعة أيام من تاريخ الإصابة التى يجب أن يستوفى فيها أجره كاملا ويستمر دفع الخمسة والسبعين فى المائة إلى حين شفاء المصاب وانتهاء مدة الإقعاد المؤقت المبين فى المادة (٣) فإذا مضت تلك المدة وتقرر طبيا عدم احتمال شفاء المصاب وحالته الصحية لاتمكنه من العمل تعتبر الإصابة حينذاك إقعاداً كليا دائميا بحيث يجرى التعويض فى ذلك بمقتضى المادة (٢٥) من هذا النظام ولا يكون للآجر حق فى استقطاع مادفعه للمصاب فى خلال تلك السنة

٢٤ — يدفع الآجر إلى العامل فى حالة الإقعاد الجزئى الدائم المبلغ المندرج فى الكشف المربوط .

٢٥ — يدفع الآجر إلى العامل درجة أولى فى حالة الإقعاد الكلى ٢٧٠٠٠ سبعة وعشرين ألف ريال وللعامل درجة ثانية مبلغ ١٨٠٠٠ ثمانية عشر ألف ريال وللعامل درجة ثالثة مبلغ ١٢٠٠٠ أثنا عشر ألف ريال .

٢٦ — على الآجر معالجة ومداواة المصابين ونقلهم إلى المستشفيات على نفقته مهما كان نوع الإصابة ولولم تحدث لهم أثناء العمل .

٢٧ — على الآجر أن يقدم لعماله المعالجة الطبية حتى فى الأوقات التى لاتمنعهم إصابتهم الجراحية من مواصلة العمل .

٢٨ — كل عامل قد جرت وفاته على أثر إصابة لحقته فى أثناء عمله يدفع أجره لورثته عن طريق الحكومة

نفس المبلغ المدرجة فى المادة (٢٥) الخاصة بالإقعاد الكلى ودرجاته .

٢٩ — العامل المصاب بعجز سابق أو بمرض جسمانى سابق إذا أصيب بإصابة لاحقة من النوع المؤدى لعجز دائم لايأخذ تعويضا عن الإصابة الأخيرة زيادة على التعويض المقرر للإصابة فى ذاتها أى دون تعليقها على العجز أو المرض السابق أو نسبتها إليهما ولا يكون الآجر ملزما بتعويض العامل عن الإصابة الأخيرة كأن لم يكن به عجز أو مرض سابق .

٣٠ — يجب على الآجر أن يحفظ سجلا يدرج فيه أسماء العمال والموظفين بموجب نمر وتواريخ متسلسله كما ينبغى عليه أيضاً أن يحفظ سجلا آخر بأجور ورواتب أولئك العمال والموظفين وسجلا ثالثا تسجل فيه الإصابات التى قد تحصل لبعض العمال والموظفين من آن لآخر .

٣١ — يجب على الآجر أن يخطر مندوب الحكومة حالا كتابيا أو برقيا عن أية إصابة على أحد عماله وموظفيه وذلك إن كانت تلك الإصابة تقعد المصاب عن عمله أكثر من ثلاثة أيام ويجب أن يبين فى ذلك الإخطار :

١ — اسم المصاب ولقبه .

٢ — نوع الإصابة .

٣ — المكان والتاريخ الذى وقعت فيه الإصابة والأسباب الفنية التى نشأت من تركها الإصابة والإجراءات التى اتخذت لمنع تكرارها مستقبلا .

٤ — الترتيبات الطبية التى تخذت لإسعاف المصاب إذا لم تكن إصابته مميتة .

٣٢ — إذا لم يقم الآجر بتقديم الإخطار المنوه عنها فى المادة (٢٣) يلتزم بدفع غرامة للحكومة قدرها خمسمائة ريال وتتضاعف العقوبة عند التكرار .

٣٣ — يعتبر جدول تقدير تعويض الإصابات المربوطة بهذا النظام جزءا متمما له .

٣٤ — يجوز حرمان العامل من التعويض عن إصابته فى الأحوال الآتية :

١ — إذا ثبت ثبوتا قطعيا أن العامل كان معتديا فى مشاجرة أو عراك .

٢ — إذا قصر العامل فى إبلاغ الإصابة وظروفها إلى الآجر فى مدة ثلاثين يوما من تاريخ الإصابة أو الحادث .

٣ — إذا الحق العامل الإصابة بنفسه عمدا بشرط لايتسبب عن الإصابة وفاة أو عاهة مستديمة .

٤ — إذا نشأ العجز من مرض لايتعلق بالخدمة .

٥ — إذا امتنع العامل عن عرض نفسه على طبيب أو امتنع عن قبول معالجة الطبيب المكلف بالمعالجة من قبل الآجر ويجب أن يبلغ ممثل الحكومة فى المنطقة بامتناع العامل عن عرض نفسه على الطبيب أو قبول المعالجة قبل تقرير حرمانه من التعويض .

٦ — إذا تعمد العامل تقديم بيان كاذب ثبت عدم صحته فيما يتعلق بإصابته .

٣٥ — إذا زادت خطورة حالة عجز موجودة من قبل الإصابة التى تستحق التعويض يعطى التعويض فقط عما يقابل زيادة الخطورة التى يمكن نسبتها إلى الإصابة المستحقة للتعويض .

٣٧ — يتبع فى توزيع تعويضات العمال أو مكافآتهم لمعولى المتوفين طريقة المواريث الشرعية وتدفع مبالغ

التعويضات من قبل الشركات إلى الحكومة لتوزيعها بواسطة الجهة المختصة على المستحقين بمقتضى الأنظمة المحلية القائمة.

٣٨ — يجوز للعامل أو للآجر أن يطلب إجراء التحكيم إذا قام نزاع بينهما وذلك بتقديم طلب إلى الحكومة وتتولى التحكيم هيئة مؤلفة من عضوين يعين أحداهما الآجر والآخر الحكومة فإذا اختلف العضوان عين وزير المالية حكما ثالثا للفصل فى النزاع .

٣٩ — المخالفات التى تقع بين العمال الأجانب والتجاوزات الشخصية التى تقع من شخص أجنبي على شخص تابع للمملكة العربية السعودية باليد أو باللسان أو على سبيل التهكم أو بأى نوع من أنواع التجاوز أو الازدراء أو الإهانة يجب اتخاذ الإجراءات الأصولية نحو محاكمة المتهم بشيء من ذلك وتوقيع العقوبة المستحقة مع ضمان الحق الشخصى علاوة على إبعاده من المملكة إذا لزم الأمر ذلك .

٤٠ — المحاكم المحلية أو الهيئات القضائية التى تنشأ خصيصاً لذلك هى المرجع المختص لحل عموم القضايا المتنازع فيها والتى لا يمكن حلها على مقتضى التحكيم المدرج فى المادة (٣٨) .

٤١ — يجرى فصل حوادث الإصابات التى وقعت سابقا على العامل على اختلاف درجاتهم لدى شركات الاستثمار فى المملكة التى تفصل إلى تاريخ تصديق هذا النظام ونشره بمقتضى مواد هذا النظام كما يسرى مفعوله على كل مايقع بعد ذلك من حوادث وإصابات فى المشاريع الاستثمارية الحالية والمقبلة .

٤٢ — لوزارة المالية أن تطلب من كل آجر أن يثبت مقدرته المالية للقيام بتنفيذه الالتزامات المبينة فى هذا النظام ولها أن تطلب من الآجر تقديم الضمانات الكافية لذلك .

٤٣ — كل شرط يخالف أحكام هذا النظام يعتبر باطلا ولا يعمل به ولو كان سابقا على صدور هذا النظام .

٤٤ — يكون للموظفين الذين تنتدبهم وزارة المالية حق التفتيش على محال العمال المختلفة والتحقيق من اتباع هذا النظام وتنفيذه وإثبات مايقع من مخالفات لأحكامه وتحويله إلى وزارة المالية وهى بدورها تحيله إلى جهة اختصاصها .

٤٥ — للحكومة أن تضع نظاما خاصا بأى تعديل تقتضيه المصلحة فيما يختص بتحديد ساعات العمل فى المشاريع الصناعية، على أن هذا التحديد لا يسقط حق العامل فى الاشتغال فى غير ساعات العمل المقررة لقاء أجور إضافية مع مراعاة أحكام الفقرة (أ — ب — ج) من الفقرة (٤) من المادة العاشرة .

٤٦ — يستحق العامل استراحة أسبوعية قدرها يوم واحد بأجرة واحدة كاملة بعد اشتغاله ٦ أيام بشرط مراعاة جميع الاعتبارات الدينية والإنسانية والاقتصادية الوجيهة كما يجب وضع قواعد خاصة بأوقات الاستراحة لأشهر الصيف تعين بتعليمات تصدرها الحكومة .

٤٧ — للعامل الذى يشتغل فى مشروع صناعى يستخدم فيه أكثر من عشرة عمال مدة سنة بصورة مستمرة أن يتمتع بأجازة اعتيادية بأجرته الكاملة عن كل سنة عشرة أيام على أن تعين مواعيدها فى موافقة صاحب المشروع وأجازة مرضية بأجرته الكاملة عن كل سنة خمسة عشر يوما على أن تكون هذه الأجازة المرضية مستندة إلى تقرير مصدق من مرجع صحى رسمى وبعد ذلك تطبق أحكام المادة (١٨) من هذا النظام .

٤٨ — أجازات نصف الأجرة أو الأجازات بلا أجره تقرر شروطها بنظام تصدره الحكومة .

٤٩ — أيام الأعياد الرسمية هى أيام عطلة ويجب أن يدفع الآجر أجوراً كاملة لعماله عنها .

٥٠ — لوزير المالية أو من ينتدبه .

(ا) أن يزور ويفتش كل وقت نهاراً وليلا أى مشروع صناعى .

(ب) أن يستوضح من العمال عن جميع الشئون الواقعة ضمن نطاق عملهم وإذا وجد ضرورة فله أن يطلب منهم إعطاء تلك المعلومات تحريريا وعلى العمال والمستخدمين أن يزودوا الشخص الذى ينتدبه وزير المالية بكافة مايطلبه من المعلومات التى تتعلق مباشرة بالاستخدام .

(حـ) أن يطلب معاونة السلطات المختصة للتحقيق عما إذا كانت صحة العمال معرضة للخطر من جراء طبيعة العمل أوماهيته أوجزاء الأساليب المتبعة فى المشروع .

(ء) على من ينتدب من قبل وزير المالية أن يبرز وثائقة الرسمية متى طلب إليه ذلك من قبل المستخدم أو ممثله

(هـ) وكذلك على المنتدب المذكور إجراء المخابرة رأسا مع كافة أصحاب المشاريع الصناعية وذلك فيما يتعلق بطلب معلومات أو تبليغ أوامر حكومية صادرة وفقا لأحكام هذا النظام .

٥١ — على من ينتدب للتفتيش مراعاة كتمان ما يتعلق بأسرار الحرف والأساليب الصناعية المتبعة بوجه عام عندما يقف على ذلك خلال قيامه بواجباته وعند مخالفته يعاقب بالعقوبات المفروضة من قبل الحكومة فى حالة إفشاء الأسرار الرسمية بصورة غير مشروعة .

٥٢ — على صاحب كل مشروع صناعى يستخدم باستمرار أكثر من عشرة عمال مدة تزيد عن ستة أشهر أن يمسك سجل تفتيش يدون فيه تواريخ تفتيش مشروعه الصناعى والأمور التى لوحظت والتدابير التى أشير بوجوب اتخاذها فيه .

٥٣ — لا يسمح لأى عامل بالاشتغال فى مشروع ما لم يكن حائزا على استمارة العمل (الرخصة الدائمية) التى تصدرها الحكومة .

٥٤ — العمال الذين تستخدمهم الشركات المصرح لها باستثمار بعض الموارد فى البلاد ويجرى تأمينهم عن طريق أشخاص يتقاولون مع الشركة عن طريق الحكومة يكون المقاول وعماله خاضعين لاستحصال رخصة العمل الذى نصت عليه المادة (٥٣) من هذا النظام كما يجب أن يعامل هؤلاء العمال من الشركة معاملة الأحكام الخاصة بالعامل المنصوص عليها فى هذا النظام .

٥٥ — لا يحق للآجر فى كل مشروع صناعى أو استثمارى وغيره الانفاق على استخدام أى عامل أجنبى كان أو سعودى عن طريق المقاولة أو غير ذلك إلا إذا كان الشخص المتفق معه يحمل رخصة العمل الرسمية التى نصت عليها المادة (٥٣) من هذا النظام .

٥٦ — المرظفون الأجانب تجرى تعويضاتهم بمقتضى الاتفاقات التى تعقد بينهم وبين آجريهم على مقتضى الأصول

٥٧ — الإصابات التى تعتبر إقعادا جزئيا دائميا أو إقعادا مؤقتا أو إقعادا كليا أو تشويها فى منظر الجسم أو إخلالا فى الحواس أو ارتجاجا فيها تجرى التعويضات عنها بمقتضى الجدول المربوط .

٥٨ — يحل هذا النظام محل ما سبقه من أنظمة وتعليمات وقرارات صادرة فى هذا الشأن .

٥٩ — يبلغ نص هذا النظام بعد تصديقه ونشره للدوائر الحكومية ذات العلاقة .

٦٠ — وزير المالية مكلف بتطبيق محتويات هذا النظام وتبليغه لذوى العلاقة والشركات الاستثمارية .

مواد ملحقة بجدول التعويضات

١ — الشلل العام الدائمى أو الإصابة فى المخ التى ينتج عنها عته أوجنون لا تمكن معالجتهما يعتبران فى التعويض كالإقعاد الكلى .

٢ — يعتبر تعويض فقدان الانتفاع بعضو أو بجزء من الجسم فقدانا تاما معادلا لتعويض فقدان ذلك العضو أو الجزء من الجسم كليا .

٣ — إذا كان المصاب أعسر تعتبر تعويضات الإصابات التى تلحق بيده اليسرى كيمنى غيره وبالعكس .

٤ — فقدان بعض السلامى يعتبر كفقدان السلامى كلها وفقدان السلامى الثلاثة من إصبع اليد عند انفرادها يعوض بين تعويض السلامتين والإصبع كاملا .

٥ — الإصابة التى لم يرد ذكرها فى جدول التعويضات من تشويه أو اختلال أو تغيير فى الوضع الطبيعى لأى عضو أو لأى جزء من الجسم أو الحواس إذا كانت تتصل بعضو من الأعضاء التى ذكرت فى الجدول يقدر تعويضها منسوبا إلى تعويض كامل ذلك العضو نسبة مئوية وإذا كانت لا تتصل بأى عضو منها يقدر تعويضها من قبل لجنة مؤلفة من طبيب تختاره الحكومة وطبيب تختاره الشركة ومندوب وزارة المالية وفى حالة اختلاف الطبيبين يكون الفصل فيما تقرره إدارة الصحة العامة بالمملكة العربية السعودية .

٦ — الإقعاد الكلى الدائمى وما هو فى حكمه يقرر ثبوته من قبل اللجنة المنوه عنها فى المادة الخامسة أعلاه.

ملحق بنظام العمل والعمال

بناء على ماقرره مجلس الشورى برقم ١٣١ فى ١٣ /٨/ ١٣٦٨ باعتبار الناب عضوا وسطا بين السن والضرس باعتبار وظيفته وأن يكون تقدير التعويض عن فقدانه كما يلى :

درجة أولى	درجة ثانية	درجة ثالثة
ريال	ريال	ريال
٤٥٠	٣٠٠	١٩٥

فقد صدر الأمر السامى الكريم بالموافقة على ما قرره المجلس فى ذلك برقم ٦٨٥١ فى ٦٨/٨/٢٥ لاتباع موجبه وإلحاقه بالجدول الخاص عن إصابات العمال التى تعتبر إقعادا جزئيا دائميا بموجب نظام العمل والعمال .

المملكة العربية السعودية

وزارة المالية

ملحق رقم / ٢

بمشروع دراسة شئون العمل والرعاية الاجتماعية

فى المنطقة الشرقية بالمملكة العربية السعودية

بيان من الحكومة العربية السعودية

(بخصوص رفع مستوى وتحسين حال عمال شركة أرامكو)

بيـــــان

من الحكومة العربية السعودية

منذ أن قدم جلالة الملك المعظم إلى هذه المنطقة وهو يولى شؤون العمال اهتمامه السامى إلى جانب اهتمامه بالمسائل الأخرى التى تعود بالخير العميم على هذه المنطقة الناشئة وقد بلغ من اهتمام جلالته أن ترأس الاجتماعات الرسمية التى عقدها رجال الحكومة والهيئة الملكية مع الشركة للوصول إلى تسوية عادلة تضمن للعمال حقوقهم ومصالحهم وقد أمر جلالته بتنفيذ ما تحقق من أنه يعود بالنفع على العمال وعلى الصالح العام وفقا لما يلى .

أولا : رفع الأجور وتحسين حالة المعيشة :

(ا) زيادة أجور جميع الموظفين السعوديين حسب النسب الآتية .

١ — تزاد الأجور الحالية بنسبة عشرين فى المئة لكل من يتقاضى أجرا قدره عشرة ريالات سعودية يوميا أو أقل .

٢ — تزاد الأجور الحالية بنسبة خمسة عشر فى المئة لكل من يتقاضى أجرا يزيد عن عشرة ريالات حتى عشرين ريالا يوميا .

٣ — تزاد الأجور الحالية بنسبة اثنتى عشرة فى المئة لكل من يتقاضى أجرا يزيد عن عشرين ريالا فى اليوم ،

وتطبق هذه الزيادة على جميع الموظفين السعوديين الذين يتقاضون أجورهم يوميا أو شهريا من جميع الدرجات وعلى الدرجات ذات الأجر الثابت والدرجات ذات الحدين الأدنى والأعلى .

ويسرى مفعول هذه الزيادات جميعها إعتبارا من يوم الجمعة الموافق ٢٦ ربيع الثانى ١٣٧٣ (أول يناير ١٩٥٤)

(ب) ستقوم الشركة بتقديم وجبة فطور صباحية كافية للموظفين فى كل يوم مقابل ربع ريال سعودى وذلك علاوة على وجبة الغذاء التى تقدم لهم بنفس القيمة .

ولن يرغب فى عدم تناول وجبات الطعام المذكورة الحق فى أن يشترى من حوانيت الشركة مواد غذائية من أرز وطحين وشاى وقهوة وسكر ودهن بسعر يقل عشرين فى المئة (٢٠ ٪) عن الأسعار وذلك فى حدود أربعين ريالا فى كل شهر على أن ينتفع بهذا الحق الموظف الذى لا يسكن فى أحياء الشركة .

(حـ) تقوم الشركة ببيع كساء مكون من قميص وبنطلون لكل عامل مرة فى كل ستة أشهر بنصف القيمة التى يباع فيها عادة فى حوانيت الشركة .

ثانياً : النقليات :

(ا) تقوم الشركة بنقل جميع الموظفين الذين يقطنون خارج الأحياء الصناعية إلى محل العمل وبالعكس كما هو جارى الآن .

ب) نظراً إلى وجود صعوبات عملية لنقل العمال الذين يقطنون الأحياء الصناعية فى كل من منطقتى الظهران

وبقيق تستمر الحالة كما هى عليه الآن حتى تذلل الحكومة والشركة تلك الصعوبات .

(حـ) ومن المفهوم أن ذلك يسرى على جميع الموظفين السعوديين وغيرهم وأن لا يميز أجنبى على سعودى فى ذلك

ثالثاً : الأجازات :

(ا) تقوم الشركة بمنح كافة الموظفين السعوديين أجازات مماثلة لأجازات الموظفين الأجانب الذين يجلبون من المناطق الواقعة شرقى المحيط الأطلنطى .

(ب) ستقدم الشركة وسائل النقل فى الأجازات إلى موظفيها السعوديين إذا كان هذا معمولا به فى أية شركة من شركات البترول المماثلة لشركة الزيت العربية الأمريكية فى المناطق المجاورة أو فى الولايات المتحدة .

رابعاً : المستشفيات والعناية الطبية :

(ا) سيعالج جميع الموظفين فى الشركة من سعوديين وغيرهم فى العيادة الخارجية فى المبنى الصحى الجديد فى الظهران ابتداء من منتصف شهر جمادى الثانية ١٣٧٣ — الموافق ١٨ فبراير ١٩٥٤ .

(ب) تقدم الشركة العلاج الطبى إلى موظفيها وعوائلهم على أطيب وأكمل وجه وفى الحالات الاضطرارية التى تبلغ إلى مرافق الشركة الصحية تقدم الشركة وسائل النقل للمرضى بعد إقرار الطبيب وذلك للمسافات المعقولة فى المناطق المعروفة .

(حـ) ستقوم الشركة بإلحاق ابنية إضافية إلى المبنى الصحى الجديد تستوعب (١٠٧) سريراً وذلك خلال العام الحالى إن شاء الله .

(ء) ستقوم الشركة فى العام المقبل (١٩٥٥) ببناء مرافق صحية ثابتة فى بقيق .

(هـ) ستقوم الشركة بتدريس اللغة العربية لموظفيها الأجانب فى المستشفيات ممن لا يتكلمون العربية لتسهيل التفاهم مع الموظفين السعوديين .

وتستمر الشركة فى تدريب ممرضين سعوديين ليحلوا محل الممرضين الأجانب .

(و) تقوم الشركة بنقل العمال المرضى والمصابين من أماكن عملهم وسكناهم فى الأحياء الصناعية إلى المستشفيات وبالعكس . وستعد مراكز إسعاف طبى فى أحياء السكن الصناعية .

خامساً : المدارس والتعليم :

(ا) ستقوم الشركة ببناء مراكز للتدريب الصناعى فى الظهران وبقيق خلال العام الحالى وستكون هذه المبانى مزودة بآلات تكييف الهواء وبآلات المياه الباردة وبجميع ما تحتاجه من مرافق على أحدث طراز .

(ب) تقوم الشركة ببناء مدارس لتعليم أبناء العمال حسب الخرائط والتصميمات التى تم الاتفاق عليها مع الحكومة وذلك فى البلاد الآتية :

الدمام . الخبر . النقبة . راجحة . رحيمة . صفوة . القطيف . الهفوف .

سادساً : نظام الترقية والدرجات :

(ا) ستعمل الشركة على تبسيط وظائف المراقبين حتى تتيح فرصة أكبر للعمال السعوديين فى الوصول إلى الوظائف الرئيسية .

(ب) ولن تكون اللغة الإنكليزية عقبة فى ترقية أى عامل إلا بقدر ما يتطلبه العامل لأداء عمله .

(حـ) وتعد الشركة الآن نظاما يستطيع العامل عن طريقه أن يرفع شكواه إلى رؤساء أعلى (من رئيسه المباشر) فى الشركة وعلى أن يكون له الحق فى الاطلاع على التقارير غير المرضية التى كتبت عنه وفى مناقشتها والرد عليها مع ضرورة عرضها عليه لتوقيعها إذا أمكن .

(ء) ستبذل الشركة غاية جهدها لتزويد مكتب العمل وفروعه بكل البيانات والوسائل التى تتعلق بالعمال بما فى ذلك تقديم التقارير الإحصائية فى شؤون العمال . وستعمل الشركة كذلك على أن تيسر للعامل الاطلاع على إجراءات الشركة وأنظمتها فيما يتعلق بشؤونهم .

(هـ) عندما يتساوى الموظف السعودى مع الموظف الأجنبى فى المقدرة على أداء الوظيفة تعطى الأفضلية إلى الموظف السعودى على أن يتقاضى نفس الراتب الذى يدفع إلى من يماثله من الموظفين الذين يجلبون من المناطق الواقعة شرق الأطلنطى .

سابعاً : المساكن :

١ — مساكن العمال العزاب :

(ا) ستقدم الشركة الماء البارد الكافى فى أحياء سكن العمال (العموميين) بالشركة وستستمر فى تقديم الماء الساخن .

(ب) ستقدم الشركة للعمال الأثاث اللازم حسب القوائم المعمول بها فى إدارة المساكن حاليا وستعنى بإصلاحه وصيانته ليبقى دائماً فى حالة جيدة .

(ج) ستشكل هيئة مؤقتة من الحكومة والشركة لإيجاد أحسن الطرق لمنع غير العمال من السكن فى أحيائهم وللمحافظة على نظافة هذه الأحياء وتسويرها على أساس ما تقضى به أنظمة الحكومة والشركة .

(ء) ستلاحظ الشركة أن تكون حوانيتها (الكنتينات) مموّنة بالمواد الجيدة والكافية التى يحتاج إليها العمال .

(هـ) ستعمل الشركة على أن لا تلزم العامل بإخلاء مسكنه أثناء غيابه فى أجازته .

٢ — مساكن الموظفين أصحاب العوائل :

تستمر الشركة فى إعطاء القرض إلى موظفيها لبناء مساكن لهم طبقاً للنظام المعمول به الآن مع ملاحظة أنه أدخلت عليه التعديلات الاتية :

(ا) تتحمل الشركة عشرين فى المائة (٢٠ ٪) من تكاليف المسكن الذى يبنيه أو يشتريه العامل بمقتضى نظام القرض المعمول به بالشركة . وتسرى هذه القاعدة على العمال الذين سبق أن بنوا أو اشتروا منازل بمقتضى نظام القرض المذكور .

(ب) عدل نظام القرض المذكور بحيث يستطيع كل عامل اشترك أو بنى منزلا بموجبه ويريد أن يتخلى عن هذا المنزل أن يسترد من الشركة ما دفعه من نقود بعد خصم ما يوازى خمسة عشر فى المائة (١٥ ٪) من مجموع راتبه وعلاوة السكن كأجر للمنزل عن المدة التى ظل خلالها المنزل فى حوزته . وستتخذ الحكومة من جانبها الإجراءات الكفيلة بتنفيذ ذلك .

(ح) للعامل الرأى الأخير فى اختيار الخريطة والمقاول وغير ذلك مما يتعلق بالمنازل التى تبنى وفق نظام القرض.

(ء) تقوم الحكومة بدراسة المقترحات التى قدمتها الشركة لمساعدة العمال على الحصول على الأراضى اللازمة لبناء مساكن عليها وإيجاد أماكن صالحة لإنشاء مدن جديدة .

على أن تستمر الحكومة والشركة فى دراسة هذا الموضوع لأهميته .

ثامناً : تحسينات أخرى :

(ا) سوف تؤمن الشركة للعمال المياه الباردة فى أماكن العمل .

(ب) سوف توفر الشركة الحمامات الكافية للعمال فى أماكن العمل أيضا .

(ح) لن تنقل الشركة عاملا من عمله إلى عمل من نوع آخر إلا بناء على طلبه أو موافقته أو إذا اقتضت حالة العمل ذلك . مع مراعاة ما ينص عليه نظام العمل والعمال فى هذا الشأن .

تاسعا : قررت الشركة أن غايتها المثلى أن تعامل جميع الموظفين السعوديين معاملة عدل وإنصاف بما يحفظ لهم حقوقهم ويصون لهم كرامتهم .

عاشرا : أكد جلالة الملك المعظم أن رعاية شعبه هى أولى المسائل التى ستستهر عين جلالته لرعايتها وحفظها وإذ يرى جلالته ذلك يأمل أن يمسك بيد شعبه ليقوده دوما إلى المكانة اللائقة بكل شعب حى كريم .

ورغبة فى تحقيق هذه الأهداف السامية أمر جلالة الملك المعظم بتشكيل لجنة دائمية يكون مركزها الظهران وتتألف من أهل الخبرة والكفاءة على أن يكون من أهم أعمالها ما يلى :

(ا) ملاحظة تنفيذ القرارات المذكورة آنفا .

(ب) تتبع كل دعوى وكل شكوى من العمال فى دوائرها المختصة سواء لدى المصالح الحكومية أو لدى الشركة أو لدى مكتب العمل والعمال .

(ح) دراسة كل ما يتعلق بأحوال العمال ووسائل ترقيتهم وترفيههم ورفع مستوى معيشتهم أسوة بالعمال الآخرين فى جميع أنحاء العالم .

وكذلك أمر جلالته حفظه الله بأن يكون لمكتب العمل والعمال فروع فى كل مركز من مراكز الشركة الرئيسية لتسهيل تلقى شكاوى العمال ولسرعة البت فيها بما يحفظ لهم حقوقهم قبل الشركة وفق النظام وبما يوفر عليهم المشقة فى تقديم وتعقيب قضاياهم .

الرعاية الاجتماعية لعمال صناعة البترول

فى مصـــر

للأستاذين السيد شرف الدين وأمين عز الدين

(مصر)

مقـــدمة :

تحتل صناعة البترول فى مصر مكانا هاما فى البناء الاقتصادى . وتاريخ هذه الصناعة يرجع إلى عام ١٨٦٨ وهو تاريخ بدء عمليات التنقيب على الشاطىء الغربى لخليج السويس والبحر الأحمر وفى شبه جزيرة سيناء .

وقد زاد من أهمية هذه الصناعة خلال السنوات الأخيرة أن ٨٧ ٪ من القوة التى يعتمد عليها الاقتصاد المصرى مصدرها البترول فى أشكاله المختلفة، وازدادت أهميتها من وجهة نظرنا الاجتماعية لزيادة المضطردة السريعة فى القوى العاملة المستخدمة فى حقول البترول وما يستتبع وجودها فى الصحارى من مشاكل اجتماعية ذات طابع خاص بها تميزها عن طابع المشاكل الاجتماعية فى الوادى وفى المراكز الصناعية المنتشرة به .

ويقدر عدد المشتغلين بصناعة البترول عام ١٩٦٣ بنحو ٢٠،٠٠٠، فالدراسة التى نحن بصددها الآن تستمد أهميتها من طبيعة الصناعة أولا ، ومن اتساع مجالها وشمولها لهذا العدد الضخم من العمال الذى يمكن أن يتضاعف لو أضفنا إليه أفراد الأسر العمالية المرتبطين بهذه الصناعة .

فنحن إذ نتناول موضوع الرعاية الاجتماعية فى صناعة البترول إنما نتناول فى الواقع موضوع الرعاية الاجتماعية لنحو ٥ر ٪ من سكان القطر يعيشون فى ظروف جغرافية واقتصادية واجتماعية لا تتوفر لجانب آخر من السكان غير أولئك الذين ارتبطوا ببعض الصناعات الاستخراجية EXTRACTIVE مثل عمال مناجم المنجنيز فى سينا ومناجم الفوسفات فى سفاجة والقصير .

فسنرى فى خلال هذا البحث مثلا أن مساكن العمال ، باعتبارها مظهراً من مظاهر الرعاية الاجتماعية فى الصناعة تحتل مكانا بارزاً فى نطاق الرعاية الاجتماعية لعمال صناعة البترول وواضح أن مرجع ذلك بعد تركيز عمليات هذه الصناعة فى المناطق الصحراوية البعيدة عن العمران . وينطبق هذا المثل أيضاً على موضوع « النقل » الذى يعد فى صناعة البترول من الخدمات الرئيسية التى توفرها هذه الصناعة لعمالها الذين يشتغلون فى الحقول .

الرعاية الاجتماعية فى تشريعات العمل :

تتقرر الخدمات الاجتماعية فى صناعة البترول بطريقين مختلفين :

أولهما : بأن ينص عليها فى تشريعات العمل ويلتزم صاحب العمل بتنفيذها . وهذه تمثل فى رأى الكثيرين الحد الأدنى من الرعاية الاجتماعية .

ثانياً : بأن ينص عليها فى عقود العمل المشتركة أو فى قرارات لجان التوفيق والتحكيم وهذه تمثل — فى مجال

الرعاية الاجتماعية — خطوة متقدمة وضمانات أعلى وأجزى العمال .

ولكن هذا السبيل إلى إقرار الرعايه الاجتماعية فى صناعة البترول لم يصبح حتى الآن قاعدة عامة ، وظهوره فى بعض الحالات مثل ماتراه فى شركة شل وشركة ابار الزيوت ينصب غالبا على شروط العمل بمعناها الضيق ولاتشمل الكثير من النصوص الخاصة بالخدمات .

ولقد حققت تشريعات العمل فى مصر حداً لا بأس به للرعايه الاجتماعية فى الصناعة كان لعمال البترول نصيبهم من تطبيقها تطبيقا كاملا نظراً لما يمتازون به من وعى نقابى مرموق ، وسنفصل فيما يلى طرفا من الخدمات الاجتماعية التى أقرتها تشريعات العمل وأفاد منها عمال صناعة البترول افادة كبيرة .

ا — التغذية NUTRITION

عنى المشرع المصرى بشئون التغذية لعمال المناطق الصحراوية وخص بذلك محافظة البحر الأحمر التى تعد المركز الرئيسى — بل المركز الوحيد — لصناعة البترول فى مصر . فأصدر الأمر العسكرى رقم ٥٢٢ فى عام ١٩٤٤ الذى يقضى بتطبيق أحكام الأمر العسكرى رقم ٤٦٩ الخاص بتقديم وجبة غذائية للعمال والمستخدمين ، والذى كان ساريا فى مديرتى قنا وأسوان فى بادىء الأمر .

فقد ألزم هذا الأمر أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية التى تستخدم عادة خمسين مستخدما أو عاملا فأكثر فى مصنع واحد أو فى محل واحد أن يتخذوا الترتيبات اللازمة لتقديم وجبة الظهر كل يوم من أيام العمل لمن يريد من مستخدميهم وعمالهم .

أما المؤسسات الصناعية والتجارية التى يقل عدد مستخدميها وعمالها عن خمسين شخصا — وتكون متقاربه فى دائرة قطرها كيلو متر واحد — فقد ألزمها هذا الأمر بالاشتراك فيما بينهما لتقديم هذه الوجبة لعمالها ومستخدميها

وفى كل هذه الأحوال يتحمل المستخدم أو العامل نصف تكاليف الطعام الذى يقدم له بشرط ألا يزيد مايدفعه عن الوجبة الواحدة على خمسة عشر مليما ويلتزم صاحب العمل بباقى النفقات ، وله أن يقتطع من أجر المستخدم أو العامل مايوازى نصيبه فى التكاليف . ولا يحتمل المستخدم أو العامل شيئا من تكاليف الطعام فى الأيام التى ينقطع فيها عن العمل .

وإذا اختار أحد المستخدمين أو العمال تناول الطعام طبقا لأحكام هذا الأمر لايجوز له العدول عن ذلك قبل مضى خمسة عشر يوما ، وعليه أن يخطر صاحب العمل بعدوله قبل انقضاء هذا الميعاد بيومين على الأقل .

وإذا كان العمل يؤدى بالمصنع أو بالمحل بالتناوب نهارا وليلا وجب على صاحب العمل أن يقدم لمن يريد من المستخدمين والعمال وجبة العشاء بنفس الشروط التى نص عليها هذا الأمر .

وتنفيذا لهذا الأمر صدر قرار وزارى بالاتفاق بين وزيرى الشئون الاجتماعية والصحة فى ١٥/٤/٤٤ يتضمن جدولا بأصناف الطعام وما يقدم منها للشخص الواحد فى الوجبة الواحدة .

الوجبـــة رقم (١)

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى

٢ — ٥٠ جرام جبن أو ٢٠٠ جرام لبن فرز أو لبن خض .

٣ — بصارة مكونه من ١٢٥ جرام فول مجروش ، ١٥ جرام زيت بذرة القطن ، ٤٥ جرام بصل ، ١٥ جرام ملح ، ٢ جرام ثوم ، ربع جرام فلفل أو بهارات ، ٥ جرام ملوخيه جافه .

٤ — ١٥٠ جرام خضار للسلاطة ونصف جرام ليمون

الوجبة رقم (٢) :

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى .

٢ — ٥٠ « جبن أو ٢٠٠ جرام لبن فرز أو لبن خض .

٣ — صنف عدس مكون من :

١٢٥ جرام عدس مجروش ، ١٥ جرام زيت بذرة قطن ، ٤٥ جرام بصل وجرامين ثوم ، ١٥ جرام ملح ، ربع جرام فلفل أو بهارات .

٤ — ١٥٠ جرام خضار للسلاطة ونصف جرام ليمون .

الوجبة رقم (٣) :

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى .

٢ — ٥٠ جرام جبن أو ٢٠٠ جرام لبن فرز أو لبن خض .

٣ — أى صنف مصنوع من الفول أو العدس الصحيح على أن يكون مكونا من :

١٢٥ جرام عدس أو فوع صحيح ، ٢٠ جرام زيت بذرة القطن ، ٣٠ جرام طماطم ، ١٥ جرام ملح ، ربع جرام فلفل أوبهارات ونصف جرام ليمون عند اللزوم .

الوجبة رقم (٤) :

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى .

٢ — ٥٠ جرام جبن أو ٢٠٠ جرام لبن فرز أو لبن خض .

٣ — بسلة جافة أو حمص مكون من :

١٢٥ جرام بسلة أو حمص ، ٢٠ جرام زيت بذرة القطن ، ٣٠ جرام طماطم ، ٤٥ جرام بصل ، جرامين ثوم ١٥ جرام ملح ، ربع جرام فلفل أو بهارات .

٤ — ١٥٠ جرام خضار للسلاطه .

الوجبة رقم (٥) :

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى .

٢ — ٣ (بالعدد) بيض مسلوق

٣ — خضار مطبوخ مكون من :

٢٠٠ جرام خضار ، ٢٥ جرام حمص أو أرز ، ٢٠ جرام مارجرين أو مسلى أو زيت ، ٣٠ جرام طماطم ، ٤٥ جرام بصل ، جرامين ثوم ، ١٥ جرام ملح ، ربع جرام فلفل أو بهارات .

الوجبة رقم (٦) :

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى .

٢ — ٣ (بالعدد) بيض مسلوق

٣ — حمص مطبوخ مكون من :

١٢٠ جرام حمص ، ٢٠ جام مارجرين أو مسلى أو زيت ، ٢٠٠ جرام طماطم ، ٤٥ جرام بصل ، ٢ جرام ثوم ، ١٥ جرام ملح ، ربع جرام فلفل أو بهارات .

٤ — سلاطة خضار مكونة من ١٥٠ جرام خضار ، نصف جرام ليمون .

الوجبة رقم (٧) :

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى .

٢ — ٣ (بالعدد) بيض مسلوق

٣ — عسل وطحينة مكون من :

١٥٠ جرام عسل أسود ، ٦٠ جرام طحينة .

٤ — سلاطة خضار مكونه من :

١٥٠ جرام خضار ، ١٠ جرامات ملح ، ربع جرام قلفل أو بهارات ، نصف جرام ليمون .

الوجبة رقم (٨)

١ — ٣٠٠ جرام خبز بلدى .

٢ — خضار مطبوخ مع اللحم مكون من :

١٢٥ جرام لحم بقرى أو جاموسى و ٢٠٠ جرام خضار و ٣٠ جرام طماطم و ١٥ جرام أرز و ٢٠ جرام مارجرين أو مسلى أو زيت و ٤٥ جرام بصل وجرامين توم وجرامين كسبرة للملوخية و ١٥ جرام ملح وربع جرام فلفل أو بهارات .

٣ — سلاطة خضار مكونة من :

١٥٠ جرام خضار و ٥ جرامات زيت بذرة قطن ونصف جرام ليمون .

الوجبة رقم (٩)

١ — ثريد «فتة» مكونة من ٢٠٠ جرام خبز بلدى و ١٢٥ جرام لحم بقرى أو جاموسى و ١٢٠ جرام أرز و ٢٠ جرام مارجرين أو مسلى أو زيت و ١٥ جرام ملح وربع جرام فلفل أو بهارات .

٢ — سلاطة خضار مكونة من ١٥٠ جرام خضار ونصف جرام ليمون

ويتضمن القرار الوزارى المذكور التعليمات التالية :

(ا) الخبز : إذا لم يتيسر الحصول على دقيق الحكومة لصنع الخبز البلدى فيستبدل به خبز آخر مصنوع من دقيق الذرة الرفيعة أو الشامية مضافا إليها ٣ ٪ من الحلبة أو مصنوع من دقيق القمح بنسبة ٦٠ ٪ ودقيق الذرة بنسبة ٣٧ ٪ ودقيق الحلبة بنسبة ٣ ٪ .

(ب) الجبن . يقصد بالجبن الجبن المصنوع من اللبن الكامل فإذا لم يوجد فيمكن الاستعاضة عنه بالجبن القريش على أن يصرف منه ٧٥ جراما بدلا من ٥٠ جراما .

(حـ) اللبن : يمكن تقديمه كسلاطة لبن أى بقليل من الملح والثوم والنعناع والبقدونس أو تقديمة دون إضافة شىء إليه .

(ء) اللحم : إذا لم يمكن الحصول على اللحم البقرى أو الجاموسى فيستعان عنه بلحم الماعز أو لحم الجمل الصغير .

(هـ) الخضار : المقصود « بخضار الطبخ » أحد الخضروات الآتية : كوسة ، باذنجان ، بامية خضراء ، أو جافة رجلة بلدى أو افرنجى ، خبيزة ، سبانخ ، ورق لفت حميض ، فول أخضر ، كرنب ، قلقاس .

والمقصود بخضار السلاطة : أحد الأصناف الآتية : فجل ، كرات ، بصل أخضر ، وجرجير ، سريس ، خص ، حلبة خضراء .

(و) يجب ألا تكون الوجبة التى تقدم فى يومين متتاليين من نوع واحد من الأنواع الواردة بالجدول . كما يجب تقديم الوجبة التى تشتمل على اللحم مرتين على الأقل فى الأسبوع .

النقـــل

نقل العمال إلى مكان العمل فى صناعة البترول من الخدمات الرئيسية التى كانت وليدة تركيز هذه الصناعة فى المناطق الصحراوية والجهات النائية عن العمران .

وقد أفاد عمال هذه الصناعة — وخاصة المشتغلون منهم فى حقول البترول وعمليات التنقيب — مما قررته تشريعات العمل فى هذا المجال . فقد نصت المادة ٢٧ من المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى على إلزام كل من يستخدم عمالا فى أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفر لهم وسائل الانتقال . وتقول المذكرة التفسيرية للقانون — فى هذا الصدد — أن المشرع عالج فى هذه المادة شكاوى العمال الذين يتظلمون من أن المؤسسات البعيدة عن المواصلات لا توفر لهم وسائل الانتقال مما يضطر العامل إلى الخروج من عمله فى موعد مبكر من الصباح حتى يتفادى توقيع الجزاء عليه فى حالة تأخره عن مواعيد العمل ، فضلا عن أنه فى الغالب ما يقطع تلك المسافة سيراً على الأقدام ، فأوجبت حماية للعمال من هذا الإجهاد وحماية لرب العمل نفسه من تشغيل عامل منهوك القوى ، بإلزام أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عمالا فى أماكن لا تصل إليها وسائل المواصلات العادية أن يوفروا لعمالهم وسائل الانتقال ذهابا وإيابا من نقطة انتهاء المواصلات على الأقل إلى مكان العمل .

كما تلزم المادة ١٧ من المرسوم ذاته صاحب العمل بمصروفات انتقال العمال من الجهات التى قدموا منها إلى مكان العمل إلا إذا انقطعوا عنه قبل انتهاء مدته لغير سبب مشروع .

كما يلزم بمصروفات عودتهم إلى تلك الجهات خلال سبعة أيام من تاريخ انتهاء العمل أو انتهاء العقد بشرط أن يكون إنهاؤه لأحد الأسباب الآتية :

١ — مرض العامل .

٢ — فسخ العقد من جانب صاحب العمل .

٣ — فسخ العقد من جانب العامل بالطرق المشروعة .

ويجب فى كل هذه الأحوال أن تكون وسيلة النقل مما يلائم مركز العامل ومكانته وكرامته .

العلاج الطبى

قرر المشرع حدا أدنى من الرعاية الطبية للعمال فى المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ الخاص بعقد العمل الفردى ، حيث ألزم صاحب العمل — بنص المادة ٢٨ — على أن يوفر وسائل الإسعاف الطبية المنشأة لعماله ، وإذا زاد عددهم على مائة وجب عليه أن يستخدم ممرضاً ملما بوسائل الأسعاف الطبية يختص بالقيام بها ، وأن يعهد إلى طبيب بعيادتهم وعلاجهم فى المكان الذى يختاره صاحب العمل لهذا الغرض ، وأن يصرف لهم الأدوية اللازمة للعلاج بغير مقابل .

أما إذا زاد عدد العمال على خمسمائة وجب على صاحب العمل علاوة على ذلك أن يوفر لهم جميع وسائل العلاج ويشمل ذلك الأطباء الإخصائيين والعمليات الجراحية وغيرها بالمجان .

ولم يغفل المشرع مايترتب على انقطاع العامل بسبب المرض من آثار فى مستوى دخله ، ولهذا فقد نص فى المادة ٢٥ من المرسوم ذاته على حق العامل الذى يثبت مرضه فى ثلاثة أرباع أجره عن العشرة أيام الأولى ، ثم نصف أجره عن العشرة أيام الثانية ، ثم ربع أجره عن العشرة أيام الثالثة خلال السنة .

ولقد عنى المشرع المصرى كذلك برعاية العامل فى حالة الإصابة أثناء العمل ، وفى حالة إصابته بمرض من أمراض المهنة . وفى هذا المجال ألزم القانون رقم ٨٩ لسنة ١٩٥٠ الخاص بالتعويض عن إصابات العمل ، أصحاب الأعمال بتقديم الإسعافات الأولية للعامل المصاب ولو لم تمنعه الإصابة عن مباشرة العمل .

وأوجب أيضا أن يكون فى كل محل يشتغل فيه أكثر من عشرين عاملا صندوق أو أكثر للإسعافات الطبية ، ويحفظ بحالة صالحة ويعلن عن مكان وجوده ، ويحتوى على الأربطة والأدوية والمطهرات .

قرر القانون فضلا عن ذلك أن لكل عامل مصاب الحق فى أن يعالج بالمجان بالمستشفيات الحكومة بشرط أن يكون المستشفى فى نطاق دائرة نصف قطرها ٥٠ ك.م من مكان الحادث وأن توجد به أسرة خالية وأن ترى إدارة المستشفى أن الحالة تستحق العلاج الداخلى .

وفى الأحوال التى لا توجد فيها مستشفيات للحكومة فى النطاق المحدد أو مستشفيات أخرى يمكن للعامل أن يعالج فيها بالمجان يكون صاحب العمل ملزما بدفع جميع المصروفات الطبية وثمن الأدوية ومصروفات الإقامة بالمستشفى على أن يترك له اختيار الطبيب والمستشفى .

ويلزم صاحب العمل بمصروفات انتقال العامل المصاب إلى المستشفى فى جميع الحالات .

وأوجب القانون على صاحب العمل إذا نشأ عن الإصابة عجز العامل عن أداء مهنته أو صناعته أن يدفع له معونه مالية حتى يتم شفاؤه أو تثبت عاهته المستديمة .

وتكون المعونه مساوية للأجر فى التسعين يوماً الأولى ثم تخفض بعد ذلك إلى نصف الأجر الكامل للعامل

المصاب إن قل عن ذلك، وتدفع المعونة للعامل المصاب أسبوعيا وإذا أدى الحادث إلى وفاة العامل يلزم رب العمل بدفع تعويض مساو لأجر ألف يوم محسوبة على أساس أجره .

ويجب ألا يقل مقدار التعويض الكامل المستحق فى حالة الوفاة عن ١٥ جنيها وألا يزيد عن ستمائة جنيه ولمن يشتغلون تحت التمرين بدون أجر يكون التعويض الكامل مائة جنيه .

ويلزم القانون صاحب العمل بتحمل مصاريف الجنازة بشرط ألا يزيد ما يدفعه فى هذه الحالة عن خمسة جنيهات وإذا نشأت عاهة مستديمة كلية عن الإصابة يلزم صاحب العمل بتعويض للعامل يوازى أجر ١٢٠٠ يوم بشرط ألا يقل عن ١٨٠ جنيها ولا يزيد عن سبعمائة جنيه ، ولمن يشتغلون تحت التمرين بدون أجر يكون التعويض ١٢٥ جنيها

ويقتضى قانون التأمين الإجبارى إلزام صاحب العمل على التأمين على عماله ضد إصابات العمل .

الأمراض المهنية فى صناعة البترول :

وقد عنى المشرع عناية خاصة بتعويض العمال تعويضا مجزيا فى حالة إصابتهم بأحد الأمراض المهنية التى تنشأ عن العمل فى صناعة البترول وقد ضمن هذه الأمراض فى بنود الجدول الملحق بالقانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٠ وهى:

١ — التسمم بالرصاص والمواد التى تخلط بالبنزين (بند ١)

٢ — التسمم بمشتقات الكبريت فى عمليات تكرير البترول (بند ٨) .

٣ — التسمم الناشىء عن البترول وآثاره فى الرئتين والجلد (بند ١٤) .

٤ — سرطان الجلد الأولى والتهابات وتقرحات الجلد والعيون بسبب تداول الغاز والزفت وهى من مشتقات البترول (بند ١٧) .

المساكن

من الالتزامات التى فرضها المرسوم بقانون رقم ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ على صاحب العمل ما نصت عليه المادة ٢٧ من هذا المرسوم من أنه إذا كان يستخدم عمالا فى أماكن بعيدة عن العمران وجب عليه أن يوفر لهم السكن الملائم، ومن أهم هذه الأماكن مناطق حقول البترول فى شبه جزيرة سينا وسواحل البحر الأحمر . ولهذا كانت إفادة عمال البترول من هذه المادة إفادة شاملة مجزية . فمعظم عمال البترول الذين يعملون فى هذه المناطق ليسوا من الأهالى المقيمين بها بل من سكان الوجه القبلى ، والمفروض على شركات البترول فى مثل تلك الأماكن أن تسهل لهم وسائل السكن الملائم ، وذلك بإقامة مبان فى نفس المكان الذى يعملون فيه أو فى مكان قريب منه ، وينبغى أن تتوافر فى هذه المبانى الشروط الصحية الضرورية ، فلا يصح مثلا أن يكون المبنى بلا سقف كما شوهد فى بعض الجهات .

ولا يلزم صاحب العمل بتقديم السكن مجاناً ، فله إن شاء أن يتقاضى من العمال أجرا عن ذلك بشرط أن يكون متناسبا مع أجورهم . وإذا كانت هناك قرية تصلح لسكنى العمال ولكنها تبعد عن مكان العمل بحيث لا يمكنهم قطعها سيرا على الأقدام فى مدة معقولة ، جاز لصاحب العمل أن يستعيض عن إنشاء المبانى بإعداد وسيلة لنقلهم من محل عملهم إلى تلك القرية وبالعكس .

ولم تصدر حتى الآن قرارات من وزير الشئون الاجتماعية — كما نصت المادة ٢٧ من المرسوم بقانون ٣١٧ لسنة ١٩٥٢ — بتنظيم الأحوال التى يجوز فيها إقامة مساكن ووضع المواصفات التفصيلية لهذا الغرض .

الخدمات الثقافية والترفيـــة

الثقافة والترفية من المسائل التى يصعب إصدار تشريعات خاصة بتنظيمها للعمال ولهـذا فإن مسئولية صناعة البترول — وغيرها من الصناعات — لم تضمن شيئا يعتد به فى هـذا المجال ، اللهم إلا ما نصت عليه مواد القانون رقم ١١٠ لسنة ١٩٤١ بشأن مكافحة الأمية .

فقد ألزم هذا القانون أصحاب الأعمال الذين يستخدمون عادة ثلاثين عاملا فأكثر أن يمولوا على نفقتهم وحدات دراسية لمحـــو الأمية بين عمالهم وأن يتحققوا من قيام هذه الوحدات بأداء واجبها ، ويتكفلوا بدفع المكافآت والأجور لمن يقومون بالتعليم فيها . فإذا لم يقوموا بهذا الالتزام قامت وزارة المعارف بتعليم العمال على نفقتهم بشرط ألا تزيد هذه النفقات على ٣ ٪ من مجموع الضرائب التى يدفعونها ، بشرط ألا يتجاوز ذلك أربع سنوات.

ولعل المشرع المصرى فى شئون العمل والعمال أن يصدر القوانين الكفيلة بتنظيم الثقافة بمعناها الشامل للعمال وخاصة فى مجال الثقافة المهنية أو ما تعارفنا على تسميته بالتدريب المهنى والتلمذة وتدريب المشرفين العماليين والأسطوات.

* * *

تلك إذا هى الصورة التى يمكن أن نراها للرعاية الاجتماعية فى صناعة البترول من خلال التشريعات العمالية . وهى وإن كانت — فى هذا البحث — لم تتناول مسائل الأجور وساعات العمل والأجازات المدفوعة ، فإن ذلك راجع إلى اندراج هذه المسائل ضمن مجال « شروط العمل » وهو مالا يهمنا مباشرة فى هذا البحث .

ولا ريب فى أن تشريعات العمل المصرية — على غير ما جرت به العادة فى معظم تشريعات الدول الكبرى وخاصة ما يتصل منها بعقد العمل الفردى — قد عنيت « بالرعاية الاجتماعية » عناية كبيرة . والفكرة السائدة فى هذا الصدد هو أن المشرع المصرى رأى أن يدمج هذه « الرعاية » ضمن قانون عقد العمل الفردى وغيره من القوانين الأخرى التى سبقت الإشارة إليها ، حتى إذا حان الوقت لإدخال نظام التأمينات الاجتماعية بها استعيض بها عن الأحكام المقابلة لها فى هذه القوانين . والمعروف أن الدول الصناعية عالجت هذه المشكلة الاجتماعية بوسائل مختلفة . وكانت كلما اتضح لها عدم ملاءمة إحدى هذه الوسائل عمدت إلى وسيلة جديدة ، حتى اهتدت منذ عهد غير بعيد إلى نظام التأمينات الاجتماعية ، وهو نظام يقوم على التعاون بين العمال وأصحاب الأعمال والدولة فيتحمل كل فريق نصيبا من نفقاته ، ويحصل العامل فى ظل هذه التأمينات على المزايا الآتية :

فى حالة المرض :

العلاج الطبى والدواء إلى أن يشفى ، وإعانة مالية فى مدة انقطاعه عن العمل كلها أو بعضها .

فى حالتى الشيخوخة والعجز :

معاش شهرى أو أسبوعى حتى زوال العجز أو وفاته .

فى حالة البطالة :

إعانه مالية بشروط معينة .

في حالة الوفاة :

مصاريف الجنازة ومعاش للأرملة والأولاد .

« ما تقدمة الصناعة من خدمات »

تناولنا في القسم الأول من هذه الدراسة موضوع الرعاية الاجتماعية في الصناعة — ومن ضمنها صناعة البترول — وذلك من خلال التشريعات العمالية ، وننتقل في القسم الحالي من البحث إلى استعراض الخدمات الاجتماعية التي تقوم الصناعة البترولية بتوفيرها فعلا لعمالها ، ولن يكون ذلك على سبيل الحصر ، وإنما سنتلمس الأمثلة الكفيلة بإيضاح الغرض الذي يستهدفه هذا البحث .

التغـــذية :

تساهم شركة شل وشركة آبار الزيوت — اللتان تستخدمان ٨٣٧٢ عاملا وفقا لإحصاء شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ مساهمة ملموسة في مجـــال تغذية العمال — وخاصة عمال الحقول — مع العناية بإنشاء المقاصف CANTEENS اللازمة لهذا الغرض .

فمنذ سنوات عديدة درجت شركة آبار الزيوت على صرف تعيينات مجانية لعمالها برأس غارب (البحر الأحمر) تتكون من دقيق وأرز وعدس وبصل وزيت وصابون ، وتبلغ قيمة هذه التعيينات — وفقا لإحصاء الشركة في عام ١٩٤٩ — نحو ثلاثين قرشا صاغا للعامل الواحد في الأسبوع ولم يتوقف صرف هذه التعيينات عند تطبيق الشركة للأمر العسكري رقم ٥٢٢ لسنة ١٩٤٤ الخاص بتقديم وجبة غذائية تتحمل الشركة نصيبا من تكاليفها .

وتقدم هذه الوجبة للعمال في مطعم فسيح مزود بالمعدات الحديثة . أما عمال المناوبة (الورديات) بالحقل فتنقل إليهم الوجبات من المطعم في سيارة خاصة . ويدل عدد الوجبات التي تصرف يوميا — بعد خصم عدد العمال الغائبين في أجازات مرضية أو أجازات اعتيادية — على أن جميع عمال رأس غارب تقريبا يحصلون على هذه الوجبات .

وتتكلف الوجبة الواحدة على الشركة — حسب إحصاءاتها — ما يقرب من ٨٠ مليما ، يدفع العمال منها ١٥ مليما وفقا لتشريعات العمل .

وتزود الشركة منطقة رأس غارب بالماء العذب لسد حاجة السكان البالغ عددهم نحو خمسة آلاف نسمة ممن استوطنوا رأس غارب وربطوا مصائرهم وطابع حياتهم بصناعة البترول .

هذا وتقوم الشركة أيضا بتقديم وجبات الغذاء — في مقاصف معدة لهذا الغرض — في السويس وبورسعيد والقاهرة والإسكندرية حيث يدفع العامل ٢٥ مليما في الوجبة الكاملة التي تكلف الشركة حوالي ٧٠ مليما .

وكانت شركة ستاندارد أويل تقدم لعمالها في منطقة الشط وجبات غذائية بدون مقابل ، يقوم بالإشراف على إعدادها مدير المعسكر بالتشاور مع الطبيب المختص . فضلا عن أنها كانت تصرف لعمالها تعيينات شهرية مجانية تتألف من .

٦٠ — ٦٢ رطلا من الدقيق
٦ أرطال « الأرز
٦ « « العدس
٦ « « البصل
٢ رطل « الزيت
٢ « « الصابون
١ « « الملح
٤ كيلو جرام من اللحم
١ أوقية « الشاى
١ أقة « السكر

النقـــل:

تقوم شركة شل ، وآبار الزيوت — فى حقول البترول — بنقل جميع الموظفين والعمال بسيارات كبيرة (أتوبيس) من وإلى عملهم مجانا . كما يسمح لعمال الحقول فى رأس غارب ورأس سدر بالسفر فى أجازاتهم السنوية إلى قراهم الأصليـــة التى يقع معظمها فى مديرية قنا ، على نفقة الشركة ، ويتمتع بهذا الامتياز أيضا أفراد أسرة العامل .

وقد تم الاتفاق بين الشركة ومصلحة السكك الحديدية — فى السويس — على قيام قطار خاص ينقل عمال وردية الصباح إلى معمل تكرير البترول وعودتهم فى المساء . ويدفع العامل نصف الأجرة وتتحمل الشركة النصف الثانى .

وينقل الموظفون فى السويس والإسكندرية وعجرود وفنارة والقاهرة من وإلى مكاتبهم والمستودعات بسيارات خاصة مقابل مبلغ شهرى مساو للأجر العادى للانتقال بالوسائل العادية .

العلاج الطبى:

تلقى « الرعاية الطبية » لعمال البترول العناية الفائقة من جانب الشركات وأصحاب الأعمال ، ولقد كانت الخدمة الطبية دائما فى مقدمة الخدمات التى اتجهت صناعة البترول إلى توفيرها لعمالها ومستخدميها وأسرهم فى الحقول .

وشركة شل — بالتعاون مع شركة آبار الزيوت — تعنيان عناية خاصة بهذه الخدمة وخاصة لعمال الحقول فى رأس غارب والمناطق المجاورة لها فقد أنشأت هناك مستشفى به ٣٤ سريراً منها ٨ للسيدات ، فضلا عن عنبر مخصص لحالات الولادة العسرة . وتتألف الهيئة الطبية المسئولة فى هذه المستشفى من طبيبين وطبيبة واحدة . وقد عينت الشركة هذه الطبيبة منذ سنتين رغبة فى تشجيع السيدات للإقبال على المستشفى والعلاج الطبى بصفة عامة . وعينت كذلك حكيمة لرعاية الطفل والعناية بزوجات العمال قبل الوضع وبعده، وتقوم بزيارة المنازل لإسداء النصح والإرشاد فى شئون النظافة العامة والاستشارات الطبية .

وافتتحت الشركة أخيراً مستشفى أصغر حجما به عشر أسرة وطبيب مقيم وممرضان وأربعة تومرجيه .

وتحول الحالات التى لا يمكن عادة علاجها بمستشفيات الحقول إلى القاهرة للإخصائيين ثم تعالج بمستشفيات خاصة ويقوم أطباء الحقول علاوة على ما تقدم بشن حملة واسعة النطاق لمكافحة الذباب بالتعاون مع مؤسسة روكفلر

وفى السويس تستخدم الشركة بمعمل التكرير ثلاثة أطباء مقيمين وصيدلى لمعالجة جميع الحالات البسيطة بعيادة الشركة الخارجية ويجرى العلاج وتصرف الأدوية الخاصة به مجانا لجميع موظفى الشركة وعمالها .

وتتحمل الشركة مصاريف علاج عمالها بالمستشفى من حالات المرض العادية أو التى تتطلب علاجا على يد أطباء اخصائيين بالقاهرة إذا استدعى الحال

وفى القاهرة تستخدم الشركة بإدارتها طبيبا لبعض الوقت لمعالجة الموظفين والعمال ويجرى العلاج بغير مقابل كما تصرف الأدوية التى يصفها الطبيب مجانا من صيدلية افتتحتها الشركة بالإدارة الرئيسية ويديرها صيدلى قانونى .

ويعالج العمال بالمستشفى مجانا حسب توصية أطباء الشركة وتتحمل الشركة جميع المصاريف بما فى ذلك أتعاب الأطباء الإخصائيين والعمليات الجراحية وأشعة أكس والتحاليل الطبية .

وفى بور سعيد والإسكندرية تستخدم الشركة أطباء لبعض الوقت لمعالجة الحالات البسيطة بالعيادة الخارجية وتصرف الأدوية التى يصفها هؤلاء الأطباء للعمال .

وتتحمل الشركة مصاريف العلاج على أيدى إخصائيين والعلاج بالمستشفى فى حالات الأمراض العادية على النحو المعمول به فى القاهرة .

مرضى التدرن الرئوى

يقبل الموظفون المصابون بالتدرن الرئوى بالدرجة الثانية بالمصحات الحكومية على نفقة الشركة وتصرف لهم الأدوية حسب التعليمات . وتحدد المدة التى يقضونها بالمصحات الحكومية تحت إشراف الشركة حسب حالتهم الصحية وقد قامت الشركتان بفحص شامل لجميع الموظفين والعمال لتحصينهم ضد هذا المرض الفتاك . وكان مجهودهما فى هذا المجال مكللا بالنجاح .

صندوق العلاج الطبى :

أنشأت الشركة صندوقا للعلاج الطبى يمكن للموظفين الانضمام لعضويته فيما يتعلق بأنفسهم ومن يعولون مقابل دفع اشتراكات ، وفى حالات المرض التى يتطلب علاجا طبيا أو علاجيا بالمستشفى أو إجراء عملية جراحية أو علاجا على أيدى إخصائيين يساهم الصندوق بنسبة مئوية من المصاريف التى يتحملها العضو وتشرف على إدارة الصندوق لجنة تضم أعضاء من الموظفين يجرى إنتخابهم سنويا .

أما شركة سوكونى فاكوم : فقد أقامت لموظفيها وعمالها بمستودعاتها بالقاهرة (حى غمره) عيادة طبية من أحدث طراز مزودة بطبيب وتصرف لهم الأدوية بالمجان .

كما أقامت الشركة بمنطقة وادى عسل (بشبه جزيرة سيناء) عيادة طبية لموظفيها وعمالها وهناك ، كما

هيأت أسباب هذه الخدمة بمعسكر لاجيا ، وهناك سيارة إسعاف حديثة على أهبة الاستعداد دائما لنقل المرضى فى الحالات الطارئة .

هذا وقد اتفقت الشركة مع المستشفى الفرنسى بمدينة السويس على توفير الخدمة الطبية اللازمة لعمال وموظفى الشركة بالصحراء .

المساكن :

تتركز مشروعات مساكن عمال صناعة البترول فى المناطق الصحراوية النائية بطبيعة الحال .

فقد زودت شركة شل وشركة آبار الزيوت العمال وعائلاتهم فى رأس غارب بمساكن مجانية مبنية من الحجر ، موزعة على مجموعات تتألف من ٦ إلى ٨ مساكن . وقد شيدت معظم المساكن أثناء الحرب ، ولا يزال التوسع مستمراً فى هذا الصدد .

وقد تم بناء الجانب الأكبر من المدينة النموذجية للعمال فى رأس سدر ، وفيما يلى بيان بالنفقات والتكاليف لبناء هذه المدينة وغيرها من المساكن التى أقامتها الشركة :

تكاليف بيوت العمال الأولى برأس غارب ٤٠٠ ج . م للبيت الواحد

« « « الجديدة « « ٦٠٠ « « «

« « « برأس سدر ٧٥٠ « « «

« « الموظفين الكبيرة :

(ثلاثة غرف نوم) برأس سدر ٤٠٠٠ ج . م « «

« « الموظفين الصغيرة

(حجرتان نوم) برأس سدر ٢٧٠٠ ج م « «

وتقوم الشركة بتزويد هذه المساكن بالنور والكهرباء ووسائل التدفئة مجانا كما افتتحت مخازن للتموين ودكاكين ومخابز فى مبانى قامت الشركة ببنائها .

التعليم والترفيه :

أولا : مكافحة الأمية :

إفتتحت شركة سوكونى فاكوم فصولا لمكافحة الأمية بوادى عسل ولاجيا تحت إشراف مدرسين عينتهم الشركة وتدفع مرتباتهم . كما تقوم علاوة على ذلك بعرض أفلام سينمائية ثقافية للتسلية على عمال الحقول مرة كل أسبوعين .

وأنشأت شركة شل وآبار الزيوت فى رأس غارب وسدر فصولا لمكافحة الأمية ، غير أن الإقبال على هذه الفصول ليس شديداً إذ أن الحضور الإجبارى لمدة ساعتين وخمسة أيام فى الأسبوع طوال سنتين (أنظر قانون مكافحة الأمية) يعتبر بالنسبة للعمال البالغين مطلبا عسير التنفيذ .

وقد وجدت الشركة من بين الأقلية التى تعرف القراءة والكتابة عددا من العمال يرغب فى زيادة تصيله من

التعليم ففتحت فى رأس غارب فصولا بالمدرسة المحلية يتولى التدريس فيها ناظر المدرسة وأحد المدرسين ، ويتعلم العمال فيها اللغتين العربية والإنجليزية والحساب والمعلومات العامة .

ثانيا : التعليم العام :

أنشأت شركة شل بحقول البترول فى رأس غارب وسدر مدارس أولية وابتدائية وثانوية لأولاد الموظفين والعمال وقامت الشركة بتوفير المبانى اللازمة لهذه المدارس كما تقوم بصيانتها مجانا وقد سلمتها أخيرا إلى وزارة التربية والتعليم التى تقوم من جانبها بتوفير المدرسين اللازمين وتزويد المدارس بالأثاث .

وقد أنشئت المطاعم والمطابخ بمدارس رأس غارب لتيسير تقديم وجبة الغذاء لجميع التلاميذ . وتقوم الشركة بتوفير المساكن اللازمة للمدرسين مجانا فيما عدا حقل واحد هو الغردقة حيث أن التلاميذ ليسوا جميعا من أبناء ومستخدمى الشركة .

وتتبع الشركة أيضا نظاما عاما فى جميع أنحاء القطر تساعد بمقتضاه الراغبين من موظفيها وعمالها على ترقية مؤهلاتهم بالالتحاق بالدراسات المعتمدة بكليات التجارة والمعاهد الأهلية .

ورغبة فى تشجيع الهوايات بين عمال الحقول أنشئت مراكز خاصة بها معلمون مؤهلون لتدريب العمال على الحرف المختلفة مثل صناعة السجاد وأشغال الجلود والنجارة وأشغال الخشب .

وعينت الشركة فى حقول البترول أيضا مشرفات اجتماعيات يعملن الآن فى تعاون وثيق مع قسم العلاقات الصناعية والقسم الطبى ، ومقيدين بزيارة منازل العمال لإسداء النصح والإرشاد لزوجاتهم فيما يتصل بمسائل الصحة والنظافة .

كما تقام الاحتفالات الدينية فى المناسبات والأعياد . وقد أقامت الشركة مسجدا برأس غارب وآخر فى سدر .

وتصدر الشركة بانتظام مجلة شهرية وافية باللغتين العربية والإنجليزية وتوزع مجانا . وتصدر فى الحقول مجلات محلية يقوم الموظفون بتحريرها .

وأنشئت فى حقول البترول أندية للعمال والموظفين يقضون فيهـــا أوقات الفراغ ويمارسون مختلف الألعاب الرياضية .

وكذلك توجد أندية للموظفين فى جميع فروع الشركة . والألعاب الرياضية التى تمارس هى كرة القدم والتمرينات البدنية والسباحة وكرة الماء .

وأنشئت صالات للعرض السينمائى فى أندية الموظفين والعمال بحقول البترول حيث تعرض أفلام عربية وإنجليزية مرتين فى كل أسبوع بانتظام وحفلات خاصة لزوجات وأولاد العمال . وقد أخرجت الشركة فيلما عربيا عن الوقاية من الإصابات لعرضه على عمالها .

وقامت الشركة بتعيين مدرسين ومدربين مؤهلين فى فن التمثيل والموسيقى فى حقول البترول نهضت بالمستوى الفنى بين موظفيها .

وتقام الآن حفلات منتظمة يحضرها جمهور كبير من الموظفين والعمال وعائلاتهم وتوجد فى القاهرة جمعية للتمثيل منظمة على خير وجه وتقيم حفلات فى المسارح الكبرى .

ويجدر بنا أن نلفت نظر القارىء قبل ختام هذا القسم من البحث إلى أن هناك طائفة من عمال صناعة البترول

وهم « الباعه السريحه » ويبلغ عددهم نحو ثلاثة آلاف عامل ، لايفيدون من الخدمات الاجتماعيه ووسائل الرعاية التى توفرها الشركات .

ولايزال موضوع حقهم فى هذه الرعايه محل مناقشه ونزاع بين نقابات عمال الباعه السريحه وشركات البترول التى يتعاملون معها بتسويق إنتاجها .

مساهمة النقابات

ويبلغ عدد نقابات عمال ومستخدمى المؤسسات البترولية ٣٣ نقابة تضم غالبية عمال ومستخدمى البترول فى الجمهورية المصرية وقد ألفت فيما بينها اتحاداً يعد من أقوى الاتحادات النقابية فى القطر وأكثرها نشاطا وتنظيما .

وتقوم النقابات من جانبها وفى حدود إمكانياتها برعاية العمال المنضمين إليها .

وإن المجال لايتسع هنا لاستعراض هذه الخدمات وهى لاتقل فى أى الأحوال عن ٣٣ ٪ من إيرادات كل نقابة على حدة وإننا سنتكفى هنا بايراد عينة عشوائية لإحدى النقابات .

وفيما يلى بيان بالخدمات والمساعدات التى تقدمها هذه النقابة وفقا للائحتها الأساسية إذ تنص على أن تصرف النقابة لأسرة العضو المتوفى خمسة جنيهات مصرية بمجرد العلم بوفاته بشرط أن يكون أمضى فى العضوية ستة أشهر على الأقل وأن يكون قد قام بسداد الاشتراكات المستحقة عليه بصفة منتظمة .

كما تصرف النقابة إعانة يومية قدرها خمسة قروش لكل عامل يمرض فيقعد عن العمل ولا يكون مقتدرا أن يوقف صرف مرتبة على ألا تتجاوز المدة ٢١ يوما ثم ينظر مجلس الإدارة فى أمره بعد مضى هذه المدة مع ملاحظة عدم سريان هذه المادة على المصابين أثناء العمل .

وفى حالة وفاة أحد أفراد عائلة العضو تصرف النقابة إعانة من مالها الخاص للعضو الذى قضى فى عضويتها سنة كاملة مسددا لجميع اشتراكاته ويقدر مجلس الإدارة تلك الإعانة عند الاقتضاء على ألا يتجاوز ثلاثة جنيهات مصرية

وتنص اللائحة أيضا على أنه يجوز للنقابة أن تمنح أعضاءها سلفيات بضمانات .

وقد بلغ ماصرفته النقابة عام ١٩٥٢ فى هذه الشئون ٣٢٤ جنيها مصريا من مجموع مصاريفها البالغة ١٩٣٤ جنيها أى بنسبة ٣٥ فى المائة .

« الرعاية الاجتماعيـــة ووسائل إدارتها »

أشرنا فى بدء هذه الدراسة تطور معنى الرعاية الاجتماعية من المرحلة التى كانت تعد « تعبيرا عن العاطفة الأبوية » لصاحب العمـــل نحو عماله ، حتى أصبحت فى الوقت الحاضر من ضمن المسئوليات الأصلية للصناعة وحقا من حقوق العمال .

والرعاية الاجتماعية بهذا المعنى ينبغى إذا أن تخضع فى إدارتها لقواعد معينة تكفل مشاركة العمال وأصحاب الأعمال وتعاونهما فى هذه الإدارة وفى تقرير الخدمات وتنفيذها .

ولا يمكننا أن نقول أن هذا الاتجاه قد ظهرت آثاره فى مصر بصورة واضحة وإن كان قد ظهرت بوادره فى بعض المؤسسات .

وفى شركة شل برأس غارب — فى المراحل الأولية لافتتاح مقاصف العمال — حرصت الشركة على الاستئناس برأى مجلس إدارة النقابة فى هذا الصدد . وبمجرد افتتاح المطعم وابتداء العمل فيه أظهر المجلس اهتماما عمليا بشئونه وقد كانت مساعدة المجلس فى هذا السبيل مساعدة فعالة — وعلى حد قول الشركة — كانت مساعدة ذات أثر عظيم للغاية فى العمل وحسن سير أمور المطعم ومعالجة الشكاوى الفردية العديدة التى لم يكن مفر من وجودها . كما أن المجلس قدم فى مناسبات عديدة مقترحات مفيدة ترمى إلى إصلاحات بسيطة ، كما اضطلع بمسئولية حفظ النظام والإشراف على المطعم أثناء تقديم الوجبات .

وحبذا لو شجعنا الاتجاه نحو تأليف لجان مشتركة للإشراف على إدارة الخدمات الاجتماعية .

« الرعاية الاجتماعية والصحية لعمال البترول فى مصر »

للأستاذ غالى أمين (مصر)

تلعب صناعة البترول دوراً هاماً فى العالم هذه الأيام ولعل شرقنا العربى من أكبر بقاع الأرض اتصالا بالبترول فهو على الأقل منطقة استهلاك لا يمكن التقليل من شأنها ولكن الأهم أن الشرق الأوسط قد احتل فى السنوات الأخيرة مركزاً من مراكز الصدارة من حيث إنتاج البترول وتوزيعه . وهو لا يزال مطمع الأنظار من حيث احتمالاته المستقبلة وإنتاجه الحالى الذى له أكبر الأثر فى السوق العالمية للبترول .

وصناعة البترول تتميز عن غيرها من الصناعات بعوامل شتى من بينها أنها مادة تدخل كل منزل بصورة أو أخرى وتتغلغل فى أنحاء الصناعات الأخرى بل تكاد تكون لها بمثابة عصب الحياة وهى مادة قابلة للاشتعال فهى من ثم تحتاج إلى وسائل خاصة فى التخزين والتوزيع وأهم من كل هذا أن الصناعة إن كانت متكاملة الأطراف أى أن جمعت بين الإنتاج والتكرير والتوزيع — كما هو الحال فى مصر — فإن أثرها من الناحية الاجتماعية يكون واضحا غاية فى الوضوح على المشتغلين فيها بصفة خاصة والبلاد التى تنشأ فيها بصفة عامة .

ولعل من المناسب أن نستهل بحثنا هذا بنبذة عن صناعة البترول فى مصر — خاصة من ناحيتى الإنتاج والتكرير .

أولا

صناعة البـــترول

(١) إنتاج البترول من نشأته إلى وقتنا الحاضر

تعتبر مصر من أولى الدول التى عثرت على البترول فى أرضها على الرغم من أن إنتاجها منه لا يرقى بها إلى مصاف كبرى الدول المنتجة له . والواقع أن أول عهد مصر بالبترول يرجع إلى أيام قدماء المصريين إذ استخدموا نوعا من البيتومين فى تحنيط جثث موتاهم كما عرفه الرومان فأطلقوا على أحد جبال الصحراء الشرقية إسم mon pétroleum أى جبل الزيت ولا يزال يعرف بهذا الاسم حتى اليوم . على أن أول كشف للبترول فى تاريخ مصر الحديث كان عام ١٨٦٨ ، ولهذا الكشف قصة طريفة فقد كان بعض رجال التعدين يستخرجون الكبريت من منجم قريب من سطح الأرض بجهة جمسة وهى رأس من الأرض داخلة فى البحر على مقربة من فم خليج السويس عندما اكتشفوا سائلا قاتم اللون نفاذ الرائحة يرشح من جدران المنجم ولم يكن قد انقضى فى ذلك الوقت أكثر من تسع سنوات على حفر أول بئر للبترول فى العالم عام ١٨٥٩ بتيتوسفيل بولاية بنسلفانيا فى الولايات المتحدة الأمريكية .

وكان هذا الرشح حافزاً على القيام بأعمال الكشف والتنقيب التى أدت إلى حفر أول بئر للبترول على شواطىء البحر الأحمر بعد ذلك بثمانية عشر عاما فكان ذلك مقدمة لاكتشاف خمسة حقول بترول على ضفتى خليج السويس .

ويسود الاعتقاد بأن بترول هذه المنطقة تكون فى الأصل من البقايا العضوية لبعض الحيوانات والنباتات

البحرية التى دفنت تحت طبقات ترسبت على مر العصور منذ ملايين السنين ثم اندفع البترول تحت ثقل هذه الطبقات إلى التكوينات التى يوجد فيها الآن .

ولما كانت الطبقات الصخرية فى باطن الأرض بمنطقة خليج السويس غير منتظمة فقد تهيأت الظروف الصالحة لاحتجاز الزيت فى مصايد مقفلة فى بقاع متناثرة ، بيد أن هذه المصايد صغيرة نسبياً وتحوى كميات محددة من البترول مما ترتب عليه أن صادفت أعمال الكشف فى تلك المنطقة صعوبات بالغة فلم يتسن العثور على البترول فيها بكميات تسمح باستغلاله إلا بعد أن ارتقت الأساليب الهندسية والمعدات الميكانيكية ، وهكذا لم يبدأ الإنتاج من حقل جمسة إلا بعد مضى نيف وأربعين عاما .

وقد حاولت شركة الكبريت التى اكتشف الرشح فى مناجمها أن تستغل هذا الاكتشاف ولكنها لم تحصل على الترخيص اللازم . ولم يبدأ البحث عن البترول بصورة جدية حتى عام ١٨٨٤ حين بدأ دى باى الخبير البلجيكى أعمال التنقيب بهذه المنطقة فقضى عامين وهو يحفر بالمعدات البدائية التى تيسرت له حينذاك ولكن التوفيق لم يحالفه فلم يعثر إلا على مقادير ضئيلة من البترول لا تبرر الاستغلال وعلى أثر ذلك صرحت الحكومة لمستر هـ . تويدل وفريق من مهندسى الحفر الأمريكيين بالاضطلاع بأعمال البحث فى المنطقة فواصلوا الحفر واستطاعوا الوصول إلى أعماق أبعد كثيراً مما وصل إليه دى باى بيد أنهم لم يكونوا أسعد منه حظا فلم يعثروا إلا على آثار طفيفة من الغاز والزيت .

وفى العشرين عاما التالية قامت عدة هيئات وأفراد بأعمال الكشف فى منطقة جمسة دون أن يصيبوا نجاحا .

ولما كان عام ١٩٠٨ تكونت شركة للبترول قامت بأعمال التنقيب فى المنطقة فلم يمض إلا عام واحد حتى عثر على الزيت بكميات كانت على صغرها كافية للاستغلال وهكذا ولد أول حقل بترول مصرى .

وبدأ الإنتاج الفعلى بحقل جمسة عام ١٩١٠ عندما تكونت شركة آبار بترول البحر الأحمر (وهى إحدى شركات شل الهولندية الملكية) التى لم تلبث أن أصبحت نواة لشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية على أنه كان واضحا منذ البداية أن هذا الحقل لن يسمو إلى مرتبة الحقول الكبيرة والواقع أن مجموع ما أنتج منه طوال عمره البالغ سبعة عشر عاما لم يتجاوز ١٩٣ ألف طن بيد أنه أوحى باحتمال وجود البترول على طول الضفة الغربية لخليج السويس .

ولقد تحقق هذا الاحتمال فى الغردقة التى تقع على مسافة ٥٥ كيلو متر اجنوبى جمسة كانت طبقات الحجر الجيرى على السطح تشير إلى وجود تركيبات قبوية تصلح مصائد للبترول ولم تلبث شركة آبار الزيوت أن عثرت على البترول عام ١٩١٣ وظلت البلاد سنين عديدة تعتمد على حقل الغردقة كمورد رئيسى لحاجتها من المواد البترولية .

واليوم وبعد إنتاج بلغ خمسة ملايين طن أشرفت ينابيع حقل الغردقة على النضوب إذ لا يتجاوز عدد الآبار المنتجة فيه الآن ٢٤ بئرا من مجموع آبارة البالغ عددها ١٤٣ ولا يزيد معدل إنتاجها عن المائة طن فى اليوم تخرج مختلطة بثمانية أمثالها من الماء . على أن الغردقة ستظل دائما بلدة عامرة تحتل مكانها على خريطة القطر المصرى ولا غرو فى ذلك فقد استقر هنالك مجتمع من قوم يتصفون بالنشاط والمثابرة ويحترفون الصيد كما اتخذت الغردقة عاصمة إدارية لمحافظة البحر الأحمر وأقيم فيها معهد للأحياء المائية عمت شهرته أرجاء العالم وسيظل رمزا حيا خالدا لما جلبته صناعة البترول من ازدهار وعمران فى تلك البقعة النائية من الصحراء .

وهكذا نرى أن الفضل فى اكتشاف حقل جمسة إنما يرجع للرشح البترولى فى حين تم اختيار حقل الغردقة للحفر على هدى المشاهدات السطحية . ولكن الأمر بالنسبة لحقل رأس غارب لم يكن بهذه السهولة فقد اتجهت إليه أنظار

الجيولوجيين عقب اكتشاف حقل الغردقة فحفرت هناك بئران عامى ١٩٢١ و ١٩٢٥ فلم يعثر فيهما على زيت، ولولا تقدم الأساليب الجيوفيزيقية التى تتيح رسم خرائط دقيقة للطبقات الصخرية المدفونة على أعماق سحيقة فى باطن الأرض لما عاودت شركة آبار الزيوت أعمال الحفر بعد ذلك بائنى عشر عاما نظرا لما تنطوى عليه التكوينات الباطنية فى هذا الحقل من تعقد . ويجرى إنتاج البترول منه الآن من خمسة أعماق مختلفة ومن الطريف أنه قد تحفر فيه بئران متجاورتان فتنتج كل منهما بترولا من طبقة مختلفة فى باطن الأرض .

وقد بلغ إنتاج البئر الأولى فى حقل رأس غارب ١٦٨ طنا فى اليوم وصادف العمل فى هذا الحقل صعوبات جمة أبان الحرب العالمية الثانية التى نشبت على أثر اكتشافه إلا أن هذا المورد الجديد أتاح للبلاد وقوداً مناسبا حل محل الفحم فى تسيير وسائل النقل ومختلف فروع الصناعة وبذا نجت البلاد من أزمة خطيرة كانت تتهددها فى الوقود والواقع أن مصر كانت من الدول القلائل التى لم تلجأ خلال الحرب إلى فرض قيود على استهلاك المواد البترولية باستثناء الكيروسين .

ويبلغ مجموع ما أنتج حتى اليوم من آبار رأس غارب المائة والسبع والثلاثين حوالى ١٦ مليون طن من الزيت الخام وقد بلغ معدل إنتاج هذا الحقل ذورته عام ١٩٤٧ ولن يلبث أن يبدأ فى الهبوط التدريجى .

وعندما وضعت الحرب أوزارها وعادت الأمور سيرتها الأولى استأنفت الشركة أعمال الكشف والتنقيب ولم يقتصر نشاطها على الضفة الغربية لخليج السويس بل تعداها إلى شبه جزيرة سيناء حيث نسقت جهودها مع جهود شركة سكونى فاكوم لمصر .

ونزلت إلى الميدان شركات أخرى قامت بأعمال الحفر فى نواح متعددة من سيناء حتى بلغت حدود فلسطين إلا أن جهودها لم تكلل بالنجاح إلى أن وفقت شركة آبار الزيوت عام ١٩٤٦ إلى حفر أول بئر منتجة بعد الحرب برأس سدر التى لا تبعد كثيرا عن السويس وقد بلغ عدد الآبار التى حفرتها الشركة هناك ثلاثا وثلاثين بئرا لم تنتج منها سوى ثمانى عشرة .

وبعد مضى عام واحد اكتشف حقل عسل على مسافة لا تتجاوز العشرة أميال جنوبى رأس سدر على أن عدد الآبار المنتجة فى هذا الحقل الجديد لم يزد عن تسعة من مجموع الآبار التى حفرت وعددها ثمانى وعشرين بئرا، وفى العام نفسه وفقت الشركة إلى كشف آخر بمنطقة رأس مطامر الواقعة بين حقلى سدر وعسل غير أن الظروف حالت دون استغلال هذا الكشف الأخير طوال السنوات الخمس الماضية .

ومع أن معدل إنتاج آبار حقلى سدر وعسل كان فى البداية عاليا إلا أنه لم يلبث أن تبين أن مقدار الزيت المختزن فى باطن الأرض صغير نسبيا وقد بلغ معدل الإنتاج ذروته عام ١٩٥١ ويقل مجموع إنتاج هذين الحقلين معا عن إنتاج حقل رأس غارب وحده بعد استغلال دام أربعة عشر عاما .

ولقد بذلت شركة آبار الزيوت بالتعاون مع شركة سكونى فاكوم جهودا كبيرة فى أعمال الكشف والتنقيب بجهتى نبوى ولاجيا بشبه جزيرة سيناء على مقربة من الحقول المذكورة ولكنهما اضطرتا فى النهاية إلى هجرهما بعد أن تكبدتا ما يقرب من خمسمائة ألف جنيه مصرى وقامتا بحفر أحد عشر بئرا ثبت أنها كلها عيون جافة . والجدول التالى يبين عدد الآبار التى تم حفرها فى مصر سواء منها ما كان منتجا أو جافا :

آبار جافة	٢١٧
« ناضبة	١٠٨
« منتجة	١٩٦
« اختبارية	٦٠
المجموع	٥٨١

(٢) التكرير

ليس للزيت الخام قيمة عملية بحالته التى يخرج بها من باطن الأرض ولذا ينبغى أن يمر بعدة عمليات فنية معقدة لنحصل منه على عدد كبير من المنتجات النافعة التى تدخل فى تركيبه لاستخدامها فى مختلف وجوه الصناعة والزراعة وغيرها. ويتزايد عدد هذه المنتجات زيادة مضطردة بفضل التقدم العلمى فى عمليات التكرير. على أن المجال لا يتسع هنا لشرح تلك العمليات بالتفصيل لما تنطوى عليه من تعقد ولذا سنقتصر على الإشارة إلى العمليات الرئيسية التى يمر بها الزيت سواء فى الحقول التى تقوم الشركة باستغلالها أو فى معمل التكرير التابع لها بالسويس.

من البئر إلى الناقلة

كثيرا ما يخرج الزيت الخام من البئر مختلطا بالغاز ولذا يمرر فى جهاز خاص يستخلص منه الغاز الذى يعرف عندئذ بالغاز الطبيعى. ولهذا الغاز فى رأس غارب فوائد جمة إذ يستخرج منه الجازولين الذى يخلط بالزيت الخام قبل تكريره. ويدفع معظم الغاز المختلف بالطلبات ثانية فى الآبار تحت ضغط شديد لرفع الزيت الخام إلى السطح أما الباقى فيستعمل بصفة عامة كوقود لمختلف أغراض الحقل.

ولما كانت آبار حقلى الغردقة ورأس غارب آخذة الآن فى النضوب فإن نسبة الماء المالح الذى يخرج ممتزجاً بالزيت الخام تتزايد باضطراد ويكون المزيج على هيئة مستحلب مما يصعب معه فصل الزيت عن الماء بالتسخين والعمليات الكيماوية وحدها.

وقد واجهت الشركة هذه المشكلة فى الغردقة منذ عام ١٩١٩ وانتهت بعد إجراء تجارب عديدة إلى تركيب أول جهاز كهربائى لفصل الزيت الخام عن الماء. وقد اتبعت نفس الطريقة فى أنحاء العالم الأخرى للأغراض المماثلة ثم أقيم فى رأس غارب جهاز مماثل ولكنه أحدث وأكبر من السابق وقد بلغت تكاليفه ٣٨٠,٠٠٠ جنيها مصرياً.

وبعد تخليص الزيت الخام من الغاز والماء يصبح معدا لشحنه فى الناقلات إلى السويس.

فى معمل التكرير

يوجد فى السويس معملان للتكرير أحدهما تابع لشركة آبار الزيوت والآخر تابع للحكومة وأولى العمليات التى يمر بها الزيت الخام فى معمل التكرير هى عملية التقطير وتتم هذه العملية فى برج خاص تفصل فيه الهيدروكربونات التى يتألف منها الزيت الخام إلى مجموعات متجانسة.

وفى هذه العملية يسخن الزيت الخام إلى درجة الحرارة المناسبة التى تكفل بقاء « المنتجات الثقيلة » سائلة على

حين تتبخر الكسور الخفيفة ويسحب الراسب الثقيل الذى يعرف عندئذ بزيت الوقود . أما الأبخرة فتمر إلى برج مرتفع من الصلب يسمى « برج التقطير » وتبرد هذه الأبخرة كلما ارتفعت فى البرج فتتكثف الكسور التى تتألف منها إلى سوائل متباينة الخواص تسحب على ارتفاعات مختلفة . والمنتجات التى تحصل عليها بهذه الكيفية فى معمل التكرير بالسويس هى البنزين والكيروسين والجاز أويل (السولار) .

على أن البنزين الذى نحصل عليه من عملية التقطير يكون رديئا لا يناسب السيارات ولذا يتعين خلطه بأصناف عالية الجودة من البنزين نحصل عليها من إجراء عملية تعرف بالتكسير لبعض المنتجات الأثقل من البنزين بتسخينها إلى درجة ٥٠٠ مئوية تحت ضغط مرتفع يبلغ ٣٥٠ رطلا على البوصة المربعة .

أما زيت الوقود المختلف من عملية التقطير الأولى فيدخل فى جهاز البيتومين كى نحصل منه على بيوتومين (كما يتبين من اسم الجهاز) وسوائل أخرى أخف منه .

وتنتج خلال عمليات التكرير غازات مختلفة منها نوع خفيف جدا يصعب تحويله إلى سائل ولذا يستعمل كوقود فى معمل التكرير نفسه أو يباع بعد تنقيته إلى مصنع السماد الذى أقيم قريبا من معامل التكرير حيث يستخدم فى عملية تحويل الجير الحى إلى نترات الجير التى تستعمل فى تسميد الأراضى الزراعية .

وهناك أيضا غاز البيوتين وهو أثقل من النوع سالف الذكر ويجرى تحويله تحت ضغط متوسط إلى سائل يعبأ فى اسطوانات من الصلب ويباع تحت اسم « شل بوتاجاز » ليستعمل كوقود فى أجهزة الطهى والتسخين المنزلية وكذلك فى الأغراض الصناعية .

ومن أحدث الأجهزة التى يضمها معمل التكرير « جهاز استرداد الكبريت » الذى يقوم بعملية استخلاص كبريتور الهيدروجين من الغاز وتحويله إلى عنصر الكبريت ولم يبدأ استخدام هذا الجهاز إلا منذ ثلاث سنوات فى وقت كان العالم يعانى فيه نقصا خطيرا فى موارد الكبريت فساهم بنصيب وافر فى سد حاجة البلاد من هذه المادة الحيوية ويربو إنتاج هذا الجهاز على ٣١٠٠ طنا فى العام يستخدم الجانب الأكبر منها فى إنتاج حامض الكبريتيك وثانى كبريتور الكربون اللذين يدخلان فى صناعة خيوط غزل الحرير الصناعى ، أما الكمية الباقية فتستخدم فى الأغراض الزراعية .

وقد لا يجد الزائر لمعمل التكرير شيئا مثيرا فهو لن يتمكن من مشاهدة العمليات التى تجرى داخل الأجهزة ولعل المكان الوحيد الذى سيبدو له عامرا بالحياة والنشاط هو مصنع البراميل ففيه يرى ألواح الصلب تدخل من جهة لتخرج من الجهة الأخرى براميل سوداء لامعة .

وبعد أن يتم تكرير الزيت الخام وتحويله إلى منتجات تامة الصنع معدة للاستهلاك يجرى توزيعها على كافة أنحاء البلاد بمختلف وسائل النقل مثل السكك الحديدية وسيارات اللورى وخطوط الأنابيب والصنادل النهرية .

ولعل من المناسب أن نذكر هنا نبذة عن تاريخ معمل تكرير شركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية .

قامت الشركة بتشييد هذا المعمل عام ١٩١٣ لتكرير الزيت الخام الذى بدأت تدره ينابيع حقل الغردقة . ولما وضعت الحرب العالمية الأولى أوزارها أخذ استهلاك مصر من المنتجات البترولية يتزايد بسرعة فتعين على الشركة توسيع المعمل ليستوعب مقادير إضافية من الزيت الخام كانت تجلب له من حقول رأس غارب عام ١٩٣٨ وأمكن الاستغناء عن استيراد تلك الكميات الإضافية .

ثم وثب إنتاج مصر خلال الحرب العالمية الثانية إلى حد لم يكن متوقعا وكان من المتعذر توسيع المعمل مرة ثانية

لمواجهة هذه الزيادة وذلك لعدم توفر المواد والمهمات اللازمة فضلا عن عدم كفاية الأيدى العاملة . ولولا مهارة مهندسى الشركة الذين قاموا بإدخال بعض التعديلات الفنية على نظام عمل مختلف الأجهزة وإضافة قليل من المنشآت الضرورية لما تمكن المعمل من تكرير مجموع إنتاج الحقول المصرية من الزيت الخام .

ولما تبددت غيوم الحرب أستؤنفت أعمال الكشف والتنقيب إلى أن كللت هذه الجهود بالنجاح باكتشاف حقلى سدر وعسل على الضفة الشرقية لخليج السويس فبات لزاما على الشركة توسيع المعمل مرة أخرى لاستيعاب إنتاج هذين الحقلين ومواجهة الزيادة الهائلة فى الطلب على المواد البترولية نتيجة لانتعاش الصناعات المحلية فى أعقاب الحرب .

وبهذا وثب إنتاج المعمل من ٧٤٢٠٠٠ طنا عام ١٩٣٧ فأصبح يربو الآن على مليونى طن فى العام وبلغ عدد العمال والموظفين أكثر من ثلاثة آلاف شخص .

٣ — التـــوزيع

رأينا مما تقدم أن إنتاج البترول متركز فى الوقت الحاضر حول خليج السويس سواء على الضفة الغربية أو الشرقية وأن التكرير منحصر فى مدينة السويس التى تتميز أولا بكونها ميناء مستكملا لمعدات الشحن والتفريغ والاستلام وثانيا بقربها من مناطق إنتاج البترول الخام غير أن هذا من شأنه أن يوجد مشكلة أمام القائمين بالتوزيع فمدينة السويس تقع فى شرق مصر وهى بحكم مكانها الجغرافى بعيدة عن سائر مراكز الاستهلاك فى أنحاء القطر المصرى .

غير أن المشكلة الكبرى التى لا تقل أهمية عن مشكلة التخزين والتسليم هى مشكلة النقل والوسائل التى تستخدمها مصر هى بعينها الوسائل التى تستخدم فى سائر أنحاء العالم فهناك أولا خط الأنابيب الممتد بين السويس — وهى مركز التكرير كما سبق أن ألمعنا — إلى القاهرة وفضلا عن هذا الخط فإن النقل البرى — أى بالسيـــارات — يتكفل بنقل باقى المنتجات من السويس إلى القاهرة ومن القاهرة إلى شتى مراكز الاستهلاك والتخزين وإلى جانب هاتين الوسيلتين يوجد النقل المائى وبواسطته تنقل بعض المنتجات فى صنادل عبر النيل أو فروعه أو قنواته . وأكثر الوسائل شيوعا فى مصر فى الوقت الحاضر هى الوسيلة الثانية أى النقل بواسطة السيارات رغم عن انها أكثر الوسائل نفقات — غير أن السياسة الحالية ترمى إلى التوسع قدر الإمكان فى الوسيلة الأولى وهى فى الحقيقة — فضلا عن قلة نفقاتها تعتبر أحدث الوسائل جميعا .

ثانياً — عامل البترول

نود أولا أن نسترعى النظر إلى أننا نطلق كلمة عامل فى هذا المجال فى أوسع مدلول لها فهى تشمل الذكور والإناث من الطائفتين اللتين جرى العرف على تسمية إحداهما بطائفة « العمال » والأخرى طائفة « المستخدمين » أى أننا فى الواقع نقصد من يشتغلون فى صناعة البترول لقاء أجر وتحت إدارة الشركات القائمة على صناعة البترول وإشرافها .

وينقسم عمال البترول إلى قسمين أولهما يشمل تلك الفئة من العمال التى تقوم على صناعة البترول نفسها أى تشمل العمال القائمين بعمليات إنتاج البترول الخام وتكريره وتوزيع منتجاته المختلفة . أما القسم الثانى فهو يضم العمال القائمين بالعمليات التى لا تمس البترول فى صميمه مثل عمال الصيانة والورش وموظفى المكاتب . وأهم فارق بين الطائفتين أن

الطائفة الأولى على جانب كبير من التخصص وتشمل خبرتها صناعة واحدة من النادر أن تشترك معها فى خصائصها أية صناعة أخرى أما الطائفة الثانية فهى لا تكاد تتميز بشىء كثير من غيرها من طوائف المشتغلين بالصناعات الأخرى ، وسنرى فيما بعد كيف أن هذه الفروق العامة بين الطائفتين تتدخل إلى حد كبير فى شروط استخدام كل طائفة منهما . وفى الحقيقة أن الطائفة الأولى هى وحدها التى تتأثر إلى درجة كبيرة من طبيعة صناعة البترول فهى فى القليل الطائفة التى تتداول البترول فى أى صورة من صوره وحتى التى تكون عملها وخبرتها من ممارسة الصناعة نفسها وقلما تستطيع اكتسابها من أية صناعة أخرى وهى أيضا التى يؤثر فيها البترول سواء من ناحية المهنة أو من الناحية الاجتماعية — أما الطائفة الثانية فلا تكاد يزيد اتصالها بالبترول عن اتصال أى مستهلك آخر بتلك المادة وعلمها وخبرتها ليستا بحال قاصرتين على صناعة واحدة بالذات بل تكاد تكون مشاعا بين مختلف الصناعات — من أجل هذا سنولى جل اهتمامنا إلى الطائفة الأولى باعتبارها هى التى يتمثل فيها دور البترول ومجاله وأثره على المشتغلين بصناعته . ولنبدأ أولا بسرد الإحصائيات التالية التى تبين حالة العمال المشتغلين فى شركتى شل وآبار الزيوت حتى شهر نوفمبر سنة ١٩٥٣ .

١ — مجموع عدد العمال	٨٣٧٢	
٢ — (أ) عدد العمال المصريين	٧٩٩٥	
(ب) « « الأجانب	٣٧٧	
٣ — عدد العمال الذكور	٨١٠٢	
« « الإناث	٢٧٠	
٤ — عدد العمال المشتغلين بصناعة البترول بصفة مباشرة	٢٤١٩	
« « « « « « غير مباشرة	٥٩٥٣	
٥ — الحد الأدنى لأجور العمال (المقيدين فى سلك العمال)	٣٥٠	قرشا أسبوعيا
« الأقصى « « « « « «	٩٨٠	« «
٦ — معدل أجور العمال « « « «	٤٦١	« «
٧ — الحد الأدنى لمرتبات المستخدمين (المقيدين فى سلك الموظفين)	٢١,٦٠٠	جم شهريا
٨ — الحد الأقصى لمرتبات المستخدمين « « « «	١٥١,٧٢٥	« «

ملحوظة : باستثناء الهيئة الإدارية

ثالثاً — الاستخدام والتدريب والترقى فى صناعة البترول

تأملنا فيما سلف بيانه طبيعة صناعة البترول وألمعنا إلى مختلف عملياتها ورأينا كيف أن هذه الصناعة تعتبر من الصناعات الحديثة فى مصر بل وفى كافة أرجاء العالم . ومن المقطوع به أن هذه الصناعة عند قيامها فى مصر قبل الحرب العالمية الأولى وبعدها قد واجهت صعوبة كبرى فى الحصول على الأيدى العاملة اللازمة لها . ولم يكن هذا عن شح فى الأيدى العاملة قدر ما كان عن نقص فى الخبرة والدراية والمران . ويحدثنا الرعيل الأول من رجال

البترول كيف أن جل عملياته ما عدا الوضيع التافه كان يتولاه أجانب مستوردون من الخارج ، غير أن اليد العاملة المصرية أخذت تقوى وتشتد وتزداد عدداً حتى أصبحت نسبة المصريين إلى الأجانب فى شركتى شل وآبار الزيوت كما سبق أن بينا .

أما عن أولئك الرواد الذين اقتحموا أسوار تلك الصناعة الجديدة فمن الطريف أن تتبين أن الموقع الجغرافى لتلك الصناعة كان ذا أثر كبير فى مصدر العمال الذين اشتغلوا فيها ، فالصناعة كما سبق أن بينا بدأت أول الأمر فى الصحارى الشرقية على ضفاف خليج السويس وهى أماكن قاحلة جرداء لايكاد يقيم فيها إلا نفر بالغ فى القلة من البدو الرحل الذين لايستقرون فى مكان معين . هذا من الإنتاج أما التكرير فقد نشأ فى السويس وهى وإن كانت ميناء من قديم الزمن إزداد أهمية بالقناة إلا أنها قبيل الحرب العالمية الأولى لم تكن مركزا صناعيا هاما وإنما اتخذت هذه الصفة بعد الحرب الأولى وأثناء الحرب العالمية الثانية وقبيلها . فمن هم إذن أولئك العمال الذين رادوا صناعة البترول ؟

تبينا من العرض التاريخى لعمليات الكشف عن البترول أنها جاءت عفوا ومصادفة أثناء الاشتغال بصناعة أخرى وكانت جمسة هى أول بقعة وجد فيها البترول وأقرب مدينة إلى جمسة لهاطرق ممهدة نسبياودروب فى الصحراء هى مديرية قنا . فلم يكن عجيبا إذن أن تكون القلة التى اشتغلت بهذه الصناعة آتية من قنا وكانت هذه القلة نواة للصناعة فكلما ازداد الطلب إلى صناع وعمال كلما استقدم المشتغلون فى تلك الصناعة نفرا من ذوى قرباهم أو من بنى قراهم ومراكزهم . وظلت هذه الحلقة تكبر حتى أننا نجد إلى يومناهذا أن جل المشتغلين بجانب الإنتاج ينتمون إلى مديرية قنا بل أن من الملاحظات الطريفة أن نجد مثلا أن عمال الحفر ينتمون إلى قبيلة الأشراف بينما معظم عمال الماكينات ينتمون إلى البراهمة ومثل هذه التقسيمات عديدة وفى اعتقادنا أن مرجعها قد يكون مجرد صدفة فلعل أول عامل اشتغل بناحية الحفر كان من الأشراف وأخذ يستقدم من ذوى قرباه وأعضاء قبيلته حتى وصلنا إلى وضعنا الراهن وهكذا الحال فى القبائل الأخرى والحرف .

أما عمال التكرير فغالبيتهم من الصعيد أيضا وأن لم يقتصروا على قنا ، فهناك عدد كبير ينتمون إلى جرجا وتلاحظ فيهم نفس الظاهرة التى لوحظت فى عمال الإنتاج وإن كانت بدرجة أقل كثيراً منها فى الحالة الأولى . أما باقى العمال وعلى الأخص العمال الفنيون من صناع وخلافه وعمال التوزيع بصفة عامة فجلهم من أهل الحضر وجزء غير قليل من خريجى المدارس الصناعية أو على قسط لابأس به من التعليم . وهذه أيضا ظاهرة لاغرابة فيها فمعظم هؤلاء الحضريين من الطائفة التى تكاد تكون ملكا مشاعا للصناعة وخبرتهم ليست خبرة بالغة فى التخصص كعمال الحفر والإنتاج وهم يحتاجون إلى قسط غير قليل من التعليم وهم بصفة عامة أقل استقراراً من عمال الصعيد الذين لاتزال تجرى فى دمائهم روح الفلاح الأصيلة بما عرف فيها من الاستقرار والعزوف عن التغيير .

أما المستخدمون فكلهم ممن نالوا قسطا من التعليم يختلف طبقا لطبيعة أعمالهم ومعظمهم من أهل الحضر والمدن الذين نالوا خبرتهم العملية من الاشتغال بهذه الصناعة ، فحتى عهد قريب جدا لم تكن لصناعة البترول تلك الأهمية التى تقتضى أن توفر لها دراسات خاصة كتلك التى استحدثت منذ بضعة سنوات فى الجامعات المصرية فالمستخدمون من هذه الناحية ينطبق عليهم ماسبق أن ذكرناه بشأن الصناع الفنيين وعمال التوزيع .

وقبل أن ننتقل إلى التحدث عن التدريب لايفوتنا أن نشير إلى أن الشركة قدحاولت أكثر من مرة أن تستفيد من العناصر المقيمة أصلا فى أماكن عملياتها حيث مناطق الإنتاج وجل هذه العناصر من البدو . غير أنهم — على قلتهم وعلى ضآلة مواردهم الطبيعية — لم يبدوا استعداداً وقبولا للتدريب بل كانت دائما تغلب عليهم طبيعة البدو الرحل وما اشتهر عنهم من عدم استقرار ورغبة فى التغيير ومن ثم لم يكن لأولئك البدو من نصيب فى الصناعة التى

نشأت بين ظهرانيهم اللهم إلا إذا استثنينا عددا قليلا منهم اشتغل بأبسط الأعمال مثل الحراسة أو النظافة .

التـــدريب

بمجرد أن توفرت لصناعة البترول الأيدى العاملة وازداد الإقبال على الاشتغال فيها تبدت المشكلة الطبيعية من ندرة أصحاب الخبرة والدراية ندرة تكاد تكون فى مرتبة العدم . فكان أول واجب واجه تلك الصناعة ولا يزال يواجهها حتى يومنا هذا هو تدريب تلك الأيدى العاملة وصقلها وإعدادها للقيام بالأعمال التى تتطلبها هذه الصناعة الجديدة . وقد اتخذ هذا التدريب صورتين أولهما ما يكتسبه الشخص من الخبرة والدراية مستعينا باستعدادة الشخصى لإتقان عمله ثم للارتقاء إلى عمل أعلى أجراً وأرقى مركزاً . وهذا النوع من التدريب قديم قدم الأزل وهو يعتمد أول مايعتمد على ذكاء الشخص واستعداده الطبيعى وقدرته على التعلم وطموحه ورغبته فى الارتفاع بمستواه وبهذه الكيفية استطاع عمال أميون أن يرقوا إلى أعلى درجات العمال الفنيين وذلك باستعدادهم الطبيعى وبما استوعبوه من خبرة مبعثها القيام بالعمل نفسه وبغير كثير من التوجيه من غيرهم .

أما النوع الثانى من التدريب فهو مايكون إلى التعليم المدرسى وفيه يتفرغ الشخص مدة من الزمن تطول أو تقصر لدراسة نظرية وعملية تتناول موضوعا واحداً أو مهنة خاصة . وهذا النوع من التدريب حديث العهد بالصناعة جاء ليواجه النقص فى الأيدى العاملة ذات الخبرة والدراية وجاء أيضاً ليواجه الاحتياجات المتخصصة لبعض الصناعات الحديثة ومن بينها بغير شك صناعة البترول. وكان فى الحرب العالمية الثانية أكبر مشجع لمثل هذا النوع من التدريب فقد تنافست مع الصناعات المختلفة المصانع الحربية واستطاعت فى كثير من الحالات أن تسلبها خيرة صناعها وفنيها فلم يكن مناص أمام الصناعة الأخرى العادية من أن تعوض ذلك النقص بأسرع ماتستطيع فكانت تنتقى الصالحين من بين عمالها لتدربهم على أعمال أخرى لم يكن لهم بها عهد كبير من قبل . وقد أخذ هذا النوع من التدريب يتطور ويتقدم حتى أن شركة آبار الزيوت أنشأت مدرسة خاصة بمدينة السويس لا تزال تعمل حتى يومنا هذا تحت إشراف وزارة المعارف لتقدم إلى صناعة البترول طائفة من الفنيين ذوى الخبرة الذين على جانب كبير من التخصص هذا فضلا عما أقامته شركتا شل وآبار الزيوت من دراسات عديدة منظمة تكاد تشمل جميع المشتغلين بهذه الصناعة ولنذكر منها على سبيل المثال لا الحصر الأنواع التالية :

١ — الدراسة التوجيهية : ويقصد من هذه الدراسة تعريف جميع المشتغلين بفروع هذه الصناعة مختلف نواحى نشاطها وقد اقتضت هذه الدراسة أسباب التوسع الكبير فى مختلف فروع الصناعة حتى لقد أصبح كل فرد منها وهو يكاد يكون بمنأى ومعزل عن زملائه المشتغلين بفرع آخر من فروع نفس الصناعة . وقد أثبتت هذه الدراسات أنها على جانب كبير من النفع خاصة وأنها قد جعلت المشتغلين بهذه الصناعة أكثر تفهما لمسئولية أعمالهم ومدى اتصالها بأعمال إخوانهم وزملائهم .

٢ — التدريب فى الصناعة : وقد كانت هذه الدراسات وليدة الحرب العالمية الثانية اقتضتها الحاجة المتزايدة إلى عمال يضطلعون بمهمة الإشراف على زملائهم فهذه الدراسة تهدف إلى تلقينهم أساليب الأعمال الناجحة وتحسين نظم العمل والى ستفادة قدر الإمكان ممن لديهم من عمال يعملون تحت إشرافهم ومهمات وأدوات يستخدمونها .

٣ — دراسات محدودة الأغراض : وهذه توضع مناهجها بقصد تعليم العامل أو العمال مهنة معينة أو لدراسة جانب مخصص من جوانب أعمالهم . وفى حالة المستخدمين لا تقتصر مثل هذه الدراسات على مصر بل أن الشركتين توفدان عدداً كبيراً من مستخدميها إلى الدول الأجنبية مثل الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وهولندا . وفيها يتدرب كل شخص على عمله أو على العمل الذى سيوكل إليه فيما بعد .

٤ — دراسات عامة لكبار المستخدمين : وتشمل هذه الدراسات مختلف نواحى صناعة البترول والغرض منها إعداد الشباب من المستخدمين للاضطلاع بكبرى المسئوليات عندما يتدرجون فى مختلف المناصب فيكونون أكثر دراية بنواحى الصناعة وأشد استعداداً للقيام بالأعمال الرئيسية فيها . وهذه الدراسات أيضاً تعطى فى مصر وفى خارج مصر من البلاد الأجنبية التى أشرنا اليها فيما سلف .

ولا يفوتنا فى هذا المضمار أن نشير إلى نوعين من التدريب والتعليم وصلا فى شركتى شل وآبار الزيوت مرتبة بالغة فى الأهمية :

أولا — السلامة فى العمل — حرصت الشركتان على أن تدرب جميع المشتغلين فيها على أحدث السبل والوسائل لتفادى التعرض لإصابات العمل فأعدتا لهم فى هذا السبيل دروسا ومحاضرات وتوسعتا فى استعمال اللافتات التى وزعتاها فى مختلف أماكن العمل كما أنهما قد أركتا ما للوسائل الحديثه من أهمية كبرى فى هذا المضمار فاستعانتا بأحدث الوسائل للإيضاح بل ذهبتا إلى حد إنشاء وحدة سينمائية من أغراضها الأساسية إنتاج أفلام سينمائية ترمى إلى إظهار كيفية وقوع الإصابات والسبل إلى تلافيها وكان باكورة إنتاجها فيلما أطلق عليه « أعقلها وتوكل » والفكرة الأساسية لهذا الفيلم هو أن تزيل من أذهان العمال الاعتقاد الخاطىء بأن الحوادث قضاء وقدر لا سبيل للبشر إلى تفاديها .

ثانياً — التعليم العام — لم تغفل الشركتان أهمية التعليم لعمالها فما أن صدر قانون محو الأمية حتى بادرت الشركتان إلى تطبيقه وأنشأتا الفصول الخاصة به فى جميع الفروع شجعتا العمال على الاستفادة من الدراسة فى تلك الفصول مما جعل نتائج الشركتين من أحسن النتائج بين مختلف الشركات . هذا للعمال الأميين أما أولئك الذين نالوا قسطا من التعليم فقد شجعتهم الشركتان على المضى فى دراستهم وذلك بما تحملتاه من جميع نفقات الدراسة بحيث لا يكون على العامل إلا التحصيل ويسرتا له وقت الفراغ لأداء الامتحانات بمنحه أجازات خاصة لا تؤثر فى أجازاته السنوية المعتادة . وقد أقبل العمال والمستخدمون على مثل هذه الدراسة إقبالا مشجعا فمنهم من أتم دراسته الصناعية أو الثانوية حتى أن بعضهم قد وصل إلى مرحلة التعليم الجامعى وقد أثبتت هذه الدراسات نجاحا منقطع النظير فى رفع مستوى العمال الثقافى مما عاد عليهم بصفة وعلى الصناعة بصفة خاصة عامة بأطيب النتائج .

الترقى

من أهم ما تتميز به صناعة البترول أنها تضم خليطا ضخماً من ذوى المهن والحرف فهى تجمع بين المهندس والمحامى والطبيب وبين الممرضة وكاتبة الاختزال وبين الصانع الفنى كالبراد والسائق وعامل الحفر والعامل غير الفنى . وكان من شأن هذا التعدد فى الصناعات والحرف والمهن أن أتاح أمام المشتغلين فى هذه الصناعة فرصا لا يكاد يوجد لها نظير فى الصناعات الأخرى وقد قامت هذه الصناعة فى مصر شأنها شأن البلدان الصناعية على أساس التقدم للأصلح بصرف النظر عن كافة الاعتبارات الأخرى والمعيار الوحيد الذى يصل بمقتضاه أى شخص إلى القمة هو كفاءته وجده واجتهاده ومثابرته على العمل . فالفرصة أمام الجميع واحدة متكافئة والعبرة بالكفاءة الشخصية وقد وصل فعلا الكثيرون من العمال غير الفنيين مثلا إلى أعلى درجات الصناع الفنيين أو رؤساء العمال وكان ذلك بجدهم واجتهادهم وبما حصلوه من خبرة ودراية وبما أتاحته لهم الشركتان من فرص التدريب والتعليم والتشجيع على الاستزادة وتوسيع مداركهم . وكذلك الحال فى صغار المستخدمين فليس هناك من حائل أن يصل كاتب صغير

مبتدئ إلى منصب إدارى خطير إذا ما كان على استعداد وقدرة للتقدم وتحمل المسئولية والاضطلاع بها .

ومن المشاكل التى واجهتها الشركتان — ولا نغالى إن قلنا جميع الشركات الصناعية — ماجرى عليه العرف من أن يكون مجال الترقى وقفاً على طول مدة الخدمة فلم يكن من السهل إذن على الشركتين أن تنتزعا من الأذهان أن طول مدة الخدمة لايمكن أن يكون فى نفسه سبباً فى التقدم والترقى وأن النجاح فى الصناعة يتوقف أولا وآخرا على الاستفادة قدر الإمكان بالقوى العاملة المتوفرة والحصول على أقصى إمكانياتها دون قيد اللهم إلا قيد الكفاءة والجدارة والدراية . ومن العوامل التى تبشر بالاطمئنان أن الحكومة المصرية نفسها قد بدأت تأخذ بهذه النظرية وتضع من القواعد ما يكفل غلبة الكفاءة على الأقدمية ومن ثم توجد فى صفوف مستخدميها حافزاً على الجد والاجتهاد بدلا من التراخى والكسل إعتمادا على طول مدة الخدمة .

الخدمات الإجتماعية

سبقت الإشارة إلى ما لصناعة البترول من طبائع خاصة مميزة لها . ومن أوضح هذه الطبائع أن الإنتاج وهو من أهم العمليات — بل أساسها جميعا — كان فى مناطق قاحلة جرداء بعيدة عن العمران . فكان من الطبيعى أن تنشأ فى مناطق الإنتاج مدن بأكملها على إنتاج البترول وبذا خلقت مجتمعات خاصة فى قلب الصحراء وكانت هذه المجتمعات فضلا عن ارتباطها المتين بصناعة البترول ذات ميزات خاصة مما سنشير إليه فيما بعد .

غير أن المهم هو أن نلاحظ أن طبيعة نشأة الصناعة جعلت من المشتغلين فيها لامجرد آلات بشرية تقدم مجهودها وعرقها لقاء دراهم معدودة بل أن العنصر البشرى والعنصر الإنسانى كان لهما منذ البداية فى مناطق الإنتاج على الأقل اعتباره كبير وأهمية بالغة . فما أن توسعت الصناعة حتى أخذت تلك المزايا التى اختص بها أول الأمر عمال الإنتاج تمتد فتنال عمال التكرير ثم عمال التوزيع بدرجة أن قلت عن عمال الإنتاج فلا شك فى أنها تجعل من عمال البترول بصفة عامة طبقة متميزة عن غيرها من طبقات العمال .

وأكبر مجال ظهر فيه هذا الامتياز وذلك التميز هو مجال الخدمات الاجتماعية . وسنرى فيما بعد عند التحدث عن المجتمعات التى أنشأتها صناعة البترول الدور الرئيسى العام الذى تلعبه تلك الخدمات الاجتماعية فى حياة المشتغلين بصناعة البترول فى مناطق الإنتاج .

وحسبنا أن نتناول الآن الخدمات الاجتماعية المشتركة بين العمال فى مختلف فروع الصناعة بعد أن أشرنا إلى نواحى التدريب والتعليم فيما سلف .

ولعل فى الإشارة إلى النفقات التى تتحملها شركتا شل وآبار الزيوت فى نواحى الخدمة الاجتماعية كفيلة بأن تعطى فكرة عن مدى تلك الخدمات فضلا عن المصروفات الإنشائية التى تتكبدها الشركتان فى إقامة المنشآت وتوفير وسائل الترفية للمشتغلين فى صناعة البترول نجد أن متوسط ماتتحمله الشركتان للفرد الواحد يتراوح مابين ٤٠ و ٥٠ جنيها فى العام مع مراعاة أن هذه التكاليف تختلف من منطقة إلى أخرى فهى فى المدن الرئيسية كالقاهرة والإسكندرية لاتزيد كثيرا عن ٢٠ جنيها للفرد الواحد بينما تصل فى حقول البترول إلى مايزيد على ١٠٠ جنيه سنويا على أنه يجب التنبيه إلى أن مثل هذه التقديرات لاتشمل كل نفقات الترفيه فإن الشركتين تنفقان مبالغ ضخمة على نواحى الترفيه بطرق غير مباشرة مثل تزويد المنازل بالنور الكهربائى فى مناطق حقول الآبار ومدها بالغاز اللازم للطهى وما إلى ذلك من الخدمات التى تحتسب نفقاتها تحت أبواب الترفيه .

وتظهر البيانات التالية بعض نواحى إنفاق شركتى شل وآبار الزيوت فى سبيل رفاهية العمال والموظفين :

الترفيه الاجتماعى :

الأندية والملاعب والأعياد الدينية والحفلات وإرشاد المستخدمين ٢٧٠٠٠ ج.م

الثقافة والتعليم :

الثقافة العامة والتدريب ٢٥٠٠٠ ج.م

الرعاية الصحية :

الخدمات الطبية والصحة العامة ١٧٠٠٠٠ ج.م

الحاجيات والشئون المنزلية :

المواد الغذائية والحاجيات الشخصية والمطاعم والملابس ومهمات الوقاية ١٢٠٠٠٠ ج.م

النقل :

تذاكر سكة حديد مجانية ونقل بالأتوبيس ٣٣٠٠ ج م

ملاحظة : يبلغ عدد مستخدمى شركتى شل وآبار الزيوت فى القطر المصرى ٢٥٠٠ موظف و٦٠٠٠ عامل .

على أن هذه المصروفات السنوية لا تمثل القيمة الحقيقية لما تبذل الشركتان من أموال وجهود فى ميدان الترفيه ولكى نعطى القارىء فكرة عامة عن المصروفات الإنشائية الباهظة التى تضطلع بها شركتا شل وآبار الزيوت نذكر المبالغ التالية التى أنفقت لتزويد حقول البترول فى سينا بالمساكن وسائر المنشآت الأخرى التى تكفل لرجال هذه الصناعة الرئيسية الحياة المستقرة والعيش الرغيد .

المساكن ٥٢٠٠٠٠ ج.م

المستشفيات والمساجد ١٧٠٠٠ ج.م

الأندية والمدارس ٢٥٠٠٠ ج.م

الجمعيات التعاونية و « ميسات » الموظفين ٢٥٠٠٠ ج.م

ملاحظة : لا تشمل المبالغ المذكورة أعلاه نفقات صيانة هذه المنشآت .

وأهم أوجه النشاط الاجتماعى التى تتولاها الشركتان ما يلى :

(١) الأندية الرياضية والاجتماعية :

أنشأت شركتا شل وآبار الزيوت فى كافة فروعها الرئيسية أندية رياضية على أحدث طراز زودتها بأحواض للسباحة وملاعب لمختلف الألعاب الرياضية مثل كرة القدم وكرة السلة والهوكى والألعاب السويدية والتنس والاسكواش راكت وتنس الطاولة وغير ذلك من نواحى الرياضة وقد تألفت فى كل ناد فرق رياضية تمثله فى المسابقات السنوية

التى تقام كل عام ويتبارى فيها مختلف الفروع على كؤوس مقدمة من رجالات الإدارة بالشركتين . وتستخدم هذه الأندية مدربين مختصين لتدريب الأعضاء . كما أن هذه الأندية غير قاصرة على من يعملون فى الشركة فحسب بل إنها مفتوحة لعائلاتهم يمارسون فيها ما يريدون من ألوان الرياضة والتسلية .

ويضم كل نادٍ مكتبة مزودة بمجموعات كاملة من الكتب المفيدة التى تعالج مختلف الموضوعات الثقافية والتى تساعد على توسيع مدارك الأعضاء وزيادة ثقافتهم فضلا عن عدد كبير من الروايات والقصص المسلية التى ترفه عن النفس وتريح الذهن . وتحوى جميع الأندية قاعات لعرض الأفلام تنظم فيها حفلات على فترات منتظمة تعرض فيها أحدث الأفلام المصرية والعالمية بقصد التسلية والترفية فضلا عما يقدم من برامج تحتوى أفلاما ثقافية نافعة تعالج مختلف فروع صناعة البترول وما يمت لها بصلة ثقافية .

وإلى جانب كل ما تقدم تلقى فى هذه للنوادى محاضرات علمية ذات طابع عام أو طابع خاص متصل بصناعة البترول إلى جانب أنها مزودة بكافة وسائل التسلية البريئة .

وعلى الجملة فإن المشتغلين بصناعة البترول يتميزون عن كثير غيرهم من المشتغلين بالصناعة بصفه عامة بأنهم يجدون بعد عملهم مكانا يسكنون إليه ويمارسون فيه ما شاءوا من ألوان الرياضة أو التسلية البريئة وبذا ساهمت هذه النوادى فى حل مشكلة وقت الفراغ حلا نافعا مفيدا .

(ب) الشعائر الدينية :

لم تغفل الشركتان ما للجانب الروحى من أهمية بالغة فى حياة كل فرد من الأفراد فأقامت فى مدن البترول مساجد يؤمها العمال لتأدية الشعائر الدينية وزودت تلك المساجد بالأئمة والقراء ولم تغفل هذه الناحية الهامة حتى فى المدن فزودت مكاتبها ومستودعاتها بمصليات يؤمها كل من أراد أن يؤدى فرض ربه . كما أنها سمحت لمن يشتغلون أيام الجمعة أن يتغيبوا عن العمل لتأدية فريضة ظهر الجمعة فى المساجد العامة . وساعدت فى إقامة كنائس للمسيحيين فى مدن البترول حيث لا تتوفر أماكن أخرى لتأدية الشعائر الدينية .

أما الأعياد الدينية فإن الشركتين تساهمان مع العمال والموظفين فى الاحتفال بها وإحيائها حيث تتلى آى الذكر الحكيم بواسطة بعض مشاهير المقرئين . هذا فضلا عن الحفلات الدينية التى تقيمها الشركتان فى مثل هذه المناسبات وتوزع فيها الحلوى والوجبات الغذائية على العمال .

وقد بدأت الشركتان أخيراً بتقليد جديد إذ اختارت فى العام الماضى ستة من أقدم العمال خدمة فى الشركة ممن لم يؤدوا فريضة الحج من قبل فأوفدتاهم على نفقتهما إلى الأراضى المقدسة حيث أدوا فريضة الحج دون أن يتكبدوا فى ذلك أية مصاريف . وتنوى الشركتان المضى فى تنفيذ هذه السنة الحميدة التى تجمع بين إحياء شعائر الدين وتقدير العمال الذين طالت خدمتهم فى إحدى الشركتين .

(ج) التأمين الاجتماعى :

كنا يعلم أن من أهم المشاغل التى تسيطر على تفكيرنا هو التأمين ضد الشيخوخة والادخار لوقت التقاعد . وقد انتبهت الحكومات أخيراً إلى هذه الناحية الهامة فظهرت تشريعات تهدف إلى التأمين ضد الشيخوخة بإنشاء صناديق للادخار يجد فيها العامل عند تقاعده ما يكفل له حياة كريمة فى خريف حياته .

على أن شركتى شل وآبار الزيوت اتبعتا هذه التشريعات منذ أمد بعيد فأقامتا للموظفين والعمال صندوق توفير يساهم فيه كل منهم بقدر معلوم من أجره أو مرتبه وتساهم فيه الشركتان بقدر يكاد يبلغ ضعف مايساهم به كل واحد منهم حتى إذا ما انتهت خدمة العامل أو الموظف وجد له فى هذا الصندوق رصيدا يكفيه للحياة الكريمة فيما تبقى له من العمر. هذا وقد قامت الشركتان أخيرا بتعديل ذلك الصندوق فزادت من المزايا التى تمنح العمال وحولت جزءا من الصندوق إلى مشروع معاش يستفيد منه المستخدمون.

(ز) الجمعيات التعاونية والمقاصف :

مساهمة من الشركتين فى الحركة التعاونية التى نشطت فى مصر أخيرا لم تبخلا على أى جمعية تعاونية أقامها الموظفون والعمال بأية مساعدة ومعونة فنية وفى بعض الأحيان بمساهمة مادية ملموسة الأثر فقامت مثل هذه الجمعيات التعاونية وازدهرت على أسس ديموقراطية صحيحة لا يزيد فيها نصيب الشركة إلا على أساس المساعدة بينما يقوم الأعضاء من بين الموظفين والعمال بإدارة شئونها وتسيير أعمالها وفقا لما يرتأونه عالمين أن الشركتين لم تبخلا عليهم بالإرشاد والمساعدة والتشجيع.

ونظرا لما للتغذية من أهمية كبرى فى سلامة العامل وتحمله أعباء أعماله فقد أقامت الشركتان فى كل فرع من فروعها مقاصف للعمال مزدوة بأحدث الوسائل وأديرت وفق أرقى النظم تقدم فيها وجبات طعام مطهى يراعى فيها حاجة الأجساد الغذائية دون أن يتكلف العامل أو الموظف فى الحصول على مثل هذه الوجبات إلا قدرا ضئيلا من تكاليفها كما أنهما شجعتا الموظفين والعمال على المساهمة فى إدارة مثل هذه المقاصف بالاستنارة برأيهم والاستماع إلى رغباتهم وتنفيذها قدر الطاقة والإمكان.

(ح) خدمات عامة :

لانحسب أن فى استطاعتنا الإلمام بكل نواحى الخدمة الاجتماعية وحسبنا ماسبقت الإشارة إليه على وجه التخصيص مشيرين إلى ماتبقى منها إشارة عابرة دون إسهاب أو تطويل : —

(١) تقدير سنى الخدمة :

تمنح الشركتان موظفيها وعمالها شارات تقديرا لسنى خدمتهم بحيث تكون لمن طالت خدمته من الذهب المرصع بالماس ويكون منحها فى حفلات يلتقى فيها رجال الإدارة بأولئك العمال والموظفين الذين طالت خدمتهم بالشركة.

(٢) الأجازات :

حرصت الشركتان دائما على أن تكونا فى مركز الصدارة من هذه الناحية فجعلتا الأجازات سواء المرضية أو العرضية أو الاعتيادية أو العطلات الرسمية أسخى مما جرى عليه العرف الصناعى وما حددته القوانين.

(٣) مجلة شل :

أنشأت الشركتان مجلة هى بمثابة منبر للرأى تصدر كل شهر وتوزع مجانا على الموظفين والعمال تضم أخبار الفروع والمناطق وتحوى عددا من المقالات والقصص كلها يحررها موظفو الشركتين وعمالها وتشجيعا للمساهمة فى هذه المجلة تعطى الشركتان جوائز للمتفوقين فى المقالات والصور وخلافه.

(و) الخدمات الطبية :

سنقصر الكلام هنا على الخدمات الطبية بوجه عام التى تقدمها الشركتان لعمالها ومستخدميها فى مختلف الفروع

تاركين التحدث عن الخدمات الخاصة التى تقدم فى مناطق البترول حيث الإنتاج حتى تتناول الحياة فى تلك البقاع بشىء من التفصيل فيما يلى : —

١ — العلاج الطبى :

توفر الشركتان لجميع من يعملون فى خدمتها كافة وسائل العلاج الطبى مجانا فأقامتا لذلك الغرض عيادات فى كافة فروعهما وزودتا تلك العيادات بأطباء يقومون على خدمة المرضى كما أنهما توفران لجميع الموظفين والعمال العلاج الطبى المجانى بواسطة كبار الأطباء الأخصائيين وفى أرقى المستشفيات . وقد استبقت الشركتان فى هذا المضمار التشريعات التى صدرت أخيرا متناولة أمر العلاج الطبى .

٢ — علاج البلهارسيا :

بذلت الشركتان جهودا صادقة فى التعاون مع منظمات البحوث العالمية لمكافحة البلهارسيا واستئصالها من بين العمال وقد كانت النتائج فى هذا المضمار مشجعة غاية التشجيع .

٣ — مكافحة السل :

قامت الشركتان بفحص شامل لجميع الموظفين والعمال لتحصينهم ضد هذا الداء الوبيل ولا يألو القسم الطبى بالشركتين جهدا لتقديم العلاج الوقائى ضد الأمراض الصدرية ويشمل الاجراءات التى تتخذ للحد من انتشار مثل هذا المرض الخطير .

وقد أثبتت نتائج الفحص أن جهود الشركتين قد كللت بنجاح يكاد يكون منقطع النظير .

(ز) الحياة فى الحقول :

لو تأملنا خريطة القطر المصرى لوجدنا أن جميع حقول البترول تقع فى بقاع نائية من الصحراء . فأكبر هذه الحقول وهو حقل رأس غارب يقع فى منطقة مقفرة جرداء تكاد تكون منعزلة عن العمران حتى أن ناقلات البترول التى تحمل الزيت الخام يوميا إلى السويس تعود إلى رأس غارب وقد ملئت صهاريجها بحوالى ١٥٠٠ طن من الماء العذب لسد حاجة السكان البالغ عددهم نحو خمسة آلاف نسمة واستوطنوا رأس غارب وربطوا مصائرهم بصناعة البترول .

ومع ذلك فإن مستوى معيشة عمال شركة آبار الزيوت أعلى من مستوى عمال أية صناعة أخرى فى مصر .

فقد أنشأت الشركتان لعمالها وموظفيها فى كل من رأس غارب والغردقة وسدر مدينة نموذجية تضم بيوتا روعى فى تصميمها راحة العمال وعائلاتهم وكلها مزودة بالنور الكهربائى، هذا إلى أن الشركة تدفع لعمالها أجورا تعتبر من أعلى الأجور التى يتقاضاها العمال فى مصر وتقوم إلى جانب ذلك بتوفير مواد التموين اللازمة لهم مجانا . كما تساهم بالنصيب الأوفر فى تكاليف الوجبات التى تقدم للعمال بمطاعم الحقول .

وتبذل الشركتان عناية خاصة بمصلحة عمالها وعائلاتهم ولذا أنشأت فى كل حقل من حقول البترول مستشفى زودته بأحدث المعدات ووسائل العلاج ويشرف عليه أطباء دائمون تعاونهم حكيمات وممرضات ويعالج فيه العمال وعائلاتهم مجانا .

ولم تكتف الشركتان بإنشاء المدارس اللازمة لتعليم أبناء العمال فى الحقول بل إنها تعمل أيضا على تشجيع

التعليم الثانوى والجامعى بدفع إعانات دراسية كبيرة لأبناء العمال الذين يجتازون مرحلة التعليم الابتدائى بنجاح .

ولكى تكفل الشركتان لعمالها وموظفيهما الاستمتاع بأوقات الفراغ إفتتحت لهم أندية على أحدث طراز زودتها بأحواض للسباحة وملاعب لمختلف الألعاب الرياضية مثل كرة القدم وكرة السلة والتنس وبمكتبات وقاعات لعرض الأفلام وافتتحت فصولا لتعليم الموسيقى، وهذا فضلا عما تحويه أبهاء النادى من مختلف وسائل التسلية البريئة كالنرد وتنس الطاولة . ورغبة فى مساعدة العمال على حسن استغلال أوقات فراغهم افتتحت الشركة فى رأس غارب مركزا لتعليم الهوايات المختلفة زودته بالمدربين الأكفاء والمعدات اللازمة لتدريب العمال وتلقينهم أصول الصناعات اليدوية التى يميلون إليها مثل صناعة السجاد وأشغال الجلود . ويبدى العمال إقبالا مقرونا بالحماس على هذه الهوايات وكثيرا ماتشاهد عائلات بكامل أفرادها تقضى أمسياتها حول نول لصناعة السجاد .

ولم تقصر الشركتان عنايتهما على العمال بل شملت عائلاتهم أيضا برعايتها فعينت مشرفات اجتماعيات لتبصير السيدات بضرورة المحافظة على نظافة بيوتهن ووقاية الأطفال من خطر الأمراض كما افتتحت فصولا لتعليمهن فنون التفصيل والتطريز والطهى .

أما الأطفال فكان لهم أيضا نصيب كبير من اهتمام الشركتين فضلا عن وسائل التعليم والتثقيف والرياضة أقامت الشركتان ملاعب لهؤلاء الأطفال زودتها بأحدث الوسائل وفيها يجد الأطفال كل مايريدون تحت إشراف دقيق فيتمتعون بلهو برىء يساعد فى الوقت نفسه على تنشئتهم تنشئة رياضية سليمة .

(ح) أثر البترول فى الاقتصاد القومى :

لاشك أن البترول هو عصب الاقتصاد المصرى فهو يمد البلاد بما يوازى ٨٧٪ من القوة المحركة اللازمة لها.

ولعل اعتماد مصر على مشتقات البترول سواء للأغراض الصناعية أو الزراعية أو المنزلية يفوق اعتماد أية دولة أخرى تماثلها فى الثروة وعدد السكان فمعدل استهلاك الفرد من الكيروسين فى مصر يوازى عشرة أمثال استهلاك الفرد منه فى فرنسا كما أن استهلاك المازوت فى مصر لايقل ضخامة عنه فى الدول التى بلغ التصنيع فيها شأوا بعيدا مثل بريطانيا وفرنسا .

والواقع أن توفير موارد للقوى المحركة فى مصر كان على الدوام أهم مايشغل بال المسئولين عن سياسة مصر الاقتصادية إذ بغير ذلك لن يتيسر تصنيع البلاد .

ولولا اكتشاف شركة آبار الزيوت لحقل رأس غارب عام ١٩٣٨ ووجود معمل التكرير التابع لها فى السويس ما استطاعت مصر أن تحصل على حاجتها من وقود أفضل من الفحم ألا وهو البترول الذى قام عليه التوسع الصناعى خلال الحرب . ولايزال حقل رأس غارب أغزر حقول البترول المصرية إنتاجا .

ومنذ ذلك الحين أخذت الصناعات المحلية فى النمو والازدهار حتى زاد إنتاجها بمقدار الثلثين عما كان عليه من قبل كما تضاعف عدد السيارات والجرارات الزراعية وغدت القاهرة ملتقى للخطوط الدولية وصحب هذا التوسع بطبيعة الحال زيادة هائلة فى استهلاك المنتجات البترولية حتى بلغ اليوم خمسة أمثاله عام ١٩٣٨ مما ترتب عليه أن أصبح إنتاج الحقول المحلية غير كاف إلا لسد حوالى ثلث حاجة البلاد . وغنى عن الذكر أن معدل إنتاج ينابيع البترول المصرية بلغ ذروته منذ مدة وأنه الآن آخذ فى الهبوط تدريجيا .

وقد بدأت الشقة بين إنتاج البلاد واستهلاكها تتسع عاما بعد عام

ولقد أنفقت الشركات مبالغ طائلة فى البحث عن البترول فى مصر حتى بلغ عدد الآبار غير المنتجة التى حفرت ٢١٧ بئرا عدا ستين بئرا للحصول على عينات من الطبقات الصخرية . وجدير بالذكر أن أحدث شركات البترول العالمية قضت عشر سنوات فى أعمال البحث والتنقيب أنفقت خلالها نحو ستة عشر مليونا من الدولارات ثم اضطرت فى النهاية إلى التخلى عن أعمالها دون أن تحصل على أى عوض عما تكبدته من جهد ومال .

ولكن ينبغى ألا تحول هذه الصعاب دون مواصلة الكفاح فى سبيل العثور على ينابيع جديدة لتعويض ما ينضب من الموارد الحالية على الأقل لتفادى زيادة المستورد من البترول .

والواقع أن تقدم صناعة البترول يعتمد على إقدام القائمين بها ومثابرتهم، ولقد نهضت شركة آبار الزيوت دائما بالتبعات الملقاة على عاتقها ولن تتوانى بمجرد أن تتاح لها الظروف الملائمة فى استئناف جهودها بل ومضاعفتها لتزويد البلاد بالقوة المحركة اللازمة لدعم نهضتها الصناعية وتنمية إنتاجها الزراعى .

عمال البترول فى سوريا ورعايتهم الاجتماعية

للأستاذ مظفر البقاعى (سوريا)

صناعة البترول فى سوريا : ـ يعتقد الاختصاصيون الجيولوجيون أن طبقات الأرض فى سوريا الحالية ، تحوى بترولا ، وأن التنقيب لا بد أن يؤدى إلى الكشف عنه ، إلا أن ذلك يتطلب محاولات كثيرة ونفقات كبيرة تنوء بها خزانة الدولة ولذا يرجح السماح للشركات القيام بهذا التنقيب وتكون الشركات البترولية عادة من أغنى الشركات وتتمتع بالإمكانيات اللازمة والأموال الطائلة .

وقد تقدمت شركة بريطانية الى الحكومة السورية بطلب امتياز بالتنقيب عن البترول السورى واتخذت لنفسها اسم شركة نفط سوريا (اس . بى . سى) وقد وافقت الحكومة على الطلب المذكور وعقدت معها اتفاقا أبرم بتاريخ ٢٥ / ٣ / ١٩٤٥ ، وسنفرد لأعمال هذه الشركة ولأوضاع عمالها بحثا خاصا .

ولم تقتصر صناعة البترول فى سوريا على أعمال شركة نفط سوريا بل تعدتها الى أعمال نقل وضخ البترول العراق عبر الأراضى والصحراء السورية الى ساحل البحر الأبيض المتوسط . وتقوم بذلك شركتان هما شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) وهى أمريكية ، وشركة نفط العراق (آى . بى . سى) وهى شركة دولية ،

١ — شركة نفط سوريا

(إس . بى . سى) (S. P. C)

تأسست هذه الشركة بتاريخ ١ / ٧ / ١٩٣٦ تحت اسم شركة امتيازات النفط (سوريا ولبنان) المحدودة ثم اتخذت لنفسها اعتبارا من ١٦ / ٥ / ١٩٤٠ اسم شركة نفط سوريا المحدودة .

ومركز هذه الشركة فى لندن .

وقد توصلت هذه الشركة إلى عقد إتفاقية مع الحكومة السورية بتاريخ ١٩٣٨/٢/٢٦ لمدة ٧٥ سنة من تاريخ إبرامها الذى تم فى ٢٥ / ٣ / ١٩٤٠ كما أسلفنا ، وتتلخص أهم بنود الاتفاقية فيما يلى :ـ

١ ــ التنقيب : ـ تقوم الشركة بأعمال السبر والتنقيب خلال ستة أشهر من تاريخ إبرام الاتفاقية وذلك بمعدل (٣٠٠٠) مترا فى السنة إلى أن يتسنى لها تصدير البترول وبيعه بمقدار لا يقل عن مليون طن فى السنة ، وعلى الشركة أن تتخلى للحكومة عن ثلث مساحة الأراضى المشمولة بالاتفاقية وذلك عند انقضاء السنة الثالثة من إبرامها . وإذا لم يكتشف البترول بعد انقضاء عشر سنين من إبرام الإتفاقية ، فتلغى هذه الاتفاقية حكما .

٢ ــ العائدات: ـ تدفع الشركة للحكومة فور إبرام الاتفاقية مبلغ (٥٠٠٠٠) جنيه إنكليزى ذهبا وعن كل من السنوات الثلاث الأولى (١٥٠٠٠) ج . ك . ثم يزيد هذا المبلغ سنويا وخصوصا عند تصدير البترول وبيعه .

٣ ــ إستخدام العمال : ـ يكون موظفو (و عمال) الشركة من السوريين على قدر الإمكان أما الموظفون

والمستخدمون والعمال الاختصاصيون والفنيون والإداريون الذين تحتاج إليهم الشركة ولا يتوفر فى السوريين من يتمتع بالصفات والكفاءات المطلوبة ، فيمكن أن يكونوا من غير السوريين .

تبذل الشركة جهدها لإعداد السوريين للقيام بالأعمال المذكورة وترسل عددا من الطلاب السوريين للخارج لتكميل دروسهم .

٤ — أعمال الشركة : — بدأت شركة نفط سوريا أعمالها بأن اتخذت لها مكتبا مركزيا فى دمشق عاصمة البلاد وجعلت مركز أعمالها فى حلب وقامت بأعمال السبر والتنقيب عن البترول فى أماكن مختلفة شمالى سوريا .

ونظرا لمرور عشر سنوات دون اكتشاف البترول فقد اعتبرت الشركة اتفاقها مع الحكومة السورية لاغيا وأوقفت أعمالها نهائيا فى مطلع عام ١٩٥١ .

٥ — عمال الشركة :— بلغ عدد عمال شركة نفط سوريا فى عام ١٩٤٧ — ٧٥٧ عاملا سوريا و٥٤ عاملا وفنيا أجنبيا فيكون المجموع ٨١١ وأكثر الفنيين الأجانب من البريطانيين والأمريكيين وظل هذا العدد ثابتا تقريبا حتى مطلع عام ١٩٥١ حيث تضاءل الى ٢٨٣ عاملا ثم انهت الشركة أعمالها بعد ذلك بقليل كما أشرنا الى ذلك آنفا .

٢ — شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية

(التابلاين)

أبرمت الجمهورية السورية فى ١٩٤٩/٥/١٦ الاتفاقية المعقودة بينها وبين شركة نفط الأنابيب عبر البلاد العربية (التابلاين) بتاريخ ١٩٤٧/٩/١ وقد ظلت الاتفاقية معلقة قرابة سنتين إلى أن تم إبرامها .

قامت هذه الشركة الأمريكية بمد أنابيب البترول ابتداء من الظهران فى المملكة العربية السعودية وأوصلتها إلى (صيدا) على ساحل البحر الأبيض المتوسط مارة عبر الأراضى السورية ومدة امتيازها سبعون سنة .

وتتلخص أهم بنود الاتفاقية فيما يلى :

١ — مد الأنابيب — تقوم الشركة باستثمار بعض الامتيازات التى منحتها لها حكومة المملكة العربية السعودية فى مد خط أو خطوط من الأنابيب البترولية عبر الأراضى السعودية واللبنانية (بالاتفاق مع الحكومة اللبنانية) لصب النفط مبتدئاً من منطقة الظهران فى المملكة العربية السعودية ومارا فى البلاد السورية ومنتهيا إلى مرفأ صيدا على الشاطئ اللبنانى .

٢ — العائدات — تدفع الشركة مبلغ ٣٠ من الليرة الاسترلينية عن كل طن من الزيت يمر بأنابيبها عبر الجمهورية السورية وتدفع هذه القيمة سنويا على ألا تقل عن مبلغ (٢٠٠٠٠) ليرة إسترلينية كحد أدنى وإذا لم تتخذ الشركة التدابير المعقولة للقيام بمقاصد هذا الاتفاق ضمن مهلة أقصاها عشر سنوات فيجب عليها أن تدفع للحكومة سنويا رسم رخصة قدره ألف ليرة إسترلينية ، وعلى الشركة بالإضافة إلى ذلك أن تدفع رسم تصدير قدره ٢/٨٨ بنسا عن كل طن من البترول المعد للتصدير ويبلغ ١٦ مليون طن سنويا .

وقد التزمت الشركة أن تقدم للحكومة سنويا (٢٠٠٠٠٠) طن من الزيت الخام وذلك بعد ستة أشهر من إبتداء الشركة بنقل الزيت الخام فى خط الأنابيب المار بسوريا إلى المصب الواقع على البحر الأبيض المتوسط وذلك بسعر معقول .

٣ — إستخدام العمال : يرجح السوريون فى التعيين لوظائف الشركة عندما يكونون حائزين على الأهلية المطلوبة وتتعهد الشركة بأن تستخدم لمقاصد المشروع عمالا محليين وإذا لم يكن عددهم كافيا يجوز للشركة بموافقة الحكومة أن تستخدم عمالا أجانب على ألا يمنحوا أى تمييز أو تفضيل فيما يتعلق بالسكن والأجور على أمثالهم من السوريين ، وتتعهد الشركة بأن يكون استخدام عمالها متوافقا مع قانون العمل السورى .

٤ — أعمال الشركة : باشرت شركة التابلاين العمل فور إبرام الإتفاقية واعتمدت على السرعة التامة فى إنجاز مشروعها فى سوريا .

وقد أنشأت مركزين لأعمالها .

(١) أحدهما فى « درعا » على بعد ١٠٠ كيلو مترا جنوبى دمشق .

(٢) والثانى فى « القنيطرة » على بعد ٦٧ كيلو مترا جنوب غربى دمشق .

وفى أواخر عام ١٩٥٠ إنتهت من مد الأنابيب عبر الأراضى السورية ، ولم يبق لها فى سوريا سوى مكتب فى دمشق لا يتجاوز موظفوه وعماله العشرين وأوصلت الأنابيب عامئذ إلى صيدا على الساحل اللبنانى ، ولا يزيد طول الأنابيب الممتدة فى الأراضى السورية عن ١٣٠ كيلو مترا .

٥ — عمال الشركة : لم تقم شركة التابلاين بنفسها بالعمل فى مد أنابيب النفط بل عهدت بذلك إلى شركة أخرى هى شركة ويليامز أخوان الأمريكية وإنما اقتصر عملها على رقابة وإدارة الأعمال التى يشرف عليها مركزها فى دمشق ، ولقد تزايد العمال الذين استخدمتهم شركة ويليامز من شهر لآخر .

٣ — شركة نفط العراق فى سوريا

(آى . بى . سى) (I. P. C)

لمحة تاريخية : أعطى أول امتياز لاستخراج النفط من طبقات الأرض فى العراق لشركة سكة حديد بغداد التى كان الألمان مسيطرين عليها وذلك فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر .

وبتاريخ ١٩١١/١/٣١ تأسست الشركة الأفريقية الشرقية ذات الامتياز لاستخراج نفط العراق وسواه ، ثم عدل إسمها فى ١٩١٢/١٠/٢٣ فأصبح : شركة النفط التركية ، ونالت من الدولة العثمانية وعدا بتأجيرها أمكنة الترسبات النفطية المكتشفة أو التى ستكتشف فى ولايتى الموصل وبغداد . وجاءت الحرب العالمية الأولى فعرقلت أعمال هذه الشركة ، وظلت متوقفة إلى ١٩٢٥/٣/١٤ حيث نالت من الحكومة العراقية إمتياز باستخراج البترول العراقى واستثماره ، وقد شمل هذا الامتياز لوائى بغداد والموصل أيضا . وفى ٨ حزيران ١٩٢٩ عدل اسم الشركة مرة أخرى فأصبح « شركة نفط العراق » الذى لا تزال تعرف به حتى الآن .

وفى سنة ١٩٣١ وزعت أسهم الشركة بالنسب التى لا تزال مستمرة حتى يومنا هذا وهى :

١ — شركة النفط الإنكليزية الإيرانية	٢٣,٧٥ ٪	
٢ — « « « الفرنسية	٢٣,٧٥ ٪	
٣ — « « شل الهولندية	٢٣,٧٥ ٪	
٤ — شركة الشرق الأدنى الإنشائية	٢٣,٧٥ ٪	(ستاندار وسوكونى)

٥ — شركة المساهمة والتمويل ٥ ٪

١٠٠ ٪

ومركز الشركة الرئيسى هو لندن .

وعقب إبرام الاتفاق بدأت الشركة بالتنقيب عن البترول وفى ١٥ / ١٠/١٩٢٧ عثرت فجأة على بئر بابا كركر فى ضواحى بلدة كركوك ، وقد فاض منه البترول بكميات هائلة من عمق (٣٠٠٠) قدم .

إتفاقية شركة نفط العراق مع الحكومة السورية :

فى أوائل عام ١٩٣١ وجدت الشركة أنها بحاجة إلى مد أنابيب لنقل البترول من آباره إلى ساحل البحر تمهيداً لنقله إلى المصافى الأوربية فى انجلترا وفرنسا وإيطاليا وغيرها وذلك لأن نقل البترول بواسطة السكك الحديدية أو بالسيارات يكلف نفقات باهظة مما يجعل النقل البحرى أيسر وأقل كلفة .

والساحل الأقرب والطبيعى هو خليج البصرة (الخليج الفارسى) غير أن المسافات الطويلة التى ستضطر ناقلات البترول إلى قطعها من هذا الخليج إلى بحر عمان ثم إلى البحر الأحمر فترعة السويس فالبحر الأبيض المتوسط دائرة حول شبه جزيرة العرب والزمن الطويل الذى تستغرقه فى هذا السفر والأعباء المالية التى يستلزمها كل ذلك دعا شركة نفط العراق إلى التفكير بمد خط أنابيب يمر عبر بادية الشام وينتهى بساحل البحر الأبيض المتوسط ، وقد رغبت هذه الشركة أول الأمر فى أن يكون مرفأ حيفا فى فلسطين هو نقطة انتهاء الأنابيب المذكورة ، نظرا لأن فلسطين كانت يومئذ تحت سيطرة الانتداب البريطانى ، غير أن الشركات الأخرى وخاصة الشركة الفرنسية رأت أن امتداد الأنابيب يجب أن ينتهى بصورة طبيعية فى مرفأ طرابلس الشام على الساحل اللبنانى ويمر بذلك من أراضى الجمهورية السورية من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب وبعد مجادلات ومفاوضات طويلة إنتهى الرأى بالشركة إلى إنشاء خطين للأنابيب أحدهما ينتهى فى حيفا والثانى ينتهى فى طرابلس .

وعلى ذلك فقد عقدت الشركة المعهودة مع الحكومتين السورية واللبنانية إتفاقين حصلت بموجبهما على امتياز بمد أنابيب النفط من الحدود العراقية يمر عبر أراضى سوريا ولبنان وينتهى فى طرابلس كما أشرنا .

ويبلغ طول الأنابيب فى سوريا (٤٤٠) كيلو مترا تجتاز الصحراء السورية بخط مستقيم مارة بتدمر المدينة الأثرية وبحمص حيث تنتهى فى قرية تل كلخ ومنها تجتاز الحدود السورية إلى لبنان حيث تصل إلى طرابلس فى مسافة لا يتجاوز طولها ٣٢ كيلو مترا .

وفى سنة ١٩٤٦ باشرت الشركة المذكورة إنشاء خطين للأنابيب من قطر ١٦ بوصة أى ٤٠ سنتيمترا أحدهما ينتهى فى طرابلس والثانى ينتهى فى حيفا ، أما الخط الأول فقد تم تمديده فى تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٤٩ وأما الثانى فقد اضطرت الشركة إلى إيقاف العمل فيه بعد أن وصل إلى نقطة تبعد ٣٠ ميلا عن حيفا وذلك بسبب الحوادث التى جرت فى فلسطين (الحرب الفلسطينية) .

وفى تشرين الثانى عام ١٩٥٠ مدت شركة نفط العراق خطا ثالثا بالاتفاق مع الحكومة السورية وحدها من قطر ٣٠ بوصة أى ٧٥ سنتيمترا يوازى الخطين السابقين ولكنه ينتهى فى بانياس على الساحل السورى ، وهى بلدة تقع شمال طرابلس وجنوب اللاذقية وبلغ طول هذا الخط ٣٠٨ أميال فى سوريا أى = ٤٩٣ كيلومترا .

ومجموع طول هذا الخط من كركوك إلى بانياس ٥٥٦ ميلا أى ٨٩٠ كيلو مترا . وقد تم إنشاء هذا الخط فى تشرين الثانى عام ١٩٥٢ .

الرعاية الاجتماعية لعمال البترول فى سوريا :

إن مفهوم الرعاية الاجتماعية واسع شامل وهو يختلف بحسب البلدان والمناطق ، ففى البلدان التى ضربت بسهم وافر من الرقى الاقتصادى والثقافى تعتبر كثير من عناصر الرعاية الاجتماعية من الأمور المألوفة والعادات والتقاليد المتبعة ، التى جاء التشريع لتقنينها والنص عليها من جهة والتى تعاون أرباب العمل والعمال من جهة ثانية على تأمينها والعناية بها .

وكلنا يعرف مدى التقدم العظيم الذى بلغته هذه البلدان فى مضمار حماية العمال من حيث أجورهم وساعات عملهم والعطل المأجورة وحق التنظيم النقابى والوقاية من طوارىء العمل والأمراض المهنية ، وتشكيل لجان تحكيمية مهنية ، هذا بالإضافة إلى تمتعهم بالضمان الاجتماعى الذى يكفل لهم الرعاية فى حالات المرض والبطالة غير المعتمدة والعجز والشيخوخة ويعاونهم على تحمل الأعباء العائلية ، ويساعد أسرة العامل فى حالة وفاته ، ويقدم للعاملات المساعدات المـــالية والرعاية الطبية فى حالات الحمل والولادة ، ويعنى بالعامل فى حالات طوارىء العمل والأمراض المهنية .

وفضلا عن هذه النواحى الهامة التى يعالجهـا التشريع وينص عليها القانون يقوم أرباب العمل فى البلدان الراقية وحدهم أو بالتعاون مع العمال بتأمين الخدمات الاجتماعية لعمالهم ، وأهم هذه الخدمات هى العمل على ترفيه العمال بتأمين وسائط نقلهم من أماكن عملهم إلى مساكنهم وبالعكس وبتوفير وسائل راحتهم عند تناول الطعام فى أماكن العمل وربما بلغوا فى هذا الشأو إلى تقديم وجبات الطعام بثمن مخفض ، وأخيرا بتنظيم أوقات فراغ العمال وإيجاد نوادٍ رياضية أو ثقافية أو تسليات مختلفة تنشط العمال وتشعرهم بمكانتهم فى المجتمع .

أما فى البلدان الأخرى فإن دولها تعمل جاهدة لرفع مستوى العمال والوصول بهم إلى ما وصلت إليه البلاد المتقدمة .

والعمال فى سوريا يتمتعون بنصيب وافر من الرعاية الاجتماعية ، فقد عنى المشرع ، فى قانون العمل السورى الذى صدر فى ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٦ بحمايتهم حماية وافية ، وأن نظرة بسيطة إلى نصوص هذا القانون تؤكد ماذكرناه .

أما عمال البترول فى سوريا ، وهم موضوع بحثنا ، فإنهم يتمتعون بقسط أوفى من الرعاية الاجتماعية ، نظرا لطبيعة عملهم ولأن الشركات البترولية شركات أجنبية ذات إمكانيات مادية وفيرة ، وسنعرض فيما يلى على وجه التفصيل لنواحى هذه الرعاية الاجتماعية التى بلغوها بفضل تعاونهم والاستعانة بمنظماتهم النقابية وتأييد الدولة لمطالبهم إذا كانت محقة ومعقولة .

١ — الأجرة : — يتقاضى عمال البترول أجورا مرتفعة جدا بالنسبة لغيرهم من العمال وقد عنيت لجان أجور العمال التى أوجدها قانون العمل السورى بجعل الحدود الدنيا لأجورهم متفقة مع واقع المهنة .

٢ — بدل الطعام لعمال الصحراء : يتناول جميع العمال العزاب الذين يعملون فى الصحراء الطعام على نفقة الشركة المذكورة . أما العمال المتزوجون العاملون فى هذه المراكز الصحراوية ، فإنهم يتقاضون بدلا نقديا عن الطعام ،

فيشترون حاجاتهم من مخازن البيع التى سيمر الكلام عنها بعد قليل . ومخازن البيع هذه تابعة لشركة إنكليزية إسمها (شركة سبينى) التى لها فى كل محطة مخزن ، وقد عهدت إليها شركة نفط العراق هذا العمل .

ويبلغ عدد عمال هذه الشركة — شركة سبينى — ٤٨ عاملا ومستخدما ، ولها فى سوريا مركز رئيسى فى دمشق . على أن هذه الشركة قد انحلت أخيراً بموجب قانون الشركات السورى وحلت محلها شركة التعهدات والتجارة السورية .

٣ — تقديم الطعام بثمن منخفض: لجأت إلى هذا التدبير شركة النفط السورية حينما كانت تقوم بأعمالها فى التنقيب عبر الصحراء فكانت تقتطع ثمن وجبة الطعام من أجور بعض فئات العمال بمعدل ٤٠ قرشا سوريا أو بمعدل ٦٠ قرشا ، وهذا التدبير على ما فيه من تساهل فى الظاهر لا يعتبر مقبولا نظرا لأن المفروض أن يقدم الطعام للعمال فى الصحراء مجانا .

أما شركة نفط العراق فإنها تقدم الطعام لعمالها فى الصحراء مجانا على أننى قرأت فى نشرة أصدرتها أنها افتتحت فى بعض المراكز العراقية مطاعم عمالية يقدم فيها الطعام مخفض بمعدل ٣٠ فلسا للوجبة التى تكلف ٨٠ فلسا وهذه المراكز واقعة فى المدن والقرى أما عمال الصحراء فيتناولون الطعام مجانا .

٤ — مخازن البيع: اتفقت شركة نفط العراق مع شركة سبينى الإنكليزية على تقديم ما تحتاج إليه من المواد الغذائية المختلفة وعلى افتتاح مخازن فى المحطات الصحراوية لبيع ما يحتاج اليه عمال هذه المحطات من تلك المواد بالإضافة إلى غيرها من السلع والحاجيات الضرورية التى يتوجب على شركة سبينى المذكورة أن تجهز بها مخازنها وأسعار جميع الحاجيات محددة بالاتفاق مع شركة نفط العراق وتحت رقابة الحكومة . ومن هذه المخازن يؤمن العمال المتزوجون ما يحتاجون إليه من المواد الغذائية اللازمة لإعاشتهم هم وأسرهم .

وقد كان من المستحسن لو جعلت الشركة هذه المخازن على غرار مخازن الاستهلاك التعاونية التى تقدم فيها السلع بأسعار رخيصة من جهة وتوزع الأرباح على المستهلكين من جهة أخرى .

٥ — مدة العمل اليومى والأسبوعى : يعمل عمال البترول، كما يعمل غيرهم من العمال فى سوريا ثمانى ساعات يوميا ، وفق أحكام قانون العمل ، وبذلك تبلغ ساعات العمل ٤٨ ساعة أسبوعيا ولا فرق فى ذلك بين العمال العاديين وبين المستخدمين عمال المكاتب أو موظفى الإدارة ، بل ويساويهم فى ذلك الموظفون ذوو العقود السنوية .

٦ — العطل المأجورة : يتمتع جميع العمال بعطلة أسبوعية مدتها ٢٤ ساعة متوالية وهى مأجورة .

ويتمتع العمال اليوميون والشهريون بعطلة سنوية مدتها ٢١ يوما منها سبعة أيام تعطى فى الأعياد الدينية أما بقية الأيام فتعطى للعمال حسب رغبتهم مع ملاحظة التناوب فيها حسب مقتضيات العمل .

وللعمال عدا ذلك أجازة فى حالة المرض مدتها كما يلى :

للمستخدمين الشهريين : شهر بأجرة كاملة وشهر بنصف أجرة .

للعمال اليوميين : ١٥ يوماً بأجرة كاملة و ١٥ يوماً بنصف أجرة .

٧ — التنظيم النقابى : فى سوريا ثلاثة نقابات لعمال البترول مركز أكبرها فى مدينة حمص وتشرف حسب التقسيم الإدارى فى سوريا على مصالح المنتسبين إليها من عمال النفط فى محافظة حمص (أى عمال مدينة حمص وعمال المحطتين الثالثة والرابعة) ويبلغ عدد المنتسبين إليها حالياً / ١٠٧٣ / عاملا .

أما النقابة الثانية فمركزها مدينة اللاذقية وتشمل عمال البترول فى مرفأ بانياس البترولى وعدد المنتسبين إليها قليل جدا نظراً لحداثة تشكيلها .

وأما النقابة الثالثة فمركزها مدينة دير الزور وتشمل عمال بترول المحطة الثانية وعدد المنتسبين إليها ٦٠٠ / عاملا .

وتضم هذه النقابات عادة عمال شركة نفط العراق على أنه يحق لها أن تضم عمال الشركات الفرعية وعمال المتعهدين الثانويين لدى الشركة المذكورة .

وقد استطاعت نقابات عمال النفط هذه أن تؤدى للعمال خدمات جلى من حيث حمايتهم والدفاع عن مصالحهم سواء بالاتصال المباشر بممثلى الشركة أو بالطرق الإدارية ، لافتة أنظار السلطات الحكومية إلى كثير من القضايا والشؤون العمالية ، وأخيرا بطريق المراجعة لدى لجان التحكيم المهنية التى تدعى فى سوريا (بلجان المهن المختلفة) . ولكل من هذه النقابات الثلاث لجنة مختلطة خاصة تتألف وفقاً لقانون العمل السورى من ثلاث ممثلين عن نقابة العمال وثلاثة ممثلين عن الشركة تسميهم الغرفة الصناعية فى المنطقة بعد ترشيحهم من قبل الشركة . وقد حلت اللجان المختلطة كثيراً من الخلافات العماليـــة وعقدت بعض الاتفاقات الجماعية التى كفلت للعمال أمورا لم يتعرض لها قانون العمل .

٨ ــ الرعاية الطبية : إذا أصيب العامل بمرض أقعده عن العمل منح أجازة مرضية كما أشرنا إلى ذلك . كما تقدم له العناية الطبية حيث يعالجه أطباء شركة نفط العراق هو وأسرته عند اللزوم ويقدم لهم العلاج مجانا ، وفى كل محطة طبيب وممرض وإذا كان العامل عزبا وكان مرضه شديداً عنى به فى مستشفى المحطة وظل تحت رقابة الطبيب أما إذا احتاج إلى عملية جراحية أو إلى الفحص من قبل إخصائيين فإن الدائرة الطبية تستعين بوسائل النقل الجوى تارة لنقل المرضى إلى المستشفيات وطورا لنقل الأطباء بسرعة إلى المناطق الصحراوية حيث يتعذر نقل المرضى نظرا لخطورة حالتهم .

ونذكر بهذه المناسبة أن للشركة سبع طائرات من نوع (رابيد) وأربع طائرات من نوع (دوف) لتأمين المواصلات الجوية يوميا على طول خط الأنابيب ذهابا وإيابا .

والمستشفى الذى يعنى بالعمال السوريين هو مستشفى الشركة فى طرابلس وهو مجهز تجهيزا كاملا على أحدث الأساليب وفيه خمسين سريراً .

٩ ــ الوقاية ضد طوارىء العمل وأمراض المهنة : يحتم قانون العمل على كل رب عمل أن يخبر محكمة الصلح عن كل طارىء عمل يحدث لديه . وشركة نفط العراق ، تسير على هذا النهج وقد رأت أن تفادى الطارىء خير من معالجته ودفع التعويضات القانونية للمصاب ولذا فهى تعنى بتوفير سبل الوقاية وتحقق عن الدوافع التى أدت لوقوع كل حادث وتعمل على تلافيها فى المستقبل وتستبعد الآلات أو الأدوات غير الصالحة وتقدم الألبسة والمعدات الواقية للعمال مجاناً كالنظارات العادية والملونة والأحذية والقفازات المطاط وغيرها :

وفى إحصاء قامت به الشركة المذكورة تبين أن معدل الحوادث انخفض من ٨,٥ ساعات عطلة فى كل مائة ألف ساعة عمل عام ١٩٤٥ إلى ٣,٥ ساعات عطلة عام ١٩٤٩ .

التعليم المهنى والإعداد الفنى :

افتتحت شركة نفط العراق فى أوائل عام ١٩٥١ مشغلا للتدريب الصناعى فى حمص غايته إيجاد العدد اللازم

من العمال الفنيين الماهرين ، مدة الدراسة فيه ثلاث سنوات ، وموضوعات الدراسة فنية مختلفة منها .

هندسة السيارات وآلات الديزل والخراطة ، واللحام والنجارة ، وعدد الطلاب الذين يقبلون فى كل سنة هو ٢١ طالبا مبدئيا ويتقاضى الطالب أثناء السنتين الأولى والثانية الأجور المخصصة للفئة الدنيا من العمال اليوميين وينال فى السنة الثالثة أجور الفئة التى تليها ويشترط فى الطالب أن يكون سوريا يتراوح عمره بين ١٥ و١٧ سنة حاملا الشهادة الابتدائية ، ويرجح أبناء مستخدمى الشركة على غيرهم .

وقد كانت الشركة فى عام ١٩٥٠ أرسلت بعثة مؤلفة من اثنى عشر طالبا من سوريا والعراق والأردن إلى انكلترا لمدد تتراوح بين ستة أشهر وسنتين للتدريب والعمل فى المصافى والمعامل التى تصنع المعدات والآلات التى لها مساس بالنفط .

وفى مطلع عام ١٩٥٣ أوفدت الشركة ثلاثة سوريون إلى انكلترا للتدرب وفى أواخر ١٩٥٣ أوفدت سبعة آخرين . هذا عدا ستة موظفين شهريين يتدربون فى سوريا ليصبحوا من ذوى العقود السنوية .

الترفيه عن العمال :

١ — فى السكنى : رأينا عند الكلام عن منشآت المحطات الصحراوية ، إن فى كل محطة مساكن للعمال على ثلاثة أنواع :

(ا) مساكن أو بيوت مستقلة لكل عائلة من العمال المتزوجين .

(ب) أجنحة متعددة فيها غرف لسكنى العمال العزاب وأبهاء نوم عامة لبعض فئات العمال .

(حـ) دور فخمة لمدير المحطة وكبار موظفيها .

وتقدم الشركة أثاث الغرف والمنازل من خزائن الثياب والمقاعد والآرائك والأسرة والفرش وغير ذلك .

والمياه متوفرة فى جميع المنازل منها البارد للشرب والحار للاستعمال والاغتسال فى الحمامات التى لا تخلو منها دار ، ولكل عدد من غرف العمال العزاب حمام للاغتسال والمغاسل كذلك كافية تؤمن حاجة الجميع .

وقد أحصيت مؤخرا عدد الدور المخصصة للعمال المتزوجين فى المحطة الثانية فكانت ٩٣ دارا ، وعلمت أن فى المحطة الثالثة زهاء ٤٠ دارا للعمال المتزوجين وفى المحطة الرابعة قرابة مئة دار لهؤلاء العمال ، عدا الدور المخصصة لكبار الموظفين فى المحطات الثلاث المذكورة .

٢ — فى أوقات الفراغ : — لعمال النفط نواد فى كل من المحطات الثلاث يجتمعون فيها للتسلية والترفيه عن أنفسهم ، وهذه النوادى مجهزة بجميع وسائل التسلية من بيليارد و فى بعض الأماكن وشطرنج وورق اللعب وغيره ، وفى النادى مكتبة مختلفة وصحف يومية يتناولها العمال ، وفيه مذياع يستمعون منه إلى الأغانى والأخبار والأحاديث وتقام فى المحطة أسبوعيا حفلة سينمائية مجانية غالبا ومأجورة أحيانا ويكون العمال فرقا رياضية تعنى بألعاب الكرة والتنس وغيرها .

وفى كثير من الأوقات تقام محاضرات ثقافية أو حفلات سمر وفكاهات وقد أنشأت الشركة لعمالها مجلة تعد من أرقى المجلات فى سوريا ولبنان والعراق — تدعى مجلة أهل النفط ، وتصدر منها نسخة باللغة الإنكليزية .

٣ — فى تأمين وسائط النقل : — ظلت شركة نفط العراق ردحا طويلا من الزمن تقتصر فى تأمين وسائط النقل على الحالات التى يكون فيها العامل مجازا أجازة سنوية إذ تنقله مجانا إلى بلدته ثم تعيده على نفقتها إلى مكان عمله وقلما كانت تفعل ذلك فى العطل الدينية والعطل الأسبوعية وقد أدى ذلك إلى وقوع خلاف بين نقابة العمال فى حمص

وبين الشركة رفع إلى لجنة التحكيم المهنية فحكمت اللجنة على الشركة بوجوب نقل عمالها كل أسبوعين مرة من أماكن عملهم إلى القرية أو المدينة التى يسكنونها .

صندوق التوفير :

ومن نواحى الترفيه صندوق التوفير الذى أحدثته الشركة خدمة لعمالها ورغبة فى تعويدهم على توفير مايفيض عن حاجتهم من أجورهم ورواتبهم وبذلك يرتفع مستوى معيشتهم ولا يقعون فريسة للدائنين المرابين فيلجأون إلى الصندوق عند كل أزمة طارئة أو يكونون رؤوس أموال صغيرة تساعدهم على شراء بيوت سكن ، وقد بدأ المشروع المذكور أعماله فى سوريا فى آب (أغسطس) ١٩٥٢ وطريقة العمل أن يفوض العامل الشركة أن تحسم شهريا من أجوره مبلغا حسب المعدلات الآتية :

(ا) للمستخدمين الشهريين: خمس ليرات سورية ، أو أضعاف هذا المقدار حسب رغبة العامل .

(ب) للعمال المياومين : أربع ليرات سورية أو أضعاف هذا المقدار حسب رغبة العامل .

وتحفظ أموال التوفير فى البنك البريطانى للشرق الأوسط . وللعامل حق سحب أمواله بعضا أو كلا بموافقة الشركة فى الأحوال الآتية :

الزواج ، لتأمين دراسة الأولاد أوغيرها من المصالح العائلية ، شراء دار أو نحوها ، وفاة قريب أدنى ، مرض أحد أفراد العائلة .

وكان من المفروض أن تساهم الشركة فى أعمال الصندوق بشىء يسير ، إلا أنها وقفت منه موقفا سلبيا .

الخاتمة :

هذه هى أوضاع صناعة البترول فى سوريا وأحوال عمالها ، وهذا مايتمتعون به من رعاية اجتماعية ، وإذا رجعنا إلى تقارير مكتب العمل الدولى وأبحاث لجنة البترول المنعقدة فى لوس انجلوس عام ١٩٤٧ وفى جنيف عام ١٩٤٨ رأينا أننا فى بحثنا هذا قد تعرضنا لأكثر الأبحاث التى استعرضتها اللجنة المذكورة سواء من حيث بيان حالة هذه المهنة إن صحت تسميتها كذلك ، أم من حيث خصائصها أم من حيث استخدام العمال وتدريبهم أم من حيث شروط العمل وأخيراً من حيث الرعاية والخدمات الاجتماعية . ولم نغفل ذكر العلاقات المهنية والمنظمات النقابية .

وقد اقتصرت قرارات لجنة البترول فى عام ١٩٤٧ على ثمانى قرارات عنيت بالأمور الآتية :

١ — التدابير اللازمة لوقاية العمال فى صناعة البترول .

٢ — تنظيم العلاقات بين أرباب العمل والعمال .

٣ — الحد الأدنى للأجور

٤ — التعليم الفنى الأساسى

٥ — التدريب المهنى

٦ — التدرج فى المهنة

٧ — استخدام وانتقاء العمال

٨ — ترفيع وتقدير العمال

أما فى عام ١٩٤٨ فقد وضعت أربعة تقارير تعرضت أولها للتدابير الواجب اتخاذها لجعل مقرراتها بشكل عملى وفى الثانى للعلاقات المهنية وفى الثالث للوقاية من الطوارىء فى صناعة البترول وفى الرابع للاستخدام والإعداد المهنى ،

وقد لفتت اللجنة النظر إلى الأوضاع الخاصة لصناعة البترول من حيث بعد أماكن العمل فى الغالب عن العمران واضطرار رب العمل إلى تأمين المسكن والطعام لعماله فى تلك الأماكن المنعزلة سواء بإقامة قرية مؤقتة أو محطة، على غرار المحطات التى ذكرناها فى سوريا ، ويجب أن يوفر الماء والكهرباء والتجهيزات الصحية وفى المرحلة الثانية من العمل عند استمراره يجب على رب العمل أن ينشىء مدارس ومستشفيات وغيرها ليمكن للعمال وعائلاتهم الاستقرار بشكل دائم تقريبا، ويجب مراعاة الموقع الجغرافى لأماكن العمل والأحوال الجوية فيها، وإذا قارنا بين الأوضاع التى درستها اللجنة وبين أوضاع عمال البترول فى سوريا وجدنا أن شركة نفط العراق فى سوريا تسير شوطا غير قليل فى تأمين رفاهية العمال وتحقيق رعايتهم الاجتماعية ، ولا شك أن هنالك بعض الأهداف التى يرغب العمال فى الوصول إليها وإن تضامنهم ووعيهم فى المطالبة بتحقيق الأهداف وسلوك السبل العملية المعقولة سيساعدهم على الوصول إلى غاياتهم السامية .

اليد العاملة فى صناعة البترول فى لبنان الجنوبى

للأستاذ جوزيف وديع بريدى (لبنان)

تمهيـــد :

لم يتبين حتى الآن أن الطبيعة خصت لبنان بما جادت به على بعض البلدان العربية الشقيقة حيث البترول يتدفق من جوف الأرض بغزارة . فلبنان اليوم نظراً لمركزه الجغرافى يعتبر النقطة الطبيعية لانتهاء خطوط أنابيب النفط الخام التى تنقل النفط من العراق والحجاز عبر البلاد العربية إلى البحر المتوسط . كما وأنه كسائر بلدان العالم يشكل سوقا لتوزيع منتوجات البترول المكررة .

ففى شمالى لبنان (طرابلس) ينتهى خط شركة نفط العراق كما ينتهى فى جنوبه (منطقة الزهرانى) خط شركة التابلاين وتملك شركة نفط العراق فى طرابلس مصفاة لتكرير البترول يبلغ إنتاجها اليومى نحو ٦٥٠٠ برميلا أى نحو ١٢٠٠ طناً . وتبنى حاليا شركة « كالتكس » ذات الشهرة العالمية مصفاة فى منطقة الزهرانى يقدر إنتاجها اليومى بعشرة آلاف برميلا أى نحو ١٥٠٠ طنا . وعدا ذلك ففى لبنان شركات لتوزيع منتوجات البترول المكررة كالسوكونى ، والشل ، وإسو وغيرها . ورغم أن هذه الشركات الأخيرة تكون قاعدة لاستيعاب الايدى العاملة فإن شركة نفط العراق وشركة التابلاين تشكلان القاعدة الأكثر أهمية وفاعلية فى تقدم وازدهار صناعة البترول فى لبنان وخلق فئه عمالية كبيرة . وفيما يلى نقدم بحثا يتعلق باستخدام اليد العاملة اللبنانيه وتطور التقدم العمالى فى قسم هام من صناعه البترول فى لبنان أى فى شركه التابلاين .

إن شركة خط الأنابيب عبر البلاد العربية المعروفة بشركة التابلاين هى شركة لنقل النفط الخام الى ساحل لبنان الجنوبى (صيدا) من حقول النفط فى الأراضى العربية السعودية الواقعة غربى خليج البصرة . ويمر خط الأنابيب (قطره ٣٠-٣١ بوصة) عبر المملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية وسوريا ولبنان ويبلغ الحد الأعلى لصبه اليومى ٣٢٠٠٠٠ برميلا أو ٤٤٠٠٠ طنا . وشركة التابلاين حديثة العهد فى لبنان اذ حصلت على اتفاقيتها لمرور خط أنابيبها عبر الأراضى اللبنانية فى أواخر عام ١٩٤٦ وتم إنشاء الخط سنة ١٩٥٠ ونقلت شحنة النفط الأولى من مصب الزهرانى فى شهر تشرين الثانى سنة ١٩٥٠ وقد جهز مصب الشركة فى الزهرانى بتسهيلات لخزن النفط وتعبئته فى الصهاريج البحريه . أما مركز الشركة الرئيسى ففى بيروت حيث تدخل فى مينائها المواد والمعـــدات التى تستوردها الشركة عند ما يتعذر شراؤها من الأسواق التجاريه المحليه . وتعتمد الشركه فى رسم خطط العمل وسن الأنظمة وتطبيقها على أحكام قانون العمل اللبنانى وعلى نصوص اتفاقيتها مع الحكومة اللبنانية والعرف الصناعى المتبع لدى شركات النفط العاملة فى بلاد أجنبية .

اليد العاملة المستخدمة لدى التابلاين ـ تصنيفها وميزاتها

من المشاكل الكثيرة التى تواجهها شركة نفط أجنبية ذات امتياز المشكلة التى تنجم عن طبيعة اليد العاملة الوطنية وميزاتها . ولكن هذه المشكلة أخف منها وطأة فى لبنان مما هى عليـه فى البلدان الأخرى التى تمر فيها

الأنابيب، فالعمال اللبنانيون بوجه عام حائزون على قسط وافر من الثقافة ولديهم شيء من الخبرة الصناعية والمواهب المتنوعة وفضلا عن ذلك فذكاؤهم الفطرى الذى اشتهر به إخوانهم فى البلاد العربية يؤهلهم لاستيعاب التدريب المهنى والفنى . وقد اصطدمت الشركة فى بدء أعمالها بعقبة هامة هى تعذر وجود اللبنانيين الفنيين لمد خطوط النفط ، فاضطرت لاستقدام الخبراء من أوربا وأمريكا بصورة مؤقتة وعدد هؤلاء الخبراء يتناقص تدريجيا إذ يحل محلهم خبراء لبنانيون أكملوا تدريبهم الفنى بإشراف الشركة .

ولاستيعاب نقاط هذا البحث يمكننا تصنيف الأجراء اللبنانيين لدى التابلاين إلى فئات رئيسية أربع .

(١) العمال : وتشمل هـــذه الفئة الأجراء الذين يقومون بأعمال يدوية لاتقتضى مهارة خاصة كالحجاب والحراس وعمال الحفر وعمال المطابخ وغيرهم .

(٢) أصحاب الحرف وعمال الآلات : وتشمل هـذه الفئة الأجراء المعينين لأعمال تقتضى حذقا ومؤهلات خاصة كالميكانيكيين والنجارين وسائق السيارات والدهانين وعمال التركتورات وعمال الخزانات وعمال الراديو وغيرهم .

(٣) الكتبة : وتشمل هذه الفئة الأجراء الذين يعملون فى المكاتب (الحسابات والضرب على الآلة الكتابية والإحصاءات ومسك الدفاتر إلخ . . .)

(٤) رجال الإدارة والمهن : وتشمل هذه الفئة أصحاب الاختصاص والمؤهلات الممتازة الذين يقومون بأعمال إدارية وفنية كالمهندسين والأطباء ورؤساء دوائر المحاسبة والأحوال الشخصية وغيرهم .

وفيما يتعلق بتشغيل النساء والأولاد فليس مشكلة بالنسبة إلى التابلاين إذ أن الشركة لم تستخدم الأحداث والأولاد المراهقين فى أى عمل لأنها لا تحتاج إلى خدماتهم .

أما النساء المستخدمات فيقمن عادة بأعمال المكاتب والتمريض وثمة عدد قليل منهن يعمل كخادمات فى المستشفى الذى تديره الشركة فى بيروت . والاستقرار ميزة ظاهرة بين اللبنانيين المستخدمين لدى التابلاين وقد كانت محظوظة إذ أخذت معظم مستخدميها من المناطق التى تحتوى على إنشاءاتها ومكاتبها وهـذا التوزيع الجغرافى أتاح للشركة فرصة التخلص من مشكلة إسكان العمال والاهتمام بنقلهم إلى مراكز عملهم . فقرب المسكن من مركز العمل يعتبر عنصرا أساسيا فى استقرار العامل فى عمله ، ومن العناصر الأخرى الهامة التى تدعو إلى استقرار الأجراء اللبنانيين معدلات الأجور الملائمة التى تدفعها مؤسسات صناعة النفط بوجه عام والتابلاين بوجه خاص وانتشار البطالة فى البلاد لذلك تكاد تنعدم استقالات العمال بمطلق إرادتهم .

الاستخدام :

تحتاج الشركة لمختلف عملياتها إلى أيد عاملة ذات مؤهلات متنوعة ونظرا لطبيعة اليد العاملة المحلية تمكنت الشركة من ملء معظم المراكز باللبنانيين من ذوى المؤهلات أو من المؤهلين لها . وفى حالة تعذر وجود لبنانيين للمراكز الشاغرة التى يتطلب إملاؤها فنا واختصاصا تعمد الشركة إلى استقدام اختصاصيين أجانب لمدد قصيرة ريثما يتم تدريب اللبنانيين وذلك بعد موافقة وزارة الشؤون الاجتماعية فى لبنان .

وعلى هذا فإن استخدام الأجراء اللبنانيين فى شركة التابلاين يخضع فى الأساس إلى أحكام قانون العمل اللبنانى.

والأجير دون مانظر إلى تصنيفه يرتبط مع الشركة لمدة غير محدودة، وبالرغم من عدم وجود عقد خطي رسمي فإن جميع حقوق الأجير من جراء استخدامه مؤمنة بموجب قانون العمل اللبناني وأنظمة الشركة الداخلية وتعتبر الأشهر الثلاثة الأولى من خدمة الأجير مدة تجريبية يثبت بعدها في الخدمة الدائمة ويحق له في هذه الحالة أن يتمتع بالفوائد الناتجة عن هذه الخدمة . ولايجوز استخدام أجير لم يبلغ الثامنة عشر من العمر . وقد تبنت الشركة رغبة منها في تعميم منافع الخدمة خطة عدم استخدام امرأة مع زوجها .

وللشركة مكتب استخدام في بيروت يتسلم كافة طلبات الاستخدام ويتعاون مع وزارة الشؤون الاجتماعية لانتقاء واستخدام الأجراء اللبنانيين .

وعلى طالب الاستخدام أن يكون لبنانيا وأن تكون له المؤهلات اللازمة لإشغال المركز وأن يجتاز امتحانا طبيا دقيقا .

وبدأت الشركة سنة ١٩٤٧ باستخدام أربعمائة وواحد وخمسين أجيرا لكنها اضطرت لظروف خارجة عن إرادتها إلى تخفيض عمالها ومستخدميها فنقص عدد الأجراء اللبنانيين في سنة ١٩٤٨ حتى أصبح ٧٠ أجيرا . على أن الشركة استأنفت أعمالها في عام ١٩٤٩ وباشرت بالتوظيف على نطاق واسع لتقوم بإنشاء خط الأنابيب حتى بلغ عدد الاجراء اللبنانيين أواخر عام ١٩٤٩ (١٠٦٤) أجيرا وفي سنة ١٩٥٠ بلغ عدد الأجراء ذروته إذ أصبح ١١٢٧ أجيرا . وبعد أن أتمت خط الأنابيب ومنشئات المصب بدأ عدد الأجراء بالنقصان حتى وصل إلى ٩٠٦ في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥١ و ٨٦٨ في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٢ و ٦٠٠ في أول كانون الأول (ديسمبر) ١٩٥٣ .

الرواتب والأجور

إن ميزة جداول الأجور في التابلاين هي أنها تحتوي على جدول أجور يومية تطبق على فئة العمال والصناعيين وجدول رواتب شهرية تطبق على فئة الكتبة وعلى رؤساء ومستخدمي الأعمال الإدارية والمهنية. والحد الأدنى الذي تدفعه التابلاين للعامل البسيط لاينقص عن ٥ ل.ل في اليوم أو ١٣٠ ل.ل في الشهر أي بزيادة ٣٥ ل.ل شهريا عن الحد الأدنى للأجر الذي نص عليه قانون العمل اللبناني والبالغ ٩٥ ل.ل في الشهر . إن معدلات الأجور والرواتب المطبقة في التابلاين تساوي على الأقل المعدلات التي تدفعها الشركات الأخرى المماثلة لأعمال مماثلة وقد توصلت الشركة إلى هذه المعدلات نتيجة دراساتها الدورية لمستوى المعيشة في لبنان .

يتقاضى العمال أجورهم على أساس محـــدد وبتعبير آخر أن الشركة تدفع للعامل العادي أجرا يوميا قدره خمس ليرات لبنانية وللعامل الأكثر مهارة أجرا يوميا قدره ست ليرات أما بقية الأجور فهي تخضع لدرجات لكل منها حد أقصى وحد أدنى وهكذا يتسع مجال ترقية الأجير على هذا الأساس . أما مدى الأجور للدرجة الواحدة فإنه يتراوح بين حدين لايزيد الفرق بينهما عن ٣٥ بالمائة من قيمة الحد الأدنى . والأجراء الذين يخضعون لقاعدة درجات الأجور يعدل راتبهم مرة كل سنة ماعدا المصنفين في المراكز العالية إذ تعدل رواتبهم مرة كل ثمانية عشر شهرا وزيادة الراتب هذه تمنح على أساس الاستحقاق أو الترقية ولايجوز أن تتعدى الزيادة القصوى عند الترقية قيمة العشرة بالمائة من الراتب الأخير .

إن جداول الأجور والرواتب هذه قد قررت سنة ١٩٤٧ وعدلت في شهر تموز ١٩٤٩ فازدادت حوالى العشرة

بالمائة، وكذلك زاد مدى كل درجة خمسة بالمائة ثم جرى تعديل آخر فى شهر كانون الثانى ١٩٥٢ فازداد الحد الأدنى من الأجور بنسبة ٢٥ بالمائة وكانت النتيجة الطبيعية لهذا التعديل رفع مستوى الأجور الخفيفة مع تعديل الأجور العليا أيضا بصورة جزئية بالنسبة لزيادة أجور الفئة الدنيا — إن أجور التابلاين تشمل أجوراً أساسية تنطبق مبدئيا على مستوى الرواتب التى كان معمولا بها سنة ١٩٣٩ والتى تحورت بالتعديلات المتتابعة لجداول الأجور فأضيفت إلى الأجر الأساسى زيادات غلاء المعيشة كما حددتها الحكومة بمرسوم خاص والرقم النهائى أى الأجر الأساسى مع تعويض غلاء المعيشة يمثل الأجر الفعلى الذى يتقاضاه الأجير — أما إذا كان الأجير متزوجا فإنه يتقاضى تعويضا عائليا تدفعه له الشركة بموجب جدول التعويضات الذى قررته الحكومة وهذا الجدول يقضى بدفع حد أقصى من التعويض العائلى الشهرى قدره ٤٥ ل.ل، وهو موزع كما يلى — ١٠ ل.ل للزوجة و١٠ ل.ل للولد الأول و ٧٫٥٠ ل.ل لكل من الولدين الثانى والثالث و ٥ ليرات لبنانية لكل من الولدين الرابع والخامس . وتعتمد الشركة طرقا مختلفة لدفع الأجور والرواتب ، فالأجراء الذين يتقاضون أجورهم باليوم والأجراء المصنفون فى الأعمال المكتبية يقبضون معاشاتهم نقدا مرتين فى الشهر . أما المستخدمون فى الأعمال الإدارية والفنية والمهنية فإن رواتبهم تودع لحسابهم الخاص فى البنك الذى يختارونه .

والإحصاءات التالية تظهر معدلات الأجور والرواتب الحالية التى يتقاضاها الأجراء اللبنانيون من التابلاين :

الفئـــة	عدد الأجراء	معدل الأجور الشهرية
العمال	٦٨	١٥٠ ° ليرة لبنانية
أصحاب الحرف	١٦٨	٣٤٠ ° » »
الكتبة	٢٨٩	٣٨٠ ° » »
رجال الإدارة ورؤساء المصالح	٦٦	٧٩٠ ° » »

° لا تشمل هذه الأرقام التعويضات العائلية .

ساعات العمل

ينص قانون العمل اللبنانى على أن تكون ساعات العمل ٨ ساعات فى اليوم و ٤٨ ساعة فى الأسبوع . أما مستخدمو التابلاين الشهريون فيعملون ٤٠ ساعة فى الأسبوع خلال السنة موزعة على الخمسة أيام الأولى من الأسبوع بمعدل ٧ ساعات فى اليوم وأما الساعات الخمس الباقية فتكون صباح السبت فقط . أما الأجراء اليوميون والمناوبون فيعملون ٤٨ ساعة أى بمعدل ٨ ساعات لمدة ٦ أيام فى الأسبوع والشركة تعتبر ساعات العمل إضافية متى تجاوزت الساعات السبع اليومية والساعات الأربعين الأسبوعية للمستخدمين الذين يعملون أربعين ساعة فى الأسبوع أو متى زادت عن الثمانية يومياً أو عن الثمانية والأربعين أسبوعياً وذلك لجميع الأجراء . وتدفع ساعات العمل الإضافية من قبل الشركة على أساس الأجور العادية إذا تراوحت بين ٤٠ ساعة و ٤٨ ساعة . أما عند ازدياد الساعات الإضافية عن ثمانية ساعات فى اليوم أو ٤٨ ساعة فى الأسبوع فإن الأجر يحسب على معدل ١٥٠ بالمائة عن الراتب العادى وذلك بموجب المعدل القانونى المنصوص عليه فى قانون العمل . ويمنح أجراء التابلاين ساعة ونصف ساعة شتاء وساعة واحدة صيفاً فى منتصف النهار لتناول الغذاء ويمنحون ٣٦ ساعة متواصلة على الأقل للراحة فى آخر أسبوع العمل .

الأجازات والعطل الرسمية

تمنح الشركة أجراءها بموجب أحكام قانون العمل اللبنانى خمسة عشر يوماً أجازة براتب تام وتعطى الأجازة لأول مرة لمن أكمل الاثنى عشر شهراً من الخدمة المتواصلة وبعد ذلك تمنح الأجازة على أساس السنة التقويمية . ولا يحق للأجير أن يتنازل عن حقه فى الأجازة ليتقاضى عليها أجراً .

وتمنح الشركة أجراءها اللبنانيين سبعة أعياد رسمية فى السنة يتقاضى خلالها الأجير كامل راتبه وإذا عمل الأجير يوم عطلة رسمية حقت له أجازة ليوم آخر خلال الثلاثين يوما التالية أو منح بدل إضافى عن اليوم الذى عمل فيه .

الأجازة المرضية وتعويض التعطيل

تبنت الشركة بالإضافة إلى أحكام قانون العمل اللبنانى نظاما خاصا يسمح للأجير بأن يستفيد من يوم واحد كأجازة مرضية براتب تام عن كل شهر خدمة بعد أن يكون قد قضى مدة ستة أشهر فى خدمة الشركة ولهذا النظام مفعول رجعى يعود إلى تاريخ الاستخدام وهذه الأجازات المرضية الممنوحة على هذه الصورة تتجمع لغاية ٢٣ يوما عن ٢٣ شهر خدمة وعندما يتم الأجير سنتى خدمة يحق له أن يستفيد من الأجازات المرضية حسب أحكام قانون العمل اللبنانى التى تنص كما يلى :

شهر واحد براتب تام وشهر واحد بنصف راتب للذين لهم من سنتين إلى أربع سنوات خدمة متواصلة .

شهر ونصف براتب تام وشهر ونصف بنصف راتب للذين لهم من ٤ إلى ٦ سنوات خدمة متواصلة .

شهران براتب تام وشهران بنصف راتب للذين لهم من ٦ إلى ١٠ سنوات خدمة متواصلة .

شهران ونصف براتب تام وشهران ونصف بنصف راتب للذين لهم أكثر من عشر سنوات خدمة متواصلة .

إن التعطيل الناتج عن الأذى يخضع لأحكام قانون طوارىء العمل اللبنانى . وهذا القانون ينص على أن الأجير الذى يصاب بأذى ناتج عن عمله يعالج طبيا على حساب رب العمل ويدفع له ٧٥ بالماية من أجره اليومى طيلة مدة التعطيل المؤقت . أما التعطيل الجزئى أو التعطيل الكلى الدائم فإنه يخضع لجدول التعويضات الخاص الذى ينص عليه القانون .

السلوك

أقرت الشركة مجموعة أنظمة تتعلق بسلوك الأجراء اللبنانيين وتصرفاتهم وقد أقرتها وزارة الشئون الاجتماعية فى لبنان . وهذه الأنظمة مبينة على نصوص قانون العمل اللبنانى الذى يسمح بتطبيق الإجراءات التأديبية التالية :

التأديب الشفوى .

التوقيف عن العمل بدون أجور لمدة لاتتجاوز الثلاثة أيام على المخالفة الواحدة شرط ألايتجاوز مدة التوقيف عن العمل خمسة أيام فى الشهر الواحد .

الإنذار الخطى .

وإذا أعطى الأجير ثلاثة إنذارات خطية فى مدة سنة واحدة جاز صرفه من الخدمة بدون سابق إنذار ولا تعويض . ولا تفرض الشركة غرامات مالية على أجرائها مع أن القانون يسمح باللجوء إلى هذا الإجراء .

تعويضات الصرف من الخدمة :

ينص قانون العمل اللبناني على أنه يجب على من يرغب في ترك الخدمة أن يبدي قبل شهر رغبته لصاحب العمل إذا كانت خدمته أقل من ثلاث سنوات وقبل شهرين إذا تعدت خدمته الثلاث سنوات وعلى صاحب العمل أيضا إذا أراد إنهاء خدمات العامل أن يشعره بالصرف وأن يدفع له تعويضات الصرف مضافة إلى أجور العطلة المتجمعة على أساس مدة خدمة الأجير الكاملة ، أما تعويض الصرف الذي ينص عليه القانون فهو راتب شهر واحد عن كل سنة خدمة وراتب نصف شهر عن أي جزء من سنة الخدمة وتحسب تعويضات الصرف على أساس الأجر أو الراتب الأخير قبل الصرف بما في ذلك التعويض العائلي مع استثناء أجور الساعات الإضافية . ويعدد القانون الحالات التي يمكن فيها صرف الأجراء بدون إشعار أو تعويض . وهذه الحالات تشمل المواقف التي يرتكب فيها العامل مخالفة جريمية أو يتغيب عن العمل بدون سبب لمدة تزيد عن ١٥ يوما أو يخالف مرارا أنظمة الشركة وقوانينها. وقد صرفت الشركة منذ ابتداء عملها والأسباب التي وردت أربعة أشخاص بدون إشعار أو تعويض. أما الآخرون الذين صرفوا بسبب عدم حاجة الشركة لأعمالهم فقد دفعت لهم تعويضاتهم كاملة وقد بلغ مجموع هذه التعويضات (٨٠٠,٠٠٠) ليرة لبنانية .

التدريب والتكوين :

تهدف عملية التدريب إلى أمرين رئيسيين :

— ترقية الوطنيين في الأمور الفنية كي يحلوا محل الاختصاصيين الأجانب .

— ترقية الأجراء لتمكينهم من بلوغ الحد الأقصى للكفاءة في العمل ومن النجاح في الشركة .

وبالنظر إلى الأسس الثقافية والمواهب الفطرية التي يتحلى بها معظم الأجراء اللبنانيين لم تضطر الشركة إلى إعطاء تدريب ابتدائي بل عمدت إلى ما يعرف « بالتدريب في مركز العمل » ما عدا الحالات التي اضطرت فيها إلى القيام بتدريب أساسي نظرا لعدم وجود التدريب الفني السابق .

« والتدريب في مركز العمـــل » هو عبارة عن انتقاء العمال المتفهمين وتدريبهم على الأعمال تحت إشراف اختصاصيين أجانب، وطريقة التدريب هذه التي عم انتشارها في صناعة البترول نتج عنها تقدم سريع بين الأجراء اللبنانيين في التابلاين فأهلت متدربيها لإشغال الوظائف الفنية التي كان يقوم بها الاختصاصيون الأجانب . وقد تدرب العمال اللبنانيون على ضبط منشآت الشاطىء وتشغيل حقل الخزانات وتسيير حركة الزيت في الأنابيب وقياس السوائل وأعمال المختبرات وهندسة التآكل (الصدء) وهندسة الصيانة وعمليات الغطس وغيرها . وكل هذه الأعمال الفنية كانت مستجدة بالنسبة للعمال اللبنانيين .

وكما كان لمنهاج « التدريب في مركز العمل » نتائج جمة أخرى جديرة بالذكر . فإن عددا كبيرا من اللبنانيين المستخدمين في المكاتب كانت لهم الثقافة المطلوبة والاختبار الكافي قبل التحاقهم بشركة التابلاين إلا أنهم كانت تنقصهم معرفة كيفية القيام بواجباتهم في أعمال الشركة لبلوغ الحد الأعلى من الكفاءة . فساعدهم التدريب في مركز العمل على اتقان مهماتهم إتقانا كاملا . ونخص بالذكر المحاسبين الذين يحملون شهادات جامعية ولهم اختبار عام في أعمال المحاسبة فقد تدربوا حتى أصبحوا اختصاصيين في عمليات محاسبة النفط ومحاسبة المواد . وينطبق الأمر نفسه على أمناء السر الذين ساعدتهم معرفتهم في علم الاختزال والضرب على إيجاد عمل لهم غير أن تدريبهم خلق منهم أمناء سر ذوي كفاءة . وكثير من العمال اللبنانيين الشباب بدأوا عملهم كسعاة فأصبحوا الآن يشغلون وظائف كتبة نتيجة لتدريبهم . ومن مظاهر « التدريب في مركز العمل » أن سائقي المعدات الثقيلة تدربوا على سوق

سيارات كبيرة من محمول ٤٠ إلى ٦٠ طنا التى لم يكن لها وجود سابق فى البلاد من قبل وكذلك تدرب عمال الميكانيك على معدات البناء الثقيلة كرافعة الأثقال والجارفة الميكانيكية وغيرها .

والتدريب الأساسى المشار إليه أعلاه هو تدريب العمال والفنيين بالراديو ففى شهر كانون الثانى فتحت الشركة مدرسة من هذا النوع فى منطقة مصبها فى صيدا حضرها ٩ طلاب لبنانيين . وبعد ستة أشهر ظهر أن ثلاثة منهم لم يحرزوا تقدما محسوسا فى دروسهم فصرفوا من المدرسة أما الستة الباقون فداوموا الدروس النظرية وأتموا دراستهم فى أول تشرين الثانى ١٩٥٣ وسوف يتابعون التدريب فى مركز العمل لمدة ستة أشهر أخرى .

وقد أرسلت شركة التابلاين اثنين من مستخدميها اللبنانيين للتخصص فى الولايات المتحدة الأمريكية. الأول وهو مهندس للتخصص فى فرع التآكل والثانى وهو اختصاصى فى دائرة الأحوال الشخصية للتخصص فى العلاقات العمالية .

وللشركة خطة تساعد بموجبها كل أجير يتابع الدرس فى أوقات فراغه لتحسين مؤهلاته فالشركة تدفع له ٧٥ بالمائة من تكاليف الدرس شرط أن يتمم دراسته بنجاح .

المشاريع العمالية

أقدمت الشركة على خلق المشاريع المتعددة لزيادة فائدة موظفيها وهذه المشاريع هى :

المعالجـــة والتلقيح فى المستوصف :

تقدم الشركة لموظفيها اللبنانيين المعالجة والتلقيح المجانيين فى مستوصفاتها الحديثة فمستوصف بيروت يحتوى على غرف للفحص الطبى وعلى مختبر مجهز بأحدث الآلات وغرفة للتصوير وأخرى لتصوير القلب أما مستوصف صيدا فهو أقل اتساعا وتجهيزا من مستوصف بيروت فتحول إلى هذا الأخير جميع الحالات التى تتطلب فحصا دقيقا وجميع أطباء هذه المستوصفات ومرضاتها من اللبنانيين ولا يتكلف الموظف اللبنانى إلا ثمن الدواء وحده من كل ضرورات مرضه .

التأمين الطبى :

تسعى الشركة لإقامة التأمين الطبى لموظفيها وعائلاتهم لكى تتوفر عليهم النفقات الباهظة التى قد يتكبدونها من جراء مرضهم . والمشروع عبارة عن تأمين يرتكز على اشتراكات يساهم فيها كل من الشركة والمستخدمين .

صندوق التوفير :

وفى شهر نيسان ١٩٥٢ تبنت الشركة مشروعا لتشجيع مستخدميها على التوفير وهذا المشروع يعرف بصندوق التوفير . ويرتكز هذا المشروع على اكتتابات الأجراء الأعضاء . وتضيف الشركة إلى مجموع الاكتتابات مبالغ تحسب بالنسبة إلى عدد سنى الخدمة ويكتتب الأجير المشترك بمبلغ يحسم من راتبه دون أن يزيد هذا المبلغ عن ١٠ بالمائة من راتبه . وتحفظ هذه المبالغ لدى الشركة ثم تعاد للموظف مضافة إليها مكافأة الشركة لدى تركه الخدمة لأى سبب كان . وتحسب مكافأة الشركة على أساس مجموع التوفيرات وبموجب الجدول التصاعدى التالى .

من سنة إلى سنتين	٢	بالمائة
٢	٥	»
٣	١٥	»
٤	٣٠	»
٥	٥٠	»

وبعد الخمس سنوات يضاف ٥ بالمائة عن كل سنة خدمة لغاية ١٥ سنة إذ تصبح المكافأة مائة بالمائة .

العلاقات العمالية :

أن أبرز مظاهر العلاقات العمالية ضمن شركة التابلاين هى انسجام العلاقات بين الإدارة وموظفيها اللبنانيين ولم يحدث قط أن شجعت الشركة أو عارضت فكرة تشكيل اتحاد أو نقابة لموظفيها فقدحافظت الإدارة على الحياد تاركة لموظفيها حرية التقرير بهذا الشأن أما فى حقل علاقات العمل فقد اتبعت الشركة خطة منسقة نظمت الاتصال بين الإدارة والأجراء فشجعت الرياضة ووسائل التسلية وقدمت المساعدات المالية للأجراء المحتاجين وقد نظمت الشركة لجنة تعرف بلجنة الأجراء الاستشارية وهى تتألف من المستخدمين اللبنانيين الكبار الذين ينتقون من دوائر الشركة المختلفة وتجتمع هذه اللجنة مع ممثلى الادارة بصورة منتظمة مرة فى الشهر لدرس المسائل التى تهم الموظفين عامة ولتبادل الآراء فيها وهكذا تتعرف الإدارة إلى مطاليب الموظفين الوطنيين كما تسهل تعريف الموظفين على أهداف الشركة وأسبابها وموجباتها .

وللشركة عدا ذلك نشرة شهرية تحتوى على أخبار الموظفين والعمال وعلى وصف نشاط الشركة فى مختلف المواضيع وتوزيع هذه النشرة على جميع الأجراء مجانا .

وبناء على تشجيع الشركة ومساعداتها المالية أسس موظفو التابلاين ناديا رياضيا للثقافة والتسلية . ففيه مكتبة وغرفة قراءة وغرفة بنج بونج وبلياردو وبار وردهة استراحة وغرفة طعام حيث تقدم وجبات الطعام بصورة منتظمة وبأسعار رخيصة ويضم هذا النادى ملعبين للتنس .

وتقرض الشركة من ألمت به حاجة مفاجئة من موظفيها ثم تسترد القرض أقساطا لمدة ستة أشهر بدون أية فائدة .

وتتبع الشركة طريقة « الباب المفتوح » فى تسوية الشكايات أى أنها تسمح للموظف صاحب المشكلة أن يبحث الأمر مع رئيسه أولا وإذا لم يتمكن من مساعدته تحال المشكلة إلى سلطة أعلى. ويستمر هذا الاجراء حتى تحل المشكلة لمصلحة الشركة أو المستخدم معا وإذا احتاج المستخدم إلى نصيحة أو مساعدة فيتوجه إلى قسم العلاقات العمالية فى الشركة حيث لا بد من حل مشكلته أية كانت .

وأخيرا نأمل أن نكون قد قدمنا تقريرا دقيقا مبينين فيه بصورة موجزة حالات اليد العاملة فى شركة صناعية كبرى مؤسسة فى لبنان . ومن البديهى أن توجد شركات أخرى مماثلة لشركة التابلاين أو أقل أهمية لها خطط عمل قد تكون أقل أو أكثر سخاء من خطط التابلاين . ومع أن تاريخ التابلاين يعود إلى ثلاث سنوات فقط دون حساب لسنى الإنشاءات فإنها فى خططها تستوحى من مقتضيات القانون ومن مستلزمات التعاون العمالى ما يلائم الشركة والأجراء معا .

الخدمات الطبية فى شركات البترول

للدكتور أحمد رياض (مصر)

عندما بدأت الشركات فى علاج موظفيها وعمالها لم يكن لدى الطبيب سوى سماعة لتشخيص الأمراض وعدد من الأدوية الشائعة الاستعمال، ومن الطبيعى أن طاقته كانت محدودة إذ أن هناك الكثير من الأمراض التى تحتاج إلى أبحاث شتى تستلزم اللجوء إلى المعمل أو الأشعة أو خبرة الإخصائى فضلا عن الحوادث التى تستدعى التدخل الجراحى العاجل وكان الطبيب يقف عاجزا ينتظر الرحمة من الله خصوصا فى أماكن حفر الآبار فى قلب الصحراء.

ولم يكن الهدف سوى العلاج أى انتظار المصيبة ثم التفكير فى حلها. وهو منطق مقلوب لم يلبث أطباء الشركات والشركات نفسها أن أدركت أن درهم وقاية خير من قنطار علاج. وبدأت السياسة تتبلور حوالى سنة ١٩٤٤ عندما اتخذت الخطوات الآتى بيانها :-

أولا : اختيار الطبيب من حيث مؤهلاته وشخصيته :

روعى فى اختيار الطبيب النابه الواسع بفروع الطب المختلفة كاشتراط تمضيته مدة التمرين فى مستشفى جامعى فى أقسام مختلفة حتى يستطيع أن يقوم بالتشخيص المبدئى وتقدير خطورة الحالة إذا استدعت تدخل المختص. كما روعى تحلى الطبيب بالصبر والإحساس بالعطف اللازمين لتفهم مشاكل العمل والعمال والتأثيرات النفسية المترتبة على حداثة التصنيع فى بلاد ظلت زراعية أجيالا متعاقبة. ونظرا لطبيعة زيت البترول فى أماكن نائية بعيدة عن العمران كان لزاما على الطبيب أن يكون كفؤا لمباشرة العمليات التى تدرأ الموت الخاطف فى حالات كالنزيف الداخلى أو التهاب المصران الأعور الحاد والكسور المركبة والمضاعفة وأمثالها مما لا يقع تحت حصر ولذا فضلنا الأطباء الذين أمضوا فترة فى مستشفى الهلال الأحمر وأقسام الاستقبال بالمستشفيات الجامعية وكذا الأقسام الجراحية.

ثانيا : إعداد المستشفيات والعيادات الخارجية :

منذ بدأت شركات البترول فى التنقيب عن الذهب الأسود اتبعت سياسة بناء المستشفيات فى الحقول والعيادات الخارجية فى المدن. وسرعان ما أدركت أن خبرة الطبيب وحده ليست بكافية إن لم تتدعم بالوسائل التى تساعده على وضع كل ثمرات الأبحاث والمخترعات الطبية الحديثة فى متناول يده ولم تتوان الشركات فى إعدادها بأجهزة الأشعة والمعمل فضلا عما يلزم حجرة العمليات من أحدث المعدات وأجهزة التخدير والتعقيم والآلات وأصبح من السهولة بمكان أن يفحص المريض فحصا شاملا قبل أن يصل ليدى الإخصائى وبذلك أمكن توفير الوقت الذى يوضع فيه المريض تحت الاختبار المبدئى وأمكن للإخصائى ان يبدأ العلاج فورا.

ثالثا : الاستفادة بخبرة الإخصائيين والتعاقد مع المستشفيات.

ومما لا يرقى إليه الشك أن من أهم أهداف شركات البترول هو بقاء العامل صحيحا معافيا والسبب واضح، فالعامل الذى يشتغل بالبترول هو فى الواقع أخصائى مهما صغر عمله لاختلاف صناعة البترول عن باقى الصناعات، والخبرة التى يكتسبها فى عمله هى نتيجة تجارب أعوام طويلة ومن الصعب بل من غير الملائم للشركات أن تفقد عاملا نتيجة

مرض او حادث لأن ذلك يعنى تدريب عامل آخر لا يدرى شيئا عن العمل ، مما يؤثر تأثيرا ضاراً بالإنتاج وكان المتبع قديما أن يدفع للعامل تعويضاً لحادث ما أو منحة لمرض أصابه مع فصله وسرعان ماتنبهت الشركات إلى أن ما يصرف على العلاج الصحيح لشفاء العامل بدون عاهة أو لرد كامل عافيته له قد لا يزيد على ما يصرف له كمنحة او تعويض بل قد يقل مع عودة العامل لعمله وما يتبع ذلك من استغلال الخبرة والمهارة المكتسبين نتيجة التدريب الطويل الأمد . لذلك لجأت الشركات الى مهرة الإخصائيين من أساتذة الجامعة وتعاقدت مع المستشفيات التى يعملون بها لإرسال الحالات التى قد يعجز طبيب الشركة عن منحها الرعاية التى تؤهل للشفاء . وأثبتت الأيام أن هذا هو الطريق الصحيح ليس فقط للوصول لنتائج حاسمة فى العلاج بل أيضا لتقصير مدة العلاج إلى أقل ما يمكن مما يعود على الشركة بأكبر فائدة خصوصا وأن العامل يعطى أجرة كاملة وهو تحت العلاج لمدة طويلة .

رابعا : البحث فى مسببات الحوادث والعمل على تفاديها .

ويكفى أن نقول أن نقطة من زيت النفط الخام على سطح أملس قد تسبب فى كسر عنق عظم الفخذ لمن ينزلق عليها وعلاج لا يقل عن ستة أشهر وقد ينتج عنها عاهة تدوم طول الحياة .

ولذا أرسلت الشركات البعوث إلى الخارج لتدريب خريجى الجامعات فى المصانع الكبيرة على تقصى أسباب الحوادث والعمل على تفاديها فضلا عن عقد اجتماعات دورية لبحث كل حالة مفردة أما دور الطبيب فليس بقاصر على وصف الإصابة وعلاجها وتقدير درجة العجز بل عليه أن يعدد الأسباب التى قد تؤدى إلى هذا النوع من الإصابة وربما استطاع أن يبين بالذات الحادث الذى نتجت عنه الإصابة ولهذا أهمية كبرى اذ كثيرا ماينكر العامل أو المشرف السبب الحقيقى لتفادى المسئولية .

وهناك الكثير من الأجهزة الواقية كالكمامات المختلفة الأنواع تبعاً لنوع الغاز المراد تفادى استنشاقه والأحذية المقواة بالحديد لوقاية القدم عند سقوط الأشياء الثقيلة والنظارات الملونة ضد الإشعاع والنظارات المحيطة بحجر العين للوقاية من تطاير الأجسام الصلبة والقفازات وغيرها مما لا يقع تحت حصر . ونتيجة لمجهود ضابط الأمان والطبيب أمكن تقليل الحوادث إلى عدد بسيط يدعو للإعجاب وكسبت الشركات مهارة العامل المدرب ووفرت الوقت الضائع وما يصرف على علاجه أو تعويضه وكسب العامل عمله وصحته ورزق من يعول .

خامساً : حملات مكافحة الأمراض المتوطنة والصدرية :

ليس الهدف الأسمى من الخدمة الطبية هو علاج الحالات الفردية إذ هذا أقل واجبات طبيب الشركة شأنا . بل الفحص الشامل للأصحاء والمرضى على السواء حتى يمكن اكتشاف البؤرة والقضاء عليها قبل استفحالها أو وقاية الصحيح مما قد يصاب به إذا ترك وشأنه .

ولبلوغ هـذا الفرض إستعنا بكليات الطب ووزارة الصحة فأرسلت البعوث من الإخصائيين فى الأمراض الطفيلية والمتوطنة وكذا الأمراض الصدرية إلى حقول البترول وأجرى فحص بول وبراز كل قاطن من موظفين وعمال وعائلاتهم حتى الأهالى أنفسهم وعولجوا بالأدوية المناسبة لكل مصاب . كما لقح من ثبت عنده وجود استعداد للإصابة بالدرن وبالطعم الواقى . كما عملت صور أشعة لصدورهم لاكتشاف المصابين بالدرن حتى الإصابات البسيطة والإفشاحات الخفيفة التى لا يستطيع الطبيب تشخيصها لعدم ظهور العوارض أو علامات استطاعت الأشعة أن تضع يد الطبيب عليها وبذا تمكنا من علاجها فى درجاتها الأولى وأصبح الشفاء ميسوراً ومنع انتشار العدوى من المريض إلى السليم ممكنا .

سادسا ـ الاهتمام بالطب الوقائى وعلم الصحة :

ليست مسببات الأمرض بأقل أهمية من مسببات الحوادث بل قد تفوقها ضررا وليس بخاف أن معظم التهابات العيون والدوستناريا بأنواعها والكثير من النزلات المعوية والتيفود تعتمد فى انتشارها على الذباب ولذا اعتبر العدو الأول ولم نتوان عن محاربته فى كل ميدان برز فيه وهو عدو ماكر يستطيع التكاثر فى أماكن لاتخطر على بال كأماكن التبرز الغير مستوفية للشروط الصحية وما يتناثر من الفضلات وروث البهائم والدواجن . ولم نتجه لمحاربة الذباب نفسه بمبيدات الحشرات العديدة وحسب بل قتلنا اليرقات فى مهدها بعد معرفة أطوار حياة الذبابة والفصول التى تتكاثر فيها وذهبنا فى ذلك مذهبا بعيدا حتى أننا عندما أدركنا غرام العمال بتربية الماعز وكانت تترك مرسله فى البيوت والدروب عملنا على جمعها فى مكان واحد حتى نتخلص من روثها بطريقة فنية قبل أن تصبح بيئة صالحة للتوالد .

وبادرنا إلى استخدام باحثة اجتماعية لتعلم العمال وعائلاتهم فوائد النظافة ونفعها العميم وطرق التربية الصحيحة للطفل والعناية بالحامل والمبادرة للعلاج قبل استشراء الداء .

سابعا ـ طرق الإسعاف الحديثة :

من المسلم به أن الدقائق الأولى بل أحيانا الثوانى الأولى بعد وقوع الحادث قد تعنى ضياع حياة المصاب إذا لم يبادر بإسعافه بالطرق الصحيحة . وكان المتبع فى الماضى إما نقل المصاب إلى مكان العيادة أو انتظار وصول الطبيب بعد أن يبلغ الضرر مداه . ولذ أقيمت نقط إسعاف فى أماكن متفرقة من الحقل أو الزبتية مع تدريب المشرفين الأذكياء على مايجب عمله فى كل حالة .

وتنقسم الحالات التى تحتاج للإسعاف السريع فى صناعة البترول إلى :

١ ـ الحروق سواء نتيجة نار أو مواد كيمائية أو ماء أو سائل ساخن .

٢ ـ الصدمة نتيجة سريان تيار كهربائى .

٣ ـ التسمم بالغاز .

٤ ـ انسكاب سائل حمضى أو قاعدى بالعين .

٥ ـ الكسور .

أما عن الحروق فقد وجد أن أفضل ما يعمل هو تغطية الحروق بثوب نظيف إن لم يتيسر الغيار المعقم كمنشفة لم تستعمل أو ملاءة غسلت حديثا وعدم تحريك المريض مع تدفئته حتى وصول الطبيب .

أما فى حالة الصدمة الكهربائية والتسمم بالغاز فالإسراع بالتنفس الصناعى فى الثوانى الأولى غالبا ما تعيد المصاب للحياة ، والطرق القديمة للتنفس الصناعى قد أثبتت فشلها إذ ربما استمرت العملية ساعة أو أكثر قبل أن يشهق المريض الشهقة الأولى . وليس هناك من يقوى على تحريك ذراعى المريض أو الضغط المتقطع المنتظم على صدره لهذه المدة ولذا استعنا عن ذلك بما يسمى بالمحفة المتأرجحة (Rocking stretcher) وهى محفة تتأرجح على حامل ويوضع المصاب عليها منكفئا على وجهه وليس على المسعف سوى تحريكها صاعدة هابطة حتى تأخذ الدورة خمس ثوان .

ومن المشاكل التى كانت تعترض الطبيب فى الماضى معرفة ما إذا كان السائل المنسكب فى العين حامضى أو قاعدى حتى يستطيع معادلته بغسيل للعين قاعدى إذا كان السائل المنسكب حامضيا والعكس، وقد توصلت المصانع بالخارج إلى تركيب غسول (Lotion) يعادل الحامض والقاعدة على السواء (Buffered) ووزعت زجاجات منه فى أماكن الإسعاف حتى يبادر أقرب شخص إلى المصاب إلى غسل عينيه بالمركب بدون أن يشغل نفسه بنوع السائل المنسكب وأمكن بهذه الطريقة إنقاذ العين من الدمار .

أما الإسعاف الأولى فى حالة الكسور فتحتاج لخبرة خاصة إذ لكل نوع طريقة تختلف عن الأخرى ولكن المبادىء الأساسية تتلخص فى عدم تحريك المريض وتدفئته .

وكثيراً ما يحتاج المصاب بالصدمة الجراحية نتيجة كسر أو حرق بليغ إلى إمداده بالبلازما فى مكان الحادث ولذا أعدت عربات الإسعاف بزجاجات البلازما مع الجهاز اللازم لتوصيلها إلى أوردة المريض .

وبهذه الوسائل البسيطة أمكن إنقاذ حياة الكثير من المصابين لمجرد تطبيق طرق الإسعاف الحديثة فى مكان الحادث مع تجنيب المريض حدوث الصدمة الجراحية بتدفئته وعدم تحريكه .

الأمراض الصناعية فى شركات البترول :

فطن المواطن العادى إلى أن أى صناعة لا بد أن تقترن بوجود أمراض صناعية كنتيجة لها وهو اعتقاد خاطىء من أساسه ولتنوير الأذهان يجب علينا تعريف المرض الصناعى والأسباب المؤدية له .

المرض الصناعى يتميز بعلامات وأعراض ثابتة فى كل حالة لا تتغير بتعداد الحالات نتيجة التعرض لمادة واحدة ، فإذا أمكن لمواد مختلفة إحداث أعراض وعلامات مشابهة لا تعتبر المرض صناعيا بل مهنيا ولا يضاح ذلك بقول أن التهاب الجلد قد تعرضه لمشتقات البترول كما ينتج عن استعمال مركبات الزينة أو أصناف الصابون المحتوية على نسبة كبيرة من الصوف ولا يمكن التفرقة بين الالتهاب الناتج عن هذا أو ذلك . أما تليف الرئة نتيجة استنشاق ذرات السيليكا الدقيقة الحادة فليس من المستطاع حدوثه من استنشاق أى ذرات أخرى، ليس هذا فقط بل كان كل عامل يتعرض لاستنشاق ذرات السيلكا لا بد أن يشكو من هذا المرض طال الزمن أو قصر وهذا هو المرض الصناعى، فهل هناك مركب واحد من مركبات البترول أو مشتقاته يمكن أن ينتج عن التعرض له مرض مهنى؟ الجواب بالنفى إلا فى حالة مركب واحد هو البيتومين (الاسفلت) إذا لمس الجلد مدة طويلة، ولم يحدث فى خلال الاثنى عشر يوما التالية أن رأينا حالة واحدة من تقرح الجلد أو تغيير خبيث به وربما كان السبب هو وقاية العامل بالقفاز أو عدم حاجته أبدا لملامسته .

أما المرض الصناعى الوحيد الذى قد يوجد فى معامل التكرير إذا لم تتخذ الاحتياطات الواقية فهو التسمم بالرصاص، ومع ذلك فلا علاقة له بالبترول إطلاقا إلا إذا خلط البنزين برابع كلورور الأثيل ولذا اتخذت احتياطات شديدة لدرجة أنه لم تعرف حالة تسمم واحدة فى معمل تكرير السويس .

أما التهابات الجلد (Dermtitis) فهو نتيجة إذابة الطبقة الدهنية الطبيعية بالجلد بمشتقات النفط إذا بلغ الإهمال بالعامل مبلغ غمس يديه فيها أو غسلها بها ولا يمكن التفرقة بينه وبين الالتهاب الناتج عن التعرض لأى سائل كيمائى آخر وقد اتبع طبيب المصنع طريقة لمعرفة المشتق المسبب للالتهاب وذلك بوضع رسم للعمل مبين فيه أماكن العمل المختلفة وكلما أبلغت له حالة من هذه الحالات غرس دبوسا فى المكان الذى يشتغل به العامل المصاب حتى إذا تجمعت معظمها فى منطقة واحدة ذهب للمكان بنفسه — وقد يكون الورشة أو الجراج أو أى مكان آخر — وأجرى تحقيقا دقيقا عما يتعرض له العامل وكثيرا ما يجد أن المادة المتسببة غريبة عن البترول فيعمل على تنقيته منه .

الرعاية الصحية والاجتماعية لعمال البترول

من ناحية الأمراض المهنية

للدكتور عبد المنعم عزت (مصر)

تحدث الأمراض المهنية فى صناعة البترول نتيجة للأسباب الآتية :

١ — استنشاق أبخرة البترول وما يحتويه من زيوت معدنية وزيوت طيارة .

٢ — إلتهابات الجلد نتيجة تأثره بما يحتويه البترول من زيوت معدنية والأنواع الخفيفة من زيوت التشحيم .

٣ — إمتصاص الجلد لبعض مركبات البترول وهذا قد لوحظ فى بعض الحالات .

٤ — التسمم من بعض المواد التى تضاف إلى البترول بعد صناعته أثناء عملية الحرق مثل رابع أثيل الرصاص .

٥ — التسمم من الغازات التى تخرج من الآبار أو تخزن فى القزانات وهى تحتوى على نسبة عالية من كبريتور الأيدروجين .

٦ — إلتهابات الجلد والعيون وأنسجة المسالك التنفسية نتيجة للملامسة أو استنشاق الأبخرة أو الأحماض التى تستعمل فى صناعة البترول مثل حامض الكبريتيك .

ويحدث التسمم من البترول على نوعين : ـ

(ا) التسمم الحاد : ويحدث نتيجة استنشاق أبخرة البترول المركزة فى جو مشبع بها كجو القزانات حيث لاتوجد كمية كافية من الأكسجين ، وأعراضه تشبه أعراض التسمم الكحولى فيصيب المصاب نوعا من الهياج العصبى ويفقد توازنه وسلامة تفكيره واتزانه وقد يقاوم من يحاول إخراجه من هذا الجو المشبع بالبخار السام كما يحدث إحساس بالضغط داخل الدماغ والشعور بالتعب وطنين بالأذنين ثم غيبوبة وقد يصاب بفقد مؤقت فى الذاكرة بعد زوال الغيبوبة وقد تتطور الحالة إلى جنون مصحوب بهياج وهلوسة .

(ب) التسمم المزمن : ويحدث نتيجة لاستنشاق كميات من الغازات على فترات متفاوتة وأعراضه .

أعراض عامة :

(١) فقر دم : دوار والتهاب مزمن بأغشية الأنف ، اتساع فى الحدقة ، ضعف عام بالعضلات .

(٢) الجهاز التنفسى : يتأثر من إستنشاق أبخرة البترول ويحدث نتيجة لذلك إلتهابات بالقصبة الهوائية والشعب مصحوب بسعال مزمن ونوبات إختناق تشبه نوبات الربو وقد وصفت بعض حالات سرطان الرئة نتيجة لامتصاص بعض أنواع البترول وما يحتويه من زيوت معدنية .

(٣) الجهاز الهضمى : ويصاب المريض باضطرابات فى الهضم وفقد الشهية ونوبات قيء ونوبات إسهال واضطرابات معوية .

(٤) العيون : ويحدث بها التهابات بالملتحمة وزيغ بالمقلة وتمدد فى حدقة العين وقد تصاب عضلات المقلة بشلل مما يحدث حولا وقد تكون الالتهابات شديدة الدرجة وقد تصل إلى درجة فقد الإبصار أو معظم إصابات العين تحدث نتيجة للإهمال وعدم العناية بنظافتها بعد التعرض لتأثير زيت البترول وأبخرته .

(٥) الجلد : وهى أكثر الإصابات بين عمال البترول وعلى الأخص إذا لم تتوافر وسائل النظافة والعناية الصحية بالعمال وهى تحدث نتيجة لملامسة منتجات التقطير وأهمها مايذوب فى حامض الكبريتيك من مركبات بترولية . وأما الزيوت المعدنية النقية فتحدث التهاباً بسيطاً فى الجلد وبعض البثور من نوع الاكنه ويصحبها عادة إحساس بأكلان فى الجلد .

أما الأنواع الخام من الزيوت فتحدث التهابات مزمنة مع تزايد فى خشونة الجلد أو تولد أنواع من السنط التى قد تتقرح بصورة مزمنة وقد ينتهى بعضها إلى السرطان الجلدى .

(٦) التسمم برابع أثيل الرصاص : يضاف رابع أثيل الرصاص إلى البنزين بعد تنقيته وذلك بأن يخلط به بنسبة ٢ سم/٣ فى كل جالون — ولما كانت هذه المادة شديدة الخطورة فقد اتفق دولياً على ألا تكون عملية الخلط هذه إلا بواسطة أجهزة مغلقة تماما ويجب أن تتم عملية الخلط بأن يسحب رابع أثيل الرصاص من خزان مقفل بواسطة خراطيم ومضخات أوتوماتيكية إلى قزان آخر محكم الغلق وتنظيم عملية فتح صنابير رابع أثيل الرصاص والبترول أوتوماتيكيا بواسطة منظمات خاصة حتى تتم العملية حسب النسب المطلوبة، وعلى الرغم من ذلك يجب على العامل الذى يقوم بمراقبة هذه العملية أن يرتدى قناعا واقيا وملابس واقية من رأسه إلى قدميه إذ أن هذه المادة قد تمتص من الجلد وتسبب تسمما يؤدى إلى الوفاة فى أغلب الأحيان . ويجب أن تخلع الملابس بعد ذلك فى غرفة خاصة وأن يقوم العامل بالاستحمام بالماء الساخن والصابون قبل أن يرتدى ملابسه العادية أما الملابس الملوثة فتطهر يوميا بعد خلعها ويجب أن يفحص هؤلاء العمال أسبوعيا فحصا طبيا شاملا بما فى ذلك تحليل الدم لمعرفة مبادىء التسمم من رابع أثيل الرصاص ومنعه من العمل وعلاجهم إذا ما اشتبه فى أنهم قد تأثروا به . وقد يحدث التسمم من هذه المادة أيضا بعد الخلط بالبنزين نتيجة لتعبئته فى صهاريج معدة للنقل سواء كانت صهاريج مركبة على سيارات أو قطارات أو براميل تعبئة عادية وعلى ذلك يجب أيضا أن تتم تعبئة البنزين المخلوط بهذه المادة أوتوماتيكيا أو تزويد من يقوم بها بنفس الملابس الواقية سالفة الذكر وأن تتم فى الهواء الطلق بقدر الإمكان .

الوقاية وما يجب اتباعه من وسائل صحية

علاوة على ماسبق ذكره من وسائل للوقاية من التسمم من رابع أثيل الرصاص يجب أن يزود عمال البترول بوسائل كافية للعناية بالصحة والنظافة الشخصية بصفة خاصة .

١ — منع ملامسة البترول الخام ومنتجاته كلما أمكن ذلك — إما باستعمال وسائل ميكانيكية فى التكرير والنقل والتعبئة أو بتزويد العمال فى الحالات الأخرى بملابس واقية لاينفذ منها البترول ومنتجاته على أن تكون ملابس كاملة بما فى ذلك القبعات والمعاطف والأحذية والنظارات والقفازات .

٢ — تزويدهم بوسائل النظافة الشخصية مثل الحمامات والماء الساخن والصابون، ويجب منع العادة السيئة التى يزاولها معظم عمال البترول من غسيل أيديهم بالبترول لتنظيفها بعد الفراغ من العمل إذ أن ذلك يؤدى إلى إزالة الطبقة الدهنية بالجلد التى تعتبر حامية له من أثر المواد الضارة بل يجب أن يقتصر التنظيف على الماء الساخن والصابون على أن تدلك الأيدى بعد ذلك بالفزلين أو أحد المراهم الواقية .

٣ — تزويد العمال الذين يستدعى الحال أن يعملوا داخل القزانات باجهزة وأقنعة للتنفس على أن يكونوا مزودين أيضاً بملابس واقية كاملة وأن يربطوا بالحبال ويقوم شخصان على إمساك أطراف الحبال خارج القزان لجذب من يصاب من العمال الذين بداخله على أن يكون من بخارج القزان مزودا احتياطا بأجهزة التنفس أيضا وإعداد اسطوانات للأكسجين فى مكان قريب لتنشيقه لمن يصاب بسرعة .

٤ — يجب أن تهوى جميع القزانات جيدا وأن يمرر تيار قوى من بخار الماء قبل أن يسمح لأحد بدخولها للإصلاح أو التنظيف .

٥ — العناية باستعمال مصابيح كهربائية آمنة داخل القزانات أو بجوار الآبار وذلك لأن الغازات المتصاعدة سريعة الاشتعال ويحدث الحريق لأقل شرارة أو لهب مكشوف فإن خطر الحريق لمن أشد الأخطار فى آبار أو أماكن تكرير البترول .

٦ — يجب التخلص من الغازات المتصاعدة بجمعها فى خزانات وضغطها بالماكينات ثم دفعها إلى أماكن بعيدة عن أماكن العمل إذا أريد استعمالها للوقود أو خلافه أو بطردها إلى الخارج فى أماكن بعيدة بواسطة مداخن عالية تشتعل فيها الغازات أثناء خروجها فتحترق وتتصاعد فى الهواء الطلق .

٧ — تزويد جميع أماكن العمل بوسائل إطفاء الحريق وتدريب فرق من العمال على ذلك وكذلك يجب منع التدخين بتاتا فى جميع أماكن العمل .

٨ — يجب منع النساء والأطفال من العمل فى هذه الصناعة وكذلك العناية بانتخاب العمال من الرجال الأقوياء ويجب ملاحظتهم بعد ذلك ومنع من يصاب بضعف أو فقر دم من الاستمرار فى العمل كما يجب ملاحظة أيدى العمال وعلاج من يظهر بيديه أو باقى جلده أى التهاب وكذلك منع من يوجد بجلده تشقق أو بثور من مزاولة العمل إلى أن يشفى .

٩ — العناية بالغذاء الذى يقدم للعمال فى أماكن العمل وإرشادهم إلى مايجب أن يتناولوه من أغذية صحية فى منازلهم لزيادة مناعتهم وتحسين صحتهم لمنع تأثرهم من المركبات السامة .

١٠ — إنشاء المطاعم التى يصرف بها الغذاء الصحى الكامل المناسب لحالة العمال .

١١ — إنشاء الحمامات والمغاسل ودورات المياه الكافية .

١٢ — إنشاء مساكن للعمال .

١٣ — العناية بتزويد العمال وعائلاتهم بالعلاج الطبى .

١٤ — العناية بالدعاية الصحية بين العمال وإنشاء فرق للإسعاف والتمريض منهم وإرشادهم بواسطة اللوحات والمحاضرات وأفلام السينما إلى أخطار أعمالهم ومايجب أن يتبع فى الأحوال التى يصابون فيها نتيجة للحريق أو الغازات أو المركبات الخطيرة .

مشاكل اجتماعية فى صناعة البترول

شرح موجز لأعمال لجنة البترول التابعة لهيئة العمل الدولية فيما يتعلق بألوان مهمة من المشاكل الاجتماعية فى صناعة البترول

للأستاذ ج . لوبر (هيئة العمل الدولية)

مقدمة :

لجنة البترول التابعة لهيئة العمل الدولية مكونة من ثلاث هيئات وهى تمثل عن كل من الحكومة وأصحاب العمل والعمال من الدول الأعضاء باللجنة . يوجد الآن ١٤ عضواً ممثلين من الأرجنتين — بورما — كندا — كولومبيا — مصر — فرنسا — إيران — العراق — المكسيك — هولندا — بيرو — انجلترا — الولايات المتحدة الأمريكية — وفينزويلا . وبجانب ذلك قدمت بعض الدول طلبات انضمام للجنة . كل دولة عضوة فى اللجنة تكون ممثلة بواسطة مندوبين اثنين عن الحكومة ومندوبين عن أصحاب العمل ومندوبين عن العمال وكذلك بمستشارين . ويحضر الاجتماعات أيضا ممثلون لهيئة الأمم المتحدة ووكالاتها المختصة وكذلك نقابات العمال وأمثالها المهتمة بعمل اللجنة . تعقد اللجنة اجتماعا كل عامين . وقد عقدت اللجنة إلى الآن أربع دورات ومن أهداف اللجنة الرئيسية الاشتراك فى المجهودات العامة لهيئة العمل الدولية للقضاء على الجهل والمرض والفقر فى العالم وتحقيق السلام عن طريق العدل الاجتماعى .

وتمكن اللجنة أثناء اجتماعاتها ممثلى الدول الذين سبق الإشارة إليهم من الاتصالات المختلفة التى تساعدهم فى أعمالهم وكذلك يتم تسهيل تبادل الآراء بين ممثلى الدولة الواحدة فيما يتعلق بمشاكلهم البترولية . كما وأن المناقشات التى تجرى فى اجتماعات اللجنة ينشأ عنها تعاون العمال وأصحاب العمل لتحسين الإنتاج وتطبيق التحسينات الاقتصادية والاجتماعية . وأخيرا فإن نتائج وقرارات الاجتماعات ربما يمكن تطبيقها مباشرة بواسطة الدول المهتمة كما وربما يمكن اندماجها فى التشريعات وأيضا يمكن اعتبارها توصيات تدخل فى عقود العمل الجماعية . وقد درست اللجنة بعناية على مستوى عالمى كثيراً من المشاكل المتعلقة بحالات العمل والسكن لعمال البترول ومن ضمن المشاكل المهمة التى درست هى المشاكل المتعلقة بالأجور وساعات العمل وعلاقات الصناعة والمعاونة العمالية ومنع الحوادث والتعليم والتدريب والسكن والصحة وباقى الخدمات الاجتماعية .

وفيما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية فإنه يتضح أهميتها عندما نعرف أنها نوقشت فى الاجتماعات التالية للجنة وهى الأول والثالث والرابع وقد اتخذت توصيات فيها . ولا يوجد متسع هنا لإيراد جميع الأشياء التى تمت ولكن على سبيل المثال سنذكر بعضها فيما يلى مع مراعاة أن الفروق فى الحالات الاجتماعية والاقتصادية بين الدول دخلت فى الاعتبار .

موضوعات عامة :

وقد تبين فى الاجتماعات أن من ضمن وظائف الدولة القيام بخدمات اجتماعية فى البلد مثل التعليم والصحة

وتخطيط المدن والسكن . ولكن فى حالات وجود مصانع البترول فى مناطق نائية أو صحراوية حيث لم تجد الحكومات الإمكانيات لإيجاد خدمات للمجتمع فإن معظم هذه الخدمات تقع على عاتق الصناعة نفسها لتقوم بها .

وقد عرف أنه يوجد مشكلتان رئيسيتان متعلقتان بموضوع الحالة الاجتماعية وهما : —

(١) إيجاد مستوى أو فى لأشياء مثل المسكن والصحة والتعليم (٢) مسؤولية تحقيق ونشر هذه المستويات فى بعض الدول نرى الحكومات أنه إذا كانت شركات البترول قد قامت بتكوين نفسها داخل حدود الدولة فان مسؤولية تقديم الخدمات المهمة تقع على عاتق الشركات نفسها . ولكن اعتقد أن الوقت قد حان لمعرفة أن العمال لهم حق المواطنين فى تبين الحكومات مباشرة هذه الخدمات المهمة لأية جماعة وفى الوقت نفسه نجد أن هذه المسؤولية تأخذ شكل التخطيط الطويل الأمد .

وقد شرحت وجهة نظرى أخر وهى أنه فى الوقت الذى لاترغب فيه الحكومات الديمقراطية عدم تحمل هذه المسؤليات فإنه يجب اعتبار وضع الدول المختلفة فى الصناعة فإن كثيراً من هذه الدول قد أحرز استقلاله أخيرا وكان يصعب فى الماضى التفرقة بين إدارة البلاد وشركات البترول وإن كثيرا من الحالات الموجودة الآن ترجع إلى قرارات أخذت فى الماضى عندما كانت حكومات الحاضر لايوجد لها أى صوت فى هذا الموضوع ، وزيادة على ذلك فإن هذه الحكومات لايوجد لديها ميزانيات كافية فى تحمل هذه الخدمات الاجتماعية فى أنحاء الدولة جميعها ويكون من المتعذر على الحكومة إذ القيام بمثل هذه الخدمات لطبقة واحدة فقط من السكان وهى طبقة عمال البترول قبل أن تكون فى موقف يسمح لها القيام بمثل هذه الخدمات لباقى عمال الدولة فى الميادين الاقتصادية المختلفة مثل عمال الزراعه الذين تقوم عليهم حياة هذه البلاد . وقد بينت أيضا وجهة النظر القائلة بأن شركات البترول فى كثير من البلاد المختلفة يمكنها المساهمة بدرجة كبيرة فى رفاهية الناس . وتوجد دول تنتج البترول ولكن لم يمكنها للآن تنويع مصادر الثروة لتحقيق مستوى عال لشعبها وقد اقترح أنه يمكن لمثل هذه الدول استخدام دخلهم من البترول فى تحسين حالة السكان الاقتصادية والاجتماعية .

الإسكان الدائم لعمال البترول :

أدخلت لجنة البترول فى الحسبان الحقيقة التى تبين أنه فى بعض حالات الإنتاج يتحتم وجود العمال فى مناطق نائية أو مختلفة وقد أخذ صاحب العمل على عاتقه إيجاد المساكن لهذه الطبقة من العمال وترى اللجنة إمكانية وجود جماعات جديدة تعيش فى هذه المناطق وذلك بمضى الزمن ، وإن فصل عمال البترول عن باقى المجتمع يغير كثيرا هذا المجتمع ونرى أن المساكن الوافية تساهم كثيرا لرفع مستوى العمال الصحى والمعيشى وكذلك رفع مستوى الإنتاج وأن وجود مثل هذه المساكن يشجع العمال على البقاء فى صناعة البترول . وقد اقترحت اللجنة بعض الاقتراحات مثل تعميم مستوى أوفى للسكن . . ألخ .

الطب الوقائى :

أدخلت لجنة البترول فى الحسبان رغبة أصحاب العمل — الهيئات غير الحكومية — المعاهد والهيئات الحكومية المركزية والمحلية فى تنسيق المعلومات والأعمال فى مضمار الطب الوقائى . وقد اقترحت اللجنة على الحكومات المهتمة وعن طريق هذه الحكومات إلى الهيئات الصحية ومعاهد الأبحاث وشركات البترول فى هذه البلدان أنه من المهم التشاور المستمر والتعاون بينهم فى الدراسات ومنع انتشار الأمراض وتحسين الوسائل الصحية بطريق عملى .

الخدمات الصحية :

أوضحت لجنة البترول الرأى القائل بأن الخدمات الصحية لعمال البترول وللمجتمع عامة يجب أن تتم عن طريق

الهيئات الحكومية أو عن طريق تعاون الحكومة مع الهيئات الأخرى وشركات البترول لدرجة يتم عليها الاتفاق بين هذه الهيئات جميعها . وقد تقدمت اقتراحات أخرى متعلقة بكفاية هذه الخدمات وإنشائها فى المناطق النائية وإدارة هذه الخدمات والتجهيزات اللازمة .

التربية :

بحث هذا الموضوع بمعرفة لجنة البترول من ثلاث دورات وقد وصلت اللجنة إلى تبنى عدد من النتائج التى أسفرت عنها أبحاثها . فأشارت إلى أهمية وجود تناسق فى الأهداف وتكامل فى التسهيلات التعليمية التى تقدمها شركات البترول مع برامج التعليم العامة التى تسير عليها الدولة .

وقد تضمنت توصيات اللجنة توصيات بشأن توفير التعليم الأولى وتيسير سبل تعليم البالغين وكذا منح وجبات غذائية إضافية فى المدارس ووجوب تهيئة المدارس بالمعدات الصحية المريحة وتوفير الخدمات الصحية ووضع برامج للمنح الدراسية .

الخدمات الاجتماعية فى علاقتها بخطط التموين والنقل للعمال والتسهيلات الترفيهية والجمعيات التعاونية

تبنت لجنة البترول مذكرة تضمنت هذه الموضوعات وأشارت إلى أن أهمية الخدمات الاجتماعية للعمال المشتغلين بصناعة البترول أصبحت واضحة ومتفقا عليها . وهذه الخدمات لها أثر فى رفع مستوى حياة العمال وبالتالى فى تحسين العلاقات الإنسانية والعلاقات العمالية أيضا . وزيادة شعور الشركات بمسئوليتها فى رفع مستوى حياة العمال الذين تستخدمهم أصبح أمرا شائعا فى صناعات البترول فى أغلب البلدان وهذا لا يعنى إغفال مسئولية الدولة عن تقديم المساعدات الاجتماعية لهؤلاء العمال عن طريق مؤسساتها الخاصة .

والخدمات الاجتماعية التى تقدمها الكثير من شركات البترول يمكن أن تكون بمثابة مرشد للشركات الأخرى التى لم تطبق نظم هذه الخدمات بعد .

وقد لاحظت اللجنة أن تقديم مثل هذه الخدمات الاجتماعية قد يختلف بالنسبة للذين يعملون فى صناعة استخراج البترول عنه بالنسبة للذين يعملون فى صناعات التكرير كما قد يختلف بين منطقة وأخرى كما وضعت اللجنة نصب أعينها الاختلافات الكبيرة فى طبيعة المشكلة بالنسبة للذين يعملون فى حقول البترول والذين يعملون فى مصانع التكرير عند وضع توصياتها .

وهذه التوصيات قد تعرضت للنقاط التالية ضمن أشياء أخرى كثيرة :

المقاصف والوجبات الغذائية :

مدى مسئولية شركات البترول — التموين بالمواد الغذائية — الملابس والأدوات المنزلية — . . . الخ العلاقة بين السلع اللازمة ومستوى معيشة العمال وعاداتهم ودخلهم . . . الخ :

الوسائل الصحيـــة :

مياه الشرب — التسهيلات لأعمال الغسل — الترتيبات الخاصة بتغيير وتجفيف الملابس .

تسهيلات فى وسائل النقل :

ضرورة تيسير المواصلات بمعرفة الشركات فى بعض الحالات — تسهيل الانتقال إلى المراكز التجارية

والترفيهية وأماكن العبادة — مستوى وسائل النقل — تكاليف النقل . . . الخ

التيسيرات الثقافية والترفيهية

التوجيه إلى ترقية مستوى الحياة — العناية بالارتفاع بالمستوى الأخلاقى لعمال البترول وتيسير سبل قضاء وقت فراغهم فى أشياء نافعة — إيجاد المعدات اللازمة لذلك — وتنظيمها . . . الخ

إدارة أعمال الخدمات الاجتماعية

إثارة الوعى بين العمال للمساهمة فى العمل — مؤهلات الموظفين المسئولين فى الدعاية الاجتماعية — الإرشاد . . الخ

الجمعيات التعاونية

جمعيات تعاونية للاستهلاك — تثبيت أسعار لوازم الحياة — المساعدات التى تقدمها الشركات البترولية — مسئولية العمال .

الارتقاء بالخدمات الاجتماعية

مسئولية شركات البترول والعمال وبقية أفراد المجتمع — موافقة الخدمات الاجتماعية لحاجة المجتمع — التعاون بين السلطات العامة والشركات .

لجنة فرعية خاصة

وسائل الإيضاح السمعية و البصرية

تمت الفهرسة بحمد الله

لجنة فرعية خاصة

١ — وسائل الإيضاح	للآنسة نسرين على أديب	(العراق)
٢ — السينما والوسائل الثقافية الحديثة فى خدمة المجتمع	للأستاذ غالى أمين	(مصر)
٣ — الإذاعة كوسيلة لإثارة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية	للأستاذ عزيز شلال	(العراق)
٤ — الإذاعة ودورها فى إثارة الاهتمام بشئون الرعاية الاجتماعية	للأستاذ حسنى الحديدى	(مصر)
٥ — الوسائل السمعية والبصرية مشاكل فى التطبيق	للأستاذ طاهر أبو زيد	(مصر)
٦ — موازنة بين الصحافة والوسائل السمعية والبصرية فى التعريف بشئون الرعاية الاجتماعية	للأستاذ محمد حمدى	(جامعة الدول العربية)

وسائل الإيضاح

للآنسة نسرين علي أديب (العراق)

تعريف وسائل الإيضاح :

وسائل الإيضاح عبارة ظهرت حديثا فى لغتنا العربية و تتردد على ألسنة طلاب ومعلمى المدارس كثيرا إذ أنهم أول من أخذ يستعملها وشعروا بضرورتها وأهميتها للتعليم ثم انتقلت إلى غيرهم فانتشر استعمالها فى مختلف المصالح والدوائر حيث شعر الجميع بأهمية وفائدة وسائل الإيضاح فى جميع النواحى التعليمية والتجارية .

وقد ظهر لى من تجاربى الخاصة واتصالى بمختلف الجهات أن عبارة وسائل الإيضاح غير مفهومة على وجهها الأكمل إذ أن البعض يعتقد أنها أفلام فقط والبعض الآخر يظن أنها صور أو مجسمات أو مواد فنية مصنوعة من قبل ذوى المواهب الفنية وقسم ثالث يعتقد أنها مواد ثمينة جلبت من الخارج وقسم رابع يعتقد أن فائدتها توضيح الدروس الصعبة ليس إلا . وهنالك من يستعمل هذه الوسائل لتزيين الصف وتجميله . والحقيقة بامكاننا (وإن كان من الصعب أن نعطى تعريفا دقيقا لأنها تحتوى على أنواع مختلفة) أن تعريفها شاملا بأنها : — جميع الوسائل التعليمية الحسية الموجودة فى المحيط والتى تكون فى متناول يد المعلم لاستعمالها كأداة تشويق وتفهيم حسب قابليات المتعلم وتوضيح فكرة معينة لمختلف الجهات حسب إدراكها وظروفها .

وبالرغم من كثرة تنوعها فبالاستطاعته تقسيمها إلى قسمين رئيسيين : —

الأول وسائل الإيضاح البصرية : التى تشمل المصورات والرسوم والخطوط البيانية والمجسمات والأفلام السينمائية غير المتحركة ورسوم الفانوس السحرى والمعارض . القسم الثانى هى وسائل الإيضاح السمعية وتشمل الأفلام المتحركة ومسجلات الصوت والراديو وغيرها . وإن أحسن الوسائل فائدة هى التى تكون سمعية وبصرية فى آن واحد

تاريخ استعمال وسائل الإيضاح :

وبالرغم من أن عبارة وسائل الإيضاح انتشرت وعرفت أهميتها وفائدتها فى الآونة الأخيرة فقد كان المربون القدماء يشعرون بأهمية وسائل الإيضاح فى التعليم واستعملوا ما كان متيسرا عندهم كالسبورة التى إذا ما استعملت بمهارة فهى من أحسن وسائل الإيضاح والتى باستطاعة المدرس الاستفادة منها برسم خطوط بيانية أو رسوم أو كتابة رؤوس أقلام وغيرها من الأمور التى توضح الدرس . والحقيقة أن استعمال السبورة يعود إلى زمن بعيد .

إذ أن أول من بشر ودعا إلى استعمال الوسائل الحية فى التعليم هو المربى جون كومينيوس (John Comminius) الذى عاش فى عام ١٥٩٩ — ١٦٧٠ وقدم أول كتاب مصور بعنوان (Corbis Picture) وكان يحتوى على صور مأخوذة من محيط الطلاب . وقد أكد بصورة خاصة على وجوب جعل التعليم متدرجا من السهل إلى الصعب ومن الأقرب إلى الأبعد ومن المعروف إلى المجهول .

وفى أواسط القرن الثانى عشر اكتسبت وسائل الإيضاح أهميتها العلمية بتأثير كل من باستلوزى (Pestulozzi) وفروبل (Froebel) اللذان كانا متأثرين بكتاب أميل (Emile) للفيلسوف جان جاك روسو (Jean Jock Rosseau) إذ أن باستلوزى أول من وجه اهتمامه إلى الرحلات المدرسية كوسيلة للتعليم التى تعتبر حتى هذا الوقت من أحسن

الوسائل التعليمية لإنها تفسح المجال للطالب بدراسة الأشياء على حالتها الطبيعية وتفسح له المجال بأن يتعلم بواسطة التجارب المباشرة . بينما فروبل اتجه بكليته إلى الألعاب وأظهر مدى فائدتها فى التعليم .

وبالرغم من أن الأثر الذى تركه هذان المربيان فى تغيير فلسفة التعليم فقد ظل التدريس محافظا على ما كان عليه فى السابق من جمود وتجرد . واقتصر استعمال الوسائل الإيضاحية على عدد محدود من المدارس ، ولعل السبب يعود إلى عدم إدراك الهيئة التعليمية لأهميتها وعدم تدريبهم على صنعها وكيفية استعمالها .

وفى أوائل القرن العشرين تكاتفت عوامل عديدة أدت إلى انتشار استعمال هذه الوسائل فى أغلب المدارس فى البلدان كافة . وأهم هذه العوامل هى : —

١ — تقدم الطباعة وانخفاض تكاليفها خصوصا فى طبع الصور وفى التلوين .

٢ — تقدم فن التصوير الفوتوغرافى .

٣ — تقدم الفن السينمائى .

٤ — انتشار النظريات الحديثة فى التربية وعلم النفس وتطبيقها فى التعليم .

٥ — الأثر الكبير الذى تركته الحرب العالمية الثانية حيث ظهرت الحاجة الماسة إلى استعمال وسائل الإيضاح وذلك : —

(ا) لتدريب المجندين على فنون الحرب .

(ب) لتدريب العمال والمستخدمين الذين حلوا مكانهم فى المصانع والمعامل على الأعمال بأسرع ما يمكن .

فوائد وسائل الإيضاح :

كل ذلك لفت نظر الهيئات التعليمية نحو أهمية هذه الوسائل فانصرفوا إلى إجراء تجارب وبحوث عديدة فى هذا الحقل وهم مستمرون عليها للتوصل إلى الأنواع المناسبة منها .

وكنتيجة لهذه البحوث ظهرت الفوائد التالية لاستعمال وسائل الإيضاح :

١ — أنها تبسط المواضيع وتجعلها أكثر فهما لا بالنسبة للطلاب الأذكياء فقط بل بالنسبة للطلاب المحدودى الذكاء .

٢ — أنها تجعل التعليم أسرع مما لو كان بدون استعمالها .

٣ — أنها ترسخ المعلومات وتبقى فى ذاكرتهم مدة أطول .

٤ — أنها تشوق المتعلم إلى الدرس وتحفزه إلى تتبع الموضوع بلذة وشوق أكثر .

٥ — أنها تساعد على فهم الموضوع بصورة كلية وربط فروعه بعضها ببعض .

٦ — أنها تساعد على إقناع المتعلم بالفكرة الجديدة وبذا ينبذ ما جبل عليه من تقاليد .

وهكذا أصبح استعمال وسائل الإيضاح حقيقة معترف بها من الجميع ومبنية على أسس تربوية وسيكولوجية ثابتة وفى مقدمة هذه الأسس النظرية القائلة (التعليم بواسطة العمل) والتعليم بأكثر من حاسة واحدة .

مجال استعمال وسائل الإيضاح :

وقد أدركت المؤسسات المختلفة هذه الفوائد فأخذ انتشار استعمال هذه الوسائل فى نطاق واسع من قبل كل من يريد أن يوضح أو ينشر فكرة أو معلومات معينة . فمثلا أن أصحاب المصانع استعملوها للدعاية لمنتوجاتهم والمؤسسات

الحكومية استعملتها للدعاية لأعمالها، وفى التعليم انتشر استعمالها سواء فى المدارس أو فى تعليم الكبار فى مراكز التربية الأساسية وغيرها من المحلات .

إن المصانع فى الغرب تصرف مبالغ غير قليلة من المال فى عمل وسائل الإيضاح للدعاية لما تنتجه وهم يصرفون ذلك برحابة صدر لأنهم على ثقة تامة من أن هذه الأموال سترجع إليهم مضاعفة .

وهناك عدد كبير من المصانع تضع وسائل إيضاح خاصة للتعليم سواء كانت أفلام أو مصورات أو معارض وترسل مجانا إلى المدارس وأن معظم هذه المصانع تستخدم الاختصاصيين فى التربية وعلم النفس لدراسة مناهج المدارس المختلفة ولعمل وسائل إيضاح عما تحويه هذه المناهج التى ترتبط مواضيعها فيما تنتجه المصانع كمصانع السكر والمنسوجات وغيرها .

والحكومات كثيرا ما تستعمل وسائل الإيضاح لبث الدعاية فى البلاد الأجنبية كعرض بعض المصورات أو المجسمات أو الأفلام فى مؤسساتها الخارجية لتبين مظاهر التقدم التى قطعتها بلادها فى مضمار الحضارة .

والحقيقة أن البلاد العربية بحاجة ماسة إلى الدعاية من هذا النوع وأنه لمن السهولة بمكان الحصول على كثير من نواحى التقدم التى يمكن عرضها فى البلاد الأجنبية .

ونستطيع أن نتصور مبلغ الدعاية الذى يمكن أن تحصل عليها بلادنا العربية فيما لو قامت كل مؤسسة من مؤسساتنا العربية فى الخارج بعرض نماذج عما تقوم به حكوماتنا العربية فى مختلف نواحى الحياة كتقدم المعارف والزراعة والصناعة والتجارة والبناء وغيرها .

إن الحقل الذى يجب أن نهتم به فى استعمال وسائل الإيضاح هو حقل التربية والتعليم سواء فى تعليم الصغار أو الكبار من الأميين أو الذين كسبوا قليلا من التعليم .

إذ كما لا يخفى على أحد أننا نلاقى فى بلادنا العربية مشكلة عامة وأعنى بها ضرورة محاولتنا رفع المستوى الصحى والاجتماعى والاقتصادى وللوصول إلى هذه الغاية يجب تزويد الشعب بما يحتاجه من معلومات عامة بصورة غير مباشرة وذلك بإعطاء أطفاله الذين فى المدارس معلومات تطبيقية، على أنه من المفيد جداً وللحصول على ثمار بسرعة أكثر يستحسن الاتصال مباشرة بالكبار وإعطاؤهم المعلومات اللازمة .

ولا شك أن هذا أمر صعب إذ أن الأمى الذى يصل إلى سن معينة من الصعوبة أن يتقبل أو يقتنع بآراء وأفكار ومعلومات جديدة تخالف ما تعود عليه .

ومن المؤسف جداً أن يكون معظم كبارنا هم من الأميين والذى فات تعليمهم . ولذلك نحتاج إلى الطرق المشوقة والملذة التى تحثهم على التعليم بشوق زائد وهذا لا يمكن أن يتم إلا بواسطة استعمال وسائل الإيضاح بطريقة صحيحة .

وهذا يشبه إلى حد ما الدواء الذى يقدم إلى الطفل ويمتنع من تناوله لجهله فائدته ولهذا يضطرنا إلى تغليفه بطبقة سكرية تسهيلا له لقبوله الدواء . وهذا ما تفعله وسائل الإيضاح فى إعطاء المعلومات الصعبة للكبار .

الأسس الصحيحة لاستعمال وسائل الإيضاح :

وهنا نجابه مشكلة أخرى ألا وهى كيفية استعمال وسائل الإيضاح بطريقة صحيحة وبمهارة . إن الكثير من المعلمات والمعلمين يستغربون من عدم حصولهم على نتيجة مرضية لجهودهم فى التـــدريس بالرغم من استعمالهم وسائل الإيضاح .

والحقيقة أن هذا يرجع إلى جهلهم الطرق الصحيحة والأسس التربوية والنفسية التى يبنى عليها استعمال وسائل

الإيضاح، وفيما يلي أثبت أهم الإرشادات التي يجب مراعاتها من قبل من يروم استعمال هذه الوسائل ليحصل على نتائج مرضية وجديدة :

١ — يجب مراعاة اختيار أنواع وسائل الإيضاح وتكييفها حسب مستوى ذكاء وقابليات المتعلم ومعلوماته وتجاربه السابقة .

٢ — كلما كانت وسيلة الإيضاح أقرب إلى الحقيقة كلما كانت فائدتها أكثر .

٣ — إن استعمال وسائل إيضاح عديدة في آن واحد تؤدي إلى اضطراب المتعلم وتقلل من أهميتها وفائدتها التربوية .

٤ — إن عرض وسائل الإيضاح على المتعلم غير كاف وإنما يجب استعمالها مباشرة وبصورة فعالة كقسم من الدرس .

٥ — ومن المهم جداً أن تكون وسائل الإيضاح المختارة صحيحة من الوجهة العلمية .

٦ — يجب أن نحارب الفكرة السائدة عن وسائل الإيضاح وخاصة عن الأفلام والرحلات من أنها وسائل للهو والتسلية خاصة وأنها من السهولة بمكان أن تكون كذلك فيما إذا أسيء استعمالها ولذا يجدر بالمعلم أن يتدارك ذلك بتحضير الطلاب وتهيئتهم للمناقشة فيما تعلموه واستفادوه منها .

٧ — ويجب على المعلم أن يكون على علم باستعمال أنواع وسائل الإيضاح المختلفة وألا يستعمل وسيلة واحدة بصورة مستمرة . لأن لكل وسيلة فائدتها بالنسبة لمختلف الظروف التعليمية .

٨ — ويستحسن بالمدرس أن يختار وسائل الإيضاح الرخيصة والمتوفرة محليا على ألا يتعارض والفوائد العلمية المرجوة منها .

٩ — ويحتم الواجب أن يعرف المعلم كيفية إعداد بعض الوسائل بنفسه ، كالمصورات والمعارض ومناهج الإذاعة والتمثيليات وسلايدات الفانوس السحري وألواح جوفية .

١٠ — من الضروري أن تكون الوسائل المختارة حاضرة وجاهزة عند الحاجة إليها بدلا من إعدادها آنياً في وقت حاجتها .

ما قامت به وزارة المعارف العراقية في هذا الحقل :

ولا شك أن كل بلد من بلادنا العربية قد قام بنشر فكرة وسائل الإيضاح وسعى لتعميمها بين هيئاته التعليمية بمختلف الطرق . ومن المهم أن تتبادل الآراء حول ذلك لكي يستطيع كل بلد أن يستفيد مما توصل إليه البلد الآخر . وعلى سبيل المثال أذكر بصورة مختصرة أهم ما قامت به وزارة المعارف العراقية في هذا الموضوع . ويمكنني أن أقسم هذه الأعمال إلى ثلاثة أقسام :

١ — لقد شعرنا بضرورة تدريب أعضاء الهيئة التعليمية على كيفية استعمال وسائل الإيضاح وصنع القسم الممكن عمله من المواد المتوفرة محليا والرخيصة الثمن دون الاعتماد الكلي على النماذج المستوردة من الخارج والتي تكلف مبالغ كبيرة ويصعب تزويد كافة مدارسنا بها وخاصة وأن عدد المدارس بازدياد مستمر . ولهذا قمنا بما يلي :

(أ) جعل درس وسائل الإيضاح من ضمن منهج دور المعلمات والمعلمين الابتدائية ووضع المقررات الخاصة بذلك .

(ب) فتح دورة في الدجيلة لمعلمي مشروع مركز التربية الأساسية . وفي هذه الدورة تعلم المدرسون عمل عدد كبير من الوسائل وشعروا بفائدتها وكيفية استعمالها .

(ح) فتح دورة فى بغداد أطول مدة وأوسع من الدورة الأولى اشترك فيها معلمون ومعلمات من جميع أنحاء العراق وتعاون على التدريس فى هذه الدورة الكثيرون من الخبراء والاختصاصيين وبهذا تمكنا من تزويد المشتركين بكثير من المعلومات والمعارف وبأحدث الأساليب عن وسائل الإيضاح .

(ى) قام المشتركون أثناء الدورة بعمل الكثير من وسائل الإيضاح كل حسب اختصاصه وقابلياته مما شجعنا على إقامة معرض يحتوى بالإضافة إلى ما عمل فى الدورة أحسن ما ابتكرته الهيئة التعليمية خلال السنة الماضية .

(ه) تشجيعا للمعلمين ابتاعت وزارة المعارف أحسن هذه الوسائل ووزعتها على المدارس المختلفة كنماذج يعمل على غرارها .

(و) أقامت المدارس فى جميع أنحاء العراق معارض لوسائل الإيضاح المصنوعة من قبل الهيئة التعليمية تحت إرشاد ومراقبة المعلمين الذين درسوا فى الدورة التى ذكرناها سابقا .

(ز) تشجيعا للمعلمين منحت الوزارة الجوائز لأحسن المعارض .

٢ — الاستغناء عن وسائل الإيضاح الأجنبية التى من الممكن عملها بالعراق بنفس المهارة والاتقان . ونجحنا بعمل الوسائل التالية :

(ا) مجسمات مختلفة لدروس العلوم .

(ب) خرائط مجسمة .

(ح) مصورات فى مواضيع دروس الأشياء للدراسة الابتدائية .

(ى) أدوات مختلفة لشرح دروس الحساب والهندسة فى المدارس الابتدائية .

(ه) استغلال الألعاب المتوفرة فى السوق المحلية والتى تشرح بعض النظريات العلمية .

(و) وسائل إيضاح متنوعة خاصة فى تدريس القراءة والحساب فى الصفوف الأولية .

٣ — وسائل الإيضاح المستوردة من الخارج .

أما بالنسبة لهذه الوسائل التى لا يمكن الاستغناء عنها بأى حال من الأحوال فقد لوحظ فى شرائها أن تكون من أحسن الأنواع وأحدثها وملائمة لمدارسنا ومحيطنا ولتحقيق ذلك عملنا على مايلى :

(ا) الاتصال بالشركات والمفوضيات المختلفة لمعرفة الوسائل المصنوعة فى بلادهم .

(ب) أعداد مجموعة من الكتلوجات للإفادة منها عند الحاجة .

(ح) تشكيل الكثير من اللجان المختلفة لدراسة حاجة المدارس على اختلاف مراحلها وأنواعها .

(ى) فتح دورة لتدريب المدرسين على كيفية استعمال أدوات المختبرات والمحافظة عليها .

هذه لمحة مختصرة عن أهمية وفائدة وسائل الإيضاح وعن مدى اهتمام وزارة المعارف بها وعما أنتجناه من أعمال ومشاريع خلال السنتين الماضيتين .

ضرورة إنشاء مركز لوسائل الإيضاح :

ان إدارة وتنظيم مشاريع وسائل الإيضاح فيها الكثير من الصعوبة لأنها تحتاج إلى جلب وشراء وعمل أنواع مختلفة من وسائل الإيضاح وتوزيعها على الجهات المختلفة وتحتاج إلى الاستعانة بالكثير من الاختصاصيين وتدريب

الكثير منهم على كيفية استعمال والمحافظة على وتصليح العدد الكبير منها . وبنفس الوقت أن هذه الأدوات يحتاج جلبها من الشركات والبلاد المختلفة الكثير من الجهود والمعرفة .

ولتنظيم كل هذه الأعمال المختلفة ولضمان استمرارها من الضرورى تركيز هذه المشاريع بإنشاء مركز خاص بوسائل الإيضاح وكلما كان مجال عمل المركز أوسع كان أنجح من الناحية الاقتصادية وذلك للأسباب التالية :

١ — الاقتصاد فى الجهود المصروفة حيث يستطيع المركز أن يوحد جهود العاملين فى هذا الحقل .

٢ — أن الكثير من الأدوات والوسائل من الممكن شراؤها بأقل سعر إذا كانت الكمية أكبر .

٣ — أن هناك الكثير من الشركات على استعداد للقيام بطبع أو عمل مصورات أو خرائط أو ما شابه ذلك باللغة العربية إذا كان العدد المطلوب بكمية كبيرة .

ولهذه الأسباب ولتماثل مشاكلنا وحاجاتنا لوسائل الإيضاح فى جميع البلاد العربية أرى من الضرورى جدا تأسيس مركز واحد للبلاد العربية جميعا لسد حاجة جميع المدارس والمؤسسات التعليمية وغير التعليمية من وسائل الإيضاح . وعلى هذا المركز أن يكون له فروعا فى كل بلد من البلاد العربية وأن يزود كل فرع بالاختصاصيين والمرشدين لينتشروا فى جميع أنحاء البلاد العربية لإرشاد الهيئة التعليمية وتسيير وتحقيق خطة هذا المركز، ومن واجبات هذا المركز :

١ — إعداد جميع وسائل الإيضاح التى تحتاجها البلاد العربية وأهمها :

(ا) مصورات لجميع النواحى التعليمية فى جميع المواضيع .

(ب) تحضير وإعداد بعض الأفلام المتحركة والصامتة .

(ح) إعداد مناهج تعليمية للاذاعة .

(ى) مجسمات مختلفة .

٢ — إعداد نشرات خاصة بأحدث الطرق التربوية لاستعمال هذه الوسائل .

٣ — الاتصال بالشركات الأجنبية لاختيار الوسائل والأدوات التى تحتاجها والملائمة للبلاد العربية .

٤ — إقامة معارض متنقلة تحتوى على وسائل الإيضاح الممكن صنعها من المواد المتوفرة محليا وفى مواضع مختلفة لمشاهدتها من قبل أعضاء الهيئة التعليمية وللقيام بعمل وسائل على غرارها .

٥ — فتح دورات خاصة لتدريب المعلمين من جميع أنحاء البلاد العربية لتحقيق مايلى :

(ا) عمل وسائل إيضاح من المواد المحلية الرخيصة المتوفرة فى محيطهم كى يعوضوا عن استيراد الوسائل المماثلة من البلاد الأجنبية الباهظة الثمن .

(ب) إرشادهم إلى كيفية المحافظة على مافى مدارسهم من وسائل إيضاح أجنبية ثمينة .

(ح) تزويدهم بأحدث النظريات التربوية والسيكولوجية حول استعمال وأهمية هذه الوسائل .

(ى) عند الانتهاء من تدريبهم بالإمكان الاستفادة منهم كمرشدين للمعلمين الآخرين فى عمل واستعمال وسائل الإيضاح .

٦ — يجب أن يكون لهذا المركز الإشراف على جميع ماتنتجه الهيئات التعليمية فى مختلف الأقطار العربية واختيار مايتفق وأسس التربية الحديثة وتعميمه على البلاد الأخرى .

٧ — وأخيرا يجب أن يكون فى هذا المركز الكثيرون من المتخصصين الذين يكونوا على استعداد لتلبية طلبات المؤسسات الحكومية وغير الحكومية فى إخراج أفكار أصحابها إلى حيز الوجود .

الخلاصة :

إن وسائل الإيضاح هى كل مافى المحيط الذى من الممكن استغلاله لتوضيح أو إبراز فكرة ما كما وأن فوائدها ثابتة ومعترف بها ويمكن استعمالها فى جميع النواحى والمجالات المختلفة فيما إذا استعملت بطرق صحيحة .

وإدارتها وتنظيمها تحتاج إلى ترتيب وتركيز ولهذا اقترح إنشاء مركز عام للبلاد العربية يتسلم مسؤولية دراسة وتنظيم وتوزيع وسائل الإيضاح لمختلف الجهات .

السينما والوسائل الثقافية الحديثة فى خدمة المجتمع

للأستاذ غالى أمين (مصر)

عندما نتحدث هنا عن الثقافة لانعنى التدريس ، لأن المعلومات وحشو أذهان الناس بها أمر تافه بالنسبة إلى التثقيف الذى يصل إلى وجدان الإنسان ويكون شخصيته .

فالتدريس دون التثقيف لايفيد المواطن إلا كما يفيد القردة تدريبها على الحركات الهزلية، بل لعله ضار بالسلام الذهنى والاتزان الفكرى للشخص لأنه كثيراً مايربكه ويجعل من الصعب عليه أن يتلاءم مع البيئة القائمة التى تدين بمبدأ المباراة . فالمدارس عندما تسعى فقط إلى محو الأمية بين طلابها وتفشل فى إعداد طلابها لمواجهة الحياة عن طريق تكوين شخصياتهم الحرة التى ترحب بتحمل المسئوليات وأن تكون موطنا للتقدم الاجتماعى وتسعى إلى رفع المستوى الاقتصادى للأمة .

وإذا تركنا المدرسة لنتحسس واجبات الهيئات التى تشرف على الثقافة العامة للشعب لمنهم خارج جدران المدارس لرأينا أن من ألزم واجباتها أن تهيء أفراد الشعب ليصبحوا مواطنين نافعين كأن تعرفهم واجباتهم الاجتماعية وأن ترشدهم إلى الإلمام بتاريخ قراهم ومدنهم ومديرياتهم وبلدهم وأن يتفهموا كل مايخص المحاصيل الزراعية التى يباشرونها وطرق نموها وحمايتها وتصريفها . وأن يمارسوا الصناعات ويعملوا على تصنيع الريف وأن يتبينوا عادات الهيئة الاجتماعية وتقاليدها ونظم الأداة الحكومية ونفعها لهم .

والتثقيف الشعبى يجب أن ينقسم إلى شعبتين : الأولى تختص بمن يعرفون القراءة والكتابة ويرغبون فى الاستزادة من المعارف ، والشعبة الثانية تعمل مع الأميين الذين لم ينالوا قسطا ما من التعليم . ومع هؤلاء لاينبغى أن نضيع الوقت فى تعليمهم القراءة والكتابة بل نسعى إلى التثقيف العملى الذى يرفع من مستواهم الاقتصادى والاجتماعى والصحى .

ومن واجبات الشعبة الأولى التى تتصل بمن يعرفون القراءة والكتابة أن تنشيء مجلسا أعلى تشترك فيه الجهود المبعثرة لوزارات المعارف والشئون الاجتماعية والزراعة والصحة الإرشاد القومى والجامعات لرسم الخطط وتحديد الأهداف حتى لا تتعارض فتتثاقل ومن ثم تتلاشى .

وللجامعات والجامعة الأزهرية أن تنشيء أقساما تقف مع أقسام الجامعة الشعبية لتعليم الكبار فى مختلف المديريات ويتردد عليها أساتذتها من القاهرة والإسكندرية ليلقوا على طلابها محاضراتهم التى تؤهلهم للحصول على الشهادات التى تمنح فى الجامعات فى القاهرة والإسكندرية دون أن يتركوا مديرياتهم وأعمالهم .

وللمجلس أن يستغل الوسائل الثقافية الحديثة فينظم برامج عامة للمحاضرات وللسينما الثقافية والإذاعة التعليمية وللمعارض المتنقلة وللرحلات وللدراسات الصيفية وللمعسكرات والمخيمات . وأن يضطلع بطبع النشرات والدوريات والمجلات والكتب التى تصل به إلى الأهداف المرسومة. وأن ينظم دعوة ثقافية بواسطة طلاب الجامعات الذين ينتشرون أثناء العطلة الصيفية فى القرى فيتحدثون إلى مواطنيهم عن التطورات الدولية والاكتشافات العلمية والتقدم الاجتماعى والوقاية الصحية والعناية بالمحاصيل والأراضى الزراعية وتحديد الأهداف القومية . وأن ينشيء مكتبات عامة يكون

فى مقدورها أن تمد القرى بالوحدات المتنقلة بالكتب التى تعرف المواطن ببلده وبالعالم المتمدن . وفى هذه المكتبات تتكون البؤرة الثقافية بوسائلها من أفلام ثقافية وأجهزة للإذاعة ونشرات ورسوم ولوحات تعمل عملها فى البيئة فتجسم للناس الكلمات والأفكار وترسلها إلى حسهم فترسخ فى أذهانهم .

ويجب أن تحقق سياسة تثقيف الكبار أمرين أولهما الفائدة الشخصية المرتقبة لمن سيسلك سبيل هذا النوع من التثقيف والثانى مساهمة الفرد فى النفع الذى سيعم المجتمع الذى يجب أن يفيد من مثل هذه المشروعات . وهنا يجب أن يراعى بدقة بالغة ألا يطغى النفع الشخصى للفرد على البذل لرفع شأن المجتمع والدولة .

ولذلك يجدر بنا تحديد هدف ظاهر لبرنامج تثقيف الكبار تسير بموجبه مشروعات التنظيم والتنسيق والتنفيذ . ففى الولايات المتحدة الأميركية صار هدف تثقيف الكبار « معاونة المواطن على معاونة نفسه » وذلك بتعريفه لحقوقه وواجباته ودفعه ليعيش فى سلام مع نفسه ومع من يحيطون به . فإذا شعر أنه ساهم بنجاح فى حل مشاكله الخاصة فسيزداد تحمسا ورغبة فى السعى لحل مشاكل المجتمع الذى يعيش فيه . والوصول إلى هذا الهدف يستدعى التحايل بوسائل شتى على تحقيقه . فليس هناك طريق ممهد منبسط ينتهى إلى الغاية المرجوة ولكن إذا حدد الهدف بوضوح وإذا اقتنع المواطن بقيمته ونفعه سهل الوصول إلى هذا الهدف .

أما مدير مؤسسات تثقيف الكبار فى أميركا التى تشرف على ثقافة ٢٢ مليون مواطن وتنفق فى هذا السبيل ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار سنويا فقد قال « يجب أن تكون سياستنا إطلاق حرية المواطن من الضغط الحكومى ومن القيود الاقتصادية وتدريبه على التذوق الفنى للحياة وتقدير الموسيقى والمسرحيات والاستمتاع بأوقات الفراغ وفوق كل هذا محاربة الشعور بالفشل فى الحياة .

وقد انهار الاعتقاد القديم الذى كان يقول أن العلم لصغار السن فقط وأن الاستعداد للتعليم ينتهى بانتهاء العشرين عاما الأولى وأن الشهادة الجامعية هى نهاية مرحلة التحصيل فقد أثبت علماء النفس أن التعليم ميسور إلى سن الخمسين وجائز بعد الخمسين

ونعود إلى تكوين هذا المجلس فنقول أنه يجب ألا يكون مركزيا بل يؤلف من عدد من المجالس الإقليمية المستقلة تتصل بالمركز الرئيسى للاتفاق على سياسة عامة . وهو فى الأقاليم يضم ممثلين لمختلف المهن والهيئات والمؤسسات والمعاهد ويشرف على دراسة علمية دقيقة للمجتمع الذى يشمله ويتعرف على حاجياته ويحصى وسائله ويسعى إلى تعاون المكتبات والمدارس والمساجد والكنائس والجمعيات والهيئات والأندية والمركز والمؤسسات المختلفة فى التكتل لتحقيق الأهداف التى ستحدد .

وسيقتصر عمل هذا المجلس على وضع السياسة العامة وعلى تنسيق الجهود وبذل النصح ومعاونة الهيئات على تنظيم برامجها، وهذه الهيئات تنحصر فى دور النشر والصحافة والسينما والإذاعة (وقريبا التلفزيون) والمعارض والمتاحف وأقسام الجامعة الشعبية وغيرها . ولدينا الأرقام التى تدل على مدى قوة هذه الوسائل فى تكوين الرأى العام الأميركى واستغلالها فى تثقيف الكبار إلى أقصى الحدود نسردها على سبيل المثال .

فقد دلت إحصاءات معهد جالوب أن ٥٠ ٪ من الأميركيين يواظبون على قراءة الكتب و ٧٥ ٪ على قراءة المجلات ولكن ٩٧ ٪ من السكان يوالون الاطلاع المنتظم على الجرائد اليومية ولتبيان انتشار أثر الصحافة يجب أن نذكر أن معدل عدد النسخ التى تطبع من الكتاب الرائج فى أميركا هو ٨٠٠,٠٠٠ نسخة أما الجرائد فتطبع كل

من الريدرد ايجست والأميركين الأسبوعية وهذا الأسبوع ما بين ٧,٠٠٠,٠٠٠ و ١٠,٠٠٠,٠٠٠ نسخة .

وتطبع كل من مجلة لايف والسيدات والمنزل ما بين ٤,٠٠٠,٠٠٠ و ٧٠٠٠,٠٠٠ نسخة وتطبع كل من مجلة السبت المسائية وزميلة المرأة المسائية وماكول وبارید ما بين ٣,٠٠٠,٠٠٠ و ٤,٠٠٠,٠٠٠ نسخة أما المجلات التى تطبع ما بين ٢,٠٠٠,٠٠٠ و ٣,٠٠٠,٠٠٠ فلا حصر لها منها كوليرويوم المرأة والتدبير المنزلى ومنازل وحدائق أحسن وجريدة القرية والفلاحة والبيت الأميركى وكورنت والدولية والجنتلمان وغيرها .

وهناك معقبون سياسيون يكتبون مقالاتهم فى أكثر من جريدة تظهر فى وقت واحد مثل «ولتر ونشل» الذى يقرأه ٢٥ مليون قارئ يوميا و «ولتر ليمن» وله عشرة ملايين قارئ و «ستروك بجلر» وله عشرة ملايين قارئ و «دورثى تمسون» التى زارت مصر مرارا وصديقة العرب ولها تسعة ملايين قارئ .

وقد بلغ ما يوزع يوميا على القراء الأميركين ٤٥,٧٧٢,٩٣٧ من الصحف تصدرها ١٩٩٨ جريدة يومية و ١٠,٧٩٦ مجلة أسبوعية أو شهرية أو دورية .

ومن هذا نرى الأثر الكبير الذى تستطيع هذه الوسيلة أن تحدثه فى الحياة الثقافية فى أميركا أو فى أى بلد آخر . والصحافة فى مصر قد تقدمت نحو مستوى الكمال بخطوات سريعة وهى من حيث تعدد الألوان ومن حيث الإخراج الصحفى والتنويع تعد فى المقدمة وهى وسيلة تستطيع أن تساهم بنصيب كبير فى تكوين المواطن الصالح من حيث الرقى الاجتماعى والرفاهية الاقتصادية والتقدم الثقافى .

ونحن إذ نضرب الأمثال بأثر الوسائل الثقافية الحديثة فى الحياة الاجتماعية فى أميركا نرى فى الولايات المتحدة البلد المثالى الذى اهتم بتثقيف الكبار عاملا على رفع المستوى الاجتماعى للبلاد عن هذا الطريق . وللسينما هناك أثر بالغ فى الثقافة الأميريكية ففيها اليوم ٢٢,٠٠٠ دار منتشرة فى ١١,٦٠٠ مدينة وقرية يؤمها ٩٥,٠٠٠,٠٠٠ متفرج يعرض فيها ٢٩,٠٠٠ ميلا من الأشرطة السينمائية سنويا . ومن هذا نرى أن تفشى هذه الوسيلة بين المواطنين يجعلها وسيلة جبارة يمكن استغلالها نحو رفاهية الشعب اجتماعيا .

وأثر الراديو لا يقل عن أثر السينما إن لم يزد ويوجد فى أميركا اليوم ١٤٨٠ محطة ذات موجات مذبذبة و ٣٨٣٠ محطة ذات موجات مستمرة ثمنها ١٢٠ مليون دولار وبها سبعون مليون جهاز راديو أى ما يكفى ٩٦٪ من الأسر الأميركية . وكان متوسط الوقت الذى تصرفه الأسرة الأميركية بجوار الراديو يوميا ما يقرب من خمس ساعات . وتملك محطة كولومبيا للإذاعة — وهى واحدة من خمس محطات شبكية فى أميركا — ٢٩٥ محطة فرعية للتقوية منتشرة فى أرجاء أميركا . وقد وصلت المبالغ التى دفعت ثمنا للإعلانات بها عام ١٩٥٠ ستين مليون دولار .

وفى أميركا اليوم مائة محطة تلفزيون تقريبا ثمنها ٦٠ مليون دولار وفى عام ١٩٦٠ سيتمتع ٣٠ مليون مسكن أميركى ببرامج التلفزيون فيمكن للناس أن يروا ويسمعوا المسرحية التى تمثل على مسرح المتربولتان أوبرا فى نيويورك وهى على بعد آلاف الأميال فى الوقت الذى يشاهدها فيه من يجلس فى الصف الأول من هذا المسرح وأن يروا رئيس الجمهورية أثناء إلقاء خطبته وأن يشاهدوا مباريات كرة القدم أثناء إذاعة نتائجها وأن يروا فيضان الأنهار وحرائق الغابات أثناء وصف كوارثها فتزداد صلتهم بالحياة وتعرفهم عليها .

وتدل الإحصاءات على أنه فى الولايات المتحدة ٦٢٣٥ مكتبة عامة تعير ٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠ كتابا سنويا إلى ما يقرب من ٢٦,٠٠٠,٠٠٠ أميركى وأميركية هذا بالرغم من أن ٣٩ ٪ من سكان الولايات المتحدة يعيشون فى مناطق بعيدة عن مراكز المكتبات العامة ولذلك فإن الجهود تبذل بسخاء لتعميم المكتبات المتنقلة والمكتبات

الفرعية ولتشجيع الاستعارة بالمراسلة ولتدريب المترددين عليها على الطرق الصحيحة لاستعمالها، وكثير من المكتبات تنظم حلقات للبحث وندوات للمناقشة وأندية لتلخيص الكتب .

أما متاحف أميركا فقد بلغت ٣٢٥ متحفا عاما و ٣٥٠ متحفا ملحقا بالمؤسسات العلمية و ٤٠٠ متحفا فى أماكن أثرية و ٥٠٠ متحفا مدرسيا يتردد عليها فى كل عام ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ شخصا وهى إما متاحف للفن أو للعلوم أو للآثار أو للصناعة أو للزراعة . ولتنظيم المتاحف وتزويدها بالمرشدين وتوضيح معروضاتها الأهمية الكبرى بل والأفضلية عن تكديسها بأثمن المعروضات . وكثير من المتاحف تضم قاعة للمحاضرات ومكتبة للاطلاع وداراً للسينما ومكتبا لإصدار الكتب والنشرات .

ومن المؤسسات الهامة التى تسعى جاهدة إلى تثقيف الكبار أقسام الخدمات العامة الملحقة بالجامعات الأميركية ولو عرفنا أن بالولايات المتحدة ٢,٠٠٠ جامعة وكلية لتخيلنا النتائج الضخمة التى تستطيع هذه المؤسسات أن تصل إليها . ولعل من أهم وسائلها الأقسام الفرعية الجامعية التى تديرها فى المنطقة المحيطة بالجامعة فتذهب الجامعة وأساتذتها إلى الجماهير الذين لا يستطيعون الذهاب إليها . كذلك تتولى هذه الأقسام الدراسة بالمراسلات وتنظيم الدراسات الصيفية للمدرسين أثناء العطلة المدرسية وإدارة المؤتمرات والمسابقات العلمية وتنظيم المحاضرات والحفلات السينمائية ورعاية البحوث العلمية وإقامة المعارض وتيسير الرحلات الثقافية والمحادثات .

وقد ما رسنا فى مصر الكثير من هذه الوسائل على نطاق ضيق محدود ولدينا الكثير من هذه المؤسسات فى دور التكوين والإعداد وهى وإن وجدت غير أنها لم تستغل الاستغلال الكافى الصحيح فى تثقيف الكبار الأمر الذى يجب أن نعنى به اليوم .

أما الشعبة الثانية فمهمتها الأولى أن تكفل الحياة الهانئة لمن تفترسهم العلل الاجتماعية والاقتصادية والصحية ولما كان عمل هذه الشعبة ينحصر فى خدمة الأميين فليس من شك من أن الفيلم السينمائى والإذاعة والنماذج والصور هى الوسيلة الوحيدة لتقريب المعلومات إلى أذهانهم .

فالمسرحيات تقوم مقام الأحاديث المملة والفيلم يأخذ مكان الكتاب والصور تجسم المرئيات والمتاحف والنماذج تأتى بالبعيد فتبسطه وتحصره فى أضيق حيز والإذاعة بوسائلها المتنوعة تبرز المسائل الاجتماعية وتعرضها وتسعى إلى الحل المرتقب .

ويمكن استعمال هذه الوسائل فى الريف للمعاونة على تنفيذ مشروع تحديد الملكية والإصلاح الزراعى ونشر الجمعيات التعاونية حتى لا يهبط الإنتاج الزراعى وتعريف الريفى على مشاكله وطرق مواجهتها كالعمل على ردم البرك والمستنقعات والاستفادة من أراضيها للمنافع العامة وبالإيحاء إلى الأهالى للمساهمة فى المراكز الاجتماعية والتبرع لها بالمال والأراضى والجهود وبالسعى إلى تحسين العلاقة بين المالك والعامل الزراعى والمستأجر وبالحض على تربية المواشى وتنويع المحاصيل واستغلال أوقات الفراغ ونشر الصناعات الريفية . . . وبتكوين رأى عام يتقبل مثل هذه الإصلاحات ويعمل بها ويساهم فى تنفيذها .

وعند مجابهة العلل الصحية يجب أن نعد أفلاما محلية باللغة العربية العامية تشرح أعراض الداء وتصف الدواء لأنها خير من ألف كتاب أو حديث صحى . كذلك التمثيليات المسرحية لها أكبر الأثر فى توصيل المعلومات إلى القرويين لأنها تسرد وتصور للإدراك ما يبرز الواقع فترسب فى الوجدان وتثبت فى الأذهان . أما الإذاعة فتستطيع أن تكون وسيلة ناجحة لو استعملت الاستعمال الصحيح ولو قدمت مادتها فى قالب سهل تمثيلى فيه مغريات الموسيقى والغناء ، أما المتاحف الصحية التى تبرز عوارض الأمراض مجسمة وتبين وسائل الوقاية منها فأمر يجب الاهتمام به

واللوحات الملونة التى تحمل رسوما تحض على الوقاية من الأمراض وتعدد أسبابها أثر بالغ فى تفهم أسباب العلة وطرق تفاديها، ويمكن جمع كل هذه الوسائل فى سيارة تجوب الريف حتى لا تنحصر الفائدة بل تتعدى إلى المناطق النائية. والمراكز الصحية ضرورة حتمية فالنصح والإرشاد إن لم يصحبه العلاج كان أثره فاشلا وعلى هذه الشعبة بجانب واجباتها الثقافية أن تحض الحكومات على تنفيذ هذه المشروعات :

تحسين التغذية — تنقية مياه الشرب وتعميمها — ردم البرك والمستنقعات ومواطن الناموس — إنشاء الحمامات والمغاسل — إعطاء سلفيات للفلاحين لتنظيم شئونهم المنزلية ولشراء الماشية — مقاومة العادات الغير صحية — محاربة البغاء والمخدرات — نشر الثقافة الجنسية — إبادة قواقع البلهارسيا والإنكلستوما — معالجة الأمراض السرية — تعميم المراكز الصحية والعيادات الطبية والدعاية الصحية والعلاج المجانى .

وليس أجدى من الأفلام من وسيلة فى نشر الدعوة لهذه الإصلاحات فإخراج أفلام تعالج هذه الأمور ليس بالأمر العسير وهى إن أحسن إخراجها ستؤدى الرسالة فى أقصر وقت وعلى أكمل سبيل فالفيلم الثقافى لا يصور كيف تبدو الأشياء بل « كيف تحدث الأحداث » لأننا اليوم لا نتعلم من الأشياء بل من ممارسة هذه الأشياء فالفيلم يعطى للكلمات التى لا يفهم كنهها المواطن معانى مجسمة من الحياة القائمة فترسخ فى ذهنه وهو يبعث فى المترادفات العويصة الحركة والحياة فتتجلى معانيها ويقبل عليها المشاهد بشغف يفوق كثيرا إقباله على الأحاديث والمواعظ فيضمن بذلك وعيه لما يحتويه من إرشادات وعدم نسيانه لدقائقها لأن الأفراد يشعرون أن لهم نصيبا مباشرا فيما يعرضه الفيلم ويخيل إليهم بأنهم جزء من التجربة التى يرونها فتزيد حساسيتهم للاستقبال وحماستهم للمعرفة وذلك لأن حوادث الفيلم تمتاز بأنها أفكار متسلسلة مستمرة فإذا ما عرض على القروى نوعا من البذور فسيتدرج مع نموها إلى أن تصير نبتا فزهرة فمحصولا وربما ذهب إلى النواحى الاجتماعية والاقتصادية التى تتأثر بها . . . كل ذلك فى دقائق معدودة .

والفيلم السينمائى كالنافذة التى يطل منها المواطن على العالم فيعرف أحواله متفاديا مشقة الانتقال إلى أرجائه وصعوبة ارتياد مسافاته الشاسعة وهو يضفى على الموضوعات العويصة أو الحديثة ثوبا من البساطة ويربطها بالحياة فتصير جزءاً من معلوماتنا العامة . وقد برهن الفيلم على أنه يقتصد فى الوقت ويوفر فى الجهد ويعاون على عدم النسيان ويخلق قوة الملاحظة ويشجع على زيادة الرغبة فى المعرفة ويوجد بين الجماعة علاقة المشاركة والتعاون ويهدف إلى تكوين الآراء الموضوعية والبعد عن الآراء الذاتية ويكون بين الأفراد روح الجماعة التى هى أساس التقدم العالمى .

والفيلم السينمائى على أنواع وكلها لها طابعها الخاص الثقافى بما فى هذا المعنى من واسع الأفق فهناك الفيلم القصصى والفيلم الاستعراضى الغنائى وفيلم الأحداث والفيلم السياحى والفيلم الإخبارى وأخيراً الفيلم الثقافى الصرف وهو ما نحن بصدده الآن .

ومنذ أن اخترعت الطباعة لم ير العالم تطورا بالغ الأثر فى نقل الثقافة وتيسيرها مثل استعمال الشريط السينمائى.

وقد مر الفيلم السينمائى فى امتحان عسير أثناء الحرب العالمية الأخيرة حينما استعمل فى أميركا لتدريب الملايين ممن خاضوا غمارها فى استعمال المعدات الحربية وفى تلقى المعارف والإرشادات وفى التحكم فى الروح المعنوية فأخرج الجيش الأمريكى لهذه الأغراض مجتمعة ٣٢٦ر٣ شريطا تناول كل ما يخطر على بال المهنيين على تدريب المجندات والمجندين ليحرزوا نصرا حاسما فى أقصر وقت وكانت النتيجة أن المجند تعلم فى ثمانية أشهر ما كان يقتضى أن يتعلمه فى ثمانى سنوات، وقد أدى الشريط السينمائى رسالته على خير وجه فانطلق آلاف الطيارين إلى أجواز الفضاء وتدفقت

آلاف أخرى إلى عرض البحار وعرف الجيش ما هو «الرادار» وكيف يستعمل وقاوموا الأوبئة التى انتشرت فى فرنسا والأمراض السرية التى فتكت بإيطاليا وعودوا رجال المدفعية على سماع قصف القنابل وأزيز الطائرات وانفجار الألغام والمقذوفات ودربوا عمال الجيش على الصناعات الجديدة التى فرضتها الحرب لتموين الجيوش بالمعدات وعلموا الفلاح فى مزارعه كيف يستعمل الآلات ليوفر الأيدى العاملة ، ولما حان وقت الكشف عن أسرار القنبلة الذرية لتدريب الذين سيتولون إعدادها واستعمالها لم يستطع القيام بهذه المهمة الدقيقة غير الشريط السينمائى .

وقد صرح رئيس اللجنة العليا لتدريب الجيش الأميركى أثناء الحرب العالمية الأخيرة بأنه يقدر الوقت الذى وفره الشريط السينمائى فى تدريب رجال ونساء الجيش بما يتفاوت بين ٢٥٪ و ٧٥٪ علاوة على أن نسبة نسيان المعلومات بسببه قد انخفضت إلى ٤٠٪ .

وقد سئل هتلر عام ١٩٣٩ عن أهم أسلحة الرايخ الحديثة فقال أنها ٦٠,٠٠٠ آلة لعرض الأشرطة السينمائية وعندما سئل ولهلم كيتل رئيس أركان حرب الجيش الألمانى عام ١٩٤٥ عن سبب هزيمة ألمانيا قال «لقد أعددنا الخطط بكل دقة وإحكام لنصل إلى نصر أكيد ولكن فاتنا تقدير هذه السرعة فى تدريب جنود أميركا وإغراق الميدان بكل هذه الملايين » ولعل الفيلم السينمائى كان السبب فى سرعة هذا التدريب فقد عرض ما بين أول يوليو من عام ١٩٤١ و٣٠ يونيه من عام ١٩٤٥ ثمانية ملايين شريط سينمائى كان يشاهده ٢١ مليون مجند ومجندة فى كل شهر .

وعند انتهاء الحرب رجع المجندون إلى أعمالهم السابقة فقصوا على الرأى العام ما صنع الفيلم السينمائى من معجزات فى سبيل تسهيل الدراسات وإنماء المعلومات وشرح النظريات والتدريب على المهن ورأت المعاهد العلمية والمؤسسات الصناعية والتجارية والمراكز الاجتماعية والصحية ومحطات التجارب الزراعية والأقسام الليلية أن تستفيد من النتائج التى توصلت إليها هذه الوسيلة الحديثة فى الثقافة وتولى من كانوا يهيمنون على برامج الجيش الاهتمام ببرامج الحياة المدنية فأنشئت الشركات الكثيرة لإخراج الأفلام الثقافية التى تعنى بالمناهج الدراسية أو التى تصور عملية مستمرة أو تدرب على مهنة خاصة أو تعرض لحوادث جارية أو تشرح إنتاجا صناعيا أو توضح كشفا عمليا أو تبرز عواطف إنسانية أو تعالج حالات اجتماعية أو أمراض صحية أو تمهد لموضوع قادم .

وقد تبينوا أن الفيلم الثقافى له من المزايا ما لا حصر لها فهو يفيد الذين يشاهدونه على التعرف على الحقائق الثابته ويدفع إلى تكوين وتنمية التفكير ويكشف على الصلات التى تربط بين العامل والمهنة والطالب والمنهاج والمواطن والدولة والفرد والعالم ، ومن نتائجه رسوخ المعلومات وعدم نسيانها وتكوين العادات وتعلم الحرف والتعود على الاستجابة للحوافز الوصفية والتفسيرية وتغذية الخيال وإنماء الرغبة وتخطى الحدود وتوحيد التفكير العالمى . والفيلم يمتاز بالقدرة على الاستمرار وعلى الحركة وبإبراز المرئيات الميكروسكوبية وبالتحكم فى الزمن والأبعاد وإبطاء الحركة للالتفات إلى الاتجاهات .

والمجتمع الحديث يسعى إلى دفع المواطنين إلى التصرف على تطور العصر فى العلوم والفنون والإلمام بكنه المخترعات والاكتشافات التى لن تجدى الكلمات فى وصفها لمن ليس له النصيب الكافى من التعليم ، وقد مر الزمن الذى كان يعيش فيه الإنسان فى قريته منعزلا عن العالم أو فى مدينته منقطعاً عن غيرها فوسائل المواصلات جعلت الدولة بل والعالم قريب المنال من كل طموح إلى المعرفة فليس فى مقدور غير وسائل الإيضاح السمعية والبصرية أن تنقل المواطن من الغيبيات إلى الحسيات .

والحركة فى الفيلم السينمائى هى موطن القوة والصوت هو مبعث التأثير الحسى وفى مقدور الفيلم أن يطوى المسافات

الشاسعة فى لحظة وأن يقتصر الزمن الطويل فى برهة وباستعمال التصوير المكرسكوبى والتصوير التلسكوبى استطاع الفيلم أن يكشف عن عوالم كانت خفية .

أما الإذاعة فأمرها أهون وأسهل فالحكومة تملك المحطة العامة وتشرف على البرامج ومهمة الميكرفون تفوق فى أثرها مهمة الصحافة والسينما لسهولة وسائلها واتساع انتشارها وإفادة الأميين منها مع المتعلمين . ولو أمكن استغلالها لقامت بمهمة تثقيف الشعب بواسطة سرد الأخبار والتعليق عليها وبواسطة تبسيط العلوم وبيان فوائدها وتقديم السهل الشيق من الأدب ومن الفنون وممارسة المسائل الاجتماعية بطرق مشوقة تصل إلى القلوب . وتستطيع الإذاعة أن ترقى بالذوق العام عن طريق حسن اختيار الأغانى والموسيقى وعليها أن تراعى فى برامجها أن ٨٠٪ من السكان لا يعيشون فى مستوى المهيمنين على المحطة ثقافيا أو اقتصاديا فلا يصعدون بالبرامج إلى أبراجهم العاجية ، ويستطيع الراديو أن يقوم بالمعجزات فى مكافحة أمراض القرية فالتمثيليات والمسرحيات التى يمكن إذاعتها مبينا فيها أنواع الأمراض وتعريفها ووصفها وأسبابها ثم الطريق إلى علاجها ستتغلغل إلى آلاف القرى عن طريق المقاهى والحوانيت ودور العمد وكبار الملاك وبذلك تصل إلى ملايين الآذان .

والإذاعة تأتى إلى الفرد بما يدور فى أرجاء العالم المترامية فى أقل من ومض البرق . وهى تنقل الحقيقة السافرة من مصدرها وترسل إلى النفس بالأحاسيس والعواطف عبر الأثير فتصل إلى القلوب ، والمشرف الثقافى فى كل ولاية من ولايات أميركا المتحدة يستغل الراديو ليوجه إرشاداته إلى كل الأقسام التى يشرف عليها فيأتى بالأخصائيين الذين يقدمون النصح فى الزرع والنبت والبيت والحقل والمصنع والمعمل .

ولتفيد مصر من هذه الوسائل الحديثة فى الثقافة يلزمنا عنصران هامان : أولهما قيادة ذات مؤهلات — مئات بل آلاف من هؤلاء الرواد — قادة يدربون تدريبا فنيا على إعداد هذه البرامج عن طريق الأفلام أو الإذاعة ثم على الاستفادة من هذه البرامج ونشرها ، قادة يستطيعون أن يقدموا على التجديد وأن يدافعوا عنه ضد الأفكار الرجعية ، قادة فى مقدورهم أن يهيئوا الرأى العام للتطور المنتظر فى ميدان الثقافة العامة .

وثانيهما وفرة المواد والمعدات من آلات العرض إلى مكتبات حافلة بالأفلام الثقافية المحلية والأجنبية إلى محطات إذاعية إقليمية تعنى بشئون كل إقليم حسب حاجاته ولونه مع الرقى بالبرامج الرئيسية إلى مستوى النفع من التسلية والسعى لنشر الأجهزة اللاسلكية فى الريف .

وبذلك نحقق حلم جون ديوى عالم علماء التربية الذى قال : «إن أحسن وسائل التربية والتعليم هى ممارسة الحياة» .

فإذا حرصنا على أن يكون هدف برامج الإصلاح الاجتماعى أن يتكيف المواطن مع بيئته وأن يعاونه على إشباع الدوافع والرغبات والحاجات التى تلزمه ليواجه العالم الذى يعيش فيه فالطريق السليم للوصول إلى هذا الهدف هو أن تكون الثقافة عن طريق التجربة والممارسة العملية لا عن طريق الحشو الكمى للمعلومات العقيمة الرمزية ، والفيلم السينمائى والإذاعة اللاسلكية والمعارض والمتاحف والصور ثم الصحافة هى الوسائل الفعالة إلى هذه النهضة التى نرجوها لبلادنا .

الإذاعة كوسيلة لاثارة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية

للأستاذ عزيز شماول عزيز (العراق)

أن أهم ميزات الانسان هى قدرته على الكلام وبواسطة هذه الميزة استطاع أن يكون اجتماعيا . ومن الوسائل المهمة الآن التى تعبر بها هذه الميزة هى الراديو وقدأصبح لهذه الواسطة مكان الصدارة فى كل مجتمع حديث . ولا يمكن لأى من هذه المجتمعات الحديثة القائمة على أسس ديمقراطية صحيحة أن تنظم بشكل مرض إذا لم يحط الناس فى ذلك المجتمع علما بمجريات الأمور فى داخل البلد وخارجه مما يتعلق بحياتهم وكيف يتعاونون فيما بينهم لتأسيس دعامة تعاونية . كما يجب أن يعطوا الثقة التامة لإنجاز أى عمل ناجح على نطاق واسع يضم إليه عددا من الأشخاص .

إن التنظيم الاجتماعى على نطاق واسع يحتاج إلى حكومة حازمة يسندها الشعب بثقته ويطمئن إلى تسليمها مقاليد أموره ، وأنه بواسطة الإذاعة يمكن لأية حكومة فى هذا العصر أن تكسب ثقة الشعب بها إذا وجه استعمال الراديو استعمالا صحيحا يشعر المستمع فيه بأن النية صادقة فى التنفيذ والاستفادة مما يقال فى الراديو . وبواسطة آلة الاتصال هذه تستطيع الحكومة أن تخبر الناس بما هى فاعلة من أجلهم وتستطيع أن تشرح خططها وقراراتها للناس . تلك القرارات المنبعثة من صالح الشعب وصالح الحكومة على السواء . ولاشك فى أن أى إصلاح اجتماعى أو تنظيم جديد للشئون الاجتماعية لايمكن أن يكون ناجحا إذا لم تكن جذوره منبعثة من الشعب وقائمة على حاجة ملموسة على أن يكون الرأى العام مستعدا لتقبلها ، ولا يمكن لأى إصلاح مصطنع أو مفروض أن يدوم إن لم تكن أسسه مركزة فى الأمور الأساسية أو الجذرية ، وحرى بنا ألا ننسى الطبيعة العضوية للمجتمع البشرى فالنمو الصحى لأى مؤسسه إجتماعية جديدة يجب أن يتكون من داخل الجسم وأن يستمد حيويته منه لا أن يفرض عليه من الخارج فرضا .

والإصلاح الاجتماعى لايمكن أن يستمد من الناس الذين تعوزهم الثقافة والخبرة الكافية التى منها يستهدفون الغرض للإصلاح الاجتماعى . فلو قلنا أن المصلحين ومنظمى الهيئة الاجتماعيه هم أسياد المجتمع فعلينا إذن أن نتأكد من ثقافة هؤلاء الأسياد ولا يمكن للوسائل الإذاعية أن تكون فعالة إن لم يكن الجمهور المستمع ملما بما أوضح له ومدركا خطورة ذلك فى حياته اليومية .

واستعمال الإذاعة لشرح سياسة الحكومه وخططها فى الإصلاح العام يجب أن يساير استعمال الراديو للأغراض التربويه ، وطبيعى أن هاتين العمليتين تتمم إحداهما الأخرى فالتوضيحات هذه تثقف المستمعين ويكون مفعولها الثقافى أكثر إذا كان المستمعون معدين لتقبل هذه التوضيحات لذا وجب أن يكون الراديو مكرسا لأنواع خاصة من التعليم كالنوع الذى تعتبره ثقافة عامة . فالمدرس فى الصف يستطيع أن يصل إلى عدد محدود من المستمعين فى وقت واحد والمدرس فى الإذاعة يستطيع أن يصل إلى عدد كبير غير محدود من المستمعين ، فإذا أردنا أن نرتفع بمستوى شعبنا إلى درجة معينة من الثقافه فلن نجد وسيلة أحسن لتأمين هذه الغاية من الإذاعة ويبقى علينا بعد ذلك أن نهتدى إلى الأسلوب الأفضل فى مخاطبة الناس واتباع أفضل الطرق فى توصيل المادة الثقافية المناسبة إليهم بواسطة الراديو .

على أن هناك عوامل يجب أخذها بنظر الاعتبار أولها ظروف الناس أنفسهم . فإذا استطعنا مثلا أن نزود الأحياء الفقيرة بأجهزة الراديو فإننا سنحصل على عدد كبير من المستمعين يتلقون دروسنا عن طريق الاستماع الاجماعى وهنا يحسن بنا أن نتساءل عما إذا كان من الواجب أن ينضم الاستماع الاجتماعى هذا لاستقبال مناهج

تربوية معينة فى قاعات كبيرة حيث يشرف عليها شخص مدرب يستطيع أن يربط بين مادة الإذاعة ووسائل الإيضاح الأخرى التى تساعد على تفهم الموضوع وإثارة المناقشة حوله وما استفاد منه المستمع وهل يضمن حاجته ورغبته أو يكون هذا التجمع غير منظم ويكون الاستماع الاجماعى عن طريق الصدفة فى المقاهى مثلا ؟ ويجدر بنا أن نذكر بهذه المناسبة أن أكثر الاستماع إلى الإذاعات فى العالم العربى يتم عن طريق تجمع الناس فى المقاهى. وللجواب على هذا التساؤل أعتقد أن من الواجب تهيئة المادة التثقيفية بحيث يمكن أن يستفيد منها كلا الفريقين من الذين يستمعون بصورة منتظمة فى المراكز الاجتماعية مثلا أو القاعات الخاصة والذين لايتسنى لهم الاستماع إليها إلا فى المقاهى .

فى البلاد التى تطغى فيها الأمية يفضل الاستماع الاجماعى لأن التنظيم الذى يستهدف الظروف الاجتماعية والتدريب للمواطنة الصالحة أفضل وأحسن فإن الأصغاء فى المراكز الاجتماعية أو الاستماع إلى الإذاعة فى صفوف المدارس الموجودة فى القرى والأرياف وحتى فى المدن يمكن أن تنظم لهذا الغرض . وإن فكرة أهمية وقيمة الإصلاح الاجتماعى يجب أن تقدم فى هذه الاجتماعات المنظمة بواسطة الراديو والاتصال الشخصى بطريقة تشوق جمهور المنطقة وتجعل جهودهم تتضافر لتنظيم ساعات معينة للاستماع إلى تلك المناهج التثقيفية الخاصة بهم وبحاجتهم. وليس من الضرورى أن تكون تلك الاجتماعات شكلية أو رسمية فإن المهم فى هذه العملية أن نتذكر أننا نحاول أن نكسب ثقة الناس بنا كمصلحين اجتماعيين وأن نوحى إليهم الثقة بأنفسهم فى الوقت نفسه وأن المعول عليهم فى تقديم أسس الإصلاح وأن هذا من حقهم وعليهم أن يستفيدوا منه . وأن اجتماع الجمهور هذا يجب أن يكون اجتماعا للبالغين الذين لايقدم لهم الإرشاد فحسب بل تستقصى معاونتهم لأهميتها للمنهج الإصلاحى المطلوب تقريبه من أفهامهم ويجب أن تصان حرمة هذه الاجتماعات وتقدم لها المواد التى تتفق ومكانة المستمعين وتحفظ لهم هذا النوع من الإرشاد . هذا مايتعلق بحالة الاستماع بصورة موجزة للبرامج التثقيفية وعلينا الآن أن نفكر فى الوقائع التى يحسن أن يستمعوا إليها من هذه البرامج التثقيفية وأن نمحص الأسس الرئيسية لمناهجها فى الإصلاح ونرى ماذا يجب أن يقدم أولا . فنجاح الإصلاح الاجتماعى أو فشله يعتمد إلى درجة كبيرة على معرفة مستوى الناس وسعة مداركهم وتتضمن هذه أيضا مكانة هؤلاء الناس فى بلدهم ومركز بلدهم وعلاقته ببقية أقطار العالم ومكانتهم كأحياء بشرية وواجبهم نحو مواطنيهم وأبنائهم ونزاهة وإخلاص قادتهم ومعرفة المقياس العملى للإصلاح الاجتماعى فى تحسين أحوال البشرية وتوفير حياة أحسن وقيمة إنتاج الإنسان فى هذه الأرض .

ويتضح لنا من هذا أن النقاط المتقدمة تستحق العناية بتقديمها فى صور مختلفة من البرامج الإذاعية حيث تستهدف هذه البرامج إلى الإصلاح الاجتماعى بالدرجة الأولى بالإضافة إلى كونها تثقيفية ويمكن تقديم هذه النقاط لمختلف أصناف البرامج. لكننا لكى نرى كيفية تطبيق هذه النقاط فى المجهود التربوى الاجماعى ولتضمين هذه النقاط فى البرامج المنظمة لتثقيف المواطنين علينا أن ندرج فيها المواضيع التالية :

١ — تاريخ البلاد والعالم لتوضيح ماقدمته بلادنا إلى العالم من حضارة ومدنية ومركزها فى الوقت الحاضر .

٢ — الجغرافية والاقتصاد اللذان لايمكن بدونهما لموضوع التاريخ أن يتم ويهضم . فلو أردنا مثلا أن نفهم المستمعين أهمية البلاد العربية فى تاريخ العالم المعاصر لوجب علينا أن نطلعهم على أكثر الحقائق الاقتصادية ذات الأهمية الدولية المتعلقة بالعالم العربى كما يجب أن نوسع مداركهم فيما يتعلق بثروات بلادنا الزراعية والمعدنية كالنمور والنفط ووفرة المياه وسعة الأراضى الصالحة للزرع .

٣ — فى دراسة التاريخ يجب ن أنوضح قيمة الفرد ودوره الخطير فى تكوين هذا التاريخ ويجب أن يقدم التاريخ العربى كأنه ملك لكل فرد عربى مع إظهار أهميـــة وحدة الفرد البشرى بحيث يكون مجد الوطن هو غاية الفخر والاهتمام الشخصى كما يجب أن يشعر الفرد بأن عليه أن يشاطر أمته كل ماتقاسيه وأن عليه أن يبذل جهده ويضحى بكل مرتخص وغال لمحو ما تعانيه من الضرر ودرء ماتتعرض له من الشر .

٤ — ويسير إلى جنب التاريخ فى برامجنا نشر ثقافتنا وتوضيحها للمستمعين . فدروس توضيح جمال اللغة العربية وتعليمها المبسط مثلا لها أهمية قصوى فى تشويق الناس إلى تعلم مبادئها على الأقل ومحاولة تبسيط القديم منها إلى النشء المتعلم ليسهل عليه استعمالها فى حياته اليومية وليستطيع سكان البلاد العربية فى مختلف أقطارهم التكلم بلغة موحدة كما يفعلون فى كتاباتهم .

٥ — ويجب إيضاح واجبات المواطنة الصالحة المطلوبة من كل فرد فى المجتمع ودورها فى تكامل استقلال بلادنا وتثبيت دعائم الزمالة الصحيحة بين المواطنين وشعورهم الطيب تجاه بعضهم البعض وتنشئة أبنائنا على القيام بدورهم بصورة صحيحة فى إصلاح المجتمع .

٦ — على الحكومات أن توضح بصراحة وبصورة مفصلة واجبات المواطن وحقوقه وطبيعة علاقته بالحكومة وأبناء بلده كما يجب إيضاح أعمال الحكومة ووظائفهم وواجبات الموظفين نحو المواطن وحقوق المواطن وتعاونه مع موظفى الحكومة لتتقارب وجهات النظر وليشعر كل من الفريقين بأنه يشتغل لصالح بلده سواء عن طريق إنجاز معاملات الناس بروح الواجب الصحيح أو عن طريق تأدية الناس لواجبهم نحو سياسة حكومتهم العامة فى سبيل تقدم البلد وإصلاحه . كل هذا يتم بمساعدة الإذاعة التى تستطيع أن تقدم صورا مختلفة لهذه الأمور للجمهور ليستفيد منها ويتعلم بواسطتها .

٧ — المناقشات والمناظرات حول أهمية المواضيع المختلفة للإصلاح الاجتماعى كمكافحة الأمية وإنعاش القرى والأرياف وتحسين أحوال العمال وتنمية الصناعات القائمة وتحسين وسائل الزراعة ومضاعفة الإنتاج الزراعى باستعمال الآلات الحديثة وتوطين البدو والعشائر وإنشاء الصناعات المحلية الخفيفة التى يمكن للبلد القيام بها مع تقديم أمثلة من تاريخ البلد أو العالم التى توضح أهمية هذه المواضع بالإضافة إلى تعليم الناس قيمة هذه الأمور ومنفعتها للشخص وللوطن وإصلاح الوضع .

٨ — قيمة المجهود الإنسانى وإنتاجه على الأرض موضوع مهم يتعلق بجذور التربية لغرض الإصلاح الاجتماعى ومادة يمكن أن نقدمها مستندة إلى التعاليم الدينية والقوانين السماوية التى أظهرت فى كثير من الوضوح واجبات الأفراد وعلاقة بعضهم ببعض لكيما تكون لهم حياة موفورة ويمكن تقديم هذه الصور مدعمة بقواعد واضحة من الكتب السماوية التى أنزلت لخير البشر وسعادته على أن تقدم بصورة مؤثرة تستطيع أن تترك فى السامع النتائج الطيبة لتكوين مجتمع صالح . وعلينا كذلك أن نستفيد من هذه المواضيع فى محاربة الخرافات والعقائد الباطلة وتطهير أذهان أولئك الذين يعتقدون بكثير من الأساطير القديمة التى لا نصيب لها من الصحة العلمية والتى لا تمت إلى الواقع بصلة .

لقد حاولت فيما تقدم أن أثبت الخطوط الرئيسية التى يمكن بها تقديم منهج إذاعى تربوى شكلى إلى جماعة منظمة يمكن تفصيل مواضيعها عند تطبيقها . ويلاحظ بأننى قد افترضت بأن صور التربية للبالغين تساير جهود الراديو بحملات مكافحة الأمية فى القرى والتوصيات الرئيسية بأسس الزراعة الحديثة والصحة العامة وما شاكلها . ومن المناسب هنا أن نلاحظ أن أى شكل من (التربية المقصودة) بواسطة الإذاعة لا يمكن أن تكون الوسيلة الوحيدة لهذا الهدف . فمثلا يمكننا أن نعلم المزارع أهمية معرفة آلة الحرث الزراعية ويمكننا أن نعطيه بعض النقاط الرئيسية للإرشاد فى هذا الموضوع بواسطة الإذاعة . ولكن هذا لا يكفى لتعليمه الطريقة العملية لتشغيل هذه الماكنة دون وسائل أخرى، ويجب ألا يغرب عن بالنا أننا لا يمكن أن نقترح وجوب استعمال الراديو وحده فى مثل هذه الحالات إذ أنه وسيلة تستعمل مع بقية الوسائل السمعية والبصرية اللازمة التى يمكن تهيئتها واستخدامها فى أى مجتمع حديث لغرض الإثارة اللازمة الاهتمام بالإصلاح الاجتماعى العام .

فالراديو يمكن أن يشارك إلى حد كبير جدا فى التربية العامة بالإضافة إلى تهيئة المواد اللازمة للإرشاد الاجتماعى الذى سبقت الإشارة إليه إن الدور الكبير الذى يلعبه الراديو فى تربية العامة يكون جزء مساويا لدوره فى التقدم الاجتماعى لأى محيط بقصد النهوض به اجتماعيا . ويجب أن يكون هدفنا هو تزويد مدارسنا بأجهزة الراديو التى بواسطتها نستطيع أن نقدم المعلومات الأساسية العامة لأطفالنا بإرشاد مدرسيهم كما يمكن جعل هذه المدارس مركز استماع للراشدين إن لم تتوفر المراكز الاجتماعية لهذا الغرض، وبهذه الوسيلة يمكننا أن نفهم مواطنى المستقبل تكوين دولتهم الحديثة وحثهم على الاستمرار على العمل لتوطيد مركز بلادهم فى العالم ومعرفة العلوم الضرورية لازدهار بلادنا وتقدمها .

وننتقل الآن إلى نقطة أخرى لنمحص جمهور المستمعين غير المنظم والذين يجتمعون فى المقاهى . وأن هذه الجماعات تكون نسبة كبيرة جدا من الجماهير المستمعة فى العالم العربى إذ أنها تستمع إلى الراديو كوسيلة للتسلية والترفيه بالدرجة الأولى فى هذه المحلات العامة وعلى هذا فإن نوعية التسلية يجب أن تكون ملائمة لذوق الجمهور المستمع الذى يجب أن يكون من نوعية مشذبة توفق بين المستوى الإذاعى ومستوى الجماهير المستمعة. ومن وجهة نظر الدعاية الاجتماعية فإن مسألة النوعية مهمة جدا ، فنوعية إخراج تقديم المناهج الداعية التى تسمع فى أقسام كبيرة من المجتمعات يمكن أن يكون لها تأثير كبير غير مقصود فى رفع مستوى الاستماع بصورة عامة وتحفيز الناس على تتبع الحوادث والمعلومات العامة وتفسير وجهة نظرهم نحو كثير من الأمور وتوجيههم توجيها اجتماعيا وثقافيا صالحا . ومن صور تقديم المناهج الترفيهية التمثيليات والحوار التمثيلى اللذان يمكن بواسطتها نقل كثير من الأفكار إلى المستمعين لتثير فيهم الرغبة فى الأخذ بخطوات الإصلاح الاجتماعى . ويمكن وضع التمثيليات بشكل يثبت قيمة الرعاية الاجتماعية وأهميتها فى كل بلد حديث كما يمكن أن توضع بشكل واف ومشوق واجبات الفرد كعضو فى المجتمع بالإضافة إلى تأكيدها على نقاط معينة تتعلق بالصحة العامة والثقافة الاجتماعية .

والتحدث عن التمثيليات يؤدى بنا إلى موضوع لغة الإذاعة . لقد بحثنا فيما تقدم ما أسميناه (بالتربية المقصودة) أى إصغاء الناس إلى المناهج التربوية بصورة منظمة وهم يعلمون أن هذه البرامج تستهدف تثقيفهم .

وعلى كل حال فإن أكثر المواد التثقيفية التى تقدم بواسطة الإذاعة ليست إلا من نوع (التربية غير المقصودة) أما جودة ورداءة المواد المذاعة فإنها تعتمد على نوعية وكيفية الإخراج الإذاعى المطلوب . وليست الإذاعة على التحقيق إلا صورة من صور التعليم كأى نوع آخر من وسائل الإيضاح السمعية والبصرية فى التربية فالراديو يستطيع أن يوجه أذهان الناس إلى هدف معين أو اتجاه خاص . كأى وسيلة للتربية والتعليم . ولهذا السبب فإننا عند بحثنا فى الإذاعة من وجهة نظر المصلح الاجتماعى لا يمكننا أن نعالجها عن طريق واحد وإنما يجب أن نتوخى استعمال مختلف صور إخراج البرامج الإذاعية وأن علينا فى أى مجتمع يستهدف الإصلاح الاجتماعى على نطاق واسع أن نستعيد ميكانيكية الذهن البشرى ونأخذ بنظر الاعتبار دراسة ذلك عند ما تكون لدينا الوسيلة التى بواسطتها نستطيع أن نخلق النوع الصحيح من الجو المطلوب فى منطقة معينة لتقبل أسس إصلاح اجتماعى على نطاق واسع وجعل أفراد المنطقة يتعاونون فى ذلك . ولا وسيلة خير من الراديو لهذا النوع من العمل .

ويمكننا القول بأنه حتى فى نوعية إخراج وتقديم البرامج الموسيقية يمكننا أن نهيء الأسس لرفع المستوى الاجتماعى . ويستطيع الراديو أن يكون مستوى ثقافيا ويكون للناس نبراسا ثقافيا . ولاحاجة هنا لأن نؤكد أهمية اتجاه الذهن الصحيح نحو الإصلاح الاجتماعى كما لا حاجة بنا أن نؤكد استحالة نجاح الإصلاح الاجتماعى إذا لم

تمكن أذهان الناس فى أى مجتمع مهيئة له .لذا فإن التثقيف غير المقصود بالراديو و توجيه أذهان الناس نحو ذلك ذو أهمية عظمى فى مشاكلنا الحاضرة .

فى بداية هـذا الموضوع تطرقنا إلى أهمية الإذاعة فى الإصلاح الاجتماعى ثم تحدثنا عن تهيئة الجمهور بالمواضيع الثقافية، ونعود الآن فنتحدث عن استخدام الراديو فى توضيح سياسة الحكومة ووظائف دوائرها وأنظمة الصحة العامة ومشاريع الإعمار والتقدم الزراعى والصناعى ونشر الثقافية وأنظمة الخدمة العسكرية وغيرها من المواضيع التى تتعلق بالمواطن الصالح وبالمواطنة الصالحة وعلى هذا فللحصول على مجتمع منظم يجب أن يعرف أفراده حقوقهم وواجباتهم وأهم الأحداث فى الداخل والخارج وبدون هذا وبدون توفر الثقة بين الحكومات والشعوب وبدون إطلاع الناس على ما يدور حولهم لا يمكن إيجاد مجتمع صالح يعول عليه ولا يمكن السير بخطوات الإصلاح الاجتماعى بصورة مستمرة منظمة.

وفى ضوء هذا الإيضاح يجب أن تكون الإذاعة حيادية صادقة واضحة فى أسلوب برامجها التى تستهدف التوجيه لهذا النوع من الرعاية الاجتماعية ،وبالإضافة إلى ذلك فإن الإذاعة تستطيع أن تصل إلى مختلف المناطق وتتغلغل إلى أبعد حد يمكن أن تصله البرامج التى تعد للأغراض المختلفة ويجب أن تقدم هذه المواد الإذاعية بشكل موضوع بحيث لا تثير شكوك المستمع من حسن النية والرغبة الصادقة فى الإصلاح والتى وضع من أجلها البرنامج . فلو تطرق الشك إلى المستمعين فى صحة رسالة البرامج وغايته الإصلاحية الحقيقية لتغير اتجاه الناس لهذه البرامج ولعدوها نوعا من الخداع والدعاية. وتكون النتيجة أن يذهب المجهود عبثا ولا تترك البرامج فى أذهان السامعين سوى رد الفعل وعدم الثقة وبالتالى ضياع الفائدة كليه .

ولخدمة أغراضنا الاجتماعية يجب أن تدور مواضيع البحث حول القضايا ذات الصبغة الوطنية والقضايا التى تؤثر فى حياة كل مواطن والأمور الحيوية الأخرى كنظام الانتخاب، نظام التربية والتعليم ونظام الضرائب وغيرها من الأمور التى يجب أن تقدم على الأثير بشكل ملائم يوضح للمستمع أن هـذه المواضيع ليست أسراراً أو طلاسم وأنه ليس هناك من يحاول الانتقاص من قدره كفرد فى هذا المجتمع أو نغبنه حقوقه، وبأن هذه الأمور ما وضعت إلا لصالحه وصالح البلاد. ويجب أن تتدرج نحو هذه الأمور بشكل يضمن اطمئنان المستمع إلينا ليتأكد من أن أفراد الحكومة ليسوا إلا جماعة مثله اختيروا لتسهيل أموره وخدمة للبلد عن طريق تنظيم شؤونه وتصريفها وأنهم أناس قد يخطئون فى تقدير مسؤولياتهم وأهمية عملهم ولكنهم لا يختلفون عن أى فرد فى هذا المجتمع. وأن كل أفراد هذا البلد متساوون أمام القانون وأن ما يسرى عليهم يسرى على موظفى الدولة على حد سواء فلو أرادت الحكومة مثلا أن تلقح الناس ضد التايفوئيد فلا شك أن قسما من الناس لا يرغبون فى ذلك وقد يتساءلون ما هذا وما أهميته إلى غير ذلك من الأسئلة التى قد تخطر ببالهم . فالإذاعة وهى تحت سيطرة الحكومة يمكن أن تستخدم لتوضيح الموضوع للناس والأسباب الداعية لهذا التلقيح وقد تعقد السلطات الصحية أمام الميكروفون ندوات وتقدم إرشادات تتعلق بهذا الموضوع . كما تقدم أمثلة تاريخية عن أخطار هذا المرض على صور تمثيليات تؤثر فى المستمعين وتظهر لهم تطور هـذا المرض وأهمية الوقاية منه وذلك بالأمثلة الواردة عن طريق التثقيف غير المقصود بحيث يتحول المستمع من متهيب أو متخوف من التلقيح إلى شخص يحث الآخرين على أخذ اللقاح بعد أن صمم على أخذه بنفسه وشعر باهميه ذلك . ويمكن أن نقيس على هذا تقديم مواضيع أخرى تتعلق بالصحة العامة والزراعة والتعاون والثقافة العامة وغيرها من الأمور الحيوية .

ومتى توصلنا إلى كسب نسبة ولو بسيطة من مستمعى الإذاعة تلبى نداءنا وتنصاع لتوجيهاتنا فإن مهمتنا

فى إثارة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية ستكون أسهل بكثير مما هى عليه بوضعها الحاضر وأن هذه الدرجة من الثقة فى تقبل الإرشادات المختلفة بروح الاطمئنان يمكن أن تقدم عن طريق الأحاديث والمقابلات الشخصية والمناقشات والندوات والتمثيليات التى تعدها الإذاعة حسب الحاجة والمناسبة لتثير فى الجمهور اهتمامهم وتأييدهم، وهذا يهيء لنا حرية التعبير عن أهدافنا لجمهور المستمعين بشكل يضمن الفائدة المطلوبة ويحقق الهدف المنشود الذى لا يمكن أن يكون الوعى الاجتماعى ناجحا بدونه .

ونعود فنقول بأن درجة إستقبال المواد الإذاعية عن طريق (التربية غير المقصودة) فى الاجتماعات المنظمة هى المعول عليها فى إثارة الاهتمام بالشؤون الاجتماعية وأنها الواسطة الرئيسية لترقية الإصلاح الاجتماعى عن طريق الإذاعة وهذا مع العلم بأن قوة (التربية غير المقصودة) فى الإذاعة لا يمكن أن تغرب عن بالنا مطلقا لأن درجة رغبة الجمهور وإثارتها بالشؤون الاجتماعية تعتمد على ثقة هذا الجمهور التى يمكن أن تثار فى المشاريع التى تعد الإصلاح الاجتماعى .

الإذاعة ودورها فى إثارة الاهتمام بشئون الرعاية الاجتماعية

للأستاذ حسنى الحريرى (مصر)

استطاعت الإذاعة فى مدة لا تزيد عن ربع قرن أن تتبوأ المركز الأول بين وسائل الإعلام والتعبير من حيث الانتشار وقوة التأثير ونشر الثقافة والتوجيه بين أمم العالم عامة والأمم المتخلفة خاصة ومن هذه الأمم المتخلفة بلاد الشرق الأوسط والأدنى .

وقد أصبح جهاز الراديو جزءا هاما لازما من أجهزة كل بيت تقريباً ويقبل أبناء البلاد العربية على الاستماع إلى برامج الإذاعات المختلفة إما فى بيوتهم أو فى المقاهى والمنتديات والمراكز الاجتماعية ، وإقبال أبناء العروبة على الاستماع إلى الإذاعات يرجع للأسباب الآتية : —

١ — إنتشار الأمية بين الشعوب العربية مما يجعل الفرد يجد غايته فى هذه الوسيلة التى لا تحتاج إلى قراءة للصحيفة أو المجلة وقد يكون عاجزا عن ذلك .

٢ — عدم سهولة المواصلات مما يترتب عليه صعوبة إيصال الصحف والمجلات فى موعدها إلى البلاد النائية فى الدولة الواحدة .

٣ — عدم وفرة الصحف والمجلات وتركزها فى عواصم الدول العربية فقط باستثناء أقلية لا تذكر .

٤ — المواد التعليمية والتثقيفية التى تدرس فى المدارس أو تلقن فى المعاهد والمراكز الاجتماعية لم تؤت ثمراتها المرجوة إلا بين عدد بسيط نسبيا . وهى تقدم بطريقة جافة مما يجعل الفرد يحس بإعراض عنها ، والإذاعة لها من وسائلها ما يجذب المستمع وتقدم له المادة التوجيهية فى ثوب جميل مسل .

٥ — إنتشار العادات القديمة بين الشعوب العربية التى ليس من السهل أن يقلعوا عنها ما لم تدخل كل بيت وتخاطب كل فرد بطريقة علمية وفنية على أساس دراسة لهذه العادات ونتائجها وكيفية توجيه القبائل والأفراد والجماعات إلى الطريق العلمى السليم منعا لهذه الأضرار على شرط أن تكون فى القالب الجميل المشوق دون أن نشعرهم بأن هذا مادة دراسية أو تثقيفية حتى نكسب ثقة الأفراد والجماعات وهذا لا يتأتى من أى وسيلة من وسائل الاعلام والتوجيه بسهولة كما يتأتى عن طريق الاذاعة .

٦ — تنوع البرامج الإذاعية وتباينها مما لا يجعل المستمع يمل المواد التى تقدمها الاذاعات بعكس الكتاب الذى يتحدث فى عشرات الصفحات عن مسألة واحدة .

٧ — السرعة التى لا تضاهيها أية سرعة من ناحية الانتشار فالصوت الذى يحمله الأثير لا تحده حدود ولا يعتمد على مواصلات وهو لا يصل فقط إلى كل قرية ومدينة بل يتعدى الحدود السياسية والطبيعية فى أقل من ثانية

واحدة ولا يحتاج الأمر إلى طائرات أو سكك حديدية أو موزعين لايصالها إلى الناس كما هى الحال فى الكتب والصحف والمجلات .

٨ — وحدة اللغة بين الدول العربية وإمكان استيعاب ما يذاع من أى محطة للإذاعة فى أى دولة من دول الجامعة العربية وإن اختلفت بعض اللهجات وخاصة فى اللغة الدارجة أو اللغة العامية التى تستخدم فى كثير من برامج الإذاعات مثل الأغانى والتمثيليات .

٩ — تبعية محطات الإذاعة فى الدول العربية إلى الدول والحكومات لا إلى الأفراد أو الشركات مما يجعلها تسير وفق سياسة قومية وتثقيفية وليست كالإذاعات الأهلية فى أمريكا مثلا مما تهتم بزيادة إيراداتها من الإعلانات التجارية ولو أداها ذلك إلى نقل أخبار أو معلومات غير صحيحة عن هذه البضاعة أو تلك والتمويه على المستمعين فى سبيل المادة .

١٠ — الأخبار التى تنقلها الإذاعات العربية — وهى المملوكة للحكومة أو الدولة حتى الآن — أخبار صحيحة مستقاة من مصادر مسئولة ونادرا ما يذاع خبر محرف أو غير صحيح ولهذا فإن المستمع عنده ثقة تامة بما يذاع فى الإذاعة بعكس ما ينشر فى الصحف والمجلات . فقد يكذب نبأ أو خبر مما لا يجعل القارىء مطمئناً كل الاطمئنان إلا إذا ما سمع هذا النبأ من الإذاعة .

وهذه الثقة تجعل الإذاعات العربية لها من القوة والتأثير ما ليس لغيرها فتستطيع بذلك أن تساهم أكبر مساهمة فى التوجيه الاجتماعى والسياسى والاقتصادى والثقافى سواء فى نشراتها الإخبارية أو عن طريق برامجها المتنوعة . وكل إذاعة من هذه الإذاعات العربية تدرك تماما أن أحد واجباتها الرئيسية هو التثقيف والتوجيه وليس الترفيه فقط كما يحدث فى بعض المحطات الاستعمارية أو الأهلية .

١١ — سهولة التغلب على العقبات التى قد تواجه المستمع البعيد عن العواصم . مثل اختلاف التيار الكهربائى وذبذبته أو انعدام وجود التيار الكهربائى فى هذه القرية أو تلك البلدة . فقد تم صنع أجهزة للراديو تعمل على التيار الكهربائى المستقطع والمستمر وبواسطة البطاريات السائلة والجافة إذا انعدم وجود تيار كهربائى بالمرة . ورغم أن الإذاعة وسيلة جديدة من وسائل الإعلام والتوجيه بالنسبة للصحيفة أو الكتب إلا أن الصحيفة والكتاب لم تستطع أى منهما أن تتغلب على الصعوبة التى تواجهها لتصل إلى كل فرد وفى كل وسط فى الوقت المناسب وخاصة أولئك الذين يعيشون فى البلاد العربية بالجبال أو الصحارى أو الواحات بعيدين عن العمران .

١٢ — وجود وقت فراغ كبير نسبيا عند المواطن العربى أكثر مما عند غيره فى بلاد أوربا وأمريكا وليس لديه من وسائل شغل هذا الفراغ الكثير مما يجعله متتبعا لبرامج الإذاعة وحريصا على استماع إذاعة بلاده وغيرها من الإذاعات العربية .

إذاعات الدول العربية وما أدت من هذه الرسالة :

١ — تعتبر إذاعات الدول العربية ناشئة إذا قيست بما وصلت إليه الإذاعات الكبرى مثل الإذاعة البريطانية وإذاعة موسكو وإذاعة N. B. C., C. B. S. فى أمريكا وإذاعة كندا .

ولقد أصبحت هناك حقيقة ثابتة اليوم هى أن برامج الإذاعة علم ودراسة أكثر منها فن وترفيه . فإنه فى هذه الإذاعات التى ذكرت توجد أقسام وإدارات وظيفتها الدراسة العلمية لمستوى المستمعين العلمى والثقافى والصناعى والزراعى واللغوى ولمواعيدهم وطبائعهم وما يواجههم من مشاكل مزمنة وطارئة حتى تأتى برامج الإذاعة مطابقة

للتوجيه أو للطريق أو للسياسة التى تريدها هذه الإذاعة أو تلك .

ويكفى أن أذكر هنا أن جوبلز استطاع أن يجعل من برنامج « مايطلبه المستمعون » فى إذاعة ألمانيا قبل الحرب أقوى وسيلة لدفع الشباب إلى الانخراط فى حزب النازى وإبراز فكرة الانقياد إلى هتلر بكل قوتهم المعنوية والمادية.

ويلزم أن نقول فى صراحة أن برامج الإذاعات العربية كما اطلع عليها كل أسبوع وكما استمع إليها كل يوم لاتسير إلى هدف ولا تعمل وفق سياسة علمية مدروسة وهذا بدون استثناء اللهم إلا محطة الشرق الأدنى التى تعمل من وراء ستار حسبما يريد الاستعمار لتثبيط الهمم وبذر بذور الشقاق بين الأمم العربية والدفاع عن الرأى الاستعمارى فى قالب يقبله المستمع العربى مع الأسف الشديد . وهذا يرجع إلى أسباب رئيسية أهمها .

١ — توفر المال الذى ينفق منه على البرامج .

٢ — قوة محطة الإرسال لهذه الإذاعة . ولهذا تسمع فى جميع أنحاء العالم العربى تقريبا فى وضوح .

٣ — إمداد المحطة بالأنباء العاجلة وهذا يتطلب مندوبين فى الخارج واستعدادات قد لاتتوافر للمحطات العربية.

٤ — رسم سياستها الاستعمارية حسب دراية علمية صحيحة وتقديم السموم فى قالب غير مكشوف بل إنه غالبا مايكون فى مظهره مدافعا عن الشعوب العربية وعن النقص الاجتماعى الموجود بين الأفراد والجماعات مما يجعل المستمع العربى الذى يعتنق بعض العادات الاجتماعية غير المفيدة يحس بعطف وحب لها .

فقد قدمت برامج عن «الزار» و «الموالد» و «البنسلين المفيد» الذى فى الطين المتراكم تحت أزيار المياه والتواكل والصبر وغير ذلك والذى يدرس البرامج الموضوعة للإذاعات العربية المصرية يجدها مجموعة متباينة من الأغانى والأغاريد والموسيقى والتمثيليات والأحاديث .

وقد نجد فى يوم واحد حديثا صباحيا يدعو إلى الصبر والاستسلام للقدر بينما نجد نشيدا وطنيا فى نفس اليوم يدعو إلى التحرر وعدم السكوت على الضيم ثم أغنية تردد عبارات النواح والذلة والخنوع وأخرى تعقبها وقد تكون من نفس المطرب تتحدث عن السرور والبهجة بالحياة، وكذا ما يحدث فى التمثيليات والأحاديث وهما الأهم فى أثارة الاهتمام بالشئون الاجتماعية وغير الاجتماعية فهى تسير دون سياسة مرسومة اللهم إلا بعض الحلقات الثقافية التى تكمل كل حلقة ماسبقتها . والتمثيليات بالذات لاتهدف فى الإذاعات العربية إلا إلى تسليم قصة فيها إثارة وقد يكون لها مغزى جميل وموضوع أجمل ولكنها ليست حجراً فى سياسة طويلة مرسومة للقضاء على هذه الآفة فى المجتمع مثلا أو لتنوير الأذهان نحو طريق النهضة الاجتماعية الكاملة . وهذا يجعل الجهود التى تبذل مبعثرة فى جميع الميادين ومن كل دفعة واحدة أوفى تمثيلية واحدة والنتيجة تكون أننا لانستطيع أن نعالج شيئا من هذه المشاكل.

وسأضرب لذلك مثلا من البرامج الإذاعية وهو برنامج تقدمه الهيئات الصهيونية فى المحطات الأهلية الأمريكية بعنوان « داخل إسرائيل » والذى يتتبع حلقات هذا البرنامج يجد أنه بدأ أولا باسم « داخل الأرض المقدسة » بتقديم تمثيليات مشوقة إنسانية هدفها المساواة وعدم التفرقة ثم انتقلت شيئا فشيئا إلى طرق موضوع التفرقة فى أمريكا بين اليهودى والمسيحى وإظهار اليهودى الأمريكى بأنه مواطن مخلص لأميركا ومخلص للمسيحيين أكثر من المسيحيين أنفسهم ثم أظهرت هذه التمثيليات بعد ذلك حالة يهود العالم وهم يقاسون من ظلم الأيام وظلم إخوانهم فى الإنسانية وظلم النازيين لهم ثم انتقلت إلى الحديث فى قالب إنسانى عن إسرائيل حينما قامت الحرب الفلسطينية وما يلاقيه اليهود من عنت الحرب ضد العرب الذين تجمعوا ضد اليهود لقتلهم وذبحهم واستغلوا تصريحات بعض قادة العرب الذين نادوا بمحو إسرائيل من الوجود للظهور بمظهر الفقير المعدم المضطهد واليهود لا يريدون أكثر من الحياة مع العرب حياة الإخوان للإخوان، وفى هذا الوقت كله لم يهاجموا العرب مطلقا بل كانوا يحرصون

على أن يظهروا الصهيونية فى إسرائيل بمظهر المفترى عليها حتى استطاعوا أن يكتسبوا عطف الأمريكيين فى الوقت الذى لم يستطع الحق ولا القانون اللذان بجانب العرب والفلسطينيين أن يكتسب عطف الأمريكيين بهذه الدرجة ذلك لأن مثل هذه البرامج الإذاعية وضعت حسب سياسة مرسومة منسقة لها بداية ولها طريق تسير فيه خطوة خطوة حتى تصل إلى هدفها فى نشر هذا المبدأ أو ذاك .

كذلك الحال بالنسبة لما يجب أن تكون عليه برامج إذاعات الدول العربية وخاصة ما كان منها متعلقا بالتوجيه الاجتماعى مثل التمثيليات والأحاديث والندوات الإذاعية وزيارات الميكروفون للمنشئات الاجتماعية والثقافية وعرض مدى التقدم والنهضة التى يبلغها من يرعى الأسس السليمة الصحيحة فى حياته الخاصة والعامة .

والإذاعة بما لها من إمكانيات تستطيع أن تؤدى أكبر خدمة فى الحياة الاجتماعية ورعاية شئون هذه الحياة عن طريق عرض الصالح والطالح أمام الجمهور فى صورة إذاعية حية سواء نقلتها من داخل الاستوديو أو من الأماكن الخارجية عن طريق تسجيلها بأجهزة التسجيل .

ويجب أن ندرك تماما أن كل مادة وكل برنامج يقوم فى الإذاعة له أثره إما عكسى أو طردى بالنسبة لما نريد من إصلاح اجتماعى . فالإذاعة سلاح ذو حدين بقدر ما يستطيع أن يفيد فيمكن أن يكون وسيلة ضارة أكبر الضرر إذا لم تكن البرامج الموضوعة مبنية حسب سياسة مدروسة صحيحة أساسها :

١ — دراسة مستوى المستمع وما يقبل ومالا يستطيع أن يقبل .

٢ — كيف نثير هذا الموضوع ومتى نثيره وبأى شكل نثيره فى الإذاعة .

دراسة وسائل المستمعين ورغباتهم ورد الفعل الذى يحدثه هذا البرنامج أو ذاك ووضع أسس البرامج المقبلة على هدى التحليل النفسى والفكرة للمستمعين .

وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفن الإذاعى فى عرض البرامج أو تقديمها أو إخراجها وتمثيلها يختلف كل الاختلاف عن فن الخطابة المنبرية أو التمثيل المسرحى أو التدريس الجامعى .

ويجب أن نرعى ذلك ونضعه نصب أعيننا كلما أردنا أن ننجح ببرامج الإذاعة . . . ولنحقق الهدف المرسوم لها .

وقد تدعو الإذاعة عالما أو خطيبا ليتحدث عن مشكلة من المشاكل الاجتماعية فى الإذاعة . فتكون النتيجة أن يقدم هذا العالم بحثا اجتماعيا قيما من الوجهة العلمية ولكنه يكون فاشلا من حيث إثارة الاهتمام بهذه المشكلة عند الجمهور فعلاج هذه المشكلة أو غيرها وإثارتها لا تكون حسب الفن الإذاعى الصحيح بمثل هذا العرض الأكاديمى إنما تتم على مراحل هى :

١ — تدرس الإذاعة هذه المشكلة وتاريخها وتطورها ونتائجها . . . وحالة الجمهور ومستواه .

٢ — تطلب الإذاعة مادة هذا البرنامج من أحد الخبراء ثم تصيغه هى فى القالب الإذاعى وبالأسلوب الذى تراه . أما أن تجعل منه تمثيلية خفيفة مشوقة أو ندوة أو حديثا يمس المشكلة من جميع نواحيها ولكنه فى ثوب إذاعى صحيح

٣ — تقدم كل هذا إلى المخرج الإذاعى الذى يختار له ممثليه أو محدثيه ممن يجيدون الحديث أو التمثيل أمام الميكروفون وليسوا من رجال المسرح أو السينما الذين لهم فنهم الخاص المستقل .

٤ — تختار الاذاعة الوقت المناسب الذى تذيع فيه هذا الحديث أو تلك التمثيليات وتدرس أوقات العمل عند العمال والفلاحين والطبقات الكادحة التى تريد أن تقدم لها هذا البرنامج .

وتعتمد الإذاعات العربية أكثر ما تعتمد على العلماء وكبار الممثلين المسرحيين والشعراء فى تقديم برامجها مع

أنه يجب أن يقدم هؤلاء السادة فقط المادة الخام للبرامج ثم تتولاها الأيدى الإذاعية والأصوات الإذاعية لتقدمها للجمهور بالطريقة الصحيحة للراديو . وقد تنجح محاورة باللغة الدارجة بين أحد المارة وبين المذيع أو المخرج حول مسألة من المسائل الاجتماعية فى إثارة مشكلة وعرضها أكثر مما ينجح حديث لعالم جليل أعد إعداداً قيما لينال فيه درجة علمية من الجامعة .

وقد أثيرت عدة موضوعات فى المؤتمر الإذاعى العربى للتعاون بين الإذاعات العربية وزيادة التبادل الإذاعى بينها ولكن لم يخط هذا الأمر بعد ذلك خطوات عملية . فمثل هذا التبادل والتعاون يستطيع أن يوحد الجهود لتتولى الإذاعات العربية القيام بحملات إذاعية فى برامجها معا وفى وقت واحد كل بطريقتها لإثارة المشاكل الاجتماعية التى تواجه الشعوب العربية وهى شعوب نعتبر كلها فى مستوى متقارب من حيث التفكير والمستوى والعادات ولو تحقق ذلك فإن الإذاعات العربية يمكنها أن تقدم فى المجال الاجتماعى لمجموعة هذه الدول مما أوتيت من قوة وتأثير أكبر الخدمات .

ما يجب أن يكون فى إذاعاتنا العربية بالإضافة إلى ما تقدم :

١ — هناك هيئات ومؤسسات ومصالح لرعاية الشئون الاجتماعية والصحية فى البلاد العربية منها ما هو تابع للجامعة العربية ومنها ما هو تابع للحكومات المحلية ومنها ما هو تابع للهيئات والمنظمات الدولية . ولكن قد لا يعلم الأفراد شيئا عن الخدمات التى تؤديها هذه الهيئات الاجتماعية أو مدى ما يستطيع الفرد أن ينتفع بها ولذلك فإن معظم المنتفعين بالخدمات الاجتماعية عن طريقها يكونون من الحضر والمدن القريبة من مراكز هذه الهيئات .

والإذاعة بالنسبة لهذه الوسائل الخاصة برعاية الأحوال الاجتماعية ينبغى أن تتعاون تعاونا تاما بل يجب أن يكون لها مندوب فى كل ما يدور حتى يبنى هذا المندوب برامجه لتكون متناسقة مع الجهود التى تبذل فى هذه النواحى أولا فأول . . حتى إذا ما قامت هيئة ما بحملة من الحملات مثل التطعيم ضد الدرن أو « محاربة التشرد والتسول » أو « تحديد النسل » أو « مساكن العمال » — تولت الإذاعة من جانبها وبأسلوبها الخاص وبرامجها الخاصة دعوة الناس إلى تفهم هذا الأمر والتعاون مع الهيئات الاجتماعية وتشجيعها أو مساعدتها حتى تؤدى واجبها لصالح المجموع على خير وجه وحتى تؤتى هذه الجهود ثمارها .

ولقد شاهدنا ولمسنا إعراض الجماهير عن التطعيم ضد الدرن بالطعم الواقى ضد الدرن لسبب واحد هو أن الشعب لم يفهم من قبل ولم يهيأ عن طريق الإذاعة والصحافة وغير ذلك للإقبال على هذا الطعم الواقى من خطر مرض يهدد كياننا .

٢ — الإذاعة بما لها من إمكانيات تستطيع هى والسينما والصحافة أن تنقل صورا حية من الخارج إما صورا صوتية أو صورا سينمائية أو تحقيقات صحفية حتى تعرف الشعوب العربية ما يجرى فى الخارج وما وصلت إليه الشعوب الأخرى من تقدم بسبب اتباع هذا النظام أو ذاك على شرط ألا يأخذ صبغة التعليمات والأوامر . لأن الجمهور العربى بطبيعته ودمه لا يحب التعليمات والأوامر مهما كانت فى صالحه بسبب ما عاناه من استعمار تركى وفرنسى وانجليزى واستغلال داخلى مما جعل ابن الشارع يهزأ بكل عمل يعطى له فى قالب أمر . كما أن العربى من طباعه حب الاستقرار وعدم التغيير فى حياته وطباعه وعاداته حتى ولو كانت سيئة إلا إذا وثق جيداً أنه سيجنى ثمار ذلك عاجلا . فيمكن تهيئة ذهنه عن طريق برامج الإذاعة للنهضة بمستواه الاجتماعى .

٣ — وظيفة الاذاعة ليست وقفا — من الناحية الاجتماعية — على نقل ما تريد الهيئات الاجتماعية إلى الجمهور ليتبعها بل هى فى الوقت نفسه وسيلة لنقل رغبات الجمهور إلى المسئولين كأن ينزل الميكروفون إلى الشارع والمصنع

والمتجر ويتحدث المذيع مع العامل والفلاح والموظف الصغير ويسأله عن حاله ورغباته، ونتيجة هذا الإجراء أو ذلك فإذا كانت له متاعب عملية يواجهها فيذكرها وهذا يعطى العامل والفلاح ثقة وإقبالا على هذه المراكز والهيئات واتباع تعليماتها لأنه يخلق جوا من التجاوب العائلى حينما تعمل الإذاعة كوسيط بين الاثنين .

٤ — حققت إذاعة الأمم المتحدة عن طريق برامجها هدفاً من هذا التجاوب وهذا الرباط المتين بين سكان البلاد التى لها فيها بعثات وهيئات وبين منظماتها المختلفة بل استطاعت أن تجذب إليها بعض المحطات الأميركية والإنجليزية الأخرى لتقدم أخبارا عن نشاط هذه البعثة أو تلك الهيئة الدولية من كل الحقول التى تعمل فيها وخاصة ما كان منها متعلقا بالمجتمع والصحة وزيادة الإنتاج ورفع مستوى الحياة بين الشعوب .

فكل هيئة مثل اليونسكو ومنظمة الأغذية والزراعة والهيئة الصحية العالمية وصندوق إغاثة الأطفال وجميع فروع المجلس الاقتصادى الاجتماعى الدولى تبعث بأنباء وافية عن نشاطها وأعمالها ومشروعاتها ثم تصبغ إذاعة الأمم المتحدة هذه المواد فى قالب إذاعى لتقدمها الى المستمعين وليعرفوا من ذلك ما تم وما سيتم وما يجب أن يتم من أجل إسعاد الجميع .

وما أحوج الدول العربية أن تفعل ذلك عن طريق :

ا — إذاعاتها المحلية .

ب — إذاعة تكون خاصة بالجامعة العربية وتخضع لها وتعمل فى نطاق واسع على سياسة مرسومة مدروسة صحيحة تجمع أيضا فى برامجها الأغانى والأناشيد المختارة التى تهدف الى معنى جميل وترفع من الروح المعنوية والحس الشخصى وفى الوقت نفسه تجمع الألوان المشوقة من البرامج الإذاعية التى رسمت لها سياسة مبنية على علم ودراسة .

٥ — تستطيع الإذاعات العربية أن تساهم مساهمة فعالة فى التعاون الاجتماعى وإقامة الرابطة الاجتماعية بين الدول العربية بعضها ببعض أو بين المناطق والمديريات فى الدول العربية الواحدة مثل إذاعة نتائج المباريات والمعارض وإذاعة أوجه النشاط الاجتماعى فى المراكز المختلفة، فهذا يخلق جو التنافس بين هذه الهيئات والمؤسسات ولا يصعب على كل إذاعة أن تقيم المسابقات وتتحمل هى جوائزها فإن ثمن هذه الجوائز لا يقاس بالنسبة للفائدة الاجتماعية التى تعود على الجمهور والمستمعين . وهناك إذاعات فى الخارج تدفع نفقات سفر بعض الفائزين إلى دول أخرى وإقامتهم مدة ثم هى الوقت نفسه تعمل معهم محادثات وبرامج مشوقة فى رحلاتهم وإقامتهم والمفارقات التى حدثت فى حياتهم وصور اصوتية من البلاد التى يسافرون اليها. والإذاعات تدفع أموالا أكثر لعمل برامج أخرى لا تفيد هذه الفائدة لملء وقتها .

ومهما يكن من شىء فإننى أدرك تماما أنه سيأتى اليوم الذى تحقق فيه الإذاعات العربية رسالتها الكبيرة نحو الوطن العربى الكبير ونحو المستمعين على خير وجه ذلك لأنها قد نهضت فى السنوات الأخيرة عن طريق التجديد والابتكار فى البرامج . وبقى أن ننسق الجهود وننسق هذه البرامج بحيث تسير كلها فى طريق مرسوم مدروس . ولقد لاحظت فى السنوات القليلة الماضية تقدما ملموسا من الإذاعات العربية بعد أن أحست الدول العربية إحساسا عمليا بفائدة الإذاعات وخطرها فى كل ميدان من الميادين اجتماعية كانت أو ثقافية أو سياسية أو فنية .

الوسائل السمعية والبصرية

مشاكل فى التطبيق

للأستاذ طاهر أبو زيد (مصر)

إن الظاهرة الأساسية فى الوسائل السمعية والبصرية هى تأثرها بالتقدم الاقتصادى ومستوى معيشة السكان ونمو مداركهم . ولذلك فإن استعمال هذه الوسائل على أوسع نطاق يرتبط بنمو الإنتاج وازدياد دخول الأفراد . وكلما ازداد تقدم المجتمع فى النواحى الاقتصادية والمعاشية والثقافية كلما كان أقرب إلى الاستجابة لهذه الوسائل .

وبالمقابلة نجد أن اضطراد العمل بهذه الوسائل السمعية والبصرية فى المجالات الاجتماعية والصحية والتعليمية والتدريبية يؤدى إلى تحسين أحوال العمل والمعاونة على تطوير الاقتصاد القومى .

وإذن فالوسائل السمعية والبصرية من ناحية ـ وازدياد الإنتاج وعدالة التوزيع من ناحية أخرى ـ كلاهما يؤثر فى الآخر ويتأثر به صعودا أو هبوطا .

وهذه الحقيقة تتبين بوضوح بمقارنة الوسائل السمعية والبصرية فى بلد كأمريكا ـ وبلاد متخلفة إقتصاديا كالشرق العربى ـ فحيث يسود الجهل والأمية تنعدم أو تقل وسائل الإيضاح التى تحتاج إلى الكتابة مثل ألواح الدعاية والرسوم البيانية والنشرات والكتيبات ـ وحيث يسود الفقر ينعدم أو يقل استعمال الراديو والشرائط المسجلة . وحيث المستوى الإنسانى الهابط يصعب فهم أو تذوق الصور المحركة والسينما أو حتى الصور الثابتة التى تعبر عن نفسها بطريقة بسيطة . وحيث تسود الكآبة والقهر يتعذر أو يصعب تنظيم حلقات جماعية تستفيد من التجارب العملية والنماذج والمعارض وغيرها .

هذا من ناحية شمول الوسائل من حيث أنواعها ـ وكذلك الأمر من ناحية القيمة المستفادة منها ـ والمعروف أن السعى وراء اللقمة لايتيح فرصا جدية للمشاهـــدة أو الاستماع أو التأثر بالموضوعات التى تثيرها الوسائل السمعية والبصرية .

وتطبيقا لهذه الظاهرة الأساسية فى هذه الوسائل نجد أن بعض البلاد العربية لاتملك حتى الآن الأداة المركزية ـ وهى الإذاعة ـ ونجد بلاداً أخرى تملك إذاعة ولكنها تستعملها على أضيق نطاق بطريقة غير علمية لاتهيء قدرا كافيا من التجاوب بينهما وبين كتل الجماهير .

من أجل هذا فإن الباحث فى مشاكل التطبيق يجد نفسه يواجه هذه الحقيقة الأولى وهى ضرورة وجود الأداة الرئيسية وهى الإذاعة . وقد جعلت من الإذاعة محور هذه الوسائل بسبب قدرتها على مخاطبة الملايين والتأثير فيهم فى أسرع وقت وبأرخص التكاليف ولأنها وسيلة مثلى بالنسبة للأميين وهم الغالبية الكبرى بين الشعوب العربية . ولأن التأثير الإذاعى أسهل مدخلا إلى النفس من غيره من الوسائل . فإذا ضمنا وجود إذاعة فى كل بلد عربى فقد ضمنا بهذا وجود الوسيلة الأساسية أى مركز الدائرة التى يمكن توسيعها بالتدريج لتشمل الوسائل الأخرى بحسب درجة كل بلد من التقدم .

على أن وجود الوسائل نفسها ـ مهما تعددت ـ لا يمكن أن يكون كافيا للوصول إلى نتائج حاسمة فى ميدان الرعاية الاجتماعية . . فهذه الوسائل بدون الإخصائيين والفنيين وبدون التدريب الكافى وتفهم ميدان العمل على أساس علمى لاتعدو أن تكون وسائل « ميتة » والجهد الذى يبذل طاقة مبددة .

ولذلك فان إيجاد وتدريب الإخصائيين هو فى الدرجة الأولى أمر حيوى بجانب وجود هذه الوسائل أو بعضها على الأقل .

وهنا ينبغى التعرض لمسألتين هما من الضمانات الجوهرية لتقدم الوسائل السمعية والبصرية فى خط سليم .

أولا : ضرورة أن تتولى أمر هذه الوسائل هيئات وطنية صميمة لاشبهة فى اتجاهاتها وأغراضها وارتباطها بتحقيق أهداف خاصة سواء كانت أغراضا تجارية أو أغراضا سياسية على الأخص ـ فإن الوعى الوطنى الذى ينمو باضطراد بين الشعوب العربية وعملية إغراق ميدان الوسائل السمعية والبصرية بمواد وأفلام ونشرات موضوعاتها « صنعت فى الخارج » يجعلها فى نظر الجماهير وسائل للدعاية السياسية وترويج الأسس الفكرية للاستعمار . . وبالتالى تنعدم ثقة المواطنين فى هذه الوسائل وتصبح علاقتهم بها علاقة مخلخلة . . بل إنها تعبر بالجماهير إلى الزراية والاستخفاف بها . . وهذا خطر كبير يتهدد هذا الميدان .

ثانيا : ضرورة توافر حرية التعبير وحرية الرأى فإن المجتمع الذى يقيم الأسوار الفكرية يسجن طرق التعبير ووسائل الإيضاح وينحرف بها إلى تمكين الرجعية .

فإذا ماتوفر للمجتمع العربى أن يخطو إلى النمو الاقتصادى . . ثم وسائل الإيضاح أو الرئيسى منها على الأقل . والأيدى الأمينة التى تتسلم العمل وقدر كاف من الحريات إذا ما توفر هذا فيبقى الوجه الآخر وهو التدريب والتخصص والدراسة .

والصعوبة الأولى هو أن هذا النوع من النشاط (الوسائل السمعية والبصرية) ميدان جديد . . فليست هناك تجارب سابقة كثيرة يمكن الاسترشاد بها . . كما لايوجد عدد واف من الإخصائيين . . وخاصة أن أغلب الوسائل هى أعمال فنية على جانب من التعقيد وتحتاج إلى خبرات كبيرة علمية وفنية .

ولذلك فإن من الضرورى أن توفد البعثات إلى الخارج لدراسة هذه الوسائل دراسة مستفيضة مع مراعاة التخصص فى فرع واحد من هذه الوسائل أو على الأقل بمجموعة متناسقة منها .

على أن الحاجة تصبح ماسة إلى إنشاء مركز أساسى للتدريب والإعداد والدراسة فى عاصمة كل قطر عربى . . على أن تتعاون هذه المراكز فيما بينها وتتبادل البعثات والإنتاج وتعقد مؤتمرات عامة .

وهذا المركز الأساسى للتدريب والإعداد والدراسة ـ فى عاصمة كل قطر عربى ـ يقوم بوضع منهاج علمى متدرج لصنع وإنتاج الوسائل السمعية والبصرية تدريجيا حتى يمكن غزو نواحى التخلف والأمراض الاجتماعية الكثيرة فى الشرق العربى بتعبئة أكبر عدد ممكن من الوسائل .

هذا فضلا عن تدريب العاملين فى هذه الوسائل عن طريق الممارسة العملية وإعداد مناهج لتثقيفهم ثقافة شاملة تتضمن دراسات فى التاريخ والاقتصاد والبيئة الاجتماعية والعادات والتقاليد وعلم النفس والفنون بوجه عام والمدارس الفنية المختلفة ـ كما تتضمن دراسة اللهجات وتاريخ الأجناس والإحصاء والتبويب وفن العرض ـ وبجانب هذه دراسات تطبيقية للنواحى العلمية والفنية التى يتطلبها تشغيل الوسائل كاللاسلكى بالنسبة للإذاعة والتصوير والإخراج بالنسبة للسينما ووسائل الطبع والنشر وغير ذلك مما يهيء وسائل منتجة متقدمة . على أن مهام المراكز الأساسية لن تقتصر على تهيئة الظروف لإنتاج الوسائل محليا فحسب بل سيكون من أهم واجباته خلق وسائل سمعية وبصرية تلائم البيئة . . أو تطوير وسائل معينة بحيث تناسب أحوال الإقليم .

والملاحظ أن كل وسيلة من الوسائل لها ميزة معينة لاتتوافر فى الأخرى وأن المفاضلة بينها والأخذ بهذه الوسيلة أو تلك لموضوع من المواضيع يتوقف على مدى الاستفادة العامة . . أى أن النطاق الواسع هو أحد المقاييس الهامة فى هذه المفاضلة . . وقد تكون وسيلة كالممارسة مثلا أو الرحلة إلى ميدان العمل أنجع الوسائل فى حالة معينة ولكن بالنسبة لعدم إمكان استعمال مثل هذه الوسائل على نطاق واسع فاننا نلجأ لتكملتها بوسيلة من ذوات المدى المتسع . . وهكذا نصل فى النهاية إلى قمة الوسائل وهو التليفزيون الذى يجمع ميزات كل الوسائل الأخرى . . ولكن بالنظر إلى أن إنشاء محطات للتلفزيون يتطلب نفقات باهظة وأجهزة فنية غير متوفرة فإننا نلتقى مرة أخرى بالإذاعة باعتبارها أمثل الوسائل بالنسبة للشرق العربى .

هذا ومن حيث المعارض والنماذج الحية ووسائل الممارسة فإنها تكون أصح حيث بمجموعات معينة فى مستويات ذهنية واحدة كالطلبة فى المدارس والعمال فى المصانع حيث أن تجمعهم فى مكان واحد يسهل القيام بهذه العمليات .

ويلاحظ أن استعمال الفانوس السحرى والسينما والصور المتحركة محبب جدا إلى الجماهير لما يحيطها من جو خاص وبسبب اجتماع الصورة والكلمة فى وقت واحد ويمكن الاستفادة بهذه الوسيلة إلى حد بعيد إذا أحسن العرض والإخراج ونظمت حلقة المشاهدة .

على أنه يمكن مراعاة لظروف البلاد العربية أن نخلق نحن من الوسائل مايتفق مع نفسيات الجماهير وظروف حياتهم التى تختلف بين القرية والمدينة وبين البدو والحضر . فإذا كانت بعض البلاد تستعمل جريدة الحائط فيمكن استعمال جريدة الشجرة لينتفع بها ألوف الفلاحين العاملين وبالحقول ولتكون لصيقة بميدان عملهم .

كذلك يمكن الانتفاع بعربة تجوس خلال القرية وبها مكبر صوتى . . أو بحفلات السمر حول النيران بين الأعراب . . وكذلك يمكن الاستفادة إلى أقصى حد من الأعياد والمواسم وموالد الأولياء وانتهاز فرصة هذه التجمعات للقيام بحملات مركزة مدروسة بأكثر من وسيلة .

وفى الريف والمناطق التى للدين أكبر سلطان عليها يمكن الاستفادة بالوعاظ وأئمة المساجد فى الدعوة العامة من من أجل إثارة الوعى وتحقيق مقومات الرعاية الاجتماعية وذلك بعد إمدادهم بالمعلومات ومنهج دراسى معد .

ولاشك أن هذه المراكز — على الزمن — سيتجمع لديها رصيد من القواعد الأساسية فى ميدان الوسائل السمعية والبصرية وكذلك خبرات وتجارب من دراسة حالات النجاح والفشل .

على أنه يمكن أن نستخلص من التجارب السابقة ومن الدراسات النظرية العامة للوسائل السمعية والبصرية بعض القواعد العامة المسلم بها كقواعد أساسية .

أولا — ينبغى دائماً الاحتفاظ بالجماهير وربطها بالوسيلة والعمل على تكاثرها بطريقة مستمرة . . ويمكن التعبير عن هذا بضرورة كسب ثقة الجماهير . . وهذا يتطلب مايأتى :

(ا) أن يكون الموضوع نابعا من حاجات حقيقية للجماهير . . حاجات تحسها وتلمسها وتؤمن بضرورتها وليس أمرا يلقى إليها من أعلى . . فالواضح أن الذى يحرك العمل فى هذا الميدان هو اتجاه الحركة من الأسفل إلى الأعلى .

(ب) أن يعالج الموضوع بصدق وبغير مبالغة ولكن بحرارة وبغير فتور .

(ج) أن يعالج الموضوع بطريق غير مباشر . . وأن تتسلل الفكرة خلال صورة أو قصة أو برنامج أو تمثيلية أو أغنية شعبية . وليس أن توضع الفكرة تحت عنوان كبير جاف .

(د) اختيار الوقت والمكان الملائمين مسألة حيوية .

(هـ) إذا لم يكن بد من التعرض للموضوع بطريق مباشر فيجب أن يكون العرض قصيرا وفى البرامج الممتدة كالإذاعة يتخلل برامج أخرى على صورة نداءات قصيرة .

(و) يجب ألا يشعر المستفيد أنه يتلقى هبة أو فضلا علمياً بل الأولى أن يشعر المستفيد أنه يعلم نفسه . أقصد ألا تكون الأستاذية تعبر عن نفسها خلف الوسيلة .

(ز) يجب التحقق من نجاح الوسيلة فى حد ذاتها فى معالجة الموضوع فإن الوسيلة السيئة لا تؤدى فقط إلى بقاء الوضع كما هو بل تؤدى إلى انتكاسه .

(ح) ضرورة استعمال اللغة المناسبة — وبالنسبة لأركان العمال والفلاحين والمرأة والطفل فى الإذاعة اللغة العامية أسهل وأسرع إلى الفهم والاستيعاب — وبالنسبة للموضوعات المكتوبة يجب أن يكون ذلك بلغة عربية بسيطة .

(ط) يجب ألا تصطدم الوسيلة — مباشرة — بمقدسات الجماهير ومعتقداتها كما يجب أن تكون شجاعة أيضاً فلا تنافق الجماهير أو تتملقها خوفا .

(ى) يجب أن يكون العرض واضحاً بحيث يفهم على وجه واحد ثابت وألا يدع مكانا لإمكان فهمه على وجهين.

(ك) ألا يكون العرض سابقاً أو متخلفاً عن قدرة الجماهير . . أى لا يكون أعلى من ذهنياتها ودونها . . والوسائل السمعية والبصرية مقصود بها رجل الشارع قبل أى شخص آخر فيجب أن تكون مواد الموضوع مما يتواجد فى بيئته .

ثانياً — ينبغى أن يكون هناك منهج مدروس متكامل لا أن تعالج المواضيع ارتجالا بلا رابط بينها . . وتركيز الحملات فى جبهة واحدة يحقق نجاحاً أوفر .

ثالثاً — مراعاة التجديد والابتكار فى عرض الموضوعات والأفكار فإن ملل الجماهير خطر قائم ودائم — وقد يأتى فجأة .

رابعاً — يجب ألا تعالج هذه الوسائل بطريق روتينى ومن الأهمية بمكان ألا يشعر الناس العاملين فى الوسائل السمعية والبصرية بأنهم يقومون بعمل مصلحى أو خدمة أميرية .

خامساً — عمل ارتباطات وعلاقات بين القائمين بالعمل والمستفيدين بحيث لا يقتصر على مجرد تقديم الوسيلة بل العودة إليهم بعد ذلك لمعرفة آثار ونتائج الوسيلة فى موضوع معين . . وكذلك العقبات التى واجهتها .

سادساً — ينبغى أن يكون المنزل مجالا هاما للوسائل السمعية والبصرية حيث المرأة العربية — فى كثير من الأحوال — لازالت قليلة الخروج إلى المجتمع . . وهى فى حاجة إلى جهد كبير فى نواحى الرعاية الاجتماعية .

سابعاً — يجب أن يتجرد العمل من الفوارق فلا يفرق بين دين ودين أو جنس وجنس ولا بين مواطنين وأجانب . . فلا يعمل على إثارة التعصب العنصرى أو النعرات السياسية الحزبية .

ثامناً — أن تستهدف الوسائل منهاجا وطنياً يقف فى صف الشعب ضد الاستعمار والاستغلال والا تتنكب المشاعر القومية . . وأن تساير الاتجاهات الإنسانية وتعمل على دعم التعاون والمحبة بين البشر .

تاسعاً — الوسائل السمعية والبصرية أعمـــال خلق وعمل فنى تحيا وتزدهر بالمنافسة لذلك يجب أن تكون المكافآت والمسابقات مما يدفع القائمين بالعمل إلى محاولة الإتقان الدائم .

وأخيراً فإن هذا الميدان — الوسائل السمعية والبصرية — ولو أنه جديد فى حياة الشرق العربى إلا أن إمكانيات نجاحه متوفرة وآثاره فى ميدان الرعاية الاجتماعية تدفع إلى البذل فى سبيله والعمل المتواصل .

موازنة بين الصحافة والوسائل السمعية والبصرية

فى التعريف بشئون الرعاية الاجتماعية

للأستاذ محمد حمدى (جامعة الدول العربية)

١ — وسائل التعريف الجمعية :

الصحافة فى البلاد الديمقراطية هى إحدى وسائل الاتصال الجمعى الذى يعين المحكومين على تعرف أحوالهم — من جهة — ويعين الحاكمين على أن يتعرفوا أحوال المحكومين ومطالبهم من جهة أخرى . وأهم وسائل الاتصال الجمعى — كما يعرف القراء — هى الصحافة والإذاعة والسينما وإذا كانت الأداتان الأخيرتان لم تبدآ واجبهما الاجتماعى إلا منذ أوائل القرن العشرين فلا شك أن الصحافة قامت بدورها منذ بعيد إلى حد أن الرئيس الأمريكى توماس جيفرسون قال عنها (عندما كان مطلوبا تضمين الدستور الأمريكى مادة تنص على حرية الصحافة) «بما أن الأساس الذى تقوم عليه حكومتنا هو تعرف اتجاهات الرأى العام فمن واجبنا أن نتخذ كل ما من شأنه الإبقاء على هذا الرأى فى أحسن حالة ممكنة ولو أنهم خيروني بين أن تكون لنا حكومة ولاصحف أو تكون لنا صحف ولاحكومة لما ترددت لحظة فى اختيار الحالة الثانية .»

٢ — مكان الصحافة بين وسائل التعريف الجمعية :

يميل معظم الباحثين فى الشئون الصحفية إلى الاعتقاد بأن الجريدة اليومية العصرية الكبيرة هى «وسيلة كاملة التبلور» للتعريف الجمعى . وهناك قلة لا ترى هذا الرأى ولا تذهب فى تقدير الصحافة هذا المذهب معللة ذلك بأن الصحافة لا تتمتع بالجدة التى للسينما أو الإذاعة وأنها ما تزال «غير كاملة التبلور» وإن كان الأرجح — فى ظننا — أن تبلغ هذه المكانة عندما يتاح لها الإفادة الكاملة من مجموعة التحسينات التى وصل إليها بعد الحرب الأخيرة العلماء الأخصائيون فى صنع الماكينات الرحوية والأحبار وورق الصحف .

وكاتب هذا البحث — وهو من رجال الصحافة — يرى أن على الصحافة أن تشحذ قواها وتسد مسارب النقص فى كيانها إذا كانت تريد أن تحافظ على المكانة المرموقة التى احتفظت بها طوال تلك الحقبة الكبيرة من الزمن . وإن قدرة الصحافة على هذا محققة لا شك فيها . ولا غرو فالصحافة «أبقى أثراً» من الراديو والسينما وإن كانت «أبطأ» وأقل واقعية من السينما . فنحن نسمع الأنباء التى يذيعها الراديو ولكن هذه الأنباء لا تلبث أن تتلاشى من أسماعنا قبل أن يتسنى لنا هضمها واستيعابها . ونحن على الشاشة نرى صور الحوادث والرجال ولكنها لا تلبث أن تزايل عيوننا قبل أن نتأملها ونتمعنها . ويترجم العلماء هذه الحقيقة إلى لغتهم فيقولون أن تلك الرسائل الهوائية أو البصرية العابرة تستطيع أن تجذب انتباهنا إليها ولكنها لا تبقى أمام حواسنا الفترة الكافية لاستيعابها وهضمها . وبذلك لا يبقى أمامنا دائما للفهم والهضم والتأمل والتمعن والرجوع إلا الجريدة المطبوعة . هذه حقيقة هامة رأينا تجليتها ولفت الأنظار إليها بعد أن ردد البعض فى الأيام الأخيرة القول بأن الصحف أصبحت «مودة قديمة» وأن كل

العناية الحكومية والأهلية ينبغى أن توجه إلى الإذاعة والسينما وهى ترهات ومزاعم لا أساس لها من الصحة .

مهمة الصحافة الحديثة :

من المعروف المتداول أن للصحف مهمة ذات أربع شعب : فهى تخبر وتوجه وتثقف وترفه . وكانت حتى أوائل القرن العشرين توجه وتثقف أولا ثم تخبر وترفه بعد ذلك وفى بعض الأحوال فقط . ولذلك حديث لا نرى داعيا للإفاضة فيه فى هذا البحث الوجيز وننتقل إلى النقطة التالية فنقول أن الصحافة تعالج ما تعالجه من موضوعات بإحدى الطرق الآتية وهى :

١ — الخبر ٢ — التعقيب والتعليق (التوجيه) ٣ — التحقيقات الصحفية والحملات

٤ — وأخيراً — وليس آخراً — بالصورة والرسم وغير ذلك من وسائل الإخراج الصحفى الحديثة .

والقاعدة العامة للصحافة — على اختلاف أنواعها وألوانها — هى أنها تلتزم فيما تنشر ما يريده الرأى العام وما يهمه الوقوف عليه . وكلما زادت أهمية ناحية من النواحى أو ميدان من الميادين العامة زاد اهتمام الصحافة به وأكثرت الحديث فيه . وقد جاءت نظريات نورثكليف وروذرمير مثبتة لهذه القاعدة ومؤكدة لها . وفى سبيل شرحها وبيان مختلف آثارها وضعا كثيراً من البحوث والمؤلفات التى ما تزال تدرس بمعاهد الصحافة وكلياتها إلى الآن . ولما كانت الحركة العمالية أسبق إلى الظهور من الحركة الاجتماعية (إذ بدأت الأولى فى أخريات القرن الثامن عشر بينما لم تبدأ الحركة الاجتماعية بدايتها الحقة إلا فى أواخر القرن الماضى (وفى أمريكا قبل غيرها) فإن فى مقدورنا الزعم — وفقا للنظرية السابق ذكرها — بأن عناية الصحف بشئون الحركة العمالية على اختلافها — سبقت عنايتها بالحركة الاجتماعيه — بصفة عامه — وبالرعاية الاجتماعيه — بصفة خاصة . ولو أننا راجعنا الصحف الأوربية التى كانت تصدر فى ذلك العصر لوجدنا فيها مصداق هذا الزعم .

الرعاية الاجتماعية :

الرعاية الاجتماعية أو الخدمة الاجتماعية التطوعية أو الإنعاش الاجتماعى كما أسمته الحلقة الأولى وعرفته « هو عمل اجتماعى يشارك فيه أفراد المجتمع — يقوم على أساس تعميم الخدمة الاجتماعية وتوجيه العناية الأولى إلى الفئات المحرومة من المجتمع حتى تستشعر الحاجة إلى الإصلاح وتسعى بنفسها إلى العمل على رفع مستواها »

الهدف الرئيسى للنقابات العمالية :

يلخصه قانون إنشاء النقابات فيما يلى « للعمال الذين يشتغلون بمهنة أو صناعة أو حرفة واحدة أن يكونوا فيما بينهم نقابات ترعى مصالحهم وتدافع عن حقوقهم وتعمل على تحسين حالتهم المادية والاجتماعية » .

ونظرة واحدة إلى هذين التعريفين ترينا بما لا يدع مجالا لأى شك — أن الهدف فى حركتى النقابات والرعاية الاجتماعية قد اتحد . وعلى هذا فالكلام عن إحداهما — هو فى الواقع — كلام عن الأخرى . بيد أن الرعاية الاجتماعية أشمل وأوسع مدى ولذلك نبدأ بها .

الرعاية الاجتماعية كما تفهمها الصحف .

يختلف تعريف الصحافة للرعاية الاجتماعية اختلافا يسيرا من تعريف الاجتماعيين لها . فهى — عند الصحافة — كل خدمة « تطوعية » يقوم بها فرد أو جماعة لفرد أو جماعة أخرى ولا بأس من إطلاقها على خدمات الإغاثة

والإنقاذ والترفيه الحكومية إذا كانت تساعد الحكومة وتحل محلها فى ذلك هيئة اجتماعية مختصة فى لون أو آخر من ألوان الخدمة الاجتماعية . والصحافة حين تتبع الخدمات الاجتماعية لاتجد لديها مانعا من أن تقتدى بالتقسيمات المعروفة فى دنيا الخدمة الاجتماعية الاحترافية .

أنهم — أى المحترفون — يقسمون الخدمات للتسهيل والحصر لاالشىء آخر إلى :

١ — خدمات صحية ٢ — خدمات ثقافية ٣ — خدمات ترفيهية ٤ — خدمات أخرى منوعة تهدف إلى رفع المستوى الاجتماعى للطائفة المخدومة أو تحقيق تسهيلات لها بدونها قد يتعذر إجراء إصلاح أو رعاية اجتماعية حقيقية كالمراكز الاجتماعية والأندية وماشاكل ذلك.

هذا التقسيم — ذاته — تأخذ به الصحافة وتقدم لقرائها ألوانا منه باعتباره (مما يهم القراء من جهة[١] وباعتبار أن الصحيفة هى الإدارة الاجتماعية) التى تصور المجتمع وتقدم له ولحكامه صورة منه[٢] بيد أن لكل صحيفة تقسيمها الداخلى وأبوابها ونظام تحريرها أو هذا — على الأقل — هو المفروض فى كل صحيفة مبتكرة وذات كيان فريد لاتقليد فيه لصحيفة أخرى من قريب أو من بعيد — ولذلك نجد أن الصحف لاتعالج الموضوعات « بنفس الأسلوب » ولاتضعها فى « نفس المكان » فمن الصحف من تفرد للنواحى الاجتماعية — على اختلافها — مكانا معينا — تضع فيه مايصلها من مواد اجتماعية أولا بأول ، ومنها من تدخل كل نوع من الأخطار أو المعلومات فى مكانه الخاص به بمعنى أن تضع الخدمات الاجتماعية الثقافية فى ركن الثقافة والخدمات الصحية أو الرياضة فى ركن الصحة أو الرياضة ومنها من تخصص صفحة كاملة او عدة صفحات مسلسلة لمعالجة موضوع بذاته يستحق هذه العناية كلها — ومنها من تقسم صفحاتها إلى أركان وزوايا ومنها من تتركها للظروف المتغيرة فتتغير بتغيرها كل يوم — ولكنها فى مجموعها وباستثناء الأسلوب وطريقة الإظهار — لاتستطيع أن تغفل موضوعا هاما واحداً من الموضوعات التى تشغل الأذهان أو يكون الكلام دائرا حولها فى وقت أو آخر والا اعتبرت متخلفة عن غيرها ومتى أحس قارئها بذلك فقد ثقته بها — ولايلبث أن ينصرف إلى صحيفة أخرى تكون قديرة على إشباع نهمه الصحفى وواقفة على بواطن الأمور وعالمة بدخائلها .

نفس الأهداف :

إذا كانت الصحف — للتسهيل كما قدمنا — تقسم الخدمات أربعة أقسام فهذه الأقسام أو الألوان من ألوان الخدمة الاجتماعية هى أيضا أهم أهداف الحركات العمالية الإصلاحية .

---

(١) ينبغى أن نفرق دائما بين «الأخبار الاجتماعية» و «الرعاية الاجتماعية» فما نسميه الآن أخبار المجتمع كان فى طليعة ماتنشره الصحافة الأوربية والأمريكية لأنها كانت تتقاضى منه أجرا باهظا وتعده من أهم مواردها المالية . أما الرعاية الاجتماعية فقد بقيت صحف عديدة فى أمريكا تصدر لحساب شركات استغلالية تتقاضى عنها حتى أوائل القرن العشرين .

(٢) ثبت من الإحصاءات هنا وفى الخارج — فى أرقى البلدان حضارة وثقافة — أن الجريدة التى لا تراعى رغبات القراء هى جريدة مقضى عليها بالموت الذى لا شك فيه وذلك لأن القارىء إنما يقبل على الجريدة التى تقدم له ما يريده هو لا ما تريده هى ويضربون فى مراجم الصحافة العالمية المعتمده المثل بجريدة بول مول غازيت الإنكليزية التى أصدرها الصحفى المشالى الأشهر ديكهام ستيد فخسر أصحابها فى أقل من عام رأس مالهم الكبير واضطروا إلى غلقها .

إن الحركة العمالية الصحيحة هى التى تهدف إلى رفع مستوى العمال :

ترفع مستواهم اقتصاديا بزيادة دخولهم أى بزيادة قدرتهم الإنتاجية .

وترفع مستواهم الثقافى لأن الثقافة الصحيحة أساس لكل حياة معقولة سليمة ولما لها من أثر فى زيادة الدخول من جهة أخرى وتقدم لهم كل خدمات ترفيهية ممكنة من سينما إلى مسرح إلى موسيقى إلى حفلات سمر لما هو معروف الآن فى كل مكان من اثر الروح المعنوية للشخص فى إنتاجه ومن أثر الترفية فى جلاء الصدأ عن الأرواح الكادحة طوال الأسبوع .

وإذا كانت النقابات هى التى تقوم فى الوقت الحاضر بالجانب الأكبر من هذه الأعباء فلابد من اعتبار إنشاء النقابات فى ذاته خدمة اجتماعية . ومن هذا « التغريد » الوجيز يستطيع القارىء أن يتبين الحقيقة الهامة الآتية التى أردنا لفت الانظار إليها وهى أن النقابات العمالية من أهم الوسائل لتحقيق الرعاية الاجتماعية للطبقات العاملة وجميع الجهود يجب أن تتجه إلى النقابات وتوجه منها وهذا هو سر ما نجده فى كافة الصحف والمجلات الأوربية والأمريكية من الحديث عن النقابات وتوجيه أو فى قدر من العناية الصحفية لها .

معنى كلمة عامـــل هنا .

وهنا لفظة أحب تحديد معناها وإن كان القراء — بلا شك — ليسوا فى حاجة إلى ذلك . أحب ألا يفهم أحد مما تقدم أن المقصود بالعمال هنا هم عمال الصناعة وحدهم . فقد تحرر عمال الزراعة أيضا وأصبحت لهم نقابات واتحادات والحديث هنا — فى هذه الحلقة — يشمل كافة أنواع العمال فإن أساس تعريف العامل بأنه ذلك الذى يتقاضى أجرا على عمله (من شخص أو هيئة) .

الطبقات التى تحتاج إلى رعاية اجتماعية .

فإذا كنا سندخل فى كلامنا . ١ — عمال الصناعة ٢ — وعمال الزراعة ٣ — وعمال المتاجر والحوانيت ٤ — وصغار الموظفين الأهليين — فإننا نكون قد شملنا بكلامنا كافة الطوائف التى أضطرد القول واتفق الرأى على حاجتها إلى الرعاية الاجتماعية والتى تشملها بالكلام دائما وفى كل البلدان المتقدمة قوانين العمل ولوائحه(١)

وقد كان اتحاد أهداف الحركتين — الاجتماعية والعمالية — هو السبب الرئيسى الذى جعل ما يبذل من ضروب الرعاية فى الأوساط العمالية — الأوربية والأمريكية — هو ما يسمى هناك «خدمة اجتماعية» (٢) .

ميزات الصحافة كوسيلة للتعريف بالرعاية الاجتماعية .

بقى بعد ما تقدم أن نعرف : هل تصلح الصحافة بوسائلها الحديثة للتعريف بالرعاية الاجتماعية ؟ وإلى أى حد تصلح لإداء هذه المهمة ؟

والإجابة على السؤال ينبغى لنا أولا — أن نعرف قدرتها — من الناحية الفنية — على التعريف .

---

(١) بعد قيام الثورة المباركة فى مصر وبدء حركة الاصلاح الزراعى وتحرر الفلاح المصرى من عبوديته لمالك الأرض التى كان قد طال عليها الأمد — تكونت فى ريف مصر نقابات زراعية بلغت عدتها حتى كتابة هذا البحث اثنين وخمسين نقابة مندمجة كلها فى اتحاد واحد وفقا لأحدث الانظمة العمالية وأرقاها .

(٢) Syndicalism الحركة النقابية فى أوربا لجوديير — صفحة ٢١٣ وما بعدها .

وقد سبق أن قلنا أن الصحافة تستطيع أن تقدم الموضوع المعين لقرائها فى صورة خبر أو مقال أو تحقيق صحفى أو صورة أو رسم

حاسة «تقدير الأهمية» (١)

وقبل أن نتحدث بإيجاز عن كل من هذه الأساليب نشير إلى ما يسميه الصحفيون بحاسة تقدير الأهمية وهى عبارة عن «قدرة مكتسبة» تتكون عند المراجعين وسكرتيرى ورؤساء التحرير تعينهم على وزن ما يصل إليهم من أخبار بالميزان الصحفى الدقيق الذى يعطى لكل شىء فى الجريدة أهمية نسبية دون تقيد برأى المحرر أو المخبر المختص الذى قد تدفعه الأنانية إلى اعتبار مادته أهم مادة فى الجريدة .

هذه القدرة المكتسبة هى التى تجعل سكرتير التحرير يقرر نشر المادة المعينة فى صورة خبر أو خبر وصورة أو خبر ورسم أو فى صورة تحقيق صحفى أو حملة صحفية ذات حلقات متسلسلة أو فى صورة مقال افتتاحى أو تعقيب أو تعليق أو فى صورة عدد خاص (من مجلة) بعد استيفاء المعلومات وجمعها .

الخبر — مع صورة أو رسم .

وأهم الأساليب الصحفية وأكثرها شيوعا هو الخبر (٢) — وقد يجىء مصحوبا بصورة أو برسم من عمل أحد فنانى الصحيفة يراد به إعطاء الخبر معنى خاصا — وهو يسمى بالكاريكاتير . فإذا رسمت الصحيفة — مثلا — عاملا أمام باب ورشته وقد أمسك بخناقه الديانة وفتشوا جيوبه وقلبوها فلم يجدوا بها شيئا — كانت تريد بهذا أن تشير إلى عدم كفاية الأجور التى تدفع للعمال . ونشر الخبر فى صورة «كلام صورة» مألوف فى الصحافة العربية والإفرنجية .

المقال — أو التعليق والتعقيب .

ولكن رئيس التحرير (أو المحرر المختص بأحد أقسام الصحيفة) قد يجد أن الموضوع أهم وأخطر من أن يمر دون أن يسمع فيه المسئولون رأى الأمة الذى تعبر عنه الصحافة باعتبارها المرآة التى تعكس الرأى العام — كان يثبت للجريدة — مثلا أن خفض الرسوم الجركية على بعض الواردات الأجنبية أدى إلى انهيار صناعات وطنية وتشرد عمالها بسبب ذلك . إنه عندئذ — يكتب معلقاً أو معقبا أو (موجها) فى مقال كامل واف ويظل يطالب الحكومة بتحقيق ما ورد فيه إلى أن يتحقق أو يظهر فشل الحكومة فى معالجة الموقف .

الحملات الصحفية :

وقد يصل اليه أن فى جهة نائية عمالا يعدون بالآلاف وليست لهم حياة اجتماعية ولا حياة ترفيهية فيلفت

---

(١) وهى غير الحاسة السادسة كما لا يخفى — فهذه عبارة عن قدرة طبيعية توجد عند بعض الصحفيين تجعلهم ينجحون فى «شم» الأخبار الدفينة التى لم تذع وتعرف بعد .

(٢) ثبت من الاستفتاء الذى أجراه معهد جالوب الأمريكى أن هناك ٨٥ ٪ من قراء كافة الصحف الأمريكية يكتفون بقراءة الأخبار وحدها سواء أكانت معها صورة ورسوم أم كانت أخبارا (صماء) .

الأنظار إلى خطورة ذلك ويبين أخطاء المسئولين الذين سمحوا بوجود مثل هذه الحالة وذلك بأن يوفد مندوباً ومصورا إلى هؤلاء العمال يعيش معهم أياما ثم يعود محملا بالوثائق والصور التى تساعد رئيس التحرير على أن ينظم حملة مكونة من عدة حلقات يكون لها شأنها فى لفت الأنظار إلى ما هو حادث بعيداً عن سمع المسئولين وبصرهم .

والخلاصـــة :

هى أن الصحافة تعـد فى طليعة وسائل الاتصال الجمعى التى تستطيع القيام بدور هام فى التعريف بالرعاية الاجتماعية وأن لها من أساليبها الفنية ووسائلها الخاصة ما يساعدها على أن تقوم دائما بأداء هذا الدور العام بنجاح وليس صحيحا ما يشيعه بعض المغرضين من أن الصحافة ـــ كوسيلة للدعاية ـــ أصبحت من «المودات القديمة» .

تقارير اللجان والتوصيات

نورد فى هذا الباب تقارير وتوصيات الندوة العامة واللجان . وقد عرضت على الحلقة فى جلستها العامة فأقرتها فى الصيغة الواردة هنا ، كما أضافت إليها التوصيات العامة الواردة فى ختام هذا الباب .

لجنة الندوة العامة

تقديم الحلقة

تقرير اللجنة وتوصياتها

تناولت اللجنة موضوع التخطيط موجهة عنايتها إلى وحى قيامه على أسس علمية تنسق بين جميع الجهود المبذولة فى مختلف ميادين الإصلاح وتوجهها جميعا نحو تحقيق أهداف عامة محددة .

وقد عرضت اللجنة لهذه الأسس من حيث وجوب الاعتماد فى وضع الخطط على التقصى الشامل والإحصاء الدقيق . ومن حيث تتبع تنفيذ برامج التخطيط . وقياس مدى نجاحها فى تحقيق أهدافها المرسومة فى الأوقات المحددة لها .

ومع تقدير مختلف الجهود التى قامت بها الدول العربية فى ميدان الرعاية الاجتماعية والنتائج التى حققتها خلال الأعوام الأخيرة ، ترى اللجنة أن مثل هذه الجهود كانت تحقق ولا شك نتائج أفضل إذا جمعت ونسقت بتخطيط عام شامل يربط بينها وبين الجهود المبذولة فى مختلف ميادين التنمية الاقتصادية التى لا يمكن عمليا تركها تسير منعزلة عن الرعاية الاجتماعية . سيما وأن طبيعة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التى تواجهها الدول العربية من العمق والتداخل والارتباط بحيث لا يمكن مواجهتها بإصلاحات محدودة متفرقة . بل يجب دراستها بعمق وشمول والتخطيط لعلاجها ككل . بحيث تمتد إليها عجلة الإصلاح فى وقت واحد وتلتقى آثارها ونتائجها فى الأهداف العامة المحددة لها .

ولهذا وتأكيداً للارتباط الوثيق بين الرعاية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية نهجت اللجنة فى توصياتها الجمع بين هذين الميدانين المتكاملين للإصلاح فى منهج عامل شامل يستهدف زيادة الإنتاج لخير المجموع . ويكفل توافر فرص العمل وعدالة توزيع الدخل القومى . ويوجه النشاط الاقتصادى الوجهة التى تتفق والصالح العام وتحفز الرقى الاجتماعى .

وهذه التوصيات فى مجموعها تلتقى مع رغبة الدول العربية فى أن تسير قدما نحو رفع مستوى معيشة شعوبها بتنمية إنتاجها وزيادة كفايته . والحلقة إذ تتقدم بها إلى حكومات الدول العربية إنما تقوم بوضع أساس من المبادىء العامة المتفق عليها . ويمكن أن يبنى عليه تعاون أوسع نطاقا وأبعد مدى فى ميدان التخطيط . ويساهم بأوفر نصيب فى إعلاء شأن الأمة العربية ، وإحياء أمجادها العريقة ، وضمان عزتها ورخائها .

التوصيات :

١ — ضمانا لاتساع نطاق الرعاية الاجتماعية وشموله جميع فئات السكان وعملا على اضطراد ارتفاع مستوى الخدمات العامة والاجتماعية التى تتألف منها هذه الرعاية . يجب أن تقام البرامج على الأسس العلمية للتخطيط . وأن تستهدف ضمان مستوى من المعيشة لائق بكرامة الإنسان .

٢ — أن اضطراد التقدم الاجتماعى للدول العربية يستلزم تزايد الإنتاج فى هذه الدول بصورة تؤدى إلى تزايد دخلها القومى .

على أن زيادة الدخل القومى يجب أن تؤدى إلى حصول الأفراد على نصيب أوفر من الدخل ونصيب أوفى من الخدمات الاجتماعية بصورها كافة ولا يكون ذلك بتنمية الإنتاج فحسب بل يجب أن يقترن بعدالة التوزيع وضمان رفع مستوى الخدمات وتوسيع نطاقها .

وبما أن هذه العوامل يؤثر بعضها فى البعض تأثيرا بالغا . كان لابد من التخطيط الشامل فى ميدان الاقتصاد والاجتماع للوصول إلى الأهداف العليا للرقى الاجتماعى .

٣ — أن عملية التخطيط تقتضى إحاطة شاملة بسائر الموارد والإمكانيات كما تقتضى دراسة شاملة لاحتياجات الأفراد والجماعات على اختلافها لتقرير أولويات البرامج ولذلك وجب إنشاء أداة مركزية للتخطيط تجهز بالإمكانيات المادية والفنية التى تيسر لها الحصول على مختلف البيانات والإحصاءات ودراستها دراسة علمية شاملة تمهيدا لوضع مختلف أنواع البرامج التى تكون الخطة الشاملة ولتقرير الوسائل والطرق التى تتبع فى تنفيذ هذه البرامج والإشراف على هذا التنفيذ وتتبع نتائجه تتبعاً يكون من شأنه ضمان تحقيق أهدافه .

٤ — ولما كان التخطيط فى طبيعته يستلزم وضع برامج ينفذ بعضها على أمد طويل وجب أن تتمتع أداته بقسط وافر من الاستقلال والاستقرار وأن تكفل لها الضمانات التى تمنع تأثرها بعوامل التغيير والتبديل فى الأوضاع الحكوميه .

٥ — ولما كان وضع المشروعات التى يتضمنها التخطيط يقتضى الوقوف على الامكانيات المادية والفنية على اختلاف أنواعها مما هو مهيأ منها وما يمكن تهيئته ويقتضى كذلك الوقوف على مختلف الحاجات سواء ما كان منها عاما بالنسبة لجميع السكان أو خاصا بفئات معينة منهم كما يقتضى الحصول على بيانات عن مستويات المعيشة والاستهلاك ومستويات الدخل وصور الإنفاق وغيرها من البيانات كان من الضرورى القيام بعملية مسح شامل للموارد الطبيعية والإمكانيات الاقتصادية والاحتياجات الاجتماعية والخدمات القائمة والمطلوبة حتى تقوم الخطط على أساس سليم واضح من النقص الشامل والإحصاء الدقيق .

٦ — فإذا أخذ بمبدأ التخطيط وهيأت له الأداة اللازمة فإن ذلك لايعنى أن يوقف العمل فى مشروعات الإصلاح سواء القائمة منها أو ما تدعو إليه الحاجة العاجلة حتى تتم عملية المسح والتقصى وإنما يجب المضى فى هذه المشروعات على أن يوكل إلى هيئة التخطيط المركزية القيام بالتنسيق فيما بينها تنسيقا غايته الاقتصاد فى الجهود ومنع تكرارها فيما بين مشروع وآخر بحيث تأخذ طريقها إلى أن تصبح جزءاً من التخطيط الشامل .

٧ — فى الوقت الذى توضع فيه البرامج الطويلة الأمد موضع التنفيذ يجب أن تتمشى معها جنباً إلى جنب برامج قصيرة الأمد من شأنها أن تؤتى نتائج سريعة من جهة وأن تمهد السبيل إلى تطبيق البرامج طويلة الأمد من جهة أخرى فضلا عن أن هناك من المسائل الطارئة مايستدعى المعالجة واتخاذ التدابير العاجلة لمواجهتها .

٨ — يراعى فى التنسيق بين البرامج اقتران تزايد الإنتاج بإفساح فرص العمل إلى الحد الذى يحقق المدى الطويل الاستخدام الكامل ويكفل حق العمل المستقر المجزى لكل مواطن .

٩ — لما كان من الضرورى تتبع تنفيذ المشروعات وقياس مدى نجاحها لتقرير السير فيها على أساس الخطة الأصلية أو تكييفها بما يتفق مع الظروف كان لابد من اتخاذ الوسائل لتقويم البرامج المختلفة على أن تكون عملية التقويم عملية دورية على أن ينظر إلى نتائجها فى تكييف البرامج طبقا للأهداف الأصلية .

١٠ — من العوامل الأساسية لنجاح برامج التخطيط أن توضع على أساس تفهم الناس لأهدافها واستجابتهم لها ومشاركتهم مشاركة فعلية فى تنفيذها لذلك كان من الضرورى أن توجه أكبر العناية إلى تعريف الرأى العام بأسس

التخطيط وإيصالها إلى مختلف المنظمات أو المؤسسات سواء ما كان منها عاملا فى الميدان الاقتصادى أم مشتغلا فى ميدان الرعاية الاجتماعية وأن توجه عناية خاصة إلى إرشاد أهل الريف ومن إليهم إرشاداً يوضح لهم فوائد التخطيط ويحثهم على المساهمة فى الخطط المحلية التى يعتمد نجاحها على مدى مساهمتهم فيها .

١١ — لما كانت أعمال التخطيط وما يتصل بها تتطلب خبرة فنية وإدارية خاصة وجب إعداد مناهج للتدريب فى المستويات المختلفة لضمان توافر الكفاية اللازمه لمن يشاركون فى تنفيذها .

١٢ — لما كان وضع برامج التخطيط وتنفيذها يستلزم تهيئة الأموال اللازمة وجب إعداد ميزانية خاصة لمشروعات التخطيط لاتخضع لإجراءات الموازنات السنوية العادية ،

على أن تكون للمشروعات الطويلة الأمد اعتمادات تغطى المدد اللازمة لتنفيذها .

١٣ — لما كانت الدول العربية آخذة بسبيل التخطيط فان الحلقة توصى بأن تدعو الجامعة العربية إلى مؤتمر تمثل فيه الدول العربية وتكون غايته دراسة قضية التخطيط الاجتماعى والاقتصادى فى الدول العربية والخطوات التى تؤدى إلى تنسيق الجهود دائماً بينها للتعاون المشترك على تحقيق درجات رفيعة من الرخاء فى ظل عدالة اجتماعية شاملة وتقدم اجتماعى مضطرد .

ونظرا للاهتمام الملحوظ بالتخطيط فى الدول العربية أصبح من الضرورى أن يجد هذا الاهتمام صداه فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية فتزود بالوسائل الفنية لإقامة التخطيط على أسس علمية سليمة ولتحفيز إمكانياته وتهيئتها .

اللجنة الأولى (أ)

الرعاية الاجتماعية وتقويم نتائج الحلقات السابقة

تقرير اللجنة وتوصياتها

أولا : بدأت اللجنة عملها ببحث أول الموضوعات المدرجة فى جدول أعمالها وهو البحث والإحصاء فى خدمة الرعاية الاجتماعية. وقد رأت اللجنة أنه لكى يمكن تقويم Evalution نتائج الحلقات السابقة يجب أن يتوافر عند كل دولة قياس رقمى لما نجحت فى تحقيقه من توصيات .

وعلى الرغم من أن الحلقات السابقة أوصت بإنشاء إدارات مركزية للإحصاء تتولى جمع هذه الإحصاءات إلا أن بعض البلاد العربية قد صادفتها صعوبات حالت دون إنشاء هذه الإدارات . ولما كانت الإحصاءات الدورية للسكان من أهم أنواع الإحصاءات فهى تعطى صورة دقيقة للسكان وتطورهم الاجتماعى والاقتصادى والصحى . وبالتالى تمكن الحكومة من معرفة مقدار ما أحرزته من نجاح فى الميادين المختلفة وتنير لها السبيل وتوجهها أثناء رسم سياستها للمستقبل .

وكذلك إحصاء المواليد والوفيات فهو إحصاء سريع حساس يعبر عن الحالة الصحية والاجتماعية فى الدولة كما أن لتسجيل المواليد أهميته فى إثبات حقوق الوراثة والنسب . ولتسجيل الوفيات أهميتة فى الوراثة ومعرفة أسباب الوفاة والجهات التى فيها وفيات أكثر فتكون فى حاجة إلى رعاية اجتماعية أكثر وكذلك إحصاءات الأجور إذ تعين على بيان القوة الشرائية عند الأفراد . وإحصاءات الدخل إذ تبين طريقة توزيعه بين الطبقات . وإحصاءات الإنتاج الصناعى والزراعى والتجارى وغير ذلك من الإحصاءات المختلفة .

ولما كانت اللجنة تلمس أهمية توافر الإحصاءات والبيانات الدقيقة للأسباب السابق ذكرها ولإمكان تقويم نتائج الحلقات السابقة كما تلمس أهمية تنظيم الإحصاءات وتنسيقها وتوحيدها فى البلاد العربية وخاصة فى المسائل الاجتماعية فقد رأت أن تتقدم فى هذا الشأن بتوصية عملية لها هدف معين وأن تشفع هذه التوصية باقتراح طريقة تنفيذها وشرح الخطوات التى تضمن التنفيذ . هذا مع الإشارة إلى أنه من المستحسن الإفادة من بعض المراكز الإحصائية التى تنشئها المنظمات الدولية فى بعض البلاد العربية .

ثانيا : فيما يختص بالموضوعين الثانى والثالث المدرجين فى جدول الأعمال استعرضت اللجنة التقارير والبحوث التى قدمت إليها .

ولاحظت اللجنة أن البيانات المعروضة أمامها تنقسم إلى نوعين :

١ — تقارير خاصة من بعض الباحثين وهى غير رسمية .

٢ — ردود رسمية من بعض الدول على استبيان Questionnaire وجهته الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وكان هذا الاستبيان منصبا على مسائل متصلة بصفة خاصة بالعمل والعمال وهو موضوع هذه الحلقة ويتبين من ذلك أن الإجابات الرسمية التى يمكن الاعتماد عليها لم تكن اجابات على أسئلة موضوعة بقصد تقويم نتائج توصيات الحلقات السابقة . غير أن اللجنة لاحظت أن بعض المعلومات التى تضمنتها الردود الرسمية تتصل بموضوع التوصيات المذكورة

ويستنتج منها أن بعض هذه التوصيات قد انتقلت فعلا إلى مرحلة التنفيذ ولكنه من المتعذر تحديد مدى التقدم فى هذا التنفيذ من الإجابات الحالية تحديدا دقيقاً يساعد على عمل تقويم فنى لنتائج التوصيات، فلم تكن تلك الإجابات مثلا مؤيدة بإحصاءات دقيقة بالرغم من أن هذه الدول أبدت أن لديها دوائر للإحصاء والسبب فى عدم وفاء هذه البيانات والإجابات بغرض التقويم المطلوب هو طبعا أنها لم تعد بقصد التقويم وإنما كانت إجابات عن أسئلة تتصل من قريب أو بعيد بالتوصيات المطلوب تقويم نتائجها .

ولما كان تقويم نتائج حلقات الدراسات الاجتماعية وما يكون لتوصياتها ومقرراتها من أثر ومعرفة مقدار ما تفيده البلاد العربية من تلك الحلقات أمرا بالغ الأهمية بحيث يجب أن تشكل له لجنة خاصة فى كل حلقة تضم أخصائيين من جميع البلاد العربية فقد رأت اللجنة أن تبحث فى الطريقة التى تكفل جمع الإحصاءات والبيانات الدقيقة التى يمكن على ضوئها أجراء التقويم .

وفى سبيل ذلك بحثت اللجنة فى الطريقة التى تتبع فى جمع الإحصاءات والبيانات ورأت أن تزود الإدارة الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بجهاز فنى يضع بعد كل حلقة استبيانا لكل توصية لإرساله إلى البلاد العربية ويمكنه أن يستعين فى إعداد هذا الاستبيان وعند اللزوم بالخبراء المختصين ثم يقوم بعد ذلك بتلقى الردود على هذه الاستبيانات وتحليلها وتبويبها ووضع تقرير عام شامل عنها يقدم للحلقة التى تقوم بالتقويم النهائى .

كما بحثت اللجنة فى الجهة التى تتولى الرد على هذه الاستبيانات فى كل دولة ورأت لضمان الدقة بقدر الإمكان أن تتولى الحكومات الرد على الاستبيانات ويمكن للحكومة أن تستعين بالمؤسسات الخاصة والدولية التى تقوم بمثل هذه الخدمات .

لذلك توصى اللجنة بما يأتى :

١ — أن تجمع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية لجنة من الخبراء والإخصائيين المهتمين بالإحصاء فى البلاد العربية للنظر فى الوسائل العملية لتعميم نظام الإحصاء فى البلاد العربية وتنظيم وتنسيق هذه الإحصاءات وتوحيدها وعلى الأخص النظر فى إمكان إجراء تعداد للسكان فى جميع البلاد العربية فى وقت واحد بقدر الإمكان واقتراح الوسائل التى تراها كفيلة لتنفيذ ذلك فى كل من البلاد العربية المختلفة كتدريب الفنيين اللازمين وإعدادهم عمليا وتوصية الأمانة العامة بتخصيص المبالغ اللازمة فى ميزانية الجامعة لتنفيذ مقترحات تلك اللجنة فى أقرب وقت ممكن .

٢ — أن يدرج فى جدول أعمال كل حلقة موضوع تقويم نتائج الحلقات التى سبقتها وأن تشكل لذلك لجنة خاصة فى الحلقة تضم إخصائيين من جميع البلاد العربية .

٣ — أن تزود الإدارة الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية بالجهاز الفنى اللازم الذى يمكنه أن يضطلع بمهمة وضع استبيان لكل توصية . ويمكنه أن يستعين فى ذلك وعند اللزوم بالخبراء المختصين . على أن يتناول الاستبيان موضوع التوصية والمراحل المختلفة لتنفيذها ونفقاتها وبحيث لا تعطى الإجابات النتائج فقط وإنما تبين أيضا الصعوبات التى اعترضت التنفيذ وتكون مؤيدة بإحصاءات وبيانات دقيقة حتى يمكن على ضوئها تقويم نتائج هذه التوصية فى كل دولة من الدول العربية .

٤ — أن يقوم الجهاز الفنى السابق الإشارة إليه فى التوصية بتلقى الردود على الاستبيانات وتحليلها وتبويبها ووضع تقرير عام شامل عنها يرسل إلى جميع البلاد العربية قبل ميعاد انعقاد الحلقة التالية بوقت كاف ليكون أساسا للدراسة والمناقشة والتقويم فى الحلقة فى اللجنة الخاصة التى سبقت الإشارة إليها فى التوصية الثانية .

٥ — أن يراعى إرسال الاستبيانات إلى الدول المختلفة قبل ميعاد انعقاد الحلقة التالية بوقت كاف حتى تتمكن الدول من الإجابة عليها من جهة ومن جهة أخرى لتتمكن الإدارة الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية من دراستها وإعداد التقرير الشامل عنها .

اللجنة الأولى (ب)

تشجيع وتنظيم التبادل فى مجال الرعاية الاجتماعية بين الدول العربية

تقرير اللجنـــة وتوصياتها

توصى اللجنة بما يأتى :

رغبة فى تشجيع وتنظيم تبادل المعلومات والموظفين الفنيين والإخصائيين فى مختلف ميادين الرعاية الاجتماعية بين البلاد العربية ، تنشىء كل حكومة عربية إدارة خاصة تكون مهمتها جمع المعلومات والبيانات والإحصاءات الخاصة بالرعاية الاجتماعية والأشخاص المشتغلين بها من الوزارات والدوائر القائمة عليها ومن المؤسسات شبه الرسمية والهيئات الأهلية وغيرها المشتغلة فى هذا الميدان .

كما ينشأ فى الإدارة الاجتماعية بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية مكتب خاص يجمع البيانات ويتلقاها بكافة الوسائل من مختلف الدول العربية والمنظمات والهيئات الدولية المختلفة وغيرها ويسهل تبادل تلك المعلومات بين الدول العربية وتزويدها بما يعين على التعرف على إمكانيات التبادل ووسائله

ويجرى التعاون بين كل الإدارات المقترح إنشاؤها فى الحكومات العربية والمكتب المقترح بالإدارة الاجتماعية بالجامعة العربية على الوجه الآتى :

١ — ترسل الإدارات الحكومية المشار إليها إلى مكتب التبادل بالأمانة العامة المعلومات والإحصاءات وغيرها عن مشروعات الرعاية الاجتماعية القائمة فى بلادها والخطوات التى مر بها تنفيذ تلك المشروعات والصعوبات التى صادفتها ويرسلها بدوره إلى البلاد العربية الأخرى حتى تفيـــد كل دولة من تجارب الدول الأخرى فى حقل الرعاية الاجتماعية .

٢ — يتعاون المكتب مع هيئة الأمم المتحدة ومختلف المنظمات التابعة لها على جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالتبادل أو التى يفيد الاطلاع عليها فى التعرف على إمكانيات جديدة للتبادل أو فى توسيع نطاق مشروعات الرعاية الاجتماعية وتوجيهها وجهة تجارى الاتجاهات الحديثة فى هذا الميدان ثم ينقل المكتب تلك المعلومات إلى اللغة العربية كاملة أو ملخصة ويبلغها إلى البلاد العربية .

٣ — يتلقى مكتب التبادل بالأمانة العامة رغبات الدول العربية فى تبادل الموظفين الفنيين والاخصائيين فى مختلف ميادين الرعاية الاجتماعية ليبلغها إلى الدول الأخرى تيسيرا لإجراء التبادل فيما بينها .

٤ — يخطر مكتب التبادل بالأمانة العامة أولا بأول بالاتفاقات المتعلقـة بشئون التبادل التى تتم بين الدول العربية المختلفة .

٥ — إلى أن يتم إنشاء الإدارة المقترحة تعهد الحكومة إلى إحدى دوائرها بمهام تلك الإدارة .

اللجنة الثانية

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بتوطين البدو والعشائر فى البلاد العربية

جرى بحث هذه اللجنة على مرحلتين :

١ — استعراض أحوال العشائر والبدو المتوطنة فى كل قطر عربى . وقد تكلم مندوب تونس والمملكة العربية السعودية والمملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية السوريه ومندوب المملكة العراقيه كل عن بلده .

٢ — بحث أحوال البدو والعشائر المتوطنه بصورة عامه وقد راعت اللجنه أثر التحولات الحديثه فيها وتوطينها فى مشروعات الزراعه الحديثه وإمكانياتها ونتائجها الاجتماعيه والصحيه والثقافيه بين هذه القبائل .

وعند بحث تنظيم الخدمات الاجتماعية تشكلت لجنة مشتركة من بعض أعضاء اللجنتين الثانية والثالثة وبحثت تنظيم الخدمات وإداراتها وتهيئة الإخصائيين والرواد الاجتماعيين وطرق اختيارهم وتدريبهم .

لم يترك الباحثون أى موضوع يتعلق بالبدو والعشائر إلا وبحثوه بحثا مستفيضا وبحرية تامة وقدموا اقتراحات متعددة قبل أكثرها بالإجماع وبعضها بالأكثرية والبعض الآخر لم يحصل على موافقة الأكثرية ولذلك فقد احتفظ بها كاقتراحات ذات فائدة .

وإن اللجنة قدمت هـــذه الاقتراحات المقبولة بشكل توصيات إلى لجنة الصياغة وعرضتها على الجمعية العامة فقبلت بأجمعها .

التوصيات :

١ — لزوم توطين البدو واعتبار ذلك أمرا ضروريا .

٢ — يجرى التوطين على أساس منح كل فرد قادر على الزراعة أرضا بمساحة تعينها الدولة تؤمن رفع مستواه المعاشى وإعالته ومن يعولهم شرعا وبشرط أن يباشر زراعة الأرض .

٣ — يراعى عند توزيع الأرض أن تتوطن الأسرة (البيت) فى مساحة واحدة من الأرض تتكون من مجموع وحدات الأراضى الممنوحة لأفرادها وتتألف الأسرة من الأقرباء إلى الجد الأول .

ولتنفيذ هذه التوصيات توصى اللجنة باتباع السبل الآتية :

١ — إنشاء مشاريع رى تتلاءم وطبيعة الأرض بأنواعها المختلفة كحفر الآبار وإقامة السدود وشق القنوات وإنشاء المبازل (المصارف) .

٢ ـ تنظيم المراعى الطبيعية وإنشاء المراعى الاصطناعية ويستحسن أن تكون متصلة بالأرض الزراعية أو قريبة منها .

٣ ـ تشجيع الدولة ومساعدتها فى إنشاء الجمعيات التعاونية .

٤ ـ توفير وسائل التربية والتعليم مع مراعاة مبادىء التربية الأساسية وتعميم التعليم بين الذكور والإناث على السواء وإنشاء مدارس داخلية .

٥ ـ تشجيع التعليم الزراعى على اختلاف مراحله والقيام بالإرشاد الزراعى .

٦ ـ تأسيس وحدات بيطرية لمكافحة الأمراض الحيوانية .

٧ ـ إنشاء القرى العصرية وتوفير مياه الشرب الصالحة .

٨ ـ إنشاء مراكز اجتماعية فى مناطق التوطين موزعة بحسب كثافة السكان .

٩ ـ منح الموطنين إعانات نقدية وعينية عند توطينهم وإنشاء مصرف زراعى لتسليف المزارعين والجمعيات التعاونية الزراعية .

١٠ ـ تهيئة وسائل الزراعة الآلية الحديثة لاستعمالها من الموطنين بالشروط التى تقررها الدولة .

١١ ـ تشجيع إنشاء الغرف الزراعية .

١٢ ـ تشجيع وتنظيم الصناعات الزراعية والقروية .

١٣ ـ إنشاء وتنظيم طرق المواصلات بين مناطق التوطين وبقية أنحاء البلاد .

١٤ ـ تأسيس وحدات صحيه ثابتة ومتنقلة فى مناطق التوطين .

١٥ ـ إخضاع الأفراد المتوطنين إلى النظام المقرر فى القوانين العامة وإلغاء القوانين العشائرية الخاصة وتعديل ما يخالف هذه التوصيات من قوانين أخرى متعلقة بالأرض وحقوق الفلاحين .

١٦ ـ إنشاء دائرة عليا فى كل دولة عربية تتولى :

(ا) دراسة أحوال العشائر البدوية والمتوطنة .

(ب) تنظيم أقسام للإحصاء .

(ح) رسم السياسة التى تكفل تطور هذه العشائر نحو الحياة المدنية .

(ى) تنظيم مناهج لدراسة أحوال العشائر ووسائل توطينها .

١٧ ـ إنشاء إدارة خاصة بشئون العشائر وتوطينهم فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية .

١٨ ـ سن تشريع فى كل دولة لحماية ملكية الأرض وحقوق التصرف فيها .

١٩ ـ توزيع ما تملكه الدولة من أراضى غير مستغلة على أبناء العشائر المتوطنة ممن لا يملكون أرضا وذلك على أساس الوحدة الاستثمارية التى يقررها القانون .

٢٠ ـ قيام الدولة أو الشركات المؤسسة للأغراض الزراعية بإصلاح الأراضى قبل التوزيع حتى يمكن استثمارها .

٢١ ـ تحديد ملكية المراعى الكبيرة والصغيرة فى الدول التى لا تملك أرضا أميرية كافية لأغراض التوزيع على العشائر المتوطنة المراد توطينها .

٢٢ — التدرج فى تنفيذ هذا التحديد ومساعدة مالك الأرض والاستفادة منها حتى لايتأثر الاقتصاد القومى .

٢٣ — وضع تشريع يحمى الزارع والعامل الزراعى ويضمن حقوقهما قبل المالك على وجه يحقق لهما مستوى معاشيا مناسبا يشمل على سبيل المثال لا الحصر .

(ا) تحديد حد أدنى لأجرة العامل الزراعى .

(ب) تحديد مقدار حصة الزارع فى المحصول وذلك فى حالة تعاقده مع المالك على أساس المشاركة فيه .

٢٤ — فرض ضريبة على الأرض الزراعية على أساس تتحقق معه العدالة الاجتماعية .

٢٥ — تدريب ثلاث فئات من القادة فى المجتمعات الريفية للعشائر المتوطنة يعملون متعاونين وهم :

(ا) القادة المحليون : ينتخبون من أبناء المجتمع الريفى ممن يقرون بخبرتهم الطويلة والقدرة على الاضطلاع بهذه المهمة .

(ب) القادة المساعدون : وهم الأفراد الذين يمكن تدريبهم فى مواضيع معينة لتهيئتهم للعمل فى الجماعة ومنهم أصحاب الحرف اليدوية والمشتغلون بفلاحة البساتين .

(حـ) أصحاب المهن المختلفة كالطبيب والمهندس والإخصائى الاجتماعى والممرضة الذين يعملون كفريق فى خدمة الجماعة .

٢٦ — إنشاء مركز ريفى عربى لتدريب الفنيين على أساليب القيادة فى إحدى الدول العربية وفى بيئة ريفية يجرى توطين القبائل فيها وتصلح للتدريب وإجراء التجارب ويكون إنشاؤه من قبل الجامعة وهيئة الأمم المتحدة وموافقة الدولة العربية التى ينشأ فيها هذا المركز ويجرى تدريب القادة الفنيين من مختلف البلاد فى فترة لا تقل عن ثمانية أشهر . وذلك لتحقيق الأغراض الآتية :

(ا) إعداد مواطنين فنيين لتدريب الفلاحين على المشاركة والمعاونة فى وضع المناهج التى تعودهم على تحمل المسئولية والعمل على تحسين أحوالهم .

(ب) دراسة وسائل تهيئة شعوب الدول العربية لتقبل التغييرات التى تحدث نتيجة للاتجاهات الفنية الحديثة .

(حـ) درس وتقويم أحسن الوسائل فى تنفيذ برامج الإصلاح الريفى .

(ء) تدريب القادة أصحاب المهن من البلاد العربية المختلفة على إعداد القادة المساعدين وتعليمهم طرق الإصلاح والرعاية الريفية .

(هـ) إتاحة الفرصة لأصحاب المهن الفنيين من مختلف الأقطار العربية لتبادل الآراء ونتائج التجارب ووسائل الإيضاح وغيرها مما تستعين به المنظمات الجماعية .

(و) العناية بالتحليل الإحصائى لمعرفة عدد أيام البطالة عند أفراد الجماعة الحديثى التوطين والاستعانة بذلك فى تنظيم الجماعة .

(ز) تعويد من يتدربون فى المركز على السبل التى تمكنهم من كسب ثقة أهل القرية وذلك لحمل أهلها على اتباع طرق أصلح للعمل والإنتاج فى حياتهم الجديدة .

اللجنة الثالثة

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالصناعات الريفية فى الدول العربية

تقرير اللجنة وتوصياتها

قامت اللجنة بتقسيم موضوعها إلى النقط الآتية :

١ — تعريف الصناعات الريفية .

٢ — الأهداف والآثار المترتبة على نشر الصناعات الريفية .

٣ — التقصى والتخطيط لرسم سياسة للنهوض بالصناعات الريفية .

٤ — وسائل تنفيذ البرامج المختلفة لهذه الصناعات .

٥ — البحث ووسائل الإرشاد والتدريب .

وقد وجدت اللجنة صعوبات عندما عرض موضوع تعريف للصناعات الريفية للبحث ووجدت أنه من المناسب أن تتبنى التعريف التالى كأساس للمناقشة « الصناعات الريفية هى الحرف والمهن التى يقوم بها سكان الريف فى منازلهم أو مكان عام يجمعهم فى منطقتهم مستخدمين خامات من إنتاجهم أو من الخدمات التى يسهل الحصول عليها ويقوم بتصنيعها الريفيون بحالة فردية أو جماعية مع إمكان استعمال الآلات التى تقلل من المتاعب الجسمانية» .

ولزيادة الإيضاح يمكن إعطاء الأمثلة الآتية للصناعات الريفية :

١ — صناعات الأثاث المنزلى الريفى : صناعات الخيزران — النجارة — صناعات الجريد .

٢ — صناعات غذائية : منتجات الألبان — الفواكه — الخضر — اللحوم .

٣ — صناعات الأغطية والكساء والنسيج : السجاجيد — والدواسات — الأحذية .

٤ — صناعات كيمائية : الصابون — العطور .

٥ — صناعات البناء : الآجر (الطوب)

ثم ناقشت اللجنة الأهداف والآثار المترتبة على نشر الصناعات الريفية وأجملتها فيما يلى :

١ — زيادة ما يحصل عليه الفلاح من موارد مادية .

٢ — استخدام خامات غير مستغلة فى إنتاج سلع جديدة لها قيمتها .

٣ — توفير العمل للقادرين من الريفيين الذين لايتوافر لهم عمل كاف فى الحقل الزراعى .

٤ — إستقرار الريفيين فى قراهم مما يقلل من هجرتهم إلى المدينة .

٥ — إنتاج سلع حاجات استهلاكية فى القرية أو المدينة .

٦ — تهيئة الفرص لإبراز الكفاية والمواهب الفنية الكامنة لدى الريفيين .

٧ — رفع المستوى المعنوى والتربوى والصحى للريفيين .

وعندما ناقشت اللجنة موضوع التخطيط اللازم لوضع سياسة لتشجيع قيام الصناعات الريفية وتهذيب القائم منها وخلق صناعات جديدة رأت أن تكون نقطة الابتداء تقصى حالة القرى وما بها من صناعات مختلفة وإمكانيات اقتصادية لرسم سياسة للصناعات الريفية يراعى فيها تنسيق العلاقة بين هذه الصناعات وصناعات المدينة . ورأت اللجنة اتخاذ مختلف الوسائل لإشراك أهالى الريف فى رسم هذه السياسة بما لديهم من رغبة للاتجاه نحو تصنيع خاماتهم.

ثم انتقلت اللجنة إلى بحث أفضل السبل لتنفيذ سياسة نشر الصناعات الريفية فرأت أن هذه السبل تختلف باختلاف ظروف كل إقليم أو دوله عربية وأنه من الخير أن يتحمل الأهالى عبء التنفيذ على أن تقوم الدولة عن طريق منظماتها بمهام الرعاية والتدريب والإرشاد وتنسيق الجهود وأن تقدم يد المعونة فى حل مشاكل الصناعة سواء كانت هذه المشاكل فنية أم تسويقية أم تمويلية ولكى يتحقق ذلك يقتضى الأمر إيجاد جهاز إدارى خاص يتولى أمر هذه الصناعات .

وفى الاجتماع المشترك الذى عقد مع ممثلى اللجنة الثانية لدراسة اختيار وتدريب الإخصائيين والرواد الاجتماعيين فى الريف استقر الرأى على أن الحاجة ماسة إلى توفير نوعين من المرشدين الصناعيين أولهما المرشدون الاجتماعيون المحليون وثانيهما الفنيون فى مختلف الصناعات القادرون على تدريب غيرهم، كما رأت أنه من الضرورى وضع النظم التى تكفل إعداد أفراد هاتين الفئتين واستمرار تدريبهم . ويراعى أن التخصص فى أصول الصناعة الريفية يختلف عن التخصص فى الريادة المحلية .

وعلى ضوء المناقشات المختلفة المشار إليها آنفا رأت اللجنة أن تتقدم بالتوصيات التالية .

١ — أن تشجع الحكومات العربية الصناعات الريفية فى مختلف أنحاء الريف على أن يراعى فى ذلك ما يلى :

(أ) عدم تحويل أهل الريف عن زراعة الأراضى واستغلالها استغلالا تاما كمزارعين .

(ب) أن تبقى سياسة تشجيع الصناعات الريفية على أساس اقتصادى فى الدرجة الأولى .

(حـ) أن توجد أو تكون ولو تدريجيا فى الأهالى والهيئات غير الحكومية أفرادا وجماعات الرغبة والميل إلى أن تتملك هذه الصناعات وتقوم بالقسم الأكبر من إدارتها المالية والتجارية والفنية ضمن سياسة التشجيع والتعاون من الحكومات ويكون ذلك بحسب ظروف وأوضاع كل بيئة وقطر.

٢ — أن تؤلف كل حكومة هيئة مركزية يكون لها ارتباط بهيئات ومنظمات فى المناطق المختلفة وتتولى هذه الهيئة تنظيم التجارب والدراسات العملية والنظرية المتعلقة بالصناعات الريفية القائمة والجديدة ووضعها على أسس علمية والتوفيق بين مقتضياتها ومشكلاتها وكذلك علاقتها بصناعات المدن وتقديم المعونة الفنية والمالية لها إما مباشرة أو عن طريق الهيئات الحكومية وغيرها من مالية وتجارية وفنية وصناعية مستعينة فى ذلك بالجامعات ومعاهد العلم الأخرى والمعامل والمؤسسات الصناعية والزراعية .

٣ — أن تقدم الحكومة المساعدات المالية للمجتمعات والأفراد المشتغلين بالصناعات الريفية على شكل قروض وإعانات أو عن طريق المشاركة المالية المباشرة على أن تنسحب الحكومة من هذه المشاركة عند زوال الحاجة إليها .

٤ — أن تنشر الحكومات فكرة التعاون وتساعد فى إنشاء التعاونيات بين الريفيين مراعية فى ذلك درجة استعداد الريفيين فى المناطق المختلفة لتفهم فكرة التعاون وإدارة شئونهم بموجب أسسها وتكون المهمة الرئيسية لهذه الجمعيات التعاونية بالنسبة للصناعة الريفية عمليات التمويل والإنتاج والتسويق .

٥ — أن تشمل برامج نشر الصناعات التى تقوم بها الحكومات والهيئات المختصة على المعاونة فى تقديم وسائل

التدريب والثقافة التى تعود بالفائدة على المشتغلين بالصناعات الريفية وإدارتها وذلك عن طريق الاستفادة من المدارس بمختلف أنواعها والمراكز الاجتماعية ومراكز التربية الأساسية ومراكز التدريب الصناعى أو إنشاء مراكز خاصة لتدريب الرواد والمرشدين .

٦ — تشجع الحكومة وتساعد فى تدريب المتخصصين الاجتماعيين وخصوصا بالنسبة لاحتياجات الريف والصناعات الريفية . وتقوم الحكومة بالاستعانة بالمدربين لتحسين مستوى الصناعات الريفية ويراعى فى برامج التدريب بقدر الإمكان التباين فى أوضاع المناطق والأقطار المختلفة . ويراعى فى اختيار المدربين والمرشدين مؤهلاتهم وصلاحيتهم واستعدادهم للعمل فى الأرياف .

٧ — تقوم الحكومة والجمعيات والمنظمات المشتغلة بالصناعات الريفية بتعريف سكان المدن والأرياف فى كل قطر عربى وتعريف الأقطار العربية فيما بينها بمنتجات الصناعات الريفية فى كل منها بغية توسيع الإقبال عليها واستهلاكها .

اللجنة الرابعة

الرعاية الاجتماعية لعمال المدن

تقرير اللجنة وتوصياتها

تناولت اللجنة موضوع المؤثرات والآثار العامة فى المجتمعين الريفى والمدنى . وأوصت بوجوب إقامته على سياسة مرسومة تحقق التوازن بين الزراعة والصناعة وتنظم عمليات الهجرة بين الريف والمدن .

كما استعرضت اللجنة مختلف الخدمات العامة والاجتماعية التى تهدف إلى تحسين ظروف العمل والمعيشة ، وتحقيق الرقى الاجتماعى بوجه عام سواء الخدمات التى تقوم بها الدولة بالطريق المباشر كالتعليم والرعاية الصحية أم تلك التى تلزم أصحاب الأعمال عن طريق تشريعات العمل ، أم تلك التى يقوم بها هؤلاء من تلقاء أنفسهم ، أم تلك التى تقدمها نقابات العمال شعورا بالتزاماتها الاجتماعية قبل أعضائها ، أم تلك التى تساهم بها المؤسسات الأهلية والتعاونية التى تعمل فى ميدان الخدمة الاجتماعية . وأوصت بوجوب تنسيقها وحشدها للوصول إلى أعلى مستوى للرقى الاجتماعى .

وقد قررت اللجنة أن تتقدم بتوصياتها مفصلة محددة للرجوع إليها فى الدول العربية ، كأساس موحد لما يمكن أن يعتبر حدا مناسبا من الرعاية الاجتماعية لعمال المدن . مع تأكيدها لوجوب تخطيط برامج الرعاية على ضوء هذا الحد . على أن يراعى العمل باستمرار على :

١ ــ اتساع نطاق الرعاية الاجتماعية وشموله لجميع عمال المدن .

٢ ــ توجيه مزيد من الرعاية الخاصة أو المنوعة لبعض فئات العمال مثل العاملات والأحداث وعمال الصناعات الخطرة أو المرهقة .

٣ ــ اتساع مدى الرعاية الاجتماعية بتنوع الخدمات والتيسيرات التى تتألف منها والتدرج فى المزيد منها .

٤ ــ رفع مستوى هذه الخدمات والاعتماد فى تقويمها على نوع الإحصائيات وإبرازها لكفاية الخدمة .

توصيات عامة :

١ ــ تحقيقا للتوازن بين التنمية الزراعية والتنمية الصناعية ، وتنظيما لما يترتب عادة على التصنيع من عمليات الهجرة من الريف إلى المدن ، يجب أن تنفذ مشروعات التصنيع طبقا لسياسة مرسومة تحقق هذا التوازن ، وذلك بأن تراعى الدول العربية بقدر الإمكان وطبقا لما يتفق مع الظروف الخاصة لكل منها تنوع الصناعات الجديدة وتوزعها على أكبر رقعة ممكنة من الدولة تعميما للرخاء الذى ينجم عن التصنيع بصفة عامة .

ولهذا توصى اللجنة بأن تتخذ الدول العربية الإجراءات والتشريعات المناسبة والكفيلة بتحقيق هذا الغرض والتى تساعد من جهة أخرى على الحد من مشاكل الازدحام فى المدن الكبرى والمراكز الصناعية النامية . وعلى تنظيم عملية الهجرة من الريف إلى المدن على النحو الذى يوازن تلقائيا بين الزراعة والصناعة ويؤدى إلى انتشار العمران وليس إلى تركيزه . فضلا عن تخفيف أخطار الحرب الحديثة وتوزع عبء البطالة فى أوقات الكساد .

٢ — فى الدول التى تعانى فائضاً من أهل الريف ويشتدفيها تيار الهجرة من الريف إلى المدن يجب تنظيم حركات الهجرة بالوسائل والإجراءات التى تحد من تأثيرها السيء على ظروف العمل فى المدن وذلك بالعمل على :

(ا) كفاية إدارة التخديم بالتوسع فى إنشاء مكاتب التخديم مع مراعاة المرونة الكافية فى نظم وسياسات الاستخدام وبنائها على الإحصاء والتقصى لحاجات الصناعات المختلفة .

(ب) تنظيم وسائل اختيار العمال وتدريبهم والعمل بوجه خاص على تنظيم الالتحاق بالأعمال غير الفنية أو المتقطعة.

(حـ) استيعاب فائض الأيدى العاملة فى الريف فى الصناعة الريفية .

٣ — فى الدول التى تعانى عجزاً فى السكان بالنسبة لأراضيها ومواردها الطبيعية يجب أن يراعى فى تنظيم عمليات الهجرة بين الريف والمدن توفير الأيدى العاملة اللازمة لاستغلال تلك الموارد جنبا لجنب مع استخدام وسائل الزراعة الآلية الحديثة وذلك بتحسين ظروف العمل والمعيشة فى الريف وبترغيب الأفراد فى الإقامة به بمختلف الوسائل والمشروعات العمرانية والخدمات الترفيهية التى من شأنها امتداد العمران ورفع مستوى الحياة فى المناطق الريفيه .

٤ — لمواجهة وتنظيم مايصحب التصنيع من هجرة العمال من القرى إلى المدن ونظرا لأن هؤلاء العمال قد لا يتأقلمون مع البيئة الجديدة بسرعة مما قد يؤثر على الإنتاج وعلى حياتهم الاجتماعية فى بيئتهم الجديدة توصى اللجنة بما يأتى :

(ا) اختيار الإخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون فى محيط العمال وتدريبهم تدريبا اجتماعيا يساعدهم على الإلمام باحتياجات ومشكلات العمال النفسية والاجتماعية وكذلك الإلمام بالتشريعات والمنظمات العمالية .

(ب) يختار من بين العمال بعض المدركين للمشكلات الاجتماعية ببيئتهم ليتدربوا على ميادين الخدمات الاجتماعية المختلفة كمشكلات الأسرة أو تنظيم الجماعات أو الاهتمام بالوسائل الوقائية ضد مختلف الأمراض وذلك لفترة مناسبة تمكنهم من مساعدة الإخصائى الإجتماعى فى معالجة مشكلات بيئتهم .

الرعاية الصحية :

٥ — بالإضافة إلى الجهود التى تبذلها الدولة لرفع المستوى الصحى العام وتأكيدا للارتباط الوثيق بين المستوى الصحى والكفاية الإنتاجية يجب توجيه عناية خاصة إلى الرعاية الصحية للعمال طبقا للنظم والأوضاع التى أقرتها المنظمات الدولية المختصة وتضمنتها تشريعات العمل فى الدول العربية . مع وجوب استكمالها فى هذه التشريعات حيث لا تتضمنها كاملة . والعمل على رفع مستوى الأجور إلى الحد الذى يكفل للعامل الحصول على الغذاء المناسب كما ونوعا والمسكن الصحى اللائق والكساء الواقى المناسب .

٦ — يجب أن تعنى الهيئات والمعاهد المعنية بالتعليم الصحى بإدخال الطب الصناعى والاجتماعى ضمن مناهجها . على ألا يقتصر المنهاج على الدراسة النظرية بل يتناول أيضا الدراسات التطبيقية ويشتمل على تنظيم زيارات للمناطق الصناعية لتعرف أسباب وطبيعة الأمراض المهنية ودراسة البيئة الواقعية التى تنشأ فيها كما يجب أن يعنى أيضا بنشر الثقافة الصحية بين العمال بمختلف الوسائل .

٧ — ضمان ظروف العمل الملائمة والكفيلة بحماية صحة العامل وذلك بالأخذ بالتشريعات الخاصة بمكان وجو العمل والتى تتضمن عادة من الاشتراطات الوقائية والصحية والهندسية ما يجعل مكان العمل صحيا ومريحا من حيث النظافة وتوافر التهوية الكافية والإضاءة المناسبة وتجنب التكدس والازدحام ومنع تراكم المواد والفضلات

أو تجمع الغبار والروائح غير المناسبة وعلى أن يراعى أيضا فى عمليات الإنتاج تجنب إجهاد العامل بحيث لا تفرض عليه سرعة أو كمية عمل فوق طاقته الطبيعية . وبحيث تعطى فترات راحة مناسبة تتخلل أوقات عمله . وتوصى اللجنة بإلزام المصانع التى تستخدم خمسين عاملا فأكثر بتعيين طبيب لفحص ومعالجة عمالها ، وكذا بتضمين عقود الالتزامات العامة نصوصا خاصة بحماية صحة العمال .

٨ — أن تعمل الدول العربية بقدر الإمكان على أن تعمم نظام الفحص الطبى للعمال قبل إلحاقهم بالعمل وعلى أن تقوم بإجراء هـذا الفحص فى فترات دورية مناسبة لتقصى حالات أمراض المهنة وغيرها وحالات نقص التغذية أو سوئها .

٩ — أن تعمل الدول العربية على تعزيز أداة التفتيش الصحى على المصانع مع وجوب تخصيص بعض الأطباء والمهندسين والأخصائيين للتفتيش على المؤسسات الصغيرة التى لا تسمح إمكانياتها بتقديم رعاية صحية خاصة . مع وجوب تنسيق ما يكفل هذه الرعاية لعمال هذه المؤسسات ولأرباب المهن بالتعاون بين السلطات الحكومية وأصحاب الأعمال والنقابات والمؤسسات الصحية الأهلية وصناديق التأمين الصحى عامة .

١٠ — العمل على توفير وسائل الإسعاف الطبى أيا كان عدد عمال المؤسسة وكذا اتخاذ مختلف الوسائل والأجهزة والأدوات الخاصة بالوقاية من حوادث العمل وأمراض المهنة .

التغـــذية :

١١ — اتخاذ التدابير لإجراء بحوث خاصة لتقصى الحالة الغذائية فى محيط العمال ووسائل الوصول إلى سد حاجاتهم الغذائية على أحسن وجه من حيث فئاتهم وطبيعة أعمالهم ومدتها وشدتها .

١٢ — العمل على رفع المستوى الغذائى للعمال فى المدن عن طريق إرشادهم فى أصول التغذية وتوفير مواد الغذاء لهم وضمان حسن الاستفادة منها وذلك بالوسائل الآتية :

(ا) تيسير حصول العامل فى محيط عمله على وجبات غذائية متزنة تتولى المؤسسات تقديمها والمساهمة فيها .

(ب) قيام الجمعيات التعاونية أو النقابات أو الجمعيات الاجتماعية بتقديم هذه الوجبات .

(حـ) توجيه أسرة العامل إلى اقتصاديات الغذاء وطرق تجهيزه بما يحقق صيانة قيمته الغذائية بالاستعانة بأخصائيات الاقتصاد المنزلى .

الرعاية الثقافية :

١٣ — بالإضافة إلى الجهود التى تبذلها الدولة لنشر التعليم والقضاء على الأمية ورفع المستوى الثقافى العام وتأكيدا للارتباط الوثيق بين الثقافة والكفاية الإنتاجية يجب توجيه عناية خاصة إلى الخدمات الثقافية التى تكفلها الدولة أو يكفلها أصحاب الأعمال أو النقابات أو المؤسسات الأهلية لتثقيف العمال وإلى تنسيق جميع الجهود المبذولة فى هذا الميدان وتوجيهها (علاوة على التثقيف العام) نحو رفع مستوى التنظيم النقابى والتمهيد والإعداد للتدريب المهنى بصفة خاصة .

١٤ — لما كانت أهم وسائل الرعاية الثقافية تقع ضمن مسئولية النقابات مثل إنشاء المكتبات والقاعات النقابية وإصدار النشرات والصحف العمالية وتنظيم المحاضرات والرحلات والمخيمات الثقافية ومراكز التدريب

النقابى الخ . . فإن مباشرة النقابات لنشاطها فى هذا المجال يتطلب ضمان حريتها الكاملة فى مزاولته فى حدود القوانين .

حماية العامـــلات :

١٥ — يجب توفير الحماية للعاملات وتوكيد الضمانات الممنوحة لهن فى التشريعات الاجتماعية فى مختلف البلاد العربية والخاصة بتحديد نوع العمل وساعاته ومنع العمل الليلى ومراقبة منح أجازات الأمومة وغيرها من الضمانات الأساسية وتزويد أجهزة تفتيش العمل بالإمكانيات والصلاحيات التى تمكنها من وضع التشريع موضع التنفيذ بما فى ذلك إعداد واستخدام المراقبات المختصات فى تفتيش العمل النسوى .

١٦ — إنشاء مؤسسات خدمة اجتماعية لرعاية العاملات والأمهات كدور الحضانة ومؤسسات توزيع الحليب المعقم .

رعاية العمال الأحداث :

١٧ — صيانة للموارد البشرية لاستنفاذ قوى الأجيال الناشئة من الأيدى العاملة يجب تأكيد الضمانات الكافية لحماية العمال الأحداث وذلك :

(ا) بتوحيد التشريعات الخاصة بتشغيل الأحداث فى الدول العربية وتعديلها بما يتفق مع أحكام اتفاقيات العمل الدولية .

(ب) بتعزيز الإدارة المشرفة على تنفيذ قوانين العمل بما يحقق كفاية التفتيش على ظروف عمل الأحداث فى جميع المؤسسات وفى فترات دورية متقاربة .

(حـ) بأن تتضمن تشريعات العمل الوسائل والتدابير اللازمة لتنظيم تدريب الأحداث طبقا للمبادىء الحديثة للتلمذة والتوجيه المهنى مع الاستئناس باتفاقيات هيئة العمل الدولية وتوصياتها .

(ء) بتشجيع وتنسيق الجهود التى تبذلها المؤسسات الأهلية للخدمة الاجتماعية فى ميدان رعاية الأحداث .

١٨ — الأجور :

يجب أن تضع الدولة سياسة واضحة محددة للأجور تقام على الأسس التالية :

(ا) أن تكون الأجور مجزية وكافية لضمان مستوى لائق من المعيشة مع وجوب اضطراد ارتفاعها بارتفاع مستوى كفاية إنتاج العامل نتيجة لتقدم وسائل الإنتاج والتدريب المهنى والتحسينات الفنية بصفة عامة

(ب) أن يراعى مبدأ الأجر المتكافىء عن العمل المتكافىء الذى نصت عليه المواثيق الدولية .

(حـ) أن يترك تحديد الأجور ما أمكن الوسائل الاختيارية والمفاوضات الجماعية بين العمال وأصحاب الأعمال فى اللجان المشتركة لتحديد الأجور مع جواز فرض حد أدنى للأجور فى المناطق التى يتدهور فيها مستوى الأجور تدهوراً بالغاً يدعو إلى وجوب إصدار مثل هذا الحد وكذا بالنسبة لمجموعات العمال غير المنتظمة فى نقابات قادرة على مباشرة الوسائل الاختيارية المضادة .

(د) أن يربط بين الأجور النقدية والتغييرات التى تطرأ على نفقة المعيشة ضمانا لاحتفاظ العمال بمستوى مستقر للأجور الحقيقية على الأقل ، فضلا عن وجوب تشجيع الخدمات الاجتماعية ومختلف التيسيرات والعلاوات والمنح العائلية وغيرها التى من شأنها زيادة الأجور الحقيقية للعمال المنتفعين بها وكذا العلاوات والمنح العائلية وغيرها .

(هـ) أن تتخذ النظم الخاصة بتثبيت العمالة (إمكانيات العمل) وضمان الأجر بالنسبة لذلك الفريق من العمال المتقطعين أو العرضيين أو الموسميين الذين يفتقر استخدامهم إلى الاستقرار .

(و) أن تتخذ التدابير الكافية لحماية العمال الذين يستخدمهم صاحب المشروع بواسطة متعهدى توريد العمال حماية تكفل لهم التمتع بكل الضمانات القانونية وبصورة خاصة ما يتعلق بالأجور والتعويضات .

(ز) أن ارتفاع مستوى الأجور وكذا ارتفاع نسبة الدخل من العمل إلى جملة الدخل القومى مقياس لعدالة التوزيع وعامل مساعد للتنمية الاقتصادية وليس بالمعرقل لها فالعمال يؤلفون جمهرة المستهلكين الغالبه وفى ارتفاع أجورهم إنعاش للاستهلاك بصفة عامة .

(ح) أن لتحديد أجور العمال الزراعيين وارتفاع مستواها أثرها الطيب على أجور وظروف عمل عمال المدن لأنه يحد من ضغط العامل الزراعى على عمال المدن .

١٩ — وجوب تأكيد الضمانات الخاصة بحماية الأجور فى تشريعات العمل فى الدول العربية طبقا للمبادىء العامة لاتفاقيات العمل الدولية .

خدمات اجتماعية أخرى :

٢٠ — لبعض الخدمات الاجتماعية مثل الأندية والمساكن والملاعب ومختلف المنشئات والتسهيلات الاجتماعية والترفيهية التى يقدمها أصحاب الأعمال لعمالهم أهميتها فى استقرار العلاقات الصناعية الطيبة بين طرفى الإنتاج . ولكى تحقق هذه الخدمات غايتها يجب :

(ا) أن يكون من المبادىء المقررة قيام هذه الخدمات على أساس كرامة العامل واعتباره صاحب الحق الأول فيها .

(ب) أن يشرك العمال فى إدارة المنشئات الاجتماعية عن طريق اللجان المشتركة لكى يشعروا أنها منشئاتهم ولتجريدها من معانى المن والتفاخر التى تبرزها بعض المؤسسات فى نشرات الدعاية أو خلال المنازعات التى تطرأ بينها وبين عمالها .

(ح) يجب التدرج فى العمل على انتقال ملكية هذه المنشئات إلى العمال على أسس تعاونية فضلا عن تشجيع إنشاء مؤسسات تعاونية جديدة بواسطة العمال أنفسهم .

(ء) يجب إسناد الإشراف الفنى على الرعاية الاجتماعية إلى اختصاصيين اجتماعيين .

٢١ — أن تشجع الدولة بمختلف وسائل المعونة المادية والمعنوية الجهود التى تبذلها المؤسسات الأهلية فى ميدان الرعاية الاجتماعية لعمال المدن وأن تعمل باستمرار على تنسيقها وتوجيهها بصفة خاصة لفائدة عمال المؤسسات الصغيرة وأرباب المهن .

٢٢ — تشجيع الاتجاه نحو إقرار الرعاية الاجتماعية فى عقود العمل المشتركة لأنها تمثل الطابع الودى للعلاقات الصناعية .

٢٣ — تشجيع الأبحاث والدراسات العالية فى مجال الرعاية الاجتماعية وخاصة فى الجامعات والمعاهدات العلمية .

٢٤ — تعميم إنشاء إدارات العمل فى البلاد العربية وتدعيمها وإعطاؤها من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من حسن القيام بوظيفتها .

اللجنة الخامسة

الرعاية الاجتماعية لعمال البترول

تقرير اللجنة وتوصياتها

الحمد لله وبعد ـ فقد عقدت اللجنة الخامسة اجتماعاتها حسب المنهاج المقرر وتناولت أبحاثها فى هذه الاجتماعات موضوع الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بصناعات البترول فى الدول العربية .

وقد اطلعت اللجنة على التقارير المقدمة من البلدان العربية وعلى تقرير لجنة الخبراء المتخذ أثر اجتماعاتها فى يناير ١٩٥٤ فى القاهرة كما اطلعت على التوصيات التى أقرتها لجنة البترول التابعة لهيئة العمل الدولية فى دورتها الثالثة بجنيف سنة ١٩٥٠ ودورتها الرابعة بلاهاى سنة ١٩٥٢ .

وقد عرض مندوبو الدولة العربية فى اللجنة أحوال عمال صناعة البترول فى بلادهم وما يرافقها من مشاكل جديرة بالبحث والمعالجة كما بينوا تطور هذه الصناعة واتساعها واحتلالها مكاناذات شأن من حيث الإمكانية والآثار الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالإضافة إلى اختلاف طبيعة العمل فى هذه الصناعات عن غيرها من الصناعات وقيامها فى مناطق نائية عن العمران مما أوضح للجنة قيمة إفراد بحث خاص بالرعاية الاجتماعية لعمال صناعة البترول فى البلاد العربية .

ونظراً لذلك ولأن الشركات التى تعمل فى هذه الصناعة شركات دولية كبيرة ذات رؤوس أموال ضخمة وتكاد تؤلف فيما بينها وحدة متماسكة فقد رأت اللجنة وجوب إيجاد نوع من التقارب بين أوجه الرعاية الاجتماعية التى تقدمها هذه الشركات لعمالها خارج بلدان الشرق العربى وبين ما تقدمه فى البلدان العربية وضرورة المساواة فى هذه الرعاية لعمال صناعة البترول فى بلدان الشرق العربى أنفسهم لما لذلك من الآثار العميقة فى رفاهية العمال وتدعيم العلاقات الإنسانية فى هذه الصناعة .

ونظراً لتباين التفسيرات حول مضمون الرعاية الاجتماعية فقد تناقشت اللجنة فى تحديد هذا المضمون وهل يكون لهذا الاصطلاح دلالة واسعة بحيث يشمل شروط العمل والخدمات والتأمينات الاجتماعية للعمال أم يكون قاصرا على مجموعة الخدمات والتأمينات اللازمة للعمال؟ فرؤى الأخذ بالمدلول الذى تعارفت عليه اللجان الفنية التابعة لهيئة العمل الدولية بصفة عامة ولجنة البترول بصفة خاصة وسارت عليه لجنة الخبراء لجامعة الدول العربية .

التوصيات :

رأت اللجنة أن يراعى فى تطبيق هذه الرعاية الاجتماعية لعمال البترول فى البلدان العربية بالإضافة إلى ما تقضى به القوانين واللوائح والمراسيم المنظمة لشروط العمل تقديم الخدمات المؤدية لذلك بأن تضع الحكومات العربية من التشريع ما يقضى بإلزام الشركات بما يأتى :

١ — فى الاستخدام :

(ا) إعطاء أولوية الاستخدام للعمال الوطنيين على غيرهم .

(ب) تفضيل عمال الأقطار العربية على غيرهم .

(حـ) المساواة فى الرعاية الاجتماعية بين عمال الشركات وعمال متعهدى أعمالها

٢ — فى المساكن :

(ا) توفير المساكن الصحية بالمجان لعمال الشركات وأسرهم مؤقتة كانت أو دائمة بحسب مواصفات يضعها الخبراء ويراعى فيها الموقع ومواد البناء المناسبة للبيئة والمناخ وعلى أن تزود بالمياه الصالحة للشرب ووسائل الطهى والمرافق الضرورية وأن تكون فى حصانة مستمرة من الحشرات الناقلة للأمراض والأوبئة .

(حـ) أن يراعى فى توزيع المساكن عدد أفراد أسرة العامل ممن يعولهم شرعا .

٣ — فى التعليم :

(ا) توفير وسائل التعليم المجانى لأبناء العمال بحسب ماتضعه الحكومة من نظم ومناهج فتقوم الشركات ببناء المدارس وتزويدها بكل ما يلزمها من وسائل وأدوات ومدرسين مؤهلين مع توفير وسائل السكن والراحة لهم كما تزودها بالخدمات الصحية اللازمة ومنها توفير وجبة غذائية مجانية لتلاميذها .

(ب) المساهمة مع الهيئات المعنية بمكافحة الأمية وتعليم الكبار وتنظيم فصول ليلية لمختلف طبقات العمال.

(حـ) إنشاء مراكز تدريبية لرفع المستوى الفنى قصد توفير المهرة والفنيين من أبناء البلاد وإحلالهم محل الأجانب وكذلك إيفاد النابهين من أبناء العمال والعمال أنفسهم فى بعثات للتدريب والتخصص لهذا الغرض .

٤ — فى الخدمات الصحية :

تقديم خدمة صحية كاملة مجانية لعمال الشركات وأفراد أسرهم وما يتطلبه ذلك من إقامة المستشفيات والعيادات والمستوصفات وتزويد المؤسسات بالأطباء والإداريين والفنيين اللازمين والتعاون مع الحكومة فى مكافحة الأوبئة والأمراض المتوطنة فى مناطق أعمالها .

٥ — فى التغذية :

(ا) إنشاء المبانى اللائقة والمقاصف الصحية ليتناول العمال فيها وجبات الغذاء مع توفير الوجبات الساخنة فى مكان العمل والعمال الأفواج (الورديات) .

(ب) توفير المواد التموينية والسلع الملائمة للعمال فى المناطق التى لا تتوفر فيها وبأثمان معقولة تخضع لمراقبة الحكومة .

٦ — فى وسائل النقل :

توفير وسائل النقل المجانية اللائقة الملائمة للعمال وأفراد أسرهم وذلك فى الحالات الآتية :

ا — العمل فى المناطق النائية .

ب — المرض الذى يتطلب الانتقال إلى المركز الطبى .

حـ — الأجازات .

ء — الانتقال اليومى إلى المدارس .

هـ — تعطل وسائل النقل العامة .

٧ — فى وسائل الترفيه والرياضة:

توفير وسائل الترفيه والرياضة وتشجيع العمال على الإفادة منها .

٨ — فى الادخار والتوفير:

(ا) إنشاء صناديق للتوفير والادخار لإنماء روح التعاون بين العمال والشركة فى هذا المضمار .

(ب) تأسيس جمعيات تعاونية بين العمال والتشجيع على الإفادة منها .

٩ — فى إدارة الرعاية الاجتماعية:

أتاحة الفرصة للعمال للمشاركة بالرأى والجهد فى الإشراف على توفير الخدمات الاجتماعية بتكوين لجان مشتركة بين العمال والاستعانة بالإخصائيين الاجتماعيين فى الإشراف الفنى على إدارة هذه الخدمات .

١٠ — فى التعاون على تحقيق الرعاية الاجتماعية لعمال البترول:

مشاركة الدول العربية مشاركة فعلية فى أعمال لجنة البترول التابعة لهيئة العمل الدولية لما تقوم به هذه اللجنة من أبحاث ودراسات حول موضوع الرعاية الاجتماعيه لعمال البترول ونشر المعلومات الكافيه للتعريف بالرعايه الاجتماعيه ووسائلها بواسطه الحكومات والهيئات والمؤسسات المعنيه بها .

اللجنة الفرعية الخاصة

للوسائل السمعيـــة والبصرية

تقرير اللجنة وتوصياتها

بدأت اللجنة عملها باستعراض الأبحاث التى قدمت فى موضوع الوسائل السمعية والبصرية استعراضا عاما فوجدت أنه من الخير أن يقسم الموضوع إلى النقاط التالية حصرا لدائرة المناقشات :

١ ــ التعريف بالوسائل السمعية والبصرية .

٢ ــ الغاية من استخدام الوسائل السمعية والبصرية فى الرعاية الاجتماعية .

٣ ــ الوسائل السمعية والبصرية فى ميدان الرعاية الاجتماعية من حيث :

(ا) أهميتها فى إيقاظ الوعى وفى التعريف بنواحى الإصلاح الاجتماعى والتوجيه إلى الأخذ بأسبابه .

(ب) مدى إمكان استخدام هذه الوسائل .

(حـ) إنتاج المواد اللازمة لاستخدامها .

(ء) تدريب الفنيين فى استخدامها وفى إنتاج المود اللازمة لها

(هـ) إعداد برامجها وتنظيمها وتنسيقها وطرق تنفيذ تلك البرامج

وقد رأت اللجنة أن تلتزم فى مناقشاتها تحديد المقصود من الوسائل السمعية والبصرية من وجهة نظر الرعاية الاجتماعية بأنها (وسائل يستعان بها فى إشعار الناس بحاجتهم إلى الإصلاح واستثارتهم إلى العمل على تحقيق هذا الإصلاح على أساس من الدراسة والفهم والاقتناع والمساهمة الفعلية فى الإصلاح) .

ونظراً لأن هذا الموضوع يعتبر من الموضوعات الجديدة فإن اللجنة تود أن تشير إلى أهمية هذه الوسائل وإنها إذا ما استخدمت بطريقة علمية صحيحة فإنها تيسر سير عجلة الإصلاح الاجتماعى . كما ترى أيضاً أن تسرد الوسائل التالية باعتبارها أهم الوسائل السمعية والبصرية المستخدمة فى أعمال الرعاية الاجتماعية :

١ ــ الملصقات ــ اللوحات الأخبارية ــ المطبوعات .

٢ ــ النماذج المجسمة .

٣ ــ المعارض .

٤ ــ اللوحات والرسوم البيانية .

٥ ــ الصور والأشرطة الثابتة والسينما .

٦ ــ التسجيلات الصوتية .

٧ — الراديو .

٨ — التمثيليات .

٩ — التلفزيون .

التوصيات :

١ — التوسع فى استخدام الوسائل السمعية والبصرية بحيث يراعى أن تكون مناسبة لظروف البيئة والإمكانيات المتوافرة فى الأقطار العربية .

٢ — يسبق وضع برامج استخدام الوسائل السمعية والبصرية فى الأعمال الاجتماعية دراسة لحقول العمل الاجتماعى فى البلاد العربية وأنواع الوسائل السمعية والبصرية المناسبة لهذا العمل وإمكانيات تكييفها طبقا لمقتضياته مع مراعاة أن اختيار هذه الوسائل يعتبر جزءاً لا يتجزأ من خطط الرعاية الاجتماعية .

٣ — توفير الفنيين المتخصصين الذين يتفرغون لهذا العمل ويقومون بإنتاج المواد اللازمة له وتزويد البلاد العربية بما يلزمها من هذه المواد كما يقومون أيضا بتقديم المساعدات والإرشادات للهيئات التى تستعمل هذه الوسائل فى الحقل الاجتماعى .

٤ — تضمين مناهج التدريب للمشتغلين بوسائل الرعاية الاجتماعية برنامجا خاصا باستعمال الوسائل السمعية والبصرية وطرق إنتاج بعض المواد اللازمة لهم فى عملهم متى توافرت إمكانيات إنتاجها محليا .

٥ — تأسيس مراكز فى البلاد العربية لإعداد الفنيين وتدريبهم .

٦ — إنشاء مركز للبحوث فى كل قطر عربى تكون مهمته دراسة هذه الوسائل واستخدامها وتحديد أنواعها وتنظيم استعمالها وإنتاج موادها وتوزيعها .

٧ — تنسيق إنتاج المواد واستخدام الوسائل السمعية والبصرية على النحو الآتى :

(ا) فى نطاق الدولة يقوم مركز البحوث بمعاونة الدوائر والهيئات التى تعمل فى ميادين الإصلاح الاجتماعى المختلفة على الحصول على حاجتها من هذه الوسائل وتزويدها بالمشورة الفنية الواجبة .

(ب) فى النطاق العربى العام تتعاون البلاد العربية جميعا فى هذا الشأن عن طريق الأمانة العامة للجامعة لتيسير تبادل المعلومات والإنتاج والأبحاث وتبادل الفنيين أيضاً ومن الممكن أن تستعين الدول العربية منفردة أو مجتمعة بما تقدمه المنظمات الدولية المعنية بإنتاج أمثال هذه الوسائل .

٨ — تقويم البرامج وقياس آثارها ونتائجها لمعرفة مدى نجاحها وتعديل ما يتضح وجوب تعديله منها .

٩ — العناية بالمؤسسات القائمة فى البلاد العربية والمشتغلة بإنتاج المواد واستخدام الوسائل السمعية والبصرية وتهيئة الأسباب التى تعين على أداء رسالتها والارتفاع بمستواها وتوجيهها وجهة قومية .

اللجنة التوجيهية

توصيات عامـــة

١ — نظراً لأهمية موضوع التعاونيات وحاجة البلاد العربية إلى توسيع نشاطها فيها فإن الحلقة توصى بأن تنشىء « جامعة الدول العربية» بالاتفاق مع إحدى الدول الأعضاء مركزا لتدريب المرشدين فى هـذا الميدان كما توصى أن تبحث كل من الدول الأعضاء موضوع إنشاء هيئة أو مجلس تعاونى أعلى فيها يشرف على المنظمات التعاونية ويوجهها .

٢ — نظراً لأهمية توحيد المصطلحات العلمية والفنية فى موضوعات الرعاية الاجتماعية فان الحلقة توصى بأن تتولى الأمانه العامة لجامعة الدول العربية بالاتفاق مع مجمع اللغة العربية فى القاهرة تنظيم اجتماع من المختصين واللغويين لبحث توحيد هذه المصطلحات .

٣ — لما كان من الضرورى أن تتجة نحو توحيد السياسة الاجتماعية فى البلاد العربية فان الحلقة توصى بأن تنظم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية إجتماعات دورية لوزراء الشئون الاجتماعية فى الدول العربيـة لتوجيه السياسة الاجتماعية فى هذه الدول توجيها موحدا والنظر فى شئون تنفيذ توصيات حلقات الدراسات الاجتماعية للدول العربية وتنسيق الجهود وإحكام التعاون فيما بين هذه الدول .

٤ — نظراً لأهمية نشر نتائج حلقات الدراسات الاجتماعية فى أوسع نطاق فإن الحلقة توصى بأن تتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نشر أعمال الحلقة الرابعة باللغة العربيه وتوزيعها توزيعا واسعا فى المحيط العربى الرسمى

٥ — نظراً لأهمية التعريف بأعمال حلقات الدراسات الاجتماعية فى المحيط الدولى فإن الحلقة توصى بأن تتولى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية نشر تلك الأعمال ملخصة باللغة الإنجليزية .

٦ — نظراً لأن حلقات الدراسات الاجتماعية للدول العربية قد تتابعت اجتماعاتهـا وتبينت الفائدة الجلى من استمرارها وبما أنه لايوجدحتى الآن نظام دائم لتنظيم اجتماعاتها وهيئاتها العامة ولجانها من حيث تحديد الاختصاصات ونظام الأعمال والجلسات وحق الكلام والمناقشة إلى غير ذلك من الأمور التنظيمية .

وبما أنه قد جرى العمل منذ الحلقة الثالثة على أن تضع الحلقة فى مطلع أعمالها نظاما مختصراً فى هـذا الصدد لذلك فإن الحلقة توصى بأن تضع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية مشروع نظام أساسى دائم لحلقات الدراسات الاجتماعية بالاتفاق مع الدول العربية تسير الحلقات فى المستقبل على هديه .

٧ — بما أن الدول العربية تستهدف كفالة حق العمل وتطبيق التشريعات العمالية دون تمييز بين أبناء قطر عربى وآخر فإن الحلقة توصى بأن تأخذ الدول العربية فى دراسة هذا الموضوع دراسة شاملة لجميع نواحيه حتى يمكن تحقيق هذه الأهداف .

المحاضرات العامة

١ ــ الدكتور سليمان حزين (مدير الحلقة ــ هيئة الأمم المتحدة)

مكانة الثقافة من خطط الرعاية الاجتماعية فى الدول العربية ، مع إشارة خاصة للطبقة العاملة .

٢ ــ الدكتور محمود توفيق حفناوى (هيئة الأغذية والزراعة)

نشاط هيئة الأغذية والزراعة وأهدافها فى الشرق الأدنى

٣ ــ الدكتور على توفيق شوشه (هيئة الصحة العالمية)

نشاط المكتب الإقليمى لشرق البحر الأبيض المتوسط التابع لهيئة الصحة العالمية

٤ ــ الأستاذ شاكر العانى (العراق)

الوسائل التى تكفل استقرار القبائل فى مواطن توطينها

(نشرت هذه المحاضرة ضمن بحوث اللجنة الثانية ص٢٢٣)

٥ ــ الأستاذ عباس العزاوى (العراق)

التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية ووسائل التوطين للعشائر البدوية

(نشرت هذه المحاضرة ضمن بحوث اللجنة الثانية ص٢٥٧)

٦ ــ الدكتور أحمد العكام (سوريا)

نظام العشائر فى سوريا

٧ ــ الأستاذ جميل معلا (سوريا)

الرعاية الاجتماعية فى الريف السورى

مكانة الثقافة من خطط الرعاية الاجتماعية فى الدول العربية

مع إشارة خاصة للطبقة العاملة

للدكتور سليمان حزين

(مدير الحلقة — هيئة الأمم المتحدة)

للمجتمع العربى تاريخ طويل ترجع فيه أسس الحياة الاجتماعية ومقوماتها إلى بضعة آلاف خلت من السنين عندما بدأت جماعات البشر فى منطقة الشرق الأدنى تستقر فى مواطن صالحة للاستقرار والحياة الزراعية على جوانب الأنهر الكبرى كالنيل ودجلة والفرات أو على جوانب أنهر صغيرة وعند دالاتها كنهر بردى ونهر الأردن ونهر العاصى وغيرها أو فى واحات متفرقة هنا وهناك كنجران ويثرب والبطراء أو فوق جبال عالية تتلقى الأمطار وتكتسى بالتربة الصالحة والنبات كجبال اليمن وعمان أو جبال لبنان . وفى كل هذه المناطق استقرت عناصر قديمة كان أغلبها من الساميين الذين استمرت حضارتهم قرون طويلة واختلطوا بغيرهم من سكان الهضاب الشمالية فى غرب آسيا أو من سكان شرق أفريقية وشمالها من الحاميين القدماء . ولكن المسحة السامية مالبثت أن غلبت على الطابع العام لحياة لسكان فيما نسميه الآن بالشرق الأدنى فى كل من جنوب غرب آسيا وشمال شرق أفريقية . ففى هذه المنطقة من العالم برزت نظم اجتماعية معينة مالبثت أن تبلورت . وصاحب تبلورها ظهور لون معين من الثقافة هو ذلك الذى نسميه الثقافة السامية .

ومنذ ذلك الوقت البعيد ظهر الترابط الوثيق بين النظم الاجتماعية وألوان الثقافة والفكر فى الشرق الأدنى . واستمرت الحال على ذلك قرونا حتى ظهر الطابع العربى الذى لم يكن فى حقيقة الأمر إلا صورة جديدة من الطابع السامى القديم . فالعرب بتكوينهم الجنسى العام وبثقافتهم الجاهلية ثم الإسلامية لم يكونوا إلا خلفاء الساميين فى الشرق الأدنى ورثوا عنهم صفاتهم المميزة كما ورثوا عنهم اتصالهم الوثيق بالسلالات والعناصر التى كانت تكتنف الجزيرة العربية من كل جانب بل ورثوا عنهم أيضاً تلك النظم الاجتماعية التى تبدأ فى البادية والصحراء حيث يعيش البدو والرحل وتنتهى فى الواحات وأراضى السواد على جوانب الأنهر حيث تستقر العشائر ثم لا تلبث أن تتحضر وتأخذ بأسباب الحياة المدنية الوادعة . وفوق ذلك فقد ورث العرب الساميين ألوان الفكر والثقافة والتقاليد القديمة بل ورثوا ثمرات الفكر والروح مما تمثل فى الآراء والمعتقدات والأساطير وغير ذلك مما دخل فى صميم التراث الثقافى العربى وأصبح بالتدريج جزءاً لا يتجزأ منه حتى بعد أن ظهرت المسيحية وظهر الإسلام .

لذلك كله فإن الذى يتتبع تاريخ المجتمع العربى ونظمه وتقاليده لا يستطيع أن يتفهم ذلك المجتمع تفهما صحيحا عميقا دون أن يتعرف على أصول الثقافة العربية وتراثها القديم ودون أن يربط النظم الاجتماعية فى الشرق العربى بما يلازمها من ألوان الثقافة والفكر على مر العصور .

ولئن كان هذا الربط بين الثقافة والنظم الاجتماعية أمراً ضروريا لتفهم التاريخ القديم ونشأة المجتمع وتطوره فى العصور السابقة فإنه كذلك أمر ضرورى إذا ماحاولنا أن نتفهم المجتمع العربى فى صورته الحالية وما يعتريه الآن من تحولات كنتيجة لاتصاله بالغرب ومدنيته الجديدة . لذلك أن مجتمعنا العربى الحديث لا يستطيع أن يتخلى عن تراثه الاجتماعى السابق وإن قضت مستلزمات الحياة الحديثة بأن يغير من بعض عناصر ذلك التراث الموروث . والتاريخ

ذاته يعلمنا أن المجتمع العربى امتاز بصفتين تبدوان فى أول الأمر متناقضتين ولكنهما فى حقيقة الأمر متكاملتان ذلك أن هذا المجتمع رغم ما حققه من تقدم وتطور استطاع أن يحتفظ بجانب كبير من نظمه الاجتماعية الأصيلة بحيث لاتزال بعض جماعاتنا البدوية فى مناطق البادية وكذلك بعض مجتمعاتنا الكثيرة فى القرى تحتفظ بطوابع توارثتها عن العهد السامى بل توارثت بعضها عن عهود قديمة ترجع إلى ماقبل العهد السامى وإلى فجر التاريخ . ومع ذلك فإن هذا المجتمع العربى جمع إلى صفة المحافظة على القديم صفة التجديد والأخذ بأسباب التطور والنقل والاقتباس عن غيره من الشعوب . ولقد أخذ العرب فى حياتهم وحضارتهم الشىء الكثير عن أهل فارس وعن اليونان وغيرهم من عناصر البحر الأبيض المتوسط . ولم ينسخ ما أخذوه عن غيرهم صفاتهم ونظمهم الاجتماعية ولا ثقافتهم العربية الأصيلة وإنما أضاف ذلك إلى ما توارثوه من نظم اجتماعية وثقافية قديمة أو أصيلة .

والحق أن هذا العهد الجديد الذى يحياه العرب فى وقتنا الحاضر والذى يحتكون فيه بالثقافة الغربية والحياة المدنية الأوربية ويأخذون عنها أسباب التمدن المادى والتطور الفكرى إنما هو صورة جديدة مما تكرر من قبل فى تاريخ العرب الطويل . ونحن فى واقع الأمر إنما نمارس وجودنا وحياتنا كما مارسناها من قبل نحتفظ بجانب أصيل من نظمنا وثقافتنا ونضيف إلى ذلك جانبا مقتبسا دخيلا ونحاول فى ذلك كله أن نزاوج بين الناحيتين على نحو نحتفظ فيه بطابعنا العربى المميز .

وعلى أساس هذا النحو من التصوير لحياتنا المعاصرة نستطيع أن نتفهم كيف أننا فى جهودنا التى نحاول بها أن نخرج بمجتمعنا العربى من حياته القديمة إلى حياته الجديدة ينبغى أن ننظر إلى التطور الاجتماعى والنهوض الثقافى على أنهما أمران متلازمان تمام التلازم . ولذلك فإننا إذ نرسم خطط الإصلاح والرعاية الاجتماعية ينبغى علينا إلا نغفل جانب الثقافة والرعاية الثقافية .

وفى هذا المجال يصح أن نذكر أننا حين نقتبس عن الغرب بعض وسائله المادية التى تهدف إلى الأخذ بأسباب المدنية والنهضة الاقتصادية فى ميدان العمل والإنتاج والتنمية الزراعية والصناعية فإننا فى الوقت نفسه نأخذ عن طريق مباشرة أو غير مباشرة بكثير من ألوان الفكر والثقافة الغربية . ومعنى ذلك إننا فى الوقت الحاضر نقتبس اقتباسا مزدوجا . فنحن ننقل عن الغرب بعض أسباب المدنية المادية فى ميدان الزراعة الحديثة وما يتصل بها من نظم وأوضاع اقتصادية أو اجتماعية وفى ميدان الصناعة والتصنيع وما يتصل بها من حياة حضرية تعتبر فى كثير من نظمها وأوضاعها جديدة تمام الجدة بل وغريبة عما ألفناه فى حياتنا العربية القديمة . كما ننقل عن الغرب من وسائل الاتصال والمواصلات وأدوات الترابط ما يعتبر انقلابا بالغا فيما ألفناه وما توارثناه من كل هذه الأسباب ونحن فى الوقت ذاته ننظر إلى كثير من هذه العناصر الجديدة والداخلية على أنها أمور وأشياء تختلف تماما عما توارثناه فى حياتنا ولكنها أمور جديدة ويقتضيها بقاؤنا ذاته فى عالم جديد لابقاء فيه لشعوب لاتأخذ بأسباب المدنية والتجديد، فالتمدن فى حياتنا المدنية وحياتنا العامة أمر يكاد يكون مفروضا علينا فرضا من الخارج وبحكم الزمن الذى نعيش فيه .

كذلك نحن فى هذا العهد الجديد ننقل عن أوربا وعن الغرب اتجاهات وألوان جديدة من الفكر والثقافة ومن العلم والتعليم لانستطيع أن نجدد حياتنا دون الأخذ بها لأنها أصبحت من أدوات الحياة الإنسانية الجديدة وبدونها لايستطيع المجتمع العربى أن يجارى ركب الحضارة والمدنية .

وهكذا فرض علينا العصر الذى نعيش فيه أن نمر بدور من التطور المزدوج فى الميدان الاجتماعى والميدان الثقافى . ولابد لنا إن أردنا أن نحتفظ لمجتمعنا بتوازنه التقليدى أن نجعل خطط الرعاية الاجتماعية وخطط الرعاية الثقافية تسيران جنبا إلى جنب فيما نحن بسبيله الآن من تخطيط وتنسيق للنهضة العربية المعاصرة .

ولكن الأمر فى ميدان الثقافة والرعاية الثقافية يحتاج إلى شىء من التفصيل لا سيما ذلك الجانب الذى نسميه الثقافة العامة أو الثقافة الشعبية التى تتصل بحياة الجماهير الغفيرة فى المجتمع العربى . أولئك الذين يتعرضون بحكم الحياة الحديثة وتحت ضغط ظروفها ومقتضياتها إلى أن يمروا بدور من التطور الفكرى والثقافى يحتاجون فيه إلى رعاية خاصة حتى لا يجرفهم التيار أو ينتزعهم من أصولهم الثقافية إذ يباعد بينهم وبين مقومات حياتهم الفكرية والروحية الأصيلة إلى حد يهز فيهم روح الثقة بالنفس أو بالتراث العربى الأصيل .

وهنا يصح أن نضرب بعض الأمثلة لنوضح هذه النقطة ، ولنبدأ مثلا بمجتمع عربى بدوى ظهرت فى أرضه آبار للبترول . فمثل هذا المجتمع فرضت عليه حياة جديدة لا مفر من أن يحياها . وهى تغير من نظمه وثقافته إلى حد بالغ الخطورة . فالحياة المدنية الحديثة فى هذا المجتمع لا بد أن تتأثر تأثرا مفاجئا وعنيفا بما طرأ عليها من عناصر التحضر المادى فى حين أن المستوى الثقافى أو التعليمى فى هذا المجتمع لا يؤهله لأن يتقبل الحياة الجديدة أو يتفهم ما يكتنفها من اتجاهات على نحو يسمح له أن يشارك فيها مشاركة مجدية . وبذلك ينظر البدوى فى الصحراء إلى الحياة الجديدة وما تأتى به من ألوان غريبة على أنها أمر لا يملك أمامه إلا التسليم . وعند ذلك تنزعزع ثقته بنفسه بل يتزعزع إيمانه بفكره وثقافته وهو الذى لا يكاد يملك من وسائل الثقافة العربية الحديثة شيئاً فى الوقت الحاضر . وتظهر علائم هذا التزعزع فى شعوره بمركب النقص إزاء المدنية الجديدة وما يصاحبها من ثقافة حتى ولو كانت هذه الثقافة غير ملائمة ولا مفهومة . فنرى هذا البدوى فى محاولته تفهم الحياة الجديدة من حوله يأخذ الكلمات الإفرنجية مثلا ويصوغها صيغة عربية أو شبه عربية وتصبح لغته بالتدريج فى حياته الجديدة مزيجا غريبا من الكلمات العربية والكلمات الإنجليزية فيتكلم مثلا عن « الموتور » (السيارة) « والريل » (السكة الحديدية) أو « الإيركوندانس » (تكييف الهواء) . ويساعده على أن ينجرف فى التيار أن شركات البترول فى هذه المناطق لا تعنى من تثقيف هذا العامل البدوى الذى يشتغل فى حقولها أو مصانعها إلا بتلقينه قشورا من الثقافة المهنية التى تجعل منه صانعا أقدر وأمهر فى مهنته ولكنها لا تخرج منه مواطنا عربيا له طابع ثقافى أو فكرى مميز أو شبه مميز . وفى الوقت نفسه نلاحظ أن هذا العامل العربى البدوى فى شركة من شركات البترول قد فقد شيئاً آخر غير ثقافته العربية ولا يقل عنها شأنا فى حياته الفردية أو حياته الاجتماعية فهو حين يخرج من قبيلته ليعمل فى شركة البترول لا تعنى تلك الشركة بأن تعينه على الاحتفاظ بشىء من صلته بقبيلته أو بأهله فى البادية ولا بشىء من نظمه وعاداته الأصيلة التى لا تلبث أن تطغى عليها الحياة الحديثة بتيارها الجارف . وبذلك كله فإن العامل ينقطع عن أصله بعد أن ينتزع من البادية فيقف وكأن جذوره قد علقت بالهواء . وهكذا يصبح التصنيع أداة من أدوات التصدع فى نظمنا الاجتماعية لا سيما عند ما يمس حياة البادية التى لم تتدرج من قبل نحو المدنية الحديثة .

ومثال آخر من أمثلة الحاجة إلى رعاية ثقافية تصاحبها فى الوقت نفسه رعاية اجتماعية ما نراه فى بعض أطراف الجزيرة العربية التى أصابها الاستعمار . ففى أرض المحميات فى جوار عدن مثلا نجد مجتمعاً عربيا فى حالة متأخرة من ناحية الثقافة ولكنه يواجه حياة جديدة فى منطقة عدن وميناءها . وهناك يتكرر ما لمسناه فى مناطق البترول فالأعرابى ينقل الكلمات الإنجليزية ويحاول أن يعربها تعريبا ركيكا . وقد لا يكون عيبا أن ينقل الأعرابى كلمات إفرنجية تعبر عن معان جديدة عليه مما أتت به المدنية الحديثة كما كان أبناء العربية يفعلون فى عهود سابقة ولكنه فى هذه الحالة ينقل كلمات لها أصولها وتصريفاتها العريقة أو نظائرها القائمة فى اللغة العربية فهو يقول عن الكتاب « بوك » (ويجمعها على « أبواك ») وعن الحجرة « روم » (ويجمعها على رومات) وعن قلم الرصاص « بنسل » (ويجمعها على بناسل) إلى غير ذلك من علائم ضعف الثقة بالنفس وبالثقافة الأصلية . وهو بهذا أيضاً قد باعد بين نفسه وبين أن يلاحق الثقافة العربية الحديثة فى بلاد أخرى تجددت فيها تلك الثقافة وتقدمت فى العهد الحديث

ولم يساعده الاستعمار على أن يربط ثقافته بالثقافة العربية فى جهات أخرى من العالم العربى بل هو فى واقع الأمر رأى فى هذا الربط ما قد يدفع الروح القومية فى عدن فى اتجاه بعث جديد ليس من المستحسن أن تهيأ له الأسباب وبذلك كله اتسعت دائرة الضرر فشملت التأخر الثقافى وانحلال الروح القومى .

هكذا يبدو لنا ما ينبغى أن يكون من ترابط قوى بين الرعاية الاجتماعية والرعاية الثقافية . ولئن كان هذا الترابط أمرا مرغوبا فيه فى حالة معظم المجتمعات . فإنه فى حالة المجتمع العربى الحديث أمر حيوى وبالغ الخطورة لأن الصلة بين النظم الاجتماعية والتراث الثقافى فى العالم العربى صلة عريقة متبلورة ولأن الثقافة جزء لا يتجزأ من من نظمنا الاجتماعية ولأن الحياة المادية الحديثة والأخذ بأسباب المدنية والتحضير والتصنيع وغير ذلك يمس كياننا الاجتماعى والثقافى فى أسسه ومقوماته الأصيلة بحيث لا يمكننا بحال أن نتصور تخطيطا للرعاية الاجتماعية دون أن نتصور معه تخطيطا وتنسيقا لوسائل الرعاية الثقافية لا سيما بين الفئات الشعبية من سكان شرقنا العربى .

نشاط هيئة الأغذية والزراعة وأهدافها فى الشرق الأدنى

للدكتور محمود توفيق هناوى (مدير المكتب)

لم يكن الاهتمام بالزراعة وتوفير الغذاء بحديثى العهد ، إذ اهتم بهما قدماء المصريين منذ عهد الفراعنة . وقد تجلى ذلك فيما كتبه فرعون مصر العظيم أمنحتب الثانى على قبره متفاخرا . « أنا الذى تحيى الآلهة . النيل يحيى . فلا جائع تحت حكمى ولا عطشان فى بلادى » . لم يتفاخر هذا الفرعون العظيم بسعة ملكه وقوة جنده وكثرة ماله ، وكانت مصر فى ذاك الوقت فى أوج عزها وغاية سؤددها ، بل فكر تفكيرا جديدا وازدهى على من سبقوه بأن لا جائع تحت حكمه . ولم يهتم أحد بهذا النوع من التفكير الجديد إلى أن اجتمع بعد ذلك بأربعة آلاف سنة فى « هوت سبرنجز » عدد من العلماء من أمم مختلفة وقرروا فيما بينهم أن العالم لن يستتب فيه الأمن والسلام ، مادام الغذاء الذى ينتجه لا يكفى سكانه . والواقع أن ثلثى سكان العالم لا يحصلون على ما يكفيهم من الغذاء وأنهم يموتون موتاً بطيئا نتيجة للجوع والفقر الذى يعانونه . هذا بينما يتزايد عدد هؤلاء السكان بسرعة مخيفة بلغت حوالى ٤ مليون نسمة فى العام فى حين أن الأراضى الزراعية لا تتزايد بنفس النسبة ، بل أنها تتناقص فى كثير من الجهات بسبب انجراف التربة الزراعية وفقدها فى البحار .

وعلى أثر هذا الاجتماع فى عام ١٩٤٥ ، ولدت هيئة الأغذية والزراعة ، وذلك لتقوم بمعاونة العالم على التحرر من الجوع والحاجة . واشترك فيها فى أول الأمر ٤٥ دولة زاد عددها حتى بلغ الآن ٧٢ دولة . وكان آخر المشتركين اليمن وليبيا فى مؤتمر الهيئة الأخير الذى عقد فى شهر نوفمبر الماضى .

ولن أتناول فى هذا المجال نشاط الهيئة بالتفصيل فى كل بلد من بلدان الإقليم ، غير أننى سأعرض بعض صور لنشاط الهيئة فى مختلف نواحى الزراعة وما يتعلق بها .

وقد قرر مندوبو الـ ٤٥ دولة المشتركة فى اجتماع هوت سبرنجز سالف الذكر أن تعمل دولهم على قيام سلم دائم أساسه التحرر من العوز والحاجة . ولتنفيذ ذلك تحددت أهداف هيئة الأغذيه والزراعة فيما يلى :

١ — تعمل الهيئة كوحدة استشارية تقدم المعونة الفنية التى تؤدى إلى زيادة وتحسين الإنتاج الحيوانى والزراعى ومنتجات المزارع والغابات والأسماك وحسن توزيع وتصريف هذه المنتجات جميعا فى دول العالم .

٢ — تعمل كحلقه اتصال لتنسيق التعاون بين الحكومات وتوحيد الجهود الدولية المشتركة .

٣ — تمد الحكومات فى حدود إمكانياتها بالمعلومات والحقائق والأرقام الخاصة بالمواد الغذائية ، كما تقدم النصائح الفنية التى تساعد على زيادة الإنتاج الغذائى ودراسة مشاكل التغذية والإحصاء بناء على طلب حكومات الدول الأعضاء .

٤ — تعقد الهيئة مؤتمرات واجتماعات وحلقات تدريبية ذات صبغة إقليمية وأهلية كما تمنح بعثات دراسية للموظفين التابعين لمختلف الدول الأعضاء .

هذا وقد بدأ النشاط الفنى للهيئة فى الشرق الأوسط فى عام ١٩٤٧ أى قبل عام من تأسيس المكتب الإقليمى ،

وبناء على طلب دول الشرق الأوسط وتمثل بعض الهيئات الأخرى أنشىء هذا المكتب بالقاهرة فى عام ١٩٤٨ . وعزز بعدد من الخبراء وذلك للإشراف على سير برنامج الهيئة بالإقليم .

وقبل أن أعدد نواحى هذا النشاط أود أن أتناول بالشرح الموجز اصطلاح « المساعدة الفنية » الذى كثيراً ما سمعتموه خلال الأعوام القليلة الماضية — لماذا تهتم البلاد المتقدمة الغنية بمساعدة البلاد المتخلفة عن ركب الحضارة هل هى فكرة إنسانية بحته أم هناك هدف سياسى يكمن وراءها ؟ لا شك فى أن هذا سؤال يتردد كثيرا هذه الأيام وفى اعتقادى أن الغرض السياسى والإنسانى يمتزجان فى هذه الفكرة امتزاجا تاماً ، فأنا أبادر إلى مساعدة جارى إذا شب حريق فى منزله لأنى لاأريد أن يصاب جارى بسوء ، وهذه هى الناحية الإنسانية . على أننى فى الوقت نفسه أهب لمساعدته خشية أن تمتد النار إلى دارى ، وهذه هى الناحية الشخصية أو السياسية ، وما يمكن تسميته ببعد النظر . وهذه هى الحال فى الدول الكبيرة . فهى تريد أن تعاون الدول الفقيرة لتساعد على رفع مستواها حتى يمكنها أن تتجر معها ، ولتتقى الأمراض التى تنتشر فيها بسبب الجوع وسوء الصحة والثورات والاضطرابات التى تضطرم فيها بسبب الفقر ولا يمكن اعتبار الثمن الذى تدفعه فى سبيل ذلك باهظا .

المؤتمرات الإقليمية :

كان أول اجتماع عقد فى الإقليم ، هو الاجتماع الإقليمى الأول لدول الشرق الأدنى الذى عقد فى القاهرة ، وفيه أكدت الوفود الاحتياجات الإقليمية الخاصة بتعليم أصول التغذية وتحسين طرق توزيع الأغذية وتخزينها ووقاية الحيوانات ضد الأمراض والأوبئة وتحسين طرق تغذيتها وتربيتها . وعرضت مصر وسوريا والعراق ولبنان مشروعات للرى والصرف . كما عقد مؤتمر إقليمى فى بيروت عام ١٩٤٩ وفى القاهرة عام ١٩٥٠ وفى بلودان عام ١٩٥١ ثم القاهرة مرة ثانية عام ١٩٥٣ . وقد قدرت الدول المشتركة فائدة هذه المؤتمرات التى أتاحت لها الفرصة لتبادل الآراء والمشورة فى كل ما يتعلق بنواحى الزراعة بالإقليم .

ويهمنى أن أذكر فى هذا المقام أن لهذه المؤتمرات فائدة عظمى نظرا لما تحققه من تفاهم فى المستوى الإقليمى على المشكلات الزراعية المختلفة بحيث تذهب وفود هذه الدول إلى مؤتمر الهيئة العام الذى يعقد بمقر رياستها مرة كل عامين ، وهى متفقة على خطة موحدة وأهداف واضحة تتقدم بها إلى هذا المؤتمر لأخذ موافقته عليها وتكليف الهيئة بالقيام بتنفيذها .

وفيما يلى بعض نواحى النشاط الفنى الذى تمارسه الهيئة فى مختلف بلاد الإقليم .

الطاعون البقـــرى

كان من المختبرات التى أنشأتها هيئة الأغذية والزراعة مختبراً فى أديس أبابا بالحبشة لتحضير اللقاح ضد الطاعون البقرى وهو مرض متوطن فى أثيوبيا ، يفتك بمواشيها فتكا ذريعا ويتسرب ما بين حين وآخر إلى السودان فمصر حيث يسبب خسائر للمواشى والزراعة لا تقدر بمال . كما يتسرب هذا المرض إلى اليمن فالبلاد السعودية وتنشأ عنه أضرار كبيرة لم تحصر بعد .

على أن مقاومة هذا المرض فى موطنه الأصلى لا تعود بالفائدة على أثيوبيا وحدها ، بل تعتبر الخط الأول للدفاع عن السودان ومصر واليمن وغيرها من البلاد العربية .

وإذا ما أمكن مقاومة هذا المرض ، فسيصبح بوسع أثيوبيا أن تكون مصدر إنتاج كبير للحوم ، غير أن

الاستيراد منها فى الوقت الحاضر محفوف بالخطر خوفا من تسرب هذا المرض مع الحيوانات أو لحومها .

وقد تم خلال الثلاث سنوات الأخيرة ، تحصين أكثر من مليون رأس من المواشى لمدى الحياة ، ونرجو أن يزداد هذا العدد فى السنوات القادمة .

الجـــــــراد

يعد الجراد من أهم آفات الشرق الأدنى منذ أقدم العصور ، فقد كان وما زال ينزل الخراب والدمار والفقر والجوع أينما حل .

والجراد لا يعرف الحدود السياسية فهو يتوالد فى بلد ويطير إلى أخرى بدون جواز سفر وتقتضى مقاومته التعاون التام بين دول الشرق الأدنى وما جاورها ، وتبادل المعلومات عن المواطن التى يتوالد فيها واتجاهاته والقضاء عليه بسرعة قبل أن يستفحل أمره ، هذه البيانات تتولى أمرها هيئة الأغذية والهيئات العلمية الأخرى .

ولذا عملت الهيئة على تنظيم اتفاقية خاصة بمقاومة الجراد الصحراوى بينها وبين دول الشرق الأدنى ، وذلك لتنظيم العمل على مقاومته ، وخصصت مبلغاً جاوز المليون دولار لشراء الآلات والأدوات والمواد السامة اللازمة لمقاومته . وفعلا قدمت لمنطقة الشرق الأوسط كثيرا من المعدات والسيارات وأدوات الرش والتعفير ، كما أنها تعقد مؤتمرات بين آن وآخر تحضره دول الشرق الأدنى والأخصائيون فى الجراد لتبادل المعلومات والآراء وتنظيم وتوحيد طرق المقاومة . وأننا نعتقد أنه إذا قام هذا التعاون المشترك بدقة ، فإنه سيخفف وطأة الأضرار المتسببة عنه إلى الحد الأدنى .

صدأ القمـــح

القمح من المحاصيل الرئيسية فى الشرق الأدنى وهو يصاب بمرض فطرى يسمى الصدأ يسبب أضراراً بالغة فى بعض السنوات وتنتقل جراثيم هذا المرض إلى مسافات بعيدة جدا بواسطة الطبقات العليا من الهواء . ولم تدرس إلى الآن كيفية انتقال هذه الجراثيم فى الشرق الأوسط ولا المصدر أو المصادر التى تأتى منها .

وإذا أريد مقاومة هذا المرض ، فلا بد من عمل هذه الدراسة فى مستوى إقليمى وتمييز الأصناف الفسيولوجية التى توجد فى كل مملكة ليمكن تربية الأصناف المنيعة أو المقاومة للمرض ولذا عمدت الهيئة إلى عقد مؤتمرات إقليمية لتربية القمح والشعير ، عقد أولها فى أنقرة والثانى فى العام الماضى فى القاهرة ، وسيعقد الثالث فى دمشق هذا العام . وقد أوصى المؤتمرون بضرورة إنشاء معهد لتدريب الفنيين على تمييز أصناف الصدأ المختلفة وتربية أنواع من القمح ذات مناعة ضد هذا المرض وستقوم هيئة الأغذية والزراعة بمعاونة هذا المعهد بكل ما لديها من وسائل .

التشجير والمراعى

فى الشرق العربى مساحة واسعة من الأراضى الصحراوية ، وهذه المساحة تزداد اتساعا بمرور الزمن بدلا من أن تقل . والسبب فى ذلك عدم التبصر فى رعى الحيوانات وتقطيع الأشجار والشجيرات لأجل الوقود . وعند

قطع النباتات وموت جذورها تتفكك التربة التى كانت متماسكة فتذروها الرياح أو تجرفها السيول . وتتجرد الأرض من طبقتها السطحية الخصبة ، وتحل محلها الصخور أو الرمال وتصبح غير صالحة لنمو النباتات .

فالإنسان والحيوان يعملان معا على خلق الصحراء ، وإذا أريد أن تتسع الصحارى وتزداد فلا بد من تنظيم الرعى وزراعة أشجار بدلا من التى يصير اجتثاثها .

ولا شك أن بعض المدنيات القديمة التى انقرضت إنما انقرضت بسبب الجهل أو عدم التبصر فى رعى الأعشاب وتقطيع الأشجار ، فتحولت الأراضى الزراعية إلى أراضى عقيمة غير منتجة فهجرت المدن التى حولها واندثرت بذلك مدنيات كاملة .

وقد روى إنشاء حلقة دراسية لدراسة طرق المحافظة على التربة والتشجير ، ولما كانت ظروف قبرص مشابهة لظروف بعض الدول العربية ، فقد بدئت فيها بالفعل تجارب على حفظ التربة والتشجير من عدة سنوات بنجاح تام ، فلذا روى عقد الحلقة الدراسية فيها ليمكن تطبيق العلم على العمل ومشاهدة التجارب التى عملت مشاهدة فعلية .

على أن اهتمام الهيئة بشئون الغابات فى هذا الإقليم قد اتضح جليا فى المؤتمرات التى عقدت لبحث شئون الغابات وأولها المؤتمر الذى عقد بعمان فى العام الماضى ثم المؤتمر الأول لأشجار الحور المزمع عقده فى دمشق فى شهر أبريل القادم كما عينت الهيئة خبيراً إقليميا لشئون الغابات بمكتبها الإقليمى فى القاهرة لخدمة الدول الأعضاء بخلاف الخبراء الذين أوفدتهم إلى مختلف بلاد الإقليم وخاصة فى أثيوبيا وسوريا والعراق ، حيث قاموا بوضع قوانين للغابات فى تلك البلاد ، وعاونوا الحكومات فى وضع سياسة ثابتة لاستغلال مواردها الخشبية استغلالا سليما ، كما قاموا بتجارب واسعة على نباتات المراعى وإدارة المراعى الصناعية وزراعة الحشائش للرعى .

استغلال الثروة السمكية

لما كانت الأسماك من أهم موارد البروتينات الحيوانية اللازمة لغذاء بنى الإنسان ، ولما كنا نعلم أن غذاءنا فى بلدان الشرق الأوسط يحتوى على نسبة ضئيلة من هذا العنصر الهام ، لذا وجهت الهيئة اهتمامها نحو مساعدة حكومات هذه البلدان فى تحقيق استغلال ثروتها السمكية ، فأوفدت إلى المملكة العربية السعودية بعثة خاصة لاستكشاف مصادر الأسماك فى مياهها وقد أتمت هذه البعثة عملها بنجاح ونتج عن أبحاثها تكوين شركة سعودية لاستغلال هذه المصادر وتوفير الأسماك لسكان هذه البلاد ، كما أوفدت الهيئة إلى مصر خبراء لدراسة حالة الأسماك بها وطرق استغلالها وتربيتها ، بينما يعمل فى العراق خبير على تحسين وسائل الصيد فى المياه العراقية .

التغـــذية :

لما كان النقص فى التغذية هو المشكلة الرئيسية التى يعانيها سكان الشرق الأوسط ، والذى يتفشى بسببه عدد كبير من الأمراض ، ولما كان هذا من أهم الأسباب التى أدت إلى قيام الهيئة وتأسيسها ، لذا كان لزاما عليها أن تعير اهتمامها إلى حل هذه المشكلة وإرشاد الحكومات إلى أفضل السبل لرفع المستوى الغذائى بين طبقات السكان عامة والريفيين خاصة . وقد بدأ أول نشاط لها فى هذه الناحية فى حلقة دراسات التغذية التى عقدت بالقاهرة فى عام ١٩٤٨ حضرها عدد كبير من المشتغلين بشئون التغذية فى مختلف بلاد الإقليم . وقد عقب هذا اشتراك الهيئة فى برامج تغذية

أطفال المدارس فى العراق وإنشاء مؤسسة أهلية للتغذية بها ، والمشورة التى قدمتها الهيئة لمصر وسوريا وغيرها من بلاد الإقليم فى تحسين أحوال التغذية فى تلك البلدان .

الزراعـــة :

الزراعة تشغل ميادين شتى لا يمكن حصرها أو استيعابها فى كلمة قصيرة موجزة ، على أن الهيئة ، وهذا هو أهم ميدان لنشاطها ، قد ساهمت فى النهوض بالزراعة فى مختلف أنحاء الإقليم وإدخال الوسائل الزراعية الحديثة التى ثبت نجاحها فى البلدان المتقدمة والتى ساهمت بالفعل فى زيادة الإنتاج الزراعى زيادة ملحوظة وأنه لمن دواعى السرور أن يزيد هذا الإنتاج بنسبة ٣٨ ٪ عما كان عليه قبل الحرب .

وقد اشتركت الهيئة فى برامج متعددة شملت تحسين زراعة الأرز فى مصر ومقاومة دودة القطن بها وتحسين زراعة القطن والبن فى أثيوبيا والشاى فى إيران ومسح الأراضى وتحليل التربة فى سوريا والعراق وتثبيت الكثبان الرملية فى ليبيا وتجارب الأذرة والهجين فى سوريا ومصر والبنجر فى أفغانستان واستخدام الآلات الميكانيكية فى باكستان والعراق ومقاومة حشرات وآفات النباتات فى سوريا وإيران وتعمير الأراضى وتحسين وسائل الرى فى المملكة السعودية والبحث عن المياه الجوفية فى سوريا وغير ذلك من أوجه النشاط الذى يشمله هذا الباب الواسع .

الاقتصاد والإحصاء :

لما كانت الإحصائيات هى عماد كل مشروع من مشروعات التقدم الزراعى ، إذ على ضوئها يوضع المشروع وتقدر ميزانيته ، كما يصير التعرف على الاحتياجات اللازمة لمختلف البلدان بمجرد التطلع إلى الإحصائيات الخاصة بالإنتاج والتجارة ، لذا عمدت الهيئة إلى الاهتمام بناحية الإحصاء الزراعى اهتماما كبيرا ، فعقدت دورة للإحصاء فى العراق فى سنة ١٩٤٨ التحق بها ٣٩ طالبا من موظفى حكومات العراق وسوريا ولبنان واستمرت الدراسة فيه خمسة أسابيع . وفى أكتوبر سنة ١٩٤٩ افتتح مركز إحصائى تدريبى فى مصر بالاشتراك مع الحكومة المصرية وهيئة الأمم ، استمرت الدراسة فيه شهرين حيث حضرها ٢٩ موظفا من مصر وسوريا والأردن وأثيوبيا وقبرص ، تحت إشراف خبير الهيئة الإقليمى ، كما عقدت الهيئة مركزا تدريبيا لتقويم المشروعات الزراعية تقويما اقتصاديا فى أنقرة ، ولما لم تشترك فيه الدول العربيه قررت عقد مؤتمر آخر فى القاهرة سيبدأ فى شهر سبتمبر المقبل خاصا بالدول العربية وحدها .

التعاون والتسليف الزراعى

ونظرا لما للتعاون من أهمية كبرى فى التقدم الزراعى ، فقد أولت الهيئة اهتمامها به وقررت إنشاء مركز لتدريب الشباب على عمال التعاون الزراعى — عقد فى قبرص فى خريف عام ١٩٥٣ — على أن اتباع الوسائل السائدة فى البلاد المتقدمة كشمال أوروبا لا تنجح معنا لاختلاف المستوى الثقافى للفلاح هنا وهناك ، فالأنظمة الجديدة يجب لها أن تنمو وتتدرج إذا أريد لها أن تنجح كالطفل الصغير الذى يجب أن يمر فى كل أدوار الطفولة والشباب قبل أن يكتمل نموه .

لذا وقع الاختيار على قبرص للتشابه الذى بينها وبين كثير من الدول العربية وحضر هذا المركز كثير من

المشتغلين بشئون التعاون فى الشرق حيث تلقوا بعض الإرشادات والمحاضرات خلال سبعين يوما . وقامت الهيئة أيضا بإرشاد الحكومات فى شئون التعاون ، فأوفدت خبراء إلى العراق وليبيا ، حيث عقدت فى الأولى حلقة تدريبية ، وتم فى ليبيا إنشاء جمعية تعاونية كبيرة لتصدير الفاكهة .

التصنيع الزراعى

أولت الهيئة اهتمامها بهذه الناحية ، فأوفدت خبراء لمعاونة الحكومات على قيام صناعات زراعية فى بلادها ، فبعثت بخبير إلى أثيوبيا لتحسين وسائل دباغة الجلود فيها وآخر إلى ليبيا لنفس هذا الغرض ، كما أوفدت خبيرا إلى المملكة العربية السعودية ، ساعد الحكومة فى إقامة مصنع لتعبئة التمور على أحدث طراز ، وهى بصدد اختيار خبير آخر لإرشاد الحكومة على أفضل الوسائل لسلخ الجلود وتجهيزها فى هذه المملكة، كما عمل خبير فى أفغانستان على تدريب الأهالى على استخدام تفل البنجر كطعام للماشية وآخر فى إيران على تجهيز الشاى ، وسيصل إلى مصر خبير يابانى لتدريب الأهلين على صناعة الحصر والحبال من قش الأرز ، كما ساهمت الهيئة بقسط وافر فى صناعة الأدوات الزراعية الصغيرة وتشترك فى إنشاء مصانع للألبان المجففة فى إيران ومصر .

هذه بعض صور لنشاط الهيئة فى مختلف بلاد الإقليم ، ولست أريد أن أطيل عليكم بإيراد كشف بعدد أو أعمال الفنيين التابعين لهيئة التغذية الذين يعملون بالشرق الأدنى ، فهذا يستغرق وقتا طويلا . وقد شرحت تفصيلا فى عدد من مطبوعات الهيئة ، وهى فى متناول الجميع . وكذا التقارير المفصلة التى يقدمها هؤلاء الفنيون ، ولكننى أورد على سبيل المثال بيانا بالأعمال التى يقوم بها الفنيون التابعون لهذه الهيئة فى العراق .

العـــراق

١ — إخصائى للتعاون لمعاونة الحكومة على إنشاء حركة تعاونية على أساس متين ولتسهيل التسليف للزارعين وعمليات التسويق . وقد أنشئت فعلا ٥ جمعيات تعاونية للتسليف وتولى تدريب الموظفين الذين يتولون هذا العمل لمدة ثلاثة شهور .

٢ — إخصائى فى إدارة العزب والأراضى ليعاون الحكومة على إدارة الأراضى التى ينتظر إصلاحها ثم إسكانها للأهالى من الفلاحين الذين ضاقت بهم أراضيهم أو من العشائر والقبائل .

٣ — إخصائى فى التربة قام بمسح مساحة كبيرة من الأراضى العراقية وتقدير نوع التربة ومقدار خصوبتها ونوع المحصولات التى تصلح لها . وعاون على إنشاء مختبر لتحليل التربة .

٤ — إخصائى فى الماكينات الزراعية ، فقد استوردت الحكومة عدداً كبيراً منها للتوسع فى الزراعة خصوصاً فى المنطقة الشمالية الغربية من العراق وكان لا بد من تدريب عدد كبير من الأهالى على إدارتها وإصلاحها والعناية بها وإلا ضاعت الأموال التى صرفت على شراء هذه الآلات سدى .

٥ — ينشأ الآن فى بغداد معهد علمى لدراسة التغذية بناء على توصية الأستاذ جونل ، أحد خبراء هيئة التغذية والذى زار العراق ودرس أحوال التغذية فيها منذ عهد قريب . وقد أرسل اثنان من العراقيين إلى فرنسا لدراسة التغذية ، وسيتوليان القيام بالبحوث الفنية فى هذا المعهد عند عودتهم من الخارج .

وتقوم سيدة أمريكية الآن بتدريس الاقتصاد المنزلى فى كلية الملكة عالية وينتظر أن تخرج هذه الكلية عددا

من الفتيات لهن دراية وافية فى شئون التغذية والاقتصاد المنزلى مما يساعد على رفع المستوى الغذائى للأهالى .

٦ — يوجد إخصائى لعمل البحوث العلمية والعملية على حفظ التمور وهى المحصول الرئيسى فى العراق .

٧ — إخصائى فى حفر الآبار الارتوازية . ولا يخفى ما لهذا من أهمية فى الرى وفى سقى الأغنام التى كثيراً ما تموت أو تتأثر من العطش عندما تضطر إلى الانتقال إلى مسافات بعيدة فى أماكن جافة .

٨ — طبيب بيطرى لدراسة الأمراض الحيوانية المتوطنة وإعداد الوسائل لمقاومتها .

وإذا كانت هيئة التغذية قد قامت بتقديم المساعدات الفنية لبلدان الشرق فليس معنى هذا أنه لا يوجد فنيون أكفاء فى هذه البلاد ، فكلنا يعرف أن فيهم فنيون يضارعون أحسن الفنيين فى الخارج ، غير أن مزج الخبرة المحلية مع الخبرة الخارجية يأتى بنتائج طيبة إذا تم التعاون بين الخبراء المحليين والأجانب .

نشاط المكتب الإقليمى لشرق البحر الأبيض المتوسط

التابـــع

للهيئة الصحية العالمية

الدكتور على نوفمبر شوشه (مدير المكتب)

إنى إذ أهنىء إدارة الشئون الاجتماعية والصحية التابعة لسكرتارية الجامعة العربية على نجاحها فى عقد هذه الحلقة لا يسعنى إلا الإعراب عن سرورى للاشتراك فى مناقشاتها ، ويضاعف من غبطتى أن اللجنة الصحية التى اجتمعت بالقاهرة فى ١٠ يناير الماضى تساهم هى الأخرى كلجنة فنية للجامعة ، فلهذه المشاركة مغزاها ولها دلالتها . أجل ، إن مساهمة طائفة من الخبراء فى شئون الصحه فى هـذه الحلقة لهو برهان على أن الرأى السائد بين المعنيين بالإصلاح الاجتماعى هو أن الخدمات الصحية جزء لا يتجزأ من الرفاهية الاجتماعية ، ولعلى لا أركب متن الشطط إذا زعمت أن العافية هى أساس الرفاهية الاجتماعية . . أليس من المسلم به أن صحة الشعب هى أنفس ثروة تملكها الأمـــة ؟ لاجدال فى ذلك ، كما لا جدال فى أن أى إصلاح زراعى أو اقتصادى لن يكتب له النجاح إذا لم تصاحبه جهود موفقة ترفع المستوى الصحى بين العمال الزراعيين وعمال الصناعة وتمتيعهم بالعافية .

ويطيب لى أن أعلن لحضراتكم — أن الهيئة الصحية العالمية قد وافقت على إنشاء علاقات تقوم على التعاون بينها وبين جامعة الدول العربية على غرار العلاقات الواشجة بين الجامعة والأمم المتحدة ، ومثل هـذه العلاقات — أو بالاخرى هذا التعاون ، على جانب عظيم من الأهمية والمرجو أن يؤتى أنضج ثمراته وأشهاها ، فأما من جهة المكتب الإقليمى فلن يضمن على دول الجامعة بشىء مما اجتمع له من خبرة بمشاكل الإقليم واحتياجاته ومطالبه وما يتوفر لديه من إمكانيات وأساليب فنية ، أضف إلى ذلك ما تهيأ له من الإلمام بما يلزم لضمان التفاهم عبر الحدود الجغرافية وأما من جهة الجامعة ، فإنها فى موقف يسمح لها بتزويدنا بالبيانات والمعلومات الخاصة بالدول العربية وتزويدنا كذلك ببيان عن أعمالها هى نفسها . وبذلك قد يساعد بعضنا بعضاً دون التورط فى تكرار يزف المال والجهد

وأنا على ثقة من أن هذه الحلقة ستعود بأجل الفوائد على جميع من اشتركوا فيها ، وعلى البلاد التى أوفدتهم . وقبل أن أسهب فى الحديث عن نواح معينة من الأعمال التى قامت بها الهيئة الصحية العالمية التى ساعدتنا بها حكومات دول الإقليم ، فمنها أنه يجب علينا اصطناع الدقة فى وضع الخطط وتجنب السرعة والارتجال فى إعدادها ، إذ كان من أهم العوامل الكفيلة بنجاح التعاون — وأعتقد أن ذلك ينصب على التعاون بين الدول المتجاورة — الأدراك الصحيح للالتزامات المفروضة على الجانبين . ومن الخير السخاء بالوقت فى دراسة ومناقشة الخطط اللازمة يضاف إلى ذلك أنه ليس من السهل على الحكومات أن تتخذ من الترتيبات ما يمكنها من كامل الانتفاع بالمساعدة التى تظفر بها من الخارج . فيجدر بالحكومات أن تستوثق من أنها فى مركز يسمح لها من الانتفاع كل الانتفاع بمثل هذه المساعدة قبل قيامها بعمل الترتيبات اللازمة للظفر بها — مثال ذلك : إذا عملت الترتيبات لإيفاد بعثات دراسية فى دول أخرى ، فإن الموظف الذى يقع عليه الاختيار لهذه البعثة إنما يعود إلى بلاده عقب الانتهاء من دراسته لكى يجد أنه

لم تعمل له الترتيبات التى تكفل الانتفاع بما أحرزه من حذق مضاعف وما حصله من معرفة مستطرفة. وعلى ذلك قد يكون الضرر ضعف المنفعة ، ذلك أن الموظف العائد إلى بلاده بعد الدرس والتحصيل يضيق صدره ، ويركبه الحرج ، وأما الحكومة التى بفضل كرمها حصل على بعثته الدراسية فإنها تضرب كفاً بكف على أن ما أفاده من حذق ومعرفة ومران قد ذهب مع الريح .

وفى الإقليم وجوه من النشاط أعتقد أنكم على علم بها ، أحب أن أوجز الكلام عنها : أولها مركز التعليم الأساسى للبلاد العربية الذى مضى عليه عام ، وليس العام بالمدة الطويلة . . وهذا المركز كما تعلمون يهدف إلى غرضين ، أحدهما الكشف عن أفضل الطرق لإيصال التعليم الأساسى إلى الأكثرين تخلفا من أهل بلادنا ، لأننا لا نعرف — بعد — أفضل الطرق الفنية لذلك التعليم . وأقول كخبير فى الصحة أننا ننتظر أن يبذل لنا هذا المركز كثيرا من العون فى استنباط أفضل الطرق لإيصال تعاليمنا ومبادئنا الصحية إلى غير المتعلمين والمتخلفين . وأنا على ثقة من أنه عندما يستمر المركز فى عمله وقتا قليلا آخر ، وعندما تدرك كل حكومات الإقليم كنه مهمته ومدى أهميته (ولا أحالها تقدرها حق قدرها حتى الآن) فستتحرى إيفاد الصالحين من الطلبة إلى هذا المركز وستتخذ من وثيق التدابير ما يكفل الانتفاع كل الانتفاع بالمعرفة الجديدة التى حصلها هؤلاء الطلبة عندما يؤوبون إلى بلادهم . وفى مرجوى أن يكون فى استطاعة هذا المركز استنباط طرق بسيطة للتعليم تستخدم فيها أبسط المواد . وقد يحسن بى فى هذا المقام أن أقترح على الصندوق الدولى للطفولة — وهو الذى طلب إليه أن يقدم المعدات اللازمة للمركز — أن يزود الطلبة الذين يدربون فيه بمجموعة من أبسط الأدوات التى يأخذونها معهم عند عودتهم إلى بلادهم كى يطلعوا حكوماتهم على ما ينبغى توفيره منها فى البلاد التى سيعملون بها .

ثم أحالكم تعلمون أنه قد تهيأ لنا إنشاء منطقة للتدريب الصحى فى قليوب (مصر) تشبه فى بعض أغراضها مركز التربية الأساسية من حيث أنها لا تقتصر على تدريب الموظفين الصحيين على إداره الخدمات الصحية للمجتمع ولكنها معنية أيضا باستنباط طرق فنية ومناهج للبحث صالحة للأحوال السائدة فى مناطق أخرى بالإقليم تشبه منطقة قليوب . ولنا عظيم الرجاء فى استنباط طرق فنية غير باهظة تطيق المناطق احتمال نفقاتها . وأذكر بهذه المناسبة أننى زرت منذ غير بعيد «السلفادور» الواقعة فى شمال أمريكا الجنوبية حيث توجد منطقة للتدريب الصحى تهدف إلى مثل ما تهدف إليه منطقة قليوب . وأؤكد لكم أن البلاد التى ساهمت فيها قد تعلمت الشىء الكثير منها .

إننا إذا أردنا لشعوبنا أن يرتفع مستوى معيشتها وأن تتمتع بحياة أكرم وأحفل بالطيبات من الرزق ، فلا مفر من التشمير عن ساعد الجد فى ترقية الزراعة وترقية الصناعة — وارتقاؤهما فى اتزان بحيث يكمل أحدهما الآخر — وهو ما يسميه الارتقاء أو التقدم الاقتصادى . والتقدم الاقتصادى ليس نعمة خالصة بريئة من الشوائب . فالراجح أن الرجل من البدو الرحل يندر أن يصاب باضطراب نفسانى أو بأحد أمراض الإجهاد المختلفة مثل ارتفاع ضغط الدم وأنواع معينة من أمراض القلب وغير ذلك . فإذا قدر له أن يصير عاملا من عمال الصناعة (وبالأخص إذا جعل ملاحظا يشرف على طائفة من العمال) فمن المؤكد أنه يستهدف للإصابة بمرض أو أكثر من الأمراض التى ذكرناها ، بل هو أشد عرضة للإصابة من حيث أنه سيضطر إلى الإسراع فى تكييف نفسه حسب مقتضيات بيئته الجديدة . إلا أن الإنسان لا يستطيع أن يغير ما يقوم بين عشية وضحاها ، ولا حتى فى سنوات ، دون أن يضار البعض ويلحقهم سوء . فعلى الحكومات أن تتخذ من إداراتها الصحية وإداراتها الاجتماعية أداة تجعل هذا الانتقال إلى حياة التصنيع أهون خطبا وأخف وطأة إلى أقل حد مستطاع .

والآن سأحدثكم عما بذلته الهيئة الصحية العالمية لبعض دول إقليمنا من مساعدات فى نهضتنا الاجتماعية والاقتصادية

وشرح ذلك أن الهيئة الصحية العالمية قد ركزت مساعداتها للحكومات التى سألتها العون فى أمرين كلاهما بعيد الأثر من الناحية الصحية : أولها تقوية الإدارات الصحية القائمة وتمكينها من أداء رسالتها قدر المستطاع ، والثانى توسيع نطاق التعليم ورفع مستواه وتيسيره للإخصائيين من أطباء ومساعدين فنيين وصحيين وممرضات .

فعملت الهيئة ذلك مهتدية بالدراسات الاستقصائية التى أجريت منذ افتتاح المكتب الإقليمى لشرق البحر الأبيض فى سنة ١٩٤٩ مسترشدة بما كشفت عنه مطالب جوهرية وحاجات ملحقة .

فقد وضح أن وزارات الصحة فى كثير من دول الإقليم ماتزال فى فجر حياتها ومبادىء تطورها ، ومن المهم — بل من الحيوى لها — أن تظفر بمعونة الإخصائيين ذوى الخبرة فى شئون الصحة العامة خلال هذه المرحلة الخطيرة مرحلة التوسع وتنوع الخدمات وتشعب المهام والتبعات .

يضاف إلى ذلك أن وسائل التدريب وإمكانياته غير كافية فى ميدان الصحة ، وقد ركزت الهيئة جهودها فى مساعدة الحكومات على سد بعض هذا النقص .

خدمات استشارية للحكومات فى الصحة العامة وسواها

عين إخصائيون فى الصحة العامة لمساعدة عدد من الحكومات هى ليبيا واليمن والمملكة العربية السعودية أما المملكة الهاشمية الأردنية وسوريا ولبنان فيقوم بتقديم الخدمات الضرورية لها ممثل المنطقة ومقره فى بيروت .

وقد عين محاضر إخصائى فى الصحة العامة بكلية الطب التابعة للجامعة الفرنسية ببيروت لمدة عام وقضت بعثة من إخصائيين يفتمون إلى مختلف دول الإقليم عدة أسابيع فى مصر لدراسة الخدمات والإدارات الصحية الحكومية وعمل التوصيات التى يقترحونها . وأجريت عدة دراسات استقصائية خاصة بالصحة العامه فى مناطق مختارة من دول مختلة . وها هو التدريب الصحى بمنطقة قليوب يسير العمل فيه على أساس توصيات الهيئة الصحية العالمية .

كذلك أعطيت عشرون منحة مالية لدراسة الصحة العامة .

ويبذل المكتب الإقليمى المعونة للحكومات عن طريق الخدمات الصحية الاستشارية مثل زيارات يقوم بها الموظفون الفنيون بالمكتب الإقليمى ، وتعيين مستشارين كل منهم إخصائى فى ميدان عمله ، ومثل إيفاد بعثات من ذوى المؤهلات الرفيعة .

وبعض الدراسات الاستقصائية واسع فى مداه مثل الدراسة الخاصة بالبلهارسيا التى شملت السودان وسوريا والمملكة العربية السعودية والصومال والعراق والمملكة المتوكلية اليمنية والمملكة الهاشمية الأردنية ولبنان . وتجرى دراسة استقصائية خاصة بصحة الأغذيه فى لبنان وسوريا والعراق ومصر . ومنذ مدة مضت أجريت دراسه خاصه بالتغذيه فى سوريا ولبنان والمملكة الهاشميه الأردنيه والعراق .

على أن معظم الدراسات الاستقصائيه الخاصه لاتشمل سوى دولة واحدة: مثال ذلك الألتهاب السحائى الشوكى فى السودان ، والصحه العقليه فى المملكة الهاشميه الأردنيه ، والبلاجرا فى مصر والأنكلستوما فى العراق ، وتأهيل العجزة من الأطفال فى لبنان .

التعليم والبعثات (المنح الدراسيه)

التعليم جزء لايتجزأ من الطريق التى تسلكها الهيئه الصحيه العالميه فى رفع مستوى الخدمات والإدارات الصحيه

وتتبع فى تدريب رجال الطب والصحة أربع طرق هى :

١ — إعداد المعلمين والإداريين .

٢ — تدريب الأطباء والممرضات والمهندسين الصحيين والإخصائيين الصحيين .

٣ — إعطاء منح دراسية (بعثات) طويلة الأجل لطلبة يلحقون بكليات الطب .

٤ — تدريب المساعدين الصحيين تعجيلا بسد العجز الذريع إلى الموظفين اللازمين .

وقد أدى ذلك عند التنفيذ إلى تعيين محاضر فى علم الطفيليات بالكلية الطبية الملكية ببغداد، ومحاضر وباحث فى الفيروس (وخاصة التراكوما) بالمعمل الرمدى التذكارى بالجيزة (مصر) وتعيين محاضر فى الصحة العامة بالكلية الطبية التابعة للجامعة الفرنسية ببيروت ، وتعيين خبير للمعاونة فى إنشاء قسم للصحة العامة فى الجامعة الأمريكية ببيروت ، وتعيين معلمات لمدرسة التمريض الجامعية بدمشق . وستقبل مدرسة التمريض الجامعية بالإسكندرية (مصر) الطالبات ابتداء من أكتوبر القادم . وقد نظم تدريب الزائرات الصحيات فيما يتصل بصحة الأم والطفل فى العراق والمملكة الهاشمية الأردنية وليبيا . وقد منحت بعثات دراسية بصفة خاصة للطلبة الليبيين والسعوديين ليلتحقوا بكليات الطب للحصول على دبلومات ، لأن هاتين الدولتين خاليتان من مدارس الطب . ومنحت كذلك بعثات للدراسات العليا فى موضوعات تتراوح بين التخدير وعلم الأمراض التى تنتقل من الحيوان إلى الإنسان .

وفيما يلى بيان بالبعثات ومصادر الاعتمادات الخاصة بها.

السنة	الهيئة الصحية العالمية	المساعدات الفنية	الصندوق الدولى للطفولة	المجموع
١٩٥١	٨٠	٦	—	٨٦
١٩٥٢	٥٣	٥٢	٨	١١٣
١٩٥٣	١٤٧	٥٤	٢	٢٠٣

والحلقات نوع آخر من أنواع التدريب ، مثال ذلك : حلقة الرمد الإقليمية بمناسبة العيد الذهبى للجمعية الرمدية المصرية ، وقد قدمت عشر منح مالية لإخصائيين فى الرمد من دول الإقليم ليحضروها . وأقيمت حلقة للتغذية لشتركت فيها الهيئة الصحية العالمية وهيئة الأغذية والزراعة ، فى القاهرة سنة ١٩٥٠ ، ونظم برنامج تدريبى فى الإحصاءات الحيوية والصحية تعاونت فيه الهيئة الصحية العالمية وأوفدت لحضوره على نفقتها ثمانية من الإقليم . وأقيمت حلقة إقليميه للصحة العقلية ببيروت فى العام الماضى .

الثقافة الصحية للجمهور :

أصبح من المسلم به أن الثقافة الصحية للجمهور من الضرورات الملحة التى لاغنى عنها فى هذا الإقليم ، وإنها لن تؤتى ثمراتها مالم تصحبها إرشادات وتوجيهات عملية . هذا وقد عين مثقفون صحيون فى عدة ممالك ، كما كان الحال — مثلا — فى مشروع كفاح الأمراض التناسلية فى مصر وفى منطقة قليوب ، وقد بدأت تثقيف الجمهور فى ليبيا بتعيين مثقفتين صحيتين تجيدان اللغة العربية على أن ينصرفا إلى تثقيف النساء تثقيفا صحيا بادىء ذى بدىء . كذلك ساهمت الهيئة الصحية العالمية فى مشروع التربية الأساسية للدول العربية فى سرس الليان الذى دودته — أيضا —

بمستشار خبير فى الصحة العامة ومثقف صحى ، بينما ستهيء منطقة التدريب الصحى فى قليوب فرص المران العلمى لطلبة الثقافة الصحية الموفدين من دول الإقليم .

صحة الأمومة والطفولة :

إن الإرشاد والتدريب على الطرق العصرية فى صحة الأم والطفل تسير قدما إلى الأمام فى عدد من دول الإقليم بما فى ذلك الولادة المنزلية ومبادىء طب الأطفال . وقد نفذ فى لبنان وسوريا مشروعان من هذا القبيل ويبدأ فى مثلهما هذا العام فى العراق والمملكة الهاشمية الأردنية وليبيا .

التمريض :

أدى الشعور المتزايد بالحاجة الماسة إلى التمريض الصحيح إلى تعيين إخصائيات فى التمريض فى ليبيا ولبنان وسوريا .

وقد احتضنت مصر كلية التمريض الجامعية الإقليمية التى ستخرج ممرضات صالحات لتولى وظائف الإشراف والتعليم . وقد زودت الهيئة الصحية العالمية مدارس التمريض فى سوريا بالمعلمات .

كما وتنطوى مشروعات صحة الأم والطفل والسل والأمراض التناسلية على تدريب الممرضات .

الملاريا :

يسير قدما مشروعان لكفاح الملاريا فى العراق وسوريا ، وقد تم مشروع كفاحها فى لبنان .

وتنشىء مصر الآن مصنعا لـ (د . د . ت) . وسيستخدم جزء من إنتاجه فى أغراض الصحة العامة .

وقد بدىء من قريب مشروع مشترك لكفاح الملاريا والبلهارسيا فى منطقة الجزيرة بسوريا .

البلهارسيا :

درست طائفة من الخبراء مشكلة البلهارسيا فى المملكة العربية السعودية والهاشمية الأردنية وسوريا والسودان والصومال والمملكة المتوكلية اليمنية فراعهم مدى انتشارها فى الإقليم .

وينفذ فى مصر مشروع تنسيق اشتمل على إبادة القواقع الناقله للبلهارسيا وعلاج الحالات المصابة بها ، والثقافة الصحية للجمهور ، وصحة البيئة . وقد بدأ فى سوريا مشروع كفاح الملاريا إلى جانب كفاح البلهارسيا . ويجرى فى مصر أيضاً اختبار مركبين كيمائيين يقتلان القواقع لتحديد فائدتهما النسبية ، وإذا كنا لم نعرف كل شىء عن البلهارسيا حتى الآن ، فإننا بسبيل معرفة الكثير .

التراكوما (الرمد الحبيبى):

أجريت دراسات خاصة عن مدى انتشار هذا المرض الرمدى ، لكن حالت العقبات دون ابتكار طريقة عملية تمكن من شن حملات جماعية ضده . ولعل مشروع الكفاح التجريبى الذى ينفذ فى منطقة التنسيق الصحى فى قليوب أن يهدى إلى أفضل الطرق التى يحسن اتباعها فى كفاحه فى بقية دول الإقليم . وفى خلال ذلك ، عينت الهيئة الصحية العالمية إخصائيا فى أبحاث أمراض الفيروس . . . وخاصة التراكوما للعمل ضمن هيئة موظفى المعمل الرمدى التذكارى بالجيزة .

صحة البيئة :

لاغنى عن الإخصائيين الصحيين فى سائر صنوف الأعمال الصحية تقريبا ، وعلى الرغم من تعذر القيام بكثير من المشروعات الخاصة بصحة البيئة دون سواها ، فإن هذه الناحية لم تهمل فهى مثلا جزء لايتجزأ من مشروعات مناطق التدريب الصحى وكفاح الحشرات وكفاح الأمراض المعدية ورعاية الطفولة والأمومة . كذلك تقدم خبير صحة البيئة فى المكتب الإقليمى بنصائحه فى مشاكل صحة البيئة التى تنطوى عليها مشروعات كفاح البلهارسيا فى مصر وكفاح الملاريا والبلهارسيا فى سوريا وكفاح الملاريا فى لبنان والعراق وسوريا والمملكة العربية السعودية وفى مشروع كفاح التراكوما (الرمد الحبيبى) فى مصر .

وقد ساعدت الجامعة الأمريكية فى بيروت — بفضل الاعتمادات التى حصلت عليها من المساعدة الفنية — فى تدريب الإخصائيين الصحيين ، وتحت النظر الآن مشروع إقليمى للتدريب على الهندسة الصحية . يضاف إلى ذلك أن خبيرا إخصائيا قام بدراسة إقليمية عن الذباب من حيث أنه خطر تهدد الصحة ، وفى خلال السنوات الثلاثة الأخيرة أوفدت الهيئة الصحية العالمية ٢٧ مبعوثا اختارتهم دول الإقليم لدراسة صحة البيئة .

الأمراض التناسلية :

نفذ فى مصر أول مشروع لكفاح الأمراض التناسلية ، وقد انتهى هذا المشروع على مايرام ، وقد أرشد هذا المشروع إلى طرق كفاح هذا المرض ودرب طائفة من الأخصائيين فى التحاليل المعملية والممرضات ومساعدى المعمل والإخصائيين الاجتماعيين من مصر ولبنان وسوريا . ويسير قدما مشروع مماثل فى المملكة العربية السعودية تم مشروع لكفاح البجل والزهرى فى العراق ، وعما قريب سيبدأ مشروع على غراره فى سوريا حيث الأحوال الصحية مشابهة فى كثير من الأحوال .

السل .

يهاجم هذا المرض من طريقين : من طريق مراكز الإرشاد والتدريب على كفاح السل ، ومن طريق حملات التطعيم بالبى سى جى الذى يتحمل الصندوق الدولى للطفولة بمعظم المال اللازم لها والتى تضاف الآن إلى أعمال مراكز السل .

ومراكز السل مفتوحة الأبواب — الآن — فى سوريا والعراق ومصر وتتخذ الخطوات لإقامة مركز فى المملكة الهاشمية الأردنية .

وقد تمت حملات التطعيم ضد السل بالبى سى جى فى عدن وسوريا ومصر ، وجعل التطعيم بالبى سى جى من الخدمات الصحية القومية التى تتولاها الدولة ، والحملات تدور على قدم وساق بفضل المعونة الدولية فى ليبيا والعراق وأجريت فى المملكة العربية السعودية دراسة ما تحتاج إليه فى هذا العدد .

ورغبة فى توسيع نطاق دراسة التغذية فى الإقليم ، أقامت الهيئة الصحية العالمية بالاشتراك فى مع الصندوق الدولى للطفولة مركز تدريب فى التغذية بالقاهرة فى سنة ١٩٥٠ حضره ٣٦ مبعوثا من مختلف دول الإقليم .

وأجريت دراسات فى التغذية على يد خبراء خصوصيين فى العراق وسوريا ولبنان ومصر ، وأجريت دراسات استقصائية عن البلاجرا فى مصر .

الالتهاب السحائى الشوكى

وضعت خطط تساعد على كفاح وباء الالتهاب السحائى الشوكى الذى تتكرر أوبئته سنويا فى السودان ولكن

عدم توفر الماء اللازم حال دون تنفيذها . وقد قام مستشار وخبير من هيئة موظفى المكتب بدراسة الموقف فى السودان وإجراء التجارب اللازمة .

الأمراض التى تنتقل من الحيوان إلى الإنسان .

حضر مبعوثون من دول الإقليم الحلقة الخاصة بمرض الكلب والتى أقيمت فى جونور بالهند ليتعلموا الطرق المعملية الفنية .

تأهيل ذوى العاهات الجسمانية من الأطفال .

سوف ينشأ فى لبنان مركز نموذجى لعلاج وتعليم ذوى العاهات الجسمانية من الأطفال بالتعاون مع الصندوق الدولى للطفولة التابع للأمم المتحدة والمعونة الفنية الأمريكية وسوف يكون مركزاً تدريبياً .

وقد ساهمت الهيئة الصحية العالمية مع مجلس المساعدة الفنية وهيئة العمل الدولية فى مركز لتأهيل العميان أقيم بمصـــر .

الصحة العقلية .

أجريت دراسات استقصائية خاصة بالصحة العقلية فى مصر والعراق ولبنان وسوريا والسودان والمملكة الهاشمية الأردنية ، ونفذت بالفعل بعض التوصيات التى اقتضاها الأمر . وقد عقدت بلبنان فى سنة ١٩٥٤ حلقة لدراسة النهوض بتعليم الصحة العقلية على أسس عصرية . وعينت الهيئة الصحية العالمية خبيرا فى الصحة العقلية للعمل كمستشار للحكومة الأردنية ، ومديراً أيضاً لمستشفى الأمراض العقلية فى بيت لحم .

الصحة المدرسية .

أوفدت الهيئة الصحية العالمية مبعوثين اختارتهم مصر والعراق والمملكة الهاشمية الأردنية ولبنان وسوريا ، ليدرسوا على نفقتها نظم الصحة المدرسية فى الدانيمارك ، بينما بدأ فى سنة ١٩٥٤ بمعاونة الصندوق الدولى للطفولة مشروع تجريبى لكفاح القراع بين تلاميذ المدارس فى سوريا .

قسم المخابرات الوبائية .

المكتب الإقليمى بالإسكندرية هو واحد من أربعة مراكز موزعة فى أنحاء الدنيا لجمع ونشر المعلومات الوبائية والتبليغات الكورنتينية ، التى تذاع مرتين فى الأسبوع بالراديو بواسطة شفرة جديدة أعدتها الهيئة الصحية العالمية

ويتولى المركز الإقليمى ـــ أيضاً ـــ تسوية المنازعات الناشئة عن تطبيق اللوائح الصحية الدولية الجديدة ، وجمع البيانات الصحية عن الحج إلى مكة المكرمة .

ولا تفوتنى بهذه المناسبة الإشارة إلى المساعدة التى يبذلها المكتب الإقليمى فى تأثيث المحجر الصحى الذى تنشئه الحكومة العربية السعودية فى جدة وتزويده بالموظفين الفنيين .

معامل الصحة العامـــة .

إن الهيئة الصحية العالمية ـــ رغبة منها فى تقوية الإدارات الصحية الناهضة ـ تساعد فى إنشاء معامل الصحة العامة فى كثير من دول الإقليم . وها هو معمل الصحة العامة بالقدس التابع للمملكة الهاشمية الأردنية يؤدى رسالته بينما معمل لبنان الذى تشترك فى إنشائه الحكومة اللبنانية والهيئة الصحية العالمية والمعونة الفنية الأمريكية مازال فى مرحلة التحضير .

نظام العشائر فى سوريا

للدكتور أحمد العظام (سوريا)

نظام العشائر فى سوريا نظام استثنائى فى تشريع البلاد يرتكز إلى حد بعيد على ما تعارفت عليه العشائر من تقاليد وأعراف ما زالت سنتهم ودينهم منذ القديم فالحق العرفى إنما هو المحور الذى يدور حوله هذا النظام كما يدور نظام الحضريين حول محور الحق العادى ولكى تتكون لدينا فكرة عن نظام العشائر فى سوريا لابد لنا أن نبحث عن منشئه ومؤيده الدستورى طالما أنه يؤلف شريعة استثنائية ثم لابد لنا أيضا أن نحلل تحليلا حقوقيا وعلى ضوء القانون السورى مفهوم البادية أى ما تعلق بالعشائر من حيث أنها تؤلف مجموعة من المواطنين السوريين وما تعلق بالبادية من حيث أنها تؤلف قطعة من أرض سوريا .

المؤيد الدستورى :

لقد نصت المادة / ١١٣ / من الدستور السورى الصادر فى ظل عهد الانتداب الفرنسى بتاريخ ٢٢ أيار ١٩٣٠ على ما يأتى :

« تقوم بشئون العشائر البدوية إدارة خاصة تحدد وظائفها فى قانون تراعى فيه حالتهم الخصوصية »

وعلى هذا الأساس فقد صدرت فى عهد الانتداب تشريعات متعددة كان آخرها القرار رقم ١٣٢ /ل ر تاريخ ٤ حزيران ١٩٤٠ والقرار رقم ٢٤١ / ل ر تاريخ ١٣ حزيران ١٩٤١ ، أما الأول فقد تضمن نظام العشائر وأما الثانى فقد علق تنفيذ بعض مواد التشريع الأول فى الشئون المتعلقة بالأراضى إذ أوجب هذا التشريع الثانى عدم منح أى امتياز كان على أراضى أملاك الدولة بالاستثمار .

وعندما نعمت سوريا باستقلالها التام وحريتها الكاملة وأقرت الجمعية التأسيسية بتاريخ ٥ أيلول ١٩٥٠ دستورا جديدا للبلاد أفردت مادة خاصة للبدو تلك هى المادة ١٥٨ / التى تنص على ما يلى :

١ — تعمل الحكومة على تحضير البدو

٢ — يوضع قانون خاص يرعى التقاليد البدوية بين البدو الرحل ويحدد العشائر التى تخضع لأحكامه ريثما يتم تحضيرهم .

٣ — يوضع برنامج على مراحل لضمان تحقيق تحضير البدو ويقر مع اعتماداته بقانون .

٤ — يوضع فى قانون الانتخاب أحكام مؤقتة خاصة بانتخابات البدو والرحل تراعى فيها أوضاعهم من حيث السجل المدنى وكيفية التصويت .

تم صدر المرسوم التشريعى رقم / ١٣٤ / تاريخ ٢١ أيار ١٩٥٣ المتضمن نظام العشائر الجديد وهو مستوحى من مبادىء التحضير التى نص عليها الدستور فأتى منسجما مع أحكام الدستور .

لنعد الآن إلى مفهوم العشائر وإلى مفهوم البادية فنحددهما على ضوء القانون السورى .

مفهوم العشائر :

العشائر فى سوريا محددة بالقانون وقد ورد تعدادها على سبيل الحصر سواء فى التشريع الصادر فى ظل عهد الانتداب أو فى ظل عهد الحرية . فقد كانت فى ظل العهد الأول عبارة عن ستين عشيرة بين رحالة ونصف حضرية بما يعادل ٣٢٧ ألف نسمة تقريباً وكانت تدار من قبل ضباط فرنسيين يرتبطون مباشرة بالمفوضية العليا الفرنسية فى بيروت بحيث لم يكن للسلطات السورية أى تدخل فى شئون العشائر والبادية . وعندما جلا الأجنبى عن أرض سوريا عام ١٩٤٦ أخذت الحكومات الوطنية المتعاقبة تسعى السعى الحثيث لتدريج العشائر من حياة الخل والترحال إلى حياة التحضر والاستقرار . إنه عمل ليس باليسير فنحن أمام مجتمع بدوى غارق فى لجج من الأعراف والعادات والتقاليد نريد أن نأخذ بيده قدما نحو الحياة الحضرية . نريد أن نصهره فى بوتقة الوطن ونربطه بالأرض ليستفيد ويفيد فهو عنصر كريم يحتاج إلى معالجة أوضاعه الاجتماعية على هدى تطورات الحياة التقدمية . إننا نريد أن ننقله من قواعد الحق العرفى إلى قواعد الحق العادى ولكن على فترات ومراحل قابلة للهضم وأن نجاح مشروع التحضير يتأثر إلى حد بعيد بما يمكن أن يرافق هذه الفترات من يقظة ودراية وتبصر .

لقد أصدرت الحكومة السورية فى العام الماضى المرسوم التشريعى رقم ١٢٤ تاريخ ٢١ آيار ١٩٥٣ المتضمن نظام العشائر الجديد بعد فترة هيأت خلالها نفوس البدو للانسجام مع مستلزمات الحياة الحضرية فوجدت أن العشائر التى كانت تدعى نصف حضرية قداستقرت نهائيا فى الأرض وأخذت تستثمرها بعد أن هجرت حياة الظعن والترحال ولذا فقد طوتها من نظام العشائر فأصبحت جميعها فى عداد الحضريين ، وقدصدر النظام الجديد متضمنا أسماء العشائر الرحالة فقط وأناط بوزير الداخلية حق شطب اسم إحدى العشائر أو أحد أفخاذها من الجدول المرفق بالمرسوم التشريعى رقم ١٢٤ الآنف الذكر بناء على اقتراح المدير العام للعشائر وبذلك تعتبر هذه العشائر أو الأفخاذ حضرية حكما ، وفى الواقع فقد شطبت منذ تاريخ صدور هذا النظام أى منذ ٢١ آيار ١٩٥٣ حتى الآن أسماء اثنتين وعشرين عشيرة ولم يبق لدينا فى سوريا من العشائر وفقا لما نص عليه القانون سوى ثمانى عشائر بمعدل عشيرتين فى كل بادية وهى :

بادية الشام : عشيرة الرولة وعشيرة الحسنة .

بادية تدمر : عشيرة السبعة بطينات وعشيرة السبعة عبده .

بادية الفرات : عشيرة الفدعان ولد وعشيرة الفدعان خرصه وولدسليمان .

بادية الحسكة : عشيرة شمر الزور وعشيرة شمر الخرصة .

ولا يتجاوز عدد نفوس هذه العشائر ستين ألف نسمة أى بنسبة ١,٥ ٪ من سكان سوريا وهى لا تزال حتى يومنا هذا ترحل وتجوب مختلف أرجاء البادية وقد لا تكتفى بالبادية السورية فى حلها وترحالها بل تتعداها إلى أراضى البلاد المجاورة كالأردن والعراق مثلا ، وقدنظمت اتفاقيات حسن الجوار المعقودة بين سوريا والبلاد المجاورة حركة الترحال هذه بصورة لا تدع أدنى صعوبة فى هذا المضمار .

مفهوم البادية :

تقسم سوريا إلى منطقتين : بادية ومعمورة وهناك خط فاصل بينهما يمر من نقطة بأقصى الشمال على الحدود السورية التركية وينتهى بنقطة فى أقصى الجنوب على الحدود السورية الأردنية . فجميع الأراضى الواقعة غربى هذا

الخط تعتبر معمورة يسكنها الحضريون أما الأراضى الواقعة شرق هذا الخط فهى بادية وهى آهلة بالعشائر وتستثنى من منطقة البادية — حيث تعتبر معمورة — جميع المدن والقرى الواقعة فى البادية بحدودها البلدية والأراضى الزراعية التابعة لها . ويمكن القول أن البادية السورية تؤلف نصف مساحة البلاد أى ما يعادل تسعين ألف كيلو متر مربع .

لم تكن السلطة الوطنية من تشريعية أو تنفيذية خلال عهد الانتداب مختصة بتحديد منطقة البادية إذ أن ذلك يحتاج إلى تشريع يصدر عن السلطة المنتدبة أما اليوم فقد أنيطت هذه الصلاحية بوزير الداخلية إذ يحدد الوزير منطقة البادية فى كل عام بقرار يصدره بناء على اقتراح المدير العام للعشائر وذلك وفقا لتوسع أعمال العمران والزراعة وعلى هذا فإن المعمورة تأخذ بالاتساع نحو الشرق على حساب البادية .

إذا ألقينا نظرة على البادية السورية نجد أن نهر الفرات يجتازها من الشمال الغربى إلى الجنوب الشرقى فيشطرها إلى منطقتين : منطقة تقع بين الضفة اليسرى للنهر والحدود السورية التركية والسورية العراقية ومنطقة ثانية تقع بين الضفة اليمنى للنهر والحدود السورية العراقية والسورية الأردنية فالأولى خصبة جدا سيما وأنها تضم رافدى الفرات الرئيسيين وهما البليخ والخابور أما الثانية فهى أقل خصوبة لاحتوائها على أماكن صحراوية جافة . وثمة سلسلة جبلية تكتنف البادية السورية من الجنوب الغربى إلى الشمال الشرقى وتمتد من جبل قلمون فى محافظة دمشق حتى جبل عبد العزيز فى محافظة الحسكة فالأمطار التى تهطل عليها شتاء تنساب مياهها إلى الوديان فتغذى الآبار والخبرات المنتشرة فى ربوعها المختلفة وتفيد البدو كثيراً فى استدراك حاجتهم إلى الماء والكلأ .

مقارنة بين التشريعين السابق والحالى للعشائر فى سوريا

لا جرم أن سوريا قد أصابت حظا وافراً فى مضمار تقدمها السياسى فلقد انطلقت يد الإصلاح تسعى فى تنسيق وتعديل التشريعات التى تركها الأجنبى وكان لابد أن تنال يد الإصلاح تشريع العشائر لتعديله بما ينسجم مع النهضة التقدمية الراهنة . ولذا فقد أصدرت الحكومة السورية المرسوم التشريعى رقم ١٢٤ تاريخ ٢١ أيار ١٩٥٣ المتضمن نظام العشائر وهو يتميز عن التشريع السابق بما يلى :

١ — كانت العشائر قسمين : نصف حضرية ورحالة فأخرج التشريع الجديد القسم الأول نصف الحضرى من نطاق التعريف العشائرى حيث أصبح أبناؤه فى عداد الحضريين واكتفى بالقسم الثانى (العشائر الرحالة) فقط فأطلق عليها اسم « العشائر »

٢ — كانت أوضاع العشائر شبه بحمدة أى أن نقل إحدى العشائر إلى زمرة الحضريين كان لابد له من نص تشريعى. أما التشريع الحالى فقد حقق سهولة ومرونة فى الأمر إذ جعل طى اسم إحدى العشائر من نظام العشائر ونقلها إلى الحياة الحضريه إنما يتم بقرار من وزير الداخليه، أما نقل الفرد من الحياة القبليه إلى الحياة الحضريه فيتم بقرار من مدير العشائر العام ويلاحظ أن الشارع قد يسر السبل إلى تقويه الفردية .

٣ — جعل التشريع الجديد لمنطقة البادية معنى غير الذى كان لها قبلا إذ حصر معناها بحمل الأسلحة فقط فالبدو يستطيعون حمل السلاح دون رخصة رسمية طيلة إقامتهم فى البادية غير أنهم حين وصولهم إلى المعمورة يخضعون للقوانين والأنظمة النافذة بشأن حيازة الأسلحة وحملها حيث تمنح لهم الأجازات بناء على اقتراح ضباط عشائر المنطقة وموافقة المدير العام للعشائر . ولقد كان للبادية فى ظل التشريع السابق بالإضافة إلى الامتياز الذى يتمتع به أبناء العشائر فى مضمار حمل الأسلحة دون رخصة ، معنى يؤثر على قواعد القضاء ، فالعشائر التى كانت تدعى نصف

حضرية كانت تفقد هذه الصفة طيلة إقامتها فى البادية فتعتبر رحالة وبالتالى فإن علاقاتها فيما بينها تخضع لقواعد العرف والعادة وتخرج عن اختصاص دوائر العدل بينما نجدها تخضع لأحكام الحق العادى وبالتالى إلى السلطان القضائية طيلة إقامتها فى المعمورة .

٤ — جعل التشريع الجديد تعيين رؤساء العشائر وعزلهم بقرار من وزير الداخلية وجعل تعيين رؤساء الأفخاذ والمخاتير وعزلهم بقرار من مدير العشائر العام أما التشريع السابق فلم يتعرض لكيفية تعيين وعزل رؤساء الأفخاذ والمخاتير

٥ — أخضع التشريع الجديد علاقات أفراد العشائر فيما بينهم إلى قواعد العرف والعادة أما قضايا القتل فيما بين أفراد العشائر وعلاقات أفراد العشائر بالحضريين فقد أخضعها لأحكام الحق العادى . ومن الجدير بالذكر أن قضايا القتل فيما بين أفراد العشائر كانت تخضع فى ظل التشريع السابق لقواعد العرف والعادة وتخرج عن إختصاص المحاكم العادية .

٦ — أقر التشريع الجديد مبدأ عدم تفريق القضايا المتلازمة وجعل رؤيتها من حق المحاكم العادية .

٧ — حدد التشريع الجديد موقف ضباط العشائر من المنازعات العقارية وخاصة قضايا الغصب البين وجعل صفتهم فيها تنفيذية فقط كما حدد وظائفهم فى قضايا الجارك والرسوم، فإذا نشب خلاف على ملكية أرض بين أفراد العشائر يتخذ ضابط العشائر التدابير اللازمة للمحافظة على الوضع الراهن ويكلف المتضرر بمراجعة القضاء حتى إذا صدر حكم أصولى واكتسب الدرجة القطعية قام ضابط العشائر بتنفيذه .

٨ — أوجب التشريع الجديد أن يكون للجنة العشائر صفة قضائية بحتة وأعطاها حق الحكم بما هو معروض عليها من القضايا العشائرية مبقيا لوزير الداخلية حق التصديق فقط بما كانت صلاحية لجنة العشائر استشارية فى ظل التشريع السابق فقد كان لها صفة الاقتراح ولوزير الداخلية حق الحكم .

٩ — نسج التشريع الجديد على منوال التشريع السابق فى :

(ا) إقرار مبدأ التحكيم وتأليف لجان تحكيمية للفصل فى القضايا الخاضعة للقواعد العشائرية .

(ب) فرض عقوبة بالسجن من سنة إلى خمس سنوات بحق مرتكبى الجنايات فضلا عن العقوبات التى تفرضها لجان التحكيم والتى تقضيها الأعراف والعادات العشائرية، وبالنظر لخلو التشريع السابق عن عقوبة للجنح اللهم إلا بعض الجنح الخاصة التى أوردها على سبيل الحصر فقد أوجب التشريع الجديد فرض عقوبة بالسجن من أسبوع إلى سنة بحق مرتكبى الجنح ولم يغفل ذكر بعض الجنح الخاصة التى أوجب لها عقوبة خاصة أيضا .

١٠ — لقد قضى التشريع الجديد باعتبار الغزو جرما جنائياً وأخضعه إلى العقوبات المحددة للجنايات كما أوجب أن يفرض وزير الداخلية بعد استطلاع رأى المحافظ ولجنة العشائر تدابير توجبها ضروريات حفظ الأمن والنظام وهذه التدابير محددة على سبيل الحصر فى القانون ذاته .

١١ — يغفل التشريع الجديد الأحوال الخاصة الناجمة عن نشوب حوادث بين جماعات العشائر أو بينهم وبين أفراد أو جماعات من الحضريين فقد أوجب أنه فى حالة نشوب مثل هذه الحوادث ووقوع خسائر فى أرواح يجوز الفصل بها وفقا للقواعد العشائرية بقرار يتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح معلل من المدير العام للعشائر وعلى موافقة وزير الداخلية فيما إذا كانت ضرورات الأمن تستوجب ذلك .

١٢ — أعطى التشريع الجديد لمدير العشائر العام ولضباط العشائر صلاحية التوقيف للملاحقين من أفراد العشائر

١٣ — أوجب التشريع الجديد أن تتضمن موازنة المديرية العامة للعشائر فى كل عام اعتمادات خاصة تصرف على تحضير أفراد العشائر وعلى عمليات إنقاذهم .

١٤ — لقد نسج التشريع الجديد على منوال التشريع السابق فى مضمار الحقوق الدولية فقضى أن يفصل فى الخلافات التى تقع بين العشائر السورية وعشائر الدول المجاورة وفقا لاتفاقات معقودة أو تعقد بين سوريا والدول ذات الشأن كاتفاقية حسن الجوار المعقودة بين سوريا والعراق عام ١٩٣٧ واتفاقية حسن الجوار المعقودة بين سوريا والأردن عام ١٩٣٩ وغيرهما .

هذه هى الخطوط الرئيسية لنظام العشائر فى سوريا الصادر بالمرسوم التشريعى رقم ١٢٤ تاريخ ٢١ أيار ١٩٥٣ وقد سبق ذلك صدور تشريعات منظمة لأوضاع العشائر فيما تبقى من نواحى حياتهم الاجتماعية نوجزها فيما يلى :

التربية والتعليم :

قضى المرسوم التشريعى رقم ١٠٠ تاريخ ٣٠ أيار ١٩٤٩ بتأسيس مدارس ابتدائية داخلية ومجانية للعشائر تهدف إلى مكافحة الأمية ونشر التعليم بين أبناء البادية وقد أوجب أن تكون مدة الدراسة فى هذه المدارس خمس سنوات ولا يقبل فيها إلا أبناء العشائر البدوية فقط ممن أتموا السابعة من عمرهم ويحدد عدد المقبولين فى عام دراسى بقرار وزارى وتنفيذا لأحكام هذا المرسوم التشريعى فقد أسست خمس مدارس ابتدائية داخلية للعشائر السورية وذلك فى ضمير وتدمر ومعرة النعمان والرقة والحسكة يضاف إلى هذا مايقرب من ستين مدرسة عشائرية ذات نظام خارجى تتبع تنقلات العشائر فى ترحالها المتواصل فى البادية .

الصحة والإسعاف العام :

ليس فى البادية السورية مستوصفات ثابتة اللهم إلا ما كان منها فى مراكز المدن الواقعة فى البادية تلك المراكز الآهلة بالسكان الحضريين كتدمر ودير الزور والحسكة والقامشلى وغيرها، غير أن رقابة الأحوال الصحية مستمرة بفضل مخافر العشائر المنتشرة فى أرجاء البادية المختلفة والمزودة بآلات اللاسلكى وهى تنقل يوميا أخبار البدو والبادية إلى الإدارة المركزية وعند حدوث إصابات سواء بالبدو أو بمواشيهم فإن التدابير اللازمة تتخذ على الفور من قبل الدوائر ذات العلاقة .

الرى :

قضية الرى فى البادية السورية قضية حيوية جدا ويكاد يكون جل الاهتمام والعناية مقتصراً على تعزيل الآبار القديمة وفتح آبار جديدة من حين لآخر على ضوء الإمكانيات المالية .

الإحصاء:

لم يسبق للعشائر أن اهتمت بتسجيل أحوالها الشخصية فى سجلات النفوس وقد فشلت جميع المحاولات التى قامت بها سلطات الانتداب الفرنسى فى هذا المضمار غير أن الحكومة السورية قد وجدت من الضرورى جداً معالجة هذه الناحية فأصدرت مرسوما تشريعيا تحت رقم ٣٠ وتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٥١ يقضى بتسجيل المكتومين من أفراد العشائر الرحالة ونصف الحضرية بناء على شهادة منظمة من قبل رئيس العشيرة وعلى مسئوليته على أن تقترن بتصديق ضابط العشائر

المختص وتنفذاً لذلك فقد قامت مديرية العشائر العامة باتخاذ جميع ما يلزم من تدابير تسهل للبدو سبل تسجيلهم وقد تم تسجيل مايقرب من مائة وستين ألف بدوى حتى الآن بين رحل ونصف حضر ومازالت عمليات التسجيل مستمرة

الأراضى:

إن مشكلة توزيع أراضى أملاك الدولة فى البادية السورية من أهم المشكلات فثمة أراض موات غير مسجلة فى السجلات العقارية أو فى دفاتر التمليك وهناك مستثمرون فعليون لها بمساحات تختلف من حيث اتساعها باختلاف المناطق وهناك أراض لم تنلها يد الاستثمار حتى الآن فأصدرت الحكومة السورية مرسوماً تشريعيا تحت رقم ١٣٥ وتاريخ ٢٩ تشرين الأول ١٩٥٢ يقضى أن تتبع الأراضى الموات إدارة أملاك الدولة وأ لايسرى عليها التقادم ولو لم تكن مسجلة فى السجلات العقاريه أو فى دفاتر التمليك باسم الدولة .

ثم أوجب هذا التشريع ألا يعتبر وضع اليد السابق لصدوره على كافة الأراضى غير المسجلة نهائياً فى دفاتر التمليك أو السجلات العقارية مكسباً حق التصرف إلا ضمن مساحة حدها الأعلى مائتا هكتار لكل شخص ولكل فرد من أزواجه وأولاده . كما أوجب أن تكون العبرة فى إسناد التمليك للمساحات المدرجة فيها ، أما إذا زادت المساحة بنتيجة تطبيق الحدود الواردة فى السند فيعتبر صاحبه بحكم واضع اليد على المساحات الزائدة فى السند وتطبق عليه عندئذ ماسبق أن فصلناه من أحكام تتعلق بوضع اليد السابق لصدور هذا التشريع أى من حيث عدم تجاوز الحد الأعلى وقدره مائتا هكتار لكل شخص، وقد أوجب القانون فرض عقوبات نقدية وبالسجن بحق المخالفين لأحكامه ونتيجة لذلك فقد عادت مساحات كبيرة من الأراضى لحوزة الدولة بعد أن كانت فى حوزة الإقطاعيين .

أما كيفية توزيع أراضى أملاك الدولة وبيعها وتأجيرها فقد جرى تفصيلها بالمرسوم رقم ٧٦٨ تاريخ ٣ تشرين الثانى ١٩٥٢ فقد أعطى هذا المرسوم كل سورى مسجل فى دوائر الأحوال المدنية وتم للثامنة عشر من عمره حقا فى أن يسجل على اسمه من الأراضى العائدة للدولة مساحة حدها الأعلى خمسون هكتارا من الأراضى البعل غير قابلة الإرواء من الأنهر والأقنية بدون واسطة أوعشر هكتارات من الأراضى القابلة للإرواء من الأنهر والأقنية وما هو بهذه النسبة من الأراضى التى يمكن إرواء قسم منها من الأنهر والأقنية بدون واسطة آلية . وقد لاحظ المشرع أن لكل عشيرة منطقة تجوال اعتادت ارتيادها منذ القديم وأصبح لها فى هذه المنطقة بمرور الزمن حق فى الرعى وفى الماء بصورة يتعذر معها توزيع هذه الأراضى دون الأخذ بعين الاعتبار حقوق البدو التقليدية فيها ولذا فقد أوجب المرسوم رقم ٧٦٨ الآنف الذكر أن يرجع فى توزيع الأراضى أبناء المناطق المكتظة بالسكان من الفلاحين غير المالكين على أن يجرى تعيين هذه المناطق بقرارات تتخذ فى مجلس الوزراء بناء على اقتراح وزير الداخلية ، وفى الواقع فقد صدر قرار من مجلس الوزراء السورى تحت رقم ٥٥٣ وتاريخ ٢٩ كانون الأول ١٩٥٢ يقضى باعتبار مناطق محافظة اللاذقية ومحافظة السويداء ومحافظة درعا وقضاء عفرين ومناطق العشائر الرحل من المناطق المكتظة بالسكان التى لإبنائها من الفلاحين حق الأفضلية فى توزيع أراضى أملاك الدولة .

ثم أصدرت الحكومة السورية المرسوم رقم ١٦٨ تاريخ ١٥ كانون الثانى ١٩٥٣ وفيه تفصيل للنهج الذى يتبع فى بيع وتأجير أراضى أملاك الدولة الزراعيه والشروط التى يتعهد طالب الشراء والاستئجار بتنفيذها معا لايسمح بخلق ملكيات كبيرة .

التمثيل النيابى للعشائر السورية :

للعشائر الرحالة فى المجال النيابى السورى عشرة مقاعد موزعة كما يلى :

إسم البادية	عدد المقاعد النيابية
بادية دمشق	٢
بادية السويداء	١
بادية تدمر	١
بادية حلب	٢
باديةدير الزور	٢
بادية الحسكة	٢

وجدير بالذكر أن الانتخابات النيابية لدى العشائر تختلف اختلافاً كلياً عن انتخابات الحضريين إذ بينما تجد الحضريين يتبعون نظام الانتخابات على درجة واحدة فإن العشائر تخضع لنظام الانتخابات على درجتين وعلى هذا الأساس تصدر الحكومة السورية فى كل فترة انتخابية مرسوماً يحدد عدد الناخبين الثانويين الذين يحق لهم انتخاب نواب العشائر ويلاحظ أن هؤلاء الناخبين الثانويين هم وجهاء كل عشيرة ويمثلون فى الواقع رغبتها وإرادتها .

تنفيذ سياسة توطين البدو فى سوريا :

بعد أن فرغت الحكومة السورية من تهيئة مايلزم من مناهج وتشريعات تمس صميم سياسة توطين البدو وبعد أن سبق ذلك ما بذلته من جهود فى سبيل خلق جو ملائم بين البدو لقبول مبدأ الاستقرار والتوطن شعرت الحكومة بالضرورة الماسة للمباشرة بالتنفيذ فأصدر وزير الداخلية السورية بلاغا تحت رقم د/ ١٣٤٥/م/ت وتاريخ ٢٨ تشرين الأول ١٩٥٣ يقضى بتأليف لجان خاصة فى المحافظات السورية تحت إشراف محافظة تتولى دراسة شؤون العشائر من شتى وجوهها وعلى الأخص كيفية تأمين الأراضى الزراعية الكافية لأفراد العشائر وكيفية تأمين المياه اللازمة للرى والشرب وكيفية تدارك رؤوس الأموال اللازمة لتحقيق مشروع التوطن ووضع برنامج للبدء بتعليم أبناء العشائر وفق الطرق المتبعة فى القرى الحضرية وكيفية تشكيل قرى تضم أبناء العشائر وغير ذلك مما تراه اللجان مفيداً بصدد التوطن . وأوجب أن تضم اللجان المذكورة ممثلين عن دوائر الإدارة والعشائر والزراعة والرى وأملاك الدولة وما برحت هذه اللجان تعمل فى شتى المحافظات السورية لتأدية رسالتها على الوجه الأكمل . هذا وقد راعت الحكومة السورية فيما اتخذته من تدابير قاعدة التسهيل والتبسيط فى جميع الشؤون المتعلقة بالعشائر ويسرت السبل لبلوغ المرجو وهو توطين العشائر نهائياً أى أن نظام العشائر الحالى فى سوريا على ماهو وارد فى لائحة الأسباب الموجبة هو فى حد ذاته مرحلة انتقال غير طويلة الأجل تنتقل بعدها هذه الفئة الكريمة من المواطنين من عالم البداوة والحياة الفطرية إلى عالم التوطن والحياة العصرية فإذا ما تحقق هذا الأمل أصبح نظام العشائر عندئذ أثراً بعد عين .

الرعاية الاجتماعية فى الريف السورى

للأستاذ جميل معلا (سوريا)

فى العالم رغبة ملحة واتجاه واضح نحو تحسين حالة المزارعين والفلاحين فى الريف . فمن الأهداف الرئيسية التى أسست من أجلها منظمة الأغذية والزراعة التابعة لهيئة الأمم المتحدة ، هو تحسين حالة سكان الريف فى العالم وهكذا كانت بعض أهداف منظمة اليونسكو العالمية . وقد قامت بعض الدول الصناعية الكبرى بتقديم مساعدات مادية وفنية عظيمة للبلاد المتأخره اقتصادياً من بين أهدافها رفع مستوى الريف فى تلك البلاد من الناحية الاقتصادية فالاجتماعية ، وأرسلت لهذه البلاد اللجان الفنية لدراسة هذه الأوضاع وإمكانية تحسينها ووضعت التقارير المفصلة عن ذلك كما عقدت المؤتمرات فى مختلف البلاد لدراسة هذا الموضوع تحت إشراف المنظمات العالمية أو المنظمات الإقليمية كحلقة دراستنا هذه تحت رعاية جامعة الدول العربية . وقد أقيمت تجارب اجتماعية عدة على تحسين الريف من الوجهة الاجتماعية ، نذكر منها تجربة مؤسسة الشرق الأدنى فى اليونان على تحسين أحوال الريف فى مقاطعة مكدونيا وتجربة المؤسسة نفسها الأولية فى إيران وسوريا ولبنان ، وتجارب المراكز الاجتماعية فى مصر ، والمدرسة العملية الريفية فى قرية شانتان فى شمال الصين ، ومدرسة المعلومات الصحية فى فيجى فى جنوب شرق آسيا وغيرها من التجارب الاجتماعية لتحسين أحوال الريف .

والكتب التى ألفت فى هذا الموضوع عديدة ، نذكر منها على سبيل المثال : أسس رفاه الريف لمنظمة الأغذية والزراعة ، فلاحو العالم لبرونز ، التربية الأساسية لمنظمة اليونسكو ، تعال إلى مكدونيا لآ لن ، النهوض من الفقر فى الهند لهاش ، دراسات فى التنظيم الاجتماعى الريفى ، وغيرها من الكتب التى تبحث فى الريف وفى تحسين أحواله

ولئن كانت مشاكل الريف فى كل بلد من بلاد العالم مختلفة كثيراً ، وقد تكون أحياناً مختلفة فى بلد واحد فهذا لايعنى أننا لا يمكننا الاستفادة من تجارب الغير الناجحة والفاشلة فى رعاية أبناء الريف وتحسين أحوالهم والوصول إلى الأهداف التى رسمتها فى البدء . وعلى كل حال فالأرياف فى جميع البلاد الزراعية المختلفة ذات طابع مشترك فى معظم الحالات .

والرعاية الاجتماعية مهمة معقدة لأنها نتيجة لعدة أشياء وهى تشمل كل شىء يؤدى إلى تحسين حالة الفرد فى المجتمع الريفى ، وقد أدى الفقر المنتشر بين مئات الملايين من سكان الريف فى العالم إلى الاهتمام بادىء ذى بدء فى تحسين الإنتاج وزيادة الدخل القومى الحقيقى وتوزيع هذا الدخل بصورة عادلة بين الفلاحين ، كما نظر آخرون إلى المرض وكأنه العائق الرئيسى فى تحسين حالة الفلاح فاهتموا اهتماماً كبيراً بالصحة الريفية وبجميع الاحتياطات التى تحسن الصحة فى الريف . وعندما زادت معرفة الناس بالتغذية فكر الكثير فى تحسين الغذاء كوسيلة لتحسين حالة الفلاح وطالبوا بإصلاح شروط التغذية السيئة التى تؤدى فى العالم إلى ضعف مقاومة الأمراض وإلى ضعف كفاءة الفلاح الإنتاجية

وقد رأى آخرون بأن الإنسان لايعيش لنفسه وإنما يعيش لمجتمعه فزادوا اهتمامهم فى تحسين البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها وكأنها مصدر سعادته التى تناسبه مع طبيعة ومدى مساهمته لصالح مجتمعه . ويعلق آخرون أهمية كبيرة على التربية والتعليم كوسيلة لتغذية حياة الفرد الريفى الروحية وزيادة قابلياته وإمكان تحسين وضعه .

على أن جميع الشروط التى ذكرت لتحسين حالة الريف الاجتماعية إنما هى شروط خارجية بالنسبة للفرد وهى سهلة الملاحظة ممكنة القياس غالباً ، على أن للرفاه الاجتماعى عوامل شخصية أهمها حرية الفرد فى التعبير عن رأيه

وشعوره بالطمأنينة والأمن ، كل هذه العوامل مبنية على مجموعة من الاستعدادات والعقائد والتقاليد وعلاقات القربى ، إذا سلب الفرد بعضها شعر بفقدان عوامل رفاهيته وسعادته وهنائه ، فالرفاه الاجتماعى لأبناء الريف كأبناء المدينة حالة نفسية فى الأساس ولو أن عناصرها مادية ، فالمرض وتقييد الحريات والاستغلال والعناصر الاقتصادية كلها عقبات نحو الشعور بالرفاه ، لذلك فإن الرعاية الاجتماعية ترتكز على إزالتها .

فالتعليم والمساهمة فى الحكم وحرية الفكر والرأى والغذاء الكافى والسكن الصحى الجيد والدخل الحقيقى المرتفع كلها وسائل لتحقيق النفسية التى تسمى بالرفاه .

وسوريا بلد زراعى كما هو معروف، وعلى الزراعة وحدها يرتكز الدخل القومى الذى قدر فى عام ١٩٥٠ ب ١٢٥٠ مليون من الليرات السورية (٥٥٠) مليون من الزراعة والثروة الحيوانية ، فإذا علمنا أن سكان الريف يشكلون ٧٠٪ من الشعب السورى أى حوالى ٢,٥ مليون تبين لنا أن ما يصيب الفرد فى الريف من الدخل الزراعى لا يزيد عن ٢٢٥ ليرة سورية سنويا وهو مبلغ ضئيل جداً إذا قيس بدخل الفرد فى المدينه أو فى الريف فى البلاد الصناعية كأمريكا وانكلترا وبلجيكا وغيرها وهو ضئيل جداً أيضاً إذا قيس ببلد زراعى متقدم كهولندا حيث يزيد دخل الفرد فى الريف عن عشرات أضعاف هذا المبلغ البسيط .

فى البلاد الصناعية حيث يكون الدخل القومى رقماً هائلا فإن رعاية أبناء الريف تكون فى مشاكل تعتبر فى الدرجة الثانية بالنسبة للبلاد الزراعية المتخلفة كتنظيم شروط العمل وشروط أجوره ومقاومة البطالة ومساعدة العمال الزراعيين العاطلين ، والضمان الاجتماعى ضد المرض والشيوخة والأخطار الأخرى التى تتعرض لها سلامة الفرد فى الريف . أما فى ريفنا فالرعاية الاجتماعية تستدعى الاهتمام بمشاكل أساسية أهم بكثير فى بادىء الأمر مما ذكر آنفا ألا وهى السكن المناسب والغذاء الصحيح الكافى وقسط مناسب من العلم .

نعم ، إن شروط الحياة فى ريفنا السورى أو العربى تختلف كثيراً عن ريفهم حيث يتمتع أبناؤه — هناك — بالسكن الصحيح ، والغذاء المناسب ، ودور العلم الكافية وطرق المواصلات الحسنة ودور التسلية الممتعة ، أما فى ريفنا فكلها غريبة عنه .

فإذا تمتع ابن المدينة فى سوريا بشارع نظيف ، وحدائق جميلة ، وشرب الماء العذب وأكل اللحم والدسم والفواكه ، وأسست المدارس بمعدل (١٤) مدرسة فى شارع واحد أحيانا ، وأمنت له دور اللهو المسلية ، وهدأت حاله واطمأنت نفسه . فإن أبناء الريف غالباً ما تقطعهم الطرق الوعرة ، غير المعبدة ، عن المدينة بضعة أشهر وليس للفلاح مأوى أحسن من مأوى مواشيه ، وغذاؤه البسيط المحدود يكاد لا يسد حاجته . وإذ ضعف فنادراً ما يجد الطبيب ، ولم تؤمن له المدارس المناسبة وباختصار فإن الحياة فى الريف ترغب الناس عن العيش فيها ، وتضطر ساكنيها إلى الفرار أو الهجرة إلى المدينة أو إلى خارج البلاد .

إن مصدر ثروتنا القومية هو الريف ومن أبناء الريف يتكون معظم أفراد جيشنا العتيد الذى يحمينا من عدونا الخارجى ، أفلا يحسن بنا أن نعيره ما يستحق من الاهتمام ، لا رأفة أو إنسانية أو إحسانا ، بل كواجب نقوم به نحو وطننا وأمتنا وشعبنا ، نحو مجموعة من الناس هم منا ونحن منهم ولهم ما لنا من الحقوق وعليهم ما علينا من الواجبات؟

إن البون الشاسع بين مستوى المعيشة فى المدينة ومستوى المعيشة فى الريف يخلق للبلاد متاعب جمة أهمها :

١ — الهجره المستمرة من الريف إلى المدينة ، مما يؤدى إلى نقص اليد العاملة الزراعية .

٢ — زهد الموظف المكلف بالعمل فى أنحاء الريف وهى ولا شك مشكلة بالنسبة للمصالح التى تقضى برعاية الفلاح والمزارع .

لذلك لابد من إيجاد الطرق والأساليب اللازمة لرفع مستوى أبناء الريف ، وتحبيبهم بأرضهم الطيبة وقريتهم الجميلة .

زيادة دخل الفرد فى الريف

ولعل زيادة دخل الفرد فى الريف ، هى الخطوات الأساسية الأولى ، فى تحسين أحوال الفلاح الاجتماعية ويتوقف زيادة دخله على تنمية الثروة الزراعية فى البلاد ، ويتوقف ذلك على :

١ — استثمار جميع الأراضى القابلة للزراعة وعلى الوجه الأمثل .

٢ — زيادة مشاريع الرى للاستفاد من جميع موارد المياه ، وعلى الوجه الأكمل .

٣ — تحسين الأساليب الزراعية ، واستعمال الآلات الزراعية الضخمة .

٤ — انتقاء البذرة المناسبة واتباع الدورة الزراعية المثلى .

٥ — وقاية المزروعات من الحشرات والأمراض والحيوانات الضارة .

٦ — توفير السلف الزراعية للفلاحين والمزارعين .

٧ — وقاية الحيوانات من الأوبئة والأمراض والحشرات .

٨ — إصلاح طرق المواصلات وإيجاد الأسواق الخارجية للحاصلات الزراعية .

وفى سوريا إمكانيات كبيرة للتوسيع فى الأراضى الزراعية قد بلغت مساحة الأراضى المزروعة حتى الآن حوالى الثلاثة ملايين هكتار ، بينما الأراضى القابلة للزراعة قد تصل إلى خمسة ملايين هكتار ، ولو أن العامل المحدد للتوسع الزراعى يتوقف على كمية الأمطار التى تهطل سنويا — وهى تحدد بخط وهمى شرق البلاد تقل بعده الأمطار إلى أقل من ٢٠٠ ملم وحينئذ لا يكون بالإمكان إنماء أى محصول زراعى — إلا بمشاريع رى لاستغلال المياه الجوفية والأراضى التى لا تصيبها كمية الأمطار بمعدل سنوى يتراح بين ١٠٠ — ١٥٠ مم لا تقل مساحتها عن ٧,٥ مليون هكتار وهى مراعى لأغنام البدو الرحل وإبلهم أيام الخريف والشتاء وأوائل الربيع .

أما توسيع شبكات الرى واستغلال جميع موارد المياه الجوفية فممكن ، وفى سوريا الآن مشاريع رى عامة أو خاصة تروى مساحات تقارب الأربعمائة ألف هكتار يمكن فى المستقبل أن تضاعف فيصبح (٨٠٠) ألف هكتار وهو وسيلة كبيرة لزيادة إنتاج الأرض وخاصة فى الأماكن التى لا تصيبها الأمطار إلا بكميات محدودة .

ولا بد بعدئذ من بحث الاستفادة من موارد المياه على الوجه الأكمل ، وسيحتاج الأمر إلى إرشاد الفلاحين إلى أمثل الطرق والاستفادة من آخر نقطة من المياه .

وعلينا أن نرشد الفلاح إلى تحسين أساليبه الزراعية لزيادة غلة الهكتار الواحد والأرض ولا بد من تمكينه من استعمال الآلات الزراعية الصحية لنخفف عليه تكاليف الإنتاج ، وليتمكن من التوسع فى زراعته .

وانتقاء البذور من الأساليب الرئيسية التى تزيد غلة الأرض ، فإذا أمكننا تزويد الفلاح ببذور محسنة ومناسبة لأرضه وبيئته ضاعفنا إنتاجه وليس من ضرر أن نذكر هنا أن سوريا زرعت عام (١٩٥٢) ١٨٥ ألف هكتار من القطن ونتج عن هذه المساحة كمية ٤٤ ألف طن من القطن الوبر ، ثم أرشد الفلاح والمزارع على بذر صنفين من القطن وجدا بالتجربة أحسن من غيرهما وكانت النتيجة أن زرعت سوريا قطنا فى عام ١٩٥٣ مساحة (١٣٥) ألف هكتار فقط وأنتجت حوالى ٥٥ ألف طن ، وقد تعود فلاحنا أن يبور نصف أرضه أو ثلثها كل سنة لتقوى وترتاح

وهى طريقة عملية عند ما كان الفلاح لا يعرف السماد المعدنى ولم يستعمل الآلة الزراعية الضخمة . أما الآن فإن إرشاد الفلاح إلى تغيير هذه العادة واستعمال الأسمدة واستعمال الجرارات الزراعية يجعلنا نزيد من مساحة الأرض المزروعة من ٣٠ — ٥٠ ٪ سنويا وبذلك نزيد إنتاج الفرد فى الريف ٣٠ ٪ على الأقل .

ولابد أخيرا أن نساهم مع الفلاح والمزارع فى وقاية مزروعاته بأن نحميه من الجراد ونرشده إلى مكافحة حشرات قطنه وحبوبه وبقوله وأشجاره المثمرة وخضرواته وحماية حيواناته من الأوبئة والأمراض والطفيليات وبذلك نحفظ ثروتنا الزراعية من الضياع ونحفظ للفرد إنتاجه وثمرة أتعابه .

ومن الصعوبات التى تعترض المزارع والفلاح فى الريف السورى هى إلتجاؤه إلى المرابى والتاجر ليحصل على سلف موسمية ليشترى بذاره وسماده ويدفع أجور عماله وأحيانا ثمن غذائه وقد تصل فائدة هذه السلف التى يقدمها المرابى أو التاجر ٢٠ — ٣٠ وأحيانا ٥٠ ٪ فتكون النتيجة أن يقع الفلاح المسكين تحت نير دين باطل طول حياته ويشق ويتعب هو وبنوه وأهله لدفع الفوائد دون دفع الدين .

إن المصرف الزراعى السورى الحالى بدأ فى توزيع السلف الموسمية الزراعية على الفلاحين والمزارعين وهو إذا استمر فى هذه الخطوات المباركة واتسع فى المبالغ المسلفه وسهل عمليات التسليف قضى على مصدر كبير لبؤس الفلاح فى ريفنا العزيز وساهم مساهمة فعالة فى رفع مستوى عيشه بزيادة دخله الحقيقى .

وإصلاح طرق المواصلات فى أنحاء الريف من الوسائل الضرورية الأخرى التى تزيد فى قيمة سلعه الزراعية ، لذلك فإن كل عملية للتوسع الزراعى يجب أن يلحقها مباشرة إصلاح الطرق المؤدية إلى الأراضى وإن الجزيرة فى سوريا وطرقها الوعرة لمثال واضح على أهمية إصلاحها فى رفع أثمان الحاصلات الزراعية . فبينما يباع القمح بسعر ١٨ — ٢٠ قرشاً للكيلو فى سوق الجزيرة يباع فى حلب ودمشق بـ ٢٣ — ٢٥ قرشاً (صيف عام ١٩٥٣) .

فما الفائدة أخيرا من إنتاج المحاصيل الزراعية إذا لم تؤمن لها أسواق تصريفها فى الخارج والداخل ، وهى الحلقة الختامية لعمليات تنمية الثروة الزراعية فى البلاد ؟

توزيع الثروة الزراعية توزيعا عادلا بين الفلاحين والمزارعين

وهى المرحلة الثانية من زيادة دخل الفرد فى الريف وتتم الخطوات التالية :

١ — توزيع أملاك الدولة على الفلاحين الذين لا يملكون أراض زراعية : وفى سوريا بضعة ملايين من الأراضى الزراعية التى تخص الدولة وقد شرعت الحكومة بتوزيع هذه الأراضى على البدو الرحل لتحضيرهم وعلى الفلاحين المعوزين فى المحافظات المكتظة بالسكان ولكى تجدى عملية التوزيع هذه فقد درست قضية تزويد الفلاح الفقير بالأموال اللازمة لتسيير أعمال أرضه البالغة (٥٠) هكتارا ليحصل منها على إنتاج ويبنى سكنه فيها ويشترى الآلات والحيوانات اللازمة له وهى فى طريق إيجاد الأموال اللازمة عن طريق المصرف الزراعى ، وتعتبر عملية التوزيع هذه مرحلة كبيرة نحو العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل القومى بالتساوى بين أبناء الريف .

٢ — تحديد الملكية الزراعية :

لقد خطت إحدى الدول العربية خطوة جبارة فى تحديد الملكية الزراعية وتعتبر حادثا خطير فى شرقنا العربى . ولعل ضيق الأراضى الزراعية فى البلاد المصرية جعل أولى الأمر يسرعون فى حل مشكلتهم الاجتماعية فى الريف بخطوة تحديد الملكية الزراعية . أما فى سوريا فإن استثمار جميع الأراضى الزراعية والراسخة فى البلاد هى أهم

ولا شك فى تنمية الثروة الزراعية فى البلاد وتمليك الفلاح المعدم جزءاً من أرض الوطن ، على أن الوقت لن يكون بعيدا عندما يصـــدر التشريع بتحديد الملكية الزراعية الآخذة من تلقاء نفسها فى التقلص مع الزمن بسرعته الحديثة .

٣ — تنظيم علاقة المزارع بالفلاح والمؤجر بالمستأجر .

لعل المرحلة الإنسانية والاجتماعية الهامة فى توزيع الثروة الزراعية ورفع مستوى الريف الاقتصادى والاجتماعى هو إيجاد تشريع ينظم العلاقة بين مالكى الأرض ومستثمريها والعاملين فيها . فلا بد من تعريف رى الأرض وتعريف العامل الزراعى العابر والموسمى والدائم والشروط التى يجب أن توفرها فى هؤلاء والحقوق التى يتمتعون بها والواجبات الملقاة على عاتقهم وتعريف المزارع الشريك وغيرها من الأمور التى لا تدع العامل الزراعى أو المزارع الشريك تحت رحمة مالك الأرض أو رب العمل دون حماية من المجتمع . إن هذا التشريع هو قيد الدرس ولن يمضى وقت طويل إلا ويكون فى حيز التنفيذ .

٤ — تخفيض الضرائب غير المباشرة .

إن ٧٥ ٪ من سكان سوريا يسكنون الريف لذلك فإن الضرائب غير المباشرة تقع عليهم أكثر من غيرهم ، ولما كانت هذه الضرائب فى سوريا باهظة بالنسبة للضرائب المباشرة لذلك فإن جزءاً غير يسير من دخل الفرد فى الريف كما فى المدينة يعود للدولة كضرائب غير مباشرة وهكذا فإن من العدل لرفع دخل الفرد فى الريف تخفيض هذه الضرائب غير المباشرة .

نشر التعليم فى الريف وتكييفه حسب حاجاته

إن زيادة الدخل الحقيقى للفرد فى الريف وحدها لا تكفى لرفع مستواه الاجتماعى بل لا بد من تزويده بقسط من العلم والمعرفة والعقل السليم ليستطيع التصرف بهذه الزيادة ، وأريد أن أذكر هنا مثلا عامياً يقول : إن الفلاح إذا زاد ماله تزوج من جديد أو اشترى فرساً او قتل قتيلا — ويقصدون بالفلاح الجاهل هنا طبعاً — .

ومسألة التعليم ذات وجهين ، الوجه الأول هو نشر التعليم والوجه الثانى هو تكييف التعليم حسب حاجات الريف وأبناء الريف ، إما صبى أو فتاة أو رجل أو امرأة وكلهم أركان أساسية فى المجتمع الريفى إن لم نقل أن الفتاة هى الركن الأساسى فيه ، لأنها أم المستقبل لذلك فإن مراحل التعليم تكون :

١ — تعليم البنين والبنات .

٢ — تعليم الكبار .

٣ — تكييف التعليم والريف ليسد حاجاته وذلك :

(ا) بإنشاء المدارس الريفية للبنين .

(ب) بإنشاء المدارس الريفية للبنات

(ح) إنشاء مصلحة الإرشاد الزراعى والاجتماعى والصحى لتعليم الكبار ، من نساء ورجال .

إننا نجد سعيدين أن نصرح بأن ٩٠ ٪ على الأقل من أتباع الريف يتعلمون فى المدارس الابتدائية ، أما البنات فان المجتمع الريفى لم يكن حتى الآن بالمستطاع إقناعه بضرورة تعليم الفتاة ونستطيع أن نقول أن الاتجاه يميل نحو

تعليمها وأن نسبة غير قليلة منهن فى المدارس الابتدائية فى الريف ،لذلك فإن مزارعى المستقبل سيكون معظمهم متعلمين أما أمهات المستقبل فنسبة لا بأس بها سيكن متعلمات .

بقى علينا أن نكيف التعليم الريفى لسد حاجاته لذلك كان لابد من إنشاء التعليم الريفى أو المدارس الريفية فى القرى .

المدرسة الريفية فى سوريا وأهميتها بالنسبة للرعاية الاجتماعية

لقد كان التعليم فى المدينة والقرية فى سوريا حتى عام ١٩٤٨ على منهاج واحد ، ولقد لاحظ المعلمون فى القرية وكذلك المشرفون على التعليم أن هناك ضرورة فى تعديل برامج مدارس القرى لتنسجم مع الحياة فى الريف ، أن ريفنا زراعى ويجب أن يشتمل برنامج المدرسة على شىء من المعلومات الزراعية ، فأنشىء لذلك التعليم الريفى فى البلاد .

والمدرسة الريفية فى سوريا مدرسة ابتدائية ذات خمسة صفوف لا تختلف مناهجها عن مدارس المدينة سوى فى تعليم الزراعة العلمية فى الصفين الرابع والخامس الأخيرين من سنى الدراسة الابتدائية ، وتجاور بناء المدرسة حديقة صغيرة تتراوح مساحتها بين ٥ دونمات و١٠٠ دونم يتبرع بها أهل القرية للقيام بالتجارب الحقلية فيها ، كما تزود المدرسة بجميع الأدوات الزراعية اللازمة وبآلة لتفريخ البيض وبدجاج وأرانب حسب المنطقة وظروف القرية .

وقد بلغ عدد هذه المدارس عام ١٩٥٣ فى سوريا حوالى /١٥٠/ فى مختلف المحافظات ويقدر عدد طلابها بستين ألف طالب يتمرنون على الأعمال الزراعية ، ولقد بدأت أهمية هذه المدارس تظهر فى الريف، فى السنين الأخيرة . وأننى لا أبالغ إذا قلت أنه سيكون لهذه المدارس شأن عظيم فى رفع مستوى الريف السورى العزيز .

وقد أنشأت وزارة المعارف دوراً معلمية ريفية لتخريج معلمين يجمعون بين الثقافة العامة وأصول التدريس والمعلومات الزراعية اللازمة للتعليم فى تلك المدارس .

ولكى تقوم هذه المدارس الريفية بوظيفتها المتوقعة لا بد من إنجاز ما يأتى :

١ — على أولى الأمر فى وزارة المعارف أن يدركوا أولا أهمية هذه المدارس الريفية وأن يسعوا إلى زيادة عددها وأن يعينوا موظفين قديرين للإشراف على شؤونها فى البلاد .

٢ — يجب أن تعدل برامج دور المعلمين الريفية لتستطيع تخريج المعلمين ذوى الشخصية القوية والثقافة الكافية والمعلومات الزراعية المناسبة ليكون خريجا مرشداً ومعلماً يقتدى به فى القرية لأن مدرسته ستكون مركزا اجتماعيا وثقافيا فى نفس الوقت ، وحبذا لو اختير طلاب دور المعلمين الريفية من خريجى المدارس الزراعية ثم تمرنوا على أصول الدراسة والإرشاد وعلى الاجتماع الريفى وعلى الصحة . إذاً لكانوا خير قادة لأبناء الريف .

٣ — يجب أن تجهز المدرسة الريفية بالأبنية والأراضى اللازمة والأدوات الزراعية والمضخات المناسبة والبذور والأسمدة والفراس والحيوانات وجميع ما تحتاجه لتعليم أبناء القرية ومن المعلوم أن هذه التجهيزات ستكلف كثيراً فى بادىء الأمر ولكنها ستكون لمرة واحدة وستمول المدرسة نفسها فيما بعد . إن كل قرش يصرف فى أول الأمر يوفر آلاف القروش فى المستقبل .

٤ — إذا شجع المعلم الريفى بطرق شتى ، فإنه يستطيع أن يجعل من مدرسته ناديا اجتماعياً ومركزاً ثقافياً يؤمه رجال القرية وشيوخها فى أوقات فراغهم وفى المساء والليل ويستمعون إلى أحاديث مفيدة ويرون أحياناً أفلاماً زراعية أو صحية أو ثقافية ويسمعون إلى أغانيهم فى المذياع الذى يجب أن تزود به المدرسة الريفية ، ثم إذا اطمأن المزارع والفلاح إلى هذا المعلم ووثقوا به أليس ممكنا أن يصبح صلة وصل أمينة بين المرشد الزراعى والمرشد الصحى

ورجل الأمن وغيره من موظفي الحكومة وبين أبنائه لنشره التعاليم التي يراد نشرها بين الفلاحين ؟ ألا يمكن أن يكون هذا المعلم سجلا إحصائيا للقرية يجمع ما فيها من سكان وأموال وحيوانات وأراض ومحاصيل وهو ما نفتقر إليه الآن ؟ ثم ألا يمكن أن يكون رسولا أميناً لمحو الأمية بين الكبار والصغار ؟

أنني واثق أنه لو أحسن تدريب هذا المعلم وأحسن انتقاؤه وشجع ماديا ومعنويا لكان أحسن رسول اجتماعي وثقافي في القرية .

٥ — أما برنامج المدرسة الريفية للبنين فيجب أن يشمل معلومات ثقافية ومعلومات صحية ومعلومات زراعية عن حفظ التربة وتربية النحل وتربية الدواجن والحيوانات والعمليات الزراعية والبستنة ودود الحرير وصناعة الحليب ومنتجاته والصناعات الخشبية والصناعات الحراجية .

٦ — أما مدارس البنات الريفية فلم تزل تسير على منهاج مدارس البنات في المدينة ولا بد من تعديلها لتنسجم مع الحياة في الريف ، فإذا كان ذلك أمكن تعليم الفتاة في الريف المعلومات الثقافية وتدبير المنزل ورعاية الطفل والصناعات الريفية كصناعة الجبنة والتخليل و التقليب وصناعة المربيات والزبدة والجبنة وحفظ الحليب والخياطة البسيطة وشغل الإبرة والعناية بالنحل والدواجن ودود الحرير والتغذية الصحية وحفظ الصحة .

ولا بد حينئذ من إنشاء دور المعلمات الريفية لتخريج المعلمات اللازمات لهذه القرى .

وعندما تصبح المدرسة الريفية للبنات مركزاً اجتماعيا وصحيا وثقافيا لنساء القرية مثلا تصبح المدرسة الريفية الثانية للرجال والبنين وتكون المعلمة أو المعلمات مرشدات صحيات واجتماعيات ويكن صلة الوصل بين وزارة الصحة والمعارف والشؤون الاجتماعية بين نساء الريف ، لنشر المعلومات وتوزيع النصائح والنشرات الشعبية البسيطة عليهن .

٧ — إنني اقترح أن تكون سني الدراسة في المدرس الريفية هذه (٦) سنوات بدلا من خمس لكي يمكث أبناء الريف في قراهم أطول مدة فيعلقون بها وللاستفادة من مدارسهم الريفية هذه أكبر استفادة .

المدارس الزراعيـــة

والتعليم الزراعي تعليم مهني خاص بأبناء الريف وهو يستهدف إلى تكوين عامل زراعي فني تام ومزارع متمرن ماهر ، وفي سوريا مدارس زراعية منتشرة في مختلف المناطق وقد اختيرت أماكنها في أحضان الريف بعيداً عن المدينة وجعلت مجانية وداخلية وفضلت فيها أبناء الفلاحين والمزارعين م جميع القرى على غيرهم لدخول هذه المدارس ويبلغ عدد طلاب هذه المدارس حوالى الألف طالب يعود معظمهم ولا شك إلى قراهم ليساهموا في رفع مستواهم من الناحية الاقتصادية والاجتماعية كما أن لوجود هذه المدارس في أحضان الريف أثراً كبيراً في القرى المجاورة لها فهي مركز إشعاع لمن حولها ومعلموها مرشدون لهم ولها تجارب وحقول إرشاد لجيرانها لذلك فهي مركز ثقافي وزراعي واجتماعي لأن المدرسة تدعو بين الفينة والأخرى القرى المجاورة إلى اجتماعات للبحث في مشاكلهم أو إلى حفلات للسمر والتسلية .

الإرشاد الزراعي

لقد أدركت وزارة الزراعة التي تهدف إلى تنمية الثروة الزراعية القومية أن المزارع يحتاج إلى من يرشده في عمله ويدربه في زراعته وينصحه في إدارة مزرعته لذلك فهي عازمة على تقوية جهاز الإرشاد الزراعي في البلاد

وهى تنوى تعيين مرشد زراعى محلى فى كل ناحية إدارية وتزوده بالنشرات الزراعية الشعبية المبسطة ، كما تجهزه بدراجة أو سيارة لزيارة المزارعين فى حقولهم ومنازلهم وإيصال الحقائق العلمية التى وصلت إليها المختبرات العلمية والتجارب الزراعية فى وزارة الزراعة ، وستعين فى كل محافظة اختصاصيين فى جميع فروع الزراعة ليكونوا عونا للمرشد المحلى فى حل مشاكل الفلاح وإرشاده . وستجهز المرشدين بآلات سينما متنقلة لعرض الأفلام الزراعية والصحية والمسلية وذلك بغية تنمية الثروة الزراعية من جهة ورفع مستواها الاجتماعى من جهة أخرى كما تنوى إقامة حقول إرشاد عديدة ولمختلف المشاكل الزراعية وفى مختلف القرى وستكون ولا شك المدرسة الريفية عونا كبيراً لهذا المرشد المحلى فى عمله وستوزع وزارة الزراعة عن طريق المرشد المحلى البذور المحسنة بأثمان أو بأسعار بسيطة رمزية وكذلك الغراس المثمرة والحراجية وسلالات الدواجن والنحل وغيرها مما يعود بالخير على أبناء الريف .

فإذا رافق المرشد الزراعى مرشد صحى ومرشدة صحية ووجد طبيب فى كل قضاء لمساعدة هؤلاء المرشدين فى جميع الصحيين فى عملهم وتعاون هؤلاء مع معلمى ومعلمات المدارس الريفية أصبح لدى البلاد جهاز للرعاية الاجتماعية الاقتصادية فى رفع مستوى الريف .

إن المشكلة الرئيسية التى ستواجهنا ولاشك هى الحصول على مرشدين أكفاء وبالعدد المناسب . أما المرشدون المزارعون فيمكن تدريب خريجى الثانوية الزراعية فى دمشق لمدة سنة قبل تعيينهم . وأما المرشدون الصحيون فلابد من إنشاء مدرسة لتخريجهم ، وأما المرشدات الصحيات فربما كان خريجات مدرسة القبالة والتمريض يصلحن لمثل هذه المهمة .

مدرسة القبالة والتمريض

وفى الجامعة السورية مدرسة للتمريض والقبالة مدة الدراسة فيها ست سنوات بعد شهادة الدراسة المتوسطة وهى تستطيع تخريج المرشدات الصحيات للقرى بالعدد الكافى وحبذا لو تساهلت هذه المدرسة فى قبول البنات القرويات من الحاصلات على الشهادة الدراسية الابتدائية شريطة إلا تعملن إلا فى القرية إذن لساعدت كثيراً فى تعليم القرويات التمريض والقبالة ورعاية الطفل وحفظ الصحة .

إذن فمهنة التعليم شاقة ولكنها هامة يمكن أن تتعهدها المدرسة الريفية للبنين والمدرسة الريفية للبنات والمدارس الزراعية ومصالح الإرشاد الزراعى والصحى ومدارس التمريض والقبالة ومدارس المرشدين الصحيين .

العناية بصحة أبناء الريف

يقولون إن العقل السليم فى الجسم السليم ونقول إن كفاءة الفرد الإنتاجية متوقفة على تمتعه بصحة جيدة وعلى خلو جسمه من العلل والأمراض والطفيليات ولكى نؤمن للقرية ذلك لا بد من :

١ — تزويده بالغذاء الكامل كمية ونوعاً .

٢ — تزويد الفرد بمياه الشرب النقى .

٣ — تأمين السكن الصحى المناسب لبيئته .

٤ — مكافحة الحشرات والطفيليات من بيئته .

٥ — حمايته من الأمراض والأوبئة

٦ — تعليمه أصول حفظ الصحة .

على أن معظم هذه الأمور لا يمكن تأمينها إلا إذا أمكننا زيادة دخل الفرد الحقيقي وعلمناه وأرشدناه ، أما ماء الشرب النقي فإن لدى مديرية الري مشروعا ضخماً تقدر تكاليفه بملايين الليرات لحفر آبار ارتوازية في جميع القرى العطشى التي تشرب من مياه الأمطار . أما بشأن القرى التي تشرب مياه الأنهار فمشاريع تصفية المياه في طريق التنفيذ وتتحمل موازنة الدولة معظم تكاليف هذه المشاريع .

توفير التسلية والترفيه لأبناء الريف في أوقات فراغهم

يتمتع أبناء المدن بمختلف أنواع المسليات في أوقات فراغهم . وقد توفرت لهم جميع الممتعات من مكتبات وأندية رياضية ودور للهو وجمعيات اجتماعية وموسيقية ومعارض وأعياد وغيرها . أما في الريف فالفلاحون محرومون من كل ذلك وهم يقضون معظم أوقاتهم في عملهم المرهق المتواصل . وإذا تفرغوا وخاصة وقت الشتاء (فصل الراحة) وآخر الحصاد أو بين فترات مواسم العمل فإنه يوصل إلى المدينة إن وجد لديه وفراً من المال وإلا فإنه يقبع في بيته أو في قريته .

ومجال توفير التسلية للفلاحين وترفيههم واسع إذا أخذنا بعين الاعتبار الاقتراحات السابقة الخاصة بالمدارس الريفية ومصالح الإرشاد وما سنقترحه بشأن مؤسسات اجتماعية أخرى يمكنها التعاون معنا في رفع مستوى المعيشة في الريف . أما فرص التسلية في القرية فهي :

١ — إنشاء مكتبة للقرية توضع في النادي الذي سيخصص لأبناء القرية ويلحق عادة بالمدرسة الريفية ويشرف عليها المعلم الريفي . يجب أن تضم هذه المكتبة مجموعة من الكتب المفيدة والمسلية على حد سواء من قصص وكتب أدبية ونشرات وكتب زراعية صحية وثقافية وغيرها . وعندما تتحسن طرق المواصلات بين مختلف أنحاء البلاد فإن مكتبة متنقلة لكل منطقة أو محافظة تكون أجدى وأحسن .

٢ — إنشاء ناد للكبار من أبناء القرية تحت إشراف معلم القرية تضم أنواع الرياضة من كرة طائرة وكرة طاولة ومصارعة وسباق وغيرها وتزويد هذا النادي بما يحتاجه من معدات وتشجيع المباريات بين أندية مختلف القرى .

٣ — إعداد برنامج صحي لعرض أفلام في مواضيع اجتماعية وثقافية وموسيقية وفنية بصورة دورية على مختلف القرى وفي فصول السنة التي يقل فيها عمل الفلاح . ويوضع هذا البرنامج بالاتفاق مع المرشد الزراعي والصحي ومعلم الزراعة .

٤ — تجهيز النادي بمذياع لاقط للاستماع إلى برامج محطات الإذاعة وخاصة مايخص الريف .

٥ — الاستعانة بمديرية الإذاعة لنشر برنامج خاص بالريف تنوع مواضيعه بما يسد حاجات أبناء القرى .

٦ — تجهيز المدرسة الريفية للبنات بمذياع ومكتبة أيضا ومعارض لتدبير المنزل والخياطة وشغل الإبرة وغيرها

٧ — إقامة حدائق عامة في القرى تشترك في إنشائها الحكومة والأفراد وتكون مناسبة لظروف القرية .

٨ — إقامت معارض دورية وصحية في مناطق مختلفة ودعوة الفلاحين والمزارعين إليها .

٩ — تنظيم رحلات زراعية وسياحية لزيارة المنشئات العامة فى المدن والمزارع النموذجية فى مختلف المناطق السورية والتعرف على أوجه الحضارة والرقى فى البلاد والتعارف مع بقية المواطنين .

١٠ — تأليف جمعيات للزارعين ذات أهداف خاصة للتداول فى أمورهم ومشاكلهم والسهر على مصالحهم كجمعية مزارعى الزيتون وجمعية منتجى الحبوب وجمعية التفاح وجمعية مربى النحل وجمعية مربى الأغنام وجمعية أصدقاء الشجرة ، وجمعية حفظ الطبيعة وغيرها ، وذلك تحت إشراف معلم القرية .

١١ — إنشاء جمعيات للبر والإحسان ومساعدة الضعيف وجمع التبرعات لمساعدته .

١٢ — إنشاء الجمعيات التعاونية للإنتاج والتسديد والتسليف وغيرها لما لهذه الجمعيات من أثر فعال فى زيادة الإنتاج وجمع شمل المزارعين والفلاحين .

١٣ — إنشاء أندية لمزارعى المستقبل من طلاب المدرسة الريفية وتسليتهم بمشاريع زراعية صغيرة ليتمرنوا على تعهد الأعمال الزراعية فى المستقبل والاعتماد على النفس وكسب المال وتقدير قيمة الزراعة والأرض الطيبة وبالتالى توجيهه نحو قريته وتحبيبه لها .

١٤ — إنشاء جمعيات لأمهات المستقبل من تلميذات المدرسة الريفية وتعليمهن تدبير المنزل والصناعات الريفية المنزلية وغيرها من مستلزمات تعهد المنزل فى مستقبلهن .

١٥ — وأخيراً فإن إقامة أعياد فى مناسبات مختلفة لها شأن كبير فى الترفية عن أبناء الريف كعيد الحصاد وعيد جنى القطن وعيد قطاف الزيتون فتوزع الجوائز فيها على أشجعهم وأنشطهم وأكثرهم كفاءة .

الضمان الاجتماعى

لقد سبقت الشقيقة مصر بقية الدول العربية فى الشرق الأوسط فى تشريع للضمان الاجتماعى لمساعدة العاجزين عن كسب معيشتهم بسبب المرض أو الشيخوخة أو اليتم أو الترمل . والواجب الإنسانى والوطنى يدعو المجتمع إلى مساعدة أبنائه هؤلاء . ولعل الصعوبة التى تعترض مثل هذا المشروع الإنسانى القيم هى ضآلة موارد البلاد . وعندما تنفذ جميع الإصلاحات التى اقترحناها من تنمية للثروة الزراعية وعدل فى توزيعها ورعاية صحية وتعليم ستجد الدولة حينئذ وفراً كافياً لإقراره ولا أظن ذلك بعيداً .

المؤسسات التى يجب أن تتعهد الرعاية الاجتماعية

للفلاحين والمزارعين فى الريف

مما تقدم ظهر لنا أن المؤسسات الهامة التى يجب أن تتعهد الرعاية الاجتماعية فى الريف هى :

١ — المدرسة الريفية للبنين والبنات .

٢ — المدرسة الزراعية .

٣ — المحليون من زراعيين وصحيين .

٤ — الجمعيات التعاونية وجمعيات المزارعين .

ونود أن نزيد هنا أن فى البلاد مؤسسات عامة أخرى تستطيع المساهمة فى هذه الغاية النبيلة وهى :

١ — الغرف الزراعية

٢ — المراكز الزراعية .

٣ — المراكز الاجتماعية

أما الغرف الزراعية فهى مؤسسات ذات شخصية معنوية موجودة فى البلاد وفى مركز كل محافظة ، وهى أشبه بجمعية للزارعين ينتسبون إليها لتدافع عن حقوقهم أمام المصالح الحكومية وهى مؤسسات استشارية ترجع إليها دوائر الدولة ومصالحها للاستنارة برأيها عند فرض خبرة أو القيام بأى مشروع له علاقة بالمزارعين .

والغرف بوضعها الحاضر ونشاطها المحدود عقيمة لاحدود لها . على أنه بالإمكان تعديل نظامها لتقوم بوظيفة الزراعى ولتمويل مشاريع القرية الاجتماعية والزراعية التى تعود بالفائدة على الريف وعلى أعضاء الغرف أنفسهم وللغرف الزراعية مورد ثابت من الدولة وهى نسبة مئوية محدودة من ضريبة الإنتاج الزراعى .

وفى البلاد مراكز زراعية مبعثرة بين جميع أنحاء المحافظات وعددها لايقل عن /١٥/ مركزاً وهى تابعة لوزارة الزراعة .

تقوم هذه المراكز بتجارب زراعية كما تقوم بمهمة إرشادية قيمة وهى توزيع غراس الأشجار المثمرة المطعمة بأصناف زهيدة على المزارعين والفلاحين وتوزيع دجاج محسن وتعليم القرى المجاورة تربية النحل والعناية بالمزروعات ووقايتها من الحشرات وهى تحتاج إلى قليل من العناية وإلى بعض التجهيزات لتساهم فى برنامج الرعاية الاجتماعية لأبناء الريف .

ولقد بدأت منذ أمد يعيد بعض البلاد العربية بتجربة المراكز الاجتماعية وهى ولاشك أهم المؤسسات التى يجب الاعتماد عليها فى هذا المضمار وإننى لا أرى هنا ضرورة لتعريف المركز وبيان أغراضه ووظائفه وتنظيمه فالجميع يعرف عنه الشىء الكثير إنما الذى أريد أن أذكره هنا أن عقبات مالية وفنيه عديدة تجعل نجاح المراكز الاجتماعية صعبة فى ظروفنا الحالية ولابد من التغلب على عقبات كثيرة قبل البدء فى إنشاء مثل هذه المراكز الاجتماعية فإذا بدأنا بمركز اجتماعى واحد فى كل محافظة وزودناه بجميع مايحتاج إليه من أبنية وأجهزة وأراض وموظفين فنيين أكفاء ، توقعنا نجاحه تحققا من بلوغ الهدف من إنشائه . وسيمر زمن طويل ولا شك قبل أن نحصل على مركز اجتماعى مثالى ناجح .

تنسيق أعمال المؤسسات الاجتماعية فى الريف

لقد وجدنا أن مؤسسات عامة عديدة تقوم بالرعاية الاجتماعية للريف وهى تابعة لوزارات ومصالح مختلفة فى الدولة كوزارة المعارف والزراعه والصحة والشؤون الاجتماعية والأشغال العامة ، ولابد من اشتراك جميع هذه المصالح فى لجنة عليا لتنسيق أعمالها وتكييفها مع بعضها البعض بحيث تكون منسجمة وتضع برنامجاً عاماً شاملا لرفع مستوى الريف من جميع النواحى .

فلجنة وزارية من ممثلين عن إدارات التعليم الريفى فى وزارة المعارف .

وعن إدارة الإرشاد الزراعى والتعاونى فى وزارة الزراعة .

وعن إدارة الإرشاد الصحى فى وزارة الصحة

وإدارة الشؤون الاجتماعية فى وزارة الاقتصاد الوطنى .

وإدارة الرى فى وزارة الأشغال العامة .

ضرورية للإشراف على إصلاح الريف وربما وجد من الضرورى فى المستقبل إنشاء لجان فرعية فى كل محافظة لتنفيذ البرنامج الذى وضعته اللجنة المركزية .

العقبات التى تعترض برنامجاً شاملا للرعاية الاجتماعية فى الريف

١ — لعل المال هو العقبة الرئيسية فى البرنامج المقترح . فبلادنا زراعية ومواردنا محدودة وفلاحنا فقير وغالباً لايستطيع المساهمة كثيراً فى مشاريعنا التى ذكرناها وكلها تحتاج إلى أموال ، فتجهيز المدارس الريفية وتوسيعها وزيادة عددها وإنشاء الأندية القروية وتجهيز المرشدين وإقامة المراكز الاجتماعية كلها بحاجة الى أموال .

والحل الوحيد لهذه العقبة هو توزيع البرنامج على عدد كبير من السنوات مبتدئين بمحافظة واحدة أو قضاء واحد ثم نتعداها الى أخرى عندما يتيسر لنا المال .

٢ — والعقبة الثانية هى فقدان الموظفين الفنيين الأكفاء من مرشدين محليين ومعلمين ريفيين واختصاصيين فى مختلف الشؤون لينالوا ثقة الفلاح المحافظ بطبعه ويستطيعون القيام بوظيفتهم الشاقة ، مثل هؤلاء الموظفين نادرون فى بلادنا فى الوقت الحاضر ولابد من إنشاء بعض المدارس الصحية وإقامة دورات تدريبية يدربون فى شؤون الإرشاد والتعليم الريفى وحبذا لو أقيمت مثل هذه الدورات تحت إشراف جامعة الدول العربية أسوة بالمنظمات الدولية الأخرى فجامعة الدول العربية والدول العربية أدرى بدائها ودوائها .

٣ — والعقبة الثالثة هى الروتين الحكومى وصعوبته وهى تتعلق بأعمال مختلف الوزارات وهى عقبة أعتقد أن كلا منا يشعر بها فى أعماله اليومية فى شرقنا العربى . أما مشاريع الرعاية الاجتماعية فلا تتحمل الصعوبات التى يضعها الروتين الحكومى ويجب ألا نعرقل ، لذلك فإن أى تنظيم فى هذا الشأن يجب أن يتحرر كثيراً من قيود الدولاب الحكومى .

٤ — وعقبة رابعة هى عقلية الفلاح المحافظ التى لاتتقبل التجديد ولا التغيير أبداً وهى ولا شك صعوبة تصادفنا كل يوم عندما نحاول إقناع الفلاح أو المزارع بمحسنات صنف من أصناف المحاصيل الزراعية الحديثة أو بمحسنات آلة زراعية جديدة أو بدواء لمقاومة مرض فى حيواناته فكيف إذا جئنا نغير بعض تقاليده البالية؟ طبعاً سنصطدم بضجره . عندئذ سنجد أن الطريقة المجدية فى مثل هذه الحالات هى العودة الى الطفل الغض الذى نستطيع أن نكيفه كيفما تريد مدرسته الريفية .

٥ — والعقبة الأخيرة هى تغيب المزارعين عن أراضيهم معظم أيام السنة ، ووجود أناس دخلاء على الزراعة والريف لا مصلحة لهم فى إصلاح الريف ورفع مستواه الاجتماعى .

ففى سوريا مزارعون يقطنون المدن ويملكون الأراضى الواسعة فى القرى وكثير منهم لايعرف أرضه ، ويدعون بالإنكليزية Absentee Landlord . أما الفلاح الشريك أو المستأجر الذى يشغل الأرض ويتصرف بها فلاتهمه تنمية المزرعة وزيادة إنتاجها وحسن إدارتها ومثل هذا المزارع مشكلة على من يود إصلاح الريف ، فلا بد من إيجاد تشريع يجبر صاحب الأرض على السكن فيها معظم أيام السنة .

وفى الريف أيضاً دخلاء على الزراعة هم جماعة من سكان المدينة يملكون أموالا ابتاعوا بها آلات زراعية ضخمة فى مناطق الزراعة الواسعة الحديثة الاستثمار ليأخذوا أكبر الربح بأسرع فرصة ضاربين عرض الحائط بأهمية الدورة الزراعية وتدهور التربة وغيرها من الضرورات الفنية التى تدعو إلى تبادل المحصولات على مر السنين فى الأرض الواحدة ، مثل هؤلاء وهم كثيرون فى بعض مناطقنا ، لا مصلحة لهم فى مساعدة اى مشروع يدعو إلى رعاية أبناء الذين يستغلونهم مادياً أو معنوياً ولابد من إيجاد مختلف السبل لتخليص الريف السورى من أمثالهم .

إن الرعاية الاجتماعية المزارعين والفلاحين فى الريف السورى العزيز تدعونا إلى زيادة دخل الفلاح الحقيق بالطرق التى اقترحناها وإعطائه قسطاً من التعليم الذى يناسبه ويلائمه ويسد حاجاته ، ونسعى لإيجاد جميع الظروف ليتمتع بالصحة الجيدة والجسم السليم ، موفرين له وسائل التسلية والترفيه البريئة ، معتمدين فى الوصول إلى هذه الأهداف على جميع المؤسسات الاجتماعية والثقافية والصحية المتوفرة فى البلاد ، متخطين جميع الصعوبات التى لابد أن تعترضنا ، معتمدين على رغبة أكيدة وعزيمة صادقة فى إيجاد شعب سورى عربى قوى بعقيدته وروحه وسعيه إلى العمل الحر المنتج ، وبذلك نكون شعباً متحداً معززاً وفياً كريماً .

حفلة الاختتام

خطاب رئيس حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة

السيد أرشاد العبادى

وزير الشئون الاجتماعية (العراق)

حضرات السادة المحترمين :

يعتز أعضاء حلقة الدراسات الاجتماعية كل الاعتزاز برعاية صاحب الجلالة الملك المعظم السامية لهذ المؤتمر وإنى فى موقفى هذا وقد أنهت هذه الحلقة أعمالها ، أعبر نيابة عن حضرات السادة أعضاء وفود الجامعة العربية ودولها وكافة من ساهم فى تهيئة أبحاثها وتنظيم أعمالها ، ويشرفنى باسم هؤلاء جميعا أن أرفع لجلالته أسمى آيات الولاء والشكر على ما شمل هذه الحلقة من رعاية وتشجيع .

إن الأمم التى تطمح إلى مستقبل زاهر وبناء مجـــد عتيد هى التى تفهم حاضرها فهما صحيحا وتبنى خططها الإصلاحية على أسس علمية سليمة تتفق ومقومات حضارتها التى هى وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية ومصدر السعادة والرفاه .

درست هذه الحلقة أحوال السكان وأوضاع البدو والعشائر المتوطنة والعاملين فى الصناعة والزراعة ورسمت المناهج التى تؤمن من رفع مستوى الفرد وإنشاء مجتمع متضامن قوى يواكب سير المدنية الحاضرة ، وتقدمت بتوصيات مهمة لتحقيق هذا الهدف السامى .

كان المشتركون فى هـذه الحلقة مدفوعين بروح علمية وخبرة فنية فناقشوا المواضيع بحرية وصراحة فى عمل مستمر وقدم كل منهم ما حصل عليه فى سنوات طويلة من علم وخبرة مؤمنا بأنه يؤدى واجبا مقدسا نحو أمته ووطنه ، وقد اتسمت هذه الحلقة بروح التعاون الأخوى الوثيق بين الباحثين ، وبسمو الهدف ، فكانوا مظهراً لما تأمله الأمة من أبنائها فى التعاون على العمل فى مضمار الحياة العصرية . كما أثبت الباحثون أن تكوين الأمة يجب أن يستند على البحث العميق والاستقصاء الدقيق والعلم الصحيح دون الارتجال ، وإنه ليسرنى التنويه بهـذه الجهود العظيمة والإعراب عن استعداد وزارة الشئون الاجتماعية لدراسة التوصيات التى توصلت إليها الحلقة بكل ما تستحقه من عناية وتقدير والعمل على تنفيذها حسب الإمكانيات المتيسرة .

ولا يسعنى إلا أن أتقدم بالإعراب عن خالص امتنانى وعظيم شكرى لجهود معالى رئيس وفد الجامعة العربية وتقديرى لأعمال رؤساء وأعضاء وفود الدول العربية ولهيئة الأمم المتحدة وكافة من اشترك فى أعمالها من الوكالات المتخصصة والباحثين ، وأدعو الله أن يوفقنا جميعا لما فيه الخير والصلاح .

خطاب رئيس وفد جامعة الدول العربية

السيد محمد حسن العشماوى

سيدى حضرة صاحب المعالى رئيس الحلقة :

سيداتى ، سادتى :

لقد كتب الله لهذه الحلقة — التى نختتم أعمالها اليوم — التوفيق فى كل خطوة خطتها نحو أهدافها فى دراسة أهم المشكلات الاجتماعية التى تشغل البال فى محيط التنمية الزراعية والصناعية وتم فيها التعاون الوثيق وتبادل الخبرة والمعرفة على أساس من العلم الصحيح بوجوه هذه المشكلات ووسائل حلها حلا يتفق مع ظروفنا ويكفل فى الوقت نفسه اضطراد نشاطنا الإنتاجى نحو غاياته العليا فى الارتفاع بمستوى الشعوب العربية فى ريفها وحضرها وفى مناطق استقرار قبائلها وعشائرها ومواطن استنباط الثروة الطبيعية ، وتم فيها التعاون بين الحكومة المضيفة وبين من تفضلت واستضافتهم من الوفود والخبراء والمراقبين على الدراسة المتصلة بوضع منهاج يكفل بلوغ هذه الغايات على وجه أشاع الثقة المتبادلة وكفل الروح الطيبة التى هى سند كل إصلاح وهيأ لها السبيل لتقوم على أساس علمى بعيد عن الارتجال ملائم بمقتضيات التطور متجاوب مع أوضاعنا عامل على تهذيب ما قد يعتورها من شذوذ مستهدف بناء مجتمع عربى سليم تقوم فيه الرعاية الحقة بجانب قوى الإنتاج المثمر فيتساندان على تنشئة المواطن العربى الصالح قوة وروحا وثقافة ، محقق لما نطمع فيه جميعاً من النهوض بالمستوى الاقتصادى والاجتماعى للشعوب العربية ، منسق للجهود التى تبذل فى هذا السبيل ، فتقوم النهضة الاقتصادية فى ميدانى الصناعة والزراعة واستنباط الثروة الطبيعية جنباً لجنب مع الرعاية الاجتماعية والخدمات العامة التى يجب أن تقدم للأيدى العاملة ، فتتقارب المستويات وتنمحى آثار التخلف ويسود المجتمعات العربية روح التضامن الحق والتعاون على خيرها جميعاً .

ولقد كان من الطبيعى أن يتحقق التوفيق لهذه الحلقة بما هيء لها من أسباب سواء من حيث اختيار موضوعها من بين المواضيع الكبرى التى تشغل المحيط العربى فى الوقت الحاضر والتى تؤثر تأثيراً بعيد المدى فى تطور نهضته أو من حيث استكمال الدراسات التمهيدية المتنوعة التى تناولت أهم تفريعاته ، أو من حيث ذلك الحشد الكبير من صفوة العلماء والخبراء الذين ظفرت بهم فتعاونوا بعلمهم وخبرتهم وإخلاصهم للعلم والوطن على النهوض بشعوبهم إلى مستوى لائق من العزة والكرامة ، أو من حيث المعونة القيمة التى لقيتها من الهيئات الدولية المتخصصة على وجه لم تظفر به حلقة قبلها ، أو من حيث الرعاية السامية التى شملتها من جلالة الجالس على عرش العراق فأشاعت فى جوانبها النشاط والثقة ، أو من حيث الجهود الجبارة التى قام بها رجال وزارة الشئون الاجتماعية ومن استعانت بهم فى إنجاز أعمالها واستكمال بحوثها ، أو من حيث اهتمام الصحافة والرأى العام ببحوثها وتوصياتها ومتابعتها وتقديرها حق قدرها لجاءت هذه الفترة التى قضاها أعضاء الحلقة فى البحث والمناقشة والمحاضرة والتقرير مليئة بألوان من النشاط الفكرى والبحث العلمى كاشفة عما فى محيط الشعوب العربية من كفايات تحمل الإيمان العميق بقضايا الإصلاح وتعمل جاهدة لرأب الصدع وتدارك الماضى والسعى الحثيث لبلوغ الغاية .

سيدى الرئيس :

سيداتى وسادتى :

كان من أثر هذه الجهود مجتمعة ومتعاونة أن جاءت توصيات هذه الحلقة ببرنامج كامل للرعاية الاجتماعية فى محيط الحضر والريف ومناطق التوطين ومنابت الثروة الطبيعية حتى تحقق هذه الرعاية سبل الاستقرار والتنظيم وتيسر وسائل التعريف بها وتقوى الإيمان بضرورتها وضرورة العمل على توفيرها وتذليل كل عقبة تقوم فى سبيلها مستهدفة خير الوطن العربى الأكبر مدركة ظروف كل دولة وما قد يعوزها من وسائل لاستكمال هذه الرعاية ووضع مشروعاتها موضع التنفيذ متعاونة فيما بينها على تحقيق هذا الهدف فى إصرار وحزم وثقة .

سيدى الرئيس :

سيداتى وسادتى :

إن من الحق على فى ختام هذه الحلقة أن أتقدم بعميق الشكر لكل من عاون على نجاحها وبعظيم التقدير للجهود الجبارة التى بذلت فى تحقيق هذه الغاية ، وأن أعلن باسم الأمانة العامة لجامعة الدول العربية اعتزازها بما وضعته على عاتقها بعض توصيات هذه الحلقة من أعباء تقتضيها دراسة وجهادا وتدعيما لجهازها الفنى والإدارى حتى تستطيع النهوض بهذه التكاليف كما عملت على المساهمة فى التحضير لهذه الحلقة فيتحقق دورها فى تحمل مهمة التنسيق لهذه الجهود والنهوض برسالتها فيها على وجه يكفل كمال التعاون بين الدول العربية فى مشروعات الرعاية الاجتماعية دراسة وإعدادا وتنفيذاً .

سيدى الرئيس :

سيداتى وسادتى :

إن الدول العربية قد حزمت أمرها وجمعت كلمتها وعقدت العزم على الإصلاح وأخذت بأسبابه فاستقام أمامها الطريق ووضحت الخطة واستبان الهدف وشعرت بقوتها تستند إلى مقوماتها المعنوية والبشرية والمادية فعليها أن تحث الخطى نحو التنفيذ وتضاعف الجهد فى هذا السبيل دون تباطؤ أو توقف فعناية الله ترعاها وماضيها المجيد يرقبها ويحفزها وحاضرها يبشر بالآمال المعقودة بنواصيها والمستقبل يدعوها للمضى فى سبيل خيرها وعزمها وقوتها ومنعتها .

وإنى أسأل الله العلى الكريم أن يسدد خطانا ويوثق أواصر الوحدة بيننا ويجمع قلوبنا على خير الوطن العربى الأكبر إنه نعم المولى ونعم النصير .

خطاب رئيس وفد المملكة الأردنية الهاشمية

الدكتور ناظم الشرابي

سيدى الرئيس . . . سيداتى . . . سادتى .

إننا نجتمع اليوم إيذانا بانتهاء الحلقة الرابعة للدراسات الاجتماعية فى هذا البلد الكريم ولنعبر عن شكرنا لما أحاطنا به العراق الشقيق من كرم وحسن ضيافة وأخوة تركت فى أنفسنا أطيب المشاعر . ولكننا نعلم بأن عملنا لايتم فى هذا اليوم فإن الدراسة المتواصلة والأبحاث التى ركزنا فيها جهودنا خلال الأسبوعين السابقين كانت الأساس التى قامت عليه توصياتنا التى سترفع إلى الحكومات العربية لتنظر فيها بغية وضعها موضع التنفيذ على صورة تتناسب مع أوضاعها المحلية وظروفها الخاصة وتتفق مع ضرورات التطور والتحسن . ولهذا السبب فإن على رجال الأمانة فى جامعتنا جامعة الدول العربية من مسئوليات التحضير والاتصال والمتابعة مما لا يتم فى وقت قصير . وإن علينا نحن أعضاء الوفود الحكومية مسئولية متابعة حمل الرسالة وواجب عرض النتائج على حكوماتنا والعمل على تطبيقها ذاكرين أن الكثيرين منا يعملون فى الدوائر الحكومية صاحبة الشأن . وهناك مسئولية عامة يتحملها كل من اشترك فى هذه الحلقة أو اطلع على أبحاثها ودراساتها ولايحدد هذه المسئولية إلا مقدار مايتولد لديه من اقتناع بصفة توصياتنا وطبيعة مركزه وظروفه المؤاتية أو المانعة .

وليس من الصواب أن يقتصر قياس نجاح هذه الحلقة أو غيرها على مدى ما يوضع من توصياتها موضع التنفيذ فى الأقطار العربية المختلفة . فالحلقة فى حد ذاتها مؤتمر للدراسات والبحث والتقصى فى نواح معينة من نواحى حياتنا الاجتماعية فى الوطن العربى والنظم والمؤسسات والمبادىء التى تقوم عليها ووضع التوصيات العملية التى تستند إلى العلم والواقع والمعقول . والحكم للحلقة أو عليها إنما يكون على هذا الأساس أما التنفيذ فأمر يعود إلى جهود جامعة الدول العربية وأمانتها ويعود بشكل مباشر إلى كل دولة عربية هى صاحبة الشأن الأول فيه ضمن إطار من المصالح والواجبات المشتركة فيما بينها . ومهما قيل فى فوائد حلقتنا الاجتماعية فإنها وسيلة ذات أثر للدراسات وتبادل المعلومات ووجهات النظر والاختبار بين أصحاب الاختصاص من الأقطار العربية تجمعها حدود وطن واحد . وهى لنا فرصة لأن نطلع على الخبرة والنظم التى ينقلها إلينا ممثلو منظمات هيئة الأمم المتحدة المشتركون معنا . وهم بذلك يضيفون لونا دوليا متنوعا إلى ما عندنا ويجعلون فى إمكاننا قياس ماوصلنا إليه من رأى أو تطور بالنسبة لما وصل إليه غيرنا فيساعدنا القياس على ثقه لاتصل بنا إلى حد الاعتداد والجمود ويمنع عنا التشكك المقيت فى إمكانياتنا وكفايتنا . ونحن لاشك لدينا بأن حلقة الدراسات الاجتماعية وما تنتجه من فرصة تبادل المعرفة والاتصالات العديدة وإقرار النتائج والتوصيات لها من الأثر فى تطور نظمنا الاجتماعية والمؤسسات والخدمات المرتبطة بها أكثر مما تبدو للوهلة الأولى . وإننا لنرجو للحلقات المقبلة النجاح ضمن نطاق من وضوح موضوع الدراسة وضوحا يقترن بالقبول العام والفائدة العلمية وكذلك بتوزيع الاختصاص والعمل توزيعا مقررا يضمن التناسب وحسن الإنتاج . وإننا إذ نستأذن فى العودة إلى الأردن نعبر عن صادق شكرنا لما أغدق علينا من كرم الضيافة والحفاوة ونقدم تقديرنا وامتناننا لإخواننا الذين ساهموا فى إدارة هذه الحلقة واشتركوا فى أعمالها .

سيدى الرئيس

إننا منحنا شرفا عظيما عندما تفضل صاحب الجلالة ملك العراق المعظم فوضع هذه الحلقة تحت رعايته وإننا لندعو الله أن يمد فى عمر المليك وأن يكون عهده عهد تقدم وسعادة للشعب العراقى الكريم .

خطاب رئيس وفد الجمهورية السورية

الدكتور إحسان جوخدار

سيدى الرئيس :

سيداتى وسادتى :

أقف بينكم اليوم بعد مضى أسبوعين على لقائنا الأول فى افتتاح حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة فى بغداد أقف والشكر يملأ صدرى :

هو شكر لله على أنه كلأ بعنايته ورعايته حلقتنا هذه فرشد خطانا إلى الهدى وجمع كلمتنا على الخير فأتت توصياتنا تجاوبا عميقا مع رغبات شعوبنا وصدى صادقا لما نريده لها من حسن البقاء ورغد العيش فى مجتمع الناس فيه سواسية فى ترتيب الواجب وفى توزيع الحقوق : قويهم لضعيفهم سنـــد وصحيحهم لعليلهم راع وعالمهم لجاهلهم مرشد .

وشكر آخر فاضت به نفسى فأفصح عنه لسانى وهزنى واجب العرفان والوفاء لأن أبجله عميقا صادقا لصاحب الجلالة مليك العراق المعظم ولحكومته الرشيدة على ما هيأته لهذه الحلقة وأعضائها من الرعاية السامية والإمكانيات الواسعة التى كفلت لها شرائط النجاح ، هذا النجاح الذى ظهر أثره واضحا فى توصياتنا بل وفى قلوبنا التى سوف تغادركم وهى طافحة بالشكر عامرة بالود نزاعة إلى تكرار اللقاء .

وأخيرا إليك يا بغداد — يا قلب عروبتنا النابض ورمز أمجادنا التالدة — إليك وإلى شعبك الشقيق الحبيب نزف تحية الوداع . وداع اللقاء الذى سنلتف فيه حول العلم الواحد والمجد الواحد لنبنى الوطن الواحد ونساهم فى أداء رسالة الخير والتقدم فى العالم ولا غرو فى ذلك .

فمنا الوليد ومنا الرشيد فلم لا نسود ولم لا نشيد

خطاب رئيس وفد المملكة العربية السعودية

السيد عبد الله الخيال

سيدى معالى الرئيس

حضرات السادة والسيدات .

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

يسرنى أن أستهل كلمتى برفع أسمى عبارات الشكر إصالة عن نفسى ونيابة عن أعضاء وفد المملكة العربية السعودية إلى مقام حضرة صاحب الجلالة الملك فيصل الثانى المعظم لتفضله بشمول هذه الحلقة برعايته السامية . وأن أوجه بعد ذلك أبلغ عبارات الشكر إلى الحكومة العراقية الشقيقة التى تفضلت ودعت إلى هذه الحلقة فى بغداد عاصمة الحضارة الإسلامية فى أزهى عصورها .

أننا لنقدر للحكومة العراقية الكريمة الحفاوة التى أحاطت بها أعضاء الوفود مدة إقامتهم . كما نقدر لها ماقامت به من الجهود والخدمات سواء فى سبيل إنجاح أعمال هذه الحلقة أو فى سبيل تسهيل مهمة أعضاء الوفود .

لقد كانت أعمال هذه الحلقة مدعاة للفخر والإعجاب . فلقد كانت روح التعاون مسيطرة على جو الاجتماعات الخاصة والعامة خلال الأسبوعين الماضيين . وكان جميع الذين اشتركوا فى أعمالها من رؤساء وأعضاء الوفود والخبراء والمستشارين والباحثين الاجتماعيين يتسابقون إلى تقديم ثمار أفكارهم وخلاصة تجاربهم ليستخرج منها دستور للرعاية الاجتماعية المتصلة بالتنمية الزراعية والصناعية فى البلاد العربية . وأنا مطمئن إلى أن هذا الدستور قد وضعت قواعده الأساسية فى الاقتراحات والتوصيات التى انتهت إليها أعمال هذه الحلقة وأرجو أن تقوم كل دولة عربية بتبنى ماجاء فى هذه التوصيات كل على حسب إمكانياتها وظروفها .

وإن كان لى من كلمة أخرى أريد قولها فهى كلمة تقدير أوجهها إلى كل من معالى السيد محمد حسن العشماوى رئيس وفد الجامعة العربية وسعادة الدكتور سليمان حزين مدير الحلقة المنتدب من قبل هيئة الأمم المتحدة وإلى كل من سعادة الدكتور عبد الجبار الريزهلى مدير الخدمات الاجتماعية العام وضابط الاتصال وحضرة الأستاذ إمام عبد المجيد مدير إدار الشئون الاجتماعية فى الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمستر أرنست كريك السكرتير التنفيذى للحلقة فلقد قام هؤلاء السادة الأفاضل بجهود عظيمة ومضنية فى سبيل إدارة شئون الحلقة وتنظيمها وتوجيهها والمشاركة فى بحوثها حتى أثمرت جهودهم هذا النجاح الذى ساير أعمال الحلقة منذ بدايتها حتى نهايتها .

أيها السادة والسيدات .

يسرنى قبل أن أختم كلمتى هذه أن أعلن لحضراتكم بأن حضرة صاحب الجلالة الملك سعود بن عبد العزيز آل سعود المعظم قد تفضل فشمل برعايته السامية حلقة الدراسات الاجتماعية الخاصة التى سوف تعقد اجتماعاتها فى جدة فى المملكة العربية السعوديه فى عام ١٣٧٥ هجرية الموافق لعام ١٩٥٦ ميلادية إن شاء الله والسلام عيلكم ورحمة الله وبركاته

خطاب رئيس وفد جمهورية لبنان

السيد خليل عساف

يسرني باسم لبنان أن أكرر شكري للحكومة العراقية الموقرة التي تفضلت فأولت هذه الحلقة عناية خاصة بما قدمته من وسائل إظهارها ونجاحها وما أسبغت عليها من رعاية عربية سخية مضيافة كان لها أثرها العميق في نفوسنا منوها بالجهود الطيبة التي بذلتها الجامعة العربية وإدارة الشئون الاجتماعية فيها ، هذه الجهود التي بتضافرها مع خبرة الإخصائيين من مختلف الهيئات كانت خير معوان لنا في تحقيق أهدافها .

وإنني كجميع زملائي سأحتفظ بذكريات هذا الجو العاطر من التعارف العربي العلمي الذي سيظل أبداً ركنا في صرح نهضتنا الاجتماعية الحديثة ، وتوصيات هذه الحلقة التي جاءت نتيجة دراسات عميقة واختبارات دقيقة ستكون رائدنا في تطبيق مناهج الرعاية الاجتماعية في شتى ميادينها .

إن هذه التوصيات جاءت لتدعم الشخصية الإنسانية في مجتمعنا فإذا أردنا أن يتبوأ هذا المجتمع مركزه اللائق بين المجتمعات الجديرة بالحياة فعلينا أن نعمل فورا إلى تنمية تلك الشخصية وبهذا وحده نستطيع أن نساهم مساهمة إيجابية فعلية في خلق مدنية جديدة وإنسانية جديدة .

فلنعمل إذن على تنمية استثمار مواردنا الطبيعية ولنوطد دعائم اقتصادنا ولنستكمل من تشريعاتنا الاجتماعية متمشين مع روح هذا العصر مسايرين سنة التطور الصاعد متكلين على الله وعلى أنفسنا لكل ما فيه خير بلادنا ورقي أمتنا .

خطاب مندوب المملكة المتوكلية اليمنية

القاضى إسماعيل الجرافى

سيدى الرئيس.. أيها السادة :

لقد انقضت الدورة الرابعة لحلقة الدراسات الاجتماعية بعد أن درست مجموعة من المواضيع الهامة التى هى ضرورة من ضروريات الحياة لمجموعة كبيرة من الناس ، فرعاية القبائل والعشائر والاهتمام بشئون العمال وتصنيع الريف وغير ذلك مما درسته الحلقة من أعمال لها أهميتها فى الإنعاش الاجتماعى، وقد خرجت هذه الحلقة بتوصيات نرجو أن تكون لها نتائج عملية طيبة ، كما نرجو أن نستطيع الوصول إلى عقول وقلوب هؤلاء الذين اجتمعنا لندرس معا كلهم ليساهموا مساهمة فعالة فى هذا المضمار أو بالأحرى ليتحملوا العبء الأكبر، ولا بد أن نسمعهم أصواتنا عن طريق مختلف الوسائل الفعالة. وقد امتازت هذه الدورة باشتراك مجموعة كبيرة من المهتمين بالشئون الاجتماعية .

وإننى إذ أتقدم بالشكر للحكومة العراقية ووزارة الشئون الاجتماعية على كرم ضيافتها وحسن تبنيها لهذه الدورة أشكر الذين ساهموا فى الإشراف على إدارة هذه الحلقة وفى مقدمتهم مدير الحلقة ورئيس وفد الجامعة العربية وكذلك السكرتارية والموظفين لما بذلوه من جهود مضنية.

والسلام عليكم ورحمة الله .

خطاب مندوب المملكة الليبية المتحدة

السيد محمد على المريمى

سيدى الرئيس :

سيداتى وسادتى :

لم يكن جدول أعمال هذه الحلقة الدراسية الرابعة إلا تعبيراً لفكرة آمنت بها الحكومات العربية وكل فرد فى العالم العربى وهى أن أى إصلاح شامل يجب أن تكون التنمية الاقتصادية فيه مرتبطة بتقديم الرعاية الاجتماعية وتوزيع خيرات مشاريع التنمية على أكبر قسم ممكن من الأفراد ، وأن هذا هو السبيل لوضع أسس متينة لنهضة عربية مكتملة العناصر .

ولقد اجتمعنا للتفتيش على أصلح الطرق وأفضل الوسائل وتناولنا بالدرس أبحاثا قيمة تقدمت بها نخبة مختارة من الخبراء العرب والدوليين فى ميادين الرعاية الاجتماعية وعرض كل منا ظروف بلده ونوع المشاكل التى تعانيها والوسائل التى لجأت إليها لعلاج هذه المشاكل ، وتناقشنا حول موضوع توحيد هذه الطرق حتى يسهل تضافر الجهود وتوحيدها بين البلاد العربية وعرضت وجهات النظر حول هذا الموضوع ولقد جاء الوقت الذى امتزجت فيه هذه الآراء وانصهرت لتتبلور على شكل توصيات .

لقد انتهينا إلى الاتفاق على الوسائل التى تساعدنا على تحقيق هذه التنمية الاقتصادية وهذا الإصلاح الاجتماعى وسنرى نتائج أعمال هذه الحلقة فى المستقبل عندما تبدأ اقتصادياتنا فى التحسن وعندما ينكمش ظل الجهل والمرض والفقر فى بلادنا ويضعف سلطانهم .

ولا أقول بأن هذا سيتم فى القريب العاجل أو أن المهمة ستكون سهلة بل لا بد لنا من بذل الجهود والتضحيات ولا بد لنا من أن نتعاون حتى نصل وأن نعود إلى الاجتماع فى حلقات دراسية أخرى ليقدم كل منا نتائج تطبيق هذه التوصيات فى بلده ويعرض الصعوبات التى صادفت والنواقص التى أظهرتها التجربة .

إن عجلة الإصلاح إذا ما وضح الهدف واختيرت الطريق لا تلبث أن تسير متسارعة محطمة فى طريقها كل عقبة وكل حاجز . ولا شك بأن فى وضوح أهدافنا ووحدة وسائلنا وإيماننا بمبادئنا وثقتنا بأنفسنا وتضافر جهودنا وتعاوننا خير موجه وأحسن مشجع وأثمن معين للوصول إلى الأهداف .

ولقد أتاحت لنا هذه الحلقة فرصة ثمينة للتعرف على هذا البلد الشقيق وحمى النهضة التى تسرى بين جنباته ، والمشاريع الجارية فى مختلف الميادين والتى نامل لها كل نجاح وتوفيق ، ولقد تعرفنا على إخواننا العراقيين ورقة

شمائلهم ولطف معشرهم وكرمهم ودماثة أخلاقهم حتى نجحوا فى أن ينسوننا أهلينا وأصدقاءنا فأصبحنا نشعر عند اقتراب ساعة فراقهم كما لو كنا سنترك أهلنا وبلدنا لنسافر إلى بلد غريب . ولعل فى هذا أقل ما يمكن أن يقدم لهم من شكر إذا ما كان الشكر ممكنا وإذا كان التعبير عن جميع الانطباعات التى تركوها فى أنفسنا متيسرة ،

وختاما أقول إن النجاح التام الذى لافته أعمال هذه الحلقة خير شكر لأولئك الذين نظموها وساهموا فى إعداد أبحاثها أو اشتركوا فى مناقشاتها ووضع توصياتها ، وأن فى هذا النجاح أفضل وسيلة لشحذ هممنا ولمتابعة الطريق الذى نسير فيه ومبعثا لتفاؤلنا وإيماننا بأننا سنصل إن شاء الله إلى أهدافنا وإلى تحقيق أمانينا فى ميدان الإصلاح الاجتماعى ، والسلام عليكم .

خطاب رئيس وفد جمهورية مصر

السيد محمد فؤاد جلال

أيها السادة والسيدات :

عند ما اجتمعنا فى هذه القاعة منذ أسبوعين كان يملأنا العزم ويحدونا الأمل فى أن نصل بهذه الحلقة إلى غايتها وإننا إذ نلتقى اليوم فإنما نلتقى مستبشرين بما بذلنا من جهد وما أتممنا من عمل ، وآن لنا أن نتساءل هل بلغنا بالحلقة إلى تمام غايتها وحققنا ما كنا قد عقدنا عليه العزم من أهدافها؟

فإذا كانت الغاية من الحلقة أيها السادة أن نتعارف وأن تتوثق بيننا علاقات المودة والأخوة وأن نمارس العمل المشترك فى سبيل غاية واحدة نهدف إليها جميعا فقد بلغنا القصد وزيادة .

وإذا كانت الغاية من الحلقة أن نبحث ما تواجهه البلاد العربية من مشكلات اجتماعية فنصورها ونشخصها ونصف لها الدواء فلا نعدو الصواب إذا قلنا أن الحلقة حققت غايتها هذه على أكمل وجه وأوفى سبيل .

وإذا كانت الغاية من الحلقة أن ننير السبيل للمشتغلين بالشئون الاجتماعية فى البلاد العربية ونوضح معالم الطريق فإننا أيها السادة قد قمنا بما ينتظر منا وساهمنا بجهدنا فى تحقيق هذه الغاية .

وإذا كانت الغاية أن نقدم للبلاد العربية توصيات فى تلك المسائل التى وكلت إلينا دراستها فقد قدمنا من التوصيات فى كل باب ما هو جدير بكل تقدير وأهل لكل عناية .

إذا كانت هذه غايات الحلقة أيها السادة فإن لنا أن نطمئن وأن نطمئن أصدقاءنا فقد قمنا بما كلفتنا به بلادنا فاجتمع العراقى واليمنى والليبى والسعودى والسورى واللبنانى والأردنى والمصرى فى كل لجنة وفى كل بحث فتدارسوا وتذاكروا وعملوا معا كرجل واحد حتى خرجت توصيات لا تنسب واحدة منها لواحد منهم وإنما تنسب جميعها إليهم جميعا وذلك لأنها نتيجة مشاركتهم جميعا فى الدراسة والتفكير وتشخيص الداء ووصف الدواء .

ولكن غاية الحلقة أيها السادة لا تقف عند ذلك ، لأن مهمتنا هنا ليست إلا شهيدا لما يجب أن نقوم به كل فى بلده عند ما يعود إليه . علينا أيها السادة أن نحمل رسالة هذه الحلقة كل إلى بلده . علينا أن نحمل الرسالة المشتركة التى وضعناها معا ثم نتعهدها حتى يتحول الأمل إلى عمل وتصبح التمنيات حقائق واقعة فى حياة شعوبنا التى آمنا بعد الله بها ووهبناها خلاصة جهدنا وتفكيرنا .

أيها السادة : إن التوصيات لا تعنى شيئاً إذا كانت هى نهاية المطاف ، وإنما يجب أن تتحول هذه التوصيات إلى برامج ترسم وتنفذ وبذلك وحده تكون الحلقة قد حققت أهدافها ونكون قد أدينا الأمانة وحملنا الرسالة المشتركة .

أيها السادة :

إننا سنذكر هذه الأيام الجميلة المليئة التى قضيناها معا سنذكر ما بذلنا من جهد وما لاقينا من ترحاب وما وجدنا من كرم ، ولكننا سنذكر دائماً أننا عملنا معا وفكرنا معا وتذاكرنا معا .

وإذا أردنا أيها السادة أن نوجه الشكر إلى أحد فما ندرى من نشكر ، أنشكر العراق الشقيقة العزيزة الكريمة التى استضافتنا وأظهرت لنا من كرمها ألواناً رائعة وأشعرتنا أننا كل فى بلده وبين أهله وأصحابه ؟ أم نشكر هذه الوفود

الصديقة التى أظهرت من ذلائل الأخوة المشتركة والوحدة الصادقة ووحدة الألم والأمل ، ووحدة الفكر والعمل ما هو جدير حقاً بأن يُذكر على الدوام ؟ أم نشكر الجامعة العربية على ما بذلت من جهد فى الإعداد والإدارة والتوجيه ؟ أم نشكر الأمم المتحدة ومنظماتها المتخصصة على أدارتها وخبرتها ومشورتها ؟

إننا أيها السادة لنشعر بأن عبارات الشكر التى تعودناها أقل من أن تعبر عن حقيقة شعورنا أو أن تفى بحق من الشكر .

وإذا كانت هناك تحية نوجهها إليكم أيها السادة الأمجاد فإننا نفضل أن تكون تحية عملية وهى أن نعاهدكم على أن نعمل كل ما فى وسعنا فى سبيل تحقيق الأهداف المشتركة .

أيها السادة : باسم مصر وباسم أعضاء وفد مصر فى حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة أتقدم إليكم جميعا بتحية الإخاء متمنياً أن يوفقنا الله جميعا فى العمل لرفع شأن وطننا العربى المشترك . كما أننى أتقدم بوافر التحية والشكر لحكومة العراق ولجلالة مليكها المعظم على تفضله بوضع هذه الحلقة تحت رعايته السامية .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

خطاب رئيس وفد إمارة الكويت

السيد عبد العزيز حسين

سيدى الرئيس :

سيداتى وسادتى :

إنه لما يغتبط له كل عربى فى هذه الفترة الهامة من حياة الأمم العربية أن نرى الجهود المجدية موجهة إلى مجال من أهم المجالات التى تحتاج إلى الدراسة والرعاية والاهتمام، ذلك هو مجال الإصلاح الاجتماعى فى أوسع معانيه . ففى عالم تصطرع فيه المبادىء وتزدحم فيه القوى لن يكون لنا الموضع الكريم الذى نبغيه إلا إذا كانت العدالة الاجتماعية سائدة فى ربوعنا والطمأنينة ملء نفوسنا، وإلا إذا كان كل فرد من أبناء هذه الأمة يعيش فى مستوى إنسانى لائق مقدما للمجتمع كل ما فى طوق الإنسان المتحضر أن يقدمه من خدمة وإنتاج

والبلاد العربية غنية بمواردها الطبيعية غناها بالمواهب البشرية، وفى تحقيق الرعاية الاجتماعية التى اجتمعت هذه الحلقة لدراسة ناحية هامة منها ما يبعث الأمل فى أن يتحقق التكامل المنشود فى نهضة البلاد العربية نهضة مبنية على أساس متين من الفهم الصحيح لأوضاعنا من مختلف النواحى، ومن الإدراك الدقيق لغاياتنا وأهدافنا بحيث نستغل كل ما لدينا من مقدرة لكى نصل إلى تلك الأهداف من أجدى وأقصر طريق .

وحلقة الدراسات هذه التى نحتفل بيومها الختامى مثل يحتذى للطريق السليم الذى أصبح من اللازم أن تعالج به مشكلاتنا المختلفة . فقد عانينا الكثير بسبب الارتجال والتخبط وتشتيت الجهود ومشكلات العرب تكاد تكون واحدة فى مختلف أقطار الوطن العربى وبالأخص فى ميدان الإصلاح الاجتماعى .

ولقد خرجنا من هذه الحلقة الموفقة كما خرجنا من الحلقات السابقة بتوصيات قيمة نرجو أن تنال من كل دولة عربية الاهتمام البالغ وإلا ضاعت تلك الجهود سدى وقلت ثقة البلاد لهذه الحلقات الدراسية وفترت الحماسة التى نشعر بها الآن للإصلاح الاجتماعى المنظم .

إننى إذ أعبر باسم إمارة الكويت عن عظيم الاغتباط لما صادفته هذه الحلقة من نجاح كان أبرزه ذلك التعاون الوثيق فى العمل بين وفود البلاد العربية والخبراء الإداريين لا يفوتنى أن أتقدم بالشكر الخالص للقائمين على إدارة الحلقة لما بذلوه من جهد عظيم لتوافر هذا الجو العلمى المنتج . كما أننى أقدم وافر شكر وتقدير وفد الكويت للعراق الشقيق لما لقيه فيه من حفاوة وتكريم .

سدد الله الخطا وحقق الآمال . والسلام عليكم ورحمة الله .

خطاب مـــدير الحلقة

الدكتور سليمان حزين

فى هذا اليوم الأغر من أيام بغداد نجتمع فى هذه القاعة الجميلة لا لنعلن اختتام أعمال هذه الحلقة الدراسية فحسب وإنما كذلك لنتذاكر فيما بيننا بعض ما حققنا حتى الآن ولنتشاحذ الهمم استعداداً لنتابع العمل فى المستقبل حتى نلتقى فى الدورة القادمة إن شاء الله .

لقد كانت حلقتنا الرابعة مثالا طيباً لما تجرى به سنة التطور والتقدم . فجاءت فيما نلمس جميعاً خيراً من سابقاتها. وكان ذلك راجعاً إلى أمور كثيرة . منها أن هذه الحلقة إنما هى دورة من سلسلة من الدورات فكان طبيعيا أن نستفيد فيها من تجاربنا السابقة فى البحث وفى التنظيم على حد سواء . ومنها أننا بدأنا نتخذ اتجاها فى البحث أكثر تحديداً مما اتجهنا إليه فى حلقاتنا السابقة ، وإن كنا لم نبلغ بعد غاية ما نهدف إليه من تركيز فى اختيار موضوعات أمثال هذه الحلقات. ومنها أن البلاد العربية تزداد خبرتها وتتكامل مقدرتها بتزايد تعاونها فى مجال البحث والدراسات الاجتماعية يوما بعد يوم . ومنها أن حلقاتنا السابقة كانت بداية طيبة ولكن أعمالنا ومناقشاتنا فيها كانت أصداؤها تتجاوب فى نطاق أقل اتساعا ، أما اليوم فإن الشعور بالحاجة إلى الرعاية الاجتماعية أخذ يتسع مداه خارج دائرة الباحثين المتخصصين ودائرة الرسميين الحكوميين بل أخذ صداه يتجاوب فى الرأى العام وأثار اهتمامه فى البلد المضيف وفى سائر البلاد العربية، ثم منها آخر الأمر أن نطاق الاهتمام بهذه الحلقات والسعى إلى المشاركة فى أعمالها وتوسيع مدى هذه المشاركة يتزايد يوما بعد يوم بين الهيئات والمنظمات الدولية والعالمية فكان اشتراكها بالخبراء والمراقبين فى هذه الحلقة الرابعة أضعاف ما تيسر لنا حين بدأنا مشروع هذه السلسلة من الحلقات .

لقد كان الإعداد للدورة الرابعة طويلا مضنياً من بعض نواحيه . ولكن هذا الإعداد الذى اضطلعت بنصيب كبير منه جامعة الدول العربية وحكومة الدولة المضيفة كما شاركت فيه وكالات هيئة الأمم المتحدة المتخصصة وخبراؤها ونفر كبير من الباحثين والمتخصصين فى مختلف البلاد العربية قد يسر لنا فى هذه الحلقة أن ننجز فى بغداد عملا ضخما فى أيام معدودات وأن تنتهى لجاننا من دراساتها المتشعبة إلى توصيات مركزة الصياغة واضحة الدلالة عملية الطابع تحمل كل منها فى طياتها مبرراتها من الحاجة المدروسة إلى الرعاية ووسائلها من الأسباب العملية إلى التنفيذ .

وإن هيئة الأمم المتحدة التى أتشرف بتمثيلها ليسرها غاية السرور أن ترى هذا المشروع الجليل الذى بدأته منفردة فى عام ١٩٤٩ أى منذ خمس سنوات أوست قد أخذ يمد جذوره فى أرض هذا المشرق الطيبة يتغذى بلبان أفكار أبنائه وينمو ويترعرع فى كنف حكوماته ورعايتها حتى غدا الآن شجرة طيبة مباركة تؤتى أكلها وثمارها بإذن الله .

والحق أن هيئة الأمم المتحدة حينما بدأت هذه التجربة إنما كانت تقصد إلى أن تضرب المثل وتسترعى النظر بين طائفة كريمة من دولها الأعضاء هى مجموعة الدول العربية ذات الحضارة العريقة فى التاريخ وذات المجد الأصيل فى المدنية والثقافة وذات الحيوية والطاقة الخالدة مع الزمن . فالبثت استجابة هذه الدول واستجابة الجامعة العربية واستجابة الهيئات الأهلية والرأى العام المثقف أن بهرت هيئة الأمم المتحدة وكانت كل هذ الاستجابات من السرعة

والوعي والاهتمام الصادق والإدراك السليم بحيث لم تجد الهيئة داعيا ولامبررا لأن يستمر تنظيمها لهذه الحلقات على نطاقه الأول حين بدأت حلقة بيروت وحين كانت الأمم المتحدة وخبراؤها ومنظموها هم عصب الحلقة وعمادها الأول، أما الآن فإن مركز الثقل فى المسؤولية التنظيمية والفنية قد أخذ ينتقل رويدا رويدا إلى هذه البلاد العربية ودولها ومنظمتها الإقليمية وإن كان هذا لن يمنع من استمرار هيئة الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة — التى هى أيضاً هيئاتكم — فى المشاركة الجدية والفعالة فى حلقاتكم المقبلة .

لقد انعقدت هذه الحلقة فى ندوة عامة قدمت الموضوع وهيأت الأفكار ونسقت الاتجاهات العامة للمناقشة. ثم انعقدت فى لجان ثمان اشترك فيها رؤساء الوفود وأعضاؤها ومراقبوها كما اشتركت طائفة كبيرة من الخبراء الدوليين والإقليميين وبلغ عدد أولئك وهؤلاء مائتين وأربعين بحيث يعتبر هذا الحفل الدولى أكبر حفل تجمع فى هذه العاصمة العظيمة فى تاريخ العراق الحديث بل يعتبر إذا ماقورن بغيره من المحافل العلمية الدراسية التى تنظمها هيئة الأمم المتحدة من أكبر المحافل التى نظمت لمثل هذا الغرض فى العالم كله . ولكن الأمر لم يكن مقصوراً على مجرد العدد فى الحاضرين أو الدول أوالهيئات الممثلة أو فى الخبراء والمتخصصين أو فى البحوث والمحاضرات أوفى غير ذلك من مظاهر العمل والنقاش على نطاق واسع وفى مدى بعيد . وإنما الأمر قد تعدى ذلك إلى مستوى المناقشة والبحث العلمى الذى يستند إلى عمق التقصى وخبرة التجربة فأتت أعمال هذه الحلقة ونتائجها وتوصياتها أعمق وأوفى وأكثر مساسا بحاجاتنا وأكثر واقعية فى إمكان تطبيقها ووضعها موضع التنفيذ فى البلاد العربية .

ولكن واجب الحق فى هذا المقام يقتضينى أن أستاذن فى أن أضيف شيئاً آخر . ذلك أننا إذ ننتهى من أعمالنا فى حلقة دراسية من أمثال هذه الحلقات إنما ينطبق علينا وعلى الدول الأعضاء فى الحلقة ووفودها وممثليها بصفة خاصة قول الرسول العربى الكريم « لقد خرجنا من الجهاد الأصغر إلى الجهاد الأكبر » ذلك أن البحث والتقصى والتشاور والتعاون وتناظر الرأى وتبادل الخبرة . . . كل ذلك إنما هو بدء الطريق نحو العمل . ولن تكون لتوصياتنا التى نخرج بها اليوم قيمة عملية ونتيجة واقعية إلا إذا وجدت سبيلها إلى التنفيذ فى الدول العربية . ولقد سرنى بصفة خاصة ما سمعت على لسان بعض خطباء هذا الحفل من إشارة صريحة إلى هذه النقطة الخطيرة ولست أشك فى أنها ستجد صداها العميق فى الأوساط الرسمية والهيئات الحكومية المسؤولة فى مختلف الدول العربية .

ولئن كانت هذه الحلقة قد امتازت بشىء جديد فى هذه الناحية فإنها امتازت بأنها مهدت السبيل لأن يتناول أعضاء حلقة الدراسات الاجتماعية الخامسة بين ما يتناولونه بعد عامين استعراض نتائج الحلقات الاجتماعية السابقة وما وضع من توصيات موضع التنفيذ وما اعترض ذلك التنفيذ من صعوبات فى بعض البلاد العربية ودراسة وسائل تذليل تلك الصعوبات وتمكين أسباب التعاون بين الدول العربية فى هذا المجال . ولذلك فإننا إذ نجتمع بدعوة كريمة من جلالة ملك المملكة العربية السعودية وفوق بقعة من أرض الله المقدسة بعد عامين من الزمان سنجتمع لنحاسب أنفسنا ونراجع حكوماتنا وهيئاتنا ولنحاول أن نتلافى أوجه النقص والقصور قبل أن نسعى إلى مزيد من الكمال وستكون الفرصة مواتية إذ ذاك للتأمل والتروى والتدبر ومراجعة الماضى القريب قبل أن نستعد لمستقبل جديد فى العمل والكفاح من أجل الرعاية الاجتماعية .

فى هذا اليوم الأغر إذن من أيام بغداد نجتمع لا لنعلن اختتام أعمال حلقتنا فحسب وإنما لنتذاكر بعض أعمالنا الماضية ولنتواعد ونتواصى بأعمال جديدة من أجل المستقبل . ولئن كانت الدول الأعضاء وجامعة الدول العربية والوكالات المتخصصة والهيئات الدولية قد ساهمت فى الحلقة الرابعة بنصيب موفور يسرنى ويشرفنى باسم هيئة الأمم المتحدة أن أسجل الشكر عليه أصدق الشكر . فإن أمل الأمم المتحدة لكبير فى أن تستمر أعمالنا ويستمر

تعاوننا حتى يؤتي أطيب الثمرات فى المستقبل إن شاء الله . وإنه ليسرنى ويشرفنى بصفة خاصة أن أردد ماسبقنى إلى ترديده خطباء الليلة من الإعراب عن أعمق الشكر وأطيبه وأصدق الثناء وأزكاه لهذه البلاد العربية المضيافة مليكها المعظم الذى تفضل فرعى الحلقة وبارك أعمالها وأضفى عليها من شبابه وتحمسه للإصلاح مادفع بها الى أمام وحكومتها الرشيدة ورئيسها الذى نشأ فى رحاب العلم فأدرك قيمته ووضع فى خدمته أدوات الحكومة المختلفة على نحو ضمن لهذه الحلقة وإدارتها النجح والتوفيق . وشعب العراق الكريم ممثلا فى الكثير من أبنائه الذين شاركوا فى أعمال الحلقة أو حضروا اجتماعاتها ومحاضراتها العامة أو كتبوا فى الصحف معلقين أو ناقدين أو استقبلوا ضيوفها فى الحفلات والزيارات والمنتديات . . . شعب العراق الكريم الذى استجاب استجابة عربية صادقة لهذه الحلقة وتجاوب معها فأشاع روح العروبة والأخوة فى محافلها بل أشاع روحا إنسانيا أحسسناه جميعا فى أعماق نفوسنا وقلوبنا فخرجنا من اجتماعاتنا بذخيرة عظيمة من الصلات والذكريات الإنسانية .

أشكر باسمكم أيها السادة لهذه البلاد المضيافة مليكا وشعبا وحكومة فضلها وكرمها وعطفها الذى جعل إقامتنا فى بغداد الجميلة لحظة بهيجة من العمر وفترة لاتنسى من الحياة . وأتمنى لكم جميعا عوداً حميدا إلى بلادكم ولقاء سعيداً فى الحلقة الخامسة إن شاء الله .

ثبت البحوث والمحاضرات

يشتمل هذا الثبت على البحوث التى قدمت إلى الحلقة فى لجانها وندوتها العامة وكذلك على المحاضرات العامة ، وقد أوردنا تحت كل لجنة الموضوعات التى عالجتها بحسب التفريعات التى فصلها مدير الحلقة .

كما أوردنا أمام كل موضوع اسم الباحث وعنوان البحث الذى تقدم به .

لجنة الندوة العامة

تقديم الحلقة

الموضوع	الباحث	البحث
التخطيط	الأستاذ محمد فؤاد جلال	التخطيط فى التنمية الاقتصادية والرعاية الاجتماعية
التقصى	» إحسان رفعت	تقصى الميدان فى نواحى الإنتاج والرعاية الاجتماعية
التقويم	الدكتور إرنست جريج	التقويم كوسيلة لقياس التقـــدم فى الميادين الاقتصادية والاجتماعية
الرعاية والخدمات الاجتماعية	الدكتورة كاما	الحاجة إلى الرعاية الاجتماعية فى مشروعات التنمية الاقتصادية
» » »	الأستاذ يحيى حسن درويش	حاجتنا إلى الخدمات الاجتماعية بين الطبقات العاملة
التنمية الزراعية	الدكتور محمد الكيلانى	التنمية الزراعية فى الشرق الأوسط وصلتها بالإصلاح الزراعى
» » »	الدكتور درويش الحيدرى	التنمية الزراعية فى العراق . إمكانياتها والمشروعات الجديدة للتوسع الزراعى
» » »	الأستاذ أكرم الركابى	التنمية الزراعية فى سوريا . إمكانياتها ووسائلها المشاريع الحديثة للتوسع الزراعى
التنمية الاقتصادية	الأستاذ عبد المغنى سعيد	السمات والأهداف الاجتماعية للتنمية الاقتصادية فى مصر
» » »	» »	توفير الخدمات الاجتماعية وأثره فى زيادة الإنتاج

اللجنة الأولى

الرعاية الاجتماعية وتقويم نتائج دورات الحلقة السابقة

الموضوع	الباحث	البحث
الإحصاء	الدكتور عبد المنعم ناصر الشافعى	أهمية الإحصاء فى دراسة شئون العمال وتحقيق رعايتهم الاجتماعية
»	الأستاذ إبراهيم الدبونى	واجب الحكومات والهيئات العلمية والشركات فى إعداد الإحصائيات الخاصة بالعمل والأيدى العاملة
»	سكرتارية اليونسكو	الإحصاءات الثقافية والرعاية الاجتماعية
آثار توصيات دورات الحلقة	الأستاذ نديم حرفوش	الآثار المباشرة وغير المباشرة لتوصيات الدورات الثلاث لحلقة الدراسات الاجتماعية فى الجمهورية اللبنانية
»	الأستاذ خالد العزى	» » فى المملكة العراقية
»	الأستاذ كمال محمود الحسنى	» » فى جمهورية مصر
الضمان الاجتماعى	الأستاذ إحسان جوخدار	الضمان الاجتماعى فى سوريا
الخدمات الأهلية	الأستاذ حامد شاكر ثابت	الخدمات الاجتماعية الأهلية فى جمهورية مصر
التبادل	الدكتور إرنست جريج	خطط التبادل
»	السيد ف . ر . ثيترا	تنسيق الجهود وتشجيع المساعدة الذاتية فى حقل الرعاية الاجتماعية عن طريق التبادل بين الدول
»	الأستاذ محمود فهمى	تبادل البعثات بين الدول العربية كوسيلة للتعاون فى ميادين الخدمة الاجتماعية
»	الدكتور محمد آل ياسين	تبادل المعلومات بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق الرعاية الاجتماعية
»	الأستاذ عدنان رءوف	تبادل الخبراء بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق الرعاية الاجتماعية
»	الأستاذ حسين كامل	تبادل المساعدات الفنية بين البلاد العربية كوسيلة لتحقيق التعاون فى ميدان الخدمة الاجتماعية

اللجنـــــــة الثانية

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بتوطين البدو والعشائر فى الدول العربية

الموضـــوع	الباحث	البحث
المجتمع القبلى	الأستاذ ضياء شكارة	الحياة الاجتماعية والاقتصادية القبلية للمنطقتين الوسطى والجنوبية ولواء الموصل .
«	الأستاذ ضياء شكارة	النظم الأصيلة فى الحياة الاجتماعية للقبائل والعشائر ومدى أثرها فى التطورات المعاصرة .
توطين البدو	الدكتور عبد الجليل الطاهر	توطين القبائل والرعاية الاجتماعية للعمال .
«	الأستاذ حسن محمد على	تمليك الأراضى وأثره فى توطين القبائل والعشائر فى العراق .
«	الأستاذ جعفر خياط	إمكانيات التوطين للقبائل والعشائر فى العراق .
«	الأستاذ عبد الرزاق الهلالى	أثر التوطين فى النظم الاجتماعية السائدة بين العشائر
«	الأستاذ عباس العزاوى	التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية ووسائل التوطين للعشائر البدوية .
«	الدكتور ملاك جرجس	إمكانيات التوطين ووسائله بين قبائل العرب الرحل
«	الأستاذ شاكر العانى	الوسائل التى تكفل استقرار البدو فى مناطق توطينها
«	الأستاذ محمد ابراهيم الهنيدى	الوسائل الحديثة فى استثمار مياه السهول وتحسين المراعى وأثرها فى توطين البدو .
«	الأستاذان توفيق وصفى ، وفتح الله المرصفى	الآثار الاجتماعية للتنمية الزراعية والصناعية فى ليبيا
رعاية البدو	الدكتور فتحى عبد الحافظ سليمان	الرعاية الاجتماعية والصحية لفئات البدو .
«	الدكتور صلاح الدين الناهى	الخدمات الثقافية بين القبائل والعشائر فى العراق .
القيادة	الدكتور صلاح العبد	تنمية القيادة بالمجتمعات العربية .

اللجنـــــة الثالثة

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالصناعات الريفية بالدول العربية

الموضـــوع	الباحث	البحث
الصناعات الريفية	الدكتور شكرى المراغى	تصنيع الريف وبرامج الإنعاش الاجتماعى .
»	الدكتور محمد عزمى عفيفى	الصناعات الزراعية وآثارها الاجتماعية فى الريف المصرى .
»	الدكتور محمد صالح مكية	تصنيع الريف — إمكانياته ووسائله .
»	الدكتور حسين عارف	تعميم الصناعات الريفية والنتائج الاجتماعية المترتبة عليه .
»	الدكتور طلعت الشيبانى	الصناعات الريفية والصناعات فى المدن .
»	الأستاذان محمد أحمد حسن ، وعمر حسنى	الصناعات الريفية ووسائل نشرها .
»	الدكتور عبد الله صدقى	الصناعات الريفية وأثرها الاقتصادى والاجتماعى فى مصر .
»	الدكتور عبد المطلب البقاعى	الصناعات الريفية التقليدية فى سوريا .
التربية الأساسية	الأستاذ فؤاد جميل	التربية الأساسية واتصالها بتعميم الصناعات الريفية
»	» »	التربية الأساسية وعلاقتها برفع مستوى المعيشة
»	الدكتور فاخر عاقل	التربية الأساسية كوسيلة للرعاية الثقافية فى الريف
الخدمات التعاونية	الدكتور ف . ج . هيج	الخدمات التعاونية فى الريف .
التعليم الفنى الزراعى	الأستاذ ممتاز عارف	التعليم الفنى الزراعى وصلته بالعمل والإنتاج .
الخدمات الصحية الريفية	الدكتور محمود ابراهيم	الخدمات الصحية فى الريف والبادية فى العراق
الحياة الاقتصادية ، والاجتماعية فى الريف	الدكتور محمد الطائى	مقومات الحياة الاقتصادية والاجتماعية لسكان الريف .
»	سكرتارية اليونسكو	الرفاهية الاجتماعية وعلاقتها بالتقدم الزراعى والتصنيع .
القيادة	الدكتور على فؤاد أحمد	توضيح وإعداد وتنظيم القيادة للعمال الزراعيين

اللجنة الرابعة

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بالتنمية الصناعية فى المدن بالدول العربية

الموضوع	الباحث	البحث
هجرة العمال من الريف إلى المدن	الأستاذ محمود الحسينى شريف	هجرة العمال من الريف إلى المدن وأثرها الاجتماعى
»	الدكتور عبد الجليل طاهر	الهجرة من الريف إلى المدنية
»	الدكتور عبد المطلب البقاعى	الآثار الاجتماعية لهجرة العمال من المناطق الريفية إلى المدن
الرعاية الاجتماعية للعمال	الدكتور حسن الساعاتى	الرعاية العمالية والتنمية الصناعية فى مصر
»	الأستاذ أحمد صبحى على	الرعاية الاجتماعية للعمال بالإسكندرية (مصر)
»	الأستاذ عبد الرحمن الخزندار	الرعاية الاجتماعية لعمال المصانع فى سوريا
الرعاية الاجتماعية للعاملات	السيدة زاهية مرزوق	الرعاية الاجتماعية فى محيط العاملات فى مصر
»	السيدة ثريا على الديب	الرعاية الاجتماعية للعاملات
»	السيدة زاهدة حميد باشا	الرعاية الاجتماعية للمرأة العاملة فى سوريا
»	الدكتورة روز خدورى	استخدام النساء فى الصناعة
العمال الأحداث	الأستاذ عبد الرزاق ابراهيم	استخدام الأحداث فى الصناعة
»	الأستاذ سعد النشار	الرعاية الاجتماعية للعمال الأحداث
الرعاية الاجتماعية فى السجون والإصلاحيات	الأستاذ فتح الله المرصفى	الرعاية الاجتماعية داخل السجون والإصلاحيات فى مصر
الرعاية الثقافية للعمال	الأستاذ معروف سويد	الخدمات الثقافية بين عمال مصانع فى لبنان
»	الأستاذ محمد كامل النحاس	الرعاية الثقافية لعمال المصانع فى مصر
»	الدكتور محمود عمر	توفير العمال المهرة والتعليم الفنى والتدريب
»	الدكتور ف . ج . ليجر	التعليم الفنى المهنى وعلاقته بالتقدم الاجتماعى والاقتصادى
الرعاية الصحية للعمال	الأستاذ آلن كريتشلى	الخدمات الصحية فى المصانع فى العراق
»	الدكتور عبد الستار شاهين	التغذية ورعاية صحة العمال
»	الدكتور محمود دياب	الرعاية الصحية للعمال
»	الأستاذ محمد سليمان عويضة	خدمات التغذية لعمال المصانع فى المدن
خدمات اجتماعية تكميلية	الأستاذ نزهه المدنى	الصناديق التعاونية النقابية
»	الأستاذ إبراهيم حلمى	الخدمات التكميلية لعمال المصانع فى المدن
»	الدكتور محمد غزيز	التأمين . طرائقه ووسائل تنظيمه
»	الأستاذ د . ج هل	عمال المدن والترفية .

الموضوع	الباحث	البحث
خدمات اجتماعية تكميلية	الأستاذ توفيق حسن وصفى	أوقات فراغ العمال والخدمات الترفيهية لهم
»	اليونسكو	مدارس الحضانه ورياضة الأطفال
الأجور	الأستاذ مصطفى محمد حسنين	أجور العمل الصناعى دراسة مقارنة فى البلاد العربية
تنظيم وإدارة الخدمات الاجتماعية للعمال	الأستاذ ابراهيم الغطريفى	التكوين الإدارى للمصالح وإدارة العمل
»	الدكتور زكى بدوى	تنظيم الخدمات الاجتماعية لعمال المصانع
»	الأستاذ يحيى حسن درويش	اعداد الإخصائيين والرواد فى محيط العمال
»	الأستاذ أحمد اسماعيل	خبراء العمل فى إدارة المؤسسات الصناعية
»	الدكتور على فؤاد أحمد	استخدام الإخصائيين الاجتماعيين والخبراء
»	الأستاذ محمد مظهر سعيد	الأسس النفسية الاجتماعية للعمل
»	الأستاذ عبد الرزاق ابراهيم	تسجيل الأيدى العاملة والمتعطلة
سياسة التصنيع وأثرها	الدكتور عباس حلمى الحلى	سياسة التصنيع الحديث فى بعض البلاد العربية
»	الدكتور صالح أحمد الحلى	التطورات الصناعية الحديثة وأثرها فى رفع مستوى المعيشة
»	الأستاذ مروان نصر	الأوضاع العمالية فى الصناعات العربيه الحديثة
»	الدكتورة شارلوت شدياق	النتائج الاجتماعية للتصنيع
»	الدكتور حسن سعفان	التطور الاجتماعى الحديث فى محيط عمال المدن
»	الأستاذ نديم حرفوش	التطور العمالى والاجتماعى فى لبنان
الخدمات الاجتماعية الأهلية	السيدة آسيا توفيق وهبى	دور الجمعيات النسوية فى توفير الخدمات الاجتماعية
»	الأستاذ عبد المنعم فطين	الخدمات الاجتماعية ووسائل تمويلها فى العراق

اللجنة الخامسة

الرعاية الاجتماعية فى اتصالها بصناعات البترول فى الدول العربية

الموضوع	الباحث	البحث
البترول والتنمية الاقتصادية	الدكتور محمد جواد العبوسى	التقدم الاقتصادى فى العراق ـ البترول ومشاريع التنمية الاقتصادية والزراعية والصناعية
»	الأستاد عبد العزيز حسين	التطور الاقتصادى الحديث فى الكويت
البترول والخدمات الاجتماعية	الأستاذ إحسان رفعت	صناعة النفط وعلاقتها بالخدمات الاجتماعية فى العراق
»	الأستاذان السيد شرف الدين وأمين عز الدين	الرعاية الاجتماعيه لعمال صناعة البترول فى مصر
»	الأستاذ غالى أمين	الرعاية الاجتماعية والصحية لعمال البترول فى مصر
»	الأستاذ مظفر البقاعى	عمال البترول فى سوريا ورعايتهم الاجتماعية
»	الأستاذ جوزيف وديع بريدى	اليد العاملة فى صناعة البترول فى لبنان الجنوبى
البترول والرعاية الصحية	الدكتور عبد المنعم عزت	الرعاية الصحية لعمال البترول من ناحية الأمراض المهنية
»	الدكتور أحمد رياض	الخدمات الطبية فى شركات البترول
دراسة لعمال البترول	وزارة المالية (المملكة العربية السعودية)	مشروع دراسة شئون العمل والرعاية الاجتماعية فى المنطقة الشرقية من المملكة السعودية
مشاكل اجتماعية	الأستاذ ج . لويد	مشاكل اجتماعية فى صناعة البترول

لجنة فرعية خاصة

للوسائل السمعية والبصرية

الموضوع	الباحث	البحث
وسائل الإيضاح	الآنسة نسرين على أديب	وسائل الإيضاح
»	الأستاذ طاهر أبو زيد	الوسائل السمعية والبصرية . مشاكل فى التطبيق
الإذاعة والرعاية الإجتماعية	الأستاذ عزيز شلال	الإذاعة كوسيلة لإثارة الاهتمام بالرعاية الاجتماعية
»	الأستاذ حسنى الحديدى	الإذاعة ودورها فى إثارة الاهتمام بشئون الرعاية الاجتماعية
السينما والرعاية الاجتماعية	الأستاذ غالى أمين	السينما والوسائل الثقافية الحديثة فى خدمة المجتمع
الصحافة والرعاية الاجتماعية	الأستاذ محمد حمدى	موازنة بين الصحافة والوسائل السمعية والبصرية فى التعريف بشئون الرعاية الاجتماعية

المحاضرات العامة

رقم	المحاضر	موضوع المحاضرة
١	الدكتور سليمان حزين	مكانة الثقافة من خطط الرعاية الاجتماعية فى الدول العربية مع إشارة خاصة للطبقة العاملة
٢	الدكتور محمود توفيق حفناوى	نشاط هيئة الأغذية والزراعة وأهدافها فى الشرق الأدنى
٣	الدكتور على توفيق شوشة	نشاط المكتب الإقليمى لشرق البحر الأبيض المتوسط
٤	الأستاذ شاكر العانى	الوسائل التى تكفل استقرار القبائل فى مواطن توطينها
٥	الأستاذ عباس العزاوى	التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية ووسائل التوطين للعشائر
٦	الدكتور أحمد العكام	نظام العشائر فى سوريا
٧	الأستاذ جميل معلا	الرعاية الاجتماعية فى الريف السورى

ثبت الأسماء

إدارة الحلقة - تكوين اللجان - المشتركون في الحلقة

الهيئة الإدارية للحلقة

الرئيس :	السيد محمود شفيق العانى	وزير الشؤون الاجتماعية بالعراق .
	والسيد أركان العبادى	وزير الشؤون الاجتماعية بالعراق .
نائب الرئيس الأول :	السيد محمد حسن العشماوى	رئيس لجنة الشؤون الاجتماعية لجامعة الدول العربية .
نائب الرئيس الثانى :	الدكتور عبد الهادى الباجه جى	مدير الشؤون الاجتماعية العام بالعراق .
مدير الحلقة :	الدكتور سليمان حزين	الوكيل المساعد لوزارة المعارف المصرية .
المدير المساعد :	الدكتور عبد الجبار الريزه لى	مدير الخدمات الاجتماعية العام بالعراق .
المستشار :	السيد شاكر العانى	المدعى العام بالعراق .
المستشار :	السيد عبد الرازق ابراهيم	مدير العمل والضمان الاجتماعى العام بالعراق .
المدير المساعد :	السيد إمام عبد المجيد	مدير إدارة الشئون الاجتماعية بالنيابة لجامعة الدول العربية .
السكرتير التنفيذى :	المستر إرنست . جريج	مستشار الأمم المتحدة للشئون الاجتماعية فى الشرق الأوسط .
السكرتير الإدارى :	السيد فؤاد عبد الجبار حلمى	السكرتير الثالث بجامعة الدول العربية .

أعضاء الندوة العامة واللجان

لجنة الندوة العامة :

الرئيس : السيد محمد فؤاد جلال	جمهورية مصر
المقررون: السيد عبد المغنى سعيد	جمهورية مصر
الدكتور أكرم بيطار	المملكة العربية السعودية
السيد فؤاد العادل	الجمهورية السورية
الأعضاء : السيد إمام عبد المجيد	جامعة الدول العربية
السيد حسين أصفهانى	جمهورية مصر
الدكتور عبد الله صدقى	جمهورية مصر
الدكتورة روز خدورى	المملكة العراقية
السيد عبد الرازق ابراهيم	المملكة العراقية
السيد محمود توفيق حفناوى	هيئة التغذية والزراعة
الخبراء : الدكتورة هـ . كاما	الأمم المتحدة
مستر ج . ل . راينا	خبير حكومة العراق (هيئة العمل الدولية)
مستر ن . بامانى	اليونيسكو
السيد إحسان رفعت	خبير إقليمى (الحكومة العراقية)
السيد هاشم جواد	هيئة العمل الدولية
الدكتور إرنست جريج	هيئة الأمم المتحدة
المستر ج . فوشون	هيئة العمل الدولية
المستر و . آدامز	مؤسسة فورد

اللجنة الأولى (ا) :

الرئيس : الدكتور إحسان جوخدار	الجمهورية السورية
المقرر : الأستاذ حسين كامل	جمهورية مصر
الأعضاء : السيد ولى الدين أسعد	المملكة العربية السعودية
السيد علائى النمرى	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد حسين أصفهانى	جمهورية مصر
السيد نقولا خير	الجمهورية اللبنانية

السيد سامى حمودى	المملكة العراقية
الخبراء : الدكتور عبد المنعم الشافعى	خبير مصر (الأمم المتحدة)
السيد نديم حرفوش	خبير لبنان (الأمم المتحدة)
المستر أ . جريج	هيئة الأمم المتحدة
السيد خالد العزى	مراقب (عراق)

اللجنة الأولى (ب) :

الرئيس : السيد محمد المريمى	المملكة الليبية المتحدة
المقرر : الدكتور صالح أحمد العلى	المملكة العراقية
الأعضاء : السيد حسين أصفهانى	جمهورية مصر
السيد حسين كامل	جمهورية مصر
السيد يعقوب الحمد	إمارة الكويت
السيد باهر فائق	المملكة العراقية
الدكتور محمد عزيز	» »
السيد توفيق حسن وصفى	جامعة الدول العربية
الخبراء : المستر إرنست جريج	الأمم المتحدة
الدكتور صلاح العبد	الأمم المتحدة
المستر شيترا	اليونيسكو
المستر جودشت	اليونيسكو
المستر رينا	(هيئة العمل الدولية)
	خبير فى خدمة الحكومة العراقية

اللجنة الثانية :

الرئيس : السيد شاكر العانى	المملكة العراقية
المقررون: الدكتور أحمد العكام	الجمهورية السورية
السيد حسن حسنين	المملكة العربية السعودية
الدكتور عبد الجليل الطاهر	المملكة العراقية
الأعضاء : السيد زوقان الهنداوى	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد ابراهيم عزت	جمهورية مصر
القاضى إسماعيل الجرافى	المملكة المتوكلية اليمنية
السيد فؤاد عبد الجبار حلمى	جامعة الدول العربية
السيد محمد ابراهيم الهنيدى	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد أمين المميز	المملكة العراقية

الدكتور عبدالحميد الطوخي	المملكة العراقية
الدكتور عبد الحميد كاظم	» »
السيد عباس العزاوى	» »
السيد عبد الجبار الراوى	» »
السيد جعفر خياط	» »
الدكتور محمد حسين آل ياسين	» »
السيد عبد الجبار البكر	» »
السيد حسن محمد على	» »
الدكتور صلاح الدين الناهى	» »
السيد فؤاد جميل	» »
الآنسة نسرين أديب	» »
الدكتور محمود ابراهيم	» »
السيد عبد الرزاق الهلالى	» »
السيد درويش الحيدرى	» »
السيد أكرم زينل	» »
السيد مراد الشاوى	» »
السيد مكى الجميل	» »
السيد محمد المريمى	المملكة الليبية المتحدة
السيد درويش المقدادى	إمارة الكويت
الخبراء : السيد محمود توفيق حفناوى	هيئة التغذية والزراعة
الدكتور صلاح العبد	هيئة الأمم المتحدة
الدكتور فاخر عاقل	اليونسكو
الدكتور فتحى سليمان	هيئة الصحة العالمية
الدكتورة كاما	هيئة الأمم المتحدة
المستر هيج	خبير بالحكومة العراقية
السيد ضياء شكارة	خبير إقليمى (العراق)

اللجنة الثالثة :

الرئيس : السيد نظام شرابى	المملكة الأردنية الهاشمية
المقررون: الدكتور محمد عزمى عفيفى	جمهورية مصر
السيد نبيل سعادة	الجمهورية اللبنانية
السيد جعفر الخياط	المملكة العراقية
الأعضاء : السيد خليل حداد	الجمهورية اللبنانية
السيد حسن شطا	المملكة العربية السعودية
الدكتور عبد الله صدقى	جمهورية مصر

	السيد عمر حسنى ماهر	جمهورية مصر
	السيد إمام عبد المجيد	الجامعة العربية
	الدكتور عبد الحميد الطوخى	المملكة العراقية
	الدكتور محمود ابراهيم	» »
	السيد فؤاد جميل	» »
	السيد حسن محمد على	» »
	الدكتور محمد حامد الطائى	» »
	الدكتور محمد صالح	» »
	السيد شمس الدين الخطيب	» »
	السيد عبد الله القصاب	» »
	المستر هيج	هيئة الأغذية والزراعة
	السيد عبد المطلب البقاعى	خبير إقليمى (سوريا)
الخبراء :	المستر فوشون	هيئة العمل الدولية
	الدكتور كريتشلى	خبير الحكومة العراقية
	الدكتور فاخر عاقل	اليونسكو
	المستر شيترا	خبير الحكومة العراقية
	المستر تيرنر	خبير الحكومة العراقية
	الدكتور على فؤاد أحمد	خبير إقليمى (مصر)
	المستر ج . ل . رينا	خبير حكومة العراق (هيئة العمل الدولية)
	السيد خالد العزى	(مراقب عراقى)

اللجنة الرابعة :

الرئيس :	السيد نقولا خير	الجمهورية اللبنانية
المقررون :	السيد أحمد اسماعيل	جمهورية مصر
	السيد علاء النمرى	المملكة الأردنية الهاشمية
	السيد جواد العبوسى	المملكة العراقية
الأعضاء :	السيد معروف سويد	الجمهورية اللبنانية
	الدكتور أكرم بيطار	المملكة العربية السعودية
	السيد أمين عز الدين دحروج	جمهورية مصر
	الدكتور محمد عزمى عفيفى	» »
	الدكتور عبد الله صدقى	» »
	السيد توفيق حسن وصفى	جامعة الدول العربية
	السيد شمس الدين الخطيب	المملكة العراقية
	السيد عبد الرازق ابراهيم	» »

السيدة آسيا توفيق وهبى	المملكة العراقية
الدكتور عباس حلمى الحلى	» »
السيدة شيت نعمان	» »
الدكتو عبد الستار شاهين	» »
السيد عبد الحميد الدبونى	» »
السيد صبرى سعيد	» »
السيد ابراهيم محمود المبارك	» »
السيد صباح خسرو	» »
السيد صادق جلال	» »
الدكتورة روز خدورى	» »
الدكتور عبد الجليل الطاهر	» »
الدكتور محمد عزيز	» »
الدكتور طلعت الشيبانى	» »
السيد أنور الحسينى	» »
السيد ممتاز عارف	» »
السيد أبكار أوانيسيان	» »
الخبراء : المستر إرنست جريج	هيئة الأمم المتحدة
السيد عبد المطلب البقاعى	خبير إقليمى (سوريا)
السيد هاشم جواد	هيئة العمل الدولية
المستر ج. ل. راينا	خبير حكومة العراق (هيئة العمل الدولية)
المستر بامات	اليونيسكو
المستر هال	خبير عمل بحكومة العراق
المستر هيج	هيئة الأغذية والزراعة
الدكتور كريتشلى	خبير بحكومة العراق
الآنسة برودى	خبيرة بحكومة العراق
الدكتور على فؤاد أحمد	خبير إقليمى (مصر)

اللجنة الخاصة :

الرئيس : السيد طاهر الطيب	المملكة العربية السعودية
المقرران : السيد حسن شطا	المملكة العربية السعودية
السيد عبد الرحمن الخزندار	الجمهورية السورية
الأعضاء : السيد إمام عبد المجيد	جامعة الدول العربية
السيد أمين عز الدين	جمهورية مصر

السيد أحمد اسماعيل	جمهورية مصر
السيد زوقان الهنداوى	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد عبد الرازق ابراهيم	المملكة العراقية
السيد شمس الدين الخطيب	»
السيد عبد المجيد الدبونى	»
السيد صبرى سعيد	»
السيد ابراهيم محمود المبارك	»
السيد صباح خسرو	»
الدكتور محمد جواد العبوسى	»
السيد عبد الغنى النقيب	»
السيد عبد العزيز حسين	»
الخبراء : المستر لويد	امارة الكويت
السيد إحسان رفعت	هيئة العمل الدلية
السيد نديم حرفوش	خبير إقليمى (العراق)
الدكتور فاخر عاقل	خبير إقليمى (لبنان)

اللجنة الخاصة بوسائل الايضاح

الرئيس : القاضى إسماعيل الجرافى	المملكة المتوكلية اليمنية
المقرران : السيد ولى الدين أسعد	المملكة العربية السعودية
السيد عمر حسنى ماهر	جمهورية مصر
الأعضاء : السيد فؤاد عبد الجبار حلمى	جامعة الدول العربية
السيد توفيق حسن وصفى	جامعة الدول العربية
الآنسة نسرين أديب	المملكة العراقية
الخبراء : المستر شو	اليونسكو
المستر جوردن	النقطة الرابعة
المستر بلنت	النقطة الرابعة
السيد طاهر أبو زيد	الإذاعة المصرية

لجنة الصياغة الأولى

الرئيس : الأستاذ محمد حسن العشماوى	جامعة الدول العربية
الأعضاء : الدكتور إحسان جوخدار	الجمهورية السورية
السيد شاكر العانى	المملكة العراقية
السيد نظام الشرابى	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد محمد فؤاد جلال	جمهورية مصر

السيد نقولا خير	الجمهورية اللبنانية
السيد طاهر الطيب	المملكة العربية السعودية
القاضي إسماعيل الجرافي	المملكة المتوكلية اليمنية
السيد حسين كامل	جمهورية مصر
الدكتور أحمد العكام	الجمهورية السورية
السيد حسن حسين	المملكة العربية السعودية
الدكتور عبد الجليل الطاهر	المملكة العراقية
الدكتور محمد عزمي عفيفي	جمهورية مصر
السيد نبيل سعادة	الجمهورية اللبنانية
السيد جعفر خياط	المملكة العراقية
السيد عبد المغني سعيد	جمهورية مصر
الدكتور إكرام بيطار	المملكة العربية السعودية
السيد فؤاد العادل	الجمهورية السورية

لجنة الصياغة الثانية :

الرئيس : الأستاذ محمد حسن العشماوي	جامعة الدول العربية
الأعضاء : السيد نقولا خير	الجمهورية اللبنانية
السيد طاهر الطيب	المملكة العربية السعودية
القاضي إسماعيل الجرافي	المملكة المتوكلية اليمنية
السيد محمد المريمي	المملكة الليبية المتحدة
الدكتور إحسان جوخدار	الجمهورية السورية
السيد حسين إصفهاني	جمهورية مصر
السيد نظام شرابي	المملكة الأردنية الهاشمية
السيد شاكر العاني	المملكة العراقية
الدكتور صالح أحمد العلي	المملكة العراقية
السيد أحمد إسماعيل	جمهورية مصر
السيد علائي النمري	المملكة الأردنية الهاشمية
الدكتور جواد العبوسي	المملكة العراقية
السيد حسن شطا	المملكة العربية السعودية
السيد عبد الرحمن الخزندار	جمهورية سوريا
السيد ولي الدين صالح	المملكة العربية السعودية

الوفـــود

وفد جامعة الدول العربية :

١ ــ السيد محمد حسن العشماوى	رئيسا
٢ ــ السيد إمام عبد المجيد	عضوا
٣ ــ السيد فؤاد عبد الجبار حلمى	عضوا
٤ ــ السيد توفيق حسن وصفى	سكرتيرا فنياً

وفد المملكة العراقية :

٥ ــ السيد محمد شفيق العانى	رئيساً
٦ ــ السيد أركان العبادى	رئيساً
٧ ــ الدكتور عبد الجبار الريزه‌لى	نائبا للرئيس
٨ ــ السيد عبد الرزاق ابراهيم	عضواً
٩ ــ السيد محمد عبد الغنى النقيب	»
١٠ ــ الدكتور عبد الهادى الباجه‌جى	»
١١ ــ السيد ناظم الزهاوى	»
١٢ ــ السيد شيت نعمان	»
١٣ ــ السيد عبد الله القصاب	»
١٤ ــ السيد سامى حمودى	»
١٥ ــ السيد ابراهيم الألوسى	»
١٦ ــ السيد عبد الأمير سوادى	»
١٧ ــ السيد درويش الحيدرى	»
١٨ ــ السيد عبد الجبار بكر	»
١٩ ــ السيد أبكار أوانيسيان	»
٢٠ ــ السيد حسن محمد على	»
٢١ ــ الدكتور عبد الحميد كاظم	»
٢٢ ــ الدكتور محمد حسن آل ياسين	»
٢٣ ــ السيد فؤاد جميل	»
٢٤ ــ السيد صادق جلال	»
٢٥ ــ الدكتور عبد الحميد الطوخى	»
٢٦ ــ الدكتور على حسن	»

٢٧ — الدكتور طلعت الشيبانى	عضـــوا
٢٨ — السيد أنور الحسنى	»
٢٩ — السيد أكرم زينل	»
٣٠ — السيد مراد الشاوى	»
٣١ — السيد مكى جميل	»
٣٢ — السيد أمين المميز	»
٣٣ — السيد باهر فائق	»
٣٤ — السيد ممتاز عارف	»
٣٥ — الآنسة أمت سعيد	»
٣٦ — الدكتور نديم الباجه جى	»
٣٧ — السيد شاكر العانى	»
٣٨ — السيد عباس العزاوى	»
٣٩ — السيد جعفر خياط	»
٤٠ — السيد ضياء شكارة	»
٤١ — السيد عبد الرزاق الهلالى	»
٤٢ — الدكتور محمد الطائى	»
٤٣ — السيد عبد الجبار الراوى	»
٤٤ — السيدة آسيا توفيق وهبى	»
٤٥ — الدكتور عباس حلمى الحلى	»
٤٦ — الدكتور صلاح الدين الناهى	»
٤٧ — الدكتور محمد صالح مكية	»
٤٨ — الدكتور محمد عزيز	»
٤٩ — الدكتور صالح أحمد العلى	»
٥٠ — الدكتور عبد الجليل الطاهر	»
٥١ — الدكتور محمد جواد العبوسى	»
٥٢ — الدكتور محمود ابراهيم	»
٥٣ — الدكتور عبد الستار شاهين	»
٥٤ — الأستاذ ابراهيم دبونى	»
٥٥ — الدكتورة لمعان أمين زكى	»
٥٦ — الدكتورة روز خدورى	»
٥٧ — الآنسة نسرين أديب	»

وفد المملكة الأردنية الهاشمية

٥٨ — السيد ناظم شرابى	رئيسا

٥٩ — السيد علاء الدين النمرى	عضـــوا
٦٠ — السيد زوقان الهنداوى	»

وفد الجمهورية السورية

٦١ — الدكتور إحسان جوخدار	رئيســاً
٦٢ — السيد رجاء المؤيد	عضـــوا
٦٣ — الدكتور أحمد عكام	»
٦٤ — السيد عبد الرحمن خزندار	»
٦٥ — السيد فؤاد العادل	»

وفد المملكة العربية السعودية

٦٦ — الشيخ عبد الله الخيال	رئيســاً
٦٧ — السيد محمد طاهر الطيب	عضـــوا
٦٨ — السيد محمد حسن شطا	»
٦٩ — السيد ولى الدين أسعد	»
٧٠ — السيد حسن حنتين	»
٧١ — الدكتور أكرم بيطار	»

وفد الجمهورية اللبنانية

٧٢ — السيد كاظم الصلح	رئيســا
٧٣ — السيد خليل حداد	عضـــوا
٧٤ — السيد نقولا خير	»
٧٥ — الشيخ بديع المنذر	»
٧٦ — السيد نبيل سعادة	»

وفد المملكة الليبية المتحدة

٧٧ — السيد محمد على حسن المريمى	

وفد المملكة المتوكلية اليمنية

٧٨ — القاضى اسماعيل الجرافى	

وفد جمهورية مصر

٧٩ — السيد محمد فؤاد جلال	رئيســا
٨٠ — السيد حسين أصفهانى	نائبا للرئيس

٨١ — السيد أحمد اسماعيل — عضوا
٨٢ — الدكتور عبد الله صدقى — »
٨٣ — السيد حسين كامل — »
٨٤ — السيد عبد المغنى سعيد — »
٨٥ — الدكتور محمد عزمى عفيفى — »
٨٦ — السيد ابراهيم عزت — »
٨٧ — السيد عمر حسنى ماهر — »
٨٨ — السيد أمين عزالدين دحروج — »

مراقبون

الكويت

٨٩ — السيد عبد العزيز حسين — رئيسا
٩٠ — السيد درويش المقدادى — عضوا
٩١ — السيد يعقوب يوسف الحمد — »

شمالى أفريقية

٩٢ — السيد يوسف الرويسى

باكستان

٩٣ — السيد أغا مصطفى
٩٤ — السيد م . رحمان
٩٥ — السيد م . ن . شودرى
٩٦ — السيد نورى

أفغانستان

٩٧ — السيد مير أمان الله رحيمى

الهند

٩٨ — السيد خوب شاند
٩٩ — السيد محبوب أحمد

تركيا

١٠٠ — السيد ستن أوران

هيئات دولية سياسية وحكومية وأهلية مشتركة

هيئة الأمم المتحدة

١٠١ — دكتور إرنست كريك

١٠٢ — الدكتور صلاح العبد

هيئة العمل الدولية

١٠٣ — مستر بول كاسان

١٠٤ — السيد هاشم جواد

١٠٥ — المسترج. لويد

١٠٦ — المسترج. فوشون

هيئة اليونسكو

١٠٧ — الدكتور نجم الدين بامات

١٠٨ — الدكتور فاخر عاقل

١٠٩ — المسترج. جودشو

هيئة الصحة العالمية

١١٠ — الدكتور على توفيق شوشه

١١١ — الدكتور فتحى عبد الحافظ سليمان

١١٢ — المستر أ. بروكس

هيئة الأغذية والزراعة

١١٣ — الدكتور محمود توفيق حفناوى

١١٤ — المستر ل. هيك

هيئة إغاثة اللاجئين الدولية

١١٥ — السيد أدموند عصفور

النقطة الرابعة

١١٦ — مستر دونالد جوردن

١١٧ — المستر فرانسكلين ماتيوس	
١١٨ — المستر كالهن	

خبراء إقليميون

١١٩ — الدكتور عبد المنعم الشافعى	مصر
١٢٠ — الدكتور على فؤاد أحمد	»
١٢١ — السيد نديم حرفوش	لبنان
١٢٢ — الدكتور عبد المطلب البقاعى	العراق
١٢٣ — السيد إحسان رفعت	»
١٢٤ — السيد ضياء شكارة	»

خبراء عرب وأجانب بالحكومة العراقية

١٢٥ — الدكتورة هـ ك. كاما	(هيئة الأمم المتحدة)
١٢٦ — المستر ف. شيترا	(اليونسكو)
١٢٧ — الدكتور ا. كريشلى	(الكلية الطبية — بغداد)
١٢٨ — الدكتور صبى الدجانى	(الأمم المتحدة)
١٢٩ — المستر و. هل	(وزارة الشؤون الاجتماعية)
١٣٠ — المستر رينا	(هيئة العمل الدولية)
١٣١ — المستر هـ. وينز	(النقطة الرابعة)
١٣٢ — المستر ش. ترنر	(وزارة الشؤون الاجتماعية)
١٣٣ — المستر تروبردج	(اليونسكو)
١٣٤ — مستر ج. ايتاربورن	(مجلس المساعدات الفنية)
١٣٥ — مستر م. سندبرج	(صندوق الطفولة الدولى)
١٣٦ — الدكتور حسن على الرملى	(وزارة الصحة)
١٣٧ — الدكتور محمد عبد الله العربى	(كلية الحقوق)
١٣٨ — الدكتور اتو. بيكر	الهيئة الصحية العالمية
١٣٩ — الدكتور ز. تابونا	» » »
١٤٠ — الآنسة سوندرز	» » »
١٤١ — الآنسة مونيك	» » »
١٤٢ — الدكتور هنركسن	» » »
١٤٣ — الدكتور أشر	النقطة الرابعة
١٤٤ — المستر ج. كالهون	»
١٤٥ — الآنسة م. أوليفر	(دار المعلمين العالية — بغداد)

وزارة الخارجية العراقية

١٤٦ — الدكتور عز الدين الراوى

المكتب البريطانى للشرق الأوسط — بيروت

١٤٧ — المستر و . شيز من
١٤٨ — المستر م . روبرت بورتر

المجلس البريطانى (العراق)

١٤٩ — المستر و . ج . كريج
١٥٠ — المستر ج . جاردن
١٥١ — المستر س . ايلاند
١٥٢ — المستر س . بيلى
١٥٣ — المستر ل . بيرسن

السفارة البريطانية (بغداد)

١٥٤ — المستر ب . جايلز
١٥٥ — المستر موبرلى

السفارة الفرنسية (بغداد)

١٥٦ — المستر مانتل كلود

مكتب الاستعلامات الأمريكى (بغداد)

١٥٧ — المستر فيليب أيرلند
١٥٨ — السيد فاضل خطاط

الدائرة التعاونية (الأردن)

١٥٩ — السيد محمد ابراهيم الهنيدى

الجامعة الأمريكية (القاهرة)

١٦٠ — المستر و . كليلاند

الجامعة الأمريكية (بيروت)

١٦١ — المستر هاريبارشى

مؤسسة فورد (بيروت)

١٦٢ — المتر فرد بورتر

شركة النفط العراقية

١٦٣ — المستر جون شيرمن
١٦٤ — المستر و . سميث
١٦٥ — المستر ف . سنوكس
١٦٦ — المستر دونالد ماكنيل
١٦٧ — المستر د . دبين
١٦٨ — المستر ج . موركان
١٦٩ — المستر أ . بيرسيفال
١٧٠ — السيد فاضل على
١٧١ — السيد سامى الداغستانى
١٧٢ — المستر ج . كروكشى
١٧٣ — السيد عابد حسن
١٧٤ — السيد طلال جرجى
١٧٥ — السيد فاروق عمر الشعبانى (سوريا)
١٧٦ — المستر ستيوارت

شركة أرامكو بالمملكة العربية السعودية

١٧٧ — السيد صالح عبد الرازق الصويغ
١٧٨ — المستر سيمون سيكسك
١٧٩ — المستر توماس بارجر

شركة شل المحدودة بمصر

١٨٠ — السيد وجيه قطب

الإذاعة المصرية

١٨١ — السيد طاهر أبو زيد

مراقبون عراقيون بالحكومة العراقية

١٨٢ — الدكتور عبد العزيز الدورى
١٨٣ — الدكتور معمر خالد الشابندر
١٨٤ — السيد عبد الحميد الدوبى
١٨٥ — السيد صبرى سعيد

١٨٦ــ السيد صباح خسرو
١٨٧ ــ السيد شمس الدين الخطيب
١٨٨ــ السيد براهيم المبارك
١٨٩ ــ السيد خالد العزى
١٩٠ ــ الدكتور مصطفى كامل ياسين
١٩١ ــ الدكتور عبدالله اسماعيل البستانى
١٩٢ ــ الآنسة زكية عبودى فتوحى
١٩٣ ــ الدكتور خالد الهاشمى
١٩٤ ــ الدكتور عبد العزيز البسام
١٩٥ ــ الدكتور ابراهيم عبد الله محى الدين
١٩٦ ــ الدكتور نورى جعفر
١٩٧ ــ الدكتور حمودى عبد المجيد
١٩٨ ــ الدكتور أحمد حقى الحلى
١٩٩ ــ السيد كمال إبراهيم
٢٠٠ ــ الدكتور مصطفى جواد
٢٠١ــ الدكتور على الهاشمى
٢٠٢ ــ السيد عبد الرزاق محى الدين
٢٠٣ ــ السيد عبد الكريم الدجيلى
٢٠٤ ــ الدكتور زكى صالح
٢٠٥ ــ الدكتور محمد الهاشمى
٢٠٦ ــ السيد عبد الوهاب الدباغ
٢٠٧ ــ السيد ناجى عباس
٢٠٨ ــ الدكتور صديق الأتروشى
٢٠٩ ــ السيد فاضل حسين الأنصارى
٢١٠ ــ الدكتور فيصل جرى. السامر
٢١١ ــ السيد محمد على عبد الجبار
٢١٢ ــ الدكتور عبد الجبار عبد الله
٢١٣ ــ السيد سعدى الدبونى

مراقبو الجمعيات الأهلـــية :

٥١٤ ــ السيد طارق جلو : جمعية الشبان المسلمين (العراق)
٢١٥ ــ الشيخ جلال الحنفى : جمعية الخدمات الدينية والاجتماعية (العراق)

٢١٦ — السيد محمد البريفكانى : جمعية الإصلاح الاجتماعى (العراق)
٢١٧ — السيد عاشور جابر : جمعية البر والرعاية الثقافية (العراق)
٢١٨ — الزعيم الركن المتقاعد توفيق حسين : جمعية المحاربين القدماء (العراق)
٢١٩ — السيدة بدرية محمد على الهاشمى : جمعية النداء الاجتماعى (العراق)
٢٢٠ — السيد عبد الرحمن خضر المحامى : الجمعية الخيرية الإسلامية (العراق)
٢٢١ — السيد رشيد رشدى العابرى : جمعية التفيض الأهلية (العراق)
٢٢٢ — السيد نور الدين الرفاعى : جمعية بيوت الأمة (العراق)
٢٢٣ — السيدة بتول عبد الإله حافظ : جمعية حماية الأطفال فى العراق (الفرع النسائى)
٢٢٤ — السيدة عزة نجم الدين عونى : جمعية الاتحاد النسائى فى العراق
٢٢٥ — الدكتورة لمعان أمين زكى : جمعية حماية الأطفال فى العراق
٢٢٦ — الدكتور إسماعيل ناجى : الجمعية الطبية العراقية
٢٢٧ — السيدة سعاد العمرى والآنسة صبيحة الشيخ داود : جمعية الهلال الأحمر العراقية (الفرع النسائى)
٢٢٨ — السيدة عائشة خوندة : رئيسة جمعية مكافحة العلل الاجتماعية (العراق)
٢٢٩ — السيدة نور حماده : عن الجمعيات النسائية فى لبنان
٢٣٠ — الآنسة أديبة إبراهيم رفعت : جمعية البيت العربى (العراق)
٢٣١ — الآنسة ملك كزبرى : رئيسة جمعية المبرة وعضوة جمعية حماية الأحداث (سوريا)
٢٢٢ — السيد شريف الشرباتى : رئيس اتحاد نقابات أرباب العمل فى سوريا
٢٣٣ — السيد ياسين الصفدى : عن نقابات أرباب العمل بدمشق
٢٣٤ — السد خليل الصواف : مدير مكتب الملاحظة فى جمعية حماية الأحداث بدمشق
٢٣٥ — السيد محمد حسن العشماوى : الاتحاد المصرى لرعاية الطفولة
رابطة الإصلاح الاجتماعى بمصر
الجمعية المصرية للدراسات الاجتماعية

٢٣٦ — السيد محمد فؤاد جلال — جماعة الرواد (مصر)
٢٣٧ — الدكتور عبد المنعم الشافعى — » » »
٢٣٨ — السيد توفيق حسن وصفى — اتحاد الإخصائيين الاجتماعيين بالإسكندرية (مصر)
الرابطة المصرية للخدمة الاجتماعية بالإسكندرية

٢٣٩ — تيودور توماس — الجمعية الطبية البريطانية (لندن)
٢٤٠ — فورد روبرسون — مستشفى الأمراض العقلية (بيروت)

برنامج

الاجتماعات والزيارات والرحلات

اليوم	التاريخ	الساعة	الموضـــوع
السبت	١٩٥٤/٣/٦	٩ — ١٣	التسجيل بمقر اللجنة بهو العاصمة
		١٨,١٥	حفلة الافتتاح الرسمى بقاعة الملك فيصل الثانى، تفتتح الحلقة من قبل مندوب صاحب الجلالة الملك (نخامة رئيس الوزراء)
الأحد	١٩٥٤/٣/٧	٩ — ١٠,٣٠	اللجنة التوجيهية « حجرة ١ »
		١١ — ١٣	الجلسة العامة الأولى « الصالة » إقرار نظام بالحلقة — اعتماد البرنامج . تأليف اللجان واختيار رؤسائها ومقرريها .
		١٥ — ١٦	زيارة الكلية الطبية ومعهد الطب الشرعى والمختبر المركزى ومعهد الأشعة
		١٦,٣٠ — ١٩	الندوة العامة « الصالة » تقديم الحلقة
		٢٠,٣٠	دعوة عشاء من قبل نخامة رئيس الوزراء .
الاثنين	١٩٥٤/٣/٨	٩ — ١١	(لجنة الندوة العامة «حجرة ١»
			(لجنة التخطيط والتقويم وتقصى ميدان الرعاية الاجتماعية
			و (اللجنة الأولى «أ» «حجرة ٢»
		١١,٣٠ — ١٣	(لجنة البحث والإحصاء ووسائل تقويم الحلقات الثلاث السابقة
			(اللجنة الثانية — « صالة أ »
			(لجنة الرعاية الاجتماعية وتوطين البدو
			(لجنة الرعاية الاجتماعية والصناعات الريفية
		١٣,٣٠ — ١٦	غذاء بدعوة من الشيخ سعد حسن السهيل فى عكر كوف
		١٧ — ٢٠	استمرار اجتماعات اللجان المشار إليها .
الثلاثاء	١٩٥٤/٣/٩	٩ — ١١	(استمرار اجتماعات اللجان
		١١,٣٠ — ١٣	(لجنة الندوة العامة (حجرة ١)
			و (اللجنة الأولى أ (حجرة ٢)
		١٥ — ١٧,٣٠	(اللجنة الثانية (صالة أ)
			(اللجنة الثالثة (صالة ب)
		١٨,١٥ — ٣٠,١٥	محاضرات عامة فى قاعة الملك فيصل الثانى عن موضوع

اليوم	التاريخ	الساعة	الموضوع
			« التعاون بين الدول العربية ومنظمات الأمم المتحدة الإقليمية »
			١ — الأستاذ محمود توفيق حفناوى
			(هيئة التغذية والزراعة)
			٢ — الدكتور على توفيق شوشه
			(هيئة الصحة العالمية)
			٣ — الأستاذ هاشم جواد
			(هيئة العمل الدولية)
			٣ — الدكتور فاخر عاقل
			(اليونسكو)
الأربعاء	١٩٥٤/٣/١٠	٩—١١	(استمرار اجتماعات اللجان
		١١,٣٠—١٣	(لجنة الندوة العامة (حجرة ١)
			(فى الفترة الثانية (اللجنة الأولى (حجرة ٢)
			تعقد اللجنتان الثانيه (اللجنة الثانية (صالة ١)
			والثالثة اجتماعات (اللجنة الثالثه (صالة ب)
			مشتركة بالصالة)
		١٤,٣٠ — ١٦	زيارة معامل السكك الحديدية فى الشالجية .
		١٦,٣٠ — ١٨	زيارة شركة فتاح باشا للغزل والنسيج وتناول الشاى بدعوة من الشركة
		١٨,١٥ —	محاضرة عامة بقاعة الملك فيصل الثانى
			الأستاذ شاكر العانى — (وسائل توطين العشائر)
		١٩,٣٠ —	عرض أفلام سينمائية بقاعة الملك فيصل الثانى
الخميس	١٩٥٤/٣/١١		(استمرار اجتماعات اللجان
			(لجنة الندوة العامة (حجرة ١)
		٩—١١	(اللجنة الأولى (حجرة ٢)
			اللجنتان الثانية والثالثة — اجتماع مشترك بالصالة .
			لجنة الصياغة (حجرة ١)
		١١,٣٠ — ١٣	(استكمال أعمال اللجان (إذا لزم)
		١٥,٣٠ — ١٧,٣٠	لجنة الصياغة
		١٨,١٥	محاضرة عامة بقاعة الملك فيصل الثانى (الأستاذ عباس العزاوى)
			« التحولات الحديثة فى النظم الاجتماعية بين قبائل البدو » .

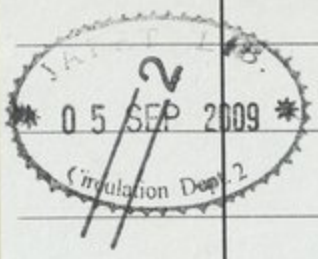
اليوم	التاريخ	الساعة	الموضوع
		٢٠,٣٠	حفل استقبال وعشاء بدعوة من معالى وزير الشئون الاجتماعية ورئيس الحلقة .
الجمعة	١٩٥٤/٣/١٢	٨	زيارة العتبات المقدسة فى كربلاء وزيارة سدة الهندية وتناول الغداء فيها بدعوة من الحكومة العراقية .
السبت	١٩٥٤/٣/١٣	٩ — ١٠	اجتماع اللجنة التوجيهية
		١٠,٣٠ — ١٣	الجلسة العامة الثانية
		١٥,٣٠ — ١٧	زيارة كلية الزراعة وحقولها التجريبية فى (أبى غريب) وتناول الشاى بدعوة منها .
		١٨ — ٢٠	معرض وسائل الإيضاح السمعية والبصرية (مناقشة ولجنة خاصة)
		١٠,٣٠	حفلة عشاء بدعوة من السيد رئيس وفد جمهورية مصر .
الأحد	١٩٥٤/٣/١٤		اجتماعات اللجان
		٩ — ١١	اللجنة الأولى (ب) — حجرة ١ —
		١١,٣٠ — ١٣	(تنسيق الجهود وتشجيع تبادل المعاونات فى الرعاية الاجتماعية)
			اللجنه الرابعه — صالة ا — الرعاية الاجتماعية فى صناعات المدن
			اللجنة الخامسة ـ صالة ب ـ الرعاية الاجتماعية فى صناعات البترول
			لجنة وسائل الإيضاح (حجرة ٢)
		١٥ — ١٧,٣٠	زيارة معامل المواد البنائية فى بغداد الجديدة
			زيارة معامل شركة دخان عبود .
		١٨,٣٠	محاضرة عامة بقاعة الملك فيصل الثانى — الدكتور سليمان حزين (مكانة الثقافه من خطط الرعاية الاجتماعية)
		٢٠	عرض أفلام سينمائية
الاثنين	١٩٥٤/٣/١٥	٩ — ١١	استمرار الاجتماعات اللجان
		١١,٣٠ — ١٣	اللجنة الأولى (ب) حجرة (١)
			اللجنة الرابعة صالة (ا)
			اللجنة الخامسة صالة (ب)
			اللجنة الخاصه حجرة (٢)

اليوم	التاريخ	الساعة	الموضوع
		١٥,٣٠ — ١٧,٣٠	زيارة مستشفى الأمير عبد الإله وتناول الشاى بدعوة من الحكومة العراقية .
		١٨ — ٢٠	استمرار اجتماعات اللجان
		٢٠,٣٠	حفلة عشاء بدعوة من السيد رئيس وفد الجمهورية السورية
الثلاثاء	١٩٥٤/٣/١٦	٩ — ١١	(استمرار اجتماعات اللجان
		١١,٣٠ — ١٣	(اللجنة الأولى ب (حجرة ١)
			اللجنة الرابعة (صالة ا)
			اللجنة الخامسة (صالة ب)
			اللجنة الخاصة (حجرة ٢)
		١٥,٣٠ — ١٧,٣٠	زيارة معمل شركة السمنت العراقية وتناول الشاى بدعوة منها
		١٨ — ٢٠	لجنة الصياغة (حجرة ١)
			اللجنتان الرابعة والخامسة — اجتماع مشترك بالصالة
		٢١,٣٠	حفلة سمر شرقية فى قاعة الملك فيصل الثانى بدعوة من أمانة العاصمة
الأربعاء	١٩٥٤/٣/١٧		(استمرار أعمال اللجان
		٩ — ١١	(اللجنة الرابعة (صالة ا)
			(اللجنة الخامسة (صاله ب)
		١١,٣٠ — ١٣	لجنة الصياغة (حجرة ١)
		١٤	حفلة غداء بدعوة من السيد رئيس وفد المملكة العربية السعودية
		١٦ — ١٨	الجلسة العامة الثالثة (الصاله)
		١٨,٣٠	حفل استقبال هيئة الأمم المتحدة بدعوة من مدير الحلقة .
الخميس	١٩٥٤/٣/١٨	٩ — ١٠	اللجنة التوجيهية حجرة (١)
		١٠,٣٠ — ١	الجلسة العامة الرابعة (الصالة)
		١٥,٣٠ — ١٧,٣٠	زيارة المركز الاجتماعى القروى بالدورة ومعمل نسيج الحرير والدباغة وتناول الشاى بدعوة من صاحبها اليد حسن مخزومى
		٢٠,٣٠	حفلة عشاء بدعوة من السيد رئيس وفد جامعة الدول العربية (بهو العاصمة) .
الجمعة	١٩٥٤/٣/١٩	١٠ صباحا	حفلة الاختتام بقاعة الملك فيصل الثانى
			السفر فى القطار إلى البصرة فى رحلة بدعوة من الحكومة العراقية
السبت	١٩٥٤/٣/٢٠		يقضى الأعضاء يوما فى البصرة لزيارة المعرض وجمعية التمور وشركة بترول البصرة (تناول الغذاء بدعوة منها)

اليوم	التاريخ	الساعة	الموضوع
الأحد	١٩٥٤/٣/٢١		العودة صباحاً بالقطار السفر مساءا إلى كركوك
الاثنين	١٩٥٤/٣/٢٢		يقضى الأعضاء يوماً فى كركوك لزيارة مؤسسات شركة النفط العراقية وتناول الغداء بدعوة منها
الثلاثاء	١٩٥٤/٣/٢٣		العودة صباحاً بالقطار

دار الهنا للطباعة والنشر
١٢ ش سامى . ش الصحافة
بولاق ـ القاهرة ت : ٤١٧٠٥

DATE DUE



309.56:J32hA:v.4:c.1
جامعة الدول العربية. الامانة العامة
حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العرب
AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES
01014309



AUB Libraries